الحديث الحسن

لذاته ولغيره

دراسة استقرائية نقدية

تأليف

دكتور خالد بن منصور الدريس

أستاذ الحديث وعلومه بجامعة الملك سعود

الجزء الأول

أضواء السلف

الحديث الحسن لذاته ولغيره

دراسة استقرائية نقدية

الجزء الأول

الطبعة الأولى

١٤٢٦ هـ - ٢٠٠٥ م

دار أضواء السلف
للنشر والتوزيع

الرياض - الربوة - الدائري الشرقي - مخرج ١٥ ص ب ١٢١٨٩٢
الرمز ١١٧١١ ت ٢٣٢١٠٤٥ جوال ٠٥٠٥٢٨٠٣٢٨

لصاحبها

بسم الله الرحمن الرحيم

أَصْلُ هذا الكتاب أطروحة دكتوراة كانت بعنوان :« آراء المحدثين في الحديث الحسن لذاته ولغيره » تقدَّم المؤلف بخطتها إلى قسم الكتاب والسنة في كلية الدعوة وأصول الدين بجامعة أم القرى في ٢٥/ ١٢ / ١٤١٥ هـ ثم نُوقِشَت في يوم الأربعاء ١٤/ ١/ ١٤٢١ هـ من قبل لجنة مكونة من :

د/ وصي الله بن محمد عباس مُشْرِفًا

أ. د/ محمد رياض القناوي مُنَاقِشًا

د/ شاكر بن ذيب فياض مُنَاقِشًا

وقد مَنَحَت اللجنة المؤلف درجة الدكتوراة بتقدير (ممتاز) مع التوصية بطباعة الأطروحة على نفقة الجامعة .

المقدمة

بسم الله الرحمن الرحيم

إن الحمد لله نحمده ونستعينه ، ونعوذ بالله من شرور أنفسنا ، وسيئات أعمالنا ، من يهده الله فلا مضل له ، ومن يضلل فلا هادي له ، وأشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له ، وأشهد أن محمداً عبده ورسوله .

أما بعد :

فإن علم الحديث علم جليل ونفعه عظيم ، به تُعرف أحوال المصطفى ﷺ ، وتُبنى عليه الأحكام ، وتؤخذ منه معرفة الحلال والحرام ، وهو المبين للقرآن الكريم ، والموضح لمقاصده ومعانيه . كما قال تعالى : ﴿ وَأَنزَلْنَآ إِلَيْكَ ٱلذِّكْرَ لِتُبَيِّنَ لِلنَّاسِ مَا نُزِّلَ إِلَيْهِمْ وَلَعَلَّهُمْ يَتَفَكَّرُونَ ﴾ [النحل : ٤٤] .
وقال تعالى : ﴿ وَمَآ ءَاتَىٰكُمُ ٱلرَّسُولُ فَخُذُوهُ وَمَا نَهَىٰكُمْ عَنْهُ فَٱنتَهُوا۟ وَٱتَّقُوا۟ ٱللَّهَ إِنَّ ٱللَّهَ شَدِيدُ ٱلْعِقَابِ ﴾ [الحشر : ٧] . وأهم ما يجب على طالب هذا العلم الشريف هو معرفة القواعد والمعايير التي بها يميز الحديث المقبول من المردود . قال الإمام داود بن علي الظاهري : « من لم يعرف حديث رسول الله ﷺ بعد سماعه ، ولم يميّز بين صحيحه وسقيمه ، فليس بعالم » (١).

---

(١) الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع (٢/ ٤٥٠) .

وقال الإمام ابن دقيق العيد ـ موصياً طالب الحديث ـ : « ولتكن عنايته الأولى فالأولى من علوم الحديث ، ونحن نرى أن أهمها ما يؤدي إلى معرفة صحيح الحديث »[(١)] .

لذا توجهت همتي عند اختيار موضوع بحثي في مرحلة (الدكتوراه) إلى (الحديث الحسن) ، وذلك لأن هذا النوع من الحديث في حاجة مُلِحَّة إلى جمع ما قيل فيه من آراء ، مع التحرير والتدقيق لمسائله الكثيرة والمهمة .

وجعلتُ عنوان البحث :

(الحديث الحسن لذاته ولغيره ، دراسة استقرائية نقدية)

وفي الصفحات التالية بيان لأهمية البحث ونحو ذلك مما له علاقة بخطة البحث .

(١) أهمية البحث :

تتجلى أهمية هذا البحث في النقاط الآتية :

١- أن الحكم على الحديث (بالحُسن) أمر يكثر وجوده في الحكم على الأحاديث قديماً وحديثاً ، وبما أن (الحديث الحسن) بنوعيه من القسم المحتج به عند الجمهور ، كان من المهم جداً معرفة تفاصيل صفات

---

(١) الاقتراح في بيان الاصلاح (ص٤٠) .

وشروط الحديث الحسن عند المحدثين .

٢- لا يخلو كتاب في علم مصطلح الحديث من إفراد باب أو فصل لمسائل (الحديث الحسن) والملاحظ لكل دارس أن هذا النوع من أنواع الحديث تكثر في مباحثه الاعتراضات والمناقشات مما جعله في حاجة إلى التحرير والدقة .

٣- من أبرز الأمور الدالة على أهمية هذا البحث أن عدداً من كبار العلماء قديماً وحديثاً صرحوا بصعوبته وشدة غموضه ، فقد قال الإمام الذهبي : « لا تطمع بأن للحسن قاعدة تندرج كل الأحاديث الحسان فيها فأنا على إياس من ذلك ، فكم من حديث تردد فيه الحفاظ هل هو حسن أو ضعيف أو صحيح؟ بل الحافظ الواحد يتغير اجتهاده في الحديث الواحد فيوماً يصفه بالصحة ويوماً يصفه بالحسن ، ولربما استضعفه »[1] .

كما قال الشيخ محمد ناصر الدين الألباني ـ رحمه الله ـ : « إن الحديث الحسن لغيره ـ وكذا الحسن لذاته ـ من أدق علوم الحديث وأصعبها » [2] .

ومن هنا يصبح من الأهمية بمكان تجلية الغامض وتخفيف الصعب .

٤- ومما يدل على أهمية هذا الموضوع ، ويُظهر احتياجه للبحث الموسع

(١) الموقظة للذهبي (ص٢٨) .

(٢) إرواء الغليل للألباني (٣/ ٣٦٣) .

الشامل أن المتخصص في علم الحديث قلما يجد مسألة لها علاقة بالحديث الحسن ليس فيها اختلاف ، ومعظم هذه الاختلافات ذات أثر عملي في قبول الحديث أو رده .

٥- إن معرفة مذاهب أئمة الحديث وآرائهم في الحديث الحسن بالإضافة إلى النتائج التي توصل إليها البحث أمر يهم كل الباحثين في علم الحديث وخاصة من يتصدى منهم للحكم على الأحاديث ، وقد قال الإمام البيهقي مبيناً أهمية معرفة طالب العلم بمذاهب المحدثين في الأحاديث المختلف فيها : « يجب على أهل العلم بالحديث بعدهم أن ينظروا في اختلافهم ، ويجتهدوا في معرفة معانيهم في القبول والرد ، ثم يختاروا من أقاويلهم أصحها» [(١)] .

(٢) أهم إشكالات البحث :

لا شك أن موضوع البحث يحتوى على عددٍ من الإشكالات المهمة ، والهدف الأكبر لكل باحث هو التنقيب عن إجابات علمية دقيقة لهذه المشكلات ، وفيما يلي عرض موجز لأهم إشكالات البحث ، وقد آثرتُ صياغتها على صورة أسئلة :

---

(١) مقدمة كتاب دلائل النبوة للبيهقي (١/ ٣٨) ، وذكر الكلام نفسه في مقدمة كتابه معرفة السنن والآثار .

١ ـ ما هي استعمالات المحدثين لمصطلح (الحسن) ؟

وهذا الأمر المهم يتطلب استقراءً وتتبعاً لمصطلح (الحسن) عند المحدثين من حيث نشأة المصطلح وبداية ظهوره ، ثم حصر ورود هذا المصطلح عند كبار الأئمة إلى عصر الترمذي ، ثم النظر في استعمالاتهم من بعد الترمذي إلى عصر ابن الصلاح ، مع مراعاة التغير والتطور ما بين وقت وآخر .

ويأتي بعد ذلك دور التحقق من دلالات (الحسن) ومعانيه عند المحدثين ، وهذه قضية لا تزال موضع التباس وغموض .

٢ ـ الإمام الترمذي هو أكثر من استخدم (الحسن) من المتقدمين في أحكامه على الأحاديث ، وهناك عدد من المشكلات تتعلق بمصطلح (الحسن) عنده ، ومن أهمها :

أ ـ هل تعريف الترمذي (للحسن) في كتابه (الجامع) شامل للحديث الحسن عند المحدثين ، أم أنه خاص بما حكم عليه في كتابه فقط؟

ب ـ إلى أي مدى تعتبر الاعتراضات التي وجهها بعض العلماء على تعريف الترمذي وجيهة وقوية؟

جـ ـ اشترط الترمذي في راوي (الحسن) أن لا يكون متهماً . فمن هو الراوي المتهم عند الترمذي ؟ وكيف يثبت الاتهام ؟ ومَنْ مِنْ الرواة

الآخرين يكون في حكم المتهم ؟

واشترط الترمذي في الحديث الحسن أن لا يكون شاذاً ، فهل الشذوذ عند الترمذي يعني مطلق التفرد أم المخالفة لما رواه الثقات؟

واشترط الترمذي في الحديث الحسن أن يروى من غير وجه ، فهل يقصد بهذا الشرط أن يروى عن رسول الله ﷺ من غير وجه ؟ أم أنه يقصد أن يُروى عن الصحابي راوي الحديث من غير وجه؟

وهل يتحقق هذا الشرط عند الترمذي فيما لو روي الحديث من غير وجه عن التابعي أو من هو دونه ؟

ولا تتأتى الإجابة الدقيقة المدعمة بالبرهان العلمي عن هذه الاستشكالات إلا بمراعاة كلام الترمذي في كتابه (الجامع) والنظر في تصرفاته ومواقع استعماله للعبارات والمصطلحات حتى يكون شرح تعريف (الحسن) عنده من كلامه هو وأحكامه .

د ـ هل حَسَّن الترمذي أحاديث لم يتوفر فيها شرط من شروط (الحسن) التي ذكرها؟

وهل توقف أو ضعَّفَ أحاديث توفرت فيها شروط (الحسن) عنده؟

ولماذا حكم على عدد من الأحاديث بأنها حسنة رغم تصريحه بأن أسانيدها غير متصلة ؟

هـ ـ ما حكم الحديث الذي يحسنه الترمذي من حيث القوة؟

و ـ أكثر الإمام الترمذي من استعمال (الحسن) في اصطلاحاته المركبة كقوله : (حسن صحيح) ونحو ذلك وقد أوَّل العلماء ذلك بتأويلات متعددة فما هو الراجح منها ؟

٣ ـ ومن أهم المشكلات المتعلقة (بالحسن لذاته) .

أ ـ اضطراب العلماء وتعدد آرائهم في تعريفه ، حتى لا يدري الدارس ما هو الصواب منها ؟

ب ـ لماذا أغفل كبار العلماء الذين كتبوا في علم المصطلح قبل ابن الصلاح كالرامهرمزي والحاكم والخطيب البغدادي مبحث الحديث الحسن؟ وهل يوجد في كلامهم استعمال (الحسن) ؟

ج ـ هل الحديث الحسن لذاته حجة ؟ وما مدى الخلاف المحكي في ذلك ؟

د ـ هل الحديث الحسن قسيم الصحيح أم أنه مندرج فيه ؟

ومن هم العلماء الذين أدرجوه فيه ؟

وهل في الصحيحين أحاديث حسنة لم تبلغ رتبة الصحيح لذاته ؟ وما هو حكم تحسين أحاديث في الصحيحين ؟

هـ ـ من هم الرواة الذين يحكم على حديثهم بأنه حسن لذاته ؟ وهل

الراوي المختلف فيه يحسن حديثه مطلقاً ؟ وما هي مواقف العلماء من الرواة المختلف فيهم ؟

و ـ هل الأصل في حديث الراوي الذي هو بمنزلة (الصدوق) ومن في حكمه ، القبول أو التوقف حتى ينظر فيما رواه ؟

وما هي مواقف المحدثين من هذه القضية الخطيرة ؟

وهذه القضية رغم خطورتها وأهميتها العظمى ، وأنها ذات علاقة مباشرة بالحديث الحسن لذاته إلا أنني لم أر أحداً من المعاصرين ـ في حدود علمي ـ قد أعطاها حقها من الجمع والتحرير والاستدلال لآراء العلماء فيها ، وقد وقع خلاف علمي بين بعض المعاصرين [١] حولها إلا أنهما لم يحققا القول فيها كما ينبغي ـ فيما ظهر لي ـ ولم يحررا مذهب المتقدمين من الأئمة النقاد تجاهها .

٤ ـ وأهم مشكلات الحديث الحسن لغيره ـ وهي كثيرة ـ :

أ ـ هل الجذور التاريخية لهذه المسألة تعود إلى ما قبل الإمام الترمذي ؟

والهدف من الإجابة عن هذه التساؤلات ، رصد تطورات هذه القضية من بداياتها إلى أن نضجت واستقرت .

---

(١) انظر كتاب الشيخ الألباني (آداب الزفاف) وكتاب د . نور الدين عتر (ماذا عن المرأة ؟) .

ب ـ ما هي حقيقة مصطلح (الاعتبار) عند المحدثين ؟

ومن هم الرواة الذين يعتبر بهم ؟

ج ـ ما هي أنواع الحديث الضعيف الصالح للتقوية ؟

د ـ ما هي شروط تقوية الحديث الضعيف؟ وهل هناك شروط لم تذكر في كتب المصطلح وتوجد في الأحكام النقدية التطبيقية لبعض العلماء المحققين ؟

وهل هناك شروط ينبغي ذكرها لوجود الحجة العلمية الدالة على ضرورة مراعاتها ؟

هـ ـ هل (الحسن لغيره) حجة في أحاديث الأحكام ؟

وما هي أدلة القائلين بحجيته ؟ ومن هم ؟

وما هي أدلة القائلين بعدم حجيته ؟ ومن هم ؟

وما هو الرأي الراجح في ذلك .

(٣) أسباب اختياري للبحث :

١- أهمية الموضوع عملياً لكل مشتغل بالسنة النبوية لاحتياجه باستمرار أن يعرف صفات الحديث المقبول من المردود .

٢- عدم وجود بحث شامل يتناول مسائل الحديث الحسن لذاته ولغيره بالتحقيق والتدقيق مع تحرير الآراء والاستدلال لها وإظهار الفروق

الخفية والمستترة بين المحدثين في أقوالهم وآرائهم .

٣- ومما حفزني إلى اختيار هذا الموضوع صعوبة قضاياه ، وتعدد الاجتهادات والآراء في مسائله ، وأولى وأهم ما ينبغي أن يعتني به المتخصص القضايا الخلافية الصعبة؛ لأن في بحث هذه القضايا أعظم النفع لنفسه وللناس متى ما بذل وسعه في التتبع والجمع ثم في الفهم والاستنباط .

٤- رغبتي في الوقوف على الفروق بين مناهج الأئمة النقاد كأحمد والبخاري وأبي حاتم الرازي وغيرهم ، ومناهج المحدثين المتأخرين ، والدارس المدقق يشعر بوجود بعض الفروق في المنهج بين المتقدمين والمتأخرين من المحدثين ، ويجد صعوبة في توضيح ما يشعر به ، وصعوبة في تصوير الفروق بدقة وتقييدها .

وهذا البحث يتضمن قدراً لا بأس به من المسائل الخلافية ، وأطمع ـ إن شاء الله تعالى ـ أن يزيدني عملي فيه بصيرة وعمقاً بمناهج المحدثين المتقدمين والمتأخرين ، والفروق بينهما .

٥- ومما حفزني أيضاً لاختيار هذا الموضوع أن لي ـ بتوفيق الله ـ تعلقاً بمسائله واهتماماً بها من أيام دراستي الجامعية ، ولا زلتُ ـ بحمد الله ـ من ذلك الوقت إلى اليوم أتتبع جزئيات مسائله ، وأتدبر النصوص التي

جمعتها فيه .

(٤) الدراسات السابقة :

لم يبحث هذا الموضوع ـ في حدود علمي وعلم من استشرت من العلماء والباحثين ـ بحثاً شمولياً تحرر فيه الأقوال وتفصل فيه المسائل بالاعتماد على التتبع والاستقراء من جهة والتحليل العلمي الدقيق من جهة أخرى مع الموازنة بين الآراء والاجتهادات في كل مسألة من مسائله .

وقد وجدت ثلاثة من المعاصرين بحثوا بعض مسائل هذا الموضوع بحثاً جزئياً حيناً ، وحيناً باقتضاب وإجمال ، وهم :

الأول : الأستاذ الدكتور نور الدين عتر في رسالته للدكتوراه التي تحمل عنوان (الإمام الترمذي والموازنة بين جامعه وبين الصحيحين) .

وقد بحث في رسالته هذه عن مفهوم الحديث الحسن عند الإمام الترمذي ، وهو ما يقابل في بحثي الباب الثاني .

والحقيقة أن بحث الأستاذ الدكتور نور الدين عتر عن مفهوم الحديث الحسن عند الإمام الترمذي غير مستوعب لكل القضايا فهو مثلاً : لم يتعرض لمسألة حكم الأحاديث التي يحسنها الترمذي .

بالإضافة إلى أن بحثه يفتقر إلى استقراء الأحاديث التي حسنها الترمذي لمعرفة مدى دقة تعريفه للحديث الحسن وتطبيقه له في كتابه ، وما هي

الأحاديث التي لا يتوفر فيها شرط من شروط الحسن عنده؟

والذي أراه أن كل ترجيح في هذه المسألة لا يعتمد على الاستقراء والإحصاء الدقيق المفصل فلا يمكن التسليم به .

فرسالة الدكتور العتر تشترك مع بحثي في بعض مباحث الباب الثاني فقط ثم إن بحثه لا يزال يحتاج إلى تتميم وتكميل وهو ما أحاول القيام به ـ إن شاء الله ـ .

الثاني : الأستاذ الدكتور ربيع بن هادي المدخلي كتب كتاباً سماه (تقسيم الحديث إلى صحيح ، وحسن ، وضعيف بين واقع المحدثين ومغالطات المتعصبين) والكتاب رد على بعض المعاصرين .

وهذا الكتاب يتناول مسألة واحدة وهي هل استعمل السابقون للترمذي (الحسن) بمعناه الاصطلاحي أم أنهم كانوا يقسمون الحديث إلى صحيح وضعيف فقط؟ مع مناقشة لاستعمالات بعض المحدثين للفظ (الحسن) في أحكامهم على الأحاديث .

والحقيقة أن هذا الكتاب أجمع وأشمل ما صنف حتى الآن في هذه الجزئية إلا أنه بقيت عليه نصوص مهمة لم يذكرها كما أن هذا الكتاب مؤسس على أنه رد ونقض مما أدى إلى بعض النقص في الشمولية ودقة الاستنتاج .

الثالث : وهو الدكتور المرتضى الزين أحمد ، كتب رسالته في الدكتوراة بعنوان : (مناهج المحدثين في تقوية الأحاديث الحسنة والضعيفة) ، وكتابه هذا نشر سنة ١٤١٥هـ في مكتبة الرشد بالرياض .

والموضوع الأساس لهذه الرسالة كما قال كاتبها : « لم أر كتاباً في المكتبة الإسلامية يجمع أقوال الأئمة في بيان العواضد التي تتقوى بها الأحاديث الحسنة والضعيفة مع ذكر الأمثلة على كل عاضد ، فاستعنت الله على القيام بهذا »(١) .

فالرسالة بيان لأنواع الحديث الضعيف الصالح للترقية مع ذكر أمثلة لكل نوع من كتب التخريج ونحوها .

وبعض مباحث هذه الرسالة تشترك مع مباحث الباب الرابع في بحثي بصفة خاصة ولكن هناك بعض الفروق المهمة بيننا في منهج البحث وشموليته ، وفي النقاط الآتية إيضاح لهذه الفروق :

١ ـ تعرض للحديث الحسن لذاته بإيجاز فلم يذكر إلا أربعة مباحث فقط هي :

المبحث الأول : تعريف الحديث الحسن .

---

(١) مناهج المحدثين لمرتضى الزين أحمد (ص٩) .

المبحث الثاني : إطلاقات الحسن .

المبحث الثالث : الاحتجاج بالحسن .

المبحث الرابع : أقوال العلماء في بلوغ الحسن مرتبة الصحيح .

وفي كل هذه المباحث الأربعة كان العرض يتسم بالإجمال وترك التفاصيل ، وبمقارنة هذه المباحث بما كتبته يظهر مدى الاختلاف في الشمولية بين البحثين .

٢ ـ توسع الدكتور المرتضى في تعريف أنواع الضعيف المنجبر والأمثلة على تقوية كل نوع ، وقد أجاد في ذلك ولكنه أغفل قضايا مهمة جداً تتعلق بالجانب التأصيلي في هذا الموضوع ، من ذلك أنه :

* لم يزد في مبحث شروط تقوية الحديث الضعيف على ما ذكر في كتب المصطلح .

* ولم يذكر الألفاظ المشابهة لمصطلح (الحسن لغيره) في المعنى والتي استعملها المحدثون ، مثل قولهم : (له أصل) ، و (يشد بعضها بعضاً) ، ونحو ذلك .

* ولم يتعرض لحجية (الحسن لغيره) في أحاديث الأحكام ، مع أهمية هذه المسألة وخطورتها البالغة .

* ولم يتعرض بأي وجه من الوجوه إلى حكم بعض النقاد المتقدمين على

بعض الأحاديث بقولهم : (لا يثبت في هذا الباب شيء) ونحو ذلك من العبارات ، وهل يتعارض مثل هذا القول مع تقوية الحديث الضعيف ؟

ولم يتعرض من قريب أو بعيد إلى مسألة حكم الأئمة المتقدمين على السند بصورة منفردة دون النظر إلى شواهده ، مع أن هذه القضية ذات ارتباط وثيق (بالحديث الحسن لغيره) .

ولم يتعرض بالبحث لمعنى قول بعض المحدثين : (كثرة الطرق للحديث الضعيف ربما زادت ضعفه) فضلاً عن النظر في تحليل هذا القول والتفتيش عن أسبابه .

ولم يبين الاختلاف في الحكم على الأحاديث الضعيفة المتعددة الطرق بين عدد من العلماء القائلين بتقويتها . ولا يخفى أن دراسة مثل هذه الاختلافات فيها إثراء لجوانب البحث المختلفة .

٣ ـ انطلق د . المرتضى في رسالته من أن تقوية الحديث الضعيف بتعدد الطرق قضية متفق عليها ولا خلاف فيها ؛ ونقل عن الزركشي[١] قوله : إن ابن حزم شذ فخالف في هذه المسألة ، ولم يبحث عن براهينه وحجته التي دعته إلى مثل هذا الرأي . وهذا التصرف يثبت أن د . المرتضى نظر

---

(١) مناهج المحدثين (ص٧٧) .

للمسألة على أنها محل اتفاق بين المحدثين .

ولا أوافق د . المرتضى فيما ذهب إليه ، بل أرى أن هذه المسألة خلافية كما سترى ذلك . فطريقة التناول لهذه المسألة مختلفة جداً بين بحثي وبحث د . المرتضى لاختلاف القاعدة التي ننطلق منها .

وبما تقدم يعلم أن تلك الأبحاث قد عرض كل واحد منها لجانب من جوانب موضوع بحثي ولكن مع عدم الاستيعاب ووجود اختلاف بيننا في المنهج وطريقة التناول ، وليس هذا غضاً من جهود أولئك الباحثين ولا تنقصاً لأعمالهم ، وأسأل المولى عز وجل أن يجزيهم خيراً على ما قدموا فلولا عمل السابق لما أضاف اللاحق .

(٥) منهجي في البحث :

المنهج المستخدم في مثل هذه البحوث العلمية هو المنهج الاستقرائي ـ التحليلي . وأهم الأسس المنهجية التي بُني عليها البحث :

١- قمت بحمد الله بالرجوع إلى كتب علم مصطلح الحديث المعتمدة في كل قضية من قضايا البحث مع المناقشة والنقد ـ إذا وجد ما يستدعي ذلك ـ .

٢- عرضتُ في كل مسألة لآراء المحدثين فيها مع بيان الحجج والترجيح ، ولم أعتمد على كتب المصطلح فقط ، بل بذلت كل ما بوسعي

لأستمد من كتب علم الرجال ، والعلل ، والتخريج ماله صلة بالموضوع .

٣- قمتُ بفضل من الله باستقراء لاستعمالات المحدثين لكلمة (الحسن) وخاصة من كان منهم قبل الترمذي مع الدراسة التحليلية .

٤- قمت بتوفيق من الله بدراسة للأحاديث التي حكم عليها الترمذي بقوله : (حسن) والتي يقول فيها (حسن غريب) ، وذلك لتحديد مدى دقة تطابق تعريفه للحسن مع أحكامه التطبيقية ، واعتمدت على مخطوطة من رواية الكروخي ـ سيأتي وصفها في الباب الثاني ـ في استخراج تلك الأحكام .

توضيحات

أولاً : استعملتُ في هذا البحث بعض العبارات التي أرى أنها واضحة المعنى ، ولكن حتى لا يكون هناك أي التباس أو اشتباه سأُحدد معانيها :

١- (**كبار أئمة النقد**) : أقصد بهذه العبارة أئمة علم الحديث الذين يكثر في كتب الجرح والتعديل نقل أقوالهم ، كشعبة بن الحجاج ، وعبدالرحمن بن مهدي ، ويحيى بن سعيد القطان ، ويحيى بن معين ، وعلي ابن المديني ، وأحمد بن حنبل ، والبخاري ، وأبي زرعة الرازي وأبي حاتم الرازي وغيرهم ممن عُرف بكثرة كلامه في جرح الرواة وتعديلهم وعُرف بنقد الأحاديث وبيان صحيحها من سقيمها حتى بلغ في ذلك درجة

الاجتهاد ، والغالبية العظمى من أولئك الأئمة الكبار عاشوا في القرن الثالث الهجري ، وبعضهم تأخرت وفاته حتى أوائل القرن الرابع كالنسائي والعقيلي وابن خزيمة .

٢- (**الضعيف المعتضد بمثله**) : أقصد بهذه العبارة وما يشبهها أن الحديث الضعيف الصالح للتقوية اعتضد بحديث آخر ضعيف صالح للتقوية أيضاً ، ولا أعني بقولي (مثله) أنه مثله في سبب الضعف ، بل أعني أنه مثله في صلاحية التقوية مع ضعفه فقد يكون سبب ضعف أحدهما الإرسال ، والآخر سبب ضعفه وجود راو سيئ الحفظ .

٣- (المتأخرون) : أقصد بهذه الكلمة تحديداً من عصر ابن الصلاح ومن جاء بعده من علماء الحديث إلى عصرنا هذا .

ثانياً : لم يحدث أي تغيير في مضمون أو تفاصيل خطة البحث التي تقدمت بها لمجلس قسم الكتاب والسنة ، ولكن أثناء كتابة البحث رأيت أنه من الأنسب دمج فصلين في بعضهما بدل أن يجعل كل واحد منهما فصلاً مستقلاً ، وهذا تغيير شكلي لم يمس مضمون أي فصل من الفصول ، وفيما يلي تحديد لذلك :

١- **في الباب الأول** : دمجت الفصل الأول والذي كان في الخطة تحت اسم : تعريف (الحسن) ، بالفصل الثاني والذي كان اسمه : نشأة مصطلح

(الحسن) عند المحدثين ، ليصبح الاسم بعد الدمج : الفصل الأول : تعريف الحسن ونشأته عند المحدثين وتحته مبحثان .

٢- **في الباب الثالث** : دمجت الفصل الثامن والذي كان اسمه : مظان الحسن لذاته ، بالفصل الرابع ليصبح اسمه بعد الدمج : مراتب الأسانيد الحسنة ومظانها .

٣- **في الباب الرابع** : دمجت فيه أربعة فصول بغيرها وذلك بسبب قلة المعلومات الموجودة فيها ، ورغبة مني في جمع النظير بالنظير كي لا يكون الكلام مشتتاً ، والفصول المدمجة هي :

أ ـ الفصل الثاني وكان اسمه : الاصطلاحات المشابهة للحسن لغيره ، وأصبح الاسم بعد أن دُمج مع الفصل الأول : تعريف الحسن لغيره وما يشبهه .

ب ـ الفصل العاشر وكان اسمه : مظان الحسن لغيره ، وقد دمجته مع الفصل الثالث ليكون اسمه : أنواع الحديث الصالح للتقوية ومظان وجوده .

ج ـ الفصل التاسع وكان اسمه : هل يتقوى حديث المتروك والمتهم ؟ ، وقد دمجته في الفصل الخامس المسمى : شروط تقوية الحديث الضعيف ، وذكرت ذلك تحت الشرط الأول الخاص بأن لا يكون الراوي متهماً .

د ـ الفصل الحادي عشر كان اسمه : دراسة لبعض الأحاديث المتعددة الطرق التي اختلف فيها المتأخرون ، دمجته مع الفصل الثاني عشر والذي كان اسمه : مراتب العلماء من حيث التساهل في تقوية الأحاديث الضعيفة ليصبح بعد الدمج في الفصل السادس واسمه : اختلاف المتأخرين في تقوية بعض الضعيف المعتضد بمثله ، وتحته مبحثان : الأول منهما : أمثلة لتلك الأحاديث المختلف فيها ، والثاني أسميته : توسع بعض مشاهير العلماء المتأخرين في تقوية الضعيف المعتضد بمثله .

ولا ريب أن الباحث يكون تنظيمه لبحثه بعد أن يكتمل أفضل وأحسن من تنظيمه له وهو لم يزل جنيناً ، وكان باستطاعتي أن أُبقي البحث على حاله ولكن ترجح لي أنه سيخل بقوته التنسيقية ، كما أن فضيلة المشرف قد اطلع على ذلك ووافق عليه لأن حقيقة التغيير لا تتعدى تبديل مسمى فصل إلى مبحث كما هو ظاهر فيما سبق .

ثالثاً : إذا عزوت في تخريج الأحاديث إلى أسماء الأئمة فالمقصود أشهر كتاب لذلك الإمام فمثلاً إذا قلت : أخرجه أحمد (١/ ٣٠) فالمقصود كتاب المسند للإمام أحمد بن حنبل ، وكذا إذا قلت : البخاري أو مسلم أو ابن خزيمة أو ابن حبان فالمقصود صحاحهم ، وكذا إذا قلت أخرجه أبو داود أو الترمذي أو ابن ماجه فالمقصود سننهم ، والنسائي إذا عزوت إلى

سننه الكبير قيدت ذلك وإذا لم أقيد فالمقصود سننه الصغرى .

وكذا إذا قلت : البيهقي ولم أُحدد فالمقصود سننه الكبرى ، ويشمل ذلك الحاكم في كتابه المستدرك وابن الجارود في المنتقى والدارقطني في سننه وعبدالرزاق في مصنفه والطيالسي في مسنده ، فإذا عزوت في تخريج الحديث إلى هؤلاء الأئمة ولم أُسمّ الكتاب ، فمقصودي كتبهم الآنفة .

ويدخل في ذلك أيضاً اختصار بعض أسماء الكتب .

فإذا قلت :

* التقريب ، فأُريد تقريب التهذيب لابن حجر .
* التهذيب ، فأريد تهذيب التهذيب لابن حجر .
* الجامع ، فأريد جامع الترمذي .
* العلل برواية عبدالله ، فأريد العلل ومعرفة الرجال للإمام
* أحمد ابن حنبل برواية ابنه عبدالله .
* اللسان ، فأريد لسان الميزان لابن حجر .
* المشكل ، فأريد شرح مشكل الآثار للطحاوي .
* الميزان ، فأريد ميزان الاعتدال للذهبي .
* النبلاء ، فأريد سير أعلام النبلاء للذهبي .

أبواب البحث وفصوله (١)

الباب الأول : استعمالات (الحسن) عند المحدثين .

وفيه أربعة فصول :

الفصل الأول : تعريف الحسن ونشأته عند المحدثين .

الفصل الثاني : المحدثون الذين استعملوا (الحسن) إلى عصر الترمذي .

١- الإمام الشافعي .

٢- الإمام علي بن المديني .

٣- الإمام أحمد بن حنبل .

٤- الإمام البخاري .

٥- الإمام يعقوب بن شيبة .

٦- الإمام أبو زرعة الرازي .

٧- الإمام أبو حاتم الرازي .

الفصل الثالث : المحدثون الذين استعملوا (الحسن) من بعد الترمذي إلى وقت استقرار المصطلح .

---

(١) يتضمن الفهرس العام تفصيلاً أكثر لمباحث الرسالة ومطالبها فنأمل التكرم بالرجوع إليه في المجلد الأخير .

الفصل الرابع : دلالات الحسن ومعانيه عند المحدثين .

الباب الثاني : مصطلح (الحسن) عند الإمام الترمذي .

وفيه أربعة فصول :

الفصل الأول : شرح تعريف الترمذي للحسن .

الفصل الثاني : دراسة للأحاديث التي أطلق الترمذي فيها التحسين والتي قال فيها : (حسن غريب) .

الفصل الثالث : حكم الحديث الذي يحسنه الترمذي .

الفصل الرابع: الاصطلاحات المركبة عند الترمذي وموقع الحسن فيها.

الباب الثالث : الحسن لذاته

وفيه سبعة فصول :

الفصل الأول : اختلاف المحدثين في تعريف الحسن لذاته .

الفصل الثاني : الاصطلاحات المشابهة للحسن لذاته .

الفصل الثالث : موقف المحدثين من إدخال الحسن لذاته في الصحيح أو استقلاله عنه .

الفصل الرابع : مراتب الأسانيد الحسنة ومظانها .

الفصل الخامس : الرواة الذين يُحسن حديثهم .

الفصل السادس : آراء المحدثين في تفرد الصدوق .

الفصل السابع : حجية الحسن لذاته .

الباب الرابع : الحسن لغيره

وفيه ثمانية فصول :

الفصل الأول : تعريف الحسن لغيره وما يشبهه .

الفصل الثاني : نشأة الرأي القائل باعتضاد الضعيف وتطوره .

الفصل الثالث : أنواع الحديث الضعيف الصالح للتقوية ومظان وجوده .

الفصل الرابع : الاعتبار والرواة المعتبر بهم .

الفصل الخامس : شروط تقوية الحديث الضعيف .

الفصل السادس : اختلاف المتأخرين في تقوية بعض الضعيف المعتضد بمثله .

الفصل السابع : منهج النقاد المتقدمين في الضعيف المعتضد بمثله .

الفصل الثامن : الخلاف في حجية الحسن لغيره في أحاديث الأحكام .

ويطيب لي هنا أن أتقدم بالشكر الجزيل إلى جامعة الملك سعود التي أتاحت لي فرصة الابتعاث والتفرغ لإنجاز هذه الأطروحة .

كما يطيب لي أن أتقدم بالشكر الجزيل إلى جامعة أم القرى التي أتاحت

لي فرصة إعداد هذه الأطروحة .

كما يسرني أن أتقدم بالشكر لسعادة الدكتور وصي الله بن محمد عباس حفظه الله ، المشرف على هذه الرسالة لما لقيته منه من عون كبير ، وخلق حسن ، وسعة أفق ، ودقة علمية في نصائحه وتوجيهاته التي كان لها أكبر الأثر على البحث .

كما لا يفوتني أن أشكر جزيل الشكر وعظيمه والديَّ الكريمين حفظهما الله ووفقهما لما يحب ويرضى ، وكذلك زوجتي أم عبدالله على معاناتهم معي طوال مدة إعداد البحث .

والشكر موصولاً أيضاً لمشايخي وأساتذتي وزملائي ، وكل من أعانني على إنجاز هذا البحث ، وأخص بالذكر سعادة الدكتور عبدالله بن محمد دمفو رئيس قسم الدراسات الإسلامية بكلية التربية بالمدينة المنورة على جهوده الكبيرة التي بذلها في سبيل حصولي على بعض المخطوطات ورسائل الدكتوراه والماجستير فله مني أبلغ الشكر وأجزله .

وأخيراً : أسأل المولى سبحانه وتعالى أن يرزقني حسن الإخلاص في القول والعمل ، وأن يجعل ثواب هذا العمل في موازين حسناتي ، وأن يُجزل سبحانه المثوبة لوالدي ولأستاذي المشرف ولمشايخي وأساتذتي ، والحمد لله أولاً وآخراً .

الباب الأول

استعمالات «الحسن» عند المحدثين

وفيه أربعة فصول :

الفصل الأول : تعريف الحسن ونشأته عند المحدثين

الفصل الثاني : المحدثون الذين استعملوا الحسن إلى عصر الترمذي

الفصل الثالث : المحدثون الذين استعملوا الحسن من بعد الترمذي إلى وقت استقرار المصطلح

الفصل الرابع : دلالات الحسن ومعانيه عند المحدثين

الفصل الأول

تعريف الحسن ونشأته عند المحدثين

وفيه مبحثان :

المبحث الأول : تعريف الحسن لغةً

المبحث الثاني : نشأة مصطلح الحسن عند المحدثين

المبحث الأول

تعريف الحسن لغة (١)

عَرَّف ابن فارس الحسن في معجم مقاييس اللغة بقوله : « الحاء والسين والنون أصلٌ واحد . فالحُسن ضد القبح . يُقال : رجل حسن ، وامرأة حسناءُ أو حُسَّانه . . . »(٢) .

وفي مختار الصحاح : « الحُسن ضد القبح ، والجمع محاسن على غير قياس كأنه جمع مَحْسَن ، وقد حَسُن الشيء بالضم حُسناً ، ورجل حَسَن ، وامرأة حَسَنة وقالوا : امرأة حسناء ، ولم يقولوا : رجلٌ أَحْسَن ، وهو اسمٌ أُنِّـث من غير تذكير كما قالوا : غُلام أمرد ، ولم يقولوا جارية مرداء؛ فذكروا من غير تأنيث ، وحَسَّنَ الشيء تحسيناً : زَيَّنَه ، وأحسن إليه وبه ، وهو يُحسن الشيء أي يعلمه ويستحسنه أي يَعُده حسناً ، والحسنة ضد السيئة ، والمحاسن ضد المساوئ ، والحُسنى ضد السوءى »(٣) .

وفي لسان العـرب : « الحُسْـنُ ضـد القبـح ونقيضـه . الأزهري :

---

(١) سأُرجئ التعريف الاصطلاحي إلى الفصل الأول من الباب الثالث - إن شاء الله - لأنه المقام الأنسب والأقوى ملاءمة ،وكذلك فالرسالة تخاطب المتخصصين لا المبتدئين في هذا العلم .

(٢) معجم مقاييس اللغة (٢/ ٥٧) .

(٣) مختار الصحاح للرازي وترتيب محمود خاطر (ص١٣٦) .

الحُسْن نعت لما حَسُن . حَسُن وحَسَن يَحْسُنُ حُسناً فيهما ؛ فهـو حـاسِنٌ وحَسَـن »(١).

وفي القاموس المحيط : « الحُسنُ بالضم : الجمال ج : محاسن على غير قياس . وحَسُنَ كَكَرُمَ ونَصَرَ ، فهو حَاسِنٌ وحَسَنٌ وحَسينٌ كأَميرٍ وغُرابٍ ورُمَّان ج : حِسانٌ وحَسَّانونَ ، وهي حَسَنةٌ وحَسْناءُ وحُسَّانَةٌ كرُمَّانةٍ ج : حِسانٌ وحُسَّاناتٌ ، ولا تقل : رجل أحْسَن في مُقابَلةِ امرأةٍ حسناءَ ، وعَكْسُه : غلام أمرد ، ولا يقال : جاريةٌ مرداءُ ، وإنما يُقالُ : هو الأحسن على إرادة أفعل التفضيل ج : الأحاسِنُ ، وأحاسِنُ القوم : حِسانهم . والحُسنى بالضم : ضدُ السُوءى ، والعاقبةُ الحسنةُ ، والنظر إلى الله عز وجل ، والظَّفَرُ والشهادةُ ومنه ﴿ إِلَّآ إِحْدَى ٱلْحُسْنَيَيْنِ . . .﴾ [التوبة : ٥٢] ج : الحُسنيات ، والحُسَنُ كصُرَدٍ . والمحاسِنُ : المواضعُ الحسنةُ من البدن ، الواحِدُ : كمقْعَدٍ أو لا واحد له ، ووَجْهٌ مُحَسَّنٌ : حَسَنٌ ، وقد حَسّنه الله . والإحسانُ ضدُ الإساءةِ ، وهو محسنٌ ومِحْسانٌ ، والحسنة ضد السيئة ج : حسنات . وحُسيناهُ أن يفعل كذا ، ويُمدُ ، أي : قُصاراهُ . وهو يُحسِنُ الشيء إحساناً أي : يَعْلَمُه . واستحسنه : عَدَّهُ حسناً ••• والحَسَنُ –

(١) لسان العرب (١٣/ ١١٤) وقد أسهب في ذلك ولكن ليس في أكثر ما ذكره ما يفيد بالنسبة لموضوعنا .

محركةً - : ما حَسُن من كل شيءٍ . . . »[١] .

وقال الراغب الأصبهاني : « الحُسنُ عِبارَةٌ عن كُلِّ مُبْهِجٍ مرغُوبٍ فيه ، وذلك ثلاثة أضرُب : مستحسنٌ من جهة العقل ، ومستحسن من جهة الهوى ، ومستحسن من جِهةِ الحِسِّ . . . والحُسنُ أكثرُ ما يُقالُ في تَعَارُفِ العامة في المستحسن بالبصر . . . وأكثرُ ما جاءَ في القرآن من الحُسْنِ فللمستحسنِ من جهة البصيرة»[٢] .

وقال أبو البقاء الكفوي : « ثم إن كلاً من الحسن والقبح يطلق على معانٍ ثلاثة :

الأول : صفة الكمال وصفة النقص كما يقال : العلم حسن ، والجهل قبيح .

والثاني : ملاءمة الغرض ومنافرته ، وقد يُعبَّر عنهما بالمصلحة والمفسدة .

والثالث : تعلق المدح والذم عاجلاً ، والثواب والعقاب آجلاً »[٣] .

وورد في المعجم الوسيط : « حسَّن الشيء : جعله حسناً وزيَّنه . ورقَّاه

---

(١) القاموس المحيط (ص١٥٣٥) .

(٢) المفردات في غريب القرآن (ص١١٨ ، ١١٩) .

(٣) الكليات (ص٤٠٢) ، ونحو ذلك في كشاف اصطلاحات الفنون للتهانوي (١/ ٣٨٤) .

وأحسن حالته »[١] .

وقد أشار ابن الصلاح إلى أن الحسن معناه في اللغة : « هو ما تميل إليه النفس ولا يأباه القلب »[٢] ، وقال برهان الدين الجعبري : « الحسن لغة : الملائم »[٣] .

وخلاصة ما تقدم : أن الحَسَن ضد القبيح ونقيضه ، وأنه صفة كمال ملازمة للمدح والثناء ، وأن استحسان الأشياء راجع إلى ما تميل إليه النفس وترغب فيه وتشتهيه[٤] .

ويُفهم من ذلك أن تحسين بعض الأمور قد لا يكون موضع اتفاق لأن النفوس تختلف فيما تميل إليه ، وتتباين فيما ترغب فيه ، وتتضاد فيما تأباه لذا فلا يخلو التحسين من النسبية بسبب اختلاف طبائع البشر .

وأما وجه العلاقة بين التعريف اللغوي للحَسَن وإضافته للحديث فقد كشف عنها الشيخ جمال الدين القاسمي بقوله : « وإنما سُمِّي حَسَناً لِحُسْنِ

---

(١) المعجم الوسيط (١/ ١٧٤) .

(٢) علوم الحديث لابن الصلاح (ص٣٥) .

(٣) البحر الذي زخر (ص١٠٣٧) .

(٤) لا شك أن الاستحسان في قضايا العلم ومسائله خاضع ومقيد بالمقاييس والضوابط المُراعاة في ذلك ، وليس الأمر متروكاً للهوى أوالتشهي ، وأما اختلاف العلماء فله أسبابه الموضوعية .

الظنِ براويه » (١) . وليس الأمر مقصوراً على ذلك ، فقد أطلق بعض المحدثين الحُسن على بعض الأحاديث الموضوعة والمنكرة والغريبة ومقصدهم في ذلك حُسن المتن لا الإسناد - وسيأتي بسط ذلك لاحقاً إن شاء الله - والله تعالى أعلم .

(١) قواعد التحديث (ص١٠٢) .

المبحث الثاني

نشأة مصطلح الحسن عند المحدثين

من المؤكد أن تتبع واستقصاء مصطلح أو لقب (الحسن) الوارد في كلام المحدثين الأوائل وقدماء نقاد الأثر أمرٌ عظيم الأهمية ، لأننا بذلك نقف على البدايات الأولى لاستعمال (الحسن) وكيفية ذلك الاستعمال ، مما يُفيدنا في رصد التطور الذي دخل على هذا المصطلح بمرور الزمن على أيدي أئمة المحدثين إلى أن أخذت ملامحه تتشكل في آخر الأمر ، وبدأت مرحلة استقراره .

وأقدم نص وجدتُ فيه إطلاق لقب الحسن على الحديث مع عدم صحته ، هو ما رُوي عن محمد بن المنكدر مرسلاً عن رسول الله ﷺ في حديث أخرجه الحافظ أبو عمر ابن عبد البر بقوله : « أخبرنا أحمد بن محمد ابن هشام ، ثنا علي بن عمر ، نا الحسن بن سعيد ، نا عبد الله بن [أبي] داود ثنا عبد الله بن محمد بن النعمان ، نا كثير بن يحيى ، نا يحيى بن سليم ، ثنا عمر بن محمد بن المنكدر عن أبيه قال : قال رسول الله ﷺ : « من أفضل الفوائد حديث حسن يسمعه الرجل فيحدث به أخاه »(١) .

---

(١) جامع بيان العلم وفضله (٣٢١) .

قال الحافظ العراقي بعد أن خرَّج الحديث من كتاب (جامع بيان العلم وفضله) لابن عبد البر : « وهو مرسل حسن الإسناد ، قال ابن عيينة : لم يدرك أحد أجدر من أن يقبل الناس منه إذا قال : قال رسول الله ﷺ من ابن المنكدر »(١) .

وهذا الحديث ضعيف لإرساله ، ولأن يحيى بن سليم كثير الوهم(٢) ، كما أنني لم أجد ترجمة لمن اسمه عبد الله بن داود أو ابن أبي داود ممن هو في طبقة المذكور في هذا السند . كما أن في المتن ألفاظاً يسبق إلى القلب أنها منكرة عن رسول الله ﷺ .

وإنما ذكرته مع ضعفه للمعرفة وللتنبيه على ما فيه ، ومحل الشاهد في هذا الحديث قوله : « حديث حسن » .

وهذه العبارة يدخل فيها حديث رسول الله ﷺ وحديث غيره الذي يروى عن الحكماء وأهل الفصاحة والبيان .

وقد وقفتُ على عدة نصوص لعدد من المحدثين الأوائل ، وبعضهم من متقدمي كبار الأئمة النقاد ورد فيها استعمال لقب (الحسن) في وصف

(١) تخريج أحاديث الإحياء (١/ ٧٥) .

(٢) انظر: تهذيب الكمال (٣١/ ٣٦٥) ، وتقريب التهذيب (٧٥٦٣) وقال فيه الحافظ : « صدوق سيئ الحفظ » .

الحديث ، وسأورد فيما يلي أقوالهم بحسب الترتيب التاريخي لوفيات القائلين مع توضيح مرادهم فيما ظهر لي ، وهؤلاء هم :

أولاً : عبد الله بن شَدَّاد بن الهاد وهو من كبار التابعين الثقات ، مات رحمه الله في وقعة الجماجم المشهورة سنة ٨١ أو ٨٣ هـ(١) .

والنص المروي عنه أخرجه الرَّامَهُرْمُزي بقوله : « حدثنا الحضرمي ، ثنا يحيى ، ثنا أبو عَوانة وخالد عن يزيد بن أبي زياد عن عبد الرحمن بن أبي ليلى قال : إحياء الحديث مذاكرتُه ، فقال عبد الله بن شدَّاد : رحمك الله كم من حديثٍ حسن قد ذكرتنيه »(٢) .

ومعنى الحسن هنا - فيما يظهر لي - باعتبار متنه وما يحتويه من معاني .

---

(١) انظر ترجمته في : تهذيب الكمال (١٥/ ٨١-٨٥) ، وتقريب التهذيب (٣٣٨٢) .

(٢) المحدث الفاصل (ص٥٤٦) ، وهذا النص أخرجه ابن أبي خيثمة في كتاب العلم (٧٢) ، والخطيب البغدادي في الجامع لأخلاق الراوي (١/ ٣٦٦) ، وابن عبد البر في جامع بيان العلم وفضله (١/ ٤٢٦) وليس عندهم ذكر (حسن) وإنما بدله (كم من حديث أحييته في صدري) ولكن جميعهم لم يذكروا الحديث من طريق أبي عوانه وخالد بن عبد الله الواسطي بل من طريق محمد بن فضيل فقط .

ويزيد بن أبي زياد ضعيف كما حكم بذلك جمهور النقاد . انظر تهذيب الكمال (٣٢/ ١٣٥-١٤٠) ولكن روايته لهذه المحاورة مقبولة لأنها ليست مرفوعة إلى رسول الله ـ ﷺ ـ ثم لأنه يُخبر عن أمر قد حضره وشاهده فقد حضر ذلك كما في المدخل للبيهقي (ص٢٩٤) وهذا أدعى للحفظ والضبط .

ثانياً : عروة بن الزبير بن العوام - رضي الله عنه - ، من أئمة التابعين الثقات مات رحمه الله سنة ٩٤هـ (١) .

والنص المروي عنه ذكره الإمام الشافعي بقوله : « أخبرنا عمي محمد ابن علي بن شافع عن هشام بن عروة عن أبيه قال : إني لأسمع الحديث أستحسنه فما يمنعني من ذكره إلا كراهية أن يسمعه سامع فيقتدي به ، أسمعه من الرجل لا أثق به قد حدثه عمن أثق به ، وأسمعه من الرجل أثق به قد حدثه عمن لا أثق به » (٢) .

والاستحسان هنا بمعنى الإعجاب بمتن الحديث إما لغرابته أو لأن المتن يتضمن معنى ينفرد به الراوي لا يذكره غيره .

ثالثاً : إبراهيم النخعي ، وهو إمام ثقة من كبار الفقهاء في طبقة صغار التابعين ولم يثبت له السماع عن أحد من الصحابة ، مات رحمه الله سنة ٩٦هـ (٣) . والنص المروي عنه ذكره الرامهرمزي بقوله : « حدثني عبد الوهاب بن رواحة العدوي ثنا معاوية بن محمد القرشي ، ثنا أشهل

---

(١) انظر : تهذيب الكمال (٢٠/ ١١-٢٥) .

(٢) كتاب الأم (٦/ ٩١) ، ومعرفة السنن والآثار للبيهقي (١/ ١٤١) ، والكامل لابن عدي (١/ ٦٦) ، الكفاية (ص٤٨) جميعهم من طريق الشافعي به .

(٣) انظر : تهذيب الكمال (٢/ ٢٣٣-٢٤٠) .

عن ابن عون قال : كان إبراهيم يقول : كانوا يكرهون إذا اجتمعوا أن يُخرج الرجل أحسن حديثه ، أو أحسن ما عنده »(١) .

قال الحافظ الخطيب البغدادي بعد أن أخرج هذا النص : « عنى إبراهيم بالأحسن الغريب؛ لأن الغريب غير المألوف يُستحسن أكثر من المشهور المعروف ، وأصحاب الحديث يعبرون عن المناكير بهذه العبارة »(٢) .

وقد ورد عن إبراهيم أيضاً قولـه : « لا تُحدث الناس بأحسن ما عندك فيرفضوك »(٣) .

و(الحسن) هنا ينطبق عليه كلام الخطيب البغدادي السابق .

رابعاً : **محمد بن مسلم بن شهاب الزهري** ، الإمام الحافظ المتقن ، وهو من التابعين والفقهاء المعروفين ، مات رحمه الله سنة ١٢٥هـ وقيل غير ذلك (٤) .

---

(١) المحدث الفاصل (ص٥٦١) ، وأخرجه أيضاً ابن أبي خيثمة في (العلم) برقم [٣٧] ولكن ليس بتمامه كما في المحدث الفاصل ، وأخرجه الخطيب في الجامع (٢/ ١٣٨) ، وابن السمعاني في أدب الإملاء (ص٥٩) .

(٢) الجامع لأخلاق الراوي (٢/ ١٣٨) . ونقله ابن السمعاني بحروفه دون أن يعزوه في أدب الإملاء (ص٥٩) .

(٣) المحدث الفاصل (ص٥٦١-٥٦٢) .

(٤) انظر : تهذيب الكمال (٢٦/ ٤١٩-٤٤٤) .

والنص المروي عنه في ذلك أورده الحافظ ابن عدي بقوله : « حدثنا موسى بن الحسن الكوفي ، حدثنا عمرو بن سوَّاد ، نا ابن وهب ، حدثني يونس عن ابن شهاب قال : إذا سُرِق الحديث زِيد فيه وحُسِّن »(١) .

ومقصد الإمام الزهري أن الحديث الذي يسرقه أحد الرواة سيضيف إلى إسناده إن كان منقطعاً ما يجعله متصلاً وإن كان موقوفاً رفعه ، وإلى متنه ما يجعل ذلك الحديث مرغوباً فيه ومُحتاجاً إليه لرفع خلاف أو تحديد مبهم أو تخصيص عام . . . إلى غير ذلك من الأمور التي تجعل الحديث مستحسناً في أعين طلابه .

وقريب من قول الزهري السابق قول له آخر يذكر فيه أهل العراق وحديثهم فيقول : « إن الحديث ليخرج من عندنا شبراً فيرجع من عندهم ذراعاً »(٢) . يعني الزيادة في الحديث .

---

(١) الكامل في الضعفاء (١/ ٧٠) هكذا بلفظ : « إذا سرق ». ولعل الصواب : « إذا شرَّق الحديث ... » أي إذا وصل إلى الشرق ، يعني أهل العراق ، ويؤكد هذا ؛ أنّ معنى سرقة الحديث لم يكن معروفا في زمن الزهري ، وإنما ظهر بعده بزمن ، وموسى بن الحسن بن موسى الكوفي قال ابن عدي أنه حدَّثه (٢/ ٤٩٣) وهو المترجم له في لسان الميزان (٦/ ١١٥) .

قال ابن يونس في تاريخ مصر : يعرف وينكر . وقال مسلمة بن القاسم : تكلم فيه .

وللمزيد حول ترجمته انظر: اللسان أيضاً (٥/ ١٢٩) ترجمة أخيه محمد بن الحسن بن موسى .

(٢) الكامل (١/ ٧٠) . هذا النص يُفَسِّر النص السابق : « إذا شَرَّق الحديث ... » .

خامساً : شعبة بن الحجاج ، أمير المؤمنين في الحديث وإمام النقاد ، المتوفى إلى رحمة الله سنة ١٦٠هـ (١) .

وقفت له على أربعة نصوص في ذلك ، وهي :

١- ما أورده ابن أبي حاتم عن والده : « نا محمد بن أبي صفوان ، حدثني أمية - هو ابن خالد - قال : قلت لشعبة : مالك لا تحدث عن عبد الملك بن أبي سليمان ؟ قال : تركتُ حديثه ، قال : قلت : تحدث عن فلان وتدع عبد الملك بن أبي سليمان ؟! قال : تركته ، قلتُ : إنه كان حسن الحديث ، قال : من حسنها فررت »(٢) .

وقد استشهد الخطيب البغدادي بهذا النص ليثبت أن الحسن هو الغريب غير المألوف الذي يستحسن أكثر من المشهور المعروف . وأن أصحاب الحديث يعبرون بهذه العبارة عن المناكير (٣) .

وعبد الملك بن أبي سليمان جمهور النقاد على توثيقه (٤) ، ولكن شعبة

---

(١) تهذيب الكمال (١٢/ ٤٧٩-٤٩٥) .

(٢) مقدمة كتاب الجرح والتعديل (١/ ١٤٦) ، وأخرجه أيضاً الخطيب في الجامع (٢/ ١٣٨) ، وابن السمعاني في أدب الإملاء (ص٥٩) والبيهقي في السنن الكبرى (٦/ ١٠٦) ومعرفة السنن والآثار (٨/ ٣١٦-٣١٧) .

(٣) الجامع للخطيب البغدادي (٢/ ١٣٨) .

(٤) انظر : تهذيب الكمال (١٨/ ٣٢٢-٣٢٩) .

ظهر له من حديثه بعض النكارة ، قال أبو عيسى الترمذي : « وقد كان شعبة حَدَّث عن عبد الملك بن أبي سليمان ثم تركه ، ويُقال إنما تركه لمّا تفرد بالحديث الذي روى عن عطاء بن أبي رباح عن جابر بن عبد الله عن النبي ﷺ قال : « الرجل أحق بشفعته يُنتظر به وإن كان غائباً إذا كان طريقهما واحداً » »(١) .

وقد أنكر هذا الحديث أحمد بن حنبل ويحيى بن معين (٢)، والبخاري (٣) وغيرهم ورأوا أن عبد الملك تفرد به مخالفاً لما رواه ثقات أصحاب جابر الآخرين(٤) .

فيكون مقصود شعبة بحُسن حديث عبد الملك ما أُنكر عليه من أحاديث تفرد بها وخالف فيها الثقات - مع قلتها (٥) - ، ويدل على ذلك

---

(١) العلل الصغير الملحق بآخر كتاب الجامع (٥/ ٧٥٦) ، وقد أخرج الترمذي الحديث في جامعه (١٣٦١) ، وكذلك أبو داود برقم (٣٥١٨) ، وابن ماجه برقم (٢٤٩٤) .

(٢) ورد إنكار أحمد ويحيى عند أبي زرعة الدمشقي في تاريخه (١/ ٤٦٠) .

(٣) إنكار البخاري ورد في العلل الكبير للترمذي (١/ ٥٧٠-٥٧١) .

(٤) انظر اختلاف الحديث للشافعي (ص٢٢٠) ، ونصب الراية (٤/ ١٧٤) .

(٥) قد يُقال أليس من التشدد والتعنت من شعبة أن يترك حديث الثقة لحديث واحدٍ أخطأ فيه؟! ويجابُ عن هذا بما قاله ابن رجب في شرح العلل (١/ ٣٣٤) : « وإنما ترك شعبة حديثه لرواية حديث الشفعة ؛ لأن شعبة من مذهبه أن من روى حديثاً غلطاً مجتمعاً عليه ، ولم يتهم =

ما ذكره الحافظ ابن رجب إذ قال : « وقد ذكر الإمام أحمد أن له منكرات - يعني عبد الملك بن أبي سليمان - ، وأنه يوصل أحاديث يرسلها غيره . . . وقال أبوبكر بن خلاد : سمعت يحيى ـ هو ابن سعيد ـ يقول : كأن صفة حديث عبد الملك بن أبي سليمان شيء منقطع يوصله ، وموصل يقطعه »(١) .

وهذه المُخالفات والتفردات هي المستحسنة في حديث عبد الملك بن أبي سليمان في نظر بعض رواة الحديث ، ولكن أئمة النقاد يرون تلك الأمور من المنكرات ويفرون من حسنها كما قال أبو بسطام رحمه الله .

٢- قال أبو حاتم الرازي : « كان شعبة يقول : إسماعيل بن رجاء كأنه شيطان من حُسن حديثه ، وكان - أي شعبة - يهاب هذا الحديث يقول : حكم من الأحكام عن رسول الله ﷺ لم يُشاركه أحد »(٢) .

ومعنى حُسن الحديث مفسر هنا في هذا النص النفيس بأنه حكم من الأحكام مرفوع إلى رسول الله ﷺ لا يوجد إلا من رواية هذا الرجل .

= نفسه فيتركه تُرِك حديثه » .

(١) شرح العلل (١/ ٣٣٣) .

(٢) العلل لابن أبي حاتم (١/ ٩٢) .

وإسماعيل بن رجاء ثقة [١]، والحديث الذي رواه عنه شعبة وقال بسببه ما سبق حديث إسماعيل بن رجاء قال: سمعت أوس بن ضَمعَج يقول: سمعتُ أبا مسعود يقول: قال لنا رسول الله ﷺ: « يؤمُ القومَ أقرؤهم لكتاب الله وأقدمهم قِراءة، فإن كانت قِراءتهم سواءً فيؤمهم أقدمهم هِجرةً فإن كانوا في الهجرة سواء فيؤمهم أكبرهم سناً، ولا تؤُمن الرجل في أهله ولا في سلطانه، ولا تجلس على تَكْرِمَتِهِ في بيته إلا أن يأذن لك أو بإذنه» رواه مسلم [٢] وأصحاب السنن.

وقد ورد عن شعبة أيضاً أنه قال في أوس بن ضمعج راوي هذا الحديث: « والله ما أراه كان إلا شيطاناً، يعني لجودة حديثه » [٣]. والمعنى واحد ولكن النص السابق أتم وأحسن سياقاً. وشعبة هنا قصد المدح وكان يُطري هذا الحديث ويقول: « هو ثلث رأس مالي » [٤].

٣- قال شعبة: « يحيى بن أبي كثير أحسن حديثاً من الزهري » [٥].

---

(١) تهذيب الكمال (٢/ ٩٠-٩١).

(٢) صحيح مسلم (٦٧٣)، وأبوداود (٥٨٢، ٥٨٣، ٥٨٤)، والترمذي (٢٣٥)، والنسائي (٢/ ٧٦)، وابن ماجه (٩٨٠) جميعهم عن إسماعيل به.

(٣) تهذيب الكمال (٢/ ٣٩٠) وصف هذا الراوي (بالشيطان) محل نظر لا يخفى.

(٤) مسند ابن الجعد (٨٨٤)، والجامع لأخلاق الراوي (٢/ ١٧١).

(٥) الجرح والتعديل (٩/ ١٤١).

والحُسن هنا ورد بصيغة أفعل التفضيل بما يعني القوة ، ويشهد لهذا نص آخر جاء فيه أن شعبة : « كان يقدم يحيى بن أبي كثير على الزهري » [١] .
كما أن الإمام أحمد قال في يحيى بن أبي كثير : « إذا خالفه الزهري فالقول قول يحيى بن أبي كثير »[٢] ، وقال أيضاً : « يحيى بن أبي كثير ثقة مأمون . . بخٍ بخٍ نقي الحديث جداً لا نكاد نجد في حديثه شيئاً » [٣] ، وقد قال أبو حاتم في يحيى : « إمام لا يحدث إلا عن ثقة » [٤] . والزهري مع إمامته روى عن بعض المتروكين كسليمان بن أرقم ونحوه وقليلاً ما فعل ذلك ، فلعل شعبة قصد بالأحسن أي الأقوى شيوخاً والأرجح عند الاختلاف .

٤- قال شعبة : « لم يروِ عمرو بن مرة أحسن من هذا الحديث » [٥]

وقال : « لا أروي أحسن منه عن عمرو بن مرة » .

وقال : « هذا ثلث رأس مالي » .

وهنا أيضاً أراد المدح والإطراء .

---

(١) المصدر نفسه (٩/ ١٤٢) .

(٢) المصدر نفسه .

(٣) سؤالات أبي داود (ص٣٢٤-٣٢٥) .

(٤) الجرح والتعديل (٩/ ١٤٢) .

(٥) تهذيب الكمال (١٥/ ٥٣) .

سادساً : قيس بن الربيع أحد شيوخ الحديث المشهورين ولكن تكلم فيه بسبب سوء حفظه ، توفي سنة ١٦٨هـ وقيل غير ذلك [١] .

قال : « كنا إذا أتينا المشايخ ، قدَّمنا سفيان الثوري ، فكتب لنا ، وكان أخفنا كتابة ، فكان إذا مر بحديث صغير حسن ، حفظه فلم يكتبه ، ففطنا له ، وعزلناه » [٢] .

والحسن هنا راجع للغرابة ، ومن المعلوم أنه في الانتقاء على المشايخ تكتب الأحاديث الغريبة إما سنداً أو متناً ، أو الأسانيد العالية لعظم شأنها عند المحدثين وهذا مدلول قوله : « حديث صغير حسن » .

سابعاً : الإمام مالك بن أنس ، إمام دار الهجرة من كبار الثقات الأثبات ومن أئمة الفقه الأعلام ، توفي رحمه الله سنة ١٧٩هـ [٣] .

النص المروي عنه في ذلك أورده ابن أبي حاتم بقوله : « نا أحمد بن عبد الرحمن ابن أخي ابن وهب قال : سمعتُ عمي يقول : سمعت مالكاً سئل عن تخليل أصابع الرجلين في الوضوء فقال : ليس ذلك على الناس ،

---

(١) تهذيب الكمال (٢٤/ ٢٨-٣٨) .

(٢) الجامع لأخلاق الراوي (٢/ ٢٠٩) وضبط المحقق حسن هكذا (حسَّن) فيصبح المعنى أن الثوري يُحسن حفظ ذلك الحديث والراجح عندي أن حسن صفة للحديث وليس لحفظ سفيان .

(٣) تهذيب الكمال (٢٧/ ٩١-١٢١) .

قال : فتركته حتى خفَّ الناس ، فقلتُ له : عندنا في ذلك سنة .

فقال : وماهي؟

قلت : حدثنا الليث بن سعد وابن لهيعة وعمرو بن الحارث عن يزيد بن عمرو المَعَافِري عن أبي عبد الرحمن الحُبُلي عن المُسْتَورِد بن شداد القرشي قال : « رأيتُ رسول الله ﷺ يدلك بخنصره ما بين أصابع رجليه » .

فقال : إن هذا الحديث حسن ، وما سمعتُ به قط إلا الساعة ، ثم سمعته بعد ذلك يُسأل فيأمر بتخليل الأصابع »[1] .

وقد انتقد الشيخ الدكتور ربيع بن هادي المدخلي سند هذه القصة فقال :

« أقول : إن هذه القصة لا تثبت :

---

(١) مقدمة الجرح والتعديل (١/ ٣١-٣٢) ، ومن طريق ابن أبي حاتم أخرجه البيهقي في السنن الكبرى (١/ ٧٧) ، وذكره ابن عبد البر في التمهيد (٢٤/ ٢٥٩) معلقاً بالجزم عن ابن أخي ابن وهب وذكره مختصراً بحذف السند في الاستذكار (٢/ ٥٣) ، والإرشاد للخليلي (١/ ٣٩٩ ، ٤١٤) وعنده لم يذكر تحسين الإمام مالك ، كما أنه جعل الحديث من طريق أبي عشانة عن عقبة بن عامر ، ومن المعلوم أن كتاب الإرشاد المطبوع هو منتقى من أصل الكتاب انتقاه أبو طاهر السلفي لذا أخشى من الحذف والاختصار .

وقد تعقب ابن حجر الترمذي في قوله : لا نعرفه إلا من حديث ابن لهيعة فقال : « وهو متعقب فقد أخرجه ابن أبي حاتم . . . وصححه ابن القطان من هذا الوجه » انظر : النكت الظراف (٨/ ٣٧٦) .

أولاً : إن ابن أبي حاتم لم يلق أحمد بن عبد الرحمن بن أخي ابن وهب ، وليس من شيوخه . لذا تجده يسأل أباه وغيره عن حاله ، ولو كان لقيه وسمع منه لعده في شيوخه ولعرف حاله وعرفه للناس .

قال عبد الرحمن بن أبي حاتم : سألت محمد بن عبد الله بن عبد الحكم عنه فقال : ثقة ما رأينا إلا خيراً ، قلت : سمع من عمه؟ قال : إي والله ، قال عبد الرحمن : سمعتُ أبا زرعة يقول : أدركناه ولم نكتب عنه ، وسمعت أبي يقول : أدركته وكتبت عنه .

سمعت أبا زرعة وأتاه بعض رفقائي فحكى عن أبي عبد الله بن أخي ابن وهب أنه رجع عن تلك الأحاديث ، فقال أبوزرعة : إن رجوعه مما يحسن حاله ، ولا يبلغ به المنزلة التي كان قبل ذلك .

فهذه النصوص تفيد أنه ما لقيه ولا سمع منه ، وانظر إلى تعبير شيخه أبي زرعة وتعبير أبيه بـ « أدركناه » مما يبعد جداً أن يكون لقيه عبد الرحمن ابن أبي حاتم ، وبناء على هذا لا يكون حديثه عن أحمد بن عبد الرحمن إلا بوسائط .

ثانياً : لو فرضنا أنه لقيه لما كان هذا اللقي إلا بعد اختلاط أحمد بن عبد الرحمن ، فإنه اختلط بعد الخمسين ومائتين بعد خروج مسلم من مصر كما ذكر ذلك الحاكم أبو عبد الله وابن أبي حاتم صغيرٌ لا يحتمل سماعه قبل

اختلاط أحمد بن عبد الرحمن فتكون روايته عنه بعد الاختلاط ضعيفة .

ثالثاً : وبناء على ما سبق يتبين أن صيغة التحديث (نا) رمز حدثنا حصل فيها تحريف من النساخ لكتاب الجرح والتعديل أو حصل هذا التحريف من الطابعين للكتاب - والله أعلم »[1] .

ولا أتفق مع فضيلة الشيخ الدكتور فيما ذهب إليه لما يلي :

١- القول بخطأ الناسخ أو تحريف الطابع أمر مستبعد ؛ لأن البيهقي أخرج الحديث من طريق ابن أبي حاتم وفي سنده (نا) كما في المطبوع ، ثم إن ابن القطان الفاسي أيضاً تشكك في سماع ابن أبي حاتم من ابن أخي بن وهب وقوى احتمال أنه أخذ عنه إجازة - كما سيأتي - وهذا يدل على أن صيغة الأداء (نا) ثابتة وليس ثمة تصحيف أو تحريف .

ومما يزيد الأمر تأكيداً أن الخليلي في (إرشاده)[2] أخرج هذا الحديث عن خمسة من شيوخه يروونه ، عن ابن أبي حاتم بصيغة (حدثنا) .

كما وجدتُ ابن أبي حاتم في (مناقب الشافعي)[3] و(الجرح

---

(١) تقسيم الحديث (ص١١٨-١١٩) .

(٢) الإرشاد (١/ ٣٩٩) ، وأعاده مرة أخرى (١/ ٤١٤) .

(٣) مناقب الشافعي (ص٢١ ، ١٣٤) .

والتعديل) [١] قد صرح بالتحديث عن ابن أخي ابن وهب في أسانيد أخرى وكذلك ابن [٢] عدي والخليلي[٣] أخرجا له عن ابن أخي ابن وهب أحاديث أخرى وفيها التصريح بالسماع .

وأما لُقيه له فلا ريب فيه ، فقد قال أبو حاتم الرازي لما أرسل إليه ابن أخي ابن وهب يشكو سعيد بن عمرو البرذعي لأنه تكلم فيه : « فلما خرج ابني عبد الرحمن كتبت له إلى يونس وابن عبد الحكم ، ولم أكتب إليه - يعني ابن أخي ابن وهب - ، وقلت لعبد الرحمن : قل له كتبت إلي في أمر البرذعي بما كفيتني مؤنة نفسك . . . »[٤] .

وقال الحاكم : « فأما أبو حاتم الرازي ، محمد بن إدريس ، رحمنا الله وإياه ، فحدثونا عن ابنه [٥] أنه عرض كتاب أبيه إليه على أحمد بن عبد الرحمن يسأله الرجوع عن أحاديث »[٦] .

وقد نُص على أن عبد الرحمن بن محمد بن إدريس الحنظلي المشهور بابن

---

(١) الجرح والتعديل (١/ ٢١) ، (٨/ ٧٢) .

(٢) الكامل (١/ ١٨٩) .

(٣) الإرشاد (١/ ٤٣٣) .

(٤) الضعفاء لأبي زرعة (٢/ ٧١٢-٧١٣) .

(٥) تصحفت في الأصل إلى (أبيه) وهذا خطأ .

(٦) المدخل إلى الصحيحين (ص٥٨٠) تحقيق د . الكليب .

أبي حاتم قد دخل مصر [١] سنة ٢٦٢هـ ، وأحمد بن عبد الرحمن ابن أخي ابن وهب توفي في سنة ٢٦٤هـ بمصر [٢] .

فلقاؤه له ثابت بيقين ، وسماعه منه ثابت بيقين في عدة أسانيد وعدة مصادر مختلفة في أسماء مصنفيها ، وناسخيها ، وأزمنة الناقلين لها .

وما ذكره فضيلة الشيخ الدكتور ربيع بن هادي - حفظه الله وأجزل له المثوبة - قرائن ضعيفة إذا ما قورنت بالنصوص السابقة ذات الدلالة القطعية في محل النزاع .

٢- الصحيح أن ابن أخي ابن وهب لم يختلط بمعنى الاختلاط الاصطلاحي الذي من لوازمه التخريف الذهني وذهاب العقل ، وأما التخليط الوارد في ترجمة ابن أخي ابن وهب كما يظهر من مجموع الأقوال الواردة في الرجل فمعناه : اختلط حديثه بما ليس منه ، بمعنى أنه كان يُدخل عليه ما ليس من حديثه فيحدث به ، كما قال هو بنفسه : « ليس هذا الحديث من حديثي ، ولا حديث عمي ، وإنما وضعه لي أصحاب الحديث ولست أعود إلى روايته حتى ألقى الله » [٣] ، فالرجل كان سليم العقل .

---

(١) سير أعلام النبلاء (١٣/ ٢٦٦) .

(٢) المرجع السابق (١٢/ ٣٢٣) .

(٣) الضعفاء لأبي زرعة (٢/ ٧١٦) .

ويؤكد ذلك قول ابن أبي حاتم : « سمعت أبي يقول : حدثنا أبو عبيد الله ابن أخي ابن وهب ثم قال : كتبنا عنه وأمره مستقيم ثم خلط بعدُ ثم جاءني خبره أنه رجع عن التخليط ، وسئل أبي عنه بعد ذلك فقال : كان صدوقاً »(١) .

فقولـــه : « **رجع عن التخليط** » دال على أن المراد ليس الاختلاط المعروف اصطلاحاً؛ لأن الاختلاط أمر خارج عن إرادة الإنسان ، ولا يقال : فلان رجع عن تخليطه ، ومن تأمل ترجمة الرجل يتبين له أن المراد بذلك تلك الأحاديث المنكرة التي خالطت أحاديثه ، ولهذا قال الذهبي : « وقد روى ألوفاً من الحديث على الصحة ، فخمسة أحاديث منكرة في جنب ذلك ليست بموجبة لتركه ، نعم ولا هو في القوة كيونس بن عبد الأعلى وبُندار »(٢)، وقال ابن حجر : « وقد صح رجوع أحمد عن هذه الأحاديث التي أُنكرت عليه ، ولأجل ذلك اعتمده ابن خزيمة من المتقدمين ، وابن القطان من المتأخرين »(٣) .

وقد ورد استعمال لفظ (خَلَط) و(خَلَّط) ونحوها على غير المعنى

---

(١) الجرح والتعديل (٢/ ٥٩) .

(٢) النبلاء (١٢/ ٣٢٣) .

(٣) التهذيب (١/ ٥٦) .

الاصطلاحي في (الاختلاط) . فمن ذلك على سبيل المثال :

قول وكيع : « يحيى بن الضُريس من حفاظ الناس ، لولا أنه خَلَّط في حديثين »[١] ،ويحيى من المحدثين الأثبات ولم يوصف بالاختلاط أبداً[٢] .

وقال ابن معين في إسماعيل بن عياش : « إذا حدث عن الشاميين ، وذكر الخبر ، فحديثه مستقيم ، وإذا حدث عن الحجازيين والعراقيين خَلَّط ما شئت »[٣] .

وقال دُحيم فيه أيضاً : « في الشاميين غاية ، وخَلَّط عن المدنيين »[٤] .

وقال وكيع فيه : « قدم علينا ، فأخذ مني أطرافاً لإسماعيل بن أبي خالد فرأيته يُخلّط في أخذه »[٥] .

وقال ابن عدي في بقية بن الوليد : « إذا روى عن أهل الشام فهو ثبت ، وإذا روى عن غيرهم خَلَّط »[٦] .

ففي هذه النصوص وغيرها استعمال لفظة (خلط) بمعناها اللغوي

(١) الجرح والتعديل (١/ ٢٢٤) ، (٩/ ١٥٩) .

(٢) تهذيب الكمال (٣١/ ٣٨٥-٣٨٦) والنبلاء (٩/ ٥٠٠) .

(٣) تهذيب الكمال (٣/ ١٧٤) .

(٤) التهذيب (١/ ٣٢٤) .

(٥) الجرح والتعديل (١/ ١٩١-١٩٢) .

(٦) الكامل (٢/ ٥١٢) .

الذي يعني الجمع والضم بين الأشياء دون تمييز ومنه قولهم: « أخلط فلان في كلامه إذا صار ذا تخليط »(١)، ومنه قول المولى عز وجل: ﴿ وَءَاخَرُونَ ٱعْتَرَفُواْ بِذُنُوبِهِمْ خَلَطُواْ عَمَلًا صَٰلِحًا وَءَاخَرَ سَيِّئًا ﴾ [التوبة: ١٠٢].

٣- أن ابن أبي حاتم لم يتفرد برواية هذا الحديث عن ابن أخي ابن وهب بل تابعه أبو بشر محمد بن أحمد بن حماد الدولابي(٢)، فتبين بهذا أن الحديث لم يتفرد به ابن أبي حاتم.

قال الإمام الحافظ تقي الدين ابن دقيق العيد في كتابه الإمام: « فأما رواية أبي بشر فأخرجها الحافظ أبو الحسن الدارقطني في غرائب حديث مالك راوياً لها عن أبي جعفر الأسواني عن أبي بشر قال: ثنا أحمد بن عبد الرحمن بن وهب قال: سمعت عمي يقول: سئل مالك بن أنس ... » الحديث بمثل حديث ابن أبي حاتم وفيه تحسين الإمام مالك للحديث.

---

(١) المفردات للراغب (ص١٥٥).

(٢) الدولابي قال فيه الدارقطني: « تكلموا فيه وما تبين من أمره إلا خير » سؤالات السهمي (ص١١٥) وقول الدارقطني في شأنه هو أعدل الأقوال، ذلك لأن طعن ابن عدي فيه لأنه كان قوي الميل لأهل الرأي وأما قول ابن يونس: كان يضعف ففي الأنساب (٢/ ٥١١) كان يُصنف ولم يترجح لي أي الكلمتين أصح.

انظر لترجمة الدولابي: النبلاء (١٤/ ٣٠٩) والميزان (٣/ ٤٥٩) واللسان (٥/ ٤١) وفيهما تصحيف شنيع لكلمة الدارقطني قُلبت من المدح للذم، ووفيات الأعيان (٤/ ٣٥٢).

ثم قال : « ولما ذكر ابن القطان رواية ابن لهيعة قال : هو ضعيف ، ولكنه قد رواه غيره فصحَّ ، ثم قال : أما الإسناد الصحيح فقال أبو محمد ابن أبي حاتم : أخبرنا أحمد بن عبد الرحمن . . . » .

ثم نقل عن ابن القطان : « وإنما الذي يجب أن يُتفقد في هذا الحديث قول أبي محمد بن أبي حاتم أخبرنا أحمد بن عبد الرحمن ، فإني أظنه يعني في الإجازة ، فإنه لما ذكره في بابه قال : إن أبا زرعة أخبره أنه أدركه ولم يكتب عنه ، وأن أباه قال : أدركته وكتبت عنه ، فظاهر هذا أنه لم يسمع منه فإنه لم [يقل] كتبتُ عنه مع أبي وسمعت منه ، كما هي عادته أن يقول فيمن يشترك فيه مع أبيه . انتهى . وقد استغنينا عن هذا التفقد الذي أشار إليه ابن القطان بما قدمناه من رواية أبي بشر عن أحمد بن عبد الرحمن »(١) .

وقد تلخص لنا مما مضى بوضوح أن ذلك النص ثابت عن الإمام مالك . ومعنى قول الإمام مالك : إن هذا حديث حسن - فيما يظهر لي - أن ذلك باعتبار أنه لأول مرة يسمعه ولم يكن عنده ، فلذا استغربه مستحسناً ومعجباً بمتنه وعده حسناً لأنه أضاف لعلمه ما لم يكن عنده من قبل .

وأما قول الشيخ عبد الفتاح أبو غدة إن مالك بن أنس عنى بالحسن هنا

(١) كتاب الإمام شرح الإلمام - النسخة المصورة عن المكتبة الأزهرية - (١/ ق ١٧١ - ١٧٢) ونقل هذا التحرير النفيس ابن الملقن في البدر المنير - نسختي المصورة - (١/ ٣٠١-٣٠٢) .

الحسن الاصطلاحي فهذا قول غير دقيق وبعيد عن التحقيق إذ لم يكن في ذاك الوقت قد استقر مصطلح الحسن بل ولم يكن شائعاً .

ثامناً : الإمام عبد الله بن المبارك ، أحد الأئمة الثقات الأثبات ، توفي رحمه الله سنة ١٨١هـ[١] .

والنص المروي عنه في ذلك أخرجه ابن أبي حاتم بقوله : « نا محمد بن سعيد المقرئ نا عبد الرحمن بن الحكم بن بشير عن نوفل ـ يعني ابن مطهر ـ قال : كان بالكوفة رجل يقال له حبيب[٢] المالكي ، وكان رجلاً له فضل وصحبة ، فذكرناه لابن المبارك فأثنينا عليه ، قلت : عنده حديث غريب ، قال : ما هو؟ قلت : الأعمش عن زيد بن وهب قال : سألت حذيفة عن الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر فقال : إن الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر لحسن ، ولكن ليس من السنة أن تخرج على المسلمين بالسيف .

فقال : هذا حديث ليس بشيء ، قلت : إنه ، وإنه ، فأبى ، فلما أكثرت عليه في ثنائي عليه فقال : عافاه الله في كل شيء إلا في هذا الحديث ، هذا حديث كنا نستحسنه من حديث سفيان عن حبيب عن أبي البختري عن

(١) انظر : تهذيب الكمال (١٦/ ٥-٢٥) .

(٢) هو حبيب بن أبي فضلان أو فضالة المالكي قال فيه ابن معين : مشهور ، وذكره ابن حبان في ثقاته - التهذيب (٢/ ١٨٩) .

حذيفة »[١] .

ومقصد ابن المبارك رحمه الله بقولــه : كنا نستحسنه أي لغرابته وتفرد سفيان الثوري به ، ولو كان طريق الأعمش محفوظاً وصحيحاً لما كان لحديث سفيان ميزة الغرابة لا سيما وأن سند الأعمش - لو كان محفوظاً - أشهر وأصح مما يجعل رغبة سفيان وغيره من الحفاظ فيه أكثر .

وأبو البَخْتري سعيد بن فيروز لم يسمع من حذيفة بن اليمان[٢] .

وفي (نص ثانٍ) قال الحسن[٣] بن عيسى مولى ابن المبارك : « حدثتُ ابن المبارك بحديث لأبي بكر بن عياش ، عن عاصم عن النبي ﷺ فقال : حسن .

فقلت لابن المبارك : إنه ليس فيه إسناد ؟!

فقال : إن عاصماً يُحتمل له أن يقول : قال رسول الله ﷺ .

قال : فغدوتُ إلى أبي بكر ، فإذا ابن المبارك قد سبقني إليه ، وهو إلى

---

(١) مقدمة الجرح والتعديل (١/ ٢٧٠) ، والضعفاء للعقيلي (١/ ٢٦٤) عن شيخ ابن أبي حاتم محمد بن سعيد الرازي نفسه .

(٢) انظر : تهذيب الكمال (١١/ ٣٢) .

(٣) الحسن ثقة . انظر : التهذيب (٢/ ٣١٣) .

جنبه ، فظننته سأله عن هذا الحديث »[١] .

وعاصم هو ابن بهدلة أبي النجود الأسدي سمع من كبار التابعين ولم يلق أحداً من الصحابة ، فمرسله على هذا يكون سقط منه اثنان في الغالب : التابعي والصحابي .

ولهذا قال الحسن : « ليس فيه إسناد » لعدم اتصاله .

والظاهر أن ابن المبارك حسنه لمتنه ، ولأن عاصماً عنده محتمل الإرسال ، ويدل على أهمية الحديث عند ابن المبارك مبادرته لسماعه منه بسرعة ، مما يدل على شدة رغبته في الحديث واشتهائه له .

وفي (**نص ثالث**) : قال الحسن بن عيسى أيضاً : « قلت لابن المبارك : حدثنا أبو نُعيم بحديث حسنٍ .

قال : ما هو؟

قلت : حدثنا أبو نعيم عن مِسْحاج عن أنس بن مالك قال : « كنا مع رسول الله ﷺ في سفر ، ونزلنا منزلاً ، فقلنا : زالت الشمس أو لم تَزُل؟ [صلى بنا] صلاة الظهر ، ثم ارتحل »[٢] .

---

(١) العلل برواية عبد الله (٣/ ٢٠٣) ، ومعرفة علوم الحديث للحاكم (ص ٢٦) ، وشرح علل الترمذي (١/ ٣١٧-٣١٨) .

(٢) أخرجه أحمد في المسند (٣/ ١١٣) وأبو داود (١٢٠٤) والضياء في المختارة (٧/ ٢١٢ - =

فقال ابن المبارك : وما حُسن هذا الحديث ؟! أنا أقول كان النبي ﷺ يُصلي قبل الزوال ، وقبل الوقت!! »(١) .

مسحاج بن موسى الضبي وثقه ابن معين وأبو داود ، وقال أبو زرعة : لا بأس به (٢)، وأما ابن حبان فذكره في (المجروحين) بسبب حديثه السابق وقال : « روى حديثاً واحداً منكراً في تقديم صلاة الظهر قبل الوقت للمسافر ، لا يجوز الاحتجاج به »(٣) .

ومراد ابن المبارك هنا ، أي حُسن في متن هذا الحديث؟! ، أي ما هو الحكم الذي ذُكر فيه ولم يذكر في غيره حتى يُستحسن؟! ، وأبى أن يوصف بالحُسن لنكارته عنده ومخالفته لأحاديث المواقيت الكثيرة .

تاسعاً : الإمام وكيع بن الجرَّاح أحد الأئمة الأثبات الثقات توفي سنة ١٩٦هـ أو ١٩٧هـ (٤) .

قال رحمه الله : « كل حديث حسن ، عبد السلام بن حرب يرويه » (٥)وأظنه

= ٢١٣) ، والحديث رواه مسحاج عن أنس موقوفاً كما في مصنف ابن أبي شيبة (١/ ٣٥٠) .

(١) كتاب المجروحين (٣/ ٣٢) .

(٢) تهذيب الكمال (٢٧/ ٤٤٢-٤٤٣) .

(٣) كتاب المجروحين (٣/ ٣٢) .

(٤) تهذيب الكمال .

(٥) الضعفاء للعقيلي (٣/ ٦٩) ، وتهذيب الكمال (١٨/ ٦٨) .

أراد ذمه بذلك كما في قول أبي داود «أنا لا أحدث عن فضل الأعرج، كان لا يفوته حديث جيد» [1]، وكان أهل الكوفة ومنهم وكيع يستنكرون بعض حديث عبد السلام [2]، مع أن الأكثرين على توثيقه [3].

فكأن وكيعاً يقول: من أين له كل هذه الأحاديث الغرائب الحسان؟! وربما أراد وكيع مدح عبد السلام وإظهار مدى سعة مروياته وكثرة غرائبه الحسان.

وفي (نص ثانٍ) قال: «سعيد بن السائب: حسن الحديث» [4].

وسعيد ثقة زاهد [5]، فالظاهر أن وكيعاً عنى بحسن حديثه هنا صحته واستقامته. وكذا قوله في يزيد بن أبي صالح: «كان دباغاً، وكان حسن الحديث» [6] إن صح لأني وجدت في المسند لأحمد ينقل عنه أنه قال: «وكان حسن الهيئة» [7]، فإن معناه مثل ما سبق؛ لأن يزيد بن أبي صالح

---

(١) تاريخ بغداد (١٢/ ٣٦٥).

(٢) التهذيب (٦/ ٣١٧).

(٣) المصدر نفسه.

(٤) العلل للميموني (ص٢٤٨).

(٥) التهذيب (٤/ ٣٥).

(٦) تعجيل المنفعة (ص٤٥٠).

(٧) المسند (٣/ ١٨٣).

ثقة [١] من غير خلاف .

عاشراً : الإمام سفيان بن عيينة ، وهو من الأئمة الحفاظ ، توفي رحمه الله في سنة ١٩٨هـ [٢] .

والنص المروي عنه أخرجه الرامهرمزي بقوله : « حدثنا ابن نبهان ، ثنا عيسى بن أبي حرب قال : سمعت علي بن المديني يقول : كنا في مجلس سفيان بن عيينة ، فحدَّث بحديث عن النبي ﷺ فقال رجل : ما أحسنه ، فقال سفيان : أتقول لحديث النبي ﷺ ما أحسنه؟! ألا قلتَ هو أحسن من الجوهر أحسن من الدر أحسن من الياقوت أحسن من الدنيا كلها » [٣] .

والمقصود بالحُسن هنا هو البهاء والجمال ، ومقتضى هذا النص أن كل حديث رسول الله ﷺ يُقال له حسن بالمعنى اللغوي لكلمة حسن .

وفي (**نص آخر**) : « سئل ابن عيينة عن حديث حسن فقال : أخبرنا بقية بن الوليد ، أخبرنا أبو العجب » [٤] .

---

(١) العلل للميموني (ص٢٤٨) .

(٢) انظر : تهذيب الكمال (١١/ ١٧٧-١٩٧) .

(٣) المحدث الفاصل (ص٥٧٨) ، وأخرجها الخطيب في الجامع (٢/ ١٧٧-١٧٨) من طريق الرامهرمزي .

(٤) كتاب المجروحين (١/ ٢٠١) .

وفي لفظٍ : « سئل سفيان بن عيينة عن حديث من هذه المُلح ، فقال : أبو العجب أخبرنا بقية بن الوليد أخبرنا » (١) .

قال ابن حبان معلقاً على ذلك : « هذا الذي أنكره سفيان وغيره من حديث بقية هو ما روى أولئك الضعفاء والكذابون والمجاهيل الذين لا يعرفون » (٢) .

فكأن ابن عيينة لما سئل عن (الحسن) فهم أنهم يريدون حديثاً في متنه عجائب فقال ما قال معرضاً بأن ما طلبتموه تجدونه عند أبي العجائب بقية ابن الوليد .

الحادي عشر : يحيى بن سعيد القطان ، من كبار أئمة النقد ، توفي رحمه الله سنة ١٩٨هـ (٣) .

والنص المذكور عنه في ذلك هو قولـه : « ما رأيتُ أحداً أحسن حديثاً من شعبة »(٤) .

والمقصود بالأحسن هنا الأنقى والأقوى والأسلم من العلل وما يكدر

---

(١) النبلاء (٨/ ٥٢٣) .

(٢) كتاب المجروحين (١/ ٢٠١) .

(٣) انظر : تهذيب الكمال (٣١/ ٣٢٩-٣٤٣) .

(٤) العلل ومعرفة الرجال لأحمد برواية عبد الله (٢/ ٣٦٧) مقدمة الجرح والتعديل (١/ ١٧٦) .

صفو الحديث وسلامته ، وقد كان شعبة إماماً لا نظير له في براعة النقد والتفتيش عن علل الأسانيد وبحثه عن سماعات الرواة ونحو ذلك فحديثه من هذا الجانب هو الأحسن كما يرى يحيى بن سعيد القطان .

وقد قال أحمد في شعبة عن الأعمش : « شعبة صاحب حديث يؤدي الألفاظ والأخبار ، أبو معاوية عن عن . . . » (١) .

وقال : « كان شعبة أمة وحده في هذا الشأن يعني في الرجال وبصره بالحديث وتثبته وتنقيته للرجال » (٢) .

الثاني عشر : الإمام الحافظ عبد الرحمن بن مهدي من كبار أئمة النقد وقد توفي رحمه الله سنة ١٩٨هـ (٣) .

قال علي بن المديني : « سمعت عبد الرحمن بن مهدي يقول : اثنان إذا كتبت حديثهما هكذا ، رأيت فيه ، وإذا انتقيتها كانت حساناً : معمر وحماد ابن سلمة » (٤) .

قال علي : « فنظرت ، فإذا هو كما قال ، معمر يروي عن أبان بن أبي

---

(١) العلل برواية عبد الله (٢/ ٣٧٧) .

(٢) العلل برواية عبد الله (٢/ ٥٣٩) .

(٣) انظر : تهذيب الكمال (١٧/ ٤٣٠-٤٤٣) .

(٤) المعرفة والتاريخ (٣/ ١٥٧) .

عياش وغيره وهذا الضرب ، وحماد بن سلمة إذا كتبت حديثه على الوجه ، جاء فيه كل شيء أبو حمزة ، وأبان ، فإذا انتقيت حديثه كتبت عمار بن أبي عمار وثابت - البناني - »(١) .

وهذا تفسير جيد لمعنى (الحسن) الوارد في النص السابق ويعني سلامة الإسناد وقوته .

وفي (**نص ثانٍ**) قال أحمد بن حنبل : « رأى رجلٌ ابن مهدي وهو يُسرع المشي بعبَّادان (٢) فقال : يا أبا سعيد إلى أين؟ ، فقال : أُبادر وكيعاً يحدث عن محمد بن قيس الأسدي أحاديث حساناً » (٣) .

ومحمد بن قيس ثقة (٤) ، ولا أدري ما هي تلك الأحاديث التي استحسنها ابن مهدي ، وهل استحسنها لقوتها أم لغرابتها عنده وكونه لم يسمعها من قبل؟ ، وإلى هذا الأخير أميل .

وفي (**نص ثالث**) قال بشار بن موسى : « دخلت أنا وعبد الرحمن بن مهدي على هُشيم .

---

(١) تاريخ دمشق (١٧/ ٣٩) المخطوط .

(٢) عَبَّادان .موضع قرب البصرة كما في معجم البلدان (٤/ ٧٤) .

(٣) العلل برواية عبد الله (٢/ ٥٠٦) .

(٤) تهذيب الكمال (٢٦/ ٣١٩-٣٢١) .

فقال له عبد الرحمن : يا أبا معاوية بلغني عنك بالبصرة حديث حسن ، قد نسيته ، فقال له هشيم : في أي باب هو؟

قال : في التفسير .

قال : أنا أُحدثك : أخبرنا الحجاج عن عطاء عن ابن عباس في قوله تعالى : ﴿ ثُمَّ أَنشَأْنَٰهُ خَلْقًا ءَاخَرَ ﴾ [المؤمنون : ١٤] فقال : نفخنا فيه الروح .

قال عبد الرحمن : هو والله بعينه » (١) .

ولا أدري هل استحسن ابن مهدي متنه أم استحسن شيئاً آخر ، والعجب من فطنة هشيم كيف عرف مراد ابن مهدي ؟!

الثالث عشر : عبد الله بن داود الخُريبي ، وهو ثقة ، مات سنة ٢١٣هـ رَحِمَهُ اللهُ (٢) .

والنص المروي عنه ساقه الرامهرمزي بقولــه : « حدثنا أبو عمر بن سهيل ثنا زيد ابن أخرَم ثنا عبد الله بن داود قال : قلت لسفيان : يا أبا عبد الله حديث مجوس هجر؟

قال : فنظر إليَّ ثم أعرض ، فقلتُ : يا أبا عبد الله حديث مجوس هجر؟ قال : فنظر إليَّ ثم أعرض عني ، ثم سألته ، فقال له رجل إلى جنبه ،

(١) تاريخ بغداد (١٤/ ٨٩) .

(٢) انظر : تهذيب الكمال (١٤/ ٤٥٨-٤٦٧) .

فحدثني به ، وكان إذا كان الحديث حسناً لم يكد يحدث به »[١] .

والحسن هنا -فيما يظهر - يعني الغرابة والتفرد بحديث مع عدم المشارك والمتابع ، وسفيان هو الثوري ، وحديث مجوس هجر الذي يرويه أخرجه أبو عبيد في كتاب الأموال فقال : « حدثنا الأشجعي وعبد الرحمن ابن مهدي عن سفيان عن قيس بن مسلم عن الحسن بن محمد قال : «كتب رسول الله ﷺ إلى مجوس هجر يدعوهم إلى الإسلام ، فمن أسلم قبل منه ، ومن لا ضُربت عليه الجزية ، على أن لا تؤكل له ذبيحة ولا تنكح له امرأة » »[٢] .

وهذا الحديث بهذا السند والمتن تفرد به سفيان الثوري - رحمه الله - ولم أجده - بعد البحث - إلا من طريقه ، وهو إمام ثبت حجة في كل ما يرويه سواء تابعه غيره أم لم يُتابع ، كما أن في متن هذا الحديث زيادة مهمة لا تجدها في غيره من الأحاديث المرفوعة الواردة في المجوس[٣] ، وهي قوله :

---

(١) المحدث الفاصل (ص٥٦٣-٥٦٤) .

(٢) الأموال لأبي عبيد (ص٣٩-٤٠) ، وعبد الرزاق في المصنف (٦/ ٦٩) (١٠/ ٣٢٦) ، وابن أبي شيبة في المصنف (١٢/ ٢٤٢ ، ٢٤٦) ، وابن زنجويه في الأموال (١/ ١٣٧) ، والبيهقي في السنن الكبرى (٩/ ١٩٢ ، ٢٨٥) ، وقال : « هذا مرسل ، وإجماع أكثر الأمة عليه يؤكده » .

(٣) انظر : صحيح البخاري (٣١٥٦ ، ٣١٦١) ، وانظر سنن أبي داود (٣/ ١٦٨) .

« على أن لا تؤكل له ذبيحة ولا تنكح له امرأة » وفي هذا إيضاح لما قد يُستشكل من أن المجوس يعاملون كأهل الكتاب في كل شيء حتى في أكل ذبائحهم ونكاح نسائهم لما ورد من قول لبعض السلف : « سنوا بهم سُنة أهل الكتاب » .

الرابع عشر : وهو مروي عن رجل بصري من تلامذة ثابت البُناني ولم أستطع تحديده ، أخرجه الرامهرمزي بقولــه : « أخبرني أبي أن القاسم ابن نصر حدثهم قال : حدثني أبو عبد الرحمن قال : سمعت أبي يقول - وذكر أهل الكوفة - فقال : ليس فيهم من يُحسن هذا ، ابنُ أبي ليلى [١] عندهم ما حدثونا عنه بشيء فيه خير ، قَدِم عليه ثابت البُناني من عندنا قدمةً : فجاء عنه بكل شيء حسن » [٢] .

والحسن هنا يحتمل عدة معانٍ ، ولو عرفتُ شخصية القائل لتيسر عليَّ تقريب الاحتمال الأقوى من المعاني المحتملة ، ويغلب على ظني أن مقصده أحاديث ابن أبي ليلى التي فيها علم زائد على أحاديث الرواة الآخرين أي التي لا تجدها عند غيره أو قلَّ أن تجدها عند أحدٍ سواه ، وقد ساق الرامهرمزي النص السابق تحت عنوان : (الانتخاب) .

---

(١) هو عبد الرحمن بن أبي ليلى التابعي الثقة .

(٢) المحدث الفاصل (ص٦٠٤) .

وختاماً لهذا المبحث يترجح لدي أن معظم النصوص السابقة جاء استعمال الحسن فيها ليس بالقصد الاصطلاحي عند المتأخرين ، وإنما استعمل الحسن فيها باعتباره وصفاً أو لقباً يُترجم عن شعور الإعجاب والميل اللذين يحصلان في نفس السامع .

الفصل الثاني

المحدثون الذين استعملوا مصطلح " الحسن " إلى عصر الترمذي

وفيه سبعة مباحث :

المبحث الأول : تحسينات الإمام الشافعي

المبحث الثاني : تحسينات الإمام علي بن المديني

المبحث الثالث : تحسينات الإمام أحمد بن حنبل

المبحث الرابع : تحسينات الإمام البخاري

المبحث الخامس : تحسينات الإمام يعقوب بن شيبة

المبحث السادس : تحسينات الإمام أبي زرعة الرازي

المبحث السابع : تحسينات الإمام أبي حاتم الرازي

يهدف هذا الفصل إلى رصد المرحلة الثانية في تطور مصطلح (الحسن) عند المحدثين ، فقد كانت المرحلة الأولى - كما علمنا مما تقدم - هي الإرهاصات الأولى والبدايات المبكرة لاستعمال (الحسن) ، وفي هذا الفصل سأتناول - إن شاء الله تعالى - المرحلة الأخرى التالية لمرحلة النشأة وهي مرحلة أهم ما يميزها أمران :

١- أن أعلامها الذين سأتحدث عن استعمالهم للحسن هم من كبار أئمة النقد الحديثي في تاريخ الإسلام ، واشتهروا بالمعرفة النقدية أكثر من الرواية وذلك بعكس أغلب أعلام المبحث السابق .

٢- أن ورود (الحسن) في كلامهم أكثر ممن تقدمهم .

وقد قسمت هذا الفصل إلى سبعة مباحث ، جعلت كل مبحث يتناول إماماً من الأئمة الذين نصت كتب مصطلح الحديث على أنه ورد في كلامه استعمال (الحسن) مع تقدمه زمنياً من حيث تاريخ الوفاة على الإمام الترمذي .

والهدف الرئيس من هذا الفصل هو معرفة استعمالات الحسن عند المحدثين إلى عصر الترمذي ، وعلى ماذا كانوا يطلقونه؟ وهل هم متشابهون في ذلك أم لا ؟ . . . إلخ .

المبحث الأول

تحسينات الإمام الشافعي

ذكر الحافظ العراقي (١) ، ومن بعده الحافظ ابن حجر العسقلاني (٢) أنه قد ورد في كلام الإمام الشافعي على الأحاديث استعمال (الحسن) ، وذكر العراقي مثالين على ذلك ، ووافقه ابن حجر على أحدهما وزاد آخر ليُصبح مجموع نصوص الإمام الشافعي في التحسين - كما في كتب المصطلح - ثلاثة نصوص .

وقد قمت بتتبع لتحسينات الإمام الشافعي من كتاب (معرفة السنن والآثار) للبيهقي ، وهو مطبوع في أربعة عشر مجلداً غير الفهارس ، قرأتها كاملةً لاستخراج نصوصه في ذلك ، وقد يسر لي المولى سبحانه وتعالى الوقوف على خمسة نصوص زيادة على ما في كتب المصطلح ، وإنما اخترت كتاب (معرفة السنن والآثار) ليكون ميدان تتبعي لذلك لأن الإمام البيهقي صرح بأنه استقصى وجمع في كتابه كلام الشافعي على الأخبار فقال : « ونقلتُ ما وجدتُ من كلامه على الأخبار بالجرح والتعديل ،

---

(١) انظر : التقييد والإيضاح (ص٥٢) .

(٢) انظر : النكت على كتاب ابن الصلاح (١/ ٤٢٥) .

والتصحيح والتعليل »[١] .

أضف إلى ذلك أن كتاب (المعرفة) يتميز بأنه جمع أحاديث الشافعي وأقواله على الأحاديث من كتب المذهب القديم والجديد ، لهذا فقد أُتيح لنا الاطلاع على أشياء يصعب اطلاعنا عليها لو لم يتوفر لنا هذا الكتاب الفذ .

وبعد استخراج تلك النصوص وثقتها من كتب الشافعي التي وردت فيها ، وذلك للاطمئنان على سلامتها ولتحديد مواضعها من المصدر الأصلي .

وهذه النصوص هي :

(**النص الأول**) : قال الشافعي - في أثناء كلامه على حكم غسل القدمين - : « وروي أن رسول الله ﷺ رشَّ ظهورهما . أما أحد الحديثين فليس ممايثبت أهل العلم بالحديث لو انفرد .

وأما الحديث الآخر فحسن الإسناد ، ولو كان منفرداً ثبت ، والذي خالفه أكثر وأثبت منه »[٢] .

وقد بَيَّنَ البيهقي هذين الحديثين فقال :« وإنما أراد بالحديث الأول ما

---

(١) انظر : معرفة السنن والآثار (١/ ٢١٦) .

(٢) كتاب اختلاف الحديث (ص٥٢٢) ، ومعرفة السنن والآثار (١/ ٢٨٩) .

أخبرنا أبو سعيد بن أبي عمرو في كتاب (علي وعبد الله) [١] قال: حدثنا أبو العباس قال: أخبرنا الربيع قال أخبرنا الشافعي حدثنا سفيان بن عيينة .

وأخبرنا علي بن أحمد بن عبدان قال: أخبرنا أحمد بن عبيد الصفَّار قال: حدثنا إبراهيم بن صالح الشيرازي قال: حدثنا الحميدي قال: حدثنا سفيان قال: حدثني أبو السوداء عمرو النهدي عن ابن عبد خير عن أبيه قال: « رأيتُ علي بن أبي طالب يمسح على ظهور قدميه ويقول: لولا أني رأيت رسول الله ﷺ يمسح ظهورهما لظننت أن بطونهما أحق به » .

لفظ حديث الحميدي ، وهذا حديث تفرد به عبد خير الهمذاني عن علي وعبد خير لم يحتج به صاحبا الصحيح ، وقد اختلف عليه في متن هذا الحديث: فروى هكذا، وروى عنه أن ذلك كان في المسح على الخفين »[٢] .

وابن عبد خير اسمه المسيب ، وهو ووالده ثقتان [٣] ، ويظهر لي أن الشافعي لم يثبت هذا الحديث لأحد أمرين :

---

(١) يعني كتاب (اختلاف علي بن أبي طالب وعبد الله بن مسعود) وهو من كتب الشافعي الصغيرة وقد طبع ملحقاً بكتاب الأم .

(٢) معرفة السنن والآثار (١/ ٢٨٩) .

(٣) ترجمة عبد خير في : تهذيب الكمال (١٦/ ٤٦٩-٤٧١) ، وترجمة ابنه المسيب في : تهذيب الكمال (٢٧/ ٥٨٨-٥٨٩) .

١- لجهالة ابن عبد خير - عنده - ويؤيد ذلك أن الشافعي لم يسمه في روايته كما أن ابن عبد خير لم يروِ إلا عن أبيه فقط مما يجعل حديثه قليلاً وبالتالي يكون ليس بالمشهور جداً ، ويشهد لهذا أنه وثقه ابن معين وابن حبان [١] فقط ، ونُقل عن الأزدي تضعيفه [٢] ولم يخرج حديثه من الستة إلا أبو داود في السنن والنسائي في مسند علي ، وأظن أن الشافعي ضعف الحديث لعدم معرفته لابن عبد خير .

وأما ما ذهب إليه البيهقي رحمه الله من أن الضعف بسبب عبد خير ، فإني أستبعد ذلك ؛ لأن عبد خير وثقه ابن معين وأحمد بن حنبل والعجلي وابن حبان وابن عبد البر وهو من كبار التابعين وممن أدرك زمن النبي ﷺ ، وحديثه أشهر والرواة عنه أكثر وقد أخرج له أصحاب السنن الأربعة[٣] .

٢- نكارة المتن لمخالفته ما رواه الثقات عن علي رضي الله عنه من أنه غسل قدميه[٤] . ولمخالفته أيضاً لما رواه أبو إسحاق السبيعي وغيره عن عبد خير عن علي قال : لو كان الدين بالرأي لكان باطن الخفين أحق

---

(١) تهذيب الكمال (٢٧/ ٥٨٩) .

(٢) ميزان الاعتدال (٤/ ١١٦) ، وتهذيب التهذيب (١٠/ ١٥٣-١٥٤) وفي آخر الترجمة سقط .

(٣) تهذيب الكمال (١٦/ ٤٧٠-٤٧١) .

(٤) انظر : معرفة السنن (١/ ٢٩١) .

بالمسح من ظاهرهما ،ولكني رأيت رسول الله ﷺ يمسح على ظاهرهما [١].

والحديث الثاني الذي حسن الشافعي إسناده بينه البيهقي بقوله : « وأراد الشافعي بالحديث الثاني ما أخبرنا علي بن أحمد بن عبد ان ، أخبرنا أحمد بن عبيد ، حدثنا عبيد بن شَريك ، حدثنا أبو الجُماهر ، حدثنا عبد العزيز بن محمد - الدَّرَاوَرْدي - عن زيد بن أسلم عن عطاء بن يسار عن ابن عباس أنه قال : « توضأ رسول الله ﷺ فأدخل يده في الإناء فاستنشق ومضمض مرة واحدة ، ثم أدخلها فصبَّ على وجهه مرة ، وعلى يده مرة ومسح برأسه وأذنيه مرة ، ثم أخذ بملء كفه ماءاً فرشَّ على قدميه وهو منتعل » [٢] .

ثم أخرج طريقاً آخر عن هشام بن سعد عن زيد بن أسلم بنحوه ، ثم قال البيهقي : « وهذا حديث رواه هشام بن سعد ، وعبد العزيز بن محمد الدراوردي عن زيد بن أسلم هكذا ، ورواه سليمان بن بلال ، ومحمد بن عجلان ، وورقاء بن عمر ، ومحمد بن جعفر بن أبي كثير عن زيد بن أسلم بهذا الإسناد والمتن ، وذكر كلٌّ واحد منهم في حديثه أنه أخذ غرفة من ماء

---

(١) المصدر السابق (١/ ٢٩٠) .

(٢) المصدر السابق (١/ ٢٩١) . وأبو الجماهر هو محمد بن عثمان التنوخي الدمشقي ثقة- تهذيب الكمال (٢٦/ ٩٧) .

فغسل رجله اليمنى ثم أخذ غرفة أخرى فغسل رجله اليسرى ، أو ما في معنى هذا .

وأخرجه البخاري في الصحيح من حديث سليمان بن بلال عن زيد بن أسلم ، وهشام بن سعد وعبد العزيز بن محمد ليسا من الحفظ بحيث يقبل منهما ما ينفردان به كيف وقد خالفهما عدد من الثقات »[١] .

وهشام بن سعد قال فيه الحافظ ابن حجر : « صدوق له أوهام »[٢] ، وقال في عبد العزيز بن محمد الدراوردي : « صدوق كان يحدث من كتب غيره فيخطئ ، قال النسائي : حديثه عن عبيد الله العمري منكر »»[٣] .

والشافعي رحمه الله يقول عن هذا الحديث : « وأما الحديث الآخر فحسن الإسناد ولو كان منفرداً ثبت ، والذي خالفه أكثر وأثبت منه » .

فرجال السند وبالأخص هشام والدراوردي في المرتبة الوسطى من حيث التثبت ومثلهما يُحسن حديثهما لذاته إذا لم يُخالف - عند جمهور المتأخرين - ، فيكون تحسين الشافعي هنا قصد به الثبوت والصحة ولكن منعه من ذلك أن المخالف أكثر وأثبت .

---

(١) معرفة السنن (١/ ٢٩٢) .

(٢) التقريب (٧٢٩٤) .

(٣) التقريب (٤١١٩) .

وقد يقال : أليس في هذا النص دلالة على أن الشافعي أقدم من استعمل الحسن بمعنى الحسن لذاته؟ ويرد على هذا : بأن الشافعي حكم على هذا الحديث لولا المخالفة القوية بأنه ثابت ، ومن نظر في كلامه رحمه الله علم أنه أطلق الثبوت على الأحاديث الصحيحة وهذا هو قصده منه كما ظهر لي من قراءتي في كتاب معرفة السنن والآثار .

(النص الثاني) : ذكر الشافعي رحمه الله حديثاً مرسلاً عن طاووس مرفوعاً : « إذا أتى أحدكم البراز فليكرم قِبلة الله عز وجل ، فلا يستقبلها ولا يستدبرها . . . » ثم قال : « حديث طاووس هذا مرسل ، وأهل الحديث لا يثبتونه ، ولو ثبت كان كحديث أبي أيوب (١) ، وحديث ابن عمر مسند حسن الإسناد ، وأولى أن يثبت منه لو خالفه » (٢) .

وحديث ابن عمر أخرجه الشافعي عن مالك عن يحيى بن سعيد عن محمد بن يحيى بن حبان عن عمه واسع بن حبان عن عبد الله بن عمر أنه كان يقول : « إن ناساً يقولون إذا قعدت على حاجتك فلا تستقبل القبلة ولا بيت المقدس ، قال ابن عمر : لقد ارتقيت على ظهر بيت لنا فرأيت

---

(١) حديث أبي أيوب الأنصاري مرفوعاً : « إذا أتى أحدكم الغائط فلا يستقبل القبلة ولا يستدبرها » أخرجه البخاري (١٤٤) ومسلم (٢٦٤) .

(٢) اختلاف الحديث للشافعي (ص٥٣٨) ، معرفة السنن والآثار (١/ ٣٣٥-٣٣٦) .

رسول الله ﷺ على لَبِنتين مستقبلاً بيت المقدس لحاجته »[١] .

وهذا الحديث مخرج في الصحيحين والموطأ [٢] وغير ذلك فيكون الشافعي أطلق الحسن هنا على الحديث الصحيح المتفق عليه .

ونصُّ الشافعي هذا ذكره الحافظ العراقي [٣] ، والحافظ ابن حجر [٤] وقال : « فإن حكم الشافعي على حديث ابن عمر - رضي الله تعالى عنهما - في استقبال بيت المقدس حال قضاء الحاجة بكونه حسناً خلاف الاصطلاح بل هو صحيح متفق على صحته » .

(**النص الثالث**) : قال الشافعي : « وسمعتُ من يروي بإسناد حسن أن أبابكرة ذكر للنبي ﷺ أنه ركع وراء الصف فقال له النبي ﷺ : « زادك الله حرصاً ولا تَعُدْ » [٥] .

وسند حديث أبي بكرة يدور على زياد الأعلم الذي يرويه عن الحسن عن أبي بكرة .

---

(١) اختلاف الحديث للشافعي (ص٥٣٨) ، وبين الشافعي أن من استقبل بيت المقدس فيكون حينئذٍ مستدبراً للكعبة .

(٢) انظر : صحيح البخاري (١٤٥) ، وصحيح مسلم (٢٦٦) ، والموطأ (٤٠٧) .

(٣) التقييد والإيضاح (ص٥٢) .

(٤) كتاب النكت (١/ ٤٢٥) .

(٥) اختلاف الحديث (ص٥٢٥) ، ومعرفة السنن والآثار (٤/ ١٨١) .

والحديث أخرجه البخاري في صحيحه [١] وأبو داود والنسائي في السنن[٢] وغيرهم ، وبهذا يتبين أن الشافعي - رحمه الله - عنى بالحُسن هنا الصحة والثبوت .

وقد ذكر الحافظ العراقي هذا النص عن الشافعي مع الذي قبله ولم يذكر للشافعي غيرهما[٣] .

(النص الرابع) : قال الشافعي : « وقد بلغني عن الحارث بن عبد الرحمن فضلٌ ، وعنده أحاديث حسان ، ولم أحفظ عن أحد من أهل الرواية عنه إلا ابن أبي ذئب ، ولا أدري هل كان ممن يحفظ الحديث أو لا ؟ »[٤] .

والحارث بن عبد الرحمن هو القرشي العامري أبو عبد الرحمن المدني خالُ ابن أبي ذئب ، ليس له راوٍ إلا محمد بن عبد الرحمن بن أبي ذئب نصَّ على ذلك ابن سعد وأبو أحمد الحاكم ، وقال ابن معين فيه : يُروى عنه وهو

(١) صحيح البخاري (٧٨٣) .

(٢) وصَرَّح الحسن بسماعه من أبي بكرة ، عند النسائي (٢/ ١١٨) .

(٣) انظر : التقييد والإيضاح (ص٥٢) .

(٤) اختلاف الحديث (ص٥٣١) ، ومعرفة السنن والآثار (١٣/ ٣٧) وفيه سقط وتصحيف صوبته من الأصل .

مشهور ، وقال أحمد بن حنبل : لا أرى به بأساً ، وقال النسائي :ليس به بأس ، وذكره ابن حبان في ثقاته[١] ، وقال الذهبي : صدوق [٢] ، وكذلك الحافظ ابن حجر[٣] ، وأما الإمام علي بن المديني فقد حكم عليه بالجهالة[٤] لأنه لم يرو عنه إلا واحد ، وذكر ابن سعد أنه قليل الحديث [٥] ويظهر لي أن تقوية حال الحارث بن عبد الرحمن مع كونه ليس له إلا راو واحد يرجع لعدة قرائن حفت به جعلت عدداً من النقاد يقوي أمره ، ومن أهمها : أن المتفرد بالرواية عنه إمام ثبت ثم هو قريبه ، ثم إن الحارث من طبقة التابعين وهو أيضاً مدني ، وهذه القرائن تقوي من حاله وإن كان الأصل أن من ليس له إلا راو واحد فهو مجهول ، ولكن يستثنى من هذا الأصل من قامت القرائن على عدالته وتثبته كما هو الحال في الحارث بن عبد الرحمن .

والحديث الذي بسببه ذكر الشافعي الحارث بن عبد الرحمن هو ما رواه

---

(١) تهذيب الكمال (٥/ ٢٥٥-٢٥٧) .

(٢) ميزان الاعتدال (١/ ٤٣٨) .

(٣) التقريب (١٠٣١) .

(٤) تهذيب التهذيب (٢/ ١٤٩) .

(٥) الطبقات القسم المتمم (ص٢٧٠) .

عن الحارث عن أبي سلمة عن أبي هريرة مرفوعاً : « إذا سكر فاجلدوه ، ثم إن سكر فاجلدوه ، ثم إن سكر فاجلدوه ، فإن عاد الرابعة فاقتلوه »(١) .

ويظهر لي أن الشافعي - رحمه الله - عنى بأحاديث حسان أي غرائب بدليل أنه في النصوص السابقة بالإضافة إلى ما سيأتي يضيف الحُسن إلى الإسناد ، أما هنا فتغير تركيب العبارة من (إسناد حسن) إلى (وعنده أحاديث حسان) . لذا أستبعد أن يكون عنى بالحُسن هنا الصحة لا سيما أنه لم يقف على حال الحارث وبيَّن أنه لا يدري عن قوة حفظه ، وأميل إلى أن الشافعي في هذا النص قصد بالحسن الغرابة أو التفرد ، والله أعلم .

(النص الخامس) : قال الشافعي : « أخبرني مطرف بن مازن ، وهشام بن يوسف بإسناد لا أحفظه غير أنه حسن « أن النبي ﷺ فرض على أهل الذمة من اليمن ديناراً كل سنة » .

فقلت لمطرف بن مازن : فإنه يقال : وعلى النساء أيضاً . فقال : ليس أن النبي ﷺ أخذ من النساء ثابتاً عندنا »(٢) .

ولم يبين البيهقي - رحمه الله - هذا الإسناد الذي لم يحفظه الشافعي ،

(١) أخرجه أبو داود (٤٤٨٤) والنسائي (٨/ ٣١٣) وابن ماجه (٢٥٧٢) وابن حبان (١٠/ ٢٩٧) .

(٢) كتاب الأم للشافعي (٤/ ١٧٩) ، ومعرفة السنن والآثار (١٣/ ٣٧٢) .

كما أني لم أجد فيها بحثت حديثاً عن مطرف أو عن هشام بن يوسف في الباب .

والذي يظهر لي أن الشافعي - رحمه الله - قصد بحسن الإسناد هنا صحته ، ويشهد لذلك سياق النص فقد سأل مطرفاً عن النساء فأشار إلى أن ذلك ليس ثابتاً عن رسول الله ﷺ ، ومفهوم هذا أن ما رواه آنفًا يكون ثابتاً ، والله أعلم .

(**النص السادس**) : قال الشافعي : « وسليمان بن يسار وعروة أحسن مرسلاً عن عمر ممن رويتَ عنه - يريد مبارك بن فضالة عن الحسن - فإن مراسيل الحسن غير قوية ، ومبارك بن فضالة ليس بحجة عند أهل العلم بالحديث »[(١)] .

والشافعي هنا يفاضل بين ما يرويه سليمان بن يسار وعروة بن الزبير عن عمر ، وما يرويه الحسن البصري عن عمر وكل ذلك منقطع فإن أحداً منهم لم يسمع من عمر .

وقَصدَ الشافعي بالحُسن هنا القوة كما هو ظاهر من النص ، والحُسن نسبي لأنه مضاف إلى الإرسال الذي هو نوع من أنواع الحديث الضعيف .

---

(١) كتاب الأم (٦/ ٢٤٧) ولم يذكر فيه فإن مراسيل الحسن ... إلخ ، معرفة السنن والآثار (١٤/ ٣٧٠) ومنه نقلتُ النص لتمامه عنده .

(**النص السابع**) : قال الشافعي مناظراً غيره : « زعمتم بأحسن إسناد عندكم أن عبداً كان لعبد الرحمن بن يزيد وهو صغير فيه حق . . . » (١) .

وبين البيهقي هذا الحديث فقال : « أما الأثر الأول فقد رواه الأعمش عن إبراهيم عن عبد الرحمن بن يزيد ، وهذا إسناد صحيح كما قال الشافعي » (٢) .

ويلاحظ أن الشافعي لم يقل إسناد صحيح ولكن أحسن إسناد عندكم - يعني الكوفيين - ولكن البيهقي فهم من ذلك أن الشافعي يقصد الصحة ، وما ذهب إليه هو الأوجه والأصوب فيما أرى .

(**النص الثامن**) : قال الشافعي : « ولم أسمع في هذا الباب أن الحدود تكون كفارة لأهلها شيئاً أحسن من هذا الحديث » (٣) .

يعني حديث عبادة بن الصامت (٤) ، والأحسن هنا بمعنى الأصح .

وقد أشار الحافظ ابن حجر إلى وجود نص فيه تحسين للشافعي ولكني لم أجده ، قال : « فإن حكم الشافعي على حديث ابن عمر - رضي الله

---

(١) معرفة السنن والآثار (١٤/ ٣٩٩) .

(٢) معرفة السنن (١٤/ ٣٩٩) .

(٣) الجامع للترمذي (٤/ ٤٦) .

(٤) أخرجه البخاري (١٨) ، ومسلم (١٧٠٩) ، و الترمذي (١٤٣٩) وقال حسن صحيح .

عنهما - في استقبال بيت المقدس حال قضاء الحاجة بكونه حسناً خلاف الاصطلاح بل هو صحيح متفق على صحته ، وكذا قال الشافعي - رضي الله تعالى عنه - في حديث منصور عن إبراهيم عن علقمة عن ابن مسعود - رضي الله تعالى عنه - في السهو »(١) .

ولم أجد تحسين الشافعي لحديث ابن مسعود في السهو من هذا الطريق ، وإنما وجدت في كتاب المعرفة (٢) : « وهذا الحديث من أحسن حديث العراقيين » ولكن هذا النص من كلام البيهقي وليس للشافعي كما في النسخة المطبوعة ، فالله أعلم بالصواب . وليس في كتاب الأم باب للسهو على حده إنما جمع ما جاء في ذلك السراج البلقيني من كلام الشافعي في الأبواب المختلفة ، ولهذا لم يذكر باب السهو إلا في نسخة البلقيني (٣) .

وعلى أية حال لو ثبت أن الشافعي قد حَسَّن هذا الحديث ، فإنه بذلك أطلق الحسن على الحديث الصحيح المتفق عليه في الصحيحين (٤) .

---

(١) كتاب النكت لابن حجر (١/ ٤٢٥) .

(٢) معرفة السنن والآثار (٣/ ٢٨٤) .

(٣) انظر : كتاب الأم (١/ ١٢٨) عنوان الباب : باب سجود السهو ليس في التراجم وفيه نصوص ثم انظر الهامش .

(٤) أخرجه البخاري (٤٠٤) ، ومسلم (٥٧٢) .

والحديث هو : « أن رسول الله ﷺ صلَّى الظهر خمساً فقيل له : زيد في الصلاة أو قالوا له : صليت خمساً ، فاستقبل القبلة فسجد سجدتين » .

وبما تقدم اتضح لنا أن الشافعي - رحمه الله - استعمل الحسن وبالأخص ما قال فيه حسن الإسناد ونحوه بمعنى الحديث الثابت أو الصحيح باستثناء النص الرابع فقط وتوصلنا إلى هذه النتيجة من خلال وسيلتين :

الأولى : النظر في سياق النص وتدبره وفهم معانيه .

الثانية : دراسة تلك الأحاديث التي حسنها بتخريجها مع النظر فيها .

وقد أشار ابن حجر إلى أن الشافعي حَسَّن أحاديث صحيحة قد اتفق عليها الشيخان (١) ، وكذا السخاوي قال : « ووجد للشافعي إطلاقه في المتفق على صحته »(٢) . وقال البقاعي نقلاً عن ابن حجر : « فإن المتقدمين الذين أطلقوا وصف الحسن على ما هو صحيح كالشافعي وغيره لم يكن تقرر عندهم الاصطلاح على أن الحسن قاصر عن الصحيح ولا تقرر لما خالفوه » (٣) .

---

(١) النكت لابن حجر (١/ ٤٢٥) .

(٢) فتح المغيث (١/ ٨٢) .

(٣) النكت الوفية (ق٦٦/ ب) ومضمون الكلام للحافظ ابن حجر كما يفهم من خطبة =

فلا يكون الشافعي - رحمه الله - استعمل الحسن بمعناه الاصطلاحي عند المتأخرين من علماء المصطلح .

وختاماً لهذا المبحث يجدر أن أنبه إلى أن الشافعي استعمل الحسن بمعنى حُسن المتن ولكن بتقييد بحيث يتميز عن الحسن بمعنى الثبوت من ذلك :

١- قوله وهو يصف حديث جابر في الحج : « بتقدم صحبة جابر ، وحُسن سياقه لابتداء الحديث وآخره »[١] .

قوله : « وهكذا حفظ أهل المغازي وساقوه أحسن من هذا السياق »[٢] .

= كتاب النكت الوفية (ق١/ ب ٢/ أ) .

(١) معرفة السنن (٧/ ٧٥) .

(٢) معرفة السنن (١٣/ ٤٠٥) .

المبحث الثاني

الإمام علي بن المديني

نصَّ الحافظ ابن حجر العسقلاني - وهو أقدم من أشار لذلك ممن كتب في مصطلح الحديث - على أن الإمام علي بن المديني استعمل وصف (الحسن) للحكم على الأحاديث فقال : « وأما علي بن المديني فقد أكثر من وصف الأحاديث بالصحة والحسن في مسنده وعلله ، فظاهر عبارته قصد المعنى الاصطلاحي وكأنه الإمام السابق لهذا الاصطلاح ، وعنه أخذ البخاري ويعقوب بن شيبة وغير واحد ، وعن البخاري أخذ الترمذي »(١) .

ومن بعده قال السخاوي : « ووجد للشافعي إطلاقه في المتفق على صحته ، ولابن المديني في الحسن لذاته »(٢) .

وقبل الشروع في إيراد ما وقفتُ عليه من تحسينات الإمام علي بن المديني ، لابد من بيان بعض الملاحظات على ما أورده فضيلة الأستاذ الدكتور ربيع بن هادي المدخلي من نقدٍ لكلام الحافظ ابن حجر السابق ،

---

(١) النكت (١/ ٤٢٦) .

(٢) فتح المغيث (١/ ٨٢) .

فقد نقله ثم عَقَّب عليه بقوله :

« أقول : في كلام الحافظ هذا نظر .

وذلك أن علي بن المديني وإن كان إماماً كبيراً في الحديث وعلومه ، وإن كان لا يشك في أن الإمام البخاري ويعقوب وغيرهما قد استفادوا من علومه وارتووا من غيرها . لكن الذي يظهر لي أن الحافظ ومن في عصره بل وقبل عصره لم يدركوا من مؤلفات علي بن المديني إلا القطعة الموجودة إلى الآن من (علله) ، و (الإخوة والأخوات) و (سؤالات محمد بن أبي شيبة للإمام علي بن المديني) .

ومن الأدلة على ذلك :

أولاً : أن المسند قد تلف في حياة الإمام علي بن المديني نفسه .

قال الحافظ يعقوب بن سفيان [١] - رحمه الله - المتوفى سنة سبع وسبعين ومائتين عن بضع وثمانين سنة وأحد الأعلام ، من تلاميذ علي بن المديني - رحمه الله - في سياق قصة لعلي بن المديني في تأريخه [٢] .

« . . . فأخبرني العباس بن عبد العظيم ، أو هذا الذي من ولد جويرية

---

(١) في الأصل : « يعقوب بن شيبة » وهو وهم .

(٢) المعرفة والتاريخ (٢/ ١٣٧) ، وانظر تاريخ بغداد (١١/ ٤٦٢) ، وسير أعلام النبلاء (١١/ ٤٩) .

قال : قال علي : كنتُ صنعتُ المسند على الطرق مستقصى ، وكتبته في قراطيس ، وصيرته في قمطر كبيرة ، وخلفته في المنزل ، وغبتُ هذه الغيبة ، فلما قدمت ذهبت يوماً لأطالع ما كنت كتبت ، قال : فحركت القمطر فإذا هي ثقيلة رزينة بخلاف ما كانت ، ففتحتها فإذا الأَرَضة قد خالطت الكتب ، فصارت طيناً ، فلم أَنشط بعدُ لجمعه » .

هذه قصة المسند صارت أخباراً تروى من حياة المؤلف وتلاميذه إلى يومنا هذا ، فكيف اطلع عليه الحافظ ؟

لا شك أن كلام الحافظ قام على الظن لا على الاطلاع على المسند وسبره ومعرفة منهج مؤلفه فيه .

ثانياً : وأما العلل فأعتقد أن مصيرها مصير المسند وسائر كتب علي بن المديني المفقود معظمها من قَبْلِ الخطيب البغدادي ، وما أعتقد بقي من العلل من وقت سابق لعهد الحافظ ابن حجر إلا القطعة الصغيرة الموجودة الآن بأيدي الناس .

ومن أجل معرفة ما إذا كان الحافظ قد وقف على العلل لابن المديني وقرأها فعلاً رجعتُ إلى كتابه (تجريد أسانيد الكتب المشهورة والأجزاء المنثورة) المسمى (بالمعجم المفهرس) للحافظ ابن حجر والذي هو مظنة ذكر هذا الكتاب ، وهو مصور بقسم المخطوطات بالجامعة الإسلامية

تحت رقم ١٧١٩ عن نسخة دار الكتب المصرية ، راجعتُ الباب الثالث في فنون الحديث ذكر فيه كتب علوم الحديث مثل(المحدث الفاصل) للرامهرمزي و(علوم الحديث) للحاكم أبي عبد الله ، و(الكفاية) للخطيب البغدادي ، وغيرها . . ومن هذا الباب فصل في العلل ، ذكر فيه جزءاً فيه سؤالات أبي بكر الأثرم لأحمد بن حنبل ، وسؤالات خطاب بن بشر للإمام أحمد ، وكتاب (العلل) لأبي عبد الله محمد بن إسماعيل البخاري ، وكتاب (العلل) لابن أبي حاتم ، وكتاب (العلل) للخلال ، وكتاب (العلل) للدارقطني ، و(جزء في المسائل) لأبي محمد عبد الله بن مسلم بن قتيبة .

ولم أجد ذكراً لكتاب (العلل) لابن المديني ، أفترى أن لو كان كتاب (العلل) لابن المديني في حوزته وداخل ضمن مروياته يهمله وفيه شرف كبير له ؟! بل لو كان موجوداً لذكره في طليعة هذا الفصل لأهميته ومكانته التي يعرفها الحافظ أكثر من غيره . . .

بل أعتقد أن القطعة المذكورة لم تصل إلى يد الحافظ ابن حجر إذ لو وصلت إليه لذكرها – والله أعلم – إذ همم أهل العلم لا تقصر عن مثل هذا لاسيما الحافظ ابن حجر –رحمه الله– .

وفي ضوء ما سبق أستطيع القول : بأن قول الحافظ ابن حجر – رحمه الله –

. . . هو قول قائم على ظن مجرد دفعه إليه شهرة ابن المديني لدى أهل الحديث بالمعرفة الواسعة بالحديث وعلله .

وإذن فلا ينبغي التشبث بكلام الحافظ بعد معرفة واقع هذين الكتابين ، وهذه أكبر قاعدة لبحث الشيخين أبي غدة وتلميذه محمد عوامة قد تهاوت والحمد لله تحت معاول البحث الجاد المنصف الذي يتحرى الحق ويأنف المغالطات والتلبيسات والتعصب الأعمى »(١) .

وما أورده فضيلة الدكتور من نقد لكلام الحافظ ابن حجر – مع موافقتي بأن تفسير ابن حجر أن ابن المديني قصد بالحسن المعنى الاصطلاحي غير مُسلَّم به – محل نظر عندي لما يلي :

١- ورد في كلام عدد من العلماء ما يدل على وجود مسند لعلي بن المديني :

* **الإمام الدارقطني** قال : « وقال علي بن المديني في المسند . . . »(٢) ، وقال : « أخرج علي بن المديني هذا الحديث في مسند أبي بكر »(٣) ،

---

(١) تقسيم الحديث إلى صحيح وحسن وضعيف (٢٨-٣١) ، وقد تابع الدكتور المرتضى الزين أحمد ما قاله د . ربيع بن هادي في كتابه (مناهج المحدثين) (ص٤٤ – ٤٥) .

(٢) كتاب التتبع (ص٣١٦) .

(٣) العلل للدارقطني (١/ ٢٨٩) .

وقال : « وروى هذا الحديث علي بن المديني في مسند علي »(١) ، وقال : « ذكر علي بن المديني هذا الحديث في المسند فقال : . . . »(٢)

* **الإمام ابن حزم الأندلسي** قال في الرد على من قدَّم الموطأ على كل كتب السنة : « بل أولى الكتب بالتعظيم صحيحا البخاري ومسلم . . . ثم قال : ومسند البزار ، ومسند ابن أبي شيبة ومسند أحمد بن حنبل . . . ومسند علي بن المديني . . . وما جرى مجرى هذه الكتب التي أُفردت لكلام رسول الله ﷺ صِرفاً . . . »(٣) .

وقد قال عن نفسه : « أما المشهور من المسندات والمصنفات الموعبة للأخبار ، فقد جمعناها ولله الحمد ، ولا يشذ عنا خبر فيه خير أصلاً »(٤) .

فأستبعد جداً أن يذكر ابن حزم كتاباً لم يره أو يطلع عليه .

* **ثم الحافظ ابن كثير** قال في كتابه (مسند الفاروق) : « وقد رواه الإمام علي بن المديني في مسنده عن سفيان بن عيينة وعبد الوهاب بن

---

(١) المصدر السابق (٤/ ٨٣) .

(٢) المصدر السابق (٥/ ٢٣٦) .

(٣) النبلاء (١٨/ ٢٠٢ - ٢٠٣) ، تذكرة الحفاظ (٣/ ١١٥٣) ، وطبقات علماء الحديث (٣/ ٣٤٨) .

(٤) مجموع رسائل ابن حزم (٣/ ٩٣) .

عبد المجيد الثقفي ويزيد بن هارون كلهم عن يحيى بن سعيد به ، ثم قال : هذا حديث صحيح جامع ، وهو أصح حديث رُوي عن عمر مرفوعاً ، ولا نرويه من وجه من الوجوه إلا من طريق يحيى بن سعيد الأنصاري »[١] ، وهذا هو أول نص ينقله عن علي بن المديني في كتابه هذا لذا صرَّح باسم الكتاب .

وقال في موضعٍ آخر : « قال علي بن المديني في مسند عمر : وأما حديث مهاجر عن سالم فيمن دخل السوق ، فإن مهاجر بن حبيب ثقة من أهل الشام ، ولم يلقه أبو خالد الأحمر ، وإنما روى عنه ثور بن يزيد والأحوص بن حكيم وفرج بن فضالة ، وأهل الشام ، وهذا حديث منكر من حديث مهاجر من أنه سمع سالماً ، وإنما روى هذا الحديث شيخ لم يكن عندهم بثبت يُقال له عمرو بن دينار قهرمان آل الزبير حدثناه زياد بن الربيع عنه به .

فكان أصحابنا ينكرون هذا الحديث أشد الإنكار لجودة إسناده . قال : وقد روى هذا الشيخ حديثاً آخر عن سالم عن أبيه عن عمر عن النبي ﷺ أنه قال : « من رأى مبتلى . . . » فذكر كلاماً لا أحفظه ، وهذا مما أنكروه

(١) مسند الفاروق لابن كثير (١/ ١٠٧) .

ولو كان مهاجر يصح حديثه في السوق، لم يُنكر على عمرو بن دينار هذا الحديث انتهى كلامه رحمه الله وإيانا »[١] .

ونقلت هذين النصين بأكملهما ليتبين منهج هذا (المسند) وأما قول ابن كثير : قال علي في مسند عمر فيعني كما يظهر لي مسند عمر من مسند علي ابن المديني والله أعلم .

وقد أكثر ابن كثير في كتابه (مسند الفاروق) من ذكر نقول عن علي بن المديني تدل على أنه وقف على كتابِ مسند أو قطعة منه لعلي - أظنه علل المسند - لأنه كما تقدم نصَّ على اسم (مسند علي بن المديني) ولم يذكر ابن كثير في كتابه لعلي بن المديني من الكتب غير (مسند علي بن المديني) و (مسند عمر) له أيضاً وقد ساق مباشرة عن علي بالسند والمتن سبعة أحاديث [٢] ، واعتمده في أكثر من أربعين [٣] موضعاً مصدراً من مصادره ، ويحيل عليه بمثل قوله : « رواه علي بن المديني من طرق ثم قال :

(١) المرجع نفسه (٢/ ٦٤٢-٦٤٣) .

(٢) المرجع السابق (ص٢٢٠، ٢٥٩، ٣٤٣، ٣٤٨، ٣٧٠، ٤٣٢، ٦١٣) .

(٣) المرجع نفسه (ص ١٣٢، ١٨٢، ١٩٣، ٢٠١، ٢٠٢، ٢٠٨، ٢٤٢، ٢٧٢، ٢٧٧، ٢٨٨، ٢٨٩، ٢٩٥، ٣٠١، ٣٠٢، ٣١٠، ٣٢٦، ٣٣٣، ٣٥٧، ٤٣٠، ٤٦٥، ٤٦٦، ٤٧٢، ٥١٢، ٥٢٦، ٥٣٢، ٥٤٤، ٥٥٤، ٥٦٤، ٥٦٧، ٥٧٦، ٥٨٤، ٥٨٦، ٥٩٧، ٦٠٠، ٦٠٣، ٦٠٥، ٦١٠، ٦٣٠، ٦٣٧، ٦٤٤، ٦٤٥، ٦٧١) .

هذا حديث صحيح الإسناد ثبت »[١] .

وقوله : « هكذا رواه علي بن المديني عن فلان . . . وقال : . . . »[٢] .

وقولـه : « وقال علي بن المديني بعد ما رواه من طرق : هذا حديث صحيح ثبت »[٣] .

وقوله : « وقد روى هذا الحديث بطوله الإمـام علي بن المديني عن يحيى بن سعيد عن عثمان بن غياث كما تقدم ، وعن وكيع عن كهمس عن عبد الله بن بريدة به . . . »[٤] .

ونقل ما يقارب العشرين نصاً عن الإمام ابن المديني غير ما سبق ولكني أظنها من كتاب العلل لعلي بن المديني كما ظهر لي من منهج تلك النصوص وأسلوب سياق الكلام فيها لذا لم أُدخلها في إحصائي السابق .

وعلى فرض أن الحافظ ابن حجر لم ير (علل المسند) و (العلل) لعلي ابن المديني ألا يُحتمل أنه أصدر حكمه السابق من خلال اطلاعه على كتابَ مسند الفاروق لابن كثير أو غيره من المصنفات التي عُني واضعوها

(١) المرجع نفسه (١/ ٤٣٠) .

(٢) المرجع نفسه في مواضع كثيرة جداً منها (٢/ ٥٩٧) .

(٣) المرجع نفسه (٢/ ٦٠٣) .

(٤) المرجع نفسه (٢/ ٦٣٠) .

بنقل أقوال علي بن المديني ؟! وهذا احتمال قوي يؤكد أن ابن حجر لم يبنِ حكمه على مجرد الظن بل على الاطلاع المباشر لكلام علي بن المديني ولو من خلال واسطة .

وبعد ابن كثير وجدتُ الحافظ ابن رجب يقول : « وكذلك مسند علي ابن المديني ، ومسند يعقوب بن شيبة هما في الحقيقة موضوعان لعلل الحديث »[١] .

وهذا النص صريح في أن مسند علي بن المديني موضوع للعلل - وهذا ما رجحته كما سيأتي - ، ويظهر من النص أن ابن رجب اطلع على مسند ابن المديني أو على قطعة منه لذا صرح بأنه في الحقيقة موضوع لعلل الحديث ، ويشهد لذلك أن عصريه الحافظ ابن كثير - كما تقدم بالنص الصريح - قد اطلع عليه أو على جزء منه ، كما أن الحافظ ابن القيم[٢] نقل مباشرة وبدون أي واسطة عن علي بن المديني حديثين بالإسناد والمتن والله تعالى أعلم .

٢- ظاهر عبارة ابن حجر تشير إلى أنه اطلع على كمٍ وافر من تحسينات ابن المديني فهو يقول : « ... فظاهر عبارته قصد المعنى الاصطلاحي ... »

---

(١) شرح علل الترمذي (٢/ ٨٠٥) .

(٢) انظر : زاد المعاد (١/ ٣٥٢) (٥/ ٦٨٢) .

وهذه الجملة كالنص في أنه وقف بنفسه على ذلك ، وهو إمام عدل إليه المنتهى في سعة الاطلاع والعناية بعلم الحديث ، فالأولى أخذ عبارته على ظاهرها وعدم تأويلها بتأويل يجافي ظاهر النص وروحه كما فعل د . ربيع بقوله : « هو قول قائم على ظنٍ مجرد دفعه إليه شهرة ابن المديني لدى أهل الحديث بالمعرفة الواسعة بالحديث وعلله » ، ولا أدري هل مجرد الشهرة كافية لأن تكون دافعاً لإطلاق (الحسن) على الأحاديث؟! ولو ثبت ذلك لكان ابن حجر غير عمدة في نقله لأنه يرمي القول ومستنده فيه التخرص والظن !!

وحاشا لله أن يكون كذلك ، ويؤيد هذا ما يلي .

٣- صنَّف علي بن المديني كتاباً أسماه (علل المسند) وهو غير (العلل المتفرقة) وغير (العلل) برواية ابن البراء وغير (العلل) برواية إسحاق القاضي ، وله - رحمه الله - عدة مصنفات في العلل ، قال الذهبي : « وجمع كتاب (العلل) في عدِة كتب علي بن المديني إمام الصنعة » [١] .

وكتابه (علل المسند) قد يطلق عليه اختصاراً اسم (المسند) ليميز عن كتب العلل الأخرى التي صنفها ابن المديني ، وأظن أنه هو الذي عناه

---

(١) النبلاء (١٩/ ١٢٤) .

ابن حجر لأن المسند الكبير قــد تلف في حياة علي كما تقـدم ، ولأن ذلك (المسند) كما يبدو لم يكن معللاً بحيث يحكم فيه على الأحاديث ويُتكلم على صحيحها من ضعيفها وراجحها من مرجوحها ويؤيد ذلك وصف علي له بأنه قد استقصى فيه الطرق فهو أشبه - والله أعلم - بمسند الإمام أحمد ليس فيه نقد حديثي وإنما جمعٌ لأسانيد أحاديث كل صحابي على حِدة أما (علل المسند) وهو أشبه - فيما أظن - بمسند البزار المعلل المسمى بالبحر الزخار فهو مظنة وجود التعليقات النقدية على الأحاديث بما فيها الحكم على الأسانيد والأحـاديث بالحسن . يؤكد ذلك قــول ابن رجب : « ومسند علي بن المديني ويعقوب بن شيبة هما في الحقيقة موضوعان لعلل الحديث »[1] .

لذا فالذي أميل إليه أن ابن حجر لم يقصد ذلك المسند الذي تلف ، وإنما قصد (علل المسند) واختُصِر الاسم إلى : (المسند) وهذا سائغ في عرف أهل العلم ، ثم إننا بهذا الإيضاح نسلم من اتهام أحد الأئمة المحققين بأنه قال قولاً ظاهره يدل أنه اعتمد فيه على الاطلاع المباشر ، والواقع - كما يقول الاتهام - قاله ظناً لا علماً . وهذا الذي ذهبتُ إليه

---

(١) شرح علل الترمذي (٢/ ٨٠٥) .

ليس فيه أي تكلف أو تأويل مستبعد بل هو الأولى في حق إمامٍ غزير الاطلاع كالحافظ ابن حجر .

٤- ما ذكره فضيلة د . ربيع من ظنه أن ابن حجر لم يطلع حتى على القطعة التي طبعت من علل ابن المديني ، وقوله أيضاً أنه يعتقد أنه لم يبقَ من علل ابن المديني حتى قبل ابن حجر غير القطعة التي بين أيدينا الآن . ليس صحيحاً لما يلي :

* في كتاب (النكت) للحافظ ابن حجر - والذي حققه د . ربيع نفسه - قال الحافظ : « وقد ذكر علي بن المديني في (كتاب العلل) أن أبا عثمان النهدي لقي عمر وابن مسعود وغيرهما ، وروى عن أُبي بن كعب وقال في بعض حديثه : حدثني أُبي بن كعب ، انتهى » (١) .

وهذا النص موجود في القطعة التي وصلتنا من العلل لابن المديني (٢) فلم يُصب فضيلة الدكتور في ظنه .

* كذلك نقل الحافظ ابن حجر في كتابه (فتح الباري) (٣) في أربعة مواضع من كتاب (العلل) لابن المديني وقد نقل في مواطن أخرى

(١) النكت (٢/ ٥٩٦) .

(٢) انظر : العلل لابن المديني (ص٦٤) .

(٣) انظر : فتح الباري (٣/ ٦٦٣) ، (٤/ ٢٠٨) ، (٧/ ٤٣) ، (١١/ ٤٨٧) .

أكثر من ذلك أقوالاً لعلي بن المديني ولكن اقتصرتُ على المواضع التي صَرَّح فيها باسم كتاب (العلل) لابن المديني ليرتفع أي احتمال آخر ، كما أن جميع هذه المواضع غير موجودة في القطعة المطبوعة من علل ابن المديني .

* كذلك ذكر الحافظ ابن حجر في كتابه (تخريج الأذكار) (١) نصاً عن الإمام علي بن المديني في تعليل حديث - يظهر لي أنه من كتابه العلل - وليس هذا النص في القطعة المطبوعة من علله .

* ومما يدل على أن كتاب (العلل) لابن المديني قد وجد منه قبل عصر ابن حجر أكثر مما بين أيدينا الآن أن الحافظ ابن كثير (٢) نقل عنه مصرحاً باسمه نصاً لم أجده في المطبوع . بل أكثر من ذلك نقل ابن كثير عدة نقول (٣) عن ابن المديني - أظن مع شيء من التردد - أنها من كتاب (العلل) وقد تكون من كتاب آخر في العلل لابن المديني أيضاً ، ومعظمها غير موجودة في المطبوع من (العلل) .

٥- أن عدم ذكر الحافظ ابن حجر لكتاب (العلل) لابن المديني في

---

(١) تخريج الأذكار لابن حجر (٢/ ١٩٤) .

(٢) مسند الفاروق (١/ ١٢٧) .

(٣) انظر مثلاً : (ص١٢٧ ، ١٨٣ ، ١٩٩ ، ٢٢٦ ، ٣٦٠) من كتاب مسند الفاروق لابن كثير .

كتابه (تجريد أسانيد الكتب) ربما كان بسبب أنه ليس له إسناد يروي به الكتاب .

ويدعم ذلك أن السخاوي قال عن (العلل للدارقطني) « مع عدم وقوعه هو وغيره من كتب العلل لي بالسماع بل ولا لشيخي من قبلي » (١) .

فيبقى احتمال أنه اطلع عليه وجادة فاستفاد منه كما ذكر البقاعي أن شيخه ابن حجر لم يرو من مسند يعقوب بن شيبة إلا الجزء الثالث من مسند عمار ثم قال : « قال شيخنا : رأينا من غيره قليلاً لم تقع لنا روايته » (٢) .

وحدوث مثل ذلك أمر واقع عند كبار العلماء ، فها هو أبو عبد الله الحاكم مع قربه من عصر النسائي يقول : « ومن نظر في كتاب (السنن) له تحيَّر من حُسن كلامه ، وليس هذا الكتاب بمسموع عندنا » (٣) .

وأما النصوص التي وقفتُ عليها للإمام علي بن المديني مستعملاً فيها لقب (الحسن) فقد جمعتها من عدة مصادر أهمها : كتاب (العلل) لابن

---

(١) فتح المغيث (٣/ ٣١٣) ، ثم استدرك بعدُ فقال : « بلى أروي كتاب الدارقطني بسندٍ عالٍ عن أبي عبد الله محمد بن أحمد الخليلي . . . » .

(٢) النكت الوفية (ق٢٥٢/ ب) .

(٣) معرفة علوم الحديث (ص٨٢) .

المديني ولم يوجد منه إلا قطعة صغيرة حققها فضيلة العلامة الدكتور محمد مصطفى الأعظمي ، ثم من كتاب (مسند الفاروق) لابن كثير وقد نقل فيه ما يقارب السبعين نصاً عن الإمام علي بن المديني منها عشرة نصوص فيها تحسينات ، ثم كتاب (الإمام علي بن المديني ومنهجه في نقد الرجال) للأستاذ إكرام الله إمداد الحق ، هذه المصادر جمعتُ منها كل ما له علاقة باستعمال (الحسن) ، كما أنني - وبتوفيق من المولى تعالى - تسنى لي الاطلاع على نصوص لم تذكر في المصادر الآنفة وذلك أثناء البحث والقراءة لجمع المعلومات لأبواب البحث .

وقد وجدتُ الإمام ابن المديني أطلق (الحسن) على الأحاديث ، كما أطلقه أيضاً على بعض رواة الحديث ولكن نادراً . لذا سأتحدث على كل نوعٍ بحدة .

أولاً : إطلاقه الحسن على الأحاديث :

وهذا النوع وجدتُ نصوص الإمام ابن المديني فيه على ثلاثة أقسام هي :

١- أحاديث حسنها وهي صحيحة ، وعددها سبعة .

٢- أحاديث حسنها وفي إسنادها من ليس بمشهور ، وعددها سبعة .

٣- أحاديث أطلق عليها الحسن مقيداً ، وعددها خمسة .

ثانياً : إطلاقه الحسن على بعض رواة الحديث :

ورد ذلك عنه في أربعة نصوص .

وفيما يلي تفصيل ما تقدم إجماله .

أولاً : إطلاقه الحسن على الأحاديث :

١- أحاديث حسنها وهي صحيحة :

النص الأول

ذكر الحافظ ابن عبد البر : « حديث عمر بن الخطاب قال : صلاة السفر ركعتان تمام غير قصر على لسان نبيكم ﷺ » وهو حديث رواه عبد الرحمن ابن أبي ليلى عن عمر .

وقال ابن معين وعلي بن المديني : لم يسمعه من عمر ، ورجاله ثقات »(١) .

ثم قال : « ورواه يزيد بن زياد بن أبي الجعد عن زُبيد عن عبد الرحمن ابن أبي ليلى عن كعب بن عجرة عن عمر عن النبي - ﷺ- مثله ، فزاد

(١) التمهيد لابن عبد البر (١٦/ ٢٩٥) والحديث أخرجه أحمد في المسند (١/ ٣٧) ، وعبد لرزاق في المصنف (٢/ ٥١٩) وابن ماجه (١٠٦٣) والنسائي (٣/ ١١١ ، ١١٨ ، ١٨٣) وغيرهم ، وأما حديث يزيد بن أبي الجعد فقد أخرجه ابن ماجه (١٠٦٤) والنسائي في الكبرى (١/ ١٨٣) وابن خزيمة (١٤٢٥) والبيهقي في الكبرى (٣/ ١٩٩) وغيرهم .

كعب بن عجرة أدخله بين عبد الرحمن بن أبي ليلى وعمر ، وليس لهذا الحديث غير هذا الإسناد ، ومن أهل الحديث من يعلله ويضعفه ، ومنهم من يصحح إسناد يزيد بن أبي الجعد هذا فيه ، قال علي بن المديني : هو أسندها وأحسنها وأصحها »[١] .

ونرى هنا الإمام ابن المديني استعمل (الحسن) ونص كذلك على الصحة ، ويعني بقولــه : أسندها أي أنه متصل سالم من الانقطاع الذي ورد في الطرق الأخرى ، وليس بمستبعد أن يكون ابن المديني قصد بقوله : وأحسنها بمعنى أن هذا الطريق جاء فيه زيادة في السند وصلت محل الانقطاع ، فبسبب هذه الزيادة استحسن الحديث .

والذي لا ريب فيه أن ابن المديني كما أنه حَسَّن هذا السند فقد صححه أيضاً ، وهذا ما فهمه ابن عبد البر ، وهذا هو المراد إيضاحه هنا ، ويزيد بن أبي الجعد وثقه أحمد وابن معين والعجلي وابن حبان ، وذكر أبو حاتم والنسائي أنه ليس به بأس[٢] .

وقال الحافظ الذهبي : ثقة[٣] .

---

(١) التمهيد لابن عبد البر (١٦/ ٢٩٦) .

(٢) انظر : تهذيب الكمال (٣٢/ ١٣٠-١٣١) .

(٣) الكاشف (٣/ ٢٤٣) .

وأما ابن حجر فقال : صدوق [١] .

وظاهر صنيع ابن المديني أنه وثقه لأنه قبل زيادته في الحديث مع أن شعبة وسفيان الثوري وغيرهما رووه عن زبيد عن ابن أبي ليلى عن عمر ، وانفرد يزيد بذكر كعب بن عجرة بين ابن أبي ليلى وعمر رضي الله عنه وقد قال أبو حاتم الرازي : « الثوري أحفظ » [٢] ، وقال البزار : « وشعبة والثوري فلم يذكرا كعب بن عجرة وهما حافظان ويزيد بن زياد فغير حافظ » [٣] ، وأطال الدارقطني في ذكر الاختلاف في هذا الحديث ولكن لم يصرح بما يراه صواباً [٤] ، وقد صحح ابن خزيمة طريق يزيد بن أبي الجعد [٥] ، وصحح ابن حبان طريق الثوري الذي ليس فيه ذكر كعب بن عجرة [٦] ، وقد نص النسائي على أن ابن أبي ليلى لم يسمع من عمر [٧] ، وظاهر صنيعه في السنن الكبرى أنه يرجح رواية سفيان الثوري وشعبة

(١) التقريب (٧٧١٤) .

(٢) العلل لابن أبي حاتم (١/ ١٣٨) و(١/ ٢٠٤) .

(٣) مسند البزار (١/ ٤٦٥) .

(٤) العلل للدارقطني (٢/ ١١٥-١١٨) .

(٥) صحيح ابن خزيمة (١٤٢٥) .

(٦) صحيح ابن حبان (٧/ ٢٢-٢٣) .

(٧) النسائي (٣/ ١١١) .

فقد ذكر حديث شعبة ثم ذكر حديث يزيد بن أبي الجعد ثم ذكر حديث الثوري ولم يخرج في الباب غير ذلك [١] .

والذي أراه أن الإمام ابن المديني رجح حديث يزيد بن زياد بن أبي الجعد لأنه قد حفت به عدة قرائن تؤكد أرجحيته منها :

١- أن الإمام يحيى القطان [٢] قد روى هذا الحديث عن سفيان الثوري عن ابن أبي ليلى عن الثقة عن عمر .

فبين بروايته هذه أن هناك واسطة بين ابن أبي ليلى وعمر ، وجاء حديث ابن أبي الجعد موضحاً هذه الواسطة وسمى الراوي وهو كعب بن عجرة رضي الله عنه ، وحديث يحيى القطان يشهد لحديث يزيد بن أبي الجعد ويقويه .

قال البيهقي : « رواه الثوري عن زُبيد فلم يذكر في إسناده كعب بن عجرة إلا أنه رفعه بآخره » [٣] ثم ذكر سند يحيى القطان معلقاً ، وابن المديني ملازم ليحيى بن سعيد القطان فلا يُستبعد أن يكون سمع منه هذا .

٢- أن عبد الرحمن بن أبي ليلى ثبت سماعه من كعب بن عجرة وروى

---

(١) النسائي في الكبرى (١/ ١٨٢-١٨٣) .

(٢) أخرجه الطحاوي في شرح معاني الآثار (١/ ٤٢٢) .

(٣) السنن الكبرى للبيهقي (٣/ ١٩٩ - ٢٠٠) .

عنه عدة أحاديث اتفق الشيخان على حديثين منها [١] ، فلا يكون يزيد بن أبي الجعد قد زاد في السند ما يُنكر .

٣- يغلب على الظن أن الواسطة بين ابن أبي ليلى وعمر رضي الله عنه أحد الصحابة ، فقد قال أبوبكر بن أبي داود في ترجمة عبد الرحمن بن أبزى المختلف في صحبته : « لم يحدث ابن أبي ليلى عن رجل من التابعين إلا عن ابن أبزى » [٢] ، ويؤكد ذلك أنني تأملت فيمن روى عنهم عبد الرحمن بن أبي ليلى في تهذيب الكمال [٣] فإذا كلهم صحابة ما عدا اثنين من المخضرمين عبد الله بن رُبيِّعة السلمي وعبد الله بن عُكيم وقد قال أبو حاتم : « بعض أهل العلم يُدخل بينه وبين عمر كعب بن عجرة » [٤] وهذا مما يشهد لزيادة يزيد بن أبي الجعد .

٤- أن بعض أهل العلم قد صحح سماع ابن أبي ليلى من عمر - كالإمام مسلم الذي قال في ابن أبي ليلى : « وقد حفظ عن عـمر بن

(١) انظر: تحفة الأشراف (٨/ ٢٩٨-٣٠٣) ، والمعجم الكبير للطبراني (١٩/ ١٠٧-١٣٤) .

(٢) تهذيب الكمال (١٦/ ٥٠٢) وأكثر العلماء على أن ابن أبزى صحابي . انظر : تهذيب التهذيب (٦/ ١٣٣) .

(٣) انظر : تهذيب الكمال (١٧/ ٣٧٣-٣٧٤) .

(٤) المراسيل لابن أبي حاتم (ص١٠٨) .

الخطاب »[١] .

كما وردت عدة أحاديث فيها ما يدل على سماع ابن أبي ليلى من عمر ذكرها ابن كثير[٢] والزيلعي[٣] .

إلا أن كبار الأئمة النقاد كشعبة وابن معين وابن المديني وأبي حاتم والنسائي على أنه لم يسمع منه .

فإذا كان ابن أبي ليلى - كما يرى ابن المديني - لم يسمع من عمر فلابد من واسطة سمع منه هذا الحديث فمن يكون ؟

فجاء الجواب في حديث يزيد بن أبي الجعد مصرحاً باسم كعب بن عجرة مؤكداً أن ابن أبي ليلى لم يسمعه من عمر .

٥- ليس في متن الحديث ما يُنكر بل له شواهد كثيرة جداً تغني شهرتها عن الإشارة إليها .

٦- أن يزيد بن أبي الجعد كان أسهل عليه أن يحفظ السند عن ابن أبي ليلى عن عمر بدون ذكر كعب بن عجرة ، فلما زاد في السند دل هذا على أنه حفظه ، والله أعلم .

---

(١) مقدمة صحيح مسلم (ص٣٤) .

(٢) انظر : مسند الفاروق (١/ ٢٠٣-٢٠٤) .

(٣) انظر : نصب الراية (٥) (٢/ ١٨٩-١٩٠) .

النص الثاني

ذكر الحافظ ابن كثير من طريق « قتادة عن سالم بن أبي الجعد الغطفاني عن معدان بن طلحة اليعمري أن عمر بن الخطاب قام على المنبر يوم جمعة فحمد الله وأثنى عليه ثم ذكر رسول الله ﷺ ، وذكر أبابكر رضي الله عنه ثم قال : رأيتُ رؤيا لا أراها إلا لحضور أجلي ، رأيتُ كأن ديكاً نقرني نقرتين . . . الحديث »(١) .

ثم نقل عن الإمام علي بن المديني قوله : « هذا حديث حسنٌ وهو من حديث قتادة وهو بصري عن سالم بن أبي الجعد وهو كوفي عن معدان وهو شامي »(٢) .

وقد صحَّح ابن المديني هذا الحديث في موضع آخر ، قال ابن كثير : « ورواه الإمام علي بن المديني عن يحيى بن سعيد ومعاذ بن هشام كلاهما عن هشام الدستوائي به ، وعن محمد بن بكير عن سعيد عن قتادة ، وعن حَرَمي(٣) بن عُمارة عن شعبة عن قتادة به ثم قال : وهذا من صحيح

---

(١) مسند الفاروق لابن كثير (٢/ ٥٢٥) . والحديث في صحيح مسلم (٥٦٧ ، ١٦١٧) والنسائي (٢/ ٤٣) وابن ماجه (١٠١٤) وغيرهم .

(٢) مسند الفاروق(٢/ ٥٢٦ - ٥٢٧) .

(٣) تصحفت في المطبوع (حربي) وهذا خطأ ، الصواب حرمي .

الحديث .

وهكذا كان يقول قتادة : معدان بن أبي طلحة ، وتابعه على ذلك زائدة عن السائب بن حبيش الكلاعي عن معدان بن أبي طلحة ، وخالفهم الأوزاعي في نسبه فقال : معدان بن طلحة .

قال : وكنا نُحِب أن نعلم أن معدان لقي عمر أو لا؟ فحدثنا الوليد بن مسلم ، حدثنا الأوزاعي ، حدثني الوليد بن هشام المعيطي ، حدثنا معدان ابن أبي طلحة اليعمري قال : قدمتُ على عمر بن الخطاب من الشام فذكر حديثاً فيه كلام لم نحفظه ، وإنما كتبناه لنعلم أن معدان لقي عمر حتى يصح ما روى عن عمر »(١) .

فهذا الحديث حسنه ابن المديني في موضع ، وصححه في آخر فدل على أن الحديث عنده صحيح وأن تحسينه له ليس تنزيلاً لمرتبة الحديث من الصحة إلى ما دونها كما هو مصطلح المتأخرين ، كما أن الحديث أخرجه مسلم في صحيحه (٢) ، إلا أن الدارقطني قال في كتابه التتبع : « وقد خالف قتادة في إسناده ثلاث ثقات رووه عن سالم بن أبي الجعد عن عمر مرسلاً ، لم يذكروا فيه معدان ، وهم : منصور بن المعتمر وحصين بن

(١) المصدر السابق (٢/ ٥٢٦) .

(٢) صحيح مسلم (٥٦٧ ، ١٦١٧) والنسائي (٢/ ٤٣) .

عبد الرحمن وعمرو بن مرة ، وقتادة وإن كان ثقة وزيادة الثقة مقبولة عندنا فإنه يدلس ، ولم يذكر سماعه من سالم فاشتبه أن يكون بلغه عنه فرواه »(١)

ولكن الدارقطني نفسه قال في علله بعد أن ذكر الخلاف في رواية الحديث : « والصحيح قول شعبة وهشام وابن أبي عروبة ومن تابعهم عن قتادة والله أعلم » (٢) .

والحديث قال فيه البزار : « ولا نعلم روى معدان عن عمر إلا هذا الحديث ، وإسناده صحيح » (٣) . وعدم تصريح قتادة بالسماع لا يضر لأن الراوي عنه شعبة ، والمعروف أن شعبة لا يحمل عنه إلا ما صرح فيه بالسماع (٤) .

النص الثالث

ذكر الحافظ ابن كثير من طريق « عكرمة بن عمار ، حدثني سماك الحنفي أبو زُمَيل ، حدثني عبد الله بن عباس ، حدثني عمر بن الخطاب قال : لما كان يوم خيبر أقبل نفر من أصحاب النبي ﷺ فقالوا : فلان شهيد حتى

(١) كتاب التتبع (ص٣٧٠) .

(٢) العلل للدارقطني (٢/ ٢٢٠) .

(٣) مسند البزار (١/ ٤٤٦) .

(٤) انظر : تاريخ عثمان بن سعيد الدارمي (ص١٩٢) .

مروا على رجل فقالوا : فلان شهيد فقال رسول الله ﷺ : « كلا إني رأيته في بردة غَلَّها أو عباءةٍ . . . الحديث »[١] .

ثم قال : « ورواه علي بن المديني عن أبي الوليد الطيالسي عن عكرمة بن عمار به ، وقال : لا نحفظه إلا من هذا الوجه ، وهو حديث جيد الإسناد حسن »[٢] .

وقوله هذا عنى به الصحة فيما ظهر لي لأنه في حديث آخر يرويه عكرمة بن عمار عن سماك الحنفي عن ابن عباس عن عمر بن الخطاب قال فيه : « الحديث صحيح ، ولا يحفظ إلا من طريق عكرمة بن عمار وسماك من أهل اليمامة ومسكنه الكوفة »[٣] .

فحسن هذا الإسناد في موضع ، وصححه في آخر مما يؤكد أنه حَسَّن أحاديث هي صحيحة عنده ، والحديث صححه مسلم أيضاً .

وقد يقال لعله حسَّن إسناد الحديث الأول لتفرد عكرمة به ، ولكن يردُ على هذا أن السند الثاني الذي صححه قد تفرد به عكرمة أيضاً .

---

(١) مسند الفاروق (٢/ ٤٦٦) . والحديث أخرجه مسلم (١١٤) والترمذي (١٥٤٧) وقال : حسن صحيح غريب .

(٢) مسند الفاروق (٢/ ٤٦٦) .

(٣) مسند الفاروق (٢/ ٥٨٤) .

وقد قال علي في عكرمة بن عمار : « كان عند أصحابنا ثقةً ثبتاً »[(١)] ، وقال : « أحاديث عكرمة بن عمار عن يحيى بن أبي كثير ليست بذاك مناكير كان يحيى بن سعيد يضعفها »[(٢)] .

وسماك الحنفي وثقه أحمد وابن معين والعجلي وأبو زرعة وابن حبان وابن عبد البر ، وقال أبو حاتم والنسائي : لا بأس به[(٣)] .

النص الرابع

ذكر الحافظ ابن كثير حديث الصُبي بن معبد وقصته مع عمر بن الخطاب - رضي الله عنه - عندما أَهَلَّ بالعمرة والحج ثم قال : « قال الإمام علي بن المديني : لا أعلم أحداً رواه عن الصُبي بن معبد غير[(٤)] أبي وائل ، ومما حَسَّن الحديث أن مسروقاً سأل الصُبي بن معبد عن هذا الحديث [يعني قول أبي وائل في بعض طرق هذا الحديث : كثيراً ما ذهبت

(١) سؤالات ابن أبي شيبة لابن المديني (ص١٣٣) .

(٢) تاريخ بغداد (١٢/ ٢٦٠) .

(٣) تهذيب الكمال (١٢/ ١٢٧-١٢٨) ، وتهذيب التهذيب (٤/ ٢٣٥) .

(٤) في المطبوع (الصبي بن سعيد) والصواب ابن معبد ، وفيه (عن أبي وائل) وأظن الصواب (غير أبي وائل) حتى يستقيم المعنى .

أنا ومسروق إلى الصُبي نسأله عنه] (١) ثم قال : وهو عندي حديث صحيح » (٢) .

قولـه : ومما حَسَّن الحديث أي مما قـواه وجعـله صحيحاً ، لأن الصُبي (٣) لم يرو عنه هذا الحديث إلا أبو وائل لذا قـال الحافظ ابن كثير : « هو على شرط البخاري ومسلم فعجباً لهما إذ لم يخرجاه والظاهر أنهما عدلا عنه لأنه لم يروِ عن الصُبي بن معبد إلا أبو وائل وحده ، لكن في الصحيحين من هذا الضرب من الأحاديث قطعة ثم قد سمعه منه مسروق ولهذا قال الإمام علي بن المديني . . . » (٤) .

وفي هذا النص أيضاً استعمل الإمام ابن المديني التحسين بمعنى صحة الحديث ولم يُرِد به الحسن الاصطلاحي كما هو عند المتأخرين ، كذلك صحح الدارقطني هذا الحديث فقال : « وهو حديث صحيح ، وأحسنها

---

(١) ما بين الحاجزين زيادة مني للإيضاح .

(٢) مسند الفاروق (١/ ٣٠٢-٣٠٣) والحديث أخرجه أحمد في المسند (١/ ١٤، ٢٥) ، وأبوداود (١٧٩٩) ، وابن ماجه (٢٩٧٠) ، والنسائي (٥/ ١٤٦-١٤٧) .

(٣) انظر تهذيب الكمال (١٣/ ١١٣-١١٤) ، وذكر له المزي عدداً من الرواة عنه .

(٤) مسند الفاروق (١/ ٣٠٢-٣٠٣) والحديث أخرجه أحمد في المسند (١/ ١٤، ٢٥) ، وأبوداود (١٧٩٩) ، وابن ماجه (٢٩٧٠) ، والنسائي (٥/ ١٤٦-١٤٧) .

إسناداً حديث منصور والأعمش عن أبي وائل عن الصُبي عن عمر »[١] .

وأخرجه ابن خزيمة وابن حبان في صحيحيهما[٢] .

والصُبي بن معبد : ذكره ابن حبان في ثقاته[٣] ، وقال مسلمة بن قاسم : « تابعي ثقة رأى عمر بن الخطاب وعامة أصحاب النبي ﷺ »[٤] .

ولم أجد لمن قبلهما من الأئمة فيه كلاماً ، وتصحيح ابن المديني وابن خزيمة وابن حبان والدارقطني يدل على توثيقه لأن ذلك من التوثيق العملي .

النص الخامس

قال علي بن المديني : « حديث ملازم هذا أحسن من حديث بُسرة »[٥].

وحديث ملازم الذي يعنيه هو ما رواه ملازم بن عمرو عن عبد الله بن بدر عن قيس بن طلق بن علي عن أبيه عن النبي ﷺ أنه سئل عن الرجل

---

(١) العلل للدار قطني (٢/ ١٦٦) .

(٢) صحيح ابن خزيمة (٣٠٦٩) ، وصحيح ابن حبان (٩/ ٢١٩-٢٢٠) .

(٣) الثقات لابن حبان (٤/ ٣٨٤) .

(٤) انظر : تهذيب التهذيب (٤/ ٤١٠) .

(٥) شرح معاني الآثار (١/ ٧٥ - ٧٦) .

يمس ذكره في الصلاة فقال: «هل هو إلا بُضعة منك؟» [(١)] .

وأما حديث بُسرة بنت صفوان فهو ما رواه الإمام مالك عن عبد الله بن أبي بكر بن عمرو بن حزم عن عروة بن الزبير قال: دخلتُ على مروان فذكر ما يكون منه الوضوء فقال مروان: أخبرتني بُسرة بنت صفوان أن رسول الله ﷺ قال: «من مس ذكره فليتوضأ» [(٢)] .

وقصد علي بن المديني - رحمه الله - بالأحسن هنا أي الأصح والأقوى والأولى بالاحتجاج .

وقد خالفه في ذلك عدد من أهل الحديث منهم الإمام البخاري الذي قال: «أصح شيء عندي في مس الذكر حديث بُسرة بنت صفوان[(٣)] والله أعلم» .

ويشبه هذا النص قول ابن المديني : «قلت ليحيى - القطان - أيما أحسن حديث سفيان أو شعبة عن يحيى بن وثاب في الغسل يوم الجمعة؟

---

(١) أخرجه أبو داود (١٨٢) والترمذي (٨٥) والنسائي (١/ ١٠١) وابن ماجه (٤٨٣) وابن حبان (٣/ ٤٠٢) وللاستزادة حول الحديث . انظر: نصب الراية (١/ ٦٠) .

(٢) أخرجه أبوداود (١٨١) والترمذي (٨٣) والنسائي (١/ ١٠٠) وابن ماجه (٤٧٩) وابن حبان (٣/ ٣٩٦) وقبلهم مالك في الموطأ (١/ ٤٢) وللاستزادة حول هذا الحديث . انظر: نصب الراية (١/ ٥٤ - ٥٦) .

(٣) العلل الكبير للترمذي (١/ ١٥٦) .

قال : حديث سفيان هو أقرب إلى حديث نافع »(١) .

وقولـه : « سفيان بن عيينة أحسن حديثاً من سفيان - يعني الثوري - وشعبة »(٢) .

النص السادس

ذكر الحافظ ابن كثير من طريق سفيان الثوري عن قيس بن مسلم عن طارق بن شهاب عن أبي موسى قال : قدمت على رسول الله ﷺ وهو بالبطحاء فقال : « بِمَ أهللت؟ » فقلت : بإهلالٍ كإهلال النبي ﷺ فقال : « هل سقت من هدي؟ » قلتُ : لا قال : « طف بالبيت وبالصفا والمروة ثم حُلَّ » (٣) . . . الحديث .

ثم قال : « ورواه ابن المديني عن غندر عن شعبة عن قيس بن مسلم وقال : هذا إسناد حسن » (٤) .

والحديث متفق عليه من طريق غندر به ، فهو من أعلى درجات الحديث الصحيح ، لهذا فمن المؤكد أن ابن المديني لم يقصد بتحسينه لهذا الإسناد

---

(١) مقدمة الجرح والتعديل (١/ ٢٣٩) .

(٢) تاريخ بغداد (٩/ ١٨٠) .

(٣) أخرجه البخاري (١٥٥٩) ومسلم (١٢٢١) وغيرهما .

(٤) مسند الفاروق (١/ ٣٠٧) .

المعنى الاصطلاحي للحسن عند المتأخرين بل الصحيح الذي لا ريب في صحته .

النص السابع

قال علي بن المديني : « حديث الحسن عن سمرة حديث حسن وقد سمع منه »(١) .

والمراد أنه حديث صحيح ، وعلي - رحمه الله - يرى صحة سماع الحسن عن سمرة - رضي الله عنه - ، واحتج بهذا السند في « قتل من قتل عبده »(٢) .

٢- أحاديث حسنها وفي إسنادها من ليس بمشهور :

النص الثامن

ذكر الحافظ ابن كثير حديثاً من طريق الجُريري - سعيد بن إياس - عن أبي نضرة عن أبي فِراس قال : خطب عمر بن الخطاب فقال : يا أيها الناس ألا إنا

---

(١) جامع الترمذي - مخطوط - برواية الكروخي (ق ١٦/ ب) وفي المطبوع (١/ ٣٤١، ٣٤٢) : (صحيح) بدل حسن ، وقد وضح أحمد شاكر في الهامش أن عدداً من النسخ فيها (حسن) ولكنه اختار لفظ (صحيح) .

(٢) العلل الكبير (ص٢٢٣) .

إنما كنا نعرفكم إذ بين ظهرينا النبي ﷺ وإذ ينزل الله الوحي . . . الحديث (١) .

ثم قال : « وقد رواه علي بن المديني عن عبد الأعلى وربعي بن إبراهيم كلاهما عن الجُريري بطوله ، وقال : إسناده بصري حسن ، وقال في موضع آخر : لا نعلم في إسناده شيئاً يُطعن فيه ، وأبو فراس رجل معروف من أسْلَم روى عنه أبو نضرة وأبو عمران الجوني » (٢) .

الظاهر من السياق أن علياً - رحمه الله - يقوي هذا الحديث الذي حسن إسناده بمعنى ثبوته بدلالة قوله في موضع آخر لا نعلم في إسناده شيئاً يُطعن فيه ثم بيَّن أن أبا فِراس ، وهو محل النظر في رجال هذا السند ، رجل معروف من بني أَسْلَم وقد روى عنه أبو نضرة وأبو عمران الجوني ، وموضع النظر في أبي فراس هل هو معروف أم لا؟ ولا كلام في خفة ضبطه ونحو ذلك ، كما أنه لم يُشر إلى أنه حسن الحديث بسبب شواهده بل الظاهر أنه قواه لذاته لقوله : « لا نعلم في إسناده . . . » .

وأبو فِراس هذا قال فيه أبو زرعة : لا أعرفه (٣) ، وقال ابن حبان في

---

(١) أخرجه أحمد في المسند (١/ ٤١) وأبو داود (٤٥٣٧) والنسائي (٨/ ٣٤) .

(٢) مسند الفاروق (٢/ ٥٤٤) ، وهذا النص النفيس لم يُنقل في شيء من كتب الرجال التي ترجمت لأبي فراس النهدي .

(٣) الجرح والتعديل (٩/ ٤٢٣) .

ثقاته : « أبو فراس يروي عن عمر ، روى عنه أهل البصرة »[(١)] . وقال الذهبي : « لا يُعرف »[(٢)] ، وقال ابن حجر : « مقبول »[(٣)] ، وذهب إسحاق بن راهويه أن أبا فراس هو الربيع بن زياد الحارثي ولكن تعقب أبو أحمد الحاكم هذا القول ورجح بطلانه[(٤)] .

والمهم عندنا هو موقف ابن المديني من أبي فراس لأننا نحاول معرفة قصده من تحسينه لهذا الحديث ، والملفت للنظر هنا أن أبا فراس تابعي صرَّح بسماعه من عمر[(٥)] فيكون بهذا من كبار التابعين ، وقد رأيتُ الإمام علي بن المديني يقوي عدداً من الأحاديث يكون في سندها تابعي غير مشهور من ذلك :

١- حديث عثمان بن المغيرة عن إياس بن أبي رملة الشامي قال :

---

(١) الثقات (٥/ ٥٨٥) .

(٢) الميزان (٤/ ٥٦١) ، وفي ديوان الضعفاء (ص٤٦٥) قال : « مجهول » .

(٣) التقريب (٨٣٠٦) .

(٤) انظر : الاستغناء لابن عبد البر (٣/ ١٥٠٨) ، وتهذيب الكمال (٣٤/ ١٨٣-١٨٤) ، ومال الحافظ ابن حجر في التهذيب (١٢/ ٢٠١) إلى قول إسحاق ولكن بدون أدلة ، والراجح هو قول أبي أحمد الحاكم لأنه فرَّق بينهما بأدلة واضحة .

(٥) انظر : سنن أبي داود (٤٥٣٧) فقد قال : خطبنا عمر ، وانظر : الجرح والتعديل (٩/ ٤٢٣) فقد ذكر أنه قال شهدتُ خطبة عمر .

شهدتُ معاوية بن أبي سفيان وهو يسأل زيد بن أرقم قال : أشهِدتَ مع رسول الله ﷺ عيدين اجتمعا في يوم واحد؟

قال : نعم ، قال : فكيف صنع ؟

قال : صلى العيد ثم رخَّص في الجمعة فقال : « من شاء أن يُصلِّي فليصلِّ »[(١)] .

هذا الحديث فيه إياس بن أبي رملة الشامي لم يرو عنه إلا عثمان بن المغيرة ، لذا قال ابن خزيمة لما أخرج الحديث في صحيحه : « إن صح الخبر فإني لا أعرف إياس بن أبي رملة بعدالة ولا جرح »[(٢)] .

كما جهله ابن المنذر وابن القطان الفاسي[(٣)] ، والذهبي[(٤)] ، وابن حجر[(٥)] .

---

(١) أخرجه أبو داود (١٠٧٠) والنسائي (٣/ ١٩٤) وابن ماجه (١٣١٠) وابن أبي شيبة في المصنف (٢/ ١٨٨) وابن خزيمة (١٤٦٤) ، والطحاوي في مشكل الآثار (٣/ ١٨٦) ، والحاكم في المستدرك (١/ ٢٨٨) وقال : هذا حديث صحيح الإسناد ولم يخرجاه ، والبيهقي في المعرفة (٥/ ١١٦) وفي السنن الكبرى (٣/ ٣١٧) .

(٢) صحيح ابن خزيمة (١٤٦٤)

(٣) تهذيب التهذيب (١/ ٣٨٨)

(٤) الميزان (١/ ٢٨٢) .

(٥) التقريب (٥٨٧) .

وذكره ابن حبان - كعادته - في ثقاته [١] ولكن لم يخرج حديثه في صحيحه . ومع ذلك فقد صحح الإمام ابن المديني هذا الحديث [٢] ولعل ذلك فيما أرى لما يلي :

لأن إياساً تابعي ، وقد صح سماعه من معاوية وزيد بن أرقم رضي الله عنهما ،ثم إن ما رواه ليس منكراً بل له شواهد صحيحة ، وأيضاً فالمتن المرفوع قصير لا يحتاج إلى حافظة قوية لا سيما وأن القصة والمحاورة شهدها وحضرها وهذا أدعى للحفظ واستبعاد احتمال الوهم أو الخطأ لا سيما والحادثة نادرة الوقوع .

٢- روى الإمام علي بن المديني عن سُفيانَ بن عُيينةَ عن عبيد الله بن أبي يزيد عن أبيه أنه سمع عمر بن الخطاب يقول : قال رسول الله ﷺ : « الولدُ للفِراشِ » ثم قال علي : « وهذا حديث صحيح ، وعبيد الله بن أبي يزيد رجل رضا معروف ثقة ، وأبوه لم يرو عنه غيره ولم نسمع أحداً يقول فيه شيئاً » [٣] .

---

(١) ثقات ابن حبان (٤/ ٣٦) . ولمعرفة درجات توثيق ابن حبان انظر : كلام المعلمي في التنكيل (١/ ٤٥٠ -٤٥١) .

(٢) انظر : التلخيص الحبير (٢/ ٨٨) .

(٣) مسند الفاروق لابن كثير (١/ ٤٢٥) ، وحديث عمر أخرجه أحمد (١/ ٢٥) =

ويلاحظ هنا أن علياً غيرُ خافٍ عليه أن أبا يزيد ليس له راو إلا ابنه فقط [١] ومع ذلك صحح الحديث ؛ لأنه تابعي كبير ، وثبت سماعه من عمر في هذا الحديث ، ثم ليس فيما رواه ما يُنكر بل له شواهد صحيحة ، ثم إن المتن قصير جداً من السهل حفظه لذا لا يحتاج أن يكشف عن مدى حفظه وضبطه .

٣- روى الإمام علي بن المديني عن يحيى القطان عن شعبة عن سلمة بن كهيل قال : « سمعتُ أبا الحكم قال : سألت ابن عمر عن الجر؟

فحدثنا عن عمر : « أن رسول الله ﷺ نهى عن الجرِّ ، وعن الدبَّاء ، وعن المُزفَّت » [٢] .

ثم قال الإمام ابن المديني : « صالح الإسناد ، ولا يحفظ عن عمر إلا من هذا الوجه ، وأبو الحكم هذا لا أعلم من روى عنه إلا سلمة بن كهيل وقد روي هذ الحديث من وجوه كثيرة عن الصحابة » [٣] .

وأبو الحَكَمِ : هو عِمْرَانُ بن الحَارِثِ الكوفي أخرج له مسلم في صحيحه

= وأبو يعلي (١/ ١٧٧) والضياء في المختارة (١/ ٤٢٦) . .

(١) انظر : تهذيب الكمال (٣٤/ ٤١٠) .

(٢) انظر : مسند أحمد (١/ ٥٠) .

(٣) مسند الفاروق (٢/ ٥١١-٥١٢) .

عن ابن عمر ، وقال فيه أبو حاتم : صالح الحديث ، ووثقه العجلي وابن حبان [(١)] .

٤- وقال رحمه الله أيضاً في حديث رواه زِيادُ بن مَيناءِ : « إسناد صالح يقبله القلب ، ورُب إسناد يُنكره القلب ، وزياد بن ميناء مجهول لا أعرفه » [(٢)] .

٥- وقد قال : « الوليد بن جميل لا أعرف أحداً روى عنه غير يزيد بن هارون » فقيل له : كيف أحاديثه؟ فقال : « تشبه أحاديث القاسم بن عبد الرحمن ، ورضيه » [(٣)] .

وقد ذكر الحافظ ابن رجب أن الإمام علي بن المديني قد سلك في المجهولين مسلكاً مغايراً لما استقر عليه الأمر عند المتأخرين فقال : « والظاهر أنه - أي ابن المديني - ينظر إلى اشتهار الرجل بين العلماء ، وكثرة حديثه ونحو ذلك ، لا ينظر إلى مجرد رواية الجماعة عنه »[(٤)] .

---

(١) تهذيب الكمال (٢٢/ ٣١٤) .

(٢) تهذيب الكمال (٩/ ٥٢١) .

(٣) العلل لابن المديني (ص٩٢) .

(٤) شرح علل الترمذي (١/ ٨٣) وانظر : ما قبله (١/ ٨٢) فقد نقل نصوصاً عدة تثبت أن ابن المديني يحكم بالجهالة حتى لمن روى عن أكثر من ثقتين .

ومما يدل على أن الجهالة في طبقة التابعين لا يُتشدد فيها قول الإمام الذهبي : « وأما المجهولون من الرواة فإن كان الرجل من كبار التابعين أو أوساطهم احتمل حديثه وتُلقي بحسن الظن ، إذا سلم من مخالفة الأصول وركاكة الألفاظ ، وإن كان الرجل منهم من صغار التابعين فيُتأنَّى في رواية خبره ، ويختلف ذلك باختلاف جلالة الراوي عنه وتحريه وعدم ذلك ، وإن كان المجهول من أتباع التابعين فمن بعدهم فهو أضعف لخبره سيما إذا انفرد به »(١) .

وقال الذهبي في ترجمة (حفص بن بُغيل) : « قال ابن القطان : لا يعرف له حال ولا يُعرف . قلتُ : لم أذكر هذا النوع في كتابي هذا ، فإن ابن القطان يتكلم في كل مَنْ لم يقل فيه إمام عاصر ذاك الرجل أو أخذ عمن عاصره ما يدل على عدالته ، وهذا شيء كثير ففي الصحيحين من هذا النمط خلق كثير مستورون ما ضعَّفهم أحد ولا هم بمجاهيل »(٢) .

وقال ابن القيم في حديث طعن فيه أبو محمد بن حزم بسبب راويته : « فأما تعليله حديث ندبة بكونها مجهولة فإنها مدنية روت عن مولاتها

(١) ديوان الضعفاء (ص٤٧٨) .

(٢) الميزان (١/ ٥٥٦) ، وصاحبا الصحيحين لم يخرجا لمثل هؤلاء إلا في المتابعات والشواهد وتحاشا الإخراج لهم في الأصول .

ميمونة وروى عنها حبيب ، ولم يعلم أحد جرحها ، والراوي إذا كانت هذه حالته إنما يخشى من تفرده بما لا يتابع عليه ، فأما إذا روى ما رواه الناس ، وكانت لروايته شواهد ومتابعات؛ فإن أئمة الحديث يقبلون حديث مثل هذا ولا يردونه ولا يعللونه بالجهالة ، فإذا صاروا إلى معارضة ما رواه بما هو أثبت منه وأشهر علّلوه بمثل هذه الجهالة وبالتفرد .

ومن تأمل كلام الأئمة رأى فيه ذلك فيظن أن ذلك تناقض منهم ، وهو بمحض العلم والذوق والوزن المستقيم ، فيجب التنبه لهذه النكتة ، فكثيراً ما تمر بك في الأحاديث ويغلط بسببها »(١) .

بل أكثر من ذلك قال العلامة الشيخ عبد الرحمن المعلمي - وهو من أهل الاطلاع الواسع والنظر الثاقب في علم الجرح والتعديل-: « والعجلي قريب منه - يعني من ابن حبان - في توثيق المجاهيل من القدماء ، وكذلك ابن سعد وابن معين والنسائي وآخرون غيرهم يوثقون من كان من التابعين أو أتباعهم إذا وجدوا رواية أحدهم مستقيمة بأن يكون له فيما يروي متابع أو شاهد ، وإن لم يرو عنه إلا واحد ولم يبلغهم عنه إلا حديث واحد . . . »(٢) .

---

(١) تهذيب سنن أبي داود (١/ ١٧٦) .

(٢) التنكيل (١/ ٦٩) .

وقال : « وقد صرح ابن حبان بأن المسلمين على الصلاح والعدالة حتى يتبين منهم ما يوجب القدح ، نص على ذلك في (الثقات) ، وذكره ابن حجر في (لسان الميزان) ج١ ص١٤ واستغربه ، ولو تدبر لوجد كثيراً من الأئمة يبنون عليه فإذا تتبع أحدهم أحاديث الراوي فوجدها مستقيمة تدل على صدق وضبط ولم يبلغه ما يوجب طعناً في دينه وثقه »(١) .

ولا شك أن حديث المجهول - بنوعيه مجهول العين والحال وإن كان هذا التقسيم لا يُؤْثَرُ عن كبار أئمة النقد المتقدمين - الأصل فيه الرد وعدم القبول ، ولكن إذا كانت الجهالة في طبقة التابعين وخاصة قدماء التابعين فإنه ينبغي أن يتسامح فيها بعض الشيء إذا لم يكن فيما يروى مخالفة لحديث الثقات أو نكارة ، أو تفرد غير محتمل؛ لأن عصر التابعين كان الكذب فيه قليلاً كما أن أغلب الناس لم تزل فيهم بقايا من العناية بالحفظ وصحة الأذهان .

فإذا أضيف إلى ذلك بعض القرائن المقوية لحال الحديث من ثبوت السماع وقصر المتن ونحو ذلك؛ فلا بأس إن شاء الله من قبول تلك المرويات والله أعلم .

---

(١) المرجع السابق (١/ ٦٩-٧٠) .

النص التاسع

روى بكير بن الأشج عن عبيد بن تِعْلَى قال : « غزونا مع عبد الرحمن ابن خالد بن الوليد ، فأُتي بأربعة أعلاج من العدو ، فأمر بهم فقتلوا صبراً فبلغ ذلك أبا أيوب الأنصاري فقال : سمعت رسول الله ﷺ « ينهى عن قتل الصبر » ، فوالذي نفسي بيده لو كانت دجاجة ما صَبَرْتُها ، فبلغ ذلك عبد الرحمن بن خالد بن الوليد فأعتق أربع رقاب [١] .

قال الإمام علي بن المديني : « وإسناده حسن إلا أن عبيد بن تِعلى لم يُسمع به في شيء من الأحاديث ، ويقويه رواية بكير بن الأشج عنه ، لأن بكيراً صاحب حديث ، ولا نحفظه عن أبي أيوب إلا من هذا الطريق »[٢].

الحديث روي من وجوه عن بكير عن أبيه - عبد الله بن الأشج - عن عبيد به ، بزيادة (عن أبيه) ، قال المزي : « والصحيح قول من قال عن أبيه » [٣] .

وظاهر كلام ابن المديني أنه يرى أن بكيراً هو الراوي عن عبيد بدون

---

(١) أخرجه أبو داود (٢٦٨٧)واللفظ له وأحمد (٥/ ٤٢٢) وابن حبان (١٢/ ٤٢٤) والبيهقي (٩/ ٧١) .

(٢) تهذيب التهذيب (٧/ ٦٠ - ٦١) .

(٣) تهذيب الكمال (١٩/ ١٩١) ، وانظر الاختلاف فيه ، وفي المعجم الكبير (٤/ ١٥٩-١٦٠) .

واسطة - ولعله لم يطلع على الوجوه الأخرى - بدليل أنه احتج بذلك على تقوية حال ابن تعلى ، لأن بكيراً صاحب حديث فروايته عنه تقوي حاله ، لأن صاحب الحديث ينتقي مشايخه ولا يحمل العلم عن مطعون فيه عنده كما هو الغالب .

وعبيد تابعي وقد صرح بسماعه من أبي أيوب(١) ، ولهذا حَسَّنَ ابن المديني حديثه مع عدم شهرته ، وأما المرفوع من المتن فله شواهد قوية(٢) .

فيظهر لي - والله أعلم - أن ابن المديني أراد بالحسن هنا قوة السند وسلامته عن أبي أيوب الأنصاري رضي الله عنه .

النص العاشر

ذكر الحافظ ابن كثير من طريق الليث بن سعد عن بكير عن عبد الملك ابن سعيد الأنصاري عن جابر بن عبد الله عن عمر بن الخطاب رضي الله عنه قال : هششتُ يوماً فقبَّلتُ وأنا صائم فأتيت النبي ﷺ فقلت : صنعتُ اليوم أمراً عظيماً . . . الحديث (٣) .

---

(١) صحيح ابن حبان (١٢/ ٤٢٣) والمعجم الكبير للطبراني (٤/ ١٦٠) .

(٢) انظر : صحيح مسلم (١٩٥٦) ، (١٩٥٧) ، (١٩٥٨) ، (١٩٥٩) .

(٣) الحديث أخرجه أحمد في المسند (١/ ٢١ ، ٥٢) وابن أبي شيبة في المصنف (٣/ ٦٠) وأبو داود (٢٣٨٥) والطحاوي في شرح معاني الآثار (٢/ ٨٩) .

قال : « ورواه علي بن المديني عن أبي الوليد الطيالسي عن الليث بن سعد به ثم قال : لا أحفظه إلا من هذا الوجه ، وهو حديث بصري يرجع إلى أهل المدينة ، وهو إسناد حسن » [١] .

وهذا الحديث صححه ابن حبان [٢] ، والحاكم في مستدركه [٣] ، وأما النسائي فقال : « هذا حديث منكر ، وبكير مأمون ، وعبد الملك بن سعيد روى عنه غير واحد ، ولا ندري ممن هذا » [٤] .

ولعل إنكار النسائي بسبب ما روي عن عمر من طريق آخر أنه كان ينهى الصائم أن يُقبل ولكن السند فيه ضعف كما قال ابن كثير[٥] . وعبد الملك وثقه العجلي وابن حبان[٦] وابن حجر [٧] ، وقال النسائي :

---

(١) مسند الفاروق لابن كثير (١/ ٢٧٧) .

(٢) صحيح ابن حبان (٨/ ٣١٣-٣١٤) .

(٣) المستدرك (١/ ٤٣١) .

(٤) تحفة الأشراف (٨/ ١٧) وسقط هذا النص المهم من السنن الكبرى للنسائي المطبوع (٢/ ١٩٨-١٩٩) فقد وجدتُ الحديث ولم أجد كلام النسائي عليه ، وذكره الذهبي في الميزان (٢/ ٦٥٥) وابن كثير في مسند الفاروق (١/ ٢٧٧) .

(٥) انظر : مسند الفاروق (١/ ٢٧٨) .

(٦) تهذيب الكمال (١٨/ ٣١٦) .

(٧) التقريب (٤١٨٢) .

ليس به بأس [١] .

ويظهر لي أن تحسين ابن المديني قصد به صحة السند عنده والله أعلم .

النص الحادي العاشر

ذكر الحافظ ابن عبد البر من طريق يزيد بن أبي حبيب عن عبد العزيز بن أبي الصعبة عن أبي أفلح الهمداني عن عبد الله بن زرير الغافقي سمعه يقول : سمعت علي بن أبي طالب يقول : أخذ رسول الله ﷺ حريراً بشماله وذهباً بيمينه ثم رفع بهما يديه فقال : « إن هذين حرام على ذكور أمتي »[٢] .

قال علي بن المديني : « هو حديث حسن ، رجاله معروفون ، ولا يجيْءُ عن علي إلا من هذا الوجه » [٣] .

قال ابن القطان الفاسي : « هكذا قال ، وأبو أفلح مجهول ، وعبد الله بن زرير مجهول الحال » [٤] .

---

(١) تهذيب الكمال (١٨/ ٣١٦) .

(٢) أخرجه أحمد (١/ ٩٦ ، ١١٥) وابن أبي شيبة (٨/ ٣٥١) وأبو داود (٤٠٥٧) وابن ماجه (٣٥٩٥) والنسائي (٨/ ١٦٠ ، ١٦١) وغيرهم .

(٣) التمهيد لابن عبد البر (١٤/ ٢٤٨) ، ونقل تحسين ابن المديني أيضاً لهذا الحديث عبد الحق في أحكامه كما في نصب الراية (٤/ ٢٢٣) .

(٤) نصب الراية (٤/ ٢٢٣)

وعبد العزيز بن أبي الصعبة المصري قال فيه ابن المديني : ليس به بأس معروف ، وذكر ابن يونس أن يزيد بن أبي حبيب تفرد بالرواية عنه (١) ، ولكن المزي ذكر له راوياً آخر (٢) .

وأبو أفلح الهَمْداني المصري وثقه العجلي (٣) ، وعبد الله بن زُرير وثقه العجلي وابن سعد (٤) .

وقد صحح هذا الحديث ابن حبان (٥) ، ولكن ذكر طريقاً شاذاً عن زيد ابن أبي أُنيسة عن يزيد عن حميد بن أبي الصعبة عن عبد الله بن زُرير به ، فأبدل عبد العزيز بحميد بن أبي الصعبة وسقط أبو أفلح من هذا المسند ، وقد نبَّه الدارقطني في علله على مخالفة ابن أبي أُنيسة ثم قال : « والصحيح عن ابن إسحاق قول يزيد بن هارون وجرير عنه لمتابعة عبد الحميد بن جعفر والليث إياهما » (٦) يعني كما ورد آنفاً .

---

(١) تهذيب التهذيب (٦/ ٣٤١) .

(٢) تهذيب الكمال (١٨/ ١٤٦) .

(٣) ثقات العجلي (ص٤٩٠) .

(٤) تهذيب الكمال (١٤/ ٥١٨) .

(٥) صحيح ابن حبان (١٢/ ٢٤٩-٢٥٠) .

(٦) العلل للدارقطني (٣/ ٢٦١-٢٦٢) .

النص الثاني عشر

روى الرُكين بن الربيع عن نُعيم بن حنظلة عن عمَّار بن ياسر مرفوعاً : « من كان ذا وجهين في الدنيا جعل الله له لسانين من نار يوم القيامة » (١) .

قال علي بن المديني : « إسناده حسن ، ولا نحفظه عن عمار عن النبي ﷺ إلا من هذا الطريق » (٢) .

ونعيم بن حنظلة لم يذكروا له راوياً إلا الرُكين فقط (٣) ، وقد وثقه العجلي وابن حبان (٤) ، ولكن بقي هل ثبت عند ابن المديني لقاؤه لعمار أم لا ؟ وقد بحثتُ عن ذلك فلم أقف عليه إلى الآن .

ولعل الذي حمل ابن المديني على التساهل في تحسين سند هذا الحديث أن نُعيماً من التابعين ، وأن حديثه الذي يرويه قصير المتن فالظن الغالب أنه حفظه ، كما أن الحديث في باب الترهيب وأكثر المحدثين على أنه لا يُتشدد في أحاديث الترهيب والترغيب وما شابهها مما لا يضع حكماً ولا

(١) البخاري في الأدب المفرد (١٣١٦) وأبو داود (٤٨٧٣) والدارمي (٢/ ٣١٤) والصمت لابن أبي الدنيا (٢٧٦) .

(٢) تهذيب الكمال (٢٩/ ٤٨٢) .

(٣) المصدر السابق .

(٤) المصدر السابق .

يرفعه ، أضف إلى ذلك أن متن الحديث لا يُخالف ما رواه الثقات في هذا الباب وهو حديث أبي هريرة مرفوعاً : « تجدون من شر عباد الله يوم القيامة ذا الوجهين الذي يأتي هؤلاء بحديث هؤلاء ، وهؤلاء بحديث هؤلاء »(١) .

ورُوي عن أنسٍ - بسند فيه إسماعيل بن مسلم المكي وهو ضعيف - عن رسول الله ﷺ مرفوعاً : « من كان له لسانان في الدنيا جُعِل له لسانان من نار يوم القيامة »(٢) .

والظاهر من مذهب الإمام علي بن المديني - كما تقدم - أنه يقوي بعض أحاديث التابعين ممن لم يرو عنهم إلا راو واحد إذا وجدت بعض القرائن التي من شأنها تقوية أحاديثهم وهي يصعب حصرها وقد حاولت فيما سبق ذكر ما لاح لي منها .

النص الثالث عشر

قال في حديث عبادة بن الصامت مرفوعاً : « أول ما خلق الله القلم ، فقال له : اجرِ ، فجرى بما هو كائن إلى يوم القيامة » : « هذا من حديث

(١) أخرجه البخاري في صحيحه (٦٠٥٨) ، ومسلم (٢٥٢٦) .

(٢) أخرجه هناد بن السري في الزهد (١١٣٧) ، وأبو نعيم في الحلية (٢/ ١٦٠) .

أهل الشام ، وإسناده حسن » [١] .

والحديث يرويه معاوية بن صالح عن أيوب بن زيد عن عبادة بن الوليد ابن عُبادة عن أبيه عن جده [٢] .

وأيوب بن زيد : « قال ابن القطان : لا يعرف ، وحَسَّنَ ابن المديني حديثه ، وذكره ابن حبان في الثقات » [٣] . وقد صَرَّحَ أيوب بسماعه من عبادة بن الوليد عند الإمام أحمد في المسند [٤] .

والحديث له طريق أخرى عن عُبادة - رضي الله عنه - [٥] ، ورواه جمعٌ عن الوليد بن عُبادة عن أبيه [٦] ، والوليد ثقة [٧] ، كما أن للحديث شواهد عديدة [٨] .

والظاهر أن مراد ابن المديني بتحسينه لهذا الحديث أنه في حكم المقبول ،

---

(١) بيان الوهم (٣/ ٦١٠) .

(٢) أخرجه أحمد (٥/ ٣١٧) ، وابن أبي عاصم في السنة (١٠٧) .

(٣) لسان الميزان (١/ ٤٨١) .

(٤) أخرجه أحمد (٥/ ٣١٧) .

(٥) انظر : السنة لابن أبي عاصم (١٠٢) في سنده من لا يُعرف .

(٦) انظر : السنة لابن أبي عاصم (١٠٣ ، ١٠٤ ، ١٠٥) .

(٧) تهذيب الكمال (٣١/ ٣١-٣٢) .

(٨) انظر : السلسلة الصحيحة (١٣٣) .

ومع أن أيوب ابن زيد ليس للقدماء فيه كلام مما يدل على عدم اشتهار حديثه إلا أننا قد قدمنا أن علياً - رحمه الله - لا يتشدد في مثل ذلك لاسيما مع وجود التصريح بالسماع ووجود المتابعات والشواهد .

النص الرابع عشر

قال الحافظ ابن كثير : « قال الإمام أحمد : حدثنا عبد الله بن يزيد ، حدثنا حيوة ، أخبرنا أبو عقيل زُهرة بن مَعبد عن ابن عمه عن عقبة بن عامر أنه خرج مع رسول الله ﷺ في غزوة تبوك فجلس رسول الله ﷺ يحدث أصحابه فقال : « من قام إذا استقلَّت الشمس فتوضأ فأحسن الوضوء ثم قام فصلَّى ركعتين خرج من ذنوبه كيوم ولدته أمه » . . . الحديث [١] .

وقال علي بن المديني : « هذا حديث حسن » [٢] .

ابن عم زُهرة لم يسم ولا يُدرى من هو ، وللأسف لا نستطيع الجزم كيف حَسَّن ابن المديني هذا الحديث هل لهذا الإسناد ، أم لأن الحديث مروي بطريق صحيحة ثابتة عن عقبة بن عامر بنحو المتن السابق أخرجها

(١) مسند أحمد (١/ ١٩) .

(٢) مسند الفاروق (١/ ١١٠-١١١) .

مسلم [١] وغيره؟ وذلك لأن ابن كثير لم ينقل إلا قول علي : « هذا حديث حسن » فقط ، وعادته أن يقول : « رواه علي بن المديني عن فلان به » وقال : مما يسمح للناظر أن يعرف أي سند يريد ابن المديني .

كما أنني أخشى من تصرف المحقق في وضع النص لأنه ذكر في مقدمة الكتاب أن المخطوطة الوحيدة التي هي بخط ابن كثير بنفسه قد ملأ هوامشها بإضافات وزيادات ، ولم يذكر منهجه في إدخال تلك الهوامش في صلب الكتاب ، وليست مخطوطة الكتاب لدي لأتحقق من ذلك .

وعلى أية حال فإن حديث عقبة بن عامر الذي حَسَّنَهُ ابن المديني ثابت وصحيح ولـه أكثر من طريق ، وليس لدينا برهان على أن ابن المديني إنما حَسَّنَ إسناد زُهرة بن معبد عن ابن عمه الذي لا يعرف أحد - ممن طالعت كلامه - مَنْ هو أو ما اسمه؟ لأن ابن كثير لم يورد عن ابن المديني ما يوضح مراده من طرق حديث عقبة بن عامر ، والله أعلم .

٣- أحاديث أطلق عليها الحسن مقيداً

النص الخامس عشر

ورد في كتاب (العلل) لابن المديني : « قال علي في حديث عمر أن

(١) صحيح مسلم (٢٣٤) .

النبي ﷺ قال : « إني ممسك بحجزكم عن النار »[(١)] .

قال : هذا حديث حسن الإسناد ، وحفص بن حميد مجهول[(٢)] ، لا أعلم أحداً روى عنه إلا يعقوب القمي[(٣)] ، ولم نجد هذا الحديث عن عمر إلا من هذا الطريق ،وإنما يرويه أهل الحجاز من حديث أبي هريرة[(٤)] »[(٥)].

وتحسين ابن المديني هنا مقيد بشرط ، كأنه يقول : إن هذا الإسناد حسن لولا حفص بن حميد فإنه مجهول ، ويشهد لهذا أن ابن كثير نقل هذا النص عن علي بن المديني هكذا : « ولم نجده عن عمر إلا من هذا الطريق ، وهو حسن الإسناد إلا أن حفص بن حميد مجهول »[(٦)] .

وقال تلميذ ابن المديني يعقوب بن شيبة : « هذا حديث حسن الإسناد

---

(١) أخرجه ابن أبي شيبة في مصنفه (١١/ ٤٥١-٤٥٢) ، والبزار في مسنده (١/ ٣١٤) ، ويعقوب بن شيبة في مسند عمر (ص٨٤) .

(٢) في التقريب (١٤٠٣) : « لا بأس به » .

(٣) في التقريب (٧٨٢٢) : « صدوق يهم » .

(٤) أخرجه البخاري (٣٠٧٣) ، ومسلم (١٨٣١) ، ومسند عمر ليعقوب بن شيبة (ص٨٥-٨٨) .

(٥) العلل (ص٩٤) .

(٦) مسند الفاروق (٢/ ٦٠٠) ، وتفسير ابن كثير (٥/ ٣٠) .

غير أن في إسناده رجلاً مجهولاً » [١] .

وقد استعمل ابن المديني مثل ذلك في قوله : « وإسناده كله جيد إلا أن داود بن خالد هذا لا يحفظ عنه إلا هذا الحديث من وجه من الوجوه » [٢] .

وفي قوله : « هذا حديث بصري . . وهو معروف الإسناد إلا رجلاً واحداً ابن أغيد ، لا أعرف عنه حديثاً غير هذا » [٣] .

وكثيراً ما نرى لأهل العلم مثل ذلك نحو قولهم : « هذا حديث صحيح لولا أنه منقطع » ، « هذا حديث حسن إلا أن فيه فلاناً ضعيف » ، « ولولا فلان لكان الحديث ثابتاً » لذا أرى أن النص السابق هو في حقيقته رد للحديث كما يظهر من السياق .

وقد يقال : ما دام ابن المديني ضعَّف هذا الحديث ، فلماذا لم يقل بصريح العبارة إنه ضعيف الإسناد؟

أقول : ربما فعل ذلك لأن جهالة حفص بن حميد قد تنتفي عنده في المستقبل . ويؤيد هذا الاحتمال أنه وجد راوٍ آخر غير القمي قد روى

---

(١) مسند عمر (ص٨٢) .

(٢) العلل لابن المديني (ص٩٦) .

(٣) المرجع السابق (ص٩٥) .

عنه[١] ، ولهذا قَوَّى أمره بعض المحدثين [٢] .

وقد يقال : ألا يكون ابن المديني عنى بالحسن هنا الحسن لغيره لأن الحديث تقوى بما رواه أبو هريرة من وجه آخر؟

أقول : أستبعد ذلك لأنه لم يُشر رحمه الله إلى شيء من ذلك ، والظاهر أنه لما ضعف إسناد عمر رضي الله عنه ، ذكر ما يغني عنه وهو حديث أبي هريرة رضي الله عنه .

النص السادس عشر

ذكر الحافظ ابن كثير من طريق داود بن أبي الفرات [٣] عن عبد الله بن بُريدة عن أبي الأسود [٤] عن عمر مرفوعاً : « أيّما مسلم شهد له أربعة بخير أدخله الله الجنة » .

فقلنا : وثلاثة ؟

---

(١) تهذيب الكمال (٧/ ٨-٩) .

(٢) المرجع السابق والجرح والتعديل (٣/ ١٧١) والتمهيد (٢/ ٣٠٠-٣٠١) والترغيب للمنذري (١/ ٥٦٥) .

(٣) هو داود بن بكر بن أبي الفرات الأشجعي مولاهم المدني صدوق - انظر التقريب (١٧٧٧) .

(٤) هو ظالم بن عمرو بن سفيان مشهور بكنيته أبو الأسود الدؤلي أو الدّيلي ثقة فاضل مخضرم - انظر : التقريب (٧٩٤٠) .

قال : وثلاثة ، قلنا : واثنانِ ؟ قال : واثنانِ ، ثم لم نسأله عن الواحد »[(١)] .

ثم نقل عن الإمام علي بن المديني قوله : « لا نحفظه إلا من هذا الوجه ، وفي إسناده بعض الانقطاع ؛ لأن عبد الله بن بُريدة يُدخل بينه وبين أبي الأسود يحيى بن يعمر ، وقد أدرك أبا الأسود ولم يقل فيه : سمعتُ أبا الأسود .

وهو حديث حسن الإسناد إن كان عن أبي الأسود ، انتهى كلامه »[(٢)] .

قصد ابن المديني أن هذا الحديث يكون قوياً إن كان ابن بُريدة رواه عن أبي الأسود سماعاً منه ، وابن المديني هنا بين ضعف السند بسبب الانقطاع ثم أوقف تحسين السند على ثبوت سماع ابن بُريدة من أبي الأسود ، وقصده من هذا التحسين صحة الحديث كما يظهر إذ لا علة في السند إلا شبهة الانقطاع ، لذا لاحظ دقة الإمام ابن المديني في قوله : « وفي إسناده بعض الانقطاع » فلو زال لصح الحديث .

---

(١) أخرجه البخاري في صحيحه (١٣٦٨) والترمذي (١٠٥٩) وقال : حسن صحيح ، والنسائي (٤/ ٥٠) وقد ذكر كلام علي هنا باختصار الحافظ الدارقطني في التتبع (ص٣١٦) وذكر أن علياً أعله في كتابه المسند .

(٢) مسند الفاروق (١/ ٢٤٢-٢٤٣) وفيه (إن كان من أبي الأسود) وأظنه خطأ والصواب عن أبي الأسود .

وفي هذا النص يُلاحظ أن ابن المديني استخدم أسلوب التحسين المقيد بشرط ، وهذا يشبه من حيث المعنى ما ذهبت إليه من تأويل النص السابق برقم (١٥) .

والحديث أخرجه البخاري في صحيحه وقال الحافظ في الفتح : « ولم أره من رواية عبد الله بن بريدة عنه - أي عن أبي الأسود - إلا معنعناً . . . وابن بُريدة ولد في عهد عمر فقد أدرك أبا الأسود بلا ريب لكن البخاري لا يكتفي بالمعاصرة فلعله أخرجه شاهداً ، واكتفى للأصل بحديث أنس »[١] .

وقال في هدي الساري : « ولم أره إلى الآن من حديث عبد الله بن بُريدة إلا بالعنعنة فَعِلَّتُهُ باقية ، إلا أن يعتذر للبخاري عن تخريجه بأن اعتماده في الباب إنما هو على حديث عبد العزيز بن صهيب عن أنس بهذه القصة سواء وأخرج البخاري حديث أبي الأسود كالمتابعة لحديث عبد العزيز ابن صهيب فلم يستوفِ نفي العلة عنه كما يستوفيها فيما يخرجه في الأصول »[٢] .

(١) فتح الباري (٣/ ٢٧٢) .

(٢) هدي الساري (ص٣٧٤) .

النص السابع عشر

قال الحافظ ابن كثير : « قال علي بن المديني : حدثنا يحيى بن آدم ، حدثنا عبد الرحمن المحاربي عن الحجاج بن دينار عن محمد بن سيرين عن عبيد ة قال : جاء عيينة بن حصن والأقرع بن حابس إلى أبي بكر رضي الله عنه فقالا : يا خليفة رسول الله إن عندنا أرضاً سبخة ليس فيها كلأ ولا منفعة فإن رأيت تقطعناها ؟

قال : فأقطعها إياهما وكتب لهما كتاباً ، وأشهد عمر وليس في القوم ، فانطلقا إلى عمر ليشهداه ، فلما سمع عمر ما في الكتاب تناوله من أيديهما ثم تفل فيه فمحاه فتذمَّرا وقالا له مقالة سيِّئة فقال : إن رسول الله ﷺ كان يتألفكما والإسلام يومئذٍ قليل ، وإن الله أعزَّ الإسلام فاذهبا فاجهدا جهدكما . . . .

ثم قال : هذا حديث منقطع الإسناد لأن عبيد ة لم يدرك ، ولم يرد عنه أنه سمع عمر ولا رآه ، ولا يحفظ هذا الحديث عن عمر بأحسن من هذا الإسناد ، وقد رواه طاووس مرسلاً ، وأول هذا الحديث كوفي ثم يرجع إلى واسطي ثم يرجع إلى بصري ، ثم يرجع إلى عبيد ة وهو كوفي انتهى

كلامه رحمه الله »[١] .

عبيدة هو ابن عمرو السَّلْماني الكوفي ، أسلم قبل وفاة النبي ﷺ بسنتين وسمع عبد الله بن مسعود وعلياً رضي الله عنهما[٢] وذكر الواقدي - وهو ليس بحجة - أن عبيدة هاجر في زمن عمر[٣] . ونصَّ البخاري أنه سمع من عمر[٤] ، وأما علي بن المديني فالظاهر أنه لم يثبت عنده لُقي عبيدة لعمر ، وأما قوله : لم يدرك ، فيقصد لم يدرك تلك القصة أي لم يحضرها وأما معاصرته لأبي بكر وعمر فهي ثابتة من غير شك .

وقول الإمام علي بن المديني : ولا يحفظ هذا الحديث عن عمر بأحسن من هذا الإسناد ، مع بيانه أنه يراه منقطعاً مثل قولهم : أصح شيء في الباب فلا يلزم منه الصحة المطلقة ولكن يُقصد بذلك أنه أقوى ما ورد ولو كان ما ورد كله فيه ضعف ، فمثل ذلك يحمل على النسبية ، ويظهر أنه عنى بالأحسن أي الأقوى والأصح ولم يُرِدْ المعنى الذي اصطلح عليه لدى متأخري علماء مصطلح الحديث .

---

(١) مسند الفاروق (١/ ٢٥٩-٢٦٠) . والحديث أخرجه البيهقي في الكبرى (٧/ ٢٠) .

(٢) انظر : تهذيب الكمال (١٩/ ٢٦٦-٢٦٨) .

(٣) طبقات ابن سعد (٦/ ٩٣) .

(٤) التاريخ الكبير (٦/ ٨٢) .

النص الثامن عشر

أخرج الإمام البخاري في صحيحه : « وقال لي عليُّ بن عبد الله : حدثنا يحيى بن آدم ، حدثنا ابن أبي زائدة عن محمد بن أبي القاسم عن عبد الملك بن سعيد بن جبير عن أبيه عن ابن عباس رضي الله عنهما قال : « خرج رجل من بني سَهمٍ معَ تميم الداري وعدي بن بَدَّاءٍ (١) . فمات السهمي بأرضٍ ليس بها مسلم ، فلما قَدِما بتركته فقدوا جاماً (٢) من فضةٍ مُخَوَّصاً من ذهب ، فأحلفهما رسول الله ﷺ . ثم وُجِد الجامُ بمكة فقالوا : ابتعناه من تميمٍ وعدي ، فقام رجلانِ من أولياء السهمي فحلفا : لشهادتنا أحقُّ من شهادتهما وإن الجامَ لصاحبهم ، قال : وفيهم نزلت هذه الآية : ﴿ ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ شَهَٰدَةُ بَيۡنِكُمۡ إِذَا حَضَرَ أَحَدَكُمُ ٱلۡمَوۡتُ . . . ﴾ [المائدة : ١٠٦] » (٣) .

وقال البخاري : « قال علي : لا أعرف محمد بن أبي القاسم ، وقال علي : هو حديث حسن » (٤) .

---

(١) عدي بن بَدَّاء قال ابن حبان : له صحبة وأنكر ذلك ابن منده وأبونُعيم وابن عطية والراجح أنه مات نصرانياً ولا يعرف له إسلام ، انظر : الإصابة (٢/ ٤٦٧) .

(٢) الجام هو الإناء كما في فتح الباري (٥/ ٤٨٢) .

(٣) صحيح البخاري (٢٧٨٠) .

(٤) تهذيب الكمال (١٨/ ٣١٢) ، وأيضاً في الجمع بين رجال الصحيحين لابن القيسراني =

وقال عمر بن محمد بن بُجير عن البخاري : « لا أعرفُ محمد بن أبي القاسم كما أشتهي قيل له : رواه غير محمد بن أبي القاسم؟ قال : لا . قال : وكان علي بن عبد الله يستحسن هذا الحديث حديث محمد بن أبي القاسم . قال - أي البخاري - : وروى عنه أبو أسامة إلا أنه غير مشهور » [(١)] .

وروى النسفي عن البخاري قال : « لا أعرف محمد بن أبي القاسم هذا كما ينبغي « وفي نسخة الصغاني : كما أشتهي » . وقد روى عنه أيضاً أبو أسامة ، وكان علي بن عبد الله - يعني ابن المديني - استحسنه » [(٢)] .

ومحمد بن أبي القاسم الكوفي وثقه ابن معين وأبو حاتم وابن حبان [(٣)] ، ولكن البخاري وشيخه علي بن المديني لم يعرفاه ، لذا أرى أن تحسين ابن المديني لهذا الحديث لم يقصد به صحة السند ولا الحسن الاصطلاحي عند المتأخرين لتصريحه بعدم معرفة محمد بن أبي القاسم بل قصد به حُسن المتن لما تضمنه من إيضاح وبيان لعدد من القضايا المختلف فيها حتى إن الآيتين

= (١/ ٣١٥-٣١٦) ، ومختصر سنن أبي داود للمنذري (٥/ ٢٢٢-٢٢٣) . ، وهذا النص عن علي بن المديني استفدته من رسالة (الإمام علي بن المديني ومنهجه في نقد الرجال) (ص٦٢٠) .

(١) تهذيب الكمال (٢٦/ ٣٠٦) ، تهذيب التهذيب (٩/ ٤٠٨) ، وبنحوه في فتح الباري (٥/ ٤٨١) ، وابن بُجير من الحفاظ . انظر : النبلاء (١٤/ ٤٠٢٩) .

(٢) فتح الباري (٥/ ٤٨١) .

(٣) انظر : تهذيب الكمال (٢٦/ ٣٠٥) وهدي الساري (ص٤٦٤) .

التي ذكر في الحديث أنها نزلت بسبب القصة الواردة فيه ، قال فيها الزجّاج في (المعاني) : « هذه الآيات الثلاث من أشكل ما في القرآن إعراباً وحكماً ومعنى »[١] .

ووضَّح ابن القيم في كلامٍ له أن حديث ابن عباس مرجح لبعض الأقوال المختلفة في تفسير الآيات فقال : « وقد تأول قوم الآية تأويلات باطلة ، فمنهم من قال : كلها في المسلمين وقوله : ﴿ أَوْ ءَاخَرَانِ مِنْ غَيْرِكُمْ ﴾ يعني من غير قبيلتكم وهذا باطل .

فإن الله افتتح الخطاب بـ : ﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ ﴾ ثم قال : ﴿ أَوْ ءَاخَرَانِ مِنْ غَيْرِكُمْ ﴾ ، ومعلوم أن غير المؤمنين هم الكفار . . . وحديث ابن عباس صريح في المراد بها ، وأن الشهود من أهل الكتاب »[٢] .

كما أن هناك احتمالاً آخر في معنى تحسين ابن المديني لهذا الحديث ، وهو أن يكون قصد به أن هذا الحديث لا يحفظ عن ابن عباس بإسناد أحسن منه لا سيما وأن محمد بن إسحاق روى عن أبي النضر عن باذان مولى أم هانىء عن ابن عباس نحو القصة السابقة ولكن قال أبو عيسى الترمذي : « هذا حديث غريب وليس إسناده بصحيح ، وأبو النضر الذي روى عنه

---

(١) فتح الباري (٥/ ٤٨٠) يعني بالآيات الثلاث ١٠٦ ، ١٠٧ ، ١٠٨ من سورة المائدة .

(٢) تهذيب مختصر سنن أبي داود لابن القيم (٥٢٢٢) .

محمد بن إسحاق هذا الحديث هو عندي محمد بن السائب الكلبي يُكنَّى أبا النضر وقد تركه أهل الحديث وهو صاحب التفسير »[١] ، ثم قال : « وقد روي عن ابن عباس شيء من هذا على الاختصار من غير هذا الوجه »[٢] . فساق الحديث السابق عن يحيى بن آدم به ثم قال : « هذا حديث حسن غريب ، وهو حديث ابنُ أبي زائدة »[٣] .

ولا شك أن الحديث الذي أخرجه البخاري وحَسَّنَهُ ابن المديني أمثل من هذا الذي ذكره الترمذي ، ومما يقوي هذا الاحتمال أن ابن المديني استخدم هذا الأسلوب في النص السابق برقم (١٧) .

ومما يحسن التنبيه عليه هنا أن الحافظ المنذري ذكر أن البخاري ألمح إلى كون هذا الحديث ليس على شرطه بقوله في أوله : « قال لي علي »[٤] . وأكَّد ذلك الحافظ ابن حجر - الخبير بصحيح البخاري - بقوله : « أخرجه المصنف في التاريخ فقال : حدث علي بن المديني ، وهذا مما يقوي

(١) الجامع للترمذي (٥/ ٢٥٩) .

(٢) المصدر السابق .

(٣) المصدر السابق .

(٤) مختصر سنن أبي داود (٥/ ٢٢٢) ، وقد اعترض ابن القيم على المنذري وقال : « هذا تعليل فاسد ، فإن البخاري رواه في صحيحه مسنداً متصلاً » ، ولكن ما قاله المنذري هو الراجح لما قاله الحافظ ابن حجر .

ما قررته غير مرة من أنه يعبر بقوله : « وقال لي » في الأحاديث التي سمعها لكن حيث يكون في إسنادها عنده نظر أو حيث تكون موقوفة »(١) .

وقد يُقال : ألا يحتمل أن ابن المديني قصد بالحُسن هنا أن هذا الحديث له طرق أخرى يتقوى به ويحسن حاله ، لاسيما مع قول ابن كثير في تفسيره(٢) : « وقد ذكر هذه القصة مرسلة غير واحد من التابعين منهم عكرمة ومحمد بن سيرين وقتادة ، وذكروا أن التحليف كان بعد صلاة العصر ، رواه ابن جرير ، وكذا ذكرها مرسلة مجاهد والحسن والضحاك ، وهذا يدل على اشتهارها في السلف وصحتها » !!

والرد على هذا القول : بأن علياً لم يشر من قريب أو من بعيد إلى أنه قوّى الحديث لتعدد طرقه ، وهذا تحميل لكلامه أكثر مما يحتمل ، ولا ينبغي أن

---

(١) فتح الباري (٥/ ٤٨١) ، وقد تكلف الأستاذ إكرام الله في رسالته (الإمام علي بن المديني) في رده على المنذري بإيراده نصوصاً عن ابن الصلاح وابن كثير تؤكد على أن ما قال فيه البخاري : قال لنا أو قال لي . لا يدل على الانقطاع ، قلتُ : والمنذري لم يذكر الانقطاع إنما قال ليس على شرطه يعني الرجال وفرق بين الأمرين ، ولا شك أن ما قال فيه البخاري : قال لي لا يُعَدُّ معلقاً لأنه نص جلي في السماع واتصال السند ولكن بالنسبة لهذا الحديث أشار البخاري بنفسه بأن محمد بن أبي القاسم غير مشهور وقال : لا أعرفه كما ينبغي ، لذا أرى أن ما حققه الحافظ ابن حجر هنا هو المتعين ويدل عليه هذا الحديث الذي تكلم فيه البخاري وأخرجه بتلك الصفة والله أعلم .

(٢) تفسير ابن كثير (٢/ ٦٧٤) .

نفسر كلام الأئمة المتقدمين بما يتوافق مع ما استقر الاصطلاح عليه عندنا والأولى أن يفسر كلامهم بما هو معروف عندهم .

وتقوية الحديث الضعيف بتعدد الطرق - لم أجد فيه حتى الآن نصاً صريحاً عن الإمام علي بن المديني يدل على أنه يقول به .

وهذا بعكس التفسيرين اللذين ذكرتُهما في معنى تحسينه لهذا الحديث حيث يوجد ما يشهد لهما من اصطلاح متقدمي أهل الحديث أو من كلام ابن المديني نفسه .

النص التاسع عشر

روى حسين المعلم عن يحيى بن أبي كثير عن أبي سلمة عن عطاء بن يسار عن زيد بن خالد قال : « سألتُ عنه خمسة من أصحاب رسول الله ﷺ عثمان وعلياً وطلحة والزبير وأُبي بن كعب فقالوا : الماء من الماء »[1] .

قال علي بن المديني : « إسناد حسن ، ولكنه حديث شاذ غير معروف ، وقد روي عن عثمان وعلي وأبي بن كعب بأسانيد جياد أنهم أفتوا

(١) الاستذكار لابن عبد البر (٣/ ٨٣) ، وهذا النص في التمهيد أيضاً (٢٣/ ١١٠) ولكن بلفظ (إسناده جيد) بدل (حسن) .

بخلافه »[١] .

ومراده أن رجال السند ثقات فهو بهذا الاعتبار إسناد حسن ولكن الحديث شاذ لوجود المخالفة كما هو واضح بجلاء من النص .

فالتحسين هنا مقيد بالسند أما المتن فهو شاذ عند علي رحمه الله تعالى .

ثانياً : إطلاقه الحسن على بعض رواة الحديث :

وصف الإمام ابن المديني مرويات بعض الرواة بالحُسن ، وقد وقفتُ على أربعة نصوص في ذلك :

١- قال يعقوب بن شيبة : « سمعت علي بن المديني يضعف ما حَدَّث به ابن أبي الزناد بالعراق ، ويصحح ما حدث به بالمدينة » قال : « وسمعت ابن المديني يقول : « ماروى سليمان الهاشمي عنه فهي حِسان نظرت فيها فإذا هي مقارَبة ، وجعل علي يستحسنها » »[٢] .

وسليمان هو ابن داود بن داود بن علي بن عبد الله بن عباس القرشي أبو أيوب الهاشمي ، سكن بغداد ، وهو ثقة بالاتفاق[٣] ، ويظهر أنه مدني نشأةً ثم سكن بغداد بعدُ إذ لاحظتُ أن جُل شيوخه من المدينة ، ولم أجد

---

(١) المصدر السابق ، (٣/ ٨٣) .

(٢) شرح علل الترمذي (٢/ ٦٠٦) .

(٣) انظر : تهذيب الكمال (١١/ ٤١٠-٤١٣) .

ما يدل على مكان سماعه من ابن أبي الزناد هل كان بالمدينة أم بالعراق؟ ولكن ظاهر كلام ابن المديني أنه يصحح روايته عن ابن أبي الزناد ، ومعنى قوله (مقارِبة) [١] بفتح الراء المهملة أو بكسرها أي أن حديثه عنه يقارب المرويات الصحيحة عن ابن أبي الزناد . ويؤكده أن ابن المديني قال في ابن أبي الزناد : « حديثه بالمدينة حديث مقارب ، وما حدث به بالعراق فهو مضطرب ، وقد نظرت فيما روى عنه سليمان بن داود الهاشمي فرأيتها مقاربة » [٢] وفي لفظٍ آخر قال : « ما حدث عبد الرحمن بن أبي الزناد بالمدينة فهو صحيح ، وما حدث به ببغداد أفسده البغداديون » [٣] .

ففي هذين النصين دلالة على أن لفظ (المقاربة) مرادف (للصحة) في مفهوم ابن المديني – على الأقل في هذا الموضع– . ومما يشهد لذلك أن البخاري تلميذ ابن المديني قال في حديثٍ : « هو حديث صحيح ، وكثير ابن زيد سمع من الوليد بن رباح ، والوليد بن رباح سمع من أبي هريرة

(١) حول ضبط لفظة مقارب الحديث . انظر : التقييد والإيضاح (ص١٦٢) وفتح المغيث (٢/ ١١٥) .

(٢) تاريخ بغداد (١٠/ ٢٢٩) .

(٣) المرجع السابق .

والوليد بن رباح مقارب الحديث »(١) .

فدل ذلك على أن من قيل فيه أحاديثه مقارِبة قد يصحح له في بعض الأحيان فإذا تأملنا مع ذلك سياق كلام ابن المديني بتمامه كما نقله يعقوب ابن شيبة نجد معنى الحسن هنا يندرج ضمن صحيح حديث ابن أبي الزناد لا ضعيفه .

٢- ذكر يعقوب بن شيبة عن ابن المديني أنه قال : « أبو معاوية حسن الحديث عن الأعمش حافظ له ، وكان غير حديث الأعمش يُقرأ عليه [من] الكتب »(٢) ، قال ابن رجب : « يعني أنه كان لا يحفظه »(٣) .

أبو معاوية هو محمد بن خازم الضرير ، راوية الأعمش ، ويُفهم من سياق الكلام أن علياً يعني بحسن الحديث الصحة بدليل قوله : « حافظ له » ، ثم بإشارته إلى أنه فيما يرويه عن غير الأعمش لم يكن بذاك الحافظ ، ويشهد لهـذا قول الإمام أحمد : « هو في حديث الأعمش أثبت منه في غيره »(٤) ، وقول عثمان بن أبي شيبة : « أبو معاوية حجة في حديث

(١) علل الترمذي الكبير (٢/ ٦٧٧) .

(٢) شرح علل الترمذي (٢/ ٦٧٠) .

(٣) المصدر السابق .

(٤) المصدر السابق .

الأعمش ، وفي غيره لا » [١] .

٣- قال يعقوب بن سفيان : حدثني محمد قال : سمعت علياً : من روى من أصحاب ابن عباس عن أبي هريرة . . .قال : وسألت علياً : « لقي محمد بن إبراهيم التيمي أحداً من أصحاب النبي ﷺ ؟ قال : أنس ابن مالك ورأى ابن عمر . فقلت له : جابر؟

قال : لا ، وهو حسن الحديث ، مستقيم الرواية ، ثقة إذا روى عنه ثقة رأيت على حديثه النور ، وأما رواية أهل الكوفة عن ابنه عنه فليس بشيء ، ابنه ضعيف منكر الحديث »[٢] .

وظاهر سياق النص يبين أنه قصد بالحسن هنا الصحة .

٤- قال ابن محرز : « سمعت علياً يقول : ليس أحد أثبت في سعيد بن أبي سعيد المقبري من ابن أبي ذئب ، وليث بن سعد ، ومحمد بن إسحاق ، هؤلاء الثلاثة يسندون أحاديث حِسان ، ابنُ عجلان كان يخطئ فيها »[٣].

---

(١) المصدر السابق .

(٢) المعرفة والتاريخ (١/ ٤٢٥-٤٢٦) .

(٣) معرفة الرجال لابن محرز (٢/ ٢٠٧) . وهذا النص فات الأستاذ إكرام الله فلم يذكره في رسالته ، وأظنه بسبب وقوع تصحيف في الأصل إذ فيه (يسندون أحاديث حسان بن عجلان) وهذا خطأ بلا ريب والصواب ما أثبته .

ووصفه لأحاديثهم بالِحسان يعني صحيحة ثابتة بدلالة وصفه لهم بأنهم الأثبت .

وبعدما تقدم من نصوص علي بن المديني يأتي - الآن - دور تحديد مفهوم الحسن عنده ، وما هو مقصوده منه؟

ابتداءً نجد أن التصور النظري يقدم لنا خمسة افتراضات أو احتمالات هي :

أولاً : أنه قصد بالحسن الحُسن اللغوي .

ثانياً : أنه قصد به الغرابة والتفرد سنداً أو متناً .

ثالثاً : أنه قصد به الحسن لغيره .

رابعاً : أنه قصد به الحسن لذاته .

خامساً : أنه قصد به الصحيح .

فعلينا أن نناقش هذه الافتراضات على ضوء النصوص التطبيقية السابقة لنصل إلى اختيار الصواب منها - إن شاء الله تعالى - .

أولاً : يَبْعُدُ جداً أن يكون الإمام ابن المديني قصد في كل أو معظم النصوص المتقدمة بالحسن الحُسن اللغوي أي ما تميل له النفوس وتطلبه . لأن معنى ذلك أنه حكم بالحسن نظراً للمتون دون التفات إلى درجة الحديث من صحة أو ضعف ، وهذا ما يأباه النظر الصحيح في نصوص

الإمام رحمه الله ، فقد رأيناه صحَّح عدداً من الأحاديث التي حسنها ، كما أنه حكم على عدد من الأحاديث بأنها حسنة الإسناد مما يؤكد أنه لم ينظر لحسن المتن حين استخدم كلمة (الحسن) يضاف إلى ذلك أنه لم يشر أدنى إشارة في نصوصه المتقدمة إلى الحسن عنده بمعناه اللغوي .

إلا أننا وجدنا النص الثامن الذي قال فيه الإمام ابن المديني : « لا أعرف محمد بن أبي القاسم ، وهو حديث حسن » ، أنه ربما عنى بالحسن هنا حسن المتن لأنه بيَّن أن في السند من لم يعرف ، ولأن المتن يتضمن إيضاحاً وبياناً لعدد من القضايا الخلافية مما جعله حديثاً يُحتاج إليه .

ولكن رجحت هناك أنه قصده ، أي أن الحديث أحسن من الحديث الآخر من حيث السند ، وهذا تحسين نسبي لذلك الحديث من حيث النظر إلى شدة ضعف الحديث الآخر .

ثانياً : نستبعد أن يكون قصد الإمام ابن المديني من تحسيناته لوجود غرابة في المتن لأنه لا يوجد في كلامه ما يشير إلى أنه التفت إلى ذلك .

أما الغرابة أو التفرد في السند فقد جاء في عدد من النصوص السابقة قوله : ولا يحفظ إلا من هذا الطريق ونحو هذه العبارة ، فهل هذا هو قصده من الحسن؟

يظهر لي أنه لم يقصد ذلك بدليل أنه قال مثل ذلك في عددٍ من الأحاديث

الصحيحة كقوله : « صحيح من حديث عمر ، ولا يحفظ إلا من هذا الوجه ، ورجاله معروفون » (١) . وقوله : « صحيح ، لا أحفظه إلا من حديث زائدة عن عاصم » (٢) ، وقوله : « والحديث صحيحٌ ولا يحفظ إلا من طريق عكرمة بن عمار » (٣) .

فلو كان مجرد التفرد أو الغرابة هما سبب التحسين لقال في هذه الأحاديث إنها حسنة بدل تصحيحه لها .

ويؤكد ذلك أنه صرح بتفرد الروايات في عدد من النصوص المتنوعة الأحكام كقوله : « لا نحفظه إلا من هذا الوجه ، وعاصم بن عبيد الله فيه ضعف » (٤) . وقوله : « لم نجده عن عمر إلا من هذه الطريق ، وقد روي عن علي من وجوه صحيحة » (٥) وقوله : « لم نجده إلا من هذا الوجه ، وإسناده مصري ، ورجاله معروفون عند أهل مصر » (٦) .

---

(١) مسند الفاروق (١/ ٢٠١) .

(٢) المرجع السابق (٢/ ٥٣٢) .

(٣) المرجع السابق (٢/ ٥٨٤) .

(٤) المرجع السابق (١/ ٣٢٦) .

(٥) المرجع السابق (٢/ ٦١٣) .

(٦) المرجع السابق (٢/ ٦٣٧) .

وقوله : « هذا إسناد بصري ، ولا نعرفه إلا من حديث حماد »[١] .

وكقوله : « هذا حديث صالح الإسناد ، ولم يرو عن عمر إلا من هذا الوجه »[٢] وقوله : « هذا إسناد مدني صالح ولم نُصبْهُ مسنداً إلا من هذا الطريق »[٣] . وكقوله : « هذا إسناد مجهول لا نحفظه إلا من هذا الطريق وسيار بن المعرور مجهول لا نعلم أحداً روى عنه إلا سماك »[٤] .

فدلت هذه النصوص المتنوعة الأحكام على أنه لا خصوصية أو ترابط بين التحسين والحديث الغريب الفرد عند ابن المديني وبهذا نستبعد أن يكون معنى الحسن عنده يعني الغرابة أو التفرد في السند .

ثالثاً : ونستبعد أن يكون أراد بالحسن الضعيف المعتضد بغيره ، وذلك لما يلي :

١- ظاهر سياق النصوص أنه حكم بالحسن على الحديث لذات الطريق التي تكلم عليها وليس باعتبار شواهد أو متابعات ، وهذا أمر ظاهر لكل من تدبر سياق كلامه .

---

(١) المرجع السابق (٢/ ٦٧١)

(٢) المرجع السابق (١/ ٣١٠) .

(٣) المرجع السابق (١/ ٣٥٧) .

(٤) المرجع السابق (١/ ٢٠٨) .

٢- عدد من الأحاديث التي حسنها هي في الحقيقة صحيحة لذاتها بل بعضها صححها هو بنفسه في مواضع أخرى كما هو ظاهر مما تقدم ، فلا يستقيم في عُرف أهل الفن أن يُقال في مثلها هي من قبيل الحسن لغيره!!

٣- لم ترد عنه - رحمه الله - أي إشارة إلى أنه أراد الحسن لغيره فيما حسنه من أحاديث ، بينما رأينا له عدة نصوص أخرى قد صرَّح فيها بوجود روايات أخرى كقوله : « وهو حديث صالح ليس مما يسقط ، وليس مما يحتج به ، وقد روي عن رسول الله ﷺ تثبيت هذا الحديث »[١] .

وقوله : « صالح الإسناد ، ولا يحفظ عن عمر إلا من هذا الوجه ، وأبو الحكم هذا لا أعلم من روى عنه إلا سلمة بن كهيل ، وقد روي هذا الحديث من وجوه كثيرة عن الصحابة »[٢] .

وقوله : « هذا حديث كوفي ضعيف الإسناد ، منكر ، مع أنه منقطع من قبل سعيد بن المسيب ، وقد روي عن عمر قوله في الحكرة من طريق أخرى »[٣] ، وهنا لم يصرح بالتقوية ولكن ضعف السند وصرَّح أن له طريقاً آخر .

---

(١) مسند الفاروق (١/ ٢٨٨) .

(٢) مسند الفاروق (٢/ ٥١٢) .

(٣) مسند الفاروق (١/ ٣٤٨) .

ومبيناً تعدد الروايات ، فلو أراد مفهوم الحسن لغيره فيما حسنه من أحاديث لأشار إلى تعدد الروايات من متابعات أو شواهد .

رابعاً : ذهب الحافظ ابن حجر إلى أن وصف ابن المديني للأحاديث بالحسن يقصد به المعنى الاصطلاحي كما تدل عليه ظاهر عبارته [١] ، وذهب السخاوي إلى أنه أطلقه على الحسن لذاته [٢] .

ولا أدري ما هو مراد الحافظ من الحسن الاصطلاحي هل هو الحسن لذاته أم لغيره أم كلاهما؟ ومطلق العبارة تدل على الحسن لذاته ولغيره فكلاهما يسمى حسناً اصطلاحاً .

أما أن يكون مراد ابن المديني الحسن لغيره فقد بينت في النقطة السابقة أنه لا يستقيم ، وأما أن يكون مراده هو الحسن لذاته فهذا أيضاً لا يستقيم لما يلي :

١- أن تعريف الحسن لذاته كما رجحه الحافظ ابن حجر - ومن جاء بعده - يختلف عن الصحيح في ضبط الراوي فقط ، فالصحيح راويه تام الضبط ، وأما الحسن لذاته فيكون راويه خفيف ضبطه .

وإذا سبرنا النصوص الماضية نجد أن الرواة الذي حَسَّن لهم ابن المديني

---

(١) النكت على كتاب ابن الصلاح (١/ ٤٢٦) .

(٢) فتح المغيث (١/ ٨٢) .

على نوعين : إما رواة ثقات ، أو رواة غير معروفين ، إذ لم يرو عنهم إلا واحد أو اثنان .

وكلا النوعين لا ينطبق عليه تعريف الحسن لذاته - كما استقر عند المتأخرين- .

٢- حقيقة الحديث الحسن لذاته أنه مرتبة وسطى بين الصحيح والضعيف ، وقد رأيت ابن المديني تنوعت استعمالاته في المرتبة الوسطى ففي بعض الأحيان يريد بها ما ليس بمتروك ويعبر عن ذلك بقوله : « ليس مما يسقط ، وليس مما يحتج به » كقوله في أحد الأحاديث : « هو حديث صالح ، ليس مما يسقط ، وليس مما يحتج به »[١] .

وكقوله : « هذا حديث صالح الإسناد ، وليس بالصافي ، وهو حديث كوفي لا نحفظه إلا من هذا الوجه ، وأبو عقيل ضعَّفه أبو أسامة »[٢] ، أبو عقيل هو عبد الله ابن عقيل الثقفي الكوفي صدوق[٣] .

---

(١) مسند الفاروق (١/ ٢٨٨) .

(٢) مسند الفاروق (١/ ٣٣٣) ، وأبو أسامة هو حماد بن أسامة أحد الحفاظ . انظر : التقريب (١٤٨٧) .

(٣) التقريب (٣٤٨١) . وانظر أقوال أهل العلم فيه في تهذيب الكمال (١٥/ ٣١٤-٣١٧) وليس فيه تضعيف أبي أسامة .

وقد حكم على عدد من الأحاديث بأنها صالحة [١] ، وبيَّن بنفسه معنى هذا الوصف بقولـــه : « ليس مما يسقط ، وليس مما يحتج به » . كما أنه قال في عدد من الرواة : « كان صالحاً وسطاً » [٢] . وقال في آخرين : « كان صالحاً وسطاً ولم يكن بالقوي » [٣] . وقال في غيرهم : « صالح ليس بالقوي » [٤] . وحيناً يريد بها ما لا بأس به وقال مرة : « صالح وسط ليس به بأس » [٥] وقال أخرى : « صالح لا بأس به » [٦] وقال : « وسط ولم يكن به بأس » [٧] ، فهنا أظهر أن الصالح عنده ما كان وسطاً ولا بأس به فهو أقرب ما يكون لمرتبة (الصدوق) في بعض استعمالاته .

خامساً : يترجح لي أن ابن المديني قصد الصحة بدرجاتها المتفاوتة فيما حسنه من أحاديث تقدم الكلام عليها في هذا المبحث ، وذلك لما يلي :

---

(١) انظر : مسند الفاروق (١/ ١٣٢ ، ٣٠٧ ، ٣٥٧) و (٢/ ٤٦٦ ، ٥١٢ ، ٥٦٧) .

(٢) انظر : سؤالات محمد بن عثمان بن أبي شيبة (ص٥٢ ، ٥٩ ، ٧٧ ، ٨٩ ، ٩٨ ، ١٠١ ، ١١٢ ، ١٣٦ ، ١٤٧ ، ١٧٤) .

(٣) المرجع السابق (ص٤٨ ، ١٦٢) .

(٤) المرجع السابق (ص٥٩ ، ٦٤ ، ٩٥ ، ١٠٢ ، ١٣٧ ، ١٦٩) .

(٥) المرجع السابق (ص١٧١) .

(٦) المرجع السابق (ص٧٤) .

(٧) المرجع السابق (ص١٢٥) .

١- أطلق الصحة بألفاظ صريحة لا لبس فيه على عدد من الأحاديث التي حسنها ، ولم نجد عنه أي إشارات أو أحكام أخرى تدل على أنه أراد احتمالاً من الاحتمالات المتقدمة ، بل وجدنا له عبارة تكاد تكون مفسرة لمعنى الحسن عنده ، فقد حسن حديثاً في موضع وقال في آخر : « لا نعلم في إسناده شيئاً يُطعن فيه . . . »(١) .

٢- أن عدداً من الأحاديث التي حسنها - غير التي صححها بنفسه - وجدناها أحاديث صحيحة ، كما قد تبين لنا أنه يصحح بعض أحاديث التابعين ممن ليس لهم إلا راوٍ أو راويان إذا حفت بهم بعض القرائن المقوية لحديثهم ، وقد وجدناه حَسَّن لأمثالهم ،فاستنبطنا من ذلك أن مراده من التحسين هو الصحة - وإن كانت بدرجة أنزل في أحاديث أولئك النفر .

٣- لم نجد في كلامه رحمه الله ما يدل على أن الحسن عنده أحط رتبةً من الصحيح ، في حين وجدنا ما قال فيه (حديث صالح) أنه أحط رتبة عنده من الصحيح لتصريحه في أحد الأحاديث بقوله : « هو حديث صالح ليس مما يسقط ، وليس مما يحتج به . . . »(٢) ، إلى غير ذلك مما تقدم بيانه .

بل وجدناه في عدد من النصوص يصحح ما حسنه ، وفي نصٍ يقول :

---

(١) مسند الفاروق (٢/ ٥٤٤) .

(٢) مسند الفاروق (١/ ٢٨٨) .

« هو حديث جيد الإسناد حسن »[١] ، وفي نصٍ آخر : « لا نعلم في إسناده شيئاً يُطعن فيه . . . » مما يشير إلى أن الحسن عنده ليس أحط رتبة من الصحيح .

ولا ريب أن الصحة درجات تتفاوت من حيث القوة ، وفي كلام ابن المديني وغيره من الأئمة ما يدل على ذلك ، وقد سئل عن أعلى أصحاب أبي هريرة رضي الله عنه « فبدأ بابن المسيب ، وذكر جماعة قيل له : فالأعرج؟ قال : هو دون هؤلاء وهو ثقة ، فقيل له : فعبد الرحمن بن يعقوب مولى الحُرَقة به قال : هو ثقة وهو دون هؤلاء »[٢] .

وقال : « لم يكن في أصحاب ثابت أثبت من حماد بن سلمة ، ثم بعده سليمان بن المغيرة ، ثم بعده حماد بن زيد ، وهي صحاح »[٣] . ويوضح ذلك أكثر ما قاله أبو داود في رسالته عن كتابه (السنن) : « وما لم أذكر فيه شيئاً فهو صالح ، وبعضها أصح من بعض »[٤] .

---

(١) مسند الفاروق (٢/ ٤٦٦) .

(٢) تاريخ دمشق (١٠/ ١٢٠أ) نقلاً عن كتاب الإمام علي بن المديني لإكرام الله إمداد الحق (ص٥٦٥) .

(٣) العلل لابن المديني (ص٧٢) .

(٤) رسالة أبي داود لأهل مكة (ص٢٨) .

ولا يخفى أن الأحاديث التي حسنها وفي أسانيدها بعض من فيهم جهالة هي أقل رتبةً من حيث القوة من الأحاديث التي حَسَّنها ورجال أسانيدها من العدول الثقات .

٤- أن استعمال (الحسن) بمعنى الصحة ثابت عن المتقدمين ، قال ابن دقيق العيد : « . . . يلتزم ذلك ويؤيده : ورود قولهم : هذا حديث حسن في الأحاديث الصحيحة ، وهذا موجود في كلام المتقدمين »(١) .

وقال الذهبي : « وعليه عبارات المتقدمين ، فإنهم قد يقولون فيما صحَّ : هذا حديث حسن »(٢) .

فما اخترناه من أن الحسن يعني الصحة عند ابن المديني لا يخرج عن عُرف الأئمة المتقدمين وتصرفاتهم ، ويؤكد ذلك أن الحسن بمعناه الاصطلاحي عند المتأخرين لم يكن معروفاً في ذلك الزمن كما قال الحافظ ابن حجر : « إن المتقدمين الذي أطلقوا وصف الحسن على ما هو صحيح كالشافعي وغيره لم يكن تقرر عندهم الاصطلاح على أن الحسن قاصر عن الصحيح ، ولو تقرر ما خالفوه »(٣) .

---

(١) الاقتراح (ص١١) .

(٢) الموقظة (ص٣٢) .

(٣) النكت للبقاعي (ق٦٦/ ب) .

وفي ختام هذا المبحث لابد من تسجيل هذه الملاحظات :

١- الأحاديث التي ذكرتها بعنوان : « أحاديث أطلق عليها الحُسن مقيداً » هي في حقيقة الأمر أحاديث ضعفها ابن المديني ، وورود وصف الحسن في كلامه عليها مقيد بأحد أمرين :

أ - زوال المانع كما في النصين (١٥) ، (١٦) ، فلو زالت الجهالة في الأول أو ثبت السماع في الثاني لكانت أحاديث قوية كما قد ألمح إلى ذلك في أثناء كلامه عليهما .

ب- النسبية ، فتحسينه للنصين (١٧) ، (١٨) أي بالنظر إلى غيرهما ، فتحسينه نسبي ومقيد بالأحاديث الأخرى في الباب فبهذا الاعتبار تكون هي أحسنها ، وهذا صريح في النص (١٧) بالذات وأما النص (١٨) فوجهنا النص على أن هذا هو مراده لما ذكرناه في موضعه .

وهي مع ذلك لا تتنافى مع ما اخترته من أن الحسن عنده يعني الصحة ، لأنني وضحتُ أن ورود الحسن جاء في كلامه مقيداً لا مطلقاً ولو زال القيد لكان الحسن في تلك النصوص يعني الصحة بدون شك .

٢- لا أستبعد أنه لو أتيح لنا الاطلاع على نصوصٍ عن الإمام ابن

المديني أكثر مما وصلنا[١] ، فلربما تغير حكمنا أو لتنبهنا لأشياء كانت خافية علينا ، ولكن ما قررته سابقاً في هذا المبحث هو على ضوء ما اطلعتُ عليه من النصوص التي ذكرتها ، وبذلت جهدي وأقصى استطاعتي في فهمها الفهم الصحيح المنضبط بالمنهج العلمي الدقيق ، وفوق كل ذي علم عليم .

* * * *

(١) وقفت على نص جديد نقله الحافظ ابن رجب في فتح الباري (٩/ ١٤٢) : « وقال علي بن المديني : هو إسناد كوفي حسن » وقد ذكره بعد حديثٍ من رواية شعبة عن أبي إسحاق عن عاصم بن ضمرة عن علي رضي الله عنه : « من كل الليل قد أوتر رسول الله ﷺ . . . » أخرجه الطيالسي (١١٥) وأحمد في المسند (١/ ١٤٣) في مصباح الزجاجة (١/ ١٤٢) .

وابن المديني يوثق عاصم بن ضمرة كما في تهذيب الكمال (١٣/ ٤٩٨) فالحسن هنا يقصد به الصحة .

المبحث الثالث

تحسينات الإمام أحمد بن حنبل

ذكر ابن الصلاح [١] وابن رجب [٢] وابن حجر [٣] أن الإمام أحمد ممن استعمل الحسن قبل الترمذي ، وكذا قال الشيخ عبد الفتاح أبوغدة [٤] ومحمد عوامه ، وفضيلة الشيخ الدكتور ربيع بن هادي [٥] .

وعدد النصوص التي ذكروها للإمام أحمد أربعة نصوص ، ذكر الحافظ ابن حجر أحدها كما ستراه في النص الأول ، وذكر أبو غدة ثلاثة نصوص أحدها تبين لي أن أحمد لم ينص على تحسينه وهو حديث ركانة في الطلاق ، وإنما ذكر ابن القيم أن أحمد قَبِل مثل إسناده وصححه في بعض المواضع واحتج به[٦]، ولذا استبعدته لعدم تحققي من إطلاق أحمد للفظ (الحسن) عليه .

والنص الآخر ستراه في النص الخامس ، والنص الأخير قول أحمد في

(١) علوم الحديث (ص٣٢) .

(٢) شرح العلل (١/ ٣٤٣) .

(٣) النكت (١/ ٤٢٤-٤٢٦) .

(٤) قواعد في علوم الحديث (ص١٠٣) .

(٥) تقسيم الحديث (ص٦٧-٨٥) .

(٦) انظر : إعلام الموقعين (٣/ ٣١) ، (٤/ ٣٥٠) وزاد المعاد (٥/ ٢٦٣) .

ابن إسحاق : إنه حسن الحديث وسيأتي في القسم المخصص للرواة .

وقد وفقني المولى عز وجل إلى الوقوف على سبعة وستين نصاً منها ثمانية وعشرون في الحكم على الأحاديث وتسعة وثلاثون في الحكم على الرواة ، فتكون الزيادة بهذا أربعة وستين نصاً لم تذكر في كتب المصطلح أو في بحوث من تصدى لمعنى الحسن عند الإمام أحمد .

وقد جمعتُ النصوص من كتب هي :

١- العلل ومعرفة الرجال برواية عبد الله بن أحمد .

٢- العلل للمروذي والميموني .

٣- سؤالات أحمد لأبي داود .

٤- مسائل ابن هانيء النيسابوري .

٥- المنتخب من علل الخلال للمقدسي . (القطعة المخطوطة) .

٦- مسائل صالح بن أحمد .

٧- بحر الدم لابن عبد الهادي ، وإذا وجدت العبارة فيه أنقلها من الأصل .

٨- شرح علل الترمذي لابن رجب .

وقد وقفت على نصوص عديدة خارج هذه المصادر ولكني استقصيت جميع ما في المصادر السابقة وقرأتها بأكملها بحثاً عن تحسينات

الإمام رحمه الله .

وقد رتبت النصوص على النحو الآتي :

أولاً : تحسيناته المتعلقة بالأحاديث .

وهذا ينقسم أيضاً إلى فرعين :

١- تحسيناته المستعملة بمعنى قوة الحديث .

٢- تحسيناته المستعملة بمعنى الإعجاب لما في الحديث من زيادة أو ميزة أو غرابة بغض النظر عن قوته .

ثانياً :استعماله (للحسن) في حكمه على الرواة .

وقد تنوع استعماله لهذا القسم إلى ثلاثة استعمالات :

١- بمعنى الإتقان وجودة ضبط الراوي .

٢- بمعنى القبول العام للراوي .

٣- بمعنى سعة رواية الراوي .

ويجدر أن أُنبه هنا إلى أن هناك بعض النصوص التي تتعلق بلفظة (الحسن) لم أُدخلها هنا لأحد الأسباب التالية :

١- أن لا يترجح لي أن النص للإمام أحمد كما في المسند [١] :

---

(١) مسند أحمد (٢/ ٣١٨) .

« حدثنا عبد الله قال : سمعت أبي يقول : قلت لعبد الرزاق : يا أبا بكر أفضل يعني هذا الحديث كأنه أعجبه حُسن هذا الحديث وجودته قال : نعم » . فهذا النص يظهر لي أن لفظ الحسن فيه لعبد الله كما أنني لم أفهم معنى كلام الإمام أحمد فكأن في النص سقطاً ، وقد ذكر الكلام السابق بعد حديث : « الكافر يأكل في سبعة أمعاء . . . » وهو جزء من صحيفة همام عن أبي هريرة لذا ذكر بدون سند اكتفاء بالسند الأول الذي ذكر متقدماً عند سياقه هذه الصحيفة في المسند .

٢- أن تكون لفظة الحسن من كلام تلميذ الإمام أحمد مثل :

قول أبي داود في شعبة مولى ابن عباس : « ورأيت أحمد كأنه يُحسِّن أمره ولا دفعه »(١) . فهذه العبارة ليست من كلام أحمد ولا يفهم منها بالضرورة أنه قال فيه : هو حسن الحديث .

وقول المروذي : « سألت أبا عبد الله عن موسى الجهني فقال : ليس به بأس ، وأحسن القول فيه »(٢) .

وكقول بعضهم سئل أحمد عن عبد الله بن رجاء فحسَّن أمره (٣) .

(١) سؤالات أبي داود (ص٢٠٩) .

(٢) العلل برواية المروذي (ص٦٧) .

(٣) الجرح والتعديل (٥/ ٥٤) .

٣- أن تكون لفظة الحسن لا علاقة لها بالحديث والعلم .

كقول الإمام أحمد : « حيوة بن شريح رجل صالح ، له أشياء حسان وزاد قول ابن المبارك فيه : ما وصف أحد إلا رأيته دون ما وصف إلا حيوة فإني رأيته فوق ما وصف لي » [١] .

فالذي ترجح لي من سياق الكلام ووصفه لحيوة بالصلاح أن تلك الأشياء الحسان ترجع إلى عبادة الرجل وزهده وصلاحه وليس للعلم والحديث .

---

(١) العلل برواية الميموني (ص٢٣٢) .

أولاً : استعماله الحسن في حكمه على الأحاديث :

١ - استعماله الحسن بمعنى قوة الحديث .

أ- إطلاقه الحسن على الحديث الصحيح وما في حكمه .

(النص الأول) : قال الخلال : « حدثنا أحمد بن أصرم [١] أنه سأل أحمد عن حديث أم حبيبة - رضي الله عنها - في مس الذكر ، فقال : هو حديث حسن » [٢] .

وذكر أبو زرعة الدمشقي قال : « كان أحمد بن حنبل يعجبه حديث أم حبيبة في مس الذكر ، ويقول : هو حسن الإسناد » [٣] .

ونقل ابن عبد البر عن الإمام أحمد قوله : « في مس الذكر أيضاً : حديث حسن ثابت ، وهو حديث أم حبيبة » [٤] .

والحديث هو ما رواه الهيثم بن حميد عن العلاء بن الحارث عن مكحول عن عنبسة بن أبي سفيان عن أم حبيبة زوج النبي ﷺ أنها سمعت

---

(١) أحمد بن أصرم المزني ، من ولد الصحابي عبد الله بن مغفل ، روى عن أحمد مسائل ، مات سنة ٢٨٥هـ . طبقات الحنابلة (١/ ٢٢) .

(٢) النكت لابن حجر (١/ ٤٢٥) .

(٣) التمهيد لابن عبد البر (١٧/ ١٩٢) ، والاستذكار (٣/ ٣٠) وهذا النص لم أجده في تاريخ أبي زرعة الدمشقي .

(٤) التمهيد لابن عبد البر (١٧/ ١٩١) .

رسول الله ﷺ يقول : « من مس فرجه فليتوضأ »[١] . وليس هو في مسند أحمد ، ولكنه يرويه عن أبي مسهر عبد الأعلى بن مسهر عن الهيثم به ، قال أبو زرعة الدمشقي : « وسمعت أبا مسهر يقول : لم أسأل الهيثم بن حميد إلا عن حديث أم حبيبة ، كتب إليَّ أحمد بن حنبل لأكتب إليه بحديثه في مس الفرج »[٢] .

وقد ورد عن أحمد تصحيح هذا الحديث ، قال الحافظ ابن حجر : « وأما أحمد فإنه سئل فيما حكاه الخلال عن أحاديث نقض الوضوء بمس الذكر فقال : أصح ما فيها حديث أُم حبيبة - رضي الله تعالى عنها - قال :

---

(١) أخرجه ابن أبي شيبة في المصنف (١/ ١٨٩) ، والترمذي في العلل الكبير (١/ ١٥٩) ، وأشار إليه في جامعه معلقاً (١/ ١٣٠) ، وابن ماجه في السنن (٤٨١) ، وأبو يعلى في مسنده (١٣/ ٦٥) ، والطحاوي في شرح معاني الآثار (١/ ٧٥) ، والطبراني في المعجم الكبير (٢٣/ ٢٣٥) ومسند الشاميين (١٥١٦) ، والبيهقي في السنن الكبرى (١/ ١٣٠) ، وابن عبد البر في التمهيد (١٧/ ١٩١) والاستذكار (٣/ ٣٠) وغيرهم وأسنده ابن الجوزي في التحقيق (١/ ١٧٩) ووقع عنده ذكر أحمد في المسند وهو ابن الجعد شيخ عبد العزيز بن جعفر غلام خليل وليس الإمام أحمد ابن حنبل ، كما أن في سنده وهماً فقد أقحم اسم الأوزاعي بين الهيثم والعلاء .

(٢) تاريخ أبي زرعة (١/ ٣٩٦) ، والخبر في تاريخ بغداد (١١/ ٧٣) عن أبي زرعة مع ذكر سند الحديث ومتنه وفي المحدث الفاصل (ص٤٤٤) بالسند إلى أبي زرعة الدمشقي ووقع خطأ لم ينبه عليه المحقق وهو ورود اسم أحمد بن صالح بدل أحمد بن حنبل ، والذي في تاريخ أبي زرعة : بن حنبل .

وسئل عن حديث بُسرة - رضي الله عنها - فقال : صحيح »(١) .

وقال مضر (٢) بن محمد ليحيى بن معين - بعد أن سأله عن بعض أحاديث الباب - : « فإن أبا عبد الله أحمد بن حنبل يقول : أصح حديث فيه حديث الهيثم بن حميد عن العلاء عن مكحول عن عنبسة عن أم حبيبة عن النبي ﷺ قال : «من مس ذكره فليتوضأ» فسكت »(٣) .

ونقل عـدد من العلماء أن أحمد قال في هذا الحديث : هو صحيح (٤) .

كما صححه أبوزرعة الرازي فيما نقله عنه أبو عيسى الترمذي في جامعه بقوله : « وقال أبو زرعة : حديث أم حبيبة في هذا الباب صحيح »(٥) ، وأما في العلل الكبير فقال : « وسألت أبا زرعة عن حديث أم حبيبة

(١) النكت لابن الصلاح (١/ ٤٢٥) .

(٢) مضر بن محمد بن خالد ، أبو محمد الأسدي البغدادي ، ولي قضاء واسط ، وثقه الدارقطني ، ومات سنة سبع وسبعين ومائتين . تاريخ بغداد (١٣/ ٢٦٨-٢٦٩) .

(٣) التمهيد لابن عبد البر (١٧/ ١٩٢-١٩٣) .

(٤) انظر : الاستذكار (٣/ ٣٠) عارضة الأحوذي (١/ ١١٨) ، والمغني لابن قدامة (١/ ١٣٢) ، وتنقيح التحقيق (١/ ٤٥٧-٤٥٨ ، ٤٦٠) والبدر المنير - مخطوط - (٢/ ٣٤) ، والتلخيص الحبير (١/ ١٢٤) .

(٥) جامع الترمذي (١/ ١٣٠) .

فاستحسنه ورأيته كأنه يعده محفوظاً »[١] . وممن صححه أيضاً أبو عبد الله الحاكم قال : « هذا حديث صحيح حدَّث به الإمام أحمد ويحيى بن معين وأئمة الحديث عن أبي مسهر . . . »[٢] .

وذهب عدد من كبار الأئمة النقاد إلى أن الحديث لا يصح ، ووجدتُ كلامهم في الطعن عليه من وجهين :

١ - أنه سند منقطع لأن مكحولاً لم يسمع من عنبسة ، فقد قال أبو مسهر : « لم يسمع مكحول من عنبسة بن أبي سفيان ، ولا أدري أدركه أم لا ؟ »[٣] ، وكذلك قال هشام بن عمار[٤] وأبو زرعة الرازي[٥] وأبو

(١) العلل الكبير (١/ ١٦١) .

(٢) البدر المنير - مخطوط - (٢/ ٣٤) ، ونقل الحافظ في التلخيص الحبير (١/ ١٢٤) تصحيح الحاكم لهذا ، ولم أجد في المستدرك نص كلام الحاكم ويظهر أن في المطبوع في ذلك الموطن سقطاً (١/ ١٣٨) إذ ذكر حديث أم حبيبة ثم بُتر الكلام ، وعلى أية حال فإن النسخة المطبوعة في غاية السقم والسوء .

(٣) التاريخ لابن معين برواية الدوري (٤/ ٤٣٩) . وكذلك تاريخ دمشق لابن عساكر - مخطوط - (١٧/ ١٦٧) من غير طريق ابن معين .

(٤) المراسيل لابن أبي حاتم (ص١٦٥) .

(٥) المراسيل لابن أبي حاتم (ص١٦٦) .

حاتم الرازي [١] ، والبخاري[٢] ، والنسائي[٣] ، والطحاوي[٤] وابن السكن[٥] ، والخليلي[٦] ، ورُوي ذلك عن يحيى بن معين [٧] .

والدليل على هذا القول ذكره الإمام البخاري بقوله : « مكحول لم يسمع من عنبسة ، روى عن رجل عن عنبسة عن أم حبيبة « من صلى في يوم وليلة ثنتي عشرة ركعة » » [٨] .

وقال في التاريخ الكبير : « وروى سليمان بن موسى عن مكحول عن مولى عنبسة عن [عنبسة] عن أم حبيبة : عن النبي ﷺ مثله » [٩] . يعني حديث « من حافظ على أربع قبل الظهر وأربعٍ بعدها حرمه الله على

(١) العلل لابن أبي حاتم (١/ ٣٩) .

(٢) الجامع للترمذي (١/ ١٣٠) والعلل الكبير (١/ ١٦٠) .

(٣) سنن النسائي (٣/ ٢٦٥) .

(٤) شرح معاني الآثار (١/ ٧٥) .

(٥) التمهيد لابن عبد البر (١٧/ ١٩٣-١٩٤) .

(٦) الإرشاد للخليلي (٢/ ٤٦٦) .

(٧) انظر : تنقيح التحقيق (١/ ٤٥٧-٤٥٨) ، وذكر ابن الملقن في البدر المنير - مخطوط - (٢/ ٣٣) أن ذلك في رواية عن ابن معين .

(٨) العلل الكبير للترمذي (١/ ١٦٠) وبنحوه في جامعه (١/ ١٣٠) .

(٩) التاريخ الكبير (٧/ ٣٧) .

النار».

وبنحو هذا استدل أبو حاتم الرازي، فقد قال ابنه: «قلت لأبي: فحديث أم حبيبة عن النبي ﷺ فيمن مس ذكره فليتوضأ. قال: روى ابن لهيعة في هذا الحديث مما يوهِن الحديث أي تدل روايته أن مكحولاً قد دخل بينه وبين عنبسة رجلاً»(١).

وفي موضعٍ آخر سأل ابن أبي حاتم أباه عن حديث «من حافظ على ثنتي عشرة ركعة...» - فقال: «لهذا الحديث علة رواه ابن لهيعة(٢) عن سليمان بن موسى عن مكحول عن مولى لعنبسة بن أبي سفيان عن عنبسة عن أم حبيبة عن النبي - ﷺ -. قال أبي: هذا دليل أن مكحولاً لم يلق عنبسة، وقد أفسده رواية ابن لهيعة: قلت لأبي: لِمَ حكمتَ برواية ابن لهيعة؟ فقال: لأن في رواية ابن لهيعة زيادة رجل، ولو كان نقصان رجل كان أسهل على ابن لهيعة حفظه»(٣).

---

(١) العلل لابن أبي حاتم (١/ ٣٩).

(٢) رواية ابن لهيعة هذه أخرجها الطبراني في الكبير (٢٣/ ٢٣٦) عن سعيد بن أبي مريم عنه ولكن متن الحديث (من صلى أربعاً قبل الظهر).

(٣) العلل لابن أبي حاتم (١/ ١٧١).

ويعضد ما قاله البخاري وأبو حاتم أن مكحولاً يُرسل كثيراً [١] وقد وضعه ابن حجر في الطبقة الثالثة من المدلسين [٢] ، ولم يأتِ في نص صحيح ثبوت سماعه أو لقائه لعنبسة . والتفتيش عن سماعه مطلوب حتى على مذهب من يكتفي بالمعاصرة لكونه مدلساً .

وابن لهيعة وإن كان ضعيفاً إلا أنه يُعتبر به بدون شك ، والاعتبار به هنا استعمل للتأكيد والاستدلال بذلك ، لأن رواية مكحول عن عنبسة من حيث الأصل في السند المعنعن لا يحكم باتصالها لأنه مدلس لم يثبت لقاؤه لمن عنعن عنه ، بالإضافة إلى تصريح أبي مسهر بعدم الاتصال ، فجاءت رواية ابن لهيعة مؤكدة لذلك وعاضدة له ، وزيادة على ما سبق بين أبو حاتم أن زيادة رجلٍ في السند قرينة تدل على حفظه لأن النقصان كان أسهل عليه .

٢- المخالفة : قال البخاري : « وروى الهيثم بن حميد عن العلاء بن الحارث عن مكحول عن عنبسة عن أم حبيبة عن النبي ﷺ (في مس الذكر) ويرونه وهماً ، لأن النعمان بن المنذر قال : عن مكحول أن ابن عمر

(١) التقريب (٦٨٧٥) .

(٢) طبقات المدلسين لابن حجر (ص١١٣) .

- مرسل - كان يتوضأ منه »[(١)] . وانفرد البخاري - رحمه الله - بهذا الإعلال للحديث .

ويجاب عما قيل من طعن في حديث أم حبيبة بما يلي :

١- لا يُسلم بأن مكحولاً لم يسمع من عنبسة . فقد خالف في ذلك دُحيم ، وهو أعرف بحديث الشاميين فأثبت سماع مكحول عن عنبسة [(٢)] . وقال ابن عبد البر : « قد صح عند أهل العلم سماع مكحول من عنبسة بن أبي سفيان ، ذكر ذلك دحيم وغيره »[(٣)] . وقال أبو عبد الله الحاكم : « وكان يحيى بن معين يثبت سماع مكحول من عنبسة ، فإذا ثبت سماعه فهو أصح حديث في الباب »[(٤)] . وقال أبو زرعة الدمشقي : « وحدثني محمد بن زرعة الرعيني [(٥)] قال : سألت مروان بن محمد [(٦)] عن

---

(١) التاريخ الكبير (٧/ ٣٧-٣٨) ، ومكحول لم يسمع عن ابن عمر كما قال البخاري هنا . انظر جامع التحصيل (ص٢٨٥) .

(٢) انظر : التلخيص الحبير (١/ ١٢٤) .

(٣) التمهيد (١٧/ ١٩٤) .

(٤) البدر المنير - مخطوط - (٢/ ٣٤) .

(٥) محمد بن زرعة بن روح الرعيني الدمشقي ثقة مأمون من أصحاب الوليد بن مسلم مات سنة ست عشرة ومائتين - تاريخ دمشق (١٥/ ٣٣٨) .

(٦) هو مروان بن محمد بن حسان الطَّاطَري الدمشقي ثقة - التقريب (٦٥٧٣) .

مكحول سمع من عنبسة بن أبي سفيان؟ فلم يُنكر ذلك »[١] .

كما أني وقفت على سندٍ فيه تصريح مكحول بالسماع فقد قال البخاري : « وقال هشام بن عمار ، نا يحيى بن حمزة عن النعمان عن مكحول قال : أنا عنبسة بن أبي سفيان عن أم حبيبة أخبرته عن النبي ﷺ »[٢] ، يعني حديث فضل الأربع قبل الظهر ، وأخشى من أن التصريح بالخبر هنا خطأ ، لأن البخاري كما تقدم حكم بانقطاع رواية مكحول عن عنبسة فكأنه لم يلتفت لهذا السند كما أن شيخه هشام بن عمار [٣] وهو ثقة تغيَّر حفظه وصار يتلقن قد ثبت عنه القول بالانقطاع ، ويظهر أن الإمام أحمد وأبا زرعة وغيرهما ممن صحح الحديث لم يلتفتوا لرواية ابن لهيعة السابقة لأنه خولف ممن هو أوثق منه وأثبت ، فقد روى الطبراني بسندٍ صحيح إلى سعيد بن عبد العزيز - وهو ثقة إمام - عن سليمان بن موسى عن مكحول عن عنبسة عن أم حبيبة مرفوعاً « من ركع أربع ركعات قبل الظهر . . . الحديث »[٤] . فلم يقل كما قال ابن لهيعة ، ورواية الثقة أصح وأولى من

---

(١) تاريخ أبي زرعة (١/ ٣٢٨) .

(٢) التاريخ الكبير (٧/ ٣٦) .

(٣) انظر : ترجمة هشام بن عمار في تهذيب الكمال (٣٠/ ٢٤٢-٢٥٥) .

(٤) المعجم الكبير (٢٣/ ٢٣٥ ، ٢٣٦) ، مسند الشاميين (٣٢٧) والراوي عن سعيد هو =

الاعتماد على ضعيف مضطرب الحفظ مشهور بكثرة أوهامه .

٢- لا يسلم للإمام البخاري إعلاله للحديث بالمخالفة ؛ لأن مقتضى قوله أن النعمان بن المنذر أوثق من العلاء بن الحارث في مكحول ، والراجح خلاف ذلك ؛ فإن العلاء متفق على توثيقه وأنه من أثبت أصحاب مكحول قال دحيم : « كان مقدماً على أصحاب مكحول : ثقةً » [(١)] ، وقال أبو حاتم : « لا أعلم في أحدٍ من أصحاب مكحول أوثق منه » [(٢)] .

وقال ابن سعد : « كان قليل الحديث ، ولكنه أعلم أصحاب مكحول وأقدمهم » [(٣)] .

وكذلك أبو مسهر كان يراه من المقدمين في مكحول [(٤)] ، وأيضاً هشام ابن عمار كان يرى ذلك [(٥)] .

= مروان الطاطري وهو من الملازمين له فأُمن بذلك - إن شاء الله - مما قيل عن اختلاط سعيد بن عبد العزيز ، وقد تابعه أبو عاصم عن سعيد به .

(١) تهذيب الكمال (٢٢/ ٤٨٠) .

(٢) الجرح والتعديل (٦/ ٣٥٤) .

(٣) طبقات ابن سعد (٧/ ٤٦٣) .

(٤) تاريخ أبي زرعة (١/ ٣٩٤) .

(٥) المعرفة والتاريخ (٢/ ٣٩٦) .

وقد أشار أبو داود وابن سعد إلى أنه تغير عقله واختلط (١) .

وأما النعمان بن منذر فقد وثقه دحيم وأبو زرعة الرازي وابن حبان ، وقال أبوداود : ضرب أبو مسهر على حديث النعمان بن المنذر ، فقال له يحيى بن معين : وفقك الله . قال أبو داود : وكان داعية في القدر وضع كتاباً يدعو فيه إلى القول القدر ، وقال النسائي : ليس بذاك القوي (٢) .

فإذا كان لابد من الترجيح بينهما فقول العلاء هو المقدم ، والأرجح في ذلك أن مكحولاً - رحمه الله - على سعة علمه وكثرة روايته يُحتمل له أنه حفظ الحديثين ، وهو القائل : « طفتُ الأرض كلها في طلب العلم » (٣) ، وذكر أنه دخل مصر والعراق والمدينة والشام فلم يدع فيها علماً إلا احتواه فيما يرى (٤) . فالقول بالجمع هنا أولى من الترجيح فيما يظهر ، ويبدو أن البخاري - رحمه الله - مال إلى ترجيح رواية النعمان بن منذر لأن حديث مكحول عن عنبسة منقطع عنده كما صرح بذلك ومن هنا أعل الحديث بالمخالفة كقرينة مؤكدة لضعفه ، ويُضاف إلى ذلك أن الهيثم بن حميد تفرد

---

(١) الكواكب النيرات (ص٦٦) .

(٢) تهذيب الكمال (٢٩/ ٤٦٢-٤٦٣) .

(٣) الجرح والتعديل (٨/ ٤٠٧) وفيه (طبقت) بدل (طفت) انظر:تهذيب الكمال (٢٨/ ٤٧٠) .

(٤) تاريخ أبي زرعة (١/ ٣٢٨) .

برواية الحديث وهو ثقة عند الأكثر إلا أن أبا مسهر كان يضعفه ويبين سبب ضعفه بقوله : « حدثنا الهيثم بن حميد ، وكان صاحب كتب ولم يكن من الأثبات ولا من أهل الحفظ ، وقد كنت أمسكتُ عن الحديث عنه استضعفته »[١] .

وعلى ضوء ما سلف أرى أن الحكم على حديث أم حبيبة بأنه أصح ما في الباب ، فيه بعض النظر؛ لأن في الباب حديثاً آخر بسند مدني نقي هو حديث بُسرة بنت صفوان[٢] وهو الأصح - فيما يظهر - وبهذا قال يحيى ابن معين .

ويظهر أن الإمام أحمد جعل حديث أم حبيبة أصح ما في الباب لأن حديث بسرة وقع فيه خلاف في طرقه وتشكك في عدالة بعض رواته كمروان بن الحكم والشرطي الذي سمعه من بُسرة ، وإن كان ذلك لا يضر الحديث لثبوت سماع عروة بن الزبير لهذا الحديث منها رضي الله عنها ويبدو لي أن الإمام أحمد كان متوقفاً في نقض الوضوء بمس الذكر لذلك ، فلما جاءه خبر أم حبيبة أُعجب به وترجح عنده القول بنقض الوضوء .

---

(١) تهذيب الكمال (٣٠/ ٣٧٢) .

(٢) أخرجه أحمد (٤٠٦/٦ ، ٤٠٧) وأبو داود (١٨١) ، والنسائي (١/ ١٠٠) وابن حبان (٣/ ٣٩٦) وللمزيد انظر : نصب الراية (١/ ٥٤-٦٨) .

يشهد لهذا أن الإمام أحمد كان يقول - كما ورد في مناظرة تمت بين ابن معين وابن المديني بحضوره : « فمن شاء أخذ بهذا ، ومن شاء أخذ بهذا » (١) .

كما روي عنه أنه قال : « قد روي عن النبي ﷺ أنه قال : « من مس ذكره فليتوضأ » . وروي عنه أنه قال : « إنما هو بضعة منك » وكلا الحديثين فيهما شيء إلا أني أذهب إلى الوضوء » (٢) ثم استقر قوله بعد على أن من مس ذكره انتقض وُضُوءُه (٣) لثبوت الحديث عنده .

وبما تقدم نعلم أن تحسين الإمام أحمد لحديث أم حبيبة قصد به الصحة ، لتصريحه بأن الحديث : « حسن ثابت » وبقوله : « هو صحيح » وبقوله : « هو أصح ما في الباب » مع علمنا بأنه صحح حديث بُسرة (٤) أيضاً .

وهذا ما اختاره الحافظ ابن حجر فقد أكَّد أنه لم يتبين له من أحمد أنه أراد بتحسينه المعنى الاصطلاحي بل ظاهر عبارته خلاف ذلك (٥) ، ثم ساق

---

(١) انظر : سنن الدارقطني (١/ ١٥٠) ، والمستدرك للحاكم (١/ ١٣٩) . وقد طعن ابن التركماني في صحة القصة من حيث السند في كتابه الجوهر النقي (١/ ١٣٤-١٣٥) .

(٢) الأوسط لابن المنذر (١/ ٢٠٣) .

(٣) انظر : مسائل أبي داود (ص١٢) ، ومسائل عبد الله (ص١٦-١٧) .

(٤) مسائل أبي داود (ص٣٠٩) .

(٥) النكت لابن حجر (ص٤٢٤) .

تصحيح أحمد للحديث وقوله أنه أصح ما في الباب ثم قوله بتحسينه وعلّق على ذلك بقوله : « فظاهر هذا أنه لم يقصد المعنى الاصطلاحي لأن الحسن لا يكون أصح من الصحيح »[١] .

وأرى أن في هذا الاستدلال نظراً .

(النص الثاني) : حديث حمنة بنت جحش في المستحاضة ، نقل الترمذي في كتابه الجامع أن الإمام أحمد بن حنبل قال فيه : « هو حديثٌ حسن صحيح »[٢] .

وهذا النص ثبت في كتاب الجامع للترمذي المطبوع بتحقيق أحمد شاكر ولم يُشر إلى وجود أي اختلاف بين النسخ في إثباته أو في الاختلاف حول كلماته ، كما وجدتُه في نسخة الكروخي[٣] وهي من أوثق نسخ الجامع وأضبطها ، ووجدته أيضاً في كتاب الأحكام للطوسي[٤] وهو كالمستخرج على جامع الترمذي مما يزيد ثقتنا في صحة ثبوت هذا النقل عن الترمذي ،

---

(١) النكت لابن حجر (ص٤٢٦) .

(٢) الجامع للترمذي (١/ ٢٢٦) .

(٣) الجامع للترمذي من طريق الكروخي (ق١٢/ ب) .

(٤) الأحكام للطوسي (١/ ٣٤٢) .

كما أن ابن الجوزي[١] والمنذري[٢] وابن الملقن[٣] جميعهم نقلوه بدون أي اختلاف .

إلا أن الترمذي - وهو لم يأخذ عن الإمام أحمد مباشرة وإنما يروي عنه بواسطة - قد انفرد بهذا النقل ، ونقل عن البخاري أن أحمد كان يقول : « هو حديث صحيح »[٤] . ولم يقل فيه (حسن) إلا أن حرباً نقل عن أحمد أنه قال في هذا الحديث : « نذهبُ إليه ، ما أحسنَهُ من حديث »[٥] .

وخالفهما أبو داود فقال : « قال أحمد : ويروى في الحيض حديث ثالث ، حديثُ عبد الله بن محمد بن عقيل في نفسي منه شيء »[٦] ، وقال في سننه بعد إخراجه للحديث : « سمعت أحمد يقول : حديث ابن عقيل في نفسي منه شيء »[٧] . وقد نقل ابن عبد البر[٨] مثل ذلك عن أبي داود ولكن

(١) التحقيق (١/ ٢٥٧) .

(٢) مختصر سنن أبي داود (١/ ١٨٦) .

(٣) البدر المنير - مخطوط - (٢/ ١٥٦) .

(٤) العلل الكبير (١/ ١٨٨) .

(٥) فتح الباري لابن رجب (٢/ ٦٤) .

(٦) مسائل أبي داود (ص٢٣) .

(٧) سنن أبي داود (١/ ٧٧) . وهذا النص زيادة من بعض نسخ السنن .

(٨) انظر : التمهيد (١/ ٦١ ، ٦٣) وبنحوه الاستذكار (٣/ ٢٣٦) .

بتحديد وتسمية الحديثين الآخرين في الباب .

ثم قال : قال أبو داود : « وما عدا هذه الثلاثة الأحاديث ففيها اختلاف واضطراب »[(١)] .

وفي المسائل لابن هانيء قال : « قيل له : حديث حمنة عندك قوي؟ قال : ليس هو عندي بذاك ، حديث فاطمة أقوى عندي وأصح إسناداً منه »[(٢)] .

وآخر القولين عن أحمد هو الاحتجاج به ، قال ابن رجب : « ذكر أبو بكر الخلال أن أحمد رجع إلى القول بحديث حمنة ، والأخذِ به »[(٣)] ، وهذا نص نفيس جداً يبين أن الاحتجاج بحديث حمنة هو الرأي الذي استقر عليه الإمام رحمه الله .

وعلى أية حال فلا يعني ذلك عدم صحة نقل الترمذي مع غرابة هذا التركيب بالنسبة للمعهود من أساليب أحمد في الحكم على الأحاديث ، لذا سنحاول تفسير هذا النص على اعتبار أنه قول يحتمل ثبوته ، كما أن ما نقله حرب عن أحمد من استحسانه لهذا الحديث يجعلنا نطمئن إلى ذكر هذا

---

(١) المصدر السابق .

(٢) مسائل ابن هانيء (١/ ٣٣) .

(٣) فتح الباري لابن رجب (٢/ ٦٤) .

الحديث في مبحث تحسينات أحمد بن حنبل .

وحديث حمنة بنت جحش المشار إليه أخرجه الإمام في مسنده قال : « حدثنا عبد الملك بن عمرو قال ثنا زهير يعني ابن محمد الخراساني عن عبد الله بن محمد يعني ابن عقيل بن أبي طالب عن إبراهيم بن محمد بن طلحة عن عمه عمران بن طلحة عن أمه حمنة بنت جحش قالت : كنت أستحاض حيضة شديدة كثيرة فجئتُ رسول الله ﷺ أستفتيه وأخبره فوجدته في بيت أختي زينت بنت جحش قالت : فقلت : يا رسول الله إن لي إليك حاجة فقال : « وماهي » ؟ فقلتُ : يا رسول الله إني أستحاض حيضة كثيرة شديدة ، فما ترى فيها قد منعتني الصلاة والصيام . قال : « أنعتُ لك الكُرسُف [١] فإنه يذهب الدم » . قالت : هو أكثر من ذلك . قال : « فتلجمي [٢]» قالت : إنما أثج ثجاً . فقال لها : « سآمرك بأمرين أيهما فعلتِ فقد أجزأ عنكِ من الآخر فإن قويتِ عليهما فأنتِ أعلم » فقال لها : إنما هذه ركضة [٣] من ركضات الشيطان ، فتحيضي ستة أيام أو سبعة

---

(١) الكُرسُف : هو القطن . النهاية لابن الأثير (٤/ ١٦٣) .

(٢) التلجم : جعل موضع خروج الدم عصابة تمنع الدم ، تشبيهاً بوضع اللجام في فم الدابة . النهاية (٤/ ٢٣٥) .

(٣) الركض : أصله : الضرب بالرجل والإصابة بها ، والمعنى أن الشيطان لبَّس عليها في =

في علم الله ثم اغتسلي حتى إذا رأيتِ أنكِ قد طهرت واستنقيتِ واستنقأتِ [١] فصلي أربعاً وعشرين ليلة أو ثلاثاً وعشرين ليلة وأيامها ، وصومي فإن ذلك يجزئكِ ، وكذلك فافعلي في كل شهر كما تحيض النساء وكما يطهرن بميقات حيضهن وطهرهن ، وإن قويت على أن تؤخري الظهر وتعجلي العصر فتغتسلين ثم تصلين الظهر والعصر جميعاً ثم تؤخرين المغرب وتعجلين العشاء ، ثم تغتسلين وتجمعين بين الصلاتين فافعلي ، وتغتسلين مع الفجر وتصلين وكذلك فافعلي وصلي وصومي إن قدرتِ على ذلك » وقال رسول الله ﷺ : « وهذا أعجب الأمرين إليَّ »[٢] وعبد الملك هو أبو عامر العَقدي بصري ، ورواية البصريين عن زهير بن

= أمر طهرها وصلاتها حتى أنساها عادتها المصدر السابق (٢/ ٢٥٩) .

(١) الاستنقاء : المبالغة في تنقية البدن . تحفة الأحوذي (١/ ٣٩٧) .

(٢) مسند أحمد (٦/ ٤٣٩) ، وأخرجه عبد الرزاق في مصنفه (١/ ٣٠٦) والشافعي في الأم (١/ ٦٨) ، والبخاري في التاريخ الكبير (١/ ٣١٦) ، وأبو داود (٢٨٧) ، والترمذي (١٢٨) ، وابن ماجه (٦٢٢ ، ٦٢٧) ، والطوسي في أحكامه (١/ ٣٤٠) ، والطحاوي في مشكل الآثار (٧/ ١٤٢-١٤٥) ، وابن المنذر في الأوسط (٢/ ٢٢٢-٢٢٣) ، والطبراني في الكبير (٢٤/ ٢١٧-٢١٩) ، والدارقطني في سننه (١/ ٢١٤) ، والحاكم في المستدرك (١/ ١٧٣) ، والبيهقي في الكبرى (١/ ٣٣٨) وفي معرفة السنن والآثار (٢/ ١٥٧ ، ١٥٩) ، والتمهيد لابن عبد البر (١٦/ ٦٢-٦٣) .

محمد لا مطعن فيها إنما يخشى من رواية الشاميين عنه .

كما أخرجه [(١)] بسندٍ آخر عن يزيد بن هارون عن شريك عن ابن عقيل به ، ولكن بمتنٍ أقصر من السابق ، وله طرق متعددة عن ابن عقيل .

وهذا الحديث لا يروى إلا عن عبد الله بن محمد بن عقيل ، وهو مختلف فيه ، فقد قال فيه البخاري : « كان أحمد بن حنبل ، وإسحاق بن إبراهيم ، والحميدي ، يحتجون بحديث عبد الله بن محمد بن عقيل ، وهو مُقارِب الحديث » [(٢)] .

وقال الترمذي : « هو صدوق ، وقد تكلم فيه بعض أهل العلم من قبل حفظه » [(٣)] .

وقال أبو أحمد الحاكم : « كان أحمد بن حنبل ، وإسحاق بن راهويه يحتجان بحديثه » [(٤)] .

وقال عمرو بن علي الفلاس : « سمعت يحيى وعبد الرحمن يحدثان

---

(١) المسند لأحمد (٦/ ٣٨١) .

(٢) الجامع للترمذي (١/ ٩) .

(٣) المصدر السابق .

(٤) تهذيب الكمال (١٦/ ٨١) .

عنه »[١] .

وقال أبو عبد الله الحاكم في موضع : « مستقيم الحديث »[٢] .

وقال ابن عبد البر في موضع « شريف عالم ، لا يطعن عليه إلا متحامل ، وهو أقوى من كل مَنْ ضعفه وأفضل »[٣] . عقب ابن حجر بقوله : « هذا إفراط » .

وقال الذهبي : « حديثه في مرتبة الحسن »[٤] .

وقال ابن القيم : « ثقة صدوق ، لم يُتكلم فيه بجرح أصلاً ، وكان الإمام أحمد ، وعبد الله بن الزبير الحميدي ، وإسحاق بن راهويه يحتجون بحديثه والترمذي يصحح له ، وإنما يخشى من حفظه إذا انفرد عن الثقات أو خالفهم ، أما إذا لم يخالف الثقات ، ولم ينفرد بما يُنكر عليه فهو حجة »[٥] .

وأما من ضعَّفه فهم جمهور النقاد : فلم يكن مالك يروي عنه[٦] ، وقال

(١) المصدر السابق .

(٢) تهذيب التهذيب (٦/ ١٥) .

(٣) النفح الشذي (١/ ٣٨٩) ، والتهذيب (٦/ ١٥) .

(٤) ميزان الاعتدال (٢/ ٤٨٥) .

(٥) تهذيب سنن أبي داود (١/ ١٨٣) .

(٦) تهذيب الكمال (١٦/ ٨٠) .

ابن عيينة : « كان في حفظه شيء فكرهت أن ألقنه »[١]. وقال ابن المديني : « كان يحيى بن سعيد لا يروي عنه »[٢] ، وقال يحيى بن سعيد في عاصم ابن عبيد الله - وكان ضعيفاً - : « هو عندي نحو ابن عقيل »[٣] ، وقال عمرو بن علي الفلاس : « والناس يختلفون عليه »[٤] . وضعفه علي بن المديني[5] ، وكذلك يحيى بن معين[٦] في عدة رواياتٍ عنه ولم يختلف حكمه عليه بأنه ضعيف لا يحتج بحديثه ، وسئل عنه وعن خالد بن ذكوان فقال : « عبد الله هالك دامر ، لو كان هذا مثله كان قد هلك ، ولكن لا بأس به ، وعبد الله بن محمد بن عقيل من بابة أصحاب الحديث الرَقاقة »[٧] . كأنه يشير إلى أنه يشبه رواة الرقائق من الضعفاء الذين لا بأس برواية ذلك عنهم .

---

(١) المصدر السابق (١٦/ ٨١) .

(٢) المصدر السابق (١٦/ ٨٠) .

(٣) تهذيب التهذيب (٦/ ١٥) .

(٤) تهذيب الكمال (١٦/ ٨١) .

(٥) المصدر السابق (١٦/ ٨٣) .

(٦) المصدر السابق (١٦/ ٨١ ، ٨٢-٨٣) .

(٧) معرفة الرجال لابن محرز (١/ ١١٣) .

وقال أحمد بن حنبل: «ابن عقيل منكر الحديث»[١]، وقال ابن سعد: «كان منكر الحديث، لا يحتجون بحديثه»[٢]. وقال أبو زرعة: «يختلف عنه في الأسانيد»[٣]، وقال أبو حاتم: «لين الحديث، ليس بالقوي، ولا بمن يُحتج بحديثه، يكتب حديثه»[٤]، وقال النسائي: «ضعيف»[٥]، وقال ابن خزيمة: «لا أحتج به لسوء حفظه»[٦]، وقال أبو داود: «كان سيء الحفظ»[٧]، وقال يعقوب بن شيبة: «وابنُ عقيل صدوق، وفي حديثه ضعف شديد»[٨]، وقال الجوزجاني: «تُوقِّف عنه، عامَّة ما يرويه غريب»[٩]، وقال أبو حاتم بن حبان: «كان رديء الحفظ، يحدث

---

(١) تهذيب الكمال (١٦/ ٨٢).

(٢) المصدر السابق (١٦/ ٨٠).

(٣) الجرح والتعديل (٥/ ١٥٣).

(٤) المصدر السابق.

(٥) تهذيب الكمال (١٦/ ٨٤).

(٦) المصدر السابق.

(٧) المصدر السابق (١٦/ ٨٥) من تعليقات المحقق.

(٨) المصدر السابق (١٦/ ٨١).

(٩) المصدر السابق (١٦/ ٨٣).

على التوهم فيجيء بالخبر على غير سَننه »[١] . وضعفه يعقوب بن سفيان الفسوي ، وابن عدي ، والدارقطني ، والعقيلي ، وابن خراش والساجي وأبو أحمد الحاكم والخطيب البغدادي[٢] ، وقال ابن حجر : « صدوق في حديثه لين ، ويُقال تغير بأخرة »[٣] .

وقد قال أبو عبد الله الحاكم في موضعٍ : « عُمِّر فساء حفظه ، فحدَّث على التخمين »[٤] ، وهذا يخالف ما نُقل عنه من أنه قال فيه : « مستقيم الحديث » .

كذلك ابن عبد البر خالف قوله المُبالَغ فيه جداً في الثناء على ابن عقيل ، وقال في كتابه التمهيد : « وعبد الله بن محمد بن عقيل ليس بالحافظ عندهم وقد اختلف عنه في هذا »[٥] .

ويظهر لي أن قول البخاري أن أحمد بن حنبل وغيره يحتجون بحديثه أي ببعض حديثه لا كله بدليل أن أحمد قال فيه : « منكر الحديث » وهذا

---

(١) تهذيب التهذيب (٦/ ١٥) .

(٢) انظر : تهذيب التهذيب (٦/ ١٥) وتعليقات محقق تهذيب الكمال (١٦/ ٨٥) .

(٣) التقريب (٣٥٩٢) .

(٤) تهذيب التهذيب (٦/ ١٥) .

(٥) التمهيد (٢٠/ ١٢٥) .

موافق لقول أقرانه علي ويحيى بن معين ، كذلك فالحميدي هو الذي حَدَّث بقول ابن عيينة في أن ابن عقيل في حفظه شيء فلا أظنه يحتج بكل حديثه .

لذا يبْعد جداً - في نظري - أن يكون أحمد بن حنبل احتج بكل حديثه أو أكثره ، بل الذي يتوجه أن يفسر كلام البخاري على أنه قصد الاحتجاج ببعض حديثه أي بعددٍ قليل مما حدَّث به ، وكأن البخاري بقوله السابق يريد أن يثبت أن ابن عقيل ليس شديد الضعف ، فاستدل باحتجاج أحمد وغيره ببعض حديثه على أن هذا مما يقوي أمره مع ما فيه من لين ، والله أعلم .

واستتباعاً للخلاف في ابن عقيل ، وقع أيضاً خلاف بين العلماء في الحكم على هذا الحديث :

فذهب أحمد إلى صحة الحديث واحتج به الشافعي (*) ، وقال البخاري : « هو حسن » [1] كما في جامع الترمذي ، وأما في العلل الكبير فقال : « حديث حمنة بنت جحش في المستحاضة هو حديث حسن ، إلا أن إبراهيم بن محمد بن طلحة هو قديم ، ولا أدري سمع منه عبد الله بن محمد

(*) انظر : كتاب الأم (١/ ٦٠) قال : « وبهذه الأحاديث الثلاثة نأخذ» ومنها حديث حمنة .

(١) الجامع للترمذي (١/ ٢٢٦) .

ابن عقيل أم لا؟ وكان أحمد بن حنبل يقول : هو حديث صحيح »[(١)] .

وبين في تاريخه الكبير أن ابن جريج قد أخطأ في روايته لهذا الحديث عن ابن عقيل فقال في السند عمر بن طلحة والصواب عمران كما قال الآخرون [(٢)] .

وقال الترمذي:« حسن صحيح »[(٣)].

وقال الطوسي: « يُقال :حسن » [(٤)] ونقل ابن الملقن أن الترمذي قال في هذا الحديث : « حسن » [(٥)] .

والحديث ذكره الحاكم في المستدرك وقال : « وشواهده حديث الشعبي عن قمير امرأة مسروق عن عائشة رضي الله عنها ، وحديث أبي عقيل يحيى ابن المتوكل عن بهية عن عائشة ، وذِكْرُها في هذا الموضع

---

(١) العلل الكبير (١/ ١٨٧-١٨٨) ، وقد بين ابن الملقن في البدر - مخطوط - (٢/ ١٥٧-١٥٨) أن ابن عقيل معاصر لإبراهيم بيقين ويظهر من قول البخاري أن إبراهيم قديم أنه يشك في المعاصرة ولم أجده ذكرهما في الأوسط المطبوع باسم الصغير وهو يذكر فيه الوفيات فكأنه لم يعرف وفاتهما .

(٢) التاريخ الكبير (١/ ٣١٦) .

(٣) جامع الترمذي (١/ ٢٢٥) وكذلك في نسخة الكروخي (ق١٢/ ب) .

(٤) الأحكام للطوسي (١/ ٣٤٢) .

(٥) البدر المنير - مخطوط - (١/ ١٥٦) .

يطول »[١] . ويفهم من هذا أنه يقويه .

وقال النووي : « وهذا الراوي إن كان مختلفاً في توثيقه وجرحه فقد صحح الحفاظ حديثه هذا ، وهم أهل هذا الفن »[٢] . وظاهر صنيع ابن القيم أنه يقوي الحديث[٣] .

وذهب الشيخ الألباني ـ رحمه الله ـ إلى تحسين الحديث[٤] .

وأما من ذهب إلى تضعيف الحديث فأحمد في رواية ابن هانيء كما تقدم ، وذكر أبو داود عنه أن في نفسه شيئاً منه بمعنى في ثبوته من حيث السند لا كما قال الشيخ أحمد شاكر أنه يعني من جهة الفقه والجمع بينه وبين أحاديث الباب[٥] .

وممن ضعف الحديث أبو حاتم الرازي فقد سأله ابنه عنه : فَوَهَّنه ولم يقوِّ إسناده[٦] ، وكذلك ابن خزيمة[٧] .

---

(١) المستدرك (١/ ١٧٣) .

(٢) المجموع للنووي (٢/ ٣٥٦) .

(٣) تهذيب أبي داود (١/ ١٨٣-١٨٧) .

(٤) إرواء الغليل (١/ ٢٠٢) .

(٥) جامع الترمذي (١/ ٢٢٧) .

(٦) العلل لابن أبي حاتم (١/ ٥١) .

(٧) تهذيب سنن أبي داود لابن القيم (١/ ١٨٣-١٨٤) .

وقال ابن المنذر: « وأما حديث ابن عقيل . . . فليس يجوز الاحتجاج به من وجوه: كان مالك بن أنس لا يروي عن ابن عقيل . . . وفي متن الحديث كلام مستنكر زعمتْ أن النبي ﷺ جعل الاختيار إليها فقال لها: تحيض في علم الله ستاً أو سبعاً . . . وليس يخلو اليوم السابع من أن تكون حائضاً أو طاهراً، فإن كانت حائضاً فيه واختارت أن تكون طاهراً فقد ألزمت نفسها الصلاة في يومٍ هي فيه حائض وصلت وصامت وهي حائض، وإن كانت طاهراً اختارت أن تكون حائضاً فقد أسقطت عن نفسها فرض الله عليها في الصلاة والصوم، وحَرَّمت نفسها على زوجها في ذلك اليوم وهي في حكم الطاهر، وهذا غير جائز، وغير جائز أن تُخير مرة بين أن تلزم نفسها الفرض في حال، وتسقط الفرض عن نفسها إن شاءت في تلك الحال »[١]. وهذا فيه نظر على قول من احتج بالحديث، فرسول الله لم يخيرها في اليوم السابع وإنما دعاها لأن تتحرى[٢] كما قال تعالى: ﴿ فَٱتَّقُوا۟ ٱللَّهَ مَا ٱسْتَطَعْتُمْ . . .﴾ [التغابن: ١٦]، ﴿ لَا يُكَلِّفُ ٱللَّهُ نَفْسًا إِلَّا وُسْعَهَا . . .﴾ [البقرة: ٢٨٦].

---

(١) الأوسط لابن المنذر (٢/ ٢٢٤) وساق الكلام على نكارة المتن على أنه لغيره ولم يبين من هو؟

(٢) انظر للاستزادة في دفع هذا الإشكال: كتاب مشكل الآثار للطحاوي (٧/ ١٤٦).

وقال الدارقطني : « تفرد به ابن عقيل ، وليس بقوي » [١] ، وقال ابن منده : « حديث حمنة لا يصح عندهم من وجه من الوجوه لأنه من رواية ابن عقيل ، وقد أجمعوا على ترك حديثه » [٢] ، وعقب ابن حجر عليه بقوله : « وتعقبه ابن دقيق العيد ، واستنكر منه هذا الإطلاق ، لكن ظهر لي أن مراد ابن منده بذلك من خرَّج الصحيح ، وهو كذلك » [٣] .

وأشار الخطابي [٤] وابن حزم [٥] والبيهقي [٦] إلى ضعف الحديث .

ومما يجدر التنبيه عليه أن بعض العلماء كابن خزيمة وابن حزم تعلق نظرهم ببعض طرق الحديث فطعنوا فيه بسبب ذلك ، والحقُّ أن أكثر ما قالوه غير مؤثر لأن له طرقاً متعددة عن عبد الله بن محمد بن عقيل وينظر في الرد على هذه الانتقادات ما بسطه ابن القيم [٧] وابن

---

(١) انظر : التنقيح لابن عبد الهادي (١/ ٦٠٧) والمحرر له (١/ ١٤٨) وليس هذا الكلام في كتابه السنن - المطبوع - .

(٢) تهذيب أبي داود لابن القيم (١/ ١٨٤) والجوهر النقي (١/ ٣٣٩) .

(٣) التلخيص الحبير (١/ ١٦٣) .

(٤) معالم السنن (١/ ١٨٥) .

(٥) المحلى (٢/ ١٩٥) .

(٦) معرفة السنن والآثار (٢/ ١٥٩-١٦٠) .

(٧) تهذيب أبي داود (١/ ١٨٣-١٨٧) .

الملقن [١] في الدفاع عن الحديث .

وعلى ضوء ما تقدم يطرح سؤال عن تحسين الإمام أحمد لهذا الحديث ماذا أراد به مع العلم بتصحيحه له كما ذكر البخاري ونقله الترمذي ؟

هل أراد بتحسينه أنه صحيح محتج به؟ أم أراد غير ذلك؟

الذي يظهر لي في تفسير الجمع بين التحسين والتصحيح - إن كان محفوظاً - عن أحمد أنه يحتمل أمرين يصعب ترجيح أحدهما على الآخر ، ولا أظن معنى الحسن في هذا النص يخرج عنهما :

أحدهما : أن أحمد قصد بإقرانه اسم (الحسن) مع (الصحيح) ليؤكد ثبوت الحديث عنده كأنه يقول هو حديث ثابت صحيح أو جيد صحيح أو صحيح قوي أو كما يقول هو رحمه الله في بعض الرواة : ثقة ثقة ، ثقة مأمون ، ثقة حسن الحديث ونحو هذه العبارات في شأن الرواة كما سنرى في القسم الثاني من هذا المبحث .

والآخر : أن الحسن هنا لم يأتِ بمعنى الصحة لأنه صُرِّح بها ، ولكن بمعنى آخر خارج عن قضية قبول الحديث وتقويته ، وهو أن متن الحديث تضمن زيادة مهمة لا توجد في غيره من أحاديث المستحاضات مما دعى

(١) البدر المنير - مخطوط - (٢/ ١٥٧) .

أحمد إلى وصفه (بالحسن) استحساناً لها ، يشهد لهذا قوله في رواية حرب : « ما أحسنه من حديث » ، وهي قوله عليه الصلاة والسلام : « تحيضي ستة أيام أو سبعة في علم الله . . . وكذلك فافعلي في كل شهر كما تحيض النساء وكما يطهرن بميقاتِ حيضهن وطهرهن » ولما كان هذا الحديث يتضمن من التفصيل ما لا يتضمنه غيره قال الطحاوي : « وهذا الحديث من أحسن الأحاديث المروية في هذا الجنس »[(١)] .

ويوضح ذلك أن أحمد[(٢)] أخذ بحديث حمنة هذا في باب المستحاضة وحمله على المرأة التي كانت لها عادة ولكنها نسيت وقتها ولم تميز دمها الخارج من رحمها هل هو دم حيض أم غيره؟ وكذلك المُبتدأة التي لم يتقدم لها أيام معلومة ولا هي مميزة لدمها مع استمرار خروج الدم منها بدون انقطاع .

والحكم الشرعي المأخوذ من الحديث أن يُرجع في ذلك إلى العُرف الظاهر والأمر الغالب من أحوال النساء ، لذا قال الخطابي : « وهذا أصل في قياس أمر النساء بعضهن على بعض في باب الحيض والحمل والبلوغ ،

---

(١) مشكل الآثار (٧/ ١٤٧) .

(٢) المسائل برواية عبد الله (ص٤٨-٤٩) ، وابن هانىء (١/ ٣٥) ، والمسائل لأبي داود (ص٢٢) ، والشرح الكبير (١/ ١٦٥ ، ١٧٠-١٧١) .

وما أشبه هذا من أمورهن ، ويشبه أن يكون ذلك منه ﷺ . . . على معنى اعتبار حالها بحال من هي مثلها وفي مثل سنها من نساء أهل إقليمها ، فإن كانت عادة مثلها منهن أن تقعد ستاً قعدت ستاً ، وإن سبعاً فسبعاً »[١] .

فلعل هذا هو سبب تحسين الحديث عند أحمد .

ويبقى تساؤل : لماذا قَوَّى الإمام أحمد هذا الحديث واحتج به مع ما في ابن عقيل من كلام معروف؟ وقد تأملت ذلك فظهر لي أن هناك ثلاثة أسباب مجتمّعة قد تكون وراء ذلك :

١ - أن سبب ضعف ابن عقيل هو سوء الحفظ والتحديث بالتوهم مما يؤدي إلى الأخطاء ومخالفة الآخرين ، ونظرنا فإذا هو تفرد برواية هذا الحديث ، ولم نجد له متابعاً أو مشاركاً لنعارض روايته ، ثم نظرنا فإذا هذا الحديث قد رواه عنه عدد من الرواة هم :

١- زهير بن محمد الخراساني : كما في مسند أحمد وسنن أبي داود والترمذي وغيرهم .

٢- عبيد الله بن عمرو الرقي : كما عند ابن المنذر والحاكم وغيرهما .

٣- ابن جريج : كما عند عبد الرزاق في مصنفه والطبراني في الكبير .

(١) معالم السنن (١/ ١٨٤) مع بعض التصرف اليسير .

٤- شريك بن عبد الله النخعي : كما عند أحمد وابن ماجه والطوسي .

٥- عمرو بن ثابت : أشار لروايته أبو داود وساق سندها الدارقطني ثم قال بنحوه أي حديث زهير .

٦- إبراهيم بن أبي يحيى : كما عند الشافعي في (الأم) وإبراهيم كما هو معلوم (متروك) لكن حديث الشافعي عنه أقوى من غيره لذا اعتبرتُ به هنا لهذه الخصوصية .

ومن هذه الروايات لم أقف على الخامسة أما الباقي فقد وقفتُ عليها فوجدتها متطابقة ، والاختلافات يسيرة جداً في بعض الكلمات القليلة ، إلا أن شريك - وهو موصوف بسوء الحفظ - لم يسق الحديث كما ساقه الباقون ونقص منه ، ولكن في روايته ذكر للحكم الذي أشرنا إلى انفراد ابن عقيل به .

وهذا الاتفاق والتطابق يدل على أن عبد الله بن محمد بن عقيل قد أجاد حفظ هذا الحديث ، لأننا اعتبرنا حفظه له برواية من رواه عنه ، فوجدناه قد حفظه سنداً ومتناً ولم يختلف عليه فيه ولم يضطرب فيه حفظه ، وقد نقلنا سابقاً قول أبي حفص الفلاس الذي بين فيه سبب ضعف ابن عقيل بقوله : « والناس يختلفون عليه » ، وهذا ما لم نجده هنا ، فاتفاق هؤلاء النقلة عنه مما يقوي الظن بأن هذا الحديث من صحيح حديثه .

وقد جرى عمل بعض كبار أئمة النقد كالإمام البخاري على أن أحاديث المتكلم فيهم من الجائز أن يُنتقى منها ما عُلم أنه من صحيح حديثهم ، وقد أخرج - رحمه الله - في صحيحه لبعض المتكلم فيهم كإسماعيل بن أبي أويس وعبد الله بن صالح - كاتب الليث - وغيرهما ، ولكن لم يخرج إلا ما علم أنه من صحيح حديثهم كما بين ذلك الحافظ ابن حجر [١] ، وعملاً بهذه القاعدة فقد قال البخاري : « أبو معشر المديني نَجيح مولى بني هاشم ضعيف لا أروي عنه شيئاً ، ولا أكتب حديثه ، وكل رجل لا أعرف صحيح حديثه من سقيمه لا أروي عنه ولا أكتب حديثه »[٢] ، وقال : « محمد بن عبد الرحمن بن أبي ليلى صدوق إلا أنه لا يُدرى صحيح حديثه من سقيمه ، وضعف حديثه جداً » [٣] .

وذكر رواية عبد الرحمن بن إسحاق فقال : « ولا نعلم أن هذا من صحيح حديثه أم لا؟ » [٤] .

وإذا تمعنا في هذه القاعدة النفيسة جداً ثم ربطناها بما قاله البخاري في

---

(١) انظر : هدي الساري (ص٤١٠ ، ٤٣٥) .

(٢) العلل الكبير للترمذي (٢/ ٩٧٨) .

(٣) المرجع السابق (٢/ ٩٧٣) .

(٤) جزء القراءة للبخاري (ص٤) .

ابن عقيل من أنه مقارِب الحديث مع تحسينه لحديثه ، علمنا أنه ممن يروي عنهم البخاري - خارج الصحيح - ويكتب حديثهم لأنه ممن عُرف صحيح حديثه من سقيمه ، هذا مع أن في حفظه شيئاً ولكنه لم يبلغ درجة ابن أبي ليلى في سوء الحفظ الذي أشار إلى أنه لا يروي عنه .

ومما يدل على أن أحمد عمل بهذه القاعدة قوله لما سئل عن عبيد الله بن موسى أخرجت عنه شيئاً : « ربما أخرجتُ عنه ، وربما ضربتُ عليه ، حدث عن قوم غير ثقات ، فإن كان من حديث الأعمش فعلى ذاك » [(١)] . وقـال في عمرو بن شعيب : « ربما احتججنا به ، وربما وجس في القلب منه » [(٢)] . وقال في عبد الملك بن عمير : « مضطرب الحديث قل من روى عنه إلا اختلف عليه » [(٣)] فأوضح أن سبب ضعفه تبين باختلاف الرواة عليه مما يعني أن عدم الاختلاف على راو يدل على ضبطه ، وهذه قاعدة مقررة عند النقاد عَبَّر عنها عبد الرحمن بن مهدي في قوله : « إنما يستدل على حفظ المحدث إذا لم يختلف عليه الحفاظ » [(٤)] .

---

(١) العلل للمروذي (ص١٧٤) .

(٢) الجرح والتعديل (١/ ٢٣٨) .

(٣) العلل للمروذي (ص١١٨) .

(٤) الكفاية (ص٤٧٥) .

ولا ريب أن الأصل في حديث الضعيف هو الرد وعدم الاحتجاج ، ولكن إذا قامت القرائن على أنه حفظ فيجوز لمن صح ذلك عنده أن يحتج به ، ولا يعد هذا تناقضاً بل هو من تمام العدل الذي أُمرنا به كما قال تعالى : ﴿ وَلَا يَجْرِمَنَّكُمْ شَنَآنُ قَوْمٍ عَلَىٰٓ أَلَّا تَعْدِلُوا۟ ۚ ٱعْدِلُوا۟ هُوَ أَقْرَبُ لِلتَّقْوَىٰ ﴾ [المائدة : ٨] .

٢- ليس في الحديث ما يُنكر أو يخالف الأحاديث الصحيحة الأخرى الواردة في الباب ، وموضع التفرد فيه الذي لم يرد في أحاديث الباب الأخرى هو أن حكم المستحاضة غير المميزة أن تتحيض لمدة ستة أيام أو سبعة تترك فيها الصلاة والصيام من كل شهر « كما تحيض النساء ، وكما يطهرن بميقاتِ حيضهن وطهرهن » .

وهذا الحكم الشرعي موافق لأصول الشريعة القاضية باستعمال العرف وتحكيم العادة في المواطن التي لا نص فيها .

٣- هذا الحديث يرويه عن حمنة رضي الله عنها ابنها عمران بن طلحة ، وعنه ابن أخيه إبراهيم بن محمد بن طلحة ، وحمنة هي جدة إبراهيم [1] هذا ، وهذا مما يعطي بعض الاختصاص لهذا الحديث بالنسبة لعمران

(١) الطبقات لابن سعد (٥/ ٥٢) .

وإبراهيم إذ يتعلق بحادثة وقعت لامرأة من أقرب أقربائهم ، وقد يحمل هذا على أن يداخلهما بعض الحياء في رواية هذه القصة لكل أحد لاسيما إذا استحضرنا ما قيل عن إبراهيم من صرامة وهيبة وعزة نفس حتى لقب (أسد قريش) والمعروف أن ابن عقيل هاشمي قرشي من كبار الأشراف وقد عرف بسعة العلم ، فتفرده برواية هذا الحديث عن إبراهيم بن محمد مما يُحتمل له لاسيما وأن إبراهيم قليل الحديث [١] ولم أجد في ترجمته ولا فيما اطلعت عليه من مروياته أن له تلاميذ مكثرين عنه أو ملازمين له مما يدل على أن تفرد ابن عقيل هنا عن ابن طلحة ليس منكراً بل يُحتمل له .

والذي أراه - فيما يبدو لي - أن هذه الأسباب الثلاثة مجتمعة قرائن لا بأس بها ، وقد تكون هي التي دعت الإمام أحمد لتقوية الحديث والاحتجاج به والله تعالى أعلم .

(**النص الثالث**) : قال الإمام أحمد : « رويت الصلاة على القبر عن النبي ﷺ من ستة وجوه حسان كلها » [٢] .

قال ابن عبد البر : « وأما الستة وجوه التي ذكر أحمد بن حنبل أنه روي

---

(١) المرجع السابق (ص٩٣) ، جزء تابعي أهل المدينة .

(٢) التمهيد لابن عبد البر (٦/ ٢٦١) ، والمغني (٢/ ١٩٤) ط دار الفكر . وكشاف القناع للبهوتي (٢/ ١٢١) .

منها أن رسول الله ﷺ صلى على قبر فهي والله أعلم :

حديث سهل بن حنيف [١] .

وحديث سعد بن عبادة [٢] .

وحديث أبي هريرة رُوي من طرق [٣] .

وحديث عامر بن ربيعة [٤] .

وحديث أنس [٥] .

وحديث ابن عباس [٦] » [٧] .

---

(١) أخرجه النسائي (٤/ ٤٠) والطبراني في المعجم الكبير (٦/ ٨٤) وابن عبد البر في التمهيد (٦/ ٢٦١) والبيهقي في الكبرى (٤/ ٣٥) وأعله بالإرسال .

(٢) أخرجه الترمذي (١٠٣٨) ، والطبراني في المعجم الكبير (٦/ ٢٠) ، والبيهقي في الكبرى (٤/ ٤٨) وتكلم عليه .

(٣) أخرجه أحمد في المسند (٢/ ٤٠٦) والبخاري في صحيحه (٤٥٨ ، ٤٦٠ ، ١٣٣٧) ومسلم في صحيحه (٩٥٦) .

(٤) أخرجه أحمد في المسند (٣/ ٤٤٤) وابن ماجه (١٥٢٩) .

(٥) أخرجه أحمد في المسند (٣/ ١٣٠) ومسلم في صحيحه (٩٥٥) وابن حبان (٧/ ٣٥٣) والبيهقي في الكبرى (٤/ ٤٦) .

(٦) أخرجه أحمد في المسند (١/ ٣٣٨) والبخاري في صحيحه (١٢٤٧ ، ١٣١٩) ومسلم في صحيحه (٩٥٤) وابن حبان (٧/ ٣٥٤) .

(٧) التمهيد (٦/ ٣٦٢-٣٦٣) .

ثم ساقها بأسانيده [(١)] ، ثم قال : « وقد روينا عن النبي ﷺ أنه صلى على قبر من ثلاثة أوجه سوى هذه الستة الأوجه المذكورة وكلها حسان . . . فالله أعلم أيها أراد أحمد بن حنبل »[(٢)] .

وقد أخرج أحمد في مسنده[(٣)] حديث يزيد بن ثابت ولم يخرج حديث سهل ولا سعد بن عبادة فهو أولى بالذكر لذلك ولقوة إسناده ، والسادس حديث جابر [(٤)] وسنده أقوى أيضاً .

والظاهر من سياق كلام أحمد أنه يريد بالحسان أي الثابتة وإن كان بعضها أصح من بعض بدليل قوله : « ومن يشك في الصلاة على القبر؟ ! يروى عن النبي ﷺ من ستة وجوه كلها حسان » [(٥)] .

وأحاديث أبي هريرة وابن عباس وأنس في الصحيحين ، مما يدل على أن أحمد يطلق الحسن على الصحيح وما في حكمه .

(النص الرابع) : قال الإمام أحمد : « حديث حماد بن سلمة هو حسن ،

---

(١) المصدر السابق (٦/ ٢٦٣-٢٧١) .

(٢) المصدر السابق (٦/ ٢٧١) .

(٣) مسند أحمد (٤/ ٣٨٨) .

(٤) أخرجه النسائي (٤/ ٨٥) .

(٥) المغني (٢/ ١٩٤) ط دار الفكر ، وكشاف القناع (٢/ ١٢١) .

يعني حديث ثمامة في الصدقات »[١] .

والحديث رواه أحمد في المسند[٢] بقوله : « حدثنا أبو كامل ثنا حماد بن سلمة قال : أخذتُ هذا الكتاب من ثمامة بن عبد الله بن أنس عن أنس بن مالك أن أبابكر رضي الله تعالى عنه كتب لهم : إن هذه فرائض الصدقة التي فرض رسول الله ﷺ على المسلمين التي أمر الله عز وجل بها رسول الله ﷺ فمن سألها من المسلمين على وجهها فليعطها ، ومن سأل فوق ذلك فلا يعطه .

فيما دون خمس وعشرين من الإبل ففي كل خمس ذود شاة ، فإذا بلغت خمساً وعشرين ففيها ابنة مخاض . . . » .

وقد أخرجه عدد من الأئمة[٣] في مصنفاتهم عن حماد بن سلمة بنحوه .

وأصله في صحيح البخاري[٤] وغيره[٥] عن محمد بن عبد الله بن المثنى ابن عبد الله بن أنس بن مالك عن أبيه عن ثمامة بن عبد الله بن أنس عن

(١) كتاب الوقوف من مسائل الإمام أحمد (٢/ ٦١٠) .

(٢) المسند (١/ ١١-١٢) .

(٣) أخرجه أبو داود (١٥٦٧) والنسائي (٥/ ٢٢) والدارقطني (٢/ ١١٣) والحاكم (١/ ٣٩٠-٣٩٢) والبيهقي في الكبرى (٤/ ٨٦) .

(٤) صحيح البخاري (١٤٥٣ ، ١٤٥٤) .

(٥) صحيح ابن خزيمة (٢٢٦١) وابن حبان (٨/ ٥٧-٦٠) وغيرهما .

أنس رضي الله عنه بنحوه .

وحديث حماد بن سلمة قال فيه الدارقطني : « إسناد صحيح ، وكلهم ثقات »(١) وقال الحاكم : « حديث صحيح على شرط مسلم »(٢) .

فالظاهر - والله أعلم - أن الإمام أحمد أراد بتحسينه للحديث الآنف تصحيحه وتقويته .

(النص الخامس) : ذكر شيخ الإسلام ابن تيمية أن الإمام أحمد حسن حديث « من كنتُ مولاه فعلي مولاه » .

فقال - رحمه الله - : « وأما قوله : « من كنتُ مولاه فعلي مولاه » فليس هو في الصحاح ، لكن هو مما رواه العلماء ، وتنازع الناس في صحته ، فنُقل عن البخاري وإبراهيم الحربي وطائفة من أهل العلم بالحديث أنهم طعنوا فيه وضعفوه ، ونُقل عن أحمد بن حنبل أنه حسنه كما حسنه الترمذي ، وقد صنَّف أبو العباس بن عقدة مصنفاً في جمع طرقه»(٣) .

ولم يُجدد هنا السند الذي توجه تحسين الإمام أحمد إليه ، ولم نقف على نص كلامه لنرى سياقه ونفهم مقصوده وهل أراد بالحسن غرابة سنده أو

---

(١) سنن الدارقطني (٢/ ١١٥) .

(٢) المستدرك (١/ ٣٩٢) .

(٣) منهاج السنة النبوية (٧/ ٣٢٠-٣٢١) .

حُسن متنه أو أنه أراد تقويته وتثبيته .

وقال الإمام الحافظ الحجة ابن حجر العسقلاني : « وأما حديث « من كنت مولاه فعلي مولاه » فقد أخرجه الترمذي والنسائي ، وهو كثير الطرق جداً وقد استوعبها ابن عقدة في كتاب مفرد ، وكثير من أسانيدها صحاح وحسان »[١] .

وقد خرَّج شيخنا العلامة محمد ناصر الدين الألباني ـ رحمه الله ـ هذا الحديث من رواية عدد من الصحابة رضوان الله عليهم في كتابه السلسلة الصحيحة[٢] وانتهى إلى أنه حديث متواتر عنده وانتقد تضعيف شيخ الإسلام ابن تيمية له[٣] .

والحديث قد أخرجه الإمام أحمد في المسند[٤] وفي فضائل الصحابة[٥] من وجوه كثيرة . ولكن لا أدري أي الطرق أراد بتحسينه؟! والغالب أنه

---

(١) فتح الباري (٧/ ٧٤) ط دار المعرفة .

(٢) السلسلة الصحيحة (٤/ ٣٣٠-٣٤٤) .

(٣) السلسلة الصحيحة (٤/ ٣٤٣ ، ٣٤٤) .

(٤) انظر : المسند (١/ ٨٤) ، (٤/ ٢٨١) ، (٥/ ٣٤٧) من رواية أحمد نفسه وللحديث أسانيد أخرى من زيادات ابنه .

(٥) فضائل الصحابة (٩٥٩ ، ٩٨٩ ، ٩٩١ ، ١٠١٦ ، ١٠٢١) من رواية أحمد نفسه وليست من الزيادات .

عنى بتحسينه الصحة أو قوة الحديث من حيث الإجمال ، وهذا هو رأي فضيلة الشيخ ربيع بن هادي [١] .

(النص السادس) : حديث عوف بن مالك « أن رسول الله ﷺ كان إذا أتاه الفيء قسمه من يومه فأعطى الآهل حظين وأعطى العزب حظاً » .

قال شيخ الإسلام ابن تيمية : « والإمام أحمد في رواية أبي طالب قال : حديث حسن » [٢] .

والحديث أخرجه الإمام أحمد في مسنده [٣] .

قال : « ثنا أبو المغيرة قال : ثنا صفوان قال : ثنا عبد الرحمن بن جُبير بن نُفير عن أبيه عن عوف بن مالك الأشجعي قال : كان رسول الله ﷺ إذا جاء فيء قسمه من يومه ، فأُعطي الآهل حظين ، وأُعطي العزب حظاً واحداً ، فدعينا وكنت أُدعى قبل عمار بن ياسر ، فدعيت فأعطاني حظين وكان لي أهل ، ثم دعا بعمار بن ياسر فأعطي حظاً واحداً ، فبقيت قطعة سلسلة من ذهب فجعل النبي ﷺ يرفعها بطرف عصاه فتسقط ثم رفعها وهو يقول : كيف أنتم يوم يكثر لكم من هذا » .

---

(١) تقسيم الحديث (ص٨٤-٨٥) .

(٢) مجموع الفتاوى (٢٨/ ٥٨٤) بتصرف يسير .

(٣) المسند (٦/ ٢٥) .

ورواه بسند آخر [١] عن يحيى بن آدم قال : ثنا ابن المبارك عن صفوان ابن عمرو بنحوه .

وقد رواه الآخرون [٢] عن صفوان بنحوه .

وصفوان وثقه أحمد [٣] وغيره ، وأما عبد الرحمن بن جبير فلم أجد لأحمد كلاماً في حاله ولكن وثقه أبو زرعة والنسائي وابن سعد وابن حبان وقال أبو حاتم : صالح الحديث [٤] ، وأبوه جُبير من كبار الثقات [٥] ولم أجد أيضاً لأحمد كلاماً فيه .

ومراد أحمد من تحسين هذا الحديث - فيما ظهر لي - أنه صحيح عنده أو هو قوي من حيث الإجمال على أقل تقدير ، وقد أخرج مسلم في صحيحه[٦] حديثاً عن صفوان عن عبد الرحمن بن جبير عن أبيه عن عوف

---

(١) المسند (٦/ ٢٩) .

(٢) أخرجه أبو داود (٢٩٥٣) وابن الجارود (١١١٢) وابن حبان (١١/ ١٤٥) والبيهقي في السنن الكبرى (٦/ ٣٤٦) .

(٣) العلل برواية عبد الله (٢/ ٣٤٧) وسؤالات أبي داود (ص٢٥٧) ، وتهذيب الكمال (١٣/ ٢٠٤-٢٠٥) .

(٤) تهذيب الكمال (١٧/ ٢٧) .

(٥) المصدر السابق (٤/ ٥١١) .

(٦) صحيح مسلم (١٧٥٣) .

ابن مالك رضي الله عنه ، فهذا سند يصححه مسلم - رحمه الله - وكذلك البخاري خارج الصحيح [١] ، وابن حبان وغيرهم .

(**النص السابع**) : قال الإمام أحمد في حديث علي بن شيبان مرفوعاً : « لا صلاة لرجل فرد خلف الصف » : « هو حديث حسن » [٢] .

والحديث رواه الإمام أحمد في مسنده [٣] قال : « حدثنا عبد الصمد وسُريج قالا : ثنا ملازم بن عمرو ، ثنا عبد الله بن بدر أن عبد الرحمن بن علي حدثه أن أباه علي بن شيبان حدثه أنه خرج وافداً إلى رسول الله ﷺ قال : فصلينا خلف النبي ﷺ فلمح بمؤخر عينيه إلى رجل لا يقيم صلبه في الركوع والسجود فلما انصرف رسول الله ﷺ قال : « يا معشر المسلمين إنه لا صلاة لمن لا يقيم صلبه في الركوع والسجود » . قال : ورأى رجلاً يصلي خلف الصف فوقف حتى انصرف الرجل ، فقال رسول الله ﷺ : « استقبل صلاتك ، فلا صلاة لرجل فرد خلف الصف » .

(١) العلل الكبير (ص٢٥٨) .

(٢) التلخيص الحبير (٢/ ٣٧) ، وأصل الكلام موجود في المغني لابن قدامة (٢/ ٢٢-٢٣) ط دار الفكر ، وذكره ابن رجب في فتح الباري (٧/ ١٣١) .

(٣) مسند أحمد (٤/ ٢٣) .

وقد روى الحديث غير واحد من الأئمة[١] عن ملازم بن عمرو بنحوه .

وملازم وثقه الإمام أحمد [٢] ، وأما عبد الله بن بدر فقال فيه : « ليس به بأس » [٣] ووثقه ابن معين وأبو زرعة والعجلي وابن حبان [٤] ، وأما عبد الرحمن بن علي بن شيبان فلم أجد للإمام فيه كلاماً ، ولكن وثقه العجلي وابن حبان وأبو العرب التميمي وابن حزم [٥] ، وابن حجر [٦] .

وقد صحح الحديث ابن خزيمة وابن حبان وابن حزم [٧] ، وقال ابن رجب : « رواته كلهم ثقات من أهل اليمامة » [٨] ، وقال البوصيري : « هذا إسناد صحيح رجاله ثقات » [٩] ، وصححه أحمد شاكر [١٠]

---

(١) أخرجه ابن ماجه (١٠٠٣) وابن خزيمة (١٥٦٩) وابن حبان (٥/ ٥٨٠-٥٨١) والبيهقي في السنن الكبرى (٣/ ١٠٥) وغيرهم .

(٢) العلل ومعرفة الرجال برواية عبد الله (١/ ٣٧٩) ، والجرح والتعديل (٨/ ٤٣٥) .

(٣) سؤالات أبي داود (ص٣٥٦) .

(٤) تهذيب التهذيب (٥/ ١٣٥) ط دار الفكر .

(٥) تهذيب التهذيب (٦/ ٢١٢) ط دار الفكر .

(٦) التقريب (٣٩٦٠) .

(٧) المحلى (٤/ ٥٣) .

(٨) فتح الباري لابن رجب (٧/ ١٣١) .

(٩) مصباح الزجاجة (١/ ١٠٨) .

(١٠) جامع الترمذي (١/ ٤٤٦) .

والألباني [١] .

وقد تكلم البزار في هذا الحديث فقال : « وعبد الله بن بدر ليس بالمعروف ، إنما حدث عنه ملازم بن عمرو ومحمد بن جابر ، فأما ملازم فقد احتمل حديثه وإن لم يحتج به ، وأما محمد بن جابر فقد سكت الناس عن حديثه . وعلي بن شيبان لم يحدث عنه إلا ابنه ، وابنه هذه صفته ، وإنما ترتفع جهالة المجهول إذا روى عنه ثقتان مشهوران ، فأما إذا روى عنه من لا يحتج بحديثه لم يكن ذلك الحديث حجة ، ولا ارتفعت جهالته » [٢] .

والذي يعنينا أن الإمام أحمد حين حَسَّن الحديث لم يكن عنده محل نظر ، بل ظاهر كلامه يدل على الاحتجاج والقبول والعمل ، كما هو مذهبه الفقهي رحمه الله في هذه المسألة ، ويؤكد ذلك توثيقه لملازم وتقويته لحال عبد الله بن بدر .

فلا ريب أن عمل الإمام أحمد بالحديث مع تحسينه له دال على أنه يقويه ويحتج به ، ولا يضر الحديث أن عبد الرحمن بن علي لم ينتشر حديثه ويشتهر عند المحدثين؛ لأنه كان يقطن أرض اليمامة ولم يكن طلب العلم فيها كما هو في الحجاز أو العراق من حيث الشهرة وكثرة العلماء وطلبة العلم ،

---

(١) إرواء الغليل (٢/ ٣٢٩) .

(٢) نصب الراية (٢/ ٣٨) .

ولذا قل من روى عنه ، وهو يروي هذا الحديث عن أبيه عندما وفد على رسول الله ﷺ فدواعي الحفظ والضبط موجودة لأهمية الحدث وجلالته في نفس علي بن شيبان رضي الله عنه وكذلك أبنائه .

كما أن للحديث شواهد من أهمها حديث وابصة بن معبد [(١)] رضي الله عنه وقد قواه الإمام أحمد واحتج به [(٢)] ، وكذلك قواه غيره [(٣)] .

وليعلم أن ابن قدامة في المغني [(٤)] نقل أن أحمد حسن حديث وابصة ، ولكنه في الكافي [(٥)] نقل أنه قال في حديث علي بن شيبان وفي حديث وابصة هذا : حديث حسن ، فلا أدري هل فهم ذلك ابن قدامة من رواية الأثرم عن أحمد قوله : « حديث ملازم في هذا أيضاً حسن » [(٦)] . أم أنه وقف على نص صريح في ذلك؟ ولم أجد في الكتب الأخرى إلا تحسين

---

(١) أخرجه أبو داود (٦٨٢) والترمذي (٢٣٠ ، ٢٣١) وابن ماجه (١٠٠٤) وابن الجارود (٣١٩) وابن حبان (٥/ ٥٧٥-٥٧٩) والبيهقي في السنن الكبرى (٣/ ١٠٤-١٠٥) .

(٢) الكافي لابن قدامة (١/ ١٩٠) والمغني (٢/ ٢٢) ط دار الفكر ، والمبدع (٢/ ٨٧) .

(٣) انظر : ما ورد في المراجع الواردة في الحاشيتين الآنفتين ، وانظر كذلك : إرواء الغليل (٢/ ٣٢٣-٣٢٧) .

(٤) المغني (٢/ ٢٢) ط دار الفكر .

(٥) الكافي (١/ ١٩٠) .

(٦) المغني (٢/ ٢٣) ط دار الفكر ، وفتح الباري لابن رجب (٧/ ١٣١) .

حديث علي بن شيبان ، ولذا قام احتمال عندي أن ابن قدامة فهم من قول أحمد : « أيضاً » أي أن حديث وابصة حسن أيضاً .

وقد يكون أحمد - رحمه الله - حكم على حديث وابصة بلفظ آخر من ألفاظ الثبوت والتقوية غير الحسن (١) .

(النص الثامن) : نقل الأثرم عن الإمام أحمد أنه قال في حديث لعبيد الله بن عدي بن الخيار في من تحق له الزكاة : « ما أحسنه وأجوده من حديث » (٢) .

ونقل عنه أنه قال فيه : « ما أجوده من حديث ، وقال : هو أحسنها إسناداً » (٣) .

وهذا الحديث أخرجه الإمام في مسنده فقال : « ثنا يحيى بن سعيد عن هشام قال : حدثني أبي أن عبيد الله بن عدي حدثه أن رجلين أخبراه أنهما أتيا النبي ﷺ يسألانه من الصدقة فقلَّب فيهما البصر ، ورآهما جَلْدين ،

---

(١) للوقوف على كلام العلماء في حديث وابصة . انظر : نصب الراية (٢/ ٣٨) وتحفة المحتاج (١/ ٤٦١) ، ونيل الأوطار (٣/ ٢٢٧) ط دار الجيل ، والتمهيد لابن عبد البر (١/ ٢٦٨-٢٦٩) وإرواء الغليل (٢/ ٣٢٣-٣٢٧) .

(٢) التمهيد (٤/ ١٢١) .

(٣) الشرح الكبير (١/ ٧٠٨) والتنقيح (٢/ ١٥٢٢) .

فقال : « إن شئتما أعطيتكما ، ولاحظ فيها لغني ولا لقوي مكتسب » ، وأخرجه عن وكيع وعبد الله بن نمير كذلك عن هشام بن عروة به [١] ، وعليه مدار الإسناد [٢] .

وقد جاء حديث في معناه وهو قوله ﷺ : « لا تحل الصدقة لغني ولا لذي مِرَّةٍ سوي » رواه سبعة من الصحابة رضي الله عنهم مرفوعاً [٣] .

وسند حديث ابن الخيار صحيح ، قال ابن عبد الهادي : « هو حديث صحيح ورواته ثقات » [٤] ، وصححه الشيخ الألباني [٥] ، وعبيد الله بن عدي بن الخيار ولد على عهد النبي ﷺ [٦] وقد ذكر أنه سمع من هذين

(١) المسند (٤/ ٢٢٤) و(٥/ ٣٦٢) .

(٢) أخرجه الشافعي في الأم (٢/ ٧٣) وعنه البيهقي في المعرفة (٩/ ٣٢٤) ، وعبد الرزاق في مصنفه (٤/ ١٠٩-١١٠) ، وابن أبي شيبة (٣/ ٢٠٨) ، وأبو داود (١٦٣٣) والنسائي (٥/ ٩٩-١٠٠) ، وأبو عبيد في الأموال (ص٦٥٨) وابن زنجويه في الأموال (٣/ ١١١٧) ، والطحاوي في معاني الآثار (٢/ ١٥) وفي المشكل (٦/ ٣١٦-٣١٧) ، والدارقطني في سننه (٢/ ١١٩) والبيهقي في السنن الكبرى (٧/ ١٤) .

(٣) انظر : نصب الراية (٢/ ٣٩٩-٤٠١) فقد ذكرها ، وخرج الألباني بعضها في الإرواء (٣/ ٣٨١-٣٨٥) .

(٤) التنقيح (٢/ ١٥٢٢) .

(٥) الإرواء (٣/ ٣٨١) .

(٦) انظر : تهذيب الكمال (١٩/ ١١٢-١١٧) .

الرجلين وهما من الصحابة ولا تضر الجهالة بأسمائهم لا سيما وقد نص ابن الخيار على أنهما أخبراه ، أنهما أتيا النبي ﷺ .

ويظهر لي أن معنى قول أحمد : « ما أحسنه وأجوده من حديث » أراد به ثبوت الحديث وصحته وكذلك قوله : « هو أحسنها إسناداً » يعني أصح ما روي في الباب ، فقد روي هذا الحديث بنحو معناه من طرق متعددة عن الصحابة ، ولكن الظاهر أن أحمد يرى أن هذا الحديث هو أصحها وأثبتها . والله أعلم .

(**النص التاسع**) : قال أبو داود : « سمعتُ أحمد وسئل عن الرجل يأتي امرأته وهي حائض ، قال : ما أحسن حديث عبد الحميد فيه ، قلت : وتذهب إليه ؟ قال : نعم ، إنما هو كفارة فدينار أو نصف دينار ، قال : كيف شاء »[1] .

عبد الحميد هو ابن عبد الرحمن بن زيد بن الخطاب القرشي المدني ، وثقه العجلي والنسائي وابن خراش وابن حبان ، وقال ابن أبي داود : ثقة مأمون[2] ، واحتج به البخاري ومسلم في صحيحيهما .

وحديثه أخرجه الإمام أحمد بقوله : « حدثنا يحيى عن شعبة ، ومحمد بن

---

(١) مسائل أبي داود (ص٢٦) .

(٢) تهذيب الكمال (١٦/ ٤٤٩-٤٥٢) .

جعفر حدثنا شعبة عن الحكم عن عبد الحميد بن عبد الرحمن عن مِقْسَم عن ابن عباس عن النبي ﷺ « في الذي يأتي امرأته وهي حائض ، يتصدق بدينار أو بنصف دينار » قال عبد الله بن أحمد : قال أبي : ولم يرفعه عبد الرحمن ولا بهز »(١) .

وقد أخرج هذا الحديث من طرق أخرى هي :

١- عن سعيد بن أبي عروبة عن قتادة عن مقسم عن ابن عباس قال : « أمر رسول الله ﷺ الذي يأتي امرأته وهي حائض أن يتصدق بدينار أو نصف دينار »(٢) .

٢- عن حماد بن سلمة عن عطاء العطار عن عكرمة عن ابن عباس أن رسول الله ﷺ قال : « يتصدق بدينار » يعني الذي يغشى امرأته

---

(١) مسند أحمد (٣/ ٣٢٥-٣٢٦) بتحقيق شاكر ، (٤/ ٢٠٤) عن محمد بن جعفر ، وهذا الحديث أخرجه أبو داود (٢٦٤) ، والنسائي (١/ ١٥٣) وفي سننه الكبرى (١/ ١٢٧) و(٥/ ٣٤٦) ، وابن ماجه (٦٤٠) ، وابن الجارود (١٠٨) ، والطبراني في الكبير (١١/ ٣٨٢) ، والحاكم في المستدرك (١/ ١٧١-١٧٢) ، والبيهقي في الكبرى (١/ ٣١٤) ، والمزي في تهذيب الكمال (١٦/ ٤٥١) عن طريق أبي بكر عبد الله بن سليمان بن الأشعث المعروف بابن أبي داود ، وقال بعده : « هذه سنة تفرد بها أهل المدينة » .

(٢) مسند أحمد (٣/ ٣٦١ ، ٣٦٢)(٤/ ٣٠٣)(٥/ ٥٥) .

حائضاً[١] ، وبلفظ « يتصدق بدينار فإن لم يجد ديناراً فنصف دينار » .

وعطاء هذا هو ابن عجلان الحنفي ، قال فيه ابن حجر : « متروك ، بل أطلق عليه ابن معين والفلاس وغيرهما الكذب »[٢] .

٣ ـ عن عبد الرزاق عن ابن جريج قال أخبرني عبد الكريم وغيره عن مقسم مولى عبد الله بن الحارث أن ابن عباس أخبره أن النبي ﷺ جعل في الحائض نصاب دينار ، فإن أصابها وقد أدبر الدم عنها ولم تغتسل فنصف دينار كل ذلك عن النبي ﷺ[٣] .

٤ ـ عن شريك عن خُصيف عن مقسم عن ابن عباس عن النبي ﷺ : في الرجل يأتي امرأته وهي حائض قال : يتصدق بنصف دينار[٤] .

وخالفه سفيان الثوري فقد أخرج أحمد من طريقه عن خُصيف عن مقسم عن النبي ﷺ بمثله قال أحمد : وقال شريك عن ابن عباس[٥] ،

---

(١) مسند أحمد (٤/ ٤٠ ، ٢٨١-٢٨٢) (٥/ ١٤٣) .

(٢) التقريب (٤٥٩٤) .

(٣) مسند أحمد (٥/ ١٥٩)وانظر : مصنف عبد الرزاق (١/ ٣٢٨-٣٢٩) مع بعض الاختلاف .

(٤) مسند أحمد (٤/ ١٥٢) ، وسنن أبي داود (٢٦٦) والجامع للترمذي (١٣٦) والدارمي (١/ ٢٤٥) والدارقطني (٣/ ٢٨٦-٢٨٧) والأحكام للطوسي (١/ ٣٦٣) والبيهقي في الكبرى (١/ ٣١٦) .

(٥) مسند أحمد (٥/ ٣) ، وانظر : مصنف عبد الرزاق (١/ ٣٢٨) ، والبيهقي في الكبرى=

يعني أنه وصله وسفيان أرسله .

٥ ـ عن سفيان بن عيينة عن عبد الكريم أبي أمية عن مقسم عن ابن عباس : إذا أتى امرأته وهي حائض ، قيل لسفيان : يا أبا محمد هذا مرفوع فأبى أن يرفعه وقال : أنا أعلم به – يعني أبا أمية – (١) .

وحديث ابن عباس هذا اضطرب فيه جداً ، قال المنذري : « وهذا الحديث قد اضطرب الرواة فيه اضطراباً كثيراً في إسناده ، وفي متنه :

فروي تارة مرفوعاً ، وتارة موقوفاً .

وتارة مرسلاً عن مقسم عن النبي ﷺ ، وتارة معضلاً عن عبد الحميد بن عبد الرحمن عن النبي ﷺ » (٢) ، « وأما الاضطراب في متنه فروي « بدينار أو نصف دينار » على الشك ، وروي « يتصدق بدينار فإن لم يجد فبنصف دينار » . وروى فيه التفرقة بين أن يصيبها في الدم أو في انقطاع الدم ، . . . ، وروي « إذا كان دماً أحمر فدينار وإذا كان دماً أصفر فنصف دينار . . . » (٣) .

= (١/ ٣١٦) .

(١) العلل برواية عبد الله (١/ ٤٥٦) .

(٢) مختصر سنن أبي داود (٣/ ٨٤) .

(٣) مختصر سنن أبي داود (١/ ١٧٥) .

وقال الحافظ ابن حجر : « والاضطراب في إسناد هذا الحديث ومتنه كثير جداً »[١] .

وقال الشيخ أحمد شاكر : « روي بأسانيد كثيرة ، وبألفاظ مختلفة ، واضطربت فيه أقوال العلماء جداً . . . وقد وجدتُ له نحواً من خمسين طريقاً أو أكثر »[٢] .

فحصر اضطرابات الرواة هنا يوقعنا في التطويل والإسهاب[٣] ، ولكن سأقتصر في هذا المقام على بيان الاختلافات الواقعة في رواية شعبة عن عبد الحميد لهذا الحديث وذلك لأن الإمام وجه تحسينه لهذا الطريق بالتحديد ، مما أغنانا عن التوسع في الطرق الأخرى لهذا الحديث ، وقد أشرت إلى ما أخرجه الإمام أحمد منها ، فيكتفى بذلك .

---

(١) التلخيص الحبير (١/ ١٦٦) .

(٢) الجامع للترمذي (١/ ٢٤٦) .

(٣) للاستزادة ينظر : سنن الدارمي (١/ ٢٤٤-٢٤٦) والسنن الكبرى للنسائي (٥/ ٣٤٦-٣٥٠) ، ومصنف عبد الرزاق (١/ ٣٢٨-٣٣٠) ومشكل الآثار للطحاوي (١٠/ ٤٢٨-٤٣٩) ، والسنن الكبرى للبيهقي (١/ ٣١٤-٣١٩) والبدر المنير لابن الملقن - مخطوط - (٢/ ١٦٣-١٧٧) وقد أطال وأجاد جداً ، وتحقيق الشيخ أحمد شاكر على جامع الترمذي (١/ ٢٤٦-٢٥٤) وقد أجاد في تلخيص علل الحديث إلا أنه وقع في بعض الأوهام عدا ما عُرف عنه من تساهل في التوثيق والتصحيح .

اختلف الرواة عن شعبة في روايته لهذا الحديث في موضعين :

الأول : رفعه بعضهم ، ووقفه آخرون ، فقد رفعه يحيى بن سعيد القطان وغندر والنضر بن شميل وعبد الوهاب بن عطاء الخفاف ، ومحمد بن إبراهيم بن أبي عدي وآخرون [(١)] .

ووقفه عبد الرحمن بن مهدي وبهز بن أسد - كما أشار أحمد إلى ذلك - ، وعفان بن مسلم وسليمان بن حرب وجماعة آخرون [(٢)] .

والصحيح أن هذا الاختلاف من شعبة نفسه فقد كان يروي الحديث أولاً مرفوعاً ثم رجع عن رفعه ، وحدث عنه ابن مهدي بهذا الحديث موقوفاً وقال فيه : « قيل لشعبة إنك كنت ترفعه ، قال : إني كنتُ مجنوناً فصححت » [(٣)] ، كما حدَّث به سعيد بن عامر عنه مرفوعاً ، وقال فيه : « قال شعبة : وزعم فلان أن الحكم لا يرفعه ، فقيل لشعبة حدثنا بما سمعتَ ودَعْ قولَ فلانٍ وفُلان ، فقال : ما يسرني أن أُعْمَّر في الدنيا عُمر

(١) انظر تخريج الحديث فيما تقدم ، والسنن الكبرى للبيهقي (١/ ٣١٤) .

(٢) انظر : السنن الكبرى للبيهقي (١/ ٣١٤-٣١٥) .

(٣) المنتقى لابن الجارود (ص٤٦) ، والسنن الكبرى للبيهقي (١/ ٣١٥) من طريق عبد الله بن أحمد بن حنبل عن أبيه ، ولم أجده في العلل ولا في المسند .

نوح ، وإني تحدثتُ بهذا أو أسكتُ عن هذا »[(١)] .

قال أبو داود : « وربما لم يرفعه شعبة »[(٢)] ، وقال البيهقي : « رجع عن رفعه بعدما كان يرفعه »[(٣)] .

الثاني : رواه الأكثر عن شعبة « يتصدق بدينار أو نصف دينار » ولكن روى حجاج بن منهال عنه هذا الحديث موقوفاً على ابن عباس وفيه قول شعبة : « شك الحكم »[(٤)] يعني شك في التصدق هل هو بدينار أم بنصفه؟ ويقوي رواية حجاج ما جاء عن عبد الرزاق عن ابن جريج قال : « وكان الحكم بن عتيبة عن مقسم يقول : لا أدري قال مقسم ديناراً أو قال : نصف دينار »[(٥)] .

وهذا يشير إلى أن الحكم لم يضبط متن الحديث ، وأن أصل الحديث ليس فيه تخيير من الرسول ﷺ .

وقد أجاب ابن القطان الفاسي عن هذين الاختلافين بما يلي :

---

(١) المنتقى لابن الجارود (ص٤٦) .

(٢) سنن أبي داود (١/ ٦٩) .

(٣) معرفة السنن والآثار (١٠/ ١٥٢) والكبرى (١/ ٣١٥) .

(٤) مشكل الآثار للطحاوي (١٠/ ٤٢٩) .

(٥) مصنف عبد الرزاق (١/ ٣٢٨) .

١- أجاب عما جاء في رواية سعيد بن عامر عن شعبة - المتقدمة - بقوله : « فهذا غاية التثبت منه ، وهب أن أوثق أهل الأرض خالفه فيه ، فوقفه على ابن عباس ، كان ماذا ؟ أليس إذا روى الصحابي حديثاً عن النبي ﷺ يجوز له بل يجب عليه أن يُقلِّد مقتضاه فيفتي به؟! هذا قوة للخبر لا توهينٌ له »(١) .

وأجاب عما نقله عبد الرحمن بن مهدي عن شعبة أيضاً بقوله : « نظن أنه رضي الله عنه - يعني شعبة - لما أُكثر عليه في رفعه إياه توقى رفعه ، لا لأنه موقوف لكن إبعاداً للظنة عن نفسه ، وأبعد من هذا الاحتمال أن يكون شك في رفعه في ثاني حال فوقفه ، فإن كان هذا ، فلا نبالي ذلك أيضاً بل لو نسي الحديث بعد أن حدَّث به لم يضره » ثم قال : « فإن أبيت إلا أن يَكون شعبة رجع عن رفعه ، فأعلم أن غيره من أهل الثقة والأمانة أيضاً قد رواه عن الحكم مرفوعاً كما رواه شعبة فيما تقدم ، وهو عمرو بن قيس

(١) بيان الوهَم والإيهام (٢/ ق ١٤٥/ ب) . ليعلم أن من منهج ابن القطان كما يظهر من كتابه (البيان) أنه إذا أُختلف في حديث فوصله ثقة وأرسله ثقات آخرون أو رفعه وخالفه غيره فوقفه أن القول قول من زاد ويرى كما قال هنا أن هذا تقوية للخبر ، وهو في هذا متابع لابن حزم الأندلسي ، وليس هذا منهج متقدمي المحدثين من أئمة النقد فهم يعتمدون القرائن في مثل ذلك ولا يأخذون بالزيادة دوماً .

الملائي وهو ثقة ، قال فيه : عن الحكم ما قاله شعبة من رفعه إياه إلا أن لفظه فأمره « أن يتصدق بنصف دينار » ولم يذكر ديناراً ، وذلك لا يضره فإنه إنما حكى قضية معينة قال فيه : واقع رجل امرأته وهي حائض فأمره عليه السلام « أن يتصدق بنصف دينار » ، ذكره النسائي [١] ، فهذه حالٌ تجبُ فيها نصف دينار ، وهو مؤكد لما قلناه من أن ديناراً أو نصفه إنما هو باعتبار حالين لا تخيير ولا شك ، ورواه أيضاً مرفوعاً هكذا عن عبد الحميد بن عبد الرحمن المذكور قتادة وهو من هو » ثم ساق حديثه من سنن النسائي [٢] ثم قال : « فهذا شأن حديث مقسم ، وإن تقدم عنه فيه وقفاً وإرسالاً وألفاظاً أُخر لا يصح منها شيء غير ما ذكرناه » [٣] .

٢- يجاب عن التخيير الوارد في الحديث بأنه من النبي ﷺ وليس شكاً من الراوي ، يفهم هذا من قول أبي داود بعدما أخرج حديث شعبة عن عبد الحميد : « هكذا الرواية الصحيحة دينار أو نصف دينار » [٤] وأيد

---

(١) السنن الكبرى للنسائي (٥/ ٣٤٦-٣٤٧) .

(٢) السنن الكبرى للنسائي (٥/ ٣٤٧) .

(٣) هذا النص أكثر من بيان الوهم والإيهام (٢/ ت ١٤٥/ ب - ق ١٤٦/ أ) ولكن في النسخة طمس مقدار سطرين نقلتها من البدر المنير (٢/ ١٧٤) ، وهذا الطمس في أصل مخطوطة الكتاب المحفوظة في دار الكتب المصرية وتوجد في أكثر أوراق المجلد الثاني للأسف الشديد .

(٤) سنن أبي داود (١/ ٦٩) .

ذلك أحمد شاكر فقال : « وهذه الرواية هي اللفظ في جميع الروايات التي ذكرناها عن الحكم وتابعه عليها قتادة ويعقوب بن عطاء وكذلك عبد الكريم عن مقسم في بعض الروايات عنه ، . . . فهذا يدل على أنه ليس شكاً في الحكم (١) .

واختار ابن القطان أن قوله « دينار أو نصف دينار » ليس شكاً من الراوي ولا للتخيير وإنما باعتبار حالين (٢) من حالات إتيان الحائض ، ويظهر أنه يقصد بالنظر إلى لون الدم أو بالنسبة لأول الحيض وآخره حيث يقل تدفقه .

ويقول شيخ الإسلام ابن تيمية في معرض بيانه أن التخيير مرفوع وليس شكاً من الراوي ولا باعتبار حالين : « وهذا كما يخير الحاج بين أن يبيت الليلة الثالثة بمنى ويرمي الجمرة من الغد وبين أن لا يفعل ، وكمن وجب عليه الهدي فإن أخرج سُبْعَ بدنة جاز وإن أخرج بدنة فهو هدي أيضاً وهو أفضل . . . » (٣) ، أو كتخيير المسافرين بين القصر والإتمام (٤) ،

(١) جامع الترمذي (١/ ٢٥٢) مع بعض التصرف .

(٢) انظر البدر المنير - مخطوط - (٢/ ١٧٣) وكلام ابن القطان في ورقه (١٤٥/ أ) وهي ساقطة.

(٣) شرح العمدة في الفقه (كتاب الطهارة) (ص٤٦٧) .

(٤) انظر : توضيح الأحكام من بلوغ المرام لابن بسام (١/ ٤٠٨) .

واستدل الطحاوي [١] على أن التمييز يدل على أن الحكم هو للقُربة وليس كفارة ، وكذلك ذهب أحمد شاكر إلى أن التخيير صارف للأمر من الوجوب إلى الندب [٢] .

ولهذا ذهب بعض أهل العلم إلى تصحيح حديث شعبة عن عبد الحميد السابق ، وهم :

- إسحاق بن راهويه قال : « هذه السنة الصحيحة التي سنها رسول الله ﷺ في غشيان الحائض » [٣] .

- أبو عبد الله الحاكم قال : « قد أرسل هذا الحديث وأوقف أيضاً ، ونحن على أصلنا الذي أصلناه أن القول قول الذي يُسند ويصل إذا كان ثقة » [٤] .

- ابن القطان الفاسي وقد تقدم كلامه آنفاً في الدفاع عن الحديث ، وانتقد عبد الحق لتضعيفه للحديث .

---

(١) مشكل الآثار (١٠/ ٤٣٩) .

(٢) جامع الترمذي (١/ ٢٥٢) مع بعض التصرف .

(٣) شرح العمدة لابن تيمية (ص٤٦٥) .

(٤) المستدرك (١/ ١٧٢) .

■ ابن دقيق العيد - كما نقل عنه ابن الملقن - [١] .

■ شيخ الإسلام ابن تيمية [٢] .

■ ابن الملقن فقد أنكر على ابن الصلاح قوله إن الحاكم تساهل في تصحيحه للحديث وقال : « لم يتساهل في ذلك بل الحق معه » [٣] .

■ ابن التركماني [٤] .

■ وذهب الحافظ ابن حجر إلى تقويته فقد قال عن تصحيح ابن دقيق العيد لهذا الحديث : « وهو الصواب » [٥] .

■ واختلف قول ابن القيم فيه فمرة رد على من ضعفه ، ومرة نقل قول من ضعفه وسكت [٦] .

---

(١) البدر المنير - مخطوط - (٢/ ١٧٠) .

(٢) شرح العمدة (ص٤٦٦) .

(٣) البدر المنير - مخطوط - (٢/ ١٧٦) ، وقد جمع في هذا الحديث جمعاً لا يوجد عند غيره حتى إنه قال في آخره : « وأختم الكلام على هذا الحديث ولا يُسأم من طوله فقد حصل فيه مهمات يرحل إليها ، وجواهر يُغاص عليها » وصدق فيما قاله رحمه الله .

(٤) الجوهر النقي (١/ ٣١٤-٣١٩) .

(٥) التلخيص الحبير (١/ ١٦٦) .

(٦) تهذيب مختصر أبي داود (١/ ١٧٣-١٧٥) فقد دافع عنه ، (٣/ ٨٤) سكت عمن ضعفه .

▪ وممن صححه من المعاصرين الشيخ أحمد شاكر[١] والشيخ الألباني[٢] وغيرهم .

وأما من ضعف الحديث فهم :

▪ الإمام أحمد - في رواية عنه - قال الخلال : « وقال غير الميموني عنه عن أحمد : لو صح الحديث عن النبي ﷺ كنا نرى عليه كفارة ، فقيل له : هل في نفسك منه شيء ، قال : نعم لأنه من حديث فلان ، أظنه عبد الحميد »[٣] ، وقد طعن ابن دقيق العيد في هذه الرواية بقوله : « وهذا لا يلزم الرجوع إليه لوجهين : **أحدهما** : ذلك الغير مجهول ، وقد روى أبو داود عن أحمد أنه قال : ما أحسن حديث عبد الحميد فيه ، قيل له : تذهب إليه ، قال : نعم إنما هو كفارة .

والثاني : أن ذلك الغير لم يجزم بأن فلاناً هو عبد الحميد بل قال : أظنه ، والظن لا يقدح فيمن تُيقِنَ تعديله »[٤] .

وقد ورد عن أحمد كلام آخر يدل على أنه لم يحتج بالحديث مطلقاً ، فقد

---

(١) انظر : تحقيقه على جامع الترمذي (١/ ٢٤٦-٢٥٤) .

(٢) الإرواء (١/ ٢١٧-٢١٨) .

(٣) البدر المنير - مخطوط - (٢/ ١٧٦) ، وأشار إلى هذه الرواية في الشرح الكبير (١/ ١٥٨) .

(٤) المرجع السابق .

روي عنه أنه قال: « إن كانت له مقدرة تصدق بما روي عن النبي ﷺ »[١].

▪ وقال الشافعي : « وقد روي فيه شيء لو كان ثابتاً أخذنا به ، ولكنه لا يثبت مثله »[٢] .

▪ وقال الخطابي : « وقال أكثر العلماء : لا شيء عليه ، ويستغفر الله ، وزعموا : أن هذا الحديث مرسل أو موقوف على ابن عباس ، ولا يصح متصلاً مرفوعاً ، والذمم برية إلا أن تقوم الحجة بشغلها »[٣] .

▪ وقال ابن عبد البر : « وحجة من لم يوجب عليه كفارة إلا الاستغفار والتوبة ، اضطراب هذا الحديث عن ابن عباس وأن مثله لا تقوم به حجة ، وإن الذمة على البراءة ، ولا يجب أن يثبت فيها شيء لمسكين ولا غيره ، إلا بدليل لا مدفع فيه ، ولا مطعن عليه ، وذلك معدوم في هذه المسألة »[٤] .

▪ وقال ابن كثير : « قد روي مرفوعاً ، وموقوفاً وهو الصحيح عند

---

(١) الشرح الكبير (١/ ١٥٨) .

(٢) معرفة السنن والآثار (١٠/ ١٥٢) .

(٣) معالم السنن (١/ ١٧٣) .

(٤) التمهيد (٣/ ١٧٨) .

كثير من أئمة الحديث »[١] .

وقد ضعف هذا الحديث ابن المنذر[٢] ، وأبو علي بن السكن[٣] ، وابن حزم، والبيهقي[٤] ، وابن العربي[٥] ، وعبد الحق[٦] ، وابن الصلاح[٧] ، والمنذري[٨] ، والنووي[٩] .

وقد ألمح الترمذي إلى تضعيفه فقال : « روي عن ابن عباس موقوفاً ومرفوعاً »[١٠] ولم يحكم عليه بشيء ، ولكن عدم وصفه له ولو (بحسن) يدل على استضعافه له فيما يظهر لي ، وربما كان متوقفاً .

ويظهر مما تقدم أن الإمام أحمد عندما حسّن الحديث - كما في رواية أبي داود

---

(١) تفسير ابن كثير (١/ ٤٦٠) .

(٢) الأوسط (٢/ ٢١٢) .

(٣) التنقيح (١/ ٥٩٨) .

(٤) السنن الكبرى (١/ ٣١٤-٣١٩) .

(٥) عارضة الأحوذي (١/ ٢١٧-٢١٩) .

(٦) البدر المنير - مخطوط - (٢/ ١٧٢) .

(٧) البدر المنير - مخطوط - (٢/ ١٧٦) .

(٨) مختصر سنن أبي داود (١/ ١٧٣-١٧٥) و(٣/ ٨٤) .

(٩) المجموع (٢/ ٣٦٠) .

(١٠) الجامع (١/ ٢٤٥) .

- فقد أراد بقوله : « ما أحسن حديث عبد الحميد . . . » أن روايته هي الأصح والأسلم من مجموع روايات الحديث التي وقع فيها اضطراب شديد في سندها ومتنها ، لذا قال ابن دقيق العيد : « ومن هذا الوجه صحح الحديث من صححه »[(١)] يعني حديث شعبة عن عبد الحميد ، وقال أبو داود في الحديث نفسه : « هكذا الرواية الصحيحة دينار أو نصف دينار »[(٢)] ، ومع أن أحمد لا يخفى عليه أن شعبة قد أوقف الحديث إلا أنه اختار رواية يحيى بن سعيد القطان وهو من كبار الأئمة الحفاظ المتقنين .

وبهذا يظهر أن أحمد احتج بالحديث وأخذ به معتمداً على رواية عبد الحميد بن عبد الرحمن لأنها الأصح سنداً ومتناً ، وقوله فيها « ما أحسن . . . » أي ما أجود أو ما أصح ، وهي على أية حال من أساليب المدح والثناء .

---

(١) البدر المنير - مخطوط - (٢/ ١٧٠) .

(٢) سنن أبي داود (١/ ٦٩) .

ب - إطلاقه الحسن على الحديث الضعيف المنجبر :

(النص العاشر) : ذكر الحافظ ابن رجب أقوال النقاد في حَكيم بن جُبير - راوي حديث الصدقة - ثم قال : « وقال أحمد في رواية عنه في حديث الصدقة : « هو حسن » واحتج به »(١) .

وهذا الحديث أخرجه الإمام أحمد في مسنده فقال : « حدثنا وكيع ، حدثنا سفيان عن حكيم بن جُبير عن محمد بن عبد الرحمن بن يزيد عن أبيه عن عبد الله - ابن مسعود - قال : قال رسول الله ﷺ : « من سأل وله ما يُغنيه جاءت مسألتُه يومَ القيامة خُدوشاً أو كدوحاً في وجهه ، قالوا : يا رسول الله ، وما غِنَاه؟ قال : خمسون درهماً أو حسابُها من الذهب » (٢) .

ولم يسُق غير هذا السند لحديث حكيم في مسنده (٣) ، في حين ذكر في العلل برواية عبد الله قال : « سمعتُ يحيى بن آدم قال : حَدَّث سفيان بهذا الحديث عن حكيم بن جبير حديث ابن مسعود في المسألة « من سأل جاء

---

(١) شرح علل الترمذي (١/ ٣٣١) .

(٢) مسند أحمد بتحقيق أحمد شاكر (٥/ ٢٤٨) و (٦/ ١١٤) والسياق من الموضع الثاني لأنه أتم مع أن السند في الموضعين واحد .

(٣) لمزيد من التأكد رجعت لأطراف المسند لابن حجر (٤/ ١٧٧) فوجدت الأمر كذلك كما في طبعتي المسند .

وفي وجهه خدوش أو كدوح » ، فقال سفيان لعبد الله بن عثمان - يعني صاحب شعبة - : أبو بسطام يحدث عن حكيم بن جبير؟ فقال عبد الله بن عثمان : لا ، فقال سفيان : حدثناه زُبيد الإيامي عن محمد بن عبد الرحمن . قال أبي : وكان شعبة لا يحدث عن حكيم بن جبير ، وكان عبد الرحمن لا يحدثنا عنه ، ترك حديثه ، وهو أبو جعفر المدايني هو ابن مسور » (١) .

حكيم سيأتي الكلام عليه ، وأما محمد بن عبد الرحمن فثقة (٢) ، وكذلك أبوه(٣) ، وسفيان هو الثوري الإمام أشهر من أن يُعرف ، ويحيى بن آدم من الحفاظ الثقات (٤) ، وقد انفرد يحيى بن آدم بذكر هذه المتابعة ، وقد رواه جمع من الرواة عن سفيان بدونها وهم : أبو عاصم الضحاك بن مخلد (٥) ، وعبيد الله بن عبيد الرحمن الأشجعي (٦) ، ومحمد بن يوسف الفريابي

---

(١) العلل لأحمد (١/ ٢٤١-٢٤٢) ، وبنحو هذا في الكامل لابن عدي (٢/ ٦٣٦) من طريق أبي بكر الأثرم عن أحمد .

(٢) انظر : تهذيب الكمال (٢٥/ ٦٤٨-٦٥٢) .

(٣) انظر : تهذيب الكمال (١٨/ ١٢-١٤) .

(٤) انظر : تهذيب الكمال (٣١/ ١٨٨-١٩٢) .

(٥) أخرجه الدارمي (١/ ٣٨٦) ، والطحاوي في شرح معاني الآثار (٢/ ٢٠)(٤/ ٣٧٢) ، وفي مشكل الآثار (١/ ٤٢٨) ، والكامل لابن عدي (٢/ ٦٣٦) .

(٦) أخرجه أبو عبيد في الأموال (ص٦٥٩-٦٦٠) .

ووكيع [١] ، ويحيى بن سعيد القطان .

وإسرائيل بن أبي إسحاق السبيعي [٢] ، وحماد بن شعيب الحماني [٣] ، قد تابعوا الثوري في روايته عن حكيم ، لكن لم أجد - بعد التفتيش - من روى هذا الحديث عن زُبيد غير سفيان على ما ذكره يحيى بن آدم عنه ، وقد رويت الزيادة التي انفرد بها يحيى بن آدم بألفاظ متقاربة [٤] ، ولكن لأهميتها قمتُ بحصر ألفاظها ، وسأذكر هنا أهم الاختلافات :

١ - ذكر أبو داود في سننه عن الحسن بن علي عن يحيى بن آدم أنه قال: « فقال عبد الله بن عثمان لسفيان : حفظي أن شعبة لا يروي عن حكيم بن

---

(١) أخرجه أحمد كما تقدم ، وابن أبي شيبة في المصنف (٣/ ١٨٠) ، وأبو يعلى في مسنده (٩/ ١٣٨-١٣٩) .

(٢) أخرجه الدارقطني (٢/ ١٢٢) وابن حبان في المجروحين (١/ ٢٤٦-٢٤٧) .

(٣) أخرجه ابن عدي (٢/ ٦٦١) .

(٤) أخرج حديث يحيى بن آدم عن سفيان المتضمن ذكر سفيان بأنه سمع زُبيداً يرويه عن محمد ابن عبد الرحمن : أبو داود (١٦٢٦) ، والترمذي (٦٥٠) ، وابن ماجه (١٨٤٠) ، والنسائي (٥/ ٩٧) وفي الكبرى (٢/ ٥٢) بنفس السند ، والطوسي في الأحكام (٣/ ٢٤٦) ، والطحاوي في المعاني (٢/ ٢٠) (٤/ ٣٧٢) ، وفي المشكل (١/ ٤٢٩) ، وابن عدي في الكامل (٢/ ٦٣٦) ، والدارقطني في العلل (٥/ ٢١٦-٢١٧) ، والحاكم (١/ ٤٠٧) ولم يتكلم عليه ، والبيهقي في الكبرى (٧/ ٢٤) .

جبير ، فقال سفيان : فقد حدثناه زُبيد عن محمد بن عبد الرحمن بن يزيد » .

وذكرها ابن ماجه عن الحسن بن علي . . . بها ، وذكرها الحاكم والبيهقي عن الحسن بن علي العامري عن ابن آدم بها ، وذكر الدارقطني في العلل بنحوها عن أبي هشام الرفاعي عن ابن آدم .

٢- ذكر الترمذي في جامعه عن محمود بن غيلان عن ابن آدم قال : « فقال له عبد الله بن عثمان - صاحب شعبة - : لو غير حكيم حَدَّث بهذا الحديث فقال له سفيان : وما لحكيم ! لا يحدث عنه شعبة؟ قال : نعم . قال سفيان : سمعتُ زُبيداً يُحدِّث بهذا عن محمد بن عبد الرحمن بن يزيد ».

وذكرها الطوسي .

٣- ذكر النسائي عن أحمد بن سليمان عن ابن آدم قال : « قال سفيان : وسمعتُ زُبيداً يُحدِّث عن محمد بن عبد الرحمن بن يزيد » .

٤- ذكر ابن عدي فقال : « حدثنا ابن حماد قال : حدثني أبو الحسين محمد بن عبد الله بن مخلد ، ثنا إسحاق بن راهويه قال : قال يحيى ابن آدم : قال سفيان الثوري : شعبة يُنكر على حكيم بن جبير حديث الصدقة ، أما إني قد سمعته من زُبيد » .

ابن حماد هو محمد بن أحمد أبو بشر الدولابي - وثقه الدارقطني [١] - ، وأبو الحسين بن مخلد لم يذكروا فيه جرحاً ولا تعديلاً [٢] .

٥- ذكر الدارقطني في علله عن يحيى بن محمد بن صاعد عن عبد الأعلى ابن واصل - وهو ثقة - عن ابن آدم قال : « قال سفيان : وقد سمعتُ زُبيداً يحدث عن محمد بن عبد الرحمن بن يزيد نحوه أو شبهه » .

وقد خالف أبو بكر البزار ابنَ صاعد في سياقها وزاد فيها فقال بعد أن روى الحديث عن شيخه ابن واصل : « قال يحيى بن آدم : فعلمتُ أن شعبة لا يرضى حكيم بن جبير ، فقلت له : حدثنيه سفيان عن زُبيد عن محمد بن عبد الرحمن بن يزيد عن أبيه ، هكذا ولم يقل عن عبد الله » [٣] .

ولم أر أحداً ساق هذه الزيادة عن يحيى بمثل هذا السياق المفسر ، وقد خالف ابنُ صاعد البزار في الرواية هنا وأجمل قول سفيان كما أجمله كل من روى عن يحيى ، والبزار مع حفظه وجلالته يخشى عليه من الوهم هنا لأنه خولف ، وقد ذكر بعض النقاد كالنسائي وأبي أحمد الحاكم والدارقطني أن

(١) انظر : سير أعلام النبلاء (١٤/ ٣٠٩-٣١١) .

(٢) انظر : ذكر أخبار أصبهان لأبي نعيم (٢/ ٣٣٩-٣٤٠) وتاريخ دمشق لابن عساكر (١٥/ ٥٥٤-٥٥٥) مخطوط .

(٣) مسند البزار (٥/ ٢٩٥) .

عنده أوهاماً [١] .

ومما يجب التنبيه عليه أن في موضع من شرح معاني الآثار للطحاوي أخرج من طريق أبي هشام الرفاعي عن يحيى عن سفيان : « حدثناه زبيد عن محمد بن عبد الرحمن بن يزيد مثله » [٢] . وكلمة (مثله) هنا خطأ ربما كانت من أحد النساخ أو غيره وذلك لأن الطحاوي أخرج هذا النص بالسند نفسه في موضع آخر من الكتاب نفسه [٣] ولم توجد فيه ، كذلك أخرجه بالسند نفسه في كتابه مشكل الآثار[٤] ولم توجد ، كما أنها ليست عند الدارقطني في علله [٥]وقد أخرجها من طريق أبي هشام الرفاعي أيضاً فثبت بجلاء أنها خطأ ، ولو ثبتت من طريق صحيح لكانت نصاً قاطعاً في أن حديث زُبيد كحديث حكيم بن جبير متصل مرفوع .

ويظهر من الألفاظ السابقة أن جميع من روى حديث يحيى بن آدم - ما عدا رواية البزار - قد أجملوا ولم يفسروا كلام الثوري هل سمع من زُبيد

(١) انظر تاريخ بغداد (٤/ ٣٣٥) ، وسير أعلام النبلاء (١٣/ ٥٥٦) ، ولسان الميزان (١/ ٢٣٨).

(٢) شرح المعاني (٢/ ٢٠) .

(٣) المرجع السابق (٤/ ٣٧٢) .

(٤) مشكل الآثار (١/ ٤٢٩) .

(٥) علل الدارقطني (٥/ ٢١٧) .

الحديث متصلاً مرفوعاً كما رواه حكيم أم أن الأمر خلاف ذلك؟

وأقوى الألفاظ من حيث الدلالة على أن زُبيداً قد تابع حكيماً متابعة تامة قول سفيان كما في رقم (٢) « سمعتُ زُبيداً يحدث بهذا عن محمد بن عبد الرحمن بن يزيد » ، ثم جاء في (٤) ولكن في سند الرواية من لم يعدل ولم يجرح ، وأضعف الألفاظ من حيث الدلالة على متابعة زُبيد ما جاء في بند (٥) وذلك لقوله : « نحوه أو شبهه » .

وأما أقوى الألفاظ من حيث السند وهو الذي رواه الأكثر ، لذا فهو الأرجح ما جاء في رقم (١) و (٣) وهو الذي رواه الإمام أحمد - كما تقدم - وهو قول سفيان « فقد حدثنا زُبيد عن محمد بن عبد الرحمن بن يزيد » هكذا مُجملاً .

والذي دعانا إلى حصر ألفاظ رواية يحيى بن آدم أن زُبيد بن الحارث اليامي - ويقال الإيامي - هو ثقة ثبت بالاتفاق [1] ، فلو جاء بلفظ صريح أنه تابع حكيم بن جبير متابعة تامة لصح الحديث بذلك لأن حكيماً مضعف عند جمهور أهل العلم .

وقد ترك شعبة حديثه بسبب روايته لحديث الصدقة [2] ، وسأله

(١) انظر : تهذيب الكمال (٩/ ٢٨٩-٢٩٢) .

(٢) انظر : الكامل لابن عدي (٢/ ٦٣٤ ، ٦٣٥) والضعفاء للعقيلي (١/ ٣١٦) .

غير واحد أن يحدثهم بحديث حكيم بن جبير فقال : « أخافُ النار » [١] ، وأما عبد الرحمن بن مهدي فقال : « إنما روى أحاديث يسيرة وفيها أحــاديث منكرات » [٢] وقال الإمام أحمد : « ضعيف الحديث ، مضطرب » [٣] ، وقال ابن معين : « ليس بشيء » [٤] ، وقال أبو حاتم الرازي : « ضعيف الحديث ، منكر الحديث ، له رأي غير محمود نسأل الله السلامة » [٥] ، وقال أبو داود : « ليس بشيء » [٦] ، وقال الجوزجاني : « كذاب » [٧] – كعــادته في الشدة على غلاة الشيعة – وقــال النسائي : « ليس بالقوي » [٨] و « ضعيف » [٩] وقال ابن حبان :

(١) انظر : الكامل (٢/ ٦٣٤) وكتاب المجروحين لابن حبان (١/ ٢٤٦) ، والضعفاء للعقيلي (١/ ٣١٦) .

(٢) الكامل لابن عدي (٢م٦٣٥) .

(٣) العلل برواية عبد الله (١/ ٣٩٦) .

(٤) الجرح والتعديل (٣/ ٢٠٢) .

(٥) المصدر السابق .

(٦) تهذيب التهذيب (٢/ ٤٤٦) .

(٧) أحوال الرجال (ص٤٨) .

(٨) تهذيب الكمال (٧/ ١٦٨) .

(٩) الضعفاء للنسائي (ص١٦٦) .

« كان غالياً في التشيع كثير الوهم فيما يروي ، كان أحمد بن حنبل لا يرضاه »[١] ، وقال الدارقطني : « متروك »[٢] .

وقد حدَّث يحيى بن سعيد القطان عن سفيان الثوري عنه ولم ير بحديثه بأساً[٣] ، وسأل ابن أبي حاتم أبا زرعة عنه فقال : « في رأيه شيء ، قلتُ : ما محله؟ قال : الصدق إن شاء الله »[٤] ، وقال البخاري كما نقل الترمذي : « وحكيم بن جبير لنا فيه نظر ، ولم يعزم فيه على شيء »[٥] .

وقال الذهبي : « ضعفه غير واحد ، ومَشَّاه بعضهم وحسَّن أمره ، وهو مقل »[٦] .

وقد ذهب بعض أهل العلم إلى تقوية الحديث بسبب ما ذكره الثوري من أنه سمع الحديث من زُبيد ، فمن هؤلاء أحمد بن حنبل كما يظهر من تحسينه الحديث - وسيأتي تفصيل ذلك لاحقاً -، والترمذي قال:

---

(١) كتاب المجروحين (١/ ٢٤٦) .

(٢) السنن للدارقطني (٢/ ١٢٢) .

(٣) العلل الصغير للترمذي (٥/ ٧١٠) .

(٤) الجرح والتعديل (٣/ ٢٠٢) .

(٥) العلل الكبير (٢/ ٩٦٩) .

(٦) المغني في الضعفاء (١/ ١٨٦) .

« حسن » (١) وذكر المتابعة مما يدل على تقويته للحديث ، وابن العربي قال : « وقد سمعه سفيان من زُبيد فصح » (٢) وكذلك الزبيدي قال : « فصار الحديث بهذا الطريق قوياً » (٣) ، وصحح الحديث للسبب نفسه الشيخ أحمد شاكر (٤) ، والشيخ محمد ناصر الدين الألباني (٥) .

وأما من ضعَّف الحديث فهم :

• شعبة بن الحجاج ضعَّف حكيم بن جبير بسبب روايته لهذا الحديث(٦)، ولما سأله يحيى بن سعيد القطان أن يحدثه بهذا الحديث قال له: « إني أخاف الله أن أحدثك به » (٧) .

• يحيى بن معين . قال الدوري : « سمعتُ يحيى وسألته عن حديث حكيم بن جبير . حديث ابن مسعود : « لا تحل الصدقة لمن كان عنده خمسون درهماً » يرويه أحد غير حكيم؟ فقال يحيى بن معين : نعم يرويه

---

(١) الجامع (٣/ ٤١) .

(٢) عارضة الأحوذي (٣/ ١٤٨) .

(٣) تخريج أحاديث إحياء علوم الدين (٢/ ٥٨٦) .

(٤) مسند أحمد (٥/ ٢٤٨) وتعليقه على المحلى لابن حزم (٦/ ١٥٤) .

(٥) في كتابه الصحيحة (١/ ٨١٨-٨١٩) .

(٦) العلل الصغير للترمذي (٥/ ٧١٠) ، والجرح والتعديل (٣/ ٢٠١) .

(٧) الكامل (٢/ ٦٣٦) ، ومقدمة الجرح والتعديل (ص١٤٠) .

يحيى بن آدم عن سفيان عن زُبيد ، ولا نعلم أحداً يرويه إلا يحيى بن آدم ، وهذا وَهْم ، لو كان هذا هكذا لحدَّث به الناس جميعاً عن سفيان ، ولكنه حديث منكر . هذا الكلام قاله يحيى أو نحوه »(١) .

وقصد ابن معين أن حديث زُبيد لو كان كحديث حكيم تماماً لحدَّث به سفيان وانتشر عنه ولكن الحال أننا لا نجد من ذكره إلا يحيى بن آدم فقط ، وقد يقال إن سبب ذلك أن يحيى توافق وجوده في تلك اللحظة التي وقع فيها الحوار بين عبد الله بن عثمان - صاحب شعبة - وسفيان ، لذا سنحت فرصة له لم تسنح لغيره بأن ينفرد بهذه المتابعة المهمة ، ولكن يبقى إشكال وهو أن :

سفيان الثوري لا يخفى عليه طعن شعبة في حكيم بن جُبير فلماذا لم يرو حديث زُبيد وهو أوثق وأثبت ، ولماذا اختار رواية حكيم على رواية زُبيد إذا كانت مثلها متصلة مرفوعة؟!

• الإمام أحمد بن حنبل جاءت عنه رواية في تضعيف هذا الحديث ، قال ابن عدي : « سمعت أحمد بن حفص يقول : سئل أحمد بن حنبل وهو حاضر : متى تحل الصدقة؟ قال : إذا لم يكن خمسون درهماً أو حسابها من

(١) تاريخ يحيى بن معين (٣/ ٣٤٦) ، وذكره ابن عدي في الكامل (٢/ ٦٣٤) .

الذهب ، قيل له : حديث حكيم بن جبير؟ قال : نعم ، ثم حكى عن يحيى ابن آدم أن الثوري قال يوماً : قال أبو بسطام يحدث - يعني شعبة - هذا الحديث عن حكيم بن جبير؟ قيل له : [لا] ، قال : حدثني زُبيد عن محمد ابن عبد الرحمن ، ولم يزد عليه ، قال أحمد : كأنه أرسله أو كره أن يحدث به أما تعرف الرجل؟! ، كلاماً نحو ذا »(١) .

أحمد بن حفص السعدي قال الإسماعيلي فيه : « كان يعرف الحديث صدوقاً ، وكان ممروراً »(٢) ، وقال ابن عدي : « حدَّث بأحاديث منكرة لم يتابع عليها » « وهو عندي ممن لا يتعمد الكذب ، وهو ممن يُشبَّهُ عليه فيغلط فيحدث به من حفظه »(٣) ولم ينفرد بهذا النقل عن أحمد فقد قال الحافظ ابن حجر : « ونص أحمد في (علل الخلال) وغيرها على أن رواية زُبيد موقوفة »(٤) .

ويظهر لي أن قصد أحمد بقوله : « كأنه أرسله أو كره أن يحدث به ، أما

---

(١) الكامل (٢/ ٦٣٦) ، وما بين القوسين المعكوفين من تنقيح التحقيق (٢/ ١٥١٤-١٥١٥) وهـي مقتضـى السياق ، والنص أخرجه أيضاً المنذري في مختصر أبي داود (٢/ ٢٢٦-٢٢٧) .

(٢) تاريخ جرجان (ص٧١) وليست هذه العبارة في معجم شيوخ الإسماعيلي (١/ ٣٥٥) .

(٣) الكامل (١/ ٢٠٢ ، ٢٠٣) ، وانظر : لسان الميزان (١/ ١٦٢-١٦٣) .

(٤) فتح الباري (٣/ ٤٠٠) .

تعرف الرجل؟! » يعني أن سفيان عُرِف بالتدليس ، فأوهم بقوله : حدثني زُبيد بن محمد بن عبد الرحمن أنه تابع حكيماً متابعة تامة والواقع أن زُبيداً خالف حكيماً ولم يروه مرفوعاً أو متصلاً ، وقول أحمد : أما تعرف الرجل؟! يعني أن سفيان الثوري من كبار الحفاظ فلو كان السند عن زبيد ليس فيه شيء يعيبه لصاح به . هذا ما ظهر لي في فهم كلام الإمام رحمه الله ويشهد لذلك ما جاء في رواية أبي بكر الأثرم عن الإمام رحمه الله وسيأتي ذكرها قريباً .

• يعقوب بن سفيان الفسوي ذكر حكاية يحيى بن آدم بلاغاً ، ثم قال : « هي حكاية بعيدة ، لو كان حديث حكيم بن جبير عن زُبيد ما خفي على أهل العلم » (١) .

يقصد لو كان زبيد روى هذا الحديث مثل ما رواه حكيم لما خفي ذلك على أهل العلم فلم يجدوا عند تخريج الحديث إلا رواية حكيم مع ضعفه .

• أبو بكر البزار بعد أن ذكر حكاية يحيى بن آدم قال : « وحكيم بن جبير هذا رجل من أهل الكوفة ضعيف الحديث ، وزبيد فلم يُسند هذا

(١) المعرفة والتاريخ (٣/ ٢٣٤-٢٣٥) وفيه سقط أكملته من السنن الكبرى للبيهقي (٧/ ٢٤) والتنقيح لابن عبد الهادي (٢/ ١٥١٦) .

الحديث عن عبد الله »[١] .

• النسائي قال : « لا نعلم أحداً قال في هذا الحديث (عن زبيد) غير يحيى بن آدم ،ولا نعرف هذا الحديث إلا من حديث حكيم بن جبير ، وحكيم ضعيف ، وسئل شعبة عن حكيم بن جبير فقال : أخاف النار ، وقد كان روى عنه قديماً »[٢] .

• قال ابن حبان : « وليس له طريق يعرف ، ولا رواية إلا من حديث حكيم بن جبير »[٣] .

• وقال الدارقطني : « ورواه زُبيد ، ومنصور بن المعتمر عن محمد ابن عبد الرحمن بن يزيد لم يجاوزا ابنه محمداً ، وقولهما أولى بالصواب »[٤] .

• وقال ابن حزم : « حكيم بن جبير ساقط ، ولم يُسنده زُبيد ، ولا حجة في مرسل »[٥] .

---

(١) مسند البزار (٥/ ٢٩٦) .

(٢) تحفة الأشراف (٧/ ٨٥) ، وذكره المنذري في مختصر أبي داود (٢/ ٢٢٧) وهذا النص لم أجده في سننه الصغرى ولا الكبرى .

(٣) كتاب المجروحين (١/ ٢٤٧) .

(٤) العلل للدارقطني (٥/ ٢١٦) .

(٥) المحلى (٦/ ١٥٤) .

• وقد ضعف هذا الحديث أيضاً ابن عبد البر [١]، والبيهقي [٢]، وابن حجر [٣].

والسؤال المهم : لماذا حَسَّن الإمام أحمد هذا الحديث مع تضعيفه لحكيم ابن جبير، ومع كونه لا يرى حديث زُبيد متصلاً كما روي عنه ؟!

الصحيح أن الروايات عن الإمام أحمد اختلفت في رواية زُبيد ومتابعته لحكيم، فمرة روي عنه أنه لا يراها موصولة كما تقدم آنفاً، ومرة أخرى روي عنه أنها مقوية لحديث حكيم، وليس يعنينا - الآن - ما هو الراجح عنه وإنما نريد أن نعرف ماذا عنى بالحسن عندما حسن الحديث والذي يبدو لي أن تحسين أحمد لحديث حكيم بن جبير لم يكن لذاته فالرجل عنده كان ضعيفاً، ولكن حديثه تقوى بمتابعة زُبيد وبأمورٍ أخرى.

ويوضح ذلك بجلاء هذا النص النفيس جداً الذي ساقه ابن عبد البر بسنده عن أبي بكر الأثرم قال : « قال أبو عبد الله : لا يأخذ من الصدقة من له خمسون درهماً، ولا يأخذ منها أكثر من خمسين درهماً، قيل له : وما الأصل في أن لا يُعطى أكثر من خمسين؟ قال : لأنه إذا أخذ خمسين صار

(١) التمهيد (٤/ ١٠٢-١٠٣).

(٢) معرفة السنن والآثار (٩/ ٣٢٩).

(٣) فتح الباري (٣/ ٤٠٠).

غنياً إلا أن يكون له عيال ، أو يكون غارماً ، أو يكون عليه دين .

ثم قال : حديث عبد الله بن مسعود في هذا حديث حسن ، وإليه نذهب في الصدقة .

قلتُ له : ورواه زُبيد ، وهو لحكيم بن جبير فقط؟ فقال : رواه زُبيد فيما قال يحيى بن آدم : سمعت سفيان يقول : فحدثنا زبيد عن محمد بن عبد الرحمن بن يزيد ، قلت لأبي عبد الله : لم يجز [1] به محمد بن عبد الرحمن؟ فقال : لا .

قال : وسمعته ، وذكر حديث أبي سعيد الخدري عن النبي ﷺ : « من سأل وله أوقية أوقية أوقية ، فهو ملحف » [2] فقال : هذا يُقَوِّي حديث عبد الله بن مسعود .

قيل لأبي عبد الله : حديث (عبد الله بن مسعود) [3] مِن حديث مَن

(١) في الأصل (لم يخبر به) والصواب ما أثبته (لم يَجزِ به) أي أن سفيان لم يذكر إلا محمد بن عبد الرحمن ولم يتجاوزه إلى غيره كما في السند الآخر فيكون حديث زُبيد ليس بمتصل ولا مرفوع كحديث حكيم بن جبير .

(٢) أخرجه أبو داود (١٦٢٨) وابن خزيمة (٢٤٤٧) .

(٣) هذا خطأ فادح من المحققين للكتاب أو من النساخ والصواب حديث أبي سعيد الخدري لأن السند الذي ساقه الإمام أحمد هو سند حديث أبي سعيد الخدري المتقدم ، وعمارة بن غزية يروي عن عبد الرحمن بن أبي سعيد الخدري وعبد الرحمن يروي عن أبيه وليس له رواية عن ابن =

هو؟ فقال : من حديث عمارة بن غزية عن عبد الرحمن بن أبي سعيد عن أبيه »[1] .

ويظهر في هذا النص النادر أن أحمد يرى متابعة زُبيد لم يجز بها سفيان محمد بن عبد الرحمن ، ولكن قَوَّى الحديث لوجود شاهد من حديث أبي سعيد الخدري رغم أن الأوقية تساوي أربعين درهماً لا خمسين ولكن كأن الإمام - رحمه الله - رأى أن في ذلك دلالة على أن للحديثِ أصلاً رغم الاختلاف في حد المسألة هل هو خمسون درهماً أو أربعون؟

وفي نصٍ آخر يجلي لنا الأمر أكثر قال عبد الله بن أحمد : « قلت لأبي : متى لا يحل للرجل أن يأخذ من الزكاة ؟

قال : إذا كان عنده خمسون درهماً أو حسابها من الذهب ، لم يحل له أن يأخذ منها . قلت لأبي : إن الشافعي يقول : يأخذ من الزكاة وإن كان عنده ألف دينار . قال : قال الله تعالى : ﴿ ۞ إِنَّمَا ٱلصَّدَقَٰتُ لِلۡفُقَرَآءِ وَٱلۡمَسَٰكِينِ وَٱلۡعَٰمِلِينَ عَلَيۡهَا ﴾ [التوبة : ٦٠] فإذا أخذ الرجل خمسة آلاف

= مسعود مطلقاً وعبارة(حديث عبد الله بن مسعود)وقعت بين قوسين في الأصل وبَيَّن المحققان في ص١٢٠أن ما بين القوسين مُضاف من نسخة أخرى لكتاب التمهيدوهذا مما يؤكد وجود خطأ.

(١) التمهيد (٤/ ١٢٣-١٢٤) .

فمتى يصير إلى الفقير شيء ، أذهب فيه إلى حديث حكيم بن جبير ، وقد رواه زُبيد ، وقد روي عن سعد وابن مسعود وعلي : « من كان له خمسون درهماً غناً » [(١)] .

ثم قال : « حدثني أبي حدثنا هشيم قال أخبرنا حجاج عن الحسن بن عطية - كذا قال هشيم - عن أبيه عن سعد بن أبي وقاص قال : « لا تحل الصدقة لمن له خمسون درهماً أو قيمتها من الذهب » .

حدثني أبي حدثنا هشيم أخبرنا حجاج عمن حدثه عن ابن مسعود أنه كان يقول مثل ذلك » [(٢)] .

حجاج هو ابن أرطاة قال فيه ابن حجر : « صدوق كثير الخطأ والتدليس » [(٣)] ، والحسن قد يكون ابن سعد وليس ابن عطية - فيما ظهر لي - وقد ألمح أحمد إليه بقوله : كذا قال هشيم يعني أن في الأمر احتمال خطأ وكذلك روى أبو عبيد هذا السند عن هشيم عن الحسن بن سعد [(٤)]

---

(١) مسائل عبد الله (ص١٥٤) .

(٢) المرجع السابق (ص١٥٥) .

(٣) تقريب التهذيب (١١١٩) وانظر : تهذيب الكمال (٥/ ٤٢٠-٤٢٨) .

(٤) انظر الأموال لأبي عبيد (ص٦٦٠) .

فإن كان الحسن هو ابن عطية بن سعد العوفي فهو ضعيف [١] ، وإن كان هو ابن سعد بن معبد الهاشمي مولاهم فهو ثقة[٢] ، وليس لأبيه راوٍ غيره[٣] كما أننا لا ندري هل عاصر ابن مسعود أم لا؟ وكذلك معاصرته لعلي غير ثابتة .

وقد روى الحجاج عن الحسن بن سعد عن أبيه عن علي وعبد الله بن مسعود قالا : « لا تحل الصدقة لمن له خمسون درهماً أو قيمتها من الذهب » أخرجه ابن أبي شيبة[٤] والدارقطني [٥] .

كما روى الحجاج عن الحكم عن علي نحوه أخرجه أبو عبيد [٦]وابن زنجويه[٧] في الأموال ، وفيه انقطاع لأن الحكم ولد سنة ٥٠هـ بعد وفاة علي رضي الله عنه .

ويظهر من النصين السابقين أن أحمد قصد بتحسينه لحديث الصدقة

---

(١) انظر: الجرح والتعديل (٣/ ٢٦) ، وتهذيب الكمال (٦/ ٢١١-٢١٢) .

(٢) انظر : الجرح والتعديل (٣/ ٢١٦) ، وتهذيب الكمال (٦/ ١٦٣-١٦٦) .

(٣) انظر : تهذيب الكمال (١٠/ ٣٠٥) .

(٤) المصنف (٣/ ١٨٠) .

(٥) سنن الدارقطني (٢/ ١٢٢) .

(٦) الأموال لأبي عبيد (ص٦٦٠) .

(٧) الأموال لابن زنجويه (٣/ ١٣٠٢) .

الذي رواه حكيم بن جُبير أنه صالح للاحتجاج ، ولم يعتمد عليه لذاته ، وإنما احتج به لما رأى ما يعضده ويشهد بأن له أصلاً ، وهذه العواضد في نظري هي :

١ - متابعة زُبيد التي انفرد بروايتها يحيى بن آدم عن سفيان بها ، قال ابن رجب في حديث الصدقة : « وقد احتج أحمد في رواية عنه ، وعضده بأن سفيان رواه عن زُبيد عن محمد بن عبد الرحمن بن يزيد » [١] ، وإن كان هناك شكاً لدى الإمام أحمد كما - في رواية عنه - في كيفية رواية زُبيد فقد تكون مرسلة ، ولكن الإمام - رحمه الله - كما في رواية عبد الله رأى أن هذه الرواية تُقَوِّي حديث حكيم كما يدل على ذلك ظاهر سياق الحكاية التي رواها يحيى بن آدم إذ لو ثبت أن رواية زُبيد مخالفة لرواية حكيم لكان ذلك دليلاً على ضعف حديث حكيم ولما صلح الاستشهاد بها على تعضيد الحديث وتقويته ، وبهذا يترجح احتمال أن تكون رواية زُبيد متابعة تامة لحكيم وليست مخالفة إذ لا يوجد نص صحيح صريح يبين أن زُبيداً خالف حكيماً في هذا الحديث ، وما رواه البزار ذكرت فيما سبق أنه قد خولف في ذلك . . . ، وكذلك ما ذكره الدارقطني أن رواية زُبيد لم يجاوز بها محمد بن

---

(١) شرح علل الترمذي (١/ ٣٣١) .

عبد الرحمن يُشبه أن يكون قال ذلك نتيجة فهمه لنص يحيى بن آدم وما ذكره أيضاً عن المعتمر بن سليمان لم يسق ذلك بالإسناد حتى يعلم كيف هو؟

وفي نظري أن رواية زُبيد تحتمل الأمرين معاً من حيث مطابقتها أو مخالفتها لحديث حكيم من حيث الإسناد ولا يوجد نص قاطع يُرجح أحد الأمرين ، ومن قال إنها مطابقة فظاهر سياق الحكاية يعضد قوله ، ومن قال إنها قد تكون مخالفة فيعضد قوله أن سفيان الثوري لم يصرح بكيفيتها ولم يروها بتمامها مع أن زُبيداً ثقة بالاتفاق بعكس حكيم وما ترك ذلك إلا لعلة ما .

وبالنسبة لهذا الإشكال : لماذا روى سفيان حديث حكيم وما برح يرويه ويحمله الناس عنه ، ولم يأتِ عنه أنه روى حديث زُبيد بتمامه ولم يحمله أحد عنه إلا ما أشار إليه يحيى بن آدم فقط؟

أقول للإجابة عن هذا : إنه من المحتمل أن الثوري سمع الحديث من حكيم ثم سأل زُبيداً عنه لمعرفته بأنه يروي عن محمد بن عبد الرحمن بن يزيد فأقر به وأخبره أن الأمر كما قال حكيم وهذا في المحدثين معروف ومشتهر ، لذا لم يرو الثوري الحديث عن زُبيد لأنه لم يسمعه منه سنداً ومتناً فاقتضى ورعه رحمه الله أن يرويه عمن سمعه منه وهو حكيم مع علمه

بمتابعة زُبيد المؤكدة بأن هذا من صحيح حديث حكيم بن جبير ، ويشهد لأن الثوري كان مطمئناً لثبوت الحديث أنه كان يفتي به (١) ، وقد قال : « إني لأحمل الحديث على ثلاثة أوجه : أسمع من الرجل الحديث اتخذه ديناً وأسمع من الرجل الحديث لا أستطيع جرحه أوقف أمره [وفي رواية : أعتبر به] ، وأسمع الحديث من رجل لا أعبأ بحديثه أحب معرفته » (٢) .

ومما لا شك فيه أنه تدين بحديث حكيم بن جبير .

ولعل مما قَوَّى الحديث عند أحمد زيادة على ما سلف أن الثوري كان يفتي به ، مما يدل - كما تقدم - على أن الحديث عنده حجة وأنه اطمأن إلى ثبوته وأن له أصلاً ، ولقد كان أحمد - رحمه الله - شديد الإعجاب بالثوري - مع إدراكه له - حتى إنه قال فيه : « ما يتقدمه في قلبي أحد ، تدري من الإمام ؟ الإمام سفيان الثوري » (٣) .

٢- ذكر أحمد كما تقدم في نص الأثرم أن مما يُقَوِّي حديث ابن مسعود حديث أبي سعيد الخدري : « من سأل وله أوقية » وبَيَّن في النص الذي

---

(١) انظر : المصنف لابن أبي شيبة (٣/ ١٨١) ، والأموال لأبي عبيد (٦٦٤٢٥) ، والأموال لابن زنجويه (٣/ ١٢٠٢) .

(٢) الكامل لابن عدي (١/ ٩٥) ، وبنحوه في الجامع للخطيب (٢/ ٢٨٤) .

(٣) تاريخ بغداد (٩/ ١٧٠) ، وسير أعلام النبلاء (٧/ ٢٤٠) .

رواه ابنه عبد الله أنه قد روي عن سعد بن أبي وقاص وعلي بن أبي طالب وابن مسعود أن « من كان له خمسون درهماً غناً » وهذا مما يعضد حديث ابن مسعود الذي رواه حكيم أو على الأقل أراد الإمام - رحمه الله - أن يبين أنه لم يعتمد على حديث حكيم بن جبير فقط في هذه المسألة .

وبهذا - يظهر لي - أن تحسين أحمد لهذا الحديث مشابه لما يُسمى لدى المتأخرين بالحسن لغيره والله أعلم .

ويحسن أن ننبه هنا إلى ما قاله الأثرم فقد قال : « كان أبو عبد الله ربما كان الحديث عن النبي ﷺ ، وفي إسناده شيء ، فيأخذ به إذا لم يجئ خلافه أثبت منه ، مثل حديث عمرو بن شعيب ، وإبراهيم الهجري ، وربما أخذ بالحديث المرسل إذا لم يجيء خلافه » (١) .

وهذا ليس بقاعدة مطردة وإنما يفعل ذلك أحياناً حيث تحف قرائن تقوي ذلك الحديث - كما مر معنا هنا في حديث الصدقة - يوضح ذلك قول الحافظ ابن رجب : « ولم يصحح أحمد المرسل مطلقاً ، ولا ضعفه مطلقاً ، وإنما ضعف مرسل من يأخذ عن غير ثقة » (٢) ، ثم بين أنه لا تعارض أو تناقض في ذلك فقال : « اعلم أنه لا تنافي بين كلام الحفاظ

---

(١) شرح علل الترمذي (١/ ٣١٣) .

(٢) شرح علل الترمذي (١/ ٣١٠) .

وكلام الفقهاء في هذا الباب ، فإن الحفاظ إنما يريدون صحة الحديث المعين إذا كان مرسلاً وهو ليس بصحيح على طريقتهم لانقطاعه وعدم اتصال سنده إلى النبي ﷺ ، وأما الفقهاء فمرادهم صحة ذلك المعنى الذي دل عليه الحديث ، فإذا عضد ذلك المرسل قرائن تدل على أن له أصلاً قوي الظن بصحة ما دل عليه ، فاحتج به مع ما احتف به من القرائن » [١] .

وهذا التحقيق الذي ذكره ابن رجب في (المرسل) وهو نوع من أنواع الحديث الضعيف يُثبت أن القرائن لها دور كبير وأثر عظيم في الاحتجاج بالحديث من عدمه ، كما أفاد كلامه أن الاحتجاج بالقرائن يعتمده الفقهاء خاصةً ، وأن مرادهم بذلك صحة المعنى الموجود في الحديث ، ولا يخفى أن هذا مطابق لما تقدم معنا في حديث حكيم بن جبير في الصدقة ، والله أعلم .

(١) المرجع السابق (١/ ٢٩٧) .

ج - إطلاقه الحسن بمعنى الأقل ضعفاً :

(النص الحادي عشر) : قـال الأثرم : « قلت لأبي عبد الله أحمد بن حنبل : التسمية في الوضوء؟ فقال : أحسن شيء فيه حديث رُبيح بن عبد الرحمن بن أبي سعيد عن أبيه عن أبي سعيد الخدري »[(١)] .

وهذا الحديث أخرجه الإمام في مسنده فقال : « حدثنا زيد بن الحباب قال : حدثني كثير بن زيد الليثي قال : حدثني رُبيح بن عبد الرحمن بن أبي سعيد الخدري عن أبيه عن جده قال : قال رسول الله ﷺ : « لا وضوء لمن لم يذكر اسم الله عليه » » ثم رواه عن أبي أحمد عن كثير به[(٢)] ، أبو أحمد محمد بن عبد الله بن الزبير بن عمر بن درهم الزبيري[(٣)] .

وكثير بن زيد قال فيه أحمد : « ما أرى به بأساً »[(٤)] ، ووثقه ابن معين - في رواية - ومحمد بن عبد الله بن عمار الموصلي وابن حبان ، وضعفه ابن معين - في عدة روايات - ، ويعقوب بن شيبة وأبو زرعة وأبو حاتم

---

(١) الضعفاء الكبير للعقيلي (١/ ١٧٧) والمستدرك للحاكم (١/ ١٤٧) .

(٢) مسند أحمد (٣/ ٤١) .

(٣) التقريب (٦٠١٧) .

(٤) العلل برواية عبد الله (٢/ ٣١٧) .

والنسائي [١] وقال ابن حجر : « صدوق يخطئ » [٢] .

ورُبيح قال فيه أحمد : « ليس بمعروف » [٣] .

وقال أبو زرعة : « شيخ » [٤] . وذكره ابن حبان في ثقاته [٥].

وقال ابن عدي : أرجو أنه لا بأس به [٦] .

وقال البخاري : « منكر الحديث » [٧] .

وقال ابن حجر : « مقبول » [٨] .

وأما عبد الرحمن بن أبي سعيد الخدري فثقة [٩] .

وهذا الحديث مداره على كثير بن زيد [١٠] ، وله شواهد ، وقد وافق

---

(١) تهذيب الكمال (٢٤/ ١١٥-١١٦) .

(٢) التقريب (٥٦١١) .

(٣) الكامل (٣/ ١٠٣٤) .

(٤) تهذيب الكمال (٩/ ٦٠) .

(٥) الثقات (٦/ ٣٠٩) .

(٦) الكامل (٣/ ١٠٣٤) .

(٧) العلل الكبير للترمذي (١/ ١١٣) .

(٨) التقريب (١٨٨١) .

(٩) انظر : التقريب (٣٨٧٤) .

(١٠) أخرجه ابن أبي شيبة (١/ ٢-٣) وابن ماجه (٣٩٧) وسنن الدارمي (١/ ١٧٦) والدارقطني (١/ ٧١) والحاكم (١/ ١٤٧) والبيهقي (١/ ٤٣) .

إسحاق ابن راهويه الإمام أحمد على أن هذا الحديث أصح ما في الباب [١] .

ولكي نعرف مقصود الإمام - رحمه الله - من قولـــه في هذا الحديث أنه أحسن شيء في حديث التسمية في الوضوء ، فيجب أن ننظر في نصوص أخرى وردت في الموضوع نفسه .

فقد نقل ابن الجوزي عن الأثرم قوله : « سمعت أبا عبد الله أحمد بن حنبل يقول : ليس في هذا حديث يثبت ،وأحسنها حديث كثير بن زيد ... وقال : أنا لا آمره بالإعادة ، وأرجو أن يجزيه الوضوء لأنه ليس في هذا حديث أحكم به » [٢] .

وقال ابن عدي : « ثنا أحمد بن حفص السعدي قال : سئل أحمد بن حنبل - يعني وهو حاضر - عن التسمية في الوضوء فقال : لا أعلم فيه حديثاً يثبت ، أقوى شيء فيه حديث كثير بن زيد عن ربيح ، وربيح رجل ليس بمعروف » [٣] .

---

(١) شرح العمدة لابن تيمية (ص١٧٣) .

(٢) التحقيق (١/ ١٤٣) .

(٣) الكامل (٣/ ١٠٣٤) و (٦/ ٢٠٨٧) وأحمد بن حفص تكلم فيه ابن عدي - كما سبق - ولكنه اعتمد عليه في نقل بعض أقوال أحمد وهو هنا لم يخالف بل ما نقله عن أحمد هنا مستفيض عنه .

ونقل ابن الجوزي عند كلامه على حديث أبي سعيد السابق : « قال المروزي : لم يصححه أحمد ، وقال : ربيح ليس بالمعروف ، وليس الخبر بصحيح »(١) .

وقال عبد الله بن أحمد : « سألت أبي عن حديث أبي سعيد الخدري عن النبي ﷺ : « لا وضوء لمن لم يذكر اسم الله عليه » قال أبي : لم يثبت عندي هذا »(٢) .

وقال ابن هانيء : « سألت أبا عبد الله : عن التسمية في الوضوء؟ فقال : لا يثبت حديث النبي ﷺ فيه ، وسألته : عن الذي ينسى التسمية عند الوضوء؟قال أبو عبد الله : يجزئه ذلك ، حديث النبي ﷺ « التسمية . . . » ليس إسناده بقوي »(٣) .

وقال الكوسج : « قلت : إذا توضأ ولم يسمِّ؟ قال : لا أعلم فيه حديثاً له إسناد جيد »(٤)ونقل عنه أنه قال : « لا أعلم فيه حديثاً يثبت »(٥) .

---

(١) العلل المتناهية (١/ ٣٣٧) .

(٢) مسائل عبد الله (ص٢٥) .

(٣) مسائل ابن هانيء (١/ ٣) .

(٤) مسائل الكوسج لأحمد وإسحاق بن راهويه (كتاب الطهارة) (ص٨٣ ، ١٨١) .

(٥) المصدر السابق .

وفي مسائل صالح قال: « والحديث الذي يروى فيه لا أُراه ثبت »[(١)]، وقال في موضع آخر: « لا يثبت عندي، إسناده ضعيف »[(٢)].

وورد في نصٍ نفيس للغاية مزيد بيان من أحمد حول حديث التسمية نقله عنه تلميذه أبو زرعة الدمشقي قال: « قلت لأبي عبد الله أحمد بن حنبل: فما وجه قوله: « لا وضوء لمن لم يذكر اسم الله عليه »؟ قال: فيه أحاديث ليست بذاك، وقال الله تبارك وتعالى: ﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ إِذَا قُمۡتُمۡ إِلَى ٱلصَّلَوٰةِ فَٱغۡسِلُواْ وُجُوهَكُمۡ وَأَيۡدِيَكُمۡ إِلَى ٱلۡمَرَافِقِ ﴾ [المائدة: ٦]، فلا أوجب عليه، وهذا التنزيل، ولم تثبت سنة »[(٣)].

ويظهر لنا من هذه النصوص أن أحمد يرى أن حديث أبي سعيد الخدري غير ثابت، وإذا أخذنا بعموم ما نقله صالح عنه فيكون حكم عليه بالضعف، وصرَّح أن رُبيحاً ليس بمعروف وهذا مما يدلنا على أنه قصد بقوله « أحسن . . . » أي أحسن الضعيف أو أفضل ما ورد مع ضعفه، فهو تحسين نسبي وليس بمطلقٍ . وسيأتي في الباب الرابع مزيد إيضاح حول موقف الإمام أحمد من هذا الحديث .

---

(١) مسائل صالح (٢/ ١٣١)، (١/ ٣٨١).

(٢) المصدر السابق.

(٣) تاريخ أبي زرعة الدمشقي (١/ ٦٣١-٦٣٢).

(النص الثاني عشر) : قال أبو داود : « سمعت أحمد - غيرَ مرةٍ - يقول : أحسن شيء فيه - يعني في تخليل اللحية - حديث شقيق عن عثمان يعني عن النبي ﷺ »[١] .

هذا الحديث لم أجده في المسند في الطبعة الأميرية ولا في الطبعة التي حققها أحمد شاكر ولا في أطراف المسند للحافظ ابن حجر في مسند عثمان ، ولكن أخرج أحمد أصله فقال : « حدثنا وكيع عن إسرائيل عن عامر بن شقيق عن أبي وائل عن عثمان أن رسول الله ﷺ توضأ ثلاثاً ثلاثاً » [٢] .

ولكن الحاكم أورد الحديث من طريق أحمد فقال : « أخبرنا أحمد بن القطيعي ، ثنا عبد الله بن أحمد بن حنبل ، حدثني أبي ، حدثني عبد الرزاق أنبأ إسرائيل عن عامر بن شقيق عن شقيق بن سلمة قال : رأيت عثمانَ توضأ فغسل وجهه ، واستنشق ومضمض ثلاثاً ، ومسح برأسه وأذنيه ظاهرهما وباطنهما ، وخلل لحيته ثلاثاً حين غسل وجهه قبل أن يغسل قدميه ، ثم قال : رأيت رسول الله ﷺ يفعل الذي رأيتموني فعلت » [٣] ،

(١) مسائل أبي داود (ص٣٠٩) .

(٢) المسند بتحقيق شاكر (١/ ٣٣٢) .

(٣) المستدرك (١/ ١٤٩) .

وقد ساق ابن كثير هذا الحديث عن أحمد بإسناده واختصر في المتن [١] ، ومدار الحديث على إسرائيل [٢] .

وعامر بن شقيق ضعفه ابن معين وأبو حاتم الرازي ، وقال النسائي : ليس به بأس ووثقه ابن حبان [٣] ، وقال ابن حجر : « لين الحديث » [٤] .

وهذا الحديث قال فيه البخاري كما نقل عنه الترمذي : « أصح شيء عندي في التخليل حديث عثمان . قلت : إنهم يتكلمون في هذا الحديث ، فقال : هو حسن »[٥] .

وقال ابن المنذر : « والأخبار التي رويت عن النبي ﷺ أنه خلل لحيته قد تكلم في أسانيدها ، وأحسنها حديث عثمان » [٦] .

---

(١) تفسير ابن كثير (٢/ ٥٠٨) .

(٢) أخرجه عبد الرزاق (١/ ٤١) ، وابن أبي شيبة (١/ ١٣) ، والدارمي (١/ ١٧٨) والترمذي (٣١) ، وابن ماجه (٤٣٠) وابن خزيمة (١٥١)وابن الجارود (٧٢) وابن حبان في صحيحه (٣/ ٣٦٢-٣٦٣) والدارقطني (١/ ٨٦، ٩١) والحاكم (١/ ١٤٨-١٤٩) والبيهقي في الكبرى (١/ ٥٤) .

(٣) انظر : تهذيب الكمال (١٤/ ٤١-٤٢) .

(٤) التقريب (٣٠٩٣) .

(٥) العلل الكبير (١/ ١١٥) .

(٦) الأوسط (١/ ٣٨٥) .

وقد صحح الحديث الترمذي وابن خزيمة وابن حبان والحاكم .

وذهب غيرهم إلى أن ليس في تخليل اللحية أي حديث ثابت ، فمن هؤلاء أحمد - كما يأتي- وأبو حاتم الرازي قال : « لا يثبت عن النبي ﷺ في تخليل اللحية حديث » [١] ، وكذلك قال ابن المنذر وابن حزم [٢]وألمح ابن دقيق العيد إلى عدم قوة الحديث عنده بقوله : « وقد أخرج الشيخان حديث عثمان في الوضوء من عدة طرق ، وليس في شيء منها ذكر التخليل » [٣] .

و لا يتم لنا معرفة مراد الإمام أحمد من تحسينه السابق إلا بعد أن نعرف أن أبا داود نفسه الذي نقل النص السابق قد قال : « قلت لأحمد بن حنبل : تخليل اللحية؟ فقال : يخلل ، قد روي فيه أحاديث ليس يثبت فيها حديث » [٤] .

وقال عبد الله بن أحمد : « قال أبي : ليس يصح عن النبي ﷺ في التخليل

(١) العلل لابن أبي حاتم (١/ ٤٥) .

(٢) المحلى (٢/ ٣٦) .

(٣) نصب الراية (١/ ٢٤) .

(٤) مسائل أبي داود (ص٧) .

شيء »[١] .

وقد سئل عمن نسي أن يخلل لحيته وقد صلى هل يعيد فقال : « لا يعيد »[٢] .

وعلى ضوء ما سبق يتضح لنا أن أحمد أراد التحسين النسبي ، أي أن حديث شقيق عن عثمان مع ضعفه هو أصح وأقوى ما روي في الباب وذلك لأن ضعفه أقل من غيره من أحاديث تخليل اللحية .

ولكن جاء عن الإمام أحمد ما يدل على أنه رأى حديث ابن عمر الموقوف عليه في تخليل اللحية أحسن ما في الباب ، فقد قال الخلال : « أخبرنا محمد بن الحسن بن هارون ، حدثني أبو الفضل جعفر بن محمد المخرمي ، ثنا عفان ، ثنا بشر بن منصور عن عبيد الله بن عمر عن نافع عن ابن عمر : « أنه كان إذا توضأ خلل لحيته » قال جعفر بن محمد : قال أحمد : ليس في التخليل أحسن من هذا »[٣] .

ونقل ابن القيم وابن الملقن قول أحمد ولكن عندهما (أصح) بدل

(١) تهذيب مختصر أبي داود (١/ ١١٠) والبدر المنير - مخطوط - (١/ ٢٨٥) .

(٢) مسائل صالح (١/ ٤٨١) ، ونحو هذا في مسائل الكوسج (ص٨٨) .

(٣) النفح الشذي لابن سيد الناس (ت٨١/ ب) .

(أحسن)[١] .

ويظهر لي والله أعلم أن أحمد يعني عندما قال حديث عثمانَ أحسن ما روي في الباب أي من الأحاديث المرفوعة إلى رسول الله ﷺ ، وأما عندما قال : « ليس في التخليل أحسن من هذا » .

فهو يريد الآثار الموقوفة ، ولا يبعد أنه يقصد العموم أي أحسن ما روي من مرفوع وموقوف لقوة السند في ذلك ، ولكن في الأحاديث المرفوعة فإن أحسنها حديث عثمان لأنه الأقل ضعفاً .

(النص الثالث عشر) : قال الأثرم : « قال أحمد بن حنبل : أحسن ما في الرخصة حديث عائشة ، وإن كان مرسلاً ، فإن مخرجه حسن.

قلت له : فإن عراكاً يرويه مرة ويقول : سمعتُ عائشة .

فأنكره ، وقال : من أين سمع عراك عائشة ، وإنما يروي عن عروة عنها »[٢] .

وقال ابن المنذر : « وقال أحمد بن حنبل : أما من ذهب إلى حديث

---

(١) تهذيب مختصر أبي داود (١/ ١١٠) ، والبدر المنير - مخطوط - (١/ ٢٨٤) .

(٢) نصب الراية (٢/ ١٠٦) نقلاً عن كتاب (الإمام) لابن دقيق العيد ، وهذا النص ذكره المقدسي في الشرح الكبير (١/ ٣٣) ، وابن رجب في شرح العلل (١/ ٣١١-٣١٢) ، وابن حجر في التهذيب (٧/ ١٧٣-١٧٤) .

عائشة فإن مخرجه حسن »[١] وقال ابن عبد البر : « وذكر الأثرم عن أحمد ابن حنبل - رحمه الله - أنه قال : من ذهب إلى حديث عائشة ، يعني حديث خالد بن أبي الصلت ، فإن مخرجه حسن . . . »[٢] .

والحديث أخرجه أحمد في المسند قال : « حدثنا بهز قال : حدثنا حماد بن سلمة ، ثنا خالد الحذاء عن خالد بن أبي الصلت قال : ذكروا عند عمر بن عبد العزيز - رحمه الله - استقبال القبلة بالخروج فقال عراك بن مالك قالت عائشة : ذكروا عند رسول الله ﷺ أن قوماً يكرهون ذلك ، قال : فقال : « قد فعلوها ! ، حولوا مقعدتي نحو القبلة »[٣] .

وقد رواه أيضاً عن وكيع وأبي كامل مظفّر بن مُدرِك ويزيد بن هارون كلهم عن حماد بنحوه[٤] .

ورواه عن عبد الوهاب الثقفي ، ثنا خالد الحذاء عن رجل عن عمر بن عبد العزيز . . . فحدث عراك بن مالك بنحوه[٥] .

---

(١) الأوسط لابن المنذر (١/ ٣٢٨) .

(٢) التمهيد (١/ ٣٠٩) .

(٣) المسند (٦/ ٢١٩) .

(٤) أخرج حديثهم في المسند بالترتيب أعلاه (٦/ ١٣٧ ، ٢٢٧ ، ٢٣٩) .

(٥) المسند (٦/ ١٨٣) .

ورواه عن علي بن عاصم عن الحذاء عن خالد بن أبي الصلت كنت عند عمر بن عبد العزيز . . . فقال عراك حدثتني عائشة [١] .

والحديث يدور على خالد الحذاء عن ابن أبي الصلت عن عراك عن عائشة[٢] ، وهذا أضبط إسناد لهذا الحديث كما قال الدراقطني [٣] ، ولكن رُوي عن الحذاء بإسقاط ابن أبي الصلت [٤] ، وروي عنه عن رجل عن عراك [٥] وهذا الرجل هو خالد بن أبي الصلت كما يظهر من رواية حماد بن سلمة .

وخالد الحذاء وعراك بن مالك ثقتان [٦] ، وأما خالد بن أبي الصلت فقد قال الإمام أحمد : « ليس معروفاً » [٧] ، وقال أبو ثور : « ليس

(١) المسند (٦/ ١٨٤) .

(٢) مسند الطيالسي (١٥٤١) وسنن ابن ماجه (٣٢٤) والطحاوي في معاني الآثار (٤/ ٢٣٤) وسنن الدارقطني (١/ ٥٩-٦٠) ، والسنن الكبرى للبيهقي (١/ ٩٣) .

(٣) السنن للدارقطني (١/ ٦٠) .

(٤) سنن الدارقطني (١/ ٥٩) .

(٥) ابن أبي شيبة في المصنف (١/ ١٧٧) وعنه الدارقطني (١/ ٦٠) ، وإسحاق بن راهويه في المسند (٥٥٠) ، ومسند عمر بن عبد العزيز للباغندي (ص١٨٤-١٨٦) .

(٦) انظر : التقريب (١٦٨٠ ، ٤٥٤٩) .

(٧) تهذيب التهذيب (٣/ ٩٨) .

بمعروف »[١] ، وقال ابن حزم : « هو مجهول »[٢]وقال عبد الحق : « ضعيف »[٣].

وقد ذكره ابن حبان في ثقاته[٤] ، وقال في مشاهير علماء الأمصار : « من متقني أهل المدينة ، وكان عامل عمر بن عبد العزيز عليها مات بها »[٥] .

وقال ابن مفوز : « هو مشهور بالرواية معروف بحمل العلم ولكن حديثه معلول »[٦] ، وقال الذهبي : « لا يكاد يعرف . . . وما علمتُ أحداً تعرض إلى لينه ، لكن الخبر منكر »[٧] ، وقال ابن حجر : « مقبول »[٨] ولم يُوافق ابن حبان على قوله .

---

(١) الأوسط لابن المنذر (١/ ٣٢٧) . وهو من الزيادات على كتب الجرح والتعديل .

(٢) تهذيب التهذيب (٣/ ٩٨) .

(٣) المرجع السابق .

(٤) الثقات لابن حبان (١/ ٢٥٢) .

(٥) مشاهير علماء الأمصار (ص١٣١) وهو من الزيادات على كتب الجرح والتعديل .

(٦) تهذيب التهذيب (٣/ ٩٨) .

(٧) ميزان الاعتدال (١/ ٦٣٢) .

(٨) التقريب (١٦٤٣) .

وهذا الحديث ذهب بعض المتأخرين إلى تحسينه كالنووي (١) ، والبوصيري(٢) ، وأحمد شاكر (٣) ، ولكن خالفهم في ذلك الأكثر من المتقدمين والمتأخرين ، ومجمل طعون العلماء فيه ترجع إلى خمسة أسباب هي :

١ - أنه منقطع بين عراك وعائشة رضي الله عنها فهو لم يسمع منها ، كما صرح بذلك الإمام أحمد - كما تقدم - ، وقد جاء التصريح بسماع عراك من عائشة في بعض طرق هذا الحديث ولكن لم يأخذ الأئمة النقاد بذلك لشذوذه أو نكارته عندهم ، قال الأثرم : « قلت له : عراك بن مالك قال : سمعتُ عائشة رضي الله عنها؟ فأنكره ، وقال : عراك بن مالك من أين سمع عائشة ؟ ! ماله ولعائشة إنما يروي عن عروة ، هذا خطأ . قال : من روى هذا ؟ قلتُ : حماد بن سلمة عن خالد الحذاء ، فقال : رواه غير واحد عن خالد الحذاء ليس فيه (سمعتُ) وقال غير واحد أيضاً : عن حماد بن سلمة ليس فيه سمعتُ » (٤) . وكذا نقل إبراهيم بن الحارث وأبو طالب

(١) شرح صحيح مسلم (٣/ ١٥٤) .

(٢) مصباح الزجاجة (١/ ٤٧) .

(٣) تعليقه على المحلى لابن حزم (١/ ١٩٦-١٩٨) .

(٤) المراسيل لابن أبي حاتم (ص١٣٤-١٣٥) .

عنه بنحو هذا (١) .

وقد أخرج أحمد في مسنده - كما تقدم - حديث علي بن عاصم عن خالد الحذاء وفيه قول عراك سمعتُ عائشة ولكن الإمام - رحمه الله - لم يعبأ بذلك مع علمه به لأن علياً له منكرات عن خالد الحذاء (٢) مع ما قيل عن سوء حفظه وكثرة أخطائه (٣) ، وكذلك لم يعبأ بما شذ به بعض الرواة عن حماد بن سلمة وبين أن الأكثرين على عدم التصريح بالسماع ، وقال أبو حاتم الرازي : « من قال فيه عن عراك سمعت عائشة مرفوعاً وَهِمَ فيه سنداً ومتناً » (٤) . هذا وقد قال الحافظ موسى ابن هارون : « عراك بن مالك لا نعلم له سماعاً من عائشة » (٥) .

وقد رد بعض المتأخرين على من ضعف الحديث بالانقطاع كابن دقيق العيد الذي دفع ذلك بقوله : « ولكن لقائل أن يقول : إذا كان الراوي عنه قوله : « سمعتُ » ثقةً فهو مقدم لاحتمال أنه لقي الشيخ بعد ذلك فحدثه ،

---

(١) تهذيب التهذيب (٣/ ٩٨) .

(٢) انظر : التاريخ الكبير (٦/ ٢٩٠) والكامل (٥/ ١٨٣٨) وتاريخ بغداد (١١/ ٤٥٤) .

(٣) انظر : تهذيب الكمال (٢٠/ ٥٠٤-٥٢٠) .

(٤) تهذيب التهذيب (٣/ ٩٨) .

(٥) علل الأحاديث في كتاب الصحيح لمسلم لأبي الفضل بن عمار الشهيد (ص١٢٧) .

إذا كان ممن يمكن لقاؤه ، وقد ذكروا سماع عراك من أبي هريرة ولم ينكروه وأبو هريرة توفي هو وعائشة في سنة واحدة ، فلا يبعد سماعه من عائشة مع كونهما في بلدة واحدة ، ولعل هذا هو الذي أوجب لمسلم أن أخرج في صحيحه حديث عراك عن عائشة . . . » (١) .

وفي هذا الكلام نظر من ثلاثة أوجه - أوجزها - فيما يلي :

أ - يوجد فرق بين حديث عراك عن أبي هريرة وحديثه عن عائشة ، فهو لم يُدْخِل بينه وبين أبي هريرة أحداً فيما رواه ، وصرّح بالسماع منه وكان تصريحه من طرق صحيحة لا هي شاذة ولا منكرة (٢) ، أما حديثه عن عائشة فعامته عن عروة عنها - رضي الله عنها - ولم يثبت سماعه منها من طرق صحيحة بل جاء عن بعض الرواة كعاصم بن علي وهو كثير الأخطاء والأوهام ويحدث عن الحذاء بمنكرات وهذا منها ، وجاء من طريق موسى بن إسماعيل التبوذكي وهو ثقة عن حماد بن سلمة وخالف ذلك جمع من الحفاظ الثقات الذين رووه عن حماد بدون قوله (سمعتُ)

---

(١) نصب الراية (٢/ ١٠٧) .

(٢) انظر : تحفة الأشراف (١٠/ ٢٥٣-٢٥٤) فقد أخرج له البخاري في صحيحه ثلاثة أحاديث وهو ممن يشترط العلم باللقاء ، وقال في تاريخه الكبير (٧/ ٨٨) : « سمع أبا هريرة» ولم يتكلم أحد في روايته عن أبي هريرة مطلقاً .

كما أشار الإمام أحمد إلى ذلك .

ب - لا يستقيم هنا الاحتجاج بمذهب الإمام مسلم في الاكتفاء بالمعاصرة لأن مسلماً - رحمه الله - ذكر ضوابط مهمة جداً للاكتفاء بالمعاصرة منها قوله : « إلا أن يكون هناك دلالة بينة أن هذا الراوي لم يلق من روى عنه أو لم يسمع منه شيئاً ، فأما والأمر بمهم على الإمكان الذي فسرنا ، فالرواية على السماع أبداً ، حتى تكون الدلالة التي بينا » (١) . وإدخال الواسطة لمن لم يثبت سماعه عدها أئمة النقد من الدلالات البينة على عدم السماع ومنهم مسلم - رحمه الله - الذي قال : « محمد بن علي لا يعلم له سماع من ابن عباس ولا أنه لقيه أو رآه » (٢) ، وذلك لأنه يروي عن ابن عباس بواسطة (٣) والده علي بن عبد الله بن عباس فلم يكتف بمعاصرته لذلك وأصبح اشتراط العلم باللقاء واجباً لاتصال السند حتى عند مسلم كما هنا (٤) .

---

(١) مقدمة صحيح مسلم (١/ ٣٠) .

(٢) التمييز للإمام مسلم (ص٢١٥) .

(٣) انظر : صحيح مسلم (١/ ٥٣٠) .

(٤) لأهمية هذا الموضوع وحتى لا أطيل فيه أحيل لمن أراد الاستزادة إلى كتابي : (موقف الإمامين البخاري ومسلم من اشتراط اللقيا والسماع في السند المعنعن) وهو رسالتي للماجستير =

ج - أخرج مسلم لعراك عن عائشة في صحيحه موضعاً واحداً فقط [١] وأخرجه في الشواهد والمتابعات واعتمد في الباب على سند آخر صحيح عن عائشة ثم ساق بعده حديث عراك ، ومثل هذا في المتابعات سائغ ومعمول به في الصحيحين وغيرهما ، فلا يصلح الاحتجاج بذلك لأن المتابعات مظنة الضعف .

٢- الوقف ، فقد روي هذا الحديث بسند صحيح عن عراك عن عروة عن عائشة موقوفاً عليها ، قال البخاري : « وقال ابن بكير : حدثني بكر عن جعفر بن ربيعة عن عراك عن عروة أن عائشة كانت تنكر قولهم : « لا تُستقبل القبلة » وهذا أصح » [٢] يعني أصح من حديث خالد بن أبي الصلت الذي تقدم ذكره وتخريجه ، وسأله الترمذي عنه فقال : « هذا حديث فيه اضطراب ، والصحيح عن عائشة قولها »[٣] .

(ص٤١٥-٤١٨) .

(١) انظر : صحيح مسلم (٢٦٣٠) كتاب البر والصلة ، باب فضل الإحسان إلى البنات أول حديث ساقه مسلم في الباب من طريق الزهري عن عبد الله بن أبي بكر بن حزم عن عروة عن عائشة ثم أتبعه بحديث عراك عن عائشة بنحوه ، فدل صنيعه على أنه لم يعتمد بمفرده في هذا الباب .

(٢) التاريخ الكبير (٣/ ١٥٦) .

(٣) العلل الكبير (١/ ٩٠-٩١) .

وقال أبو حاتم الرازي : « فلم أزل أقفو أثر هذا الحديث حتى كتبت بمصر عن إسحاق بن بكر بن مضر أو غيره عن بكر بن مضر عن جعفر بن ربيعة عن عراك بن مالك عن عروة عن عائشة موقوف ، وهذا أشبه »(١) .

وابن بكير الذي ورد في سند البخاري هو يحيى بن عبد الله بن بكير ، وبكر هو ابن مضر ، وهو والد إسحاق في سند أبي حاتم ، وهؤلاء مع جعفر بن ربيعة كلهم ثقات(٢) فصح السند بذلك .

قال ابن القيم : « وقال بعض الحفاظ : هذا حديث لا يصح ، وله علة لا يدركها إلا المعتنون بالصناعة ، المعانون عليها ، وذلك أن خالد بن أبي الصلت لم يحفظ متنه ، ولا أقام إسناده ، خالفه فيه الثقة الثبت صاحب عراك بن مالك المختص به ، الضابط لحديثه جعفر بن ربيعة الفقيه ، فرواه عن عراك عن عروة عن عائشة : أنها كانت تنكر ذلك ، فَبَيَّن أن الحديث لعراك عن عروة ولم يرفعه ولا يُجاوز به عائشة ، وجعفر بن ربيعة هو الحجة في عراك بن مالك ، مع صحة الأحاديث عن النبي ﷺ وشهرتها

---

(١) العلل لابن أبي حاتم (١/ ٢٩) .

(٢) انظر : التقريب بحسب ترتيبهم أعلاه (٧٥٨ ، ٧٥١ ، ٣٤٣ ، ٣٣٩) .

بخلاف ذلك » [١] .

٣- جهالة خالد بن أبي الصلت - تقدم قول الإمام أحمد وأبي ثور وابن حزم أن خالداً غير معروف .

وقد نقل ابن عبد البر أن الإمام أحمد بن حنبل تكلم في حديث عائشة لأن خالداً انفرد به [٢] .

فكأنه يشير بذلك إلى وجود سبب يمنع من قبول تفرده وأظنه الجهالة بحال خالد بن أبي الصلت .

٤- الاضطراب ، ذكر البخاري في إجابته للترمذي بأن في هذا الحديث اضطراباً [٣] ، وألمح إلى ذلك في تاريخه [٤] ، كما رأيت للشيخ العلامة محمد ناصر الدين الألباني ـ رحمه الله ـ تفصيلاً جيداً حول اضطراب الروايات في هذا الحديث على حماد بن سلمة وخالد الحذاء [٥] مما يؤيد ويبين كلام البخاري .

(١) تهذيب مختصر أبي داود (١/ ٢٢) .

(٢) التمهيد (١/ ٣٠٩) .

(٣) العلل الكبير (١/ ٩٠) .

(٤) انظر : التاريخ الكبير (٣/ ١٥٦) .

(٥) سلسلة الأحاديث الضعيفة (٢/ ٣٥٤-٣٥٥) .

٥- نكارة المتن قال ابن حزم : « من الباطل المحال أن يكون رسول الله ﷺ ينهاهم عن استقبال القبلة بالبول والغائط ، ثم ينكر عليهم طاعته في ذلك ، هذا ما لا يظنه مسلم ولا ذو عقل ، وفي هذا الخبر إنكار ذلك عليهم ، فلو صح لكان منسوخاً بلا شك »[١] .

وبنحو ما قال ابن حزم تكلم الشيخ الألباني ـ رحمه الله ـ على نكارة المتن وفصَّل تفصيلاً حسناً[٢] .

ويتحصل لنا مما سلف أن الحديث ضعيف لخمسة أسباب نصَّ الإمام أحمد على اثنين منها هما : الانقطاع ، وجهالة بعض رواته - بحسب ما أتيح لنا الاطلاع عليه من كلامه - ، وعلى ضوء هذا يأتي دور التساؤل عن مغزى ومقصد أحمد من تحسينه للحديث؟

من المؤكد أنه لم يقصد صحة الحديث ولا ثبوته لأنه تكلم فيه من جهة إرساله بين عراك وعائشة ثم هو تكلم في خالد بن أبي الصلت بأنه غير معروف وقد انفرد بالحديث مرفوعاً ، إضافة إلى ذلك - وهذا مهم جداً - أنه لم يروَ عنه أنه رخَّص أو أباح استقبال واستدبار القبلة عند قضاء

(١) المحلى (١/ ١٩٧-١٩٨) .

(٢) السلسلة الضعيفة (٢/ ٣٥٩-٣٦٠) ، وتكلم رحمه الله على هذا الحديث فأطال وأجاد بما لا تجده عند غيره .

الحاجة مطلقاً كما يدل عليه ظاهر الحديث والمنقول عنه في كتب الفقه المعتنية برواياته أن النهي عن ذلك في الصحاري لا خلاف فيه ، وأما في البنيان فقد روي عنه روايتان بالإباحة والنهي قال القاضي أبو يعلى : « نقل الأثرم ، وإبراهيم بن الحارث تحريم ذلك في الصحاري والبنيان ، ونقل بكر بن محمد منع ذلك في الصحاري وجوازه في البنيان ، وهو أصح » (١)

وقال ابن الجوزي : « لا يجوز استقبال القبلة ولا استدبارها للحاجة في الصحراء ، وهل يجوز في البنيان ؟ على روايتين أصحهما : الجواز » (٢) .

والأثرم هو الذي نقل تحسين أحمد للحديث السابق فدل نقله هنا على أن أحمد لم يأخذ بالحديث ولم يحتج به على الرخصة في ذلك مطلقاً ولا مقيداً بالبنيان فهذا ما سمعه ونقله عن الإمام رحمه الله .

ومن هنا قال ابن القيم : « ولا يقتضي كلام الإمام أحمد تثبيته ولا تحسينه » (٣) ، وهذا هو الحق ، إذن فما هو قصد الإمام بقوله : « أحسن ما في الرخصة . . . »؟ أجاب عنه ابن سيد الناس بجواب جيد فقال : « وقول الإمام أحمد في حديث عراك عن عائشة : إنه أحسن ما روي في

---

(١) كتاب الروايتين لأبي يعلى (١/ ٨٠) بتصرف يسير .

(٢) التنقيح (١/ ١١٣-١١٤) ، وانظر : المغني (١/ ١٦٢) والإنصاف للمرداوي (١/ ١٠٠) .

(٣) زاد المعاد (٢/ ٣٨٥) .

الرخصة ، لعله يريد أحسن في الاستدلال ، وأصرح في الرخصة ، وإلا فحديث ابن عمر مخرج في الكتب الستة - كما قلنا - ولا عِلة تلحقه فيما نعلم ، وفي حديث عراك ما تقدمت الإشارة إليه من الخلاف في الاتصال ، والراجح عدمه »(١) .

وهذا هو ما ظهر لي أن مراده أن حديث عائشة أحسن من حيث الوضوح والظهور فهو أوضح وأصرح في الدلالة على الرخصة ، ويؤكد هذا أني نظرت في أحاديث الرخصة الواردة في الباب فوجدتها من السنة الفعلية إلا هذا الحديث ففيه قول الرسول ﷺ ، ولا شك أن السنة القولية أقوى في الدلالة من السنة الفعلية ، قال الإمام أحمد : « فالأمر من أمر النبي ﷺ ، [أقوى] [من] الفعل؛ لأن النبي ﷺ قد يفعل الشيء على جهة الفضل؛ ولأن النبي ﷺ قد يفعل الشيء وهو له خاصة ، وإذا أمر بالشيء فهو للمسلمين عامة ، وأمره توكيد »(٢) .

وأما قوله : « وإن كان مرسلاً ، فإن مخرجه حسن » فقد فسره الحافظ ابن رجب بقولــه : « فلعله حسنه لأن عراكاً قد عُرِف أنه يروي حديث

(١) النفح الشذي (٢/ ٦٩١-٦٩٢) .

(٢) مسائل ابن هانيء (١/ ٩) ومابين القوسين تصحف في المطبوع إلى [سوى] وسقطت [عنه] وصوبتها بحسب ما ظهر من السياق .

عائشة عن عروة عنها »[١] ، ولعله قصد أن الحديث مدني المخرج لأن ابن أبي الصلت وعراكاً وعائشة مدنيون ، وأهل المدينة أصح إسناداً من غيرهم فكأنه بذلك يُعطي الحديث بعض القوة ، قال الخطيب البغدادي في أول باب (مخارج السُنن) : « أصح طرق السنن ما يرويه أهل الحرمين مكة والمدينة ، فإن التدليس فيهم قليل ، والاشتهار بالكذب ووضع الحديث عندهم عزيز »[٢] . وهذا يدعم ما ذهبتُ إليه ، وهو لا يخالف تفسير ابن رجب وإنما يزيده وضوحاً .

والذي يبدو لي أنه لم يُقَوِّ الحديث مطلقاً بقوله الآنف وإنما أراد أنه مرسل قوي أو لا بأس به لأن المراسيل فيها الضعيف والقوي كما يقال : « أصح المراسيل مراسيل سعيد بن المسيب » ، فالحديث وإن كان منقطعاً - مرسلاً - فإنه من قبيل المنقطع الجيد ، فيكون بهذا ضعيفاً ولكن ليس من أسوأ الضعيف .

وقد يقال : لماذا يحسنه الإمام مع طعنه فيه ، وعدم احتجاجه به؟

يجاب عن ذلك بأحد احتمالين : إما أن يكون الإمام تأول الحديث على أنه في شأن استقبال واستدبار القبلة عند قضاء الحاجة في البنيان ، وأنه لا

---

(١) شرح العلل (١/ ٣١٢) .

(٢) الجامع للخطيب البغدادي (٢/ ٤٣٤) .

يعقل أن يكون مراد الحديث على إطلاقه؛ لأنه لو أخذ على إطلاقه وظاهره لكان منكراً جداً .

وإما أن يكون الإمام حَسَّنه من باب الاعتذار لغيره لمن رأى أن النهي الوارد في الباب منسوخ كما ذهب لذلك بعض السلف وداود الظاهري (١) ويكون بذلك موافقاً للإمام عبد الله بن المبارك الذي يقول : « إني لأسمع الحديث فأكتبه ، وما من رأيي أن أعمل به ، ولا أُحدث به ، ولكني اتخذه عدة لبعض أصحابي ، إن عمل به أقول : عمل بالحديث » (٢) .

وعلى أية حال فالتحسين الوارد في النص المتقدم مقيد بالإضافة للإرسال فحقيقة القول أن الحديث (مرسل حسن) بمعنى أنه ليس من المراسيل الساقطة ، والله أعلم .

(**النص الرابع عشر**) : ذكر عبد الله بن أحمد أن أباه قال : « حسين بن قيس يقال له : حنش ، متروك الحديث ، له حديث واحد حسن » ، قال عبد الله : « روى عنه التيمي في قصة البيع أو نحـو ذلك الذي استحسنه أبي » (٣) .

---

(١) انظر : الأوسط (١/ ٣٢٦) والمحلى (١/ ١٩٤) .

(٢) مقدمة الكامل لابن عدي (١/ ١١٥) .

(٣) العلل برواية عبد الله (٢/ ٤٨٦) ، ومثله في الطبعة التركية (٢/ ٣٣) من دون اختلاف .

وقد وقع بعض الاختلاف في هذا النص ، فقد ذكره ابن عدي من طريق عبد الله أيضاً ولكن بلفظ : « روى عنه التيمي في قصة الشؤم ، استحسنه أبي » [١] ، وفي (تاريخ دمشق)[٢] : « قصة السوم » ، والصحيح ما أثبتناه أولاً كما سيأتي .

وحسين بن قيس هذا قال فيه أحمد : « ليس حديثه بشيء ، لا أروي عنه شيئاً »[٣] . وقال البخاري : « ترك أحمد حديثه » [٤] ، وقال ابن حبان : « كذبه أحمد » [٥] ، ولقبه حنش .

ولقد مكثت أكثر من ثلاث سنوات لم أستطع التوصل لهذا الحديث ، لأن الإمام رحمه الله لم يحدده ، وقد جمعت ما يقارب من خمسة عشر متناً من عدة مصادر كلها من رواية سليمان التيمي عن حنش ، ولم أجد فيها ما له علاقة (بالبيع) أو (بالشؤم) أو (بالسوم) وقد قال ابن عدي : « ويروي سليمان التيمي عنه ويسميه حنشاً عن عكرمة عن ابن عباس بضعة عشر

(١) الكامل (٢/ ٧٦٣) ، وكذا في تهذيب الكمال (٦/ ٤٦٦) ، أما في التهذيب (٢/ ٣٦٤) ففيه (الشبرم) وهذا تصحيف .

(٢) تاريخ دمشق (٥/ ٣٦٥) المخطوط .

(٣) الجرح والتعديل (٣/ ٦٣) .

(٤) التاريخ الكبير (٢/ ٣٩٣) .

(٥) كتاب المجروحين (١/ ٢٤٢) .

حديثاً يشبه بعضها بعضاً »[١] .

وقد تتبعت حديثه في مسند ابن عباس من كتب المسانيد والأطراف وكتب الضعفاء التي ترجمت لحنش والفهارس ، فلم أصل لنتيجة ، وقبل طباعة البحث بفترة وجيزة كنت أقرأ في كتاب (أحكام أهل الملل من الجامع لمسائل الإمام أحمد بن حنبل) لأبي بكر أحمد بن محمد الخلال ، فإذا بي أجد ذلك الحديث من غير قصد مني ، لأني كنت أبحث عن أمر آخر لا علاقة له بالبيوع أو (الشؤم) وإذا الحديث يتعلق بالبِيَع جمع بيْعَة وهي دور عبادة النصارى المسماة أيضاً بالكنائس ، وإذا بالحديث موقوف وليس مرفوعاً كما توهمت سابقاً .

قال الخلال في كتاب (الفتوح) باب : « الحكم فيما أحدث النصارى مما لم يصالحوا عليه » :

« أخبرنا عبد الله بن أحمد بن محمد بن حنبل قال : كان المتوكل إذا حدث من أمر النصارى ما حدث كتب إلى القضاة ببغداد يسألهم - إلى أبي حسان الزيادي وغيره - فكتبوا إليه واختلفوا ، فلما قرأه عليه عبد الله قال : ابعث بما أجابوا فيه هؤلاء إلى أحمد بن حنبل ، ليكتب إلي بما يرى في ذلك .

---

(١) الكامل (٢/ ٧٦٤) .

قال عبد الله : ولم يكن في أولئك الذين كتبوا أحد يحتج بالأحاديث إلا أبو حسان الزيادي ، واحتج بأحاديث الواقدي .

فلما قُرئ على أبي ، عرفه وقال : هذا جواب أبي حسان .

وقال : هذه أحاديث ضعاف . فأجابه أبي واحتج بحديث ابن عباس مع مسائل أيضاً .

[قال الخلال] : أخبرني عبد الله بن أحمد قال : حدثني أبي قال : حدثنا معتمر بن سليمان التيمي عن أبيه عن حنش عن عكرمة قال : سئل ابن عباس عن أمصار العرب أو دار العرب هل للعجم أن يحدثوا فيها شيئاً؟

قال : أيما مصر مصَّرته العرب فليس للعجم أن يبنوا فيه بيعة ولا يضربوا فيه ناقوساً ، ولا يشربوا فيه خمراً ، ولا يتخذوا فيه خنزيراً .

وأيما مصر مصرته العجم ففتحه الله تبارك وتعالى على العرب ، فنزلوه ، فإن للعجم ما في عهدهم ، وللعرب أن يوفوا بعهدهم ، ولا يكلفوهم فوق طاقتهم » (١) .

وسئل الإمام أحمد عن الحجة في منع أهل الذمة أن يبنوا بيعة أو كنيسة إذا كانت الأرض ملكهم ، وهم يؤدون الجزية ، وقد منعنا من ظلمهم

---

(١) أحكام أهل الملل (ص٣٤٥-٣٤٦) .

وأذاهم؟

فقال : « حديث ابن عباس : أيما مصر مصرته العرب » [(١)] ، وسئل عن بيع النصارى التي في سواد العراق ، فأجاب عن ذلك (واحتج فيه بحديث ابن عباس) [(٢)] ، وذكر عبد الله [(٣)] بن أحمد نحو ذلك .

والحديث الآنف رواه عن حنش سليمان التيمي [(٤)] كما تقدم ، وأيضاً علي بن عاصم[(٥)] كلاهما عنه عن عكرمة عن ابن عباس رضي الله عنهما موقوفاً .

وقد احتج به أحمد مع شدة ضعف حنش عنده ، ولعله اضطر لذلك

---

(١) أحكام أهل الملل (ص٣٤٧-٣٤٨) .

(٢) أحكام أهل الملل (ص٣٤٦-٣٤٧) .

(٣) المسائل برواية عبد الله (ص٢٦٠) ولم يذكر سند الحديث وكذا لم يذكر متنه كاملاً كما نقل عنه الخلال آنفاً .

(٤) أخرجه أبو يوسف في الخراج (ص١٤٩) ، وعبد الرزاق (٦/ ٦٠) ، (١٠/ ٣٢٠) وابن زنجويه في الأموال (٤١٤) ، والبيهقي في السنن الكبرى (٩/ ٢٠١ ، ٢٠٢) ، استفدت هذا التخريج من تحقيق شيخنا الدكتور شاكر بن ذيب فياض على كتاب الأموال لابن زنجويه ، ويزاد الخلال في أحكام أهل الملل كما سبق وابن عساكر في تاريخ دمشق (٢/ ١٨٢ ـ ١٨٣) .

(٥) أخرجه أبو عبيد في الأموال (ص١٢٦) وعنه ابن زنجويه (٤١٣) .

لأن المتن موقوف ولأن عمل الصحابة موافق لمضمون ما قاله ابن عباس ، فلعل الإمام أحمد رأى صلاحية الحديث للاحتجاج لهذه الأسباب أو لغيرها .

ويحمل تحسينه للحديث السابق مع شدة ضعف حنش عنده على أن الحديث أقل ضعفاً - في نظر الإمام - من أحاديث أخرى في الباب ، واحتج به لأنه نص صريح في المسألة وخف ضعفه فيما يبدو لأن حنشاً رواه موقوفاً وليس مرفوعاً ولأنه قد عضده ظاهر عمل الصحابة في الأمصار التي مصروها وبنوها بأن لا تقام فيها كنائس ولا يُباع فيها خمر ولا خنازير .

٢- استعمال الحسن بمعنى الإعجاب بالحديث لميزة فيه بغض النظر عن مدى قوته :

أ - إطلاقه الحسن على متن الحديث :

(النص الخامس عشر) : قال عبد الله بن أحمد : « قال أبي : وحدثنا يعلى بن عبيد قال : حدثنا الأعمش عن شقيق قال : كنت جالساً مع عبد الله وأبي موسى فذكر الحديث - ، نحو حديث أبي معاوية ، وحديث أبي معاوية أتم وأحسن »(١) .

وقبل هذا الكلام ذكر حديث أبي معاوية محمد بن خازم ، ولكنه اختصره ، لذا سأورد فيما يلي حديث أبي معاوية وحديث يعلى بتمامهما من المسند كي يتسنى لنا أن نرى الفرق الذي أدى بالإمام أحمد إلى وصف حديث أبي معاوية بأنه أتم وأحسن .

قال أحمد : « حدثنا أبو معاوية ، ثنا الأعمش عن شقيق قال : كنت جالساً مع أبي موسى وعبد الله ، قال : فقال أبو موسى : يا أبا عبد الرحمن أرأيت لو أن رجلاً لم يجد الماء ، وقد أجنب شهراً ما كان يتيمم؟ قال : لا ، ولو لم يجد الماء شهراً ، قال : فقال له أبو موسى : فكيف تصنعون بهذه الآية في سورة المائدة : ﴿ فَلَمْ تَجِدُوا مَاءً فَتَيَمَّمُوا صَعِيدًا طَيِّبًا ﴾ [آية ٦] ، قال : فقال عبد الله : لو رخص لهم في هذا لأوشكوا إذا برد عليهم الماء أن

(١) العلل برواية عبد الله (٣/ ٣٧٠) .

يتيمموا الصعيد ثم يصلوا ، قال : فقاله أبو موسى : إنما كرهتم ذا لهذا ؟!
قال : نعم ، قال له أبو موسى : ألم تسمع لقول عمار : بعثني رسول الله ﷺ في حاجة فأجنبت فلم أجد الماء؛ فتمرغت في الصعيد كما تمرغ الدابة ثم أتيت رسول الله ﷺ فذكرت ذلك له ، فقال : « إنما كان يكفيك أن تقول ، وضرب بيده على الأرض ثم كل واحدة منهما بصاحبتها ، ثم مسح بها وجهه - لم يُجِزْ الأعمش الكفين - قال : فقال له عبد الله : ألم تزعموا لم يقنع بقول عمار (١) ؟!

قال أبو عبد الرحمن : قال أبي : وقال أبو معاوية مرةً : قال : فضرب بيده على الأرض ثم نفضها ثم ضرب بشماله على يمينه ، ويمينه على شماله على الكفين ، ثم مسح وجهه » (٢) .

ثم أخرج أحمد حديث يعلى بن عبيد فقال : « ثنا يعلى بن عبيد ، ثنا الأعمش عن شقيق قال : كنت جالساً مع عبد الله وأبي موسى ، فقال أبو موسى : يا أبا عبد الرحمن الرجل يجنب ولا يجد الماء أيصلي ، قال : لا ،

---

(١) يعني عمر بن الخطاب رضي الله عنه لم يقنع بقول عمار .

(٢) المسند (٤/ ٢٦٤-٢٦٥) وذكره مختصراً في (٤/ ٣٩٦) ، والحديث أخرجه البخاري (٣٤٧) ومسلم (٣٦٨) وأبو داود (٣٢١) ، والنسائي (١/ ١٧٠-١٧١) جميعهم عن أبي معاوية به .

قال : ألم تسمع قول عمار لعمر : إن رسول الله ﷺ بعثنا أنا وأنت فأجنبت فتمعكت بالصعيد فأتينا رسول الله ﷺ فأخبرناه فقال : « إنما كان يكفيك هكذا ، ومسح وجهه ، وكفيه واحدة » ، فقال : إني لم أر عمر قنع بذلك ، قال : فكيف تصنعون بهذه الآية : ﴿ فَلَمْ تَجِدُوا مَآءً فَتَيَمَّمُوا صَعِيدًا طَيِّبًا ﴾ [المائدة :٦] ، قال : إنا لو رخصنا لهم في هذا كان أحدهم إذا وجد الماء البارد ؛ تمسح بالصعيد .

قال الأعمش : فقلت لشقيق : فما كرهه إلا لهذا ؟! »[1] .

وبهذا ظهر لنا أن الإمام أحمد لم يقصد بقوله عن حديث أبي معاوية (أحسن) أي أنه أصح وأثبت لأن السند واحد ، وأبو معاوية ويعلى كلاهما يرويان الحديث عن الأعمش ، والظاهر أنه أراد أن حديث أبي معاوية أتم - أي أطول وأكثر وضوحاً - وأحسن بمعنى أحسن سياقاً للمناظرة فسياقه كما يظهر أكثر دقة في ترتيب أجزاء الحوار بالإضافة إلى أنه أتم .

وكلمة (أحسن) لغة تعني أفضل والمقصود بها هنا الأفضل سياقاً للمتن ، فيكون تحسين الإمام - رحمه الله - لهذا الحديث يرجع إلى ما قام في

(١) المسند (٤/ ٢٦٥) .

نفسه من إعجاب بحديث أبي معاوية من حيث سياقته للمتن وتمام ألفاظه ولا دخل لقوة الحديث في ذلك .

(**النص السادس عشر**) : قال الإمام أحمد : « ما رأيتُ أحداً أكثر رواية عن هشام بن عروة من أبي أسامة ، ولا أحسن رواية منه ، ثم ذكر حديث تركة الزبير ، فقال : ما أحسن ما جاء بذلك الحديث وأتمه . قال : وحديث الإفك حسَّنه وجوده »[(١)] .

وأبو أسامة حماد بن أسامة ثقة عند أحمد وغيره [(٢)] .

وحديث تركة الزبير رواه البخاري في صحيحه [(٣)] عن إسحاق بن راهويه عن أبي أسامة عن هشام بن عروة عن أبيه عن عبد الله بن الزبير في وصية الزبير بن العوام رضي الله عنه لابنه عبد الله في قضاء ما عليه من ديون وتقسيم ورثه ، والحديث طويل وفيه تفصيل يؤكد قول الإمام أحمد : « ما أحسن ما جاء بذلك الحديث وأتمه » . واستحسنه هنا إعجاباً بسياقه وتمام الرواية .

---

(١) شرح علل الترمذي (١/ ٤٨٨) .

(٢) تهذيب الكمال (٧/ ٢٢٢-٢٢٣) .

(٣) صحيح البخاري (٣١٢٩) .

وأما حديث الإفك فرواه الإمام أحمد (١) عن أبي أسامة عن هشام بن عروة عن أبيه عن عائشة رضي الله عنها في حادثة الإفك .

وهذا النص استعمل فيه الإمام أحمد الحسن بمعنى الإعجاب ببعض المزايا المتوفرة في رواية أحد الرواة .

(النص السابع عشر) : قال الخلال : « أخبرنا يوسف بن موسى أن أبا عبد الله قيل له : كيف كان عبد الله بن سعيد بن جبير؟ قال : ما أعلم إلا خيراً عبد الله ثقة .

قيل له : رُوي عن سفيان عن أيوب قال : « كانوا يعدون عبد الله بن سعيد بن جبير أفضل من أبيه »! قال أبو عبد الله : مَنْ سفيان؟ قيل له : ابن عيينة ، فاستحسنه »(٢) .

ويبدو لي أن الإمام أحمد استحسن هذا النص بعد أن تأكد من أن سفيان هو ابن عيينة؛ لأن فيه مبالغة في مدح عبد الله بن سعيد بن جبير ، وأيضاً

---

(١) مسند أحمد (٦/ ٥٩-٦٠) والترمذي (٣١٨٠) وعلقه البخاري في صحيحه كتاب تفسير القرآن - باب ﴿إِنَّ الذِينَ يُحِبُّونَ أن تَشِيعَ الفَاحِشَةَ . . .﴾ ، وأخرجه مسلم في صحيحه (٢٧٧٠) ولكن لم يذكره كاملاً وإنما ذكره متابعة لحديث الزهري .

(٢) المنتخب من علل الخلال للمقدسي (ق٢١٥/أ) . وقول أيوب المذكور أخرجه الترمذي في جامعه (٣/ ٢١٩) من طريق ابن أبي عمر عن ابن عيينة عن أيوب السختياني .

لأنه لم يبلغه هذا النص من قبل كما يبدو من السياق ، فيكون استحسانه له لغرابته عنده .

(**النص الثامن عشر**) : قال الميموني : « حدثنا أبو عبد الله بحديث استحسنه عن محمد بن إسحاق فقلت له : يا أبا عبد الله ، ما أحسن هذه القصص التي يجيء بها ابن إسحاق !! فتبسم إلي متعجباً » (١) .

لم يأتِ في هذا النص بيان يُحدِّد الحديث المشار إليه ؛ لذا فلا ندري ما هو المقصود ، وإن كان ظاهر النص يفيد أن الاستحسان راجع إلى المتن وليس السند بدلالة قول الميموني : ((ما أحسن هذه القصص . . .)) ، والمقصود بالحسن هنا هو الحسن اللغوي أي ما تميل له النفوس وترغب فيه من مضمون هذه القصص .

ويجدر التنبيه إلى أنه في النص السابق وهذا النص لم يرد تحديد الكيفية التي عُرف بها استحسان الإمام أحمد ، فقد يكون ذلك من طريق الفعل أو من طريق القول ، كذلك لم يرو تحديد القول الذي فهم منه الاستحسان إلا أنه في النص الثاني أقر أحمد قول تلميذه : « ما أحسن . . . » .

(**النص التاسع عشر**) : قال الأثرم : « قلت لأبي عبد الله : المكاتب (٢)

---

(١) العلل للميموني (ص١٩٥) .

(٢) المُكاتَب هو العبد الذي يكتب مع سيده كتاباً على أن يُعتق إذا أدى إليه مبلغاً من المال =

يَسأل فيفضل منه فضلة؟ فذكر حديث أبي موسى .

قلتُ : كأنك تستحسن حديث أبي موسى؟

قال : إي لعمري وإنه حسن »(١) .

والحديث المقصود - فيما أظن - ما رواه عبد الله بن المبارك عن سعيد - ابن أبي عروبة - عن عبد الله الداناج أن فلاناً الحنفي حدثه قال : « شهدت يوم جمعة فقام مُكاتب إلى أبي موسى رضي الله تعالى عنه ، فكان أول سائل رأيته ، فقال : إني إنسان مثقل مُكاتَب ، فحث الناس عليه ، فقُذفتْ إليه الثياب والدراهم حتى قال : حسبي ، فانطلق إلى أهله فوجدهم قد أعطوه مُكاتبته وفضل ثلاثمائة درهم ، فأتى أبا موسى فسأله ، فأمره أن يجعلها في نحوه من الناس »(٢) ، وفلان الحنفي لم أعرفه .

وروى القصة أبوبكر بن أبي شيبة عن ابن علية عن يونس عن الحسن البصري قال : « مكاتب سأل في رقبة أو رقبتين فأعطي عطاء ، فلما كثر في عين أبي موسى ما أُعطي أمر به وبما أعطي فأدخل ، ثم نظر الذي سأل فيه

= مؤجل - انظر : المغني (١٠/ ٣٣٣) ط دار الفكر .

(١) تهذيب الأجوبة (ص١٧٩) .

(٢) أخرجه البيهقي في سننه الكبرى (٧/ ٢١) .

فأعطاه إياه ، وأخذ الفضل فجعله في رقبة أو رقاب » [١] . والحسن لم يسمع من أبي موسى [٢] .

ويبدو لي أن الإمام أحمد استحسن الحكم الوارد في الحديث وهو أن ما تبرع به للمكاتب فزاد عن قدر مكاتبته فلا يستأثر به وإنما يدفع الفضل إلى أمثاله من المكاتبين .

ومع عدم قوة ما مضى فالظاهر أن الإمام أحمد أُعجب بفتوى أبي موسى لأن الأحاديث غير المرفوعة إلى رسول الله ﷺ لا يُتشدد فيها كما قال أحمد في صدقة السمين : « ما كان من حديثه مرفوعاً منكر ، وما كان من حديثه مرسلاً عن مكحول فهو أسهل » [٣] .

(**النص العشرون**) : قال الميموني : « سألته عن ابني بُريدة فقال : سُليمان أحلى في القلب ، وكأنه أصحهما حديثاً ، وعبد الله له أشياء إنا ننكرها من حُسنها ، وهو جائز الحديث » [٤] .

ومراد أحمد - رحمه الله - مرويات عبد الله بن بُريدة عن أبيه تحديداً -

(١) المصنف لابن أبي شيبة (٦/ ٤٢٤) .

(٢) المراسيل لابن أبي حاتم (ص٣٧) وجامع التحصيل (ص١٦٥) .

(٣) العلل برواية عبد الله (١/ ٣٠٠) .

(٤) العلل للميموني (ص١٩٩) .

فيما ظهر لي - فقد قال محمد بن علي الجوزجاني [(١)] : « قلت لأبي عبد الله - يعني أحمد بن حنبل - : سمع عبد الله من أبيه شيئاً ؟ قال : ما أدري ، عامة ما يروي عن بُريدة عنه ، وضعَّف حديثه » [(٢)] .

وقال تلميذه إبراهيم الحربي : « روى عبد الله عن أبيه أحاديث منكرة وسليمان أصح حديثاً »[(٣)] .

وسأورد فيما يلي نصوصاً لأحمد في عبد الله بن بُريدة تزيد الأمور وضوحاً ، فقد قال عبد الله : « سألت أبي : أيما أوثق سليمان بن بريدة أو عبد الله؟ قال : سليمان أوثق وأفضل . قال أبي : قال وكيع : يرون أن سُليمان أصحهما حديثاً يعني ابني بُريدة » [(٤)] ، وقال : « سمعت أبي يقول: قال وكيع : يقولون : إن سليمان أصحهما حديثاً - يعني ابن بريدة - . قال أبي : عبد الله بن بريدة الذي روى عنه حسين بن واقد ما أنكرها ، وأبو

---

(١) هو محمد بن علي أبو جعفر الجوزجاني ، قال ابن أبي يعلى : سأل إمامنا عن أشياء ولم يذكر في شأنه غير هذه ، طبقات الحنابلة (١/ ٣٠٧) .

(٢) التهذيب (٥/ ١٥٨) وانظر حول سماع عبد الله بن بريدة من أبيه : كتابي « موقف الإمامين البخاري ومسلم من اشتراط اللقيا في السند المعنعن » (ص١٧٦) .

(٣) المرجع السابق .

(٤) العلل لعبد الله (١/ ٤٠٩) .

المُنيب [١] أيضاً ، يقولون : كأنها من قِبل هؤلاء » [٢] ، وقال أبوبكر الأثرم: « قلت لأبي عبد الله : ابنا بُريدة سُليمان وعبد الله؟ قال : أما سليمان فليس في نفسي منه شيء ، وأما عبد الله ، ثم سكت ، ثم قال : كان وكيع يقول : كانوا لسُليمان بن بُريدة أحمد منهم لعبد الله بن بُريدة ، أو شيئاً هذا معناه » [٣] .

ويظهر مما تقدم أن النكارة في حديث عبد الله بن بريدة من طريق حسين ابن واقد المروزي وأبي المنيب العتكي تحديداً ، والملاحظ في النص موضع الدراسة هنا أن أحمد أطلق الحسن على الحديث المنكر في نظره ، والحُسن هنا في المتن وليس في الإسناد لأن عبد الله بن بُريدة يروي عن أبيه ليس بينهما أحد فلا يعقل أن يكون الحُسن المقصود في النص بالنظر للسند ، ومن شدة حُسن تلك المتون أنكرها الإمام ، ويجب التنبه إلى أنه أنكرها لحسنها ، وليس لأنها منكرة استحسنها ، ولا أدري على وجه التحديد ما هي الأمور التي أنكرها الإمام - رحمه الله - من أحاديث عبد الله بن بريدة عن أبيه ، وقد رأيته أخرج من طريق حسين بن واقد عن عبد الله عن أبيه

(١) هو عبيد الله بن عبد الله أبو المنيب العتكي صدوق يخطئ ، التقريب (٤٣١٢) .

(٢) العلل لعبد الله (٢/ ٢٢) .

(٣) الضعفاء الكبير للعقيلي (٢/ ٢٣٨) .

جملة صالحة في مسنده [1] ، ولا أدري هل أخرج حتى ما يراه منكراً منها أم لا؟

ولعله قصد أنها تتميز بزيادات وإضافات مفصلة وأحكام لا توجد في غيرها مما يجعلها حسنة في النظر ، ولذلك أنكرها أحمد لأن عبد الله بن بُريدة عنده ليس في وزن من تُحتمل له تلك التفردات ، والله أعلم .

(١) انظر : مسند الإمام أحمد - مسند بريدة الأسلمي (٥/ ٣٤٦-٣٦١) .

ب - إطلاقه الحسن على الحديث الغريب الذي لا يعرفه من قبل :

(النص الحادي والعشرون) : قال عبد الله بن أحمد : « خرجتُ إلى الكوفة سنة ثلاثين ومائتين فلما قدمتُ جعلتُ أعرضُ على أبي أحاديث أبي بكر بن أبي شيبة عن شريك ، فقال : فيها غرائب حِسان ، لو كان ها هنا سمعناها منه »(١) .

وقال أحمد - رحمه الله - : « عند أبي بكر بن أبي شيبة أحاديث حسان غرائب عن شريك لو كان ها هنا سمعناها منه »(٢) .

والظاهر بجلاء في هذا النص أن أحمد أطلق الحسن على الغريب ويعني به أن لدى ابن أبي شيبة أحاديث عن شريك بن عبد الله النخعي لم يعرفها أحمد من قبل لتفرد ابن أبي شيبة بها وعدم وجود من يشاركه فيها وذلك بالطبع في نظر الإمام أحمد وحسبما بلغه علمه .

ويحسُن أن أوضح أنني وقعتُ في الحَيرة من هذا النص هل أضعه في قسم الرواة أو أضعه هنا؟ ثم استقر رأيي على وضعه هنا في قسم الأحاديث لأني وجدتُ وصف الغرابة يتعلق بالحديث وليس بالراوي ، ثم إن الإمام - رحمه الله - لم يحكم على كل مرويات ابن أبي شيبة عن

---

(١) العلل لعبد الله (١/ ٤٧٠) .

(٢) المصدر السابق (٣/ ٣٥٠) .

شريك بالغرابة ، وإنما قال : « فيها غرائب . . . » وهذا وصف لبعض أحاديثه وليس بياناً لحالته ومكانة روايته عن شريك ، والله أعلم .

(النص الثاني والعشرون) : قال أبو داود : « حدثنا محمد بن عمرو الرازي ، حدثنا عبد الرحمن بن قيس عن حماد بن سلمة عن أبي العُشَرَاء الدارمي عن أبيه : أن رسول الله - ﷺ - سئل عن العتيرة فحسنها . قال ابن أبي داود : قال أبي : فذكرته لأحمد بن حنبل فاستحسنه ، وقال : هذا حديث غريب ، وقال لي : اقعد ، فدخل فأخرج محبرة وقلماً وورقة وقال : أمله عليَّ ، فكتبه عني ، ثم شهدته يوماً آخر ، وجاءه أبو جعفر بن أبي سمينة فقال له أحمد بن حنبل : يا أبا جعفر عند أبي داود حديث غريب اكتبه عنه ، فسألني فأمليته عليه » (١) .

وقال الحافظ ابن حجر : « قال أبو داود في موضع آخر : سمعه مني أحمد بن حنبل فاستحسنه جداً » (٢) .

وأحمد إنما استحسن هـذا الحديث لغرابته ، ولأنه كما قـال عن نفسه : « ما أعرف أنه يُروى عن أبي العُشَراء حديثٌ غير هذا - يعني حديث

---

(١) تاريخ بغداد (٩/ ٥٧-٥٨) ، وهذا الحديث أخرجه تمام الرازي في (حديث أبي العشراء الدارمي) (ص٣٥) ، والمزي في تهذيب الكمال (٣٤/ ٨٧) عن أبي داود به .

(٢) تهذيب التهذيب (١٢/ ١٦٨) .

الذكاة - » [1] يعني ما رواه حماد بن سلمة عن أبي العشراء عن أبيه قال : قلت : يا رسول الله ما تكون الذكاة إلا من اللَّبَّة أو من الحلق ، قال : « لو طعنت في فخذها لأجزأك » [2] ولم يخرج له في المسند غيره .

فلما أخبره أبو داود بذاك الحديث استحسنه أحمد لأنه ليس عنده ، ولم يسمع به من قبل مع غرابة سنده .

ولا ندري على وجه التحديد ما هو قول أحمد الذي فهم منه أبو داود أنه استحسان إلا قولـــه « هذا حديث غريب » ، وعلى أية حال فإن أحمد لم يستحسن الحديث لقوته بل لندرته وغرابته يتضح ذلك جلياً إذا عرفنا أن أبا العُشَراء قال فيه البخاري : « في حديثه واسمه وسماعه من أبيه نظر » [3] وقال ابن حجر : « أعرابي مجهول » [4] .

(**النص الثالث والعشرون**) : قال الخلال في علله : « أخبرنا المروذي قال : ذكرتُ لأبي عبد الله حديث محمد بن سلمة الحراني عن أبي

(١) تهذيب الكمال (٣٤/ ٨٥) .

(٢) أخرجه أحمد في المسند (٤/ ٣٣٤) وأبو داود (٢٨٢٥) والترمذي (١٤٨١) وابن ماجه (٣١٨٤) والنسائي (٧/ ٢٢٨) وغيرهم .

(٣) التاريخ الكبير (٢/ ٢٢) .

(٤) التقريب (٨٢٥١) .

عبد الرحيم ، حدثني زيد ابن أبي أنيسة عن المنهال عن أبي عبيد ة عن مسروق ثنا عبد الله بن مسعود عن النبي ﷺ قال : « يقول الله تعالى : ﴿فِي ظُلَلٍ مِّنَ ٱلْغَمَامِ﴾ [البقرة : ٢١٠] من العرش إلى الكرسي » .

قال أبو عبد الله : هذا حديث غريب لم يقع إلينا عن محمد بن سلمة ، واستحسنه ، وقال : قد رواه الأعمش موقوفاً ، ورواه أبو [خالد] يزيد الدالاني مرفوعاً .

وأخبرني زكريا بن يحيى ، ثنا أبو طالب أنه سأل أبا عبد الله عن هذا الحديث فجعلتُ أقرؤُه عليه فقال : ما أحسنه! إنما سمعناه عن أبي عوانة عن الأعمش مرسلاً »(١) .

حديث محمد بن سلمة الحراني أخرجه عبد الله بن أحمد في كتاب (السُنة) (٢) قال : « حدثني إسماعيل بن عبيد بن أبي كريمة الحراني أبو أحمد أملاه علينا إملاءً في دار كعب ، حدثني محمد بن سلمة عن أبي عبد الرحيم خالد بن أبي يزيد ، حدثني زيد بن أبي أنيسة عن المنهال بن عمرو عن أبي عبيد ة بن عبد الله عن مسروق بن الأجدع قال : حدثنا عبد الله بن مسعود عن النبي ﷺ قال : « يجمع الله الأولين والآخرين

---

(١) المنتخب من علل الخلال (ق ٢٠٩/ ب) باب أخبار الصفات .

(٢) السنة لعبد الله بن أحمد (٢/ ٥٢٠-٥٢٤) .

لميقات يوم معلوم قياماً أربعين سنة شاخصة أبصارهم إلى السماء ينتظرون فصل القضاء ، قال : فينزل الله - عز وجل - في ظلل من الغمام من العرش إلى الكرسي . . . الحديث » [١] وهو طويل جداً .

وإسماعيل ثقة يُغرب [٢] ، قال أبو بكر الجعابي : « يحدِّث عن محمد بن سلمة بعجائب » [٣] ، ومحمد بن سلمة الحراني ثقة [٤] ، وخالد بن أبي يزيد الحراني ثقة[٥] ، وزيد بن أبي أنيسة ثقة له أفراد [٦] ، قال الإمام أحمد: « إن حديثه لحسن مقارب ، وإن فيها لبعض النكارة ، وهو على ذلك حسن الحديث » [٧] ، وسأله المروذي عنه ، فحرك يده وقال : صالح

(١) أخرجه إسحاق بن راهويه في مسنده كما في المطالب العالية (٤/ ٣٦٥-٣٦٧) ، والطبراني في الكبير (٩/ ٤١٧) ، والبيهقي في البعث والنشور (ص٢٥٢-٢٥٤) والدارقطني في الرؤية (ص٢٦٦-٢٦٧) ، وابن منده في التوحيد (٣/ ١١٩-١٢٢) وفي كتابه الإيمان (٢/ ٨٢٠) ولكن لم يسق متنه ، جميعهم عن إسماعيل به .

(٢) التقريب (٤٦٨) .

(٣) تهذيب الكمال (٣/ ١٥٤) .

(٤) تهذيب الكمال (٢٥/ ٢٨٩-٢٩١) والتقريب (٥٩٢٢) .

(٥) تهذيب الكمال (٨/ ٢١٧-٢١٨) .

(٦) التقريب (٢١١٨) .

(٧) الضعفاء للعقيلي (٢/ ٧٤) .

وليس هو بذاك [(١)] ، وقد وثقه جماعة من كبار الحفاظ [(٢)] .

والمنهال بن عمرو قال عنه ابن حجر : « صدوق ربما وهم » [(٣)] وقد اختلف فيه [(٤)] ، وأبوعبيد ة هو ابن عبد الله بن مسعود ثقة لم يسمع من أبيه [(٥)] ، ومسروق بن الأجدع ثقة من كبار التابعين [(٦)] .

وقد تابع أبو خالد يزيد بن عبد الرحمن الدالاني [(٧)] محمد بن سلمة في روايته لهذا الحديث عن المنهال بن عمرو مرفوعاً ، وأبو خالد وثقه ابن معين وأبو حاتم والنسائي وَلَيَّنَهُ آخرون [(٨)] ، وقال ابن حجر : « صدوق يخطئ كثيراً وكان يدلس » [(٩)] .

---

(١) العلل للمروذي (ص٨٥) .

(٢) انظر : تهذيب الكمال (١٠/ ١٨-٢٣) .

(٣) التقريب (٦٩١٨) .

(٤) انظر : تهذيب الكمال (٢٨/ ٥٦٨-٥٧٢) .

(٥) التقريب (٨٢٣١) .

(٦) التقريب (٦٦٠١) .

(٧) أخرج حديثه الطبراني في الكبير (٩/ ٤١٧-٤١٨) والدارقطني في الرؤية (ص٢٦٤-٢٦٦) والحاكم في المستدرك (٤/ ٥٨٩ - ٥٩٢) .

(٨) انظر : تهذيب الكمال (٣٣/ ٢٧٣-٢٧٥) .

(٩) التقريب (٨٠٧٢) .

وأما حديث الأعمش الذي ذكره الإمام أحمد فقد أخرجه الدارقطني في كتاب (الرؤية) [١] بسنده إلى أبي عوانة عن سليمان – هو الأعمش – عن المنهال بن عمرو عن أبي عبيدة وقيس بن السكن قالا : « قال عبد الله وهو يحدث عمر ، وعمر يقول : ويحك يا كعب ألا تسمع ما يقول عبد الله قال عبد الله : « إذا حشر الناس قاموا على أرجلهم أربعين عاماً شاخصة أبصارهم إلى السماء . . . . الحديث » قال الدارقطني : « وساق الحديث بطوله ولم يرفعه ، ولم يذكر مسروقاً » [٢] .

وأبو عوانة وقيس بن السكن كلاهما من الثقات [٣] .

وقد ساق الدارقطني في علله الاختلاف الوارد في هذا الحديث ثم قال : « والصحيح حديث أبي خالد الدالاني وزيد بن أبي أُنيسة عن المنهال عن أبي عبيدة عن مسروق عن عبد الله مرفوعاً » [٤] .

(١) الرؤية للدارقطني (ص٢٦٧-٢٦٨) وأشار ابن منده في التوحيد (٣/ ١٢٣) وفي الإيمان (٢/ ٨٢٠) إلى رواية الأعمش وذكر سندها .

(٢) الرؤية للدارقطني (ص٢٦٨) .

(٣) انظر : التقريب (٧٤٠٧) و(٥٥٧٨) .

(٤) العلل للدارقطني (٥/ ٢٤٤) .

وقد صحح الرواية المتصلة المرفوعة ابن منده [١] ، والحاكم [٢] ، والمنذري[٣] ، والهيثمي [٤] ، وابن حجر [٥] ، والذهبي في كتابه (الأربعين) [٦] .

وحسنه الذهبي في (العلو) [٧] ، وقال الألباني معلقاً على تحسينه : « هو كما قال أو أعلى » [٨] .

ولكن الذهبي في مختصر المستدرك قال : « ما أنكره حديثاً على جودة إسناده »[٩] .

والذي يظهر لي أن الإمام أحمد إنما استحسن حديث محمد بن سلمة الحراني لغرابته عنده كما يدل عليه قوله : « هذا حديث غريب لم يقع إلينا

(١) الإيمان (٢/ ٨٢٠) .

(٢) المستدرك (٤/ ٥٩٢) .

(٣) الترغيب والترهيب (٤/ ٣٩٥) .

(٤) مجمع الزوائد (١٠/ ٣٤٣) .

(٥) المطالب العالية (٤/ ٣٦٧) .

(٦) كتاب الأربعين في صفات رب العالمين (ص١٣١) .

(٧) العلو (ص٧٣) .

(٨) مختصر العلو (ص١١١) .

(٩) مختصر المستدرك (٤/ ٥٩٣) .

عن محمد بن سلمة » ، ففهم المروذي من هذا أنه يستحسنه ، ويُحتمل أن الإمام أحمد بالإضافة إلى ما سبق استحسن هذا الحديث لأن فيه متابعة لحديث أبي خالد الدالاني المتصل المرفوع ، يوضح ذلك بأنه لم يكن لديه إلا حديث الأعمش عن المنهال وهو حديث فيه انقطاع وموقوف ، وحديث أبي خالد الدالاني وهو مرفوع متصل؛ فلما سمع بحديث محمد بن سلمة الحراني الذي فيه متابعة تامة لرواية الدالاني استحسن ذلك لأنه لم يكن عنده من قبل ، ولأنه يقوي الظن أيضاً بأن الراجح في الحديث هو الاتصال والرفع كما ذهب إلى ذلك الدارقطني .

هذا ما ظهر لي من تحسين الإمام أحمد في النص السابق .

(**النص الرابع والعشرون**) : قال عبد الله بن أحمد : « قلت لأبي : الجُريري عن أبي الورد من هذا ؟ قال : هذا أبو الوَرْد بن ثمامة ، حَدَّث عنه الجريري أحاديث حسان ، لا أعرف له اسماً غير هذا »[1] .

الجُريري هو سعيد بن إياس ثقة اختلط قبل موته بثلاث سنين[2] ،

---

(١) العلل لعبد الله (١/ ٤٤٠) ، وهذا النص النفيس لم يذكره المزي في تهذيب الكمال ولا ابن حجر في تهذيبه .

(٢) التقريب (٢٢٧٣) .

وأبو الوَرْد لم أجد له اسماً [١] ، قال ابن سعد : « أبو الورد بن ثمامة بن حَزْ القُشيري ، وكان معروفاً قليل الحديث » [٢] ، وقال الذهبي : « شيخ » [٣] وقال ابن حجر : « مقبول » [٤] ، وذكر الدارقطني أنه لم يحدث عنه إلا الجريري ، فتعقبه المزي [٥] بأن شداداً أبا طلحة الراسبي قد روى عنه أيضاً ورواية الجريري عنه هي الأشهر بدلالة أن من ترجم له كالبخاري وابن أبي حاتم والدارقطني وقبلهم الإمام أحمد لم يذكروا غيرها .

ويظهر لي أن الإمام - رحمه الله - عنى بوصفه لتلك الأحاديث بالحسان أي أنها مستقيمة ليس فيها ما يستنكر ، لاسيما الرجل غير مشهور بما فيه الكفاية فالمقام يستدعي بيان ما يقدح فيه إن وجد ، كما لا يستبعد أن يكون الإمام أحمد عنى بذلك أن أبا الورد روى أحاديث عن بعض شيوخه لا تروى من غير طريقه فتكون بهذا من الغرائب وقد سمى أحمد أحاديث

---

(١) انظر التاريخ الكبير (الكنى) (٨/ ٧٩) ، والجرح والتعديل (٩/ ٤٥١) وفيه قول أبي زرعة : « لا يسمى » ولم أجد له ذكراً في كنى أحمد ولا الكنى لمسلم ولا الكنى للدولابي ولا في ثقات ابن حبان .

(٢) الطبقات الكبرى (٧/ ٢٢٦) .

(٣) الكاشف (٣/ ٣٤٣) .

(٤) التقريب (٨٤٣٤) .

(٥) تهذيب الكمال (٣٤/ ٣٨٩) ، وتهذيبه لابن حجر (١٢/ ٢٧٢) .

أبي بكر بن أبي شيبة عن شريك بأنها غرائب حسان [١] .

وقد أخرج أحمد - رحمه الله - في مسنده [٢] ثلاثة أحاديث من طريق الجريري عن أبي الورد يظهر منها أنها غرائب .

(النص الخامس والعشرون) : قال عبد الله بن أحمد : « انتخبت على أبي أحاديث ، وحديث سهيل فاستحسنه » [٣] يعني حديث سهيل بن أبي صالح عن أبيه عن أبي هريرة مرفوعاً : « من كان له شعر فليكرمه » كما وضح ابن حامد .

والحديث رواه عبد الرحمن بن أبي الزناد [٤] ، وابن أبي ذئب [٥] كلاهما عن سهيل به ، ولا أدري هل استحسنه أحمد لقوته أم لضيق مخرجه عن ابن

---

(١) العلل برواية عبد الله (١/ ٤٧٠) و (٣/ ٣٥٠) .

(٢) المسند (١/ ١٥٣) عن أبي الورد عن ابن أعبد عن علي رضي الله عنه في حق الطعام .

والمسند (٥/ ٢٣٥) عن أبي الورد عن اللجلاج عن معاذ رضي الله عنه في الدعاء بالصبر وتمام النعمة .

والمسند (٦/ ١٣) عن أبي الورد عن عمرو بن مرداس في وصف بلال رضي الله عنه .

(٣) تهذيب الأجوبة (ص١٧٩) .

(٤) أخرجه أبو داود (٤١٦٣) وابن عبد البر في التمهيد (٢٤/ ١٠) والبيهقي في شعب الإيمان (٥/ ٢٢٤) ط دار الكتب العلمية .

(٥) تسمية ما انتهى إلينا من الرواة عن سعيد بن منصور عالياً (٢٢) .

أبي الزناد لأن رواية ابن أبي ذئب لم أجدها إلا في مصدر واحد فقط وبسند تفرد به أبو نعيم الأصبهاني وهو متأخر من أهل القرن الخامس ، لذا فربما أن أحمد استحسن حديث ابن أبي الزناد لغرابته وانفراده عن سهيل به بحسب ما بلغه .

وقد حسن الحافظ ابن حجر [(١)] سند ابن أبي الزناد .

(**النص السادس والعشرون**) : قال الإمام أحمد : « اكتبوا عن علي بن الجعد ، فإن عنده أشياء حساناً » [(٢)] .

ولم يحدد تلك الأشياء ويغلب على ظني أنه يريد الغرائب التي انفرد بها علي ابن الجعد وهو من الثقات [(٣)] ، ولكن الإمام أحمد كان ينهى عن الكتابة عنه في آخر أمره لأنه كان يقع في بعض الصحابة ، ولأنه كان لا يُعنف من قال : إن القرآن مخلوق [(٤)] .

ويبدو أن الإمام كان يثني عليه قديماً ولما ظهر منه بعض ما سلف نهى

---

(١) فتح الباري (١٠/ ٣٦٨) دار المعرفة .

(٢) أسامي من روى عنه البخاري لابن عدي (ص١٥٦) والتعديل والتجريح للباجي (٣/ ٩٥٥) .

(٣) تهذيب الكمال (٢٠/ ٣٤٨-٣٥١) .

(٤) الضعفاء للعقيلي (٣/ ٢٢٤-٢٢٥) .

عن الكتابة عنه .

(**النص السابع والعشرون**) : وقال في الوليد بن القاسم : « قد كتبنا عنه أحاديث حساناً عن يزيد بن كيسان ، فاكتبوا عنه »(١) .

وقد وثق - رحمه الله - الوليدَ (٢) ، ولم أجد في مسند أحمد مرويات للوليد ابن القاسم عن يزيد بن كيسان ، وغالب ظني أنه استحسن تلك الأحاديث لتفرد الوليد بها عن يزيد .

(**النص الثامن والعشرون**) : قال أحد طلبة الإمام أحمد في محاورة له معه : « وعن حفصة في الحلي ، فاستحسنه واستعادنيه »(٣) .

ولما قيل له : « فإن مؤملاً الحراني حدث عن الوليد بن مسلم عن زهير ابن محمد عن إسماعيل بن أمية عن نافع أن حفصة أوقفت حُليّاً على قوم .

فأنكره أبوعبد الله ، وقال : ليس لهذا أصل يعني الحديث »(٤) .

وفي موضع آخر لما سأل الإمام أحمد عن حديث حفصة وحدثوه به كما في الإسناد السابق قال الراوي : « فأنكره أبو عبد الله ، وعَجِب منه ،

---

(١) تهذيب الكمال (٣١/ ٦٧) .

(٢) المرجع السابق .

(٣) كتاب الوقوف من مسائل الإمام أحمد (٢/ ٤٨٩) .

(٤) المرجع السابق (٢/ ٤٩٥-٤٩٦) .

واستعاده الذي ذكره غير مرة ، ثم قال : يروون عن زهير بن محمد ذلك الذي يروي عنه أصحابنا .

ثم قال : أما رواية أصحابنا عنه فمستقيمة : عبد الرحمن بن مهدي وأبو عامر مستقيمة صحاح ، وأما أحاديث أبي حفص ذاك التنيسي عنه ، فتلك بواطيل موضوعة أو نحو هذا »(١) .

فظاهر مما سبق أن استحسان أحمد كان تعجباً من الحديث ، واستعاده لأنه لم يسمع به سابقاً ، بدليل حكمه على الحديث بالنكارة ، وطعنه في بعض ما يُروى عن زهير بن محمد .

وينبغي أن يعلم أن أحمد لم يحسن الحديث ولكن تلميذه عَبَّر عن تعجبه واستغرابه بالاستحسان .

(١) المرجع السابق (٢/ ٤٩٨-٤٩٩) .

ثانياً : استعماله الحسن في حكمه على الرواة :

وقفت على تسع وثلاثين نصاً ، وجدت فيها إطلاق الإمام أحمد الحسن على بعض الرواة ، وبعد دراستها ترجح لي أن الحسن فيها لا يخرج عن ثلاثة معانٍ هي :

أ - بمعنى الإتقان وجودة الضبط ، وعدد النصوص المندرجة تحت هذا خمسة عشر نصاً .

ب - بمعنى القبول العام ، وعدد النصوص المندرجة تحت هذا واحد وعشرون نصاً .

ج - بمعنى سعة الرواية ، وعدد النصوص المندرجة تحت هذا ثلاثة نصوص .

وتفصيل ذلك كما يلي :

أ - إطلاقه الحسن بمعنى الإتقان وجودة الضبط :

وجدتُ الإمام أحمد - رحمه الله - أطلق الحسن على بعض الرواة ، ويعني بذلك أنهم مع ثقتهم تميز حديثهم كله أو بعضه بأنه في غاية الإتقان وجودة الضبط ، مثل شدة العناية بألفاظ الأداء الموجودة في الأسانيد أو لندرة التصحيف والخطأ والوهم في روايتهم عامة أو خاصة ولم يظهر لي أنه عنى الحسن الاصطلاحي عند المتأخرين بل استبعد ذلك بالمرة وهؤلاء

الرواة هم :

١ – إبراهيم بن سعد بن إبراهيم بن عبد الرحمن بن عوف الزهري وهو ثقة حجة [١] ، قال الإمام أحمد : « إبراهيم بن سعد من أحسن الناس حديثاً عن محمد بن إسحاق ، فإذا جمع رجلين يقول : حدثني فلان وفلان لم يحكمه » [٢] .

ويبين مقصود أحمد هنا نص آخر له يقول فيه : « كان ابن إسحاق يدلس إلا أن كتاب إبراهيم بن سعد يبين إذا كان سماع قال : حدثني ، وإذا لم يكن قال : قال – ثم قال أحمد – : يقول : قال أبو الزناد : قال فلان . قال – أحمد – : وتنظر في كتاب يزيد بن هارون : « عن أبي الزناد » كلها »[٣] وقال : « إبراهيم بن سعد صحيح الحديث عن ابن إسحاق »[٤].

فيكون معنى قوله : « من أحسن الناس حديثاً عن محمد بن إسحاق » أي أن إبراهيم يبين ما سمعه ابن إسحاق مما لم يسمعه ، ولا يعنعن فيما

---

(١) التقريب (١٧٧) .

(٢) مسائل ابن هانئ (٢/ ٢٢٥) .

(٣) العلل للمروذي (ص٣٨-٣٩) . وحتى يتضح النص ولا يقع القارئ في اللبس أضفت اسم أحمد مرتين بين شرطتين .

(٤) سؤالات أبي داود (ص٢٢٤) .

يرويه عنه في كتابه فيشتبه الأمر على الناقد هل دلَّس ابن إسحاق في ذلك الحديث أم لا؟ فمن هنا حَسُن حديث إبراهيم عنه .

ويؤكد ذلك بجلاء قول ابن المديني : « ليس كتاب عن ابن إسحاق أصح من كتاب إبراهيم بن سعد . . . »[١] .

٢- إسماعيل بن أبي خالد الأَحْمَسي مولاهم البَجَلي ثقة ثبت[٢] .

قال ابن هانيء : « قلت لأبي عبد الله مَنْ أحب إليك من أصحاب الشعبي؟ قال : إسماعيل أحب إليَّ ، وأحسنهم حديثاً »[٣] .

ويفسر هــذا نص آخر عن الإمام - رحمه الله - قـال فيه : « أصح الناس حديثاً عن الشعبي إسماعيل بن أبي خالد ، قلتُ : فزكريا وفراس وابن أبي السفر؟ قال : ابن أبي خالد يشرب العلم شرباً ، ابن أبي خالد أحفظهم . . . »[٤] .

وقال أبو حاتم : « لا أُقدِّم عليه أحداً من أصحاب الشعبي ، وهو ثقة ،

---

(١) معرفة الرجال لابن محرز (٢/ ٢٠٠) .

(٢) التقريب (٤٣٨) .

(٣) مسائل ابن هانئ (٢/ ٢١٤) .

(٤) العلل برواية عبد الله (١/ ٣٣٤) .

أروى من بيان وفِراس ، وأحفظ من مجالد »[١] .

فظهر مما تقدم أن معنى قوله : « وأحسنهم حديثاً » أي أصحهم وأضبطهم عن الشعبي بالإضافة إلى أنه واسع الرواية عنه كما هو ظاهر من قوله: « يشرب العلم شرباً » ،وقول أبي حاتم : « أروى من بيان وفراس ».

٣- سفيان بن عيينة وهو ثقة حافظ فقيه إمام حجة [٢] ، قال الإمام أحمد : « سفيان أثبت الناس في عمرو بن دينار ، وأحسنه حديثاً »[٣] .

وقد قال أحمد في نصٍ آخرِ : « أعلم الناس بعمرو بن دينار بنُ عيينة ، ما أعلم أحداً أعلم به من ابن عيينة . . . »[٤] .

وكذلك قال ابن معين [٥] ، وقال اللالكائي في ابن عيينة : « وأجمع الحفاظ أنه أثبت الناس في عمرو بن دينار »[٦] .

---

(١) الجرح والتعديل (٢/ ١٧٥) .

(٢) التقريب (٢٤٥٤) .

(٣) العلل برواية عبد الله (١/ ١٨٨) .

(٤) شرح علل الترمذي (٢/ ٤٩٣) .

(٥) المرجع السابق .

(٦) التهذيب (٤/ ١٢٢) .

فيكون قولــه : « وأحسنه حديثاً » أي أثبته بالإضافة إلى سعة روايته عن عمرو بن دينار .

٤- شعبة بن الحجاج وهو ثقة حافظ متقن إمام [١] . قال الإمام أحمد : « شعبة حسن الحديث عن أبي إسحاق - السبيعي - وعن كل من يحدث عنه » [٢] ، وفي نص آخر قال : « وشعبة أحسن حديثاً من الثوري ، لم يكن في زمن شعبة مثله في الحديث ، ولا أحسن حديثاً منه ، قُسِم له من هذا حظ » [٣] .

ولعل ما يبين معنى قول أحمد في النص الأول : « حسن الحديث عن أبي إسحاق » أن شعبة كان لا يحمل عن أبي إسحاق السبيعي - وهو مدلس - إلا ما صرح فيه بالسماع ، فقد قال : « كفيتكم تدليس ثلاثة : الأعمش ، وأبي إسحاق ، وقتادة » [٤] ، وهذا مما يجعل حديثه عنه سالماً من التدليس وهذه ميزة جليلة جداً ، ويؤكد ذلك قول عبد الرحمن بن مهدي : « ليس

(١) التقريب (٢٧٩٠) .

(٢) مقدمة الجرح والتعديل (١/ ١٧٦) .

(٣) الجرح والتعديل (٤/ ٣٧٠) .

(٤) مسألة التسمية لابن طاهر المقدسي (ص٤٧) بسنده إليه وهذا النص النفيس أخرجه البيهقي في المعرفة (١/ ١٥٢) ولكن بدون إسناد ، وكذلك ابن حجر في طبقات المدلسين (ص١٥١) .

أحد أصح حديثاً عن أبي إسحاق من شعبة »[١] ، وأما قول أحمد : « وعن كل من يحدث عنه » فيبين ذلك قولُ شعبة نفسه : « كل شيء حدثتكم به فذلك الرجل حدثني به أنه سمعه من فلان إلا شيئاً أُبينه لكم »[٢] ، وقول يحيى بن سعيد القطان : « كل شيء يحدث به شعبة عن رجل فلا تحتاج أن تقول عن ذلك الرجل أنه سمع فلاناً ؟ قد كفاك أمره »[٣] ، وقال الإمام أحمد : « ما رأيت قوماً سود الرؤوس في هذا الشأن مثل أهل البصرة ، يعني الحديث والألفاظ ، كأنهم تعلموه من شعبة »[٤] ، وسأل عبد الله بن أحمد أباه : « أبو معاوية فوق شعبة أعني في حديث الأعمش؟ فقال : أبو معاوية في الكثرة والعلم يعني علمه بالأعمش ، شعبة صاحب حديث يؤدي الألفاظ والأخبار ، أبو معاوية : « عن » « عن » . . . »[٥] .

وفي النص الثاني ذكر الإمام - رحمه الله - أن شعبة أحسن حديثاً من الثوري ، وجاء في نص آخر بيان ذلك ، فقد سئل : مَنْ أثبت شعبة أو

---

(١) تاريخ بغداد (٩/ ٢٦٥) .

(٢) مقدمة الجرح والتعديل (١/ ١٧٣) .

(٣) المرجع السابق (١/ ١٦٢) .

(٤) سؤالات أبي داود (ص٢٠٠) .

(٥) العلل برواية عبد الله (٢/ ٣٧٧) .

سفيان؟ فقال: « كان سفيان رجلاً حافظاً، وكان رجلاً صالحاً، وكان شعبة أثبت منه، وأنقى رجالاً . . . »[١]، وقال ابن أبي حاتم: « سمعت أبي يقول: إذا رأيت شعبة يحدث عن رجل فاعلم أنه ثقة إلا نفراً بأعيانهم قيل لأبي: ألم يكن للثوري بصر بالحديث كبصر شعبة؟ قال: كان الثوري قد غلب عليه شهوة الحديث وحفظه، وكان شعبة أبصر بالحديث وبالرجال، وكان الثوري أحفظ، وكان شعبة بصيراً بالحديث جداً فَهِماً له كأنه خلق لهذا الشأن »[٢].

ويبين قول الإمام - رحمه الله - أن شعبة « ليس في زمانه مثله في الحديث ولا أحسن حديثاً منه » قوله: « كان شعبة أمةً وحده في هذا الشأن يعني في الرجال، وبصره بالحديث وتثبيته، وتنقيته للرجال »[٣]، ومن هنا قال الحافظ ابن حجر إن شعبة لا يحمل عن شيوخه إلا صحيح حديثهم[٤].

وأخبار شعبة في التثبت والاحتياط كثيرة جداً[٥]، ولعل فيما ذكرناه

(١) تاريخ بغداد (٩/ ٢٦٣).

(٢) مقدمة الجرح والتعديل (١/ ١٢٨-١٢٩).

(٣) العلل برواية عبد الله (٢/ ٥٣٩).

(٤) فتح الباري (١/ ٣٠٠).

(٥) للمزيد انظر: ترجمة شعبة في مقدمة الجرح والتعديل.

كفاية إن شاء الله في توضيح معنى قول أحمد عنه إنه حسن الحديث ، وأحسن حديثاً من غيره ممن كان في زمنه فهو إنما قصد بذلك أن شعبة لا يحدث إلا بأحاديث منتقاة سالمة من التدليس ومن الخطأ البين ومن الرجال الضعفاء غالباً ومنهجه في ذلك كما قال ابن حجر : لا يحمل عن شيوخه إلا صحيح حديثهم .

٥- عبد الله بن سعيد بن أبي هند . قيل فيه « صدوق ربما وهم »[١].

قـال الإمام أحمد : « عبد الله بن سعيد بن أبي هند ما أحسن حديثه وأصحه »[٢] .

وقد قال أحمد عنه : « ثقة ثقة » وفي رواية : « ثقة مأمون » [٣] ، وقد ضعفه يحيى بن سعيد القطان وأبو حاتم وأبو زرعة ، والأكثرون من النقاد على توثيقه [٤] ، والذي يعنينا هنا موقف أحمد بن حنبل بالتحديد لأن غرضنا هو معرفة مقصوده من قوله : « ما أحسن حديثه » ، والذي يظهر لي من ذلك بناءً على ما نقل عنه من توثيقه له بعبارة تعدُ من أرفع منازل

---

(١) التقريب (٣٣٥٨) .

(٢) سؤالات أبي داود (ص٢١٣) .

(٣) تهذيب الكمال (١٥/ ٣٩) .

(٤) انظر : تهذيب الكمال (١٥/ ٣٩-٤١) .

التوثيق أنه عنى بقول ما أحسن حديثه أي ما أجوده وأثبته كما يدل على ذلك تمام عبارته التي عطف فيها قوله السابق بقوله: « . . . وأصحه » فهو يريد بذلك تأكيد صحة حديثه وقوته وأنه تام الضبط جيد الإتقان .

٦- عبد الله بن وهب المصري ، وهو ثقة حافظ [١] ، قال الإمام أحمد لما سئل عن رِشْدِين بن سعد وهو من الضعفاء [٢] : « كان سهل الأخذ ، وابن وهب أحسن حديثاً منه » [٣] .

وقد وردت عن أحمد بعض النصوص التي تبين كلامه هذا ، فقد قال عن رشدين : « رشدين بن سعد ليس يبالي عمن روى ، ولكنه رجل صالح » [٤] ، وقال أيضاً : « بلغني أن رشدين بن سعد جاء إلى إبراهيم بن أبي يحيى ، فقال له إبراهيم : تعال حتى أقرأ عليك . قال : لا أريده ، أَجِزه لي » [٥] . وهذا مقصد أحمد أنه كان سهل الأخذ فقد رغب عن السماع من الشيخ وهو أعلى منازل التحمل وفضل عليه الإجازة وقد يكون له عذره ،

(١) التقريب (٣٦٩٤) .

(٢) التقريب (١٩٤٢) .

(٣) مسائل ابن هانئ (٢/ ٢٣٠) .

(٤) الضعفاء الكبير للعقيلي (٢/ ٦٧) .

(٥) سؤالات أبي داود (ص٢٤٧) .

ومما يبين بجلاء ووضوح معنى قول أحمد أن ابن وهب أحسن حديثاً منه هو قوله : « عبد الله بن وهب صحيح الحديث يفصل السماع من العرض ، والحديث من الحديث ، ما أصح حديثه وأثبته ، قيل له : أليس كان - يعني ابن وهب - يُسيء الأخذ؟ قال : قد كان يسيء الأخذ ، ولكن إذا نظرت في حديثه ، وما روى عن مشايخه وجدته صحيحاً »(١) ، وكذلك قوله : « كان حديثه بعضه سماع وبعضه عرض وبعضه مُناولة ، وكان ما لم يسمعه يقول : قال حيوة ، قال فلان »(٢) . فمدحه أحمد لدقته في إيضاح مروياته وتفريقه بين السماع من العرض من الإجازة والمناولة ، وتحريه أن لا يحدث عن شيوخه إلا بما صح أنه من حديثهم مع ما كان من توسعه في قبول الإجازة والمناولة على مذهب المصريين أهل بلده ، وقد كان الإمام أحمد وغيره من كبار النقاد في عصره لا يرون الإجازة والمناولة إلا بعد التحري والتثبت ، وقد سئل أحمد عن المناولة فقال : « ما أدري ما هذا حتى يعرف المحدث حديثه ، وما يدريه ما في الكتاب » ثم قال : « وأهل مصر يذهبون إلى هذا ، وأنا لا يعجبني »(٣) ، قال الخطيب البغدادي

---

(١) الجرح والتعديل (٥/ ١٨٩-١٩٠) والمعرفة والتاريخ (٢/ ١٨٣) .

(٢) العلل للمروذي (ص٤٩) .

(٣) الكفاية (ص٣٦٥) .

معلقاً على ذلك : « وأراه في قوله : « وأهل مصر يذهبون إلى هذا » يعني المناولة للكتاب وإجازة روايته من غير أن يعلم للراوي هل ما فيه من حديثه أم لا » (١) ، وذكر الميموني أنه سمع أحمد قال : « كان عبد الله بن وهب المصري رجلاً صالحاً ، إيش كان عنده من الحديث؟! - يعني كثرة حديثه - ، فأثنى عليه ، وذكر أبو عبد الله تسهيله في الأخذ . قلتُ له : كذا أصحابه المصريون أو عامة أصحابه في التسهيل في الأخذ ؟ قال لي : نعم » (٢) ولم يسمع أحمد من ابن وهب مع أنه أدركه فقد قال : « رأيت ابن وهب ، وكان يبلغني تسهيله يعني في السماع ،فلم أكتب عنه شيئاً . . . »(٣) وجاء في نص آخر أن ابن وهب كان نائماً في مجلس ابن عيينة وهو يُعرض عليه (٤) ، وللسبب نفسه لم يسمع ابن المديني منه مع أنه رآه واجتمع به وقال : « قال لي ابن وهب : هات كتاب عمرو بن الحارث حتى أقرأه عليك ، فتركته على عمد حين كان رديء الأخذ » (٥) ، ومثل ذلك كان

---

(١) المرجع السابق .

(٢) العلل للميموني (ص٢٣٢) .

(٣) الكفاية (ص١٨٢) .

(٤) العلل برواية عبد الله (٣/ ١٣٠) وأيضاً الكفاية (ص١٨٣) .

(٥) الكفاية (ص١٨٣) .

موقف عثمان بن أبي شيبة وأخيه أبي بكر [١] .

والمقصود من ذلك بيان أن ابن وهب مع ما وصف به من تساهل في تحمل العلم - والتساهل بالنظر إلى مقاييس عصره وإلا فالعمل استقر على جواز الإجازة والمناولة مع مراعاة الشروط في ذلك [٢] - أقول : مع ذلك فقد كان يقظاً متنبهاً لما يرويه فلم تقع في روايته منكرات كما أكد ذلك أبو زرعة والنسائي [٣] ، فلهذا الإتقان والضبط وصف أحمد حديثه بأنه أحسن من رشدين لأنه وإن كان كلاهما لديه تساهل في الأخذ كما هو حال معظم أهل بلدهما في ذلك الوقت إلا أن رشدين ضعف ولم يكن لديه من الإتقان والضبط ما لدى ابن وهب .

٧- عفان بن مسلم وهو ثقة ثبت [٤] ، قال الإمام أحمد : « ما رأيت أحداً أحسن حديثاً عن شعبة من عفان ، يقول : أبو إسحاق (أنبأنا) ، والحكم (أنبأني) ، وقتادة (أخبرني) ، و (أنبأني) عمرو بن

---

(١) المرجع السابق .

(٢) انظر : الوجيز للسلفي (ص٥٣-٥٩) ، وفتح المغيث (٢/ ٢٢٣-٢٢٥ ، ٢٧٧-٣١٧) .

(٣) انظر : التهذيب (٦/ ٧٢ ، ٧٤) .

(٤) التقريب (٤٦٢٥) .

مرة . . . »[١] .

وهذا النص يُفسر نفسه بنفسه فأحمد - رحمه الله - استحسن من حديث عفان عن شعبة أنه كان يذكر صيغ الأداء التي كان يتلفظ بها شعبة في أسانيده مما يدل على مزيد إتقان وضبط لدى عفان ، ومن أجل ذلك كان حديثه عن شعبة حسناً في نظر الإمام أحمد .

٨- عيسى بن يونس بن أبي إسحاق السبيعي وهو ثقة مأمون [٢] ، قال ابن هانئ : « وسمعته ، وقال له ابنه عبد الله : أيها أحب إليك حديثه - يعني عيسى - أو حديث أبيه أو أخيه؟ قال : حديثه حسن - يعني عيسى - » [٣] .

وهذا النص موجود مع بعض الاختلاف في العلل ومعرفة الرجال للإمام أحمد برواية ابنه عبد الله ، فقد أخرجه بقوله : « سألت أبي : أيها أصح حديثاً عيسى أو أبوه يونس؟ قال : لا ، عيسى أصح حديثاً . قيل له : عيسى أو أخوه إسرائيل؟ فقال : ما أقربها ، وفي حديث إسرائيل اختلاف

(١) العلل برواية عبد الله (٢/ ٣٦٢) .

(٢) التقريب (٥٣٤١) .

(٣) المسائل لابن هانئ (٢/ ١٩٧) .

عن أبي إسحاق أحسب ذاك من أبي إسحاق »[١] .

فهذا النص يوضح أن المقصود من قول أحمد : « حديثه حسن » أي أصح وأقوى من حديث أبيه وأخيه ، وهذا لما عرف عن عيسى من جودة الإتقان والضبط ، ويزيد الأمر وضوحاً أن عبد الله بن أحمد قال : « سألته - يعني أباه - عن عيسى بن يونس؟ قال : عيسى يُسأل عنه!! »[٢] . ووصفه بأنه ثقة ثبت[٣] ، وكذلك ابن المديني لما سئل عنه قال : « بخٍ بخٍ ثقة مأمون »[٤] ، وقال أبو زرعة : « كان حافظاً »[٥] ، وقال ابن حبان : « كان متقناً »[٦] ، وقال عبد الله بن عمار الموصلي : « إسرائيل وعيسى ابني يونس ، عيسى هو حجة ، وهو أثبت من إسرائيل »[٧] ، ومما يدل على مبلغ إتقانه هذه القصة التي رواها بشر بن الحارث قال : « كان عيسى بن يونس يعجبه خطي ، فكان يأخذ القِرطاس فيقرأه علي ، قال : فكتبتُ من نسخةِ

(١) العلل برواية عبد الله (١/ ٥٥٩-٥٦٠) .

(٢) العلل برواية عبد الله (٢/ ٤٧٩) .

(٣) العلل للمروذي (ص٥٣-٥٤) .

(٤) الجرح والتعديل (٦/ ٢٩٢) .

(٥) المرجع السابق .

(٦) الثقات لابن حبان (٧/ ٢٣٨) .

(٧) تاريخ بغداد (١١/ ١٥٥) .

قومٍ شيئاً ليس من حديثه . قال : كأنهم لما رأوا إكرامه لي أدخلوا عليه في حديثه ، قال : فجعل يقرأ ويضرب على تلك الأحاديث ، فغمني ذلك ، فقال : لا يغمك لو كان واواً ما قدروا على أن يُدخلوه علي ، أو قال : لو كان واواً لعرفتُه »(١) .

٩- قرة بن خالد السدوسي وهو ثقة ضابط (٢) ، قال أحمد : « ثقة ثقة حسن الحديث » (٣) ، والظاهر أن الإمام أحمد يقصد بحسن حديثه مع توثيقه له بلفظ ثقة مكرراً أنه من أهل الإتقان والضبط والفهم في هذا الشأن ، ومن صور الإتقان المحتملة لدى قرة بن خالد أنه ذو انتقاء لمن يحدث عنهم أو ذو اهتمام بضبط ألفاظ السماع وصيغ الأداء الواردة في الأسانيد التي يرويها وما شابه ذلك ، وإنما قلت ذلك لأن وصفه بحسن الحديث أمر زائد على مجرد التوثيق فقط ويدل على أن في حديثه ميزة لا توجد دائماً عند غيره من الرواة .

ويشهد لذلك أن يحيى بن سعيد القطان - وهو من المعروفين بالتشدد -

---

(١) تهذيب الكمال (٢٣/ ٧٣) .

(٢) التقريب (٥٥٤٠) .

(٣) سؤالات أبي داود (ص٣٢٥) .

قال: «كان قرة بن خالد عندنا من أثبت شيوخنا»[(١)]، وقال أبو حاتم: «قرة بن خالد ثبت عندي»[(٢)]، وقال ابن حبان: «كان متقناً»[(٣)]. وقال الطحاوي: «ثبت متقن ضابط»[(٤)].

١٠- الليث بن سعد المصري وهو ثقة ثبت[(٥)]. قال الأثرم سمعت أبا عبد الله يقول: «لا أعلم أحداً أحسن حديثاً عن بكير بن عبد الله من ليث بن سعد، وقال: هو أحسن حديثاً عندي من عمرو بن الحارث، ومن ابن لهيعة. قلت له: ومَنِ ابن عجلان؟ قال: وكم يروي ابن عجلان عن بكير؟! ما أيسرها! قلت: إن أبا الوليد يتكلم في روايته ويقول: مناولة، أعني ليث بن سعد؟ فقال: ما أدري أي شيء هذا، وأنكر قوله، وقال: أي شيء ينكر من حديث ليث، وليث حسن الحديث صحيحه»[(٦)].

---

(١) الجرح والتعديل (٧/ ١٣١).

(٢) المرجع السابق.

(٣) الثقات لابن حبان (٧/ ٣٤٢).

(٤) التهذيب (٨/ ٣٧٢).

(٥) التقريب (٥٦٨٤).

(٦) شرح علل الترمذي (٢/ ٥٥٠).

ويظهر لي أن أحمد - رحمه الله - يريد بقوله : « أحسن » أي أثبت وأصح كما أنه حين قال : « ليث حسن الحديث صحيحه » يريد أنه متقن ضابط له معرفة وفهم بهذا العلم مما جعل مروياته صحيحة ، ويشهد لذلك ما يلي من نصوص عن الإمام أحمد نفسه في مدح وإطراء الليث بن سعد ، فقد قال : « ما في هؤلاء المصريين أثبت من الليث بن سعد ، لا عمرو بن الحارث ولا أحد »(١) ، وقال : « ليث بن سعد ما أصح حديثه وجعل يثني عليه »(٢) ، وقال : « كثير العلم صحيح الحديث »(٣) ، وقال : « ثقة ثبت »(٤) ، وقال : « أصح الناس حديثاً عن سعيد بن أبي سعيد المقبري ليث بن سعد ، يفصل ما روى عن أبي هريرة ، وما عن أبيه عن أبي هريرة ، هو ثبت في حديثه جداً »(٥) .

وفي هذا النص ما يدل على مبلغ وإتقان الليث بن سعد . مما حدى بالإمام أحمد لأن يصف حديثه بالصحة مع الحسن ، ولا يعني بذلك أن

(١) الجرح والتعديل (٧/ ١٧٩) .

(٢) تاريخ بغداد (١٣/ ١٢) .

(٣) الجرح والتعديل (٧/ ١٧٩) ، وتاريخ بغداد (١٣/ ١٢) .

(٤) تاريخ بغداد (١٣/ ١٢) .

(٥) العلل برواية عبد الله (١/ ٣٥٠) .

كل أحاديثه صحيحة السند والمتن وإنما المقصود - كما هو متبادر - أنه صحيح الرواية أي أنه متقن للحديث عند سماعه ومتقن له وقت أدائه له معرفة بقوانين الرواية ومما يشهد لهذا قصته المشهورة مع أبي الزبير المكي (١) ، ولهذه الفطنة والتثبت لم يكتفِ الإمام أحمد بأن يقول صحيح الحديث بل زاد وحسن الحديث .

١١- محمد بن مسلم بن شهاب الزهري المتفق على جلالته وإتقانه (٢) . قال الإمام - رحمه الله - : « الزهري أحسن الناس حديثاً ، وأجود الناس إسناداً » (٣) .

ويلاحظ على هذا النص أنه فرّق بين الحديث والإسناد ، ويظهر لي أنه يقصد بقوله : « الزهري أحسن الناس حديثاً » أي بالنسبة للمتون ، فهو جيد السياقة لها لا يدع كلمة فيها إلا ذكرها لما عُرف عنه واشتهر به من قوة الحفظ ، كما أن من حُسن سياقته للمتون أنه يجمع ما قاله عدد من الرواة في بعض الأحاديث ثم يسوق ذلك مجموعاً في متن واحد كما فعل في

---

(١) انظر : المعرفة والتاريخ (٣/ ١٤٢ ، ٤٤٣) ، والكامل لابن عدي (٦/ ٢١٣٦) والنبلاء (٥/ ٣٨٢) .

(٢) التقريب (٦٢٩٦) .

(٣) مقدمة الكامل لابن عدي (١/ ٧١) .

حديث الإفك الطويل [١] ، ومن ذلك تفسيره لبعض الألفاظ في متن الحديث فقد فسَّر التحنث بالتعبد في روايته لحديث بدء الوحي إلى رسول الله ﷺ [٢] ، ويشهد لذلك أن عمر بن عبد العزيز قال : « ما رأيتُ أحداً أحسن سوقاً للحديث إذا حَدَّث من الزهري »[٣] ، وقال عمرو بن دينار : « ما رأيتُ أنصَّ للحديث من الزهري » [٤] .

وقال ابن حبان : « وكان من أحفظ أهل زمانه ، وأحسنهم سياقاً لمتون الأخبار » [٥] ، ويضاف إلى ذلك أن من حُسن حديثه أيضاً أنه انفرد بأشياء لم توجد إلا عنده ، قال الإمام مسلم : « للزهري نحو من تسعين حديثاً يرويه عن النبي ﷺ ، لا يشاركه فيه أحد ، بأسانيد جياد » [٦] .

ولهذا الإتقان الرائع في ضبط وحفظ المتون مع التفرد بأحاديث كثيرة مما يُحتاج إليها لا توجد إلا عنده مما يدل على أنه من أهل المعرفة والفهم في

---

(١) انظر : صحيح البخاري (٤٧٥٠) ، وحول هذا التصرف عن الزهري انظر : فتح الباري (٨/ ٣١٠) وشرح علل الترمذي (٢/ ٦٧٦) .

(٢) انظر : فتح الباري (١/ ٣٠ ، ٣١) .

(٣) مقدمة الكامل لابن عدي (١/ ٧١) والجرح والتعديل (٨/ ٧٢) .

(٤) الجرح والتعديل (٨/ ٧٣) .

(٥) الثقات لابن حبان (٥/ ٣٤٩) .

(٦) صحيح مسلم (٣/ ١٢٦٨) .

هذا الفن ، لذا وصفه الإمام أحمد بأنه أحسن الناس حديثاً .

١٢- معمر بن راشد البصري وهو ثقة ثبت [١] سأل ابن هانئ الإمام أحمد عمن هو الأثبت في الزهري؟ فقال : « معمر أحبهم إليَّ ، وأحسنهم حديثاً وأصح بعد مالك » [٢] .

وهذا النص يوضح نفسه بنفسه ويبين أن معمراً أحسن تلاميذ الزهري أي أتقنهم وأضبطهم بعد مالك [٣] .

١٣- هشام بن عبد الملك أبو الوليد الطيالسي وهو ثقة ثبت [٤] .قال المروذي للإمام أحمد : « أيما أحب إليك الحَوْضي أو أبو الوليد؟ فقال : الحوضي أكيس من أبي الوليد وأثبت ، كان متيقظاً ، وإن كان أبو الوليد حسن الحديث عن شعبة » [٥] .

الحوضي هو حفص بن عمر بن الحارث الحَوْضي قال أحمد في شأنه :

---

(١) التقريب (٦٨٠٩) وتمام عبارته (إلا أن في روايته عن ثابت والأعمش وهشام بن عروة شيئاً وكذا فيما حدَّث به بالبصرة) .

(٢) مسائل ابن هانئ (٢/ ٢٣١) .

(٣) انظر : حول ذلك الجرح والتعديل (٨/ ٢٠٥) وتهذيب الكمال (٢٨/ ٣٠٨-٣٠٩) .

(٤) التقريب (٧٣٠١) .

(٥) العلل للمروذي (ص١٣٦) .

« ثبت ثبت ، متقن متقن ، لا تأخذ عليه حرفاً واحداً » [١] . والظاهر أن الإمام أحمد يقصد بحسن حديث أبي الوليد عن شعبة أي أنه ثبت متقن له كما نص هو بنفسه على ذلك فقد سـأله ابنه عبد الله : « هشام كان ثبتاً ؟ قال : في حديث شعبة » [٢] ، وفي موضع آخر قال : « كان أبو الوليد ثبتاً؟ قال - يعني أحمد - : لا ، ما كان كتابه منقوطاً ولا مشكولاً ، ولكنه في حديث شعبة متقن ، وقال مرة : أتقن حديث شعبة »[٣] .

١٤- الهيثم بن حبيب الصيرفي وهو ثقة [٤] ، قال الإمام أحمد : « ما أحسن أحاديثه وأشد استقامتها ، ليس كما يروي عنه أصحاب الرأي »[٥].

وسياق هذا النص يفسر نفسه بنفسه ويبين أن المقصود الثناء على هذا الرجل بأن أحاديثه متقنة صحيحة ، وقد وثقه ابن معين وأبو زرعة وأبو حاتم وغيرهم [٦] .

---

(١) الجرح والتعديل (٣/ ١٨٢) .

(٢) العلل لعبد الله (٢/ ٣١٥) .

(٣) المرجع السابق (٢/ ٣٦٩) .

(٤) انظر : تهذيب الكمال (٣٠/ ٣٦٩-٣٧٠) . ولا أدري لماذا قال عنه ابن حجر (صدوق) وشح عليه بثقة ؟!

(٥) الجرح والتعديل (٩/ ٨١) .

(٦) انظر : الجرح والتعديل (٩/ ٨١) وتهذيب الكمال (٣٠/ ٣٦٩-٣٧٠) .

١٥- يحيى بن سعيد القطان وهو ثقة متقن من كبار الحفاظ [١] .

قال الإمام أحمد : « يحيى أحسن الناس حديثاً عن إسماعيل يعني ابن أبي خالد ، يقول : لأن فيها أخباراً : حدثنا قيس ، حدثنا حكيم بن جابر » [٢] .

والإمام - رحمه الله - يبين هنا وجه استحسانه لحديث يحيى القطان عن إسماعيل بن أبي خالد لأن فيها ذكر السماع والتحديث مما يدل على فهم وإتقان لهذا العلم ، ومحافظة على الدقة في نقل صيغ الأداء دون اللجوء إلى التخفف باستعمال العنعنة .

وإنما حَسُن ذلك أعني ضبط صيغ أداء مرويات إسماعيل بن أبي خالد لأنه كان يرسل ويحدث عن بعض من لم يسمع منهم [٣] حتى إن النسائي وصفه بالتدليس [٤] .

---

(١) انظر : التقريب (٧٥٥٧) .

(٢) العلل برواية عبد الله (٣/ ٨٩) .

(٣) انظر : جامع التحصيل (ص١٤٥) والتهذيب (١/ ٢٩٢) .

(٤) طبقات المدلسين لابن حجر (ص٥١) .

ب - إطلاقه الحسن بمعنى القبول بمختلف درجاته :

وجدتُ في كلام الإمام أحمد على الرواة وصفه لبعضهم بأنه حسن الحديث ، وبعد الدراسة تبين - فيما ظهر لي - أنه يقصد بذلك القَبول بمختلف درجاته يعني بما يساوي قوله ثقة ، أو ليس به بأس ، أو صالح الحديث ، ونحو ذلك من عبارات تدل على قبول الراوي ، ولا يعني ذلك أن كل الرواة الذين سيرد ذكرهم في هذا القسم هم في منزلة واحدة بل بعضهم يستحق وصف الثقة والبعض الآخر يستحق وصفاً أقل مثل صدوق ، أو لا بأس به ، أو صالح الحديث ، وكان من الممكن فصل هذا القسم إلى جزأين أحدهما يتعلق بمن وثق ، والآخر بمن كان يستحق أقل من كلمة (ثقة) مع كونه مقبولاً في الجملة ، ولكن لم أفعل ذلك لأني رأيت في عدد من التراجم أن الإمام أحمد يصف الراوي حيناً بثقة ، وحيناً بلا بأس به ونحو ذلك ، ولا أعلم ما هو الراجح في ذلك عند الإمام - رحمه الله - ، لذا رأيت من الملائم لحل هذا الإشكال أن أجعل الجميع في قسم واحد لأن لقب القبول يشملهم .

١- إسماعيل بن سالم الأسدي وهو ثقة ثبت (١) . سئل الإمام

---

(١) التقريب (٤٤٧) .

أحمد عن فراس بن يحيى الهمداني وإسماعيل بن سالم فقال: « إسماعيل أوثق منه - يعني في الحديث - ، فِراس فيه شيء من ضعف، وإسماعيل ابن سالم أحسن استقامة منه في الحديث » [١].

يقصد - رحمه الله - بأحسن أي أفضل كما هو استخدامها في اللغة، وكثيراً ما تستعمل أحسن للتفضيل، وإسماعيل قال فيه الإمام أحمد: ثقة ثقة، وقال مرة: ليس به بأس، وقال مرة صالح الحديث[٢]، والظاهر من النص الذي معنا أنه يريد توثيقه وتقديمه على فِراس وهو ثقة عند أحمد أيضاً كما وصفه بذلك في عدة روايات [٣]، ولعل تفضيل أحمد راجع إلى حديثهما عن الشعبي إذ كلاهما يروي عنه.

٢- إسماعيل بن عبد الرحمن السُدي: قيل فيه: « صدوق يهم » [٤].

قال الإمام أحمد: « هو حسن الحديث، وحديثه مقارب، إلا أن هذا التفسير الذي يجيء به أسباط عنه، فجعل يستعظمه، ويقول: من أين قد

(١) العلل برواية عبد الله (١/ ٣١٨).

(٢) تهذيب الكمال (٣/ ١٠٠-١٠١).

(٣) انظر: العلل برواية عبد الله (٢/ ٧٤) ومسائل ابن هانئ (٢/ ٢١٣-٢١٤) وسؤالات أبي داود (ص٢٩٨) وتهذيب الكمال (٢٣/ ١٥٣).

(٤) التقريب (٤٦٣).

جعل له أسانيد ، ما أدري ما ذاك ؟! »[١] .

وفي نصٍ آخر يُعين على فهم هذا ، سأل المروذي أحمد عن السُدي فقال : « ليس به بأس هو عندي ثقة ، إلا أن عبد الرحمن بن مهدي قال لي شعبة في حديث حَدَّث به عن السدي رفعه وأنا لا أرفعه ،قال ابن مهدي: قلت : إن إسرائيل حدَّث به مرفوعاً ، فأومأ شعبة برأسه - أي نعم - »[٢] ، وقال أحمد أيضاً : « السُدي وابن مهاجر ثقتان ، ثم قال : منصور وأيوب أثبت منهما »[٣] ، وقد قال فيه : « ثقة » ، وقال : « مقارب الحديث صالح »[٤] .

ونخلص من ذلك إلى أن أحمد قصد بقوله عنه (حسن الحديث) أي أن حديثه كحديث الثقات أو من دونهم من المقبولين ، ومما لا شك فيه أن حديث الثقة ومن في معناه يستحسن لما في مروياتهم من استقامة وبُعد عن الخطأ والوهم ، ولهذا استحسن أحمد حديث السُدي ونستثنى من ذلك تفسيره الذي يرويه أسباط عنه ، ومما يستدل به على أن الثقة والصدوق

---

(١) شرح العلل (٢/ ٦٥٩) .

(٢) العلل للمروذي (ص٦٦) .

(٣) المرجع السابق (ص٧٨) .

(٤) الجرح والتعديل (٢/ ١٨٤) .

يستحسن حديثها ويُطلب ويُرغب فيه ، وتميل النفوس إليه أن المروذي قال لأحمد في شأن علي بن مسهر : « الناس يشتهون حديثه ، قال : لأن حديثه حديث أهل الصدق » [١] . وهذا يشمل الثقة ومن دونه من أهل الصدق .

٣- إسماعيل بن عياش الحمصي وهو صدوق في روايته عن الشاميين مخلِّط في غيرهم [٢] . قال المروذي : « سألتُه عن إسماعيل بن عياش فحسَّن روايته عن الشاميين ، وقال : هو عنهم أحسن حالاً مما روى عن المدنيين وغيرهم » [٣] .

وقد قال الإمام - رحمه الله - : « إسماعيل بن عياش ، ما روى عن الشاميين فهو صحيح ، وما روى عن أهل الحجاز فليس بصحيح » [٤] ، وقال : « ما روى عن الشاميين فهو صحيح ، وما روى عن أهل المدينة وأهل العراق ففيه ضعف ، يغلط »[٥] . وسأله أبو حاتم الرازي عنه

(١) العلل للمروذي (ص١٣٢) .

(٢) التقريب (٤٧٣) .

(٣) العلل للمروذي (ص١٤١) .

(٤) الكامل لابن عدي (١/ ٢٨٨) .

(٥) المصدر السابق (١/ ٢٨٩) .

فقال : « في روايته عن أهل العراق وأهل الحجاز بعض الشيء ، وروايته عن أهل الشام كأنه أثبت وأصح »[١] .

فالظاهر من هذه النصوص أن أحمد يرى حديث إسماعيل عن الشاميين صحيح ، ولم يظهر لي أنه أراد الحسن الاصطلاحي عند المتأخرين .

٤- جرير بن حازم الأزدي ثقة لكن في حديثه عن قتادة ضعف وله أوهام إذا حدَّث من حفظه[٢] ، وقد سئل الإمام أحمد عنه وعن أبي هلال محمد بن سُليم الراسبي فقال : « جرير أحسن حديثاً ، وأحبُ إلي ، وأوسع في العلم ، وأقرب إلى السنة من أبي هلال ، وأما أبو هلال فقال : لا يحفظ وليَّن حديثه »[٣] .

والنص مقارنة بين راويين ويظهر منه بجلاء أن معنى أحسن أي أقوى وأصح حديثاً من أبي هلال الذي ليَّن حديثه الإمام أحمد ، وقال فيه أيضاً : « يُحتمل في حديثه ، إلا أنه يخالف في قتادة ، وهو مضطرب الحديث »[٤] ، وسأله المروذي عن مبارك بن فضالة وأبي هلال فقال : « هما متقاربان ،

(١) الجرح والتعديل (٢/ ١٩٢) .

(٢) التقريب (٩١١) .

(٣) مسائل ابن هانئ (٢/ ٢٠٨) .

(٤) التهذيب (٩/ ١٩٦) .

ليس هما بذاك »[١] .

وأما جرير بن حـازم فقال فيه : « في بعض حديثه شيء ، وليس به بأس »[٢] ، وقال : « ثقة »[٣] . وقال : « كان حافظاً »[٤] ، وفي رواية أخرى : « كثير الغلط »[٥] ، وقـال : « حدَّث بالوهم بمصر ولم يكن يحفظ »[٦] ، وقال : « كان حديثه عن قتادة غير حديث الناس ، يوقف أشياء ويُسند أشياء . . . ، رجل صالح صاحب سُنة وفضل وديانة »[٧] . ويقيد الضعف في حديثه بروايته عن قتادة وبما رواه في مصر حتى تستقيم الأقوال الواردة عن الإمام أحمد في شأنه .

وأحمد حين قال عنه أنه أحسن حديثاً من أبي هلال فهو يريد بذلك أنه أثبت وأصح كما هو ظاهر من مدلول كلمة (أحسن) التي تعني التفضيل والترجيح .

---

(١) العلل للمروذي (ص٧٢) .

(٢) المرجع السابق .

(٣) العلل برواية عبد الله (١/ ٥١٢) .

(٤) العلل للمروذي (ص٩٥)

(٥) التهذيب (٢/ ٧١) .

(٦) المرجع السابق .

(٧) الضعفاء الكبير للعقيلي (١/ ١٩٩) .

٥- جويبر بن سعيد الأزدي وهو ضعيف جداً [١] . سأل الفضل ابن زياد الإمام أحمد : « مَنْ أحب إليك جويبر أو كثير؟ قال : جويبر أكثر قد روى عن الضحاك في التفسير أحاديث حساناً ، ما لم يُسند إلى النبي ﷺ فلا بأس بحديثه » [٢] .

وكثير هو ابن سُليم الضبي وهو ضعيف أيضاً [٣] ، ويبدو لي أن قصد السائل هو الموازنة بينهما في روايتيهما عن الضحاك بن مزاحم إذ كلاهما يروي عنه فسأل أحمد عنهما فأجاب بأن جويبراً أكثر أي ألزم وأكثر رواية عن الضحاك من كثير .

والإمـــام أحمد ضعَّف حديث جويبر [٤] وقال عنه : « لا يشتغل بحديثه » [٥] ، وقال : « جويبر ما كان عن الضحاك فهو على ذاك أيسر ، وما كان يُسند عن النبي ﷺ فهي منكرة » [٦] ، ويفسر هذا النص ما قاله

---

(١) التقريب (٩٨٧) .

(٢) المعرفة والتاريخ (٢/ ١٧٤) .

(٣) تهذيب الكمال (٢٤/ ١١٨-١٢١) والتهذيب (٨/ ٤١٦-٤١٧) .

(٤) انظر : العلل لعبد الله (١/ ٤١٥)(٢/ ٥٢٥) .

(٥) أحوال الرجال للجوزجاني (ص ٦٩) (والنص لا يشتغل بحديثهم) يعني الكلبي وعبيد وجويبر .

(٦) الجرح والتعديل (٢/ ٥٤١) .

يحيى بن سعيد القطان : « تساهلوا في أخذ التفسير عن قوم لا يوثقونهم في الحديث ، ثم ذكر الضحاك وجويبراً ومحمد بن السائب ، وقال : هؤلاء لا يحمل حديثهم ويكتبُ التفسير عنهم »[(١)] ، وما قاله أحمد بن سيَّار المروزي[(٢)] : « جويبر بن سعيد كان من أهل بلخ ، وهو صاحب الضحاك ، وله رواية ومعرفة بأيام الناس ، وحاله حسن في التفسير ، هو لين في الرواية »[(٣)] .

وبما تقدم يظهر لي أن أحمد عنى بتحسينه لأحاديث جويبر عن الضحاك في التفسير أنها لا بأس بها وذلك بدلالة السياق إذ قال : « ما لم يُسند إلى النبي ﷺ فلا بأس بحديثه » ، ولا شك أن رواياته عن الضحاك في التفسير داخلة في ذلك ، ويوضح ذلك قوله الآخر : « ما كان عن الضحاك فهو على ذاك أيسر » يعني لكونها غير مرفوعة إلى رسول الله ﷺ ، ولا ينبغي أن يفهم من ذلك أن كل حديثه عن الضحاك حسن عند أحمد وذلك لأنه

---

(١) التهذيب (٢/ ١٢٤) .

(٢) وهو ثقة حافظ كان إمام أهل الحديث في بلده قال ابن أبي حاتم : رأيت أبي يطنب في مدحه ويذكره بالفقه والعلم ، وقال ابن حبان : كان من الجماعين للحديث ، والرحالين فيه مع التيقظ والإتقان ، ومات سنة ثمان وستين ومائتين - رحمه الله - ، انظر ترجمته في : تاريخ بغداد (٤/ ١٨٧-١٨٩) وتهذيب الكمال (١/ ٣٢٣-٣٢٦) .

(٣) التهذيب (٢/ ١١٤) .

قال : « قد روى عن الضحاك في التفسير أحاديث حساناً » وهذا يفيد البعض كما هو ظاهر من السياق ، ويؤيد هذا قول علي بن المديني : « جويبر أكثر على الضحاك ، روى عنه أشياء مناكير » [(١)] ، وقال ابن معين : « جويبر لم يكن بالقوي عن الضحاك » [(٢)] ، ولذلك لا أرى أن قول الإمام : « روى أحاديث حساناً » يعني الحُسن الاصطلاحي عند المتأخرين؛ لأن الرجل هو في نظر الإمام ضعيف ولكن مع ضعفه روى أحاديث في التفسير غير مرفوعة عن الضحاك بن مزاحم بالذات لا بأس بها من حيث إنها غير منكرة ، والله أعلم .

٦- حارثة بن مُضَرِّب العبد ي ، وهو ثقة[(٣)]. قال عنه الإمام أحمد : « حسن الحديث » [(٤)] ، وقد نص الإمام - رحمه الله - ويحيى بن معين على أنه لم يرو عن حارثة أحد غير أبي إسحاق السبيعي [(٥)] ، ولم أجد عن أحمد غير هذا النص فقط في شأن حارثة ، وقد وثقه ابن معين والعجلي وابن

(١) تهذيب الكمال (٥/ ٣٦٩) .

(٢) هامش تهذيب الكمال (٥/ ١٧٠) .

(٣) التقريب (١٠٦٣) .

(٤) الجرح والتعديل (٣/ ٢٥٥) .

(٥) انظر : العلل لعبد الله (٣/ ٣٣ ، ١١٩) .

حبان (١) .

وأما ما نقله ابن حجر(٢) عن أبي جعفر محمد بن الحسين البغدادي قال سألتُ أبا عبد الله عن الثبت في علي فذكر أشخاصاً منهم حارثة بن مضرب ، فهذا النقل ضعيف جداً - سواء كان المسؤول هو أحمد ابن حنبل أو غيره ممن يكنى بأبي عبد الله - وسبب ضعفه هو أبو جعفر هذا ، قال عنه ابن حجر : « له أسئلة عن يحيى بن معين وغيره فيها عجائب وغرائب ، قال ابن الوراق [أظن الصواب ابن المواق] : محمد بن الحسين عندي متهم ولا يقبل ما يقال » (٣) ، وقد وقفت له على نقول في غاية الشذوذ والنكارة وأكثر من ينقل عنه المغاربة والأندلسيون - ولا يناسب المقام هنا لتفصيل ذلك .

والذي يظهر لي - والله أعلم - أن أحمد استحسن حديث حارثة لأنه كحديث الثقات والمحتج بهم من حيث الاستقامة وعدم المخالفة ، بالرغم أن أبا إسحاق قد تفرد بالرواية عنه إلا أن حارثة يعد من كبار التابعين فقد

---

(١) انظر : تهذيب الكمال (٥/ ٣١٧-٣١٨) .

(٢) انظر : التهذيب (٢/ ١٦٧) وقد أخذها ابن حجر من الحافظ مغلطاي صاحب الإكمال (١/ ق ٢١٤/أ) .

(٣) لسان الميزان (٥/ ١٤١) .

سمع من عمر وعلي رضوان الله عليهم [(١)] ، وذكره بعض المصنفين في الصحابة كأبي موسى المديني لكونه قد أدرك زمن الرسول ﷺ [(٢)] ؛ لذا لم ينعته أحد بالجهالة وقد أشرت في مبحث علي بن المديني المتقدم أن مثل ذلك معروف في تصرفات بعض كبار الأئمة النقاد رحمهم الله تعالى .

ولا يظهر لي أن الإمام أحمد عنى بقولــه : « حسن الحديث » هنا الحسن الاصطلاحي عند المتأخرين لأني وجدتُ أحمد قد قال في هُبيرة بن يريم لما سأله عنه أبو داود فقال : « قلت لأحمد : روى عن هُبيرة غير أبي إسحاق ؟ قال : لا ، قال أحمد : ما أصح حديث هُبيرة ، يمدحه » [(٣)] ، كما أننا رأينا أحمد فيما سبق يطلق الحُسن على أحاديث هي صحيحة عنده ، وعلى رواة هم عنده غاية في الإتقان والضبط ، لذا رأيت من الأوفق والملائم لمنهج أحمد وبالمقارنة بأقوال غيره من معاصريه كابن معين والعجلي أن يكون مراده بالحُسن في ترجمة حارثة التوثيق لا غيره ، والله أعلم .

٧- خالد بن سُمير السدوسي ، وهو صدوق يهم قليلاً [(٤)] .

---

(١) التاريخ الكبير (٣/ ٩٤) .

(٢) انظر : الإصابة (١/ ٣٧٢) .

(٣) سؤالات أبي داود (ص٢٨٨) .

(٤) التقريب (١٦٤٢) .

قال فيه الإمام أحمد : « لا أعلم روى عنه أحداً سوى الأسود بن شيبان ، ولكنه حسن الحديث »[(١)] .

ويبين المقصود من هذا النص ما نقله الحافظ ابن رجب عن الإمام أحمد أنه قال : « وقال مرة أخرى : حديثه عندى صحيح »[(٢)] .

وقد نقله موصولاً بالنص السابق فظهر أن أحمد استحسن حديثه لما رآه فيه من صحة ، ولا شك أن الناقد المدقق يميل ويعتني ويرغب في جمع وسماع الأحاديث الصحيحة لحُسنها عنده .

وخالد بن سمير وثقه النسائي والعجلي وابن حبان[(٣)] .

وذكر ابن حجر أنه وهم في لفظة من حديث[(٤)] .

٨- زيد بن أبي أُنيسة الجزري ، وهو ثقة له أفراد[(٥)] .

قال الإمام رحمه الله في شأنه : « إن حديثه لحسن مقارب ، وإن فيها

(١) شرح علل الترمذي (١/ ٨٤) .

(٢) المرجع السابق .

(٣) انظر : تهذيب الكمال (٨/ ٩٠) .

(٤) انظر : التهذيب (٣/ ٩٧) ووقع فيه ابن شُمير والصواب سُمير .

(٥) التقريب (٢١١٨) .

لبعض النكارة ، وهو على ذلك حسن الحديث »[١] .

وقد جاء عنه أيضاً في شأنه قوله : « ليس به بأس »[٢] ، وقال المروذي : « سألته عن زيد بن أبي أُنيسة كيف هو؟ فحرَّك يده ، وقال : صالح ، وليس هو بذاك »[٣] .

وقال الأثرم : « قلت لأحمد : إن له أحاديث إن لم تكن مناكير فهي غرائب ، قال : نعم »[٤] .

ولم أر من تكلم فيه غير الإمام أحمد ، والباقون على توثيقه وهو محتج به في الصحيحين[٥] .

ومعنى قول أحمد : « إن حديثه لحسن مقارب ، وهو على ذلك حسن الحديث » معناه كما هو ظاهر من النص نفسه أن حديثه مقارب أو كما قال في موضع آخر : ليس به بأس ، ومعنى ذلك أنه في مرتبة وسطى لا يبلغ درجة الثقة ولا ينزل إلى الضعيف ووضح أن بعض أحاديثه منكرة ، وفي

(١) الضعفاء الكبير للعقيلي (٢/ ٧٤) .

(٢) سؤالات أبي داود (ص٢٧٩) .

(٣) العلل للمروذي (ص٨٥) .

(٤) شرح العلل (١/ ٤٥٥) .

(٥) انظر التهذيب (٣/ ٣٩٧-٣٩٨) .

ذلك مطابقة لمعنى الحسن الاصطلاحي عند المتأخرين ، وهذا النص هو الوحيد الذي وجدتُ فيه أحمد استعمل الحسن في راوٍ بما يتفق مع تعريف الحديث الحسن لذاته عند المتأخرين من علماء المصطلح ، ولكن أستبعد جداً أن يكون أحمد حَسَّن حديث زيد فقط لأنه في مرتبة وسط أقل من الثقة وأعلى من الضعيف ، والذي أراه أن أحمد حَسَّن حديثه لاستقامته ومشابهته لحديث الثقات واستثنى من ذلك بعض أحاديثه التي تفرد بها فاستنكرها لذلك - كما يفهم من محاورة الأثرم معه - ، ومما يشهد بأن أحمد إنما استحسن معظم أحاديث ابن أبي أُنيسة لاستقامتها ومقاربتها لأحاديث الثقات؛ اتفاق عدد من كبار النقاد على توثيق ابن أبي أُنيسة بما فيهم البخاري ومسلم في صحيحيهما مما يدل على أنه ثقة - على الأقل في معظم ما رواه - وقد رأينا أن أحمد يوثق بعض الرواة الذين قال عنهم في بعض الروايات أحاديثهم مقاربة ، وليس بهم بأس كما جاء في ترجمة السدي المتقدمة برقم (٢) وكما سيأتي في الترجمة الآتية برقم (٩) ، والله أعلم .

٩- سَلْم بن أبي الذيَّال البصري ، وهو ثقة . قال الإمام أحمد : « سلم بن أبي الذيال ، حسن الحديث ، وهو صاحب رأي ، ومسائل دقيقة

كتبنا عن معتمر عنه كتاباً »[١] .

قال أبو داود : « وسمعت أحمد ذكره مرة أخرى فقال : حديثه مقارب »[٢] .

وقال أحمد : « ثقة »[٣] ، وقال : « ثقة صالح الحديث ، ما سمعتُ أحداً حدَّث عنه غير معتمر »[٤] ، وقال : « ما أصلح حديثه »[٥] ، وقال : « ما أرى بحديثه بأس »[٦] ، وقال : « أحاديثه متقاربة ، لم يرو عنه غير معتمر »[٧] ، وقال عثمان الدارمي : « سألت يحيى بن معين قلت : سَلْم ابن أبي الذيال؟ فقال : ثقة ، قلت : روى عنه غير المعتمر؟ قال : نعم هو مشهور ثقة »[٨] .

---

(١) سؤالات أبي داود (ص٣٣٦) .

(٢) المرجع السابق .

(٣) مسائل ابن هانئ (٢/ ٢٤٧) .

(٤) العلل برواية عبد الله (٢/ ٢٩٨) ، وفي الجرح والتعديل (٤/ ٢٦٥) عن عبد الله بن أحمد عن أبيه : « ثقة ثقة ، صالح الحديث ، ما أصلح حديثه » .

(٥) المرجع السابق (٢/ ٤٩١) .

(٦) المرجع السابق (٣/ ١١٤) .

(٧) الجرح والتعديل (٤/ ٢٦٥) .

(٨) تاريخ عثمان الدارمي (ص١٢٧-١٢٨) والجرح والتعديل (٤/ ٢٦٦) .

والذي يظهر لي أن أحمد حسَّن حديثه لكونه صحيحاً، ولأن سَلْماً ثقةٌ عنده، ولا ريب أن من كان شأنه كذلك استحسن حديثه.

١٠- شريك بن عبد الله النخعي، وهو صدوق يخطئ كثيراً [١].

سئل أحمد: «مَنْ أصحاب أبي إسحاق المتثبتون؟ قال: شعبة وسفيان، وقال: شريك حسن الرواية عن أبي إسحاق» [٢].

ومقصده من تحسين رواية شريك عن أبي إسحاق السبيعي أي أنه من المتثبتين عنه يدل على ذلك قول أحمد: «زهير وإسرائيل وزكريا في حديثهم عن أبي إسحاق لين، سمعوا منه بأخرة، وشريك كان أثبت في أبي إسحاق منهم، سمع قديماً» [٣]، وقوله: «قال شريك عن أبي إسحاق كان ثبتاً فيه» [٤].

وقال ابن رجب: «ونقل جماعة عن أحمد تقديم شريك على إسرائيل في أبي إسحاق، وقال: إنه أضبط عنه وأقدم سماعاً، قال: ويختلف على إسرائيل في حديث أبي إسحاق، وقدَّمَ شريكاً في أبي إسحاق على يونس

(١) التقريب (٢٧٨٧).

(٢) العلل للمروذي (ص٤٨).

(٣) مسائل أحمد لابنه صالح (٢/ ٤٥٧).

(٤) العلل برواية عبد الله (١/ ٢٥١).

وأبي الأحوص أيضاً »[١] .

فاستحسن أحمد من أحاديث شريك ما رواه عن أبي إسحاق السبيعي لَمَّا رأى أنها قوية مستقيمة تأتي في الثبوت والصحة بعد مرويات الثوري وشعبة وهما من أساطين الإتقان والتثبت ، ويبعدُ أن يكون قصد الحسن الاصطلاحي .

١١- صالح بن نبهان المدني مولى التَّوْأَمَة وهو صدوق اختلط[٢] .

قال الإمام أحمد : « من سمع من صالح - مولى التوأمة - قديماً فسماعه حسن ، ومن سمع منه أخيراً كأنه يضعف سماعه »[٣] .

يريد أحمد بذلك أن سماع القدماء منه قبل اختلاطه يُعد قوياً ويدل عليه قولـه : « ما أرى به بأس ، من سمع منه قديماً »[٤] ، وقوله : « من سمع منه قبل الاختلاط فكأنه »[٥] ، وقوله : « من سمع منه قديماً فذاك

---

(١) شرح العلل (٢/ ٥٢١) .

(٢) التقريب (٢٨٩٢) .

(٣) العلل الكبير للترمذي (ص٣٤) تحقيق السامرائي ، وقد سقط هذا النص من النسخة الأخرى التي حققها حمزة ذيب .

(٤) العلل برواية عبد الله (٣/ ١١٥) .

(٥) العلل للمروذي (ص٦٩) .

وقــد روى عنه أكابر أهل المدينة ، وهــو صالح الحديث ، ما أعلم به بأساً »[١] . أي قبل الاختلاط .

واستحسان أحمد هنا لحديث من سمع منه قديماً بالنظر إلى ما في سماع المتأخرين عنه بعد الاختلاط من منكرات ، لذلك يصبح حديث المتقدمين أحسن وأسلم وأقوى ، ولم يظهر لي أن الحسن هنا بمعناه الاصطلاحي لدى المتأخرين ، والراجح في نظري أنه بمعنى أحسن أي أفضل لأنه جاء في سياق النظر بين حالتين أحدهما أفضل وأقوى من الأخرى الضعيفة .

١٢- عبد الرحمن بن يزيد بن جابر الأزدي ، وهو ثقة[٢] ، قال الإمام أحمد : « ابن جابر حسن الحديث »[٣] . وقد وثقه الإمام[٤] في قول وفي آخر قال : « ليس به بأس »[٥] . وقد قال أيضاً : « يزيد بن يزيد بن جابر هو أخو عبد الرحمن بن جابر ، وعبد الرحمن أقدم موتاً وأثبت منه إن

---

(١) الجرح والتعديل (٤/ ٤١٧) .

(٢) التقريب (٤٠٤١) .

(٣) سؤالات أبي داود (ص٢٥٧) .

(٤) العلل برواية عبد الله (٢/ ٣٤٧) وسؤالات أبي داود (ص٢٥٧) .

(٥) سؤالات أبي داود (ص٢٦١) .

شاء الله تعالى »[١] .

وقد سئل عن يزيد فقال : « بخٍ »[٢] يعني بذلك توثيقه وإطراءه ، وقال أيضاً : « ليس به بأس »[٣] .

وبهذا يتضح أن أحمد استحسن حديث عبد الرحمن لقوته وصحته فيما يظهر لي ، وأستبعد أن يكون قصد الحسن الاصطلاحي عند المتأخرين .

١٣- عبد الله بن إبراهيم بن عمر بن كيسان الصنعاني ، وهو صدوق[٤] . قال الإمام أحمد : « ما أحسن حديثه من شيخ »[٥] .

يظهر لي - والله أعلم - أن أحمد قصده توثيق شيخه هذا ، وما عدا هذا النص فإني لم أجد عن أحمد أو عن أحدٍ من أقرانه كلاماً في ابن كيسان ، وقد قال أبو حاتم : « صالح الحديث »[٦] .

وقال النسائي : « ليس به بأس »[٧] .

(١) شرح العلل (٢/ ٥٤٧) والنص موجود في مسائل ابن هانئ (٢/ ٥٤٨) .

(٢) سؤالات أبي داود (ص٢٥٧) .

(٣) الجرح والتعديل (٩/ ٢٩٦) .

(٤) التقريب (٣١٩٨) .

(٥) مسائل ابن هانئ (٢/ ٢٣٦) وهذا النص من الزيادات على تهذيب الكمال وفروعه .

(٦) الجرح والتعديل (٥/ ٣) .

(٧) تهذيب الكمال (١٤/ ٢٧٣) .

وذكره ابن حبان في ثقاته [١] ، وقد روى عنه أحمد بن حنبل وأحمد بن صالح المصري وعلي ابن المديني وغيرهم ورواية هؤلاء الحفاظ تقوية لأمره لا سيما وأن أحداً منهم أو من غيرهم لم يجرحه .

وصيغة استحسان أحمد هنا ظاهرة بأنه لم يُرِد الحُسن الاصطلاحي عند المتأخرين .

١٤- قتادة بن دعامة السدوسي ، وهو ثقة ثبت [٢] ، ذكر الإمام أحمد بعض الرواة الذين حدَّث عنهم قتادة ولم يسمعهم ثم قال : « وسمع عطاء ابن أبي رباح وسالم بن أبي الجعد أشياء أسندها حِسان » [٣] .

وحديث قتادة عن عطاء وسالم محتج به في الصحيحين [٤] ، وحسنها لأنها صحيحة ثابتة سالمة من الانقطاع والتدليس اللذين يخشى منهما في مرويات قتادة[٥] .

١٥- محمد بن إسحاق بن يسار المطلبي مولاهم ، وهو صدوق

---

(١) الثقات لابن حبان (٨/ ٣٣٣) .

(٢) التقريب (٥٥١٨) .

(٣) المعرفة والتاريخ (٢/ ١٤١) .

(٤) انظر : تهذيب الكمال (٢٣/ ٥٠٠ ، ٥٠١) .

(٥) انظر :طبقات المدلسين لابن حجر (ص١٠٢) والمراسيل لابن أبي حاتم (ص١٣٩-١٤٢) .

يدلس (١) وأما في المغازي فإمام ، سأل المروذي الإمام أحمد عنه فقال : « هو حسن الحديث ، ولكنه إذا جمع عن رجلين ، قلت : كيف؟ قال : يحدث عن الزهري ورجل آخر ، فيُحمل حديث هذا على هذا » (٢) وقال الأثرم : « سألته عن محمد بن إسحاق كيف هو؟ فقال : هو حسن الحديث ولقد قال مالك حين ذكره : دجال من الدجاجلة »(٣) .

والظاهر من رواية المروذي أن أحمد يعني بحسن حديثه أي أنه لا بأس به بدلالة أنه عاب عليه عطفه الأسانيد ثم الرواية عنهم بدون تمييز لحديث أحدهم من الآخر ومقتضى هذا أنه إذا لم يفعل ذلك فحديثه حسن أي مقبول أو لا بأس به ، ولكن السؤال : هل هذا هو العيب الوحيد في مرويات ابن إسحاق عند أحمد؟ أي هل كل حديث ابن إسحاق يُعد حسناً إذا لم يعطف رواة السند؟

والجواب عن ذلك يظهر من نص مهم عن المروذي نفسه نقل فيه عن أحمد قولـه : « كان ابن إسحاق يُدلِّس إلا أن كتاب إبراهيم بن سعد يُبين

(١) التقريب (٥٧٢٥) .

(٢) العلل للمروذي (ص٦١) .

(٣) تاريخ بغداد (١/ ٢٢٣) .

إذا كان سماعاً قال : حدثني ، وإذا لم يكن قال : قال . . . »[١] ، وسئل : ما تقول في ابن إسحاق فقال : « هو كثير التدليس جداً ، فقال له السائل : فإذا قال : حدثني وأخبرني فهو ثقة؟ قال : هو يقول : أخبرني ؛ ويخالف »[٢] وفي نصٍ آخر قال : « كثير التدليس جداً ، وأحسن حديثه عندنا قال : أخبرني وسمعت »[٣] .

وبالإضافة إلى ذلك فقد قال العباس بن محمد الدوري : « سمعت أحمد ابن حنبل يقول - وهو على باب أبي النضر - وسأله رجل ، فقال : يا أبا عبد الله ما تقول في محمد بن إسحاق ، وموسى بن عبيد ة الرَبَذي؟ فقال : أما موسى بن عبيد ة ، فكان رجلاً صالحاً ، حدَّث بأحاديث مناكير ، وأما محمد بن إسحاق فيكتبُ عنه هذه الأحاديث - يعني المغازي ونحوها - فإذا جاء الحلال والحرام أردنا قوماً هكذا . قال أحمد بن حنبل بيده وضم يديه وأقام أصابعه الإبهامين »[٤] ، وسئل عبد الله بن أحمد عن أبيه هل

---

(١) العلل للمروذي (ص٣٨-٣٩) .

(٢) الضعفاء الكبير للعقيلي (٤/ ٢٨) .

(٣) عيون الأثر (١/ ١٢) .

(٤) التاريخ ليحيى بن معين (٣/ ٢٤٧) .

كان يحتج بابن إسحاق فقال : « لم يكن يحتج به في السنن » [١] ، وقيل لأحمد : « يا أبا عبد الله ؛ ابن إسحاق إذا تفرد بحديث تقبله؟ قال : لا والله إني رأيته يحدث عن جماعة بالحديث الواحد ، ولا يفصل كلام ذا من كلام ذا » [٢] ، وقال : « ابن إسحاق ليس بحجة » .

فكأن أحمد - إذا جمعنا كل أقواله - يرى أن حديث ابن إسحاق يكون حسناً إذا جمع شروطاً :

١- إذا كان حديثه ليس عن جماعة يعطف أسانيدهم على بعض من غير فصل لكلام بعضهم عن بعض .

٢- إذا صرح بالتحديث أو السماع .

٣- إذا لم يخالف من هو أوثق منه ، وهذا أخذته من قول أحمد السابق : هو يقول أخبرني ويخالف .

٤- إذا كان حديثه في المغازي ونحو ذلك ، أو في الأحكام ولكن بشرط عدم التفرد .

وهذا الأخير أخذته من قول أحمد عنه : « هو صالح الحديث ، واحتج

(١) تاريخ بغداد (١/ ٢٣٠) .

(٢) المرجع السابق .

به أيضاً »[١] ، ومن المؤكد أنه لم يحتج به مطلقاً .

فحديث ابن إسحاق يكون حسناً إذا توفرت فيه هذه الأمور المأخوذة من مجموع أقوال الإمام أحمد في شأن ابن إسحاق ، ومن غير الممكن - في نظري - أن يكون أحمد قصد بحُسن حديثه المعنى الاصطلاحي للحسن عند المتأخرين لأنه جاء عنه أنه لا يحتج بما ينفرد به في السُنن ، وليس هذه صفة من يُحسَّن له عند المتأخرين من علماء الحديث .

والذي أميل إليه أن الإمام أحمد يرى حديث ابن إسحاق حسناً في المغازي ونحوها ، وأما في السُنن والأحكام فليس بذاك القوي ، والله أعلم .

١٦- محمد بن فضيل بن غزوان وهو صدوق[٢] ، قال الإمام أحمد : « كان يتشيع ، وكان حسن الحديث »[٣] .

والظاهر أن أحمد يريد أنه مستقيم الحديث ، وقد سأله الفضل بن زياد فقال : « يجري عندك ابن فضيل مجرى عبيد الله بن موسى ؟ قال : لا ، كان ابن فضيل أستر ، وكان عبيد الله صاحب تخليط وروى أحاديث سوء

---

(١) مسائل ابن هانئ (٢/ ٤٢) .

(٢) التقريب (٦٢٢٧) .

(٣) الجرح والتعديل (٨/ ٥٧) .

- يعنى في التشيع - . قلتُ : فأبو نعيم يجري مجراهما؟ قال : لا ، كان أبو نعيم يقظان في الحديث » [(١)] . وقوله : « أستر » أي ليس في التشيع كعبيد الله بل هو أستر منه وحذّر أحمد من عبيد الله وقال لأحد تلامذته لا تأتي عبيد الله بن موسى فإنه بلغني عنه غلواً » [(٢)] ، وسئل عنه ثم عن ابن فضيل فقال : « لم يكن مثله ، كان أستر منه ، وأما هو - يعني عبيد الله - فأخرج تلك الأحاديث الردية » [(٣)] .

وقد وثق ابن معين [(٤)] ابن فضيل ، وكذلك علي بن المديني قال : « كان ثقةً ثبتاً في الحديث ما أقل سقطه » [(٥)] ، وهما أقران أحمد ، ولكنه لا يبلغ منزلة الثقة المتفق على توثيقه عند أحمد فيما ظهر لي وذلك لما يلي :

١- لما سئل أحمد عن أبي نعيم الفضل بن دكين هل يجري مجرى ابن فضيل وعبيد الله بن موسى؟ قال : « لا ، كان أبو نعيم يقظان في الحديث »

---

(١) المعرفة والتاريخ (٢/ ١٧٣) .

(٢) الضعفاء الكبير للعقيلي (٣/ ١٢٧) .

(٣) تهذيب الكمال (١٩/ ١٦٧-١٦٨) .

(٤) تاريخ عثمان بن سعيد الدارمي (ص١٥٧) .

(٥) الثقات لابن شاهين (ص٢٠٨) .

وهذا بلا أدنى شك فأبو نعيم غاية في الإتقان والتثبت وصحة الحديث [١] ولا يبلغ ابن فضيل مبلغه .

٢ - ثبت أن ابن فضيل أخطأ في عدة أحاديث نبَّه على بعضها الإمام أحمد[٢] ، ولعل بسببها قال أبو حاتم : « شيخ » [٣] ، وقال ابن سعد : « كان ثقة صدوقاً . . . وبعضهم لا يحتج به » [٤] ، وقال عثمان بن أبي شيبة : « كان صدوقاً وكان كثير الوهم ، كثير الخطأ » [٥] ، وهذا فيه مبالغة لا تخفى فليس هو في حد من كثرت أوهامه فضعف ، ودليل ذلك أنه محتج به في الصحيحين وغيرهما من الكتب الستة ، ولكن له أخطاء تقصر به عن درجة الثقة الثبت إلى الثقة الذي لا بأس به .

وقد يقال : أليس في ذلك مطابقة لمعنى الحسن الاصطلاحي عند المتأخرين؟ إذا ابن فضيل أقل من درجة الثقة الضابط لوجود بعض الأوهام في حديثه مما جعل ضبطه يخف!

---

(١) انظر ترجمته في : تهذيب الكمال (٢٣/ ١٩٧-٢١٩) .

(٢) انظر : شرح العلل (١/ ٤٢١) ، (٢/ ٥٣٥ ، ٧٥٥-٧٥٦) .

(٣) الجرح والتعديل (٨/ ٥٨) .

(٤) طبقات ابن سعد (٦/ ٣٨٩) .

(٥) الثقات لابن شاهين (ص٢١٠) .

ويُجاب عن هذا السؤال بسؤالين هما : هل من منهج الإمام أحمد أن كل من خف ضبطه يُحسِّن حديثه ؟! وهل من قال فيه « حسن الحديث » يُحكم على كل حديثٍ يرويه إذا تجرد من المتابعة وسلم من المخالفة بأنه حسن كما هو الحال عند المتأخرين ؟!

والجواب بإيجاز : أن الذي ظهر لي بالتأمل في الكثير من أقوال الإمام - رحمه الله - ونصوصه أنه أبعد ما يكون عن الالتزام بإطلاق (حسن الحديث) على كل أو أغلب الرواة الثقات الذين خف ضبطهم ، بل ليس له عبارة محددة في شأن أولئك الرواة ، لأننا وجدناه يطلق « حسن الحديث » وما يُشتق منها في حق الثقات الأثبات المتقنين كشعبة بن الحجاج كما تقدم .

ولو قلنا إن قصد أحمد من قوله في ابن فضيل : « حسن الحديث » هو الحسن الاصطلاحي بمفهومه عند المتأخرين لكان معنى ذلك أن كل حديث لابن فضيل ليس له فيه متابع ، ولا مخالف ممن هو أوثق منه يعد حسناً لا صحيحاً ولا ضعيفاً ، والحق - حسبما أفهمه - أن مثل ذلك من أبعد ما يكون عن الروح العلمية للإمام أحمد وإلزام له بما لا يلتزمه ، والراجح - في نظري - أن قصد الإمام - رحمه الله - أن حديث ابن فضيل مستقيم لا بأس به حيث لا يخالفه من هو مثله أو أقوى منه فهو على هذا

مقبول بدون أن يكون هناك حكم مُطَّرِد (بالحُسن) على كل ما يرويه بل ربما يكون أكثر ما يرويه يُصحح والله أعلم .

١٧- محمد بن يونس الكُدَيْمي وهو ضعيف جداً [١] ، قال الإمام أحمد : « كان محمد بن يونس الكُديمي حسن الحديث ، حسن المعرفة ، ما وُجِد عليه إلا صحبته لسليمان الشاذكوني » [٢] .

والكديمي هذا متروك متهم بالوضع لدى أكثر النقاد الذين جاءوا بعد عصر الإمام أحمد [٣] ، والظاهر أن أحمد - رحمه الله - لم يعرفه حق المعرفة أو أن الكديمي ساء حاله بعد وفاة أحمد وأظهر من سيء حديثه ومنكرات رواياته ما جعل الحفاظ النقاد الذين خبروا حديثه يتهموه ويحذروا منه ، ولقد سمع منه عبد الله بن الإمام أحمد ومحمد بن إسحاق بن خزيمة [٤] ، قال الخطيب البغدادي : « لم يزل الكديمي معروفاً عند أهل العلم بالحفظ مشهوراً بالطلب مقدماً في الحديث ، حتى أكثر من روايات الغرائب

---

(١) التقريب (٦٤١٩) .

(٢) تاريخ بغداد (٣/ ٤٣٩) عن عبد الله بن أحمد وليس في العلل لعبد الله .

(٣) انظر : تاريخ بغداد (٣/ ٤٤٠-٤٤٢) .

(٤) تاريخ بغداد (٣/ ٤٤١) .

والمناكير ، فتوقف إذ ذاك بعض الناس عنه ، ولم ينشطوا للسماع منه » [١] فمن حَسَّن أمره لم يعلم بما لديه من مرويات متروكة أو سمع منه قبل أن يكثر من ذلك ، قال الحافظ الدارقطني : « كان يتهم بوضع الحديث ، وما أحسن فيه القول إلا من لم يختبر حاله » [٢] .

وما قاله أحمد في الكديمي يشبه ما قاله في محمد بن حُميد الرازي وقد ذكر ابن خزيمة عذر أحمد في ذلك ، قال أبو علي النيسابوري : « قلت لابن خزيمة : لو حَدَّثَ الأستاذُ عن ابن حميد! فإن أحمد بن حنبل قد أحسن الثناء عليه ! قال : إنه لم يعرفه ، ولو عرفه كما عرفناه ما أثنى عليه أصلاً » [٣] ، وكذلك الحال في الكديمي لم يعرفه أحمد كما ينبغي فأثنى عليه بقوله : « حسن الحديث » .

١٨- معمر بن راشد الأزدي مولاهم وهو ثقة ثبت [٤] ، قال الإمام أحمد : « ومعمر حسن الحديث عن ثابت » .

وسياق النص بأكمله يوضح مراد الإمام فقد قال : « ليس أحدٌ أثبت

---

(١) المصدر السابق (٣/ ٤٤٠) .

(٢) سؤالات السلمي (ص٢٨٨) .

(٣) الميزان (٣/ ٥٣٠) وفيه تصحيف أصلحته من التهذيب (٩/ ١٣١) .

(٤) الميزان (٣/ ٥٣٠) وفيه تصحيف أصلحته من التهذيب (٩/ ١٣١) .

ولا أعرف بحديث ثابت من حماد - يعني ابن سلمة - قال : وسليمان بن المغيرة ، قلتُ : معمر؟ قال : ومعمر حسن الحديث عن ثابت »[١] .

وقد ذكره الحافظ ابن رجب في الطبقة الأولى من أصحاب ثابت البناني[٢] ، وظاهر سياق النص عن أحمد يدل على أنه جيد الحديث عن ثابت ، ولكن خالف في ذلك ابن معين وابن المديني وغيرهما فقد ذكروا أن حديث معمر عن ثابت ضعيف[٣] ، ولم يتفق أحمد معهم في ذلك فقد سئل عما روى معمر عن ثابت ؟ فقال : « ما أحسن حديثه »[٤] ، وهذا يؤكد أن أحمد يرى أن معمراً قوي الرواية عن ثابت وإن لم يبلغ منزلة حماد ابن سلمة الذي هو أثبت الناس في ثابت من غير خلاف .

١٩- هُبيرة بن يَريم وهو لا بأس به[٥] . قال الإمام أحمد : « هبيرة ابن يريم لا بأس بحديثه ، هو أحسن استقامة من غيره . يعني الذين روى

---

(١) العلل للمروذي (ص٤٠) .

(٢) شرح العلل (٢/ ٤٩٩) .

(٣) المرجع السابق (٢/ ٥٠١ ، ٦٥٧) .

(٤) المعرفة والتاريخ (٢/ ١٦٦) .

(٥) التقريب (٧٢٦٨) .

عنهم أبو إسحاق - السبيعي - وتفرد بالرواية عنهم »[١] .

ويفسر هذا النص نص آخر قال فيه أبو داود : « قلت لأحمد : روى عن هُبيرة غير أبي إسحاق ؟

قال : لا .

قال أحمد : ما أصح حديث هُبيرة ، يمدحه »[٢] .

ونرى هنا أنه صحح حديثه مع أنه قال فيه لا بأس بحديثه ومقصده من قوله : « أحسن استقامة من غيره » بينه قوله الآخر : « ما أصح حديث هبيرة » .

٢٠- يزيد بن خُمير الرَّحْبي ، وهو صدوق[٣] ، قال الإمام أحمد : « يزيد بن خمير كان كيِّساً ، وحديثه حسن »[٤] .

وورد في رواية أخرى عن الإمام أحمد قوله : « ما أحسن حديثه وأصحه ورفع أمره »[٥] ، فبيَّن أنه يصحح حديثه ، وقد قال في رواية عبد الله ابنه :

---

(١) الجرح والتعديل (٩/ ١٠٩) وهذا التفسير لعله من ابن أبي حاتم .

(٢) سؤالات أبي داود (ص٢٨٨) .

(٣) التقريب (٧٧٠٩) .

(٤) الجرح والتعديل (٩/ ٢٥٩) .

(٥) تهذيب الكمال (٣٢/ ١١٨) .

« صالح الحديث »[١] ، ولا تنافي بين تصحيح حديثه وقوله : « صالح الحديث » ؛ لأني رأيت أحمد يجمع بين ثقة وصالح الحديث كما ورد في قوله في عاصم بن بهدلة[٢] ، وعمر بن أبي زائدة[٣] ، وقال في ابن إسحاق : « صالح الحديث ، واحتج به أيضاً[٤] ، وسئل عن صالح بن كيسان : فقال : « بخٍ بخٍ » وقال مرة أخرى : « صالح »[٥] وقال : « صدقة بن خالد ثقة ثقة أثبت من الوليد بن مسلم ، صالح الحديث »[٦] . إلى غير ذلك من الشواهد الكثيرة . وبعضها قد تقدم معنا في هذا المبحث .

---

(١) العلل برواية عبد الله (٢/ ٢٨٨ ، ٥٦٣) .

(٢) العلل للميموني (ص٢٠١) .

(٣) بحر الدم (ص٣١٤) وانظر : تعليق فضيلة المحقق .

(٤) المسائل لابن هانئ (٢/ ٢٤٢) .

(٥) بحر الدم (ص٢١٠) .

(٦) العلل لعبد الله (١/ ٣٠٠) .

ج - إطلاقه الحسن بمعنى سعة الرواية والتفرد بها لا يوجد عند غيره :

وجدت في كلام الإمام أحمد إطلاق الحسن على بعض الرواة بمعنى أنهم أوسع في الرواية من غيرهم سواء كانت هذه السعة خاصة أو عامة أي أوسع في الرواية في حديثه عن شيخٍ معين أو أوسع رواية من أقرانهم في معظم ما رووه .

ومن ذلك :

١ - زكريا بن أبي زائدة وهو ثقة مدلس [١] . قال الإمام أحمد عندما سأله ابن هانئ أيما أحب إليك زكريا أو فراس؟ : « ما فيهما إلا ثقة ، وزكريا حسن الحديث » [٢] .

وهذا السؤال المقصود به - فيما يبدو لي - حديثهما عن الشعبي بدلالة أن ابن هانئ بعد هذا النص مباشرة قال : « قلت لأبي عبد الله : من أحب إليك من أصحاب الشعبي؟ قال : إسماعيل - ابن أبي خالد - أحب إليَّ ، وأحسنهم حديثاً . قلت : أيما أحب إليك بيان أو فراس؟ قال : ما فيهما إلا ثقة » [٣] ، ويؤكد ذلك نص آخر سأورده بعد قليل .

---

(١) التقريب (٢٠٢٢) .

(٢) مسائل ابن هانئ (٢/ ٢١٣) .

(٣) المرجع السابق (٢/ ٢١٤) .

وفِراس بن يحيى الخارفي وثقه أحمد كما سبق ، ولكنه لما سئل عنه وعن إسماعيل بن سالم قال : « فراس فيه شيء من ضعف » [(١)] ، وقال : « مُطرِّف وفراس ليس لهما إسناد ، ابن أبي خالد أسند منهما ، فراس إنما هو الشعبي وعطية . . . » [(٢)] ، ومعنى قوله : « ليس لهما إسناد » وضحه د . وصي الله بن محمد عباس فقال : « ويبدو أن الإمام يريد به قلة شيوخهما » [(٣)] .

وأما زكريا فقال أحمد فيه : « ثقة ، حلو الحديث ، شيخ ثقة »[(٤)] وقال : « صالح الحديث ثقة » [(٥)] . وقال : « زكريا عن الشعبي وغيره جيد الحديث ثقة » [(٦)] ، وقال : « ثقة ما أقر به من إسماعيل بن أبي خالد » [(٧)] ، وقد قال في إسماعيل : « أصح الناس حديثاً عن الشعبي ، قلتُ - القائل ابنه عبد الله - : فزكريا وفراس وابن أبي السفر؟ قال : ابن أبي خالد

(١) العلل برواية عبد الله (٣١٨٩) .

(٢) المرجع السابق (٢/ ٧٤) .

(٣) المرجع السابق هامش رقم (١) .

(٤) المرجع السابق (٢/ ٣٣٨) .

(٥) المرجع السابق (٢/ ٧٤) .

(٦) العلل للميموني (ص٢٠٢) .

(٧) المرجع السابق (١/ ٤١٠) .

يشرب العلم شرباً . . . وقال في حديث ابن أبي السفر وزكريا : كلاهما كان يختلفان إلى الشعبي جميعاً »[١] .

وسأله أبو داود قال : « قلت لأحمد : أصحاب الشعبي ، من أحب إليك ؟ قال : ليس فيهم عندي مثل إسماعيل ، قلت : ثم من ؟ قال : مُطرِّف - بن طريف الكوفي - ، قلت : بَيان؟ قال : بيان من الثقات ، ولكن هؤلاء أروى عنه .

قلت لأحمد : زكريا بن أبي زائدة؟ قال : ثقة لا بأس به ، قلت : هو مثل مُطرِّف؟ قال : لا ثم قال لي أحمد : كلهم ثقات ، كان عند زكريا كتاب فكان يقول فيه : سمعت الشعبي ، ولكن زعموا كان يأخذ عن جابر ، وبيان ، ولا يُسمِّي ، يعني ما يروي من غير ذاك الكتاب يُرسلها عن الشعبي . قال أحمد : زعموا أن يحيى بن زكريا بن أبي زائدة قال : لو شئت أن أُسمي كل من يُنبئ أبي عن الشعبي لسميت .

سمعت أحمد قيل له : فِراس ؟ قال : فِراس ثقة ، روى عنه إسماعيل ، وإسماعيل أكبر منه سناً ، وروى عنه زكريا وشعبة وسفيان »[٢] .

ويستفاد من هذا النص النفيس ما يلي :

---

(١) المرجع السابق (١/ ٣٣٤) .

(٢) سؤالات أبي داود (ص٢٩٧-٢٩٩) .

١- وصفُ إسماعيل بن أبي خالد ومطرِّف بن طريف بأنهما أروى عن الشعبي من بيان ، وجاء معنا فيما تقدم أن أحمد قال عن زكريا : « ما أقربه من إسماعيل بن أبي خالد » ويعني ما أقربه من إسماعيل من حيث الكثرة في الرواية عن الشعبي ، وإلا فهو بصريح النص السابق ليس كإسماعيل من حيث التثبت وصحة الحديث عن الشعبي ، وأيضاً هو ليس في طبقة إسماعيل وسنه لأن إسماعيل أكبر منه ، فيترجح بهذا أن المعنى قريب منه في كثرة الرواية .

٢- بين أحمد أن زكريا ليس في صحة الحديث عن الشعبي كمطرف وبين السبب بأنه يدلس عن الشعبي [١] ، وأكَّد ذلك أبو زرعة الرازي فقد قال في زكريا : « صويلح ، يدلس كثيراً عن الشعبي »[٢]، وقال أبو حاتم : « لين الحديث ، كان يدلس . . . يقال : إن المسائل التي يرويها زكريا عن الشعبي لم يسمعها منه إنما أخذها عن أبي حريز » [٣] ، وقال أبو داود : « زكريا ثقة ولكنه يدلس » [٤] ، وقال ابن حجر : « قال أبو حاتم : كان

(١) سؤالات الآجري (ص١٨٥) قال أحمد : « كان يدلس» .

(٢) المرجع السابق .

(٣) الجرح والتعديل (٣/ ٥٩٤) .

(٤) تهذيب الكمال (٩/ ٣٦٢) .

يدلس عن الشعبي وابن جريج ، ووصفه الدارقطني بالتدليس »[١] .

والذي يترجح لي وأميل إليه في قول أحمد في زكريا : « حسن الحديث » مع وصفه له في النص ذاته بأنه ثقة أن تفسيره ومعناه أن حديث زكريا ومروياته أوسع وأكثر تنوعاً وأشمل ، لذا يجد فيها المحدث ما يلبي رغبته ويحقق غرضه في المعرفة ويشفي غلته من الروايات الكثيرة المتنوعة عن مشايخ كُثر وفي مواضيع عدة ، وقد وصفه أحمد زكريا - كما تقدم - بأنه ثقة حلو الحديث ، ويبعد عندي أنه يعني بحسن حديثه الإتقان والضبط لأن الرجل كان مدلساً ، كما يبعد أنه عنى بأنه مقبول محتج به لأنه وثقه بعبارة صريحة وأضاف معها حسن الحديث مما يدل على أن حُسن حديثه أمر زائد على التوثيق ، كما أنه يبعد جداً أن يكون عنى بحسن حديثه الحسن الاصطلاحي عند المتأخرين ، ويشهد إلى ما ذهبت إليه ما يلي :

١- ذكر أحمد - فيما تقدم - أن فِراساً ليس له إسناد كما لإسماعيل ابن أبي خالد ، وقد فسر فضيلة د . وصي الله ذلك بأنه يقصد إن فِراساً قليل الشيوخ ، وهذا واضح من ترجمته في تهذيب الكمال [٢] ، ويلزم من قلة الشيوخ قلة الحديث في الغالب ، وقد قال العجلي : « فراس بن يحيى

(١) طبقات المدلسين (ص ٦٢) .

(٢) تهذيب الكمال (٢٣/ ١٥٢) .

كوفي ثقة ، من أصحـــاب الشعبي ، في عداد الشيوخ ، ليس بكثير الحديث »[١] ، وقال علي بن المديني : « له نحو أربعين حديثاً »[٢] . فهو مع ثقته ليس في سعة العلم وكثرة الرواية عن الشعبي كزكريا .

٢- وصف أحمد زكريا بأنه ثقة ما أقربه من إسماعيل بن أبي خالد ، وبينت فيما مضى بأن الذي يظهر لي أنه قريب من ابن أبي خالد في كثرة الرواية عن الشعبي وأقل منه درجة في التثبت ، وقد قال ابن سعد في زكريا : « كان ثقة كثير الحديث »[٣] ، ورأيت نصاً ليحيى بن سعيد القطان قد يُفهم منه أن زكريا واسع الرواية قال : « لم أر بالكوفة مثل هؤلاء الثلاثة –وذكر زكـريا بن أبي زائدة – كان هؤلاء أصحاب الحديث »[٤] .

٣- ومما يدل على أن المحدثين يطلقون على الراوي الثقة المكثر عن شيخ بأن حديثه حسن ما قاله هشام بن عبيد الله : « سألت ابن المبارك : من أروى النـــاس أو أحسن النـــاس رواية عن المغيرة أجريرٌ؟ قـــال :

---

(١) الثقات للعجلي (ص٣٨٢) .

(٢) الطبقات (٦/ ٣٥٥) .

(٣) المرجع السابق .

(٤) المعرفة والتاريخ (٢/ ٦٤٦) .

أبو عوانة »(١) ، وقد ورد عن الإمام أحمد ما يدل على اهتمامه بمسألة سعة الرواية فقد قال له عبد الله : « أيها أثبت أصحاب الزهري؟ فقال : لكل واحد منهم علة ، إلا أن يونس وعُقيلاً يؤديان الألفاظ ، وشعيب بن أبي حمزة - يعني مثلهما - وليس هم مثل معمر ، معمر يقاربهم في الإسناد قلت : فمالك ؟ قال : مالك أثبت في كل شيء ، ولكن هؤلاء الكثرة ، كم عند مالك؟! ثلاثمائة حديث أو نحو ذا ، وابن عيينة نحو من ثلاثمائة حديث ، ثم قال : هؤلاء الذين رووا عن الزهري الكثير يونس وعُقيل ومعمر . . . قلت : أثبتهم مالك؟ قال : نعم مالك أثبتهم ، ولكن هؤلاء الذين قد بقروا (٢) علم الزهري ، يونس وعقيل ومعمر . . . »(٣) ، ويفهم من هذا النص أن سعة رواية هؤلاء الثلاثة ميزة حديثهم عند الإمام أحمد ، وقوله في زكريا حسن الحديث مع توثيقه له ما يدل على أن لحديثه ميزة زائدة على التوثيق وأظنها سعة روايته عن الشعبي وغيره أكثر من فراس .

---

(١) الجرح والتعديل (٩/ ٤٠) .

(٢) يعني توسعوا فيه ، قال في القاموس (ص٤٥٠) : « بَقَرَه كمَنَعَه : شقه ، ووسَّعه » « وتبيقَرَ : توسع » .

(٣) العلل برواية عبد الله (٢/ ٣٤٨-٣٤٩) .

ولو أن أحدنا مثلاً وجد جزءاً لطيفاً في حديث الشعبي ، وعلم بوجود كتاب آخر في الموضوع نفسه وهو في مجلد كبير لرغب في الآخر وحرص عليه مستحسناً ما فيه من الجمع والشمولية والسعة ، ولا ريب أن سعة الحديث وكثرة الروايات تستحسن جداً في نظر المحدث إذا كانت من مقبولي الرواية والله أعلم .

٢- شهر بن حوشب ، وهو صدوق كثير الإرسال والأوهام (١) ، قال حرب بن إسماعيل : « قلت لأحمد بن حنبل : شهر بن حوشب ؟

قال : ما أحسن حديثه ، ووثقه وهو شامي من أهل حمص . وأظنه قال : هو كندي روى عن أسماء بنت يزيد أحاديث حساناً » (٢) .

وشهر بن حوشب مختلف فيه (٣) ، ولكن الذي يعنينا هنا هو رأي الإمام أحمد فيه بالتحديد ، فقد قال أبو داود : « سمعت أحمد سئل عن شهر فقال : لا بأس به » (٤) .

ثم قال : « قال أحمد : أنا أحتمله وأروي عنه ، من يصبر عن تيك

---

(١) التقريب (٢٨٣٠) .

(٢) الجرح والتعديل (٤/ ٣٨٣) في تاريخ دمشق - مخطوط - (٨/ ١٤٠) : وأوثقه .

(٣) انظر تهذيب الكمال (١٢/ ٥٧٨-٥٨٩) وتهذيبه (٤/ ٣٧٠-٣٧٢) .

(٤) سؤالات أبي داود (ص٣٤٩) .

الأحاديث التي عنده »[١] .

وقال عثمان بن سعيد الدارمي : « بلغني أن أحمد بن حنبل كان يثني على شهر بن حوشب »[٢] .

وقال حنبل بن إسحاق عن أحمد : « ليس به بأس »[٣] .

فقول أحمد : « ما أحسن حديثه » وقوله : « روى عن أسماء بنت يزيد أحاديث حساناً » يفسره ما قاله في رواية أبي داود عنه : « من يصبر عن تيك الأحاديث التي عنده » ، ذلك أن شهراً قد تفرد برواية كثير من الحديث مع عدم ضعفه عند أحمد ، فاستحسن حديثه لذلك ، يشهد لهذا ما قاله صالح بن محمد البغدادي في شهر : « وكان رجلاً يتنسك إلا أنه روى أحاديث يتفرد بها لم يشركه فيها أحد . . . يروي عن النبي ﷺ أحاديث في القراءات لا يأتي بها غيره . . . »[٤] .

ونظرت في مسند أسماء بنت يزيد من مسند أحمد[٥] فإذا غالب ما فيه

(١) المرجع السابق .

(٢) تاريخ دمشق (٨/ ١٤٠) .

(٣) المرجع السابق .

(٤) المرجع السابق (٨/ ١٤٢) .

(٥) مسند أحمد (٦/ ٤٥٢-٤٦١) .

من طريق شهر عن أسماء مما يؤكد أن استحسان أحمد لحديث شهر عنها يرجع - فيما أظن - إلى أنه روى عنها أحاديث ليست بالقليلة تفرد بها لم يشاركه فيها أحد .

وعلى أية حال لا أجد أبلغ من قول أحمد نفسه : « من يصبر عن تيك الأحاديث التي عنده » في تفسير وتوضيح معنى استحسانه لأحاديث شهر التي عبر عن إعجابه وشهوته لها بوصفها بالحِسان وبقوله : « ما أحسن حديثه » .

٣- عبد الرزاق بن همام الصنعاني ، وهو ثقة حافظ تغيَّر آخر عمره [(١)] . قال أحمد بن صالح المصري : « قلت لأحمد بن حنبل : رأيتَ أحسن حديثاً منه - يعني عبد الرزاق - ؟ قال : لا » [(٢)] .

علَّق الذهبي على هذا النص فقال : « ما أدري ما عنى أحمدُ بحسن حديثه؟ هل هو جودة الإسناد أو المتن أو غير ذلك؟ » [(٣)] .

ولا أظن أن أحمد قصد جودة الإسناد فإن يحيى بن سعيد القطان وعبد الرحمن ابن مهدي وسفيان بن عيينة وأبا نعيم الفضل بن دكين

(١) التقريب (٤٠٦٤) .

(٢) تاريخ دمشق (١٠/ ٣٠٧) .

(٣) النبلاء (٩/ ٥٦٩) .

وغيرهم من شيوخه أجود إسناداً وأنقى رجالاً وأصح وأثبت من عبد الرزاق ، أما حُسن المتن فغير وارد هنا؛ لأنه سئل عن أحسن من رأى في الحديث مطلقاً ولو قلنا ذلك لكان عبد الرزاق أحسن متوناً من كل مشايخ أحمد ، ولا أظن هذا صحيحاً ولم أجد ما يشهد له من كلام أحمد وغيره أن متون أحاديثه حسنة ، والذي يترجح لي وأميل إليه أن معنى (حُسن حديثه) عند أحمد هو سعة العلم وغزارته بما يشفي غلة المحدث الفقيه ويستهويه ، ولا شك أن كثرة الرواية تتضمن غزارة الأحاديث الغريبة التي يتفرد بها المكثر ولا يشاركه فيها أحد ، ويستدل على ما قلتُ بما يلي :

١- إن عبد الرزاق من أروى الناس وأثبتهم في حديث معمر بن راشد الذي يقول فيه أحمد : « لا تضم أحداً إلى معمر إلا وجدته يتقدمه في الطلب ، كان من أطلب أهل زمانه للعلم »(١) .

قال أبو حاتم الرازي : « انتهى الإسناد إلى ستة نفر أدركهم معمر وكتب عنهم لا أعلم اجتمع لأحدٍ غير معمر ، من الحجاز : الزهري وعمرو بن دينار ، ومن الكوفة : أبو إسحاق والأعمش ، ومن البصرة : قتادة ، ومن اليمامة : يحيى بن أبي كثير »(٢) ، وعبد الرزاق جالس معمراً ما بين

(١) تهذيب الكمال (٢٨/ ٣٠٧) .

(٢) الجرح والتعديل (٨/ ٢٥٦-٢٥٧) .

سبع إلى ثمان سنين[١] : لذا قال أحمد : « إذا اختلف أصحاب معمر فالحديث لعبد الرزاق »[٢] ، وقال أبو زرعة الدمشقي : « قلت لأحمد بن حنبل : كان عبد الرزاق يحفظ حديث معمر ؟ قال : نعم »[٣] ، وقال أحمد : « حديث عبد الرزاق عن معمر أحب إلي من حديث هؤلاء البصريين ، كان - يعني معمراً - يتعاهد كتبه وينظر فيها - يعني باليمن - ، وكان يحدثهم حفظاً بالبصرة »[٤] ، وقد قال ابن معين : « ما كان أعلم عبد الرزاق بمعمر وأحفظه عنه »[٥] ، وقال أحمد : « جالس عبد الرزاق معمراً تسع سنين وكان يكتب عنه كل شيء يقول »[٦] ، وإذا جمعت بين قول أحمد هذا وقوله في معمر وعرفت أن عبد الرزاق لم يقتصر على معمر بل جمع إليه علم آخرين علمت إلى أي مدى كان واسع العلم .

٢- مما يدل على سعة علم عبد الرزاق وكثرة مروياته قول الإمام

---

(١) المرجع السابق .

(٢) شرح العلل (٢/ ٥١٦) .

(٣) تاريخ أبي زرعة الدمشقي (ص٤٥٧) .

(٤) تهذيب الكمال (١٨/ ٥٧) .

(٥) تاريخ دمشق (١٠/ ٣٠١) .

(٦) المرجع السابق (١٠/ ٣٠٢) .

أحمد : « كتب عبد الرزاق ثلثي العلم » [١] ، وقوله : « عبد الرزاق أوسع علماً من هشام بن يوسف ، وهشام أنصف منه » [٢] .

وقال ابن عدي : « ولعبد الرزاق بن همام أصناف ، وحديث كثير » [٣]

وقال الذهبي : « وصنَّف الجامع الكبير ، وهو خزانة علم » [٤] .

وقال عبد الرزاق عن نفسه : « كنا نظن أن كثرة الحديث خير ، فإذا هو شر كله » [٥] ، وفي رواية أخرى : « غريب الحديث » [٦] ، والغريب من لوازم الكثرة ، كما أنه يعبر عنه لدى المحدثين بالحسن لأن الغريب غير المألوف يُستحسن أكثر من المشهور المعروف [٧] ، وورد عن عبد الرزاق أنه قال : « كنتُ أسمع الحديث من العالم فأكتمه حتى يموت العالم » [٨] ، وذلك رغبة منه في التفرد عنه وحتى يُحتاج إليه في ذلك الحديث ، وقال

(١) تاريخ دمشق (١٠/ ٣٠٠) .

(٢) المرجع السابق ، وكلمة [أنصف منه] لعلها (أثبت منه) .

(٣) الكامل لابن عدي (٥/ ١٩٥٢) .

(٤) الميزان (٢/ ٦٠٩) والجامع الكبير هو مصنف عبد الرزاق المطبوع المشهور .

(٥) شرف أصحاب الحديث (ص١٢٩) .

(٦) الجامع للخطيب (٢/ ١٣٧) .

(٧) المرجع السابق (٢/ ١٣٨) .

(٨) المرجع السابق (٢/ ٢٠٨) .

لعلي بن المديني حيث ودعه : « إذا ورد حديث عني لا تعرفه فلا تنكره ، فإنه ربما لم أحدِّثك به »(١) .

وهذا كله يدل على سعة علمه ، وكثرة روايته ، ووفرة ما يتفرد به مع الشهرة بالصدق والعدالة وعلو الإسناد عن كثير من العلماء الثقات ، مما جعل الناس يحتاجون إليه فحسُن حديثه بذلك فيما نرى ، ولعل ذلك هو الذي دعى الإمام يحيى ابن معين ليقول : « لو ارتد عبد الرزاق عن الإسلام ما تركنا حديثه »(٢) ، وقال الحافظ ابن رجب : « قيل : إنه لم يُرحل إلى أحد بعد رسول الله ﷺ ما رُحِل إلى عبد الرزاق »(٣) وما ذلك إلا لعلو إسناده وحُسن حديثه بالمعنى الذي بيناه ، والله أعلم .

(١) المرجع السابق (٢/ ٢٠٩) .

(٢) الضعفاء الكبير للعقيلي (٣/ ١١٠) .

(٣) شرح العلل (٢/ ٥٧٧) .

خاتمة المبحث

ظهر لنا فيما تقدم تنوع استعمالات الإمام أحمد لكلمة (الحسن) تنوعاً متعدد الاستعمالات ، فقد استعمله في الحكم على الأحاديث وعلى الرواة .

وتنوع استعماله للحسن في الحكم على الأحاديث بين الصحيح والضعيف المنجبر والحديث الأقل ضعفاً .

وكذا تنوع استعماله للحسن في الحكم على الرواة فمرة استعمله بمعنى الإتقان وجودة ضبط الراوي ، ومرة بمعنى القبول العام أي أن الراوي مقبول من حيث الجملة من دون تحديد دقيق لمنزلة بعض من وصفهم بذلك ، ومرة بمعنى سعة الرواية .

ولا شك أن الإمام أحمد كما ظهر من النصوص السابقة من أقدم الأئمة الذين أكثروا من استعمال الحسن من حيث الكمية ، ومن أكثرهم من حيث تنوع الاستعمال وتعدد المعاني وهذا من حيث كيفية استعماله .

المبحث الرابع

تحسينات الإمام البخاري

صرَّح عدد من العلماء ممن كتب في علوم الحديث وأصوله أن الإمام البخاري ممن استعمل الحسن في كلامه على الأحاديث .

قال أبو عمرو ابن الصلاح في معرض كلامه عن إكثار الترمذي من استعمال الحسن : « ويوجد في متفرقات من كلام بعض مشايخه ، والطبقة التي قبله كأحمد بن حنبل والبخاري ، وغيرهما »[١] .

وقال ابن رجب : « وقد نسب طائفةٌ من العلماءِ الترمذيَّ إلى هذا التفرد بهذا التقسيم[٢] ، ولا شك أنه هو الذي اشتهرت عنه هذه القسمة .

وقد سبقه البخاري إلى ذلك ، كما ذكره الترمذي عنه في كتاب العلل أنه قال في حديث البحر : « هو الطهور ماؤه » : هو حديث حسن صحيح[٣] وأنه قال في أحاديث كثيرة : « هذا حديث حسن » »[٤] .

---

(١) علوم الحديث لابن الصلاح (ص ٣٢) .

(٢) يعني إدخال الحسن بين الصحيح والضعيف ليكون قسماً من أقسام الحديث .

(٣) الذي في العلل الكبير (ص٤١) : قال البخاري : « هو حديث صحيح » ، وفي جامع الترمذي (١/ ١٠١) لم ينقل كلاماً للبخاري على الحديث ونسخة الكروخي (ق ٧/ ب) .

(٤) شرح العلل لابن رجب (١/ ٣٤٢-٣٤٣) .

وذكر ابن حجر أن البخاري أخذ وصف الأحاديث بالحسن من شيخه علي بن المديني وأن الترمذي أخذ ذلك عن البخاري ، ثم ذكر حديثين حسنهما البخاري ، ورجح أن أحدهما على شرط الحسن لذاته والآخر على شرط الحسن لغيره ، وسأورد كلامه بتمامه عند مناقشتي لهذين الحديثين ، ثم قال : « فبان أن استمداد الترمذي لذلك إنما هو من البخاري » (١) .

وذكر السخاوي أنه وُجد للبخاري إطلاقه الحسن في الحديث الحسن لغيره(٢) ، ولم يذكر أمثلة .

وقال ابن الوزير اليماني : « ذهب البخاري إلى أن الحديث الحسن لا يعمل به في التحريم والتحليل » (٣) ، ولم يذكر دليله على هذا القول وهذا في غاية الشذوذ ، والمعروف في كتب المصطلح أن أبا حاتم الرازي هو الذي لا يحتج بالحسن كما سيأتي بيانه إن شاء الله في الباب الثالث من هذه الأطروحة ولا أستبعد وقوع تصحيف في ذلك ، وأما احتمال أنه قصد بخارياً آخر غير الإمام محمد بن إسماعيل صاحب الصحيح فهو بعيد جداً

---

(١) النكت على كتاب ابن الصلاح (١/ ٤٢٦-٤٢٩) .

(٢) فتح المغيث (١/ ٨٢) .

(٣) توضيح الأفكار (١/ ١٨٠) وإلى هذا ذهب المقبلي والشوكاني أيضاً تقليداً منهم لابن الوزير انظر : الأرواح النوافح للمقبلي (ص٣٨٠) ، ونيل الأوطار (١/ ٢٦) .

وسيأتي خلال مناقشة نصوص البخاري في التحسين أنه يحتج بالحسن ويعمل به مما يثبت بُطلان هذا القول - إن كان ثابتاً عن ابن الوزير - .

وقد قمت بجمع تحسينات البخاري من كتاب العلل الكبير للترمذي ، وكذلك من جامع الترمذي ، وقد رجعت إلى مؤلفات البخاري نفسه - ما عدا كتابه(الصحيح) - التي هي مظنة وجود بعض التحسينات لطابعها النقدي وهي :

١- التاريخ الكبير .

٢- التاريخ الصغير - وهو الأوسط في الحقيقة وإنما غلبت عليه تسمية الصغير بالنسبة للكبير .

٣- الضعفاء الصغير .

٤- جزء القراءة خلف الإمام .

٥- جزء رفع اليدين .

٦- خلق أفعال العباد .

ولم أجد فيها إلا نصاً واحداً فقط في التاريخ الكبير [١] ، وهو موجود في العلل الكبير ولكن مع بعض الاختلاف - كما سيأتي بيانه - .

---

(١) انظر : (١/ ٣٩٠) .

وكنت قد جمعتُ تحسينات البخاري سابقاً من كتاب العلل الكبير بتحقيق الأستاذ حمزة ديب مصطفى ، ولكني لم أعتمد على ذلك لأني وجدت تحقيقاً آخر للكتاب نفسه قام به السيد صبحي السامرائي مع آخرين ، وظهر لي بالمقارنة أنه أضبط وأدق من تحقيق الأستاذ حمزة الذي سقط من تحقيقه بعض النصوص والعبارات المهمة بالإضافة إلى كثرة الأخطاء المطبعية . لذا اعتمدت على تحقيق السامرائي ، ولم أُهمل العزو إلى طبعة حمزة ديب لأنها الأوسع انتشاراً .

وأما التحسينات التي في جامع الترمذي فقد وثقتها من مخطوطة قرئت على الكروخي وهي - فيما أعلم إلى هذا الوقت - أضبط النسخ المخطوطة الكاملة من رواية المحبوبي عن الترمذي وسأوضح ذلك في الباب الثاني - إن شاء الله - .

وكل التحسينات الواردة عن البخاري فمصدرها الإمام الترمذي في كتابيه العلل الكبير والجامع وأغلب ذلك وأكثره من العلل ، وقد وجدت أربعة نصوص نقل فيها الترمذي تحسين البخاري ولم أجدها في علله ولا في جامعه أحدها في كتاب معرفة السنن والآثار [١] ، الثاني في تهذيب

---

(١) انظر : (١٣/ ٥١) .

الكمال [١] ، والثالث في معرفة السنن للبيهقي[٢] ، والرابع في السنن الكبرى [٣] ، وقد أدخلتها من ضمن النصوص لعدم وجود ما يطعن أو يشكك في ثبوتهما لقوة احتمال وجودها في إحدى روايات كتاب الجامع التي لم نطلع عليها أو في نسخة من نسخ العلل الكبير لم يقف عليها أبو طالب القاضي الذي رتب كتاب العلل على الأبواب ، وترتيبه هو الذي بين أيدينا الآن ولا نعلم عن وجود الأصل شيئاً .

وبلغ مجموع النصوص التي ورد تحسين أو استحسان البخاري لها ثمان وثلاثين نصاً ، بعضها يتضمن تحسين أكثر من حديث واحد .

ورغبة مني للتأكد من أنه لم يَفتْني شيئاً من ذلك قارنت ما جمعتُه بما ورد في كتاب (التصريح بما صحح البخاري في غير الصحيح) للأستاذ عثمان فاضل ، فوجدتُ أني قد زدت عليه عدداً من النصوص التي فاتته من العلل الكبير وجامع الترمذي ، كما أنه وقع في وهم إذ اشتبه عليه كلام الترمذي بكلام البخاري فعزى تحسين أحد الأحاديث للبخاري وهو

---

(١) انظر : (١٣٩/٢٤) .

(٢) انظر : (٥١/١٣) .

(٣) انظر : (٤٥٦/١) .

للترمذي كما يظهر من سياق النص[١] .

وبعد ذلك نظرتُ في النصوص المتعلقة بتحسينات البخاري بغرض ترتيبها فوجدتها على نوعين :

أولاً : إطلاقه الحسن على الأحاديث

وهذا على ضربين :

أ - أحاديث صرح بتحسينها وخرجت مخرج الحكم على الحديث .

ب - أحاديث حكم عليها بصيغة(أحسن) .

ج - أحاديث لم يصرح بتحسينها ولكن الترمذي نقل عنه استحسانه لها .

ثانياً : إطلاقه الحسن على الرواة

ولم أجد ذلك له إلا في راويين فقط .

وقد وجدت من تعرض لتحسينات البخاري من العلماء قديماً وحديثاً لم يتفقوا على تفسير معنى الحسن عنده واختلفوا في ذلك على ثلاثة آراء :

١- ذكر ابن سيد الناس كلامَ ابن الصلاح أن (الحسن) وجد في

(١) انظر : كتاب التصريح (ص٢١) والنص في جامع الترمذي (٤/ ص١٩٣/ ١٦٧٤) .

كلام أحمد بن حنبل والبخاري ثم عقَّب عليه بقوله : « ولكن لم يذكر الإمام أبو عمرو : هل هو في مصطلح من تقدم الترمذي كما هو في مصطلحه أو لا؟ بل لعله عند قائليه من المتقدمين يجري مجرى الصحيح ويدخل في أقسامه ، فإنهم لم يرسموا له رسماً يقف الناظر عنده ، ولا عرَّفوا مرادهم منه بتعريف يجب المصير إليه ، ولم يذكر الترمذي في التعريف به ما ذكر حاكياً عن غيره ، ولا مشيراً إلى أنه هو الاصطلاح المفهوم من كلام من تقدمه ، بل ذكر ما ذكر من ذلك حاكياً عن مصطلحه مع نفسه في كتابه الجامع »[1] ، وقال في موضع آخر : « وإشارةُ من أشار إلى أن ما وقع من ذلك في كلام أحمد بن حنبل والبخاري وغيرهما ، محمول على الصحيح ، جديرةٌ بالصحة ، خليقةٌ بالعثور على المراد »[2] .

والظاهر من هذا أن ابن سيد الناس يتوجَّه عنده احتمال أن الحسن عند البخاري وغيره من المتقدمين على الترمذي يدخل في معنى الصحيح ويجري مجراه .

٢- ذهب الحافظ ابن حجر -كما نقلتُ عنه آنفاً- أن البخاري استعمل الحسن بمعناه الاصطلاحي عند المتأخرين بقسميه الحسن لذاته

(١) النفح الشذي (١/ ١٩٦-٢٠٥) .

(٢) المصدر السابق (١/ ٢٩٦) .

ولغيره [١] ، وكذلك السخاوي صرح بوجود الحسن لغيره في تحسينات البخاري [٢] ، وهذا هو الراجح لدى عبد الفتاح أبوغدة ومحمد عوامه[٣].

ووجدتُ البقاعي نقل عن ابن حجر خلاف هذا فقد ذكر عنه أن الحسن عند البخاري يعني الصحيح [٤] .

٣- يرى فضيلة الشيخ الدكتور : ربيع بن هادي المدخلي أن البخاري لم يرد فيما حسنه من أحاديث الحسن الاصطلاحي ، وإنما أطلق الحسن ويريد به الحسن اللغوي فهو إما يستحسن الحديث لغرابته أو لنكارته أو لصحته ، وأنه أطلق الحسن على أحاديث ضعيفة وأخرى صحيحة ولم يستعمل الحسن بمعناه الاصطلاحي [٥] ، وبعد أن استعرض عدداً من تحسينات البخاري ، قال في خاتمة ذلك المبحث : « وأعتقد أن بعض هذه الأمثلة المتنوعة عن الإمام البخاري في استعماله لفظ الحسن استعمالاً لغوياً كافٍ لدحض المزاعم القائلة بأن البخاري يطلق الحسن ولا

---

(١) النكت لابن حجر (١/ ٤٢٦-٤٢٩) .

(٢) فتح المغيث (١/ ٨٢) .

(٣) قواعد في علوم الحديث (ص١٠١-١٠٣) .

(٤) النكت الوفية (ق٧/ ب) وسأنقل نص كلامه في آخر المبحث .

(٥) انظر : كتاب تقسيم الحديث (ص٣٨-٦٦) وقد لخصتُ رأيه من مجمل كلامه على تحسينات البخاري .

يريد به إلا المعنى الاصطلاحي »[١] .

وسأرجئ مناقشة هذه الآراء إلى شرح نصوص هذا المبحث ، وسأوضح في خاتمة المبحث ما هو الراجح عندي في مراد البخاري من استعماله (الحسن) إن شاء الله .

ولابد قبل أن نبدأ في دراسة تحسينات البخاري من تحديد الطريقة المنهجية التي سيتم استخدامها في هذه الدراسة ، وما هي ركائزها ومميزاتها؟ .

فأما الطريقة المنهجية المناسبة لمثل هذه البحوث هي المنهج الاستقرائي التحليلي ، وأهم ركائزه :

١- الاستقراء والتتبع للجزئيات وهي في موضوعنا هنا تحسينات البخاري ، فلابد من الاستقصاء والجمع ليتحقق الإلمام والإحاطة بمفردات البحث .

٢- تحليل النصوص بدراستها في ضوء ما أُثِر عن الإمام البخاري من أقوال أخرى في الحديث موضوع الدراسة أو في أقواله في رجال السند ويدخل في ذلك ملاحظة أسلوبه وسياقه في النص نفسه محل الدراسة .

---

(١) المرجع السابق (ص٦٦) .

٣- تحليل النصوص بمقارنة أقوال البخاري بغيره ممن هم في طبقة شيوخه ومعاصريه ممن تأثر بهم أو تأثروا به .

٤- تحليل النصوص في الختام بصورة كلية بربطها بمنهج البخاري في التصحيح والتضعيف بل وبمنهجه في علم الحديث بشكل عام حتى يتسنى لنا معرفة مراده بدقة .

وأهم مميزات هذه الطريقة هي الاستيعاب والشمول اللذان ينتج عنهما - بتوفيق الله - الدقة في النتائج ، والاطمئنان إلى التفسيرات والترجيحات التي تقدم الحلول للمشكلات العلمية .

وقد رأيت أن من تطرق لمناقشة نصوص البخاري في التحسين اعتمدوا منهجاً ينقصه التكامل والشمولية ذلك أنهم وقعوا في أمرين :

الأول : لم يستوعبوا نصوص التحسين الواردة عن الإمام البخاري ، فمثلاً الحافظ ابن حجر لم يذكر إلا نصين فقط استنبط منهما وقرَّر أن مراد البخاري من الحسن هو المعنى الاصطلاحي ، وكذلك الشيخ ربيع بن هادي ذكر أمثلة من تحسينات البخاري ولم يستوعبها .

الثاني : اكتفوا في معرفة مراد البخاري من تحسيناته بأن حكموا على رجال الأسانيد ثم قالوا : هذا حديث حسن لذاته لأن فلاناً صدوق له أوهام ، وذاك حديث حسن لغيره لأن فيه فلاناً وهو ضعيف ولكن

للحديث شواهد يتقوى بها ، وهذا حديث ضعيف وليس له شواهد فتحسين البخاري له من قبيل استعمال الحسن اللغوي ... إلخ .

وهذا المنهج لا يسلم من قصور ، فإن عدم استقراء نصوص البخاري في التحسين يؤدي بنا إلى عدم الثقة في أي تفسير لمعنى الحسن عنده ، كما أن اعتماد معرفة أقوال النقاد في رجال السند وسيلة إلى فهم مراد البخاري من الحسن دون مراعاة لمنهجه بشكل عام تفضي بنا إلى الابتعاد عن الدقة في معرفة مراده ، لأننا متى ما سلكنا هذا المسلك غير المتكامل نكون قد أصدرنا أحكامنا على تحسيناته بما استقر لدينا من اصطلاحات ، والمطلوب ليس هذا بل شيء آخر ، وهو تحديد ومعرفة مراده هو من الحسن ، هل أراد به الصحة أم القصور عن درجة الصحيح أم غير ذلك؟

وللتغلب على النقص في هذين الأمرين أرى أنه لابد مما يلي :

١- ضرورة استقصاء النصوص قدر الاستطاعة .

٢- ضرورة تحليل النصوص بالصورة التي وضحتها في الركائز السابق ذكرها بحيث لا يقتصر البحث عن لفظ (حسن) دون الأخذ في الاعتبار أن هناك أموراً شديدة الارتباط بموضوع (الحسن) ترد تحت مسميات وألفاظ أخرى ، إذ من المسلم به أن البخاري ومن في عصره لم تستقر عندهم هذه الفروقات بين الحسن لذاته والصحيح لذاته ، وبين

الحسن لذاته والحسن لغيره... الخ ، لذا كان من الواجب البحث عما يتعلق بهذا الموضوع ولو لم يرد بصيغة (حسن) ولن يتم لنا ذلك حتى نتعرف ونلم بمنهج البخاري في التصحيح والتضعيف ، ومن ذلك مثلاً : هل كل رجال الأسانيد التي صححها من الثقات أم أن منهم من يقصر عن ذلك ؟

وهل يستخدم عبارات متعددة في تقوية الأحاديث؟ إلى غير ذلك من أمور في منهج هذا الإمام ستوضح لنا بصورة أدق ما هو مراده من تحسيناته .

وقبل البدء في استعراض نصوص البخاري في التحسين ، لا بد من الإشارة إلى بعض القواعد التي سيكثر الاحتياج إليها أثناء تفسير تلك النصوص .

(**القاعدة الأولى**) : إذا تَرجم البخاري في تاريخه الكبير لراوٍ ولم يذكر فيه جرحاً فإنه يكون عنده ممن يُحتمل حديثه ، قال الحافظ الحجة أبو الحجاج المزي في آخر ترجمة عبد الكريم بن أبي المخارق : « قال الحافظ أبو محمد عبد الله بن أحمد بن سعيد بن يربوع الإشبيلي : بيَّن مسلم جَرْحَهُ في صدر كتابه ، وأما البخاري ، فلم يُنبِّه من أمره على شيء ، فدل أنه عنده على الاحتمال؛ لأنه قد قال في (التاريخ) : كلُ من لم أُبين فيه جُرْحَةً فهو

على الاحتمال ، وإذا قلتُ : فيه نظر ، فلا يُحتمل » [١] ، وفي موضع آخر قال ابن يربوع في عثمان بن عمر التيمي : « هو على أصل البخاري مُحتمل » [٢] .

وابن يَرْبوع الإشبيلي الذي نقل هذا النص من كلام البخاري في تاريخه ولد سنة ٤٤٤هـ وتوفي سنة ٥٢٢هـ وقد قال فيه تلميذه ابن بشكوال : « كان حافظاً للحديث وعلله ، عارفاً بأسماء رجاله ونقلته ، يُبصر المعَدَّلين منهم والمجرحين ، ضابطاً لما كتبه ، ثقة فيما رواه ، وكتب بخطه علماً كثيراً ، وصحب أبا علي الغساني كثيراً واختصَّ به وانتفع بصحبته ، وكان أبو علي يكرمه ويُفضله ، ويعرفُ حقَه ، ويصفه بالمعرفة والذكاء ، وجمع أبو محمد هذا كتباً حِساناً منها : كتاب الإقليد في بيان الأسانيد ، وكتاب تاج الحلية وسراج البُغية في معرفة أسانيد الموطأ ، وكتاب لسان البيان عما في كتاب أبي نصر الكُلاباذي من الإغفال والنقصان ، وكتاب المنهاج في رجال مسلم بن الحجاج ، وغير ذلك » [٣] .

وقال ابن الأبَّار فيه : « الحافظ المحقق . . وله تواليف مفيدة وكان

(١) تهذيب الكمال (١٨/ ٢٦٥) .

(٢) المرجع السابق (١٩/ ٤١٦) .

(٣) الصلة لابن بشكوال (١/ ٢٨٣) .

ظاهري المذهب »[١]، وقال الذهبي: « الأُستاذُ الحافظ المجوِّد الحجة »[٢]، وفتشتُ عن مصنفاته في فهارس المخطوطات فلم أقف له على شيء موجود فيا للأسف والحسرة على ضياع مثلها .

وعلى أية حال أردتُ من ذكر كلام أهل العلم في الحافظ ابن يربوع أن أُبين أنه من أهل الاعتناء الشديد بعلم الجرح والتعديل كما يظهر من كلام تلميذه ابن بشكوال ومن أسماء مصنفاته التي تدل دلالة واضحة على تخصصه في هذا الشأن ، فنقلُ مثل هذا الحافظ المحقق يُعتدُ به - إن شاء الله - لعدم وجود طعن في صحة النقل ، وإن كان هذا النص غير موجود في كتاب التاريخ الكبير المطبوع فإني قرأته بأكمله ولم أقف على هذا النص ، ومن هنا أصبح من المُلح أن ننظر في بعض القرائن التي تجعل ثبوت ذلك النقل ممكناً وغير مدفوع ، فمن ذلك :

١- من الاحتمالات القوية جداً أن يكون ابن يربوع الإشبيلي نقل ذلك النص عن البخاري عن إحدى روايات التاريخ الكبير التي لم تُعتمد في النسخة المطبوعة ، والأندلسيون[٣] يروون كتاب التاريخ الكبير من

---

(١) المعجم لابن الأبار (ص٢٠٦) .

(٢) النبلاء (١٩/ ٥٧٨) .

(٣) فهرست ابن خير الإشبيلي (ص٢٠٤-٢٠٥) .

ثلاثة طرق عن البخاري هي : رواية محمد بن عبد الرحمن بن الفضل الفسوي ، ورواية محمد بن سليمان بن فارس الدلال ، ورواية محمد بن سهل بن عبد الله المقريء والمطبوع اعتمد في طبعه على عدة نسخ[1] ولم يذكر المحققون له إلا رواية محمد بن سهل[2] .

ومما يؤكد اختلاف نسخ التاريخ الكبير ورواياته أنه في المطبوع ما صورته : « عبد الرحمن بن عائش الحميري »[3] فقط ، ووجدت البيهقي يذكر بسنده إلى أبي أحمد محمد بن سليمان بن فارس قال أخبرنا محمد بن إسماعيل البخاري قال : « عبد الرحمن بن عائش الحضرمي ، له حديث واحد إلا أنهم يضطربون فيه »[4] ، فهذه الزيادة المهمة وردت في رواية ابن فارس ولم ترد في المطبوع فإما سقطت من إحدى النسخ أو من رواية ابن سهل المقريء أو يكون البخاري حذفها ، ولكن الشاهد أن هناك زيادات وإضافات في روايات أو نسخ التاريخ الكبير .

ومما يؤكد ذلك أن ابن القطان الفاسي نقل عن البخاري أنه : « قال في

(١) انظر : التاريخ الكبير (٢/ ٣٩٨-٤٠٠) و(٨/ ٤٥٦) خاتمة الطبع .

(٢) انظر : التاريخ الكبير (١/ ٢ ، ٣) .

(٣) التاريخ الكبير (٥/ ٢٥٢) .

(٤) الأسماء والصفات للبيهقي (ص٣٨٠) .

كتابه (الأوسط) : كل من قلتُ فيه : منكر الحديث ، فلا تحل الرواية عنه » [١] ، والتاريخ المطبوع باسم (الصغير) يطلق عليه (الأوسط) كما حقق ذلك غير واحد من الباحثين ولا يوجد هذا النص فيه ، ولكن المطبوع من رواية زنجويه بن محمد النيسابوري عن البخاري ، وابن القطان ينقل ذلك النص من رواية الخفاف عن البخاري ، يقطع بذلك ويؤكده قول الحافظ ابن حجر معلقاً على نقل الذهبي لتلك الكلمة من طريق ابن القطان ، قال : « وهذا القول مروي بإسناد صحيح عن عبد الله ابن محمد الخفاف عن البخاري » [٢] ، وقد وجدتُ هذا النص في رواية الخفاف [٣] .

ورواية الخفاف للتاريخ الأوسط موجودة في الظاهرية وعندي صورة منها ، وقد قال العلامة محمد ناصر الدين الألباني ـ رحمه الله ـ : « وهي غير المطبوعة في الهند ... وبين النسختين تباين كبير في المقدمة والخاتمة ، وما بين ذلك ، وإن كان ترتيبها على السنين » [٤] ، وقد قارنت بين التاريخ

(١) بيان الوهم والإيهام (ق١٥٩/ ب) .

(٢) لسان الميزان (١/ ٢٠) .

(٣) رواية الخفاف (ق٢٣٠/ ب ، ٢٥٧/ ب) .

(٤) المنتخب من مخطوطات الحديث للألباني (ص٢٣٠) .

الصغير المطبوع وهو كما أسلفت من رواية زنجويه ، وكتاب (التاريخ) برواية الخفاف عن البخاري فاتضح أن مادة الكتاب واحدة ولكن رواية الخفاف تتميز بزيادات مهمة لا توجد في الرواية الأخرى كما أن المطبوع فيه عدم دقة في إيراد التراجم وتداخل بعكس رواية الخفاف ، وسأضرب مثالاً واحداً يتبين فيه الفرق بين الروايتين ، ورد في المطبوع : « وتوفي يعقوب بن حُميد ، يقال : ابن كاسب المدني ، سكن مكة أول سنة إحدى وأربعين أو آخر أربعين » [1] يعني بعد المئتين ، وفي رواية الخفاف المخطوطة ذكر الكلام السابق ثم زاد : « قيل له - يعني البخاري - يعقوب بن كاسب ، ما تقول فيه؟ قال : نحن لم نر إلا خيراً ، فيه بعض سهولة ، وأما في الأصل صدوق ، قال أبو محمد الخفاف : قال محمد بن يحيى - يعني الذهلي - : ليس بصدوق في الأصل ، وكان حَدَّث عنه ثم ضرب عليه ، فقال : كتبتُ عنه ثم سقط » [2] وكل هذا النص غير موجود في المطبوع .

وبما تقدم يقوى الظن بأن ما نقله ابن يربوع من كلام للبخاري يكون

(١) التاريخ الصغير (٢/ ٣٤٣) .

(٢) التاريخ للبخاري برواية الخفاف (ق٢٨٨/ ب) - لم يذكر عليه (الأوسط) ولا (الصغير) مما يدل على أنها من إضافات الذين جاؤوا بعد البخاري .

وجده في رواية من روايات التاريخ الكبير أو في نسخة من نسخه ، والرجلُ كما ذكروا عنه من أهل التحقيق والإتقان والشهرة بالضبط .

٢- رأيت البخاري استعمل مصطلح (الاحتمال) الذي ذكره في كلمته السابقة ، فقد قال في ضعفائه الصغير : في عبد الله بن أبي لبيد المدني (وهو محتمل)[١] ، وعبد الملك بن أعين : « يحتمل في الحديث » [٢] وعبد الوهاب بن عطاء الخفاف : « ليس بالقوي عندهم ... وهو محتمل » [٣] .

ومُجِل بن مُحرز الضبي : « قال يحيى القطان : لم يكن بذاك . قال ابن عيينة : لم يكن بالحافظ ، وهو محتمل »[٤] .

ووجدته يقول في كتابه (القراءة خلف الإمام) في عبد الرحمن بن إسحاق بن عبد الله المدني : « وليس هو ممن يُعتمد على حفظه ، إذا خالف من ليس بدونه ، وكان عبد الرحمن ممن يُحتمل في بعض » [٥] ، وقد قال

---

(١) الضعفاء الصغير (ص٦٩) .

(٢) المصدر السابق (ص٧٦) .

(٣) المصدر السابق (ص٨٠) .

(٤) المصدر السابق (ص١١٧) .

(٥) جزء القراءة (ص٣٨-٣٩) .

عنه أيضاً في العلل الكبير للترمذي : « هو ثقة »[(١)] وقال في التاريخ الكبير : « ربما وهم »[(٢)] .

فهذا الاصطلاح يستعمله البخاري ولا يعني به التوثيق المطلق كما ظهر لنا من النصوص الخمسة السابقة ، وإنما يقوله في حق الرجل الذي له أوهام ولا يسقط حديثه ويضعف مطلقاً ، وربما كانت قريبة الشبه بمرتبة (صدوق يخطئ) والله أعلم .

وعلى أية حال فإن استعمال البخاري للفظة (الاحتمال) مما يدل على أن ليس في النص الذي نقله ابن يربوع ما يُستنكر أو يخالف منهج البخاري واستعمالاته للمصطلحات .

٣- من خلال اطلاعي على كتاب التاريخ الكبير لاحظت أن نصوص البخاري في تعديل الرواة وتوثيقهم قليلة جداً بل نادرة ، إذا ما قورنت بنصوصه التي ينتقد فيها الرواة بمثل قوله (فيه نظر) و(منكر الحديث) ، و(لا يتابع عليه) و(لم يصح حديثه) ونحو هذه العبارات النقدية التي فيها طعن وجرح لبعض الرواة ..

وكنتُ قبل أن أطلع على ما نقله ابن يربوع أُسائل نفسي : لماذا يكثر

---

(١) العلل الكبير (ص١٧٩) .

(٢) التاريخ الكبير (٥/ ٢٥٨) .

البخاري من جرح الرواة ، ولا يكاد يوثق في تاريخه الكبير الكثير من ثقات المحدثين ومشاهيرهم؟ فلما وقفتُ على كلامه تجلى لي منهجه وتبين الأمر .

ولعل في هذه الأمور ما يجعل القلب يركن إلى ثبوت الكلام الذي نُقل عن البخاري في بيان منهجه في كتابه التاريخ الكبير .

ويظهر أن قول البخاري : « ومن لم أُبين فيه جُرحةً فهو على الاحتمال » يدخل فيه الثقة ومتوسط الحفظ وكل راوٍ ضُعِّف ولم يشتد ضعفه ، ويوضح الأمر أكثر ويُفسِّر مقصوده أنه قد قال : « كل من لا أعرف صحيح حديثه من سقيمه فلا أروي عنه » ، فغير المحتمل عنده من يترك هو الرواية لعلها : عنه ، وكل من تميز صحيح حديثه من سقيمه فهو يروي عنه وهو المحتمل عنده فيما يظهر لي .

والقاعدة السابقة لم أر من نبَّه عليها ، وإنما رأيت لبعض المشتغلين بالحديث وهو الشيخ عبد الفتاح أبو غدة رسالة (١) يذهب فيها إلى أن الرجل إذا سكت عنه المتكلمون في الرجال كالبخاري وأبي حاتم وابن عدي وغيرهم يعد سكوتهم توثيقاً له ، وهذا كلام فيه نظر وقد تولى غير

---

(١) مضمنة في تعليقه على كتاب الرفع والتكميل (ص٢٣٠-٢٤٨) وعنوانها : « سكوت المتكلمين في الرجال عن الراوي الذي لم يُجرح ولم يأت بمتن منكراً يُعدُّ توثيقاً » .

واحد من الباحثين الرد على الشيخ عبد الفتاح ، ولم أر أحداً من الطرفين وقف على نص البخاري السابق ، وهو فيما أظن يحسم النزاع إذ إن لفظ الاحتمال لا يعني التوثيق المطلق ، بل هو - أعني النص السابق المروي عن البخاري - أشبه ما يكون بقول أبي داود في سننه : « وما كان في كتابي من حديث فيه وهن شديد فقد بينته ، ومنه ما لا يصح سنده ، وما لم أذكر فيه شيئاً فهو صالح ، وبعضها أصح من بعض » [1] ، ولا يخفى أن حديثنا عن البخاري فقط ولا يدخل ابن أبي حاتم أو غيره معنا هنا .

(**القاعدة الثانية**) : الانتقاء من حديث الراوي المتكلم فيه ، ركيزة من أهم ركائز منهج البخاري في علم الحديث ، يدل على ذلك قوله في عدة مواطن : « كل من لا يُعرف صحيح حديثه من سقيمه فلا أروي عنه شيئاً » .

فمن ذلك قوله في أيوب بن عتبة : « كان أيوب لا يُعرف صحيح حديثه من سقيمه ، فلا أُحدِّث عنه ، وضعَّف أيوب بن عتبة جداً » [2] .

وقوله في زمعة بن صالح : « ذاهب الحديث ، لا يُدرى صحيح حديثه

(١) رسالة أبي داود لأهل مكة (ص٢٧-٢٨) .

(٢) العلل الكبير (ص٣٥) .

من سقيمه أنا لا أروي عنه ، وكل من كان مثل هذا فأنا لا أروي عنه »(١)

وقال في موضع آخر : « هو منكر الحديث ، كثير الغلط... ولا أروي عنه شيئاً ، وما أراه يكذب ولكنه كثير الغلط »(٢) .

وقال في أبي معشر المديني نجيح مولى بني هاشم : « ضعيف لا أروي عنه شيئاً ، ولا أكتب حديثه ، وكل رجل لا أعرف صحيح حديثه من سقيمه ، لا أروي عنه ولا أكتب حديثه ، ولا أكتب حديث قيس بن الربيع »(٣) .

وقال في غياث بن إبراهيم : « وغياث ذهب حديثه ، ولا يُعرف صحيحُ حديثه من غيره »(٤) .

وقال : « محمد بن عبد الرحمن بن أبي ليلى صدوق ، إلا أنه لا يُدرى صحيح حديثه من سقيمه ، وضعَّف حديثه جداً »(٥) .

وقال في عبد الرحمن بن إسحاق المدني : « عبد الرحمن ربما روى عن

(١) المصدر السابق (ص٣٨٩) .

(٢) المصدر السابق (ص١٥٨) .

(٣) المصدر السابق (ص٣٩٤) .

(٤) التاريخ الصغير (٢/ ١٧٩) .

(٥) العلل الكبير (ص٣٩٢) .

الزهري ثم أدخل بينه وبين الزهري غيره ولا نعلم أن هذا من صحيح حديثه أم لا؟ »[(١)] ، وقال أيضاً : « وغير معلوم صحيح حديثه إلا بخبر بين »[(٢)] أي حتى يصرح بالتحديث .

وقال في زيادة جاء بها أبو خالد الأحمر في متن حديثٍ : « ولا يُعرف هذا من صحيح حديث أبي خالد الأحمر ، قال أحمد : أراه كان يُدلس »[(٣)] وقال : « أعلم الناس بالثوري يحيى بن سعيد لأنه عرف صحيح حديثه من تدليسه »[(٤)] .

وكل هذه النصوص السابقة تدل على أن مفهوم صحة الحديث عام يدخل فيه :

١- التأكد من أن ذلك الحديث قد صح سماع ذلك الراوي له عمن يرويه عنه ، فلا يكون دلسه ولا يكون ذلك الراوي ممن يقبل التلقين فيحدث بما ليس بحديثه ونحو ذلك .

٢- الحديث الذي يخطيء فيه الراوي أو يهم فيه ويُخالف من هو

---

(١) جزء القراءة خلف الإمام (ص٤) .

(٢) المصدر السابق (ص٤٠) .

(٣) المصدر السابق (ص٦٥) .

(٤) الكامل لابن عدي (١/ ١١١) .

أولى منه لا يُقال فيه إن ذلك من صحيح حديثه ، لأنه عُلم خطؤه وأنه حديث غير محفوظ .

والبخاري يذكر في تلك النصوص منهجاً أسسه والتزم به لا سيما في قوله السابق : « كل رجل لا أعرفُ صحيح حديثه من سقيمه ، لا أروي عنه ولا أكتب حديثه » ، ففي هذا بيان واضح أن ذلك قاعدة كُلية عنده ، وقد سار على هذه القاعدة في صحيحه فأخرج لبعض الرواة المتكلم فيهم ولكنه لم يُخرج إلا ما عَلِم هو أنه من صحيح حديث ذلك المتكلم فيه ، ومثال ذلك عبد الله بن صالح كاتب الليث ، قال الحافظ ابن حجر في هدي الساري : « إن الذي يورده - يعني البخاري - من أحاديثه صحيح عنده قد انتقاه من حديثه » [١] ، وكذلك إسماعيل بن أبي أويس ذكر ابن حجر أن البخاري لم يخرج عنه إلا ما كان من صحيح حديثه لأنه كتب من أصوله [٢] .

ويؤكد ذلك قول الحافظ ابن عبد الهادي : « وأصحاب الصحيح إذا رووا لمن تكلم فيه ، فإنهم يدعون من حديثه ما تفرد به ، وينتقون ما وافق

(١) هدي الساري (ص٤٣٥) .

(٢) هدي الساري (ص٤١٠) .

فيه الثقات ، وقامت شواهده عندهم »[(١)] .

وذكر الحافظ ابن القيم كلاماً جيداً يعيب فيه صنيع بعض المتأخرين في الرواة المتكلم فيهم ، فقال : « يعرضُ لمن قَصُرَ نقده وذوقه عن نقد الأئمة وذوقهم في هذا الشأن نوعان من الغلط ، نُنبِّه عليهما لعظيم فائدة الاحتراز منهما .

أحدهما : أن يرى رجلاً قد وثق وشُهِد له بالصدق والعدالة ، أو خُرِّج حديثه في الصحيح ، فيجعل كل ما رواه على شرط الصحيح ، وهذا غلط ظاهر ، فإنه إنما يكون على شرط الصحيح إذا انتفت عنه العلة ، والشكوك والنكارة ، وتوبع عليه ، فأما مع وجود ذلك أو بعضه فإنه لا يكون صحيحاً ولا على شرط الصحيح ، ومن تأمل كلام البخاري ونظرائه في تعليله أحاديث جماعة أخرج حديثهم في صحيحه ، عَلِم إمامته وموقعه من هذا الشأن .

النوع الثاني من الغلط : أن يرى الرجل قد تكلم في بعض حديثه ، وضُعِّف في شيخ أو في حديث فيجعل ذلك سبباً لتعليل حديثه وتضعيفه أين وجده كما يفعله بعض المتأخرين من أهل الظاهر وغيرهم ، وهذا أيضاً

(١) نصب الراية (٢/ ٤٨٠) .

غلط ، فإن تضعيفه في رجل أو في حديث ظهر فيه غلط ، لا يوجب التضعيف لحديثه مطلقاً ، وأئمة الحديث على التفصيل والنقد ، واعتبار حديث الرجل بغيره ، والفرق بين ما انفرد به أو وافق فيه الثقات »(١) .

وقال في إخراج الإمام مسلم في صحيحه لمطر الوراق : « ولا عيب على مسلم في إخراج حديثه؛ لأنه ينتقي من أحاديث هذا الضرب ، ما يعلم أنه حفظه ، كما يطرح من أحاديث الثقة ما يعلم أنه غلِط فيه ، فغلِط في هذا المقام من استدرك عليه إخراج جميع حديث الثقة ، ومن ضعَّف جميع حديث سيئ الحفظ ، **فالأولى** : طريقة الحاكم وأمثاله ، **والثانية** : طريقة أبي محمد بن حزم وأشكاله ، وطريقةُ مسلم هي طريقة أئمة هذا الشأن »(٢) ومنهم البخاري فإن هذا الكلام منطبق عليه أيضاً .

وبهذا يعلم أن المتكلم فيه قد يصحح له متى ما عُلِم أن ذلك الحديث من صحيح حديثه .

(**القاعدة الثالثة**) : أن البخاري لا يرد السند المعنعن إذا كانت المعاصرة ثابتة بيقين ولمدة ليست بالقصيرة ،ثم حفت بذلك السند قرينة تدل على قوة احتمال اللقاء كأن يُدرك سعيد بن الحارث المدني خارجة بن

---

(١) الفروسية (ص٦٢) .

(٢) زاد المعاد (١/ ٣٦٤) .

زيد المدني أكثر من أربعين سنة ، وهما يسكنان بلداً واحدة فمثل هذا لا يرده البخاري لثبوت المعاصرة وظهور قوة احتمال اللقاء ، ولكن شريطة أن لا يوجد ما يدفع احتمال اللقاء وأن لا يكون ما يُروى بذلك السند فيه نكارة أو مخالفة .

دليلنا على ذلك أن البخاري أخرج بسنده إلى يوسف بن عبد الله بن الحارث قال : « كنتُ عند الأحنف بن قيس ، وهو يوسف بن أُخت محمد ابن سيرين .

وعبد الله بن الحارث - أبو الوليد - ، روى عن عائشة وأبي هريرة ، ولا نُنكر أن يكون سمع منهما لأن بين موت عائشة والأحنف قريب من اثنتي عشرة سنة »[1] .

فلو كان سماع عبد الله بن الحارث ثابتاً عن عائشة وأبي هريرة لم يقل : « ولا ننكر أن يكون سمع منهما » ، يدل على هذا أن البخاري قال في تاريخه الكبير:« عبد الله بن الحارث أبو الوليد البصري، هو الأنصاري، نسيب بن

---

(١) التاريخ الصغير (١/ ١٨٧) وتصحفت (نُنكر) إلى (نفكر) وأصلحتها من الطبعة الهندية (ص٨١) ومن مخطوطة الظاهرية (ق٩٨/ ب) وهي من رواية الخفاف ، والمطبوع من رواية زنجويه كلاهما عن البخاري .

سيرين عن عائشة وابن عباس ،روى عنه عاصم الأحول وخالد... »(١)

ولاحظ قوله : « عن عائشة » ولم يقل كما هي عادته في الحرص على إثبات سماعات الرواة : « سمع عائشة » ، فدل هذا على أن سماع عبد الله بن الحارث من عائشة لم يثبت عنده ، ولذا قال : « ولا نُنْكِر . . » يقصد مع عدم وجود السماع أو ما يثبت اللقاء ، فإنا لا ننكر أن يكون عبد الله بن الحارث سمع منهما؛ لأن ابنه المسمى يوسف ثبت أنه جالس الأحنف بن قيس ، والأحنفُ مات بعد عائشة باثنتي عشر سنة ، وهي رضي الله عنها ماتت قبل أبي هريرة بقليل ، ومن كان ابنه رجلاً مدركاً للأحنف بن قيس فهو بلا ريب قد أدرك زمن عائشة وأبي هريرة بيقين ، ويؤكد ذلك بل ويقطع به أن البخاري ذكر بسنده عن ابن سيرين أنه قال : « حجَّ بنا أبو الوليد عبد الله بن الحارث ، ونحن ولد سيرين سبعة ، فمر بنا على المدينة ، فأدخلنا على زيد بن ثابت فقال : هؤلاء ولد سيرين ، فقال زيد : هذان لأم وهذان لأم ، وهذا لأم ، فما أخطأ ، وكان يحيى أخو محمد لأمه » (٢) .

---

(١) التاريخ الكبير (٥/ ٦٤) .

(٢) المصدر السابق (٥/ ٦٥) ، وهذه القصة أخرجها أيضاً الخطيب في تاريخ بغداد (٥/ ٣٣٢-٣٣٣) ومدار سندها على سليمان بن حرب عن حماد بن زيد عن هشام بن حسان عن ابن سيرين بها وهذا سند صحيح .

ويستفاد من هذا أن أبا الوليد عبد الله بن الحارث أكبر من ابن سيرين ، وأنه ثبت لقاؤه لزيد بن ثابت رضي الله عنه المتوفى سنة أربع وخمسين كما ذكر البخاري عن ابن المديني [١] ، ولا خلاف بين المحدثين أن ابن سيرين قد سمع من أبي هريرة[٢] ، وابن سيرين ولد لسنتين بقيتا من خلافة عثمان ابن عفان رضي الله عنه [٣] ، ويظهر بوضوح بما سبق أن عبد الله بن الحارث قد عاصر عائشة وأبا هريرة رضي الله عنهما معاصرة طويلة؛ لأنه أكبر من ابن سيرين كما يظهر من قوله : « حجَّ بنا... » ، ولهذه القرائن القوية قال البخاري : إنه لا ينكر أن يكون سمع من عائشة وأبي هريرة مع أنه لم يثبت عنده أنه لقيهما ، ولكن قال ذلك لأن المعاصرة ثابتة بيقين ولمدة طويلة ومن الثابت أيضاً دخوله للمدينة قبل وفاتهما في حياة زيد بن ثابت رضي الله عنهم كما في قول ابن سيرين : « فمر بنا على المدينة... » .

والمتأمل في النص السابق لا يخفى عليه مدى نفاسته وأهميته ، ولم أر من أشار إليه أو ذكره في كتب المصطلح أو في الكتب التي تناولت منهج البخاري قديماً وحديثاً ، فلله الحمد على ما تفضل به ، وهناك أدلة وشواهد

---

(١) التاريخ الصغير (١/ ١٢٨) .

(٢) انظر :التاريخ الكبير (١/ ٩٠) وتاريخ بغداد (٥/ ٣٣٣) ،والعلل لأحمد (١/ ٢٤٠ ، ٣٥١) .

(٣) التاريخ الكبير (١/ ٩١) .

أخرى من كلام البخاري تؤكد هذه القاعدة المهمة ، وقد أفردت لها فصلاً في أُطروحتي للماجستير[١] عنوانه : « هل قوّى البخاري أحاديث لم يثبت فيها اللقاء؟ » فمن رغب في الاستزادة أمكنه الرجوع إليه . وقد وقفتُ مؤخراً على نصٍ لابن رجب فيه تأكيد لما ذكرته فقد قال : «البخاري لا يرى أن الإسناد يتصل بدون ثبوت لقي الرواة بعضهم لبعضٍ خصوصاً إذا روى بعض أهل بَلدٍ عن بعضِ أهل بلدٍ ناءٍ عنه ، فإن أئمة أهل الحديث ما زالوا يستدلون على عدم السماع بتباعد بلدان الرواة »[٢] .

وفي قوله (خصوصاً) إشارة بدلالة مفهوم المخالفة إلى أنه قد يقبل ما رواه راو من بلدٍ هي بلد المروي عنه نفسها ، ويضاف إلى ذلك وجود المعاصرة والسلامة من التدليس وعدم وجود مانع من احتمال اللقاء ، وانتفاء النكارة أو المخالفة .

(**النص الأول**) : قال الترمذي : « سألت محمداً ، قلتُ : أي الروايات في صلاة الخوف أصح؟ فقال : كل الروايات عندي صحيح ، وكلٌّ يستعمل ، وإنما هو على قدر الخوف إلا حديث مجاهد عن أبي عياش

(١) عنوانها : موقف الإمامين البخاري ومسلم من اشتراط اللقيا والسماع في السند المعنعن بين المتعاصرين (ص١٤١-١٥٧) .

(٢) فتح الباري لابن رجب (١/ ٣٧) .

الزرقي فإني أراه مُرسلاً .

وحديث سهل بن أبي حثمة هو حديث حسن ، وهو مرفوع رفعه شعبة عن عبد الرحمن بن القاسم .

وحديث عبد الله بن شقيق عن أبي هريرة حسن .

وحديث عروة بن الزبير عن أبي هريرة حسن »(١) .

حديث سهل أخرجه البخاري في صحيحه (٢) قال : حدثنا مُسدَّد ، حدثنا يحيى بن سعيد القطان عن يحيى بن سعيد الأنصاري عن القاسم بن محمد عن صالح بن خوَّات عن سهل بن أبي حثمة قال : « يقوم الإمام مستقبل القبلة ، وطائفةٌ منهم معه ، وطائفةٌ من قبل العدو ، وجوهُهم إلى العدو... » الحديث في صفة صلاة الخوف . ثم أتبعه البخاري فقال : حدثنا مُسدد ، حدثنا يحيى عن شعبة عن عبد الرحمن بن القاسم عن أبيه عن صالح بن خوَّات عن سهل بن أبي حثمة عن النبي ﷺ مثله .

حدثني محمد بن عبيد الله ، حدثني ابن أبي حازم عن يحيى سمع القاسم أخبرني صالح بن خوات عن سهلٍ حدثه قوله .

وقد نص البخاري أن كل الروايات عنده صحيحة ثم حسَّن حديث

---

(١) العلل الكبير (ص٩٨) ، وفي الأخرى (١/ ٣٠٢) .

(٢) صحيح البخاري (٤١٣١) .

سهل هذا ، وأخرجه في صحيحه ونص هنا على أن الراجح عنده أنه مرفوع كما رواه شعبة ، فاتضح بجلاء أنه أطلق الحسن على الحديث الذي هو عنده صحيح من أعلى درجات الصحة(١) لأنه خرَّجه في كتابه الصحيح ، كما واتفق معه مسلم والترمذي وابن خزيمة على تصحيح هذا الحديث (٢) .

وأما حديث عبد الله بن شقيق عن أبي هريرة ، فقد رواه عبد الصمد بن عبد الوارث قال : حدثني سعيد بن عبيد الهُنائي قال : حدثنا عبد الله بن شقيق العقيلي قال : حدثني أبي هريرة أن رسول الله ﷺ نزل بين ضَجْنَان وعُسفان فحاصر المشركين... فذكر الحديث في صفة صلاة الخوف (٣) .

والحديث ظاهر فيه الاتصال ، فعبد الصمد ، ثقة احتج به البخاري في صحيحه(٤) ، وسعيد بن عبيد وثقه ابن معين (٥) وابن

---

(١) انظر : هدي الساري (ص٤٣٥) .

(٢) أخرجه أحمد (٣/ ٤٤٨) والدارمي (١/ ٣٥٨) ومسلم (٨٤١) وأبو داود (١٢٣٩) وابن ماجه (١٢٥٩) والترمذي (٥٦٦) والنسائي (٣/ ١٧٠ ، ١٧١ ، ١٧٨) وابن خزيمة (١٣٥٦، ١٣٥٨) والبيهقي (٣/ ٢٥٣) .

(٣) أخرجه أحمد (٢/ ٥٢٢) والترمذي (٣٠٣٥) والنسائي (٣/ ١٧٤) وابن حبان (٧/ ١٢٣) .

(٤) انظر : تهذيب الكمال (١٨/ ٩٩-١٠٢) .

(٥) من كلام ابن معين رواية الدقاق (ص٦٩) .

حبان[١]، وقال البزار [٢] : ليس به بأس ، فقال أبو حاتم [٣] : شيخ ، وقال الدارقطني [٤] : صالح .

وعبد الله بن شقيق ، ثقة بالاتفاق [٥] .

وهذا الحديث صححه الترمذي - كما في بعض النسخ [٦] ، وابن حبان وواضح من سياق النص أن البخاري حكم على هذا الحديث بالصحة في قوله : « كل الروايات عندي صحيح » ثم قال : حسن ، مما يدل أن الحسن عنده يأتي مرادفاً للصحيح ، مع التسليم بأن الصحيح درجات تتفاوت من حيث القوة .

وأما حديث عروة بن الزبير عن أبي هريرة فقد رواه [٧] عبد الله بن يزيد

---

(١) الثقات (٦/ ٣٥٢) .

(٢) تهذيب التهذيب (٢/ ٦٢) .

(٣) الجرح والتعديل (٤/ ٤٧) .

(٤) سؤالات البرقاني (ص٣٣) .

(٥) انظر : تهذيب الكمال (١٥/ ٩١-٩٢) .

(٦) انظر : تحفة الأشراف (١٠/ ١٣٥-١٣٦) وتحفة الأحوذي (١/ ٣٩٤) وأما المطبوع ففيه : « حسن غريب » .

(٧) أخرجه أحمد (٢/ ٣٢٠) وأبو داود (١٢٤٠) والنسائي (٣/ ١٧٣) صحيح ابن خزيمة (١٣٦١) ، الطحاوي في شرح المعاني (١/ ٣١٤) والأوسط لابن المنذر (٥/ ٣٥) والحاكم

المقريء ، ثنا حيوة بن شريح وابن لهيعة - وبعضهم حذف ابن لهيعة منه - قالا : ثنا أبو الأسود يتيم عروة أنه سمع عروة بن الزبير يحدث عن مروان ابن الحكم أنه سأل أبا هريرة : « هل صليت مع رسول الله ﷺ صلاة الخوف؟ فقال أبو هريرة : نعم ، فقال : متى؟ قال : عام غزوة نجد... » وذكر الحديث في صفة صلاة الخوف ، وقد علقه البخاري في صحيحه(١) .

وتابعهما محمد (٢) بن إسحاق فقال : حدثني محمد بن عبد الرحمن بن نوفل - وكان يتيماً في حجر عروة بن الزبير - عن عروة بن الزبير قال : سمعت أبا هريرة ومروان بن الحكم يسأله عن صلاة الخوف... فذكر الحديث بنحو الأول .

وأبو الأسود ثقة احتج به البخاري ، وأخرج له عن عروة (٣) ، وعروة إمام مشهور بالإتقان والثقة احتج به البخاري ، وأخرج له عن مروان بن الحكم (٤) وعن أبي هريرة ، ومروان بن الحكم احتج به البخاري (٥) ، ولم

(١/ ٣٣٨-٣٣٩) والبيهقي في الكبرى (٣/ ٢٦٤) .

(١) فتح الباري (٧/ ص٤٩١/ ٤١٣٧) .

(٢) أخرجه ابن خزيمة (١٣٦٢) وابن حبان (٧/ ١٣١) .

(٣) انظر : تهذيب الكمال (٢٥/ ٦٤٥-٦٤٨) .

(٤) انظر : تهذيب الكمال (٢٠/ ١٣، ١٥-٢٥) .

(٥) المصدر السابق (٢٧/ ٣٨٧-٣٨٩) .

يذكر له صحبة في تاريخه بل قال : « سمع عثمان بن عفان وبُسرة »[(١)] ، ونقل عنه أنه قال : « لم ير النبي ﷺ »[(٢)] ، وقد عيب على البخاري احتجاجه بمروان لقتله طلحة بن عبيد الله يوم الجمل ، ولما بدر منه من أعمال سوء حين وثب على الخلافة بالسيف[(٣)] ، واعتذر ابن حجر عن البخاري « بأن مروان كان متأولاً في قتله لطلحة رضي الله عنه ، كما أن البخاري إنما أخرج أحاديث عن رجالٍ سمعوا منه وهو أمير على المدينة قبل أن يبدو منه ما بدا حين نازع ابن الزبير على الخلافة ، وقد قال عروة : كان مروان لا يُتهم في الحديث ، واعتمد مالك على حديثه ورأيه »[(٤)] ، وعروة سمع الحديث من أبي هريرة ، كما هو ظاهر من رواية ابن إسحاق وإنما ورد اسم مروان لأنه كان حاضراً المجلس وسأل أبا هريرة وتكلمت عليه هنا لظاهر الإسناد الأول أن عروة يرويه عن مروان .

وهذا الحديث متصل على مذهب البخاري في الاحتجاج بالسند المعنعن وهذا ظاهر في سماعات رواة السند ، كما أن رجال الحديث أبا الأسود

---

(١) التاريخ الكبير (٧/ ٣٦٨) .

(٢) التهذيب (١٠/ ٩٢) .

(٣) المرجع السابق .

(٤) هدي الساري (ص٤٦٦) بتصرف يسير .

وعروة احتج بهم البخاري في صحيحه ، بل هذا الحديث على شرط البخاري ، وقد صححه أيضاً ابن خزيمة وابن حبان والحاكم .

ويظهر بجلاء أن مراد البخاري من تحسينه لهذا الحديث أنه صحيح عنده لأنه قال : « كل الروايات عندي صحيح ، وكل يُستعمل . . » ثم حكم في السياق نفسه بأن هذا الحديث حسن ، فدل هذا على أنه يطلق الحسن على الحديث الذي يصححه .

وفي النص السابق رد بليغ على ما في كتاب تنقيح الأنظار [١] من أن البخاري لا يحتج بالحسن؛ لأن البخاري هنا صرح بأن كل الأحاديث صحيحة وتستعمل ، ثم حكم على ثلاثة منها بأنها حسنة فهذا احتجاج صريح بالحديث الحسن عنده لا يأباه إلا مكابر .

(النص الثاني) : قال الترمذي : « حدثنا قتيبة ، حدثنا سفيان عن عمرو بن دينار عن عطاء عن صفوان بن يعلي عن أبيه سمعت النبي ﷺ يقرأ على المنبر : « ونادوا يا مالك » .

سألت محمداً عن هذا الحديث فقال : هو حديث حسن ، وهو حديث ابن عيينة الذي ينفرد به » [٢] .

---

(١) توضيح الأفكار لمعاني تنقيح الأنظار (١/ ١٨٠) .

(٢) العلل الكبير (ص٨٨) ، والطبعة الأخرى (١/ ٢٧٥) .

هذا الحديث أخرجه البخاري في صحيحه [١] قال : حدثنا علي بن عبد الله المديني ، حدثنا سفيان بن عيينة ... ، وفي موضع [٢] آخر قال : حدثنا قتيبة بن سعيد ، وفي موضع [٣] آخر قال : حدثنا حجاج بن منهال جميعهم عن سفيان بن عيينة - به .

وهذا الحديث صححه بإخراجه له في صحيحه وحكم عليه بالحسن ، فهذا دليل قوي على أنه أراد بالحسن هنا صحة الحديث ، وقد اتفق معه الإمام مسلم في تصحيحه [٤] وكذلك الترمذي[٥] قال : حسن صحيح غريب .

وقد قال فضيلة الدكتور ربيع بن هادي مبيناً رأيه في مراد البخاري من تحسينه لهذا الحديث : « هذا الحديث في غاية الصحة وقد أخرجه في صحيحه كما عرفت ، والظاهر أن البخاري أطلق عليه الحسن لأنه من

(١) صحيح البخاري (٣٢٣٠) .

(٢) صحيح البخاري (٣٢٦٦) .

(٣) صحيح البخاري (٤٨١٩) .

(٤) صحيح مسلم (٨٧١) .

(٥) جامع الترمذي (٥٠٨) وأخرج هذا الحديث غيرهم كالحميدي في مسنده (٧٨٧) وأحمد (٤/ ٢٢٣) وأبو داود (٣٩٩٢) ، والنسائي في الكبرى (٦/ ٤٥٤) والبيهقي في الكبرى (٣/ ٢١١) وغيرهم .

أفراد سفيان ، فالحسن هنا بمعنى الفرد الغريب ، ومن الغرائب ما هو صحيح ومنه غرائب الصحيحين »[١] .

والراجح عندي أنه أراد بالحسن هنا الصحة لا الغرابة لأنه قال بعد تحسينه : « وهو حديث ابن عيينة الذي ينفرد به » وحمل الكلام على التأسيس أولى من التوكيد ، ولو قلنا إنه أراد الغرابة لكان في كلامه تكرار نعم لو قال : « هذا حديث غريب ، انفرد به سفيان » لما كان في الكلام تكرار لأنه يكون بذلك بين موضع الغرابة ، لكن أن يقول حسن ثم يبين انفراد ابن عيينة بالحديث فالظاهر لي من هذا السياق أن تحسينه خرج مخرج الحكم على الحديث وليس لأي غرض آخر والله أعلم .

وعلى أية حال فإن تصحيح البخاري لهذا الحديث ، يوضح بجلاء أنه يطلق الحسن على الحديث الصحيح عنده .

(**النص الثالث**) : قال الترمذي : « وسألت محمداً عن هذا الحديث فقال : حديث عبد الرحمن بن كعب عن جابر بن عبد الله في شهداء أحد هو حديث حسن »[٢] .

هذا الحديث أخرجه البخاري في صحيحه من حديث الليث عن

---

(١) تقسيم الحديث (ص٦١) .

(٢) العلل الكبير (ص١٤٦) ، والأخرى (١/ ٤١١) .

الزهري عن عبد الرحمن بن كعب عن جابر بن عبد الله رضي الله عنهما قال: « كان النبي ﷺ يجمعُ بين الرجلين من قتلى أحد في ثوب واحد... الحديث »(١) .

وأخرج مرة حديث ابن المبارك (٢) عن الليث وقال بعده : « وأخبرنا الأوزاعي عن الزهري عن جابر بن عبد الله ... الحديث بنحوه وقال سُليمان بن كثير : حدثني الزهري ، حدثني من سمع جابراً رضي الله عنه .

وهذا الحديث تكلم فيه النسائي فقال : « لا نعلم أحداً من ثقات أصحاب الزهري تابَع الليث على هذه الرواية ، واختُلِفَ على الزهري فيه » (٣) ، وقال الدارقطني : « وأخرج البخاري حديث الليث عن الزهري عن عبد الرحمن بن كعب عن جابر كان يجمع بين قتلى أحد ، ويُقدِّم أقرأهم ، قال : رواه ابن المبارك عن الأوزاعي عن الزهري مرسلاً عن جابر ، وقال سليمان بن كثير عن الزهري حدثني من سمع جابراً ، وقال معمر عن الزهري عن ابن أبي صعير عن جابر ، وهو مضطرب »(٤).

---

(١) صحيح البخاري (١٣٤٣)، (١٣٤٥)، (١٣٤٦)، (١٣٤٧)، (١٣٥٣)، (٤٠٧٩) .

(٢) صحيح البخاري (١٣٤٨) .

(٣) السنن الكبرى للنسائي (١/ ٦٣٥) .

(٤) التتبع للدارقطني (ص٣٦٧-٣٦٨) .

ورد عليه ابن حجر فقال : « أطلق الدارقطني القول في هذا الحديث بأنه مضطرب ، مع إمكان نفي الاضطراب عنه بأن يُفسر المبهم الذي في رواية سليمان بالمسمى في رواية الليث ، وتحمل رواية معمر على أن الزهري سمعه من شيخين ، وأما رواية الأوزاعي المرسلة فقصَّر فيها بحذف الواسطة ، فهذه طريقة من ينفي الاضطراب عنه ، وقد ساق البخاري ذكر الخلاف فيه ، وإنما أخرج رواية الأوزاعي مع انقطاعها؛ لأن الحديث عنده عن عبد الله - بن المبارك - عن الليث والأوزاعي جميعاً عن الزهري ، فأسقط الأوزاعي عبد الرحمن بن كعب ، وأثبته الليث ، وهما في الزهري سواء قد صرحا جميعاً بسماعهما له منه ، فقبلت زيادة الليث لثقته ، ثم قال بعد ذلك : ورواه سليمان بن كثير عن الزهري عمن سمع جابراً ، وأراد بذلك إثبات الواسطة بين الزهري وبين جابر فيه في الجملة ، وتأكيد رواية الليث بذلك ، ولم يرها علة توجب اضطراباً ... والبخاري لا يعل الحديث بمجرد الاختلاف »[1] .

وهذا تحقيق رائع يبين سبب تصحيح البخاري للحديث رغم ما قيل فيه ، ولا شك أن البخاري أراد بالحسن هنا صحة الحديث ، لأنه أدخل هذا

(١) هدي الساري (ص٣٧٤) .

الحديث في صحيحه وهو لا يدخل فيه على سبيل الاحتجاج إلا ما كان من أعلى درجات الصحة .

(**النص الرابع**) : قال أبو عيسى : « وسألت محمداً عن حديث أحمد بن حنبل عن غُنْدَر عن شعبة عن حبيب بن الشهيد عن ثابت عن أنس : « أن النبي ﷺ صلى على قبر بعدما دُفِن » .

فقال : هو حديث حسن .

قال محمد : حدثنا أحمد بن واقد ، حدثنا حماد بن زيد عن ثابت عن أنس: « أن النبي ﷺ صلى على قبر » وأما سليمان - بن حرب - وهؤلاء فإنما كان عندهم عن حماد بن زيد عن ثابت عن أبي رافع عن أبي هريرة .

قال : وحديث أبي هريرة هو حديث حسن » (١) .

حديث أنس رواه جمع من الأئمة (٢) في مصنفاتهم عن غُندر محمد بن جعفر به ، وهو ثقة من أثبت الناس في شعبة احتج به البخاري وأخرج له عن شعبة (٣) ، وشعبة إمام لا يُسأل عنه ، وحبيب بن الشهيد ثقة ثبت

---

(١) العلل الكبير (ص١٤٦-١٤٧) ، وفي الأخرى (١/ ٤١٣) .

(٢) أخرجه أحمد (٣/ ١٣٠) ومسلم (٩٥٥) وابن ماجه (١٥٣١) والأوسط لابن المنذر (٥/ ٤١٢) وابن حبان (٧/ ٣٥٣) والدارقطني (٢/ ٧٧) والبيهقي في الكبرى (٤/ ٤٦) .

(٣) انظر : تهذيب الكمال (٢٥/ ٥-١٠) .

بالاتفاق وقد احتج به البخاري في صحيحه [١] ، وثابت البناني ثقة ثبت بالاتفاق أيضاً واحتج به البخاري وأخرج له عن أنس [٢] .

فرجال هذا الحديث رجال البخاري ، وهو متصل على شرطه في اتصال السند المعنعن ، فشعبة ثبت أنه لقي حبيباً [٣] ، وحبيبٌ سمع ثابتاً على مقتضى القاعدة التي أَصَّلَهَا يحيى بن سعيد القطان حينما قال : « كلُ شيء يحدثُ به شعبةُ عن رجلٍ ، فلا تحتاجُ أن تقول عن ذاك الرجل : إنه سمع فلاناً ؟ قد كفاك أمره » [٤] وهذه قاعدة نفيسة جداً وعظيمة النفع ، يُفزع إليها حين يرهقنا البحث عن سماع بعض الرواة فلا نجده ، ويقوي احتمال السماع أن حبيباً مات سنة خمس وأربعين وهو ابن ست وستين [٥] ، وثابت مات سنة سبع وعشرين ومئة ، وهو ابن ست وثمانين [٦] ، وكلاهما من البصرة وقد تعاصرا نحواً من ثمان وأربعين سنة .

---

(١) المصدر السابق (٥/ ٣٧٨-٣٨٠) .

(٢) المصدر السابق (٤/ ٣٤٢-٣٤٩) .

(٣) العلل لأحمد (٢/ ١٢٩) .

(٤) تقدمة الجرح والتعديل (ص١٦٢) .

(٥) تهذيب الكمال (٥/ ٣٨٠) .

(٦) المصدر السابق (٤/ ٤٣٨) .

وهذا الحديث صححه مسلم وابن حبان ، وقصد البخاري من تحسينه له أنه صحيح محفوظ من حديث ثابت ، وهذا ظاهر بجلاء من حال رجال السند فجميعهم من كبار الثقات ، ولا أظنه أراد بالحسن هنا الغرابة؛ لأن تحسينه خرج مخرج الحكم على الحديث لاسيما وأن ثابتاً روي عنه هذا الحديث مرة عن أنس ، ومرة عن أبي رافع عن أبي هريرة ، وكلام البخاري كان موجهاً إلى ذلك ليبين الراجح من الروايتين ، كما أننا لاحظنا في مراتٍ عديدة أن البخاري إذا أراد أن يبين مواضع الانفراد في الأحاديث يأتي بكلامٍ واضحٍ محدد ، لذا أستبعد أنه أراد بالحسن هنا الحسن اللغوي أو الغرابة .

وأما حديث حماد بن زيد عن ثابت عن أبي رافع عن أبي هريرة فقد أخرجه البخاري في صحيحه [1] ، وحكم عليه هنا بأنه حسن ، وهذا دليل بَيِّن على أنه يطلق الحسن على الحديث الصحيح ، بل على الحديث الذي هو في أعلى درجـات الصحة عنده كما هو معلوم من شرطه في كتابه (الصحيح) .

والبخاري بتحسينه لهذين الحديثين يشير إلى أن الراجح عنده أن ثابتاً

(١) صحيح البخاري (٤٥٨ ، ٤٦٠) (١٣٣٧) .

يحدِّث بهذا الحديث عن أنس ، وعن أبي رافع عن أبي هريرة وكلا الحديثين محفوظ عنه .

(**النص الخامس**) : قال الترمذي : « قال محمد : وحديث أنس في هذا الباب حسن .

حدثنا محمد بن بشار ، حدثنا محمد بن جعفر ، حدثنا شعبة سمعت قتادة يُحدِّث عن أنس بن مالك عن النبي ﷺ : « أنه أُتي برجُل قد شَرِب الخمر ، فضربه بجريدتين نحو الأربعين ، وفعله أبوبكر ، فلما كان عمر استشار الناس؟ فقال عبد الرحمن بن عوف : كأخفِ الحدود فأمر به عمر »(١) .

حديث أنس هذا أخرجه (٢) في صحيحه قال : « حدثنا حفص بن عمر حدثنا هشام عن قتادة عن أنس أن النبي ﷺ . وحدثنا آدم ، حدثنا شعبة ، حدثنا قتادة عن أنس بن مالك رضي الله عنه أن النبي ﷺ ضربَ في الخمر بالجريد والنعال ، وجلد أبوبكر أربعين » .

---

(١) العلل الكبير (ص٢٣١-٢٣٢) ، وفي الطبعة الأخرى (٢/ ٦٠٦ ، ٦٠٧) وقع تقديم لحديث آخر على حديث أنس ، والذي في التحقيق هو الأصوب والأنسب .

(٢) صحيح البخاري (٦٧٧٣) .

وساقه في باب [١] آخر من طريق مسلم ، حدثنا هشام ، حدثنا قتادة ... فساقه بمثل الذي قبله .

وقد اتفق مسلم [٢] معه في إخراج هذا الحديث في صحيحه وأخرجه من طريقي شعبة وهشام ولكن متنه أتم بمثل ما ذكره الترمذي آنفاً ، وقال ابن حجر : « ذكر طريق شعبة عن قتادة ولم يسق المتن ، وتحول إلى طريق هشام عن قتادة فساق المتن على لفظه... ، وأما لفظ شعبة فأخرجه البيهقي في الخلافيات من طريق جعفر بن محمد القلانسي عن آدم شيخ البخاري فيه بلفظ... » [٣] فذكره بنحو ما ذكره الترمذي عن محمد بن جعفر عن شعبة .

ولا يحتاج هذا الحديث إلى مزيد شرح وتفصيل في رجاله واتصاله؛ لأن مراد البخاري من تحسينه ظهر لنا بجلاء حيث أخرج الحديث في صحيحه فتبين أنه يطلق الحسن على الحديث الصحيح الذي يخرجه في كتابه (المسند الجامع الصحيح) وشرطه فيه من أعلى شروط الصحة كما هو مقرر ومعلوم لدى أهل هذا الفن ، وليس في الحديث غرابة أو انفراد ليرد

(١) صحيح البخاري (٦٧٧٦) .

(٢) صحيح مسلم (١٧٠٦) .

(٣) فتح الباري (١٢/ ٦٣) ط دار المعرفة .

احتمال أنه عنى بتحسينه إياه التفرد ، وذلك لأن قتادة مكثر عن أنس فلا يعد تفرده غريباً كما أنه يروى عن قتادة من عدة أوجه .

(النص السادس) : قال الترمذي : « حدثنا محمد بن بشار ، حدثنا معاذ بن هانيء أبو هانيء اليشكري [١] ، حدثنا جهضم بن عبد الله عن يحيى بن أبي كثير عن زيد بن سلام عن أبي سلام عن عبد الرحمن بن عائش الحضرمي أنه حدثه عن مالك بن يخامِر السكسكي عن معاذ بن جبل رضي الله عنه قال : احتُبِس عنَّا رسول الله ﷺ ذات غداة عن صلاة الصُبح حتى كِدنا نتراءى عينَ الشمس ، فخرج سريعاً فثوَّب [٢] بالصلاة ، فصلى رسول الله ﷺ ، وتجوز في صلاته ، فلما سلَّم دعا بصوته قال لنا : « على مصافكم كما أنتم انفتل إلينا ثم قال : أما إني سأحدثكم ما حبسني عنكم الغداة : إني قمت من الليل فتوضأت وصليت ما قدّر لي فنعست في صلاتي حتى استثقلت فإذا أنا بربي تبارك وتعالى في أحسن صورة فقال : يا محمد ، قلت : لبيك ربِّ ، قال : فيمَ يختصم الملأ الأعلى؟ قلت : لا أدري... . » الحديث .

---

(١) تحرف في المطبوع إلى (حدثنا معاذ بن هانيء حدثنا أبو هانيء البشكري) وصوبته من العلل الكبير (ص٣٥٦) وتحفة الأشراف (٨/ ٤١٥) .

(٢) أي أمر بإقامتها .

قال أبو عيسى : هذا حديث حسن صحيح . سألت محمد بن إسماعيل عن هذا الحديث فقال : هذا حديث حسن صحيح... »[١] .

وقد ذكر الترمذي [٢] أن الوليد بن مسلم روى هذا الحديث فقال : حدثني عبد الرحمن بن يزيد بن جابر ، حدثنا خالد بن اللجلاج قال : حدثني عبد الرحمن بن عائش الحضرمي قال : سمعتُ رسول الله ﷺ يقول : « رأيت ربي أو قال أتاني ربي في أحسن صورة فقال : فيم يختصم الملأ الأعلى يا محمد... » الحديث .

وفي العلل الكبير [٣] قال الترمذي : « سألت محمداً عن هذا الحديث فقال : عبد الرحمن بن عائش لم يدرك النبي ﷺ ، وحديث الوليد بن مسلم غير صحيح ، والحديث الصحيح ما رواه جهضم بن عبد الله عن يحيى بن أبي كثير حديث معاذ بن جبل هذا » .

والذي يعنينا هو حديث معاذ الذي رواه جهضم [٤] بن عبد الله عن

---

(١) الجامع للترمذي (٣٢٣٥) ، ولم أجد هذا الحديث في نسخة الكروخي (ق ٢١٨/أ) ولكن ذكره المزي في التحفة (٨/ ٤١٥) وكذا ابن حجر في النكت الظراف .

(٢) العلل الكبير (ص٣٥٦) وذكر الحديث في جامعه (٥/ ٣٦٩) .

(٣) العلل الكبير (ص٣٥٦-٣٥٧) .

(٤) أخرجه أحمد (٥/ ٢٤٣) وابن خزيمة في التوحيد (١/ ٥٤٠-٥٤٢) ، والرؤية للدارقطني (ص٣١١-٣١٣) .

يحيى به .

وأول شيء يتوجه النظر إليه في هذا الحديث هو حكم البخاري ، هل قال : « حسن صحيح » كما في جامع الترمذي ، أم أنه قال : « صحيح » كما في العلل الكبير وبعض نسخ الجامع [(١)] ؟

والمثير للشك أن تركيب (حسن صحيح) ، يندر وروده من أحدٍ من النقاد قبل الترمذي ، مع أن الترمذي في جامعه نقل في حديث حمنة بنت جحش رضي الله عنها في المستحاضة أن البخاري قال فيه : « حسن صحيح » ولكن وجدته في العلل الكبير نقل قوله : « حسن » فقط ، كما أنني وجدته قال في الجامع في حديث ابن عباس في التختم في اليمين عن البخاري (حسن صحيح) ولكني وجدته في مخطوطة الجامع التي رواها الكروخي قال : « حسن » بدون صحيح .

ولكن في حديث معاذ السابق وجدتُ عدداً من النقول تدل على ثبوت ذلك النقل عن البخاري في عدد من نسخ الجامع القديمة فمن ذلك : وجدتُ الحافظ أبا عمرو بن الصلاح يقول : « وجدتُ في أصل الحافظ أبي حازم العبد وي [(٢)] بكتاب الترمذي في حديث معاذ : « فيم يختصم الملأ

(١) في تحفة الأحوذي (٩/ ١٠٨) قال البخاري : « صحيح » بدون حسن .

(٢) هو الحافظ عمر بن أحمد بن إبراهيم بن عبد ويه النيسابوري من كبار الحفاظ توفي سنة =

الأعلى » سألت محمد بن إسماعيل عن هذا الحديث ، فقال : هذا حديث حسن صحيح »[١] .

ووجدته أيضاً في عارضة الأحوذي[٢] لابن العربي ، وفي اختيار[٣] الأولى لابن رجب ، والنكت الظراف[٤] لابن حجر ، ولا أستبعد أن يكون الترمذي تصرف في عبارة البخاري ونقلها بالمعنى ولكن لم أجد ما يشهد لهذا الاحتمال إلا قولــه في علله الكبير عنه : « والحديث الصحيح ما رواه جهضم... » ، ولكن يحتمل أيضاً أنه تصرف في عبارته واختصرها ، لذلك أرى أن ما نقله في الجامع لا يوجد ما يدفعه .

إذا تقرر ذلك فإن حكمه ظاهر فيه بجلاء اقتران الحُسن بالصحة ، وأنه يريد صحة الحديث عنده ، ولكن يُشكل على ذلك أمران :

أولهما : أن البخاري قال في عبد الرحمن بن عائش أحد رواة السند : « له حديث واحد إلا أنهم يضطربون فيه »[٥] .

= سبعة عشر وأربعمائة – انظر : تاريخ بغداد (١١/ ٢٧٢) والنبلاء (١٧/ ٢٣٣) .

(١) النكت للزركشي (٢/ ٤٧٢-٤٧٣) .

(٢) عارضة الأحوذي (١٢/ ١٠٩) .

(٣) اختيار الأولى شرح حديث اختصام الملأ الأعلى (ص٣٧) .

(٤) النكت الظراف (٨/ ٤١٥) .

(٥) تهذيب الكمال (١٧/ ٢٠٢) وقد سقط هذا القول من التاريخ الكبير المطبوع (٥/ ٢٥٢) =

وثانيهما : أن يحيى بن أبي كثير ذكر بعض النقاد أنه لم يسمع من زيد بن سلام ، وعلى فرض سماعه منه ، فهو مدلس ولم يصرح بسماعه منه ، فالحديث بذلك يكون منقطعاً .

أما بالنسبة للإشكال الأول فأقول : إن المستقر عند المتأخرين أن الحديث إذا كان فيه اختلاف وأمكن ترجيح أحد طرقه فلا يقال فيه إنه مُضطرب أو بمعنى أدق ترتفع علة الاضطراب عنه ، ولكن الذي أعرفه من منهج البخاري في ذلك أنه يطلق اصطلاح الاضطراب على بعض الأحاديث ثم يرجح أحد الطرق ، فكأن مقصده أن الحديث فيه اضطراب إلا ذلك الطريق فهو الصحيح ، من ذلك قوله : « وهو حديث فيه اضطراب ، والصحيح عن ابن عمر موقوفاً » [١] ، وكذلك حديث عبد الرحمن بن عائش فقد اختلف عليه فيه اختلافاً كثيراً كما بينه الدارقطني [٢] وابن حجر [٣] ، ولذلك قال البخاري : « إنهم يضطربون

= وهو في الأسماء والصفات للبيهقي بسنده إلى البخاري (ص٣٨٠) والسند يوضح أنه من كتاب التاريخ الكبير لأنه من رواية ابن فارس عن البخاري وهو أحد رواة التاريخ الكبير .

(١) العلل الكبير (ص١١٨) .

(٢) العلل للدارقطني (٦/ ٥٤-٥٧) .

(٣) الإصابة (٢/ ٤٠٥-٤٠٧) .

فيه » ولكن لم يمنعه ذلك من ترجيح طريق جهضم السابقة لأنها الأقوى والأصح ، وبهذا يعلم أن الاضطراب عند البخاري في حديثٍ لا يمنع تصحيح أحد طرقه .

وبالنسبة للإشكال الثاني : فقد قال يحيى بن معين : « لم يلق يحيى بن أبي كثير زيد بن سلام ، وقَدِم معاوية بن سلاَّم عليهم ، فلم يسمع يحيى بن أبي كثير [منه] ، أخذ كتابه عن أخيه ، ولم يسمعه ، فدلَّسه عنه »(١) .

وقال ابن خزيمة : « يحيى بن أبي كثير - رحمه الله - أحد المدلسين ، لم يخبر أنه سمع هذا من زيد بن سلام »(٢) . ولكن خالفهما آخـرون فقال الأثرم : « قلت لأبي عبد الله - أحمد بن حنبل - : يحيى بن أبي كثير سمع من زيد بن سلام؟ قال : ما أشبهه ، وأما من جده أبي سلام فقد قال حسين المعلم أخرج إلينا يحيى بن أبي كثير صحيفة لأبي سلام ، فقلنا : سمعت من أبي سلام؟ قال : لا ، قلت : مِن رجل سمعه من أبي سلام؟ قال : لا »(٣) .

وقال أبو حاتم : « قد سمع منه » يعني يحيى من زيد « ثنا أبو توبة عن

(١) تاريخ ابن معين (٢/ ٦٥٢) .

(٢) التوحيد (١/ ٥٤٦) .

(٣) جامع التحصيل (ص٢٩٩) .

معاوية - يعني ابن سلام - قال : قال يحيى : قد كان [أخوك] [١] يجيئنا فنسمع منه » [٢] .

والصحيح : أن يحيى بن أبي كثير سمع من زيد عدة أحاديث كما في صحيح مسلم [٣] .

بل وصرح بسماعه لهذا الحديث منه كما ورد في مسند الإمام أحمد من طريق أبي سعيد عبد الرحمن بن عبد الله مولى بني هاشم وهو ثقة ، وثَّقَهُ ابن معين وأحمد بن حنبل في أكثر الروايات عنه [٤] .

والغالب أن البخاري بتصحيحه لهذا الحديث يرجح سماع يحيى من زيد كما هو قول شيخه أحمد بن حنبل .

وهذا الحديث من طريق جهضم قوَّاهُ الإمام أحمد بن حنبل [٥]

---

(١) في الأصل [أبوك] وهذا خطأ لأنهم متفقون على أنه لم يسمع من أبي سلام وهو جد معاوية ، وكذلك لم أجد له رواية عن سلام بن أبي سلام فتعين أن المقصود هو زيد بن سلام أخو معاوية وقد ثبت سماعه منه بلا شك .

(٢) المراسيل لابن أبي حاتم (ص١٨٧) .

(٣) انظر : صحيح مسلم مع شرح النووي (٣/ ٩٩) (٦/ ٣٣٥) .

(٤) تهذيب الكمال (١٧/ ٢١٨-٢١٩) .

(٥) الكامل لابن عدي (٦/ ٢٣٤٤) .

والترمذي (١) وأبو حاتم (٢) والدارقطني (٣) والبيهقي (٤) .

وسند هذا الحديث متصل على مذهب البخاري ، فقد صرّح كل راوٍ بسماعه من الآخر كما ورد عند أحمد في المسند والدارقطني في كتاب الرؤية وتصحيح البخاري له دال على ثقة رجاله عنده فلا حاجة لإطالة الكلام عليهم مع وجود تصريحه بصحة الحديث .

(النص السابع) : قال الترمذي : « حدثنا محمد بن يحيى ، حدثنا معلى ابن منصور عن عبد الله بن جعفر المخرمي عن عثمان بن محمد الأخنسي عن سعيد المقبري عن أبي هريرة أن النبي ﷺ « لعن المُحِلَ والمحلَّل له » .

فسألت محمداً عن هذا الحديث فقال : هو حديث حسن ، وعبد الله بن جعفر المخرمي صدوق ثقة ، وعثمان بن محمد الأخنسي ثقة ، وكنت أظن أن عثمان لم يسمع من سعيد المقبري » (٥) . هذا الحديث أخرجه عدد من الأئمة (٦) في مصنفاتهم عن عبد الله بن جعفر به .

---

(١) جامع الترمذي (٥/ ٣٦٩) .

(٢) العلل لابن أبي حاتم وفيه قال أبو حاتم : « وهذا أشبه من حديث ابن جابر » .

(٣) العلل للدارقطني (٦/ ٥٦) وقال : « رواه يحيى بن أبي كثير فحفظ إسناده » .

(٤) الأسماء والصفات للبيهقي (ص٣٨٠) .

(٥) العلل الكبير (ص١٦١) ، (١/ ٤٣٧) .

(٦) أخرجه ابن أبي شيبة في المصنف (٤/ ٢٩٦) وأحمد (٢/ ٣٢٣) ، وابن الجارود في =

رجال السند :

- **عبد الله بن جعفر المخرمي** ، وثقه البخاري هنا ، وهو ثقة عند كثيرين وليس به بأس عند آخرين [١] ، وشذ ابن حبان فقال : « كان كثير الوهم ... فاستحق الترك »[٢] ، وتعقبه الذهبي فقال : « وقد أسرف ابن حبان وبالغ ... كيف يُترك وقد احتج مثل الجماعة به سوى البخاري ، ووثقه أحمد؟!! » [٣] ، ونص البخاري في تاريخه [٤] أنه سمع عثمان الأخنسي .

- **عثمان بن محمد الأخنسي** ، وثقه البخاري هنا ، وكذلك ابن معين ، وأما ابن المديني فقال : روى عن سعيد بن المسيب عن أبي هريرة أحاديث مناكير ، وقال النسائي : ليس بذاك القوي ، وقال ابن حبان في ثقاته : يعتبر حديثه من غير رواية المخرمي عنه [٥] ، وألمح البخاري هنا إلى أن عثمان سمع عن سعيد المقبري .

- **سعيد بن أبي سعيد المقبري** ، احتج البخاري بروايته عن أبي هريرة في

= المنتقى (٦٨٤) ، والبيهقي في الكبرى (٧/ ٢٠٨) .

(١) انظر : تهذيب التهذيب (٥/ ١٧٢-١٧٣) .

(٢) كتاب المجروحين (٢/ ٢٧) .

(٣) النبلاء (٧/ ٣٢٩) .

(٤) التاريخ الكبير (٥/ ٦٢) .

(٥) جميع هذه الأقوال في تهذيب التهذيب (٧/ ١٥٢) .

صحيحه [١] .

قال ابن حجر : « صاحب أبي هريرة ، مجمع على ثقته » [٢] وذكر البعض أنه اختلط قبل موته بأربع سنين [٣] ، ولكن قال الذهبي : « ثقة حجة ، شاخ ووقع في الهرم ولم يختلط » [٤] ، وقال : « ما أحسب أن أحداً أخذ عنه في الاختلاط »[٥] ، « ولا يوجد له شيء منكر » [٦] ، « ولذلك احتج به مطلقاً أرباب الصحاح » [٧] ، ولما ذكر ابن حجر من صرح باختلاطه قال : « وأنكر ذلك غيرهم »[٨] ، ويغلب على ظني أن عثمان سمع منه قديماً فقد ذكره الذهبي في الطبقة الثالثة عشر [٩] ، وهم من مات بين سنة إحدى وعشرين إلى سنة ثلاثين ومئة ، وهي نفس طبقة

---

(١) انظر : تهذيب الكمال (١٠/ ٤٦٦ ، ٤٦٨) .

(٢) هدي الساري (ص٤٢٥) .

(٣) المرجع السابق .

(٤) الميزان (٢/ ١٣٩ ، ١٤٠) .

(٥) المرجع السابق .

(٦) النبلاء (٥/ ٢١٧) .

(٧) تاريخ الإسلام (١٢١-١٤٠هـ) (ص١١٧) .

(٨) هدي الساري (ص٤٢٥) .

(٩) تاريخ الإسلام (١٢١-١٤٠هـ)(ص١٧٦) .

المقبري ، ويشهد لقدمه ما ذكره الواقدي [١] من أن عثمان بن محمد كان أحد عشرة فقهاء علماء كانوا يجلسون مجلساً يعرفون به ، وكانت سنهم واحدة ، وسماهم ، ومنهم سعد بن إبراهيم بن عبد الرحمن بن عوف [٢] وصالح بن كيسان[٣] وهما ممن ولد بين سنة خمسين إلى سنة خمس وخمسين والمقبري في قول الأكثرين مات سنة ثلاث وعشرين ومئة ، فعلى قول من قال باختلاطه يكون بدأه الاختلاط سنة تسعة عشر ومئة ، ومن هنا ملتُ إلى ترجيح سماع عثمان بن محمد منه قبل اختلاطه - إن كان قد اختلط بالفعل - لقدم عثمان .

فهذا الحديث متصل على مذهب البخاري في الاحتجاج بالسند المعنعن ، ورجاله موثقون عنده ، وقد قواه ابن الجارود بإخراجه له في منتقاه ، وصححه الزيلعي [٤] .

---

(١) طبقات ابن سعد - التكملة - (٢٧١) .

(٢) انظر : طبقات ابن سعد - التكملة - (ص٢٠٥) وقد ولد سنة ٥٥هـ .

(٣) انظر: تهذيب الكمال (١٣/ ٨٢) قال ابن المديني وابن معين وأبو حاتم : هو أسن من الزهري رأى ابن عمر وابن الزبير ، فعلى هذا تكون سنة ولادة صالح سنة خمسين أو قبلها بقليل لأن الزهري ولد سنة خمسين أو واحدوخمسين وقبل اثنين وخمسين ، وأما قول الحاكم إن صالحاً مات وهو ابن مئة ونيف وستين سنة فقوله ظاهر البطلان جداً ، رده الذهبي في النبلاء (٥/ ٤٥٦) .

(٤) نصب الراية (٣/ ٢٤٠) .

ويظهر لي أن مراد البخاري من تحسينه أنه حديث ثابت صحيح عنده ، كما هو ظاهر من توثيقه الصريح لرجاله في نفس السياق الذي حسن فيه الحديث ، كما أن المتن محفوظ عن رسول الله ﷺ من وجهٍ آخر من حديث عبد الله بن مسعود مرفوعاً صححه الترمذي [(١)] وابن القطان [(٢)] وابن دقيق العيد[(٣)] ، مما يؤكد ثبوت الحديث وصحته .

ويستفاد من النص السابق فائدة عزيزة ، وهي أن البخاري صرَّح بتوثيق رجال ذلك الحديث مع تحسينه له ، مما يؤكد أن البخاري لا يخص الحسن برواية الراوي الذي خف ضبطه - كما هو اصطلاح المتأخرين - ، وأنه يطلق الحسن على حديث الراوي الثقة ، مما يدل على أن الحسن عنده ليس في رتبة أدنى من الحديث الصحيح ، مع التسليم المطلق بأن الأحاديث الصحيحة تتفاوت منازلها من حيث القوة .

(**النص الثامن**) : قال الترمذي : « حدثنا عباس بن محمد حدثنا عبد الوهاب بن عطاء حدثنا إسرائيل عن زيد بن عطاء بن السائب عن محمد بن المنكدر عن جابر بن عبد الله قال قال رسول الله ﷺ : « غفر الله

---

(١) جامع الترمذي (٣/ ٤٢٨-٤٢٩) .

(٢) التلخيص الحبير (٣/ ١٧٠) .

(٣) المرجع السابق .

لرجُلٍ كان قبلكم كان سهلاً إذا باع سهلاً إذا اشترى سهلاً إذا اقتضى » .

سألت محمداً عن هذا الحديث فقال : هو حديث حسن » [١] .

هذا الحديث أخرجه عدد من أصحاب المصنفات [٢] الحديثية في كتبهم عن عبد الوهاب به .

وقد أخرج البخاري [٣] الحديث في صحيحه من طريق أبي غسان محمد بن مُطرِّف قال حدثني محمد بن المنكدر عن جابر أن رسول الله ﷺ قال : « رحم الله رجلاً سمحاً إذا باع ، وإذا اشترى ، وإذا اقتضى » .

وهذه متابعة قوية لزيد بن عطاء بن السائب ، وقد قال فيه أبو حاتم : « شيخ ، وليس بالمعروف » [٤] ، وذكره ابن حبان في ثقاته [٥] وذكر حديثه الذي معنا ، وقد روى عنه أربعة ، ولم أجد له ترجمة عند البخاري في

---

(١) العلل الكبير (ص١٩٧) ، والأخرى (١/ ٥٣١-٥٣٢) .

(٢) أخرجه أحمد (٣/ ٣٤٠) والترمذي (١٣٢٠) ، والبيهقي في الكبرى (٥/ ٣٥٧-٣٥٨) وفي شعب الإيمان (٥/ ٢٦٩)(٧/ ٥٣٦) والأصبهاني في الترغيب والترهيب (٢/ ٦٠) .

(٣) الحديث في صحيح البخاري (٢٠٧٦) ، وأخرجه أيضاً من هذه الطريق : ابن ماجه (٢٢٠٣) والطبراني في الصغير (٦٧٢) وابن حبان في صحيحه (١١/ ٢٦٧) ، والبيهقي في الكبرى (٥/ ٣٥٧) وفي الشُعب (٥/ ٢٦٩)(٧/ ٥٣٦) .

(٤) الجرح والتعديل (٣/ ٥٧٠) .

(٥) الثقات (٦/ ٣١٦) .

التاريخ الكبير ، وقد صحح الترمذي حديثه هذا فقال : « حسن صحيح غريب من هذا الوجه » (١) ، ولا شك أن في هذا تقوية لحاله .

ولا أدري هل سمع زيد من ابن المنكدر أم لا؟ ولم أجد ما أستدل به على معاصرته له ، وهو ابن عطاء بن السائب المحدث المشهور ، ولكن لم أجد له رواية عن أبيه ، كما أنه من الكوفة وابن المنكدر مدني ، لهذا يغلب على ظني أن البخاري حسَّن الحديث؛ لأنه محفوظ من وجهٍ آخر صحيح عن ابن المنكدر به ، مما يدل على قوة حديث زيد هذا وأنه حفظه ، ولعل البخاري لم يتكلم في سماع زيد من ابن المنكدر لوجود متابعة تامة تجعل ذلك الانتقاد من تحصيل الحاصل .

وهذا الحديث صححه الترمذي كما تقدم وقال الشيخ الألباني ـ رحمه الله ـ : « إسناده حسن رجاله ثقات غير زيد هذا ... ذكره ابن حبان في الثقات ، وقد روى عنه جمع » (٢) ، وأما أبو حاتم الرازي فقال : « هو عندي منكر ، رواه بعض الثقات عن محمد بن المنكدر قال : بلغني أن النبي ﷺ ، قال :

---

(١) الجامع للترمذي (٣/ ٦١٠) وفيه (صحيح حسن غريب) وفي نسخة الكروخي (ق ٩٦/ أ) : « غريب حسن صحيح » والمثبت أعلاه من تهذيب الكمال (١٠/ ٩٠) وتحفة الأشراف (٢/ ٣٥٩) وهو الأصوب لموافقته عادة الترمذي في مثل هذا التركيب .

(٢) السلسلة الصحيحة (٣/ ١٧٨) .

ولم يذكر جابراً »[1] ، كما استنكر حديث محمد بن مطرف الذي أخرجه البخاري في صحيحه .

ولا أدري ما وجه استنكار أبي حاتم لحديث محمد بن مطرف الذي صححه البخاري؟ ، فإنه قد رواه عنه اثنان من الثقات هما : علي بن عياش[2] شيخ البخاري ، وعثمان بن سعيد بن كثير الأهاني[3] ، ومحمد ابن مطرف ثقة[4] حتى عند أبي حاتم نفسه ، فتصحيح البخاري لحديثه هو الراجح إن شاء الله .

ويظهر لي أن مراد البخاري من تحسينه لحديث زيد بن عطاء السابق ، أن الحديث عنده من صحيح حديث زيد بن عطاء ، يشهد لهذا متابعةُ محمد ابن مطرف التي تؤكد أن زيداً لم يخطىء في هذا الحديث ولم يُخالف ، وبهذا نعلم أن تحسينه هنا يُطابق ما اصطلح على تسميته (بالصحيح لغيره) .

(النص التاسع) : قال الترمذي : « حدثنا إسحاق بن منصور حدثنا محمد بن عبد الله بن المثنى الأنصاري حدثنا الأشعث عن الحسن عن سعد

---

(١) العلل لابن أبي حاتم (١/ ٣٨٤) .

(٢) انظر : تخريج الحديث .

(٣) انظر : تخريج الحديث .

(٤) انظر : الجرح والتعديل (٨/ ١٠٠) وتهذيب الكمال (٢٦/ ٤٧٢) .

ابن هشام عن عائشة قالت : « نهى رسول الله ﷺ عن التَّبَتُّل » .

سألت محمداً عن هذا الحديث فقال : حديث الحسن عن سمرة محفوظ وحديث الحسن عن سعد بن هشام عن عائشة هو حسن .

قال محمد : وقد رُوي عن سعد بن هشام عن عائشة موقوفاً »(١) .

هذا الحديث يُروى من عدة (٢) طرق عن الأشعث بن عبد الملك الحُمراني به .

رجال السند :

- أشعث ، قال البخاري : « سمع الحسن » (٣) ، « وقال لي علي : حدثنا معاذ عن أشعث كل شيء حدثتك سمعته من الحسن إلا أربعة أحاديث ... » (٤) فذكرها وليس فيها حديث النهي عن التبتل ، وقال البخاري : « وكان يحيى - القطان - ، وبشر بن المفضل ، ومعاذ بن معاذ ، يثبّتون الأشعث الحمراني » (٥) ، وكان يحيى بن سعيد القطان حسن الرأي

(١) العلل الكبير (ص١٥٤) ، (١/ ٤٢٤) .

(٢) أخرجه أحمد (٦/ ١٢٥ ، ١٥٧ ، ٢٥٢) ، والنسائي (٦/ ٥٨-٥٩) والدارمي (٢/ ١٣٣) .

(٣) التاريخ الكبير (١/ ٤٣١-٤٣٢) .

(٤) المصدر السابق .

(٥) المصدر السابق .

فيه جداً فقد قال : « لم أدرك أحداً من أصحابنا ، هو أثبتُ عندي من أشعث بن عبد الملك »(١) ، وقال : « لم ألق أحداً يحدِّث عن الحسن أثبت من أشعث بن عبد الملك »(٢) ، وهو ثقة(٣) ، ولم يُصِب ابن حجر في عده من المدلسين(٤) لقوله السابق أنه لم يسمع من الحسن أربعة أحاديث ، ولم يذكره أحد من أهل الحديث المتقدمين في المدلسين .

- الحسن بن أبي الحسن البصري ، هو الإمام العلم المشهور المتفق على ثقته وجلالته ، احتج به البخاري في صحيحه ، وسماعه من سعد بن هشام صحيح كما نص عليه ابن المديني(٥) ، وهو موصوف بالتدليس(٦) ، ولكن البخاري لم يُشر هنا إلى ما يدل على توقفه في قبول عنعنته؛ لأنه فيما يظهر لي يرى أنه متى صح سماع الحسن البصري من الرجل الذي يروي عنه ، تُحمل باقي رواياته الأخرى المعنعنة على الاتصال حتى يثبت العكس يؤكد ذلك أن البخاري قال في حديث الحسن عن سمرة مرفوعاً « من قتل

(١) انظر : تهذيب الكمال (٣/ ٢٨٠) .

(٢) المصدر السابق .

(٣) المصدر السابق (٣/ ٢٨٤-٢٨٥) .

(٤) تعريف أهل التقديس (ص٥٣) .

(٥) علل ابن المديني (ص٥٧) .

(٦) تعريف أهل التقديس (ص٥٦) .

عبده قتلناه » : « كان علي بن المديني يقول بهذا الحديث ، وأنا أذهب إليه »[١] ، والحسن إنما سمع من سمرة حديث العقيقة ، إلا أن علي بن المديني ومعه البخاري يريان أن هذا كافٍ في إثبات سماع الحسن من سمرة، قال البخاري بعد أن أخرج تصريح الحسن بأنه سمع حديث العقيقة من سمرة : « قال علي : وسماع الحسن من سمرة صحيح ، وأخذ بحديثه : « من قتل عبده قتلناه » [٢] وكذلك البخاري قال : « سماع الحسن من سمرة صحيح » [٣] ، مع العلم أن أكثر الحفاظ على أن الحسن لم يسمع من سمرة إلا حديث العقيقة فقط كما نقل ذلك البيهقي عنهم [٤].

وكذلك رواية الحسن عن أبي بكرة لم تثبت من طريق صحيح إلا في حديث « إنَ ابني هـذا سيّدٌ ، ولعل الله أن يُصلح به بين فئتين من المسلمين »، قال علي بن المديني : « إنما صح عندنا سماع الحسن عن أبي بكرة بهذا الحديث » [٥] ، وأخرج البخاري الحديث في صحيحه ثم قال في

(١) العلل الكبير (ص٢٢٣) ، (٢/ ٥٨٨) .

(٢) التاريخ الكبير (٢/ ٢٩٠) .

(٣) العلل الكبير (ص٣٨٦) ، (٢/ ٩٦٣) .

(٤) السنن الكبرى (٥/ ٢٨٨) .

(٥) التاريخ الصغير (١/ ١٢٢) .

آخره : « قال لي علي بن عبد الله : إنما ثبت لنا سماع الحسن من أبي بكرة بهذا الحديث »[١] ، وقد احتج البخاري في صحيحه بعدة أحاديث للحسن عن أبي بكرة معنعنة وانتقده الدارقطني في ذلك وقال : « وأخرج البخاري أحاديث للحسن عن أبي بكرة : منها الكسوف ، ومنها زادك الله حرصاً ولا تعد ، ومنها لا يفلح قوم ولوا أمرهم امرأة ، ومنها ابني هذا سيد ، والحسن لا يروي إلا عن الأحنف عن أبي بكرة »[٢] .

فظهر بهذا أن البخاري يقبل عنعنة الحسن ويحتج بها متى ما صح سماعه عمن يروي عنه ولو لمرة واحدة ، وهو يخالف بهذا عدداً من المتأخرين الذين يردون كلَ حديث لم يصرح الحسن فيه بالتحديث ، والظاهر لي من تصرف البخاري في مرويات الحسن الآنفة أنه لا يراه مدلساً وإنما ثقة يرسل .

- **سعد بن هشام بن عامر الأنصاري** ، ثقة ، احتج البخاري بروايته عن عائشة في صحيحه[٣] .

---

(١) صحيح البخاري (٢٧٠٤) .

(٢) التتبع (ص٢٢٢-٢٢٣) .

(٣) التعديل والتجريح (٣/ ١١٠٧) وتهذيب الكمال (١٠/ ٣٠٧) .

وقال في تاريخه: «سمع عائشة»[١].

وهذا الحديث مع حديث الحسن عن سمرة قال فيهما الترمذي: «يُقال: كلا الحديثين صحيح»[٢].

وقال أبو حاتم الرازي: «قتادة أحفظ من أشعث، وأحسب الحديثين صحيحين، لأن لسعد بن هشام قصة في سؤاله عائشة عن ترك النكاح يعني التبتل»[٣].

وقال النسائي: «قتادة أثبت وأحفظ من أشعث، وحديث أشعث أشبه بالصواب»[٤].

وهذه النصوص قاضية بتقوية رواية أشعث بن عبد الملك وأنها محفوظة عن الحسن، وقد روى بعض أصحاب الحسن هذا الحديث عنه عن سعد أنه دخل على عائشة وسألها عن التبتل فقالت: «لا تبتبل» فجعلوا الحديث موقوفاً عليها، روى ذلك المبارك بن فضالة[٥]، والحصين بن

(١) التاريخ الكبير (٤/ ٦٦).

(٢) جامع الترمذي (٣/ ٣٩٣).

(٣) العلل لابن أبي حاتم (١/ ٤٠٢).

(٤) النسائي (٦/ ٥٩).

(٥) مسند أبي يعلي (٨/ ٢٧٥).

نافع المازني [(١)] ، والمبارك متكلم فيه [(٢)] ، وأما الحصين [(٣)] فهو ثقة ولكنه لم يلازم الحسن ويكثر عنه كما هو حال أشعث بن عبد الملك ، كما أن الراوي عنه أبو سعيد مولى بني هاشم ، وثقه أحمد وابن معين [(٤)] ولكن أحمد قال في رواية عنه : « كان كثير الخطأ » [(٥)] .

والظاهر من تحسين البخاري لحديث الأشعث وذكره بأن الحديث روي عن عائشة موقوفاً ، أنه لا يرى الوقف علة تقدح في رفع الحديث لمكانة الأشعث العالية وتثبته في روايته عن الحسن .

والذي يترجح لدي أن البخاري قصد بتحسينه لهذا الحديث أنه محفوظ وثابت من حديث عائشة رضي الله عنها مرفوعاً ، ولا أظن أن هناك فرقاً بين (محفوظ) و(حسن) عنده فيما يظهر من سياق كلامه الذي قال فيه : « حديث الحسن عن سمرة محفوظ ، وحديث الحسن عن سعد بن هشام عن عائشة هو حسن » . فكأنه يقول : هو محفوظ أيضاً ، وهذا ما فهمه

---

(١) النسائي (٦/ ٦٠) .

(٢) انظر : تهذيب الكمال (٢٧/ ١٨٣-١٩٠) .

(٣) انظر : تهذيب الكمال (٦/ ٥٤٥-٥٤٦) .

(٤) انظر : تهذيب الكمال (٧/ ٢١٨-٢١٩) .

(٥) الضعفاء للعقيلي (٢/ ٣٤١) .

الترمذي حين قال : « يُقال : كلا الحديثين صحيح » قال الدكتور ربيع : « فلعل هذا الحكم من الترمذي استناداً على إجابة البخاري له... فيكون كلام الترمذي مفسراً لمراد البخاري بلفظ (الحسن) »[١] .

وأما ما ذكره الدكتور ربيع في قوله : « ولعل قائلاً يقول : إن مراد البخاري هنا أن حديث عائشة شاذ ، بدليل أنه قابله بأن حديث سمرة محفوظ » ؛ فإن هذا القول بعيد عن الصواب ، ولم يأتِ في اصطلاح البخاري أبداً أنه يُسمي الحديث الشاذ حسناً ، وقوله هذا ناتج عن منهج يقوم على جعل مصطلحات المتأخرين هي المهيمنة والمسيطرة على عبارات المتقدمين ومصطلحاتهم ، ويُغفل أن تلك المصطلحات مرت بمراحل تطور وتغير من إمام لآخر ومن عصر لآخر ، فيجب التنبه لهذا الأمر حتى يستقيم لنا فهم مناهج كبار النقاد المتقدمين ، ومما يؤكد خطأ ذلك القول أن حديث أشعث محفوظ عند الترمذي وأبي حاتم والنسائي بصريح لفظهم ، فكيف يكون شاذاً عند البخاري ولا يفسر ذلك بعبارة صريحة تنبىء عن مقصوده ، ثم هذا الترمذي تلميذه يذكر في تعريفه للحسن بأن لا يكون شاذاً ، مما يدل على أن الشاذ لا يمكن أن يسمى حسناً ألبتة ،

(١) تقسيم الحديث (ص٦٣) .

خاصة عند النقاد الذين يميزون صحيح الحديث من سقيمه .

وبالتتبع وجدت البخاري يطلق على ما يقابل المحفوظ ويضاده عبارات مثل : « لا أرى هذا الحديث محفوظاً »[(١)] ، « هو غير محفوظ »[(٢)] ، « ما أراه محفوظاً »[(٣)] ، « ليس بمحفوظ »[(٤)] ، وأحياناً يقول : « خطأ »[(٥)] ، « غلط »[(٦)] ، « وهمٌ »[(٧)] ، ونحو هذه العبارات ، ولم أجده استخدم - فضلاً عن أن يكون التزم ذلك مصطلحاً - (الشذوذ) أو (الشاذ) بوصفه مقابلاً للمحفوظ .

(**النص العاشر**) : قال الترمذي : « حدثنا أبو كريب حدثنا حفص بن غياث عن الأعمش عن أبي إسحاق عن أبي الأحوص عن عبد الله عن النبي ﷺ قال : « إن الإسلام بدأ غريباً وسيعود غريباً كما بدأ ، فطوبى للغرباء » .

---

(١) العلل الكبير (ص٥٤) .

(٢) المرجع السابق (ص٧٢ ، ١٢٢ ، ١٦٤ ، ١٦٥) .

(٣) المرجع السابق (ص١١٥) .

(٤) المرجع السابق (ص٢١٥) .

(٥) المرجع السابق (ص١١٣ ، ٩٧ ، ٩٦ ، ٨٨ ، ٨٦ ، ٢٧ ، ٢٥١ ، ٣٥٧) .

(٦) المرجع السابق (ص١٠٥) .

(٧) المرجع السابق (ص٣٨) .

سألت محمداً عن هذا الحديث فقال : لا أعلم أحداً روى هذا الحديث غير حفص بن غياث وهو حديث حسن »[(١)] .

هذا الحديث أخرجه أكثر الأئمة[(٢)] في مصنفاتهم الحديثية عن حفص ابن غياث به .

وذكر البخاري والترمذي وغيرهما أن حفصاً تفرد بهذا الحديث ، ولكن وجدت البزار يقول : « وهذا الحديث لا نعلم رواه عن أبي إسحاق عن أبي الأحوص عن عبد الله مسنداً إلا الأعمش ، ورواه عن الأعمش أبو خالد - سليمان بن حيان - ، ويوسف بن خالد - السمتي - ، وغيرُهما »[(٣)] والسمتي متروك .

وقال ابن شاهين : « وهذا حديث غريب لا أعلم رواه عن الأعمش إلا

---

(١) العلل الكبير (ص٣٣٨) ، (٢/ ٨٥٤) .

(٢) أخرجه ابن أبي شيبة (١٣/ ٢٣٦) ، وأحمد (٥/ ٢٩٦) تحقيق أحمد شاكر ، والدارمي (٢/ ٣١١-٣١٢) وابن ماجه (٣٩٨٨) والترمذي (٢٦٢٩) ، وابن وضاح في البدع والنهي عنها (ص٦٥) ، والبزار (٥/ ٤٣٣) ، والدورقي في مسند سعد (٩٣) ، والطحاوي في المشكل (٢/ ١٦٩-١٧٠) وأبو يعلى (١/ ٣٩٨) والطبراني في الكبير (١٠/ ١٢٢) ، والهيثم بن كليب (٧٢٩) ، وابن شاهين في الأفراد (ص٢٥٨-٢٦٠) ، والآجري في الغرباء (١ ،٢) والبغوي في شرح السنة (١/ ١١٨) .

(٣) مسند البزار (٥/ ٤٣٣-٤٣٤) .

حفص بن غياث ، وأبو خالد الأحمر ، وعيسى بن الضحاك »[١] .

وفي بعض هذه الطرق نظر إلا حديث أبي خالد الأحمر سليمان بن حيان فقد رواه الطحاوي[٢] وابن شاهين[٣] وابن عدي[٤] من عدة طرق عنه وسننظر في رجال السند باعتبار ما صرح به البخاري من تفرد حفص .

رجال السند :

- **حفص بن غياث الكوفي** ، احتج به البخاري في صحيحه[٥] ، وأخرج له عن الأعمش كثيراً ، قال الحافظ ابن حجر : « اعتمد البخاري على حفص في حديث الأعمش؛ لأنه كان يميز بين ما صرح به الأعمش بالسماع وبين ما دلسه ، نبَّه على ذلك أبو الفضل ابن طاهر - المقدسي - ، وهو كما قال »[٦] ، وقد قال البخاري عنه : « هو من أصحهم كتاباً »[٧] ،

---

(١) الأفراد لابن شاهين (ص٢٥٩-٢٦٠) .

(٢) انظر تخريج الحديث .

(٣) انظر تخريج الحديث .

(٤) الكامل لابن عدي (٣/ ١١٣٠) .

(٥) التعديل (٢/ ٥١١) وتهذيب الكمال (٧/ ٥٦-٥٩) .

(٦) هدي الساري (ص٤١٨) .

(٧) العلل الكبير (ص٢٤٦) .

وقال : « سمع الأعمش... وسمع منه ابنه عمر »(١) .

وهو أثبت الناس في حديث الأعمش عند يحيى بن سعيد القطان وعلي ابن المديني(٢) ، وقال علي : « لما أخرج حفص كتبه كان كما قال يحيى - القطان - ، إذا فيها أخبار وألفاظ كما قال يحيى »(٣) ، وأكد ذلك محمد ابن عبد الله بن عمار الموصلي إذ قال : « كان عامةُ حديث الأعمش عند حفص بن غياث على الخبر والسماع »(٤) . والمراد أنه من شدة ضبطه يميز ألفاظ الأداء عن الأعمش فيبين ما صرح فيه بالسماع ، ولا يرويه بالعنعنة طلباً للتخفف كما هو حال كثير من الرواة ، وفي هذين النصين تأكيد قوي إلى ما ذهب إليه ابن طاهر وابن حجر من أن البخاري اعتمد على حفص في مرويات الأعمش التي يخرجها في صحيحه لهذه الميزة الظاهرة في حديثه عنه ، ولا أستبعد أن يكون البخاري اطلع على كتاب حفص بن غياث عن الأعمش الذي كان عند ابنه عمر ، وعمر هذا هو شيخ البخاري ، وهو أيضاً الذي أخرج كتاب أبيه لعلي بن المديني فجعل علي ينظر في الكتاب

(١) التاريخ الكبير (٢/ ٣٧٠) .

(٢) تاريخ بغداد (٨/ ١٩٧) .

(٣) المصدر السابق .

(٤) المصدر السابق (٨/ ١٩٩) .

ويترحم على يحيى القطان ، فقال له عمر : « تنظر في كتاب أبي وتترحم على يحيى؟! فقال علي : سمعتُه يقول : حفص أوثق أصحاب الأعمش ، ولم أعلم حتى رأيتُ كتابه » [١] ، ولا أظن البخاري يفوت على نفسه فرصة الاطلاع المباشر على كتاب حفص وهو القائل : « كان من أصحهم كتاباً » وقد ذكره ابن حجر في الطبقة الأولى من المدلسين [٢] ، وقد صرَّح بسماعه من الأعمش في هذا الحديث [٣] كما جاء من طريق ابنه عمر .

- **سليمان بن مهران الأعمش الكوفي** ، احتج به البخاري في صحيحه [٤] ، وهو ثقة بلا خلاف ، إلا أنه مدلس ، ولكن ذكرنا آنفاً أن حفصاً إذا روى عنه يُحمل حديثه على السماع ، وهو قد سمع أبا إسحاق قديماً لأنه أكبرمن شعبة والثوري ، وقد قال يونس بن أبي إسحاق السبيعي: « كان الأعمش إذا جاء إلى أبي ، رحمتُه من طول جلوس الأعمش معه » [٥] ، وقال حفص بن غياث : « سمعت الأعمش يقول :

---

(١) تاريخ بغداد (٨/ ١٩٧) .

(٢) تعريف أهل التقديس (ص٣٥) .

(٣) انظر : مسند سعد للدورقي (٩٣) .

(٤) التعديل (٣/ ١١١٦-١١١٧) .

(٥) النبلاء (٥/ ٣٩٧) .

كنتُ إذا خلوتُ بأبي إسحاق ، حدثنا بأحاديث عبد الله غضاً ليس عليها غُبار »[١] يعني أحاديث ابن مسعود .

- **عمرو بن عبد الله السبيعي أبو إسحاق الهمداني الكوفي** ، احتج به البخاري في صحيحه[٢] .

وهو ثقة إلا أنه أخذ عليه التدليس والاختلاط، أما الاختلاط فإن الأعمش قديم فيحمل سماعه منه قبل الاختلاط ، وأما التدليس فإني لم أجد له تصريحاً بسماعه لهذا الحديث - حتى الآن - ؛ إلا أن سماعه من أبي الأحوص ثابت ، فقد قال شعبة : « قلت لأبي إسحاق : كيف كان أبو الأحوص يُحدِّثكم؟ قال : كان يَسْكُبها علينا في المسجد يقول : قال عبد الله قال عبد الله »[٣] .

- **عوف بن مالك بن نضلة أبو الأحوص الكوفي** ، قال البخاري : « سمع عبد الله بن مسعود »[٤] ، وهو ثقة[٥] بدون خلاف .

---

(١) المصدر السابق .

(٢) التعديل (٣/ ٩٧٦-٩٧٨) وتهذيب الكمال (٢٢/ ١٠٢-١١٠) .

(٣) العلل لأحمد (٣/ ٢٤٤) .

(٤) التاريخ الكبير (٧/ ٥٦-٥٧) .

(٥) تهذيب الكمال (٢٢/ ٤٤٥-٤٤٦) .

وهذا الحديث قال الترمذي فيه : « حسن صحيح غريب » (١) ، وقال البغوي : « هذا حديث صحيح غريب من حديث ابن مسعود » (٢) .

رجاله ثقات على شرط مسلم وإن كان الإمام مسلم لم يخرِّج هذا السند بهذا النَسق ، ولكنه أخرج لحفص عن الأعمش ، وللأعمش عن أبي إسحاق ، ولأبي إسحاق عن الأحوص عن ابن مسعود ، ولكنه اختار حديث أبي هريرة وحديث ابن عمر (٣) في الباب على حديث ابن مسعود .

ومحل النظر في حديث ابن مسعود هو عدم وقوفنا على تصريح أبي إسحاق بالسماع لهذا الحديث من أبي الأحوص ، فهل يكون البخاري حَسَّنه مع علمه بذلك أم أنه وقف على سماع أبي إسحاق ؟!

الأمر الثاني محتمل ولكن لا دليل عليه ، والأقرب إلى الواقع أن البخاري حسن الحديث مع عدم وجود تصريح أبي إسحاق السبيعي بالسماع ، ولكن أيضاً لعدم وجود نص صريح يدل على أنه دلَّس هذا الحديث ، والحديث مروي عنه بالعنعنة ، وهي صيغة أداء تحتمل السماع وعدمه ، ولكن ذهب بعض أهل العلم من أهل الحديث ومن الفقهاء إلى

---

(١) جامع الترمذي (٥/ ١٨) .

(٢) شرح السنة (١/ ١١٨) .

(٣) انظر : صحيح مسلم (١٤٥ ، ١٤٦) .

أن العنعنة لا تحمل على الاتصال في حق المدلس لاحتمال أنه لم يسمع ذلك الحديث المُعنعن ، وذهب بعض أهل الحديث إلى أن العنعنة من غير المكثر من التدليس تحمل على الاتصال إلا إذا ثبت في حديثٍ بعينه أنه دلَّس فيه .

قال الحافظ ابن القطان الفاسي : « وإنما يختلفُ العلماء في قَبول حديث المدلِّس إذا كان عمن قد عُلِم لقاؤه له وسماعه منه ، ها هنا يقول قوم : يُقبل ما يُعنعَن عنهم حتى يتبين الانقطاع في حديثٍ حديثٍ فيُرد ، ويقول آخرون : بل يُردُّ ما يُعنعَن عنهم حتى يتبين الاتصال في حديثٍ حديثٍ فيُقبل ... والخلافُ في رد الحديث المدلس حتى نعلم اتصاله ، أو قبوله حتى نعلم انقطاعه؛ إنما هو إذا لم يُعارضه ما لا شك في صحته »[1] .

والمعمول به لدى كثير من المحدثين المتأخرين على وجه الخصوص هو أن الأصل في حديث المُدلِّس عدم الاتصال حتى يثبت السماع ، وهذا هو مذهب الإمام الشافعي الذي أبان عنه في رسالته[2] ، وتبعه عليه كثير من الناس ، حتى أصبح المذهب الآخر الذي حكاه ابن القطان الفاسي شبه مهجور ، ولم يُحرر جيداً بذكر البراهين والأدلة التي توضح وجهة نظر أصحابه ، مما أدى إلى أن بعض المحققين استشكلوا وجود روايات

(١) بيان الوهم (٢/ ق ١١٥/أ) .

(٢) الرسالة للشافعي (ص٣٧٩) .

(للمدلسين معنعنة في الصحيحين) ولم يُعثر على تصريحٍ لهم بسماعها ، ومن ذلك قول العلامة المحقق ابن دقيق العيد في الراوي المدلس إذا روى حديثاً معنعناً ، قال : « المشهورُ أنه لا يُحمل على السماع حتى يبين الراوي ذلك ، وما لم يبين فهو كالمنقطعِ فلا يُقبل ، وهذا جارٍ على القياس » ثم أتبع كلامه بملاحظة بالغة الدقة فقال : « إلا أن الجريَ عليه في تصرفات المحدثين وتخريجاتهم صعبٌ عسيرٌ ، يُوجبُ اطراحَ كثيرٍ من الأحاديث التي صححوها ، إذ يتعذر علينا إثبات سماع المدلس فيها من شيخه ، اللهم إلا أن يدَّعي مُدَّعٍ : أن الأولين اطلعوا على ذلك ، ولم نطلع عليه ، وفي ذلك نظرٌ »[١].

وقال في موضعٍ آخر : « لابد من الثبات على طريقةٍ واحدة ، إما القبول مطلقاً في كل كتاب ، أو الرد مطلقاً في كل كتاب ، وأما التفرقة بين ما في الصحيح من ذلك وما خرج عنه ، فغاية ما يوجه به أحد أمرين : إما أن يُدَّعى أن تلك الأحاديث عرف صاحب الصحيح صحة السماع فيها ، وهذا إحالة على جهالة ، وإثبات أمر بمجرد الاحتمال ، وإما أن يُدَّعى أن الإجماع على صحة ما في الكتابين دليل على وقوع السماع في هذه

(١) الاقتراح (ص١٩-٢٠) .

الأحاديث، وإلا لكان أهل الإجماع مجمعين على الخطأ وهو ممتنع ، لكن هذا يحتاج إلى إثبات الإجماع الذي يمتنع أن يقع في نفس الأمر خلاف مقتضاه ، وهذا فيه عُسر »[١] .

وقال الإمام الحافظ أبو الحجاج المزي لما سأله تقي الدين السبكي عما ما وقع في الصحيحين من حديث المدلس معنعناً هل نقول : إنهما اطلعا على اتصالها؟

فقال : « كذا يقولون ، وما فيه إلا تحسين الظن بهما ، وإلا ففيهما أحاديث من رواية المدلسين ما توجد من غير تلك الطريق التي في الصحيح »[٢] .

ويستفاد من كلام هذين الإمامين حقيقتان :

١- أن البخاري صحح أحاديث فيها عنعنة مدلسٍ لم يصرح بسماعه لذلك الحديث .

٢- أن القول باطلاعه على السماع من طرق أخرى لم يوردها ويبرزها عند ذكره لذلك الحديث احتمال يحملنا عليه حُسن الظن به ، وإلا - كما قال ابن دقيق العيد - فهذا إحالة على جهالة ، وإثبات أمر بمجرد

---

(١) النكت لابن حجر (٢/ ٦٣٥-٦٣٦) .

(٢) المرجع السابق (٢/ ٦٣٦) .

الاحتمال لذا كان محل نظر .

ولبيان ما هو راجح في نظري حول هذه القضية ، أقول : إن هذه المسألة كانت قد شغلتني وأشكلت علي قديماً في أول بداياتي لطلب هذا العلم الشريف ، فاعتنيت بما قيل فيها وجمعتُ من ذلك قدراً لا بأس به من النصوص ، حررتها في رسالة لم تنشر بعد ، وسأذكر هنا ما له علاقة مباشرة بهذا المقام بإيجاز شديد .

بناء على ما تقدم نقله من كلام ابن القطان وابن دقيق العيد والمزي ، يحق لنا أن نتساءل :

إذا كان الحال كما قال ابن دقيق العيد والمزي فلماذا لا يكون رأي البخاري مُوَافقاً للمذهب الأول الذي ذكره ابن القطان ، وهو أن عنعنة المدلس الأصل فيها الاتصال حتى يثبت العكس؟

وللجواب عن هذا أقول : لم أجد في كلام البخاري ما يدل بصراحةٍ على رأيه في هذه المسألة ، ولكني وجدتُ له نصاً يُفهم منه أن المدلس المقل تحمل عنعنته على السماع حتى يثبت العكس .

وهذا النص هو قوله : « ولا أعرف لسفيان الثوري عن حبيب بن أبي ثابت ، ولا عن سلمة بن كهيل ، ولا عن منصور ، وذكر مشايخ كثيرة ، لا

أعرف لسفيان عن هؤلاء تدليساً، ما أقل تدليسه »(١) .

ويستفاد من هذا النص عدة فوائد :

١- أن البخاري يهتم بمسألة كثرة التدليس وقلته ، والفائدة من الفرق بين المكثر من التدليس والمقل منه ، هي أن المقل تُحمل عنعنته على الاتصال إلا إذا ثبت أنه دلس في ذلك الحديث بعينه فحينئذٍ لا يُحتج به - وهذا احتراز متفق عليه - ، وأما المكثر فلا تقبل عنعنته إلا بتصريحه بالسماع ، وسيأتي بعد قليل ما يؤكد هذا من كلام أساتذة البخاري : ابن المديني ، وأحمد بن حنبل ، ويحيى بن معين .

٢- أن البخاري لم يقل أن الثوري لم يُعنعن عن حبيب وسلمة ومنصور ومشايخه الآخرين الذين لم يجد له تدليساً عنهم ، ولكنه قال : « لا أعرف لسفيان عن هؤلاء تدليساً » ومن المستبعد أن تكون كل أحاديث سفيان عن أولئك المشايخ قد وصلت إلى البخاري بذكر السماع ، بل لابد من أن توجد له أحاديث عنهم بالعنعنة ، ومن الواضح أنه حمل عنعنة الثوري عنهم على الاتصال ولم يتوقف في مروياته المعنعنة عنهم ؛ لأن بحثه وتفتيشه كانا عن الأحاديث التي ثبت فيها التدليس ، وليست المحتملة

(١) العلل الكبير (ص٣٨٨) .

للسماع والتدليس ، ولو كان كلامه يشمل ما ثبت تدليسه وما يُحتمَل فيه التدليس؛ لما كان له معنى ، ولكان الأولى به أن يقول : « كل حديث سفيان عن هؤلاء قد صرح فيه بالسماع والتحديث » .

والسؤال الذي أظن أن إجابته توضح ذلك : هل كان بحث البخاري لحديث الثوري عن حبيب وسلمة ومنصور وغيرهم الذين أجمل ذكرهم معتمداً فيه على أن الأصل الاتصال حتى يثبت التدليس الصريح؟ أم كان معتمداً على أن الأصل في حديث الثوري الانقطاع حتى يثبت السماع في كل حديثٍ بعينه؟ وإجابته تقدمت في الكلام الآنف ذكره .

٣- من المؤكد أن البخاري قبل أن يقوم بهذا الاستقراء والتفتيش لحديث الثوري علم مُسبقاً أن الثوري مدلس ، ولو كان يرى أن المدلس الذي عُرف بالتدليس واشتهر به لا يُقبل حديثه إلا إذا صرح بالسماع؛ لما كان لبحثه فائدة؛ لأنه سيكون من تحصيل الحاصل ، ولكنه عندما قام بذلك كان مراده تحديد كمية تدليس الثوري هل كان مكثراً أم مقلاً منه؟ وكانت النتيجة التي صرح البخاري بها أن الثوري مقل من التدليس ، وفائدة أخرى مهمة جداً وهي معرفة شيوخه الذين دلس عنهم من شيوخه الذين لم يدلس عنهم ، وهذا ينفع عند الترجيح وقت الاختلاف ، وينفع أيضاً في معرفة طبقات الرواة والموازنة بين سفيان وغيره من الرواة

في حديثه عن أولئك المشايخ .

هذا ما فهمتُه من تأملي في النص السابق ، ومما يدعم ذلك ويؤكده أن هذا المذهب هو قول مشايخه وأساتذته الأئمة الثلاثة يحيى وعلي وأحمد الذين هم أشهر علماء الجرح والتعديل في عصرهم .

قال الإمام الحافظ يعقوب بن شيبة : « سألتُ يحيى بن معين عن التدليس ، فكرهه وعابه ، قلتُ : أفيكونُ المدلس حجة فيما روى أو حتى يقول : حدثنا وأخبرنا؟ فقال : لا يكون حجة فيما دلَّس »(١) ، ومعنى هذا الكلام أن ما رواه المدلس ولم يثبت بيقين أنه دلس فيه يكون حجة ، ولا شك أن العنعنة ليست لفظة صريحة في التدليس ، بدليل أننا وجدنا لشعبة أحاديث كثيرة عن قتادة تروى عنه بالعنعنة وشعبة لم يحمل عنه إلا ما صرح بسماعه كما هو معلوم .

وأما علي بن المديني ، فقد قال يعقوب بن شيبة : « سألت علي بن المديني عن الرجل يُدلِّس أيكون حجة فيما لم يقل حدثنا؟ ، قال : إذا كان الغالب عليه التدليس فلا حتى يقول حدثنا »(٢) وقصده بالغالب أي المكثر ، ولا يمكن أن يوجد محدث ثقة غالب حديثه تدليس .

---

(١) الكفاية للخطيب البغدادي (ص٤٠٠) .

(٢) المرجع السابق .

وقد وجدتُ له نصاً صريحاً قَبِل فيه عنعنة مُدلِّسٍ ، ولم يضعفه إلا بعد أن ثبت عنده بدليل قاطع أنه دلَّس فيه ، قال علي رحمه الله : « حدثنا يعلى ابن عبيد عن محمد بن إسحاق عن ابن أبي نجيح عن مجاهد عن عبد الرحمن بن أبي ليلى عن علي « أن النبي ﷺ أهدى مئة بَدَنة فيها جملٌ لأبي جهل » قال ابن المديني : « فكنتُ أرى أن هذا من صحيح حديث ابن إسحاق فإذا هو قد دلَّسه ، حدثنا يعقوب بن إبراهيم بن سعد عن أبيه عن محمد بن إسحاق قال : حدثني من لا أتهم عن ابن أبي نجيح عن مجاهد عن ابن عباس ، فإذا الحديث مضطرب »(١) .

فحديث محمد بن إسحاق كان صحيحاً في نظره رغم أنه معنعن ولم يُضعفه إلا بعد أن ثبت تدليس ابن إسحاق .

ونصٌ ثالث عن إمام من كبار أئمة النقد والعلل وهو الإمام أحمد بن حنبل ، قال صاحبه أبو داود : « سمعتُ أحمد سُئل عن الرجل يُعرف بالتدليس يُحتج فيما لم يقل فيه سمعتُ؟ قال : لا أدري ، فقلتُ : الأعمش متى تُصاد له الألفاظ ؟ قال : يضيق هذا ، أي أنك تحتج به »(٢) .

وفي نصٍ آخر قال أحمد في محمد بن إسحاق : « كثير التدليس جداً ،

---

(١) معرفة علوم الحديث للحاكم (ص١٠٧) .

(٢) سؤالات أبي داود (ص١٩٩) وشرح العلل (١/ ٣٥٥) .

وأحسن حديثه عندنا ما قال : أخبرني وسمعت »[(١)] ، فنبَّه على كثرة تدليسه وضرورة التصريح بسماعه كي يُحسَّن حديثه ويُقبل .

وحتى لا نخرج عما نحن بصدده أكتفي بما ذكرتُ؛ لأن المقام لا يناسب البسط والتفصيل المتضمن لذكر الآراء والمذاهب المختلفة مع إيراد البراهين والشواهد من تصرفات أئمة النقد والعلل .

ونخلص من كل ما تقدم أن الأقرب - في نظري - لمنهج البخاري أن حديث المدلس الثقة غير المكثر من التدليس كأبي إسحاق السبيعي والأعمش وقتادة والزهري والثوري ومن هو على شاكلتهم ممن أخرج حديثهم في صحيحه محتجاً بهم في الأصول ، مقبول ومحتج به إذا ورد معنعناً ولم يوجد إثبات للسماع من وجه آخر ، وعُدِم وجود دليل يُثبت تدليس ذلك الثقة في الحديث الذي هو محل البحث ، ولا يكون في الحديث شذوذ أو علة تستدعي التوقف فيه ، والأسباب أو الأدلة التي رجحتُ بها ذلك :

١- ظاهر تصرف البخاري في صحيحه ، كما أشار إلى ذلك ابن دقيق العيد والمزي .

---

(١) عيون الأثر (١/ ١٢) .

٢- فهمي لكلامه عن تدليس الثوري .

٣- أن هذا هو رأي كبار أساتذته من أئمة النقد والعلل .

وغالب ظني أن أبا إسحاق السبيعي عند البخاري في وزن الثوري ، ليس مكثراً من التدليس ، ومما يدعم هذا ويقويه أن أحد أقران البخاري ممن عاصره وشاركه في عدد من مشايخه وهو الإمام الحافظ يعقوب بن سفيان الفسوي يقول : « وأبو إسحاق رجل من التابعين ، وهو ممن يَعتمدُ عليه الناس في الحديث هو والأعمش ، إلا أنهما وسفيان - الثوري - يُدلسون ، والتدليس من قديم »[١] ، ثم قال : « وحديث سفيان وأبي إسحاق والأعمش ما لم يُعلم أنه مُدلَّس يقوم مقام الحجة »[٢] .

وقال الحافظ ابن حزم في المدلس الحافظ العدل الذي يدلس في بعض رواياته : « فهذا لا يضر ذلك سائر رواياته شيئاً ، لأن هذا ليس جُرحة ولا غفلة ، لكنا نترك من حديثه ما علمنا يقيناً أنه أرسله ، وما علمنا أنه أسقط بعض من في إسناده ، ونأخذ من حديثه ما لم نوقن فيه شيئاً من ذلك ، وسواء قال : أخبرنا فلان ، أو قال : عن فلان ، أو قال : فلان عن فلان ، كل ذلك واجب قبوله ، ما لم يتيقن أنه أورد حديثاً بعينه إيراداً غير مسند ،

(١) المعرفة والتاريخ (٢/ ٦٣٣) .

(٢) المصدر السابق (٢/ ٦٣٧) .

فإن أيقنا ذلك تركنا ذلك الحديث وحده فقط، وأخذنا سائر رواياته»، ثم قال: «وهذا النوع منه كان جِلَّةُ أصحاب الحديث وأئمة المسلمين كالحسن البصري وأبي إسحاق السبيعي...»[1].

وأما ما ذهب إليه الحافظ ابن حجر من وضع أبي إسحاق في الطبقة الثالثة من المدلسين ووضع الأعمش في الثانية فهو محل نظر عندي، لأن أبا إسحاق إن لم يكن كالأعمش من حيث التدليس فليس هو بأسوأ أو أكثر تدليساً منه، والحافظ - رحمه الله - له أخطاء في طبقاته تلك، منها وضعه للزهري في الطبقة الثالثة، والزهري يقول فيه الذهبي: «كان يدلس في النادر»[2]، وقال سبط ابن العجمي فيه: «وقد قَبِل الأئمة قوله عن»[3]، بل هو نفسه - رحمه الله - وصفه في الفتح بأنه قليل التدليس[4].

وعلى أية حال فإن مراد البخاري من تحسينه لحديث ابن مسعود رضي الله عنه أن الحديث صحيح محفوظ عنده بذلك السند، وإلا فالمتن محفوظ عن رسول الله ﷺ فقد روي من وجوه كثيرة عنه، حتى عده

(١) الإحكام لابن حزم (١/ ١٢٦-١٢٧).

(٢) الميزان (٤/ ٤٠).

(٣) التبيين لأسماء المدلسين (ص٨٠).

(٤) فتح الباري (١٠/ ٤٤١).

بعض المتأخرين من قبيل المتواتر (١) .

(النص الحادي عشر) : قال الترمذي : « حدثنا أبو عمار الحسين بن حُريث قال : حدثنا الفضل بن موسى عن الحسين بن واقد عن يحيى بن عُقيل قال : سمعت عبد الله بن أبي أوفى يقول : « كان النبي ﷺ يكثر الذكر ، وكان لا يأنف أو لا يستكبر أن يمشي مع الأرملة والمسكين فيقضي له حاجته » . سألت محمداً عن هذا الحديث فقال : هو حديث حسن ، وهو حديث الحسين ابن واقد تفرد به » (٢) .

هذا الحديث أخرجه عدد من الأئمة (٣) في مصنفاتهم عن الحسين بن واقد به .

رجال السند :

- الحسين بن واقد المروزي ، وثقه ابن معين (٤) وابن حبان ، وقال :

(١) انظر المقاصد الحسنة (ص١١٤) ونظم المتناثر للكتاني (ص٣٤-٣٥) .

(٢) العلل الكبير (ص٣٦٠) ، (٢/ ٩٠٦) .

(٣) أخرجه الدارمي (١/ ٣٥) ، والنسائي (٣/ ١٠٨) ، وابن أبي الدنيا في التواضع (ص١٩٥-١٩٦) ، وابن حبان في صحيحه (١٤/ ٣٣٣-٣٣٤) ، وأبو الشيخ في أخلاق النبي (ص٣٣-٣٤) ، والحاكم في المستدرك (٢/ ٦١٤) ، والبيهقي في الدلائل (١/ ٣٢٩) وفي شعب الإيمان (٦/ ٢٦٩) والخطيب البغدادي في تاريخه (٨/ ٥) .

(٤) الجرح والتعديل (٣/ ٦٦) وتاريخ ابن معين (٢/ ١١٩) .

« ربما أخطأ » (١) ، وأما أحمد وأبو زرعة وأبو داود والنسائي فقد قالوا : ليس به بأس (٢) ، وقد أنكر أحمد (٣) رواياته عن عبد الله بن بُريدة وأيوب السختياني ، وقد أخرج البخاري (٤) في صحيحه للحسين على سبيل الاستشهاد والاحتجاج في موضع واحد فقط ، ولم يذكر فيه جرحاً في تاريخه الكبير ، وقد سمع من يحيى بن عقيل هذا الحديث (٥) .

- **يحيى بن عُقيل الخزامي** نزيل مرو ، قال ابن معين : « ليس به بأس » (٦) ، وذكره ابن حبان في ثقاته (٧) ، ولم يذكر البخاري فيه جرحاً في تاريخه الكبير ، وقد صرح بسماعه هنا من عبد الله بن أبي أوفى .

وهذا الحديث صححه ابن حبان والحاكم .

فالحديث متصل على مذهب البخاري في اشتراط اللقاء لاتصال السند المعنعن ، وهو من صحيح حديث الحسين بن واقد ، لأن تفرده هنا يُحتمل

---

(١) ثقات ابن حبان (٦/ ٢٠٩) .

(٢) تهذيب الكمال (٦/ ٤٩٤-٤٩٥) .

(٣) العلل لأحمد (١/ ٣٠١) ، الضعفاء للعقيلي (١/ ٢٥١).

(٤) هدي الساري (ص٤٨٠) .

(٥) انظر : تخريج الحديث الآنف عند النسائي والحاكم والبيهقي والخطيب .

(٦) الجرح والتعديل (٩/ ١٧٦) .

(٧) ثقات ابن حبان (٥/ ٥٢٨) .

له عن مثل يحيى بن عُقيل ، والحسين إنما أنكروا عليه تفرداته عن مثل أيوب السختياني وعبد الله بن بُريدة ممن كان له أصحاب معروفون بالحفظ والكثرة ، ويشهد لأول هذا الحديث ، حديث عائشة رضي الله عنها : « كان رسول الله ﷺ يذكر الله على كل أحايينه » [١]وهذا يفيد كثرة ذكره عليه الصلاة والسلام ، وقد صحح[٢] البخاري هذا الحديث . ويشهد لنصفه الثاني ما أخرجه البخاري في صحيحه [٣] عن أنس رضي الله عنه : « كانت الأمة من إماء أهل المدينة لتأخذ بيد رسول الله ﷺ فتنطلق به حيث شاءت » ، وليس في متن الحديث ما يستنكر في وصف أخلاق وأحوال رسول الله ﷺ .

فمراد البخاري بتحسينه أنه حديث ثابت محفوظ لا علة فيه توجب التوقف عن تصحيحه .

(النص الثاني عشر) : قال الترمذي : « حدثنا محمد بن بشار ، حدثنا حَبَّان بن هلال ، حدثنا أبو خزيمة عن مالك بن دينار عن الحسن عن أنس ابن مالك عن النبي ﷺ قال : « إن الله ليؤيد الدين بالرجل الفاجر » .

---

(١) أخرجه مسلم (٣٧٣) .

(٢) العلل الكبير (ص٣٦٠) .

(٣) صحيح البخاري (٦٠٧٢) .

سألت محمداً عن هذا الحديث فقال : هو حديث حسن ، وقد حدثناه محمد بن المثنى قال أبو عيسى : واسم أبي خزيمة : يوسف »[١] .

هذا الحديث بهذا السند أخرجه البزار [٢] عن محمد بن بشار به ، ثم قال: « لا نعلم رواه عن الحسن عن أنس بن مالك إلا مالك بن دينار ، وأبو خزيمة هذا بصري حدَّث عنه حَبَّان ، وقد روى هذا ابن نبهان عن مالك بن دينار بهذا الإسناد » .

وفي بعض هذا نظر كما سيأتي .

وقد توبع أبو خزيمة تابعه الحارث بن نبهان كما ذكر البزار وأخرج حديثه أبو نعيم في الحلية [٣] .

وذكر أبو نعيم أن الحسن بن أبي جعفر قد تابع أبا خزيمة أيضاً ، وكلاهما - الحارث والحسن - من الضعفاء [٤] .

ووجدت متابعة لمالك بن دينار يرويها المعلى بن زياد ، أخرج حديثه

(١) العلل الكبير (ص٣٨٢) ، (٢/ ٩٥٥-٩٥٦) .

(٢) كشف الأستار (٢/ ٢٨٦) .

(٣) حلية الأولياء (٢/ ٣٨٧) .

(٤) انظر أقوال أهل العلم في الحارث في : تهذيب الكمال (٥/ ٢٨٨-٢٩٠) وفي الحسن في تهذيب الكمال (٦/ ٧٣-٧٧) .

الطبراني في معجميه [١] الأوسط والصغير ، وأبو نعيم في الحلية [٢] ، والضياء في المختارة [٣] ، وهي متابعة جيدة الإسناد ، وهذه المتابعة لم تقع للبزار وإلا لما قال : إن مالك بن دينار تفرد برواية الحديث عن الحسن البصري .

ووجدت أيضاً متابعتين للحسن البصري عن أنس مرفوعاً :

الأول : يرويها حُميد الطويل عن أنس رضي الله عنه ، أخرجها البزار [٤] والضياء[٥] في المختارة كلاهما عن أبي بكر بن عياش عن حميد به .

والمتابعة الثانية يرويها أبو قلابة عن أنس رضي الله عنه، وقد أخرجها البزار[٦] والنسائي[٧] في الكبرى وابن حبان[٨] في صحيحه والضياء [٩] في

(١) المعجم الأوسط (٢/ ٢٦٨) والمعجم الصغير (١٣٢) .

(٢) حلية الأولياء (٦/ ٢٦٢) .

(٣) الأحاديث المختارة للمقدسي (٥/ ٢٣١) .

(٤) كشف الأستار (٢/ ٢٨٦) .

(٥) الأحاديث المختارة (٦/ ٧٩) .

(٦) كشف الأستار (٢/ ٢٨٧) .

(٧) السنن الكبرى (٥/ ٢٧٩) .

(٨) صحيح ابن حبان (١٠/ ٣٧٦) .

(٩) الأحاديث المختارة (٦/ ٢٣٤) .

المختارة ، جميعهم عن رباح بن زيد عن معمر عن أيوب عن أبي قلابة به .

وقد روى هذا الحديث عدد من الصحابة غير أنس ، وأقواها حديث أبي هريرة في الصحيحين [١] .

وحديث أنس رُوي في أكثر طرقه بلفظ : « إن الله ليؤيد هذا الدين بأقوامٍ لا خلاق لهم » بدل « بالرجل الفاجر » والمعنى واحد إذ الفاجر لا خلاق له في الآخرة .

ورغم ما لهذا الحديث من متابعات عديدة تقضي بثبوته عن أنس رضي الله عنه مرفوعاً ، إلا أننا سنترجم لرجال السند الذي حسنه البخاري لما وقع فيه من إشكال ، مع بيان ما نراه راجحاً في ذلك بعون الله تعالى .

رجال السند :

- **حَبَّان بن هِلال الباهلي البصري** ، احتج به البخاري في صحيحه [٢] ، وهو ثقة ثبت [٣] .

---

(١) صحيح البخاري (٣٠٦٣) وصحيح مسلم (١/ ١٠٥-١٠٦) .

(٢) التعديل (٢/ ٥٤٦) وتهذيب الكمال (٥/ ٣٢٨) .

(٣) تهذيب الكمال (٥/ ٣٣٠) .

قال أحمد : « إليه المنتهى في التثبت بالبصرة »[١] ، وقد سمع من أبي خزيمة كما هو ظاهر في السند .

- أبو خزيمة ، قال أبو عيسى : « اسمه يوسف » ، يعني يوسف بن ميمون ، وهو ضعيف[٢] ، قال فيه البخاري : « منكر الحديث جداً »[٣] ، وقد ارتبتُ في ذلك فرجعت إلى التاريخ الكبير ترجمة يوسف فما وجدته ذكر رواية حَبَّان عنه ولا أنه يروي عن مالك بن دينار ، فازداد شكي في الأمر ، فرجعت إلى ترجمته في تهذيب الكمال[٤] ، فما وجدت المزي ذكر في مشايخه مالكاً ولا ذكر حَبَّان بن هلال فيمن روى عنه ، ثم رجعت إلى قسم الكنى من تهذيب الكمال إلى من كُني بأبي خزيمة فوجدته ذكر أبا خزيمة[٥] العَبَدِيُّ البصري ، واسمه نصر بن مرداس أو صالح بن مرداس، روى عن مالك بن دينار وغيره ، وروى عنه حَبَّان بن هِلال وآخرون ، فترجح لي أنه هو المذكور في السند لا كما ذكر أبوعيسى رحمه الله

---

(١) المرجع السابق .

(٢) تهذيب الكمال (٣٢/ ٤٦٨-٤٧٠) .

(٣) التاريخ الكبير (٨/ ٣٨٤) والضعفاء الصغير (ص١٢٧) .

(٤) تهذيب الكمال (٣٢/ ٤٦٨-٤٦٩) .

(٥) تهذيب الكمال (٣٣/ ٢٨٠) .

فأردت التثبت أكثر فنظرت في التاريخ الكبير للبخاري فوجدته ذكر نصر ابن مرداس فقال : « نصر بن مرداس روى عنه حَبَّان وكناه بأبي حذيفة »[(١)] ، فتأكدت أنه هو الذي في السند موضع الدراسة لا سيما أني وجدت العلامة المعلمي اليماني يقول : « الظاهر أن ما وقع في ترجمة نصر بأبي حذيفة خطأ ، والصواب بأبي خزيمة »[(٢)] .

يؤكد ذلك أن ابن أبي حاتم [(٣)] ذكر في ترجمة صالح بن مرداس أن كنيته أبو خزيمة ، وأنه يروي عن مالك بن دينار ، ويروي عنه حبان بن هلال ، وكذلك ذكر الدولابي[(٤)] في الكنى صالح بن مرداس ونصر بن مرداس كلاهما يكنى بأبي خزيمة .

ويزيد الأمر تأكيداً أن الإمام مسلماً قال في كتابه الكنى : « أبو خزيمة نصر عن مالك بن دينار ، روى عنه حبان ... ويُقال : صالح بن مرداس »[(٥)] ، ومن المعلوم أن مادة كتاب مسلم أغلبها من كتاب

(١) التاريخ الكبير (٨/ ١٠١) .

(٢) انظر : تعليقه على التاريخ الكبير (٤/ ٢٩٠-٢٩١) .

(٣) الجرح والتعديل (٤/ ٤١٤) .

(٤) الكنى للدولابي (١/ ١٦٨) .

(٥) الكنى لمسلم (ص٣٤) مخطوط .

التاريخ الكبير للبخاري كما ذكر ذلك أبو أحمد الحاكم [١] والشيخ المعلمي [٢] وغيرهما ، وكذلك أبو أحمد الحاكم في كناه [٣] ذكر نحو ما ذكره مسلم ، وبما تقدم يتضح أن أبا خزيمة الذي يروي عن مالك بن دينار ويروي عنه حَبَّان يسمى نصر بن مرداس كما قال البخاري أو صالح ابن مرداس كما قال آخرون ، وأنه ليس يوسف بن ميمون كما قال الترمذي وأن ما في ترجمة نصر في التاريخ الكبير من تكنيته بأبي حذيفة خطأ في النسخة ، والصواب « وكناه بأبي خزيمة » .

يؤكد ذلك بقوة أن البخاري حسَّن حديث أبي خزيمة ، فلو كان هو يوسف بن ميمون لكان في ذلك تناقض ، إذ قد قال في يوسف : إنه منكر الحديث جداً ، وهذه كلمة يقولها في من لا تحل الرواية عنه [٤] ، وهي من أشد أنواع الجرح عنده؛ فكيف يقول مع ذلك أن حديثه حسن؟! وقد عهدناه فيما مضى من تحسيناته أنه يطلق الحسن على الحديث الثابت

(١) الكنى لأبي أحمد الحاكم (ق ٣٦/ ب - ٣٧/أ) ونقل كلامه السبكي في طبقاته الكبرى (٢/ ٢٢٥-٢٢٦) .

(٢) آخر كتاب الكنى للبخاري (ص٩٦-٩٧) .

(٣) الكنى لأبي أحمد الحاكم (ق ١٥٥/ ب) .

(٤) انظر : لسان الميزان (١/ ٢٠) فقد ذكر أنها مروية بإسناد صحيح عن البخاري .

المحفوظ الذي هو إما صحيح لذاته أو صحيح لغيره ، فتبين أنه من غير الممكن أن يكون أبو خزيمة الذي حسن البخاري حديثه هو يوسف بن ميمون المنكر الحديث جداً عنده .

والبخاري يرجح أن الذي يروي عنه حَبَّان اسمه نصر بن مرداس ، ووجدته في ترجمة صالح بن مرداس يقول : « وقال بعض أصحابي عن مسلم - يعني ابن إبراهيم الأزدي - : نصر بن مرداس » ، يُشير إلى احتمال أن صالحاً ونصراً كلاهما واحد ولم يذكر فيهما جرحاً ، فهما عنده على الاحتمال في أقل الأحوال ، وقد قال أبو حاتم الرازي في نصر بن مرداس : إنه لا بأس به (١) ، وذكر ابن حبان صالحاً في ثقاته (٢) ولم يذكر نصراً ، وظاهر صنيع المزي (٣) أنه يراهما واحداً ، وكذلك ابن حجر (٤) ، وقال في التقريب (٥) : « صدوق » ، وعند البزار في مسنده : صرح أبو خزيمة بسماعه من مالك بن دينار .

---

(١) الجرح والتعديل (٨/ ٤٧١) .

(٢) ثقات ابن حبان (٦/ ٤٦٥) .

(٣) تهذيب الكمال (٣٣/ ٢٨٠) .

(٤) تهذيب التهذيب (١٢/ ٨٥) .

(٥) التقريب (ص٦٣٦) .

- **مالك بن دينار البصري** ، ثقة من مشاهير الزهاد [(١)] ، وقد سمع الحسن البصري كما صرح بذلك البخاري [(٢)] .

- **الحسن البصري** ، ثقة إمام زاهد ، وقد تقدم معنا فيما مضى من أحاديث ، وقد احتج البخاري في صحيحه بحديثه عن أنس [(٣)] ، وذكرت فيما مضى أن الظاهر من صنيع البخاري أنه لا يراه مدلساً؛ لأني رأيته إذا ثبت سماع الحسن عنده عن أحد من الصحابة ولو لمرة واحدة احتج بمروياته عن ذلك الصحابي حتى لو كانت معنعنة .

ويظهر لي أن مراد البخاري من تحسينه لذلك الحديث هو أنه يعده حديثاً ثابتاً ومحفوظاً بذلك السند ، وأما كونه ثابتاً عن أنس بن مالك فهذا متحقق لوجود متابعتين قويتين للحسن تدل على ذلك ، كما أن المتن ثابت بلا شك عن رسول الله ﷺ عند البخاري ، لأنه أخرج حديث أبي هريرة في ذلك في صحيحه ، فالحديث من صحيح حديث أبي خزيمة نصر بن مرداس وهو من قبيل الصحيح لغيره .

---

(١) تهذيب الكمال (٢٧/ ١٣٥-١٣٨) .

(٢) التاريخ الكبير (٧/ ٣٠٩) .

(٣) التعديل (٢/ ٤٨٢-٤٨٣) .

وأما ما ذهب إليه فضيلة الدكتور ربيع بن هادي[١] من أن البخاري يريد بتحسينه هنا الاستغراب والاستنكار؛ لأن أبا خزيمة ضعيف عنده جداً؛ فإنه بنى استنتاجه على أساس أن أبا خزيمة هو عيسى بن ميمون متابعة منه لكلام الترمذي، وقد وضحنا فيما سلف أن هذا ليس بصحيح، لأن أبا خزيمة الذي ورد في الحديث هو نصر بن مرداس أو صالح بن مرداس، والقول بأن البخاري يحسن حديثاً لاستنكاره له، قول لا يستقيم في نظري على منهج البخاري ولا منهج غيره من أئمة النقد في عصره، ذلك أنهم لا يحسنون المستنكر ولكنهم يُنكرون بعض الروايات لحُسنها.

(**النص الثالث عشر**) : ذكر البيهقي بسنده إلى « عبد الله الداناج عن حُضين بن المنذر بن الحارث بن وعلة قال : صلى الوليد بن عقبة بالناس الفجر أربعاً وهو سكران، فالتفت إليهم، فقال : أزيدكم؟ فرفع ذلك إلى عثمان بن عفان، فقال له علي : اجلده، فأمر بضربه، فقال علي للحسن : يا حسن قُم فاضرِبْه... فقام إليه عبد الله بن جعفر فجعل يضربه وعلي يعُدُ حتى بلغ أربعين فقال : كفاك أو كُفَّ. ثم قال : ضرب رسول الله ﷺ أربعين وأبوبكر وعمر صدراً من خلافته أربعين ثم أتمها عمر ثمانين، وكُلٌّ

(١) تقسيم الحديث (ص٤٨-٥٠).

سنة » .

ثم قال البيهقي : « وقال أبو عيسى الترمذي : سألت البخاري عن هذا الحديث فقال : هو حديث حسن » [١] .

هذا الحديث أخرجه مسلم [٢] من طريقين عن عبد الله بن فيروز الدَّاناج قال : حدثنا حُضين بن المنذر أبو ساسان قال : شهدتُ عثمان بن عفان وأُتي بالوليد قد صلى الصبح... فذكره بنحو ما تقدم .

رجال السند :

- **عبد الله بن فيروز الداناج البصري ، احتج به البخاري في صحيحه**[٣] ، وهو ثقة [٤] ، قال البخاري : « سمع أبا برزة وحُضيناً » [٥] وسماعه من حُضين ظاهر في سند مسلم .

- **حُضين بن المنذر الرقاشي البصري ، ثقة من النبلاء** [٦] ، قال

(١) معرفة السنن والآثار (١٣/ ٥١) ولم أجد هذا النص في جامع الترمذي ولا في علله الكبير .

(٢) أخرجه مسلم (١٧٠٧) وأخرجه أيضاً أحمد (١/ ٨٢ ، ١٤٠ ، ١٤٤) وأبو داود (٤٤٨٠) وابن ماجه (٢٥٧١) .

(٣) التعديل (٢/ ٨٤٦) ، وتهذيب الكمال (١٥/ ٤٣٧) .

(٤) تهذيب الكمال (١٥/ ٤٣٧-٤٣٨) .

(٥) التاريخ الكبير (٥/ ١٦٧) .

(٦) تهذيب الكمال (٦/ ٥٥٥-٥٦٠) .

البخاري : « سمع عثمان وعلياً » [١] ، وسماعه من عثمان وعلي رضي الله عنهما ظاهر في حديث الإمام مسلم .

والحديث لا شك في ثقة رجاله واتصاله علـى مذهب البخـــاري ، فهـــو صحيح .

وقد صححه الإمام مسلم وغيره ، والظاهر أن مراد البخاري من تحسينه له أنه حديث صحيح عنده .

(النص الرابع عشر) : قال الترمذي : « قلت لمحمد في حديث كثير بن عبد الله عن أبيه عن جده في الساعة التي تُرجى في يوم الجمعة : كيف هو؟ قـال : حديث حسن إلا أن أحمد بن حنبل كان يحمل على كثير يضعِّفه ، وقد روى يحيى بن سعيد الأنصاري - يعني : على إمامته - عن كثير بن عبد الله » [٢] .

هذا الحديث أخرجه الترمذي [٣] وغيره عن كثير بن عبد الله عن أبيه

(١) التاريخ الكبير (٣/ ١٢٨) .

(٢) تهذيب الكمال (٢٤/ ١٣٩) وليس هذا النص في العلل الكبير ولا في جامع الترمذي مع أنه أخرج الحديث ، وقد رجعتُ إلى نسخة الكروخي (ق٤١/ أ) فلم أجده ذكر هذا النص أيضاً .

(٣) أخرجه الترمذي في جامعه (٤٩٠) وعبد بن حميد (٢٩١) وابن ماجه (١١٣٨) والطبراني في معجمه الكبير (١٧/ ١٤) وابن عبد البر في التمهيد (١٩/ ٢٠-٢١) .

عن جده عن النبي ﷺ قال : « إن في الجمعة ساعةً لا يسألُ الله العبد فيها شيئاً إلا آتاه اللهُ إياه ، قالوا : يا رسول الله أيَّةُ ساعةٍ هي؟ قال : حين تُقامُ الصلاة إلى الانصراف منها » .

وهذا السند صحَّح البخاري مثله في موضع آخر ، فقد قال عن حديث كثير عن أبيه عن جده « أن النبي ﷺ كبَّر في العيدين في الأولى سبعاً قبل القراءة ، وفي الآخرة خمساً قبل القراءة » قال : « ليس في الباب شيء أصح من هذا ، وبه أقول » ثم قال : « وحديث عبد الله بن عبد الرحمن الطائفي عن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده في هذا الباب هو صحيحٌ أيضاً »[1] فبان أن قوله أصح شيء لا يعني به أقوى الضعيف ، وإنما الصحيح؛ لأنه صحَّح حديث عبد الله بن عمرو في الباب نفسه ، وفي أثناء سياق كلامه على الحديثين ، فتبين أن حديث كثير هو صحيح عنده أيضاً بل هو أقوى عنده من حديث عمرو بن شعيب ، وهذا يوضح مبلغ حسن ظنه بمرويات كثير بن عبد الله إذ قدمه على حديث عمرو بن شعيب ، وحديث عمرو عن أبيه عن جده مختلف فيه عند العلماء ، أما حديث كثير عن أبيه عن جده فيكاد أهل العلم يتفقون على ضعفه .

(١) العلل الكبير (ص٩٣-٩٤) .

وهذا النص يوضح أن مراد البخاري من قوله في حديث كثير في ساعة يوم الجمعة أنه حسن أي صحيح عنده؛ لما علمناه من تصحيحه لحديثه في عدد تكبيرات صلاة العيدين .

وقد قال البخاري في كثير بن عبد الله بن عمرو بن عوف المزني المدني : « سمع أباه ، روى عنه مروان بن معاوية وإسماعيل بن أبي أويس ويحيى الأنصاري » [(١)] ، ولم يذكره بجرح ، فدل على أنه يقوي أمره بدلالة أنه صحح له مرة وحسن له أخرى ، وقد ذكر في النص الذي نقله الترمذي عنه أن أحمد بن حنبل كان يحمل على كثير ويضعفه ، فهو لم يكن خافياً عليه أن كثيراً قد ضعفه بعض مشايخه ومعاصريه ، ولكنه خالفهم في ذلك وقوى أمره واحتج به في كتابيه (خلق أفعال العباد) [(٢)] ، و(القراءة خلف الإمام) [(٣)] .

ومشايخ البخاري أحمد ويحيى بن معين وعلي بن المديني وغيرهم من أهل الحديث متفقون [(٤)] على ضعفه ، بل ذهب الشافعي وأبو داود إلى أنه

(١) التاريخ الكبير (٧/ ٢١٧) .

(٢) خلق أفعال العباد (ص٦٩ ، ١٠٣) .

(٣) القراءة خلف الإمام (ص٨٥) تحقيق زغلول .

(٤) انظر : تهذيب الكمال (٢٤/ ١٣٧-١٤٠) وتهذيب التهذيب (٨/ ٤٢١-٤٢٣) ، وتضعيف=

كذاب ، وقال النسائي والدارقطني : متروك .

وهاهنا ملاحظة أُسجلها وهي أن البخاري حسن الظن ببعض رواة أهل المدينة وقد خالف مشايخه وعلماء عصره في بعض الرواة المدنيين ، فمثلاً كثير بن عبد الله هذا وفليح بن سليمان وإسماعيل بن أبي أويس وغيرهم احتج بحديثهم وصحح لهم ، ويظهر لي أنه تبين له من أمرهم ما لم يتبين لغيره والله أعلم .

- **وأما عبد الله بن عمرو بن عوف المزني المدني** ، والد كثير ، فقد قال البخاري فيه : « سمع أباه ، سمع منه ابنه كثير » [(١)] ، وليس له راوٍ إلا ابنه، وقد ذكره ابن حبان في ثقاته [(٢)] ، ولم يذكر البخاري فيه جرحاً بل صحح له كما تقدم .

- **وأما عمرو بن عوف المزني** ، فقد ذكره البخاري [(٣)] في الصحابة ، وساق من طريق كثير بن عبد الله حفيده ما يدل على صحبته ، وقد ذكره

= علي بن المديني في سؤالات ابن أبي شيبة (ص٩٠) .

(١) التاريخ الكبير (٥/ ١٥٤) .

(٢) ثقات ابن حبان (٥/ ٤١) .

(٣) التاريخ الكبير (٦/ ٣٠٧) .

ابن سعد[١] وأبو حاتم الرازي [٢] وابن حبان [٣] في الصحابة وغيرهم [٤] ولكن قال ابن عبد البر : « مخرج حديثه عن ولده ، وهم ضعفاء عند أهل الحديث » [٥] ، ولم أجد من شكك في صحبته رغم أن طريق ثبوتها لا يأتي إلا من طريق ابن ابنه أو من كلام الواقدي ، واتفاق أهل الحديث على ذلك هو الحجة في إثبات صحبته والله أعلم .

وهذا الحديث كما أسلفت في ميزان البخاري يعتبر حديثاً ثابتاً محفوظاً عن رسول الله ﷺ ، وهذا هو مراده من تحسينه له فيما ظهر لي .

(النص الخامس عشر) : قال الترمذي : « حدثنا محمد بن حميد الرازي، حدثنا جرير عن محمد بن إسحاق عن الصلت بن عبد الله بن نوفل قال : رأيت ابن عباس يتختم في يمينه ولا إخاله إلا قال : رأيت رسول الله ﷺ يتختم في يمينه .

قال أبو عيسى : قال محمد بن إسماعيل : حديث محمد بن إسحاق عن

(١) طبقات ابن سعد (٤/ ٣٦٣) .

(٢) الجرح والتعديل (٦/ ٢٤٢) .

(٣) ثقات ابن حبان (٣/ ٢٧١) .

(٤) الإصابة (٣/ ٩) .

(٥) الاستيعاب (٢/ ٥١٧) .

الصلت بن عبد الله بن نوفل حديث حسن »[١] .

هذا الحديث رواه أبو داود[٢] عن يونس بن بكير عن محمد بن إسحاق قال : رأيت على الصلتِ بن عبد الله بن نوفل بن عبد المطلب خاتماً في خنصره اليمنى فقلت : ما هذا ؟ قال : رأيت ابن عباس . . . بنحوه وهو مروي من عدة طرق[٣] عن ابن إسحاق به .

وقد قال الترمذي : « سألت محمداً عن هذا الباب فقلت : أي حديث في هذا أصح؟ قال : أصح شيء عندي في هذا الباب ، هذا الحديث ، حديثُ ابن أبي رافع عن عبد الله بن جعفر ، وحديث الصلت بن عبد الله ابن نوفل عن ابن عباس »[٤] .

والبخاري - كما سيأتي في النص السابع والعشرين - يحتج بابن إسحاق، وقد صرح بسماعه لهذا الحديث كما عند أبي داود ، فأُمِن من

---

(١) الجامع للترمذي (١٧٤٢) وفيه (حسن صحيح) ، ولكن في نسخة الكروخي (ق١٢٢/ ب) (حسن) فقط بدون صحيح ، ونسخة الكروخي أضبط ، ووافقها نقل المزي في تهذيب الكمال (١٣/ ٢٢٨) ونقل ابن رجب في أحكام الخواتيم (ص٨٥).

(٢) سنن أبي داود (٤٢٢٩) .

(٣) أخلاق النبي لأبي الشيخ (ص١٠٨) والتمهيد لابن عبد البر (١٧/ ١١٠) وتهذيب الكمال (١٣/ ٢٢٧) .

(٤) العلل الكبير (ص٥٨٦) .

تدليسه ، وأما الصلت ابن عبد الله فقد ترجم له البخاري [١] ولم يذكر فيه جرحاً ، فهو عنده على أقل الأحوال ممن يُحتمل ، وذكره ابن حبان [٢] وابن خلفون [٣] في الثقات ، وقال ابن سعد : « كان فقيهاً عابداً » [٤] ، وقد صرح بلقائه لابن عباس ، وهو يحدث بشيء رآه فالغالب أنه حفظ ذلك ، وهذا الحديث الذي رواه لا يحتاج إلى كبير ضبط ، فإن متوسط الضبط كما هو حال غالب الناس يسهل عليه حفظ مثله لاسيما في شيء عمل به ، والعمل بالسنن أعون شيء على حفظها والله أعلم .

ومراد البخاري من تحسينه أنه يراه حديثاً محفوظاً ثابتاً بدلالة عده إياه أصح ما رُوي في باب لبس الخاتم في اليمين مع حديث عبد الله بن جعفر .

(**النص السادس عشر**) : قال البخاري : « حديث الأوزاعي عن نَهِيك ابن يَريم في التغليس بالفجر حديث حسن » [٥] .

---

(١) التاريخ الكبير (٤/ ٢٩٩) .

(٢) الثقات لابن حبان (٦/ ٤٧٠) .

(٣) انظر : تعليق محقق تهذيب الكمال (١٣/ ٢٢٧) نقلاً عن الإكمال لمغلطاي .

(٤) طبقات ابن سعد (٢/ ٣١٧) .

(٥) السنن الكبرى للبيهقي (١/ ٤٥٦) قال : « وفي كتاب العلل لأبي عيسى الترمذي قال : قال محمد بن إسماعيل : . . . » وهذا النص غير موجود في طبعتي كتاب العلل الكبير ، ونقل تحسين البخاري لهذا الحديث أيضاً المزي في تهذيبه (٣٠/ ٣٦) .

والحديث رواه الأوزاعي [١] قال : حدثني نَهيك بن يَريم الأوزاعي ، حدثني مُغيث بن سُمي قال : « صليتُ مع عبد الله بن الزبير الصُبحَ بغَلَس، فلما سَلَّم أقبلتُ على ابن عمر فقلتُ : ما هذه الصلاة ؟!

قال : هذه صلاتنا كانت مع رسول الله ﷺ وأبي بكر وعمر ، فلما طُعن عمر أسفرَ بها عثمان » .

رجال السند :

- الأوزاعي : هو عبد الرحمن بن عمرو ، إمام أهل الشام ، ثقة لا يُسأل عن مثله [٢] .

وقد احتج به البخاري في صحيحه [٣] ، وسماعه من نَهيك ظاهر في السند .

- نَهيك بن يَريم الأوزاعي الشامي : ترجم له البخاري [٤] فلم يذكر فيه جرحاً .

---

(١) الحديث أخرجه ابن حبان (٤/ ٣٦٣-٣٦٤) وابن ماجه (٦٧١) والطحاوي في شرح المعاني (١/ ١٧٦) والبيهقي في الكبرى (١/ ٤٥٦) ويعقوب بن سفيان في المعرفة (٢/ ٤٣٨) وابن عساكر في تاريخه (١٧/ ٦٩٥) - مخطوط - وتهذيب الكمال (٣٠/ ٣٦) .

(٢) تهذيب الكمال (١٧/ ٣١٣-٣١٦) .

(٣) التعديل (٢/ ٨٧٣) وتهذيب الكمال (١٧/ ٣٠٧) .

(٤) التاريخ الكبير (٨/ ١٢٢) .

قال ابن معين [(١)] ويعقوب بن سفيان [(٢)] : « ليس به بأس » ، ووثقه أبو زرعة[(٣)] الدمشقي وابن حبان [(٤)] ، وليس له راوٍ إلا الأوزاعي لذا قال الذهبي : « لا يعرف » [(٥)] ، وخالفه ابن حجر فقال : « ثقة » [(٦)] ، وسماعه من مُغيث ظاهر في السند .

- **مُغيث بن سُمي الأوزاعي الشامي** ، قال البخاري : « سمع عبد الله بن عمر » [(٧)] ونقل عنه أنه قال : « أدركتُ ألفاً من أصحاب النبي ﷺ »[(٨)] ولم يذكر فيه جرحاً ، وهو ثقة [(٩)] ، وسماعه من عبد الله بن عمر رضي الله عنهما ظاهر في السند وقد أثبته البخاري أيضاً .

وهذا الحديث قال فيه يعقوب بن سفيان : « وهؤلاء رجال الشام ليس

---

(١) تاريخ دمشق لابن عساكر (١٧/ ٦٩٥) -مخطوط- .

(٢) المعرفة والتاريخ (٢/ ٤٣٨) .

(٣) تاريخ دمشق لابن عساكر (١٧/ ٦٩٥) -مخطوط- .

(٤) ثقات ابن حبان (٧/ ٥٤٥) .

(٥) الميزان (٤/ ٢٧٥) .

(٦) التقريب (٧٢٠٠) .

(٧) التاريخ الكبير (٨/ ٢٤) .

(٨) المرجع السابق (٨/ ٢٤) .

(٩) تهذيب الكمال (٢٨/ ٣٤٩-٣٥٠) .

فيهم إلا ثقة »[١] ، وهذا تصحيح منه للحديث ، وصححه أيضاً ابن حبان، ومراد البخاري من تحسينه أنه يراه محفوظاً صحيحاً فهو متصل على مذهبه وليس في رجاله مطعن ، وكون نهيك لم يرو عنه إلا الأوزاعي ليس بجرح؛ لأن الأوزاعي إمام ، وقد ذكرت فيما مضى عن الذهبي أن البخاري أخرج في صحيحه لبعض الرواة الذين لم يرو عنهم إلا راو واحد، لذلك أميل إلى أن تحسين البخاري للحديث يقصد به ثبوت الحديث وصحته عنده والله أعلم .

(النص السابع عشر) : قال البخاري : « إسحاق بن سيار سمع يونس بن ميسرة الشامي سمع أبا إدريس الخولاني : سألت المغيرة بن شعبة بدمشق قال : « وضَّأْتُ النبي ﷺ بتبوك فمسح على خفيه » قاله لي سليمان بن عبد الرحمن عن الوليد بن مسلم .

وقال هشيم عن داود بن عمرو عن بسر بن عبيد الله عن أبي إدريس عن عوف بن مالك قال : « جعل النبي ﷺ المسح على الخفين في غزوة تبوك ثلاثاً للمسافر ، ويوماً للمقيم » .

قال أبو عبد الله : إن كان هذا محفوظاً؛ فإنه حسن »[٢] ، أبو عبد الله

---

(١) المعرفة والتاريخ (٢/ ٤٣٨) .

(٢) التاريخ الكبير (١/ ٣٩٠) .

كنية البخاري - رحمه الله - .

قال الترمذي : « وسألته عن حديث هشيم عن داود بن عمرو عن بُسر ابن عبيد الله عن أبي إدريس الخولاني عن عوف : « أمرنا رسول الله ﷺ بالمسح . . . الحديث » . فقال : هو حديث حسن »[(١)] .

وقال الترمذي : « وسألت محمداً فقلت : أي الحديث عندك أصح في التوقيت في المسح على الخفين؟ قال : حديث صفوان بن عَسَّال ، وحديث أبي بكرة حسن »[(٢)] .

ونقل الترمذي في الجامع [(٣)] عن البخاري أنه قال : « أحسنُ شيء في هذا الباب حديث صفوان بن عسَّال » .

حديث عوف بن مالك ، أخرجه جمع من الأئمة [(٤)] في مصنفاتهم ،

---

(١) العلل الكبير (ص٥٤-٥٥) وفي الطبعة الأخرى (١/ ١٧٥-١٧٧) .

(٢) المرجع السابق .

(٣) جامع الترمذي (١/ ١٦١) .

(٤) أخرجه ابن أبي شيبة في المصنف (١/ ١٧٥-١٧٦) ،وأحمد في المسند (٦/ ٢٧) والبزار في مسنده - كشف الأستار - (١/ ٢٥٩) ، والطحاوي في شرح معاني الآثار (١/ ٨٢) ، والطبراني في الكبير (١٨/ ٤٠) ، والأوسط (٢/ ٣٣) ، وابن عدي في الكامل (٣/ ٩٥١) ، والدارقطني في سننه (١/ ١٩٧) ، والبيهقي في الكبرى (١/ ٢٧٥) ، وابن عساكر في تاريخ دمشق (٦/ ٣١) - مخطوط - .

جميعهم من طريق هشيم به ، وقد صرَّح هشيم بالتحديث عند الإمام أحمد في مسنده ، وعند غيره كذلك .

قال الطبراني:« لا يروى عن عوف إلا بهذا الإسناد ،تفرد به هشيم »[١].

وقال هشيم بعد أن روى هذا الحديث : « ولم أسمع في المسح شيئاً أحسن من هذا » [٢] ، يوضح قوله قول الإمام أحمد : « هذا من أجود حديث في المسح على الخفين؛ لأنه في غزوة تبوك آخر غزاة غزاها » [٣] .

رجال السند :

- هُشيم بن بشير السُلمي ، ذكر البخاري في ترجمته أن ابن المبارك قال فيه : « من غيَّر الدهرُ حفظه ، فلم يغير حفظَ هشيم » [٤] ، واحتج به في صحيحه [٥] ، وهو ثقة ثبت بالاتفاق؛ إلا أنه يدلس [٦] ، وقد صرح بالسماع في هذا الحديث - كما تقدم - .

(١) المعجم الأوسط (٢/ ٣٣) .

(٢) تاريخ دمشق لابن عساكر (٦/ ٣١-٣٢) .

(٣) تنقيح التحقيق (١/ ٥٢٠) .

(٤) التاريخ الكبير (٨/ ٢٤٢) .

(٥) تهذيب الكمال (٣٠/ ٢٧٢) .

(٦) انظر : تهذيب الكمال (٣٠/ ٢٧٢ ، ٢٨٨) .

فهرس موضوعات

الجزء الأول

الموضـــوع	الصفحة
المقدمة	٧
الباب الأول : استعمالات « الحسن » عند المحدثين	**٣٣**
الفصل الأول : تعريف الحسن ونشأته عند المحدثين	**٣٥**
المبحث الأول : تعريف الحسن لغة	٣٧
المبحث الثاني : نشأة مصطلح « الحسن » عند المحدثين	٤٢
الفصل الثاني : المحدثون الذين استعملـــوا مصطلـــح « الحسن »	
إلى عصر الترمذي	**٧٧**
المبحث الأول : تحسينات الإمام الشافعي	٨٠
المبحث الثاني : تحسينات الإمام علي بن المديني	٩٦
المبحث الثالث : تحسينات الإمام أحمد بن حنبل	١٧٧
المبحث الرابع : تحسينات الإمام البخاري	٣٩٥ - ٥٠٤

الحديث الحسن

١٤٢٥

لذاته ولغيره

دراسة استقرائية نقدية

تأليف

دكتور خالد بن منصور الدريس

أستاذ الحديث وعلومه بجامعة الملك سعود

الجزء الثاني

أضواء السلف

بسم الله الرحمن الرحيم

الطبعة الأولى

١٤٢٦هـ - ٢٠٠٥م

دار أضواء السلف
للنشر والتوزيع

لصاحبها
علي الحربي

الرياض - الربوة - الدائري الشرقي - مخرج ١٥ ص ب ١٢١٨٩٢
الرمز ١١٧١١ ت ٢٣٢١٠٤٥ جوال ٠٥٠٥٢٨٠٣٢٨

- **داود بن عمرو الأودي** ، ترجم له البخاري بقوله : « عن بسر بن عبيد الله وأبي سلام ، سمع منه هشيم ، قال محمد بن يزيد : عن داود بن عمرو الدمشقي ، هو عامل واسط ، سمع القاسم بن مخيمرة قوله ، ومكحولاً مرسل »[(١)] .

ونقل ابن عدي عن البخاري أنه قال فيه : « كان قدم واسط ، يُعدُ في الشاميين »[(٢)] ، ولم أجد للبخاري كلاماً في شأنه ، ولم يحتج به في شيء من كتبه المعروفة .

وداود هذا وثقه ابن معين[(٣)] وابن حبان[(٤)] .

وقال أحمد بن حنبل : مقارب الحديث ، ما أرى بحديثه بأساً ، كان شامياً ، وكان بواسط[(٥)] .

وقال : حديثه حديث مقارب[(٦)] ، وقال أبو زرعة : لا بأس به[(٧)] .

---

(١) التاريخ الكبير (٣/ ٢٣٦) .

(٢) الكامل لابن عدي (٣/ ٩٥١) .

(٣) تاريخ الدارمي (ص١٠٩) .

(٤) الثقات لابن حبان (٦/ ٢٨١) .

(٥) سؤالات أبي داود (ص٢٥٧) .

(٦) العلل لأحمد (٢/ ٤٩٥) .

(٧) الجرح والتعديل (٣/ ٤٢٠) .

وقال أبو داود : صالح [١] ، وقال ابن عدي : لا أرى برواياته بأساً [٢].

وأما العجلي فقال : يكتبُ حديثه ، وليس بالقوي [٣] .

وقال أبو حاتم : شيخ [٤] ، وقال مرة : ليس بالمشهور [٥] .

وقال ابن حزم : ضعيف ، ضعفه أحمد بن حنبل ، وقد ذكر بالكذب [٦] فتعقبه مغلطاي فقال : « وهذا قول لم نره لغير ابن حزم » [٧] .

وقال ابن حجر : « كذا قال ابن حزم ، وما أدري من هو هذا الذي ذكره بالكذب غيره؟ » [٨] ، وحكم ابن حجر على داود بأنه صدوق يخطئ [٩] .

ويظهر - لي - أن البخاري يرى داود بن عمرو في درجة مقارب

---

(١) تهذيب الكمال (٨/ ٤٣٣) .

(٢) الكامل لابن عدي (٣/ ٩٥٢) .

(٣) الثقات للعجلي (ص١٤٧) .

(٤) الجرح والتعديل (٣/ ٤٢٠) .

(٥) العلل لابن أبي حاتم (١/ ٣٩) .

(٦) المحلى (٧/ ٤٧١) .

(٧) إكمال تهذيب الكمال - مخطوط - (٢/ ٧٢٧) .

(٨) تهذيب التهذيب (٣/ ١٩٦) .

(٩) التقريب (١٨٠٤) وفيه الأزدي والصواب الأودي .

الحديث كما هو رأي شيخه الإمام أحمد بدلالة أنه قال : « إن كان هذا محفوظاً؛ فإنه حسن » ، وليس في السند من هو محل نظر إلا داود بن عمرو، فليس بثقة متفق عليه ولا بضعيف لا خلاف فيه ، فأقرب الأقوال إلى منهج البخاري أنه يراه مقارب الحديث ممن يُحتمل .

وأما بالنسبة إلى سماع داود من بُسر بن عبيد الله ، فإن البخاري ذكر في تاريخه في ترجمة داود قال : « عن بسر . . . » ، فلو ثبت عنده سماعه منه لقال : سمع كما هي عادته ، ولم أجد تاريخاً لمولد أو وفاة داود ، إلا أن الذهبي [1] ذكره في الطبقة الرابعة عشرة وهم من كانت وفياتهم بين سنة إحدى وثلاثين ومئة إلى سنة أربعين ومئة ، ولم يحدد تاريخ وفاته ، كما أنه ذكر بُسر بن عبيد الله الحضرمي [2] في الطبقة الحادية عشرة ، وهم من كانت وفياتهم بين سنة إحدى ومئة إلى سنة عشرة ومئة،وقال في (النبلاء): « عاش إلى حدود سنة عشر ومئة ، توفي في خلافة هشام بن عبد الملك »[3] وقد ذكر البخاري أن داود بن عمرو سمع القاسم بن مخيمرة وهو قد توفي

(١) انظر : تاريخ الإسلام للذهبي (١٢١-١٤٠هـ) (ص٤١٣) .

(٢) المرجع السابق (١٠١-١٢١هـ) (ص٣١) .

(٣) سير أعلام النبلاء (٤/ ٥٩٢) .

سنة مئة للهجرة [١] ، فعلى هذا تكون معاصرة داود لبُسر ثابتة كما أنهما شاميان ومن دمشق تحديداً ، وقد ذكرتُ من قبل أن البخاري لا يطعن في مثل ذلك ، لا سيما إذا كان المتن محفوظاً من وجهٍ آخر وليس فيه ما يُنكر .

- **بُسر بن عبيد الله الحضرمي الشامي** ، ثقة بدون خلاف [٢] ، احتج به البخاري في صحيحه [٣] ، وأخرج له حديثه عن أبي إدريس الخولاني ، قال أبو مُسهر : « أحفظُ أصحاب أبي إدريس عنه : بُسر بن عبيد الله » [٤] ، وبمثل هذا قال ابن حبان [٥] أيضاً ، وقد ذكر أبو الحسن بن سميع في (طبقاته) قال : « بُسر بن عبيد الله الحضرمي ، دمشقي ، داره داخل باب الحديد » [٦] ، وذكر ابن حبان أنه مات بالشام [٧] ، ونقلتُ آنفاً قول الذهبي في تاريخ وفاته .

- **أبو إدريس الخولاني** ، واسمه : عائذ الله بن عبد الله الشامي ، قال

(١) انظر : تهذيب الكمال (٢٣/ ٤٤٧) .

(٢) انظر : تهذيب الكمال (٤/ ٧٦-٧٧) .

(٣) انظر : تهذيب الكمال (٤/ ٧٥) .

(٤) تاريخ أبي زرعة الدمشقي (١/ ٣٤٥) .

(٥) الثقات لابن حبان (٦/ ١٠٩) ومشاهير علماء الأمصار (ص١٧٩) .

(٦) تاريخ دمشق لابن عساكر (٣/ ٣٠٣) .

(٧) مشاهير علماء الأمصار (ص١٧٩) .

البخاري : « ولد عام حنين قاله أبو مسهر ، ويمكن أن يكون سمع من معاذ . . . وسمع ابن مسعود والمغيرة بن شعبة »[(١)] ، وهو ثقة بالاتفاق[(٢)] ، وقد احتج به البخاري في صحيحه ، وأخرج له عن عوف بن مالك ، وسماعه منه ثابت حتى في بعض أسانيد الحديث[(٣)] الذي نحن بصدد الكلام عليه .

وهذا الحديث قال فيه البخاري في تاريخه الكبير : « إن كان هذا محفوظاً؛ فإنه حسن » ، وذلك في معرض ذكره للاختلاف الوارد على أبي إدريس ، ولكنه لما سأله الترمذي عنه قال : « هو حديث حسن » ولم يقل : إن كان محفوظاً ، ولا ندري أي القولين هو المتأخر من أقوال البخاري حتى نعتمد عليه ، لأن كتاب التاريخ الكبير للبخاري فيه زيادات وتعديلات[(٤)] ،

---

(١) التاريخ الكبير (٧/ ٨٣) .

(٢) انظر : تهذيب الكمال (١٤/ ٩٠-٩٣) .

(٣) انظر : المصنف لابن أبي شيبة (١/ ١٧٥-١٧٦) والمعجم الكبير (١٨/ ٤٠) وسنن الدارقطني (١/ ١٩٧) .

(٤) نص على هذا العلامة الشيخ المعلمي اليماني - رحمه الله - في مقدمته لكتاب (الموضح لأوهام الجمع والتفريق) (١/ ١١-١٢) وأزيد على ما قاله بأني رأيت البخاري في عدة مواضع من تاريخه الكبير يقول : « كذا في الكتاب العتيق » يعني التصنيف الأول للكتاب أسماه بالعتيق وانظر (٢/ ٩٥)(٤/ ١٥) ، ويقول : « ليس في العتيق مقيد » انظر (٢/ ١٦٩) ، وفي (٣/ ٣٣٨) قال =

يشهد لهذا ما يناسب المقام أن الترمذي قال في جامعه (١) بعد أن أجابه البخاري عن سؤاله عن حديث يرويه محمد بن حميد الرازي : « وحين رأيتهُ - يعني البخاريَ - كان حسنَ الرأي في محمد بن حُميد الرازي ثم ضعفهُ بعدُ » ، وفي التاريخ الكبير (المطبوع) - وهو من رواية ابن سهل ، وقد سمعه من البخاري سنة ست وأربعين ومائتين (٢) - قال البخاري : « محمد بن حميد ، أبو عبد الله الرازي ، سمع يعقوب القمي وجريراً ، فيه نظر ، مات سنة ثمان وأربعين ومائتين - سئل أبو عبد الله عن محمد بن حميد الرازي لماذا تُكلم فيه؟ فقال : كأنه أكثر على نفسه » (٣) ، ويغلب على ظني أن ذكر وفاة ابن حميد إضافة من البخاري نفسه أو بأمرٍ منه أن تُلحق في النسخ التي سُمعت منه قبل ذلك التاريخ ، وقد ذكر ابن حميد ووفاته في تاريخه الصغير (٤) ، وقال : « فيه نظر » ، وقوله : « سئل أبو عبد الله » ليست من كلام البخاري قطعاً وإنما هي من إضافة الراوي ، لأن أبا

= : « قال أبو عبد الله - هو البخاري - : كذا وجدت في الكتاب العتيق » إلى غير ذلك .

(١) جامع الترمذي (٤/ ١٩٥) .

(٢) انظر : التاريخ الكبير (١/ ٣) .

(٣) المرجع السابق (١/ ٦٩-٧٠) .

(٤) التاريخ الصغير (٢/ ٣٥٥) .

عبد الله كنية البخاري نفسه ، وبالمقارنة بين كلام الترمذي وكلام البخاري السابقين يُعلم أن البخاري زاد في تاريخه قوله في ابن حُميد أن فيه نظراً ، أو أضاف ترجمته كاملة ، لأن الترمذي ذكر أنه كان حسنَ الرأي ثم تبين له ضعفه ، ومن غير الممكن أن يكون ابن حميد فيه نظر عند البخاري ويكون حسن الرأي فيه قديماً ، لأن كتاب التاريخ كما تقدم صنفه البخاري قديماً .

وبما تقدم فإنا لا نستطيع الجزم بما هو الرأي الأخير الذي استقر عليه البخاري في الحكم على هذا الحديث ، ولكن من الظاهر للمتأمل أن البخاري يرى أن حديث أبي إدريس الخولاني عن عوف بن مالك أشبه بالصواب من الحديث الذي ساقه أولاً ، وهو - كما ورد - من حديث أبي إدريس عن المغيرة بن شعبة وذلك لأمرين لهما علاقة بهذه الرواية :

١- أن إسحاق بن سيار ليس بالمشهور كما قال أبو حاتم (١) ، وليس له راوٍ إلا الوليد بن مسلم (٢) ، وأما داود بن عمر فهو أشهر حديثاً عند أهل العلم ، ومعروف برواية العلم يستدل على ذلك بأن الرواة عنه بحسب ما ذكره المزي (٣) : خمسة ، كما أن أهل العلم بالجرح والتعديل

---

(١) العلل لابن أبي حاتم (١/ ٣٩) .

(٢) انظر : الجرح والتعديل (٢/ ٢٢٢-٢٢٣) والعلل (١/ ٣٩) .

(٣) تهذيب الكمال (٨/ ٤٣٢) .

تكلموا فيه ما بين مقو ومضعف له كما تقدم بعكس إسحاق .

٢- أنه لا يُعرف لأبي إدريس رواية عن المغيرة إلا في هذا الحديث - الذي هو محل نظر - قال أبو حاتم الرازي : « ولا نعلم روى أبو إدريس عن المغيرة بن شعبة سوى هذا الحديث »[١] ، بينما روى أبو إدريس عن عوف بن مالك عدة أحاديث ، وثبت بيقين سماعه منه كما تقدم ، فلذا أن يكون الحديث عن عوف أولى وأقرب إلى الصواب من أن يكون عن المغيرة لما ذكر آنفاً .

ولهذا قال البخاري : إن كان هذا محفوظاً - يعني حديث هشيم عن داود بن عمرو - فإنه حسن؛ لأنه أشبه بالصواب للسببين السابقين ، ولسائل أن يسأل : لماذا لم يقل البخاري «حسن» دون قوله « إن كان هذا محفوظاً »؟ ويجاب عن هذا : بأن البخاري ربما تردد في ثبوت الحديث لحال داود بن عمرو الأودي ، ثم إن قوله : إن كان هذا محفوظاً ، لا يقصد متن الحديث عن رسول الله ﷺ ، وإنما قصده إن كان هذا محفوظاً عن أبي إدريس الخولاني أنه يروي هذا الحديث عن عوف بن مالك فإنه حسن ، أي أحسن من حديث إسحاق بن سيار الذي يرويه عن أبي إدريس عن

(١) العلل لابن أبي حاتم (١/ ٣٩) .

المغيرة بن شعبة .

وعلى أية حال لو افترضنا أن رأي البخاري الأخير في الحكم على هذا الحديث هو ما نقله الترمذي ، أي قوله : « هو حديث حسن » ، فإن معنى ذلك أنه أطلق الحسن على الحديث الذي يراه محفوظاً صحيحاً ، وهو متصل على مذهبه في اشتراط اللقاء لاتصال الحديث المعنعن ، كما أنه موافق لمنهجه في تصحيح بعض أحاديث من قال فيهم « مقارب الحديث » كما سنوضحه في آخر المبحث إن شاء الله .

ويؤيد هذا أن شيخ الإمام البخاري الإمامُ أحمد بن حنبل سئل عن أجود الأحاديث في المسح فقال : « حديث شريح بن هانيء عن عائشة ، وحديث خزيمة بن ثابت ، وحديث عوف بن مالك » [١] .

وأما الحديث الثاني الذي نصَّ البخاري على أنه حسن حديث أبي بكرة:

وقد رواه جمع من الأئمة في مصنفاتهم [٢] عن عبد الوهاب بن

---

(١) تنقيح التحقيق (١/ ٥١٨) .

(٢) أخرجه الشافعي - كما في مسنده - (١/ ٤٢) ، وابن أبي شيبة في المصنف (١/ ١٧٩) وابن ماجه (٥٥٦) ، وابن الجارود في المنتقى (٨٧) ، وابن خزيمة في صحيحه (١٩٢) ، والطحاوي في شرح المعاني (١/ ٨٢) ، وابن حبان في صحيحه (٤/ ١٥٤، ١٥٧) وابن عدي في الكامل (٦/ ٢٤٥٢) ، والدارقطني في سننه (١/ ١٩٤، ٢٠٤) والبيهقي في الكبرى (١/ ٢٨١) وابن عبد البر في التمهيد (١١/ ١٥٤ ، ١٥٥) .

عبد المجيد الثقفي ، حدثنا المهاجر أبو مخلد عن عبد الرحمن بن أبي بكرة عن أبيه عن رسول الله ﷺ « أنه أرخص للمسافر أن يمسح على الخفين ثلاثة أيام ولياليهن ، وللمقيم يوماً وليلة » واللفظ للشافعي .

وذكر الدارقطني في (علله) (١) أن وهيب بن خالد قد تابع عبد الوهاب في روايته عن المهاجر ، ولكنه لم يسند هذه المتابعة ، ووقفتُ عليها عند العقيلي في ضعفائه (٢) ، ولكن رواها عن مهاجر مرسلاً أن النبي ﷺ ، وكذلك ساق رواية عبد الوهاب عن مهاجر مرسلاً ، وأكثر ظني أن في ذلك سقطاً ؛ لأن العقيلي قال : « والمتن معروف من غير هذا الوجه ، ولا يتابع مهاجر على هذا » ، وقوله : لا يتابع ، يقتضي وجود إسناد عن مهاجر يروى به المتن إلى رسول الله ﷺ .

وقد وجدت متابعة للمهاجر من طريق خالد (٣) الحذاء عن عبد الرحمن ابن أبي بكرة به ، ولكنها متابعة فيها نظر ، قال الدراقطني : « اختلف عن عبد الوهاب فرواه ابنه عثمان بن عبد الوهاب بن عبد المجيد ، ومُسدَّد ، وبُندار ، وأبو الأشعث فقالوا : عن مهاجر عن ابن أبي بكرة عن أبيه ،

(١) انظر: العلل للدارقطني (٧/ ١٥٤) .

(٢) الضعفاء للعقيلي (٤/ ٢٠٨) .

(٣) انظر : السنن الكبرى للبيهقي (١/ ٢٧٦ ، ٢٨٩) .

ووهم فيه والصحيح حديث مهاجر »[١] .

يضاف إلى ذلك أن يحيى بن معين [٢] وعلي بن المديني [٣] والإمام الشافعي[٤] رووه عن عبد الوهاب كما رواه الجماعة عن مهاجر وليس عن خالد الحذاء .

وقال البيهقي : « وهذا الحديث رواه جماعة عن عبد الوهاب الثقفي عن المهاجر أبي مخلد ، ورواه زيد بن الحُباب عنه عن خالد الحذاء ، فإما أن يكون غلطاً منه ، أو من الحسن بن علي - بن عفان - ، وإما أن يكون عبد الوهاب رواه على الوجهين جميعاً ، ورواية الجماعة أولى أن تكون محفوظة »[٥] .

وقد وجدت أبابكر بن أبي شيبة [٦] روى الحديث عن زيد بن الحُباب عن عبد الوهاب عن المهاجر به كما رواه الجماعة ، فعلى هذا يكون الحسن

(١) العلل للدارقطني (٧/ ١٥٤-١٥٥) .

(٢) انظر : المنتقى لابن الجارود (٨٧) .

(٣) انظر : التمهيد لابن عبد البر (١١/ ١٥٥) .

(٤) مسند الشافعي (١/ ٤٢) .

(٥) السنن الكبرى للبيهقي (١/ ٢٧٦) .

(٦) انظر : المصنف لابن أبي شيبة (١/ ١٧٩) .

ابن علي بن عفان هو الذي تفرد بذكر خالد الحذاء ولعله تصحف عليه اسم المهاجر أبي مخلد إلى خالد الحذاء فإن رسم الاسمين قد يُشتبه فيهما خاصة في المخطوطات القديمة ، ولا يمكن الجزم بأن الحسن بن علي بن عفان هو المخطئ في ذلك فإنه ثقة (١) ، كما أن البرقاني قال للدارقطني : « فإن الحضرمي وابن غنام حدثا به عن أبي بكر بن أبي شيبة عن زيد بن الحباب عن عبد الوهاب عن مهاجر عن عبد الرحمن بن أبي بكرة عن أبيه ، فقال - الدراقطني - : حدثونا به عن ابن عفان عن زيد بن الحباب عن عبد الوهاب عن خالد الحذاء لم يزد على هذا ، قيل له : فلعله قيل عنه القولان ، قال : نعم » (٢) .

فالدارقطني لا يستبعد أن يكون زيد حدَّث به على الوجهين مع جزمه بأن الصحيح حديث مهاجر وأن ذكر خالد الحذاء وهم كما تقدم عنه ، وعلى أية الحال الذي يعنينا هنا أن متابعة خالد الحذاء لا تصح .

رجال السند :

- **عبد الوهاب بن عبد المجيد الثقفي** ، احتج به البخاري في

---

(١) انظر : تهذيب الكمال (٦/ ٢٥٧-٢٥٩) .

(٢) العلل للدارقطني (٧/ ١٥٥) .

صحيحه[١] ، والراجح في شأنه أنه ثقة [٢] ، إلا أنه اختلط قبل وفاته بثلاث سنين [٣] ، ولكن قال الذهبي : « لكن ما ضرَّه تغيُّره ، فإنه لم يحدِّث زمن التغير بشيء ، وقال العقيلي [٤] : حدثنا الحسين بن عبد الله الذارع ، حدثنا أبو داود قال : تغيَّر جرير بن حازم ، وعبد الوهاب الثقفي ، فحُجِب الناس عنهم » [٥] ، وحديثه الذي نحن بصدده حُمِل عنه قبل اختلاطه جزماً؛ لأن ممن حدَّث به عن عبد الوهاب الإمام يحيى بن معين وقد نص على أن عبد الوهاب اختلط بأخرة [٦] ، ولا يعقل أن يحيى بن معين ، يحدث عنه حال اختلاطه ، وكذلك الإمام الشافعي وعلي بن المديني من المؤكد أنهما سمعا هذا الحديث قبل الاختلاط ، وذلك لما عُرف عن هؤلاء الثلاثة من شدة الإتقان والتحري ، ثم لأن عبد الوهاب - على الراجح - حجبه أهله لما اختلط ، وعبد الوهاب قد صح سماعه من

---

(١) انظر تهذيب الكمال (١٨/ ٥٠٣) .

(٢) انظر تهذيب الكمال (١٨/ ٥٠٣-٥٠٨) ، وهدي الساري (ص٤٤٣-٤٤٤) .

(٣) انظر الضعفاء للعقيلي (٣/ ٧٥) .

(٤) المرجع السابق .

(٥) النبلاء (٩/ ٢٣٩-٢٤٠) .

(٦) تاريخ ابن معين (٢/ ٣٧٨) .

المهاجر كما هو ظاهر في الروايات الكثيرة عنه لهذا الحديث ، فقد جاء في أكثرها تصريحه بالسماع من المهاجر .

- المهاجر بن مخلد أبو مخلد مولى أبي بكرة ، قال البخاري : « يُعدُ في البصريين ، عن عبد الرحمن بن أبي بكرة ، روى عنه عبد الوهاب الثقفي » (١) ، ولم يذكر البخاري فيه جرحاً ولم يذكره في ضعفائه ، فهو عنده على الاحتمال كما قدمنا في أول هذا المبحث ، كما أن تحسينه له يدل على أنه يراه في أقل الأحوال مقارب الحديث؛ لأن تحسينه لهذا الحديث الذي ينفرد به المهاجر فيه تقوية له بلا شك .

وقد قال يحيى بن معين في شأن المهاجر بن مخلد : صالح (٢) ، وقال الساجي : هو صدوق معروف (٣) ، وذكره ابن حبان في (ثقاته) (٤) وقال ابن عبد البر : « هو عندهم صالح الحديث » (٥) .

---

(١) التاريخ الكبير (٧/ ٣٨١) .

(٢) الجرح والتعديل (٨/ ٢٦٢) .

(٣) التمهيد لابن عبد البر (١١/ ١٥٥) .

(٤) الثقات لابن حبان (٧/ ٤٨٦) .

(٥) الاستغناء (٢/ ٧١١) .

وأما من ضعفه فوهيب بن خالد فقد كان يعيبه ويقول : « لا يحفظ » [١] وكذلك أبو حاتم الرازي قال : « لين الحديث ، ليس بذاك ، وليس بالمتقن، يُكتب حديثه » [٢] .

وأغفلت كتب الجرح والتعديل المتأخرة أن البخاري حسَّن له ، وأن الشافعي صحح حديثه وكذلك ابن خزيمة وابن حبان والخطابي ، وابن الجارود احتج بحديثه في كتابه (المنتقى) الذي قال فيه الذهبي : « لا ينزلُ فيه عن رُتبة الحسن أبداً ، إلا في النادر » [٣] ، وجعله ابن حزم [٤] في منزلة مع الصحيحين ، فتصحيح هؤلاء العلماء تقوية لحال المهاجر بدون أدنى شك .

وهو معاصر لعبد الرحمن بن أبي بكرة بدون ريب ؛ لأنه قد ثبت أنه سمع[٥] من أبي العالية رُفيع بن مهران الرياحي ، وأبو العالية مات سنة ثلاث

---

(١) الضعفاء للعقيلي (٤/ ٢٠٨) والكامل لابن عدي (٦/ ٢٤٥٢) .

(٢) الجرح والتعديل (٨/ ٢٦٢) .

(٣) النبلاء (١٤/ ٢٣٩) .

(٤) المرجع السابق (١٨/ ٢٠٢) .

(٥) انظر : تهذيب الكمال (٢٨/ ٥٨١) .

وتسعين كما ذكره البخاري (١) ، ورُوي من عدة طرق عن أبي خلدة صاحب أبي العالية أنه مات سنة تسعين (٢) .

وبهذا قال الإمام يحيى بن معين (٣) ، وقال الذهبي : « وشذَّ المدائني فوهِمَ وقال : مات سنة ست ومئة »(٤) ، فأرجح الأقوال أن أبا العالية مات سنة تسعين أو ثلاث وتسعين ، وأما عبد الرحمن ابن أبي بكرة فقد مات سنة ست وتسعين كما ذكره يحيى بن معين ، والمدائني (٥) ، فيكون المهاجر معاصراً لعبد الرحمن بن أبي بكرة بيقين ، كما أنهما من البصرة ، ويضاف إلى ذلك أن المهاجر أبا مخلد مولى أبي بكرة - أو مولى البكرات وهم آل أبي بكرة - ، ومولى القوم قريب منهم ومخالط لهم وعارف بشؤونهم ، فهذه قرينة ظاهرة على قوة احتمال اللقاء ، ومثل هذا لا يطعن فيه البخاري بعدم معرفة اللقاء كما تقدم .

- **عبد الرحمن بن أبي بكرة الثقفي البصري** ، احتج به البخاري في

---

(١) التاريخ الكبير (٣/ ٣٢٦) .

(٢) انظر : تاريخ دمشق (٦/ ٢٧٥) .

(٣) تاريخ ابن معين (٢/ ١٦٦) .

(٤) النبلاء (٤/ ٢١٣) .

(٥) انظر : تاريخ دمشق (١٠/ ٢٣١) ، وأيضاً تهذيب التهذيب (٦/ ١٤٨) .

صحيحه بحديثه عن أبيه [١] ، ونص على سماعه من أبيه في تاريخه [٢] ، وهو ثقة بدون خلاف [٣] .

وهذا الحديث قال العقيلي فيه : « والمتن معروف من غير هذا الوجه ، ولا يُتابع مهاجرٌ على هذه الرواية » [٤] .

وأما الشافعي فقال : « وإنما أخذنا في التوقيت بحديث المهاجر ، وكان إسناداً صحيحاً » [٥] . وصححه ابن خزيمة [٦] وابن حبان [٧] والخطابي[٨] وابن الملقن[٩] ، وكذلك الساجي فقد ساق الحديث بسنده ثم قال : « مهاجر أبو مخلد هذا صدوق ومعروف ، وليس قول من قال فيه: مجهول؛ بشيء ، روى عنه أيوب السختياني ، وعوف الأعرابي ، وحماد

---

(١) انظر : تهذيب الكمال (١٧/ ٥) .

(٢) التاريخ الكبير (٥/ ٢٦٠) .

(٣) انظر : تهذيب التهذيب (٦/ ١٤٨) .

(٤) الضعفاء للعقيلي (٤/ ٢٠٨) .

(٥) معرفة السنن والآثار (٢/ ١١٠) .

(٦) صحيح ابن خزيمة (١٩٢) .

(٧) صحيح ابن حبان (٤/ ١٥٤ ، ١٥٧) .

(٨) البدر المنير (٢/ ١٣٢) - مخطوط - .

(٩) المرجع السابق (٢/ ١٣١) .

ابن زيد ، وإسماعيل بن علية ، وعبد الوهاب الثقفي وغيرهم ، واحتج به الشافعي في توقيت المسح على الخفين »[(١)] .

وقال البزار : « وهذا الحديث لا نعلمه يروى عن أبي بكرة إلا من هذا الوجه ، وإسناده حسن »[(٢)] .

وقال الحافظ ابن حجر بعد أن ذكر أقوال النقاد في المهاجر : « فهذا على شرط الحسن لذاته كما تقرر ، وإن كان ابن حبان أخرجه في (صحيحه) فذاك جري على قاعدته في عدم التفرقة بين الصحيح والحسن فلا يعترض به »[(٣)] .

وترجيح الحافظ ابن حجر هذا فيه نظر - عندي - فلا أدري لماذا لم يقل هو صحيح لغيره ، فإن الحديث له عدة شواهد قوية؟! ولأنه حكم على الحديث بأنه حسن لذاته بالنسبة لنظره هو ، والبخاري ربما كان له موقف آخر من المهاجر فلعله يوثقه ! ، ثم إن الحسن لذاته كما قرر الذهبي لم يكن معروفاً عند المتقدمين ، بل الحافظ ابن حجر نفسه يقول : « ينبغي أن يُزاد في التعريف بالصحيح فيُقال : هو الحديث الذي يتصل إسناده بنقل العدل

---

(١) التمهيد لابن عبد البر (١١/ ١٥٥) .

(٢) مسند البزار - مخطوط - (٢/ ١٤٩) نقلاً عن محقق العلل للدارقطني (٧/ ١٥٤) .

(٣) النكت على كتاب ابن الصلاح (١/ ٤٢٨) .

التام الضبط أو القاصر عنه إذا اعتضد عن مثله إلى منتهاه ولا يكون شاذاً ولا معللاً ، وإنما قلتُ ذلك لأنني اعتبرت كثيراً من أحاديث الصحيحين فوجدتها لا يتم الحكم عليها بالصحة إلا بذلك »[١] .

وهذا فيه إقرار منه - رحمه الله - بأن من كان خفيف الضبط يُدِخل البخاري ومعه مسلم رحمهما الله حديثه في الصحيح بدون تمييز الصحيح من الحسن ، وليس معنى ذلك أنه عندهما صحيح لغيره ، وإنما تبين لهما بالاعتبار أن حديثه ذاك قد حفظه ولم يخطئ فيه أو يُخالف ، فهو صحيح لذاته لأنه من المسلم أن ليس كل حديثه يقع فيه الوهم ، فما المانع من تصحيح حديثه الذي لا وهم فيه ، مع التسليم بأن لا مشاحة في الاصطلاح ولكنهما مع غيرهما من أئمة عصرهما لا يفرقان بين صحيح لذاته ولغيره ، وإنما يطلقان لفظ الصحة فقط مجرداً من أي إضافة .

وأغلب ظني أن البخاري عندما رأى حديث المهاجر محفوظاً من ناحية المتن من وجوه أخرى صحيحة عن رسول الله ﷺ ، وأن السند يرويه عبد الرحمن بن أبي بكرة وهو ثقة جليل ، والراوي عنه رجل من مواليهم يبعد جداً أن يُخطئ في السند لأنه عن أناس يعرفهم جيداً وهما عبد الرحمن

---

(١) المرجع السابق (١/ ٤١٧) .

ووالده فكيف لا يحفظ اسميهما؟! حَسَّن الحديث ويقصد بذلك أنه محفوظ صحيح .

ومما يؤكد أن هذا الحديث من صحيح حديث المهاجر أن وهيب بن خالد الذي وصف المهاجر بأنه لا يحفظ قد روى هذا الحديث عنه كما ذكر العقيلي (١) والدارقطني (٢) ، ووهيب كان من أهل التثبت والانتقاء ، قال فيه ابن مهدي : « كان من أبصر أصحابه بالحديث والرجال » (٣) ، وقال أبو حاتم الرازي : « ما أنقى حديثه ، لا تكادُ تجده يحدث عن الضعفاء . . . ، ويقال : إنه لم يكن بعد شعبة أعلم بالرجال منه » (٤) .

فالحديث متصل على مذهب البخاري في السند المعنعن ، وهو أيضاً من صحيح حديث المهاجر لعدة قرائن تقدم ذكرها ، لذا فالذي أطمئن إليه أنه عنى بتحسينه له أنه حديث محفوظ صحيح عنده ، ولم أجد ما يدل على أنه قصد الحسن اللغوي بمعنى غرابة السند أو المتن ، أو الحسن لغيره ، وذلك لأن ظاهر كلامه أنه حَسَّن الحديث بالنظر لذات الحديث لا لغيره ، كما أن

---

(١) الضعفاء للعقيلي (٤/ ٢٠٨) .

(٢) العلل للدارقطني (٧/ ١٥٤) .

(٣) الجرح والتعديل (٩/ ٣٥) .

(٤) المرجع السابق .

كلامه خرج مخرج الحكم على الحديث فيبعد أن يكون قصد الغرابة ونحوها ، والنص كما ساقه الترمذي : « وسألت محمداً فقلت : أي الحديث عندك أصح في التوقيت في المسح على الخفين؟ قال : حديث صفوان بن عَسَّال ، وحديث أبي بكرة حسن » ، وسياق النص يؤكد أنه لم يرد بتحسينه تلك المعاني ، أما أن يكون أراد الحسن لذاته فقد رددتُ على ذلك آنفاً .

وأمرٌ آخر يستفاد من سياق كلام البخاري الآنف ، وهو أن حديث أبي بكرة يأتي عنده في القوة بعد حديث صفوان بن عَسَّال ، فعلى هذا يكون حديث أبي بكرة أقوى عنده من حديث عوف بن مالك السابق ، لأنه وصف حديث عوف في تاريخه بأنه « إن كان محفوظاً فهو حسن » وهذا يقتضي بعض التردد لديه في حاله ، أما حديث أبي بكرة فقد حسنه في سياق جوابه عن سؤال : أي الحديث أصح في التوقيت في المسح على الخفين ؟ ويقتضي جوابه - رحمه الله - أنه يعده من أصح أحاديث التوقيت ويأتي في المنزلة بعد حديث صفوان بن عَسَّال .

وقولــه في حديث صفوان (١) أنه أحسن ما روي في ذلك يقصد أنه

---

(١) أخرجه أحمد في المسند (٤/ ٣٣٩-٣٤٠ ، ٣٤١) والترمذي (٩٦) وابن ماجه (٤٧٨) والطحاوي في شرح المعاني (١/ ٨٢) وابن خزيمة في صحيحه (١٩٣) وابن حبان في صحيحه=

أصح وأفضل كما هو ظاهر بَيِّن من كلامه ، إلا أن غيره من النقاد [١] خالفه في هذا وجعل حديث علي [٢] الذي أخرجه مسلم في صحيحه هو أقوى ما روي في التوقيت في المسح على الخفين ، ونقل ابن حجر في التلخيص [٣] أن البخاري قال في حديث صفوان : إنه حسن ، ولكن بمقابلته على أصله كتاب (البدر المنير) تبين أنه وهِم في ذلك لاضطراب وقع في الأصل [٤] .

= (٤/ ١٤٧-١٤٨) والدارقطني (١/ ١٩٦-١٩٧) والبيهقي في الكبرى (١/ ١١٤ ، ١١٥ ، ٢٧٦ ، ٢٨٩) وغيرهم كثير . انظر : البدر المنير -مخطوط - (٢/ ١٣٣-١٣٦) ونصب الراية (١/ ١٨٢-١٨٣) والتلخيص الحبير (١/ ١٥٧-١٥٨) .

(١) منهم أحمد بن حنبل كما في التنقيح لابن عبد الـهادي (١/ ٥١٨) ، وقال البيهقي في الكبرى (١/ ٢٧٦) : « حديث شريح بن هانيء عن علي أصح ما روي في هذا الباب عند مسلم بن الحجاج رضي الله عنه » .

(٢) أخرجه مسلم (٢٧٦) وأحمد (١/ ٩٦) والنسائي (١/ ٨٤) وابن ماجه (٥٥٢) .

(٣) التلخيص الحبير (١/ ١٥٧) .

(٤) انظر : البدر المنير - مخطوط - (٢/ ١٣٣) وحتى يتبين اضطراب عبارته التي أوقعت ابن حجر في الوهم سأنقلها واضعاً الجمل المضطرب فيها بين قوسين قال : [قال الترمذي : هذا حديث حسن صحيح ، وقال الخطابي : هو صحيح الإسناد ، وقال البخاري فيما حكاه الترمذي : « هذا حديث حسن صحيح» عنه في علله أنه أصح حديث في التوقيت ، وفي الجامع (إنه حسن) ، وقال ابن الجوزي في تحقيقه : عاصم وإن تكلم في حفظه فقد خرج عنه في الصحيح (إنه أحسن)] فلاحظ أن الجملة =

ويحسن هنا أن أذكر نصاً يؤكد أن البخاري لو لم يكن عنده أن الحديثين السابقين - حديث عوف بن مالك وحديث أبي بكرة - متصلان على مذهبه في اشتراط اللقاء لما حسنهما ، فقد سأله الترمذي عن حديث خزيمة ابن ثابت في التوقيت في المسح على الخفين فقال : « لا يصح عندي حديث خزيمة في المسح؛ لأنه لا يُعرف لأبي عبد الله الجدلي سماعٌ من خزيمة بن ثابت »(١) ، يقول هذا في الباب نفسه الذي حَسَّن فيه الحديثين السابقين ، فدل هذا على أنهما لو لم يكونا متصلين على مذهبه في السند المعنعن لما حسنهما ، ولقال فيهما كما قال في حديث خزيمة الذي صححه ابن معين(٢) وأحمد(٣) وغيرهما .

(النص الثامن عشر) : قال الترمذي : « حدثني يحيى بن موسى ، حدثنا عبد الرزاق عن إسرائيل عن عامر بن شقيق عن أبي وائل عن عثمان: « أن النبي ﷺ خلَّل لحيته » .

= الأولى مقحمة لا معنى لها والثانية صوابها إنه أحسن كما في الجملة الثالثة وبذلك يتفق مع ما في العلل والجامع .

(١) العلل الكبير (ص٥٣) .

(٢) انظر : رواية أبي خالد الدقاق (ص٧٤) .

(٣) انظر : التنقيح لابن عبد الهادي (١/ ٢١٨) .

قال محمد : أصح شيء عندي في التخليل حديث عثمان . قلت : إنهم يتكلمون في هذا الحديث! فقال : هو حسن » [١] .

هذا الحديث مختصر ، وقد رواه عدد من الأئمة في مصنفاتهم [٢] جميعهم من طريق إسرائيل عن عامر بن شقيق عن أبي وائل عن عثمان رضي الله عنه بأطول مما هنا ، وفيه وصف للوضوء وإسرائيل هو ابن يونس بن أبي إسحاق السبيعي لم أجد قولاً للبخاري فيه ولكنه قال في حديث « لا نكاح إلا بولي » : « الزيادة من الثقة مقبولة وإسرائيل بن يونس ثقة » [٣] . واحتج به في صحيحه وهذا يدل على توثيقه له ، قال الذهبي : « إسرائيل اعتمده البخاري ومسلم في الأصول وهو في الثبت كالأسطوانة » [٤] ،

---

(١) العلل الكبير (ص٣٣) ، وفي الطبعة الأخرى (١/ ١١٥) .

(٢) أخرجه عبد الرزاق في مصنفه (١/ ٤١) وأبوبكر بن أبي شيبة في مصنفه (١/ ١٣) وعبد بن حميد في مسنده (٦٢) والدارمي (١/ ١٧٨) وابن ماجه (٤٣) والترمذي (٣١) ، والبزار في مسنده (٢/ ٤٩) ، وابن خزيمة في صحيحه (١٥١) ، وابن المنـــذر في الأوسط (١/ ٣٨٥) ، وابن الجارود في المنتقى (٧٢) ، وابن حبان في صحيحه (١/ ٣٦٣) والدارقطني في سننه (١/ ٨٦) ، والحاكم في المستدرك (١/ ١٤٩) والبيهقي في الكبرى (١/ ٥٤) .

(٣) الكفاية للخطيب (ص٤٥٢) .

(٤) المرجع السابق .

وقال ابن حجر : « احتج به الأئمة كلهم » [(١)] ، وقال أيضاً : « ثقة تُكلِّم فيه بلا حجة »[(٢)] ، وهذا هو الصحيح في شأنه [(٣)] - إن شاء الله ، ونص أبو حاتم على أنه سمع من عامرٍ [(٤)] . وعامر بن شَقيق بن جَمْرة الأسَدي ، قال البخاري : « سمع أبا وائل » [(٥)] ولم أجد له كلاماً فيه غير تحسينه لحديثه هذا ، وقد ضعفه ابن معين [(٦)] ، وقال أبو حاتم : شيخ ليس بقوي[(٧)] ، وقال النسائي : ليس به بأس [(٨)] ، وذكره ابن حبان في ثقاته [(٩)] وقال أبو عبد الله الحاكم : « ولا أعلم في عامر بن شقيق طعناً بوجه من الوجوه » [(١٠)] ، وقد صحح حديثه هذا : الترمذي وابن خزيمة وابن حبان

---

(١) الميزان (١/ ٢٠٩) .

(٢) هدي الساري (ص٤٠٩) .

(٣) التقريب (ص١٠٤) .

(٤) انظر: النبلاء (٧/ ٣٥٨-٣٥٩) وتهذيب الكمال (٢/ ٥١٥-٥٢٤) .

(٥) الجرح (٦/ ٣٢٢) .

(٦) التاريخ الكبير (٦/ ٤٥٨) .

(٧) الجرح والتعديل (٦/ ٣٢٢) .

(٨) تهذيب الكمال (١٤/ ٤٢) .

(٩) الثقات لابن حبان (٧/ ٢٤٩) .

(١٠) المستدرك (١/ ١٤٩) .

والحاكم ومع ذلك قال ابن حجر : « لين الحديث » [١] . وأبو وائل هو شقيق بن سَلمة ، مخضرم من كبار التابعين الثقات [٢] ، احتج به البخاري في صحيحه ، وقد ثبت في هذا الحديث كما في بعض طرقه عن إسرائيل أن أبا وائل قال : « رأيت عثمان توضأ . . . الحديث » . وهذا الحديث حسنه البخاري وصححه الترمذي وابن خزيمة وابن حبان والدارقطني - فيما نقل عنه ابن الملقن [٣] - وأبو عبد الله الحاكم وغيرهم [٤] .

وقد وافق البخاري على أن حديث عثمان هو أحسن شيء في الباب : الإمامُ أحمد [٥] وابن المنذر [٦] ولكنهما ذكرا أنه لم يثبت في الباب شيء .

وقد ضعَّف حديث عثمان في تخليل اللحية : الإمام يحيى بن معين ، فقد ذكر ابن سيد الناس أن ابن أبي خيثمة قال : « سألت يحيى بن معين عن حديث عامر بن شقيق يعنيه - أي حديثه في التخليل - فقال: ضعيف »[٧].

---

(١) التقريب (ص٢٨٧) .

(٢) انظر : تهذيب الكمال (١٢/ ٥٤٨-٥٥٤) .

(٣) البدر المنير (١/ ٢٨٢) مخطوط .

(٤) انظر: البدر المنير (١/ ٢٨٥) مخطوط .

(٥) انظر : مسائل أبي داود (ص٣٠٩) .

(٦) انظر : الأوسط لابن المنذر (١/ ٣٨٥) .

(٧) النفح الشذي (ق٨٢/ أ) .

وقال الإمام أحمد : « قد روي فيه - يعني التخليل - أحاديث ليس يثبت فيها حديث » [(١)] ، وقال : « ليس يصح عن النبي ﷺ في التخليل شيء »[(٢)] .

وقال أبو حاتم الرازي : « لا يثبت عن النبي ﷺ في تخليل اللحية حديث » [(٣)] .

وقال ابن المنذر : « والأخبار التي رويت عن النبي ﷺ أنه خلَّل لحيته قد تكلم في أسانيدها ، وأحسنها حديث عثمان » [(٤)] ، ثم ذكر حديث عثمان وأتبعه بقوله : « ولو ثبت هذا لم يدل على وجوب تخليل اللحية » .

وقال العقيلي : « والرواية في تخليل اللحية فيها مقال » [(٥)] ، وقال : « والرواية في التخليل فيها لين ، وفيها ما هو أصلح من هذا الإسناد » [(٦)] ، ويعني بالأصلح الأقل ضعفاً؛ لأنه قال هذا في ترجمة واصل بن السائب

---

(١) مسائل أبي داود (ص٧) .

(٢) تهذيب مختصر أبي داود لابن القيم (١/ ١١٠) .

(٣) العلل لابن أبي حاتم (١/ ٤٥) .

(٤) الأوسط لابن المنذر (١/ ٣٨٥) .

(٥) الضعفاء الكبير (٤/ ٢٨٥) .

(٦) المرجع السابق (٤/ ٣٢٧) .

وهو متروك [١] .

وقال ابن عبد البر : « وروي عن النبي ﷺ أنه خلَّل لحيته في وضوئه من وجوه كلها ضعيفة » [٢] .

وضعف ابن حزم حديث عثمان بقولـه : « أما حديث عثمان فمن طريق إسرائيل وليس بالقوي ، عن عامر بن شقيق وليس مشهوراً بقوة النقل [٣] » كما ضعف كل أحاديث الباب .

وقال ابن رشد بعد أن ذكر خلاف الفقهاء في ذلك : « وسبب اختلافهم في ذلك اختلافهم في صحة الآثار التي ورد فيها الأمر بتخليل اللحية ، والأكثر على أنها غير صحيحة مع أن الآثار التي ورد فيها صفة وضوئه عليه الصلاة والسلام ليس في شيء منها التخليل » [٤] .

وقد توقف ابن دقيق العيد في تقوية حديث عثمان - كما يظهر لي - من قولـه : « قال ابن معين : عامر بن شقيق ضعيف الحديث ، وقال أبو حاتم : ليس بالقوي . وقد أخرج الشيخان حديث عثمان في الوضوء من

(١) انظر : المغني للذهبي (٢/ ٧١٨) .

(٢) التمهيد (٢٠/ ١٢٠) والاستذكار (٢/ ١٨) .

(٣) المحلى (٢/ ٣٦) .

(٤) بداية المجتهد مع تخريجه الهداية (١/ ١٢٠-١٢٢) .

عدة طرق وليس في شيء منها ذكر التخليل ، والله أعلم »[1] .

وهذا الذي ذكره ابن دقيق العيد من تعدد طرق الحديث في الصحيحين فيه نظر ، فإن حديث عثمان في صفة وضوء النبي ﷺ قد روي عند الشيخين في صحيحيهما[2] من عدة طرق عن الزهري عن عطاء بن يزيد الليثي عن حمران بن أبان عن عثمان رضي الله عنه ، وظاهر كلامه - رحمه الله - أن تعدد الطرق عن عثمان رضي الله عنه ، وقيد ذلك بما أخرجه الشيخان ، ولم أجد عندهما هذا الحديث إلا من طريق الزهري به ، أي لم يروه عن عثمان عندهما إلا حمران بن أبان فقط ، وأما خارج الصحيحين فقد جاء من عدة طرق عن عثمان رضي الله عنه[3] ، وليس فيها تخليل اللحية .

وما ذكره هؤلاء العلماء من تضعيف الحديث يثير هذا السؤال : لماذا حَسَّن البخاري هذا الحديث وفيه أمور ثلاثة تستدعي النظر؟ هي :

---

(1) نصب الراية (1/ 24) .

(2) انظر : تحفة الأشراف (7/ 250-251) ، وانظر كذلك المسند الجامع لبشار عواد معروف وآخرين ، باب الطهارة من مسند عثمان بن عفان (12/ 429-447) .

(3) انظر : مسند أحمد (2/ 57 ، 60 ، 61 ، 67) تحقيق شاكر ، وسنن أبي داود (108) وسنن ابن ماجه (435) .

١- ضَعفُ عامر بن شقيق الذي صرَّح به شيخ البخاري يحيى بن معين ، بالإضافة إلى ما نقل عن الإمام أحمد - وهو شيخ له أيضاً - من أنه لا يثبت في هذا الباب شيء ، ووافقهما تلميذهما وعصري البخاري أبو حاتم الرازي الذي ضعف عامراً ، ونص على أن جميع أحاديث الباب لا تثبت .

٢- أن حديث عثمان رضي الله عنه في صفة الوضوء رُوي من وجوه عدة لم يجيء في شيء منها ذكر تخليل اللحية ، وعدم ذكر هذا الجمع من الرواة لهذه الزيادة يقتضي التوقف في ما زاده عامر بن شقيق وهو متكلم فيه؛ بل حتى لو قلنا : إنه لا بأس به ، فلا يحكم له بهذه الزيادة التي لم يذكرها عدد ممن هم أوثق حفظاً منه وأتقن .

٣- أن هذا الحديث تفرد به عامر بن شقيق عن أبي وائل ، وأبو وائل له أصحاب من الحفاظ المعروفين بالإكثار من طلب العلم وروايته ، كالأعمش و أبي حصين وعثمان بن عاصم وحبيب بن أبي ثابت وزُبيد اليامي وعمرو بن مرة ومنصور بن المعتمر وحصين بن عبد الرحمن وغيرهم ، فأين كان هؤلاء الحفاظ الأثبات عن هذا الحديث المتضمن هذه السُّنة الغالية؟! فكيف يُقبل تفرد عامر بهذا الحديث المهم دون هؤلاء الحفاظ؟!

أما لماذا قوّى وقبلَ هذا الحديث رغم أن فيه الأمور السابق ذكرها؟

فأحسبُ - والعلم عند الله - أن البخاري يخالف رأيه رأيَ من ضعَّف عامر ابن شقيق ، فلذا قَبِل حديثه وقواه بتحسينه إياه ، ولعله ذهب في ذلك إلى أن سفياناً الثوري وابن عيينة وشعبة ومِسْعَر بن كِدام وشريك بن عبد الله قد رووا عنه ، ولم يجيء عن أحدٍ منهم خاصة السفيانين وشعبة ما يطعن في عدالة أو ضبط عامر بن شقيق ، كما استدل البخاري في سياق توثيقه لمحمد بن إسحاق بأنه : « روى عنه الثوري وابن إدريس وحماد بن زيد ، ويزيد بن زريع ، وابن علية ، وعبد الوارث وابن المبارك ، وكذلك احتمله أحمد ، ويحيى بن معين وعامة أهل العلم » (١) ، ومن المعلوم أن أحمد وابن معين لم يحتجا بابن إسحاق مطلقاً (٢) ، ولكنهما رويا حديثه ولم يتجنباه ، وقد سئل يحيى بن سعيد القطان عن رجل هل ضعفه شعبة؟ فقال : « لو لم يضعفه لروى عنه » (٣) ، وقال أبو حاتم الرازي : « إذا رأيت شعبة يحدث عن رجل فاعلم أنه ثقة إلا نفراً بأعيانهم » (٤) ، وقال :

(١) جزء القراءة خلف الإمام (ص٤١) .

(٢) انظر : تهذيب الكمال (٢٤/ ٤٢٢ ، ٤٢٣-٤٢٤) .

(٣) تقدمة الجرح (ص١٥٠) .

(٤) المرجع السابق (ص١٢٨) .

« إذا رأيت الرجل لا يروي عنه الثوري - وأُراه قال : وشعبة - وقد أدركاه فما ظنك به» [١] ، وقال ابن أبي حاتم : « سألت أبا زرعة عن رواية الثقات عن رجل مما يقوي حديثه؟ قال : إي لعمري . . . » [٢] ، وقال ابن خزيمة في صحيحه : « كنتُ لا أخرجُ حديث عاصم بن عبيد الله في هذا الكتاب ، ثم نظرتُ فإذا شعبة والثوري قد رويا عنه ، ويحيى بن سعيد وعبد الرحمن بن مهدي وهما إماما أهل زمانهما قد رويا عن الثوري عنه ، وروى عنه مالك خبراً في غير الموطأ » [٣] .

وقال ابن المبارك : « العدل من رضيه أهل العلم فكتبوا عنه حديثه ، فهو عدل جائز الشهادة » [٤] .

وحديث عامر بن شقيق : رواه عبد الرحمن بن مهدي عن إسرائيل ، وهذا مما يعطي قوةً للحديث ، وليس معنى هذا أني أقول : إن رواية العدل عن غيره توثيق له عند البخاري مطلقاً ، ولكن أقول رواية الحفاظ الثقات كشعبة وسفيان الثوري وابن عيينة وهم من أهل النقد والمعرفة بالرواة عن

(١) العلل لابن أبي حاتم (١/ ٣٦٥) .

(٢) الجرح والتعديل (٢/ ٣٦) .

(٣) صحيح ابن خزيمة (٣/ ٢٤٨) .

(٤) الكامل لابن عدي (١/ ١١٥) .

راوٍ تعطيه قوة لا تصل به إلى درجة الثقة إلا إذا كان ذلك الراوي قد جُرِح جرحاً مفسراً مبيناً فلا تنفعه رواية أولئك عنه .

وإنما أطلتُ في هذا لأني لم أجد للبخاري نصاً صريحاً في شأن عامر بن شقيق ، ثم لأني أستبعد أن يكون البخاري حسَّن الحديث مع حكمه على عامرٍ بالضعف ، بل أراه في حكم (المقبول) المحتج به عنده ، يؤكد ذلك أن تلميذه الإمام الترمذي حكم على هذا الحديث بأنه (حسن صحيح) وهو يعلم علماً يقيناً أن بعض الأئمة النقاد قد تكلم فيه ، واعترض على البخاري بذلك لما قال إنه أصح شيء عنده في (التخليل) ، ولكن لما سمع تحسين البخاري اختار قوله على قول من تكلم في الحديث وصحح الحديث متابعة لقول البخاري .

وأما المأخذ الثاني على الحديث فيغلب على ظني أن من ضعَّف هذا الحديث من حيث العموم أو الخصوص فبسبب هذا المأخذ ، ذلك أن عامر ابن شقيق جاء بهذه الزيادة وانفرد بها دون غيره ممن رووا حديث عثمان في صفة الوضوء ، وليس هو في وزن من يُقبل منه ذلك ، ويشهد لهذا أن أبا داود طعن في صحة رواية (مسح رأسه ثلاثاً) مع أنها وردت من وجهين :

أحدهما صححه بعض الأئمة [١] فقال : « أحاديث عثمان رضي الله عنه الصحاح كلها تدل على مسح الرأس أنه مرة ، فإنهم ذكروا الوضوء ثلاثاً ، وقالوا فيها : ومسح رأسه ، ولم يذكروا عدداً كما ذكروا في غيره » [٢] .

والذي أراه - والله أعلم - أن البخاري - رحمه الله - لم ير هذا المأخذ يطعن في ثبوت لفظة (التخليل) الواردة في حديث عامر بن شقيق؛ لأنه حديث مستقل يُحتمل أن عثمان رضي الله عنه وضح صفة وضوء النبي ﷺ عدة مرات وفي مقامات وأماكن مختلفة ، فنقل حمران بن أبان ما شاهده ، ونقل غيره ما شاهده أيضاً ، ونقل أبو وائل صفة وضوئه كما شاهدها وحضرها ، لذا أظن أن البخاري رأى حديث أبي وائل في مقامٍ مختلف عما رواه الآخرون عن عثمان رضي الله عنه ، وأما لو أن أبا وائل روى هذا الحديث عن حمران عن عثمان مثلاً لكانت زيادة عامر بن شقيق محل نظر لاتحاد الطريق ، ويضاف إلى ذلك أن تخليل اللحية - عند جمهور العلماء - من سنن الوضوء وليست من فرائضه فلا يداوم عليها مداومة الفرض ، فلعل عثمان رضي الله عنه فعله أمام أبي وائل وتركه أمام غيره كما هو شأن السنة والنافلة غير المؤكدة تفعل حيناً وتُترك حيناً آخر ، فلا يكون ترك نقل

(١) انظر : فتح الباري (١/ ٣١٣ ، ٣٥٧) وقد مال الحافظ ابن حجر إلى قبولها .

(٢) سنن أبي داود (١/ ٢٧) .

من لم يشهدها حجة على نقل من شهدها ونقلها ، كما قال البخاري في قضية تُشبه هذه ، وهي ما ورد عن عبيد الله بن أبي رافع عن علي رضي الله عنه أنه رفع يديه في الصلاة وجاء من طريق آخر أن علياً لا يرفع يديه إلا في تكبيرة الإحرام فقط فقال : « وحديث عبيد الله هو شاهد ، فإذا روى رجلان عن محدث قال أحدهما : رأيته فعل ، وقال الآخر : لم أره ، فالذي قال رأيته فهو شاهد ، والذي قال : لم يفعل؛ فليس هو بشاهد لأنه لم يحفظ الفعل . . . »(١) .

وقال البخاري في حديث رواه عبد الله العمري عن نافع عن ابن عمر عن رسول الله ﷺ : « أنه كان يرفع إذا ركع وإذا سجد » : « المحفوظ ما روى عبيد الله ، وأيوب ، ومالك ، وابن جريج ، والليث ، وعدةٌ من أهل الحجاز ، وأهل العراق عن نافع عن ابن عمر رضي الله تعالى عنهما في رفع الأيدي عند الركوع ، وإذا رفع رأسه من الركوع ، ولو صح حديث العمري عن نافع عن ابن عمر رضي الله تعالى عنهما لم يكن مخالفاً للأول؛ لأن أولئك قالوا : إذا رفع رأسه من الركوع ، فلو ثبت لاستعملنا كليهما ، وليس هذا من الخلاف الذي يخالف بعضهم بعضاً؛ لأن هذه زيادة في

---

(١) جزء رفع اليدين مع تخريجه جلاء العينين (ص٤٤-٤٥) .

الفعل ، والزيادة مقبولة إذا ثبتت »[١] .

ولا يعني هذا أن الزيادة مقبولة دائماً ومن أي ثقة عند البخاري ، وهذا ظاهر في تصرفاته - رحمه الله - وأكَّد ذلك الحافظ ابن رجب الحنبلي قال : « من تأمل كتاب (تاريخ البخاري) تبين له قطعاً أنه لم يكن يرى أن زيادة كل ثقة في الإسناد مقبولة »[٢] .

ويجدر بنا هنا أن نناقش نصاً احتج فيه البخاري على تضعيف حديث لأن الثقات الذين رووا أحاديث في الباب لم يذكروا ما جاء في ذلك الحديث ، قال الترمذي : « وسألت محمداً عن هذا الحديث - يعني حديث صالح بن محمد بن زائدة عن سالم عن أبيه عن عمر أن رسول الله ﷺ قال : « من وجدتموه غلَّ فأحرقوا متاعه » . فضعَّف محمدٌ هذا الحديث، وقال : قد روي عن النبي ﷺ غير حديث خلاف هذا . حديث أبي هريرة في قصة مدعم[٣] ، وحديث زيد بن خالد[٤] أن رجلاً غلَّ خرزات ، وذكر أحاديث ، فلم يذكر في شيء منها أن النبي ﷺ أمر أن

(١) جزء رفع اليدين (ص ١٥٤-١٥٥) .

(٢) شرح العلل (١/ ٤٢٩) .

(٣) انظر : سنن أبي داود (٢٧١١) وصحيح ابن حبان (١١/ ١٨٧-١٨٨) .

(٤) انظر : سنن ابن ماجه (٢٨٤٨) . .

يُحرق متاع (من غلّ) . قال محمد : وصالح بن محمد بن زائدة ، هو أبو واقد ، منكر الحديث ، ذاهبٌ ، لا أروي عنه »(١) .

وقال في تاريخه الصغير : « صالح بن محمد بن زائدة أبو واقد الليثي ، تركه سليمان بن حرب ، منكر الحديث ، روى عن سالم عن أبيه عن عمر رفعه : « من غلَّ أحرقوا متاعه » لا يتابع عليه ، وقال النبي ﷺ في الغال : « صلوا على صاحبكم » لم يُحرِّق متاعه »(٢) .

فلماذا احتج على تضعيف هذا الحديث بأن الحكم الذي فيه لم يُذكر في الأحاديث الأخرى الواردة في شأن الغلول ، ولم يفعل نفس الشيء في حديث عامر بن شقيق؟!

الحقيقة أن بين القضيتين فرقاً ، يتلخص فيما يلي :

١- صالح بن محمد بن زائدة منكر الحديث ، وصرح البخاري بأنه ذاهب لا يروى عنه ، وهذا الحديث يؤكد هذا الحكم عليه ، وأما عامر بن

---

(١) العلل الكبير (ص٢٣٨) والطبعة الأخرى (٢/ ٦٢٥-٦٢٦) .

(٢) التاريخ الصغير (٢/ ٩٦) ، وقد ضعَّف هذا الحديث أيضاً في التاريخ الكبير (٤/ ٢٩١) وفي صحيحه مع الفتح (٦/ ٢١٦) كتاب الجهاد ، باب القليل من الغلول ، وانظر : مختصر سنن أبي داود (٤/ ٤٠) وفتح الباري (٦/ ٢١٧) والتلخيص الحبير (٤/ ١١٤) فقد نقل قول البخاري : « باطل لا أصل له » .

شقيق فهو أمثل منه وأقوى ، فقد قواه النسائي وابن حبان وصحح حديثه عدد من الأئمة .

٢- أن صالحاً تفرد بهذا الحديث راوياً له من طريق سالم عن ابن عمر ، وهذا من أصح وأشهر الطرق التي اعتنى بها كبار الأئمة وثقات الحفاظ ، فتفرده بذكر هذا الحكم الشرعي بهذا السند الصحيح في غاية النكارة ، ولذا قال علي بن المديني : « هذا حديث منكر ، يُنكره أصحاب الحديث »(١) .

٣- تضمن متن حديث صالح بن محمد حكماً شرعياً فيه عقوبة شديدة ، ولو كانت ثابتة لوجب نقلها وحفظها في أحاديث رسول الله ﷺ الأخرى التي وردت في شأن من غلَّ ، كما قال ابن عبد البر : « رسول الله ﷺ لم يُحرق رحل الذي أخذ الشملة ولا متاعه ، ولا أحرق متاع صاحب الخرزات ، ولو كان حرق متاعه واجباً لفعله ﷺ حينئذٍ ، ولو فعله لنُقِل ذلك في الحديث »(٢) .

وأما حديث عامر بن شقيق فكانت زيادته في ذكر (التخليل) ، وهو سنة في مذهب جمهور أهل العلم .

---

(١) مسند عمر لابن كثير (٢/ ٤٦٨) .

(٢) التمهيد (٢/ ٢١) .

٤- أعلَّ أبو داود حديث صالح بن محمد بما رُوي عنه أنه قال : « غزونا مع الوليد بن هشام ، ومعنا سالم بن عبد الله بن عمر ، وعمر بن عبد العزيز ، فغلَّ رجل متاعاً ، فأمر الوليد بمتاعه فأحرق ، وطِيف به ، ولم يُعطه سهمه » ، قال أبو داود : « وهذا أصح الحديثين ، رواه غير واحد أن الوليد بن هشام حَرَّق رحل زياد بن سعد ، وكان قد غلَّ ، وضربه »(١) ، وقال الدراقطني : « وأبوواقد - يعني صالح بن محمد - هذا ضعيف ، والمحفوظ أن سالماً أمر بهذا ولم يرفعه إلى النبي ﷺ ، ولا ذكره عن أبيه ولا عن عمر »(٢) .

وأما حديث عامر بن شقيق فلم يرد ما يخالفه أو يُنافيه .

وبقي الآن أن ننظر في المأخذ الثالث ، وهو تفرد عامر بن شقيق بذلك الحديث دون أصحاب أبي وائل المشهورين . والذي عُرف من منهج البخاري أنه يقبل تفرد الثقة ومن كان مقبول الرواية إذا لم يخالف ، أكَّد ذلك الحافظ ابن رجب ووضح أن موقف البخاري ومسلم من هذه المسألة يخالف موقف بعض أئمة النقاد ، قال رحمه الله : « فتلخص من هذا أن النكارة لا تزول عند يحيى القطان والإمام أحمد والبرديجي وغيرهم من

---

(١) سنن أبي داود (٣/ ٦٩) .

(٢) العلل للدارقطني (٢/ ٥٣) .

المتقدمين إلا بالمتابعة ، وكذلك الشذوذ كما حكاه الحاكم . وأما الشافعي وغيره فيرون أن ما تفرد به ثقة مقبول الرواية ، ولم يخالفه غيره فليس بشاذ، وتصرف الشيخين يدل على مثل هذا المعنى »[١] .

وقال في موضع آخر بعد أن ذكر عدداً من النصوص لأحمد بن حنبل فيها رد ما يتفرد به الثقة بمتن لا يعرف إلا من جهته : « وأما تصرف الشيخين والأكثرين فيدل على خلاف هذا ، وأن ما رواه الثقة عن الثقة إلى منتهاه – وليس له علة – فليس بمنكر »[٢] .

وسيأتي مزيد تفصيل في هذه المسألة في الباب الثالث إن شاء الله .

وبعد مناقشة هذه المآخذ الثلاثة على ذلك الحديث الذي حسنه البخاري، يجب علينا النظر الآن في مقصد البخاري من تحسينه ، والذي يترجح لي في ذلك أن البخاري قصد بأن الحديث قوي عنده في حد القبول والاحتجاج ، ولم يقصد إطلاق الحسن اللغوي لغرابة في السند أو لزيادة في المتن ، بدلالة أن الترمذي قال له : « إنهم يتكلمون في هذا الحديث! » .

وكأنه يراجعه معترضاً عليه في قوله : « أصح شيء عندي في التخليل حديث عثمان » ؛ فقال البخاري : « هو حسن » ، أي أن الحديث قوي لا

(١) شرح العلل (١/ ٤٦٢) .

(٢) المرجع السابق (١/ ٤٥٦) .

يؤثر فيه كلام من تكلم فيه ولا يضر في ثبوت الحديث عنده ، وبهذا يعلم أن تحسينه خرج مخرج الحكم على الحديث؛ لأن الكلام كان يدور حول ثبوت الحديث .

وأستبعد أن يكون البخاري قصد بتحسينه هنا (الحسن لذاته) المصطلح عليه عند المتأخرين ، وذلك لأن هذا الاصطلاح لم يكن موجوداً في ذلك الوقت ، وقد ذكر الذهبي أن حد الحسن في اصطلاحنا - يعني المتأخرين - مولد حادث ، وهو في عُرف السلف يعود إلى قسم من أقسام الصحيح [١] ، وسأبين في آخر مبحث البخاري أنه - رحمه الله - صحَّح أحاديث بعض المتكلم فيهم بل ومن قال هو فيه إنه مقارب الحديث ، ومنزلة هذا أقل من الحسن لذاته .

وأستبعد كذلك أن يكون قصد بتحسينه للحديث لأن له شواهد؛ لأنه كما هو ظاهر من قولــه : إن هذا الحديث أصح شيء في الباب ، وجَّه تحسينه لنفس الحديث لا لشواهده .

والذي أميل إليه أن تحسين البخاري للحديث يعني به صحة الحديث عنده ولكن بمفهومه الواسع للصحيح كما هو منهجه ، وهذا ما فهمه

---

(١) النبلاء (١٣/ ٢١٤) .

تلميذه الترمذي ، فقد صحح الحديث ، لا سيما وأن شرط الاتصال في السند المعنعن عند البخاري وهو ثبوت اللقاء متوفر هنا في السند ، كما أن المتن ليس فيه مخالفة ، والحديث بصورة عامة سالم من العلة ، والبخاري له اهتمام كبير جداً بمخالفة المتن كما سيتم توضيحه - إن شاء الله - في آخر هذا المبحث مع بيان أنها تشكل محوراً رئيساً عنده في الحكم على الأحاديث والرواة .

كما يشهد لما ذهبت إليه هنا ، أنا وجدنا البخاري أطلق التحسين على عدد من الأحاديث التي صححها في صحيحه وخارجه ، وبلا ريب أن الصحيح درجات تتفاوت ، وليس هذا الحديث من أعلى درجات الصحيح .

ويرى الحافظ ابن حجر [١] أن الحديث صحيح لغيره ، وذكره مثالاً على الحسن لذاته المعتضد بغيره مما يُرقيه لمرتبة الصحيح لغيره .

(**النص التاسع عشر**) : قال الترمذي : « حدثنا إبراهيم بن سعيد ، حدثنا سعد بن عبد الحميد بن جعفر عن ابن أبي الزناد عن موسى بن عقبة عن صالح مولى التوأمة عن ابن عباس قال : قال رسول الله ﷺ : « إذا

---

(١) النكت لابن حجر (١/ ٤٢١-٤٢٤) .

قمتَ إلى الصلاة فأسبغ الوضـوء ، واجعلِ الماء بين أصابع يديك ورجليك » .

سألت محمداً عن هذا الحديث فقال : هو حديث حسن ، وموسى بن عقبة سمع من صالح مولى التوأمة قديماً ، وكان أحمد يقول : من سمع من صالح قديماً فسماعه حسن ، ومن سمع منه أخيراً فكأنه يضعف سماعه . قال محمد : وابن أبي ذئب سماعه منه أخيراً ، ويروي عنه مناكير »[١] .

هذا الحديث أخرجه عدد من الأئمة [٢] في مصنفاتهم عن سعد بن عبد الحميد به .

ورواه الإمام أحمد ، ثنا سليمان بن داود الهاشمي ، ثنا عبد الرحمن بن أبي الزناد عن موسى عن صالح مولى التوأمة قـال : سمعت ابن عباس يقول : « سأل رجل النبي ﷺ عن شيء من أمر الصلاة؟ فقـال له رسول الله ﷺ : « خلل أصابع يديك ورجليك » - يعني إسباغ الوضوء ، وكان فيما قال له : « إذا ركعت فضع كفيك على ركبتيك حتى تطمئن ، وقال الهاشمي مرةً :

(١) العلل الكبير (ص٣٤) ، وهذا النص النفيس سقط من نسخة حمزة ديب ، انظر (١/ ١١٧) فليس فيه كلام البخاري!!

(٢) أخرجه ابن ماجه (٤٤٧) والترمذي (٣٩) وعنه الطوسي في مختصر الأحكام (١/ ٢١٢-٢١٣) ، والحاكم في المستدرك (١/ ١٨٢) .

حتى تطمئنًّا ، وإذا سجدتَ فأَمْكِنْ جبهتك من الأرض حتى تجد حجَم الأرض »[١] .

رجال السند :

- **سعد بن عبد الحميد بن جعفر الأنصاري** ، ذكر البخاري أنه بغدادي، سكن رَبَض الأنصار ، سمع ابن أبي الزناد [٢] ، وقد وثقه يعقوب بن شيبة ، وقال ابن معين وصالح جزرة : لا بأس به ، وأنكر أحمد سماعه من مالك ، وضعفه الساجي وابن حبان [٣] ، وقال الحافظ ابن حجر : « صدوق له أغاليط » [٤] .

- **سليمان بن داود الهاشمي** ، ذكر البخاري أنه سمع من ابن أبي الزناد[٥] ، وحدَّث عنه البخاري في خلق أفعال العباد ، وهو ثقة بالاتفاق[٦].

(١) أخرجه أحمد في المسند (١/ ٢٨٧) ، وفي طبعة شاكر (٤/ ٢٠٧) .

(٢) التاريخ الكبير (٤/ ٦١) .

(٣) انظر : تاريخ بغداد (٩/ ١٢٤-١٢٦) وتهذيب الكمال (١٠/ ٢٨٥-٢٨٧) .

(٤) التقريب (٢٢٤٧) .

(٥) التاريخ الكبير (٤/ ٣١٠) .

(٦) انظر:تهذيب الكمال (١١/ ٤١٠-٤١٣) .

- **عبد الرحمن بن أبي الزناد عبد الله بن ذكوان القرشي مولاهم** ، ذكر البخاري أنه سمع من موسى بن عقبة [١] ، وقال : « عبد الرحمن بن أبي الزناد كان مالك يشير به » [٢] ، ويقصد البخاري بهذا القول توثيق ابن أبي الزناد ، فإن موسى بن سلمة استشار الإمام مالكا لما قدم لطلب العلم عمن يسمع فقال الإمام مالك : « عليك بابن أبي الزناد » [٣] ، قال ابن حجر : « قد علق البخاري له كثيراً عن أبيه عن الأعرج ، ومن روايته هو عن موسى بن عقبة وعن هشام بن عروة » [٤] .

وقد صحح البخاري حديثاً تفرد به ابن أبي الزناد عن ابن عباس أن النبي ﷺ تنفَّل سيفه ذا الفقار يوم بدر . . . قال البخاري : « وحديث ابن أبي الزناد عن أبيه عن عبيد الله عن ابن عباس صحيح » [٥] ، كما احتج به في جزء رفع اليدين بل اختار حديثه ليكون أول حديث يسنده في كتابه ، لذا فالبخاري يحتج بحديث ابن أبي الزناد ويصححه ، ولا يعني ذلك أنه

---

(١) التاريخ الكبير (٥/ ٣١٥) .

(٢) العلل الكبير (ص٣٩٠) والطبعة الأخرى (٢/ ٩٦٩) وجامع الترمذي (١/ ١٦٦) .

(٣) تاريخ بغداد (١٠/ ٢٢٨) .

(٤) هدي الساري (ص٤٨١) .

(٥) العلل الكبير (ص ٢٥٨) والأخرى (٢/ ١١٨) .

حجة عنده دوماً ، نقول ذلك لأن جمعاً من أهل العلم تكلموا في ابن أبي الزناد وضعفوه [١] ، وبعضهم يفصل في شأنه .

فعلي بن المديني نقل عنه يعقوب بن شيبة أنه يضعف حديث ابن أبي الزناد بالعراق ، ويصحح ما حدَّث به بالمدينة . وقال مرة : « سمعت ابن المديني يقول : ما روى سليمان الهاشمي عنه فهي حِسان ، نظرت فيها فإذا هي مقارِبة ، وجعل علي يستحسنها » [٢] .

وقال عبد الله بن علي بن المديني عن أبيه : « ما حدَّث به بالمدينة فهو صحيح ، وما حدَّث ببغداد أفسده البغداديون . . . » [٣] ، وبنحو هذا قال عمرو بن علي الفلاس والساجي [٤] .

وقد ضعفه يحيى بن معين في عدة روايات ، وفي رواية قال : « أثبتُ الناس في هشام بن عروة : عبد الرحمن بن أبي الزناد » [٥] ، وحكى الساجي عنه أنه قال : « عبد الرحمن بن أبي الزناد عن أبيه عن الأعرج عن

---

(١) انظر : تاريخ بغداد (١٠/ ٢٢٨-٢٣٠) وتهذيب الكمال (١٧/ ٩٥-١٠١) .

(٢) شرح علل الترمذي (٢/ ٦٠٦) ، وتاريخ بغداد (٢٩/ ٢٢٩) مع بعض الاختلاف .

(٣) تاريخ بغداد (١٠/ ٢٢٩) .

(٤) المرجع السابق (١٠/ ٢٢٩ ، ٢٣٠) .

(٥) تاريخ بغداد (٧/ ٢٢٨) .

أبي هريرة حُجة »[١] .

وأحمد بن حنبل ضعفه في عدة روايات ، وسأله أبو طالب عنه فقال : « هو يروى عنه » ، فقال أبو طالب : « يُحتمل؟ قال : نعم »[٢] ، وقد صحح أحمد له حديثاً[٣] .

وأقرب الأقوال في ابن أبي الزناد إلى منهج البخاري هو قول علي بن المديني ، يشهد لهذا أنه لما احتج به في جزء رفع اليدين ساق حديثه من طريق إسماعيل بن أبي أويس وهو مدني ، وكذلك الحديث الذي حسنه هنا قد رواه شيخه سليمان بن داود الهاشمي كما جاء في مسند أحمد فعُرف أنه من صحيح حديث ابن أبي الزناد ، وأما حديثه الذي صححه فقد رواه جمعٌ منهم عبد الله بن وهب[٤] ويحيى بن يحيى الحنظلي[٥] ، وأظن أنهما سمعا منه بالمدينة ، فأما ابن وهب فلم أر من مشايخه من هو بغدادي ، ولم يذكره الخطيب في تاريخ بغداد ، وأما يحيى فلم يذكره الخطيب أيضاً ، قال

---

(١) تهذيب التهذيب (٦/ ١٧٢) .

(٢) الكامل لابن عدي (٤/ ١٥٨٥) .

(٣) انظر : نصب الراية (١/ ٤١٢) .

(٤) انظر : المستدرك للحاكم (٣/ ٣٩) .

(٥) دلائل النبوة للبيهقي (٣/ ١٣٦) .

الذهبي : « فما نعلم أن يحيى دخل بغداد » [١] ، وإنما ضُعف حديث ابن أبي الزناد في بغداد فيكونا سمعا منه في المدينة - إن شاء الله - ، والبخاري عندما صحح الحديث لم يحدد الراوي عن ابن أبي الزناد إنما قال : « حديث ابن أبي الزناد . . . صحيح » ، فالظاهر أنه ثبت عنده من رواية من سمع منه بالمدينة فلذا صححه .

وقول البخاري في ابن أبي الزناد : « كان مالك يشير به » ، فهم منه الشيخ أحمد شاكر أن مالكاً يضعفه ويتكلم فيه [٢] ، ونقل أن مالكاً كان ينكر على ابن أبي الزناد روايته لكتاب (السبعة) الفقهاء عن أبيه ويقول : أين كنا عن هذا؟! وهذا ليس بصواب ، فإن تفسير قول البخاري يتناسب مع النص الذي أشار فيه مالك على من طلب المشورة منه فيمن يكتب العلم فقال له : « عليك بابن أبي الزناد » ، وكان سؤال موسى بن سلمة لمالك : « دُلَّني على رجلٍ ثقة أكتب عنه » [٣] .

فقصد البخاري أن مالك بن أنس كان يشير به أي يدل عليه وينصح به، وهذا ما فهمه تلميذ البخاري الإمام الترمذي فقد قال : « وعبد الرحمن بن

---

(١) النبلاء (١٠/ ٥١٦) .

(٢) جامع الترمذي (١/ ١٦٦) .

(٣) الكامل لابن عدي (٤/ ١٥٨٥) وفي تاريخ بغداد (١٠/ ٢٢٨) ولكن ليس فيه (ثقة) .

أبي الزناد ثقة ، وكان مالك بن أنس يوثقه ويأمر بالكتابة عنه »[١] .

- **موسى بن عقبة القرشي** احتج به البخاري في صحيحه ، وهو ثقة بالاتفاق إلا أن يحيى بن معين مع توثيقه له ذكر أن في روايته عن نافع شيئا[٢] ، ولكن روايته عنه في الصحيحين والسنن الأربعة ، وقد نص البخاري هنا أنه سمع من صالح مولى التوأمة قديماً .

- **صالح مولى التوأمة** ، ذكر البخاري أنه سمع ابن عباس[٣] ، وساق كلاماً لابن عيينة أنه لقيه بعدما تغير سنة خمس أو سبع وعشرين[٤] ، وقد قال الترمذي : « قلت : كيف صالح مولى التوأمة؟ قال - يعني البخاري : قد اختلط في آخر أمره ، من سمع منه قديماً سماعه مُقارِب ، وابن أبي ذئب ما أرى أنه سمع منه قديماً ، يروي عنه مناكير »[٥] ، وهذا موافق للنص الذي نحن بصدد الكلام عليه إلا أنه قال : « مقارِب » ونقل عن أحمد أنه قال : « حسن » أي سماع القدماء منه ، وموقف البخاري من حديث

---

(١) جامع الترمذي (٤/ ٢٣٤) .

(٢) انظر : تهذيب الكمال (٢٩/ ١١٥-١٢٢) .

(٣) التاريخ الكبير (٤/ ٢٩٢) .

(٤) المرجع السابق .

(٥) العلل الكبير (ص٢٩٢) .

صالح موافق لموقف أحمد بن حنبل ويحيى بن معين وعلي بن المديني وهم كبار مشايخه من أهل النقد والنظر إلا أنه خالف يحيى وعلياً في سماع ابن أبي ذئب منه فهو يستنكر بعض مروياته عن صالح .

فقد قال أحمد بن حنبل : « من سمع منه قديماً فذاك ، وقد روى عنه أكابر أهل المدينة ، وهو صالح الحديث ، ما أعلم به بأساً »(١) ، وقال : « ما أرى به بأس ، من سمع منه قديماً »(٢) ، وقال ابن رجب : « اختلط بأخرة ، فمن سمع منه قديماً فسماعه صحيح ، قاله الإمام أحمد وغيره »(٣) والروايات الأخرى قريبة من هذا المعنى(٤) .

وقال يحيى بن معين : « ثقة ، قد كان خَرِف قبل أن يموت ، فمن سمع منه قبل أن يختلط فهو ثبت »(٥) ، وقال أحمد بن سعد بن أبي مريم : سمعت يحيى بن معين يقول : « صالح مولى التوأمة ثقة حجة ، قلت : إن مالكاً ترك السماع منه ، فقال لي : إن مالكاً إنما أدركه بعد أن كبر وخرف ،

(١) الجرح والتعديل (٤/ ٤١٧) ولم أجده بتمامه في العلل برواية عبد الله!

(٢) العلل برواية عبد الله (٣/ ١١٥) هكذا ورد والصحيح (بأساً) .

(٣) شرح علل الترمذي (٢/ ٥٧٣) .

(٤) انظر : العلل للمروذي (ص٦٩) وسؤالات أبي داود (ص٢٠٨-٢٠٩) .

(٥) التاريخ لابن معين (٣/ ١٧٦) .

وسفيان الثوري إنما أدركه بعد أن خرف ، فسمع منه سفيان أحاديث منكرات وذلك بعدما خرف ، ولكن ابن أبي ذئب سمع منه قبل أن يخرف »[١] .

وقال علي بن المديني : « صالح ثقة؛ إلا أنه خَرِف وكبر ، فسمع منه قوم وهو خرف كبير ، فكان سماعهم ليس بصحيح ، سفيان الثوري ممن سمع منه بعدما خرف ، وكان ابن أبي ذئب قد سمع منه قبل أن يخرف »[٢] .

والبخاري يتبنى هذا التفصيل كما هو ظاهر من كلامه على الحديث موضع الدراسة ، مع العلم بأن من أهل العلم من ضعف صالحاً مطلقاً[٣].

وهذا الحديث قال فيه الترمذي : « حسن غريب »[٤] ، وقال الحاكم : « صالح هذا أظنه مولى التوأمة ، فإن كان كذلك فليس هو من شرط هذا الكتاب ، وإنما أخرجته شاهداً »[٥] ، وقال البوصيري : « وصالح وإن

(١) الكامل لابن عدي (٤/ ١٣٧٤) .

(٢) سؤالات ابن أبي شيبة (ص٨٦-٨٧) .

(٣) انظر : تهذيب الكمال (١٣/ ١٠٠-١٠٤) .

(٤) جامع الترمذي (١/ ٥٧) .

(٥) المستدرك (١/ ١٨٢) .

اختلط بآخره ، فإنما روى عنه موسى بن عقبة قبل اختلاطه »[١] ، وقال أحمد شاكر : « إسناده صحيح »[٢] ، وقال الألباني ـ رحمه الله ـ : « إسناد حسن - إن شاء الله تعالى - ، والحديث صحيح لأن له شاهداً من حديث لقيط بن صبرة مرفوعاً بلفظ : « إذا توضأت فخلل الأصابع » صححه ابن حبان والحاكم وغيرهما »[٣] .

ويظهر لي أن البخاري لم يحسن الحديث لشواهده؛ لأن كلامه - كما هو ظاهر - موجه بالتحديد إلى سند صالح مولى التوأمة ، كذلك أستبعد أنه قصد بالحسن الحسن لذاته؛ لأن هذا الاصطلاح غير معروف في زمنه ، فلا يبقى إلا أنه قصد بتحسينه الحديث تقويته؛ لأن السند متصل على مذهبه في اشتراط ثبوت اللقاء - كما وضحتُ ذلك في التراجم المتقدمة - ، ثم إن سليمان بن داود الهاشمي شيخ الإمام البخاري رواه عن ابن أبي الزناد وهو صحيح الرواية عنه كما ذكر ابن المديني - فيما تقدم - ، وابن أبي الزناد صحح له البخاري حديثاً واحتج به في حديث آخر ، وصالح مولى التوأمة ذكر البخاري أن رواية القدماء عنه مقاربة ، وأقر قول أحمد

(١) مصباح الزجاجة (١/ ٦٥) .

(٢) مسند أحمد (٤/ ٢٠٧) .

(٣) السلسلة الصحيحة (٣/ ٢٩٢) .

أنها حسنة ، كما أن متن الحديث ليس فيه ما يُنكر بل هو محفوظ من وجوه أخرى [1] ، وهذا الأمر بالذات يوليه البخاري عناية فائقة جداً ، أعني عدم مخالفة الحديث ومعارضته لغيره مما هو أقوى منه ، لذا أرى أن البخاري قصد بتحسينه صحة الحديث وحجيته وأنه محفوظ عنده ، وسيأتي معنا في آخر المبحث أن مفهوم الصحة عند البخاري أكثر شمولية وأوسع من مفهومها عند المتأخرين ، وسأورد الشواهد على ذلك إن شاء الله تعالى .

(النص العشرون) : قال الترمذي : « حدثنا ابن أبي عمر ، حدثنا سفيان عن ابن عجلان عن سعيد المقبري عن أبي سلمة بن عبد الرحمن أن عبد الرحمن توضأ عند عائشة فقالت : يا عبد الرحمن أسبغِ الوضوء فإني سمعت رسول الله ﷺ يقول : « ويلٌ للأعقاب من النار » .

حدثنا أبو الوليد الدمشقي ، حدثنا الوليد بن مسلم عن الأوزاعي عن يحيى بن أبي كثير عن سالم مولى دوس أنه سمع عائشة تقول لعبد الرحمن نحوه . . . فسألت محمداً عن هذا الحديث فقال : حديث أبي سلمة عن عائشة حديث حسن ، وحديث سالم مولى دوس عن عائشة حديث

(١) انظر نصب الراية (١/ ٢٧) .

حسن . . .

قال محمد : وحديث أبي عبد الله الأشعري : « ويلٌ للأعقاب من النار » هو حديث حسن» (١) .

يلاحظ هنا أن البخاري حكم على هذه الأسانيد بالنظر إلى ما يعرفه من طرق عديدة تُروى بها ، ويظهر من كلامه أنه لم يوجه تحسيناته لأسانيد الترمذي التي ساقها بغرض إثبات الحديث مسنداً ، يؤكد هذا أن البخاري قال : « حديث أبي سلمة عن عائشة . . . » فيحتمل أنه يقصد أن الحديث يروى من عدة طرق عن أبي سلمة ، ويحتمل أيضاً أنه قال ذلك من باب تمييز طريق عن آخر من غير قصد للاحتمال الأول ، إلا أنني لم أجد حديث أبي سلمة عن عائشة إلا من طريق محمد بن عجلان عن سعيد بن أبي سعيد المقبري عن أبي سلمة عن عائشة رضي الله عنها (٢) .

---

(١) العلل الكبير (ص٣٥) وفي الطبعة الأخرى (١/ ١١٨-١٢٠) .

(٢) أخرجه الشافعي كما في مسنده (١/ ٣٣) والحميدي (١٦١) وعبد الرزاق (١/ ٢٣) والإمام أحمد في المسند (٦/ ٤٠) وأبو يعلى في المسند (٧/ ٤٠٠) وأبو عوانة في مستخرجه (١/ ٢٥١) وابن حبان في صحيحه (٣/ ٣٤١-٣٤٢) والطبري في تفسيره (١٠/ ٦٨) تحقيق شاكر ، وفي معرفة السنن والآثار (١/ ٢٨٦) جميعهم عن سفيان بن عيينة به .

- وأخرجه ابن أبي شيبة في المصنف (١/ ٢٦) وأحمد في المسند (٦/ ١٩١) وابن ماجه (٤٥٢) والطبري (١٠/ ٦٨) عن يحيى بن سعيد القطان عن محمد بن عجلان به . =

ووجدت عبيد الله بن عمر العمري قد تابع ابن عجلان ، ولكن هذه المتابعة فيها نظر ، إذ لم يروها إلا أبو عبيد القاسم بن سلاَّم في كتابه (الطهور)[(١)] عن يحيى بن سعيد عن عبيد الله به ، قال الحافظ عبد الغني ابن سعيد : « في كتاب (الطهارة) لأبي عبيد القاسم بن سلام حديثان ما حدَّث بهما غير أبي عبيد ، ولا عن أبي عبيد غير محمد بن يحيى المروزي ، أحدهما حديث شعبة عن عمرو بن أبي وهب ، والآخر حديث عبيد الله ابن عمر عن سعيد المقبري ، حدَّث به يحيى القطان عن عبيد الله ، وحدَّث به الناس عن يحيى القطان عن ابن عجلان »[(٢)] .

وكتاب الطهارة الذي وصل إلينا هو من رواية محمد بن يحيى المروزي المذكور في كلام عبد الغني .

وأكد ذلك الإمام الدارقطني فقد سئل عن هذا الحديث فقال : « هو

= وأخرجه ابن أبي شيبة (١/ ٢٦) وابن ماجه (٤٥٢) عن أبي خالد الأحمر عن ابن عجلان به .

وأخرجه الطحاوي في معاني الآثار (١/ ٣٨) وأبو عوانة (١/ ٢٥١) والأوسط لابن المنذر (١/ ٤٠٦) عن أبي عاصم عن ابن عجلان به .

وأخرجه ابن ماجه (٤٥٢) عن عبد الله بن رجاء المكي عن ابن عجلان به .

(١) كتاب الطهور (ص٢٥٤) ، ولم ينبه المحقق على كلام أهل العلم في تفرد أبي عبيد !!

(٢) تاريخ بغداد (١٢/ ٤١٣) .

حديث رواه أبو عبيد القاسم [بن سلام] [١] عن يحيى بن سعيد القطان عن عبيد الله بن عمر عن سعيد المقبري عن أبي سلمة عن عائشة ، وخالفه جماعة من أصحاب يحيى منهم أحمد بن حنبل ، ومحمد بن أبي بكر ، ويعقوب الدورقي ، وأحمد بن سنان ، فرووه عن يحيى بن سعيد عن محمد بن عجلان عن المقبري عن أبي سلمة عن عائشة . . . ، ولم يقل عن يحيى القطان عن عبيد الله بن عمر غير أبي عبيد في (كتاب الطهارة) الذي صنفه » [٢] .

ولكن يُشكل على كلام عبد الغني والدارقطني أن أبا عبيد لم يُجدد شيخه فقد قال : « حدثنا يحيى بن سعيد » ولم ينسبه ، ونظرتُ في مشايخه فلم أجد من اسمه يحيى بن سعيد غير القطان ، ولكن نظرت بعد ذلك في الرواة عن عبيد الله العمري فوجدتُ أنه يروي عنه يحيى بن سعيد الأموي، ويحيى بن سعيد الأنصاري - وهو أكبر من العمري - ، والقطان[٣] ، كما وجدتُ العمري يروي عن سعيد بن أبي سعيد المقبري ،

---

(١) تحرف في المخطوطة إلى [مرسلاً] ولا معنى لوجود كلمة مرسل في سياق الكلام والصواب (بن سلام) والله أعلم .

(٢) العلل للدارقطني (٥/ ل ٧٣) .

(٣) انظر : تهذيب الكمال (١٩/ ١٢٧) .

ثم نظرت في ترجمة يحيى بن سعيد الأموي فوجدتُ المزي ذكر أنه يروي عن عبيد الله العُمري ، وذكر في الرواة عنه أباعبيد القاسم بن سلاَّم [(١)] ، فما المانع أن يكون شيخ أبي عبيد هو يحيى بن سعيد الأموي؟ لاسيما أنه لم ينسبه كما في النسخة المطبوعة من كتاب الطهارة ، وكذلك في تاريخ بغداد [(٢)] الذي أخرج حديث أبي عبيد هذا بالسند إليه ، وفي تهذيب [(٣)] الكمال بسنده إلى الخطيب البغدادي به أيضاً ، فيحتمل أنه يحيى بن سعيد القطان ، ويحتمل أن يكون يحيى بن سعيد الأموي ، فكلاهما من شيوخ أبي عبيد ، وكلاهما روى عن عبيد الله بن عمر العمري .

ولا أستبعد أن يكون البخاري اطلع على رواية أبي عبيد ، فهو من شيوخه الذين أخذ عنهم [(٤)] .

كما وردت متابعة للمقبري من يحيى بن أبي كثير ، ولكن فيها نظر ، فقد رواها عكرمة بن عمار عن يحيى بن أبي كثير عن أبي سلمة عن سالم مولى

---

(١) انظر : تهذيب الكمال (٣١/ ٣١٩ ، ٣٢٠) .

(٢) تاريخ بغداد (١٢/ ٤١٤) من طريق محمد بن يحيى المروزي - راوي كتاب الطهور - عن أبي عبيد به .

(٣) تهذيب الكمال (٢٣/ ٣٦٧-٣٦٨) .

(٤) انظر : تهذيب الكمال (٢٣/ ٣٦٩) .

المهري عن عائشة بمثله ، وقد أخرج هذا الطريق الإمام مسلم في صحيحه[١] ، ولكن البخاري قال في تاريخه الكبير : « وقال عكرمة عن يحيى ، حدثني أبو سلمة ، حدثني أبو سالم المهري ولا يصح »[٢] ، وفي هذا تضعيف لرواية عكرمة ، وقد نص البخاري وغيره على ضعف حديثه عن يحيى[٣] .

كما أن هذا الحديث مما انتقد الإمام مسلم في إخراجه ، فقد قال أبو الفضل بن عمار الشهيد : « هذا حديث قد خالف أصحابَ يحيى بن أبي كثير عكرمة بن عمار ، رواه علي بن المبارك وحرب بن شداد والأوزاعي عن يحيى بن أبي كثير قال : حدثني سالم . . . وذِكرُ أبي سلمة عندنا في حديث يحيى بن أبي كثير غيرُ محفوظٍ .

وقد روي عن أبي سلمة عن عائشة من غير روايةِ يحيى بن أبي كثير من غير ذكر سالمٍ فيه »[٤] .

وكذا قال أبو زرعة الرازي : « والصحيح كما رواه الأوزاعي وحسين

---

(١) صحيح مسلم (٢٤٠) .

(٢) التاريخ الكبير (٤/ ١٠٩) .

(٣) انظر : تهذيب الكمال (٢٠/ ٢٦١) .

(٤) علل الأحاديث في كتاب الصحيح لمسلم بن الحجاج (ص٥٠-٥٣) .

المُعلِّم »[١] .

وكذا قال الخطيب البغدادي : « الصواب عن يحيى عن سالم نفسه ، ولا وجه لإدخال أبي سلمة في الإسناد »[٢] ، وبنحو هذا قال البيهقي نقلاً عن بعض الحفاظ[٣] ، وبنحوه أيضاً قال الحافظ ابن عبد البر[٤] ، ولكنه دافع عن رواية عكرمة باحتمال سماع أبي سلمة من سالم .

فهذه المتابعة لا تصلح أيضاً لما فيها من مخالفة وشذوذ ، وعلى أية حال فلا أستبعد أن البخاري قد ثبت عنده هذا الحديث من عدة أوجه عن أبي سلمة عن عائشة ، ولكن مع ذلك سأترجم لرجال السند من رواية ابن عجلان التي رواها عدد من الثقات ، وهذا السند من المتيقن اطلاع البخاري عليه ، لشهرته بالنسبة لهذا الحديث ، فقد تداوله الأئمة وأدخلوه في مصنفاتهم أكثر من الروايتين السابقتين التي ذكرت أن فيها نظراً .

- **فمحمد بن عجلان المدني** ، ذكر البخاري في ترجمته أن علياً روى عن يحيى بن سعيد القطان قال : « لقيتُ ابن عجلان سنة أربع وأربعين وكتبت

---

(١) العلل لابن أبي حاتم (١/ ٦٨) ونحوه في (١/ ٥٧-٥٨) .

(٢) الموضح لأوهام الجمع والتفريق (١/ ٢٩٣) .

(٣) معرفة السنن والآثار (١/ ٢٨٦) .

(٤) التمهيد (٢٤/ ٢٤٨) .

عنه » ، ثم قال البخاري : « وقال لي علي عن ابن أبي الوزير عن مالك أنه ذكر ابن عجلان فذكر خيراً ، وقال يحيى القطان : لا أعلم إلا أني سمعتُ ابن عجلان يقول : كان سعيد المقبري يحدث عن أبيه عن أبي هريرة وعن رجل عن أبي هريرة ، فاختلطت علي فجعلتها عن أبي هريرة » (١) .

وذكر الذهبي (٢) أن البخاري ذكره في ضعفائه وساق كلام يحيى القطان السابق ، فالظاهر والله أعلم أن هذا في ضعفائه الكبير فإني لم أجده في ضعفائه الصغير المطبوع ، ويغلب على ظني أن البخاري لا يضعفه مطلقاً بل يضعف روايته عن سعيد المقبري عن أبي هريرة؛ لما ورد عنه من اعتراف صريح بأنه اختلطت عليه ، ويؤكد ذلك أن البخاري افتتح ترجمته بذكر كتابة يحيى بن سعيد القطان عنه - وهو من هو في النقد والتثبت - ثم ذكر أن مالكاً وهو بلدي ابن عجلان ذكره فذكر خيراً ، ومن الثابت أن مالكاً حدَّث عنه ، وهو لا يحدث إلا عن ثقة عنده كما نص على ذلك عدد من كبار أئمة النقد (٣) ، وقد أخرج له البخاري في صحيحه

---

(١) التاريخ الكبير (١/ ١٩٦-١٩٧) والتاريخ الصغير (٢/ ٧٠-٧١) .

(٢) انظر : الميزان (٣/ ٦٤٥) والنبلاء (٦/ ٣٢٢) .

(٣) انظر : المعرفة والتاريخ (١/ ٣٤٩) وتهذيب الكمال (٢٧/ ١١٢ ، ١١٣) والثقات لابن حبان (٧/ ٤٥٩) وتهذيب التهذيب (٩/ ٩) وغيرها .

استشهاداً [١]، وروى أحاديثه في سياق الاحتجاج في عدد من كتبه الأخرى [٢] .

وقد وثقه الإمام أحمد وابن معين وأبو حاتم الرازي والنسائي [٣] وغيرهم مطلقاً ، وتكلم يحيى القطان في حديثه عن نافع [٤] ، وفي حديثه عن المقبري عن أبي هريرة [٥] ، ولكن قال الترمذي بعد أن ذكر النص السابق عن القطان عن ابن عجلان في أحاديثه عن المقبري : فإنما تكلم يحيى بن سعيد عندنا في ابن عجلان لهذا ، وقد روى يحيى عن ابن عجلان في أحاديثه عن المقبري : « فإنما تكلم يحيى بن سعيد عندنا في ابن عجلان لهذا ، وقد روى يحيى عن ابن عجلان الكثير » [٦] ، ويحيى القطان من أئمة النقد فلا يحدث عنه إلا بصحيح حديثه ، كما قال البخاري : « أعلم

(١) انظر : تهذيب الكمال (٢٦/ ١٠٨) .

(٢) انظر مثلاً : جزء القراءة خلف الإمام - تحقيق سعيد زغلول - أحاديث (١٠١ ، ١٠٢ ، ١٠٣، ١٦٢) وخلق أفعال العباد (١٩٩) وجزء رفع اليدين (٥٩) وكلها ليست من روايته عن سعيد المقبري .

(٣) انظر : تهذيب الكمال (٢٦/ ١٠٥-١٠٧) .

(٤) الضعفاء للعقيلي (٤/ ١١٨) .

(٥) المصدر السابق .

(٦) العلل الصغير (٥/ ٧٤٥) .

الناس بالثوري يحيى بن سعيد؛ لأنه عرف صحيح حديثه من تدليسه »[١] وهذا أمر مشتهر عن يحيى بن سعيد القطان حتى إن عبد الرحمن بن مهدي - وهو من أقرانه - قال : « لو كنتُ لقيتُ إسماعيل بن أبي خالد لكتبت عن يحيى عن إسماعيل لأعرفَ صحيحها من سقيمها »[٢] ، وقد سئل الإمام أحمد عن القطان وابن مهدي ووكيع فقال : « كان يحيى أبصرهم بالرجال ، وأنقاهم حديثاً »[٣] ، وقال العجلي : « نقي الحديث ، وكان لا يحدث إلا عن ثقة »[٤] ، ومعنى قولهم : حديثه نقي أي أنه ينتقي الأحاديث التي يحدث بها ، وسماع ابن عجلان من المقبري ثابت بالاستفاضة[٥] .

- سعيد بن أبي سعيد المقبري ، احتج به البخاري في صحيحه ، بل واحتج به في روايته عن أبي سلمة هو وباقي أصحاب الكتب الستة[٦] ،

---

(١) شرح العلل (١/ ١٩٤) .

(٢) تهذيب الكمال (٣١/ ٣٣٨) .

(٣) شرح العلل (١/ ١٩٣) .

(٤) ثقات العجلي (ص٤٧٢) .

(٥) انظر مثلاً : عمل اليوم والليلة للنسائي (ص٢٩٩) .

(٦) انظر : تهذيب الكمال (١٠/ ٤٦٦ ، ٤٦٨) .

وقيل : إنه اختلط قبل موته بأربع سنين ، ولكن قال الذهبي : « ما أحسب أن أحداً أخذ عنه في الاختلاط » ، وقال : « ثقة حجة ، شاخ ، ووقع في الهرم ولم يختلط » (١) ، وقال ابن حجر بعد أن عدد أسماء من ذكروه بالاختلاط ، (أنكر ذلك غيرهم) ، وهو كما قال الحافظ ابن حجر : « مجمع على ثقته » (٢) .

- **أبو سلمة بن عبد الرحمن بن عوف القرشي** ، سماه البخاري عبد الله ، وذكر قول الزهري فيه أنه من بحور العلم الأربعة الذين أدركهم (٣) ، وهو ثقة بالإجماع ، وسماعه من عائشة ثابت بالاستفاضة ، وقد أخرج له البخاري واحتج به في صحيحه عن عائشة رضي الله عنها وعن غيرها ، وكذلك باقي أصحاب الكتب الستة (٤) .

وهذا الحديث متصل على مذهب البخاري في اشتراط اللقاء في السند المعنعن ، والمتن محفوظ عن عائشة رضي الله عنها من وجهٍ آخر سيأتي قريباً، وهو محفوظ أيضاً عن رسول الله ﷺ من غير وجه ، أخرج البخاري

---

(١) ميزان الاعتدال (٢/ ١٣٩ ، ١٤٠) .

(٢) هدي الساري (ص٤٢٥) .

(٣) التاريخ الكبير (٥/ ١٣٠) .

(٤) انظر : تهذيب الكمال (٣٣/ ٣٧٠-٣٧٦) .

منها في صحيحه حديث عبد الله بن عمرو [١] وحديث أبي هريرة [٢] ، وسند حديث ابن عجلان وإن كان من روايته عن المقبري إلا أنه ليس من حديث المقبري عن أبي هريرة ، فأمن من اضطراب حفظ ابن عجلان؛ لأنه إنما اختلط عليه حديث المقبري عن أبيه عن أبي هريرة ، وحديثه عن أبي هريرة ، ولم تختلط عليه أحاديث المقبري كلها .

والذي أراه أن البخاري قصد بتحسينه لهذا الحديث أي أنه محفوظ صحيح عنده من حديث أبي سلمة عن عائشة رضي الله عنها ، فإن قيل : ولكن البخاري نفسه ذكر ابن عجلان في ضعفائه فكيف يُصحح لمن يضعفه؟ نقول : ضعفه مقيد بما يرويه من حديث المقبري عن أبي هريرة وبحديثه عن نافع ، وما عدا ذلك فالأصل فيه الثقة والصحة - إن شاء الله - كما أطلق توثيقه غير واحد من كبار أئمة النقد ، ولا يعني ذكر البخاري لرجل في ضعفائه أن يكون عنده ضعيفاً مطلقاً ، يؤكد هذه الحقيقة أن البخاري - فيما ذكر الذهبي - أورد اسم حمران بن أبان مولى عثمان بن عفان رضي الله عنه في الضعفاء ، قال الذهبي : « وقد أورده البخاري في

(١) انظر : صحيح البخاري (١٦٣) .

(٢) انظر : صحيح البخاري (١٦٥) .

الضعفاء لكن ما قال ما بليته قط » [(١)] ، وحديث حمران عن عثمان في الوضوء احتج به البخاري في صحيحه ، قال الباجي : « أخرج البخاري في الوضوء والصلاة ، وغيرِ موضع عن عطاء بن يزيد وأبي التياح عنه عن عثمان ومعاوية رضي الله عنهما »[(٢)] .

ولا ريب أن من أهم دواعي تصحيح حديث ابن عجلان أن عدداً من الثقات رووه عنه ، منهم يحيى بن سعيد القطان وسفيان بن عينية وأبو عاصم الضحاك بن مخلد ، فلم يأت عنهم اختلاف في نقل هذا الحديث ، مما يدل على أنه من صحيح حديث ابن عجلان ، يُضاف إلى ذلك بلا شك - وهذا أمر يعتني به البخاري جداً - عدم نكارة المتن .

الحديث الثاني في هذا النص هو قول البخاري : « وحديث سالم مولى دوس عن عائشة حديث حسن » .

وهذا الحديث أخرجه عدد من الأئمة في مصنفاتهم [(٣)] عن سالمٍ عن

---

(١) انظر : الميزان (١/ ٦٠٤) .

(٢) التعديل والتجريح (٢/ ٥٤١) .

(٣) أخرجه الشافعي (١/ ١٧٥) ، والطيالسي في مسنده (١٥٥٢) ، وأبوعبيد في (الطهور) (ص٢٥٤ ، ٢٥٥) ، وأحمد في المسند (٦/ ٨١ ، ٨٤ ، ٩٩ ، ١١٢ ، ٢٥٨) ، ومسلم في صحيحه (٢٤٠) والطحاوي في شرح معاني الآثار (١/ ٣٨) والطبري في تفسيره - تحقيق شاكر - (١٠/ ٦٦ ، ٦٧) وأبو عوانة في مستخرجه (١/ ٢٣٠) وابن عدي في الكامل (٢/ ٨٢٣)=

عائشة رضي الله عنها ومتنه مثل متن حديث أبي سلمة عنها ، وقد رواه عن سالم : يحيى بنُ أبي كثير وأبو الأسود محمد بن عبد الرحمن وبكير بن الأشج وعمران بن بشير ونعيم بن عبد الله ، وهؤلاء كلهم ثقات إلا عمران بن بشير ففيه جهالة (١) .

- **سالم مولى دوس** ، ترجمه البخاري فقال : « سالم أبو عبد الله مولى مالك بن أوس بن الحَدَثان النصري ، وهو سالم سَبَلان المدني . . . ويقال : سالم مولى شداد النصري ، وهو مولى دوس ، سمع أبا سعيد وسعداً وعائشة وعبد الرحمن بن أبي بكر يوم توفي سعد ، سمع منه يحيى بن أبي كثير وبكير بن الأشج ، وروى عنه نُعيم المجمر وعمران بن بشير » (٢) وساق البخاري عدة أسانيد يظهر فيها سماع أبي الأسود منه .

ولم أجد للبخاري فيه رأياً ، وقد ورد في بعض الأسانيد التي رويت عن سالم أن عائشة رضي الله عنها كانت تتعجب من أمانته وتستأجره (٣) ، وذكر البخاري في ترجمته أن بكير بن الأشج وصفه بأنه شيخ بالمدينة ، لا

= والبيهقي في الكبرى (٦٩٨) وابن عبد البر في التمهيد (٢٤/ ٢٤٩ ، ٢٥٠) .

(١) انظر : تعجيل المنفعة (ص٣١٨) .

(٢) التاريخ الكبير (٤/ ١٠٩-١١٠) .

(٣) انظر التاريخ الكبير (٤/ ١١٠) ، والتهذيب (٣/ ٤٣٩) .

أعلم شيخاً أكبر منه [١] ، وقد وثقه العجلي [٢] وابن حبان [٣] ، وقال أبو حاتم : شيخ [٤] ، وسئل عنه أحمد فقال : « لا أدري » [٥] .

والراجح في شأنه أنه ثقة - إن شاء الله - فقد قال أبو حاتم : « يحيى بن أبي كثير إمام لا يحدث إلا عن ثقة » [٦] ، وهو قد روى عنه هذا الحديث ، بل أشهر طرق هذا الحديث وأكثرها تداولاً ما رواه يحيى عنه ، وأمر آخر مهم جداً وهو أن مسلماً صحَّح حديث سالم هذا ، وهذا نوع من التوثيق العملي الذي قال فيه الذهبي : « فمن احتجا به أو أحدهما - يعني صاحبي الصحيحين - ، ولم يوثق ولا غُمِز فهو ثقة حديثه قوي » [٧] ، وقد قال الذهبي في سالم : « وثق ، واحتج به مسلم » [٨] ، وقال ابن حجر :

(١) التاريخ الكبير (٤/ ١١٠) .

(٢) الثقات (ص١٧٤ ، ١٧٥) .

(٣) الثقات لابن حبان (٤/ ٣٠٧) .

(٤) الجرح والتعديل (٤/ ١٨٤) .

(٥) العلل ومعرفة الرجال للميموني (ص٢٠٨) .

(٦) الجرح والتعديل (٩/ ١٤٢) .

(٧) الموقظة (ص٧٩) .

(٨) النبلاء (٤/ ٥٩٦) .

« صدوق »[(١)] .

وحديث سالم مولى دوس متصل على مذهب البخاري في اشتراط اللقاء في المعنعن ، وقد روى حديثاً محفوظاً عن عائشة من جهة أخرى - تقدم ذكرها - وهو محفوظ أيضاً عن رسول الله ﷺ من عدة أوجه كما بينت سابقاً ، ثم إن سالماً هو تابعي من أهل المدينة كانت عائشة تستعجب من أمانته فهو عدل بدون ريب ، وأما حفظه فقد توبع وتبين أنه ضابط لهذا الحديث ، فلهذا حكم البخاري على حديثه بالحُسن ، وقصده - فيما ظهر لي - أنه حديث صحيح محفوظ ، فإن قيل : كيف تقول ذلك والرجل لم يوثق توثيقاً معتبراً؟ قلنا : ليس في هذا مخالفة لمنهج البخاري فقد قال الذهبي : « وفي رواة الصحيحين عددٌ كثير ، ما علمنا أن أحداً نص على توثيقهم ، والجمهورُ على أن من كان من المشايخ قد روى عنه جماعة ، ولم يأت بما يُنكر عليه أن حديثه صحيحٌ »[(٢)] ، وقال : « في الصحيحين من هذا النمط خلق كثير مستورون ، ما ضعفهم أحدٌ ولا هم بمجاهيل »[(٣)] .

وأستبعد أن يكون البخاري قصد بتحسينه لهذا الحديث أنه حسن

---

(١) التقريب (٢١٧٧) .

(٢) الميزان (٣/ ٤٢٦) .

(٣) المرجع نفسه (١/ ٥٥٦) .

لشواهده؛ لأنه وجه التحسين لحديث سالم مولى دوس ولم يقل حديث عائشة حديث حسن ، فليس في كلامه ما يدل على أنه حسن الحديث لشواهده ، ولو لم يكن له شواهد أو متابعات لم يحسنه ، وأستبعد كذلك أن يكون قصده أن الحديث حسن لذاته كما هو اصطلاح المتأخرين ، وذلك لأن هذا النوع من الأحكام لم يكن معروفاً في زمن البخاري ولا وجدنا في منهج البخاري ما يدل عليه ، بل على العكس وجدنا ما يناقضه كما سنذكر ذلك في خاتمة هذا المبحث إن شاء الله .

كما أن حكم البخاري بالتحسين على هذا الحديث والذي قبله خرج مخرج الحكم ، فلا يصلح أن يُقال استعمل البخاري الحسن هنا بمعنى الحسن اللغوي بمعنى غرابة الحديث والله أعلم .

والحديث الثالث حسنه البخاري في قوله : « وحديث أبي عبد الله الأشعري : « ويلٌ للأعقاب من النار » هو حديث حسن » .

وقد أخرجه البخاري في تاريخه قال : « قال لي صفوان بن صالح أبو عبد الملك ، نا الوليد بن مسلم ، نا شيبة بن الأحنف الأوزاعي ، سمعت أبا سلام الأسود ، حدثني أبو صالح الأشعري أنه سمع أبا عبد الله الأشعري : صلى النبيُ ﷺ بأصحابه ثم جلس في طائفة منهم . . . وفيه : « وويل للأعقاب من النار » قلت لأبي عبد الله : من حدثك بهذا الحديث؟

قال : أمراء الأجناد : خالد بن الوليد وعمرو بن العاص وشُرَحبيل بن حَسَنة ، ويزيد بن أبي سفيان ، كل هؤلاء سمعه من النبي ﷺ »(١) .

وقد أخرج عدد من الأئمة هذا الحديث في مصنفاتهم من طريق الوليد ابن مسلم به ، ولكن تميزت رواية صفوان بن صالح أنه ذكر السماع في كل طبقات السند .

وقد وجدتُ متابعةً لشيبة بن الأحنف ، فقد روى إسماعيل (٢) بن عياش عن الأوزاعي ، ثنا أبو سلام الأسود قال : حدثني أبو صالح الأشعري قال : فذكر الحديث بنحوه ، وسقط من هذا السند ذكر أبي عبد الله الأشعري وأسماء الذين حدثوه بالحديث من أمراء الأجناد ، ولكن هذه المتابعة ساقطة لا يُعبأ بها؛ لأن الراوي عن ابن عياش هو عبد الوهاب ابن الضحاك ، وهو متروك متهم بالكذب(٣) .

---

(١) التاريخ الكبير (٤/ ٢٤٧-٢٤٨) وساق المتن بأكمله واقتصرت منه على محل الشاهد .

(٢) أخرجه ابن ماجه (٤٥٥) وأبو يعلى في مسنده (١٣/ ١٤٠ ، ٣٣٣) وابن خزيمة (٦٦٥) والطبراني في الكبير (٤/ ١١٥-١١٦) وفي مسند الشاميين (١٦٤٢) والآجري في (الأربعين) (ص١٦٢) وأبو الشيخ في الأمثال (ص٣٢٦) والبيهقي في الكبرى (٢/ ٨٩) وتهذيب الكمال (١٢/ ٤٢٧) .

(٣) أخرج هذه المتابعة الأصبهاني في الترغيب والترهيب (٢/ ٤٢٧) .

رجال السند :

- **صفوان** هو شيخ الإمام البخاري كما هو ظاهر من قوله : قال لي ، وهو ثقة عند أهل الحديث كما قال الترمذي [(١)] ، ولم يذكر البخاري في ترجمته إلا أنه سمع الوليد بن مسلم [(٢)] .

- **الوليد بن مسلم** ، احتج به البخاري في صحيحه ، ولكن كما قال الذهبي : « البخاري ومسلم قد احتجا به ، ولكنهما ينتقيان حديثه ، ويتجنبان ما ينكر له » [(٣)] ، وقد عيب عليه التدليس والتسوية [(٤)] ، ولكن هنا صرح بسماعه وسماع شيخه فأُمن تدليسه وتسويته .

- **شيبة بن الأحنف** ، ذكر البخاري أنه « يُعد في الشاميين ، سمع أبا سلام الأسود ، وروى عنه الوليد بن مسلم » [(٥)] ، وقد ذكره أبو زرعة الدمشقي في ذكر نفرٍ ذوي أسنان وعلم [(٦)] ، وذكره ابن حبان في

---

(١) انظر : تهذيب الكمال (١٨/ ٤٩٤-٤٩٧) .

(٢) جامع الترمذي (٥/ ٥٣٦) ، وانظر : تهذيب الكمال (١٣/ ١٩١-١٩٤) .

(٣) التاريخ الكبير (٤/ ٣٠٩) .

(٤) النبلاء (٩/ ٢١٦) .

(٥) هدي الساري (ص٤٧٣) .

(٦) التاريخ الكبير (٤/ ٢٤٢) .

الثقات[١] ، وقال دحيم : كان الوليد يروي عنه ، ما سمعت أحداً يعرفه[٢] ، قال ابن حجر : « مقبول » ، وقد صحح حديثه ابن خزيمة ، فهذا نوع من التوثيق العملي ، وقد ذكر الذهبي أن من لم يوثق ولا ضعف وصحح له مثل ابن خزيمة يكون حديثه جيداً[٣] .

- **أبو سلام ممطور**[٤] الحبشي الدمشقي ، وهو ثقة بدون خلاف ، ولم أجد للبخاري فيه كلاماً .

- **أبو صالح الأشعري** ، قال أبو زرعة : لا يعرف اسمه[٥] ، وقال أبو حاتم : لا بأس[٦] به .

- **أبو عبد الله الأشعري** ، قال أبو زرعة : لا يعرف اسمه[٧] ، وقد قال البزار : شامي مشهور[٨] ، وذكره ابن حبان في

---

(١) تاريخ دمشق لابن عساكر (٨/ ١٥٢) .

(٢) تهذيب الكمال (١٢/ ٦٠٣) .

(٣) الثقات (٦/ ٤٤٥) .

(٤) تهذيب الكمال (٢٨/ ٤٨٧) .

(٥) العلل لابن أبي حاتم (١/ ٥٨) .

(٦) الجرح والتعديل (٩/ ٣٩٢) .

(٧) العلل (١/ ٥٨) .

(٨) كشف الأستار (٢٧٢٧) .

ثقاته [١] ، ووثقه ابن حجر [٢] ، وهو في طبقة كبار التابعين .

ويظهر لي أن البخاري قصد بتحسينه لهذا الحديث أنه محفوظ صحيح عنده ، فالسند ظاهر فيه الاتصال والسلامة من تدليس الوليد بن مسلم ، ورجاله ليس فيهم من ضُعِّف ، والمتن المروي محفوظ من عدة وجوه صحيحة عن رسول الله ﷺ ، فليس في متن الحديث ما يُنكر بل رواية الثقات توافقه ، وليس في رجال السند من يطعن عليه بشيء ، وأما من حيث وجود بعض الجهالة في بعض رواة هذا الحديث ، فقد أوردنا آنفاً كلاماً للذهبي يبين أن البخاري يحتج ببعض المستورين إذا لم يكن في رواياتهم ما ينكر .

وهذا الحديث صححه ابن خزيمة ، ولا أرى أن تصحيحه يخالف تحسين البخاري؛ لأن التحسين عند البخاري يستعمل في الحديث الصحيح ، ولم يجئ عن البخاري ما يدل على أن الحسن عنده أقل رتبةً .

(**النص الحادي والعشرون**) : قال الترمذي : « حدثنا محمد بن المثنى ، حدثنا عثمان بن عمر قال : حدثنا فُليح بن سليمان عن سعيد بن الحارث عن خارجة بن زيد بن ثابت عن زيد بن ثابت : « أن عثمان توضأ ثلاثاً

---

(١) الثقات لابن حبان (٥/ ٥٧٧) .

(٢) التقريب (٨٢٠٥) .

ثلاثاً ، وقال : هكذا رأيت رسول الله ﷺ توضأ » .

سألت محمداً عن هذا الحديث فقال : هو حديث حسن . قال أبوعيسى: هو غريب من هذا الوجه »[١] .

هذا الحديث أخرجه البزار في مسنده[٢] عن محمد بن المثنى وعمرو بن علي عن عثمان به ، وقال عقبه : « وهذا الحديث حسن الإسناد ، ولا نعلم روى زيد بن ثابت عن عثمان حديثاً مسنداً إلا هذا الحديث ، ولا له إسناد عن زيد بن ثابت إلا هذا الإسناد » .

رجال السند :

- محمد بن المثنى ، وهو ثقة بالاتفاق ، وهو شيخ البخاري ، وقد أخرج

---

(١) العلل الكبير (ص٣٦) ، وفي الطبعة الأخرى (١/ ١٢١-١٢٢) ولكن ذكر الأستاذ حمزة ديب : عثمان بن عمر فزاد في اسم أبيه واواً ليصبح (عثمان بن عمرو) وضعف السند لضعفه ، وقد أخطأ في ذلك فالصواب (عثمان بن عمر) كما في نسخة السامرائي ، ثم ليس لعثمان بن عمرو رواية عن فليح ولا لمحمد بن المثنى رواية عنه كما في تهذيب الكمال (١٩/ ٤٦٧-٤٦٨) وأما عثمان بن عمر بن فارس العبدي فله رواية عن فليح ولمحمد بن المثنى رواية عنه كما في تهذيب الكمال (١٩/ ٤٦١ ، ٤٦٣) فثبت بهذا خطأ الأستاذ حمزة ديب مصطفى في تحقيقه للعلل الكبير .

(٢) مسند البزار (٢/ ٧) ، وأخرجه أيضاً الخطيب البغدادي في تاريخه (١٤/ ٢٣٩) وابن المنذر في الأوسط (١/ ٤٠٨) عن فليح به .

له في الصحيح عن عثمان بن عمر العبد ي وغيره [١] .

- **عثمان بن عمر بن فارس العبدي** ، وهو ثقة وذُكِر أن يحيى بن سعيد القطان كان لا يرضاه [٢] ، ولكن البخاري ذكر عن علي بن المديني عن القطان أنه احتج به في حديثين [٣] ، وقد احتج به البخاري في صحيحه ، وأخرج له عن فليح ابن سليمان وغيره [٤] .

- **فليح بن سليمان المدني** ، ضعفه كثير من العلماء [٥] ، إلا أن البخاري احتج به في الصحيح ، قال ابن عدي : « وقد اعتمده البخاري في صحيحه وروى عنه الكثير » [٦] ، وقال الخليلي : « أخرج أحاديثه البخاري في الصحيح وأكثر عنه » [٧] ، وقال الذهبي : « قد اعتمد أبوعبد الله البخاري فُليحاً في غير ما حديث . . . » [٨] ، وقال ابن حجر : « لم يعتمد

---

(١) انظر : تهذيب الكمال (٢٦/ ٣٥٩-٣٦٥) .

(٢) انظر : تهذيب الكمال (١٩/ ٤٦١-٤٦٤) .

(٣) انظر : التاريخ الكبير (٦/ ٢٤٠) .

(٤) انظر : تهذيب الكمال (١٩/ ٤٦١) .

(٥) انظر : تهذيب الكمال (٢٣/ ٣١٧-٣٢٢) .

(٦) الكامل (٦/ ٢٠٥٦) .

(٧) الإرشاد (١/ ١٩٣) .

(٨) الميزان (٣/ ٣٦٥) .

عليه البخاري اعتماده على مالك ، وابن عيينة ، وأضرابهما ، وإنما أخرج له أحاديث أكثرها في المناقب وبعضها في الرقاق »[١] ، ولا ينفي هذا القول أن البخاري احتج بأحاديثه في أبواب الأحكام معتمداً عليه ، ولكن أكثر عنه في غير الأحكام ، وبكل حال فالبخاري إمام مجتهد ويظهر لي من تصرفه وإكثاره من إخراج أحاديث فليح أنه يخالف غيره ممن ضعفه ، لذا فتفردات فليح تصبح عنده غرائب لا مناكير ، وقد أخرج البخاري لفليح عن سعيد بن الحارث وغيره[٢] .

- سعيد بن الحارث المدني وكان قاضيها ، قال الذهبي : « مجمع على الاحتجاج به ، مات في حدود سنة عشرين ومئة ، وقد شاخ »[٣] ، وقد احتج به البخاري في صحيحه ، ولم يخرج له عن خارجة بن زيد شيئاً ، وإنما أخرج له عن جابر بن عبد الله ، وعن عبد الله بن عمر ، وعن أبي سعيد الخدري رضي الله عنهم[٤] ، وقد ماتوا بعد سنة سبعين إلا أبا سعيد فاختلف في وفاته ، والذي ذكره البخاري نقلاً عن ابن المديني أنه مات بعد

(١) هدي الساري (ص٤٥٧) .

(٢) انظر : تهذيب الكمال (٢٣/ ٣١٨) .

(٣) النبلاء (٥/ ١٦٥) .

(٤) تهذيب الكمال (١٠/ ٣٧٩-٣٨٠) .

الحرة بسنة [١] ، أي سنة ٦٤هـ؛ لأن وقعة الحرة كانت سنة ٦٣هـ [٢] ، وسعيد بن الحارث كان قاضي المدينة كما ذكره البخاري وغيره [٣] ، وهو يروي هذا الحديث عن خارجة بن زيد وهو من كبار فقهاء المدينة ، وقد مات سنة ١٠٠هـ [٤] ، فيكون سعيد أدرك من حياته أكثر من أربعين سنة قطعاً ، وكلاهما من أهل المدينة ، أحدهما تولى قضاءها ، والآخر من فقهائها السبعة المشهورين ، ومثل هذا السند يقبله البخاري غالباً ولا يعله بعدم معرفة اللقاء ، لطول المعاصرة بين الرجلين ، ولكونهما من بلد لم ينتشر فيه التدليس ولم يأتِ ما يدفع احتمال اللقاء ، وليس في المتن نكارة أو مخالفة يُعَلُّ بها الحديث ، وقد تقدم أول هذا المبحث ما يدل على مذهب البخاري في مثل ذلك .

- وخارجة رحمه الله ثقة [٥] ، كان غلاماً في خلافة عثمان رضي الله

---

(١) التاريخ الكبير (٤/ ٤٤) .

(٢) تاريخ خليفة بن خياط (ص٢٣٦) .

(٣) التاريخ الكبير (٣/ ٤٦٣) والجرح والتعديل (٤/ ١٢) ، والثقات لابن حبان (٤/ ٢٨٢) ولم أجد له ذكراً في أخبار القضاة لوكيع!

(٤) تهذيب الكمال (٨/ ١٠-١٢) .

(٥) المرجع السابق .

عنه[١]، وقد احتج به البخاري في صحيحه وأخرج له عن أبيه[٢].

فهذا الحديث متصل على شرط البخاري في المسند المعنعن، ورجال السند كلهم قد احتج بهم في صحيحه، وأما المتن فمحفوظ عن عثمان رضي الله عنه من وجوه عدة، فالظاهر - والله أعلم - أن قصد البخاري من تحسينه أنه في حكم الحديث المحفوظ الصحيح عنده، ولا يظهر لي أنه قصد من تحسينه أن الحديث غريب عنده؛ لأن الترمذي عندما نقل قوله: «حسن» علق عليه بقوله: «غريب من هذا الوجه» فلو كان فهم من تحسين شيخه الغرابة لما كان لقوله وتوضيحه معنى.

(النص الثاني والعشرون): قال البخاري: «أصح الأحاديث عندي في المواقيت حديث جابر بن عبد الله، وحديث أبي موسى.

قال: وحديث سفيان الثوري عن علقمة بن مرثد عن ابن بريدة عن أبيه في المواقيت، هو حديث حسن، ولم يعرفه إلا من حديث سفيان.

وحديث محمد بن عمرو عن أبي سلمة عن أبي هريرة في المواقيت، هو حديث حسن»[٣].

---

(١) التاريخ الصغير (١/ ٦٧) وتهذيب الكمال (٨/ ١٢).

(٢) تهذيب الكمال (٨/ ٩).

(٣) العلل الكبير (ص٦٣)، وفي الطبعة الأخرى (١/ ٢٠٢-٢٠٣).

حديث بُريدة أخرجه عدد من الأئمة [١] في مصنفاتهم عن علقمة به ، وابن بُريدة هو سليمان ، وقول الترمذي : « لم يعرفه البخاري إلا من حديث سفيان » بحسب ما بلغه ، وإلا فقد أخرج مسلم [٢] وغيره هذا الحديث من رواية شعبة عن علقمة ، فصح أنه تابع الثوري في ذلك ، والحديث طويل وهو في تحديد مواقيت الصلوات الخمس .

رجال السند :

- شعبة والثوري لا يُسأل عنهما لشهرتهما .

- **علقمة بن مرثد الحضرمي ، ثقة بدون خلاف [٣] ، واحتج به البخاري في صحيحه [٤] ، وسماعه من سليمان بن بريدة ثابت [٥] .**

---

(١) الحديث أخرجه أحمد (٥/ ٣٤٩) ومسلم (٦١٣) وابن ماجه (٦٦٧) ، والترمذي في جامعه (١٥٢) والنسائي (١/ ٢٥٨) ، وابن خزيمة في صحيحه (٣٢٣) وابن حبان (٤/ ٣٥٩-٣٦٠) وابن الجارود (١٥١) والطحاوي (١/ ١٤٨) ، والدارقطني (١/ ٢٦٢ ، ٢٦٣) والبيهقي في الكبرى (١/ ٣٧١ ، ٣٧٤) .

(٢) انظر : صحيح مسلم ، وأبو عوانة (١/ ٣٧٤) وابن خزيمة والدارقطني والبيهقي .

(٣) انظر : تهذيب الكمال (٢٠/ ٣١٠) .

(٤) التعديل والتجريح (٣/ ١٠١٤) وتهذيب الكمال (٢٠/ ٣٠٨) .

(٥) انظر : صحيح مسلم (١٧٣١) عن شعبة قال : حدثني علقمة بن مرثد أن سليمان بن بريدة حدثه عن أبيه .

- سليمان بن بُريدة بن الحُصيب الأسلمي ، ثقة بدون خلاف [١] ؛ إلا أن البخاري لم يخرج له في صحيحه ، وسبب ذلك أنه قال في ترجمة سليمان: « ولم يذكر سليمان سماعاً من أبيه » [٢] ، مع أنه ذكر أيضاً أنه هو وأخوه ولدا في بطن واحد على عهد عمر رضي الله عنه [٣] ، ومع ذلك فقد أخرج حديث عبد الله بن بريدة عن أبيه في صحيحه [٤] ولم يخرج لسليمان شيئاً ، وقد نص وكيع بن الجراح وابن عيينة [٥] على أن حديث سليمان كان عندهم - أي مشايخهما - أصح وأوثق من حديث عبد الله ، وكذلك قال أحمد [٦] ، ولكن البخاري خالف ذلك واحتج بعبد الله لا بسليمان ، وذلك - فيما يظهر لي - بسبب أن سليمان - كما قال - لم يذكر سماعاً من أبيه ، قال الباجي : « ولم يخرج البخاري عن سليمان شيئاً ، وقد قال : لم يذكر سماعاً من أبيه ، فلعله ترك أن يُخرج عنه لذلك » [٧] ، والعجيب حقاً أن سليمان

(١) انظر : تهذيب الكمال (١١/ ٣٧١) .

(٢) التاريخ الكبير (٤/ ٤) .

(٣) المرجع نفسه .

(٤) انظر : التعديل والتجريح (٢/ ٨١٢-٨١٣) وتهذيب الكمال (١٤/ ٣٢٨-٣٢٩) .

(٥) تهذيب الكمال (١١/ ٣٧١) .

(٦) المرجع نفسه .

(٧) التعديل والتجريح (٢/ ٨١٣) .

أدرك من حياة أبيه أكثر من خمس وأربعين سنة ، فقد ولد سنة خمسة عشر [١] ومات أبوه سنة ثلاث وستين [٢] ، والبخاري ذكر في ترجمة بريدة[٣] أنه مات في خلافة يزيد بن معاوية ، وهي من سنة ستين إلى سنة أربع وستين ، وذكر في ترجمة سليمان أنه ولد في عهد عمر ، فلا يخفى عليه طول تعاصرهما!!

وهذا الحديث صححه مسلم والترمذي وابن خزيمة وابن حبان وغيرهم .

فماذا يعني تحسين البخاري له ، مع علمه بأن سليمان لم يذكر سماعاً من أبيه؟

يظهر لي أنه عنى بذلك قوة الحديث عنده؛ لأنه ذكر ذلك في سياق كلامه عن أصح أحاديث المواقيت ، ولقوة احتمال سماع سليمان من أبيه ، إذ يبعد جداً أن يمكث الرجل أكثر من خمس وأربعين سنة لا يلتقي بأبيه ولا يعرفه مشاهدة ، ويبدو لي أن البخاري عندما قال : سليمان لم يذكر سماعاً من أبيه ، قال ذلك التزاماً منه لأصل مذهبه في اشتراط ثبوت اللقاء

---

(١) انظر : الطبقات لابن سعد (٧/ ٨) .

(٢) النبلاء (٤/ ٥٠) مشاهير علماء الأمصار (ص١٢٥) .

(٣) التاريخ الكبير (٢/ ١٤١) والتاريخ الصغير (١/ ١٦٧) .

ولو مرة واحدة؛ ولأن هذا الأمر يدعو للاستغراب ، وهو أن يروي المحدث عن أبيه عدداً من الأحاديث لا يجيء في شيء منها لفظ سمعت أو حدثني ونحوها ، ولكن البخاري عندما جاء لهذا الحديث ورأى أن احتمال السماع أقوى من احتمال عدمه ، وأن المتن محفوظ عن رسول الله ﷺ من وجوه أخرى ، حَسَّن الحديث لذلك ، كما أن ثلاثة من تلامذته صححوا الحديث .

ولا شك أن هذا الحديث ليس هو كأصح ما يكون بالنسبة لمذهب البخاري في اتصال المعنعن ، ولكنه لم يطعن فيه هنا بشيء ، بل قواه بقوله عنه : إنه حسن ، والمتن محفوظ عن رسول الله ﷺ من وجوه أخرى .

وأما حديث محمد بن عمرو عن أبي سلمة عن أبي هريرة فأخرجه عدد من الأئمة (١) بالسند نفسه عن رسول الله ﷺ أنه قال : « هذا جبريل عليه السلام جاءكم يعلمكم دينكم ، فصلى الصبح حين طلع الفجر ، وصلى الظهر حين زاغت الشمس . . . » إلى قوله : « الصلاة ما بين صلاتك أمس وصلاتك اليوم » ، واللفظ للنسائي وساقه مطولاً واختصره

(١) أخرجه النسائي (١/ ٢٤٩) والطحاوي في شرح المعاني (١/ ١٤٧) ، والدارقطني في سننه (١/ ٢٦١) ، وابن حبان في صحيحه (٤/ ٣٦١ ، ٣٦٤) والحاكم في مستدركه (١/ ١٩٤) والبيهقي في الكبرى (١/ ٣٦٩) .

الآخرون .

رجال السند :

- **محمد بن عمرو بن علقمة الليثي** ، قال البخاري : « سمع أباه وأبا سلمة . . . » [(١)] ، وأخرج له في صحيحه عن أبي سلمة ولكن مقروناً بغيره [(٢)] .

ومحمد بن عمرو تكلم فيه القطان وقال فيه : « رجلٌ صالح ليس بأحفظ الناس للحديث » [(٣)] ، وأخذ عليه أنه يحدث بأحاديث يقول في إسنادها : حدثنا أشياخنا أبو سلمة ويحيى بن عبد الرحمن بن حاطب [(٤)] ، يقصد بهذا أنه لم يكن ضابطاً إذ يحدث عن جمع والمتن واحد ، والإتقان يقتضي التفريق بين رواية كل شيخ عن آخر [(٥)] .

ونقل يحيى بن سعيد القطان أن مالكاً قال فيه نحواً مما قاله هو فيه [(٦)] .

---

(١) التاريخ الكبير (١/ ١٩١) .

(٢) انظر : تهذيب الكمال (٢٦/ ٢١٨) ، وهدي الساري (ص٤٦٤) .

(٣) الكامل لابن عدي (٦/ ٢٢٢٩) .

(٤) العلل الصغير للترمذي (٥/ ٧٤٤) والجرح والتعديل (٨/ ٣١) .

(٥) للاستزادة يُنظر شرح علل الترمذي (٢/ ٦٧٢-٦٧٨) .

(٦) العلل الصغير (٥/ ٧٤٤) والجرح والتعديل (٨/ ٣١) .

وقال ابن أبي خيثمة : « سئل يحيى بن معين عن محمد بن عمرو؟

فقال : ما زال الناس يتَّقون حديثه .

قيل له : وما عِلةُ ذلك؟

قال : كان يحدّث مرة عن أبي سلمة بالشيء من رأيه ، ثم يُحدِّث به مرة أخرى عن أبي سلمة عن أبي هريرة » [١] .

وسئل أحمد بن حنبل عنه فقال : « قد روى عنه يحيى ، وربما رفع أحاديث يوقفها غيرُه » [٢] .

وسئل عنه وعن العلاء بن عبد الرحمن فقال : « العلاء أحبُ إلي ، وذلك أن محمد بن عمرو ربما قال : الأشياخ » [٣] ، يعني يحدث عن جماعة بمتن واحد كما فسرها القطان آنفاً .

وسأله الميموني عن حديث محمد بن عمرو عن أبي سلمة فقال : « ربما رفع بعض الحديث ، وربما قصّر به ، وهو يُحتمل » [٤] .

---

(١) الجرح والتعديل (٨/ ٣١) .

(٢) العلل للمروذي (ص٦٢-٦٣) .

(٣) العلل للمروذي (ص٨٤-٨٥) .

(٤) العلل للميموني (ص٢٢٩) .

وفي رواية عبد الله[١] وأبي داود[٢] قدَّم سهيلاً عليه .

وقال الجوزجاني : « ليس بقوي الحديث ، ويُشتهى حديثه » [٣] ، وقال أبو حاتم : « صالح الحديث ، يكتب حديثه ، وهو شيخ » [٤] .

وقد روى ثلاثة [٥] من أصحاب ابن معين عنه توثيقه المطلق لمحمد بن عمرو .

وقال علي بن المديني : « كان ثقة ، وكان يحيى بن سعيد يضعفه بعض الضعف » [٦] .

وقال النسائي : ثقة ، وفي موضع آخر : ليس به بأس [٧] .

وذكره ابن حبان في ثقاته [٨] وقال : « كان يخطئ » ، وذكره في

---

(١) العلل برواية عبد الله (٢/ ٥٠٠) .

(٢) سؤالات أبي داود (ص٢٠٧) .

(٣) أحوال الرجال (ص٢٤٣) .

(٤) الجرح والتعديل (٨/ ٣١) .

(٥) انظر : رواية الدقاق (ص٣٥) ورواية ابن محرز (١/ ١٠٧) ، ورواية ابن أبي مريم كما في الكامل لابن عدي (٦/ ٢٢٢٩) .

(٦) سؤالات ابن أبي شيبة (ص٩٤) .

(٧) تهذيب الكمال (٢٦/ ٢١٧) .

(٨) الثقات لابن حبان (٧/ ٣٧٧) .

مشاهير[١] علماء الأمصار وقال : « من جِلة أهل المدينة ومتقنيهم » ، وصحح له عدداً من الأحاديث في صحيحه .

ونقل الحاكم عن ابن المبارك : « لم يكن به بأس » [٢] .

وقال الذهبي : « حسن الحديث ، منهم من صحح حديثه » [٣] ، وقال: « شيخ مشهور حسن الحديث » [٤] وقال : « حديثه في عِداد الحسن »[٥] ، وقال ابن حجر : « صدوق له أوهام » [٦] .

ويصحح حديثه الترمذي [٧] وابن حبان [٨] وابن خزيمة [٩] والحاكم[١٠] .

---

(١) مشاهير علماء الأمصار (ص١٣٣) .

(٢) تهذيب التهذيب (٩/ ٣٧٧) .

(٣) ديوان الضعفاء (ص٣٦٨) .

(٤) الميزان (٣/ ٦٧٣) .

(٥) النبلاء (٦/ ١٣٦) .

(٦) التقريب (٦١٨٨) .

(٧) انظر : العلل الكبير (ص٣١) والجامع (١/ ٣٤ ، ٣٥) .

(٨) انظر : تخريج الحديث .

(٩) انظر : صحيح ابن خزيمة (١٩٩٠) مثلاً .

(١٠) انظر : تخريج الحديث .

ويظهر لي أن البخاري يراه وسطاً في الحفظ؛ لأنه قال حين سأله الترمذي عن رواية له هو ومحمد بن إسحاق عن أبي سلمة في حديث « لولا أن أشق على أمتي لأمرتهم بالسواك » قال : « حديث زيد بن خالد أصح » [١] يعني رواية محمد بن إسحاق ، وسأله عن حديث يرويه عن أبي سلمة عن أبي هريرة ، ويخالفه عكرمة بن عمار فيرويه عن يحيى بن أبي كثير عن أبي سلمة عن جابر فقال : « حديث أبي سلمة عن أبي هريرة أشبه ...»[٢] ، فهو عنده ممن (يُحتمل) على أقل الأحوال على القاعدة التي ذكرناها في مقدمة هذا المبحث .

- أبو سلمة بن عبد الرحمن بن عوف ، ثقة بالاتفاق [٣] ، وقد احتج به البخاري [٤] في صحيحه ، وأخرج له حديثه عن أبي هريرة ، وقال في تاريخه : « سمع أبا هريرة » [٥] . وهذا الحديث صححه ابن حبان والحاكم وقال : « صحيح على شرط مسلم » ، وفي هذا نظر؛ لأن مسلماً أخرج

---

(١) العلل الكبير (ص٣١) والأخرى (١/ ١٠٦) .

(٢) العلل الكبير (ص٢٤١) والأخرى (٢/ ٦٣١) .

(٣) انظر : تهذيب الكمال (٣٣/ ٣٧٤-٣٧٦) .

(٤) المرجع السابق (٣٣/ ٣٧١ ، ٣٧٢) .

(٥) التاريخ الكبير (٥/ ١٣٠) .

لمحمد بن عمرو متابعةً وليس في الأصول فلا يكون على شرطه .

وهذا الحديث لا شك أنه من صحيح حديث محمد بن عمرو لأنه لم يضطرب في حفظه ولم يُختلف عليه فيه ولا يحتمل أن يكون من رأي أبي سلمة ، ولم يجمع في السند أكثر من شيخٍ له .

ومما يؤكد أنه من صحيح حديثه وجود شاهد لا بأس به في المتابعات من طريقٍ آخر عن أبي هريرة[١] رضي الله عنه بنحو متن حديث محمد بن عمرو من رواية أبي نعيم الفضل ابن دُكين حدثنا عمر بن عبد الرحمن بن أسيد بن عبد الرحمن بن زيد بن الخطاب عن محمد بن عمار بن سعد المؤذن أنه سمع أبا هريرة . . . الحديث .

- أبو نعيم إمام متقن [٢] متثبت ، وعمر بن عبد الرحمن ذكره البخاري[٣] وابن أبي حاتم [٤] فلم يذكرا فيه جرحاً وقالا : « سمع منه أبو نعيم وعبد الله بن نافع الصائغ » .

---

(١) أخرجه البخاري في الكبير (١/ ١٨٥) والدارقطني (١/ ٢٦١) والحاكم (١/ ١٩٤) والبيهقي في الكبرى (١/ ٣٦٩) والبزار كما في نصب الراية (١/ ٢٢٤) .

(٢) انظر : تهذيب الكمال (٢٣/ ٢٠٦-٢١٨) .

(٣) التاريخ الكبير (٦/ ١٧٤) .

(٤) الجرح والتعديل (٦/ ١٢١) .

ورواية أبي نعيم عنه تقوية له ؛ لأن أبا نعيم كان من النقاد المتشددين ، فقد قال ابن المديني : « أبو نعيم وعفان صدوقان ، ولا أقبل كلامهما في الرجال ، هؤلاء لا يدعون أحداً إلا وقعوا فيه »(١) .

وذكر أحمد بن حنبل أنه كان عالماً بالرجال والشيوخ وأنسابهم(٢) .

وذكره الذهبي (٣) في الطبقة الثالثة من علماء الجرح والتعديل وقد قال أبو نعيم أقوالاً تدل على أنه متثبت في شأن من يكتب عنهم ، فقد قال : « ينبغي أن يكتب هذا الشأن عمن كتب الحديث يوم كتب يدري ما كتب ، صدوق مؤتمن عليه ، يُحدِّث يوم يحدِّث ، يدري ما يحدِّث » (٤) .

وقال : « لا ينبغي أن يؤخذ الحديث إلا من حافظٍ له ، أمينٍ له » (٥) .

ونص أبو حاتم على أنه سمع من محمد بن عمار .

- **ومحمد بن عمار بن سعد المؤذن** ، روى عنه ثمانية ، وذكره ابن حبان في

---

(١) تهذيب الكمال (٢٠/ ١٦٨) .

(٢) تهذيب الكمال (٢٣/ ٢٠٦) .

(٣) ذكر من يعتمد قوله في الجرح والتعديل (ص١٦٨) .

(٤) النبلاء (١٠/ ١٥٤) .

(٥) المرجع نفسه .

ثقاته [١] ، وقال الذهبي : « حَسَّن له الترمذي » [٢] ، وهذا سند لا بأس به في المتابعات لا سيما وأن راويه محمد بن عمار مؤذن ، فهذا الحديث مما ينبغي له الاعتناء به ويحتاج إلى استعماله باستمرار ، وهو متصل على مذهب البخاري في السند المعنعن ، ومتنه محفوظ من وجوه أخرى ، فهو شاهد جيد لحديث محمد بن عمرو السابق .

وبهذا يعلم أن البخاري حَسَّن حديث محمد بن عمرو بن علقمة السابق لأنه ثبت عنده أنه من صحيح حديثه فلم يخالف في سنده ، ولم يضطرب حفظه فيه ، ومتنه له شاهد عن أبي هريرة ذكره البخاري في تاريخه ، وله شواهد صحيحة مثل حديث جابر وأبي موسى رضي الله عنهما .

فالراجح - عندي - أنه أراد بالحسن هنا أن الحديث ثابت محفوظ عنده ، وهذا هو رأي فضيلة الدكتور ربيع بن هادي [٣] في هذا الحديث ، ولكن وقع فضيلته في خطأ حيث قال : « أما حديث محمد بن عمرو فيؤيد أنه أراد بالحسن الصحة أنه أطلق الصحة على حديث محمد بن عمرو في

---

(١) الثقات (٥/ ٣٧٢) .

(٢) الميزان (٣/ ٦٦٢) .

(٣) انظر : كتابه تقسيم الحديث (ص٥٨-٦٠) .

موضع آخر »[١] ثم ساق قول الترمذي : « فسألت محمداً عن هذا الحديث أيهما أصح؟ فقال : حديث زيد بن خالد أصح ، وحديث أبي سلمة عن أبي هريرة عندي هو صحيح - أيضاً - ؛ لأن الحديث معروف من حديث أبي هريرة ، وفي حديث أبي سلمة عن زيد بن خالد زيادة ما ليس في حديث أبي هريرة ، وكلاهما عندي صحيح » .

والصواب أن كلام البخاري ينتهي عند قولـه : « . . .أصح » ، وما بعده من كلام : وحديث أبي سلمة . . . فهو من كلام الترمذي ، دليل ذلك أن في النسخة التي حققها السامرائي جاء : « قال أبو عيسى : وحديث أبي سلمة عن أبي هريرة عندي هو صحيح أيضاً . . . »[٢] ، وسقط من تحقيق حمزة ديب مصطفى[٣] : « قال أبو عيسى » ، فصار ظاهر الكلام أنه للبخاري كما فهم فضيلة الدكتور ربيع ، وهو معذور في ذلك ، ويؤكد ما سبق أن الترمذي قال في جامعه : « قال أبو عيسى : وقد روى هذا الحديث محمد بن إسحاق عن محمد بن إبراهيم عن أبي سلمة عن زيد بن خالد عن النبي ﷺ ، وحديث أبي سلمة عن أبي هريرة وزيد

---

(١) المرجع السابق (ص٥٩) .

(٢) العلل الكبير (ص٣١) .

(٣) العلل الكبير تحقيق حمزة ديب (١/ ١٠٦) .

ابن خالد عن النبي ﷺ كلاهما عندي صحيح . . . وأما محمد بن إسماعيل فزعم أن حديث أبي سلمة عن زيد بن خالد أصح » (١) .

وبهذا يعلم أن البخاري لم يصحح حديث محمد بن عمرو كما ذهب إلى ذلك الدكتور ربيع ، بل التصحيح هو من كلام الترمذي وحده .

(**النص الثالث والعشرون**) : قال الترمذي في (الجامع) : « حدثنا قتيبة ، حدثنا شريك بن عبد الله النخعي عن أبي إسحاق عن عطاء عن رافع بن خديج أن النبي ﷺ قال : « من زرع في أرض قوم بغير إذنهم ، فليس له من الزرع شيء وله نفقته . . . » .

وسألتُ محمد بن إسماعيل عن هذا الحديث فقال : هو حديث حسن ، وقال : لا أعرفه من حديث أبي إسحاق إلا من رواية شريك .

قال محمد : حدثنا معقل بن مالك البصري ، حدثنا عقبة بن الأصم عن عطاء عن رافع بن خديج عن النبي ﷺ نحوه » (٢) .

وقال في العلل الكبير : « سألتُ محمداً عن هذا الحديث ؟ فقال : هو حديثُ شريك الذي تفرد به عن أبي إسحاق . قال محمد : وحدثنا معقل ابن مالك عن عقبة ابن الأصم عن عطاء قال : حدثنا رافع بن خديج بهذا

(١) جامع الترمذي (١/ ٣٤) .

(٢) جامع الترمذي (١٣٦٦) ، ونسخة الكروخي (ق٩٩/ ب) .

الحديث ، ومعقل بن مالك بصري »[(١)] .

الحديث الأول رواه عن شريك[(٢)] نحو من عشرين شخصاً - بحسب ما وقفتُ عليه من طرق - ، وقد تابعه قيس بن الربيع[(٣)] على روايته لهذا الحديث عن أبي إسحاق به ، ويُحتمل أن البخاري لم يطلع على رواية قيس فذكر أن شريكاً انفرد به ، وأقوى من هذا الاحتمال أن البخاري لا يعتد برواية قيس لسوء رأيه فيه فقد قال : « أنا لا أكتب حديث قيس بن الربيع ، ولا أروي عنه »[(٤)] ، وقال : « كل رجل لا أعرف صحيح حديثه من سقيمه لا أروي عنه ولا أكتب حديثه ، ولا أكتب حديث قيس بن الربيع »[(٥)] .

---

(١) العلل الكبير (ص٢١٢) ، (١/ ٥٦٤) .

(٢) أخرجه يحيى بن آدم في الخراج (ص٩٣-٩٤) والطيالسي في مسنده (٩٦٠) ، وأبو عبيد في الأموال (ص٣٤٦) ، وأبوبكر بن أبي شيبة في مصنفه (٧/ ٨٩)(١٤/ ٢١٩) ، وأحمد في مسنده (٣/ ٤٦٥)(٤/ ١٤١) ، وأبو داود (٣٤٠٣) ، وابن ماجه (٢٤٦٦) والطحاوي في شرح المعاني (٤/ ١١٧) وفي المشكل (٧/ ٩٦) ، والطبراني في الكبير (٤/ ٢٨٤-٢٨٥) ، وابن عدي في الكامل (٤/ ١٣٣٤) ، والخطيب في تاريخ بغداد (١٢/ ١٤٨) والبيهقي في الكبرى (٦/ ١٣٦) .

(٣) أخرجها يحيى بن آدم في الخراج (ص٩٤-٩٥) ، وعنه البيهقي في الكبرى (٦/ ١٣٦) .

(٤) العلل الكبير (ص٣٧٩) .

(٥) المرجع السابق (ص٣٩٤) .

كما أن البخاري هنا أسند طريقاً يستفاد منه أن عقبة بن الأصم تابع أبا إسحاق السبيعي على رواية هذا الحديث عن عطاء .

رجال السند الأول :

- **شريك بن عبد الله النخعي الكوفي** ، قال البخاري : « سمع أبا إسحاق الهمداني » (١) ، ووصفه بأنه كثير الغلط (٢) ، وقال في حديث رواه : « وحديث شريك ليس بصحيح » (٣) ، وقال في حديث آخر : « هذا حديث فيه اضطراب ، ولا أعلم أن أحداً روى هذا غير شريك ، ولم يقوِّ هذا الحديث » (٤) ، وسأله الترمذي عن حديثٍ لشريك فذكر أن شريكاً خولف في سنده فقال الترمذي : « ولأنه - أي البخاري - لم يعد حديثَ شريكٍ محفوظاً » (٥) .

وشريك أكثر أئمة النقد على أنه سيئ الحفظ (٦) ، ولكن ورد ما يدل

---

(١) التاريخ الكبير (٤/ ٢٣٧) .

(٢) العلل الكبير (ص١٠١) ، وذكرها ابن العربي في العارضة (٦/ ١٢٥) فقال : « قال البخاري : شريك يهم كثيراً » .

(٣) المرجع السابق (ص٣٦) .

(٤) المرجع السابق (ص١٨٨) .

(٥) المرجع السابق (ص٣٢٩) .

(٦) انظر : تهذيب الكمال (١٢/ ٤٦٧-٤٧٥) .

على قوة بعض حديثه ، فقد ذكر الإمام أحمد عندما سئل عن أصحاب أبي إسحاق السبيعي المتثبتين؟ فقال : « شعبة وسفيان ، وشريك حسن الرواية عن أبي إسحاق »[١] ، ونص أيضاً على أنه سمع من أبي إسحاق قديماً[٢]، وقال : « شريك عن أبي إسحاق كان ثبتاً فيه »[٣] .

ونص عدد من علماء الجرح والتعديل[٤] أن شريكاً ساء حفظه بعد توليه القضاء ، قال ابن حبان : « وكان في آخر أمره يخطئ فيما يروي ، تغير عليه حفظه ، فسماع المتقدمين عنه الذين سمعوا منه بواسط ليس فيه تخليط، مثل يزيد بن هارون ، وإسحاق الأزرق ، وسماع المتأخرين عنه بالكوفة فيه أوهام كثيرة »[٥] ، واحتج به في صحيحه في عدة مواضع[٦]

ووكيع بن الجراح ممن سمع من شريك قبل توليه للقضاء فقد قال : « ما كتبتُ عن شريك بعدما ولي القضاء ، فهو عندي على حِدة »[٧] ، وقد روى

(١) العلل للمروذي (ص٤٨) .

(٢) مسائل أحمد لصالح (٢/ ٤٥٧) والمعرفة والتاريخ (٢/ ١٦٨) .

(٣) العلل برواية عبد الله (١/ ٢٥١) وانظر للاستزادة : شرح علل الترمذي (٢/ ٥٢١) .

(٤) انظر : تهذيب التهذيب (٤/ ٣٣٦) وشرح علل الترمذي (٢/ ٥٩٠) .

(٥) الثقات لابن حبان (٦/ ٤٤٤) .

(٦) في أربعين موضعاً انظر: الفهارس (١٨/ ١٥٢) .

(٧) النبلاء (٨/ ٢٠٤) .

وكيع هذا الحديث كما عند أحمد في مسنده ، ورواه أحمد أيضاً عن أسود بن عامر عن شريك ، وأسود ممن سمع من شريك قبل تولي القضاء كما نص عليه ابن حجر [١] .

- **أبو إسحاق عمرو بن عبد الله السبيعي الكوفي الهمداني** ، احتج به البخاري في صحيحه [٢] ، وذكر في تاريخه بسنده إلى أبي إسحاق أنه قال : « كنتُ كثير المجالسة لرافع بن خَديج رضي الله عنه » [٣] ، وقد ولد في زمن عثمان رضي الله عنه ورأى علياً رضي الله عنه [٤] ، وهو ثقة عند علماء الجرح والتعديل إلا أنه تغير أو اختلط بأخرة [٥] ، ووصف بالتدليس [٦] ولم أجده صرح بالسماع في هذا الحديث ، بل رأيت البرديجي يقول : « لم يسمع عطاءَ بن أبي رباح » [٧] ، وذكر ابن عدي أن روايته عن عطاء

---

(١) فتح الباري (٤/ ٤٢٢) ط دار المعرفة .

(٢) التعديل والتجريح (٣/ ٩٧٦-٩٧٧) وتهذيب الكمال (٢٢/ ١٠٢) .

(٣) التاريخ الكبير (٦/ ٣٤٧-٣٤٨) .

(٤) المرجع السابق .

(٥) انظر : الكواكب النيرات (ص٦٦-٦٩) .

(٦) تعريف أهل التقديس (ص١٠١) وذكره في الثالثة .

(٧) تهذيب التهذيب (٨/ ٦٦) .

مرسلة[١] ، والملاحظ هنا أنه من أقران عطاء بل صرح بأنه أكثر من مجالسة رافع بن خديج الذي يروي عطاء عنه هذا الحديث ، فكان من الممكن أن يروي هذا الحديث مباشرة عن رافع رضي الله عنه .

- **عطاء بن أبي رباح المكي** ، ثقة بالاتفاق ، احتج به البخاري في صحيحه[٢] ، وكان يرسل الحديث عن بعض الصحابة ، ومن هؤلاء رافع ابن خديج في قول الشافعي وأبي زرعة [٣] ، وهو قد أدرك رافعاً إذ ولد عطاء سنة اثنتين وعشرين [٤] ، ومات رافع سنة أربع وسبعين في قول الأكثرين [٥] ، وقيل سنة تسع وخمسين [٦] ، فعلى القول الأول يكون عطاء أدرك رافعاً ستاً وأربعين سنة ، وعلى الثاني يكون أدركه اثنتين وثلاثين سنة ، كما ثبت أن عطاءً رحل إلى المدينة لطلب العلم [٧] ، فاحتمال لقائه لرافع بن خديج وهو مدني قوي ، ولعل من قال إن عطاء لم

(١) الكامل لابن عدي (٤/ ١٣٣٤) .

(٢) تهذيب الكمال (٢٠/ ٧٦-٨٠) .

(٣) جامع التحصيل (ص٢٣٧) .

(٤) تهذيب الكمال (٢٠/ ٨٤) .

(٥) تهذيب الكمال (٩/ ٢٥) .

(٦) الإصابة (١/ ٤٩٦) .

(٧) المعرفة والتاريخ (١/ ٤٤٣) .

يلقه اعتمدوا على ما جاء في إحدى الروايات من أن رافعاً مات في خلافة عثمان[١] ، وهي رواية غير صحيحة .

قال ابن حجر : « وأما البخاري [٢] فقال : مات في زمن معاوية ، وهو المعتمد ، وما عداه واهٍ » [٣] .

رجال السند الثاني :

- **معقل بن مالك البصري** ، شيخ الإمام البخاري [٤] ، روى عنه هنا وفي كتابه (القراءة خلف الإمام) ، روى عنه جمع من الثقات [٥] ، وذكره ابن حبان [٦] في ثقاته ، وقال الأزدي : متروك [٧] ، وقال الذهبي في الكاشف : « ثقة »[٨] ، وقال الحافظ ابن حجر : « مقبول ، وزعم الأزدي

---

(١) الإصابة (١/ ٤٩٦) وتهذيب الكمال (٩/ ٢٥) .

(٢) التاريخ الكبير (٣/ ٢٩٩) .

(٣) الإصابة (١/ ٤٩٦) .

(٤) تهذيب الكمال (٢٨/ ٢٧٧) .

(٥) المرجع نفسه .

(٦) الثقات لابن حبان (٩/ ٢٠٢) .

(٧) ميزان الاعتدال (٤/ ١٤٧) وفيه : منكر الحديث ، والتصويب من الهامش ، وتهذيب التهذيب (١٠/ ٢٣٤) .

(٨) الكاشف (٣/ ١٤٤) .

أنه متروك فأخطأ »[١] ، والبخاري إمام ناقد معروف بالتحري فتحديثه عن معقل دال على أنه عنده مقبول الرواية ، ولو كان متروكاً كما زعم الأزدي لما حدَّث عنه ، والأزدي متكلم فيه فلا يقبل جرحه هنا ، وسماع معقل من عقبة ثابت كما هو ظاهر من السند نفسه الذي ساقه البخاري آنفاً .

– **عقبة بن عبد الله الأصم البصري** ، قال البخاري : « سمع عطاءً »[٢] ضعفه الجمهور[٣] ، وروي عن أحمد بن حنبل أنه وثقه[٤] ، وكذلك أحمد بن صالح المصري[٥] .

وقال ابن عدي : « بعض أحاديثه مستقيمة ، وبعضها لا يُتابع عليها »[٦] ، وهو مع ضعفه صالح في المتابعات والشواهد ، وقد توبع على حديثه هذا عن عطاء .

وحديث شريك السابق ضُعِّف وطُعِن فيه لثلاثة أسباب هي مجمل ما

---

(١) التقريب (ص٥٤٠) .

(٢) التاريخ الكبير (٦/ ٤٤١) .

(٣) انظر : تهذيب الكمال (٢٠/ ٢٠٦-٢٠٧) .

(٤) الجرح والتعديل (٦/ ٣١٤) .

(٥) الثقات لابن شاهين (ص١٧٣) .

(٦) الكامل (٥/ ١٩١٧) .

قاله العلماء فيه :

١- أن الحديث تفرد به شريك ، وهو سيء الحفظ كثير الوهم والخطأ ، وكان موسى بن هارون الحمال يُنكر هذا الحديث ويضعفه ، ويقول : « لم يروه عن أبي إسحاق غير شريك ، ولا عن عطاء غير أبي إسحاق » [١] ، وزعم الخطابي أن البخاري ضعف هذا الحديث وقال : « تفرد بذلك شريك عن أبي إسحاق ، وشريك يَهِمُ كثيراً أو أحياناً » [٢] ، وأظنه جمع بين قول البخاري في العلل الكبير للترمذي : إن شريكاً تفرد به وبين قوله في حديث آخر : إن شريكاً كثير الغلط ، أما أن يكون قال ذلك في هذا الحديث فأستبعده؛ لأن الترمذي وهو تلميذه نقل عنه تحسين الحديث بل وساق متابعة تشعر بأنه يقوي الحديث لا يضعفه ، ثم إن الخطابي لم يُسند قول البخاري ولم يبين مصدره فيه ، وحين نقل قول موسى ابن هارون ذكر سنده إليه ، لذا أرى أن نقل الخطابي هذا في ثبوته شك . وعنه نقل البيهقي أن البخاري ضعف هذا الحديث [٣] .

---

(١) معالم السنن للخطابي (٥/ ٦٤) .

(٢) المرجع نفسه .

(٣) السنن الكبرى للبيهقي (٦/ ١٣٧) وصرَّح باسم الخطابي ، وفي معرفة السنن والآثار (٨/ ٢٩٠) .

٢- أن الحديث منقطع بين عطاء ورافع بن خَديج ، فهو لم يسمع منه ، قاله الشافعي [(١)] ، وأبو زرعة الرازي [(٢)] ، وابن عدي [(٣)] .

٣- أن أبا إسحاق مدلس ، وقد أدخل بينه وبين عطاء واسطة ، قال ابن عدي : « وكنتُ أظن أن عطاءً عن رافع بن خَديج مرسل حتى تبين لي أن أبا إسحاق أيضاً عن عطاء مرسل ، حدثناه عبد الله بن محمد بن مسلم ، ثنا يوسف بن سعيد ، ثنا حجاج بن محمد ، ثنا شريك عن أبي إسحاق عن عبد العزيز بن رفيع عن عطاء بن أبي رباح عن رافع بن خديج . . . . قال يوسف : غير حجاج لا يقول عبد العزيز ، يقول : عن أبي إسحاق عن عطاء » [(٤)] .

قال البيهقي بعد أن نقل هذا النص : « أبو إسحاق كان يدلس » [(٥)] .

ومن احتج بالحديث فإنه يرد هذه الطعون لما يلي :

١- أن شَريكاً قد تابعه قيس بن الربيع [(٦)] ، وهو مع ضعفه لم يصل

---

(١) معرفة السنن والآثار للبيهقي (٨/ ٢٨٩) والسنن الكبرى (٦/ ١٣٦) .

(٢) المراسيل لابن أبي حاتم (ص١٢٩) .

(٣) الكامل لابن عدي (٣/ ١٣٣٤) .

(٤) المصدر السابق .

(٥) السنن الكبرى للبيهقي (٦/ ١٣٧) .

(٦) انظر تهذيب الكمال (٢٤/ ٢٨-٣٨) .

إلى درجة المتروك ، فهو صالح في المتابعات ، كذلك يشهد لصحة حديث شريك متابعة عقبة الأصم عن عطاء ، وهو أيضاً لا بأس به في المتابعات ، كما أن لحديث شريك شاهداً صحيح السند رواه يحيى بن سعيد القطان ، حدثنا أبو جعفر عمير بن يزيد الخَطْمي قال : « أتيتُ سعيد بن المسيب ، فقلتُ : بلغنا عنك شيء في المزارعة ، فقال : كان ابنُ عمر لا يرى بها بأساً حتى ذُكر له عن رافع بن خَديج فيها حـديثٌ ، فأتى رافعاً ، فأخبره رافعٌ « أن رسول الله - ﷺ - أتى بني حارثة فرأى زرعاً في أرض ظُهير ، فقال : « ما أحسنَ أرض ظُهير! » فقالوا : إنه ليس لظُهير ، فقال : « أليست أرضَ ظهير؟ » فقالوا : بلى ، ولكنه أزرع فلاناً . قال : فردوا عليه نفقتَه ، وخذوا زرعكم » . قال رافعٌ : فرددنا عليه نفقته وأخذنا زرعنا » (١) .

قال أبو حاتم الرازي : « يحيى حافظ ثقة ، وهذا يقوي حديث شريك عن أبي إسحاق عن عطاء عن رافع . . . ، وروى هذا الحديث غير شريك، وحديث يحيى لم يُسنده غير يحيى بن سعيد » (٢) ، وقوله ظاهر في أن شريكاً قد توبع ، وكذلك مفهوم كلام أحمد الذي سيأتي بعد قليل حين

(١) أخرجه أبو داود (٣٣٩٤) ، والطحاوي في مشكل الآثار (٧/ ٩٩-١٠٠) ، والبيهقي في الكبرى (٦/ ١٣٦) .

(٢) العلل لابن أبي حاتم (١/ ٤٧٦) .

قال: « ولكن أبا إسحاق زاد فيه (زرع بغير إذنه) وليس غيره يذكر هذا الحرف » ، يفيد أن الحديث لم ينفرد به شريك .

والظاهر من سياق البخاري للسند الثاني أنه يريد به إثبات أن للحديث أصلاً عن عطاء وأنه محفوظ ، وأن شريكاً وإن تفرد به عن أبي إسحاق فقد توبع على أصل الحديث ، ثم إن شريكاً كما نقلنا آنفاً كان من الأثبات في حديث أبي إسحاق ، وكان مكثراً عنه ، فقد نقل أحمد أن إنساناً قال لشريك : ما أكثرَ حديثك عن أبي إسحاق فقال : « وددتُ أني كتبتُ نَفَسه ، وكان يتلهف عليه » (١) ، وقال علي بن المديني : « إن شريكاً قال : صليت مع أبي إسحاق ألفَ غداة » (٢)

والمكثر عن شيخ يُحتمل له أن يُغرب على غيره من أصحاب ذلك الشيخ، ولعله لهذه الملازمة وهذا الحرص الشديد على حديث أبي إسحاق كان يتقن حفظ حديثه أكثر من غيره ، ومن المُسلَّم به أن الاهتمام بالمادة العلمية وشدة الرغبة فيها أكبر معين على جودة الحفظ ، وطول بقاء المادة المحفوظة في الذاكرة ، وهذا الأمر لا يُهمل أئمتنا من علماء الحديث مراعاته ، لذلك قالوا كما ذكر الإمام مسلم : إن حماد بن سلمة أثبت الناس

---

(١) العلل برواية عبد الله (١/ ٢٥١-٢٥٢) .

(٢) تاريخ بغداد (٩/ ٢٨٤) .

في ثابت البناني ، وهو إذا روى عن غيره يخطئ كثيراً ، وكذلك جعفر بن برقان إذا روى عن ميمون بن مهران ويزيد بن الأصم فهو أعلم الناس بهما وبحديثهما ، وهو في غيرهما ضعيف رديء الحفظ [(١)] .

ومما يدل على أن شريكاً قد حفظ هذا الحديث أن نحواً من عشرين راوياً - بحسب اطلاعي المحدود - قد رووا عنه هذا الحديث ولم يختلفوا عليه فيه ، والغالب أن سماعهم لم يكن في مجلس واحد لاختلاف أعمارهم وبلدانهم ، فاتفاقهم يدل على أن شريكاً قد ضبط هذا الحديث وحفظه ، ومن المسلّم به أن ليس كل حديث يرويه شريك فالوهم والغلط فيه حاصل ولابد ، فهذا ما لا يمكن تصوره ، وقد حفت بالحديث عدة قرائن دلت على أن شريكاً لم يخطئ فيه .

٢- قال أبو حاتم الرازي : « وأما الشافعي فإنه يدفع حديث عطاء وقال: عطاء لم يلق رافعاً » ، قال ابن أبي حاتم : « قال أبي : بلى قد أدركه » [(٢)] ، يريد بذلك أن احتمال لقائه له قوي - لما ذكرناه سابقاً من معاصرته - ، وكذلك البخاري لو كان عنده شك في ثبوت لقاء عطاء لأبي رافع لبين ذلك كما هي عادته ، ولما حكم على الحديث بأنه حسن ، ويظهر لي من

---

(١) التمييز للإمام مسلم (ص٢١٧-٢١٨) .

(٢) العلل لابن أبي حاتم (١/ ٤٧٦) .

سياقه للسند الثاني الذي رواه عقبة الأصم - وفيه كما ورد في العلل الكبير - (عن عطاء قال : حدثنا رافع) أنه يقوي بهذا السند سماع عطاء من رافع، فإنه لم يتعقب هذا السند بشيء ، وهو إمام ناقد له عناية بالغة بهذه المسألة ، ولا يوجد دليل بين على عدم اللقاء ، والظاهر من طول المعاصرة وقرب البلاد مع ما ذكره عقبة مع ضعفه من تصريح عطاء بالسماع من رافع أن احتمال اللقاء بينهما أقوى بكثير من احتمال عدم اللقاء، وقد أسند البخاري عن عطاء أنه قال : « أدركتُ مائتي نفس من أصحاب النبي ﷺ في هذا المسجد ، إذا قال الإمام : « ولا الضالين » سمعت لهم رجة بآمين » (١) ، ورأيتُ البخاري يقول في ترجمة عطاء : « سمع أبا هريرة وابنَ عباس وأبا سعيد وجابراً وابن عمر رضي الله عنهم » (٢) ، وهو بهذا يخالف شيخه علي بن المديني الذي يقول : « رأى عطاء بن أبي رباح أبا سعيد الخدري يطوف بالبيت ولم يسمع منه » (٣) ، ويخالف شيخه أحمد بن حنبل الذي يقول : « عطاء بن أبي رباح قد رأى ابن عمر ، ولم يسمع

---

(١) التاريخ الكبير (٦/ ٤٦٤) .

(٢) المرجع نفسه .

(٣) العلل لابن المديني (ص٦٦) .

منه »(١) ، فالراجح عندي أن البخاري لا يرى حديث عطاء عن رافع غير متصل ، كما هو رأي الشافعي وأبي زرعة الرازي ، ولعلهما قالا ذلك بناء على الرواية التي تقول : إن رافعاً مات في خلافة عثمان رضي الله عنه - كما ذكرتُ ذلك سابقاً - .

٣-اعتمدوا في إثبات تدليس أبي إسحاق لهذا الحديث على رواية حجاج ابن محمد المصيصي والسند إليه صحيح (٢) ، وقد خالف حجاج بن محمد وهو ثقة ثبت متقن (٣) - بزيادته لعبد العزيز بن رُفيع بين أبي إسحاق وعطاء - كُلَّ من روى هذا الحديث عن شريك ، وقد نص على ذلك يوسف بن سعيد المصيصي أن حجاجاً تفرد بهذه الزيادة في السند ، ورواية الجماعة أقرب للثبوت إن شاء الله ، وعلى فرض صحة رواية حجاج فإن عبد العزيز بن رُفيع ثقة احتج به البخاري وأخرج له في صحيحه عن عطاء ابن أبي رباح (٤) .

---

(١) المراسيل لابن أبي حاتم (ص١٢٨) .

(٢) رواه ابن عدي (٣/ ١٣٣٤) عن شيخه محمد بن عبد الله بن مسلم الإسفرايني وهو ثقة انظر: النبلاء (١٤/ ٥٤٧-٥٤٨) عن يوسف بن سعيد المصيصي وهو ثقة ، انظر : تهذيب الكمال (٣٢/ ٤٣٠-٤٣١) يرويه عن حجاج بن محمد .

(٣) تهذيب الكمال (٥/ ٤٥١-٤٥٦) .

(٤) تهذيب الكمال (١٨/ ١٣٤-١٣٦) .

وقال في تاريخه : « سمع عطاءً »(١) ، فالحديث كما يُقال: كيفما دار على ثقة وأما أن أبا إسحاق لم يصرح بالتحديث في هذا السند ، فهذا لا يضر؛ لأن عقبة الأصم تابعه على روايته عن عطاء ، ومما يُضعف احتمال تدليس أبي إسحاق هنا أنه حدَّث بالحديث عن عطاء وهو من أقرانه ، وقد ثبت عنه أنه قال : أكثرتُ من مجالسة رافع بن خديج رضي الله عنه ، فلو حدَّث بـ (عن رافع) لكان حديثه عنه ممكناً لسماعه منه ، فلما صرح بأن الحديث عن عطاء وهو من أقرانه ضعف احتمال التدليس؛ لأن التدليس في الأصل نوع من التظاهر بالسماع ، فلو أراد أن يدلس هنا لحدَّث عن رافع بدون واسطة ، وعلى افتراض أنه دلس حتى عن عطاء فإن الواسطة - كما بيَّن حجاج بن محمد - عبد العزيز بن رُفيع وهو ثقة سمع من عطاء ، ويبعد جداً عندي أن يكون أبو إسحاق دلس حتى عن عبد العزيز ، وهذه القرائن مع متابعة عقبة ترفع الشك عن هذا الحديث من حيث ثبوته .

وقد احتج الإمام أحمد بهذا الحديث ، قال أبو داود : « سمعت أحمد سئل عن حديث رافع؟ قال : عن رافع ألوان ، ولكن أبا إسحاق زاد فيه : « زرع بغير إذنه » وليس غيره يذكر هذا الحرف ، قال أحمد : وإذا كان

---

(١) التاريخ الكبير (٦/ ١١) .

غصب؛ فحكمه حديث رافع »[١]، وقال: « سمعت أحمد سئل عن رجل زرع بأرض قوم بغير إذنهم؟ قال: له نفقته، والزرع لصاحب الأرض »، وقول أحمد: « عن رافع ألوان » لا يعني اضطراب الحديث، فقد قال عبد الله بن أحمد: « سمعت أبي يقول في حديث رافع بن خَديج: هو مختلف عنه، يُروى عنه ألوان مختلفة، مرة يقول: « نهى النبي ﷺ عن كري المزارع »، ومرة عن ظُهير عن النبي، ومرة يقول: ما خرج عن الرُبيع . . . وكلها أحاديث صحاح إلا أنه مختلف عنه »[٢]، ونقل الكوسج احتجاج أحمد وإسحاق بن راهويه بهذا الحديث[٣]، وقواه أبو حاتم الرازي كما تقدم وقال الترمذي: حَسن غريب، والطحاوي[٤]، وابن القيم وقال: « وليس مع من ضعف الحديث حجة، فإن رواته محتج بهم في الصحيح[٥]، وهم أشهر من أن يسأل عن توثيقهم، وقد حسنه

---

(١) مسائل أبي داود (ص ٢٠٠).

(٢) مسائل عبد الله (ص ٤٠٥).

(٣) مسائل الكوسج -المعاملات- (ص ٢٢٦٥-٢٢٦٦) ونقلها الترمذي في جامعه (٣/٦٤٨).

(٤) مشكل الآثار (٧/ ٩٨).

(٥) في هذا نظر؛ فإن شريكاً استشهد به البخاري وأخرج له مسلم متابعة.

إمام المحدثين أبو عبد الله البخاري ، والترمذي بعده ، وذكره أبو داود ولم يضعفه ، فهو حسن عنده ، واحتج به الإمام أحمد وأبو عبيد ، وقد تقدم شاهده من حديث رافع بن خديج » [١] يعني حديث سعيد بن المسيب الذي ذكرته فيما مضى .

والسؤال الآن : ماذا أراد البخاري بتحسينه لهذا الحديث؟

أجاب الحافظ ابن حجر بعد أن ذكر الحديث وتحسين البخاري له ، فقال : « وتفردُ شريك بمثل هذا الأصل عن أبي إسحاق مع كثرة الرواة عن أبي إسحاق ، مما يوجب التوقف عن الاحتجاج به ، لكنه اعتضد بما رواه الترمذي أيضاً من طريق عقبة الأصم عن عطاء عن رافع رضي الله عنه ، فوصَفَه بالحسن لهذا ، وهذا على شرط القسم الثاني » [٢] ، يعني الحسن لغيره .

ولقائل أن يقول : ألا يمكن أن يكون البخاري وصفه بالحسن لأنه عنده من قبيل الصحيح لغيره؟ لأنه تأكد أن شريكاً قد حفظه فصار عنده من صحيح حديث شريك لا سيما أنا وجدنا البخاري أطلق الحسن في مواضع عديدة على الحديث الذي يصححه هو بنفسه ، وسنرى في آخر

(١) تهذيب سنن أبي داود (٥/ ٦٤) .

(٢) النكت لابن حجر (١/ ٤٢٩) .

المبحث إن شاء الله أن البخاري يحكم على حديث من يقول فيه مقارب الحديث بأنه صحيح ، مما يدل على أن تعريف الصحيح عنده أشمل مما عرفه المتأخرون ، نقول هذا لأن جزم الحافظ بأن البخاري وصف الحديث بالحسن لأنه على شرط الحسن لغيره كما هو عند الترمذي ، لا نوافقه عليه لما يلي :

١- حديث شريك عن أبي إسحاق أقوى وأثبت أحاديث شريك ، بصريح كلام الإمام أحمد الذي تقدم نقله .

٢- أن شريكاً مكثر عن أبي إسحاق مع تثبته في الرواية عنه ، والمكثر يُحتمل له التفرد .

٣- أن حديث شريك هذا تابعه عليه قيس بن الربيع وكذلك عقبة الأصم ، ولمعناه شاهد صحيح عن رافع بن خديج .

فالذي أذهب إليه أن مراد البخاري من تحسينه للحديث أنه حديث محفوظ ثابت ، وذِكْره للطريق الثاني هو من باب التأكيد لرواية شريك ، ولإثبات سماع عطاء من رافع ، والمتابعات تُذكر حتى للأحاديث الصحيحة كما هو في الصحيحين وغيرها ، فلا يعني إيرادها أن الحديث من قبيل الحسن لغيره ، بل قد يكون من قبيل الصحيح لغيره ، وهذا أميل إليه للأسباب الآنفة .

وذهب فضيلة الدكتور ربيع بن هادي إلى أن مراد البخاري بالحسن هنا هو الغرابة والتفرد ، لأن شريكاً قد تفرد به عن أبي إسحاق وأغرب به ، ولا يريد بذلك المعنى الاصطلاحي قطعاً(١) .

وأوافق فضيلته في أنه لم يُرد المعنى الاصطلاحي ، ولكن لا أظن البخاري أراد بتحسينه الغرابة والتفرد؛ لأنه بيّن ذلك بعبارة صريحة ، فكان ولابد أن لتحسينه معنى آخر غير التفرد ، وواضح من السياق أن تحسينه خرج مخرج الحكم على الحديث ، ثم قال بعبارة صريحة واضحة : إن شريكاً تفرد بهذا الحديث عن أبي إسحاق ، وحمل الكلام على التأسيس أولى من التوكيد ، وذكر البخاري لتفرد شريك مطابق من حيث تركيب الجملة لقول الترمذي في هذا الحديث حسن غريب ، فهل عنى الترمذي بالحسن هنا الغرابة؟! .

وليس البخاري بدعاً في تقوية هذا الحديث والحكم عليه بأنه محفوظ ثابت ، فقد احتج به قبله شيوخه أحمد بن حنبل وإسحاق بن راهويه وأبو عبيد القاسم بن سلام ، وقد وجدناه في احتجاجه بعبد الله بن محمد بن عقيل وعمرو بن شعيب يقول : رأيت أحمد وإسحاق وعلياً

(١) تقسيم الحديث (ص ٤٣-٤٤) .

والحميدي يحتجون بهما .

(**النص الرابع والعشرون**) : قال الترمذي : « حدثنا عبد الله بن أبي زياد ، حدثنا عبد العزيز بن عبد الله الأويسي ، حدثنا محمد بن جعفر ، عن إسماعيل بن صخر الأيلي ، عن أبي عبيد ة بن محمد بن عمار بن ياسر ، عن أبيه ، عن جده قال : قال رسول الله ﷺ : « من أحب أن يقرأ القرآن جديداً غضاً كما أُنزل ، فليسمعه من ابن أم عبد ، فلما كان الليل انقلب عمر إلى عبد الله بن مسعود يستمع قِراءته ، فوجد أبا بكر قد سبقه فاستمعا، فإذا هو يقرأ قِراءة مفسرة حرفاً حرفاً » .

سألت محمداً عن هذا الحديث فقال : هو حديث حسن . حدثنا به عبد العزيز الأويسي »(١) .

لم أجده إلا من طريق الأويسي به ، وقد قال البزار بعد أن أخرج الحديث من طريقه : « وهذا الحديث لا نعلمه يروى عن عمار إلا بهذا الإسناد ، ولا نعلم روى عن إسماعيل بن صخر إلا محمد بن جعفر بن أبي كثير »(٢) ، وهذا الحديث أخرجه البخاري في تاريخه الكبير مسنداً ،

---

(١) العلل الكبير (ص ٣٥١) ، (٢/ ٨٨٢-٨٨٣) .

(٢) أخرجه البخاري في التاريخ الكبير (١/ ٣٦٠) ، وفي خلق أفعال العباد (ص ١٧٠) معلقاً بدون إسناد إلى عمار رضي الله عنه ، والبزار في مسنده (٤/ ٢٣٩-٢٤٠) ، والحاكم في =

وذكره كذلك في كتابه (خلق أفعال العباد) معلقاً بالجزم إلى عمار مرفوعاً .

رجال السند :

- **عبد العزيز بن عبد الله الأويسي** ، ثقة حجة [١] ، احتج به البخاري في صحيحه ، وأخرج له عن محمد بن جعفر [٢] ، وقد صرح بسماعه هنا منه ، وقد ذُكر عن أبي داود أنه ضعفه ، ولكن رد الحافظ ابن حجر ذلك وأثبت أنه وثقه [٣] .

- **محمد بن جعفر بن أبي كثير المدني** ، ثقة [٤] ، احتج به البخاري[٥] ، ولم أجد -حتى الآن- ما يثبت سماعه أو لقاءه لإسماعيل بن صخر .

- **إسماعيل بن صخر الأيلي** ، ساق البخاري في ترجمته [٦] الحديث المذكور ، ولم يجرحه بشيء فهو عنده على الاحتمال ، وقد ذكره ابن حبان في

= المستدرك (٢/ ٢٢٧) ، أخرجه شاهداً لحديث عمر .

(١) تهذيب الكمال (١٨/ ١٦٢-١٦٣) .

(٢) التعديل (٢/ ٨٩٨) وتهذيب الكمال (١٨/ ١٦١) .

(٣) هدي الساري (ص ٤٤١) .

(٤) تهذيب الكمال (٢٤/ ٥٨٤-٥٨٥) .

(٥) التعديل (٢/ ٦٢٢) وتهذيب الكمال (٢٤/ ٥٨٤) .

(٦) التاريخ الكبير (١/ ٣٦٠) .

ثقاته وقال : « يروي المقاطيع »[(١)] ، ولم يذكر ابن أبي حاتم [(٢)] في شأنه شيئاً ، ولم أجد ما يدل على لقائه أو معاصرته لأبي عبيدة بن محمد بن عمار.

- **أبو عبيدة بن محمد بن عمار بن ياسر** ، قال البخاري : « عن أبيه عن جده ، روى عنه إسماعيل بن صخر »[(٣)] ، وثقه ابن معين [(٤)] ، وقال أبو حاتم الرازي : « صحيح الحديث »[(٥)] ، وقال مرة : « هو منكر الحديث »[(٦)] ، وأبو عبيدة هذا مشهور روى عنه جمع غفير [(٧)] ، وهو مدني[(٨)] تابعي سمع من جابر بن عبد الله والرُبيع بنت معوذ [(٩)] ، وقد وثقه عبد الله بن أحمد بن حنبل [(١٠)] ، وقال الذهبي : « صدوق إن شاء الله

(١) الثقات لابن حبان (٨/ ٩٢) .

(٢) الجرح والتعديل (٢/ ١٧٨) .

(٣) الكنى للبخاري (ص ٥٢) .

(٤) سؤالات ابن الجنيد (ص ٣٢٣) .

(٥) انظر : تهذيب الكمال (٣٤/ ٦٢) نقلاً عن كتاب (الكُنى) لابن أبي حاتم ، وهو غير الذي في الجرح والتعديل .

(٦) الجرح والتعديل (٩/ ٤٠٥) .

(٧) الميزان (٤/ ٥٤٩) .

(٨) انظر : طبقات ابن سعد -التتمة- (ص ٩٧ ، ٣٢٧) وتهذيب الكمال (٣٤/ ٦٢) .

(٩) المعرفة والتاريخ (١/ ٣٧١) (٣/ ٢٨٣) .

(١٠) تهذيب التهذيب (١٢/ ١٦١) .

وثقه غير واحد » [١] ، وهو معاصر لأبيه - إن شاء الله - لأن أباه قتله المختار ابن أبي عبيد الثقفي ذكر ذلك البخاري في فصل من مات بين الستين إلى السبعين [٢] ، وجابر والرُبيع رضي الله عنهما ماتا بعد السبعين[٣] ، ولا مانع من أن يكون سمع منهما قبل وفاتهما بعدة سنوات ، فاحتمال سماعه من أبيه أُراه قوياً .

- **محمد بن عمار بن ياسر** ، قال البخاري : « عن أبيه ، روى عنه ابنه أبو عبيد ة ، قتله المختار » [٤] ، وبين في تاريخه الصغير أنه زار المختار فقتله ، قال أبو حاتم الرازي : « وسأله المختار أن يحدث عن أبيه بكذب ، فلم يفعل ، فقتله » [٥] ، وقد ذكره ابن سعد [٦] في الطبقة الثانية من تابعي المدينة ، وذكره ابن حبان[٧] في ثقاته في التابعين ، ومنهجه حسب قوله أنه لا يذكر في كل طبقة إلا من شافه وروى عن التي قبلها ، وليس لمحمد بن

(١) الميزان (٤/ ٥٤٩) .

(٢) التاريخ الصغير (١/ ١١٧٥) .

(٣) وفاة جابر في تهذيب الكمال (٤/ ٤٥٣) وفاة الربيع في النبلاء (٣/ ١٩٨) .

(٤) التاريخ الكبير (١/ ١٨٥) .

(٥) الجرح والتعديل (٨/ ٤٣) .

(٦) طبقات ابن سعد (٥/ ٢٤٤) .

(٧) ثقات ابن حبان (٥/ ٧٧٥٣) .

عمار رواية إلا عن أبيه ، فظاهر صنيع ابن حبان أنه يثبت سماعه منه ، وقرينة أخرى تدل على ذلك هي ما ذكره أبو حاتم الرازي أن المختار قتل محمداً لأنه طالبه برواية أحاديث مكذوبة عن أبيه ، ولو كان محمد صغيراً أو لم يسمع من أبيه لم يطلب المختار منه ذلك؛ لأن خصومه إذا احتج عليهم بما سيرويه محمد بن عمار عن أبيه ، سيطعنون في ذلك إن كان محمد صغيراً عند وفاة أبيه ، فالظاهر أن المختار راوده عن ذلك لأنه يعلم أن ما سيقوله محمد عن أبيه سيصدق؛ لمنزلته ومكانته ومعرفته بأبيه ، والله أعلم.

وهذا الحديث رُوي عن رسول الله ﷺ من طرق أخرى[(١)] بعضها جيد فقد روي عن عمر بن الخطاب ، وعبد الله بن مسعود ، وعلي ابن أبي طالب ، وعمر بن الحارث وغيرهم ، ولكن جميع أسانيده التي وقفت عليها مخرجها من الكوفة ، إلا حديث عمار فالظاهر من رجاله أنه مدني ، وهذه ميزة فيه لاختلاف مخرجه عن غيره .

ولعل البخاري لما رأى أن المتن محفوظ عن رسول الله ﷺ وهو في الفضائل ، وأن سند حديث عمار سند مدني ، وحديث أهل المدينة أنقى أحاديث أهل الأمصار من حيث الجملة ، فليس التدليس في الأسانيد من

---

(١) انظر : السلسلة الصحيحة للألباني (٥/ ٣٧٩-٣٨١) .

مذهبهم ، يضاف إلى ذلك أن سند حديث عمار سند نازل بالنسبة للبخاري ، فلعل في هذا ما يشعر ولو من بعيد أن ليس في الحديث انقطاع ، وليس فيه من هو ضعيف معروف بالضعف ، وهو سالم كذلك من أي علة أو مخالفة ، فترجَّح بهذا عنده أنه محفوظ عن عمار بن ياسر - إن شاء الله - ، وهذا هو مراد البخاري من تحسينه ، ولا أستبعد أن البخاري اطلع على سماع محمد بن جعفر من إسماعيل بن صخر ، وكذلك سماع إسماعيل من أبي عبيدة وإن كنا لم نقف على ذلك .

(النص الخامس والعشرون) : قال الترمذي : « حدثنا أحمد بن منيع ، حدثنا ابن أبي زائدة قال : حدثني أبو يعقوب الثقفي ، قال : حدثني يونس ابن عبيد مولى محمد بن القاسم ، قال : بعثني محمد بن القاسم إلى البراء بن عازب أسأله عن راية رسول الله ﷺ فقال : « كانت سوداء مُرَبَّعةً من نَمِرَةٍ » .

سألت محمداً عن هذا الحديث فقال : هو حديث حسن (١) .

هذا الحديث أخرجه البخاري في تاريخه (٢) ومعه آخرون جميعهم عن

(١) العلل الكبير (ص٢٧٧) ، (٢/ ٧١٣) .

(٢) أخرجه البخاري في الكبير (٨/ ٤٠٣) وأحمد في المسند (٤/ ٢٩٧) وأبو داود (٢٥٩١) والترمذي (١٦٨٠) والنسائي في السنن الكبرى (٥/ ١٨١) وأبو الشيخ ابن حبان في أخلاق=

يحيى بن زكريا بن أبي زائدة به .

رجال السند :

- **يحيى بن زكريا بن أبي زائدة الكوفي** ، ثقة ثبت متقن [١] ، احتج به البخاري في صحيحه [٢] ، وكان جيد الأخذ للحديث [٣] ، وسماعه من أبي يعقوب ظاهر في السند .

- **أبو يعقوب إسحاق بن إبراهيم الثقفي** ، ذكره البخاري في تاريخه[٤] ولم يذكر فيه جرحاً ، فهو عنده محتمل على القاعدة التي ذكرناها في مقدمة المبحث .

وقد ذكره ابن حبان في ثقاته [٥] .

= النبي (ص١٢٦) ووقع سقط في إحدى طرق الحديث في التاريخ الكبير أوهم أن إبراهيم بن موسى يروي الحديث مباشرة عن أبي يعقوب الثقفي ، وهذا خطأ ، والصواب أن بينهما ابن أبي زائدة . انظر سنن أبي داود ، وترجمة يحيى بن زكريا في تهذيب الكمال (٣١/ ٣٠٦) فإن إبراهيم يروي عنه .

(١) تهذيب الكمال (٣١/ ٣٠٧ - ٣١٢) .

(٢) التعديل والتجريح (٣/ ١٢٠٨) وتهذيب الكمال (٣١/ ٣٠٥ - ٣٠٧) .

(٣) التاريخ الكبير (٨/ ٢٧٤) .

(٤) المرجع السابق (١/ ٣٧٨) .

(٥) الثقات لابن حبان (٨/ ١٠٦) .

وأما ابن عدي فقال : « روى عن الثقات ما لا يتابع عليه » [(١)] « وأحاديثه غير محفوظة » [(٢)] ، والرجل ليس مجهولاً حتى يقال إن توثيق ابن حبان هنا لا ينفعه؛ بل هو معروف فقد روى عنه عدد من مشاهير الكوفيين [(٣)] ، ونقل ابن حجر تبعاً لمغلطاي أن العقيلي قال : « في حديثه نظر ، وروى عن مالك حديثاً لا أصل له »[(٤)] .

وهذا خطأ ، فالعقيلي قال هذا في إسحاق بن إبراهيم الحُنيني وليس الثقفي ، والثقفي ليس له رواية عن مالك أصلاً ، ومن تأمل شيوخهما عرف أنهما ليسا واحداً وقد فرق بينهما أصحاب الكتب المعتمدة في الجرح والتعديل ، ومغلطاي -رحمه الله- وقع منه مثل هذا في تراجم عديدة ، فينبغي التدقيق في نقولاته متى ما كانت مصادره مُتاحة لنا ، وسماع أبي يعقوب من يونس ظاهر في السند ، ومما يقوي حاله أن أبا داود والترمذي والنسائي احتملوه في هذا الحديث .

(١) الكامل لابن عدي (١/ ٣٣٣ ، ٣٣٤) .

(٢) الكامل لابن عدي (١/ ٣٣٣ ، ٣٣٤) .

(٣) الجرح والتعديل (١/ ٢٠٧) وتهذيب الكمال (٢/ ٣٩٥) .

(٤) تهذيب التهذيب (١/ ٢٢) والضعفاء للعقيلي (١/ ٩٧ - ٩٨) والإكمال لمغلطاي (١/ ١٤٩) مخطوط .

- **يونس بن عبيد مولى محمد بن القاسم**، ذكره البخاري في تاريخه [١] فلم يذكر فيه جرحاً، فهو عنده على الاحتمال لقاعدته التي ذكرناها، وليس له راوٍ إلا إسحاق بن إبراهيم الثقفي فقط، وذكره ابن حبان في ثقاته [٢]، وأما ابن القطان فقال: «مجهول»[٣]، وقال الذهبي: «تابعي لا يُعرف»[٤]، وسماعه من البراء رضي الله عنه ظاهر في السند، لذا نص عليه البخاري في تاريخه.

وقد حكم الترمذي على هذا الحديث بأنه: «حسن غريب، لا نعرفه إلا من حديث ابن أبي زائدة» [٥].

وقال الذهبي: «حديث حسن» [٦].

والسؤال لماذا حسنه البخاري مع أن فيه رجلاً مضعفاً وآخر مجهولاً؟

بالنسبة لأبي يعقوب فيظهر لي أن البخاري لا يراه من حيث المنزلة كما

---

(١) التاريخ الكبير (٨/ ٤٠٣).

(٢) الثقات لابن حبان (٥/ ٥٥٤٣).

(٣) تهذيب التهذيب (١١/ ٤٤٥).

(٤) ديوان الضعفاء (ص٤٥٠).

(٥) جامع الترمذي (٤/ ١٩٦).

(٦) الميزان (٤/ ٢٨٢).

يراه ابن عدي ، بل هو عنده أمثل من ذلك ، بدليل سكوته عن جرحه في تاريخه وتحسينه لحديثه هنا ، ولعله راعى أن ابن أبي زائدة هو الذي يروي عنه هذا الحديث ، وقد تقدم معنا وصفهم له بأنه كان جيد الأخذ للحديث ، وليس في هذا الحديث لا سنداً ولا متناً ما يوجب النكارة .

وأما يونس بن عبيد فهو في حد الجهالة بلا شك ، ولعل البخاري ومعه أبو داود والترمذي والنسائي احتملوه وقووا حديثه هذا لأنه ليس في أمرٍ من أمور الحلال والحرام ، ولأنه وقعت له قصة في سماعه لهذا الحديث ، إذ بعثه مولاه ليسأل البراء عن صفة راية رسول الله ﷺ ، وهذا يقتضي أنه اعتنى بحفظ ما قاله البراء ليبلغه مولاه ، ولأن المتن قصير جداً لا يصعب على متوسط الحفظ - وغالب الناس كذلك - أن يضبطه ، أما من ناحية العدالة فإنه كما يظهر من الحديث تابعي ، وجمهور النقاد يتسامحون في جهالة التابعي إذا لم يخالف أو يأتي بما يُنكر عليه وخاصة في أمرٍ كهذا مما لا يكون من أحاديث الأحكام ، وقد وضحنا شيئاً من هذا في مبحث علي ابن المديني ، وتقدم أن البخاري -كما ذكر الذهبي- مشى بعض من لا تعرف عدالته في صحيحه ، ولكل هذه القرائن حسن البخاري الحديث ، بالإضافة إلى أمر مهم وهو أن للحديث شواهد قوية تدل على ثبوته ، ومنها :

١ ـ ما رواه النسائي [١] عن يزيد بن زريع ، حدثنا سعيد بن أبي عروبة ، حدثنا قتادة ، عن أنس « أن ابن أم مكتوم كانت معه راية سوداء لرسول الله ﷺ في بعض مشاهد النبي ﷺ » .

٢ ـ وما رواه الترمذي [٢] والنسائي [٣] وأحمد [٤] عن سلام أبي المنذر عن عاصم بن أبي النجود عن أبي وائل عن الحارث بن حسان رضي الله عنه قال : « دخلتُ المسجد ، فإذا المسجد غاصٌ بالناس ، فإذا راية ، قلت: ما شأن الناس اليوم؟ قالوا : هذا رسول الله ﷺ يريد أن يبعث عمرو بن العاص وجهاً» .

٣ ـ وما رواه الترمذي [٥] عن يزيد بن حيَّان قال : سمعت أبا مِجْلِزٍ لا حق بن حميد يحدث عن ابن عباس قال : « كانت رايةُ رسول الله ﷺ سوداء ، ولواؤه أبيض » ويزيد قال فيه البخاري : « عنده غلط كثير » [٦] .

ولعل في حديث البراء ما يستشكل ، إذ كيف تكون الراية سوداء وهو

(١) السنن الكبرى للنسائي (٥/ ١٨١) .

(٢) جامع الترمذي (٣٢٧٤) .

(٣) السنن الكبرى للنسائي (٥/ ١٨١) .

(٤) مسند أحمد (٣/ ٤٨١) .

(٥) جامع الترمذي (٣٢٧٤) .

(٦) التاريخ الكبير (٨/ ٣٢٥) .

يقول إنها من نَمِرَة ، وهي كما يقول ابن الأثير : « كل شَمْلَةٍ مُخططةٍ من مآزر الأعراب فهي نَمِرة ، كأنها أُخذت من لون النمر لما فيها من السواد والبياض »(١) .

وهذا لا يلزم أن كل نَمِرة كذلك ، فقد قال الخطابي : « النمِرة : بُردةٌ من صُوفٍ تُلبس »(٢) ، وقد يكون أطلق أنها سوداء لأنه اللون الغالب عليها. وقوله (مربعة) يوافقه ما عليه عمل الناس في كل العصور أن الراية تكون مربعة .

وبهذا نعلم أن الحديث ليس فيه ما ينكر ، إلا أن فضيلة الدكتور ربيع بن هادي أورد استشكالاً جديراً بالمناقشة ، فقد قال : « محمد بن القاسم لم يدرك البراء ابن عازب ، إذ البراء كان قد توفي سنة اثنتين وسبعين ، ومحمد ابن القاسم لم يولد بعد أو هو طفل لا شأن له بالجهاد ، ذلك أن من الثابت تاريخياً أن الحجاج جَهَّز ابن القاسم لقيادة الجيش المبعوث إلى الهند ، وعمره سبع عشرة سنة »(٣) .

ثم قال : « وبعيد أن يجهل هذا الإمام البخاري وهو من أعلم الناس

---

(١) النهاية في غريب الحديث (٥/ ١١٨) .

(٢) غريب الحديث للخطابي (٢/ ٢٩٦) ومثله في القاموس (ص٦٢٧) .

(٣) تقسيم الحديث (ص٥٥) .

بالتأريخ »[١] .

وفضيلته قال هذا بناء على أن يونس بن عبيد كما جاء في تهذيب التهذيب وأصله تهذيب الكمال : « مولى محمد بن القاسم الثقفي » ، وزيادة (الثقفي) لم أجدها في التاريخ الكبير للبخاري ولا في الجرح والتعديل ولا في ثقات ابن حبان ، فليس عندهم إلا (مولى محمد بن القاسم) فقط ، ويظهر أن المزي أو المقدسي صاحب الكمال فهم ذلك من كون إسحاق بن إبراهيم ثقفياً ، ولكن يجب أن نراعي ما ذكره البخاري ومن بعده من عدم إضافتهم لقب الثقفي لاسم مولى يونس بن عبيد ، لذا فهذا الاستشكال غير قائم عند البخاري؛ لأن محمد بن القاسم لم يُنسب ، ولا يؤثر نسبه من عدمه في اتصال الحديث لأن السماع ظاهر في السند .

والراجح عندي : أن مراد البخاري من تحسينه الحديث هو أن الحديث محفوظ ، وذلك لأنه ليس في الحديث رجل ضعيف معروف الضعف عنده، وليس فيه علة ولا مخالفة ، والسند متصل على شرطه في اتصال المعنعن ، والحديث مع هذا كله محفوظ من وجوه أخرى [٢] .

وأما فضيلة الشيخ الدكتور ربيع فذهب إلى أن إطلاق البخاري الحسن

---

(١) تقسيم الحديث (ص٥٥) .

(٢) انظر : سُبُل الهدى والرشاد (٧/ ٥٩٥ - ٥٩٧) .

هنا إطلاق لغوي استغراباً واستنكاراً ، إذ يبعد مع وجود هذه العلل فيه أن يقصد به الصحة [١] .

وفيما ذكرته من كلام حول هذا الحديث بيان أن البخاري لا يضعف هذا الحديث ، وأما قوله : إن البخاري أطلق الحسن بمعنى الغرابة فهذا وجد ، ولكن في نصوص قليلة جداً احتفت بها قرينة ظاهرة فهم منها مراده - وسيأتي توضيح هذا- ، وأما قوله إن البخاري أطلق الحسن استنكاراً فلا أوافق فضيلته على هذا ، فالبخاري لم يوجد له أي نصٍ في التحسين يفهم منه أنه أراد النكارة ، بل ولا غيره من أئمة النقد ، لا أعرف من خلال تتبعي أنهم يحسنون الحديث المنكر عندهم ، ولكنهم يستنكرون أحاديث لحسنها ، وفرق بين الأمرين ، وهذا شعبة يقول في أحاديث عبد الملك العرزمي : « من حُسنها فررت » [٢] ، وأحمد يقول في عبد الله بن بريدة : « إن له أحاديث نكرها من حُسنها » [٣] ، فحسنها هو سبب نكارتها وليس العكس .

(**النص السادس والعشرون**) : قال الترمذي : « حدثنا محمد بن حُميد ،

---

(١) تقسيم الحديث (ص٥٦) .

(٢) تقدمة الجرح والتعديل (ص١٤٦) .

(٣) العلل للميموني (ص١٩٩) .

حدثنا الفُرات بن خالد ، حدثنا خالد بن ميسرة ، عن معاوية بن قرة ، عن أبيه ، عن النبي ﷺ قال : « من أكل من هذه الشجرة الخبيثة فلا يقربن مسجدنا حتى يذهب ريحها منه » .

سألت محمداً عن هذا الحديث فقال : هو حديث حسن » [١] .

هذا الحديث أخرجه عدد من الأئمة [٢] في مصنفاتهم جميعهم عن خالد ابن ميسرة بنحوه .

رجال السند :

- **خالد بن ميسرة العطار البصري** ، قال البخاري : « سمع معاوية بن قرة » [٣] ، ولم يذكر فيه جرحاً ، فهو عنده على الاحتمال ، وذكره ابن حبان في ثقاته[٤] ، وقال ابن عدي : « وهو عندي صدوق ، فإني لم أر له حديثاً منكراً »[٥] ، وقال الذهبي : « ما ضعفه أحدٌ ، وقال ابن عدي . . ، قلتُ :

---

(١) العلل الكبير (ص ٣٠١) ، (٢/ ٧٦٥-٧٦٦) .

(٢) أخرجه أحمد (٤/ ١٩) وأبو داود (٣٨٢٧) والنسائي في الكبرى (٤/ ١٥٨) والطبراني في المعجم الكبير (١٩/ ٣٠) ، وابن عدي في الكامل (٣/ ٨٩٢) .

(٣) التاريخ الكبير (٣/ ١٧٥) .

(٤) الثقات لابن حبان (٦/ ٢٦٥) .

(٥) الكامل لابن عدي (٣/ ٨٩٢) .

فلماذا ذكرته في الضعفاء؟! »[١] ، وقال مغلطاي : « ذكره ابن خلفون في جملة الثقات »[٢] .

- **معاوية بن قُرة بن إياس المزني البصري** ، احتج به البخاري في صحيحه[٣] ، وهو ثقة بلا خلاف[٤] ، ونص البخاري في تاريخه على سماعه من أبيه[٥] .

وقال الذهبي عن حديثه هذا : « محفوظ »[٦] .

والبخاري أراد بتحسينه أنه حديث محفوظ ثابت ، يؤكد ذلك : اتصاله على مذهبه وثقة رواته ، وأن له شواهد صحيحة كثيرة جداً ، أخرج بعضها البخاري[٧] ومسلم[٨] في صحيحيهما .

وقد ذهب فضيلة الدكتور ربيع بن هادي إلى ضعف هذا الحديث ، لأن

---

(١) الميزان (١/ ٦٤٣) .

(٢) الإكمال لمغلطاي مخطوط .

(٣) التعديل والتجريح (٢/ ٧١٦) .

(٤) تهذيب الكمال (٢٨/ ٢١٠-٢١٧) .

(٥) الميزان (١/ ٦٤٣) .

(٦) التاريخ الكبير (٧/ ٣٣٠) .

(٧) صحيح البخاري (٨٥٣ ، ٨٥٤ ، ٨٥٥ ، ٨٥٦) .

(٨) صحيح مسلم (٣٩٣-٣٩٦) .

محمد بن حميد الرازي متروك عند المحدثين ، وقال البخاري في شأنه : « فيه نظر » [١] ، ومن كانت هذه حاله عند البخاري فكيف يقال : إن مراد البخاري بتحسين حديثه المعنى الاصطلاحي للحسن ، خصوصاً وقول البخاري : فيه نظر ، يرد به [٢] .

وأوافقه بشدة على أن البخاري لم يرد بتحسينه المعنى الاصطلاحي ، والأقرب أنه أراد أن الحديث محفوظ صحيح ، فهذا أقرب ما يكون للصحيح لغيره منه للحسن الاصطلاحي .

ولكن تعلق الدكتور ربيع بمحمد بن حميد الرازي في تضعيفه لهذا الحديث؛ ليس بجيد لما يلي :

١- أن البخاري ليس هو الذي ساق السند وإنما الترمذي ، ولا يريد بذلك أن هذا الحديث لم يروه إلا محمد بن حميد ، بل قد رواه آخرون كما يظهر من تخريج الحديث ، فالحكم يجب أن يكون على مدار السند وليس على سند الترمذي الذي ذكره في العلل ، لا سيما إذا لم ينص البخاري أو الترمذي على أنه لا يُعرفُ هذا الحديث إلا من طريق فلان؛ فحينئذٍ يكون من المترجح أن البخاري - بما عرف من إمامته وحفظه

(١) التاريخ الكبير (١/ ٦٩) .

(٢) تقسيم الحديث (ص٥١) .

الواسع - قد اطلع على عدة طرق لذلك الحديث إلى موضع من يدور عليه السند، فالواجب علينا حينئذٍ أن ننظر فيه من عند من دار عليه الحديث.

٢- على فرض أن البخاري لا يعرف هذا الحديث إلا من طريق محمد بن حميد، فإن تحسينه له يكون تقوية للحديث؛ لأن الترمذي قال: «حين رأيتُه -يعني البخاري- كان حسنَ الرأي في محمد بن حُمَيد الرازي، ثم ضَّعفه بعدُ» (١)، فهذا نصٌ صريح أن الترمذي حين سأل البخاري عن ذلك الحديث كان البخاري وقتها حسنَ الرأي في محمد بن حميد، ثم ظهر له بعدُ أنه ضعيف فقال: «فيه نظر».

(النص السابع والعشرون): قال الترمذي: «حدثنا أبو كُريب، حدثنا يونس بن بكير، عن محمد بن إسحاق قال: حدثني سعد بن طارق، عن سلمة بن نعيم بن مسعود، عن أبيه قال: «كنتُ عند النبي ﷺ حين جاءه رسولا مسيلمة بكتابه، ورسول الله ﷺ يقول لهما: وأنتما تقولان مثل ما يقول؟ فقالا: نعم. فقال: «أما والله لولا أن الرسل لا تُقتل لضربتُ أعناقكما».

سألت محمداً عن هذا الحديث فقال: قد رواه ابن أبي زائدة أيضاً عن

---

(١) جامع الترمذي (٤/ ١٩٥).

سعد بن طارق ، ورآه حديثاً حسناً »[١] .

لم أجد حتى الآن متابعة ابن أبي زائدة ، ولكن الحديث أخرجه عدد من الأئمة[٢] في مصنفاتهم عن محمد بن إسحاق به ، ومحمد بن إسحاق - وإن كان قد توبع كما نص البخاري وهو أعلم بذلك منا - ، فإن البخاري قد احتج به كما في (جزء القراءة خلف الإمام)[٣] ودافع عنه ونفى التهم الموجهة إليه ، وذكر عن شيخه إمام علم العلل في عصره الحافظ أبي الحسن علي بن المديني أنه يحتج بحديثه ، وأن أحمد ويحيى بن معين وعامة أهل العلم قد احتملوه ، وقد صرح ابن إسحاق بسماعه في هذا الحديث في أكثر الطرق فانتفت شبهة تدليسه هنا .

رجال السند :

- **سعد بن طارق بن أشيم الأشجعي الكوفي ، تابعي ثقة[٤] ، قال**

(١) العلل الكبير (ص ٣٨١) ، (٢/ ٩٥٣) .

(٢) أخرجه أحمد (٣/ ٤٨٧) ، وأبو داود (٢٦٧١) ، وابن أبي عاصم في الآحاد والمثاني (٣/ ٢٤)، والطحاوي في المشكل (٧/ ٣٠١) وابن قانع في معجم الصحابة (ق١٨٢/أ) ، والحاكم في المستدرك (٣/ ٥٢-٥٣) ، وأبو نعيم في معرفة الصحابة (٢/ ق٢١٧/ أ) ، والبيهقي في الكبرى (٩/ ٢١١) ، وفي دلائل النبوة (٥/ ٣٣٢) ، والمزي في تهذيب الكمال (٢٩/ ٤٩٣) .

(٣) انظر : جزء القراءة (ص ٤٠-٤١) .

(٤) تهذيب الكمال (١٠/ ٢٧٠-٢٧١) .

البخاري : « سمع أباه وكثير بن مدرك »(١) ، وأبوه صحابي ، ولكني لم أجد ما يُثبت معاصرته أو سماعه لسلمة بن نعيم رضي الله عنه وإن كان ذلك محتملاً ، إذ كلاهما كوفي ومن قبيلة واحدة ، وسعد كان بعض المحدثين يظن أنه صحابي حتى سألوا بعض ولده فبين له أنه لم يسمع من النبي ﷺ(٢) ، ولا أُبعد أن البخاري اطلع على سماعه من سلمة لأنه وقف على رواية زكريا بن يحيى بن أبي زائدة وكان في غاية الإتقان والتثبت ، وترى ذلك واضحاً على رواياته ففيها ألفاظ السماع والتحديث ، وودتُ أني وقفت على روايته لعلي أجد سماع سعد بن طارق من سلمة ولكن لم يتيسر لي ذلك حتى الآن .

- سلمة بن نعيم بن مسعود الأشجعي الكوفي ، هو صحابي ، ذكره البخاري(٣) وغيره(٤) في الصحابة ، فيكون سماعه من أبيه متحققاً إن شاء الله .

---

(١) التاريخ الكبير (٤/ ٥٨) .

(٢) الضعفاء للعقيلي (٢/ ١١٩) .

(٣) التاريخ الكبير (٤/ ٧١) .

(٤) انظر : طبقات ابن سعد (٦/ ٤٤) ، والمعرفة والتاريخ (١/ ٣٣٤) ، والجرح والتعديل (٤/ ١٧٣) ، والاستيعاب (٢/ ٨٩) ، والإصابة (٢/ ٨٩) .

وهذا الحديث صححه الحاكم على شرط مسلم ، وذكر ابن القيم (١) أنه ثابت عن رسول الله ﷺ .

وله شاهد صحيح من حديث عبد الله بن مسعود رضي الله عنه الذي قال لابن النَوّاحة وكان ممن بقي على إيمانه بمسيلمة الكذاب : « سمعت رسول الله ﷺ يقول : « لولا أنك رسولٌ لضربتُ عُنُقَكَ . . الحديث »(٢).

وهذا الحديث لم يصرح البخاري بتحسينه وإنما نقل الترمذي فهماً منه من سكوت البخاري وعدم إعلاله بشيء أنه يراه حسناً ، ولو صرح البخاري بتحسينه لنقله الترمذي كما هي عادته في ذلك ، وعلى فرض أن البخاري صرح بذلك فالحديث يكون ثابتاً محفوظاً عند البخاري لا سيما مع وجود شاهد صحيح ، والله أعلم .

(النص الثامن والعشرون) : قال الترمذي : « حدثنا محمد بن العلاء ، حدثنا أبو أسامة : عن داود بن يزيد الأودي ، عن المغيرة بن شبيل ، عن قيس بن أبي حازم ، عن معاذ بن جبل قال : « بعثني رسول الله ﷺ ، فلما

---

(١) زاد المعاد (٥/ ٨٧) .

(٢) أخرجه أحمد (١/ ٣٩٠ ، ٣٩٦ ، ٤٠٤ ، ٤٠٦) ، والدارمي (٢/ ٢٣٥) ، وأبو داود (٢٧٦٢)، والطحاوي في المشكل (٧/ ٢٩٨-٣٠٠) ، وابن حبان في صحيحه (١١/ ٢٣٥-٢٣٦) ، والبيهقي (٩/ ٢١١) وغيرهم .

سِرتُ أرسل في أثري ، فرددتُ فقال : أتدري لم بعثت إليك؟ لا تُصيبن شيئاً بغير إذني فإنه غُلُول : ﴿ وَمَن يَغْلُلْ يَأْتِ بِمَا غَلَّ يَوْمَ ٱلْقِيَٰمَةِ ﴾ [آل عمران: ١٦١] لهذا دعوتك فامضِ لعملك » .

سألت محمداً عن هذا الحديث فقال : هو حديث حسن ، قلت له : كيف داود بن يزيد الأودي؟ قال : مُقارِبُ الحديث ، وإدريس بن يزيد الأودي : ثبت صدوق » (١) .

هذا الحديث انفرد به أبو أسامة (٢) ، قال الترمذي : « لا نعرفه إلا من هذا الوجه من حديث أبي أسامة عن داود الأودي » ، وقال البزار : « الحديث لا نعلمه يروى عن معاذ بهذا الإسناد » .

رجال السند :

- أبو أسامة : هو حماد بن أُسامة بن زيد القرشي الكوفي ، ثقة ثبت ربما دلس (٣) ، احتج به البخاري في صحيحه (٤) ، وأما ما رواه الأزدي بلا

---

(١) العلل الكبير (ص ١٩٩-٢٠٠) ، (١/ ٥٣٨-٥٣٩)

(٢) أخرجه الترمذي (١٣٣٥) ، والبزار (٧/ ١١٨) ، وابن عدي في الكامل (٣/ ٩٤٨) ، والطبراني في الكبير (٢/ ١٢٨) .

(٣) التقريب (١٤٨٧) .

(٤) التعديل والتجريح (٢/ ٥١٩) ، وتهذيب الكمال (٧/ ٢١٧) .

إسناد عن سفيان بن وكيع أن أبا أسامة : « كان من أسرق الناس لحديث جيد » ؛ فقد رده الذهبي بقولـــه : « هذا القول باطل » [١] ، والأزدي وسفيان تكلم فيهما وهذا القول مع ذلك منقطع ، وقد صرَّح أبو أسامة بسماعه لهذا الحديث عند البزار .

- **داود بن يزيد الأودي الكوفي** ، قال البخاري -كما في هذا النص- : مقارب الحديث ، ونقل في موضع آخر - أظنه ضعفاءه الكبير - أن علي ابن المديني قال : « لا أروي عن داود بن يزيد » [٢] ، وقال في تاريخه : « سمع أباه والشعبي » [٣] ، وقد ذهب أكثر النقاد إلى تضعيفه [٤] ، وقد روى شعبة عنه [٥] ، وقال الساجي : « صدوق يهم » [٦] ، وقال ابن عدي بعد أن أخرج له عدداً من أحاديثه منها الحديث الذي نحن بصدد الكلام عليه : « ولداود الأودي أحاديث غير ما ذكرت صالحة ، ولم أر في أحاديثه

---

(١) الميزان (١/ ٥٨٨) وفيه سفيان الثوري ، والتصحيح من التهذيب (٣/ ٣) .

(٢) الضعفاء للعقيلي (٢/ ٤١) وهذا النص ليس موجوداً في تاريخي البخاري الكبير والصغير ولا في ضعفائه الصغير .

(٣) التاريخ الكبير (٣/ ٢٣٩) .

(٤) انظر : تهذيب الكمال (٨/ ٤٦٨-٤٧٠) .

(٥) المرجع السابق (٨/ ٤٦٩) .

(٦) الكامل (٣/ ٩٤٨) .

منكراً يجاوز الحد إذا روى عنه ثقة ، وداود وإن كان ليس بالقوي في الحديث ، فإنه يُكتب حديثه ، ويقبل إذا روى عنه ثقة »[١] ، وقال العجلي مرة : « لا بأس به »[٢] ، وقد توفي سنة إحدى وخمسين ومائة[٣] ، وهو معاصر للمغيرة بن شبيل الذي عده الذهبي[٤] في الطبقة الحادية عشر ، وهم من مات بين سنة إحدى ومائة إلى سنة عشر ومائة ، ومن المعلوم أن داود سمع الشعبي المتوفى سنة أربع ومائة[٥] ، على الراجح ، كما أن المغيرة وداود كلاهما من الكوفة ، فهذا مما يقوي احتمال اللقاء .

– **المغيرة بن شبيل الأحمسي الكوفي** ، ثقة[٦] ، قال ابن حبان : « من متقني الكوفيين »[٧] ، وهو معاصر لقيس بن أبي حازم ، لأن قيساً مات سنة ثمان وتسعين[٨] على الراجح ، والمغيرة مات في العشر الأولى من المئة

---

(١) الكامل (٣/ ٩٤٨) .

(٢) الثقات للعجلي (ص ١٤٨) .

(٣) تهذيب التهذيب (٣/ ٢٠٥) .

(٤) تاريخ الإسلام (١٠١-١٠٢هـ) (ص٢٦٢) .

(٥) التاريخ الصغير (١/ ٢٧٨) .

(٦) انظر : تهذيب الكمال (٢٨/ ٣٦٨-٣٦٩) .

(٧) مشاهير علماء الأمصار (ص١٠٧) .

(٨) انظر : تهذيب الكمال (٢٤/ ١٦) .

الثانية كما تقدم نقله عن الذهبي ، وهو يروي عن جرير بن عبد الله البجلي رضي الله عنه ، وقد مات سنة إحدى وخمسين [١] ، ولكني لم أجده صرح بسماعه منه [٢] ، وكذا وجدت البخاري في التاريخ قال في ترجمة المغيرة : « عن جرير بن عبد الله » [٣] .

ولو جاء في حديث تصريحه بالسماع لقال : سمع جرير بن عبد الله كما هي عادته رحمه الله في تاريخه في الحرص الشديد على ذكر السماعات وتمييز ما هو سماع مما لم يثبت فيه سماع ، ولا يعني هذا أن المغيرة لم يسمع من جرير ، ولكن لم يُوقف على ثبوت سماعه منه ، ومما يدل على قوة احتمال لقاء المغيرة لقيس أنهما كوفيان ، وكلاهما من قبيلة واحدة .

- **قيس بن أبي حازم الأحمسي الكوفي** ، ثقة مخضرم من كبار التابعين [٤] احتج به البخاري في صحيحه [٥] .

وقال في تاريخه : « سمع أبابكر الصديق وعمر وعلياً وعبد الله بن

---

(١) انظر تهذيب الكمال (٤/ ٥٤٠) .

(٢) انظر مسند أحمد (٤/ ٣٥٩، ٣٦٤) ، والكبرى للنسائي (٥/ ٨٢) .

(٣) التاريخ الكبير (٧/ ٣١٧) .

(٤) انظر تهذيب الكمال (٢٤/ ١٠) .

(٥) التعديل والتجريح (٣/ ١٠٥٩) وتهذيب الكمال (٢٤/ ١٠) .

مسعود »(١) ، ولم أجد بعد البحث سماعه عن معاذ بن جبل رضي الله عنه كما لم أجد من نص عليه أو على عدم سماعه منه ، وأما معاصرته له فهي واضحة جداً؛ لأن قيساً سمع من أبي بكر وقد مات معاذ بعده سنة ثمان عشرة بالشام (٢) ، ومما يدل على قوة احتمال لقائه له أن قيساً شهد اليرموك وكانت في سنة خمس عشرة ، وصلى خلف خالد بن الوليد رضي الله عنه(٣) ومعاذ كان تلك الأيام في الشام فقد خرج إليه في عهد أبي بكر (٤) ومكث إلى أن توفي هناك بطاعون عمواس ، رحمه الله تعالى .

وهذا الحديث قال فيه الترمذي : « حسن غريب لا نعرفه إلا من هذا الوجه من حديث أبي أسامة عن داود الأودي » (٥) ، وأخرج الحديث في باب : « ما جاء في هدايا الأمراء » ولم يذكر غيره وقال : « وفي الباب عن

---

(١) التاريخ الكبير (٧/ ١٤٥) .

(٢) انظر النبلاء للذهبي (١/ ٤٦١) .

(٣) انظر تاريخ دمشق (١٤/ ٤٦٩) - مخطوط - .

(٤) الحلية لأبي نعيم (١/ ٢٣١-٢٣٢) ، والاستيعاب لابن عبد البر (٣/ ٣٥٥-٣٥٧) ، وتاريخ دمشق

(١٦/ ٦٢٧-٦٢٩) - مخطوط - .

(٥) في المطبوع (٣/ ٦٢١) : (غريب) ولكن في نسخة الكروخي (ق/ ٩٦/ ب) وفي عارضة الأحوذي (٦/ ٧٩) وتحفة الأشراف (٨/ ٤١٢) وتحفة الأحوذي (٤/ ٥٦٥) : (حسن غريب) .

عَدي بن عَميرة ، وبُريدة ، والمستورد بن شداد ، وأبي حميد ، وابن عمر » .

والسؤال المطروح : لماذا حَسَّن البخاري هذا الحديث مع أن جمهور العلماء على تضعيف داود بن يزيد الأودي؟

أقول : لعل البخاري رأى أن الحديث من حيث المضمون له ما يشهد له ، فقد أخرج هو في صحيحه باباً أسماه : باب (هدايا العُمال) أخرج فيه حديث أبي حُميد الساعدي في قصة ابن اللُتبية الذي أرسله الرسول ﷺ على الصدقة فلما جاء بها قال : « هذا لكم ، وهذا أُهدي لي » فقام رسول الله ﷺ على المنبر فحمد الله وأثنى عليه ، ثم قال : « ما بالُ العامِل نبعثه فيأتي فيقول : هذا لك وهذا لي ، فهلاً جلس في بيت أبيه وأُمه فينظُرُ أيُهدى له أم لا؟ والذي نفسي بيده لا يأتي بشيء - وفي رواية لا يَغُل منه شيئاً - إلا جاء به يوم القيامة يحمله على رقبته . . . الحديث »(١) .

والرسول صلى الله عليه وآله وسلم قال لمعاذ ذلك حين بعثه إلى اليمن - كما ورد عند الترمذي في جامعه - ويؤكد ذلك قول الحافظ أبي نعيم الأصبهاني :« ولا يُعلم لمعاذ غيبة في حياة رسول الله ﷺ إلا إلى اليمن »(٢).

---

(١) صحيح البخاري (٧١٧٤) وفي الفتح (١٣/ ص١٧٧) ذكر ابن حجر رواية (لا يُغل) رواها ثلاثة من الثقات عن الزهري راوي الحديث عن عروة عن أبي حميد .

(٢) الحلية لأبي نعيم (١/ ٢٤٤) .

ومن المعلوم أيضاً أن رسول الله ﷺ عهد إلى معاذ فيما عهد إليه حين بعثه إلى اليمن أن يجبيَ الزكاة كما في الحديث الذي أخرجه البخاري : « وأخبرهم أن الله قد فرض عليهم صدقةً تؤخذ من أغنيائهم فتُرد على فقرائهم ، فإن هم أطاعوك بذلك ؛ فإياك وكرائمَ أموالهم . . . الحديث » (١) .

وثبت عن الزهري أنه حدَّث عن عبد الرحمن بن كعب بن مالك أن رسول الله ﷺ إنما بعث معاذاً إلى اليمن لأن غرماءه اقتسموا ماله في دينٍ لهم عليه ، فأصبح معاذ لا مال له ، فبعثه النبي ﷺ إلى اليمن ليجبره (٢) .

فإن صح هذا الخبر - لأن عندي فيه بعض النظر من ناحية سماع عبد الرحمن بن كعب من معاذ - ؛ فيكون مناسبة حديث رسول الله ﷺ الذي رواه داود بن يزيد أن رسول الله ﷺ خاف على معاذ أن يصيب ما لا يحل له لما هو فيه من فاقة وحاجة .

ولعل البخاري نظر إلى هذه القرائن أو ما يشبهها ، فرأى أن في ذلك تقوية لاحتمال صدق ما رواه داود ، لا سيما وأن مضمون المتن محفوظ عن رسول الله ﷺ من وجوه أخرى ، وليس فيه ما ينكر .

---

(١) فتح الباري (٨/ ص٦٦١-٦٦٢/ ٤٣٤٧) .

(٢) انظر : الحلية لأبي نعيم (١/ ٢٣١-٢٣٢) وتاريخ دمشق (١٦/ ٦٢٧-٦٢٩) .

والذي أراه أن مراد البخاري من تحسين هذا الحديث أنه يراه مقبولاً لأنه من صحيح حديث داود بن يزيد الأودي عنده وفقاً لقاعدته الذي ذكرناها في مقدمة المبحث ، وأستبعد أنه أراد بتحسينه غرابة السند ، لأنه لو أراد ذلك لعبر عنه بعبارة صريحة كما هي عادته ، كما أن الترمذي يتضح من أسئلته من حيث الإجمال أنه يبحث عن غاية محددة هي تمييز الصحيح من المعلول ، وإذا أراد السؤال عن التفرد سأله البخاري بلفظٍ صريح مثل قوله : « روى هذا الحديث غير حماد؟ قال : لا أعلمه »(١) ، وقوله : « سألت محمداً عن هذا الحديث ؟ فقلت : رواه أحد غير ابن لهيعة؟ فقال : رواه سعيد بن أبي أيوب عن عياش بن عباس »(٢) ، وقوله : « أعلمتَ أحداً روى هذا الحديث غير حماد بن سلمة؟ قال : لا »(٣) ، وقوله : « رواه غير أحمد بن حنبل؟ قال : نعم »(٤) .

ويلاحظ هنا أن البخاري حسَّن حديث من قال فيه: « مقارب الحديث» - وهي عبارة يطلقها البخاري على الراوي الذي لم يشتد ضعفه - في نفس

---

(١) العلل الكبير (ص٢٢٥) .

(٢) العلل الكبير (ص٢٣٣) .

(٣) العلل الكبير (ص٢٤٢) .

(٤) العلل الكبير (ص٤٢) .

سياق الحكم على الحديث كما رأينا أنه في موضع آخر حسَّن في نفس السياق أيضاً حديث من قال فيه : ثقة (١) ، فدل هذا على أن إطلاقه الحسن ليس مختصاً عند البخاري بمن خف ضبطه ، بل يشمل ما رواه الثقة وما رواه غيره ممن لا يكون ضعفه شديداً وهم الذين قال فيهم البخاري : « كل من لا أعرف صحيح حديثه من سقيمه فلا أروي عنه » .

(**النص التاسع والعشرون**) : قال الترمذي : « وسألت محمداً عنه - يعني حديث الحسن عن علي بن أبي طالب : « رفع القلم . . . » الحديث . فقال : الحسن قد أدرك علياً ، وهو عندي حديثٌ حسن » (٢) .

حديث الحسن هذا روي عنه عن علي رضي الله عنه مرفوعاً وموقوفاً ، والظاهر من عبارة الترمذي أنه يسأله عن الموقوف ، ومما يؤكد ذلك أن البخاري علق حديث علي في موضعين من صحيحه موقوفاً عليه ، فقال : « وقال : ألم تعلم أن القلم رُفع عن ثلاثة : عن المجنون حتى يُفيق ، وعن الصبي حتى يُدرك ، وعن النائم حتى يستيقظ » (٣) .

---

(١) انظر : العلل الكبير (ص١٦١) .

(٢) العلل الكبير (ص ٢٢٥-٢٢٦) ، والأخرى (٢/ ٥٩٣) وفيه : « وهو عنده » بدل عندي .

(٣) صحيح البخاري (٩/ ٣٠٠) كتاب الطلاق ، باب الطلاق في الإغلاق .

وقال:« وقال عليٌّ لعمر رضي الله عنه: أما علمت أن القلم رُفع. . . »(١)
وحديث علي هذا الغالب أنه ليس هو من رواية الحسن عنه ، ولكن فيه دلالة على أن البخاري يرى أن حديث علي موقوف ، وهذا هو رأي النسائي والدارقطني .

قال النسائي مرجحاً الحديث الموقوف على المرفوع من رواية الحسن : « حديث يونس أولى بالصواب من حديث همام عن قتادة » (٢) ، وقال : « ما فيه شيء صحيح -يعني حديث علي المرفوع- ، والموقوف أصح وأولى بالصواب » (٣) .

وقال الدارقطني لما سئل عن حديث الحسن عن علي مرفوعاً : « هو حديث حدَّث به قتادة ، وحميد الطويل ، ويونس بن عبيد عن الحسن ، واختلف عنهما ، فأسنده علي بن عاصم عن حميد ، وأسنده هشيم عن يونس بن عبيد ، وكلاهما عن الحسن عن علي بن أبي طالب عن النبي ﷺ، ووقفه غيرهما ، والموقوف أشبه بالصواب » (٤) .

---

(١) صحيح البخاري (١٢/ ١٢٣) ، كتاب الحدود ، باب لا يُرجم المجنون والمجنونة .

(٢) تحفة الأشراف (٧/ ٣٦٠) .

(٣) السنن الكبرى للنسائي (٤/ ٢٢٤) .

(٤) العلل للدار قطني (٣/ ٢ ١) .

والراجح عندي أن البخاري يرى أن الحديث عن علي موقوف كما هو ظاهر تصرفه في صحيحه لما علّق الحديث ، وكما هو ظاهر كلام الترمذي هنا أيضاً ، ومحل النظر والبحث في اتصال حديث الحسن عن علي رضي الله عنه ، فالملاحظ أن البخاري لم يقل الحسن سمع علياً بل قال (أدرك) والإدراك يعني أنه كان معاصراً له معاصرة تمكنه من الالتقاء به والأخذ عنه ، ولم أجد قولاً صريحاً للبخاري في سماع الحسن من علي ، لا من حيث النفي ولا من حيث الإثبات ، ولكني وجدته يقول : « ولا يعرف للحسن سماع من أسامة » (١) ، يعني أسامة بن زيد رضي الله عنه ، وأُسامة روى الواقدي أنه مات في آخر خلافة معاوية رضي الله عنه (٢) ، والحسن ولد لسنتين بقيتا من خلافة عمر رضي الله عنه ، كما قال هو عن نفسه (٣) ، فيكون إدراكه لأُسامة أطول مدة من إدراكه لعلي رضي الله عنه ومع ذلك تكلم البخاري في سماعه من أسامة ، ولكن لعل البخاري لم يصح عنده ذلك فقد ذكر في تاريخه أن سعد بن إبراهيم قال : « عاش

(١) التاريخ الكبير (٢/ ١٨٠) .

(٢) طبقات ابن سعد (٤/ ٧٤) .

(٣) التاريخ الصغير (١/ ٢٨٢) .

أسامة بعد عثمان » (١) ، وهكذا قال ابن حبان أن أسامة توفي بعد أن قتل عثمان بن عفان رضي الله عنه (٢) ، والقول بأنه مات آخر خلافة معاوية هو قول الواقدي ، ولعله لهذا لم يعتمده البخاري ، وتكلم في سماع الحسن من أسامة لقدم وفاته عنده ، وعلى أية حال فإن إدراك الحسن لأسامة على القول الثاني في تاريخ وفاته قريب من إدراكه لعلي رضي الله عنه .

ولننظر الآن في أقوال العلماء حول سماع الحسن من علي :

قال قتادة : « حدثنا الحسن أنه ما لقي أحداً من البدريين شافهه بالحديث » (٣) ، ويدخل علي رضي الله عنه في هؤلاء .

وقال أيوب السختياني : « ما حدثنا الحسن عن أحدٍ من أهل بدر مشافهة » (٤) .

وقال علي بن المديني : « والحسن لم ير علياً ، إلا أن يكون رآه بالمدينة وهو غلام » (٥) ، « والحسن كان في عهد عثمان بن أربع عشرة

---

(١) التاريخ الكبير (٢/ ٢٠) .

(٢) مشاهير علماء الأمصار (ص ١١) .

(٣) المعرفة والتاريخ (٢/ ٣٥) وبنحوه في طبقات ابن سعد (٧/ ١٥٩) .

(٤) المراسيل لابن أبي حاتم (ص ٣٧) .

(٥) العلل لابن المديني (ص ٥٤) .

وأشهر »[١].

وقال يحيى بن معين : « لم يسمع الحسنُ من علي بن أبي طالب شيئاً »[٢].

وسئل أبو زرعة الرازي : « عن الحسن لقي أحداً من البدريين؟ قال : رآهم رؤيةً ، رأى عثمان بن عفان وعلياً ، قلتُ : سمع منهما حديثاً؟ قال : لا ، وكان الحسن البصري يوم بويع لعلي رضي الله عنه ابن أربع عشرة ، ورأى علياً بالمدينة ، ثم خرج علي إلى الكوفة والبصرة ، ولم يلقه الحسن بعد ذلك »[٣].

قال الترمذي : « قد كان الحسن في زمان علي ، وقد أدركه ، ولكنَّا لا نعرِفُ له سماعاً منه »[٤] ، وقال : « الحسن البصري في أيام عثمان وعلي كان بالمدينة »[٥] . وقال البزار : « وروى عن علي بن أبي طالب غيرَ حديث ، ولم يسمع منه، وبينهما قيس بن عباد ، وابن الكواء »[٦] .

(١) المرجع السابق (ص ٥٣) .

(٢) تاريخ ابن معين (٢/ ١١١) .

(٣) المراسيل لابن أبي حاتم (ص ٣٦) .

(٤) جامع الترمذي (٤/ ٣٣) .

(٥) العلل الكبير (ص ١٠٩) .

(٦) نصب الراية (١/ ٩١) .

وأبدى الضياء المقدسي تشككه في قول من قال : إن الحسن لم يسمع من علي ، فقال في مسند علي من مختارته : « الحسن بن يسار البصري عن علي ، وقيل : إنه لم يسمع منه والله أعلم » (١) .

وخالف السيوطي (٢) كل هؤلاء الأئمة الأفذاذ ورجح أن سماع الحسن من علي ثابت ، واحتج لذلك بعدة أدلة أقواها :

(١) أن الحسن يوم قتل عثمان كان عمره أربع عشرة سنة ، ومن المعلوم أنه من حين بلغ سبع سنين أُمر بالصلاة فكان يحضر الجماعة ، وعلي إذ ذاك بالمدينة ، فكيف يستنكر سماعه منه وهو كل يوم يجتمع به في المسجد خمس مرات من حين مَيّز إلى أن بلغ أربع عشرة سنة وزيادة .

(٢) أن يونس بن عبيد قال : « سألتُ الحسن قلتُ : يا أبا سعيد إنك تقول : قال رسول الله ﷺ وإنك لم تدركه ، قال : يا ابن أخي لقد سألتني عن شيء ما سألني عنه أحد قبلك ، ولولا منزلتك مني ما أخبرتك إنا في زمان كما ترى -وكان في عَمِل الحجاج- كل شيء سمعتني أقول : قال رسول الله ﷺ؛ فهو عن علي بن أبي طالب ، غير أني في زمان لا

---

(١) الأحاديث المختارة (٢/ ٤١) .

(٢) في رسالته المسماة (إتحاف الفرقة برفو الخرقة) وهي ضمن الحاوي للفتاوي (٢/ ١٠٢-١٠٤).

أستطيع أن أذكر علياً »[١] .

(٣) وقع في مسند أبي يعلى[٢] قال : ثنا حوثرة بن أشرس قال : أنا عقبة ابن أبي الصهباء الباهلي قال : سمعتُ الحسن يقول : سمعتُ علياً يقول : قال رسول الله ﷺ : « مثل أمتي مثل المطر » الحديث .

هذا نص صريح في سماع الحسن من علي ، ورجاله ثقات . وذكر خبراً آخر عن الحسن أنه رأى علياً يوم أُعلم بقتل عثمان يقول : أشهد أني لم أرضَ ولم أُمالىء مرتين أو ثلاثاً .

وتبع السيوطي على هـذا : أحمد بن محمد بن الصديق الغُماري فقـال : « بينَّا بالدلائل القاطعة سماعه منه في كتابنا (البرهان الجلي في صحة انتساب الصوفية إلى علي)[٣]»، يريد هو والسيوطي إثبات صحة لبس الحسن للخرقة من علي رضي الله عنه ، وهي مسألة يدندن حولها المتصوفة، وقد رد شيخ الإسلام ابن تيمية[٤] على من احتج بذلك ونسف مزاعمهم

---

(١) انظر : تهذيب الكمال (٦/ ١٢٤) .

(٢) لم أجده في المطبوع ، فلعله في الرواية المطولة للمسند .

(٣) الهداية في تخريج أحاديث البداية (١/ ٩٧) .

(٤) انظر : منهاج السنة النبوية (٤/ ١٥٥-١٥٦) ، وانظر في نقد صحة هذا الأمر : المقاصد الحسنة (ص٣٣١) .

بتحقيق علمي رائع .

ودليل السيوطي الأول قائم على ظن لا يلتفت إليه أئمة هذا الشأن ، ودليله الثاني ليس فيه نص على السماع ، وقال ابن رجب : « وهذا إسناد ضعيف » (١) ، والثالث في غاية الشذوذ على فرض صحته ، والخطأ كثيراً ما يدخل في ذكر السماعات ، فمثلاً أكثر النقاد لم يثبتوا سماع الحسن من عمران بن حصين مع وروده في عدة طرق (٢) ، نعم إثبات الرؤية لا يُنكر كما أشار ابن المديني وأبو زرعة .

فالراجح أن الحسن لم يسمع علياً رضي الله عنه .

إذن لماذا حسَّن البخاري هذا الحديث؟

يظهر لي - والله أعلم - أن البخاري يوافق في موقفه من مراسيل الحسن شيخه علي بن المديني الذي قال : « مرسلات الحسن البصري التي رواها عنه الثقات صِحاح ما أقل ما يسقُط منها » (٣) .

وكذلك قال يحيى بن معين : « مرسلات الحسن ليس بها بأس » (٤) ،

---

(١) شرح العلل (١/ ٢٨٦) .

(٢) انظر : المراسيل لابن أبي حاتم (ص٤٠) .

(٣) تهذيب الكمال (٦/ ١٢٦) .

(٤) تاريخ ابن معين (٢/ ١١١) .

وقولها (مرسلات) لا يعنون به ما رواه عن رسول الله ﷺ فقط؛ بل يعم كل حديث غير متصل بدلالة كثرة استعمالهم لمصطلح (المرسل) في الحديث المنقطع كما هو معروف .

والحديث المنقطع إنما يخشى فيه أن تكون الواسطة ضعيفة ، فإذا اتضح أنه محفوظ وثابت عن الشخص الذي يُروى عنه كما هو حال هذا الحديث، فقد رواه الأعمش عن أبي ظبيان حصين بن جندب عن ابن عباس « أن عمر رضي الله عنه أُتي بمجنونة قد زنت ، وهي حُبلى ، فأراد رجمها ، فقال له علي رضي الله عنه : أما بلغك أن القلم قد وضع عن ثلاثة . . . »[١] ، وقد رواه هكذا عن الأعمش : شعبة وجعفر بن عون ومحمد بن فضيل ووكيع ، ورجح هذه الرواية الترمذي[٢] والدارقطني[٣] في عللهما .

وأبو ظبيان قال البخاري : « سمع سلمان وعلياً ، وسمع منه إبراهيم والأعمش »[٤] ،واحتج البخاري في صحيحه بروايته عن ابن عباس[٥]

---

(١) أخرجه البغوي في الجعديات (١/ ٤٤٨-٤٤٩) ، والحاكم (٤/ ٣٨٨-٣٨٩) ، وأبو داود (٤٣٩٩) .

(٢) العلل الكبير (ص ٢٢٦-٢٢٧) .

(٣) العلل للدار قطني (٣/ ٧٢-٧٣) .

(٤) التاريخ الكبير (٣/ ٣) ، والصغير (١/ ٢٤٠) .

(٥) التعديل والتجريح (٢/ ٥٣٠) ، وتهذيب الكمال (٦/ ٥١٤-٥١٥) .

وحديث آخر يشهد لحديث الحسن عن علي هو حديث عائشة فقد قال عنه البخاري : « أرجو أن يكون محفوظاً »(١) .

فلا يُشك أن حديث الحسن عن علي في هذا هو محفوظ وثابت عن علي رضي الله عنه ، وأنه من صحيح حديث الحسن عن علي ، فلذا حسنه البخاري .

وقد يُقال : ألم يُشر البخاري إلى عدم اتصال الحديث بقوله : « الحسن أدرك علياً » ، إذ من المعروف أن البخاري لا يكتفي بمجرد الإدراك؟ فلماذا إذن حسَّن الحديث مع كونه غير متصل؟!

وهذا الكلام صحيح ، والبخاري أشار إلى عدم اتصال رواية الحسن عن علي بقولـــه : إنه أدركه ، ولم يقل لقيه ولا سمعه ، فدل هذا على أن الحديث غير متصل عنده ، يشهد لهذا أن شيوخ البخاري ومَنْ قبلهم ، بل وحتى تلامذته وفي مقدمتهم الترمذي صرَّحوا بأن الحسن لم يسمع علياً .

فلماذا حسن الحديث مع علمه بعدم اتصاله؟

والجواب فيما ظهر لي : أن البخاري قوي ظنه أن الواسطة بين الحسن وعلي رضي الله عنه إما أن يكون أحد الصحابة أو شخصاً من كبار التابعين

---

(١) العلل الكبير (ص ٢٢٥) .

يُقوي هذا أن البخاري أسند عن عبيد بن عبد الرحمن وهو ممن سمع من الحسن أنه قال: «قال رجل -للحسن-: إنك تحدثنا قال النبي ﷺ، فلو كنت تسند لنا؟، قال: والله ما كذبناك ولا كذبنا، لقد غزوت إلى خُراسان غزوة معنا فيها ثلاثمائة من أصحاب محمد ﷺ»[١]، قال ابن رجب معلقاً على كلام الحسن: «وهذا يدل على أن مراسيل الحسن أو أكثرها من الصحابة»[٢]، ويقويه أيضاً قول ابن المديني عن مرسلاته: «ما أقل ما يسقط منها»، يعني أن الواسطة تكون شخصاً واحداً في الغالب.

والشخص الذي روى عنه الحسن حديث علي السابق يظهر أنه ثقة؛ لأنه روى الحديث على الاستقامة كما يظهر من معارضته برواية أبي ظبيان المذكورة آنفاً، فظهر بهذا أن الانقطاع غير ضار ولا يؤثر في صحة الحديث، ومما يشهد لصنيع البخاري في تحسينه لهذا الحديث مع عدم اتصاله، قول شيخه ومعلمه الإمام علي بن المديني في حديثٍ يرويه أبو عبيدة بن عبد الله بن مسعود عن أبيه حيث قال: «هو منقطع، وهو حديث ثبت»[٣]، قال يعقوب بن شيبة: «لمعرفة أبي عبيد ة بحديث أبيه

(١) التاريخ الكبير (٥/ ٤٥٢).

(٢) شرح العلل (١/ ٢٨٧).

(٣) المرجع السابق (١/ ٢٩٨).

وصحتها ، وأنه لم يأتِ فيها بحديث منكر »[١] ، وكذلك النسائي قال : « أبو عبيد ة لم يسمع من أبيه إلا أن هذا الحديث جيد »[٢] ، وقال : « عبد الجبار لم يسمع من أبيه -وائل ابن حجر- ، لكن الحديث في نفسه جيد »[٣] ، وكذلك الإمام أحمد بن حنبل يقول : « سعيد بن المسيب عن عمر هو عندنا حجة[٤] » مع أن أهل الحديث[٥] متفقون على أن سعيداً لم يسمع من عمر إلا أحرفاً يسيرة ، فليس البخاري بدعاً في هذا .

(النص الثلاثون) : قال البخاري : « حديث حمنة بنت جحش في المستحاضة هو حديث حسن إلا أن إبراهيم بن محمد بن طلحة هو قديم لا أدري سمع منه عبد الله بن محمد بن عقيل أم لا؟ وكان أحمد بن حنبل يقول : هو حديث صحيح »[٦] .

هذا الحديث سبق تخريجه والكلام على إسناده ومتنه بتفصيل في مبحث

---

(١) المرجع السابق (١/ ٢٩٨) .

(٢) النكت لابن حجر (١/ ٣٩٨، ٣٩٩) .

(٣) النكت لابن حجر (١/ ٣٩٨، ٣٩٩) .

(٤) شرح العلل (١/ ٣١٠) .

(٥) انظر : المراسيل لابن أبي حاتم (ص٦٤-٦٥) وشرح العلل (١/ ٣١٠) .

(٦) العلل الكبير (ص ٥٨) ، والطبعة الأخرى (١/ ١٨٧-١٨٨) .

الإمام أحمد بن حنبل ، فلا نعيد ما قيل هناك ، ولكن بما أن مذهب البخاري اشتراط اللقاء وقد ذكر هنا أنه لديه بعض الشك في سماع عبد الله ابن عقيل من إبراهيم بن محمد ، فكان لابد من استعراض حال اتصال هذا السند .

- **عبد الله بن محمد بن عقيل الهاشمي المدني** ، سبق فيما مضى نقل أقوال النقاد في شأنه ، ولكن الذي يعنينا هنا بالتحديد موقف الإمام البخاري منه فقد قال : « كان أحمد بن حنبل ، وإسحاق بن إبراهيم ، والحميدي يحتجون بحديث عبد الله بن محمد بن عقيل . قال : وهو مقارب الحديث » (١) .

وقال في تاريخه الكبير : « سمع ابن عمر وجابراً والطفيل ابن أبي ، سمع منه : الثوري وشريك وزهير بن محمد وابن عيينة وبشر بن المفضل وابن عجلان » (٢) .

ومعاصرته لإبراهيم بن محمد ثابتة بيقين؛ لأن البخاري أثبت سماعه من جابر وقد مات بعد السبعين (٣) ، وذكره البخاري في فصل من مات بين

---

(١) الجامع للترمذي (١/ ٩) والعلل الكبير (ص٢٢) .

(٢) التاريخ الكبير (٥/ ١٨٣) .

(٣) انظر: تهذيب الكمال (٤/ ٤٥٣-٤٥٤) .

الثمانين إلى التسعين [١] ، كما أثبت سماعه من ابن عمر ، وقد ذكر البخاري أنه مات سنة ثلاث وسبعين [٢] ، وإبراهيم بن محمد مات سنة عشر ومئة بالاتفاق [٣] ، فيكون ابن عقيل أدرك من حياة إبراهيم أكثر من أربعين سنة قطعاً ، كما وأنهما من نفس البلد فكلاهما مدني .

- **إبراهيم بن محمد بن طلحة بن عبيد الله القُرشي التيمي المدني** ، قال البخاري : « سمع عائشة » [٤] ، وهو ثقة [٥] بدون خلاف ، ولم يحتج به البخاري في صحيحه ، وسأتكلم بعد قليل عن تاريخ مولده ووفاته وغير ذلك عند مناقشة كلام البخاري فيه . وقد نص الإمام مسلم[٦] أنه سمع من عمه عمران بن طلحة .

- **عمران بن طلحة بن عبيد الله القرشي التيمي المدني** ، قال البخاري : « سمع علياً رضي الله عنه ، وعن أمه . . هو أخو عيسى

(١) التاريخ الصغير (١/ ٢٢١) .

(٢) انظر : التاريخ الصغير (١/ ١٨٢ ، ١٨٣) .

(٣) انظر : تاريخ دمشق (٢/ ٥١٤) -مخطوط- ، وتهذيب الكمال (٢/ ١٧٤) .

(٤) التاريخ الكبير (٣١٦) .

(٥) انظر : تهذيب الكمال (٢/ ١٧٢-١٧٤) .

(٦) انظر : الكنى لمسلم -مخطوط- (ص٧٨) .

وموسى ومحمد ويحيى »[١] ، وأمه هي حمنة بنت جحش[٢] ، وقد وثقه العجلي[٣] وابن حبان[٤] وذكر مسنداً قول علي رضي الله عنه له : « إني لأرجو أن أكون أنا وطلحة ممن قال الله عز وجل : ﴿ وَنَزَعْنَا مَا فِي صُدُورِهِم مِّنْ غِلٍّ إِخْوَانًا عَلَىٰ سُرُرٍ مُّتَقَابِلِينَ ﴾ [الحجر : ٤٧] ، وهذا الخبر صححه الحاكم ولم يتعقبه الذهبي[٥] ، وفي هذا الخبر دليل على أنه بقي إلى بعد وقعة الجمل التي كانت سنة ست وثلاثين ، وقد ذكر أبو حاتم الرازي أنه سمع أمه حمنة[٦] ، وأما البخاري فالظاهر من قوله : « وعن أمه » أنه لم يجد نصاً يُثبت سماع عمران منها ، كما لم أقف على تاريخ لوفاتها[٧] ، وقد ذكر

(١) التاريخ الكبير (٦/ ٤١٧) .

(٢) انظر التاريخ الكبير (١/ ٣١٦) .

(٣) ثقات العجلي (ص٣٧٤) .

(٤) الثقات لابن حبان (٥/ ٢١٧-٢١٨) .

(٥) المستدرك (٣/ ٣٧١-٣٧٢) ، وأخرجه ابن عساكر في تاريخه (٥٧٢-٥٧٤) من طرق متعددة .

(٦) انظر : الجرح والتعديل (٦/ ٢٩٩-٣٠٠) وتاريخ دمشق (١٢/ ٦٧٦) مخطوط- .

(٧) انظر : الطبقات لخليفة (ص٣٣٢) ، والطبقات لابن سعد (٨/ ٢٤١) ، والاستيعاب (٤/ ٢٧٠) ، . وتهذيب الكمال (٣٥/ ١٥٧-١٥٩) ، وتهذيب التهذيب (١٢/ ٤١١-٤١٢) ، والإصابة (٤/ ٢٧٥) .

الذهبي أن عمران بن طلحة ولد في حياة النبي ﷺ ، وأنه قديمُ الوفاة [١] ، وذكره ابن سعد[٢] في الطبقة الأولى من تابعي أهل المدينة ، ولم أجد له تاريخ وفاةٍ بعد البحث والتقصي .

ويتجه النظر في هذا السند إلى قول البخاري : « إلا أن إبراهيم بن محمد هو قديم ، لا أدري سمع منه عبد الله بن محمد بن عقيل أم لا؟ » فإنه قد تقدم قبل قليل أن المعاصرة بينهما ثابتة بيقين ، فلماذا تردد البخاري إذن؟ .

الذي يظهر لي -والله أعلم- أن البخاري لم يصل إليه تاريخ وفاة إبراهيم ابن محمد ، كما يظهر من تاريخه الصغير الذي خصصه لتواريخ وفيات الرواة ، فإنه لم يذكر فيه إبراهيم مطلقاً ، ولعدم علمه بتاريخ وفاته شك في ثبوت سماع عبد الله منه ، ودعم شكه بأن إبراهيم قديم يعني قد ولد قديماً ، فلعله مات قبل أن يتمكن عبد الله بن محمد بن عقيل من السماع منه .

وبالنظر في تراجم العلماء لإبراهيم بن محمد لم أجد من ذكر له تاريخ ولادة تحديداً ، وبالرجوع إلى سماعاته ومروياته ، وجدت المزي [٣] ذكر أنه

---

(١) النبلاء (٤/ ٣٧٠) .

(٢) الطبقات لابن سعد (٥/ ١٦٦) .

(٣) تهذيب الكمال (٢/ ١٧٢) .

لم يدرك عمر ابن الخطاب ، وقد روى عنه[١] حديثاً وليس فيه سماع ، فاحترتُ في قول البخاري عنه إنه قديم ، وهو لم يذكر في تاريخه إلا أنه سمع عائشة رضي الله عنها ، ولكن ظهر لي أن قصد البخاري من ذلك أن أبا إبراهيم محمدُ بن طلحة قُتِل في يوم الجمل سنة ست وثلاثين ، فقد ساق بسنده إلى محمد بن طلحة أنه قال لعائشة رضي الله عنها : « يا أم المؤمنين - يوم الجمل - ، فقالت : كن كخير ابني آدم ، فأغمد سيفه بعدما سله ثم قاتل حتى قتل »[٢] ، وذكره في التاريخ الكبير في قسم الصحابة لرواية عنه قال فيها : « سماني النبيُ ﷺ محمداً »[٣] ، وبهذا يعلم أن إبراهيم بن محمد ولد قبل ذلك ، وأما ما ذكره هشام بن الكلبي[٤] ، من أن محمد بن طلحة قتِل يوم الجمل وزوجته حامل بإبراهيم ، فهذا مما لا يعتد به لأن هشاماً متروك[٥] ، ولأن مقتضى هذا الكلام أن يكون إبراهيم أصغر أبناء محمد

---

(١) انظر حديثه عن عمر في : ابن أبي شيبة (٤/ ٤١٨) ، والدار قطني في سننه (٣/ ٢٩٨) ، والبيهقي في الكبرى (٧/ ١٣٣) .

(٢) التاريخ الصغير (١/ ١١٠) .

(٣) التاريخ الكبير (١/ ١٦) .

(٤) تهذيب التهذيب (١/ ١٥٤) .

(٥) لسان الميزان (٦/ ١٩٦-١٩٧) .

ابن طلحة ، وظاهر كلام مصعب بن عبد الله الزبيري[١] والزبير بن بكار[٢] وابن سعد [٣] أن إبراهيم أكبر أبنائه؛ لأنهم أول ما ذكروا ولد محمد بن طلحة ذكروا إبراهيم ثم سليمان ثم داود ثم أم القاسم ، وألمح الذهبي إلى أنه ولد سنة ثلاثين فقد قال : « توفي إبراهيم سنة عشر ومئة ، عن نحو ثمانين سنة » [٤] ، ويُحتمل أنه ولد قبل ذلك ، فإن مُغلطاي تعقب المزي في قوله : « روى عن عمر ولم يدركه » وقال : « فيه نظر؛ لأنه لم ينص عليه إمام من أئمة الحديث ، ولا مولده معروف ، فلا يستبعد سماعه منه ، وقد ذكر ابن أبي حاتم في كتاب (الجرح والتعديل) أنه روى عنه (لأمنعن فروج ذوات الأنساب إلا من الأكفاء) ولم يعترض على هذه الرواية ، ولا ذكره في كتاب (المراسيل) ولا (العلل) ولا (التاريخ) فسكوته كافٍ لعدم التزامه ذلك ، ولكنا لما لم نر أحداً نص عليه؛ تأنسنا بسكوته ، ويزيد ذلك وضوحاً قول الزبير - بن بكار - : « بقي حتى أدرك هشاماً » ، فهذا فيه بيان واضح أنه عُمرٍّ عُمراً طويلاً ، فلا مانع على هذا إدراكه لعمر ،

(١) نسب قريش (ص٤٦) .

(٢) تهذيب الكمال (٦/ ٩١) .

(٣) طبقات ابن سعد ٥/ ٥٢ .

(٤) النبلاء (٤/ ٥٦٣) .

والله تعالى أعلم »(١).

وما قاله من إدراكه لعمر لا يعني أنه سمع منه أو عاصره معاصرة طويلة؛ لأن الإمام أحمد لما ذكرِ له حديث إبراهيم بن محمد بن طلحة قال: قال عمر: « لأمنعن فروج ذوات الأحساب إلا من الأكفاء » قال مهنا فقلت له: « هذا مرسل عن عمر؟ قال: نعم، ولكن إبراهيم بن محمد بن طلحة كبير »(٢)، فهذا نص صحيح صريح عن الإمام أحمد في عدم اتصال رواية إبراهيم عن عمر رضي الله عنه، يُستدرك به على نفي مغلطاي السابق، ويُستفاد من هذا النص أيضاً أن الإمام أحمد وصف إبراهيم بأنه (كبير) وهذا يشبه قول البخاري (قديم) ومقتضى هذا أنه لو ولد قديماً لا يستبعد أن يكون في خلافة عمر بن الخطاب، وتحديد سنة ولادته يصعب جداً لعدم وجود أدلة على ذلك، ولكن يبدو لي أن البخاري أخذ من عدة قرائن أن إبراهيم قديم الولادة، كما أنه لم يعرف تاريخ وفاته، ولذا قال إنه لا يدري هل سمع عبد الله بن محمد بن عقيل منه أم لا؟ والثابت أنه أدركه وعاصره معاصرة طويلة تزيد على أربعين سنة قطعاً، فلا محل لهذا الشك في اتصال السند، وأستبعد أن يكون قصد

(١) إكمال تهذيب الكمال -مخطوط- (١/ ١٠٧).

(٢) شرح علل الترمذي (١/ ٣١١).

بقولــه (قديم) أي أنه قديم الوفاة؛ لأنه لم يذكر له في تواريخه تاريخ وفاة، ولأن العلماء لم يختلفوا في أن موته كان سنة عشر ومئة .

ويظهر من كلام البخاري السابق أنه يُحسِّن الحديث رغم وجود شك لديه في اتصاله ، ولكن هذا الشك ليس من القوة بما يجعله يرد الحديث ، لذا نقل الترمذي[1] في جامعه تحسينه لهذا الحديث بدون كلامه الآخر ، فكأنه فهم من كلام شيخه أنه يُحسِّن الحديث بلا تردد ، لا سيما وأن البخاري ختم كلامه بأن أحمد بن حنبل كان يصحح هذا الحديث ، مما يعني أن البخاري يختار تقوية الحديث لأنه لم يعترض على تصحيح أحمد بل نقله مُقراً له .

(النص الحادي والثلاثون) : قال الترمذي : « حدثنا سعيد بن يحيى بن سعيد ، حدثنا عيسى بن يونس ، عن الأوزاعي ، عن يحيى بن أبي كثير ، عن سلمة ، عن جابر بن عبد الله في قولــه تعالى : ﴿ ۞ لَقَدْ رَضِيَ ٱللَّهُ عَنِ ٱلْمُؤْمِنِينَ إِذْ يُبَايِعُونَكَ تَحْتَ ٱلشَّجَرَةِ ﴾ [الفتح :١٨] .

قال جابر : بايعنا رسول الله ﷺ على أن لا نَفِرَّ ، ولم نبايعه على الموت .

سألت محمداً عن هذا الحديث فقال : هو حديث حسن إن كان محفوظاً،

---

(١) جامع الترمذي (١/ ٢٢٦) .

ولم يعرفه .

قال أبو عيسى : [وروى غير سعيد بن يحيى هذا الحديث عن عيسى بن يونس عن الأوزاعي عن يحيى بن أبي كثير عن جابر بن عبد الله ، ولم يذكر فيه (أبا سلمة)][1] .

يعني البخاري أنه إن كانت هذه الزيادة في السند وهي ذكر (أبي سلمة) محفوظة ، فإن الحديث يصبح حسناً أي صحيحاً؛ لأنه يكون متصلاً حينئذٍ، والبخاري لم يُحسِّن هذا الحديث وإنها علَّق تحسينه بشرط أن يكون محفوظاً ، وأشار الترمذي إلى أن سعيد بن يحيى قد خولف في هذا الحديث، كأنه يريد بذلك أن سعيداً لم يحفظه ، وسعيد وثقه عدد من علماء الجرح والتعديل [2] .

وقال صالح جزرة : « صدوق إلا أنه كان يغلط » [3] ، وذكره ابن حبان في ثقاته وقال : « ربما أخطأ » [4] .

وقال الدارقطني : « اختلطت عليه أحاديث أبيه عن زكريا بن أبي

(١) العلل الكبير (ص ٢٦٢-٢٦٣) ، (٢/ ٦٨٠) .

(٢) تهذيب الكمال (١١/ ١٠٦) وقول الدار قطني ذكره المحقق في الهامش .

(٣) المرجع السابق .

(٤) الثقات لابن حبان (٨/ ٢٧٠) .

زائدة بأحاديثه عن حُريت ابن أبي مطر »[١] ، فالظاهر أنه وهم في وصل هذا السند ، ولذا لم يحكم الترمذي [٢] على حديثه هذا بالحُسن في جامعه .

وليس قصد البخاري إن كان الحديث محفوظاً عن جابر بن عبد الله فهو حسن ، بل قصده إن كان ذكر أبي سلمة في السند محفوظاً فهو حسن ، يؤكد ذلك أن مسلماً أخرج في صحيحه [٣] من طريق الليث بن سعد وابن عيينة عن أبي الزبير عن جابر رضي الله عنه قال : « لم نبايع رسول الله ﷺ على الموت ، إنما بايعناه على أن لا نفر » ، ورواه عن سليمان [٤] بن قيس عن جابر بنحوه ، فالحديث محفوظ عن جابر بلا شك .

وتضمن هذا النص فائدة مهمة ، وهي أن الحديث عند البخاري لا يكون حسناً إلا إذا كان محفوظاً ، كما هو ظاهر من قوله : « هو حديث حسن إن كان محفوظاً » ، والمحفوظ لقب من ألقاب الحديث الصحيح الثابت كما يَدل عليه تصرفات البخاري ، ومن ذلك أن الترمذي سأله عن حديث لعكرمة مولى ابن عباس اختلف عليه فيه فقال : أي الروايات

---

(١) تهذيب الكمال (١١/ ١٠٦) وقول الدار قطني ذكره المحقق في الهامش .

(٢) جامع الترمذي (٤/ ١٤٩) .

(٣) صحيح مسلم (١٨٥٦) .

(٤) مسند أحمد (٣/ ٢٩٢) .

أصح؟ فقال البخاري : « حديث عكرمة عن ابن عباس هو محفوظ » ، قال الترمذي : « ورآه حديثاً صحيحاً » (١) .

(**النص الثاني والثلاثون**) : قال الترمذي : « حدثنا قتيبة بن سعيد ، حدثنا الليث بن سعد ، عن صفوان بن سُليم ، عن أبي بُسرة الغفاري ، عن البراء بن عازب قال : « صحبتُ رسول الله ﷺ ثمانية عشر سفراً ، فما رأيته ترك الركعتين إذا زاغتِ الشمسُ قبلَ الظهر » .

قال أبو عيسى : « سألت محمداً عنه ، فلم يعرفه إلا من حديث الليث ابن سعد ، ولم يعرف اسم أبي بُسرة الغِفاري ، ورآه حسناً » (٢) .

وهذا الحديث أخرجه عدد من الأئمة (٣) عن صفوان بن سُليم به ، وقول الترمذي : إن البخاري لم يعرفه إلا من حديث الليث أي بحسب علمه ، وإلا فقد أخرجه أحمد في مسنده وابن خزيمة في صحيحه من طريق آخر عن فُليح عن صفوان به .

---

(١) العلل الكبير (ص ١٧٦) .

(٢) جامع الترمذي (٥٥٠) وهو موجود في نسخة الكروخي (ق٤٤/أ) .

(٣) أخرجه أحمد (٤/ ٢٩٢ ، ٢٩٥) ، وأبو داود (١٢٢٢) ، وابن خزيمة في صحيحه (١٢٥٣) ، والطوسي في مختصر الأحكام (٣/ ٩٠) ، وعنده في المتن خطأ ، والبيهقي في الكبير (٣/ ١٥٨) وفي معرفة السنن والآثار (٤/ ٢٨٥) .

رجال السند :

- صفوان بن سُليم المدني ، نقل البخاري [١] عن ابن عيينة أنه وثقه ، وصرح بأنه سمع عطاء بن يسار ونافع بن جبير وأبا سلمة ، وقد احتج به البخاري في صحيحه [٢] ، وهو ثقة ثبت من خيار عباد الله الصالحين [٣] ، ولا أدري هل سمع من أبي بُسرة أم لا؟ ، ولم أقف على ثبوت معاصرته له أيضاً ، ولا يُعرف لصفوان أنه أرسل أو دلس في شيء من مروياته .

- أبو بُسرة الغفاري ، قال البخاري : « عن البراء ، روى عنه صفوان ابن سليم » [٤] ، وثقه العجلي فقال : « مدني تابعي ثقة » [٥] ، وذكره ابن حبان في ثقاته [٦] ، وصحح له ابن خزيمة هذا الحديث ، وأما الذهبي فقال: « لا يُعرف » [٧] ، وذلك لأنه ليس له راوٍ إلا صفوان بن سُليم فقط، وظاهر تصرف العجلي وابن حبان أنهما يعدانه تابعياً ، ولا أدري هل

---

(١) التاريخ الكبير (٤/ ٣٠٨) .

(٢) التعديل (٢/ ٧٨٨) وتهذيب الكمال (١٣/ ١٨٤-١٨٦) .

(٣) تهذيب الكمال (١٣/ ١٨٦-١٨٧) .

(٤) التاريخ الكبير (٩/ ١٦) .

(٥) الثقات للعجلي (ص ٤٩١) .

(٦) ثقات ابن حبان (٥/ ٥٧٣) .

(٧) الميزان (٤/ ٤٩٥) .

ثبت عندهما سماعه ومشافهته للبراء أم اكتفيا بظاهر السند؟ ولم أقف على ثبوت معاصرته للبراء ، والغالب على الرواة غير المشهورين كأبي بُسرة هذا أن المعلومات عنهم في كتب الجرح والتعديل تكون قليلة جداً ، فلا يتهيأ للباحث أن يعرف معاصرتهم لمن يروون عنه ما لم يرد سماع في ذلك السند.

وهذا الحديث صححه ابن خزيمة (١) ، وسكت عليه أبو داود (٢) ، وأما الترمذي فقال : « غريب » (٣) ، وضعفه الألباني في تعليقه على صحيح ابن خزيمة لجهالة أبي بُسرة .

وقوله في الحديث : « إذا زاغت الشمس قبل الظهر » الظاهر منه أنه يريد السُنة الراتبة قبل صلاة الظهر ، ولكن رأيت الحافظ ابن حجر يقول : « وقد حمله بعض العلماء على سنة الزوال لا على الراتبة قبل الظهر » (٤) ، ولا أدري أي الأمرين فهِمَ البخاري رحمه الله من هذا الحديث؟ .

وهذا الحديث لا يُعارضه حديث ابن عمر الذي أخرجه البخاري في صحيحه ، الذي يقول فيه : « صحبتُ رسول الله ﷺ ، فكان لا يزيد في

---

(١) صحيح ابن خزيمة (١٢٥٣) .

(٢) سنن أبي داود (١٢٢٢) .

(٣) جامع الترمذي (٥٥٠) وهو موجود في نسخة الكروخي (ق ٤٤/أ) .

(٤) فتح الباري (٢/ ٦٧٤) .

السفر على ركعتين ، وأبا بكر وعمر وعثمان كذلك ، رضي الله عنهم »[(١)] .

قال ابن خزيمة مبيناً عدم التعارض : « لا يجوز أن يُحتج بالإنكار على الإثبات ، وابن عمر رحمه الله وإن لم ير النبي ﷺ متطوعاً في السفر ، فقد رآه غيره يصلي متطوعاً في السفر ، والحكم لمن يُخبر برؤية النبي ﷺ لا لمن لم يره »[(٢)] .

وقال ابن المنذر : « تطوع رسول الله ﷺ في السفر ثابت عنه من غير وجه . . . وإنما الحجة في إثبات من أثبت الفعل ، لا في قول من نفى ذلك، والذين كانوا يتنفلون في السفر من أصحاب رسول الله ﷺ جماعة ، ومنعُ البر وعمل الخير غير جائز ، قال الله جل ذكره : ﴿ وَٱفْعَلُواْ ٱلْخَيْرَ لَعَلَّكُمْ تُفْلِحُونَ ۩ ﴾[(٣)] [الحج : ٧٧] .

والبخاري منهجه في ذلك مشابه لما قاله ابن خزيمة وابن المنذر ، فقد قال في مسألة رفع اليدين في الصلاة : « وإذا روى رجلان عن محدث قال أحدهما : رأيته فعل ، وقال الآخر : لم أره؛ فالذي قال : رأيته فهو شاهد ، والذي قال : لم يفعل ، فليس هو بشاهد لأنه لم يحفظ الفعل . . . وكذلك

---

(١) صحيح البخاري (١١٠٢) .

(٢) صحيح ابن خزيمة (٢/ ٢٤٨) .

(٣) الأوسط (٥/ ٢٤٥) .

قال بلال : رأيت النبي ﷺ صلى في الكعبة ، وقال الفضل بن عباس : لم يُصلِّ ، وأخذ الناسُ بقول بلال لأنه شاهد ، ولم يلتفتوا إلى قول من قال : لم يُصلِّ ، حين لم يحفظ »(١) .

وهذا الحديث لم يصرح البخاري بتحسينه ، ولكن نقل الترمذي بحسب ما فهمه من سكوت البخاري وعدم إعلاله للحديث بأنه رآه حسناً ، ولو صرح البخاري بتحسينه لنقله الترمذي كعادته .

وظاهر صنيع البخاري في صحيحه أنه لا يرى التطوع في السفر بالسنن الرواتب إلا بركعتي الفجر فقط ، فقد قال : « باب من لم يتطوع في السفر دُبُرَ الصلاة وقبلها » ، ثم قال : « « باب من تطوع في السفر في غير دُبُر الصلوات وقبلها » وركع النبي ﷺ ركعتي الفجر في السفر » ، ثم أخرج حديث أم هانئ في صلاة رسول الله ﷺ صلاة الضحى بثماني ركعات في بيتها يوم فتح مكة ، ثم ذكر حديث ابن عمر في صلاة النافلة على الراحلة يشير بذلك إلى صلاة التهجد مع الوتر أو التنفل المطلق ، وإلى هذا ذهب ابن القيم فقال : « وكان من هديه ﷺ في سفره الاقتصارُ على الفرض ، ولم يُحفظ عنه ﷺ أنه صلى سُنة الصلاة قبلها ولا بعدها ، إلا ما كان من الوتر

---

(١) جزء رفع اليدين (ص ٤٥-٤٧) .

وسُنة الفجر ، فإنه لم يكن لِيدعهما حضراً ولا سفراً »[١] .

ولهذا عندي تردد في أن البخاري حَسَّن هذا الحديث لما ذكرته ، فإن كان ما فهمه الترمذي هو من كلام البخاري وليس من سكوته ، فيُحتمَل أن البخاري رأى أن حديث البراء في صلاة الضحى قبل أن تحين صلاة الظهر أي حين ترمض الفِصال كما ورد في الحديث الآخر ، فإن كان الأمر كذلك فهو متسق مع مذهب البخاري في صلاة التطوع في السفر ، ويكون حديث أم هانئ شاهداً له من حيث المعنى في الجُملة ، والله أعلم .

(**النص الثالث والثلاثون**) : أخرج البيهقي بإسناده عن أحمد بن عمر القاضي قال : حدثنا أبو تُميلة ، ثنا خالد بن عبيد ، حدثني عبد الله بن بُريدة ، عن أبيه ، عن أم سلمة رضي الله تعالى عنها قالت : قال رسول الله ﷺ : « ما زال جبريل يوصيني بالسواك حتى خشيت على أضراسي » . قال البيهقي : « وكذلك رواه غيره عن أبي تُميلة يحيى بن واضح ، قال البخاري رحمه الله : هذا حديث حسن »[٢] .

وهذا الحديث رواه الطبراني عن عبد الله بن أحمد بن حنبل ثنا محمد بن حميد ثنا أبو تُميلة ثنا عبد المؤمن بن خالد عن ابن بريدة عن أبيه عن أم

(١) زاد المعاد (١/ ٤٧٣) .

(٢) السنن الكبرى (٧/ ٤٩) .

سلمة مرفوعاً بنحوه (١) .

والملاحظ هنا اختلاف الإسنادين ، ففي البيهقي : شيخ أبي تُميلة خالد ابن عبيد ، وفي الطبراني : عبد المؤمن بن خالد ، ويظهر من ترجمتهما أن أبا تُميلة يروي عنهما ، وأنهما يرويان عن ابن بريدة إلا أن خالد بن عبيد متروك (٢) ، وأما عبد المؤمن فلا بأس به (٣) ، ولكن في السند إليه محمد بن حميد وهو ضعيف (٤) .

كما أن البيهقي لم يُسمِّ المصدر الذي نقل منه كلام البخاري كعادته في النقل من العلل للترمذي ، فلا أدري هل نقل ذلك من نسخته من العلل أم من مصدر آخر؟

ولهذا فليس لدي الآن ترجيح يُستند إليه في السند الذي وجه البخاري تحسينه إليه .

ويشهد له حديث ابن عباس (٥) وغيره (٦) .

---

(١) المعجم الكبير (٢٣/ ٢٥١) .

(٢) التقريب (١٦٥٤) .

(٣) المرجع السابق (٤٢٣٦) .

(٤) المرجع السابق (٥٨٣٤) .

(٥) أخرجه الطبراني في الأوسط (٧/ ٩٥) والضياء في المختارة (١٠/ ٢٩٤) .

(٦) انظر التلخيص الحبير (١/ ٦٧) .

ب- أحاديث حكم عليها بصيغة (أحسن) :

(**النص الرابع والثلاثون**) : قال الترمذي : « حدثنا نصر بن علي وبشر بن معاذ قالا : حدثنا بشر بن المفضل ، عن عبد الرحمن بن حرملة - أبي حرملة - ، عن أبي ثِفَال المري ، عن رباح بن عبد الرحمن بن أبي سفيان بن حويطب ، عن جدته ، عن أبيها قال : سمعتُ رسول الله ﷺ يقول : « لا وضوء لمن لم يذكر اسم الله عليه » .

فسألتُ محمداً عن هذا الحديث فقال : ليس في هذا الباب حديثٌ أحسن عندي من هذا ، ورباح بن عبد الرحمن بن أبي سفيان عن جدته عن أبيها ، أبوها سعيد بن زيد » [١] .

وقال الترمذي في جامعه [٢] : « قال محمد بن إسماعيل : أحسن شيء في هذا الباب حديث رباح بن عبد الرحمن » .

وقد ورد في العلل الكبير بتحقيق مصطفى ديب « ليس في هذا الباب حديثٌ حسنٌ . . . » فزاد كلمة حسن وهي زيادة لا معنى لها وغير موجودة في تحقيق السامرائي وتحقيقه أتقن وأضبط ، وغير موجودة أيضاً في الجامع .

---

(١) العلل الكبير (ص ٣١-٣٢) ، (١/ ١١٠) .

(٢) جامع الترمذي (١/ ٣٩) .

ومما يؤكد بطلانها أن البخاري قال : « أبو ثفال المري عن رباح بن عبد الرحمن في حديثه نظر »[(١)] ، فاتضح بهذا أن البخاري يضعف الحديث وأن قوله أحسن ما في الباب يعني أقل الأحاديث ضعفاً في الباب ، ومما يؤكد ضعف الحديث أنه اختلف فيه على أبي ثفال ، فروي مرة كما تقدم ، ومرة عنه عن أبي بكر بن حويطب - وهو رباح بن عبد الرحمن – عن النبي ﷺ ، وهذا كما قال الترمذي : « حديث مرسل »[(٢)] . وقال ابن حبان : « في القلب من هذا الحديث لأنه قد اختلف على أبي ثفال فيه »[(٣)] .

ولعل البخاري رأى في حديث أبي ثفال المري أنه أحسن ما روي في باب التسمية على الوضوء رغم ضعفه عنده؛ لأنه قد رُوي من طريق قوية عن أبي ثفال ، وفيها إثبات السماع في كل طبقات السند[(٤)] ، ومسألة ثبوت اللقاء يعتني بها البخاري اعتناءً بالغاً .

وعلى أية حال فليس في قول البخاري : « أحسن . . » ما يدل على

(١) الضعفاء للعقيلي (١/ ١٧٧) وكلام البخاري أظنه في ضعفائه الكبير كما ظهر لي من إسناد العقيلي ، وهذا النص غير موجود في كتب البخاري المطبوعة .

(٢) العلل الكبير (ص ٣٢) .

(٣) الثقات لابن حبان (٨/ ١٥٨) .

(٤) انظر : ضعفاء العقيلي (١/ ١٧٧) .

تصحيحه للحديث بل جاء عنه ما يدل على أنه يرى في هذا الحديث نظراً والله أعلم .

(**النص الخامس والثلاثون**) : قال الترمذي : « حدثنا خلاّد بن أسلم ، حدثنا النضر بن شميل قال : أخبرنا هشام الدستوائي ، عن يحيى بن أبي كثير ، عن أبي كثير ، عن أبي سلمة ، عن عروة ، عن عائشة قال : « كان رسول الله ﷺ يُقبلني وهو صائم » .

سألت محمداً عن هذا الحديث فقال : روى شيبان هذا الحديث عن يحيى بن أبي كثير عن أبي سلمة عن عمر بن عبد العزيز عن عروة عن عائشة ، وروى الزهري هذا الحديث عن أبي سلمة قال : أخبرتني عائشة .

قال محمد : وكأن حديث شيبان عندي أحسن » (١) .

وقصده بأحسن أي أصح ، حيثُ زاد شيبان في السند عمر وعروة بين أبي سلمة وعائشة وهو ثقة صاحب كتاب (٢) ، ومن المعلوم أن أصحاب الكتب أتم حديثاً من غيرهم ، وقد قال البخاري : « شيبان صاحب كتاب » (٣) ، ولهذا عده غير واحد من الأئمة في أصحاب يحيى بن أبي كثير

---

(١) العلل الكبير (ص ١١٦-١١٧) ، (١/ ٣٤٥-٣٤٦) .

(٢) تهذيب الكمال (١٢/ ٥٩٤-٥٩٦) .

(٣) العلل الكبير (ص ٢٦٦) .

المتثبتين عنه (١) .

ج - أحاديث لم يصرح بتحسينها ولكن نقل الترمذي عنه استحسانه لها .

(**النص السادس والثلاثون**) : قال الترمذي : « حدثنا أبو سعيد عبد الله ابن سعيد الأشج قال حدثنا أبو خالد الأحمر ، عن الأعمش ، عن سلمة بن كهيل ومسلم البَطِين ، عن سعيد بن جبير وعطاء ومجاهد ، عن ابن عباس قال : « جاءت امرأة إلى النبي ﷺ فقالت : إن أختي ماتت ، وعليها صيام شهرين متتابعين ، فقال : « أرأيت لو كان على أختك دين أكنت تقضيه؟ قالت : نعم . قال : فحقُّ الله أحق » .

سألت محمداً عن هذا الحديث . فقال : جوَّد أبو خالد الأحمر هذا الحديث ، واستحسن حديثه جداً . قال محمد : وروى بعض أصحاب الأعمش مثل ما روى أبو خالد الأحمر » (٢) .

هذا الحديث رواه جمع من أصحاب الأعمش منهم شعبة وأبو معاوية قالوا : عن الأعمش عن مسلم عن سعيد عن ابن عباس (٣) ، فهؤلاء خالفوا أبا خالد فلم يذكروا ما ذكره من رجال في السند .

(١) تهذيب الكمال (١٢/ ٥٩٥) وشرح علل الترمذي (٢/ ٤٨٦) .

(٢) العلل الكبير (ص ١١٤-١١٥) ، (١/ ٣٤٠-٣٤١) .

(٣) التتبع للدار قطني (ص ٣٣٦-٣٣٧) .

وصرح البخاري بأن بعض أصحاب الأعمش روى مثل ما روى أبو خالد الأحمر ، وأظنه يقصد زائدة بن قدامة ، فقد روى الحديث عن الأعمش عن مسلم البطين عن سعيد بن جبير عن ابن عباس بنحو حديث أبي خالد ، وفيه اختلاف فقد ذكر أن رجلاً سأل رسول الله ﷺ عن أمه التي ماتت وعليها صيام شهر ، فأجابه عليه الصلاة والسلام بنحو ما في حديث أبي خالد ، ثم قال زائدة : قال سليمان - يعني الأعمش- : « فقال الحكم وسلمة بن كهيل جميعاً ونحن جلوس حين حدَّث مسلم بهذا الحديث ، فقالا : سمعنا مجاهداً يذكر هذا عن ابن عباس » أخرجه البخاري في صحيحه [1] ، ثم ساق روايات لهذا الحديث فيها بيان أن السائل امرأة وليس رجلاً ، كانت تسأل عن أمها وليس عن أختها ، ولا شك أن الأعمش قد سمع هذا الحديث من الحكم وسلمة كما هو ظاهر من سياق كلامه .

ومما يؤكد رواية أبي خالد أن عبد الرحمن بن مغراء - وهو من أقران أبي خالد وقد وثقه وأثنى عليه وإن كان النقاد اختلفوا فيه [2] -قد روى هذا الحديث عن الأعمش فقال : « عن الأعمش عن مسلم البطين عن سعيد

---

(١) صحيح البخاري (١٩٥٣) .

(٢) تهذيب الكمال (٤٢٠-٤٢٢) .

ابن جبير عن ابن عباس ، وعن سلمة بن كهيل عن مجاهد عن ابن عباس ، وعن الحكم بن عتيبة عن عطاء عن ابن عباس . . »[1] الحديث .

فاستحسان البخاري لهذا الحديث لأنه قد ثبت عنده أن أبا خالد قد حفظه بدلالة قوله : « جوّده » وقوله : « روى بعض أصحاب الأعمش . . » .

وقد ذكر الحافظ ابن حجر في رده على الدارقطني أن البخاري لا يلحقه لوم في ذكره لرواية أبي خالد الأحمر معلقة في صحيحه؛ لأنه علقه بصيغة يشير فيها إلى وهم أبي خالد[2] وهي قوله : « ويُذكر عن أبي خالد »[3] .

ونقل في تغليق التعليق[4] قول البخاري أن أبا خالد جَوَّده ، والظاهر من هذا النص أن البخاري لا يضعف حديث أبي خالد بل يقويه بدلالة قوله : « جوّده » وبدلالة قوله : « وقد روى بعض أصحاب الأعمش مثل ما روى أبو خالد » وتعليق البخاري للحديث في صحيحه بصيغة التمريض لا يصلح أن يُعتمد عليها في القول بأن البخاري يشير بذلك إلى

---

(١) السنن الكبرى للنسائي (٢/ ١٧٤) .

(٢) هدي الساري (ص ٣٧٧) .

(٣) صحيح البخاري (١٩٥٣) .

(٤) تغليق التعليق (٣/ ١٩٣) .

أن أبا خالد قد وهم في حديثه ذلك لأنه من المعلوم ذكر حديث أبي خالد هذا من ضمن الأحاديث الصحيحة ، بل إني وجدتُ الحافظ ابن حجر رحمه الله ذكر حديث أبي خالد هذا من ضمن الأحاديث الصحيحة التي لم يسندها البخاري في موضع آخر من صحيحه وهي ليست على شرطه ، وقد علقها بصيغة التمريض والله أعلم .

(**النص السابع والثلاثون**) : قال الترمذي : « سألت محمداً عن حديث القاسم بن مالك المزني ، عن الجريري ، عن أبي نضرة ، عن أبي سعيد : ما صمنا مع النبي ﷺ تسعاً وعشرين أكثر . . .

فلم يعرفه إلا من حديث القاسم بن مالك ، واستحسن هذا الحديث جداً ، وقال : لم يُخالف القاسم في هذا الحديث »[١] .

وذكر أبو طالب القاضي -مرتب كتاب العلل الكبير- أن الترمذي ذكر هذا الحديث بنفس السند في موضع آخر ولكن عن أبي هريرة لا عن أبي سعيد ، وأشار إلى أن الترمذي في الجامع عدَّ أبا هريرة فيمن روى هذا المعنى عن النبي ﷺ من الصحابة ، ولم يعد فيهم أبا سعيد[٢] ، فذِكْرُ أبي

---

(١) العلل الكبير (ص ١١٢) ، (١/ ٣٣١-٣٣٣) ، والحديث أخرجه ابن ماجة (١٦٥٨) عن أبي هريرة .

(٢) المرجع السابق .

سعيد هنا خطأ .

وقد قال البخاري أيضاً في هذا الحديث : « هو حديث القاسم بن مالك، وما أعلم أحداً روى هذا الحديث خلاف هذا ، ولم يعرفه إلا من حديثه » (١) .

والاستحسان هو من كلام الترمذي بحسب ما رآه من حال البخاري وقت كلامه على هذا الحديث ، ولم يتبين لي على وجه الدقة لماذا استحسن البخاري هذا الحديث ، هل لأنه من مسند أبي هريرة وأبو نضرة مالك بن المنذر مروياته عن أبي سعيد الخدري أشهر؟ أم أنه استحسنه لأن القاسم لم يُخالف فيه؟ أم لكونه غريباً؟ أم لغير ذلك؟!

والقاسم بن مالك ، وثقه أحمد ويحيى والعجلي وغيرهم (٢) ، وقال أبو حاتم : « صالح ، ليس بالمتين » (٣) ، وقال الساجي : « ضعيف ، قد روى عنه علي بن المديني والناس » (٤) ، والبخاري احتج به في صحيحه (٥) في

---

(١) المرجع السابق .

(٢) تهذيب الكمال (٢٣/ ٤٢٤-٤٢٦) .

(٣) الجرح والتعديل (٧/ ١٢٢) .

(٤) تاريخ بغداد (١٢/ ٤٠١) .

(٥) التعديل (٣/ ١٠٦٢) وهدي الساري (ص ٤٥٧-٤٥٨) .

حديث واحد فقط فرَّقه على عدة أبواب ، ومتن هذا الحديث محفوظ من حديث عبد الله بن مسعود وغيره [١] .

والذي أراه أن البخاري استحسن الحديث إما لأنه رآه محفوظاً وهو من صحيح حديث القاسم وذلك بدلالة قوله : « لم يُخالف القاسم في هذا الحديث » ولا يعني هذا أنه توبع عليه ، وإما لأنه قد تفرد به القاسم عن الجريري فيكون غريباً من هذا الوجه لأن الجريري له أصحاب مكثرون عنه ، ولا أستطيع الجزم بأحد الأمرين وإن كنتُ أميل بعض الميل إلى الرأي الأول والله أعلم .

(**النص الثامن والثلاثون**) : قال الترمذي : « حدثنا الحسن بن الصباح، حدثنا شبابة ، عن المغيرة بن مسلم ، عن محمد بن عمرو ، عن أبي سلمة ، عن أبي هريرة قال : ذهب رسول الله ﷺ في حاجة فأقام بلال الصلاة ، فتقدَّم أبو بكر ، فجاء رسول الله ﷺ وأبو بكر في الصلاة ، فأرادوا أن يؤذنُوه ، وصَفَّقُوا ، فسمعهم رسول الله ﷺ ، وصَلَّى رسول الله ﷺ خلفه ، فلما انفتل قال : « التسبيح للرجال ، والتصفيق للنساء » .

سألت محمداً عن هذا الحديث ، فلم يعرف هذا الحديث وجعل

---

(١) انظر : جامع الترمذي (٦٨٩) .

يستحسنه ، قال : والمشهور عن أبي حازم عن سهل »[(١)] .

والظاهر أن البخاري استحسنه لأنه لم يسمع به من قبل بدلالة قول الترمذي : « فلم يعرف هذا الحديث » .

والذي أميل إليه أن استحسان البخاري الذي فهمه الترمذي ناتج عن كون الحديث غير معروف عند البخاري ، ولا يخفى على مشتغل بعلم الحديث إلى أي مدى كان أولئك الحفاظ الجهابذة من أمثال أبي عبد الله يفرحون إذا حُدِّثوا بحديث لم يقع لهم من قبل ، ومن هنا جاء استحسان البخاري .

ويجب التشديد على أن البخاري لم يصرح بأن هذا الحديث حسن ، ولكن الترمذي عَبَّر بالاستحسان من فرحة البخاري بسماعه لذلك الحديث ، فالاستحسان من كلام الترمذي وليس للبخاري فليتنبه لهذا .

ولا أميل إلى أن سبب استحسان البخاري راجع لقوله : « والمشهور عن أبي حازم عن سهل » ، لأن سياق كلام الترمذي يبين أن البخاري لم يعرف الحديث فاستحسنه ثم قال ما قال فجاء استحسانه -كما يظهر لي- مرتبطاً بعدم معرفته له ، ولا يمنع أن يكون استحسنه لكلا الأمرين ، لعدم معرفته

---

(١) العلل الكبير (ص٧٩) ، (١/ ٢٥٠-٢٥١) .

به من قبل ، ولغرابته ، ولكني أميل إلى ما ذكرته آنفاً والله أعلم .

(**النص التاسع والثلاثون**) : قال الترمذي : « حدثنا إبراهيم بن سعيد ، حدثنا ريحان بن سعيد عن عباد بن منصور ، عن أيوب ، عن أبي قلابة ، عن أنس بن مالك قال : قال رسول الله ﷺ : « سيُدرِكُ رِجالٌ من أمتي عيسى ابن مريم ويشهدون قِتالَ الدجَّال » .

سألت محمداً عن هذا الحديث فلم يعرفه ، واستحسنه جداً .

وقال : حدثنا علي عن ريحان بن سعيد . قال : ويُروى عن ريحان عن عباد بن منصور أحاديث بهذا الإسناد ، ولا أراها عند علي وقد فاتته .

قال أبو عيسى : ورأيت محمداً يستغرب أحاديث ريحان بن سعيد عن عباد بن منصور عن أيوب ويرضى به » (١) .

والبخاري هنا أيضاً لم يصرح بأن هذا الحديث حسن ، ولكن الترمذي عَبَّر بالاستحسان عما رأى من فرحة البخاري وسعادته بسماع حديث لم يكن عنده من قبل ، بدلالة قول الترمذي : « فلم يعرفه » .

فاستحسنه لأنه لم يعرفه ، والترمذي نقل أن البخاري استحسن ذلك الحديث فقط ، وأما أحاديث ريحان بن سعيد الأخرى فذكر عنه أنه كان

(١) العلل الكبير (ص ٣٢٧-٣٢٨) ، (٨٢٦-٨٢٧) .

يراها غرائب ولم يقل إنه استحسنها ، لذا أرى أن استحسانه كان موجهاً لذلك الحديث الذي لم يعرفه فقط .

وقد نبَّه فضيلة الدكتور ربيع بن هادي على أمر مهم هنا ، فقال : « وكلمة يرضى به من المطبوعة ، ولم تظهر لي في المخطوطة ، ولعل أصلها : « ولا يرضى به » فسقطت لا ، فإنها لا تنسجم مع الكلام إلا على هذا الوجه »[(١)] .

ثانياً : إطلاقه الحسن على الرواة :

لم أجد في كلام البخاري على رواة الحديث إطلاق الحسن على أحدٍ منهم إلا في رجلين فقط هما :

(١) شهر بن حوشب ، قال الترمذي : « قال محمد بن إسماعيل : شهرٌ حَسَنُ الحديث ، وقَوَّى أمره ، وقال : إنما تكلم فيه ابنُ عون ، ثم روى عن هلال بن أبي زينب عن شهر بن حوشب »[(٢)] . وفي موضع آخر قال : « سألت محمد بن إسماعيل عن شهر بن حوشب فوثقه ، وقال إنما يتكلم فيه ابن عون »[(٣)] . فظهر من هذا النص الثاني أن البخاري يوثق من يقول

---

(١) تقسيم الحديث (ص ٥٢) .

(٢) جامع الترمذي (٥/ ٥٨) .

(٣) جامع الترمذي (٤/ ٤٣٤) .

فيه حسن الحديث ، وأن مرتبة (حسن الحديث) عنده لا تُقال فيمن انحط عن رُتبة الثقة فقط ، بل أطلقها في حق من وثقه .

(٢) **الوليد بن رباح** ، قال البخاري فيه : « حسن الحديث » (١) ، وفي موضع آخر قال : « مقارب الحديث » (٢) وحكم على حديثٍ رواه بأنه حديث صحيح (٣) .

فظهر بهذا أنه يصحح حديث من يقول فيه (حسن الحديث) .

(خلاصة هذا المبحث ونتيجته)

كنتُ قد ذكرتُ في بداية هذا المبحث أن العلماء فسروا تحسين البخاري بثلاثة تفسيرات :

الأول : أنه يعني به الصحة ، فالحديث الحسن عنده داخل في الصحيح.

الثاني : أنه يعني به الحسن الاصطلاحي عند المتأخرين .

الثالث : أنه يعني به الحسن اللغوي ، ففي الأحاديث التي حسنها أحاديث ضعيفة وأخرى صحيحة .

والذي ظهر لي من دراسة تحسينات البخاري هو رُجحان القول الأول

---

(١) العلل الكبير (ص ٣٨٩) .

(٢) المرجع السابق (ص ٢٦١) .

(٣) المرجع السابق .

ولكن مع بعض التفصيل ، وقد ذكرتُ في كل حديث حسنه البخاري وجه الترجيح الذي صح عندي في ذلك الحديث . وإلى نحو هذا ذهب الحافظ ابن حجر في قولٍ له فقد قال البقاعي : « ونبَّه شيخنا على أن مراد الشافعي والبخاري بالحسن الصحيح ، لا أن الحسن عندهما نوع برأسه ، بل للصحيح عندهما اسمان » [1] وقد نقلنا عنه في بداية المبحث خلاف ذلك .

والقول الذي أختاره وأُرجحه أن الحديث الحسن عند البخاري - وأعني به الأحاديث التي ذكرتها تحت بند (أ) من القسم الأول وهي الأحاديث التي صَرَّح البخاري بتحسينه لها - يعني : الحديث المحفوظ الثابت الذي هو في حكم الصحيح ، هذا من حيث العموم ، وأما على سبيل التفصيل فقد وجدت البخاري أطلق الحسن على نوعين من الأحاديث :

(١) حديث صحيح لا يُشك في ثبوته وصحته ، ومن هذا النوع عدة أحاديث حسنها وقد أخرجها في صحيحه كما في النصوص ذات الأرقام (٢ ، ٣ ، ٤ ، ٥) .

---

(١) النكت الوفية (ق ٧/ ب) .

(٢) حديث فيه بعض النظر إما من جهة راويه المتكلم فيه ، أو من جهة اتصال سنده لعدم ثبوت اللقاء بين بعض رواته ، ولكنه لم يحسن أحاديث هذا النوع إلا إذا تأكد أنه من صحيح حديث أولئك الرواة بأن لا يكون المتن منكراً ولا توجد مخالفة في السند ولا تفرد غير محتمل ، ويكون له شاهد صحيح في الغالب الأعم من وجه آخر ، وهذه حقيقة يجب التنبه لها، فلم أر فيما وقفت عليه من تحسيناته أنه حَسَّن حديثاً وليس له إلا شواهد ضعيفة .

والأسباب التي دعتني إلى ترجيح هذا الرأي :

(١) الدراسة التي قمتُ بها لتحسينات البخاري أظهرت لي أن الغالبية العظمى منها ينطبق عليها ما قلته آنفاً : أن الحسن عنده هو الحديث المحفوظ الثابت الذي يرويه الثقة أو الراوي المتكلم فيه إذا عُلِم أن ذلك الحديث من صحيح حديثه الذي حفظه وأتقن ضبطه ، وقد بينت في مقدمة المبحث أن الانتقاء من أحاديث المتكلم فيهم ركيزة راسخة في منهج البخاري العلمي . كما وجدت أن عدداً لا بأس به من تلك الأحاديث قد صححها علماء آخرون من شيوخ البخاري أو معاصريه وتلامذته .

(٢) وجدت البخاري أطلق الصحة على عدد من الأحاديث التي حسنها ، بل جاء في النص الأول ، وفي نفس سياق تسميته للأحاديث التي

حسنها بأنها صحيحة ، كما أخرج في صحيحه عدداً من الأحاديث التي حسنها ، وتصرفه هذا يدل دلالة قاطعة أنه يدخل الحسن في الحديث الصحيح .

(٣) وجدته في نصين (رقم ١٧ ، ٣١) يقول : « إن كان هذا محفوظاً فهو حسن» فجعل شرط تحسين الحديث أن يكون محفوظاً ، ولا يخفى أن الحديث المحفوظ هو لقب من ألقاب الحديث الصحيح ، يدل على ذلك أن الترمذي سأله عن حديث فقال : « هو محفوظ »[١] قال الترمذي بعده : « ورآه حديثاً صحيحاً »[٢] ، وقد قال في حديث أخرجه في صحيحه : « وأرجو أن يكون حديث أبي رافع محفوظاً »[٣] ، وهو حديث « الجارُ أحق بصقبه »[٤] .

فالبخاري يربط بين الحديث المحفوظ والحسن ، فلا يحكم على الحديث بأنه حسن حتى يكون محفوظاً ، ومن هنا نعلم أن البخاري لا يمكن أن يُحسن حديثاً لا يكون محفوظاً عنده .

(١) العلل الكبير (ص ١٧٦) .

(٢) العلل الكبير (ص ١٧٦) .

(٣) العلل الكبير (ص ٢١٥) .

(٤) صحيح البخاري (٢٢٥٨) والصقب هو القُرب والملاصقة .

(٤) يُفهم من مجموع كلام الترمذي في ثلاثة نصوص ذكرها أن الحديث الحسن عند البخاري لابد أن يكون سالماً من :

١)العلة ٢) المخالفة ٣) النكارة

بالنسبة للأمر الأول قال الترمذي : « سألت محمداً عن هذا الحديث فقال : هو عندي حديث معلول ، ولم يذكر علته ، فلم يعرفه حسناً » (١) .

وبالنسبة للأمر الثاني ، قال الترمذي : « فلم يعرفه إلا من حديث القاسم بن مالك ، واستحسن هذا الحديث جداً ، وقال : لم يخالف القاسم في هذا الحديث » (٢) .

وأما الأمر الثالث ، فقال الترمذي : « سألت محمداً عن هذا الحديث فلم يعرفه حسناً وقال : سيف بن هارون له مناكير » (٣) ، وفي موضع آخر قال : « سيف بن هارون مقارب الحديث » (٤) ، فلم يحسن له ذلك الحديث لأنه لم يعرفه أنه من صحيح حديثه .

ويتبين من هذه النصوص أن الترمذي فهم من تحسينات البخاري أنها

---

(١) العلل الكبير (ص ٢٠٦) .

(٢) المرجع السابق (ص ١١٢) .

(٣) المرجع السابق (ص ٢٦٣) .

(٤) المرجع السابق (ص ٢٨٢) .

بغرض الحكم على الحديث بالقبول والتقوية وليست بغرض الاستعمال اللغوي الذي يعني الغرابة ونحو ذلك .

(٥) يظهر من تصرف البخاري وتنوع إطلاقاته على الرواة والذين حَسَّن حديثهم أنه لم يطلق حسن الحديث بقصد قصور مرتبة الراوي عن درجة الثقة الذي يصح حديثه ، بدليل أنا وجدناه يقول : في شهر بن حوشب : حسن الحديث ، ثم ينقل الترمذي عنه أنه يوثقه ، وفي الوليد بن رباح يقول حسن الحديث ، ويصحح له حديثاً ، فنخرج من ذلك أن الراوي الذي يصفه البخاري بـ (حسن الحديث) لا يمنع وصفه له بذلك من توثيقه أو تصحيح حديثه .

(٦) ويؤكد ذلك أننا وجدناه في النص السابع يقول : « حديث حسن وعبد الله بن جعفر المخرمي صدوق ثقة ، وعثمان بن محمد الأخنسي ثقة . . » فحكم على حديث الثقة بأنه حسن ، كما حكم على حديث حسن الحديث بأنه صحيح ، فظهر بهذا أن الحديث الحسن ليس أقل رُتبة من الصحيح إلى الحد الذي يوجب ، التمييز القاطع والفاصل بينهما كما هو الحال عند المتأخرين .

(٧) لم أجد نصاً صريحاً في كلام الإمام البخاري في أن الحديث الحسن أدنى مرتبة من الحديث الصحيح ، بل وجدتُ ما يدل أنه صحح أحاديث

من يقول فيهم : « مقارب الحديث » ونحو ذلك من المختلف فيهم ، ولم يقل في تلك الأحاديث هي حسنة -كما جرى عليه عمل المتأخرين- بل أطلق عليها لقب الصحة ، ومن ذلك :

(**الحديث الأول**) : سأله الترمذي عن حديث كثير بن زيد ، عن الوليد ابن رباح ، عن أبي هريرة عن النبي ﷺ قال : « إن المرأة لتأخذ للقوم » يعني تجير على المسلمين .

فقال البخاري : « هو حديث صحيح ، وكثير بن زيد سمع من الوليد ابن رباح ، والوليد بن رباح سمع من أبي هريرة ، والوليد بن رباح مقارب الحديث » (١) .

وكثير بن زيد مختلف فيه (٢) ، قال ابن حجر : « صدوق يخطيء » (٣) ، والوليد بن رباح مقارب الحديث عند البخاري فهو لا يخلو من بعض الضعف عنده ، وقد صحح حديثه هنا ، وهذا الحديث عند المتأخرين بالكاد يستحق مرتبة (الحسن لذاته) فلو كان مصطلح الحسن عنده أدنى مرتبة من الصحيح لقال في هذا الحديث أنه حسن ،ولكنه قال: « صحيح »

---

(١) العلل الكبير (ص ٢٦١) .

(٢) تهذيب الكمال (٢٤/ ١١٤-١١٦) .

(٣) التقريب (٥٦١١) .

والصحيح أقوى ألفاظ القبول والتقوية .

(الحديث الثاني) : قال البخاري : « وحديث عبد الله بن عبد الرحمن الطائفي عن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده في هذا الباب هو صحيح أيضاً ، وعبد الله بن عبد الرحمن الطائفي مقارب الحديث »[١] .

الطائفي : ذهب عدد من كبار النقاد إلى أنه ليس بذاك القوي[٢] ، ونقل ابن حجر أن البخاري قال فيه : « فيه نظر »[٣] ولم أجده في كتبه المطبوعة ، ولكن البخاري عندما صحح له الحديث السابق كان يراه في منزلة مقارب الحديث ، وهي لا تخلو من بعض الضعف ، وقال ابن حجر فيه : « صدوق يخطيء ويهم »[٤] ، ومثل هذا لا يصحح حديثه عند المتأخرين ، وبالكاد يحكم عليه بأنه حسن لذاته .

(الحديث الثالث) : قال البخاري : « حديث ابن عمر عن النبي ﷺ : « لا صلاة قبل العيدين » هو صحيح ، وأبان بن عبد الله صدوق

---

(١) العلل الكبير (ص ٩٣-٩٤) .

(٢) تهذيب الكمال (١٥/ ٢٢٧-٢٢٨) .

(٣) تهذيب التهذيب (٥/ ٢٩٩) .

(٤) التقريب (٣٤٣٨) .

الحديث »[١] .

وأبان بن عبد الله مختلف فيه[٢] .

وفيه قال ابن حجر : « صدوق في حفظه لين »[٣] ، وهو راوي الحديث الذي صححه البخاري .

(الحديث الرابع) : وسأله الترمذي عن حديث كثير بن عبد الله عن أبيه عن جده مرفوعاً في التكبير في صلاة العيدين ، فقال البخاري : « ليس في الباب شيء أصح من هذا ، وبه أقول »[٤] ، ثم ذكر حديث الطائفي السابق وقال فيه : « هو صحيح أيضاً » مما يدل أن حديث كثير عنده صحيح بل وأصح من حديث الطائفي!

وكثير بن عبد الله ضعيف عند النقاد[٥] ، وذهب البعض منهم إلى أنه متروك .

(الحديث الخامس) : وقال البخاري : « وحديث عبد الله بن عمرو في

---

(١) العلل الكبير (ص ٩٥) .

(٢) تهذيب الكمال (٢/ ١٥) .

(٣) التقريب (١٤٠) .

(٤) العلل الكبير (ص ٩٣) .

(٥) تهذيب الكمال (٢٤/ ١٣٦-١٤٠) .

مس الذكر هو عندي صحيح »[١] ، وهو من رواية عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده ، والكلام في هذا السند أشهر من أن يذكر به ، والمعمول به عند المتأخرين هو تحسين أحاديث عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده ، ولكنا نرى البخاري هنا يصحح الحديث .

(**الحديث السادس**) : وسأله الترمذي عن حديث يرويه حسين بن الحسن الأشقر فقال البخاري : « أرجو أن يكون محفوظاً ، وحسين بن الحسن مقارب الحديث »[٢] . وحسين هذا أكثر النقاد على تضعيفه[٣] .

وقال فيه البخاري في تاريخه : « فيه نظر »[٤] . و« عنده مناكير »[٥] .

والبخاري لم يقل في تلك الأحاديث إنها حسنة بل صححها ، فنستنبط من ذلك أن الحسن عنده ليس مقصوراً على الراوي المتكلم فيه أو من خف ضبطه لأنه صحح لأولئك ، وليس كل مقارب الحديث أو ليس به بأس يُحسن حديثه ولا يصحح عند البخاري .

---

(١) العلل الكبير (ص ٤٩) .

(٢) العلل الكبير (ص ١٨٤) .

(٣) تهذيب الكمال (٦/ ٣٦٨-٣٦٩) .

(٤) التاريخ الكبير (٢/ ٣٨٥) .

(٥) التاريخ الصغير (٢/ ٢٩١) .

والمتأمل فيما سبق يجد أن كثيراً من الأحاديث التي حسنها البخاري أمثل وأقوى من تلك الأحاديث التي صححها ، فهل هذه الأحاديث التي صححها ، تقارب في قوتها الأحاديث الأخرى التي حسنها وهي مخرجة عنده في صحيحه؟!

لا ريب أنها أقوى بدرجات من تلك الأحاديث الآنفة التي صححها ، وكذلك كثير من الأحاديث التي حسنها هي أقوى وأجود إسناداً من تلك .

والمتأمل أيضاً يعلم أن الحسن لا يمكن أن يكون أقل مرتبة من الصحيح عند البخاري ، لأنه قد حَسَّن أحاديث هي صحيحة عنده بلا شك . ويعلم مما تقدم أن مفهوم الصحيح عند البخاري أوسع وأشمل مما استقر عليه الاصطلاح في تعريف الحديث الصحيح؛ لأنه يُدخل فيه حتى أحاديث المتكلم فيهم التي عُلِم أنها محفوظة .

وقد لاحظتُ أن الحفاظ والنقاد المتقدمين يُوجد في مصطلحاتهم ميل للتوسع في مدلولها .

من ذلك مثلاً : مصطلح (الإرسال) يذكرون فيه المنقطع ورواية التابعي عن رسول الله ﷺ .

وكل حديث غير متصل يطلقون عليه لفظ (مُرسَل) ومثال ذلك أيضاً

مصطلح الحديث الصالح عند أبي داود الذي يقول فيه : « وما سكت عليه فهو صالح ، وبعضها أصح من بعض » .

وكلمة صالح يدخل فيها الحديث المتواتر والصحيح لذاته ولغيره والحسن لذاته ولغيره ، فهي واسعة ، ومن الواضح أن التقييد في التعريفات واستخراج الفروقات بين الأنواع المندرجة تحت كل مصطلح ، والتمييز الدقيق بين ذلك تأخر ظهوره عن عصر الرواد المؤسسين كالبخاري ومن عاصره .

وتلك الأسباب الستة هي التي جعلتني أختار ما سبق من معنى الحسن عند البخاري دون أن أختار الرأي الثاني وقد ناقشته في النصوص ذات الأرقام (١٧ ، ١٨ ، ١٩ ، ٢٣) .

وكذلك الرأي الثالث بينتُ أن تحسينات البخاري خرجت مخرج الحكم، فمن المستبعد أن يكون قصده بتحسيناته الغرابة والنكارة ونحو ذلك ، ووضحت أن البخاري يعبر عن هذه الأمور بعبارات صريحة مباشرة ينص فيها على الغرابة والتفرد . . إلخ . وناقشت هذا الرأي في النصوص ذات الأرقام : (٢ ، ٢٢ ، ٢٣ ، ٢٥ ، ٢٨) .

وقد رأيت من المناسب أن أُناقش هذين الرأيين في أثناء الكلام على النصوص؛ لأن كلام أنصار الرأيين احتجوا لهما بنصوص جزئية من

تحسينات البخاري ، مما جعل الأنسب مناقشتها في أثناء شرح نصوص البخاري في التحسين بخلاف عملي في مبحثي ابن المديني وأحمد بن حنبل، فقد ناقشت معنى الحسن عندهما في آخر مبحثيهما ؛ لعدم وقوفي على من فسَّرَ معنى الحسن عندهما بناءاً على نصوص جزئية لهما ، فَأَجَّلْتُ بيان معنى الحسن عندهما إلى آخر مبحثيهما .

أما ما ورد من نصوص تحت الفقرة (ب) وهي أحاديث حكم عليها بصيغة (أحسن) فإن هذه الصيغة نسبية ، ويتضح معناها من سياق الكلام الذي وردت فيه ، والبخاري استعملها مرة بمعنى أقل الضعيف ، ومرة بمعنى الحديث الأرجح أي الأشبه بالصواب .

وأما ما ورد في فقرة(ج) وهي الأحاديث التي نقل الترمذي استحسان البخاري لها ولم نجد تصريحاً له بأن تلك الأحاديث حسنة عنده على سبيل الحكم على الحديث؛ فهذه الاستحسانات نقلها الترمذي بحسب فهمه ، ولا نستطيع الجزم قطعاً بأن مراد البخاري من هذا الاستحسان هو كذا ومن ذاك كذا ، ولكن حاولت تفسير ذلك فيما مضى على سبيل التقريب لأقوى الاحتمالات التي ظننتُ أنها كذلك .

وأما بالنسبة للقسم الثاني المتعلق بالرواة ، فهم لا يختلفون عن الفقرة (أ) من القسم الأول فقد وثق من حسَّن له ، وصحح لمن حسن حديثه .

المبحث الخامس

تحسينات الإمام يعقوب بن شيبة

استعمل الإمام يعقوب بن شيبة - رحمه الله - في حكمه على الأحاديث لفظ (الحسن) كما هو ظاهر من القطعة الصغيرة التي وصلت إلينا من (مسند أمير المؤمنين عمر بن الخطاب - رضي الله عنه -) .

وقد ذكر الحافظ العراقي [(١)] أن يعقوب بن شيبة ممن أكثر من استعمال الحسن في مسنده ، وممن نبَّه على ذلك الشيخ عبد الفتاح أبوغدة فقد قال : « وممن استعمل كلمة (حسن) أيضاً مريداً بها الحسن الاصطلاحي ، وأكثر منها جداً كثرة بالغة : الحافظ يعقوب بن شيبة السدوسي . . . » [(٢)] .

وقد ناقشه فضيلة الشيخ الدكتور ربيع بن هادي في ذلك مبيناً أن يعقوب بن شيبة لم يُرِد الحسن الاصطلاحي بل استعمل الحسن بمعناه اللغوي ، وسأناقش كلامهما - إن شاء الله - في آخر المبحث .

وبعد التتبع لتحسينات يعقوب بن شيبة من القطعة الموجودة ، وجدتُ أنها على قسمين :

---

(١) التقييد والإيضاح (ص٥٢) وقد اعترض ابن حجر في نكته (١/ ٤٢٩-٤٣٠) على شيخه العراقي في دعواه أن ابن شيبة صنف كتابه بعد الترمذي .

(٢) قواعد في علوم الحديث (ص١٠٤) .

أولاً : تحسيناته للأحاديث . وهي تسعة نصوص .

ثانياً : تحسيناته لسياق رواية أحد الرواة على غيرها . وهي نصان .

وقبل البدء في عرض ذلك أُريد أن ألفت نظر القارئ الكريم إلى وجود تشابه قوي بين (الحسن) عند الإمام علي بن المديني و(الحسن) عند الإمام يعقوب بن شيبة ، مما سيضطرني إلى العزو إلى مبحث علي بن المديني الذي تقدم الكلام عليه حتى لا يتكرر الكلام .

ومما يؤكد وجود ذلك ما يلي :

١- اتفاقهما على تحسين عدد من الأحاديث بعينها وسأوضح ذلك فيما بعد .

٢- الظهور الواضح لاهتمام يعقوب بن شيبة بأقوال علي بن المديني وأحكامه ، انظر : (ص٤٠ ، ٤١ ، ٤٢-٤٣ ، ٤٤ ، ٤٥ ، ٥١ ، ٥٤ ، ٦٧ ، ٦٨ ، ٩٤) .

وسيتأكد الأمر أكثر في تفصيل الكلام على النصوص الآتية .

أولاً : تحسيناته للأحاديث :

(النص الأول) : قال يعقوب : « وحديثه في يوم حُنين أن فلاناً قتل شهيداً وقد ذكر الغلول : حديث حسن الإسناد .

رواه عكرمة بن عمار عن أبي زُميل سماك الحنفي عن ابن عباس عن

عمر رضي الله عنه عن النبي ﷺ »[١] ، « وعكرمة بن عمار يمامي ثقة ثبت »[٢] .

ثم قال : « قال علي بن المديني في هذا الحديث بعينه : لا يحفظ هذا الحديث في الغلول عن عمر عن النبي ﷺ إلا من هذا الوجه ، قال : لم يروه أهل الكوفة ولا أهل البصرة ولا أهل الحجاز . قال أبو يوسف[٣] : وهو كما قال علي »[٤] .

وعكرمة بن عمار في نظر يعقوب بن شيبة : ثقة ثبت ، وأبو زُميل سماك الحنفي وثقه أحمد بن حنبل ويحيى بن معين وأبو زرعة الرازي والعجلي وابن حبان وابن عبد البر ،وقال أبو حاتم الرازي والنسائي: لا بأس به[٥].

---

(١) مسند عمر ليعقوب بن شيبة (ص٥١) وانظر : تخريج الحديث في : مبحث ابن المديني المتقدم (النص الثالث) .

(٢) المصدر السابق .

(٣) أبو يوسف : هو يعقوب بن شيبة وهذه هي كنيته ، ومن المضحك المبكي أن محقق الكتاب عَرَّف أبا يوسف في الهامش بأنه يعقوب بن سفيان الفسوي المتوفى سنة ٢٧٧هـ أي بعد وفاة يعقوب بن شيبة بخمسة عشر سنة !! .

(٤) مسند عمر ليعقوب بن شيبة (ص٥١) وانظر : تخريج الحديث في : مبحث ابن المديني المتقدم (النص الثالث) .

(٥) انظر : تهذيب الكمال (١٢/ ١٢٧-١٢٨) وتهذيب التهذيب (٤/ ٢٣٥) .

وقد حكم ابن المديني على هذا الحديث - كما تقدم - بقوله : « لا نحفظه إلا من هذا الوجه ، وهو حديث جيد الإسناد حسن »[١] .

كما أن علياً حكم على حديث بالسند السابق نفسه بقوله : « والحديث صحيح ، ولا يحفظ إلا من طريق عكرمة بن عمار ، وسماك من أهل اليمامة ومسكنه الكوفة »[٢] .

يُضاف إلى ذلك أن حديث عكرمة السابق الذي حسنه يعقوب وعلي بن المديني صححه الإمام مسلم والإمام الترمذي[٣] ، بل ثبت عن ابن المديني أنه يصحح ذلك السند .

فالذي يظهر لي أن يعقوب بن شيبة أراد من تحسينه لسند الحديث السابق أنه صحيح بدلالة قولـه عن عكرمة بن عمار (ثقة ثبت) ، ومن المعلوم أن الحسن الاصطلاحي - عند المتأخرين - لا يُقال في راويه (ثقة ثبت) ، لأن هذه منزلة راوي الحديث الصحيح وليس الحسن الذي هو دونه في القوة ، ويؤكد ذلك أن هذا السند صححه علي بن المديني والإمام مسلم والترمذي وهم من معاصري يعقوب بن شيبة .

---

(١) مسند الفاروق لابن كثير (٢/ ٤٦٦) .

(٢) المصدر السابق (٢/ ٥٨٤) .

(٣) انظر ما تقدم في مبحث ابن المديني (النص الثالث) .

ولذا فأتفق مع فضيلة الشيخ الدكتور ربيع بن هادي في رده على الشيخ أبوغده في دعواه أن يعقوب بن شيبة استعمل (الحسن) وهو يريد الحسن الاصطلاحي كما هو تعريفه عند المتأخرين ، فقد قال : « فالحديث صحيح كما ترى ، ويعقوب بن شيبة يراه صحيحاً ، وقد وثق عكرمة بن عمار ، ونقل عن الإمام يحيى بن معين أن عكرمة ثقة ثبت ، ومع هذا قال : « حديث حسن الإسناد » ، فهذا إطلاق لغوي لا اصطلاحي »(١) .

إلا أنني أرى أن الأولى أن يقال : إن يعقوب بن شيبة يستعمل الحسن بمعنى الصحيح ، وأن هذا اصطلاحه واصطلاح عدد من أئمة النقاد في ذلك العصر ، والقول بإنه إطلاق لغوي تعبير غير دقيق ، لأنه حتى الصحيح والضعيف والجيد والقوي والواهي والمكذوب ونحو ذلك من استعمالات المحدثين هي إطلاقات لغوية لم تأتِ في استعمالهم بخلاف وضعها في اللغة ، والأدق - في نظري - أن يُقال : الحسن في اصطلاح عدد من كبار أئمة النقد في ذلك العصر يُستعمل في الحديث الصحيح وغيره ، وأما المتأخرون أعطوا الحسن تعريفاً اصطلاحياً مميزاً عن الحديث الصحيح ، وهذا يُشبه مصطلح (المرسل) ، فقد استعمله المتقدمون في

---

(١) تقسيم الحديث (ص٨٨) .

كل حديث غير متصل ، وعلى هذا كان اصطلاحهم كما يظهر جلياً من استعمالاتهم ومنها كتاب (المراسيل) لابن أبي حاتم ، أما المتأخرون فحددوا (المرسل) بأنه رواية التابعي عن رسول الله ﷺ وميزوه عن المرسل الخفي والمنقطع والمفصل . . . إلخ . فجعلوه مصطلحاً محدداً في نوع واحد من أنواع عدم الاتصال .

(النص الثاني) : قال الإمام يعقوب : « وحديثه في حاطب بن أبي بلتعة حين كتب إلى أهل مكة : حديث حسن الإسناد .

رواه أيضاً عكرمة بن عمار عن سماك أبي زُميل عن ابن عباس عن عمر رضي الله عنه . قال علي بن المديني في هذا الحديث بعينه : لا نعلمه روي عن عمر عن النبي ﷺ إلا من هذا الوجه . قال : ولم يروه أهل الحجاز ولا أهل البصرة ولا أهل الكوفة . وهو كما قال علي .

وقد روي عن علي بن أبي طالب رضي الله عنه هذا الحديث من وجوه صحاح تأتي في مسند علي إن شاء الله »(١) .

ثم أخرج الحديث عن عمر رضي الله عنه : « كتب حاطب بن أبي بلتعة إلى المشركين بكتاب فجيء به إلى النبي ﷺ فقال النبي ﷺ : « يا حاطب ما

(١) مسند عمر (ص٥٤) .

دعاك إلى ما صنعت » ؟ . . . الحديث »[1] .

والسند مضى الكلام عليه في الحديث السابق ، وقد ذكر يعقوب بن شيبة هناك أن عكرمة بن عمار : « ثقة ثبت » ، وهذا هو المهم عندنا هنا لنربط بين تحسينه للسند بنظرته هو بالذات في رجال السند ، أقول ذلك لأن عكرمة بن عمار قد تكلم فيه عدد من أهل العلم وخاصة في روايته عن يحيى بن أبي كثير[2] ، وليس هذا الحديث منها ، والظاهر أن يعقوب بن شيبة يراه ثقةً ثبتاً مطلقاً ، ولا يعنينا الآن ما هو الراجح في شأن عكرمة بن عمار بقدر ما يعنينا نظرة يعقوب إليه؛ لأننا نسعى لمعرفة تحسيناته من خلال موازينه النقدية لنتوصل إلى مراده من (الحسن) .

وهذا الحديث قال فيه أبو عبد الله الحاكم : « هذا حديث صحيح على شرط مسلم »[3] ، وهذا صحيح فإن مسلماً[4] قد صحح ثلاثة أحاديث من رواية عكرمة عن أبي زُميل عن ابن عباس عن عمر - رضي الله عنه -،

---

(١) المصدر السابق (ص٥٥) ، وهذا الحديث أخرجه البزار في مسنده (١/ ٣٠٨) ، والحاكم في مستدركه (٤/ ٧٧) والطحاوي في مشكل الآثار (١١/ ٢٦٨) .

(٢) انظر : تهذيب الكمال (٢٠/ ٢٥٨-٢٦٣) .

(٣) المستدرك (٤/ ٧٧) .

(٤) انظر : تحفة الأشراف (٨/ ٤٣-٤٤) .

فيكون هذا الحديث على شرطه ، وقد ذكرت في الحديث السابق أن علي بن المديني ومسلماً والترمذي قد صححوا هذا السند ولكن بمتن آخر ، وقد أخرج الضياء في المختارة هذا الحديث وقال : « وقد ذكر أبو عبد الله محمد ابن أبي نصر الحميدي أن البرقاني قال : إن مسلماً أخرج هذا الحديث ، قال: ولم يذكره أبو مسعود الدمشقي ولا خلف الواسطي في (الأطراف) قلتُ : ولا رأيناه في (صحيح مسلم) »(١) ، وقال ابن كثير : « إسناده جيد اختاره الضياء في كتابه »(٢) .

والذي أراه راجحاً أن يعقوب بن شيبة قد أراد بتحسينه لهذا الحديث بأنه صحيح عنده ، ولو أراد أنه غريب كما قد يفهم من كلامه الآنف لعبَّر عن ذلك بلفظ صريح كأن يقول (غريب) ، ولكن قد يقال : لماذا لم يقل : « حديث صحيح الإسناد » بدل « حسن » ؟ ولماذا لم يعبر عن مراده بوضوح ومباشرة؟ والذي أراه في الجواب عن هذا الاستشكال : أن الحسن من مرادفات الصحيح كالجيد والقوي والثابت ونحوها من العبارات التي تطلق على الأحاديث الصحيحة ، ولعله اختار التعبير بالحسن بدل الصحيح لأن بعض الأسانيد قد يخالفه غيره في صحتها ، لذا

---

(١) المختارة للضياء المقدسي (١/ ٢٨٧-٢٨٨) .

(٢) مسند الفاروق (٢/ ٤٧١) .

احتاج إلى اصطلاح يشمل الأحاديث المقبولة والقوية بدون تمييز دقيق بين القوي والأقوى ، فكان اصطلاح (الحسن) مما يؤدي هذا الغرض ، ولا شك أن كلمة (صحيح) أقوى في الدلالة وأكثر صراحة في المعنى ، وهي داخلة في معنى (الحسن) عند المتقدمين كما نص على ذلك غير واحد ، وسيأتي تفصيل ذلك - إن شاء الله - في الفصل الخامس ، وقد تقدم بعض من ذلك في آخر مبحث علي بن المديني ، وإنما يقع الإشكال عندنا من جراء ما حدث لاصطلاح (الحسن) من تحديد لمعناه على يد ابن الصلاح ومن جاء بعده من علماء المصطلح ، فأصبحنا نراه مغايراً لحد الحديث الصحيح ، في حين أن المتقدمين لم تكن هذه الحدود الدقيقة بين المصطلحات قد استقرت عندهم ، ويؤكد ذلك أن يعقوب بن شيبة قد قال في حديثٍ سيأتي ذكره لاحقاً : « حديث حسن الإسناد وهو صحيح » [١] وقال : « حديث حسن الإسناد ثبت » [٢] وفي هذين النصين دلالة على أن الحديث الصحيح الثابت يسمى حسناً عنده .

وقد ذهب فضيلة الشيخ الدكتور ربيع بن هادي مذهباً لا أوافقه عليه في تفسير معنى الحسن الوارد في الحديث موضع البحث ، فقد قال : « ثم

---

(١) مسند عمر (ص٦٦) .

(٢) مسند عمر (ص١٠٢) .

أقول : فإن كان يعقوب يريد بهذا الكلام أن يعل حديث عمر بحديث علي فإطلاقه للحسن على حديث عمر من إطلاق الحسن على الضعيف المعلل وإن كان يريد أن يقويه ويشده بحديث علي فهو من إطلاق الحسن على الصحيح ، والراجح الأول في نظري ، وهو إطلاق لغوي على الحديث الغريب الفرد الذي شذ به راويه ، وفي كلا الحالين فهو إطلاق لغوي لا اصطلاحي كما يزعم أبو غدة »(١) .

وهذا الكلام فيه نظر أوجزه فيما يلي :

١- لا يمكن أن يكون يعقوب بن شيبة أراد إعلال حديث عمر بحديث علي؛ لأن إسناد حديث علي ومخرجه مختلفان اختلافاً تاماً عن حديث عمر ، والإعلال يتوجه لو أن أحداً أوثق من عكرمة خالفه فروى الحديث عن سماك الحنفي مثلاً عن آخر عن علي رضي الله عنه ، أو لو رواه آخر عن ابن عباس عن علي فخالف سماكاً فيه ، أما والإسنادان مختلفان فدعوى الإعلال لا وجه لها مطلقاً ، فهذا حديث وذاك حديث .

٢- القول بأن تحسين يعقوب لهذا الحديث هو من قبيل الإطلاق اللغوي على الحديث الغريب الفرد الذي شذ به راويه؛ يحتاج إلى إثبات

(١) تقسيم الحديث (ص٨٨ - ٨٩) .

صريح صحيح بأن يعقوب بن شيبة يرى تفرد الثقة غير المخالف يعد شذوذاً كما هو مذهب بعض المحدثين ، ويبعد - في نظري - أن يكون هذا هو موقف يعقوب خاصة في هذا الحديث المروي بسند على شرط مسلم في الصحة .

٣- قول يعقوب : « وقد روي عن علي بن أبي طالب رضي الله عنه هذا الحديث من وجوه صحاح تأتي في مسند علي إن شاء الله »[(١)] ، وليس فيها أدنى إشارة إلى إرادة التعليل أو التضعيف لرواية عكرمة بن عمار ، ولو أراد ذلك لكان من الواجب أن يوضحه بعبارة صريحة أو قرينة ظاهرة ولم نجد ذلك في كلامه بل يدفع ذلك أنه نص بصريح عبارته على أن سند عكرمة حسن ، وهو عنده ثقة ثبت كما نص على ذلك فيما تقدم ، وبهذا يكون من المستبعد أنه أراد تعليل حديث عكرمة بما روي عن علي - رضي الله عنه - ، وإنما ذكر حديث علي لأنه أشهر وأصح حيث هو مخرج في الصحيحين[(٢)] ، ولكن لأنه يصنف مسنداً وليس كتاباً على الأبواب كان لابد عليه أن يذكر طرق وأحاديث كل صحابي على الاستقصاء .

٤- بعد البحث لم أجد أحداً ممن صنف في العلل ذكر حديث

---

(١) مسند عمر (ص٥٤) .

(٢) أخرجه البخاري في صحيحه (٣٠٠٧) ، ومسلم في صحيحه (٢٤٩٤) .

عكرمة السابق ، بل وجدنا تقوية غير واحد من أهل العلم له .

(النص الثالث) : قال يعقوب بن شيبة : « وحديثه أن النبي ﷺ صالح أهل مكة يوم الحديبية : حديث حسن الإسناد ، وهو أيضاً مما تفرد بروايته عكرمة بن عمار ، وما قل أيضاً من رواه عن عكرمة »[١] .

ثم ذكر الحديث عن عمر رضي الله عنه : « لقد صالح نبي الله ﷺ أهل مكة يوم الحديبية على صُلح وأعطاهم شيئاً ، لو أن نبي الله ﷺ أمَّر عليَّ[٢] أميراً فصنع الذي صنع نبي الله ﷺ ما سمعت له ولا أطعت ، وكان الذي جعل لهم أن من لحق بالكفار من المسلمين لم يردوه ، ومن لحق بالمسلمين من الكفار ردوه »[٣] .

وأصل هذا الحديث في صحيح البخاري[٤] ، ولكن من طريق عروة ابن الزبير عن المسور بن مخرمة ومروان بن الحكم : « أن رسول الله ﷺ لما صالح المشركين عام الحديبية على وضع الحرب بينهم ، وأنه من جاءك منا

---

(١) مسند عمر لابن شيبة (ص٥٥) .

(٢) كتبها المحقق (علياً) والصواب ما ذكرته؛ لأنه وضح في الهامش أنها في الأصل (علي) فغيرها ظناً منه أن المقصود علي بن أبي طالب رضي الله عنه ، وهذا خطأ لا معنى له والصواب (عليَّ) والله أعلم .

(٣) مسند عمر لابن شيبة (ص٥٥) .

(٤) صحيح البخاري (٢٧٣٢) .

مسلماً رَدَدْته علينا ، ومن جاء من عندكم لا نرده عليكم ، وأن رسول الله ﷺ أجابهم إلى ذلك كله ، فقال له عمر : يا رسول الله ألستَ نبي الله حقاً؟ قال : « بلى » . قال : ألسنا على الحق وعدونا على الباطل؟ قال : قال : « بلى » ، قال عمر : قلت : فلِمَ نعطي الدنية في ديننا إذاً ؟ . . . الحديث » بمعناه وهو طويل جداً .

والراجح عندي في شأن حديث عكرمة بن عمار الآنف أن يعقوب بن شيبة أراد بتحسينه له بمعنى الصحة والقوة ، وقد ذكرت في النصين السابقين ما يدل على ذلك ، فما قلته هناك ينطبق على هذا الحديث سواء بسواء .

(النص الرابع) : قال يعقوب : « وحديثه في قصة الأسرى يوم بدر ومشاورة النبي ﷺ بعض أصحابه فيهم : هو حديث حسن الإسناد ، ولا نحفظه عن عمر إلا من هذا الطريق ، رواه عكرمة بن عمار عن أبي زُميل عن ابن عباس عن عمر . . . »[1] .

ثم ساق الحديث عن عمر رضي الله عنه : « لما كان يوم بدر ونظر رسول الله ﷺ إلى المشركين وعُدتهم . . . فلما أسر الأسرى لم يكن نزل في

(١) مسند عمر (ص٥٦) .

شأنهم شيء فشاور أبا بكر وعمر وعلياً . . . - وأشار عمر على رسول الله فقال : - هؤلاء قادة الكفر وأئمته فأرى أن تمكني من فلان - قريباً له - فأضرب عنقه . . . الحديث »(١) .

وهذا الحديث صححه الإمام علي بن المديني فقد قال : « والحديث صحيح ، ولا يحفظ إلا من طريق عكرمة بن عمار ، وسماك من أهل اليمامة ومسكنه الكوفة »(٢) ، وصححه أيضاً الإمام مسلم(٣) والترمذي بقوله : « حسن صحيح غريب »(٤) .

فالراجح أن يعقوب بن شيبة عنى بتحسينه للحديث أنه صحيح عنده لما تقدم ذكره في النصين الأول والثاني ، ويضاف إلى ذلك تصحيح هؤلاء الأئمة لهذا الحديث بعينه ومنهم شيخ يعقوب واثنان من معاصريه .

(النص الخامس) : وقال : « وحديثه في اعتزال النبي ﷺ نساءه : هو حديث حسن الإسناد »(٥) ، ثم ذكره بالإسناد السابق مختصراً متنه ، وفيه

---

(١) المصدر السابق (ص٥٨ - ٥٩) .

(٢) مسند الفاروق لابن كثير (٢/ ٥٨٤) .

(٣) صحيح مسلم (١٧٦٣) .

(٤) جامع الترمذي (٣٠٨١) .

(٥) مسند عمر (ص٦٥) .

يقول عمر رضي الله عنه : « لما اعتزل النبي ﷺ نساءه . . . الحديث » .

وهذا الحديث صححه الإمام مسلم بإخراجه له في صحيحه (١) عن عكرمة بن عمار به ، وهو مروي من عدة وجوه عن ابن عباس (٢) .

والراجح عندي في شأنه ما رجحته في الأحاديث السابقة ، وقد قال الشيخ ربيع بن هادي : « وهذا يؤكد أن يعقوب لم يستخدم لفظ (الحسن) في معناه الاصطلاحي ، ولعله لم يخطر على باله ، ولا كان يعرفه » (٣) يريد بذلك أنه استعمل الحسن في الحديث الصحيح .

(**النص السادس**) : قال يعقوب بن شيبة : « وحديثه عن النبي ﷺ : أتاني آتٍ من ربي عز وجل فأمرني أن أُصلي في الوادي المبارك : حديث حسن الإسناد وهو صحيح .

رواه علي بن المبارك والأوزاعي جميعاً عن يحيى بن أبي كثير عن عكرمة عن ابن عباس عن عمر عن النبي ﷺ .

وعلي والأوزاعي ثقتان ، والأوزاعي أثبتهما ، وفي روايته عن الزهري

---

(١) صحيح مسلم (١٤٧٩) .

(٢) انظر : صحيح البخاري [٨٩] وصحيح مسلم (١١٠٨/٢ - ١١١٣) ، وجامع الترمذي (٣٣١٨) .

(٣) تقسيم الحديث (ص٩٠) .

خاصة شيء . ورواية علي بن المبارك عن يحيى بن أبي كثير خاصة فيها وَهْي(١) ، وقد سمع من يحيى وكان يحدث عنه بما سمع منه ، ويحدث عنه بما كتب به إليه ، ويحدث عنه من كتاب كان يحيى تركه عنده ، وهذا الحديث خاصة يروى أنه ما سمعه علي بن المبارك من يحيى »(٢) .

ثم ساق الحديث ولفظه : « آتاني الليلة آتٍ من ربي عز وجل فقال : صَلِّ في هذا الوادي المبارك وقال : عمرة في حجة »(٣) .

ولا حاجة بنا إلى الإطالة في بيان مراد يعقوب من تحسينه لهذا الحديث فقد أبان عن ذلك بصريح كلامه بقوله : « وهو صحيح » .

وفي هذا النص دلالة على أن الحديث الصحيح يوصف بالحسن أيضاً عند يعقوب بن شيبة ، وهذا الحديث صححه ابن المديني (٤) والبخاري(٥) .

(النص السابع) : وقال أيضاً : « وحديثه عن النبي ﷺ في الصلاة بعد

---

(١) وهي يعني واهية أي ضعيفة .

(٢) مسند عمر ليعقوب بن شيبة (ص٦٦) .

(٣) المصدر السابق (ص٨١) .

(٤) مسند الفاروق (١/ ٣٠١) .

(٥) صحيح البخاري (١٥٣٤) .

العصر وبعد الصبح : حديث حسن الإسناد ثبت .

رواه قتادة عن أبي العالية عن ابن عباس عن عمر رضي الله عنه عن النبي ﷺ ، ورواية قتادة عن أبي العالية مُرسلة كلها إلا أربعة أحاديث سمعها من أبي العالية . هذا الحديث أحد الأربعة »(١) .

وهذا أوضح بجلاء أن مراده الصحة ، ولهذا قال الشيخ ربيع بن هادي: « لا شك أن كل ذي عقل وفهم وذوق لا يجرؤ أن يقول : إن مراد يعقوب هنا بالحسن الحسن الاصطلاحي »(٢) .

وقد صحح الحديث الإمام ابن المديني وقال : « هذا حديث صحيح ثبت ، وقد حدثنا يحيى بن سعيد عن شعبة قال : لم يسمع قتادة من أبي العالية إلا أربعة أحاديث هذا منها ، ولولا ما قال شعبة كان هذا الحديث مضطرباً ، وهو إسناد بصري .

وقد روي في الصلاة بعد العصر وبعد الصبح أحاديث ، ولا نحفظه عن عمر إلا من هذا الوجه »(٣) .

---

(١) مسند عمر (ص١٠٢) .

(٢) تقسيم الحديث (ص١٠٣) .

(٣) مسند الفاروق (١/ ١٩٣ - ١٩٤) .

وقد صححه أيضاً البخاري [١] ومسلم [٢] وغيرهم .

(**النص الثامن**) : وقال : « حديثه أن النبي ﷺ قال : «إني ممسك بحُجَزِكم عن النار» : هو حديث حسن الإسناد غير أن في إسناده رجلاً مجهولاً .

رواه يعقوب القمي عن حفص بن حميد عن عكرمة عن ابن عباس عن عمر رضي الله عنه عن النبي ﷺ ، وحفص بن حميد هذا لا نعلم أحداً روى عنه إلا يعقوب القمي ، ولا نحفظ هذا الحديث عن عمر رضي الله عنه إلا من هذا الوجه » [٣] .

هذا النص مطابق لما ورد في مبحث ابن المديني في النص الخامس ، فلينظر الكلام على رجال السند وتخريج الحديث هناك ، كما أن موقفي تجاه هذا النص مطابق لما قلته هناك ، فقد رجحت أن هذا التحسين مقيد بشرط أي كأنه يقول : هذا الإسناد حسن لولا أن حفص بن حميد مجهول ، فهو ليس حكماً على الإسناد بأنه حسن مطلقاً ، بل ذلك مقيد بزوال المانع ، فأسلوب الكلام يُفهم منه أن مراد القائل - وهو هنا يعقوب بن شيبة -

(١) صحيح البخاري (٥٨١) .

(٢) صحيح مسلم (٨٢٦) .

(٣) مسند عمر (ص٨٢-٨٣) .

تضعيف الحديث ، وللأهمية يرجع إلى النص الخامس في مبحث ابن المديني الذي تقدم الكلام عليه .

(**النص التاسع**) : وبعد أن ذكـــر الكلام في النص الآنف أتبعه بقوله : « . . وقد رواه أهل المدينة عن أبي هريرة أو بعضه ، قد أخرجنا ما حضرنا بأسانيد حسان متفرقة عن أبي هريرة وابن عباس وأم سلمة وأسماء بنت أبي بكر عن النبي ﷺ »[1] .

وفي هذا النص وصف أربعة أحاديث بأنها حِسان ثم ساق أسانيدها ومتونها فسنذكر طرفاً منها كما ذكرها - رحمه الله - وهي :

١ - حديث أبي هريرة ، أخرجه من طريق العلاء بن عبد الرحمن عن أبيه عن أبي هريرة مرفوعاً بنحوه[2] ، ثم أخرجه من طريق أبي حيان عن أبي زرعة عن أبي هريرة مرفوعاً : « لألفين أحدكم يجيء يوم القيامة على رقبته شاة لها ثغاء »[3] .

وقد أخرج الشيخان[4] في صحيحيهما الطريق الثانية ، وأما الطريق

---

(١) (ص٨٥) .

(٢) المصدر السابق (ص٨٦-٨٧) .

(٣) المصدر السابق (٨٧-٨٨) .

(٤) انظر : صحيح البخاري (٣٠٧٣) ، وصحيح مسلم (١٨٣١) .

الأولى فهي على شرط مسلم .

فدل ذلك على أن الحديث صحيح عن أبي هريرة بل هو في أعلى درجات الصحة ، وبهذا نعلم أن مراد يعقوب بن شيبة من قوله : « أسانيد حسان » أي صحيحة؛ لأننا وجدنا الحديث ثابتاً محفوظاً عن أبي هريرة رضي الله عنه من دون أدنى شك .

٢- حديث ابن عباس ، ساقه من طريق شعبة عن المغيرة بن النعمان عن سعيد بن جبير عن ابن عباس مرفوعاً : « ألا وإنه يجاء برجال من أمتي فيؤخذ بهم ذات الشمال فأقول : يا رب أصحابي ، فيقال : إنك لا تدري ما أحدثوا بعدك . . . » .

وهذا الحديث أيضاً اتفق الشيخان (١) على إخراجه ، فهو في أعلى درجات الصحة .

٣- حديث أم سلمة ، ساقه من طريقين أحدهما عن عبد الله بن رافع عن أم سلمة مرفوعاً بنحو ما تقدم ، وقد أخرجه مسلم (٢) في صحيحه من طريق ابن رافع به .

٤- حديث أسماء ، ساقه من طريق نافع بن عمر الجمحي عن ابن

---

(١) انظر : صحيح البخاري (٤٦٢٥) ، وصحيح مسلم (٢٨٦٠) .

(٢) انظر : صحيح مسلم (٢٢٩٥) .

أبي مليكة عن أسماء بنت أبي بكر مرفوعاً بنحو ما تقدم .

والحديث متفق عليه فقد أخرجه الشيخان [١] عن نافع به .

فهذه الأحاديث التي وصفها بأنها حِسان وجدناها من أصح الأحاديث وأثبتها ، وبهذا ازداد تأكدنا أن يعقوب بن شيبة يطلق الحسن ويريد به الحديث الصحيح الثابت ، وقد قال الشيخ ربيع بن هادي : « ولا يسع ذوي العقـول إلا أن يقولوا : لعل يعقـوب لم يخطر ببالـه مـا ينسبه إليه أبو غدة من إطلاق الحسن قاصداً به المعنى الاصطلاحي في أي مكان أطلقه » [٢] .

ثانياً : تحسيناته لسياق رواية أحد الرواة على غيرها .

(النص العاشر) : قال الإمام يعقوب بن شيبة خلال كلامه عن النص الرابع : « وأما حديث عمر بن يونس اليمامي فجوّده وحَسَّنه وفصَّله ، فجعل بعضه عن ابن عباس عن عمر عن النبي ﷺ ، وبعضه عن ابن عباس خاصة عن النبي ﷺ وذكر في الحديث كلاماً لم يذكره غيره » [٣] .

فقولـه حَسَّنه يريد بهذه الكلمة الإشارة إلى تميز رواية عمر بن يونس

---

(١) انظر : صحيح البخاري (٦٥٩٣) ، وصحيح مسلم (٢٢٩٣) .

(٢) تقسيم الحديث (ص٩٦) .

(٣) مسند عمر (ص٥٧) .

اليمامي عن الروايات الأخرى التي روت ذلك الحديث عن عكرمة بن عمار عن أبي زُميل عن ابن عباس عن عمر لما فيها من تفصيل ، فجعل بعض الحديث عن ابن عباس عن عمر مرفوعاً وبعضه عن ابن عباس مرفوعاً ، فدل هذا على حفظه وجودة روايته ، إذ بينت ما أُجمل في غيرها ، لهذا قال فضيلة الشيخ الدكتور ربيع بن هادي : « وإنما هذا وصف لما امتازت به سياقة عمر بن يونس على غيره ، لا كما يفهم أبو غدة من هذا الإطلاق أن يعقوب يريد به المعنى الاصطلاحي كما فهم من كلام مماثل هذا الفهم البعيد »(١) .

(النص الحادي عشر) : قال : « وحديثه في العاني حديث صالح الإسناد أيضاً . . . رواه عبد الله بن إدريس عن عاصم بن كليب عن أبيه عن عمر رضي الله عنه ، ولم يرو هذا الحديث إلا من هذا الوجه ، ولا يحفظ عن كليب أبي عاصم أنه سمع من عمر رضي الله عنه شيئاً إلا هذا الحديث إن كان ثبت ، وإنما روايته المعروفة التي يرويها عاصم بن كليب عن أبيه عن ابن عباس عن عمر رضي الله عنه .

ورواه عن ابن إدريس غير واحد : علي بن المديني وغيره فقالوا جميعاً :

---

(١) تقسيم الحديث (ص ٩٠) .

عن عاصم عن أبيه عن عمر رضي الله عنه ، ورواه شيخ من أهل الكوفة معروف بالسماع يُقال له حسين بن عبد الأول عن ابن إدريس عن عاصم بن كليب عن أبيه عن خاله الفلتان بن عاصم عن عمر رضي الله عنه ، فخالف من رواه عن ابن إدريس وأدخل هو فيما بين كليب أبي عاصم وبين عمر الفلتان بن عاصم خاله ، فإن كان هذا الشيخ ضبط هذا الحديث فقد جوَّده وحَسَّنه »[١] .

وحسين بن عبد الأول كذبه ابن معين وامتنع أبو زرعة عن التحديث عنه ، وقال أبو حاتم : تكلم فيه الناس ، وذكره ابن حبان في ثقاته[٢] ، وهو الذي جاء بالزيادة التي في السند التي قال عنها يعقوب : « إن كان هذا الشيخ ضبط هذا الحديث فقد جوّده وحسنه » ، يعني حسنه بذكره للفلتان بن عاصم في السند بين كليب وعمر بن الخطاب ، وقد أشار يعقوب من قبل أن كليباً لا يُعرف له سماع من عمر ، فتكون الزيادة التي جاء بها حسين بن عبد الأول مقوية لاتصال الحديث ، وبهذا تكون روايته فيها زيادة رجل في السند في موضع يُظن أنه منقطع حَسَّنت الحديث أي قوته بعد أن كان محل ضعف ، ولكن يعقوب بن شيبة اشترط ضبط ذلك

(١) مسند عمر (ص١٠٠-١٠١) .

(٢) لسان الميزان (٢/ ٢٩٤) .

الراوي لأن المخالفين له أكثر وأحفظ وأتقن .

وقد ذهب الشيخ عبد الفتاح أبو غدة مذهباً غريباً في فهم هذا النص فقد اختصر عبارة يعقوب بن شيبة وجعلها هكذا : « حديث صالح الإسناد ، فإن كان هذا الشيخ ضبط هذا الحديث فقد جوّده وحسّنه » ، ثم علق على ذلك فقال : « يعني أنه يرتفع حينئذ من صالح إلى جيد وحسن ، وقد حدَّد في هذه الجمل مُراده من قوله : « حسن الإسناد » تحديداً واضحاً ، وهو فوق الصالح ودون الصحيح »[1] .

وكل مُنصفٍ إذا قرأ النص السابق يتضح له إلى أي مدى أغرب الشيخ أبو غدة في فهمه لكلام يعقوب بن شيبة ، وقد بينت قبل قليل معنى كلام ابن شيبة بعد أن نقلت كلامه بتمامه لوضوحه وظهور معناه لكل من قرأه .

والشيخ أبو غدة يرى أن الحسن عند يعقوب بن شيبة هو فوق الصالح ودون الصحيح ، وهذا كلام نصفه حق ، فلا شك أن الحسن عند ابن شيبة فوق الحديث الصالح لأنه حدَّده بقوله : « حديث إسناده وسط ليس بالثبت ولا الساقط هو صالح »[2] ، وقال : « حديث صالح الإسناد

(١) قواعد في علوم الحديث (ص١٠٥) .

(٢) مسند عمر (ص٩٣) .

وسط » [١] ، وقال : « وحديثه في المعاني صالح الإسناد أيضاً » [٢] ، ولكنه أثناء كلامه وضح أنه يشك في ثبوت الحديث فقد قال : « ولا يحفظ عن كليب أبي عاصم أنه سمع من عمر رضي الله عنه شيئاً إلا هذا الحديث إن كان ثبت ، وإنما روايته المعروفة التي يرويها عاصم بن كليب عن أبيه عن ابن عباس عن عمر رضي الله عنه » [٣] .

فالحديث دون الحسن بلا ريب ، ولكن النصف الآخر من كلام أبوغدة هو الذي لا أوافقه عليه ، فالحسن عند ابن شيبة - كما ظهر لي - ليس دون الصحيح ، وإنما الصحيح داخل في الحسن ، ولم نجد في كلام ابن شيبة أي دلالة صريحة على التفريق بين الصحيح والحسن بل على العكس وجدنا شواهد عديدة تدل على أن الحسن يشمل الصحيح ومن ذلك :

١ - أطلق لفظ الصحة والثبوت على الأسانيد الحسنة ، كما تقدم في النصين السادس والسابع .

٢ - أكثرية الأحاديث التي حسنها وجدناها في الصحيحين أو أحدهما أو على شرط أحدهما ، ووجدنا علي بن المديني يصحح بعضها كما

---

(١) المصدر السابق (ص٩٨) .

(٢) المصدر السابق (ص١٠٠) .

(٣) المصدر السابق (ص١٠٠) .

ظهر بالتفصيل في النصوص المتقدمة .

٣- نقل د . ربيع قول يعقوب : « بقية بن الوليد هو ثقة حسن الحديث إذا حدَّث عن المعروفين . . . »[١] . وهذا مما يؤكد أن يعقوب لا يجعل حسن الحديث دون الثقة بل قرينه ومرادفه .

ووجدته أيضاً يقول : « حماد بن سلمة ثقة ، في حديثه اضطراب شديد إلا عن شيوخ ، فإنه حسن الحديث عنهم متقن لحديثهم مُقدَّم على غيره فيهم ، منهم : ثابت البناني ، وعمار بن أبي عمار وغيرهم »[٢] .

وهذا النص ظاهر في تحديد معنى الحسن وأنه مرادف للإتقان وكمال الضبط .

وكذلك قال يعقوب أيضاً في يحيى بن زكريا بن أبي زائدة : « وكان ثقة حسن الحديث »[٣] . فجعل الحسن مقارناً للثقة ، والله أعلم .

(١) تقسيم الحديث (ص١٠٣) ، والنص موجود في تهذيب الكمال (٤/ ١٩٧) .

(٢) شرح العلل لابن رجب (٢/ ٦٢١) .

(٣) تهذيب الكمال (٣١/ ٣١١) .

المبحث السادس

تحسينات الإمام أبي زرعة الرازي

يعد الإمام أبو زرعة الرازي أحد شيوخ الترمذي الذي عُثر في ألفاظهم النقدية التعبير بلفظ (الحسن) في حكمه على الأحاديث وفي أقواله في جرح الرواة وتعديلهم .

ولم يذكر الشيخ أبوغدة غير قول واحد لأبي زرعة فيه إطلاق (حسن الحديث) على عبد الله بن صالح كاتب الليث ، وزاد فضيلة الشيخ الدكتور ربيع بن هادي نصاً آخر فيه تحسين أبي زرعة لحديث أم حبيبة رضي الله عنها ، كما أنه ناقش أبو غدة في تفسيره لمعنى الحسن عند أبي زرعة .

وقد وقفت على خمسة نصوص أخرى زيادة على النص الوحيد الذي ذكره د . ربيع استعمل فيها أبو زرعة الحسن في كلامه على الأحاديث ، كما وقفت على سبعة نصوص أخرى زيادة على النص الوحيد الذي ذكره أبو غدة ، وقد استعمل أبو زرعة فيها الحسن في كلامه على رواة الحديث .

وقد استخرجت هذه النصوص من :

١- العلل لابن أبي حاتم الرازي .

٢- الجرح والتعديل لابن أبي حاتم الرازي .

٣- الضعفاء والأجوبة على أسئلة البرذعي .

٤- ووقفت على نصٍ وحيد في العلل الكبير للترمذي أثناء استخراجي لتحسينات البخاري وهو الذي ذكره د . ربيع وعلى نصٍ آخر في سنن البيهقي الكبرى ، ولم أجد شيئاً من التحسينات في المراسيل لابن أبي حاتم .

وبصورة عامة وجدت أبا زرعة مقل في تحسيناته ، مما يؤكد على عدم استخدامه لهذا الاصطلاح بتوسع ربما لعدم وضوح واشتهار معنى الحسن في أوساط طلبة الحديث الذين كانوا يأخذون عنه أو ربما لأنه رأى أن بعض المصطلحات تبين مراده بصورة أكثر وضوحاً منه .

والذي دعاني لإثبات هذه الملاحظة أن كمية المعلومات النقدية التي وصلتنا عن أبي زرعة كثيرة مما يجعل التساؤل عن قلة ورود (الحسن) في كلامه وجيهاً!! لا سيما بالمقارنة مع أبي حاتم الرازي . الذي كان قرينه ورفيقه ، وهما في بلدٍ واحد وعصرٍ واحد وبيئة علمية واحدة .

وسأتكلم على نصوص أبي زرعة في مجموعتين :

أولاً : تحسيناته للأحاديث .

ثانياً : تحسيناته المتعلقة بالرواة .

ولقلة هذه النصوص فلم أُفرِّع منها عناوين أخرى ، وسأُبين معاني

الحسن فيها من حيث الإجمال في خاتمة الكلام على هذا المبحث .

أولاً : تحسيناته للأحاديث :

(**النص الأول**) : قال الترمذي : « وسألت أبا زرعة عن حديث أم حبيبة فاستحسنه ، ورأيته كأنه يعده محفوظاً »(١) .

وهو ما روته عن رسول الله ﷺ : « من مس فرجه فليتوضأ » وقد تقدم تخريج هذا الحديث والكلام عليه مطولاً في مبحث الإمام أحمد بن حنبل فليراجع (النص الأول) منه .

وسنشير هنا إلى ما له علاقة بأبي زرعة فقد نقل الترمذي في جامعه فقال: « وقال أبو زرعة : حديث أم حبيبة في هذا الباب صحيح »(٢) .

ولكن ابن أبي حاتم نقل ما يدل على تضعيف أبي زرعة لهذا الحديث فقد قال : « سئل أبو زرعة عن حديث أم حبيبة في مس الفرج ؟ فقال : مكحول لم يسمع من عنبسة بن أبي سفيان شيئاً »(٣) .

فالظاهر أن اجتهاد أبي زرعة في الحكم على هذا الحديث قد تغير .

ولكن الترمذي هو الذي نقل استحسان أبي زرعة ، وهو في الوقت

---

(١) العلل الكبير للترمذي (ص٤٩) .

(٢) جامع الترمذي (١/ ١٣٠) .

(٣) المراسيل لابن أبي حاتم (ص١٦٦) .

نفسه نقل عنه تصحيحه للحديث مما يدل على أن الترمذي لم يسمع من أبي زرعة ما يدل على ضعف الحديث ، فالظاهر مما نقله الترمذي في علله الكبير وفي جامعه أن أبا زرعة يرى الحديث قوياً محتجاً به .

ولا ندري على وجه الدقة هل حسَّن أبو زرعة الحديث بلفظ صريح أم أن الترمذي فهم ذلك من كلامه دون أن يصرح بتحسينه؟ ومما يرجح أنه عَبَّر عن كلامه أنه قال : استحسنه ولم ينقل صريح عبارته ثم قال : رأيته كأنه يعده محفوظاً ، ثم جاء في جامعه ونقل عن أبي زرعة قوله أن الحديث صحيح ، فكل ذلك يدل على تصرف الترمذي في عبارة أبي زرعة .

وعلى أية حال فعلى فرض تحسين أبي زرعة للحديث فإن ذلك يدل على أنه استعمل الحسن بغرض الاحتجاج أي أن الاحتجاج بذلك الحديث حسن ، ويبعد أن يكون عنى بتحسينه للحديث الحسن الاصطلاحي عند المتأخرين لأن الذي نقل استحسانه للحديث؛ هو الذي نقل قوله الصريح بصحته وأعني الإمام الترمذي ، وأما ما نقله ابن أبي حاتم عنه من انقطاع في سند الحديث فلا دخل له في تحسين الحديث لأن ذلك قول آخر واجتهاد مختلف في الحكم على الحديث وذلك يقتضي تضعيف الحديث لا تحسينه حتى بمعنى الحسن الاصطلاحي عند المتأخرين ويؤكد هذا أن ابن أبي حاتم قال في مقدمة المراسيل : « سمعت أبي وأبا زرعة يقولان : لا

يحتج بالمراسيل ولا تقوم الحجة إلا بالأسانيد الصحاح المتصلة »[١] والمراسيل في اصطلاحهما كل ما ليس بمتصل كما هو ظاهر بجلاء من نصوصهما في كتاب (المراسيل) .

ولا يوجد أي دلالة في النصوص السابقة أن أبا زرعة أراد الحسن بمعنى الحسن لغيره فلهذا يكون هذا التفسير بعيد أيضاً ويتعين ما ذكرته آنفاً من أن الحسن هنا جاء بمعنى الصحة كما ظهر من نقل الترمذي ، وعلى فرض ذلك فإن المتن أقوى من الضعيف المعتضد بمثله .

(**النص الثاني**) : قال ابن أبي حاتم : « سمعت أبا زرعة وذكر حديث المقدام بن معدي يكرب عن النبي ﷺ : « الخال وارث من لا وارث له » قال : هو حديث حسن ، قال له الفضل الصائغ : أبو عامر الهوزني من هو؟ قال : معروف روى عنه راشد بن سعد لا بأس به »[٢] .

وفي موضع آخر قال : « والصحيح ما رواه شعبة وحماد بن زيد عن بديل بن ميسرة عن علي بن أبي طلحة عن راشد بن سعد عن أبي عامر الهوزني عن المقدام الكندي عن النبي ﷺ قال : « الخال وارث من لا

---

(١) المراسيل (ص١٥) .

(٢) العلل لابن أبي حاتم (٢/ ٥٠) .

وارث له » »(١) .

وقد رواه غير واحد (٢) في مصنفاتهم عن بُديل به ، وصححه ابن الجارود وابن حبان والحاكم ، ونقل البيهقي أن يحيى بن معين كان يضعفه ويقول : « ليس فيه حديث قوي » (٣) .

وبُديل ثقة (٤) ، وعلي مختلف فيه فقد وثقه أحمد في رواية والعجلي وابن حبان وقال أبو داود : مستقيم الحديث وقال النسائي : ليس به بأس واحتج به مسلم في صحيحه وذهب أحمد في رواية ويعقوب بن سفيان إلى ضعفه (٥) ، وأما راشد فثقة (٦) ، ولم أجد لأبي زرعة كلاماً في هؤلاء الثلاثة ، وأما أبو عامر الهوزني فهو عبد الله بن لُحي وثقه العجلي وابن عمار

---

(١) المصدر السابق (٢/ ٥١) .

(٢) أخرجه سعيد بن منصور (١/ ٧٢) وابن أبي شيبة (١١/ ٢٦٤) وأحمد في المسند (٤/ ١٣١، ١٣٣) وأبو داود (٢٨٩٩) وابن ماجه (٢٧٣٨) والطيالسي في مسنده (١١٥٠) وابن الجارود (٩٦٥) والطحاوي في المعاني (٤/ ٣٩٨) وابن حبان في صحيحه (١٣/ ٣٩٧) والدارقطني في سننه (٤/ ٨٥-٨٦) والحاكم (٤/ ٣٤٤) والبيهقي (٦/ ٢١٤) .

(٣) معرفة السنن والآثار (٩/ ١٦٤) .

(٤) انظر : تهذيب الكمال (٤/ ٣١-٣٣) .

(٥) انظر : تهذيب الكمال (٢٠/ ٤٩٠-٤٩٣) .

(٦) انظر : تهذيب الكمال (٩/ ٩-١١) .

وابن حبان وقال الدارقطني : لا بأس به [١] ، وهو من كبار تابعي أهل الشام وذكر ابن سُميع أنه أدرك الجاهلية وروى عن عمر ومعاذ وأبي عبيدة بن الجراح رضي الله عنهم ، فلذلك يبعد أن يكون عنى أبوزرعة بقوله : لا بأس به أي أن عنده بعض الأخطاء التي تقصر به عن منزلة الثقة وأغلب الظن أنه عنى بذلك عدم وجود طعن في حقه لذا نفى عنه البأس ، ومن المعلوم أن من أساليب القوم المعهودة قولهم : « ثقة لا بأس به » . كما أن يحيى بن معين ودحيم وهما من شيوخ أبي زرعة عرف عنهما أنهما يستعملان (لا بأس به) في حق الثقات عندهما [٢] ، وزعم الشيخ أبو غدة أن التعبير عن الثقة بلا بأس به كان شائعاً في كلام المتقدمين وذكر منهم أبا زرعة [٣] .

والذي أميل إليه أن أبا زرعة قد أطلق الحسن على الحديث بقصد الاحتجاج وأن الحديث ثابت عنده ، ولم نجد ما يدل دلالة واضحة على أنه استعمل الحسن هنا باعتبار أنه أحط رتبة من الصحيح ، ومحاولة الاستنباط من هذا النص على أن فيه إشارة إلى استعمال الحسن بمعنى

---

(١) انظر : تهذيب الكمال (١٥/ ٤٨٥-٤٨٧) .

(٢) انظر : الرفع والتكميل (ص٢٢١-٢٢٣) .

(٣) المرجع السابق (ص٢٢٢) .

الحسن الاصطلاحي لا تخلو من تكلف ظاهر لافتقارها إلى دليل أو قرينة تشير إلى أن أبا زرعة أراد ذلك صراحة أو أن ذلك كان من منهجه!

(**النص الثالث**) : قال أبو زرعة : « كان أبو حاتم يُلقي إلي عنه - يعني ابن أخي ابن وهب - أحاديث كنت أستحسنها مثل حديث أبي الزعراء وغيره؛ فإذا هو آفة من الآفات » (١) .

واستحسانه لتلك الأحاديث لغرابتها ولأنه لم يعرفها من تلك الطرق إلا من جهة أحمد بن عبد الرحمن بن أخي عبد الله بن وهب وكان في بادئ الأمر يحسن الظن به فلما كثرت غرائبه كشفوا عن حاله فظهر لأبي زرعة أنه كان آفة من الآفات وقال عنه : « لا أرى ظهر بمصر منذ دهر أوضع للحديث وأجسر على الكذب من هذا » (٢) ، ثم قيل له إنه رجع عن الأحاديث التي أنكرت عليه فقال : « إن رجوعه مما يُحسِّن حاله ، ولا يبلغ به المنزلة التي كان من قبل » (٣) .

وظاهر من النص أن استحسان أبي زرعة لتلك الأحاديث لأنها لم تكن

---

(١) الضعفاء لأبي زرعة (ص٧١١) .

(٢) المرجع السابق .

(٣) الجرح والتعديل (٢/ ٦٠) .

عنده ولم يستحسنها بقصد قوتها ، ويؤكد ذلك أنه كان مهتماً بالغرائب [(١)] كما هي حال كبار الحفاظ الذين يعتنون بالمرويات التي لم تكن عندهم ولم يسمعوها من قبل ، ويُصدِّق هذا أنه قال : « معاوية بن عبد الله لا بأس به ، كتبنا عنه بالبصرة أخرج إلينا جزءاً عن عائشة فانتخبت منه أحاديث غرائب وتركت المشاهير » [(٢)] وإنما يكتب المُنتخِب ما يستحسنه .

وأبو حاتم عندما جلس يذاكر أبا زرعة أخذ يلقي إليه بأحاديث عن ابن أخي ابن وهب يرى أنها ليست عنده ليفيده بها وكان ابن أخي ابن وهب محل حسن ظنهما قبل أن يحدث بالمناكير ويكثر منها فاستحسن أبو زرعة بعض حديثه لعدم معرفته بتلك الأحاديث من تلك الطرق إلا من جهته ومنها حديث أبي الزعراء وقد رواه أحمد بن عبد الرحمن بن وهب عن عمه عبد الله بن وهب عن عبد الله بن عياش القِتباني عن عبد الله بن جُنادة المُعافري عن أبي عبد الرحمن الحُبُلي عن أبي الزعراء قال : « خرجت مع رسول الله ﷺ في سفر له فغشيت رسول الله ﷺ ونحن

(١) في تهذيب الكمال (١٩٠/٩٧) أن رجلاً جمع أحاديث من الغرائب الطنانات فسأل عنها أبا زرعة فأجاب حتى عجز السائل وجهد أن يتوقف عن الجواب بحديث واحد فلم يقدر . ويؤكد ذلك أنه كان من أشهر فرسان المذاكرات ولم يكن يغلب فيها لسعة حفظه وعلمه .

(٢) العلل للرازي (١/ ٢٦٨) .

على ظهر فسمعته يقول : « غير الدجال أخوف على أمتي منه . . . أئمة مضلين » »[١] ، ولا يعرف أبو الزعراء إلا في هذا الحديث فقط[٢] ولم يذكر اسمه في غير هذا السند ، وإن كان متن الحديث له شواهد عِدة[٣] ، وفي السند عبد الله بن عياش القتباني ضعفه أبو حاتم وأبو داود والنسائي وابن يونس ، واحتج به مسلم في حديث واحد فقط وذكره ابن حبان في الثقات[٤] ، كما أن عبد الله بن جُنادة غير مشهور سكت عنه البخاري[٥] وابن أبي حاتم[٦] وذكره ابن حبان في ثقاته[٧] كعادته ، فالظاهر أن أبا زرعة لم يستحسنه لقوته بل لغرابته ، ولأن فيه فائدة وهي ذكر اسم راوٍ من

---

(١) أخرجه أبو نعيم في معرفة الصحابة بسنده (٢/ ق ٢٦٥/أ) وأورده غيره عن عبد الله بن وهب به ولكن لم يسندوه إليه فلا ندري هل تابع ابن أخي بن وهب أحد أم لا؟ وممن ذكره ابن أبي حاتم في الجرح والتعديل (٩/ ٣٧٤) وابن عبد البر في الاستيعاب (٤/ ٨٠) وابن الأثير في أسد الغابة (٥/ ٢٠٠) وابن حجر في الإصابة (٤/ ٧٦) .

(٢) انظر : الإصابة (٤/ ٧٦) .

(٣) انظر: السلسلة الصحيحة للألباني (٤/ ١٠٩-١١١) .

(٤) انظر : تهذيب الكمال (١٥/ ٤١٠-٤١٢) .

(٥) التاريخ الكبير ٥١/ ٦٢) .

(٦) الجرح والتعديل (٥/ ٢٥) .

(٧) الثقات لابن حبان (٧/ ٢٣) .

الصحابة لا يُعرف له وجود إلا في هذا الحديث فقط .

(النص الرابع) : قال أبو زرعة : « جاء رجل إلى أبي غسان النهدي فقال : يا أبا غسان مَنْ تُفَضِّل؟ فغضب أبو غسان ، وقال : مثلي يمتحن على رءوس الأشهاد ، وقبض أبو غسان على لحيته ، ثم قال : لا حدثت بحديث كذا وكذا .

قال أبو زرعة : فكم من حديث حسن فاتنا عن أبي غسان بهذا السبب ، ونحن مقيمون في الكوفة »(١) .

والذي يظهر لي أن أبا غسان مالك بن إسماعيل النهدي امتنع عن التحديث بأحاديث هي من غرر حديثه التي كان الطلبة يسألونه بكثرة عنها ليحدثهم بها إما لتفرده بها أو لغير ذلك من المزايا التي جعلت لتلك الأحاديث تميز نوعي ، ويظهر من سياق القصة أن أحدهم سأل أبا غسان عن مسألة التفضيل بين الصحابة ومن يفضل هو؟ وقد كان أبو غسان شيعياً من أهل الكوفة (٢) كما هو مذهب أهل بلده ، فرأى في مثل ذلك السؤال انتقاصاً من كرامته ، ولعل الأحاديث التي امتنع عن التحديث بها كانت من أحاديث فضائل الخلفاء الراشدين رضوان الله عليهم أو أحدهم

---

(١) الضعفاء لأبي زرعة (ص٧٧١-٧٧٢) .

(٢) انظر : الطبقات لابن سعد (٦/ ٤٠٤) والمعرفة والتاريخ (٣/ ٢٤١) .

مما لا توجد عند غيره أو قل من يرويها غيره ، والذي أميل إليه أن أبا زرعة أُعجب بها واستحسنها لذلك .

(النص الخامس) : قال أبو زرعة : « دفع إليّ أحمد بن حنبل جزأين فنظرت فإذا أحاديث المعتمر بن سليمان وبشر بن المفضل أحاديث قد كتبتَّها عن غيره فأقبلت : أتفكر وأنظر إليه ، فأقول مرة : أكتبه ، وأقول مرة : قد سمعته من غيره لا أكتبه ، ففطن رحمه الله فقال : أراك قد سمعتها من غيرنا؟ قلت : نعم ، قال : عمن كتبتها فقلت : عن مُسدَّد ، فقال : مُسدَّد ثقة ، اصفح [1] ، فصفحت ، فرأيت أحاديث حِساناً عن غُندر وغيره ، وقال : أحاديث خالد بن ذكوان عن الربيع عمن كتبتها؟ قلت : عن مُسدَّد » [2] .

والظاهر أن أبا زرعة استحسنها لأنها لم تكن عنده ، ويُحمّل أنه كتبها عن غير الإمام أحمد ولكن استحسنها لأن في رواية أحمد فوائد ومزايا أخرى من حيث ذكر السماعات في السند أو لأنه يسمي الرواة ويذكر بعض نسبهم بما يميزهم عن غيرهم أو لأن متون تلك الأحاديث سواء كانت مرفوعة أم غير ذلك من آثار الصحابة والتابعين سياقها أتم وأكمل ،

(١) أي اقلب الصفحة أو تصفح الجزء .

(٢) مقدمة الجرح والتعديل (ص٣٤٤) .

أو لغير ذلك .

(النص السادس) : قال البيهقي : « وبلغني عن أبي عيسى الترمذي قال : سألتُ أبا زرعة عن حديث عطاء عن أبي هريرة مرفوعاً « أفطر الحاجم والمحجوم » فقال : هو حديث حسن »[(١)] .

هذا النص لم أجده في كتب الترمذي التي وقفت عليها ، ولا أدري هل نقله البيهقي من الجامع أم من العلل الكبير؟!

والحديث الذي حسنه أبو زرعة كما يظهر من النص السابق هو ما رواه البعض عن ابن جريج عن عطاء عن أبي هريرة مرفوعاً [(٢)] ، وإلا فقد اختلف على ابن جريج وعطاء [(٣)] فيه ، وقد رجح أبو حاتم الرازي [(٤)] ، والنسائي [(٥)] والعقيلي[(٦)] أن الحديث موقوف على أبي هريرة وأن عطاءاً لم

---

(١) السنن الكبرى (٤/ ٢٦٧) .

(٢) أخرجه النسائي في سننه الكبرى (٢/ ٢٢٦) ، وأبو يعلى في مسنده (١١/ ٢٤٨) والطحاوي في شرح معاني الآثار (٢/ ٩٩) والعقيلي في ضعفائه (٢/ ٦٢) .

(٣) السنن الكبرى للنسائي (٢/ ٢٢٦-٢٢٧) ، والسنن الكبرى للبيهقي (٤/ ٢٦٦) ، والضعفاء للعقيلي (٤/ ٣٥٦).

(٤) العلل لابن أبي حاتم (١/ ٢٥١) .

(٥) السنن الكبرى للنسائي (٢/ ٢٢٧) .

(٦) الضعفاء (٢/ ٦٢) ، (٤/ ٣٥٦) .

يسمعه منه ، وهكذا رواه عن ابن جريج عبد الرزاق والنضر بن شميل ، والحجاج بن محمد المصيعي ، وروح بن عبادة .

ويبدو لي أن أبا زرعة يرجح رواية الرفع عن ابن جريج .

وقد رواها عنه محمد ابن عبد الله الأنصاري ، وداود بن عبد الرحمن العطار وابن علية وهم ثقات(١) .

وقد تابع رباح بن أبي معروف ابن جريج فروى الحديث عن عطاء عن أبي هريرة مرفوعاً (٢) ، ورباح صدوق له أوهام (٣) ، ولأن متن الحديث مثله لا يقال من قبل الرأي .

ولا شك أن متن الحديث محفوظ عن رسول الله ﷺ فقد صحح عدد من كبار أئمة الحديث هذا الحديث عن بعض الصحابة (٤) .

ثانياً : تحسيناته المتعلقة بالرواة :

(النص السابع) : قال أبو زرعة الرازي : « خالد بن يزيد المصري ، وسعيد بن أبي هلال ، صدوقان ، وربما وقع في قلبي من حُسن

---

(١) رواية ابن علية أخرجها ابن أبي شيبة في مصنفه (٢/ ٣-٧) ط كمال الحوت .

(٢) السنن الكبرى للنسائي (٢/ ٢٢٦) والضعفاء للعقيلي (٢/ ٦٢) .

(٣) التقريب (١٨٧٥) .

(٤) العلل الكبير (ص١٢٢) والسنن الكبرى للبيهقي (٤/ ٢٦٧) .

حديثهما »[١] .

ونقل البرذعي بعد هذا النص مباشرة قول أبي حاتم الرازي : « أخاف أن يكون بعضها مراسيل عن ابن أبي فروة وابن سمعان »[٢] .

قال ابن رجب مفسراً كلام أبي حاتم : « ومعنى ذلك أنه عرض حديثهما على حديث ابن أبي فروة وابن سمعان فوجده يشبهه ، ولا يُشبه حديث الثقات الذين يحدثان عنهم ، فخاف أن يكونا أخذا حديث ابن فروة وابن سمعان ودلساه عن شيوخهما »[٣] .

وعلى ضوء ما تقدم يكون معنى قول أبي زرعة : « ربما وقع في قلبي من حُسن حديثهما » أي أن ما في حديثهما من حُسن يجعلني أتشكك في إطلاق التوثيق عليهما ، وقصده بالحُسن هنا أنهما يرويان أحاديث مرفوعة لا تعرف عند غيرهما وإنما يرويها الآخرون من مراسيل ابن أبي فروة وابن سمعان ، فيكون حديث خالد وسعيد محل استحسان وإعجاب المحدثين لأن المرفوع خير من المرسل وأقوى في الاحتجاج .

وتفسيرنا لكلام أبي زرعة هو بحسب ما ورد في ظاهر سياق النص

---

(١) الضعفاء لأبي زرعة (ص٣٦١) .

(٢) المصدر السابق (ص٣٦٢) .

(٣) شرح العلل (٢/ ٧٦٧-٧٦٨) .

السابق ، وإلا فقد نقل ابن أبي حاتم عن أبي زرعة تصريحه بتوثيق خالد بن يزيد من دون أي تردد [١] ، وهو ثقة بالاتفاق [٢] ، وأما سعيد بن أبي هلال فلم نجد لأبي زرعة قولاً فيه غير ما ورد في هذا النص ، ووثقه الأكثرون ونقل عن الإمام أحمد أنه قال : « ما أدري أي شيء يخلط في الأحاديث » [٣] .

وينبغي أن يلاحظ هنا أن أبازرعة لم يطلق الحسن في النص السابق بغرض المدح والثناء بل جاء في سياق يفهم منه التشكك في توثيق الراوي!!

(**النص الثامن**) : قال أبو زرعة : « زياد البكّائي يهم كثيراً وهو حسن الحديث » [٤] وذكر ابن أبي حاتم أن أبا زرعة سئل عنه فقال : « صدوق » [٥] .

وقوله الأول محل إشكال عندي إذ كيف يجتمع في راوٍ أن يكون كثير

---

(١) الجرح والتعديل (٣/ ٣٥٨) .

(٢) تهذيب الكمال (٨/ ٢٠٨-٢١٠) .

(٣) تهذيب التهذيب (٤/ ٩٥) .

(٤) الضعفاء لأبي زرعة (ص٣٦٨) .

(٥) الجرح والتعديل (٣/ ٥٣٨) .

الوهم وفي الوقت نفسه يكون حسن الحديث مستقيمه؟! وإن كان قصده بحسن الحديث أي أن في رواياته تفردات وزيادات ليست عند غيره فهذا أيضاً محل إشكال لأن تلك الزيادات والتفردات هي في الغالب سبب تضعيفه لا سيما وأنه كثير الوهم فهو مظنة لتلك التفردات والزيادات الخاطئة فكيف تكون في الوقت نفسه هي سبب الإعجاب واستحسان حديثه مع العلم بأن راويها كثير الوهم؟!

والذي أراه في تفسير هذا النص أحد احتمالين :

١- أن يكون قصده أن زياداً يكون حسن الحديث حيث يعلم أن ذلك الحديث ليس مما وهم فيه أو خولف فيه .

٢- أن يكون قصده أن زياداً يهم كثيراً ، ولكنه حسن الحديث عن محمد بن إسحاق صاحب السيرة ، ولكن قد يُعترض على هذا التوجيه مع وجود ما يشهد له بأن أبا زرعة كما يظهر من النص لم يذكر ابن إسحاق ومع هذا فأنا أميل لهذا الاحتمال من غير أن أُلزم به غيري ومستندي في ذلك أن يحيى بن معين وعبد الله بن إدريس وصالح جزرة ذهبوا إلى ضعف البكائي إلا في روايته للمغازي عن ابن إسحاق فإنه ثقة [1] ، ومما

(١) انظر : تهذيب الكمال (٩/ ٤٨٧ ، ٤٨٨ ، ٤٨٩) .

يزيد في وجاهة هذا الرأي أن النسخة التي حقق عليها الكتاب كثيرة الطمس كما صرح بذلك فضيلة المحقق (١) ، وسترى في النص السابع الذي سيأتي بعد قليل مصداق ذلك .

وظاهر كلام أبي زرعة السابق أنه يطلق حسن الحديث حتى على من كان كثير الوهم ، وهذا ما لا يتفق مع الحسن الاصطلاحي عند المتأخرين والذين يشترطون في راويه خفة الضبط لا كثرة الوهم ، وأولى ما يفسر به كلام أبي زرعة - فيما أرى - هو أنه يقصد جودة وقوة حديث زياد البكائي عن محمد بن إسحاق كما أسلفت ، والذي دعاني إلى اختيار هذا الرأي أن كل ما عداه لا يخلو من إشكال يمنع قبوله كما أنه متسق مع رأي بعض مشايخ أبي زرعة ومعاصريه مما يؤكد أن القول بالتفصيل في شأن مرويات البكائي كان معروفاً لديه ، والله أعلم .

(**النص التاسع**) : قال البرذعي : « قال لي أبو زرعة في عبد الرزاق بعقب أحاديث أجزتها له من (٢) روايته فغلّطه [فيها] (٣) ، ثم قال لي :

---

(١) انظر : أبو زرعة الرازي وجهوده في السنة النبوية للدكتور سعدي الهاشمي (٢/ ٣٠٦) .

(٢) في الأصل [في] ، والتصويب من تاريخ دمشق لابن عساكر (١٠/ ٣٠٨) النسخة المخطوطة .

(٣) هذه الكلمة سقطت من الأصل وهي موجودة في تاريخ دمشق .

[هذا وغير هذا وغير هذا] (١) ، ثم قال أبو زرعة : بعد السفر ، وحُسن الحديث ، [وإدراكه الأحدان] (٢) .

وسمعت أبا زرعة مرة أخرى يقول : ربما انتفع المحدث القاصي الدار ، كان عبد الرزاق قاصي الدار ، [فعمر] (٣) بثنائي داره ، وحَسُن حديثه ، ورأيت أبا زرعة لا يحمد أمره ، ونسبه إلى أمر غليظ » (٤) .

وقبل أن نفسر معنى الحسن في هذا النص فإنه لابد من شرحه لما فيه من غموض في تراكيب جُمله ، فيظهر من سياقه أن البرذعي أخبر أبا زرعة بأحاديث لعبد الرزاق فحكم بغلطه فيها ثم وضح له بأن له أغلاط ومنكرات أكثر مما يظن البرذعي ، ثم قال أبو زرعة ما معناه بعد حرصه على العلم بالسفر وحُسن حديثه وإدراكه وسماعه من حفاظ لا نظير لهم يقع منه ما وقع من كثرة الأغلاط ، فكأنه يتحسر على ما أصابه .

وفي المقطع الثاني يبين أبو زرعة بأن المحدث البعيد البلد عن حواضر

---

(١) في الأصل : [وهذا أو غير هذا] والتصويب من تاريخ دمشق .

(٢) في الأصل : [أدركته الأحداث] ولكن لا معنى لها والصواب من تاريخ دمشق والمقصود أن عبد الرزاق أدرك رجالاً لا نظير لهم ومنه قولهم فلان أحد الأحدين .

(٣) في الأصل [بعيد] واستشكلها المحقق في الهامش وبين أن رسمها (معر) والتصويب من تاريخ دمشق .

(٤) الضعفاء لأبي زرعة (ص٤٥٠) وتاريخ دمشق (١٠/٣٠٨) .

العلم ربما انتفع ببعده كعبد الرزاق إذ كان يسكن اليمن ، فرغب طلبة الحديث في السماع منه وكثر الراحلون إليه ورُغب في حديثه واشتهي حتى قيل [١] إنه لم يرحل لأحد بعد رسول الله ﷺ كما رحل لعبد الرزاق .

و(حُسن حديث عبد الرزاق) لعله يعني به كثرة غرائبه كما تقدم بيانه في مبحث الإمام أحمد ، وأما قولــه : « حَسُن حديثه » فيقصد أن حديثه رُغب فيه واشتهاه طلبة الحديث وازداد إعجابهم به ولعل بُعد بلاده كان سبباً في ذلك كما يفهم من قوله : « ربما انتفع . . . » والأصل أن من يقطن بلاداً بعيدة عن الحواضر المزدهرة بالعلماء والرواة يخمُل ذكره ويقل الراحلون إليه ، ولكن الوضع مع عبد الرزاق كان مختلفاً - كما يرى أبو زرعة - إذا كان بُعد موطنه سبباً في تحسين حديثه عند طلبة الحديث .

ويظهر من هذا النص أن أبا زرعة كان موقفه النقدي سلبياً من عبد الرزاق ولعل ذلك بسبب التشيع وروايته لأحاديث منكرة في فضائل آل البيت ومثالب غيرهم [٢] ، فلعل هذا هو الأمر الغليظ الذي نسبه

---

(١) انظر : شرح العلل لابن رجب (٢/ ٢٧٧) ، وقد قال معمر في عبد الرزاق : « إن عاش فخليق أن تضرب إليه أكبادُ الإبل » قال محمد بن أبي السري أحد رواة الخبر : « فوالله لقد أتعبها » انظر تهذيب الكمال (١٨/ ٥٧) .

(٢) انظر : الكامل لابن عدي (٥/ ١٩٥٢) ، وانظر النبلاء للذهبي (٩/ ٥٧٠ ، ٥٧٢) فقد =

أبو زرعة لعبد الرزاق أو لعله بسبب ما ذكره أن بعض الطلبة جاؤوا إلى عبد الرزاق بأحاديث كتبوها ليس هي من حديثه فقالوا : اقرأها علينا . قال : لا أعرفها . فقالوا : أقرأها علينا ولا تقل فيها حدثنا ، فقرأها عليهم [(١)] ، وقد كثرت المناكير في حديثه بعد ما عمي وأخذوا يلقنونه فأسندت عنه أحاديث ليست في كتبه كان يتلقنها [(٢)] .

والذي استقر عليه اتفاق أئمة المحدثين هو تعديل عبد الرزاق وتوثيقه ولهذا فقد احتج به كل أرباب الصحاح كما قال الذهبي [(٣)] .

(النص العاشر) : قال أبو زرعة : « فُليح بن سليمان : ضعيف الحديث وأبو أويس : ضعيف الحديث إلا أنهما من حُسن حديثهما نعمتان » [(٤)] .

من المؤكد أن أبا زرعة لم يرد بالحسن هنا المعنى الاصطلاحي عند المتأخرين ، ولا صحة الحديث ، ولعل الأوفق أن يكون قصد بحسن حديثهما مع تضعيفه لهما إعجابه ببعض المزايا في حديثهما إما من حيث كثرة

= نُقل عند ألفاظ مستبشعة في حق عمر بن الخطاب ومعاوية رضي الله عنهما .

(١) الجرح والتعديل (٦/ ٣٩) .

(٢) تهذيب الكمال (١٨/ ٥٧) .

(٣) النبلاء (٩/ ٥٧٢) .

(٤) الضعفاء لأبي زرعة (ص٣٦٦-٣٦٧) .

الغرائب وإما من حيث حُسن سياق المتون أو غير ذلك ، وربما لهذا قال ابن معين : « فليح ضعيف الحديث وهم يكتبون حديثه ويشتهونه » (١) وإنما اشتهوه لميزة فيه .

ولم يتبين لي معنى قولـــه : « إلا أنهما من حُسن حديثهما نعمتان » ، فما وجه النعمة الحاصل من حُسن حديثهما مع ضعفهما عنده ؟! ولعل في الكلمة تصحيف ، فربما كانت (نقمتان) . وأستبعد أن تكون (ثقتان) لأن السياق يأبى ذلك .

(**النص الحادي عشر**) : سئل أبو زرعة عن عبد الله بن رجاء الغُدَاني فجعل يُثني عليه وقال : « حسن الحديث عن إسرائيل » (٢) .

والظاهر من السياق أنه يريد توثيقه وإعلاء مكانة حديثه عن إسرائيل ابن يونس السبيعي خاصة لأن الكلام في معرض الثناء عليه ، ومما يؤكد ذلك أن البخاري احتج بحديث ابن رجاء عن إسرائيل في صحيحه (٣) .

وقد ذهب ابن معين والغلاس إلى أن ابن رجاء كثير التصحيف (٤) ،

(١) تهذيب التهذيب (٨/ ٣٠٤) .

(٢) الجرح والتعديل (٥/ ٥٥) .

(٣) التعديل والتجريح (٢/ ٨١٩) .

(٤) انظر : تهذيب الكمال (١٤/ ٤٩٨-٤٩٩) .

ولكن علي بن المديني قال : « اجتمع أهل البصرة على عدالة رجلين أي عمر الحوضي وعبد الله بن رجاء »[١] ، وقال أبو حاتم مع تشدده المعروف: « ثقة رضى »[٢] ، والظاهر أن أبا زرعة موافق لأبي حاتم في شأن ابن رجاء كما يظهر من ثنائه عليه ، ولذا فيبعد أن يكون تحسينه لحديثه عن إسرائيل قُصد به المعنى الاصطلاحي للحسن عند المتأخرين .

(**النص الثاني عشر**) : وسئل عن عبد الله بن صالح كاتب الليث بن سعد فقال :« لم يكن عندي ممن يتعمد الكذب ، وكان حسن الحديث »[٣].

وسأله البرذعي عنه فضحك فقال : « ذاك رجل حسن الحديث . قلت : أحمد يحمل عليه في كتاب ابن أبي ذئب ، وحكاية سعيد بن منصور قد عرفتها[٤] ! قال : نعم وشيء آخر سمعت عبد العزيز بن عمران يقول : قرأ علينا كتاب عُقيل فإذا في أولـه مكتوب : حدثني أبي عن جدي عن عُقيل ، فإذا هو كتاب عبد الملك بن شعيب بن الليث بن سعد .

---

(١) المصدر السابق .

(٢) الجرح والتعديل (٥/ ٥٥) .

(٣) المصدر السابق (٥/ ٨٧) .

(٤) في تاريخ بغداد (٩/ ٤٨٠) (قال سعيد بن منصور لأبي صالح : سمعتَ من الليث؟ قال : لم أسمع من الليث إلا كتاب يحيى بن سعيد)!

قلت : فأي شيء حاله في يحيى بن أيوب ومعاوية بن صالح والمشيخة؟ قال : كان يكتب لليث والله أعلم » (١) وذكر الحافظ ابن حجر أنه في نسخة أخرى : « وأثنى عليه بدل والله أعلم » (٢) وما ورد في هذه النسخة أقرب للصواب لأن البرذعي سأل أبا زرعة عن رواية أبي صالح عن هؤلاء فلو كانت إجابته كما في الأصل : « كان يكتب للّيث والله أعلم » لكانت إجابة غير مفهومة المعنى وأما الإجابة كما في النسخة الثانية مفهومة وواضحة إذ يقول : « كان يكتب لليث وأثنى عليه » أي وأثنى عليه في روايته عن هؤلاء .

ويظهر من هذا النص أن أبا زرعة يرى أن ما ذكره أحمد بن حنبل من عدم سماع الليث لابن أبي ذئب كما رواه أبو صالح و ما رواه سعيد بن منصور من عدم سماع أبي صالح من الليث إلا حديث يحيى بن سعيد وما ذكره هو من قصة كتاب عُقيل لا تطعن في أبي صالح لاحتمال أنه حمل ذلك عن الليث إجازة أو وجادة والمشهور من مذهب المصريين التوسع في

(١) الضعفاء لأبي زرعة (ص٤٩٢-٤٩٤) .

(٢) تهذيب التهذيب (٥/ ٥٨) وذكر المحقق أن هذا يفيد أن المزي وقف على نسختين من أجوبة أبي زرعة ولكني لم أجد المزي ذكر في تهذيبه (١٥/ ١٠٣) أي شيء عن النسخة الأخرى فالظاهر أن الكلام لابن حجر ويحتمل أنه من إضافات مغلطاي في كتابه الإكمال .

ذلك [١] .

بل وقفت على نص صحيح عن كاتب الليث نفسه يقول فيه : « إن الليث بن سعد كان يُجيز كتب العلم لكل من سأله ذلك ولا يمنع ، ويراها جائزة واسعة لمن أخذه وحدَّث به » [٢] .

وأبو صالح رحمه الله كان كاتب الليث بن سعد وملازماً له ملازمة شديدة كما قال عبد الله بن عبد الحكم لما سئل عنه فقال : « تسألني عن أقرب رجل إلى الليث؟ رجل معه في ليله ونهاره ، وفي سفره وحضره ، ويخرج معه إلى الريف ، وإلى السفر ، ويخلو معه في أوقات لا يخلو معه أحد غيره ، وكان صاحب الرجل . . . » [٣] .

ولهذا فلا يُستغرب أن يجيز له الليث كل مروياته .

ولكي نتبين موقف أبي زرعة من عبد الله بن صالح لا بد لنا أن نلِم بنصوصه الأخرى التي قالها في شأنه ، وهي قوله : « لم يكن عندي عثمان -ابن صالح المصري - ممن يكذب ، ولكنه كان يكتب الحديث مع خالد ابن نجيح ، وكان خالد إذا سمعوا من الشيخ أملى عليهم ما لم يسمعوا فبُلوا

---

(١) انظر : الكفاية (ص٣٦٥) والعلل للميموني (ص٢٣٢) .

(٢) المحدث الفاصل (ص٤٤٠) .

(٣) الجرح والتعديل (٥/ ٨٦) .

به ، وقـد بُلي به أبو صالح - كاتب الليث - أيضاً في حديث زُهرة بن مَعبد عن سعيد بن المسيب عن جابر ليس له أصل ، وإنما هو عن خالد بن نجيح »[١] .

وأخـرج أبو عبد الله الحـاكم بسنده إلى أحمد بن محمد التُسْتَري قـال : « سألت أبا زرعة الرازي عن حديث زُهْرة بن مَعبد عن سعيد بن المسيب عن جابر عن النبي ﷺ في (الفضائل) [٢] فقال : هذا حديث باطل كان خالد بن نجيح المصري وضعه ودلَّسه [٣] في كتاب الليث ، وكان خالد بن نجيح هذا يضع في كتب الشيوخ ما لم يسمعوا ويُدلِّس [٤] لهم ، وله غير هذا . قلت لأبي زرعة : فمن رواه عن ابن أبي مريم؟ قال : هذا كذَّاب .

قال التُسْتَري : وقد كان محمد بن الحارث العسكري حدثني به عن كاتب الليث وابن أبي مريم .

---

(١) الضعفاء لأبي زرعة (ص٤١٧-٤١٨) .

(٢) أخرجه البزار - كشف الأستار - (٣/ ٢٨٨) وكتاب المجروحين لابن حبان (٢/ ٤١) وتاريخ بغداد (٣/ ١٦٢) .

(٣) أي أدخله ودسه من دون أن يعلم أحد بفعلته الشنيعة ، فالتدليس هنا بمعنى الغش والتزوير وليس بالمعنى الاصطلاحي للتدليس ، وهذا مما يؤكد تنوع إطلاقاتهم واستعمالاتهم للألفاظ والمصطلحات .

(٤) المصدر السابق .

قال الحاكم أبو عبد الله : فأقول رضي الله عن أبي زرعة لقد شفى في عِلّة هذا الحديث وبيّن ما خفي علينا ، فكل ما أُتي أبو صالح كان من أجل هذا الحديث ، فإذا وضعه غيره وكتبه في كتاب الليث ، كان المذنبُ فيه غير أبي صالح »[١] .

وأبو صالح لا يروي الحديث عن الليث بل عن نافع بن يزيد عن زهرة ابن معبد به وليس الليث مذكوراً في السند كما يفهم من هذا النص ولعله سقط من النص كلمة [كاتب] لتكون الجملة « وضعه ودلّسه في كتاب [كاتب] الليث » ويشهد بهذا أن الذهبي في الميزان [٢] ذكر هذا النص مختصراً : « ودلسه في كتاب أبي صالح » ، ولكن الحاكم فهم منه أنه موضوع في كتاب الليث ولم يفطن إلى أن أبا صالح كاتب الليث لا يروي هذا الحديث عن الليث مطلقاً!! وإذا جمعنا النصين السابقين وضح لنا المقصود وخاصة قولـه في النص الأول : « وقد بُلي به أبو صالح أيضاً » ، ويزيد الأمر وضوحاً قول أبي حاتم الرازي : « الأحاديث التي أخرجها أبو صالح في آخر عمره التي أنكروها عليه ، نرى أن هذا مما افتعله خالد ابن نجيح ، وكان أبو صالح يصحبه وكان سليم الناحية ، وكان خالد بن

(١) تهذيب الكمال (١٥/ ١٠٥) .

(٢) ميزان الاعتدال (٢/ ٤٤٣) .

نجيح يفتعل الحديث ويضعه في كتب الناس ، ولم يكن وزن أبي صالح وزن الكذب ، كان رجلاً صالحاً »[(١)] .

وبهذا يعلم أن الليث بن سعد وهو إمام حجة ثبت بريء الساحة من هذه التهمة ، **أولاً** : لأن اسمه غير موجود في سند الحديث الذي هو موضع النقاش ، **وثانياً** : لأنه إمام يقظ لا يقع منه مثل هذا التفريط أن يُدخل في كتبه ما ليس من حديثه!!

وبعد هذا الاستطراد الذي كان لابد منه أقول : يفهم من النصين السابقين أن أبا زرعة يدافع عن أبي صالح وينفي عنه الكذب ويُحمل رفيقه خالد بن نجيح الذنب في كل ما وقع لأبي صالح من منكرات ، وهذا هو موقف أبي حاتم أيضاً كما يتضح من كلامه الذي تقدم نقله ومن قوله لما سئل عن أبي صالح : « مصري صدوق أمين ما علمتُه »[(٢)] ، بل هذا هو موقف يحيى بن معين أيضاً فقد وثقه[(٣)] وقال مدافعاً عنه : « أقل أحوال أبي صالح كاتب الليث أنه قرأ هذه الكتب على الليث وأجازها له ،

---

(١) الجرح والتعديل (٥/ ٨٧) .

(٢) الجرح والتعديل (٥/ ٨٧) .

(٣) تاريخ بغداد (٩/ ٤٨١) .

ويمكن أن يكون ابن أبي ذئب كتب إليه بهذا الدرج »[١] ، يقصد بذلك دفع طعن أحمد بن صالح المصري وغيره الذين قالوا : إن أبا صالح روى عن الليث عن ابن أبي ذئب ولم يرو الليث عنه ألبتة[٢] ، بل وهو موقف البخاري[٣] وابن خزيمة[٤] .

ويظهر من قول أبي زرعة : « لم يكن عندي ممن يتعمد الكذب ، وكان حسن الحديث » أنه لم يقصد أن أبا صالح يروي ما لم يروه غيره من الغرائب؛ لأن المقام كان مقام بيان صدق وعدالة الرجل وهذا أخطر وأولى بالبيان من غيره ، فحسن الحديث هنا - فيما يظهر لي والله أعلم - تعني أن أبا صالح صدوق لا بأس به ، وذلك لما يلي :

١ - اتضح أن أبا زرعة رفع اللوم عن أبي صالح في تلك المنكرات وحَمَّل المسئولية خالد بن نجيح .

---

(١) الجرح والتعديل (٥/ ٨٧) . .

(٢) المصدر السابق .

(٣) انظر : هدي الساري (ص٤٣٤-٤٣٥) فقد احتج به البخاري في الأصول ولكن بقلة وأكثر من الاستشهاد به ، وانظر : العلل الكبير للترمذي (١/ ٤٣٨) فقد كان على علمٍ بأن أبا صالح قد روى ما ينكر عليه بأخرة .

(٤) انظر : المجروحين لابن حبان (٢/ ٤٠) فقد ذكر أن جاراً له كان يدس في كتبه ما ليس من حديثه ، وقد احتج به في صحيحه انظر صحيح ابن خزيمة (٢/ ١٧٦-١٧٧) .

٢- ورد في نسخة ذكرها ابن حجر أن أبا زرعة كان يثني على أبي صالح لما سئل عنه .

٣- إذا جمعنا نصوص أبي زرعة الواردة في شأن أبي صالح خرجنا منها بصورة توضح أن موقفه مشابه لموقف ابن معين وأبي حاتم الرازي والبخاري وابن خزيمة وهو أن المنكرات هي من عمل خالد بن نجيح ولا ذنب لأبي صالح فيها وإن كان هذا لا يُعفيه من نقص في اليقظة والتثبت ، ورأينا أن البخاري احتج به في صحيحه - في نصوص قليلة جداً - وكذلك ابن خزيمة كما أن ابن معين وثقه ، فلا ضير علينا إن قلنا إن أبا زرعة أراد بقوله : « حسن الحديث » أنه صدوق لا بأس به كما هو رأي أبي حاتم ، ويؤكد هذا التوجه أن ابن حجر قال : « ظاهر كلام هؤلاء الأئمة أن حديثه في الأول كان مستقيماً ثم طرأ عليه فيه تخليط ، فمقتضى ذلك أن ما يجيء من روايته عن أهل الحذق كيحيى بن معين والبخاري وأبي زرعة وأبي حاتم ، فهو من صحيح حديثه ، وما يجيء من رواية الشيوخ عنه فيتوقف فيه » [1] ، ثم قال : « إن الذي يورده - يعني البخاري - من أحاديث صحيح عنده قد انتقاه من حديثه » [2] .

---

(١) هدي الساري (ص٤٣٤) .

(٢) المصدر السابق (ص٤٣٥) .

وقد ذهب الشيخ أبو غدة إلى أن معنى كلام أبي زرعة أراد به الحسن الاصطلاحي [١] ، ومقتضى هذا أن كل ما رواه أبو صالح يكون عند أبي زرعة في مرتبة الحسن لذاته ، وهذا بعيد جداً ، لأنه يلزم منه إثبات انتشار هذا المعنى الاصطلاحي للحسن في ذلك العهد في الحكم على الأحاديث ، وهو ما لم نجده كما لم يجده عدد من كبار العلماء المحققين كابن تيمية والذهبي وسيأتي بيان ذلك في أول الباب الثالث إن شاء الله .

وقد ذهب فضيلة الشيخ الدكتور ربيع بن هادي [٢] إلى استبعاد أن يكون أبو زرعة قصد المعنى الاصطلاحي كما زعم أبو غدة ، ولكنه رجح أن معنى قول أبي زرعة إن أحاديث أبي صالح فيها غرابة ونكارة ، إلا أنني أرى خلاف ذلك كما بينته فيما تقدم أن قصده أنه صدوق لا بأس به مع ضرورة تجنب ما ينكر عليه ، ومما يوضح سبب موقف أبي زرعة وغيره من الأئمة المقوين لحال أبي صالح أن ذلك الحديث الذي رواه عن نافع بن يزيد عن زهرة بن معبد - وقد سبق ذكره آنفاً - والذي قال عنه الذهبي : « وقد قامت القيامة على عبد الله بن صالح بهذا الخبر . . . » [٣] ، جاء ما

(١) قواعد علوم الحديث (ص١٠٦) .

(٢) انظر : تقسيم الحديث (ص١١٢ ، ١١٣ ، ١١٥) .

(٣) ميزان الاعتدال (٢/ ٤٤٢) .

يبين أنه امتنع عن التحديث به - وذلك لما علم بأنه ليس من حديثه فيما نظن - فقد قال الإمام محمد بن يحيى الذهلي لأبي صالح : « يا أبا صالح ، واللهِ ثم والله ، ما كانت رحلتي إلاّ إليك ، أخرج إليَّ حديثَ زُهرة بن مَعبد عن ابن المسيب عن جابر ، فقال أبو صالح : والله لو كان في يدي ما فتحتها لك »(١) .

فهذا مما يقوي حال أبي صالح رحمه الله .

(النص الثالث عشر) : قال أبو زرعة لما سئل عن المبارك بن سُحيم : « واهي الحديث ، منكر الحديث ، ما أعرف له حديثاً واحداً صحيحاً ، وقد حَسَّنوه بمولى عبد العزيز بن صهيب »(٢) .

المبارك بن سُحيم هو بصري مولى عبد العزيز بن صهيب ، روى عن مولاه نسخةً ولم يرو عن غيره شيئاً(٣) .

وقصد أبو زرعة أن هذا الراوي المنكر الحديث حتى يُزين حاله ويحسن الظن بمروياته عن عبد العزيز بن صهيب وهو من الثقات المعروفين ، زعم بعض الرواة عنه بأنه مولى عبد العزيز بن صهيب وذلك حتى يُقال

(١) المصدر السابق .

(٢) الضعفاء لأبي زرعة (ص٥١٥-٥١٦) .

(٣) تهذيب الكمال (٢٧/ ١٧٥) .

لعل مولاه خصه بتلك الأحاديث التي لم يروها الثقات عن ابن صهيب ، فيحسن الظن بمرويات المبارك بن سُحيم لذلك ، والحسن أتى بمعناه اللغوي أي زينوه وجملوه بوصفهم له أنه مولى عبد العزيز بن صهيب .

(**النص الرابع عشر**) : سئل أبو زرعة عن مسلمة بن علقمة فقال : « لا بأس به ، يحدث عن داود بن أبي هند أحاديث حساناً » (١) .

ويقصد بذلك أنه روى عن داود بن أبي هند أحاديث غرائب لم يروها غيره عنه ، ويؤكد ذلك قول الإمام أحمد بن حنبل : « حدث عن داود بن أبي هند أحاديث مناكير وأسند عنه » (٢) ، وقال الساجي : « روى عن داود بن أبي هند مناكير » (٣) ، وقال ابن عدي : « ولمسلمة هذا عن داود غيرما ذكرت مما لا يتابع عليه » (٤) .

والظاهر من وصف أبي زرعة لأحاديث مسلمة عن داود بالحِسان أنه لا يراها مناكير بل غرائب ، ولو كانت مناكير عنده لم يصفها بالحسان؛ لأن المنكر لا يُستحسن .

---

(١) الجرح والتعديل (٨/ ٢٦٨) .

(٢) العلل برواية عبد الله (٢/ ٥٢٣-٥٢٤) .

(٣) تهذيب التهذيب (١٠/ ١٤٥) .

(٤) الكامل لابن عدي (٦/ ٢٣١٩) .

وبعد استعراض النصوص السابقة مع التعليق عليها يظهر لنا أن أبا زرعة استعمل الحسن في الأحاديث بمعنيين :

١- حسن لقوته : كما في النص (١) (٢) ، ولكن يجب أن يلاحظ أن الحسن يستعمل كلفظ يدل على قبول الحديث والاحتجاج به من دون تمييز بين مراتب القبول ، وذلك لأن منهج كبار أئمة النقد المتقدمين قبول حديث بعض المتكلم فيهم إذا عُلِم أن ذلك الحديث مما حفظوه إما لوجود متابعة أو قرائن تدل على ذلك .

٢- حسن لغرابته أو لوجود فائدة لا توجد في غيره : كما في النصوص(٣)و (٤) (٥) .

واستعمل الحسن في الرواة على ثلاثة معانٍ :

١- حسن لما في حديثه من فوائد يتميز بها عن غيره : من ذلك وصل منقطع ، أو رفع مرسل ، أو الإغراب والتفرد ، أو رواية المتن بتفصيل ودقة كما في النصوص (٦) (٨) (٩) (١٣) ، ولا يعني ذلك المدح دوماً فقد يكون حسن حديث الراوي سبباً في تضعيفه أو الشك في ثقته كما ورد في النص (٦) .

٢- حســـن لاستقامة حديثه [(١)] : كما جاء مقيداً برواية عن شيخ معين كما في النصين (٧) و (١٠).

وجاء مطلقاً في النص (١١).

٣- حـــسن بمعنى زيَّنه وجَمَّله : وهو معنى الحسن لغة وقد جاء ذلك في النص (١٢).

وقد ناقشت ما ذهب إليه الشيخ أبو غدة من أن الحسن استعمله أبو زرعة بمعنى الحسن الاصطلاحي كما هو عند المتأخرين كما في النص (١٢)، وبينت أن النص الذي اعتمده في ذلك فيه نظر من حيث الاستدلال به على هذا المعنى، والله أعلم.

---

(١) استعمل أبو زرعة (مستقيم الحديث) و(أحاديثه مستقيمة) في الكلام على الرواة في نصوص عديدة منها. انظر: الجرح والتعديل (١/ ٤٣٠)(٢/ ١٦٠) (٢/ ٢٩٦) وغيرها.

المبحث السابع

تحسينات الإمام أبي حاتم الرازي

استعمل الإمام أبو حاتم الرازي (الحسن) في نصوص كثيرة ، جاء بعضها في كلامه على الأحاديث ، وبعضها في وصف الرواة .

وأول من وجدته أشار إلى استعمال أبي حاتم للحسن الحافظ ابن رجب[(١)] ، وقد ذكر نصاً واحداً سيأتي برقم (١) ضمن الأحاديث ، ومن بعده الحافظ ابن حجر [(٢)] العسقلاني ، وسأورد كلامه إن شاء الله في النص رقم (٥) ، وقد نقل السخاوي [(٣)] كلامه مختصراً ، وأشار أبو غدة [(٤)] إلى ذلك وذكر نصين سيرد ذكرهما في الرواة برقمي (٧) (٨) ، ولم يزد الدكتور ربيع [(٥)] بن هادي على النصوص السابقة إلا بنصٍ واحدٍ فقط سيأتي في الرواة برقم (٦) .

ولم يتتبع أحد منهم تحسينات أبي حاتم ، لذا وجدت أن تصرف الحافظ

---

(١) شرح العلل (١/ ٣٤٣) .

(٢) النكت على كتاب ابن الصلاح (١/ ٤٢٦) .

(٣) فتح المغيث للسخاوي (١/ ٨٢) .

(٤) قواعد في علوم الحديث (ص١٠٥) .

(٥) تقسيم الحديث (ص١٠٤-١٠٩) .

ابن حجر بذكر نصٍ واحدٍ فقط لمعرفة معنى الحسن عند أبي حاتم غير كافٍ في تحقيق الأمر ، كذلك تصرف أبو غدة ود . ربيع في الاقتصار على عدد قليل جداً من النصوص لا يُعين على إعطاء تفسير مقنع لمعنى الحسن عند ذلك الإمام الجهبذ .

وحتى يتسنى لي الوقوف على مراد أبي حاتم قمت بقراءة كتاب العلل وكتاب الجرح والتعديل وكلاهما لابنه ، واستخرجت منهما النصوص المتعلقة بالحسن ، فوقفت على ستة وثلاثين نصاً ، فيكون عدد النصوص التي زدتها واحداً وثلاثين نصاً ، منها تسعة عشر نصاً متعلقة بتحسيناته على الأحاديث ، وسبعة عشر نصاً متعلقة بتحسيناته في كلامه على رواة الحديث .

وقسمت النصوص إلى مجموعتين :

أولاً : إطلاقه الحسن على الأحاديث :

١ - أحاديث حسنها مطلقاً .

٢ - أحاديث ورد (الحسن) في كلامه عليها بمعناه اللغوي .

ثانياً : إطلاقه الحسن على الرواة :

١ - ثقات حَسَّن حديثهم .

٢ - ضعفاء حَسَّن حديثهم .

أولاً : إطلاقه الحسن على الأحاديث :

١ - أحاديث حسنها مطلقاً :

(النص الأول) : قال ابن أبي حاتم : « سألت أبي عن حديث رواه إبراهيم بن أبي شيبان عن يونس بن مَيسرة بن حَلْبَس عن أبي إدريس عن عبد الله بن حَوالة عن النبي ﷺ قال : « يجندون أجناداً » .

قال : هو صحيح حسن غريب » (١) .

هذا الحديث أخرجه البخاري في تاريخه الكبير (٢) عن محمد بن المبارك الصوري سمع إبراهيم بن أبي شيبان سمع يونس بن حلبس عن أبي إدريس عن ابن حوالة قال النبي ﷺ : « عليك بالشام » . روى الحديث مختصراً ، ومتنه كما جاء في بعض الطرق عن أبي إدريس عن ابن حوالة قال : قال رسول الله ﷺ : « إنكم ستجندون أجناداً : جنداً بالشام ، وجُنداً بالعراق ، وجُنداً باليمن » قال : قلت : يا رسول الله خِرْ لي ؟ قال : « عليك بالشام ، فمن أبى ، فليلحق بيمنه ، ليسْقِ من غُدرِه (٣) ، فإن الله تكفَّل لي

(١) العلل (١/ ٣٣٧) وعنه ابن رجب في شرح العلل (١/ ٣٤٣) .

(٢) التاريخ الكبير (١/ ٢٩٢) وعنه ابن عساكر في تاريخه (١/ ٣١) مخطوط .

(٣) جمع غدير .

بالشام وأهلِهِ »[١] .

هذا الحديث اختلف فيه على يونس على ثلاثة أوجه :

١- رواه إبراهيم بن أبي شيبان كما سبق .

٢- ورواه محمد بن عبد الله الشُعَيثي عنه عن ابن حوالة « من دون ذكر أبي إدريس »[٢] .

٣- ورواه سليمان بن عتبة الغساني عنه عن أبي إدريس ولكن جعله « عن أبي الدرداء بدل ابن حوالة »[٣] .

ومحمد بن عبد الله الشعيثي ، وثقه عدد من الأئمة[٤] ، إلا أن أبا حاتم قال فيه : « ضعيف الحديث ليس بقوي ، يكتب حديثه ولا يحتج به »[٥] .

وسليمان بن عتبة ، وثقه دحيم وأبو مسهر والهيثم بن خارجة وغيرهم[٦] ، وقال يحيى بن معين : لا شيء[٧] ، وقال صالح جزرة :

---

(١) هذا لفظ ابن حبان في صحيحه (١٣/ ٢٩٥) .

(٢) تاريخ دمشق لابن عساكر (١/ ٣١) .

(٣) المصدر السابق (١/ ٣٢) .

(٤) انظر : تهذيب الكمال (٢٥/ ٥٦١) .

(٥) الجرح والتعديل (٧/ ٣٠٥) .

(٦) تهذيب الكمال (١٢/ ٣٨) .

(٧) الجرح والتعديل (٤/ ١٣٤) والأصل في هذا القول أنه يعني التضعيف لا قلة الرواية .

« روى أحاديث مناكير » (١) ، وسأل أبو زرعة الدمشقي أبا مسهر عنه فقال : « ثقة ، فقال أبو زرعة : إنه يُسند أحاديث عن أبي الدرداء ، قال : هي يسيرة » (٢) ، وقال أبو حاتم الرازي فيه : « ليس به بأس ، وهو محمود عند الدمشقيين » (٣) .

وأما إبراهيم بن أبي شيبان ، فقد وثقه أبو مسهر (٤) ، وقال فيه أبو حاتم : « لا بأس به » (٥)، وذكره ابن حبان في ثقاته (٦) ، ويونس قال فيه أبو حاتم : « كان من خيار الناس ، وكان يقرئ في مسجد دمشق ، وكُفَّ بصره » (٧) ، وهو ثقة بالاتفاق(٨) ، وكذلك أبو إدريس عائذ الله بن عبد الله الخولاني ، وثقه أبو حاتم (٩) وهو ثقة بالإجماع .

---

(١) تهذيب الكمال (١٢/ ٣٨) .

(٢) تاريخ أبي زرعة الدمشقي (١/ ٣٨٢) .

(٣) الجرح والتعديل (٤/ ١٣٤) .

(٤) مقدمة الجرح والتعديل (ص٢٨٩) .

(٥) المصدر السابق (٢/ ١٠٥-١٠٦) .

(٦) ثقات ابن حبان (٨/ ٥٧) .

(٧) تهذيب الكمال (٣٢/ ٥٤٦) وهذا النص غير موجود في الجرح والتعديل .

(٨) المصدر السابق .

(٩) الجرح والتعديل (٧/ ٣٨) .

ومما يشهد لصحة رواية ابن أبي شيبان ما رواه سعيد بن عبد العزيز التنوخي عن مكحول عن أبي إدريس عن ابن حوالة [١] ، ورواه أيضاً عن ربيعة بن يزيد عن أبي إدريس عن ابن حوالة [٢] .

وسعيد ، إمام ثبت من مشاهير ثقات الشاميين ، إلا أن أبا مسهر ذكر أنه اختلط قبل وفاته وقال : « كان يعرض عليه قبل أن يموت ، وكان يقول : لا أُجيزها » [٣] ، وأبو مسهر قد روى هذا الحديث عن سعيد عن ربيعة بن يزيد به [٤] ، فالغالب أنه سمعه منه قبل اختلاطه ، ومما يؤكد ذلك أن ابن حبان قد أخرج هذا الحديث في صحيحه من طريق سعيد وهو لا يخرج عن المختلطين إلا ما سمع منهم قبل اختلاطهم كما صرح بذلك في مقدمة صحيحه [٥] ، وصححه أبو عبد الله الحاكم أيضاً .

وعلى أية حال فالحديث محفوظ عن عبد الله بن حَوالة – رضي الله عنه ،

---

(١) ابن حبان في صحيحه (١٣/ ٢٩٥) والحاكم (٤/ ٥١٠) ومسند الشاميين (١/ ١٧٢) و(٤/ ٣٤٥) .

(٢) نسخة أبي مسهر (٢) ومسند الشاميين (١/ ١٩٢) .

(٣) التاريخ لابن معين (٢/ ٢٠٤) .

(٤) نسخة أبي مسهر (٢) .

(٥) صحيح ابن حبان (١/ ١٦١) .

فقد رواه عنه جمع منهم جُبير بن نُفير (١) ، وأبو قُتَيلة (٢) مرثد بن وداعة الجعفي - رضي الله عنه - ، وسلمان بن سُمَير (٣) وغيرهم (٤) .

ومن المعلوم أن أبا حاتم قد صحح الحديث ولكن يبقى النظر في معنى تحسينه مع تصحيحه له ، والذي يظهر لي أن أبا حاتم لم يقف على الاختلاف الوارد عن يونس بن ميسرة وإلا لكان ذكره كما هي عادته في إجاباته لابنه بذكر علل الأحاديث ، ولهذا أرى أنه أطلق الحسن هنا مُريداً بذلك أن هذا الحديث من حسان الغرائب؛ لما اجتمع فيه من تفرد إبراهيم ابن أبي شيبان به ولاستقامة حال رواته .

ويُحتمل أن أبا حاتم استحسن رواية إبراهيم بن أبي شيبان وأراد بذلك حُسن المتن لما فيه من فضيلة ظاهرة للشام .

---

(١) أخرج حديثه البخاري في تاريخه الكبير (٥/ ٣٣) والفسوي في المعرفة والتاريخ (٢/ ٢٨٨) وابن أبي عاصم في الآحاد والمثاني (٤/ ٢٧٤) والطحاوي في مشكل الآثار (٢/ ٣٥) والطبراني في مسند الشاميين (٣/ ١٥٢) والبيهقي في دلائل النبوة (٦/ ٣٢٧) .

(٢) أخرج حديثه أحمد في المسند (٤/ ١١٠) وأبو داود (٢٤٨٣) والطبراني في مسند الشاميين (٢/ ١٩٣) .

(٣) أخرج حديثه أحمد في المسند (٥/ ٢٨٨) والطبراني في مسند الشاميين (٢/ ١٣٣) .

(٤) توسع الحافظ ابن عساكر في ذكر طرق حديث ابن حوالة توسعاً كبيراً في تاريخ دمشق (١/ ٢٤-٣٥) مخطوط .

ويلاحظ في هذا السند الذي صححه أبو حاتم أنه قال : « لا بأس به » في رواية إبراهيم بن أبي شيبان ، ومقتضى هذا أنه يصحح لمن يقول فيه ذلك مع ملاحظة أن الحديث في الفضائل فهو في فضل الشام ، والفضائل لا يُتشدد في أسانيدها .

كما يلاحظ أن ابن أبي حاتم قد أدخل الحديث السابق في (علله) فلا أدري ما سبب ذلك ، لا سيما أن أباه صحح الحديث؟!

(النص الثاني) : قال ابن أبي حاتم : « سألت أبي عن حديث رواه يحيى ابن حمزة عن زيد بن واقد عن مغيث بن سُمي عن عبد الله بن عمرو قال : قيل : يا رسول الله أي الناس أفضل؟ قال : « مخموم القلب ، صدوق اللسان » . قالوا : صدوق اللسان نعرف ، فما مخموم القلب؟ قال : « هو التقي النقي ،لا إثم فيه ،ولا غل ولا حسد ». قالوا: من يليه يا رسول الله ؟ قال : « الذي يشنأ الدنيا ، ويحب الآخرة » . قالوا : ما نعرف هذا فينا إلا رافع مولى رسول الله ﷺ فمن يليه؟ قال : « مؤمن في خُلُق حسن » .

قال أبي : هذا حديث صحيح حسن ، وزيد محله الصدق وكان يرى رأي القدر »(١) .

---

(١) العلل (٢/ ١٢٧) .

هذا الحديث تابع يحيى بن حمزة [١] على روايته له : صدقةُ [٢] بن خالد والقاسمُ [٣] بن موسى كلاهما عن زيد بنحوه .

يحيى بن حمزة ، قال عنه أبو حاتم : « صدوق » [٤] ، ووثقه الآخرون [٥] ، وزيد بن واقد قال عنه أبو حاتم : « لا بأس به ، محله الصدق » [٦] ، ووثقه الآخرون [٧] ، ومغيث بن سُمي ذكره ابن أبي حاتم في الجرح والتعديل وسكت عنه [٨] ، وهو ثقة [٩] من كبار تابعي أهل الشام ، وتصحيح أبي حاتم هذا الحديث يدل على أنه رضيه .

---

(١) أخرجه من طريقه ابن ماجه في سننه (٤٢١٦) والخرائطي في المكارم (١/ ٥٧) وعنه ابن عساكر في تاريخه (١٧/ ٥٧) مخطوط .

(٢) أخرجه من طريقه الفسوي في المعرفة والتاريخ (٢/ ٥٢٣-٥٢٤) والبيهقي في الشعب (٩/ ٩٤) السلفية .

(٣) أخرجه من طريقه الطبراني في مسند الشاميين (٢/ ٢١٧-٢١٨) وعنه أبو نعيم في الحلية (١/ ١٨٣) و (٦/ ٦٩) وعنه ابن عساكر (١٧/ ٥٧) مخطوط .

(٤) الجرح والتعديل (٩/ ١٣٧) .

(٥) انظر : تهذيب الكمال (٣١/ ٢٨١-٢٨٢) .

(٦) الجرح والتعديل (٣/ ٥٧٤) .

(٧) انظر : تهذيب الكمال (١٠/ ١٠٩-١١٠) .

(٨) الجرح والتعديل (٨/ ٣٩١) .

(٩) انظر : تهذيب الكمال (٢٨/ ٣٤٩-٣٥٠) .

هذا الحديث قال العراقي فيه : « إسناد جيد » [١] ، وقال البوصيري : « هذا إسناد صحيح » [٢] ، وكذلك صححه الشيخ العلامة محمد ناصر الدين الألباني [٣] ـ رحمه الله ـ .

وتحسين أبي حاتم لهذا الحديث مع تصحيحه له إما يكون لغرابة السند حيث انفرد به زيد بن واقد ، أو لحُسن المتن أي أنه أُعجب بمتن الحديث .

ويلاحظ هنا كما في الحديث السابق أن أبا حاتم صحح لمن قال فيه : « لا بأس به محله الصدق » ولكن الحديث من أحاديث الزهد ، وهذا الضرب من الأحاديث لا يُتشدد في أسانيدها كأحاديث الأحكام .

ولا أدري لأي شيء أدخل ابن أبي حاتم هذا الحديث في (علله) مع تصحيح أبيه له؟!

(**النص الثالث**) : قال ابن أبي حاتم : « سألت أبي عن حديث رواه هشام الرازي عن محمد بن مسلم الطائفي عن خالد بن سعيد عن نافع عن ابن عمر عن النبي ﷺ قال : « أحب الأسماء إلى الله عبد الله وعبد الرحمن ، وأكره الأسماء إلى الله مرة وحرب » .

---

(١) تخريج أحاديث إحياء علوم الدين (٤/ ص١٥٤٢) .

(٢) مصباح الزجاجة (٤/ ٢٤٠) .

(٣) السلسلة الصحيحة (٢/ ٦٦٩) .

قال : فأخبرته زيد بن أسلم فقال : قد ترك من الإسناد [١] شيئاً : وأصدق الأسماء الحارث وهمام ، وأكذب الأسماء خالد ومالك . فقلت له: ما أصدق الأسماء وأكذب الأسماء؟ قال : ألا ترى أن الحارث حارث خير أو شر ، وأن همام[٢] يهم بخير أو شر ، ألا ترى أن خالد [٣] لا يخلد ، وأن مالك [٤] لا يملك .

قال أبي : الكلام الأول هو حسن ، والبقية منكر » [٥] . في هذا السند : هشام بن عبيد الله الرازي ، وثقه ابن أبي حاتم وقال أبوه : « صدوق » [٦] وأما الطائفي فلم يذكر ابن أبي حاتم [٧] في ترجمته إلا تضعيف أحمد وتوثيق ابن معين له وأنه يخطئ إذا حدث من حفظه ، وفي السند : خالد بن سعيد ، لم أعرفه ولم أجد ممن ترجم لمن سُمي خالد بن سعيد قد ذكر فيهم

---

(١) لعل الصواب (الحديث) .

(٢) الصواب أن هماماً وخالداً ومالكاً ولعله لم ينصبها لأن في الكلام تقديراً فكأنه يقول : (من سمي همام) وهكذا خالد ومالك .

(٣) المصدر السابق .

(٤) المصدر السابق .

(٥) العلل (٢/ ٣٣٤) .

(٦) الجرح والتعديل (٩/ ٦٧) .

(٧) المصدر السابق (٨/ ٧٧) .

من يروي عن نافع أو يروي عن الطائفي .

هذا الحديث حكم عليه بالنكارة إلا أوله فهو حسن عنده ، وأراد بالحسن هنا أي المحفوظ ، يريد أن قوله ﷺ : « أحب الأسماء إلى الله عبد الله وعبد الرحمن »[(١)] هذا حديث صحيح محفوظ عن نافع عن ابن عمر عن رسول الله ﷺ ، فهذا القدر محفوظ وما عدا ذلك فهو منكر .

ويلاحظ هنا أن الحسن جاء مقابل المنكر ، وهذا يعني أن الحسن لا يكون منكراً عند أبي حاتم .

ويلاحظ أنه قال : « الكلام الأول حسن » ولم يقل : « هذا حديث أوله حسن » .

(**النص الرابع**) : قال ابن أبي حاتم : « سألت أبي عن حديثٍ رواه شعبة والليث عن عبد ربه بن سعيد ، واختلفا ، كيف اختلافهما؟

فقال أبي : اتفقا في عبد ربه بن سعيد ، واختلفا ، فقال الليث : عن عمران بن أبي أنس ، وقال شعبة : عن أنس بن أبي أنس . واختلفا ، فقال الليث : عن ربيعة بن الحارث ، وقال شعبة : عن المطلب عن النبي ﷺ قال : « الصلاة مثنى مثنى تخشع وتضرع وتمسكن وتقنع بيديك يقول :

(١) أخرجه مسلم في صحيحه (٢١٣٢) وغيره .

يرفعهما ، وتقول : يا رب ، يا رب ، فمن لم يفعل ذلك فهي خِداج » .

قال أبي : ما يقول الليث أصح ، لأنه قد تابع الليث : عمرو بن الحارث وابن لهيعة ، وعمرو والليث كانا يكتبان وشعبة صاحب حفظ .

قلت لأبي : هذا الإسناد عندك صحيح؟ قال : حسن .

قلت لأبي : مَنْ ربيعة بن الحارث؟ قال : هو ربيعة بن الحارث بن عبد المطلب . قلت : سمع من الفضل؟ قال : أدركه .

قلت : يحتج بحديث ربيعة بن الحارث؟ قال : حسن . فكررتُ عليه مراراً ، فلم يزدني على قوله : حسن . ثم قال : الحجة سفيان وشعبة .

قلت : فعبد ربه بن سعيد ؟ قال : لا بأس به . قلت يحتج بحديثه؟ قال: هو حسن الحديث .

قال أبي : ويدل على أن هذا الكلام في صلاة التطوع أو السُنن ، وليس هذا الكلام في شيء من الحديث »[١] .

وسند شعبة كاملاً كما رواه ابن أبي حاتم[٢] في موضعٍ آخر يرويه عن

---

(١) العلل (١/ ١٣٢-١٣٣) .

(٢) العلل (١/ ١١٩) أخرجه أحمد (٤/ ١٦٧) وأبو داود (١٢٩٦) والعلل الكبير (١/ ٢٥٨) وابن ماجه (١٣٢٥) والطيالسي (١٣٦٦) وابن خزيمة في صحيحه (١٢١٢) والنسائي في الكبرى (١/ ٢١٢ ، ٤٥١) والدارقطني (١/ ٤١٨) والبيهقي في الكبرى (٢/ ٤٨٨) .

عبد ربه عن أنس بن أبي أنس عن عبد الله بن نافع بن العمياء عن عبد الله ابن الحارث عن المطلب عن النبي ﷺ .

وأما الليث(١) فيروي الحديث عن عبد ربه بن سعيد عن عمران بن أبي أنس عن عبد الله بن نافع بن العمياء عن ربيعة بن الحارث عن الفضل بن عباس عن النبي ﷺ .

ومن الواضح أن أبا حاتم يرجح رواية الليث كما نص على ذلك صراحة ، ووافقه على ذلك أحمد بن حنبل (٢) ، وابنه عبد الله (٣) ، والبخاري (٤) ، ويعقوب بن سفيان (٥) ، وابن خزيمة (٦) ، والخطابي(٧)

---

(١) العلل (١/ ١١٩) وقال أبو حاتم : « حديث الليث أصح؛ لأن أنس بن أبي أنس لا يُعرف؛ وعبد الله بن الحارث ليس له معنى إنما هو ربيعة بن الحارث » ، وأخرجه من طريق الليث : أحمد (١/ ٢١١) (٤/ ١٦٧) والترمذي (٣٨٥) والنسائي في الكبرى (١/ ٢١٢ ، ٤٥٠) وابن خزيمة في صحيحه (١٢١٣) والبيهقي في الكبرى (٢/ ٤٨٧-٤٨٨) .

(٢) انظر : المعرفة والتاريخ (٢/ ٢٠٢) .

(٣) مسند الإمام أحمد (٤/ ١٦٧) .

(٤) التاريخ الكبير (٣/ ٢٨٤) والعلل الكبير (١/ ٢٥٩) .

(٥) معالم السنن للخطابي (٢/ ٨٧)

(٦) المصدر السابق .

(٧) المصدر السابق .

جميعهم خطَّأوا شعبة في روايته ورجحوا رواية الليث عليه ، وقد وقف الطحاوي موقفاً مخالفاً لهؤلاء الأئمة ورجح رواية شعبة على الليث في قوله: « عن عبد الله بن الحارث عن المطلب » (١) ، وقول هؤلاء الأئمة أولى لما بينه أبو حاتم في النص السابق من أسباب ترجيح رواية الليث .

وبالنسبة لرجال سند الليث - الذي كان محور كلام أبي حاتم يدور حوله - فهم : **الليث بن سعد** ، وثقه أبو حاتم (٢) وهو من كبار الأئمة الأثبات ، **وعبد ربه بن سعيد** ، قال فيه أبو حاتم : « لا بأس به » ، فسأله ابنه : يحتج بحديثه؟ فقال : « هو حسن الحديث ثقة » (٣) ، وفي النص السابق قال : « لا بأس به ... حسن الحديث » ، وهو ثقة بالاتفاق (٤) .

وعمران بن أبي أنس ، وثقه أبو حاتم (٥) ، وهو ثقة بالاتفاق (٦) .

وعبد الله بن نافع بن العمياء ، لم يذكر أبو حاتم فيه شيئاً (٧) ، وقد قال

---

(١) شرح مشكل الآثار (٣/ ١٢٧ ، ١٣٠-١٣١) .

(٢) انظر : العلل للرازي (١/ ١٦٣) .

(٣) الجرح والتعديل (٦/ ٤١) .

(٤) انظر : تهذيب الكمال (١٦/ ٤٧٧-٤٧٨) .

(٥) الجرح والتعديل (٦/ ٢٩٤) .

(٦) انظر : تهذيب الكمال (٢٢/ ٣١١) .

(٧) الجرح والتعديل (٥/ ١٨٣) .

ابن المديني فيه : « مجهول » (١) ، وذكره ابن حبان في ثقاته (٢) ، وقال ابن حجر : « مجهول » (٣) .

وربيعة بن الحارث بن عبد المطلب كما ذكر أبو حاتم في النص السابق ، ولكنه في الجرح والتعديل (٤) ذكره من دون اسم جده ، ولم يذكر له صحبة بما يفهم منه أنه عده في التابعين ، وهذا هو ترجيح المزي (٥) أن راوي الحديث الذي نحن بصدده رجل آخر من التابعين وليس هو الصحابي ربيعة بن الحارث بن عبد المطلب الذي كان قريب السن من عمه العباس بن عبد المطلب ، وقد ذكر غير واحد (٦) أن ربيعة مات في زمن عمر رضي الله عنه سنة ثلاث وعشرين للهجرة ، ومما يؤكد أن أبا حاتم لم يعده من الصحابة أنه قال لابنه لما سأله يحتج بحديث ربيعة بن الحارث؟ قال : « حسن ... الحجة سفيان وشعبة » ، ولما سأله هل سمع من

(١) تهذيب الكمال (١٦/ ٢٠٧) .

(٢) الثقات (٧/ ٥٣) .

(٣) التقريب (٣٦٥٨) .

(٤) الجرح والتعديل (٣/ ٤٧٣) .

(٥) انظر : تهذيب الكمال (٩/ ١١١-١١٢) و (١٦/ ٢٠٧) ، ونقل كلاماً للطحاوي دون أن يذكره . انظر : شرح مشكل الآثار (٣/ ١٢٧ ، ١٣٠-١٣١) .

(٦) انظر : تهذيب الكمال (٩/ ١١٠) وتهذيب التهذيب (٣/ ٢٥٤) .

الفضل؟ قال : « أدركه » ، ولو كان هو الصحابي لما قال : أدركه لأن ربيعة ابن عم الفضل ، والصحابة كما هو معروف لدى أهل الحديث لا يبحث عن سماعهم من بعضهم البعض .

وربيعة بن الحارث هذا لم يذكروا راوياً عنه إلا عبد الله بن نافع بن العمياء [١] فقط ، وابن العمياء مجهول

وهذا الحديث قال البخاري فيه : « وهو حديث لا يُتابع عليه - يعني ربيعة أو ابن العمياء - ، ولا يُعرف سماع هؤلاء بعضهم من بعض » [٢] ، وقال في ترجمة عبد الله بن نافع بن العمياء : « لم يصح حديثه » [٣] ، يعني الحديث الذي معنا [٤] .

---

(١) انظر : التاريخ الكبير (٣/ ٢٨٤) والجرح والتعديل (٣/ ٤٧٣) والثقات لابن حبان (٤/ ٢٣٠) .

(٢) التاريخ الكبير (٣/ ٢٨٤) .

(٣) المصدر السابق (٥/ ٢١٣) .

(٤) انظر : الكامل لابن عدي (٤/ ١٥٤١) وظاهر كلام ابن عدي أن البخاري لم يصحح حديث شعبة إلا أن الراوي عن البخاري فهم عكس ما أراد شيخه ، وهذا فيه نظر؛ لأن ابن العمياء مجهول ، فقول البخاري لم يصح حديثه مستقيم المعنى ، سواء في حديث شعبة أم في حديث الليث .

وقال ابن خزيمة : « إن ثبت هذا الخبر »(١) ، وقال العقيلي في روايتي شعبة والليث : « في الإسنادين جميعاً نظر ، والأسانيد الثابتة عن ابن عمر عن النبي - ﷺ - : « في صلاة الليل مثنى مثنى ، فإذا خفت الصبح فأوتر بركعة »(٢) .

وقال ابن عبد البر : « إسناده مضطرب ضعيف لا يحتج بمثله »(٣) .

فيكون هذا الحديث فيه ثلاث علل :

١- جهالة ابن العمياء .

٢- الاضطراب في شأن ربيعة بن الحارث ، فإن كان هو الصحابي فقد مات قديماً كما ذكرنا آنفاً ، فيكون ابن العمياء لم يلقه كما ذكر الطحاوي(٤) والمزي(٥) ، وإن كان غيره فلم يرو عنه إلا ابن العمياء ، وهو مجهول فلا تنفعه روايته .

٣- يظهر أن هناك اشتباهاً في عدم اتصال هذا السند بين ربيعة

---

(١) صحيح ابن خزيمة (١٢١٢) .

(٢) الضعفاء للعقيلي (٢/ ٣١١) .

(٣) التمهيد (١٣/ ١٨٦) .

(٤) شرح مشكل الآثار (٣/ ١٣٠) .

(٥) تهذيب الكمال (١٦/ ٢٠٧) .

والفضل ، كما أشار أبو حاتم إلى ذلك بقوله : « أدركه » ولم يقل : « لقيه » أو « سمع منه » ، ويؤكد ذلك أن البخاري وهو ممن يشترط اللقاء قال : « لا يعرف سماع هؤلاء بعضهم من بعض » ، ومن المعلوم أن أبا حاتم يتشدد في هذا حيث يشترط السماع ولا يكتفي بثبوت اللقاء كما هو حال البخاري [١] .

ولم ينص أبو حاتم على شيء من هذه العلل نصاً صريحاً ، ولكن من المؤكد أنه ما امتنع عن تصحيح الحديث والاحتجاج به إلا لأن هذا الحديث ليس بقوي عنده .

وسنتكلم فيما يلي عن معنى الحسن في النص السابق ، ولا أُبالغ إذا قلت : إنه أهم نصوص أبي حاتم الواردة في (الحسن) ويعتبر بمثابة المفتاح لفهم ما عداه من تحسينات أبي حاتم .

فيظهر منه أن الحسن غير الصحيح عند أبي حاتم كما هو واضح من قوله لابنه لما سأله : « هذا الإسناد عندك صحيح؟ » فقال : « حسن » .

ويظهر منه أن الحسن أحط رتبة وأقل منزلة من الصحيح عنده كما يبدو من قولـه لابنه لما سأله : « يحتج بحديث ربيعة بن الحارث؟ قال : حسن »،

---

(١) لمعرفة موقف أبي حاتم من هذه المسألة ينظر كتابي : موقف الإمامين البخاري ومسلم من اشتراط اللقيا والسماع في السند المعنعن (ص٢٨٠-٢٨٣) ط١ مكتبة الرشد ١٤١٧هـ .

ثم يقول ابنه : « فكررتُ عليه مراراً ، فلم يزدني على قولـه : حسن » ثم قال : « الحجة سفيان وشعبة » ، وهنا يظهر إصراره على أن من قيل فيه : حسن لا يصل إلى رتبة الحجة أي من يحتج به ، وقد ظهر معنا فيما تقدم أن ربيعة بن الحارث غير مشهور إذ لم يرو عنه إلا ابن العمياء وهو مع ذلك مجهول ، فإصرار أبي حاتم على عدم الاحتجاج بربيعة لعله راجع إلى هذا السبب ، فكأنه يقول : لا أعلم ما أطعن به على ربيعة بن الحارث ولكن في الوقت نفسه لم يثبت عندي أنه ثقة ، والذي يدعوني إلى تحسين الظن به أنه ابن عم رسول الله ﷺ « يلاحظ هنا أن أبا حاتم في النص السابق قد قال : ربيعة بن الحارث بن عبد المطلب ولم يثبت عنده أنه صحابي ، فلا ينفي ذلك أنه ابن عم رسول الله ﷺ وابن عم الفضل بن العباس » ، ومثل من كان في شرفه لا يُظن بأنه يكذب فهو عدل .

ويظهر من النص السابق أن الحسن لا يحتج به عند أبي حاتم ، ولكن هل هو الحسن لذاته عن المتأخرين؟ الجواب : أننا إذا نظرنا في الحديث سنرى أن عدداً من الأئمة ضعفه ، ولم أقف على أحدٍ من المتقدمين [1]

---

(١) الشيخ أحمد شاكر في تحقيقه للمسند (٣/ ٢٢٩) قال : « في إسناده نظر ، ولعله يكون صحيحاً » وهو رحمه الله متساهل جداً في التوثيق والتصحيح ، وكل من قرأ تحقيقاته في المسند وسنن الترمذي يظهر له ذلك بجلاء ، ولهذا فلا أعتد كثيراً بأحكامه رحمه الله على =

صححه أو قواه ، بل حتى من المتأخرين نرى العلامة المحدث الشيخ الألباني [١] ـ رحمه الله ـ يضعفه ، لأن فيه ابن العمياء ، وقد ذكر السخاوي[٢] النص السابق عن أبي حاتم مستشهداً به على أن أبا حاتم لا يحتج بالحسن لذاته ، وهذا فيه نظر؛ لأن الحديث السابق ضعيف ولا يصلح أن يوصف بالحسن لذاته .

ويبدو لي أن أبا حاتم أراد بتحسينه لهذا الحديث مع تصريحه بعدم حجيته أنه غريب ، فلا يعرف من غير طريق عمران بن أبي أنس ، وليس في السند ولا المتن من رواية الليث ما يدل على أن فيهما مخالفة أو خطأ ، فلعله استحسنه لهذا الاعتبار ، وسيأتي في النصوص القادمة مزيد إيضاح وبيان لمعنى الحسن عند أبي حاتم .

وأهم فائدة في النص السابق هي التصريح الواضح بأن الحسن أحط رتبة وأقل منزلة من الحديث الصحيح .

ويظهر من النص السابق أن أبا حاتم يطلق الحسن على الحديث الذي في سنده مجهول وقد يُقال : أليس المجهول ضعيف الحديث؟ فلماذا لم

= الأحاديث لكثرة مخالفته لكبار أئمة النقد المتقدمين .

(١) انظر : تعليقاته على صحيح ابن خزيمة (٢/ ٢٢٠) وضعيف ابن ماجه (ص٩٧) .

(٢) فتح المغيث (١/ ٧٩) .

يضعفه؟! والجواب أن أبا حاتم قد قال في عدة نصوص: « فلان مجهول، والحديث الذي رواه صحيح » [١]، مما يدل على أن المجهول قد يروي حديثاً صحيحاً، ولعل أبا حاتم لم يجد في الحديث السابق ما يُنكر لا سنداً ولا متناً، لاسيما وأن شعبة قد رواه وقد قيل: « إذا رأيت شعبة في إسناد حديث فاشدد يديك به » [٢] ولم يخطئ في اسم ابن العمياء.

(**النص الخامس**): قال ابن أبي حاتم: « سألت أبي عن حديث رواه حماد بن سلمة عن قتادة عن أنس في قوله: ﴿ مَن كَانَ يُرِيدُ ٱلْحَيَوٰةَ ٱلدُّنْيَا وَزِينَتَهَا ﴾ إلى آخر الآية [هود: ١٥].

قال: نزلت في اليهود والنصارى.

قال أبي: لا أعلم روى هذا الحديث عن قتادة غير حماد.

قلت: هو صحيح؟ قال: حسن » [٣]

أخرجه الضياء المقدسي [٤] من طريقين عن حماد بن سلمة به. أحدهما: موسى بن إسماعيل التبوذكي راوية حماد بن سلمة، والآخر: حفص بن

---

(١) انظر: الجرح والتعديل (٢/ ٣٩).

(٢) إعلام الموقعين (١/ ٢٠٢)، (٣/ ١٦٧).

(٣) العلل (٢/ ٦٣).

(٤) الأحاديث المختارة (٧/ ١١٨).

عمر الضرير ، وكلاهما من الثقات .

وليس الأمر كما ذكر أبو حاتم - رحمه الله - من تفرد حماد بهذا الحديث عن قتادة ، فقد أخرج الطبري [(١)] في تفسيره هذا الحديث من طريق همام ابن يحيى العوذي عن قتادة به . فهذه متابعة لحماد .

وحماد بن سلمة ، قال أبو حاتم فيه : « حماد بن سلمة في ثابت - البناني - وعلي بن زيد - بن جُدعان - أحب إلي من همام ، وهو أضبط الناس وأعلمهم بحديثهما ، بيَّن خطأ الناس ، وهو أعلم بحديث علي بن زيد من عبد الوارث » [(٢)] .

ولم يبين أبو حاتم رأيه في حماد مطلقاً ولا في روايته عن قتادة ، وقد لخَّص الإمام مسلم أقوال النقاد في حماد بقوله : « أجمع أهل الحديث على أن أثبت الناس في ثابت البناني حماد بن سلمة ، كذلك قال يحيى القطان ، ويحيى بن معين ، وأحمد بن حنبل ، وغيرهم من أهل المعرفة .

وحماد يُعد عندهم إذا حَدَّث عن غير ثابت كحديثه عن قتادة ، وأيوب ، ويونس ، وداود بن أبي هند ، والجريري ، ويحيى بن سعيد ، وعمرو بن

---

(١) تفسير الطبري (١٥/ ٢٦٥) .

(٢) الجرح والتعديل (٣/ ١٤١) .

دينار وأشباههم، فإنه يخطئ في حديثهم كثيراً»[١].

وبهذا يُعلم أن حماداً يخطئ في حديثه عن قتادة.

وأما قتادة بن دِعامة السدوسي، فقد قال أبو حاتم فيه لما سأله ابنه عن أبي قِلابة عن معاذة أحب إليه أو قتادة عن معاذة فقال: «جميعاً ثقتان، وأبو قِلابة لا يعرف له تدليس»[٢]، وسأله أيضاً عن حديثه عنها وحديث أيوب عنها أيهما أحب إليه فقال: «قتادة إذا ذكر الخبر» وقال: «أثبت أصحاب أنس: الزهري ثم قتادة»[٣]، فقتادة ثقة مدلس عند أبي حاتم.

فالحديث فيه أمران:

١- تفرد حماد بن سلمة عن قتادة، وهو يخطئ في حديثه عنه.

٢- عدم وجود تصريح قتادة بالتحديث.

ولعل أبا حاتم أبى تصحيح الحديث لذلك، حين سأله ابنه: «هو صحيح؟» فرد عليه: «حسن» أي لا يبلغ درجة الصحة بل أقل منها.

وفي هذا النص دليل آخر على أن أبا حاتم يميز بين الصحيح والحسن،

(١) التمييز (ص ٢١٧-٢١٨) بتصرف يسير.

(٢) الجرح والتعديل (٥/ ٥٨).

(٣) المصدر السابق (٧/ ١٣٠).

ويجعل الحسن في مرتبة أدنى .

والذي يظهر لي في معنى الحسن الوارد في هذا النص أنه أُريد به الحديث الغريب الذي لا يوجد دليل على أن راويه المحتمل أمره قد أخطأ فيه ومما يؤكد أن الحديث غريب عند أبي حاتم قوله : « لا أعلم روى هذا الحديث عن قتادة غير حماد » ، ومما يؤكد أيضاً أن الحديث لا يوجد ما يدل على خطأ حماد بن سلمة فيه أنه لو وجد ما يدل على ذلك لحرص أبو حاتم على ذكره وإبرازه كما هي عادته في أجوبته الأخرى المتعلقة بعلل الحديث ، فمن خصائص منهج هذا الإمام أنه يذكر علل الحديث بتفصيل واستيفاء للطرق التي يستدل بها على أقواله وهذا الأمر ظاهر لكل من تأمل كتاب العلل لابنه .

ولقائل أن يقول : لماذا لم يضعف أبو حاتم هذا الحديث؟ والجواب عن هذا أن أبا حاتم لم يملك دليلاً صريحاً على خطأ حماد أو على عدم سماع قتادة لذلك الحديث ، فثبوت الحديث محل احتمال ، فتوقف عن تصحيحه كما توقف عن تضعيفه ، واختار مرتبة وسطى بينهما هي (الحسن) ، فيكون الحسن حسناً - فيما أظن - باعتبار أنه أحسن من الحديث الذي علم بدليل صريح مخالفة راويه أو خطؤه فيه ، فيطلق عليه حسن لهذا الاعتبار .

وبما أن الحكم على السند بالصحة أو الضعف مرتبط بمراتب الرواة سنجد أن ابن أبي حاتم - وهو وارث علم أبيه - قد قسم الرواة إلى أربعة منازل [١] : **الأولى** : من يحتج به ، **والثانية** : من يكتب حديثه ويُنظر فيه ، **والمنزلة الثالثة** : من يكتب حديثه للاعتبار ، **والمنزلة الرابعة** : من لا يكتب حديثه لسقوطه وشدة ضعفه .

فالمنزلة الأولى : يقال في الحكم على حديث رواتها أنه صحيح ، **والمنزلة الثانية** : حسن ، **والثالثة** : ضعيف ، **والرابعة** : باطل أو موضوع .

فالحديث الحسن - فيما يغلب على ظني - أنه مشابه للمنزلة الثانية الذين يكتب حديثهم وينظر فيه ، وهم من قيل فيهم صدوق أو محله الصدق أو لا بأس به ، فهم ليسوا ضعفاء وإلا لقال يكتب حديثهم وينظر فيه اعتباراً كما هو شأن أهل المنزلة الثالثة ، والمقصود بينظر فيه أي قبل الاحتجاج؛ خشية وجود خطأ أو مخالفة أو تفرد لا يُحتمل ونحو ذلك ، فلا يكون حديث أهل هذه المنزلة حجة إلا بعد النظر والتأكد ، ولهذا لم يطلق القول بأن حديثهم حجة .

(النص السادس) : قال ابن أبي حاتم : « سألت أبي عن حديث رواه

---

(١) انظر : الجرح والتعديل (٢/ ٣٧) .

الحسن بن يحيى الخُشني عن زيد بن واقد عن مكحول عن جبير بن نفير عن عبادة بن الصامت قال : قال رسول الله ﷺ : « أقيموا الحدود في الحضر والسفر ، على القريب والبعيد ، ولا تأخذكم في الله لومة لائم » .

ثم قال أبي : هذا حديث حسن إن كان محفوظاً »(١) .

هذا الحديث أخرجه أبو داود في مراسيله(٢) من طريق شيخه هشام بن خالد الدمشقي عن الحسن بن يحيى الخشني عن زيد بن واقد عن مكحول عن عبادة بن الصامت به . ثم قال أبو داود : مكحول لم ير عبادة ، وسند أبي داود ليس فيه جبير بن نفير كما هو عند ابن أبي حاتم .

والحسن بن يحيى الخشني ، قال أبو حاتم فيه : « صدوق سيىء الحفظ »(٣) والجمهور على تضعيفه(٤) ، وهو المتفرد بهذا ، وزيد بن واقد، قال أبو حاتم فيه : « لا بأس به ، محله الصدق »(٥) وصحح له حديثاً كما تقدم في النص الثاني من هذا المبحث ، وبقية رجال السند ثقات.

---

(١) العلل (١/ ٤٥٣) .

(٢) مراسيل أبي داود (٢٤١) وعنه البيهقي في الكبرى (٩/ ١٠٤) .

(٣) الجرح والتعديل (٣/ ٤٤) .

(٤) تهذيب الكمال (٦/ ٣٤٠-٣٤١) .

(٥) الجرح والتعديل (٣/ ٥٧٤) .

والظاهر أن أبا حاتم أراد بالحسن في كلامه هنا الغرابة أي هذا حديث من حِسان الغرائب إن كان محفوظاً كما قال في حديث آخر: «إن كان محفوظاً فهو غريب» (١)، والحديث لا يكون غريباً عند أبي حاتم حتى يكون سالماً من الخطأ والعلة فبالإضافة إلى ما سبق وجدته يقول: «كنت أستغرب هذا الحديث فنظرت فإذا هو وهم...» (٢)، ويقول: «كنا نستغرب هذا الحديث ولم نكن عرفنا علته، وعلمنا أنه خطأ» (٣)، ويقول في حديث: «ويظن قوم أن حديث الوليد غريب» (٤) ثم بين أنه خطأ، ويقول في حديث آخر: «استغربناه ثم تبين لي علته» (٥)، ويقول: «هذا من تخاليط ابن لهيعة، ومن لا يفهم يستغرب هذا، وهو عندي خطأ» (٦).

فعلى هذا هل كل حديث غريب يكون حسناً عند أبي حاتم؟

والجواب: كلا لأنا وجدناه يقول في عدد من الأحاديث: «هذا

---

(١) العلل (١/ ٤٦٧) وانظر أيضاً (٢/ ٢٥٦).

(٢) المصدر السابق (٢/ ١٦٧).

(٣) المصدر السابق (٢/ ١٥١).

(٤) المصدر السابق (١/ ٣٠٢).

(٥) المصدر السابق (١/ ٤٠٩).

(٦) المصدر السابق (١/ ٤١١).

حديث غريب منكر »(١) واستنكرها لتفرد من لا يحتمل بها .

ومما يؤكد غرابة الحديث أن الطبراني وهو أحد بحور الأسانيد لم يذكر هذا الحديث في مسند زيد بن واقد ولا مسند مكحول ولا جُبير بن نفير في كتابه مسند الشاميين ، كما أنني لم أجد من خرجه متصلاً كما رواه ابن أبي حاتم . وزيد بن واقد أحد الشاميين الذين يُجمع حديثهم كما قال البزار (٢) فتفرد الخشني عنه يجعل الحديث من الغرائب .

وقد يقال : أليس من الممكن أن يكون أراد بالحسن في النص السابق الصحة والثبوت أي أن الحديث صحيح؟ والجواب : أيضاً بالنفي لأن الخشني وهو سيىء الحفظ قد تفرد بهذا السند ولم يُتابع عليه ، فيُستبعد أن أبا حاتم يصحح ما تفرد به ، لاسيما مع ما عُرف عنه من تشدد .

والصواب - في نظري - أن أبا حاتم يريد أن الحديث يعد من الأحاديث الغرائب الحسان إن كان الخشني حفظه ولم يهم فيه ، وهذا هو المتسق مع منهجه الذي يفرق بين الصحيح والحسن ، ويشترط في إطلاق الغرابة السلامة من الخطأ .

وحديث عبادة بن الصامت رضي الله عنه روي بمعناه من طريقين عنه

(١) المصدر السابق (٢/ ١١٩) في موضعين .

(٢) انظر : تهذيب التهذيب (٣/ ٤٢٧) .

لا تخلو من نظر ، أحدهما عن ربيعة بن ناجد عن عبادة مرفوعاً : « أقيموا حدود الله في القريب والبعيد ، ولا تأخذكم في الله لومة لائم » (١) ، وربيعة لم يرو عنه إلا أبو صادق الأزدي فقط (٢) .

والطريق الآخر عن أبي سلام ممطور الحبشي عن المقدام بن معدي كرب عن الحارث بن معاوية عن عبادة مرفوعاً : « ... ولا تأخذكم في الله عز وجل لومة لائم ، وأقيموا حدود الله عز وجل في السفر والحضر... » (٣) وفي سند هذه الطريق منصور الخولاني لم أعرفه ولم أجد من ترجمه ، وأبو يزيد غيلان بن أنس ، قال ابن حجر عنه : « مقبول » (٤) ، والحارث بن معاوية من كبار التابعين (٥) .

---

(١) أخرجه ابن ماجه (٢٥٤٠) وأحمد في مسنده (٤/ ٣٣٠) بأطول مما هو مذكور عند ابن ماجه.

(٢) انظر : تهذيب الكمال (٩/ ١٤٦) وقد وثقه ابن حجر في التقريب (١٩١٨) ولكن قال الذهبي: « لا يكاد يعرف » الميزان (٢/ ٤٥) وهذا هو الأليق به .

(٣) أخرجه الفسوي في المعرفة والتاريخ (٢/ ٣٥٩-٣٦٠) والهيثم بن كليب في مسنده (٣/ ١٧٧) والدولابي في الكنى (٢/ ١٦٣) والبيهقي في الكبرى (٩/ ١٠٣) من طريق الفسوي ، وابن عساكر في تاريخه (٨/ ٨٥٣-٨٥٤) مخطوط ، وقد وقع عند الفسوي سقط في أول الإسناد يستكمل من البيهقي لإخراجه من طريقه .

(٤) التقريب (٥٣٦٧) .

(٥) انظر : التاريخ الكبير (٢/ ٢٨١) فقد ذكر أنه رأى عمر وصحب أبا الدرداء .

ورواه أبوبكر بن أبي مريم [١] عن أبي سلام ولكن من دون الحارث ، وأبوبكر معروف بالضعف [٢] .

ومما يجب التنبه إليه أن أبا حاتم لم يعرج على هذه الأسانيد حين تكلم على سند الخُشَني ، لذا فلا يستقيم القول بأنه أراد بالحسن أي الحسن لغيره؛ لأن كلامه كان موجهاً لسند الخشني فقط .

ومما تجب ملاحظته أن أبا حاتم جعل من شرط الحديث الحسن عنده والذي يعني به هنا الغريب أن يكون محفوظاً ، فلا يطلق على حديث بأنه من حِسان الأحاديث الغريبة ، والحُسن هنا وصف للغرابة حتى يكون محفوظاً ليس فيه خطأ ولا علة كما تقدم إيضاحه بالشواهد قبل قليل .

(النص السابع) : قال ابن أبي حاتم : « سألت أبي عن حديث رواه عنبسة بن عبد الواحد عن سعيد بن أبي عروبة عن قتادة عن أنس قال : « إياكم ومجالس الطرق ، فإن كان لا محالة فأدوا الطريق حقه » .

قال أبي : حدثناه يزيد بن أبي يزيد القطان عن عنبسة ، ورواه أبان عن قتادة أنه بلغه أن رسول الله ﷺ قال .

قلت لأبي : أيهما أصح؟

---

(١) أخرجه أحمد (٥/ ٣١٦، ٣٢٦) والبزار (٧/ ١٥٣-١٥٤) .

(٢) انظر تهذيب الكمال (٣٣/ ١٠٨-١١٠) .

قال : إن كان ذلك محفوظاً؛ فهو حسن ، وما أخوفني أن يكون قد أفسد حديث أبان ذلك الحديث »(١) .

لم أهتدِ حتى الآن إلى من أخرج هذا الحديث بالسند السابق ، وإن كان متن الحديث محفوظاً عن رسول الله ﷺ بأسانيد أخرى (٢) .

وعنبسة ، قال أبو حاتم فيه : « ثقة لا بأس به »(٣) وقال أحمد وأبو زرعة وأبو داود : لا بأس به (٤) ، وقال البخاري : « ضعيف ذاهب الحديث »(٥) ، وقال أبو حاتم في ابن أبي عروبة : « سعيد بن أبي عروبة قبل أن يختلط ثقة ، وكان أعلم الناس بحديث قتادة »(٦) ، وقتادة سبق قول أبي حاتم فيه فيما مضى ، ولا يُدرى هل سمع عنبسة من ابن أبي عروبة قبل الاختلاط أم بعده؟

وهذا الحديث أبدى أبو حاتم تشككه في ثبوته بقوله« وما أخوفني... » وأراد أبو حاتم بالحسن في كلامه هنا الغرابة أي إن كان عنبسة حفظ

---

(١) العلل (٢/ ٢٥٩) .

(٢) انظر : مسند أحمد (٣/ ٣٦) و صحيح البخاري (٢٤٦٥) وصحيح مسلم (٢١٢١) وأبا داود (٤٨١٥) وصحيح ابن حبان (٢/ ٣٥٧ ، ٣٥٨) .

(٣) الجرح والتعديل (٦/ ٤٠١) .

(٤) انظر : تهذيب الكمال (٢٢/ ٤٢٠-٤٢١) .

(٥) العلل الكبير (٢/ ٩٧٨) .

(٦) الجرح والتعديل (٤/ ٦٦) .

هذا قبل اختلاط سعيد فيكون حديثه من حِسان الأحاديث الغريبة.

والحديث غريب من رواية أنس ، ووجه الغرابة أن قتادة وابن أبي عروبة كلاهما من الحفاظ المشهورين بكثرة التلاميذ المعتنين بحديثهما ، فتفرد عنبسة بهذا الحديث يجعله غريباً ، ويؤكد ذلك أننا بعد البحث والتفتيش لم نجد متابعاً له ، بل لم نجد هذا الحديث عن أنس إلا من طريقه .

وقد بينا في النص المتقدم على هذا أن للغرابة شرطاً عند أبي حاتم وهي أن لا يكون الغريب خطأً ولا معلولاً ، وقد نقلنا في ذلك بعض النصوص المهمة .

كما أن الواضح من منهج أبي حاتم التفريق بين الصحيح والحسن - كما ظهر في نصين سابقين - اعتمدت عليهما في أن الأصل التفريق بينهما ، ثم فسرت معنى الحسن عنده بما يتلائم مع نصوصه الأخرى التي جمعتها لبيان منهجه في علم الحديث ، ووجدت أوفق التفاسير للحسن هو الغرابة ، وذكرت بعض النصوص التي تبين منهجه في الحكم بالغرابة على الأحاديث ، ويؤيد ذلك ما سيأتي في النصوص القادمة من وصفه لعدد من الأحاديث بالغرابة والحُسن

معاً مما يؤكد تلازمهما عنده .

وقد ذكرت من قبل أن المنهج الذي أعتمده هو أن أفسر الحسن عند كل إمام من الأئمة بما يتفق مع مجمل منهج ذلك الإمام .

(النص الثامن) : قال ابن أبي حاتم : سألت أبي عن عمرو بن محمد فقال : « هو مجهول ، والحديث الذي رواه عن سعيد بن جبير فهو حسن والحديث الآخر الذي رواه عن أبي زرعة بن عمرو بن جرير فإنه يرويه الناس »[1] . عمرو بن محمد ، لم أجد له في كتب الرجال[2] - التي وقفت عليها - إلا ما ذكره أبو حاتم ولم يترجم له البخاري ولا ابن حبان ولا ابن عدي ، ولم ينقل ابن حجر في لسان الميزان مع اهتمامه بالاستدراك على الذهبي إلا ما قاله أبو حاتم فقط ، وعمرو هذا ليس له راوٍ إلا إبراهيم ابن طهمان فقط .

ولهذا لم أستطع الاهتداء إلى حديث عمرو بن محمد عن سعيد بن جبير الذي حسنه أبو حاتم .

ويظهر لي أن أبا حاتم عنى بتحسينه لحديثه عن سعيد بن جبير أن عمرو ابن محمد قد تفرد به بدلالة أنه قال : « والحديث الآخر ... فإنه يرويه

(١) الجرح والتعديل (٦/ ٢٦٢) .

(٢) انظر : الميزان (٣/ ٢٨٧) ولسان الميزان (٤/ ٣٧٦) .

الناس » أي أنه حديث معروف ومحفوظ عن أبي زرعة بن عمرو ، ومفهوم هذا أن حديث عمرو بن محمد عن سعيد بن جبير لم يروه الناس فيكون بذلك غريباً ، ولكن تحسين أبي حاتم له يدل على أن الحديث ليس فيه مخالفة لما رواه الآخرون عن سعيد بن جبير كما أنه سالم من النكارة ، ولو لم يكن كذلك لضعفه ولم يحسنه والله أعلم .

وقد ذكر د . ربيع [(١)] أن أبا حاتم حسنه لغرابته ونكارته ، وهذا لا يستقيم مع منهج أبي حاتم فهو لا يحسن حديثاً لأنه منكر عنده كما سيأتي في النص الخامس ، وسيأتي في النص السادس أنه لا يستحسن إلا الحديث المحفوظ .

إلا أن الحافظ ابن حجر قال معلقاً على النص السابق بعد أن نقله ولكن بدون المقطع الأخير الذي فيه : « والحديث الآخر...إلخ » : « قلتُ : وكلام أبي حاتم هذا محتمل ، فإنه يطلق المجهول على ما هو أعم من المستور وغيره ، فيحتمل أن يكون حكم على الحديث بالحسن لأنه روي من وجه آخر ، فيوافق كلام الترمذي ، ويُحتمل أن يكون حكم بالحسن وأراد المعنى اللغوي أي أن متنه حسن ، والله أعلم » [(٢)] .

---

(١) انظر : تقسيم الحديث (ص١٠٧) .

(٢) النكت لابن حجر (١/ ٤٢٦) .

ولا أوافقه رحمه الله في قوله : يحتمل أن أبا حاتم أراد الحسن بمعنى روي من وجه آخر لأنه ليس في النص ما يدل أو يشير إلى ذلك ، ولو نقل الكلام كاملاً لظهر بجلاء أن أبا حاتم لم يُرِد ذلك لأنه قال : « والحديث الآخر... يرويه الناس » فذكر أن عَمراً قد توبع عليه بعكس الحديث الأول الذي حسنه .

أما الاحتمال الثاني بأنه لعله حسنه وأراد المعنى اللغوي أي أن متنه حسن ، فهو احتمال ينقصه السند حيث إن ابن حجر لم يذكر أنه وقف على متن حديث عمرو عن سعيد ، فيبقى الأمر على الاحتمال ، ولكنه من نوع الاحتمالات الضعيفة لافتقارها إلى ما تستند إليه .

(النص التاسع) : قال أبو حاتم في ترجمة محمد بن حُميد الرازي : « حضرتُ حانوت عبد ك ختن أبي عمران الصوفي أنا وأحمد بن السندي ، وعنده جزآن ، فقلت : هذان الجزآن لك؟

قال : نعم :

قلت : ممن سمعت ؟

قال : من أبي زهير عبد الرحمن بن مغراء .

فإذا مكتوب في أول الجزء أحاديث لمحمد بن إسحاق ثم على إثر ذلك شيوخ علي بن مجاهد ، والآخر أحاديث سلمة بن الفضل .

فقلت : أحد الجزئين هو من حديث علي بن مجاهد ، والآخر من حديث سلمة بن الفضل .

فقال : لا ، حدثنا بهما أبو زهير .

فعلمت على أحاديث منها غرائب حسان... ثم خرجت ، ودخلتُ أنا وابن السندي بعد أيام على ابن حُميد ... فأخرج إلي الجزئين ... فلما خرجنا من عند ابن حميد ، وقد كتبت تلك الأحاديث الغرائب التي كنت اشتهيت أن أسمعها من عبد ك... ومررت على عبد ك فقلت : هات ذلك الجزئين لأطالعهما . فقال : مَرَ بي ابن حُميد ورآهما في حانوتي فأخذهما وذهب بهما »[1] .

ساق أبو حاتم هذه القصة ليشير إلى أن محمد بن حميد يسرق حديث غيره ، والذي يعنينا هنا وصف أبي حاتم لتلك الأحاديث بأنها : « غرائب حِسان » . والحِسان هنا وصف للغرائب وليس حكماً عليها بالقبول والصحة كما هو ظاهر بجلاء ، ويلاحظ هنا أن أبا حاتم له ولع بالغرائب كما هو حال كبار أئمة النقد فقد قال : « ... تلك الأحاديث الغرائب التي كنت اشتهيت أن أسمعها... » . وقد اشتهى سماعها لأنه لم يسمعها من

---

(١) الجرح والتعديل (٧/ ٢٣٢) باختصار .

قبل ، إما لزيادات في أسانيدها أو متونها ، وإما أن تلك الأحاديث بتمامها لم يسمعها من قبل .

(**النص العاشر**) : قال ابن أبي حاتم : « سألت أبي : عن حديث رواه عبد الله بن زيد بن أسلم عن أبيه عن ابن عمر عن النبي ﷺ قال : « احثوا في وجوه المداحين التُّراب » .

قال أبي : فجعلتُ أستحسنه حتى رأيت ما رواه حفص بن ميسرة عن زيد بن أسلم عن جامع بن أبي رشاد أن النبي ﷺ .

قال : فعلمتُ أن ذلك الصواب ، وذلك أن أهل الكوفة يروون هذا الحديث عن المقداد بن الأسود عن عبد الله بن عمرو ، فعلمتُ أن هذا الحديث ليس من رواية أهل الحجاز ، إنما رواه أهل العراق ، وجامع من أهل العراق ، فرجع الحديث إلى العراق ، وهذا عندي الصحيح »(١) .

عبد الله بن زيد بن أسلم ، قال أبو حاتم فيه : « ليس به بأس »(٢) ، وقد ضعفه ابن معين والجوزجاني وأبو زرعة وابن حبان والنسائي وابن عدي ، ووثقه أحمد وابن المديني(٣) .

---

(١) العلل (٢/ ٢٣٨) ، ورواية عبد الله أخرجها الخطيب في تاريخ بغداد (٨/ ٣٣٨) .

(٢) الجرح والتعديل (٥/ ٥٩) .

(٣) انظر : تهذيب الكمال (١٤/ ٥٣٦-٥٣٨) .

وحفص بن ميسرة الذي رجَّح أبو حاتم روايته عن زيد بن أسلم قال فيه : « صالح الحديث » [١] وقال في موضع آخر : « يكتب حديثه محله الصدق ، وفي حديثه بعض الأوهام » [٢] ، ويظهر أن حديثه عن زيد بن أسلم جيد ، فقد احتج الشيخان في صحيحيهما بروايته عن زيد بن أسلم[٣] ، ووثقه أحمد وابن معين والفسوي ، وقال أبو زرعة : لا بأس به، وضعفه الساجي والأزدي [٤] .

فاستحسان أبي حاتم لرواية عبد الله بن زيد كان لظنه أن الحديث غريب إذ لا يُعرف هذا الحديث عن ابن عمر إلا من طريقه ، ثم ظهر له أن عبد الله قد خولف ، حيث وجد حفص بن ميسرة يروي الحديث عن زيد ابن أسلم بخلاف ما رواه ابنه عبد الله عنه ، فقد جعله عن جامع بن أبي راشد مرسلاً ، وعبد الله يرويه عن أبيه عن ابن عمر متصلاً بإسناد مدني .

فالحديث بعد أن ظهرت علته لم يعد غريباً ولا مستحسناً لأنه أصبح معلولاً ، والحديث المعلول لا يكون غريباً ولا حسناً عند أبي حاتم كما هو

(١) الجرح والتعديل (٣/ ١٨٧) .

(٢) تهذيب الكمال (٧/ ٧٦) وهذا النص ليس في الجرح ولا العلل .

(٣) المصدر السابق (٧/ ٧٤) .

(٤) المصدر السابق (٧/ ٧٤-٧٦) وتهذيب التهذيب (٢/ ٤٢٠) .

ظاهر من هذا النص والنصوص المتقدمة .

ومما ينبغي أن يُعرف أن أبا حاتم يتكلم هنا على رواية زيد بن أسلم بالذات وما هو الصواب فيها ، ويبدو أنه لم يقف على متابعتين جيدتين لعبد الله بن زيد ، فقد تابعه عبد العزيز بن محمد الدراوردي [1] ، وسعيد ابن عبد العزيز التنوخي [2] فروياه عن زيد عن ابن عمر كما رواه عبد الله ويشهد لروايتهم حديث عطاء [3] عن ابن عمر في الباب ، وأهم ما يعنينا معنى الحسن في كلام أبي حاتم وليس بيان الراجح في شأن هذا الحديث .

(**النص الحادي عشر**) : قال ابن أبي حاتم : « سألت أبي عن حديث رواه إبراهيم بن عيينة أخو سفيان عن أبي حيان التيمي عن أبي زرعة عن أبي هريرة عن النبي ﷺ قال : « الغنم من دواب الجنة ، فامسحوا من رغامها[4] وفي مرابضها » .

قال أبي : كنت أستحسن هذا الإسناد ، فبان لي خطؤه ، فإذا قد رواه

---

(١) أخرجها ابن حبان في صحيحه (١٣/ ٨٢) .

(٢) أخرجها أبو نعيم في الحلية (٦/ ١٢٧) .

(٣) أخرجه أحمد (٢/ ٩٤) والبخاري في الأدب المفرد (٣٤٠) وابن حبان (١٣/ ٨٣-٨٤) .

(٤) قال أبو عبيد في غريب الحديث (٢/ ٣٥٩) : « الرغام هو التراب » وقال ابن الأثير في النهاية بعد ذكره للحديث (٢/ ٢٣٩) : : « أراد مسح التراب عنها رعاية لها وإصلاحاً لشأنها » .

عمار بن محمد عن ابن حيان عن رجل من بني هاشم عن النبي ﷺ بمثله ، وهو أشبه »[١] .

حديث ابن عيينة أخرجه الخطيب[٢] البغدادي بإسناده عنه ، والحديث الآخر أخرجه ابن أبي شيبة[٣] في مسنده .

وإبراهيم بن عيينة قال أبو حاتم فيه : « شيخ يأتي بالمناكير »[٤] ، وقال ابن معين : « كان مسلماً صدوقاً ، لم يكن من أصحاب الحديث »[٥] ، وقال النسائي : « ليس بالقوي »[٦] ، وقال العجلي : « صدوق »[٧] وقال أبو داود : « صالح » وذكره ابن حبان في ثقاته[٨] .

وعمار بن محمد الثوري ابن أخت سفيان الثوري ، قال أبو حاتم فيه :

---

(١) العلل (١/ ١٣٧) .

(٢) تاريخ بغداد (٧/ ٤٣٢) .

(٣) الجرح والتعديل (٢/ ١١٩) .

(٤) تهذيب الكمال (٢/ ١٦٤) .

(٥) المرجع نفسه .

(٦) تهذيب التهذيب (١/ ١٥٠) .

(٧) المرجع نفسه .

(٨) المرجع نفسه .

« ليس به بأس يكتب حديثه »[(١)] ، ووثقه ابن معين وابن سعد ، وذهب أبو زرعة والجوزجاني وابن حبان إلى أنه ليس بقوي[(٢)] .

وابن حيان هو أبو حيان يحيى بن سعيد بن حيان التيمي ، قال أبو حاتم فيه : « صالح »[(٣)] ، ووثقه الآخرون[(٤)] . والظاهر أن أبا حاتم استحسن سند إبراهيم بن عيينة لغرابته عنده ، إذ لم يرو هذا الحديث عن أبي هريرة بهذا السند إلا إبراهيم ، ولكن ظهر له أن الحديث خطأ وأن الصواب المحفوظ عن أبي حيان مرسلاً ، فهو لم يدرك أحداً من الصحابة ، وهذا الرجل الهاشمي لا دليل على صحبته ، فعُلم أن هذا من مناكير إبراهيم بن عيينة .

وغير خاف أن أبا حاتم يتكلم عن حديث أبي حيان التيمي بالذات ، دون التعرض للطرق الأخرى التي روت الحديث عن أبي هريرة[(٥)] ، وهذا مما يؤكد أنه حين استحسنه في البداية كان لغرابته لا لقوته .

---

(١) الجرح والتعديل (٦/ ٣٩٣) .

(٢) انظر : تهذيب الكمال (٢١/ ٢٠٥-٢٠٧) .

(٣) الجرح والتعديل (٩/ ١٤٩) .

(٤) انظر : تهذيب الكمال (٣١/ ٣٢٤-٣٢٥) .

(٥) انظر : الصحيحة للألباني (٣/ ١٢٠-١٢٢) .

(النص الثاني عشر) : قال ابن أبي حاتم : « سألت أبي عن حديث رواه قتادة وحماد بن سلمة عن عكرمة بن خالد عن ابن عمر عن النبي ﷺ قال: « من باع نخلاً قد أُبِّرت : فثمرتها للبائع إلا أن يشترط المبتاع » .

قال أبي : كنت أستحسن هذا الحديث من ذا الطريق حتى رأيت من حديث بعض الثقات عن عكرمة بن خالد عن الزهري عن ابن عمر عن النبي ﷺ .

قال أبي : فإذا الحديث قد عاد إلى الزهري عن سالم عن ابن عمر عن النبي ﷺ »(١) .

أخرج عدد من الأئمة (٢) حديث حماد عن عكرمة بن خالد عن ابن عمر رضي الله عنهما ، وأما حديث الزهري عن سالم عن ابن عمر فهو في الصحيحين (٣) وغيرهما .

وعكرمة بن خالد ثقة (٤) عند أهل العلم ، وقد سمع من ابن عمر (٥) ،

---

(١) العلل (١/ ٣٧٧) .

(٢) أخرجه أحمد (٢/ ٣٠) والطحاوي (٤/ ٢٦) .

(٣) أخرجه البخاري (٢٢٠٣) ومسلم (١٥٤٣) .

(٤) انظر : تهذيب الكمال (٢٠/ ٢٥٠-٢٥١) والتهذيب (٧/ ٢٥٨) .

(٥) انظر : التاريخ الكبير للبخاري (٧/ ٤٩) وتهذيب الكمال (٢٠/ ٢٥٠) .

واحتج الشيخان في صحيحيهما بحديثه عنه .

والظاهر أن أبا حاتم استحسن حديث عكرمة عن ابن عمر ، لأن فيه فائدة وهي إضافة راوٍ آخر عن ابن عمر غير سالم بن عبد الله ونافع مولى ابن عمر وغيرهما ممن رووا هذا الحديث عنه . فالحديث عن عكرمة بن خالد عن ابن عمر غريب ، فلهذا استحسنه أبو حاتم حتى تبين له أنه خطأ، فعكرمة لم يسمعه من ابن عمر بل يرويه عن الزهري عن ابن عمر ، والمعروف أن الزهري يرويه عن سالم عن ابن عمر ، فاتضح أن الحديث أصله يرجع إلى رواية الزهري وليس طريقاً جديداً أو مستقلاً عن ابن عمر.

(النص الثالث عشر) : قال ابن أبي حاتم : « سألت أبي عن حديث رواه نعيم بن حماد عن يزيد بن هارون عن ابن أبي عروبة عن هشام بن عروة عن أبيه عن عائشة في الرجل يطلق امرأته ثلاثاً في مرضه قالت : « ترثه ما دامت في العدة » .

قال أبي : رواه عبد الأعلى عن سعيد عن رجل عن هشام بن عروة عن أبيه عن عائشة .

قال أبي : وكنت أستحسن حديث يزيد بن هارون حتى كتبت هذا

الحديث فإذا هو قد أفسد ذلك الحديث » [١] .

حديث يزيد بن هارون أخرجه أبوبكر بن أبي شيبة [٢] بمثل ما رواه نعيم بن حماد ، وابن أبي عروبة نقلت في نص سابق قول أبي حاتم فيه ، ولكن يضاف إلى ما قد نُقل أن ابن أبي حاتم ذكر في (المراسيل) [٣] عن الإمامين علي بن المديني وأحمد بن حنبل أن ابن أبي عروبة لم يسمع من هشام بن عروة ، وهذا ما يؤكده كلام أبي حاتم هنا في علة هذا الحديث ، حيث ذكر أن رواية عبد الأعلى عن ابن أبي عروبة أفسدت الرواية الأولى لوجود رجل مبهم فيها يؤكد صحة عدم سماع سعيد من هشام .

ولعل أبا حاتم استحسن حديث يزيد بن هارون لما رأى فيه من زيادة ذكر أم المؤمنين عائشة رضي الله عنها ، وذلك لأن الحديث رواه حماد [٤] ابن زيد عن هشام عن أبيه من قوله بدون ذكرها رضي الله عنها ، ولا شك أن الحديث عنها رضي الله عنها أقوى في الاحتجاج من كونه عن عروة بن الزبير وهو تابعي - رحمه الله - .

---

(١) العلل (١/ ٤٢٨) .

(٢) المصنف لابن أبي شيبة (٥/ ٢١٩) وعنه ابن حزم في المحلى (١٠/ ٢١٩) .

(٣) المراسيل لابن أبي حاتم (ص٦٩) .

(٤) السنن لسعيد بن منصور (٢/ ٤٣-٤٤) .

فالحديث استحسنه أبو حاتم لما فيه من فائدة لا توجد في الرواية الأخرى ، ثم زال ذلك الاستحسان لما تبين ضعفه .

(النص الرابع عشر) : ذكر أبو حاتم أنه دخل على إبراهيم بن هشام الغساني فأخرج له كتابه ، ثم قال : « فنظرت إلى حديث فاستحسنته من حديث ليث بن سعد عن عُقيل ، فقلت له : اذكر هذا ، فقال : حدثنا سعيد بن عبد العزيز عن ليث بن سعد عن عَقِيل - بالكسر - .

ورأيت في كتابه أحاديث عن سويد بن عبد العزيز عن مغيرة وحصين قد أقلبها على سعيد بن عبد العزيز ، فقلت له : هذه أحاديث سويد بن عبد العزيز ، فقال : حدثنا سعيد بن عبد العزيز عن سويد ، وأظنه لم يطلب العلم وهو كذاب »(١) .

سعيد بن عبد العزيز التنوخي(٢) إمام جليل من أجلة علماء الشام في زمنه ، وأما سويد بن عبد العزيز فهو ضعيف عند أئمة النقد(٣) ، وقد قال أبو حاتم فيه : « في حديثه نظر ، هو لين الحديث »(٤) .

---

(١) الجرح والتعديل (٢/ ١٤٣) .

(٢) انظر : تهذيب الكمال (١٠/ ٥٣٩-٥٤٥) .

(٣) انظر : تهذيب الكمال (١٢/ ٢٥٥-٢٦٢) .

(٤) الجرح والتعديل (٤/ ٢٣٨-٢٣٩) .

وسعيد أكبر سناً فقد ولد سنة تسعين [١] ، وأما سويد فولد سنة ثمان ومئة[٢] ، ولم يرو أحدهما عن الآخر كما يظهر من ترجمتهما في تهذيب الكمال .

فأبو حاتم استحسن الحديث لغرابته أو لفائدة فيه تتعلق بمرويات ليث ابن سعد ، ثم زال ذلك الإعجاب والاستحسان لما انكشف له أن إبراهيم الغساني كذاب لا يعرف العلم ولم يطلبه حيث قلب مرويات سويد وهو ضعيف فجعلها عن سعيد بن عبد العزيز وهو ثقة إمام .

(النص الخامس عشر) : قال ابن أبي حاتم : « محمد بن نباتة السري ، روى عن أبي عاصم النبيل ، سمع منه أبي في المذاكرة حديثاً فاستحسنه فكتبه... » [٣] .

ومن المعلوم أن المذاكرة عند المحدثين لها أغراض من أهمها الاستفادة من الآخر بسماع أحاديث لم يسمعها الأول ولا يعرفها ، ومن ذلك أن أبا حاتم قال : « قلت على باب أبي الوليد الطيالسي : من أغرب عليَّ حديثاً غريباً مسنداً صحيحاً لم أسمع به فله عليَّ درهم يتصدق به ، وقد حضر

---

(١) النبلاء (٨/ ٣٢) .

(٢) النبلاء (٩/ ١٩) .

(٣) الجرح والتعديل (٨/ ١١٠) .

على باب أبي الوليد خلق من الخلق : أبو زرعة فما دونه ، وإنما كان مرادي أن يلقى علي ما لم أسمع به فيقولون : هو عند فلان فأذهب فأسمع ، وكان مرادي أن أستخرج منهم ما ليس عندي ، فما تهيأ لأحد منهم أن يُغرب عليَّ حديثاً » (١) .

فهو يبحث عن الحديث الغريب الذي لم يسمعه وليس هو عنده ، ولا شك أن ذلك الحديث الذي كتبه عن محمد بن نباتة ، إنما كتبه لغرابته عنده ولأنه يستفيد منه فائدة لم تكن عنده من قبل ، وهذا هو معنى الحسن هنا .

(**النص السادس عشر**) : قال في ترجمة عبد العزيز بن عبيد الله بن حمزة ابن صهيب : « هو عندي عجيب ضعيف الحديث منكر الحديث ، يكتب حديثه ، يروي أحاديث مناكير ، ويروي أحاديث حساناً » (٢) .

وهذا النص يفسر نفسه حيث قابل بين المنكر والحسن ، فعُلِم أن تلك الأحاديث التي قال أبو حاتم عنها إنها أحاديث حسان؛ لسلامتها من المخالفة والخطأ الموجب للنكارة ، فيكون عنى بحسنها أنها غرائب تُحتمل لذلك الراوي لانتفاء النكارة عنها ، فاستحسنت لأجل ذلك .

هذا مع التأكيد على أن هذا الراوي ضعيف مطلقاً في حكم أبي حاتم .

---

(١) مقدمة الجرح والتعديل (١/ ٣٥٥) .

(٢) الجرح والتعديل (٥/ ٣٨٧-٣٨٨) .

(النص السابع عشر) : وقال في ترجمة عمرو بن حصين البصري : « تركتُ الرواية عنه ، هو ذاهب الحديث ليس بشيء ، أخرج أول شيء أحاديث مشبهة حساناً ، ثم أخرج بعد لابن علاثة أحاديث موضوعة ، فأفسد علينا ما كتبا عنه ، فتركنا حديثه »[1] .

ويعني بذلك أنه أخرج لهم في بادئ معرفتهم به أحاديث تشبه أحاديث الثقات من حيث كونها مستقيمة وسالمة من النكارة ، ويُحتمل لمثله أن يتفرد ببعضها ثم تبين لهم كذبه فتركوه .

(النص الثامن عشر) : وقال في ترجمة عنبسة بن أبي رائطة : « شيخ روى عنه عبد الوهاب الثقفي أحاديث حِساناً ، وروى عنه وهيب ، وليس بحديثه بأس »[2] .

وهذا مدح لأحاديث الثقفي عن هذا الراوي وثناء عليها فيما ظهر لي .

٢- استعماله للحسن بمعناه اللغوي :

وجدت أبا حاتم استعمل (الحسن) بمعناه اللغوي في موضعين هما :

(النص الثامن عشر) : سأله ابنه عن حديث « قريش بعضها لبعض

---

(١) المرجع السابق (٦/ ٢٢٩) .

(٢) المرجع السابق (٦/ ٤٠٠) .

أكفاء إلا حائك أو حجام »[١] ، فقال : « هذا حديث منكر رواه هشام الرازي ، وزاد في الحديث : « إلا حائك أو حجَّام أو دبَّاغ » ، فخرج عليه الدباغون[٢] ، واجتمعوا حتى إن بعض الناس حَسَّن الحديث وقال : إنما معنى هذا أو دَّباب[٣] إنما أراد هؤلاء الذين يتخذون الدَّباب »[٤] .

وقوله : « حَسَّن الحديث » أي غيَّره وزينه حتى يجعله مقبولاً عند أولئك الدباغين الغاضبين ، وتنطفئ الفتنة بذلك ، وهذا ظاهر بجلاء في السياق .

(**النص التاسع عشر**) : سأله ابنه عن حديث يرويه قتادة بن الفضيل عن ثور بن يزيد عن خالد بن معدان عن معاذ بن جبل مرفوعاً : « مؤمن قوي أحب إلى الله عز وجل من مؤمن ضعيف » . الحديث . فقال أبو حاتم : « هذا حديث منكر جداً ، ولو كان هذا الكلام عن خالد بن معدان لكان حسناً ، وقتادة بن الفضل شيخ »[٥] .

---

(١) لم أجده بهذا اللفظ ، والحديث منكر كما قال أبو حاتم . ذكره في البلوغ .

(٢) أي أصحاب مهنة دباغة الجلود .

(٣) الدَّب ظرف للبزر والزيت – انظر : القاموس المحيط (ص١٠٦) .

(٤) العلل (١/ ٤٢٤) .

(٥) العلل (٢/ ١٢٠) .

يريد بذلك أن الحديث لو كان من كلام خالد بن معدان وليس مرفوعاً إلى رسول الله ﷺ لكان حسناً أي مقبولاً ويُتسامح في الضعف الموجود في السند لأن الكلام عن رجل من التابعين ، ولا شك أن الحديث عن رسول الله ﷺ شديد .

ويظهر من هذين النصين أن أبا حاتم استعمل الحسن فيهما استعمالاً لغوياً صرفاً مخالفاً الاستعمال الاصطلاحي عند المحدثين القدامى الذي يأتي عندهما بمعنيين :

١- حسن لقوته

٢- حسن لغرابته وفائدته .

وهذا لا يتلاءم مع سياق استعمال (الحسن) في النصين الآنفين ، فعلم من ذلك أنه استعمله بمعناه اللغوي أي ما تقبله النفس وتميل إليه ، فكل مقبول حسن .

ثانياً : إطلاقه الحسن على الرواة :

أ - ثقات حسَّن حديثهم :

١ - **إبراهيم بن طَهْمان** ، قال أبو حاتم فيه : « صدوق حسن الحديث »(١) .

مرتبة (صدوق) عند أبي حاتم تحتاج إلى إيضاح سيأتي بيانه إن شاء الله في الباب الثالث من هذه الأطروحة ، والراجح عندي أنه يعني بها هنا التوثيق؛ لأنه قد نقل عنه أنه قال فيه « ثقة »(٢) .

وقد وصفه عدد من كبار العلماء بالثقة مع حُسن الحديث ، قال إسحاق ابن راهويه : « كان صحيح الحديث ، حسن الرواية ، كثير السماع ، ما كان بخراسان أكثر حديثاً منه ، وهو ثقة »(٣) .

وقال صالح جزرة : « ثقة حسن الحديث ، يميل شيئاً إلى الإرجاء في الإيمان ، حبَّب الله حديثه إلى الناس ، جيد الرواية »(٤) .

وقال عثمان بن سعيد الدارمي : « كان ثقة في الحديث ، لم يزل الأئمة

---

(١) الجرح والتعديل (٢/ ١٠٧) .

(٢) انظر : تهذيب الكمال (٢/ ١١١) وتهذيب التهذيب (١/ ١٢٩) .

(٣) تهذيب الكمال (٢/ ١١١) .

(٤) المصدر السابق .

يشتهون حديثه ، ويرغبون فيه ويوثقونه »(١) .

ونلاحظ هنا أن حديث ابن طهمان وُصِف بأن الله حبَّبه إلى الناس ، وأن الأئمة يشتهونه ويرغبون فيه ، وما ذلك إلا لحُسن حديثه ، وأسباب استحسان الناس لحديثه فيما يظهر لي راجع إلى سببين :

١-ثقة الرجل وإمامته وصلاحه ، كما ذكر عن الإمام أحمد أن أحاديث أهل الصدق تُشتهى(٢) .

٢- مع ثقته هو من المكثرين المتوسعين في الرواية ، وهذا مما يجعله كثير الغرائب والفوائد ، وقد وصفه إسحاق بن راهويه بكثرة السماع ، ووصفه يحيى بن أكثم القاضي بسعة العلم(٣) ، وقد أُنكِر عليه بعض ما تفرد به(٤) .

٢- وقال في حَريز بن عثمان : « حسن الحديث ، ولم يصح عندي ما يقال في رأيه ، ولا أعلم بالشام أثبت منه ، وهو ثقة متقن »(٥) .

---

(١) المصدر السابق .

(٢) العلل للمروزي (ص١٣٢) .

(٣) تهذيب الكمال (٢/ ١١٢) .

(٤) انظر : الثقات لابن حبان (٦/ ٢٧) والميزان (١/ ٣٨) وتهذيب التهذيب (١/ ١٣٠) .

(٥) الجرح والتعديل (٣/ ٢٨٩) .

فهو ثقة متقن وأثبت الشاميين عنده ، فمعنى حُسن حديثه يرجع إما إلى هذا الإتقان والتثبت في روايته ، وهذا بلا شك من دواعي الاستحسان ، وإما إلى علو إسناده فقد ذكر الذهبي أنه توفي سنة ثلاث وستين ومئة وله نيف وتسعون سنة ، ثم قال : « وحديثه عالٍ ، من ثلاثيات البخاري » (١)، والبخاري من أقران أبي حاتم ، ولا شك أن العلو من أهم دواعي الاستحسان عند المحدثين ، ولا يبعد أن يكون أبو حاتم أراد ذلك كله ، بل وربما غير ذلك من الأمور التي خفيت علينا .

٣- وقال في **سالم بن أبي أمية القرشي** مولى عمر بن عبيد الله : « رجل صالح ، ثقة حسن الحديث » (٢) .

وهو ثقة بالاتفاق (٣) .

قال ابن عبد البر : « أجمعوا على أنه ثقة ثبت » (٤) ، فالظاهر أن أبا حاتم استحسن حديثه لما فيه من إتقان وتثبت .

٤- وقال في **سعيد بن إياس الجُريري** : « تغير حفظه قبل موته ،

---

(١) النبلاء (٧/ ٨١) .

(٢) الجرح والتعديل (٤/ ١٧٩) .

(٣) انظر : تهذيب الكمال (١٠/ ١٢٩-١٣٠) .

(٤) تهذيب التهذيب (٣/ ٤٣٢) .

فمن كتب عنه قديماً فهو صالح ، وهو حسن الحديث »[١] .

ويظهر لي أنه يريد توثيق الجريري وتقوية مروياته قبل اختلاطه كما هو ظاهر السياق .

٥- وقال في **سليمان بن عامر الكندي** : « مستوي الحديث ، حسن الحديث ، صدوق ، لو أدرك شُعبة هذا لعله كان يكتب كلامه ، ألا ترى كيف يتوقى لا يتجاوز الربيع بن أنس »[٢] .

الظاهر أن أبا حاتم أراد بحسن حديثه لما رأى في حديثه من شدة التثبت لدرجة أنه لم يروِ إلا عن الربيع بن أنس فقط[٣] .

٦- وقال في **عبد ربه بن سعيد الأنصاري** : « لا بأس به » فسأله ابنه : « يحتج بحديثه ؟ » فقال : « هو حسن الحديث ثقة »[٤] .

وقد تقدمت الإشارة إلى عبد ربه في النص الثالث ، وهو ثقة من غير خلاف[٥] ، ومما يدل على أنه من المتقنين المتثبتين أن ابن معين قال فيه :

---

(١) الجرح والتعديل (٤/ ١) .

(٢) الجرح والتعديل (٤/ ١٣٣) .

(٣) انظر تهذيب الكمال (١٢/ ١٤) .

(٤) الجرح والتعديل (٦/ ٤١) والعلل (١/ ١٣٢) ولكن بدون (ثقة) .

(٥) انظر تهذيب الكمال (١٦/ ٤٧٧-٤٧٨) وتهذيب التهذيب (٦/ ١٢٧) .

« ثقة مأمون »[(١)] ، وقال أحمد بن حنبل : « عبد ربه بن سعيد هو أخو يحيى ابن سعيد ، جميعاً ثقتان ، وأما عبد ربه : بخٍ ثقة »[(٢)] .

فالراجح أن أبا حاتم أراد بالحسن هنا الثناء على استقامة حديث عبد ربه وصحته ، وقد يقال كيف يكون ذلك وقد قال فيه : « لا بأس به »؟! والجواب أن أبا حاتم يقرن بين لا بأس به وثقة في عدد من النصوص ، منها قوله في واقد بن محمد بن زيد : « لا بأس به ، ثقة يحتج بحديثه »[(٣)] ، وفيما مضى رأيناه قد صحح حديث من قال فيه لا بأس به كما في النصين الأول والثاني .

٧- وقال في عبيد الله بن موسى العبسي : « صدوق كوفي ، حسن الحديث ، وأبو نُعيم أتقن منه ، وعبيد الله أثبتهم في إسرائيل ، كان إسرائيل يأتيه فيقرأ عليه القرآن ، وهو ثقة »[(٤)] .

وأبو نعيم الفضل بن دكين إليه المنتهى في التثبت حتى إن الإمام أحمد[(٥)]

---

(١) الجرح (٦/ ٤١) .

(٢) العلل برواية عبد الله (١/ ٥١٣) .

(٣) الجرح والتعديل (٩/ ٣٣) .

(٤) الجرح والتعديل (٥/ ٣٣٥) .

(٥) انظر: تهذيب الكمال (٢٣/ ٢٠٨) .

ابن حنبل ذكر أنه أقل خطأ من وكيع وعبد الرحمن بن مهدي ويحيى بن سعيد القطان ، وقال الفسوي : « أجمع أصحابنا أن أبا نُعيم كان غاية في الإتقان » (١) .

فقول أبي حاتم إن أبا نُعيم أتقن من عبيد الله بن موسى لا يعني التضعيف أو عدم الإتقان ، بل عبيد الله كان متقناً وما نقم عليه سوى التحديث بأحاديث فيها غلو في التشيع ولذلك ضعفه بعض الأئمة (٢) ، وقد سمع أبو حاتم منه سنة ثلاث عشرة ومئتين (٣) ، في نفس السنة التي توفي فيها (٤) .

ويظهر أن هذا التفاضل فيهما في حديث سفيان الثوري فإن عبيد الله يستضعف في حديثه عن الثوري (٥) وليس هو كأبي نعيم فيه .

ويظهر لي أن أبا حاتم أراد بالحسن هنا شدة تثبت عبيد الله في بعض حديثه كما في روايته عن إسرائيل التي قال أبو حاتم فيها : « أثبتهم في

---

(١) المعرفة والتاريخ (٢/ ٦٣٣) .

(٢) انظر : تهذيب الكمال (١٩/ ١٦٨) وتهذيب التهذيب (٧/ ٥٢-٥٣) .

(٣) الجرح والتعديل (٥/ ٣٣٤) .

(٤) انظر : تهذيب الكمال (١٩/ ١٦٩) .

(٥) انظر : هدي الساري (ص٤٤٤) .

إسرائيل » ثم وصفه بأنه ثقة ، وأبو حاتم معروف بأنه شديد التزكية حتى إن الذهبي قال فيه : « إذا وثق أبو حاتم رجلاً نتمسك بقوله ، فإنه لا يوثق إلا رجلاً صحيح الحديث ، وإذا ليّن رجلاً ، أو قال فيه : لا يُحتج به ، فتوقف حتى ترى ما قال غيره فيه ، فإن وثقه أحد ، فلا تبنِ على تجريح أبي حاتم ، فإنه متعنت في الرجال ، قد قال في طائفة من رجال (الصحاح) : ليس بحجة ، ليس بقوي أو نحو ذلك »[١] .

ولا أستبعد أن يكون أبو حاتم أراد ذلك بالإضافة إلى أن في أحاديث عبيد الله غرائب وفوائد لا توجد عند غيره .

٨- وقال في **محمد بن راشد المكحولي** : « كان صدوقاً حسن الحديث »[٢] .

قال أحمد بن حنبل فيه : « ثقة ثقة »[٣] ، واتفق الرواة عن ابن معين على أنه وثقه[٤] ، كما وثقه عدد من الأئمة[٥] ، وقال النسائي في رواية :

---

(١) النبلاء (١٣/ ٢٦٠) .

(٢) الجرح والتعديل (٧/ ٢٥٣) .

(٣) تهذيب الكمال (٢٥/ ١٨٩) .

(٤) المصدر السابق .

(٥) انظر : المصدر السابق وتهذيب التهذيب (٩/ ١٦٠) .

« ليس بالقوي » [١] ، وذهب ابن حبان والدارقطني وابن خراش إلى ضعفه[٢] .

ويظهر أن أبا حاتم يوثقه بدلالة أنه لم يُشر أدنى إشارة إلى ضعفه أو عدم الاحتجاج به كما هي عادته ، يضاف إلى ذلك أن ابنه لم ينقل في كتابه إلا أقوال من وثق المكحولي ، ومنها قول عبد الرزاق : « ما رأيت أحداً أورع في الحديث منه » [٣] ، وهذا يدل على توقيه وتثبته كما ورد في رواية أخرى: « أو أشد توقياً منه » [٤] ، وبملاحظة أسماء الرواة عن المكحولي الذين ذكرهم أبو حاتم كما نقل عنه ابنه يغلب على الظن أن حديث هذا الرجل بلغ أبا حاتم عن شيوخ ثقات أثبات منهم الثوري وابن مهدي وابن القطان وأبو نعيم وغيرهم ، لذا رأى حديثه حسناً ، أي مستقيماً صحيحاً يدل على التثبت .

وليس من مانع أن يكون أبو حاتم عنى بالإضافة إلى ذلك ما في حديث المكحولي من غرائب وفوائد لا توجد عند غيره .

---

(١) المصدر السابق (٢٥/ ١٩٠) .

(٢) المصدر السابق وتهذيب التهذيب (٩/ ١٦٠) .

(٣) الجرح والتعديل (٧/ ٢٥٣) .

(٤) تهذيب الكمال (٢٥/ ١٨٩) .

٩ - وقال في محمد بن الحسن بن المختار التميمي : « كان ثبتاً حسن الحديث »[١] .

وهذا النص ظاهر من نفسه ، فهذا الرجل يرى أبو حاتم أنه ثبت ، فقوله عنه إنه حسن الحديث أي لاستقامة مروياته وبُعدها عما يشوب غيرها من شوائب .

١٠ - وقال في محمد بن عبد الله المرادي : « هو شيخ لشريك ، حسن الحديث ، صدوق »[٢] .

وهذا مشابه لبعض ما سبق أيضاً من الجمع بين حسن الحديث والحكم على الراوي بأنه صدوق كما في (١ ، ٥ ، ٧ ، ٨) .

ب - ضعفاء حسن حديثهم :

قبل البدء في سرد أسماء هؤلاء الرواة يجب أن أنبّه على أمر سبق ذكره في النص الثالث من هذا المبحث ، فقد قال ابن أبي حاتم لأبيه : « يحتج بحديث ربيعة بن الحارث؟ قال : حسن . فكررت عليه مراراً فلم يزدني على قوله : حسن . ثم قال : الحجة سفيان وشعبة » .

وهذا النص يدل على أن الرجل إذا لم يوثقه أبو حاتم وقال فيه إنه حسن

---

(١) الجرح والتعديل (٧/ ٢٢٨) .

(٢) المصدر السابق (٧/ ٣٠٩) .

الحديث ، فهو غير صالح للاحتجاج بكل حديثه ، كما أنه ليس بضعيف مطلقاً ، فإذن يكون في مرتبة وسطى تعني أن بعض ما يرويه صحيح والبعض الآخر لا يكون كذلك .

ودليلنا على هذا التفسير أنا وجدنا أبا حاتم يقول في نصٍ شبيه بالنص الآنف الذكر : « أبو عقيل الدورقي صالح الحديث » ، فيقول له ابنه : « يحتج بحديثه؟ » فيقول : « صالح الحديث » [١] فكرر قوله ولم يجبه كما قال في ربيعة بن الحارث .

ثم وجدناه يوضح معنى صالح الحديث عنده بقوله : « يزيد بن كيسان يكتب حديثه ومحله الستر ،صالح الحديث » فيقول ابنه : « يحتج بحديثه؟ » فيقول : « لا هو بابة فضيل بن غزوان وذويه بعض ما يأتي به صحيح وبعض لا » [٢] .

ويقول في نص آخر في عبد الرحمن بن بكر بن الربيع بن مسلم : « محله الصدق يحدث عن جده أحاديث صحاحاً » [٣] ، وتقدم في النص الثاني قوله في حديث يرويه زيد بن واقد : « هذا حديث صحيح حسن ، وزيد

---

(١) الجرح والتعديل (٢/ ٣٧٧) .

(٢) المصدر السابق (٩/ ٢٨٥) .

(٣) المصدر السابق (٥/ ٢١٧) .

محله الصدق » .

و« صالح الحديث » و« محله الصدق » كثيراً ما يقرن أبو حاتم بهما قوله: يكتب حديثه ، وأحياناً لا يحتج به ، كما أنهما ليسا من ألفاظ التضعيف الصريح ، فهما أقرب الألفـاظ من حيث الاستعمال عند أبي حاتم إلى لفظ (حسن الحديث) وبالأخص حين يطلقه مجرداً من أي لفظ آخر .

فإذا كان الأمر كذلك وضح إن شـاء الله أن من قـال أبو حاتم فيه : « حسن الحديث يكتب حديثه » ونحو هذه العبارة التي تشعر بعدم التوثيق المطلق وبعدم التضعيف المطلق أيضاً ، أن معناها أن بعض ما يحدث به ذلك الرجل مستقيم وصحيح وهو في منزلة من يكتب حديثه وينظر فيه ، وقد يكون بعضهم عنده في منزلة أدنى وهم من يكتب حديثهم للاعتبار .

ولا مانع من أن يكون أبو حاتم أراد أيضاً أن ذلك الرجل له أحاديث من حِسان الأحاديث الغريبة السالمة من المخالفة والنكارة ؛ لأن لفظ حسن الحديث فيمن لم يوثقهم يحتمل الأمرين أو أحدهما كما سيأتي إيضاحه في النصوص التالية .

١١ - إبراهيم بن يوسف بن إسحاق بن أبي إسحاق السبيعي ، قال

أبو حاتم فيه : « يكتب حديثه ، وهو حسن الحديث »[(١)] .

وهذا الرجل أكثر العلماء[(٢)] على تضعيفه ، إلا أن الشيخين[(٣)] احتجا بحديثه عن أبيه فقط ، وهذا مشعر بأن حديثه عنه قوي ، ولعل أبا حاتم عنى بقوله حسن أي أن بعض أحاديثه مستقيمة كما هو الحال فيما يرويه عن أبيه ، ولا شك أن قوله فيه : يكتب حديثه ، مؤشر إلى وجود ضعف في مرويات هذا الرجل .

ولا يوجد ما يمنع أن يكون أراد ذلك بالإضافة إلى أن إبراهيم روى أحاديث غرائب لم يروها غيره .

١٢- إسماعيل بن أبي إسحاق خليفة أبو إسرائيل الملائي ، قال فيه : «حسن الحديث ، جيد اللقاء ، له أغاليط ، لا يحتج بحديثه ، ويكتب حديثه، وهو سيئ الحفظ »[(٤)] .

جمهور العلماء[(٥)] على تضعيفه ، وقد وثقه ابن معين في رواية[(٦)] ،

---

(١) الجرح والتعديل (٢/ ١٤٨) .

(٢) انظر : تهذيب الكمال (٢/ ٢٥٠-٢٥١) .

(٣) هدي الساري (ص٤٠٨) وقال : « احتج به الشيخان في أحاديث يسيرة » .

(٤) الجرح والتعديل (٢/ ١٦٦) .

(٥) انظر: تهذيب الكمال (٣/ ٧٨-٨١) وتهذيب التهذيب (١/ ٢٩٤) .

(٦) التاريخ برواية الدوري (٢/ ٣٣) .

وقال أبو زرعة : « صدوق إلا أن في رأيه غُلُواً » [(١)] ، وممن وثقه أيضاً يعقوب بن سفيان [(٢)] ، فتوثيق هؤلاء العلماء يدل على أن له أحاديث جيدة مستقيمة إما في مروياته عن بعض مشايخه وإما بالنسبة لمرويات بعض الحفاظ عنه .

وهذا هو معنى الحسن الذي أراده أبو حاتم فيما ظهر لي ، ولا يمنع أنه يريد أيضاً مع ما ذكر أن إسماعيل صاحب غرائب حسان لا توجد عند غيره ، لأن أبا حاتم كما تقدم له شروط في الحديث الغريب الذي يستحسنه، يلزم منها أن لا يكون صاحب تلك الغرائب منكر الحديث كما سيأتي بعد قليل في رقم (١٣) قولــه : « حسن الحديث ليس بمنكر الحديث » ، فالحديث المنكر لا يمكن أن يكون حسناً عنده .

١٣ - إسحاق بن الربيع ، قال فيه : « يكتب حديثه ، كان حسن الحديث » [(٣)] :

ونقل ابن أبي حاتم عن عمرو بن علي الفلاس أنه قال فيه : « إسحاق ابن الربيع أبو حمزة ضعيف الحديث ، حدَّث بحديث منكر عن الحسن عن

---

(١) الجرح والتعديل (٢/ ١٦٧) .

(٢) المعرفة والتاريخ (٣/ ١٣٣) .

(٣) الجرح والتعديل (٢/ ٢٢٠) .

عُتَيَّ عن أُبيّ ، وروى أحاديث عن الحسن في التفسير حساناً » (١) ، وقال ابن عدي فيه : « مع ضعفه يكتب حديثه » (٢) ، وساق له حديثاً عن الحسن خولف في رفعه .

والأحاديث التي رواها عن الحسن في التفسير واستحسنها الفلاَّس يبدو أنها من كلام الحسن البصري في تفسير آي القرآن وليست من الأحاديث المرفوعة ، ومن المعلوم أن المحدثين القدامى يستعملون كلمة (الحديث) في المرفوع والموقوف وأقوال التابعين (٣) .

ويظهر لي أن أبا حاتم أراد بحُسن حديثه أي بعض مروياته عن الحسن البصري التي هي ليست منكرة وقد تفرد بها .

١٤ - شيبان بن عبد الرحمن النحوي ، قال فيه : « حسن الحديث ، صالح الحديث ، يكتب حديثه ولا يحتج به » (٤) .

---

(١) المصدر السابق ، والكامل لابن عدي (١/ ٣٣٠) .

(٢) الكامل لابن عدي (١/ ٣٣٠) .

(٣) انظر : علوم الحديث لابن الصلاح (ص١٦) وتدريب الراوي (١/ ٤٢) وتهذيب الكمال (١٩/ ٩٧) .

(٤) الجرح والتعديل (٤/ ٣٥٦) وقوله : « ولا يحتج به » غير موجود في تهذيب الكمال وتهذيب التهذيب .

وهو ثقة بالاتفاق [(١)] لم يتكلم فيه إلا أبو حاتم والساجي حيث قال : «صدوق عنده مناكير وأحاديث عن الأعمش تفرد بها » [(٢)] ، وقد ذكر أحمد وابن معين بأنه ثقة في كل المشايخ [(٣)] ، وقد احتج به الشيخان في صحيحيهما إلا أن ابن حجر قال : « لم أر في البخاري من حديثه عن الأعمش شيئاً لا أصلاً ولا استشهاداً » [(٤)] ، فلا أستبعد أن يكون أبو حاتم لم يوثقه لأنه أنكر بعض حديثه عن الأعمش ، ولا ريب أن هذا فيه تشدد .

وأغلب الظن أن أبا حاتم أراد بتحسين حديثه أن عامتها مستقيمة إلا بعض ما ينكر عليه ، ويُلاحظ هنا أنه قرن قوله : حسن الحديث بصالح الحديث مما يؤكد تقارب معناهما عنده ، وقد أشرنا فيما تقدم إلى ذلك .

١٥ – طلحة بن يحيى القرشي ، قال فيه : « صالح الحديث ، حسن الحديث ، صحيح الحديث » [(٥)] .

---

(١) انظر : تهذيب الكمال (١٢/ ٥٩٤-٥٩٧) وتهذيب التهذيب (٤/ ٣٧٤) .

(٢) تهذيب التهذيب (٤/ ٣٧٤) .

(٣) تهذيب الكمال (١٢/ ٥٩٥) .

(٤) هدي الساري (ص٤٣٠) .

(٥) الجرح والتعديل (٤/٤٧٧) ومثله في تهذيب الكمال (١٣/ ٤٤٤) ولكن ذكر محقق =

وقد جاء عنه ما يدل على تضعيفه ، فقد قال في ترجمة أخيه : « إسحاق ابن يحيى بن طلحة ضعيف الحديث ليس بقوي ولا يمكننا أن نعتبر بحديثه ، وأخوه طلحة بن يحيى أقوى حديثاً منه ويتكلمون في حفظه ويكتب حديثه » (١) ، فإسحاق عنده لا يعتبر به وأما طلحة فيكتب حديثه .

وطلحة وثقه ابن معين وابن شيبة والعجلي ، وقال أحمد وأبو زرعة والنسائي : صالح الحديث ، وقال البخاري : « منكر الحديث » ، وقال ابن القطان : « ليس بالقوي » ، وقال ابن حبان : « كان يخطئ » ، وقال الفسوي : « لا بأس به في حديثه لين » ، وقال الساجي : « صدوق لم يكن بالقوي » (٢) .

وقد احتج به مسلم في صحيحه (٣) ، فهو ممن له أحاديث صحيحة وأخرى ليست كذلك ، ولذا أطلق عليه أبو حاتم « حسن الحديث »

= كتاب الجرح والتعديل في الهامش أن [حسن الحديث] و[صحيح الحديث] سقطت من بعض النسخ !! وهو تركيب غريب .

(١) الجرح والتعديل (٢/ ٢٣٧) .

(٢) انظر هذه الأقوال في : تهذيب الكمال (١٣/ ٤٤٣-٤٤٤) وتهذيب التهذيب (٥/ ٢٨) .

(٣) انظر : تهذيب الكمال (١٣/ ٤٤٢) .

و« صحيح الحديث » ، أي في بعض مروياته وليس كلها ، ويؤكد ذلك أنه أشار إلى وجود بعض الضعف فيه في ترجمة أخيه حين قال : « يتكلمون في حفظه » .

١٦ – عبد الله بن الحسين أبو حَريز الأزدي ، قال فيه : « هو حسن الحديث ، ليس بمنكر الحديث ، يكتب حديثه »(١) .

وهو ضعيف عند ابن القطان وأحمد وابن معين في رواية وأبي داود والنسائي والجوزجاني وابن عدي والدارقطني ، ووثقه ابن معين في رواية وأبو زرعة وابن حبان(٢) .

فمن المؤكد أن توثيق هؤلاء الأئمة مع قلتهم يدل على أن الرجل له أحاديث جيدة ، وهذا معنى الحسن في كلام أبي حاتم فيه وفي أمثاله .

ويجب أن لا تفوتنا ملاحظة مهمة وهي أن أبا حاتم جعل حُسن حديث أبي حَريز لأنه ليس بمنكر الحديث كما صرح به ، ومن هنا نعلم أن أبا حاتم يطلق « حسن الحديث » على الراوي الذي فيه ضعف ولكنه ليس بمنكر الحديث ، فالحسن لا يمكن أن يكون منكراً عنده .

١٧ – عبد الله بن عبد الملك بن أبي عبيد ة بن مسعود ، قال فيه : « هو

---

(١) الجرح والتعديل (٥/ ٣٥) .

(٢) انظر هذه الأقوال في : تهذيب الكمال (١٤/ ٤٢١-٤٢٢) والتهذيب (٥/ ١٨٨) .

حسن الحديث ، لا بأس به ، عنده غرائب عن الأعمش »[١] .

وقد قال العقيلي فيه : « في حديثه نظر »[٢] ، وقال الذهبي : « شيعي فيه كلام »[٣] .

وكلام أبي حاتم هنا يفسر بعضه بعضاً ، فقوله : حسن الحديث يعني كما قال هو : لا بأس به وعنده غرائب عن الأعمش ، ولم يقل روى مناكير عن الأعمش ، مما يدل أن تفرداته عنه عدها أبو حاتم من الغرائب الحسان التي ليس فيها مخالفة أو نكارة .

ومما تجب ملاحظته هنا أن حسن الحديث مرادف لـ : لا بأس به هنا ، وهذه اللفظة ذكرها ابن أبي حاتم في المنزلة الثانية[٤] ، وهي من قيل فيه إنه صدوق ، أو محله الصدق ، أو لا بأس به ، وحكمها عنده لمن قيلت فيه : أنه ممن يكتب حديثه وينظر فيه ، أي قبل أن يحتج به ينظر لكيلا يكون ذلك الحديث مما أخطأ فيه ، وسيأتي مزيد شرح لذلك في الباب الثالث إن شاء الله عند حديثنا عن مرتبة صدوق وموقف المحدثين منه .

---

(١) الجرح والتعديل (٥/ ١٠٥) .

(٢) الضعفاء الكبير للعقيلي (٢/ ٢٧٥) .

(٣) الميزان (٢/ ٤٥٧) واللسان (٥/ ٢١٣) .

(٤) انظر : الجرح والتعديل (٢/ ٣٧) .

١٨- عبد الرحمن بن إسحاق القرشي ، قال فيه : « يكتب حديثه ولا يحتج به ، وهو قريب من محمد بن إسحاق صاحب المغازي ، وهو حسن الحديث وليس بثبت ولا قوي ، وهو أصلح من عبد الرحمن بن إسحاق ابن أبي شيبة »[١] .

ولا بد أن ننظر في قول أبي حاتم عن هذين الرجلين اللذين ذكرهما هنا، أما محمد بن إسحاق فقد قال فيه : « ليس عندي في الحديث بالقوي ، ضعيف الحديث ، وهو أحب إليَّ من أفلح بن سعيد ، يكتب حديثه »[٢] ، وقال عن أفلح : « شيخ صالح الحديث »[٣] ، فليس قوله في ابن إسحاق: ضعيف الحديث يعني مطلقاً بل حقيقة ذلك لمن تأمل كلامه أنه أحب إليه وأفضل ممن قيل فيه صالح الحديث!

وأما عبد الرحمن بن إسحاق بن أبي شيبة فقد قال فيه : « ضعيف الحديث ، منكر الحديث ، يكتب حديثه ، ولا يحتج به »[٤] ، فالقرشي إذن ليس بضعيف الحديث مطلقاً ولكنه ليس بالقوي ، أي في بعض حديثه

(١) الجرح والتعديل (٥/ ٢١٣) .

(٢) المصدر السابق (٧/ ١٩٤) .

(٣) المصدر السابق (٢/ ٣٢٤) .

(٤) المصدر السابق (٥/ ٢١) .

ضعف ، ويؤكد هذا المعنى قول البخاري في عبد الرحمن بن إسحاق القُرشي : « ليس ممن يُعتمد على حفظه إذا خالف من ليس بدونه ، وكان عبد الرحمن ممن يُحتمل في بعضٍ »[١] ، ومعنى قوله يحتمل في بعضٍ يعني يصحح له بعض حديثه بدليل قول البخاري فيه في موضع آخر : « ثقة »[٢] ، وفي موضع غيره : « ربما وهم »[٣] ، وقوله في حديثٍ رواه : « ولا نعلم أن هذا من صحيح حديثه أم لا؟ »[٤] .

وكذلك قال ابن عدي : « في حديثه بعض ما يُنكر ولا يُتابع عليه ، والأكثر منه صحاح ، وهو صالح الحديث كما قاله أحمد بن حنبل »[٥] ، وفي رواية عن الإمام أحمد : « أما ما كتبنا من حديثه فصحيح »[٦] .

وقد وثقه ابن معين وأبوداود وابن حبان ، وقال عدد من الأئمة : ليس به بأس ، وقال بعضهم : صالح الحديث ، وقد ذهب بعضهم إلى

---

(١) جزء القراءة للبخاري (ص٣٩) .

(٢) العلل الكبير للترمذي (ص١٧٩) .

(٣) التاريخ الكبير (٥/ ٢٥٨) .

(٤) جزء القراءة للبخاري (ص٤) .

(٥) الكامل لابن عدي (٤/ ١٦١٢) .

(٦) تهذيب التهذيب (٦/ ١٣٩) .

تضعيفه[١] .

فأبو حاتم أراد بحُسن حديثه أي أن بعض حديثه وهو الأكثر مستقيم ، وقد أشار البخاري وابن عدي إلى ذلك .

ويجب أن يلاحظ في قول أبي حاتم الآنف أنه قرن حسن الحديث بقوله: وليس بثبت ولا قوي ، فيفهم من ذلك أن كل من أطلق عليه حسن الحديث ولم يوثقه توثيقاً صريحاً يكون فيه بعض الضعف ولكن لا يبلغ به إلى الضعف المطلق .

١٩- كنانة بن جبلة ، قال فيه : « محله الصدق ، يكتب حديثه ، حسن الحديث »[٢] .

وقد خالف الأئمة الآخرون أبا حاتم في ذلك ، قال ابن معين : « كذاب خبيث »[٣] ، وقال الجوزجاني : « ضعيف الأمر جداً »[٤] ، وقال ابن عدي : « مقدار ما يرويه غير محفوظ »[٥] ، وقال ابن حبان :

---

(١) انظر تهذيب الكمال (١٦/ ٥٢١-٥٢٥) والتهذيب (٦/ ١٣٩) .

(٢) الجرح والتعديل (٧/ ١٧٠) .

(٣) تاريخ الدارمي (ص١٩٦) .

(٤) أحوال الرجال (ص٣٤٧) .

(٥) الكامل لابن عدي (٦/ ٢٠٩٥) .

« يقلب الأخبار ، وينفرد عن الثقات بالأشياء المعضلات »(١) .

وقول أبي حاتم : محله الصدق ، يدل على أنه يقوي أمر كنانة ، لأن هذه اللفظة جعلها ابنه في المرتبة الثانية من مراتب الجرح والتعديل مع صدوق وليس به بأس ، ومن قيلت فيه : يكتب حديثه وينظر فيه ، ويلاحظ هنا أنه قرن حسن الحديث بمن قال فيه محله الصدق ، مما يدل على تقارب اللفظين عنده ، ويلاحظ هنا أيضاً أن حسن الحديث لا يحتج به مطلقاً لقوله : « يكتب حديثه » ، وهذا مشعر ببعض الضعف فلا يحتج به مطلقاً ، ولكن يكتب حديثه لينظر فيه وليس للاعتبار؛ لأن من يكتب حديثه للاعتبار جعلهم ابن أبي حاتم في منزلة أدنى ووضح بجلاء وصراحةً بأن حديثهم يكتب للاعتبار ، فميز بين من يكتب حديثه لينظر فيه فجعله أعلى منزلة وبين من يكتب حديثه للاعتبار فجعله أدنى من سابقه حيث وضعه في المرتبة الثالثة .

٢٠- معاوية بن صالح الحضرمي ، قال فيه : « صالح الحديث ، حسن الحديث ، يكتب حديثه ، ولا يحتج به »(٢) .

جمهور العلماء على توثيقه (٣) ، وذهب يحيى بن سعيد القطان وابن

---

(١) كتاب المجروحين(٢/ ٢٢٩) .

(٢) الجرح والتعديل (٨/ ٣٨٣) .

(٣) تهذيب الكمال (٢٨/ ١٨٩ ، ١٩١) .

معين في بعض الروايات إلى أنه ليس برضي [١] ، وقال يعقوب بن شيبة : « قد حمل الناس عنه ، ومنهم من يرى أنه وسط ليس بالثبت ولا بالضعيف ، ومنهم من يضعفه » [٢] .

ويظهر لي أن أبا حاتم أراد بحسن حديثه أي أن له أحاديث من حِسان الغرائب ، أي ليست من الغرائب المنكرة؛ لأن مقدار ما أغرب وتفرد به يُحتمل له فلا ينكر عليه ، فتعد إفراداته وغرائبه حِساناً ، ومما يؤكد كثرة غرائبه ما قاله حميد بن زنجويه حيث قال : « قلت لعلي بن المديني إنك تطلب الغرائب ، فائتِ عبد الله بن صالح واكتب كتاب معاوية بن صالح تستفيد مئتي حديث » [٣] ، وقال ابن عدي : « ما أرى بحديثه بأساً ، وهو عندي صدوق إلا أنه يقع في أحاديثه إفرادات » [٤] .

ويلاحظ هنا أن أبا حاتم قرن صالح الحديث بحسن الحديث مما يدل على تقارب اللفظين عنده ، وصالح الحديث كما ذكر ابنه يكتب حديثه

---

(١) المصدر السابق (٢٨/ ١٨٩-١٩٠) .

(٢) المصدر السابق (٢٨/ ١٩٢) .

(٣) الكامل لابن عدي (٦/ ٢٤٠٠) في ترجمة معاوية بن صالح ، والمقصود غرائب معاوية لا غرائب عبد الله بن صالح .

(٤) المصدر السابق (٦/ ٢٤٠٢) .

للاعتبار ، وقد نقلنا فيما تقدم أن صالح الحديث عند أبي حاتم تُطلق على الراوي الذي يروي بعض الأحاديث الصحيحة ، فتفرد مثل هذا إذا سلم من مخالفة من هو أوثق منه أو مثله يُعد حسناً عند أبي حاتم متى كان ذلك التفرد يُحتمل .

خاتمة المبحث

نخلص مما سبق إلى أن أبا حاتم استعمل (الحسن) استعمالاً متميزاً عن الاستعمالات الأخرى التي وجدناها لدى الأئمة السابق ذكرهم في هذا الفصل ، فقد أطلقه على الحديث الغريب الذي تفرد بروايته من لا يخلو من بعض ضعف محتمل ، ويكون ذلك الحديث سالماً من المخالفة الموجبة للخطأ والنكارة .

وأعني بقولي : من لا يخلو من بعض ضعف محتمل أي له أخطاء لا تبلغ به إلى التضعيف المطلق ، ويقال في مثله : محله الصدق ، لا بأس به ، صالح الحديث ... ونحو ذلك .

وأعني بقولي : سالماً من المخالفة ، أي عدم وجود دليل يدل على خطأ ذلك الراوي ، والدليل يكون غالباً سنداً آخر في مثل قوة السند الأول أو أقوى منه فيه مخالفة للأول ، وقد يكون الدليل قرينة يعتد بمثلها تعطي ترجيحاً بأن ذلك السند قد وقع فيه وهم أو خطأ .

ومستندي في ما ذهبت إليه هنا ما يلي :

١- ثبت في نصين وهما برقم (٤ ، ٥) أن أبا حاتم يُفرِّق بين الصحيح والحسن ، ويأبى أن يحكم بصحة بعض الأحاديث ويختار لفظاً أقل منزلة وأدنى رُتبة وهو الحسن ، ولولاهما لأمكن تفسير الحسن في

بعض النصوص بمعنى الحديث المحفوظ أو نحو ذلك .

٢- بعد ثبوت تفريق أبي حاتم بين الصحيح والحسن ، تعين علينا أن نجد تفسيراً لمعنى الحسن عنده ، فوجدناه في النصين (٦ ، ٧) يشترط لحسن الحديث أن يكون محفوظاً ، ووجدناه أيضاً يشترط ذلك في الحديث الغريب ، فقوي لديَّ احتمال أنه يعني بالحسن الغرابة .

٣- بعد ذلك وجدت النصوص (١ ، ٢ ، ٣ ، ٤ ، ٥ ، ٦ ، ٧ ، ٨) تستحق وصف الغرابة .

٤- ووجدت أيضاً تلك النصوص وخاصة (٤-٨) في أسانيدها ما يمنع من إطلاق لفظ الصحة عليها ، وتحققت من وجود رواة فيها لا يخلو أمرهم من بعض الضعف المحتمل .

٥- ثم وجدت أبا حاتم في النصوص (٩ ، ١٠ ، ١١ ، ١٢ ، ١٣ ، ١٤) استحسن أحاديث لغرابتها ثم تبين له وجود خطأ فيها فزال إعجابه بها لتحققه من أنها أحاديث ضعيفة وقع الخطأ فيها ، وهذا ما يؤكد أن الحديث الخطأ والمنكر لا يكونان عنده من قبيل الحسن ، كما يظهر بجلاء من تلك النصوص بالإضافة إلى (١٥ ، ١٦ ، ١٧) أن أبا حاتم يستحسن الأحاديث لغرابتها .

ولا يستثنى من ذلك إلا النص (٣) فالسياق دل على أن معنى الحسن

فيه يعني الحديث المحفوظ ، وهذا استثناء يؤكد القاعدة ولا ينفيها؛ لأن النادر لا يقدح في الغالب ، والحكم للغالب لا للنادر .

وقد ترجح لي أن الحديث الحسن لا يكون حجة على الدوام عند أبي حاتم كما دل على ذلك النص (٤) إذ أبى أن يحتج بالحسن ، ومما يدل على أنه يكون حجة أحياناً ما ورد في النصين (١ ،٢) من تصحيحه لأحاديث استحسنت لغرابتها ، والتصحيح دليل الاحتجاج ، وقد بينت في النص (٥) أن الحسن مشابه للمنزلة الثانية عند ابن أبي حاتم وهي من يكتب حديثه وينظر فيه ، والمترجح لدي في قوله : « وينظر فيه » أي خشية الخطأ أو التفرد الذي لا يُحتمل ، فإذا سلم من ذلك صلح للاحتجاج بعد ترجح احتمال حفظ الراوي على عدم حفظه ، وقد أشرت في النص (٤) إلى أن الحسن عند أبي حاتم مخالف للحسن لذاته عند المتأخرين ، والفرق الأساسي بينهما أن الحسن لذاته حجة وأما الحسن عند أبي حاتم فليس بحجة على الدوام ، وسيأتي مزيد تفصيل لهذا في الباب الثالث ، وأما النصان (١٨ ، ١٩) فقد ترجح لي أن أبا حاتم استعمل الحسن فيهما استعمالاً لغوياً .

وبالنسبة للرواة فقد أطلق « حسن الحديث » على رواة ثقات ، ويعني بذلك الثناء على ما في حديثهم من مزيد إتقان وتثبت ، والبعض منهم يبدو

أنه أطلق عليه ذلك لوجود أحاديث من الحسان الغرائب في مروياتهم ، ولكن الأمر الأول أظهر وأقوى في ظني .

كما أطلق « حسن الحديث » على رواة فيهم ضعف ورجحت أنه يريد بذلك - في الغالب - أن بعض حديثهم قوي والبعض الآخر ضعيف ، كما تقدم في أول الكلام على الضعفاء الذين حسَّن حديثهم ، ومما يلاحظ أنه قرن حسن الحديث ببعض الأمور التي يستشف منها منزلته عنده ، وهي :

١- قرن حسن الحديث بصالح الحديث كما في التراجم (١١ ، ١٢ ، ١٧) ومحله الصدق كما في (١٦) ولا بأس به كما في (١٤) .

٢- وقرنه بقوله : « ليس بقوي ولا ثبت » كما في الترجمة (١٥) فأفاد بأن حسن الحديث ليس بقوي .

٣- وقرنه بقوله : « هو حسن الحديث ، ليس بمنكر الحديث » كما في الترجمة (١٣) فأفاد أن الحسن لا يكون منكراً .

٤- وقرنه بقوله : « لا يحتج به » كما في التراجم (٩ ، ١١ ، ١٥ ، ١٧) ، ولا يعني لا يحتج به أبداً وإنما قصده لا يكون حديثه حجة على الدوام؛ لأن في حديثه بعض الوهم والخطأ فلزم أن لا يحتج به إلا بعد التمييز ، وقد أطلق هذه العبارة في حق عدد من الرواة احتج بهم الشيخان

في صحيحيهما .

كما نص عدد من كبار المحققين على ذلك فقد قال شيخ الإسلام ابن تيمية : « وأما قول أبي حاتم : يكتب حديثه ولا يحتج به ، فأبو حاتم يقول مثل هذا في كثير من رجال الصحيحين ، وذلك أن شرطه في التعديل صعب ، والحجة في اصطلاحه ليس هو الحجة في اصطلاح جمهور أهل العلم »(١) .

وقال الذهبي في أبي حاتم : « وإذا ليَّن رجلاً أو قال : لا يحتج به فتوقف حتى ترى ما قال غيرهُ فيه ، فإن وثقه أحد فلا تبنِ على تجريح أبي حاتم فإنه متعنت في الرجال ، وقد قال في طائفة من رجال الصحاح : ليس بحجة ، ليس بقوي أو نحو ذلك »(٢) .

وقال ابن عبد الهادي : « وقول أبي حاتم : لا يحتج به ، غير قادح أيضاً ، فإنه لم يذكر السبب ، وقد تكررت هذه اللفظة منه في رجال كثيرين من أصحاب الصحيح الثقات الأثبات من غير بيان السبب كخالد الحذَّاء وغيره »(٣) ، والله أعلم .

---

(١) مجموع الفتاوى (٣٤ / ٣٥٠) .

(٢) النبلاء (١٣/ ٢٦٠) .

(٣) نصب الراية (٢/ ٤٣٩) .

الفصل الثالث

المحدثون الذين استعملوا «الحسن» من بعد الترمذي إلى وقت استقرار المصطلح

يهدف هذا الفصل إلى رصد استعمالات مصطلح (الحسن) لدى علماء الحديث في المدة الزمنية الواقعة من بعد وفاة الإمام الترمذي إلى عصر الإمام ابن الصلاح الذي استقر المصطلح على يديه ، ومن خلال ذلك الرصد سنتحقق من حجم ونوعية التطورات والتغيرات التي طرأت على مصطلح (الحسن) في تلك المدة .

والذي جعلني أضع عصر ابن الصلاح الحد النهائي الذي استقر فيه مصطلح (الحسن) ؛ لأنه : هو الذي وضع صيغة توفيقية لتعريف الحديث الحسن ، جمع من خلالها التعاريف المختلفة منتهياً في ذلك إلى أن الحسن نوعان : حسن لذاته ، وحسن لغيره ، وقد رضي العلماء من بعده هذا الترجيح واعتمدوه إلى عصرنا هذا .

ولا شك أن الفاصل الزمني طويل بين وفاة الترمذي (٢٧٩هـ) إلى وفاة ابن الصلاح (٦٤٣هـ) ، فهو يمتد إلى ما يقارب أربعة قرون ، والعلماء الذين عاشوا خلال تلك المدة كثيرون جداً ، فسيكون من الصعوبة بمكان على باحثٍ محدود الطاقة ومقيد بزمن معين أن يحصر كل أو معظم من استعمل (الحسن) في تلك المدة ، فضلاً عن تتبع تلك التحسينات وتحليلها ، ولا يخفى أن هذا الفصل يشكل جزئية صغيرة إذا ما

قورن بالجزئيات الأخرى التي تتناولها هذه الأطروحة مما يوجب على الباحث أن يعطي كل جزئية بالنظر إلى ثمراتها وفوائدها التي تحقق الأهداف الرئيسة للبحث . وعملاً بقاعدة : « ما لا يدرك كله ، لا يُترك جُله » ، وبقول المصطفى ﷺ : « احرص على ما ينفعك »(١) ، فإنني سألجأ إلى الإيجاز في هذا الفصل في استعراض النصوص وتحليلها على العكس من الفصل السابق ، وذلك للأسباب الآتية :

١- ظهر لي بعد الدراسة للمادة العلمية المتعلقة بهذا الفصل أن معاني الحسن -في الغالب- لم تختلف عن المعاني الموجودة لدى كبار أئمة النقد الذين فصّلت الكلام على تحسيناتهم في الفصل السابق ، إذ وجدت الحسن لا يخرج عندهم -رحمهم الله جميعاً- عن أحد معنيين أساسيين : حسن لقوته ، وحسن لفائدته أو غرابته ، كما استعمل الحسن أحياناً وبصورة قليلة بمعنيين هما : حسن لسياقته ، وحسن لألفاظه .

ومرد عدم الاختلاف -فيما أظن- لأن أعلام الفصل السابق هم كبار أئمة النقد المؤسسون له ، والمكثرون من الأقوال في جرح الرواة وتعديليهم ، فكل من جاء بعدهم أخذ من علمهم وتأثر بهم .

---

(١) أخرجه مسلم (٢٦٦٤) وابن ماجه (٧٩ ، ٤١٦٨) .

ومن هنا تيقنت أنني لو استوفيت الكلام على جميع النصوص التي جمعتها لبعض الأئمة فلن آتي بجديد يضيف لمعاني الحسن ودلالته عند المحدثين غير ما تقدم ذكره في الفصل السابق .

٢- أن علماء (مصطلح الحديث) لم يهتموا كثيراً بذكر أسماء الأعلام من علماء الحديث الذين استعملوا (الحسن) خلال المدة الفاصلة بين الترمذي وابن الصلاح ، بعكس أئمة النقد الذين ماتوا قبل الترمذي فقد ذكروهم وذكروا بعضاً من نصوص تحسيناتهم ، ولعل ذلك راجع إلى ما ذكرته في الفقرة الآنفة من عدم وجود استعمالات مميزة لمصطلح (الحسن) .

ومع ذلك فسأذكر أسماء عدد من علماء الحديث ممن عاشوا خلال تلك المدة لم تذكرهم كتب المصطلح في مبحث (الحسن) ولكنني أعتمد على عدم اهتمام كتب (المصطلح) في مبحث الحديث الحسن بأعلام تلك المرحلة كسبب أستند إليه في تدعيم قولي الوارد في الفقرة السابقة .

٣- أن اختلاف علماء (مصطلح الحديث) في تحديد معنى الحسن عند كل إمام من الأئمة الذين ذكرتهم في الفصل السابق اضطرنا إلى إبراز جميع النصوص التي تتبعتها مع التحليل والمقارنة لكي نتوصل -ولو على وجه التقريب لا التحديد- إلى ما هو الراجح من تلك الاختلافات ، كما أن

أحداً من الباحثين المعاصرين لن يرضى برد قول للحافظ ابن حجر مثلاً من دون أن يكون ذلك الرد مستنداً إلى استقراء دقيق .

لهذا فإن طبيعة الفصل السابق المتسمة بالاختلاف وتعدد التفسيرات لمعنى الحسن لدى كل إمام من الأئمة المذكورين هناك ، هي التي أملت أسلوب المعالجة ، ويضاف إلى ذلك الأهمية الكبرى لمعرفة معاني الحسن لدى كبار أئمة النقد الذين هم أعمدة علم الحديث بلا أدنى شك ، فكان من الضروري أن يكون هناك تفصيل يتناسب مع أهمية الفصل .

٤- لو أنني أخذت في استعراض كل النصوص - في هذا الفصل- مع تحليلها كما فعلتُ في الفصل السابق؛ لا ستغرق ذلك وقتاً طويلاً ولازداد حجم الرسالة كثيراً ، مع يقيني أن مضمون هذا الفصل في غالب مفرداته لن يضيف جديداً في معاني الحسن ودلالاته التي هي غاية هذا الباب ، فالاقتصار على أهم النتائج التي توصلت إليها عند ذكر كل علم من أعلام هذا الفصل هو الأنسب والأصلح إن شاء الله .

وقد وجدت بعد الأسباب السابقة أمامي سؤالاً : مادام الأمر كذلك فلماذا لا يُلغى هذا الفصل ؟

فظهر لي أن في حذف هذا الفصل بتراً لمرحلة طويلة ومهمة كانت حافلة بكثير من كبار علماء الحديث ، مما سيجعل هناك ثغرة في العرض التاريخي

لصيرورة مصطلح الحسن ، فآثرت أن أبقي هذا الفصل ولكن من دون إطالة في ذكر التحليل والمقارنات للنصوص ، والاكتفاء بذكر أهم ما توصلت إليه مع الاستشهاد ببعض الأمثلة والإحالة على ما تبقى منها لمن أراد الاستزادة مع الاهتمام والتركيز على كل معنى للحسن يظهر لي أنه يختلف عن المعاني التي تحصلت لنا من الفصل السابق ، كما سترى في الكلام على ابن القطان الفاسي .

وأحب أن أؤكد أن اختياري لأسلوب الإيجاز في هذا الفصل لا يعني عدم دقة النتائج التي سأذكرها في كلامي على معاني الحسن عند أعلام العلماء الذين استعملوه ، لأنني راعيت ألا أذكر من ذلك إلا ما تأكدت من دقته واطمأننت على صحته .

وحتى تتضح الأمور ونكون على بينة من نتائج بحثنا ، جعلتُ الهدف الأساس لهذا الفصل هو الإجابة عن السؤالين التاليين :

هل قصر استعمال الحسن على الحسن لذاته ولغيره لدى علماء تلك المرحلة ؟

وهل تابع أولئك العلماء الترمذي في تعريفه للحديث الحسن [١] ؟

---

(١) سيأتي في الباب الثاني شرح مفصل لمعنى الحسن عند الترمذي ، ولكن لا بأس من الإشارة هنا إلى أن الترمذي عَرَّف الحسن : بأنه كل حديث ليس فيه راو متهم ولا يكون شاذاً ويروى =

والإجابة عن هذين السؤالين تخدم الأهداف الكبرى لهذه الأطروحة كما ذكرتها في المقدمة بعنوان : أهم إشكالات البحث .

وقد وقع اختياري على سبعة علماء يمثلون المرحلة الزمنية بين الترمذي إلى عصر ابن الصلاح وهم :

البزار (ت ٢٩٢هـ) .

أبو الشيخ ابن حيان (ت ٣٦٩هـ) .

الدارقطني (ت ٣٨٥هـ) .

ابن شاهين (ت ٣٨٥هـ) .

البيهقي (ت ٤٥٨هـ) .

ابن عبد البر (ت ٤٦٣هـ) .

ابن القطان الفاسي (ت ٦٢٨هـ) .

مع العلم أنني وقفت على نصوص لعلماء آخرين ، ولكني آثرت من سبق ذكرهم لأمور : المكانة العلمية ، ثم العصر الذي عاش فيه ذلك العالم، ثم البلد والمكان الذي يمثل بيئة علمية قد تختلف في بعض الأمور عن غيرها ، ولهذا حرصتُ أن يكون ضمن السابقين من يمثل المغرب

= من غير وجه نحو ذلك .

الإسلامي فاخترت ابن عبد البر وابن القطان لذلك .

وربما كان من المناسب أن نشير ببعض الإيجاز السريع لبعض من وقفتُ لهم على استعمال (الحسن) في كلامهم على الأحاديث ممن جاء بعد الترمذي .

فمن أولئك الإمام النسائي (ت ٣٠٣هـ) فقد قال في حديث : « هذا حديث منكر ، وإسناده حسن ، أحسب الغلط من محمد بن فضيل »[١] ، يريد أن ظاهر السند يدل على الاستقامة ولكنه منكر لوجود مخالفة .

والإمام محمد بن إسحاق بن منده (ت ٣٩٥هـ) فقد قال في حديث : « هذا إسناد متصل حسن من رسم النسائي »[٢] .

وممن استعمل ذلك أيضاً حمزة الكناني [٣] ، وأبو مسعود الدمشقي[٤] ، وعلي بن إبراهيم بن القطان [٥] -راوي سنن ابن ماجه- ، وأبو علي

(١) سنن النسائي (٤/ ١٤٢) ، وانظر نصاً آخر ذكره ابن رجب في فتح الباري (٨/ ٢٣) ولم أجده في المجتبى ولا في السنن الكبرى .

(٢) التوحيد لابن منده (٣/ ٣٠١) ، وانظر نصاً آخر (١/ ٢٥٢) .

(٣) فتح الباري (١/ ١٩٣) ، وانظر : جزء البطاقة (ص٤٢) .

(٤) هدي الساري (ص٣٧٩) .

(٥) المقاصد الحسنة للسخاوي (ص٢٧٦) .

الغساني [١] ، وأبو طاهر السلفي [٢] ، والجورقاني [٣] .

وقد أكثر الحافظ ابن عساكر من استعمال الحسن في حكمه على الأحاديث[٤]، وكذا الحازمي [٥] .

وإحصاء ذلك شبه المتعذر إذ بعد نهاية القرن الخامس توسع العلماء والمحدثون في استعمال الحسن في أحكامهم [٦] .

وفيما يلي سنذكر تحسينات البزار التي وقفتُ عليها :

١- الإمام أبو بكر أحمد بن عمرو بن عبد الخالق البزار (ت ٢٩٢هـ) :

---

(١) ألقاب الصحابة (ص١٧) .

(٢) المجالس الخمسة (ص١١١) ، وجامع الرسائل لابن تيمية (١/ ٢٨٨) .

(٣) الأباطيل (١/ ٣٥٩-٣٦٢) .

(٤) انظر : (الأربعون) لابن عساكر (ص٧٦ ، ٨٢) ، والخصال المكفرة لابن حجر (ص٩٠) ، ولسان الميزان (٢/ ٥٢) ومجالس الإملاء لابن عساكر كثيرة جداً وكذا أجزاؤه ولو تُتبعت لخرجنا بتحسينات كثيرة .

(٥) الاعتبار (ص٣٦ ، ٤٠ ، ٤٩ ، ٥٤ ، ٥٥ ، ٥٨ ، ٥٩ ، ٦٠ ، ٦٦ ، ٦٨ ، ٧٠ ، ٨٠ ، ٨٧ ، ٩١، ٩٤) .

(٦) انظر مثلاً : الأربعون الطائية ، والعُمدة في مشيخة شهدة لابن الأخضر (ص٨٠ ، ٨٨ ، ٩٦، ١١٢) .

وهو معاصر للترمذي ، لكن وفاته كانت بعد وفاة الترمذي بثلاثة عشر عاماً لذا أدخلته هنا ، وقد صَرَّح في مسنده المسمى بالبحر الزخار بتحسين كثير من الأحاديث .

وقد لاحظت أن تحسيناته يقصد بها قوة السند عنده غالباً ، ولم أجده استعمل الحسن بمعنى الغرابة أو نحو ذلك ، ويشهد لهذا أنه قال : « حديث أسير - بن جابر عن عمر - منكر ، وإن كان ظاهره حسن فله آفة »[١] ، فمن الواضح أنه يريد بالحسن هنا قوة السند لا غرابته ، أو لأن فيه فائدة ، وكذلك قال في نص آخر : « وهذا الحديث إنما فيه إسحاق بن عبد الله ، وسائر إسناده فحسن »[٢] ، وقد قال في إسحاق بن عبد الله بن أبي فروة : « لين الحديث جداً » ، و« ضعيف »[٣] ، والظاهر من كلامه أن وجود إسحاق هو المانع الذي حال دون تحسين الحديث[٤] .

ومما يؤكد ذلك أنه ينتقي الأسانيد في كتابه كما ذكر ذلك في بعض

---

(١) مسند البزار (١/ ٤٨٠) .

(٢) مسند البزار (٢/ ٢٢) ، وفي كشف الاستار : « علته إسحاق » .

(٣) الجرح والتعديل للبزار جمع د .عبد الله اللحياني (ص ٣٢) .

(٤) للاستزادة انظر : مسند البزار (٢/ ٥٢) .

المواضع[١] ، منها قوله في حديث أخرجه : « قد رواه عن النبي ﷺ عمر ، وعلي ، ولم يكن إسنادهما بالقوي ، فذكرناه عن الزبير إذ كان أجود إسناداً »[٢] .

ووجدته في مواضع قليلة يحسن بعض الأحاديث لحسن سياقتها كما في قوله : « وابن عيينة حسن السياق له »[٣] .

وقد يظن ظان أن البزار أراد بالحسن غرابة الحديث لكثرة ما قرن التحسين بقولـه : « لا نعلمه يروى من غير هذا الوجه » ، ولكن الصحيح أن البزار أكثر جداً من قولـه : « هذا الحديث لا نعلمه يروى إلا من هذا الوجه » ونحو هذا العبارة في أحاديث لم يحسنها مطلقاً كما أطلقها أحياناً على أحاديث يصححها [٤] ، وأحياناً يضعفها [٥] ، وفي كثير من الأحيان يطلق هذه العبارة بدون حكم على درجة الحديث ، فلا وجه لاختصاص الحسن بهذه العبارة عنده ، والله أعلم .

---

(١) انظر : مسند البزار (١/ ١٨١) .

(٢) مسند البزار (٣/ ١٨٧) .

(٣) مسند البزار (١/ ٣٠٣) وانظر كذلك (٣/ ٤١) .

(٤) انظر مثلاً : مسند البزار (١/ ٦٦ ، ٩٧ ، ٤٢٩) (٣/ ٢٧٧) (٤/ ٢٩) .

(٥) انظر مثلاً : مسند البزار (١/ ٣٩٨ ، ٤٦٧) (٦/ ٣١) .

وعلى أية حال فالظاهر من تصرفاته في كتابه أنه يريد بالحسن أن الحديث مستقيم السند مقبول عنده، ونكن بعد أن قمت بجمع مجموعة كبيرة من نصوصه ظهر لي أن أحاديثه التي حسنها على ثلاثة أقسام:

الأول: أحاديث صحيحة.

الثاني: أحاديث فيها ضعف يسير.

الثالث: أحاديث فيها ضعفاء أو مجاهيل.

وسأذكر بعض الأمثلة القليلة وأحيل على باقي الأمثلة في الهامش لمن أراد الاستزادة والتثبت.

ومن الأمثلة على أنه يحسن أحاديث صحيحة أنه أخرج من طريق الليث ابن سعد عن يزيد بن أبي حبيب عن أبي الخير -مرثد بن عبد الله اليزني- عن عبد الله بن عمرو عن أبي بكر رضي الله عنه قال: قلت: يا رسول الله علمني دعـــاء أدعو به قال: قل: «اللهم إني ظلمت نفسي ظلماً كثيراً... الحديث» ثم قال: «وهذا لا نعلمه يروى عن النبي صلى الله وسلم إلا عن أبي بكر من هذا الوجه، وإسناده حسن، وقد رواه غير واحد عن الليث بن سعد..»[1].

---

(١) مسند البزار (١/ ١٩٥) وأخرج الحديث بالسند والمتن نفسهما ولكن بدون أن يحسن إسناده (١/ ٨٥-٨٦).

وهذا الحديث متفق عليه فقد ، أخرجه الشيخان [١] من طريق الليث به، فهو في غاية الصحة ومع ذلك حسنه مما يدل على أنه يدخل الصحيح في الحسن وعلى ذلك عدة أمثلة من كلامه [٢] .

ومن الأمثلة على أنه يحسن أحاديث في إسنادها ضعف يسير يجعلها في حد الحسن لذاته كما هو عند المتأخرين ، أنه حسن حديثاً لمحمد بن إسحاق بن يسار [٣] ، وآخر فيه عبد العزيز بن محمد الدراوردي [٤] ، وقد قال : « محمد بن إسحاق أحفظ من الدرا وردي »[٥] مما يدل على أنه يرى منه بعض الضعف ، وأما الكلام في محمد ابن إسحاق فمشهور جداً ولا يخفى على مثل البزار ، ووجدته أيضاً يحسن حديثاً لفليح بن سليمان المدني[٦] مع علمه بوجود ضعف فيه [٧] ، ويحسن كذلك عبد الله بن

(١) أخرجه البخاري (٨٣٤) ومسلم (٢٧٠٥) .

(٢) انظر : مسند البزار (١٤) و(٣١) و(٩٩) و(٣١م) و(٣٠٠) .

(٣) مسند البزار (٢/ ١٤٠) .

(٤) المصدر السابق (٢/ ٨١) .

(٥) الجرح والتعديل للبزار جمع د .عبد الله اللحياني (ص٢٢١) .

(٦) مسند البزار (٢/ ٧) .

(٧) الجرح والتعديل للبزار (ص٢٠٩) .

صالح كاتب الليث [١] ، والكلام فيه مشهور أيضاً .

ومما يدل صراحة على أنه يُحسن أحاديث يرى هو في بعض رواتها ضعفاً يسيراً أنه حسن إسناداً في موضع [٢] وقال عنه في موضع آخر : « وهذا الحديث لا نعلمه يروى عن أبي بكر إلا من هذا الوجه ، بهذا الإسناد ويحيى بن محمد بن أبي حكيم رجل من أهل المدينة ليس به بأس ، وما بعده وقبله يستغنى عن صفتهم بشهرتهم »[٣] ، والحديث هو نفسه سنداً ومتناً ويحيى بن أبي حكيم ضعفه أهل العلم [٤] ، والبزار حين قال فيه : ليس به بأس ، لا يريد توثيقه مع ظهور ضعف هذا الراوي عند أهل العلم ولكن أراد أن ضعفه يسير ، وقد وجدته يقول في بعض الرواة : «ليس به بأس وليس بالحافظ»[٥] .

فلا شك عندي أن البزار أطلق الحسن على الأحاديث التي تتوفر فيها شروط الحسن لذاته كما هو مقرر عند المتأخرين ، ولكن أيضاً لا شك

---

(١) مسند البزار (٦/ ٤٧) .

(٢) مسند البزار (١/ ١٩٦) وهو نفس الحديث .

(٣) المصدر السابق (١/ ٨٧) .

(٤) تهذيب الكمال (٣١/ ٥٢٠-٥٢٢) .

(٥) الجرح والتعديل للبزار (ص/ ١٦٠) .

عندي أنه أطلق الحسن على أحاديث ضعيفة بل وصحيحة ، مما يؤكد أنه لم يخص الحسن بالحسن لذاته فقط .

ومن الأمثلة على تحسينه لأحاديث فيها رواة مجاهيل أو ضعفاء أنه قال في حديث : « وإن كان في إسناده شيء فجلالة أبي بكر تحسنه ، وعبد الملك ابن عبد الملك ليس بمعروف ، وقد روى هذا الحديث أهل العلم ونقلوه ، واحتملوه ، فذكرناه لذلك »[١] ، فهو هنا لم يكن بخافٍ عليه أن عبد الملك هذا مجهول لا يُعرف .

وفي نص آخر وجدته يقول : « لا نعلمه يروى عن علي إلا بهذا الإسناد، وهو حسن إن شاء الله ، ومحمد بن عبد الله بن أبي رافع لا يعرف ، فأما محمد بن عبيد[٢]الله بن أبي رافع فضعيف »[٣] .

وفي عدة نصوص أخرى ظهر لي بوضوح أن البزار يحسن أسانيد فيها من لا يعرف[٤] .

---

(١) مسند البزار (١/ ٢٠٧) .

(٢) في المطبوع (عبد الله) وهو خطأ والصواب عبيد الله . انظر : تهذيب الكمال (٢٦/ ٣٦) .

(٣) النظر في أحكام النظر لابن القطان الفاسي (ص ١٩٩-٢٠٠) ساقه من طريق البزار بسنده ومتنه ، ولم أجده في مسند علي من مسند البزار .

(٤) انظر : مسند البزار (١/ ١٤٧) (٦/ ٢٩٨،٦/ ٣٠٢،٦/ ٢٢١) وكشف الأستار (١/ ١٠٠) .

وأما تحسينه لأحاديث فيها رواة ضعفاء عند جمهور المحدثين فقد وجدته يحسن حديثاً فيه علي بن زيد بن جدعان [١] ، وهو يقول عنه : « قد تكلم فيه ، واحتملوا حديثه »[٢] ، ويقول في حديث آخر : « وإسناده حسن إلا أن عطاف بن خالد قد تُكُلِّمَ فيه ، وروى عنه جماعة من أهل العلم ، واحتملوا حديثه » [٣] ، وقد قال في عطاف هذا : « قد حَدَّث عنه جماعة ، وهو صالح الحديث ، وإن كان قد حَدَّث بأحاديث عن نافع لم يُتابع عليها » [٤] وقال أيضاً فيه : « ضعيف » [٥] .

وحسَّن حديثاً في إسناده أسامة بن زيد بن أسلم [٦] ، وقد أشار هو إلى تضعيفه [٧] ، وهو ضعيف باتفاق أهل الحديث [٨] ، وهناك نصوص

---

(١) مسند البزار (١/ ١٢٨ - ١٢٩) .

(٢) الجرح والتعديل للبزار (ص١٨٤) .

(٣) مسند البزار (١/ ٢٠٢) .

(٤) المصدر السابق (١/ ١٨٤) .

(٥) الجرح والتعديل للبزار (ص ١٧٩) .

(٦) مسند البزار (١/ ٤٠٥) .

(٧) الجرح والتعديل للبزار (ص٢٩) .

(٨) تهذيب الكمال (٢/ ٣٣٤ -٣٣٧) .

أخرى يظهر منها تحسينه لأحاديث في أسانيدها ضعف [١] .

وبما تقدم أستطيع أن أقول : إن البزار لم يتأثر بتعريف الترمذي للحديث الحسن وخاصة في جزئية تعدد الطرق التي ذكرها الترمذي ، بل وجدت للبزار عدة نصوص يفهم منها بجلاء ووضوح تضعيفه لعدد من الأحاديث الضعيفة رغم تعدد طرقها ، وهي عند غيره قوية لذلك وسيأتي إيضاح ذلك في الباب الرابع عند كلامنا عن الحسن لغيره إن شاء الله .

وأستطيع أن أقول كذلك إن مفهوم الحديث الحسن عند البزار - وبحسب ما اطلعت عليه من نصوص -يدل على سعته ، فيدخل فيه الحديث الصحيح والحسن لذاته وبعض أحاديث الضعفاء ، ولاحظت أن أحاديث الضعفاء التي حسنها توفر فيها ما يلي :

١) أن يكون الضعيف ممن روى عنه أهل العلم واحتملوه ، وهذا ظاهر جداً في النصوص التي ذكرتها آنفاً .

٢) أن يكون الحديث سليماً من المخالفة أو الخطأ ، وقد وضح البزار هذا الأمر في قوله على حديث أخرجه : « ولا نعلم رواه إلا عمرو بن مالك عن فضيل بن سليمان ، ولم نسمع أحداً تابعه على هذا الحديث ، ولا رأيناه

---

(١) مسند البزار (١/ ٦٩ ، ١٩٤ ، ٢١٣) (١/ ٧٩) وكشف الأستار (٣/ ٣٣٣) .

عند غيره بإسناد خلاف هذا الإسناد فنعلم أنه قد أوهم فيه ، أو يكون المصيب؛ فلما لم نعلم له علةً ذكرناه إذ كان إسناده حسناً ومتنه غريباً »(١) .

وفضيل بن سليمان ضعيف (٢) ، وعمرو بن مالك قال البزار فيه : « حَدَّث بأحاديث عن ابن وهب وعن الوليد -بن مسلم- ذكر أنه سمعها بالحجاز ، وأنكر أصحاب الحديث أن يكون حَدَّث بها هؤلاء إلا بمصر والشام » (٣)، وفي السند أيضاً : يزيد بن عامر بن أبي اليسر ، وأبوه عامر وكلاهما لم أقف على ترجمة لهما فغالب ظني أنهما لا يُعرفان ، فهذا الحديث ضعيف السند ولكن البزار حسنه؛ لأن رواته ليس فيهم متهم ، ولم يأتِ ما يدل على أن أحدهم أخطأ أو خولف فيه ، مما يدل على عظيم اهتمامه بهذا الأمر .

وهذا هو ما ترجح لي في استعمال الحسن عند البزار ، يدل على توسع وتنوع لما يندرج تحته ، ولم يقصره على الحديث الصحيح أو الحسن لذاته أو حديث المستور والضعيف السالم من العلة ، بل أطلق الحسن على كل ذلك، كما لم أجد ما يدل على إرادته لمعنى الحسن لغيره فيما حسنه من

(١) مسند البزار (٦/ ٢٧٣) .

(٢) تهذيب الكمال (٢٣/ ٢٧٤ - ٢٧٥) .

(٣) الجرح والتعديل للبزار (ص١٩٨) .

أحاديث .

ووجدت البزار قد أطلق (حسن الحديث) على بعض الرواة ، وقد ظهر أن من قال فيه ذلك لا يخلو من بعض الضعف .

فوجدته يقول في سعيد بن بشير الأزدي : « هو عندي صالح ، ليس به بأس ، حسن الحديث ، حَدَّث عنه عبد الرحمن بن مهدي »[1] ، وفي موضع آخر يقول فيه : « لم يكن بالحافظ » [2]، « قد روى أهل العلم عن سعيد بن بشير ، واحتملوا حديثه ، على أنه في أحاديثه أحاديث لم يتابعه عليها غيره »[3] ، وقال فيه أيضا : « لا يحتج بحديث إذا تفرد به »[4] .

فهذه المواضع تفيد أن حسن الحديث ينزل عن درجة الثقة الضابط بدليل قوله : لم يكن بالحافظ ، وأن الحديث الذي يتفرد به لا يكون حجة، لا سيما إذا لم يوجد لذلك الحديث متابع أو شاهد .

ووجدته يقول في عبد الرحمن بن عبد الله بن دينار : « حسن الحديث . . . وروى أحاديث عن زيد بن أسلم ، وعن غيره لم يروها غيره ،

(١) الجرح والتعديل للبزار جمع د . عبد الله اللحياني (ص١٠٦) .

(٢) المرجع السابق (ص١٠٥) .

(٣) المرجع السابق (ص١٠٥) .

(٤) المرجع السابق (ص١٠٥) .

واحتمل حديثه »[١] ، وفي موضع آخر قال فيه : « لين الحديث ، وقد حدث عنه جماعة من أهل العلم ، واحتملوا حديثه »[٢] ، فدل قوله في الموضعين على أن حسن الحديث قد يكون ليناً عنده ، وأن ذلك لا يمنع من أن يُطلق عليه وصف حسن الحديث .

ووجدته يقول في عبد الله بن عثمان بن خُثيم : « رجل من أهل مكة ، حسن الحديث ، ولا نعلم أحداً ترك حديثه »[٣] وهذه العبارة مشعرة بوجود بعض الضعف في هذا الراوي عند البزار .

فالظاهر أن من قال فيه البزار : « حسن الحديث »[٤] يكون قصده بذلك أن بعض ما يرويه لا بأس به ، وكذلك إذا حكم على حديث بأنه حسن وفي السند مجهول أو ضعيف فالمعنى أن هذا الحديث حسن باعتبار أنه من الروايات المستقيمة لذلك الراوي والمتكلم فيه .

وبهذا يعلم أنه ليس كل راوٍ قال فيه : « حسن الحديث » يكون كل حديثه حسناً ، وكذلك من كان متكلماً فيه وحسَّن له حديثاً لا يكون كل

---

(١) المرجع السابق (ص١٤٥) .

(٢) المرجع السابق (ص١٤٥) .

(٣) المرجع السابق (ص١٦٠) .

(٤) للاطلاع على نصوص أخرى انظر : المرجع السابق (ص ١٤٥ ، ٢٤٤) .

حديثه حسناً ، بدلالة قوله في سعيد بن بشير : « لا يحتج بحديثه إذا تفرد به » مع قوله أيضاً : « هو عندي صالح ، ليس به بأس ، حسن الحديث » .

وبهذا يتضح لنا معنى تحسين البزار لبعض أحاديث المتكلم فيهم ، والله أعلم .

٢- الإمام أبو محمد عبد الله بن محمد بن جعفر بن حيان المعروف بأبي الشيخ (ت ٣٦٩هـ) .

وهو من الأئمة الذين استعملوا الحسن في كتابه (طبقات المحدثين بأصبهان) وبالتتبع وجدته يعني بالحسن عنده الحديث الذي فيه فائدة يتفرد بها أحد الرواة سواء في السند أم في المتن ، وقد صرح هو بنفسه في مقدمة كتابه عن منهجه في إيراد أحاديث كل راوٍ فقال : « مع ذكر كل من تفرد به واحد منهم بذلك الحديث ، ولم يروه غيره بذلك الإسناد »[(١)] .

ومن نصوصه في ذلك قوله في ترجمة يحيى بن واقد : « ومن حسان حديثه »[(٢)] ثم أخرج بعض أحاديثه الغرائب ، وقال في رجل آخر : « وحدَّث بأحاديث كثيرة عالية حِسان ، ومن حِسان حديثه . . »[(٣)] .

(١) طبقات المحدثين بأصبهان (١/ ١٤٨) .

(٢) المصدر السابق (٢/ ٢٠٥) .

(٣) المصدر السابق (٣/ ٥٠) .

فالظاهر أنه استحسنها لعلوها ، وقال في أحد الحفاظ وهو محمد بن عبد الله بن رُستة : « ومن حسان حديثه مما لم نكتبه إلا عنه » (١) ، فسبب حُسن تلك الأحاديث عنده أنها لا تعرف إلا من طريق ذلك الحافظ ، وقد قال في الإمام أحمد بن محمد البزار : « وكان أبو العباس حسن الحديث ، كثير الفوائد » (٢)، وقال في آخر : « وكتبنا عنه أحاديث غرائب ، فمن حسان ما كتبنا عنه ، ومن غرائبه . . »(٣) . إلى غير ذلك من النصوص التي يفهم منها أن الحسن عند أبي الشيخ في كتابه ذلك هو الحديث الغريب أو المحتوي على فائدة ، ويؤكـد ذلك أنه يظهر من قراءة الكتاب مدى الاهتمام الشديد الذي يبديه أبو الشيخ بوصف الرواة بالتفرد أو الغرابة في مروياتهم (٤) .

ويزيد الأمر وضوحاً أنه قال في ترجمة شيخه محمد بن أحمد الأبهري :

---

(١) المصدر السابق (٣/ ٤٦٣) .

(٢) المصدر السابق (٣/ ٤٠٨) .

(٣) المصدر السابق (٣/ ٥٠٩) .

(٤) انظر على سبيل المثال : (٢/ ٦ ، ٥٢ ، ٥٩ ، ٦٨ ، ٧١ ، ٨١ ، ٨٩ ، ١١٩ ، ٢٠٨ ، ٢٧٠ ، ٢٧١ ، ٢٧٥ ، ٢٨٣ ، ٣٨٥ ، ٣٨٨ ، ٣٨٩ ، ٣٩٣) (٣/ ٢٣٨ ، ٣٥٦ ، ٣٦١ ، ٣٧٣ ، ٣٨٦ ، ٤١٤ ، ٥٠٢) .

« شيخ ثقة . . ومن حسان حديثه »[١] فساق حديثاً من روايته في سنده عبد النور بن عبد الله ابن سنان وصفه الذهبي بأنه كذاب [٢] ، وفي سنده أيضاً يونس بن شعيب قال البخاري فيه : « منكر الحديث »[٣] فمثل هذا الحديث لا يمكن أن يستحسن لقوة إسناده ، وإنما استحسنه أبو الشيخ لأنه لم يعرفه إلا من طريق شيخه الذي رواه عنه ، وهكذا الشأن في إطلاقات الحسن [٤] عند أبي الشيخ إنما أراد بها الغرائب والفوائد ولم أجده استعمله للحكم على الحديث .

وبما تقدم يُعلم أن أبا الشيخ استعمل الحسن بمفهومه القديم بمعنى الغرابة والفائدة الذي ظهر عند المحدثين في مرحلة مبكرة وأنه لم يتقيد بتعريف الترمذي للحسن ، مما يؤكد أن مصطلح (الحسن) بقي على عموميته ولم يستقر على معنى محدد إلى عصر أبي الشيخ بن حيان رحمه الله .

٣- الإمام الحافظ أبو الحسن علي بن عمر الدارقطني (ت ٣٨٥) :

وهو من الأئمة الذين استعملوا (الحسن) في الحكم على الحديث ، ذكر

(١) المصدر السابق (٤/ ١١٣) .

(٢) الميزان (٢/ ٦٧١) .

(٣) المصدر السابق (٤/ ٤٨١) .

(٤) لمزيد من الأمثلة ينظر : كتاب الطبقات (٣/ ٥٠٢ ، ٥٤٠ ، ٥٥٧) ، (٤/ ٣٦ ، ٦٤ ، ١١٣) .

ذلك ابن الصلاح في مبحث الحسن حيث قال : « ونص الدارقطني في سننه على كثير من ذلك »[١] .

وقد تتبعت تحسيناته من كتابه (السُنن) فبلغت ٢٧ نصاً ، ووجدت له نصاً في سؤالات الحاكم ، وآخر في سؤالات البرقاني ، وآخر في سؤالات ابن بكير ، فأصبح المجموع ثلاثين نصاً .

والظاهر من تحسينات الدارقطني في (سننه) أنها موجهة لرجال السند فهو مثلاً يقول : « إسناده حسن ، ورواته كلهم ثقات » ، وقد تكررت هذه العبارة في عدد من النصوص [٢] ، وجميع تحسيناته تسبقها كلمة (إسناد) مما يدل على أنه يريد الحكم على رجال السند ، ولم أجد في كلامه ما يدل على أنه يريد بالحسن الغرابة ، كما لم أجد له عبارة صريحة ولا حتى مجرد تلميح أنه أراد بالحسن في بعض إطلاقاته بمعنى الحسن لمجموع طرقه ، وهذا ظاهر بجلاء في نصوص تحسيناته أنها موجهة لسند واحد ، ولذلك سأتوجه في تعليقي على تحسيناته لرجال السند دون التعرض للمتن .

وبعد دراسة نصوص الدارقطني في التحسين كما جاء في كتابه (السنن) ظهر لي أنه استعمل الحسن في معنيين :

---

(١) علوم الحديث لابن الصلاح (ص٣٢) .

(٢) سنن الدارقطني (١/ ٤٩ ، ٦٤ ، ٣٢٠) ، (٢/ ١٥٧) ، (٣/ ١٧٢) .

أ- في الحديث الصحيح عنده .

ب- في الحديث الذي فيه ضعف يسير عنده بما يتوافق مع الحسن لذاته عند المتأخرين .

ومن الأمثلة على إطلاقه الحسن في الحديث الذي يراه هو أنه صحيح : قوله في أحد الأحاديث : « صحيح ، إسناده حسن ، ورواته كلهم ثقات »[١] ، وقوله : « هذا إسناد حسن صحيح ، ورواته كلهم ثقات »[٢]، وقوله : « هذا إسناد حسن ثابت »[٣] ، وقوله : « وهذا إسناد صحيح حسن »[٤] ، وقد قال في عدد من الأحاديث بعد أن أخرجها : « هذا إسناد حسن صحيح »[٥] .

وكذلك وجدته يقول في بعض الأحاديث : « هذا إسناد حسن ، ورجاله كلهم ثقات »[٦] ، وهذا مشعر بتصحيحه للأحاديث التي قال فيها

---

(١) سنن الدارقطني (١/ ٦٤) .

(٢) سنن الدارقطني (٢/ ١٥٧) .

(٣) سنن الدارقطني (٢/ ١٦٩) .

(٤) سنن الدارقطني (٢/ ١٩٨) .

(٥) سنن الدارقطني (١/ ٣٤٢) (٢/ ١٥٧ ، ١٧٦) .

(٦) سنن الدارقطني (١/ ٤٩ ، ٣٢٠) .

ذلك لا سيما وأنها سالمة من الانقطاع والعلة والشذوذ ولو لم تكن كذلك لصرح بما فيها من أسباب الضعف .

فقوله : « ورجاله كلهم ثقات » دال على تصحيحه لذلك السند لا سيما مع قرينة تحسينه له ، وقرينة أخرى أنه صحح بعض الأحاديث التي قال فيها مثل ذلك كما تقدم آنفاً .

ومن الأحاديث التي حسنها بقوله : « هذا إسناد حسن » ووجدت أسانيدها صحيحة عند الدارقطني : حديث يرويه إبراهيم بن طهمان عن أيوب عن نافع عن ابن عمر مرفوعاً (١) .

وهذا سند صحيح كما ذكر ابن حجر (٢) فقد قال الدارقطني في إبراهيم هذا : « ثقة إنما تكلم فيه بسبب الإرجاء »(٣) .

وأيوب عن نافع عن ابن عمر سند على شرط الشيخين فقد أخرجا أحاديث بهذا السند بصورته المجتمعة (٤) .

وكذلك حسن حديثاً يرويه معاوية بن صالح عن أبي مريم عن أبي

(١) سنن الدارقطني (١/ ٤٨) .

(٢) التخليص الحبير (١/ ٤٦) .

(٣) سؤالات السلمي (ص١٠٥) .

(٤) انظر : تحفة الأشراف (٧/ ٦٠-٧٠) .

هريرة [١] ، وقد صحح لمعاوية حديثاً [٢] ، وأما أبو مريم فلم أجد له كلاماً فيه ولكنه ثقة [٣] .

وحديثاً آخر يرويه عبد الله بن سالم عن محمد بن الوليد الزُبيدي عن الزهري عن أبي سلمة وسعيد بن المسيب عن أبي هريرة [٤] .

وعبد الله بن سالم الأشعري الوُحاظي ، قال فيه الدارقطني : « من الأثبات ، وهو سيئ المذهب له قوله في علي »[٥] وهو من رجال البخاري ، فالسند صحيح وباقي رجاله على شرط مسلم ، فقد أخرجا عن الزبيدي بسنده السابق عدة أحاديث [٦] ، وكل رجال السند احتج بهم البخاري في صحيحه .

ومن الأحاديث الصحيحة التي حسنها الدارقطني مع وجود خلاف في اتصالها : حديث يرويه زياد بن سعد عن الزهري عن ابن المسيب عن أبي

---

(١) سنن الدارقطني (١/ ٥٠) .

(٢) سنن الدارقطني (٢/ ١٥٧) .

(٣) التقريب (٨٣٥٧) .

(٤) سنن الدارقطني (١/ ٣٣٥) .

(٥) انظر : هامش تهذيب الكمال (١٤/ ٥٥١) نقلاً عن العلل للدار قطني النسخة المخطوطة .

(٦) انظر : تحفة الأشراف (١٠/ ٤٥-٤٦) و(١١/ ٤٦-٤٧) .

هريرة مرفوعاً ، حكم عليه بقولــه : « زياد بن سعد من الحفاظ الثقات ، وهذا إسناد حسن متصل »[١] ، وكذلك الزهري وابن المسيب من كبار الحفاظ الثقات ، فهذا الحديث صحيح عند الدارقطني ، وقد صححه ابن حبان [٢] والحاكم [٣] ، وقول الدارقطني : « متصل » يريد به ترجيح وصل الحديث؛ لأنه قد وقع خلاف بين الرواة في ذلك فرواه بعضهم مرسلاً [٤] .

وكذلك قال في حديث يرويه عبد الرحمن بن الأسود عن أبيه عن عائشة رضي الله عنها : « متصل ، وهو إسناد حسن ، وعبد الرحمن قد أدرك عائشة ودخل عليها وهو مراهق مع أبيه ، وقد سمع منها »[٥] .

وذلك لأن الحديث نفسه روي عن عبد الرحمن عن عائشة من دون ذكر أبيه مما حدى بالدارقطني أن يذكر هذا الكلام ، والسند على شرط

---

(١) سنن الدارقطني (٣/ ٢٣) .

(٢) صحيح ابن حبان (١٣/ ٢٥٨) .

(٣) المستدرك (٢/ ٥١) .

(٤) السنن الكبرى للبيهقي (٦/ ٤٠) .

(٥) سنن الدارقطني (٢/ ١٨٨) .

الشيخين فقد أخرجا لعبد الرحمن عن أبيه عن عائشة [١] ، وأراد بقوله : « متصل » نفي الانقطاع الذي قد يظنه البعض بين عبد الرحمن وعائشة رضي الله عنها ، ويستفاد من النصين السابقين أن الدارقطني إذا قال في حكمه على الأحاديث « متصل » فإن هذا يدل على ترجيحه لثبوت الاتصال في ذلك السند المختلف في اتصاله [٢] .

ومن الأحاديث التي حسنها الدارقطني وهي صحيحة عنده مع أن في اتصالها نظراً حديث يرويه أبو عبيد ة بن عبد الله بن مسعود عن أبيه أنه قال : « دية الخطأ خمسة أخماس . . . الحديث » . قال فيه : « وهذا إسناد حسن ورواته ثقات »[٣] ولم يقل « متصل » كما تقدم في النصين السابقين ، ولكني رأيته في موضع آخر من سننه يقول في حديث غير الحديث السابق: يرويه أبو عبيد ة عن أبيه : « صحيح »[٤] ، والدارقطني لا يخفى عليه أن أبا عبيد ة لم يسمع من أبيه ، فقد سئل : سماع أبي عبيد ة عن أبيه صحيح ؟

---

(١) انظر : تحفة الأشراف (١١/ ٣٧٦-٣٧٧) .

(٢) للاستزادة انظر : سنن الدارقطني (١/ ٣٥٢) فقد قال : « هذا إسناد متصل حسن » والحديث في صحيح مسلم (٤٠٤) .

(٣) سنن الدارقطني (٣/ ١٧٢) .

(٤) المصدر السابق (١/ ١٤٥) .

فقال: «يختلف فيه، والصحيح عندي أنه لم يسمع منه، ولكنه كان صغيراً بين يديه»[١].

ومما يؤكد أنه يصحح حديث أبي عبيدة بن عبد الله بن مسعود عن أبيه ويحتج به أنه بعد أن ذكر حديثه في دية الخطأ ذكر حديثاً آخر لخشف بن مالك عن ابن مسعود فيه مخالفة لما رواه أبو عبيدة عن أبيه ثم أتبع ذلك بقوله: «هذا مخالف لما رواه أبو عبيدة بن عبد الله بن مسعود عن أبيه بالسند الصحيح عنه الذي لا مطعن فيه ولا تأويل عليه، وأبو عبيدة أعلم بحديث أبيه وبمذهبه وفتياه من خشف بن مالك ونظرائه . . .»[٢].

ويستفاد من النص السابق أن الدارقطني يحتج بالحديث الذي يحسنه، وأنه يطلق الحسن على الحديث الصحيح عنده بدلالة أننا وجدناه في موضع آخر يصحح حديثاً لأبي عبيدة عن أبيه، وموقف الدارقطني من تقوية حديث أبي عبيدة ابن عبد الله بن مسعود عن أبيه يوافقه عليه بعض النقاد كعلي بن المديني، ويعقوب ابن شيبة، وابن رجب[٣].

ب - إطلاقه الحسن على السند الذي فيه ضعف يسير:

---

(١) العلل للدارقطني (٥/ ٣٠٨).

(٢) سنن الدارقطني (٣/ ١٧٣).

(٣) انظر: شرح العلل (١/ ٢٩٨) وفتح الباري لابن رجب (٧/ ٣٤٢) (٨/ ٣٥٠).

وقفت على أحاديث عديدة حَسَّن فيها الدارقطني أسانيد بعض رواتها فيهم بعض الضعف اليسير الذي يجعل حديثهم يقارب الحسن لذاته كما اصطلح عليه المتأخرون ، ومن ذلك مثلاً :

روى زياد البكائي عن عبد الملك بن أبي سليمان عن أبي الزبير عن جابر حديثاً مرفوعاً فحكم عليه بقوله : « إسناد حسن »[١] .

وقد وثق أبا الزبير [٢] وعبد الملك [٣] ، وأما زياد بن عبد الله البكائي فسئل عنه فقال : « مختلف فيه ، وليس عندي به بأس »[٤] ، وهذا القول يدل على أن زياداً لم يبلغ درجة الثقة عنده ، ومما يؤكد أن الدارقطني يستعمل مرتبة (لا بأس به) في الرواة المتوسطي القوة أنه قال في بهز بن حكيم : « لا بأس به »[٥] ثم قال : « إن البخاري لم يخرج له إلا اعتباراً لأنه متوسط »[٦] .

---

(١) سنن الدارقطني (١/ ٤٩) .

(٢) سنن الدارقطني (١/ ١٨١) (٢/ ٢٨٣) .

(٣) سؤالات البرقاني (ص/ ٤٥) .

(٤) سؤالات ابن بكير (ص٣٠) .

(٥) سؤالات السلمي (ص١٤٣) .

(٦) سؤالات السلمي (ص١٤٧) .

وقد حسن حديثاً يرويه أبيّ بن العباس بن سهل بن سعد عن أبيه عن جده ، وقد قال في أبيٍّ هذا : « لا بأس به »[1] ، وقال أيضاً : « تكلموا فيه »[2] ، وقال أيضاً : « ضعيف »[3] ، وهذا السند على شرط البخاري وقد انتقده الدارقطني لإخراجه لحديث أُبَيّ بن العباس في صحيحه[4] .

والظاهر من تصرف الدارقطني أنه عندما حسَّن حديث أبيّ هذا كان يراه عندها ممن ليس به بأس ، ويستفاد من الكلام السابق أن الدارقطني تغير اجتهاده في أبيّ بن العباس ، فقد انتقد البخاري لإخراجه لحديث واحد له وقال : إن أُبياً ضعيف ، وقد وجدناه يقول فيه في موضع آخر : لا بأس به يحسن له إسناداً في سننه[5]!! .

---

(١) سؤالات ابن بكير (ص٤١) .

(٢) سؤالات الحاكم (ص١٨٦) .

(٣) التتبع للدارقطني (ص٢٠٣) .

(٤) انظر : التتبع (ص٢٠٣) وهدي الساري (ص٤٠٨) والنكت على كتاب ابن الصلاح لابن حجر (١/ ٤١٧ - ٤١٨) فقد اعتذر عن البخاري في إخراجه للحديث ولم يُستوفِ الكلام على الحديث في هدي الساري ولا في فتح الباري كما فعل في النكت .

(٥) هذا الموضع يؤكد أن الدارقطني حين كتب كتابه (التتبع) كان يتشدد في الانتقاد لأن مقصده كان استخراج الأحاديث المنتقدة على الصحيحين ، ولا يعني ذلك بالضرورة أن كل تلك الانتقادات كانت راجحة في نظره ، ومما يزيد هذا الاستدلال رسوخاً أني وجدته يذكر حديثاً =

وقد وضحت فيما تقدم مرتبة لا بأس به عنده .

ومن ذلك : أنه حَسَّن لمحمد بن إسحاق بن يسار صاحب المغازي إسنادين [١] ، وقد اختلفت أقواله فيه فمرة قال : « اختلف الأئمة فيه ، وأعرفهم به مالك »[٢] ، وحين سأله البرقاني عن رواية ابن إسحاق عن أبيه أجابه بقوله : « لا يحتج بهما ، وإنما يعتبر بهما »[٣] ، ومع ذلك فقد وثقه مرة [٤] ، والأقرب أن الدارقطني يرى فيه بعض الضعف الذي لا يمنع من تحسين حديثه ، ويشهد لهذا قوله : « اختلف الأئمة فيه » .

ومن ذلك : أنه حسن إسناداً [٥] فيه هُريم بن سفيان ، وقد قال فيه : « صدوق »[٦] .

= من طريق أبي عثمان النهدي عن عمر رضي الله عنه في تتبعه (ص ٢٦٠-٢٦١) ثم يقول : « وهذا لم يسمعه أبو عثمان من عمر ، وهو مكاتبة ، وهو حجة في قبول الإجازة » وللمزيد انظر (ص٢٩١ ، ٣٠٥) .

(١) سنن الدارقطني (١/ ٣١٨) (١/ ٣٥٥) .

(٢) سؤالات السلمي (ص٢٨٥) .

(٣) سؤالات البرقاني (ص٥٨) .

(٤) العلل للدارقطني (٩/ ٢٨١) .

(٥) سنن الدارقطني (١/ ٣٣٨) .

(٦) سؤالات الحاكم (ص٢٨٢) ، وهُريم وثقه عدد من الأئمة ، وقال البزار فيه : « صالح=

ومن ذلك تحسينه لإسناد [١] تفرد به الحسين بن واقد ، وهو مختلف فيه ولم أجد للدارقطني فيه كلاماً ، وقد قال أحمد في رواية وأبو زرعة والنسائي وأبو داود : « ليس به بأس » [٢] ، وقال ابن حجر « ثقة له أوهام »[٣] ، فمثله يكون حديثه حسناً لذاته على مقتضى منهج المتأخرين .

وحَسَّن إسناداً [٤] فيه يحيى بن محمد الجاري ، وهو مختلف فيه ، ولم أجد له كلاماً فيه ، وقد وثقه العجلي [٥] وابن حبان [٦] وقال : يغرب ، وقال ابن عدي[٧] : « ليس بحديثه بأس » ، وقال البخاري[٨] : « يتكلمون فيه » وقال ابن حجر : « صدوق يخطئ »[٩] ، فمثله يكون حديثه حسناً لذاته .

= الحديث ليس بقوي » انظر تهذيب التهذيب (١١/ ٣٠) .

(١) سنن الدارقطني (٢/ ١٨٥) .

(٢) انظر : تهذيب الكمال (٦/ ٤٩٤ ، ٤٩٥) .

(٣) التقريب (١٣٥٨) .

(٤) سنن الدارقطني (١/ ٤٠) .

(٥) الثقات للعجلي (ص٤٧٥) .

(٦) الثقات لابن حبان (٩/ ٢٥٩) .

(٧) الكامل لابن عدي (٧/ ٢٦٢٨) .

(٨) المرجع السابق .

(٩) التقريب (٧٦٣٨) .

وكذلك حسّن إسناداً [١] من رواية أبي عمير بن أنس عن عمومته من الأنصار مرفوعاً ، وأبو عمير لم يرو عنه إلا أبو بشر جعفر بن أبي وحشية[٢] ، ومع ذلك فقد وثقه ابن سعد [٣] وابن حبان [٤] وابن حجر [٥] وصحح حديثه ابن المنذر وابن حزم وغيرهما [٦] ، وقال ابن عبد البر : « مجهول لا يحتج به »[٧] ، وقال ابن القطان : « لا أعرف أحداً عرف من حاله بما يوجب قبول روايته »[٨] ، فالظاهر أن الدارقطني حسنه لحال أبي عمير .

وقد حَسَّن إسناداً [٩] يرويه عبد الله بن وهب عن ابن لهيعة وجابر بن إسماعيل الحضرمي . وابن لهيعة لا يحتج به عند الدارقطني كما سيأتي بعد

(١) سنن الدارقطني (٢/ ١٧٠) .

(٢) انظر : تهذيب الكمال (٣٤/ ١٤٢) والميزان (٤/ ٥٥٨) .

(٣) الطبقات لابن سعد (٧/ ١٩٢) وسماه عبد الله .

(٤) الثقات لابن حبان (٥/ ١١) .

(٥) التقريب (٨٢٨١) .

(٦) الميزان (٤/ ٥٥٨) وتهذيب التهذيب (١٢/ ١٨٨) .

(٧) التهذيب (١٢/ ١٨٨) .

(٨) بيان الوهم والإيهام (٥/ ٤٥) .

(٩) سنن الدارقطني (١/ ٤٩-٥٠) .

قليل ولكنه وقع في سند ابن وهب هكذا ، فالدارقطني لم يقصد تحسين إسناده وإنما اعتمد على رواية ابن وهب عن جابر بن إسماعيل ، فيكون ذكر ابن لهيعة لغرض المتابعة ، وهذا ما أوضحه البيهقي فبعد أن ذكر تحسين الدارقطني أعقبه بقوله : « كذا قال الشيخ -يعني الدارقطني- لأن جابر بن إسماعيل مع ابن لهيعة في إسناده »[1] ، وهذا ما ذكره ابن خزيمة في صحيحه لما أخرج الحديث فقد قال : « ابن لهيعة ليس ممن أخرج حديثه في هذا الكتاب إذا تفرد برواية ، وإنما أخرجت هذا الخبر لأن جابر بن إسماعيل معه في الإسناد »[2] مع أنه أخرج حديثه برواية ابن وهب عنه .

وجابر بن إسماعيل الحضرمي ، ذكره ابن حبان في ثقاته [3] ، وصحح حديثه الإمام مسلم [4] ، وابن خزيمة [5] ، فتصحيحهما لحديثه من التوثيق العملي [6] ، والدارقطني مطلع على كتابيهما بدون شك ، فالظاهر

---

(١) السنن الكبرى للبيهقي (١/ ٤٦) .

(٢) صحيح ابن خزيمة (١/ ٧٥-٧٦) .

(٣) الثقات لابن حبان (٨/ ١٦٣) .

(٤) الجمع بين رجال الصحيحين لابن القيسراني (١/ ٧٣) وتهذيب الكمال (٤/ ٤٣٤) .

(٥) صحيح ابن خزيمة (١٤٦) .

(٦) حول التوثيق العملي وحجيته انظر كلاماً مهماً لابن دقيق العيد في نصب الراية (١/ ١٤٩) وللذهبي في الموقظة (ص٧٨) .

من تحسينه لحديثه أنه يقويه مع كون ابن وهب قد تفرد بالرواية عنه ، ولكن متابعة ابن لهيعة تدل على أن جابراً قد حفظ الحديث فتزداد الثقة بما رواه ، ولهذا حسنه الدارقطني .

هذا وقد وقفت على نصين أشكلا عليَّ ، أحدهما : حديث يرويه الوليد ابن مسلم عن ابن لهيعة ، قال فيه الدارقطني : « هذا إسناد حسن ، وابن لهيعة ليس بالقوي »(١) ، ووجه الإشكال هنا في الجمع بين تحسين الإسناد مع انتقاد أحد رواته وهو ابن لهيعة ، الذي يقول عنه الدارقطني في موقع آخر : « لا يحتج بحديثه »(٢) و« لا يحتج به »(٣) و« تفرد به ابن لهيعة وهو ضعيف الحديث »(٤) ويقول فيه أيضاً : « يعتبر بما يروي عنه العبادلة : ابن المبارك والمقريء وابن وهب »(٥) ومفهوم هذا أن رواية غير هؤلاء لا يعتبر بها ، فكيف يحسن إسناداً من رواية الوليد بن مسلم عنه ؟!

وتأويل ذلك -في نظري- أن الدارقطني أراد بحكمه السابق أن الإسناد

(١) سنن الدارقطني (١/ ٣٥١) .

(٢) سنن الدارقطني (١/ ٧٦) .

(٣) المرجع السابق (٢/ ١١٢) .

(٤) سنن الدارقطني (١/ ٧٦) .

(٥) الضعفاء والمتروكين للدارقطني (ص١٦٤) .

حسن إلا أن فيه ابن لهيعة وهو ليس بالقوي ، فلولا وجوده لكان السند حسناً ، وبهذا تتفق النصوص الواردة عنه في تضعيف ابن لهيعة ، ومما يقوي ما ذهبتُ إليه أن الدارقطني قال في أحد الأحاديث : « حسن إلا أنه مرسل »[١] ، فهذا النص يدل على أنه استعمل هذا الأسلوب ، واستعمله في نص آخر سيأتي ذكره .

والنص الآخر الذي أشكل عليَّ أيضاً : ما رواه سعيد بن بشير عن عبيد الله بن عمر عن نافع عن ابن عمر : أن عمر نذر أن يعتكف في الشرك ويصوم ، فسأل النبي عليه الصلاة والسلام بعد إسلامه فقال : « أوفِ بنذرك »[٢] ، قال الدارقطني بعده : « وهذا إسناد حسن ، تفرد بهذا اللفظ سعيد بن بشير عن عبيد الله »[٣] ، وموضع التفرد فيه هو قولـه: « ويصوم» كما نبَّه على ذلك البيهقي [٤] ، ووجه الإشكال في هذا النص أن الدارقطني قد قال في سعيد بن بشير : « ليس بقوي في الحديث »[٥] ، فكيف يحسن

(١) سنن الدارقطني (٢/ ١٩٤) . والحديث من رواية محمد بن المنكدر عن رسول الله ﷺ .

(٢) سنن الدارقطني (٢/ ٢٠١) .

(٣) سنن الدارقطني (٢/ ٢٠١) .

(٤) انظر : التعليق المغني (٢/ ٢٠١) .

(٥) سنن الدارقطني (١/ ١٣٥) .

إسناده هنا ؟!

والذي ظهر لي أن الدارقطني قد ساق الحديث السابق من عدة طرق عن عبيد الله العمري به ، من دون الزيادة التي تفرد بها سعيد وصحح [(١)] وقوى ذلك الحديث ، فالظاهر أن الدارقطني بحكمه السابق يرى أن الحديث من دون الزيادة يكون حسناً؛ لأننا إذا حذفناها يوافق سعيد بن بشير ما رواه الثقات الآخرون عن عبيد الله العمري . وتنبيه الدارقطني على تفرد سعيد باللفظ السابق يشعر بأن فيها نظراً ، فيكون المعنى أن الإسناد حسن إلا ما زاده سعيد بن بشير عن عبيد الله متفرداً به ، وهذا التأويل ضروري لكي يتسق الكلام وإلا لكان الدارقطني يقول بزيادة غير الثقة عنده ، وهذا مما يأباه منهجه بل ومنهج المحدثين قاطبة .

ومن النصوص التي وقفت عليها للدارقطني خارج سننه ما يلي :

سئل عن أثبت أصحاب ابن جريج فقال بعد أن ذكر بعضهم : « وأبو عاصم حسن الرواية عنه »[(٢)] ، وأبو عاصم الضحاك بن مخلد من الثقات الأثبات ، وحُسن روايته عن ابن جريج ، فيما أظنه -والله أعلم- أنه يعتني

(١) سنن الدارقطني (١/ ١٩٨-١٩٩) .

(٢) سؤالات ابن بكير (ص٥٦) .

بذكر سماعات ابن جريج(١) ، وقد لاحظت ذلك في كثير من مروياته أنه يورد صيغة السماع أو التحديث بين ابن جريج وشيوخه ، ومن المعلوم أن ابن جريج مدلس ، ففي ذكر سماعه بدل العنعنة دفع لشبهة التدليس عن حديثه ، لا سيما والدارقطني يرى أن شر التدليس تدليس ابن جريج لأنه لا يدلس إلا عن مجروح(٢) .

وفي نص آخر سأله البرقاني عن حديث يرويه الفضل بن موسى عن عبد الله بن سعيد بن أبي هند عن ثور عن عكرمة عن ابن عباس : « كان النبي ﷺ يلحظ في صلاته يميناً وشمالاً »(٣) ؟

فقال الدارقطني : « ليس بصحيح ، قلت : -أي البرقاني- : إسناده حسن ، حَدَّث به عن الفضل جماعة ؟ قال : أي والله حسن ، إلا أن له علة، حَدَّث به وكيع عن عبد الله بن سعيد عن ثور عن رجل عن النبي ﷺ ،

---

(١) انظر مثلاً : صحيح البخاري (١٥٨ ، ٨٥٤ ، ١٩٧٧ ، ٢٠٦١ ، ٢١٧٩ ، ٢٢١٥ ، ٥٦٠١) ، وصحيح مسلم (٤١ ، ٨٢ ، ٣٦٤ ، ٣٧٤ ، ٧٥٦ ، ١٥٥٤ ، ٢٠١٠ ، ٢٠١٨ ، ٢١٩٨ ، ٢٢١٥ ، ٢٨٣ ، ٢٩٤٥) .

(٢) سؤالات الحاكم للدار قطني (ص١٧٤) ، وطبقات المدلسين لابن حجر (ص٩٥) .

(٣) أخرجه أحمد (١/ ٢٧٥ ، ٣٠٦) والترمذي (٥٨٧) والنسائي (٣/ ٩) وابن خزيمة (٤٨٥ ، ٤٧١) وابن حبان (٦/ ٦٦) ، والحاكم في المستدرك (١/ ٢٣٦) جميعهم عن الفضل بن موسى به .

قلت : لم يسنده إلا الفضل ؟ قال : ألبتة »[١] .

وظاهر سند الفضل بن موسى الصحة ، وقد صححه ابن خزيمة وابن حبان والحاكم وغيرهم لثقة رجاله ، فقول الدارقطني : « أي والله حسن » يريد أنه مستقيم في الظاهر لا مطعن في رجاله ، ثم أوضح مراده بتمام قوله: « إلا أن له علة » ، وهذا النص يستفاد منه أن الدارقطني يستعمل أسلوب الاستثناء في الحكم ، أي أن الحديث لولا هذه العلة لكان حسناً وقد تقدمت الإشارة إلى مثل ذلك قبل قليل .

وفي نص آخر قال الدارقطني : « وأخرج البخاري من حديث مروان عن علي في المتعة وإسناده حسن ، والحكم عن علي بن الحسين عنه ، ولم يخرج مسلم لمروان شيئاً »[٢] .

وهذا النص ذكره الدارقطني في سياق كلامه عن بعض الإلزامات التي كان ينبغي على البخاري أو مسلم ذكرها ، فقد قال قبل بضعة أسطر من

---

(١) سؤالات البرقاني للدارقطني تحقيق مجدي السيد إبراهيم (ص٧٥-٧٧) ، وحديث وكيع ، أخرجه أحمد (١/ ٢٧٥) وأبو داود في رواية أبي الطيب ابن الأشناني لكتاب السنن كما في تحفة الأشراف (٥/ ١١٧-١١٨) وقال أبو داود : وهذا أصح . وكذلك الترمذي مال إلى ترجيح رواية وكيع في جامعه (٥٨٨) .

(٢) الإلزامات والتتبع (ص٢٨٨) .

ذلك : « وأخرج مسلم حديث عبيد ة عن علي حديث المخدج وهو من أصح إسناده وأحسنه . . . ولم يخرجه البخاري ولا عذر له في تركه »[١] .

فكأن الدارقطني يرى أن حديث مروان الذي أخرجه البخاري [٢] حسن الإسناد أي صحيحه فكان يلزم مسلماً أن يخرجه ، وهذا ما فهمه محقق الكتاب الشيخ مقبل الوادعي فقد قال : « الذي يظهر لي أن الدارقطني رحمه الله يرى أنه يلزم مسلماً أن يخرج هذا الحديث لأن سنده حسن »[٣] .

والسياق يؤيد ذلك لمن تأمل الكلام الوارد قبل وبعد النص السابق مع أنه مذكور في كتاب التتبع وليس الإلزامات ، ولكن يظهر لكل من تدبر كتاب التتبع أن الدارقطني ضمنه بعض النصوص التي هي من باب الإلزامات لا التتبعات [٤] .

ولكن الإشكال الأهم هو أن الدارقطني في موضع آخر قد ألمح إلى

(١) المصدر السابق (ص٢٨٧) .

(٢) انظر : صحيح البخاري (٤٥٩٢) .

(٣) الإلزامات والتتبع (ص٢٨٨) .

(٤) انظر مثلاً : المصدر السابق (ص٣٧٠) فقد قال : « وبقي على مسلم من تراجم -أي أسانيد- أبي الزبير حديث كثير ، ومن حديث الأعمش عن أبي سفيان أيضاً » وفي (ص٣٦٦) ذكر حديثاً لسليمان بن بريدة عن أبيه في صحيح مسلم ثم قال : « وعنده نسخة يلزمه إخراجها » .

انتقاد البخاري لإخراجه لمروان فقد قال : « وأخرج البخاري حديث مروان عن زيد ﴿لاَ يَسْتَوِي القَاعِدُون﴾ من حديث صالح بن كيسان عن الزهري عن سهل بن سعد عن مروان عن زيد ، وهو صحيح إلا عن مروان »[١] .

ولم يتعرض الحافظ ابن حجر لهذا الحديث في هدي الساري بل ولم ينقل كلام الدارقطني عند شرحه للحديث في كتابه الفتح [٢] ، ولعل ذلك لأن البخاري أخرج حديثاً للبراء بن عازب رضي الله عنه في المعنى نفسه وفي الباب نفسه .

ولستُ أستبعدُ أن الدارقطني وقع في التناقض إن كان الأمر على ما فهمنا من ظاهر كلامه في كلا النصين السابقين .

ولكن يحتمل الأمر أنه عندما قال في سند مروان الذي أخرجه البخاري حسناً أراد بذلك أنه أحط رتبة من الصحيح ، بدلالة انتقاده للبخاري حين أخرج حديث مروان في التفسير ، فعلى هذا يكون كلامه حول عدم إخراج مسلم لمروان ليس من باب الإلزامات ولكن لإظهار ما تفرد به كل واحد من الإمامين في مسند علي ، حيث انفرد البخاري ببعض الأحاديث

---

(١) المصدر السابق (ص١٨٨-١٨٩) .

(٢) فتح الباري (٨/ ١٠٨-١٠٩) .

التي لم يخرجها مسلم ، وبالعكس .

ويرى الشيخ مقبل أن تحسين الدارقطني لحديث مراون عن علي في المتعة مع قوله : ولم يخرج مسلم لمروان شيئاً ، تأكيد للانتقاد على البخاري[1] ، ولا أوافقه على هذا لأن الدارقطني لو أراد ذلك لما حسَّن إسناد الحديث ، ولقال كما في الموضع الآخر : « وهو صحيح إلا عن مروان » لا سيما وأن الحديث ثابت من وجه آخر عن البراء رضي الله عنه في صحيح البخاري [2] أيضاً ، فقوله : وإسناده حسن مما ينفي أنه أراد تأكيد الانتقاد ، وخاصة بمراعاة سياق الكلام الوارد قبل وبعد ذلك النص ، والذي يدل على أنه كان بصدد الحديث عن الإلزامات أو بيان ما انفرد به كل واحد من الشيخين عن الآخر في مسند علي رضي الله عنه .

والذي نخلص إليه أن معنى الحسن الوارد في النص السابق يحتمل أحد معنيين :

الأول : أن المراد به الصحة ، وهذا على القول بأن الدارقطني ساق الحديث على سبيل الإلزام للإمام مسلم ، وهذا يدعمه سياق الكلام الذي ورد النص خلاله ، ولكن يعكر على هذا أن الدارقطني انتقد البخاري في

---

(١) الإلزامات والتتبع (ص٢٨٩) .

(٢) صحيح البخاري (٤٥٩٣ ، ٤٥٩٤) .

موضع آخر لأنه أخرج حديثاً لمروان بن الحكم .

الثاني : أن المراد به الحديث الجيد الذي لا يخلو بعض رواته من كلام ، والمقصود هنا مروان بن الحكم الذي تكلم بعض الأئمة (١) في عدالته من حيث قيامه ببعض الأفعال المشينة ، وهذا على القول بأن الدارقطني لم يسق الحديث على سبيل الإلزام ولكن لإظهار ما تفرد به البخاري عن مسلم في مسند علي رضي الله عنه ، ولكن يعكر على هذا أن السياق وترابط الكلام بما قبله وبعده يدلان على أنه أراد الإلزام ، كما أن تحسينه لم يكن له أي معنى لو كان مراده هو إظهار الانفرادات التي عندهما ، كما أن ذلك ليس موضوعاً رئيساً للكتاب بعكس الإلزامات فقد اهتم بها في عدة مواطن من كتابه التتبع .

وليس لدي ما أرجح به أحد المعنيين على الآخر ، إلا أنني أميل للمعنى الأول؛ لقرينة السياق وللأمور التي ذكرتها آنفاً التي تعكر على المعنى الثاني إضافة إلى أن منهج الدارقطني في كتابه التتبع هو ذكر الانتقادات ، سواء كانت قوية أم لا تخلو من بعض الضعف بل ولو لم تكن راجحة في نظره كما ذكرت ذلك سابقاً ، لذا فلا يستغرب أن ينتقد حيناً ثم نراه يلزم بها

(١) انظر : ميزان الاعتدال (٤/ ٨٩) وهدي الساري (ص٤٦٦) وتهذيب التهذيب (١٠/ ٩٢) .

انتقده .

وفي نص آخر نقله أبو عبد الله الحاكم في سؤالاته للدارقطني؛ قال : « ألقيتُ عليه حديث شعبة عن عمرو بن يحيى ؟ قال : الحديث الحسن هكذا يكون »(١) .

ولم أقف -حتى الآن- إلا على حديث واحد يرويه شعبة عن عمرو بن يحيى المازني عن أبيه عن أبي سعيد الخدري رضي الله عنه عن رسول الله ﷺ : « ليس فيما دون خمس من الذود صدقة ، ولا في خمسة أوساق أو خمس أواق صدقة »(٢) .

ولم أجد في الكتب التسعة من حديث شعبة عن عمرو بن يحيى غيره ، وقد رواه جمع من كبار الحفاظ منهم مالك بن أنس وسفيان الثوري وغيرهما عن عمرو بن يحيى بنحوه ، فشعبة لم ينفرد به ، لذا فلا أستطيع الجزم بأن هذا الحديث هو الذي قصده الدارقطني إذ لا اختصاص لشعبة به حتى يُقال : إنه حديثه عن عمرو بن يحيى ، والعُرف الجاري عند المحدثين أن مثل هذه العبارة التي ذكرها الحاكم تفيد أن ذلك الحديث

(١) سؤالات الحاكم للدارقطني (ص١٧٠) .

(٢) أخرجه الترمذي (٦٢٧) ، والنسائي (٥/ ١٧) ، وأحمد (٣/ ٤٤ - ٤٥ ، ٧٩) ، وابن خزيمة (٢٢٦٣) ، وهو في الصحيحين من غير طريق شعبة .

المسئول عنه من تفردات شعبة عن عمرو .

ولذا فمن المحتمل جداً أن الدارقطني أراد بكلامه الآنف حديثاً آخر غير الذي وجدته ، وهذا ما أميل إليه ، وربما كان قصده بقوله : « الحديث الحسن هكذا يكون » لغرابة السند مع ثقة رجاله ، حيث تفرد به شعبة وهو إمام حافظ ، عن رجل ثقة وهو عمرو بن يحيى المازني ، ومروياته كلها عن تابعي أهل المدينة (١) .

وأما إن كان أراد الحديث الذي ذكرته ، فإن معنى الحسن في كلامه ربما يكون بالنظر إلى كثرة طرق ذلك الحديث عن أبي سعيد الخدري رضي الله عنه ، وأيضاً عن عمرو بن يحيى المازني ، ولكن هذا الاحتمال فيه بعض البُعد والله أعلم .

وعلى أية حال فمن الصعوبة بمكان ترجيح معنى الحسن في النص السابق لأننا لا ندري على وجه اليقين الحديث الذي بسببه صدر كلام الدارقطني ، فيبقى الأمر في دائرة الاحتمالات إلى أن نجد معلومات توضح ما غمض علينا والله المستعان .

ومما تقدم يظهر لنا بجلاء أن الدارقطني استعمل (الحسن) في الحديث

(١) انظر : تهذيب الكمال (٢٢/ ٢٩٦-٢٩٧) .

الصحيح لذاته وأيضاً في الحديث الحسن لذاته كما عرفه المتأخرون ، فمفهوم الحسن عنده أوسع من تعريف المتأخرين؛ إذ يدخل فيه الحديث الصحيح ، ولم أجده أطلق الحسن على الحديث الحسن لغيره كما ذكرت في أول هذا المبحث ، مما يؤكد أن تعريف الترمذي للحسن لم يأخذ به الدارقطني ، ويلاحظ أن أكثر الأحاديث التي حسنها الدارقطني من حيث قوة إسنادها أرقى وأمثل من كثير من الأسانيد التي يحسنها الترمذي .

٤ - الحافظ أبو حفص عمر بن أحمد بن شاهين (ت ٣٨٥هـ) .

وهو ممن أطلق الحسن على عدد من الأحاديث التي تكلم عليها في كتابه الأفراد [(١)] ، ولاحظت أنه يطلق الحسن مقيداً بالسند أحياناً كما في قوله : « حديث غريب حسن الإسناد »[(٢)] ، كما يطلقه مقيداً بالمتن كما في قوله : « حديث غريب الإسناد ، حسن المتن »[(٣)] ، وهذا يدل على أنه في النصوص الأخرى التي يحسن فيها الحديث بدون تقييد يكون من المحتمل أنه أراد أحد المعنيين ، والغالب أنه يريد حُسن الإسناد ، بمعنى خلو رجال

---

(١) المطبوع هو الجزء الخامس منه فقط ، حققه الشيخ بدر البدر في مجموع فيه مصنفات لابن شاهين .

(٢) الأفراد لابن شاهين (ص٢٠٤ ، ٢٠٧ ، ٢١٢ ، ٢٢٦ ، ٢٤٠) .

(٣) المصدر السابق (ص٢٥٨ ، ٢٦٢) .

السند من ضعيف معروف بالضعف ، وذلك لأن تصريحه بحسن الإسناد أكثر من القول الآخر .

أ - الأحاديث التي حسنها لإسنادها :

يظهر من جملة النصوص التي وقفتُ عليها أن معنى الحسن عند ابن شاهين غير محدد بالحسن لذاته عند المتأخرين بل هو أوسع من ذلك ، إذ يدخل فيه الصحيح والحسن لذاته ورواية الضعيف .

فمن إطلاقه الحسن على الحديث الصحيح قوله في حديث : « هذا الحديث غريب حسن الإسناد ، وسمعت يحيى بن محمد -يعني ابن صاعد- يقول : هذا إسناد صحيح غريب ما سمعناه إلا منه -يعني محمد ابن يحيى - وكفاك أن يقول يحيى بن صاعد هذا في حديث »(١) ، وقوله أيضا : « هذا حديث لو رواه عن أبي المغيرة رجل معروف لكان غريب الإسناد ، فإن صح فهو حسن . . »(٢) .

ومن إطلاقه الحسن على الحديث الحسن لذاته قوله في حديث : « هذا حديث غريب حسن ، وقال لنا عبد الله بن محمد -البغوي- : لم يرو هذا الحديث غيرُ عبد الرحمن بن عبد الله بن دينار ، ورواه عنه المتقدمون ، وهو

---

(١) المصدر السابق (ص٢٠٤) .

(٢) المصدر السابق (ص٢١٢) .

صالح الحديث، رواه عنه يحيى بن سعيد القطان »[١]، وعبد الرحمن مختلف فيه [٢]، وقول البغوي هنا عنه: إنه صالح الحديث مشعر بوجود بعض الضعف فيه، وقد أقر ابن شاهين قوله.

وقال في حديث آخر من رواية حماد بن سلمة عن محمد بن عمرو بن علقمة عن أبي سلمة عن أبي هريرة: « هذا حديث غريب عالٍ حسن »[٣]، وهذا السند حسن عند المتأخرين.

وقد حسنه بالفعل الحافظ ابن حجر [٤].

وقد حَسَّن حديثاً آخر هو في حكم الحسن لذاته [٥].

ومن إطلاقه الحسن على الضعيف، قوله في حديث: « هذا حديث غريب حسن الإسناد، غريب المتن.. »[٦]، مع أن في السند إسحاق بن عبد الله بن كيسان وأباه وكلاهما ضعيف[٧].

---

(١) المصدر السابق (ص١٩١).

(٢) انظر أقوال النقاد فيه في: تهذيب الكمال (١٧/ ٢٠٩-٢١٠).

(٣) الأفراد لابن شاهين (ص٢٠٠).

(٤) التلخيص الحبير (٣/ ١٦٤).

(٥) انظر: الأفراد (ص٢٠٧)

(٦) المصدر السابق (ص٢٢٦).

(٧) انظر: لسان الميزان (١/ ٣٦٥) وتهذيب الكمال (١٥/ ٤٨٧).

وقد حسَّن حديثاً في سنده أبو عمران موسى بن إبراهيم وهو متروك (١) وفيه أيضاً عبد الله بن لهيعة وهو معلوم الضعف (٢) .

وقد تفرد أبو عمران عنه بذلك الحديث ، ويبدو أن ابن شاهين لم يقف على حقيقة أبي عمران هذا .

وقد حَسَّن عدة أحاديث ضعيفة السند (٣) .

ب- الأحاديث التي حسنها لمتنها :

من ذلك قولــه : « وهذا حديث غريب الإسناد حسن المتن ، وفيه ثلاث سُنن »(٤) ، وقوله : « هذا حديث غريب الإسناد حسن المتن ، وفيه دلالة أن النبي ﷺ كان يتكلم بالفارسية »(٥) .

وبما تقدم يُعلم أن ابن شاهين استعمل الحسن في الحكم على الإسناد وفي وصف المتن ، وأن معنى الحسن عنده واسع ، إلا أنني لم أجده استعمل الحسن بمعنى الحسن لغيره ، سواء بصريح عبارته أم بمفهومها ،

---

(١) لسان الميزان (٦/ ١١١) ، والحديث في الأفراد (ص١٩٩) .

(٢) انظر : تهذيب الكمال (١٥/ ٤٩٠-٤٩٩) .

(٣) انظر : الأفراد (ص١٩٧ ، ٢١٢ ، ٢٤٠ ، ٢٦٧) ، وقارن ذلك بكلام محقق الكتاب .

(٤) المصدر السابق (ص٢٥٨) .

(٥) المصدر السابق (ص٢٦٢) .

مع أنه يعد متساهلاً في وصفه لبعض أحاديث الضعفاء بالحُسن إلا أن يكون رأيه فيهم أنهم لم يبلغوا درجة الضعيف الذي لا يحسن حديثه أو لم يبلغه عن أحد من أئمة النقاد ما يستوجب تضعيفهم المطلق ، فإن كان الأمر كذلك فهو معذور .

٥ - الإمام الحافظ أبو بكر أحمد بن الحسين البيهقي (ت : ٤٥٨هـ) :

وهو من الأئمة الذين استعملوا الحسن في أحكامهم النقدية على الأحاديث ، وقد وقفت على جملة كبيرة من نصوصه في ذلك من كتابيه (السنن الكبرى) و (معرفة السنن والآثار) .

وقد ظهر لي بدارسة تلك النصوص أن معنى الحسن عند البيهقي أوسع مما هو عليه عند ابن الصلاح ومن بعده ، فقد وجدته أطلقه على الحديث الصحيح ، وعلى الحديث الذي في سنده راو فيه بعض الضعف الذي لا ينزل به عن منزلة الوسطية ، وكذلك أطلقه على الحديث الذي فيه راو مستور ، وعلى الحديث الحسن لغيره .

فمن الأحاديث التي حسنها وهي صحيحة عنده : حديث يرويه سعيد ابن هلال ، وقد قال البيهقي فيه: « هذا حديث حسن الإسناد صحيح »[1]

---

(١) السنن الكبرى للبيهقي (٢/ ٣١٨) .

وسعيد وثقه الجمهور [١] ، وقد لخص ابن حجر الأقوال في شأنه بقوله عنه: « صدوق »[٢] ، والظاهر من تصحيح البيهقي أنه يرى توثيقه .

ومن ذلك أيضاً : حديث لأبي عمير بن أنس عن عمومة له من أصحاب النبي ﷺ ، قال فيه : « وهو إسناد حسن ، وأبو عمير رواه عن عمومة له من أصحاب النبي ﷺ ، وأصحاب النبي ﷺ كلهم ثقات ، فسواء سموا أو لم يسموا »[٣] . وقد حكم على الحديث نفسه في موضع آخر بقوله : « هذا إسناد صحيح »[٤] ، وأبو عمير وثقه غير واحد [٥] ، وصحح حديثه السابق عدد من الأئمة [٦] .

ففي هذين الحديثين نجد البيهقي قد حكم بالصحة على الحديثين اللذين حكم عليهما بالحسن أيضاً .

وفي حديث آخر رواه عبد الرحمن بن أبي عمار عن جابر رضي الله عنه

---

(١) تهذيب التهذيب (٤/ ٩٥) .

(٢) التقريب (٢٤١٠) .

(٣) السنن الكبرى (٤/ ٢٤٩) .

(٤) المصدر السابق (٣/ ٣١٦) .

(٥) تهذيب التهذيب (١٢/ ١٨٨) والتقريب (٨٢٨١) .

(٦) الجوهـر النقي لابن التركماني (٣/ ٣١٧) وتهذيب التهذيب (١٢/ ١٨٨) والتلخيص الحبير (٢/ ٨٧) .

مرفوعاً في أن (الضبع صيد) : قال البيهقي فيه : « حديث ابن أبي عمار هذا حديث حسن ، قال أبو عيسى : سألت عنه البخاري فقال : هو حديث صحيح »[١] ، والحديث صححه البخاري وابن حبان[٢] والحاكم[٣] وغيرهم[٤] ، وقد أشار البيهقي إلى ذلك بقولـه : « حديث جيد تقوم به الحجة ، قال أبو عيسى . . . »[٥] فكرر نقل تصحيح البخاري كالراضي به ، وابن أبي عمار ثقة[٦] ، وقد جاء هذا الحديث عنه من طريق صحيح[٧] .

كما حسَّن عدداً من الأحاديث ، يتبين من دراستها أنها صحيحة[٨] .

---

(١) معرفة السنن والآثار (٧/ ٤٠٦) .

(٢) صحيح ابن حبان (٩/ ٣٩٦٤ ، ٣٩٦٥) .

(٣) المستدرك (١/ ٤٥٢) .

(٤) التلخيص (٢/ ٢٧٨) .

(٥) السنن الكبرى (٥/ ١٨٣) .

(٦) تهذيب الكمال (١٧/ ٢٣٠) .

(٧) أخرجه عبد الرزاق (٤/ ٥١٣) وأبو داود (٣٨٠١) والترمذي (٨٥١) والدارقطني (٢/ ٢٤٦) وغيرهم .

(٨) انظر مثلاً : معرفة السنن (٤/ ٣٢٣) ، (١٠/ ٢٧١) ، (١٢/ ٤٣٩) ، (١٤/ ٢٩٩) ، السنن الكبرى (٧/ ٢٨٨) و(٣/ ١٧٧) .

ووجدته أيضاً أطلق الحسن على أحاديث في أسانيدها رواة فيهم بعض الضعف الذي لا ينزل بهم عن الوسطية ، وهي ما يطلق عليها عند المتأخرين بالحسن لذاته .

فقد حَسَّن حديثاً فيه محمد بن إسحاق بن يسار [١] والكلام فيه مشهور ومنزلته عند البيهقي يوضحها قوله : « الحفاظ يتوقون ما ينفرد به ابن إسحاق »[٢] ، وقوله الآخر : « ومحمد بن إسحاق إذا ذكر سماعه في الرواية وكان الراوي ثقة استقام الإسناد »[٣] . وقد صرح بالسماع في الحديث السابق ، ولكن بقي أنه ليس في منزلة الثقة الذيُ يقبل ما ينفرد به، بل هو أقل من ذلك؛ إذ يتوقى الحفاظ بعض تفرداته .

كما حَسَّن حديثاً في إسناده يعقوب بن حميد بن كاسب وسليمان بن سالم مولى عبد الرحمن بن حميد [٤] ، ويعقوب ممن اختلف فيه النقاد [٥] ،

(١) معرفة السنن (١٣/ ٣٤٠) وساق سنده في الكبرى (٩/ ١٤٤) .

(٢) الجوهر النقي (٣/ ١٧٦) .

(٣) السنن الكبرى (٣/ ١٧٧) .

(٤) معرفة السنن (٤/ ٢٦٣) وساق سنده في الكبرى (٣/ ١٤٤) .

(٥) تهذيب الكمال (٣٢/ ٣٢١-٣٢٣) .

ولخص ابن حجر القول فيه بقولـه : « صدوق ربما وهم »[(١)] ، وأما سليمان فقد وثقه ابن حبان ، وقال ابن عدي فيه : لا أرى بمقدار ما يرويه بأساً ، وقال أبو حاتم : شيخ [(٢)] ، فهو في منزلة وسطى .

وحسَّن أيضاً حديثاً في إسناده العوام بن حمزة من رواية يحيى بن سعيد القطان عنه ثم قال : « ويحيى بن سعيد لا يحدث إلا عن الثقات عنده »[(٣)]، يريد أن رواية يحيى القطـان تقوية للعـوام ، والعـوام بن حمزة ممن اختلفت أقوال النقاد فيه [(٤)] ، ولخَّص ابن حجر ذلك بقوله : « صدوق ربما وهم » [(٥)] .

وحسن حديثاً فيه جعفر بن برقان [(٦)] يرويه عن ميمون بن مهران ، وقد ضعفه النقاد في روايته عن الزهري خاصة ، ووثقوه في روايته عن ميمون ابن مهران ويزيد بن الأصم [(٧)] ، ولخص ابن حجر أمره في قوله :

---

(١) التقريب (٧٨١٥) .

(٢) لسان الميزان (٣/ ٩٢) .

(٣) السنن الكبرى (٢/ ٢٠٢) ومعرفة السنن (٣/ ١٢٤) .

(٤) تهذيب الكمال (٢٢/ ٤٢٦ - ٤٢٧) .

(٥) التقريب (٥٢١٠) .

(٦) السنن الكبرى (٣/ ١٥٥) .

(٧) تهذيب الكمال (٥/ ١٣-١٨) .

« صدوق ، يهم في حديث الزهري »[(١)] ، ولم يقل « ثقة يهم في حديث الزهري » لأن بعض النقاد ضعفه مطلقاً . وفعل الأمر نفسه في أحاديث أُخر على هذا المنوال [(٢)] .

وقد وجدته أطلق الحسن وأراد به الحسن لغيره -فيما ظهر لي- فقد ساق سنداً من طريق عبد الرحمن بن قيس بن محمد بن الأشعث بن قيس عن أبيه عن جده عن ابن مسعود ثم قال بعده : « هذا إسناد حسن موصول ، وقد روي من أوجه بأسانيد مراسيل ، إذا جمع بينها صار الحديث بذلك قوياً »[(٣)] .

وعبد الرحمن بن قيس ، قال ابن حجر فيه : « مجهول الحال »[(٤)] ، فأما أبوه وجده فقال في كل منهما : « مقبول »[(٥)] ، ويظهر من النص السابق أن الحديث حُسِّن لوجود شواهد تعضده ، والبيهقي ممن يرى أن الحديث الضعيف يتقوى بوجود طرق ضعيفة أخرى أو شواهد تعضده وإن لم

---

(١) التقريب (٩٣٢) .

(٢) انظر مثلاً معرفة السنن (٧/ ٤٠٣) والسنن الكبرى (١/ ٢٥٩) .

(٣) السنن الكبرى (٥/ ٣٣٢) .

(٤) التقريب (٣٩٨٦) .

(٥) التقريب (٥٥٨٦) ، (٥٧٤٢) .

يستعمل (الحسن) في نصوصه حول هذه المسألة كما سيأتي شرح ذلك - إن شاء الله - في الباب الرابع .

كما وجدته قال في حديث : « وقد روي في استجابة الدعاء في الأشهر الحرم ورجب منهن [1] حديث حسن الإسناد في مثل هذا . . . » [2] ، ثم ساق السند وفيه ابن لهيعة وهو معروف بالضعف فقد قال عنه : « قد أجمع أصحاب الحديث على ضعف ابن لهيعة وترك الاحتجاج بما ينفرد به » ، كما ضعفه في عدة مواضع [3] ، ثم قال بعد ذلك : « هذا حديث قد رواه أيضاً محمد بن إسحاق بن يسار عمن سمع عكرمة عن ابن عباس ، دون ذكر بني ضمرة ، وذلك يؤكد رواية ابن لهيعة » [4] .

فقولـه حسن يريد حسناً لغيره ، وقوله : « في مثل هذا » يريد أحاديث الفضائل والترغيب .

وقد وجدته أطلق الحسن على أحاديث في أسانيدها رواة فيهم جهالة ،

(١) أي أن رجباً من الأشهر الحرم .

(٢) فضائل الأوقات (ص٩٨-١٠٤) .

(٣) انظر : الدر النقي من كلام البيهقي (ص١٨٨-١٨٩) .

(٤) فضائل الأوقات (ص٩٨-١٠٤) .

من ذلك تحسينه لحديث فيه جرير أبو غزوان الضبي [١] ، قال الذهبي فيه: « لا يعرف » [٢] ، وقال ابن حجر : « مقبول » [٣] ، ويظهر من سياق السند الذي ذكره البيهقي أن أبا غزوان هذا كان من الملازمين لعلي رضي الله عنه ، وهو الذي يروي عنه ذلك الحديث ، ولعله لهذا لم ير الجهالة ضارة .

وفي حديث آخر حَسَّن حديثاً فيه عبد الله بن عِصْمَة الجُشَمي [٤] ، وقد قال البزار فيه : « ليس بالمشهور » [٥] ، وقال الذهبي : « لا يعرف » [٦] ، وقال ابن حجر : « مقبول » [٧] ، وقد وثقه ابن حبان [٨] كعادته .

وحسَّن حديثاً [٩] آخر فيه عم أبي زَخْر بن حصن وحميد بن منهب

(١) السنن الكبرى (٢/ ٣٠) .

(٢) الميزان (١/ ٣٩٧) .

(٣) التقريب (٩١٩) .

(٤) السنن الكبرى (٥/ ٣١٣) .

(٥) كشف الأستار (١/ ٤٦٤) .

(٦) الميزان (٢/ ٤٦١) .

(٧) التقريب (٣٤٧٧) .

(٨) الثقات (٥/ ٢٧) .

(٩) معرفة السنن والآثار (١٣/ ٣٣٥) وساق سنده في دلائل النبوة (٥/ ٢٦٧) .

وكلاهما لا يعرف ولم أجد من ترجم لهما ، ولذا قال الهيثمي في الحديث نفسه : « فيه جماعة لم أعرفهم » (1) .

كما وجدته أطلق الحسن على عدد من المراسيل ووصفها بأنها مراسيل حسنة (2) ، يريد بذلك أن ذلك المرسل قوي ، فقد قال في مرسل يرويه سعيد بن المسيب : « وهو مرسل حسن »(3) ، ومرسل سعيد عنده أصح أنواع المراسيل (4) .

وبما تقدم يتأكد أن الحسن معناه عند البيهقي أوسع مما حدده المتأخرون، ولكن يجب أن يلاحظ أن البيهقي أكثر من استعمال الحسن في الأحاديث التي لم تصل إلى درجة الصحيح المتفق بين المحدثين على صحته ، وهذا واضح من الأمثلة السابقة .

فحتى الأحاديث التي حسنها وفي الوقت نفسه صححها ، لم تخلُ من

---

(1) مجمع الزوائد (٥/ ٣٣٢) (٦/ ٢٢٣) ، والحديث في المعجم الكبير للطبراني (٤/ ٢١٣) ومنه صوبت الأسماء التي وردت في دلائل النبوة للبيهقي مصحفة .

(2) انظر : معرفة السنن (٢/ ٢٦٤) (٢/ ٤٠٣) (١٣/ ٣٧٠) والسنن الكبرى (٢/ ١٩٤)(٥/ ٣٢٦) (٧/ ٦٤ ، ١٣٤)(١٠/ ٢١٠) .

(3) معرفة السنن (٥/ ٣١٢) .

(4) السنن الكبرى (١/ ٤٢١) .

بعض النظر لدى بعض النقاد [١] .

ويظهر بجلاء من النصوص السابقة أن البيهقي لم يلتزم بتعريف الترمذي [٢] للحديث الحسن ، فقد رأيناه استعمله في الصحيح ، وفي الحديث الضعيف الذي ليس له شواهد أو متابعات ، وإن كان البيهقي من حيث العموم وكما يظهر من تصرفاته أنه استعمل الحسن أكثر الأحيان بوصفه مرتبة وسطى بين الصحيح والضعيف ، كما يظهر من نوعية

---

(١) انظر : تعقبات ابن التركماني في الجوهر النقي (٢/٣١٨)(٤/٢٥٠) ، وانظر كذلك التلخيص الحبير (٢/٢٧٨) هذه المواضع يتضح منها النقد الموجه للأحاديث التي صححها البيهقي مع تحسينه لها كما تقدمت الإشارة إليها .

(٢) تدل بعض النصوص صراحة أن البيهقي اطلع على كتاب العلل الكبير للترمذي كما ورد في سننه الكبير (١/ ٣٧١ ، ٣٩١) وهناك نصوص أخرى وقفت عليها نقلها البيهقي عن الترمذي وليست في كتابه العلل بل هي من جامعه انظر مثلاً : (١/ ١٥٨، ١٥٩) (١٠/ ١٠٠) ، (٢/ ١٠٤، ٢٥٩ ، ٤٥٤) ، ومن المؤكد أن البيهقي لم تكن له رواية متصلة لهذين الكتابين لأني رأيته يُصدِّر بعض نقوله تلك بقوله بلغني عن أبي عيسى ولعل هذا هو ما جعل الذهبي في النبلاء (١٨/ ١٦٥) يقول : بأن جامع الترمذي لم يكن عند البيهقي أي لم يخرج مرويات مسندة عنه ولكن هذا لا ينفي وجوده عنده بطريق الوجادة ، فقد وجدته يقول في كتابه (الجامع في الخاتم) (ص٤٦) : « وقرأتُ في كتاب أبي عيسى الترمذي رحمه الله عن قتيبة بن سعيد » ثم ساق الحديث سنداً ومتناً وقال بعده : « قال أبو عيسى : هذا حديث حسن صحيح » والحديث في جامع الترمذي برقم (١٧٤٣) .

الأحاديث التي حسنها في الأمثلة السابقة .

٦- الإمام أبو عمر يوسف بن عبد الله بن عبد البر النمري (ت٤٦٣هـ) :

وهو رحمه الله ممن أكثر إطلاق الحسن على الأحاديث ، وتعد دراسة تحسيناته من الأمور المهمة جداً بالنسبة لهذه الأطروحة ، لأنه يمثل علم الحديث في المغرب الإسلامي مع ما في ذلك من اختلاف في البيئة العلمية عن المشرق الإسلامي .

وقد جمعت تحسينات ابن عبد البر التي وقفت عليها من كتابيه (التمهيد) ، و(الاستذكار) ، كما وقفت على بعض النصوص له من كتبه الأخرى ولكنها قليلة مقارنة بكتابيه الكبيرين . ووجدت استعمالات ابن عبد البر لمصطلح الحسن متعددة ومتنوعة ، ويمكن تصنيفها إلى مجموعتين رئيستين هما :

الأولى : استعماله للحسن بمعنى الحكم على الحديث بالقبول ويدخل في ذلك :

١- إطلاقه الحسن على الحديث الصحيح .

٢- إطلاقه الحسن على الحديث الحسن لذاته .

٣- إطلاقه الحسن على حديث الضعيف المحتمل في الفضائل لا

الأحكام.

الثانية: استعماله للحسن بمعنى حُسن المتن ولو كان السند ضعيفاً:

وبنحو هذا قال د. محمد عبد رب النبي فقد ذكر أن استعمال الحسن عند ابن عبد البر واسع جداً، ولا يكاد يوجد له فيه ضابط محدد (١)، ثم ذكر أنه يمكن حصر ذلك في خمس حالات هي:

١- إطلاق الحسن وإرادة الصحيح.

٢- الجمع بين الحسن والصحة.

٣- إطلاق الحسن على ما كان في غير الصحيحين.

٤- إطلاق الحسن وإرادة المعنى اللغوي.

٥- تحسينه لحديث المختلف فيه (٢).

إلا أنني لا أوافقه على هذا التقسيم حيث يُعاب عليه التداخل في الحالة الأولى والثانية إذ كلتاهما تدل على أن ابن عبد البر يطلق الحسن على الحديث الصحيح، فلا داعي لجعلهما في فرعين مع إمكانية جعلهما فرعاً واحداً، لا سيما وأن المؤلف لم يبين ما يدل على وجود أي فروق بينهما

(١) منهج الحافظ ابن عبد البر في الجرح والتعديل من خلال كتابه التمهيد - رسالة دكتوراه - (ص٢٢٦).

(٢) المرجع السابق (ص٢٢٧-٢٣٢).

اللهم إلا أن يكون راعى صيغة الاستعمال ، وهذا في حد ذاته لا يصلح أن يكون عمدة في التفريق إلا في حالة كون التقسيم كله بُني على مراعاة ذلك، فحينذاك لا اعتراض .

ومما يُعاب عليه أيضاً أن صياغة الحالة الثالثة غير جيدة إذ لا تؤدي معنى محدداً للقارئ ، فيمكن أن يُفهم منها أن ابن عبد البر يعد كل حديث خارج الصحيحين حسناً! ، وهذا غير صحيح بل ومن المؤكد أن المؤلف لم يرد هذا المعنى ، ويظهر لكل من تسنى له دراسة تحسينات ابن عبد البر أنه لا يجعل سبب تحسين بعض الأحاديث فقط لكونها أُخرجت خارج الصحيحين ، والشواهد التي ساقها المؤلف إنما تدل على أن ابن عبد البر حَسَّن أسانيد في كتابي سنن أبي داود وسنن النسائي ، وليس فيها ما يدل على أن سبب تحسينه لتلك الأحاديث أن أبا داود والنسائي أخرجاها !! ، وسيأتي معنا خلال استعراض النصوص أن ابن عبد البر حَسَّن أحاديث في الصحيحين أو أحدهما ، كما أنه من الواضح لكل من قرأ كتبه أنه يصحح أحاديث ليست في الصحيحين ، فكيف يقال بعد ذلك إن الحالة الثالثة هي إطلاق ابن عبد البر الحسن على ما كان في غير الصحيحين ؟! بل ما هو المعنى المحدد أو الفائدة المنضبطة التي تدل عليها هذه الجملة ؟! ، ولهذا أرى أن من الأولى بالمؤلف حذف هذه الحالة ، أو إعادة صياغتها بما يدل

على مقصوده منها .

وبعد النقد السابق نجد أن الحالات الخمس ترجع في حقيقة الأمر إلى ثلاث حالات :

الأولى : إطلاق الحسن على الحديث الصحيح .

الثانية : إطلاق الحسن على حديث المختلف فيه (والشواهد التي ذكرها د . محمد عبد رب النبي تدخل في الحسن لذاته) .

الثالثة : إطلاق الحسن وإرادة المعنى اللغوي .

وكل الأمثلة التي ذكرها د . محمد عبد رب النبي من الممكن إرجاعها إلى واحدة من هذه الحالات ، وقد فاتته بعض النصوص التي تدل على تحسين ابن عبد البر لبعض أحاديث من كان محتمل الضعف إذا روى في الفضائل لا الأحكام وسيأتي ذكرها إن شاء الله .

أولاً : استعماله الحسن بمعنى الحكم على الحديث بالقبول :

١ - إطلاقه الحسن على الحديث الصحيح :

كثيرة هي النصوص التي أطلق فيها ابن عبد البر الحسن على الأحاديث الصحيحة عنده فمن ذلك :

قوله : « حديث مالك عن نافع عن ابن عمر عن بلال « أن رسول الله ﷺ جعل بينه وبين الجدار في الكعبة ثلاثة أذرع » ، أصح من حديث سهل ابن سعد من جهة الإسناد ، وكلاهما حسن »(١) .

فهو يرى أن حديث بلال الذي رواه مالك أصح من حديث سهل مع أن الشيخين قد أخرجا حديثه في صحيحيهما(٢) ، ولم يخرجا حديث مالك وإنما أخرج البخاري من طريق موسى بن عقبة عن نافع عن ابن عمر نحوه(٣) ، فمع أن حديث سهل متفق عليه إلا أن ابن عبد البر أطلق عليه الحسن ، وبمثل هذا قال في حديث بلال ورأى أن إسناده أصح ، فهذا نص صريح في أن ابن عبد البر لا يمانع من وصف أصح الأحاديث بالحُسن .

(١) التمهيد (٤/ ١٩٧) .

(٢) صحيح البخاري (٤٩٦) وصحيح مسلم (٥٠٨) .

(٣) صحيح البخاري (٥٠٦) .

وفي نص آخر يقول : « وعند شعبة وغيره في هذا الباب أيضاً حديث عروة بن أبي الجعد البارقي . . . وهو حديث حسن ، ولشعبة فيه إسنادان أصحهما . . . » [١] فساقه عن شعبة عن حصين وعبد الله بن أبي السفر أنهما سمعا الشعبي يحدث عن عروة بن أبي الجعد مرفوعاً : « الخيل معقود في نواصيها الخير إلى يوم القيامة » ، والسند الثاني ساقه عن شعبة عن أبي إسحاق السبيعي عن العيزار بن حريث عن عروة بن أبي الجعد به .

السند الأول أخرجه البخاري عن شعبة به ، وكذلك مسلم ولكن عن حصين به فهو متفق عليه [٢] ، وأما الثاني فأخرجه مسلم [٣] ، فالسند الأول في غاية الصحة وقد وصفه بأنه حسن .

وفي نص آخر يقول : « في الحياء أحاديث مرفوعة حسان » [٤] ، ثم ساق حديث عمران بن حصين « الحياء خير كله » وهو في صحيح مسلم [٥] .

---

(١) التمهيد (١٤/ ٩٩) .

(٢) صحيح البخاري (٢٨٥٠) وصحيح مسلم (١٨٧٣) .

(٣) صحيح مسلم (٣/ ١٤٩٤) ورقم الحديث أيضاً (١٨٧٣) .

(٤) التمهيد (٩/ ٢٥٦) .

(٥) صحيح مسلم (٣٧) .

وقد قال أيضاً في حديث « لا تصلوا في أعطان الإبل » : « وقد روي هذا المعنى من حديث أبي هريرة ، والبراء ، وجابر بن سمرة ، وعبد الله ابن مغفل ، وكلها بأسانيد حسان ، وأكثرها تواتراً وأحسنها حديث البراء، وحديث عبد الله بن المغفل رواه نحو خمسة عشر رجلاً عن الحسن ، وسماع الحسن من عبد الله بن مغفل صحيح «[(١)] .

حديث البراء بن عازب صححه الإمام أحمد بن حنبل والإمام إسحاق ابن راهويه [(٢)] ، وكذلك ابن خزيمة [(٣)] وابن حبان [(٤)] ، وقال ابن خزيمة بعد أن أخرجه : « ولم نر خلافاً بين علماء أهل الحديث أن هذا الخبر أيضاً صحيح من جهة النقل لعدالة ناقليه »[(٥)] .

وأما حديث عبد الله بن المغفل فقد صححه ابن حبان [(٦)]، ومغلطاي[(٧)] وظاهر كلام ابن عبد البر هنا أنه يراه صحيحاً؛ لأنه صحح سماع الحسن

(١) التمهيد (٢٢/ ٣٣٣) .

(٢) نقل ذلك عنهما البيهقي في سننه الكبرى (١/ ١٥٩) .

(٣) صحيح ابن خزيمة (٣٢) .

(٤) صحيح ابن حبان (٣/ ٤١٠) .

(٥) صحيح ابن خزيمة (٤/ ٢٢) .

(٦) صحيح ابن حبان (٤/ ٦٠١) .

(٧) فيض القدير للمناوي (٤/ ٢٠٠) .

من ابن مغفل ، وهذا دليل على تصحيحه للحديث؛ لأنه نص قبل ذلك على أن خمسة عشر رجلاً رووه عن الحسن .

وأما حديث جابر بن سمرة فهو في صحيح مسلم (١) ، وقد صححه أحمد وإسحاق (٢) وابن خزيمة (٣) وغيرهم . وكذلك حديث أبي هريرة صححه الترمذي(٤) وابن حبان (٥) وغيرهما .

فهذه أحاديث صحيحة عند أهل العلم بالحديث وقد وصفها ابن عبد البر بالحُسْن ، ومن خلال كلامه عن حديثي البراء وابن المغفل يتراءى لنا أنه يصححهما .

والنصوص الدالة على تحسين ابن عبد البر للأحاديث الصحيحة عنده كثيرة جداً ولعل فيما ذكرته كفاية إن شاء الله (٦) .

---

(١) صحيح مسلم (٣٦٠) .

(٢) السنن الكبرى للبيهقي (١/ ١٥٩) .

(٣) صحيح ابن خزيمة (٣١) .

(٤) الجامع للترمذي (٣٤٩) .

(٥) صحيح ابن حبان (٤/ ٢٢٥) .

(٦) للمزيد انظر : التمهيد (٥/ ٢٢٤) فقد حسن حديثاً ثم وثق رجاله ، و(١٤/ ٣٥٨) حسن حديثاً وقال : « تلزم به الحجة» ، و(١٦/ ١٨٩) حسن حديثاً ووثق راويه وأطراه في موضع آخر (١٣/ ٧) ، وانظر : الاستذكار (١/ ١٧٩) حسن حديثاً وبين في التمهيد (١٦/ ٢٩٥) أنه =

ويوضح ذلك بجلاء أنه كثيراً ما يقرن بين الحسن والصحة والثبوت ، مثل قوله : « والأسانيد في ذلك متواترة حسان ثابتة »[(١)] ، وقوله : « وسائر الطرق في هذا الحديث كلها حسان عن النبي ﷺ »[(٢)] وثم قال عن بعضها : « هي ثابتة » ، كما قال في عدد جم من الأحاديث : « حسن صحيح »[(٣)] .

٢- إطلاقه الحسن على الحديث الحسن لذاته :

قال ابن عبد البر: «. . . وقد روي بمثل هذا المعنى حديث حسن . . . » ثم ساقه من طريق عبد الرحمن بن القاسم ، حدثنا نافع بن أبي نعيم ويزيد ابن عبد الملك بن المغيرة عن سعيد بن أبي سعيد - المقبري - عن أبي هريرة مرفوعاً : « من أفضى بيده إلى فرجه ليس دونها حجاب فقد وجب عليه الوضوء » ثم أورد بعده : « قال ابن السكن : هذا الحديث من أجود ما روي في هذا الباب لرواية ابن القاسم له عن نافع عن أبي نعيم ، وأما يزيد:

= صحيح ، وانظر الاستذكار ، أيضاً (٢٢/ ١٩٠) حسن حديثاً وهو صحيح متعدد الطرق عن الصحابي الذي يرويه .

(١) التمهيد (٢٤/ ٢٠) .

(٢) التمهيد (١٤/ ٣٣٩) .

(٣) لتمهيد(٣/ ١٦٥)(١٠/ ١٢٥)(٢١/ ١٦٢)والاستذكار(٧/ ٢٣٦)(٢١/ ١٠٦)(٢٧/ ٥٢).

فضعيف . قال أبو عمر - هو ابن عبد البر - : كان هذا الحديث لا يُعرف إلا ليزيد بن عبد الملك النوفلي هذا ، وهو مجتمع على ضعفه ، حتى رواه عبد الرحمن بن القاسم - صاحب مالك - عن نافع بن أبي نعيم القارئ ، وهو إسناد صالح إن شاء الله ، وقد أثنى ابن معين على عبد الرحمن بن القاسم في حديثه ووثقه ، وكان النسائي يثني عليه أيضاً في نقله عن مالك لحديثه ، ولا أعلمهم يختلفون في ثقته »(١) .

الملاحظ في هذا النص أن ابن عبد البر وصف هذا الحديث بوصفين أولاً بأنه حسن ثم بأنه (إسناد صالح إن شاء الله) وهذا يدل على أنه يرى هذا الحديث في مرتبة الوسطية ، وذلك لأن نافع بن أبي نعيم وثقه ابن معين وابن حبان ، وقال النسائي وابن عدي : ليس به بأس ، وقال أبو حاتم : صدوق صالح الحديث ، إلا أن الإمام أحمد قال : كان يؤخذ عنه القرآن وليس في الحديث بشيء ، ولذا قال الساجي : صدوق اختلف فيه أحمد ويحيى ، فقال أحمد : منكر الحديث . وقال يحيى : ثقة(٢) ، ولخص ابن حجر القول فيه بأنه صدوق ، ثبت في القراءة(٣) .

---

(١) التمهيد (١٧/ ١٩٥) .

(٢) انظر هذه الأقوال في : تهذيب الكمال (٢٩/ ٢٨٢) والتهذيب (١٠/ ٤٠٨) .

(٣) تقريب التهذيب (٧٠٧٧) .

فمثله يُحسن حديثه كما استقر عليه عمل المحدثين المتأخرين فيمن قيل فيه صدوق ، ولعل هذا هو مراد ابن عبد البر من تحسينه ، فقد قال في الاستذكار بعد أن أخرج حديثه : « إلا أن أحمد بن حنبل كان لا يرضى نافع بن أبي نعيم القاريء ، وخالفه ابن معين فيه ، فقال : هو ثقة ، وقال أحمد بن حنبل : هو ضعيف منكر الحديث ، وروى سحنون هذا الحديث عن ابن القاسم فلم يذكر فيه نافع بن أبي نعيم »[1] ، يشير بذلك إلى الخلاف في نافع فهو ليس بمتفق على توثيقه ، وإلى الخلاف في زيادة اسم نافع في السند .

وفي نص آخر يقول : « هـذا الحـديث لا أعلمه يتصل من وجه صحيح . . . وليس في هذا الباب من المسند الحسن الإسناد إلا حديث رواه وكيع عن إسرائيل عن سماك عن عكرمة عن ابن عباس أن رجلاً جاء مسلماً على عهد رسول الله ﷺ ثم جاءت امرأته مسلمة بعده . . . »[2] .

وهذا السند فيه سماك ، وقد قال ابن عبد البر في شأنه : « وسماك ثقة عند قوم ، مضعف عند آخرين ، كان ابن المبارك يقول : سماك بن حرب

---

(١) الاستذكار (٣/ ٣٢) .

(٢) التمهيد (١٢/ ١٩) .

ضعيف الحديث ، وكان مذهب علي - بن المديني - فيه نحو هذا » [١] .

ومن تأمل كلام ابن عبد البر هنا وضح له أنه عنى بتحسينه للحديث انحطاطه عن درجة الصحيح ، فقد ابتدأ كلامه بقوله : « لا أعلمه يتصل من وجه صحيح » ثم بعد ذلك قال : « ليس في هذا الباب من المسند الحسن الإسناد » ، أي مما يُقبل ويُحتمل وإن لم يكن صحيحاً ، ويؤكد هذا الفهم ما ذكرته من كلامه عن سماك وأنه مختلف فيه .

وفي نص آخر يقول في حديث يرويه عبد العزيز بن محمد الدراوردي عن ربيعة بن أبي عبد الرحمن : « وإسناد ربيعة فيه صالح حسن » [٢] .

والدراوردي ، قال ابن عبد البر فيه : « صدوق ، ولكن حفظه ليس بالجيد عندهم » [٣] ، وفي موضع آخر قال في حديث يرويه عن سهيل بن أبي صالح : « إسناد صالح لكنه لا تقوم الحجة به » [٤] ، وهذا مما يؤكد أن تحسينه للحديث يشابه من حيث المقصد الحسن لذاته عند المتأخرين .

---

(١) التمهيد (١٦/ ١٤) .

(٢) التمهيد (٣/ ٢٣٨) ولم يذكر عنه شيئاً في الاستذكار (٩/ ٥٥) بل أحال على التمهيد .

(٣) التمهيد (٥/ ٢٤) .

(٤) المصدر السابق (١٢/ ٣٥) ولكنه في الاستذكار (٢٧/ ٢٨١) خالف قوله السابق فقال : « وحديث الدراوردي عن سهيل أيضاً صحيح » .

وقال في حديثٍ آخر من رواية شريك بن عبد الله النخعي : « وهذا حديث حسن ، وفيه عن ابن عمر من قوله : « فإن ذلك يحزنه » ، ما ليس في غيره عنه »[(١)] ، يعني أن الحديث محفوظ عن ابن عمر من عدة أوجه إلا أنه ليس فيه هذه الزيادة إلا من طريق شريك كما يفهم من كلامه في مواضع أخرى[(٢)] ، وهذه اللفظة ثبتت من طرق أخرى ولكن عند غير ابن عمر رضي الله عنهما[(٣)] .

ومن المستفيض عند المحدثين أن شريكاً سيئ الحفظ مع كونه صدوقاً ، وهو كما قال الحافظ ابن حجر : « صدوق يخطئ كثيراً ، تغيَّر حفظه منذ ولي القضاء بالكوفة »[(٤)] .

ويظهر أن ابن عبد البر حَسَّن هذه الزيادة مع أنها لم تذكر في مرويات الأثبات الذين هم أوثق من شريك وأضبط ، لأنها - كما أشار هو إلى ذلك - قد ثبتت في حديث ابن مسعود وهو مرفوع أيضاً ، كما أنها علة النهي عن تناجي الاثنين دون الثالث وهو موضوع الحديث ، يضاف إلى ذلك أن

---

(١) الاستذكار (٢٧/ ٣٤٧) .

(٢) انظر : الاستذكار (٢٧/ ٣٤٤) والتمهيد (١٥/ ٢٩٢) .

(٣) انظر: تهذيب الكمال (١٢/ ٤٦٧-٤٧٥) .

(٤) التقريب (٢٧٨٧) .

شريكاً روى الحديث عن منصور عن أبي حازم عن ابن عمر ، ولم يشاركه أحد من الثقات في هذا الطريق مما يضعف معارضة زيادته بترك الآخرين لها بعدم ذكرها .

ومن نصوص ابن عبد البر التي من الممكن أن تندرج تحت تحسيناته التي أطلقها على مرويات المتوسطين عنده لولا أنه اختلف كلامه في شأن ذلك النص ، قولـه : « وهذا حديث حسن إلا أن جابراً الجعفي ، يتكلمون فيه ، وأجمعوا على أنه يكتب حديثه ، واختلفوا في الاحتجاج به ، فكان يحيى القطان وعبد الرحمن بن مهدي لا يحدثان عنه ، وكان أحمد بن حنبل ويحيى بن معين يضعفانه ، وكان شعبة ابن الحجاج وسفيان الثوري يشهدان له بالحفظ والإتقان ، وكان وكيع وزهير بن معاوية يوثقانه ، ويثنيان عليه ، قـال وكيع : مهما شككتم فلا تشكوا أن جـابراً الجعفي ثقة »(١) .

فظاهر هذا الكلام أنه حَسَّن حديث جابر الجعفي للاختلاف في الاحتجاج به ، ولكني وجدته في كتابه التمهيد لم يحسن هذا الحديث بل قال فيه : « وليس هذا الحديث حجة من أجل جابر الجعفي ، وإنما ذكرناه

(١) الاستذكار (٢٤/ ٢٨) .

ليُعرف »[١] ، وهذا هو الأولى في حقه لاسيما وأن جابراً انفرد بذكر شيء في الحديث يخالف فيه ما رواه الثقات الأثبات في قصة رجم رسول الله ﷺ لماعز ، إذ قال : إن رسول الله ﷺ حبس ماعزاً بعد أن أقر أربع مرات بأنه زنى ثم سأل عنه فذكروا خيراً ، فأمر به فرُجِم ، ومن تأمل قصة ماعز كما رواها الثقات يعلم يقيناً أن هذا لم يقع ، بل يخالف ظاهر ما رووه من أنه عليه الصلاة والسلام أمر به فرُجم بعد أن أقر بزناه وثبت أنه لم يكن مجنوناً ولا مخموراً[٢] .

وعلى أية حال هناك نصوص غير ما تقدم يظهر منها بعد دراسة أسانيدها التي ذكرها ابن عبد البر أنها تدخل في حد الحسن لذاته[٣] .

٣- إطلاقه الحسن على حديث الضعيف المحتمل في الفضائل لا الأحكام :

قال بعد أن روى إسنادين في فضل السواك في أحدهما : إسماعيل بن أبي أويس ، وفي الآخر : محمد بن إسحاق : « هذا الإسنادان حسنان ، وإن لم

---

(١) التمهيد (٢٣/ ١٢٣) .

(٢) انظر : التمهيد (١٢/ ١٠٧-١٠٩) .

(٣) انظر : التمهيد (٥/ ٦١) ، (٢٣/ ٧٦) فقد وصف ثمانية أحاديث بأنها من الحسان ومعظمها من الحسن لذاته .

يكونا بالقويين ، فهي فضيلة لا حكم » (١) .

وقد قال في ابن أبي أويس : « ضعيف لا يحتج به » (٢) ، وأما راويه محمد بن إسحاق ففيها عنعنته وهو مشهور بالتدليس (٣) ، فهذان السندان ضعيفان عند ابن عبد البر كما هو ظاهر من كلامه ، ولكن لما كان متنهما في فضائل الأعمال أطلق عليهما الحُسن لذلك ، وهو رحمه الله ممن يرون أن أحاديث الفضائل لا يُتشدد فيها كأحاديث الأحكام (٤) .

وفي نص آخر وجدته يقول : « هذا حديث حسن غريب ، وبقية بن الوليد ليس بمتروك بل هو محتمل ، روى عنه جماعة من الجِلَّة ، وهو من علماء الشاميين ، ولكنه يروي عن الضعفاء ، وأما حديثه هذا ، فعن ثقات أهل بلده ، وأما إذا روى عن الضعفاء فليس بحجة فيما رواه ، وحديثه هذا إنما ذكرنا أنه حديث حسن [لأنه] لا يدفعه أصل ، وفيه ترغيب ، وليس فيه حكم » (٥) .

---

(١) التمهيد (١٨/ ٣٠١) .

(٢) المصدر السابق (٥/ ٣٩) .

(٣) طبقات المدلسين لابن حجر (ص١٣٢) وعده من الرابعة .

(٤) انظر مثلاً : التمهيد (١/ ١٢٧)(٦/ ٣٩)(٨/ ١٤٢) .

(٥) التمهيد (٢٤/ ٣٧٤) .

وقد ضعَّف بقية في عدد من المواضع [(١)] ، وقال مرة : « وقد اختلفوا في الاحتجاج بما ينفرد به بقية عن الثقة » [(٢)] .

وقد قال في الحديث السابق نفسه ولكن في كتابه الاستذكار : « هذا حديث حسن غريب وهو من حديث الشاميين ، رواته كلهم ثقات ، وبقية إذا روى عن الثقات فليس بحديثه بأس » [(٣)] .

وعلى أية حال فنصه السابق يبين بجلاء شروط تحسينه لحديث الراوي الضعيف وهي كما صرح بها :

١ - أن لا يكون متروكاً ، بحيث يعتبر ضعفه من النوع المحتمل .

٢ - أن لا يدفع ذلك الحديث أصل أي لا يتعارض مع ما هو ثابت من رواية الثقات أو ما أجمعت عليه الأمة .

٣- أن يكون ذلك الحديث في الفضائل لا الأحكام ، حيث يسوغ التساهل في الفضائل لخروجها عن حدود التكليف إلى الحث على المكارم والاستزادة من الخير .

---

(١) انظر : التمهيد (٤/ ٣٣٩) (١٠/ ٢٧٢)(١٨/ ١٢١) .

(٢) المصدر السابق (٢/ ٢٧٤) .

(٣) الاستذكار (١٠/ ٣٤٣) .

ثانياً : استعماله للحسن بمعنى حُسن المتن ولو كان السند ضعيفاً :

لم أجد أحداً من العلماء قبل ابن عبد البر أكثر من وصف الأحاديث بالحُسن بمعنى حُسن المتن بما فيه من ألفاظ وتراكيب ، أو لما فيه من زيادة مهمة كما فعل هو رحمه الله ، وهذا في حدود ما اطلعت عليه من مصنفات حتى الآن .

فقد قال في نصٍ : « وحديث عبد الله بن عمرو وأبي هريرة وعبد الله بن الحارث بن جزء ، لا علة في شيء من أسانيدها ولا مقال ، ومتونها حسان »[١] ، ومتنها : « ويل للأعقاب من النار » واستحسنها لأن فيها أبلغ الرد على من قال بمسح الرجلين من بعض السلف وبعض المبتدعة كالرافضة ومن وافقهم من أهل الأهواء .

وقال أيضاً في حديث آخر : « وقد روي من حديث عمر بن الخطاب ، وهو صحيح حسنُ الألفاظ والسياقة »[٢] .

وقال أيضاً : « هذا حديث حسن في التفسير المرفوع ، صحيح من نقل أهل المدينة »[٣] .

---

(١) الاستذكار (٢/ ٤٧) وقوله : « متونها حسان » زيادة من بعض النسخ التي اعتمدها المحقق .

(٢) المصدر السابق (٢٦/ ٨٤-٨٥) .

(٣) التمهيد (٥/ ٥٩) .

والذي استحسنه أن الحديث تضمن تفسيراً مرفوعاً إلى رسول الله ﷺ ، والمروي في شأنها ما بين موقوف ومقطوع ، فلما جاء تفسير الآية مرفوعاً في ذلك الخبر استحسن هذا الأمر ، لأن المرفوع أقوى في تحديد المعنى ورفع الخلاف .

فهذه نصوص صحيحة عنده واستحسن متونها .

ومن النصوص التي استحسن متونها مع ضعف أسانيدها :

قوله : « هذا حديث حسن الألفاظ ، ضعيف الإسناد » (١) .

وقال في حديث معاذ المشهور في فضل العلم : « وهو حديث حسن جداً ، ولكن ليس له إسناد قوي » (٢) ، والسند موضوع ، فيه موسى بن محمد البلقاوي ، وعبد الرحيم بن زيد العمي ، تركهما أهل العلم (٣) . وقال ابن عبد البر في كلٍ منهما أنه متروك ، وقال في موسى : وضع حديثاً على مالك (٤) .

وقد فسَّر العراقي قول ابن عبد البر بأنه أراد حُسن اللفظ لا المعنى

(١) المصدر السابق (٢٤/ ٤٣٧) .

(٢) جامع بيان العلم وفضله (١/ ٢٣٩) ط الزهيري .

(٣) انظر : الميزان (٤/ ٢١٩) و (٢/ ٦٠٥) .

(٤) انظر التمهيد (٥/ ٢٩٨-٢٩٩) و (٢٠/ ٢٥٩) .

الاصطلاحي [١] .

وقال في حديث آخر : « حديث غريب من حديث مالك ، وهو حديث حسن ، ولكنه منكر عندهم عن مالك ولا يصح عنه ، ولا له أصل في حديثه » [٢] .

وفي السند أحمد بن داود الحراني : كذاب [٣] ، فأراد بالحسن هنا حُسن المتن لا السند ؛ لأنه وضح أنه لا يصح لنكارته .

وقال في حديث آخر : « وهذا لا يرويه عن مالك من يوثق به ، ولا هو معروف من حديثه ، وهو حديث حسن تُرجى بركته إن شاء الله » [٤] .

والمتن يتضمن ثواباً عظيماً لمن قال : لا إله إلا الله ، مئة مرة في اليوم ، فلذا استحسنه وإلا فقد صرح بأن سنده لا يعتد به .

وقال في ترجمة سعيد بن زيد رضي الله عنه : « وكان إسلامه قديماً قبل عمر ، وكان إسلام عمر عنده في بيته؛ لأنه كان زوج أخته فاطمة بنت

---

(١) التقييد والإيضاح (ص٦٠) .

(٢) التمهيد (٢١/ ٢١) .

(٣) لسان الميزان (١/ ١٦٨) .

(٤) التمهيد (٦/ ٥٥) .

الخطاب ، وخبرهما في ذلك خبر حسن » [١] .

وفي ترجمة فاطمة بنت الخطاب قال : « وخبرها في إسلام عمر عجيب » [٢] ، والخبر الذي يعنيه ابن عبد البر ضعيف [٣] من حيث الإسناد ، والظاهر أنه حسنه لمتنه المتضمن سياق قصة إسلام عمر بن الخطاب رضي الله عنه .

وعلى أية حال فإن المتتبع لتحسينات ابن عبد البر يجد بجلاء أن الرجل أكثر من إطلاق الحسن بقصد حُسن المتن لا السند [٤] ، ولعل في ذلك بعض اللوم عليه رحمه الله تعالى؛ إذ أطلق الحسن في حق أحاديث موضوعة وشديدة الضعف ، ولعل بعض من لا يحسن فهم مصطلحات المحدثين يقع في المحظور ، ويظن أن ابن عبد البر يقوي تلك الأحاديث فيأخذ بها ثقة منه في علم هذا الإمام الفحل - رحمه الله - ، والأولى بالمعاصرين عدم

---

(١) الاستيعاب (٢/ ٢) .

(٢) المصدر السابق (٤/ ٣٨٣) .

(٣) انظر طرق قصة إسلام عمر في : تاريخ الإسلام للذهبي (١/ ١٧٤-١٧٥ ، ١٧٧-١٧٩) وقد ضعفها في الميزان (٣/ ٣٧٥) ، وفي فضائل الصحابة لأحمد طريق آخر (١/ ٢٨٥-٢٨٦) ضعفه فضيلة المحقق وبين الروايتين اختلافات .

(٤) للمزيد انظر : التمهيد (٢٤/ ١٠٦) استحسن حديثاً صحيحاً لأن في متنه ما يرفع إشكالاً ، والاستذكار (٢٦/ ١٥٦) والدرر في اختصار المغازي (ص١٤٠) .

تقليد ابن عبد البر في ذلك لما فيه من الإيهام على كثير من العامة ممن ليس لهم معرفة بمعاني الاصطلاحات الحديثية .

ويظهر مما تقدم مدى تنوع استعمالات ابن عبد البر لمصطلح (الحسن) مما يؤكد أن هذا المصطلح استمر إلى زمن ابن عبد البر لا يعرف التقييد الذي حاول الترمذي أن يُدخله عليه ، مع العلم أن ابن عبد البر قد اطلع على جامع الترمذي بدلالة أنه نُقل عنه قوله : « ثلاثة كتب مختصرة في معناها أوثرها وأفضلها : مصنف أبي عيسى الترمذي في السنن ، والأحكام في القرآن لابن بكير ، ومختصر ابن عبد الحكم »(١) .

ولم أجد ابن عبد البر في نصٍ صريح يطلق الحسن ويريد به الحسن لغيره.

إلا أن د . محمد عبد رب النبي ذهب إلى أن ابن عبد البر استعمل الحسن بالنظر إلى مجموع الطرق فقال : « وقد يحكم ابن عبد البر على مجموعة طرق بالحسن ، ويكون فيها المختلف فيه والضعيف والمقبول والمجهول ، فيكون تحسينه حينئذٍ من منطلق الهيئة الاجتماعية لطرق الحديث »(٢) .

---

(١) فهرست ابن خير الإشبيلي (ص١٢١) .

(٢) منهج الإمام ابن عبد البر (ص٢٣٤) .

ثم عزى في الهامش إلى موضعين في كتاب التمهيد [١] ، فلما رجعت إليهما وجدت أولهما يقول فيه ابن عبد البر : « وقد روينا عن النبي ﷺ أنه صلى على قبر من ثلاثة أوجه سوى هذه الستة الأوجه المذكورة وكلها حِسان » [٢] .

والأخبار في ذلك صحيحة بدون ريب بل تصل لحد التواتر، ولهذا قال قبل النص السابق : « وروي من وجوه كثيرة عن النبي ﷺ كلها ثابتة » [٣] يعني حديث صلاته عليه الصلاة والسلام على القبر.

والنص الثاني يقول فيه : « وقد روي عن النبي - عليه الصلاة والسلام - أنه كبر في العيدين سبعاً في الأولى ، وخمساً في الثانية من طرق كثيرة حِسان » [٤] .

وساق أحاديث صحح بعضها بعضُ أهل العلم ، والبعض الآخر في أسانيدها بعض الضعفاء ، فيكون إطلاق الحسن هنا ليس على الهيئة المجموعة ولكن لأن أحاديث أولئك الضعفاء ليست منكرة بل هي موافقة

(١) هما (٦/ ٢٧١) ، (١٦/ ٣٨) .

(٢) التمهيد (٦/ ٢٧١) .

(٣) المصدر السابق (٦/ ٢٥٤) .

(٤) المصدر السابق (٣٨/ ٨٦) والاستذكار (٧/ ٤٩) .

لما روي من طرق صحيحة ، فمثلها يقال عليها : « حسن في الشواهد والمتابعات » ، ولعل هذا هو مراد ابن عبد البر ، ولا سيما وأن حديث عمرو بن شعيب الذي ذكره في أول ما ذكر صححه كبار الأئمة كأحمد بن حنبل وعلي بن المديني والبخاري وغيرهم (١) ، كما أن حديث أبي هريرة الموقوف عليه بسند صحيح في ذلك ، يرى ابن عبد البر أن له حكم الرفع لأن مثله لا يكون رأياً بل لابد أن يكون توقيفاً (٢) ، فالأحاديث الأخرى مع ضعفها حَسَّنها باعتبار أنها تشهد لما صح في الباب .

والمراد هنا أن الحسن لغيره أو الحكم بالحسن للهيئة المجموعة لا يصح الاستدلال عليه إلا بأحاديث كلها ضعيفة ، وهذا ما لم يتوافر في المثالين السابقين اللذين أشار د . محمد عبد رب النبي إلى أنهما يفيدان ذلك ، وفرق بين أن يتقوى الضعيف لأن حديثاً ضعيفاً آخر يشهد له ، وبين أن يتقوى الضعيف لأن معناه موجود في حديث صحيح آخر هو ثابت من قبل ذلك الضعيف ، ففي الحالة الأولى الضعيف لم يثبت معناه إلا بعد وجود شاهد مثله في الضعف ، مما يعني أن اجتماع الضعيفين يُحدِث ويُولِّد الاحتجاج بالحديث بعد أن كان غير موجود ، بخلاف الحالة الأخرى ، فالاحتجاج

(١) انظر : التلخيص الحبير (٢/ ٨٤) .

(٢) التمهيد (١٦/ ٣٧) والاستذكار (٧/ ٤٩) .

ثابت ، ولكن يستفاد من الضعيف في زيادة تأكيد وإقرار لما هو مستقر أصلاً ، فالحالة الأولى تُؤسس ، والثانية تؤكد ، فالفرق بينهما واضح إن شاء الله .

٦- الإمام أبو الحسن علي بن محمد ابن القطان الفاسي (ت٦٢٨هـ) .

وهو من علماء الحديث الذين لهم إسهامات مهمة جداً في تعريف الحديث الحسن ، حتى إنه صنف في ذلك رسالة أسماها : « تفسير قول المحدثين في الحديث إنه حسن » [(١)] ، وقد أكثر من الحكم على الأحاديث بالحسن في كتابه الفذ (بيان الوهم والإيهام) والحديث عن الحسن عند ابن القطان لا يقتصر على هذا المبحث فقط ، فسيأتي ذكره في الباب الثالث عند الكلام على حديث المختلف فيه ، وفي الباب الرابع أيضاً عند الكلام عن الاحتجاج بالضعيف المعتضد (الحسن لغيره) .

وبخلاف الأئمة الذين سبق دراستهم فإن ابن القطان قد حَدَّد مقصوده من الحسن تحديداً دقيقاً ، ولكن لم يخلو الأمر من إشكال سنأتي على ذكره

---

(١) ذكرها ابن عبد الملك المراكشي في الذيل والتكملة (٨/ ١٦٨) ، كما ذكر ذلك الشيخ إبراهيم ابن الصديق في كتابه علم علل الحديث (١/ ٢٩٦) (١/ ٢٩٦) ، ود . الحسين آيت سعيد في مقدمة تحقيقه لكتاب بيان الوهم والإيهام (١/ ١٥٢) ، ولم أجد أي معلومات تدل على وجودها .

بعد أن نذكر تعريف ابن القطان للحديث الحسن .

فقد عرَّف الحديث الحسن بقوله : « ونعني بالحسن ما له من الحديث منزلة بين منزلتي الصحيح والضعيف ، ويكون الحديث حسناً هكذا :

إما بأن يكون أحد رواته مختلفاً فيه ، وثقه قوم وضعفه آخرون ، ولا يكون ما ضعف به جرحاً مفسراً ، فإنه إن كان مفسراً ، قُدِّم على توثيق من وثقه ، فصار به الحديث ضعيفاً .

وإما بأن يكون أحد رواته : إما مستوراً ، وإما مجهول الحال .

ولنبين هذين القسمين :

فأما المستور فهو : من لم تثبت عدالته لدينا ممن روى عنه اثنان فأكثر ، فإن هذا يختلف في قبول روايته من لا يرى رواية الراوي العدل عن الراوي تعديلاً له .

فطائفة منهم يقبلون روايته ، وهؤلاء هم الذين لا يبتغون على الإسلام مزيداً في حق الشاهد والراوي ، بل يقنعون بمجرد الإسلام ، مع السلامة عن فسق ظاهر ، ويتحقق إسلامه برواية عدلين عنه ، إذ لم يُعهد أحد ممن يتدين يَروي الدين إلا عن مسلم .

وطائفة يردون روايته ، وهؤلاء هم الذين يبتغون وراء الإسلام مزيداً ، وهو عدالة الشاهد أو الراوي ، وهذا كله بناء على أن رواية الراوي عن

الراوي ليست تعديلاً له ، فأما من رآها تعديلاً له فإنه يكون بقبول روايته أحرى وأولى ، ما لم يثبت جرحه .

والحق في هذا أنه لا تقبل روايته ، ولو روى عنه جماعة ، ما لم تثبت عدالته ، ومن يُذكر في كتب الرجال برواية أكثر من واحد عنه ، مهملاً من الجرح والتعديل ، فهو غير معروف الحال عند ذاكره بذلك ، وربما وقع التصريح بذلك في بعضهم . . . فهذا قسم المساتير .

فأما قسم مجهولي الأحوال : فإنهم قوم إنما روى عن كل واحد منهم واحد ، لا يعلم روى عنه غيره ، فهؤلاء إنما يقبل رواية أحدهم من يرى رواية الراوي العدل عن الراوي تعديلاً له ، كالعمل بروايته ، فأما من لا يرى رواية الراوي عن الراوي تعديلاً له ، فإنهم لا يقبلون رواية هذا الصنف إلا أن تُعلم عدالة أحدهم ، فإنه إذا علمت عدالته ، لم يضره أن لا يروي عنه إلا واحد ، فأما إذا لم تعلم عدالته ، وهو لم يرو عنه إلا واحد ، فإنه لا يقبل روايته لا من يبتغي على الإسلام مزيداً ، ولا من لا يبتغيه .

وقد عمل أبو محمد - يعني عبد الحق الإشبيلي - في هذا بالصواب : من رد روايتهم وقبول رواية من عُلمت عدالته منهم . . . »[1] .

---

(١) بيان الوهم والإيهام (٤/ ١٣-٢٠) .

وهذا التعريف للحديث الحسن أثار عدة إشكالات لدى الدكتور إبراهيم بن الصديق الغماري الذي كتب حول ابن القطان أطروحته لنيل درجة الدكتوراه في العلوم الإسلامية من دار الحديث الحسنية في المغرب بعنوان : « علم علل الحديث من خلال كتاب بيان الوهم والإيهام الواقعين في كتاب الأحكام لأبي الحسن ابن القطان الفاسي » .

فقد قال : « أما الحسن الذي عرفه هو ، واعتبره واسطة بين الصحيح والضعيف ، فتصرفه إزاءه غامض ومتناقض وغير واضح ، وربما كان من أعوص مسائل كتابه » [1] ، « ولعل أعقد ما يمكن أن يصادف الباحث في كتابه هو تصرفه في الحديث الحسن . . . فتعريفه له قد باين سائر التعاريف المعروفة في كتب المصطلح ، وحَده عنده لا ينطبق لا على الحسن لذاته ، ولا على الحسن لغيره . . . بل قد يكون الحسن عنده نوعاً رابعاً من أقسام الحديث ، يضاف إلى الصحيح والحسن المعروف بقسميه عند الجمهور والضعيف ، كما أن موقفه من الاحتجاج بالحسن غير واضح ، فالغالب على تصرفه مخالفة الجمهور في الاحتجاج بالحسن ، وأحياناً يجعله قسيماً للضعيف مما يفهم منه أنه يلحقه بالصحيح في الاحتجاج » [2] .

(١) علم علل الحديث (٢/ ٣٩٤) .

(٢) علم علل الحديث (٢/ ٣٧٦-٣٧٧) .

وملخص ما ذكره د . إبراهيم بن الصديق من إشكالات ترجع إلى أمرين :

الأول : تعريف الحسن عند ابن القطان هل يندرج تحت أحد نوعي الحسن أم أنه قسم رابع مستقل ؟

والثاني : هل الحسن حجة مطلقاً عند ابن القطان أم أن هناك تفصيلاً ينفرد به ابن القطان حول هذه المسألة ؟

ووجه الإشكال في الأمر الأول : أن تعريف ابن القطان للحسن لا ينسجم مع الحسن لذاته ولا مع الحسن لغيره ، فهو فيما يظهر من كتابه لا يقول بتقوية الضعيف إذا تعددت طرقه كما أكد ذلك د . إبراهيم بن الصديق (١) ، ود . الحسين آيت سعيد (٢) وكلاهما قد درسا كتاب بيان الوهم والإيهام دراسة مطولة ، وسيأتي تفصيل مهم لهذا الموضوع في الباب الرابع إن شاء الله ، ومعنى هذا أن الحسن لغيره كما هو معروف عند المتأخرين لا يندرج في تعريف الحديث الحسن عند ابن القطان ، وقد نص هو - فيما سبق - على أن الحسن يطلق على حديث المستور ومجهول الحال ولكنه نص بعبارات صريحة أنه لا يقبل أحاديث هؤلاء الصنف ، فلو كان

---

(١) علم علل الحديث (٢/ ٣٨٥ ، ٣٩١ ، ٣٩٢ ، ٤٠٠) .

(٢) بيان الوهم والإيهام - قسم الدراسة - (١/ ٢٤٤) .

يقول بالحسن لغيره لذكر في كلامه - الآنف - استثناء يشير به إلى دور الشواهد والمتابعات في ترقية حديث المساتير والمجاهيل وتقويته ، ولكنه لم يفعل ذلك ، فعلم بذلك أن الحسن لغيره لا يدخل في تعريفه .

ويرى د . إبراهيم بن الصديق أن تعريف ابن القطان للحديث الحسن لا ينسجم مع تعريف المتأخرين للحسن لذاته ، لأنه - أي ابن القطان - : « قد اعتبر في تعريف الحسن عنصرين :

الأول : أن يكون راويه مستوراً أو مجهول الحال ، أي روى عنه اثنان فصاعداً ولم يعدل ، وقد رأينا أن الحسن لذاته عند الجمهور يجب أن يكون راويه ثقة مشهوراً أي معدلاً معروفاً ، مع خفة في الضبط ، فلا ينطبق هذا العنصر عند ابن القطان على الحسن لذاته عند الجمهور .

العنصر الثاني : أن يكون راويه مختلفاً فيه ، وثقه قوم ، وضعفه آخرون ، ولا يكون ما ضعف به جرحاً مفسراً ، وهذا بعينه هو ما يعتبر في راوي الصحيح عند الجمهور ، بل في رجال الصحيحين كما هو معروف ، فإنه ما من راوٍ اجتمع على توثيقه النقاد . . . فإن اختلف النقاد في الراوي المعدل وكان جرحه مجملاً فهذا هو راوي الصحيح ، وفي رجال (الصحيحين) من هذا الضرب المئات ، وإن كان الجرح مفسراً بما يقدح فهو راوي الضعيف ، فلم يبق مكان لراوي الحسن بين هذين ، فكلام ابن القطان لا

يتنزل - فيما يبدو - على راوي الحسن لذاته بحال من الأحوال »[(١)] .

ثم ينتهي د . إبراهيم إلى أن الحسن عند ابن القطان نوع خاص من أنواع الحديث ، اصطلح عليه مع نفسه وطبقه في كتابه ، كما اصطلح الترمذي على الحسن عنده وطبقه في كتابه[(٢)] ، ولهذا قد يكون الحسن عند ابن القطان نوعاً رابعاً من أقسام الحديث[(٣)] .

والذي لا شك فيه أن تعريف ابن القطان للحسن المتعلق بالراوي المختلف فيه فقط دون المساتير والمجاهيل لا ينطبق في ظاهر مفرداته مع تعريف المتأخرين للحسن لذاته الذي يتميز عن الصحيح في كون ضبط الراوي يخف عن ضبط الثقة ، ولكنه قريب منه جداً إلى درجة يصعب معها إيجاد فروق حقيقية بين التعريفين ، ويدل على هذا التقارب الشديد ما يلي :

١ - أن جمعاً كبيراً من أئمة المحدثين المتأخرين[(٤)] يرون أن الراوي المختلف فيه يُحسن حديثه خاصة إذا لم يترجح جانب الموثقين أو المضعفين

(١) علم علل الحديث (٢/ ٣٨٧) .

(٢) علم علل الحديث (٢/ ٣٨٩) .

(٣) المرجع السابق (٢/ ٣٧٧) .

(٤) سيأتي على ذكر أسمائهم في الباب الثالث مع تفصيل للمسألة .

له ، وهذه المسألة سيأتي تفصيلها في الباب الثالث ، والمقصود هنا أن القائلين بتعريف الحسن لذاته من علماء هذا الشأن يأخذون بقاعدة ابن القطان في الراوي المختلف فيه بأن حديثه يكون حسناً لذاته ، مما يدل على عدم وجود فرق بين تعريف ابن القطان مع تعريف الحسن لذاته .

٢- أن حقيقة الراوي الذي يحسن حديثه لذاته عند المتأخرين أنه متوسط الحفظ فيكون حديثه وسطاً بين الصحيح والضعيف ، وعند التأمل في تعريف ابن القطان المتقدم ذكره سنجد أنه ينص صراحة على أن الحسن منزلة بين الصحيح والضعيف ، ويؤكد ذلك أن بعض الرواة الذين حَسَّن لهم ابن القطان لا تجده يذكر أنهم مختلف فيهم ، وإنما حَسَّن حديثهم لأن عبارات أئمة الجرح والتعديل فيهم تدل على وسطية ضبطهم، فمثلاً حسن حديثاً فيه : « المغيرة بن عبد الرحمن بن الحارث ابن عبد الله بن عياش بن أبي ربيعة المخزومي ، مدني ، ليس به بأس ، قاله أبو حاتم ، وأبوه عبد الرحمن بن الحارث ، قال فيه ابن معين : صالح الحديث »(١) ، فهذان الرجلان لم يذكر أنهما مختلف فيهما وحسن حديثهما؛ لأن عبارات التعديل في حقهما تعد من المرتبة الوسطى ، والأليق بهذا

(١) بيان الوهم والإيهام (٥/ ٢٩٦-٢٩٧) .

الصنف الحكم على حديثهم بأنه حسن؛ لوجود الارتباط الواضح بين منزلة الحسن - كما هي عنده - ومنزلة هذين الرجلين من حيث منازل التعديل ، فالجامع بينهما (منزلة الوسط) .

فالحديث الذي يحسنه ابن القطان بسبب الخلاف في راويه له نفس منزلة الحسن لذاته عند المتأخرين من حيث المنزلة ، إلا أن هناك اختلافاً في بعض النصوص التطبيقية ، فليس كل حديث حسن عند المتأخرين يكون حسناً عند ابن القطان وكذلك العكس ، فلابد من وجود خلافات في تفاصيل الحكم على الحديث الحسن ، ومرد هذا الاختلاف إلى أن خفة الضبط التي هي سمة الحسن لذاته غير منضبطة بصورة دقيقة ، ولذا تجد بعض الخلافات في التطبيق لدى المتأخرين في الحكم على الحديث بالحسن أو الضعف أحياناً كما صرح بذلك الذهبي [١] ، كما أن ابن القطان لم يحدد بدقة ما هو الجرح المفسر الذي يراه مضعفاً لحديث المختلف فيه ، ولوجود هذه المنطقة من الغموض في تعريفي الحسن ، يكون من الوارد جداً وجود خلافات في بعض تفاصيل الحكم على الحديث بالحسن أو تضعيفه بين ابن القطان وجمهور المتأخرين الآخذين بتعريف الحسن لذاته .

---

(١) الموقظة (ص٢٨-٢٩) .

وبما تقدم أرى أننا إذا استثنينا الحسن المتعلق بالراوي المستور أو مجهول الحال الذي أدخله ابن القطان في تعريفه للحديث الحسن ، والذي صرح بعدم احتجاجه به ، يتبقى الحديث الحسن المتعلق بالراوي المختلف فيه ، وهو فيما أرى يُشبه جداً الحسن لذاته من حيث المعنى والمنزلة ، ولكنه مختلف بعض الشيء من حيث الاحتجاج به كما سأوضحه بعد قليل .

وأما ما ذهب إليه د . إبراهيم بن الصديق من أن الحسن عند ابن القطان نوع خاص به ، قد يكون قسماً رابعاً ، فلا أؤيده فيما ذهب إليه لما يلي :

١- لم ينص ابن القطان في تعريفه للحسن إلا على ثلاثة أقسام : الصحيح ، والحسن ، والضعيف ، فالادعاء بأن الحسن نوع خاص قد يكون قسماً رابعاً ، يفتقد لدليل من كلام ابن القطان نفسه .

٢- أن ابن القطان لم يكن يُعرِّف الحسن بالنسبة إليه ، وإنما عرف الحسن عند المحدثين مطلقاً بدلالة أنه ذكر فيما يدخل تحت مسمى الحسن حديث المستور ومجهول الحال وبيَّن بوضوح أن حديث هذا الصنف لا يقبل ، ويزيد الأمر وضوحاً أنني وجدته يقول في حديثٍ رواه راوٍ مختلف فيه : « والمحدثون يقولون في مثل هذا الحديث حسن » [(١)] ، كما أنه قال في

(١) النظر في أحكام النظر بحاسة البصر لابن القطان (ص١٨٧) .

أحاديث يرويها سليمان بن موسى : « والمقصود الآن أن الأحاديث من روايته لا ينبغي أن تصحح على مصطلحهم إنما هي حِسان من أجله »[(١)] ، وقال في حديث : « وهو حديث في إسناده ثلاثة ، كل واحد منهم مختلف فيه ، بحيث يقال على الاصطلاح : الحديث من روايته حسن ، أي له حال بين حالي الصحيح والسقيم »[(٢)] ، وقال في حديث : « قال فيه الترمذي : حسن ، باعتبار اختلافهم في قبول روايات المساتير »[(٣)] ، وقد ذكر رجلاً بأنه من المساتير ثم قال : « والحق في الحديث بحسب الاصطلاح أنه حسن كما قال الترمذي »[(٤)] .

فالظاهر من هذه العبارات أن تعريفه للحسن مرتبط بما تحصل لديه من تتبع واستقراء لاستعمالات المحدثين قبله لهذا المصطلح ، ويؤكد هذا أنه يوجه انتقاداته لعبد الحق في هذه المسألة بما يظهر من كلامه أنه خرج عن اصطلاح المحدثين في تصرفه ، فمثلاً يقول : « وهو حديث لا ينبغي أن يقال فيه : صحيح ، بل حسن لأنه من رواية عمرو بن هاشم . . . وإن كان

(١) بيان الوهم والإيهام (٤/ ٥٧٧) .

(٢) بيان الوهم والإيهام (١/ ٢٤٣) .

(٣) بيان الوهم والإيهام (٥/ ٥٧) .

(٤) بيان الوهم والإيهام (٣/ ٦١٦) .

قد وثقه ابن معين وغيره ، فإن البخاري قال : فيه نظر عن ابن إسحاق ، وضعفه مسلم مطلقاً . . . » (١) .

وفي موضع آخر قال : « وابن إسحاق إنما يقال لما يرويه حسن إذا لم يكن لما يرويه علةٌ غيره » (٢) ، فلو كان تعريفه للحسن ناتجاً عن رأي خاص به لما استقام له أن يوجه انتقادات كهذه لرجل أقدم منه ، وقد ذكر في عدة مواضع أنه لا يلزم عبد الحق إلا بما التزمه بنفسه ، فمن غير المعقول أن يكون تعريفه للحسن يرجع إلى رأي خاص لم يأخذ فيه بعمل المحدثين قبله!!

٣- ما ذكره د . إبراهيم من أن الحسن عند ابن القطان يخالف الحسن لذاته من حيث إن غالبية الرواة الموثقين مختلف فيهم والعمل على تصحيح حديثهم لا تحسينه ، وذلك أن الجرح المجمل في الراوي الثقة لا يخرجه عن حد الصحيح ، وأن الجرح المفسر في الراوي المختلف فيه يجعله في منزلة الضعيف ، فلم يبق مكاناً لراوي الحسن كما عرفه ابن القطان ، فيكون تعريفه بهذا نوعاً خاصاً لا يشابه الحسن لذاته بحال من الأحوال .

والذي أراه أن هذا الاستدلال فيه تكلف ظاهر ، فابن القطان يعرف

(١) بيان الوهم (٥/ ٥٠) .

(٢) بيان الوهم (٥/ ٥٢) .

الراوي الذي يحسن حديثه بأن يكون مختلفاً فيه بحيث يوثقه قوم ويضعفه آخرون، بشرط أن لا يكون ما ضعف به مفسراً، فإن كان كذلك قدِّم على توثيق من وثقه فصار به الحديث ضعيفاً.

فابن القطان كما يظهر من تصرفاته لم يجعل كل اختلاف في الراوي سبباً لتنزيله عن درجة الثقة الذي يُصحح حديثه إلى درجة من يحسن حديثه، فقد قال مثلاً في سالم بن دينار: «وثقه ابن معين، وقال أبو زرعة: لين، ولا يبالى بقول أبي زرعة، فإن العدول متفاوتون في الحفظ بعد تحصيل رتبة العدالة، والحديث صحيح»[1]، فلا عبرة بقول مضعف واحد في حق راوٍ وثقه جمع من كبار أئمة الجرح والتعديل، ولم أر ابن القطان يقول في راوٍ حاله مثل هذه الحال حديثه حسن وليس بصحيح للاختلاف في راويه، وإنما يقول مثل ذلك في حق رواة خلاف الأئمة في شأنهم ظاهر بحيث يصدق عليهم قوله: «يوثقه قوم، ويضعفه آخرون»، والعبارة ظاهرة الدلالة على أنه لم يرد الثقات الذين عرفوا بالثقة واشتهروا بها وذكر في تراجمهم قول لقائل بتضعيفهم، وهذا ظاهر جداً في كتابه أنه يصحح حديث الثقة إذا كان فيه تضعيف لا يبالى به، كقوله: «ضعفوا إبراهيم

(١) النظر في أحكام النظر (ص٧٦).

السكسكي فلم يأتوا بحجة ، وهو ثقة ، وقد أخرج له البخاري »[١]

وبما تقدم يتبين لنا أن مقصود ابن القطان من الراوي المختلف فيه لا يشتبه ولا يتداخل مع الراوي الثقة الذي يجرح بجرح مجمل لا يعتبر به في تنزيل مرتبته من الصحة إلى الحسن .

ويظهر لنا فيما تقدم أن الراوي المختلف فيه الذي يحسن ابن القطان حديثه شبيه بالراوي الذي يحكم له عند علماء المصطلح المتأخرين بأن حديثه حسن لذاته ، ولكن الخلاف في أن المتأخرين يحتجون مطلقاً بهذا النوع ، أما ابن القطان فللمسألة عنده وضع آخر كما سنناقشه في الإشكال الآتي .

الإشكال الثاني : حول حجية الحسن عند ابن القطان :

ووجه هذا الإشكال أن هناك نصوصاً يظهر منها التناقض والتعارض ، فبعض النصوص يدل على أن الحسن حجة عنده ، وبعضها تدل على عدم احتجاجه به .

وقد بين د . إبراهيم بن الصديق هذا الإشكال فقال : « والواقع أن كلام ابن القطان في الاحتجاج بالحسن متناقض . . . ومن نصوصه المتناقضة :

---

(١) بيان الوهم (٣/ ٣٠٦) .

أ - ما يبدو منه منع الاحتجاج .

١- تقدم أن تعريفه للحسن اشتمل على شقين أو عنصرين ، الأول : أن يكون أحد رواته مختلفاً فيه ، والثاني : أن يكون أحد رواته مستوراً أو مجهول الحال ، وقد تقدم في أصوله في المجهول ، أن مجهول الحال عنده هو مجهول العين الذي لم يرو عنه إلا واحد ولم يعدل ، فهو غير مقبول حتماً عنده ، وعند الجمهور . . . والمهم الآن هو أنه عَرَّف المستور الذي يكون حديثه حسناً فقال : « فأما المستور فهو من لم تثبت عدالته لدينا ممن قد روى عنه اثنان فأكثر . . . والحق في هذا هو أنه لا تقبل روايته ، ولو روى عنه جماعة ، ما لم تثبت عدالته » ، ويقول أيضاً في المساتير : « والحق أنهم لا يقبلون ما لم تثبت عدالة أحدهم ، وأنهم بمثابة المجاهيل الأحوال الذين لم يرو عن أحدهم إلا واحد » .

فهذا النص يعطي أن الحسن الذي يرويه المستور مردود وغير مقبول للعمل والاحتجاج؛ لأن المستور لا تقبل روايته ، وإذا لم تقبل روايته فلا يعمل بالحديث الذي رواه .

وأصرح من هذا النص في ترك الاحتجاج بالحسن ما قاله في خطبة كتابه: « وكنت قد شرعت في باب أذكر فيه ما ترك ذكره من الأحاديث الصحاح المفيدة أحكاماً لأفعال المكلفين ، لست أعني ما ترك من حسن

أو ضعيف ، فإن هذا قد اعترف هو بالعجز عنه ، وهو فوق ما ذكر ، بل من قسم الصحيح ، فرأيته أمراً يكثر ، وتتعذر الإحاطة به » .

فهذا النص صريح في أن الحسن لا يفيد أحكاماً لأفعال المكلفين ، وهو مثل الضعيف في ذلك وإنما الذي يفيدها هو الصحيح .

ب - ما يفيد الاحتجاج بالحسن .

قال في تصدير : « باب ذكر أحاديث أغفل منها زيادات مفسرة ، أو مكملة أو متممة » :

« ونحن لم نتعرض لذكر ما تركه من الحديث في الأحكام التكليفية ، فإن هذا لو تتبع لم يصح لكثرته أن يكون باباً في كتاب ، بل كتاباً قائماً بنفسه ، وإنما المقصود في هذا الباب من الزيادات ما يكون تفسيراً لمجمل ، أو تتميماً لمعنى ناقص ، أو مكملاً على وجه ، وقد يكون ما نورده في هذا الباب زيادة في الحكم المقصود بيانه من راويه في ذلك الحديث ، وقد يكون من غيره ، ولم نذكر من ذلك إلا ما هو صحيح أو حسن ، فأما الضعيف فكثير لم نعرض له » .

فهذا يعطي أن الزيادة إذا كانت حسنة الإسناد تُضاف إلى الصحيح ، فتتمم الحكم التكليفي وتبينه وتفسره ، فيلتحق الحسن بالصحيح في العمل والاحتجاج ، وهو يعتبر أن الزيادة مستقلة ، وإذا قبلها مستقلة كان قد

قبل الاحتجاج بالحسن»[١] .

والذي يخلص إليه د . إبراهيم أن الحسن عند ابن القطان منزلة بين الصحيح والضعيف ، فلا يقبل ولا يرد بل يتوقف فيه [٢] ، ولم أجد له مستنداً في رأيه هذا من كلام ابن القطان نفسه ، والذي يظهر أنه وصل لهذه النتيجة من خلال مقارنته بين الترمذي وابن القطان في معنى الحسن عندهما ، فهو يقول أن الحسن عند ابن القطان : « هو الذي يقول فيه الترمذي « حسن غريب » أو « حسن غريب لا نعرفه إلا من هذا الوجه » والحديث الذي يقول فيه الترمذي هكذا ، هو غير ما يقول فيه حسن فقط . . . والذي يظهر أن ابن القطان إما لم يقف على تعريف الترمذي لما يقول فيه حسن فقط ، أو وقف عليه ولم يلتفت لمسألة تعدد الطرق ، بل تتبع صنيعه فيما يقول فيه : « حسن غريب » فوجده كله من النوع المتوقف فيه ، كما أخذ بكلام أبي حاتم والبخاري وغيرهما ممن لم ير الاحتجاج بالحسن ، فكون من مجموع ذلك تعريفه للحسن عنده »[٣] .

---

(١) علم علل الحديث (٢/ ٣٩٥-٣٩٦) .

(٢) علم علل الحديث (٢/ ٣٩١) وانظر أيضاً : (٢/ ٣٨٩ ، ٣٩٠ ، ٣٩٤ ، ٤٠١) فقد نص في هذه المواضع على أن ابن القطان يقصد بتحسينه للحديث أنه متوقف عن الاحتجاج به .

(٣) علم علل الحديث (٢/ ٣٨٩-٣٩٠) .

هذا هو ما يراه د . إبراهيم بن الصديق في مسألة هل الحسن حجة عند ابن القطان أم لا ؟ وقد ذكرت كلامه بطولـه لأنني سأناقشه فيه لعدم موافقتي على معظمه ، ولي عليه بعض المؤاخذات هي :

أولاً : ما استدل به من نصوص على أن ابن القطان لا يحتج بالحسن ، لا تصلح للاستدلال بها على أن الحسن لا يحتج به مطلقاً عند ابن القطان ، فبالنسبة للنص الأول ، وضح ابن القطان أن الحسن يطلق على ثلاثة أصناف :

الصنف الأول : حديث المختلف فيه ، الذي يوثقه قوم ، ويضعفه قوم ، وليس فيه جرح مفسر .

الصنف الثاني : حديث المستور ، وهو الذي روى عنه اثنان فأكثر ولم تثبت عدالته .

الصنف الثالث : حديث مجهول الحال - حسب اصطلاحه - وهو الذي لم يرو عنه إلا واحد ولم تثبت عدالته .

وقد نص صراحة بأن حديث المستور غير مقبول ، فهو يقول في ذلك : « والحق في هـذا أنه لا تقبل روايته ، ولو روى عنه جماعة ما لم تثبت

عدالته . . . »[١] .

ثم نص بعد ذلك بأن حديث مجهول الحال غير مقبول أيضاً فقال : « فهؤلاء إنما يقبل رواية أحدهم من يرى رواية الراوي العدل عن الراوي تعديلاً له ، كالعمل بروايته ، فأما من لا يرى رواية الراوي تعديلاً له ، فإنهم لا يقبلون رواية هذا الصنف إلا أن تُعلم عدالة أحدهم ، فإنه إذا علمت عدالته ، لم يضره أن لا يروي عنه إلا واحد ، فأما إذا لم تعلم عدالته، وهو من لم يرو عنه إلا واحد ، فإنه لا يقبل روايته لا من يبتغي على الإسلام مزيداً ، ولا من لا يبتغيه ، وقد عمل أبو محمد في هذا بالصواب من رد روايتهم وقبول رواية من علمت عدالته منهم . . . »[٢] .

فالصنفان الثاني والثالث مما يُطلق عليه اسم الحسن لا يحتج بهما ابن القطان ، فبقي الصنف الأول ، ولم يذكر أنه لا يحتج به بل سكت عن ذلك مع أن مقام الكلام وسياقه كان واحداً كما يظهر من النص الذي نقلته في تعريف الحسن عنده فيما سبق ، ومفهوم هذا السكوت أن الحديث الذي يحسنه ابن القطان لأن راويه مختلف فيه يكون في الأصل حجة عنده ، ولو لم يكن كذلك لصرح بعدم قبوله وبرده له كما فعل مع الصنفين الثاني

(١) بيان الوهم والإيهام (٤/ ١٣) .

(٢) المرجع نفسه (٤/ ٢٠) .

والثالث ، وما دام لم يفعل ذلك مع أن المقام يقتضيه دل صنيعه على أنه يحتج به ، وكل من تأمل كلامه السابق في تعريف الحسن يخرج بالمعنى الآتي: أن الحسن عنده على قسمين :

١) حسن يحتج به ، وهو ما يرويه الراوي المختلف فيه .

٢) وحسن لا يحتج به ، وهو ما يرويه المستور ومجهول الحال .

فهذا النص يفهم منه تحديداً أن ابن القطان لا يحتج بالحديث الذي يُطلق عليه اسم الحسن إذا كان راويه مستوراً أو مجهول الحال ، وليس فيه أن الحسن ليس بحجة مطلقاً كما أوهم كلام د . إبراهيم بن الصديق ، ولو تمعن فيه لظهر له أن فيه دلالة على حجية الحسن الذي يكون راويه مختلفاً فيه ، وهذا ما لم يتنبه إليه أو يذكره!!

وأما بالنسبة للنص الثاني الذي نقله د . إبراهيم ، فهو كذلك لا يصلح للاستدلال به على عدم الاحتجاج بالحسن ؛ لأن النص كما يظهر لمن تأمله يدل على أن أحاديث الأحكام التي هي في درجة الحسن كثيرة يصعب حصرها ، ومما ينقض الاستدلال السابق أن ابن القطان قال في آخر كتابه وهو يتحدث في باب (ذكر أحاديث أغفل منها زيادات مفسرة أو مكملة أو متممة) : « ونحو هذا أكثر ، وقد أعرضنا عن تتبعه لكثرته ، كما أعرضنا عما ترك من الحديث الصحيح والحسن في أحكام أفعال

المكلفين »[(١)] .

وهذا السياق مماثل للسياق السابق ، ويدل هنا على احتجاجه بالحسن لأنه قرنه بالصحيح الذي يؤخذ منه أحكام أفعال المكلفين ، ومتى ما جمعت النصين سيتجلى لك بوضوح أن ما ذكره ابن القطان في خطبة كتابه يعد من المتشابه ، وأن هذا النص من المحكم؛ لأن فيه كلاماً صريحاً مباشراً على أن الحديث الحسن كالصحيح في الاحتجاج به .

كما يظهر من النص الذي استدل به د . إبراهيم بن الصديق على عدم احتجاج ابن القطان بالحديث الحسن ، أنه مُساق عن كثرة الأحاديث وليس عن قوتها أو درجة الاحتجاج بها ، ولهذا قلتُ إنه من المتشابه بعكس النص الذي ذكرته آنفاً ففيه دلالة صريحة مباشرة .

وبما تقدم يُعلم أن كلا النصين اللذين ساقهما د . إبراهيم لا تنهضان للاستدلال على أن الحسن غير محتج به مطلقاً عند ابن القطان .

ثانياً : ما خَلُصَ إليه د . إبراهيم من أن الحسن متوقف فيه عند ابن القطان ؛ أمرٌ لا يعضده شيء من كلام ابن القطان نفسه ، ثم إن كلامه الذي ساقه مستدلاً به على هذه النتيجة مبني على خطأين هما :

---

(١) بيان الوهم والإيهام (٥/ ٦٠٨) .

١- جزمه القاطع بأن الحسن الذي عرفه ابن القطان هو مماثل للحسن الغريب عند الترمذي ، ولم يوضح لنا على أي أساس علمي بنى هذا الاستنباط ؟! والجزم في مثل هذه القضايا يحتاج إلى نص صريح من كلام ابن القطان نفسه ، ولهذا تُعدُ الاستنباطات القاطعة التي لا تستند على نص صريح أو استدلال صحيح تعسفاً لا يُحتمل في مثل هذه المسائل؛ لأنه بمثابة القفز إلى النتائج من دون مقدمات مسلم بها .

وحتى الآن لا أدري من أين جاء د . إبراهيم بأن ابن القطان تتبع صنيع الترمذي فيما يقول فيه : حسن غريب فوجده كله من النوع المتوقف فيه ؟! وكل الذي ذكره أن ابن القطان يرى أن حسن و حسن غريب عند الترمذي لا فرق بينهما ، وهذا كلام صحيح ، فابن القطان - فيما أعلم - يعامل العبارتين معاملة واحدة على أنها مجرد تحسين للحديث ، ولكن موضع النزاع مع د . إبراهيم هو في قوله؛ إن ابن القطان متوقف في ذلك ، فهذا هو الذي نطالبه فيه بالدليل .

٢- جزمه بأن أبا حاتم والبخاري لا يحتجان بالحسن ، والاستدلال بذلك على أن ابن القطان تأثر بهما في عدم الاحتجاج به ، وهذا الكلام يفتقر للصحة ، والذي أوقعه في ذلك تقليده لما في كتب المصطلح من دون تحقق وبحث عن حقيقة هذا الزعم ، وحجتي في ذلك

أنني وجدت البخاري - كما هو معلوم مما مضى معنا في هذا البحث - يصحح عدداً لا بأس من الأحاديث التي يحسنها؛ بل وجدته ضم جملة مما حسنه في كتابه الجامع الصحيح ، فكيف يقال بعد ذلك إن البخاري لا يحتج بالحسن هكذا مطلقاً ؟!

وأما أبو حاتم فإنما تعلقوا بنصٍ واحدٍ له يصعب تعميمه والاستنتاج منه بأنه لا يحتج بالحسن مطلقاً ، وسنناقش ذلك بشيء من التفصيل في الباب الثالث في فصل حجية الحسن لذاته إن شاء الله .

فالقول بأن الحسن عند ابن القطان متوقف فيه كما يرى د . إبراهيم بن الصديق ، مبني على رأي شخصي وذوق خاص وانطباع عام توصل إليه الرجل بحسب فهمه واجتهاده ، ولكنه يفتقر للسند العلمي والأسلوب المنهجي في الاستدلال .

ثالثاً : معنى التوقف كما يظهر من كلام د . إبراهيم أن ابن القطان يمتنع عن الاحتجاج بذلك الحديث ، فهو لا يقبله كما أنه لم يرده ، وهذا التوقف هو في الحقيقة مماثل لموقف عدم الاحتجاج بالضعيف ، فكلاهما لا يحتج بهما : الحسن للشك في ثبوته ، والضعيف لترجح ضعفه ، ففي النهاية يكون الحسن من حيث الاحتجاج كالضعيف من حيث الامتناع عن الاحتجاج بهما ، وإن كان الحسن أرقى منزلة من الضعيف .

وقد وجدت ابن القطان يستعمل عبارة (التوقف) بمعنى التضعيف كما في قولـه : « وأبو الزبير يجب التوقف فيما يرويه عن عائشة وابن عباس، مما لا يذكر فيه سماعه منهما ، لما عرف به من التدليس ، ولو صح سماعه منهما لغير هذا ، فأما ولم يصح لنا أنه سمع من عائشة ، فالأمر بين في وجوب التوقف فيه » (١) ، فالتوقف هنا بلا شك معناه الرد وعدم القبول.

وفي موضع آخر يقول : « جسرة - بنت دجاجة - معروفة يوثقها قوم ، ويتوقف في روايتها آخرون » (٢) وحسن حديثها (٣) ، بما يدل أن التوقف بمعنى التضعيف .

فهذه العبارة لم أر ابن القطان يستعملها إلا بهذا المعنى ، مما يؤكد أنها لا تحمل عنده المعنى نفسه الذي ذهب إليه د . إبراهيم .

ومما يزيد الأمـر قوة أن ابن القطـان كما هو ظـاهر لكل من درس كتابه (بيان الوهم والإيهام) رجل صاحب اجتهادات ورأي مستقل ، يحرص على إظهار رأيه بكل جلاء ووضوح في كل مسألة قابلة للخلاف والنقاش، وقد ملأ كتابه بانتقاداته ونقاشاته وآرائه الخاصة ، فلو كان متردداً في

(١) بيان الوهم (٥/ ٦٦) .

(٢) المرجع السابق (٥/ ٣٥٣) .

(٣) المرجع السابق (٥/ ٣٣٢) .

الاحتجاج بالحسن أو متوقفاً فيه لأبان عن موقفه هذا بصراحة ومباشرة ولساق حججه وبراهينه على ذلك كما هي عادته ، فأما أن يترك ذلك مبهماً غامضاً بدون تعليق أو إيضاح وبدون أن يحدد موقفه منه فهذا ما لا يتلاءم مع الروح السائدة في الكتاب ولا يتناسب مع المنهج العام الذي سار عليه هذا الإمام الذي يمتلك تلك العقلية العلمية القوية والواضحة .

ولم أجد - حتى الآن - نصاً صريحاً في أن حديث الراوي المختلف فيه والذي يحسنه ابن القطان يكون حكمه التوقف ، بل على العكس من ذلك، وقفتُ على عدد كبير من النصوص يفهم منها بصراحة احتجاجه بذلك ، وسأذكر منها فيما يلي أهمها :

(النص الأول) : نصه الصريح بأن الحديث الحسن الذي فيه مستور أو مجهول الحال لا يقبل بل يرد ، وسكوته عن الحديث الحسن الذي يرويه المختلف فيه مع أن المقام يقتضي البيان ، فلو كان هذا الصنف لا يحتج به عنده لصرح بذلك كما صرح في المستور ومجهول الحال ، وخلاصة كلامه أن الحسن يطلق على ثلاثة أصناف ، اثنان لا يحتج بهما ، فماذا يكون موقفه من الصنف الأول ؟ لو كان عدم الاحتجاج لصرح بذلك لعدم وجود مانع يمنعه من التصريح برأيه ، كما أن المقام يقتضي ذلك ، ولو كان موقفه التوقف لأشار إلى ذلك إشارة صريحة ، لأن التوقف في حقيقته امتناع عن

الاحتجاج لوجود شك في ثبوت الحديث ، فلم يبق إلا الاحتجاج بذلك الصنف من الحديث الحسن ، ويتأيد هذا الاستدلال بالنصوص التالية التي ترفع عنه حالة الاحتمال .

(النص الثاني) : قول ابن القطان الذي تقدم نقله قبل قليل : « وقد أعرضنا عن تتبعه لكثرته ، كما أعرضنا عما ترك من الحديث الصحيح والحسن في أحكام أفعال المكلفين »[١] .

وهذا النص صريح الدلالة في أن الحديث الحسن كالصحيح في الاحتجاج به في أحاديث الأحكام ، ولا شك أن قصد ابن القطان ليس حديث المستور أو مجهول الحال لأنه صرح بأنه لا يقبل حديثهما ، فلم يبق إلا الأحاديث التي يحسنها من رواية المختلف فيهم .

(النص الثالث) : ساق ابن القطان ثلاثة أحاديث بأسانيدها ، قال في أحدها : « والحديث له إسناد حسن متصل »[٢] ، ثم ساقه وقال بعده : « وليس في الإسناد من ينظر فيه »[٣] ، ثم قال في الأخير : « وهذه -

(١) بيان الوهم (٥/ ٦٠٨) .

(٢) المرجع السابق (٥/ ٢٣٧-٢٣٨) .

(٣) المرجع السابق .

يعني الأسانيد - كلها صحاح »[١] .

فهو هنا صحح حديثاً حسنه هو ، مما يدل على أن ذلك الحسن يُعمل به كالحديث الصحيح .

(النص الرابع) : وجدته في بعض المواضع يتردد بين تصحيح حديث أو تحسينه مما يدل على احتجاجه بالحسن ، فعندما ضعَّف عبد الحق حديثاً لابن عباس في أن الأذنين من الرأس ، رد عليه ابن القطان بقوله : « وليس عندي بضعيف بل إما صحيح ، وإما حسن »[٢] ، ثم قال بعد ذلك : « وهذا الإسناد صحيح بثقة رواته واتصاله ، وإنما أعله الدارقطني بالاضطراب في إسناده »[٣] .

وفي حديث آخر مختلف قال : « وهذا الإسناد أيضاً حسن »[٤] ، ثم قال : « فالحديث إذن صحيح أو حسن من الطريقين جميعاً »[٥] .

---

(١) المرجع السابق (٥/ ٢٣٨) .

(٢) المرجع السابق (٥/ ٢٦٣) .

(٣) المرجع السابق .

(٤) المرجع السابق (٥/ ٣٤١) .

(٥) المرجع السابق .

(النص الخامس) : ذكر عطاف بن خالد القرشي ، وذكر أنه لا يضره تضعيف مالك وعبد الرحمن بن مهدي له؛ لأن ذلك لم يأت بأمر مفسر يجب لأجله ترك روايته ، ثم ذكر أقوال الأئمة فيه ومنها قول أبي حاتم الرازي : ليس بذاك ، ثم قال معقباً على ذلك : « وصدق ، فإنه ليس بأعلى ما يكون ، وما مثله أعرِضُ عن حديثه »(١) .

وعدم الإعراض يعني القبول بلا شك ولا سيما لمن قرأ النص بطوله الذي ذُكر فيه الكلام السابق؛ لأن ابن القطان استدل برواية عطاف بن خالد في إعلال رواية أخرى ، والذي يعنينا بصورة أساسية هنا قوله : « وما مثله أعرِضُ عن حديثه » ، فإنه يفيد التعميم في كل راوٍ مختلف فيه لم يجرح بجرح مفسر .

(النص السادس) : ذكر حديثاً في سنده عبد الرحمن بن إبراهيم القاص، ثم قال : « والذي لأجله كتبته الآن هنا ، إنما هو أن تعلم أن حال هذا الحديث لا بأس بها؛ لأن رجاله لا بأس بهم ، وليس فيهم من يوضع فيه النظر إلا هذا القاص ، وهو لا بأس به ، وما جاء من ضعَّفه بحجة ، واستضعافهم إياه ، إنما هو بالقياس إلى غيره ، فيقول قائلهم : ليس

(١) بيان الوهم (٢/ ٤٦٤) .

بالقوي .

وهذا الحكم في كل من يحفظ دون حفظ غيره ، وهم بلا شك متفاوتون، وحال هذا الرجل لا بأس بها »[١] ،ثم ساق أقوال النقاد فيه ثم قال بعد ذلك : « والمقصود أن تعلم أنه مختلف فيه ، والحديث من روايته حسن ، والله أعلم »[٢] .

والذي نخرج به من هذا النص النفيس ، أن الحديث الحسن الذي فيه راو مختلف فيه يكون لا بأس به؛ لأن رجاله لا بأس بهم ، وأنه لا يقبل قول من ضعف ذلك الراوي إلا بحجة . ومثل هذا الكلام لا يقال في الحديث المتوقف فيه؛ لأن مضمونه ومحتواه يتعارض مع حقيقة التوقف لاسيما في عدم قبول قول المضعفين ، الذي يعني صراحة قبول قول الموثقين ولكن مع بيان قصور درجة ذلك الراوي عن درجة الثقة الذي يصحح حديثه ، والملاحظ في عدد من المواضع [٣] التي تصدى فيها ابن القطان لهذه المسألة ينص على أن قول المضعف لا يقبل إلا مفسراً ، ولا يقول إن قول الموثق لا يقبل ، مما يدل على أنه يميل لجانب الموثقين ولا

---

(١) المرجع السابق (٥/ ٣٧٦) .

(٢) المرجع السابق (٥/ ٣٧٧) .

(٣) انظر بيان الوهم (٢/ ٤٦٤) (٣/ ١١١)(٤/ ١٣ ، ٢٦)(٥/ ٤٠٢) .

يقبل بتضعيف المضعفين ولكنه يستفيد منه أن ذلك الرجل ليس بأعلى ما يكون ، ففي النهاية يكون الميل لقول من قبِل حديث ذلك الراوي ، وليس لقول من رده ، وهـذا ما يتنافى بصورة تامة مع حقيقة التوقف الذي ذكره د . إبراهيم ، وهو أن الحديث لا يكون مقبولاً كالصحيح ولا مردوداً كالضعيف ، ومقتضى هذا أن ابن القطان لا يقبل قول الموثقين ولا قول المضعفين ، ولو كان الأمر كذلك لما نصَّ في عدد من المواضع بأنه لا يقبل قول الجارحين إلا بحجة ، ويسكت سكوت الراضي المقتنع عن قول الموثقين ، والمفترض في ذلك لو كان يرى التوقف ، أن يقول : هذا رجل مختلف فيه فلا أقبل قول جارحيه إلا بحجة ، ولا أقبل قول موثقيه إلا بحجة ، فلو قال مثل هذا القول أو بما يشبهه لكان فيه دلالة على أن مذهبه هو التوقف فيما يرويه ذلك الرجل .

والواقع أننا لم نجد مثل هذا القول ، فتعين بذلك ترجيح ما ذكرناه آنفاً .

(النص السابع) : قال ابن القطان منتقداً عبد الحق الإشبيلي : « وقوله في ثابت بن عجلان : لا يحتج به ، قول لم يقله غيره فيما أعلم ، ونهاية ما قال فيه العقيلي : لا يتابع على حديثه ، وهذا من العقيلي تحامل عليه ، فإنه يُمَس بهذا من لا يُعرف بالثقة ، فأما من عُرف بها ، فانفراده لا يضره ، إلا أن يكثر ذلك منه .

وثابت بن عجلان المذكور هو أبو عبد الله الأنصاري حمصي . . .

قال بقية : قال لي ابن المبارك : أخرج إلي أحاديث ثابت بن عجلان ، قلت : إنها متفرقة .

قال : أجمعها لي ، فجعلت أتذكرها ، وأملي عليه .

قال دحيم : ثابت بن عجلان ليس به بأس . . .

وقال أبو حاتم : لا بأس به صالح الحديث .

وقال النسائي : ثقة (١) .

وما روي عن أحمد بن حنبل من أنه سئل عنه فقال : كان يكون بالباب والأبواب (٢) ، قيل : أكان ثقة ؟ فسكت ، لا يُقضى عليه منه؛ لأنه قد يسكت لأنه لا يعرف حاله ، ومن علم حجة على من لم يعلم ، وقد يسكت لأنه لم يستحق عنده أن يقال فيه : ثقة ، وليس إذا لم يُنحل اسم الثقة فهو ضعيف ، بل قد يكون صدوقاً ، وصالحاً ، ولا بأس به ، وألفاظ أخر من مصطلحاتهم . . .

والحق أن من عُرِف بالطلب ، وأخذ الناس عنه ، ونقل ناقلون حُسن

---

(١) هذا التوثيق نُسب في تهذيب الكمال (٤/ ٣٦٥) لابن معين ، ونقل عن النسائي قوله في ثابت هذا : ليس به بأس .

(٢) اسم مدينة على بحر طبرستان كما في معجم البلدان (١/ ٣٠٢) .

سيرته بتفصيل أو بإجمال ، بلفظ من الألفاظ المصطلح عليها مقبول الرواية »[١] .

وثابت بن عجلان هذا الذي يُصرِّح ابن القطان بأنه يقبل ما ينفرد به وأنه مقبول الرواية ليس هو ثقة إلا عند ابن معين ، أما دحيم وأبو حاتم الرازي والنسائي فيقولون فيه إنه لا بأس به ، والإمام أحمد لما سئل عنه هل هو ثقة ؟ سكت ، وفهم الذي سأله وهو ابنه عبد الله أن الإمام مَرَّض أمره[٢] ، ونقل عنه أنه قال : « أنا متوقف فيه »[٣] ، وقد ذكر له العقيلي في الضعفاء حديثاً قال : « لا يتابع عليه ، ويقول : عن عطاء بن عجلان سمعت عائشة ، ولم يسمع منها شيئاً »[٤] .

وذكره ابن عدي في ضعفائه وساق له ثلاثة أحاديث ثم قال : « له غير هذه الأحاديث ، وليس بالكثير »[٥] .

وقد قال الذهبي متعقباً ابن القطان في رده الآنف على العقيلي : « أما من

---

(١) بيان الوهم والإيهام (٥/ ٣٦٣-٣٦٤) .

(٢) العلل ومعرفة الرجال للإمام أحمد برواية عبد الله (٣/ ٩٧) .

(٣) ميزان الاعتدال (١/ ٣٦٤) .

(٤) الضعفاء للعقيلي (١/ ١٧٦) .

(٥) الكامل في الضعفاء (٢/ ٥٢٤) .

عُرِف بالثقة فنعم ، وأمام من وثق ومثل أحمد الإمام يتوقف فيه ، ومثل أبي حاتم يقول : صالح الحديث ، فلا نرقيه إلى رتبة الثقة ، فتفرد هذا يعد منكراً »(١) .

وأما الحافظ ابن حجر فلخص أقوال الأئمة فيه بقوله : « صدوق »(٢) .

والذي نخلص إليه مما سبق أن ثابت بن عجلان يعد في رأي ابن القطان في منزلة وسطى؛ لأن سكوت أحمد يدل على عدم توثيق ثابت فهو على أحسن الأحوال عنده - كما يرى ابن القطان - صدوق أو لا بأس به ، فيكون دحيم وأبو حاتم وأحمد يرون أنه لا بأس به ، والنسائي(٣) وحده يوثقه ، فمثله لا يحكم على حديثه بالصحة بل بالحُسن على مقتضى منهج ابن القطان ، ولهذا قال في حديثه الذي انتقد تضعيف عبد الحق له : « ولا ينبغي أن يقال فيه ضعيف »(٤) ، ولو كان ثابت بن عجلان متفقاً على توثيقه لصحح ابن القطان حديثه .

---

(١) ميزان الاعتدال (١/ ٣٦٥) .

(٢) التقريب (٨٢٢) .

(٣) ابن القطان نقل توثيق النسائي والذي في تهذيب الكمال (٤/ ٣٦٥) أن النسائي قال : ليس به بأس .

(٤) بيان الوهم (٥/ ٣٦٥) .

فحديث من قيل فيه : لا بأس به ، أو صدوق ، أو صالح الحديث ، يكون مقبولاً عند ابن القطان بدليل قوله السابق : « والحق أن من عُرف بالطلب ، وأخذ الناس عنه ، ونقل الناقلون حُسن سيرته بتفصيل أو إجمال، بلفظ من الألفاظ المصطلح عليها؛ مقبول الرواية » .

وبين في نصٍ آخر أن الألفاظ المصطلح عليها مثل « ثقة ، ورضا ، ونحو ذلك »[1] ، وفي النص السابق وضح ابن القطان أن عدم توثيق الإمام أحمد لا يعني أن ثابتاً ضعيف بل قد يكون صدوقاً وصالحاً ولا بأس به وألفاظ أخر من مصطلحاتهم ، وهذه المصطلحات لا تدل على التضعيف بل تدل على حُسن السيرة ، فمن قيلت فيه يكون مقبول الرواية أي محتجاً بحديثه ، وقد رأينا في النص السادس أنه سمى الحديث الحسن بأنه حديث لا بأس به ، وسمى الراوي المختلف فيه بأنه لا بأس به ، ونراه هنا ينص صراحة على أن من قيل فيه لا بأس به كثابت ابن عجلان يكون مقبول الرواية ، وأن تفرده لا يرد ، فمجموع ذلك يدل على أن الحديث الحسن الذي يرويه الراوي المختلف فيه حجة عند ابن القطان .

---

(١) المرجع السابق (٥/ ٣٧٠) .

(النص الثامن) : ذكر في باب الزيادات المفسرة حديثاً في سنده ربيعة ابن سيف وهو ضعيف عند عبد الحق ، فقال ابن القطان : « وإنما اعتنيتُ به ؛ لأنه عندي حسن لا ضعيف ، وربيعة بن سيف قد روى عنه جماعة . . . ، وقال فيه النسائي : ليس به بأس ، والذي قاله أبو محمد مِن ضعفه ، هو شيء لا أعرفه لأحد فيه ، إلا أبا حاتم البُستي ، فإنه قال : إنه لا يتابع ، وفي حديثه مناكير . وهذا أمر لا يَعْرَى منه أحد من الثقات ، بخلاف من يكون منكر الحديث جُله أو كله »[1] .

ويظهر من نص آخر [2] أن ابن القطان لم يقف على قول النسائي وابن حبان فقط في شأن ربيعة بن سيف ، واعتمد في تحسين حديثه على قول النسائي : ليس به بأس فقط ، ويظهر من كلامه أن من يحسن حديثه لا يرد حديثه إذا لم يتابع ، ويظهر كذلك أن مثل هذا الكلام لا يقوله من يرى أن الحسن متوقف فيه ، بل إن أسلوب الكلام يدل على قبوله للحديث الحسن بدلالة قوله : « وإنما اعتنيتُ به » .

وإذا عرضنا هذا النص الذي فيه دلالة واضحة أن ابن القطان إنما حسن هذا الحديث لأن راويه عنده ليس به بأس ، على قوله السابق : « والحق أن

---

(١) بيان الوهم (٥/ ٦١٨) .

(٢) المرجع السابق (٥/ ٣٦١-٣٦٢) .

من عُرف بالطلب ، وأخذ الناس عنه ، ونقل ناقلون حسن سيرته بتفصيل أو بإجمال بلفظ من الألفاظ المصطلح عليها مقبول الرواية » ، وقوله الآخر: « ومن علمت حاله في حمل العلم وتحصيله ، وأخذ الناس عنه ، ونقلت لنا سيرته الدالة على صلاحه ، أو عُبِّر لنا بلفظ قام مقام التفاصيل من الألفاظ المصطلح عليها لذلك كثقة ، ورضا ، ونحو ذلك ، لا يُقبل من قائل فيه : إنه لا يحتج به ، أو ما أشبه ذلك من ألفاظ التضعيف ، ولابد أن يضعفه بحجة،ويذكر جرحاً مفسراً ،وإلا لم يسمع منه ذلك »(١).

يتبين بوضوح أن الراوي المختلف فيه الذي يحسن ابن القطان حديثه مقبول الرواية كما نص على ذلك بصراحة ، وفي ظني أن مجرد قوله : « وهذا أمر لا يعرى منه أحد من الثقات » قرينة قوية على قبوله للحديث الذي حسنه آنفاً؛ لأن مثل هـذه العبارة لا تقال في حق حديث متوقف فيه !! وإنما استعنت بالنصين السابقين لشرح هذا النص وتوضيحه حتى ترتفع الشكوك التي قد تساور بعض النفوس .

(النص التاسع) : قال ابن القطان : « محمد بن أبي السري العسقلاني ، وهو متكلم فيه من سوء حفظه ، وليس ينبغي أن يُرد حديثه ، فإنه حافظ

---

(١) بيان الوهم (٥/ ٣٧٠) .

مكثر صدوق »[١] .

فهو في حكم من يحسن حديثه عند ابن القطان لأنه ليس بأعلى ما يكون كما صرح بذلك فيما تقدم من نصوص ، والملاحظ هنا أنه قال : « وليس ينبغي أن يرد حديثه » ومفهوم هذا أنه مقبول الرواية بدلالة قوله : « فإنه حافظ مكثر صدوق » لأن هذه الجملة جاءت في سياق تفسير سبب عدم رد حديثه ، فدلت على أنه مقبول عنده .

ولو كان مثل هذا الرجل يتوقف فيه ابن القطان لقال : وليس ينبغي أن يُرد حديثه ، كما أنه لا يقبل ، والملاحظ أن ابن القطان لم يقل ذلك أبداً ، بل ديدنه في مثل هذه الحالات هو الدفاع عن الراوي المختلف فيه ورد تضعيف المضعفين مما يدل على ترجيحه ووقوفه إلى جانب الموثقين أو المعدلين .

(**النص العاشر**) : احتج ابن القطان بحديث في كتابه (النظر في أحكام النظر) وقال فيه : « وهو حديث حسن ، وابن إسحاق لم يضره ما قيل فيه، والخوض فيه طويل عريض »[٢] .

يعني محمد بن إسحاق بن يسار صاحب المغازي ، ولو كان ابن القطان

---

(١) بيان الوهم (٣/ ١٢٦) .

(٢) النظر في أحكام النظر (ص٥٤) .

متوقفاً في الحديث الحسن لم يحتج بهذا الحديث ، ولم يقل إن ابن إسحاق لم يضره ما قيل فيه ، وموقفه هذا يدل دلالة واضحة بأن الحسن حجة عنده إذا كان راويه مختلفاً فيه ولم يجرح بجرح مفسر .

ويزيد الأمر وضوحاً أنه قال في ابن إسحاق : « والمتحصل من أمره الثقة والحفظ ، ولا سيما للسير ، ولم يصح عليه قادح »[١] ، وقد حسن أحاديثه في كتابه[٢] .

وإذا ألقينا نظرة سريعة على النصوص السابقة نجد فيها :

أن ابن القطان عرَّف ثلاثة أصناف من الحديث الحسن ، رد الأخيرين منها وسكت عن الأول مما يدل على قبوله به ، ثم وجدناه يشير بأن الحديث الحسن قرين للحديث الصحيح في استخراج أحكام أفعال المكلفين منه ، كما أنه يتردد في عدد من النصوص بين التصحيح والتحسين، مما يدل على قوة الحسن عنده ، ثم رأينا له نصاً صريحاً مباشراً بأن الراوي المختلف فيه ليس هو بأعلى ما يكون ، ومع ذلك فهو لا يُعرض عن حديثه ، وفي نص آخر يصرح بأن المختلف فيه يكون لا بأس به وأن ضعَّفَه لم يأت بحجة ، وأن تضعيفه يكون بالقياس إلى غيره ممن هو

(١) بيان الوهم (٥/ ٦٣٠) .

(٢) انظر بيان الوهم (٤/ ٢٦١ ، ٢١٨) .

أحفظ منه ، فيصبح ما يرويه حكمه التحسين ، وحكم الحسن هو أنه لا بأس به ، وفي نص آخر وجدناه يشير إلى أن من قيل فيه : صدوق ، ولا بأس ، يكون مقبول الرواية ، ثم وجدناه يحتج بحديث حسن عنده ويقول بصراحة إن فيه : محمد بن إسحاق ولم يضره ما قيل فيه ، وبعد ذلك يقول في رجل آخر : هو متكلم فيه بسوء حفظه وليس ينبغي أن يرد حديثه .

فهذه النصوص المتضمنة عبارات كقولـه : « لا أعرِضُ عن حديثه » « مقبول الرواية » « لم يضره ما قيل فيه » ، « وليس ينبغي أن يرد حديثه » ومثل وصفه للحديث الحسن بأنه لا بأس به ، هل يفهم منها أنه متوقف في الاحتجاج بالحديث الحسن ؟!

وبهذا يعلم أن د . إبراهيم بن الصدِّيق الغماري لم يُوفَّق في رأيه القائل إن ابن القطان متوقف في الحديث الحسن لأنه يتصادم مع نصوص الإمام ابن القطان السابقة ويتعارض معها .

هناك بعض النصوص التي يظهر منها بحق أن ابن القطان لديه تناقض في شأن الأحاديث التي يحسنها ، ومما يؤخذ عليه في ذلك ما يلي :

١ - تحسينه لبعض المستورين مع أنه صَرَّح بأن حديثهم لا يستحق اسم الحسن بل الضعف .

٢- تحسينه لبعض الأحاديث مع أن الراجح فيها الضعف .

ويحتاج الأمر إلى ذكر أمثلة ليتضح الأمر ، فبالنسبة للمؤاخذة الأولى تتلخص في الآتي :

صرح ابن القطان في عدد من المواضع (١) أن المستور غير مقبول الرواية، وأنه عنده في حكم مجهول الحال - الذي يسميه غيره بمجهول العين - ، ومن نصوصه في ذلك قوله : « والحق فيهم - أي المساتير - أنهم لا يقبلون ما لم تثبت عدالة أحدهم ، وأنهم بمثابة المجاهيل الأحوال ، الذين لم يرو عن أحدهم إلا واحد ، فإنا إذا لم نعرف حال الرجل لم تلزمنا الحجة بنقله » (٢) .

وفي نصٍ آخر وجدته يعترض على تحسين حديث المستور فقال في أحد الأحاديث : « وهو عندي ضعيف لا حسن ، إلا على رأي من يقبل المساتير ، ولا يبتغي فيهم مزيداً ، فإنه يكون حسناً » (٣) .

ولكن وجدته يخالف في ذلك ويقول في نصٍ مختلف : « جعفر بن أبي المغيرة الخزاعي القمي ، لم تثبت عدالته ، وإنما هو من المساتير . . .

(١) انظر مثلاً : بيان الوهم (٥/ ١٣، ٢٦ ، ١٥٠ ، ٥٢٢) وغير ذلك .

(٢) بيان الوهم (٥/ ٥٢٢) .

(٣) المرجع السابق (٣/ ٤٨١) .

فالحديث من أجله حسن »[١] .

ويقول أيضاً في محمد بن عمر بن علي بن أبي طالب رضي الله عنه : « ولا تعرف حاله . . . وابنه عبد الله بن محمد بن عمر بن علي . . . لا تعرف أيضاً حاله ، فأرى الحديث حسناً » [٢] .

ويقول أيضاً : « وأما سعيد بن محمد بن جبير بن مطعم فلا تعرف له حال ، وإن كان قد روى عنه جماعة . . . ولا أعرف له من العلم غيره ، وإن كان معروف البيت والنسب . . . فالحديث من أجله حسن » [٣] .

وهذه النصوص تتعارض من حيث الظاهر ، إذ كيف يقول في حديث يرويه مستور : « وهو عندي ضعيف لا حسن إلا على رأي من يقبل المساتير . . . » ثم يحسن لعدد من المساتير ؟!

والذي لا أشك فيه أن هذه الأحاديث لا يحتج بها ابن القطان حتى وإن أطلق عليها اسم الحسن؛ لأنه صرح فيما تقدم معنا في تعريفه للحسن أنه يُطلق على حديث المستور ولكنه صرح بأن حديث المستور غير مقبول .

وتأويل ذلك التصرف - فيما أرى والله أعلم - أن ابن القطان أطلق

---

(١) المرجع السابق (٤/ ١٩٤) .

(٢) المرجع السابق (٤/ ٢٦٧-٢٦٩) .

(٣) المرجع السابق (٤/ ٥٠٣) .

اسم الحسن على تلك الأحاديث إطلاقاً اصطلاحياً فقط ، باعتبار أن أحاديث المستورين مختلف بين المحدثين في قبولها كما صرح بذلك في عدد من النصوص مثل قوله : « إنما هو عنده حسن باعتبار الاختلاف في قبول أخبار المساتير . . . » (١) ، وقال في نص آخر : « فهو من جملة المساتير المختلف فيهم » (٢) ، وقال أيضاً : « حكمهم أنهم مختلف فيهم بحسب الاختلاف في ابتغاء مزيد على الإسلام . . . » (٣) .

فيكون تحسين تلك الأحاديث باعتبار الاختلاف في مسألة (المساتير) لا باعتبار الاختلاف في نفس الرجل ، ولكن ابن القطان صرح - كما قلت آنفاً - مراراً بأنه لا يقبل ولا يحتج بحديث المستور ، وهذا نص محكم يجب أن نفهم الأمثلة السابقة على ضوئه .

ومما يؤيد التأويل الذي اخترته وهو أن ذلك النوع من التحسين يكون اصطلاحياً ولا يعني القبول والاحتجاج ، نص يقول فيه ابن القطان منتقداً عبد الحق : « سيار بن حاتم ، قد روى عنه جماعة منهم أحمد بن

---

(١) بيان الوهم (٣/ ٣٩١) .

(٢) بيان الوهم (٥/ ٤٨) .

(٣) بيان الوهم (٥/ ٥٢٢) وانظر كذلك : (٤/ ٣٦٢) (٥/ ٤٥ ، ٥٧ ، ١٥٠ ، ٣٤٧-٣٤٨)(٥/ ١٥٠) .

حنبل ، وعبد الله بن أبي زياد ، وهارون بن عبد الله ، فهو من المساتير ، وهو يقبلهم ، وإنما ألزمناه ما التزم ، والحق في الحديث بحسب الاصطلاح أنه حسن كما قال الترمذي »(١) .

ويفهم من هذا النص أن ابن القطان يرى أن تحسين هذا الحديث صحيح من حيث الاصطلاح؛ لأن بعض المحدثين (٢) كالترمذي والبزار وعبد الحق الأشبيلي يحسنون أحاديث هذا الصنف ولا مشاحاة في الاصطلاح ، ويفهم من قوله : « وهو يقبلهم » عدم موافقته على ذلك ، وأن المستور لا يحتج بحديثه كما قال في موضع آخر عن المستورين : « هم مقبولين عنده - أي عند عبد الحق - ، وإن كانوا في الحق غير مقبولين ما لم تثبت عدالة أحدهم ، ولو روى عن أحدهم جماعة »(٣) .

وأما بالنسبة للمؤاخذة الثانية ، فتتلخص في الآتي :

أن ابن القطان يحسن بعض الأحاديث مع ضعفها عنده ، ومن الأمثلة على ذلك مع ندرتها قوله في حديث : « وهو باعتبار . . . حال أبي إسحاق - السبيعي - واختلاطه حسن ، فإن أبا الأحوص - سلام بن

---

(١) بيان الوهم (٣/ ٦١٦) .

(٢) انظر : بيان الوهم (٤/ ٣٦٢) (٥/ ٥٧) (٥/ ٣٤٧-٣٤٨ ، ٣٥٤) .

(٣) بيان الوهم (٥/ ٥٢٢) .

سليم - ، وزهير بن معاوية سمعا منه بعد الاختلاط »[١] .

ولا شك أن ما يروى عن المختلط بعد اختلاطه يعد من قبيل المردود عند ابن القطان وغيره من أئمة الحديث ، فها هو يقول في عطاء بن السائب : « وحماد بن سلمة إنما سمع من عطاء بعد اختلاطه ، وإنما يقبل من حديث عطاء ما كان قبل أن يختلط »[٢] ، وعلى هذا فالحق أن يقال في حديث أبي إسحاق السبيعي إنه غير مقبول على مذهبه في المختلطين وعلى رأيه في أبي إسحاق أنه مختلط وليس متغير الحفظ بعد كبر سنه .

ومثال آخر يقول فيه : « وعبيد الله بن زحر وإن كان صدوقاً فإنه ضعيف ، ضعفه ابن حنبل ، وقال ابن معين : ليس بشيء ، وقال فيه ابن المديني : منكر الحديث ، وقال أبو زرعة : لا بأس به صدوق ، فالحديث من أجله حسن »[٣] .

وذِكر عبيد الله بن زحر في موضع آخر وقال فيه : « ضعيف ، وإن كان لا بأس به عند بعضهم . . . ولا ندري من أضعف : أعلي بن يزيد أم

(١) المرجع السابق (٤/ ١٠٨) .

(٢) المرجع السابق (٣/ ٢٧٢) .

(٣) المرجع السابق (٤/ ٦٥٧) .

عبيد الله بن زحر ؟ فكلاهما منكر الحديث » [١] .

ومما يدل على تناقض الإمام ابن القطان هنا أن هذا الرجل عبيد الله بن زحر جرحه مفسر بأنه منكر الحديث ، وقد صرح هو بنفسه بأنه منكر الحديث ، وقد قال في أحد الرجال : « مختلف فيه ، وقد فُسِّر تضعيفه بنكارة ما يرويه ، وهو مسقط للثقة بروايته » [٢] ، فعلى مذهبه يكون حديث ابن زحر ضعيف ولا ينبغي أن يقال فيه حسن!!

ومثال آخر قال فيه عن أحاديث سماك بن حرب : « وإنما هي به إما حسنة وإما ضعيفة » [٣] ، ثم تكلم عن التلقين وأنواعه ومناسبة ذلك أن سماكاً وصف بأنه كان يتلقن ، ثم قال بعد ذلك : « ومن شُهد عليه بأنه كان يتلقن ، ولم نعلم من حاله أنه كان يفطن أو لا يفطن ، هذا موضع نظر، وهذه حال سماك » [٤] .

فالظاهر من كلامه أنه يميل لتضعيفه بسبب التلقين ، وينبغي أن يعد التلقين من الجرح المفسر على مقتضى مذهب ابن القطان في حديث

(١) المرجع السابق (٣/ ٢٠٣-٢٠٤) .

(٢) المرجع السابق (٥/ ١٥٤-١٥٥) .

(٣) المرجع السابق (٤/ ٥٦) .

(٤) المرجع السابق (٤/ ٦٤) .

المختلف فيهم ، ويظهر من كلام ابن القطان بعض التردد في شأن تضعيف سماك بسبب ذلك مما يدل على أن التلقين جرح مفسر إذا كان الموصوف به لا يفطن مما يؤدي به إلى تلقن ما ليس من حديثه .

ومما يدخل في هذه المؤاخذة أنه يطلق في حق بعض الرواة أنهم مختلف فيهم مما يعني على مقتضى مذهبه فيهم أن حديثهم يكون حسناً ، ثم يأتي في مواضع أُخر فيطلق فيهم الضعف من دون إشارة إلى وجود خلاف فيهم ، مثل الحجاج بن أرطاة[١] ، وحصين بن عبد الرحمن [٢] ، وزهير بن محمد[٣] ، وسعيد بن بشير [٤] ، ومطر الوراق [٥] .

والنصوص السابقة تدل في الجملة على أن بعض الأحاديث الحسنة عند ابن القطان التي يكون سبب تحسينها الخلاف في الراوي ، لا تصلح للاحتجاج لاسيما إذا كان جانب المضعفين أقوى ، ولكن تلك النصوص قليلة - بحسب اطلاعي - مما يعني أن الأصل في حديث المختلف فيه

(١) انظر : بيان الوهم (٣/ ٤٦١) فقد ذكر أنه مختلف فيه ، وفي (٣/ ١٢١) ذكر أنه ضعيف .
(٢) انظر : بيان الوهم (٣/ ٣٣) فقد ذكر أنه مختلف فيه ، وفي (٣/ ٥٢٦) ذكر أنه ضعيف .
(٣) انظر : بيان الوهم (٣/ ٥٠١) فقد ذكر أنه مختلف فيه ، وفي (٣/ ١٢٤) ذكر أنه ضعيف .
(٤) انظر : بيان الوهم (٣/ ٤٤٢) فقد ذكر أنه مختلف فيه ، وفي (٣/ ١٦٧) ذكر أنه ضعيف .
(٥) انظر : بيان الوهم (٣/ ٤١٣) فقد ذكر أنه مختلف فيه ، وفي (٣/ ٥٦١) ذكر أنه ضعيف .

الذي يحسن حديثه الاحتجاج كما ظهر لنا من عدد كبير من النصوص السابقة ، ويؤيد ذلك أيضاً أن ما أوردته من نصوص في المؤاخذة الثانية لا يستبعد أن تكون وقعت من ابن القطان خطأ أو ذهولاً عما قَعَّده في الحديث الحسن .

وعلى أية حال فالذي أرجحه أن الحديث الحسن عند ابن القطان نوعان:

الأول : حسن حجة ، وهو ما يرويه الراوي المختلف فيه ، فالأصل عنده أنه حجة كما ظهر من نصوصه المتقدمة في ذلك .

الثاني : حسن غير حجة ، وهو ما يرويه المستور ومجهول الحال - حسب اصطلاحه - فقد نص هو أنه لا يحتج بحديث هؤلاء .

ويبقى أن أُشير إلى أمر في غاية الأهمية ، وهو أن ابن القطان يحرص بشدة على تمييز الحسن من الصحيح كما هو ظاهر بجلاء في كتابه (بيان الوهم والإيهام) ، وبَيَّن في بعض المواضع سبب هذا الحرص ، فقال في حديث محمد بن إسحاق : « فهو للاختلاف في ابن إسحاق حديث حسن »[1] ، ثم قال بعد ذلك منتقداً عبد الحق بعد أن سرد جملة من

(١) بيان الوهم (٤/ ٢١٨) .

أحاديث ابن إسحاق : « كل هذه الأحاديث هي من رواية ابن إسحاق ، ولم يبين أنها من روايته ، فهي بحسب ملتزمه من السكوت عن كل حديث صحيح عنده ، يُقضى لها بأنها صحيحة ، كما هو صحيح لا شك فيه ، ولو بين أنها من روايته ، صادف من لا يقبلها من أجله ، فكان الأولى تبيين ذلك لينظر فيه ، ولئلا يختلط الصحيح الذي لا يختلف في صحته ، بما هو مختلف فيه » (١) .

فأبان هنا أن الحديث الصحيح هو ما لا يختلف في صحته ، وأما الحديث الحسن فهو مختلف في الاحتجاج به بناء على الاختلاف في راويه حيث إن قوماً يوثقونه ، وآخرين يضعفونه ، فكأن ابن القطان يقول : وإن كنا نرى مثل هذا الحديث يصلح للاحتجاج إلا أن هناك من أئمة الحديث من لا يقبله ، فوجب تمييزه عن الصحيح الذي لا يختلف في صحته . ولهذا وجدته في بعض المواضع يرد حديثاً حسناً عنده لأن في المتن ما يدعو للشك (٢) ، ووجدته يشير إلى أن من يُحسن حديثه يقع في مروياته بعض المخالفة لمن هو أقوى منه (٣) ، وهذا متسق مع فهمه للحديث الحسن ،

---

(١) بيان الوهم (٤/ ٢٦١) .

(٢) انظر : بيان الوهم (٢/ ٤٦٢) .

(٣) انظر : بيان الوهم (٥/ ٥١٢) .

فليس هو عنده بأقوى ما يكون ، كما أنه دون الصحيح في المنزلة ، فهو إذن لا يخلو ولابد من بعض الضعف .

فليس معنى تمييزه للحسن من الصحيح أنه ليس بحجة عنده ، لما في ذلك من مناقضة لعدد من النصوص الصريحة في احتجاجه بالحسن ، ولكن منطلقه في ذلك نابع من سمة أساسية في منهجه العلمي ، وهي حرصه الشديد على تمييز المصطلحات ومراعاة الدقة في إطلاقها ، وخير دليل على هذا قوله : « اعلم أن الحديث المرسل أو المنقطع ، مختلف في الاحتجاج به ، فإذا حُكِم على حديث بالضعف كان ذلك منفراً عنه ، ولو أعلم أن الذي أعله به إنما هو الانقطاع أو الإرسال انقسم سامعوه إلى قابل وراد »(١) .

وهو يقول هذا الكلام في الحديث المرسل والمنقطع ، وهما عنده من قبيل الضعيف ، ولكن حرصاً منه على الدقة يُفضل عدم إطلاق الضعف عليهما، والاكتفاء بالتصريح بسبب القدح لوجود خلاف في قبولهما ، ومثل هذا يقال في السبب الدافع وراء حرصه على تمييز الحسن من الصحيح ، والله أعلم .

---

(١) بيان الوهم (٥/ ٤٦٥) .

الفصل الرابع

دلالات «الحسن» ومعانيه عند المحدثين

فيما مضى استعرضنا في هذا الباب نصوصاً كثيرة ورد فيها مصطلح (الحسن) منذ نهاية القرن الأول إلى نهاية الثلث الأول من القرن السابع الهجري ، أي في مدة زمنية تربو على خمسمائة عام ، كان (للحسن) فيها عدة معانٍ .

ومن خلال معايشتي ودراستي لمئات من النصوص التي ورد فيها لفظ (الحسن) توصلتُ - بفضل الله - إلى حصرٍ مجملٍ لاستعمالات (الحسن) عند المحدثين ، وقد وجدتهم استعملوه في الأحاديث وكذلك في الرواة .

ووجدت الأحاديث التي استحسنوها لا يخرج معنى الحسن فيها عن معنيين أساسيين هما :

أ) **التحسين الاحتجاجي** : ويكون الحسن هنا بمعنى حُسن الحديث لقوته في نظر من استحسنه ، مع العلم أن النقاد فيهم المتشدد والمعتدل والمتساهل ، فلا يلزم من إطلاق أحدهم للفظ الحسن على حديث أن يكون كذلك عند غيره ، فقد يسمى صحيحاً أو ثابتاً أو مقبولاً أو صالحاً أو ضعيفاً .

وهذا النوع تندرج تحته عدة أقسام سنذكرها فيما بعد ، ويطلقه المحدثون على الحديث الصالح للاحتجاج .

ووجه الارتباط بين لفظ (الحسن) وهذا الاستعمال أن المحدث الذي

يحسن الحديث بغرض الاحتجاج به كأنه يقول : الاحتجاج بهذا الحديث حسن ، ويُحتمل أن يكون بسبب حُسن الظن براويه فكأنه يقول : أحتج بهذا الحديث لحُسن ظني بثبوته ، كما قال الحافظ صالح بن محمد الأسدي لأحد المحدثين : « لو سمعتُ بهذا عن غير أبيك عن محمد لأنكرته أشد الإنكار ، لأني لم أعلم قط أن أبا عبيد ة حدث عن هشام بن عروة شيئاً ، ولكنه حَسُنَ عندي حين صار مخرجه محمد بن إسماعيل »[١] .

فالاستحسان الاحتجاجي خاضع للموضوعية ومعايير القبول النقدية في نظر المستحسن فهو استحسان موضوعي .

ب) التحسين الإعجابي : ويكون الحسن فيه بمعنى حُسن الحديث لميزته .

وهذا النوع تندرج تحته عدة أقسام سنذكر أهمها فيما بعد ، ويطلقه المحدثون على الحديث الذي يتضمن ميزة تدعو لاستحسانه والإعجاب به وقد تكون هذه الميزة : غرابة الحديث من حيث السند ، أو وجود فائدة في السند أو المتن ، أو بسبب حسن سياق المتن ونحو ذلك من أمور لا دخل لها بالقبول والاحتجاج .

ووجه الارتباط بين لفظ (الحسن) وهذا الاستعمال أن المحدث الذي

---

(١) تاريخ بغداد (١٣/ ٣٥٢) .

يحسن الحديث بسبب إعجابه بشيء فيه غير الاحتجاج به ، كأنه يقول : هذا الحديث يتضمن ميزة أو فائدة لا توجد في غيره فاستحسنته لذلك ، فهو حسن في نظري بسبب ندرته .

وهناك ارتباط بين هذا النوع من التحسين والإعجاب الذي يعني لغة : ما يستهوي الإنسان ويستميله ويسره ، يقول ابن فارس : « وتقول من باب العَجَب : عجب يعجَبُ عجباً ، وأمرٌ عجيب وذلك إذا استُكبر واستعُظم . . . وأعجبني هذا الشيء وأُعجبتُ به ، وشيء معجب إذا كان حسناً جداً »(١) .

وهذا النوع من التحسين يرجع إلى سبب نسبي قد يختلف من شخص لآخر ومعياره الرئيس : كل ما يثير الاستغراب لكونه غير مألوف بسبب عدم شهرته والمعرفة به(٢) ، فهو استحسان ذاتي أكثر منه موضوعي .

ومن طريف ما يستشهد به في هذا المقام الحديث المسلسل بالحسن ، فقد قال الحافظ ابن عساكر : « أخبرنا علي بن المسلم أبو الحسن ، نا عبد العزيز ابن أحمد صاحب العلم الحسن ، حدثني أبو علي الحسن بن أبي طاهر الخراساني صاحب المذهب الحسن ، حدثني الشيخ أبو سعيد فضل الله بن

---

(١) معجم مقاييس اللغة (٤/ ٢٤٣ ، ٢٤٤) .

(٢) الجامع لأخلاق الراوي (٢/ ١٣٨) .

أحمد الإمامُ في الخلق الحسن ، نا أبو العباس المستغفري النسفي إملاء بحديث حسن ، نا أبو العباس بن أبي الحسن ، حدثني أبي أبو الحسن ، نا محمد بن زكريا الغلابي وجُلُ حديثه حسن ، نا الحسن عن الحسن عن الحسن بن أبي الحسن عن الحسن أن النبي ﷺ قال : « إن أحسن الحسن الخُلق الحسن » .

قال الشيخ : أما الحسن فهو الحسن بن حسان السمتي ، والحسن الثاني: الحسن بن دينار ، والحسن الثالث : الحسن بن أبي الحسن البصري ، والحسن الرابع : هو الحسن بن علي بن أبي طالب رضي الله عنهما »(١) .

فهذا الحديث استحسنه من استحسنه لتسلسل لفظ (الحسن) في طبقات سنده وفي متنه .

ومن حيث التفصيل فإن للحسن عدة معان تندرج كما أسلفنا تحت النوعين السابقين ، وهذه المعاني هي :

أ) **التحسين الاحتجاجي** ، ويندرج تحته المعاني التالية :

---

(١) تاريخ دمشق (١٣/ ١١٦-١١٧) المطبوع - ترجمة الحسن بن أبي طاهر بن الحسن أبي علي ، وانظر الحديث أيضاً في : مسند الشهاب (٩٨٦) ونزهة الحفاظ لأبي موسى المديني (ص٦٦) ولم أقف على ترجمة للحسن بن حسان السمتي مع تأخر طبقته والحسن بن دينار متروك فالسند ضعيف جداً .

١ - إطلاق الحسن على الحديث الصحيح .

وقد رأينا هذا واضحاً جداً لدى الإمام الشافعي في نصوصه التي استعمل فيها (الحسن) أنه يطلقه على الحديث الصحيح ، وكذلك لدى الإمام علي بن المديني في كثير من النصوص التي استعمل فيها (الحسن) مثل النصوص التي تحمل الأرقام : (١ ، ٢ ، ٣ ، ٤ ، ٥ ، ٦ ، ٧) .

وكذلك الإمام أحمد كما يظهر من النصوص التي أوردتها في المبحث الخاص به ، وتحمل الأرقام : (١ ، ٢ ، ٣ ، ٤) .

وكذلك الإمام البخاري فمعظم تحسيناته كانت مطلقة على أحاديث صحيحة عنده ، بل بعضها أخرجها في كتابه (الجامع الصحيح) .

وكذلك الإمام يعقوب بن شيبة كما يظهر من نصوصه .

وكذلك البزار [١] ، والدارقطني [٢] ، والبيهقي [٣] ، وابن عبد البر [٤]

---

(١) انظر مثلاً : مسند البزار (١/ ٦٨ ، ٨٩ ، ١٧٩ ، ١٩٥ ، ٢٠٦) .

(٢) انظر مثلاً : سنن الدارقطني (١/ ٦٤ ، ١٥٧ ، ١٦٩) ، (٢/ ١٥٧ ، ١٧٦ ، ١٩٨) ، (١/ ٤٩ ، ٣٢٠) .

(٣) انظر مثلاً : السنن الكبرى للبيهقي (٢/ ٣١٨) ، (٤/ ٢٤٩ مقارناً ٣/ ٣١٦) ، معرفة السنن (٧/ ٤٠٦) .

(٤) انظر مثلاً : التمهيد (٤/ ١٩٧)(١٤/ ٩٩) والاستذكار (١/ ١٧٩) مقارناً بالتمهيد (١٦/ ٢٩٥) .

وغيرهم استعملوا الحسن في الحكم على الحديث الصحيح .

وممن استعمل الحسن بمعنى الصحيح أيضاً : أبو جعفر الطحاوي (١) ، وكذلك ابن حزم الأندلسي (٢) .

٢- إطلاق الحسن على ما يرويه الراوي المختلف فيه الذي ليس فيه جرح مفسر ، وهذا هو رأي ابن القطان الفاسي كما شرحناه وبيناه في المبحث الخاص به ، وهو قريب الشبه من الحسن لذاته .

٣- إطلاق الحسن على ما اتصل سنده برواية العدل الذي خف ضبطه عن مثله إلى منتهاه ولا يكون شاذاً ولا معللاً ، وهو ما يعرف عند المتأخرين بالحسن لذاته كما عرفه ابن الصلاح ومن جاء بعده .

وقد وجدتُ بعض المحدثين أطلقوا (الحسن) على ما يرويه من خف ضبطه من رواة الحديث العدول ، وأقدم من رأيته يحرص على تمييز الحسن من الصحيح الإمام أبو حاتم الرازي ، إذ وردت عنه بعض النصوص التي يفهم منها أن الحسن دون الصحيح كما في نصوصه التي تحمل الأرقام (٤ ،٥) ، ولكنه فيما ظهر لي استعمل الحسن في الحديث الغريب الذي تفرد بروايته من لا يخلو من بعض الضعف المحتمل ، ويكون ذلك الحديث

(١) انظر : شرح معاني الآثار (٤/ ٣٤٥) .

(٢) انظر : المحلى (٩/ ١٧٣) ، (١٠/ ٣٣٤) .

سالماً من المخالفة الموجبة للخطأ والنكارة .

كذلك البزار وابن شاهين والدارقطني والبيهقي وابن عبد البر وغيرهم، استعملوا الحسن في حق ما يرويه الراوي المتوسط الحفظ كما ظهر لنا من كلامهم فيما مضى ، ولكنهم لم يميزوه بوضوح عن الحديث الصحيح ، وإن كان البيهقي فيما لاحظته أن أكثر استعمالاته للحسن كانت في حق أحاديث متكلم في ضبط بعض رواتها .

٤- إطلاق الحسن على الحديث الذي فيه ضعف محتمل عند بعض النقاد ، وهذا أشمل وأوسع مما تقدم لأنه يدخل فيه كل حديث يرى المحدث أنه محتمل .

وممن استعمل الحسن بهذا المعنى كما ظهر لنا فيما مضى من مباحث هذا الباب الإمام علي بن المديني في بعض نصوصه ، فقد أطلق الحسن على ما يرويه بعض المجهولين .

وكذلك البزار فقد حسن أحاديث لبعض الضعفاء والمجاهيل ، وابن شاهين حسن أحاديث فيها ضعفاء ، بل وفي بعضها متروك [١] ، والبيهقي حسن أحاديث لبعض المجاهيل ، وابن عبد البر حسن أحاديث

---

(١) انظر : الأفراد لابن شاهين (ص١٩٩) .

لبعض الضعفاء في أحاديث الفضائل لا الأحكام ، وقد رأينا أن ابن القطان عندما عرَّف الحديث الحسن أدخل فيه ما يرويه المستور والمجهول، وبين في عدد من النصوص أن طائفة من المحدثين تحسن حديث المستور .

ويدخل في ذلك ما لاحظته من أن بعض المحدثين يحسن ما يرويه المدلس الثقة معنعناً مع أنه لا يقبل مثل ذلك ، ومن ذلك أن أبا محم عبد الحق الأشبيلي روى حديثاً لأبي الزبير المكي عن ابن عباس وعائشة وحكم على حديثه ذلك بأنه حسن ، فتعقبه ابن القطان بقوله : « وإنما لم يصححه - والله أعلم - لأنه من رواية سفيان عن أبي الزبير عن ابن عباس وعائشة، وأبو الزبير مدلس ، ولم يقل سمعت ، ولا هو من رواية الليث عنه » (١) ، ويتوجه هذا النقد إذا عرفنا أن عبد الحق يرى ضعف ما يرويه أبو الزبير معنعناً إذا لم يكن من رواية الليث عنه (٢) .

ومن ذلك أيضاً ما نقله الحافظ ابن حجر عن الإمام الترمذي فقد قال : « وقال في كتاب العلم بعد أن أخرج حديثاً في فضل العلم : هذا حديث حسن ، قال - الترمذي - : وإنما لم نقل لهذا الحديث : صحيح؛ لأنه يقال: إن الأعمش دلس فيه ، فرواه بعضهم عنه ، قال : حُدثت عن أبي صالح

---

(١) بيان الوهم والإيهام (٣/ ٤٥٦-٤٥٧) .

(٢) انظر : بيان الوهم والإيهام (٤/ ٢٩٤) .

عن أبي هريرة رضي الله عنه » [1] . ومثل هذا التنوع والتوسع في حد الحسن ، يجعل من المناسب أن يقال : إن بعض المحدثين اتخذوا (الحسن) مركباً لتردداتهم واحتمالاتهم ، حتى أصبح مخرجاً للمصاعب عندهم ، فحيثما يكون الحديث لا يصل للصحة وليس فيه ما يدعو بيقين لضعفه أو أن ضعفه ليس بشديد مما يجعل من الممكن التغاضي عنه فإن من الملائم وصفه بالحُسن ، وصار (الحسن) بهذا هو المفزع في مثل هذه الحالات .

٥- **إطلاق الحسن على الحديث الضعيف المنجبر المتعدد الطرق** ، وهو ما اصطلح على تسميته عند المتأخرين (بالحسن لغيره) .

وأقدم من وجدناه استعمل هذا الإطلاق الإمام الترمذي - رحمه الله - في تعريفه للحديث الحسن ، كما سيأتي إيضاحه في الباب الثاني ، ومن بعده اعتمده ابن الصلاح وقيده ابن حجر بمسمى (الحسن لغيره) ليميزه عن الحسن لذاته الذي هو أقوى منه .

والملاحظ أن جميع هذه الإطلاقات ما عدا الأول تدل على أن الحسن يمثل (القوة المتوسطة) أي لا تبلغ الصحة ولا تنحط لدرجة الضعيف .

---

(١) النكت على كتاب ابن الصلاح (١/ ٤٠٣) ولم أقف على هذا النص في نسخ الجامع للترمذي التي بين يدي .

ب) **التحسين الإعجابي** ، وأهم ما يندرج تحت هذا النوع من حيث التفصيل ما يلي :

١- إطلاق الحسن على الحديث الغريب :

ولعل استعمال الحسن بهذا المعنى هو أقدم معانيه على وجه الإطلاق ، فقد ذكر الخطيب البغدادي في باب : (استحباب رواية المشاهير والصدوف عن الغرائب والمناكير) قول إبراهيم النخعي : « كانوا يكرهون إذا اجتمعوا أن يخرج الرجل أحسن حديثه أو أحسن ما عنده » وعلق عليه بقوله : « عنى إبراهيم بالأحسن الغريب؛ لأن الغريب غير المألوف يُستحسن أكثر من المشهور المعروف ، وأصحاب الحديث يعبرون عن المناكير بهذه العبارة ،ولهذا قال شعبة بن الحجاج . . .(لما) قيل [له] : مالك لا تروي عن عبد الملك بن أبي سليمان وهو حسن الحديث؟ فقال : من حُسنها فررت »(١) .

ومما يؤيد تداول هـذا المعنى عند المحدثين ، أن الخطيب قـال في باب : (كلام المحدث على الحديث ووصفه إياه بالصحة والثبوت وغير ذلك من الصفات والنعوت) : « ومن كتب عنه بعض الحفاظ المبرزين ، وأحد

(١) الجامع لأخلاق الراوي (٢/ ١٣٨) وما بين القوسين المعكوفين إضافة مني بغرض الاختصار .

الشيوخ المتقدمين حديثاً كان استحسنه ، أحببت له ذكر ذلك إذا أورده »[١] ، ثم قال بعد ذلك بقليل : « وقد يُعبَّر عن مثل ما ذكرناه آنفاً بأنه غريب ، وأكثر ما يوصف بذلك الحديث الذي ينفرد به بعض الرواة بمعنى فيه لا يذكره غيره ، إما في إسناده ، أو في متنه ، فأما العبارة عن الحديث المستحسن بأنه غريب ، فأول ما حُفظت عنه عبد الله بن عباس . . . » [٢] فساق حديثاً في سنده حسين بن قيس الرحبي المعروف بحنش وهو متروك [٣] ، ثم نقل قول ابن عباس : « هذا والله من غرائب الحديث وغرره » .

وممن استعمل هذا المعنى عدد من أئمة الحديث ذكرتهم في الفصل الأول من هذا الباب ، ووجدنا الإمام أحمد بن حنبل أيضاً استعمل هذا المعنى ، وأبا حاتم الرازي أيضاً كما في قوله : « كنت معجباً بهذا الحديث ، وكنت أرى أنه غريب . . . » [٤] فإعجابه به لاستحسانه إياه ، كما صرح بذلك في عدد من نصوصه مثل النصوص التي تحمل الأرقام (٦ ، ٧ ، ٩) .

---

(١) الجامع لأخلاق الراوي (٢/ ١٧٤) .

(٢) المرجع السابق (٢/ ١٧٨) .

(٣) انظر : تهذيب الكمال (٦/ ٤٦٥-٤٦٧) ، والتقريب (١٣٤٢) .

(٤) العلل لابن أبي حاتم (١/ ١٠٧) .

وممن استعمله بكثرة الحافظ أبو الشيخ بن حيان الأصبهاني .

٢- إطلاق الحسن على الحديث الذي يتضمن فائدة في الإسناد أو المتن :

ومن ذلك استحسان الإمام أحمد لحديث روي مرفوعاً والمعروف عنده الرواية المرسلة ، فلما سمع بالرواية المتصلة استحسنها لهذه الفائدة ، انظر النص (١١) من نصوصه ، ومثله أبو حاتم الرازي في نصوصه (١٠ ، ١١) .

ومن ذلك استحسان يعقوب بن شيبة لحديث أحد الرواة لأنه فصَّل في المتن ورفع الإشكال فجعل بعضه عن ابن عباس عن عمر مرفوعاً ، وبعضه عن ابن عباس مرفوعاً مما أزال إشكالاً كان موجوداً وانظر النص (١٠) من نصوصه .

ومن ذلك استحسان ابن شاهين لمتن حديثٍ لأن فيه أن رسول الله ﷺ تكلم بالفارسية .

ومما يؤكد أن الحسن يطلق على الحديث المتضمن فائدة أننا نجد كثيراً من كتب الفوائد تتضمن اسم الحسن في عناوينها ومن ذلك :

* الفوائد والأمالي القديمة الغرائب الحسان لأبي بكر القاسم بن زكريا

المطرز (ت ٣٠٥)[1] .

* الفوائد الحسان المنتقاة عن الشيوخ الثقات للنجار (ت ٣٤٨)[2] .

* الفوائد المنتقاة الغرائب الحسان للأبهري (ت ٣٧٥)[3] .

* الفوائد المنتقاة والأفراد الغرائب الحسان للقطيعي (ت ٣٦٨)[4] .

* فوائد عوال حسان منتقاة غرائب للأبنوسي (ت ٤٥٧)[5]

* الفوائد الحسان المنتقاة للخلعي (ت ٤٩٢)[6] .

* فوائد حسان لأبي طاهر السلفي (ت ٥٧٦)[7] .

وكثير من المحدثين يستحسنون الأحاديث الفوائد ولو كانت ضعيفة كما قال الإمام أحمد : « إذا سمعت أصحاب الحديث يقولون : هذا حديث غريب أو فائدة ، فاعلم أنه خطأ ، وإذا سمعتهم يقولون : هذا حديث لا

---

(١) المنتخب من مخطوطات الحديث في دار الكتب الظاهرية للشيخ الألباني (ص٤١٠) ، وذكره باسم (فوائده وأماليه القديمة الغرائب الحسان) .

(٢) المنتخب من مخطوطات الحديث في دار الكتب الظاهرية للشيخ الألباني (ص١٤١) .

(٣) المصدر السابق (ص١٣٢) .

(٤) المصدر السابق (ص١٤٢) . وقد طبع بتحقيق بدر البدر .

(٥) المصدر السابق (ص١٥٠) .

(٦) المصدر السابق (ص٢٧١) .

(٧) المصدر السابق (ص٣٠٢) .

شيء ، فاعلم أنه صحيح »(١) .

ونقله ابن رجب بزيادة فيه وهي قوله : « فاعلم أنه خطأ أو دخل حديث في حديث ، أو خطأ من المحدث أو ليس له إسناد ، وإن كان قد رواه شعبة ، وسفيان . . . »(٢) .

وقال أبو يعلي شارحاً لكلام الإمام : « أما قوله : إذا قالوا : « غريب أو فائدة » ، فاعلم أنه خطأ ، فذلك لأنهم لا يستغربون إلا الحديث الشاذ الذي ليس بمشهور . . . »(٣) .

وهذا القول الذي نقله الإمام أحمد عن أصحاب الحديث يدل على ولعهم وحبهم لكل حديث يُعَد من الفوائد ، ومما يدل على إعجاب المحدثين واستحسانهم للفوائد قول أبي زرعة في شاذان : « فتنتني تلك الأيام كثرة فوائده ، وكنتُ أترك الثقات وآتيه »(٤) .

ولا يخفى أن الفوائد معناها واسع جداً يدخل فيها الغريب وغيره ،

---

(١) العُدة في أصول الفقه لأبي يعلي الحنبلي (٣/ ٩٣٠) وذكره بسنده إلى الإمام أحمد ، والكفاية للخطيب (ص٢٤١) ، وهذا النص ذكره ابن رجب في شرح العلل (١/ ٤٠٨) .

(٢) شرح العلل (١/ ٤٠٨) .

(٣) العُدة (٣/ ٩٣٠) .

(٤) الضعفاء لأبي زرعة (ص٤٠٤) .

ولكن خصصته بالذكر هنا بما يتضمن فائدة جزئية في السند أو في المتن ، فمن ذلك مثلاً أن الخليلي استحسن بعض الأحاديث لوجود رواية الأقران عن بعضهم ، كقوله في أحد الأحاديث : « وهو حسن من المدبج » (١) يعني من رعاية الأقران ، وكقوله : « حسن جداً في حديث الأقران ، آدم عن محمد ، وهما قرينان » (٢) .

٣- إطلاق الحسن على السند العالي :

ورد هذا في كلام كثير من المحدثين ، وعَبَّر عن ذلك الحافظ أبو طاهر السلفي في قوله :

ليس حُسن الحديث قُرب رجال عند أربــاب علمه النقـــاد
بل علو الحديث من أُلي الـحفـ ـظِ والإتـقـان صحة الإسنـاد
وإذا ما تجمعـــا في حديـــثٍ فاغتنمه فذاك أقصى المراد (٣)

ومن ذلك قول الدوري : « قلت ليحيى : كان أبو معاوية أحسنهم حديثاً عن الأعمش؟ قال : كانت تلك الأحاديث الكبار العاليةُ عنده » (٤)

(١) الإرشاد (٣/ ٨٦٥) .

(٢) المصدر السابق (٣/ ١٣٥) .

(٣) فتح المغيث للسخاوي (٣/ ٣٦٣) .

(٤) تاريخ يحيى بن معين (٢/ ٥١٢) .

يعني عوالي الأعمش .

ولا شك أن علو السند مستحسن ومرغوب فيه بشدة عند المحدثين .

٤- إطلاق الحسن على حُسن المتن : وهذا وجدناه عن الإمام أحمد في النص (٩) من نصوصه ، وعند ابن شاهين ، وعند ابن عبد البر بكثرة ، وادعى الشيخ أحمد بن الصديق الغماري أن الأندلسيين كانوا يستعملون الحسن بالمعنى اللغوي لا بمعناه الاصطلاحي [١] ، وفي هذا التعميم نظر لا يخفى على من تتبع تحسينات ابن عبد البر مثلاً .

وهذا موجود في كلام المحدثين من ذلك قول الحنائي في فوائده : « هذا حديث حسن مليح في الصلاة على النبي ﷺ ما نعرفه إلا من حديث نوح ابن قيس الطامي عن سلامة الكندي ، ولا يعرف سماع سلامة من علي ، والحديث مرسل » [٢] .

ومن ذلك قول الحافظ العراقي : « قد أطلقوا على الحديث الضعيف بأنه حسن ، وأرادوا حسن اللفظ لا المعنى الاصطلاحي » [٣] .

---

(١) علم علل الحديث للدكتور إبراهيم بن الصديق الغماري (٢/ ٣٩٣) نقله عن أخيه السيد أحمد بن الصديق ولم يحدد الكتاب .

(٢) فوائد الحنائي (١٠/ ١٦٢/ ب) .

(٣) التقييد والإيضاح (ص٦٠) .

وقال ابن حجر : « ويحتمل أن يكون حكم بالحسن ، وأراد المعنى اللغوي : أي أن متنه حسن »[(١)] .

ويطلق بهذا المعنى حتى على الحديث الموضوع المكذوب على رسول الله ﷺ كما رأينا ذلك عند ابن عبد البر في وصفه لحديث معاذ بن جبل رضي الله عنه في مدح العلم[(٢)] .

وقد نقل شيخ الإسلام ابن تيمية تحسيناً لأبي طاهر السلفي ثم علق عليه بقولــه : « فما أدري أراد حُسن إسناده على طريقة المحدثين أو حُسن متنه على الاصطلاح العام؟! »[(٣)] .

وإطلاق الحسن على ما يستطرف ويكون غير مألوف للسامع ، أمرٌ معروف عند المحدثين .

كما قال ابن لهيعة لقوم جاءوه : « كتبتم حديثاً طريفاً؟ فجعلوا يذاكرونه بما كتبوا حتى قال بعضهم : حدثنا القاسم العمري عن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده عن النبي ﷺ قال : « إذا رأيتم الحريق فكبروا ، فإن

---

(١) النكت لابن حجر (١/ ٤٢٦) .

(٢) انظر : مبحث ابن عبد البر .

(٣) جامع الرسائل (١/ ٢٨٨) والحديث المقصود حكم عليه بالوضع ابن الجوزي في الموضوعات (٢/ ٤١) وكذا الألباني في السلسلة الضعيفة (١٦٠) .

التكبير يطفئه » . قال ابن لهيعة : هذا حديث طريف »[١] .

وبما أننا بصدد الحديث عن الحسن لميزته ، تجدر الإشارة إلى أن منازع المحدثين في التحسين الإعجابي متعددة ويصعب حصرها ، فالمحدث المغرم بعلو الإسناد يستحسن الأسانيد العالية ، والمولع بالغرائب يستحسنها ويبحث عنها ، والمحدث الفقيه تعنيه المتون ويستحسن منها ما يكون قاطعاً للخلاف ونحو ذلك .

وقد كان بعض المنتسبين للحديث من الوضاعين يستغل هذا الجانب في الناس كما ورد في ترجمة محمد بن أبان بن عائشة أول ما قدم الرأي سأل الناس : أي شيء يشتهي أهل الرأي من الحديث؟ فقيل له : أحاديث في الإرجاء ، فافتعل لهم جزءاً في الإرجاء[٢] .

وهذا علي بن حُجر وهو من المحدثين الثقات المكثرين وممن يقصده طلبة الحديث ، عرف مطلوبهم فقال :

وظيفتنا مائة للغريب   في كل يومٍ سوى ما يعاد

---

(١) المعرفة للفسوي (٢/ ١٨٥) وتهذيب الكمال له (١٥/ ٤٩٢) وفيه (١٥/ ٤٩٣) : (كان ابن لهيعة يستحسنه) .

(٢) الجرح والتعديل (٧/ ٢٠٠) ، وانظر نحو ذلك ما كان يصنعه غياث بن إبراهيم إذا استحسن حديثاً - تاريخ بغداد (١٢/ ٣٢٣) .

شَريكية أو هُشيميــــــة أحاديث فقه قصار جياد [١] .

فأحاديث شَريك النخعي وهُشيم بن بشير التي يرويها عنهما علي بن حُجر وخاصة ما كان منها في الفقه ويتميز بالقصر ، هي التي يحرص عليها الغرباء من تلامذته ويستحسنونها من حديثه .

فمنازع المحدثين متعددة في الإعجاب بالأحاديث واستحسانها ، وهذا مما يجعلنا نقول : إن كثيراً من التحسينات التي من هذا النوع خاضعة للنسبية واختلاف الأذواق والاهتمامات ، ولهذا قلت : يصعب حصرها .

ومن المهم جداً أن أنبِّه على أمر غاية في الأهمية يجب التنبه إليه ، وهو أن بعض المحدثين المتقدمين أطلقوا (الحسن) على أحاديث لا تصلح للاحتجاج ، إذ لا تلازم بين التحسين والاحتجاج عند بعض المتقدمين كما رأينا ذلك في الفصل الأول عند الكلام عن نشأة مصطلح (الحسن) عند المحدثين ، وخاصة عند إبراهيم النخعي وشعبة بن الحجاج .

بل وجد في كلام الإمام أحمد ورود الحسن في سياق لا يقصد به المدح كما في النص (٢٠) ، وكذلك في كلام الإمام أبي زرعة الرازي كما في النص (٦) .

---

(١) الجامع للخطيب (١/ ٣٣١) .

وأما استعمال الحسن في الكلام على الرواة فيأتي على عدة معان كما قال الذهبي لما نقل قول الأصم في العباس بن محمد الدوري تلميذ ابن معين : « لم أر في مشايخي أحسن حديثاً منه » (١) ، فقال الذهبي : « قلت : يحتمل أنه أراد بحسن الحديث الإتقان أو أنه يتبع المتون المليحة فيرويها ، أو أنه أراد علو الإسناد أو نظافة الإسناد وتركه رواية الشاذ والمنكر والمنسوخ ونحو ذلك ، فهذه أمور تقضي للمحدث إذا لازمها أن يقال ما أحسن حديثه » (٢) .

وقد وجدت المحدثين يطلقون حسن الحديث على الثقات والمتوسطين والضعفاء ويريدون بذلك أحد المعاني التالية :

١- جودة الإتقان وكمال الضبط وتمامه . كما وجدنا ذلك في عدد من نصوص الإمام أحمد وأبي حاتم الرازي وغيرهما ، ومن ذلك قول الإمام مسلم في حماد بن سلمة : « حماد في حسن حديثه وضبطه عن ثابت - البناني - حتى صار أثبتهم فيه » (٣) .

٢- حُسن انتقاء الحديث . كما وجدناه في كلام عبد الرحمن بن مهدي

---

(١) سير أعلام النبلاء (١٢/ ٥٢٣) .

(٢) المرجع نفسه .

(٣) التمييز (ص٢١٨) .

وفي قول إسحاق بن راهويه : « يحيى - بن يحيى الحنظلي - أحسن حديثاً من المبارك » ، فقيل له : ولِمَ؟ . قال : « لأن يحيى أخرج من علمه ما كان ينبغي أن يخرجه ، وأمسك ما كان ينبغي أن يمسك عنه » [(١)] .

٣- وجود الأفراد والغرائب في مرويات ذلك الراوي الموصوف بحسن الحديث ولو كان ضعيفاً ، وهذا موجود بكثرة في كلام الحافظ ابن عدي ، فكثيراً ما يقرن بين الغرابة والحسن في مثل قوله : « وأحاديثه حسان غرائب » [(٢)] ، وقوله مثلاً في حسام بن مصك : « وعامة أحاديثه إفرادات وهو مع ضعفه حسن الحديث ، وهو إلى الضعف أقرب منه إلى الصدق » [(٣)] . ووصف عدداً من الرواة « بحُسن الحديث » وضعف بعضهم صراحة [(٤)] .

٤- القبول العام من دون تحديد دقيق لدرجة قوة حديث الراوي ، وهذا موجود في كلام الإمام أحمد وغيره . وقد استعمل المحدثون عبارة

---

(١) سير أعلام النبلاء (١٠/ ٥١٤) .

(٢) انظر : الكامل لابن عدي ط دار الفكر الثالثة (١/ ٢٥٠) ، (٢/ ٣١ ، ٣٢٧ ، ٣٢٨) ، (٣/ ٣٠٦ ، ٣٩٩) ، (٤/ ٩٧) ، (٥/ ١٤٢ ، ١٤٥ ، ١٨٩) ، (٦/ ١٢٧) .

(٣) المصدر السابق (٢/ ٤٣٥) .

(٤) المصدر السابق (٢/ ١٧ ، ٢٤٥) ، (٣/ ٣٣٠) ، (٥/ ٣٨) .

« حسن الحديث » في كثير من كلامهم في وصف الرواة ، ومن أولئك : بقية بن الوليد [١] ، وأبو عاصم الضحاك بن مخلد [٢] ، وأبو الوليد الطيالسي [٣] ، ومحمد بن عبد الله بن نمير [٤] ، وعثمان بن أبي شيبة [٥] ، وأحمد بن صالح المصري [٦] ، ومحمد بن يحيى الذهلي [٧] ، وأحمد بن عبد الله العجلي [٨] .

ويجب أن يعلم أن بعض النقاد قد يستعملون « حسن الحديث » في حق من يرونه ضعيفاً كما قال إبراهيم بن يعقوب الجوزجاني (ت٢٥٩هـ) في صالح بن موسى الطلحي : « ضعيف الحديث على حُسنه » [٩] ، وكذا ابن

(١) المعرفة والتاريخ (٢/ ٣٥٥) وتهذيب الكمال للمزي (٣٢/ ١٦٠) .

(٢) التاريخ الكبير للبخاري (٤/ ١٦٩) والتاريخ الصغير (١/ ٢٥١) .

(٣) تاريخ بغداد (١٢/ ٤٥٨) وتهذيب الكمال (٢٤/ ٣٠) .

(٤) تاريخ بغداد (١/ ٢٢٧) .

(٥) الثقات لابن شاهين (ص١١٤) .

(٦) المصدر السابق (ص٢٠٩) .

(٧) تهذيب الكمال (١٥/ ١٠٦) ، وانظر أيضاً : تهذيب الكمال (١١/ ٣٧٥) ، وأيضاً تهذيب التهذيب(٩/ ٤٦) .

(٨) انظر : معرفة الثقات للعجلي التراجم ذات الأرقام (٢٣ ، ١٠٣ ، ١٥٩ ، ٣٥٦ ، ٦٣٣ ، ٦٩٢) وغيرها .

(٩) تهذيب الكمال (١٣/ ٩٧) وميزان الاعتدال (٢/ ٣٠٢) وجملة (على حسنه) غير موجودة =

عدي كما تقدم .وقبل أن أختم هذا الفصل لا بد من إيراد بعض الملاحظات العامة الموجزة ،فقد لاحظت أن النوع الثاني من الحسن والذي أسميته بالتحسين الإعجابي كان أقدم ظهوراً في البيئة العلمية الحديثة .

وملاحظة أخرى وهي أن الحسن استعمل عند المحدثين بتوسع ينطوي تحته على عدة معانٍ ، حتى بعد تعريف الترمذي للحسن استمر المحدثون في استعمال الحسن من دون تحديد معنى واحدٍ ومن دون تعريف دقيق مُتفق عليه . ومن العجب وجدنا الحسن يطلق على الحديث الصحيح وما دونه؛ بل وحتى على الحديث الموضوع وإن كان ذلك نادراً جداً ، وبمعنى حُسن المتن وسياقه ، ولكن المراد أن تنظر إلى شدة هذا التنوع في الاستعمال من الصحيح إلى الموضوع !!

كما لاحظت أن أكثر الأئمة النقاد كابن المديني وأحمد بن حنبل والبخاري والبزار والدارقطني استعملوا الحسن بغرض الاحتجاج ، إلا أنهم لم يميزوه ، بل أطلقوه على الحديث المقبول عندهم بصورة عامة ، بل أشعر أنهم استعملوا (الحسن) مرادفاً لكلمة (مقبول) وهو شبيه جداً بمصطلح (صالح) عند أبي داود الذي قال فيه : « وما كان في كتابي من

= في كتاب أحوال الرجال للجوزجاني .

حديث فيه وهنٌ شديد فقد بينته . . . وما لم أذكر فيه شيئاً فهو صالح ، وبعضها أصح من بعض . . . وهو كتاب لا ترد عليك سُنة عن النبي ﷺ بإسناد صالح إلا وهي فيه»[(١)] . ومثل هذه المصطلحات الواسعة يحتاج إليها كل علم في بداياته ، وخاصة إذا كان ذلك العلم في مرحلة نمو وتشكل ولم تستقر بعد قواعده وقوانينه واصطلاحاته ، كما هو الحال مع مصطلح (الحسن) في زمن أولئك الأئمة . وممن استعمل الحسن بمعنى القبول العام غير ما سبق أبو زرعة الدمشقي فقد قال في حديث : « هذا حديث متصل ، حسن المخرج والاتصال ، ولم أر أحداً من أهل العلم يدفعه »[(٢)] .

وكذلك ابن سعد صاحب الطبقات فقد قال في أبي البحتري سعيد بن فيروز : « فما كان من حديثه سماعاً فهو حسن، وما كان (عن) فهو ضعيف »[(٣)] . وكذلك محمد بن نصر المروزي[(٤)] ، وابن قتيبة[(٥)] وغيرهم

(١) رسالة أبي داود (ص٢٨) .

(٢) تاريخ أبي زرعة (١/ ٥٧١) ، وانظر نصاً آخر أيضاً (١/ ٦٠٧) .

(٣) الطبقات الكبرى (٦/ ٢٩٣) ، وانظر نصاً آخر أيضاً (٧/ ١٥٧-١٥٨) .

(٤) مختصر الوتر (ص٢٦٢) .

(٥) تأويل مختلف الحديث (ص١٨٦) .

فهرس موضوعات

الجزء الثاني

الموضـــوع الصفحة

تتمة الباب الأول : استعمالات « الحسن » عند المحدثين ٥٠٥

تتمة المبحث الرابع: تحسينات الإمام البخاري ٥٠٥

المبحث الخامس: تحسينات الإمام يعقوب بن شيبة ٦٩٩

المبحث السادس: تحسينات الإمام أبي زرعة الرازي ٧٢٥

المبحث السابع: تحسينات الإمام أبي حاتم الرازي ٧٦٠

الفصل الثالث : المحدثون الذين استعملوا الحسن من بعد الترمذي . ٨٤١

تمهيد ٨٤٣

١- الحافظ البزار ٨٥٠

٢- الحافظ أبو الشيخ بن حيان ٨٦٢

٣- الحافظ الدارقطني ٨٦٤

٤- الحافظ ابن شاهين ٨٨٩

٥- الحافظ البيهقي ٨٩٣

٦- الحافظ ابن عبد البر ٩٠٣

٧- الحافظ ابن القطان الفاسي ٩٢٧

الفصل الرابع: دلالات « الحسن » ومعانيه عند المحدثين ٩٧٧

الحديث الحسن

لذاته ولغيره

دراسة استقرائية نقدية

تأليف

دكتور خالد بن منصور الدريس

أستاذ الحديث وعلومه بجامعة الملك سعود

الجزء الرابع

أضواء السلف

الحديث الحسن لذاته ولغيره
دراسة استقرائية نقدية

الجزء الرابع

بِسْمِ ٱللَّهِ ٱلرَّحْمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ

الطبعة الأولى

١٤٢٦ هـ - ٢٠٠٥ م

دار أضواء السلف
للنشر والتوزيع

لصاحبها

الرياض - الربوة - الدائري الشرقي - مخرج ١٥ ص ب ١٢١٨٩٢
الرمز ١١٧١١ ت ٢٣٢١٠٤٥ جوال ٠٥٠٥٢٨٠٣٢٨

الباب الثالث

الحسن لذاته

وفيه سبعة فصول :

الفصل الأول : اختلاف المحدثين في تعريف الحسن لذاته

الفصل الثاني : الاصطلاحات المشابهة للحسن لذاته

الفصل الثالث : موقف المحدثين من إدخال الحسن لذاته في الصحيح أو استقلاله عنه

الفصل الرابع : مراتب الأسانيد الحسنة ومظانها

الفصل الخامس : الرواة الذين يُحسن حديثهم

الفصل السادس : آراء المحدثين في تفرد الصدوق

الفصل السابع : حجية الحسن لذاته

الفصل الأول

اختلاف المحدثين في تعريف الحسن لذاته

في البدء لابد من التذكير بحقيقة تاريخية وهي أن أول من قسَّم الحسن إلى قسمين هو الحافظ أبو عمرو بن الصلاح، ثم جاء من بعده الحافظ ابن حجر فزاد كلامه إيضاحاً فسمى القسم الأول: الحسن لذاته، والقسم الثاني: الحسن لغيره[١].

ولذلك يرى الإمام الذهبي أن اصطلاح الحسن عند المتأخرين اصطلاح مُولَّد وحادث[٢]، ويقصد الحسن لذاته، وسنناقش دقة هذا القول في آخر الفصل إن شاء الله تعالى.

وسنعرض فيما يلي لأهم التعريفات التي قيلت في الحسن مطلقاً التي يدخل فيها الحسن لذاته كما حده ابن الصلاح ومن بعده:

*** التعريف الأول: تعريف الإمام الترمذي:**

وقد سبق شرحه في الباب السابق، إلا أنني أريد أن أؤكد هنا أن تعريفه رحمه الله للحسن يدخل فيه الحسن لذاته؛ لأن من خَفَّ ضبطه ولم يكثر وهمه وخطؤه يوجد فيه بعض الضعف، وليس هو كالثقة الضابط لما يرويه ضبطاً تاماً، وقد دل تصرف الترمذي في تحسيناته على ذلك، فقد وجدته يقول: «هذا حديث حسن» في أحاديث لا يوجد فيها أي مغمز سوى

---

(١) انظر: شرح نخبة الفكر (ص٣٣، ٥٢)، والنكت الوفية للبقاعي (ق٤٦/ ب).

(٢) سير أعلام النبلاء (١٣/ ٢١٤).

رواة من أهل الصدق قد خف ضبطهم ، فالحكم الدقيق على أحاديثهم ـ باصطلاحنا المعمول به اليوم ـ بأنها من الحسن لذاته ، وقد بلغت نسبة ذلك ١٩٪ كما ذكرت فيما تقدم[١] ، ومن ذلك مثلاً : أحاديث لبهز بن حكيم عن أبيه عن جده[٢] ، وأحاديث لعمرو بن شعيب عن أبيه عن جده[٣] .

كما وجدته قال : « هذا حديث حسن غريب » على أسانيد فيها رواة تنطبق عليهم صفات الحسن لذاته ، وتبلغ نسبة ذلك ٢٨,١٪ من مجمل الأحاديث التي حكم عليها بذلك الحكم ، وقد رجحت هناك[٤] أن تعريف الترمذي شامل لما يقول فيه : « حسن » و « حسن غريب » لا كما يقول بعض أفاضل العلماء من أنه خص الحسن لذاته بما يقول فيه : « حسن غريب » .

ويذهب الإمام السخاوي إلى أن الأليق في حد الحسن ما اقتصر عليه

(١) انظر الفصل الثاني في الباب السابق : الفائدة الرابعة من المطلب الثالث من المبحث الأول .

(٢) انظر القائمة الأولى ـ المنزلة الأولى ـ (١٤١٧ ، ٢٣١٥ ، ٢٤٢٤ ، ٢٧٦٩ ، ٣٠٠١) .

(٣) انظر القائمة الأولى ـ المنزلة الأولى ـ (٣٢٢ ، ١٢٤٧ ، ١٣٩٠ ، ١٤١٣ ، ١٨٨٣ ، ٢٤٩٢) .

(٤) انظر الباب السابق الفصل الثاني : المطلب الأول من المبحث الثاني .

الترمذي[١] ، مع أنه رجح أن تعريفه يقصد به الحسن لغيره ، ولكن إذا نظرنا إلى تعريف الترمذي مع ما ذكرته من عدم التفريق بين « حسن » و « حسن غريب » وأنه يدخل في ذلك عنده حديث متوسط الحفظ أيضاً كما بينته فيما سبق نتيجة الاستقراء الذي قمت به في دراستي لتحسيناته ، وأن شرط تعدد الطرق أغلبي لا كلي ؛ فإن ما قاله السخاوي لا يخلو من وجاهة ، لا سيما أن الترمذي أقدم من عَرَّف الحسن ، كما كان معاصراً للعهد الذهبي الذي أُرسيت فيه قواعد النقد وانتشرت فيه الكتب المحررة التي تُعنى بالأحاديث المقبولة الصالحة للاحتجاج ، مما يجعل ذلك العصر أهم عصور الإسلام من حيث الاهتمام البالغ بمعايير القبول والرد للأخبار النبوية .

ولكن يُشكل على ذلك ما ألمح له الترمذي من أن هذا التعريف خاص به كما ذكرناه فيما تقدم عند شرحنا لتعريفه .

---

(١) فتح المغيث (١/ ٧٦ ، ٢٣٤) .

* **التعريف الثاني :**

عَرَّف الإمام الخَطَّابي[١] (ت٣٨٨هـ) الحسن بقوله : « ما عُرِف مَخْرَجُه ، واشتهر[٢] رجاله ، وعليه مدار أكثر الحديث ، وهو الذي يقبله أكثر العلماء ويستعمله عامة الفقهاء »[٣] .

فما هو المقصود بهاتين العبارتين : « عُرِفَ مَخْرَجُه » و « واشتهر رجاله » ؟

العبارة الأولى : وقد فسرها العلماء بمعنيين :

المعنى الأول : عَبَّر عنه الإمام أبوبكر ابن العربي (ت٥٤٣هـ) بقوله : « كحديث البصريين يخرج عن قتادة ، والكوفيين عن أبي إسحاق السبيعي

(١) هو الإمام الحافظ الثبت حَمد بن محمد بن إبراهيم بن خطاب البُستي الخَطَّابي ، محدث فقيه ولغوي بارع ، صنف تصانيف حسنة منها : أعلام السنن شرح البخاري ، وغريب الحديث ، ومعالم السُنن ، مات سنة ٣٨٨هـ ودفن ببُست ، انظر : معجم الأدباء (٤/ ٢٤٦-٢٦٠) وسير أعلام النبلاء (١٧/ ٢٣-٢٧) .

(٢) ذكر ابن رُشيد أنه رأى بخط الحافظ أبي علي الجياني : ﷺ واستقر حاله ﷺ ولكن رد عليه الحافظ العراقي بأنه موجود في النسخ المتقنة المشهورة المتداولة : ﷺ واشتهر رجاله ﷺ وليس لقوله ﷺ واستقر حالة ﷺ كبير معنى انظر : النفح الشذي (١/ ٢٦٧) والتقييد والايضاح (ص٤٤) .

(٣) معالم السنن (١/ ١١) .

والمدنيين عن ابن شهاب، والمكيين عن عطاء»[(١)].

وقد علق الحافظ ابن حجر على كلام ابن العربي بقوله: «فسر القاضي أبوبكر ابن العربي مَخْرَج الحديث بأن يكون من رواية راوٍ قد اشتهر برواية حديث أهل بلده كقتادة في البصريين... فإن حديث البصريين مثلاً إذا جاء عن قتادة ونحوه كان مخرجه معروفاً، وإذا جاء عن غير قتادة ونحوه كان شاذاً»[(٢)].

وكذا قال السخاوي في تفسير «عُرف مخرجه» فقد قال: «المعروف مخرجه وهو كونه شامياً، عراقياً، مكياً، كوفياً، كأن يكون الحديث من رواية راوٍ قد اشتهر برواية حديث أهل بلدة كقتادة ونحوه في البصريين، فإن حديث البصريين إذا جاء عن قتادة ونحوه كان مخرجه معروفاً بخلافه عن غيرهم، وذلك كناية عن الاتصال؛ إذ المرسل والمنقطع والمفصل لعدم بروز رجالها لا يعلم مخرج الحديث منها»[(٣)].

ولم يتبين لي وجه الارتباط بين معرفة البلد الذي خرج الحديث منه وكون ذلك كفاية عن الاتصال في السند، فمن المعلوم أن السند يمكن أن

(١) عارضة الأحوذي (١/ ١٤-١٥).

(٢) النكت لابن حجر (١/ ٤٠٥).

(٣) فتح المغيث (١/ ٧٢).

يكون متصلاً ولو رواه محدث غير بصري عن أهل البصرة !!

كما أن قول الحافظ ابن حجر إذا روى غير البصريين حديث البصريين كان الحديث شاذاً لا يستقيم مع ترجيحه لتعريف الشاذ عند الشافعي الذي يشترط فيه المخالفة من الثقة ولا يطلقه على مجرد التفرد[١] .

المعنى الثاني : نقل البقاعي عن ابن حجر : « قوله : « ما عُرف مخرجه » أي رجاله الذين يدور عليهم فكل واحد من رجال السند مخرج خرج منه الحديث »[٢] .

وهذا التفسير لمعنى معرفة المخرج أعم من التفسير السابق وأشمل .

ويرى بعض العلماء[٣] أن المراد بمعرفة المخرج أن لا يكون السند مرسلاً أو منقطعاً أو فيه تدليس ، لأن المرسل الذي سقط بعض إسناده ،

---

(١) انظر : ما نقلته من كلام الأئمة في تعريف الشاذ عند شرحي تعريف الترمذي في الباب السابق .

(٢) النكت الوفية (ق٤٤/ ب-٤٥/ أ) .

(٣) مقدمة ابن الصلاح ـ تحقيق بنت الشاطئ ـ (ص١٧٤) ذُكر كلام ابن الصلاح في الهامش رقم (١) وهذا من تعليقاته المهمة على كتابه التي انفردت بها هذه الطبعة ، والمنهل الروي لابن جماعة (ص٣٥) والخلاصة للطيبي (ص٤٢) والنكت للزركشي (٢/ ٣٩٤) والتقييد والإيضاح للعراقي (ص٤٤) فتح المغيث للسخاوي (١/ ٧٢) والغاية شرح الهداية للسخاوي (١/ ٢٤٥) والبحر الذي زخر (٢/ ١٠٠٢-١٠٠٣) .

وكذلك المُدلَّس الذي سقط منه بعضه لا يُعرف منهما مخرج الحديث ؛ لأنه لا يُدرى مَنْ سقط مِنْ إسناده بخلاف من أُبرز جميع رجاله ، فقد عُرف مخرج الحديث من أين[1] .

فمراد الخطابي ـ كما يرى ابن حجر ـ الاحتراز من كل الأسانيد غير المتصلة ويدخل في ذلك عنعنة المدلس الذي لا تُقبل عنعنته ، وكل خلل في السند من جهة الاتصال سواء كان ظاهراً أم خفياً تتحقق معه صفة عدم معرفة المخرج ؛ لأن موضع الانقطاع لم يعرف فيه الراوي الساقط منه الذي خرج عنه الحديث[2] .

وأن يكون الخطابي احترز من الإرسال أولى من قول من قال : إن الخطابي أراد الاحتراز من عدم الشذوذ ، وذلك لأن الساقط منه بعض الإسناد لا يُعرف فيه مخرج الحديث فلا يُدرى من سقط ، بخلاف الشاذ الذي أُبرز كل رجاله وتُحقِق من مخرجه وعُرف من أين خرج[3] .

ومما يؤكد ترجيح هذا التفسير الأخير أني وجدتُ عدداً من أئمة الحديث استخدموا كلمة « المخرج » بما يشبه ذلك :

---

(١) انظر : التقييد والإيضاح (ص٤٤) .

(٢) انظر : النكت الوفية (ق٤٥/أ) .

(٣) تدريب الراوي (١/ ١٥٧) .

فقد جاء عن شعبة أنه سمع حديثاً وذهب يسأل عنه ليعرف من رواه عن إبراهيم النخعي فقال : « فحرصْتُ أن أعرف ممن خرج أول الحديث فلم أقدِر» [١] فهو حـديث لم يعرف مخرجـه لعـدم معرفته من أول من رواه ؟!

وقال الشافعي في معرض ذمه لمراسيل صغار التابعين : « يوجد عليهم الدلائل فيما أرسلوا لضعف مخرجه »[٢] أي إذا بحث عن الواسطة تبين أن الراوي لا يحتج به .

وقال الإمام أحمد بن حنبل : « مرسلات ابن سيرين صحاح حسنة المخرج »[٣] .

يريد أن مواضع عدم الاتصال في تلك المرسلات تبين أنها عن رواة مقبولين ، فمخرجها معروف على هذا الاعتبار .

وقال الجوزجاني في معرض كلامه عن موقف المحدثين من مرسلات وتدليسات الأعمش وأبي إسحاق السبيعي وغيرهما من مشاهير رواة

---

(١) آداب الشافعي ومناقبه لابن أبي حاتم (ص٢١٩)

(٢) الرسالة (ص٤٦٥) .

(٣) العدة لأبي يعلى (٣/ ٩٢٤) .

الكوفة المعروفين بذلك : « ووقفوا عندما أرسلوا[١] لما خافوا ألا تكون مخارجها صحيحة»[٢] ، فالأسانيد غير المتصلة غير معروفة المخارج كما يدل كلام الجوزجاني هنا .

وقال الإمام مسلم في مقدمة صحيحه : « الواجب على كل أحد عرف التمييز بين صحيح الروايات وسقيمها وثقات الناقلين لها من المتهمين ؛ أن لا يروي منها إلا ما عرف صحة مخارجه والستارة في ناقليه »[٣] ، فعلى مقتضى هذا : كل حديث فيه انقطاع أو جهالة أو ضعف يكون مخرجه غير صحيح .

وقال الخليلي في معرض كلامه عن حديث رواه أحد الضعفاء عن الإمام الزهري : « فمن نظر إليه ممن لا معرفة له حكم بصحته لأنه عن الزهري ، ويعرفُ ذلك من رزقه الله حظاً في هذا الشأن بمعرفة كل رجلٍ بعينه إلى أن يبلغوا إلى الإمام الذي يكون عليه مدار الحديث ، ويبحث عن

(١) الإرسال هنا يعم كل ما لم يتصل من الأسانيد ، فيدخل فيه المنقطع والمرسل والمعضل والمُدلس كما يظهر من سياق الكلام .

(٢) أحوال الرجال (ص٨٠) .

(٣) مقدمة صحيح مسلم (ص٨) .

أصل كل حديثٍ ومن أين مخرجه ، فيميز بين الخطأ والصواب»[١] . فما كان مخرجه عن ضعيف يضعف لذلك ولا يكون صحيح الثبوت عن الإمام الزهري .

وتأتي لفظة « المخرج » عند المحدثين بمعنى البلد الذي رُوي فيه الحديث وصدر عن أهله ، ومن ذلك تسمية الخطيب البغدادي لباب من أبواب كتابه الجامع : « مخارج السنن »[٢] ، وتكلم فيه عن صحة حديث أهل الحجاز ثم البصرة ، وضعف حديث أهل الكوفة والشام ، ومن ذلك قوله في حديث رواه : « وحديثه شامي الإسناد ، مخرجه من حمص»[٣] ، ومن ذلك أيضاً : قول سليمان الشاذكوني لأبي زرعة الرازي لما أورد حديثاً للرازيين لم يعرفه : « سبحان الله ألا تحفظ حديث بلدك ! هذا حديث مخرجه من عندكم ولا تحفظه »[٤] .

العبارة الثانية : « واشتهر رجاله »

قال الطيبي : « المراد به أن رجاله مشهورون عند أرباب هذه الصناعة

(١) الإرشاد (١/ ٢٠٥) .

(٢) الجامع لأخلاق الراوي (٢/ ٤٣٤) .

(٣) موضح أوهام الجمع والتفريق (١/ ٩١) .

(٤) تهذيب الكمال (١٩/ ٩٨) .

بالصدق ، وبنقل الحديث ، ومعرفة أنواعه ، وحيث كان مُطلقاً من قيد العدالة والضبط دلّ على انحطاطهم عن درجة رجال الصحيح . . وإطلاق الشهرة في عرفهم دل على خلاف ما فهم من الضعيف »[١] . أي أن الخطابي يريد الاشتهار بالصدق لا بالضعف .

وقال الزركشي : « والمراد بالاشتهار السلامة من وصمة الكذب »[٢] ، وبمثل هذا قال البلقيني أيضاً وزاد : « اشتهار الرجال أخص من قول الترمذي : « ولا يكون في إسناده من يتهم بالكذب » لشموله المستور»[٣] يعني أن المستور والمجهول لا يدخلان في عبارة الخطابي الدالة على أن من شرط الحسن اشتهار رجاله .

وقال الشيخ زكريا الأنصاري : « اشتهرت رجاله بالعدالة والضبط اشتهاراً دون اشتهار رجال الصحيح »[٤] .

وقال الصنعاني : « أي كان رجال سنده مشهورين غير مستورين »[٥] .

---

(١) الخلاصة (٤٣) .

(٢) النكت للزركشي (٢/ ٣٩٥) .

(٣) محاسن الاصطلاح (ص١٧٦) .

(٤) فتح الباقي (١/ ٨٤) .

(٥) توضيح الأفكار (١/ ١٥٥) .

وكل هذا محتمل لا تأباه عبارة الخطابي ، والأقرب لظاهر العبارة كلام الصنعاني ، ولكنه عام يدخل فيه حتى الضعيف .

وتفسير الطيبي والأنصاري أخص من تفسير الزركشي والصنعاني .

وسنرى فيما سيأتي أن ابن صلاح والعلائي وابن حجر يرون أن تعريف الخطابي يُقصد به الراوي الصدوق الذي لا يصل ضبطه مستوى الثقة الذي يصحح حديثه ولا ينحط إلى مستوى الضعيف الذي لا يحتج به ، ويظهر أنهم حملوا عبارة اشتهار الرجال على هذا المحمل ،وقد صَرَّح السخاوي بذلك فقال : « كما عَرَّف الصحيح - يعني الخطابي - بأنه ما اتصل سنده وعُدلت نقلته غير متعرض لمزيد ، ولأجل تعريفه له في معالمه بجانبه - يعني الحسن - نوَّع العبارة ، وتعين حمل الاشتهار فيه على المتوسط كما قررته »(١) وقد فسر قول الخطابي : « واشتهرت رجاله » أي « بالعدالة وكذا الضبط المتوسط بين الصحيح والضعيف »(٢) .

مناقشة العلماء لتعريف الخطابي

يرى الحافظ ابن الصلاح أن تعريف الخطابي مُستبهم لا يشفي الغليل ،

---

(١) فتح المغيث (١/ ٧٣) .

(٢) المصدر السابق (١/ ٧٢) .

وليس فيه ما يفصل الحسن من الصحيح[١] .

وبنحوه قال ابن دقيق العيد : « وهذه عبارة ليس فيها كبير تلخيص ولا هي أيضاً على صناعة الحدود والتعريفات ، فإن الصحيح أيضاً قد عُرف مخرجه واشتهر رجاله ، فيدخل الصحيح في حد الحسن ، وكأنه يريد بهذا الكلام ما عرف مخرجه واشتهر رجاله مما لم يبلغ درجة الصحيح »[٢] وقوله : « وكأنه . . » يبدو جواباً على الاعتراض الذي ذكره .

ومع ذلك فقد اعْتُرِضَ[٣]على كلام ابن دقيق العيد فقال العلائي : « إنما يتوجه الاعتراض على الخطابي أن لو كان عَرَّف بالحسن فقط ، أما وقد عَرَّف بالصحيح أولاً ثم عَرَّف بالحسن فيتعين حمل كلامه على أنه أراد بقوله : « ما عرف مخرجه واشتهر رجاله » ما لم يبلغ درجة الصحيح ويعرف هذا من مجموع كلامه »[٤] .

---

(١) علوم الحديث (ص٢٦) .

(٢) الاقتراح (ص٧) .

(٣) من المعترضين تاج الدين التبريزي (ت٧٤٦هـ) ولكن اعتراضه من جهة الصناعة المنطقية في شروط الحد ولذا لم أذكره هنا وانظر كلامه مع الرد عليه في التقييد والإيضاح (ص٤٤) والنكت لابن حجر (١/ ٤٠٥) وفتح المغيث للسخاوي (١/ ٧٣-٧٤) ، والبحر الذي زخر (٢/ ١٠٠٤) وتوضيح الأفكار (١/ ١٥٦) .

(٤) النكت لابن حجر (١/ ٤٠٤) .

وقال السخاوي أيضاً : « وأُجيب ـ يعني على الاعتراض ـ بأن المراد الشهرة بالصدق دون بلوغ الغاية في الضبط والإتقان »(١) .

ولكن الحافظ ابن حجر رد على العلائي فقال : « وعلى تقدير تسليم هذا الجواب فهذا القدر غير منضبط . . . فيصبح ما قال القشيري ـ يعني ابن دقيق العيد ـ أنه على غير صناعة الحدود والتعريفات»(٢) .

إلا أنه وفي موضعٍ آخر لم يوافق على اعتراض ابن دقيق العيد لأن الخطابي عرَّف الصحيح والضعيف مع الحسن فقال : « يُنزَّل حد الحسن على ما لم يكن ذكره في حد واحد منهما ، وهو الأمر المتوسط بينهما ، « فَعُرِفَ مَخْرَجُه » بمعنى لم يفقد سنده الاتصال ظاهراً لا الانقطاع والإرسال ونحوهما ، ولا خفياً كالتدليس ، « واشتهر رجاله » يعني بالصفات المتوسطةِ بين صفات الصحيح والضعيف ، فلا يشترط أن يبلغوا الإتقان المشروط في رواة الصحيح بل يكون إتقانهم دون ذلك ، ولا ينزلون في خفة الضبط إلى القدر الموصل إلى الضعيف »(٣) .

وبنحو هذا الجواب أجاب السخاوي أيضاً معتمداً كالعلائي وابن

---

(١) الغاية شرح الهداية (١/ ٢٤٥) .

(٢) النكت لابن حجر (١/ ٤٠٤) .

(٣) النكت الوفية (ق٤٥/ أ ـ ٤٥/ ب) .

حجر على ضرورة مراعاة أن الخطابي عَرَّف الصحيح وبجانبه عرَّف الحسن وقال: « وتعين حمل الاشتهار فيه على المتوسط كما قررته، وتقوى به قول ابن دقيق العيد: وكأنه ـ أي الخطابي ـ أراد ما لم يبلغ مرتبة الصحيح »(١). فرأيه أن هذا التفسير لكلام الخطابي هو المتعين.

وقد نبَّه الحافظ ابن حجر(٢) أن قول الخطابي: « وعليه مدار أكثر الحديث . . . » ليس داخلاً في حد الحسن، وإنما المراد منه أن يكون كاشفاً ومبيناً.

وبنحو ذلك قال الزركشي(٣): أن حد الحسن عند قوله: « واشتهر رجاله » وما بعده أحكام لأن قبول الحديث والاحتجاج به فرع ثبوت حسنه، ويدل عليه تكراره لذلك في قوله: « وهو الذي يقبله أكثر العلماء ويستعمله عامة الفقهاء ».

وقال السيوطي(٤) في شرحه لعبارة الخطابي الآنفة: « وهذا الكلام

(١) فتح المغيث (١/ ٧٣).

(٢) النكت الوفية (ق٤٥/ أ).

(٣) النكت للزركشي (٢/ ٣٩٦).

(٤) تدريب الراوي (١/ ١٥٤).

فهمه العراقي زائداً على الحد فأخر ذكره [١] وفصله عنه ، وقال البلقيني : بل هو من جملة الحد ، ليُخرج الصحيح الذي دخل فيه ما قبله ، بل والضعيف أيضاً » .

وما قاله الزركشي وابن حجر هو الراجح لظهوره ودلالة السياق عليه .

والذي نخلص إليه مما تقدم أن أكثر العلماء من زمن ابن الصلاح ـ كما سيأتي كلامه ـ وما بعده يرون أن الخطابي عَرَّف الحسن الذاتي الذي لا يحتاج إلى عاضد حتى يُحتج به . وفي حمل كلام الخطابي على الحسن لذاته فقط بعض النظر عندي ؛ لأن تمام كلامه وسياقه يلقي بعض الشك في التسليم بذلك ، فقد قال : « ثم اعلموا أن الحديث عند أهله على ثلاثة أقسام : حديث صحيح ، وحديث حسن ، وحديث سقيم .

فالصحيح عندهم : ما اتصل سنده وعُدِّلت نقلته .

والحسن منه : ما عُرف مخرجه واشتهر رجاله ، وعليه مدار أكثر الحديث وهو الذي يقبله أكثر العلماء ، ويستعمله عامة الفقهاء .وكتاب أبي داود جامع لهذين النوعين من الحديث .

---

(١) أي في ألفيته انظر : فتح المغيث للعراقي (ص٣٢-٣٦) فقد ذكر في البيت رقم (٥٠) تعريف الخطابي مقتصراً على معرفة المخرج واشتهار الرجال ، ثم جاء في البيت رقم (٥٦) وذكر استعمال الفقهاء وقبول العلماء فدل صيغة على أن الكلام الأخير ليس من الحد .

فأما السقيم منه فعلى طبقات : شرها الموضوع ، ثم المقلوب أعني ما قُلب إسناده ، ثم المجهول .وكتاب أبي داود خلي منها ، بريء من جملة وجوهها ، فإن وقع فيه شيء من بعض أقسامها لضرب من الحاجة تدعوه إلى ذكــره ، فإنه لا يألو أن يبين أمره ، ويذكر علته ، ويخرج عهدته ، وحكي لنا عن أبي داود أنه قال : ما ذكرت في كتابي حديثاً اجتمع الناس على تركه »[١] .

فسياق الكلام يثير الأسئلة التالية :

أليس حد الحسن لذاته كما عرَّفه ابن حجر آنفاً في شرحه لتعريف الخطابي ، من الممكن أن يدخل في حد الصحيح الذي ذكره الخطابي ؟ أليس الحديث الحسن لذاته اتصل سنده وعدلت نقلته ؟! ألم يصرح غير واحد من العلماء[٢] كابن دقيق العيد وابن سيد الناس والذهبي والحافظ ابن حجر وغيرهم أن المتقدمين أو بعضهم يطلقون الحسن على الحديث الصحيح ؟ وألم يذكروا أيضاً أن ابن خزيمة وابن حبان والحاكم وبعضهم قد عاصر الخطابي يدخلون الحسن لذاته في الصحيح ؟! فما المانع أن يكون

---

(١) معالم السنن (١/ ١١) .

(٢) انظر : الاقتراح (ص١١) والنفح الشذي (١/ ٢٩٦) والموقظة (ص٣٢) والنكت لابن حجر (١/ ٤٢٥) .

مفهوم الحسن لذاته يدخل في تعريف الخطابي للصحيح ؟! ولا أجد في كلامه ما يمنع ذلك .

٢- بعد أن عرَّف الخطابي الصحيح والحسن ذكر أن كتاب أبي داود جامع لهذين النوعين ثم ذكر أن القسم الثالث : وهو السقيم خلا منه كتاب أبي داود إلا في مواضع دعت الحاجة له ولكنه يبين أمره ويخرج من عهدته ، وإذا تأملت هذا الكلام خرجت بأن السقيم عند الخطابي يساوي الحديث الذي فيه وهن شديد الذي قال فيه أبو داود : « وما كان في كتابي من حديث فيه وهن شديد فقد بينته »[1] ، فالحسن على هذا يدخل فيه حديث سيئ الحفظ المعتضد بغيره ؛ لأن أبا داود كما سيتضح في الفصل القادم من كلام الذهبي وابن حجر لا يبينه .

فمجموع كلام الخطابي على الصحيح والحسن والسقيم لا ينبغي تفسيره منعزلاً عن سياقه من حيث ارتباطه بواقع كتاب سنن أبي داود ، وإذا تم ذلك يحصل في نفس الباحث بعض الشك في دقة حمل كثير من كبار العلماء المحققين كلامه على الحسن لذاته وجزمهم بذلك كما نقل البقاعي عن الحافظ ابن حجر : « وحد الخطابي واقع على الحسن لذاته »[2]

(١) رسالة أبي داود (ص٢٧) .

(٢) النكت الوفية (ق٤٤/ ب) .

بل اعترض على قول العراقي أن أئمة الحديث اختلفت أقوالهم في تعريفه بقوله : « غير مُسلَّم ، فليس بين أقوالهم اختلاف فإن الخطابي والترمذي ما تواردا على شيء واحد بل كل منهما عَرَّف نوعاً منه »[١] .

وقد بين الحافظ ابن حجر وجهة نظره في ذلك بقوله : « بين الخطابي والترمذي في ذلك فرق ؛ وذلك أن الخطابي قصد تعريف الأنواع الثلاثة عند أهل الحديث ، فذكر الصحيح ثم الحسن ثم الضعيف ، وأما الذي سكت عنه وهو حديث المستور إذا أتى من غير وجه فإنما سكت عنه لأنه ليس عنده من قبيل الحسن ، فقد صَرح بأن رواية المجهول من قسم الضعيف وأطلق ذلك ولم يفصِّل ، والمستور قسم من المجهول »[٢] .

ولكن هذا الكلام وإن كان يبين عذر الحافظ إلا أنه لا يزيل الإشكال ، فهل خلا كتاب أبي داود من المجهول كما صرح الخطابي ؟ بل هل التزم أبو داود ببيان ما في سنده مجهول من أحاديث كتابه ؟!

والذي أميل إليه أن تعريف الخطابي للحسن لا يُحمل على الحسن لذاته فقط بل هو أعم من ذلك نظراً لربطه ذلك بما في كتاب أبي داود ،والتحقيق الذي قام به غير واحد من كبار العلماء المحققين يؤكد أن في أحاديث سنن

(١) النكت الوفية (ق٤٤/ ب) .

(٢) النكت لابن حجر (١/ ٣٨٧) .

أبي داود الضعيف المعتضد بغيره وظاهر كلام الخطابي أن الحديث غير شديد الضعف سكت عنه أبو داود فوصف الحسن داخل فيه .والله أعلم .

*** التعريف الثالث :**

عرَّف الإمام أبوالفرج عبد الرحمن بن علي بن الجوزي (ت٥٩٧هـ) الحديث الحسن بقوله : « ما فيه ضعف قريب محتمل ، وهذا هو الحسن ويصلح البناء عليه والعمل به »(١) .

وقد انتقد الإمام ابن دقيق العيد هذا التعريف فقال : « مع أن قوله : « فيه ضعف قريب محتمل » ليس مضبوطاً بضابط يتميز به القدر المحتمل من غيره ، وإذا اضطرب هـذا الوصف لم يحصل التعـريف المميز للحقيقة »(٢) .

وانتقده ابن جماعة أيضاً فقال : « يتوقف على معرفة الضعف القريب المحتمل وهو أمر مجهول ، وأيضاً فيه دور لأنه عرَّفه بصلاحيته للعمل ، وذلك يتوقف على معرفة كونه حسناً »(٣) .

وأجاب الطيبي عن الانتقاد الأول : بأن القرب والاحتمال في كلام ابن

---

(١) الموضوعات (١/ ٣٥) .

(٢) الاقتراح (ص٨) .

(٣) المنهل الروي (ص٣٦) .

الجوزي مبني على أن معرفة الحسن موقوفة على معرفة الصحيح والضعيف ؛ لأن الحسن وسط بينهما ، فقوله : « قريب » أي قريب مخرجه إلى الصحيح ، محتمل كذبه لكون رجاله مستورين ، وأما الضعيف فهو الذي بَعُد عن الصحيح مخرجه واحتمل الصدق والكذب ، ولما كان راوي الحسن انحطت درجته عن رجال الصحيح وارتفع حاله عن درجة من يعد ما ينفرد به من المنكر ، وجب حسن الظن به وترجيح أحد الجانبين على الآخر وجعل قوله صدقاً .

ثم أجاب عن الانتقاد الثاني : بأن قوله « ويصلح للعمل به » فكالخارج من الحد ، وإنما ذكر بياناً لما يلزم من الحد ، أي إذا كان معنى الحسن ذلك صَلُحَ العمل به ، وبهذا يندفع الدور(١) .

كما أن الحافظ ابن حجر اعتذر عن ابن الجوزي بقوله : « فالظاهر أنه لم يُرِد الحد وإنما أراد الوصف بصفة تُقَرِّب الحسن من التمييز»(٢) .

وأجاب عن الانتقاد الأول بقوله : « بل هو مضبوط إن كان عرَّف

---

(١) الخلاصة (ص٤٤-٤٥) .

(٢) النكت الوفية (ق٤٤/ ب) .

الصحيح والضعيف بالحيثية [١] وهي أن ضعفه بالنسبة إلى الصحيح واحتماله بالنسبة إلى الضعيف ، أي فيكون متوسطاً بينهما ، لا يعلو إلى رتبة الصحيح لما فيه من الضعف ، ولا ينحط إلى رتبة الضعيف لما فيه من قلة الضعف ، ويؤيد ذلك أنه قال عقب ما نقل عنه : « ويصلح للعمل » فوصفه بوصف هو بين بين ، فإن الصحيح يوصف بأنه يجب العمل به ، والضعيف أعلى ما يقال فيه يعمل به في الفضائل لا مطلقاً »[٢] .

ولكن يُشكل على هذا إن كان القصد منه أن التعريف يحمل على الحسن لذاته أن ابن الجوزي ذكر تعريف الحسن ضمن كلامه على ستة أقسام للحديث ، **أولها** : ما خرجه الشيخان ، **وثانيها** : ما انفرد أحدهما ، **وثالثها** : ما صح سنده على رأي أحد الشيخين إذا لم يعرف له علة وذكر أن وجوده قليل . **ورابعها** : الحسن وقال بعد أن عرفه : « وقد كان أحمد بن حنبل يقدم الحديث الضعيف على القياس »[٣] ، **وخامسها** : شديد الضعف وهو متفاوت المراتب عند العلماء فبعضهم يُدنيه من الحسان ويزعم أنه غير

(١) هذه الكلمة رسمها غير واضح ، والغالب أنها « الحيثية » أي من حيث علاقة الحسن بالصحيح والضعيف .

(٢) النكت الوفية (ق/ ٤٤) .

(٣) الموضوعات (١/ ٣٥) .

شديد الضعف والبعض يلحقه بالموضوعات ، **وسادسها** : الموضوعات المقطوع بأنها محال وكذب ، ثم قال بعد ذلك : « وأما الأقسام الأربعة الأول فالقلب عندها ساكن » [١] فاستشهاده بعمل الإمام أحمد في الاحتجاج بالحديث الضعيف مشعر بأن الحسن عنده أعم من الحسن لذاته ، وتعريفه لا يُعطي تحديداً أنه قصد الحسن لذاته أو الحسن لغيره ، ولكن سياق كلامه وتقسيماته الستة تدل لمن تأملها على أنه ربما أرادهما جميعاً ، ويؤيد ذلك أنه قال في كتاب آخر : « الأحاديث تنقسم إلى صحيح لا يشك فيه ، وحسن لا بأس به ، وموضوع مقطوع بكذبه »[٢] .

فلم يذكر الضعيف الذي لا يعد من قبيل الموضوع .

وهذا الذي مال إليه ابن حجر صراحة ، فقال معقباً على تعريف ابن الجوزي : « كلام صحيح في نفسه لكنه ليس على طريقة التعاريف ، فإن هذه صفة الحديث الذي يوصف بالحسن إذا اعتضد بغيره ، حتى لو انفرد لكان ضعيفاً ، واستمر على عدم الاحتجاج به ، على أنه يمكن أن نقول هو صفة الحسن مطلقاً أعم من أن يكون وصف بالحسن لذاته أو لغيره ، فالحسن لذاته إذا عارض الصحيح كان مرجوحاً والصحيح راجحاً ،

(١) الموضوعات (١/ ٦٥) .

(٢) العلل المتناهية (١/ ١٧) .

فضعفه بالنسبة إلى ما هو أرجح منه ، والحسن لغيره أصله ضعيف وإنما طرأ عليه الحسن بالعاضد الذي عضده ، فاحتمل لوجود العاضد ، لولا العاضد لاستمرت صفة الضعف فيه »(١) .

وقد عرَّف الحافظ ابن دحية (ت٦٣٣هـ) الحسن بتعريف يقرب مما قاله ابن الجوزي ولكن مع مزيد بيان فقال : « الحديث الحسن هو : ما دون الصحيح مما فيه ضعف قريب محتمل عن راوٍ لا ينتهي إلى درجة العدالة ولا ينحط إلى درجة الفسق »(٢) .

وقد تعقبه الحافظ ابن حجر فقال : « وهو جيد بالنسبة إلى النظر في الراوي لكن صحة الحديث وحسنه ليس تابعاً لحال الراوي فقط ، بل الأمور تنضم إلى ذلك من المتابعات والشواهد وعدم الشذوذ والنكارة ، إذا اعتبر في مثل هذا سلامة راويه الموصوف بذلك من الشذوذ والنكارة كان من أحسن ما عرف به الحديث الحسن الذاتي لا المجبور على رأي الترمذي »(٣) .

---

(١) الأسئلة الفائقة (ص٦٦-٦٧) ، ونقله السخاوي في فتح المغيث (١/ ٧٧) ولم ينسبه لشيخه .

(٢) النكت للزركشي (٢/ ٤٠٢) ، والنكت لابن حجر (١/ ٤٠٤) وقد نص الزركشي على أن هذا التعريف في كتاب ابن دحية « العلم المشهور في الأيام والشهور » .

(٣) النكت لابن حجر (١/ ٤٠٤-٤٠٥)

ويؤخذ على تعريف ابن دحية تعبير « بالعدالة » و « الفسق » وغالب ما في كتب الجرح والتعديل الكلام على الثقة والضبط وضعف الحفظ ومخالفة الروايات والتفرد غير المحتمل ، «والعدالة » و« الفسق » تليق بمباحث أصول الفقه أكثر من كتب علوم الحديث .

وكذلك ابن النفيس[(١)] (ت٦٨٧هـ) عرف الحسن بنحو تعريف ابن الجوزي فقال : « الخبر الحسن هو ما فيه وهن يسير لا يقوى إلى حد منع العمل به »[(٢)] .وما انتقد به ابن الجوزي ينسحب على هذا التعريف أيضاً من حيث عدم تحقق ضابط لحد الوهن اليسير أو لحد منع العمل ، وكل ما في الأمر أبدل : « ضعيف قريب محتمل » بقوله : « وهن يسير » .

*** التعريف الرابع :**

سبق أن ذكرنا تعريف الحافظ أبي الحسن بن القطان الفاسي (ت٦٢٨هـ) للحديث الحسن في المبحث الخاص به ولن نعيد كلامه بطوله

---

(١) هو الطبيب الشيخ علاء الدين علي بن أبي الحزم القرشي الشافعي المصري الشهير بابن النفيس ، اشتهر بالطب جداً حتى قيل : لم يكن على وجه الأرض مثله ، وكان مشاركاً في عدة فنون منها : الفقه والأصول والمنطق مات سنة ٦٨٧هـ عن نحو ٨٠ عاماً . طبقات الشافعية للسبكي (٨/ ٣٠٥) وهو المعروف اليوم بمكتشف الدورة الدموية .

(٢) البحر الذي زخر (٢/ ١٠٣٨) .

هنا ، ولكن سأذكر موجزاً له فهو يرى : « أن الحسن ما له منزلة بين منزلتي الصحيح والضعيف ، وذلك بأن يكون أحد رواته مختلفاً فيه ، وثقه قوم وضعفه آخرون ، ولا يكون ما ضعف به مفسراً ، أو يكون أحد رواته مستوراً أو مجهولاً »(١) . والمستور هو من روى عنه اثنان فأكثر ولم تثبت عدالته ، والمجهول ـ ويسميه مجهول الحال ـ من ليس له إلا راو واحد فقط وكلاهما يقبل حديثهما بعض المحدثين ويرده بعضهم(٢) .

فالبعض يعتبر رواية العدل عن الراوي تعديلاً له فيقبل المجهول والمستور من باب أولى ، والبعض يكتفي بثبوت إسلام الراوي وذلك برواية عدلين فأكثر عنه ؛ لأنه لا يُعهد أن أحداً ممن يتدين يروي الدين إلا عن مسلم فيقبل المستور ويرد حديث المجهول ، والبعض يشترط للاحتجاج بالحديث ثبوت العدالة ولا يكتفي بما تقدم ، واختياره هو عدم الاحتجاج بالمستور أو المجهول(٣) .

---

(١) بيان الوهم والإيهام (٤/ ١٣-٢٠) وللمزيد انظر : ما تقدم في المبحث الخاص بابن القطان في الباب الأول .

(٢) بيان الوهم والإيهام (٤/ ١٣-٢٠) وللمزيد انظر : ما تقدم في المبحث الخاص بابن القطان في الباب الأول .

(٣) بيان الوهم والإيهام (٤/ ١٣-٢٠) وللمزيد انظر : ما تقدم في المبحث الخاص بابن القطان في الباب الأول .

فحقيقة الحسن عند ابن القطان تتمحور حول الراوي المختلف فيه إما من حيث ضبطه ، وإما من حيث طريقة ثبوت عدالته إن كان ليس للنقاد فيه كلام .وابن القطان يُقدِّم هذا التعريف على أنه اصطلاح المحدثين وليس خاصاً به ، فقد قال في حديث راوٍ ذكر أنه مختلف فيه : « والمحدثون يقولون في مثل هذا الحديث : حسن »[(١)] .

ويقول في راوٍ آخر ذكر أنه مختلف فيه : « إن الأحاديث من روايته لا ينبغي أن تصحح على مصطلحهم إنما هي حِسان من أجله »[(٢)] ، إلى غير ذلك من نصوص ذكرتها في المبحث الخاص به .

ومع أهمية هذا التعريف إلا أن المصنفين في كتب المصطلح أغفلوا الاهتمام به ، فبعضهم كالحافظ ابن حجر [(٣)] أشار له إشارة عابرة في غير مظنته ، وكثيرون لم يذكروه من ضمن تعاريف الحسن مع أنه أدق من تعريفي الخطابي وابن الجوزي ، ولكن لعل عذرهم في ذلك أن ابن القطان لم يَصُغْ تعريفه صياغة موجزة كما ينبغي في التعاريف .

ومن واقع الانتقادات الموجهة في كتب المصطلح نحو كثير من تعاريف

---

(١) النظر في أحكام النظر (ص١٨٧) .

(٢) بيان الوهم (٤/ ٥٧٧) .

(٣) النكت .

الحسن نجد التعريف السابق يؤخذ عليه أنه لم يتعرض للاتصال أو عدم الشذوذ والسلامة من العلة ،ولكن يجاب على ذلك بأن ابن القطان يرى أن هذه الأمور موجبة لضعف الحديث ، وإن كان لم يذكر هذا في كلامه على الحسن لكن عُرف ذلك من كلامه في مواضع أخرى[1] إلا أنه له بعض الآراء الخاصة تخالف جمهور المحدثين في العلة[2] .

وتعريف ابن القطان كما ذكرت في المبحث الخاص به أنه يقرب من الحسن لذاته ، ولا يدخل فيه حديث الضعيف المعتضد بمثله ؛ لأن ابن القطان كما سيأتي في الباب الرابع لا يحتج بمثله فضلاً عن أن يسميه حسناً .

وقد ذكر الزركشي[3] أنه وجد « بخط الإمام الحافظ أبي الحجاج يوسف ابن محمد السالسي : ماله من الحديث منزلة بين منزلتي الصحيح والضعيف . . . » . فذكر كلاماً هو عين كلام ابن القطان في الحسن ولم أتمكن من تحديد هوية المنقول عنه وقد أشار المحقق إلى أنه في بعض النسخ: « الميانشي » وفي الأصل : « السالسي » وفي بعض المصادر الناقلة

---

(١) انظر : بيان الوهم والإيهام (٤/ ٢٥-٢٦) .

(٢) انظر:كلام د . الحسين آيت سعيد في دراسته لكتاب بيان الوهم والإيهام (١/ ٢٧٣ ، ٢٧٥) .

(٣) النكت للزركشي (٢/ ٤٠٣) .

عن الزركشي : « الشاكسي » ، ومال محقق[(١)] كتاب « البحر الذي زخر » أنه أبو الحجاج يوسف بن محمد الجماهري ، وهو فقيه محدث من أهل دمشق (ت٥٥٨هـ) ، وأستبعد ذلك لأنه كما يظهر من ترجمته[(٢)] ليس في وزن من يقول عنه الزركشي : « الإمام الحافظ » ثم إن رسم الكلمة غير مطابق للجماهري ، والأقرب للرسم هو أبو الحجاج يوسف بن محمد البيَّاسي مات في تونس (ت٦٥٣) ولكنه أيضاً ليس في وزن من يقال عنه « الإمام الحافظ » لأنه مشتهر باللغة والأدب[(٣)] .

وأقرب من يستحق وصف « الإمام الحافظ » من العلماء الذين ينقل عنهم الزركشي في نكته ممن يكنَّى بأبي الحجاج ويُسمى بيوسف هو الإمام المزي ، ولكن يشكل على ترجيح ذلك أن اسم والده عبد الرحمن ، ويزيد الأمر بُعداً أن الزركشي يلقبه بالمزي من دون ذكر اسمه وكنيته لشهرته ، والله أعلم بالصواب .

ومما يشابه تعريف ابن القطان في بعض صوره : تعريف نسبه الحافظ

(١) البحر الذي زخر (٢/ ١٠٣٦) .

(٢) لم يترجم له السبكي ولا الذهبي ولا ابن العماد وغيرهم ، إنما ترجمه الأسنوي في طبقات الشافعية (١/ ٣٦٦) وترجمته في المصادر القديمة نادرة .

(٣) سير أعلام النبلاء (٢٣/ ٣٣٩) وشذرات الذهب (٥/ ٢٦٢) .

ابن حجر لبعض المتأخرين ولم يُصِّرح باسمه فقد قال : « وقد رأيت لبعض المتأخرين في الحسن كلاماً يقتضي أنه الحديث الذي في رواته مقال ، ولكن لم يظهر فيه مقتضى الرد فيحكم على حديثه بالضعف ، ولم يسلم من غوائل الطعن فيحكم لحديثه بالصحة »[١] .

وحقيقة هذا التعريف تقرب من الراوي المختلف فيه بتوثيق قوم له وتضعيف آخرين له ولم يضعف بجرح مفسر ، كما يشمل حديث المستور إذا احتفت به قرائن ترجح قبوله من قبل ما ذكرنا في حديثٍ حسنه الترمذي في « دعاء الخروج من الخلاء » ، ويشمل كذلك حديث الضعيف المعتضد فقد يترجح للبعض عدم ظهور مقتضى الرد فيه بسبب وجود الشواهد ، وفي نظري أن هذا التعريف من أحسن تعاريف الحسن من حيث صدقه على كثير من تحسينات المحدثين .

ومما يلحق بتعريف ابن القطان السابق ما ذكره الزركشي مستدركاً على ابن الصلاح أن الحسن لا ينحصر في القسمين اللذين ذكرهما : حسن لذاته ولغيره ، بل هناك نوع : « أطلقه المحدثون فيما جُرِّح وعدِّل من الرواة وما وُقف ورُفع من الحديث ونحو ذلك » ، فقال : « إن ما اختاره من انحصار

(١) النكت لابن حجر (١/ ٤٠٤) .

الحسن في قسمين : إما بأن يكون فيه مستور يقوى بورود متنه بمتابعة أو شاهد ، وإما بأن يشتمل على قاصر الضبط ؛ غير جيد[1] ، وقد تقدم من كلام ابن الصلاح اختيار أن ما صححه الحاكم وحده ولا علة له أنه حسن، والأوفق لضبطه : « أن ما اشتمل على مُضعِّف إما بضعف واهٍ وعدَّه بعضهم صحيحاً ، أو معتبر ترجح مقابله فهو الحسن » ، حتى أطلقوه فيما جُرِّح وعُدِّل ، ووُقِف ورُفع ونحوه ، ولهذا علل عبد الحق تحسين الترمذي حديث الحكم بن عمرو الغفاري في منع وضوء الرجل بفضل المرأة[2] ، بقول البخاري : « الأشهر أنه قول الحكم » ، قال عبدالحق : « فمن لا يرى الوقف علة يصححه » » .

فكأن الزركشي يستدرك قسماً ثالثاً في الحسن ، وهو الحسن المختلف في راويه أو في رفعه ووقفه ونحو ذلك ، وضابط هذا القسم : « ما اشتمل على أحد أسباب الضعف ، إما بسبب غير قوي ومن العلماء من يصحح ذلك الحديث فيكون بهذا الاعتبار حسن ، وإما بسبب قوي معتبر ولكن يترجح للناظر مقابله ، فيحسن الحديث لوجود قرائن أقوى تدل على ثبوته

---

(١) علوم الحديث (ص١٨) ونصه : «ما حكم بصحته ولم نجد ذلك فيه لغيره من الأئمة إن لم يكن من قبيل الصحيح فهو من قبيل الحسن . . .» .

(٢) جامع الترمذي (٦٤) .

من سبب الضعف الموجود فيه » .

وقد ذكرت في باب الترمذي أنه يحسن أحاديث مع ثقة رجالها لوجود اختلاف في رفعها أو وقفها ونحو ذلك ، كما ألمح عبد الحق في هذا النص أيضاً لسبب تحسين الترمذي .

* **التعريف الخامس :**

ذكر الحافظ الفقيه أبو عمرو ابن الصلاح (ت٦٤٣هـ) تعريفات الترمذي والخطابي وابن الجوزي ثم قال :

« كل هذا مُستبهم لا يشفي الغليل ، وليس فيما ذكره الترمذي والخطابي ما يفصل الحسن من الصحيح ، وقد أمعنتُ النظر في ذلك والبحث ، جامعاً بين أطراف كلامهم مُلاحظاً مواقع استعمالهم ، فتنقح لي واتضح لي أن الحديث الحسن قسمان :

أحدهما : الحديث الذي لا يخلو رجال إسناده من مستور لم تتحقق أهليته غير أنه ليس مغفلاً كثير الخطأ فيما يرويه ، ولا هو مُتهم بالكذب في الحديث ، أي لم يظهر منه تعمد الكذب في الحديث ، ولا سبب آخر مفسق، ويكون متن الحديث مع ذلك قد عُرف بأن رُوي مثله أو نحوه من وجه آخر أو أكثر حتى اعتضد بمتابعة من تابع راويه على مثله أو بما له من شاهد وهو ورود حديث آخر بنحوه ، فيخرج بذلك عن أن يكون شاذاً

ومنكراً . وكلام الترمذي على هذا القسم يَتنزَّل .

القسم الثاني : أن يكون راويه من المشهورين بالصدق والأمانة غير أنه لم يبلغ درجة رجال الصحيح لكونه يقصر عنهم في الحفظ والإتقان ، وهو مع ذلك يرتفع عن حال من يُعد ما ينفرد به من حديثه منكراً ، ويعتبر في كل هذا مع سلامة الحديث من أن يكون شاذاً ومنكراً وسلامته من أن يكون معللاً .

وعلى القسم الثاني يتنزل كلام الخطابي .

فهذا الذي ذكرناه جامع لما تفرق في كلام من بلغنا كلامه في ذلك ، وكأن الترمذي ذكر أحد نوعي الحسن ، وذكر الخطابي النوع الآخر مقتصراً كل واحد منهما على ما رأى أنه قد يشكل ، مُعرضاً عن ما رأى أنه لا يشكل أو أنه غفل عن البعض وذهل ، والله أعلم هذا تأصيل ذلك »(١) .

وهو وإن لم يُسمِّ النوع الأول بالحسن لغيره وكذا لم يُسمِّ النوع الثاني بالحسن لذاته ، ولكن كلامه واضح جداً أن الأول حسن معتضد بغيره ولولا الاعتضاد لما حُسن ، والثاني حسن ذاتي بدلالة قوله : « يرتفع عن حال من يعد ما ينفرد به من حديثه منكراً فهو لا يحتاج للاعتضاد ، كما أنه

---

(١) علوم الحديث (ص٢٦-٢٨) .

من سبب الضعف الموجود فيه » .

وقد ذكرت في باب الترمذي أنه يحسن أحاديث مع ثقة رجالها لوجود اختلاف في رفعها أو وقفها ونحو ذلك ، كما ألمح عبد الحق في هذا النص أيضاً لسبب تحسين الترمذي .

* التعريف الخامس :

ذكر الحافظ الفقيه أبو عمرو ابن الصلاح (ت٦٤٣هـ) تعريفات الترمذي والخطابي وابن الجوزي ثم قال :

« كل هذا مُستبهم لا يشفي الغليل ، وليس فيما ذكره الترمذي والخطابي ما يفصل الحسن من الصحيح ، وقد أمعنتُ النظر في ذلك والبحث ، جامعاً بين أطراف كلامهم مُلاحظاً مواقع استعمالهم ، فتنقح لي واتضح لي أن الحديث الحسن قسمان :

أحدهما : الحديث الذي لا يخلو رجال إسناده من مستور لم تتحقق أهليته غير أنه ليس مغفلاً كثير الخطأ فيما يرويه ، ولا هو مُتهم بالكذب في الحديث ، أي لم يظهر منه تعمد الكذب في الحديث ، ولا سبب آخر مفسق، ويكون متن الحديث مع ذلك قد عُرف بأن رُوي مثله أو نحوه من وجه آخر أو أكثر حتى اعتضد بمتابعة من تابع راويه على مثله أو بما له من شاهد وهو ورود حديث آخر بنحوه ، فيخرج بذلك عن أن يكون شاذاً

ومنكراً . وكلام الترمذي على هذا القسم يَتنزَّل .

القسم الثاني : أن يكون راويه من المشهورين بالصدق والأمانة غير أنه لم يبلغ درجة رجال الصحيح لكونه يقصر عنهم في الحفظ والإتقان ، وهو مع ذلك يرتفع عن حال من يُعد ما ينفرد به من حديثه منكراً ، ويعتبر في كل هذا مع سلامة الحديث من أن يكون شاذاً ومنكراً وسلامته من أن يكون معللاً .

وعلى القسم الثاني يتنزل كلام الخطابي .

فهذا الذي ذكرناه جامع لما تفرق في كلام من بلغنا كلامه في ذلك ، وكأن الترمذي ذكر أحد نوعي الحسن ، وذكر الخطابي النوع الآخر مقتصراً كل واحد منهما على ما رأى أنه قد يشكل ، مُعرضاً عن ما رأى أنه لا يشكل أو أنه غفل عن البعض وذهل ، والله أعلم هذا تأصيل ذلك »[1] .

وهو وإن لم يُسمِّ النوع الأول بالحسن لغيره وكذا لم يُسمِّ النوع الثاني بالحسن لذاته ، ولكن كلامه واضح جداً أن الأول حسن معتضد بغيره ولولا الاعتضاد لما حُسن ، والثاني حسن ذاتي بدلالة قوله : « يرتفع عن حال من يعد ما ينفرد به من حديثه منكراً فهو لا يحتاج للاعتضاد ، كما أنه

(١) علوم الحديث (ص٢٦-٢٨) .

صرح أن راوي هذا النوع يكون قصور ضبطه ونقص حفظه يسيراً[(١)] .

وقد انتقد كلام ابن الصلاح بانتقادات لا تلزمه لأن من تدبر مجموع كلامه في باب معرفة الحسن عرف أنه لا يلزمه شيء منها ، وقد ذكرت بعضها مما يخص القسم الأول الذي يتنزل على تعريف الترمذي في الباب الخاص بالترمذي .

وأما بالنسبة للحسن الذاتي فهو بين أنه يختلف عن الحديث الصحيح في جزئية ضبط الراوي ، فلا يتجه اعتراض ابن جماعة بأنه يرد عليه المرسل الذي اشتهر رجاله بما ذكر[(٢)] . وأظنه يقصد مرسل التابعي ، ويُردُ عليه بأنه يكون مرسلاً حسناً لقصور بعض رجال ذلك السند ، والمرسل والمسند وكذا الموقوف توصف أسانيدها بالصحة والحسن والضعف .

وعلى أية حال فإن تعريف ابن الصلاح والتحقيق الذي ذكره في معنى الحسن ـ مهما اختلف معه فيه ـ قد تلقاه أكثر المصنفين في مصطلح الحديث من بعده بالقبول ، وإنما زاد فيه البعض كالحافظ ابن حجر بعض الإيضاحات وخاصة في الحسن لذاته ؛ ليكون سالماً من أي اعتراض عليه

---

(١) علوم الحديث (ص٣٢) عند وصفه لترقي حديث محمد بن عمرو الليثي إلى الصحيح .

(٢) وقع في المنهل الروي (ص٣٦) : « المتصل » بدل « المرسل » ولا معنى له ، وورد على وجه الصواب في الخلاصة (ص٤٣) والتقييد للعراقي (ص٤٧) .

من حيث الصناعة المنطقية كما سيأتي ذكره بعد قليل .

* التعريف السادس :

قال بدر الدين محمد بن إبراهيم بن جَمَاعة (ت٧٣٣هـ) بعد أن اعترض على تعاريف الحسن التي ذكرها ابن الصلاح : « ولو قيل : الحسن « كل حديث خالٍ عن العلل وفي سنده المتصل مستور له به شاهد ، أو مشهور قاصر عن درجة الإتقان » لكان أجمع لما حددوه وقريباً مما حاولوه »[١] .

واعترض عليه الحافظ ابن حجر بما يلي :

« أحدها : أن قيد الاتصال إنما يشترط في رواية الصدوق الذي لم يوصف بتمام الضبط والإتقان وهذا هو الحسن لذاته ، وهو الذي لم يتعرض الترمذي لوصفه بخلاف القسم الثاني الذي وصفه ، فلا يشترط الاتصال في جميع أقسامه كما قررناه .

ثانيها : اقتصاره على رواية المستور مشعر بأن رواية الضعيف السيئ الحفظ . . ليست تعد حساناً إذا تعددت طرقها ، وليس الأمر في تصرف الترمذي كذلك ، فلا يكون الحد الذي ذكره جامعاً .

ثالثها : اشتراط نفي العلة لا يصلح هنا ، لأن الضعف في الراوي علة في

(١) المنهل الروي (ص٣٦) .

الخبر ، والانقطاع في الإسناد علة في الخبر ، وعنعنة المدلس علة في الخبر ، وجهالة حال الراوي علة في الخبر ، ومع ذلك فالترمذي يحكم على ذلك كله بالحسن إذا جمع الشروط الثلاثة التي ذكرها ، فالتقييد بعدم العلة يناقض ذلك .

رابعها : القصور الذي ذكر غير منضبط ، فَيَرِد عليه ما يرد على ابن الجوزي »[١] .

وجاء الحسين بن عبد الله الطيبي (ت٧٤٣هـ) بعد ابن جماعة فقال : « فلو قيل : « هو مسند من قَرُب من درجة الثقة ، أو مرسل ثقة وروي كلاهما من غير وجه وسلم عن الشذوذ وعلة » لكان أجمع وأبعد عن التعقيد »[٢] .

وظاهر كلامه ـ إن لم يكن فيه تصحيف أو تحريف ـ أن شرط تعدد الطرق مطلوب حتى في الحسن لذاته وهذا لا قائل به ، كما أن قصره الحسن لغيره في مرسل الثقة يشمله انتقاد الحافظ ابن حجر الثاني لابن جماعة .

---

(١) النكت لابن حجر (١/ ٤٠٧-٤٠٨) .

(٢) الخلاصة (ص٤٦) .

* التعريف السابع :

قال الحافظ أبو عبد الله محمد بن أحمد الذهبي (ت٧٤٨هـ) : « فأقول : الحسن ما ارتقى عن درجة الضعيف ولم يبلغ درجة الصحة ، وإن شئت قلت : الحسن ما سَلِم من ضعف الرواة فهو حينئذ داخل في قسم الصحيح »(١) .

ثم فسر كلامه فقال : « وقد قلت لك : إن الحسن ما قَصُرَ سنده قليلاً عن رتبة الصحيح »(٢) . . « فإن الحديث الحسن يستضعفه الحافظ عن أن يُرقِّيه إلى رتبة الصحيح ، فبهذا الاعتبار فيه ضعف مَّا ، إذ الحسن لا ينفك عن ضعفٍ ما ، ولو انفكَّ عن ذلك لصح باتفاق »(٣) .

وظاهر هذا أن الذهبي لا يسمي الضعيف المعتضد بمثله حسناً فلم أره ذكر تعدد الطرق ، لكن لعله رأى أن تعريف الترمذي لا إشكال فيه ، وإنما الإشكال في النوع الثاني وهو الحسن الذاتي .

والملاحظ أن حقيقة تعريفه تتمحور حول الوسطية وعدم وجود شروط الصحيح وكذا عدم وجود ما يُثبت الضعف ، فكأن الناقد يقول :

---

(١) الموقظة (ص ٢٦-٢٧ ، ٢٨ ، ٢٩) .

(٢) الموقظة (ص ٢٦-٢٧ ، ٢٨ ، ٢٩) .

(٣) الموقظة (ص ٢٦-٢٧ ، ٢٨ ، ٢٩) .

لا أجزم بصحته لوجود المانع الفلاني ، ولا أقطع بضعفه بسبب ذلك المانع لأنه لا يستلزم تضعيف الحديث .

وقد وافق ابن ناصر الدين الدمشقي (ت٨٤٢هـ) الذهبي على هذا التعريف فقال : « وأقرب تعريف الحسن : أنه ما انحط عن مرتبة الصحيح وارتفع عن الضعيف »[١] .

ويقرب منه قول ابن الملقن (ت ٨٠٤هـ) : « ما كان في إسناده دون الأول ـ يعني الصحيح ـ في الحفظ والإتقان »[٢] .

ولكن يؤخذ على هذا التعريف عدم تحديد الأسباب التي تحط الحديث عن الصحة وفي نفس الوقت ترفعه عن الضعف ، كما أن قول الذهبي : « ما قصر سنده قليلاً عن رتبة الصحيح » فيه نظر فيرد عليه غموض هذا المعنى وعدم انضباطه ، فهل القصور في الاتصال أم في الرواة أم في المخالفة أم في العلة القادحة من غير القادحة ؟! ولهذا قال الحافظ ابن حجر : « وكلامه قريب من كلام ابن الجوزي »[٣] .

ويبدو من تصرف الذهبي أنه لم يقتنع بتعريف ابن الصلاح فراح يحاول

---

(١) عقود الدرر في علوم الأثر وشرحها حل عقود الدرر (ص٣٨ ، ٤١) .

(٢) التذكرة لابن الملقن مع شرحها التوضيح (ص١١) .

(٣) الأسئلة الفائقة (ص٦٣) .

إيجاد تعريف أدق للحسن ، وتابعه على ذلك ابن ناصر الدين .

*** التعريف الثامن :**

عَرَّف الحافظ ابن حجر العسقلاني (ت٨٥٢هـ) الحسن لذاته بقوله : « الحديث المتصل السند برواة معروفين بالصدق في ضبطهم قصور عن ضبط رواة الصحيح ، ولا يكون الحديث معلولاً ولا شاذاً »[١] .

وذكر في النخبة وشرحها نحوه إلا أنه قال : « خف ضبطه » أي : قَلَّ[٢] بدل : « في ضبطهم قصور » .

وقد فسَّر الحافظ تعريفه ووضحه بقوله : « ومحصله أنه هو والصحيح سواء ، إلا في تفاوت الضبط ، فراوي الصحيح يشترط أن يكون موصوفاً بالضبط الكامل ، وراوي الحسن لا يشترط أن يبلغ تلك الدرجة ، وإن كان ليس عرياً عن الضبط في الجملة ، ليخرج عن كونه مغفلاً ، وعن كونه كثير الخطأ ، وما عدا ذلك من الأوصاف المشترطة في الصحيح ، كالصدق والاتصال ، وعدم كونه شاذاً ، ولا معلولاً ، فلا بد من اشتراط ذلك كله في النوعين »[٣] .

---

(١) الأسئلة الفائقة (ص٦٣) .

(٢) نزهة النظر (ص٣٢-٣٣) .

(٣) الأسئلة الفائقة (ص ٦٤) .

ومع ذلك فلم يسلم من الاعتراض فقد قال تلميذه العلامة زين الدين قاسم بن قُطْلُو بُغا (ت٨٧٩هـ) : « ماذكره لا يحصل به تمييز الحسن عن غيره ، لأن الخِفة المذكورة غير منضبطة »[١] ، وقد رد الملا علي القاري (ت١٠١٤هـ) على هذا بقولـه : « ويمكن رفعه بأن انضباطه مبني على العرف أو على المشهور والمستور كما قالوا في العدالة أو على العلم بالتتبع في رواياته »[٢] .

ولكن هذا الرد لم يَرُق للعلامة محمد بن إسماعيل الصنعاني(ت١١٨٢هـ) فقال : « ويقال للحافظ : وكذلك تعريفك الحسن في النخبة وشرحها . . غير منضبط أيضاً ، فإن خِفة الضبط أمرٌ مجهول . . والجواب بأنه مبني على العرف أو على المشهور غير نافع إذ لا عرف في مقدار خفة الضبط »[٣] .

وهذا غير صحيح فإن العُرف المشهور في خفة الضبط الذي يعنيه الحافظ ابن حجر موجود في كلامه وكلام غيره في مراتب التعديل فقولهم : صدوق ، ولا بأس به ، وصدوق له أوهام ، ونحو هذه العبارات استقر عرف المحدثين أن من قيلت فيه يكون أدنى من الثقة المتقن التام الضبط ،

---

(١) البواقيت والدرر (١/ ٢٥٢) .

(٢) شرح نخبة الفكر (ص٧٠-٧١) .

(٣) توضيح الأفكار (١/ ١٥٥) .

فهي عبارات اصطلح أهل الحديث عليها وهي مشعرة عندهم بعدم كثرة الخطأ وبعدم بلوغ منزلة الثقة التام الضبط ، أليس هذا عرفاً معتمداً عند أهل الشأن ؟! وسترى مزيد إيضاح لهذا في الفصل الخامس إن شاء الله .

وقد حاول الإمام محمد بن عبد الرحمن السخاوي (ت٩٠٢هـ) تلميذ الحافظ ابن حجر أن يأتي بتعريف لمطلق الحسن أي يشمل الحسن لذاته ولغيره فقال : « وأما مطلق الحسن : فهو الذي اتصل سنده بالصدوق الضابط المتقن غير تامها أو الضعيف بما عدا الكذب إذا اعتضد مع خلوهما عن الشذوذ والعلة »[١] .

ونبَّه محقق الكتاب الشيخ الفاضل علي حسين علي أنه ورد في إحدى النسخ : « بما عدا الفسق كالكذب ، وإن لم يفْحُش خطأ سيئ الحفظ » ، وهذا مزيد بيان ، وتقييد جيد في الحسن لغيره .

ولكن في قوله : « الصدوق الضابط المتقن غير تامها » بعض النظر إذ لا لزوم لقوله « المتقن » فالمعنى يتم بغيرها ، ثم إن في قوله : « غير تامها » عدم دقة ، والتقييد « بخفة الضبط » أجود .

وكأنه لم يرضَ عن هذا فقال في كتابه « التوضيح الأبهر » : « هو - يعني

(١) فتح المغيث (١/ ٧٩) .

راوي الحسن لذاته ـ والصحيح سواء إلا في تمام الضبط ، وإن أُريد تعريفه لذاته ولغيره فهو : ما اتصل سنده بالعدل القاصر في الضبط ، أو بالمُضَعَّفِ بما عدا الكذب إذا اعتضد من غير شذوذ ولا علة »(١) .

ويرى أستاذنا الدكتور أحمد معبد أن التعريف المحرر السالم من الاعتراضات هو : « ما اتصل سنده بالصدوق الضابط ضبطاً فيه قصور أزيد من النادر المعفو عنه ، وأقل من الكثير المُضعِّف ، أو بالراوي الضعيف بأقل من تهمة الكذب أو فُحش الخطأ إذا اعتضد ، مع خلوهما عن الشذوذ والعلة »(٢) ثم قال : « وبهذا يتحرر التعريفان ، ويخلوان من أكثر انتقادات التعاريف السابقة »(٣) .

وهذا لا بأس به ومادته من كلام ابن حجر والسخاوي كما هو ظاهر إلا أن في جُملة : « أزيد من النادر المعفو عنه ، وأقل من الكثير المُضعِّف » زيادة معنى لا لزوم لها لأن في شرح الحافظ لتعريفه الذي نقلناه آنفاً بين أن راوي الحسن لذاته يقصر ضبطه عن ضبط راوي الصحيح فهي جملة مُفسِّرة وموضحة أكثر من كونها داخلة في صلب التعريف ، وقد ذكرتُ آنفاً أن

---

(١) التوضيح الأبهر لتذكرة ابن الملقن في علم الأثر (ص١١) .

(٢) من تعليقه على النفح الشذي (١/ ٢٧٧) .

(٣) من تعليقه على النفح الشذي (١/ ٢٧٧) .

عُرف المحدثين كافٍ في تحديد معنى قصور الضبط وخفته والله أعلم .

وبالنظر إلى ما تقدم من تعريفات يتضح لنا أن الحديث الحسن لم يُتفق على تعريفه ، ولو كان متفقاً عليه ما وقع الاختلاف في تحديد معناه إلى هذه الدرجة التي جعلت الإمام ابن دقيق العيد يقول في مفتتح كلامه عليه : « وفي تحقيق معناه اضطراب »[١] ، ويقول الطيبي : « اعلم أن هذا المقام مقام صعب مرتقاه ، وعقبة كؤود من استعلى ذروتها ، ثم انحدر منها وقف على اصطلاحات هذا الفن ، وعثر على جل أنواعه »[٢] .

ويقول الحافظ ابن كثير (ت ٧٧٤هـ) : « وهذا النوع لما كان وسطاً بين الصحيح والضعيف في نظر الناظر ، لا في نفس الأمر ، عَسُر التعبير عنه وضبطه على كثير من أهل هذه الصناعة ، وذلك لأنه أمر نسبي ، شيء ينقدح عند الحافظ ربما تقصُر عبارته عنه وقد تجشم كثير منهم حده »[٣] .

وتبع البلقيني ابن كثير على هذا ثم قال : « فلذلك صعُب تعريفه »[٤] .

وقال السخاوي : « والحسن لما كان بالنظر لقسميه . . تتجاذبه الصحة

---

(١) الاقتراح (ص٧) .

(٢) الخلاصة (ص٤٣) .

(٣) الباعث الحثيث (ص٣٠-٣١) .

(٤) محاسن الاصطلاح (ص١٧٦) .

والضعف اختلف تعبير الأئمة في تعريفه »(١) .

ولتعدد تعريفاته واختلاف العبارات في تحديده صنف الحافظ ابن القطان الفاسي رسالة أو مقالة لتوضيح معناه عند المحدثين(٢) ، وكذلك ذكر السخاوي أن بعض متأخري شيوخ شيوخه أفرد رسالة فيه(٣) ، ولا أدري هل قصد ابن القطان أم غيره ؟!

ولولا غموض معناه ، وعدم الرضا عن التعاريف السابقة ، لما تعددت تعاريفه بهذه الكثرة حتى وصفت « بالاضطراب » و « الصعوبة » و « العُسر » و « التجشم » و « التجاذب » .

وفي سبيل إزاحة بعض العموض ، وتقريب الأمور إلى حقيقتها ، سأتعرض فيما يلي إلى أربعة مسائل :

المسألة الأولى : فذلكة(٤) التعاريف وانتقادها .

المسألة الثانية : هل تعريف الحسن بحد جامع مانع متعذر ؟

المسألة الثالثة : هل حد الحسن لذاته حادث ؟

---

(١) فتح المغيث (١/ ٧٢) ، ونحوه في الغاية شرح الهداية (١/ ٢٤٥) .

(٢) انظر : المبحث الخاص بابن القطان في آخر الفصل الثالث من الباب الأول .

(٣) فتح المغيث (١/ ٧٢) .

(٤) كلمة محدثة تعني مُجمل ما فصِّل وخلاصته ـ المعجم الوسيط (٢/ ٦٧٨) .

المسألة الرابعة : إذا أُطلق الحسن عند المتأخرين فعلى أي نوعيه يُحمل ؟

المسألة الأولى : فذلكة للتعاريف وانتقادها

النظر في التعاريف السابقة يوجب على الباحث التفتيش عن عناصر الاتفاق بين العبارات المختلفة ليصل إلى حقيقة الحسن وماهيته لدى مُعرِّفيه ، ويتضح بجلاء أن جميع التعاريف السابقة متفقة على أن الحسن دون الصحيح وفوق الضعيف أي هو في منزلة وسطى ، وهذا واضح من كلام الخطابي وابن الجوزي وابن دحية وابن القطان وابن الصلاح وابن جماعة والطيبي والذهبي وابن الملقن وابن ناصر الدين الدمشقي وابن حجر وغيرهم ، والترمذي وإن لم يذكر بنص صريح وسطية الحسن عنده إلا أنه من الواضح جداً لكل دارس لأحاديث كتابه أن ما قال فيه : « حسن صحيح » أو « صحيح » أقوى في الغالب الأعم مما يقول فيه « حسن » أو « حسن غريب » ، وما يقول فيه : « غريب » أو « ضعيف » ونحو ذلك من العبارات المشعرة بالضعف أدنى من ذلك كله .

وقد أكد ذلك الإمام ابن الأثير (ت ٦٠٦هـ) في مقدمة جامع الأصول حين ذكر تعريف الترمذي ، وأعقبه بقوله : « فالحديث الحسن إذاً واسطة

بين الصحيح والغريب »[١] .

وقال أيضاً : « والمحدثون لا يُطلقون اسم الصحيح إلا على ما لا يتطرق إليه تهمة بوجه من الوجوه ، وما ليس بصحيح فهو عندهم : حسن، وغريب ، وشاذ ، ومعلل ، ومنفرد به »[٢] .

وكلهم متفقون على أن في « الحسن » ضعفاً أوجب قصوره عن منزلة الصحيح ، واختلفت تعبيراتهم في تحديد ذلك الضعف وتعيينه بما يلي :

١ - عند الترمذي : كل راوٍ لم يتهم بالكذب إذا لم يكن ما رواه شاذاً واعتضد من وجه آخر .

٢ - عند الخطابي : من اشتهر رجاله ، وليس في صريح كلامه أي تحديد لقصده لمعنى الشهرة .

١ - عند ابن الجوزي : ضعف قريب محتمل .

وبين ابن دحية المقصود بالقريب المحتمل بأن يكون فيه راو لا ينتهي إلى درجة العدالة ، ولا ينحط إلى درجة الفسق .

١ - وأما ابن النفيس فقال : وهن يسير لا يقوى إلى حد منع العمل بالحديث .

---

(١) جامع الأصول (١/ ١٧٨) .

(٢) جامع الأصول (١/ ١٦٠) .

٢- عند ابن القطان : الراوي المختلف فيه فقوم يوثقونه وآخرون يضعفونه ولا يكون ما ضعف به مفسراً ، أو يكون أحد رواته مستوراً أو مجهولاً وسمي حسناً باعتبار الاختلاف في قبول المساتير أو المجاهيل .

٣- وعند الزركشي يدخل في الحسن : ما اشتمل على مُضعّف واهٍ أو معتبر، وبعضهم يصححه أو ترجح للناقد قبوله وعدم ضعفه .

٤- عند بعض المتأخرين : في أحد رواته مقال لكن لم يظهر فيه مقتضى الرد فيحكم على حديثه بالضعف ، ولم يسلم من غوائل الطعن فيحكم لحديثه بالصحة .

٥- عند ابن الصلاح : الضعيف المعتضد بغيره ، أو ما يرويه المشهور بالصدق والأمانة ممن لم يبلغ درجة رجال الصحيح لكونه يقصر عنهم في الحفظ والإتقان .

وتعريفات ابن جماعة والطيبي وكذا ابن حجر موافقة لابن الصلاح .

١- عند الذهبي : ما قَصُر سنده قليلاً عن رتبة الصحيح ، أو ما سلم من ضعف الرواة ولم يبلغ درجة الصحيح .

وينطوي تحته ما قاله ابن الملقن وابن ناصر الدين الدمشقي .

فحقيقة الحسن وماهيته كما يظهر من تلك التعاريف عبَّر عنها الإمام الذهبي بقولــه : « إن الحديث الحسن يستضعفه الحافظ عن أن يرقيه إلى

رتبة الصحيح ، فبهذا الاعتبار فيه ضعف مّا ، إذ الحسن لا ينفك عن ضعفٍ ما ، ولو انفكَّ عن ذلك لصح باتفاق »[١] .

ويشبهه قول ابن الأثير الآنف : « والمحدثون لا يطلقون اسم الصحيح إلا على ما لا يتطرق إليه تهمة بوجه من الوجوه ، وما ليس بصحيح فهو عندهم حسن ، وغريب . . . » .

ويقول الشيخ طاهر الجزائري في السياق نفسه : « يتبين من إمعان النظر في هذه ـ التعاريف ـ وتتبع مواردها أن المحدثين الذين رأوا أنه ينبغي أن يجعل بين الصحيح والضعيف واسطة عمد بعضهم إلى قسم من أقسام الضعيف ، وهو الضعيف الذي ظهرت عليه أمارات القوة فرفعه درجة ، وجعله واسطة بينهما وسماه الحسن ، وعمد الآخرون إلى قسم من أقسام الصحيح ، وهو الصحيح الذي فيه شيء من الضعف ، فأنزله درجة ، وجعله واسطة بينهما وسماه بالحسن .

فتقبل المُتَّبعون لآثارهم ذلك بقبول حسن ، فجعلوا اسم الحسن شاملاً للنوعين معاً غير أنهم رأوا أن يفرقوا بينهما للاحتياج إلى ذلك ، فسموا القسم الذي كان مدرجاً في الصحيح باسم الحسن لذاته ، وسموا القسم

(١) الموقظة (ص٢٩) .

الذي كان مدرجاً في الضعيف باسم الحسن لغيره »[١] وعلى هذا فهو : أقل الضعيف ضعفاً ، وأقل الصحيح صحة ، أو أعلى مراتب الضعيف وأنزل مراتب الصحيح .

ولشيخنا العلامة المحدث محمد ناصر الدين الألباني رحمه الله تحقيق جيد ذكره تعليقاً على تعريف الحافظ ابن حجر للحسن لذاته بعد وصفه له بأنه ما قيل في الحسن لذاته فقد قال : « وأنت إذا حفظت هذا ، سَهُل عليك التوفيق بين من يقول في حديث ما : « إسناده حسن » ، ومن يقول فيه : « فيه ضعف » ؛ فهو حسن باعتبار أنه فوق الضعيف ، وهو فيه ضعفٌ بالنظر إلى أنه دون الصحيح .

ولذلك قال الحافظ الذهبي في رسالته « الموقظة » : « الحسن ما ارتقى عن درجة الضعف ، ولم يبلغ درجة الصحة » .

ومما سبق يتبين أن الضعف نوعان :

الأول : يجعل الحديث الحسن دون الصحيح ولكن يُحتج به .

والآخر : يجعل الحديث ضعيفاً لا يحتج به .

وإذا عرفت ذلك ، فاعلم أن تمييز أحد النوعين عن الآخر هو من أدق

---

(١) توجيه النظر إلى أصول الأثر (ص١٤٧) .

علوم الحديث وأصعبها ، وذلك لصعوبة تحديد نوع ضعف الراوي : هل هو يسير فيكون حديثه حسناً ؟ أو كثير فيكون حديثه ضعيفاً ؟ فلا جرم أن تختلف فيه آراء العلماء ، بل رأي العالم الواحد ! »(١) .

فهل ما قاله هؤلاء العلماء دقيقاً من أن الحسن لا ينفك عن ضعف فيه ؟

الحق في ذلك أنه بالنظر للتعاريف السابقة فما قالوه يُعد صحيحاً من غير شك ، ولكن إذا نظرنا إلى إطلاقات المحدثين سنجد الشافعي وابن المديني والإمام أحمد بن حنبل والإمام البخاري وغيرهم أطلقوه على أحاديث صحيحة ليس فيها ضعف ، كما أطلقوه على ما فيه بعض الضعف اليسير ولكن القرائن الدالة على أنه محفوظ قوية في نظرهم ، فاستحسانهم لمثل ذلك لقوته وترجح ثبوته .

والأولى ـ في نظري ـ أن نفرِّق بين من استعمل التقسيم الثلاثي للأحاديث : صحيح ، حسن ، ضعيف ، وبين من لم يؤثر عنه ذلك ، وهذا ما ألمح إليه الشيخ طاهر الجزائري في كلامه الآنف في لفتة ذكية(٢) حين

---

(١) النكت على نزهة النظر للشيخ علي بن حسن الحلبي (ص٩١) .

(٢) لا أدري تحديداً هل الكلام السابق للشيخ طاهر أم نقله عن أحد من العلماء ولم يعز النقل ، فقد لاحظت في كتابه « توجيه النظر » أنه يسير على منهج كثير من القدماء في عدم عزو بعض ما ينقله .

قال: « الذين رأوا أنه ينبغي أن يُجعل بين الصحيح والضعيف واسطة ».

فمن أخذ بالحسن على أنه واسطة بين الصحيح والضعيف كالترمذي ومن وافقه وتابعه على ذلك ؛ فحقيقة الحسن وماهيته كما قال أولئك العلماء لا تنفك من ضعف ما في الغالب.

وأما من لم يستقر عندهم هذا التقسيم كالأئمة السابقين على الترمذي أو بعض من جاء بعده كالدارقطني وابن عبد البر فقد وجد في تحسيناتهم ما هو صحيح لذاته أو لغيره.

ومما يؤخذ على التعاريف السابقة ما عدا تعريف الترمذي لأنه لم ينسبه لأهل الحديث عامة كما فعل غيره بل أشار إلى أنه اختيار خاص به:

١- عدم التنصيص صراحة باختصاص إطلاق « الحسن » على حديث الصدوق الذي خف ضبطه بأنه اختيار لبعض المحدثين وليس عُرفاً عاماً مستقراً عند كل أئمة النقد، فالكثيرون كما سيأتي - يدخلونه في الصحيح. فتسميته بالحسن مسألة اجتهادية مختلف فيها بل حتى تسمية الضعيف المعتضد بغيره « بالحسن » غير متفق عليها كما قال الحافظ ابن حجر[١].

٢- أن في تعريف ابن الصلاح للحسن لذاته وكذا ابن جماعة وابن حجر

(١) النكت لابن حجر (١/ ٣٨٧).

وغيرهم ممن تابع ابن الصلاح على تقسيم الحسن إلى نوعين تغليب جانب الاهتمام بما يجب أن يكون عليه التعريف من تمييز للأنواع حسب مقتضيات صناعة الحدود والتعريفات ، وكان من الأولى أن يكون الاهتمام باستعمالات لفظ « الحسن » عند المحدثين أي بما هو كائن وواقع عندهم ، ولو لم تكن النتيجة حداً جامعاً مانعاً ؛ لأن المطلوب من كتب علوم الحديث المتعلقة بشرح المصطلحات أن تشرح للطالب وتوضح له معاني الاصطلاح في كلام أئمة الحديث ، والملاحظ بجلاء أن كثيراً من متقدمي النقاد استعملوا الحسن بغرض التعبير عن الحديث المقبول الذي لم يترجح رده وتضعيفه ، وإن شئت قل استعملوه في الحسن بمعنى عام يشبه القوي أو المقبول أو ما ليس فيه ضعف يوجب اطراح الحديث ، المقصود أن من كبار علماء الحديث كابن المديني وأحمد بن حنبل والبخاري أرادوا بهذا الاصطلاح أن يكون عاماً يسمح بدخول الصحيح والصحيح لغيره والحسن لذاته ، والحديث الذي فيه ضعف ولكن يترجح قبوله لدى أحدهم .

ومما يؤكد ذلك استعمالهم لمصطلح : « المرسل » في مرسل التابعي الكبير ومرسل التابعي الصغير ، وفي المنقطع ، وفي المرسل الخفي ، وفي المُدلَّس ونحو ذلك مما يجمع « الأسانيد غير المتصلة » وهذا واضح جداً في

استعمالهم للمرسل كما يظهر من « مراسيل » ابن أبي حاتم ، و «جامع التحصيل» للعلائي .

ويزيد الأمر تأكيداً استعمال أبي داود لمصطلح : « صالح » ودخول كل حديث غير شديد الضعف فيه ، وكذا استعمالهم لمصطلح « ثابت » و « حجة » و « ليس بالقوي » « لا بأس به » و « مستقيم » .

وما دام الأمر في مصطلح « الحسن » على الحال التي وصفنا فأسلم المناهج ـ في نظري ـ هو توضيح « الحسن » وتبيينه بما هو كائن لا بما يجب أن يكون عليه ، وبما هو مستعمل عند أهل الحديث لا بما هو واجب عند أهل المنطق وصناعة التعريفات ، وهذا ما سنذكره بعد قليل في ضابط معنى الحسن عند المحدثين .

وأي محاولة لتحديد معانيه المتعددة أو تقييد إطلاقاته المتنوعة بحد جامع تُناقض ـ فيما يبدو لي ـ القصد الذي وضع من أجله والغرض الذي استعمل فيه بحيث يكون عاماً شاملاً متنوعاً دالاً على القبول ، وعدم الطعن ، ومن دلالة الكتاب والسنة على صحة هذا التصرف منهم رحمهم الله قوله تعالى : ﴿ قَالَتِ ٱلْأَعْرَابُ ءَامَنَّا قُل لَّمْ تُؤْمِنُوا۟ وَلَٰكِن قُولُوٓا۟ أَسْلَمْنَا ﴾ [الحجرات : ١٤] وقول الرسول ﷺ لسعد بن أبي وقاص في الرجل الذي

قال فيه سعد : إنه مؤمن : « أو مسلم »[1] دل الشرع في هذه الأسماء الشرعية على أن المؤمن أعلى من المسلم[2] وأنه يجوز إطلاق المسلم على المؤمن ، وهذا يشبه اسم الصحيح واسم الحسن .

٣- لم يدخلوا في تعريفهم للحسن ، ما استحسنه بعض المحدثين لميزته أو ما يمكن تسميته بالتحسين الإعجابي مع كثرة استخدام المحدثين له ، ولم يقتصر إطلاق المحدثين الحسن على الاحتجاج فقط ، فمن عَرَّف الحسن عند المحدثين وأطلق كلامه ولم يقيده يلزمه أن يُدخل الحسن الإعجابي لوروده في كلام أهل الحديث ، كما رأينا عند عدد من المحدثين الأوائل كمالك وابن مهدي وابن المبارك وغيرهم ، وأيضاً عند الإمام أحمد ابن حنبل وأبي حاتم الرازي وأبي الشيخ بن حيان وابن شاهين وابن عبد البر وغيرهم .

وينبغي أن يُعلم أن النقد السابق خاص بتعريفهم « الحسن » فقط

---

(١) صحيح البخاري (٢٧) ، (١٤٧٨) ، وصحيح مسلم (١٥٠) واللفظ له .

(٢) حول كلام السلف في الإيمان والإسلام وهل بينهما خلاف انظر : ما حققه الإمام ابن رجب في جامع العلوم والحكم (١/ ٩٨-١١٦) تحقيق الأرناؤوط ، وقد بحثها غير واحد من العلماء باستفاضة كمحمد بن نصر المروزي في « تعظيم قدر الصلاة » وشيخ الإسلام ابن تيمية في كتاب الإيمان وغيرهم ولكن كلام ابن رجب موجز ومفيد جداً .

وليس عاماً لمسائل « الحسن » ومباحثه فأنا لا أزعم بأنهم لم يتطرقوا لما ذكرت في مباحث « الحسن » ولكن أقول : كان من الأولى ـ من وجهة نظري ـ الالتفات إلى ذلك ، وينبغي أن يُعلم أن نقد القول في مثل هذه الأمور لا يعني بأية حال نقد القائل أو التنقص منه ، فحاشا لله أن أكون أردت ذلك أو جال بخاطري وإنما هي وجهة نظر في مسألة اشتد اضطراب العلماء فيها .

وبناء على ما سبق هل تعريف الحسن بحد جامع مانع متعذر ؟ وهذا ما سنجيب عنه في المسألة الآتية مع بيان ضابط معنى الحسن في استعمالات المحدثين .

المسألة الثانية : هل تعريف الحسن بحد جامع مانع متعذر ؟

بعد استعراضنا للتعريفات السابقة ونقدها ترجح لي أن الأولى ليس البحث عن تعريف للحسن بحد جامع مانع يميزه عن الصحيح ولا يدخله في الضعيف ، وإنما حصر استعمالات المحدثين للحسن ومحاولة ضبطها هو الذي ينبغي عمله .

وقد تساءلت مع نفسي : أيهما أجدى وأنفع لطالب العلم أن أحصر له إطلاقات الحسن واستعمالاته عند المحدثين ليعرف مقاصدهم ويتعامل مع

مصنفاتهم بفهمٍ واسع مدرك بأن المسألة خلافية وبأن المصطلح نفسه استعملوه ليكون علماً على القبول إذا كان بغرض الاحتجاج ، وبيان تميزه إذا كان بغرض الإعجاب ، أو أُتابع الإمام ابن الصلاح والحافظ ابن حجر في ضرورة إيجاد حد جامع مانع للحسن ولو ضحيت ببعض استعمالات الحسن عند المحدثين ؟!

فوازنت بين الأمرين ووجدتُ الأول أنفع وأجدى ولو كان على حساب التعريف المختصر السهل الحفظ المتصف بكونه جامعاً مانعاً .

وقد وجدتُ الإمام الذهبي يُشير بصراحة إلى أن تعريف الحسن ميئوس منه ، فيقول رحمه الله : « ثم لا تطمع بأن للحسن قاعدة تندرج كل الأحاديث الحسان فيها ، فأنا على إياسٍ من ذلك ، فكم من حديثٍ تردَّد فيه الحفاظ : هل هو حسن أو ضعيف أو صحيح ؟ بل الحافظ الواحد يتغير اجتهاده في الحديث الواحد ، فيوماً يصفه بالصحة ويوماً يصفه بالحسن ، ولربما استضعفه »(١) .

وكلامه واضح أن اليأس ليس من تعريف الحسن بحد جامع مانع ، وإنما اليأس من إيجاد قاعدة واحدة تندرج كل الأحاديث التي حسنها

(١) الموقظة (ص٢٨-٢٩) .

الحفاظ .

فكلامه من هذه الحيثية صحيح في نظري ، ولذا فلا عبرة بقول السخاوي رحمه الله : « قيل : لا مطمع في تمييزه ، ولكن الحق أن من خاض بحار هذا الفن سهل ذلك عليه كما قاله شيخنا »[١] ، لأن الذهبي لم ينفِ إمكانية تعريفه مطلقاً ، وإنما أكد يأسه من وجود قاعدة واحدة تندرج فيها كل الأحاديث الحسان ، وفرق بين الأمرين .

وعلى هذا فأوافق الذهبي في تعذر إيجاد قاعدة واحدة لكل ما حسنه الحفاظ ، ولكن يمكن ضبط ما حسنوه بضابط كلي كما سأذكره بعد قليل .

ووجه موافقتي للذهبي في تعذر ذلك مبنية على ما يلي :

إن الحسن غير متفق على حقيقته عند المحدثين بل ولا على إفراده بقسم مستقل عن الصحيح والضعيف ، فها هو مثلاً الحافظ ابن حجر يقول : إن الخطابي لا يرى أن الضعيف المعتضد بغيره من قبيل الحسن ، بل كثير من أهل الحديث لا يعدونه من قبيل الحسن خلافاً للترمذي[٢] .

هذا في الحسن لغيره ، أما الحسن لذاته فقط نص ابن الصلاح[٣] وغيره

---

(١) فتح المغيث (١/ ٧٨) .

(٢) انظر : نص كلامه في النكت (١/ ٣٨٧) .

(٣) علوم الحديث (ص٣٦-٣٧) ، وانظر : الفصل الثالث في هذا الباب لمزيد من التفصيل .

أن عدداً من المحدثين كابن خزيمة وابن حبان والحاكم يُدخلون الحسن لذاته في الصحيح ولا يفردونه عنه ، بل وجدتُ الحافظ ابن حجر يقول : « فكم في كتاب ابن خزيمة من حديث محكوم فيه بصحته ، وهو لا يرتقي عن رتبة الحسن ، وكذا في كتاب ابن حبان ، بل وفيما صححه الترمذي من ذلك جملة مع أن الترمذي ممن يفرق بين الصحيح والحسن »(١) .

ونص رحمه الله أن الإمام الشافعي والإمام أحمد أطلقا الحسن على الحديث الصحيح(٢) ، وقد ذكر ابن دقيق العيد(٣) والذهبي(٤) أن إطلاق الحسن على الأحاديث الصحيحة موجود في كلام المتقدمين .

فإذا أخذ طالب علم تعريف الحسن لذاته عند ابن الصلاح أو الحافظ ابن حجر وطبقه على بعض تحسينات الشافعي أو أحمد أو ابن المديني أو البخاري أو يعقوب بن شيبة التي أطلقوها على أحاديث صحيحة لا يُشك في صحتها ؛ ألن يجد التعريف قد أقصى تحسينات أولئك الأئمة وأبعدها عنه ؟! ولماذا لا تكون داخلة في تعريف الحسن ؟ وهل نتأول تحسيناتهم في

(١) النكت لابن حجر (١/ ٢٧٠) .

(٢) المرجع السابق (١/ ٤٢٤-٤٢٥) .

(٣) الاقتراح (ص١١) .

(٤) الموقظة (ص٣٢) .

سبيل بقاء التعريف أم نعيد النظر في التعريف ليتلاءم مع إطلاقاتهم واستعمالاتهم وهم أئمة الاصطلاح الذين تُستقى منهم مصطلحات الفن ؟

وقد يقول البعض : ولكنهم استعملوا الحسن هنا استعمالاً لغوياً لا اصطلاحياً ؟

والجواب عنه : بأن كل مصطلحات المحدثين بدون استثناء يوجد رابط بين استعمالها الاصطلاحي وأصل وضعها في اللغة ، ثم هل يوجد في كلامهم أنهم لم يريدوا المعنى الاصطلاحي أم هذا تأويل من القائل ؟

وهل قولهم : « حديث ثابت » و « حديث قوي » و « حديث جيد » ونحوها ممن استعمل في الصحيح والحسن لذاته تختلف عن « الحسن » ؟ ولماذا جعلتم « ثابت » و « جيد » و « قوي » و « محفوظ » أسماء دالة على القبول ولم تعاملوا الحسن مثلها ؟ !

٢- للمحدثين عدد من المسائل الجوهرية اختلفوا فيها اختلافاً مؤثراً على حجية الحديث ، ولبعض هذا المسائل انعكاس على تحسين الأحاديث، ومن أشدها التصاقاً بالحديث الحسن ، مسألة تفرد الصدوق بحديث لم يروِ الثقات هل يُقبل مثل هذا التفرد أم يعد منكراً ؟ وسيأتي توضيح ذلك في الفصل السادس .

فمن يقبله يحسنه أو يصححه ، ومن لا يقبله يرده وقد يستنكره ويضعفه، فما هو حسن عند طائفة قد يكون صحيحاً أو ضعيفاً عند غيرهم ومن ذلك على سبيل المثال : اشتراط بعضهم ثبوت اللقاء في السند المعنعن، واكتفاء بعضهم بالمعاصرة مع سلامه التدليس وعدم قيام دليل على عدم اللقاء ، فالبخاري مثلاً حَسَّن حديثاً يرويه سليمان بن بريدة عن أبيه مرفوعاً في مواقيت الصلاة ، وسليمان عنده لم يذكر سماعاً من أبيه ، فعلى شرطه في المعنعن لا يحتج بهذا الحديث ، ولكن لما قامت عنده عدة قرائن ـ ذكرناها فيما سبق ـ تدل على قوة احتمال ثبوت الحديث حسنه بهذا الاعتبار ، وأما الإمام مسلم فقد صححه لأنه موافق لمذهبه في المعنعن[1] .

فللبخاري اعتباره في التحسين لا يوافقه عليه مسلم ولذا صححه .

وكذا حديث حمنة بنت جحش في المستحاضة حسنه البخاري لشكه في ثبوت اللقاء بين بعض رواته ، وخالفه تلميذه الترمذي وصححه ، وكذا شيخه أحمد بن حنبل صححه أيضاً ، وقد ضعفه آخرون .

والأمثلة على ذلك كثيرة تدل على أثر المسائل الخلافية في اختلاف الأئمة في تصحيح أو تحسين أو تضعيف الحديث الواحد وذلك تبعاً لاختلاف

---

(١) انظر مبحث البخاري ، النص (٢٢)

آرائهم واجتهاداتهم ، مما يؤكد أن تحسين الأحاديث يرجع في كثير من الأحيان إلى نظر من استحسنها واختياراته في مسائل أصول الحديث ومدى تشدده أو تساهله ونحو ذلك .

وما دام الأمر كذلك فهل يصبح من الممكن إيجاد تعريف جامع مانع دقيق تندرج فيه كل تحسينات ابن المديني و البخاري وأحمد بن حنبل و أبي زرعة وأبي حاتم والترمذي والبزار وابن شاهين والبيهقي وابن عبد البر وغيرهم ؟!

الجواب في نظري : كلا ، لا يمكن ذلك كما قال الإمام الذهبي ، ولكني أزعم انطلاقاً من قاعدة : « ما لا يُدرك كله لا يُترك جله » أن حصر استعمالات المحدثين « للحسن » ممكن .

والضابط الكلي في ذلك كما ذكرته فيما تقدم : أن الحسن يستعمله المحدثون ويريدون به أحد أمرين لا ثالث لهما :

الحسن الاحتجاجي : وهو الذي يستحسنونه لقوته أو لسلامته من موجبات الضعف في نظر من استحسنه .

الحسن الإعجابي : وهو الذي يستحسنونه لميزةٍ فيه ، إما لغرابته وإما لسياقه وإما لفائدةٍ فيه ونحو ذلك .

وللوقوف على مزيد من الإيضاح لما يدخل تحت كل قسم منهما يُرجع

للفصل المتعلق بمعاني الحسن ودلالته[١] ، فأي تحسين يرد عليك في كلام المحدثين فهو يقيناً داخل في أحد هذين القسمين ، وإذا استشكلت الأمر فانظر في سياق الكلام والملابسات المحيطة بالنص ، ومَنْ القائل وطبيعة المصدر المنقول عنه ونحو ذلك .

وبما أن الذي يعنينا هنا هو الحسن الاحتجاجي فنستطيع ـ بإذن الله وحوله وقوته ـ أن نضبطه بضابط خاص تندرج فيه كل تحسينات الأئمة المتعلقة به :

[كل حديث حُسِّن وليس بصحيح الإسناد ، فذلك لوجود مانع من تصحيحه ، لا يوجب رده في نظر من استحسنه ، إما لعدم قوته[٢] ، وإما لظهور قرائن حفت به[٣] تُرجح مقتضى القبول فيه]

وهذا الضابط كما هو ظاهر خلاصة لكل التعاريف السابقة مع مراعاة استعمالات المحدثين .

فإطلاق الحسن على الصحيح داخل فيه بدلالة : « كل حديث حُسِّن وليس بصحيح الإسناد » ففي هذا إشعار بأن من تحسينات الأئمة ما يطلق

(١) انظر الفصل الرابع من الباب الأول .

(٢) أي عدم قوة المانع .

(٣) أي أن الحديث قد يكون فيه ضعف ولكن تحف به قرائن تُرجح قبوله .

على الحديث الصحيح الذي لا مطعن عليه .

ويدخل فيه الحسن لذاته الذي عرفه ابن الصلاح وابن حجر ، فمن خف ضبطه إذا وجد في سند امتنع من تصحيحه ـ على رأي من يقول بذلك ـ ولكن هذا السبب المانع لا يوجب رد الحديث وإلحاقه بمنزلة الضعيف لأنه مانع غير قوي في نظر من استحسن الحديث ، فالحاصل أن هناك مانعاً من التصحيح ، ومانعاً من التضعيف ، فيحسن الحديث لقوة المانع من التضعيف أو بعبارة أخرى لعدم قوة المانع من التصحيح وقدرته على تضعيف الحديث ورده ، وذلك لأن الغالب على مرويات من عرف بخفة الضبط الصحة والاستقامة فالحكم للأغلب ، وإن كان في الحديث قصور عن مرتبة الصحيح بسبب وجود أوهام غير كثيرة لدى ذلك الراوي .

ويدخل فيه الحسن لغيره لأن وجود انقطاع في السند مثلاً أو سوء حفظ في أحد رواة الحديث يُعد مانعاً معتبراً في رد الحديث واستحقاقه وصف الضعف ، ولكن وجود شواهد أو متابعات تجعل من استحسنه يقوي جانب قبوله لقوة القرائن التي حفت به .

ويدخل فيه كل حديث حُسِّن لوجود ضعف قريب محتمل فيه كوجود مستور أو مجهول فبعض الأئمة لا يرى الجهالة سبباً كافياً لرد الحديث كما

ذكر ابن القطان الفاسي .

ويدخل فيه ما ذكره الزركشي ووجدناه في بعض تحسينات الترمذي من إطلاق الحسن على الحديث المُختلف في رفعه ووقفه أو وصله وإرساله ، فالظاهر أن من حسن مثل ذلك لم ير المانع موجباً لرد الحديث وعدم قبوله أو ترجح له قبوله وتحسينه لظهور بعض القرائن التي حفت به .

ويدخل فيه ما حُسن بسبب شبهة في عدم اتصاله ولكن حفت به قرائن رجحت أنه محفوظ كما رأينا في بعض تحسينات البخاري إلى غير ذلك من إطلاقات الحسن عند المحدثين المقصود بها الاحتجاج وقوة الحديث .

ولا شك أن في المحدثين من هو متشدد ومن هو معتدل ومن هو متساهل ، وكل واحد منهم قد يخالف غيره في بعض المسائل ، ولهذا قيدت كلامي السابق بعبارة : « في نظر من استحسنه » لكي تَسع الآراء المختلفة ولكي يفطن إلى منهج كل إمام ومدى تشدده أو تساهله واختياراته في المسائل المختلفة حين ننظر في تحسيناته .

ولا بد من التأكيد هنا وبشدة أن كثيراً من أئمة المحدثين استعملوا الحسن بوصفه لقباً للحديث المقبول أو غير المردود ، بل قد تلمح في استعمالات بعض المحدثين أنهم جعلوه مقابل شديد الضعف أو مقابل المجمع على تركه ، ومن هذا مثلاً : تسمية البغوي في كتابه مصابيح السنة

ما روي في السنن الأربعة بالحسان ، ويظهر من تصرفه أنه أراد بالحسان أي ما لم يشتد ضعفه ويتفق على تركه ، لأنه من المعروف المشتهر أن أبا داود والنسائي مثلاً لم يخرجا في سننهما عن رجل اجتمع المحدثون على تركه ، وقد صرح أبو داود أنه ما كان فيه من وهن شديد فيبينه ولا يسكت عليه .

المسألة الثالثة : هل حد الحسن لذاته حادث ؟

يقول الإمام الذهبي في معرض كلامه على سكوت أبي داود في سننه : « فلا يلزم من سكوته . . . عن الحديث أن يكون حسناً عنده ، ولا سيما إذا حكمنا على حد الحسن باصطلاحنا المولَّد الحادث ، الذي هو في عُرف السلف يعود إلى قسم من أقسام الصحيح ، الذي يجب العمل به عند جمهور العلماء ، أو الذي يرغب عنه أبو عبد الله البخاري ، ويُمشِّيه مسلم ، وبالعكس ، فهو داخل في أداني مراتب الصحة ، فإنه لو انحطَّ عن ذلك لخرج عن الاحتجاج ، ولبقي متجاذباً بين الضعف والحسن »[1] .

وهذا النص سنعيده في الفصل القادم وسيظهر من تمام كلامه وبجلاء أن قصده هنا الحسن لذاته .

وهذا الرأي من جُملة الآراء المتميزة للإمام الذهبي في الحديث الحسن ،

(١) سير أعلام النبلاء (١٣/ ٢١٤) .

وقد خالف المُتعارف عليه في حد الحسن ، واختار أن تعريفه ميئوس منه لنسبيته كما نقلنا آنفاً ويرى هنا أن حد الحسن الذاتي أو ما يسميه ابن حجر ومن بعده بالحسن لذاته والذي حده ابن الصلاح ، في مقدمته ، اصطلاح مولّد وحادث ، وسيأتي تحرير مذهب الذهبي في تفرد الصدوق الذي يحسنه جمهور المتأخرين ، وهذه الأمور وربما غيرها تدل على أن للذهبي اختيارات في الحديث الحسن في غاية الأهمية لصدورها عن إمام وصفه الحافظ ابن حجر بأنه من أهل الاستقراء التام(١) .

والذي لا شك فيه عندي أن عدداً من كبار المحدثين أطلقوا لقب « الحسن » على رواية الصدوق الذي لم يبلغ درجة الثقة المتقن من حيث كمال الضبط وتمامه ، ولم ينحط إلى درجة سيئ الحفظ ممن كثر وهمه وخطأه، ومن هؤلاء الإمام الترمذي فقد استعمله فيما يقارب ١٩٪ مما قال فيه « حسن » ، و ١ ,٢٨٪ مما قال فيه : « حسن غريب » ، وكذلك البزار والدارقطني والبيهقي وابن عبد البر ، ومن هؤلاء أبو حاتم الرازي ولكن بتفصيل ذكرته فيما تقدم(٢) .

---

(١) نزهة النظر شرح نخبة الفكر (ص٧٣) .

(٢) انظر : المبحث الخاص بأبي حاتم الرازي في الباب الأول ، وانظر : الفصل الثالث لترى كلام البزار والدارقطني والبيهقي وابن عبد البر .

والذهبي لا يخفى عليه مثل هذا ، ولكن يظهر من كلامه أن أحداً من « السلف » لم يخص اسم الحسن بذلك أي أنهم يطلقون الحسن على رواية الصدوق وما دونه ورواية الثقة ، كما يطلقون الصحيح على الثقة وعلى الصدوق ، فلم يقولوا : في كل ما رواه الصدوق « حسن » كما هو اصطلاح المتأخرين .

وهذا لا شك في صحته ، وقد تقدم معنا في مبحث البخاري أنه صحح لرواة لم يبلغوا درجة الثقة ، وكذا الترمذي[1] صحح لجملة من الرواة هم دون الثقة .

وهذا مما يؤكد كلام الذهبي أن ما اصطلح على تسميته بالحسن عند المتأخرين ـ ويقصد الحسن لذاته ـ هو في عُرف السلف يعود إلى قسم من أقسام الصحيح ، وسيأتي في الفصل الثالث عدة نصوص للذهبي يؤكد فيها أن الحسن لذاته موجود في الصحيحين .

ومما يزيد كلامه تأكيداً أن الحافظ ابن حجر قد قال : « إن وصف الحديث بالصحة إذا قَصُر عن رتبة الصحيح ، وكان على شرط الحسن إذا روي من وجه آخر لا يدخل في التعريف الذي عَرَّف به ـ يعني ابن

(١) انظر : المطلب الثاني من المبحث الثاني في الفصل الثاني في باب الترمذي .

الصلاح ـ الصحيح أولاً ، فإما أن يزيد في حد الصحيح ما يُعطي أن هذا أيضاً يسمى صحيحاً ، وإما أن لا يسمى هذا صحيحاً ، والحق أنه من طريق النظر أنه يسمى صحيحاً .

وينبغي أن يُزاد في التعريف بالصحيح فيُقال : هو الحديث الذي يتصل إسناده بنقل العدل التام الضبط أو القاصر عنه إذا اعتضد عن مثله إلى منتهاه ولا يكون شاذاً ولا معللاً .

وإنما قلت ذلك لأنني اعتبرتُ كثيراً من أحاديث الصحيحين فوجدتها لا يتم الحكم عليها بالصحة إلا بذلك .

ومن ذلك : حديث أُبي بن العباس بن سهل بن سعد عن أبيه عن جده ـ رضي الله تعالى عنه ـ في ذكر خيل النبي ﷺ[١] .

وأُبي هذا قد ضعفه لسوء حفظه : أحمد بن حنبل ، ويحيى بن معين ، والنسائي ،ولكن تابعه عليه أخوه عبد المهيمن بن العباس . . وعبد المهيمن أيضاً فيه ضعف فاعتضد ، وانضاف إلى ذلك أنه ليس من أحاديث الأحكام ، فلهذه الصورة المجموعية حكم البخاري بصحته . .

في أمثلة كثيرة قد ذكرتُ الكثير منها في مقدمة[٢] شرح البخاري .

---

(١) صحيح البخاري (٢٨٥٥) .

(٢) هدي الساري ـ الفصل الثامن ، وانظر: الفصل التاسع الخاص بالرواة المتكلم فيهم .

ويوجد في كتاب مسلم منها أضعاف ما في البخاري »[١] .

وسيأتي في الفصل الثالث أيضاً كلام الحافظ ابن حجر أن ابن خزيمة وابن حبان والحاكم يُدخلون الحسن في صحاحهم ولا يفردونه عن الصحيح .

ولا أعرف أن أحداً من أئمة الحديث المشهورين قبل ابن الصلاح استعمل في أحكامه على الأحاديث « الحسن » في الحسن لذاته فقط ، بل الموجود في كلام الترمذي إدخال الحسن لذاته في الحسن لغيره ولم يفصل بينهما . وكذا البزار وهو من المكثرين في التحسين لم يفصل فيما يحسنه بين ما يرويه الثقة عن ما يرويه الصدوق عن ما يرويه من كان ضعفه محتملاً عنده، فالكل أطلق عليه التحسين . فتمييز الحسن لذاته يستقيم لو وجدنا أحد الأئمة لم يستخدم لفظ« الحسن » إلا في الحسن لذاته فقط ، ولهذا فلعل الذهبي رأى « أن حد الحسن باصطلاحنا مولد وحادث » .

ومع التسليم المطلق بأن حد الحسن لذاته ـ كما ذكرت آنفاً ـ يوجد في إطلاقات بعض الأئمة إلا أنه قد يكون من الأولى أن يُوضَّح ويُبين أن ما يسمى بالحسن لذاته يُدخله بعض المحدثين في تحسيناتهم إلا أن الأشهر في

(١) النكت لابن حجر (١/ ٤١٦-٤١٩) .

القرنين الثالث والرابع الهجريين إدخاله في الصحيح ، ولم يُؤثر عن أحدٍ من الأئمة في ذلك العصر أنه قصر تحسيناته على الحسن لذاته فقط أو أنه امتنع عن إدخاله فيما يصححه .

والظاهر أن ابن الصلاح والحافظ ابن حجر وغيرهما إنما استخدما تقسيم الحسن إلى نوعين بغرض التوضيح وتقريب المعاني ، وهذا لا تثريب عليهما فيه ، ولا شك في أن بعض المحدثين قد أطلقوا « الحسن » في الحسن لغيره ، وبعضهم قد أطلقه على « الحسن لذاته » في بعض تحسيناته .

فنخلص إلى أن حقيقة الحسن لذاته وماهيته موجودة في بعض تحسينات المحدثين من غير شك ، إلا أنني لم أجد من المحدثين من جعل كل تحسيناته أو أغلبها في الحسن لذاته فقط ، ولكنهم يدخلونه فيما يحسنونه باعتبار أن لقب « الحسن » عَلَمٌ على الحديث المقبول غير المردود في نظر من استحسنه إن كان قصد به الحسن الاحتجاجي لا الحسن الإعجابي .

وقد وجدت الذهبي وصف عدداً من الرواة بأن حديثهم من قبيل الحسن باعتبار أن لهم أوهاماً تحطهم عن منزلة من يُصحح له ولا تنزل بهم إلى درجة الضعيف(١) ، مما يدل على أنه لا يرى أن تسمية مثل حديث

---

(١) انظر مثلاً : سير أعلام النبلاء (٥/ ٣٦٢) ، (٦/ ١٨٧ ، ٣٨٣) ، (٧/ ٤٢٩) ، (٩/ ٣٤ ، ٤٥٤ ، ٥٠٧) ، (١٠/ ٣٩٢) (٧/ ٣١٩ ، ٣٣٨) .

هؤلاء بالحسن تسمية خاطئة أو لا تنبغي ؛ لمخالفتها لعُرف السلف الذي ذكره آنفاً ، وهذا هو الموقف الصحيح إن شاء الله ؛ لأن المسألة اصطلاحية مختلف فيها من قديم كما بينا فيما تقدم في المسألتين الأولى والثانية .

المسألة الرابعة : إذا أُطلق الحسن عند المتأخرين فعلى أي نوعيه حُمل؟

إذا وجدنا قولاً لأحد المتأخرين ـ ممن يرى أن الحديث قسمان : حسن لذاته وحسن لغيره يقول فيه : « هذا حديث حسن » فعلى أي نوعي الحسن يُحمل قوله ؟

الأصل أنه عند الإطلاق ينصرف المعنى للأفضل والأعلى والأقوى ، فيُحمل على الحسن لذاته ، هذا هو الأصل المتعارف عليه .

ولكن وجدتُ الحافظ ابن حجر في عدد من مصنفاته يقول : « هذا حديث حسن » ويكون في السند رجل محكوم عليه بالضعف عنده ، ويظهر من سياق الكلام أنه يريد الحسن لغيره لا الحسن لذاته .

ومن ذلك مثلاً : أنه ذكر حديثاً عن غالب التمار عن مسروق بن أوس عن أبي موسى الأشعري مرفوعاً : « في الأصابع عشرٌ عشرٌ »[1] . ثم قال بعده : « هذا حديث حسن ، أخرجه أبو داود وابن ماجه وابن حبان من

---

(١) أخرجه أبو داود (٤٥٥٧) ، وابن ماجه (٢٦٥٤) ،وابن حبان في صحيحه (١٣/ ٣٦٧) .

طرق عن غالب التمار »[١] .

وفي سنده : مسروق بن أوس ، قال فيه في التقريب : « مقبول »[٢] ، فالظاهر من قولــه : « حسن » أي حسن لغيره ، وقد ساق قبله شاهداً من حديث عمرو بن شعيب . وذكر حديثاً في سنده :عطية بن سعد العوفي وهو : « صدوق يخطئ كثيراً »[٣] وقال : « هذا حديث حسن »[٤] ويُعرف بقراءة تخريجه أنه يقصد حسناً لغيره وليس لذاته . وذكر حديثاً ثم قال : « هذا حديث حسن .. وسليمان بن أبي سليمان ليثي بصري ، لا أعرف فيه جرحاً ولا راوياً عنه إلا قتادة »[٥] .. إلى غير ذلك من الأمثلة التي تدل على أنه يطلق الحسن على الحسن لغيره . وأحياناً تتضح معنى عبارته بكلام بين أنه قوى الحديث لاعتضاده ، وأحياناً يعرف القارئ مقصوده من وجود روايات أخرى في الموضوع نفسه[٦] .

---

(١) موافقة الخُبر الخَبر (١/ ٤٥٣) .

(٢) تقريب التهذيب (٦٦٠٢) .

(٣) المرجع السابق (٤٦١٦) .

(٤) الأمالي المطلقة (ص١٩٣) .

(٥) المرجع السابق (ص٢١٨-٢١٩) .

(٦) للمزيد انظر : الأمالي المطلقة (ص٢٤ ، ٣٢ ، ٤٧ ، ٧٨ ، ٨٠ ، ٩٠ ، ١٤١ ، ١٨٩ ، ١٩٦ ، ٢٢٠ ، ٢٢١ ، ٢٢٢ ، ٢٥١) وانظر موافقة الخبر (١/ ٥١ ، ٢١٨ ، ٢٣٤ ، ٤٥٧ ، ٥١٠) .

والفائدة التي نخرج بها من ذلك أن الحافظ ابن حجر من عادته أنه يطلق الحسن في حكمه على الحديث الحسن لذاته وعلى الضعيف المعتضد بغيره أحياناً ، ولهذا فإن استدراكات بعض طلبة العلم على الحافظ فيما سكت عليه في شرحه « فتح الباري »(١) أو فيما حسنه بالنص بعضها في غير محلها لأنهم لم يتنبهوا إلى أنه قد يطلق التحسين في الحديث الضعيف المعتضد بغيره .

ومن تأمل تحسيناته في « تخريج الأذكار » و « موافقة الخُبر » و « الأمالي المطلقة » سيتبين له صحة ما ذكرته ، وهذه الكتب أكثر فائدة من حيث معرفة منهج ابن حجر في التخريج واختياراته في الحكم على الأحاديث من « الدراية » و « التلخيص الحبير » و « تخريج أحاديث الكشاف » لأن هذه الأخيرة في حقيقتها مختصرات لكلام غيره .

(١) ذكر في هدي الساري (ص٦) أنه عند شرحه لصحيح البخاري سيقوم باستخراج ﷺ ما يتعلق به غرض صحيح في ذلك الحديث من الفوائد المتنية والإسنادية من تتمات وزيادات وكشف غامض وتصريح مدلس . . منتزعاً كل ذلك من أمهات المسانيد والجوامع . . بشرط الصحة أو الحسن فيما أورده من ذلك ﷺ.

الفصل الثاني

الاصطلاحات المشابهة للحسن لذاته

وفيه مبحثان :

المبحـــث الأول : حصر المصطلحات المشابهة .

المبحث الثاني : هل سكوت أبي داود في سننه يُعد تحسيناً ؟

المبحث الأول

حصر المصطلحات المشابهة

ذكر الحافظ ابن حجر في خاتمة مباحثه للحديث الحسن ما يلي : « قد قررنا أنهما - يعني الصحيح والحسن - في حيز القبول ، وقد وجدنا في عبارة جماعة من أهل الحديث ألفاظاً يوردونها في مقام القبول ينبغي الكلام عليها وهي : الثابت ، والجيد ، والقوي ، والمقبول ، والصالح ، وسنستوفي الكلام على هذه الأنواع في آخر الأنواع في آخر الكتاب إن شاء الله »[١] .

ولكن كما قال فضيلة الشيخ الدكتور ربيع بن هادي : « لم يُقدَّر للحافظ رحمه الله أن يكمل الكتاب »[٢] .

والذي يعنينا هنا هو هل هذه الألفاظ تشمل الحسن لذاته أم أن بعضها أعلى منه أو أقل منه؟!

وقبل أن نذكر ما استطعت حصره من الألفاظ المشابهة فلا بد أن أذكِّرَ ما قررته في الفصل السابق من أن كثيراً من متقدمي المحدثين الكبار كابن المديني وأحمد بن حنبل والبخاري ويعقوب بن شيبة والدارقطني وغيرهم لم توجد لديهم تلك الحدود القاطعة والبينة المعالم التي تفصل الصحيح عن

---

(١) النكت لابن حجر (١/ ٤٩٠) .

(٢) النكت لابن حجر (١/ ٤٩٠) .

الحسن لذاته عن الضعيف ، ولا أدل على ذلك من أنهم استعملوا « الحسن » بما يدل على أنه لفظ يدل على الأحاديث المقبولة غير المردودة ، كما أن بعضهم أدخل الحسن في الصحيح ـ كما سيأتي بيانه ـ .

والألفاظ التي وردت عند بعض المحدثين وفيها مشابهة من حيث شموليتها لمعنى القبول وقوة السند ، وهي مستعملة في الحكم على الأحاديث ـ بحسب ما وقفتُ عليه :

١- الثابت ، ٢- الجيد ، ٣- القوي ، ٤- الصالح ، ٥- المحفوظ ، ٦- المعروف ، ٧- المقبول ، ٨- المُشبَّه [١] ، ٩- الوسط ، ١٠- النظيف ، ١١- لا بأس به .

١- الثابت :

يقول الزركشي : « ويقع في عبارتهم : « الثابت » ، ويكثر ذلك في كلام ابن المنذر [٢] ، وهل يستلزم ذلك الحكم بالصحة ؟ . . . وقد كان

(١) ذكر السيوطي في تدريب الراوي (١/ ١٧٧-١٧٨) هذه الألفاظ الثمانية .

(٢) قال النووي في تهذيب الأسماء واللغات(٢/ ١٩٧): « وله عادات جميلة في كتابه «الإشراف» أنه إن كان في المسألة حديث صحيح ، قال : ثبت عن النبي ﷺ كذا ، أو صح عنه كذا ، وإن كان فيها حديث ضعيف قال : رُوينا أو يروى عن النبي ﷺ كذا ، وهذا الأدب الذي سلكه هو طريق حذاق المحدثين » قلتُ : هذا ظاهر جداً في الأوسط والإشراف .

الحافظان قطب الدين عبد الكريم الحلبي[١]،وفتح الدين ابن سيد الناس يقولان : « إن الثابت يختص بالحديث الصحيح دون الحسن » ونازعهما محمد بن الحسن بن علي اللخمي المعروف بابن الصيرفي[٢] ، وصنف في ذلك جزءاً وقفت عليه بخطه ، وقال : « لا يختص به ، بل يشمل الحسن أيضاً . . . »[٣] .

وذكر السيوطي أن « الثابت » يشمل الصحيح والحسن[٤] .

فتحصل لنا مما تقدم أن للمتأخرين رأيين :

الرأي الأول : وهو لقطب الدين الحلبي وابن سيد الناس ، يريان فيه أن « الحسن » لا يدخل في « الثابت » لأنه مختص بالحديث الصحيح .

والرأي الثاني : وهو لابن الصيرفي والسيوطي يريان فيه أن « الحسن »

(١) هو قطب الدين عبد الكريم بن عبد النور بن منير الحلبي الحنفي ، أحد محدثي الديار المصرية المشهورين ، وهو أحد مشايخ الذهبي ، وقد أثنى عليه وأطراه بالحفظ والعناية والتثبت ، توفي سنة (٧٣٥هـ) . تذكرة الحفاظ (٤/ ١٥٠٢) ، وشذرات الذهب (٦/ ١١٠) .

(٢) هو محمد بن الحسن بن علي بن عيسى بن حسن اللخمي ، المعروف بابن الصيرفي ، أحد شيوخ الحديث في البلاد المصرية مات سنة (٧٣٨هـ) . الدرر الكامنة (٣/ ٤٢٣) ومعجم المؤلفين (٩/ ٢٠٦) .

(٣) النكت للزركشي (٢/ ٤٩٠) .

(٤) البحر الذي زخر (٣/ ١٣٣٨) .

داخل في لفظ « الثابت » وقد نقل الزركشي رأي ابن الصيرفي في ذلك في رده على القطب الحلبي وابن سيد الناس فقال : « لا يختص به بل يشمل الحسن أيضاً ، لأن الحسن يحتج به كما يحتج بالصحيح ، وإن كان دونه في القوة » واعترض على نفسه بأن الحفاظ قد استعملوا في مصنفاتهم : « الثابت الصحيح »[١] ، وقالوا : « هذا حديث صحيح ثابت »[٢] ، و « هذا حديث ثابت صحيح »[٣] ، ولم يجعلوا الصحيح تأكيداً للحسن ، ولا الحسن تأكيداً للثبوت ، فلم يقولوا : « هذا حديث حسن ثابت » ، أو « ثابت حسن » .

وأجاب : أنه لا يلزم من عدم استعمالهم ألا يجوز ، ولا شك أن الثبوت يشمل الصحة والحسن لأن اللفظ يحتملهما .

---

(١) هذا الاستعمال ورد في كلام أبي عبد الله الحاكم في المستدرك (٢/ ٥٧٣) وابن عبد البر في التمهيد (١٩/ ٢٢٨) .

(٢) انظر: سنن الدارقطني (١/ ٣٤٥) ، (٢/ ٢٠٤ ، ٢٠٥) والسنن الكبرى للبيهقي (١/ ٤٠٣) (٩/ ٧٤) وأكثر ابن عبد البر في التمهيد من استعمال هذا التركيب انظر مثلاً : (١/ ٢٥٢) ، (٢/ ١٠٧) ، (٩/ ١٢٢) ، (١٨/ ١٢) وغيرها .

(٣) انظر : صحيح ابن خزيمة (٣٧٩ ، ٨٣٤) ، (٣/ ٣٤٩) وسنن الدارقطني (١/ ١٠٨ ، ٣٣٧ ، ٣٣٩ ، ٣٤٨) ، (٢/ ٢٨٢) ، (٣/ ١٠٨) والتمهيد لابن عبد البر (١/ ١٣٩) ، (٢/ ٢٦٤) ، (٦/ ٢٩٢) وغيرها .

وقد قال الدارقطني في سننه[١] في حديث شهادة الأعرابي بهلال رمضان: « إسناده حسن ثابت ».

وقال ابن الصلاح في حديث ابن عمر في « رؤية[٢] الهلال »: « أخرجه أبو داود وهو ثابت »، وقال في حديث « القلتين »[٣] وفي حديث « الوضوء من مس الذكر[٤] »: « حسن ثابت ».

وقد استعمل ابن المنذر في الإشراف[٥] هذه العبارة كثيراً في أول الأبواب فيقول: ثبت أن رسول الله ﷺ فعل كذا وأمر بكذا، ونهى عن كذا، استعملها في أحاديث كثيرة حسنها الترمذي ولم يخرجها البخاري

---

(١) سنن الدارقطني (٢/ ١٦٩)، ونقل ابن عبد البر في التمهيد (١٧/ ١٩١) أن الإمام أحمد قال في حديث « حسن ثابت ».

(٢) أخرجه أبو داود (٢٣٤٢) بلفظ: « تراءى الناس الهلال فأخبرت رسول الله ﷺ أني رأيته فصامه وأمر الناس بصيامه ».

(٣) هو حديث: « إذا كان الماء قلتين لم ينجسه شيء » أخرجه أبو داود (٦٣) والنسائي (١/ ٤٦) وصححه ابن خزيمة (٩٢) وابن حبان (٤/ ٥٧) والحاكم (١/ ١٣٢).

(٤) في الوضوء من مس الذكر عدة أحاديث لم يحدد مقصوده منها وأشهرها حديث بُسرة بنت صفوان أخرجه أبو داود (١٨١) وصححه ابن خزيمة (٣٣) وابن حبان (٣/ ٣٩٦) والحاكم (١/ ١٣٦) وآخرون كما في التلخيص الحبير (١/ ١٢٢).

(٥) الإشراف في مسائل الإجماع والخلاف طبع بعضه في قطر في مجلدين، وطبع جزء منه في دار طيبة بالرياض وذكر المحققان أن الموجود منه بعضه.

ولا مسلم .

كقولــه : « ثبت أن رسول الله ﷺ قال لعثمان بن أبي العاص : « واتخذ مؤذناً لا يأخذ على أذانه أجراً »(١) ، قال الترمذي فيه : « حسن » .

وقال : « ثبت أن رسول الله ﷺ قال : « لا نكاح إلا بولي »(٢) ، وقد حسنه الترمذي » .

قال ـ ابن الصيرفي ـ : وهذا الذي قلناه في تسمية الثبوت للحسن ينبني على اتحاد حكم الصحيح والحسن في وجوب العمل بهما في الأحكام ، فمن نظر إلى حكم الحسن جاز أن يسميه صحيحاً مجازاً اعتباراً بحكمه كما فعل غير واحد من الأئمة ، ومن لم يسمه صحيحاً وهم الأكثرون نظروا إلى حقيقة إسناد الحسن ، فعلى هذا الإشكال في جواز تسمية الحسن بالثابت

---

(١) نقل محقق النكت للزركشي أن هذا النص في الإشراف (ج١ ، ل/ ٩٠أ) ولا أدري هل اطلع على نسخة لم يطلع عليها المحققان أم ماذا ؟ لأن قسم العبادات منه كما ذكر المحققان غير موجود في مخطوطتي الكتاب .

(٢) جامع الترمذي (٢٠٩) وقد صححه جمع من الحفاظ كما في القائمة الأولى المخصصة لتحسينات الترمذي ، وأما حديث « لا نكاح إلا بولي » فهو في الجامع (١١٠١ ، ١١٠٢) وانظر نفس القائمة ستجد عدداً من الحفاظ صححوه أيضاً ، فلا يتم لابن الصيرفي الاستدلال بتحسين الترمذي لأنه من الممكن الرد عليه بأن ابن من الممكن أنه يرى المحدثين من قبيل الصحيح كابن حبان وغيره .

اعتباراً بحكمه ، وهل يسمى الحسن ثابتاً اعتباراً بإسناده على مذهب الجمهور ، فإن درجته متوسطة بين الصحيح والضعيف ، فيه ثلاثة احتمالات :

ثالثها : التفصيل بين ذا ، ومستور لم تتحقق أهليته ، وليس مغفلاً كثير الخطأ ولا ظهر منه سبب مفسق ، ويكون متن حديثه معروفاً ، فلا يسمى حديثه ثابتاً لعدم تحقق الأهلية ، وبين راوٍ اشتهر بالصدق والأمانة وهو مرتفع عن حال من يُعد تفرده منكراً فيمسي حديثه ثابتاً لوجود الثناء عليه وشهرته ، فإن درجات الحسن متفاوتة كما أن درجات الصحيح والضعيف تتفاوت .

فإن قلت : قولهم : « هذا حديث حسن ثابت » يقتضي إسنادين : حسن، والآخر ثابت كما اقتضى قولهم : « حديث حسن صحيح » .

قلتُ : لا يتجه ذلك ، لجواز أن يكون الثبوت أُريد به تأكيد الحسن وهو المطلوب ، أو الصحة فهو محتمل لهما .

فلا يحكم بالصحة في لفظ « الثبوت » إلا بأمرٍ صريح ، وليس في الثبوت صراحة في الصحة ، وقال الترمذي في غير حديث : « هذا حديث

صحيح حسن »[١] كما يقول : « حسن صحيح » ، وقال الدارقطني في سننه : « إسناد صحيح حسن »[٢] ، وقال أيضاً : « هذا إسناد صحيح ثابت »[٣] »[٤] .

والراجح في نظري أن أي محدث يحكم على حديثٍ بأنه ثابت فهذا قول قاطع منه أن الحديث مقبول في نظره ومحتج به عنده ، فإن كان مطلق

(١) استشكل محقق النكت للزركشي هذه العبارة لأنها كتبت عنده في الأصل هكذا : « هذا حديث حسن صحيح » كما يقول : « حسن صحيح » . وظهر لي من سياق الكلام أن ابن الصيرفي يريد أن تقديم الصحة على الحسن وارد في كلام الترمذي كتقديمه الحسن على الصحة ، وهذا صحيح موجود ولكن بكمية قليلة وأكثره في نسخة الكروخي المخطوطة انظر مثلاً (ق٢٥٦/أ) حديث رقم (٣٧٦٨) في جامع الترمذي ، و (ق٢٦١/أ) حديث رقم (٣٨٦٠) من جامع الترمذي فقد ورد فيهما قول الترمذي : « هذا حديث صحيح حسن » وللمزيد انظر : نسخة الكروخي (ق٦١/أ ، ٦٨/ب ، ١٠٠/أ ، ١٢٩/أ ، ١٣١/ب ، ١٣٩/ب ، ١٥٧/أ ، ٧١/ب ، ١٩٨/ب) ويقابلها من أرقام أحاديث المطبوع : (٨٠٦ ، ٩١١ ، ١٣٧٣ ، ١٨٧٨ ، ١٩٢٥ ، ٢٠٩٩ ، ٢٢٣٨٩ ، ٢٦١٠ ، ٣٠٢٨) وورد في المطبوع في عدة مواضع « صحيح حسن » ولكنها مخالفة لما في الكروخي إما بزيادة وإما بتغيير التركيب إلى « حسن صحيح » وهو الغالب في استعمال الترمذي .

(٢) انظر : سنن الدارقطني (٢/ ١٩٨) ولم أقف فيه إلا على هذا الموضع فقط .

(٣) انظر : سنن الدارقطني (١/ ٣٤٥) ، (٢/ ٢٠٤ ، ٢٠٥) .

(٤) النكت للزركشي (٢/ ٤٩٠ - ٤٩٥) .

الثبوت ممن لا يُعرف في كلامه إلا الحكم بالصحة والضعف ، فالغالب أنه أراد بالثبوت الصحة ويدخل فيها الحسن لذاته كما هو مذهب طائفة من أهل الحديث في عدم التفريق بين الصحيح والحسن لذاته ، وإن كان مُطلق الثبوت ممن يُعرف عنه بأن الحسن منزلة وسطى بين الصحة والضعف فينظر في إسناده هل أراد الصحة أم الحسن ؟ ويجوز أنه يُدخل الحسن فيما يقول فيه : « ثابت » ولا يُعرف هذا إلا بالنظر في كل إسناد .

وعلى أية الحال فلا ثمرة حقيقية من بيان دخول الحسن في « الثابت » أو عدم دخوله ، فلو فرضنا أننا بعد البحث والتفتيش تأكدنا من أن أحد الأئمة لا يطلق الثابت إلا على الحديث الصحيح ، فهل يستقيم أن نستنبط من ذلك أن الحسن غير محتج به عنده ؟ ، الذي أراه أن ذلك غير لازم ، والتحقيق أنه لم يظهر لي مانع من إدخال الحسن لذاته في « الثابت » وخاصة عند المتأخرين كابن الصلاح ومن بعده وممن استخدم لفظ الثبوت في الحكم على الحديث من قدماء أئمة الحديث الإمام الفقيه محمد ابن إدريس الشافعي رحمه الله فقد قال في عدد من الأحاديث : « هذا حديث ثابت »[1] وأيضاً بصيغة الجمع « أحاديث ثابتة »[2] ، وهذه

(١) الأم الشافعي (٢/ ٥) ، (٤/ ١٤٢) ، واختلاف الحديث (ص١٨١) .

(٢) انظر : الأم (٣/ ٩ ، ١٠ ، ١٨٩) ، (٤/ ٦٥) .

الصيغة الأخيرة منتشرة بكثرة عند الحفاظ الأوائل في القرنين الثالث والرابع الهجريين .

٢- الجيد :

قال الزركشي : « وقع في عبارة بعضهم : « الجيد » كالترمذي في الطب من جامعه(١) ، ومراده الصحيح . . وقال ابن المبارك : « ليس جودة الحديث قُرب الإسناد ، بل جودة الحديث صحة الرجال » ذكره ابن السمعاني في أدب الاستملاء(٢) »(٣) .

ونقل السيوطي(٤) عن الحافظ ابن حجر أن ابن الصلاح يرى التسوية بين الجيد والصحيح ، وكذا البلقيني قال : الجودة يُعبَّر بها عن الصحة ، وكذا قال غيره : لا مُغايرة بين جيد وصحيح عندهم .

إلا أن السيوطي بعد أن نقل ذلك قال : « إلا أن الجهبذ منهم لا يعدل عن صحيح إلى جيد إلا لنكتة ، كأن يرتقي الحديث عنده عن الحسن

---

(١) الجامع (٢٠٣٥) قال : « هذا حديث جيد غريب » وهو في الكروخي كذلك (ق١٣٦/ ب) ولم يستعمل الترمذي هذا التركيب إلا في هذا الموضع فقط ، وأما ما ورد في المطبوع (١٩٧٢) فليس في الكروخي (ق١٣٣/ ب) .

(٢) أدب الإملاء والاستملاء (ص٥٧) .

(٣) نكت الزركشي (٢/ ٤٨٨-٤٨٩) .

(٤) تدريب الراوي (١/ ١٧٨) .

لذاته ويتردد في بلوغه الصحيح ، فالوصف به أنزل رتبة من الوصف بصحيح »[١] .

ولو صح كلام السيوطي لكانت لفظة « جيد » منزلة بين الصحيح والحسن ، ولا قائل بهذا من متقدمي المحدثين فيما أعلم ، ولكن لعل هذا الوصف يصدق على بعض الحفاظ المتأخرين .

وممن استعمل لفظ جيد بمعنى الصحيح من كبار النقاد المتقدمين الإمام الجهبذ يحيى بن معين فقد قال : « قد روى عثمان بن حكيم عن سعيد بن يسار عن ابن عباس : « أن النبي ﷺ كان يقرأ في ركعتي الفجر ﴿ آمنا بالله وما أنزل إلينا ﴾ » قال عباس بن محمد الدوري : ما تقول في إسناده ؟ قال يحيى : « جيد »[٢] وقد وثق يحيى عثمان[٣] وسعيد[٤] ، والحديث صححه مسلم [٥] وابن خزيمة[٦] ولا مطعن في إسناده[٧] .

---

(١) تدريب الراوي (١/ ١٧٨) .

(٢) تاريخ ابن معين برواية الدوري (٣/ ٥٢١-٥٢٢) .

(٣) الجرح والتعديل (٦/ ١٤٧) .

(٤) تاريخ ابن معين برواية الدوري (٣/ ١٥٧) .

(٥) صحيح مسلم (٧٢٧) .

(٦) صحيح ابن خزيمة (١١١٥) .

(٧) ولابن معين نص آخر في تاريخه (٤/ ٢٤٠) .

وكذلك علي بن المديني له عدة نصوص[١] منها قوله في حديث رواه مالك عن زيد بن أسلم عن أبيه عن عمر بن الخطاب رضي الله عنه : « هذا إسناد مدني جيد لم نجده إلا عندهم »[٢] وقد صححه البخاري[٣] والترمذي[٤] وابن حبان[٥] .

وقال الحافظ عبد الرحمن بن إبراهيم المعروف بدُحيم : « حريز بن عثمان حمصي ، جيد الإسناد ، صحيح الحديث »[٦] .

فقرن الجودة بالصحة .

وقال الإمام مسلم : « وللزهري نحوٌ من تسعين حديثاً يرويه عن النبي ﷺ لا يشاركه فيه أحد بأسانيد جياد »[٧] وقد قال ذلك بعد أن أخرج أحدها في صحيحه[٨] .

---

(١) انظر مثلاً : العلل لابن المديني (ص ٩٦) ، والتمهيد لابن عبد البر (٢٢/ ١١٠) .

(٢) تفسير ابن كثير (٦/ ٣٢٧) تفسير سورة الفتح آية رقم (١) ، وفي مسند الفاروق (٢/ ٦٠٥) .

(٣) صحيح البخاري (٤١٧٧) ، (٤٨٣٣) .

(٤) جامع الترمذي (٣٢٦٢) .

(٥) صحيح ابن حبان (١٤/ ٣٢٠) .

(٦) تهذيب الكمال (٥/ ٥٧٤) .

(٧) صحيح مسلم (٣/ ١٢٦٨) .

(٨) صحيح مسلم (١٦٤٧) .

وقد قال الإمام النسائي في حديث أخرجه في سننه الكبرى : « هذا الحديث إسناده جيد غاية صحيح »[١] وهو متفق عليه[٢] .

وقال في حديث آخر : « هذا إسناد جيد ، وسيف ثقة وقيس ثقة »[٣] .

وقال في حديث آخر : « هذا حديث جيد »[٤] وهو متفق عليه[٥] أيضاً .

وقال الخطابي في حديث : « جيد الإسناد »[٦] وهو متفق عليه[٧] .

وقال ابن حزم في خبر موقوف على أحد الصحابة : « هذا إسناد صحيح جيد »[٨] .

وقال ابن عبد البر في بعض ما صححه : « إسناد صحيح جيد »[٩] .

(١) السنن الكبرى (٣/ ٣٥٦) .

(٢) صحيح البخاري (٥٢٦٧) وصحيح مسلم (١٤٧٤) .

(٣) السنن الكبرى (٣/ ٤٩٠) .

(٤) المرجع السابق (٤/ ٣٢٥) .

(٥) صحيح البخاري (٦٤٦٦) وصحيح مسلم (١٦٦٠) .

(٦) معالم السنن (٢/ ٦٨) .

(٧) صحيح البخاري (٩٤٢) ، وصحيح مسلم (٨٣٩) .

(٨) المحلى (٨/ ٢٢٣) .

(٩) التمهيد (٤/ ٢٨١) .

وذكر الخطيب البغدادي باباً بعنوان : « اختيار جياد الأحاديث وعيونها التي لا يدخل عليها التعليل في أسانيدها ولا متونها »[(١)] .

فهذه النصوص تدل على أن عدداً من علماء الحديث قد أطلقوا لفظ « جيد » على الحديث الصحيح ، فقول السيوطي : « إن الجهبذ لا يعدل عن صحيح إلى جيد إلا لنكتة . .

فالوصف به أنزل رُتبة من الوصف بصحيح » محل نظر إن كان قصده تعميم ذلك .

والراجح أن لفظ « جيد » من ألفاظ القبول العامة التي ليس لأهل الحديث فيها عُرف مستقر محدد المعنى ، ويُقصد به عند من يطلقه في الحكم على الأحاديث أن الحديث في نظره مقبول وقوي ومحتج به ، والغالب ـ فيما ظهر لي ـ عند متقدمي المحدثين إطلاقه على الأحاديث الصحيحة ، ولا يوجد ما يمنع دخول الحسن لذاته فيه عند بعض المتقدمين ، والمسألة تحتاج لمزيد استقراء وتتبع .

---

(١) الجامع لأخلاق الراوي (٢/ ١٣٨-١٤٠) .

أما بالنسبة لمن استقر عندهم التفريق بين الصحيح والحسن لذاته ، فكثير ما يطلقونه على الحسن لذاته وعلى الصحيح أيضاً (١) .

على أنه ينبغي أن ننبِّه هنا إلى أن بعض المتقدمين يُطلق « جيد » بمعنى الحديث المستحسن لغرابته ، فقد قال الحافظ الناقد محمد بن عبد الله بن عمار (ت ٢٤٢هـ) في يحيى بن عبد الحميد الحِمَّاني أحد المتهمين بسرقة الحديث(٢) : « يحيى الحماني قد سقط حديثه . قيل : فما علته ؟ قال : لم يكن لأهل الكوفة حديث جيد غريب ، ولا لأهل المدينة ، ولا لأهل بلدٍ ، حديث جيد غريب إلا رواه »(٣) .

وقال أبو داود في فضل بن سهل الأعرج ـ وهو من رجال الصحيحين(٤) ـ : « أنا لا أحدث عن فضل الأعرج » وقيل له : لِمَ؟ فقال:

---

(١) انظر مثلاً : الحافظ ابن كثير في مسند الفاروق (١/ ١١٢ ، ١١٨ ، ١١٩ ، ١٢٢ ، ١٢٥ ، ١٤٢، ١٤٩ ، ١٥٢) (٢/ ٤٤٦ ، ٤٤٩ ، ٤٥٧ ، ٤٦١ ، ٤٦٤ ، ٤٧١ ، ٤٧٨ ، ٥١٥ ، ٥١٧ ، ٥١٨ ، ٥٥٧ ، ٦١٠ ، ٦٦٧) وانظر للحافظ ابن حجر : تعليق التعليق (٢/ ٧١ ، ٧٦ ، ١٩١) ، (٤/ ٣٧٢) ، وفي فتح الباري مواطن كثيرة جداً .

(٢) انظر ترجمته في : تهذيب الكمال (٣١/ ٤١٩-٤٣٤) .

(٣) تاريخ بغداد (١٤/ ١٧٤) وتهذيب الكمال (٣١/ ٤٢٨) .

(٤) تهذيب الكمال (٢٣/ ٢٢٣) .

« لأنه كان لا يفوته حديث جيد »[١] .

فالجيد كالحسن ينقسم إلى قسمين :

١- جيد احتجاجي .

٢- جيد إعجابي .

٣- القوي :

ذكر ابن النفيس أن اسم الخبر القوي يَعمُّ الصحيح والحسن لذاته[٢] ، وأما السيوطي[٣] فيرى أن القوي كالجيد وقد سبق كلامه آنفاً .

وعلى أية حال فإن وصف الأحاديث والأسانيد بالقوة ليس بكثير في كلام أئمة الحديث ، ولكنهم يكثرون ـ كما هو ملاحظ ـ من وصف الأحاديث بعدم القوة كقولهم : « هذا إسناد ليس بالقوي » ونحوها من عبارات النفي .

ومن النصوص القليلة التي وقفت عليها لأئمة الحديث : قول البيهقي[٤] في أحد الأحاديث : سنده قوي ثم وصفه بالصحة ، وبعض

---

(١) تاريخ بغداد (١٢/ ٣٦٥) وتهذيب الكمال (٢٣/ ٢٢٥) .

(٢) البحر الذي زخر (٣/ ١٣٣٦) ووافقه ابن الملقن كما في التوضيح الأبهر (ص١١) .

(٣) تدريب الراوي (١/ ١٧٨) .

(٤) السنن الكبرى (٣/ ١٣٢) .

النصوص للذهبي(١) .

والمُحقَّقُ الذي لا ريب فيه أننا عندما نجد لإمام من أئمة الحديث من المتقدمين أو المتأخرين حكماً على حديث بأنه قوي فمن المؤكد أنه في نظره مقبول ومحتج به ، سواء كان الحديث من رواية الثقات أم من رواية راوٍ موصوف بخفة الضبط .

٤ - الصالح :

قال السيوطي : « وأما الصالح فقد تقدم في شأن سنن أبي داود أنه شامل للصحيح والحسن ، لصلاحيتهما للاحتجاج ، ويُستعمل أيضاً في ضعيف يصلح للاعتبار »(٢) .

والكلام في معنى « صالح » عند أبي داود سيأتي في المبحث القادم .

وقد ذكر العلامة محمد بن محمد الجزري (ت ٨٣٣هـ) في منظومته الهداية في علم الرواية أن « الصالح » دون الحسن ، وقال السخاوي : « ولم

(١) انظر : سير أعلام النبلاء (١/ ٣٥٣) ، (٤/ ٢٠٦ ، ٤٩١) ، (٨/ ٣٢٣) ، (٩/ ٤٠١) (١٣/ ٥٥١) ، (١٦/ ٤٦٠) وغيرها انظر للمزيد كشف الغطاء عن أحكام الذهبي للأستاذ يحيى الشهري .

(٢) تدريب الراوي (١/ ١٧٨) .

أر من أفرده بنوع خاص »[١] ، ونقل أن ابن الجزري قد قال في بعض تصانيفه : « إن أكثر أئمة الحديث لا يذكرون بعد التصحيح إلا الحسن فقط ، ولا يُفردون الصالح عن الحسن ، فهو عندهم والصالح واحد »[٢].

وقد قال ابن الجزري في « الصالح » : « لو قيل : إنه الحديث الذي في سنده المتصل مستور وهو خال من علة قادحة لم يكن بعيداً »[٣] وقال : « ولا شك أن من الحديث ما لم يكن ضعيفاً بمرة ولا حسناً كحديث أنس رضي الله عنه والذي سكت عليه أبو داود يرفعه : « عليكم بالدلجة فإن الأرض تطوى بالليل »[٤] ، فإن في سنده أبا جعفر الرازي واسمه عبد الله ابن ماهان ، وقد تُكُلِّم فيه لكنه غير ضعيف بمرة حتى وثقه بعضهم ، وهذا يقتضي إفراد نوع متوسط بين الحسن والضعيف .

ويشهد لذلك صنيع المنذري في اختصار السنن ، فإنه تعقب كثيراً من الأحاديث من حيث أنه سكت عليها وليست على شرط الحسن ، فإن هذا مما يُظهر نوع الصالح . . وحينئذ فما سكت عليه ولم يبلغ درجة الصحيح

(١) الغاية شرح الهداية (١/ ٢٥١) .

(٢) المرجع السابق (١/ ٢٥٣) .

(٣) الغاية في شرح الهداية (١/ ٢٥٣) .

(٤) سنن أبي داود (٢٥٧١) .

فإن أقره المنذري عليه فهو حسن ، وإن اعترض عليه بما يقتضي أن لا يكون حسناً فهو صالح عنده . .

ونحوه قول يعقوب بن شيبة[١] في بعض الأحاديث : إسناده وسط ليس بالثبت ولا الساقط هو صالح »[٢] .

ومن النصوص التي وقفتُ عليها واستعمل فيها الصالح بمعنى الحديث غير شديد الضعف الذي لا يصلح للاحتجاج ، قول الإمام الشافعي : « وهذه الرواية صالحة ليست بالقوية ولا الساقطة »[٣] .

ومن ذلك قول الإمام علي بن المديني : « هذا حديث صالح الإسناد ، وليس بالصافي ، وهو حديث كوفي لا نحفظه إلا من هذا الوجه ، وأبو عقيل ضعَّفه أبو أسامة »[٤] .

وقد وقفت على نصٍ للإمام النسائي يقول فيه : « هذا حديث صالح »[٥] في حديث أخرجه البخاري في

(١) مسند عمر ليعقوب بن شيبة (ص٩٣) .

(٢) الغاية في شرح الهداية (١/ ٢٥٣-٢٥٤) .

(٣) معرفة السنن والآثار (١٤/ ٣٥٣) .

(٤) مسند الفاروق (١/ ٣٣٣) .

(٥) السنن الكبرى للنسائي (٣/ ٤٨٠) .

صحيحه[١] بنفس السند .

ولهذا التنوع في إطلاق « صالح » يحتاج الأمر إلى مزيد احتياط لأن أهل الصنعة ليس لهم عرف مستقر في ذلك ، وهذا المصطلح يحتاج لأن يفرده أحد الباحثين ببحث مستقل .

٥- المحفوظ :

وهذا اللفظ يستعمل بكثرة في مواضع الاختلاف بين الرواة ، ويُقصد به الرواية الراجحة أو الطريق التي يرويها من هم أوثق وأولى ممن خالفهم فيدخل فيه ما يرويه الثقة أو الصدوق . واستعمال المحدثين لهذا اللفظ كثير جداً وخاصة في كتب العلل ، كعلل الترمذي الكبرى ، وجامعه ، والعلل لابن أبي حاتم ، والعلل للدارقطني وغيرها .

٦- المعروف :

قال السيوطي : « وأما المعروف فهو مقابل المنكر ، والمحفوظ مقابل الشاذ »[٢] .

ولفظ « المعروف » استعماله قليل عند المحدثين مقارنة بالمحفوظ ، ويندر استعماله في الحكم على الأسانيد كما تستعمل ألفاظ « صحيح »

(١) صحيح البخاري (٥٢٨٣) .

(٢) تدريب الراوي (١/ ١٧٨) .

و« حسن » و « ثابت » و « جيد » ، وغالب ما يؤتى به في مواضع الاختلاف بقصد بيان خطأ أحد الرواة ، وتعيين الرواية الثابتة والراجحة التي هي الصواب في نظر المتلفظ به .

ومن المواطن النادرة التي وقفت عليها والتي استعمل فيها لفظ « المعروف » في الحكم على حديث لا يوجد فيه اختلاف بين رواته ، قول الإمام الشافعي : « هذا حديث ثابت معروف عندنا » (١) .

ولفظ « المعروف » يحتمل دخول رواية الصدوق فيه كما يدخل فيه من غير شك رواية الثقة .

٧- المقبول :

وهذا أيضاً من الألفاظ القليلة الاستعمال في الحكم على الأسانيد ، ويدخل فيه ما يرويه الثقة وكذا ما يرويه الصدوق ، ويستعمل في الحكم على الرواة أكثر من استعماله في الحكم على الأحاديث .

وقد وقفت على بعض النصوص في استعماله ، منها قول الجوزجاني في مرويات صالح مولى التوأمة : « حديث ابن أبي ذئب عنه مقبول لسنه وسماعه القديم »(٢) .

---

(١) الأم (٤/ ١٤٢) .

(٢) أحوال الرجال (ص١٤٤) .

وقول أبي حاتم في عمارة بن أُكيمة : « هو صحيح الحديث ، حديثه مقبول »[١] .

وقول محمد بن إسحاق بن منده (ت٣٩٥هـ) : « كل هذه الأسانيد مقبولة أخرجها محمد بن إسماعيل ، ومسلم بن الحجاج ، والجماعة »[٢] .

٨- المُشبَّه :

قال السيوطي : « وهو يطلق على الحسن وما يقاربه ، فهو بالنسبة إليه كنسبة الجيد إلى الصحيح .

قال أبو حاتم[٣] : أخرج عمرو بن حصين الكلابي أول شيء أحاديث مُشبَّهة حساناً ، ثم أخرج بعد أحاديث موضوعة ، فأفسد علينا ما كتبنا »[٤] .

يعني تشبه أحاديث المقبولين لإنكاره فيها ، وقد قال في عبد الله بن عثمان بن أبي وقاص : « شيخ يروي أحاديث مُشبَّهة والله أعلم »[٥] .

---

(١) الجرح والتعديل (٦/ ٣٦٢) .

(٢) الإيمان (١/ ١٥٨) .

(٣) الجرح والتعديل (٦/ ٢٢٩) .

(٤) تدريب الراوي (١/ ١٧٨) .

(٥) الجرح والتعديل (٥/ ١١٢) .

والمُشبّهة هنا ليس في سياق الكلام ما يعين المعنى ، وفي القاموس : « مُشبَّهة كَمُعَظَّمة مُشكِلة »[١] .

ويقولون : « شبَّه عليه الأمر : أبهمه عليه حتى اشتبه بغيره »[٢] .

وعبد الله بن عثمان بعض النقاد يرونه غير معروفٍ والأزدي يضعفه[٣] .

وعلى أية حال فإن هذا اللفظ نادر الاستعمال جداً ، بل لم أره إلا من كلام أبي حاتم وفي هذين الموضعين فقط ، فما ينبغي للسيوطي ذكره لندرته الشديدة .

٩- الوسط :

لم يُنبه السيوطي على هذا اللفظ مع أن يعقوب بن شيبة استعمله فقد قال : « حديث إسناده وسط ليس بالثبت ولا الساقط هو صالح »[٤] .

وقال : « حديث صالح الإسناد وسط »[٥] .

(١) القاموس المحيط (ص١٦١٠) .

(٢) المعجم الوسيط (١/ ٤٧١) .

(٣) تهذيب التهذيب (٥/ ٣١٣) .

(٤) مسند عمر (ص٩٣) .

(٥) المرجع السابق (ص٩٨) .

وقال الذهبي : « إسناده وسط »[١] .

وظاهر كلام يعقوب بن شيبة أنه لا يحتج به لقوله : « ليس بالثبت » وإنما يعني بوسطيته أنه غير شديد الضعف . والأصل في الحسن لذاته كما سبق معنا في الفصل الأول أنه عند المتأخرين منزلة وسطى بين الصحيح والضعيف ، فعلى هذا يصلح أن يوصف الحسن بأنه « وسط » على هذا الاعتبار ، وبالتالي فلا يدخل فيه « الصحيح » لأنه أعلى من الوسط .

١٠- النظيف :

وجدت الذهبي يقول في حكمه على حديث : « هذا حسن نظيف الإسناد »[٢] ، ووصف عدة أحاديث بأن أسانيدها نظيفة[٣] ، وهذا الاصطلاح قليل التداول ، ويدخل فيه الحسن كما نص الذهبي .

١١- لا بأس به :

ذكرت فيما تقدم في باب الترمذي أنه استعمل : « ليس بإسناده بأس »[٤] وإن كان في ثلاثة نصوص فقط .

---

(١) سير أعلام النبلاء (١/ ٥٤٢) ، (٣/ ٢١٢) .

(٢) المرجع السابق (٤/ ٣٨١-٣٨٢) .

(٣) المرجع السابق (٨/ ٢٩ ، ٥٥-٥٦ ، ٣٢٥) ، (١٠/ ٣٤٠) ، (١٢/ ٢٥٠) .

(٤) انظر : المطلب الثالث من المبحث الأول في الفصل الثاني من باب الترمذي .

وممن استعمله البيهقي[١]، وابن عبد البر[٢]، وغيرهم.

ولا شك أن الحسن لذاته يشمله لفظ « لا بأس به » و « ليس به بأس »، ولا سيما وأنه كما سنرى في فصلٍ قادم أنه يُطلق على الرواة المتوسطي المنزلة.

(١) السنن الكبرى (٢/ ٣٣٦، ٤٠٣، ٤٤١).

(٢) التمهيد (١/ ٢٣٨).

المبحث الثاني

هل سكوت أبي داود في سننه يُعد تحسيناً ؟

هذا المبحث فضلت ذكره في هذا الفصل لعلاقة مصطلح « صالح » « بالحسن » ، وكان من الممكن أن يُذكر في مظان الحسن ولكن رأيت أن إدراجه هنا أنسب .

ذكر أبو داود في رسالته إلى أهل مكة في وصف كتابه « السنن » أن أحاديثه من قبيل « الصالح » وما كان فيها من وهن شديد فيتكلم عليه ، وفُهم من هذا أن سكوته على حديثٍ في « سننه » يعني أنه « صالح » ، وهذا نص عبارته كما قالها :

« وما كان في كتابي من حديث فيه وهنٌ شديد فقد بينته ، ومنه ما لا يصح ، وما لم أذكر فيه شيئاً فهو صالح ، وبعضها أصح من بعض . . وهو كتاب لا ترِدُ عليك سنة عن النبي ﷺ بإسناد صالح إلا وهي فيه . . »(١) .

وقد روى عنه تلميذه وصاحبه أبو بكر بن داسةٍ(٢) أنه قال : « كتبت

(١) رسالة أبي داود إلى أهل مكة (ص٢٧-٢٨) .

(٢) هو أبو بكر محمد بن بكر بن محمد بن عبد الرزاق بن داسة البصري التمار ، راوي « سنن أبي داود » ، وآخر من حَدَّث به كاملاً عن أبي داود ، وهو ثقة عالم ، توفي سنة ٣٤٦هـ ـ سير أعلام النبلاء (١٥/ ٥٣٨-٥٣٩) .

عن رسول الله ﷺ خمسمائة ألف حديث ، انتخبت منها ما ضمنته هذا الكتاب ـ يعني كتاب السنن - جمعت فيه أربعة آلاف وثمانمائة حديث ، ذكرت الصحيح وما يشبهه ويقاربه . . »(١) .

وذكر الحافظ ابن كثير أنه يُروى عن أبي داود أنه قال : « وما سكتُّ عنه فهو حسن »(٢) ، وهذا لم أره لغيره ولم يُذكر في رسالة أبي داود لأهل مكة ولم يَعزها ابن كثير لمصدر بل أشار إلى وهنها بقوله : « ويُروى . . » .

وقد رد الحافظ ابن حجر على ابن كثير بقوله : « فهذه النسخة إن كانت معتمدة فهو نص في موضع النزاع ، فيتعين المصير إليه ، ولكن نسخة روايتنا ، والنسخ المعتمدة التي وقفنا عليها ليس فيها هذا »(٣) .

ونقل البقاعي عنه : « وعلى تقدير صحة الرواية عنه بذلك »(٤) .

ولم أجد أبا داود استعمل الحسن في كلامه على أحاديث سننه إلا في موضع واحد فقط ، فقد أخرج حديثاً في باب : « في السَلَب يعطى القاتل » عن أنس بن مالك قال : قال رسول الله ﷺ : « « من قتَل كافراً فله سلبه »

---

(١) تاريخ بغداد (٩/ ٥٧) ، وطبقات الحنابلة (١/ ١٦١) .

(٢) الباعث الحثيث (ص٣٤) ، ونقلها عنه البلقيني في محاسن الاصطلاح (ص١٨١) .

(٣) النكت لا بن حجر (١/ ٤٣٢) .

(٤) النكت الوفية (ق ٥٥/ أ) .

فقتل أبو طلحة يومئذ عشرين رجلاً وأخذ أسلابهم ،ولقي أبو طلحة أم سليم ومعها خنجر ، فقال : يا أم سليم ، ما هذا معك ؟

قالت : أردت والله إن دنا مني بعضهم أبعجُ به بطنه ، فأخبر بذلك أبو طلحة رسول الله ﷺ » .

قال أبو داود : « هذا حديث حسن ، أردنا بهذا الخِنْجَر ، وكان سلاح العجم يومئذ الخنجر » [١] .

وهذا الحديث صححه مسلم[٢] وابن حبان[٣] جميعهم رووه عن حماد ابن سلمة عن إسحاق بن عبد الله بن أبي طلحة عن أنس ، ورواه مسلم من وجه آخر عن حماد عن ثابت عن أنس ، ويبدو لي أن أبا داود استحسن الحديث لورود لفظ « الخنجر » فيه ،ولا يوجد حديث صحيح يدل على ورود لفظ الخنجر في عهد رسول الله ﷺ إلا هذا الحديث فيما أعلم . وهذا قصد أبي داود في قوله : « أردنا بهذا » يعني بتحسين الحديث ، وهذا تحسين إعجابي سببه غرابة أو ندرة لفظة في الحديث والله أعلم .

وعلى ضوء ما تقدم من كلام أبي داود في وصف أحاديث كتابه « السنن

(١) سنن أبي داود (٢٧١٨)

(٢) صحيح مسلم (١٨٠٩) .

(٣) صحيح ابن حبان (١١/ ١٦٩) .

« فهل يعد سكوته على حديث أنه في حكم « الحسن » عنده ؟

وهل « الصالح » عنده يعني الحسن ؟

وماذا أراد بما يشبه الصحيح ويقاربه ؟

بالنسبة للسؤال الأول : فلأهل العلم في الجواب عنه رأيان :

الرأي الأول : يرى أن سكوت أبي داود يعد تحسيناً مع بعض التفصيل .

الرأي الثاني : يرى أنه لا يلزم من سكوته على حديث أن يكون حسناً فبعض ما سكت عليه صحيح ، والبعض حسن لذاته ، والبعض من الضعيف المعتضد . . . إلخ .

وأقدم من رأيت احتج بسكوت أبي داود على تقوية الأحاديث ، الحافظ ابن عبد البر فقد قال : « ولم يذكر أبو داود في باب ما يقرأ به في العيدين إلا هذا الحديث ، وهذا يدل على أنه عنده متصل صحيح »(١) .

وهذا منه اعتماداً على قول أبي داود أنه يذكر في الباب أصح ما عرف في الباب(٢) .

وممن ذهب إلى أن سكوت أبي داود في سننه على حديث يُعد تحسيناً : الإمام ابن الصلاح ، فقد ذكر أنه من مظان الحسن ، وذكر كلامه السابق في

---

(١) التمهيد (١٦/ ٣٢٨) .

(٢) رسالة أبي داود (ص٢٤) .

أنه يبين ما كان فيه وهن شديد ثم قال : « فعلى هذا فما وجدناه في كتابه مذكوراً مطلقاً وليس في واحد من الصحيحين ، ولا نص على صحته أحد ممن يميز بين الصحيح والحسن عرفناه بأنه من الحسن عند أبي داود ، وقد يكون في ذلك ما ليس بحسن عند غيره ، ولا مندرج فيما حققنا ضبط الحسن به على ما سبق »(١) .

وأيضاً الحافظ زكي الدين عبد العظيم بن عبد القوي المنذري (ت٦٥٦هـ) فقد قال في مقدمة كتابه « الترغيب والترهيب »(٢) : « وكل حديث عزوته إلى أبي داود وسكت عنه ، فهو كما ذكر أبو داود ، ولا ينزل عن درجة الحسن ، وقد يكون على شرط الصحيحين أو أحدهما » .

وقال الإمام النووي : « ما رواه أبو داود في سننه ، ولم يذكر ضعفه فهو عنده صحيح أو حسن »(٣) وقد مشى على هذه القاعدة في بعض مؤلفاته(٤) .

وممن حكم على ما سكت عليه أبو داود بأنه حسن عنده : شيخ الإسلام

---

(١) علوم الحديث (ص٣٣) .

(٢) الترغيب والترهيب (١/ ٣٨)

(٣) الأذكار للنووي مع شرحه الفتوحات الربانية (١/ ١٧٢) .

(٤) انظر : المجموع (١/ ٣٧٠) ، (٢/ ١٥٤) ، (٧/ ١٦٨) .

ابن تيمية[١] ، وابن القيم[٢] ، وابن كثير[٣] ، والعراقي[٤] ، ومحمد بن علان[٥] (١٠٥٧هـ) وذلك في كلامهم على بعض الأحاديث .

وقال العلائي : « وذكر أن ما سكت عنه فهو صالح للاحتجاج به ، ومقتضى ذلك أنه يكون حسناً عنده ، ولكن لا يلزم أن يكون حسناً في نفس الأمر »[٦] .

وأما الزيلعي فرأيته يقول في حديث أخرجه أبو داود : « فهو صحيح عنده على عادته في ذلك » [٧] .

ولعله أراد صلاحيته للاحتجاج لا الصحيح الاصطلاحي والله أعلم ، ورأيته يقول أيضاً : « سكت عنه أبو داود ثم المنذري في مختصره ، فهو صحيح عندهما »[٨] .

---

(١) اقتضاء الصراط المستقيم (١/ ٢٤٦ ، ٢٦١) .

(٢) تهذيب سنن أبي داود (٥/ ٦٤) .

(٣) تفسير ابن كثير (١/ ٢٥٠) .

(٤) رسالة في الرد على الصغاني ملحقة بآخر مسند الشهاب للقضاعي (٢/ ٣٦٢) .

(٥) الفتوحات الربانية شرح الأذكار النووية (١/ ٣٠٤) .

(٦) النقد الصحيح لما اعترض عليه من أحاديث المصابيح (ص٢٣) .

(٧) نصب الراية (١/ ١١٤) .

(٨) المرجع السابق (٢/ ١٤٠) .

ويرى ابن الجزري[١] أيضاً أن ما سكت عليه أبو داود ولم يبلغ درجة الصحيح وأقره المنذري عليه في مختصره فهو حسن .

وبنحو هذا قال الشوكاني[٢] ، فقد صرح بأن ما سكتا عليه جميعاً ـ يعني أبا داود والمنذري ـ فلا شك بأنه صالح للاحتجاج إلا في مواضع يسيرة .

وأما السخاوي فقد اختار بعد أن ذكر رأي ابن الجزري : « قلتُ : وبعد هذا كله فالاحتياط أن يقال في الأحاديث التي سكت عنها فلم يوجد له كلام عليها عند أحدٍ من رواة كتابه ، ولا علّل بأحدٍ من رواتها في موضع آخر ؛ صالح »[٣] .

ولكنه قال في فتح المغيث : « ومن لم يكن ذا تمييز فالأحوط أن يقول في المسكوت عليه صالح ، كما هي عبارته خصوصاً وقد سلكه جماعة »[٤] ، فقيّد ذلك بمن ليس قادراً على تمييز الأحاديث والحكم عليها . ويعني بقوله : « وقد سلكه . . . » كابن المواق ، فقد قال العراقي : « وهكذا رأيت

---

(١) الغاية في شرح الهداية (١/ ٢٥٤) .

(٢) نيل الأوطار (١/ ٢٦) .

(٣) الغاية في شرح الهداية (١/ ٢٥٥) .

(٤) فتح المغيث (١/ ٩٢) .

الحافظ أبا عبد الله بن المواق يفعل في كتابه « بغية النقاد » يقول في الحديث الذي سكت عليه أبو داود : هذا حديث صالح »[١] .

فتحصل لنا مما سبق أن رأي ابن الجزري والشوكاني ومعهما الزيلعي يضيف إلى سكوت أبي داود سكوت المنذري أيضاً ، وبعض العلماء كابن المواق والسخاوي يرون أنه لا يوصف ما سكت عليه أبو داود بالحسن لعدم تصريحه بذلك وأن الاحتياط لفظ « صالح » ، وقيَّد السخاوي جواز ذلك لمن لم يكن من أهل التمييز .

وأما أصحاب الرأي الثاني : فمنهم النووي في قولٍ له ، فقد نقل عنه الحافظ ابن حجر أنه قال : « في سنن أبي داود أحاديث ظاهرة الضعف لم يبينها مع أنه متفق على ضعفها ، فلا بد من تأويل كلامه ، والحق أن ما وجدناه في سننه مما لم يبينه ، ولم ينص على صحته أو حسنه أحد ممن يعتمد؛ فهو حسن ، وإن نص على ضعفه من يعتمد أو رأى العارف في سند ما يقتضي الضعف ولا جابر له ، حكم بضعفه ولم يلتفت إلى سكوت أبي داود »[٢] .

وقد عقب عليه الحافظ ابن حجر فقال : « وهذا هو التحقيق ، لكنه

---

(١) التقييد والإيضاح (ص٥٣) .

(٢) النكت لابن حجر (١/ ٤٤٤) .

خالف ذلك في مواضع من شرح المهذب ، وغيره من تصانيفه ، فاحتج بأحاديث كثيرة من أجل سكوت أبي داود عليها ، فلا يغتر بذلك »[١] ، وقد ذكرتُ فيما تقدم أن النووي مشى على هذه القاعدة في أذكاره ومجموعه .

وقد عقَّب الذهبي على قول أبي داود : « ذكرت الصحيح وما يشبهه » فقال : « فقد وفَّى رحمه الله بذلك بحسب اجتهاده ، وبيَّن ما ضَعفُه شديد ، ووهنه غير محتمل ، وكاسر[٢] عن ما ضعفه خفيف محتمل .

فلا يلزم من سكوته ـ والحالة هذه ـ عن الحديث أن يكون حسناً عنده ، ولا سيما إذا حكمنا على حد الحسن باصطلاحنا المولد الحادث الذي هو في عرف السلف يعود إلى قسم من أقسام الصحيح .

فكتاب أبي داود :

١) أعلى ما فيه من الثابت ما أخرجه الشيخان ، وذلك نحو شطر الكتاب .

٢) ثم يليه ما أخرجه أحد الشيخين ورغب عنه الآخر .

٣) ثم يليه ما رغِبا عنه ، وكان إسناده جيداً ، سالماً من علة وشذوذ .

---

(١) المرجع نفسه (١/ ٤٤٤-٤٤٥) .

(٢) غض البصر عنه ومشاه .

٤) ثم يليه ما كان إسناده صالحاً، وقبله العلماء لمجيئه من وجهين لينين فصاعداً، يعضد كل إسنادٍ منهما الآخر.

٥) ثم يليه ما ضُعِّف إسناده لنقص حفظ راويه، فمثل هذا يمشيه أبو داود، ويسكت عنه غالباً.

٦) ثم يليه ما كان بيِّن الضعف من جهة راويه، فهذا لا يسكت عنه، بل يُوهنه غالباً، وقد يسكت عنه بحسب شهرته ونكارته»(١).

وهذا تحقيق بديع لا يأباه منصف يؤكد بأن ليس كل ما سكت عليه أبو داود فهو حسن عنده.

وقد تابع الحافظ ابنُ حجر الذهبيَّ على هذا ولكن بمزيد تحرير وتدقيق فقال: «وفي قول أبي داود: «وما كان فيه وهن شديد بينته» ما يُفهم أن الذي يكون فيه وهن غير شديد أنه لا يبينه، ومن هنا يتبين أن جميع ما سكت عليه أبو داود لا يكون من قبيل الحسن الاصطلاحي بل هو على أقسام:

منه ما هو في الصحيحين أو على شرط الصحة.

ومنه ما هو من قبيل الحسن لذاته.

---

(١) سير أعلام النبلاء (١٣/ ٢١٤-٢١٥).

ومنه ما هو من قبيل الحسن إذا اعتضد .

وهذان القسمان كثير في كتابه جداً .

ومنه ما هو ضعيف ، ولكنه من رواية من لم يجمع على تركه غالباً .

وكل هذه الأقسام عنده تصلح للاحتجاج بها ، كما نقل ابن منده[١] عنه أنه يخرج الحديث الضعيف إذا لم يجد في الباب غيره ، وأنه أقوى عنده من رأي الرجال »[٢] .

ثم قال : « ومن هنا يظهر ضعف طريقة من يحتج بكل ما سكت عليه أبو داود ، فإنه يخرج أحاديث جماعة من الضعفاء في الاحتجاج ويسكت عنها مثل : ابن لهيعة[٣] ، وصالح مولى التوأمة[٤] ، وعبد الله بن محمد بن عقيل[٥] ، وموسى بن وردان[٦] ،

---

(١) أظنه يريد في كتاب شروط ابن منده المسماة :

(٢) النكت لابن حجر (١/ ٤٣٥ ـ ٤٣٦) .

(٣) أخرج له أبو دواد في ثلاثة وعشرين موضعاً من سننه منها : (١٤٨، ٣٣٤ ، ٩٦٣ ، ١٤٩٢، ٤٧٢٠) .

(٤) أخرج له أبو داود في ثلاثة مواضع فقط هي :(١٤ ، ١٢ ، ٢٠٣٨ ، ٣١٩١) .

(٥) أخرج له أبو داود في خمسة مواضع من دون المكرر هي : (٦١، ١٢٦ ، ٢٨٧ ، ٢٠٧٨ ، ٢٨٩١) .

(٦) أخرج له أبو داود حديثاً واحداً فقط (٤٨٣٣) .

وسلمة بن الفضل(١) ، ودلهم بن صالح(٢) ، وغيرهم .

فلا ينبغي للناقد أن يقلده في السكوت على أحاديثهم ، ويتابعه في الاحتجاج بهم ، بل طريقه أن ينظر هل لذلك الحديث متابع فيعتضد به ، أو هو غريب فيتوقف فيه ؟

لا سيما إن كان مخالفاً لرواية من هو أوثق منه ، فإنه ينحط إلى قبيل المنكر.

وقد يخرج لمن هو أضعف من هؤلاء بكثير كالحارث بن وجيه(٣) ، وصدقة الدقيقي(٤) ، وعثمان بن واقد العمري(٥) ، ومحمد بن عبد الرحمن

---

(١) سلمة وثقه أبو داود كما في التهذيب(٤/ ١٥٤) وأخرج له في اثني عشر موضعاً من سننه منها :(٣١٣ ، ١٢٣١ ، ٢٣٥٣ ، ٤٧٢٢) .

(٢) دلهم يرى أبو داود أنه ليس به بأس ـ سؤالات الآجري (١/ ١٧٨) وأخرج له حديثاً واحداً فقط (١٥٥) .

(٣) أخرج له حديثاً واحداً فقط (٢٤٨) وقال بعده ـ كما في المطبوع :« الحارث بن وجيه حديثه منكر وهو ضعيف » .

(٤) أخرج له أبو داود حديثاً واحداً فقط (٤٢٠٠) وقد ذكر بعده متابعة جعفر بن سليمان الضبعي وقال بعدها : « وهذا أصح » .

(٥) أخرج له حديثاً واحداً فقط (١٥١٤) في فضل الاستغفار ،وعثمان ضعفه أبو داود كما في التهذيب (٧/ ١٥٨) وقد مشاه غيره .

البيلماني[١] ، وأبي جناب الكلبي[٢] ، وسليمان بن أرقم[٣] ، وإسحاق بن عبد الله بن أبي فروة[٤] ، وأمثالهم من المتروكين .

وكذلك ما فيه من الأسانيد المنقطعة وأحاديث المدلسين بالعنعنة ، والأسانيد التي فيها من أُبهمت أسماؤهم ، فلا يتجه الحكم لأحاديث هؤلاء بالحسن من أجل سكوت أبي داود .

لأن سكوته تارة يكون اكتفاء بما تقدم له من الكلام في ذلك الراوي في نفس كتابه ، وتارة يكون لذهول منه ، وتارة يكون لشدة وضوح ضعف ذلك الراوي ، واتفاق الأئمة على طرح روايته كأبي الحويرث[٥] ويحيى بن

(١) أخرج له حديثاً واحداً فقط (٥٠٧٦) في فضل الذكر .

(٢) أخرج له حديثين هما : (٥٥١ ، ١١٤٥) وإنما عيب على أبي جناب كثرة التدليس .

(٣) أخرج له حديثاً واحداً فقط : (٣٢٩٢) وذكر بعده أن سليمان بن أرقم وهم فيه ، وهو عنده متروك الحديث كما في سؤالات الآجري (٢/ ١٩٥) .

(٤) لم يخرج له شيئاً إنما وقع اسمه في محاورة بين الوليد بن مسلم وعبد الله بن المبارك في حديث (٢٧٤١) .

(٥) أبو الحويرث هو عبد الرحمن بن معاوية بن الحويرث الأنصاري ، قوى أمره أحمد وابن معين في رواية ، وضعفه مالك والنسائي وغيرهما ، فقول ابن حجر بأن الأئمة اتفقوا على طرح حديثه فيه نظر ـ انظر : تهذيب الكمال (١٧/ ٤١٥-٤١٦) ، وقد روى له أبو داود حديثين : (١١٠٥ ، ٣٧٧٩) .

العلاء[١] وغيرهما .

وتارة يكون من اختلاف الرواة عنه وهو الأكثر ، فإن في رواية أبي الحسن بن العبد[٢] عنه من الكلام على جماعة من الرواة والأسانيد ما ليس في رواية اللؤلؤي[٣] ، وإن كانت روايته أشهر . . . »[٤] .

ثم قال : « فالصواب عدم الاعتماد على مجرد سكوته لما وصفنا أنه يحتج بالأحاديث الضعيفة ويقدمها على القياس . . .

والمُعْتمِدُ على مجـرد سكوته لا يرى الاحتجـاج بذلك ، فكيف يقلده فيه ؟! »[٥] .

وقال البقاعي : فيما حكاه من كلام شيخه ابن حجر « وعلى تقدير التسليم أن مراده صالح للاحتجاج لا يستلزم الحكم بتحسين ما سكت

(١) أخرج له حديثاً واحداً فقط : (٣٢٥٩) وساق بعده متابعة له وأخرج المتابعة أيضاً برقم (٣٨٣٠) ، وقد ضعف يحيى بن العلاء كما في التهذيب (١١/ ٢٦٢) ، ولم يعتمد عليه في شيء في سننه ، والحديث الذي ذكره في أكل التمر مع خبز الشعير .

(٢) علي بن الحسن بن العبد الوراق مات سنة ٣٢٨هـ . تاريخ بغداد (١١/ ٣٨٢) .

(٣) محمد بن أحمد بن عمرو اللؤلؤي وراق أبي داود ـ والوراق في لغة أهل البصرة : القارئ للناس ـ مات سنة ٣٣٣هـ سير أعلام النبلاء (١٥/ ٣٠٧) .

(٤) النكت لابن حجر (١/ ٤٣٨-٤٤١) .

(٥) النكت لابن حجر (١/ ٤٤٣) .

عليه ، فإنه يرى الاحتجاج بالضعيف إذا لم يجد في الباب غيره كما سيأتي اقتداءً بأحمد رضي الله عنه »(١) .

وما حققه الذهبي وابن حجر هو الراجح إن شاء الله من أنه لا يلزم من سكوت أبي داود على حديث في سننه أن يكون حسناً عنده ، والصواب البحث عن كل حديث لتعرف مرتبته وحاله كما قال السخاوي : « والتحقيق : التمييز لمن له أهلية النظر ، ورد المسكوت عليه إلى ما يليق بحاله من صحة وحُسن ، وغيرهما كما هو المعتمد »(٢) .

وللإجابة عن السؤال الثاني وهو : هل « الصالح » عند أبي داود يعني الحسن؟

أقول : ورد في كلام الإمام الخطابي الذي نقلناه فيما تقدم(٣) أن الحديث ثلاثة أقسام : صحيح ، وحسن ، وسقيم ، ثم ذكر أن كتاب أبي داود مشتمل على الصحيح والحسن ، ولا يوجد فيه من السقيم إلا ما يُبين سبب ضعفه .

ومفهوم هذا الكلام أن الخطابي يرى لفظ « صالح » مشتملاً على

(١) النكت الوفية (ق٥٤/ ب) .

(٢) فتح المغيث (١/ ٩٢) .

(٣) انظر : الفصل السابق ـ التعريف الثاني .

الصحيح والحسن .

ويقول ابن ناصر الدين الدمشقي في قسم : « الحسن » : « ويُعبر عنه « بالصالح » كما فعل يعقوب بن شيبة ، وأبو داود السجستاني وغيرهما »(١) .

وقال العلائي : « وذكر أن ما سكت عنه فهو صالح للاحتجاج به ، ومقتضى ذلك أنه يكون حسناً عنده »(٢) .

ويقول الحافظ ابن حجر : « لفظ « صالح » في كلام أبي داود أعم من أن يكون للاحتجاج أو للاعتبار ، فما ارتقى إلى الصحة ثم إلى الحسن فهو بالمعنى الأول ، وما عداهما فهو بالمعنى الثاني ، وما قصر عن ذلك فهو الذي فيه وهن شديد ، وقد التزم بيانه »(٣) .

وذكر أن الظاهر من قول أبي داود « فهو صالح » أي صالح للحجة(٤) ، أي في نظر أبي داود نفسه ، والذي ذكره البقاعي عنه أن كلا الأمرين محتمل قال : « كما يحتمل أن يريد صلاحيته للاحتجاج فكذلك يحتمل أن يريد

(١) عقود الدرر (ص ٤١) .

(٢) النقد الصحيح (ص٢٣) .

(٣) الغاية شرح الهداية للسخاوي (١/ ٢٥٢) نقلاً من خط ابن حجر .

(٤) النكت لابن حجر (١/ ٤٤٤) .

صلاحيته للاعتبار »[١] وهذا من حيث النظر الأَوَّلي للعبارة ، ولكن الحافظ لما جاء لتفسير عبارة أبي داود : « وبعضها أصح . . » قال : « وأما من جهة أصح ، فلا يخفى عليك أن تصريحه بأنه يحتج بالضعيف يوضح أن مراده المفاضلة بينهما في الاحتجاج أي وبعضها أقوى في باب الاحتجاج من بعض لا المشاركة في نفس الصحة[٢] ، وعن ابن كثير ما حاصله : إن قوله : بعضها أصح من بعض . يقتضي الصحة ؛ إلا أن يجاب: بأنه على رأي المتقدمين في تسمية الحسن صحيحاً ، أو أن المراد بالأصحية الأمر النسبي أي أن بعضها أقل وهناً من بعض .

فظهر بهذا أن مراده « بصالح » المعنى العام أي صالح للاحتجاج إن لم يكن في الباب غيره ، أو كان في الباب غيره واعتضد ، وصالح للاعتبار إن كان في الباب غيره ولم يعتضد ، وأن « أصح » ليست على بابها »[٣] .

وذهب الحافظ العراقي[٤] والشوكاني[٥]إلى أن معنى « صالح » أي

---

(١) النكت الوفية (ق٥٤/ ب) .

(٢) ذهب ابن سيد الناس إلى هذا في النفح الشذي (١/ ٢١٣) .

(٣) النكت الوفية (ق ٥٥/ أ) .

(٤) التقييد والإيضاح (ص ٥٣) .

(٥) نيل الأوطار (١/ ٢٦) .

صلاحيته للاحتجاج عند أبي داود .

والراجح في نظري أن « صالح » عند أبي داود لفظة عامة تعني ما ليس بشديد الضعف ، فكل حديث ـ كما هو ظاهر كلامه ـ لم يبين ضعفه في سننه فهو صالح عنده ، وقد تبين من كلام الذهبي وابن حجر أنه سكت على أحاديث صحيحة وأحاديث حسنة وأحاديث ضعيفة معتضدة بغيرها، وأحاديث فيها ضعف محتمل غير شديد ، فكل ذلك مشمول بلفظ « صالح » ، و يؤكد تنوع قوة ما يندرج فيه ، قولـه : « وبعضها أصح من بعض » ، فلا اختصاص لصالح بالحسن لذاته كما هو اصطلاح المتأخرين فيه .

وقد يكون « صالح » عند أبي داود كحسن عند الترمذي فالترمذي يقول : « حسن صحيح » « حسن غريب » « حسن » ، « غريب » ، ومن الممكن أن يُقال في « صالح » ، « صالح صحيح » ، « صالح لا بأس به » ، « صالح » ، « واهي » .

وربما يوضح ذلك أكثر معرفة الجواب عن السؤال الثالث : ماذا أراد في قوله : « وما يشبهه ويقاربه » ؟

فابن سيد الناس يرى أن مراده ما يشبهه في الصحة ، وما يقاربه فيها

أيضاً[١] .

ويرى الحافظ ابن رجب أن مراده الحسن الذاتي[٢] .

وذكر البقاعي عن ابن حجر : « واشتمل هذا الكلام على خمسة أنواع :

الأول : الصحيح ، ويجوز أن يريد به الصحيح لذاته .

والثاني : مشبهه ، ويمكن أن يريد به الصحيح لغيره .

والثالث : مقارب ، ويحتمل أنه يريد به الحسن لذاته .

والرابع : الذي فيه وهن شديد .

[والخامس] : وقوله : « ما لا » يفهم منه الذي فيه وهن ليس بشديد .. فإن لم يعتضد كان صالحاً للاعتبار فقط ، وإن اعتضد صار حسناً لغيره أي للهيئة المجموعة وصلح للاحتجاج وكان قسماً سادساً »[٣] .

ويقول السخاوي : « الظاهر أن الذي يشبه الصحيح هو الحسن ، والذي يقاربه هو الذي فيه ضعف يسير »[٤] .

وقال في موضع آخر : « قيل : إن الذي يشبهه هو الحسن ، والذي

---

(١) النفح الشذي (١/ ٢١١) .

(٢) شرح العلل (١/ ٣٩٠) .

(٣) النكت الوفية (ق٥٤/ ب) .

(٤) الغاية في شرح الهداية (١/ ٢٥١) .

يقاربه الصالح »[١].

وقول السخاوي هو الأقرب لأن تفسير « ما يشبهه » بالصحيح لغيره بعيد في نظري: لأن لا فرق مؤثر بين صحيح وصحيح لغيره، لا سيما أن الحافظ ابن حجر[٢] قطع بأن البخاري ومسلماً أدخلا في الصحيح نوعيه، وأكَّد ذلك باستقرائه لكثير من أحاديثهما.

فما يشبه الصحيح: هو الحسن لذاته.

وما يقاربه: هو ما يحتمل ضعفه ويشمل المعتضد بغيره وما كان ضعفه غير شديد.

والمشابهة والمقاربة للصحيح من حيث الصلاحية للاحتجاج، فالصحيح وما يشبهه وما يقاربه يشملهم لفظ: « صالح ».

(١) فتح المغيث (١/ ٨٨).

(٢) النكت لابن حجر (١/ ٤١٧).

الفصل الثالث

موقف المحدثين من إدخال الحسن لذاته في الصحيح أو استقلاله عنه

وفيه خمسة مباحث :

المبحث الأول : تقسيم المتقدمين للحديث إلى صحيح وضعيف .

المبحث الثاني : المحدثون الذين أغفلوا تعريف الحسن .

المبحث الثالث : المحدثون الذين أدخلوا الحسن لذاته في الصحيح .

المبحث الرابع : هل في الصحيحين أحاديث حسنة؟

المبحث الخامس : ارتقاء الحسن لذاته إلى مرتبة الصحيح لغيره .

المبحث الأول

تقسيم المتقدمين للحديث إلى صحيح وضعيف

صَرَّح عدد من كبار العلماء المحققين أن المتقدمين - خاصة قبل الإمام الترمذي - كانوا لا يقسمون الحديث إلا إلى صحيح وضعيف .

قال شيخ الإسلام ابن تيمية : « كان في عُرف أحمد بن حنبل ومن قبله من العلماء أن الحديث ينقسم إلى نوعين : صحيح وضعيف ، والضعيف عندهم ينقسم إلى ضعيف متروك لا يحتج به ، وإلى ضعيف حسن ، كما أن ضعف الإنسان بالمرض ينقسم إلى مرض مخوف يمنع التبرع من رأس المال، وإلى ضعف خفيف لا يمنع من ذلك .

وأولُ من عُرِفَ أنه قسم الحديث ثلاثة أقسام : صحيح وحسن وضعيف هو أبو عيسى الترمذي في جامعه ، والحسنُ عنده : ما تعددت طرقه ولم يكن في رواته متهم وليس بشاذ ، فهذا الحديث وأمثاله يسميه أحمد ضعيفاً ويحتج به ، ولهذا مثل أحمد الحديث الضعيف الذي يحتج به بحديث عمرو بن شعيب ، وحديث إبراهيم الهَجَري »(١) .

وقال في موضع آخر : « وأما قسمة الحديث إلى صحيح وحسن

---

(١) مجموع الفتاوى (١/ ٢٥١ - ٢٥٢) من كتاب التوسل والوسيلة وهو ضمن المجموع .

وضعيف ، فهذا أول من عُرِفَ أنه قسمه هذه القسمة أبو عيسى الترمذي ، ولم تُعرف هذه القسمة عن أحدٍ قبله »(١) ، « وأما من قبل الترمذي من العلماء فما عُرِفَ عنهم هذا التقسيم الثلاثي ، لكن كانوا يقسمونه إلى صحيح وضعيف ، والضعيف عندهم نوعان : ضعيف ضعفاً لا يمتنع العمل به ، وهو يُشبه الحسن في اصطلاح الترمذي ، وضعيف ضعفاً يوجب تركه وهو الواهي »(٢) .

وقال أيضاً : « والترمذي أولُ من قسم الأحاديث إلى صحيح ، وحسن، وغريب ، وضعيف ، ولم يُعرف قبله هذا التقسيم عن أحد ، لكن كانوا يقسمون الأحاديث إلى صحيح وضعيف ، كما يقسمون الرجال إلى ضعيف وغير ضعيف . . . ولهذا يوجد في كلام أحمد وغيره من الفقهاء أنهم يحتجون بالحديث الضعيف ، كحديث عمرو بن شعيب ، وإبراهيم الهَجَري وغيرهما ، فإن ذلك الذي سماه أولئك ضعيفاً هو أرفع من كثيرٍ من الحسن ، بل هو مما يجعله كثير من الناس صحيحاً . . . »(٣) .

وقال أيضاً : « وأما نحن فقولنا : إن الحديث الضعيف خير من الرأي ،

---

(١) مجموع الفتاوى (١٨/ ٢٣ ، ٢٥) .

(٢) المرجع السابق .

(٣) مجموع الفتاوى (٨/ ٢٤٨ - ٢٤٩) .

ليس المراد به الضعيف المتروك ، لكن المراد به الحسن ، كحديث عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده ، وحديث إبراهيم الهَجَري ، وأمثالهما ممن يحسِّن الترمذي حديثه أو يصححه ، وكان الحديث في اصطلاح مَنْ قبل الترمذي: إما صحيح وإما ضعيف ، والضعيف نوعان : ضعيف متروك ، وضعيف ليس بمتروك .

فتكلم أئمة الحديث بذلك الاصطلاح ، فجاء من لم يعرف إلا اصطلاح الترمذي ، فسمع قول بعض الأئمة : الحديث الضعيف أحبُّ إليَّ من القياس ، فظن أنه يحتج بالحديث الذي يضعفه مثل الترمذي »(١) .

ويقول ابن سيد الناس معلقاً على كلام ابن الصلاح في أن الحسن يوجد في كلام أحمد والبخاري : « ولكن لم يذكر الإمام أبو عمرو : هل هو في مصطلح مَنْ تقدم الترمذي كما هو في مصطلحه أو لا؟ بل لعله عند قائليه من المتقدمين يجري مجرى الصحيح ، ويدخل في أقسامه ، فإنهم لم يرسموا له رسماً يقف الناظر عنده ، ولا عَرَّفوا مرادهم منه بتعريف يجب المصير إليه .

ولم يذكر الترمذي في التعريف به ما ذكر حاكياً عن غيره ، ولا مُشيراً إلى

(١) منهاج السنة النبوية (٤/ ٣٤١ - ٣٤٢) .

أنه هو الاصطلاح المفهوم من كلام من تقدمه [١] ، بل ذكر ما ذكر من ذلك حاكياً عن مصطلحه مع نفسه في كتابه الجامع . . . »[٢] .

ومفهوم هذا الكلام أن ما قبل الترمذي كانوا يدخلون الحسن في الصحيح ، وأن الترمذي هو الذي جاء بإضافة قسم الحسن ، وهذا في مجمله موافق لكلام ابن تيمية .

ويرى الإمام الذهبي أن « الحسن الذاتي » يعود في عُرف السلف إلى قسم من أقسام الصحيح[٣] ، « وأن الحديث النبوي قِسمان : ليس إلا صحيح ، وهو على مراتب ، وضعيف وهو على مراتب »[٤] .

ويقول الإمام ابن رجب : « وقد نسب طائفة من العلماء الترمذي إلى التفرد بهذا التقسيم ، ولا شك أنه هو الذي اشتهرت عنه هذه القسمة ، وقد سبقه البخاري إلى ذلك . . . وقد كان أحمد وغيره يقولون : « حديث حسن » .

وأكثر ما كان الأئمة المتقدمون يقولون في الحديث : إنه صحيح أو

(١) عندما ذكر الترمذي معاني الغريب نسبها لأهل الحديث بعكس الحسن!

(٢) النفح الشذي (١/ ١٩٦ ، ٢٠٥) .

(٣) سير أعلام النبلاء (١٣/ ٢١٤) .

(٤) المرجع السابق (٧/ ٣٣٩) .

ضعيف ، ويقولون : منكر ، وموضوع ، وباطل ، وكان الإمام أحمد يحتج بالحديث الضعيف الذي لم يرد خلافه ، ومراده بالضعيف قريب من مراد الترمذي بالحسن »(١) .

وفي عبارته رحمه الله دقة يشهد لها الواقع العملي كقوله : « اشتهرت » و« قد سبقه » و« أكثر » .

ويقول الحافظ زين الدين العراقي : « وإن كان رأيه - يعني أبا داود - كالمتقدمين أن الحديث ينقسم إلى صحيح وضعيف ، فما سكت عنه فهو صحيح . . . »(٢) .

ويقول أيضاً معترضاً على ابن الصلاح : « إن ما نقله عن أهل الحديث من كون الحديث ينقسم إلى هذه الأقسام الثلاثة ليس بجيد ، فإن بعضهم يقسمه إلى قسمين فقط ، : صحيح وضعيف . . . ولم أر من سبق الخطابي إلى تقسيمه ذلك . . . »(٣) .

وقد نقل الحافظ ابن حجر كلام شيخ الإسلام ابن تيمية الآنف ثم قال

---

(١) شرح العلل (١/ ٣٤٢ - ٣٤٤) .

(٢) التقييد والإيضاح (ص٥٣) .

(٣) المرجع السابق (ص١٩) .

بعده : « ويؤيده قول البيهقي في رسالته [١] إلى أبي محمد الجُويني : « الأحاديث المروية على ثلاثة أنواع :

١- نوع اتفق أهل العلم على صحته .

٢- ونوع اتفقوا على ضعفه .

٣- ونوع اختلفوا في ثبوته ، فبعضهم صححه ، وبعضهم يضعفه لعلة تظهر له به ، إما أن يكون خفيت العلة على من صححه ، وإما أن يكون لا يراها معتبرة قادحة »[٢] .

وسيأتي معنا في المبحث الثالث بعد قليل أن ابن خزيمة وابن حبان والحاكم يدخلون الحسن في الصحيح ولا يُفردونه فالحديث عندهم على هذا : إما صحيح وإما ضعيف ولكلٍ منهما مراتب ، مما يؤكد عدم استقرار عُرف أهل الصنعة في إفراد الحسن بنوع مستقل حتى بعد الترمذي بعشرات السنين .

ولكن خالف بعض الباحثين فيما سبق وقالوا : إن الحسن معروف قبل الترمذي لا كما قال ابن تيمية : ومن هؤلاء الشيخ محمد أنور الكشميري (ت١٣٥٢هـ) فقد قال : « دعوى الإجماع غير صحيحة ، لأن البخاري ،

---

(١) هذه الرسالة موجودة في الرسائل المنيرية (١/ ٢٨٧) .

(٢) النكت لابن حجر (١/ ٣٨٦) .

وعلي بن المديني ممن يفرقان بينهما حتى جاء الترمذي ، وتبع في ذلك شيخه فشهره ونوّه بذكره »[١] .

ويقول الأستاذ محمد عوامة بعد أن نقل كلام ابن تيمية من فتح المغيث للسخاوي : « وهذا غير صحيح ، إذ أن إطلاق « الحسن » على الحديث ، وعلى الراوي أيضاً وارد على لسان عدة من العلماء السابقبن للترمذي ، من طبقة شيوخه وشيوخ شيوخه ، بل ورد هذا الإطلاق على لسان أحمد نفسه »[٢] .

ثم ذكر جملة من النصوص استوفينا مناقشتها في الباب الأول بما لا يحتاج إلى إعادة هنا ثم قال : « فهذه النصوص تنقض دعوى الشيخ ابن تيمية أن الترمذي اصطلح على إيجاد الحديث الحسن وأحدثه ، دون سابق ذكر له بين الأئمة السابقين له »[٣] .

والمقصد الأساس لمخالفة ابن تيمية في ذلك هو اختيار محمد عوامة لتفسير معنى « الضعيف » الذي يحتج به أحمد ، فهو يرى أن الضعيف المراد به عند الإمام أحمد ليس « الحسن » كما قال شيخ الإسلام بل

(١) فيض الباري (١/ ٥٧) .

(٢) من التعليقات على قواعد في علوم الحديث للتهانوي (ص١٠١) .

(٣) المرجع السابق (ص١٠٦) .

الضعيف الذي لم تتحقق فيه شروط القبول[١] ، ويحمل كلام أحمد على ظاهره[٢] ، وقد وافقه الشيخ أبو غدة على ما قال ودعم كلامه وزاد فيه عدة نصوص ، وأطراه .

ولن نناقشه في هذا ، وإنما في مسألة أن المحدثين عرفوا مصطلح الحسن قبل الترمذي كما هو مقتضى هذا المبحث ، هذا وقد ناقش فضيلة الشيخ الدكتور ربيع بن هادي المدخلي دعوى محمد عوامة والشيخ عبدالفتاح أبو غدة في ذلك في كتابه : « تقسيم الحديث إلى صحيح وحسن وضعيف ، بين واقع المحدثين ومغالطات المتعصبين » ، وانتهى إلى أن دعواهما لا تثبت في ذلك لأن كل النصوص التي ذكراها لا تدل على استعمال الحسن عند المتقدمين استعمالاً اصطلاحياً ، وأنا أوافقه على ذلك بشدة وإنما أختلف مع فضيلته في تفسير معاني الحسن الواردة في كلام المتقدمين كما تقدم بيان ذلك في كثير من مباحث الباب الأول من هذه الأطروحة .

وأُجمل ردي على دعوى الأستاذ محمد عوامة فيما يلي :

١ - ثبت من دراستي لتحسينات علي بن المديني والبخاري ويعقوب بن شيبة وغيرهم أنهم يدخلون في الحسن : الحديث الصحيح لذاته ،

---

(١) المرجع السابق (ص١٠٧) .

(٢) المرجع السابق (ص١٠٨) .

والصحيح لغيره ، وكل حديث يصلح للاحتجاج في نظر أحدهم . ومن ذلك أن علي بن المديني حَسَّنَ جملة من أحاديث رواة فيهم جهالة ، ووجدنا الإمام أحمد وأبا زرعة وأبا حاتم يستعملون الحسن بتنوع يستنتج منه الباحث أنهم لا يريدون المعنى الاصطلاحي مطلقاً .

وظهر لنا في باب الترمذي أنه رحمه الله نسب تعريف الحسن لنفسه ، وأنه أكثر من استعماله في الأحاديث ضعيفة الإسناد إذا اعتضدت بغيرها ، فعُلم من تعريفه ومن تطبيقاته أن « الحسن » عنده دون الصحيح وفوق الضعيف (١) .

كما رأينا البخاري صحح عدداً من الأحاديث - خارج صحيحه - وهي على مقتضى قواعد المتأخرين تُعد حسنة لا صحيحة ، مما يدل على أن التمييز الصريح والواضح والفاصل القاطع بين الصحيح والحسن لم يكن متقرراً عنده ولا عند معاصريه .

٢- يُعاب على الأستاذ محمد عوامة أنه نقل كلام شيخ الإسلام ابن تيمية من كتاب فتح المغيث للسخاوي ولم ينقل عبارته بحروفها بل تصرف فيها ، ومن ذلك قوله : إن ابن تيمية ذكر الإجماع على رأيه ، وهذا

(١) انظر : شرح العلل لابن رجب (١/ ٣٩٥) .

غير صحيح بمرة ، كما يتضح من النقول المتعددة عن ابن تيمية التي نقلتها أول المبحث من عدة مصادر له ، فلم يذكر الإجماع ، بل قال : « أو من عُرِف » ، « لم تُعرف » .

وبسبب عدم الاطلاع على كلام ابن تيمية كما قاله بنفسه وقع للأستاذ محمد خطأ في فهم الكلام ، إذ شيخ الإسلام رحمه الله مقصوده أن التقسيم الثلاثي الذي ذكره الترمذي لم يكن مستقراً ومشتهراً عند من قبله ولم ينفِ رحمه الله ورود لفظ « الحسن » في كلام المتقدمين كما توهم الأستاذ محمد ، وشيخ الإسلام ابن تيمية حافظ واسع الاطلاع جداً أذهل حفاظ عصره كالمزي والذهبي وابن كثير حتى قال قائلهم : « كل حديث لا يعرفه ابن تيمية فليس بحديث » [(١)] ، فيبعد جداً أن لا يكون مطلعاً على جملة من تحسينات أحمد والبخاري وغيرهما ، ولا أدل على ذلك من أن الأستاذ محمد[(٢)] قد نقل تحسيناً للإمام أحمد من كتاب له رحمه الله ، وقد نقلتُ في مبحث الإمام أحمد بعضاً من تحسيناته من كتبه رحمه الله .

فهل يعقل والحال كذلك أن يكون مراده عدم ورود لفظ « الحسن » ؟!

فالنصوص التي ذكرها الأستاذ محمد في غير محلها ولا تَرد على ابن

---

(١) العقود الدرية (ص٤١) .

(٢) قواعد في علوم الحديث (ص١٠٣) .

تيمية لأنها تدل على استعمال لفظ « الحسن » قبل الترمذي وأنه كان متداولاً ، وهذا خارج عن محل النزاع ، ولا ينهض الرد على ابن تيمية بذلك لأنه لم ينفه ولا تعرض له في كلامه ، وكان يتم للأستاذ الأمر لو جاء بما يثبت أن المتقدمين أو بعضهم قد ميز الحسن وجعله مرتبة وسطى دون الصحيح وفوق الضعيف والتزم بذلك ولو أغلبياً ، أما تصيد لفظة « حسن » من هنا وهناك ، ثم تفسيرها بأن المراد منها هو الحسن الاصطلاحي ، فهو تصرف بعيد عن روح المنهج العلمي من ناحيتين : **إحداهما** : إلزام للمخالف بما لا يلزمه ، **وثانيهما** : أن النصوص يجب أن تفسر بحسب اصطلاح قائلها ومنهجه العام وليس بما استقر في اصطلاحنا المولد الحادث ، فهل يزعم الأستاذ أن كل تحسينات المتقدمين أو أغلبها متطابقة مع تعريف الترمذي للحسن؟! وهذا لازم من لوازم مدعاه .

٣- لم ينفرد شيخ الإسلام ابن تيمية بهذا الرأي كما رأينا فيما تقدم من نقول ، بل وافقه عليه من حيث الجملة ابن سيد الناس والذهبي وابن رجب والعراقي وابن حجر وهؤلاء أعلم أهل الحديث من المتأخرين ، ولم ينكروا كلام شيخ الإسلام بل أقروه .

ويؤكد ذلك قول الحافظ ابن حجر : « واعلم أن أكثر أهل الحديث لا يفردون الحسن من الصحيح ، فمن ذلك ما رَوَيناه عن الحميدي شيخ

البخاري قال : « الحديث الذي ثبت عن النبي ﷺ هو أن يكون متصلاً غير مقطوع ، معروف الرجال » .

وروينا عن محمد بن يحيى الذهلي قال : « ولا يجوز الاحتجاج إلا بالحديث المتصل غير المنقطع الذي ليس فيه رجل مجهول ، ولا رجل مجروح »[١] .

وقد ذكر ابن دقيق العيد[٢] والذهبي [٣] أن المتقدمين يطلقون الحسن على الحديث الصحيح ، وذكر ابن حجر [٤] أنهم يسمون الحسن صحيحاً أي المتقدمين . ولو كان العُرف مستقراً قبل الترمذي بل حتى بعده بعشرات السنين في أن الحديث ينقسم إلى صحيح وحسن وضعيف ؛ لما أغفل القاضي الحسن بن عبدالرحمن الرامهرمزي (ت٣٦٠هـ) تعريف الحسن في كتابه « المحدث الفاصل » ، ولما أغفله أبو عبدالله الحاكم (ت٤٠٥هـ) في كتابه « معرفة علوم الحديث » وفي كتابه « المدخل إلى الإكليل » ، ولما أغفله الحافظ أبوبكر أحمد بن علي بن ثابت البغدادي

---

(١) النكت لابن حجر (١/ ٤٨٠) .

(٢) الاقتراح (ص١١) .

(٣) الموقظة (ص٣٢) .

(٤) النكت الوفية (ق٥٥/ أ) .

(ت٤٦٣هـ) في كتابه « الكفاية » وفي كتابه « الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع » . ومع ذلك فلا أنفي أن يكون الترمذي تأثر بالبخاري ولو قليلاً في تعريفه للحسن أو ببعض مشايخه الآخرين ، ولكنه بلا شك قد توسع في ذلك وأكثر منه واخترع للحسن تعريفاً نسبه لنفسه ، فبهذا الاعتبار تكون كلمة الحافظ ابن رجب في هذا الأمر هي الأدق والأكثر واقعية ، وهي قوله الذي نقلناه سابقاً : « ولا شك أنه هو الذي اشتهرت عنه هذه القسمة ، وقد سبقه البخاري . . . وقد كان أحمد وغيره يقولون : « حديث حسن » ، وأكثر ما كان الأئمة المتقدمون يقولون في الحديث : إنه صحيح أو ضعيف . . . »[1] .

فإرهاصات « الحسن » عند بعض شيوخ الترمذي أو من قبلهم أمرٌ محتمل ، ولكن من غير المحتمل أن يكون العُرف العام عند المحدثين قد استقر قبل الترمذي - كما زعم الأستاذ محمد عوامة - على جعل الحسن قسماً مستقلاً عن الصحيح والضعيف ، وهذا هو عين ما نفاه ابن تيمية رحمه الله وهو الحق بلا ريب .

---

(١) شرح العلل (١/ ٣٤٢ - ٣٤٤) .

المبحث الثاني

المحدثون الذين أغفلوا تعريف الحسن

المقصود بالمحدثين هنا ممن صَنَّف في أصول الحديث كالرامهرمزي والحاكم والخطيب البغدادي .

فمن الملفت للنظر أنهم جميعاً جاءوا بعد الإمام الترمذي ، فإغفالهم لتعريف الحديث الحسن محير بعض الشيء وخاصة الحاكم والخطيب لأنهما من المؤكد قد اطلعا على جامع الترمذي فقد ذكر ابن الصلاح [١] أن أبا عبدالله الحاكم قد سمى كتاب الترمذي بالجامع الصحيح ، وأن الخطيب البغدادي أطلق عليه أيضاً اسم الصحيح .

وقد وجدت الحاكم أخرج في مستدركه [٢] بعض الأحاديث من طريق شيخه أبي العباس محمد بن أحمد المحبوبي عن أبي عيسى الترمذي .

وكذا الخطيب البغدادي فقد قال في ترجمة محمد بن إسماعيل الترمذي : « وروى عنه أيضاً أبو عيسى الترمذي ، وأبو عبدالرحمن النسائي في صحيحيهما »[٣] .

---

(١) علوم الحديث (ص٣٦) .

(٢) المستدرك (١/ ٢٤٣) ، (٤/ ٣٩٤) ، (٤/ ٣٩٦) .

(٣) تاريخ بغداد (٢/ ٤٢) .

ووجدته يروي بعض الأقوال من كتاب العلل الصغير للترمذي بسنده إليه[١] ، ويروي بعض الأحاديث والأقوال من الجامع[٢] ، وقد نصح طلبة الحديث بالاعتناء به فقال: « ويبتدئ بسماع الأمهات من كتب أهل الأثر ، والأصول الجامعة للسنن . . . وأحقها بالتقديم كتاب الجامع والمسند الصحيحان لمحمد بن إسماعيل البخاري ومسلم بن الحجاج النيسابوري . . . ومما يتلو الصحيحين: « سنن أبي داود السجستاني ، وأبي عبدالرحمن النسوي ، وأبي عيسى الترمذي . . . »[٣] .

ومع ذلك فلم يُفرد باباً للحسن أو حتى يعرفه من ضمن المصطلحات التي عرفها بإيجاز في « الكفاية »[٤] ، وإنما أشار إلى أن الحسن يستعمل في الحديث الغريب غير المألوف[٥] ، وهذا مقتصر على توضيح للحسن الإعجابي فقط .

وقال في « الجامع » : « والحديث يشتمل على : المسند ، والموقوف ،

(١) تاريخ بغداد (٢/ ٢٧) والكفاية (ص٢٩٧) .

(٢) الكفاية (ص٢٥١) ، وتاريخ بغداد (٥/ ٢٨٠) ، (٩/ ٥٢) .

(٣) الجامع لأخلاق الراوي (٢/ ٢٧٠ - ٢٧١) .

(٤) الكفاية (ص٣٧ - ٣٨) .

(٥) الجامع لأخلاق الراوي (٢/ ١٣٨ ، ١٧٨) .

والمرسل ، والمقطوع ، والقوي ، والضعيف ، والصحيح ، والسقيم ، وغير ذلك من الأوصاف المختلف بها ، والنعوت المتغايرة . . . »[١] ، فما ذكر الحسن فيها .

ووجدته قد حكم على حديث بقوله : « إسناد هذا الحديث حسن ، ورجاله كلهم ثقات إلا ابن أبي الأزهر »[٢] وقد ذكره في ترجمة ابن أبي الأزهر واتهمه بالكذب .

وقال في حديث آخر : « وقد روي لنا حديث حسن الإسناد . . . » ثم ذكر سنداً فيه شهر بن حوشب . . . ثم قال : « وهذا حديث متصل الإسناد ، صالح الرجال »[٣] .

وكذلك أبو عبدالله الحاكم لم يتعرض لذكر الحسن ولو عرضاً في « معرفة علوم الحديث » والمدخل إلى كتاب « الإكليل » .

فإغفال الحافظ الخطيب البغدادي وكذا الحافظ أبي عبدالله الحاكم ومن قبلهما الرامهرمزي للحديث الحسن ، دال على أنه لم يكن من المستقر عُرفاً عند المحدثين ذكر «الحسن» بوصفه نوعاً وسطاً بين الصحيح والضعيف .

---

(١) الجامع لأخلاق الراوي (٢/ ٢٧٧ - ٢٧٨) .

(٢) تاريخ بغداد (٣/ ٢٩٠) .

(٣) موضح أوهام الجمع والتفريق (١/ ٣٦٣) .

المبحث الثالث

المحدثون الذين أدخلوا الحسن لذاته في الصحيح

سبق فيما تقدم في المبحث الأول أن ذكرنا أن كثيراً من المحققين كالذهبي وابن حجر وغيرهما يرون أن غالب المحدثين المتقدمين يدخلون الحسن لذاته في الصحيح .

وقد قال الحافظ أبو عمرو بن الصلاح : « من أهل الحديث من لا يُفرِدُ نوعَ الحسن ويجعلُه متدرجاً في أنواع الصحيح لاندراجه في أنواع ما يُحتج به ، وهو الظاهر من كلام الحاكم أبي عبدالله الحافظ في تصرفاته ، وإليه يومىء في تسميته كتاب الترمذي بالجامع الصحيح ، وأطلق الخطيب أبوبكر أيضاً عليه اسم الصحيح ، وعلى كتاب النسائي . . . ثم إن من سمى الحسن صحيحاً ، لا يُنكر أنه دون الصحيح المُقدَّم المُبين أولاً ، فهذا إذاً اختلافٌ في العبارة دون المعنى »[١] .

وعلق الحافظ ابن حجر على هذا الكلام بقوله : « إنما جعله يوميء إليه لأن ذلك مقتضاه ، وذلك أن كتاب الترمذي مشتمل على الأنواع الثلاثة ، لكن المقبول فيه وهو الصحيح والحسن أكثر من المردود ، فحكم للجميع بالصحة

(١) علوم الحديث (ص٣٦ - ٣٧) .

بمقتضى الغلبة .

فلو كان ممن يرى التفرقة بين الصحيح والحسن لكان في حكمه ذلك مخالفاً للواقع ، لأن الصحيح الذي فيه أقل من مجموع الحسن والضعيف ، فلا يعتذر عنه بأنه أراد الغالب ، فاقتضى توجيه كلامه أن يقال : إنه لا يرى التفرقة بين الصحيح والحسن ، ليصح ما ادعاه من التسمية .

وقد وجدت في « المستدرك » له إثر حديث أخرجه قال : أخرجه أبو داود في « كتاب السنن » الذي هو صحيح على شرطه (١) .

وهذا أيضاً محمول على أنه أراد عدم التفرقة بين الصحيح والحسن ، ولم يعتبر الضعيف الذي فيه لقلته بالنسبة إلى النوعين »(٢) .

ثم قال بعد ذلك في نصٍ غاية في الأهمية : « واعلم أن أكثر أهل الحديث لا يفردون الحسن من الصحيح ، فمن ذلك ما رويناه عن الحميدي شيخ البخاري قال : « الحديث الذي ثبت عن النبي ﷺ هو أن يكون متصلاً غير مقطوع ،

---

(١) لم أجد هذا النص في المطبوع من المستدرك ، ومن المعلوم أنه مليء بالأخطاء والسقط ، وورد في (٤/ ٤٤١) : « هذا الحديث صحيح على شرط مسلم ولم يخرجاه . . . وإنما أخرجه أبو داود أحد أئمة هذا العلم» .

(٢) النكت لابن حجر (١/ ٤٧٩ - ٤٨٠) .

معروف الرجال »(١) .

ورُوينا عن محمد بن يحيى الذهلي قال : « لا يجوز الاحتجاج إلا بالحديث المتصل غير المنقطع الذي ليس فيه رجل مجهول ، ولا رجل مجروح »(٢) .

فهذا التعريف يشمل الصحيح والحسن معاً .

وكذا شرط ابن خزيمة وابن حبان في صحيحهما لم يتعرضا فيه لمزيد أمر آخر على ما ذكره الذهلي »(٣) .

وقال أيضاً : « فكم في كتاب ابن خزيمة من حديث محكوم منه بصحته، وهو لا يرتقي عن رتبة الحسن .

وكذا في كتاب ابن حبان ، بل وفيما صححه الترمذي من ذلك جملة مع أن الترمذي ممن يُفرِّق بين الصحيح والحسن »(٤) .

وقال بعد أن أخرج حديثاً : « هذا الحديث على شرط الصحيح عند ابن حبان ، وعند شيخه ابن خزيمة ، وقد أخرجاه ، وهما ممن لا يفرد نوع

(١) الكفاية (ص٤١) مع بعض الاختلاف اليسير .

(٢) الكفاية (ص٣٦) .

(٣) النكت لابن حجر (١/ ٤٨٠ - ٤٨١) .

(٤) المرجع السابق (١/ ٢٧٠ - ٢٧١) .

الحسن من الصحيح ، بل كل ما يدخل تحت دائرة القبول عندهم يسمى صحيحاً »[١] .

وقال في حديث آخر : « وصحح حديثه هذا ابن حبان والحاكم على عادتهما في تسمية كل ما يُقبل صحيحاً »[٢] .

وذكر في فتح الباري [٣] حديثاً لمحمد بن إسحاق صاحب المغازي ونقل تصحيح الترمذي[٤] وابن خزيمة [٥] والحاكم [٦] وقول الدارقطني[٧] : إسناده حسن متصل ، وقول البيهقي[٨] : إسناده حسن صحيح ، ثم قال بعد : « هذه الزيادة تفرد بها ابن إسحاق ، لكن ما ينفرد به وإن لم يبلغ درجة الصحيح ، فهو في درجة الحسن إذا صرح بالتحديث ، وهو هنا كذلك ، وإنما يصحح له من لا يفرِّق بين الصحيح والحسن ،

(١) كشف الستر عن حكم الصلاة بعد الوتر (ص١٥) .

(٢) موافقة الخبر (١/ ١٤٢) .

(٣) فتح الباري (١١/ ١٦٧) .

(٤) الذي في الجامع (٣٢٢٠) ليس من طريق ابن إسحاق .

(٥) صحيح ابن خزيمة (٧١١) .

(٦) المستدرك (١/ ٢٦٨) .

(٧) سنن الدارقطني (١/ ٣٥٤ - ٣٥٥) .

(٨) السنن الكبرى للبيهقي (٢/ ١٤٦) .

ويجعل كل ما يصلح للحجة صحيحاً ، وهذه طريقة ابن حبان[١] ، ومن ذُكر معه » .

وقد فصَّل الحافظ ابن حجر في ذلك فقال : « لم يلتزم ابن خزيمة وابن حبان في كتابيهما أن يخرجا الصحيح الذي اجتمعت فيه الشروط التي ذكرها المؤلف - يعني ابن الصلاح - ، لأنهما ممن لا يرى التفرقة بين الصحيح والحسن ، بل عندهما أن الحسن قسم من الصحيح لا قسيمه .

وقد صَرَّح ابن حبان[٢] بشرطه ، وحاصله : أن يكون راوي الحديث عدلاً مشهوراً بالطلب غير مدلس ، سمع ممن فوقه إلى أن ينتهي ، فإن كان يروي من حفظه فليكن عالماً بما يحيل المعاني .

فلم يشترط على الاتصال والعدالة ما اشترطه المؤلف في الصحيح من وجود الضبط ، ومن عدم الشذوذ والعلة . وهذا وإن لم يتعرض ابن حبان لاشتراطه ، فهو إن وجده كذلك أخرجه ، وإلا فهو ماشٍ على ما أصَّل ؛ لأن وجود هذه الشروط لا ينافي ما اشترطه .

وسمى ابن خزيمة [٣] كتابه : المسند الصحيح المتصل بنقل العدل عن

---

(١) صحيح ابن حبان (٥/ ٢٨٩) .

(٢) انظر : مقدمة صحيح ابن حبان (١/ ١٥١ - ١٥٢) .

(٣) ورد في صحيح ابن خزيمة (١/ ٣) « مختصر المختصر من المسند الصحيح عن النبي ﷺ ، بنقل =

العدل من غير قطع في السند ، ولا جرح في النقلة » .

وهذا الشرط مثل شرط ابن حبان سواء ؛ لأن ابن حبان تابعٌ لابن خزيمة مغترف من بحره ناسج على منواله .

ومما يعضد ما ذكرنا ، احتجاج ابن خزيمة وابن حبان بأحاديث أهل الطبقة الثانية الذين يخرج مسلم أحاديثهم في المتابعات كابن إسحاق [١] ، وأسامة بن زيد[٢] الليثي ، ومحمد بن عجلان[٣] ، ومحمد بن عمرو بن علقمة [٤] ، وغير هؤلاء »[٥] .

= العدل عن العدل ، موصولاً إليه ﷺ من غير قطع في أثناء الإسناد ، ولا جرح في ناقلي الأخبار» .

(١) أخرج له ابن خزيمة في مواضع كثيرة منها على سبيل المثال : (١٥٣ ، ٤٢٩ ، ١٢٠٠ ، ٢٩٠٦) وانظر ما قاله عنه (١/ ١٩٧) .

وأخرج له ابن حبان كثيراً منها على سبيل المثال : (١/ ٤٨٣) ، (٥/ ٣٨ ، ٩٥ ، ٣٧٠ ، ٦٠٩) ، وانظر : فهارس صحيح ابن حبان (١٨/ ٢٢١ - ٢٢٢) .

(٢) أخرج له ابن خزيمة في مواضع منها (٣٥٢ ، ١٨٥١ ، ٢١٣٣) ، وابن حبان (١/ ٢٨٣ ، ٤٩٣) ، (٤/ ٦٠٢) ، (٩/ ٤٠٥) .

(٣) من المواضع التي أخرجها ابن خزيمة له : (٤٨ ، ٨٠ ، ١٠٥ ، ١٨٢٧ ، ٢٥٢٥) ، وابن حبان (١/ ٢٧٦ ، ٤٠٦) ، (٢/ ٦٢ ، ٢٤٧ ، ٢٥٠) .

(٤) من المواضع التي أخرجها ابن خزيمة له : (٥٠ ، ١١٨٤ ، ١٢٢٤ ، ١٨٥٧) ، وابن حبان (١/ ٥٢٠) ، (٧/ ٢٦) وانظر : الفهارس (١٨/ ٢٣٢) .

(٥) النكت لابن حجر (١/ ٢٩٠ - ٩١) .

ويُتعقب على الحافظ رحمه الله هنا في قوله إن ابن حبان لم يشترط الضبط وعدم الشذوذ وعدم العلة ؛ لأن هذا واضح من كلامه في مواضع أخرى ، فقد قال مثلاً في مقدمته : « وأما من كثر خطؤه ، ولم يغلب على صوابه ، فهو مقبول الرواية فيما لم يخطئ فيه ، واستحق مجانبة ما أخطأ فيه فقط »[١]، فهذا له علاقة بالضبط فهو يحتج بمن كثر خطؤه ما لم يخطئ .

وأما اشتراطه لعدم العلة فيفهم من مثل قوله : « وقد تركنا من الأخبار المشاهير التي نقلها عدول ثقات لعللٍ تبيَّن لنا منها الخفاءُ على عالمٍ من الناس جوامعها »[٢] يعني تبين له ما خفي على كثير من الناس من أسباب عللها .

وقال : « خبر سعيد بن أبي هند عن أبي موسى في هذا الباب معلول لا يصح »[٣] ، إلا أنه ينبغي التنبه إلى أن ابن حبان ـ رحمه الله - لا يرى العديد من العلل قادحة ، ويظهر من صحيحه ميله للجمع ودفع التعارض بكثرة[٤] .

(١) مقدمة صحيح ابن حبان (١/ ١٥٤) .

(٢) هذا النص ذكره في آخر صحيحه ونقله ابن بلبان في المقدمة (١/ ١٦٦) .

(٣) صحيح ابن حبان (١٢/ ٢٥٠) .

(٤) انظر مثلاً : في صحيحه (٣/ ٢١٤) ، (٤/ ٢٣٧-٢٣٨) ، (٥/ ١٦٢-١٦٣) .

وأما بالنسبة لمنهج ابن خزيمة في صحيحه فقد قال في أول كتاب الصيام: « المختصر من المختصر من المسند عن النبي ﷺ على الشرط الذي ذكرناه بنقل العدل عن العدل موصولاً إليه ﷺ من غير قطع في الإسناد، ولا جرح في ناقلي الأخبار، إلا ما نذكر أن في القلب من بعض الأخبار شيء إما لشك في سماع راوٍ من فوقه خبراً، أو راوٍ لا نعرفه بعدالة ولا جرح، فنبين أن في القلب من ذلك الخبر، فإنا لا نستحل التمويه على طلبة العلم بذكر خبر غير صحيح، ولا نبين علته، فيغتر بعض من يسمعه »(١).

وهذا ملاحظ في كتابه فقد توقف في بعض الأخبار إما بقوله: « إن صح الخبر . . . »(٢) أو بقوله: « في القلب . . . »(٣) ومما يدل على أنه يخرج في صحيحه كل ما يصلح للاحتجاج أنه قال بعد أن أخرج حديثاً لعاصم بن عبيدالله وتبرأ من عهدته وذكر من ضعفه: « كنتُ لا أخرج حديث عاصم بن عبيدالله في هذا الكتاب، ثم نظرت فإذا شعبة والثوري قد رويا عنه، ويحيى بن سعيد وعبدالرحمن بن مهدي وهما إماما أهل

---

(١) صحيح ابن خزيمة (٣/ ١٨٦).

(٢) انظر مثلاً: (١/ ٧١، ٢٠٣)، (٢/ ٢٠، ١٨١)، (٣/ ١١٦، ٢٣٨)، (٤/ ٧٤).

(٣) انظر مثلاً: (٢/ ٣٩، ٢٢٣)، (٣/ ١٩٠، ٢١٤).

زمانها، قد رويا عن الثوري عنه »[1] .

وللوقوف على مزيد من الأمثلة التي يستدل بها على أن ابن خزيمة وابن حبان والحاكم يصححون كل حديث يصلح للاحتجاج بحسب اجتهادهم، فلتُراجع قائمة الأحاديث التي حسنها الترمذي فقد اعتنيت بذكر تصحيحاتهم هناك .

ومما ينبغي ذكره هنا لأهميته وعلاقته بما نحن بصدده ما ذكره ابن حبان في مقدمة صحيحه عن الرواة المتكلم في ضبطهم فقد قال : « وربما أروي في هذا الكتاب وأحتج بمشايخ قد قدح فيهم بعض أئمتنا مثل : سماك بن حرب، وداود بن أبي هند، ومحمد بن إسحاق بن يسار، وحماد بن سلمة، وأبي بكر بن عياش، وأضرابهم ممن تنكَّب عن رواياتهم بعض أئمتنا، واحتج بهم البعض، فمن صح عندي منهم بالبراهين الواضحة، وصحة الاعتبار على سبيل الدين أنه ثقة، احتججتُ به، ولم أُعرِّج على قول من قدح فيه، ومن صح عندي بالدلائل النيِّرة، والاعتبار الواضح على سبيل الدين أنه غير عدل، لم أحتج به، وإن وثقه بعض أئمتنا .

وإني سأُمثِّل واحداً منهم، وأتكلم عليه، ليستدرك به المرءُ من هو مثلُه،

(١) صحيح ابن خزيمة (٣/ ٢٤٧) .

كأنا جئنا إلى حماد بن سلمة ، فمثلناه ، وقُلنا لمن ذبَّ عمن ترك حديثه[١] : لِمَ استحق حماد بن سلمة ترك حديثه؟ . . .

فإن قال : كان حمادٌ يخطئ ، يقال له : وفي الدنيا أحدٌ بعد رسول الله ﷺ يعرى عن الخطأ ؟! ولو جاز تركُ حديثٍ من أخطأ ، لجاز ترك حديث الصحابة والتابعين ومن بعدهم من المحدثين ؛ لأنهم لم يكونوا بالمعصومين.

فإن قال : حمادٌ قد كَثُر خطؤه ، يقال له : إن الكثرةَ اسمٌ يشتمل على معانٍ شتى ، ولا يستحق الإنسان ترك روايته حتى يكون منه من الخطأ ما يغلبُ صوابه ، فإذا فحش ذلك منه ، وغلب على صوابه ، استحق مجانبة روايته .

وأما من كَثُر خطؤه ، ولم يغلب على صوابه ، فهو مقبول الرواية فيما لم يخطئ فيه ، واستحق مجانبة ما أخطأ فيه فقط ، مثل شَريك ، وهُشيم ، وأبي بكر بن عياش ، وأضرابهم كانوا يخطئون فيُكثرون »[٢] .

وقال في الثقات في ترجمة حماد بن سلمة : « فإن زعم : أن خطأه قد كثر

---

(١) أظنه يَعرِّض بالإمام البخاري فهو الذي لم يحتج بحماد في صحيحه كما ذكر ابن حجر في التهذيب (٣/ ١٣ - ١٤) .

(٢) مقدمة صحيح ابن حبان (١/ ١٥٢ - ١٥٤) .

من تغير حفظه ، فقد كان ذلك في أبي بكر بن عياش موجوداً ، وأنى يبلغ أبوبكر بن عياش حمادَ بن سلمة في إتقانه أو في جمعه ، أم في علمه أم في ضبطه »[١] .

وقد ذكر في ترجمة أبي بكر بن عياش أنه كان يخطئ وأن بعض النقاد قد ضعفوه لذلك ولكنه قال : « والصواب في أمره مجانبة ما علم أنه أخطأ فيه، والاحتجاج بما يرويه ، سواء وافق الثقات أو خالفهم ؛ لأنه داخل في جملة أهل العدالة ، ومن صحت عدالته لم يستحق القدح ولا الجرح ، إلا بعد زوال العدالة عنه بأحد أسباب الجرح ، وهكذا حكم كل محدث ثقة صحت عدالته وتبين خطؤه »[٢] .

وما فصَّله ابن حبان يظهر - والله أعلم - أنه مذهب شيخه ابن خزيمة أيضاً لاتفاقهما على الاحتجاج بمن ذكروا آنفاً .

وعلى هذا فالراجح في نظري أنهما لم يحتجا بحديث من أحاديث أولئك النفر إلا بعد تأكدهما من أنه لم يخطئ فيه راويه .

وأما الحاكم فمن المعلوم أنه واسع الخطو في التصحيح ، مشهور

---

(١) الثقات (٦/ ٢١٦) .

(٢) المرجع السابق (٧/ ٦٦٩) .

بالتساهل[١] في تصحيح الأحاديث في كتابه « المستدرك » تحديداً ، وقد صحح جملة من أحاديث محمد بن إسحاق [٢] ، وابن عجلان [٣] ، وعمرو بن شعيب عن أبيه عن جده [٤] وغيرها مما يحكم عليها المتأخرون بالحسن ويُنزلونها عن درجة الصحة .

وليُعلم أنه قد وُجِدَ في عبارات ابن حبان والحاكم إطلاق « الحسن » على بعض الأحاديث ، ومن ذلك ما وجدته لابن حبان فقد أخرج من طريق وكيع عن الثوري عن ابن جريج عن العباس ابن عبدالرحمن بن مينا عن جُودان قال : قال رسول الله ﷺ : «من اعتذر إلى أخيه ، فلم يقبل كان عليه مثلُ خطيئة صاحب مكس» .

وقال بعده : « أنا خائف أن يكون ابن جريج رحمه الله ورضوانه عليه

(١) علوم الحديث لابن الصلاح (ص١٨) ، والنكت لابن حجر (١/ ٣١٢ - ٣١٩) ، وسير أعلام النبلاء (١٧/ ١٧٥ - ١٧٦) ونصب الراية (١/ ٣٤١ - ٣٤٢) ومجموع الفتاوى لابن تيمية (٢٢/ ٤٢٦) ، (١/ ٢٥٦) ، والباعث الحثيث (ص٢٢) ، وتدريب الراوي (١/ ١٠٦) .

(٢) انظر في المستدرك مثلاً: (١/ ٣٤١)، (٢/ ٢١٤، ٤٥٩)، (٣/ ١٢٢، ١٢٣، ١٨١)، (٤/ ١٠٤، ٢٤٤).

(٣) انظر في المستدرك مثلاً : (١/ ٢٢٩ ، ٢٧١ ، ٤١٥) ، (٢/ ١٦١) .

(٤) انظر في المستدرك مثلاً : (١/ ١٩٧ ، ٥٤٤ ، ٥٤٨) ، (٢/ ١٤ ، ١٧ ، ٤٧ ، ٦٥) ، (٤/ ٣٨٣) .

دلّس هذا الخبر ، [فإن كان] [١] سمعه من العباس بن عبدالرحمن ، فهو حديث حسن [غريب] [٢] »[٣] .

والحديث أخرجه جمع من الأئمة [٤] عن وكيع به ، وجُودان قال فيه أبو حاتم : « ليست له صحبة ، وهو مجهول »[٥] ، وقال ابن حبان : « يُقال : إن له صحبة »[٦] ، وذكر أبو داود حديثه في المراسيل مما يدل على عدم ثبوت صحبته عنده ، وهذا الذي يميل إليه القلب .

وفي الحديث عنعنة ابن جريج ، وهو مدلس ، ولذا قال ابن حبان : « فإن كان سمعه . . . » ، ومراده بالحسن هنا - فيما ظهر لي - أن السند ليس فيه مجروح ، وقد ذكر العباس بن عبدالرحمن في ثقاته [٧] ، واحتج به

---

(١) الإضافة من الإصابة (١/ ٢٥٦) .

(٢) مصدر سابق (١/ ٢٥٦) .

(٣) روضة العقلاء (ص١٨٢ - ١٨٣) .

(٤) أخرجه أبو داود في المراسيل (٥٢١) تحقيق الأرناؤوط ، وابن ماجه (٣٧١٨) ، وابن أبي عاصم في الآحاد والمثاني (٥/ ١٧٥) ، والطبراني في المعجم الكبير (٢/ ٢٧٥ - ٢٧٦) ، وابن قانع في معجم الصحابة (١/ ١٥٦) والبيهقي في شعب الإيمان (٦/ ٣٢١) .

(٥) المراسيل لابن أبي حاتم (ص٣٠) .

(٦) الثقات (٣/ ٦٥) .

(٧) الثقات (٥/ ٢٥٩) .

في صحيحه [١] ، وقال فيه ابن حجر : « مقبول »[٢] .

وقال أيضاً في حديث يرويه الهثيم بن أيوب عن سهل بن عبدالرحمن عن محمد بن مطرف أبي غسان عن محمد بن المنكدر عن عروة عن أبي هريرة مرفوعاً : « استعينوا على الحوائج بكتمان السر ، فإن لكل نعمة حاسداً » : « هذا إسناد حسن ، وطريق غريب ، إن كان عروة هذا هو ابن الزبير بن العوام »[٣] .

وقد أخرج حمزة بن يوسف السهمي هذا الحديث في تاريخه [٤] عن الهيثم به ، وزاد في الإسناد أن الهيثم بن أيوب الطالقاني قال : « حدثنا سهل ابن عبدالرحمن الجرجاني لقيته بالبادية بسوق فيد »[٥] .

وسهل بن عبدالرحمن الجرجاني لم يترجم له ابن حبان في ثقاته ولا في ضعفائه ولم أقف له على ترجمة في كتب الرجال الأخرى إلا ما ذكره السهمي

(١) صحيح ابن حبان (١٤/ ٣٠٩) .

(٢) التقريب (٣١٧٤) .

(٣) روضة العقلاء (ص١٨٧-١٨٨) .

(٤) تاريخ جرجان (ص٢٢٣) .

(٥) تاريخ جرجان (ص٢٢٣) .

في تاريخه :« سهل بن عبدالرحمن الجرجاني ، روى عن محمد بن مطرف »[١]، وليس له راوٍ إلا الهيثم بن أيوب الطالقاني [٢] ، فالظاهر أنه مجهول [٣] ، وابن حبان كما هو معروف يتساهل في مثل هذا ، والحديث منكر لأن هذا المجهول لا يُحتمل له بأن يتفرد له بمثل هذا الإسناد ، والمتن حكم عليه غير واحد من كبار النقاد بأنه لا أصل له [٤] ولو كان محفوظاً عن ابن المنكدر أو عن عروة أو عن أبي هريرة ولو بسند فيه ضعف محتمل لما قالوا ذلك ، ويزيد الأمر تأكيداً أن محمد بن المنكدر لم يرو عن عروة شيئاً من مسند أبي هريرة [٥] وإنما روى عنه عن عائشة رضي الله عن صحابة رسوله ﷺ .

---

(١) مرجع سابق (ص٢٢٣) .

(٢) تهذيب التهذيب (١١/ ٩٠) ونقل توثيق النسائي وابن حبان له .

(٣) يرى شيخنا العلامة محمد ناصر الدين الألباني في « الصحيحة » (٣/ ٤٣٨) أن سهلاً هذا هو السندي بن عبدويه الرازي ، ولا أوافقه على ذلك لأن السندي كان قاضياً مشهوراً معروفاً عند أهل الحديث كما في الـجرح والتعديل (٤/ ٢٠١ ، ٣١٨) والأنساب للسمعاني (٣/ ٣٢١) ، ولسان الميزان (٣/ ١١٦) ، فهو أشهر من أن يقال فيه : « لقيته بالبادية »؟! ثم إن السهمي لم يصف سهلاً بأنه السندي ولو كان هو لما توانى في ذلك .

(٤) العلل لابن أبي حاتم (٢/ ٢٥٥) والموضوعات لابن الجوزي (٢/ ١٦٦) ، وتخريج الكشاف للزيلعي (٢/ ٣٦٢) .

(٥) انظر : تحفة الأشراف (١٠/ ٢٥٥-٢٥٨) ، وأطراف مسند أحمد (٧/ ٤٠٩) ، ومسند أبي هريرة من المسند الجامع لبشار عواد معروف وآخرين .

ويظهر أن مراد ابن حبان بالحسن هنا أن السند ليس فيه مجروح أو سبب يطعن في الحديث من أجله في نظره هو رحمه الله ، ويلاحظ أنه في كلا الإسنادين قد توقف في الحكم فقال في الأول : « إن كان سمعه . . . » وقال في الثاني : « إن كان عروة . . . » .

كما ورد « الحسن » في كلامه على الرواة فقال في بعضهم : « حسن الاستقامة في الروايات »(١) ، وقال : « كان متيقظاً ، حسن الحفظ لحديثه »(٢) ، وقال : « حسن الحديث مستقيماً »(٣) ، وقال : « حسن الحديث يُغرب »(٤) .

كما ورد لفظ « الحسن » في كلام الحاكم على الأحاديث ، فمن ذلك قوله: « هذا حديث حسن صحيح على شرط مسلم »(٥) .

ومن ذلك أيضاً قوله : « هذا حديث حسن من حديث أبي عبدالله أحمد

---

(١) الثقات (٧/ ٣٢١) ، (٨/ ٤٥٤) .

(٢) المرجع السابق (٨/ ٣١٤)

(٣) المرجع السابق (٨/ ٢٢٢) .

(٤) المرجع السابق (٨/ ٢٠١) .

(٥) المرجع السابق (٣/ ١٤٩) .

ابن حنبل عن تَلِيد بن سليمان ، فإني لم أجد له رواية غيرها »[1] ، ويظهر من هذا النص أن سبب استحسانه ندرة وقلة رواية الإمام أحمد عن تليد ابن سليمان ، ولم أجد له في المسند [2] إلا هذا الحديث الواحد فقط ، وهو الذي عناه الحاكم وأخرجه في مستدركه .

ومن ذلك قولــه بعد أن أخرج حديث عائشة مرفوعاً : « اللهم اجعل أوسع رزقك علي عند كبر سني وانقطاع عمري »[3] : « هذا حديث حسن الإسناد ، والمتن غريب في الدعاء ، مستحب للمشايخ إلا أن عيسى ابن ميمون [4] لم يحتج به الشيخان »[5] ، ويبدو أنه لم يعرف عيسى أو رأى أن ضعفه محتمل في مثل هذا المتن فحسن السند لذلك .

وقال أيضاً في حديث : « غريب حسن ، إلا أن مجاشع [6] بن عمرو

---

(١) مصدر سابق (٣/ ١٤٩) .

(٢) مسند أحمد (٢/ ٤٤٢) .

(٣) أخرجه الطبراني في المعجم الأوسط (٤/ ٦٢) ، وفي الدعاء (١٠٤٩) ، وابن عدي في الكامل (١/ ١٧٠) ، وأبو الشيخ في الطبقات (٤/ ١٥٥-١٥٦) عن عيسى به .

(٤) قال الذهبي في التلخيص (١/ ٥٤٢) : « عيسى متهم » ، ونقل تضعيف النقاد له في الميزان (٣/ ٣٢٥ - ٣٢٦) ، وقال ابن حجر في التقريب (٥٣٣٥) : « ضعيف » .

(٥) المستدرك (١/ ٥٤٢) .

(٦) قال الذهبي في التلخيص (٣/ ٢٧٣) : « ذا من وضع مجاشع » ، واتهمه بالوضع غير =

ليس من شرط هذا الكتاب »[١] ، ويبدو أنه أراد حسن المتن لتصريحه بأن مجاشعاً ليس من شرط الصحيح .

وأفاد السيوطي أنه لم يقع للحاكم أن وصف حديثاً بالحُسن إلا حديثاً واحداً[٢] ، وذكر حديث عائشة الآنف ، وهذا فيه نظر لما تقدم .

= واحد انظر : لسان الميزان (٥/ ١٥ - ١٦) .

(١) المستدرك (٣/ ٢٧٣) ، ونقل السخاوي في فتح المغيث (١/ ٤) ، كلام الحاكم هذا .

(٢) البحر الذي زخر (٢/ ٨٩٥) .

المبحث الرابع

هل في الصحيحين أحاديث حسنة

لا شك أن الإمام البخاري رحمه الله تعالى سمى كتابه : « الجامع المسند الصحيح المختصر من أمور رسول الله ﷺ وسننه وأيامه »[١] .

وكذلك الإمام مسلم رحمه الله تعالى سمى كتابه : « المسند الصحيح المختصر من السنن بنقل العدل عن العدل عن رسول الله ﷺ »[٢] .

فلا ريب أنهما لم يدخلا في كتابيهما إلا ما هو صحيح عندهما .

إلا أن بعض المحققين نبهوا على وجود بعض الأسانيد التي هي من قبيل الحسن لذاته فيهما .

فقد قال الإمام الذهبي في ترجمة محمد بن طلحة بن مُصَّرف اليامي أحد رواة الصحيحين : « يجيء حديثه من أداني مراتب الصحيح ، ومن أجود الحسن ، وبهذا يظهر لك ، أن الصحيحين فيها : الصحيح ، وما هو أصح منه ، وإن شئت قلت : فيهما الصحيح الذي لا نزاع فيه ، والصحيح الذي هو حسن ، وبهذا يظهر لك أن الحسن قِسمٌ داخل في الصحيح ، وأن الحديث النبوي قِسمان ، ليس إلا صحيح وهو على مراتب ، وضعيف وهو

---

(١) انظر : تحقيق اسمي الصحيحين واسم جامع الترمذي (ص٩-١١) .

(٢) المرجع السابق (ص٣٣ ، ٣٦ ، ٣٨ ، ٤٤-٤٥) .

على مراتب »[١] .

وقال أيضاً : « من أخرج له الشيخان على قسمين :

أحدهما : ما احتجا به في الأصول .

وثانيهما : من خرَّجا له متابعة وشهادة واعتباراً .

فمن احتجا به أو أحدهما ، ولم يُوثق ولا غُمز فهو ثقة حديثه قوي .

ومن احتجا به أو أحدهما ، وتكلم فيه ، فتارة يكون الكلام فيه تعنتاً ، والجمهور على توثيقه ، فهذا حديثه قوي أيضاً .

وتارةً يكون الكلام في تليينه وحفظه له اعتبار ، فهذا حديثه لا ينحط عن مرتبة الحسن ، التي قد نسميها من أدنى درجات الصحيح .

فما في الكتابين بحمد الله رجل احتج به البخاري أو مسلم في الأصول ، ورواياته ضعيفة ، بل حسنة أو صحيحة . . . فكل من خُرِّج له في الصحيحين ، فقد قفز القنطرة ، فلا معدل عنه إلا ببرهان بيِّن »[٢] .

وقد ذكر في موضع آخر أن البخاري يرغب عن « الحسن لذاته » ، ومسلماً يُمشيه[٣] .

---

(١) سير أعلام النبلاء (٧/ ٣٣٩) .

(٢) الموقظة (ص٧٩-٨٠) .

(٣) سير أعلام النبلاء (١٣/ ٢١٤) وقد ذكرنا النص بتمامه فيما تقدم .

ويقول الحافظ ابن حجر : « ينبغي أن يُزاد في التعريف بالصحيح فيقال: هو الحديث الذي يتصل إسناده بنقل العدل التام الضبط أو القاصر عنه ، إذا اعتضد عن مثله إلى منتهاه ، ولا يكون شاذاً ولا معللاً .

وإنما قلت ذلك لأنني اعتبرت كثيراً من أحاديث الصحيحين فوجدتُها لا يتم الحكم عليها بالصحة إلا بذلك »[1] ثم ذكر مثالين وقال بعدهما : « في أمثلة كثيرة قد ذكرت الكثير منها في مقدمة شرح البخاري ، ويوجد في كتاب مسلم منها أضعاف ما في البخاري »[2] .

وقال في « الفتح » في شأن فُليح بن سليمان المدني : « هو صدوق ، تكلم بعض الأئمة في حفظه ، ولم يُخرج البخاري من حديثه في الأحكام إلا ما توبع عليه ، وأخرج له في المواعظ والآداب ، وما شاكلها طائفة من أفراده »[3] .

وقال أيضاً : « تفرد به فُليح ، وهو مُضعَّف عند ابن معين والنسائي وأبي داود ، ووثقه آخرون ، فحديثه من قبيل الحسن »[4] .

---

(١) النكت لابن حجر (١/ ٤١٧-٤١٩) .

(٢) النكت لابن حجر (١/ ٤١٧-٤١٩) .

(٣) فتح الباري (١/ ١٧٢) .

(٤) المرجع السابق (٢/ ٥٤٧) .

ويرى العلامة محمد بن إبراهيم ابن الوزير اليماني (ت٨٤٠هـ) أن مسلماً يُسمي الحسن صحيحاً كالحاكم والمتقدمين وأنه أدخله في « صحيحه »[١].

وخالفه العلامة محمد بن إسماعيل الصنعاني فقال : « مسلم قد شرط الصحة في كتابه ، وسماه صحيحاً ، وحينئذٍ فلا يدخل الحسن في كتابه أصلاً »[٢] ، وقال في الصحيحين بصورة عامة : « وليس عندهما حديث حسن ، بل كل ما هو على شرطهما صحيح »[٣] .

ومن المعاصرين يرى العلامة الشيخ محمد ناصر الدين الألباني ـ رحمه الله ـ أن في الصحيحين بعض الأحاديث التي تعتبر بمرتبة الحسن من خلال ما ظهر له من دراسة بعض أحاديث الكتابين[٤] .

ومما ينبغي أن يُعلم أن الغالبية العظمى من متون الصحيحين لا يشك أهل الحديث قاطبة في ثبوتها وصحتها ، كما ينبغي أن يُفرَّق بين ما يروى في الأصول وبين ما يروى في المتابعات والشواهد ، وغالب الرواة المتكلم فيهم في الصحيحين يذكرون في المتابعات ونحوها ، كما ينبغي أن يُفرَّق بين

---

(١) توضيح الأفكار (١/ ٢٠٥ ، ٢٠٦) .

(٢) المرجع السابق (١/ ٢٠٤) .

(٣) المرجع السابق (١/ ٦٨) .

(٤) فتاوى الشيخ الألباني (ص٥٢٥) .

ما سوغ أهل الحديث فيه التساهل بعض الشيء كالفضائل والترغيب والآداب والرقائق ، وبين أحاديث الأحكام .

كما ينبغي أن يعلم أن كثيراً من تلك الأسانيد التي توصف بأنها من قبيل الحسن لذاته ، لها شواهد ومتابعات ترفعها إلى الصحيح لغيره كما ذكر الحافظ ابن حجر ، فيصبح الأمر هيناً ؛ إذ الصحيح لذاته والصحيح لغيره كلاهما من الصحيح .

وقد يوجد من بعض العلماء المتقدمين من يصف بعض الأحاديث في أحد الصحيحين بأنها من الحسن ، كما وقع من الترمذي [١] ، ولكن يجدر بنا مراعاة لمصلحة الاتفاق الذي تم منذ أكثر من ألف سنة بين السواد الأعظم من علماء الحديث ، وحسماً لمادة النزاع ، وحتى لا تتأثر هيبة الصحيحين في قلوب الناشئة فيتجرءوا وقد فعل بعضهم ذلك ، أقول : يجدر بنا أن لا نُحسِّن شيئاً من أحاديث الكتابين ولا ننتقدها ، إلا ما جرى الخلاف فيه من علماء النقد وحفاظ الأمة كما قال الحافظ ابن حجر في الأحاديث المنتقدة على البخاري : « هذه المواضع مُتنازع في صحتها ، فلم يحصل لها من التلقي ، ما حصل لمعظم الكتاب ، وقد تعرض لذلك ابن

---

(١) انظر : القائمة الأولى التي ذكرتُ فيها أقوال العلماء في الأحاديث التي حسنها الترمذي .

الصلاح في قولـــه : « إلا مواضع يسيرة انتقدها عليه الدارقطني وغيره » ، وقال في « مقدمة[١] شرح مسلم » له : « ما أُخِذَ عليهما - يعني على البخاري ومسلم - وقَدح فيه معتمد من الحفاظ ، فهو مستثنى مما ذكرناه ، لعدم الإجماع على تلقيه بالقبول » انتهى ، وهو احتراز حسن »[٢] .

ولهذا قال الحافظ العراقي : « فليس لنا أن نحكم على حديث في كتابه - يعني مسلماً - بأنه حسن عنده، لما عُرف من قصور الحسن عن الصحيح ».

وهذا هو الصحيح إن شاء الله لأن صاحب الصحيح ما أخرج حديث ذاك المتكلم في قصور ضبطه عن ضبط رواة الصحيح إلا وهو متيقن أنه لم يخطئ في ذلك الحديث ولم يخالف مخالفة تضره ، وما دام الأمر كذلك فهو من صحيح حديث ذاك الراوي ، فلا وجه لتحسينه جُموداً على القواعد المقررة عند المتأخرين .

ومحصلة الأمر أن وجود بعض الأسانيد في أحد الصحيحين مما يتطابق مع شروط الحسن لذاته ؛ أمرٌ محقق ولكن بكيفيات معينة ، وحيثيات محددة ، ولأغراض مقبولة عند أهل الصنعة كما تقدمت الإشارة إليه ، والصحيح والحسن لذاته كلاهما حجة ، فالخلاف إن وجد يكون في

(١) صيانة صحيح مسلم (ص٨٦) .

(٢) هدي الساري (ص٣٦٤) .

مراتب القوة لا في نفيها .

ومع ذلك فالوجود شيء ، والحكم « بالحسن » شيء آخر ، فها هو الإمام الذهبي وهو الذي ذكر وجود الحسن فيهما يقول في إسماعيل بن أبي أويس : « ولولا أن الشيخين احتجا به ؛ لزحزح حديثه عن درجة الصحيح إلى درجة الحسن »(١) ثم قال : « الرجلُ قد وثب إلى ذاك البر ، واعتمده صاحبا الصحيحين ، ولا ريب أنه صاحب أفراد ومناكير تنغمر في سعة ما روى ، فإنه من أوعية العلم »(٢) .

وقال في حديثٍ رواه خالد بن مخلد القَطَواني وهو في صحيح البخاري : « فهذا حديث غريب جداً ، لولا هيبة الصحيح لعدوه في منكرات خالد ابن مخلد »(٣) .

هذا الذي أرتضيه لنفسي ، وأدعو إليه من أُحب ، وليس هذا غلواً في الشيخين ، ولكن تمسكاً باتفاق علماء الحديث ، ودرءاً لمفسدة الجُرأة والتطاول على أئمة الحديث وجهابذته .

---

(١) سير أعلام النبلاء (١/ ٣٩٢ ، ٣٩٣) .

(٢) مصدر سابق (١/ ٣٩٢ ، ٣٩٣) .

(٣) ميزان الاعتدال (١/ ٦٤١) .

المبحث الخامس

ارتقاء الحسن لذاته إلى مرتبة الصحيح لغيره

ذكرنا في المبحث السابق تقرير الحافظ ابن حجر أن العديد من أحاديث الصحيحين لا تقتصر على الصحيح لذاته بل إن بعضها يكون بنقل « العدل القاصر في ضبطه إذا اعتضد » ، وهذه هي حقيقة الصحيح لغيره كما سنرى في الأمثلة التالية .

يقول أبو عمرو بن الصلاح : « إذا كان راوي الحديث متأخراً عن درجة أهل الحفظ والإتقان ، غير أنه من المشهورين بالصدق والسِتْر ، وروي مع ذلك حديثه من غير وجه ، فقد اجتمعت له القوة من الجهتين ، وذلك يُرقِّي حديثه من درجة الحسن إلى درجة الصحيح .

مثاله : حديث محمد بن عمرو عن أبي سلمة عن أبي هريرة أن رسول الله ﷺ قال : « لولا أن أشق على أُمتي ؛ لأمرتهم بالسواك عند كل صلاة » (١) .

فمحمد بن عمرو بن علقمة من المشهورين بالصدق والصيانة ، لكنه لم

---

(١) أخرجه الترمذي في الجامع (٢٢) وقال : « وحديث أبي هريرة إنما صح لأنه قد روي من غير وجه » ، وأخرجه أيضاً أحمد (٢/ ٢٨٧ ، ٣٩٩) ، والطحاوي في شرح المعاني (١/ ٤٤) ، والبيهقي في السنن الكبرى (١/ ٣٧) كلهم عن محمد بن عمرو به .

يكن من أهل الإتقان ، حتى ضعفه بعضهم من جهة سوء حفظه ، ووثقه بعضهم لصدقه وجلالته ، فحديثه من هذه الجهة حسن ، فلما انضم إلى ذلك كونه روي من أوجه أُخر ، زال بذلك ما كنا نخشاه عليه من جهة سوء حفظه ، وانجبر به ذلك النقص اليسير ، فصح هذا الإسناد ، والتحق بدرجة الصحيح »[١] .

وقد ذكر الحافظ ابن حجر على هذا المثال اعتراضاً ثم أجاب عنه ، ثم ذكر مثالاً للصحيح لغيره آخـر فقال : « اعترض عليه في المثال الذي مَثَّل به . . . بأن الحكم بصحته إنما جاء من جهة أنه روي من طريق أخرى صحيحة لا مطعن فيها ، منها في الصحيحين[٢] من طريق الأعرج عن أبي هريرة رضي الله عنه ، والمثال اللائق هنا أن يُذكر حديث له أسانيد كل منها لا يرتقي عن درجة الحسن ، قد حكم له بالصحة باعتبار مجموع تلك الطرق .

والجواب عن المصنف : أن المثال الذي أورده مستقيم ، والذي طولب به قسم من المسألة ، وذلك أن الحديث الذي يُروى بإسناد حسن لا يخلو : إما أن يكون فرداً ، أو له متابع .

---

(١) علوم الحديث (ص٣١-٣٢) .

(٢) صحيح البخاري (٨٨٧) ، وصحيح مسلم (٢٥٢) كلاهما عن أبي الزناد عن الأعرج به .

الثاني : لا يخلو المتابع إما أن يكون دونه ، أو مثله ، أو فوقه . فإن كان دونه فإنه لا يُرقيه عن درجته . . . وإن كان مثله أو فوقه فكل منهما يرقيه إلى درجة الصحة . فذكر المصنف مثالاً لما فوقه ، ولم يذكر مثالاً لما هو مثله، وإذا كانت الحاجة ماسة إليه فلنذكره نيابة عنه ، وأمثلة كثيرة قد ذكرنا منها الحديثين اللذين أوردناهما من الصحيح قبل هذا (١) .

ومنها ما رواه الترمذي من طريق إسرائيل عن عامر بن شقيق عن أبي وائل عن عثمان بن عفان رضي الله عنه قال : « إن النبيﷺ كان يُخلل لحيته ».

تفرد به عامر بن شقيق ، وقد قواه البخاري والنسائي وابن حبان ، ولينه ابن معين ، وأبو حاتم ، وحكم البخاري (٢) فيما حكاه الترمذي في العلل : بأن حديثه حسن . . . وصححه مطلقاً الترمذي (٣) والدارقطني (٤) وابن خزيمة (٥) والحاكم (٦) وغيرهم .

---

(١) انظر : النكت لابن حجر (١/ ٤١٧-٤١٩) .

(٢) انظر : الحديث [١٨] في مبحث البخاري .

(٣) جامع الترمذي (٣١) .

(٤) سنن الدارقطني (١/ ٨٦) ولم يذكر حكماً على الحديث ولكن تصحيحه نقله غير واحد .

(٥) صحيح ابن خزيمة (١٥١٩) .

(٦) المستدرك (١/ ١٤٩) .

وذلك لما عضده من الشواهد ، كحديث أبي المليح [١] الرقي عن الوليد ابن زوران عن أنس رضي الله عنه ، أخرجه أبو داود [٢] ، وإسناده حسن ؛ لأن الوليد وثقه ابن حبان [٣] ولم يضعفه أحد ، وتابعه عليه ثابت البناني عن أنس رضي الله عنه ، أخرجه الطبراني في الكبير [٤] من رواية عمر بن إبراهيم العبدي عنه ، وعمر لا بأس [٥] به . . . .

ولـه شواهد أخرى دون ما ذكر في المرتبة ، وبمجموع ذلك حكموا على أصل الحديث بالصحة ، وكل طريق منها بمفردها لا يبلغ درجة الصحيح »[٦] .

ومسألة ارتقاء الحسن إلى الصحيح مُقرَّرة معروفة ، وفيما سلف كفاية في البيان إن شاء الله .

---

(١) هو الحسن بن عمر أو عمرو الفزاري ، ثقة - التقريب (١٢٦٦) .

(٢) سنن أبي داود (١٤٥) .

(٣) ثقات ابن حبان (٧/ ٥٥٠) ، وقال ابن حجر في التقريب (٧٤٢٣) : « لين الحديث » .

(٤) ليس في المعجم الكبير - المطبوع - ولكنه في المعجم الأوسط (٤/ ٣٧١) ومجمع البحرين (١/ ٣٣٩) .

(٥) قال في التقريب (٤٨٦٣) : « صدوق في حديثه عن قتادة ضعف» .

(٦) النكت لابن حجر (١/ ٤٢٠-٤٢٤) .

الفصل الرابع

مراتب الأسانيد الحسنة ومظانها

وفيه مبحثان :

المبحث الأول : مراتب الأسانيد الحسنة .

المبحث الثاني : مظان الحسن .

المبحث الأول

مراتب الأسانيد الحسنة

يُعد الإمام الذهبي أول من ذكر مراتب لأسانيد الحسن ، وذلك في قوله :

« فأعلى مراتب الحسن : بهز بن حكيم عن أبيه عن جده .

وعمرو بن شعيب عن أبيه عن جده .

ومحمد بن عمرو عن أبي سلمة عن أبي هريرة .

وابن إسحاق عن محمد بن إبراهيم التيمي ، وأمثالُ ذلك .

وهو قسمٌ مُتجاذب بين الصحة والحُسن ، فإن عِدةً من الحفاظ يصححون هذه الطرق ، وينعتونها بأنها من أدنى مراتب الصحيح .

ثم بعد ذلك أمثلة كثيرة يُتنازع فيها ، بعضهم يحسِّنونها ، وآخرون يضعفونها كحديث الحارث بن عبد الله ، وعاصم بن ضمرة ، وحجاج بن أرطاة ، وخُصيف ، ودرَّاج أبي السمح وخلقٍ سواهم »[(١)] .

ولم يُسبق الذهبي - في حد علمي - إلى ذكر مراتب للحسن ، وعنه نقل المصنفون في علم مصطلح الحديث ، وغالب الظن أنه ذكر ذلك تشبيهاً للحسن بما جاء في نوع الصحيح من كلام العلماء في أصح الأسانيد ، ومراتب

---

(١) الموقظة (ص٣٢ - ٣٣) .

قوة الحديث الصحيح .

ويُلاحظ هنا أن القسم الأول الذي سماه بأعلى مراتب الحسن هو الذي يُطلق عليه الحسن لذاته ، وأما القسم الثاني فهو المسمى بالحسن المعتضد بغيره أو الحسن لغيره .

وعندي بعض النظر في إطلاق الذهبي رحمه الله بأن القسم الأول قسم متجاذب بين الصحة والحُسن ، فإنه يُوهم أن بعض تلك الأسانيد متفق على الاحتجاج بها ، وأن الخلاف في تصحيحها أو تحسينها فقط ، والصحيح خلاف ذلك فإن معظم تلك الأسانيد قد امتنع عِدةٌ من النقاد عن الاحتجاج بها ، وسأذكر بشيء من الإيجاز بعضاً من ذلك فيما يلي .

١ - بهز بن حكيم : عن أبيه : حكيم بن معاوية ، عن جده : معاوية بن حَيدة رضي الله عنه .

هذا السند اختلف فيه النقاد ، فممن وثق بهزاً ، واحتج بهذا السند وصححه :

الإمام يحيى بن معين قال فيه : « ثقة » (١) ، وقد سئل عن بهز بن حكيم عن أبيه عن جده فقال : « إسناد صحيح ، إذا كان من دون بهز ثقة » (٢) .

---

(١) تاريخ ابن معين برواية الدوري (٤/ ١٢٤) ، وبرواية الدارمي (ص٨٢) .

(٢) تهذيب الكمال (٤/ ٢٦١) .

الإمام علي بن المديني قال فيه: « ثقة »[١]، وصحح حديثه عن أبيه عن جده[٢].

الإمام أحمد بن حنبل صحح حديثه[٣]، واحتج به[٤].

الإمام إسحاق بن راهويه، احتج به[٥].

الإمام البخاري، قال الحافظ ابن حجر: « واحتج به أحمد وإسحاق، والبخاري خارج الصحيح، وعَلَّق له في الصحيح »[٦]، وقد نُقل عن البخاري أنه قال: « يختلفون في بهز »[٧].

الإمام الترمذي صحح[٨] له حديثاً واحداً عن أبيه عن جده وقال: « وهو ثقة عند أهل الحديث »[٩].

---

(١) العلل لابن المديني (ص٨٩) والجرح والتعديل (٢/ ٤٣٠).

(٢) تهذيب أبي داود لابن القيم (٢/ ١٩٤) وزاد المعاد (١/ ٥).

(٣) المرجع السابق.

(٤) كتاب المجروحين لابن حبان (١/ ١٩٤).

(٥) المرجع السابق.

(٦) فتح الباري (١٣/ ٣٦٧).

(٧) سير أعلام النبلاء (٦/ ٢٥٣) ولم أجد هذه الكلمة في مؤلفاته المطبوعة.

(٨) جامع الترمذي (٤/ ٤٨٥).

(٩) المرجع السابق (٤/ ٣٠٩).

الإمام أبو داود قال: « أحاديثه صحاح »[١].

وقال : « هو عندي حجة »[٢] يعني حديثه عن أبيه عن جده .

وقال النسائي : « ثقة »[٣] .

واحتج به في سننه [٤] .

وصحح له ابن خزيمة [٥] .

وقال الحاكم : « ولا أعلم خلافاً بين أكثر أئمة أهل النقل في عدالة بهز بن حكيم »[٦] ، وذكره في القسم الخامس من أقسام الحديث الصحيح المتفق عليه [٧] ، وهو أحاديث جماعة من الأئمة عن آبائهم عن أجدادهم لم تتواتر الرواية عن آبائهم وأجدادهم إلا عنهم ، وذكر أن أحاديثهم محتج بها في كتب العلماء دون الصحيحين .

ابن القطان الفاسي قال : « وهذا الحديث صحيح . . ، وبهز وأبوه ثقتان ،

---

(١) تاريخ الإسلام للذهبي [١٤١-١٦٠هـ] (ص-٨) .

(٢) المرجع نفسه .

(٣) تهذيب الكمال (٤/ ٢٦٢) .

(٤) انظر : سنن النسائي (٥/ ٤ ، ١٦ ، ٨٢ ، ١٠٧) .

(٥) صحيح ابن خزيمة (٢٢٦٦) .

(٦) المستدرك (١/ ٤٦) .

(٧) المدخل إلى كتاب الإكليل (ص٤٠) .

وللمحدثين فيه خوض »[١] .

وممن حَسَّن حديث بهز عن أبيه عن جده :

الإمام الترمذي في جامعه [٢] .

والبوصيري[٣] .

والحافظ ابن حجر العسقلاني [٤] .

وممن لم يحتج به :

شعبة بن الحجاج [٥] .

والإمام الشافعي ، فقد قال في حديث انفرد به بهز عن أبيه عن جده : « ولا يثبت أهل العلم بالحديث أن تؤخذ الصدقة ، وشطر إبل الغال لصدقته [٦]

---

(١) النظر في أحكام النظر (ص٢٨) .

(٢) جامع الترمذي (١٤١٧) ، (١٨٩٧) ، (٢٣١٥) ، (٢٤٢٤) ، (٢٧٦٩) ، (٣٠٠١) .

(٣) مصباح الزجاجة (١/ ٣٣) .

(٤) فتح الباري (٨/ ٢٢٥) ، (١٣/ ٣٥٥) ط دار المعرفة .

(٥) جامع الترمذي (٤/ ٣٠٩) .

(٦) يقصد حديث « إنا آخذوها وشطر ماله ، عزمة من عزمات ربنا » أخرجه أبو داود (١٥٧٥) والنسائي (٥/ ١٦ ، ٢٥) وابن الجارود (٣٤١) ، وابن خزيمة (٢٢٦٦) والبيهقي في السنن الكبرى (٤/ ١٠٥ ، ١١٦) كلهم عن بهز به .

ولو ثبت قلنا به »[١]، وذكر علماء الشافعية أنه كان يفتي به في القديم [٢] .

وقال أبو حاتم الرازي : « شيخ يكتب حديثه ، ولا يحتج به »[٣]، وقَدَّم حديث عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده عليه [٤] .

وقال أبو زرعة الرازي : « صالح ، ولكنه ليس بالمشهور »[٥] .

وقال ابن حبان : « كان يخطئ كثيراً ، فأما أحمد بن حنبل وإسحاق بن إبراهيم رحمهما الله فهما يحتجان به ويرويان عنه ، وتركه جماعة من أئمتنا ، ولولا حديث « إنا آخذوها وشطر إبله عزمة من عزمات ربنا » ؛ لأدخلناه في الثقات ، وهو ممن أستخير الله عز وجل فيه »[٦] .

ابن حزم الأندلسي قال : « غير مشهور بالعدالة ، ووالده حكيم كذلك »[٧].وقال:« وحديث بهز بن حكيم عن أبيه عن جده ضعيف »[٨].

---

(١) الأم للشافعي (٢/ ١٧) .

(٢) المهذب للشيرازي (١/ ١٤١) .

(٣) الجرح والتعديل (٢/ ٤٣٠) .

(٤) المرجع نفسه .

(٥) المرجع نفسه .

(٦) كتاب المجروحين (١/ ١٩٤) .

(٧) المحلى (٦/ ٥٧) .

(٨) المحلى (٨/ ١٦٩) .

وقد رد الإمام الذهبي على ابن حبان فقال : « على أبي حاتم البُستي في قوله هذا مؤاخذات :

(إحداها) : قوله : «كان يخطئ كثيراً » ، وإنما يُعرف خطأ الرجل بمخالفة رفاقه له ، وهذا انفرد بالنسخة المذكورة ، وما شاركه فيها ولا له في عامتها رفيق ، فمن أين لك أنه أخطأ!

(الثاني) : قولك : « تركه جماعة » ، فما علمتُ أحداً تركه أبداً ، بل قد يتركون الاحتجاج بخبره ، فهلاً أفصت بالحق .

(الثالث) : «ولولا حديث إنا أخذوها » ، فهو حديث انفرد به بهز أصلاً ورأساً ، وقال به بعض المجتهدين . . . وحديثه قريب من الصحة »(١) .

وقال ابن القيم أيضاً في رده على ابن حبان : « وقول ابن حبان : «لولا حديثه هذا لأدخلناه في الثقات » ، كلام ساقط جداً ، فإنه إذا لم يكن لضعفه سبب إلا روايته هذا الحديث ، وهذا الحديث إنما رُدَّ لضعفه ، كان هذا دَوراً باطلاً ، وليس في روايته لهذا ما يوجب ضعفه ، فإنه لم يُخالف فيه الثقات »(٢) .

٢- حديث عمرو بن شعيب عن أبيه شعيب بن محمد بن عبد الله بن عمرو

---

(١) تاريخ الإسلام [١٤١ - ١٦٠هـ] (ص٨٠-٨١) .

(٢) تهذيب أبي داود (٢/ ١٩٤) .

عن جده عبد الله بن عمرو بن العاص رضي الله عنهم .

وهذا السند اختلف فيه العلماء أيضاً ، ولكن اختلافهم فيه أشد ، فلذلك سنبدأ أولاً بذكر من احتج بالسند السابق مطلقاً ، ثم نعرج على من احتج به حيناً وحيناً لم يحتج به ، ثم نذكر من ضعفه مطلقاً .

فممن صححه واحتج به :

الإمام إسحاق بن راهويه فقد قال : « عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده ، كأيوب عن نافع عن ابن عمر »[١] .

الإمام البخاري فقد قال : « رأيتُ أحمد بن حنبل ، وعلي بن عبد الله ، والحميدي ، وإسحاق بن إبراهيم ، يحتجون بحديث عمرو بن شعيب عن أبيه »[٢] ، وقد احتج البخاري ببعض حديث عمرو عن أبيه عن جده [٣] .

الإمام يعقوب بن شيبة فقد قال : « ما رأيت أحداً من أصحابنا ممن ينظر في الحديث ، وينتقي الرجال يقول في عمرو بن شعيب شيئاً ، وحديثه عندهم صحيح ، وهو ثقة ثبت ، والأحاديث التي أنكروا من حديثه إنما

---

(١) الكامل لابن عدي (٥/ ١٧٦٦) والمستدرك للحاكم (١/ ١٩٧) .

(٢) التاريخ الكبير (٦/ ٣٤٢-٣٤٣) والعلل الكبير (ص١٠٨) وسنن الدارقطني (٣/ ٥٠) .

(٣) انظر : آخر مبحث البخاري في الباب الأول .

هي لقوم ضعفاء زوروها عنه ، وما روى الثقات فصحيح »[١] .

صحح الترمذي عدداً من الأحاديث بالسند السابق [٢] ، وحسن بعضها فقط.

وثق النسائي [٣] عمرو بن شعيب ، واحتج بسنده السابق في سننه وبكثرة [٤] .

صحح ابن خزيمة عدداً من الأحاديث بالسند السابق [٥] .

واحتج ابن الجارود بالسند نفسه في عدد من أحاديث منتقاه [٦] .

وذكره الحاكم في القسم الخامس من الحديث الصحيح المتفق عليه [٧] ، وقال في مستدركه : « قد أكثرت في هذا الكتاب الحجج في تصحيح روايات عمرو بن شعيب إذا كان الراوي عنه ثقة »[٨] .

---

(١) التمهيد لابن عبد البر (٣/ ٦٢) .

(٢) انظر : جامع الترمذي : (١١٨١) ، (١٢٣٤) ، (١٥٨٥) ، (١٦٧٤) ، (٤/ ٣٢٢) .

(٣) تهذيب الكمال (٢٢/ ٧٢) .

(٤) سنن النسائي (١/ ٨٨) ، (٢/ ٤٧ ، ٤٨) ، (٥/ ٣٨ ، ٤٤ ، ٤٦ ، ٧٩) وغيرها .

(٥) صحيح ابن خزيمة (١٧٤) ، (١٣٠٤) ، (١٣٠٦) ، (١٧٧١) وغيرها .

(٦) المنتقى لابن الجارود : (١٩) ، (٧٥) ، (٢٦٢) ، (٣٤٥) ، (٣٥٠) ، (٩٦٧) ، (١٠٨٢) وغيرها .

(٧) المدخل إلى كتاب الإكليل (ص٤٠) .

(٨) المستدرك (٢/ ٦٥) .

وقال الحافظ ابن عبد البر : « وحديث عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده مقبول عند أكثر أهل العلم بالنقل » وصحح حديثه (١) .

واحتج به الحافظ الضياء المقدسي في « المختارة » ، قال الذهبي : « وقد جمع الحافظ الضياء في كتاب « المختارة » له نسخة لعمرو بن شعيب عن أبيه عن جده »(٢) .

قال النووي : « الصحيح المختار صحة الاحتجاج به عن أبيه عن جده كما قاله الأكثرون »(٣) .

وقال الحافظ ابن حجر : « وترجمة عمرو - يعني سنده عن أبيه عن جده - قوية على المختار ، لكن حيث لا تعارض »(٤) .

ويقول شيخ الإسلام ابن تيمية : « وأما أئمة الإسلام وجمهور العلماء ، فيحتجون بحديث عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده ، إذا صح النقل إليه . . . قالوا : وإذا كانت نسخة مكتوبة من عهد النبي ﷺ كان هذا أوكد لها وأدل على صحتها ، ولهذا كان في نسخة عمرو بن شعيب من الأحاديث

(١) تجريد التمهيد (ص٢٥٥) ، وللمزيد انظر : التمهيد (٢٤/ ٣٨٤) .

(٢) سير أعلام النبلاء (٥/ ١٨٣) .

(٣) تهذيب الأسماء واللغات (٢/ ٢٩ - ٣٠) .

(٤) فتح الباري (٣/ ٤٠٨) .

الفقهية التي فيها مُقدَّرات ما احتاج إليه عامة علماء الإسلام »(١) .

وذكر ابن القيم أن الأئمة الأربعة ، والفقهاء قاطبة احتجوا بصحيفة عمرو ابن شعيب عن أبيه عن جده ، وأنه لا يُعرف في أئمة الفتوى إلا من احتاج إليها واحتج بها (٢) .

وممن احتج به حيناً ، ولم يقبله حيناً آخر :

يحيى بن سعيد القطان ، وثقه في قول (٣) ، وضعفه في قول (٤) .

وكذلك يحيى بن معين اختلف قوله فيه (٥) ، وقد قال الذهبي : « فهذا إمام الصنعة أبو زكريا قد تلجلج قوله في عمرو ، فدلَّ على أنه ليس حجة عنده مطلقاً ، وأن غيره أقوى منه »(٦) .

الإمام أحمد بن حنبل ، سبق قول البخاري وهو تلميذه أنه يحتج بحديث عمرو بن شعيب ، وكذلك قال ابن حبان (٧) أيضاً .

---

(١) مجموع الفتاوى (١٨/ ٨-٩) .

(٢) إعلام الموقعين (١/ ٩٩) .

(٣) تهذيب الكمال (٢٢/ ٦٧ - ٦٨) .

(٤) جامع الترمذي (٢/ ١٤٠) والجرح والتعديل (٦/ ٢٣٨) .

(٥) تهذيب الكمال (٢٢/ ٧٠) والنبلاء (٥/ ١٦٨) .

(٦) النبلاء (٥/ ١٦٩) .

(٧) كتاب المجروحين (٢/ ٧١) .

وقد سئل عنه فقال : « أنا أكتب حديثه ، وربما احتججنا به ، وربما وجس في القلب منه »[١] .

وقال:« ما أعلم أحداً ترك حديث عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده »[٢].

وقال : « أصحاب الحديث إذا شاءوا احتجوا بحديث عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده ، وإذا شاءوا تركوه »[٣] . قال الذهبي : « يعني لترددهم في شأنه »[٤] . وقال : « هذا محمول على أنهم يترددون في الاحتجاج به لا أنهم يفعلون ذلك على سبيل التشهي »[٥] .

وقال أحمد : « له أشياء مناكير ، إنما نكتب حديثه نعتبر به ، فأما أن يكون حُجة فلا »[٦] .

الإمام علي بن المديني قال : « ماروى عمرو عن أبيه عن جده فذلك كتاب وجده ، فهو ضعيف »[٧] .

---

(١) الجرح والتعديل (٦/ ٢٣٨) .

(٢) سؤالات أبي داود (ص٢٣١) .

(٣) المرجع السابق (ص٢٣٠) ، والكامل (٥/ ١٧٦٦) .

(٤) ميزان الاعتدال (٣/ ٢٦٤) .

(٥) النبلاء (٥/ ١٦٨) .

(٦) الضعفاء للعقيلي (٣/ ٢٧٤) وتهذيب الكمال (٢٢/ ٦٨) .

(٧) سؤالات ابن أبي شيبة (ص١٠٤) .

ونقل يعقوب بن شيبة عنه أنه قال: « وعمرو ابن شعيب عندنا ثقة وكتابه صحيح »[١].

ويرى الإمام الذهبي أن لا يحتج بعمرو بن شعيب إذا روى عنه الضعفاء، وزاد: « بل وإذا روى عنه رجل مختلفٌ فيه كأسامة بن زيد، وهشام بن سعد، وابن إسحاق، ففي النفس منه، والأولى أن لا يحتج به بخلاف رواية حُسين المعلم، وسليمان بن موسى الفقيه، وأيوب السختياني، فالأولى أن يحتج بذلك، إن لم يكن اللفظ شاذاً ولا منكراً، فقد قال أحمد ابن حنبل إمام الجماعة: « له أشياء مناكير »[٢] . . .

« ولسنا ممن نعد نسخة عمرو عن أبيه عن جده من أقسام الصحيح الذي لا نزاع فيه من أجل الوجادة، ومن أجل أن فيها مناكير، فينبغي أن يُتأمل حديثه، ويُتحايد ما جاء منه منكراً، ويُروى ما عدا ذلك في السنن والأحكام مُحسنين لإسناده، فقد احتج به أئمة كبار، ووثقوه في الجملة، وتوقف فيه آخرون قليلاً، وما علمتُ أن أحداً تركه »[٣].

ومن لم يحتج بحديث عمرو عن أبيه عن جده:

---

(١) التمهيد (٣/ ٦٢).

(٢) النبلاء (٥/ ١٧٧).

(٣) المرجع السابق (٥/ ١٧٥).

سفيان بن عيينة : فقد قال : « كان حديثه عند الناس فيه شيء »[١] وقال : « غيره خير منه »[٢] .

وقال أبو حاتم : « ليس بقوي ، يكتب حديثه ، وما روى عنه الثقات فيذاكر به »[٣] .

ويرى أن حديثه أحب إليه من حديث بهز عن أبيه عن جده.

أبو داود سليمان بن الأشعث سئل عنه حُجة عندك؟ فقال : « لا ، ولا نصف حجة »[٤] .

وضعفه أبوبكر بن داود الظاهري[٥] .

وابن حبان قال : « إذا روى عمرو بن شعيب عن طاووس ، وابن المسيب وعن الثقات غير أبيه ، فهو ثقة يجوز الاحتجاج بما يروي عن هؤلاء ، وإذا روى عن أبيه عن جده ففيه مناكير كثيرة لا يجوز الاحتجاج عندي بشيء رواه عن أبيه عن جده ؛ لأن هذا الإسناد لا يخلو أن يكون مُرسلاً أو

---

(١) الجرح والتعديل (٦/ ٢٣٨) .

(٢) الضعفاء للعقيلي (٣/ ٢٧٣) .

(٣) الجرح والتعديل (٦/ ٢٣٨ - ٢٣٩) .

(٤) تهذيب الكمال (٢٢/ ٧١-٧٢) .

(٥) مسند الفاروق (١/ ٣٧٠) .

مُنقطعاً . . . والمرسل والمنقطع من الأخبار لا يقوم بها حجة . . . »[١] .

ولم يحتج في صحيحه إلا بحديث واحد من رواية عمرو عن أبيه عن محمد ابن عبد الله بن عمرو عن عبد الله بن عمرو بن العاص [٢] .

وقال الخطيب البغدادي : « وفي الاحتجاج به مقال »[٣] .

وضعفه ابن حزم في عدة مواضع من كتبه[٤] .

٣- حديث محمد بن عمرو بن علقمة الليثي عن أبي سلمة بن عبد الرحمن ابن عوف عن أبي هريرة رضي الله عنه :

صحح الترمذي [٥] وابن الجارود [٦] وابن خزيمة [٧] وابن حبان [٨] والحاكم[٩] هذا السند .

---

(١) كتاب المجروحين (٢/ ٧٢) وللأهمية انظر : النبلاء (٥/ ١٧٤-١٧٥) .

(٢) صحيح ابن حبان (٢/ ٢٣٥) .

(٣) الجامع لأخلاق الراوي (٢/ ٧٦) .

(٤) المحلى (٤/ ٢٤٣) ، (٥/ ٨٤) .

(٥) صححه الترمذي في مواضع من جامعه منها : (٢٢) ، (٦٨٤) ، (١٢٣١) .

(٦) المنتقى لابن الجارود (٣٣٢) ، (٨١٩) ، (٨٥٨) .

(٧) صحيح ابن خزيمة : (١١٨٤) ، (١٦٧٩) ، (١٦٩٢) .

(٨) صحيح ابن حبان : (١/ ٣٥٨) ، (٣/ ١٨٨) ، (٥/ ٥٩٢) وغيرها كثير .

(٩) المستدرك : (١/ ٣، ٦، ٢٠٣) وغيرها كثير .

وقد تكلم فيه بعض النقاد من حيث عدم تمام ضبطه ، فقد سئل ابن معين عن محمد بن عمرو فقال : « ما زال الناس يتقون حديثه » قيل له : وما علة ذلك؟ قال : « كان يُحدِّث مرة عن أبي سلمة بالشيء من رأيه ، ثم يحدث به مرة أخرى عن أبي سلمة عن أبي هريرة »[١] .

وقال الإمام أحمد بن حنبل : « ربما رفع أحاديث يوقِفُها غيره »[٢] ولما سئل عن روايته عن أبي سلمة قال : « ربما رفع بعض الحديث ، وربما قصَّر به ، وهو يُحتمل »[٣] ، فأبان ابن معين وأحمد عن سبب الضعف اليسير في مروياته .

ومجموع كلام النقاد يدل على أنه متوسط الضبط كما قال يحيى بن سعيد القطان فيه : « رجل صالح ، ليس بأحفظ الناس للحديث »[٤] ، وذكره ابن حبان في ثقاته وقال : « يخطئ »[٥] .

٤ - حديث محمد بن إسحاق بن يسار عن محمد بن إبراهيم التيمي :

---

(١) الجرح والتعديل (٨/ ٣٠) .

(٢) العلل برواية المروذي (ص٦٢-٦٣) .

(٣) العلل برواية الميموني (ص٢٢٩) .

(٤) تهذيب الكمال (٢٦/ ٢١٦) .

(٥) ثقات ابن حبان (٧/ ٣٧٧) .

ويلاحظ هنا أن الذهبي اقتصر على ما يرويه ابن إسحاق عن التيمي ولم يُعمم بأن كل مرويات ابن إسحاق تكون حسنة، ولا أدري سر تخصيص ذلك، فإن رواية بهز عن أبيه عن جده مشهورة، وكذلك عمرو بن شعيب يروي بكثرة عن أبيه عن جده، وأيضاً محمد بن عمرو مكثر عن أبي سلمة عن أبي هريرة، وليست هذه الرواية في شهرتهم، ولم أقف في كلام أئمة النقد الأوائل ما يدل على وجود مزية لمرويات ابن إسحاق عن التيمي.

وقد صحح عدد من الأئمة مرويات محمد بن إسحاق عن محمد بن إبراهيم التيمي كالترمذي (١) وابن خزيمة (٢) وابن حبان (٣) والحاكم (٤).

وابن إسحاق صرح بعض الأئمة بعدم الاحتجاج به كيحيى بن سعيد القطان وأحمد بن حنبل وابن معين - في بعض الروايات عنه -، وأبي حاتم الرازي والدارقطني وغيرهم (٥).

وقد ذكر الذهبي في القسم الثاني ما يُتنازع فيه فيحسنه البعض ويضعفه

---

(١) جامع الترمذي: (٢٣)، (١٨٩)، (١٢٦٧).

(٢) صحيح ابن خزيمة (٣٦٣)، (١/ ١٩٦)، (١٧٣٨).

(٣) صحيح ابن حبان (١١/ ٣١٠)، (١٣/ ١٤).

(٤) المستدرك (١/ ٢٧٩، ٢٨٣، ٤٤٤).

(٥) سير أعلام النبلاء (٧/ ٣٣-٥٥) وتهذيب التهذيب (٩/ ٣٨-٤٦).

البعض ، وذكر مثالاً على ذلك :

١-الحارث بن عبد الله الأعور ، وجمهور النقاد على تضعيفه ، وقد حسن له الترمذي أحاديث قليلة كما ذكرت ذلك فيما تقدم [١] .

ويقول الذهبي : « وحديث الحارث في السنن الأربعة ، والنسائي مع تعنته في الرجال ، فقد احتج به ، وقوَّى أمره ، والجمهور على توهين أمره مع روايتهم لحديثه في الأبواب »[٢] .

« وهو ممن عندي وقفة في الاحتجاج به »[٣] ، « وأنا مُتحيِّز فيه »[٤] .

٢- وعاصم بن ضمرة حسن له الترمذي بعض حديثه [٥] ، وهو أحسن حالاً من الحارث ، وقد قواه ابن معين وابن المديني وابن حنبل وغيرهم ، وضعفه آخرون[٦] ، وصحح له ابن خزيمة[٧] .

(١) انظر : الباب الثاني ، الفصل الأول .

(٢) الميزان (١/ ١/ ٤٣٧) .

(٣) النبلاء (٤/ ١٥٣ ، ١٥٥) .

(٤) مصدر سابق (٤/ ١٥٣ ، ١٥٥) .

(٥) جامع الترمذي : (٤٢٤) ، (٤٥٣) ، (٥٩٩) .

(٦) الميزان (٢/ ٣٥٢-٣٥٣) والتهذيب (٥/ ٤٥ - ٤٦) .

(٧) صحيح ابن خزيمة (١٠٦٧) ، (١١٩٦) ، (٢٢٦٢) .

٣- والحجاج بن أرطاة ، يصحح له الترمذي بعض حديثه [١] ، وقد عاب عليه الذهبي ذلك فقال : « قد يترخص الترمذي ، ويُصحح لابن أرطاة ، وليس بجيد »[٢] والجمهور على عدم الاحتجاج به [٣] .

٤- وخُصيف بن عبد الرحمن الجَزَري ، مختلف فيه ؛ وثقه جماعة وضعفه آخرون [٤] ، وقال الذهبي : « حديثه يرتقي إلى الحسن »[٥] ، وقد حسن الترمذي حديثه [٦] .

٥- دَرَّاج أبو السمح ، وثقه ابن معين وقال في حديثه عن أبي الهيثم عن أبي سعيد الخدري : « ما كان هكذا بهذا الإسناد ، فليس به بأس »[٧] ، ورأيت ابن خزيمة[٨] وابن حبان[٩] يصححان حديث دراج عن أبي الهيثم وعن

(١) جامع الترمذي : (٩٣١) .

(٢) النبلاء (٧/ ٧٢) .

(٣) النبلاء (٧/ ٦٩-٧٤) والتهذيب (٢/ ١٩٦-١٩٨) .

(٤) كتاب المجروحين لابن حبان (١/ ٢٨٧) والتهذيب (٣/ ١٤٣-١٤٤) .

(٥) النبلاء (٦/ ١٤٦) .

(٦) جامع الترمذي (٤١٠) ، (٤٦٣) ، (٨١٩) .

(٧) تاريخ ابن معين برواية الدوري (٤/ ٤١٣) وتهذيب الكمال (٨/ ٤٧٨) .

(٨) صحيح ابن خزيمة (٦٥٣) ، (١٥٠٢) ، (٢٤٧١) .

(٩) صحيح ابن حبان (٢/ ٧ ، ١٦٥ ، ٣٤٦) ، (٣/ ٩٨ ، ١٢١) ، (٥/ ٧) .

غيره ، ولكن جمهور النقاد لينوا دراجاً [١] .

ولا ريب أن الحسن لذاته يتفاوت من حيث القوة فبعضه أقوى من بعض، ولا شك أن الحسن لذاته أعلى منزلة وأقوى مرتبة من الحسن لغيره .

(١) تهذيب الكمال (٨/ ٤٧٨-٤٨٠) .

المبحث الثاني

مظان الحسن

أهم مظان الحسن جامع الترمذي ، وقد تكلمنا على معنى الحسن عنده بتوسع في الباب الثاني ، ومن أهم مظانه أيضاً : سنن أبي داود وقد تقدم الكلام على كثرة الحسن لذاته ولغيره فيه ، ومن مظانه أيضاً : سنن النسائي، وصحيح ابن خزيمة ، وصحيح ابن حبان ، ومستدرك الحاكم ، وقد تقدم أنهم يدخلون الحسن في الصحيح .

ومما يلحق بهم أيضاً : « المنتقى» لابن الجارود ، فقد قال الذهبي : « كتاب « المنتقى » في السنن ، مجلد واحد في الأحكام ، لا يتنزل فيه عن رُتبة الحسن أبداً إلا في النادر ، في أحاديث يختلف فيها اجتهاد النقاد »[1] ، وقد عده ابن حزم [2] مع صحيح البخاري ومسلم ، وقدمه على سنن أبي داود والنسائي ، ورأيت الحافظ ابن حجر [3] يعدّ ما يخرجه ابن الجارود تصحيحاً .

ومما يلحق بهم أيضاً : « المختارة » للضياء المقدسي ، فقد وجدت الحافظ

---

(١) النبلاء (١٤/ ٢٣٩) .

(٢) النبلاء (١٨/ ٢٠٢) .

(٣) موافقة الخبر (١/ ٢٥٦) .

ابن حجر ذكر حديثاً أخرجه الضياء في مختارته ثم قال : « ومقتضاه على طريقته أنه حديث حسن »[١] ، وقد أثنى عدد من العلماء[٢] على كتاب « المختارة » من حيث قوة الأحاديث .

وعلى أية حال فإن الأحاديث الحسنة توجد في كثير من كتب الحديث كالأجزاء والفوائد والمعاجم والمسانيد وغيرها من المصنفات .

وقد انتقد عدد من العلماء[٣] صنيع الإمام أبي محمد الحسين بن مسعود البغوي (ت٥١٦هـ) صاحب كتاب « مصابيح السنة » حيث قسم أحاديثه إلى نوعين : الصحاح ، والحسان ، مُريداً بالصحاح ما ورد في أحد الصحيحين أو فيهما ، وبالحسان ما أورده أبو داود والترمذي وأشباههما في تصانيفهم ، وقالوا : هذا اصطلاح لا يعرف لأن هذه الكتب تشتمل على الحديث الحسن وغيره ، بل وفيها من الأحاديث الصحيحة الكثير .

وقد دافع الحافظ ابن حجر [٤] عن صنيع البغوي بأنه أراد بالحسن

---

(١) لسان الميزان (٦/ ١٧٤) .

(٢) الباعث الحثيث (ص٢٣) .

(٣) علوم الحديث لابن الصلاح (ص٣٤) ومحاسن الاصطلاح (ص١٨٣) ، وتدريب الراوي (١/ ١٦٥) .

(٤) النكت لابن حجر (١/ ٤٤٦) .

اصطلاحاً خاصاً به بدليل أنه يقول في مواضع من قسم الحسان: هذا صحيح تارة، وهذا ضعيف تارة أخرى، بحسب ما يظهر له من ذلك، ولو كان أراد بالحسان الاصطلاح العام ما نوعه في كتابه إلى الأنواع الثلاثة.

وهذا المبحث من المباحث التكميلية ولا يعد من مقاصد الحديث الحسن وحقائقه، ولذا رأيت اختصاره والاكتفاء بما تقدم.

هذا وليعلم أن في بعض كتب المصطلح [1] جرى ذكر لمناهج بعض المصنفات في مظان الحسن، كمسند أحمد بن حنبل ونحو ذلك، والذي أراه أن الأليق بمثل ذلك الكتب المخصصة لمناهج المصنفات الحديثية ككتاب الحِطة لصديق حسن خان، وكتاب الرسالة المستطرفة للكتاني ونحوها.

وليس لمسند أحمد أو سنن النسائي أو مسند إسحاق بن راهويه ونحوها من الكتب التي ذُكر شيء من منهجها اختصاص بالحسن؛ لأن فيها الصحيح، والحسن، والضعيف المعتضد، ولذلك لم نتعرض لها هنا.

---

(١) انظر النكت لابن حجر (١/ ٤٤٦-٤٨٨) وتوضيح الأفكار (١/ ٢١٩-٢٢٤، ٢٢٦ - ٢٣٤).

الفصل الخامس

الرّواة الّذين يحسن حديثهم

وفيه مبحثان :

المبحث الأول : أنواع الرواة الذين يُحسن حديثهم .

وفيه مطلبان :

المطلب الأول : الضابط العام للراوي الذين يحسن حديثه لذاته .

المطلب الثاني : ألفاظ في مراتب التعديل تطلق على من يُحسن حديثه لذاته .

المبحث الثاني : موقف المحدثين من تحسين حـديث الراوي المختلف فيه .

المبحث الأول

أنواع الرواة الذين يُحسن حديثهم

المطلب الأول

الضابط العام للراوي الذي يحسن حديثه لذاته

سبق معنا في الفصل الأول من هذا الباب وصف ابن الصلاح[1] لراوي الحسن لذاته بأن في حفظه نقصاً يسيراً عن حفظ وضبط راوي الصحيح ، وكذلك قول الحافظ ابن حجر بأن الحسن لذاته لا يختلف عن الصحيح إلا في جزئية الضبط ، فراوي الصحيح تام الضبط ، وأما راوي الحسن فهو خفيف الضبط .

وأما ابن القطان فحدده في الراوي المختلف فيه على ما سيأتي بيانه في المبحث القادم .

فالضابط العام في تحديد من يُحسن حديثه لذاته هو : [كل عدلٍ الغالب على حديثه الاستقامة ، وله أخطاء ليست بالكثيرة] .

وآثرت قول : « ليست بالكثيرة » بدل « قليلة » أو « يسيرة » لأن كثيراً من الثقات وصفوا بوجود بعض الأخطاء في مروياتهم ، فعلى سبيل المثال

---

(١) مقدمة ابن الصلاح (ص٣٢) .

قال الإمام أحمد بن حنبل : « كان مالك - ابن أنس - من أثبت الناس ، وقد كان يخطئ »[١] ، وقد سئل عن أكثر من روى عن أيوب السختياني فقال : « ما عندي أحدٌ أعلم بحديثه من حماد - يعني ابن زيد - وقد أخطأ في غير شيء »[٢] .

وقال ابن معين : « من لا يخطئ في الحديث ، فهو كذّاب »[٣] أي من يزعم ذلك .

وقال الذهبي : « فكم ممن قد روى مئتي حديث ، ووهم فيها في حديث وثلاثة ، وهو ثقة »[٤] .

فخطأ الراوي إذا كان نادراً أو قليلاً جداً ، لا يمنع من وصفه بتمام الضبط وإتقان الحفظ ، ولا ينزل بذلك عن رتبة الثقة .

والسؤال الآن : ما هو مقدار الخطأ الذي لا يمنع من القبول؟

قال سفيان الثوري : « ليس يكاد يفلت من الغلط أحد ، إذا كان الغالب على الرجل الحفظ فهو حافظ وإن غلط ، وإن كان الغالب عليه

---

(١) العلل للميموني (ص٢٠٤) .

(٢) المرجع السابق (ص٢١٨) .

(٣) تاريخ ابن معين برواية الدوري (٣/ ٥٤٩) ، (٤/ ٢٧٤) .

(٤) النبلاء (١٠/ ٤٥٣) .

الغلط تُرِك »[١] .

وقال عبدالرحمن بن مهدي : « الناس ثلاثة :

١ - رجل حافظ متقن ، فهذا لا يُختلف فيه .

٢ - وآخر يَهِمُ ، والغالب على حديثه الصحة ، فهذا لا يترك حديثه ولو ترك حديث مثل هذا لذهب حديث الناس .

٣- وآخر يَهِمُ والغالب على حديثه الوهم ، فهذا يترك حديثه »[٢] .

وذهب شعبة [٣] والشافعي [٤] إلى أن كثير الخطأ غير مقبول الرواية ، وكذلك الإمام مسلم[٥] ، وحكاه الترمذي [٦] عن جمهور المحدثين ، واهتم ابن حبان على تجلية هذا الأمر بكثرة في كلامه على الرواة ، كقوله في ترجمة معقل بن عبيد الله الجزري : « يُحتج بخبر من يخطئ ما لم يفحش

---

(١) الكفاية (ص١٧٤) .

(٢) الضعفاء للعقيلي (١/ ١٣) ، (٤/ ٦٦) ، والجرح والتعديل (٢/ ٣٨) ، والمحدث الفاصل (ص٤٠٦) ، والكفاية (ص١٧٤) .

(٣) انظر : الضعفاء للعقيلي (١/ ١٣) والكفاية (ص١٧٤) ، وشرح علل الترمذي (١/ ١١٠، ١١١) .

(٤) الرسالة للشافعي (٣٨٢) .

(٥) مقدمة صحيح مسلم (ص٧) .

(٦) العلل الصغير من جامع الترمذي (٥/ ٧٤٣) .

ذلك منه ، فإذا فَحُشَ حتى غلب على صوابه تُرِك حينئذٍ ، ومتى عُلِم الخطأ بعينه ، وأنه خالف فيه الثقات تُرِك ذلك الحديث بعينه ، واحتج بما سواه ، هذا حكم المحدثين الذين كانوا يخطئون ولم يفحش ذلك منهم »(١) ، وقال في موضع آخر : « والخطأ والوهم شيئان لا ينفك عنهما البشر ، فلو كثر خطؤه حتى كان الغالب على صوابه لاستحق مجانبة رواياته »(٢) .

وعلى ضوء ما سبق نستطيع أن نقول : من كان الغالب على حديثه الاستقامة وعنده أخطاء وأوهام ، فالراجح أنه مقبول الرواية إلا فيما خالف فيه ممن هو أولى منه أو فيما تفرد به بما لا يحتمل لمثله . ومما يجب أن يُنبَّه عليه هنا أن الكلام عمن يُحتج بخبره من العدول الذين لهم أخطاء أكثر من أخطاء الثقات وأقل من أخطاء الضعفاء ، وليس الكلام على من لا يحتج بخبره مطلقاً ، ولعلماء الحديث معياران فيمن لا يحتج بخبره :

المعيار الأول : كثرة الخطأ وإن لم يصل إلى حد أن يكون هو الغالب .

المعيار الثاني : غلبة الخطأ على الصواب (٣) .

---

(١) ثقات ابن حبان (٧/ ٤٩١) .

(٢) المصدر السابق (٧/ ٦٦٩) ، وللمزيد انظر : صحيح ابن حبان (١/ ١٥٢-١٥٣) ، والمجروحين (١/ ٩٠ ، ٢٩٢) ، (٢/ ٢٨٣) .

(٣) انظر : شرح علل الترمذي (١/ ١١٢-١١٣) ، ويُنظر تعليق د . نور الدين عتر على كلام =

فعلى المعيار الأول من كان كثير الخطأ وغالب رواياته مستقيمة فلا يحتج به ، وعلى المعيار الثاني يحتج بكثير الخطأ فيما لم يخطئ فيه ؛ لأنه لا يترك الاحتجاج إلا بمن غلب خطؤه على صوابه . ومن تأمل كتب الجرح والتعديل لا يخفى عليه أن النقاد يُضعِّفون الراوي إذا كان كثير الخطأ ، أما من غلب خطؤه على صوابه فهذا متروك عندهم لا يُعتبر به فضلاً عن أن يحتج به ، وفي المسألة تفصيل لا يحتمله المقام .

وقد يُشكل على ما سبق أن بعض الثقات وصفوا بكثرة الخطأ ، كما قال الدارقطني في شعبة بن الحجاج : « كان شعبة يخطئ في أسماء الرجال كثيراً لتشاغله بحفظ المتون »(١) ، وكقول أحمد بن حنبل في حماد ابن سلمة : « يخطئ خطأً كثيراً »(٢) ، ولم يكن ذلك مانعاً من توثيقهم؟ .

ولكن الكثرة هنا نسبية ؛ فمثلاً بالنظر لإمامة شعبة وشدة إتقانه استكثر من مثله تلك الأخطاء ، وكذا كثرة خطأ حماد بن سلمة ليست كثرة تسبب

= ابن رجب (١/ ١١٤) .

(١) تهذيب التهذيب (٤/ ٣٤٥-٣٤٦) ، وقد قال العجلي : « كان يخطئ في أسماء الرجال قليلاً » وقال أبو داود : « وشعبة يخطئ فيما لا يضره ، ولا يُعاب عليه يعني في الأسماء » - المصدر السابق (٤/ ٣٤٥) .

(٢) شرح علل الترمذي (١/ ١١٣) ، وانظر : كلام الإمام مسلم عن كثرة خطأ حماد في التمييز (ص٢١٨) .

الضعف المطلق لسببين :

الأول : أنها مخصوصة ببعض حديثه عن مشايخ معروفين كما قال الإمام مسلم [١] .

الثاني : أنها بالنظر إلى غزارة ما رواه حماد من الأحاديث لا تعد كثيرة إلى الحد الموجب للضعف وقد قال ابن حبان في الدفاع عن حماد : « فإن قال : حماد قد كثر خطؤه . يقال له : إن الكثرة اسمٌ يشتمل على معانٍ شتى ولا يستحق الإنسان ترك روايته حتى يكون منه من الخطأ ما يغلب صوابه ، فإذا فحش ذلك منه ، وغلب على صوابه ، استحق مجانبة روايته ، وأما من كثر خطؤه ولم يغلب على صوابه ، فهو مقبول الرواية فيما لم يخطئ فيه ، واستحق مجانبة ما أخطأ فيه فقط مثل شريك ، وهشيم ، وأبي بكر بن عياش وأضرابهم كانوا يخطئون فيكثرون ، فرُوي عنهم ، واحتج بهم في كتابه ، وحماد واحد من هؤلاء »[٢] .

وينبغي أن يعلم أنه يقع خلاف بين بعض النقاد في بعض الرواة هل

---

(١) التمييز (ص٢١٨) .

(٢) مقدمة صحيح ابن حبان (١/ ١٥٣-١٥٤) وهذا رد منه على مجانبة البخاري لحديث حماد في صحيحه كما في التهذيب (٣/ ١٣ - ١٤) .

كان خطؤهم كثيراً فيضعفون أم قليلاً فيقبل حديثهم [(١)] ؟ وذلك لأنه لا توجد مقاييس دقيقة أو معايير واضحة جداً لكمية الخطأ الذي يعد كثيراً ، وما روي عن عبدالرحمن بن مهدي من أن من أخطأ في مائة حديث فلا يكتب عنه لكثرة ذلك ، [(٢)] وأن من أخطأ في خمسين حديثاً فما دون يكتب عنه [(٣)] ، فهو مقياس نسبي أيضاً ولم يحدد معنى يكتب عنه هل يريد به الاحتجاج أم الاعتبار؟ ، ويظهر من قولـه فيمن أخطأ في مائة أنه لا يكتب عنه أي حتى اعتباراً ، وعلى أية حال لا يمكن أخذ هذا الرقم على أنه مقياس ثابت ، ولذا قال البقاعي تعليقاً على قول ابن مهدي : « إن المراد بالكثرة أمر نسبي ، فمن حفظ ثلاثة آلاف مثلاً ، فأخطأ في خمسين منها ، فقد أخطأ في كثير ، لكن لم يفحش غلطه بالنسبة إلى ما حفظ »[(٤)] .

ومن نظر في تصرفات النقاد عرف أنهم لا يراعون كثرة الخطأ فقط فيمن ضعفوه ، بل لهم نظر في فحش الخطأ وشدته ولو كان قليلاً ، فهذا ابن

---

(١) شرح علل الترمذي (١/ ٣٢٤) وانظر كلام الذهبي في الموقظة (ص٣٣) عن الاختلاف في تحسين أو تضعيف بعض الرواة .

(٢) الجرح والتعديل (٢/ ٣٣) .

(٣) المرجع السابق (٢/ ٢٨) .

(٤) النكت الوفية (ق ١٦٨/ ب) .

حبان مثلاً وهو ممن لهج بكثرة في مصنفاته بأن من غلب صوابه على خطئه يحتج به فيما لم يخطئ فيه ، ومع ذلك فقد امتنع عن ذكر بهز بن حكيم في ثقاته بسبب حديث واحد(١) .

ويجب أن يعلم أن نسبة الخطأ لدى الرواة الذين يُحسن حديثهم تتفاوت مما يعني بالضرورة تفاوت قوة الحسن لذاته كما أشار الذهبي إلى ذلك فيما نقلته عنه في الفصل السابق الخاص بمراتب الأسانيد الحسنة ، ومن ذلك قوله في تعريف الحديث الضعيف : « الضعيف ما نقص عن درجة الحسن قليلاً ، ومن ثَم تُردِّد في حديث أُناسٍ ، هل بلغ حديثهم إلى درجة الحسن أم لا ؟ وبلا ريب فخلق كثير من المتوسطين في الرواية بهذه المثابة فآخر مراتب الحسن ، هي أول مراتب الضعيف أعني الضعيف الذي في « السنن » وفي كتب الفقهاء ورواته ليسوا بالمتروكين »(٢) .

وقول الحافظ ابن حجر:«وهذا القسم من الحسن - يعني الحسن لذاته- مشارك للصحيح في الاحتجاج به وإن كان دونه ، ومشابه له في انقسامه إلى مراتب بعضها فوق بعض »(٣) .

---

(١) كتاب المجروحين (١/ ١٩٤) .

(٢) الموقظة (ص٣٣) .

(٣) نزهة النظر (ص٣٣) .

المطلب الثاني

ألفاظ في مراتب الجرح والتعديل تطلق على من يُحسن حديثه لذاته

أقدم من وضع مراتب للجرح والتعديل هو أبو محمد عبدالرحمن بن أبي حاتم (ت٣٢٧هـ) فقد قال في كتابه « الجرح والتعديل » (١) : « ووجدت الألفاظ في الجرح والتعديل على مراتب شتى :

إذا قيل للواحد : إنه ثقة أو متقن ثبت ، فهو ممن يحتج بحديثه .

وإذا قيل له : إنه صدوق ، أو محله الصدق ، أو لا بأس به ، فهو ممن يكتب حديثه وينظر فيه وهي المنزلة الثانية .

وإذا قيل : شيخ فهو بالمنزلة الثالثة يكتب حديثه وينظر فيه إلا أنه دون الثانية .

وإذا قيل : صالح الحديث فإنه يكتب حديثه للاعتبار . . . »

وسيأتي في الفصل القادم مبحث خاص عن حكم الصدوق ومن في معناه عند ابن أبي حاتم ، ولكن الذي يعنينا هنا الألفاظ التي تطلق على من يحسن حديثه لذاته ، وهي في كلام ابن أبي حاتم المنزلة الثانية والثالثة ،

---

(١) الجرح والتعديل (٢/ ٣٧) .

وأما صالح الحديث فقد صرح هو أن حديثه يكتب للاعتبار بعكس من قبله فإنه قال : « يكتب حديثه وينظر فيه » أي قبل الاحتجاج به هل يصلح أم لا؟ على ما سيأتي إيضاحه .

وزاد الذهبي على ما سبق بعض العبارات في الرواة المقبولين : « وجيد الحديث . . . ، وشيخ وسط ، وشيخ حسن الحديث ، وصدوق إن شاء الله وصويلح ونحو ذلك »[١] .

وقد ذكر أنه لا يذكر في « ميزانه » من قيل فيه : محله الصدق ، أو لا بأس به ، أو صالح الحديث ، أو شيخ ، لأن هذا وشبهه يدل على عدم الضعف المطلق[٢] .

وجاء الحافظ العراقي [٣] من بعدهما فذكر أن مراتب التعديل على أربع أو خمس طبقات :

(الأولى) : العليا وهي إذا كُرِّر لفظ التوثيق كقولهم : « ثبت حجة » أو « ثقة ثقة » ونحوها .

---

(١) الميزان (١/ ٤) .

(٢) المصدر السابق (١/ ٣-٤) .

(٣) فتح المغيث للعراقي (ص١٧٢-١٧٣) ، ولم يذكر إلا أربع مراتب فقط ويظهر من كلامه أنه استمد هذا التقسيم من الذهبي ولكن بمزيد إيضاح وزيادات في الألفاظ .

(الثانية) : وهي إذا لم يكرر لفظ التوثيق كقولهم : « حجة » ، « ثقة » ، « ثبت » ونحوها .

(الثالثة) : قولهم : « ليس به بأس » أو « لا بأس به » أو « صدوق » أو « مأمون » أو « خيار » .

(الرابعة) : قولهم : « محله الصدق » أو « رووا عنه » أو « إلى الصدق ما هو » أو « شيخ وسط » أو « وسط » أو « شيخ » أو « صالح الحديث » أو « مقارب الحديث » أو « جيد الحديث » أو « حسن الحديث » أو « صويلح » أو « صدوق إن شاء الله » أو « أرجو أنه ليس به بأس » .

ثم جاء الحافظ ابن حجر فذكر في مقدمة « التقريب » مراتب الجرح والتعديل ، فزاد على مراتب التعديل التي ذكرها العراقي مرتبة جعلها الأولى وهي خاصة بصحابة رسول الله صلى الله عليه وسلم ثم ذكر الثانية[١] وهي كالأولى عند العراقي ، والثالثة وهي كالثانية عنده أيضاً ، وقال بعدها :

« الرابعة : من قَصُرَ عن درجة الثالثة قليلاً ، وإليه الإشارة « بصدوق» أو لا « بأس به» أو « ليس به بأس» .

(١) ويدخل فيها عنده من أُكِّد مدحه بأفعل كقولهم : «أوثق الناس» .

الخامسة : من قصر عن الرابعة قليلاً وإليه الإشارة « بصدوق سيئ الحفظ » أو « صدوق يهم » أو « له أوهام » أو « يخطئ » أو « تغير بأخرة » ، ويلتحق بذلك من رُمي بنوع من البدعة كالتشيع ، والقدر ، والإرجاء ، والتجهم ، مع بيان الداعية من غيره » .

وجعل السخاوي [١] ألفاظ التعديل على ست مراتب هي :

الأولى : ما أتى بصيغة أفعل كقولهم : « فلان أوثق الناس » .

الثانية : ما جاء في مثل قولهم : « فلان لا يسأل عنه » .

الثالثة : ما كُرِّر فيه التوثيق .

الرابعة : ما أُفرد فيه لفظ التوثيق كقولهم « ثقة » فقط أو « ثبت » فقط ونحوهما .

الخامسة : « ليس به بأس » أو « لا بأس به » أو « صدوق » أو « مأمون » أو « خيار » .

السادسة : محله الصدق ، ورووا عنه . . . وذكر ألفاظاً ذكرها العراقي في المرتبة الرابعة عنده .

وللسيوطي نحو ذلك إلا أنه جعل الأولى والثانية منزلة واحدة ،

---

(١) فتح المغيث (٢/ ١١٠-١١٦) .

فأصبحت الثالثة عنده مرتبة ثانية وهكذا إلى أن جعل السادسة عند السخاوي خامسة ، وزاد على ما ذكر السخاوي فقال في المرتبة السادسة عنده : « صالح الحديث فإنه يكتب حديثه للاعتبار وينظر فيه ، وزاد العراقي فيها : صدوق إن شاء الله ، أرجو أن لا بأس به ، صويلح ، وزاد شيخ الإسلام[١] « مقبول » »[٢] .

فالمراتب المتضمنة ألفاظاً تطلق على من يُحسن حديثه هي :

المرتبتان الثانية والثالثة عند ابن أبي حاتم .

والمرتبتان الثالثة والرابعة عند العراقي .

وكذلك عند الذهبي الذي هو عُمدة العراقي في ذلك .

والمرتبتان الرابعة والخامسة عند ابن حجر .

والمرتبتان الخامسة والسادسة عند السخاوي .

والمرتبتان الرابعة والخامسة ، وبعض السادسة عن السيوطي .

والذي يظهر لي أن « صالح الحديث » عند ابن أبي حاتم ، و « مقبول » عند ابن حجر مفتقرة للاعتضاد كما هو ظاهر كلام ابن أبي حاتم بأن

---

(١) المقصود هنا الحافظ ابن حجر ، وقد أكثر السيوطي في تدريبه من نعت ابن حجر بشيخ الإسلام ، انظر مثلاً : تدريب الراوي (١/ ٦٣ ، ٦٤ ، ٨٢ ، ٨٥ ، ٩٣ ، ٣١٣) .

(٢)تدريب الراوي (١/ ٣٤٢-٣٤٥) .

صالح الحديث يكتب حديثه للاعتبار ، وكذا تصريح ابن حجر بأن المقبول عنده يشترط له المتابعة وإلا فلين الحديث [١] ، ولذا فلا يستقيم ذكرها في حق من يحسن حديثه لذاته ، على وفق ما ذكره ابن الصلاح وابن حجر ومن جاء بعدهما في حد الحسن لذاته .

وبناء على ما سبق فما هو حكم الحديث الذي يرويه من عُدِّل بلفظ دون الثقة من جملة الألفاظ التي ذكرناها آنفاً؟

١- يرى ابن أبي حاتم أن حديثهم يكتب وينظر فيه كما تقدم ، وسيأتي مزيد إيضاح لهذه العبارة في الفصل القادم .

٢- يرى ابن الصلاح أن كلام ابن أبي حاتم هو الصحيح ويقول في ذلك : « هذا كما قال ، لأن هذه العبارات -كصدوق وما شابهها - لا تشعر بشريطة الضبط ، فينظر في حديثه ويختبر حتى يعرف ضبطه ، وقد تقدم بيان طريقه [٢] ، وإن لم يُستَوفَ النظر المُعرِّف لكون ذلك المحدث في نفسه ضابطاً مطلقاً ، واحتجنا إلى حديثٍ من حديثه ، اعتبرنا ذلك الحديث ونظرنا هل له أصل من رواية غيره كما تقدم بيان طريق

---

(١) تقريب التهذيب (ص٧٤) .

(٢) علوم الحديث (ص٩٥-٩٦) عند كلامه عن كيفية معرفة ضبط الراوي .

الاعتبار [١] »[٢].

٣- يقول الذهبي في الثقات الذين لم يُخرج لهم في الصحيحين: « وقد قيل في بعضهم: فلان ثقة، فلان صدوق، فلان لا بأس به، فلان ليس به بأس، فلان محله الصدق، فلان شيخ، فلان مستور، فلان روى عنه شعبة أو مالك أو يحيى، وأمثال ذلك كحسن الحديث، فلان صالح الحديث، فلان صدوق إن شاء الله، فهذه العبارات كلُها جيدة، ليست مضعفة لحال الشيخ، نعم ولا مُرقِّيَةً لحديثه إلى درجة الصحة الكاملة المتفق عليها، لكن كثيرٌ ممن ذكرنا مُتَجاذبٌ بين الاحتجاج به وعدمه »[٣].

وذكر في آخر « ديوان الضعفاء » [٤] أنه ذُكر فيه رجال على طبقات عدة:

« **الطبقة الأولى**: قوم ثقات وأئمة تكلم فيهم بعض الحفاظ بلا برهان.

الطبقة الثانية: قوم من رجال البخاري أو مسلم أو النسائي، يغلب على

(١) علوم الحديث (ص٧٤) وسيأتي في الباب القادم شرح لمعنى الاعتبار عند المحدثين.

(٢) علوم الحديث (ص١١٠-١١١).

(٣) الموقظة (ص٨١-٨٢).

(٤) ديوان الضعفاء (ص٤٧٧).

الظن أن حديثهم حجة ، وأقل أحوالهم أن يكون حديثهم حسناً ، والحسن حجة ، لأنهم صادقون لهم أوهام قليلة في جنب ما قد رووا من السنن ، كابن عجلان وسهيل بن أبي صالح ، وعمرو بن شعيب ومحمد بن عمرو وأشباههم » .

ومن تطبيقاته التي تؤيد ما سبق قوله في شَريك بن عبدالله النخعي : « حسن الحديث . . . ليس هو في الإتقان كحماد بن زيد . . . وحديثه من أقسام الحسن »[١] .

٤- ظاهر صنيع الحافظ ابن حجر أنه يرى أن من قيل فيه صدوق ونحوها من العبارات التي ذكرها في المرتبتين الرابعة والخامسة فحديثه حسن لذاته ، فقد قال في عمرو بن أبي سلمة كما في « التقريب »[٢] : « صدوق يخطئ » ، وقال في « فتح الباري »[٣] : « فيه مقال ، ولكن حديثه حسن » .

وذكر في « نزهة النظر »[٤] أن « ما ينفرد به محمد بن إسحاق وعمرو بن

---

(١) تذكرة الحفاظ (١/ ٢٣٢) .

(٢) التقريب (٤٩١٠) .

(٣) فتح الباري (١٣/ ٣٣٩) .

(٤) نزهة النظر (ص٣٠) .

شعيب عن أبيه عن جده يعد حسناً » .

وقد قال في « التقريب »[(١)] عن محمد بن إسحاق : « صدوق يدلس » ، وقال في عمرو بن شعيب : « صدوق »[(٢)] .

قال البقاعي : « فإن شيخنا - يعني ابن حجر - وصف زيداً[(٣)] في « تقريب التهذيب »[(٤)] بأنه :

« صدوق يَهِمُ » ، وليس بين هذه المرتبة ، ومرتبة من يقول فيه : ثقة أو ثبت إلا مرتبة واحدة ، وحديث هذا الضرب حسن لذاته والله أعلم »[(٥)] .

٥- قال السخاوي بعد أن ذكر مراتب التعديل الستة التي تقدمت : « ثم إن الحكم في أهل هذه المراتب ، الاحتجاج بالأربعة الأولى منها ، وأما التي بعدها ، فإنه لا يحتج بأحد من أهلها ، لكون ألفاظها لا تشعر بشريطة الضبط ، بل يكتب حديثهم ويختبر . . . وأما السادسة فالحكم في أهلها دون أهل التي قبلها ، وفي بعضهم من يكتب حديثه للاعتبار دون اختبار

---

(١) التقريب (٥٧٢٥) .

(٢) التقريب (٥٠٥٠) .

(٣) المقصود أسامة بن زيد الليثي كما يظهر من السياق .

(٤) التقريب (٣١٧) .

(٥) النكت الوفية (ق٥٥/ ب) .

ضبطهم لوضوح أمرهم فيه .

وإلى هذا أشار الذهبي بقوله : إن قولهم : ثبت وحجة وإمام وثقة ومتقن من عبارات التعديل التي لا نزاع فيها ، وأما صدوق وما بعده يعني من أهل هاتين المرتبتين اللتين جعلهما ثلاثاً فمختلف فيها بين الحفاظ هل هي توثيق أو تليين ؟ ، وبكل حال فهي منخفض عن كمال رتبة التوثيق ، ومرتفعة عن رتب التجريح »(١) .

٦- صرح الشيخ أحمد شاكر بعد أن ذكر مراتب الجرح والتعديل التي ذكرها ابن حجر في مقدمة تقريب التهذيب « فما كان من الدرجة الثانية والثالثة فحديثه صحيح من الدرجة الأولى ، وغالبه في الصحيحين ، وما كان من الدرجة الرابعة فحديثه صحيح من الدرجة الثانية وهو الذي يحسنه الترمذي ، ويسكت عليه أبو داود ، وما بعدها فمن المردود إلا إذا تعددت طرقه مما كان من الدرجة الخامسة والسادسة فيتقوى بذلك ، ويصير حسناً لغيره »(٢) .

فهو يرى أن المرتبة الرابعة عند ابن حجر يحكم لها بالحسن لذاته ، وأما الخامسة فلا يُحسن حديثها إلا بالاعتضاد ، وقد خالفه العلامة الشيخ محمد

---

(١) فتح المغيث (٢/ ١١٦-١١٧) .

(٢) الباعث الحثيث (ص٨٩) .

ناصر الدين الألباني ـ رحمه الله ـ كما سيأتي .

٧- أكثر الشيخ الألباني ـ رحمه الله ـ من الحكم بالحسن لذاته على أحاديث رواة قال فيهم ابن حجر « صدوق يخطئ » [١] أو « صدوق يهم »[٢] ، « صدوق ربما أخطأ » [٣] ، « صدوق تغير بأخرة » [٤] ، وعلى هذا فتحسين حديث من قيل فيه : « صدوق » فقط يكون من باب أولى .

وقد ذكر فضيلة الشيخ إسماعيل الأنصاري [٥] في معرض رده على الألباني ـ رحمه الله ـ أنه أكثر من تحسين أحاديث من قيل فيه : « صدوق يخطئ » سواء كان القائل بذلك ابن حجر أو غيره .

ويرى الشيخ إسماعيل [٦] أن الألباني ـ رحمه الله ـ يؤخذ عليه رأيه في تحسين من قيل فيه ذلك بدون تفصيل بين ما أخطأ فيه وبين ما لم يخطئ ، وهذا صحيح فلا بد من التفصيل .

٨- يرى الشيخ عبدالفتاح أبو غدة أن العلماء قد حكموا بحسن حديث

---

(١) غاية المرام (ص٥٤) والسلسلة الصحيحة (١/ ٧٣١) .

(٢) السلسلة الصحيحة (٣/ ١٢١) .

(٣) إرواء الغليل (٧/ ٥١) .

(٤) السلسلة الصحيحة (١/ ٥٥١) .

(٥) نقد تعليقات الألباني على شرح الطحاوية (ص٨٢) .

(٦) المرجع السابق (ص٨٥) .

من قيل فيه أحد هذه الصفات - كصدوق ومحله الصدق - كما تراه منتشراً في « نصب الراية » و « فتح الباري » و « نيل الأوطار » وغيرها من الكتب التي تُعنى بالتخريج وبيان مراتب الحديث [١] ، وقد قال عقب كلام الشيخ أحمد شاكر الآنف : « وهو تبيين سديد للغاية »[٢] .

وبما تقدم يتضح بجلاء بأن الذين يُحسن حديثهم من غير اعتضاد ليسوا سواء من حيث القوة ، بل تتفاوت قوتهم ، كما أن الصحة تتفاوت ، والضعف يتفاوت ، فالحسن كذلك يتفاوت كما نص الذهبي على ذلك في مراتب الأسانيد الحسنة ، وقد قال في موضع آخر : « الصحيح مراتب ، والثقات طبقات ، فليس من وثق مطلقاً كمن تكلم فيه ، وليس من تكلم في سوء حفظه واجتهاده في الطلب كمن ضعفوه ، ولا من ضعفوه ورووا له كمن تركوه ، ولا من تركوه كمن اتهموه وكذبوه »[٣] .

وقد لاحظنا فيما سبق أن ابن الصلاح مع أنه حَدَّ في تعريفه للحسن ضابط من يحسن حديثه لذاته ، ومع نصه على أن الحسن بنوعيه حجة ؛ إلا أنه في كلامه على مراتب التعديل نص على أن « الصدوق » ومن في حكمه

---

(١) قواعد في علوم الحديث (ص٢٤٥) .

(٢) المرجع السابق (ص٢٤٦) .

(٣) الموقظة (ص٨١) .

لا يحتج بحديثه إلا بعد النظر والاختبار حتى يعرف ضبطه ، ووافقه على ذلك السخاوي ، فكأن ذلك من ابن الصلاح تقييد لكلامه في حجية الحسن ولا أظنه غفل أو تناقض .

أما الذهبي فصرح أن كثيراً ممن قيل فيهم ألفاظ كـ « ليس به بأس » و « محله الصدق » ونحوها ، فمتجاذب بين الاحتجاج به وعدمه ، وإن كان يميل إلى تحسين حديث الصدوق غير كثير الخطأ ، إلا فيما أخطأ فيه أو تفرد به ممن لا يحتمل له كما سيأتي إيضاحه في الفصل القادم .

وأما الحافظ ابن حجر فظاهر صنيعه أنه يحسن حديث من قيل فيه « صدوق » ، وكذلك يحسن بعض حديث من يقول هو فيه : « صدوق يخطئ » ويحتاج الأمر لمزيد بحث واستقراء لمعرفة صنيعه فيمن ذكرهم في المرتبة الخامسة ، فقد اختلف في حكم حديث أصحاب هذه المرتبة البقاعي والسخاوي وهما من تلاميذه ، فالأول حسن حديثهم ، والثاني نص على أن بعض من ذكرهم في المرتبة السادسة وهي قريبة الشبه بالمرتبة الخامسة عند ابن حجر يكتب حديثهم للاعتبار دون اختبار لوضوح أمرهم ، وكذلك اختلف أحمد شاكر والألباني ، فالأول حسَّن حديثهم إذا اعتضد ، ورده إذا لم يعتضد ، وأما الألباني ـ رحمه الله ـ فظاهر صنيعه أنه يحسن حديث أهل هذه المرتبة مطلقاً أو في الغالب الأعم فيما ظهر لي من تتبع

مصنفاته .

وقد وضع الحافظ ابن حجر ضابطاً لأدنى مراتب التعديل فقال : « وأدناها ما أشعر بالقُرب من أسهل التجريح كشيخ ، ويروى حديثه ، ويعتبر به ، ونحو ذلك ، وبين ذلك مراتب لا تخفى »(١) ، فقوله : « صدوق سيئ الحفظ » ، « صدوق يخطئ » ونحوها من الألفاظ المذكورة في المرتبة الخامسة عنده مشعرة بالقرب من أسهل التجريح (٢) ، فهي من أدنى مراتب التعديل ، ويصعب في ميزان النقد الحديثي الملتزم بمنهج كبار أئمة النقد أن يطلق الحكم بتحسين كل أحاديث أصحاب هذه المرتبة ، بل من الصعب - في نظري - تحسين معظم مروياتهم إلا بعد التأكد التام من عدم خطئهم وقيام قرائن مرجحة للقبول ، وسيأتي في الفصلين القادمين مزيد إيضاح عن حكم ما ينفرد به الراوي الصدوق ومن في حكمه ، وإيضاح أنه ليس كل ما يرويه يُعد حسناً ، إذ من المُسلَّم به أن راوي الحسن له أخطاء عديدة كما تم تحقيقه فيما تقدم من فصول هذا الباب ، فلابد من تمييز الخطأ من الصحيح في مروياته ، هذا في الصدوق ، فما بالك بما قيل

(١) نزهة النظر (ص٧٠) ، وانظر : فتح المغيث (٢/ ١١٦) .

(٢) ذكر في نزهة النظر (ص٦٩) أسهل ألفاظ الجرح فمثل لها بقولهم : « فلان لين ، أو سيئ الحفظ أو فيه أدنى مقال » ، فهي ألفاظ جرح في الحقيقة وليست قريبة منها فقط فليتنبه لهذا .

فيه: « صدوق سيئ الحفظ » .

وفيما يلي تنبيهات مهمة :

أولاً : لاحظنا فيما سبق اختلاف العلماء في بعض الألفاظ ، « كمحله الصدق » عند ابن أبي حاتم الذي جعلها في المرتبة الثانية مع « صدوق »، أما الذهبي والعراقي فرأيا أنها أقل ، فوضعاها في مرتبة تلي مرتبة « صدوق » ، ولهذا لابد من التأكيد هنا على قاعدة مهمة ونفيسة للغاية للإمام الذهبي يقول فيها : « نحن نفتقر إلى تحرير عبارات التعديل والجرح، وما بين ذلك من العبارات المُتجاذبة ، ثم أهم من ذلك أن نعلم بالاستقراء التام عُرف ذلك الإمام الجهْبذ ، واصطلاحه ومقاصده بعباراته الكثيرة »[١] ، فليس ما ذكر في ألفاظ التعديل التي تنحط عن التوثيق آنفاً يكون له حكم واحد عند جميع النقاد أو حتى أغلبهم ، بل يجب أن يعلم أن الهدف من المراتب تقريب وتسهيل ألفاظ النقاد للأفهام ، وأنه قد يظهر أحياناً بالقرائن أو بالموازنة أن ذلك اللفظ عند أحد الأئمة أعلى مرتبة أو أدنى مما ذكره العراقي أو ابن حجر ، فينبغي حينئذٍ المصير إلى ما ظهر من ذلك .

---

(١) الموقظة (ص٨٢) .

ثانياً : لم يحصل اتفاق بين النقاد على أن من قيل فيه « صدوق » مثلاً فحديثه حسن ولا يصحح ، فقد رأينا فيما سبق أن البخاري صحح حديثاً لراوٍ قال هو فيه : إنه « مقارب الحديث » ، وهي لفظة من ألفاظ التعديل تأتي في المرتبة بعد الثقة ، وسبق أن نقلنا أن كثيراً من المحدثين يدخلون الحسن في الصحيح كابن خزيمة وابن حبان وغيرهما ، فيجب أن يتنبه لذلك ويُربط ما بين أيدينا بما سبق تحريره .

ثالثاً : ورد عن الإمام يحيى بن معين أن قوله في راوٍ : « ليس به بأس » يعني أنه ثقة ، وإذا قال : « هو ضعيف » ، فليس بثقة ولا يُكتب حديثه[١].

وبنحو ذلك عن دُحيم [٢] ، فقد سأله أبو زرعة الدمشقي عن راوٍ فقال: « لا بأس به » ، فقال له : « ولم لا تقول : ثقة ، ولا تعلم إلا خيراً ؟ قال : قد قلت لك إنه ثقة »[٣] .

وقد فهم بعض العلماء أن كل من قال فيه ابن معين : « ليس به بأس » فهو ثقة عنده ، وعلى هذا فله اصطلاح خاص في هذه العبارة مخالف لما هو معروف ومشهور .

---

(١) الكفاية (ص٣٩) وعلوم الحديث (ص١١١) .

(٢) هو عبدالرحمن بن إبراهيم الدمشقي لقبه «دُحيم» .

(٣) تاريخ أبي زرعة (١/ ٣٩٥) .

ولكن بعض العلماء بينوا أن الأمر ليس كذلك ، لأن ابن معين كما يقول الزركشي : « لم يقل : إن قولي : لا بأس به مساوٍ للثقة ، بل قال : إن ما قلتُ فيه فهو ثقة ، وللثقة مراتب ، والتعبير عنه بقولهم : ثقة أرفع من التعبير عنه بأنه لا بأس به وإن اشتركا في مطلق الثقة ، ويدل على أن التعبير بالثقة أرفع حكاية المصنف عن عبدالرحمن بن مهدي[(١)] ، وحكى المروذي نحوها عن أحمد بن حنبل [(٢)] »[(٣)] .

وبنحو هذا قال الحافظ العراقي[(٤)] ، وقال السخاوي : « ولا يعارض جعل « لا بأس به » في المرتبة الثانية قول ابن معين : « إذا قلت لا بأس به فثقة » ، لأنه لا يلزم من ذلك التساوي بينهما ، وإن اشتركا في مطلق الثقة ، إذ معلوم أن الثقة مراتب . . . »[(٥)] .

وهذا هو الراجح في نظري أن ابن معين لم يُرِد أنه إذا قال : « ليس به

---

(١) سئل ابن مهدي عن أبي خلدة أكان ثقة؟ فقال : « كان صدوقاً ، وكان مأموناً ، وكان خيراً ، الثقة شعبة وسفيان » - الجرح والتعديل (١/ ٣٧) .

(٢) قال المروذي قلت لأحمد بن حنبل : « عبدالوهاب بن عطاء ثقة؟ قال : تدري من الثقة؟ الثقة يحيى بن سعيد القطان » العلل برواية المروذي (ص٥٩) .

(٣) النكت للزركشي - القسم الثاني - (٣/ ٦٤٧) .

(٤) فتح المغيث للعراقي (ص١٧٤) .

(٥) الغاية (١/ ٢٠١) .

بأس » ، يساوي ما يقول فيه « ثقة » ، ولكن أراد أن الرواة على قسمين :

١) ثقات مقبولين .

٢) ضعفاء متروكين .

ويلاحظ أنه قال: « وإذا قلت : ضعيف ، فليس بثقة ولا يكتب حديثه » فكأن الموازنة بين من يكتب حديثه ومن لا يكتب حديثه ، ومما يثير العجب أن الذين عمموا وتوسعوا[١] في تطبيق مساواة « ليس به بأس » بـ « الثقة » في اصطلاح ابن معين ، لم يأخذوا بعجز قوله السابق ، فلم أرهم يقولون : وإذا قال ابن معين في راوٍ أنه ضعيف فاصطلاحه أنه لا يكتب حديثه ، فأخذوا ببعض كلامه وتركوا بعضه الآخر .

وقد تأملت كثيراً ممن قال فيهم : « لا بأس به » أو « ليس به بأس » ونحوها ، فوجدتُ أن تعميم القول بأنه يساوي الثقة عنده ، قول لا يستقيم ، ولي على ذلك شواهد عديدة أقتصر على قليل منها ، فقد سأل عثمان بن سعيد الدارمي شيخه ابن معين عن الربيع بن صَبيح؟ فقال : « ليس به بأس » قال الدارمي : « وكأنه لم يُطرِه »[٢] ، وقد قال كما في رواية

---

(١) الرفع والتكميل (ص٢٢١-٢٢٢) ، وقواعد في علوم الحديث (ص٢٥٠) .

(٢) تاريخ الدارمي (ص١١١) .

أخرى: « عطية العوفي ليس به بأس، قيل: يحتج به؟ قال: ليس به بأس »(١) وقال : « أبو خالد الأحمر ، ليس به بأس ، لم يكن بذاك المتقن »(٢) .

ومما يزيد الأمر تأكيداً أن الباجي (٣) ذكر أن ابن معين قد يستعمل « الثقة » فيمن لا يحتج بحديثه ، وبنحو هذا قال الشيخ المعلمي ، فقد نقل عدة نصوص ثم قال : « وهذا يشعر بأن ابن معين كان ربما يطلق كلمة « ثقة » لا يريد بها أكثر من أن الراوي لا يتعمد الكذب »(٤) .

رابعاً : فرَّق بعض العلماء بين بعض الألفاظ المتعلقة بنفي البأس ، فقد قال ابن الصلاح : « « فلان ما أعلم به بأساً » هو في التعديل دون قولهم : « لا بأس به » »(٥) ، والصحيح أن لا فرق بين « لا بأس به » و « ليس به بأس » (٦) .

ويرى العراقي (٧) أن « أرجـو أنه لا بأس به » أرفع من « ما أعلم به

(١) من كلام أبي زكريا لأبي خالد الدقاق (ص٨٤) .
(٢) المرجع السابق (ص١١١) .
(٣) التعديل والتجريح (٣/ ١١٠٣) .
(٤) التنكيل (١/ ٧٢) .
(٥) علوم الحديث (ص١١٤) .
(٦) توضيح الأفكار (٢/ ٢٦٥) .
(٧) فتح المغيث للعراقي (ص١٧٣) .

بأساً » لأنه لا يلزم من عدم العلم حصول الرجاء بذلك .

ويبدو لي أن « ليس به بأس » و « لا بأس به » أرفع من « أرجو أنه ليس به بأس » لأن زيادة « أرجو » مشعرة ببعض التردد ، هذا من حيث ظاهر العبارة إلا أنه ينبغي أن يكون المعيار في مثل هذه الحالات النظر في حال الرجل ، فإن كان فيه تضعيف معتبر ، فالعبارة كما هو ظاهرها ، وإن كانت حاله جيدة فهي ليست أقل من « لا بأس به » .

خامساً : يقول الشيخ العلامة عبدالرحمن بن يحيى المعلمي رحمه الله في تفسير لقول ابن عدي أكثر منه في كامله وهو قوله في عدد من الرواة : « أرجو أنه لا بأس به » : « هذه الكلمة رأيت ابن عدي يطلقها في مواضع تقتضي أن يكون مقصوده : « أرجو أنه لا يتعمد الكذب » »[1] .

فعلى هذا فإذا أطلقها ابن عدي في كتابه « الكامل في الضعفاء » يكون معناها : أرجو أنه لا بأس به في الضعفاء أي أنه ليس شديد الضعف ، فلا تكون لفظة تعديل على هذا ، ويحتاج الأمر إلى مزيد تثبت .

سادساً : تعددت آراء العلماء في تحديد معنى لفظة « شيخ » بما يؤثر على تحديد المرتبة التي تليق بها بناء على كل رأي .

---

(١) الفوائد المجموعة (ص٣٥) .

فيقول ابن القطان الفاسي في شرحه للفظة « شيخ » : « ومعنى ذلك عندهم أنه ليس من أهل العلم ، وإنما وقعت له رواية الحديث أو أحاديث فأُخذت عنه ، وهم يقولون : لا تقبل رواية الشيوخ في الأحكام »(١) .

ويقول أيضاً تعليقاً على إطلاق أبي حاتم الرازي لها على أحد الرواة : « وهو لفظ لا يعطي فيه معنى التعديل المبتغى ، ولا أيضاً التجريح ، وإنما هو من المساتير المقلين وقعت لهم رواية أحاديث أُخذت عنهم »(٢) .

وقال الحافظ المزي : « المراد بقولهم : شيخ ، أنه لا يُترك ولا يحتج بحديثه مستقلاً »(٣) .

وقال الذهبي تعليقاً على إطلاق أبي حاتم الرازي للفظة « شيخ » على أحد الرواة : « فقولـــه : « شيخ » . ليس هو عبارة جرح ، ولهذا لم أذكر في كتابنا أحداً ممن قال فيه ذلك ، ولكنها أيضاً ، ما هي عبارة توثيق ، وبالاستقراء يلوح لك أنه ليس بحجة ، ومن ذلك قوله : « يكتب حديثه » أي ليس هو بحجة »(٤) .

---

(١) بيان الوهم (٤/ ١٠٨) .

(٢) بيان الوهم (٤/ ٤١٧) ، وانظر أيضاً (٤/ ٦٩) .

(٣) النكت للزركشي - القسم الثاني - (٣/ ٦٤٧) .

(٤) الميزان (٢/ ٣٨٥) .

وقال الحافظ ابن رجب : « والشيوخ في اصطلاح أهل هذا العلم عبارة عمن دون الأئمة والحفاظ ، وقد يكون فيهم الثقة وغيره »[١] ، وهذا ليس على الإطلاق ، وإنما هو استعمال من استعمالات المحدثين لهذه اللفظة فيطلقونها باعتبار قلة ما يرويه المحدث عن شخص مخصوص كما يقولون : حديث المشايخ عن أنس مثلاً ، فيسوقون أسماء روايات لقوم ثقات ولكنهم مقلين عنه رضي الله عنه ، ومن ذلك قول البرديجي : « فأما أحاديث قتادة التي يرويها الشيوخ مثل حماد بن سلمة ، وهمام ، وأبان ، والأوزاعي . . . »[٢] وهؤلاء ثقات ولكنهم ليسوا من المكثرين عن قتادة ، فلذا سماهم « شيوخ » ، ومن ذلك قول العجلي في « ثقاته » : « جامع بن أبي راشد الكاهلي الصيرفي : كوفي ، ثقة ، ثبت ، صالح ، وأخوه ربيع ، يقال : إنه لم يكن بالكوفة في زمانه أفضل منه ، وهما في عِداد الشيوخ ليس حديثهم بكثير »[٣] .

ويقول شيخنا العلامة المحدث محمد ناصر الدين الألباني ـ رحمه الله ـ : « واعلم أن من قيل فيه : « شيخ » فهو في المرتبة الثالثة من مراتب التعديل،

---

(١) شرح علل الترمذي (١/ ٤٦١) .

(٢) المرجع السابق (١/ ٤٥١-٤٥٢) .

(٣) تاريخ الثقات للعجلي (ص٩٤) .

يكتب حديثه وينظر فيه ، كما قال ابن أبي حاتم نفسه ، وجرى عليه العلماء كما تراه في « التدريب » ، ومعنى ذلك أنه ممن ينتقى من حديثه أو أنه حسن الحديث إذا لم يخالف ، ولعله قد أشار إلى ذلك الحافظ الذهبي في مقدمة الميزان بقوله : ولم أتعرض لمن قيل فيه محله الصدق ، ولا من قيل فيه : لا بأس به ، ولا من قيل فيه : هو صالح الحديث ، أو يكتب حديثه ، أو هو شيخ ، فإن هذا وشبهه يدل على عدم الضعف المطلق .

قلتُ : وجُل هؤلاء ممن يُحسِّن العلماء حديثهم عادة ، فليكن مثلهم من قيل فيه : « هو شيخ » »(١) .

وفي هذا التعميم نظر لا يخفى ، لاسيما ولفظة « شيخ » من أدنى مراتب التعديل كما سبق ، فما رجحه المزي والذهبي آنفاً هو الأقرب للصواب إن شاء الله ، وقد تفيد بعض القرائن خلاف ذلك في بعض الإطلاقات .

سابعاً : لفظة « وسط » ترد عند بعض النقاد أحياناً بمعنى « لا يحتج به ولا يُترك » ، فهو وسط بهذا الاعتبار أي صالح للاستشهاد به ، فهو في مرتبة وسطى بين من يحتج بهم ، ومن يُترك حديثهم ولا يُستشهد به .

فمن ذلك قول صالح بن محمد « جزرة » في حبة العرني : « ليس هو

---

(١) السلسلة الصحيحة (٦/ ق١/ ص٢٧٧) .

بالمتروك ، ولا ثبت ، وسط »[١]

وقال علي بن المديني في عاصم بن كليب : « صالح ، ليس ممن يسقط ، ولا ممن يحتج به ، وهو وسط »[٢] وصنف رحمه الله كتاباً أسماه : « من لا يحتج بحديثه ولا يسقط »[٣] .

وقال في مطر بن طَهْمَان الوراق : « كان صالحاً وسطاً ، ولم يكن بالقوي »[٤] ، وكذلك قال في الفرج بن فضالة[٥] أيضاً ، وكلاهما فيهما ضعف يمنع الاحتجاج بهما ، ولكنه لا يبلغ إلى درجة الترك[٦] .

وقال أبو زرعة في إسماعيل بن مجالد : « ليس هو ممن يكذب بمرة ، هو وسط »[٧] .

وتأتي لفظة « وسط » أحياناً بمعنى ما دون الثقة كقول علي بن المديني في

---

(١) تاريخ بغداد (٨/ ٢٧٦) .

(٢) مسند عمر ليعقوب بن شيبة (ص٩٤) .

(٣) معرفة علوم الحديث للحاكم (ص٧١) .

(٤) سؤالات ابن أبي شيبة (ص٤٨) .

(٥) المرجع السابق (ص١٦٢) .

(٦) قال في التقريب (٦٦٩٩) عن مطر : « صدوق كثير الخطأ ، وحديثه عن عطاء ضعيف » ، وعن فرج (٥٣٨٣) : « ضعيف » .

(٧) الجرح والتعديل (٢/ ٢٠٠) .

شبل بن عياد المكي - وهو ثقة [١] - : « وسط ، ولم يكن به بأس »[٢] ، وكقوله في محمد ابن إسحاق بن يسار : « هو صالح وسط »[٣] ، والمعروف عنه أنه يصحح حديثه ويحتج به [٤] .

ومن ذلك أيضاً قول يعقوب بن شيبة في محمد بن عجلان : « صدوق وسط »[٥] ، وقال في معاوية بن صالح الحضرمي : « قد حمل الناس عنه ، منهم من يرى أنه وسط ، ليس بالثبت ولا بالضعيف ، ومنهم من يضعفه »[٦] ، وسياق الكلام ظاهر في أنه يريد بوسط ما دون الثقة وفوق الضعيف الذي يُستشهد به .

فالذي ينبغي على الباحث التريث إذا رأى هذه اللفظة في كلام متقدمي النقاد ، وعليه أن يتحرى هل قصد بها ذلك الناقد الاستشهاد أم الاحتجاج؟ ، لا سيما وأن كثيراً من ألفاظ المصطلحات لم تستقر معانيها

---

(١) التقريب (٢٧٣٧) .

(٢) سؤالات ابن أبي شيبة (ص١٢٥) .

(٣) المرجع السابق (ص٨٩) .

(٤) تاريخ بغداد (١/ ٢٢٨-٢٢٩) ، والمعرفة والتاريخ للفسوي (٢/ ٢٢) ، وانظر : جزء القراءة للبخاري (ص٤٠) .

(٥) التهذيب (٩/ ٣٤٢) .

(٦) المرجع السابق (١٠/ ٢١١) .

عند النقاد الأوائل .

ثامناً : ذكر الحافظ ابن حجر في المرتبة الخامسة : « صدوق سيء الحفظ » مع « صدوق يهم » ومع « صدوق له أوهام » ، و « صدوق يخطئ » .

وأرى أن وصف الصدوق بكونه « سيئ الحفظ » ينافي ما ذكره الحافظ في تعريف الحسن بأن راويه يوصف بخفة الضبط ، فسوء الحفظ مناقض لخفة الضبط ، وقد وجدتُ الحافظ وصف في « التقريب » بعض الرواة بقوله : « صدوق سيء الحفظ » وجاء في « فتح الباري » ووصفهم بالضعف ، ومن هؤلاء خُصيف بن عبدالرحمن[١] ، وعامر بن صالح بن رستم[٢] . فالراجح عندي أن « صدوق سيء الحفظ » تضعيف للراوي .

وعلى هذا لا يكون من قال فيه : « صدوق له أوهام » مماثلاً لمن قال فيه: « صدوق سيء الحفظ » لما هو ظاهر من الفرق بين العبارتين من حيث كمية الخطأ ، فاللفظة الأولى تدل على القلة ، والثانية على الكثرة ، وعبارة « سيئ الحفظ » زيادة بيان تحدد مقدار الضعف .

ولذلك يجدر التنبه إلى أن المرتبة الخامسة عند ابن حجر تفتقر للانسجام ناهيك عن كونها محل إشكال عند بعض العلماء من حيث حجيتها كما

---

(١) التقريب (١٧١٨) ، وانظر : الفتح (٦/ ٤٩٢) ، (١٢/ ١٩٢) طبعة دار المعرفة .

(٢) التقريب (٣٠٩٥) ، وانظر : الفتح (١/ ١٩) طبعة دار المعرفة .

تقدم .

وبالنظر إلى ظاهر الألفاظ تكون هذه المرتبة على ثلاث درجات :

الدرجة الأولى : « صدوق ربما وهم » ، « صدوق له أوهام » ، فهي تفيد قلة الوهم .

الدرجة الثانية : « صدوق يهم » ، « صدوق يخطئ » ، فهي تفيد أن الوهم أكثر مما سبق .

الدرجة الثالثة : « صدوق سيئ الحفظ » ، « صدوق تغير حفظه » ، ومثلها : « صدوق لين الحفظ » .

فهذه الألفاظ تفيد أن ضبط الراوي رديء ولهذا فهي أسوأ مما سبق .

والأمر كما قلتُ سابقاً يحتاج إلى دراسات استقرائية ، ولكن هذا التقسيم ينفعنا من حيث معرفة حاجتنا لمراجعة المطولات من كتب الجرح والتعديل ، وخاصة في الدرجتين الثانية والثالثة ، لضرورة ذلك فيما يظهر .

تاسعاً : نبَّه بعض العلماء على أنه قد يُحتج بمن يقولون فيه : « ليس بالقوي » باعتبار أن هذه اللفظة قد تُستعمل في حق من فيه بعض الضعف اليسير .

ومن ذلك أن شيخ الإسلام ابن تيمية ذكر قول الإمام أحمد في رجل : « ضعيف ، ليس بالقوي » ، ثم عَلَّق عليه بقوله : « لكن أحمد يقصِدُ بهذه

العبارة أنه ليس ممن يُصَّحح حديثه ، بل هو ممن يُحسن حديثه ، وقد كانوا يُسمون حديث مثل هذا ضعيفاً ، ويحتجون به ، لأنه حسن ، إذ لم يكن الحديث إذ ذاك مقسوماً إلا إلى صحيح وضعيف »[١] .

ويقول الذهبي : « وقد قيل في جماعات : ليس بالقوي ، واحتُج به ، وهذا النسائي قد قال في عِدةٍ : « ليس بالقوي » ، ويُخرج لهم في « كتابه » ، قال : قولنا : « ليس بالقوي » ليس بجرحٍ مُفسدٍ »[٢] .

وليس هذا على إطلاقه ، فليس كل من قيل فيه : « ليس بالقوي» فهو حسن الحديث أوضعفه يسير ، بل الواجب النظر في الأقوال الأخرى في ذلك الرجل فإن كان قد قيل في حقه عبارات مقوية لحاله ولا يوجد مانع معتبر من قبول حديثه ، فلا بأس بتحسين حديثه والاحتجاج به ، باعتبار أن قول من قال : « ليس بالقوي» لم يُرِد نفي القوة مطلقاً ، وإنما نفى كمالها.

عاشراً : بعض العلماء يحسنون أحاديث في رواتها من ليس له إلا راو واحد ، فقد حَسَّن ابن القيم [٣] حديث يوسف بن ماهك عن أمه عن عائشة رضي الله عنها ، وليس لأم يوسف واسمها مسيكة راوٍ إلا ابنها

(١) الفتاوى الكبرى (٣/ ٢٤٣) دار المعرفة .

(٢) الموقظة (ص٨٢) .

(٣) تهذيب مختصر أبي داود (٢/ ٤٣٨) .

فقط [١].

وكذا فعل الحافظ ابن حجر في حديثٍ يرويه نُعيم بن عبدالله المُجمِّر عن صهيب مولى العتواريين عن أبي هريرة رضي الله عنه، فقد قال: « هذا حديث حسن، صححه ابن خزيمة وابن حبان والحاكم... وفيه صهيب ... وهو مدني مقل ذكره البخاري في تاريخه... ولم يذكر جرحاً... وكذا ذكره ابن أبي حاتم... ولم يذكر فيه جرحاً، ولا قال: مجهول، على عادته فيمن لم يرو عنه إلا واحد، والراوي عنه نُعيم بن عبدالله المجمر ثبت سماعه في الصحيح من أبي هريرة، وأدخل بينه وبين أبي هريرة في هذا صهيباً، فلولا أنه عنده ثقة ما حَدَّث عنه عن شيخه مع إمكان سؤاله لشيخه »[٢].

فهذه قرينة قوية جداً، وهي موجودة أيضاً في الحديث الذي حسنه ابن القيم، فإن يوسف بن ماهك سمع [٣] من عائشة رضي الله عنها أيضاً.

ووجدت الحافظ ابن حجر يقول في حديث يرويه عبدالله بن الحسن بن الحسن بن علي بن أبي طالب عن بعض أهله عن أبي رافع مولى رسول الله

---

(١) تهذيب الكمال (٣٥/ ٣٠٧).

(٢) موافقة الخبر (١/ ٣٥٣).

(٣) صحيح البخاري (٤٨٧٦).

صلى الله عليه وسلم : « هذا حديث حسن . . . والبعض المبهم لم أقف على اسمه ، لكن السياق يقتضي أنه تابعي من أهل البيت ، فالذي يظهر أنه صدوق »[١] .

ويقول الشيخ الألباني ـ رحمه الله ـ : « بعض الحفاظ يحسنون حديث مثل هذا التابعي ، ولو كان مستوراً غير معروف العدالة ، كالحافظ ابن كثير [٢] ، وابن رجب [٣] وغيرهما »[٤] .

والملاحظ في النصوص السابقة أن تحسين حديث من ليس له إلا راو واحد قد روعي فيه :

١- أن يكون تابعياً .

٢- أن توجد قرينة مقوية لحال التابعي .

٣- السلامة من الجرح .

٤- عدم معارضة ما هو أقوى منه ؛ لأنه لو لم يكن كذلك لكان شاذاً أو منكراً ، والله أعلم .

---

(١) موافقة الخبر (١/ ١٩٣) .

(٢) انظر : تفسيره (٢/ ١١٩) حديث : « ما أصر من استغفر . . . » .

(٣) شرح علل الترمذي (١/ ٨١-٨٥) .

(٤) إرواء الغليل (٣/ ٣٠٩) .

المبحث الثاني

موقف المحدثين من تحسين حديث الراوي المختلف فيه

لا شك أن كبار أئمة النقد الحديثي قد اختلفوا في شأن العديد من الرواة منذُ البدايات المبكرة لعلم الجرح والتعديل حتى إن الإمام الترمذي - وهو من أعيان محدثي القرن الثالث الهجري - قد نبه على هذه الحقيقة حين قال: « وقد اختلف الأئمة من أهل العلم في تضعيف الرجال، كما اختلفوا فيما سوى ذلك من العلم »(١).

وهذا الاختلاف طبيعي وغير مستنكر، كما نبه المنذري على ذلك في قوله: « واختلاف هؤلاء - يريد المحدثين - كاختلاف الفقهاء، كل ذلك يقتضيه الاجتهاد، فإن الحاكم إذا شُهِدَ عنده بجرح شخص، اجتهد في أن ذلك القدر مؤثر أم لا؟ وكذلك المحدث إذا أراد الاحتجاج بحديث شخص ونقل إليه فيه جرح، اجتهد فيه هل هو مؤثر أم لا؟ »(٢).

وتتعدد أسباب الاختلاف في الرواة لدى النقاد: فمنهم من يختلف فيه هل هو متهم بالكذب أو لا؟ ومنهم من يختلف فيه هل هو ممن غلب على حديثه الغلط أو لا؟ ومنهم من يختلف فيه هل هو ممن كثر غلطه وفحش

(١) العلل الصغير (٥/ ٧٥٦).

(٢) جواب المنذري عن أسئلة في الجرح والتعديل (ص٨٣).

أو ممن قل خطؤه وندر؟[١] .

والمقصود ببحثنا هنا من كان سبب الاختلاف فيه يرجع إلى قلة خطئه أي هل كان كثير الخطأ أم قليله؟ أما من اختلف فيه ويفهم من ألفاظ بعض النقاد أنه متهم بالكذب أو لغلبة الخطأ على مروياته ، فلا يدخل في نطاق بحثنا هنا ؛ لأن حقيقة الاختلاف في مثل هؤلاء في شدة ضعفهم هل يصلحون للاستشهاد رغم ضعفهم أم لا؟

ويتضح بما سبق أن محل البحث هو من اختلف في توثيقه وليس من اختلف في ضعفه ، أي من وثقه قوم وضعفه آخرون ، وهي « مسألة تعارض الجرح والتعديل » ، وقد ذكروا فيها ثلاثة آراء هي باختصار :

الرأي الأول : الجرح مقدم على التعديل مطلقاً [٢] . وهو مذهب الجمهور كما قد قيل .

---

(١) انظر : شرح العلل لابن رجب (١/ ٣٢٤) وقد ذكر أمثلة على ذلك (١/ ٣٢٥-٣٣٩) .

(٢) انظر : الكفاية (ص١٣٢ ،١٣٤) وذكر أن هذا اتفاق أهل العلم في حالة كون عدد المعدلين مماثل لعدد المجرحين ، أما في حالة كون المعدلين أكثر من المجرحين ، فرأي جمهور العلماء تقديم الجرح على التعديل .

وللمزيد انظر : علوم الحديث لابن الصلاح (ص٩٩) ، وفتح المغيث للسخاوي (٢/ ٣٠) ، والمحصول للرازي (٢/ ١/ ٥٨٨) .

واشترط بعض العلماء [١] أن يكون الجرح مفسراً ، من أولئك الإمام النووي فقد قال : « ولا يقال : الجرح مقدم على التعديل ، لأن ذلك فيما إذا كان الجرح ثابتاً مفسر السبب وإلا فلا يقبل الجرح إذا لم يكن كذا »[٢] ، ويقول اللكنوي : « قد زَلَّ قدم كثير من علماء عصرنا . . . لغفلتهم عن التقييد والتفصيل ، توهماً منهم أن الجرح مطلقاً - أي جرح كان ، من أي جارحٍ كان ، في شأن أي راوٍ كان - مقدَّمٌ على التعديل مطلقاً أي تعديل كان ، من أي معدل كان ، في شأن أي راوٍ كان ، وليس الأمر كما ظنوا بل المسألة مقيدة بأن يكون الجرح مفسراً ، فإن الجرح المبهم غير مقبول مطلقاً على المذهب الصحيح ، فلا يمكن أن يُعارض التعديل وإن كان مبهماً . . . »[٣] .

ويقول المعلمي : « جماعة من أهل العلم قيدوا الجرح الذي يُقدَّم على التعديل بأن يكون مفسراً »[٤] .

واشترط الحافظ ابن حجر أن يكون الجرح صادراً من عارف بأسبابه

(١) فتح المغيث للسخاوي (٢/ ٣٢) ، وتدريب الراوي (١/ ٣٠٩، ٣١٠) .

(٢) شرح صحيح مسلم (١/ ٢٥) .

(٣) الرفع والتكميل (ص١١٧) .

(٤) التنكيل (١/ ٧٧) .

بالإضافة إلى أن يكون مفسراً ، فقد قال : « والجرح مقدم على التعديل ، وأطلق ذلك جماعة ، ولكن محله إن صدر مبيناً من عارف بأسبابه ؛ لأنه إن كان غير مفسر لم يقدح فيمن ثبتت عدالته ، وإن صدر من غير عارف بالأسباب لم يعتبر به أيضاً ، فإن خلا المجروح عن التعديل قُبِل الجرح فيه مجملاً غير مُبين السبب ، إذا صدر من عارف على المختار »[١] .

الرأي الثاني : إذا كان المعدلون أكثر يقدم تعديلهم على الجرح [٢] ، ولم يذكروا لهذا الرأي قائلاً من أهل الحديث ، وإنما ذكروا عن بعض الأصوليين [٣] أنه يقدم التعديل مطلقاً على الجرح عند التعارض .

وعلى هذا القول يكون الجرح مقدماً على التعديل إذا كان الجارحون أكثر أو كانوا من حيث العدد مماثلين لعدد المعدلين ، ولهذا قال التاج

---

(١) نزهة النظر (ص٧٣) .

(٢) الكفاية (ص١٣٤) ، فتح المغيث للعراقي (ص١٥١-١٥٢) ، وفتح المغيث للسخاوي ٢/ ٣٢-٣٣) ، وتدريب الراوي (١/ ٣١٠) .

(٣) في لسان الميزان (١/ ١٥) ، وفتح المغيث للسخاوي (٢/ ٣٢) أن القائل بهذا أبو الطيب الطبري وغيره .

ونُقل عن الشعراني أن مذهب الجمهور تقديم التعديل مطلقاً على الجرح ، كما في دراسات في الجرح والتعديل للدكتور محمد ضياء الرحمن الأعظمي (ص٢٠٣-٢٠٤) ، ولكن الشعراني ليس من أهل هذا الفن وإنما هو عارف بالصوفية وأهل الطرق .

السبكي: « والجرح مقدَّم إن كان عدد الجارح أكثر من المعدِّل إجماعاً »[١].

الرأي الثالث: لا يقدم الجرح على التعديل ولا العكس إلا بمرجح، وهو رأي بعض أصوليي المالكية[٢]، وهو اختيار الإمام ابن دقيق العيد فقد قال: « إن الأقوى حينئذٍ أن يطلب الترجيح لأن كلاً منهما ينفي قول الآخر »[٣].

وعلى هذا يتوجه السؤال حول: التعارض إذا كان بين تعديل وجرح مجمل، فما هو الحكم حينئذٍ؟

فالذي يراه المزي [٤] وابن حجر [٥] وغيرهما تقديم التعديل في هذه الحالة إذا كان الجرح غير مفسر، ويقول اللكنوي مبيناً هذا الرأي: « فالحاصل أن الذي دلت عليه كلمات الثقات، وشهدت به جُمل الأثبات: هو أنه إن وجد في شأن راوٍ تعديل وجرح مبهمان: قدِّم التعديل، وكذا إن وجد الجرح مبهماً والتعديل مفسراً: قُدِّم التعديل.

---

(١) شرح جمع الجوامع (٢/ ١٧٢)، وطبقات الشافعية الكبرى (٢/ ٢١).

(٢) كابن الحاجب وابن شعبان ، انظر: فتح المغيث للعراقي (ص١٥٢)، وتدريب الراوي (١/ ٣١٠).

(٣) فتح المغيث للسخاوي (٢/ ٣٢).

(٤) المرجع السابق.

(٥) لسان الميزان (١/ ١٥).

وتقديم الجرح إنما هو إذا كان مفسَّراً ، سواء كان التعديل مبهماً أو مفسراً »(١) .

ويرى ابن القطان أن من اختلف فيه ولم يجرح بجرح مفسر فيُعد حديثه حسناً كما سيأتي ، وكلامه أصرح من قول غيره أن التعديل مقدم على الجرح المجمل لما في كلمة « التعديل» من إبهام لمرتبة الراوي من حيث ضبطه حسب مقاييس المحدثين ، ولأنه أيضاً حدد أن درجة حديث المختلف فيه دون الصحيح وفوق الضعيف .

ومما يؤخذ على كثير ممن كتب في هذه المسألة أنهم لم يميزوا في هذه المسألة بين تعارض التعديل والجرح في حق الشاهد ، وبينهما في حق الراوي (٢) ، وقد أشار العلامة المحقق المعلمي إلى ذلك في كلامه على مسألة : هل يشترط تفسير الجرح فقد قال : « وأقول : لابد من الفرق بين جرح الشاهد ، وجرح الراوي . . . وأما الراوي فحاله مخالفة للشاهد فيما نحن فيه من أوجه :

الأول : أن الذين تكلموا في الرواة أئمة أجلة ، والغالب فيمن يجرح

---

(١) الرفع والتكميل (ص١٢٠) .

(٢) السبب في ذلك أن هذه المسألة يُعرض لها في كتب أصول الفقه وكتب الفقه ، ولا يخفى أن الخطيب البغدادي وابن الصلاح تأثرا بكتب أصول الفقه فيما كتباه في علم المصطلح .

الشاهد أن لا يكون بتلك الدرجة ولا ما يقاربها .

الثاني : أن الذين تكلموا في الرواة منصبهم منصب الحكام ، وقد قال الفقهاء : إن المنصوب لجرح الشهود يكتفي منه بالجرح المجمل .

الثالث : أن القاضي متمكن من استفسار جارح الشاهد . . . والذين جرحوا الرواة يكثر في كلامهم الإجمال ، وأن لا يستفسرهم أصحابهم ، ولم يبق بأيدي الناس إلا نقل كلامهم ، ولم يزل أهل العلم يتلقون كلماتهم ، ويحتجون بها »(١) .

وجاء في موضع آخر وتعقب قاعدة : « الجرح إذا لم يبين سببه ، فالعمل على التعديل » في حق من اختلف فيه ، فقال رحمه الله : « وهذا إنما يطرد في الشاهد ؛ لأن معدلـه يعرف أن القاضي إنما يسأله ليحكم بقوله ، ولأن شرطه معرفته بسيرة الشاهد معرفة خبرة ، ولأن القاضي يستفسر الجارح كما يجب ، فإذا أبى أن يُفسر كان إباؤه موهناً لجرحه .

فأما الراوي فقد يكون المُثني عليه لم يقصد الحكم بثقته ، وقد يكون الجرح متعلقاً بالعدالة مثل : « هو فاسق » ، والتعديل مطلق ، والمُعدل غير خبير بحال الراوي ، وإنما اعتمد على سبر ما بلغه من أحاديثه . . . وقد

---

(١) التنكيل (١/ ٦٢-٦٣) .

يكون المعدل إنما اجتمع بالراوي مدة يسيرة فعدله بناء على أنه رأى أحاديثه مستقيمة ، والجارح من أهل بلد الراوي ، وذلك كما لو حج رازي فاجتمع به ابن معين ببغداد ، فسمع منه مجلساً فوثقه ، ويكون أبو زرعة ، وأبو حاتم الرازيان قد قالا فيه : « ليس بثقة ولا مأمون » ، ففي هذه الأمثلة لا يخفى أن الجرح أولى أن يؤخذ به »[١] .

والذي لا شك فيه أن مبنى القبول في الشاهد على العدالة ، وغالب القدح منصب على قوادح العدالة ، أما الراوي فمبنى القبول لمروياته قائم على العدالة والضبط ، وكم من رجل عدل صالح من أهل العبادة والاستقامة وحديثه مردود غير مقبول عند المحدثين لعدم ضبطه .

وقد فطن الإمام ابن الصلاح إلى خطورة اللوازم المتولدة عن ترجيحه لاشتراط بيان سبب الجرح ، فقال : « ولقائل أن يقول : إنما يعتمد الناس في جرح الرواة ، ورد حديثهم على الكتب التي صنفها أئمة الحديث في الجرح أو في الجرح والتعديل ، وقَلَّ ما يتعرضون فيها لبيان السبب ، بل يقتصرون على مجرد قولهم : « فلان ضعيف ، وفلان ليس بشيء » ونحو ذلك ، أو « هذا حديث ضعيف ، وهذا حديث غير ثابت » ونحو ذلك .

---

(١) المرجع السابق (١/ ٧٦) .

فاشتراط بيان السبب يُفضي إلى تعطيل ذلك، وسد باب الجرح في الأغلب الأكثر.

وجوابه: أن ذلك وإن لم نعتمده في إثبات الجرح والحكم به، فقد اعتمدناه في أن توقفنا عن قبول حديث من قالوا فيه مثل ذلك، بناء على أن ذلك أوقع عندنا فيهم ريبة قوية يوجب مثلها التوقف، ثم من انزاحت عنه الريبة منهم ببحث عن حاله أوجب الثقة بعدالته قبلنا حديثه ولم نتوقف، كالذين احتج بهم صاحبا الصحيحين وغيرهما ممن مسهم مثل هذا الجرح من غيرهم، فافهم ذلك فإنه مَخْلَصٌ حسن »(١).

وتضمن كلامه رحمه الله أن غالب جرح أئمة الجرح والتعديل المثبت في كتب الجرح والتعديل يعد من الجرح المجمل، وهنا تكمن خطورة القول، ومما يستدعي التريث والنظر في كلام ابن الصلاح السابق أن كثيراً من تجريح أئمة النقد كابن معين وأحمد والبخاري وأبي زرعة وأبي حاتم وغيرهم موجه إلى حيثية « ضبط الراوي » ولا يتعرضون للعدالة إلا نادراً،

---

(١) علوم الحديث (ص٩٨)، وقد تعقبه البلقيني في محاسن الاصطلاح (ص٢٩٢) بقوله: « هذا المخلص فيه نظر، من جهة أن الريبة لا توجب التوقف، ألا ترى أن القاضي إذا ارتاب في الشهود فإنه يجوز أن يحكم مع قيام الريبة؟ ... ».

ولذلك تراهم قبلوا حديث كثير من المبتدعة [١] وقبلوا حديث بعض من شربوا النبيذ [٢] ، وجعلوا الميزان هو صدق الراوي وحسن حفظه وتثبته .

فالأولى أن يُميز بين جرح مجمل في حق عدالة شاهد ، فهذا لا يقبل إلا ببيان سبب الجرح ، لأن الجارح حاضر في مجلس القاضي أو الحاكم فالاستفسار منه ومطالبته بتفسير جرحه ممكن ميسور . أما الجرح غير المفسر سببه في حق الراوي من إمام حافظ ناقد متخصص في هذا الأمر ممن تواتر لدى أهل الحديث إمامته وجلالته وعلمه وشهرته ، فمثله مقبول ما لم يترجح لنا خلاف ذلك ، ولهذا تعقب الحافظ ابن كثير كلام ابن الصلاح الآنف بقوله :

« قلتُ : أما كلام هؤلاء الأئمة المُنتصبين لهذا الشأن ، فينبغي أن يؤخذ مُسلَّماً من غير ذكر أسباب ، وذلك للعلم بمعرفتهم ، واطلاعهم واضطلاعهم في هذا الشأن ، واتصافهم بالإنصاف والديانة والخبرة والنصح ،لاسيما إذا أطبقوا على تضعيف الرجل أو كونه متروكاً أو كذاباً أو نحو ذلك . فالمحدث الماهر لا يتخالجه في مثل هذا وقفة في موافقتهم

---

(١) انظر : علوم الحديث (ص١٠٤) ، والتنكيل (١/ ٤٤-٥٣) ففيه تفصيل نفيس حول رواية المبتدع .

(٢) النبلاء (٩/ ١٥٠-١٥١) ، (١١/ ٨٨) .

لصدقهم وأمانتهم ونصحهم ، ولهذا يقول الشافعي [١] في كثير من كلامه على الأحاديث : « لا يثبته أهل العلم بالحديث » ، ويرده ولا يحتج به بمجرد ذلك »[٢] .

ووافقه البلقيني [٣] على ذلك .

وبناء على ما تقدم فما هو موقف العلماء العملي التطبيقي في راوٍ يوجد فيه توثيق وتضعيف مجمل غير مفسر ، وكلا الأمرين صادر عن أئمة معتد بهم؟ وبمعنى آخر : كيف يحكم على حديث ذلك الراوي؟

وهذه المسألة ـ فيما أعلم ـ لم تتعرض لها كتب أصول الحديث ومصطلحه القديمة [٤] ، وبالملاحظة وجدت أن هناك آراء في هذه المسألة:

(**الرأي الأول**) : يرى أصحاب هذا الرأي أن الحديث المختلف فيه بالصفة المذكورة آنفاً يحكم عليه بالحسن ، وهذا رأي كثير من العلماء .

(**الرأي الثاني**) : يرى أصحاب هذا الرأي الترجيح بأحد المرجحات المعتبرة ، وهذا ما يدل عليه صنيع ابن المديني .

---

(١) انظر مثلاً : كتاب الأم (١/ ٢٦١) ، (٢/ ١٧ ، ١١٦ ، ١٩٠ ، ١٩١) ، (٤/ ٧٣) .

(٢) الباعث الحثيث (ص٧٩) .

(٣) محاسن الاصطلاح (ص٢٩٢) .

(٤) لم تتعرض لها من حيثية تحديد درجة حديث الراوي المختلف في توثيقه .

(**الرأي الثالث**) : يرى أصحاب هذا الرأي أنه إذا لم يمكن الترجيح بين الأقوال المتعارضة في الراوي ، فيتوقف فيه ، وهذا رأي ابن شاهين وابن حزم .

(**الرأي الرابع**) : يرى بعض العلماء أن المختلف فيه ينبغي أن يفصل في مروياته ، فيميز بين حديثه القوي وحديثه الضعيف بما يظهر من أقوال النقاد ، فإن لم يمكن ذلك فتلتمس المرجحات فإن لم يمكن ذلك ، يتوسط في شأنه ويحكم عليه بأنه « صدوق يخطئ » ولا يحتج بما انفرد به .

وهذا هو رأي الشيخ المحقق المعلمي اليماني رحمه الله تعالى .

وفيما يلي توضيح للآراء السابقة :

(**الرأي الأول**) : أقدم من رأيته صَرَّح بهذا الرأي هو ابن القطان الفاسي فقد قال : « ونعني بالحسن : ماله من الحديث منزلة بين منزلتي الصحيح والضعيف ، ويكون الحديث حسناً هكذا : إما بأن يكون أحد رواته مختلفاً فيه ، وثقه قوم وضعفه آخرون ، ولا يكون ما ضعف به جرحاً مفسراً ، فإنه إن كان مفسراً ، قدِّم على توثيق من وثقه فصار به الحديث ضعيفاً »(١) .

---

(١) بيان الوهم والإيهام (٤/ ١٣) وانظر تمام كلامه في : الفصل الثالث من الباب الأول .

وقال أيضاً : « ويفترق الأمر في هذا في حق من وثقه موثق أو موثقون ، ومن هو من المساتير ، فإنه إذا جرح من قد وثقه قوم بجرح غير مفسر ، لم ينبغِ أن يسمع فيه ذلك الجرح ما لم يفسر ، فإنه لعله قد جرحه بما لا يراه غيره تجريحاً ، أما في المساتير فيضرهم ، فإنا قد كنا تاركين لرواياتهم للجهل بأحوالهم فكيف وقد سُمع فيه التجريح »[1] .

وقد أكثر في كتابه « بيان الوهم » وكتابه « النظر » من تحسين حديث المختلف فيه ، فمثلاً يقول : « وإنما يرويه جعفر بن سليمان ، وهو مختلف فيه ، فحقه أن يقول فيه : حسن »[2] ، ويقول : « مبارك بن فضالة مختلف فيه ، فالحديث من أجله حسن »[3] .

وبنحو هذه العبارات حَسَّن حديث الكثير من الرواة مثل : يزيد بن أبي زياد[4] ، وهشام بن سعد[5] ، وعطية العوفي[6] ، ودراج أبي السمح[7] ،

(١) المرجع السابق (٤/ ٢٦) .

(٢) بيان الوهم (٤/ ٨٩) .

(٣) المرجع السابق (٤/ ١٤٦) .

(٤) المرجع السابق (٤/ ٢٨٨) .

(٥) المرجع السابق (٤/ ٣٢٨، ٣٣٦، ٣٣٧) .

(٦) المرجع السابق (٤/ ٣٦٣) .

(٧) المرجع السابق (٤/ ٣٧٨) .

وأسامة بن زيد الليثي[1] ، وعمر بن حمزة[2] ، والدراوردي[3] ، ومحمد ابن إسحاق صاحب المغازي[4] ، وغيرهم[5] .

ولا يرى ابن القطان أن جرح الراوي بسوء الحفظ يعد جرحاً مفسراً ، فقد وجدته يقول : « عبدالله بن محمد بن عقيل ، وهو مختلف فيه ، ضعفه قوم بسوء حفظه ، فالحديث من أجله حسن »[6] .

كما أنه إذا قال أحد النقاد في راوٍ : « لا بأس به » وإن لم ينص صراحة على لفظة : « ثقة » ، وعارضه تضعيف ناقد آخر في الراوي نفسه ، فلا يمتنع عن تحسين الحديث بذلك ، فقد قال : « وعثمان – بن أبي العاتكة – مختلف فيه ، قال ابن معين : ليس بشيء ، وقال ابن حنبل : لا بأس به ، إنما بليته من علي بن يزيد – الألهاني – انتهى قوله . فحديثه هذا ينبغي أن يقال

(١) المرجع السابق (٤/ ٤٢٠) .

(٢) المرجع السابق (٤/ ٤٥١) .

(٣) المرجع السابق (٤/ ٢١٢) .

(٤) المرجع السابق (٤/ ٢١٨) .

(٥) انظر مثلاً : (٤/ ٢٠١ ، ٢١٤ ، ٤٥٥ ، ٤٧٩ ، ٥٠٧ ، ٥١٨ ، ٦١٥ ، ٦٣٦ ، ٦٥٧ ، ٦٧٨ ، ٦٧٩) و(٥/ ٣٧ ، ٢٩ ، ٥٠ ، ٥٢) ، وكتاب « النظر » : (ص ١٧١ ، ١٨٧ ، ٢٠١) .

(٦) بيان الوهم (٤/ ٩٧) ، وبنحو هذا قال في معاوية بن صالح (٤/ ١١٢) .

فيه : حسن لا صحيح »[١] .

كما أنه حسن حديثاً لعمرو بن هاشم أبي مالك الجَنْبي [٢] ونقل عدة أقوال للنقاد فيه ، يظهر منها أن الأكثرين على تضعيفه إلا ابن معين فقد وثقه ، ومع ذلك حسن حديثه لأنه من المختلف فيهم عنده .

كما أنه حسن حديثاً للمغيرة بن عبدالرحمن بن الحارث المخزومي عن أبيه ، ثم نقل عن أبي حاتم الرازي أن المغيرة لا بأس به ، وعن ابن معين أن عبدالرحمن بن الحارث : صالح الحديث [٣] ، فهما في الحقيقة لم يقع فيهما خلاف ، وإنما أُعطيا مرتبة وسطى » .

ومما يؤخذ على ابن القطان في تطبيقه لمذهبه في المختلف فيه :

١ - إغفاله للتفصيل فيما يجب فيه ذلك من مرويات بعض المحدثين ، ومن ذلك مثلاً قوله في حديث : « وباعتبار حال أبي إسحاق واختلاطه حسن ، فإن أبا الأحوص وزهير بن معاوية سمعا منه بعد الاختلاط »[٤] .

---

(١) بيان الوهم (٤/ ١٤٣-١٤٤) ، وبنحو هذا قال في ربيعة بن سيف (٥/ ٦١٨) .

(٢) بيان الوهم (٥/ ٥٠) ، والراجح في عمرو بن هاشم أنه لين الحديث كما قال ابن حجر في التقريب (٥١٢٦) .

(٣) بيان الوهم (٥/ ٢٩٧) .

(٤) بيان الوهم (٤/ ١٠٨) .

فحسن حديث المختلط مع علمه بأن الراوي عنه سمع بعد الاختلاط!

ومن ذلك أيضاً أنه ذكر عطاء بن السائب بالاختلاط وهو معروف به ثم قال : « وبالجملة فليس ينبغي أن يصحح ما يرويه عطاء ، وإنما الأحاديث من روايته حسان »(١) .

ولا أدري لأي علة لم يعتبر ابن القطان الاختلاط جرحاً مفسراً؟ ولا أدري لِمَ لم يفرِّق بين ما سُمع من المختلط قبل الاختلاط وبين ما سمع منه بعد الاختلاط؟!

ومن ذلك أيضاً أنه قال في إسماعيل بن عياش : « هو مختلف فيه ، بحيث ضعفه قوم على الإطلاق ، ووثقه قوم عن الشاميين . . . يجب أن يقال لحديثه : حسن »(٢) .

فتغاضى عن التفصيل في حديث إسماعيل ولم يفرِّق بين ما رواه عن الشاميين ، وما رواه عن غيرهم ، وطبق قاعدته في المختلف فيه بحرفية تؤخذ عليه في مثل هذا الأمر الواضح .

٢- وقع ابن القطان رحمه الله في بعض التناقضات ، ومن ذلك أنه قال في عبيد الله الحنفي : « مختلف فيه ، وقد فُسر تضعيفه بنكارة ما يرويه ،

---

(١) المرجع السابق (٤/ ٢٨٣) .

(٢) بيان الوهم (٤/ ١٨٧) .

وهو مسقط للثقة بروايته »[١] .

فعلى هذا إذا قال ناقد في راوٍ قد وثق : أن حديثه منكر أو نحو هذه العبارة فيعد الجرح مفسراً عند ابن القطان كما هو ظاهر عبارته ، ولكنه قال في عبيدالله بن زحر : « وإن كان صدوقاً فإنه ضعيف ، ضعفه ابن حنبل ، وقال ابن معين : ليس بشيء ، وقال فيه ابن المديني : منكر الحديث وقال أبو زرعة : لا بأس به صدوق ، فالحديث من أجله حسن »[٢] .

وجاء في موضع آخر وقال في عبيدالله بن زحر : « ولا ندري من أضعف : أعلي بن يزيد أم عبيدالله بن زحر؟ فكلاهما منكر الحديث »[٣] .

فإذا كان منكر الحديث عنده ، والنكارة جرح مفسر بصريح كلامه ، فلِمَ حسن حديثه؟! ثم لماذا النكارة تعد جرحاً مفسراً ولا يعد سوء الحفظ جرحاً مفسراً أيضاً؟! وقد يكون سبب النكارة سوء الحفظ ، وقد رأينا آنفاً أنه حسن حديث ابن عقيل مع تصريحه بأن من ضعفه فبسبب سوء الحفظ .

وقد يُعتذر لابن القطان أنه حسن حديث عبيدالله الآنف باعتبار

(١) المرجع السابق (٥/ ١٥٤-١٥٥) .

(٢) المرجع السابق (٤/ ٦٥٧) .

(٣) بيان الوهم (٣/ ٢٠٤) .

الاختلاف فيه ، ولكنه من حيث الراجح عنده فهو ضعيف ، ولكن هذا لا يخلو من تكلف لأنه شرط في تحسين حديث المختلف فيه أن لا يكون جرحه مفسراً ونص فيما سلف أن النكارة جرح مفسر ، فكان الواجب السير على طريقة واحدة .

٣- ومما يؤخذ على ابن القطان أنه صحح أحاديث لبعض المختلف فيهم كبهز بن حكيم عن أبيه عن جده [١] ، وكان يجدر به أن يبين بجلاء متى يكون حديث المختلف فيه صحيحاً عنده؟ ، ولما لم نجد ذلك ، فمن حق الباحث أن يطالبه بالالتزام بقاعدته التي سار عليها في الحكم على عشرات الرواة .

كما أنه صرح في عدة مواطن في حق بعض الرواة أنهم مختلف فيهم ، وفي مواضع أخرى يطلق الضعف فيهم ، كالحجاج بن أرطاة [٢] ، وخُصيف بن عبدالرحمن [٣] ، وزهير بن محمد [٤] ، وسعيد بن بشير [٥] ،

(١) انظر« النظر » (ص٢٨) فقد صحح له حديثاً ، وذكر في بيان الوهم (٥/ ٥٦٦) أنه مختلف فيه .

(٢) بيان الوهم (٣/ ٤٦١ ، ١٢١) .

(٣) المرجع السابق (٣/ ٣٣ ، ٥٢٦) .

(٤) المرجع السابق (٣/ ٥٠١ ، ١٢٤) .

(٥) المرجع السابق (٣/ ٤٤٢) ، (٤/ ١٦٧) .

ومطر الوراق [١]، وكان الأولى أن يتحاشى عبارة: « مختلف فيه » لكي لا يتوهم القارئ أنه يحسن حديث مثل هؤلاء، بينما الواقع أنه يضعفهم.

٤- ذكر ابن القطان « أنه إذا جرح من قد وثقه قوم بجرح غير مفسر، لم ينبغِ أن يسمع فيه ذلك الجرح ما لم يُفسر » [٢].

وعبارة: « لم ينبغ أن يسمع . . . » تخالف تصرفه واختياره في المختلف فيه، إذ هو في حقيقة الأمر يأخذ بالجرح المجمل ولا يُهمله مطلقاً بل يُضعف به الراوي بعض الشيء وينزلـه من رتبة الصحة إلى الحسن، فالجرح المجمل له تأثير في تضعيف الراوي كما دل عليه صنيع ابن القطان نفسه.

وممن يرى أن حديث الراوي المختلف فيه يعد حسناً إذا كان جرحه غير مفسر [٣] أيضاً، وإن كان تطبيق بعضهم لذلك قليل ولا يقارن مثلاً بتوسع ابن القطان وإكثاره من ذلك؛ الإمام ابن الصلاح فقد قال في

---

(١) المرجع السابق (٤/ ٤١٣)، (٢/ ٥٦١-٥٦٢).

(٢) بيان الوهم (٤/ ٢٦).

(٣) كثير ممن سيأتي ذكرهم هنا لم ينصوا على أن يكون الجرح مجملاً غير مفسر ولكن يفهم هذا من كلامهم في مسألة تفسير الجرح، فمثلاً ابن الصلاح وإن لم يصرح بهذا القيد هنا إلا أنه لا يعد الجرح غير المفسر مقبولاً كما تقدم بيان ذلك.

مبحث الحسن من مقدمته : « فمحمد بن عمرو بن علقمة من المشهورين بالصدق والصيانة ، لكنه لم يكن من أهل الإتقان ، حتى ضعفه بعضهم من جهة سوء حفظه ، ووثقه بعضهم لصدقه وجلالته ، فحديثه من هذه الجهة حسن . . . »(١) .

ومنهم الحافظ المنذري فقد قال في مقدمة « الترغيب » : « فأقول إذا كان رواة إسناد الحديث ثقات وفيهم من اختلف فيه : إسناده حسن أو مستقيم أو لا بأس به ، ونحو ذلك حسبما يقتضيه حال الإسناد والمتن وكثرة الشواهد » . (٢) ومنهم ابن سيد الناس فقد ذكر عبدالله بن محمد بن عقيل ثم قال : « وينبغي أن يكون حديثه حسناً ، فقد أثنى عليه قوم ، وتكلم فيه آخرون . . . »(٣) .

ومنهم الإمام الذهبي فقد ذكر من يتعنت ويتشدد في الجرح ثم قال : « فهذا إذا وثق شخصاً فعَضَّ على قوله بناجذيك ، وتمسك بتوثيقه ، وإذا ضعَّف رجلاً فانظر هل وافقه غيره على تضعيفه ؟ فإن وافقه ، ولم يوثق ذاك أحد من الحذاق ، فهو ضعيف ، وإن وثقه أحد فهذا الذي قالوا فيه :

(١) علوم الحديث (ص٣١) .

(٢) الترغيب والترهيب (١/ ٣٧) .

(٣) النفح الشذي (١/ ٣٨٨) .

لا يقبل تجريحه إلا مفسراً ، يعني : لا يكفي أن يقول فيه ابن معين مثلاً : هو ضعيف ، ولم يوضح سبب ضعفه ، وغيره قد وثقه ، فمثل هذا يتوقف في تصحيح حديثه ، وهو إلى الحسن أقرب »(١) .

وقال في يحيى بن سعيد القطان وعبدالرحمن بن مهدي : « فمن جرحاه لا يكاد والله يندمل جرحه ، ومن وثقاه فهو الحجة المقبول ، ومن اختلفا فيه اجتُهِدَ في أمره ، ونزل عن درجة الصحيح إلى الحسن »(٢) .

وقال : « لا يجتمع اثنان على توثيق ضعيف ، ولا على تضعيف ثقة ، وإنما يقع اختلافهم في مراتب القوة ، أو مراتب الضعف »(٣) ، وهذا النص يُفسر على ضوء ما تقدم نقله عنه ، فيكون من وثقه قوم وضعفه آخرون مختلف في مرتبة قوته فلا ينزل حديثه عن الحسن (٤) .

ومنهم الحافظ زين الدين العراقي فقد ذكر أن طلحة بن يحيى بن طلحة

---

(١) ذكر من يعتمد قوله في الجرح والتعديل (ص١٥٨-١٥٩) مطبوع ضمن « أربع رسائل في علوم الحديث » حققها أبوغدة .

(٢) المرجع السابق (ص١٦٧) .

(٣) الموقظة (ص٨٤) .

(٤) وللمزيد حول نصوص الذهبي انظر : كتابه « ذكر أسماء من تكلم فيه وهو موثق » (ص٢٧) والموقظة (ص٧٩-٨٠) .

التيمي [١] مختلف فيه ثم قال : « فهذا كما ترى قد ضُعف تضعيفاً ليناً ، ووثق توثيقاً ليناً ، فقياسه أن يكون حسن الحديث »[٢] .

ومنهم الحافظ ابن حجر ، فقد قال في عبدالرحمن بن أبي الزناد : « غاية أمره أنه مختلف فيه ، فلا يتجه الحكم بصحة ما ينفرد به ، بل غايته أن يكون حسناً »[٣] ، وذكر في « التقريب » [٤] أنه : « صدوق تغير حفظه لما قدم بغداد » .

وقد حسن حديثاً لشعبة بن دينار مولى ابن عباس وقال : « رجاله رجال الصحيح إلا شعبة بن دينار مولى ابن عباس ، فإنهما لم يخرجا له ، وهو مختلف في توثيقه »[٥] .

ونقلنا عنه آنفاً أنه يقدم التعديل على الجرح المجمل عند التعارض ، ولا شك أن حقيقة الحسن داخلة في معنى التعديل .

ومن المعاصرين الشيخ ظفر أحمد العثماني التهانوي (ت١٣٩٤هـ) فقد

---

(١) قال الحافظ ابن حجر في التقريب (٣٠٣٦) : « صدوق يخطئ » .

(٢) شرح الترمذي (١/ ق٣١/ أ) .

(٣) فتح الباري (١٣/ ١٨٧) دار المعرفة ، وبنحو ذلك في موافقة الخبر (١/ ٤٨٣) .

(٤) التقريب (٣٨٦) .

(٥) موافقة الخبر (١/ ٤٨٢-٤٨٣) .

نقل عدة نصوص[١] تؤيد ذلك ثم قال: « إن الراوي إذا كان مختلفاً فيه فهو حسن الحديث، وحديثه حسن، ولولا مخافة التطويل لأتيت لك بأزيد من ذلك بالتفصيل، ومن طالع كتب الرجال والعلل، والتعقبات على الموضوعات لا يشك في هذا الأصل قط »[٢].

ولا يقف عند ذلك بل يعمم المسألة حتى في الأحاديث التي يختلف في تصحيحها كأن يصحح الحديث أو يحسنه بعضهم، ويضعفه آخرون، فيرى التهانوي أن ذلك الحديث حسن[٣].

وهذا تعميم غير جيد لأن فيه تعطيلاً لقواعد الترجيح، وإغفالاً عن أسباب اختلاف المحدثين فيما بينهم، وتجاهلاً لحقيقة الاختلاف المهم والمؤثر بين منهج الفقهاء كالحنفية مثلاً، وبين منهج المحدثين، فإذا حسن

(١) بعض هذه النصوص في الاستدلال بها على هذه القاعدة بعض النظر، إذ تدل على أن بعض المحدثين حسنوا أحاديث رواة قد ضعفهم بعض المحدثين والبعض قال: «لا بأس به»، فيتطرق الاحتمال بأن التحسين ترجيحاً لقول من قال: «لا بأس به» وليس إعمالاً لقاعدة «تحسين حديث المختلف فيه»، ثم إن بعض النصوص يتطرق إليها احتمال أنها حُسنت لوجود شواهد لها كنص ابن دقيق العيد في تحسين حديث «**الأذنان من الرأس**» فالغالب أنه أراد الحسن لغيره.

(٢) قواعد في علوم الحديث (ص٧٧) وانظر أيضاً النصوص التي نقلها: (ص٧٢-٧٧)، وللمزيد انظر: (ص١٧٣، ٣٤٧).

(٣) المرجع السابق (ص٧٢).

أحد فقهاء الحنفية أو المالكية مثلاً حديثاً وضعفه الإمام البخاري أو الدارقطني مثلاً فهل من قواعد المحدثين المرعية أن أتجاهل أسباب التضعيف التي راعاها أولئك الأئمة الذين هم أهل الشأن والتخصص، وأقول : الحديث يعد حسناً إعمالاً لقاعدة التهانوي؟! هذا ما لا يرتضيه أهل الحديث وأئمته ويأباه منهجهم، والأمر في ذلك كما قال الإمام مسلم رحمه الله : « واعلم رحمك الله أن صناعة الحديث ومعرفة أسبابه من الصحيح والسقيم إنما هي لأهل الحديث خاصة . . . دون غيرهم »(١) .

ومن المعاصرين أيضاً الشيخ الألباني ـ رحمه الله ـ فقد رد على المناوي في تضعيفه لموسى بن وردان اعتماداً منه على قول الحافظ العراقي : « مختلف فيه » ، فقال : « إن قول العراقي في ابن وردان : « مختلف فيه » ليس نصاً في تضعيفه ، بل هو إلى تقويته أقرب منه إلى تضعيفه ، لأن المعهود في استعمالهم لهذه العبارة : « مختلف فيه » أنهم لا يريدون به التضعيف ، بل يشيرون بذلك إلى أن حديثه حسن ، أو على الأقل قريب من الحسن ، ولا يريدون تضعيفه مطلقاً ، لأن من طبيعة الحديث الحسن أن يكون في راويه

(١) التمييز (ص٢١٨) ، وانظر كلاماً نفيساً في ذلك لأبي المظفر السمعاني في قواطع الأدلة (١/٣٦٩-٣٧٠) .

اختلاف، وإلا كان صحيحاً »[١].

وقال في فُليح بن سليمان: « هو مختلف فيه، وقد ضعفه جماعة، ومشاه بعضهم، واحتج به الشيخان في صحيحيهما، والراجح عندنا: أنه صدوق في نفسه، وأنه يخطئ أحياناً، فمثله حسن الحديث إن شاء الله تعالى إذا لم يتبين خطؤه »[٢].

ولابد من التنبيه هنا على حقيقة مهمة وهي أن بعض من تقدم ذكرهم كابن القطان الفاسي، والتهانوي قعَّدا للمسألة تقعيداً عاماً وأكثرا من تطبيقها[٣]، وأن البعض كابن الصلاح وابن سيد الناس والعراقي وابن حجر لم أقف لهم إلا على نصوص جزئية لا تدل على تعميم للمسألة، ولا يصلح أن يستدل بها بأن هذا مذهبهم في كل مختلف فيه كما هو مذهب ابن القطان والتهانوي، وذلك لقلة النصوص الصريحة التي وقفت عليها لهم في هذه المسألة.

وأما الذهبي فمفهوم كلامه أن هذه القاعدة يُفزع إليها عند تعذر

---

(١) السلسلة الصحيحة (١/ ٧٥٨-٧٥٩).

(٢) السلسلة الصحيحة (١/ ٨٩-٩٠).

(٣) بالنسبة لابن القطان تقدم ذكر نماذج لتطبيقاته، وأما التهانوي فانظر ما قاله في قواعد في علوم الحديث (ص٣٤٧)، عن التزامه التطبيقي لهذه القاعدة في كتابه « إعلاء السنن ».

الترجيح كما يدل عليه قولــه : « فمن اختلفا فيه اجتهد في أمره . . . » ، ويؤيد ذلك صنيعه في « ميزان الاعتدال » و « سير أعلام النبلاء » إذ لم يلتزم بتحسين حديث كل راو مختلف فيه ، فربما وثق ، وربما ضعف [(١)] .

(الرأي الثاني) : القائل بالترجيح في الراوي المختلف فيه .

ممن يرى هذا الرأي الإمام الحافظ علي بن المديني فقد قال : « إذا اجتمع يحيى بن سعيد ، وعبدالرحمن بن مهدي على ترك رجل لم أحدث عنه ، فإذا اختلفا أخذت بقول عبدالرحمن لأنه أقصدهما ، وكان في يحيى تشدد »[(٢)] .

وتطبيقاً لهذه القاعدة ، فقد قال حين سئل عن حديث شهر بن حوشب هل ترضاه؟ : « أنا أُحدث عنه ، وكان عبدالرحمن بن مهدي يحدث عنه ، قال : وأنا لا أدع حديث الرجل إلا أن يجتمعا عليه يحيى وعبدالرحمن - يعني على تركه - »[(٣)] .

---

(١) انظر في ذلك كلامه في مقدمة كتابه : « ذكر أسماء من تكلم فيه وهو موثق » : (ص٢٧) : « . . . فهؤلاء حديثهم إن لم يكن في أعلى مراتب الصحيح ، فلا ينزل عن رتبة الحسن . . . » فدل على أن من المختلف فيهم من يصحح حديثه عنده .

(٢) تاريخ بغداد (١٠/ ٢٤٣) ، وتهذيب الكمال (١٧/ ٤٣٨) .

(٣) تهذيب الكمال (١٢/ ٥٨٣) .

فعلي رحمه الله عند اختلاف يحيى وعبدالرحمن يرجح قول عبدالرحمن لأنه معتدل ، وليس متشدداً كيحيى ، فمعياره في الترجيح : توسط الناقد واعتداله ، وعلى هذا فقول الناقد المعتدل مقدم على المتشدد عند الاختلاف.

وممن يرى الأخذ بالترجيح عند اختلاف النقاد في أحد الرواة الإمام ابن حبان فقد قال في كتابه « المجروحين » : « وإنما نملي بعد هذا الكتاب كتاب « الفصل بين النقلة » ، ونذكر فيه كل شيخ اختلف فيه أئمتنا ممن ضعفه بعضهم ، ووثقه البعض ، ونذكر السبب الداعي لهم إلى ذلك ، ونحتج لكل واحد منهم ، ونذكر الصواب فيه ، لئلا نطلق على مسلم الجرح بغير علم »[1] .

وقال في مقدمة « الثقات » : « وإنما أذكر في هذا الكتاب الشيخ بعد الشيخ ، وقد ضعفه بعض أئمتنا ، ووثقه بعضهم ، فمن صح عندي منهم أنه ثقة بالدلائل النيرة التي بينتها في كتاب « الفصل بين النقلة » أدخلته في هذا الكتاب ، لأنه يجوز الاحتجاج بخبره ، ومن صح عندي منهم أنه ضعيف بالبراهين الواضحة التي ذكرتها في كتاب « الفصل بين النقلة » لم

(١) كتاب المجروحين (١/ ٢٩٢) .

أذكره في هذا الكتاب ، لكني أدخلته في كتاب الضعفاء بالعلل ، لأنه لا يجوز الاحتجاج بخبره »[١] .

وعلى هذا فمعيار الترجيح بين النقاد في الراوي المختلف فيه : الأدلة النيرة والبراهين الواضحة التي اختارها ابن حبان وجعلها قواعد ومقاييس يحتكم إليها في المختلف فيهم .

(الرأي الثالث) : إذا تعذر الترجيح فيجب التوقف :

وممن يرى هذا الرأي الحافظ أبو حفص عمر بن أحمد بن شاهين ، فقد صنف كتاباً في « ذكر من اختلف العلماء ونقاد الحديث فيه ، فمنهم من وثقه ، ومنهم من ضعفه ، ومن قيل فيه قولان »[٢] .

ومنهجه في هذا الكتاب الترجيح بين المختلف فيهم ، فمرة يرجح الضعف كما فعل في ترجمة أبان بن أبي عياش فقد قال : « ولا يعتمد على شيء من روايته إلا ما وافقه عليه غيره ، وما تفرد به من حديث فليس عليه عمل »[٣] .

---

(١) الثقات (١/ ١٢-١٣) ، وللمزيد انظر : مقدمة صحيحه (١/ ١٥٢-١٥٣) .

(٢) طبع الموجود من هذا الكتاب في آخر كتاب « تاريخ جرجان » للسهمي بتحقيق المعلمي اليماني رحمه الله (ص٥٥٠ - ٥٦٠) .

(٣) المرجع السابق (ص٥٥١) .

ومرة يرجح التوثيق كما في جعفر بن سليمان الضبعي [١] .

وإذا لم يجد مرجحاً من المرجحات المعتبرة عنده توقف في الراوي كما في ترجمة أبي الأشهب جعفر بن الحارث فقد نقل توثيق أحمد [٢] له ، ثم نقل قول ابن معين : ليس حديثه بشيء ، ثم عقب على ذلك بقوله : « قال أبو حفص : وهذا الخلاف في جعفر بن الحارث من أحمد ويحيى وهما إماما هذا الشأن ، يوجب الوقوف فيه ، حتى تجيء شهادة أخرى لثالث مثلهما ، فينسب إلى ما قاله الثالث »[٣] .

وقال نحو ذلك في حميد بن زياد ، فقد قال : « وهذا الخلاف في حميد من أحمد ويحيى ، يوجب التوقف فيه »[٤] .

وممن يرى هذا الرأي : الإمام ابن حزم فقد ذكر : « أن من اختلف فيه ، فعدله قوم ، وجرحه آخرون ، ولم يثبت عندنا شيء من ذلك ، وقفنا في

---

(١) المرجع السابق (ص٥٥٣-٥٥٤) ، ومثل ذلك الخليل بن مرة فقد قال : « وهو عندي إلى الثقة أقرب » (ص٥٥٨) .

(٢) نبَّه الشيخ المعلمي في هامش (ص٥٥٤) أن توثيق أحمد في حق أبي الأشهب جعفر بن حيان لا كما توهم ابن شاهين أنه في حق جعفر بن الحارث .

(٣) المرجع السابق (ص٥٥٤) .

(٤) المرجع السابق (ص٥٥٧) وللمزيد انظر (ص٥٥٨-٥٥٩) ترجمة زكريا بن منظور ، و(ص٥٥٩) ترجمة زائدة بن أبي الرقاد .

ذلك ، وقطعنا ولابد حتماً على أن غيرنا لابد أن يثبت عنده أحد الأمرين فيه »[١] .

(**الرأي الرابع**) : وهو في الحقيقة امتداد للرأي الثاني والأول ، وهذا الرأي يقسم المختلف فيهم إلى ثلاثة أقسام :

الأول : رواة يمكن التفصيل في مروياتهم بحسب ما يظهر من أقوال النقاد أو بحسب ما يفهم من عمل كبار الأئمة وتطبيقاتهم .

الثاني : من لا يوجد إمكانية للتفصيل في مروياتهم ، ولكن يمكن الترجيح بين الموثقين والمضعفين بالمرجحات المعتبرة ، كأن يكون الموثقون من المعروفين بالتساهل مثلاً ، أو يكون المضعفون من المعروفين بالتشدد مثلاً . . . إلخ .

الثالث : من لم يُتمكن من تفصيل مروياته ولا ترجيح قول على قول فيه فيحكم على حديثه بأنه في مرتبة « صدوق يخطئ » ولا يحتج بما انفرد به .

وهذا التقسيم أخذته من كلام العلامة المحقق الشيخ عبدالرحمن المعلمي اليماني رحمه الله تعالى ، فقد قال فيما اختلف فيه يحيى بن سعيد القطان ، وعبدالرحمن بن مهدي : « الغالب اتفاقهما ، والغالب فيما اختلفا فيه ، أن

---

(١) الإحكام في أصول الأحكام (١/ ١٢٨) بتصرف يسير .

يستضعف يحيى رجلاً فيترك الحديث عنه ، ويرى عبدالرحمن أن الرجل وإن كان فيه ضعف فليس بشديد ، فيحدث عنه ، ويثني عليه بما يوافق حاله عنده ، وقد قال تلميذهما ابن المديني : « . . . فإذا اختلفا أخذت بقول عبدالرحمن لأنه أقصدهما ، وكان في يحيى تشدد » .

والأئمة الذين جاءوا بعدهما لا يجمدون على قولهما ، بل يبحثون وينظرون ويجتهدون ويحكمون بما بان لهم ، والعارف الخبير الممارس لا يتعذر عليه معرفة الراجح فيما اختلف فيه من قبله .

وعلى فرض أننا لم نعرف من حال راوٍ إلا أن يحيى تركه ، وأن عبدالرحمن كان يحدث عنه ، فمقتضى ذلك أنه صدوق يهم ويخطئ ، فلا يسقط ، ولا يحتج بما ينفرد به »[١] .

وهذا الكلام صريح في القسمين الثاني والثالث ، أما بالنسبة للقسم الأول ، فقد صرَّح به المعلمي رحمه الله في موضع آخر إذ قال : « إذا اختلفوا في راوٍ ، فوثقه بعضهم ، ولينه بعضهم ، ولم يأتِ في حقه تفصيل ، فالظاهر أنه وسط فيه لين . . . ، وإذا فصلوا ، أو أكثرهم الكلام في راوٍ فثبتوه في حال ، وضعفوه في أخرى ، فالواجب أن لا يؤخذ حكم ذاك

---

(١) الأنوار الكاشفة (ص٢٩٥) .

الراوي إجمالاً إلا في حديثٍ لم يتبين من أي الضربين هو ، فأما إذا تبين ، فالواجب معاملته بحسب حاله ، فمن كان ثقة ثبتاً ثم اختلط ، كسعيد بن أبي عروبة ، إذا نظرنا في حديثٍ من روايته ، فإن تبين أنه رواه قبل الاختلاط فهو غاية في الصحة ، أو بعده ، فضعيف ، وابن أبي الزناد من هذا القبيل ، فإن أكثر الأئمة فصَّلوا الكلام فيه »(١) .

ثم نقل كلام النقاد في عبدالرحمن بن أبي الزناد (٢) ، وقال بعد ذلك : « فإذا تدبرنا ما تقدم تبين لنا أن لابن أبي الزناد أحوالاً :

الأولى : حاله فيما يرويه عن هشام بن عروة ، قال ابن معين : « إنه أثبت الناس فيه » ، فهو في هذه الحال في الدرجة العليا من الثقة .

الحال الثانية : حاله فيما يرويه عن أبيه عن الأعرج عن أبي هريرة ، ذكر الساجي عن ابن معين أنه حجة ، وهذا قريب من الأول ، وظاهر الإطلاق أنه سواء في هاتين الحالين ما حدث به بالمدينة وما حدث به ببغداد ، وهذا ممكن بأن يكون أتقن ما يرويه من هذين الوجهين حفظاً ، فلم يؤثر فيه تلقين البغداديين ، وإنما أثر فيه فيما لم يكن يتقن حفظه ، فاضطرب فيه ،

---

(١) التنكيل (٢/ ٣٥) ، هذا النص ورد في القسم الثالث من كتاب التنكيل المسمى «البحث مع الحنفية في سبع عشرة قضية» .

(٢) انظر : ما ذكرته من أقوال لأهل العلم فيه ، في مبحث البخاري في النص التاسع عشر .

واشتبه عليه .

الثالثة : حاله فيما رواه من غير الوجهين المذكورين بالمدينة ، فهو في قول عمرو بن علي ، والساجي ، أصح مما حدث به ببغداد ، ونحو ذلك قول علي بن المديني على ما حكاه يعقوب ، وصرح ابن المديني في حكاية ابنه أنه صحيح ، ويوافقه ما روي عن مالك من توثيقه إذ كان بالمدينة ، والإرشاد إلى السماع منه مُخصصاً له من بين محدثي المدينة ، ويلتحق بذلك ما رواه بالعراق قبل أن يلقنوه ويُشبِّهوا عليه أو بعد ذلك ولكن من أصل كتابه ، وعلى ذلك تحمل أحاديث الهاشمي عنه لثناء ابن المديني عليها ، بل الأقرب أن سماع الهاشمي منه من أصل كتابه ، فعلى هذا تكون أحاديثه عنه أصح مما حدث به بالمدينة من حفظه .

الرابعة : بقية حديثه ببغداد ففيه ضعف ، إلا أن يُعلم في حديث من ذلك أنه كان يتقن حفظه مثل إتقانه لما يرويه عن أبيه عن الأعرج عن أبي هريرة ، فإنه يكون صحيحاً ، وعلى هذا يدل صنيع الترمذي في انتقائه من حديثه وتصحيحه لعدة أحاديث منه ، وقد دل كلام الإمام أحمد أن التلقين إنما أوقعه في الاضطراب ، فعلى هذا إذا جاء الحديث من غير وجه عنه على

وتيرة واحدة ، دل ذلك على أنه من صحيح حديثه »(١) .

وهذا الرأي هو الذي أرجحه لأنه أكثر دقة وإنصافاً ، وهو الذي جرى عليه عمل كبار النقاد في الاحتجاج ببعض الرواة عن بعض شيوخهم وترك الاحتجاج بهم إذا رووا عن شيوخ آخرين (٢) ، ولأن فيه إعمالاً لكل كلام النقاد و « إعمال الكلام أولى من إهماله » (٣) فإن لم يتيسر التفصيل ، فيُصار إلى الترجيح ، فإن لم يتيسر ، فيُصار إلى الجمع بين الأقوال المتعارضة فيعطى الراوي مرتبة « وسط » أو « صدوق يهم » أو « صدوق يخطئ » ، ولا يحتج بما انفرد به إلا بعد التحقيق والتدقيق والتأكد من سلامته من المخالفة الضارة ، ومن التفرد غير المحتمل (٤) ، فلابد من الاحتياط التام فيما يتفرد به .

---

(١) التنكيل (٢/ ٣٦-٣٧) .

(٢) انظر كلاماً رائعاً للإمام ابن القيم حول هذه المسالة في : كتاب الفروسية (ص٦١-٦٢) وقد قال : هذه طريقة حذاق المحدثين وأطباء علله .

(٣) وهذه قاعدة جليلة من قواعد الفقه الكلية ، وللمزيد حول هذه القاعدة المهمة انظر البحث القيم للأستاذ محمود مصطفى هرموش بعنوان « القاعدة الكلية إعمال الكلام أولى من إهماله وأثرها في الأصول » ، وهو رسالة ماجستير نُشرت من قبل المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع سنة ١٤٠٦هـ .

(٤) سيأتي في الفصل القادم مزيد إيضاح لمعنى التفرد غير المحتمل .

تنبيهات :

١- لابد أن يكون للتفصيل ثمرة حقيقية ، وتأثير ملموس ، أما إن كان مجرد تقسيم من أجل التقسيم ، أو تقسيم مبناه على أشياء نظرية لا ثمرة لها، فهو تفصيل سقيم لا طائل من ورائه .

٢- يجب أن يبتعد الباحث عند التفصيل عن الوقوع في « التلفيق » ، ولذا فعليه أن يراعي الانسجام بين اختيارات العلماء في ذلك الراوي ومدى ارتباطها بالمسائل الجوهرية ، فإذا كان الباحث مثلاً يرى رأي الإمام مسلم في مسألة « الاكتفاء بالمعاصرة » ، فعليه أن لا يعتد بقولٍ يضعف إحدى روايات ذلك الراوي إذا كان مبناه على « اشتراط اللقاء » . . . إلخ من مسائل أساسية شبيهة بذلك .

٣- ليس كل مختلف فيه يحتج به حتى عند بعض من حكم بتحسين حديث بعض المختلف فيهم ، فهذا مثلاً الحافظ ابن حجر اختار التفصيل في مرويات إسماعيل بن عياش [(١)] ، ودراج أبي السمح[(٢)] وغيرهما ، كما أنه اختار الضعف في آخرين ، فمثلاً ذكر في عبدالله بن المثنى قول من ضعفه ، وقول ابن حبان والعجلي والترمذي في توثيقه ثم قال : « فهذا من الشيوخ

(١) التقريب (٤٧٣) .

(٢) التقريب (١٨٢٤) .

الذين إذا انفرد أحدهم بالحديث لم يكن حجة »[١] ، ولعله لاحظ أن الموثقين من المعروفين بالتساهل فلم يعتد بخلافهم في تحسين حديث ابن المثنى ، وهذا مما يؤكد أن قاعدة تحسين حديث المختلف فيه ليست مطردة عند الحافظ ابن حجر ، لا كما أوهم التهانوي في كلامه .

٤- يَحسُن بالباحث أن لا يغفل عن تحقيقات الشيخ المعلمي التي لها صلة بهذا الموضوع[٢] .

(١) فتح الباري (٩/ ٥٩٥) دار المعرفة .

(٢) انظر : التنكيل (١/ ٥٤-٧٨) ففيه فوائد جيدة .

الفصل السادس

آراء المحدثين في تفرد الصدوق

وفيه ثلاثة مباحث :

المبحث الأول : الصدوق وتحرير كلام ابن أبي حاتم فيه .

وفيه مطلبان :

المطلب الأول :الصدوق ومن في حكمه .

المطلب الثاني : تحرير كلام ابن أبي حاتم .

المبحث الثاني : تفرد الصدوق بحديث .

وفيه ثلاثة مطالب :

المطلب الأول :قبول تفرده .

المطلب الثاني : التوقف في تفرده .

المطلب الثالث : الموازنة بين الرأيين والترجيح .

المبحث الثالث : تفرد الصدوق بزيادة .

المبحث الأول

الصدوق وتحرير كلام ابن أبي حاتم فيه

المطلب الأول

الصدوق ومن في حكمه

* تعريف الصدوق لغة :

يقول أبو الحسين أحمد بن فارس : « الصاد والدال والقاف أصلٌ يدلُ على قوةٍ في الشيء قولاً وغيره . من ذلك الصدق : خلاف الكذب ، سُمي لقوته في نفسه ، ولأن الكذب لا قوة له ، هو باطل »[١] .

فالصدوق : « وصف بالصدق على طريقة المبالغة »[٢] .

* تفريق المحدثين بين الثقة والصدوق :

سئل عبدالرحمن بن مهدي : أبو خلدة ثقة؟ فقال : « كان صدوقاً ، وكان مأموناً ، الثقة سفيان وشعبة »[٣] .

قال ابن أبي حاتم معلقاً على هذا النص : « فقد أخبر أن الناقلة للآثار والمقبولين على منازل ، وأن أهل المنزلة الأعلى الثقات ، وأن أهل المنزلة

---

(١) معجم مقاييس اللغة (٣/ ٣٣٩) .

(٢) فتح المغيث (٣/ ١١٣) .

(٣) الجرح والتعديل (٢/ ٣٧) .

الثانية : أهل الصدق والأمانة »[١] . وقد جعل الصدوق في المرتبة الثانية بعد الثقة كما سبق نقل كلامه في ذلك .

وقال أبو عبدالله الحاكم : « إن أئمة النقل قد فرقوا بين الحافظ والثقة ، والثبت والمتقن والصدوق ، هذا في التعديل »[٢] .

*** استعمالات النقاد للفظة « صدوق » :**

تأتي لفظة « صدوق » في استعمالات أئمة النقد على ثلاث حالات :

الأولى : مطلقة من دون تقييد كقولهم : « فلان صدوق » .

الثانية : مقترنة بما يفيد التوثيق وتمام الضبط ، فمن ذلك قول ابن أبي حاتم في كثير من مشايخه : « ثقة صدوق »[٣] ، وكذا قول أحمد بن حنبل[٤] في بعض الرواة ، وتجيء الصيغة في بعض المواضع هكذا : « صدوق ثقة »[٥] عند ابن أبي حاتم ، والأمثلة على ذلك كثيرة جداً .

الثالثة : مقترنة بما يفيد عدم الاحتجاج ، فمن ذلك مثلاً قول أبي زرعة

---

(١) المرجع السابق .

(٢) المدخل إلى معرفة الصحيحين (ص٢٨) ، ونحوه (ص١٠٦) .

(٣) الجرح والتعديل (٢/ ٦٦ ، ١٣٧ ، ١٤٤ ، ١٥٨ ، ١٦١) .

(٤) المرجع السابق (٢/ ١٢٤) .

(٥) المرجع السابق (٢/ ٥٧ ، ٦٣ ، ٦٧ ، ٧٢) .

الرازي في أحد الرواة : « ليّن الحديث مدلس » فقيل له : هو صدوق ؟ قال: « نعم ، كان لا يكذب »(١) .

وقول ابن معين في عدد من الرواة : « صدوق وليس بحجة »(٢) ، وقال في أحد الرواة : « صدوق كثير الخطأ »(٣) .

ومن ذلك ما قاله يعقوب بن شيبة في أحد الرواة : « واهي الحديث ، في حديثه اضطراب كثير ، وهو صدوق »(٤) .

ومنها قول ابن خراش : « سيئ الحفظ صدوق »(٥) ، وقول عمرو بن علي الفلاس : « صدوق ، كثير الخطأ والوهم ، متروك »(٦) .

وقد قال البخاري في محمد بن عبدالرحمن بن أبي ليلى : « صدوق ، إلا

---

(١) المرجع السابق (٤/ ٦٢) .

(٢) تاريخ ابن معين (٣/ ٢٢٥) ، (٤/ ٢٦٣) ، والجرح والتعديل (٧/ ١٩٢) ، والنبلاء (٩/ ٢٠)

(٣) الميزان (٢/ ٥٠٨) .

(٤) تهذيب الكمال (٥/ ٤٢٧) ، وانظر أمثلة أخرى في : تاريخ بغداد (١٣/ ٤٥١) وتهذيب الكمال (٢/ ٥٢١) .

(٥) تاريخ بغداد (١١/ ١٤٦) .

(٦) تاريخ بغداد (٧/ ٣٥٠) وتهذيب الكمال (٦/ ٢٧٢) ، وانظر مثالاً آخر في : تهذيب الكمال (١٤/ ٤٩٩) .

أنه لا يُدرى صحيح حديثه من سقيمه » ، قال الترمذي : « وضعف حديثه جداً »[١] ، وقال البخاري في النعمان بن راشد : « في حديثه وهم كثير ، وهو صدوق في الأصل »[٢] .

والأمثلة على ذلك كثيرة جداً تدل على أن عدداً من أئمة الحديث يطلقون « الصدوق » على من لم يكن متهماً بالكذب ويدخل في ذلك بدون ريب من كان ضعيفاً لا يحتج به .

وقد استقر عُرف المحدثين على أن لفظة « صدوق » إذا أطلقت من غير تقييد فإنها تفيد أن الراوي يكون عدلاً ولكنه دون الثقة .

ويدخل في حكم الصدوق من قيل فيه: « لا بأس به » و« محله الصدق » وغيرها من الألفاظ التي سبق ذكرها في الفصل السابق .

وحقيقة الصدوق وماهيته ، عبَّر عنها الذهبي في قوله : « الصدوق لا يكثر خطؤه »[٣] ، وقوله في أحد الرواة : « صدوق ، قيل : كان يخطئ ، فالصدوق يخطئ »[٤] .

---

(١) العلل الكبير (ص٣٩٢) .

(٢) التاريخ الكبير (٨/ ٨٠) .

(٣) النبلاء (٩/ ٤٢٩) .

(٤) الميزان (١/ ١٠٣) .

وقال ابن حجر : « رواية الصدوق الذي لم يوصف بتمام الضبط والإتقان ، هو الحسن لذاته »[١] ، وهو دون الثقة كما هو العُرف ، وفوق من لا يحتج بحديثه إلا إذا اعتضد بغيره كما تم إيضاحه في الفصول السابقة من هذا الباب .

(١) النكت لابن حجر (١/ ٤٠٧) .

المطلب الثاني

تحرير كلام ابن أبي حاتم فيه

للفظة « صدوق » علاقة وطيدة بابن أبي حاتم ، حيث أكثر من إيرادها في كتابه « الجرح والتعديل » عن أبيه وعن غيره من كبار أئمة النقد ، ولا أعرف كتاباً في علم الجرح والتعديل قبل ابن أبي حاتم وردت فيه لفظة « الصدوق » بكثرة كما وردت في كتابه .

فقد بلغ عدد مرات ورودها تقريباً أكثر من ١٢٠٠ مرة بصِيَغٍ متعددة ، وهو أقدم من وضع لها مرتبة في سلم الجرح والتعديل .

وقد أثار حكمه على ما يرويه الصدوق بعض الخلاف بين اثنين من أساتذة الحديث في عصرنا ، هما الشيخ العلامة المحدث محمد ناصر الدين الألباني ـ رحمه الله ـ ، والأستاذ الدكتور نور الدين عتر .

فذهب الشيخ الألباني ـ رحمه الله ـ إلى أن « الصدوق » حسن الحديث ويحكم على حديثه بأنه حسن لذاته واحتج على ذلك بكلام الذهبي في مقدمة ميزانه ، وكلام ابن حجر في مقدمة « التقريب » ، وقد نقلنا كلامهما في الفصل السابق ، ثم علق على ذلك بقوله : « فأنت ترى أن الذهبي جعل من قيل فيه « صدوق » في مرتبة من قيل فيه : « جيد الحديث ، حسن

الحديث » ، وكلام الحافظ ابن حجر لا يخرج عنه ، فإن من كان عنده من المرتبة الثالثة لاشك في أن حديثه صحيح ، فمن كان عنده من المرتبة الرابعة ، فحديثه حسن بداهة ، وذلك ما صرح به المحقق أحمد شاكر في « الباعث الحثيث » (ص١١٨) ، ولولا ضيق المقام لنقلت كلامه ، فأكتفي بالإشارة إليه »[١] .

وقد رد الدكتور العتر هذا الكلام بقوله : « وقد كان يكفي . . أن يرجع إلى كتاب إمام الجرح والتعديل لابن أبي حاتم الرازي . . . [حيث] يقول : « وإذا قيل له : صدوق أو محله الصدق أو لا بأس به ، فهو ممن يكتب حديثه وينظر فيه ، وهي المنزلة الثانية » انتهى كلامه .

وقد اعتمد كافة أئمة الحديث من بعد كلامه . . . وهذه عبارة الإمام ابن الصلاح قالها يؤيد بها كلام الإمام الرازي : « وهو كما قال ، لأن هذه العبارات لا تُشعر بشريطة الضبط » »[٢] .

وهو يرى « أن حديث الصدوق ليس ضعيفاً ، ولكنه لا يحتج به مطلقاً ، بل لا بد قبل الاحتجاج به أن يُنظر في حديثه ؛ لأن « الصدوق » لم يوصف بالضبط أي الحفظ، فاحتاج إلى التحري من اتصافه بذلك

(١) آداب الزفاف في السنة المطهرة (ص١٣٥-١٣٦) .

(٢) ماذا عن المرأة ؟ (ص٩٣-٩٤) .

كي يحتج به »[١] .

ونقل الدكتور العتر « الاتفاق[٢] على أن كلمة « صدوق » لا يحتج بمن قيلت فيه إلا بعد الاختبار والنظر ، ليعلم هل يضبط الحديث أم لا؟ « ويرى أن » ذلك يرد ما زعمه بعض الناس من أن من قيلت فيه يكون حديثه حجة من الحسن لذاته ، دون أن يقيده بأن ينظر فيه »[٣] .

فحقيقة الخلاف تتلخص في السؤال الآتي : هل حديث « الصدوق » حجة حتى يثبت أنه أخطأ أم لا يحتج به حتى يثبت أنه حفظ؟

وللإجابة عن هذا السؤال لا بد أن نجيب أولاً عن ما هو المقصود بقول ابن أبي حاتم : « يكتب حديثه وينظر فيه » ؟

وفي البدء سنذكر كلامه كاملاً لأهميته في تحديد الإجابة عما سبق ، ثم نتبعه بكلامه في مواضع أخرى من مقدمته عن « الصدوق » لنربط كلامه بعضه ببعض .

يقول ابن أبي حاتم : « ووجدت الألفاظ في الجرح على مراتب شتى :

---

(١) المرجع السابق (ص١٨٦-١٨٧) بتصرف يسير .

(٢) يظهر من سياق الكلام أن المقصود اتفاق ابن أبي حاتم وابن الصلاح والسخاوي على ذلك ، فهو اتفاق غير عام لكل المحدثين .

(٣) منهج النقد في علوم الحديث (ص١١١) .

وإذا قيل للواحد : إنه ثقة أو متقن ،ثبت ، فهو ممن يحتج بحديثه .

وإذا قيل له : إنه صدوق أو محله الصدق أو لا بأس به ، فهو ممن يكتب حديثه ويُنظر فيه ، وهي المنزلة الثانية .

وإذا قيل : شيخ ، فهو بالمنزلة الثالثة ، يكتب حديثه وينظر فيه ، إلا أنه دون الثانية .

وإذا قيل : صالح الحديث فإنه يكتب حديثه للاعتبار .

وإذا أجابوا في الرجل : بلين الحديث ، فهو ممن يكتب حديثه ، وينظر فيه اعتباراً .

وإذا قالوا : ليس بقوي ، فهو بمنزلة الأول في كتبة حديثه إلا أنه دونه .

وإذا قالوا : ضعيف الحديث فهو دون الثاني لا يطرح حديثه بل يعتبر به .

وإذا قالوا : متروك الحديث ، أو ذاهب الحديث ، أو كذاب ، فهو ساقط الحديث لا يكتب حديثه ، وهي المنزلة الرابعة »[1] .

وفي نصٍ ثانٍ ذكره في أول كتابه حول وجوب التمييز بين الرواة المحتج بهم والرواة الضعفاء ثم قال : « ثم احتيج إلى تبيين طبقاتهم ، ومقادير حالاتهم ، وتباين درجاتهم ؛ ليعرف من كان منهم في منزلة الانتقاد

---

(١) الجرح والتعديل (٢/ ٣٧) .

والجهبذة ، والتنقير والبحث عن الرجال ، والمعرفة بهم ، وهؤلاء هم أهل التزكية والتعديل والجرح .

ويُعرف من كان منهم عدلاً في نفسه من أهل التثبت في الحديث ، والحفظ له ، والإتقان فيه ، فهؤلاء هم أهل العدالة .

ومنهم الصدوق في روايته ، الورع في دينه ، الثبت الذي يهم أحياناً ، وقد قبله الجهابذة النقاد ، فهذا يحتج بحديثه أيضاً .

ومنهم الصدوق ، الورع ، المغفل ، الغالب عليه الوهم والخطأ والسهو والغلط ، فهذا يكتب من حديثه الترغيب والترهيب والزهد والآداب ، ولا يحتج بحديثه في الحلال والحرام .

ومنهم من قد ألصق نفسه بهم ، ودلسها بينهم ، ممن قد ظهر للنقاد العلماء بالرجال منهم الكذب ، فهذا يترك حديثه وتطرح روايته ، ويسقط ولا يشتغل به »[1] .

وفي نصٍ ثالث : مشابه للثاني قال : « فمنهم الثبت الحافظ ، الورع ، المتقن ، الجهبذ ، الناقد للحديث ، فهذا لا يُختلف فيه ، ويعتمد على جرحه وتعديله ، ويحتج بحديثه ، وكلامه في الرجال .

(١) الجرح والتعديل (١/ ٦ - ٧) .

ومنهم العدل في نفسه ، الثبت في روايته ، الصدوق في نقله ، الورع في دينه ، الحافظ لحديثه ، المتقن فيه ، فذلك العدل الذي يحتج بحديثه ، ويُوثَّق في نفسه .

ومنهم الصدوق الورع ، الثبت الذي يهم أحياناً ، وقد قبله الجهابذة النقاد ، فهذا يحتج بحديثه .

ومنهم الصدوق الورع ، المغفل ، الغالب عليه الوهم والخطأ والغلط والسهو ، فهذا يكتب من حديثه الترغيب والترهيب ، والزهد ، والآداب ، ولا يحتج بحديثه في الحلال والحرام .

وخامس : قد ألصق نفسه بهم ، ودلَّسه بينهم ، ممن ليس من أهل الصدق والأمانة ، ومن قد ظهر للنقاد العلماء بالرجال أولي المعرفة منهم الكذب ، فهذا يترك حديثه ، ويطرح روايته »[1] .

وفي نصٍ رابع قال : معلقاً على كلام ابن مهدي في أبي خلدة : « فقد أخبر أن الناقلة للآثار ، والمقبولين ، على منازل ، وأن أهل المنزلة الأعلى : الثقات ، وأن أهل المنزلة الثانية : أهل الصدق والأمانة »[2] وبعد هذا النص مباشرة ذكر مراتب الجرح والتعديل التي ذُكرت في النص الأول .

---

(١) المرجع السابق (١/ ١٠) .

(٢) المرجع السابق(٢/ ٣٧) .

والملاحظ أن ابن أبي حاتم صَرَّح في النص الرابع أن الصدوق مقبول الرواية كالثقة ، كما صرح في النصين الثاني والثالث ، أن الصدوق الذي يهم أحياناً يحتج بحديثه ، فهذه ثلاثة مواضع صرح في اثنين منها بالاحتجاج بحديث الصدوق الذي يهم أحياناً ووصفه بأنه ثبت وهذا وصف يليق بالثقة أكثر من الصدوق فيحتمل أنه أراد بالصدوق الثقة الذي لم يبلغ في سعة الحفظ والمبالغة في التثبت كمبلغ الزهري والثوري وشعبة وأمثالهم .

إذا تقرر ذلك ، ننتقل الآن للإجابة عن السؤال الأول : ما هو المقصود من قوله في الصدوق ومن في حكمه : « يكتب حديثه وينظر فيه » ؟

للعلماء أربعة آراء في تفسير هذه العبارة :

الرأي الأول : يقول : معناها ينظر في حديثه ويُختبر حتى يُعرف ضبطه ؛ لأن هذه العبارة لا تُشعر بشريطة الضبط ، وهذا رأي ابن الصلاح [1] ومن جاء بعده ممن ألَّف في علم المصطلح . وعلى هذا الرأي الدكتور العتر.

الرأي الثاني : وهو للأستاذ الشيخ عبدالفتاح أبو غدة - رحمه الله - فقد نقل النصوص الثلاثة الأُول التي ذُكرت آنفاً ثم قال بعدها : « وقوله هنا في « الصدوق » : « يكتب حديثه وينظر فيه » ، أي ليُعرف أهو كثير الخطأ

(١) انظر : كلامه في علوم الحديث (ص١١٠-١١١) وقد نقلناه في الفصل السابق .

فلا يحتج بحديثه، أم قليل الخطأ فيحتج بحديثه؟ . . . ومن هذا تبين أن ابن أبي حاتم يُقرِّر أن « الصدوق » إذا كان قليل الخطأ يُحتج به، وإذا كان كثير الخطأ لا يُحتج به، وهو حكم عدل، وقول فصل، لا يصح النزاع فيه »[١].

وبمثل هذا قال الدكتور عبدالعزيز التخيفي فقد فسر العبارة السابقة بقوله: « بمعنى أنه يُنظر في حديثه لمعرفة حال الراوي: هل هو صدوق يهم أحياناً بحيث لم يكثر الوهم في حديثه، ولم يغلب عليه فحديثه محتج به، أو هو صدوق مغفل الغالب عليه الوهم والخطأ، فلا يحتج به؟ »[٢].

الرأي الثالث: وهو للأستاذ الدكتور أحمد محمد نور سيف فقد قال: « فمن كان في مرتبة « الصدوق » اعتبر حديثه حسناً، بعد اختبار ضبطه، وذلك باعتبار حديثه بأحاديث الثقات فإن سلم من المخالفة والشذوذ؛ قُبل حديثه واحتج به، وكذا إذا انفرد؛ لأن الضبط فيه معهود لا يرتفع إلا

(١) من تعليقه على كتاب جواب الحافظ المنذري عن أسئلة في الجرح والتعديل (ص٥٢).

(٢) مقال بعنوان: « درجة حديث الصدوق ومن في مرتبته »، نشر في مجلة البحوث الإسلامية العدد السابع والأربعين، صفر ١٤١٧هـ، ولم يُشر إلى كلام الشيخ أبو غدة فلا أدري هل اطلع عليه أم لا؟! والكتاب منشور سنة ١٤١١هـ.

بدليل ، وحيث ارتفع احتمال وجود الخلل في ضبطه ، عُلِم أنه ضابط »(١).

الرأي الرابع : وهو للدكتور رفعت فوزي يرى فيه أن ابن أبي حاتم لم يحتج في مراتب التعديل إلا بالمرتبة الأولى فقط ، أما بقية المراتب فيؤخذ حديثها للاعتبار بما فيها المرتبة الثانية (٢) .

والآراء السابقة كلها لا تخلو من النظر ، فالرأي الأول لم يوضح ما هو الفرق بين « الصدوق » ، ومن يُعتبر بحديثه ولا يحتج به إلا إذا عضده عاضد ، كما أنه لم يبين معنى « الاختبار » و « النظر » و « التحري » في حالة كون الصدوق كان متفرداً بذلك الحديث ، بحيث لا يوجد له متابع أو شاهد معتبر ولم يخالف ما رواه الثقات ، ففي هذه الحالة كيف سيختبر حديثه ؟!

والرأي الثاني يستلزم القبول به إثبات أن النقاد استعملوا بكثرة لفظة « صدوق » مطلقة ومجردة من القرائن المشعرة بعدم الاحتجاج على رواة موصوفين بالغفلة وغلبة الخطأ عليهم ، وهذا غير موجود ، وحسب تتبعي لهذه اللفظة عند كثير من النقاد وجدتهم يطلقونها في حال تجردها من

(١) مقال بعنوان : « دلالة النظر والاعتبار عند المحدثين في مراتب الجرح والتعديل » ، نشر في مجلة البحث العلمي والتراث الإسلامي العدد الثاني لعام ١٣٩٩هـ .

(٢) ابن أبي حاتم الرازي وأثره في علوم الحديث (ص٢٢٩) .

الألفاظ والقرائن الدالة على عدم الاحتجاج في الغالب على العدل الذي يهم وهماً غير كثير ، أما من كان كثير الخطأ فضلاً عمن كان غالب حديثه وهماً ، فيقرنون بها ما يدل على ضعفه وعدم قبوله في كثير من الأحيان .

ويلزم من كلام الدكتور التخيفي أن « الصدوق » إذا أطلقت هكذا من دون أي قرائن تدل على حكمها ، تحتمل أن تعني من كان وهمه قليلاً ، ومن كان وهمه غالباً ، وهذا الاحتمال لا يقبله عُرف المحدثين ، نعم يوجد في إطلاق المحدثين استعمال « صدوق » في حق رواة ضعفاء ، ولكن يرد في كلام نفس الناقد ما يدل على ضعف ذاك الراوي الموصوف بالصدق ، وليس هذا محل البحث وإنما محله هل يوجد من المحدثين من استعمل « صدوق » فقط وبدون أي قرائن لفظية أو حالية ، في حق راوٍ يرى ذلك الناقد أن غالب مروياته وهم وخطأ وسهو؟!

أما الرأي الثالث فلم يأتِ بجديد ؛ لأن من شروط الحديث الصحيح أن لا يكون شاذاً ولا معللاً ، فالمخالفة لمن هو أولى تجعل حديث الثقة شاذاً ، فلا خصوصية للصدوق بذلك ، لأن شرط عدم المخالفة لمن هو أولى شرط أساس في قبول حديث الثقة فضلاً عن الصدوق الذي هو أقل منه منزلة . « مما يدل على أن المراد من قولهم : يكتب حديثه وينظر فيه شيئاً

أكثر من مجرد السلامة من مخالفة الثقات »[١] .

أما الرأي الرابع فلم ينتبه إلى أن ابن أبي حاتم قد قال : « يكتب حديثه وينظر فيه» فقط ، بينما قال بعدها : « يكتب حديثه للاعتبار » وقال : « وينظر فيه اعتباراً » فلو أراد أن حديثه ينظر فيه اعتباراً لوضح ذلك وزاد عبارة « الاعتبار » ، كما أن معنى هذا القول أن مرتبة « صدوق » لا تختلف عن مرتبة « لين الحديث » الذي « يكتب حديثه وينظر فيه اعتباراً » فالجميع يعتبر به ، وعلى هذا فيكون قول ابن أبي حاتم : « المنزلة الثانية » كلاماً شكلياً لا ثمرة حقيقية منه .

وحتى يتضح الأمر أكثر فلنعد تركيب النص الأول بصورة أخرى هكذا :

١ – يحتج بحديثه .

٢ – يكتب حديثه وينظر فيه .

٣ – يكتب حديثه للاعتبار .

٤ – يكتب حديثه وينظر فيه اعتباراً .

٥ – يعتبر به ولا يطرح حديثه .

---

(١) ماذا عن المرأة (ص١٨٨) .

٦- ساقط الحديث لا يكتب حديثه .

فهذه عبارات ابن أبي حاتم نفسه ، ويتضح منها بجلاء أن قوله في « الصدوق » : « يكتب حديثه وينظر فيه » لا يعني الاعتبار ، وهي عبارة كررها ثلاث مرات في حق مراتب أخرى ، ويتضح لنا إذا ضممنا النص الأول الذي نقلناه فيما تقدم إلى النص الرابع أن « الصدوق » مرتبة قبول .

ومن المحتمل أن معنى العبارة يُنظر في حديث الصدوق قبل الاحتجاج به كي يحصل التثبت من أنه لم يخطئ في ذلك الحديث ، ولم يُخالف ، ولم يقع منه تفرد غير مُحتمل ، وذلك للاحتياط في أمره لكثرة وهمه وأخطائه مقارنة بالثقة .

إلا أن مما يعكر على هذا وجود نصوص عديدة لأبي حاتم الرازي نقلها ابنه في كتابه يظهر منها بجلاء أن الصدوق لا يحتج به ، وكذا من هو في حكمه ، كمن قيل فيه : « محله الصدق » و « لا بأس به » ، ومن غير الخافي مدى تأثر ابن أبي حاتم بأبيه .

فمن تلك النصوص قول أبي حاتم : « إبراهيم بن مهاجر ليس بقوي ، هو وحصين بن عبدالرحمن ، وعطاء بن السائب ، قريب بعضهم من بعض ، محلهم عندنا محل الصدق ، يكتب حديثهم ولا يحتج بحديثهم ، قلت لأبي : ما معنى لا

يحتج بحديثهم [١]؟

قال: كانوا قوماً لا يحفظون، فيحدثون بما لا يحفظون، فيغلطون، ترى في أحاديثهم اضطراباً ما شئت »[٢].

وقوله في أحد الرواة: « هو صدوق، صالح الحديث، يهم كثيراً، يكتب حديثه، قلتُ: يحتج به؟ قال: لا »[٣].

وقوله في آخرين: « صدوق، يكتب حديثه ولا يحتج به »[٤].

وقوله في عدد من الرواة: « صدوق كثير الخطأ » أو « كثير الغلط » ونحوها[٥].

ولكن بإزاء ذلك فقد وردت عنه نصوص كثيرة تدل على أن « الصدوق » ومن في حكمه مقبول ومحتج به.

---

(١) قوله: ما معنى...؟ أي لأي شيء أو لأي سبب كان حديثهم لا يحتج به، وليس المقصود: ما هو تفسير كلمة لا يحتج بهم؟ لأن معناها اللغوي واضح لا لبس فيه.

(٢) الجرح والتعديل (٢/ ١٣٣).

(٣) المرجع السابق (٧/ ٧٥).

(٤) المرجع السابق (٢/ ٨٠)، (٣/ ٢٠٥)، (٤/ ١٨٠)، (٤/ ٣٩٢، ٤٦٥)، (٥/ ١٢٦)، (٧/ ٨٥)، (٩/ ٧، ٢٤٤).

(٥) المرجع السابق (٨/ ٣٠٤، ٣٧٤)، (٤/ ٢٦٦)، (٤/ ١١٢)، (٥/ ٢٧)، (٨/ ٤٤٨)، (٩/ ٤٠)، (٨/ ٢٩٤).

من ذلك قــول ابنه : « سمعتُ أبي يُجمل القول في أبي زيد النحوي ، ويرفع شأنه ، ويقول : هو صدوق »[(١)] .

فكلمة صدوق هنا مقرونة بجميل القول ، ورِفعة الشأن كما تلاحظ .

ومن ذلك قول أبي حاتم : « سالم بن عجلان ، صدوق ، وكان مرجئاً ، نقي الحديث »[(٢)] .

وقال في عطاء الخراساني : « لا بأس به صدوق » فقال ابنه : « يحتج بحديثه؟ قال : نعم »[(٣)] .

وسأله ابنه عن شيخ لشعبة اسمه مُشَاش أبو ساسان فقال : « إذا رأيتَ شعبة يحدث عن رجل فاعلم أنه ثقة إلا نفراً بأعيانهم » قال ابنه : « فما تقول أنت؟ قال : صدوق صالح الحديث »[(٤)] .

فلاحظ كيف وصفه بالثقة لما كان الكلام عاماً ، ووصفه بالصدوق لما حَدَّد حكمه ، ومثل هذا النص قول ابن أبي حاتم في محمد بن يزيد أبي جعفر الأحدب خال والده ، وعم أبي زرعة : « روى عنه أبي ، ووثقه ،

---

(١) المرجع السابق (٤/ ٥) .

(٢) الجرح والتعديل (٤/ ١٨٦) .

(٣) المرجع السابق (٦/ ٣٣٥) .

(٤) المرجع السابق (٨/ ٤٢٤) .

ووصفه بالعبادة والحفظ والفقه . . . سئل أبي عنه فقال : صدوق »[١] .

ومن ذلك أيضاً قول أبي حاتم في أحد الرواة : « لا بأس به ، صالح الحديث ، هو من ثقات الحمصيين »[٢] .

وقوله في آخر : « صحيح الحديث ، صدوق ، لا بأس به »[٣] فوصف الصدوق بأنه صحيح الحديث ، وكذا قوله في آخر : « مصري ، صحيح الحديث ، لا بأس به »[٤] ، وقوله : « صدوق ما علمته ، صحيح الحديث »[٥] ، وقوله : « لا بأس به ، كان صحيح الحديث ، يحفظ الحديث »[٦] .

وقوله : « صدوق ، ما بحديثه بأس ، حديثه صحيح »[٧]، وقوله : « محله الصدق ، يحدث عن جده أحاديث صحاحاً »[٨] .

---

(١) المرجع السابق (٨/ ١٣٠) .

(٢) المرجع السابق (٦/ ١٢٧) .

(٣) المرجع السابق (٢/ ٢٣٨) .

(٤) المرجع السابق (٧/ ٥٧) .

(٥) المرجع السابق (٧/ ٢٧٦) .

(٦) المرجع السابق (٨/ ٣٢٩) .

(٧) المرجع السابق (٩/ ١٩) .

(٨) المرجع السابق (٥/ ٢١٧) .

ومن ذلك قوله في بعض الرواة : « حديثه مستقيم ، لا أعلم به بأساً »[١] وقولـه : « مستقيم الحديث ، صدوق »[٢] ، وقوله : « مستقيم الحديث ، لا بأس بحديثه »[٣] ، وقوله : « شيخ ، مستقيم الحديث »[٤] ، وقوله : « هو شيخ ليس بالمشهور ، محله الصدق ، وأحاديثه مستقيمة »[٥] ، وقوله : « مستقيم الحديث ، صالح الحديث ، لا بأس به »[٦] .

ومن ذلك أيضاً قوله في عمر بن علي المقدمي : « محله الصدق ، ولولا تدليسه ، لحكمنا له إذا جاء بزيادة ، غير أنا نخاف بأن يكون أخذه عن غير ثقة »[٧] . فدل هذا الكلام على أن من قال فيه « محله الصدق » فقد يحكم بزيادته إذا جاء بزيادة ويعامل معاملة الثقة الحافظ ، ولولا تدليس المقدمي لفعل ذلك .

ولاحظ كيف قرن أبو حاتم في النصوص السابقة بين الصدوق ومن في

---

(١) المرجع السابق (٤/ ٣٨٨) .

(٢) المرجع السابق (٥/ ٤١) ، (٨/ ٣٨٤) .

(٣) المرجع السابق (٧/ ١٥٠) .

(٤) المرجع السابق (٧/ ١٥٦) ، (٨/ ١٦٧) ، (٥/ ٣٢٣) .

(٥) المرجع السابق (٨/ ١٧٦) .

(٦) المرجع السابق (٩/ ٢٧٣) .

(٧) المرجع السابق (٦/ ١٢٤) .

حكمه ، وبين صحة الحديث واستقامته ، ويضاف إلى ذلك أنه صحح حديثاً لراوٍ قال هو فيه : « محله الصدق » كما تقدم في مبحث أبي حاتم [(١)] .

فهذه النصوص وغيرها تدل على أن بعض من يُقال فيه : « صدوق » محتج به ، فكيف إذا ضممتها إلى عشرات من النصوص التي يقرن فيه « الصدوق » ومن في حكمه بالتوثيق ، كقول أبي حاتم في أحد الرواة : « محله الصدق ، لم يرو شيئاً منكراً ، وهو ثقة في الحديث »[(٢)] ، وكقوله : « صدوق وهو ثقة »[(٣)] ، وكقول ابن أبي حاتم في عشرات من الرواة « صدوق ثقة » ، « ثقة صدوق » مع أن أباه قد قال في بعضهم: « صدوق » فقط [(٤)] ، فكيف إذا عرفنا أن أبا حاتم قد وصف غير واحد من كبار الأئمة الحفاظ كالشافعي [(٥)] ومسلم بن الحجاج [(٦)] وغيرهما بلفظة « صدوق » ، وها هو أبو زرعة الرازي يسأله ابن أبي حاتم عن الليث بن

---

(١) انظر : مبحث أبي حاتم الباب الأول - النص الثاني وهو في العلل لابنه (٢/ ١٢٧) .

(٢) المرجع السابق (٩/ ١٩٨) .

(٣) المرجع السابق (٨/ ١١٩) .

(٤) انظر مثلاً : (٣/ ٤٦٤) ، (٤/ ١١٥) ، (٦/ ١٧٩ ، ٢١٤ ، ٢٤٤) ، (٧/ ١٩٠ ، ٣٠٧) ، (٨/ ٣، ١٧ ، ١٤٦ ، ١٨٢) .

(٥) آداب الشافعي ومناقبه لابن أبي حاتم (ص٨٩) .

(٦) الجرح والتعديل (٨/ ١٨٢) .

سعد - الإمام المشهور - فيقول له : « صدوق» فيقول : « يحتج بحديثه؟ » فيجيب أبو زرعة : « أي لعمري »[١] ، فكل تلك النصوص ظاهرة الدلالة على أن « الصدوق » محتج به .

ولا شك أن كلمة « الصدوق » وما في حكمها قد تقترن بها عبارات تبين أنها محل احتجاج كما تقدم ، كما أنها تقترن أحياناً بعبارات تبين عدم الاحتجاج بها ، وفي كلا الحالين يكون الأمر واضحاً ولا يحتاج إلى تفسير كما تقدم معنا آنفاً .

أما إذا أطلقت « الصدوق » مجردةً ومن دون أي ألفاظ أخرى أو قرائن تدل على المراد منها عند مُطلقها ، فتحتمل الاحتجاج وعدمه ، إلا أن أبا حاتم الرازي لديه بعض التشدد في اصطلاح « الحجة » ، كما قال شيخ الإسلام ابن تيمية : « والحجة في اصطلاحه ، ليس هو الحجة عند جمهور أهل العلم »[٢] ، وقد قال أبو حاتم نفسه : « من ألف شيخ لا يحتج بواحد »[٣] .

ومن الدليل على أن أبا حاتم قد يطلق كلمة « صدوق » وما في حكمها

(١) المرجع السابق (٧/ ١٨٠) .

(٢) مجموع الفتاوى (٢٤/ ٣٥٠) .

(٣) الجرح والتعديل (٣/ ٥٧٠) .

مجردة ولا يُريد الاحتجاج أنه سئل عن رجل فقال : « صدوق لا بأس به ، قيل له : يحتج بحديثه؟ قال : لا »(١) ، فلولا أنهم سألوه لما عُرِف أن هذا الصدوق الذي لا بأس به لا يحتج به .

ومن ذلك قول ابنه : « سمعت أبي وأبا زرعة ذكرا سعيد بن بَشير ، فقالا : محله الصدق عندنا ، قلت لهما : يحتج بحديثه؟ فقالا : يحتج بحديث ابن أبي عروبة والدستوائي ، هذا شيخ يكتب حديثه ، وسمعت أبي يُنكر على من أدخله في كتاب الضعفاء (٢) ، وقال : يُحوَّل منه »(٣) .

ومن ذلك قول ابنه أيضاً : « سمعت أبي يقول : ما أرى بحديثه بأساً ، قلت : يحتج بحديثه؟ قال : ليس محله ذلك »(٤) .

ومن ذلك قول ابنه : « سألت أبي عن علي بن علي الرفاعي ، قال : ليس بحديثه بأس ، قلت : يحتج بحديثه؟ قال : لا »(٥) .

ومن ذلك قول ابنه : « سمعت أبي يقول : لا بأس به ، قلت : يحتج

---

(١) المرجع السابق (٦/ ٨٣) .

(٢) الضعفاء للبخاري كما يظهر من نصوص أخرى في كتاب الجرح والتعديل .

(٣) الجرح والتعديل (٤/ ٦) .

(٤) المرجع السابق (٥/ ١٦٦) .

(٥) المرجع السابق (٦/ ١٩٦) .

بحديثه؟ قال: وأي شيء عنده، عنده قليل »[١].

فيظهر أن هذه النصوص وأمثالها جعلت ابن أبي حاتم يقول في مرتبة الصدوق ومن في حكمه: « يكتب حديثه وينظر فيه » ولم يقل يحتج به ولأنه في عدة نصوص نقلها عن أبيه وأبي زرعة يظهر منها أنه لا يُحتج إلا بحديث الثقات.

فمثلاً ذكر أنه قال لأبيه: « يحتج بحديث ربيعة بن الحارث؟ قال: حسن، فكررتُ عليه مراراً فلم يزدني على قوله: حسن، ثم قال: الحجة سفيان وشعبة، قلتُ: فعبد ربه بن سعيد؟ قال: لا بأس به، قلت: يحتج بحديثه قال: هو حسن الحديث »[٢].

وسأل أباه عن بعض الرواة فقال: « يكتب حديثه. قلتُ: يُحتج بحديثه؟ قال: يُحتج بحديث سفيان وشعبة »[٣].

ونقل عن أبي زرعة أنه سئل عن أبي سفيان طلحة بن نافع - وهو

(١) المرجع السابق (٧/ ٤٧).

(٢) العلل (١/ ١٣٢-١٣٣) وانظر مزيداً من الشرح لهذا النص في: مبحث أبي حاتم المتقدم في الباب الأول، النص الرابع.

(٣) الجرح والتعديل (٧/ ١١٤)، ومثله أيضاً (٨/ ٣٨٨).

صدوق مخرج له في الكتب الستة [١] - فقال : « أبو سفيان روى عنه الناس قيل له : أبو الزبير أحب إليك أم أبو سفيان طلحة بن نافع؟ قال : أبو الزبير أشهر ، فعاوده بعض من حضر فيه . فقال : تريد أن أقول هو ثقة ، الثقة سفيان وشعبة »[٢] .

وقال في ترجمة أبي الزبير المكي - وقد صحح له مسلم وغيره - : « سألت أبا زرعة عن أبي الزبير . فقال : روى عنه الناس . قلت : يحتج بحديثه؟ قال : إنما يحتج بحديث الثقات »[٣] .

وبالإضافة إلى ما تقدم في ترجمة سعيد بن بشير قبل قليل ، فإنه يظهر من هذه النصوص أن ابن أبي حاتم رأى اتفاق العلماء على الاحتجاج بالثقة فنص صراحة على أنه يحتج بحديث من قيل فيه « ثقة » ، أما « الصدوق » ومن في حكمه فقد اختلف النقاد في الاحتجاج وبمن قيلت فيه هذه اللفظة ، فبعضهم يحتج ببعض من يقول فيهم : « صدوق » ، ولا يحتج ببعضهم كأبيه مثلاً ، وكأبي زرعة في بعض الأمثلة ، أما إذا كان الصدوق ثبتاً قليل الخطأ أي يهم أحياناً فالأصل فيه أنه حجة عند النقاد كما صرح ابن أبي حاتم نفسه فيما

---

(١) التقريب (٣٠٣٥) .

(٢) الجرح والتعديل (٤/ ٤٧٥) .

(٣) الجرح والتعديل (٨/ ٧٥) .

تقدم ، ولكن في كثير من الأحيان تطلق لفظة « الصدوق » ولا يبين هل الراوي الذي قيلت فيه قليل الخطأ أم لا ؟ وهل هو ثبت أم لا؟

فكيف نعرف حينئذٍ مكانته من الاحتجاج؟

لم يصرح ابن أبي حاتم بوسيلة للإجابة عن هذا السؤال المهم ، والوسيلة المُثلى في ذلك مع أنها غير كاملة ولكن يُستأنس بها في مثل هذه الأمور للحاجة إلى رفع الاشتباه هي « الموازنة »(١) أي عرض لفظة « صدوق » على أقوال النقاد الآخرين في نفس الراوي ، ليعرف هل هو قليل الخطأ أم لا ؟ وليعرف هل يحتج به أم أنه مضعف؟ وليعرف صنيع الأئمة في حديثه أي هل أُخرج له في صحيح البخاري أو صحيح مسلم مثلاً على سبيل الاحتجاج أم على سبيل الاستشهاد ؟ إلى غير ذلك من إجراءات العرض والموازنة والتأمل .

وهذه الوسيلة قد استعملها ابن أبي حاتم نفسه في ترجمة المبارك بن فضالة؟ فقد نقل عن ابن معين أقوالاً فيه ثم قال : « قال أبو محمد : اختلفت الرواية عن يحيى بن معين في مبارك بن فضالة ، والربيع بن صبيح وأولاهما أن يكون مقبولاً منهما محفوظاً عن يحيى ما وافق أحمد-بن حنبل-

(١) وقد تُسمى « المقارنة» ولكن لبعض التحفظات على أصل معنى المقارنة في اللغة يفضل بعض المحققين استعمال كلمة «موازنة» .

وسائر نظرائه »[١] .

وغالب ظني أنها إحدى وسائله أيضاً في حذف تناقضات النقاد التي قال عنها في مقدمة كتابه : « ونظرنا في اختلاف أقوال الأئمة في المسؤولين عنهم ، فحذفنا تناقض كل واحد منهم ، وألحقنا بكل مسؤول عنه ، ما لاق به وأشبهه من جوابهم »[٢] .

فإذا ظهر لنا بعد الموازنة ومقابلة أقوال النقاد أن من قيل فيه كلمة : « صدوق » هكذا مجردة من الإضافات ، وكذا من في حكمها ، أنه قليل الخطأ أو أنه محتج به ولم يضعف فتحمل كلمة « صدوق » على الاحتجاج لأن ابن أبي حاتم قد صرح في موضعين بأن من كان صدوقاً ثبتاً يهم أحياناً فهو حجة عند النقاد ومثل هذا غالباً ما يكون ثقة عند الجمهور ، ولا يُطلق عليه لفظ « صدوق » إلا عند البعض .

أما من تبين لنا بعد الموازنة ومقابلة أقوال النقاد ، أنه كثير الخطأ أو قد ضُعِّف من بعض المعتدلين ، ولم نجد فيه توثيقاً معتبراً ، فتحمل كلمة « صدوق » على عدم الاحتجاج .

أما إذا اشتبه علينا الأمر ولم ندرِ ما هو الراجح من أقوال النقاد هل يحتج

---

(١) الجرح والتعديل (٨/ ٣٣٩) .

(٢) المرجع السابق (٢/ ٣٨) .

بذلك الراوي أم لا؟ ولم نقف على ما يدل هل هو قليل الخطأ أم لا؟ ، ففي هذه الحالة لا يحتج بحديث « الصدوق » ومن في حكمه حتى ينظر في حديثه :

١- هل خولف فيما رواه أم لا؟ فإن خالفه من هو أولى منه رُدَّ حديثه بالاتفاق ، وإن خالفه من هو مثله فيتوقف فيه وينظر في المتابعات والمرجحات .

٢- هل أتى بزيادة على المشاركين له في رواية ذاك الحديث أم لا؟ والزيادة كما نقل ابن أبي حاتم عن أبيه وأبي زرعة لا تقبل إلا من الثقة الحافظ (١) .

٣- هل تفرد بسند أو متن لا يُحتمل لمثله التفرد بأحدهما أم لا؟ فإن بعض النقاد كأبي حاتم الرازي وغيره لا يحتجون بتفرد الصدوق إذا كان لا يحتمل لمثله ذلك التفرد ، وسيأتي في المبحث الآتي إن شاء الله إيضاح صور التفرد غير المحتمل .

٤- هل اختلف عليه الرواة أم لا؟ ولا شك أن اختلاف الثقات في روايتهم لحديث بعينه عن راوٍ صدوق مختلف فيه ، دال على عدم ضبطه

---

(١) العلل (١/ ١٣١ ، ٣١٨ ، ٤٦٥) ، وانظر عدم قبول زيادة من قيل فيه : «محله الصدق» في الجرح والتعديل (٦/ ١٢٥) .

لذلك الحديث .

٥- هل توجد قرائن تدل على أنه لم يحفظ الحديث؟ فإن وجدت أوجبت التوقف عن الاحتجاج بذلك الحديث ، وسيأتي مثال يوضح هذه النقطة بعد قليل .

فالاختلاف - بناء على ما تقدم - بين « الصدوق » المتقدم وصفه ومن في حكمه ، وبين من يكتب حديثه للاعتبار ، يبرز ويتجلى في أن « الصدوق » الذي لم يعلم قلة خطئه أو توثيقه ولم يعلم كذلك كثرة خطئه، يحتج به إذا تفرد بحديث يُحتمل له ، أما من يكتب حديثه للاعتبار فلا يحتج بتفرده مطلقاً .

هذا هو الراجح في نظري في تفسير قول ابن أبي حاتم : « يكتب حديثه ويُنظر فيه » بناء على الأسباب الآتية :

١- أخذنا بتصريحه في موضعين من مقدمته بأن الصدوق الثبت الذي يهم أحياناً محتج به عند النقاد ، وفي موضع ثالث صرح بأن الصدوق والثقة كلاهما من الرواة المقبولين ، فالجمع بين كلامه وربط بعضه ببعض مع تقديم المفسر على المجمل ، وتفسير المتشابه بالمحكم ، هو المنهج السليم فيما ظهر لي .

٢- ترجح لي أنه لم يُطلق الاحتجاج بالصدوق ، حين ساق مراتب

الجرح والتعديل ، لأنه وجد أباه وبعض النقاد - وإن كان بصورة أقل من أبيه - يطلقون لفظة « صدوق » وما في حكمها على رواة ، فإذا سئلوا عنهم هل يحتج بحديثهم ، أجابوا بالنفي ، وبسبب هذا الاشتباه أراد أن يحتاط للأمر فلم يطلق القول بحجية كل مرويات « الصدوق » ، كما فعل في حق من قيل فيه: « ثقة »، ولأنه في عدد من المواضع قيل له-كما تقدم- : « إنما يحتج بحديث الثقات » و « الحجة سفيان وشعبة » ، بينما وجدنا فيما نقله أن كلمة « الصدوق » استعملت في رواة يحتج بهم ، كما أنها استعملت فيمن لا يحتج بهم .

٣- ظهر لي من خلال قراءتي في كتاب « العلل » لابن أبي حاتم أن أباه - وأكثرية النصوص في الكتاب من كلامه - قد قبل تفرد الصدوق أحياناً عندما يكون محتملاً ، ورده عندما يكون غير محتمل ، ومن ذلك أنه قال في حديث يرويه زيد ابن واقد : « هذا حديث صحيح حسن ، وزيد محله الصدق »(١) ، وبنحو ذلك حكم على حديث لإبراهيم بن أبي شيبان (٢) ،

(١) العلل لابن أبي حاتم (٣/ ١٢٧) وانظر : مبحث أبي حاتم الرازي المتقدم في الباب الأول النص الثاني .

(٢) العلل لابن أبي حاتم (١/ ٣٣٧) وانظر : مبحث أبي حاتم الرازي المتقدم في الباب الأول النص الأول .

وقد قال فيه : « لا بأس به »(١) .

وأما رد تفرد الصدوق غير المحتمل فمن شواهده قوله في حديث يرويه بشر بن المنذر الرملي عن محمد بن مسلم الطائفي عن عمرو بن دينار عن جابر بن عبدالله عن النبي ﷺ قال : « العمرة إلى العمرة كفارة لما بينهما ، والحج المبرور ليس له جزاء إلا الجنة ، قيل : وما بره يا رسول الله ؟

قال : إطعام الطعام ، وطيب الكلام »(٢) .

قال ابن أبي حاتم : « فسمعت أبي يقول : هذا حديث منكر ، شبه الموضوع ، وبشر بن المنذر كان صدوقاً »(٣) .

وبشر بن المنذر ذكره ابن حبان في ثقاته (٤) ، وقال العقيلي : « في حديثه وهم »(٥) .

---

(١) الجرح والتعديل (٢/ ١٠٥-١٠٦) .

(٢) أخرجه العقيلي في الضعفاء (١/ ١٤١) والطبراني في المعجم الأوسط (٨/ ٢٠٣) ط . دار الحرمين ، عن بشر بن المنذر به .

(٣) العلل (١/ ٢٩٧) ، وفي الجرح والتعديل (٢/ ٣٦٧) نقل عن أبيه : « وكان صدوقاً » وذكر أنه أتاه ولم يسمع منه .

(٤) الثقات لابن حبان (٨/ ١٤٤) .

(٥) الضعفاء للعقيلي (١/ ١٤١) ، ولسان الميزان (٢/ ٣٤) .

وقد حكم المنذري [١] على الحديث بأن إسناده حسن ، وكذا قال الهيثمي [٢] أيضاً .

وقد أبان العقيلي عن علة الحديث بقوله بعد إخراجه بسنده عن بشر به: « ولا يتابع عليه من حديث عمرو بن دينار . . . وهذا يُروى عن جابر من حديث محمد بن المنكدر بإسناد لين ، ورواه محمد بن ثابت البناني ، وطلحة ابن عمرو عن محمد بن المنكدر عن جابر »[٣] .

والحديث اشتهر عن محمد بن المنكدر ، واختلف عليه فيه ، فبعضهم وصله[٤] ، والبعض أرسله [٥] ، فلما انفرد بشر بن المنذر وهو « صدوق » عند أبي حاتم بهذا الحديث ، ورواه عن عمرو بن دينار وهو من الأئمة الحفاظ الذين يجمع حديثهم ولهم أصحاب ملازمون له كالحافظ سفيان ابن عيينة وآخرين ؛ رأى أبو حاتم أن هذا التفرد غير محتمل ولذا أغلظ

---

(١) الترغيب والترهيب (٢/ ١٦٥) .

(٢) مجمع الزوائد (٣/ ٢٠٧) .

(٣) الضعفاء للعقيلي (١/ ١٤٢) .

(٤) انظر : مسند الطيالسي (١٧١٨) والمستدرك (١/ ٤٨٣) والسنن الكبرى للبيهقي (٥/ ٢٦٢) والمعجم الأوسط (٦/ ٣٦٢) وحلية الأولياء (٣/ ١٥٦) ، (٦/ ١٤٦) .

(٥) انظر : الكامل لابن عدي (١/ ٣٥٦) والسنن الكبرى للبيهقي (٥/ ٢٦٢) وحلية الأولياء (٣/ ١٤٩) .

العبارة فاستنكر الحديث وشبهه بالموضوع لأن ؛ الحديث كما قال العقيلي : لم يتابع بشر على روايته عن عمرو بن دينار ، مع أن المتن ليس فيه ما ينكر ، وسيأتي في المبحث القادم أمثلة أخرى هي بمثابة التطبيقات العملية على أن أبا حاتم يرد تفرد الصدوق غير المحتمل .

فتلك هي الأسباب التي حملتنا على ترجيح ما سلف والله أعلم .

المبحث الثاني

تفرد الصدوق بحديث

لا ريب أن الخلاف في حكم تفرد الصدوق بين القبول والتوقف ؛ مسألة لها آثار مهمة للغاية ، ويكفي لبيان أهميتها أن يُعلم أن ما يقارب من ربع رجال تقريب التهذيب قد حكم عليهم الحافظ ابن حجر بعبارات مثل : « صدوق » أو « صدوق يهم » أو « صدوق يخطئ » ونحوها ، وقد بلغ عددهم ما يقرب من (١٨٣١) من مجمل تراجم الكتاب .

ومنهم (٢١٠) راوياً ممن أخرج لهم البخاري في صحيحه ، و(٢٦٩) ممن أخرج لهم مسلم في صحيحه من غير الذين أخرج لهم البخاري [١] فمجموعهم في الكتابين من غير المكرر يبلغ (٤٧٩) راوياً ، وأكثرهم في الشواهد والمتابعات .

ومن المعلوم أن علماء الحديث قد اتفقوا على صحة متون الكتابين إلا أحرفاً يسيرة جداً وقع النزاع فيها ، وقد سبق أن ذكرنا أننا مع الرأي القائل بعدم تحسين شيء من أحاديثهما ، وإنما ذكرنا تلك الإحصائية ليُعلم أن الكلام في تفرد الصدوق في غاية الأهمية لكثرة الموصوفين بوصف

---

(١) استخرجنا هذه الإحصائية عن طريق الحاسب الآلي من برنامج «الموسوعة الذهبية».

« الصدوق » .

ومسألة « التفرد » لها أثر ضخم جداً في علم الجرح والتعديل ، وعلم العلل ، ومن تأمل كثيراً من كتب العلل والرجال سيرى بها لا يدع مجالاً للشك أثرها الكبير في نقد العديد من كبار الأئمة .

فالنصوص التي تدل على نقد الرواة أو بعض مروياتهم بسبب التفرد أو لعدم المتابعة كثيرة جداً في ضعفاء العقيلي والكامل لابن عدي وتهذيب التهذيب والعلل لابن أبي حاتم وغيرها من المصادر .

والسؤال الذي سنناقشه في هذا المبحث : هل حكم تفرد الصدوق كتفرد الثقة من حيث القبول إلا في حالة مخالفته لمن هو أولى منه ؟ أم أن لتفرده حكماً مختلفاً لانحطاط مرتبته عن مرتبة الثقة؟

أو بمعنى آخر هل تفرد من يُحسَّن حديثه لذاته محتج به إلا إذا خالف من هو أولى منه؟! أم لابد من التفريق بين ما ينفرد به من يصحح حديثه لذاته وبين من يحسن حديثه لذاته لتفاوتهما في القوة؟

* ***

المطلب الأول

قبول تفرده

ذهب عدد من أئمة المحدثين إلى قبول تفرد الصدوق ، وهذا هو اختيار جمهور المتأخرين من علماء الحديث ، ولا يُستثنى من ذلك إلا الذهبي وابن رجب كما سيأتي إيضاحه في المطلب القادم .

يقول الحافظ أبو عمرو بن الصلاح : « إذا انفرد الراوي بشيء نظر فيه ، فإن كان ما انفرد به مخالفاً لما رواه من هو أولى منه بالحفظ لذلك وأضبط كان ما انفرد به شاذاً مردوداً .

وإن لم تكن فيه مخالفة لما رواه غيره ، وإنما هو أمر رواه هو ولم يروه غيره، فيُنظر في هذا الراوي المنفرد ، فإن كان عدلاً حافظاً موثوقاً بإتقانه وضبطه ؛ قُبل ما انفرد به ، ولم يقدح الانفراد فيه . . .

وإن لم يكن ممن يوثق بحفظه وإتقانه لذلك الذي انفرد به ، كان انفراده خارماً له مزحزحاً له عن حيز الصحيح .

ثم هو بعد ذلك دائر بين مراتب متفاوتة بحسب الحال فيه ، فإن كان المنفرد به غير بعيد من درجة الحافظ الضابط المقبول تفرده ؛ استحسنا حديثه ذلك ولم نحطه إلى قبيل الحديث الضعيف .

فخرج من ذلك أن الشاذ المردود قسمان :

أحدهما : الحديث الفرد المخالف .

والثاني : الفرد الذي ليس في راويه من الثقة والضبط ما يقع جابراً لما يوجبه التفرد والشذوذ من النكارة والضعف »[١] .

وإذا رجعنا إلى تحديد ابن الصلاح لراوي الحسن فسنجده قد وصفه بأنه من المشهورين بالصدق والأمانة غير أنه لم يبلغ درجة رجال الصحيح ؛ لكونه يقصر عنهم في الحفظ والإتقان ، ويرتفع عن حال من يُعد ما ينفرد به من حديثه منكراً[٢] ، ولما ذكر مثالاً لراوي الحسن لذاته اختار محمد بن عمرو بن علقمة وقال فيه : « من المشهورين بالصدق والصيانة ، لكنه لم يكن من أهل الإتقان حتى ضعفه بعضهم من جهة سوء حفظه ، ووثقه بعضهم لصدقه وجلالته ، فحديثه من هذه الجهة حسن »[٣] ، فتفرد مثل هذا الراوي يُعد عند ابن الصلاح حسناً ، ما لم يخالف .

وممن يرى هذا الرأي أيضاً الحافظ ابن حجر العسقلاني ، فقد صَرَّح بأن ما ينفرد به مثل محمد بن إسحاق ، أو عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده

---

(١) علوم الحديث (ص٧٠-٧١) .

(٢) المرجع السابق (ص٢٨) .

(٣) علوم الحديث (ص٣١) .

يُعد حسناً[1] ، وقال في موضع آخر : « ما ينفرد به ابن إسحاق ، وإن لم يبلغ درجة الصحيح ، فهو في درجة الحسن إذا صرح بالتحديث »[2] وقال أيضاً : « وابن إسحاق حسن الحديث ، إلا أنه لا يحتج به إذا خولف »[3] .

وقال في عبدالرحمن بن أبي الزناد : « غاية أمره أنه مختلف فيه ، فلا يتجه الحكم بصحة ما ينفرد به ، بل غايته أن يكون حسناً »[4] .

وقال في عبدالله بن محمد بن عقيل : « فأما إذا انفرد فيُحسن ، وأما إذا خالف فلا يُقبل »[5] .

فتفرد من يُحسن حديثه لذاته يكون حجة عند ابن حجر إلا إذا خالف فلا يُقبل ، والمخالفة لمن هو أولى منه صفةً أو عدداً توجب الشذوذ أو العلة.

وممن يرى شبيهاً بالرأي السابق من القدماء : الإمام ابن حبان فقد قال

(١) نزهة النظر (ص٣٠) ولمعرفة أقوال أهل العلم في ابن إسحاق وعمرو بن شعيب انظر: ما تقدم في الفصل الرابع .

(٢) فتح الباري (١١/ ١٦٧) .

(٣) المرجع السابق (٤/ ٣٢) دار المعرفة .

(٤) المرجع السابق (١٣/ ١٨٧) دار المعرفة ، وللمزيد عن مرويات ابن أبي الزناد انظر ما ذكره المعلمي في المبحث الثاني من الفصل المتقدم .

(٥) التلخيص الحبير (٢/ ١٠٨) .

في ترجمة محمد بن سليم أبي هلال الراسبي : « وكان أبو هلال شيخاً صدوقاً ، إلا أنه كان يخطئ كثيراً من غير تعمد حتى صار يرفع المراسيل ولا يعلم ، وأكثر ما كان يحدث من حفظه ، فوقع المناكير في حديثه من سوء حفظه »[١] ثم قال : « والذي أميل إليه في أبي هلال الراسبي :

ترك ما انفرد من الأخبار التي خالف فيها الثقات .

والاحتجاج بما وافق الثقات .

وقبول ما انفرد من الروايات التي لم يخالف فيها الأثبات ، التي ليس فيها مناكير .

لأن الشيخ إذا عرف بالصدق والسماع ، ثم تبين منه ولم يفحش ذلك منه ، لم يستحق أن يعدل به عن العدول إلى المجروحين إلا بعد أن يكون وهمه فاحشاً وغالباً ، فإذا كان كذلك استحق الترك ، فأما من كان يخطئ في الشيء اليسير ، فهو عدل ، وهذا مما لا ينفك عنه البشر ، إلا أن الحكم في مثل هذا إذا عُلِم خطؤه تجنبه واتبع ما لم يخطئ فيه .

هذا حكم جماعة من المحدثين العارفين الذين كانوا يخطئون ، وقد فصَّلناهم في الكتاب [٢] على أجناس ثلاثة :

(١) كتاب المجروحين (٢/ ٢٨٣) .

(٢) يعني كتاب المجروحين .

١ - فمنهم من لا يُحتج بما انفرد من حديثه ، ويقبل غير ذلك من روايته.

٢ - ومنهم من يحتج بما وافق الثقات فقط من روايته .

٣ - ومنهم من يُقبل ما لم يخالف الأثبات ، ويحتج بما وافق الثقات »[١] .

فمع وصفه لأبي هلال بكثرة الخطأ وسوء الحفظ ، إلا أنه قبل ما تفرد به مما لم يخالف فيه الإثبات ، ورد أخباره التي خالف فيها الثقات ، واحتج بما وافق الثقات من حديثه ، وقد بين ابن حبان مراده من قوله : « ما لم يخالف الأثبات » فقال : « ولا يتوهم متوهم أن ما لم يخالف الأثبات ، هو ما وافق الثقات ، لأن ما لم [٢] يخالف الإثبات هو ما روى من الروايات التي لا أصول لها من حديث رسول الله صلى الله عليه وسلم ، وإن أتى بزيادة اسم في الإسناد أو إسقاط مثله مما هو محتمل في الإسناد ، وأما ما وافق الثقات فهو ما يروى عن شيخ سمع منه جماعة من الثقات ، فإن أتى بالشيء على حسب ما أتوا به عن شيخه [احتج به][٣] »[٤] .

وقد سبق أن ذكرنا أن ابن حبان ممن يدخل « الحسن » في الصحيح ولا

---

(١) كتاب المجروحين (٢/ ٢٨٣-٢٨٤) .

(٢) سقطت « لم » من الأصل .

(٣) هذه الزيادة يلزم منها السياق وهي جواب الشرط ، وقد سقطت من الأصل .

(٤) كتاب المجروحين (٣/ ١٢٧) .

يفرق بينهما ، وقد نقلنا عنه هناك بعض النصوص التي تدل على أنه يقبل الحديث من الراوي الكثير الخطأ إذا لم يعلم خطؤه [١] .

وممن يرى ذلك أيضاً الحافظ أبو عبدالله الحاكم ، وهو ممن لا يفرق بين الحسن لذاته والصحيح [٢] أيضاً ، وقد أكثر في مستدركه من تصحيح أحاديث تفرد بها رواة هم في حكم من يحسن لهم المتأخرون كأحمد بن جناب المصيصي الذي وصفه ابن حجر بأنه : « صدوق » ، وقال الحاكم في حديثه : « هذا حديث صحيح الإسناد ، تفرد به أحمد بن جناب المصيصي ، وهو شرط من شروطنا في هذا الكتاب أنا نخرج أفراد الثقات إذا لم نجد لها علة »[٣] .

وقال في حديث آخر : « هذا حديث صحيح ، تفرد به عمرو بن محمد ابن أبي رزين [٤] وهو صدوق ، ولم يخرجاه ، وقد أوقفه يحيى بن سعيد الأنصاري وغيره عن نافع عن ابن عمر »[٥] .

---

(١) انظر : المبحث الثالث من الفصل الثالث في هذا الباب .

(٢) التقريب (٢٠) .

(٣) المستدرك (١/ ٣٣) .

(٤) قال ابن حجر في التقريب (٥١٠٧) : « صدوق ربما أخطأ » .

(٥) المستدرك (١/ ١٨٠) .

وقال في حديث آخر : « هذا حديث صحيح الإسناد ، ولم يخرجاه ، لتفرد عبدالله بن محمد بن عقيل بن أبي طالب [1] ، ولما نسب إليه من سوء الحفظ ، وهو عند المتقدمين من أئمتنا ثقة مأمون »[2] .

ومفهوم الثقة عنده واسع ، يدخل فيه حتى الصدوق الذي يهم كما هو ظاهر من هذا النص ، ولما عُرف أنه لا يفرق بين الحسن والصحيح ، وهو يرى أن تفرد « الثقة » يُسمى شاذاً ولكن لا يمنع التصحيح [3] ، ولهذا وجدنا في مستدركه عدة نصوص يقول فيها مثلاً : « صحيح الإسناد على شرطهما ، وهو غريب شاذ »[4] ، و« صحيح الإسناد . . . وهو شاذ بمرة »[5] ، و« شاذ صحيح الإسناد »[6] ، وقال : « هذا حديث صحيح على شرط البخاري . . . ولعل متوهماً يتوهم أن هذا متن شاذ ، فلينظر في

(١) قال ابن حجر في التقريب (٣٥٩٢) : « صدوق في حديثه لين » وتقدم قبل قليل أنه حسن ما انفرد به .

(٢) المستدرك (١/ ٧١-٧٢) .

(٣) انظر معرفة علوم الحديث (ص١١٩-١٢٢) ، وقد ذكر في المدخل إلى الإكليل (ص٣٩) أن الأحاديث الأفراد التي يرويها الثقات تعد من الصحيح المتفق عليه .

(٤) المستدرك (١/ ١٠٨) .

(٥) المرجع السابق (١/ ٢٧٤) .

(٦) المرجع السابق (١/ ٢٧٧) .

الكتابين - يعني الصحيحين - ليجد من المتون الشاذة التي ليس لها إلا إسناد واحد ما يتعجب منه ، ثم ليقس هذا عليها »[١] .

فمجمل النصوص السابقة تؤكد أن الحاكم يحتج بتفرد الصدوق إذا لم يخالف مخالفة يرى هو أنها ضارة ، وقد مر معنا قبل قليل أنه قبل تفرد ابن أبي رزين مع أنه خولف .

وممن يرى أن تفرد الصدوق مقبول أيضاً الحافظ ابن القطان الفاسي ، فقد ذكر قول الحافظ عبدالحق الإشبيلي في ثابت بن عجلان « لا يحتج به »، ثم رد عليه بقولــه : « وقوله في ثابت بن عجلان لا يحتج به ، قول لم يقله غيره فيما أعلم ، ونهاية ما قال فيه العقيلي : « لا يتابع على حديثه » . وهذا من العقيلي تحامل عليه ، فإنه يُمس بهذا من لا يُعرف بالثقة ، فأما من عُرِف بها ، فانفراده لا يضره ، إلا أن يكثر ذلك منه »[٢] .

ثم نقل قول بعض النقاد فيه : لا بأس به ، ثم قال : « والحق أن من عُرف بالطلب ، وأخذ الناس عنه ، ونقل الناقلون حُسن سيرته ، بتفصيل أو بإجمال بلفظ من الألفاظ المصطلح عليها ، مقبول الرواية »[٣] ، فدل

---

(١) المرجع السابق (١/ ٢١) .

(٢) بيان الوهم (٥/ ٣٦٣) .

(٣) المرجع السابق (٥/ ٣٦٤) .

هذا أنه عنده دون الثقة المتفق عليه ومع ذلك قَبِل تفرده .

وقد علق الحافظ ابن حجر على كلام ابن القطان السابق بقوله : « صَدَق ، فإن مثل هذا لا يضره إلا مخالفته الثقات لا غير ، فيكون حينئذٍ شاذاً »(١) ، وقد وصف ثابت بن عجلان بأنه : « صدوق »(٢) .

وهذا رأي جمهور علماء الحديث من المتأخرين ممن يرون أن الحسن لذاته حجة كما قال الصنعاني : « الحسن لذاته . . . لم يعتبروا في رسمه إلا خفة ضبط رواته كما عرفت ، فإنهم قالوا : « فإن خف الضبط فالحسن لذاته ، وبكثرة طرقه يصح » ، فلم يجعلوا متابعة غيره له إلا شرطاً لصحته لا لحسنه ، وأما الحسن لغيره فقد عرفناك مراراً أنه لا يصير حسناً إلا بمتابعة غيره »(٣) .

وهكذا قال الشيخ عبدالفتاح أبو غدة : « وإن لم يكن هناك ما يخالف حديث الصدوق ، وانفرد هو بحديث الباب ، قُبِل حديثه إذ لا معارض له أقوى منه »(٤) .

---

(١) التهذيب (٢/ ١٠) .

(٢) التقريب (٨٢٢) .

(٣) توضيح الأفكار (١/ ١٩٣-١٩٤) .

(٤) قواعد في علوم الحديث (ص٢٤٦) .

وذهب التهانوي إلى « أن تفرد « المختلف فيه » حجة في درجة حجية الحسن على أصل مذهب الحنفية ؛ لأن التعديل مقدم على الجرح إلا إذا كان مفسراً ، فإذا اختلف في التوثيق والتضعيف ولم يكن الجرح مفسراً ، فالراوي ثقة عند الحنفية وآخرين غيرهم ، فيقبل تفرده إذا لم يخالف الجماعة مخالفةً تستلزم ردَّ ما رواه »(١) .

وفيما أعرف فإن أغلبية المعاصرين ممن لهم كتابات منشورة على هذا الرأي .

وممن يميلون أحياناً لهذا الرأي من كبار أئمة النقد المتقدمين : الإمام البخاري ، إلا أني لم أجد ما يدل صراحة على أنه يعمم ذلك ، وإنما وقفت على بعض النصوص القليلة التي تدل على أنه لا يتشدد في بعض تفردات من كانوا دون مرتبة الثقة ، ولهذا أخَّرتُ الكلام عنه في هذا المبحث لوجود شكوك لدي في أنه يقبل بصفة مطلقة تفرد الصدوق ومن في حكمه .

فيقول الحافظ ابن حجر في فُليح بن سليمان : « صدوق ، تكلم بعض الأئمة في حفظه ، ولم يخرج البخاري من حديثه في الأحكام إلا ما توبع عليه ، وأخرج له في المواعظ والآداب وما شاكلها طائفة من أفراده »(٢) ،

---

(١) المرجع السابق (ص٣٤٧) مع بعض التصرف اليسير في ترتيب كلامه .

(٢) فتح الباري (١/ ١٤٢) .

وبنحو هذا قال الذهبي ، فقد قال : « قد اعتمد أبو عبدالله البخاري فليحاً في غير ما حديث . . . »[١] يريد أنه لم يُتابع عليها .

وقد حَسَّن البخاري تفرد عامر بن شقيق بحديث تخليل رسول الله ﷺ للحيته [٢] مع أن عامر بن شقيق متكلم فيه ، فقد قال له الترمذي : « إنهم يتكلمون في هذا الحديث ، فقال : هو حسن »[٣] .

وقد قوى أمر محمد بن إسحاق ودافع عنه دفاعاً قوياً نافياً عنه أسباب الضعف[٤] ، واحتج بحديثه الذي رواه عن أبي هريرة موقوفاً في أن مدرك الركوع إذا لم يقرأ الفاتحة فلا يُعد مدركاً للركعة[٥] ، مع علمه بكثرة تفرداته فقد قال : « محمد بن إسحاق ينبغي أن يكون له ألف حديث ينفرد بها لا يُشاركه فيها أحد »[٦] ، ولم يستنكرها ولم يتكلم فيه بسببها ، مع علمه بأنه قد تُكلم فيه .

---

(١) الميزان (٣/ ٣٦٥) .

(٢) انظر : تخريج الحديث والكلام عليه في مبحث البخاري النص الثامن عشر .

(٣) العلل الكبير (ص٣٣) .

(٤) جزء القراءة خلف الإمام للبخاري (ص٤٠-٤١) .

(٥) المرجع السابق (ص٣٧) .

(٦) تاريخ بغداد (١/ ٢٢٧) وتهذيب الكمال (٢٤/ ٤١٩) .

وإذا استحضرنا ما ذكرناه أول هذا المبحث عن عدد الرواة الذين أخرج لهم البخاري في صحيحه وأطلق عليهم ابن حجر وصف « الصدوق » ، واستحضرنا أيضاً قول الحاكم المتقدم آنفاً عن كثرة المتون التي ليس لها إلا إسناد واحد في الصحيحين ، وقول الحافظ ابن حجر [١] أن في الصحيحين قدر مائتي حديث من الغرائب الأفراد ، وقول الحافظ ابن رجب [٢] أن تصرف البخاري ومسلم يدل على أن ما رواه الثقة عن الثقة إلى منتهاه وليس له علة فليس بمنكر خلاف مذهب يحيى بن سعيد القطان وأحمد ابن حنبل وغيرهما ؛ فيحتمل أن يكون في صحيح البخاري أحاديث تفرد بها بعض الصدوقين ، وإن كان ذلك كما يظهر من « هدي الساري » نادراً جداً [٣] وقد حرص الحافظ ابن حجر على إيراد المتابعات والشواهد ليرفع التفرد عن بعض المتكلم فيهم ممن احتج بهم البخاري ، سواء في الأصول أو في الشواهد والمتابعات والمعلقات .

والذي يحملني على عدم الجزم بأن ذلك اختيار البخاري رحمه الله ،

---

(١) النكت لابن حجر (١/ ٣٦٨) .

(٢) شرح علل الترمذي (١/ ٤٥٦) .

(٣) انظر مثلاً هدي الساري : إسماعيل بن أبي أويس ، أخرج له البخاري حديثين تفرد بهما (ص٤١٠) .

لأنني وقفت على عدة نصوص تدل على أنه لم يقبل بعض تفردات الثقات والصدوقين ولو لم يخالفوا ، فمثلاً وجدته لا يقبل حديثاً تفرد به شبابة بن سوَّار وهو ثقة حافظ(١) عن شعبة بن الحجاج مع أنه لم يُخالف ، ومع أن المتن محفوظ من طرق أخرى عن رسول الله صلى الله عليه وسلم(٢) ، ومع أن علي بن المديني لم يرده وقال : « لا ينكر لرجل سمع من رجل ألفاً وألفين أن يجيء بحديث غريب »(٣) .

كما وجدت البخاري رد حديثاً تفرد به حفص بن غياث عن عبيدالله بن عمر العمري وقال : « هذا حديث فيه نظر »(٤) . مع أنه احتج بحفص في صحيحه في مواضع عديدة(٥) ، كما أن حفصاً لم يُخالف ، ولهذا فقد صحح حديثه الترمذي(٦) ، وابن حبان(٧) ، فلم يقبل البخاري حديثه بسبب

---

(١) التقريب (٢٧٣٣) .

(٢) العلل الكبير (ص٣٠٩) .

(٣) تاريخ بغداد (٩/ ٢٩٧) .

(٤) العلل الكبير (٢/ ٧٩١) تحقيق حمزة ديب ، وقد سقط بعض سند الحديث في نسخة السامرائي .

(٥) هدي الساري (ص٤١٨) .

(٦) جامع الترمذي (١٨٨٠) .

(٧) صحيح ابن حبان (١٢/ ١٤١ ، ١٤٣-١٤٤) .

التفرد[١] مع كونه ثقة عنده .

وذكر الترمذي حديثاً لعمر بن هارون البلخي يرويه عن أسامة بن زيد عن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده : « أن النبي صلى الله عليه وسلم كان يأخذ من لحيته من عرضها وطولها »[٢] ثم قال : « سمعت محمد بن إسماعيل يقول : عمر بن هارون مقارب الحديث ، لا أعرف له حديثاً ليس لإسناده أصل أو قال : ينفرد به إلا هذا الحديث . . . ولا نعرفه إلا من حديث عمر بن هارون ، ورأيته حسن الرأي في عمر »[٣] .

فرد تفرد من كان يحسن الرأي فيه ويرى أنه مقارب الحديث ، ولا أظن البخاري رد حديثه لمعارضته لأحاديث الأمر بإعفاء اللحى ؛ لأن لفظ الإعفاء غير صريح ولا قطعي في الدلالة على منع الأخذ من اللحية ، بدليل أن جمعاً من الصحابة كانوا يفعلون ذلك[٤] ، كما أن البخاري من

---

(١) وقد رد حديث حفص بسبب التفرد أيضاً ابن معين وأحمد وعلي بن المديني كما في التهذيب (٢/ ٤١٧) .

(٢) حكم الشيخ الألباني على هذا الحديث بأنه موضوع في السلسلة الضعيفة (١/ ٣٠٤) لأن البلخي قد وصفه ابن معين وصالح جزرة بأنه كذاب ، وانظر كلام النقاد فيه في « التهذيب » (٧/ ٥٠٢-٥٠٥) .

(٣) جامع الترمذي (٥/ ٩٤) ورقم الحديث (٢٧٦٢) .

(٤) مصنف ابن أبي شيبة (٨/ ٣٧٤-٣٧٦) .

عادته أن يظهر المتن المعارض إذا أراد الإعلال وتأكيد الضعف ، ولم يفعل ذلك هنا .

والنصوص السابقة تدل على أن تفرد الصدوق بل الثقة أحياناً لا يكون حجة عند البخاري ، ولعله توفرت له بعض القرائن التي استدعت النظر في تلك التفردات ولو لم توجد مخالفة صريحة وواضحة .

وعلى أية حال فإن تلك النصوص وغيرها تمنعنا من إطلاق القول بأن البخاري يقبل تفرد الصدوق ، ولكن نستطيع أن نقول - نظراً لما ذكر آنفاً من نصوص أخرى - أنه يميل إلى قبول ذلك أكثر من أحمد بن حنبل وأبي حاتم الرازي على سبيل المثال .

*** أدلة من قبل تفرد الصدوق :**

١ - الأصل في حديث العدل القبول بدليل قوله تعالى : ﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ إِن جَآءَكُمۡ فَاسِقُۢ بِنَبَإٖ فَتَبَيَّنُوٓاْ ﴾ [الحجرات : ٦] .

فدلت الآية الكريمة بمفهوم المخالفة على أن خبر العدل لا يتثبت في قبوله ولا يُتشكك في صحته ، والصدوق كالثقة يشملهما اسم العدالة ، وقد اتفق أهل العلم كما يقول الخطيب البغدادي (١) على أنه لو انفرد الثقة

(١) الكفاية (ص٤٦٥) .

بنقل حديث لم ينقله غيره لوجب قبوله .

و « الصدوق » الذي يهم أحياناً يستحق الدخول في ذلك ، بدليل أن البخاري قال في كتابه الجامع الصحيح : « كتاب أخبار الآحاد ، باب ما جاء في إجازة خبر الواحد الصدوق في الأذان والصلاة والصوم والفرائض والأحكام »(١) .

وقال الحافظ ابن حجر مفسراً هذا الكلام : « المراد بالإجازة جواز العمل به ، والقول بأنه حجة »(٢) .

فلا فرق حقيقي بين الثقة والصدوق في وجوب قبول الخبر .

٢-الغالب على من وصف بأنه « صدوق » أن أحاديثه مستقيمة ، والحكم للغالب ، فإذا تفرد بشيء لم يتبين لنا وهمه فيه ، فعلينا أن نحتج به ؛ لأن الأصل فيه الحفظ والاستقامة وعدم الخطأ ، يقول الدكتور عبدالعزيز التخيفي : « ومن ادعى على الراوي الموصوف بأنه « صدوق » بالوهم في شيء من مروياته فعليه الدليل ؛ لأن الغالب عليه من حيث الحفظ أنه

---

(١) صحيح البخاري مع فتح الباري (١٣/ ٢٤٤) وهذا النص استفدته من بحث « الصدوق » للدكتور التخيفي .

(٢) فتح الباري (١٣/ ٢٤٦) .

ضابط لحديثه »[١] .

٣-الذي يفهم من نص كتب المصطلح أن الجمهور يحتجون بالحسن لذاته وفي ذلك دليل على أن تفرد الصدوق حجة عند الجمهور ، لأن الصدوق إما أن يوافق غيره من المعتبر بهم فيكون حجة عند الجميع ، وإما أن يخالف فيكون غير حجة ، وإما أن ينفرد ، فدل قولهم أن الحسن لذاته حجة على قبول تفرده وإلا أصبح كلامهم لا فائدة منه ولا طائل من ورائه.

٤-ما من ثقة إلا له بعض الأحاديث التي يتفرد بها ولم يشاركه فيها أحد، وقد قبلت الأمة جملة من الأخبار النبوية مع تفرد الثقات بها .

من ذلك حديث « إنما الأعمال بالنيات »[٢] لم يروه عن النبي ﷺ إلا عمر بن الخطاب ، ولا عن عمر إلا علقمة بن وقاص الليثي ، ولا عن علقمة إلا محمد بن إبراهيم التيمي ، ولا عن محمد إلا يحيى بن سعيد ، وهو من أشهر الأحاديث ، بل خطب به عمر رضي الله عنه على المنبر ومع ذلك لم ينقله عنه بإسناد صحيح إلا راوٍ واحد فقط ، ولا عن ذاك الراوي

---

(١) بحث « الصدوق ومن في مرتبته » (ص١٨٩) من مجلة البحوث الإسلامية عدد ٤٧ صفر ١٤١٧هـ .

(٢) صحيح البخاري (١) ، وصحيح مسلم (١٩٠٧) وجمهور الكتب المشهورة في السنة النبوية .

إلا راوٍ واحد فقط أيضاً مع شهرة الحديث ، ومسيس الحاجة إليه في كل أبواب العلم والفقه ، ومنه استنبطت قاعدة مهمة هي : « الأمور بمقاصدها » التي تعتبر إحدى القواعد الكلية في الفقه الإسلامي، مع ذلك كله فليس له إلا إسناد واحد صحيح فقط ، ومثل هذا كثير في أحاديث الصحيحين ، فكم فيهما من حديث قد تُفرد به [١] .

فإذا كان هذا في الثقات ، وعُرف أن الفرق الجوهري بين الثقة والصدوق هو في « خفة الضبط » أو وجود بعض الأوهام غير الكثيرة ؛ فما المانع أن يُعامل الصدوق كالثقة في ذلك ، لاسيما وأن اسم القبول شامل لهما ، وأن الفرق بينهما يسير ، ولا يبلغ أن يكون مؤثراً في حكم تفرد أحدهما عن الآخر .

٥- من المعلوم أن كثيراً من الرواة يحرصون على أن يتفردوا عن أقرانهم وزملائهم بأحاديث حتى يتميزوا بذلك .

وأخبار المحدثين في ذلك كثيرة ، منها على سبيل المثال قول عبدالرزاق : « كنتُ أسمع الحديث من العالم فأكتمه حتى يموت العالم »[٢] .

---

(١) انظر : علوم الحديث لابن الصلاح (ص٦٩-٧٠) ، ورفع الإشكال عن صيام ست أيام من شوال للعلائي (ص٦٠) .

(٢) الجامع لأخلاق الراوي (٢/ ٢٠٨) .

وقال قيس بن الربيع: « كنا إذا أتينا المشايخ قَدَّمنا سفيان الثوري فكتب لنا، وكان أخفنا كتابة، فكان إذا مر بحديث صغيرٍ حسن، حَفِظه ولم يكتبه، ففطنا له، فعزلناه »[1].

وقال شعبة: « حدثنا سلمة بن كُهيل - والحمد لله الذي لم يسمع سفيان منه - عن أبي عمرو الشيباني عن عبدالله . . . »[2].

وقال ابن معين: « أشتهي أن أقع على شيخ ثقة عنده بيت مليء كتباً، أكتب عنه وحدي »[3].

وقال ابن جريج لسفيان بن عيينة: « أما أنت مسلم؟! تخبئ عني الأحاديث حتى يذهبوا »[4].

وقد خصص الحافظ الخطيب البغدادي باباً سماه: « المنافسة في الحديث بين طلبته، وكتمان بعضهم بعضاً للضن بإفادته »، أورد فيه جملة من

---

(١) المرجع السابق (٢/ ٢٠٩).

(٢) المرجع السابق (٢/ ٢٠٢)، وقد بين الخطيب البغدادي أن سفيان الثوري قد سمع من سلمة ولكنه لم يسمع هذا الحديث بالذات الذي رواه شعبة.

(٣) المرجع السابق (٢/ ١٩٩).

(٤) المرجع السابق (٢/ ٢٠٨).

قصص المحدثين وأخبارهم في ذلك (١) .

ولا شك أن المحدثين كغيرهم من البشر يحبون التميز ، ولكن حبهم لذلك يختلفون فيه - أو يختلف أكثرهم إن شاء الله - فيه عن غيرهم بأنه رغبة في الثواب وزيادة الأجر وحرص على المعروف والتنافس في الخير .

وعلى أية حال فالمراد هنا تقرير حقيقة لا نزاع فيها ، وهي أن رواة الحديث بمن فيهم من قيل فيه : « صدوق » ومن في حكمه ، يحرصون على أن يحظوا بأحاديث لا يشاركهم في روايتها أحد آخر ، ومن لم يفهم هذا الدافع يظن أن تفرد الصدوق دلالة على الخطأ لعدم رواية بعض أقرانه من الثقات لذلك الحديث ، والواقع أنه فعل ذلك عن قصد ليحظى بالتفرد من دونهم ، ففي عدم الأخذ بتفرده رد لبعض السُنة بسبب الغفلة عن هذا الدافع النفسي الفطري .

(١) المرجع السابق (٢/ ١٩٩-٢١٠) .

المطلب الثاني

التوقف في تفرده

علمنا فيما مضى أن جمهور المتأخرين على المذهب القائل بقبول تفرد الصدوق ، حتى كاد مذهب المتوقفة في تفردات بعض الثقات والصدوقين أن يندثر ، وتنطمس معالمه ، لولا أن الحافظين الذهبي وابن رجب قد قررا ذلك وحققاه .

فيقول الإمام الذهبي:« وقد يتوقف كثير من النقاد في إطلاق « الغرابة » مع « الصحة » ، في حديث أتباع الثقات ، وقد يوجد بعض ذلك في الصحاح دون بعض ، وقد يُسمي جماعة من الحفاظ الحديثَ الذي ينفرد به مثل هشيم ، وحفص بن غياث : منكراً »(١) .

ويقول ابن رجب : « وانفراد الراوي بالحديث ، وإن كان ثقة ، هو علة في الحديث يوجب التوقف فيه ، وأن يكون شاذاً ومنكراً ، إذا لم يرو معناه من وجه يصح .

وهذه طريقة أئمة الحديث المتقدمين كالإمام أحمد ، ويحيى القطان ، ويحيى بن معين ، وعلي بن المديني وغيرهم »(٢) .

---

(١) الموقظة (ص٧٧) .

(٢) سير الحاث إلى علم الطلاق الثلاث لابن المبرد جمال الدين يوسف بن حسن بن عبد =

ويقول في موضع آخر : « وأما أكثر الحفاظ المتقدمين فإنهم يقولون في الحديث إذا تفرد به واحد ،وإن لم يرو الثقات خلافه : « إنه لا يُتابع عليه »، ويجعلون ذلك علة فيه ، اللهم إلا أن يكون ممن كثر حفظه ، واشتهرت عدالته وحديثه كالزهري ونحوه ، وربما يستنكرون بعض تفردات الثقات الكبار أيضاً ، ولهم في كل حديث نقد خاص ، وليس عندهم لذلك ضابط يضبطه »[١] .

ويقول أيضاً عن القاعدة التي يتبعها الإمام أحمد بن حنبل في تفرد الثقة: « لأن قاعدته : أن ما انفرد به ثقة فإنه يتوقف فيه حتى يُتابع عليه ، فإن توبع عليه زالت نكارته ، خصوصاً إن كان الثقة ليس بمشتهر في الحفظ والإتقان ، وهذه قاعدة يحيى القطان ، وابن المديني وغيرهما »[٢] .

وهذه النصوص وإن كانت في حق بعض الثقات ، فهي تنطبق على من قيل فيه : « صدوق » من باب أولى لأنه أقل ممن قيل فيه : « ثقة » من حيث المرتبة ، ثم إن الثقة هنا وفي بعض المواضع أحياناً تستعمل بمعنى القبول

= الهادي (ص٢٨) وهذا النص نقله المصنف عن الحافظ ابن رجب من كتابه : « مشكل الأحاديث الواردة في أن الطلاق الثلاث واحدة » .

(١) شرح العلل (١/ ٣٥٢-٣٥٣) .

(٢) فتح الباري لابن رجب (٤/ ١٧٤) .

أي الراوي الذي يصلح حديثه للقبول ، والصدوق داخل في ذلك ضمناً بلا شك .

وقد ألمح الحافظ ابن الصلاح قبل الذهبي وابن رجب إلى ذلك في قوله: « وإطلاق الحكم على التفرد بالرد أو النكارة أو الشذوذ موجود في كلام كثير من أهل الحديث »(١) ، لكنه لم يوضح الأمر كما فعلا ، ولم يبين هل إطلاقهم على تفرد الثقة أم الصدوق أم الضعيف أم مطلق التفرد؟

وجاء الحافظ ابن حجر فأكمل النقص ووضح الخفي في كلام ابن الصلاح فقال : « وهذا مما ينبغي التيقظ له ، فقد أطلق الإمام أحمد والنسائي وغير واحد من النقاد لفظ « المنكر » على مجرد التفرد ، لكن حيث لا يكون المتفرد في وزن من يحكم لحديثه بالصحة بغير عاضد يعضده »(٢) .

وتقرير هذا الرأي ونسبته لبعض النقاد أو لكثيرٍ منهم موجود في كلام بعض الحفاظ المتقدمين على ابن الصلاح ، ولكننا أحببنا أن نذكر هذا المذهب أولاً من حيث الإجمال ، ومن كلام كبار المصنفين في علم أصول الحديث ، ثم نفصل في ذلك .

وأقدم من صرَّح بهذا المذهب وقرَّره بوصفه قاعدة الحافظ أبوبكر

---

(١) علوم الحديث (ص٧٢) .

(٢) النكت لابن حجر (٢/ ٦٧٤) .

البرديجي (ت١ ٣٠هـ)[١] – وهو معاصر لعدد من كبار الأئمة كالبخاري ومسلم والذهلي وأبي داود والترمذي والنسائي وغيرهم- ، فقد قال : « المنكر هو التي يحدث به الرجل عن الصحابة ، أو عن التابعين عن الصحابة ، لا يُعرف ذلك الحديث ، وهو متن الحديث إلا من طريق الذي رواه ، فيكون منكراً »[٢] .

وقد وضح ابن رجب أن هذا الكلام أورده البرديجي في سياق ما انفرد به شعبة ، أو سعيد بن أبي عروبة ، أو هشام الدستوائي بحديث عن قتادة عن أنس عن النبي ﷺ .

ثم قال البرديجي بعد ذلك : « فأما أحاديث قتادة الذي يرويها الشيوخ مثل حماد بن سلمة ، وهمام ، وأبان ، والأوزاعي ، يُنظر في الحديث ، فإن كان الحديث يحفظ من غير طريقهم عن النبي ﷺ ، أو عن أنس بن مالك من وجه آخر لم يُدفع .

وإن كان لا يُعرف عن أحد عن النبي ﷺ ، ولا من طريق عن أنس إلا

(١) وولد بعد الثلاثين ومائتين أو قبلها كما قال الذهبي في سير أعلام النبلاء (١٤/ ١٢٢) .

(٢) شرح علل الترمذي (١/ ٤٥٠) ، وغالب ظني أن اسم كتاب البرديجي هو(معرفة أصول الحديث)كما ذكره ابن رجب في كتابه فتح الباري (٧/ ٣١٥) ، ويحتمل أنه غير ذلك .

من رواية هذا الذي ذكرتُ لك، كان منكراً »(١).

وقال أيضاً: « إذا روى الثقة من طريق صحيح عن رجل من أصحاب النبي ﷺ حديثاً لا يُصاب إلا عند الرجل الواحد، لم يضره أن لا يرويه غيره إذا كان متن الحديث معروفاً، ولا يكون منكراً ولا معلولاً »(٢).

وقال أيضاً: « لا يُلتفت إلى رواية الفرد عن شعبة، ممن ليس له حفظ ولا تقدم في الحديث من أهل الإتقان »(٣).

وكلام البرديجي إن عُمم على كل الثقات بدون تمييز للحفاظ المتقنين كشعبة والزهري وابن المسيب وغيرهم، عمن سواهم؛ ففيه نظر كبير، ويدل على تشدد يفوق تشدد يحيى بن سعيد القطان وأبي حاتم الرازي، ويكون شاملاً من باب أولى تفرد الصدوق ومن في حكمه.

والذي يعنينا من كلامه ما ذكره عن تفرد الشيوخ كحماد بن سلمة وهمام والأوزاعي عن قتادة، ومن المعلوم أن اصطلاح الشيوخ يُقصد به في هذا السياق وما يشبهه من يكون دون الأئمة الحفاظ (٤)، وعلى هذا

---

(١) شرح العلل (١/ ٤٥١-٤٥٢)، (٢/ ٥٠٧-٥٠٨).

(٢) شرح العلل (١/ ٤٥٢).

(٣) فتح الباري لابن رجب (١/ ٣٠١)، وشرح العلل (٢/ ٥٠٧).

(٤) شرح العلل (١/ ٤٦١).

فمنزلة حماد بن سلمة إذا روى عن ثابت البناني مثلاً تكون أعلى وأقوى من حديثه عن قتادة ، وذلك لما عُرف من شدة تثبته وإتقانه فيما يرويه عن ثابت، فالراوي الواحد تتنوع مرتبته باختلاف من يروي عنه وقس على ذلك غيره .

ومما يدل على أن بعض النقاد من المحدثين كان يرد بعض الأحاديث بالتفرد ، ما وجدناه في كلام أبي جعفر محمد بن جرير الطبري (ت ٣١٠هـ) عند كلامه على علل الأخبار التي يخرجها في كتابه(تهذيب الآثار) يقول : « وهذا الحديث عندنا صحيح سنده ، لا علة فيه توهنه ، ولا سبب يضعفه ، وقد يجب أن يكون على مذهب الآخرين سقيماً غير صحيح ، لأنه خبر لا يعرف له مخرج عن عمر عن رسول الله ﷺ بهذا اللفظ إلا من هـذا الوجـه ، والخبر إذا انفرد بنقله عندهم منفرد وجب التثبت فيه »[١] .

فهو ينقل عن غيره من أهل العلم أن الحديث إذا انفرد به منفرد ولو كان ثقة يجب التثبت في ذلك الخبر ، وذلك في عشرات [٢] النصوص مما

---

(١) تهذيب الآثار – مسند عمر – (١/ ٢٠٨) .

(٢) انظر : تهذيب الآثار – مسند عمر – (١/ ٤–٥ ، ٢٧٥ ، ٢٩٠ ، ٤٠٦–٤٠٧) .

وانظر : مسند علي (ص ٤ ،٤٥ ، ٧٠ ، ٩١ ، ١٠٤ ، ١١٨ ، ١٥٦ ، ١٥٩ ، ١٦٣ ، ١٧١ =

يدل على انتشار هذا الأمر واشتهاره ، وإن كان الطبري كما هو ظاهر كلامه لا يرى ذلك سبباً لرد الحديث ، ولكنه يورد من المتابعات والشواهد ما يجعل تلك العلة لا محل لها .

وممن نقل التوقف في حديث الصدوق ابن أبي حاتم فقد قال : « يكتب حديثه وينظر فيه » وقد شرحنا معنى كلامه هذا فيما تقدم وأنه لا يعني التوقف مطلقاً .

وقد سمى أبو عبدالله الحاكم [١] ما ينفرد به الثقة ولا يكون له أصل متابع له شاذاً .

وهذا المذهب كما قال النووي : « مذهب جماعات من أهل الحديث ، وقيل إنه مذهب أكثرهم »[٢] ، مع العلم أن الحاكم لا يرى ذلك من قسم

= ٢٠٨، ٢٣٤، ٢٣٨، ٢٤٦، ٢٧٤، ٢٧٧) .

وانظر : مسند ابن عباس (١/ ١٨٧ ، ٢٤٠ ، ٤٧٢) ، (٢/ ٦٠٥-٦٠٦ ، ٦٥٤ ، ٧٥٧ ، ٧٧٤) .

وانظر : مسانيد عبدالرحمن بن عوف وطلحة بن عبيد الله والزبير بن العوام - المطبوعة في الجزء المفقود - بتحقيق علي رضا : (ص١٠٣ ، ١٢١ ، ١٢٣ ، ١٦١ ، ١٦٢ ، ١٩٧ ، ٢٠٩ ، ٢٦٨ ، ٣٣٠ ٣٣٤ ، ٣٤١ ، ٣٥٩ ، ٣٦١ ، ٣٦٨ ، ٣٧٦ ، ٣٨٠ ، ٤٢٦ ، ٤٣٧ ، ٤٤٣ ، ٥٢٥ ، ٥٥٠ ، ٥٧٠) .

(١) معرفة علوم الحديث (ص١١٩) .

(٢) المجموع شرح المهذب (١/ ٥٩) .

المردود بل هو عنده من الصحيح المتفق عليه (١) ، وتسمية المنفرد بالشاذ دال على الرد كما سيأتي في كلام الخليلي وإن لم يصرح به الحاكم .

وقال الحافظ أبو يعلى الخليل بن عبدالله الخليلي (ت٤٤٦هـ) : « وأما الشواذ فقد قال الشافعي وجماعة من أهل الحجاز : الشاذ عندنا ما يرويه الثقات على لفظ واحد ، ويرويه ثقة خلافه زائداً أو ناقصاً .

والذي عليه حفاظ الحديث : الشاذ : ما ليس له إلا إسناد واحد يشذ بذلك شيخ ، ثقة كان أو غير ثقة . فما كان من غير ثقة فمتروك لا يُقبل ، وما كان عن ثقة يتوقف فيه ولا يحتج به »(٢) .

وقال في موضع آخر : « وأما الأفراد : فما يتفرد به حافظ ، مشهور ثقة ، أو إمام من الحفاظ والأئمة ؛ فهو صحيح متفق عليه »(٣) ، و « نوع آخر من الأفراد : لا يحكم بصحته ولا بضعفه ، ويتفرد به شيخ لا يعرف ضعفه ولا توثيقه »(٤) .

---

(١) انظر : المدخل إلى الإكليل (ص٣٩) وقد تقدم في المطلب السابق عدة نصوص تؤيد ذلك .

(٢) الإرشاد (١/ ١٧٤-١٧٧) .

(٣) المرجع السابق (١/ ١٦٧) .

(٤) المرجع السابق (١/ ١٧٢) وانظر المثال الذي ذكره ، وما نقله المحقق من كلام العلماء أن الراجح ضعف الحديث ونكارته .

وقال الحافظ ابن رجب موضحاً كلام الخليلي : « وفرّق الخليلي بين ما ينفرد به شيخ من الشيوخ الثقات ، وبين ما ينفرد به إمام أو حافظ ، فما انفرد به إمام أو حافظ قُبِل واحتج به ، بخلاف ما تفرد به شيخ من الشيوخ ، وحكى ذلك عن حفاظ الحديث »(١) .

وقال أيضاً : « كلام الخليلي في تفرد الشيوخ ، والشيوخ في اصطلاح أهل هذا العلم عبارة عمن دون الأئمة والحفاظ ، وقد يكون فيهم الثقة وغيره ، فأما ما انفرد به الأئمة والحفاظ فقد سماه الخليلي فرداً ، وذكر أن أفراد الحفاظ المشهورين الثقات ، أو أفراد إمام من الحفاظ الأئمة صحيح متفق عليه »(٢)

وقد ذكر الحافظ أبو الوليد سليمان بن خلف الباجي (ت٤٧٤هـ) كلاماً في « تفرد حماد بن سلمة وغيره من الشيوخ عن قتادة عن أنس ، وأنه إذا كان الحديث معروفاً من غير تلك الطريق عن النبي ﷺ أو عن أنس لم يُردَّ وإن كان لا يُعرف من حديث أنس ولا من حديث النبي ﷺ من غير تلك الطريق فهو منكر »(٣) .

---

(١) شرح العلل (١/ ٤٦٢) .

(٢) شرح العلل (١/ ٤٦١) .

(٣) التعديل والتجريح (١/ ٣٠٢) .

وهذا الكلام مطابق لكلام البرديجي المنقول آنفاً وأظن الباجي أخذه منه ولكن لم ينسبه إليه ، وذكره له مع عدم تعقبه يدل على إقراره له ولو في الجملة ، إلا أن الباجي صرح بأن تفرد الإمام مالك وأمثاله بحديث يكون محتملاً(١) .

والملاحظ في النصوص السالفة أن بعضها صَرَّح بالرد ، والبعض صرح بالتوقف ، وكلا الأمرين يجمعهما عدم الاحتجاج بالحديث ابتداءً ، إلا أنني آثرتُ استعمال لفظ(التوقف)في عنوان المطلب لما يلي :

١- لنص الخليلي والذهبي وابن رجب ، ومفهوم كلام الطبري عن « وجوب التثبت في الحديث المنفرد » ، ولمفهوم عبارة ابن أبي حاتم : « وينظر فيه » ، مما يشعر بالتوقف .

٢- لا يُشك أن تفرد الصدوق ليس كتفرد الضعيف المتفق على ضعفه ، فوجب التفريق بينهما ؛ لأن تفرد الصدوق مشكوك فيه عند من لا يقبله وأما تفرد الضعيف فالمترجح في الظن أنه خطأ،ولهذا فالأولى أن يُستعمل لفظ(التوقف)بدل الرد إلا بالنسبة لمن صرح بالرد كالبرديجي مثلاً فيُحافظ على عبارته كما قالها،وأما من حيث عموم المذهب فلفظ(التوقف) أولى .

---

(١) المرجع السابق (١/ ٣٠٠) .

٣- حقيقة التوقف المقصود هنا يعني التريث والنظر طلباً للترجيح في حديثٍ بعينه من أحاديث ذلك المنفرد ، فهو توقف نظر وفحص وتثبت ، وليس توقفاً مطلقاً لكون الأدلة متكافئة كما هو موقف من توقف في راوٍ أوفي مسألة لعدم التوصل إلى رأي راجح ، والفرق بين التوقفين أن التوقف الأول وقتي ، والغرض منه البحث والتفتيش لاحتمال وجود قرينة ترجح قبول ذلك التفرد ، أما التوقف الثاني فهو توقف دائم فهو نتيجة للبحث والنظر حصل بعدهما التوقف بصفته نتيجة ما بعد البحث .

وسنرى في بعض النصوص التي سنذكرها عن يحيى بن سعيد القطان وأحمد بن حنبل أنهما تراجعا عن رأيهما في بعض التفردات لما وقفا على ما يدل على أن ذاك المنفرد قد توبع .

وسنذكر فيما يلي بعض النصوص التطبيقية لبعض أئمة النقد ، التي تدل على التوقف عن بعض ما يتفرد به الثقة أو الصدوق وهؤلاء هم :

أولاً : يحيى بن سعيد القطان .

ثانياً : أحمد بن حنبل .

ثالثاً : أبو حاتم الرازي .

رابعاً : أبو جعفر العقيلي .

خامساً : النسائي .

أولاً : يحيى بن سعيد القطان :

(**النص الأول**) : في مسائل الإمام أحمد بن حنبل لابن هانيء النيسابوري ، ورد هذا النص : « قال لي أبو عبدالله [١] : قال لي يحيى بن سعيد : لا أعلم عبيد الله أخطأ إلا في حديث واحد لنافع . حديث عبيد الله عن نافع عن ابن عمر أن النبيﷺ قال : « لا تسافر امرأة فوق ثلاثة أيام » .

قال أبو عبدالله : فأنكره يحيى بن سعيد عليه .

قال أبو عبدالله : فقال لي يحيى بن سعيد : فوجدته قد حدث به العمري الصغير عن نافع عن ابن عمر مثله .

قال أبو عبدالله : لم يسمعه إلا من عبيد الله ، فلما بلغه عن العمري صححه »[٢] .

والحديث رواه يحيى بن سعيد عن عبيد الله به عند البخاري في صحيحه وغيره[٣] ، ورواه آخرون غير يحيى عن عبيد الله به [٤] ، وله طرق أخرى

(١) هو الإمام أحمد بن حنبل .

(٢) مسائل ابن هانيء (٢/ ٢١٦) ، وذكره أيضاً ابن رجب في شرح العلل (٢/ ٤٥٣-٤٥٤) وقومت بعض كلمات الأصل منه .

(٣) صحيح البخاري (١٠٨٧) ، وأبو داود (١٧٢٧) ، وصحيح ابن خزيمة (٢٥٢١) وغيرهم .

(٤) صحيح مسلم (١٣٣٨) والبخاري (١٠٨٦) وغيرهما .

عن نافع به من غير طريق عبيدالله [١].

وعبيدالله بن عمر العمري ، يرى القطان أنه أثبت من الإمام مالك في نافع [٢] ، وهذا يدل على أنه يراه من كبار الثقات الأثبات ، ومع ذلك فقد استنكر حديثه السابق ، ولم يُزل النكارة إلا لما رأى متابعة عبدالله بن عمر العمري لأخيه ، ومن المعلوم أن عبيدالله أوثق وأثبت من أخيه الذي تكلم في حفظه النقاد[٣] ، وعبيدالله أكبر سناً وإن كان مصغراً في الاسم ، وعبدالله مكبر في الاسم وهو الأصغر سناً ، وكان يحيى القطان لا يحدث عن عبدالله استضعافاً له [٤].

ويظهر لي أن القطان توقف في تفرد عبيدالله لحال نافع وأنه شيخ له تلاميذ كثر من كبار الثقات وليس لأن كل تفرد من الثقة يعد منكراً ، يؤكد ذلك أن توقفه زال بمجرد متابعة من يراه هو أنه ضعيف مما يدل على أن توقفه كان خفيفاً ومؤقتاً لمجرد شبهة أو شك خفيف .

---

(١) صحيح مسلم (١٣٣٨) وصحيح ابن حبان (٦/ ٤٣٤، ٤٣٥).

(٢) الجرح والتعديل (٥/ ٣٢٦) ، وانظر عظم مكانته : عند النقاد في تهذيب الكمال (١٩/ ١٢٧-١٢٩).

(٣) تهذيب الكمال (١٥/ ٣٢٩-٣٣١).

(٤) الجرح والتعديل (٥/ ١٠٩).

(النص الثاني) : قال الإمام أحمد : « كان يحيى بن سعيد يحمل على همام- بن يحيى - حتى قدم معاذ بن هشام ، فوافق هماماً في أحاديثه »[١] .

وقال أيضاً : « كان يحيى ينكر على همام أنه يزيد في الإسناد ، ثم قال : زعم عفان قال : كان يحيى يسألني عن همام كيف قال همام حيث قدم معاذ ابن هشام - الدستوائي - ، وذاك أنه وافق هماماً في أحاديث »[٢] ، ويظهر من نص آخر أن موافقة معاذ لهمام كانت في أحاديث هشام الدستوائي[٣] .

وقال عفان بن مسلم : « كان يحيى بن سعيد يعرِضُ على همام في كثير من حديثه ، فلما قدم معاذ بن هشام ، نظرنا في كتبه فوجدناه يوافق هماماً في كثير مما كان يحيى ينكره ، فكفَّ يحيى بعدُ عنه »[٤] .

وهمام بن يحيى بن دينار العَوْذي ثقة عند جمهور النقاد إلا أن بعضهم صرح بأنه يغلط أحياناً وخاصة إذا حدث من حفظه ، وكان قديماً يحدث من حفظه دون أن يكثر من تعاهد كتابه ثم تنبَّه لذلك فصار يتعاهد كتبه ، ولذا ذهب الإمام أحمد والحافظ ابن حجر إلى أن سماع المتأخرين منه أثبت

---

(١) العلل للمروذي (ص٥١-٥٢) .

(٢) العلل لعبدالله (١/ ٢٢٦) .

(٣) المرجع السابق (١/ ٥٢٥) .

(٤) الجرح والتعديل (٩/ ١٠٨) .

من سماع المتقدمين [١] .

والذي يظهر لي أن القطان لم يكن يرى هماماً أصلاً ثقة ، فقد ذُكر عن الإمام أحمد أن يحيى بن سعيد شهد في حداثته شهادة ، وكان همام على العدالة [٢] ، فلم يَعدله فتكلم فيه يحيى لهذا [٣] ، وقال أحمد : « كان يحيى بن سعيد لا يستمرئ هماماً »[٤] .

وقد قال عبدالرحمن بن مهدي : « ظلم يحيى بن سعيد همام بن يحيى لم يكن له به علم ولا مجالسة »[٥] .

فإنكار يحيى لتفردات همام كانت إما بسبب ما يقع في حديثه القديم من مخالفات جعلته في نظره دون مرتبة الثقة ، أو كان ضعيفاً عنده بسبب الحادثة التي ذكرها الإمام أحمد ، وعلى أية حال فمن المؤكد أنه لم يكن يرى همام بن يحيى ثقة ، ومع ذلك استنكر تفرداته ، فليُفطن لهذا فإنه مهم .

(النص الثالث) : قال علي بن المديني : « قال لي يحيى بن سعيد : قيس بن أبي

---

(١) تهذيب التهذيب (١١/ ٧٠) .

(٢) أي يعدل الشهود .

(٣) الكامل لابن عدي (٧/ ٢٥٩١) .

(٤) المرجع السابق (٧/ ٢٥٩٠) .

(٥) تهذيب التهذيب (١١/ ٧٠) .

حازم منكر الحديث ، ثم ذكر له يحيى أحاديث مناكير ، منها حديث كلاب الحوأب »[١] .

وقيس بن أبي حازم من كبار التابعين ثقة ثبت ، قال الذهبي : « ثقة حجة ، كاد أن يكون صحابياً ، وثقه ابن معين والناس ، وقال علي بن عبدالله عن يحيى بن سعيد : منكر الحديث ، ثم سمى له أحاديث استنكرها ، فلم يصنع شيئاً ، بل هي ثابتة ، لا ينكر له التفرد في سعة ما روى . . . وأجمعوا على الاحتجاج به ، ومن تكلم فيه فقد آذى نفسه ، نسأل الله العافية وترك الهوى فقد قال معاوية بن صالح عن ابن معين : كان قيس أوثق من الزهري »[٢] .

وقد قال يعقوب بن شيبة : « وقيس من قدماء التابعين ، وقد روى عن أبي بكر الصديق فمن دونه وأدركه وهو رجل كامل . . . وهو متقن الرواية .

وقد تكلم أصحابنا فيه : فمنهم من رفع قدره وعظمه ، وجعل الحديث عنه من أصح الإسناد .

ومنهم من حمل عليه وقال : له أحاديث مناكير .

---

(١) تاريخ دمشق - مخطوط - (١٤/ ٤٧٦) ، وعنه في تهذيب الكمال (٢٤/ ١٥) .

(٢) الميزان (٣/ ٣٩٢-٣٩٣) .

والذين أطروه حملوا هذه الأحاديث عنه على أنها عندهم غير مناكير ، وقالوا : هي غرائب .

ومنهم من لم يحمل عليه في شيء من الحديث وحمل عليه في مذهبه ، وقالوا : كان يحمل على علي رحمة الله عليه وعلى جميع الصحابة ، والمشهور عنه أنه كان يقدم عثمان ، ولذلك تجنب كثير من قدماء الكوفيين الرواية عنه .

ومنهم من قال : إنه مع شهرته لم يرو عنه كبير أحد ، وليس الأمر عندنا كما قال هؤلاء ، وقد روى عنه جماعة . . . »[١] .

وحديث كلاب حوأب ، رواه الإمام أحمد في مسنده [٢] عن يحيى بن سعيد القطان عن إسماعيل بن أبي خالد عن قيس بن أبي حازم قال : لما أقبلت عائشة ، بلغت مياه بني عامر ليلاً ، نبحت الكلاب ، قالت : أي ماء هذا؟ قالوا : ماء الحوأب . قالت : ما أظنني إلا أني راجعة ، فقال بعض من كان معها : بل تقدمين فيراك المسلمون فيصلح الله عز وجل ذات بينهم ، قالت : إن رسول الله ﷺ قال لها ذات يوم : « كيف بإحداكن تنبح

---

(١) تاريخ دمشق (١٤/ ٤٧٥) ، تهذيب الكمال (٢٤/ ١٤) ، سير أعلام النبلاء (٤/ ١٩٩) .

(٢) أخرجه أحمد في المسند (٦/ ٥٢) .

عليها كلاب الحوأب »[1] .

وقد أخرجه عدد من الأئمة في مصنفاتهم ، وصححه ابن حبان والحاكم والذهبي والهيثمي وابن حجر [2] من طرق عن إسماعيل به .

ويقول الحافظ ابن حجر مفسراً كلام القطان في قيس : « ومراد القطان بالمنكر ، الفرد المطلق »[3] .

والذي يظهر أن يحيى بن سعيد لم يوثق قيساً ، فلهذا استنكر أحاديثه لأنه لم يبلغ في نظره مبلغ من يُقبل تفرده ، فليس إنكاره لحديث كلاب الحوأب وغيره بسبب تفرد الثقة ، لأننا لا نسلم أن يحيى يرى قيس بن أبي حازم ثقة ، وإن كان ثقة عند غيره ، وكما يظهر من كلام يعقوب بن شيبة أن يحيى بن سعيد من الذين طعنوا في قيس ولم يقبلوه ، ربما لكثرة تفرداته ، ولكن من المؤكد أنه ليس بثقة عنده .

---

(١) الحوأب : موضع في طريق البصرة فيه مياه معروفة - معجم البلدان (٢/ ٣١٤) .

(٢) أخرجه أحمد (٦/ ٩٧) ، وابن أبي شيبة في المصنف (١٥/ ٢٥٩) وإسحاق بن راهويه في مسنده (١٥٦٩) ، وأبو يعلى في مسنده (٨/ ٢٨٢) ، وابن حبان (١٥/ ١٢٦) ، والحاكم (٣/ ١٢٠) ، والذهبي في النبلاء (٢/ ١٧٧-١٧٨) ، والهيثمي في مجمع الزوائد (٧/ ٢٣٤) ، وابن حجر في الفتح (١٣/ ٥٥) دار المعرفة .

(٣) تهذيب التهذيب (٨/ ٣٨٩) .

(النص الرابع) : قال علي بن المديني : « قلت ليحيى بن سعيد : حَدَّث عبدالكريم - الجزري - عن عطاء في لحم البغل؟ فقال : قد سمعتُهُ ، وأنكره يحيى ، وأبى أن يحدثني به »[١] .

وقال أبو داود : « عبدالكريم الجَزَري . . . وهو ثقة ، كان يحيى القطان يُنكر عليه حديث عطاء عن جابر « حديث البغال » »[٢] .

والحديث المقصود رواه جمع من الرواة عن عبدالكريم عن عطاء عن جابر قال : « كنا نأكل لحوم الخيل . قلتُ : البغال؟ قال : لا »[٣] .

ويشهد له حديث حماد بن سلمة عن أبي الزبير عن جابر : « أنهم ذبحوا يوم خيبر الخيل والبغال والحمير ، فنهى رسول الله ﷺ عن البغال والحمير ولم ينه عن الخيل »[٤] .

---

(١) تهذيب الكمال (١٨/ ٢٥٧) .

(٢) سؤالات أبي عبيد الآجري (٢/ ٢٦٥-٢٦٦) .

(٣) أخرجه عبدالرزاق في مصنفه (٤/ ٥٢٧) ابن ماجه (٣١٩٧) ، والنسائي (٧/ ٢٠٢) ، وفي سننه الكبرى (٣/ ١٦٠) ، والطبري في تفسيره (١٤/ ٨٣) ، والدارقطني في سننه (٤/ ٢٨٨) وغيرهم .

(٤) أخرجه أحمد (٣/ ٣٥٦) ، وأبو داود (٣٧٨٩) والدارقطني (٤/ ٢٨٩) ، والبيهقي (٩/ ٣٢٧) ، وصححه ابن حبان (١٢/ ٧٧-٧٨) ، والحاكم (٤/ ٢٣٥) .

وعبدالكريم الجزري وثقه [١] الجمهور إلا أن يحيى بن معين قال : « أحـاديث عبدالكريم عن عطـاء رديئة »[٢] ، وقد أقره ابن عدي على ذلك [٣] .

وقال ابن حبان : « كان صدوقاً ، ولكنه كان ينفرد عن الثقات بالأشياء المناكير ، فلا يعجبني الاحتجاج بما انفرد بالأخبار ، وإن اعتبر معتبر بما وافق الثقات من حديثه فلا ضير ، وهو ممن أستخير الله فيه »[٤] .

فإنكار يحيى بن سعيد لحديث البغال الذي رواه عبدالكريم الجزري راجع لضعف حديثه عن عطاء فيما يبدو ، ولأن عدداً من الرواة الثقات كعمرو بن دينار ومحمد بن علي بن الحسين وأبي الزبير رووا عن جابر رضي الله عنه حديث إباحة لحوم الخيل ولم يذكروا شيئاً عن البغال [٥] ، ولذلك كان تفرد عبدالكريم بالحديث السابق غير محتمل عند يحيى بن

(١) تهذيب التهذيب (٦/ ٢٧٤-٢٧٥) .

(٢) الكامل لابن عدي (٥/ ١٩٧٩) .

(٣) المرجع السابق (٥/ ١٩٨٠) .

(٤) كتاب المجروحين (٢/ ١٤٦) .

(٥) صحيح البخاري (٤٢١٩ ، ٥٥٢٠) ، وصحيح مسلم (١٩٤١) ، وسنن أبي داود (٣٧٨٨) وغيرهم .

سعيد القطان .

(النص الخامس) : سأل أبو عبدالله الحاكم الإمام الدارقطني عن أسامة بن زيد الليثي فقال : « قد كان يحيى القطان حَدَّث عنه ، ثم تركه ، وقال : إنه حَدَّث عن عطاء عن جابر أن النبيﷺ قال : « منى كلها منحر » فقال يحيى : اشهدوا عليَّ أني تركت حديثه »[١] .

وقال الدارقطني أيضاً في سؤالات ابن بكير : « أسامة بن زيد الليثي ، روى عنه الثوري ، ليس بالقوي ، حدث عنه يحيى القطان ، وتركه لجهة حديث عطاء عن جابر عن النبي ﷺ : « عرفة كلها موقف »[٢] .

وروى يعقوب بن سفيان الفسوي حديث أسامة عن عطاء عن جابر أن رسول الله ﷺ رمى ، ثم جلس ، فجاءه رجل فقال : يا رسول الله إني حلقت قبل أن أنحر؟ قال : « لا حرج » ، ثم جاءه آخر فقال : حلقت قبل أن أرمي؟ قال : « لا حرج » ، قال ؛ فما سئل عن شيء إلا قال : لا حرج ، ثم قال رسول الله ﷺ : « كل عرفة موقف ، وكل مزدلفة موقف ، ومنى كلها منحر ، وكل فجاج مكة طريق ومنحر »[٣] .

---

(١) سؤالات الحاكم للدارقطني (ص١٨٧) .

(٢) سؤالات ابن بكير (ص٢٦-٢٧) .

(٣) أخرجه أحمد (٣/ ٣٢٦) ، وأبو داود (١٩٣٧) وابن ماجه (٣٠٤٨) والبيهقي (٥/ ٢٣٩)=

ثم قال الفسوي : « وكأن يحيى القطان أنكر هذا الحديث ، فتكلم في أسامة لهذا الحديث ، وأسامة عند أهل بلده بالمدينة ثقة مأمون ، وكان يجب على يحيى غير ما قال ، لأن قيس بن سعد قد روى بعض هذا عن عطاء عن جابر عن النبي ﷺ »(١)

وأسامة تكلم فيه بعض النقاد كأحمد بن حنبل والنسائي وأبي حاتم الرازي وغيرهم(٢) ، وقال ابن حجر : « صدوق يهم »(٣) ، فالراجح أنه ليس بثقة فإنكار يحيى القطان لحديثه لأنه عنده في حكم من لا يحتمل له التفرد عن مثل عطاء بن أبي رباح في كثرة تلاميذه وملازمة العديد من كبار الثقات له .

وآخر الحديث محفوظ عن جابر من وجه آخر صححه مسلم (٤) ، وأما أوله إلى قوله فما سئل عن شيء إلا قال : « لا حرج » ، فقد رواه قيس بن سعد عن عطاء به(٥) ، ورواه بعض الحفاظ عن عطاء عن

= وغيرهم .

(١) المعرفة والتاريخ (٣/ ١٨١) .

(٢) تهذيب التهذيب (١/ ٢٠٩-٢١٠) .

(٣) التقريب (٣١٧) .

(٤) صحيح مسلم (١٢١٨) .

(٥) أخرجه أحمد (٣/ ١٨٥) ، وابن حبان (٩/ ١٩٠) ، والبيهقي (٥/ ١٤٣) .

ابن عباس[١] مرفوعاً ، فلعل القطان تكلم فيه لذلك لما رأى أن أسامة لم يتابع على الحديث بتمامه عن عطاء .

ثانياً : أحمد بن حنبل :

سرد الحافظ ابن رجب الحنبلي بعض النصوص التطبيقية للإمام أحمد محتجاً بها على أنه لا يقبل تفرد الثقة ، فقد قال بعد أن نقل كلام البرديجي السابق في تعريف (المنكر) : « وهذا كالتصريح بأنه كل ما ينفرد به ثقة عن ثقة ولا يُعرف المتن من غير ذلك الطريق فهو منكر ، كما قاله الإمام أحمد في حديث عبدالله بن دينار عن ابن عمر عن النبي ﷺ في (النهي عن بيع الولاء وعن هبته) »[٢] .

وهذا التعميم عندي فيه بعض النظر ؛ إذ مقتضاه أن الإمام أحمد لا يحتج بتفرد الثقة مطلقاً ولو لم يخالف ، وهذا فيه ما فيه كما سيظهر في بعض الأمثلة الآتية .

(**النص الأول**) : تكلم الإمام أحمد في حديث « نهى عن بيع الولاء وعن هبته » فقال : « لم يُتابع عبدالله بن دينار عليه» ، قال ابن رجب : « وأشار إلى أن الصحيح ما روى نافع عن ابن عمر أن النبي ﷺ قال :

---

(١) أخرجه البخاري (١٧٢١) ، (٦٦٦٦) وأحمد (١/ ٢١٦) والبيهقي (٥/ ١٤٣) .

(٢) شرح العلل (١/ ٤٥١) .

« الولاء لمن أعتق » لم يذكر النهي عن بيع الولاء وهبته [١] .

قلتُ : وروى نافع عن ابن عمر من قوله النهي عن بيع الولاء وعن هبته ، غير مرفوع ، وهذا مما يعلل به عبدالله بن دينار »[٢] .

وعبدالله بن دينار ثقة مستقيم الحديث عند الإمام أحمد [٣] ، وعند غيره، ولكن استنكار الإمام أحمد - فيما يظهر لي - راجع إلى ما ذكره ابن رجب من مخالفة وليس لمجرد التفرد فقط .

وحديث عبدالله بن دينار في الصحيحين [٤] ، وكذلك حديث نافع[٥] « الولاء لمن أعتق » فيهما أيضاً ، وأحمد يقدم نافعاً على ابن دينار ، ويرى أنه أكبر وأقوى منه [٦] ، ولهذا رجح روايته .

فلا يستقيم احتجاج ابن رجب في النص السابق بكلام أحمد على هذا الحديث على أن تفرد الثقة يعد منكراً ؛ لأن الثقة قد خولف ممن هو أقوى

---

(١) العلل للميموني (ص٢٢٩) .

(٢) شرح العلل (١/ ٤١٥-٤١٦) .

(٣) الجرح التعديل (٥/ ٤٦) ، تهذيب الكمال (٤١/ ٤٧٣) .

(٤) أخرجه البخاري (٢٥٣٥ ، ٦٧٥٦) ، ومسلم (١٥٠٦) .

(٥) أخرجه البخاري (٦٧٥٧) ، ومسلم (١٥٠٤) .

(٦) تهذيب التهذيب (٥/ ٢٠٢) .

عند الإمام أحمد ولذا تكلم في تفرده .

ويشبه ما تقدم قول ابن رجب بعد كلامه السابق : « وكذا قال أحمد في حديث مالك عن الزهري عند عروة عن عائشة : « إن الذين جمعوا الحج والعمرة طافوا حين قدموا لعمرتهم ، وطافوا لحجهم حين رجعوا من منى »[1] .

قال : « ولم يقل هذا إلا مالك » ، وقال : « ما أظن مالكاً إلا غلط فيه ، ولم يجيء به أحد غيره » ، وقال مرة : « لم يروه إلا مالك ، ومالك ثقة » .

ولعل أحمد إنما استنكره لمخالفته الأحاديث في أن القارن يطوف طوافاً واحداً »[2] .

ولهذه العلة التي أبانها ابن رجب فلا يستقيم له الاستدلال بالنص الآنف على دعواه ؛ لأن الثقة تفرد هنا بشيء خولف فيه ممن هو أولى منه من حيث العدد كما هو ظاهر العبارة .

(النص الثاني) : قال عبدالله بن أحمد : « سألتُ أبي : ما الذي يعتمد عليه في مواقيت الصلاة من الأحاديث التي جاءت؟ وأي حديث أقوى؟

---

(١) موطأ مالك (٩٤٠) ، وصحيح البخاري (٢٩٤) ، وصحيح مسلم (١٢١١) ورواه مالك عن عبدالرحمن بن القاسم عن أبيه عن عائشة وعن الزهري عن عروة عنها رضي الله عنها .

(٢) شرح العلل (١/ ٤٥١) .

والحديث الذي روى ابن المبارك عن الحسين بن علي عن وهب بن كيسان عن جابر ما ترى فيه؟ وكيف حال الحسين؟

فقال أبي : « أما الحسين ، فهو أخو أبي جعفر محمد بن علي ، وحديثه الذي روى في المواقيت حديث ليس بالمنكر ، لأنه قد وافقه على بعض صفاته غيره »(١) .

والحسين هو ابن علي بن الحسين بن علي بن أبي طالب -رضي الله عنهم- ويقال له : حُسين الأصغر ، وثقه النسائي وابن حبان (٢) ، والحديث رواه الحسين عن وهب عن جابر في إمامة جبريل عليه السلام بالنبي ﷺ لبيان مواقيت الصلوات الخمس (٣) .

قال الترمذي : « وحديث جابر في المواقيت قد رواه عطاء بن أبي رباح ، وعمرو بن دينار وأبو الزبير عن جابر بن عبدالله عن النبي ﷺ ، نحو حديث وهب بن كيسان عن جابر عن النبي ﷺ »(٤) .

---

(١) مسائل عبدالله (ص٥١) ، شرح العلل (١/ ٤٥٤-٤٥٥) .

(٢) تهذيب الكمال (٦/ ٣٩٦) .

(٣) أخرجه الترمذي (١٥٠) ، والنسائي (١/ ٢٦٣) ، وابن حبان في صحيحه (٤/ ٣٣٥) ، والحاكم (١/ ١٩٥-١٩٦) .

(٤) جامع الترمذي (١/ ٢٨٣) .

وقد فسر ابن رجب كلام أحمد بقوله : « وإنما قال الإمام أحمد ليس بالمنكر لأنه قد وافقه على بعضه غيره ، لأن قاعدته : أن ما انفرد به ثقة فإنه يتوقف فيه حتى يُتابع عليه ، فإن توبع عليه زالت نكارته ، خصوصاً إن كان الثقة ليس بمشتهر في الحفظ والإتقان »(١) .

وفي هذا النص تقييد مهم جداً من ابن رجب لما أطلقه في (شرح علل الترمذي) من أن أحمد يعد تفرد الثقة منكراً ما لم يتابع عليه ، ولا شك أن حسيناً الأصغر وإن وثق فليس هو ممن اشتهر بالضبط والإتقان كمالك والزهري وشعبة وسفيان الثوري وغيرهم ، فلابد من الانتباه لهذا القيد لأهميته .

(**النص الثالث**) : ذكر ابن رجب عن الإمام أحمد نصوصاً تفيد أنه يطلق النكارة على تفرد رواة أُخرج لهم في الصحيحين ، مما يعني أنه يستنكر تلك التفردات ولا يقبلها ، وإلا لقال فيها أنها غرائب أو غريبة بدل مناكير ومنكرة .

قال : « وقال أحمد في بُريد بن عبدالله بن أبي بردة : « يروي أحاديث مناكير » »(٢) وبُريد وثقه ابن معين والعجلي وأبو داود والترمذي وابن

---

(١) فتح الباري (٤/ ١٧٤) .

(٢) شرح العلل (١/ ٤٥٥) . وكلام أحمد في العلل لعبدالله (٢/ ١١) .

عدي ، وتكلم فيه أبو حاتم الرازي والنسائي ولم يرو عنه القطان ولا ابن مهدي ، وقال النسائي في رواية : ليس به بأس ، وقال ابن حبان : يخطىء[١] .

وقال ابن حجر : « احتج به الأئمة كلهم ، وأحمد وغيره يطلقون المناكير على الأفراد المطلقة »[٢] .

وما أُخرج له في الصحيحين فكله عن أبيه عبدالله بن أبي بردة فتفرده عنه محتمل ، ولعل أحمد استنكر بعض حديثه عن غير أبيه ، وعلى أية حال فكلام بعض النقاد فيه دال على أنه ليس في الضبط والإتقان كمشاهير المتقنين المتفق على إمامتهم وجودة ضبطهم .

(النص الرابع) : ثم قال ابن رجب : « وقال أحمد في محمد بن إبراهيم ابن الحارث التيمي وهو المنفرد برواية حديث « الأعمال بالنيات »[٣] : « في حديثه شيء ، يروي أحاديث مناكير أو قال منكرة » »[٤] .

أما حديث « الأعمال بالنيات » فلا أعلم أحداً من فقهاء الأمة تخلف

(١) تهذيب التهذيب (١/ ٤٣١-٤٣٢) .

(٢) هدي الساري (ص٤١٢) .

(٣) أخرجه البخاري (١) ، ومسلم (١٩٠٧) وغيرهما .

(٤) شرح العلل (١/ ٤٥٥) ، وكلام أحمد في العلل لعبدالله (١/ ٥٦٦) .

عن الاحتجاج به ، وقد وصفه أحمد بأنه من أصول الإسلام ، وقال : « ينبغي أن يبدأ به في كل تصنيف »(١) .

ولا ندري على وجه التحديد ما الذي أنكره أحمد من حديث التيمي ، وهل خولف في ذلك أم لا؟ ولا يستقيم الاستدلال إلا بنفي احتمال وجود مخالفات لتلك الأحاديث التي استنكرها أحمد ، ولو كان كل تفرد من الثقة لا يقبل عنده لما احتج بحديث « النيات » مع تفرد التيمي به ، لا سيما مع اتفاق النقاد أنه ليس للحديث إسناد صحيح إلا سند التيمي (٢) .

وقد قال ابن حجر في ترجمة التيمي : « المنكر أطلقه أحمد بن حنبل وجماعة على الحديث الفرد الذي لا متابع له ، فيُحمل هذا على ذلك ، وقد احتج به جماعة »(٣) .

ولا يُظن أن معنى كلام ابن حجر أن أحمد يطلق المنكر على حديث غير مردود عنده ، ولكن قصد الحافظ ابن حجر -فيما ظهر لي- أن هذا مذهب لأحمد وغيره من النقاد لا يقبلون الحديث الفرد ويسمونه منكراً ، ولا يعنون بالمنكر ما استقر تعريفه عند المتأخرين من تفرد الضعيف أو مخالفة

---

(١) جامع العلوم والحكم (١/ ٦١) بتصرف يسير .

(٢) جامع العلوم والحكم (١/ ٦٠) .

(٣) هدي الساري (ص٤٥٩) .

من لا يحتج بحديثه لمن هو أولى منه ، وهذا هو الراجح عند ابن حجر ولذا نبَّه على اصطلاح أحمد ليبين أنه غير راجح عنده .

(النص الخامس) : ثم قال ابن رجب : « وقال في زيد بن أبي أُنيسة : « إن حديثه لحسن مقارب ، وإن فيها لبعض النكارة ، قال : وهو على ذلك حسن الحديث » .

قال الأثرم : قلت لأحمد : « إن له أحاديث إن لم تكن مناكير فهي غرائب ، قال : نعم وهؤلاء الثلاثة -يعني بُريداً والتيمي وابن أبي أُنيسة- متفق على الاحتجاج بحديثهم في الصحيح ، وقد استنكرها أحمد ما تفردوا به »[(١)] .

أقول كما قلت سابقاً : هذا الاستدلال لا يصح إلا بعد إثبات أن أحمد لم يستنكر تلك الأحاديث إلا لمجرد التفرد فقط ، ولا توجد مخالفات أو قرائن أوجبت في نظره استنكار تلك الأحاديث ، وصاحبا الصحيح ينتقيان أحاديث الرواة ولا يحتجان بكل مروياتهم كما هو معلوم ومشتهر ، فيقوم احتمال أنهما لم يحتجا بكثير من تلك الأحاديث التي استنكرها أحمد لأولئك الرواة .

(١) شرح العلل (١/ ٤٥٥-٤٥٦) .

وزيد بن أبي أنيسة لم يحتج به البخاري في الأصول إنما ذكره في موضع واحد في المتابعات [١] ، وفي موضع آخر ذكر روايته عن المنهال بن عمرو عن سعيد بن جبير عن ابن عباس موقوفاً في التفسير [٢] ، وأما مسلم فقد احتج به في عدة أحاديث .

وظاهر النقولات عن الإمام أحمد أنه يراه وسطاً ليس بثقة متقن ، فقد سأله المروذي عنه فحرك يده وقال : « صالح ، وليس هو بذاك »[٣] .

وروى عنه أبو داود أنه قال فيه : « ليس به بأس »[٤] .

فلعل أحمد لكونه يراه لا يخلو من بعض النقص في ضبطه استنكر بعض تفرداته التي لا تحتمل لمثله .

(النص السادس) : ثم قال ابن رجب : « وكذلك قال في عمرو بن الحارث : « له مناكير » ، وفي الحسين بن واقد ، وخالد بن مخلد ، وفي جماعة خُرج لهم في الصحيح بعض ما يتفردون به »[٥] .

---

(١) صحيح البخاري (١٩٥٣) .

(٢) صحيح البخاري (٨/ ٤١٨) .

(٣) العلل للمروزي (ص٨٥) .

(٤) سؤالات أبي داود (ص٢٧٩) .

(٥) شرح العلل (١/ ٤٥٦) .

ونص عبارة الإمام أحمد في عمرو بن الحارث توضح أنه لم يستنكر بعض حديثه للتفرد فقط كما يوهم كلام الحافظ ابن رجب ، فقد ذكر الأثرم : « عن أحمد : عمرو بن الحارث فحمل عليه حملاً شديداً ، قال : « يروي عن قتادة أحاديث يضطرب فيها ويخطئ »[١] .

وقال أيضاً : « ما في هؤلاء المصريين أثبت من الليث بن سعد ، لا عمرو ابن الحارث ولا أحد ، وقد كان عمرو بن الحارث عندي ثم رأيت له أشياء مناكير »[٢] .

فسبب الاستنكار واضح في النص الأول أنه بسبب الاضطراب والخطأ.

وأما الحسين بن واقد فالظاهر أن أحمد لا يراه في مرتبة الثقة المتقن فقد سئل عنه فقال : « ليس بذاك »[٣] ، وقال : « في أحاديثه زيادة ما أدري أي شيء هي ، ونفض يده »[٤] .

وأنكر أحاديثه عن عبدالله بن بُريدة ، وذلك فيما يظهر لي لكثرة تفرداته

---

(١) تهذيب الكمال (٢١/ ٥٧٣) .

(٢) تهذيب الكمال (٢١/ ٥٧٣) .

(٣) العلل للمروزي (ص٩٦) .

(٤) تهذيب التهذيب (٢/ ٣٧٤) .

عنه ، ولأنه لا يُحتمل له مثل ذلك لعدم بلوغه مرتبة الثقة المتقن الذي يقبل تفرده ولو لم يخالف .

وأما خالد بن مخلد القَطَواني فهو كذلك مرتبته لا تصل لمرتبة الثقة المتقن ، وقد تكلم عدد من النقاد فيه[(١)] ، وقد سرد الذهبي جملة من تفرداته التي خالف فيها من هو أولى منه في الحفظ والإتقان مما يدل على وجود شذوذات في بعض مروياته ، ثم ذكر الذهبي حديثه الذي أخرجه البخاري « من عادى لي ولياً . . . »[(٢)] ، ثم قال : « فهذا حديث غريب جداً ، لولا هيبة الجامع الصحيح لعدوه في منكرات خالد بن مخلد ، وذلك لغرابة لفظه . . . »[(٣)] .

فالظاهر أن أحمد استنكر بعض تلك الأحاديث الشاذة التي خولف فيها، ولهذا لم يقبل بعض تفرداته لأنه ليس في حكم من يحتمل له التفرد في كل ما رواه ولو لم يخالف كما هو حال مشاهير المتقنين الأثبات كشعبة والثوري وغيرهما .

والخلاصة التي انتهى إليها الحافظ ابن رجب صاغها في قوله :

---

(١) تهذيب التهذيب (٣/ ١١٧-١١٨) ، والميزان (١/ ٦٤٠-٦٤٢) .

(٢) أخرجه البخاري (٦٥٠٢) في كتاب الرقاق باب التواضع .

(٣) الميزان (١/ ٦٤١) .

« فتلخص من هذا أن النكارة لا تزول عند يحيى القطان ، والإمام أحمد ، والبرديجي وغيرهم من المتقدمين إلا بالمتابعة وكذلك الشذوذ كما حكاه الحاكم .

وأما الشافعي وغيره فيرون أن ما تفرد به ثقة مقبول الرواية ، ولم يخالفه غيره ؛ فليس بشاذ ، وتصرف الشيخين يدل على مثل هذا المعنى »(١) .

ولكن فيما أطلقه بعض النظر خاصة في حق الإمام أحمد ، وكذا القطان كما ظهر لي من نصوصه السابقة ، أما البرديجي فظاهر كلامه الذي نقله ابن رجب يحتمل الإطلاق .

والذي أراه على ضوء ما ساقه ابن رجب من نصوص عن القطان والإمام أحمد أن إطلاق القول بأن النكارة لا تزول عندهما إلا بالمتابعة فيه نظر ، والأصل عند نقاد المحدثين أن الراوي الثقة المتقن حديثه صحيح معمول به ولو لم يتابع ، وما ورد في بعض النصوص من تكلم في بعض تفردات الثقات فهو راجع لأحد أسباب ثلاثة :

١ - المخالفة سنداً أو متناً ممن هو أولى صفة أوعدداً ، كما وضحته في بعض النصوص السابقة عن القطان والإمام أحمد ، ودرجات المخالفة

---

(١) شرح العلل (١/ ٤٦٢) .

تتفاوت من حيث القوة .

٢- أن لا يكون ذلك الراوي ثقة عند ذلك الإمام وإنما دون ذلك ، وإن كان ثقة عند آخرين من النقاد ، كما وضحته أيضاً في بعض النصوص السابقة .

٣- وجود قرينة من القرائن التي تبعث الشك في ضبط الثقة للحديث الذي انفرد به .

ومن المآخذ المنهجية على الحافظ ابن رجب في أسلوب استدلاله على دعواه ، أنه أورد نصوصاً جزئية محدودة العدد ثم بنى عليها قولاً عاماً شديد العمومية ، ولا يصح في ميزان النقد العادل مثل ذلك ، بل الواجب في مثل هذه الدعاوى العامة مراعاة النصوص التي قَبِل فيها القطان والإمام أحمد تفرد الثقة وإن لم يُتابع ، كقول أحمد لما سئل : « من تابع عفان -بن مسلم- على حديث كذا وكذا؟ قال : وعفان يحتاج إلى أن يتابعه أحد .؟! »[1] ، فهذا النص وما يشبهه ، بالإضافة للأحاديث التي حكم عليها بالغرابة ولم يستنكرها ، وكذا ما استحسنه من أحاديث أفراد ولم يطعن فيها ، كل ذلك موجب لعدم الأخذ بالتعميم والإطلاق الذي

---

(١) تاريخ بغداد (١٢/ ٢٧٤) .

صاغه الحافظ ابن رجب في صورة تحرير لمحل النزاع ، ولعله فطن في كتابه (فتح الباري) إلى عدم دقة إطلاقه فقيده بـ « إذا كان الثقة ليس بمشتهر بالحفظ والإتقان » كما تقدم آنفاً .

وأما من كان دون مرتبة« الثقة » كالصدوق ومن في حكمه ، فقد وجد للإمام أحمد ولغيره من النقاد نصوص تدل على عدم قبول بعض ما ينفرد به أولئك ، لا سيما إذا كان تفردهم عن رواة ثقات لهم أصحاب ملازمون لهم قد أكثروا عنهم كما في النص الآتي .

(النص السابع) : سئل الإمام أحمد عن عبدالرحمن بن أبي المَوَال المدني فقال : « عبدالرحمن لا بأس به ، كان محبوساً في المُطْبَق [١] حيث هزم هؤلاء ، يروي حديثاً لابن المنكدر عن جابر عن النبيﷺ في الاستخارة ، ليس يرويه أحد غيره ، هو منكر . قلتُ : منكر؟ قال : نعم ، ليس يرويه غيره ، وأهل المدينة إذا كان حديث غلط يقولون : ابن المنكدر عن جابر ، وأهل البصرة يقولون : ثابت عن أنس ، يحيلون عليهما »[٢] .

ففي هذا النص تصريح واضح وجلي أن الإمام أحمد استنكر هذا

---

(١) المطبق : اسم سجن في بغداد ، انظر : تاريخ بغداد (١٠/ ٢٢٧) ، (٧/ ١٥١) ، (٨/ ١١٦) ، (١٠/ ٢٠) .

(٢) الكامل لابن عدي (٤/ ١٦١٦) .

الحديث لأن راويه عنده في مرتبة « لا بأس به » ولا يحتمل له أن ينفرد عن محمد بن المنكدر المحدث المشهور بحديث في صلاة الاستخارة مع كثرة الحاجة لاستعمالها كما في لفظ الحديث نفسه : « كان رسول الله ﷺ يعلمنا الاستخارة في الأمور كلها . . » ، فعد تفرد مثل هذا منكراً مع أنه لم يُخالف.

وقد ذهب الإمام البخاري إلى صحة الحديث فأخرجه في صحيحه (١) عن ابن أبي الموال ، وذكر له الحافظ ابن حجر عدة شواهد (٢) ، وكذا أشار ابن عدي (٣) إلى أن له شواهد من طرق أخرى عن غير جابر -رضي الله عنه- .

(**النص الثامن**) : قال الأثرم : « قال أبو عبدالله في حَرَمي بن عُمارة كلاماً معناه : أنه صدوق ، ولكن كانت فيه غفلة ، فذكرت له عن علي بن المديني عن حرمي بن عمارة عن شعبة عن قتادة عن أنس: « من كذب . . » فأنكره .

وقال : علي أيضاً حدَّث عنه حديثاً آخر منكراً في الحوض عن حارثة بن

---

(١) صحيح البخاري (٦٣٨٢) .

(٢) فتح الباري (١١/ ١٨٧) .

(٣) الكامل لابن عدي (٤/ ١٦١٦) .

وهب ، فقلت : حديث معبد بن خالد؟ قال : نعم

[فقلت] (١) : ترى هذا حقاً؟ فتبسم كالمتعجب »(٢) .

قال العقيلي : « أنكرهما من حديث شعبة ، وهما معروفان من حديث الناس »(٣)

فتفرد من هو في مرتبة « صدوق » بما لا يحتمل له يعده أحمد منكراً ؛ لأنه تفرد عن شعبة من المعروف مدى عناية عدد من كبار الحفاظ من تلامذة شعبة بحديث شيخهم مع ملازمتهم له السنين الطوال كعبد الرحمن بن مهدي وغُندر ويحيى بن سعيد القطان وغيرهم .

وحديث حرمي عن شعبة عن معبد بن خالد عن حارثة مرفوعاً في « الحوض » ، أخرجه الشيخان (٤) وذكرا متابعة ابن أبي عدي لحرمي .

وحديثه عن شعبة عن قتادة عن أنس مرفوعاً : « من كذب علي . . . » ، رواه أبو داود الطيالسي عن شعبة من عتاب عن أنس (٥) .

---

(١) زيادة يقتضيها السياق .

(٢) الضعفاء للعقيلي (١/ ٢٧٠) .

(٣) الضعفاء للعقيلي (١/ ٢٧٠) .

(٤) صحيح البخاري (٦٥٩١) ، مسلم(٢٢٩٨) .

(٥) مسند الطيالسي (٢٠٨٤) ، وأما حديث حرمي فقد أخرجه أحمد في المسند (٣/ ٢٨٧) وأبو يعلى في مسنده (٥/ ٢٨٨) .

وكما هو ظاهر كلام العقيلي فإن إنكار أحمد لجزئية التفرد عن شعبة وليس إنكاراً للمتن أيضاً .

وقد وقفت على عدة نصوص أخرى غير ما تقدم ولكن بعد دراستها ترجح لي أن الراوي المنفرد قد خولف فيما رواه ، ولذلك تركتها لأنها ليست على شرطنا فمن ذلك مثلاً قول أحمد : « محمد بن ثابت العبدي ، ليس به بأس ، لكن روى حديثاً منكراً في التيمم ، لا يتابعه أحد »[١] . وقد ذكر البخاري والعقيلي أنه خولف ممن هو أولى منه [٢] .

وغير ذلك كثير مما وقفتُ عليه ولم أُدخله هنا ، كما أنني أيضاً لم أذكر بعض النصوص التي اتضح لي أن أحمد استنكرها لوجود قرينة وإن كانت لا ترقى لمستوى المخالفة الصريحة ، ولكنها تبعث الشك ، ومن ذلك على سبيل المثال : حديث محمد بن عبدالله الأنصاري -وهو ثقة [٣]- عن حبيب بن الشهيد عن ميمون بن مهران عن ابن عباس : « احتجم النبي ﷺ وهو محرم صائم » ، فقد أنكره الإمام أحمد وغيره [٤] ، والسبب كما

---

(١) سؤلات أبي داود (ص٣٣٩) .

(٢) التاريخ الكبير (١/ ٥١) ، والضعفاء للعقيلي (٤/ ٣٩) .

(٣) انظر : تهذيب الكمال (٢٥/ ٥٤٢-٥٤٣) .

(٤) العلل لعبدالله (١/ ٣٢٠) حقيقة الصيام لابن تيمية (ص٩٣) .

وضحه بعضهم [١] أن المحفوظ عن حبيب حديثه عن ميمون عن يزيد بن الأصم: « أن رسول الله ﷺ تزوج ميمونة وهو حلال »[٢] ، ووهم الأنصاري فيه لأن المحفوظ عن حبيب بن الشهيد حديث زواج المحرم عندما يتحلل ، وليس احتجام المحرم الصائم ، كما أنه ليس في الكتب الستة ومسند أحمد رواية ثابتة لحبيب عن ميمون إلا حديث زواج ميمونة فقط ، مما يقوي احتمال خطأ الأنصاري ، لأن الثقات إنما رووا لحبيب عن ميمون حديثاً واحداً فقط ، فتفرده بمتن آخر يوجب الشك .

والأمثلة على ذلك عديدة ، والمقصود إثبات أن الإمام أحمد استنكر بعض تفردات من هم في مرتبة « الصدوق » وما في حكمها ، ولو لم يخالفوا إذا كان تفردهم غير محتمل كما بينا في النصين السابع والثامن ، ولا أُعمم ذلك في كل تفرد بل ذلك مقيد بأن يكون التفرد غير محتمل ، وذلك لأني وجدته رحمه الله قد قبل بعض تفردات من كان في تلك المرتبة كما سيأتي ذكره في المطلب القادم .

ثالثاً : أبو حاتم الرازي .

سبق أن ذكرنا في المبحث السابق عدة نصوص عن أبي حاتم الرازي

---

(١) تاريخ بغداد (٥/٤٠٩-٤١٠) .

(٢) أخرجه مسلم في صحيحه (١٤١١) .

تدل على عدم احتجاجه بمن يقول فيه « صدوق » ومن في حكمه ، كما وجدناه قد قبل وقوى بعض ما تفرد به أصحاب هذه المرتبة .

ولـه نصوص كثيرة جداً في كتاب(العلل)لابنه دالة على أنه يستنكر بعض تفردات الرواة ممن هم في نظره لم يبلغوا درجة من يقبل ذلك منهم ، وقد ذكرنا سابقاً أن الحجة في اصطلاحه ليست كما عند الآخرين لما عرف من تشدده رحمه الله .

وفيما يلي بعض النصوص الدالة على مذهبه في ذلك :

(النص الأول) : قال ابنه : « سألتُ أبي عن حديث رواه بُرد بن سنان عن الزهري عن عروة عن عائشة عن النبي ﷺ « أنه كان يصلي فاستفتحت الباب ، فجاء النبي ﷺ ففتح الباب ومضى في صلاته »[(١)] .

قلت لأبي : ما حال هذا الحديث؟

فقال أبي : لم يرو هذا الحديث أحد عن النبي ﷺ « غير بُرْد » ، وهو حديث منكر ، ليس يحتمل الزهري مثل هذا الحديث ، وكان بُرد يرى القدر »[(٢)] .

---

(١) رواه أبو داود (٩٢٢) والترمذي (٦٠١) والنسائي (١١/٣) ، والبيهقي (٢٦٥/٢) .

(٢) العلل لابن أبي حاتم (١٦٤/١-١٦٥) .

وبُرد قال فيه أبو حاتم : « كان صدوقاً »[١] ، ووثقه ابن معين [٢] ، وقال أبو زرعة : لا بأس به [٣] .

فعد أبو حاتم تفرد هذا الصدوق عن الزهري منكراً مع أنه لم يخالف غيره ، وحكم عليه الشيخ الألباني [٤] ـ رحمه الله ـ بالحسن لذاته لأنه يحسن تفرد الصدوق ، وأبو حاتم يرى أن هذا التفرد عن الزهري في جلالته وكثرة الملازمين له لا يُحتمل ، وإلا فأين كان أصحاب الزهري المكثرين عنه عن هذا الحديث؟!

(النص الثاني) : قال ابن أبي حاتم : « سألت أبي عن حديث أوس بن ضمعج عن ابن مسعود عن النبي ﷺ .

فقال : قد اختلفوا في متنه ، رواه قطن والأعمش عن إسماعيل بن رجاء عن أوس بن ضمعج عن ابن مسعود عن النبي ﷺ قال : « يؤم القوم أقرؤهم لكتاب الله ، فإن كانوا في القراءة سواء ، فأعلمهم بالسُنة » ، ورواه شعبة والمسعودي عن إسماعيل بن رجاء لم يقولوا : « أعلمهم بالسنة » .

---

(١) الجرح والتعديل (٢/٤٢٢) .

(٢) الجرح والتعديل (٢/٤٢٢) .

(٣) الجرح والتعديل (٢/٤٢٢) .

(٤) إرواء الغليل (٢/١٠٨) .

قال أبي : كان شعبة يقول : إسماعيل بن رجاء كأنه شيطان من حُسن حديثه ، وكان يهاب هذا الحديث ، يقول : حكم من الأحكام عن رسول الله ﷺ لم يشاركه أحد .

قال أبي : شعبة أحفظ من كلهم .

قال أبو محمد : أليس قد رواه السُدي عن أوس بن ضمعج؟

قال : إنما رواه الحسن بن يزيد الأصم عن السُدي وهو شيخ ، أين كان الثوري وشعبة عن هذا الحديث؟ وأخاف أن لا يكون محفوظاً »[1] .

وحديث إسماعيل بن رجاء هذا صححه مسلم وابن خزيمة وابن حبان وغيرهم [2] ، وقد وثقه أبو حاتم [3] ، ومع ذلك توقف هنا عن حديثه لما تفرد بحكم من الأحكام عن رسول الله ﷺ مع أنه لم يخالف ، والاختلاف في المتن إنما هو في زيادة عبارة فقط وليس اضطراباً كما هو صريح كلامه .

ولما ذكر له ابنه أن إسماعيل بن عبدالرحمن السُدي قد تابع إسماعيل بن رجاء لم يقبل هذه المتابعة لأنها من رواية الحسن بن يزيد مع أنه لما سئل عنه

---

(١) العلل (١/ ٩٢) .

(٢) صحيح مسلم (٦٧٣) ، صحيح ابن خزيمة (١٥٠٧) ، صحيح ابن حبان (٥/ ٥٠٠ ، ٥٠٥، ٥١٦) .

(٣) الجرح والتعديل (٢/ ١٦٨) .

قال : « لا بأس به »[(١)] ، وعلل عدم قبوله لروايته بقوله : « أين كان الثوري وشعبة عن هذا الحديث » أي لماذا لم يروياه عن السدي؟ وإنما رواه شعبة عن إسماعيل بن رجاء فقط ولو كان عند السُدي لرواه عنه أيضاً ولما تهيب حديث ابن رجاء .

ولا شك أن عدم قبول أبي حاتم لحديث إسماعيل بن رجاء تشدد خالفه فيه عدد من الأئمة كمسلم وابن خزيمة وغيرهما ممن احتج بهذا الحديث وعمل به .

ويظهر من هذا النص بجلاء أن أبا حاتم يتوقف في تفرد بعض من يوثقه ولم يخالف ، وعلى هذا فتفرد الصدوق ومن في حكمه بحكم من الأحكام عن رسول الله ﷺ يوجب التوقف أو النكارة عنده من باب أولى .

(**النص الثالث**) : وقال ابن أبي حاتم : « وسمعت أبي يقول : طَلْق بن عم حفص بن غياث ، وهو كاتب حفص بن غياث [(٢)] ، روى حديثاً منكراً عن شريك وقيس - ابن الربيع - عن - أبي حَصين عثمان بن عاصم- عن أبي صالح عن أبي هريرة عن النبي ﷺ : « أَدِّ الأمانة إلى من

---

(١) المرجع السابق (٣/٤٣) .

(٢) هكذا في الأصل ، وفي تهذيب الكمال (١٣/٤٥٦) : « وكان كاتب شريك بن عبدالله النخعي » .

ائتمنك، ولا تخن من خانك »[١].

قال أبي: ولم يرو هذا الحديث غيره »[٢].

وطلق أخرج له البخاري في صحيحه، ووثقه العجلي وابن نمير وابن حبان والدارقطني[٣]، وقال أبو داود: « صالح »[٤]، ولم أجد لأبي حاتم فيه كلاماً.

واستنكر أبو حاتم حديثه هذا لتفرده به، ولم يستنكره لضعف شريك أو قيس بن الربيع، وعلة الإنكار -فيما أظن- لأن هذا الحديث غير معروف عن أبي صالح عن أبي هريرة إلا بهذا السند، ولو كان ثابتاً لرواه الثقات عن أبي صالح.

وقد حكم الشيخ الألباني[٥] ـ رحمه الله ـ على السند السابق بأنه حسن لمتابعة قيس لشريك فيه، وصحيح لغيره لشواهده الأخرى، ولم يتكلم في تفرد طلق به.

(١) أخرجه أبو داود (٣٥٣٥)، والترمذي (١٢٦٤).

(٢) العلل (١/٣٧٥).

(٣) تهذيب التهذيب (٤/٣٤).

(٤) مصدر سابق (٤/٣٤).

(٥) السلسلة الصحيحة (١/٧٠٨).

وعلى أية حال فالشواهد كثيرة على أن أبا حاتم يكثر من التوقف والاستنكار لتفردات من هم دون مرتبة الثقة ، وفيما ذكر آنفاً نماذج على ذلك ، ولمن رغب في الزيادة فعليه بكتاب(العلل)لابنه ففيه من النصوص المؤكدة لذلك ما يرضي يقين الباحث .

رابعاً : الإمام النسائي .

تكلم -رحمه الله- في بعض تفردات من هم دون مرتبة الثقة عنده ، وقد نقلنا أول المطلب كلام الحافظ ابن حجر أن النسائي والإمام أحمد وآخرين يطلقون « المنكر » على مجرد التفرد إذا كان المتفرد ليس في وزن من يحكم لحديثه بالصحة .

ووجدت له بعض النصوص المؤكدة لذلك ولكنها قليلة .

منها : أنه حكم على حماد بن سلمة بأنه لا بأس به ، ثم استنكر (١) حديثه الذي يرويه عن محمد بن عمرو عن أبي سلمة عن أبي هريرة مرفوعاً :

« إذا سمع أحدكم الأذان والإناء على يده ، فلا يضعه حتى يقضي حاجته منه »(٢) .

وظاهر الأمر أنه استنكره لتفرد حماد بن سلمة به ، وقد قال أبو حاتم في

---

(١) التعديل والتجريح (٢/ ٥٢٤) .

(٢) أخرجه أحمد (٢/ ٤٢٣) وأبو داود (٢٣٥٠) ، والحاكم (١/ ٤٢٦) ، والبيهقي (٤/ ٢١٨) .

الحديث نفسه : « ليس بصحيح »[١] ، ولم يُبدِ له علة من مخالفة أو غيرها ، وحماد كما نقل الإمام مسلم [٢] عن أهل الحديث أنه إذا حدث عن غير ثابت البناني يخطئ كثيراً .

وقد حكم الشيخ الألباني [٣] ـ رحمه الله ـ على هذا الحديث بأنه حسن لذاته لكلام في حفظ محمد بن عمرو بن علقمة ، وصححه من وجه آخر ، وذكر له شواهد أخرى .

وحديث آخر : يرويه ضمرة بن ربيعة عن الثوري عن عبدالله بن دينار عن ابن عمر مرفوعاً : « من ملك ذا رحم محرم عتق »[٤] .

قال النسائي : « لا نعلم أن أحداً روى هذا الحديث عن سفيان غير ضمرة ، وهو حديث منكر »[٥] .

وضمرة ثقة عند النسائي وغيره [٦] ، وقد وافق الإمام أحمد وغيره

---

(١) العلل لابن أبي حاتم (١/ ١٢٣ ، ٢٥٦) .

(٢) التمييز (ص٢١٨) .

(٣) السلسلة الصحيحة (٣/ ٣٨٢) .

(٤) السنن الكبرى للنسائي (٣/ ١٧٣) وسنن ابن ماجة (٢٥٢٥) ، والمستدرك للحاكم (٢/ ٢١٤) ، والسنن الكبرى للبيهقي (١٠/ ٢٨٩) .

(٥) السنن الكبرى للنسائي (٣/ ١٧٣) .

(٦) تهذيب الكمال (١٣/ ٣١٩) .

النسائي في إنكار هذا الحديث[١]، وقال البيهقي : « المحفوظ بهذا الإسناد: النهي عن بيع الولاء وعن هبته »[٢] يعني المحفوظ عن الثوري .

وقد خالف في ذلك عبدالحق الإشبيلي فقال : « ليس انفراد ضمرة علة فيه ، لأن ضمرة ثقة ، والحديث صحيح إذا أسنده ثقة ، ولا يضره إنفراده به »[٣] .

وقال ابن القطان الفاسي : « وهذا هو الصواب . . »[٤] .

وقال الألباني ـ رحمه الله ـ في ضمرة : « هو ثقة ، فلا غرابة أن يروي متنين بل وأكثر بإسناد واحد ، فالصواب أن هذا الحديث بهذا الإسناد صحيح »[٥] .

وقال ابن التركماني في رده على البيهقي : « ليس إنفراد ضمرة به دليلاً على أنه غير محفوظ ، ولا يوجب ذلك علة فيه ، لأنه من الثقات المأمونين . . . والحديث إذا انفرد به مثل هذا كان صحيحاً ، ولا يضره

---

(١) تاريخ أبي زرعة الدمشقي (١/ ٤٥٩-٤٦٠) ، ونصب الراية (٣/ ٢٧٨) .

(٢) معرفة السنن (١٤/ ٤٠٧) .

(٣) بيان الوهم والإيهام (٥/ ٤٣٧) ، ونصب الراية (٣/ ٢٧٨) .

(٤) بيان الوهم والإيهام (٥/ ٤٣٧) ، ونصب الراية (٣/ ٢٧٨) .

(٥) إرواء الغليل (٦/ ١٧٠) .

تفرده، فلا أدري من أين وهم في هذا الحديث راويه ؟! »[١].

وقال ابن حزم : « هذا خبر صحيح، كل رواته ثقات تقوم به الحجة، وقد تعلل فيه الطوائف المذكورة بأن ضمرة انفرد به وأخطأ فيه . فقلنا : فكان ماذا إذا انفرد به؟ ومتى لحقتم بالمعتزلة في أن لا تقبلوا ما رواه الواحد عن الواحد، وكم خبر انفرد به راويه فقبلتموه . . فأما دعوى أنه أخطأ فيه ؛ فباطل لأنها دعوى بلا برهان »[٢].

وكلام هؤلاء الأعلام في وادٍ، وكلام جهابذة النقد وأساطينه كأحمد والنسائي في وادٍ آخر، فمن أنكر الحديث فله دليله الواضح القوي، وهو أن سفيان الثوري له أصحاب حفاظ ملازمون له لم يرووا عنه بهذا السند في العتق إلا حديث النهي عن بيع الولاء وعن هبته الذي تفرد به عبدالله ابن دينار عن ابن عمر، فأين كانوا عن هذا الحديث لينفرد به ضمرة وهو فلسطيني لم يلازم الثوري ملازمة طويلة ولم يحدث عنه إلا أحاديث قليلة؟!

ولا شك أن ربيعة لم يخالف مخالفة صريحة، ولكن تلك القرينة تبعث الشك في نفس الناقد .

(١) الجوهر النقي (١٠/ ٢٩٠).

(٢) المحلى (٩/ ٢٠٢).

خامساً : أبو جعفر محمد بن عمرو العقيلي (ت٣٢٢هـ) .

أكثر العقيلي في كتابه الضعفاء من الطعن في الأحاديث وفي رواتها بسبب عدم المتابعة .

وقد قال الحافظ ابن رجب : « وقول العقيلي : لم يتابع عليه ، يشبه كلام القطان ، وأحمد والبرديجي الذي سبق ذكره في أن الحديث إذا لم يتابع راويه عليه ، فإنه يتوقف فيه أو يكون منكراً »(١) .

وقد شنَّع الذهبي -رحمه الله- على العقيلي لما ذكر إمام العلل علي بن المديني وذكر في رده عليه ما يدل على أن من منهج العقيلي القدح في بعض الرواة العدول وإن كان في ضبطهم بعض القصور بسبب التفرد وعدم المتابعة فقال : « وأنا أشتهي أن تعرفني من هو الثقة الثبت الذي ما غلط ولا انفرد بما لا يتابع عليه »(٢) ، ثم قال : « فانظر أول شيء إلى أصحاب رسول الله ﷺ الكبار والصغار ، ما فيهم أحد إلا وقد انفرد بسُنة ، فيقال له: هذا الحديث لا يُتابع عليه ؟! وكذلك التابعون ، كل واحد عنده ما ليس عند الآخر من العلم »(٣) .

---

(١) شرح العلل (٢/ ٤٧٧) .

(٢) الميزان (٣/ ١٤٠) .

(٣) مصدر سابق (٣/ ١٤٠) .

وللوقـوف على نموذج واضح عن موقف العقيلي من مسألة تفرد بعض الثقات والصدوقين فليرجع إلى ترجمة عبدالله بن دينار في كتابه (الضعفاء)(١) .

ونصوص العقيلي في ذلك كثيرة جداً وظاهرة المعنى ، فعلى من أراد أن يُرضي يقينه أن يرجع إلى ضعفائه .

أدلة من توقف في تفرد الصدوق غير المحتمل :

١ - فرَّق المحدثون بين الثقة والصدوق ، فجعلوا الأول أعلى من الثاني مرتبة ، وذلك لأن أخطاء الصدوق أكثر من معدل الخطأ المعفو عنه الذي لا يخلو منه ثقة .

فمن قال : إن تفرد الصدوق مقبول ما لم يخالف ، فقد ساواه بالثقة ، وعمل المحدثين على التفريق بينهما ، ولا يكون للتفريق حقيقة إلا في التفرد الخالي من الموافقة أو المخالفة ، لأنه في حالة الموافقة لا نزاع في قبوله ولا يتطرق الشك في حفظه لوجود العاضد ، وفي حالة المخالفة فلا نزاع في أن حديثه يكون مردوداً ، وكذلك الثقة إذا خولف ممن هو أولى منه ، فالحاصل أن الفارق الحقيقي بين الثقة والصدوق يتمثل في قبول تفرد

---

(١) الضعفاء للعقيلي (٢/ ٢٤٧-٢٤٩) .

الأول مطلقاً إلا عند المخالفة ، وقبول تفرد الثاني إذا كان تفرده محتملاً ، والتوقف في تفرده إذا كان غير محتمل .

٢- أن هذا مذهب كثير من كبار النقاد الذين نحتج بأقوالهم المجملة في الجرح والتعديل ، فالعمل به يؤدي إلى أن الخلاف مع كبار النقاد يصبح نادراً خاصة في أحكامهم النقدية على الأسانيد والأحاديث ، لا كما يُشاهد من كثرة التعارض بين المتأخرين والمتقدمين ، مما يعني أن العمل به يؤدي إلى اتساق المنهج العلمي وتماسكه بصورة أفضل .

ومما يؤكد قدِم هذا المذهب وأصالته أن إمام النقاد وأميرهم الحافظ المتقن الثبت شعبة بن الحجاج لما سمع من عبدالله بن دينار حديث(النهي عن بيع الولاء) [(١)] قال : « استحلفتُ عبدالله بن دينار هل سمعته من ابن عمر ، فحلف لي » وقال أبو حاتم الرازي معلقاً على ذلك : « كان شعبة بصيراً بالحديث جداً ، فهماً فيه ، كان إنما حَلَّفه لأنه كان يُنكر هذا الحديث ، حكمٌ من الأحكام عن رسول الله ﷺ لم يشاركه أحد ، لم يروه عن ابن عمر أحد سواه علمنا »[(٢)] .

تقدم أن شعبة كان يهاب من تفرد إسماعيل بن رجاء بحديث فيه حكم

(١) تقدم الكلام عليه في نصوص أحمد آنفاً (النص الأول) .

(٢) مقدمة الجرح والتعديل (١/ ١٧٠) .

من الأحكام[١] ، مما يدل على أنه لم يكن يتعامل مع بعض التفردات بحسن ظن ويقبلها مطلقاً كما يفعل كثير من المتأخرين .

٣- أليس من الوجاهة إذا رأينا تفرداً لراوٍ « صدوق » عن شيخ له أصحاب كثر وتلامذة ملازمون له ؛ أن نتساءل : أين كان الحفاظ عن ذلك الحديث حتى يتفرد به ذاك الرواي؟

وقد لهج بذلك كبار الأئمة في العديد من الأحاديث كقول الإمام مالك منكراً على عبدالرحمن بن أبي الزناد لما حدث عن أبيه بكتاب (الفقهاء السبعة) : « أين كنا نحن من هذا ؟! »[٢] .

وكقول شعبة : « لم يجيء بالرخصة في نبيذ الجر : ابنُ عمر وابن عباس اللذان بحثا حديث رسول الله ﷺ ، ولكن جاء به ابن بريدة من خراسان !! »[٣] .

وكقول ابن معين : « لو كان هذا هكذا ؛ لحدَّث به الناس جميعاً عن

---

(١) تقدم في نصوص أبي حاتم آنفاً (النص الثاني) .

(٢) سير أعلام النبلاء (٨/ ١٦٩) .

(٣) مسائل أحمد لأبي داود (ص٢٨٩) . وهو هنا لا ينكر تفرد الصحابي ولكن يُنكر مخرج الحديث كأنه يقول : أين أهل المدينة ومكة عن هذا لينفرد به أهل خراسان !!

سفيان ولكنه حديث منكر »[١] وهذا في حق حديث تفرد به يحيى بن آدم وهو من الثقات عن الثوري .

وكقول الإمام أحمد : « أصحاب أبي هريرة المعروفون ليس هذا عندهم »[٢] .

وكقول أبي حاتم الرازي : « أين كان الثوري وشعبة عن هذا الحديث؟ »[٣] .

وكقوله : « أين أصحاب أيمن بن نابل عن هذا الحديث؟ »[٤] .

وكقولـه : « وقد روى عن سهيل -بن أبي صالح- جماعة كثيرة ، ليس عند أحدٍ منهم هذا الحديث . . . لا أدري لهذا الحديث أصلاً عن أبي هريرة أعتبر به ، وهذا أصل من الأصول لم يُتابع عليه ربيعة »[٥] .

وكقولـه : « فلو أن هذا الحديث عن الحُر - بن الصيَّاح- كان أول ما

---

(١) التاريخ لابن معين (٣/ ٣٤٦) .

(٢) المنتخب من علل الخلال (ق٩٤/أ) .

(٣) العلل لابن أبي حاتم (١/ ٩٢) .

(٤) المرجع السابق (١/ ٢٩٦) .

(٥) المرجع السابق (١/ ٤٦٣) .

يُسأل عنه ، فأين كان هؤلاء الحفاظ عنه؟ »[(١)] أي وإذا سئل عنه انتشر وتعددت رواته .

وكقولــه : « ولو كان هذا الحديث عند شعبة ، كان أول ما يُسأل عنه »[(٢)] .

وكقول ابن عدي في حديث أنكره : « وأصحاب منصور بن زاذان : صاحبه المختص فيه هُشيم بن بَشير لأنه من أهل بلده ، وبعده أبو عوانة ، وغيرهما ممن روى عن منصور بن زاذان ، وليس عند هُشيم وأبي عوانة هذا الحديث لا موصولاً ولا مرسلاً »[(٣)] .

وكقـول ابن القيم : « والذي يدل على بطلان هذا الحديث أنه لو كان عند عمرو بن دينار عن ابن عمر ؛ لكان معروفاً عند أصحاب عمرو ، مثل قتادة وأيوب وشعبة والسفيانين والحمادين ومالك بن أنس ... وأيضاً فعمرو بن دينار حديثه محفوظ مضبوط يُجمع وكان الأئمة يسرعون إلى سماعه منه وحفظه وجمعه . . »[(٤)] .

(١) المرجع السابق (١/ ٣٩٢) .

(٢) المرجع السابق (٢/ ٤٠٠-٤٠١) .

(٣) الكامل (٣/ ١٠٢٨) .

(٤) الفروسية (ص٧٨) .

وكقولــه أيضاً : « وقال بعض الحفاظ : بعيدٌ جداً أن يكون الحديث عن الزهري عن سعيد بن المسيب عن أبي هريرة مرفوعاً ، ثم لا يرويه واحد من أصحابه الملازمين له ، المختصين به ، الذين يحفظون حديثه حفظاً ، وهم أعلم الناس بحديثه »[١] .

وكقوله أيضاً : « فأين نافع وسالم وأيوب وسعيد بن جبير؟ وأين أهل المدينة وعلماؤهم عن هذه السنة التي مخرجها من عندهم ، وهم إليها أحوج الخلق لعزة الماء عندهم ، ومن البعيد جداً أن تكون هذه السنة عند ابن عمر ، وتخفى على علماء أصحابه وأهل بلدته ، لا يذهب إليها أحد منهم ، ولا يروونها ويديرونها بينهم ! »[٢] .

وكقول ابن رجب:«وأين كان أصحاب عبدالوهاب الثقفي، وأصحاب ابن سيرين عن هذا الحديث حتى ينفرد به نُعيم -بن حماد- »[٣] .

وكقــول المعلمي اليماني : « وهذا الحديث في حكم مختلف فيه تعم به البلوى ، وعطاء إمام جليل فقيه معمر ، وكان بمكة حيث ينتابها أهل

---

(١) الفروسية (ص٥٨) .

(٢) تهذيب مختصر أبي داود (١/ ٦٢) وهذا الكلام لا يتبناه ابن القيم إنما ذكره على سبيل المناظرة بين رأيين .

(٣) جامع العلوم والحكم (ص٣٣٩) .

العلم من جميع الأقطار ، ولـــه أصحاب أئمة حفاظ فقهاء ، كانوا أعلم به وألزم له من أيوب بن موسى وعمرو بن شعيب ، فلو كان عنده هذا الحديث عن ابن عباس لما فاتهم »[١] .

وكقوله أيضاً : « وقد كان لابن عباس أصحاب حفاظ فقهاء ، كانوا ألزم له وأعلم به من عطاء ، ولم يرو أحد منهم عنه في هذا الباب شيئاً »[٢].

٤- من كان له معرفة واسعة وحسنة بمداخل الأوهام على الرواة غير المتقنين وهي كثيرة جداً سيزداد شكه في التفرد غير المحتمل من راوٍ عُلم أنه يخطيء خطأ ليس بالقليل النادر .

من ذلك أن كثيراً من الرواة لم يكونوا يكتبون في مجلس التحديث عن شيخهم ، كما قال الإمام الترمذي : « وأكثر من مضى من أهل العلم كانوا لا يكتبون ، ومن كتب منهم إنما يكتب بعد السماع »[٣] .

ويقول الميموني : « سئل أحمد عن الحكم بن عطية فقال : لا أعلم إلا خيراً . فقال له رجل : حدثني فلان عنه عن ثابت عن أنس قال : « كان مهر أم سلمة متاعاً قيمته عشرة دراهم » .

---

(١) التنكيل (٢/ ١١١) .

(٢) التنكيل (٢/ ١١٢) .

(٣) العلل الصغير (٥/ ٧٤٦) .

فأقبل أبو عبدالله يتعجب ، وقال : هؤلاء الشيوخ لم يكونوا يكتبون ، وإنها كانوا يحفظون ، ونُسِبوا إلى الــوهم ، أحدهم يسمع الشيء فيتوهم فيه »[١] .

وقال البيهقي : « وقد يَزِل الصدوق فيما يكتبه ، فيدخل له حديث في حديث ، فيصير حديث رُوي بإسناد ضعيف مركباً على إسنادٍ صحيح ، وقد يزل القلم ، ويخطيء السمع ، ويخون الحفظ ، فيروي الشاذ من الحديث من غير قصد »[٢] .

ولا تكاد تحصى النصوص التي يقول فيها أئمة النقد : فلان دخل له حديث في حديث [٣] كأن يكتب إسناد حديث ثم يكتب متناً بإسناد آخر ، فيصبح الحديث لا يُعرف [٤] .

كما أن بعض النقاد فسَّر سبب خطأ بعض الرواة بأنه قد « شُبِّه له »[٥] ،

---

(١) التهذيب (٢/ ٤٣٦) .

(٢) معرفة السنن (١/ ١٤٤) .

(٣) انظر : العلل برواية عبدالله (١/ ٥٥٦) ، والعلل للرازي (١/ ٤١ ، ٧٧ ، ٨٤ ، ٩١ ، ٩٦ ، ١١٨) ، (٢/ ١٣٢ ، ١٤٧ ، ٢٨٤/ ٣٠١) .

(٤) انظر : تعليلاً مفسراً للدار قطني عن كيفية دخول حديث في حديث - سؤالات السلمي (ص٢٩٤-٢٩٥) .

(٥) الجرح والتعديل (٩/ ٣٢٠) ، والعلل برواية عبدالله (٣/ ٢٣) .

كما قيل لابن معين: « كيف يحدث ثقة بباطل؟ قال: شُبه له »[١] . أي يُخيل له الشيء فيحدث به[٢] .

وفَسَّر بعضهم سبب الخطأ أحياناً بسبق اللسان، كما قال الإمام أحمد في حديث أخطأ فيه شَريك: « لعل شريكاً سبقه لسانه »[٣] ، وكما قال البزار في حديث أخطأ فيه أحد الثقات: « وإنما كان سبقه لسانه عندنا »[٤] .

ويقع الخطأ أحياناً أن يحدث الراوي الصدوق بحديث ليس من حديثه نسياناً منه، كما قال ابن معين لعلي بن عاصم وهو من أهل الصدق: « ليس هذا من حديثك. فقال علي: فأكذب ؟! [فقال يحيى]: فاستحييت منه، وقلتُ: ذوكرتَ به فوقع في قلبك، فظننت أنك سمعته ولم تسمعه، وليس من حديثك »[٥] .

وقال عبدالرحمن بن مهدي لأبي عوانة أحد مشاهير الثقات: « هذا ليس من حديثك؟ فقال: من أين أُتيت ؟ فقال ابن مهدي: ذوكرتَ به

(١) تاريخ بغداد (١٣/ ٣٠٧) .

(٢) الضعفاء لأبي زرعة (ص٤٤٢) .

(٣) طبقات الحنابلة (١/ ٢٨٧) .

(٤) كشف الأستار (٢/ ٢٢) .

(٥) الضعفاء لأبي زرعة (ص٣٩٦) .

وأنت شاب ، فظننت أنك سمعته »(١) .

والمذاكرة كانت منتشرة جداً عند المحدثين ، وربما تذاكروا على أبواب المحدثين قبل دخولهم للسماع ، وكانوا يتذاكرون أبواب الفقه أو مرويات أحد الرواة ، أو يسأل أحدهم الآخر : ماذا تحفظ في كذا وكذا ... إلخ . وعلى هذا فربما يكون سبب بعض التفردات غير المحتملة ما علق في ذاكرة الراوي من إحدى مذاكراته .

ويقع الخطأ أحياناً بسبب الكتب إما بسبب الورَّاق (٢) كما قال يحيى بن عبدك لما بعث إليه أبو زرعة الرازي برسالة ينبهه فيها على خطأ له فقال : « لا جزى الله الوراق عني خيراً ، أدخل لي أحاديث المعلى بن أسد في أحاديث مُسدَّر ، ولم أميزها منذ عشرين سنة ، حتى ورد كتابك ، وأنا أرجع عنه »(٣) .

وإما بسبب عدم إعجام كلمات الكتاب فيقع التصحيف كما وقع من

---

(١) تهذيب الكمال (١٧/ ٤٤٠) ببعض التصرف .

(٢) اسم مهنة يعهد للقائم بها ترتيب كتب المحدث ، وتطلق أحياناً على من يبيع الكتب وينسخها بالأجرة .

(٣) الضعفاء لأبي زرعة (ص٥٨٠) .

بعضهم تصحيف « السبيعي » إلى « الشعبي »[١] .

وإما بانتقال النظر كما حدث للإمام علي بن المديني في حديث أنكره عليه شيخه عبدالرحمن بن مهدي ، فلما رجع إلى بيته كما يقول : « نظرتُ فإذا قبله حـديث في هذه المسألة ، وبعده : عبدالمؤمن رأيتُ سعيداً يتكلم في الطواف » وكان وهمه أنه قال : « رأيت سعيداً يشرب في الطواف » والصواب يتكلم[٢] .

وإما أن يحدث من كتب غيره فيخطئ بسبب ذلك[٣] ، وإما أن يقرأ في كتابٍ لم يسمعه فيعلق بقلبه ما ليس من حديثه[٤] ، وإما أن تشتبه عليه كتبه وتختلط فلا يميز ما سمعه من ذلك الشيخ عن ما سمعه من آخر ، كما وقع لأبي اليمان الحكم بن نافع أحد الثقات ؛ فقد روى حديثاً أنكره عليه النقاد ، وأبان الإمام أحمد عن كيفية وقوعه في الخطأ حيث قال : « كان كتاب شعيب عن ابن أبي حسين ملصقاً بكتاب الزهري »[٥] ، وقال أبو

---

(١) تاريخ ابن معين (٢/ ٣٢-٣٣) .

(٢) المعرفة والتاريخ (١/ ٧١٤-٧١٥) .

(٣) التهذيب (٢/ ٣٥٤) .

(٤) شرح علل الترمذي (١/ ٢٨٣) .

(٥) التهذيب (٢/ ٤٤٢-٤٤٣) .

اليمان : « الحديث حديث الزهري والذي حدثتكم عن ابن أبي حسين غلطت فيه بورقة قلبتها »[١] .

وأحياناً يكون الخطأ برفع المتن الموقوف على صحابي إلى رسول الله ﷺ .

وأحياناً يكون الخطأ بسبب بُعد الراوي عن مكان الشيخ أثناء السماع ، كما حدث ليزيد بن هارون في إسناد أخطأ فيه من حديث شعبة ، وقال مبيناً سبب خطئه : « لقد سمعته من شعبة ببغداد ، وكنتُ في آخر الناس ، وأنا أشك فيه منذ سمعته »[٢] .

ومداخل الوهم كثيرة جداً يصعب حصرها ، ويخشى على الصدوق إذا تفرد بها لا يُحتمل أن يكون وقع في شيء من ذلك ، لا سيما مع وجود الأخطاء في مروياته ، فكيف إذا كان معتمداً على حفظه وليس له كتاب ، والحفظ خوّان كما يقال ؟!

والتفرد مشعر باحتمال وجود خطأ ، بدليل أن الإمام مالك ـ وهو من كبار المتقنين - لما قيل له في حديث تفرد به : « لا يرويه غيرك . فقال : لو علمتُ هذا ما حدثت به »[٣] .

(١) التهذيب (٢/ ٤٤٢- ٤٤٣) .

(٢) العلل برواية عبدالله (١/ ٥٢٧) .

(٣) التعديل والتجريح (١/ ٣٠٠) .

ومن ذلك قول أحد الرواة بعد أن روى حديثاً قال : « هذا خطأ ، ولم أر أحداً تابعني عليه »[١] .

٥- هذا الرأي هو الأحوط ، وعلم الحديث قائم على الاحتياط ، كما قال أحد كبار أئمة النقد وهو الإمام عبدالرحمن بن مهدي : « خصلتان لا يستقيم فيهما حسن الظن ، الحكم والحديث »[٢] .

ويقول ابن القطان الفاسي : « وأهل هذه الصناعة أعني المحدثين بنوها على الاحتياط ، حتى صدق ما قيل فيهم : لا يخف على المحدث أن يقبل الضعيف ، وخَفَّ عليه أن يترك من الصحيح ، وبذلك حفظت الشريعة لما أراد الله عز وجل حفظها »[٣] .

فالقول بالتوقف في تفرد الصدوق غير المحتمل موافق لهذا الأصل العظيم الذي هو عماد علم الحديث ، وعماد منهج كبار أئمة النقد ، وحديث رسول الله ﷺ أولى الأمور بالاحتياط .

---

(١) طبقات المحدثين بأصبهان (٤/ ٢٣٥) .

(٢) الضعفاء للعقيلي (١/ ٩) .

(٣) النظر في أحكام النظر (ص٣٥) .

المطلب الثالث

الموازنة بين الرأيين والترجيح

بالنظر إلى أدلة الفريقين ترجح لدي قوة أدلة الفريق الثاني ؛ ولأنه مذهب كثير من قدماء النقاد، كما أن أدلة الفريق الأول لا تخلو من نظر .

فالدليل الأول فحواه مساواة الصدوق بالثقة ، وهذا خلاف ما استقر عليه عرف المحدثين وجرى عليه عملهم ، وقد صرح ابن مهدي وابن أبي حاتم والحاكم - كما تقدم في المبحث الأول - أن الصدوق أنزل رتبة من الثقة ، ولابد لهذا التفريق في المراتب من ثمرة عملية كما ورد في الدليل الأول لأصحاب الرأي الثاني .

ولا حجة لهم في كلام البخاري عن قبول خبر الآحاد لأن الحافظ ابن حجر بين مراد الإمام رحمه الله فقال : « وقصد الترجمة الرد به على من يقول: إن الخبر لا يحتج به إلا إذا رواه أكثر من شخص واحد حتى يصير كالشهادة ، ويلزم منه الرد على من شرط أربعة أو أكثر »(١) .

فالمقصود أن خبر الآحاد حجة وهذا لا خلاف فيه بين المحدثين .

أما الدليل الثاني : فيصلح للرد على من رد كل ما تفرد به الصدوق ،

---

(١) فتح الباري (١٣/ ٢٤٦) .

وهذا ما لا نقول به ، بل حُدد التوقف في تفرده غير المحتمل فقط ، ومعنى هذا أنه مقبول فيما تفرد به وكان محتملاً ؛ أخذاً بأن الاستقامة غالبة على مروياته والحكم للأغلب .

وأما إذا بان لنا أن التفرد غير محتمل ، فإن الثقة بذلك التفرد تضعف ، ويقوى احتمال الخطأ ويتوجه القول : أين كان الحفاظ عن ذلك الحديث؟!

أما الدليل الثالث : فالجمهور احتجوا بتفرد الصدوق المحتمل هذا لا نخالف فيه ، والقول باحتجاجهم بالحسن لذاته هذا صحيح ولكن لا نسلم أن تفرد الصدوق غير المحتمل من الحسن ، لأن من توقف فيه أو أنكر لم يعده حسناً ، أما من قبل تفرده فهو حسن عنده ، ولا يلزم من تحسينه لذلك أن يكون حسناً عند من لا يحتج بالتفرد غير المحتمل .

أما الدليل الرابع : فلا نزاع في أن تفرد الثقة الضابط مقبول ومحتمل منه إذا سلم من قادح معتبر ، ولا يصح قياس الصدوق على الثقة في ذلك ؛ لما تقدم في الرد على الدليل الأول .

أما الدليل الخامس : فهو لا يخلو من قوة ووجاهة ، ولكنه قد يصدق على بعض الحالات ، وأما في حالات أخرى فيصعب قبوله ، فمثلاً المحدث الذي له طلاب كثر ملازمون له فمن أين يمكن لراو صدوق سمع منه عدة مجالس أن يتفرد عن أولئك الرواة بحديث؟!

ثم هل أحاديث الأحكام المرفوعة والأحاديث الأصول يمكن إخفاؤها عن الأقران؟!

إنما يصدق ذلك على أحاديث غير مرفوعة أو على أحاديث في الفضائل والرقائق ونحو ذلك . ويصدق كذلك على مشايخ تكون شهرتهم غير واسعة أو ليسوا بمعروفين جداً بحيث يسهل إخفاء أمرهم عن الأقران ، ولأن هذه الأمور ممكنة فلم نهمل هذا الدليل مطلقاً بل نأخذ به . ولذا قلنا: إن التفرد المحتمل من الصدوق مقبول ، ويكون كذلك إذا انطبق عليه ما ذكرنا آنفاً أنه يصدق في بعض الأمور .

وقبل الخوض في الأسباب التي دعتني لترجيح الرأي القائل بالتوقف في حديث الصدوق إذا كان تفرده لا يحتمل ، يستحسن أن أعرض تحريراً بمحل النزاع يلخص ما سبق .

فأقول : إن تفرد الثقة الضابط مقبول مطلقاً عند أغلبية النقاد إلا في حالات ثلاث تقدم ذكرها في نصوص الإمام أحمد (١) ، وهذا بعكس ما ذكره الحافظ ابن رجب ، وقد ناقشته رحمه الله مع عِظم محبتي له وإجلالي لعلمه وفضله فيما تقدم أثناء الكلام على النصوص التطبيقية للإمامين يحيى

---

(١) انظر : (النص السادس) .

ابن سعيد القطان وأحمد بن حنبل .

وقبول تفرد الثقة الضابط هو الذي عليه العمل والمتسق مع منهج المحدثين العام ، يقول الإمام الشافعي : « وكلاً قد رأيته استعمل الحديث المنفرد » يعني فقهاء الأمصار في المدينة والعراق وغيرهما .

ويقول ابن القيم في الرد على من لم يحتج بتفرد الثقة : « إن هذا القول لا يمكن أحداً من أهل العلم ولا من الأئمة ، ولا من أتباعهم طَرْده ، ولو طردوه لبطل كثير من أقوالهم وفتاويهم »(١) . وهذا صحيح بلا أدنى ريب.

ويقول الذهبي : « الثقة الحافظ إذا انفرد بأحاديث كان أرفع له ، وأكمل لرتبته ، وأدل على اعتنائه بعلم الأثر ، وضبطه دون أقرانه لأشياء ما عرفوها ، اللهم إلا أن يتبين غلطه ووهمه في الشيء فيعرف ذلك ، فانظر أول شيء إلى أصحاب رسول الله ﷺ الكبار والصغار ، ما فيهم أحد إلا وقد انفرد بسُنة ، فيقال له : هذا الحديث لا يتابع عليه؟! وكذلك التابعون كل واحد عنده ما ليس عند الآخر من العلم »(٢) .

---

(١) إغاثة اللهفان (١/ ٢٩٦) .

(٢) الميزان (٣/ ١٤٠) .

ويقول أيضاً : « هكذا سائر الثقات ينفردون »(١) .

وما قاله الذهبي صحيح ، لأن الحفاظ المكثرين المعروفين بسعة مروياتهم تقع التفردات في أحاديثهم خاصة قبل انتشار التدوين انتشاراً عاماً ، ومثالاً على ذلك قول الإمام علي بن المديني الذي يقول فيه : « نظرنا فإذا يحيى بن سعيد - الأنصاري - يروي عن سعيد بن المسيب ما ليس يروي أحد مثلها ، ونظرنا فإذا الزهري يروي عن سعيد بن المسيب شيئاً لم يروه أحد ، ونظرنا فـإذا قتادة يروي عن سعيد بن المسيب شيئاً لم يروه أحد »(٢) .

وكل هؤلاء الثلاثة من كبار الحفاظ .

وقال الإمام أحمد : « حَدَّث عبدالرزاق عن معمر أحاديث لم يسمعها ابن المبارك ، وحَدَّث ابن المبارك أيضاً بشيء لم يسمعه عبدالرزاق »(٣) .

وقال عبدالرزاق لعلي بن المديني حين ودعه : « إذا ورد حديث عني لا تعرفه فلا تنكر ، فإنه ربما لم أحدثك به »(٤) .

---

(١) المرجع السابق (٢/ ٣٠٦) .

(٢) سؤالات ابن أبي شيبة (ص٨٣-٨٤) .

(٣) مسائل ابن هانيء (٢/ ١٩٤) .

(٤) الجامع لأخلاق الراوي (٢/ ٢٠٩) .

وقال علي بن المديني : « ولا ينكر لرجلٍ سمع من رجلٍ ألفاً أو ألفين أن يجيء بحديث غريب »[١] .

ولما أنكر الناس حديثاً لابن جريج عن الحسن البصري قال : « ما ينكرون عليَّ فيه؟! لزمت عطاء عشرين سنة ربما حدثني عنه الرجل بالشيء الذي لم أسمعه منه »[٢] .

فقبول تفرد الثقة الضابط هو المتعين لما تقدم .

وأما تفرد الصدوق ففيه اختلاف ، فبعض النقاد كأبي حاتم الرازي فيما ظهر لي من تصرفاته أن الأصل عنده - غالباً - عدم الاحتجاج بتفرد الصدوق إلا إذا ترجح له أنه تفرد محتمل ، وقد سبق أن نقلنا العديد من النصوص التي يقول فيها : « صدوق ولا يحتج به » ، لا بأس به ولا يحتج به . . . إلخ .

النقاد - الذين وقفت على كلام لهم - يبدو أن الأصل عندهم قبول تفرد الصدوق إلا إذا ثبت أنه تفرد بما لا يحتمل لمثله .

وأما المتأخرون وبعض المتقدمين فيقبلون تفرد الصدوق مطلقاً إلا إذا خالف من هو أولى منه .

---

(١) تاريخ بغداد (٩/ ٢٩٧) .

(٢) الجامع لأخلاق الراوي (٢/ ٩٦) .

فمسألة تفرد الصدوق هل يقبل أم يتوقف فيه خلافية حتى عند المتقدمين ، وخير مثال على ذلك موقف بعض كبار النقاد من تفرد محمد بن إسحاق ، فقد صرَّح الإمام أحمد بن حنبل [١] والإمام يحيى بن معين [٢] والإمام أبو زرعة الرازي [٣] بعدم الاحتجاج بما يتفرد به في الأحكام والفرائض ، وأما علي بن المديني [٤] والبخاري [٥] فقبلوه .

ومثال آخر : قال ابن أبي حاتم : « سألت أبا زرعة عن حديث خالد بن سلمة عن البهي عن عروة عن عائشة قالت : « كان النبي ﷺ يذكر الله على كل أحيانه » .

فقال : ليس بذاك ، هو حديث لا يروى إلا من هذا الوجه .

فذكرتُ قول أبي زرعة لأبي رحمه الله فقال : الذي أرى أن يذكر الله على كل حال على الكنيف وغيره على هذا الحديث »[٦] .

---

(١) تاريخ بغداد (١/ ٢٣٠) .

(٢) الجرح والتعديل (٧/ ١٩٤) .

(٣) النبلاء (١٣/ ٨٠) وعبارته : « إذا انفرد ابن إسحاق بالحديث لا يكون حجة » .

(٤) انظر : الفصل الرابع المتقدم .

(٥) انظر : ما تقدم في المطلب الأول عن ميل البخاري لقبول بعض تفردات من هو في مرتبة (صدوق) .

(٦) العلل لابن أبي حاتم (١/ ٥١) .

فرده أبو زرعة للتفرد ، وقبله أبو حاتم لأنه محتمل عنده ، وقد صححه البخاري خارج صحيحه [١] ، وصححه أيضاً الإمام مسلم [٢] ، فهذا مثال واضح في اختلاف المتقدمين .

وفيما سبق من نصوص القطان وقع خلاف من المتقدمين في ذلك كحديث : « عرفة كلها موقف » ، وكذلك في نصوص الإمام أحمد كحديث صلاة الاستخارة استنكره أحمد وقبله البخاري إلى غير ذلك من أمثلة عديدة تدل أنها مسألة خلافية .

وأما الراجح في شأن تفرد الصدوق ، فهو قبوله حين يكون محتملاً ، والتوقف فيه حين يكون غير محتمل ، ورده حين يخالف .

وهذا هو رأي الإمام الذهبي فقد قال في تعريف الشاذ : « هو ما خالف راويه الثقات ، أو ما انفرد به من لا يحتمل حاله قبول تفرده »[٣] .

وقال في تعريف المنكر : « وهو ما انفرد الراوي الضعيف به ، وقد يُعدُّ مُفرد الصدوق منكراً »[٤] .

---

(١) العلل الكبير (٢/ ٩٠٥) تحقيق حمزة ديب .

(٢) صحيح مسلم (٣٧٣) عن خالد بن سلمة به .

(٣) الموقظة (ص٤٢) .

(٤) المرجع السابق .

وقال : « فمثل يحيى القطان يقال فيه : إمام ، وحجة ، وثبت وجِهْبِذ ، وثقة ثقة ، ثم ثقة حافظ ، ثم ثقة متقن ، ثم ثقة عارف ، وحافظ صدوق ، ونحو ذلك .

فهؤلاء الحفاظ الثقات ، إذا انفرد الرجل منهم من التابعين فحديثه صحيح ، وإن كان من الأتباع قيل : صحيح غريب ، وإن كان من أصحاب الأتباع قيل : غريب فرد[١] .

ويندر تفردهم ، فتجد الإمام منهم عنده مائتا ألف حديث لا يكاد ينفرد بحديثين ، ثلاثة .

ومن كان بعدهم فأين ما ينفرد به [٢] ؟ ما علمته ، وقد يوجد!

ثم ننتقل إلى اليقظ الثقة المتوسط المعرفة والطلب ، فهو الذي يُطلق عليه أنه ثقة ، وهم جمهور رجال (الصحيحين) ، فتابعيهم إذا انفرد بالمتن خُرِّج حديثه ذلك في (الصحاح) .

وقد يتوقف كثير من النقاد في إطلاق الغرابة مع الصحة في حديث أتباع الثقات ، وقد يوجد بعض ذلك في(الصحاح)دون بعض .

وقد يُسمي جماعة من الحفاظ الحديثَ الذي ينفرد به مثل هُشيم ،

(١) لاحظ أنه لم يقل : صحيح ، مما يعني تردداً في قبول تفرد متأخر الطبقة وإن كان ثقة .

(٢) بعد انتشار تدوين السنة وظهور دواوين موسوعية لجمعها كمسند أحمد وغيره .

وحفص بن غياث: منكراً.

فإن كان المنفرد من طبقة مشيخة الأئمة أطلقوا النكارة على ما انفرد به، مثل عثمان بن أبي شيبة، وأبي سلمة التبُوذكي وقالوا: منكر...

وليس من حد الثقة أنه لا يغلط ولا يخطئ، فمن الذي يسلم من ذلك غير المعصوم الذي لا يُقر على خطأ»(١).

وفي هذا النص إيضاح جلي إلى أهمية طبقات المنفردين.

وقال الذهبي أيضاً: «فأما من وثق ومثل الإمام أحمد يتوقف فيه، ومثل أبي حاتم يقول: صالح الحديث، فلا نرقيه إلى رتبة الثقة، فتفرد مثل هذا يعد منكراً»(٢).

وقال: «عبدالرزاق راوية الإسلام، وهو صدوق في نفسه، وحديثه محتج به في الصحاح، ولكن ما هو ممن إذا تفرد بشيء عُدَّ صحيحاً غريباً، بل إذا تفرد بشيء عُدَّ منكراً»(٣).

وقال في تفرد أسامة بن زيد الليثي وابن إسحاق عن عمرو بن شعيب:

---

(١) الموقظة (ص٧٦-٧٨).

(٢) الميزان (١/ ٣٦٥).

(٣) تاريخ الإسلام [٢١١-٢٢٠هـ] (ص٢٦٢).

« ففي النفس منه ، والأولى أن لا يحتج به »[١] ، مع أن حديثهما حسن عند المتأخرين .

وقال في محمد بن إسحاق : « فالذي يظهر أن ابن إسحاق حسن الحديث ، صالح الحال ، صدوق ، وما انفرد به ففيه نكارة ، فإن في حفظه شيئاً ، وقد احتج به أئمة »[٢] ، وله رحمه الله نصوص أخرى مشابهة وتطبيقات لما حرره آنفاً[٣] .

وممن تابع الذهبي على بعض أقواله في تفرد الصدوق : العلامة المحقق عبدالرحمن المعلمي اليماني فقد ذكر كلامه في ابن إسحاق وارتضاه على أنه التحقيق ، واحتج به في الحكم على تفرد لابن إسحاق بأنه منكر[٤] .

كما أنه ذكر « التفرد الذي لا يحتمل »بوصفه أحد القوادح في السند الموثق الرجال[٥] ، ورجح أن تفرد « صدوق يهم » لا يحتج به[٦] .

---

(١) النبلاء (٥/ ١٧٧) .

(٢) الميزان (٣/ ٤٧٥) .

(٣) النبلاء (٥/ ١٨٤) ، (٤/ ٣٣) ، والميزان (٢/ ٤٠٠ ، ٤٤٢) ، وفي رده على ابن القطان (ص١٠١ ، ١٢٠ ، ١٢١) .

(٤) عمارة القبور (ص٣٢) .

(٥) الأنوار الكاشفة (ص١٩) .

(٦) المرجع السابق (ص٢٩٥) .

وترجيحنا لهذا الرأي للأمور التالية :

١- قوة أدلته كما تقدم .

٢- توسطه وبُعده عن الغلو ، مع عدم إغفال موجبات الاحتياط المعتدل ، فلا يساوي مفرد الصدوق بمفرد الثقة مطلقاً ، ولا يساوى بما رواه الضعيف فلا يقبل من مروياته إلا ما اعتضد بعاضد ، بل ينظر في تفرده بحسب القرائن .

فإن كان محتملاً قُبِل ولو لم يعتضد ، وإن كان غير محتمل توقف فيه ولو لم يخالف .

٣- لأنه مذهب كثير من كبار النقاد خاصة من جمع منهم بين الاعتدال في الجرح والتعديل والفقه كالإمام أحمد ، فمذهبه في ذلك حري بالقبول ؛ لأنه من المعتدلين في النقد ومن كبار الفقهاء أيضاً .

ومنهج الإمام أحمد في ذلك قائم على الانتقاء من حديث من يُحسن المتأخرون حديثهم .

فمثلاً قال في عمرو بن شعيب : « أصحاب الحديث إذا شاءوا احتجوا به ، وإذا شاءوا تركوه »[١] .

(١) سؤالات أبي داود (ص٢٣٠) .

وقد احتج ببعض حديثه الذي تفرد به [١] ، ولم يحتج ببعضه [٢] .

ومع تصريحه بعدم الاحتجاج بتفرد ابن إسحاق إلا أنه - في رواية عنه- قَبل حديثاً قد تفرد به ، وقال : « أذهب إليه ليس يدفعه شيء ، وإن كان حديثاً واحداً »[٣] ، وقال : « لا أعلم شيئاً يخالفه »[٤] . وقد احتج ببهز بن حكيم في حديث [٥] ، وتوقف عن ذلك في حديث آخر [٦] .

ومذهب الانتقاء هو منهج الإمام عبدالرحمن بن مهدي وهو من المعتدلين أيضاً ، فقد حدثه تلميذه عمرو بن علي الفلاس بحديث فيه عبدالله بن عثمان بن خثيم -وحديثه حسن عند المتأخرين - فقال له :

---

(١) مسائل ابن هانيء (٢/ ٩٠) والتمهيد (٢٢/ ٣١٢) في مضاعفة الغرامة على من سرق دون النصاب فدرئ عنه الحد .

(٢) المغني (١/ ١٨٢) لم يحتج بحديث عمرو في أن المرأة إذا مست فرجها ينتقض وضوؤها ، والمغني (٣/ ١١) لم يأخذ بحديث عمرو في زكاة الحلي ورجح عليه قول خمسة من الصحابة أن لا زكاة في الحلي .

(٣) المغني (٢/ ٨٧) حديث نضح المذي إذا أصاب الثوب ، وفي روايات أخرى لم يحتج بالحديث لتفرد ابن إسحاق به - انظر : مسائل صالح (٣/ ٤٨) ، والمغني (٢/ ٨٧) .

(٤) انظر : الفصل الرابع .

(٥) المغني (٢/ ٥٧٣) حديث : « إنا آخذوها وشطر ماله . . . » .

(٦) الميزان (٢/ ٤٥٩) .

« أنت من هذا الضرب ؟! » منكراً عليه ، قال الفلاس : « وكان عبدالرحمن يحدثنا عن الرجل بالحديث ، ولا يحدث بحديثه كله »(١) .

وقال ابن مهدي أيضاً : « اثنان إذا كتبت حديثهما هكذا رأيت فيه ، وإذا انتقيتها كانت حساناً : معمر وحماد بن سلمة » .

وختاماً لابد من توضيح لمعنى « التفرد غير المحتمل » ، فمتى يكون التفرد لا يحتمل؟

هناك أسباب عديدة وقرائن متنوعة تجعل التفرد من « الصدوق » ومن في حكمه غير محتمل ، ومن أهم هذه الأمور على سبيل المثال لا الحصر :

١ - إذا تفرد « الصدوق » بحديث عن حافظ له تلامذة كثر ، وبعضهم مختص به وملازم له ، فحينها يكون التفرد غالباً لا يحتمل .

قال الإمام مسلم : « فأما من تراه يعمد لمثل الزهري في جلالته وكثرة أصحابه الحفاظ المتقنين لحديثه وحديث غيره ، أو لمثل هشام بن عروة ، وحديثهما عند أهل العلم مبسوط مشترك . قد نقل أصحابهما عنهما حديثهما على الاتفاق منهم في أكثر ، فيروي عنهما أو عن أحدهما العدد من الحديث ، مما لا يعرفه أحد من أصحابهما وليس ممن قد شاركهم

(١) المعرفة والتاريخ (٣/ ١٥٧) .

في الصحيح مما عندهم ، فغير جائز قبول حديث هذا الضرب من الناس »[١].

وقد طبق مسلم ذلك كما في قوله : « فأما رواية المعافى بن عمران عن أفلح عن القاسم عن عائشة فليس بمستفيض عن المعافى ، إنما رواه هشام ابن بَهْرام [٢] وهو شيخ من الشيوخ ، ولا يقر الحديث بمثله إذا تفرد »[٣] .

وقد تقدم في أدلة الرأي الثاني بعض النصوص المؤيدة لما هنا .

٢- إذا تفرد الصدوق بأصل أو حكم من الأحكام المهمة ولم يشاركه فيه أحد ؛ فمن الوجاهة أن نتساءل أين كان حفاظ الأمة المعاصرين له عن هذا الحديث؟!

وقد تقدم قول شعبة : « حكم من الأحكام عن رسول الله ﷺ لم يشاركه أحد »[٤] ، وكذا قول أبي حاتم بنحوه [٥] ، وقوله : « وهذا أصل من الأصول لم يُتابع عليه ربيعة »[٦] .

---

(١) مقدمة صحيح مسلم (١/ ٧) .

(٢) في التقريب « ثقة » (٧٢٨٧) .

(٣) التمييز (ص٢١٥) .

(٤) العلل لابن أبي حاتم (١/ ٩٢) .

(٥) مقدمة الجرح والتعديل (١/ ١٧٠) .

(٦) العلل لابن أبي حاتم (١/ ٤٦٤) .

وقال الجوزجاني في حديث تفرد به عاصم بن ضمرة عن « صفة تطوع رسول الله ﷺ » :

« فيا لعباد الله! أما كان ينبغي لأحد من أصحاب النبي ﷺ وأزواجه يحكي هذه الركعات إذ هم معه في دهرهم ، والحكاية عن عائشة رضي الله عنها في الاثنتي عشرة ركعة من السُنة ، وابن عمر عشر ركعات ، والعامة من الأمة أو من شاء الله قد عرفوا ركعات السُنة الاثنتي عشرة ، منها بالليل ، ومنها بالنهار .

فإن قال قائل : كم من حديث لم يروه إلا واحد؟

قيل : صدقتَ كان النبي ﷺ يجلس فيتكلم بالكلمة من الحكمة لعله لا يعود لها آخر دهره فيحفظها عنه رجل ، وهذه ركعات كما قال عاصم كان يداوم عليها فلا يشتبهان »(١) .

وقد رد الحافظ ابن حجر عليه فقال : « ولا إنكار على عاصم فيما روى ، هذه عائشة تقول لسائلها عن شيء من أحوال النبي صلى الله عليه وسلم : « سل علياً » ، فليس بعجب أن يروي الصحابي شيئاً يرويه غيره من الصحابة بخلافه ، ولاسيما التطوع »(٢) .

---

(١) أحوال الرجال (ص٤٤-٤٥) .

(٢) التهذيب (٥/ ٤٦) .

ولكن لم يجب الحافظ رحمه الله عن المداومة على تلك الركعات ، إذ يُفترض أن يشتهر ذلك للمداومة عليه ، فلما لم يحصل ذلك يصبح ما قاله الجوزجاني لا يخلو من وجاهة لاسيما وأن عاصماً متكلم في حفظه .

وقد نبَّه ابن القيم [(١)] في عدة مواضع أن الذين يعللون بالتفرد يبنون قولهم على أن المتن إذا كانت حاجة الأمة شديدة إليه وفي أمر تعم به البلوى فينبغي أن يشتهر من حديث الثقات عن ذاك الراوي المتفرد به عنه .

وقد سبق معنا قول المعلمي : « وهذا الحديث في حكمٍ مختلف فيه تعم به البلوى . . . »[(٢)] .

وليس في كلامهما موافقة لأهل الرأي في اشتراط الشهرة وتعدد رواة الحديث من الصحابة إذا كان الحديث فيما تعم به البلوى ، لأنهما لم يشترطا التعدد أصلاً ، وإنما أرادا القول بأن المتن لو كان ثابتاً لكان يجدر بأحد الثقات المتقنين أن يرويه لأهميته ، ومصدر أهميته أنه فيما تعم به البلوى ، فالفرق بين الأمرين لا يخفى .

٣- تفرد متأخر الطبقة ولو كان ثقة لا يقبل كما ذكر الذهبي فيما مضى ، وكلما تأخرت طبقة المتفرد كلما قوي احتمال رده ، خاصة بعد تدوين

---

(١) تهذيب مختصر أبي داود (١/ ٦٢) ، (٣/ ٢٢٣) .

(٢) التنكيل (٢/ ١١١) .

السنة، وبعد انتشار الاهتمام بجمعها ، ولا شك أن التفرد في عصر الرواية الشفهية قبل انتشار التدوين واشتهاره وقَبول المحدثين به بعد زمن من ممانعة الكثيرين منهم ، أقوى احتمالاً ، ولذا كان الأمر كما قال الذهبي أن تفرد التابعي مقبول ولا يُشدد فيه ، ويتدرج التشدد في التفردات كلما بعد الزمن عن عصر النبوة وتأخرت الطبقة .

وعلى هذا فقد يكون لقبول التفرد علاقة طردية مع التدوين ، ففي عصر عدم انتشار التدوين يكون التفرد محتملاً نوعاً ما ، وفي عصر انتشار التدوين وحصر الأحاديث وجمعها يكون التفرد غير محتمل ، ويقوى الحكم بعدم قبوله .

وهناك أمور أخرى غير ما سبق يُعرف بها التفرد غير المحتمل ، ولعل هذا المقام مناسب أن اقترح على من يرغب في الاستزادة أن يدرس ولا أقول يقرأ (العلل) للرازي ، و(العلل الكبير) للترمذي ، و(شرح علل الترمذي)لابن رجب ؛ لما فيها من غرر الفوائد ودرر النفائس المتعلقة بعلم العلل ، والمداومة على قراءة تلك الكتب وأمثالها تنمي لدى الباحث ملكة النقد الحديثي كما يجب أن يكون .

المبحث الثالث

تفرد الصدوق بزيادة

فيما مضى تكلمنا عن تفرد الصدوق بحديث ، وهنا سنتكلم بإيجاز عن حكم زيادة الصدوق هل تعامل كزيادة الثقة أم لا؟

وهذا المبحث ما كنا سنتطرق إليه لولا عبارة للحافظ ابن حجر موهمة إذ قال : « وزيادة راويهما ـ أي الصحيح والحسن – مقبولة ما لم تقع منافية لرواية من هو أوثق ممن لم يذكر تلك الزيادة »(١) .

والمعروف من كلام عدد من كبار الأئمة أن الزيادة إنما تقبل من الثقات الحفاظ ، كما قال الإمام مسلم : « والزيادة في الأخبار لا تلزم إلا عن الحفاظ الذين لم يعثر عليهم الوهم في حفظهم »(٢) .

وقال الترمذي : « فإذا زاد حافظ ممن يعتمد على حفظه قُبل ذلك عنه »(٣) . وقال ابن رجب : « يعني وإن كان الذي زاد ثقة لا يعتمد على حفظه لا تقبل زيادته »(٤) .

---

(١) نزهة النظر (ص٣٤) .

(٢) التمييز (ص١٨٩) .

(٣) شرح العلل (١/ ٤١٩) .

(٤) المرجع السابق .

قال ابن رجب متصلاً بكلامه السابق : « وهذا أيضاً ظاهر كلام الإمام أحمد »[١] . وقال : « فالذي يدل عليه كلام الإمام أحمد في هذا الباب أن زيادة الثقة للفظة في حديث من بين الثقات إن لم يكن مبرزاً في الحفظ والتثبت على غيره ممن لم يذكر الزيادة ولم يتابع عليها ، فلا يقبل تفرده »[٢] .

ورجح أن منهج البخاري والدارقطني في قبول الزيادة أن تكون من ثقة مبرز في الحفظ[٣] .

فعلى هذا فلا تقبل زيادة الصدوق لانحطاط مرتبته عن وصف الثقة المبرز في الحفظ ، ويتعين ذلك إذا كان المشارك له في الرواية ثقة ومع ذلك لم يذكر تلك الزيادة ، فيكون بذلك خالف من هو أوثق منه ويصح احتمال وهمه قوياً جداً .

ولا تقبل الزيادة إلا من الحافظ المتقن كما تقدم وفي المسألة تفصيل يطلب من مظانه[٤]

(١) المرجع السابق .

(٢) المرجع السابق (١/ ٤٢٣) .

(٣) المرجع السابق (١/ ٤٢٩) .

(٤) للاستزادة انظر : النكت لابن حجر (٢/ ٦٨٦-٧٠٢) ، وشرح العلل (١/ ٤١٩-٤٣٧) ، نصب الراية (١/ ٣٣٦-٣٣٧) ، وتوضيح الأفكار (٢/ ١٦-٢٤) ، وتدريب الراوي (١/ ٢٤٥-٢٤٨) .

الفصل السابع

محبة الحسن لذاته

نص كثير من العلماء على حجية الحديث الحسن عند الجمهور

فمن ذلك قول الخطابي لما عَرَّف « الحسن » : « وهو الذي يقبله أكثر العلماء ، ويستعمله عامة الفقهاء »[١] . مع وضعه له في منزلة وسطى دون الصحيح وفوق الضعيف .

وقـول ابن الجـوزي أيضاً لما عرَّفـه : « ويصلح البنـاء عليه ، والعمل به »[٢] .

وقال ابن الصلاح : « من أهل الحديث من لا يفرد نوع الحسن ويجعله مندرجاً في أنواع الصحيح ، لاندراجه في أنواع ما يُحتج به . . . »[٣] .

وقال النووي : « الحسن وإن كان دون الصحيح على ما تقدم من حَدَّيهما، فهو كالصحيح في أنه يحتج به »[٤] .

وقال شيخ الإسلام ابن تيمية : « « الحسن » يحتج به جمهور العلماء »[٥].

---

(١) معالم السنن (١/ ١١) ، أرجو التكرم بمراجعة كلامي المتقدم حول تعريف الخطابي للحديث الحسن في الفصل الأول من الباب الثالث .

(٢) الموضوعات (١/ ٣٥) .

(٣) علوم الحديث (ص٣٦) .

(٤) إرشاد طلاب الحقائق (١/ ١٤١) .

(٥) مجموع الفتاوى (٢٤/ ٣٥١) .

وقال ابن القيم : « « الحسن » يحتج به في الأحكام عند جمهور الأمة »[١].

وقال الحافظ الذهبي : « يجب به العمل عند جمهور العلماء »[٢] ، وقال أيضاً : « والحسن حجة ، لأنهم صادقون لهم أوهام قليلة في جنب ما قد رووا من السنن »[٣] .

وقال ابن عبدالهادي : « الحديث الحسن يحتج به »[٤] .

وقال الزيلعي : « الحديث الحسن يحتج به ، لا سيما إذا تعددت شواهده وكثرت متابعاته »[٥] .

وقال الحافظ ابن حجر : « إن المصنف ـ يعني ابن الصلاح ـ وغيرَ واحد نقلوا الاتفاق على أن الحديث الحسن يحتج به كما يحتج بالصحيح ، وإن كان دونه في المرتبة . . . والذي يظهر لي أن دعوى الاتفاق إنما تصح على

---

(١) تهذيب مختصر أبي داود (٣/ ٤٢١) .

(٢) النبلاء (١٣/ ٢١٤) .

(٣) ديوان الضعفاء (ص٤٧٧) .

(٤) نصب الراية (٤/ ١٠٧) .

(٥) نصب الراية (١/ ٣٣٣) ومن المعلوم أن الحسن لذاته إذا اعتضد يرتقي إلى درجة الصحيح لغيره ولا شك أنه يكون بذلك أقوى مما لو لم يعتضد .

الأول ـ يعني الحسن لذاته ـ دون الثاني »[١] .

وقال السيوطي : « ذهب كل الفقهاء ، وأكثر العلماء إلى أن الحسن كالصحيح في الاحتجاج »[٢] .

وكما يلاحظ من النقول السابقة فإن بعضها عام يشمل الحسن لذاته ولغيره ، ولكن لا ريب أنها تنطبق على الحسن لذاته من باب أولى .

ويفهم مما سبق أن بعض العلماء مع قلتهم لم يحتجوا بالحسن كما تدل عليه لفظة « الجمهور » ولفظة « أكثر » .

فمن هم العلماء الذين لم يحتجوا بالحسن لذاته؟

لقد وجدتُ عدداً من أعلام العلماء ذُكر عنهم ذلك وهم :

١ - الإمام البخاري فيما ذكره ابن الوزير اليماني .

٢ - الإمام أبو حاتم الرازي فيما ذكره ابن حجر وغيره .

٣ - ابن العربي المالكي فيما ذكره ابن الوزير اليماني .

٤ - ابن القطان الفاسي فيما ذكره د . إبراهيم بن الصديق .

٥ - ابن دقيق العيد في استشكاله حول الاحتجاج بالحسن .

---

(١) النكت لابن حجر (١/ ٤٠١) .

(٢) البحر الذي زخر (٣/ ١٠٤٨) .

فأما بالنسبة للبخاري فقد انفرد ابن الوزير اليماني [١] بذلك ولم أجد له حجة ، ويبدو لي أنه فهم خطأ [٢] من كلام للإمام الذهبي [٣] من أن البخاري يرغب عن الحسن ، فهم منه أنه لا يحتج بالحسن في التحليل والتحريم .

والذي لا شك فيه عندي أن البخاري يحتج بالأحاديث التي أطلق عليها لفظة « الحسن » فيما صدر عنه على سبيل الحكم على الحديث ، وليس لغرضٍ آخر ، وفيما تقدم في مبحث تحسينات البخاري ذكرت في مقدمة المبحث وفي النص الأول منه ردي على دعوى ابن الوزير ، كما أني ذكرتُ في آخر ذلك المبحث نصوصاً صحح فيها البخاري أحاديث رواة وصفهم بأوصاف من هم دون مرتبة الثقة ، مما يدل على احتجاجه بحديثهم وإلا لما صحح لهم تلك الأحاديث التي هي في نظر المتأخرين من قبيل الحسن لذاته .

وعلى أية حال فلا نطيل في ذلك لأنه قول لم يذكر صاحبه حجة عليه ،

(١) توضيح الأفكار (١/ ١٨٠) و (١/ ٢١٤) ، وتابعه على ذلك الصنعاني ، والمقبلي في الأرواح النوافح (ص٣٨٠) ، والشوكاني في نيل الأوطار (١/ ٢٦) .

(٢) نقل ذلك كما في توضيح الأفكار (١/ ٢١٦) .

(٣) كلام الذهبي في النبلاء (١٣/ ٢١٤) وقد نقلناه سابقاً في الباب الثالث .

ولأن منهج البخاري [١] العام يدل على بطلانه كما تقدم .

وأما بالنسبة للإمام أبي حاتم الرازي فيقول الحافظ ابن حجر في حكمه على أحد الأحاديث : « هذا الإسناد في أدنى درجات الصحيح وأعلى درجات الحسن ، فهو صالح للاحتجاج به على كل تقدير اتفاقاً ، إلا عند قوم من أهل التشديد كأبي حاتم الرازي ، فإن شرطه في قبول الراوي للاحتجاج ما شرطه غيره في الصحيح ، ويعُد ما قَصُر عن الرتبة العليا إذا لم يَرِد ما يجبره منكراً »[٢] .

ويقول السخاوي : « وممن خالف في ذلك من أئمة الحديث أبو حاتم الرازي ، فإنه سئل عن حديثٍ فحسنه ، فقيل له : أتحتج به؟ فقال : إنه حسن ، فأعيد السؤال مراراً وهو لا يزيد على قوله : إنه حسن » . ونحوه : إنه سئل عن عبد ربه بن سعيد فقال : إنه لا بأس به ، فقيل له :

أتحتج بحديثه؟ فقال : هو حسن الحديث ، ثم قال : الحجة سفيان وشعبة ، وهذا يقتضي عدم الاحتجاج به »[٣] .

---

(١) من المناسب هنا تذكر كلام الحافظ ابن حجر في نكته (١/ ٤١٧-٤١٩) عن كثرة الأحاديث في صحيح البخاري التي لا تبلغ درجة الصحيح لذاته .

(٢) كشف الستر عن حكم صلاة الوتر (ص١٨) .

(٣) فتح المغيث (١/ ٧٩) .

وكلام أبي حاتم نقلته في المبحث الخاص بتحسيناته في النص الرابع وقد تصرف السخاوي رحمه الله في نقله له كما يظهر من المقابلة خاصة في قوله: « ثم قال: الحجة سفيان وشعبة » لأن أبا حاتم لم يقل ذلك في حق عبد ربه ابن سعيد، وإنما في ربيعة بن الحارث، ثم إن الحديث كما ذكرت فيما تقدم ضعيف السند حتى في نظر المتأخرين فلا يصلح أن يُستدل به على عدم احتجاج أبي حاتم بالحسن لذاته، ولعل السخاوي ـ رحمه الله ـ لم يفطن لذلك واغتر بورود لفظة « الحسن » على لسان أبي حاتم، ومن المعلوم أن أبا حاتم يطلق « الحسن » على الحديث الغريب ولا يقصد تقويته أو الاحتجاج به كما حققته في المبحث الخاص به.

ولا ريب أن أبا حاتم لديه بعض التشدد في إطلاق لفظ « الثقة » وكذا في مفهوم « الحجة » ولكن لا يلزم من ذلك أن يُقال: أنه لا يحتج بالحسن لذاته مطلقاً، وذلك لما يلي:

١ - حققت في الفصل السادس آنفاً أن أبا حاتم لا يرد كل ما يتفرد به الصدوق ومن في حكمه، بل يقبله إذا كان محتملاً، كما أنه صحح بعض أحاديث ذلك الصنف من الرواة كما تقدم معنا في المبحث الخاص بتحسيناته في النصين (١، ٢)، فالقول بأنه لا يحتج بالحسن لذاته مناقض لتلك الحقائق.

٢- ثبت عن أبي حاتم أنه يعمل بالحديث الضعيف لأنه أصلح من آراء الرجال ، فقد وجدته يقول : « وليس هذا إسناد تقوم به الحجة يعني الحديث الذي يروي مخلد بن خفَّاف عن عروة عن عائشة عن النبي ﷺ « إن الخراج بالضمان » غير أني أقول به ؛ لأنه أصلح من آراء الرجال »[١] .

فإذا كان يقول بالحديث الضعيف فما بالك بما هو أقوى منه أعني الحسن لذاته؟! ولا شك أن « الاحتجاج » أقوى من حيث الإلزام من مجرد العمل بالحديث أو القول به على سبيل الاحتياط أو على سبيل الأولوية على آراء الرجال ، ولكن المراد هنا أن إطلاق القول بعدم احتجاجه بالحسن لذاته قد يُفهم منه أنه لا يعمل به كالحديث الضعيف ، فأردتُ بذكر النص السابق لفت النظر إلى عدم صحة مثل ذلك الفهم ، وأن أبا حاتم لا يمتنع عن العمل بالحسن لذاته من باب أولى .

٣- يرى أبو حاتم الرازي ـ رحمه الله ـ أن بعض الرواة ممن هم في مرتبة وسطى يحتج ببعض حديثهم فقد نقل ابنه عنه : « يزيد بن كيسان يكتب حديثه ، ومحله الستر ، صالح الحديث . قلتُ له : يحتج بحديثه؟

(١) الجرح والتعديل (٨/ ٣٤٧) .

قال: لا هو بابة فُضيل بن غزوان وذويه ، بعض ما يأتي به صحيح ، وبعض لا ، وكان البخاري قد أدخله في كتاب الضعفاء ، فقال أبي : يحول منه »(١) .

ويزيد قال فيه ابن حجر : « صدوق يخطئ »(٢) ، وأمر أبي حاتم بتحويل اسم يزيد من كتاب الضعفاء يدل على أنه يراه أعلى حالاً ممن ضعف مطلقاً، وإذا قرنت هذا النص بالنص الذي قبله في فقرة (٢) اتضح لك أن إطلاق القول بعدم الاحتجاج بالحسن لذاته عند أبي حاتم يحتاج إلى تقييد إذ لابد من إثبات أنه رحمه الله يقدم الضعيف على آراء الرجال ، ومن باب أولى الحسن لذاته فيكون حجة من هذه الحيثية أي يحتج به على اعتبار أنه أصلح من آراء الرجال ، وإن كان الحديث غير محتج به في نظره على المقاييس الحديثية ، وعلى هذا فالاحتجاج فقهاً يكون أوسع دائرة وأسهل شروطاً عنده من الاحتجاج الحديثي ، مع التسليم بأن أبا حاتم يتشدد في قبول العديد من تفردات الكثير ممن هم في مرتبة « الصدوق » ومن في حكمه ، كما دل على ذلك العديد من نصوصه كقوله : « إنما يحتج بحديث

(١) الجرح والتعديل (٩/ ٢٨٥) .

(٢) التقريب (٧٧٦٧) .

سفيان وشعبة »[١]، وقولـه : « من ألف شيخ لا يحتج بواحد »[٢]، وهذا يلزم منه عدم الاحتجاج بالعديد من الأحاديث التي تكون عند المتأخرين في منزلة الحسن لذاته، ولكن اعتراضنا على إطلاق القول بأنه لا يحتج به من دون التنبيه على الحقائق السابقة.

وأما ابن العربي المالكي فقد ذكر ذلك عنه ابن الوزير اليماني [٣] ناسباً ذلك لكتابه « عارضة الأحوذي »، وقد استعرضته فلم أجد نصاً صريحاً يدل على ذلك، وإنما وجدت في بعض النصوص أن ابن العربي يقدح في بعض تحسينات الترمذي، ولا يلزم من ذلك أن يكون لا يرى الاحتجاج بالحسن مطلقاً.

والنسخة المطبوعة من كتاب « العارضة » لا يُطمأن إليها لكثرة السقط والتصحيف والتحريف فيها، ومع ذلك فقد وجدت لابن العربي نصوصاً تستدعي الشك في دقة ما ذكره ابن الوزير، فمن ذلك :

١- وجدته ذكر في مقدمة « العارضة » [٤] أن الحديث الصحيح

---

(١) الجرح والتعديل (٧/ ١١٤).

(٢) المصدر السابق (٣/ ٥٧٠).

(٣) توضيح الأفكار (١/ ١٨٠).

(٤) عارضة الأحوذي (١/ ١٣-١٤).

على عشر مراتب وذكر فيها : المراسيل ، والحديث المُدلَّس ، وحديث الصدوق غير الحافظ ، ولا شك أن حديث الصدوق يُعد حسناً ، فتسميته له بالصحة دليل على احتجاجه به .

٢- وجدته يقول : « حديث بئر بضاعة لا بأس به »[١] ثم رأيته يحتج به ويستدل به ويرجح[٢] ولا شك أن قوله : لا بأس به ، يعني أن الحديث لم يبلغ عنده مرتبة الصحة ، فاحتجاجه بما دون الصحيح دليل على احتجاجه بالحسن لذاته من باب الالتزام . كما يدل على ذلك قوله في موضع آخر : « والأصل في اعتبار التمييز حديث لا بأس به يرويه العلماء عن فاطمة بنت أبي حبيش « أن دم الحيض أسود يُعرف » ، وقد خرجناه من طريقٍ حسنة لها مدخل في الصحة . . . »[٣] .

فاستعمل « الحسن » فيما يقول فيه هو « لا بأس به » وقد احتج بذلك .

٣- وجدته يقول : « وقد بينا في كتاب الأحكام أن النبي ـ صلى الله عليه وسلم ـ نهى عن ستة وخمسين بيعاً منها في الصحيح . . . وباقيها في

---

(١) المصدر السابق (١/ ٨٤) .

(٢) المصدر السابق (١/ ٨٥) .

(٣) المصدر السابق (١/ ٢١٠) .

الحِسان ونحن نسوق ذلك في هذه العارضة باختصار »[١] .

ووجدته أيضاً يقول في صلاة التسبيح : « ليس لها أصل في الصحة ولا في الحسن »[٢] كما وجدته يحكم على عدة أحاديث بالحسن ويسوقها مساق الاحتجاج[٣] .

مع العلم بأنه يكثر من نصيحة طلابه بعدم رواية الضعيف والعمل به فقد قال : « هذه الأحاديث لم تصح ، وقد ألقيتُ إليكم وصيتي في كل وقت ومجلس ألا تشتغلوا من الأحاديث بما لا يصح سنده »[٤] .

فدل كلامه السابق على أن الحسن شريك الصحيح في الاحتجاج به والعمل وإلا لما حرص على ذكره ولما اشتغل به وفقاً لنصيحته السابقة .

٤- ووجدته يذكر حديثاً من سنن أبي داود ثم قال بعده : « قال أبو داود : لم أُدخل في كتابي إلا الحديث الصحيح أو ما يقرب من

---

(١) المصدر السابق (٥/ ٢٢٧) .

(٢) المصدر السابق (٢/ ٢٦٦) .

(٣) المصدر السابق (٢/ ١٣٧ ، ١٨٥) ، (١١/ ٢٩٦) .

(٤) أحكام القرآن (٢/ ٥٨٣) ، وانظر نصاً آخر له في ذلك مهم جداً في عارضة الأحوذي (٥/ ٢٠٢) ينصح فيه طلابه بعدم قبول الأحاديث الضعيفة حتى في أمور الورع .

الصحيح »[١] . والحديث الذي رواه لا يخلو من ضعف ، فدل احتجاجه بسكوت أبي داود على أن الحسن لذاته يعد حجة عنده من باب أولى ، لما علم فيما تقدم أن أبا داود يسكت عن بعض الأحاديث الضعيفة .

٥- قال في عبدالله بن محمد بن عقيل : « هو مقارب الحديث عندهم »[٢] ثم ذكر له حديثاً في إعطاء الثلثين لمن توفي عن بنتين وقال : « هو مقبول ـ يعني الحديث ـ لهذا الإسناد »[٣] واحتج به على مخالفيه وقال: « وهو نصٌ »[٤] .

وقد قال في حديث آخر من رواية ابن عقيل أيضاً : « قال الترمذي : هو حسن ، وحديث يرويه ابن جريج عن ابن عقيل عن جابر ينبغي أن يكون صحيحاً »[٥] مع العلم أنه يراه مقارب الحديث ، وهذه صفة من يُحسن له[٦] .

---

(١) أحكام القرآن (١/ ٤٣٩) .

(٢) المصدر السابق (١/ ٣٣٢-٣٣٣) .

(٣) المصدر السابق .

(٤) المصدر السابق (١/ ٣٣٦) .

(٥) المصدر السابق (١/ ٤٠٠) .

(٦) للمزيد حول موقف ابن العربي من ابن عقيل واحتجاجه به انظر : العارضة (١/ ١٦ ، ٢٠٠، ٢٠٢) .

٦- ووجدته يقول فيما يرويه بهز بن حكيم عن أبيه عن جده : « حديث صحيح ، وهي نسخة محفوظة لا غبار عليها »[١] .

كما وجدته يقول فيما يرويه عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده : « هي صحيحة ، فاقبلوا منها كلما صح سنده إليها ، فقد تدخل الداخلة في الرجال قبلها »[٢] ، وقد صحح عدداً من أحاديث هذه الترجمة [٣] .

كما صحح حديثاً من رواية محمد بن عمرو عن أبي سلمة عن أبي هريرة [٤] ، وقال في حديث يرويه سليمان بن موسى الأموي وهو صدوق في حديثه بعض لين [٥] : « ثبت عن النبي - ﷺ - أنه قال . . . »[٦] .

كذلك قال في حديث يرويه شهر بن حوشب وهو صدوق كثير الإرسال والأوهام [٧] : « حسنه الترمذي وهو صحيح . . . وقد تقدم

---

(١) عارضة الأحوذي (١١/ ١٢٩) .

(٢) عارضة الأحوذي (٢/ ١١٩) .

(٣) انظر : القبس شرح الموطأ (٢/ ٧٩٥ ، ٨٤٢) ، وأحكام القرآن (١/ ٤٠٨) ، والعارضة (١٢/ ٤٢) .

(٤) القبس (٢/ ٨٤٢) .

(٥) التقريب (٢٦١٦) .

(٦) القبس (٢/ ٦٨٠) .

(٧) التقريب (٢٨٣٠) .

تصحيح أبي عيسى لحديث شهر بن حوشب وتوثيقه وتعديله »[(١)] .

٧- ووجدته يستحب العمل ببعض الأحاديث الضعيفة في الفضائل فقد قال في حديث : « روى أبو عيسى حديثاً مجهولاً - أي في سنده مجهول - . . . وإن كان مجهولاً فإنه يستحب العمل به لأنه دعاء بخير وصلة للجليس وتودد له »[(٢)] .

فالعمل بالحسن لذاته يكون من باب أولى على أقل تقدير في الفضائل ، وينبغي أن يعلم أن ابن العربي ممن يرى عدم الاحتجاج بالضعيف حتى في أمور الورع والفضائل [(٣)] ، ولكن استحب العمل بالحديث السابق لموافقة معناه للأحاديث الصحيحة ، ولذا قيدت كلامي السابق بكلمة (بعض) .

فالنصوص السابقة وغيرها كثير مما لم أذكره تدل على عدم دقة ما ذكره ابن الوزير اليماني من إطلاق القول بعدم حجية الحسن عند ابن العربي .

وأما فيما يخص ابن القطان الفاسي فقد ذكرت نصوصه التي تدل على حجية الحسن عنده في المبحث الخاص به ، إلا أنه يحسن بنا أن نذكر هنا أن

(١) عارضة الأحوذي (١٠/ ١٧٢) .

(٢) المصدر السابق (١٠/ ٢٠٥) .

(٣) المصدر السابق (٥/ ٢٠٢) .

ابن القطان رحمه الله يرى أن حجية الحسن محل خلاف ، فقد انتقد سكوت الحافظ عبدالحق الإشبيلي على أحاديث من رواية محمد بن إسحاق بن يسار وقال : « كان الأولى تبيين ذلك لينظر فيه ، ولئلا يختلط الصحيح الذي لا يُختلف في صحته ، بما هو مختلف فيه »[١] . مع أنه يقول فيما يرويه ابن إسحاق : « فهو للاختلاف في ابن إسحاق حديث حسن » . فهو يرى أن « الحسن » مختلف في الاحتجاج به ، بمعنى يحتج به قوم ويرده آخرون تبعاً للخلاف المنقول في راويه .

وقد ادعى الدكتور إبراهيم بن الصديق دعوى عريضة فزعم أن المغاربة لا يحتجون بحديث الراوي خفيف الضبط مما يعني أن الحسن لذاته لا يكون حجة عندهم . فقد قال : « فالضبط الذي جَزَّأه المشارقة إلى أعلى وأوسط وأدنى . . . لم يعتبر المغاربة منه إلا ما كان تاماً . . . وردوا خفيف الضبط فضلاً عن مختله . . . »[٢] .

وهذا الكلام مردود عليه بما ذكرناه في مبحث ابن القطان وكذلك في مبحث ابن عبدالبر ، ومن نظر نظرة عجلى في الأحكام الوسطى لعبدالحق تبين له سقوط هذا الادعاء ، فكم من حديث سكت عليه عبدالحق في

(١) علم علل الحديث (١/ ١٩٢) .

(٢) المصدر السابق .

أحكامه ـ وقد اشترط أنه لا يسكت إلا على حجة عنده ـ من مرويات ابن إسحاق وعمرو بن شعيب ومحمد بن عمرو بن علقمة وعشرات غيرهم من الرواة المعروفين بأن ضبطهم ليس تاماً (١) .

وأما فيما يخص ابن دقيق العيد فهو ممن يحتج بالحسن لذاته ولكنه طرح إشكالاً نظرياً ، يقول فيه : « ما قيل من أن الحسن يحتج به ، فيه إشكال : لأن ثَمَّ أوصافاً تجب معها قبول الرواية إذا وجدت ، فإن كان هذا المسمى بالحسن مما وجدت فيه هذه الصفات على أقل الدرجات التي يجب معها القبول فهو صحيح . . . وإن لم توجد لم يجز الاحتجاج به وإن سمي حسناً، اللهم إلا أن يُرد هذا إلى أمر اصطلاحي وهو أن يقال : إن الصفات التي يجب معها قبول الرواية لها مراتب ودرجات فأعلاها هو الصحيح ، وكذلك أوسطها وأدناها الحسن ، وحينئذٍ فيرجع الأمر في ذلك إلى الاصطلاح ويكون الكل صحيحاً في الحقيقة ، والأمر في الاصطلاح

(١) كثر في الآونة الأخيرة صدور أصوات مغاربية تدعي أن العقل المغربي متميز عن العقل المشرقي وإن كانت الحضارة الإسلامية تجمع بينهما ، ولعل الرأي السابق للدكتور إبراهيم بن الصديق وهو من المغرب يدل على ميل واضح لتبني هذه الدعوى العجيبة التي يدندن حولها بعض المفكرين وأساتذة الفلسفة في المغرب كالدكتور محمد عابد الجابري ـ انظر مثلاً كتابه : تكوين العقل العربي (ص٣٠٨-٣٢٠) وهي دعوى تقوم على الانتقائية في الاستدلال وإعلاء للنظرة الفلسفية في المفاضلة ، مع الاستناد على عصبية إقليمية بغيضة .

قريب .

ولكن من أراد هذه الطريقة فعليه أن يعتبر ما سماه أهل الحديث حسناً ، وتحقق وجود الصفات التي يجب معها قبول الرواية في تلك الأحاديث »[١] .

والذي لا ريب فيه أن كثيراً من أهل الحديث أدخلوا في الصحيح ما اصطلح عند المتأخرين على تسميته بالحسن لذاته كما تقدم في الفصل الثاني .

ولا ريب كذلك أن عدداً من المحدثين أطلقوا « الحسن » على الحديث الصحيح عندهم كما هي الحال عند الشافعي وابن المديني والبخاري ويعقوب بن شيبة وغيرهم .

وأما قولـه رحمه الله : « ولكن من أراد هذه الطريقة . . . » فمن تتبعي للكثير من تحسينات المحدثين اتضح لي أنهم يطلقون الحسن بغرض الاحتجاج ، ويطلقونه بغرض وصف الحديث بالإعجاب لوجود ميزة فيه لا علاقة لها بصلاحيته من حيث الاحتجاج .

والملاحظ فيما اعتبرته من تحسينات المحدثين الاحتجاجية أن صفات

(١) الاقتراح (ص ٧-٨) والبحر الذي زخر للسيوطي (٣/ ١٠٥٢-١٠٥٣) .

قبول الرواية وشروطها تختلف في بعض التفاصيل من إمام إلى آخر ، فمثلاً وجدت ابن المديني يحسن أحاديث لرواة فيهم جهالة ، ووجدته أيضاً يقوي أمثال ذلك ؛ ووجدت الترمذي يحسن بعض الأحاديث مع ضعفها لوجود شواهد لها لا تخلو من ضعف ويحتج بذلك ، كما وجدت العديد من الأحاديث يحسنها إمام ويضعفها آخر ، ولكل آراؤه واختياراته في مسائل أصول الحديث ، وبعضهم متشدد والبعض معتدل وآخرون عرفوا بالتساهل .

وبناءاً على ما سلف فهل كل حديث فيه راوٍ خف ضبطه يعد حجة باعتبار أن الحسن لذاته حجة عند جمهور العلماء؟

والجواب مبني على ما تقدم تحريره في الفصل السابق المختص بتفرد الصدوق ومن في حكمه .

وعلى هذا فالحسن الذي هو حجة ـ في نظري ـ هو ما حكم عليه بذلك بعد التأكد من سلامته من المخالفة الضارة ، ومن التفرد الذي لا يحتمل ، بالإضافة إلى توفر الأمور الأخرى الواردة في تعريف الحسن لذاته الذي ذكره الحافظ ابن حجر .

وعلى هذا فإني أوافق العلامة المحقق الشيخ عبدالرحمن بن يحيى المعلمي ـ رحمه الله ـ عندما ذكر تحسيناً لأحد المتأخرين فقال : « وتحسين

المتأخرين فيه نظر »[١] خاصة لمن عرف منهم بالتساهل وعدم الدقة ، ولا يعني قوله : « فيه نظر » أن كل تحسيناتهم مردودة ، ولكن تستدعي النظر ولا تقبل إلا بعد فحص ونظر وتأمل ، وذلك لأن الملاحظ على العديد من المتأخرين والمعاصرين أنهم يحكمون على حديث من كان في ضبطه بعض القصور بأنه حسن ويعممون ذلك على كل حديثه ، والراجح ـ في نظري ـ وهو الذي تقتضيه قواعد أئمة النقد الأوائل أن يُنظر في كل حديث لذلك الراوي قبل أن يُحسَّن ، حتى لا يكون فيه خطأ أو مخالفة ، أو تفرد لا يحتمل.

وعملاً بذلك يقول الإمام الذهبي ـ رحمه الله ـ فيما يرويه عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده وهو سند درج المتأخرون على تحسينه : « ولسنا ممن نعد نسخة عمرو عن أبيه عن جده من أقسام الصحيح الذي لا نزاع فيه ، من أجل الوجادة ، ومن أجل أن فيها مناكير ، فينبغي أن يُتأمل حديثه ، ويُتحايد ما جاء منه منكراً ، ويروى ما عدا ذلك في السنن والأحكام مُحسنين لإسناده »[٢] .

ويؤكد ذلك ما نقلته في آخر الفصل السابق عن موقف الإمام أحمد من

---

(١) الأنوار الكاشفة (ص ٣٦) .

(٢) سير أعلام النبلاء (٥/ ١٧٥) .

حديث عمرو بن شعيب .

فقد احتج به في بعض الأحاديث ولم يحتج به في البعض الآخر ، وكذلك موقفه من عبدالله بن محمد بن عقيل ، فقد احتج به في حديث كما ذكرته في النص الثاني من مبحث تحسينات الإمام أحمد ، ولم يحتج به في أحاديث أخرى .

وفي نصٍ آخر يقول الإمام الذهبي في العلاء بن عبدالرحمن الحرقي : « لا ينزل حديثه عن درجة الحسن لكن يُتجنب ما أُنكر عليه »(١) .

ويقول أيضاً في يحيى بن أيوب المصري : « له غرائب ومناكير يتجنبها أرباب الصحاح ، ويُنقّون حديثه وهو حسن الحديث »(٢) .

ويقول الحافظ ابن القيم : وهو يتحدث عن منهج الحذاق من أصحاب الحديث الذين هم أطباء علله : « وربما يظن الذي ليس له ذوق القوم ونقدهم أن هذا تناقض منهم ، فإنهم يحتجون بالرجل ويوثقونه في موضع ثم يضعفونه بعينه ولا يحتجون به في موضع آخر ، ويقولون : إن كان ثقة وجب قبول روايته جملة وإن لم يكن ثقة وجب ترك الاحتجاج به جملة .

وهذه طريقة قاصري العلم ، وهي طريقة فاسدة مجمع بين أهل الحديث

---

(١) النبلاء (٦/ ١٨٧) .

(٢) المصدر السابق (٥/ ٦) .

على فسادها ، فإنهم يحتجون من حديث الرجل بما تابعه غيره عليه ، وقامت شهوده من طرق ومتون أخرى ، ويتركون حديثه بعينه إذا روى ما يخالف الناس ، أو انفرد عنهم بما لا يتابعونه عليه .

إذ الغلط في موضع لا يوجب الغلط في كل موضع ، والإصابة في بعض الحديث أو في غالبه لا توجب العصمة من الخطأ في بعضه . . . وهنا يعرض لمن قَصُرَ نقده وذوقه عن نقد الأئمة وذوقهم في هذا الشأن نوعان من الغلط ، ننبِّه عليهما لعظيم فائدة الاحتراز منهما :

أحدهما : أن يرى مثل هذا الرجل قد وثق وشهد له بالصدق والعدالة أو خُرِّج حديثه في الصحيح ، فيجعل كل ما رواه على شرط الصحيح ، وهذا غلط ظاهر .

فإنه إنما يكون على شرط الصحيح إذا انتفت عنه العلل والشذوذ والنكارة ، وتوبع عليه ، فأما مع وجود ذلك أو بعضه فإنه لا يكون صحيحاً ولا على شرط الصحيح .

ومن تأمل كلام البخاري ونظرائه في تعليله أحاديث جماعة أخرج حديثهم في صحيحه ، علم إمامته وموقعه من هذا الشأن ، وتبين حقيقة ما ذكرنا .

النوع الثاني من الغلط : أن يرى الرجل قد تُكلِم في بعض حديثه ، أو

ضُعف في شيخ ، أو في حديث ، فيجعل ذلك سبباً لتعليل حديثه وتضعيفه أين وُجِد ، كما يفعله بعض المتأخرين من أهل الظاهر وغيرهم .

وهذا أيضاً غلط ، فإن تضعيفه في رجل أو في حديث ظهر فيه غلط لا يوجب تضعيف حديثه مطلقاً ، وأئمة الحديث على التفصيل والنقد ، واعتبار حديث الرجل بغيره ، والفرق بين ما انفرد به ، أو وافق فيه الثقات.

وهذه كلمات نافعة في هذا الموضع تبين كيف يكون نقد الحديث ، ومعرفة صحيحه من سقيمه ، ومعلوله من سليمه ، ﴿ وَمَن لَّمْ يَجْعَلِ ٱللَّهُ لَهُۥ نُورًا فَمَا لَهُۥ مِن نُّورٍ ﴾ »[1] [النور : آية ٤٠] .

فينبغي التفطن لذلك فلا يحكم على كل حديث من خف ضبطه أو اختلف فيه بأنه حسن إلا إذا ثبت العكس ، بل الواجب النظر والتحقق من عدم وجود الخطأ أو التفرد غير المحتمل قبل الحكم على حديث ذلك الراوي بالحسن .

وعلى هذا فالموقف الصحيح ـ في نظري ـ هو التثبت والنظر في حديث من يُحسن حديثه حتى يثبت سلامته من الموانع الآنفة .

---

(١) الفروسية (ص٢٤٠-٢٤٢) تحقيق مشهور حسن .

وذلك لأنه من المتفق عليه لدى الغالبية العظمى من العلماء أن الحسن أدنى قوة من الصحيح لوجود ضعف يسير فيه نزل به من درجة الصحة إلى الحُسن ، فحجية الحسن أضعف من حيث القوة من حجية الصحيح .

ولهذا صار من لوازم الاحتياط إعطاء النظر والتثبت حقهما في مرويات من يُحسن حديثه حتى تثبت سلامته من معارضة ما هو أقوى منه ، وعدم وجود قرائن تقوي جهة منع الاحتجاج به ، ولكن ينبغي عدم المبالغة في ذلك بل الواجب لزوم منهج الوسطية في الاحتياط والنظر والتثبت مع مراعاة لما اتفق عليه متقدمي أئمة الحديث ، والله ولي التوفيق .

فهرس موضوعات الجزء الرابع

الموضـــوع الصفحة

الباب الثالث : الحسن لذاته ١٦٣٩

الفصل الأول : اختلاف المحدثين في تعريف الحسن لذاته ١٦٤١

- تعاريف العلماء للحديث الحسن ١٦٤٣

- المسألة الأولى: فذلكة التعاريف وانتقادها ١٦٨٧

- المسألة الثانية : هل تعريف الحسن بحد جامع مانع متعذر؟ ١٦٩٧

- المسألة الثالثة : هل حد الحسن لذاته حادث؟ ١٧٠٧

- المسألة الرابعة: إذا أطلق الحسن عند المتأخرين فعلى أي نوعيه يُحمل؟ ١٧١٣

الفصل الثاني : الاصطلاحات المشابهة للحسن لذاته ١٧١٧

المبحث الأول : حصر المصطلحات المشابهة ١٧١٩

المبحث الثاني : هل سكوت أبي داود في سننه يعد تحسيناً؟ ١٧٤٤

الفصل الثالث: موقف المحدثين من إدخال الحسن لذاته في الصحيح أو استقلاله عنه........................ ١٧٦٥

المبحث الأول: تقسيم المتقدمين للحديث إلى صحيح وضعيف ١٧٦٧

المبحث الثاني : المحدثون الذين أغفلوا تعريف الحسن ١٧٨٠

المبحث الثالث: المحدثون الذين أدخلوا الحسن لذاته في الصحيح.. ١٧٨٣

المبحث الرابع: هل في الصحيحين أحاديث حسنة؟................ ١٨٠١
المبحث الخامس : ارتقاء الحسن لذاته إلى مرتبة الصحيح لغيره ١٨٠٨
الفصل الرابع : مراتب الأسانيد الحسنة ومظانها ١٨١٣
المبحث الأول : مراتب الأسانيد الحسنة ١٨١٥
المبحث الثاني : مظان الحسن ١٨٣٥
الفصل الخامس : الرواة الذي يحسن حديثهم ١٨٣٩
المبحث الأول : أنواع الرواة الذين يحسن حديثهم ١٨٤١
المطلب الأول : الضابط العام للراوي الذي يحسن حديثه لذاته ١٨٤١
المطلب الثاني : ألفاظ في مراتب التعديل تطلق على من يحسن
حديثه لذاته.............................. ١٨٤٩
- عشر تنبيهات مهمة ١٨٦٣
المبحث الثاني : موقف المحدثين من تحسين حديث الراوي
المختلف فيه............................... ١٨٧٩
الفصل السادس : آراء المحدثين في تفرد الصدوق ١٩١٥
المبحث الأول : الصدوق وتحرير كلام ابن أبي حاتم فيه ١٩١٧
المطلب الأول : الصدوق ومن في حكمه ١٩١٧
المطلب الثاني : تحرير كلام ابن أبي حاتم ١٩٢٢
المبحث الثاني: تفرد الصدوق بحديث ١٩٥١

المطلب الأول: قبول تفرده ١٩٥٣
- أدلة من قبل تفرد الصدوق ١٩٦٧
المطلب الثاني : التوقف في تفرده ١٩٧٣
- نصوص تطبيقية لبعض أئمة النقد تدل على التوقف عن بعض
ما يتفرد به الصدوق ١٩٨٤
١ - يحيى بن سعيد القطان ١٩٨٤
٢- أحمد بن حنبل ١٩٩٥
٣- أبو حاتم الرازي ٢٠١٢
٤ - النسائي ٢٠١٨
٥- العقيلي ٢٠٢٢
- أدلة من توقف في تفرد الصدوق غير المحتمل ٢٠٢٣
المطلب الثالث: الموازنة بين الرأيين والترجيح ٢٠٣٦
- معنى التفرد غير المحتمل ٢٠٤٩
المبحث الثالث: تفرد الصدوق بزيادة ٢٠٥٤
الفصل السابع: حجية الحسن لذاته ٢٠٥٧

الحديث الحسن

لذاته ولغيره

دراسة استقرائية نقدية

تأليف

دكتور خالد بن منصور الدريس

أستاذ الحديث وعلومه بجامعة الملك سعود

الجزء الثالث

أضواء السلف

الحديث الحسن لذاته ولغيره

دراسة استقرائية نقدية

الجزء الثالث

بسم الله الرحمن الرحيم

الطبعة الأولى

١٤٢٦هـ - ٢٠٠٥م

دار أضواء السلف
للنشر والتوزيع

لصاحبها

الرياض - الربوة - الدائري الشرقي - مخرج ١٥ ص ب ١٢١٨٩٢
الرمز ١١٧١١ ت ٢٣٢١٠٤٥ جوال ٠٥٠٥٢٨٠٣٢٨

الباب الثاني

مصطلح الحسن عند الإمام الترمذي

وفيه تمهيد وأربعة فصول :

تمهـــــيد :

الفصل الأول : شرح تعريف الترمذي للحسن

الفصل الثاني : دراسة للأحاديث التي أطلق الترمذي فيها التحسين والتي قال فيها : حسن غريب

الفصل الثالث : حكم الحديث الذي يحسنه الترمذي

الفصل الرابع : الاصطلاحات المركبة عند الترمذي وموقع الحسن فيها

تمهيد

أفردنا هذا الباب للإمام الترمذي (ت ٢٧٩هـ) ؛ لأنه - فيما نعرف - أقدم من استعمل الحسن بكثرة في الحكم على الأحاديث ، فقد استعمله في أكثر من ثلثي أحاديث جامعه ، كقولـه « هذا حديث حسن » ، و « هذا حديث حسن غريب » و« هذا حديث حسن صحيح » ونحو ذلك .

ولهذا قال الحافظ أبو عمرو ابن الصلاح : « كتاب أبي عيسى الترمذي رحمه الله أصل في معرفة الحديث الحسن ، وهو الذي نوّه باسمه ، وأكثر من ذكره في جامعه »[1] .

وقال شيخ الإسلام ابن تيمية : « والترمذي أول من قسم الأحاديث إلى صحيح ، وحسن ، وغريب ، وضعيف ، ولم يُعرف قبله هذا التقسيم عن أحد ، لكن كانوا يقسمون الأحاديث إلى صحيح وضعيف»[2] .

وقال الإمام ابن رجب : « اعلم أن الترمذي قسم في كتابه هذا ، الحديث إلى : صحيح ، وحسن ، وغريب ، وقد يجمع هذه الأوصاف الثلاثة في حديث واحد ، وقد يجمع منها وصفين في الحديث ، وقد يفرد أحدهما في بعض الأحاديث .

وقد نسب طائفة من العلماء الترمذي إلى التفرد بهذا التقسيم ،ولا شك

---

(١) علوم الحديث (ص٣٢) .

(٢) مجموع الفتاوى (١٨/ ٢٤٨ - ٢٤٩) .

أنه هو الذي اشتهرت عنه هذه القسمة »[١].

وقال الحافظ العراقي : « وقد اعترض أيضاً على المصنف في قوله : إن الترمذي أكثر من ذكره في جامعه بأن يعقوب بن شيبة في مسنده ، وأبا علي الطوسي . . . أكثرا من قولهما حسن صحيح انتهى . وهذا الاعتراض ليس بجيد ؛ لأن الترمذي أول من أكثر من ذلك ، ويعقوب وأبو علي إنما صنفا كتابيهما بعد الترمذي ، ولأن كتاب أبي علي الطوسي مستخرج على كتاب الترمذي ، لكنه شاركه في كثير من شيوخه » [٢] .

وأجاب البلقيني عن مثل هذا الاعتراض بقوله : « لم يشتهر ذلك كاشتهاره عن الترمذي » [٣] .

وقد عقب الحافظ ابن حجر على كلام شيخه العراقي الآنف بقوله : « أقول : فيه نظر بالنسبة إلى يعقوب بن شيبة فقط . فإنه من طبقة شيوخ الترمذي ، وهو أقدم سناً ، وسماعاً ، وأعلى رجالاً من البخاري إمام الترمذي ، وإن تأخرت وفاته بعده ست سنين ، وذكر الخطيب[٤] أنه أقام

(١) شرح علل الترمذي (١/ ٣٤٢) .

(٢) التقييد والإيضاح (ص٥٢) .

(٣) محاسن الاصطلاح (ص١٨١) .

(٤) تاريخ بغداد (١٤/ ٢٨١ - ٢٨٢) وذكر أن وفاته كانت سنة اثنتين وستين ومائتين =

في تصنيف مسنده مدة طويلة ، وأنه لم يكمله مع ذلك ، ومات قبل الترمذي بنحو عشرين سنة .

فكيف يقال : إنه صنَّف كتابه بعد الترمذي ؟ ظاهر الحال يأبى ذلك . . . [وأما] الترمذي وأبو علي (١) فمن طبقة واحدة ، وهذا بيِّن من معرفة شيوخهم ، ووقت وفاتهم . . . والدليل على صحة كون كتابه مستخرجاً على الترمذي أنه يحكم على كل حديث بنظير ما يحكم عليه الترمذي سواء إلا أنه يعبر بقوله : يُقال : هذا حديث حسن ، يُقال : حديث حسن صحيح ، لا يجزم بشيء من ذلك ، وهذا مما يقوي أنه نقل كلام غيره وهو الترمذي ؛ لأنها عبارته بعينها (٢) .

= فيكون بين وفاته ووفاة الترمذي سبعة عشر عاماً .

(١) أبو علي الطوسي : هو الحسن بن علي بن نصر بن منصور الطوسي، من ثقات الحفاظ، تُكلم في روايته لكتاب (النسب) للزبير بن بكار، وتوفي سنة ثمان وثلاثمائة، وقيل سنة اثنتي عشرة وثلاثمائة . انظر ترجمته في : طبقات المحدثين لأبي الشيخ (٤/ ٨٢ - ٨٣)، والإرشاد للخليلي (٣/ ٨٦٦ - ٨٦٨)، والنبلاء للذهبي (١٥/ ٦ - ٨)، ولسان الميزان (٢/ ٢٣٢ - ٢٣٣)، ومقدمة الدكتور أنيس الإندونيسي لكتاب (الأحكام) للطوسي (١/ ٢٣ - ٤٥) .

(٢) هذا ظاهر جداً في كتابه (الأحكام) وقد طبع نحو شطره الأول بتحقيق الدكتور أنيس محمد طاهر الإندونيسي في أربع مجلدات، نشرته سنة ١٤١٥هـ مكتبة الغرباء الأثرية بالمدينة المنورة، وهو في الأصل أطروحة دكتوراه، وأقدم من نبَّه على أنه كالمستخرج على جامع الترمذي =

وإذا تقرر ذلك فقول ابن الصلاح : « إن كتاب الترمذي أصل في معرفة الحديث الحسن » . لا اعتراض عليه فيه ؛ لأنه نبَّه مع ذلك على أنه يوجد في متفرقات كلام من تقدمه ، وهو كما قال » [١] .

فيعقوب بن شيبة وإن كان أقدم من الترمذي إلا أن مسنده لم يشتهر كشهرة جامع الترمذي كما ذكر البلقيني ، كما أنه لم يُؤثَرْ عنه تعريف للحديث الحسن كما صنع الترمذي ، حيث ميز الحسن من الصحيح فعرَّف (الحسن) تعريفاً واضحاً مميزاً له عن الحديث الصحيح الذي يتفق المحدثون على قبوله ، وأما يعقوب بن شيبة فغالب تحسيناته - كما تقدم في المبحث الخاص به - تدل على عدم تفريقه بين الصحيح والحسن ، فقد أطلق (الحسن) على عدد من الأحاديث الصحيحة ولم يخصه بمرتبة وسطى كما فعل الترمذي .

وابن الصلاح لم يَخفَ عليه أن بعض مشايخ الترمذي ومن في طبقتهم

= هو الحافظ العراقي كما ظهر من كلامه السابق، ومن قول ابن حجر : « قال لي شيخنا أبو الفضل العراقي : أحاديثه أحاديث جامع الترمذي، وأبوابه أبوابه، وكلامه على الأحاديث كلامه، وربما شاركه في شيوخه وكأنه مستخرج عليه » لسان الميزان (٢/ ٢٣٣)، ولم يستوعب أبواب جامع الترمذي ولا أحاديثه وإنما اقتصر على ماله صلة بأحاديث الأحكام .

(١) النكت على كتاب ابن الصلاح (١/ ٤٢٩ - ٤٣١) بتصرف .

قد استعملوا الحسن في الحكم على الأحاديث ، فلا يستقيم الاعتراض عليه كما قال الحافظ ابن حجر .

وبما تقدم يتجلى لنا مدى أهمية رأي الإمام الترمذي في الحديث الحسن ؛ لأنه أشهر من استعمله بكثرة في الحكم على الأحاديث ، ولأنه أقدم من عَرَّف الحديث الحسن تعريفاً اصطلاحياً وميزه عن الحديث الصحيح ، وميزه كذلك عن الحسن الإعجابي غير الاحتجاجي الذي يكون سببه القرابة أو الفوائد في السند أو المتن ، فقال : « وما ذكرنا في هذا الكتاب حديث حسن ، فإنما أردنا به حُسن إسناده عندنا : كلُ حديث يُروى لا يكون في إسناده من يُتهم بالكذب ، ولا يكون الحديث شاذاً ، ويروى من غير وجه نحو ذاك ؛ فهو عندنا حديث حسن »(١) .

فالترمذي بتعريفه هذا ميز بين ما يقول فيه : « حسن » عن ما يقول فيه : « حسن صحيح » ويتأكد ذلك بالتأمل في أحكامه ، فإنه في بعض الأحيان يُتبع ما يقول فيه : « حسن » بما يُفهم منه عدم الاحتجاج به كما سيأتي بيانه لاحقاً ، أما ما يقول فيه : « حسن صحيح » ونحو هذه العبارة مما يذكر فيها كلمة (صحيح) فلا يُتبعها بشيء من ذلك ، كما أن من تأمل مجمل

---

(١) العلل الصغير الملحق بآخر الجامع (٥/ ٧٥٨) .

الأسانيد التي يقول فيها : « حسن » أو « حسن غريب » يجدها من حيث الإجمال يرد فيها ما يكون منقطعاً ، وما فيه رجل سيئ الحفظ أو مجهول ونحو ذلك .

أما ما يقول فيه : « حسن صحيح » أو « حسن صحيح غريب » أو « صحيح » فهو أقوى وأكثر استقامة وثبوتاً من غيره .

ومع إيضاح الترمذي لمعنى (الحسن) عنده إلا أنه قد نشأت بعض الإشكالات لدى بعض العلماء ، سببها وجود بعض التعارض بين تعريفه للحسن ، وأحكامه التطبيقية التي استعمل فيها (الحسن) .

ومما زاد الأمر تعقيداً وإشكالاً ما يمكن أن نسميه بمشكلة (اختلاف نسخ جامع الترمذي) وهي مشكلة قديمة ، إذ نجد الترمذي يقول في حديث : « حسن » ، وفي نسخة أخرى : « حسن صحيح » ونحو ذلك من الاختلافات مما يوقع في التردد والشك في معرفة حقيقة حكم الترمذي على ذلك الحديث .

وقد أشار عدد من العلماء إلى طرف من ذلك كأبي بكر بن العربي (١) ، وابن القطان الفاسي (٢) ، وأبي عمرو بن

(١) انظر عارضة الأحوذي (٦/ ١٨) .

(٢) بيان الوهم والإيهام (٥/ ٣٧٥) .

الصلاح [١] ، والنووي [٢] ، والذهبي [٣] ، والزيلعي [٤] ، وابن رجب[٥] ، وابن حجر [٦] .

ولأهمية هذا الأمر للمحدث ، قال ابن الصلاح : « وتختلف النسخ من كتاب الترمذي في قوله : « هذا حديث حسن » أو « هذا حديث حسن صحيح » ونحو ذلك . فينبغي أن تصحح أصلك به بجماعة أصول ، وتعتمد على ما اتفقت عليه » [٧] .

وبما أنني سأجري دراسة حول ما يقول فيه : « حسن » و « حسن غريب » كان لابد عليّ من إيجاد حل عملي لهذه المشكلة غير ما طرحه ابن الصلاح - رحمه الله - ؛ لصعوبة جمع عدد من النسخ وإجراء المعارضة

---

(١) علوم الحديث (ص٣٢) .

(٢) الأربعون النووية مع شرحها لابن رجب (جامع العلوم) (ص١٣٦)، ونصب الراية (٣/ ٥٢) .

(٣) النبلاء (٢/ ١٧٩) .

(٤) نصب الراية (٤/ ٢٥٨) .

(٥) جامع العلوم والحكم (ص١٣٦) .

(٦) تهذيب التهذيب (١٠/ ٣٤٧)، والتلخيص الحبير (٢/ ٢٢٦)، ونتائج الأفكار (١/ ١٦٨، ٣٧٥) .

(٧) علوم الحديث (ص٣٢) .

وإثبات الفروق بينها ، وهذه مهمة تليق بمن يحقق الكتاب ، أما من يجري دراسة تأصيلية عامة لمصطلح (الحسن) لا تقتصر على الترمذي فقط ، بل تتعداه لتشمل جمعاً من الأئمة والعلماء فيصعب عليه ذلك جداً ، سيما وهو مقيد بزمن محدد وبمتطلبات الأبواب الأخرى في الأطروحة .

ثم إن الحافظ العراقي قال معقباً على كلام ابن الصلاح : « فقوله هنا : « ينبغي » قد يشير إلى عدم اشتراط ذلك وإنما هو مستحب وهو كذلك »[(١)].

وقال النووي : « وهذا محمول على الاستحباب ولا يشترط تعداد النسخ وتنوع الروايات ، فإن الأصل الصحيح تحصل به الثقة »[(٢)] .

وقال ابن جماعة : « وهذا منه ينبغي أن يحمل على الاستحباب لا على الاشتراط ؛ لتعسر ذلك غالباً أو تعذره ، ولأن الأصل الصحيح تحصل به الثقة »[(٣)] .

---

(١) التبصرة والتذكرة (١/ ٨٢) . ونحو ذلك في التقييد والإيضاح (ص٤٣) . وكلامه موجه لما قاله ابن الصلاح في اختلاف نسخ الترمذي خاصة .

(٢) إرشاد طلاب الحقائق للنووي (١/ ١٣٦) . ذكر ذلك في آخر مباحث (الصحيح) ولكن كلامه يشمل جامع الترمذي .

(٣) المنهل الروي (ص٣٤) .

ومن المسلم به أن ما قاله ابن الصلاح هو الأكمل والأولى ، ولكن يحول دون تحقيقي له ما اعتذرت به آنفاً ، فاستقر رأيي على اعتماد نسخة جيدة يوثق بها من مخطوطات جامع الترمذي ، وذلك لما في المطبوع من كثرة الخلل ، مستنداً في تصرفي هذا على ما جوزه هؤلاء العلماء من الاكتفاء بأصل صحيح تحصل به الثقة .

ولما أعلمه (١) من عناية شيخنا الأستاذ الدكتور محمد مصطفى الأعظمي حفظه الله بمخطوطات جامع الترمذي اتصلت به هاتفياً في محل إقامته المؤقت بالولايات المتحدة الأمريكية (٢) ، وطلبتُ من فضيلته أن يشير علي بأصح نسخة مخطوطة لكتاب الترمذي من خلال معرفته الطويلة وتجربته المباشرة العملية مع مخطوطات الترمذي فقال لي حفظه الله ما معناه:

« أفضل نسخ جامع الترمذي فيما أعرف هي نسخة باريس التي قرئت

---

(١) كلفني أستاذنا سنة ١٤٠٦هـ بمقابلة جزء من آخر جامع الترمذي يَقرب من سدس الكتاب وكانت المقابلة بين نسخة مخطوطة مقروءة على عدد من الحفاظ كالمنذري والدمياطي وغيرهما ونسخة مطبوعة عما هو مُدخل في الحاسب الآلي ضمن مشروع شيخنا في الاستفادة من الحاسب الآلي في السنّة النبوية .

(٢) أجريت الاتصال الهاتفي بالشيخ يوم الثلاثاء ٢/ ٥/ ١٤١٦هـ وقد دونت كلام الشيخ بعد الانتهاء من الاتصال مباشرة .

على الكروخي ، وعليها توقيعه بخطه ، وهي أفضل من النسخة المقروءة على المنذري والدمياطي ؛ لأنهما من تلاميذ تلاميذ الكروخي ، فنسخة الكروخي الموجودة في باريس أقدم ، وهي الأصل والنسخة الأخرى فرع عنها » .

ثم سألته عن النسخة الأصلية التي يحتفظ بها من جامع الترمذي فقال لي ما معناه : « هي أقدم من نسخة الكروخي لأن عليها سماعاً في سنة ٤٧٩هـ ، ولكنها نصف الكتاب فقط ، ثم هي من رواية أبي حامد أحمد بن عبد الله التاجر المروزي ، والمناسب لبحثك وطلبك نسخة الكروخي لما يلي :

١- لأنها كاملة ، وبعض النسخ الأقدم منها ناقصة ، فهي أفضل من هذه الجهة .

٢- رواية الجراحي عن المحبوبي عن الترمذي هي الأشهر والأكثر تداولاً من روايات الترمذي ، وأشهر من رواها الكروخي ، وعنه انتشر الكتاب لدى المتأخرين في المشرق » .

ثم سألته عن نسخة عاطف أفندي التي ذكرها د . فؤاد سزكين ، وهل حقاً كتبت سنة ٤٢٤هـ ، ومحفوظة أيضاً بنفس الرقم ٤٢٤ ؟! فأجاب حفظه الله بما معناه : أنه لم يطلع عليها وأن احتمال الخطأ وارد ثم قال :

« نسخة باريس - التي هي مقروءة على الكروخي - إن لم تكن أجود الموجود من مخطوطات جامع الترمذي ، فهي بلا شك من أجودها وأعلاها قيمة علمية » .

ثم أفادني أنه أهدى قسم المخطوطات بمركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية بالرياض صورة عن نسخته المصورة من باريس ، وقد قاموا مشكورين بإعطائي نسخة مصورة عنها .

وقد بلغني من بعض الأفاضل أن مركز خدمة السنة بالمدينة المنورة حصل على نسخة قديمة جداً لجامع الترمذي قرئت على الترمذي نفسه أو على أحد تلاميذه - الشك من محدثي - ، فسألت فضيلة الدكتور عبد الصمد بن بكر [١] وهو وكيل المركز - سابقاً - والمكلف من قبله بتحقيق جامع الترمذي على عدة نسخ خطية [٢] ، فنفى ذلك ، وقد وجدت الدكتور أكرم ضياء العمري في كتابه (تراث الترمذي العلمي) ذكر نحواً من ذلك حيث قال أثناء عرضه لمخطوطات جامع الترمذي القديمة :

---

(١) زرته في منزله في المدينة المنورة يوم الأحد ٢٢/ ٤/ ١٤١٦هـ برفقة الأخ الدكتور : عبد الله دمفو .

(٢) بسؤالي للدكتور عبد الصمد عن النسخ التي اعتمد عليها تبين أن نسخة الكروخي أقدم منهن .

« ونسخة أخرى كُتب عليها أنها بخط ابن اللحام بدمشق ، وعليها خط المؤلف في مواضع كثيرة ، وهي نسخة تامة تقع في ١٥٢ورقة ، ١٩X١٤سم ، وهي محفوظة في مكتبة أحمد الثالث تحت رقم ٢٥٣٢ ثم عزى في الهامش أنه نقل هذا عن كتاب فهرس المخطوطات المصورة (١/ ٨٤).

وهذا الكلام فيه نظر ، وهو يناقض نفسه إذ كيف تكون بخط ابن اللحام بدمشق ، وفي نفس الوقت يكون عليها خط الترمذي ، لا سيما أن المشهور بهذه النسبة هو علي بن محمد بن علي بن عباس بن شيبان البعلي الحنبلي ، وهو دمشقي ولكنه رحل إلى مصر في آخر عمره ، وتوفي بها سنة ٨٠٣هـ [١] ، فغالب الظن أنه هو كاتب تلك النسخة ، وقد علق الشيخ عبد الفتاح أبوغدة بقوله : « كذا قال الدكتور العمري ! وهو أمر مستبعد لا يُعوَّل عليه إلا بتثبت ودليل قائم » [٢] .

ووجدت أيضاً في كتاب (فلسفة إقبال والثقافة الإسلامية في الهند وباكستان) من تأليف : محمد حسن الأعظمي ، والصاوي شعلان ما يلي : « لا يكاد الكثيرون يعلمون أن في الباكستان والهند اليوم نهضة إسلامية ،

(١) انظر ترجمته في الضوء اللامع للسخاوي (٥/ ٣٢٠) .

(٢) تحقيق اسمي الصحيحين واسم جامع الترمذي (ص٦٢) هامش رقم (٣) .

يقوم برسالتها جهابذة من العلماء والكتاب ، وتستولي علينا الدهشة لو عرفنا أن جملة كتب الأحاديث النبوية لا توجد كاملة الطبع وافرة الشروح في أي بلد إسلامي كما هي اليوم في الباكستان والهند ، فهنالك دار الحديث وبها نسخة لجامع الترمذي بخط المصنف »[١] .

وهذا الكلام فيه نظر ؛ لأن كتاب الترمذي اعتني به جداً في شبه القارة الهندية وشرحه عدد من علماء تلك الديار ، وما وجدنا أحداً منهم ذكر هذا الأمر مع عظم أهميته ومسيس الحاجة إليه خاصة من تصدى منهم لطبع جامع الترمذي أو شرحه أو التعليق عليه ، ثم مسمى (دار الحديث) غير مقيد باسم البلد أو المنطقة ليعرف تحديداً أين تقع تلك الدار ، ومما يزيد الشك في دقة هذا النقل ، أن الكتاب غير مختص بعلم الحديث بل هو كتاب أدبي ثقافي عام ، فهو مظنة عدم التثبت في نقل مثل ذلك .

ولعل أقرب النقول للحقيقة ما ذكره الحافظ المزي في ترجمة الوليد أبي هشام : « هكذا وقع في بعض النُسخ المتأخرة من الترمذي ، وهكذا ذكره صاحب (الأطراف)[٢] ، وفي نسخة مكتوبة عن أبي العباس المحبوبي عن

---

(١) فلسفة إقبال (ص١٧٧) ورد هذا الكلام في تقديم للمؤلفين لمقال عن عائشة أم المؤمنين للسيد سليمان الندوي .

(٢) هو الحافظ ابن عساكر واسم كتابه (الإشراف على معرفة الأطراف) وهو أطراف =

الترمذي : الوليد أبو هاشم ، وكلاهما وهم ، وفي نسخة مكتوبة عن الترمذي نفسه : الوليد بن أبي هشام وهو الصواب »[١] .

ولكن لم أجد للمزي تفصيلاً عن هذه النسخة وهل هي كاملة أم لا ؟ ومن الذي كتبها ؟ ، وهل هي منقولة مباشرة عن نسخة الترمذي نفسه أم أنها كتبت في حياته ؟ وما الدليل على ذلك ؟! إلى غير ذلك من أمور مهمة، إلا أن ذلك لا يشكك في دقة كلام المزي لأنه حافظ حجة متثبت لا يمكنه الاعتماد على نسخة مشكوك في صحتها ، ومما يؤكد ذلك أنه عندما صحح اسماً لأحد شيوخ الترمذي من بعض نسخ الجامع ، وصف تلك النسخ بأنها « أصول صحاح عتيقة »[٢] وأغلب الظن أن منها أو إحداها تلك النسختين اللتين ذكرهما في نصه السابق .

وعلى أية حال كم كان سيسعدني وجود نسخة من الجامع بخط الترمذي أو نسخة كتبت عنه ، بل حتى النسخة المكتوبة عن المحبوبي تلميذ الترمذي وراوي كتابه .

ولو علمت بوجود شيء منها لبذلت ما أستطيع للحصول عليها ،

= السنن الأربعة .

(١) تهذيب الكمال (٣١/ ١١١) .

(٢) تهذيب الكمال (٢٩/ ٣٦٢)

وليس من المستبعد أن يكتشف شيء من ذلك في المستقبل فالأيام حبلى بكل عجيبة .

أما في حدود علمي الآن فإن نسخة الكروخي المحفوظة في المكتبة الوطنية بباريس هي أفضل ما استطعتُ الحصول عليها في هذا الوقت ، لأنها أقدم النسخ الكاملة من جامع الترمذي فيما نعرف والله أعلم .

وسأعرض بإيجاز فيما يلي بعض الأمور المتعلقة بهذه النسخة التي اعتمدت عليها :

أولاً : تعريف بالكروخي :

هو أبو الفتح عبد الملك بن أبي القاسم عبد الله [1] بن أبي سهل بن أبي القاسم بن أبي منصور بن ماح الكَرُوخي [2] الهروي البزار [3] .

وكَرُوخ : بلدة صغيرة بنواحي هَراة ، وهي على عشرة فراسخ [4]

---

(١) في الأنساب للسمعاني (٥/ ٦٠) : عبيد الله .

(٢) هكذا ضبطها تلميذه الحافظ أبو سعد عبد الكريم بن محمد السمعاني في الأنساب (٥/ ٦٠) وياقوت الحموي في معجم البلدان (٤/ ٤٥٨) بفتح الكاف ، وضم الراء .

(٣) الأنساب (٥/ ٦٠)، والتقييد لابن نقطة (٢/ ١١٥)،وذيل تاريخ بغداد لابن النجار (١/ ٨١) ، ولم يسق ابن الجوزي في مشيخته نسبه تامّاً كما هنا واكتفى بأوله (ص٨٧) .

(٤) الفَرْسَخ : مقياس قديم من مقاييس الطول يُقدّر بثلاثة أميال ، والميل قُدِّر قديماً بأربعة آلاف ذراع ، والميل البري الآن يساوي ١٦٠٩ من الأمتار . انظر المعجم الوسيط (ص٦٨١، ٨٩٤) =

منها[١] وهَراة في الوقت المعاصر تقع في الشمال الغربي من أراضي دولة أفغانستان[٢] .

ولد في النصف من شهر ربيع الأول سنة اثنتين وستين وأربعمائة[٣] .

سمع عدداً من المشايخ ، منهم شيخ الإسلام أبو إسماعيل عبد الله بن محمد الأنصاري ، وأبو عامر محمود بن القاسم الأزدي ، وأبو بكر أحمد بن عبد الصمد الغُورَجي ، وعبد العزيز بن محمد الترياقي ، وأبو المظفر عبيد الله بن علي الدهان ، وغيرهم[٤] .

نشأ بهراة وسمع بها العلم[٥] ، ثم رحل إلى بغداد ودخلها في ذي الحجة

= وللاستزادة حول اختلاف القدماء في تقدير الفرسخ والميل انظر : رسالة (تقدير المسافات عند المسلمين) لأحمد بك الحسيني ، وهي بحث مستل من كتابه (دليل المسافر) .

(١) الأنساب (٥/ ٦٠) مشيخة ابن الجوزي (ص٨٨)، ومعجم البلدان للحموي (٤/ ٤٥٨) .

(٢) الموسوعة العربية الميسرة (٢/ ١٨٩٣) .

(٣) ذيل تاريخ بغداد (١/ ٨٤) نقلاً عن الكروخي نفسه وكذلك نص عليه تلميذه أبو سعد السمعاني في أنسابه (٥/ ٦١) وابن الجوزي في مشيخته (ص٨٨) من دون ذكر قوله (النصف) .

(٤) التقييد لابن نقطة (٢/ ١١٥) الأنساب (٥/ ٦٠)، وقال ابن الجوزي في مشيخته (ص٨٨) : (وسمع جماعة كثيرة) .

(٥) الأنساب (٥/ ٦٠) .

سنة تسع وخمسمائة [١] ، وأقام بها مدة وحَدَّث بها [٢] ، ثم رحل الى مكة وأقام بها إلى أن توفي رحمه الله [٣] .

قال عنه تلميذه أبو سعد السمعاني : « شيخ صالح سديد السيرة ، كثير الخير والعبادة »[٤] ، وقال أيضاً : « صدوق ثقة »[٥] وقال تلميذه ابن الجوزي : « كان خيراً ، صالحاً صدوقاً »[٦] ، وقال الذهبي : « الشيخ الإمام الثقة »[٧] ، وقال الإسْعِردي : « الشيخ الثقة الدَّيِّن »[٨] .

وقد اشتهر بروايته لجامع الترمذي حتى إن الإمام ابن دقيق العيد (ت ٧٠٢هـ) قال : « أكثر ما يعتمده المتأخرون رواية الكروخي »[٩] ، وكانت له عناية واهتمام بهذا الكتاب ، فقد رواه عن أربعة من تلاميذ

(١) ذيل تاريخ بغداد (١/ ٨٢) .

(٢) الأنساب (٥/ ٦٠) ، مشيخة ابن الجوزي (ص٨٨) ، ذيل تاريخ بغداد (١/ ٨٢) .

(٣) المنتظم لابن الجوزي (١٨/ ٩٣) ، الأنساب (٥/ ٦٠) ، وذيل تاريخ بغداد (١/ ٨٣) .

(٤) الأنساب (٥/ ٦٠) .

(٥) ذيل تاريخ بغداد (١/ ٨٣) .

(٦) مشيخة ابن الجوزي (ص٨٨) والمنتظم (١٨/ ٩٣) .

(٧) النبلاء (٢٠/ ٢٧٣) .

(٨) فضائل الكتاب الجامع لأبي عيسى الترمذي (ص٤٩) .

(٩) النكت للزركشي (٢/ ٤٣١) .

الجراحي مما يدل على شدة اهتمامه به ، أضف إلى ذلك أنه كان يكتب نسخاً من الجامع ويبيعها ، فيأكل من ذلك ويكتسي [١] ، وحَدَّث به ببغداد مِراراً[٢] .

وممن قرأه عليه أبو الفضل محمد بن ناصر [٣] ، والحافظ أبو سعد عبد الكريم بن محمد بن منصور السمعاني [٤] ، وغيرهما .

وهو يروي جامع الترمذي كما ورد بخط يده : « أخبرنا القاضي الإمام الزاهد أبو عامر محمود بن القاسم بن محمد بن محمد الأزدي [٥] رحمه الله قراءة عليه وأنا أسمع في ربيع الأول من سنة اثنتين وثمانين وأربعمائة ، وأنا الشيخ الفقيه أبو نصر عبد العزيز بن محمد بن علي بن إبراهيم التِّرْياقي[٦] ، والشيخ أبوبكر أحمد بن عبد الصمد بن أبي الفضل بن أبي حامد

(١) مشيخة ابن الجوزي (ص٨٨) والتقييد لابن نقطة (٢/ ١١٦) وذيل تاريخ بغداد (١/ ٨٤) .

(٢) فضائل كتاب الجامع (ص٤٩)، وذيل تاريخ بغداد (١/ ٨٣) .

(٣) مشيخة ابن الجوزي (ص٨٨) ، والتقييد (٢/ ١١٦) .

(٤) الأنساب (٥/ ٦٠) ، وذيل تاريخ بغداد (١/ ٨٣) .

(٥) ثقة فاضل زاهد وكان على مذهب الشافعي ، ولد سنة ٤٠٠هـ - وتوفي بهراة سنة ٤٨٧هـ ، انظر ترجمته في : التقييد لابن نقطة (٢/ ٢٤٣-٢٤٥) ، والنبلاء للذهبي (١٩/ ٣٢-٣٤) .

(٦) ثقة فاضل ، ولد سنة ٣٨٩هـ - وتوفي سنة ٤٨٣هـ ، وترياق قرية من قرى هراة ، انظر ترجمته في : التقييد (٢/ ١٣٦-١٣٧) ، والنبلاء (١٩/ ٦-٧) .

الغُوْرَجي[١] رحمهما الله ، قراءة عليهما وأنا أسمع في ربيع الآخر من سنة إحدى وثمانين وأربعمائة ، وقالوا : أنا أبو محمد عبد الجبار بن محمد بن عبد الله بن أبي الجرَّاح الجَرَّاحي [٢] المروزي ، قال : أنا أبو العباس محمد ابن أحمد بن محبوب بن فضيل المحبوبي [٣] المروزي ، قال : أنا الحافظ أبو عيسى محمد بن عيسى بن سورة بن موسى الترمذي رحمهم الله [٤] .

وقد قال ابن الأثير في مقدمة جامع الأصول وهو يسوق إسناده إلى كتاب الترمذي من طريق الكروخي السابق : « إلا أن رواية الشيخ أبي القاسم الكروخي عن مشايخه الثلاثة انتهت إلى آخر مناقب جرير بن عبد الله البجلي ، وهي في آواخر المجلد الثالث من الأصل المسموع ، ومن هناك إلى آخر الكتاب يرويه الكروخي عن الأزدي والغورجي دون

(١) ثقة جليل ، توفي في ذي الحجة سنة ٤٨١هـ ، وقد قارب التسعين عاماً ، وغُوْرَج قرية قُرب هراة ، انظر ترجمته في : التقييد (١/ ١٦٠-١٦١) معجم البلدان (٤/ ٢١٦) النبلاء (١٩/ ٧) .

(٢) ثقة جليل ، ولد بمرو سنة ٣٣١هـ - وقَدِمَ إلى هراة سنة ٤٠٩هـ - وتوفي سنة ٤١٢هـ ، انظر ترجمته في : التقييد (٢/ ١٠٣-١٠٥) ، والنبلاء (١٧/ ٢٥٧-٢٥٨) .

(٣) إمام ثقة ، كان مُقَدَّم أصحاب الحديث في الثروة والرئاسة في مرو ، ولد سنة ٢٤٩هـ رحل إلى أبي عيسى الترمذي سنة ٢٦٥هـ ، وتوفي سنة ٣٤٦هـ ، انظر ترجمته في التقييد (١/ ٣٠-٣٢) والنبلاء(١٥/ ٥٣٧) .

(٤) نسخة باريس (ق٢/ ب) ، وهي التي أسميها نسخة الكروخي .

الترياقي ، وعن أبي المظفر علي بن علي بن ياسين الدهان عن الجراحي عن المحبوبي عن المصنف رحمه الله »[١] .

وبنحو هذا قال ابن نقطة إلا أنه حدد الجزء الذي ليس عند الترياقي بأنه من أول مناقب ابن عباس إلى آخر الكتاب ، ونص على أنه سمع هذا الجزء من الدهان[٢] ، وليس هذا تناقضاً لأن باب مناقب جرير بن عبد الله البجلي يتبعه مباشرة باب مناقب عبد الله بن عباس،وقد وجدت الكروخي كتب بخطه في النسخة التي بين يدي في هامش (ورقة ٢٥٩/أ) عند باب جرير بن عبد الله البجلي : « انتهى المسموع من الشيخ أبي نصر الترياقي . . . » ثم بعدها كلمات لم تتضح في المصورة .

وقد توفي الكروخي رحمه الله في ذي الحجة من سنة ٥٤٨هـ ، بعد رحيل الحاج بثلاثة أيام[٣] .

ثانياً : معلومات عن النسخة الخطية المعتمدة :

١- هذه النسخة الخطية من محفوظات مكتبة باريس الوطنية برقم

(١) جامع الأصول (١/ ٢٠٣) .

(٢) التقييد (٢/ ١١٥) ووافقه على ذلك الإسعردي (ص٤٨) وابن سيد الناس في النفح الشذي (١/ ١٧٤، ١٨١) .، وبرنامج الوادي آشي (ص ١٩٦) .

(٣) مشيخة ابن الجوزي (ص٨٨) .

(٧٠٩)[(١)] تحت مسمى : « الجامع الكبير » ، وفي قسم المخطوطات في مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية بالرياض ميكروفيلم عليه صورة من النسخة الأصلية المذكورة آنفاً ، ويحمل نفس الرقم والاسم [(٢)] .

٢- تتكون هذه النسخة من (٢٧٢ ورقة) ، في كل صفحة ٣١-٣٣ سطراً ، أما عدد الكلمات في كل سطر فتتباين ، وفي المتوسط لا تقل عن ١٥ كلمة ولا تزيد عن ٢٥ كلمة .

٣- كتبت النسخة سنة ٥٤٧هـ ، وفرغ منها في الرابع من ذي القعدة من السنة المذكورة ، وقد ترجح لدي بعدة قرائن أنها مكتوبة بخط الكروخي نفسه كما سيأتي إيضاحه هذا بعد قليل .

٤- يُوجد في أول هذه النسخة وفي آخرها سماعات متعددة .

٥- كتب الكروخي بخط يده في الصفحة التي فيها عنوان الكتاب (٢/ أ) ما يلي :

« سمع مني هذا الكتاب مع العلل جميعه صاحبه الشيخ الفقيه أبو

(١) انظر : فؤاد سزكين تاريخ التراث العربي (١٤/ ١/ ص٣٠٠) ، والفهرس الشامل للحديث النبوي، مؤسسة آل البيت بالأردن (٢/ ٩٠٢) .

(٢) تفضل المركز مشكوراً بتصوير نسخة لي في ١٦/ ٥/ ١٤١٦هـ .

العباس أحمد بن محمد بن كوثر المحاربي ، وابنه المقريء أبو الحسن علي نفعهما الله بما فيه ، وصح سماعهما في مجالس عِدة آخرها سلخ ذي القعدة من سنة سبع وأربعين وخمسمائة ، وقد أجزتُ وأذنت لهما رواية ما يصح ويثبت لديهما من جميع ما سمعته عن مشايخي رحمهم الله من أنواع العلوم بعد النسخ الصحيحة من أصول السماع ، وتجنبهما الخطأ وتحريف الناقلين وتصحيف . . . [١] ، والاحتياط في ذلك على موجب ما يعتمده . حكم الإجازة وشرائطها ، كتبه الفقير إلى رحمة الله تعالى عبد الملك بن أبي القاسم ابن أبي سهل الكروخي الهروي بيمينه حامداً لله تعالى على أفضاله ، ومصلياً على النبي الأمي محمد وآله » . وكتب تحت هذه الإجازة مباشرة : « وحضر هذا السماع المذكور الشيخ الفقيه الفاضل مقرئ الحرم الشريف أبو العباس أحمد بن . . . [١] التنيسي نفعه الله به ، والفقيه الفاضل أبو الحجاج يوسف ابن أبي بكر البخاري ، وأبو عبد الله محمد بن جابر بن يعيش الأنصاري ، وكان هذا السماع بحرم الله الشريف بقراءة أبي الحجاج يوسف بن عبد الرحمن بن يوسف الأنصاري » .

وفي آخر النسخة (ق٢٧١/ أ) كتب قاريء هذه النسخة على الكروخي :

(١) محل الفراغ كلمة لم يترجح لي وجه الصواب في رسمها .

يوسف بن عبد الرحمن الأنصاري بخطه ما يلي : « بسم الله الرحمن الرحيم قرأت جميع هذا الكتاب مع العلل على الشيخ أبي الفتح عبد الملك بن أبي القاسم بن أبي سهل الكروخي الهروي ، وعبد الملك ينظر في أصل السماع وقابلتُ به وصححته . وسمع بقراءتي الشريف أبو علي طاهر بن علي بن عبد الله العثماني ، وصاحب الكتاب الفقيه الجليل أبو العباس أحمد بن محمد بن كوثر ، وولده أبو الحسن المقرئ علي بن أحمد بن محمد بن كوثر ، وصح ذلك في مجالس عدة آخرها يوم الخميس الثالث والعشرون من ذي القعدة سنة سبع وأربعين وخمسمائة ، وكتب يوسف بن عبد الرحمن بن يوسف الأنصاري بخطه في التاريخ المذكور ، والحمد لله وحده والصلاة على محمد نبيه وعلى آله الطيبين » .

ويتضح مما سبق أن صاحب الكتاب الذي اشتراه وحاز ملكيته هو أبو العباس أحمد بن محمد بن كوثر المحاربي ، وهو من أهل غرناطة ، لقي أبا طاهر السلفي فقال فيه : « ابن كوثر هذا كان من أعيان أهل غرناطة ومموليها بالأندلس ، قدم الإسكندرية بعدما جرى على بلده ما يجل عن الوصف من القتل والنهب وخراب أملاكه وذهاب أمواله ، ورأيت له معرفة جيدة بالنحو ، وكتبَ عني شيئاً يسيراً من الحديث ، ثم توجه إلى الحجاز بنية الإقامة إلى حين الوفاة ، فبلغني أنه توفي بمصر سنة خمس

وخمسين وخمسمائة بعد أن حج وزار رحمه الله »[١] .

وأما ابنه أبو الحسن علي بن أحمد بن محمد بن كوثر المحاربي ، فقد ترجم له الذهبي في كتابه (معرفة القراء الكبار) [٢] ووصفه بالمقرئ الأستاذ ، وذكر أنه سمع جامع الترمذي من أبي الفتح عبد الملك الكروخي [٣] ، وسمع من غيره بمكة شرفها الله ، ثم رجع إلى بلده - غرناطة [٤] ، وتوفي بها سنة ٥٨٩هـ .

ويظهر من بعض السماعات أن أبا الحسن علي بن أحمد انتقلت له ملكية هذه النسخة بعد أبيه وقد سمع منه في سنة ٥٧٧هـ ، ٥٧٨هـ ، ٥٨٠هـ ، وهذه السماعات مكتوبة بخط مغربي ، وعلى هذا يكون أبو الحسن حَدَّث بهذه النسخة في غرناطة عندما رجع إليها ، ويؤكد ذلك أن من ضمن السماعات الموجودة في آخر النسخة سماع بعد وفاة أبي الحسن في عشرين من شهر رمضان سنة أربعين وستمائة في غرناطة ، وهذا السماع أوله غير

(١) معجم السفر لأبي طاهر السلفي(ص٣٩-٤٠) ، وكناه بأبي جعفر .

(٢) (٢/ ٥٦٢-٥٦٣) .

(٣) ذكر المحقق في الهامش : أنه سمع من الكروخي سنة ٥٤٧هـ نقلاً عن ابن الأبّار ، وهذا موافق لما هو مذكور في النسخة التي معنا .

(٤) ذكر المحقق في الهامش : أنه رجع سنة ٥٥٦هـ نقلاً عن ابن الأبّار .

واضح في التصوير ومكتوب بخط مغربي دقيق في أعلى الهامش الأيمن من (ق ٢٧١/أ) .

ويوجد في آخر النسخة سماع مكتوب بخط مغاير لبعض الدمشقيين وكان السماع سنة ٧٨٨هـ في الجامع الأموي بدمشق .

٦- يوجد في أعلى بعض الأوراق عبارة : « وقف بالجامع الحديد بالأزبكية » انظر : (ق ١٣/أ) و(ق ١٢٩/أ) ، والأزبكية - فيما أعرف- حي من أحياء القاهرة في البلاد المصرية .

فإن كان الأمر كذلك ، فإن هذه النسخة كتبت بمكة شرفها الله ، وانتقلت لمصر ثم إلى غرناطة ثم إلى دمشق ثم إلى مصر ثم استقرت في باريس .

٧- وقع بعض الخلط في ترتيب الأوراق فمثلاً ما بين الورقة ٣٢/ب والورقة ٣٣/أ يوجد سقط ، وهو موجود ولكن في الورقة رقم ٤١/أ .

وكذلك الورقة رقم ١٧٢ أدخلت في كتاب الإيمان وهي لاعلاقة لها به، لأن أحاديثها من كتاب الأدب ، ويستقيم الترتيب بأن توضع بعد ورقة رقم ١٧١/ب ، وورقة رقم ١٨١/أ فهي المكملة للموجود هناك .

ثالثاً : دلائل على أن النسخة مكتوبة بخط الكروخي نفسه :

ترجح لي بالاستناد على عدة أدلة أن نسخة باريس كتبها الكروخي

بخط يده لما يلي :

١- تقدم في ترجمة الكروخي أنه كان ينسخ جامع الترمذي ويتقوت من ذلك .

٢- يبدأ متن جامع الترمذي في (ق ٢/ب) هكذا : « بسم الله الرحمن الرحيم . أخبرنا القاضي الإمام الزاهد أبو عامر محمود بن القاسم بن بكر ابن محمد بن محمد الأزدي رحمه الله قراءة عليه وأنا أسمع في ربيع الأول من سنة اثنتين وثمانين وأربعمائة . . . » إلى آخر سماعه من مشايخه الثلاثة الذي نقلته سابقاً . . .

ويلاحظ هنا أن سند النسخة يبدأ مباشرة من مشايخ الكروخي ، ويقول فيه : « وأنا أسمع » ومثل هذا لا يمكن أن يكتبه غير الكروخي ، ولو كتبه غيره لقال : أخبرنا الكروخي عن ... وهو يسمع ...

ويؤكد ذلك أنه كتب في الهامش بوضع خط صغير فوق كلمة أخبرنا نحو اليمين المعروفة (بالضبة) : « أخبرنا الشيخ الإمام أبو الفتح عبد الملك ابن أبي القاسم بن أبي سهل البزار الهروي رحمه الله بروايته عن شيوخه الثلاثة المذكورين . . » .

٣- كتب عنوان الكتاب هكذا : « الجزء الأول من كتاب الجامع الكبير تأليف الشيخ الإمام الحافظ أبي عيسى محمد بن عيسى بن سورة بن

موسى السلمي الترمذي رحمه الله رواية الفقير إلى رحمة الله تعالى عبد الملك بن أبي القاسم بن أبي سهل الكروخي الهروي عن مشايخه الثلاثة . . . » .

يلاحظ هنا أن قولـــه (الفقير إلى رحمة الله تعالى) في الغالب الأعم يكتبها الإنسان لنفسه تواضعاً لله تعالى ، ولو أن الكاتب كان غير الكروخي لقال : « الشيخ الإمام أبي الفتح . . » كما تقدم آنفاً ، أو على أقل التقدير لقال : « الشيخ » كما كتبه يوسف الأنصاري كما تقدم ، ويزيد الأمر تأكيداً أن الإجازة التي كتبها الكروخي بيمينه لابن كوثر وابنه .

قال فيها : « كتبه الفقير إلى رحمة الله تعالى عبد الملك . . . » بدون كنية أو عبارات مدح وإطراء كما هو الحال في عنوان الكتاب ، وهذا كله يثبت أن الكتاب بخط الكروخي نفسه ؛ لخلو عنوانه من عبارات الإطراء المتعارف عليها بين أهل العلم .

٤- عند المقارنة بين الإجازة المكتوبة بخط الكروخي بالخط الذي كتب به متن الكتاب ، يظهر بجلاء تطابق أسلوب رسم الحروف والكلمات كما سيظهر من الصورة المرفقة ، مما يدل على أن الكاتب واحد وهو الكروخي نفسه .

٥- الغالب في المخطوطات أن يكتب الناسخ اسمه في آخر الكتاب، ولكن في هذه النسخة لم يذكر اسم الناسخ ، ويستشف من

عبارات كاتب النسخة أن ذلك كان معروفاً عند مالك الكتاب ، فهو يقول في آخر الكتاب : « آخر العلل والحمد لله وحده على إنعامه وصلواته وسلامه على سيد المرسلين محمد النبي الأمي وآله ، ووقع الفراغ لكاتبه منه يوم الأحد الرابع من ذي القعدة من سنة سبع وأربعين وخمسمائة ، اللهم اغفر له ولوالديه ولمن يطالعه أن يصلي على النبي الأمي محمد وآله ، ويدعو لكاتبه ولوالديه بالعفو والمغفرة والرحمة ، ولمن قال آمين ، ولجميع المؤمنين والمؤمنات ، وانفعه بما فيه برحمتك إنك قريب سميع مجيب الدعوات كريم جواد » .

وتحته بخط دقيق بعض الشيء : « وبتمامه تم جامع الترمذي والحمد لله » .

ثم في أسفل الورقة من جهة الهامش الأيمن كتب مطابق لما قبله : « قوبل بأصل السماع ، وصحح حسب الطاقة ، ولله الحمد والمنة ، وصلواته وسلامه على نبينا النبي الأمي محمد وآله » .

ويلاحظ هنا أنه يتكرر في صيغة صلاته على النبي ﷺ قوله : « النبي الأمي وآله » كما ذكره كاتب النسخة في آخرها ، ويتكرر ذلك أيضاً في إجازة الكروخي في أول الكتاب ، وهذه قرينة تدل على أن الكروخي هو كاتب النسخة .

ويزيد الأمر تأكيداً أن يوسف بن عبد الرحمن الأنصاري الذي نقلنا

كتابته للسماع فيما تقدم يقول في صيغة الصلاة على النبي ﷺ : « والصلاة على محمد نبيه وعلى آله الطيبين » ، فصيغته مختلفة عن صيغة الكروخي التي كررها في أول الكتاب وآخره ، والله أعلم .

رابعاً : دلائل جودة النسخة :

من أهم دلائل جودة هذه النسخة ما يلي :

١- أنها مكتوبة بخط الكروخي وهو نفسه راوي الكتاب .

٢- أنها قرئت عليه في حياته ، وقوبلت على أصل سماعه الذي كان ينظر فيه أثناء المقابلة كما تقدم .

٣- لا تكاد تخلو ورقة من أوراقها من إلحاقات بالهوامش واستدراكات ، وهذه دلالة مهمة جداً تدل على أن هذه النسخة قد قوبلت وصححت .

٤- أنها أقدم نسخة كاملة - موجودة اليوم - من جامع الترمذي ، وعلى فرض وجود نسخة كاملة أقدم منها ، فهي بلا شك من أقدم النسخ الكاملة ، ومن أجودها .

ويؤكد ذلك أني وجدت خاتمة الحفاظ المتقنين الإمام ابن حجر العسقلاني يرجح بين بعض اختلافات نسخ الترمذي بما هو موجود في نسخة عنده من جامع الترمذي بخط الكروخي نفسه كما ذكر ذلك في فتح

الباري (٧/ ٥٧٣) ، وتخريج الأذكار (١/ ١٦٨ ، ٣٧٥) ، ولسان الميزان (١/ ٧٦) ، ولولا جودتها وعلو مكانتها ما فعل ذلك .

فنقلنا المباشر عن هذه النسخة يجعلنا نشترك ولو من بعض الوجوه مع الحافظ أبي سعد السمعاني ، والإمام ابن الجوزي في التلقي عن الكروخي ، وهما بحضور مجلسه والقراءة عليه ، ونحن بالنقل عن خطه لكتاب الجامع من نسخة مقابلة مصححة على أصل سماعه في حياته .

خامساً : أبرز اختلافاتها مع المطبوع [١] :

هناك عدة اختلافات بين نسخة الكروخي والمطبوع من جامع الترمذي ومن أبرز تلك الاختلافات :

١- يبلغ الاختلاف قريباً من ٢٥٪ في الأحكام التي يقول الترمذي فيها : « حسن » و « حسن غريب » وهذا ظاهر في قائمتي الاختلافات المرفقة بآخر هذا الباب - أما مجمل أحكام الترمذي على الأحاديث فلا يقل حجم الاختلاف عن ٢٠٪ .

٢- تكرر مرات عدة وقوع اختلاف في ترتيب الأحاديث تقديماً وتأخيراً في الباب الواحد بين المطبوع ونسخة الكروخي .

---

(١) المقصود بالمطبوع النسخة التي حقق الشيخ أحمد شاكر منها الجزء الأول والثاني ، وحقق الثالث محمد فؤاد عبد الباقي ، والرابع والخامس إبراهيم عطوة .

٣- لاحظت أن هناك بعض الأحاديث مذكورة في المطبوع ، وليست موجودة في نسخة الكروخي ، ولكنها ليست كثيرة .

٤- لاحظت أن عدداً من أقوال البخاري الموجودة في المطبوع ليست مذكورة في نسخة الكروخي ، وجميع تلك الأقوال موجودة في كتاب آخر هو العلل الكبير للترمذي .

٥- لاحظت أن عدداً من الأبواب لها أسماء في المطبوع ، وتذكر في نسخة الكروخي بدون أسماء وتذكر هكذا : « باب » فقط .

٦- لاحظت أن عدداً من الكنى والألقاب الواردة في الأسانيد تذكر مفسرة في المطبوع ، ولكنها في الكروخي تذكر بدون تفسير ، مثال ذلك : بندار وأبو كريب ، في المطبوع : محمد بن بشار ، وأبو كريب محمد ابن العلاء .

٧- بعض الاختلافات تكون سهلة كأن يوجد في المطبوع : « حسن » وفي الكروخي : « حسن غريب » وأشد منها أن يوجد في المطبوع : « حسن صحيح » ويكون الحديث نفسه في الكروخي « حسن » فقط والعكس ، وهذه كثيرة ، وأشد مما سبق أن يوجد في المطبوع « حسن غريب » ويكون في الكروخي « غريب » فقط والعكس ، وهذه كثيرة أيضاً كما ستلاحظ في قائمة اختلافات « حسن غريب » ، وهذا مؤثر جداً في

حكم الحديث .

وأشد من ذلك كله ما ورد في المطبوع عند حديث (٢٥٢١) حيث ورد : « قال أبو عيسى : هذا حديث حسن » ، وورد في الكروخي (ق١٦٥/ أ) : « هذا حديث منكر » ، وورد في متن الجامع المطبوع مع تحفة الأحوذي (٧/ ٢٢٤) : « منكر حسن » وهذا تلفيق شنيع يؤكده قول المباركفوري : « منكر ، في بعض النسخ هذا حديث حسن » .

ومما يقرب من هذا التلفيق غير المستحسن ما صنعه العلامة الشيخ أحمد شاكر رحمه الله فقد ذكر في حديث (٣٧) حكم الترمذي على الحديث هكذا: « قال أبو عيسى : هذا حديث [حسن] ليس إسناده بذاك القائم » ثم ذكر في الهامش أن كلمة (حسن) زيادة من نسخة ع أي نسخة محمد عابد السندي ، فإذا كانت هذه النسخة المتأخرة انفردت بهذه الزيادة فلماذا تذكر في صلب المتن المحقق ؟ لاسيما وأن السياق لا يكون منسجماً ، ويؤكد ذلك أن في نسخة الكروخي (ق٥/ب) : « ليس إسناده بذاك القائم » بدون (حسن) ، وكذلك في مخطوطة النفح الشذي (ق ٩٠/ ب) وغير ذلك .

ومن ذلك أنه ذكر في حديث (٢١٢) حكم الترمذي على الحديث هكذا: « قال أبو عيسى : حديث أنس حسن [صحيح]) ثم ذكر في

الهامش أن كلمة (صحيح) زيادة من ع و م ثم قال : « وهي زيادة جيدة ، وأنا أرى صحة هذا الحديث » ، والموجود في الكروخي (ق ١٩/ ب) : « حسن » ليس فيه صحيح ، وقال الحافظ ابن حجر في هذا الحديث : « وقد نقل المصنف - يعني النووي - أن الترمذي صححه ، ولم أر ذلك في شيء من النسخ التي وقفت عليها ومنها بخط الحافظ أبي علي الصدفي ، ومنها بخط أبي الفتح الكروخي . . . ويبعد أن الترمذي يصححه مع تفرد زيد العمي به وقد ضعفوه »[1] .

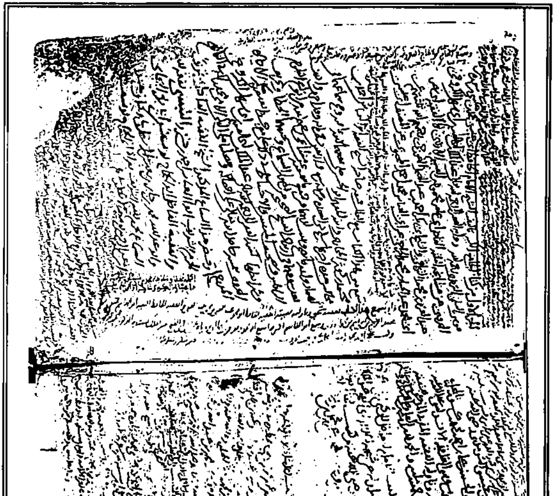
والأمثلة على ذلك عديدة ، ولاشك أن مثل تلك الاختلافات مؤثرة جداً في نتائج أي دراسة لأحكام الترمذي ومصطلحاته ، وعلى هذا فلا يمكن الوثوق بأي دراسة عن الترمذي وأحكامه على الأحاديث تقتصر على النسخة المطبوعة المذكورة آنفاً .

وهذا ما صنعته في دراستي لما قال الترمذي فيه : « حسن » و « حسن غريب » فقد عارضت النسخة المطبوعة بنسخة الكروخي المخطوطة ، وأثبتُ كل اختلاف في الحكم على الحديث بينهما في نسختي المطبوعة ، كاتباً أي اختلاف بقلم أحمر وبعده أذكر رقم الورقة والوجه كما في

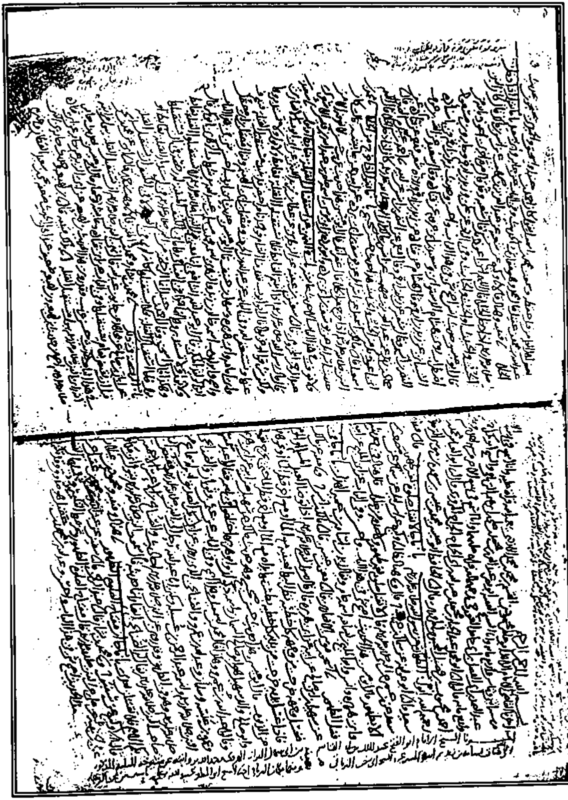
(١) نتائج الأفكار وتخريج الأذكار (١/ ٣٧٥) .

المخطوطة ، وبعد أن عارضت الكتاب من أوله إلى آخره ، اعتمدت على الحكم الموجود في نسخة الكروخي وبنيتُ دراستي على ذلك ، ولم أعتمد على المطبوع إلا في حالة اتفاقه مع النسخة المخطوطة .

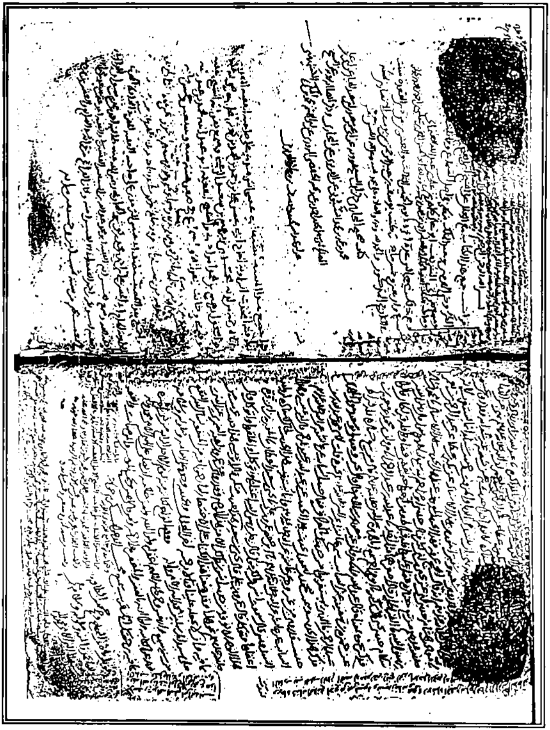
وسأذكر في الفصل الثاني من هذا الباب - إن شاء الله - أسلوب الدراسة ومنهجها وأهدافها ، ونتائجها .



الصفحة الأولى للمخطوطة



الصفحة الثانية من المخطوطة



الصفحة الثالثة من المخطوط

الفصل الأول

شرح تعريف الترمذي للحسن

المبحث الأول : أولوية الترمذي في وضع التعريف والانتقادات الموجهة إليه

المطلب الأول : هل تعريف الترمذي للحسن من وضعه ؟

المطلب الثاني : الانتقادات الموجهة إلى تعريفه

المبحث الثاني : شرح التعريف

المطلب الأول : عدم وجود راوٍ متهم

المطلب الثاني : عدم الشذوذ

المطلب الثالث : أن يروى من غير وجه

المبحث الثالث : توسع مفهوم الحسن في تطبيقات الترمذي

المبحث الأول

أولوية الترمذي في وضع التعريف والانتقادات الموجهة إليه

المطلب الأول

هل تعريف الترمذي للحسن من وضعه ؟

لم ينسب الترمذي تعريف الحسن إلى أهل الحديث أو إلى أحدٍ من مشايخه أو العلماء الذين كانوا قبله ، بل ظاهر كلامه أن التعريف من وضعه بدليل قوله : « وما ذكرنا في هذا الكتاب : حديث حسن ، فإنما أردنا به حُسن إسناده عندنا : كلُ حديث يروى لا يكون في إسناده من يُتهم بالكذب ، ولا يكون الحديث شاذاً ، ويروى من غير وجهٍ نحو ذاك ، فهو عندنا حديث حسن . وما ذكرنا في هذا الكتاب حديث غريب فإن أهل الحديث يستغربون الحديث لمعانٍ . . . »[1] .

فظاهر قولـه : « أردنا به حُسن إسناده عندنا » ، وقوله : « فهو عندنا حديث حسن » أنه لم يسبق بهذا التعريف وإلا لعزاه لغيره ولم يقل : « أردنا » و « عندنا » ويؤكد ذلك جداً أنه لما تعرض لأنواع الغريب ومعانيه نسب ذلك لأهل الحديث ولم يقل : « عندنا » كما قال في الحسن .

---

(١) العلل الصغير في آخر جامع الترمذي (٥/ ٧٥٨) .

ولذا قال ابن سيد الناس : « ولم يذكر الترمذي في التعريف به ما ذكر حاكياً عن غيره ، ولا مشيراً إلى أنه هو الاصطلاح المفهوم من كلام من تقدمه ، بل ذكر من ذلك حاكياً عن مصطلحه مع نفسه في كتابه الجامع »(١) ، وذكر الحافظ ابن حجر أن هذا اجتهاد وللترمذي نسبه إلى نفسه ، وإنما عَرَّف الحسن لاحتمال أن لا يوافقه غيره على هذا الرأي ، فاحتاج إلى أن ينبه على اجتهاده في ذلك ويفصح عن مقصده فيه (٢) ، وكذا قال العراقي معقباً على كلام ابن سيد الناس : « فعلى هذا لا ينقل عن الترمذي حد الحديث الحسن بذلك مطلقاً في الاصطلاح العام » (٣) ، ولكن نُقل عنه ما يخالف هذا .

فقد قال : « الظاهر أنه لم يُرد بقوله : « عندنا » حكاية اصطلاحه مع نفسه ، وإنما أراد عند أهل الحديث ، كقول الشافعي : وإرسال ابن المسيب عندنا أي أهل الحديث ، فإنه كالمتفق عليه بينهم »(٤) .

---

(١) النفح الشذي (١/ ١٩٦، ٢٠٥) .

(٢) النكت (١/ ٣٩٩)

(٣) التقييد والإيضاح (ص٤٥) .

(٤) فتح المغيث للسخاوي (١/ ٧٦) نقلاً عن الشرح الكبير للعراقي على ألفيته وهو غير المطبوع باسم (التذكرة والتبصرة) و (فتح المغيث) .

وقد رد السخاوي هذا التأويل بقوله : « ويُبعده قوله : « وما ذكرنا » وكذا قوله: « فإنما أردنا به » وحينئذ فالنون لإظهار نعمة التلبس بالعلم المتأكد تعظيم أهله عملاً بقوله : ﴿ وَأَمَّا بِنِعْمَةِ رَبِّكَ فَحَدِّثْ ﴾ [الضحى: ١١].

مع الأمن من الإعجاب ونحوه ، المذموم معه مثل هذا ، لاسيما والعرب كما في البخاري [١] في ﴿ إنا أنزلناه ﴾ من (التفسير) ، تؤكد فعل الواحد فتجعله بلفظ الجميع ليكون أثبت وأوكد » [٢] ، ومما يُضعف قول الحافظ العراقي رحمه الله الأخير أن الترمذي حيث بيّن معاني الغريب نسب ذلك لأهل الحديث ، وحيث عرف الحسن نسبه لنفسه ولكتابه ولم يعزه لأحد .

هذا وقد فهم ابن سيد الناس من قول الترمذي السابق : « وما ذكرنا في هذا الكتاب . . . » أن تعريفه للحسن خاص فقط بكتابه الجامع ، وقال موضحاً ذلك : « فهذا كما ترى إخبار عن مصطلحه في هذا الكتاب ، فلو قال في كتاب غير هذا عن حديث بأنه حسن ، وقال قائل : ليس لنا أن نفسر الحسن هناك بما هو مفسر به هنا إلا بعد البيان ، لكان له ذلك » [٣] .

(١) انظر : فتح الباري (٨/ ٥٩٦) كتاب التفسير ، باب (٩٧) سورة (إنا أنزلناه) والقول للبخاري ولكن قال ابن حجر : « هو قول أبي عبيدة » .

(٢) فتح المغيث (١/ ٧٦) .

(٣) النفح الشذي (١/ ٢٠٥) .

ووافقه على ذلك البِرَشنسي [١] ، وهذا افتراض بعيد ، لأنه يلزم منه إثبات أن الترمذي صنف كتباً نهج فيها منهجه في جامعه من حيث التصحيح والتحسين والتعليل ، ولا نعرف له ما يشبه هذا الوصف إلا كتاب العلل الكبير ، ولم أجد فيه حديثاً حسنه الترمذي إلا حديثاً واحداً وهو عن عطية بن سعد العوفي عن أبي سعيد قال رسول الله ﷺ : « من أسلم في شيء فلا يصرفنه إلى : غيره » [٢] قال أبو عيسى : « وهذا حديث شجاع بن الوليد لا أعرف هذا الحديث مرفوعاً إلا من هذا الوجه ، وهو حديث حسن » [٣] ، وقد حَسَّن في جامعه كثيراً من مرويات عطية العوفي حيناً بقوله : « حسن » كما في : (٥٥١ ، ٢٤٣١ ، ٢٤٤٠ ، ٣٦٥٨) وغيرها ، مع أن أكثر النقاد على تضعيفه [٤] ، فلا أرى ما يستدعي طرح المسألة مادامت بالصورة التي ذكرت ، وإذا كان لي أن أخرج بنتيجة من

---

(١) البحر الذي زخر للسيوطي (٢/ ١٠٠٧) ، والبرشنسي : هو محمد بن عبد الرحمن بن عبد الخالق بن سنان البرشنسي - وقيل البرشسي - له منظومة في علم الحديث وشرحها ، توفي عن سبعين عاماً في سنة ٨٠٨هـ - انظر : الضوء اللامع (٧/ ٢٩٠) وشذرات الذهب (٧/ ٧٩) .

(٢) أخرجه أبوداود (٣٤٦٨) وابن ماجه (٢٢٨٣) والبيهقي في الكبرى (٦/ ٣٠) جميعهم عن عطية به .

(٣) العلل الكبير (ص١٩٥) ولم يخرجه في جامعه .

(٤) تهذيب الكمال (٢٠/ ١٤٧-١٤٩) .

المثال الوحيد الذي وقفتُ عليه فهي أن ما يحسنه الترمذي خارج كتابه الجامع لا يختلف عما حسنه فيه والله أعلم .

ولعل من الأسئلة التي يجدر بنا طرحها هنا سؤالاً ربما جال في أذهان العديد من المتخصصين حول : الأثر الكبير للبخاري على تلميذه أبي عيسى الترمذي ، وما يستلزم ذلك من قوة احتمال تأثر الترمذي في تعريفه للحسن بتحسينات شيخه الإمام البخاري .

فأقول : إن إمكانية التأثر بالبخاري أو غيره أمر ممكن جداً ، ولكن الترمذي عندما عرف الحسن لم ينسبه لأحد ، ولو كان الحسن عند البخاري هو نفسه الحسن الذي عرفه الترمذي لنسب إليه ذلك ونقله عنه إذ لا يوجد ما يمنع ذلك ، فهو يكثر من نقل أقواله في جامعه وعلله الكبير، وقد أطراه في علله الصغير إطراءً عظيماً .

ثم إن دراستي للأحاديث التي حسنها البخاري أوصلتني إلى أن (الحسن) عند البخاري يطلقه على الحديث الصحيح عنده أو الحديث الذي في بعض رواته كلام أو في اتصال سنده بعض النظر شريطة أن يكون ذلك الحديث محفوظاً ، ويُعلم أنه من صحيح حديث ذلك الراوي ، ولم أجد فيما حسنه البخاري حديثاً يكون فيه ضعف وفي شواهده ضعف كذلك .

ومع التسليم بأن البخاري حَسَّن كثيراً من الأحاديث التي لا تخلو أسانيدها من بعض النظر مما يجعل كثيراً من الباحثين يفسر ذلك على أن مراده (الحسن لغيره) ، إلا أنني لا أوافق على ذلك لما يلي :

١- أن الشواهد والمتابعات لتلك الأحاديث قوية وليست ضعيفة ؛ بل لكثير من ذلك شواهد صحيحة ، وهذا فارق مهم للغاية .

٢- أن البخاري أطلق الحسن على أحاديث صحيحة عنده أدخل بعضها في صحيحه مما يدل على أنه لم يخص الحسن بصفة تمنع من إطلاقه على الحديث الصحيح لذاته .

٣- أن البخاري صحح عدداً من الأحاديث خارج صحيحة فيها بعض النظر ولم يطلق عليها صفة (الحسن) ، ولو كان الحسن عنده مقصوراً على ما فيه نظر لما فعل ذلك ، وعلى هذا يكون حَسَّن ما حقه أن يُصحح ، وصحّح ما حقه أن يحسن ، ولو كان للحسن عنده حد يميزه به عن الصحيح لما وقع في ذلك .

٤- أن البخاري يشترط في الحديث الذي يحسنه : أن يكون محفوظاً وسالماً من المخالفة والعلة ، إلى غير ذلك من أمور بينتها في المبحث الخاص بتحسيناته رحمه الله ، منطلقاً في ذلك من مجمل منهجه في علم الحديث ، ومراعياً نظرته هو وفق أسلوبه ومنهجه ومصطلحاته في كل حديث ، أما

الترمذي فقد حسَّن أحاديث لا يخفى عليه أنها ضعيفة كما تراه إن شاء الله في مبحث حجية الحسن عند الترمذي .

وإذا قارنا ما حسنه البخاري بما حسنه الترمذي وبما قال فيه : « حسن غريب » ، سنجد أن الترمذي توسع في تحسين أحاديث ضعيفة ليس لها شواهد أو متابعات قوية ، وبعكس البخاري فلم يحسن مما فيه ضعف إلا إذا كانت له شواهد قوية ، وهذا فرق مهم ومؤثر .

فالبخاري يتشدد فيما يحسنه أكثر من الترمذي ، ويؤكد هذه الحقيقة بالإضافة إلى ما تقدم أن الترمذي ينقل عن البخاري تضعيفه لبعض الأحاديث ، فيخالفه ويحسنها ، وحيناً يصححها(١) .

وكذلك في الرواة سأله عن صالح المري فقال : « هو ضعيف الحديث ذاهب الحديث » فعقب الترمذي على هذا بقوله : « صالح المري رجل ثقة تفرد بأحاديث عن الثقات يُخاف عليه الغلط »(٢) . ونقل عنه أنه قال : « أنا

---

(١) مثال على ذلك انظر : جامع الترمذي (١٢٨٥، ١٢٨٦) وقارنه بالعلل الكبير (ص١٩١-١٩٢) . وانظر كذلك : جامع الترمذي (١٤٩٣) ، وقارنه بالعلل الكبير (ص٢٤٤) .
وانظر كذلك : جامع الترمذي (١١٠٢) ، وقارنه بالعلل الكبير (ص٢٥٧) . وانظر كذلك جامع الترمذي (١٥٦١) ، وقارنه بالعلل الكبير (ص٢٥٧) .

(٢) العلل الكبير (ص٣٨٩) .

لا أشتغل بحديث مجالد » فقال له : « لا تروي عنه شيئاً ؟ قال : لا »[١] والترمذي يحسن بعض حديث مجالد[٢] بل ويصحح له .

وينقل عنه كذلك قولـه : « ابن أبي ليلى هو صدوق ، ولا أروي عنه ، لأنه لا يُدرى صحيح حديثه من سقيمه ، وكل من كان مثل هذا فلا أروي عنه شيئاً »[٣] ، والترمذي يحسن حديثه بل ويصححه أحياناً[٤] .

وينقل كذلك قوله : « سليمان بن موسى منكر الحديث ، أنا لا أروي عنه شيئاً » [٥] ، ولكن الترمذي يخالفه معقباً عليه بقوله : « هو ثقة عند أهل الحديث لا أعلم أحداً من أهل العلم من المتقدمين تكلم فيه »[٦] .

والأمثلة على ذلك كثيرة تدل على مخالفة الترمذي لشيخه الإمام البخاري في الحكم على الأحاديث ، وفي الحكم على الرجال بما يفهم منه عدم التطابق بين مفهوم الحسن عند البخاري ومفهومه عند الترمذي .

وبالرغم من ذلك فلا أرى ما يمنع أن يكون الترمذي أخذ أصل تعريفه

(١) انظر : جامع الترمذي(٢٣٢١، ٢٣٥٦، ٣٧٥٢)

(٢) جامع الترمذي (٢/ ١٩٩) .

(٣) انظر : جامع الترمذي(٥٥٢، ٩١٩ ، ١٠٠٥ ، ١٤٨٥ ، ١٧١٥، ١٩٥٥ ، ٢٨٨٠، ٣٠٧١) .

(٤) العلل الكبير (ص٢٥٧) .

(٥) هذا النص ليس في المطبوع من العلل الكبير و نقله ابن القطان في بيان الوهم (٤/ ٥٧٧) .

(٦) النكت لابن حجر (١/ ٤٢٩) .

للحسن من بعض تحسينات شيخه البخاري ، أو بمعنى أدق أدّاه تأمله لبعض تحسينات شيخه إلى استنباط تعريفه للحسن ، ولكنه توسع في ذلك فقبل رجالاً لا يقبلهم شيخه ، ووسع الأمر أكثر فقبل شواهد فيها ضعف ربما تأثراً بمحدثين آخرين غير البخاري ، وكذلك في شرط عدم الشذوذ بمعنى عدم المخالفة لما رواه الثقات لم يقع في تحسينات البخاري ما يمكن أن يوصف بذلك ، وبعكس الترمذي فقد حسن أحاديث لا تسلم من المخالفة كما سيأتي إيضاحه .

فالخلاصة : أن ما حسنه البخاري أقوى مما حسنه الترمذي ، وهو أشد في تطبيق شروط الحسن - التي ذكرها الترمذي - من الترمذي نفسه بحسب ما ظهر لي من دراسة تحسيناتهما .

فالبخاري يُشدِّد ويُضيِّق ، والترمذي يتساهل ويوسع في شروط الحسن .

وعلى هذا فإن قول الحافظ ابن حجر : إن الترمذي استمد تعريفه للحسن من البخاري ، محل نظر عندي إن كان أراد بذلك حتى أسلوب الترمذي ومنهجه في تطبيق الشروط الثلاثة في الأحاديث التي حسنها ، وأما إن كان مراده أن الترمذي استمد أصل التعريف وصورته العامة مع مراعاة الفرق بينهما في تطبيق تلك الشروط الثلاثة فهذا مقبول . وكذلك فإن قول ابن سيد الناس لما ذكر تعريف الترمذي : « وهو أبو عُذْرة هذا

المنزع ، ولم يسبقه أحد إلى هذا المراد بالحسن »[١] . إن كان مراده أنه ابتكر هذا التعريف دون تأثر بمن قبله في بعض جوانبه فهذا محل نظر لما تقدم ، وأما إن كان مراده أنه أقدم من ذكر هذا التعريف ووضحه وأكثر من استعماله وتوسع في تطبيقه فهذا صحيح . والله أعلم .

---

(١) النفح الشذي (١/ ٢٧٨) .

المطلب الثاني

الانتقادات الموجهة إلى تعريفه

انتقد بعض العلماء تعريف (الحسن) الذي ذكره الإمام الترمذي ، وأهم هذه الانتقادات ما يلي :

الأول : لم يميز الحسن من الصحيح :

قال ابن الصلاح : « وليس فيما ذكره الترمذي والخطابي ما يفصل الحسن من الصحيح »(١) .

وقال أبو عبد الله بن أبي بكر بن الموَّاق (٢) في كتابه (بغية النقاد) (٣) :

---

(١) علوم الحديث (ص٢٦) .

(٢) هو محمد بن أبي يحيى أبوبكر بن خلف بن فرج بن صاف الأنصاري المراكشي ،أبو عبد الله بن المرّاق، قرطبي الأصل قديماً، فاسي حديثاً، كان فقيهاً حافظاً محدثاً ناقداً محققاً، لازم أبا الحسن بن القطان الفاسي، وله تعقبات على كتابه (بيان الوهم والإيهام) سماها (المآخذ الحفال السامية) ولد سنة ٥٨٣هـ وتوفي بمراكش سنة ٦٤٢هـ .

انظر : الذيل والتكملة لكتابي الموصول والصلة لابن عبد الملك المراكشي (١/ ٢٧٢-٢٧٤)، والإعلام بمن حل مراكش وأغمات من الأعلام لعباس بن إبراهيم (٤/ ٢٣١-٢٣٤) .

(٣) للمزيد حول مضمون كتاب (بُغية النقاد) ومنهجه انظر (ملء العيبة لابن رشيد (٥/ ٤٩-٥٨)، وعندي نسخة مصورة للسفر الأول من (بغية النقاد) عن الأصل المحفوظ في مكتبة الإسكوريال برقم (١٧٤٩)، واسم الكتاب كاملاً كما يظهر من عنوان مصورتي :(بغية النقاد النقلة فيما أخل به كتاب البيان وأغفله أو ألم به فما تممّه ولا كمله) ونُسب لابن رُشيد =

« لم يخص الترمذي الحسن بصفة تميزه عن الصحيح ، فلا يكون صحيحاً إلا وهو غير شاذ ، ولا يكون صحيحاً حتى يكون رواته غير متهمين بل ثقات، فظهر من هذا أن الحسن عند أبي عيسى صفة لا تخص هذا القسم بل قد يشركه فيه الصحيح ، فكل صحيح عنده حسن ، وليس كل حسن صحيح »(١) .

وقد أجاد الحافظ ابن حجر في رده على هذا الانتقاد حين قال : « وادعاء ابن المَوَّاق أنه لم يميز ممنوع ، فإنه ميزه بشيئين :

أحدهما : أن يكون راويه قاصراً عن درجة راوي الصحيح ، بل عن درجة راوي الحسن لذاته ، وهو أن يكون غير متهم بالكذب ، فيدخل فيه المستور ، والمجهول ، ونحو ذلك وراوي الصحيح لابد أن يكون ثقة ، وراوي الحسن لذاته لابد وأن يكون موصوفاً بالضبط ، ولا يكفي كونه غير متهم بالكذب ، وقد ذكر هذا ابن المواق في نفس اعتراضه بقوله : بل ثقات ، ولم يتنبه له ، فإن الترمذي لم يعدل عن قوله : ثقات ، وهي كلمة

= ولكن النسخة ناقصة من أولها وورقة العنوان التي ورد فيها ذلك ليست من الأصل، وكاتبها هو إبراهيم الكتاني وصف بأنه الأستاذ الباحث .

(١) نقلاً عن النفح الشذي (١/ ٢٩٨-٢٩٠)، والتقييد والايضاح (ص٦١)، ولم أهتدِ إليه في النسخة المصورة من (بُغية النقاد) وهي ناقصة .

واحدة إلى قوله : لا يكون في إسناده من يُتهم بالكذب إلا لإرادة قصور رواته عن وصف الثقة كما هي عادة البلغاء في المخاطبات .

والثاني : أن يُروى من غير وجه نحوه » [١]يعني وهذا لا يشترط في الحديث الصحيح أن يروى من غير وجه [٢] ، فيكون الترمذي بذكره لهذا الشرط قد ميز الحسن من الصحيح ، وهذا هو الحق .

الثاني : أنه حَسَّن أحاديث مع أنها لم ترو إلا من وجه واحد :

قال ابن دقيق العيد بعد أن ساق تعريف الترمذي : « وهذا يُشكل عليه ما يُقال فيه : إنه حسن ، مع أنه ليس له مخرج إلا من وجهٍ واحد »[٣] ، وبنحو هذا قال ابن جماعة [٤] .

وقال العراقي : « اشترط في الحسن أن يروى من غير وجه نحوه ، ومع ذلك فقد حَسّن أحاديث لا تروى إلا من وجه واحد كحديث إسرائيل عن يوسف بن أبي بردة عن أبيه عن عائشة قالت : « كان رسول الله ﷺ إذا خرج من الخلاء قال : « غفرانك » . فإنه قال فيه : حديث حسن غريب

(١) النكت الوفية للبقاعي (ق٤٦/ ب)، وعنه السيوطي في التدريب (١/ ١٥٥-١٥٦) .

(٢) النكت لابن حجر (١/ ٤٧٦) .

(٣) الاقتراح (ص٨) .

(٤) المنهل الروي (ص٣٦) .

لا نعرفه إلا من حديث إسرائيل عن يوسف بن أبي بردة [١] . قال : ولا يُعرف في هذا الباب إلا حديث عائشة »[٢] ، وذكر الدكتور نورالدين عتر أن العراقي أكثر من هذا الاعتراض في شرحه للجامع[٣] .

وقد أجاب عن هذا الانتقاد ابنُ سيد الناس بعد أن استشكل تحسين الترمذي للحديث الآنف فقال : « أثبتَ له غرابة السند بتفرد إسرائيل فمن فوقه به لكونه لا يُعرف في الباب إلا حديث عائشة ، ثم وصفه بعد ذلك بأنه حسن ، ولو لم يكن إلا الغرابة الراجعة إلى الإسناد لما عارضتُ في ذلك ، وأما أنه لا يُعرف في الباب إلا حديث عائشة مع قوله في « الحسن » : إنه يروى مثل ذلك الحديث أو نحوه من وجه آخر ؛ فهذا قد يوهم منافاة الحُسن الذي وصفه به على شرطه ، فيحتاج إلى الجواب عن ذلك فنقول :

لا يُشترط في كل حسن أن يكون كذلك ، بل الذي يحتاج فيه إلى أن يروى نحوه من وجه آخر هو : ما كان راويه في درجة المستور ، ومن لم تثبت عدالته ، ولا ارتقى إلى أن تدخل في (الصحيح) مع المتابعة روايته ،

---

(١) أخرجه الترمذي (٧) وفي نسخة الكروخي (ق٣/أ) : « غريب حسن » .

(٢) التبصرة والتذكرة (١/ ٨٦) .

(٣) الإمام الترمذي (ص١٦٨) .

فهناك يحتاج إلى تقويته بالمتابعات والشواهد ؛ ليصل بمجموع ذلك إلى تلك الدرجة . . . وأكثر ما في الباب أن الترمذي في الموضع الذي شرط فيه في الحسن تقويته بالمتابعات ، عَرَّف بنوعٍ منه وهو أكثره وقوعاً عنده لا بكل أنواعه ، وهذا نوع آخر منه . . »[١] .

وقال شيخ الإسلام ابن تيمية : « من الناس من يقول : قد سمى حسناً ما ليس كذلك مثل حديث يقول فيه : حسن غريب ، فإنه لم يرو إلا من وجه واحد وقد سماه حسناً ، وقد أُجيب عنه : بأنه قد يكون غريباً لم يرو إلا عن تابعي واحد لكن رُوي عنه من وجهين فصار حسناً لتعدد طرقه عن ذلك الشخص ، وهو في أصله غريب . . . وقد يكون غريب الإسناد فلا يعرف بذلك الإسناد إلا من ذلك الوجه ، حسن المتن ، لأن المتن روي من وجهين ، ولهذا يقول : وفي الباب عن فلان وفلان ، فيكون لمعناه شواهد تبين أن متنه حسن وإن كان إسناده غريباً »[٢] .

وأما الحافظ ابن رجب فقد أجاب عن ذلك بقوله : « إن هذا اللفظ لا يعرف إلا من هذا الوجه ، لكن لمعناه شواهد من غير هذا الوجه ، وإن كانت شواهده بغير لفظه ، وهذا كما في حديث « الأعمال بالنيات » ، فإن

---

(١) النفح الشذي (١/ ٤٢٢-٤٢٥) .

(٢) مجموع الفتاوي (١٨/ ٣٩-٤٠) .

شواهده كثيرة جداً في السنة ، مما يدل على أن المقاصد والنيات هي المؤثرة في الأعمال ، وأن الجزاء يقع على العمل بحسب ما نُوي به ، وإن لم يكن لفظ حديث عمر مروياً من غير حديثه من وجه يصح »[١] .

وأما الحافظ ابن حجر فأجاب عن ذلك بقوله : « إن الترمذي لم يُعرِّف الحسن مطلقاً ، وإنما عَرَّف بنوعٍ خاص منه وقع في كتابه وهو ما يقول فيه : حسن ، من غير صفة أخرى . . . أما ما يقول فيه : حسن صحيح ، أو حسن غريب ، أو حسن صحيح غريب ؛ فلم يعرج على تعريفه »[٢] .

وزاد البقاعي[٣] فيما نقله عن شيخه ابن حجر أن ما عَرَّفه الترمذي هو الحسن لغيره ، وهو الذي يقول فيه : « حسن » فقط من دون إضافة ، وأما ما يقول فيه : « حسن غريب » فهو الحسن لذاته ولا يدخل في تعريفه للحسن ، فيرتفع الإشكال بالتفريق بين نوعي الحسن .

وهذا الجواب الأخير هو الذي اختاره الدكتور نور الدين عتر[٤] ورجحه .

(١) شرح علل الترمذي (١/ ٣٨٦) .

(٢) نزهة النظر (ص٣٣-٣٤) .

(٣) النكت الوفية (ق٤٧/ أ) و (ق٤٨/ ب) .

(٤) الإمام الترمذي (١٧٠، ١٧١) .

وجواب الحافظ ابن حجر لا يسلم من المؤاخذة ، ذلك لأنه أخرج « حسن غريب » من تعريف الترمذي للحسن ، ولا أرى أننا في حاجة إلى ذلك إذا كان كثير من الأحاديث التي يقول فيها : « حسن غريب » يوجد لها عواضد فتكون بهذا داخلة في تعريفه ، وأما ما لا يوجد له عاضد منها فهي قليلة ، والحكم للأغلب .

وأما جواب البقاعي والدكتور نور الدين عتر ، فغير صحيح ؛ لأنني وجدتُ بعد دراستي لكل ما قال الترمذي فيه « حسن غريب » أن ٥٠,٥٦٪ منها أسانيدها ضعيفة لذاتها ، مما يجعل القول بأن ذلك داخل في الحسن لذاته قول بعيد عن الصواب لا يعدو أن يكون حلاً نظرياً لا يستند إلى التطبيق العملي ، ولعل من استحسنه رأى فيه مخرجاً منطقياً يرفع الإشكال ، وهذا صحيح من حيث النظر ومقتضيات الجمع بين الأقوال المختلفة ، ولكنه للأسف يتناقض مع الواقع الحقيقي ويخالفه . كما ستراه في الفصل الثاني إن شاء الله تعالى .

والجواب الذي أرتضيه وأراه الأقرب للصواب في حل الإشكال السابق جواب مركَّب من رأي ابن تيمية وابن رجب وابن سيد الناس ، وذلك لأن ما يقول الترمذي فيه « حسن غريب » لا يخلو من حالتين :

الأولى : ما توجد له متابعات أو شواهد ، ولو كانت الشواهد من حيث

عموم المعنى وغير متقاربة في الألفاظ ، فهذه الحالة داخلة في تعريف الحسن عند الترمذي كما يرشد إليه جوابا ابن تيمية وابن رجب .

الثانية : مالا توجد له متابعات أو شواهد ، ولكن السند من حيث القوة لا يحتاج إلى عاضد ، فهذه الحالة لا تدخل في التعريف لأنها قوية لذاتها مستغنية عن العاضد ، كما هو فحوى جواب ابن سيد الناس ، ويؤيده أننا وجدنا في تحسينات الترمذي المفردة والمقرونة بالغرابة أسانيد قوية لذاتها لا تحتاج إلى عاضد كما سيأتي في المبحث الثالث بعد قليل ، وفي الدراسة الخاصة بما يقول فيه : « حسن غريب » .

فإن قيل : ماذا لو وجدنا حديثاً يحتاج إلى عاضد ولا عاضد له ؟

فالجواب الأقرب في نظري هو : أن الترمذي حسنه لأنه في نظره يستحق التحسين إما لوجود شاهد لمعناه فهم منه الترمذي ما لم نفهمه ، والأفهام تختلف وتتفاوت ، وإما لأنه قَبِل سنده لذاته لقرائن خفيت علينا فأداه اجتهاده إلى تقويته وإن كان المستقر عندنا خلاف ذلك .

والخلاصة : حمل الأمر على فهم الترمذي واجتهاده ؛ لأن الأصل أنه لا يخالف ما اشترطه في تعريفه الذي حكاه بنفسه عن عمله في كتابه ، ولعل هذا خير ما يعتذر به عن الترمذي رحمه الله .

وحتى تكتمل الصورة سأناقش فيما يلي الحديث السابق الذي استشكله

ابن سيد الناس والعراقي على ضوء ما اخترته من رأي :

فسند الحديث كما بيّن ابن سيد الناس غريب تفرد به إسرائيل ، والمتن لا شواهد له عند الترمذي بدلالة قوله : « ولا نعرف في هذا الباب - يعني باب ما يقول إذا خرج من الخلاء - إلا حديث عائشة »[1] ، وفي السند : يوسف بن أبي بُردة ، روى عنه إسرائيل بن يونس وسعيد بن مسروق الثوري[2] ، وذكره العجلي وابن حبان في ثقاتهما[3] ، وقال ابن حجر : « مقبول »[4] .

فلماذا حسنه الترمذي من دون عاضد مع حاجته إليه ؟

الذي يغلب على ظني أن الترمذي ربما اعتمد على القرائن الآتية أو بعضها في تحسينه للحديث :

١- أن يوسف بن أبي بردة مجهول الحال ، ومثله يقوي الترمذي حديثه إذا لم يكن منكراً ، وقد أشار ابن القطان الفاسي إلى أن الترمذي

(١) الجامع (١/ ١٣) والجملة الاعتراضية من وضعي بغرض الإيضاح .

(٢) تهذيب الكمال (٣٢/ ٤١٤) .

(٣) التهذيب (١١/ ٤٠٩) .

(٤) التقريب (٧٨٥٧) .

يقبل المساتير ويحسن أحاديثهم [١] ، بل وجدته يصحح بعض ذلك ، فقد قال في حديث : « حسن صحيح » وفي سنده أبو قابوس ، فعلق الحافظ ابن حجر على ذلك : « وكأنه صححه باعتبار المتابعات والشواهد ، وإلا فأبو قابوس لم يرو عنه سوى عمرو بن دينار ولا يعرف اسمه ، ولم يوثقه أحد من المتقدمين »[٢] ، وكذلك صحح حديثين [٣] فيهما نبهان مولى أم سلمة وهو فيه جهالة [٤] على مقتضى القواعد الحديثية .

وهذا ليس رأياً تفرد به الترمذي بل هو موجود في تصرفات من تقدمه كابن المديني - كما تقدم معنا في المبحث الخاص به - وكذلك البخاري كما ذكر الذهبي[٥] ، وهو رأي كثير من الأئمة كما يقول الشيخ المعلمي اليماني[٦] ، ولكن ليس ذلك مطلقاً فلا يقوون كل حديث رواه مجهول الحال بل ذلك خاضع عندهم لقوة القرائن والسلامة من المعارض الراجح، وأن يكون السند ممن يُحتمل لذلك الراوي وكذلك المتن أيضاً .

---

(١) انظر : بيان الوهم والإيهام (٣/ ٤٨١) ، (٥/ ٥٧) .

(٢) الإمتاع لابن حجر (ص٦٤)، والحديث في جامع الترمذي (١٩٢٤) .

(٣) جامع الترمذي (٢٧٧٨) ، (١٢٦١) .

(٤) السنن الكبرى للبيهقي (١٠/ ٣٢٧) .

(٥) ميزان الاعتدال (١/ ٥٥٦) .

(٦) التنكيل (١/ ٦٩) .

وبالنسبة لحديث عائشة الآنف فقد قوّاه ابن الجارود وابن خزيمة وابن حبان والحاكم (١) .

٢- ليس في السند تفرد لا يحتمل ، فيوسف يروي الحديث عن أبيه عن أم المؤمنين عائشة رضي الله عنها ، وهذا محتمل له ، والراوي عنه إسرائيل بن يونس وهو من الحفاظ .

٣- متن الحديث المرفوع كلمة واحدة : « غفرانك » ومثل هذا المتن القصير جداً الذي يحفظه في الغالب عموم الناس ممن هم متوسطو الحفظ لا يُنكر أن يكون يوسف قد حفظه لسهولته ويسره .

٤- الحديث يدخل في أبواب الذكر والدعاء ، مما يُسّوغ عدم التشدد في رجال السند .

٥- ليس في السند ولا في المتن ما يُنكر ، بل في نصوص الشريعة ما يتوافق معه ولا يناقضه كقول عائشة ﵂ : « كان رسول الله ﷺ يذكر الله على كل أحيانه »(٢) ، ومن المعلوم أن طلب المغفرة من المولى عز وجل محمود شرعاً كما تواترت به نصوص الشريعة .

---

(١) المنتقى لابن الجاورد (٤٢) وابن خزيمة (٩٠) وابن حبان (١٤٤٤) والحاكم (١/ ٢٦١) .

(٢) أخرجه مسلم في صحيحه (٣٧٣) والترمذي (٣٣٨٤) وابن ماجه (٣٠٢) وابن خزيمة (٢٠٧) وغيرهم .

فهذه القرائن مجتمعة أو بعضها ربما كانت دافعاً للترمذي كي يتغاضى عن شرطه في وجود العاضد، ويكون تحسينه للحديث لقوته الذاتية عنده. والله أعلم.

الثالث: أن في تعريفه تكراراً:

فقد نقل الحافظ العراقي عن بعض المتأخرين [١] أن قول الترمذي: « ولا يكون شاذاً » زيادة لا حاجة إليها؛ لأن قوله: يروى من غير وجه يُغني عنه، فكرر المعنى بألفاظ متباينة[٢].

ورد الحافظ ابن حجر هذا الانتقاد بقوله: « ليس في كلامه تكرار؛ بل الشاذ عنده ما خالف فيه الراوي من هو أحفظ منه أو أكثر، سواء انفرد به أو لم ينفرد به، كما صرح به الشافعي ﷺ، وقوله: « يروى من غير وجه » شرط زايد على ذلك، وإنما يتمشى ذلك على رأي من يزعم أن الشاذ ما تفرد به الراوي مطلقاً، وحمل كلام الترمذي على الأول أليق، لأن الحمل على التأسيس أولى من الحمل على التأكيد، ولا سيما في التعاريف »[٣].

وهذا جواب متين يُغني عن غيره في الرد على ذلك الانتقاد.

---

(١) لعله ابن سيد الناس فقد ذكر كلاماً قريباً في النفح الشذي (١/ ٢٤٠).

(٢) التقييد والإيضاح (ص٤٤)، والنكت لابن حجر (١/ ٤٠٦).

(٣) النكت لابن حجر (١/ ٤٠٦)، ونقله عنه الصنعاني في توضيح الأفكار (١/ ١٥٩).

ويعجبني جداً قول ابن الوزير اليماني في رده على بعض منتقدي الترمذي : « وبالجملة فالحد الحقيقي متعذر هنا . . . وذكر الحدود المحققة أمر أجنبي عن هذا الفن ، فلا حاجة إلى التطويل فيه »[١] ، « وغرض الترمذي إفهام مراده لا التحديد المنطقي ، فلا اعتراض عليه بمناقشات أهل الحدود »[٢].

---

(١) توضيح الأفكار (١/ ١٥٨) .

(٢) توضيح الأفكار (١/ ١٦١) .

المبحث الثاني

شــــرح التعــــريف

أبان الترمذي في تعريفه أن الحديث الحسن لابد أن تجتمع فيه ثلاثة شروط :

١- أن لا يكون راويه متهماً . (شرط خاص بالسند) .

٢- وأن لا يكون الحديث شاذاً . (شرط خاص بالمتن كما يرى ابن سيد الناس)[١] .

٣- وأن يروى من غير وجه نحو ذلك . (شرط خاص بالمتن كما يرى ابن سيد الناس)[٢] .

فالأول والثاني شرطان عدميان ، الغرض منهما سلامة الحديث من أن يكون في رجاله من اتهم بالكذب ، وسلامته من الشذوذ ، وأما الشرط الثالث فهو شرط وجودي ، الغرض منه تعضيد الحديث الذي يتوفر فيه الشرطان الأول والثاني بمتابعة أو شاهد خاليين أيضاً من رجل متهم ومن الشذوذ .

ولا يكون الحديث حسناً عند الترمذي حتى تجتمع فيه هذه الشروط

---

(١) النفح الشذي (١/ ٢٣٨) .

(٢) المرجع نفسه .

الثلاثة كما هو ظاهر من كلامه ، ولكن بعض المتأخرين - كما وصفه ابن رجب - ذكر أن شرطاً واحداً من الشروط السابقة موجب لحُسن الحديث عند الترمذي ، فرد عليه ابن رجب بقوله : « وهذا بعيد جداً ، وكلام الترمذي إنما يدل على أنه لا يكون حسناً حتى يجتمع فيه الأوصاف الثلاثة »(١) ، وهذا ما رجحه الزركشي (٢) أيضاً .

ومن أهم ما سيعنينا في هذا المبحث هو الإجابة عن سؤال مهم - في نظري - وهو : هل الشروط الثلاثة أغلبية أم مطردة في كل ما حسنه الترمذي ؟ ، ويتفرع عن هذا السؤال سؤال آخر : هل حسن الترمذي أحاديث لم يلتزم فيها بأحد الشروط الثلاثة ؟

والذي دعانا إلى طرح السؤال كلام ابن سيد الناس الذي ذكرناه في المبحث السابق أثناء جوابه عن الانتقاد الثاني .

وللإجابة عن ذلك قمت بدراسة لكل الأحاديث التي قال الترمذي فيها : « حسن » ، لاتفاق علماء المصطلح على أن ما قال فيه ذلك داخل في تعريفه للحسن ، بعكس ما قال فيه « حسن غريب » فقد أخرجه بعض العلماء من تعريفه ، وخاصة من حيث اشتراط وجود الشواهد .

---

(١) شرح العلل (١/ ٣٩٤) .

(٢) النكت للزركشي (٢/ ٣٩٩) .

مع علمي بأنه قد يقول البعض معترضاً : إن أي مثال تستخرجه من تحسينات الترمذي بدعوى مخالفته لأحد شروط التعريف لن يكون سالماً من الاعتراض الآتي : الترمذي إمام مجتهد فما تظنه مثلاً راوياً متروكاً قد لا يراه هو كذلك ، وما تراه شاذاً قد يكون عنده جمع بين ذلك الحديث وما يخالفه فينتفي الشذوذ عنده بذلك الجمع ، وما تراه لا شواهد له قد يرى له شاهداً ولو من حيث عموم المعنى لم تتفطن له أو قد يكون بلغه شاهد لم يبلغك ؟! .

وهذا الاعتراض جيد إذا استعمل على سبيل الاعتذار عن الترمذي أما أن يكون مانعاً من دراسة العلاقة بين شروط الحسن ومدى توفرها في الأحاديث التي حسنها ؛ فلا ، وذلك لأنه من المهم جداً لنا نحن المعاصرين رؤية حجم المسافة التي تفصل بين فهمنا لشروط الحسن وفهم الترمذي لها ولا يتم لنا ذلك إلا بربطها بتحسيناته التي هي بمثابة الشرح العملي لتعريفه .

ولا أظن أن طالباً للعلم يشك في أثر الأحكام التطبيقية وأهميتها في تعميق الفهم لمنهج أي إمام من أئمة الحديث ، ودورها المساعد لنا في المعرفة التي تقربنا أكثر فأكثر من حقيقة مصطلحاته ومراده منها ، وهذا ما سنراه - إن شاء الله - فيما يلي .

المطلب الأول

عدم وجود راوٍ متهم بالكذب

هذا أول الشروط التي ذكرها الترمذي ، وهو أوضحها وأبعدها عن الغموض فيما أرى .

وقد فسر ابن الصلاح هذا الشرط مبيناً لما يشمله في قوله : « الحديث الذي لا يخلو رجال إسناده من مستور لم تتحقق أهليته ، غير أنه ليس مغفلاً كثير الخطأ فيما يرويه ، ولا هو متهم بالكذب في الحديث ، أي لم يظهر منه تعمد الكذب في الحديث ، ولا سبب آخر مفسق . . . وكلام الترمذي رحمه الله على هذا القسم يتنزل »[1] .

وقد أشكل ذكر كلمة (مستور) هنا على بعض العلماء ، وفهموها على أن قصد ابن الصلاح المستور الذي هو نوع من أنواع (المجهول) ، فقال ابن حجر : « وليس هو في التحقيق عند الترمذي مقصوراً على رواية المستور بل يشترك معه الضعيف بسبب سوء الحفظ . . . »[2] ، وأجاب البعض بأن ابن الصلاح ذكر (المستور) للتمثيل لا للتقييد ، يعني نحو المستور ممن ذكرنا ، ويدل على ذلك أنه في بحث الضعيف الذي يرتفع إلى

(١) علوم الحديث (ص٢٧-٢٨) .

(٢) النكت لابن حجر (١/ ٣٨٧) .

درجة الحسن لم يخصه بالمستور [١] .

وهذا جواب جيد ، ولكن يبدو لي أن ابن الصلاح لم يقصد بذكر (مستور) هنا ما فهمه هؤلاء العلماء ، ودليل هذا أنه قرن ذكره له بأن لا يكون (كثير الخطأ) ، والمستور لا يوصف بقلة الخطأ أو كثرته ، ولا أعرف في كلام المحدثين عبارات مثل : مستور يخطئ ، أو مجهول كثير الخطأ . . ونحوها ، وذلك لأن حقيقة المستور هو من غاب عنا معرفة ضبطه مع عدم وجود ما يدل على أنه غير عدل ، فأمره على الاحتمال إذ لا يوجد ما يثبت ثقته ولا ما يثبت ضدها ، وهكذا عرفه ابن الصلاح بأنه : « المجهول الذي جهلت عدالته الباطنة ، وهو عدل في الظاهر » ومال إلى الاحتجاج بروايته ولم يشترط اعتمادها [٢] ، بينما هنا يتكلم عن الحديث الذي لا يحتج به إلا إذا اعتضد بغيره ، ويؤكد ذلك أنه أطلق (المستور) على متوسط الحفظ ، فقد قال في القسم الثاني من الأخبار عند مسلم : « ما

---

(١) الإمام الترمذي للعتر (ص١٦٣) .

(٢) علوم الحديث (ص١٠١) ، وقد اعترض الصنعاني على هذا التعريف فقال : « ولا يخفى أن العدالة إنما تُعرف ظاهراً بالمحافظة على خصالها ، وأما الباطن فلا يعلمه إلا الله تعالى . . واعلم أن الذي في كتب الأصول رسم العدالة باجتناب كبائر المُقَبَّحات ، وما فيه خِسة ، والإتيان بالواجبات ، ولم يذكروا باطنه ولا ظاهره » توضيح الأفكار (١/ ١٨٢) .

رواه المستورون المتوسطون في الحفظ والإتقان »[١] .

ويؤيد ذلك أن المحدثين استعملوا كلمة (مستور) في بعض الرواة بمعنى : لم يظهر منه ما يعاب عليه ، ولم يريدوا المعنى الاصطلاحي الذي وصف بنوع من أنواع الجهالة ، ومن ذلك قول يحيى بن معين في إسحاق ابن أبي إسرائيل بأنه ثقة ، فعقب عثمان بن سعيد الدارمي بقوله : « لم يكن أظهر الوقف[٢] حين سألت يحيى وهذه الأشياء التي ظهرت عليه بعد ، ويوم كتبنا عنه كان مستوراً »[٣] .

ومن ذلك قول الإمام أحمد : « القاسم بن معن مستور ثقة ، ولي قضاء الكوفة ، روى عنه ابن مهدي ليس به بأس »[٤] ، وقول أبي حاتم في عمران بن تمام : « كان عندي مستوراً إلى أن حدث عن أبي جمرة عن ابن

---

(١) صيانة صحيح مسلم (ص٩٠) .

(٢) يعني لم يكن يقول : القرآن مخلوق، ولا يقول غير مخلوق كما هو مذهب السلف ، وكان من مذهب الإمام أحمد ابن حنبل وغيره من أئمة السنة أنه بعد إظهار القول ببدعة خلق القرآن واشتهارها لم يعد يسع أحداً أن يقول بالوقف، بل يجب إظهار القول بعدم خلق القرآن وإعلانه، وذموا الواقفة .

(٣) تاريخ عثمان بن سعيد الدارمي (ص١٠٢-١٠٣) .

(٤) العلل لأحمد (١/ ٣٢٨) .

عباس عن النبي ﷺ بحديث منكر . . . »[١] ، وفي تاريخ[٢] بغداد أمثلة كثيرة جداً يوصف فيها الثقة بالمستور ، فكل ذلك استعمال للكلمة استعمالاً لغوياً لا اصطلاحياً ، ومن ذلك أيضاً : قول مسلم في مقدمة صحيحه أن عطاء ابن السائب ويزيد بن أبي زياد وليث بن أبي سليم وأضرابهم من الموصوفين بعدم الحفظ : « إن اسم الستر والصدق وتعاطي العلم يشملهم »[٣] .

وللأسباب السالفة ففي نظري أن أنسب تفسير لمراد ابن الصلاح من قوله : « هو الراوي العدل ظاهراً بحيث لا يكون متهماً بالكذب ولا بالفسق ، ومع عدالته الظاهرة إلا أنه من حيث الضبط والحفظ لم تتحقق أهليته فهو غير ضابط ، لكنه لم يبلغ في ضعف الحفظ إلى درجة كثير الخطأ المغفل .

وعلى ذلك يكون ابن الصلاح يرى أن الترمذي لا يقتصر في عدم تحسينه على ما يحدث به الراوي المتهم بالكذب ، بل يدخل في ذلك عنده من كان كثير الخطأ من الضعفاء ولو لم يتهم بالكذب .

---

(١) الجرح والتعديل (٦/ ٢٩٥) .

(٢) انظر مثلاً : تاريخ بغداد (١/ ٣٠٣، ٤١٢) ، (٢/ ١٤٩، ٢١١، ٢١٧، ٢٤٢، ٣٣٧، ٣٣٩، ٤٠٥) ، (٣/ ٣٩، ٩٥، ١٠٣)، (٤/ ٢١٢) .

(٣) مقدمة صحيح مسلم (ص٥) .

وقد اعترض ابن رجب على ما فهمه ابن الصلاح فقال : « وهذا لا يدل عليه كلام الترمذي ، لأنه إنما اعتبر أن لا يكون راويه متهماً فقط . لكن قد يؤخذ مما ذكره الترمذي قبل هذا : « أن من كان مغفلاً كثير الخطأ لا يحتج بحديثه ، ولا يُشتغل بالرواية عنه عند الأكثرين » .

وفسر شرط الترمذي السابق بقوله : « فعلى هذا : الحديث الذي يرويه الثقة العدل ومن كثر غلطه ، ومن يغلب على حديثه الوهم ، إذا لم يكن أحد منهم متهماً كله حسن ، بشرط أن لا يكون شاذاً مخالفاً للأحاديث الصحيحة ، وبشرط أن يكون معناه قد روي من وجوه متعددة »[١] .

ويثير كلام ابن رجب هنا مسألتين مهمتين :

الأولى : هل الثقة داخل في مفهوم شرط عدم الاتهام بالكذب ؟

الثانية : ما هو الراجح في الراوي كثير الخطأ هل هو في مرتبة المتهم بالكذب عند الترمذي كما يرى ابن الصلاح أو هو ليس كذلك فيكون حديثه حسناً عند الترمذي كما يرى ابن رجب ؟

المسألة الأولى : هل الثقة داخل في مفهوم شرط عدم الاتهام بالكذب ؟

ظاهر كلام الترمذي - فيما بدا لي - أن الثقة المتقن غير داخل في ذلك ؛

(١) شرح علل الترمذي (١/ ٣٨٧) .

لأن الثقة لا يليق به أن يوصف بأنه غير متهم بالكذب[١] لما في ذلك من انتقاص لقدره كما قال الشاعر :

ألم تر أن السيف ينقص قدره إذا قيل إن السيف أمضى من العصا

وقد أجاب الحافظ ابن حجر بما ملخصه : إن الترمذي لم يعدل عن قوله : ثقات وهي كلمة واحدة إلى قوله : لا يكون في إسناده من يتهم بالكذب إلا لإرادة قصور رواته عن وصف الثقة كما هي عادة البلغاء ، ثم إن شرطه في تعريف

(الحسن) أن يروى من غير وجه يؤكد ذلك ؛ لأن الثقة لا يحتاج لمن يعضده لكي يحسن حديثه[٢] .

ثم إن من استقرأ تحسينات الترمذي يتضح له بجلاء أن غالبية الأحاديث التي حسنها لا تخلو من رواة متكلم فيهم ، وأما ما رواه الثقات فيكون ضعفه إما بسبب الانقطاع في السند أو للاختلاف في رفع الحديث ووقفه ، أو وصله وإرساله ، فتكون تلك الأحاديث من ضعيف أحاديث الثقات للأسباب المذكورة كما سيأتي بيانه في المبحث الثالث ، ولوجود الضعف حسنها الترمذي وليس لأن كل ما يرويه الثقة حسن

---

(١) انظر : منهج النقد للعتر (ص٢٦٩) .

(٢) النكت الوفية للبقاعي (ق٤٦/ب) وقد نقلتُ النص بكامله آنفاً في المطلب الثاني من المبحث المتقدم في هذا الفصل . وانظر أيضاً : توضيح الأفكار (١/ ١٦٠) .

عنده، هذا هو الأصل الذي تدل عليه غالب تحسيناته .

ولما كان من المعروف أن ضعف الرواة يتفاوت ، فإنه يدخل في التعريف السابق - من وجهة نظري - بعض الموصوفين بالصدق أي الرواة متوسطو الحفظ ممن يقال فيهم : « صدوق »، أو « ليس به بأس »، أو « صدوق له أوهام » فهؤلاء لا يخلو أمرهم من بعض الضعف ، وهذا الصنف من الرواة يدخلهم الترمذي فيما يحكم عليه بأنه (حسن) أو (حسن غريب) كما أنه يصحح لهم بعض أحاديثهم[١] .

وقد وجدته حسّن ١٩٪ من الأحاديث التي قال فيها : « حسن » ولم أجد مغمزاً في تلك الأحاديث إلا وجود بعض الرواة من أهل الصدق ممن خف ضبطهم فحكم حديثهم أنه من الحسن لذاته كما اصطلح عليه المتأخرون[٢] ، كما وجدته قال : « حسن غريب » في ٢٨,١٪ من مجمل الأحاديث التي قال فيها ذلك ، وهي من الحسن لذاته أيضاً كما سيأتي إيضاحه في الفصل الثاني من هذا الباب .

---

(١) انظر مثلاً : ما سيأتي في الفصل الثاني في المطلب الثالث من المبحث الأول ، وانظر كذلك المطلب الثاني من المبحث الثاني من نفس الفصل .

(٢) انظر الفائدة الرابعة في المطلب الثالث من المبحث الأول في الفصل الثاني الآتي قريباً .

وأما الحافظ ابن حجر[1] فيرى أن راوي الحسن لذاته لا يدخل في تعريف الترمذي ؛ لأنه موصوف بالضبط لكن ضبطه خفيف ، ولكن يُشكل عليه ما ذكرته آنفاً من وجود ذلك في تحسينات الترمذي التطبيقية .

المسألة الثانية : هل الراوي كثير الخطأ في مرتبة المتهم بالكذب أم لا ؟

يتبنى ابن الصلاح ويتبعه بعض المعاصرين كالدكتور نور الدين عتر[2]، وأستاذنا الشيخ الدكتور أحمد معبد [3] أن الراوي المغفل كثير الخطأ في مرتبة المتهم عند الترمذي .

ويحتجون بقول الترمذي : « فكل من كان متهماً في الحديث بالكذب أو كان مغفلاً يخطئ الكثير ، فالذي اختاره أكثر أهل الحديث من الأئمة أن لا يشتغل بالرواية عنه »[4] .

ولكن يُشكل على هذا أن الترمذي ذكر : « الراوي كثير الخطأ » وقرَّر بصريح العبارة أنه لا يحتج به إذا تفرد بالرواية ولم يُتابع فقال : « وسمعت

---

(١) النكت الوفية للبقاعي (ق٤٦/ ب) وقد نقلتُ النص بكامله آنفاً في المطلب الثاني من المبحث المتقدم في هذا الفصل . وانظر أيضاً : توضيح الأفكار (١/ ١٦٠) .

(٢) انظر : شرح علل الترمذي بتحقيق العتر (١/ ٣٨٥) ، ومنهج النقد في علوم الحديث (ص٢٦٩) .

(٣) انظر : النفح الشذي بتحقيق أحمد معبد (١/ ٢٣٧) .

(٤) العلل الصغير الملحق بآخر الجامع (٥/ ٧٤٣) .

أحمد بن الحسن يقول : سمعت أحمد بن حنبل يقول : « ابن أبي ليلى لا يُحتج به ، وكذلك من تكلم من أهل العلم في مجالد بن سعيد ، وعبد الله ابن لهيعة وغيرهم ، إنما تكلموا فيهم من قِبل حفظهم وكثرة خطئهم ، وقد روى عنهم غير واحد من الأئمة ، فإذا انفرد أحد من هؤلاء بحديث ولم يُتابع عليه لم يحتَّج به ، كما قال أحمد بن حنبل : « ابن أبي ليلى لا يحتج به ، إنما عنى إذا تفرد بالشيء ، وأشد ما يكون هذا إذا لم يحفظ الإسناد ، فزاد في الإسناد أو نقص أو غيّر الإسناد أو جاء بما يتغيّر فيه المعنى ، فأما من أقام الإسناد وحفظه وغيّر اللفظ فإن هذا واسع عند أهل العلم إذا لم يتغيّر المعنى »(١) .

وقال في موضع آخر : « فكُلُّ من روي عنه حديث ممن يُتهم أو يُضعّفُ لغفلته وكثرة خطئه ، ولا يُعرفُ ذلك الحديث إلا من حديثه فلا يحتج به »(٢) .

ولفهم هذين النصين نقول : أما المتهم بالكذب فلا يُحسن حديثه عند الترمذي مطلقاً سواء توبع أو لم يتابع ، بدليل ما ذكره في تعريف الحسن ، وبدليل قوله السابق « إن أكثر أهل الحديث لا يشتغلون بالرواية عنه » ، ثم

---

(١) العلل الصغير الملحق بآخر الجامع (٥/ ٧٤٦) .

(٢) العلل الصغير الملحق بآخر الجامع (٥/ ٧٤٢) .

يؤكد ذلك الدراسة التي قمتُ بها على تحسيناته ، فلم أره حَسَّنَ لمتهم إلا لرجلين سيأتي لاحقاً ذكرهما والاعتذار عنه .

أما من كثر خطؤه ، ففي كلامه بعض التعارض ففي النص الذي احتج به أصحاب الرأي الأول دلالة ظاهرة على أن من يخطئ الكثير لا يشتغل بالرواية عنه ، وفي النص الأول الذي نقلتُه دلالة ظاهرة على أن الضعيف كثير الخطأ كابن أبي ليلى ومجالد بن سعيد وابن لهيعة لا يحتج بما انفردوا به ولم يتابعوا عليه ومفهوم ذلك أن ما لم ينفردوا به يحتج به ، وللوقوف على القول الفصل في ذلك سأستعرض فيما يلي مجمل أحكام الترمذي على مرويات ستة من الرواة وصفهم هو بنفسه بكثرة الخطأ وهم :

١- محمد بن عبد الرحمن بن أبي ليلى - وصفه في النص السابق بكثرة الخطأ .

٢- مجالد بن سعيد - وصفه في النص السابق بذلك وقال في الجامع : « وقد ضعف مجالد بعض أهل العلم وهو كثير الغلط » .

٣- عبد الله بن لهيعة - وصفه في النص السابق بذلك .

٤- شريك بن عبد الله النخعي - قال في الجامع : « كثير

الغلط »[١] ، وقال في العلل الكبير : « كثير الغلط والوهم »[٢] .

٥- عبد الرحمن بن زيد بن أسلم - قال في الجامع : « ضعيف الحديث كثير الغلط »[٣] .

٦- أبوبكر بن عياش - قال في الجامع : « كثير الغلط »[٤] .

أما أولهم : وهو محمد بن عبد الرحمن بن أبي ليلى ، فقد صحح [٥] له حديثاً برقم (٩١٩) يرويه عن عطاء عن ابن عباس يرفعه « أنه كان يمسك عن التلبية في العُمرة إذا استلم الحجر » ، وقد خولف فيه ابن أبي ليلى ، والمحفوظ أنه موقوف على ابن عباس رضي الله عنه [٦] ومع تفرده به فقد صححه الترمذي !!

هذا هو الحديث الوحيد الذي صححه الترمذي[٧] له ، إلا أنه أخرج له

---

(١) الجامع (٣/ ٣٩) .

(٢) الجامع (١/ ٦٥) ، والعلل الكبير (ص٧٠)

(٣) الجامع (٣/ ٢٦) .

(٤) الجامع (٤/ ٦٩٧) .

(٥) في المطبوع : « حسن صحيح » وفي الكروخي : « صحيح » (ق ٦٩/أ) .

(٦) انظر : السنن الكبرى للبيهقي (٥/ ١٠٤-١٠٥)

(٧) هذا الكلام بالنسبة لما اعتمدناه من أحكام نسخة الكروخي وليس المطبوع، فمثلاً حديث (١٩٥٥) في المطبوع : « حسن صحيح) ولكنه في الكروخي (ق ٣٣/أ) : « حسن ».

حديثاً تابعه عليه الأعمش في نفس السند وقال : « حسن صحيح » برقم (١٤٦) ولكن الغالب أن تصحيحه من أجل الأعمش .

وقد حكم على بعض حديثه بأنه : « حسن » كما في الأحاديث (٥٥٢ ، ١٠٠٥، ١٦٢٩، ٣٦٥٨) .

وحكم على حديثين له بأنهما : « حسن غريب » هما (١٤٨٥ ، ٢٨٨٠) .

وألمح في (٣٦٤) إلى ضعف ابن أبي ليلى عند أحمد بن حنبل والبخاري ، وفي (٢٧٤١) وصفه باضطراب الإسناد . وفي (٣٤١٩) حكم على حديثه بالغرابة وأنه لا يعرفه إلا من طريقه ، وهناك نصوص لم يحكم عليها أو انتقدها [١] لسبب آخر غير ابن أبي ليلى [٢] .

والترمذي مع وصفه لابن أبي ليلى بكثرة الخطأ ، صحح له حديثاً وَحَسَّنَ له ستة أحاديث ، ولم يحل وصفه له بكثرة الخطأ ولا بنقله عن شيخه البخاري [٣] أنه لا يروي عنه مطلقاً أي لا يشتغل بحديثه ، لم يحل ذلك دون تحسين حديثه .

وأما ثانيهم : وهو مجالد بن سعيد ، فقد حكم على حديث له (٢٩٧١)

---

(١) انظر مثلاً : « ١٧١٥، ٢١٠٨ » .

(٢) انظر مثلاً : « ١٩٤، ٧١٨، ٢٠٧٢، ٣٠٧١، ٣٥٥٣ » .

(٣) انظر : الجامع (٢/ ١٩٩) .

بأنه حسن صحيح ولكن له متابع صحيح ذكره برقم (٢٩٧٠) ، وأخرج حديثاً له (١٢٠٥) ثم ساق سنداً بعده فيه متابعة زكرياء بن أبي زائدة له ثم قال : « هذا حسن صحيح ، وقد رواه غير واحد عن الشعبي عن النعمان ابن بشير » ، فالغالب أنه صححه بالنظر لحديث زكريا وليس لمجالد ، ولأنه ذكر الحكم بعد إسناد زكريا .

وقد وجدته حسَّن لمجالد كما في الأحاديث : (١٢٦٣ ، ١٤٧٦[1] ، ٢٣٢١ ، ٢٣٥٦) كلها حكم عليها بقوله : « هذا حديث حسن » .

وقد ضعف مرويات مجالد كما في الأحاديث : (٦٤٧ ، ١١٩ ، ١١٧٢) وحكم على بعضها بقولـه : « غريب » وهي : (٦٥٣ ، ٢٢١٣ ، ٣٧٥٢ ، ٣٩١٢ ، ٣٩١٣) وهذا مشعر بالضعف عنده ، فقلما يحكم على حديث بالغرابة بدون إضافة حسن أو صحيح إلا ويكون ذلك الحديث ضعيفاً .

فمع وصفه له بكثرة الخطأ صحح له حديثاً ، وحسن له أربعة .

وأما ثالثهم : وهو عبد الله بن لهيعة ، فقد حكم الترمذي على حديث واحد له بأنه : « حسن » وهو برقم (١٥٨٩) ، وحكم على حديثين له بأنهما : « حسن غريب » وهما برقمي : (١٦٤٤ ، ١٦٥٢) ، وضعفه في

---

(١) هذان الحديثان في المطبوع ورد الحكم عليهما : « حسن صحيح » والتصويب من الكروخي (ث١٠٧/ ب) ، (ق ١٥٥/أ) .

عدد من الأحاديث (١) ، أو سكت عن الحكم عليها (٢) ، وحكم على عدد من أحاديثه بالغرابة (٣) وهي تعني الضعف عنده ، فمع وصفه له بكثرة الخطأ إلا أنه حَسَّنَ له ثلاثة أحاديث .

وأما رابعهم : فشريك بن عبد الله النخعي ، فقد صحح له ستة عشر حديثاً قال في بعضها : « حسن صحيح » وهي : (٥٢٠ ، ١٣٨٥ ، ١٤٩٨، ١٥٠٣ ، ١٨٣٠ ، ٢٦٦٠ ، ٢٨٤٨ ، ٢٨٤٩ ، ٢٨٥٠) .

وقال في بعضها : « حسن غريب صحيح » وهي : (٣٦٢٨ ، ٣٧١٩ ، ٣٨٢٨) وقال : « صحيح » كما في الأحاديث : (١٠٧ ، ٢٤٨٣) ، وقال في حديث واحد : « حسن صحيح غريب » وهو برقم (٣٧١٥) ، وقال في آخر : « أحسن شيء في الباب وأصح » وهو برقم (١٢) ، وقد ذكر الترمذي لأغلبها متابعات قوية أو شواهد في الباب .

وحكم على أربعة أحاديث بأنها : « حسن » في اثنين منها يوجد من هو أضعف من شريك ، ففي الحديث (٥٣٠) يوجد الحارث الأعور وهو

---

(١) انظر مثلاً : (١٠، ٥٧٨، ٦٣٧، ١١١٧، ٢١١٤، ٢٦٩٥، ٣٨٤٤) .

(٢) انظر مثلاً : (١١٢٩، ١٨٠٢، ٢٢٧٤، ٣٣٨١) .

(٣) انظر مثلاً : (٤٠، ٧١٤، ١٤٥٠، ١٦٢٢، ٢٥٠١، ٢٥٣٢، ٢٥٣٨، ٢٥٧٦، ٢٧٠٧، ٣١٦٤، ٣٣٢٦، ٣٣٧١، ٣٣٧٦، ٣٦٤٨) .

متهم بالكذب ، وفي الحديث (٦٥٠) حكيم بن جبير وقد وصفه بعض أهل العلم بأنه متروك ، ويبقى حديثان هما : (١٠٦٨ ، ٣٨١٢) .

وحكم على أحد عشر حديثاً بأنها من : « الحسن الغريب » وهي : (١٢٦٤ ، ١٣٦٦ ، ١٤٣٧ ، ٢٢٢٠ ، ٢٥٢٩ ، ٢٧٢٥ ، ٢٧٧٧ ، ٢٨٣٢ ، ٣٠٤٧ ، ٣٧١٨ ، ٣٧٣٠) .

وحكم على حديث واحد بأنه : « غريب حسن »[١] وهو برقم (٢٦٨) .

فمع وصفه له بكثرة الخطأ إلا أنه صحح له ستة عشر حديثاً وحسن له قريباً من ذلك .

وأما خامسهم : فعبد الرحمن بن زيد بن أسلم ، أخرج له أربعة أحاديث وتعقبها كلها بتضعيفه وهي : (٤٦٥ ، ٦٣٢ ، ٧١٩ ، ٨٥٢) .

فهذا الراوي وصفه بكثرة الخطأ ، ولم يحسن له شيئاً فضلاً عن التصحيح ، فكأنه يراه لا يصلح لأن يُحسن حديثه فهو عنده في مرتبة المتهم بالكذب من حيث عدم تحسين حديثه .

وأما سادسهم : فأبوبكر بن عياش ، فقد صحح له الترمذي سبعة عشر

---

(١) في المطبوع : « حسن غريب » والمثبت في الكروخي : « غريب حسن » (ق٢٣/ ب) .

حديثاً هي : (٢٥٨ ، ٣٤٩ ، ٤٥٦ ، ٥٩٣ ، ٧٩٣ ، ١٢٠٨ ، ١٣٧١ ، ١٥٢٨ ، ١٥٩٨ ، ١٩٩٨ ، ٢٠٢٠ ، ٢١٨٨ ، ٢٣٧٣ ، ٢٤١٧ ، ٣٠٧٩ ، ٣٤٧٩ ، ٣٤٨٢ ، ٣٨٨٩) .

وحسن له حديثاً برقم (٤٥٣) ، وقال في آخر : « حسن غريب » (١٨٤١) وفي سنده حمزة الثمالي متكلم فيه كما ذكر الترمذي بنفسه .

وقد أخرج له حديثاً خالفه فيه سفيان بن عيينة ثم قال : « وسفيان بن عيينة أحفظ وأصح حديثاً من أبي بكر بن عياش » (٣٣٥٧) .

واستغرب بعض الأحاديث التي في سندها ابن عياش ولكن الحمل فيها على غيره[١] ، وكذلك ما سكت عنه[٢] .

ونخلص مما سبق أن الترمذي لم يمنعه وصفه لخمسة من الرواة المكثرين بأنهم ممن يكثر خطؤهم أن يحسن بعض أحاديثهم ، بل صحح البعض منها بحسب قوة ضعف كل راوي ، فأكثر من التصحيح في أحاديث شريك وأبي بكر بن عياش لما كان ضعفهما أقل من ابن لهيعة وابن أبي ليلى ومجالد بن سعيد ، أما هؤلاء الثلاثة فصحح للثاني منهم حديثاً واحداً ، وللثالث منهم حديثاً واحداً أيضاً ، وأما ابن لهيعة فلم يصحح له شيئاً بل

(١) انظر مثلاً : (١٤٠٤ ، ١٦٤٠ ، ١٩٩٤ ، ٣٩٣٢) .

(٢) انظر مثلاً : (١١٨ ، ٤٦٠ ، ٦٨٢ ، ١٣٨٤ ، ٢٦٥٩ ، ٣٠٤٢) .

قلَّل من تحسينه لما يرويه فلم يحسن له إلا ثلاثة أحاديث فقط مع أنه أخرج له سبعة وثلاثين حديثاً ضعفه في معظمها تصريحاً أو تلميحاً .

أما عبد الرحمن بن زيد بن أسلم فلم يحسن له شيئاً مطلقاً .

وبالنظر إلى ما سبق نستطيع القول : أن ما جزم به ابن الصلاح وغيره من أن من كثر خطؤه يكون في مرتبة المتهم بالكذب عند الترمذي ؛ فيه نظر، لأننا وجدنا الترمذي حسن جملة من الأحاديث بل صحح بعضها مع وصفه لبعض رواة تلك الأحاديث بكثرة الخطأ .

ولكن لا بد من التأكيد أن الترمذي تعامل مع أحاديث كل راوٍ بصورة مختلفة بعض الشيء ، فوجدنا مثلاً الأصل عنده في مرويات أبي بكر بن عياش الصحة ، وبدرجة أقل شريك ، ثم يأتي مجالد وابن أبي ليلى في منزلة متقاربة فحسن لهما بعض ما روياه ، وبعدهما يأتي ابن لهيعة والأصل عنده أنه ضعيف ، وفي المؤخرة عبد الرحمن بن زيد بن أسلم .

فتكون « كثرة الخطأ » نسبية عنده ، فليس كثرة خطأ أبي بكر بن عياش ، ككثرة خطأ ابن أبي ليلى ، وليس كثرة خطأ هذا الأخير ككثرة خطأ عبد الرحمن بن زيد بن أسلم ، وذلك من حيث الحكم على مروياتهم .

وبناء على ما تقدم هل يكون رأي ابن رجب هو الراجح ؟ ، والذي يتبنى فيه أن كل راوٍ إذا لم يكن متهماً بالكذب مهما بلغ ضعفه حتى لو كان

الغالب على حديثه الوهم فحديثه يكون حسناً عند الترمذي بشرط العاضد والسلامه من الشذوذ .

الراجح - في نظري - خلاف هذا التعميم الذي أطلقه الحافظ ابن رجب رحمه الله تعالى فمثلاً محمد بن عبيد الله العرزمي لم يُتهم بالكذب ولكن أكثر النقاد على أنه متروك [١] ، وقد روى له الترمذي عن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده مرفوعاً : « البينة على المُدَّعي ، واليمين على المدَّعى عليه » [٢] .

وهذا الحديث لمتنه شواهد قوية صحح الترمذي منها حديث وائل بن حجر وحديث ابن عباس في نفس الباب ، ولم يحسن الحديث وإنما قال : « هذا حديث في إسناده مقال ، ومحمد بن عبيد الله العرزمي يُضعَّف في الحديث من قِبل حفظه ، ضعَّفه ابن المبارك وغيره »[٣] ، فيلاحظ أنه لم يصفه بالكذب ولا اتهمه به ، بل ضعفه من قِبل حفظه فقط ، ومع ذلك لم يحسن حديثه رغم وجود شواهد له قوية عنده .

فامتناعه عن تحسينه دال على أن الراوي المتروك لفُحش خطئه أو لغَلَبة

(١) تهذيب الكمال (٢٦/ ٤١-٤٤) .

(٢) الجامع (١٣٤١) .

(٣) المرجع نفسه .

الخطأ على ما يرويه لا يكون حديثه حسناً ولو اعتضد بشواهد أخرى وسلم من الشذوذ .

ومثال ثان : حسين بن قيس الرحبي الملقب بـ (حنش) لم يُتهم بالكذب ، ولكن أكثر النقاد يرون أنه متروك فلا يكتب حديثه[١] ، وقد أخرج له الترمذي عدة أحاديث منها حديث ابن مسعود مرفوعاً : « لا تزول قدما ابن آدم يوم القيامة من عند ربه حتى يُسأل عن خمس ، عن عمره فيمَ أفناه ، وعن شبابه فيمَ أبلاه ، وماله من أين اكتسبه وفيمَ أنفقه ، وماذا عمل فيما علم »[٢] .

وقال الترمذي بعده : « هذا حديث غريب لا نعرفه من حديث ابن مسعود عن النبي ﷺ إلا من حديث الحسين بن قيس ، وحسين بن قيس يُضعَّف في الحديث من قِبل حفظه وفي الباب عن أبي برزة وأبي سعيد » ثم أخرج حديث أبي برزة الأسلمي وحكم عليه بأنه : حسن صحيح .

ومثال ثالث : الحكم بن ظُهير لم يُتهم بالكذب ، ولكن أكثر النقاد على

---

(١) تهذيب الكمال (٦/ ٤٦٥-٤٦٧) .

(٢) الجامع (٢٤١٦) .

أنه متروك [١] ، وأخرج له الترمذي حديثاً في دعاء الأرق مرفوعاً [٢] ، ثم قال : « هذا حديث ليس إسناده بالقوي ، والحكم بن ظهير قد تَرَكَ حديثه بعض أهل الحديث ، ويُروى هذا الحديث عن النبي ﷺ مُرسلاً من غير هذا الوجه » .

ومع أن الحديث في دعاءٍ ولـه شاهد من وجه آخر عند الترمذي إلا أنه لم يحسنه ، والسبب الظاهر هو وجود الحكم بن ظهير المتروك حديثه عند بعض أهل الحديث كما نص الترمذي بنفسه .

فالأمثلة السابقة دالة على أن الترمذي يمتنع عن تحسين مرويات لبعض الرواة لم يتهموا بالكذب مع وجود شواهد لبعض حديثهم ومع سلامتها من الشذوذ ، وسبب ذلك - في نظري - لأنهم من المتروكين لغَلَبة الخطأ والمناكير على مروياتهم أو لأمور أخرى تكون سبباً لترك التحديث عنهم والاشتغال بحديثهم .

ومما يزيد الأمر تأكيداً أن الترمذي تحاشى إخراج مرويات عدد من الرواة - إلا فيما ندر ولحديث واحد غالباً - لشدة ضعفهم عنده ، وغالباً لا بد أن يكون بعض ما رووه صالحاً لشروطه في التحسين ، مع أنهم في

---

(١) تهذيب الكمال (٧/ ٩٩-١٠٢) .

(٢) جامع الترمذي (١٠٩٧) .

نظره ونقده ليسوا من المتهمين بالكذب من ذلك :

- زياد بن عبد الله ، قال فيه : « كثير الغرائب والمناكير »(١) .
- موسى بن محمد بن إبراهيم التيمي ، قال فيه : « كثير الغرائب والمناكير »(٢) .
- المختار بن نافع ، قال فيه : « كثير الغرائب »(٣) .
- محمد بن زياد صاحب ميمون بن مهران ، قال فيه : « ضعيف في الحديث جداً »(٤) .
- إسحاق بن عبد الله بن أبي فروة ، قال فيه : « قد تركه بعض أهل الحديث منهم أحمد بن حنبل » .
- عبد الله بن سعيد المقبري ، ذكر الترمذي أن يحيى بن سعيد القطان ضعفه جداً (٥) .
- عبد الرحمن بن زيد بن أسلم ، قال فيه : « ضعيف الحديث كثير

---

(١) المصدر السابق (١٨٢٣) .

(٢) جامع الترمذي (٣٧١٤) .

(٣) جامع الترمذي (٣٧٠٩) .

(٤) جامع الترمذي (٢١٠٩) .

(٥) العلل الصغير (٥/ ٧٤٠) وانظر الجامع (٥٠٢) .

الغلط »[١] .

فهؤلاء عنده في حكم المتهم بالكذب من حيث عدم تحسين حديثهم ولو اعتضد بغيره وسلم من الشذوذ .

وبهذا يتضح أن الترمذي : لا يحسن لكل محدث ضعيف مهما بلغ ضعفه إذا لم يكن متهماً بالكذب كما فهم الحافظ ابن رجب ، وكذلك لا يمتنع من تحسين بعض مرويات الضعفاء الموصوفين بكثرة الخطأ كمحمد بن عبد الرحمن بن أبي ليلى ومجالد بن سعيد وعبد الله بن لهيعة ، كما فهم ابن الصلاح وبعض المعاصرين .

فليس كل كثرة للخطأ مانعة من التحسين عنده ، وليس كل ضعف دون الاتهام بالكذب قابل للتحسين عنده أيضاً ، والذي يظهر لي مما تقدم أن من كان كثير الخطأ لدرجة أن أكثر النقاد يصفونه بالترك أو بعدم كتابة حديثه فهو عند الترمذي في منزلة المتهم بالكذب من حيث عدم تحسين حديثه ، وأما من كان كثير الخطأ والنقاد مختلفون في الرواية عنه أي لم يتفق أكثرهم على تركه وإنما هذا اختيار بعضهم فهو عند الترمذي مقبول من حيث تحسين حديثه إذا استكمل الشروط المتبقية ، ومن هذا الصنف ابن

---

(١) جامع الترمذي (٦٣٢) .

أبي ليلى ومجالد وابن لهيعة ، ومن طالع جامع الترمذي بعناية سيرى مدى اهتمامه رحمه الله بأقوال النقاد قبله ، وخير شاهد موجز على ذلك علله الصغير .

وبقي أن نتكلم – الآن – عن آخر مسائل هذا الشرط وهي : هل حسَّن الترمذي لمتهم بالكذب ؟ وهي المسألة الثالثة والأخيرة المتعلقة بالشرط الأول من شروط الحسن عنده .

المسألة الثالثة : هل حسَّن الترمذي حديثاً لراوٍ متهم بالكذب ؟

حسّن الترمذي عدداً من الأحاديث لرجلين هما الحارث الأعور وكثير ابن عبد الله المزني وقد اتهما بالكذب من قبل بعض المحدثين قبله ، فقد حسَّن ثلاثة أحاديث من رواية الحارث بن عبد الله الأعور ، وقد نقل الترمذي نفسه أن الشعبي كان يقول : « حدثنا الحارث الأعور وكان كذاباً »[١] ، وقال إبراهيم النخعي : « الحارث اتُّهم »[٢] ، وقال أبو إسحاق السبيعي : « زعم الحارث الأعور وكان كذاباً »[٣] ، وقال أبوبكر بن عياش: « كانوا يقولون : إنه صاحب كتب كذاب » ، وكذا اتهمه علي بن

(١) العلل الصغير (٥/ ٧٥٥) .

(٢) تهذيب الكمال (٥/ ٢٤٦) .

(٣) المصدر السابق (٥/ ٢٤٧) .

المديني، وأبو خيثمة[١].

والترمذي يصفه بالضعف في عدة مواطن من جامعه من دون أن يغلِّظ في عباراته فيقول مثلاً: «وقد ضعّف بعض أهل العلم الحارث الأعور»[٢]، ويقول: «والحارث يضعف في الحديث»[٣]، ويقول: «وفي الحارث مقال»[٤]، فكأنه لا يراه متهماً بالكذب ولكن هذا لا ينفي أنه كذلك عند كثير من المحدثين قبل الترمذي.

والحديث الأول: أخرجه الترمذي من طريق أبي إسحاق السبيعي عن الحارث عن علي قال: قال رسول الله ﷺ: «للمسلم على المسلم ست بالمعروف: يسلم عليه إذا لقيه، ويجيبه إذا دعاه، ويشمته إذا عطس، ويعوده إذا مرض، ويتبع جنازته إذا مات، ويحب له ما يحب لنفسه». «وفي الباب عن أبي هريرة وأبي أيوب والبراء وأبي مسعود. قال أبوعيسى: هذا حديث حسن، وقد روي من غير وجه عن النبي ﷺ،

---

(١) المصدر السابق (٥/ ٢٤٨).

(٢) جامع الترمذي (٢/ ٧٣)، (٤/ ٤١٦).

(٣) المصدر السابق (٣/ ١٧٧).

(٤) المصدر السابق (٥/ ١٧٣).

وقد تكلم بعضهم في الحارث الأعور »[١] .

وبعده أخرج حديث أبي هريرة [٢] وصححه وهو قريب اللفظ جداً من حديث الحارث .

وقد صححه مسلم [٣] أيضاً ، ويشهد لحديث البراء بن عازب المتفق عليه[٤] .

ولعل الترمذي أقدم على تحسين هذا الحديث لشهرته وصحة ثبوته عن رسول الله ﷺ من طرق أخرى بالإضافة إلى أن الحارث الأعور عنده ليس في حد المتهم بالكذب كما يظهر من عباراته المتقدمة .

والحديث الثاني : أخرجه الترمذي عن أبي إسحاق عن الحارث عن علي قال : « كان النبي ﷺ إذا عاد مريضاً قال : أذهب البأس ربّ الناسِ ، واشفِ فأنت الشافي لا شفاء إلا شفاؤك ، شفاءً لا يُغادر سقماً »[٥] .

ويُغني عنه من جهة ، ويشهد له من جهة أخرى حديث عائشة رضي الله

---

(١) المصدر السابق (٢٧٣٦) .

(٢) المصدر السابق (٢٧٣٧) .

(٣) صحيح مسلم (٢١٦٢) .

(٤) صحيح البخاري (١٢٣٩) وصحيح مسلم (٢٠٦٦) .

(٥) الجامع (٣٥٦٥) .

عنها الذي صححه البخاري ومسلم [١] وهو مطابق له في اللفظ ، كذلك حديث أنس عند البخاري في صحيحه [٢] ، فمتن الحديث محفوظ عن رسول الله بلا شك ، ولعل الترمذي أورده من طريق الحارث الأعور ليقينه بصحة هذا الحديث .

والحديث **الثالث** : أخرجه عن أبي إسحاق عن الحارث عن علي قال : « من السُنة أن تخرج إلى العيد ماشياً ، وأن تأكل شيئاً قبل أن تخرج »[٣] .

والشطر الأول منه له شواهد ضعيفة منها حديث سعد القرظ : « أن النبي ﷺ كان يأتي العيد ماشياً »[٤] ، وحديث أبي رافع نحوه [٥] ، ومرسل لابن المسيب وآخر للزهري [٦] .

قال المباركفوري : « أحاديث الباب وإن كانت ضعافاً ، لكن بعضها يعتضد ببعض »[٧] ، وحسنه الألباني ـ رحمه الله ـ لشواهده[١]

---

(١) صحيح البخاري (٥٧٤٣) ، وصحيح مسلم (٢١٩١) .

(٢) صحيح البخاري (٥٧٤٢) .

(٣) الجامع (٥٣٠) .

(٤) أخرجه ابن ماجه (١٢٩٤) والبيهقي في سننه الكبرى (٣/ ٢٨١،٢٨٧) ،

(٥) أخرجه ابن ماجه (١٢٩٧) (١٣٠٠) .

(٦) أحكام العيدين للفريابي (١٨، ٢٦، ٢٧) .

(٧) تحفة الأحوذي (٣/ ٧٢) .

أيضاً .

والشطر الثاني منه يشهد له ما أخرجه البخاري في صحيحه[٢] عن أنس رضي الله عنه : « كان رسول الله ﷺ لا يغدو يوم الفطر حتى يأكل تمرات » وصححه الترمذي[٣] أيضاً .

ولعل الترمذي تساهل في تحسينه لأن الحديث لم يتضمن لفظاً لرسول الله ﷺ ، ولأن مضمونه يدل على حكم مستحب غير ملزم للمكلف ، ثم لعمل أكثر أهل العلم به ، ولهذا قال الترمذي بعده : « والعمل على هذا الحديث عند أكثر أهل العلم ، يستحبون أن يخرج الرجلُ إلى العيد ماشياً ، وأن لا يركب إلا من عذر » .

وعلى أية حال فالترمذي - كما هو ظاهر عباراته - لايرى أن الحارث الأعور متهم بالكذب كما هو رأي ابن معين والنسائي[٤] أيضاً ، ولعله في ذلك يتأول لفظة « الكذب » التي أطلقها غير واحد من المعاصرين

---

(١) صحيح سنن الترمذي (١/ ١٦٤) ، وإرواء الغليل (٣/ ١٠٣) .

(٢) صحيح البخاري (٩٥٣) .

(٣) الجامع (٥٤٣) .

(٤) انظر : تهذيب الكمال (٥/ ٢٤٩) فقد قالا فيه : ليس به بأس !!

للحارث كما فعل الذهبي[١] مثلاً .

ثم إن الحديثين الأول والثاني محفوظان عن رسول الله ﷺ من غير طريق الحارث الأعور ، والحديث الثالث شطره الثاني محفوظ كذلك ، ولشطره الأول عدة شواهد صالحة للتقوية بالإضافة إلى قرائن أخرى .

وأما كثير بن عبد الله بن عمرو بن عوف المُزني المدني ، فقد حَسَّن الترمذي له ثلاثة أحاديث أيضاً ، وقد قال الشافعي فيه : « ذاك أحد الكذَّابين أو أحد أركان الكذب »[٢] .

وقال أبو داود السجستاني : « كان أحد الكذابين » ، وجرحه أحمد بن حنبل ويحيى بن معين جرحاً شديداً[٣] .

وقال النسائي والدارقطني : « متروك الحديث ».

وقال ابن حبان : « روى عن أبيه عن جده نسخة موضوعة »[٤] .

وقد انتقد الترمذي لتحسينه بعض مرويات كثير بن عبد الله المزني ، فقد

---

(١) انظر : ميزان الاعتدال (١/ ٤٣٧) والنبلاء (٤/ ١٥٣) فقد تأول لفظة الكذب بالخطأ ، وبالكذب في الرأي أي في غلوه في التشيع .

(٢) تهذيب الكمال (٢٤/ ١٣٨) .

(٣) المصدر السابق (٢٤/ ١٣٧، ١٣٨، ١٣٩) .

(٤) كتاب المجروحين (٢/ ٢٢١) .

قال ابن دحية [١] في حديث كثير عن أبيه عن جده مرفوعاً في عدد التكبيرات في صلاة العيد : « وكم حَسّن الترمذي في كتابه من أحاديث موضوعة أو أسانيد واهية ، منها هذا الحديث ، فإن الحسن عندهم ما نزل عن درجة الصحيح . ولا يُردُ عليه إلا من كلامه ، قال في (علله) التي في آخر كتابه (الجامع) : والحديث الحسن عندنا . . . »[٢] .

كأنه يشير إلى وجود تعارض بين تحسين الترمذي لكثير بن عبد الله وبين اشتراطه في تعريفه عدم تحسين حديث من اتهم بالكذب .

وقال الزيلعي : « وكثير هذا مجمع على تضعيفه ، ولم يوافق الترمذي على تصحيح حديثه في موضع ، وتحسينه في آخر »[٣] .

وقال الحافظ ابن حجر : « أنكر جماعة تحسينه على الترمذي »[٤] ، يعني حديث تكبيرات صلاة العيد .

---

(١) هو عمر بن حسن بن علي بن الجُمَيِّل بن دحِية الكلبي الأندلسي، ولد سنة ٥٤٦هـ وتوفي سنة ٦٣٣هـ، ورحل إلى عدة بلدان من جهة المشرق كأصبهان ونيسابور واستقر به المقام في مصر ، وقد طعن فيه عدد من العلماء في عصره . انظر : النبلاء (٢٢/ ٣٨٩-٣٩٥) ولسان الميزان (٤/ ٢٩٢-٢٩٨) .

(٢) نصب الراية (٢/ ٢١٧-٢١٨) .

(٣) المصدر السابق (٢/ ٤٢٥-٤٢٦) .

(٤) التخليص الحبير (٢/ ٨٤) .

وظاهر تصرف الترمذي في (جامعه) أنه حسن الظن بكثير فقد صحح له حديث : « الصلح جائز بين المسلمين إلا صلحاً حرَّم حلالاً وأحل حراماً . . . »[١] ، ولم يذكره بالضعف في أي موطن لا في جامعه ، ولا علله الكبير أو الصغير ، ويغلب على الظن أنه تبع في ذلك شيخه البخاري فقد قوَّى حديثاً لكثير بن عبد الله [٢] ، وحَسَّن آخر[٣] ، وكذلك ابن خزيمة أخرج في صحيحه[٤] له أيضاً تأثراً بالبخاري فيما يبدو .

قال الحافظ ابن حجر : « وكثير بن عبد الله ضعيف عند الأكثر ، ولكن البخاري ومن تبعه كالترمذي وابن خزيمة يقوون أمره »[٥] ، وقال : « كثير ضعيف عند الأكثر ، لكن البخاري مَشَّاه وتبعه الترمذي »[٦] .

فالرجل في نظره ليس بمتهم ولا متروك ، ولذا صحح له حديثاً ، وحَسَّن له ثلاثة أحاديث هي :

---

(١) الجامع (١٣٥٢) .

(٢) انظر : العلل الكبير (ص٩٣-٩٤) .

(٣) تهذيب الكمال (٢٤/ ١٣٩) .

(٤) صحيح ابن خزيمة (١٤٣٨، ١٤٣٩، ٢٤١٢، ٢٤٢٠) .

(٥) فتح الباري (٤/ ٥٢٨) .

(٦) فتح الباري (٧/ ٣٢٧) .

الحديث الأول : يرويه كثير بن عبد الله عن أبيه عن جده : « أن النبي ﷺ كبَّر في العيدين في الأولى سبعاً قبل القراءة ، وفي الآخرة خمساً قبل القراءة »[١] ، وقال الترمذي بعده : « حديث جد كثير حديث حسن ، وهو أحسن شيء روي في هذا الباب عن النبي صلى الله عليه وسلم » ، وسأل البخاري عنه فقال : « ليس في الباب شيء أصح من هذا ، وبه أقول وحديث عبد الله بن عبد الرحمن الطائفي عن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده في هذا الباب هو صحيحٌ أيضاً »[٢] .

فحديث عمرو بن شعيب يشهد له ، ومما يقوي الظن بثبوت الحديث أيضاً ما ورد في قول الترمذي : « وهكذا روي عن أبي هريرة أنه صلى بالمدينة نحو هذه الصلاة ، وهو قول أهل المدينة » ، فهذا عمل ظاهر من صحابي ملازم لرسول الله ﷺ في عبادة وبمحضر جمع من الصحابة وغيرهم من فقهاء المسلمين من أهل المدينة ، وهذا مما لا اجتهاد ولا مجال للرأي فيه لأن الأمر يتعلق بعبادة هي من شعائر أهل الإسلام .

والحديث الثاني : يرويه كثير كسابقه مرفوعاً : « إن الدين ليأرِزُ[٣] إلى

(١) الجامع (٥٣٦)

(٢) العلل الكبير (ص٩٣-٩٤) .

(٣) أي ينضم ويجتمع .

الحجاز كما تأرِزُ الحيةُ إلى جُحرها ، وليعقلنَّ [١] الدين من الحجاز معقل الأُرويّة [٢] من رأس الجبل ، إن الدين بدأ غريباً ، ويرجع غريباً ، فطوبى للغرباء الذين يُصلحون ما أفسد الناس من بعدي من سُنتي »[٣] .

وللحديث شواهد عدة ، أقربها له من حيث الإجمال وعموم المعنى حديث ابن عمر رضي الله عنهما في صحيح مسلم[٤] : « إن الإسلام بدأ غريباً ، وسيعود غريباً كما بدأ ، وهو يأرز بين المسجدين كما تأرز الحية إلى جحرها » .

والحديث الثالث : كسابقه عن كثير به مرفوعاً : « إنه من أحيا سُنة من سنتي قد أُميتت بعدي فإن له من الأجر مثل من عمل بها من غير أن ينقص من أجورهم شيئاً ، ومن ابتدع بدعة ضلالة لا ترضي الله ورسوله كان عليه مثل آثام من عمل بها لا ينقص ذلك من أوزار الناس شيئاً » [٥] .

وللحديث شواهد عدة ، أقربها له من حيث عموم المعنى حديث أبي

---

(١) أي يتحصل .

(٢) أي أنثى الماعز الجبلي .

(٣) الجامع (٢٦٣٠)

(٤) صحيح مسلم (١٤٦) .

(٥) الجامع (٢٦٧٧) .

هريرة الذي صححه مسلم [١] والترمذي [٢] وغيرهما عن رسول الله ﷺ : « من دعا إلى هدى كان له من الأجر مثل أجور من يتبعه لا ينقص ذلك من أجورهم شيئاً ، ومن دعا إلى ضلالة كان عليه من الإثم مثل آثام من يتبعه ، لا ينقص ذلك من آثامهم شيئاً » . ونخلص مما سبق إلى أن الترمذي لم يحسن لرجلٍ متهم بالكذب عنده ، وإن كان حسَّن أحاديث قليلة لرجال اتهمهم بعض المحدثين ممن جاء قبله، فلم يوافقهم على ذلك . فيكون بذلك قد التزم التزاماً كلياً تاماً بهذا الشرط فيما حسنه من أحاديث ، ولا يُعترض عليه بتحسينه لأحاديث للحارث الأعور ولكثير بن عبد الله المزني ؛ لأن رأيه فيهما كما اتضح لنا أنهما ليسا من المتهمين بالكذب أو من المتروكين ، ولم يشذ في ذلك ، فقد وافقه ابن معين في بعض الروايات عنه على رأيه في الحارث ، ووافق البخاري على رأيه في كثير بن عبد الله المزني ، وإن كان ذلك مخالفاً لما عليه أكثر النقاد ، ومع ذلك فقد احتاط للأمر بأن تكون لمتون أحاديثهما محفوظة عن رسول الله ﷺ من جهات أخرى ، وراعى القرائن فيما لم يتوفر فيه ذلك كما مر معنا في الحديث الثالث للحارث ، والحديث الأول لكثير . . والله أعلم .

---

(١) صحيح مسلم (٢٦٧٤) .

(٢) الجامع (٢٦٧٤) .

المطلب الثاني

عدم الشذوذ

لم يحدد الترمذي معنى الحديث الشاذ عنده ، كما لم أجده وصف في جامعه أي حديث بالشذوذ ، ولم يستعمل مطلقاً هذا اللفظ أو أحد مشتقاته : « شاذ ، شذوذ ، شذّ . . . إلخ » ، مما صعب علينا تحديد مراده من هذا الاصطلاح ، لا سيما وأن المحدثين لم يتفقوا على تعريف واحد له .

وفيما يلي سأذكر تعريف الشاذ في اللغة ، ثم أستعرض ما وقفتُ عليه من تعريفات المحدثين للشاذ واستعمالاتهم له ، ثم أحاول استخلاص الخطوط العريضة من مجمل ذلك ، ذاكراً ترجيح بعض العلماء لمعنى الشاذ عند الترمذي ، مع بيان ما هو الراجح في نظري .

تعريف الشاذ لغة : قال ابن فارس في مادة (شذ) : « الشين والذال يدلُ على الانفراد والمفارقة ، شذ الشيء يشذ شذوذاً »(١) ، وقال الأزهري: « شذ الرجل إذا انفرد عن أصحابه ، كذلك كل شيء منفرد فهو شاذ »(٢) .

وفي العُرف يُستعمل للذم غالباً ، ومن ذلك ما استقر الاصطلاح عليه من أن الحديث الشاذ نوع من أنواع الحديث المردود .

---

(١) معجم مقاييس اللغة (٣/ ١٨٠) .

(٢) تهذيب اللغة (١١/ ٢٧١) .

ومن تعاريف المحدثين للشاذ واستعمالاتهم له التي وقفتُ عليها :

١- قول شعبة : « لا يجيء الحديث الشاذ إلا من الرجل الشاذ »(١) ويحتمل أنه أراد التفرد أو المخالفة أو كليهما .

٢- قال أبو يوسف القاضي : « لم يبلغنا عن رسول الله ﷺ ولا عن أحد من أصحابه أنه أسهم للفرسين إلا حديث واحد ، وكان الواحد عندنا شاذاً لا نأخذ به »(٢) والظاهر أنه أراد التفرد بحديث ممن لا تحتمل حاله ذلك ، سواء خالف أم لم يخالف .

٣- قول الإمام الشافعي : « ليس الشاذ من الحديث أن يروي الثقة حديثاً لم يروه غيره ، إنما الشاذ من الحديث : أن يروي الثقات حديثاً فيشذَّ عنهم واحدٌ فيخالفهم »(٣) . وهو « قول جماعة من أهل الحجاز أيضاً »(٤) .

٤- قول الإمام أحمد في حديث للأحاديث الصحيحة : « إنه من الشاذ المُطَّرح »(٥) .

---

(١) مقدمة الكامل لابن عدي (١/ ٨١) والكفاية (ص١٧١) .

(٢) الرد على سير الأوزاعي (ص٤١) وقد ورد لفظ الشاذ عنده أيضاً (ص ٢٤، ٣١) .

(٣) آداب الشافعي ومناقبه لابن أبي حاتم (ص٢٣٣) ، وبنحوه في معرفة علوم الحديث للحاكم (ص١١٩) .

(٤) الإرشاد للخليلي (١/ ١٧٦) .

(٥) شرح علل الترمذي (١/ ٤١٠) .

فاستعمل الشاذ في الحديث الذي يرويه الثقة [١] وخالف فيه غيره ممن هو أولى منه[٢].

٥- قال علي بن المديني في حديث: «إسناد حسن ولكنه حديث شاذ غير معروف.. وقد روي عن عثمان وعلي وأبي بن كعب بأسانيد جياد أنهم أفتوا بخلافه»[٣].

٦- قال أبو داود في وصف أحاديث كتابه (السنن): «والأحاديث التي وضعتها في كتاب السنن أكثرها مشاهير... والفخر بها أنها مشاهير، فإنه لا يحتج بحديث غريب ولو كان من رواية مالك، ويحيى بن سعيد والثقات من أئمة العلم، ولو احتج رجل بحديث غريب وجدت من يطعنُ فيه، ولا يحتجُ

---

(١) حديث أسماء بنت عميس في نهي رسول الله ﷺ لها أن تحِد على زوجها المتوفى أكثر من ثلاثة أيام، وسند الحديث قوي أخرجه أحمد في المسند (٦/ ٣٦٩، ٤٣٨).

(٢) حديث أم سلمة وغيرها مرفوعاً: «لا يحل لامرأة مسلمة تؤمن بالله واليوم الآخر أن تحِد فوق ثلاثة أيام إلا على زوجها أربعة أشهر وعشراً». أخرجه البخاري (٥٣٣٦) ومسلم (١٤٦٨)

(١٤٩٠) وابن حبان (١٠/ ١٣٧-١٤٠) والإحداد أمر زائد على العدة التي نص القرآن على أنها أربعة أشهر وعشراً أيضاً.

(٣) الاستذكار لابن عبد البر (٣/ ٨٣).

بالحديث الذي قد احتج به إذا كان الحديث غريباً شاذاً »[1] .

فجمع بين الغرابة والشذوذ هنا من دون ذكر للمخالفة مقتصراً على وجود الانفراد .

٧- قال الأثرم : « والأحاديث إذا كثرت كانت أثبت من الواحد الشاذ ، وقد يهم الحافظ أحياناً »[2] ، وظاهر استعماله للشاذ هنا يريد به المخالفة كما عند الشافعي ، وهكذا فهمه الحافظ ابن رجب [3] أيضاً .

٨- قال صالح بن محمد الأسدي الملقب بـ(جزرة) : « الحديث الشاذ : الحديث المنكر الذي لا يعرف»[4] .

٩- قال أبو عبد الله الحاكم : « فأما الشاذ فإنه حديث يتفرد به ثقة من الثقات وليس للحديث أصل متابع لذلك الثقة »[5] .

١٠- قال الحافظ الخليلي : « والذي عليه حفَّاظ الحديث ، الشاذ : ما ليس له إلا إسناد واحد يشذ بذلك شيخ ثقة كان أو غير ثقة ، فما كان غير

---

(١) رسالة أبي داود (ص٢٩) .

(٢) فتح المغيث للسخاوي (١/ ٢٣١) .

(٣) شرح علل الترمذي (١/ ٤٥٧) .

(٤) الكفاية (ص١٧١) .

(٥) معرفة علوم الحديث (ص١١٩) .

ثقة فمتروك لا يُقبل ، وما كان عن ثقة يتوقف فيه ولا يحتج به »[١] .

ونجد في الأقوال السابقة أن الشافعي وعلي بن المديني وأحمد بن حنبل والأثرم استعملوا الشاذ في الحديث الذي وقعت فيه مخالفة من الثقة لمن هو أولى منه ضبطاً أو عدداً .

وظاهر كلام أبي داود وصالح جزرة والحاكم والخليلي أن الشاذ هو الحديث الفرد الذي ينفرد به الراوي ولا يعرف إلا عنه ولا يُتابع عليه ، وقد يوصف بالغرابة كما فعل أبو داود ، أو بالنكارة كما فعل صالح جزرة ، وقيّد الحاكم ذلك بالثقة ، إلا أن الخليلي نص على أن الشاذ يطلق على تفرد الثقة وغير الثقة ، وهذا ما يدل عليه كلام أبي داود وصالح جزرة ، ولم يقيد هؤلاء الحديث الشاذ بالمخالفة كما صنع الشافعي ومن وافقه ، بل جعلوا التفرد كافياً لإطلاق وصف الشذوذ على الحديث خالف أم لم يخالف .

والمحصلة النهائية أن المحدثين استعملوا الشاذ بمعنيين :

الأول : ما رواه الثقة مخالفاً غيره من الثقات ، وهذا رأي الشافعي وعلي ابن المديني وأحمد بن حنبل والأثرم ، وجماعة من أهل الحجاز .

الثاني : ما رواه الثقة - أو غيره عند الخليلي - منفرداً به ولم يتابع عليه

---

(١) الإرشاد (١/ ١٧٦-١٧٧) .

ولو لم تقع مخالفة .

ويحتمل كلام شعبة وأبي يوسف القاضي إطلاق الشاذ على الحديث الفرد سواء خالف رواية غيره أم لم يخالف ما دام لا يحتمل منه ذلك التفرد.

قال الحافظ ابن حجر : « والحاصل من كلامهم أن الخليلي يسوي بين الشاذ والفرد المطلق ، فيلزم على قوله أن يكون في الشاذ : الصحيح وغير الصحيح ، فكلامه أعم ، وأخص منه كلام الحاكم لأنه يقول : إنه تفرد الثقة ، فيخرج تفرد غير الثقة ، فيلزم على قوله أن يكون في الصحيح الشاذ، وغير الشاذ ، وأخص منه كلام الشافعي »[١] .

فعلى أي المعنيين يُفسر الشاذ عند الترمذي ؟

ذهب شيخ الإسلام ابن تيمية إلى أن مراد الترمذي المعنى الأول ، فقال: « وأما الحسن في اصطلاح الترمذي فهو : ما رُوي من وجهين ، وليس في رواته من هو متهم بالكذب ، ولا هو شاذ مخالف للأحاديث الصحيحة »[٢] .

وكذا الحافظ ابن رجب قال : « والظاهر أنه أراد بالشاذ ما قاله

---

(١) النكت لابن حجر (٢/ ٦٥٢-٦٥٣) .

(٢) مجموع الفتاوى (١٨/ ٣٩) .

الشافعي، وهو أن يروي الثقات عن النبي ﷺ خلافه »[١] .

وأما ابن سيد الناس فيرى أن الشاذ عند الترمذي يشمل المعنيين ، فقال أثناء شرحه لشروط الحسن عنده : « والثاني والثالث : يرجعان إلى المتن ، وهو أن لا يكون شاذاً ، ويروى من غير وجه نحوه ، ولعلهما إذا حُقِّقا كانا واحداً ، وسيوضح ذلك التعريف بالشاذ ما هو ؟ »[٢] .

ثم ساق تعريفي الشافعي والحاكم ، وعقب بقوله : « والذي يظهر من كلام الترمذي التوسع في ذلك ، وأن تفرد المستور داخل في مسمى الشاذ »[٣] .

واختار الحافظ ابن حجر[٤] أن مراد الترمذي بالشاذ هو ما خالف فيه الراوي من هو أحفظ منه أو أكثر ، سواء انفرد به أم لم ينفرد كما هو تعريف الشافعي .

وما اختاره ابن تيمية وابن رجب وابن حجر يتأيد بالآتي :

١- لو كان مراد الترمذي بالشاذ هو عدم التفرد لما كان قوله :

---

(١) شرح العلل (١/ ٣٨٤) .

(٢) النفح الشذي (١/ ٢٣٨، ٢٤٠، ٢٤١) .

(٣) النفح الشذي (١/ ٢٤٤، ٢٤٥) .

(٤) النكت لابن حجر (١/ ٤٠٦) .

« وأن يروى من غير وجه . . » معنى ، إذ سيكون الكلام مكرراً ، والأصل عدم التكرار ، وحمل الكلام على التأسيس أولى من حمله على التأكيد لا سيما في التعاريف[١] .

٢- استعمل الترمذي للتفرد مصطلح الغرابة كما هو واضح من كلامه وأمثلته التي ساقها لبيان معاني الغرابة عند المحدثين ، فلو أنه أراد عدم التفرد لقال : وأن لا يكون الحديث غريباً ، ولما قال : أن لا يكون شاذاً ، فاتضح بهذا أنه لم يرد عدم التفرد ولم يكن يعنيه .

٣- لا يختلف المحدثون في أهمية عدم مخالفة الحديث الذي يحتج به لما هو أثبت منه وأصح ، سواء عبروا عن ذلك بعدم الشذوذ ، أو بعدم النكارة ، أو بأي عبارة مؤدية للمقصود ومحققة للمعنى ، ولو استبعدنا شرط عدم الشذوذ للحظات ، ونظرنا في الشرطين الآخرين .ثم تساءلنا : أيهما الأولى أن نضيف شرطاً ثالثاً ينص على أن لا يخالف ذلك الحديث غيره من الأحاديث الثابتة أو يكون الشرط عدم تفرد ذلك الراوي بالحديث ؟!

ثم أليس قوله : وأن يروى من غير وجه كقوله : وأن لا يكون الحديث فيه تفرد من حيث المعنى ؟! ، أفلا يكون من الأولى اشتراط عدم المخالفة

(١) المصدر السابق .

ليتم الاحتياط والاحتراز للحديث المضعف الذي يصلح أن يُحسَّن ؟ .

وعلى هذا فإذا فسرنا شرط عدم الشذوذ بأن المراد منه عدم التفرد نكون قد فسرناه بمعنى متكرر ولا يُضيف معنى حقيقيا ، بل يصبح وجوده وعدم وجوده سيان .

وإذا فسرناه بأن المراد منه عدم المخالفة لما هو أولى منه ، نكون فسرناه بمعنى يُضيف للشرطين الآخرين شرطاً مهماً لا يختلف المحدثون قاطبة في أهميته وأصالته ، ولا يغني عنه غيره من الشروط الأخرى .

٤- لو فرضنا أنه أراد بالشاذ عدم التفرد ، فماذا سيكون موقفه من حديثٍ يرويه ضعيف لم يتهم وله شاهد مثله ، ولكن ذلك الحديث يخالف ما هو أصح منه ؟

هل سيحسن الترمذي الحديث مع وجود المخالفة ؟ أو سيمتنع عن ذلك ؟

والأقرب لمنهج علماء الحديث كافة ، بل لمنهج الترمذي نفسه أنه لن يحسن ذلك الحديث ، وفي المثال التالي دليل قوي وواضح على ذلك ، فقد أخرج حديثاً عن علي الأزدي عن ابن عمر مرفوعاً : « صلاة الليل

والنهار مثنى مثنى »[١] ، ثم قال بعده : « ورُوي عن عبد الله العُمري عن نافع عن ابن عمر عن النبي ﷺ نحو هذا ، والصحيح ما رُوي عن ابن عمر أن النبي ﷺ قال : « صلاة الليل مثنى مثنى » ، وروى الثقات عن عبد الله بن عمر عن النبي ﷺ ، ولم يذكروا فيه صلاة النهار ، وقد رُوي عن عبيد الله عن نافع عن ابن عمر : أنه كان يصلي بالليل مثنى مثنى ، وبالنهار أربعاً » .

وعلي بن عبد الله البارقي الأزدي صدوق ربما أخطأ[٢] ، وقد تابعه على روايته عبد الله بن عمر بن حفص العمري وهو ضعيف [٣] ، ومع ذلك فلم يحسن الترمذي هذا الحديث ؛ لأن الثقات خالفوا في ذلك فرووه عن ابن عمر بدون لفظة (والنهار) ، ثم ساق الترمذي قرينة أخرى ، وهي أن ابن عمر كان يتنفل في النهار بأربع ركعات فلو كان حديث الأزدي صحيحاً عنه لما خالفه وهو المعروف بحرصه الشديد على متابعة السنة .

وهذه ركيزة في منهج الترمذي يدركها كل من يقرأ (جامعه) ، فقد حكم على عدة أحاديث رواها بعض الرواة منهم الثقة والصدوق ومسيئ

---

(١) الجامع (٥٩٧) .

(٢) التقريب (٤٧٦٢) .

(٣) التقريب (٣٤٨٩) .

الحفظ وخولفوا فيها بأنها غير محفوظة [١] ، وكذلك في عدم الاحتجاج بابن أبي ليلى[٢] إذا غيّر في المعنى أو في الإسناد ، ومن البدهي أنه لا يعرف أنه غيّر إلا بالمعارضة .

فاشتراط عدم المخالفة شرط أساسي لقبول الأحاديث ، سواء ذكر تحت مسمى الشاذ أو غيره من المسميات ، ولو لم نقل ذلك لانهار منهج المحدثين في تعديل الرواة وجرحهم ، إذ هو قائم على معارضة مرويات الرواة بما رواه الثقات الحفاظ المتفق على حفظهم وإتقانهم كما هو ظاهر من كتاب التمييز للإمام مسلم ، والعلل الكبير للترمذي ، والعلل لابن أبي حاتم وللدارقطني وغيرهم .

ومتى خولف الضعيف ممن هو أقوى منه يترجح بقُوةِ ضَعْفُه وأنه أخطأ في ذلك الحديث ، فيصبح غير صالح للتقوية لقيام دليل على ضعفه وظهور برهان معلوم وبيِّن على خطئه ، وإنما يصلح حديث الضعيف للتحسين ما لم يقم دليل على ضعفه أي لم يخالف ممن هو أقوى منه .

ولا ندري لماذا على وجه التحديد اختار الترمذي لفظ الشاذ ولم يختر

---

(١) انظر الجامع : (٢٠٣ ، ٣٨٦ ، ٦٩٤ ، ١٠٢٤ ، ٣١٦٣) .

(٢) العلل الصغير (٥/ ٧٤٦) .

لفظ المنكر وهو قد استخدمه في (جامعه) (١) في الحكم على الأحاديث ، لاسيما وأن الشاذ مقيد في كلام الشافعي بمخالفة الثقة ، والحسن عند الترمذي كما هو ظاهر تعريفه يخص من ضَعُفَ ، ولكن لعله اختار مذهب التعميم فأدخل الشاذ في كل حديث مخالف لما هو صحيح وثابت ، سواء رواه الثقة أو غيره ، والخلاف في ذلك هين إذ لا مشاحة في الاصطلاح ، لا سيما في عصره حيث لم تستقر كثير من المصطلحات استقراراً تاماً .

ومع الوجاهة الظاهرة للقول بأن الشاذ في مراد الترمذي هو مخالفة الأحاديث الصحيحة إلا أنه يُشكل عليه أنني وجدت عدداً من الأحاديث التي حسنها فيها مخالفة لأحاديث صحيحة ، سأذكرها فيما يلي ، ثم أجيب عن سؤال مهم له علاقة بذلك وهو : متى لا تكون المخالفة مانعاً من التحسين عند الترمذي ؟

ومن الأمثلة على ذلك ما يلي :

المثال الأول : حديث يرويه الحجاج بن أرطاة عن عطية بن سعد العوفي عن ابن عمر قال : « صليتُ مع النبي ﷺ الظهر في السفر ركعتين ، وبعدها ركعتين » (٢) .

---

(١) الجامع – انظر مثلاً : (٧٨٩، ١٧٨٢، ١٨٥٦، ٢٦٩٩، ٢٧١٣، ٣٨٦٦) .

(٢) الجامع (٥٥١) .

قال الترمذي فيه : « هذا حديث حسن ، وقد رواه ابن أبي ليلى عن عطية ، ونافع عن ابن عمر »(١) ثم ساق لفظ حديث ابن أبي ليلى : « صليتُ مع النبي ﷺ في الحضر والسفر : فصليت معه في الحضر الظهر أربعاً وبعدها ركعتين ، وصليت معه في السفر الظهر ركعتين وبعدها ركعتين ، والعصر ركعتين ولم يصل بعدها شيئاً ، والمغرب في الحضر والسفر سواء ثلاث ركعات لا تنقص في الحضر ولا في السفر ، وهي وتر النهار ، وبعدها ركعتين »(٢) .

قال الترمذي بعده : « هذا حديث حسن »(٣) .

والحديثان ضعيفان لضعف عطية وابن أبي ليلى ، والحجاج مدلس كثير التدليس (٤)ولم يصرح بسماعه من عطية ، ولا يستبعد أن يكون دلسه عن ابن أبي ليلى وهو كوفي مثله .

وهذا مخالف لما رواه الثقات عن ابن عمر ، منهم حفص بن عاصم فقد قال : « سافر ابن عمر رضي الله عنهما فقال : صحبتُ النبي ﷺ فلم أره

(١) الجامع (٥٥١) .

(٢) الجامع (٥٥٢) .

(٣) الجامع (٥٥٢) .

(٤) تهذب الكمال (٥/ ٤٢٤ - ٤٢٧) .

يُسبَّح في السفر »[١] .

وقد وصف الإمام مسلم خبر عطية وابن أبي ليلى السابق بأنه : « خبر مستنكر » وأشار إلى أن الأسانيد الصحاح الثابتة تخالفه ثم قال : « فهذه أسانيد صحاح كل واحدة منها ثابت على انفراده ، وهم جماعة منهم : حفص بن عاصم بن عمر ، وعيسى بن طلحة بن عبيد الله ، وعثمان بن عبد الله بن سراقة ، ووبرة بن عبد الرحمن ، حكوا ذلك عن ابن عمر ترك النبي ﷺ السُبحة في السفر قبل المكتوبة وبعدها ، ونافع حكى ترك ابن عمر ذلك »[٢] .

وقال الإمام ابن خزيمة : « وقد روى الكوفيون أعجوبة عن ابن عمر إني خائف أن لا تجوز روايتها إلا بتبيين علتها »[٣] ثم ساق الحديث ، وقال بعده : « وهذا خبر لا يخفى على عالم بالحديث أن هذا غلط وسهو عن ابن عمر ، وقد كان ابن عمر رحمه الله يُنكر التطوع في السفر ويقول : لو كنتُ متطوعاً ما باليت أن أُتم الصلاة ، وقال : رأيت رسول الله ﷺ لا يصلي

---

(١) أخرجه البخاري (١١٠١) .

(٢) التمييز (ص٢١٠) .

(٣) صحيح ابن خزيمة (١/ ٢٤٤) .

قبلها ولا بعدها في السفر »[١]، « وسالم وحفص بن عاصم أعلم بابن عمر وأحفظ لحديثه من عطية بن سعد »[٢].

ولم يبين الترمذي لماذا لم يعتد بهذه المخالفة الصريحة الظاهرة كما فعل مسلم وابن خزيمة ؟!

وربما أنه رأى أن كلا الأمرين محفوظ عن رسول الله ﷺ ، وهو في أمرٍ يتعلق برُخصة أعني ترك التطوع في السفر كما ورد في قوله : « وروي عن ابن عمر أن النبي ﷺ كان لا يتطوع في السفر قبل الصلاة ولا بعدها ، وروي عنه عن النبي ﷺ أنه كان يتطوع في السفر ، ثم اختلف أهل العلم بعد النبي ﷺ : فرأى بعض أصحاب النبي ﷺ أن يتطوع الرجل في السفر، وبه يقول أحمد وإسحاق ، ولم تر طائفة من أهل العلم أن يصلي قبلها ولا بعدها ، ومعنى من لم يتطوع في السفر قبولُ الرخصة ، ومن تطوع فله في ذلك فضل كثير ، وهو قول أكثر أهل العلم : يختارون التطوع في السفر »[٣].

المثال الثاني : يرويه أبو الزبير المكي عن ابن عباس وعائشة : « أن النبي

---

(١) المصدر نفسه، (١/ ٢٤٥) .

(٢) المصدر نفسه، (١/ ٢٤٧) .

(٣) الجامع (م/ ٤٣٦) .

ﷺ أخَّر طواف الزيارة إلى الليل »[١] ، قال الترمذي بعده: « هذا حديث حسن[٢] ، وقد رخَّص بعض أهل العلم في أن يؤخِّر طواف الزيارة إلى الليل ، واستحب بعضهم أن يزور يوم النحر ، ووسَّع بعضهم أن يؤخّر ولو إلى آخر أيام منى » .

وهذا مخالف للأحاديث الصحيحة ، فقد ورد في حديث ابن عمر[٣] رضي الله عنهما ، وجابر[٤] رضي الله عنه أن رسول الله ﷺ طاف طواف الإفاضة نهاراً مع اختلاف بينهما هل صلى الظهر في مكة أم في منى لما رجع .

قال ابن القطان الفاسي : « وعندي أن هذا الحديث ليس يصح ، فإن النبي ﷺ إنما طاف يومئذ نهاراً ، وإنما اختلفوا هل صلى الظهر بمكة أو رجع إلى منى فصلاها بها ، بعد أن فرغ من طوافه . . وأبو الزبير مدلس ولم يذكر هاهنا سماعاً من عائشة ، وقد عُهد يروي عنها بواسطة ، ولا

---

(١) المصدر نفسه، (٩٢٠) .

(٢) في المطبوع : « حسن صحيح » ، وهذا مخالف لما في الكروخي (ق٦٩/أ) ففيه : « حسن » وكذلك في الإحكام للطوسي (٤/ ١٨١) وتهذيب سنن أبي داود للمنذري وابن القيم (٢/ ٤٢٨)، وشرح العراقي للترمذي (١/ ق ١٥٦/أ) وهو الراجح بلاشك .

(٣) صحيح مسلم (١٣٠٨) وأبو دواد (١٩٩٨) وغيرهما .

(٤) صحيح مسلم (١٢١٨) وغيره .

أيضاً من ابن عباس فقد عهد كذلك يروي عنه بواسطة ، وإن كان قد سمع منه . . . والخلاف في رد حديث المدلس حتى يُعلم اتصاله أو قبوله حتى يعلم انقطاعه ، إنما هو إذا لم يعارضه ما لا شك في صحته ، وهذا فقد عارضه ما لا شك في صحته »[١] .

وقال ابن القيم : « هذا الحديث وهم ، فإن المعلوم من فعله ﷺ أنه إنما طاف طواف الإفاضة نهاراً بعد الزوال ، كما قال جابر وعبد الله بن عمر وعائشة ، وهذا أمر لا يرتاب فيه أهل العلم بالحديث »[٢] .

وقال أيضاً : « وهذا الحديث غلطٌ بيِّن خلاف المعلوم من فعله ﷺ الذي لا يشك فيه أهل العلم بحجته ﷺ . . ويدل على غلط أبي الزبير على عائشة أن أبا سلمة بن عبد الرحمن روى عن عائشة ، أنها قالت : حججنا مع رسول الله ﷺ فأفضنا يوم النحر . . قال البيهقي : وأصحُ هذه الروايات حديث نافع عن ابن عمر وحديث جابر ، وحديث أبي سلمة عن عائشة يعني : أنه طاف نهاراً . . »[٣] .

---

(١) بيان الوهم والإيهام (٥/ ٦٤-٦٧) .

(٢) تهذيب مختصر أبي داود (٢/ ٤٢٨) .

(٣) زاد المعاد (٢/ ٢٧٦، ٢٧٧) .

وأبو الزبير وصفه بعض النقاد[١] بالتدليس ، ولم يصرح بالتحديث هنا بل قال البخاري مجيباً الترمذي لما سأله عن سماع أبي الزبير من عائشة وابن عباس : « أما ابن عباس فنعم ، وإن في سماعه من عائشة نظراً »[٢] .

ولم يُتابع أبو الزبير على هذا السند ، وما ورد في سنن ابن ماجه[٣] من أن سفيان الثوري روى الحديث عن محمد بن طارق عن طاووس وعن أبي الزبير عن عائشة وابن عباس به ففيه نظر ، لأن الواقع أن الثوري يرويه عن محمد بن طارق عن طاووس مرسلاً عن رسول الله ﷺ ، ويرويه عن أبي الزبير عن عائشة وابن عباس مسنداً كما هو ظاهر السند .

ويدل على ذلك أمران :

١- أن البخاري قال في ترجمة محمد بن طارق المكي : « عن طاووس روى عنه الثوري وابن عيينة ، مرسل »[٤] يعني أنه روى عن طاووس حديثاً مرسلاً ، قال المزي في حديث الثوري عن أبي الزبير :

(١) انظر : طبقات المدلسين لابن حجر (ص١٠٨) ولم يصح أن أحداً قبل النسائي وصفه بالتدليس والترمذي لا يتوقف في معنعنه ويصحح له .

(٢) العلل الكبير (ص١٣٤) .

(٣) حديث رقم (٣٠٥٩) .

(٤) التاريخ الكبير (١/ ١١٩) .

« أخرجه أبو داود والترمذي والنسائي . . ولم يذكروا حديث محمد بن طارق ، وهو مرسل ، قاله البخاري »[١] .

ويشهد لذلك أن عدداً من أصحاب المصنفات[٢] أخرجوا الحديث عن الثوري هكذا عن محمد بن طارق عن طاووس ، وأبو الزبير . . ولم يقولوا : « وأبي الزبير » بالجر ، بل بالرفع ، وهذا دال على أن سند أبي الزبير ليس كسند طاووس من حيث الاتصال ، بل هما مختلفان .

٢- المعروف أن طاووساً يروي الحديث مرسلاً[٣] كما ثبت عنه من وجه آخر غير ما تقدم ، ولم يرو عنه الحديث مرفوعاً فيما اطلعت عليه .

فعند أبي الزبير لا يخلو من انقطاع ، ومرسل طاووس ضعيف لإرساله ، وهما يخالفان ما ثبت في الأحاديث الصحيحة كما تقدم .

ولا أدري ما هي وجهة نظر الترمذي في تقويته لهذا الحديث ؟ ولو أن المتن كان يطوف ليلاً لكان محتملاً ولكن تسمية الطواف بالزيارة هو الذي جعل الحديث شاذاً .

---

(١) تهذيب الكمال (٢٥/ ٤٠٧) .

(٢) شرح معاني الآثار (٢/ ٢١٩-٢٢٠) وطبقات المحدثين بأصبهان لأبي الشيخ (٣/ ١٤) وتغليق التعليق (٣/ ٩٨) .

(٣) مصنف ابن أبي شيبة - الجزء المفقود - (ص١٣٢) والسنن الكبرى للبيهقي (٥/ ١٤٤) .

المثال الثالث : يرويه عبيد الله بن زَحْر عن أبي سعيد الرُعيني عن عبد الله ابن مالك اليَحصُبي عن عقبة بن عامر قال : قلت : يا رسول الله ، إن أختي نذرت أن تمشي إلى البيت حافية غير مُخْتَمِرة ؟ فقال النبي ﷺ : « إن الله لا يصنع بشقاء أختك شيئاً ، فلتركب ولتختمِر ولتَصُم ثلاثة أيام »(١) .

قال الترمذي : « هذا حديث حسن »(٢) .

عبيد الله بن زَحْر صدوق يخطئ ، وقوله هنا : « ولتصُم ثلاثة أيام » مخالف لما رواه عكرمة عن ابن عباس في قصة أخت عقبة بن عامر وأن رسول الله ﷺ قال : « ولتهدِ بدنة »(٣) .

قال العلامة الألباني ـ رحمه الله ـ : « وجملة القول أن ذكر الصيام في الحديث لم يأت من طريق تقوم به الحجة ، لا سيما وفي الطرق الأخرى خلافه ، وهو قوله : « ولتهد بدنة » فهذا هو المحفوظ »(٤) .

وأصل الحديث في الصحيحين(٥) ، وليس فيه إلا قوله عليه صلاة

---

(١) الجامع (١٥٤٤) .

(٢) التقريب (٤٢٩٠) .

(٣) أخرجه أبو داود (٣٢٩٦، ٣٣٠٣) وابن خزيمة في صحيحه (٣٠٤٥) .

(٤) إرواء الغليل (٨/ ٢٢١) .

(٥) صحيح البخاري (١٨٦٦) وصحيح مسلم (١٦٤٤) .

والسلام : « لتمشِ ولتركب » ، فحديث عبيد الله بن زَحر الذي حسنه الترمذي ضعيف لشذوذ في متنه .

المثال الرابع : يرويه ليث بن أبي سليم عن طاووس عن ابن عباس قال : « تمتع رسول الله ﷺ وأبوبكر وعمر وعثمان ، وأول من نهى عنها معاوية »[١] .

قال الترمذي في آخر باب ما جاء في التمتع : « حديث ابن عباس حديث حسن »[٢] .

وليث بن أبي سليم ضعيف .

والراجح أن رسول الله كان قارناً لا متمتعاً[٣] ، ولكن ثبت عن بعض الصحابة[٤] أن رسول الله ﷺ كان متمتعاً ، والتمتع في لغتهم واصطلاحهم يدخل فيه القِران كما نص على ذلك شيخ الإسلام ابن تيمية

(١) الجامع (٨٢٢) .

(٢) الجامع (٣/ ١٨٦) ، وفي نسخة الكروخي (ق٦٢/ ب) وذكر الحديث آخر الباب وبعده مباشرة حسنه مخالفاً المطبوع من حيث ترتيب أحاديث الباب .

(٣) انظر : زاد المعاد (٢/ ١٠٧-١٢٢) .

(٤) انظر : حديث ابن عمر في صحيح مسلم (١٢٢٧) .

وتلميذه ابن القيم[١] .

فلا نستطيع الحكم بالمخالفة على من قال : إن رسول الله كان متمتعاً ؛ لأن الخلاف قديم من أيام الصحابة .

ولكن الحديث فيه مخالفة من وجهين :

١- زعمه أن عمر وعثمان رضوان الله عليهما كانا يتمتعان ، والمحفوظ عنهما أنهما كانا ينهيان عن التمتع بالعمرة إلى الحج[٢] .

٢- زعمه أن معاوية رضي الله عنه هو أول من نهى عن التمتع ليس صحيحاً ، فإن عمر بن الخطاب رضي الله عنه نهى عنه قبله واشتهر ذلك عنه[٣] .

ولعل الترمذي تغاضى عن ذلك لأن المخالفة في كلام الصحابي وليست من كلام رسول الله ﷺ ، ولاحتمال أن يكون المقصود أن عمر وعثمان رضي الله عنهما تمتعا على عهد رسول الله ؛ لأن رسول الله كما هو ثابت أمر

---

(١) زاد المعاد (٢/ ١١٨ ، ١١٢) .

(٢) نهي عمر انظره في : صحيح مسلم (١٢١٧) وفي سنن النسائي (٥/ ١٥٣) من رواية ابن عباس عنه ، وفي جامع الترمذي (٨٢٤) من ورواية عبد الله بن عمر عنه . وأما نهي عثمان رضي الله عنه فانظره في : صحيح البخاري (١٥٦٣) وصحيح مسلم (١٢٢٣) .

(٣) انظر ما تقدم في : الهامش السابق، وانظر جامع الترمذي (٨٢٣) وموطأ مالك (٧٦٣) .

كل من لم يسق الهدي بأن يحل من عمرته ويجعل نسكه التمتع .

ومع ذلك فإن قوله : إن أول من نهى عنها معاوية محل نظر : لضعف ليث بن أبي سليم ؛ لأن المحفوظ من روايات الثقات عن ابن عباس رضي الله عنهما أن عمر بن الخطاب رضي الله عنه نهى عنها .

المثال الخامس : يرويه عبد الله بن محمد بن عقيل عن الرُبيع بنت معوذ ابن عفراء « أن النبي ﷺ مسح برأسه مرتين بدأ بمؤخر رأسه ثم بمقدمه وبأذنيه كلتيهما ، وظهورهِما وبطونهما »(١) .

قال الترمذي : « هذا حديث حسن ، وحديث عبد الله بن زيد أصح من هذا وأجود إسناداً ، وقد ذهب بعض أهل الكوفة إلى هذا الحديث ، منهم وكيع بن الجراح »(٢) .

وابن عقيل هو صدوق في حديثه لين ، ويقال تغير بأخرة(٣) .

وحديثه يخالف حديث عبد الله بن زيد في موضعين :

١- قوله : « بدأ بمؤخر رأسه » .

٢- قوله : « مسح برأسه مرتين » .

---

(١) الجامع (٣٣) .

(٢) المصدر نفسه (٣٣) .

(٣) التقريب (٣٥٩٢) .

وفي حديث عبد الله بن زيد رضي الله عنه : « أن رسول الله ﷺ مسح رأسه بيديه فأقبل بهما وأدبر ، بدأ بمقدم رأسه ثم ذهب بهما إلى قفاه ثم ردهما حتى رجع إلى المكان الذي بدأ منه » صححه البخاري(١) ومسلم(٢) والترمذي(٣) وقال : « أصح شيء في هذا الباب وأحسن » .

ولعل الترمذي حسنه لأن الاختلاف في صفة المسح فقط ، فيحتمل تعدد أفعال المصطفى ﷺ في ذلك ، لا سيما وأن مسح الرأس وإن وقع بأي صفة أجزأ ، أما قوله : مسح برأسه مرتين ، فالظاهر أنه عد مسحه من مؤخرة الرأس إلى مقدمه مرة ثم عد مسحه من مقدمة الرأس إلى مؤخرته مرة ثانية ، والواقع أنها مسحة واحدة .

ويتوجه الآن أن نجيب عن هذا السؤال : متى تكون المخالفة في المتن غير ضارة عند الترمذي ؟

فقد وقفت على عدة نصوص يظهر منها أن الترمذي يميل للجمع بين المتون التي يظهر منها التعارض ولو اختلفت في قوتها ، ومن ذلك :

١ - أخرج عن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده « أن رسول الله ﷺ

---

(١) صحيح البخاري (١٨٥) وصحيح مسلم (٢٣٥) .

(٢) صحيح البخاري (١٨٥) وصحيح مسلم (٢٣٥) .

(٣) الجامع (٣٢) .

نهى عن تناشد الأشعار في المسجد . . »[١] وقال بعده : « حديث حسن . . وقد روي عن النبي ﷺ في غير حديث رخصةٌ في إنشاد الشعر في المسجد » .

وجعل عنوان الباب : « كراهية البيع والشراء وإنشاد الضالة والشعر في المسجد » ، فحمل النهي على الكراهة وحمل الإنشاد في المسجد على الرخصة فارتفع التعارض عنده .

٣- وأخرج عن العلاء بن عبد الرحمن عن أبيه عن أبي هريرة مرفوعاً : « إذا بقي نصفٌ من شعبان فلا تصوموا » [٢] وقال بعده : « حديث أبي هريرة حديث حسن صحيح لا نعرفه إلا من هذا الوجه على هذا اللفظ ، ومعنى هذا الحديث عند بعض أهل العلم أن يكون الرجل مفطراً ، فإذا بقي من شعبان شيء أخذ في الصوم لحال شهر رمضان ، وقد روي عن أبي هريرة عن النبي ﷺ ما يُشبه قولهم حيث قال ﷺ : « لا تقدّموا شهر رمضان بصيام إلا أن يوافق ذلك صوماً كان يصومه أحدكم » وقد دل في هذا الحديث إنما الكراهية على من يتعمّد الصيام لحال رمضان » .

---

(١) الجامع (٣٢٢) .

(٢) المصدر نفسه، (٧٣٨) .

٤- وقد ذهب عدد من الحفاظ[١] منهم عبد الرحمن بن مهدي وأحمد بن حنبل وغيرهما أن هذا الحديث منكر لمخالفته الأحاديث الأخرى التي ورد فيها أن رسول الله « كان يصوم شعبان كله »[٢] ، وفي بعض الألفاظ : « كان يصوم أكثر شعبان »[٣] .

وأما الترمذي فلم يذهب مذهبهم وجمع بين الأحاديث بما ذكره آنفاً .

٣- روى حديث ابن عمر عن صهيب أن رسول الله كان يرد على من يُسلمُ عليه وهو في الصلاة : « إشارة بإصبعه »[٤] وقال : « حديث صهيب حسن » .

ثم روى حديث ابن عمر عن بلال في مثل ذلك وفيه : « كان يشير بيده »[٥] ، قال : « هذا حديث حسن صحيح » .

ثم قال : « وكلا الحديثين عندي صحيح ؛ لأن قصة حديث صهيب غيرُ قصة حديث بلال ، وإن كان ابن عمر روى عنهما فاحتمل أن يكون منهما

---

(١) انظر : سنن أبي داود (٢/ ٣٠٠) .

(٢) صحيح مسلم (١١٥٦) وسنن أبي داود (٢٣٣٦) وجامع الترمذي (٧٣٦) .

(٣) صحيح مسلم (٧٨٢) وسنن أبي داود (٢٣٣٤) وسنن النسائي (٤/ ١٥١) .

(٤) الجامع (٣٦٧) .

(٥) المصدر نفسه، (٣٦٨) .

جميعاً »[١].

فنفى التعارض بتعدد الوقائع أي مرة فعل كذا، ومرة فعل كذا، وهذا جمع بين الحديثين.

٤- روى حديث ابن عباس: « إنما صلى النبي ﷺ الركعتين بعد العصر لأنه أتاه مال فشغله عن الركعتين بعد الظهر، فصلاهما بعد العصر، ثم لم يَعُدْ لهما »[٢].

ثم قال بعده: « حديث ابن عباس حديث حسن، وقد روى غير واحدٍ عن النبي ﷺ: « أنه صلى بعد العصر ركعتين »، وهذا خلاف ما رُوي: « أنه نهى عن الصلاة بعد العصر حتى تغرب الشمس »، وحديث ابن عباس أصح حيث قال: « لم يَعُدْ لهما »، وقد روي عن زيد بن ثابت نحو حديث ابن عباس».

فجمع بين الحديثين بأنه صلى بعد العصر ولكن لم يعد لهما.

٥- وروى حديث عائشة أنها غسلت منياً من ثوب رسول الله ﷺ[٣].

---

(١) المصدر نفسه، (٢/ ٢٠٥).

(٢) المصدر نفسه، (١٨٤).

(٣) المصدر نفسه، (٢١٧).

ثم قال : « هذا حديث حسن صحيح . . . وحديث عائشة . . ليس بمخالفٍ لحديث الفرك ، لأنه وإن كان الفرك يجزيء ، فقد يُستحب للرجل أن لا يُرى على ثوبه أثَرُهُ . . » .

فجمع بين الحديثين بجواز الأمرين .

وبما تقدم من نصوص يظهر لنا بجلاء : أن المخالفة عند الترمذي لا تضر بالحديث ولو كان الحديث المخالف أقوى إسناداً ما دام الجمع ممكناً .

وبهذا يتضح لنا أن الترمذي لم يحسن حديثاً هو في نظره من قبيل الشاذ ، والأحاديث التي ذكرناها آنفاً ليست شاذة في نظر الترمذي ، وإن كانت عند غيره شاذة .

ولكن نستفيد مما مضى أن على الباحث المدقق أن لا يغتر بتحسين الترمذي في نفي الشذوذ مطلقاً ، أو الاطمئنان لعدم وجوده في بعض ما يحسنه بدليل مخالفة بعض النقاد لذلك كما تقدم ، ومع قلة ذلك ، فإن من الواجب أخذ الحيطة والحذر ، وخاصة عند معارضة الترمذي لغيره من كبار النقاد في الحكم على الأحاديث .

وبهذا الاعتبار المذكور آنفاً فإن شرط عدم الشذوذ أغلبي أو بمعنى أدق التزم به الترمذي موافقاً غيره من النقاد إلا فيما ندر ، وله عذره الخاص فيما وقع من شذوذ في الأحاديث التي حسنها .

المطلب الثالث

أن يروى من غير وجه

الشرط الثالث ورد في قـول الترمذي : « ويُروى من غير وجه نحو ذلك » ، ومقصوده تعدد طرق الحديث وشواهده ، وسنتناول شرح هذا الأمر في عدة مسائل :

المسألة الأولى : يكتفى في الشاهد أن يكون قريب المعنى ولا يشترط أن يكون قريب اللفظ :

يفهم هذا من قوله : « نحو ذلك » أي قريباً من الحديث المشهود له ، وأصرح من ذلك قول الترمذي شارحاً كلام الإمام أحمد في ابن أبي ليلى بأنه لا يحتج به ، فقد قال : « إنما عنى إذا تفرد بالشيء ، وأشد ما يكون هذا إذا لم يحفظ الإسناد ، فزاد في الإسناد أو نقص أو غيَّر الإسناد أو جاء بما يتغيّر فيه المعنى ، فأما من أقام الإسناد وحفظه وغيّر اللفظ فإن هذا واسع عند أهل العلم إذا لم يتغيَّر المعنى . . »(١) ، ثم ساق جملة من أقوال التابعين ومن بعدهم في جواز الرواية بالمعنى ، وهو هنا يصرح بأن المطلوب أن لا يتغير المعنى أما تغير اللفظ فهو واسع .

---

(١) العلل الصغير (٥/ ٧٤٦) .

وهذا هو رأي الحافظ ابن رجب فقد قال : « يعني أن يُروى معنى ذلك الحديث من وجوه أُخر عن النبي ﷺ بغير ذلك الإسناد »(١) .

وقال : « المعتبر أن يروى معناه من غير وجه ، لا نفس لفظه . . وهذا كما في حديث الأعمال بالنيات ، فإن شواهده كثيرة جداً في السُنة ، مما يدل على أن المقاصد والنيات هي المؤثرة في الأعمال ، وأن الجزاء يقع على العمل بحسب ما نوى به ، وإن لم يكن لفظ حديث عمر مروياً من غير حديثه من وجه يصح »(٢) .

ويؤيد ذلك الشيخ أحمد شاكر حيث يقول : « الذي يبدو لي . . أن الترمذي لا يريد بقوله في بيان معنى الحسن : « يروى من غير وجه نحو ذاك » أن نفس الحديث عن الصحابي يروى من طرق أخرى . . وإنما يريد أن لا يكون معناه غريباً : بأن يروى المعنى عن صحابي آخر ، أو يعتضد بعمومات أحاديث أخر ، أو بنحو ذلك مما يخرج معناه عن أن يكون شاذاً غريباً »(٣) .

فالترمذي لا يلتزم في الشاهد بأن يكون مماثلاً في اللفظ بل يكتفي بأن

---

(١) شرح العلل (١/ ٣٨٤) .

(٢) شرح العلل (١/ ٣٨٦) .

(٣) الباعث الحثيث (ص٣٣) .

يكون قريب المعنى وقد أكثر في جامعه من قوله : « نحوه بمعناه »[1] في المتابعات التي يذكرها ، ونصه الأسبق في ابن أبي ليلى صريح جداً ، ويُغني عن ضرب الأمثلة لشدة ظهوره على المقصود ، ولكن سأعرض مثالاً واحداً ليُفهم الأمر ويُقاس عليه .

أخرج الترمذي عن يزيد بن أبي زياد - وهو ضعيف [2] - عن عبد الله ابن الحارث عن العباس بن عبد المطلب مرفوعاً : « إن الله خلق الخلق فجعلني من خيرهم ، من خير فرقهم ، وخير الفريقين ثم تخير القبائل فجعلني من خير قبيلة ثم تخير البيوت فجعلني من خير بيوتهم ، فأنا خيرهم نفساً وخيرهم بيتاً » قال أبوعيسى : « هذا حديث حسن »[3] .

ولم أجد شاهداً مطابقاً للفظ هذا الحديث ، ولكن يشهد له من حيث عموم المعنى ، وهو أن رسول الله ﷺ أفضل الناس نسباً عدة أحاديث : منها حديث واثلة بن الأسقع مرفوعاً : « إن الله اصطفى كنانة من ولد إسماعيل ، واصطفى قريشاً من كنانة ، واصطفى من قريش بني هاشم ،

---

(١) انظر مثلاً : الجامع (١٢٧، ١٥٠، ١٥١، ٣٠٥، ٣٤٧، ٨٩٠، ١١٩٢، ١٢٠٥، ١٣٧١، ١٤٣٣، ١٦١٧، ٢٠٥٤، ٢٠٧٢) .

(٢) التقريب (٧٧١٧) .

(٣) الجامع (٣٦٠٧) .

واصطفاني من بني هاشم » صححه مسلم والترمذي[١] وغيرهما .

فاللفظ مختلف ، والمعنى العام متقارب ولهذا حسنه الترمذي فيما يبدو لي، ولكن ضعفه الألباني [٢] وشيخنا د . وصي الله بن محمد بن عباس بسبب[٣] اضطراب يزيد في سنده .

المسألة الثانية : في بعض الأحيان لا تصلح بعض الأحاديث التي يذكرها بقوله : « وفي الباب » لأن تكون شاهداً .

وذلك لأن الترمذي يصوغ تراجم بعض أبوابه بعمومية مثل : (باب ما يقول إذا دخل الخلاء) ، (باب ما جاء في فضل الدعاء) ، (باب ما جاء في فضل القرآن) ، (باب ما جاء في الشام) ، (باب ما جاء في أشراط الساعة) . . إلخ ، ولا يلزم أن تكون الأحاديث المذكورة في الباب متقاربة في المعنى .

ومثال على ذلك : أنه ذكر في باب (ما أخبر النبي ﷺ أصحابه بما هو كائن إلى يوم القيامة) حديثاً طويلاً لأبي سعيد الخدري في مقدار صفحتين، وفي سنده علي بن زيد بن جدعان ثم قال : « وفي الباب عن

---

(١) صحيح مسلم (٢٢٧٦) وجامع الترمذي (٣٦٠٦) .

(٢) ضعيف الترمذي (ص٤٨١) ، ونقد الكتاني (ص٣١-٣٢) .

(٣) فضائل الصحابة لأحمد (٢/ ٩٣٨) .

المغيرة بن شعبة وأبي زيد بن أخطب وحذيفة وأبي مريم ذكروا أن النبي ﷺ حدثهم بما هو كائن إلى أن تقوم الساعة »(١) .

فالقدر المتفق عليه بين حديث أبي سعيد والأحاديث الأخرى هو ما ذكره في عنوان الباب ، وأما التفاصيل الأخرى ففيها تفاوت في ذلك .

وفي باب : « ما جاء من حج أو اعتمر فليكن آخر عهده بالبيت » ذكر أن في الباب عن ابن عباس ، فقال الشيخ المباركفوري : « « أو اعتمر » ، وليس هذه الزيادة من حديث ابن عباس الذي أشار إليه الترمذي فهذه الزيادة غير محفوظة »(٢) .

وإلى نحو هذا ذهب الحافظ العراقي ، فقد تعقب قول ابن منده أن حديث « الأعمال بالنيات » رواه سبعة عشر من الصحابة فقال : « وقد تتبعتُ كلام ابن منده المذكور فوجدت أكثر الصحابة الذين ذُكر حديثهم في الباب ، إنما لهم أحاديث أخرى في مطلق النية كحديث : « يبعثون على نياتهم » ، وكحديث : « ليس له من غزاته إلا ما نوى » ، ونحو ذلك .

وهكذا يفعل الترمذي في الجامع حيث يقول : وفي الباب عن فلان وفلان فإنه لا يريد ذلك الحديث المعين ، وإنما يريد أحاديث أخر يصح أن

---

(١) الجامع (٤/ ٤٨٤) (٢١٩١) .

(٢) تحفة الأحوذي (٤/ ١٦) .

تكتب في ذلك الباب ، وإن كان حديثاً آخر غير الذي يرويه في أول الباب، وهو عمل صحيح إلا أن كثيراً من الناس يفهمون من ذلك أن من سمى من الصحابة يروون ذلك الحديث بعينه الذي رواه في أول الباب بعينه ، وليس الأمر على ما فهموه ، بل قد يكون كذلك وقد يكون حديثاً آخر يصح إيراده في ذلك الباب »[١] .

وأما إذا كان الباب محدداً كقوله : « باب النهي عن البول قائماً » ، (باب ما جاء أن مسح الرأس مرة) ، (باب كراهية البول في الماء الراكد) فإن ما يذكره في الباب من أحاديث تصلح للاستشهاد بها لأن المعنى المراد واحد .

وبما سبق يتبين أن قول شيخ الإسلام ابن تيمية في شرحه لمعنى حسن المتن عند الترمذي : « وهو حسن المتن لأن المتن روي من وجهين ، ولهذا يقول : وفي الباب عن فلان وفلان ، فيكون لمعناه شواهد تبين أن متنه حسن »[٢] ، لا يصلح أن يفهم منه التعميم لما ذكرناه آنفاً والله أعلم .

المسألة الثالثة : يكفي وجه واحد آخر ولا يشترط أكثر من ذلك :

أطلق الترمذي كلامه ولم يحدد الحد الأدنى من تعدد الوجوه الأخرى

---

(١) التقييد والإيضاح (ص١٠٢) .

(٢) مجموع الفتاوى (١٨/ ٤٠) .

التي تلزم لتحسين الحديث ، ولكن يفهم من ذلك أنه يتحقق عنده بأدنى شيء وأقله ، وعلى هذا فيكون الحديث المراد تحسينه إذا شهد له حديث آخر نحوه تقوَّى بذلك واستحق التحسين .

وإلى هذا ذهب ابن الصلاح[١] ، وابن تيمية[٢] ، والعراقي[٣] ، وابن حجر[٤] ، بأن الحديث إذا روي من وجهين كان حسناً عند الترمذي .

المسألة الرابعة : هل يشترط تعدد المتن أو يكتفى بتعدد الطرق عن نفس الصحابي أو التابعي راوي الحديث ؟

لم يحدد الترمذي شيئاً مما ذكر ، ولعله كان قاصداً لذلك حتى يكون كلامه مطلقاً ، ويدخل فيه كل أنواع الوجوه التي يرفع بها الضعف ولها ثلاث حالات :

الأولى : أن يروى من غير وجه عن رسول الله ﷺ :

ومن ذلك قول الترمذي في حديثٍ يرويه الحارث الأعور عن علي رضي الله عنه مرفوعاً : « للمسلم على المسلم ست بالمعروف : يُسلم عليه

---

(١) علوم الحديث (ص٢٨) .

(٢) مجموع الفتاوى (١٨/ ٤٠) .

(٣) التقييد والإيضاح (ص٤٨) .

(٤) النكت (١/ ٣٨٧) .

إذا لقيه ، ويجيبه إذا دعاه . . الحديث » قال بعده : « وفي الباب عن أبي هريرة ، وأبي أيوب ، والبراء ، وابن مسعود ، قال أبوعيسى : هذا حديث حسن ، وقد رُوي من غير وجهٍ عن النبي ﷺ ، وقد تكلم بعضهم في الحارث الأعور »(١) .

فحسن الحديث لأنه يُروى عن رسول الله ﷺ من عدة أوجه كما نص على ذلك .

ومن ذلك أيضاً : قوله في حديث يرويه مجالد بن سعيد عن أبي الودَّاك عن أبي سعيد الخدري رضي الله عنه في خمر اليتيم أن رسول الله ﷺ قال فيه: « أهريقوه » .

قال الترمذي : « حديث أبي سعيد حديث حسن ، وقد روي من غير وجهٍ عن النبي ﷺ نحو هذا »(٢) .

الحالة الثانية : أن يُروى الحديث نفسه من غير وجه عن نفس الصحابي:

أخرج الترمذي حديث رِفاعة بن رافع رضي الله عنه في المسيء صلاته ثم قال : « حديث رِفاعة بن رافع حديث حسن ، وقد روي عن رفاعة هذا

---

(١) الجامع (٢٧٣٦) .

(٢) الجامع (١٢٦٣) ، وفيه « حسن صحيح» ولكن في الكروخي (ق٩٢/ ب) : « حسن » وهو الصحيح .

الحديث من غير وجهٍ »[١].

وأخرج حديث رويفع بن ثابت مرفوعاً : « من كان يؤمن بالله واليوم الآخر فلا يَسقِ ماءه ولد غيره » ثم قال بعده : « هذا حديث حسن ، وقد روي من غير وجهٍ عن رويفع بن ثابت»[٢].

وهناك أمثلة[٣] أخرى غير ما ذكرته تدل على أن الترمذي يحسن الحديث إذا روي من وجه آخر عن الصحابي نفسه.

الحالة الثالثة : أن يُروى الحديث نفسه من غير وجه عن التابعي :

ومن ذلك أنه أخرج عن إسماعيل بن مسلم - وهو ضعيف[٤]- ، عن الحسن البصري عن عبد الله بن مغفل رضي الله عنه مرفوعاً : « لولا أن الكلاب أمة من الأمم لأمرت بقتلها . . الحديث » .

ثم قال بعده : « هذا حديث حسن ، وقد رُوي هذا الحديث من غير

(١) الجامع (٣٠٢).

(٢) الجامع (١١٣١).

(٣) انظر مثلاً : الجامع (١٤١٩، ١٤٢٨، ٢٢٣٢، ٣٧٠٣، ٣٩٣٣).

(٤) هو إسماعيل بن مسلم المكي، ضعيف، انظر : تهذيب الكمال (٣/ ١٩٨)، وليس إسحاق بن مسلم العبدي الثقة . انظر : تهذيب الكمال (٣/ ١٩٦) وكلاهما يرويان عن الحسن البصري .

وجهٍ عن الحسن عن عبد الله بن مُغفَّل عن النبي ﷺ »[١].

ويريد بذلك أن إسماعيل بن مسلم قد توبع على روايته عن الحسن به .

ومن ذلك أيضاً : أنه أخرج عن زهدم الجَرْمي عن أبي موسى الأشعري رضي الله عنه « أن رسول الله ﷺ كان يأكل الدجاج » ثم قال : « هذا حديث حسن ، وقد روي هذا الحديث من غير وجهٍ عن زَهْدمٍ ، ولانعرفه إلا من حديث زهدم »[٢] .

ومن ذلك : قوله في حديث يرويه حشرج بن نباتة عن سعيد بن جمهان عن سَفينة مرفوعاً : « الخلافة في أمتي ثلاثون سنة . . الحديث » : « هذا حديث حسن ، قد رواه غير واحد عن سعيد بن جمهان ، ولا نعرفه إلا من حديث سعيد بن جمهان »[٣] ، و هناك أمثلة[٤] أخرى على ذلك .

ويرى شيخ الإسلام[٥] ابن تيمية أن مما يدخل في معنى الحسن عند الترمذي الحديث الذي يدور على تابعي واحد ، وإذا رُوي عنه من وجهين

---

(١) الجامع (١٤٨٩) .

(٢) الجامع (١٨٢٦)

(٣) الجامع (٢٢٢٦) .

(٤) انظر مثلاً : الجامع (٤١٥، ١٢٣٣، ٢٤٣١، ٣٦٥٨) .

(٥) مجموع الفتاوى (١٨/ ٣٩) .

يصير حسناً لتعدد طرقه عن ذلك الشخص .

وهذا في حكم المتابعة ، فما توبع عليه الضعيف يدخل في ذلك كما يدل عليه حديث الحسن عن ابن مغفل صراحة .

فهذه الحالات كلها داخلة في قول الترمذي : « وأن يروى من غير وجه نحو ذلك » ، كما يدل عليها كلامه بنفسه الذي ذكرنا نماذج منه آنفاً .

المسألة الخامسة : هل يصلح المتن الموقوف أن يكون شاهداً للمرفوع عند الترمذي ؟

يرى الحافظ ابن رجب أن هذا مما يحتمله كلام الترمذي ، فقد قال : « وقول الترمذي رحمه الله : « يروى من غير وجه نحو ذلك » لم يقل : عن النبي ﷺ ، فيحتمل أن يكون مراده عن النبي ﷺ ويحتمل أن يحمل كلامه على ظاهره ، وهو أن يكون معناه يروى من غير وجه ولو موقوفاً ، وليستدل بذلك على أن هذا المرفوع له أصل يعتضد به ، وهذا كما قال الشافعي في الحديث المرسل إنه إذا عضده قول صحابي ، أو عمل عامة أهل الفتوى به ، كان صحيحاً »[١] .

وهذا عندي فيه نظر ، لأني وجدت الترمذي يقول في حديثٍ رواه ابن

---

(١) شرح العلل (١/ ٣٨٧-٣٨٨) .

لهيعة عن دراج عن أبي الهيثم عن أبي سعيد مرفوعاً : « الصَّعُودُ جبل من نار يتصعَّد فيه الكافر سبعين خريفاً ثم يهوي به كذلك أبداً » : « هذا حديث غريب ، إنما نعرفه مرفوعاً من حديث ابن لهيعة ، وقد روي شيء من هذا عن عطية عن أبي سعيد موقوفاً »(١) .

فلم يحسن الحديث مع أنه حَسَّن لابن لهيعة بعض ما يرويه كما تقدم في المطلب الأول ، ورغم وجود شاهد موقوف للحديث مثله لا يقال بالرأي.

ويؤكد ذلك أن الترمذي قال في كثير من المواضع : « لا نعرفه مرفوعاً إلا من هذا الوجه »(٢) ، مما يدل على أن همه ومقصده البحث عن المرفوع لا الموقوف ، لا سيما وأن موضوع كتابه هو الحديث المرفوع فقد سماه : « الجامع المختصر من السُنن عن رسول الله ﷺ ومعرفة الصحيح والمعلول وما عليه العمل »(٣) ، وقد صرح في علله الصغير(٤) بأنه أفرد الأحاديث

(١) الجامع (٣٣٢٦) .

(٢) انظر مثلاً : الجامع : (٢١، ٢٩٦، ٣٧٨، ٧١٨، ٨٥٢، ٩٦٠، ١٠٩٧، ١١٤١، ١١٨٢، ١١٩٢، ١٢١٧، ١٤٦٠، ٢١٠٢، ٣٠٦١، ٣١٦٤، ٣٢٥٥، ٣٢٦٥، ٣٢٩٦، ٣٣٣٠) .

(٣) فهرست ابن خير الإشبيلي (ص١١٧)، وكتاب تحقيق اسمي الصحيحين واسم جامع الترمذي لأبي غدة (ص٧٨) .

(٤) العلل الصغير (٥/ ٧٣٧) .

الموقوفة بمصنف آخر ، وهذا ظاهر جداً في جامع الترمذي فيما يقول فيه : « وفي الباب » فيذكر المرفوع ويُعرض عن الموقوف .

ثم إنه حين عَرَّف الحسن قال : « وما ذكرنا في هذا الكتاب حديث حسن » يعني كتابه الجامع وهو بنص عنوانه مختص بالأحاديث المرفوعة ثم قال : « كل حديث يروى » يعني مرفوعاً كما يدل عليه السياق ثم قال : « ويروى من غير وجه نحو ذلك » ومراده : نحو ذلك مرفوعاً ؛ لأن سياق الكلام حول أحاديث كتاب الجامع المخصص للمرفوع من الأحاديث .

ويؤيد ذلك أني لم أجد الترمذي مطلقاً ولا في موضع واحد نص على تحسين حديث بسبب شاهد موقوف ، وهذا كافٍ في الرد على ما ذكره الحافظ ابن رجب من قولٍ لم يستدل هو على وقوعه في جامع الترمذي فعلياً وإنما ذكره على سبيل الاحتمال .

المسألة السادسة : هل هو شرط كلي أم أغلبي ؟

يظهر من كلام الحافظ ابن حجر(١) في أن تعريف الترمذي للحسن ينطبق على ما يقول فيه : « حسن » فقط من دون إضافة « صحيح » أو « غريب » ، وأن ما يقول فيه : « حسن غريب » ، « حسن صحيح » لا

(١) شرح النخبة (ص٣٣-٣٤) وسبق نقل نص كلامه في المبحث الأول الانتقاد الثاني .

يدخل في تعريفه للحسن ، فعلى هذا فهو شرط كلي .

وأيده في هذا الصنعاني فقال معقباً على قوله الآنف : « وهو حسنٌ ، إلا أنه مبني على أنه لم يقل الترمذي « حسن » فقط إلا في حديثٍ يرويه من وجوه ، فليطالع الترمذي ، وقد تتبعتُ مواضع فوجدت كلام الحافظ في إفراده الحسن صحيحاً ، ولم أستوفِ ذلك . . »(١) .

وأما ابن سيد الناس فقد صرح بأن الترمذي لم يلتزم بالشرط الثالث بما يعني أنه شرط أغلبي لا كلي ، فقال : « لا يشترط في كل حسن أن يكون كذلك . . »(٢) .

وهذا هو الصحيح أن شرط : « أن يروى الحديث من غير وجه » هو أغلبي لا كلي ، والدليل عليه أنني وجدت الترمذي حَسَّن عدة أحاديث مع تصريحه بأنه لا يعرف الحديث إلا من ذلك الوجه ، ومن ذلك :

١ - أخرج عاصم بن ضمرة عن علي رضي الله عنه في كيفية تطوع النبي ﷺ بالنهار ، وقال بعده : « هذا حديث حسن ، وقال إسحاق ابن إبراهيم : أحسن شيء روي في تطوع النبي ﷺ في النهار هذا ، ورُوي عن ابن المبارك أنه كان يُضعِّف هذا الحديث ، وإنما ضعَّفه عندنا - والله أعلم - لأنه

---

(١) توضيح الأفكار (١/ ٢٤٦) .

(٢) النفح الشذي (١/ ٤٢٣) .

لا يروى مثلُ هذا عن النبي ﷺ إلا من هذا الوجه ، عن عاصم بن ضمرة عن علي ، وعاصم بن ضمرة هو ثقة عند بعض أهل الحديث »[١] .

فحسن الحديث ونص بأنه لا يُروى مثله مرفوعاً إلا من حديث عاصم بن ضمرة وهو ثقة عند بعض أهل الحديث ، وبعضهم يضعفه كما تدل عليه عبارة الترمذي[٢] .

٢- أخرج حديث الأخضر بن عجلان عن عبد الله الحنفي عن أنس بن مالك « أن رسول الله ﷺ باع حلساً وقدحاً ، وقال : من يشتري هذا الحِلس والقدح ؛ فقال رجل : أخذتهما بدرهم ، فقال النبي ﷺ : من يزيد على درهم ، من يزيد على درهم » ، وقال بعده : « هذا حديث حسن ، لا نعرفه إلا من حديث الأخضر بن عجلان »[٣] .

وليس للحديث شواهد أو متابعات[٤] ، وهذا ما يومئ إليه قول الترمذي « لا نعرفه إلا من حديث الأخضر بن عجلان » . والحنفي لا

(١) الجامع : (٥٩٨، ٥٩٩) .

(٢) انظر أقوال مضعفيه في : التهذيب (٥/ ٤٥-٤٦) .

(٣) الجامع : (١٢١٨) .

(٤) انظر : نصب الراية (٤/ ٢٣) والتلخيص الحبير (٣/ ١٥) .

تعرف حاله(١) .

٣- أخرج حديث يزيد بن أبي زياد عن عبد الرحمن بن أبي ليلى عن ابن عمر قال : بعثنا رسول الله ﷺ في سرية فحاص الناس حيصة فقدمنا المدينة فاختبأنا بها وقلنا : هلكنا ثم أتينا رسول الله ﷺ فقلنا : يا رسول الله نحن الفرَّارون قال : « بل أنتم العكَّارون وأنا فئتكم » ، وقال بعده : « هذا حديث حسن لا نعرفه إلا من حديث يزيد بن أبي زياد »(٢) .

ولم أجد للحديث شواهد مرفوعة أو متابعات ، وإن كان معناه لا يناقض قول الله عز وجل في سورة الأنفال : ﴿ وَمَن يُوَلِّهِمْ يَوْمَئِذٍ دُبُرَهُۥٓ إِلَّا مُتَحَرِّفًا لِّقِتَالٍ أَوْ مُتَحَيِّزًا إِلَىٰ فِئَةٍ فَقَدْ بَآءَ بِغَضَبٍ مِّنَ ٱللَّهِ وَمَأْوَىٰهُ جَهَنَّمُ وَبِئْسَ ٱلْمَصِيرُ ﴾ [آية ١٦] ، ويزيد ضعيف(٣) .

٤- أخرج حديث فُليح بن سليمان عن عبد الوهاب بن يحيى من ولد عَبَّاد بن عبد الله بن الزبير عن عبد الله بن الزبير عن عائشة قالت : « ما كان الذراع أحبَّ اللحم إلى رسول الله ﷺ ولكن كان لا يجدُ اللحم إلا غِبّاً فكان يَعجلُ إليه لأنه أعجلُها نُضجاً » ، وقال بعده : « هذا حديث

(١) التقريب (٣٧٢٤) .

(٢) الجامع (١٧١٦) .

(٣) التقريب (٧٧١٧) .

حسن ، لا نعرفه إلا من هذا الوجه »[١] .

فُليح صدوق كثير الخطأ[٢] ، وعبد الوهاب قال فيه ابن حجر : « مقبول »[٣] ولم يدرك عائشة فسنده عنها منقطع[٤] .

ولم أجد ما يشهد بأن رسول الله ﷺ كان لا يجد اللحم إلا غِبّاً ، بل قال الشيخ الألباني ـ رحمه الله ـ بعد تضعيفه لسند الحديث : « ثم إن الحديث بظاهره مخالف للحديث الصحيح : « كان أحب اللحم إليه الذراع »[٥] ، إلا أن المباركفوري قال : « قيل : كون الذراع أعجل اللحوم نضجاً أحد وجوه الإعجاب ، فلا مخالفة بين هذا الحديث ،وبين حديث أبي هريرة »[٦] يعني قول أبي هريرة أن رسول الله ﷺ « رفع إليه الذراع وكانت تعجبه »[٧] .

---

(١) الجامع : (١٨٣٨) ، في المطبوع : (غريب) ، وفي الكروخي (ق١٢٧/أ) (حسن) وهو المعتمد .

(٢) التقريب (٥٤٤٣) .

(٣) التقريب (٤٢٦٥) .

(٤) انظر : التهذيب (٦/ ٤٥٤-٤٥٥) ، ومختصر الشمائل للألباني (ص٩٧) .

(٥) مختصر الشمائل المحمدية (ص٩٧) .

(٦) تحفة الأحوذي (٥/ ٥٧٠) .

(٧) أخرجه البخاري (٣٣٤٠) ومسلم (١٩٤) .

وهذا هو الراجح في نظري أن الحديث ليس فيه مخالفة بيِّنة لحديث أبي هريرة ، ولكنه قد يخالف حديث عائشة الآخر الذي أخرجه الشيخان وتقول فيه لعروة : « ابن أختي إن كنا لننظر إلى الهلال ثم الهلال ثلاثة أهلة في شهرين وما أوقدت في أبيات رسول الله ﷺ نار . . الحديث »[١] .

ومن المعلوم أن اللحم لا يؤكل إلا بعد طبخه بالنار ، وقوله في الحديث الآنف « إلا غبّاً » معناه أن يأكله يوماً بعد يوم ، وحديث عروة عن عائشة أصح وأثبت .

٥- أخرج حديث عمرو بن أبي عمرو عن عبد الله بن عبد الرحمن الأنصاري الأشهلي عن حذيفة بن اليمان أن رسول الله ﷺ قال : « والذي نفسي بيده لا تقوم الساعة حتى تقتلوا إمامكم ، وتجتلدوا بأسيافكم ، ويرثُ دُنياكم شراركم » .

وقال بعده : « هذا حديث حسن إنما نعرفه من حديث عمرو بن أبي عمرو »[٢] .

والأشهلي لم يوثقه غير ابن حبان ، وليس له راوٍ إلا عمرو بن أبي

---

(١) أخرجه البخاري (٢٥٦٧) ومسلم (٢٩٧٢) .

(٢) الجامع (٢١٧٠) .

عمرو[١] ، وللحديث شاهد عن أنس في فضائل[٢] الصحابة لأحمد ولكنه ضعيف جداً لا يصلح للاستشهاد به ولم أجد غيره .

٦- وأخرج حديث دَلْهَم بن صالح عن حُجير بن عبد الله عن ابن بريدة عن أبيه : « أن النجاشي أهدى إلى النبي ﷺ خُفين أسودين ساذجين[٣] ، فلبسهما ثم توضأ ومسح عليهما » ، وقال بعده : « هذا حديث حسن ، وإنما نعرفه من حديث دلهم »[٤] .

دلهم ضعيف[٥] ، وحُجير قال فيه ابن حجر : « مقبول »[٦] ، وقد توبع دلهم ولكن من طريق[٧] ساقطة فيها يحيى بن كثير أبو النضر البصري ، قال فيه أبو حاتم : ذاهب الحديث جداً ، وقال الساجي والدارقطني :

(١) تهذيب الكمال (١٥/ ٢٣٣-٢٣٥) .

(٢) (١/ ٥١٨) وانظر كلام فضيلة المحقق على سنده .

(٣) الساذج : الخالص غير المشوب وغير المنقوش وهو معرب فارسيته : ساده . المعجم الوسيط (١/ ٤٢٤) .

(٤) الجامع (٢٨٢٠) .

(٥) التقريب (١٨٣٠)

(٦) التقريب (١١٤٨) .

(٧) أخلاق النبي لأبي الشيخ (ص١١٧) .

متروك ، وقال العقيلي : منكر الحديث[١] ، ويرويه عن الجريري وهو مختلط .

قال ابن عدي في ترجمة دلهم : « زعم ابن معين أنه ضعيف ، وعندي أنه ضعفه لأجل حديث بريدة معنيين : **أحدهما** : روايته عن حجير بن عبد الله ، وحجير ليس بالمعروف ، **والثاني** : أنه ذكر في متنه أن النجاشي أهدى إلى النبي ﷺ خفين أسودين ساذجين ، وذكر الخف إنما ذكر في هذا الحديث ، وفي حديث آخر ، لعل هذا الطريق خير من ذلك الطريق وهو من حديث ابن عباس »[٢] .

وقال العقيلي : « المسح على الخفين ثابت صحيح من غير وجه ، وأما الرواية في خفي النجاشي الذي أهداهما إلى النبي ففيهما لين »[٣] .

وظاهر كلام الترمذي أنه لا يعرف هذا المتن إلا من طريق دلهم !! وكذلك الحال في نصوص السنة السالفة ، حسنها الترمذي مع تصريحه بأنه لا يعرفها إلا من تلك الطرق التي خرجها .

ومما يدخل فيما مضى ، ويعطي مزيداً من التأكيد أننا وجدنا عدة

---

(١) تهذيب الكمال (٣١/ ٥٠٢-٥٠٣)

(٢) الكامل لابن عدي (٣/ ٩٧٦) .

(٣) الضعفاء الكبير (٢/ ٤٤) .

أحاديث حسنها الترمذي ولم نجد لها شواهد بعد البحث والتفتيش ، مما يزيدنا يقيناً بأن شرط تعدد الطرق هو شرط أغلبي لا كلي عند الترمذي .

ومن تلك الأحاديث : حديث يرويه عبد الحميد بن جعفر عن سعيد المقبري عن عطاء مولى أبي أحمد عن أبي هريرة مرفوعاً : « تعلموا القرآن فاقرءوه وأقرئوه ، فإن مثل القرآن لمن تعلمه فقرأه وقام به كمثل جرابٍ محشوٍ مسكاً يفوح بريحه كل مكان ، ومثل من تعلمه فيرقد وهو في جوفه مسك » وقال بعده : « هذا حديث حسن ، وقد رواه الليث بن سعد عن سعيد المقبري عن عطاء مولى أبي أحمد عن النبي ﷺ مرسلاً ، ولم يذكر فيه عن أبي هريرة »(١) . عطاء مولى أبي أحمد غير معروف(٢) ، ولم أجد لمتنه شاهداً ، بل قال الطبراني : « ولا نعلم هذا اللفظ يُروى عن رسول الله ﷺ إلا بهذا الإسناد »(٣) ، ورجح النسائي إرساله(٤) .

ومنها : حديث يرويه يزيد بن أبي زياد - وهو ضعيف كما تقدم - عن محمد بن علي بن عبد الله بن عباس عن جده ابن عباس « أن رسول الله

(١) الجامع (٢٨٧٦) والميزان (٣/ ٧٧) .

(٢) تهذيب الكمال (٢٠/ ١٣٠) .

(٣) المرجع السابق .

(٤) السنن الكبرى (٥/ ٢٢٧) .

ﷺ وقَّت لأهل المشرق العقيق » ، وقال الترمذي بعده : « هذا حديث حسن »[١] .

قال الإمام مسلم [٢] : « يزيد ممن قد اتقى حديثه الناسُ ، والاحتجاج بخبره إذا تفرد ، للذي اعتبروا عليه من سوء الحفظ في متون رواياته التي يرويها ، ومحمد بن علي لا يُعلم له سماع من ابن عباس ، لا أنه لقيه أو رآه » ، فهو مع ضعفه منقطع وقد تفرد به يزيد .

وليس لهذا الحديث شواهد تعضده ، بل المحفوظ أن ميقات أهل المشرق ذات عرق ، وضعه عمر رضي الله عنه ولا يصح عند أكثر نقاد الحديث المتقدمين أن رسول الله وقَّت لأهل العراق والمشرق ميقاتاً [٣] ، وقال ابن تيمية : « ويدل على ضعفه أن حديث ابن عباس[٤] المشهور الصحيح قد ذكر فيه المواقيت الأربعة ولم يذكر هذا ، ومع أن هذا مما يقصد المحدث ذكره مع إخوته لعموم الحاجة إليه »[٥] . وانظر أحاديث أخرى

---

(١) الجامع (٨٣٢) .

(٢) التمييز (ص٢١٥) .

(٣) انظر : فتح الباري (٣/ ٤٥٥-٤٥٧) .

(٤) صحيح البخاري (١٥٢٦) وصحيح مسلم (١١٨١) .

(٥) شرح العمدة - الحج (١/ ٣١٢) .

مثل ذلك في المنزلة الثالثة في القائمة الأولى بتحسينات الترمذي .

وبالنظر إلى ما سبق نجد أن الشرط الأول التزم به الترمذي إلا في تحسينه لستة أحاديث من رواية الحارث الأعور وكثير بن عبد الله المزني ، والظاهر أنه حسن الظن بهما خلافاً لكثير من النقاد .

وكذلك الشرط الثاني التزم به الترمذي إلا في أحاديث قليلة ، ولكن الظاهر أنه لم يعد تلك المخالفات من قبيل الشذوذ الذي يمنع التحسين ، وإن كان غيره من النقاد لم يوافقوه على بعض ذلك كما رأيناه فيما مضى .

وأما الشرط الثالث فهو أغلبي حتى في نظر الترمذي نفسه كما ظهر لنا من النصوص السابقة التي وجدناه فيها يحسن أحاديث يعلم هو بأن لا متابعات ترفع ضعف السند ولا شواهد لمتونها ، وهذا الشرط الأخير لم يلتزم به الترمذي التزاماً كاملاً ، وكأنه يرى أن الحديث إذا لم يكن في سنده متهم بالكذب ولا توجد له مخالفة في السند أو المتن ، ويكون الحديث سنداً ومتناً يحتمل لذلك الضعيف فلا مانع من تحسينه وهذا ظاهر في أغلب النصوص التي ذكرناها آنفاً ، فليست تتضمن أحكاماً شرعية تدل على الوجوب أو الحرمة ، وإنما هي في الفضائل أو في لون خف النبيﷺ ونحو ذلك. ولعل من أكثر الأحاديث الآنفة أهمية حديث « توقيت العقيق لأهل

المشرق » ، ولكن يخف الأمر إذا عرفنا أن العقيق متقدم على ذات عرق[١] فالمحرم منه يكون أحرم قبل الميقات ، ومع ذلك فتحسين الترمذي لمثل هذا الحديث منتقد ، والصواب أنه ضعيف كما قال الإمام مسلم و تضعيفه أولى من تحسين الترمذي . وأجل فائدة نخرج بها من التحقيق الذي قمتُ به لشروط الحسن عند الترمذي هي أن أكثر الانتقادات التي وجهت لتعريف الترمذي كانت حول تحسينه لأحاديث ليس لها إلا طريق واحد لم تلتفت إلى أن هذا الشرط أغلبي وليس كلياً كما ظهر لنا من تطبيقات الترمذي . ومن الفوائد المهمة أن كل من تعرض لشرح تعريف الترمذي للحسن - بحسب اطلاعي - لم ينتقده في شرطيه الأول والثاني مع وجود ما يستدعي ذلك كما بينت فيما تقدم ، وذكرتُ ما يُعتذر به عنه ، ولكن الاعتذار عما فعله لا يعني عدم انتقاده - رحمه الله تعالى - فيما خالف فيه جمهور النقاد .

(١) تبعد ذات عرق عن مكة بمسافة قدرها (١٠٠) كيلو متر، وهي اليوم مهجورة لعدم وجود الطرق عليها ، وأما العقيق فهو واد عظيم يقع شرق مكة بحذاء ذات عرق شرقاً ويبعد عنها (٢٠) كيلو متر ويبعد عن مكة (١٢٠) كيلو متر . انظر : توضيح الأحكام من بلوغ المرام للشيخ عبد الله بن عبد الرحمن البسام(٣/ ٢٨٧-٢٨٨) ، ولمزيد من التفصيل انظر كلام فضيلته في كتابه (نيل المطالب في تهذيب شرح عمدة الطالب)(١/ ٣٨١- ٣٨٢) فقد وقف بنفسه على المكان .

المبحث الثالث

توسع مفهوم الحسن في تطبيقات الترمذي

يدخل في مفهوم تعريف الحسن عند الترمذي عدة أنواع من الحديث الضعيف ، ذكره الحافظ ابن حجر في قوله : « وليس هو في التحقيق عند الترمذي مقصوراً على رواية المستور ، بل يشترك معه الضعيف بسبب سوء الحفظ ، والموصوف بالغلط والخطأ ، وحديث المختلط بعد اختلاطه ، والمدلس إذا عنعن ، وما في إسناده انقطاع خفيف ، فكل ذلك عنده من قبيل الحسن بالشروط الثلاثة وهي :

١- أن لا يكون فيهم من يُتهم بالكذب .

٢- ولا يكون الإسناد شاذاً .

٣- وأن يروى مثل ذلك الحديث أونحوه من وجه آخر فصاعداً ، وليس كلها في المرتبة على حدٍ سواء بل بعضها أقوى من بعض .

ومما يقوي هذا ويعضده أنه لم يتعرض لمشروطية اتصال الإسناد أصلاً ، بل أطلق ذلك ، فلهذا وصف كثيراً من الأحاديث المنقطعة بكونها حِساناً »(١) .

---

(١) النكت (١/ ٣٨٧-٣٨٨) .

ثم ذكر مثالاً لكل نوع من ذلك مما حسنه الترمذي ، وسترى في القائمة الأولى الخاصة بدراسة تحسينات الترمذي أمثلة كثيرة على صدق ما ذكره الحافظ آنفاً .

وكما تلاحظ في كلام ابن حجر أن الترمذي لم يتعرض لشرط الاتصال فيما يحسنه ، وقد لاحظت أنه حسن عدة أحاديث مع أن رجال السند كلهم ثقات ليس فيهم من ضُعِّف كما يفهم من شرطه الأول أنه يطلق الحسن على حديث من لا يتهم بالكذب ، والثقة لا يوصف بعدم الاتهام بالكذب كما رجحنا فيما مضى ، وسبب عدم تصحيح الترمذي واكتفائه بالتحسين فقط هو وجود انقطاع في ذلك السند ، ومن ذلك :

حديث يرويه شعبة عن سعد بن إبراهيم عن أبي عبيد ة بن عبد الله بن مسعود عن أبيه رضي الله عنه ، قال الترمذي : « هذا حديث حسن إلا أن أباعبيد ة لم يسمع من أبيه »[١] .

وهذا سند كل رجاله ثقات ، ولا عيب فيه إلا الانقطاع الذي نص عليه الترمذي .

وحديث آخر يرويه سفيان بن عيينة عن محمد بن المنكدر عن سلمان

(١) الجامع (٣٦٦) .

الفارسي رضي الله عنه ، قال الترمذي بعده : « هذا حديث حسن »[١] ، ثم ذكر بعد الحديث الذي يليه : « وحديث سلمان إسناده ليس بمتصل ، محمد ابن المنكدر لم يدرك سلمان الفارسي »[٢] .

وسنده ثقات وسبب ضعفه من الانقطاع فقط .

وحديث آخر يرويه إسماعيل بن علية عن خالد الحذاء عن أبي قلابة عن عائشة رضي الله عنها ، قال الترمذي بعده : « هذا حديث حسن ، ولا نعرف لأبي قلابة سماعاً من عائشة »[٣] .

وسنده ثقات أيضاً ، ولا سبب يمنع من تصحيح السند إلا الانقطاع .

فهذه الأمثلة وغيرها[٤] دالة على أن مما يدخل في معنى الحسن ومفهومه عند الإمام الترمذي الحديث الذي يرويه الثقات إذا كان سنده منقطعاً ، ولم يكن شاذاً ، وروي من غير وجه نحو ذلك ، ولعل الترمذي رأى أن الانقطاع ضعف في السند لا يمنع تحسين المتن كما هو الحال في المستور

(١) الجامع (١٦٦٥) .

(٢) الجامع (٤/ ١٨٩) .

(٣) الجامع (٢٦١٢) وفي المطبوع (صحيح) وأما في الكروخي (حسن) (ق١٧١/ ب) .

(٤) انظر : الجامع (٩٨٢، ١٥٤٨، ١٧١٤، ١٧٨١، ٢٧٩٥، ٢٩٤١، ٣٠٧٥، ٣٠٨٤، ٣٠٩٤، ٣٢٩٩) .

وسيء الحفظ .

ويجدر التنبيه هنا أن الترمذي لم يحسن مرسل التابعي وهو نوع من الانقطاع في السند ، بل ولم يدخل مراسيل التابعين في كتابه الجامع أصلاً .

ومما يدخل في مفهوم الحسن - كما ظهر لنا من تحسينات الترمذي التطبيقية - الحديث المختلف فيه الذي يروى مرة مرفوعاً ومرة موقوفاً ، أو يروى مرة متصلاً مسنداً ، ومرة منقطعاً مرسلاً .

وقد أشار إلى ذلك الحافظ عبد الحق الإشبيلي ، فقد قال معلقاً على حديث حسنه الترمذي : « كذا قال : حسن ، ولم يقل : صحيح ؛ لأنه روي موقوفاً »[١] .

وبنحو هذا قال ابن القطان الفاسي في حديث حسنه الترمذي فعلق عليه : « فعِلّتُه إذن عنده الاختلاف فيه بالإسناد والإرسال . . والحديث صحيح »[٢] .

ويؤكد هذا وجود عدد من الأمثلة منها :

* حديث رواه معاذ بن هشام عن أبيه عن قتادة عن أبي حرب بن أبي الأسود عن أبيه عن علي بن أبي طالب رضي الله عنه ، قال فيه : « هذا

---

(١) الأحكام الوسطى (١/ ١٦٠) .

(٢) بيان الوهم (٣/ ٤٨٣) .

حديث حسن ، ورفع هشام هذا الحديث عن قتادة ، وأوقفه سعيد بن أبي عروبة عن قتادة ولم يرفعه »(١) .

قال الحافظ ابن حجر : « إسناده صحيح ، إلا أنه اختلف في رفعه ووقفه ، وفي وصله وإرساله ، وقد رجح البخاري صحته ، وكذا الدار قطني »(٢) .

فالظاهر أن الترمذي حسنه للاختلاف لا لوجود ضعف في رجال السند ، لاسيما وهو يصحح عدة أحاديث من رواية معاذ بن هشام عن أبيه عن قتادة مما يرويه بالعنعنة (٣) ،وكذلك البخاري ومسلم يفعلان ذلك(٤) .

* وحديث آخر رواه عن وكيع وإسحاق بن يوسف الأزرق كلاهما عن سفيان الثوري عن الأعمش عن مسلم البطين عن سعيد بن جبير عن ابن عباس ، ثم قال بعده : « هذا حديث حسن ، وقد رواه عبد الرحمن بن مهدي وغيره عن سفيان عن الأعمش عن مسلم عن سعيد بن جبير

---

(١) الجامع (٦١٠) في المطبوع « حسن صحيح » ، والتصويب من الكروخي (ق٤٨/أ) .

(٢) التلخيص الحبير (١/ ٢٨) .

(٣) انظر مثلاً : الجامع (١٢١٥، ١٦٣٨، ١٧٢١، ١٨٢٥) .

(٤) انظر مثلاً : صحيح البخاري (٢٤٤٠، ٥٨١٣) ، صحيح مسلم (١٤٢، ٦١٢) .

مرسلاً ليس فيه ابن عباس »[١] ، وهو مثل ما سبقه .

* وروى عن زكريا بن إسحاق عن عمرو بن دينار عن عطاء بن يسار عن أبي هريرة مرفوعاً : « إذا أقيمت الصلاة فلا صلاة إلا المكتوبة » ، وقال بعده : « حديث أبي هريرة حديث حسن ، وهكذا روى أيوب وورْقَاء بن عمر ، وزياد بن سعد وإسماعيل بن مسلم ، ومحمد بن جمادة عن عمرو بن دينار . . وروى حماد بن زيد وسفيان بن عيينة عن عمرو بن دينار فلم يرفعاه ، والحديث المرفوع أصح عندنا »[٢] .

والظاهر أنه لم يصححه للاختلاف ، وإلا فإسناده صحيح ، فقد صححه مسلم[٣] عن زكريا بن إسحاق به ، وهناك أمثلة أخرى[٤] على ذلك .

ويجدر التنبيه إلى أن الترمذي لا يمتنع عن تصحيح كل حديث رواه الثقات واختلفوا في رفعه ووقفه أو في وصله وإرساله ، فقد وجدته يقول في حديث : « حسن صحيح ، وقد أوقفه بعضهم ولم يرفعه » ، ويقول في

(١) الجامع (٣١٧١)

(٢) الجامع (٤٢١) .

(٣) صحيح مسلم (٧١٠)

(٤) الجامع (١٠٢٩) .

غيره : « حسن صحيح ، وقد رواه غير واحد . . موقوفاً »[١] ، ويقول في حديث آخر : « حسن صحيح . . ورواه بعضهم عن الأعمش ولم يرفعوه »[٢] .

فالظاهر أنه يراعى القرائن كأن يكون الاختلاف قوياً فيحسن الحديث ولا يصححه ، وإذا كان الاختلاف سهلاً صححه ، أو لعله راعى أموراً أخرى .

ومما يؤكد سعة مفهوم الحسن عند الترمذي غير ما تقدم في الحالتين السابقتين ، ما يَشك في تدليسه ويتردد في ثبوته ، من ذلك حديث يرويه الأعمش مرة بالعنعنة ومرة يقول فيه : حُدِّثتُ عن أبي صالح عن أبي هريرة مرفوعاً : « من سلك طريقاً يطلب فيه علماً . . » فقال : « حسن » ، وإنما لم نقل لهذا الحديث صحيح لأنه يُقال : إن الأعمش دَلَّس فيه فرواه بعضهم عنه قال : حدثتُ عن أبي صالح . . »[٣] .

---

(١) الجامع (١٢٥٤) .

(٢) الجامع (١٣٩٦) .

(٣) النكت لابن حجر (١/ ٤٠٣) ، وفي فتح الباري (١/ ١٩٣) ولم أجد هذا النص في نسخة الكروخي ولا في المطبوع من الجامع ، وليس هو في العلل الكبير كذلك ، ولكن ابن حجر حجة فيما ينقله .

قال الحافظ ابن حجر : « فحكم له بالحسن للتردد الواقع فيه ، وامتنع عن الحكم عليه بالصحة لذلك »[١] .

وهذا صحيح فقد اضطرب اجتهاد الترمذي في هذا الحديث واختلف قوله فيه ، فأخرجه أولاً برقم (١٤٢٥) وقال : « هكذا روى غير واحدٍ عن الأعمش عن أبي صالح عن أبي هريرة عن النبي ﷺ نحو رواية أبي عوانة ، وروى أسباط بن محمد عن الأعمش قال : حديث عن أبي صالح عن أبي هريرة عن النبي ﷺ نحوه ، وكأن هذا أصح من الحديث الأول ، حدثنا بذلك عبيد بن أسباط بن محمد قال : حدثني أبي عن الأعمش بهذا الحديث » .

ثم أخرجه برقم (١٩٣٠) عن أسباط عن الأعمش قال : حُدِّثتُ عن أبي صالح به ، ثم قال : « هذا حديث حسن ، وقد روى أبو عوانة وغير واحد هذا الحديث عن الأعمش عن أبي صالح عن أبي هريرة عن النبي ﷺ نحوه ، ولم يذكروا فيه حُدِّثتُ عن أبي صالح » .

ثم أخرجه بعد ذلك في موضع ثالث برقم (٢٦٤٦) عن الأعمش بالعنعنة وحسنه .

(١) النكت (١/ ٤٠٣) .

ثم أخرجه بعد ذلك في موضع رابع برقم (٢٩٤٥) وذكر أن غير واحد رووه عن الأعمش بالعنعنة ، وأن أسباط بن محمد رواه عنه بقولـه : حدثتُ عن أبي صالح .

ففي الموضع الأول رجح حديث أسباط ولم يحسن الحديث ، وفي الموضع الثاني حسنه ، وكذلك في الموضع الثالث ، وفي الموضع الرابع لم يحكم على الحديث وذكر الاختلاف فيه ولم يقل فيه : « حسن » كما قال سابقاً .

فهذا الحديث حسنه الترمذي لتردده في ثبوته ولم يصححه كما فعل مسلم في صحيحه[1] .

وبما تقدم يعلم أن مما يندرج في مفهوم الحسن عند الترمذي كما ظهر لنا من تطبيقاته وأحكامه العملية :

السند غير المتصل من رواية الثقات .

١- ما اختلف الثقات في رفعه ووقفه أو في وصله وإرساله .

٢- ما تردد في ثبوته مع ثقة رجال السند .

---

(١) صحيح مسلم (٢٦٩٩) ، وقد انتقد مسلم رحمه الله في تصحيحه لهذا الحديث، انظر : علل الأحاديث في كتاب الصحيح لمسلم بن الحجاج للحافظ أبي الفضل بن عمار الشهيد (ص١٣٦-١٣٨).

وهذا يدل على أن مفهوم الحسن عنده أوسع مما عرفه وذكره في علله الصغير ، وإن كان في ذلك تأكيد على أن الترمذي يحسن الحديث الضعيف مهما كان ضعفه إذا كان سالماً من متهم بالكذب أو الشذوذ الذي هو مخالفة الثقة أومن هو أولى .

ولعل الحافظ ابن رجب ألمح إلى توسع مفهوم الحسن عند الترمذي في قوله : « واعلم أن الترمذي رحمه الله خرَّج في كتابه الحديث الصحيح ، والحديث الحسن ، وهو ما نزل عن درجة الصحيح وكان فيه بعض ضعف . . . »[1] ، وهذا صحيح إذا نظرنا للأحاديث التي حسنها لمجرد اختلاف الثقات في رفعها أو إرسالها ، والله أعلم .

---

(١) شرح العلل (١/ ٣٩٥) .

الفصل الثاني

دراسة للأحاديث التي أطلق الترمذي فيها التحسين والتي قال فيها: "حسن غريب"

وفيه تمهيد ومبحثان :

تمهيد

المبحث الأول : دراسة الأحاديث التي قال فيها « حسن »

وفيه ثلاثة مطالب :

المطلب الأول : هل كلها من قبيل الحسن لغيره ؟

المطلب الثاني : أحاديث لم يحسنها مع صلاحيتها لذلك

المطلب الثالث : فوائد الدراسة

المبحث الثاني : دراسة الأحاديث التي قال فيها : « حسن غريب »

تمهيد

هذا الفصل مخصص لدراسة الأحاديث التي يقول فيها الترمذي: « حسن » وكذلك دراسة موجزة لما يقول فيه : « حسن غريب » ولكل دراسة منهما هدف يختلف عن الآخر كما سنوضحه لاحقاً .

وقد قمتُ بحصر الأحاديث المعنية من جامع الترمذي معتمداً في الأحكام على نسخة الكروخي التي تقدم وصفها والكلام عليها .

وقد بلغت الأحاديث التي قال فيها : « حسن » : (٣٨٢) حديثاً ، قمت بتخريجها ودراسة أسانيدها والبحث عن المتابعات والشواهد وتطبيق شروط الحسن التي ذكرها في تعريفه عليها ، وقد ظهرت فوائد ذلك في الفصل السابق ، فقد أمدتنا هذه الدراسة بفوائد جليلة جداً في فهم معنى الحسن وشروطه عند الترمذي ، كما أنها أوصلتنا إلى أن (الحسن) عند الترمذي في تطبيقاته وأحكامه على الأحاديث جاءت في معظمها أقوى وأعلى من الضعيف المعتضد المسمى (بالحسن لغيره) كما سنوضحه قريباً.

كنت قد قلتُ في خطة البحث بعد أن طرحتُ عدة أسئلة استشكالية حول تعريف الحسن عند الترمذي : « ولا تتأتى الإجابة الدقيقة المدعمة بالبرهان العلمي عن هذه الاستشكالات إلا بمراعاة كلام الترمذي في

كتابه (الجامع) ، والنظر في تصرفاته ومواقع استعماله للعبارات والمصطلحات حتى يكون شرح تعريف الحسن عنده من نفس كلامه وأحكامه .

وذكرت أن كتاب الدكتور نور الدين عتر عن الإمام الترمذي يفتقر إلى استقراء الأحاديث التي حسنها الترمذي لمعرفة مدى دقة تعريفه للحديث الحسن وتطبيقه له في كتابه ، وما هي الأحاديث التي لا يتوفر فيها شرط من شروط الحسن عنده ؟

وقلتُ : إن كل ترجيح في هذه المسألة لا يعتمد على الاستقراء والإحصاء الدقيق المفصل لا يمكن التسليم به .

وقد حاولت جهدي أن أقوم بهذه المهمة ، وقد أعانني المولى عز وجل على ذلك ويَسّر سبحانه التوصل إلى عدة نتائج وترجيحات في غاية الأهمية، ظهر بعضها في الفصل السباق وسيظهر البعض منها في هذا الفصل ، والحمد لله على توفيقه . . .

كما قمتُ بحصر الأحاديث التي قال فيها الترمذي : « حسن غريب » فبلغت: (٥١٣) ، والهدف من جمع ذلك هو التأكد من دقة قول بعض العلماء : إن « حسن غريب » عند الترمذي هو الحسن لذاته ، وأنه يُفرِّق بين الحسن لغيره والحسن لذاته بقولــه في الأول : « حسن » فقط ، وهو

الذي عرَّفه في علله الصغير ، وأما الثاني فيقول فيه « حسن غريب » .

فأحببتُ أن أتأكد من ذلك لأني كنت قد وقفت على عدة نصوص أثارت الشك في نفسي من دقة هذا القول ، وكانت النتائج تدل على عدم دقة قول أولئك العلماء ، ومؤكدة لما شككت فيه .

فمجموع الأحاديث التي درستها تبلغ (٨٩٥) حديثاً ، أخذت مني نحو سنة ، ذهب ربعها في مقابلة نسخة الكروخي المخطوطة على النسخة المطبوعة من جامع الترمذي .

المبحث الأول

دراسة الأحاديث التي قال فيها: حسن

المطلب الأول

هل كلها من قبيل الحسن لغيره ؟

ذهب عدد من العلماء قديماً وحديثاً إلى أن الأحاديث التي يقول فيها الترمذي « حسن » هي من الحسن لغيره ، من هؤلاء: الحافظ ابن حجر الذي يقول : « الترمذي عَرّف الحسن لغيره »(١) .

ومن المعاصرين شيخنا العلامة المحدث محمد ناصر الدين الألباني رحمه الله فقد قال : « المفهوم من قاعدة الترمذي في مثل قوله - حسن - أنه يعني أنه حسن لغيره »(٢) وقال أيضاً : « قول الترمذي حديث حسن . . يساوي إسناد ضعيف جاء من وجوه أخرى ليس فيها متهم . . فيكون الحديث حسناً لغيره كما شرح ذلك الترمذي نفسه في آخر كتابه (السنن)فليعلم هذا فإنه مهم »(٣) .

ويقول الأستاذ الدكتور نور الدين عتر : « إذا أطلق كلمة حسن من غير

---

(١) النكت الوفية للبقاعي (ق٤٦/ ب) .

(٢) السلسلة الضعيفة (٤/ ٢٦٥) بتصرف يسير .

(٣) غاية المرام (ص٢٤٨) .

صفة أو قرينة أخرى ، فمراده الحسن لغيره »[١] .

والذهبي يرى أن غالب تحسينات الترمذي - عند المحاققة - ضعاف[٢] .

فهل يعني هذا أن كل حديث حسنه الترمذي مطلقاً من غير صفة أخرى يكون مراده أن ذلك الحديث ضعيف وتَقَوَّى بضعيفٍ مثله ؟

أو بمعنى آخر: هل متون تلك الأحاديث لم تُروَ إلا من طرق ضعيفة فقط ؟

والمتبادر من قول الترمذي : « هذا حديث حسن » أن ذلك الحديث فيه ضعف انجبر بوجود شاهد ضعيف أيضاً ،ولذا قال: « هذا حديث حسن» ولو كان المتن صحيحاً والسند ضعيفاً لقال: « هذا سند حسن والمتن صحيح » .

والذي آثار هذا الإشكال لديَّ أنني خلال قراءتي للجامع وجدت عدة أمثلة يظهر منها بجلاء أن الترمذي يقول في الحديث : « هذا حديث حسن» ويكون المتن صحيحاً عنده .

فمثلاً أخرج حديثاً برقم (١١١١) عن زهير بن محمد عن عبد الله بن محمد بن عقيل عن جابر بن عبد الله مرفوعاً : « أيُّما عبدٍ تزوج بغير إذن

---

(١) الإمام الترمذي (ص١٧٠) .

(٢) ميزان الاعتدال (٤/ ٤١٦) .

سيده فهو عاهر » وقال : « حديث جابر حديث حسن » .

ثم أخرج نفس المتن برقم (١١١٢) عن ابن جريج عن عبد الله بن محمد ابن عقيل عن جابر بن عبد الله مرفوعاً : « أيُّما عبدٍ تزوج بغير إذن سيده فهو عاهر » وقال: « هذا حديث حسن صحيح » .

ومدار السند على ابن عقيل عن جابر ، والمتن واحد ، فالمتن صحيح في نظره ، ولكنه حسَّن الحديث الأول باعتبار سنده لما في زهير بن محمد من كلام .

ومثال آخر وهو حديث برقم (١٤١٩) أخرجه عن عبد العزيز بن المطلب - وهو صدوق[١] - عن عبد الله بن الحسن عن إبراهيم بن محمد ابن طلحة عن عبد الله بن عمرو مرفوعاً : « من قتل دون ماله فهو شهيد » قال بعده : « حديث عبد الله بن عمرو حديث حسن ، وقد روي عنه من غير وجه » .

ثم أخرجه برقم (١٤٢٠) عن سفيان الثوري عن عبد الله بن الحسن عن إبراهيم بن محمد عن عبد الله بن عمرو مرفوعاً : « من أُريد مالُهُ بغير حق فقاتل فقُتل فهو شهيد » . وقال بعده : « هذا حديث حسن

(١) التقريب (٤١٢٤) .

صحيح » .

ومدار السند على عبد الله بن الحسن والمتن متقارب ، فالمتن صحيح في نظره ومع ذلك حسَّن الحديث الأول .

ومثال آخر وهو حديث برقم (٣١٨٢) قال فيه: حدثنا محمد بن بشار حدثنا عبد الرحمن بن مهدي حدثنا سفيان عن واصل عن أبي وائل عن عمرو بن شرحبيل عن عبد الله قال : قلت : يا رسول الله ! أيُ الذنب أعظم ؟ قال : « أن تجعل لله نداً وهو خلقك » ، قال : قلت : ثم ماذا ؟ ، قال : « أن تقتل ولدك خشية أن يطعم معك » قال : قلت : ثم ماذا ؟ قال : « أن تزني بحليلة جارك » ، ثم قال الترمذي بعده : « هذا حديث حسن »(١) .

ثم أخرج بعده مباشرة هذا السند : حدثنا بندار - محمد بن بشار - حدثنا عبد الرحمن بن مهدي حدثنا سفيان عن منصور و الأعمش عن أبي وائل عن عمرو بن شرحبيل عن عبد الله عن النبي ﷺ بمثله(٢) . ثم قال : « هذا حديث حسن صحيح » .

فالمتن واحد ، ومدار السند واحد أيضاً عن أبي وائل به ، ومع ذلك

(١) هكذا في الكروخي (ق٢١٣/أ) ، وأما في المطبوع « حسن غريب » .

(٢) كلمة (بمثله) من كلام الترمذي حيث إنه لم يسق متن الحديث اكتفاء بما ذكره أولاً .

فحسن السند الأول وصحح الثاني ، والمتن بلا ريب صحيح عنده .

وقد فعل مثل ذلك في عدة مواطن أخرى مثل حديث (١٥٨٦) حسنه ثم أخرجه برقم (١٥٨٧) وصححه ومدار السند واحد ، وكذلك حديث (١٨٢٦) حسنه ثم أخرجه برقم (١٨٢٧) وصححه ومدار السند واحد ، وكذلك حديث (٣٤٧٦) حسنه ، ثم أخرجه برقم (٣٤٧٧) وصححه ومدار السند واحد .

وهذه الأمثلة الستة السابقة تدل دلالة صريحة وواضحة لا لبس فيها أن الترمذي يحسن أحاديث مع صحة متونها عنده .

وتأكدت هذه الحقيقة لدي عند دراسة الأحاديث التي قال فيها إنها حسنة ، فقد وجدت (٢٩٢) حديثا أي ثلاثة أرباع ما حسنه أو يقارب ٧٥٪ إما صحيحة أو حسنة لذاتها أو لها شواهد صحيحة أو حسنة لذاتها ، فهذه الأحاديث أعلى منزلة من حديث ضعيف تقوى بضعيف آخر ، وقد ذكرت أحاديث هذا الصنف في المنزلة الأولى في قائمة الأحاديث التي قال فيها : « حسن » .

ولذا فأرى أن ٧٥٪ من الأحاديث التي قال فيها الترمذي : « حسن » من غير أن يضيف أي صفة أخرى ، أنها أعلى منزلة من كونها من قبيل (الحسن لغيره) الذي استقر في الأذهان أنه الحديث الذي يتقوى

بمجموع طرقه الضعيفة ، وإن كان لا يوجد في كلام علماء المصطلح ما يمنع أن يسمى (الحسن لغيره) إذا روى الضعيف حديثاً ولـه متابع ثقة أو شاهد صحيح ، ولكن الذي أراه أن نفرِّق بين شاهد قوي وشاهد ضعيف لأمرين :

الأول : أن العُمدة على ما رواه الثقة أو الصدوق ، فالمتن إما صحيح أو حسن لذاته ، فإذا روى الضعيف ذلك الحديث وقلنا هو من الحسن لغيره نكون بذلك وضعناه عن قدره الذي هو أهلٌ له و﴿ قَدْ جَعَلَ اللَّـهُ لِكُلِّ شَيْءٍ قَدْرًا ﴾ [الطلاق :٣] ونكون بذلك خلطنا متناً ثبت بسند قوي لذاته بآخر ضعيف تقوى بمجموع طرقه الضعيفة ، وفَرْقٌ بين الاثنين من حيث القوة ومن حيث الاحتجاج المُلزِم،إذ الاحتجاج بالحديث الضعيف المتعدد الطرق محل اختلاف بين أهل العلم كما سيأتي بيانه في الباب الرابع .

الثاني : أن حقيقة (الحسن لغيره) مختلفة عن حقيقة (الصحيح) و (الحسن لذاته) إذ قوتهما ذاتية أصلية مستقلة غير محتاجة لغيرها ، أما قوة الحديث (الحسن لغيره) فهي مكتسبة طارئة مركبة ناشئة من الجمع والضم بين سندين ضعيفين فأكثر ، ولو تفرقا لكان كل واحد منهما ضعيفاً.

ويظهر الفرق جلياً بأننا لو لم نقف على ذلك الحديث الضعيف الذي

حسنه الترمذي وله شاهد قوي لم نخسر شيئاً من حيث ثبوت الحديث لاكتفائنا بالطريق القوية التي تقوم مقام ذلك السند الضعيف ، فمعنى المتن والمراد منه موجود بسندٍ ثابت وقوي من وجه آخر ، فسواء وُجد الضعيف أو لم يوجد فالحديث ثابت في الحالتين ، فرواية الضعيف غير مؤثرة في قوة الحديث وإنما هي تابعة ومكملة لما هو أقوى منها .

أما في (الحسن لغيره)فلا توجد القوة أصلاً إلا بضم وجمع ذلك السند الضعيف مع غيره ، فالقوة هنا مكتسبة وليست أصلية ،وهي طارئة وليست ذاتية ، فهي (قوة مركبة) مفتقرة للعاضد .

ولا تقوم أو تنشأ إلا بغيرها . فرواية الضعيف هنا مهمة ومؤثرة تأثيراً مباشراً في نشوء القوة وولادتها ، وإن كانت هذه القوة هي أدنى أنواع القوة .

فالواجب أن نفرِّق بين متن ضعيف يُحسَّن لوجود رواية ضعيفة أخرى تشهد له ، وبين متن صحيح ثابت رواه أحد الضعفاء موافقاً الثقات فيه ، فالأولى أن نقول: هذا المتن محفوظ من حديث فلان وفلان ، وإن كان هذا السند ضعيفاً . أو نقول إذا كان السند محفوظاً أيضاً: هذا من صحيح حديث فلان ، فمما لا شك فيه أن في بعض مرويات الضعفاء ما هو مستقيم ولم يقع فيه الضعف ولذا قال البخاري : « كل من لا أعرف

صحيح حديثه من سقيمه فلا أروي عنه » .

وفي نظري أن (الحسن لغيره) ينبغي أن يُقتصر استعماله على الضعيف المعتضد بمثله فقط ، وقد وجدت الإمام البلقيني يقول في تعليقه على مقدمة ابن الصلاح عند كلامه على الضعيف المعتضد : « لا يُقال : ينجبر - أي الحديث الضعيف - بأن يروى من وجه صحيح ؛ لأن الكلام فيما إذا رُوي بطرق كلٌ منها مثل الأخرى في ذلك الضعف »[١] ، ومراده أن الانجبار لا يصح إطلاقه إلا على حديث ضعيف له طرق كلها ضعيفة ، أما ما له طريق صحيح فلا يصح أن يقال فيه (منجبر) لأن الاعتماد على الصحيح حينئذ ، فلا محل (للانجبار) هنا لانتفاء حقيقته .

ومما تقدم نخرج بهذه القاعدة : [لا يلزم من تحسين الترمذي لحديث أن يكون متنه حسناً لغيره] فقد وجدنا ثلاثة أرباع ذلك متونها أقوى منزلة من الحسن لغيره بمعنى الضعيف المعتضد بمثله ، بل وجدناه بنفسه في عدد من المواضع يحسن حديثاً ثم يصححه ومدار السند واحد وكذلك المتن ، فيبدو أن تحسينه بالنظر إلى الراوي المتكلم فيه ، أي أن هذا الحديث من حسان حديثه التي تدل على أنه حفظه ، أما المتن فهو قوي محفوظ من وجه

(١) محاسن الاصطلاح (ص١٧٨) والجملة الاعتراضية من وضعي لبيان سياق الكلام .

آخر ، هذا بالنظر إلى الغالب . فلابد من هذا التفصيل فيما حسنه الترمذي ليُعرف ما اعتضد بعاضد قوي وما اعتضد بعاضد مماثل في الضعف وأيهما الأغلب في تطبيقاته .

وأما ما حسنه الترمذي وهو من الضعيف المعتضد بمثله فيبلغ (٤٠) حديثاً ،ذكرتها في المنزلة الثانية في قائمة الأحاديث التي قال فيها: « حسن » منها (١٢)حديثاً في الأحكام والباقي في الفضائل والترغيب والترهيب .

وأحاديث الأحكام تلك منها حديثان هما : (١٥٦٥) يدل على إباحة طعام النصارى ، وهذا منصوص عليه في القرآن كما سترى في القائمة ، وحديث آخر برقم (٣٢٩٩) فيه بيان كفارة الظهار ، وهي منصوص عليها في القرآن أيضاً كما بينته في القائمة .

وفيها أربعة أحاديث موافقة لأصول الشريعة ، فلو لم ترد هذه الأحاديث لكان حكم المسائل المنصوصة فيها مماثل لمقتضيات أصول الشريعة ، ومن ذلك :

حديث برقم (١٠٧٥) وفيه إباحة الدفن ليلاً ، والأصل في الأشياء بعد ورود الشرع الإباحة كما دلت على ذلك نصوص القرآن والسنة وقرره

جمهور العلماء[1] .

وحديث برقم (١٧٧٠) في إباحة اتخاذ الذهب للرجال عند الضرورة ، ومن أصول الشريعة المقررة: أن الضرورات تبيح المحظورات [2] .

وحديث برقم (٢٧٢٨) في إباحة المصافحة ، والأصل كما ذكرنا الإباحة .

وحديث برقم (٢٦٩٧) في إباحة السلام على النساء والأصل كما ذكرنا الإباحة ، ونصوص الشريعة حثت على إلقاء السلام وإفشائه ورغبت فيه أشد الترغيب ، ولم يرد ما يدل على منع الرجال أن يسلموا على النساء إذا أُمنت الفتنة ، ولا يخفى أن السلام لا يلزم منه مصافحة النساء وهي محظورة شرعاً .

والباقي من أحاديث الأحكام في هذه المنزلة يبلغ ستة أحاديث هي :

حديث برقم (٥١٤) نهي عن الحَبْوَة يوم الجمعة . والنهي للكراهة .

حديث برقم (٦٥٠) أن حد الغنى خمسون درهماً .

حديث برقم (٨١٣) أن الاستطاعة في الحج هي امتلاك الزاد والراحلة .

حديث برقم (٨٨١) منع البناء في منى . والقول بتقويته وجيه لقرينةٍ

(١) انظر : مجموع الفتاوى لشيخ الإسلام (٢١/ ٥٣٥- ٥٣٨) وجامع العلوم والحكم لابن رجب (٢/ ١٦٦) تحقيق الأرناؤوط .

(٢) انظر : كتاب (نظرية الضرورة الشرعية) للدكتور وهبة الزحيلي .

ذكرتها هناك .

حديث برقم (١٩٣٩) جواز كذب الرجل على زوجته ليرضيها ، وهو متفق عليه عند جمهور العلماء .

حديث برقم (٢٧٩٥) الفخذ عورة ، وهي مسألة خلافية .

وكل هذه الأحاديث الستة -كما سترى في القائمة - مختلف فيها إما من حيث قبولها حديثياً أو من حيث العمل بها عند الفقهاء .

وبهذا يظهر لنا بجلاء قِلة أحاديث الأحكام التي أطلق الترمذي فيها التحسين وهي من قبيل الضعيف المعتضد بمثله .

وأما ما ورد في المنزلة الثالثة فلا يُسلّم بأنه من الضعيف الصالح للتقوية - من وجهة نظري - كما أوضحته هناك بالتفصيل .

المطلب الثاني
أحاديث لم يحسنها مع صلاحيتها لذلك

أثناء قراءة جامع الترمذي وقفت على عدد من الأحاديث توفرت فيها شروط الحسن التي ذكرها الترمذي في تعريفه ، ومع ذلك لم يحسنها ، مع أنه كما يظهر من كلامه لا يخفى عليه وجود طرق لها ، وسأذكر فيما يلي أهم هذه الأحاديث مع ذكر تقوية بعض أهل العلم لها ممن يقولون بنظرية تقوية الضعيف المعتضد بمثله :

١- حديث : « لا وضوء لمن لم يذكر اسم الله عليه » [(١)] . ذكره من حديث سعيد بن زيد ثم قال : « وفي الباب عن عائشة وأبي سعيد وأبي هريرة وسهل بن سعد وأنس ، قال أبو عيسى : قال أحمد بن حنبل : لا أعلم في هذا الباب حديثاً له إسناد جيد » .

ولم يذكر حكماً على هذا الحديث ، ولم يحسنه مع صلاحيته لذلك على حسب شرطه في الحسن ، وقد قوى الحديث بمجموع طرقه جمع من العلماء منهم: الحافظ ابن حجر[(٢)] ، والألباني[(٣)] ، فلا يوجد ما يمنع من

(١) الجامع (٢٥ ، ٢٦) .

(٢) التلخيص الحبير (١/ ٧٥) .

(٣) إرواء الغليل (١/ ١٢٢) .

تحسين الحديث بمجموع طرقه وفق من رأى تقوية الضعيف المعتضد بمثله .

٢- حديث « الأذنان من الرأس »[١] ،ذكره من حديث أبي أمامة ثم قال : « وفي الباب عن أنس ، قال أبو عيسى : هذا حديث ليس إسناده بذاك القائم »[٢] .

فلم يحسن هذا الحديث مع صلاحيته لذلك ، وقد قواه بمجموع طرقه ابن حجر[٣] ، وآخرون .

٣- حديث: « زكاة الحلي »[٤] ذكره من حديث ابن لهيعة عن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده ، وحكم عليه بأن في إسناده مقالاً[٥] ، وقال :

---

(١) الجامع (٣٧) .

(٢) في المطبوع بتحقيق أحمد شاكر (١/ ٥٣) ورد : « هذا حديث (حسن) ليس إسناده بذاك القائم» وكلمة حسن غير موجودة في الكروخي (ق٥/ ب) ولا في محفوظة النفح الشذي (ق٩٠/ ب) ولا في مختصر الأحكام للطوسي (١/ ٢١٠) ولم أر أحداً ذكرها ، ويظهر من عزو الشيخ أحمد شاكر أن نسخة عابد السندي انفردت بها ، فلا يعول على هذه الإضافة المنكرة المنافية لسياق الكلام ولأسلوب الترمذي .

(٣) النكت لابن حجر (١/ ٤١٥) .

(٤) الجامع (٦٣٧) .

(٥) الجامع (٣/ ٢٩) .

« وهذا حديث قد رواه المثنى بن الصبّاح عن عمرو بن شعيب نحو هذا ، والمثنى بن الصبّاح وابن لهيعة يُضعفان في الحديث ، ولا يصح في هذا الباب عن النبي ﷺ شيء » .

فلم يحسنه مع وجود متابع لابن لهيعة ، و يظهر أنه لم يقف على رواية حسين المعلم لهذا الحديث عن عمرو بن شعيب به عند أبي داود (١٥٦٣) وحسين ثقة .

٤- حديث : « لا زكاة في الخضروات » [١] قال الترمذي : « إسناد هذا الحديث ليس بصحيح ، وليس يصح في هذا الباب عن النبي ﷺ شيء .... » . وقد ذهب الشوكاني[٢] ، والألباني[٣] إلى تقوية الحديث بمجموع طرقه .

٥- حديث عائشة مرفوعاً : « إن الله عز وجل ينزل ليلة النصف من شعبان إلى سماء الدنيا »[٤] . وقال الترمذي : « وفي الباب عن أبي بكر الصديق ، قال أبو عيسى : حديث عائشة لا نعرفه إلا من هذا الوجه من

(١) الجامع (٦٣٨) .

(٢) نيل الأوطار (٥/ ١٤٣-١٤٤) .

(٣) إرواء الغليل (٣/ ٢٧٩) .

(٤) الجامع (٧٣٩) .

حديث الحجاج ، وسمعت محمداً يُضعِّف هذا الحديث ، وقال : يحيى بن أبي كثير لم يسمع من عروة ، والحجاج بن أرطاة لم يسمع من يحيى بن أبي كثير » .

وقد قَوَّى الشيخ الألباني الحديث بمجموع طرقه[1] .

٦- حديث ابن مسعود مرفوعاً: « إذا اختلف البيعان ، فالقول قول البائع ، والمبتاع بالخيار »[2] . قال بعده: « هذا حديث مرسل ، عون بن عبد الله لم يدرك ابن مسعود ، وقد روي عن القاسم بن عبد الرحمن عن ابن مسعود عن النبي ﷺ هذا الحديث ، وهو مرسل أيضاً » .

وقواه بمجموع طرقه ابن عبد الهادي[3] ، والألباني[4] .

٧- حديث أبي هريرة : « نهى عن ثمن الكلب إلا كلب صيد »[5] ، وقال بعده : « هذا حديث لا يصح من هذا الوجه . . وقد روي عن جابر عن النبي ﷺ نحو هذا ، ولا يصح إسناده أيضاً » .

---

(١) السلسلة الصحيحة (٣/ ١٣٥-١٣٨) .

(٢) الجامع (١٢٧٠) .

(٣) نصب الراية (٤/ ١٠٧) .

(٤) إرواء الغليل (٥/ ١٦٩ ، ١٧١) .

(٥) الجامع (١٢٨١) .

وقد حسنه الألباني لمجموع طرقه[١] .

٨- حديث أنس : « لعن رسول الله ﷺ في الخمر عشرة : عاصرها ومعتصرها . . . »[٢] . وقال بعده: « هذا حديث غريب من حديث أنس ، وقد روي نحو هذا عن ابن عباس ، وابن مسعود ، وابن عمر عن النبي ﷺ » . وقواه الألباني لشواهده [٣] .

وهناك أحاديث أخرى لم يحسنها الترمذي مع تصحيحه لشاهد لها ، من ذلك : حديث رقم (١٦٢٢) وشاهده عنده برقم (١٦٢٣) ، وحديث رقم (١١١٩) وشاهده عنده برقم (١١٢٠) ، وحديث رقم (٢٦٧٠) وشاهده عنده (٢٦٧١) ، وقد رأينا في المطلب الأسبق أنه حسن أحاديث مع صحتها عنده .

وهناك أحاديث أخرى لم يحسنها مع وجود شاهد لها عنده صالح للاستشهاد ، مثل حديث رقم (٦٤٦) ذكر أن في الباب أحاديث ، وكذلك

(١) صحيح سنن الترمذي (٢/ ٢٤) وأفراد هذا الحديث فيها نظر كما يظهر من نصب الراية (٤/ ٥٣) فالغالب أن الألباني حسنه بمجموع طرقه وقد أحال على تعليقه على الروضة الندية وهو كتاب - فيما أعلم - لم يطبع .

(٢) الجامع (١٢٩٥) .

(٣) غاية المرام (ص٥٤) .

حديث رقم (٨٧٩) ذكر له شاهداً برقم (٨٨٠)، وحديث رقم (٢٦٥٤) وشاهده برقم (٢٦٥٥) وقال فيه : « حسن غريب » ، وحديث رقم (٣٧٦٣) وذكر أن في الباب عن ابن عباس .

كما وجدته لم يُحسن عدداً من الأحاديث مع علمه بأن له أكثر من طريق ، فمن ذلك مثلاً : (١١١٧) ، (١٣٣٢) ، (١٦٦٦) ، (٢١١٣)[(١)]، (٢٥٢٦) ، (٣٠٣٩) ، (٣٧٢١) .فهذه النصوص السابقة تدل على أمرٍ غاية في الأهمية وهو : ليس كل حديث ضعيف صالح للاعتضاد من وجه آخر يكون حسناً عند الترمذي .

فقد وجدنا الترمذي يضن بوصف الحسن على جملة من الأحاديث التي قواها عدد من العلماء الآخرين .

والحقيقة العلمية التي نخرج بها مما تقدم أن الترمذي لا يأخذ مطلقاً بتحسين الضعيف الصالح للاعتضاد كما رسمه في تعريفه ، فليس كل ضعيف اعتضد بمثله يكون حسناً عنده على الدوام . ولعله كان متوقفاً في بعض ما تقدم ، أو لعله قامت لديه قرائن مانعة من تحسين بعض ما تقدم ، ويصعب الجزم بسبب امتناع تحسين الترمذي في كثير من الأمثلة السالفة .

---

(١) هذا الحديث ذكر في المطبوع ولم أجده في الكروخي (ق١٤٠/ ب) .

المطلب الثالث

فوائد من الدراسة

أثناء دراستي للأحاديث التي قال فيها الترمذي : « حسن » وقفتُ على بعض الفوائد التي لها علاقة بموضوع الدراسة أحببت أن أذكرها هنا بإيجاز .

١- أثر الشواهد في تصحيح الحديث عند الترمذي :

لفت نظري واسترعى انتباهي تصرف الترمذي في حديثين متتابعين بسند واحد ، حكم على الأول بأنه : « حسن صحيح » ، وحكم على الثاني بأنه : « حسن » فقط ، وإليك ماقاله : باب (خلق الله مئة رحمة)(١) .

٥٣٤١ - حدثنا قتيبة حدثنا عبد العزيز بن محمد عن العلاء بن عبد الرحمن عن أبيه عن أبي هريرة أن رسول الله ﷺ قال : « خلق الله مئة رحمة فوضع رحمة واحدة بين خلقه يتراحمون بها وعند الله تسع وتسعون رحمة » .

قال أبو عيسى : وفي الباب عن سلمان وجُندب بن عبد الله بن سفيان البَجَلي ، وهذا حديث حسن صحيح .

(١) في الكروخي : « باب » فقط بدون تسمية للباب .

بابٌ [١] :

٣٥٤٢ - حدثنا قتيبة حدثنا عبد العزيز بن محمد عن العلاء بن عبد الرحمن عن أبيه عن أبي هريرة أن رسول الله ﷺ قال : « لو يعلم المؤمن ما عند الله من العقوبة ما طمع في الجنة أحد ، ولو يعلم الكافر ما عند الله من الرحمة ما قنط من الجنة أحدٌ » . قال أبو عيسى : « هذا حديث حسن لا نعرفه إلا من حديث العلاء عن أبيه عن أبي هريرة »[٢] .

فلاحظ هنا أن السند في الحديثين واحد متماثل تماماً ، ومع ذلك صحح الحديث الأول واقتصر على تحسين الثاني فقط ، ولا أجدُ تفسيراً لذلك إلا أنه ذكر للأول شواهد ، وأما الثاني فألمح إلى أنه لا يعرفه إلا عن العلاء به . ولم أجد نسخ الترمذي - التي تيسر لي الوقوف عليها اختلفت في نقل حكمه على الحديثين !! .

ويزداد العجب إذا علمنا أن الترمذي حكم على اثني عشر[٣] حديثاً بنفس السند السابق تماماً عن قتيبة به بأنها من (الحسن الصحيح) ، ومنها

(١) كلمة باب في الكروخي (ق٢٤١/ ب) ولم تذكر في المطبوع وعدم ذكرها يزيد من الإشكال .

(٢) الجامع (٥/ ٥٤٩) .

(٣) انظر الجامع : (٥٢ ، ٧٣٨ ، ١٥٣٨ ، ١٩٣٤ ، ١٩٨١ ، ٢٠٢٩ ، ٢١٩٥ ، ٢٢٤٣ ، ٢٣٢٤ ، ٢٤١٨ ، ٢٤٢٠ ، ٢٥٥٧).

حديث برقم(٧٣٨) قال : « حسن صحيح لا نعرفه إلا من هذا الوجه على هذا اللفظ » ، وهو حديث : « إذا انتصف شعبان فلا تصوموا » .

فصححه مع عدم وجود شواهد له ؛ بل تكلم فيه غيرواحد من الحفاظ قبله[١]!!

ومثال آخر قال الترمذي : (باب ومن سورة الزمر) .

٣٢٣٦ - حدثنا ابن أبي عمر حدثنا سفيان عن محمد بن عمرو بن علقمة عن يحيى بن عبد الرحمن بن حاطب عن عبد الله بن الزبير عن أبيه قال : « لما نزلت : ﴿ ثُمَّ إِنَّكُمْ يَوْمَ الْقِيَامَةِ عِندَ رَبِّكُمْ تَخْتَصِمُونَ ﴾ [الزمر : ٣١] قال الزبير : يا رسول الله أتكرَّر علينا الخصومة بعد الذي كان بيننا في الدنيا؟ قال : نعم ، فقال : إن الأمر إذاً لشديد » .

قال أبو عيسى : هذا حديث حسن صحيح »[٢] .

وفي باب (من سورة التكاثر) قال : (٣٣٥٦- حدثنا ابن أبي عمر حدثنا سفيان بن عيينة عن محمد بن عمرو بن علقمة عن يحيى بن عبد الرحمن بن حاطب عن عبد الله بن الزبير بن العوام عن أبيه قال : لما نزلت : ﴿ ثُمَّ

(١) انظر : لطائف المعارف لابن رجب (ص ١٤٢) .

(٢) الجامع (٥/ ٣٧٠) .

لَتُسْـَٔلُنَّ يَوْمَئِذٍ عَنِ ٱلنَّعِيمِ ﴾ [التكاثر : ٨] قال الزبير : يا رسول الله فأيُّ النعيم نسألُ عنه ، وإنما هما الأسودان التمر والماء ؟ قال : أما إنه سيكون .

قال أبو عيسى : هذا حديث حسن)[1] .

فلاحظ أن السند هو هو من أوله إلى آخره ومع ذلك قال في الأول : « حسن صحيح » وقال في الثاني : « حسن » فقط ، ومثال آخر قال فيه : « ٣٠٣٠ – حدثنا عبد بن حميد حدثنا عبد العزيز بن أبي رِزمة عن إسرائيل عن سماك عن عكرمة عن ابن عباس . . » وقال : « هذا حديث حسن » .

ثم أخرج حديثاً آخر بنفس هذا السند تماماً برقم (٣٠٥٢) وقال : « هذا حديث حسن صحيح » .

وهناك أمثلة أخرى عديدة يمكن تفسير بعضها بأن الترمذي صحح الحديث لشواهده واقتصر على تحسينه مع تماثل السند لعدم الشواهد ، ولكن بعض تلك الأمثلة كالمثال الثاني الذي ذكرته يصعب تفسيره بذلك !! ولمزيد من الشواهد انظر المطلب الثاني في المبحث الآتي .

وعلى أية حال فإني ألفت نظر الباحثين لهذه الظاهرة والتي نستطيع أن نسميها (تنوع أحكام الترمذي على السند الواحد) ، ويتبع ذلك أيضاً :

---

(١) الجامع (٥/٤٤٨) .

تنوع أحكامه على بعض الرواة أيضاً ، وهذه المسألة تحتاج إلى مزيد بحث وتدقيق من قبل الباحثين ، وهي جديرة بالعناية والاهتمام لاسيما وأن جامع الترمذي من أقدم المصادر - التي وصلتنا كاملة - التي تحمل ثروة هائلة من الأحكام على الأحاديث ، وإذا استثنينا كتب العلل لمخالفتها له في الغرض والمنهج فإنه يعد بحق أقدم وثيقة كاملة بين أيدينا اليوم في موضوعه ، تتميز بالسعة وضخامة الحجم وتنوع الأحكام ، فالاهتمام باصطلاحاته ومنهجه في الحكم على الحديث أمر في غاية الأهمية ، لا سيما مع وجود ظاهرة اختلاف الحكم على السند الواحد وعلى أحاديث الراوي الواحد .

٢- هل قول الترمذي : « ليس بإسناده بأس » كقوله : « حسن » ؟

وجدت الترمذي في ثلاثة مواضع من جامعه حكم على أحاديث بقوله : « ليس بإسناده بأس » . وهذه المواضع هي :

١- حديث برقم (١٢٣) قال فيه: « هذا حديث ليس بإسناده بأس » ، وفي سنده: حُريث بن أبي مطر ضعفه النقاد[١] .

٢- حديث برقم (١٧٩) قال فيه : « حديث عبد الله ليس بإسناده

---

(١) تهذيب الكمال (٤/ ٥٦٣-٥٦٥) .

بأس إلا أن أبا عبيدة لم يسمع من عبد الله » .

٣- حديث رقم (١١٤٣) قال فيه : « هذا حديث ليس بإسناده بأس ، ولكن لا نعرف وجه هذا الحديث ، ولعله قد جاء من قبل داود بن حُصين من قبل حفظه » ، وقد صحح حديثاً برقم (١٤٥) من رواية داود ابن حصين عن عكرمة عن ابن عباس كسند هذا الحديث .

وقد قال الحافظ ابن سيد الناس في شرحه وهو يتكلم على الحديث الأول : « وقول الترمذي فيه : « ليس بإسناده بأس » حكمٌ على السند دون المتن ، وظاهر هذا أنه لم يرتقِ عنده إلى درجة التحسين وأن يحكم على الحديث بالحسن بذلك ، وإن كان الإسناد عنده قابلاً لأن يوصف الحديث المروي بالحُسن إذا استكملت فيه الشروط التي ذكرها في الحسن .

لكنه لم يذكر في بابه شيئاً عن أحد من الصحابة ، ولا نبَّه على شاهد له ولا متابع ، بقي كالحديث الفرد في بابٍ عن مُتكلّمٍ فيه غير موثق ، فلم يبلغ الحديث درجة الحسن ، وإن كان راويه عنده غير مردود من كل وجه إلا أنه لم يستكمل الشروط لتفرده به ، قال القاضي أبوبكر بن العربي رحمه الله تعالى: هذا حديث لم يصح ولم يستقم ولا يثبت فيه شيء »[١] .

---

(١) النفح الشذي (ق٢٦١/أ) .

قلت : ولكن يشكل على هذا قول الترمذي في الحديث الثاني : « ليس بإسناده بأس ، إلا أن أبا عبيدة لم يسمع من عبد الله » ، وقد قال في ثلاثة مواضع(١): هذا حديث حسن إلا أن أبا عبيدة لم يسمع من أبيه » مما يدل على أن اللفظين عنده لا فرق بينهما .

ومما يزيد الأمر تأكيداً أن الترمذي ذكر في الحديث الثاني أحاديث في الباب عن بعض الصحابة مما يؤكد عدم صلاحية تعميم قول الحافظ ابن سيد الناس .

والذي أذهب إليه أنه لا فرق بين قول الترمذي : « هذا حديث حسن » وقوله : « هذا حديث ليس بإسناده بأس » ، لأنه إضافة لما ذكرتُه آنفاً ، فشرط تعدد الطرق أغلبي وليس كلياً كما ذكرته في الفصل المتقدم .

٣- صحح ابن حبان أكثر من ٧٠٪ تقريباً من الأحاديث التي أطلق الترمذي فيها التحسين ، وهذا يدل على قوة غالب المتون التي حسنها .

٤- وجدتُ ما يقارب ١٩٪ من الأحاديث التي قال فيها الترمذي : « حسن » تستحق أن توصف بالحسن لذاته ، وعددها ٧٣ حديثاً مذكورة في المنزلة الأولى وهي : [٦٤ ، ٩٨ ، ٣١١ ، ٣٢٢ ، ٤١٧ ، ٤٥٧ ، ٥٠٠ ،

---

(١) انظر الجامع (٣٦٦ ، ١٧١٤ ، ٣٠٨٤) .

٦٤٥، ٦٧٠، ٧٣٤، ٧٥٩، ٩٦١، ٩٦٦، ٩٨٦، ١٠٣٣، ١٠٧٩،
١٠٨٨، ١١٠٢، ١١٠٩، ١٢٧٤، ١٢٨٩، ١٣٣٦، ١٣٦٨، ١٣٩٠،
١٤١٣، ١٤١٧، ١٤٢٨، ١٤٧٩، ١٥٢٣، ١٥٣٥، ١٦٥٠، ١٦٥٥،
١٧٥٧، ١٨٢٦، ١٨٦٤، ١٨٨٣، ١٨٩٧، ١٩١٣، ١٩٥٩، ١٩٩٠،
٢١٠٣، ٢١٠٥، ٢١٢٠، ٢٢٢٦، ٢٣١٥، ٢٣٨٠، ٢٤٠٦، ٢٤٠٩،
٢٤٢٤، ٢٤٩، ٢٥٤٢، ٢٥٨٨، ٢٦٤٩، ٢٧٠٦، ٢٧٤٦، ٢٧٥٢،
٢٧٥٥، ٢٧٥٧، ٢٧٦٩ ٢٨١٩، ٢٨٢١، ٢٩١٥، ٢٩٧٩، ٣٠٠٠،
٣٠٠١، ٣١١٦، ٣٢٨٠، ٣٣٥٦، ٣٤٠، ٣٤٣٠، ٣٤٤٥، ٣٤٦٠،
٣٩٥٥].

توضيحات حول الدراسة

(حســــن)

فيما يلي بعض التوضيحات التي أُبين فيها طريقتي في كتابة القوائم التالية:

(١) المذكور في القوائم التالية هو خلاصة لأهم المعلومات التي دونتها في المسودات الأصلية ، فمثلاً في المسودات أُخرِّج الحديث من المصادر الأصلية حسب طاقتي ولكنني في القوائم التالية لم أذكر التخريج لكل حديث إذا كان الحديث في كل المصادر التي وقفت عليها مداره واحد وفيه نفس العلة ، ولكن إذا وجدت متابعات لرجلٍ متكلم فيه أذكرها ، وكذا إذا وجدت شواهد صالحة ، أما إذا كان الحديث عند الترمذي فيه رجل متكلم فيه مثلاً وكل المصادر التي وقفت عليها مدارها عليه فإني لا أذكرها لأنه لا يتناسب مع الاختصار والاكتفاء بما هو مهم ومؤثر ، ولأنه لا حاجة ماسة تفرض علينا أن نقول مثلاً: أخرجه فلان وفلان وفلان . . إلخ ، ومدار السند عندهم فيه فلان المتكلم فيه ، فمبنى هذه القوائم على الإيجاز والاختصار من غير إفراط ولا تفريط مراعاة لطبيعة البحث .

(٢) أذكر رقم الحديث كما هو في جامع الترمذي المطبوع بتحقيق أحمد شاكر والتي حقق منها المجلدان الأول والثاني ، وحقق المجلد الثالث محمد فؤاد عبدالباقي ، وحقق الرابع والخامس منها إبراهيم عطوة .

(٣) أذكر طرف السند بما يساعد على تصوره عند نقده وذكر متابعاته ونحو ذلك ، ومن ثم أذكر طرف المتن ليعرف .

(٤) ثم أُبدي مواطن النظر في السند ، فإن كان فيه من هو مُضعف ذكرتُ ذلك أو إن كان فيه انقطاع أو نحو ذلك ، ثم أذكر المتابعات والشواهد مكتفياً بأقواها في أحاديث المنزلة الأولى .

(٥) حين أقول: «فلان ضعيف» وأضع بجانب ذلك رقماً فإنه رقم ترجمة الراوي في تقريب التهذيب المطبوع بتحقيق محمد عوامة ، مثال: حكيم بن جبير ضعيف (١٤٦٨) . فالحكم حينئذٍ يكون للحافظ ابن حجر من تقريب التهذيب ، والرقم هو رقم ترجمة الراوي فيه .

(٦) عند عزو المتابعات والشواهد أكتفي بمصدر أو مصدرين في الغالب طلباً للاختصار .

(٧) حين أنقل قولاً للترمذي ولا أعزوه لرقم حديث ولا لاسم مصدر ، فإن ذلك القول يكون موجوداً في كلام الترمذي على نفس الحديث المذكور رقمه في خانة «رقم الحديث» .

(٨) وحين أقول رواه فلان عند البخاري فأقصد أشهر مصنفاته وهو الصحيح ، وكذلك مسلم أقصد صحيحه ، وكل إمام من الأئمة الذين أعزو إليهم أقصد أشهر مصنفاتهم فأحمد في المسند ، وابن حبان في صحيحه ، والحاكم في المستدرك ، وابن خزيمة في صحيحه ، وهكذا ، وإذا كان للإمام أكثر من كتاب مشهور فإني أنص على اسم كتابه ، وكذا إذا عزوت للبخاري في التاريخ الكبير أو لأحمد في فضائل الصحابة ونحو ذلك فإني أصرح باسم الكتاب .

(٩) إذا قلت في خانة حكم العلماء على الحديث: صححه أو حسنه الألباني رحمه الله ولم أُسم كتاباً فإن المقصود هو «صحيح سنن الترمذي» ، وإذا قلت: ضعفه الألباني رحمه الله فالمقصود «ضعيف سنن الترمذي» ، وإذا عزوتُ لكتبه الأخرى صرحتُ باسمها . وكذلك إذا قلت: «صححه أحمد شاكر» ولم أُسم كتاباً فالمقصود في تحقيقه على جامع الترمذي ، وإذا نقلت من تحقيقه على المسند صرحتُ باسمه .

المنزلة الأولى

حســـن

أعلى من الحسن لغيره لقوة سنده أو لوجود متابع قوي أو شاهد جيد يُغني عن الضعيف

رقم الحديث	طرف السند والمتن	نقد الحديث ومتابعاته وشواهده	حكم العلماء على الحديث
٦٤	عن سوادة بن عاصم عن الحكم بن عمرو الغفاري "أن النبي ﷺ نهى أن يتوضأ الرجل بفضل طهور المرأة"	* الحديث قوي لذاته . * فيه سوادة بن عاصم المكنى بأبي حاجب ، وثقه ابن معين والنسائي وابن حبان وقال : ربما أخطأ ، وأما أبو حاتم فقال: شيخ . التهذيب (٤/ ٢٦٧) . * مع قوة سنده فللحديث شاهد صحيح مرفوع: من رواية حميد الحميري عن رجل من صحابة رسول الله ﷺ . رواه أبو داود (٨١) وأحمد (٤/ ١١١) وقال لبن حجر في بلوغ المرام (٩): « إسناده صحيح».	صححه ابن حبان (٤/ ٧١)والألباني(١/ ٢٠) .وقال البخاري: «ليس بصحيح» العلل الكبير للترمذي (ص٤٠) وقال ابن حجر في الفتح (١/ ٣٠١): « أغرب النووي فقال: اتفق الحفاظ على تضعيفه».
٦٦	عن أبي أسامة عن الوليد بن كثير عن محمد بن كعب عن عبيدالله بن عبدالله بن	* عبيدالله بن عبدالله بن خديج ، ذهب ابن منده وابن القطان الفاسي إلى أنه مجهول ، ولكن صحح أحمد بن حنبل وابن معين حديثه ويعتبر هذا	صححه أحمد بن حنبل وابن معين وابن حزم -التلخيص الحبير (١/ ١٢) ، والألباني

رقم الحديث	طرف السند والمتن	نقد الحديث ومتابعاته وشواهده	حكم العلماء على الحديث
	رافع بن خديج عن أبي سعيد الخدري مرفوعاً: "إن الماء طهور لا ينجسه شيء"	توثيقا له . - التهذيب (٧/ ٢٨) . * وقد روي هذا الحديث من وجه آخر عن أبي سعيد رضي الله عنه عند النسائي (١/ ١٧٤) وأبي يعلى (٢/ ٤٧٦) . مما يؤكد أن الحديث محفوظ عن أبي سعيد مرفوعاً .	(١/ ٢١) . وضعفه ابن القطان الفاسي ، وقيل : الدار قطني - التلخيص (١/ ١٢) .
٩٨	عن عبدالرحمن بن أبي الزناد عن أبيه عن عروة بن للزبير عن المغيرة بن شعبة: "رأيت النبي ﷺ يمسح على الخفين على ظاهرهما" .	* عبدالرحمن بن أبي الزناد ، يرى الترمذي أنه ثقة حافظ كما في الجامع (٤/ ٢٣٤) . وذكر هنا أنه لا يعلم أحداً غير ابن أبي الزناد روى عن عروة عن المغيرة لفظة "على ظاهرهما" . وهو مختلف فيه ؛ فمن النقاد من يوثقه ومنهم من يغمزه في بعض مروياته - التهذيب (٦/ ١٧١- ١٧٣) . * للحديث شاهد مرفوع صحيح عن علي بن أبي طالب رضي الله عنه أخرجه أبو داود (١٦٤) وغيره وقال ابن حجر في التلخيص (١/ ١٦٠):	قواه البخاري في التاريخ الصغير (١/ ٣٢٨) . وصححه أحمد شاكر في تحقيقه على الترمذي (١/ ١٦٦) والألباني (١/ ٣١) .

رقم الحديث	طرف السند والمتن	نقد الحديث ومتابعاته وشواهده	حكم العلماء على الحديث
		«إسناده صحيح». فحديث ابن أبي الزناد لا ينزل عن رتبة الحسن لذاته وله شاهد صحيح أيضاً.	
١٣٤	عن الأعمش عن ثابت ابن عبيد عن القاسم بن محمد عن عائشة مرفوعاً: "إن حيضتكِ ليست في يدكِ"	* السند صحيح، فقد صححه الإمام مسلم. * للحديث شواهد عدة: ١- عن ابن عمر عند أحمد (٢/ ٧٠). ٢- عن أبي هريرة عند أحمد (٢/ ٤٢٨).	صححه الإمام مسلم (٢٩٨) وابن حبان (٤/ ١٩١) وغيرهما.
١٤٩	عن عبدالرحمن بن أبي الزناد عن عبدالرحمن ابن الحارث بن عياش ابن أبي ربيعة عن حكيم بن حكيم بن عباد بن حنيف عن نافع بن جبير ابن مطعم عن ابن عباس مرفوعاً: "أمني جبريل عليه السلام عند البيت	* عبدالرحمن بن الحارث، ضعفه أحمد وابن المديني والنسائي. وقال ابن معين: ليس به بأس -التهذيب (٦/ ١٥٦). وصحح له الترمذي حديثاً (٨٨٥). * وأما حكيم بن حكيم، فقد وثقه ابن حبان والعجلي وصحح حديثه ابن خزيمة، وقال ابن سعد: لا يحتجون بحديثه، وقال ابن القطان الفاسي: لا يعرف حاله -التهذيب	صححه ابن خزيمة (٣٢٥). وابن عبدالبر كما في نصب الراية (١/ ٢٢١). والألباني (١/ ٥٠).

حكم العلماء على الحديث	نقد الحديث ومتابعاته وشواهده	طرف السند والمتن	رقم الحديث
	(٢/ ٤٤٨) . * للحديث شواهد صحيحة: ١- حديث جابر عند الترمذي (١٥٠) ونقل عن البخاري قوله: «أصح شيء في الباب»، وذكر أسماء عدد من التابعين رووه عن جابر رضي الله عنه . ٢- حديث أبي موسى عند مسلم في صحيحه (٦١٤) وغيره . ٣- حديث بريدة عند مسلم في صحيحه (٦١٣) والترمذي ، وقال: « حسن غريب صحيح». وغيرها كثير .	مرتين . . ."	
قال البخاري: « فيه اضطراب» العلل الكبير (ص٦٤) . وضعفه الألباني (ص١٦١) (ص١٦) وصححه أحمد شاكر بدعوى أن حكيماً توبع (١/ ٢٩٣) وهذا خطأ	حكيم بن جبير ، ضعيف (١٣٦٨) . * للحديث شواهد صحيحة: ١- حديث أنس أخرجه الترمذي (١٥٦) في الباب نفسه وقال: « هذا حديث صحيح». ٢- حديث أم سلمة عند الترمذي (١٦١) وأحمد (٦/ ٢٨٩) . وهو صحيح السند قريب في لفظه ومعناه	عن الثوري عن حكيم ابن جبير عن إبراهيم عن الأسود عن عائشة قالت: "ما رأيت أحداً كان أشد تعجيلاً للظهر من رسول الله ﷺ "	١٥٥

رقم الحديث	طرف السند والمتن	نقد الحديث ومتابعاته وشواهده	حكم العلماء على الحديث
		من حديث عائشة .	كما رجح الدارقطني في العلل (٥/ ق١٢٧).
١٦٩	عن الأعمش عن إبراهيم عن علقمة عن عمر بن الخطاب: "كان رسول الله ﷺ يسمر مع أبي بكر في الأمر من أمور المسلمين وأنا معهما" .	* ذكر الترمذي هنا أن الحديث روي عن علقمة عن رجل عن عمر . قال البيهقي في السنن الكبرى (١/ ٤٥٣): « لم يسمعه علقمة من قيس عن عمر ، إنما رواه عن القرثع عن قيس عن عمر » . * وللحديث شاهد: من حديث عبدالله بن عمرو عند أبي داود (٣٦٦٣) وابن خزيمة (١٣٤٢) وصححه الألباني في تعليقه على صحيح ابن خزيمة .	صححه ابن خزيمة (١٣٤١) وابن حبان (٥/ ٣٧٩) وأحمد شاكر (١/ ٣١٧) والألباني (١/ ٥٥) .
١٧٩	عن جعفر بن سليمان الضبعي عن أبي عمران الجوني عن عبدالله بن الصامت عن أبي ذر مرفوعاً: "يا أبا ذر ، أمراء يكونون بعدي يميتون الصلاة . . ."	* جعفر بن سليمان صدوق (٩٤٢) وقد توبع على هذا الحديث ، فقد تابعه حماد بن زيد وشعبة عند الإمام مسلم في صحيحه (٦٤٨) . * وللحديث شواهد قوية منها: حديث ابن مسعود عند مسلم (٥٣٤) وابن خزيمة (١٦٤٠) .	صححه مسلم (٦٤٨) وابن خزيمة (١٦٣٩) .

رقم الحديث	طرف السند والمتن	نقد الحديث ومتابعاته وشواهده	حكم العلماء على الحديث
١٨٢	عن قتادة عن الحسن عن سمرة مرفوعاً: "صلاة الوسطى صلاة العصر"	* اختلف في سماع الحسن من سمرة ولكن لبن المديني والبخاري والترمذي يصححون سماعه منه كما نقل الترمذي هنا . وقال في جامعه (٣/ ٥٣٨): « وسماع الحسن من سمرة صحيح» ، بل صحح الحديث نفسه في موضع آخر (٢٩٨٣) مما يدل على صحة بعض الأحاديث التي يحسنها في نظره . * وللحديث شواهد صحيحة: ١. حديث ابن مسعود عند الترمذي (١٨١) و(٢٩٨٥) وصححه وعند ابن حبان في صحيحه (٥/ ٤١) . ٢. حديث عائشة عند الترمذي (٢٩٨٢) وصححه . ٣. حديث علي عند الترمذي (٢٩٨٤) وصححه .	صححه علي بن المديني كما في الترمذي (١/ ٣٤١) . وصححه الترمذي نفسه في جامعه في موضع آخر في كتاب التفسير (٢٩٨٣) . والألباني (١/ ٥٩) .
١٨٤	عن جرير عن عطاء بن السائب عن سعيد بن جبير عن ابن عباس	* عطاء بن السائب مختلط (٤٥٩٢) وجرير بن عبدالحميد سمع منه بعد الاختلاط - التقييد والإيضاح	قال ابن حجر في الفتح (٢/ ٦٥): « هو من رواية جرير عن عطاء

رقم الحديث	طرف السند والمتن	نقد الحديث ومتابعاته وشواهده	حكم العلماء على الحديث
	قال: "إنما صلى النبي ﷺ الركعتين بعد العصر لأنه أتاه مال فشغله عن الركعتين بعد الظهر، فصلاهما بعد العصر ثم لم يَعُدْ لهما".	(ص ٤٤٣-٤٤٤) إلا أن الترمذي صحح رواية جرير عن عطاء عن سعيد عن ابن عباس في موضعين من جامعه (٨٧٧)، (١٨٠٥)، وصحح في موضع آخر رواية لجرير عن عطاء (٩٧٥). * ويشهد له حديث أم سلمة التي تقول فيه: "أن النبي ﷺ صلى في بيتها بعد العصر ركعتين مرة واحدة وأنها ذكرت ذلك له فقال: هما ركعتان كنت أصليهما بعد الظهر فشغلت عنهما حتى صليت العصر". أخرجه النسائي (٢٨١) وقال ابن حجر في التلخيص (١/ ١٩١): «سنده قوي». وفي لفظ آخر عند أحمد (٦/ ٣٠٦) وابن حبان (٦/ ٣٧٧) وأبي يعلى (١٢/ ٤٥٧): "فقلتُ: يا رسول الله أفنقضيهما إذا فاتتنا؟ قال: لا". وسنده قوي أيضاً.	وقد سمع منه بعد اختلاطه». وضعفه الألباني (ص١٩).

رقم الحديث	طرف السند والمتن	نقد الحديث ومتابعاته وشواهده	حكم العلماء على الحديث
		* ويؤيد ذلك أيضاً حديث زيد بن ثابت عند أحمد (٥/ ١٨٥) ولكن فيه ابن لهيعة ، وقد أشار الترمذي له عند كلامه على حديث ابن عباس . * ولا يُعد هذا المتن شاذاً لمخالفته حديث عائشة "أن رسول الله داوم على الركعتين بعد العصر" عند البخاري (٤٩٢) ومسلم (٨٣٥) لأن الخلاف في حكاية ذلك - فيما يظهر - راجع إلى الصحابة أنفسهم كما اختلفوا في إهلال رسول الله ﷺ في الحج .	
٢٠٢	عن سماك بن حرب عن جابر بن سمرة: "كان مؤذن رسول الله ﷺ يمهل فلا يقيم ..."	* سماك صدوق تغير بأخرة ، فكان ربما تلقن (٢٦٢٤) . ولكن تصحيح مسلم لحديثه هذا يدل على أنه من صحيح حديثه .	صححه مسلم (٦٠٦) وابن خزيمة (١٥٢٥) الحاكم(١/ ٣١٨، ٣٣٣)
٢٠٩	عن عبثر بن القاسم عن أشعث عن الحسن عن عثمان بن أبي العاص قال: "إن من	* أشعث هو ابن سوّار وهو ضعيف (٥٢٤) . وذهب الشيخ أحمد شاكر في تعليقه على الجامع (١/ ٤٠٩) إلى أنه	صححه الألباني (١/ ٦٧) وأحمد شاكر (١/ ٦٧) ظناً منهما أن أشعث هو الحمراني .

حكم العلماء على الحديث	نقد الحديث ومتابعاته وشواهده	طرف السند والمتن	رقم الحديث
	أشعث: بن عبدالملك الحمراني الثقة معتمداً على ما ورد في المحلى لابن حزم (٣/ ١٤٥) من تصريح بذلك: ولكن الراجح أنه أشعث بن سوار لما يلي : ١. من الرواة لهذا الحديث عن أشعث: عبثر وحفص بن غياث كما عند الترمذي هنا وابن ماجه (٧١٤) وقد ذكر المزي في ترجمة أشعث بن سوار (٣/ ٢٦٥) أنهما ممن يرويان عنه ورقم أمام اسميهما ما يؤكد ذلك، ولم يذكر في ترجمة أشعث بن عبدالملك أنه من الرواة عنه . ٢. في المعجم الكبير للطبراني (٩/ ٥٦) تصريح بأن أشعث هو ابن سوار . * للحديث طريق آخر صحيح عن عثمان بن أبي العاص . رواه أحمد (٤/ ٢١) وأبو داود	آخر ما عهد إلى رسول الله ﷺ أن اتخذ مؤذناً لا يأخذ على أذانه أجراً".	

حكم العلماء على الحديث	نقد الحديث ومتابعاته وشواهده	طرف السند والمتن	رقم الحديث
	(٥٣١) والنسائي (٢/ ٢٣) من طريق حماد بن سلمة عن الجريري عن أبي العلاء عن مطرف عن عثمان به ، وحماد سمع من الجريري قبل الاختلاط - التقييد والإيضاح (صـ٤٤٧) وهذا الطريق صححه لبن خزيمة (٤٢٣) والحاكم (١/ ١٩٩) .		
صححه الألباني (١/ ٦٨) .	* زيد العمي ضعيف (٢١٣١) . * والحديث محفوظ بسند صحيح عن أنس من وجه آخر ، رواه الترمذي (١/ ٤١٦) ، (٥/ ٥٧٧) عن إسرائيل عن أبي إسحاق عن بُريد بن أبي مريم عن أنس به ، ورواه يونس ابن أبي إسحاق عن بُريد به أيضاً . عند أحمد (٣/ ٢٢٥) . وقد صحح هذه الطريق ابن خزيمة (٤٢٥) وابن حبان (٤/ ٥٩٣) والألباني في الإرواء (١/ ٢٦٢) .	عن زيدالعمي عن أبي إياس معاوية بن قرة عن أنس مرفوعاً: "الدعاء لا يرد بين الأذان والإقامة"	٢١٢
صححه ابن خزيمة	* هذا السند صحيح لا غبار عليه .	عن سليمان الناجي عن	٢٢٠

رقم الحديث	طرف السند والمتن	نقد الحديث ومتابعاته وشواهده	حكم العلماء على الحديث
	أبي المتوكل عن أبي سعيد الخدري مرفوعاً: "أيكم يتجر على هذا".		(١٦٣٢) وابن حبان (٦/ ١٥٧) والحاكم (١/ ٢٠٩) وابن حزم (٤/ ٢٣٨) والألباني (١٠/ ٧٠).
٢٢٩	عن الثوري عن يحيى بن هانيء عن عبدالحميد بن محمود عن أنس بن مالك في الصف بين السواري قال: "كنا نتقي هذا على عهد رسول الله ﷺ "	* عبدالحميد بن محمود، وثقه النسائي والدارقطني وابن حبان وصحح له ابن خزيمة -التهذيب (٦/ ١٢٢). * ويشهد له حديث قُرة بن إياس المزني عند ابن خزيمة (١٥٦٧) والحاكم (١/ ٢١٨) ولكن في سنده هارون بن مسلم، مستور (٧٢٣٩).	صححه ابن خزيمة (١٥٦٨) وابن حبان (٥/ ٥٩٦) والحاكم (١/ ٣٢٩) والألباني (١/ ٧٢).
٢٣٠	عن حصين عن هلال بن يساف عن زياد بن أبي الجعد عن وابصة ابن معبد: "أن رسول الله أمر من صلى خلف الصف وحده بأن يعيد الصلاة"	* زياد بن أبي الجعد، روى عنه اثنان وذكره ابن حبان في ثقاته -التهذيب (٣/ ٣٥٩). وهلال يساف التقى وابصة بن معبد رضي الله عنه، ففي رواية الترمذي هنا يقول هلال: « أخذ زياد بن أبي الجعد بيدي ونحن بالرَّقَّة فقام بي على شيخ يقال له وابصة بن معبد من بني	صححه ابن حبان (٥/ ٥٧٧) والألباني (١/ ٧٣).

رقم الحديث	طرف السند والمتن	نقد الحديث ومتابعاته وشواهده	حكم العلماء على الحديث
		أسد فقال زياد: حدثني هذا الشيخ أن رجلاً صلَّى خلف الصف وحده - والشيخُ يسمع- . . .» وهذا عرض على العالم ، وهو من وسائل التحمل الصحيحة . * يشهد له حديث علي بن شيبان ، أخرجه أحمد (٤/ ٢٣) ولبن ماجه (١٠٠٣) وصححه ابن خزيمة (١٥٦٩) ولبن حبان (٥/ ٥٧٩) . وهو صحيح السند .	
٢٣٥	عن الأعمش عن إسماعيل بن رجاء عن أوس بن ضمعج عن أبي مسعود الأنصاري مرفوعاً: "يؤم القوم أقرؤهم لكتاب الله ..."	* السند صحيح .	صححه مسلم (٦٣٧) وابن خزيمة (١٥٠٧) وابن حبان (٥/ ٥٠٠، ٥٠٥)
٢٤٤	عن قيس بن عباية عن ابن عبدالله بن مغفل قال: سمعني أبي وأنا في الصلاة أقول:	* ابن عبدالله بن مغفل ، قال النووي كما في نصب الراية (١/ ٣٣٢): « مجهول » ولكن الزيلعي رد عليه بأن ثلاثة قد رووا عنه .	حسنه الزيلعي في نصب الراية (١/ ٣٣٢) . وضعفه النووي في

رقم الحديث	طرف السند والمتن	نقد الحديث ومتابعاته وشواهده	حكم العلماء على الحديث
	بسم الله الرحمن الرحيم فقال لي : "قد صليت مع النبي ﷺ ومع أبي بكر وعمر وعثمان فلم أسمع أحداً منهم يقولها . . ."	ومع جهالته فإنه يروي قصة حدثت له مع أبيه وليس فيما رواه ما ينكر بل يشهد له ما صح عن أنس رضي الله عنه . * يشهد له الحديث الصحيح عن أنس بن مالك الذي رواه البخاري (٧٤٣) ومسلم (٣٩٩) وأحمد (٣/ ١٧٦) وابن خزيمة (٤٩١ ، ٤٩٤) . وهذا الحديث مستفيض عن أنس رضي الله عنه ، انظر : فتح الباري (٢/ ٢٦٦-٢٦٧) . وله طرق كثيرة عنه لا يناسب المقام سردها .	نصب الراية (١/ ٣٣٢) والألباني (صـ ٢٨) .
٢٤٨	عن حُجر بن عنبس عن وائل بن حُجر قال: "سمعت النبي ﷺ قرأ ﴿غيرِ المغضوبِ عليهم ولا الضالين﴾ فقال: آمين ، ومَدَّ بها صوته".	* حُجر بن عنبس ، صدوق مخضرم (١١٤٤) . * تابعه: عبدالجبار بن وائل عن أبيه ، عند أحمد (٤/ ٣١٨) وابن ماجه (٨٥٥) والنسائي (٢/ ١٤٥) والدار قطني في سننه (١/ ٣٣٤) وقال: « هذا إسناد صحيح».	صححه الدار قطني في سننه (١/ ٣٣٣) . والحاكم (٢/ ٢٣٢) والألباني (١/ ٧٩) وغيرهم .

رقم الحديث	طرف السند والمتن	نقد الحديث ومتابعاته وشواهده	حكم العلماء على الحديث
٢٥١	عن الحسن عن سمرة قال: "سكتتان حفظتهما عن رسول الله ﷺ فأنكر ذلك عمران بن حصين وقال: حفظنا سكتة، فكتبنا إلى أبي بن كعب بالمدينة . . ."	* الترمذي وقبله ابن المديني والبخاري يرون أن الحسن قد صح سماعه من سمرة، وانظر الحديث المتقدم (١٨٢) في هذه القائمة، وللمزيد انظر : العلل الكبير للترمذي (صـ٢٢٣) فقد احتج ابن المديني والبخاري بحديث "من قتل عبده قتلناه" وهو من رواية الحسن عن سمرة، وانظر أيضاً : جامع التحصيل (صـ١٦٥-١٦٦) . وقال ابن حبان في صحيحه (٥/ ١١٢-١١٣): «الحسن لم يسمع من سمرة شيئاً، وسمع من عمران بن حصين هذا الخبر واعتمادنا فيه على عمران دون سمرة». وسماعه من عمران مختلف فيه أيضاً - جامع التحصيل (صـ١٦٤) . * يشهد للسكتة الأولى حديث أبي هريرة عند البخاري (٧٤٤) ومسلم (٥٩٨) .	صححه ابن خزيمة (١٥٧٨) وابن حبان (٥/ ١١١) وهو صحيح على مقتضى مذهب ابن المديني والبخاري والترمذي .
٢٥٢	عن قَبيصة بن	* قَبيصة بن هُلْب، مجهول عند ابن	صححه الألباني

رقم الحديث	طرف السند والمتن	نقد الحديث ومتابعاته وشواهده	حكم العلماء على الحديث
	هُلْب عن أبيه قال : "كان رسول الله ﷺ يؤمنا فيأخذ شماله بيمينه" .	المديني والنسائي ، وذكره العجلي وابن حبان في الثقات كعادتها – التهذيب (٨/ ٣٥٠) . * يشهد له: ١- حديث سهل بن سعد عند البخاري (٧٤٠) . ٢- حديث وائل بن حجر عند مسلم (٤٠١) .	(١/ ٨٠) وانظر حكم بعض العلماء على السند نفسه في الحديث الآتي (٣٠١) .
٢٧٤	عن عبيدالله بن عبدالله ابن الأقرم الخزاعي عن أبيه قال: كنت مع أبي بالقاع من نَمِرة . "فإذا رسول الله ﷺ قائم يصلي فكنت أنظر إلى عُفرَتي إبطيه إذا سجد أرى بياضه" .	* عبيدالله وثقه النسائي -التهذيب (٧/ ٢١) . * يشهد له أحاديث صحيحة كثيرة منها: ١. حديث ابن بُحينة ، عند البخاري (٣٩٠) ومسلم (٤٩٥) . ٢. حديث ميمونة ، عند مسلم (٤٩٧) .	صححه الحاكم (١/ ٣٥٠) وأحمد شاكر (٢/ ٦٤) والألباني (١/ ٨٧) .
٢٨٣	عن ابن جريج قال أخبرني أبو الزبير أنه سمع طاوساً يقول: قلنا لابن عباس في الإقعاء على القدمين . قال هي السنة .	* السند صحيح .	صححه مسلم (٥٣٦) وابن خزيمة (٦٨٠) .

رقم الحديث	طرف السند والمتن	نقد الحديث ومتابعاته وشواهده	حكم العلماء على الحديث
٣٠١	عن قَبيصة بن هُلْب عن أبيه قال: "كان رسول الله ﷺ يؤمنا فينصرف على جانبيه جميعاً على يمينه وعلى شماله".	* انظر الحديث المتقدم (٢٥٢) في هذه القائمة. * يشهد له: ١. حديث ابن مسعود، عند البخاري (٨٥٢) ومسلم (٧٠٧). ٢. حديث أنس، عِند مسلم (٧٠٨).	صححه ابن عبدالبر في الاستيعاب (٣/ ٦١٥). وحسنه النووي في المجموع ٠٣/ ٤٩٠)وصححه الألباني (١/ ٩٤).
٣٠٢	عن يحيى بن علي بن يحيى بن خلاد بن رافع الزُرقي عن جده عن رِفاعة بن رافع مرفوعاً: "حديث المسيء صلاته".	* يحيى بن علي، لم يرو عنه إلا إسماعيل بن جعفر – التهذيب (١١/ ٢٥٩). * يشهد له: حديث أبي هريرة في المسيء صلاته عند البخاري (٣٩٧).	صححه ابن خزيمة (٥٤٥) ولبن حبان (٥/ ٨٨) والحاكم (١/ ٢٤٢٩ والألباني (١/ ٩٥) وقال ابن عبدالبر: «هذا حديث ثابت» تحفة الأحوذي (٢/ ٢٠٨).
٣٠٩	عن حسين بن واقد عن عبدالله بن بريدة عن أبيه قال : "كان رسول الله ﷺ يقرأ في العشاء الآخرة بالشمس وضحاها،	* الحسين بن واقد، ثقة له أوهام (١٣٥٨) وهذا السند على شرط مسلم، انظر:صحيح مسلم(١٨١٤) والمستدرك للحاكم (١/ ٤٨). * يشهد له: ١. حديث البراء عند البخاري	صححه الألباني (١/ ٩٩).

رقم الحديث	طرف السند والمتن	نقد الحديث ومتابعاته وشواهده	حكم العلماء على الحديث
	ونحوها من السور".	(٠٧٦٧) ومسلم (٤٦٤) والترمذي (٣١٠) وصححه. ٢. حديث جابر عند مسلم (٤٦٥) وابن حبان (٥/ ١٤٧).	
٣١١	عن محمد بن إسحاق عن مكحول عن محمود ابن الربيع عن عبادة بن الصامت مرفوعاً: "فلا تفعلوا إلا بأم القرآن، فإنه لا صلاة لمن لم يقرأ بها".	* محمد بن إسحاق، صدوق يدلس (٥٧٢٥). وقد صرح بالتحديث عند ابن خزيمة (١٥٨١) وابن حبان (٥/ ٨٦). * تابعه زيد بن واقد، وهو ثقة (٢١٥٨) عند البخاري في جزء القراءة (ص/ ١٨-١٩) وأبي داود (٨٢٤) والدار قطني في سننه (١/ ٣١٩) وقال: «رواته كلهم ثقات».	احتج به البخاري في جزء القراءة (ص١٨، ٤٠-٤١). وصححه ابن خزيمة (١٤٨١) وابن حبان (٥/ ٨٦) والحاكم (١/ ٣٦٣-٣٦٤) وقواه الدارقطني والخطابي والبيهقي كما في تحفة الأحوذي (٢/ ٢٣٠) وصححه أحمد شاكر (٢/ ١١٧). وضعفه الألباني (ص٣٤).
٣١٢	عن مالك بن أنس عن الزهري عن ابن أُكيمة الليثي عن أبي	* ابن أُكيمة هو عُمارة بن أكيمة الليثي، ثقة (٤٨٣٧). فالسند صحيح لا غبار عليه.	أسنده مالك في الموطأ (١/ ٨٦) وصححه ابن حبان (٥/ ١٥٧)

رقم الحديث	طرف السند والمتن	نقد الحديث ومتابعاته وشواهده	حكم العلماء على الحديث
	هريرة: أن رسول الله ﷺ انصرف من صلاة جهر فيها بالقراءة فقال: "هل قرأ معي أحدٌ منكم آنفاً؟" . . .	* ونبَّه الترمذي هنا وعدد من الحفاظ على أن الزهري أدرج في الحديث قوله: "فانتهى الناس . . ." التلخيص الحبير (١/ ٢٣١) .	والألباني (١/ ١٠٠) .
٣١٤ + ٣١٥	عن عبدالله بن الحسن عن أمه فاطمة بنت الحسين عن جدتها فاطمة الكبرى قالت: "كان رسول الله ﷺ إذا دخل المسجد صلى على محمد وسلم وقال: "رب اغفر لي ذنوبي وافتح لي أبواب رحمتك. . ."	* قال الترمذي: « وليس إسناده بمتصل ، وفاطمة بنت الحسين لم تدرك فاطمة الكبرى ، إنما عاشت فاطمة بعد النبي - ﷺ - أشهراً » . * يشهد له: ١. حديث أبي أسيد عند مسلم (٧١٣) . ٢. حديث أبي حميد الساعدي عند ابن ماجه (٧٧٢) وصححه الألباني في صحيح ابن ماجه (١/ ١٢٩) . ٣. حديث أبي هريرة عند ابن خزيمة (٤٥٢) وابن حبان (٥/ ٣٩٥) .	صححه الألباني (١/ ١٠٢)
٣٢٠	عن أبي صالح عن ابن عباس قال: "لعن رسول الله ﷺ زائرات القبور والمتخذين عليها	* أبو صالح هو باذام مولى أم هانيء ، ضعفوه . وقيل: لم يسمع من ابن عباس وهو هنا يروي عنه - التهذيب (١/ ٤١٦-٤١٧) .	ضعفه الألباني (ص٣٥) وقال: « صح بلفظ "زوارات" دون

رقم الحديث	طرف السند والمتن	نقد الحديث ومتابعاته وشواهده	حكم العلماء على الحديث
	المساجد والسُرُج" .	* يشهد له: ١. حديث عائشة عند البخاري (٤٣٥) ومسلم (٥٢٩، ٥٣١) . ٢. حديث أبي هريرة عند الترمذي (١٠٥٦) وصححه ، وابن حبان (٧/ ٤٥٢) . * تنبيه: لفظة "السُرُج" لم أجد لها شاهداً فهي منكرة . والترمذي ذكر الحديث في باب: "ما جاء في كراهية أن يتخذ على القبر مسجداً" فهذه اللفظة ليست هي مقصده من إخراج الحديث .	"السرج" » وصححه أحمد شاكر (٢/ ١٣٧) . وصححه ابن حبان (٧/ ٤٥٢) .
٣٢٢	عن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده: "نهى رسول ﷺ عن تناشد الأشعار في المسجد وعن البيع والاشتراء فيه وأن يتحلق الناس فيه يوم الجمعة قبل الصلاة" .	* جرى عمل المتأخرين على تحسين هذا السند ، وقد احتج به بعض المتقدمين وصححوه كما ذكر الترمذي هنا عن البخاري . * ويشهد له في النهي عن البيع: حديث أبي هريرة عند ابن خزيمة (١٣٠٥) والحاكم (٢/ ٥٦) .	صححه ابن خزيمة (١٣٠٤) قال ابن حجر في الفتح (١/ ٦٥٣): « وإسناده صحيح إلى عمرو ، فمن يصحح نسخته يصححه » . وحسنه الألباني (١/ ١٠٣) .

رقم الحديث	طرف السند والمتن	نقد الحديث ومتابعاته وشواهده	حكم العلماء على الحديث
٣٣٢	عن الأعمش عن أبي سفيان عن جابر عن أبي سعيد: "أن النبي ﷺ صلَّى على حصير".	* السند صحيح، صححه مسلم وغيره. * ويشهد له حديث أنس عند البخاري (٣٨٠) ومسلم (٦٥٨).	صححه مسلم (٦٦١) وابن خزيمة (١٠٠٤). وغيرهما.
٣٥٦	عن أبي عطية عن مالك بن الحويرث مرفوعاً: "من زار قوماً فلا يؤمهم وليؤمهم رجل منهم".	* أبو عطية لم يرو عنه إلا واحد، وقال أبو حاتم: لا يعرف ولا يسمى. وقال ابن المديني: لا يعرفونه - التهذيب (١٢/ ٣٩٨). * ويشهد له من حيث عموم المعنى حديث أبي مسعود عند مسلم في صحيحه (٦٧٣): "ولا يؤمن الرجلُ الرجلَ في سلطانه".	صححه ابن خزيمة (١٤٢٠) وقواه أحمد شاكر (٢/ ١٨٨) والألباني (١/ ١١٢).
٣٦٧	عن نابل صاحب العباء عن ابن عمر عن صهيب قال: "مررت برسول الله ﷺ وهو يصلي فسلمت عليه فرد إليّ إشارة". قال الليث بن سعد: «لا أعلم إلا أنه قال إشارة بأصبعه».	* نابل صاحب العباء ليس بمشهور - التهذيب (١٠/ ٣٩٨) ووثقه النسائي في رواية. * ويشهد له: ١. حديث بلال عند الترمذي (٣٦٨) وصححه. ٢. وحديث ابن عمر عند أحمد (٢/ ١٠) وابن خزيمة (٨٨٨).	صححه ابن حبان (٦/ ٣٤) والألباني (١/ ١١٦).

رقم الحديث	طرف السند والمتن	نقد الحديث ومتابعاته وشواهده	حكم العلماء على الحديث
٣٧٧	عن حماد بن سلمة عن قتادة عن ابن سيرين عن صفية بنت الحارث عن عائشة مرفوعاً: "لا تقبل صلاة الحائض إلا بخمار" .	* رجاله ثقات ، ولكن اختلف فيه على قتادة ، فروى سعيد بن أبي عروبة عنه عن الحسن مرسلاً - أبو داود (٦٤١) وقتادة حافظ مكثر ، فلعله سمع من ابن سيرين مسنداً ومن الحسن مرسلاً . * رواه أشعث بن عبدالملك الحمراني عن ابن سيرين قال: "لما قدمت عائشة البصرة نزلت على صفية بنت الحارث . . ." بمعناه عند إسحاق في مسنده (١٣٤٤) .	صححه ابن خزيمة (٧٧٥) وابن حبان(٤/ ٦١٢) والحاكم (١/ ٢٥١) والألباني (١/ ١١٩) ورجح الدارقطني أن المحفوظ عن ابن سيرين عن عائشة مرسلاً كما في نصب الراية (١/ ٢٩٥) . والواسطة هي صفية بنت الحارث كما عرف من حديث قتادة وغيره .
٣٧٩	عن ابن عيينة عن الزهري عن أبي الأحوص عن أبي ذر مرفوعاً: "إذا قام أحدكم إلى الصلاة فلا يمسح الحصى . . ." .	* أبو الأحوص لم يرو عنه إلا الزهري ولم يعرفه النسائي ، وقال ابن معين: ليس بشيء . فرد عليه ابن عبدالبر بقوله: « قد تناقض ابن معين في هذا ، فإنه سئل عن ابن أكيمة ، وقيل له إنه لم يرو عنه غير ابن شهاب فقال: يكفيه قول ابن شهاب حدثني	صححه ابن خزيمة (٩١٣) وابن حبان (٦/ ٤٩) وأحمد شاكر (٢/ ٢٢٠) وضعفه الألباني (صـ٤٠) .

رقم الحديث	طرف السند والمتن	نقد الحديث ومتابعاته وشواهده	حكم العلماء على الحديث
		ابن أكيمة فيلزمه مثل هذا في أبي الأحوص » – التهذيب (١٢/ ٥) . ورَوى ابن الجعد في مسنده (١٥٣٠) وأحمد (٥/ ١٥٠) عن يونس عن الزهري قال: سمعتُ أبا الأحوص مولى بني ليث يحدث سعيد بن المسيب وابن المسيب جالس أنه سمع أبا ذر عن النبي ﷺ فذكره . فهذا النص يدل على قبول ابن المسيب فضلاً عن الزهري لهذا الرجل . * ويشهد للحديث من حيث عموم المعنى حديث معيقيب عند البخاري (١٢٠٧) ومسلم (٥٤٦) والترمذي (٣٨٠) وصححه .	
٣٨٣	عن هشام بن حسان عن ابن سيرين عن أبي هريرة: "أن النبي ﷺ نهى أن يصلي الرجل مختصراً" .	* سنده صحيح .	صححه البخاري (١٢٢٠) ومسلم (٥٤٥) وغيرهما .
٣٨٤	عن ابن جريج عن عمران بن موسى عن	* عمران بن موسى بن عمرو بن سعيد بن العاص الأموي ، روى عنه	صححه ابن خزيمة (٩١١) وابن حبان

رقم الحديث	طرف السند والمتن	نقد الحديث ومتابعاته وشواهده	حكم العلماء على الحديث
	سعيد بن أبي سعيد عن أبيه عن أبي رافع "أنه مر بالحسن بن علي وهو يصلي وقد عقص ضفرته في قفاه فحلها ...".	ابن جريج وإسماعيل بن علية، وذكره ابن حبان في ثقاته - التهذيب (٨/ ١٤١) وابن جريج صرح بسماعه عند ابن حبان (٦/ ٥٦) وغيره. * يشهد له: ١. حديث ابن عباس عند مسلم (٤٩٢). ٢. وحديثه أيضاً عند البخاري (٨٠٩) ومسلم (٤٩٠) في النهي عن كف الثوب والشعر في الصلاة. ٣. وقد روى ابن ماجه (١٠٤٢) عن شعبة عن مُخَوَّل عن أبي سعد - هو شرحبيل ابن سعد - يقول: رأيت أبا رافع ... بنحوه، وهذا سند لا بأس به في المتابعات لحال شرحبيل. * الترمذي ساق الحديث في باب "ما جاء في كراهية كف الشعر في الصلاة". فيغني عنه حديث ابن عباس لصحته	(٦/ ٥٦) وأحمد شاكر (٢/ ٢٢٤) وحسنه الألباني (١/ ١٢١)

رقم الحديث	طرف السند والمتن	نقد الحديث ومتابعاته وشواهده	حكم العلماء على الحديث
٣٩٦	عن عياض بن هلال عن أبي سعيد مرفوعاً: "إذا صلى أحدكم فلم يدرِ كم صلى فليسجد سجدتين وهو جالس".	* عياض بن هلال مجهول (٥٢٨١) * يشهد له: ١. حديث أبي سعيد من وجه آخر عند مسلم في صحيحه (٥٧١) وابن خزيمة (١٠٢٣) . ٢. حديث أبي هريرة عند البخاري (١٢٣١) ومسلم (٣٨٩) والترمذي (٣٩٧) وصححه . فالحديث محفوظ عن أبي سعيد بسند صحيح ومحفوظ عن رسول الله ﷺ من عدة وجوه .	صححه مسلم من وجه آخر (٥٧١) والألباني (١/ ١٢٤) .
٤٠٤	عن رفاعة بن يحيى ابن عبدالله عن عم أبيه معاذ بن رفاعة عن أبيه قال: "صليت خلف رسول الله ﷺ فعطستُ فقلت: الحمد لله حمداً كثيراً طيباً مباركاً فيه مباركاً عليه كما يحب ربنا ويرضى ...".	* رفاعة بن يحيى غير مشهور ، فلم يوثقه غير لبن حبان - التهذيب (٣/ ٢٨٣) * رواه البخاري من وجه آخر عن رفاعة بن رافع (٧٩٩) وفيه بعض الاختلاف اليسير . * ويشهد له أيضاً حديث أنس عند مسلم (٦٠٠) وابن خزيمة (٤٦٦) .	حسنه الألباني (١/ ١٢٧) .

رقم الحديث	طرف السند والمتن	نقد الحديث ومتابعاته وشواهده	حكم العلماء على الحديث
٤١٧	عن أبي أحمد الزبيري عن الثوري عن أبي إسحاق عن مجاهد عن لبن عمر قال: "رمقت النبي ﷺ شهراً فكان يقرأ في الركعتين قبل الفجر بـ(قل يا أيها الكافرون) و(قل هو الله أحد)".	* الزبيري يخطيء في حديث الثوري (٦٠١٧). * يشهد له حديث أبي هريرة عند مسلم (٧٢٦).	صححه ابن حبان (٦/ ٢١١-٢١٢). وأحمد شاكر (٢/ ٢٧٦) والألباني (١/ ١٣١).
٤٢١	عن عمرو بن دينار عن عطاء بن يسار عن أبي هريرة مرفوعاً: "إذا أقيمت الصلاة فلا صلاة إلا المكتوبة".	* السند صحيح، وذكر الترمذي أنه اختلف في رفعه، ورجح أنه مرفوع. * ويشهد له حديث ابن بحينة عند البخاري ٦٦٣٠) ومسلم (٧١١).	صححه مسلم (٧١٠) وابن خزيمة ١١٢٣٠) وابن حبان (٥/ ٥٦٦) وغيرهم.
٤٢٤	عن أبي إسحاق عن عاصم بن ضمرة عن علي قال: "كان النبي ﷺ يصلي قبل الظهر أربعاً وبعدها ركعتين".	* أبو إسحاق السبيعي مدلس قد سمع هذا الحديث من عاصم فيما رواه شعبة عنه عند أحمد (١/ ١٦٠) وأبي يعلى (١/ ٢٦٩). * ويشهد له: ١. حديث أم حبيبة عند	صححه الألباني (١/ ١٣٤).

حكم العلماء على الحديث	نقد الحديث ومتابعاته وشواهده	طرف السند والمتن	رقم الحديث
	الترمذي (٤٢٥) وصححه ، وابن حبان (٦/ ٢٠٥) وابن خزيمة (١١٨٨) والحاكم (٣١١) . ٢. حديث عائشة عند البخاري (١١٨٢) في الأربع قبل الظهر . ٣. حديث ابن عمر عند البخاري (١١٨٠) ومسلم (٧٢٩) في الركعتين بعد الظهر .		
حسنه الألباني (١/ ١٣٥) .	* السند كسابقه . * ويشهد له: حديث ابن عمر عند ابن خزيمة (١١٩٣) وابن حبان (٦/ ٢٠٦) وغيرهما ، وسنده حسن .	عن أبي إسحاق عن عاصم عن علي قال: "كان النبي ﷺ يصلي قبل العصر أربع ركعات . . ." .	٤٢٩
صححه مسلم (١١٦٣) وابن خزيمة (١١٣٤) ولبن حبان (٣٠٢٦) .	* السند رجاله ثقات وصححه عدد من الأئمة	عن حميد الحميري عن أبي هريرة مرفوعاً: "أفضل الصيام بعد شهر رمضان شهر الله المحرم وأفضل الصلاة بعد الفريضة صلاة	٤٣٨

رقم الحديث	طرف السند والمتن	نقد الحديث ومتابعاته وشواهده	حكم العلماء على الحديث
	الليل" .		
٤٥٠	عن سالم أبي النضر عن بُسر بن سعيد عن زيد ابن ثابت مرفوعاً: "أفضل صلاتكم في بيوتكم إلا المكتوبة" .	* السند صحيح .	صححه البخاري (٧٣١) ومسلم (٧٨١) .
٤٥٣	عن أبي إسحاق عن عاصم عن علي مرفوعاً: "إن الله وتر يحب الوتر فأوتروا يا أهل القرآن" .	* أبو إسحاق مدلس وقد سمع هذا الحديث من عاصم فيما رواه شعبة عنه عند أحمد (١/ ١٠٧) وأبي يعلى (١/ ٢٦٨) . * ويشهد له: ١. حديث عبادة بن الصامت عند الحاكم (١/ ٣٠٠) وروايته ثقات كما قال البيهقي – التلخيص الحبير (٢/ ١٣) وهو موقوف . ٢. حديث أبي هريرة عند مسلم (٢٦٧٧) وابن خزيمة (١٠٧١) وغيرهما في أن الله وتر يحب الوتر . ٣. حديث ابن مسعود عند	صححه ابن خزيمة (١٠٦٧) والألباني (١/ ١٤١) .

حكم العلماء على الحديث	نقد الحديث ومتابعاته وشواهده	طرف السند والمتن	رقم الحديث
	ابن ماجه (١١٧٠) وهو مطابق لمتن حديث علي ، وهو حديث جيد في المتابعات ، لأن أبا عبيدة بن عبدالله ابن مسعود وإن لم يسمع من أبيه فإن عدداً من النقاد يقبلون حديثه عن أبيه انظر : شرح العلل (١/ ٢٩٨) والنكت لابن حجر (١/ ٣٩٨) .		
صححه الحاكم (١/ ٣٠٦) وأحمد شاكر (٢/ ٣٢٠) والألباني (١/ ١٤٢) .	* يحيى بن الجزار صدوق رمي بالغلو في التشيع (٧٥١٩) * ويشهد له: ١. حديث ابن عباس عند البخاري (١١٣٨) في أنه أوتر بثلاث عشرة ركعة . ٢. حديث عائشة عند البخاري (١١٤٠) و(١١٦٤) في أنه أوتر بثلاث عشرة ركعة . ٣. وحديث عائشة عند إسحاق في مسنده (١٣١٨) والنسائي (٣/ ٢٤٢) بسند جيد ، وفيه أنه أوتر بسبع لما ضعف . ٤. حديث أبي أمامة عند	عن الأعمش عن عمرو بن مرة عن يحيى ابن الجزار عن أم سلمة قالت: "كان النبي ﷺ يوتر بثلاث عشرة ركعة فلما كبر وضعف أوتر بسبع" .	٤٥٧

حكم العلماء على الحديث	نقد الحديث ومتابعاته وشواهده	طرف السند والمتن	رقم الحديث
	أحمد (٥/ ٢٦٩) في أنه أوتر بسبع لما كبر .		
صححه ابن خزيمة (١٠٩٥) وابن حبان (٩٤٥) والحاكم (٣/ ١٧٢) وأحمد شاكر (٢/ ٣٢٩) والألباني (١/ ١٤٤) . وضعفه ابن حزم في المحلى (٤/ ١٤٧) .	* أبو الحوراء ربيعة بن شيبان ثقة (١٩٠٧) .	عن أبي الحوراء عن الحسن بن علي: علمني رسول الله ﷺ كلمات أقولهن في الوتر: "اللهم اهدني فيمن هديت . . ."	٤٦٤
صححه ابن خزيمة (١٧٥٨) ولبن حبان (٧/ ١٩) والحاكم (١/ ٢٨١) والألباني (١/ ١٥٤) وقال النووي: « إسناده جيد » كما في تحفة الأحوذي (٣/ ٥) .	* رجاله ثقات إلا أن الترمذي رواه عن وكيع عن سفيان الثوري وأبي جناب يحيى بن أبي حية ، وأبو جناب ضعيف ولكنه مُتابع في السند من قِبل الثوري وهو إمام حافظ .	عن يحيى بن الحارث عن أبي الأشعث الصنعاني عن أوس بن أوس مرفوعاً: "من اغتسل يوم الجمعة وغسَّل ..."	٤٩٦
صححه ابن خزيمة (١٨٥٧) وابن حبان	* محمد بن عمرو بن علقمة بن وقاص الليثي صدوق له أوهام (٦١٨٨) .	عن محمد بن عمرو عن عَبيدة بن سفيان عن أبي الجعد الضمري	٥٠٠

رقم الحديث	طرف السند والمتن	نقد الحديث ومتابعاته وشواهده	حكم العلماء على الحديث
	مرفوعاً: "من ترك الجمعة ثلاث مرات تهاوناً بها طبع الله على قلبه" .	* يشهد له: ١. حديث ابن عمر وأبي هريرة عند مسلم (٨٦٥) . ٢. وحديث جابر عند أحمد (٣/ ٣٣٢) وصححه ابن خزيمة (١٨٥٦) والحاكم (١/ ٢٩٢) وغيرهما كما في التلخيص الحبير (٢/ ٥٢) .	(٧/ ٢٦) والحاكم (١/ ٢٩٢) وابن السكن كما في التلخيص الحبير (٢/ ٥٢) والألباني ، وقال الذهبي في مختصر المستدرك (٣/ ٦٢٤): « حسن » .
٥٢٩	عن يزيد بن أبي زياد عن عبدالرحمن بن أبي ليلى عن البراء بن عازب مرفوعاً: "حق على المسلمين أن يغتسلوا يوم الجمعة.."	* يزيد بن أبي زياد ضعيف (٧٧١٧) . * يشهد له: ١. حديث أبي سعيد عند البخاري (٨٨٠) * تنبيه: لم أجد شاهداً لقوله فيمن لم يجد الطيب: "فإن لم يجد فالماء له طيب" وهذه الزيادة ضعيفة وإن كان معناها صحيحاً ؛ لأن من لم يجد الطيب فهو معذور .	ضعفه الألباني (صـ٦٠).
٦٢٣	عن أبي وائل عن مسروق عن معاذ بن	* مسروق لم يثبت لقياه لمعاذ بن جبل ولكن هذا الأمر المنقول هنا	صححه ابن خزيمة (٢٢٦٧) وابن حبان

رقم الحديث	طرف السند والمتن	نقد الحديث ومتابعاته وشواهده	حكم العلماء على الحديث
	جبل قال: بعثني النبي ﷺ إلى اليمن فأمرني أن آخذ من كل ثلاثين بقرة تبيعاً أو تبيعة ..."	مستفيض عند أهل اليمن عن معاذ ابن جبل ، قال ابن حزم بعد أن كان ضعف الحديث: «ثم استدركنا ، فوجدنا حديث مسروق إنما ذكر فيه فعل معاذ المشهور المنتشر فصار نقله لذلك نقلاً عن الكافة عن معاذ بلا شك» ، فهذا نوع من الانقطاع ليس ضاراً إن شاء الله ؛ لأن الواسطة جمع من تابعي أهل اليمن . * المتابعات والشواهد: * رواه طاوس أيضاً عن معاذ عند مالك في الموطأ (٦٠٠) وطاوس أيضا لم يلق معاذاً رضي الله عنه ، قال الشافعي: «طاوس عالم بأمر معاذ وإن لم يلقه ؛ لكثرة من لقيه ممن أدرك معاذاً» التلخيص الحبير (٢/ ١٥٢) * حديث علي عند أبي داود (١٥٧٢).	(١١/ ٢٤٤) وابن بطال كما في فتح الباري (٣/ ٣٧٩) والحاكم (١/ ٣٩٨) والألباني (١/ ١٩٤) قال ابن حجر: «وفي الحكم بصحته نظر ؛ لأن مسروقاً لم يلق معاذاً وإنما حسَّنه الترمذي لشواهده» - فتح الباري (٣/ ٣٧٩) .
٦٥٠	عن عاصم بن عمر بن قتادة عن محمود بن لبيد عن رافع بن	*هذا السند قوي ورواه الترمذي عن يزيد بن عياض وهو ضعيف ومحمد ابن إسحاق كلاهما عن عاصم به.	صححه ابن خزيمة (٢٣٣٤) والألباني (١/ ٢٠٠) .

رقم الحديث	طرف السند والمتن	نقد الحديث ومتابعاته وشواهده	حكم العلماء على الحديث
	خَديج مرفوعاً: "العامل على الصدقة بالحق كالغازي في سبيل الله حتى يرجع إلى بيته" .		
٦٥٢	عن سعد بن إبراهيم عن ريحان بن يزيد عن عبدالله بن عمرو مرفوعاً: "لا تحل الصدقة لغني ولا لذي مرة سوي" .	* ريحان بن يزيد ، وثقه ابن معين وابن حبان ، وقال أبو حاتم: مجهول ، ولم يرو عنه إلا سعد بن إبراهيم - التهذيب (٣/ ٣٠٢) . * يشهد له: ١. حديث عبيدالله بن عدي بن الخيار عن رجلين من الصحابة عند أحمد (٤/ ٢٢٤) وأبي داود (١٦٣٣) . ٢. حديث أبي هريرة عند ابن ماجه (١٨٣٩) والنسائي (٥/ ٩٩) . وصححه ابن حبان (٨٤،٨) والحاكم (١/ ٤٠٧)	صححه الألباني (١/ ٢٠١) .
٦٥٨	عن حفصة بنت سيرين عن الرَّباب عن عمها سليمان بن عامر	* الرَّباب لم يرو عنها إلا حفصة بنت سيرين -التهذيب (١٢/ ٤١٧) . * يشهد له:	صححه ابن خزيمة (٢٠٦٧) ولبن حبان (٨/ ١٣٣) والحاكم

رقم الحديث	طرف السند والمتن	نقد الحديث ومتابعاته وشواهده	حكم العلماء على الحديث
	مرفوعاً: "الصدقة على المسكين صدقة ، وهي على ذي الرحم ثنتان صدقة وصِلة" .	١. حديث ابن مسعود عند البخاري (١٤٦٦) ومسلم (١٠٠٠)	(١/ ٤٣١) والألباني (١/ ٢٠٢) .
٦٦٩	عن عمرو بن دينار عن عكرمة عن لبن عباس أن رجلاً قال: يا رسول الله إن أمي توفيت أفينفعها إن تصدقت عنها؟ قال: "نعم" .	* سنده صحيح .	صححه البخاري ٠٢٧٧٠) وابن خزيمة (٢٥٠١) والحاكم (١/ ٤٢٠) .
٦٧٠	عن إسماعيل بن عياش عن شرحبيل بن مسلم الخولاني عن أبي أمامة الباهلي مرفوعاً: "لا تُنفق امرأة شيئاً من بيت زوجها إلا بإذن زوجها . . ."	* رواية إسماعيل بن عياش عن الشاميين جيدة ، فهذا سند حسن لذاته .	حسنه الألباني (١/ ٢٠٦) .
٦٧١	شعبة عن عمرو ابن مرة عن أبي وائل عن عائشة مرفوعاً:	* السند رجاله ثقات ، وصححه الترمذي (٦٧٢) بعد أن رواه عن منصور عن أبي وائل عن مسروق عن	صححه البخاري (١٤٢٥) ومسلم (١٠٢٤) من طريق

رقم الحديث	طرف السند والمتن	نقد الحديث ومتابعاته وشواهده	حكم العلماء على الحديث
	"إذا تصدقت المرأة من بيت زوجها كان لها به أجر . . ."	عائشة به . وقال : « هذا حديث حسن صحيح ، وهذا أصح من حديث عمرو بن مرة عن أبي وائل ، وعمرو بن مرة لا يذكر في حديثه عن مسروق » .	مسروق .
٦٩٢	عن خالد الحذاء عن عبدالرحمن بن أبي بكرة عن أبيه مرفوعاً: "شهرا عيد لا ينقصان . . ."	* ذكر الترمذي أنه روي عن عبدالرحمن بن أبي بكرة مرسلاً . ورجاله ثقات ، قال المباركفوري (٣/ ٣٧٥): « الظاهر أنه صحيح » .	صححه البخاري (١٩١٢) ومسلم (١٠٨٩) وصححه الألباني (١/ ٢١٢) .
٧٠٦	عن أبي هلال عن سوادة بن حنظلة عن سمرة بن جندب مرفوعاً: "لا يمنعكم من سحوركم أذان بلال ولا الفجر المستطيل ولكن الفجر المستطير في الأفق" .	* أبو هلال صدوق فيه لين (٥٩٢٣) . وتوبع أبو هلال عند مسلم (١٠٩٤) وأبي داود (٢٣٤٦) * يشهد له حديث طلق بن علي عند الترمذي وصححه ابن خزيمة (١٩٣٠) والألباني (١/ ٢١٥) . وهناك شواهد أخرى انظرها في تحفة الأحوذي (٣/ ٣٩٠) .	صححه مسلم (١٠٩٤) عن سوادة به وابن خزيمة (١٩٢٩) والحاكم (١/ ٤٢٥) والألباني (١/ ٢١٥) .
٧١٥	عن أبي هلال عن عبدالله بن سوادة عن أنس بن مالك الكعبي	* أبو هلال صدوق فيه لين (٥٩٢٣). * رواه النسائي (٤/ ١٨٠-١٨٢)	صححه ابن خزيمة (٢٠٤٤) والألباني (١/ ٢١٨) .

رقم الحديث	طرف السند والمتن	نقد الحديث ومتابعاته وشواهده	حكم العلماء على الحديث
	مرفوعاً: "ادنُ أُحدثك عن الصيام إن الله تعالى وضع عن المسافر الصوم وشطر الصلاة . . ."	وابن خزيمة (٢٠٤٣) من وجهين آخرين عن أنس بن مالك الكعبي .	
٧٣٤	عن طلحة بن يحيى عن عائشة بنت طلحة عن عائشة أم المؤمنين قالت: كان النبي ﷺ يأتيني فيقول: "أعندكِ غداء؟" فأقول: لا ، فيقول: "إني صائم"	* طلحة بن يحيى التيمي ، صدوق يخطيء (٣٠٣٦) . * متابعات: أخرجه النسائي (٤/ ١٩٥) من طرق عن عائشة بنت طلحة ومجاهد وأم كلثوم كلهم عن عائشة رضي الله عنها .	صححه مسلم (١١٥٤) وابن خزيمة (٢١٤١) والألباني (١/ ٢٢٤) .
٧٣٦	عن سالم بن أبي الجعد عن أبي سلمة عن أم سلمة قالت: "ما رأيت النبي ﷺ يصوم شهرين متتابعين إلا شعبان ورمضان" .	* قال الترمذي في الشمائل (٣٠١): « هذا إسناد صحيح ، وروى غير واحد هذا الحديث عن أبي سلمة عن عائشة ، ويحتمل أن يكون أبو سلمة قد روى هذا الحديث عن عائشة وأم سلمة عن النبي - ﷺ - » . وهذا الكلام نقل بعضه العراقي في شرحه للجامع (١/ ق٣٢/ أ) . * ويشهد له حديث عائشة عند	صححه الترمذي في الشمائل (٣٠١) والألباني (١/ ٢٢٤) .

رقم الحديث	طرف السند والمتن	نقد الحديث ومتابعاته وشواهده	حكم العلماء على الحديث
		البخاري (١٩٧٠) ومسلم (١١٥٦) وهو الذي ذكره الترمذي آنفاً .	
٧٤٠	مكرر لحديث (٤٣٨) تقدم	ـــــــ	
٧٤٤	عن خالد بن معدان عن عبدالله بن بسر رضي الله عنه عن أخته الصُّماء مرفوعاً: "لا تصوموا يوم السبت".	* قال النووي: « صححه الأئمة » كما في تحفة الأحوذي (٣/ ٣٧٣) . * ويرى بعض العلماء أنه منسوخ كأبي داود في سننه (٢٤٢١) ويرى البعض أنه معارض لحديث أم سلمة الذي فيه إباحة الصيام يوم السبت ، أخرجه ابن حبان (٨/ ٣٨١) والحاكم (١/ ٦٠١) وغيرهما .	صححه ابن خزيمة (٢١٦٣) وابن حبان (٨/ ٣٧٩٠) والحاكم (١/ ٤٣٥) وابن السكن وغيرهم - التلخيص (٢/ ٢١٦) والألباني (١/ ٢٢٦) وضعفه الإمام مالك والنسائي وقال: « مضطرب» ونفى ابن حجر أن يكون مضطرباً كما في التلخيص (٢/ ٢١٦).
٧٤٩	عن غيلان بن جرير عن عبدالله بن معبد الزماني عن أبي قتادة مرفوعاً: "صيام يوم	* صححه الإمام مسلم وآخرون .	صححه مسلم (١١٦٢) وابن خزيمة (٢٠٨٧) وابن حبان (٨/ ٣٩٥) .

رقم الحديث	طرف السند والمتن	نقد الحديث ومتابعاته وشواهده	حكم العلماء على الحديث
	عرفة إني أحتسب على الله أن يكفر السنة التي قبله والسنة التي بعده".		
٧٥٩	عن سعد بن سعيد عن عمر بن ثابت عن أبي أيوب مرفوعاً: "من صام رمضان ثم أتبعه ستاً من شوال فذلك صيام الدهر".	* سعد بن سعيد بن قيس الأنصاري صدوق سيئ الحفظ (٢٢٣٧). * المتابعات: تابع سعداً: صفوان بن سليم، عند مسلم (١١٦٤) وغيره. وتابعه أيضا يحيى بن سعيد، عند الحميدي في مسنده (٣٨٢). وكلاهما من الثقات، فالحديث محفوظ وصحيح عن عمر بن ثابت عن أبي أيوب.	صححه مسلم (١١٦٤) وابن خزيمة (٣/ ٢٩٧) وابن حبان (٨/ ٣٩٦).
٧٦١	عن شعبة عن الأعمش عن يحيى بن سام عن موسى بن طلحة عن أبي ذر مرفوعاً: "يا أبا ذر إذا صمت من الشهر ثلاثة أيام ...".	* يحيى بن سام، قال أبو داود: بلغني أنه لا بأس به، وذكره ابن حبان في الثقات وروى عنه جمع - التهذيب (١/ ٢١٣). * ويشهد له: حديث أبي هريرة عند أحمد (٢/ ٣٣٦) وصححه ابن حبان (٨/ ٤١٠).	صححه ابن خزيمة ٢١٢٨) وابن حبان (٨/ ٤١٤) والألباني (١/ ٢٣١).

رقم الحديث	طرف السند والمتن	نقد الحديث ومتابعاته وشواهده	حكم العلماء على الحديث
٧٦٢	عن عاصم الأحول عن أبي عثمان النهدي عن أبي ذر مرفوعاً: "من صام من كل شهر ثلاثة أيام فذلك صيام الدهر" .	* السند قوي ، ولعل الترمذي حسنه بسبب الاختلاف على أبي عثمان في اسم الصحابي كما أشار إلى ذلك . * ويشهد له حديث أبي قتادة عند مسلم (١١٦٢) .	صححه الألباني (١/ ٢٣١) .
٧٦٧	عن غيلان بن جرير عن عبدالله بن معبد عن أبي قتادة قال: قيل يا رسول الله كيف بمن صام الدهر؟ قال : "لا صام ولا أفطر" .	* انظر الحديث المتقدم (٧٤٩) .	صححه مسلم (١١٦٢) وغيره .
٧٨٢	عن أبي الزناد عن الأعرج عن أبي هريرة مرفوعاً: "لا تصوم المرأة وزوجها شاهد يوماً من غير رمضان إلا بإذنه" .	* صحيح لتصحيح الشيخين له ، ولعل الترمذي حسنه لأنه روي عن أبي الزناد عن موسى بن أبي عثمان عن أبيه عن أبي هريرة به . وهذا لا يضر لأن الحديث محفوظ عن أبي هريرة من دون شك ، فقد رواه همام بن منبه عنه عند البخاري (٥١٩٢) ومسلم (١٠٢٦) .	صححه البخاري (٢١٩٥) .
٨٣٨	عن يزيد بن أبي زياد	* يزيد ضعيف (٧٧١٧) .	ضعفه ابن عبدالبر في

رقم الحديث	طرف السند والمتن	نقد الحديث ومتابعاته وشواهده	حكم العلماء على الحديث
	عن لبن أبي نُعم عن أبي سعيد مرفوعاً: "يقتل المحرم السبعَ العادي، والكلب العقور، والفأرة، والعقرب، والحِدأة، والغراب".	* يشهد له: ١. حديث عائشة عند البخاري (١٧٣٢) ومسلم (١١٩٨). ٢. حديث عبدالله بن عمر عند البخاري (٣١٣٧) ومسلم (١١٩٩). * تنبيه: لفظة "السبع العادي" لم ترد في حديثي عائشة وابن عمر رضي الله عنهم ولكنها من حيث المعنى صحيحة؛ لأن قتل السبُع العادي مشابه إن لم يكن أولى من قتل الكلب العقور، هذا من حيث المعنى، ومع ذلك فلا تصح نسبتها لرسول الله - ﷺ - لضعف يزيد، وهو مع ضعفه تغير حفظه لما كبر فصار يتلقن.	التمهيد (١٥/ ١٧٤) والألباني (صـ٩٩).
٨٤١	عن مطر الوراق عن ربيعة بن أبي عبدالرحمن عن سليمان	* مطر، صدوق كثير الخطأ (٦٦٩٩). وسليمان عن أبي رافع منقطع.	صححه ابن حبان (٩/ ٤٣٨) وقال الألباني: « ضعيف

رقم الحديث	طرف السند والمتن	نقد الحديث ومتابعاته وشواهده	حكم العلماء على الحديث
	ابن يسار عن أبي رافع قال: "تزوج رسول الله ﷺ ميمونة وهو حلال وبنى بها وهو حلال وكنت أنا الرسول فيما بينهما" .	* يشهد له حديث ميمونة عند مسلم في صحيحه (١٤١١) وابن حبان (٤٤٢٩) ولفظ ابن حبان مطابق لحديث أبي رافع .	لكن الشطر الأول منه صحيح » .
٨٥٤	عن العمري عن نافع عن ابن عمر "أن النبي ﷺ دخل مكة نهاراً" .	* عبدالله بن عمر بن حفص العمري المكبر ضعيف (٣٤٨٩) . * في الصحيح عند البخاري (١٤٩٩) ومسلم (١٢٥٩) عن عبيدالله العمري المصغر عن نافع عن ابن عمر: "حتى أصبح ثم دخل مكة وكان ابن عمر يفعله" .	صححه البخاري (١٤٩٩) ومسلم (١٢٥٩) عن نافع عن ابن عمر .
٨٧١	عن زيد بن أُثيع قال: سألت علياً: بأي شيء بعثت؟ . قال: "بأربع: لا يدخل الجنة إلا نفس مسلمة..." .	* صححه الترمذي نفسه في موضع آخر من جامعه .	صححه الترمذي في موضع آخر (٣٠٩٢) والحاكم (٤/ ١٧٨) وأحمد شاكر في المسند (٥٩٤) والألباني (١/ ٢٥٩) .
٨٨٣	عن عمرو بن دينار عن عمرو بن عبدالله بن	* عمرو بن عبدالله بن صفوان الجمحي من الأشراف القرشيين	في عدة نسخ صرح الترمذي بتصحيحه

حكم العلماء على الحديث	نقد الحديث ومتابعاته وشواهده	طرف السند والمتن	رقم الحديث
لهذا الحديث كشرح العراقي (١/ ق١٢٤/ أ) ومستخرج القوسي (٤/ ١٢١) . وصححه ابن خزيمة (٢٨١٨) والحاكم (١/ ٤٦٢) وضعفه ابن القطان في بيان الوهم (٥/ ٦٢-٦٣) بسبب جهالة عمرو .	المعروفين وروى عنه جمع ، ذكره ابن حبان في ثقاته وصحح له ابن خزيمة التهذيب ٨/ ٦٢-٦٣) وقال ابن حجر: « صدوق شريف »(٥٠٦٣) .	صفوان عن يزيد بن شيبان عن ابن مِرْبَع الأنصاري مرفوعاً: "كونوا على مشاعركم فإنكم على إرثٍ إبراهيم" .	
صححه الألباني (١/ ٢٦٧) .	* الحكم لم يسمع من مقسم إلا أحاديث معينة ليس هذا منها -جامع التحصيل (صـ١٦٧) . * ويشهد له: ١. حديث جابرعند مسلم (١٢٩٩) والترمذي (٨٩) وصححه. ٢. حديث ابن عباس موقوفاً وله حكم الرفع عند البخاري (١٦٥٩) .	عن الحكم عن مِقْسَم عن ابن عباس قال: "كان رسول الله ﷺ يرمي الجمار إذا زالت الشمس" .	٨٩٨

حكم العلماء على الحديث	نقد الحديث ومتابعاته وشواهده	طرف السند والمتن	رقم الحديث
صححه الألباني (١/ ٢٦٧) .	* السند كسابقه . * ويشهد له: ١. حديث جابر عند مسلم (١٢٩٧) وغيره . ٢. حديث قدامة بن عبدالله عند الترمذي (٩٠٣) وصححه .	عن الحكم عن مِقْسَم عن ابن عباس: "أن النبي ﷺ رمى الجمرة يوم النحر راكباً" .	٨٩٩
صححه مسلم (١٣٠٥) وابن خزيمة (٢٩٢٨) وغيرهما .	* سند صحيح لا غبار عليه .	عن هشام بن حسان عن لبن سيرين عن أنس بن مالك قال: "لما رمى النبي ﷺ الجمرة نحر نسكه ثم ناول الحالق شقه الأيمن . . ." .	٩١٢
صححه مسلم (١٢٤١) عن مجاهد به. والألباني (١/ ١٧٦) وقال أبو داود (١٧٩٠): « هذا منكر إنما هو قول ابن عباس » .	* يزيد بن أبي زياد ضعيف (٧٧١٧). * المتابعات والشواهد: ١. رواه الحكم عن مجاهد به ، عند مسلم (١٢٤١) . ٢. حديث جابر بن عبدالله عند مسلم (١٢١٨) وهو	عن يزيد بن أبي زياد عن مجاهد عن ابن عباس مرفوعاً: "دخلت العمرة في الحج إلى يوم القيامة" .	٩٣٢

حكم العلماء على الحديث	نقد الحديث ومتابعاته وشواهده	طرف السند والمتن	رقم الحديث
	حديث طويل.		
صححه الحاكم (١/ ٤٧٠ ، - ٤٨٣) والألباني (١/ ٢٧٨) وآخرون -تحفة الأحوذي (٤/ ١٠) وأما البيهقي فقال: « اختلف في إسناده ، والثابت عن ابن عباس خلافه وأنه لا حصر إلا حصر العدو » -معرفة السنن (٧/ ٤٩٥) ولكن ابن القيم رد عليه ونفى التعارض بين رأي ابن عباس وروايته - تهذيب أبي داود (٢/ ٣٧٠).	* أشار الترمذي إلى وجود خلاف على يحيى ابن أبي كثير فيه ، فقد رواه الصواف عنه كما سلف ورجح ابن المديني والترمذي روايته . ورواه معمر ومعاوية بن سلام عن عبدالله بن رافع عن الحجاج بن عمرو ، ورجح هذه الرواية البخاري -كما في شرح العراقي على الجامع (١/ ١٧٢/ ب) . وعبدالله بن رافع المخزومي ثقة (٣٣٠٥) فسواء كان في السند أو لم يكن فالسند قوي رجاله ثقات .	عن حجاج الصواف عن يحيى بن أبي كثير عن عكرمة عن الحجاج بن عمرو مرفوعاً: "من كُسِر أو عُرِج فقد حلَّ وعليه حجة أخرى". قال عكرمة: فذكرت ذلك لأبي هريرة وابن عباس فقالا: صدق .	٩٤٠
صححه مسلم (١٢١٥ ، ١٢٧٩) عن أبي الزبير به .	* الحجاج بن أرطاة ، صدوق كثير الخطأ والتدليس (١١١٩) . * المتابعات: تابع ابن جريج حجاجاً	عن الحجاج بن أرطاة عن أبي الزبير عن جابر: "أن رسول الله	٩٤٧

رقم الحديث	طرف السند والمتن	نقد الحديث ومتابعاته وشواهده	حكم العلماء على الحديث
	ﷺ قرن الحج والعمرة وطاف لهما طوافاً واحداً" .	عند مسلم (١٢١٥ ، ١٢٧٩) .	وصححه الألباني (١/ ٢٨٠) .
٩٥٩	عن جرير عن عطاء بن السائب عن ابن عبيد بن عُمير عن أبيه عن ابن عمر مرفوعاً: "إن مسحهما كفارة للخطايا" يعني الركنين .	* عطاء اختلط ، وجرير سمع منه بعد الاختلاط -التقييد والإيضاح (صـ٤٤٣) والترمذي يصحح رواية جرير عن عطاء في جامعه (٨٧٧ ، ٩٧٥ ، ١٨٠٥) * المتابعات: ١. روى ابن عيينة هذا الحديث عن عطاء عند أحمد (٢/ ٣) . ٢. ورواه أيضاً الثوري عند أحمد (٢/ ٨٩) . ٣. وحماد بن زيد عند النسائي (٥/ ٢٢١) ، وهؤلاء سمعوا من عطاء قبل الاختلاط كما في التقييد والإيضاح (صـ٤٤٣ ، ٤٤٤) . فالحديث محفوظ عن عطاء قبل الاختلاط وهو صدوق (٤٥٩٢) .	صححه ابن خزيمة (٢٧٥٣) وابن حبان (٩/ ١٠) والحاكم (١/ ٤٨٩) والألباني (١/ ٢٨٣) .
٩٦١	عن عبدالله بن عثمان ابن خُثيم عن	* ابن خثيم صدوق (٣٤٦٦) . فالسند قوي لذاته .	صححه ابن خزيمة (٢٧٣٥) وابن حبان

رقم الحديث	طرف السند والمتن	نقد الحديث ومتابعاته وشواهده	حكم العلماء على الحديث
	سعيد بن جبير عن ابن عباس مرفوعاً في الحجر الأسود: "والله ليبعثنه الله يوم القيامة له عينان يبصر بهما ...".	* المتابعات: رواه ابن جريج عن عطاء عن ابن عباس عند الطبراني في المعجم الكبير (١١/ ١٨٢) وقال الهيثمي في المجمع (٣/ ٢١٨): « رجالـه رجال الصحيح ».	(٩/ ٢٥) والحاكم (١/ ٤٥٧) والألباني (١/ ٢٨٤).
٩٦٦	عن أسامة بن زيد عن محمد بن عمرو بن عطاء عن عطاء بن يسار عن أبي سعيد مرفوعاً: "ما من شيء يصيب المؤمن ...".	* أسامة بن زيد صدوق يهم (٣١٧). * المتابعات: ١. تابع أسامة الوليدُ بن كثير عند مسلم (٢٥٧٣). ٢. ورواه البخاري (٥٦٤٢) عن محمد ابن عمرو بن طلحة عن عطاء به. فالحديث صحيح عن عطاء بن يسار عن أبي سعيد رضي الله عنه.	صححه البخاري (٥٦٤٢) ومسلم (٢٥٧٣) عن عطاء ابن يسار به.
٩٦٧	عن أبي قلابة عن أبي أسماء الرحبي عن ثوبان مرفوعاً: "إن المسلم إذا عاد أخاه المسلم لم يزل في خُرْفة	* زاد بعض الرواة بعد أبي أسماء أبا الأشعث كما أشار الترمذي. ولكن مسلماً أخرجه في صحيحه (٢٥٦٨) بدون ذكر أبي الأشعث، وعلى أية حال فأبو الأشعث شراحيل	صححه مسلم (٢٥٦٨) وابن حبان (٧/ ٢٢٣).

رقم الحديث	طرف السند والمتن	نقد الحديث ومتابعاته وشواهده	حكم العلماء على الحديث
	الجنة".	ابن آده ثقة (٢٧٦١). * ويشهد له حديث علي عند أحمد (١/ ٨١) وابن ماجه (١٤٤٢).	
٩٨٢	عن قتادة عن عبدالله بن بريدة عن أبيه مرفوعاً: "المؤمن يموت بَعَرقِ الجبين".	* قال الترمذي هنا: «قال بعض أهل الحديث: لا نعرف لقتادة سماعاً من عبدالله بن بريدة». * المتابعات والشواهد: ١- تابع كهمسٌ قتادة عند النسائي (٤/ ٦) وكهمس ثقة. ٢- ويشهد له حديث ابن مسعود في المعجم الأوسط (٢/ ٣٠٤) قال الهيثمي في المجمع (٢/ ٣٣٥): «رجاله ثقات رجال الصحيحين».	صححه ابن حبان (٧/ ٢٨١) والحاكم (١/ ٣٦١) والألباني (١/ ٢٨٩).
٩٨٦	عن حبيب بن سُليم العبسي عن بلال ابن يحيى العبسي عن حذيفة قال: "إذا مت فلا تؤذنوا بي إني أخاف أن يكون نعياً فإني سمعتُ رسول الله ﷺ	* حبيب روى عنه جمع من الحفاظ كابن المبارك وأبي نعيم ويحيى بن آدم وغيرهم. -التهذيب (٢/ ١٨٥) وبلال بن يحيى صدوق (٧٨٦) فرجال السند لا بأس بهم. * ويشهد له: ١. حديث ابن مسعود عند	حسن إسناده الحافظ ابن حجر في فتح الباري (٣/ ١٤٠) والشيخ الألباني في أحكام الجنائز (صـ٣١).

رقم الحديث	طرف السند والمتن	نقد الحديث ومتابعاته وشواهده	حكم العلماء على الحديث
	ينهى عن النعي" .	الترمذي (٩٨٤) . ٢. حديث عمران بن حصين عند الطبراني في الكبير (١٨/ ١٤٧) . وكلا الحديثين فيهما نظر ، لكن لا بأس بهما في الشواهد .	
٩٩٣	عن عبدالعزيز بن المختار عن سهيل بن أبي صالح عن أبيه عن أبي هريرة مرفوعاً: "من غسله الغسل ومن حمله الوضوء" يعني الميت .	* رُوي عن أبي هريرة موقوفاً فلهذا الاختلاف حسنه الترمذي فيما يبدو . * المتابعات: ١. رواه ابن جريج مصرحاً بالسماع عن سهيل به ، عند أحمد (٢/ ٢٧٢) . ٢. ورواه سفيان بن عيينة عن سهيل أيضاً عند أبي داود (٣١٦٢) . ٣. ورواه حماد بن سلمة أيضاً عند ابن حبان (٣/ ٤٣٥) . وقد روي هذا الحديث عن أبي هريرة من عدة طرق أخرى مرفوعاً انظر : السنن الكبرى للبيهقي (١/ ٣٠٠-٣٠٤) . وتهذيب سنن	صححه ابن حبان (٣/ ٣٥) ورجح ابن القيم أن الحديث محفوظ عن أبي هريرة مرفوعاً - تهذيب السنن (٤/ ٣٠٦) وأما البخاري وأبو حاتم وأحمد بن حنبل فرجحوا أن الحديث موقوف على أبي هريرة -التلخيص الحبير (١/ ١٣٦) وضعف الشافعي وابن المديني والذهلي جميع أحاديث الباب المرفوعة -مختصر أبي داود

رقم الحديث	طرف السند والمتن	نقد الحديث ومتابعاته وشواهده	حكم العلماء على الحديث
		أبي داود لابن القيم (٤/ ٣٠٦) .	للمنذري (٤/ ٣٠٧) .
١٠٠١	عن أبي الربيع عن أبي هريرة مرفوعاً: "أربع في أمتي من أمر الجاهلية . . ." .	* أبو الربيع ، ذكره ابن حبان في ثقاته ، وقال أبو حاتم: صالح الحديث - التهذيب (١٢/ ٩٤) . * هذا الحديث محفوظ عن أبي هريرة من عدة طرق عنه ، أخرج بعضها مسلم (٦٧) وابن حبان (٧/ ٤١١) . ويشهد له حديث أبي مالك الأشعري عند مسلم (٩٣٤) .	حسنه الألباني (١/ ٢٩٤) .
١٠٣٣	عن عبدالواحد بن حمزة عن عباد بن عبدالله بن الزبير عن عائشة قالت: "صلى رسول الله ﷺ على سهيل بن بيضاء في المسجد" .	* عبدالواحد لا بأس به (٤٢٣٩) . * المتابعات والشواهد: ١. روى أبو داود (٣١٨٩) هذا الحديث من طريقين عن عباد به . ٢. وأخرجه مسلم (٩٧٢) عن أبي سلمة عن عائشة ، فالحديث محفوظ عن عائشة رضي الله عنها .	صححه مسلم (٩٧٣).
١٠٣٤	عن همام عن أبي غالب قال: "صليت مع أنس ابن مالك على جنازة رجل فقام حيال رأسه	* أبو غالب الباهلي ثقة (٨٢٩٧) . * ويشهد له حديث سمرة عند البخاري (١٣٣٢) ومسلم (٩٦٤) والترمذي (١٠٣٥) وصححه ، في	صححه الألباني (١/ ٢٠٣) .

رقم الحديث	طرف السند والمتن	نقد الحديث ومتابعاته وشواهده	حكم العلماء على الحديث
	ثم جاءوا بجنازة امرأة من قريش .. فقام حيال وسط السرير . فقال له العلاء ابن زياد: هكذا رأيت النبي ﷺ قام على الجنازة ..".	الوقوف عند الصلاة على المرأة .	
١٠٤٩	عن حبيب بن أبي ثابت عن أبي وائل عن أبي الهياج الأسدي عن علي مرفوعاً:"لا تدع قبراً مُشرفاً إلا سويته ولا تمثالاً إلا طمسته".	* صححه مسلم . * هذا الحديث روي عن علي رضي الله عنه من عدة أوجه . أخرج بعضها أحمد (١/ ٨٩، ١٤٥، ١٣٨).	صححه مسلم (٩٦٩) والحاكم (١/ ٣٦٩) .
١٠٦٨	عن سماك عن جابر بن سمرة:"أن رجلاً قتل نفسه فلم يُصلِّ عليه النبي ﷺ ".	* صححه مسلم .	صححه مسلم (٩٧٨) وابن حبان (٧/ ٣٦١) والحاكم (١/ ٣٦٤) .
١٠٧٩	عن إبراهيم بن سعد عن أبيه عن عمر بن أبي سلمة عن أبيه عن	* عمر بن أبي سلمة صدوق يخطئ (٣٩١٠) . * المتابعات: تابع الزهري عمر فرواه	صححه ابن حبان (٧/ ٣٣١) والحاكم (٢/ ٣٦-٢٧)

رقم الحديث	طرف السند والمتن	نقد الحديث ومتابعاته وشواهده	حكم العلماء على الحديث
	أبي هريرة مرفوعاً: "نفسُ المؤمن معلقة بدينه حتى يُقضى عنه" .	عن أبي سلمة به عند ابن حبان (٧/ ٣٣١) .	والألباني (١/ ٣١٣) .
١٠٨٧	عن عاصم الأحول عن بكر بن عبدالله المُزني عن المغيرة بن شعبة مرفوعاً: "انظر إليها فإنه أحرى أن يؤدم بينكما" .	* رجاله ثقات واختلف في سماع بكر من المغيرة -التهذيب (١/ ٤٨٤) والتلخيص الحبير (٣/ ١٤٦) . * ويشهد له: ١. حديث أنس عن المغيرة صححه ابن حبان (٩/ ٣٥١) والحاكم (٢/ ١٦٥) . ٢. وحديث أبي هريرة عند مسلم (١٤٢٤) .	صححه البوصيري في مصباح الزجاجة (٢/ ١٠٠) والألباني (١/ ٣١٥)
١٠٨٨	عن أبي بَلْج عن محمد بن حاطب مرفوعاً: "فصل ما بين الحرام والحلال الدُّف والصوت" .	* أبو بَلْج ، وثقه جمع من الأئمة ورأى بعضهم أنه لا بأس به -التهذيب (١٢/ ٤٧) ، ولخص ابن حجر أقوالهم فقال: « صدوق ربما أخطأ » (٨٠٠٣) . * ورد في مسند أحمد (٤/ ٢٥٩) عن غندر عن شعبة عن أبي بلج قال: قلت لمحمد بن حاطب: إني قد	صححه الحاكم (٢/ ١٨٤) وحسنه الألباني (١/ ٣١٦) .

رقم الحديث	طرف السند والمتن	نقد الحديث ومتابعاته وشواهده	حكم العلماء على الحديث
		تزوجت امرأتين لم يضرب علي بدف قال: بئسما صنعت قال رسول الله . . . فهذه الرواية التي نقلها شعبة تدل على أن أبا بلج قد ضبط هذا الحديث؛ لأنه سيق في أمر يهمه ويخصه ووقع له .	
١١٠٢	عن سليمان بن موسى عن الزهري عن عروة عن عائشة مرفوعاً: "أيما امرأة نكحت بغير إذن وليها فنكاحها باطل . . ." .	* سليمان بن موسى ، صدوق في حديثه بعض اللين (٢٦١٦) . * المتابعات والشواهد: تابع سليمان بن موسى كل من: ١. جعفر بن ربيعة عند أبي داود (٢٠٨٤) وهو ثقة . ٢. وعبيد الله بن أبي جعفر عند الطحاوي في شرح الآثار (٣/ ٧) وهو ثقة أيضاً . ولكن الراوي عنهما ابن لهيعة وهو ضعيف . ٣. الحجاج بن أرطاة عند ابن ماجه (١٨٨٠) وهو ضعيف أيضاً ، وذكر الحافظ ابن حجر في التلخيص الحبير (٣/ ١٥٦) متابعات	صححه ابن حبان (٩/ ٣٨٤) والحاكم (٢/ ١٦٨) وقد صحح الإمام يحيى بن معين حديث سليمان ابن موسى كما في تاريخ الدوري (٣/ ٢٣٢) والكفاية للخطيب (ص٤٢١) . وصححه أيضاً ابن حزم في المحلى (٩/ ٤٦٥) . والبيهقي في السنن الكبرى (٧/ ١٠٧) . والألباني في إرواء

رقم الحديث	طرف السند والمتن	نقد الحديث ومتابعاته وشواهده	حكم العلماء على الحديث
		أخرى . * ويشهد له من حيث العموم: ١. حديث أبي موسى عند الترمذي (١١٠١) وابن حبان (٩/ ٣٨٨) بلفظ "لا نكاح إلا بولي" . وهو صحيح صححه جمع من الأئمة . انظر السنن الكبرى للبيهقي (٧/ ١٠٨) . ٢. حديث ابن عباس عند الطبراني في المعجم الكبير (١٢/ ٦٤) والبيهقي في السنن الكبرى (٧/ ١٢٤) تفرد عبيد الله بن عمر القواريري برفعه وهو ثقة حافظ ولفظه: "لا نكاح إلا بإذن ولي مرشد أو سلطان" .	الغليل (٦، ٢٤٣) .
١١٠٥	عن الأعمش عن أبي إسحاق عن أبي الأحوص عن ابن مسعود قال:"علمنا رسول الله ﷺ التشهد في الصلاة ، والتشهد	* رواه شعبة عن أبي إسحاق عن أبي عبيدة وأبي الأحوص عن ابن مسعود أخرجه أحمد (١/ ٣٩٣) . وشعبة لا يحمل عن أبي إسحاق السبيعي إلا صحيح حديثه . * ولمزيد من الاطلاع انظر : رسالة	صححه الألباني (١/ ٣٢١) .

رقم الحديث	طرف السند والمتن	نقد الحديث ومتابعاته وشواهده	حكم العلماء على الحديث
	في الحاجة . . . " .	"خُطبة الحاجة" لشيخنا العلامة محمد ناصر الدين الألباني حفظه الله .	
١١٠٩	عن محمد بن عمرو عن أبي سلمة عن أبي هريرة مرفوعاً: "اليتيمة تستأمر في نفسها فإن صمتت فهو إذنها ...".	* محمد بن عمرو بن علقمة ، صدوق له أوهام (٦١٨٨) . * المتابعات والشواهد: ١. رواه يحيى بن أبي كثير عن أبي سلمة عن أبي هريرة بنحوه ، عند البخاري (٥١٣٦) ومسلم (١٤١٩). ٢. ويشهد له حديث أبي موسى عند أحمد (٤/ ٣٩٤ ، ٤٠٨) وصححه لبن حبان (٩/ ٣٩٧) والحاكم (/ ١٦٦) .	صححه ابن حبان (٩/ ٣٩٢) والألباني (١/ ٣٢٢) .
١١١٠	عن الحسن عن سمرة مرفوعاً:"أيما امرأة زوجها وليان فهي للأول منهما . . . " .	* رواية الحسن عن سمرة مختلف في اتصالها والترمذي ومن قبله كابن المديني والبخاري رحمهم الله يرون أنها متصلة . انظر في هذه القائمة حديث رقم (١٨٢) و(٢٥١) . فليس الاختلاف في اتصاله مانعاً من تصحيح هذا السند عند الترمذي ، وقد صححه في مواضع أخرى كما	صححه أبو زرعة الرازي وأبو حاتم الرازي كما في التلخيص الحبير (٣/ ١٦٥) وصححه الحاكم (٢/ ١٧٥) وضعفه الألباني (صـ١٢٨) لأنه يراه

رقم الحديث	طرف السند والمتن	نقد الحديث ومتابعاته وشواهده	حكم العلماء على الحديث
		سبق .	منقطعاً .
١١١١	عن زهير بن محمد عن عبدالله بن محمد بن عقيل عن جابر مرفوعاً: "أيما عبد تزوج بغير إذن سيده فهو عاهر" .	* زهير بن محمد الخراساني ، رواية أهل الشام عنه غير مستقيمة فضعف بسببها (٢٠٤٩) والراوي عنه هنا الوليد بن مسلم وهو شامي ، ثم إن عبدالله بن محمد بن عقيل صدوق في حديثه لين (٣٥٩٢) . وقد صحح الترمذي هذا الحديث من رواية ابن جريج عن ابن عقيل . مما يعني أن متن الحديث صحيح عنده وليس حسناً لغيره .	صححه الترمذي (١١١٢) عن عبدالله ابن محمد بن عقيل به . والحاكم (٢/ ١٩٤) وحسنه الألباني (١/ ٣٢٣) .
١١٣١	عن ربيعة بن سُليم عن بُسر بن عبيدالله عن رويفع بن ثابت مرفوعاً: "من كان يؤمن بالله واليوم الآخر فلا يسقِ ماءه ولد غيره" .	* ربيعة بن سُليم ، روى عنه جمع وذكره ابن حبان في ثقاته -تهذيب الكمال (٩/ ١١٢) . * ذكر في السند هنا بُسر بن عبيد الله والصواب حنش الصنعاني هكذا عند ابن حبان (١١/ ١٨٦) وأبي داود (٢١٥٨) وأحمد (٤/ ١٠٨) والبيهقي (٩/ ٦٢) وغيرهم كثير . * المتابعات والشواهد: * تابع ربيعة: الحارثُ بن يزيد	صححه ابن حبان (١١/ ١٨٦) وحسنه الألباني (١/ ٣٣٠) .

رقم الحديث	طرف السند والمتن	نقد الحديث ومتابعاته وشواهده	حكم العلماء على الحديث
		الحضرمي وهو ثقة ثبت (١٠٥٧) ولكن الراوي عنه ابن لهيعة كما عند أحمد (٤/ ١٠٨، ١٠٩) والطبراني في المعجم الكبير (٥/ ٢٧). * ويشهد له حديث أبي سعيد عند أبي داود (٢١٥٧) حسنه ابن حجر في التلخيص (١/ ١٧٢) وصححه الألباني في الإرواء (١/ ٢٠٠)	
١١٣٢	عن أبي الخليل عن أبي سعيد الخدري قال:"أصبنا سبايا يوم أوطاس . . .".	* صححه مسلم بذكر واسطة بين أبي الخليل وأبي سعيد هو أبو علقمة الهاشمي، ورواه بدون واسطة أيضا.	صححه مسلم (١٤٥٦).
١١٦٤	عن مُسلم بن سلّام عن علي بن طلق مرفوعاً:"إذا فسا أحدكم فليتوضأ، ولا تأتوا النساء في أعجازهن فإن الله لا يستحي من الحق".	* مسلم بن سلام، روى عنه عيسى بن حطان فقط، انظر تهذيب الكمال (٢٧/ ٥٢٠) والتهذيب (١٠/ ١٣٢). * الشواهد: ١. يشهد للجزء الأول منه حديث أبي هريرة مرفوعاً "لا وضوء إلا من صوت أو ريح" عند الترمذي (٧٤) وابن خزيمة (٢٧).	صححه ابن حبان (٩/ ٥١٤) وضعفه الألباني (صـ١٣٦).

حكم العلماء على الحديث	نقد الحديث ومتابعاته وشواهده	طرف السند والمتن	رقم الحديث
	٢. وأما الجزء الثاني منه فله عدة شواهد يطول الكلام عليها انظرها في التلخيص الحبير (٣/ ١٨٠-١٨١) .		
صححه ابن حبان (٩/ ٤٩٠) والحاكم (٢/ ٢٠٠) والألباني (١/ ٣٤٩) .	* فيه رجل مبهم ، ذكر الترمذي أنه يروى من وجه آخر عن أيوب عن أبي قلابة عن أبي أسماء عن ثوبان . وهذا هو الصحيح أنه أبو أسماء الرحبي هكذا رواه حماد بن زيد عن أيوب السختياني عند أبي داود (٢٢٢٦) وأحمد (٥/ ٢٨٣) ورواه كذلك وهيب عن أيوب عند ابن حبان (٩/ ٤٩٠) والبيهقي في السنن الكبرى (٧/ ٣١٦) وأبو أسماء ثقة (٥١٠٩) . فالسند صحيح .	عن أيوب عن أبي قلابة عمن حدثه عن ثوبان مرفوعاً: "أيما امرأة سألت زوجها طلاقاً من غير بأس فحرام عليها رائحة الجنة" .	١١٨٧
صححه ابن حبان (١١/ ٣٥٨-٣٦٠) ولبن حزم في المحلى (٨/ ٥١٩) والألباني (٢/ ٩) .	* رجاله ثقات . * المتابعات والشواهد: لهذا الحديث عدة طرق عن حكيم لبن حزام تنظر في: سنن النسائي (٧/ ٢٨٦) والمعجم الكبير للطبراني (٣/ ١٩٤، ١٩٧، ٢٠٤، ٢٠٦)	عن أيوب عن يوسف ابن ماهَكَ عن حكيم ابن حزام قال:"نهاني رسول الله ﷺ أن أبيع ما ليس عندي" .	١٢٣٣

رقم الحديث	طرف السند والمتن	نقد الحديث ومتابعاته وشواهده	حكم العلماء على الحديث
		والسنن الكبرى للبيهقي (٥/ ٣١٢-٣١٣) ويشهد له: ١. حديث ابن عمر عند البخاري (٢١٢٤ ، ٢١٣٦) ومسلم (١٥٢٦/ ١٥٢٧) . ٢. حديث زيد بن ثابت عند أحمد (٥/ ١٩١) وصححه ابن حبان (١١/ ٣٦٠) والحاكم (٢/ ٤٠) . ٣. حديث عبدالله بن عمرو عند أحمد (٢/ ١٧٤ ، ٢٠٥) وصححه الترمذي (١٢٣٤) .	
١٢٣٨	عن الحجاج عن أبي الزبير عن جابر مرفوعاً: "الحيوان اثنان بواحد ، لا يصلح نسيئاً" .	* الحجاج بن أرطاة ، صدوق كثير الخطأ والتدليس (١١١٩) . * يشهد له: ١. حديث ابن عباس عند ابن حبان (١١/ ٤٠١) . ٢. حديث سمرة بن جندب عند الترمذي (١٢٣٧) وصححه .	صححه الألباني (٢/ ١٠) .

رقم الحديث	طرف السند والمتن	نقد الحديث ومتابعاته وشواهده	حكم العلماء على الحديث
		٣. حديث ابن عمر عند الطحاوي في شرح الآثار (٤/ ٦٠) . وللمزيد انظر : الجوهر النقي لابن التركماني (٥/ ٢٨٩) .	
١٢٤٧	عن محمد بن عجلان عن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده مرفوعاً: "البيعان بالخيار ما لم يتفرقا إلا أن تكون صفقة خيار ، ولا يحل له أن يفارق صاحبه خشية أن يستقيله" .	* محمد بن عجلان صدوق (٦١٣٦) ورواية عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده العمل على تحسينها لدى المتأخرين . فالسند حسن لذاته . * ويشهد للجزء الأول منه حديث ابن عمر عند البخاري (٢١٠٧) ومسلم (١٥٣١) .	حسنه الألباني (٢/ ١٥) .
١٢٥٩	حماد بن سلمة عن أيوب عن عكرمة عن ابن عباس مرفوعاً: "إذا أصاب المكاتَب حداً أو ميراثاً وَرِث بحساب ما عتق منه" .	* اختلف على عكرمة في رفعه أو وقفه ورجاله ثقات ، وظاهر صنيع الترمذي أنه يرجح الرفع . * وقد رواه يحيى بن أبي كثير عن عكرمة عن ابن عباس مرفوعاً عند أبي داود (٤٥٨١) والنسائي (٨/ ٤٥) .	صححه الحاكم (٢/ ٢١٨) وابن التركماني (١٠/ ٣٢٦) والألباني (٢/ ١٨) وتوقف البيهقي فيه في سننه الكبرى (١٠/ ٣٢٦) .
١٢٦٣	عن مجالد عن أبي	* مجالد بن سعيد ليس بالقوي (٦٤٧٨) .	صححه الألباني (٢/ ١٩)

رقم الحديث	طرف السند والمتن	نقد الحديث ومتابعاته وشواهده	حكم العلماء على الحديث
	الودَّاك عن أبي سعيد قال: "كان عندنا خمر ليتيم فلما نزلت المائدة سألت رسول الله ﷺ عنه وقلت: إنه ليتيم فقال: "اهريقوه" .	* يشهد له حديث أنس عند أحمد (٣/ ١١٩) وأبي داود (٣٦٧٥) بسند صحيح على شرط مسلم فقد أخرج مثله في صحيحه (١٩٨٣) .	
١٢٦٥	عن إسماعيل بن عياش عن شرحبيل بن مسلم الخولاني عن أبي أمامة مرفوعاً: "العارية مؤداة والزعيم غارم والدين مقضي" .	* رواية إسماعيل عن أهل بلده قوية وهذا السند منها . وشرحبيل صدوق فيه لين (٢٧٧١) كما قال ابن حجر . وقد وثقه ابن خير وابن حنبل والعجلي وابن حبان ، وضعفه ابن معين فقط - التهذيب (٤/ ٣٢٥) . * المتابعات والشواهد: تابع إسماعيل: حاتم بن حريث عند النسائي في السنن الكبرى (٣/ ٤١١) . والطبراني في المعجم الكبير (٨/ ١٦٩) وصححه ابن حبان (١١/ ٤٩١) وهناك متابعات أخرى عند الطبراني في الكبير (٨/ ١٦٢ ، ١٧٤ ، ١٧٥) ويشهد له حديث	صححه الألباني (٢/ ٢٠) .

رقم الحديث	طرف السند والمتن	نقد الحديث ومتابعاته وشواهده	حكم العلماء على الحديث
		رجل من الصحابة عند أحمد (٥/ ٢٩٣) بسند جيد إن شاء الله .	
١٢٦٦	عن الحسن عن سمرة مرفوعاً: "على اليد ما أخذت حتى تؤدي" .	* تقدم أن الترمذي يصحح حديث الحسن عن سمرة . انظر الحديث رقم (١١١٠) في هذه القائمة .	صححه الحاكم (٢/ ٤٧) وحسنه ابن طاهر -نصب الراية (٤/ ١٦٧) وضعفه الألباني (ص١٤٩) .
١٢٧٧	عن مالك عن الزهري عن ابنُ محيِّصة عن أبيه في أُجرة الحجام مرفوعاً: "اعلفه ناضحك وأطعمه رقيقك" .	* سنده صحيح . وقد روي من وجه آخر لا بأس به عن محيصة عند البخاري في التاريخ الكبير (٨/ ٥٣-٥٤) .	صححه ابن حبان (١١/ ٥٥٧) والألباني (٢/ ٢٣) .
١٢٨٥	عن مخلد بن خفاف عن عروة عن عائشة:"أن رسول الله ﷺ قضى أن الخراج بالضمان" .	* مخلد ، قال أبو حاتم: لم يرو عنه إلا ابن أبي ذئب ، وذكره ابن حبان في ثقاته ، وقال البخاري: فيه نظر - التهذيب (١٠/ ٧٤-٧٥) . * المتابعات: رواه هشام بن عروة عن أبيه به ، وقد رواه عنه: ١. عمر بن علي المقدمي ،	صححه الترمذي (١٢٨٦) من حديث هشام بن عروة عن أبيه ، وصححه كذلك ابن حبان (١١/ ٢٩٩) والحاكم (٢/ ١٤-١٥) وابن القطان كما في التلخيص الحبير

رقم الحديث	طرف السند والمتن	نقد الحديث ومتابعاته وشواهده	حكم العلماء على الحديث
		عند الترمذي (١٢٨٦) وصححه - وهذا التصحيح ثابت في المطبوع ونسخة الكروخي وتحفة الأحوذي ، ونقله المنذري في مختصر أبي داود (٥/ ١٦١) ، ونقل الترمذي في الجامع عن البخاري أن المقدمي لم يدلس هذا الحديث . ٢. مسلم بن خالد الزنجي صدوق كثير الأوهام (٦٦٢٥) أخرجه أبو داود (٣٥١٠) وصححه ابن حبان (١١/ ٢٩٨) والحاكم (٢/ ١٥) . ٣. خالد بن مهران أبو الهيثم الكوفي البلخي ، أخرجه الخطيب في تاريخ بغداد (٨/ ٢٩٧-٢٩٨) وذكر أن ابن مهران هذا وثقه ابن معين ، وذكر أنه كان عسراً في الحديث وأنه سمع هشام ابن عروة وكان عنده حديث الخراج بالضمان - ولكن ابن عدي يرى أن ابن مهران مجهول ، ويقول الخليلي: « كان مرجئاً	(٣/ ٢٢) . وحسنه الألباني (٢/ ٢٥) وقال البخاري: « هذا حديث منكر » كما في العلل الكبير (ص١٩١) . وممن ضعف الحديث أيضاً أبو حاتم الرازي - الجرح (٨/ ٣٤٧) والعقيلي - الضعفاء (٤/ ٢٣٠) وابن حزم في المحلى (٩/ ٨١) . والبخاري يرى أن الحديث من كل طرقه لا يصح كما يظهر من كلامه في التاريخ الكبير (١/ ٢٤٣) والعلل الكبير (ص١٩١-١٩٢) .

رقم الحديث	طرف السند والمتن	نقد الحديث ومتابعاته وشواهده	حكم العلماء على الحديث
		وضعفه جداً » - لسان الميزان (٢/ ٣٨٧) .	
١٢٨٩	عن ابن عجلان عن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده أن رسول الله سئل عن الثمر المعلق فقال:"من أصاب منه من ذي حاجة غير متخذٍ خُبنةً فلا شيء عليه" .	* محمد بن عجلان صدوق (٦١٣٦) فهذا السند حسن لذاته .	صححه الحاكم (٤/ ٣٨١) وحسنه الألباني (٢/ ٢٦) .
١٣٣٦	عن عمرو بن أبي سلمة عن أبيه عن أبي هريرة قال:"لعن رسول الله ﷺ الراشي والمرتشي في الحكم" .	* عمرو صدوق يخطئ (٤٩١٠) . * يشهد له حديث عبدالله بن عمرو عند الترمذي (١٣٣٧) وصححه ، وابن حبان (١١/ ٤٦٨) والحاكم (٤/ ١٠٢-١٠٣) .	صححه ابن حبان (١١/ ٤٦٧) والحاكم (٤/ ١٠٣) والألباني (٢/ ٣٦) .
١٣٥١	عن داود بن أبي هند عن أبي الزبير عن جابر مرفوعاً:"العُمْرى جائزةٌ لأهلها ، والرُقْبَى جائزة	* قال الترمذي: « وقد روى بعضهم عن أبي الزبير بهذا الإسناد عن جابر موقوفاً ولم يرفعه » . * يشهد لحديث أبي الزبير هذا: * حديث عطاء عن جابر عند أبي داود (٣٥٥٦) .	صححه الألباني (٢/ ٤٠) .

رقم الحديث	طرف السند والمتن	نقد الحديث ومتابعاته وشواهده	حكم العلماء على الحديث
	لأهلها" .	* حديث ابن عباس عند النسائي (٦/ ٢٦٩-٢٧٠) . ويشهد للجزء الأول منه: ١. حديث جابر عند البخاري (٢٦٢٥) ومسلم (١٦٢٥). ٢. حديث أبي هريرة عند البخاري (٢٦٢٦) ومسلم (١٦٢٦) . العُمْرى-كحبلى- وكذلك الرُقبى معناهما واحد كما جاء عن ابن عباس في النسائي (٦/ ٢٧٠) بإسناد صحيح وهو رأي البخاري كما بين الحافظ ابن حجر في الفتح (٥/ ٢٨٢ ، ٢٨٤) .	
١٣٥٨	عن عمارة بن عُمير عن عمته عن عائشة مرفوعاً:"إن أطيب ما أكلتم من كسبكم وإن أولادكم من كسبكم".	* عمة عُمارة لم أجد لها ترجمة في التقريب أو التهذيب أو تهذيب الكمال ولكن قال ابن القطان: « لا تعرف » بيان الوهم (٤/ ٥٤٦) * الشواهد: هذا الحديث محفوظ عن عائشة رضي الله عنها من وجه آخر قوي	صححه ابن حبان (١٠/ ٧٢) والحاكم (٢/ ٤٣) . والألباني (٢/ ٤٣) .

رقم الحديث	طرف السند والمتن	نقد الحديث ومتابعاته وشواهده	حكم العلماء على الحديث
		عند أحمد (٦/ ٤٢) وصححه ابن حبان (١٠/ ٧٤) . ويشهد له أيضاً حديث عبدالله بن عمرو عند ابن ماجه (٢٢٩٢) والطحاوي في معاني الآثار (٤/ ١٥٨) والبيهقي في الكبرى (٧/ ٤٨٠) بسند حسن .	
١٣٦٣	عن الزهري عن عروة عن عبدالله بن الزبير حدثه: "أن رجلاً من الأنصار خاصم الزبير عند رسول الله في شِراج الحَرَّة التي يسقون بها النخل . . ."	* صححه الشيخان .	صححه البخاري (٢٣٥٩) ومسلم (٢٣٥٧) .
١٣٦٨	حديث عبدالله بن عبدالرحمن الطائفي عن عمرو بن الشريد عن أبيه مرفوعاً: "جار الدار أحق بالدار" .	* الطائفي صدوق يخطيء ويهم (٣٤٣٨) . * ولكن المحفوظ عن عمرو بن الشريد أنه روى الحديث عن أبي رافع رضي الله عنه كما هو عند البخاري (٢٢٥٨ ، ١٩٧٧) وأبي داود (٣٥١٦) والنسائي (٧/ ٣٢٠) .	صححه البخاري (٢٢٥٨) ولكن عن عمرو بن الشريد عن أبي رافع ، وكذلك ابن حبان (١١/ ٥٨٣) .

رقم الحديث	طرف السند والمتن	نقد الحديث ومتابعاته وشواهده	حكم العلماء على الحديث
		* ويشهد له حديث سمرة عند الترمذي (١٣٦٨) وصححه .	
١٣٩٠	عن حسين المعلم عن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده مرفوعاً: "في المواضِحِ خمسٌ خمسٌ" .	* سنده حسن .	قال الألباني: حسن صحيح (٢/ ٥٥) .
١٤١٣	عن أسامة بن زيد عن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده مرفوعاً:"دية عقل الكافر نصفُ دية عقل المؤمن" .	* أسامة بن زيد الليثي صدوق يهم (٣١٧) . ولكنه توبع عليه فالسند حسن كسابقه . * المتابعات: ١. محمد بن إسحاق عند ابن الجارود (١٠٥٢) . ٢. سليمان بن موسى عند النسائي (٨/ ٤٥) . ٣. عبدالرحمن بن الحارث عند الدارقطني في سننه (٣/ ١٧١) .	صححه ابن خزيمة (٢٢٨٠) .
١٤١٧	عن بهز بن حكيم عن أبيه عن جده أن النبي ﷺ حبس رجلاً في تهمة ثم خلى عنه .	* صحح الترمذي رواية بهز عن أبيه عن جده في حديث واحد في جامعه (٢٩١٢) . وهذا السند استقر عمل المتأخرين	صححه علي بن المديني وأحمد بن حنبل - زاد المعاد (٥/ ٥٠) والحاكم

رقم الحديث	طرف السند والمتن	نقد الحديث ومتابعاته وشواهده	حكم العلماء على الحديث
		على تحسينه .	(٤/ ١٠٢) وحسنه الألباني (٢/ ٦٢) .
١٤١٩	عن إبراهيم بن محمد ابن طلحة عن عبدالله ابن عمرو مرفوعاً: "من قتل دون ماله فهو شهيد" .	* صححه الترمذي (١٤٢٠) .	صححه البخاري (٢٤٨٠) ومسلم (١٤١) ولكن من وجوه أخرى عن نفس الصاحبي . وصححه كذلك الترمذي (١٤٣٠) .
١٤٢٧	عن سماك بن حرب عن سعيد بن جبير عن ابن عباس أن النبي ﷺ قال لماعز بن مالك: "أحق ما بلغني عنك؟" . . .	* قال الترمذي: « روى شعبة هذا الحديث عن سماك بن حرب عن سعيد بن جبير مرسلاً ولم يذكر فيه ابن عباس » .	صححه مسلم (١٩٣) وأصل الحديث مشهور مستفيض في الصحيحين وكتب السنة الأخرى .
١٤٢٨	عن محمود بن عمرو عن أبي سلمة عن أبي هريرة في قصة ماعز لما رُجم ففرَّ فقال رسول الله ﷺ: "هلَّا تركتموه" .	* سنده حسن لحال محمد بن عمرو ابن علقمة فإنه صدوق له أوهام (٦١٨٨) وجرى عمل المتأخرين على تحسين حديثه عن أبي سلمة عن أبي هريرة . ويشهد له حديث نُعيم بن هزَّال عند	صححه ابن حبان (١٠/ ٢٨٧) .

رقم الحديث	طرف السند والمتن	نقد الحديث ومتابعاته وشواهده	حكم العلماء على الحديث
		أبي داود (٤٤١٩) قال ابن حجر: « إسناده حسن » – التلخيص (٥٨/٤).	
١٤٤٢	عن زيد العمي عن أبي الصديق الناجي عن أبي سعيد الخدري: "أن رسول الله ﷺ ضرب الحد بِنَعْلَيْن أربعينَ".	* زيد العمي ضعيف (٢١٣١). * الشواهد: ١. يشهد له حديث أنس عند البخاري ومسلم (٦٧٧٣) (١٧٠٦) والترمذي (١٤٤٣) وصححه. ٢. وحديث علي عند مسلم (١٧٠٧). والترمذي أورد الحديث في باب "ما جاء في حد السكران" وحديث أنس وعلي يغنيا عنه، والمحفوظ أن الصحابة على عهد رسول الله كانوا يجلدون شارب الخمر بالجريد والنعال، ففي قول زيد العمي: "بنعلين". نظر، وإن كان لا يخالف غيره إذ ثبت أنهم يضربون بالنعال.	ضعفه الألباني (صـ١٦٤).
١٤٦٤	عن الحجاج بن أرطاة عن الوليد بن مالك	* الحجاج صدوق كثير الأوهام والتدليس (١١١٩).	صححه البخاري (٥٤٧٨) ومسلم

رقم الحديث	طرف السند والمتن	نقد الحديث ومتابعاته وشواهده	حكم العلماء على الحديث
	عن أبي إدريس الخولاني عن أبي ثعلبة مرفوعاً: "إذا أرسلت كلبك وذكرتَ اسم الله عليه فأمسك عليك فكُل . . ." .	ولكنه لم ينفرد بهذا الحديث . * المتابعات والشواهد: لهذا الحديث طريق صحيح عن أبي إدريس به عند البخاري ومسلم والترمذي وغيرهم .	(١٩٣٠) والترمذي (١٧٩٧) من وجوه أخرى عن الصحابي نفسه .
١٤٧٦	عن مجالد عن أبي الوداك عن أبي سعيد مرفوعاً: "ذكاة الجنين ذكاة أمه" .	* مجالد ليس بالقوي (٦٤٧٨) وأبو الوداك صدوق يهم (٨٩٤) . * المتابعات والشواهد: ١. تابع يونسُ بن أبي إسحاق مجالداً على رواية الحديث ، أخرجه أحمد (٣/ ٣٩) وابن حبان (١٣/ ٢٠٦) ويونس صدوق يهم قليلاً . ٢. وتابع عطية العوفي أبا الودّاك عند أحمد (٣/ ٤٥) . ويشهد له حديث جابر عند أبي داود (٢٨٢٨) والحاكم (٤/ ١١٤) وصححه . ولمزيد من الشواهد انظر : التلخيص الحبير (٤/ ١٥٦-١٥٧) .	صححه ابن حبان (١٣/ ٢٠٦) وابن دقيق العيد - كما في التلخيص الحبير (٤/ ١٥٦) من رواية يونس ، وصححه أيضاً الألباني في الإرواء (٨/ ١٧٢) .

رقم الحديث	طرف السند والمتن	نقد الحديث ومتابعاته وشواهده	حكم العلماء على الحديث
١٤٧٩	عن محمد بن عمرو عن أبي سلمة عن أبي هريرة:"أن رسول الله ﷺ حَرَّم كل ذي ناب من السباع" .	* سند ، حسن كما تقدم ، صححه الترمذي (١٧٩٥) والمتن صحيح محفوظ عن أبي هريرة .	صححه مسلم (١٩٣٣) من وجه آخر عن الصحابي نفسه .والترمذي (١٧٩٥) بنفس السند.
١٤٨٩	عن إسماعيل بن مسلم عن الحسن عن عبدالله ابن المغفل مرفوعاً:"لولا أن الكلاب أمة من الأمم لأمرتُ بقتلها . . ." .	* إسماعيل بن مسلم ضعيف (٤٨٤) . * المتابعات والشواهد: توبع إسماعيل على أوله عند الترمذي (١٤٨٦) وصححه ويشهد له: ١. حديث ابن مغفل أيضاً من وجه آخر عند مسلم (٢٨٠) و(١٥٧٣) . ٢. وحديث أبي هريرة عند البخاري (٢٣٢٢) ومسلم (١٥٧٥) والترمذي (١٤٩٠) وصححه .	صححه الألباني (٨٦/٢) .
١٥٢٣	عن عمرو بن مسلم عن ابن المسيب عن أم سلمة مرفوعاً:"من رأى هلال ذي الحجة	* عمرو بن مسلم صدوق (٥١١٤) . * المتابعات: تابع عبدالرحمن بن حميد عَمراً عند	صححه مسلم (١٩٧٧) .

رقم الحديث	طرف السند والمتن	نقد الحديث ومتابعاته وشواهده	حكم العلماء على الحديث
	وأراد أن يضحي فلا يأخذن من شعره ولا من أظافره" .	مسلم (١٩٧٧) وابن ماجه (٣١٤٩) .	
١٥٣١	عن أيوب عن نافع عن ابن عمر مرفوعاً: "من حلف على يمين فقال: إن شاء الله فقد استثنى فلا حنث عليه" .	* رجاله ثقات ولكن ذكر الترمذي أنه اختلف في رفعه ووقفه ، وانفرد أيوب بالرفع . * المتابعات والشواهد: * توبع أيوب بما رواه عمرو بن الحارث عن كثير بن فرقد عن نافع عن ابن عمر مرفوعاً عند النسائي (٧/ ٢٥) والحاكم (٤/ ٣٠٣) والسند قوي . * ويشهد له حديث أبي هريرة عند البخاري (٦٧٢٠) ومسلم (١٦٥٤) .	صححه ابن حبان (١٠/ ١٨٢ ، ١٨٣) والحاكم (٤/ ٣٠٣) والألباني (٢/ ٩٧) .
١٥٣٥	عن أبي خالد الأحمر عن الحسن بن عبيد الله عن سعد بن عبيدة عن ابن عمر مرفوعاً: "من حلف بغير الله فقد كفر أو أشرك" .	* أبو خالد الأحمر ، صدوق يخطئ (٢٥٤٧) . وذكر البيهقي في السنن الكبرى (١٠/ ٢٩) أن سعداً لم يسمع هذا الحديث من ابن عمر ، ولكن يرد ذلك ما ورد في المسند (٢/ ٥٨ ، ٦٠) من أنه سمعه . * المتابعات:	صححه ابن حبان (١٠/ ٩٩) والحاكم (٤/ ٢٩٧) والألباني في الإرواء (٨/ ١٨٩) .

رقم الحديث	طرف السند والمتن	نقد الحديث ومتابعاته وشواهده	حكم العلماء على الحديث
		١. تابع عبدالله بن إدريس أبا خالد عند أبي داود (٣٢٥١) فصح بذلك السند . ٢. وللحديث عدة طرق عن سعد بن عبيدة به أخرجها أحمد (١/ ٤٧) (٢/ ٣٤) .	
١٥٤٨	عن أبي البَختري أن جيشاً من جيوش المسلمين كان أميرهم سلمان الفارسي حاصروا قصراً من قصور فارس . . ." الحديث في الدعوة قبل القتال إلى الإسلام أو الجزية أو القتال .	* نقل الترمذي عن البخاري أن أبا البختري لم يدرك سلمان . فالسند منقطع . * يشهد لمعناه حديث بُريدة والنعمان ابن مُقرّن عند مسلم (١٧٣١) . أخرجه الترمذي في باب "ما جاء في الدعوة قبل القتال" .	ضعفه الألباني (صـ١٨٢) .
١٥٨٦	عن الحجاج بن أرطاة عن عمرو بن دينار عن بَجَالة بن عَبْدَة . جاءنا كتاب عمر . . إن عبدالرحمن بن عوف أخبرني أن رسول الله	* الحجاج صدوق كثير الأوهام والتدليس(١١١٩) * المتابعات: تابع سفيان بن عيينة حجاجاً عند البخاري والترمذي وصححاه .	صححه البخاري (٣١٥٧) والترمذي (١٥٨٧) عن سفيان ابن عيينة به .

حكم العلماء على الحديث	نقد الحديث ومتابعاته وشواهده	طرف السند والمتن	رقم الحديث
		ﷺ أخذ الجزية من مجوس هجر".	
صححه البخاري (٢٤٦١) ومسلم (١٧٢٧) عن الليث بن سعد عن يزيد به.	* ابن لهيعة ضعيف عند جمهور أهل النقد، ورواية العبادلة عنه أعدل من غيرها -التهذيب (٥/ ٣٧٤-٣٧٩). * المتابعات: ذكر الترمذي أن الليث بن سعد تابع ابن لهيعة على روايته. ورواية الليث عند البخاري ومسلم بمعناه.	عن ابن لهيعة عن يزيد ابن أبي حبيب عن أبي الخير عن عقبة بن عامر مرفوعاً: "إن أبوا إلا أن تأخذوا كرهاً فخذوا".	١٥٨٩
صححه ابن حبان (١٠/ ٥٠٤) والدارقطني في الإلزامات (صـ٩٧) وقال: «كلهم ثقات» والحاكم (٢/ ٨٧) والألباني (٢/ ١٢٤).	* يُسير بن عُملية ثقة (٧٨٠٩) ولكن الذهبي في الميزان (٤/ ٤٤٧) قال: «لا يعرف» والصواب أنه ثقة، فقد وثقه الدارقطني كما في الإلزامات (صـ٩٧) بالإضافة للعجلي ولبن حبان كما في التهذيب (١١/ ٣٧٩). * متنه موافق لقول المولى عز وجل: ﴿مَثَلُ الَّذِينَ يُنفِقُونَ أَمْوَالَهُمْ فِي سَبِيلِ اللهِ كَمَثَلِ حَبَّةٍ أَنبَتَتْ سَبْعَ سَنَابِلَ...﴾ (البقرة:٢٦١) ولحديث أبي مسعود الأنصاري عند مسلم (١٨٩٢).	عن الرُكين بن الربيع عن أبيه عن يُسَير بن عُملية عن خُريم بن فاتك مرفوعاً: "من أنفق نفقة في سبيل الله كتبت له بسبعمائة ضعف".	١٦٢٥

حكم العلماء على الحديث	نقد الحديث ومتابعاته وشواهده	طرف السند والمتن	رقم الحديث
صححه البخاري (٢٨٤٣) ومسلم (١٨٩٥) والترمذي (١٦٢٨) من وجه آخر عن الصحابي نفسه .	* محمد بن عبدالرحمن بن أبي ليلى صدوق سيئ الحفظ جداً (٦٠٨١) . والحديث محفوظ من وجه آخر عن زيد بن خالد رضي الله عنه ، صححه البخاري ومسلم والترمذي . وأسند الترمذي (١٦٣٠) متابعة عبدالملك بن أبي سليمان لابن أبي ليلى.	عن لبن أبي ليلى عن عطاء عن زيد بن خالد الجهني مرفوعاً:"من جهز غازياً في سبيل الله أو خلفه في أهله فقد غزا" .	١٦٤٩
قال العقيلي في ضعفائه (٢/ ٢٣٠): « أسانيدها صالحة » يعني بعض الشواهد المذكورة هنا . وصححه الألباني (٢/ ١٢٦) .	* سالم بن أبي الجعد لم يسمع من شرحبيل -جامع التحصيل (صـ١٧٩) . * وللحديث شواهد قوية كثيرة: ١. حديث عمرو بن عَبَسَة عند الترمذي (١٦٣٥) . ٢. حديث أبي هريرة عند ابن حبان (٧/ ٢٥٣) . ٣. حديث عمرو بن شعيب عند أبي داود (٤٢٠٢) . ٤. حديث عمر بن الخطاب عند ابن حبان (٧/ ٢٥١) .	عن سالم بن أبي الجعد أن شرحبيل بن السمط عن كعب بن مرة مرفوعاً:"من شاب شيبة في الإسلام كانت له نوراً يوم القيامة" .	١٦٣٤
صححه الحاكم	* هشام بن سعد صدوق له أوهام	عن هشام بن سعد عن	١٦٥٠

حكم العلماء على الحديث	نقد الحديث ومتابعاته وشواهده	طرف السند والمتن	رقم الحديث
(٢/ ٦٨) وحسنه الألباني (٢/ ١٢٩) .	(٧٢٩٤) . فسنده حسن . * الشواهد: ١. يشهد لبعضه حديث الحسن عن عمران عند الحاكم (٢/ ٦٨) وسماع الحسن من عمران مختلف فيه . ٢. ويشهد لبعضه حديث معاذ بن جبل عن أبي داود (٢٥٤١) وصححه ابن حبان (١٠/ ٤٧٨) .	سعيد بن أبي هلال عن ابن أبي ذُبَابٍ عن أبي هريرة مرفوعاً:"مقام أحدكم في سبيل الله أفضل من صلاته في بيته سبعين عاماً . . .".	
صححه ابن حبان (٩/ ٣٣٩) والحاكم (٢/ ١٦٠) وحسنه الألباني (٢/ ١٣٠) .	* محمد بن عجلان صدوق إلا أنه اختلطت عليه أحاديث أبي هريرة (٦١٣٦) . وهذا الحديث منها ، ولكن رواه هنا الليث بن سعد عنه ، ورواه كذلك عنه يحيى بن سعيد القطان عند أحمد (٢/ ٢٥١) . وقد ذكر ابن حبان أنه لا يجب الاحتجاج إلا بما يروي الثقات ، وهذا الحديث من صحيح حديث ابن عجلان عند ابن حبان لإخراجه له في صحيحه مع علمه بما حدث	عن الليث عن ابن عجلان عن سعيد المقبري عن أبي هريرة مرفوعاً:"ثلاثة حق على الله عونهم . . .".	١٦٥٥

رقم الحديث	طرف السند والمتن	نقد الحديث ومتابعاته وشواهده	حكم العلماء على الحديث
		لابن عجلان في أحاديث أبي هريرة .	
١٦٦٥	عن محمد بن المنكدر قال: مر سلمان الفارسي بشرحبيل بن السمط . . . قال: ألا أُحدثك يا ابن السمط بحديث سمعته من رسول الله ﷺ:"رباط يوم في سبيل الله أفضل وربما قال خير من صيام شهر وقيامه. ..".	* نقل الترمذي عن البخاري (٤/ ١٨٩) أن ابن المنكدر لم يدرك سلمان الفارسي . * توبع محمد بن المنكر على روايته عند مسلم في صحيحه .	صححه مسلم (١٩١٣) من وجه آخر عن شرحبيل .
١٧١٤	عن أبي عبيدة عن ابن مسعود مرفوعاً:"ما تقولون في هؤلاء الأسارى؟"	* أبوعبيدة لم يسمع من أبيه كما نص عليه الترمذي هنا ، وحديثه يقويه بعض الأئمة وانظر ما تقدم برقم (٤٥٣) . * أخرج الترمذي هذا الحديث في باب "ما جاء في المشورة" . ويشهد له من حيث استشارة رسول الله لأصحابه في أسرى بدر حديث عمر بن الخطاب رضي الله	صححه الحاكم (٣/ ٢١) وضعفه الألباني (صـ١٩٦) .

رقم الحديث	طرف السند والمتن	نقد الحديث ومتابعاته وشواهده	حكم العلماء على الحديث
		عنه عند مسلم (١٧٦٣) .	
١٧٢٩	عن الحكم عن عبدالرحمن بن أبي ليلى عن عبدالله بن عُكَيم قال:"أتانا كتاب رسول الله ﷺ ألا تنتفعوا من الميتة بإهاب ولا عَصَب" .	* رجاله ثقات ما قيل من اضطراب هذا الحديث أو مخالفته لما هو أصح منه . والاضطراب الذي قيل إنه وقع في هذا الحديث ، يظهر لمن تأمله لا يمس محل الاستشهاد ، وإذا كان الاضطراب في غير محل الاستشهاد فإن الاعتداد به يضعف . وجمع ابن حبان في صحيحه (٤/ ٩٦) بين هذا الحديث وغيره فقال: « ومعنى خبر عبدالله بن عكيم أن لا تنتفعوا من الميتة بإهاب ولا عصب ، يريد به قبل الدباغ ، والدليل على صحته قوله ﷺ: "أيما إهابٍ دُبِغ فقد طهُر" » وهذا الحديث الأخير في صحيح مسلم (١٢٨٧) . وللمزيد ينظر : إرواء الغليل (١/ ٧٦-٧٩) ففيه إضافات هامة حول حديث ابن عُكيم .	صححه ابن حبان (٤/ ٩٣-٩٥) والألباني في الإرواء (١/ ٧٦-٧٩) وطعن فيه جمع من العلماء انظر : معالم السنن (٦/ ٥٨) والسنن الكبرى للبيهقي (١/ ١٥) وتهذيب أبي داود لابن القيم (٦/ ٦٧-٦٩) ونصب الراية (١/ ١٢٠) .

رقم الحديث	طرف السند والمتن	نقد الحديث ومتابعاته وشواهده	حكم العلماء على الحديث
١٧٥٧	عن عباد بن منصور عن عكرمة عن ابن عباس مرفوعاً: "اكتحلوا بالإثمد فإنه يجلو البصر، وينبت الشعر".	* عباد بن منصور، صدوق وكان يدلس وتغير بأخرة (٣١٤٢). * المتابعات والشواهد: رواه ابن خثيم عن سعيد بن جبير عن ابن عباس مرفوعاً بنحوه عند أبي داود (٣٨٧٨) وصححه الحاكم (١/ ٣٥٤) وسنده حسن.	قال البخاري: « هو حديث محفوظ » - العلل الكبير (ص٢٨٨) وقال البيهقي في السنن الكبرى (٤/ ٢٦١): « هذا أصح ما روي في اكتحال النبي ﷺ». وصححه الألباني (٢/ ١٥١).
١٨١٦	عن زكريا بن أبي زائدة عن سعيد بن أبي بردة عن أنس بن مالك مرفوعاً: "إن الله ليرضى عن العبد أن يأكل الأكلة أو يشرب الشربة فيحمده عليها".	* صححه مسلم.	صححه مسلم (٢٧٣٤).
١٨٢٦	عن أبي العوام عن قتادة عن زَهْدم الجَرْمي قال: دخلت على أبي	* أبو العوام عمران بن دَاوَر القطان، صدوق يهم(٥١٥٤) * روى الترمذي (١٨٢٧) هذا	صححه البخاري (٣١٣٣) ومسلم (١٦٤٩) والترمذي

حكم العلماء على الحديث	نقد الحديث ومتابعاته وشواهده	طرف السند والمتن	رقم الحديث
(١٨٢٧) من طريق زَهْدم به .	الحديث من وجه آخر عن زَهْدم ثم قال: « حسن صحيح » ، فمتنه صحيح عنده . والحديث يروى من عدة أوجه عن زهدم ، توسع مسلم في إخراجها في صحيحه .	موسى وهو يأكل دجاجة فقال: "ادنُ فكُل فإني رأيتُ رسول الله ﷺ يأكله" .	
صححه مسلم (٢٦٢٥) ، (٢٦٢٦) (٣/ ٢٠٢٥-٢٠٢٦) وابن حبان (٢/ ٢٦٨ ، ٢٨٢) ، (٤/ ٦٢٢) والألباني (٢/ ١٦٤) .	* صححه مسلم وابن حبان .	عن أبي عمران الجوني عن عبدالله بن الصامت عن أبي ذر مرفوعاً: "لا يحقرن أحدكم شيئاً من المعروف وإن لم يجد فليلق أخاه بوجهٍ طلقٍ ..."	١٨٣٣
صححه الألباني (٢/ ١٦٩) .	* عطاء مختلط ، وجرير سمع منه بعد الاختلاط ، انظر الحديث المتقدم (١٨٤) . وحول ثبوت سماع عبدالله من أبيه عبيد ولقياه لابن عمر انظر التاريخ الكبير للبخاري (٥/ ١٤٣) . * المتابعات والشواهد:	عن جرير بن عبدالحميد عن عطاء ابن السائب عن عبدالله ابن عُبيد بن عمير عن أبيه عن عبدالله بن عمر مرفوعاً: "من شرب الخمر لم تقبل له صلاةٌ	١٨٦٢

رقم الحديث	طرف السند والمتن	نقد الحديث ومتابعاته وشواهده	حكم العلماء على الحديث
	أربعين صباحاً . . ." .	توبع جرير من: ١. حماد بن زيد وهو ممن سمع من عطاء قبل الاختلاط . أخرجه الطبراني في المعجم الكبير (١٢/ ٣٩٢) . ٢. معمر عند أحمد (٢/ ٣٥) . وللحديث شواهد قوية: ١. حديث عبدالله بن عمرو عند أحمد (٢/ ١٧٦ ، ١٨٩) والنسائي (٨/ ٣١٧) وصححه ابن خزيمة (٩٣٩) وابن حبان (١٢/ ١٨٠) والحاكم (١/ ٣٠) . ٢. حديث ابن عباس عند أبي داود (٣٦٨٠) .	
١٨٦٤	عن محمد بن عمرو عن أبي سلمة عن ابن عمر مرفوعاً:"كل مسكر حرام" .	* سنده حسن . * والحديث محفوظ عن ابن عمر من حديث نافع عند مسلم (٢٠٠٣) والترمذي (١٨٦١) وصححه . وله شواهد صحيحة لا نطيل بذكرها .	صححه ابن حبان (١٢/ ١٩٢) والألباني (٢/ ١٧٠) .
١٨٦٦	عن أبي عثمان	* أبو عثمان الأنصاري ، وثقه	صححه ابن حبان

رقم الحديث	طرف السند والمتن	نقد الحديث ومتابعاته وشواهده	حكم العلماء على الحديث
	الأنصاري عن القاسم ابن محمد عن عائشة مرفوعاً: " كل مسكر حرام ، ما أسكر الفرق منه فملء الكف منه حرام" .	أبو داود وابن حبان ، وروى عنه جمع وكان قاضياً على مرو -تهذيب الكمال (٣٤/ ٧٠) مختصر أبي داود للمنذري (٥/ ٢٧٠) . * المتابعات والشواهد: توبع أبو عثمان من عبيدالله بن عمر العمري عند الدار قطني في السنن (٤/ ٢٥٥) ويشهد لقوله : " كل مسكر حرام" حديث عائشة من وجه آخر عند مسلم (٢٠٠١) وصححه الترمذي (١٨٦٣) . ويشهد له أيضاً حديث جابر عند الترمذي (١٨٦٥) وصححه ابن حبان (١٢/ ٢٠٢) وحديث سعد بن أبي قاص عند النسائي (٨/ ٣٠١) وصححه ابن حبان (١٢/ ١٩٢) .	(١٢/ ٢٠٣) وحسنه المنذري في مختصر أبي داود (٥/ ٢٧٠) وصححه الألباني (٢/ ١٧٠) .
١٨٨٣	عن حسين المعلم عن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده قال: "رأيت رسول الله ﷺ يشرب قائماً وقاعداً" .	* سنده حسن . * ويشهد له حديث عائشة عند إسحاق (١٦١٨) والنسائي (٣/ ٨١-٨٢) والطبراني في مسند الشاميين (٣/ ١٠٥) والسنن الكبرى	حسنه الألباني (٢/ ١٧٢) .

رقم الحديث	طرف السند والمتن	نقد الحديث ومتابعاته وشواهده	حكم العلماء على الحديث
		للبيهقي (٢/ ٤٣١) .	
١٨٨٤	عن أبي عصام عن أنس ابن مالك أن النبي ﷺ كان يتنفس في الإناء ثلاثاً ويقول: "هو أمرأ وأروى" .	* أبو عصام، روى عنه شعبة وهشام الدستوائي وعبدالوارث بن سعيد . وصحح له مسلم -التهذيب (١٢/ ١٦٨) . * المتابعات: رواه ثمامة بن عبدالله بن أنس عن أنس عند البخاري ومسلم وصححه الترمذي .	صححه مسلم (٢٠٢٨) عن أبي عصام . وصححه البخاري (٥٦٣١) ومسلم (٢٠٢٨) والترمذي (١٨٨٤) عن ثمامة عن أنس .
١٨٩٧	عن بهز بن حكيم عن أبيه عن جده قال: قلت يا رسول الله من أبر؟ قال: أمك . . .	* سنده حسن . * ويشهد له حديث أبي هريرة عند البخاري (٥٩٧١) ومسلم (٢٥٤٨) .	صححه الحاكم (٣/ ٦٤٢) ، (٤/ ١٥٠) وحسنه الألباني (٢/ ١٧٥) .
١٩١٣	عن عبدالمجيد بن عبدالعزيز عن معمر عن الزهري عن عروة عن عائشة مرفوعاً: "من ابتلي بشيء من البنات فصبر	* عبدالمجيد بن عبدالعزيز بن أبي روَّاد صدوق يخطئ (٤١٦٠) . * أخرجه الترمذي (١٩١٥) عن عبدالله بن المبارك عن معمر به إلا أنه زاد رجلاً في السند هو: "عبدالله بن أبي بكر بن حزم" بين الزهري	صححه البخاري (١٤١٨) ومسلم (٢٦٢٩) والترمذي (١٩١٥) .

رقم الحديث	طرف السند والمتن	نقد الحديث ومتابعاته وشواهده	حكم العلماء على الحديث
	عليهن كُن لـه حجاباً من النار" .	وعروة ، وقال الترمذي بعـده كـما في نسـخة الكروخـي (ق١٣١/أ): « حسن صحيح » . وبهـذا السـند أخرجـه البخـاري ومسلم.	
١٩٢٣	عـن أبي عـثمان مـولى المغيرة بـن شـعبة عـن أبي هريرة مرفوعاً:"لا تُـنزع الرحمـة إلا مـن شقي" .	* أبو عثمان روى عنه ثلاثة . وذكـره ابـن حبـان في ثقاتـه -التهـذيب (١٢/ ١٦٣-١٦٤) . * يشـهد لعمـوم معنـاه حـديث أبي هريرة الآخر: "من لا يرحم لا يُرحم وقد شـقي مـن لا يرحمـه ربـه . وقـد أخرجـه البخـاري (٥٩٩٧) ومسلم (٢٣١٨) . * تنبيه: ذكر إسـحاق بـن راهويـه في مسنده (٢٨٣) أن جرير بن عبدالحميد روى هـذا الحـديث عـن منصـور عـن أبي صالح عن أبي هريرة به . وهذا خطأ -في ظني- والمحفوظ عن منصور أنه يرويه عن أبي عثمان لا عن أبي صالح ، كـذلك رواه عنـه شـعبة	صـححه ابـن حبـان (٢/ ٢٠٩) والحـاكم (٤/ ٢٤٨) .

رقم الحديث	طرف السند والمتن	نقد الحديث ومتابعاته وشواهده	حكم العلماء على الحديث
		وعمار بن محمد وشيبان وأبو معاوية كما في مسند أحمد (٢/ ٤٤٢ ، ٤٦١ ، ٥٣٩) وجرير كان بهم من حفظه . لذا لم أعتمد على هذه المتابعة لخطئها عندي . .	
١٩٣٠	عن أسباط بن محمد عن الأعمش قال: حُدثت عن أبي صالح عن أبي هريرة مرفوعاً: "من نفَّس عن مسلم كربة من كُرب الدنيا ، نفَّس الله عنه كُربة من كُرب يوم القيامة . . ." .	* صححه مسلم ولكن اعترض عليه عدد من العلماء . والترمذي يظهر أنه اضطرب اجتهاده في هذا الحديث ، فظاهر كلامه هنا أنه يراه غير مُدَّلس قال: « هذا حديث حسن ، وقد روى أبو عوانة وغير واحد هذا الحديث عن الأعمش عن أبي صالح عن أبي هريرة عن النبي ﷺ نحوه ، ولم يذكروا فيه: "حُدِّثتُ عن أبي صالح" . بينما رجح في حديث (١٤٢٥) رواية أسباط التي فيها "حدثت" . * يشهد له حديث ابن عمر عند البخاري (٢٤٤٢) ومسلم (٢٥٨٠) وهو قريب الألفاظ جداً من حديث أبي هريرة .	صححه مسلم (٢٦٩٩) وابن حبان (٢/ ٢٩٢) والألباني (٢/ ١٨١) . وذكر ابن رجب في جامع العلوم -تحقيق الأرناؤوط (٢/ ٢٨٤) أن غير واحد من الحفاظ اعترضوا على مسلم في تصحيحه .

رقم الحديث	طرف السند والمتن	نقد الحديث ومتابعاته وشواهده	حكم العلماء على الحديث
		* "تنبيه" . ورد في مستدرك الحاكم (٤/ ٣٨٣) عن محمد بن واسع عن أبي صالح به ، ولكن أشك في صحة هذه المتابعة لأني رأيت محمد لبن واسع يرويه عن الأعمش عند الحاكم نفسه (٤/ ٣٨٤) كما وجدت أبا نعيم في الحلية (٨/ ١١٩) يقول : مشهور من حديث الأعمش رواه عنه من القدماء محمد بن واسع » . لذا لم أعتد بهذه المتابعة .	
١٩٣٧	عن الأعمش عن أبي سفيان عن جابر مرفوعاً:"إن الشيطان قد أيس أن يعبده المصلون ولكن في التحريش بينهم" .	* صححه مسلم * ورواه أبو الزبير عن جابر عند أحمد (٣/ ٣٨٤) مصرحاً بسماعه .	صححه مسلم (٢٨١٢) .
١٩٥٥	عن ابن أبي ليلى عن عطية عن أبي سعيد مرفوعاً:"من لا يشكر الناس لم يشكر الله" .	* محمد بن عبدالرحمن بن أبي ليلى ضعيف ، وكذلك عطية العوفي . * يشهد له حديث أبي هريرة عند أبي داود (٤٨١١) والترمذي (١٩٥٤) وصححه ، وصححه ابن	صححه الألباني (٢/ ١٨٥) .

رقم الحديث	طرف السند والمتن	نقد الحديث ومتابعاته وشواهده	حكم العلماء على الحديث
		حبان (٨/ ١٩٨) .	
١٩٥٩	عن عبدالرحمن بن عطاء عن عبدالملك بن جابر بن عَتيك عن جابر مرفوعاً: "إذا حدث الرجل الحديث ثم التفت فهي أمانة" .	* عبدالرحمن بن عطاء ، وثقه النسائي وابن حبان وابن سعد ، وقال أبو حاتم: شيخ ، وقال البخاري: فيه نظر -تهذيب الكمال (١٧/ ٢٨٦) . فحديثه حسن لذاته إن شاء الله .	صححه الضياء في المختارة كما في المقاصد الحسنة (صـ٣٧) وقال العقيلي في ضعفائه (١/ ٢٤٧): « إسناد صالح » ، وحسنه الألباني لذاته كما في الصحيحة (٣/ ٨١) .
١٩٩٠	عن أسامة بن زيد عن سعيد المقبري عن أبي هريرة قال: قالوا: يا رسول الله إنك تداعبنا قال: "إني لا أقول إلا حقاً" .	* أسامة بن زيد صدوق يهم (٣١٧). * المتابعات: رواه الليث بن سعد عن ابن عجلان عن المقبري عن أبي هريرة بنحوه ، عند أحمد (٢/ ٣٤٠) والبيهقي في السنن الكبرى (١٠/ ٢٤٨) . فصح الحديث بهذه المتابعة الجيدة .	صححه الألباني (٢/ ١٩٢) .
٢٠٩٨	عن ابن طاووس عن أبيه عن لبن عباس مرفوعاً: "ألحقوا الفرائض بأهلها فما	اختلف في وصله وإرساله كما ذكر الترمذي ، ولكن صحح الشيخان الوصل .	صححه البخاري (٦٧٤٦) ومسلم (١٦١٥) .

رقم الحديث	طرف السند والمتن	نقد الحديث ومتابعاته وشواهده	حكم العلماء على الحديث
	بقي فهو لأولى رجل ذكر" .		
٢١٠٣	عن عبدالرحمن بن الحارث عن حكيم بن حكيم بن عباد بن حُنيف عن أبي أُمامة بن سهل ابن حُنيف قال: كتب معي عمر بن الخطاب إلى أبي عُبيدة أن رسول الله ﷺ قال: "الله ورسوله مولى من لا مولى له، والخال وارث من لا وارث له" .	* عبدالرحمن بن الحارث بن عبدالله المخزومي صدوق له أوهام (٣٨٣١) . فحديثه لا بأس به . * يشهد له حديث المقدام عند أبي داود (٢٨٩٩) ، (٢٩٠١) والطحاوي في المعاني (٤/ ٣٩٨) ، وقد صححه ابن حبان (١٣/ ٣٩٧ ، ٤٠٠) والحاكم (٤/ ٣٣٤) وحسنه أبو زرعة كما في العلل للرازي (٢/ ٥٠) .	صححه ابن حبان (١٣/ ٤٠١) والألباني (٢/ ٢١٤) وضعف ابن معين كل أحاديث باب "الخال وارث" كما في التلخيص الحبير (٣/ ٨٠) .
٢١٠٥	عن عبدالرحمن الأصبهاني عن مجاهد بن وردان عن عروة عن عائشة: أن مولى للنبي ﷺ وقع من عِذق نخلة فمات فقال النبي ﷺ:	* رجاله ثقات إلا مجاهد فصدوق (٦٤٨٤) . والأصبهاني هو عبدالرحمن بن عبدالله (٣٩٢٦) .	قال ابن القطان الفاسي: «ولا أدري لمَ لم يقل صحيح -يعني الترمذي- فإن رجاله ثقات ولا انقطاع ولا اختلاف» بيان الوهم (٣/ ٥٤٣) وصححه

رقم الحديث	طرف السند والمتن	نقد الحديث ومتابعاته وشواهده	حكم العلماء على الحديث
	"انظروا هل له من وارث" قالوا: لا . قال: "فادفَعُوهُ إلى بعض أهل القرية" .		الألباني (٢/ ٢١٤) .
٢١٢٠	عن إسماعيل بن عياش عن شرحبيل بن مسلم الخولاني عن أبي أمامة مرفوعاً:"لا وصية لوارث . . ."	رواية إسماعيل عن أهل بلده جيدة وهذا الحديث منها .	صححه الألباني (٢/٢١٨) .
٢١٣٣	عن صالح المري عن هشام بن حسان عن محمد بن سيرين عن أبي هريرة مرفوعاً:"أبهذا أمرتم . . ." في النهي عن الخوض في القدر .	* صالح المري ضعيف (٢٨٤٥) . * يشهد له حديث عمرو بن شعيب عند أحمد (٢/ ١٩٦) وابن ماجه (٨٥) بسندٍ حسن ، صححه البوصيري في مصباح الزجاجة (١/ ١٤) .	حسنه الألباني (٢/ ٢٢٣) .
٢١٤٠	عن الأعمش عن أبي سفيان عن أنس كان رسول الله ﷺ يُكثر أن يقول:	* هذا السند على شرط مسلم . * الشواهد: ١. حديث عبدالله بن عمر عند مسلم (٢٦٥٤) .	صححه الحاكم (١/ ٥٢٦) والألباني (٢/ ٢٢٥) .

حكم العلماء على الحديث	نقد الحديث ومتابعاته وشواهده	طرف السند والمتن	رقم الحديث
	٢. حديث النواس بن سمعان عند النسائي في الكبرى (٤/ ٤١٤) وأحمد (٤/ ١٨٢) والحاكم (١/ ٥٢٥)، (٢/ ٢٨٩) وصححه.	"يا مقلب القلوب ثبت قلبي على دينك..." .	
صححه الحاكم (٤/ ٣٥٠) والألباني (٢/ ٢٣٠) .	* اختلف فيه على يحيى بن سعيد فرفعه بعضهم ووقفه آخرون كما ذكره الترمذي، ورواية الرفع أسندها حماد بن زيد وحماد بن سلمة فهي صحيحة . * الشواهد: ١. حديث ابن مسعود عند البخاري (٦٨٧٨) ومسلم (١٦٧٦) والترمذي (١٤٠٢) وصححه . ٢. حديث عائشة عند أبي داود (٤٣٥٣) والنسائي (٧/ ٩١) .	عن يحيىبن سعيد عن أبي أُمامة بن سهل عن عثمان مرفوعاً:"لا يحل دم امرئ مسلم إلا بإحدى ثلاث ...".	٢١٥٨
صححه الألباني (٢/ ٢٣٩) .	* سنده صحيح * الشواهد: ١. حديث أبي هريرة عند البخاري (٣٦٠١) ومسلم (٢٨٨٦) .	عن بكير بن عبدالله الأشج عن بُسر بن سعيد عن سعد بن أبي وقاص مرفوعاً: "إنها ستكون فتنة	٢١٩٤

رقم الحديث	طرف السند والمتن	نقد الحديث ومتابعاته وشواهده	حكم العلماء على الحديث
	القاعد فيها خير من القائم . . ." .	٢. حديث أبي بكرة عند مسلم (٢٨٨٧) . ٣. حديث أبي موسى عند أبي داود (٤٢٥٩) والترمذي (٢٢٠٤) وصححه ، وصححه ابن حبان (١٣/ ٢٩٧) .	
٢٢٠٧	عن ابن أبي عدي عن حميد عن أنس مرفوعاً: "لا تقوم الساعة حتى لا يُقال في الأرض الله الله" .	* أخرج الترمذي بعده رواية خالد ابن الحارث عن حميد عن أنس موقوفاً وقال: « وهذا أصح من الحديث الأول » فرجح الوقف مع تحسينه المرفوع . * رواه مسلم عن حماد بن سلمة ومعمر عن ثابت عن أنس مرفوعاً . * وقد توبع ابن عدي من: ١. يزيد بن هارون عند أحمد (٣/ ٢٠١) . ٢. عبد الأعلى بن عبدالأعلى عند الحاكم (٤/ ٥٤٠) فالحديث صحيح عن أنس في كل الأحوال .	صححه مسلم (١٤٨) عن الصحابي نفسه .
٢٢٠٩	عن عبدالله بن	* الأشهلي هذا لم يرو عنه إلا واحد	صححه الألباني

رقم الحديث	طرف السند والمتن	نقد الحديث ومتابعاته وشواهده	حكم العلماء على الحديث
	عبدالرحمن الأشهلي عن حذيفة مرفوعاً: "لا تقوم الساعة حتى يكون أسعد الناس بالدنيا لكع بن لكع" .	ولم يعرفه ابن معين . وذكره ابن حبان في ثقاته كعادته -التهذيب (٥/ ٣٠٠) . * الشواهد : ١. حديث أنس صححه ابن حبان (١٥/ ١١٦) . ٢. حديث أبي هريرة عند أحمد (٢/ ٣٢٦) .	(٢/ ٢٤٢) .
٢٢٢٦	عن حشرج بن نُباتة عن سعيد بن جُمْهان عن سَفينة مرفوعاً: "الخلافة في أمتي ثلاثون سنة ، ثم مُلكٌ بعد ذلك" .	* حشرج ، صدوق يهم (١٣٦٣) . وسعيد بن جمهان ، وثقه أحمد وابن معين وأبو داود والنسائي وابن حبان وضعفه أبو حاتم والبخاري - التهذيب (٤/ ١٤) . * المتابعات: قال شيخ الإسلام ابن تيمية: « هو حديث مشهور من رواية حماد بن سلمة وعبدالوارث ابن سعيد والعوام بن حوشب وغيره عن سعيد لبن جهان عن سفينة » - مجموع الفتاوى (٣٥/ ١٨) . وبنحو هذا قال ابن عدي أيضاً في	صححه الإمام أحمد كما في التمهيد لابن عبدالبر (٢/ ٢٢٥) وابن أبي عاصم كما في الصحيحة للألباني (١/ ٧٤٣) وصححه ابن حبان (١٥/ ٣٥) والألباني في الصحيحة وساق عدداً من أسماء الحفاظ الذي قووا الحديث (١/ ٧٤٥) وضعفه البخاري في تاريخه الكبير

حكم العلماء على الحديث	نقد الحديث ومتابعاته وشواهده	طرف السند والمتن	رقم الحديث
(٣/ ١١٧) في ترجمة حشرج وقال: « وهذا لم يتابع عليه لأن عمر ابن الخطاب وعلياً قالا: لم يستخلف النبي ﷺ » .	الكامل (٢/ ٨٤٦، ٨٤٧) وحول بعض هذه المتابعات انظر مسند أحمد (٥/ ٢٢٠) والسنن الكبرى للنسائي (٥/ ٤٧) فالحديث محفوظ عن ابن جُمهان .		
حسنه الألباني (٢/ ٢٤٧) .	* زيد ضعيف (٢١٣١) . * المتابعات والشواهد: * توبع زيد من سليمان بن عبيد عند الحاكم (٤/ ٥٥٨) وسليمان ثقة انظر الجرح والتعديل (٤/ ١٢٩) وثقات ابن حبان (٦/ ٣٩٢) . * وللحديث شواهد لا تخلو من بعض النظر في أسانيدها وإن كان لا بأس بها في المتابعات والشواهد . انظرها في مجمع البحرين (٧/ ٢٨٨ ، ٢٨٩) ومجمع الزوائد للهيثمي (٧/ ٣١٧) .	عن شعبة عن زيد العمي عن أبي الصديق الناجي عن أبي سعيد مرفوعا:"إن في أمتي المهدي . . ." .	٢٢٣٢
ضعفه الألباني (صـ٢٥٢) والظاهر أنه لم يقف على سند	* أبو بكر بن أبي مريم ضعيف (٧٩٧٤) . والوليد بن سفيان مجهول (٧٤٢٥) .	عن أبي بكر بن أبي مريم عن الوليد بن سفيان عن يزيد بن	٢٢٣٨

حكم العلماء على الحديث	نقد الحديث ومتابعاته وشواهده	طرف السند والمتن	رقم الحديث
الحديث في مسند الشاميين للطبراني .	ويزيد بن قطبة مقبول (٧٧٦٤). * المتابعات: أخرج الطبراني في مسند الشاميين (١/ ٣٩٨) بسند صحيح عن إسماعيل بن عياش عن أرطاة بن المنذر عن ضمرة بن حبيب عن أبي بحرية به . وهذه متابعة جيدة لأنها من رواية إسماعيل عن أهل بلده وباقي السند ثقات .	قطبة السكوني عن أبي بحرية صاحب معاذ عن معاذ مرفوعاً: "الملحمة العظمى وفتح القسطنطينية وخروج الدجال في سبعة أشهر" .	
صححه مسلم (٢٩٢٧) عن أبي نضرة به .	* الجُريري اختلط ولم أجد نصاً على أن عبدالأعلى بن عبدالأعلى سمع منه قبل أو بعد الاختلاط ، ولكن ذكر العراقي أن الشيخين أخرجا له عن الجريري -التقييد والإيضاح (صـ٤٤٨) . * وتوبع عبدالأعلى من حماد بن سلمة عند أحمد (٣/ ٤٣ ، ٩٧) وهو ممن سمع من الجريري قبل الاختلاط كما في التقييد (صـ٤٤٧) فصح الحديث عنه . * وقد رواه مسلم في صحيحه من	عن عبد الأعلى عن الجُريري عن أبي نضرة عن أبي سعيد في خبر ابن الصيَّاد .	٢٢٤٦

رقم الحديث	طرف السند والمتن	نقد الحديث ومتابعاته وشواهده	حكم العلماء على الحديث
		عدة طرق عن أبي نضرة به .	
٢٢٤٧	بالسند السابق مرفوعاً: "لقي رسول الله ﷺ ابن صائد في بعض طرق المدينة . . ." .	* كالإسناد السابق * الشواهد : ١. حديث لبن عمر عند البخاري (١٣٥٤) ومسلم (٢٩٣٠) . ٢. حديث جابر عند مسلم (٢٩٢٦) وابن حبان (١٥/ ١٨٧) وسياق ابن حبان أتم ومطابق لحديث أبي سعيد .	صححه مسلم (٢٩١٥) من وجه آخر عن الجريري .
٢٢٥٠	عن الأعمش عن أبي سفيان عن جابر مرفوعاً: "ما على الأرض نفس منفوسة يعني اليوم يأتي عليها مئة سنة" .	* السند على شرط مسلم . * المتابعات والشواهد: ١. حديث جابر عند مسلم من رواية أبي الزبير سماعاً منه . ٢. حديث ابن عمر عند البخاري (١١٦) ومسلم (٢٥٣٧) .	صححه مسلم (٢٥٣٨) عن الصحابي نفسه .
٢٢٧٣	عن عطاء بن يسار عن رجل من أهل مصر عن أبي الدرداء مرفوعاً في تفسير قوله تعالى: ﴿لَهُمُ الْبُشْرَىٰ فِي الْحَيَاةِ	* في سنده مجهول هو الرجل المبهم في السند * الشواهد: يشهد له حديث ابن عباس في صحيح مسلم (٤٧٩) بلفظ: "لم يبقَ	صححه الألباني في الصحيحة (٤/ ٣٩١-٣٩٢) .

رقم الحديث	طرف السند والمتن	نقد الحديث ومتابعاته وشواهده	حكم العلماء على الحديث
	الدُّنْيَا ﴾ [يونس:٦٤] "هي الرؤيا الصالحة يراها المسلم أو تُرى له" .	من مُبشرات النبوة إلا الرؤيا الصالحة يراها المسلم أو ترى له" ولكنه ليس تفسيراً للآية ، والمعنى فيها يظهر لي واحد لأن السنة كلها مبينة للقرآن .	
٢٢٨٧	عن أشعث عن الحسن عن أبي بكرة أن النبي ﷺ قال ذات يوم:"من رأى منكم رؤيا فقال رجل: أنا . . ."	* أشعث بن عبدالملك الحمراني ثقة (٥٣١) ورد التصريح باسمه في هذا السند عند الحاكم (٣/ ٧١) والترمذي صحح هذا السند (٣٧٧٣) ولكن بمتن آخر . وهو أيضا يصحح لأشعث عن الحسن (٢٠٩) . ورواية الحسن عن أبي بكرة أخرجها البخاري في صحيحه (٢٧٠٤) . فهي متصلة . * المتابعات والشواهد: رواه علي بن زيد بن جدعان عن عبدالرحمن ابن أبي بكرة عن أبيه عند أحمد (٥/ ٤٤ ، ٥٠) وعلي ضعيف ولكن لا بأس به في المتابعات . ويشهد لمعناه حديث ابن عمر عند أحمد (٢/ ٧٦) بسند لا بأس به .	صححه الحاكم (٣/ ٧١) والألباني (٢/ ٢٦١) .

رقم الحديث	طرف السند والمتن	نقد الحديث ومتابعاته وشواهده	حكم العلماء على الحديث
٢٢٩٥	عن مالك عن عبدالله ابن أبي بكر عن أبيه عن عبدالله بن عمرو ابن عثمان عن أبي عمرة الأنصاري عن زيد بن خالد مرفوعاً: "ألا أخبركم بخير الشهداء، للذي يأتي بالشهادة قبل أن يُسألها".	* صححه مسلم، وقال الترمذي بعد إخراجه وتحسينه وذكر بعض ما وقع لمالك من اختلاف اسم أبي عمرة: « وقد روي عن ابن أبي عمرة عن زيد بن خالد غير هذا الحديث وهو حديث صحيح أيضاً ».	صححه مسلم (١٧١٩) والترمذي بقوله: "وهو صحيح أيضاً".
٢٣١٠	عن هشام بن عروة عن أبيه عن عائشة مرفوعاً: "يا صفية بنت عبدالمطلب يا فاطمة بنت محمد . . .".	* صححه الترمذي بالسند نفسه (٣١٨٤) وذكر أنه قد اختلف على هشام في وصله وإرساله. * الشواهد: ١. حديث أبي هريرة عند البخاري (٢٧٥٣)، (٤٧٧١) ومسلم (٢٠٦).	صححه مسلم (٢٠٥) من طريق آخر عن هشام وصححه الترمذي (٣١٨٤).
٢٣١٥	عن بهز بن حكيم عن أبيه عن جده مرفوعاً: "ويل للذي يحدث بالحديث	* سنده حسن، والترمذي يصحح بعض مرويات بهز عن أبيه عن جده في جامعه (٢١٩٢).	صححه الحاكم (١/ ٤٦) وحسنه الألباني (٢/ ٢٦٨).

رقم الحديث	طرف السند والمتن	نقد الحديث ومتابعاته وشواهده	حكم العلماء على الحديث
	ليضحك به القوم فيكذب ، ويل له ثم ويل له" .		
٢٣٢١	عن مجالد عن قيس بن أبي حازم عن المُسْتَورد ابن شداد قال: كنتُ مع الركب الذين وقفوا مع رسول الله على السخلة الميتة فقال رسول الله ﷺ:"الدنيا أهون على الله من هذه على أهلها" .	* مجالد بن سعيد ليس بالقوي (٦٤٧٨) . * الشواهد: حديث جابر عند مسلم (٢٩٥٧) .	صححه الألباني (٢/ ٢٦٩) .
٢٣٥٥	عن عمرو بن جابر الحضري عن جابر بن عبدالله مرفوعاً:"يدخل فقراء المسلمين الجنة قبل أغنيائهم بأربعين خريفاً" .	* عمرو بن جابر ضعيف (٤٩٩٦) ونص الإمام أحمد على أنه يروي عن جابر مناكير -تهذيب الكمال (٢١/ ٥٦١-٥٦٢) . وذكر ابن حجر في التهذيب (٨/ ١١) أن الترمذي صحح حديثه ولم أجد ذلك في جامعه بل ليس له إلا هذا الحديث فقط عنده . * الشواهد:	قال الألباني (٢/ ٢٧٥) :« صحيح بلفظ فقراء المهاجرين » .

رقم الحديث	طرف السند والمتن	نقد الحديث ومتابعاته وشواهده	حكم العلماء على الحديث
		يشهد له حديث عبدالله بن عمرو عند مسلم (٢٩٧٩) بلفظ "فقراء المهاجرين" وفهم منه عبدالله بن عمرو أنه يشمل عموم فقراء المسلمين كما يظهر من قصة وردت في سياقه .	
٢٣٨٠	عن إسماعيل بن عياش عن أبي سلمة الحمصي وحبيب بن صالح عن يحيى بن جابر الطائي عن المقدام بن معدي كرب مرفوعاً : « ما ملأ آدمي وعاءً شراً من بطن .. » .	* رواية إسماعيل عن الشاميين جيدة. ونص أبو حاتم على أن يحيى لم يسمع المقدام كما في المراسيل (صـ١٨٨) وقد صرح بسماعه عند أحمد (٤/ ١٣٢) وابن حبان (٢/ ٤٤٩) والحاكم (٤/ ١٢١) فثبت الحديث إن شاء الله .	صححه ابن حبان (٢/ ٤٤٩) والحاكم (٤/ ١٢١) والألباني (٢/ ٢٨١) وحسنه ابن حجر في الفتح (٩/ ٥٢٩) دار المعرفة
٢٤٠٦	عن عبيد الله بن زَحْر عن علي بن يزيد عن القاسم عن أبي أمامة عن عقبة بن عامر مرفوعاً: "أمسك عليك لسانك ، وليسعك بيتك ، وابكِ	* عبيد الله صدوق يخطئ (٤٢٠٩) . وعلي بن يزيد الألهاني ضعيف (٤٨١٧) . * الشواهد: ١ - حديث ثوبان عند الطبراني في المعجم الصغير (٢١٢) ومسند الشاميين (١/ ٣١٣) بسند جيد .	صححه الألباني (٢/ ٢٨٧) .

رقم الحديث	طرف السند والمتن	نقد الحديث ومتابعاته وشواهده	حكم العلماء على الحديث
	على خطيئتك" .	٢- حديث عقبة بن عامر عند أحمد (٤/١٥٨) .	
٢٤٠٩	عن محمد بن عجلان عن أبي حازم عن أبي هريرة مرفوعاً:"من وقاه الله شر ما بين لحييه وشر ما بين رجليه دخل الجنة" .	* سنده حسن لكلام يسير في ابن عجلان وهو صدوق . * الشواهد: حديث سهل بن سعد عند البخاري (٦٤٧٤) والترمذي (٢٤٠٨) وصححه .	صححه ابن حبان (١٣/ ٩) والألباني (٢/ ٢٨٧) .
٢٤٢٤	عن بهز بن حكيم عن أبيه عن جده مرفوعاً:"إنكم تحشرون رجالاً وركباناً وتجرون على وجوهكم" .	* سنده حسن المتابعات: توبع بهز من أبي خزيمة سويد بن حجر عند أحمد في فضائل الصحابة (١٧١٠) .	صححه الحاكم (٤/ ٥٦٤) والألباني (٢/ ٢٩١) وقال ابن حجر في الفتح (١١/ ٣٨٢): « سنده قوي » .
٢٤٣٠	عن سليمان التيمي عن أسلم العجلي عن بشر ابن شغاف عن عبدالله ابن عمرو بن العاص قال: جاء أعرابي إلى النبي ﷺ فقال: ما الصُور؟ قال: "قرنٌ	* سنده قوي رجاله كلهم ثقات . * الشواهد: حديث أبي هريرة عند ابن منده في الإيمان (٨١١ ، ٨١٢) بسندٍ لا بأس به .	صححه ابن حبان (١٦/ ٣٠٣) والحاكم (٢/ ٣٦) (٤/ ٥٦٠) والألباني (٢/ ٢٩٢) .

رقم الحديث	طرف السند والمتن	نقد الحديث ومتابعاته وشواهده	حكم العلماء على الحديث
	يُنفخُ فيه".		
٢٤٣١	عن عطية العوفي عن أبي سعيد مرفوعاً: "كيف أنعمُ وصاحبُ القرن قد التقم القرن ...".	* عطية بن سعد العوفي صدوق يخطئ كثيراً وكان مدلساً (٤٦١٦) * الشواهد والمتابعات: رواه الأعمش عن أبي صالح عن أبي سعيد بنحوه، أخرجه إسحاق في مسنده (٥٣٨) والنسائي في الكبرى (٦/ ٣١٦) وصححه لبن حبان (٣/ ١٠٥).	صححه ابن حبان (٣/ ١٠٥) والألباني (٢/ ٢٩٢).
٢٤٤٠	عن عطية العوفي عن أبي سعيد مرفوعاً: "إن من أمتي من يشفع للفئام ومنهم من يشفع للقبيلة ...".	* عطية تقدم آنفاً. * الشواهد: ١. يشهد لجزء منه حديث ابن أبي الجدعاء مرفوعاً: "يدخل الجنة بشفاعة رجل من أمتي أكثر من بني تميم ..." عند الترمذي (٢٤٣٨) وصححه. ٢. ويشهد لجزء منه حديث عتبة السلمي مرفوعاً: "إن السبعين ألفاً الأُول يُشفِّعهم الله في آبائهم وأمهاتهم وعشائرهم ..." عند ابن حبان (١٦/ ٢٣١).	ضعفه الألباني (صـ٢٧٦).

حكم العلماء على الحديث	نقد الحديث ومتابعاته وشواهده	طرف السند والمتن	رقم الحديث
	٣. ويشهد لجزء منه حديث أنس مرفوعاً: "إن الرجل ليشفع للرجلين والثلاثة ، والرجل للرجل" عند ابن خزيمة في التوحيد (٢/ ٧٤٥) .		
صححه مسلم (٢١٠٧) ولابن حبان (٢/ ٤٤٧) .	* صححه مسلم .	عن داود بن أبي هند عن عَزْرة عن حميد بن عبدالرحمن الحميري عن سعيد بن هشام عن عائشة مرفوعاً في قِرام ستر: "انزعيه فإنه يُذكرني الدنيا" .	٢٤٦٨
حسنه الألباني (٢/ ٣٠٤).	* سنده حسن .	عن محمد بن عجلان عن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده مرفوعاً: "يُحشر المتكبرون يوم القيامة أمثال الذر . . ." .	٢٤٩٢
قال الألباني: « ضعيف بهذا السياق وأكثره	* ليث بن أبي سليم ، صدوق اختلط جداً فلم يتميز حديثه فتُرك	عن ليث عن شهر بن حوشب عن	٢٤٩٥

رقم الحديث	طرف السند والمتن	نقد الحديث ومتابعاته وشواهده	حكم العلماء على الحديث
	عبدالرحمن بن غَنم عن أبي ذر مرفوعاً: "يقول الله تعالى: يا عبادي كلكم ضال إلا من هديتُ . . ." .	(٥٦٨٥) . وشهر بن حوشب صدوق كثير الإرسال والأوهام (٢٨٣٠) . * الشواهد: يُغني عن هذا السند الضعيف ما أخرجه مسلم في صحيحه (٢٥٧٧) عن أبي إدريس الخولاني عن أبي ذر بنحوه مع بعض الاختلاف في بعض الألفاظ .	صحيح في مسلم * . ضعيف الترمذي (صـ٢٨٥) .
٢٥٤٢	عن محمد بن عبدالله بن مسلم عن أبيه عن أنس ابن مالك قال: سئل رسول الله ﷺ: ما الكوثر؟ قال: "ذاك نهر أعطانيه الله يعني في الجنة أشد بياضاً من اللبن وأحلى من العسل. . ." .	* محمد بن عبدالله بن مسلم الزهري ابن أخي الزهري صدوق له أوهام (٦٠٤٩) . * المتابعات والشواهد: محمد بن عبدالله من: ١. عبدالوهاب بن أبي بكر عند أحمد (٣/ ٢٢٠) وهو ثقة . ٢. محمد بن مسلم بن شهاب الزهري عند أحمد (٣/ ٢٣٦) والحاكم (٢/ ٥٣٧) . والراوي عنه أبو أويس صدوق يهم . ويشهد له:	صححه الألباني في الصحيحة (٦/ ١/ ٤٩-٥٠) .

رقم الحديث	طرف السند والمتن	نقد الحديث ومتابعاته وشواهده	حكم العلماء على الحديث
		١. حديث حميد عن أنس عند ابن حبان (١٤/ ٣٩١) . ٢. وحديث ابن عمر عند الترمذي (٣٣٦١) وصححه .	
٢٥٤٦	عن ضِرار بن مرة عن محارب بن دثار عن ابن بُريدة عن أبيه مرفوعاً: "أهل الجنة عشرون ومئة صف ثمانون منها من هذه الأمة وأربعون من سائر الأمم" .	* سنده قوي ورجاله ثقات . * الشواهد: حديث ابن مسعود عند أحمد (١/ ٤٥٣) بسند لا بأس به .	صححه ابن حبان (١٦/ ٤٩٨) . والحاكم (١/ ٨١) والألباني (٢/ ٣١٤) .
٢٥٥٨	عن عطية عن أبي سعيد مرفوعاً:"إذا كان يوم القيامة أُتي بالموت كالكبش الأملح فيوقف بين الجنة والنار فيُذبح ...".	* عطية بن سعد العوفي تقدم قبل قليل . * الشواهد: ١. حديث لبن عمر عند البخاري (٦٥٤٨) ومسلم (٢٨٥٠) . ٢. حديث لبن عمر عند البخاري (٤٧٣٠) ومسلم (٢٨٤٩).	قال الألباني في صحيح الترمذي (٢/ ٣١٧): « صحيح دون قوله: "لو أن أحداً مات فرحاً لمات أهل الجنة ..."». ولكن يشهد لها من حيث عموم المعنى حديث ابن عمر عند مسلم بلفظ: "فيزداد

رقم الحديث	طرف السند والمتن	نقد الحديث ومتابعاته وشواهده	حكم العلماء على الحديث
			أهل الجنة فرحاً ويزداد أهل النار حزناً على حزنهم" . ويشهد لها تماماً حديث لأبي سعيد الخدري عند الترمذي (٣١٥٦) وصححه من غير طريق عطية .
٢٥٧٩	عن مصعب بن المقدام عن فضيل بن غزوان عن أبي حازم عن أبي هريرة مرفوعاً: "ضرسُ الكافر مثلُ أُحُدٍ" .	* صححه مسلم ولكن مع بعض الاختلاف في سنده فقد رواه عن مصعب عن هارون بن سعد عن أبي حازم ، ومصعب صدوق له أوهام (٦٦٩٦) . * الشواهد: رواه شيبان عن الأعمش عن أبي صالح عن أبي هريرة عند الترمذي (٢٥٧٧) وصححه ، وصححه أيضا ابن حبان (١٦/ ٥٣١) والحاكم (٤/ ٥٩٥) .	صححه مسلم (٢٨٥١) وابن حبان (١٦/ ٥٣٣) .
٢٥٨٨	عن أبي السمح عن عيسى بن هلال عن	* أبو السمح هو دَرّاج بن سمعان المصري صدوق ، في حديثه عن أبي	صححه الحاكم (٢/ ٢٣٨) ولم يتعقبه

رقم الحديث	طرف السند والمتن	نقد الحديث ومتابعاته وشواهده	حكم العلماء على الحديث
	عبدالله بن عمرو بن العاص مرفوعاً: "لو أن رصاصة مثل هذه أُرسلت من السماء إلى الأرض وهي مسيرة خمسمئة سنة لبلغت الأرض قبل الليل ...".	الهيثم ضعف (١٨٢٤) وليس هذا منها ، فسنده لا بأس به إن شاء الله ، وقد ذكر ابن عدي في الكامل (٣/ ٩٨٠-٩٨٣) ما أُنكر على دراج ولم يذكر هذا الحديث وقد قال: « وسائر أخبار درَّاج غير ما ذكرتُ من هذه الأحاديث يتابعه الناس عليها ، وأرجو إذا أخرجت دراجاً وبرأته من هذه الأحاديث التي أُنكرت عليه أن سائر أحاديثه لا بأس بها وتقرب صورته مما قال فيه يحيى بن معين » يعني أنه ثقة .	الذهبي . وضعفه الألباني (ص ٣٠٨) . وهذا الحديث من أحاديث دراج التي لا بأس بها عند ابن عدي - الكامل (٣/ ٩٨٣) .
٢٦١٢	عن أبي قلابة عن عائشة مرفوعاً: "إن من أكمل المؤمنين إيماناً أحسنهم خلقاً والطفهم بأهله" .	* قال الترمذي: « لا نعرف لأبي قلابة سماعاً من عائشة » . وقال الحاكم (١/ ٤): « أخشى أن لبا قِلابة لم يسمعه من عائشة » ولكنه صححه (١/ ٥٣) فكأنه نسي؟! . * الشواهد: حديث أبي هريرة بلفظ "أكمل المؤمنين إيماناً أحسنهم خلقاً ، وخياركم خياركم لنسائهم خلقاً"	صححه الحاكم (١/ ٥٣) وضعفه الألباني (صـ٣١٠) .

حكم العلماء على الحديث	نقد الحديث ومتابعاته وشواهده	طرف السند والمتن	رقم الحديث
	عند الترمذي (١١٦٢) وصححه .		
صححه ابن حبان (١٤/ ٤٤) والحاكم (١/ ٣٠) والألباني في الصحيحة (٣/ ٦٣-٦٤) .	* ابن الديلمي ثقة وهذا الحديث محفوظ عنه من عدة طرق: انظر صحيح ابن حبان (١٤/ ٤٤) ومسند أحمد (٢/ ١٧٦ ، ١٩٧) . ومسند الشاميين (١/ ٣٠٤) .	عن عبدالله بن الديلمي عن عبدالله بن عمرو مرفوعاً: "إن الله خلق خلقه في ظلمة . . ."	٢٦٤٢
صححه مسلم (٢٦٩٩) ولبن حبان (١/ ٢٨٤) .	* صححه مسلم (٢٦٩٩) وانظر ما تقدم برقم (١٩٣٠) . * الشواهد: حديث أبي الدرداء عند الترمذي (٢٦٨٢) ومسند أحمد (٥/ ١٩٦) ومسند الشاميين (٢/ ٢٢٤) وصححه ابن حبان (١/ ٢٨٩) .	عن الأعمش عن أبي صالح عن أبي هريرة مرفوعاً:"من سلك طريقاً يلتمس فيه علماً سهَّل الله له طريقاً إلى الجنة" .	٢٦٤٦
صححه ابن حبان (١/ ١٩٧) والحاكم (١/ ١٠١) والألباني (٢/ ٣٣٦) .	* عُمارة ، صدوق كثير الخطأ (٤٨٤٧) . * المتابعات والشواهد: توبع عُمارة من: حماد بن سلمة عند أحمد (٢/ ٢٦٣ ، ٣٠٥) وابن حبان (١/ ٢٩٧) فصح الحديث بهذه المتابعة القوية . وأخرجه البغوي في شرح السنة	عن عُمارة بن زاذان عن علي بن الحكم عن عطاء ابن أبي رباح عن أبي هريرة مرفوعاً:"من سئل عن علم عَلِمه ثم كتمه أُلجم يوم القيامة بلجامٍ من نار" .	٢٦٤٩

رقم الحديث	طرف السند والمتن	نقد الحديث ومتابعاته وشواهده	حكم العلماء على الحديث
		(١/ ٣٠١) عن سماك بن حرب عن عطاء به . وللحديث شواهد عن أنس وأبي هريرة عند ابن ماجه (٢٦٤ ، ٢٦٦).	
٢٦٦٣	عن سفيان بن عيينة عن محمد بن المنكدر وسلام أبي النضر عن عبيد الله ابن أبي رافع عن أبي رافع وغيره مرفوعاً: "لا ألفين أحدكم متكئاً على أريكته . . ." .	* سنده قوي ورجاله ثقات . ذكر الترمذي أن رواية ابن المنكدر مرسلة ، وأما رواية سالم فمتصلة وأن ابن عيينة إذا رواهما على الانفراد بين وإذا جمعهما رواه هكذا . * الشواهد: حديث المقدام بن معدي كرب عند أحمد (٤/ ١٣١) والترمذي (٢٦٦٤) وصححه ابن حبان (١/ ١٨٩) والحاكم (١/ ١٠٩) وله عن المقدام عدة طرق .	صححه ابن حبان (١/ ١٩٠) والحاكم (١/ ١٠٨) والألباني (٢/ ٣٣٩) .
٢٦٩٢	عن عبدالله بن نُمير عن عُبيد الله بن عمر عن سعيد المقبري عن أبي هريرة مرفوعاً في حديث المسيء صلاته: "وعليك ارجع	* صححه الشيخان عن ابن نُمير به . وسبب تحسين الترمذي هو أن يحيىبن سعيد القطان رواه عن عبيدالله عن المقبري عن أبيه عن أبي هريرة ولم يقل فيه: "وعليك" قال الترمذي: « وحديث يحيى بن سعيد أصح ».	صححه البخاري (٦٢٥١) ومسلم (٣٩٧) .

رقم الحديث	طرف السند والمتن	نقد الحديث ومتابعاته وشواهده	حكم العلماء على الحديث
	فصلٌ" .	والشيخان يصححان رواية ابن نُمير ورواية القطان ، وهو الصحيح إن شاء الله .	
٢٦٩٤	عن أبي فروة يزيد بن سنان عن سُليم بن عامر عن أبي أُمامة قال: قيل يا رسول الله الرجلان يلتقيان أيهما يبدأ بالسلام؟ فقال: أولاهما بالله".	* أبو فروة ضعيف (٧٧٢٧) ، ونقل الترمذي عن البخاري أنه مقارب الحديث -جامع الترمذي (٥/ ٥٦) . * الشواهد والمتابعات: أخرج أبوداود في سننه (٥١٩٧) بسند صحيح عن أبي أمامة مرفوعاً: "أولى الناس بالله من بدأهم بالسلام" .	صححه الألباني (٢/ ٣٤٦) .
٢٧٠٦	عن الليث بن سعد عن ابن عجلان عن سعيد المقبري عن أبي هريرة مرفوعاً: "إذا انتهى أحدكم إلى مجلس فليسلم فإن بدا له أن يجلس فليجلس ثم إذا قام فليسلم فليست الأولى بأحق من الآخرة" .	* محمد بن عجلان صدوق إلا أنه اختلطت عليه أحاديث أبي هريرة (٦١٣٦) . * المتابعات: رواه يحيى بن سعيد القطان عن ابن عجلان عند أحمد (٢/ ٤٣٩) ورواية القطان عنه يؤمن منها الاضطراب . وقد توبع ابن عجلان أيضاً من يعقوب بن زيد التيمي عند النسائي في عمل اليوم والليلة (٣٦٨)	صححه ابن حبان (٢/ ٢٤٧) والألباني (٢/ ٣٤٨) .

رقم الحديث	طرف السند والمتن	نقد الحديث ومتابعاته وشواهده	حكم العلماء على الحديث
		وصححه ابن حبان (٢/ ٢٤٦) .	
٢٧٢٦	عن شعبة عن أبي إسحاق عن البراء - ولم يسمعه منه- مرفوعاً:"إن كنتم لأُبدَّ فاعلين ، فردوا السلام ، وأعينوا المظلوم ، واهدوا السبيل" .	* مع أن هذا الحديث من رواية شعبة عن أبي إسحاق إلا أن شعبة صرّح بأن أبا إسحاق لم يسمع هذا الحديث من البراء . * الشواهد: ١. حديث أبي سعيد عند البخاري (٦٢٢٩) ومسلم (٢١٢١) . ٢. حديث أبي هريرة عند أبي داود (٤٨١٦) . ٣. حديث البراء عند البخاري (١٢٣٩) ومسلم (٢٠٦٦) .	صححه ابن حبان (٢/ ٣٥٨) وقال الألباني: « صحيح المتن » (٢/ ٣٥٢) .
٢٧٤٦	عن ابن عجلان عن المقبري عن أبي هريرة مرفوعاً:"العطاس من الله ، والتثاؤب من الشيطان . . ." .	* ابن عجلان تقدم قبل قليل . وذكر الترمذي (٢٧٤٧) أن ابن أبي ذئب رواه عن سعيد بن أبي سعيد المقبري عن أبيه عن أبي هريرة بنحوه. ثم قال: « هذا حديث صحيح ، وهذا أصح عندي من حديث ابن عجلان وابنُ أبي ذئب أحفظ لحديث سعيد المقبري وأثبت من محمد بن عجلان »	صححه البخاري (٣٢٨٩) من رواية ابن أبي ذئب وكذلك الترمذي (٢٧٤٧) وصححه لبن حبان (٦/ ١٢٢) من رواية ابن عجلان .

حكم العلماء على الحديث	نقد الحديث ومتابعاته وشواهده	طرف السند والمتن	رقم الحديث
	فالمتن صحيح عند الترمذي وإنما حسن حديث ابن عجلان لمخالفة إسنادية .		
صححه الألباني (٢/ ٣٥٦) .	* أسامة بن زيد الليثي صدوق يهم (٣١٧) . وهذا سند حسن لا سيما أن أسامة توبع . * المتابعات: توبع أسامة من عامر الأحول عند أبي داود (٤٨٤٤) .	عن أسامة بن زيد عن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده مرفوعاً: "لا يحل للرجل أن يفرّق بين اثنين إلا بإذنهما" .	٢٧٥٢
صححه الألباني (٢/ ٣٥٧) .	* قَبيصة بن عقبة السُوائي ، صدوق ربما خالف (٥٥١٣) * المتابعات: توبع قبيصة من: ١. محمد بن يوسف الفريابي عند الطبراني في المعجم الكبير (١٩/ ٣٥١) . ٢. وكيع عند الطبراني في المعجم الكبير (١٩/ ٣٥١) . ٣. عبدالله بن المبارك عند الطبراني في المعجم الكبير (١٩/ ٣٥٢) .	عن قَبيصة عن سفيان الثوري عن حبيب بن الشهيد عن أبي مِجْلز عن معاوية مرفوعاً: "من سره أن يتمثل له الرجال قياماً فليتبوأ مقعده من النار" .	٢٧٥٥

رقم الحديث	طرف السند والمتن	نقد الحديث ومتابعاته وشواهده	حكم العلماء على الحديث
		وتوبع الثوري أيضاً من: ١. شعبة عند ابن الجعد (١٥٣٢). ٢. حماد بن أسامة عند أبي داود (٥٢٢٩). ٣. مروان بن معاوية الفزاري عند أحمد (٤/ ١٠٠).	
٢٧٥٧	عن مصعب بن شيبة عن طلق بن حبيب عن عبدالله بن الزبير عن عائشة مرفوعاً: "عشرٌ من الفطرة: قص الشارب وإعفاء اللحية والسواك . . .".	* مصعب بن شيبة ، وثقه ابن معين وصحح له مسلم وابن خزيمة ، وضعفه أحمد وأبو حاتم والنسائي والدار قطني -التهذيب (١٠/ ١٦٢). والترمذي صحح لمصعب حديثاً واحداً (١٨١٣) ولهذا ذكرت هذا الحديث هنا لا سيما مع تصحيح مسلم وابن خزيمة له ، ولقول الحافظ ابن حجر في الفتح (١٠/ ٣٥٠) رداً على النسائي: «والذي يظهر لي أنها ليست بعلة قادحة فإن راويها مصعب بن شيبة وثقه ابن معين والعجلي وغيرهما ،	صححه مسلم (٢٦١) وابن خزيمة (٨٨) وأعله النسائي (٨/ ١٢٨) والدارقطني في التتبع (ص٣٣٩-٣٤٠) ورجحا أنه من قول حبيب. وأعله كذلك ابن دقيق العيد كما في نصب الراية (١/ ٧٦) وابن حجر في التلخيص (١/ ٧٧) وحسنه الألباني (٢/ ٣٥٧).

رقم الحديث	طرف السند والمتن	نقد الحديث ومتابعاته وشواهده	حكم العلماء على الحديث
		ولينه أحمد وأبو حاتم وغيرهما فحديثه حسن ، وله شواهد من حديث أبي هريرة وغيره ، فالحكم بصحته من هذه الحيثية سائغ ... » . * الشواهد: ١. يشهد لبعضه حديث أبي هريرة عند البخاري (٥٨٨٩) ومسلم (٢٥٧) . ٢. حديث عمار عند أبي داود (٥٤) وفيه انقطاع .	
٢٧٦٩	عن بهز بن حكيم عن أبيه عن جده مرفوعاً:"احفظ عورتك إلا من زوجتك أو مما ملكت يمينك . . . ".	* سنده حسن .	صححه الحاكم (٤/ ١٨٠) وحسنه الألباني (٢/ ٣٥٩) .
٢٧٧٢	عن إسماعيل بن رجاء عن أوس بن ضمعج عن أبي مسعود مرفوعاً:"لا يُؤم الرجل في سلطانه ولا	* صححه مسلم .	صححه مسلم (٦٧٣) وابن خزيمة (١٥١٦) والحاكم (١/ ٣٤٣) .

رقم الحديث	طرف السند والمتن	نقد الحديث ومتابعاته وشواهده	حكم العلماء على الحديث
	يُجلسُ على تكرمته إلا بإذنه" .		
٢٧٨٧	عن أبي نضرة عن الطُفاوي عن أبي هريرة مرفوعاً: "طيب الرجال ما ظهر ريحه وخفي لونه . . ." .	* الطفاوي لا يعرف (٨٥٠٠) . * الشواهد: ١. حديث الحسن عن عمران عند الترمذي (٢٧٨٨) وصححه الحاكم (٤/ ١٩١) وسماع الحسن من عمران مختلف فيه ، والترمذي صحح عدة أحاديث بهذا السند: « (١١٢٣) ، (٢٠٤٩) ، (٣١٦٩) . ٢. حديث أبي موسى الأشعري عند الطبراني في المعجم الأوسط (١/ ٣٩٩) .	صححه الألباني (٢/ ٣٦٣) .
٢٧٩٤	تقدم برقم (٢٧٦٩) .	-	
٢٨٠٣	عن شعبة عن منصور عن سالم بن أبي الجعد عن أبي المليح الهذلي:أن نساءً من أهل حمص دخلن على عائشة	* رجاله ثقات ، ولا أدري هل سمع أبو المليح هذا الحديث من عائشة أم رواه عنها بواسطة ؟! . * الشواهد: روي هذا الحديث من عدة أوجه	صححه الحاكم كما نقل المنذري في الترغيب (١/ ١٤٤) وليس في النسخة المطبوعة ذكر

رقم الحديث	طرف السند والمتن	نقد الحديث ومتابعاته وشواهده	حكم العلماء على الحديث
	فقالت: أنتُنَّ اللاتي يَدخُلن نساؤكم الحمّامات؟ سمعت رسول الله ﷺ يقول: "ما من امرأة تضعُ أثيابَها في غير بيت زوجها إلا هتكت الستر بينها وبين ربها".	عن عائشة رضي الله عنها ولكن من طرق ضعيفة صالحة للاعتبار عند أحمد (٦/ ٢٦٧) وأبي يعلى (٨/ ١٣٨). ويشهد له: ١. حديث أم الدرداء عند أحمد (٦/ ٣٦٢) والطبراني في المعجم الكبير (٢٤/ ٢٥٥) بسند فيه أبو صخر حميد بن زياد الخراط صدوق يهم (١٥٤٦). ٢. حديث أم سلمة عند أحمد (٦/ ٣٠١) والطبراني في الكبير (٢٣/ ٣١٤) وفيه السائب مولى أم سلمة لم يرو عنه إلا دراج أبو السمح -تعجيل المنفعة (صـ١٤٥).	التصحيح. وصححه المعلمي في تعليقه على الموضح للخطيب (١/ ٣٦٢) وكذلك الألباني (٢/ ٣٦٥).
٢٨١٦	عن شعبة عن عطاء بن السائب عن أبي حفص ابن عمر عن يعلى بن مرة: أن رسول الله ﷺ أبصر رجلاً متخلقاً قال:	* أبو حفص مجهول (٣٢٧٩)، وحديث شعبة عن عطاء جيد فقد سمع منه قبل الاختلاط. * الشواهد والمتابعات: أخرجه ابن خزيمة في صحيحه (٢٦٧٥) عن عمر بن عبدالله بن	ضعفه الألباني (صـ٣٣٥).

رقم الحديث	طرف السند والمتن	نقد الحديث ومتابعاته وشواهده	حكم العلماء على الحديث
	"اذهب فاغسله ثم اغسله ثم لا تَعُدْ" .	يعلى بن مرة الثقفي عن أبيه عن جده بنحوه ، وعمر ضعيف (٤٩٣٣) . وأصل الحديث محفوظ في الصحيحين عن يعلى بن أمية بلفظ: "واغسل أثر الخَلُوق عنك وأنق أثر الصُفرة" .أخرجه البخاري (١٧٨٩) ،(١٥٣٦) ومسلم (١١٨٠) .	
٢٨١٩	عن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده مرفوعاً:"إن الله يُحب أن يُرى أثر نعمته على عبده" .	* سنده حسن . * الشواهد: يشهد له: ١. حديث مالك بن نضلة عند أبي داود (٤٠٦٣) وأحمد (٣/ ٤٧٣ ، ٤٧٤) وصححه الحاكم (٤/ ١٨١) والألباني في غاية المرام (ص٦٣) . ٢. حديث عمران بن حصين عند الطبراني في المعجم الكبير (١٨/ ١٣٥) . والبيهقي في السنن الكبرى (٣/ ٢٧١) بسند جيد .	صححه الحاكم (٤/ ١٣٥) والألباني (٢/ ٣٦٩) .
٢٨٢١	عن عمرو بن شعيب	* سنده حسن .	صححه الألباني

رقم الحديث	طرف السند والمتن	نقد الحديث ومتابعاته وشواهده	حكم العلماء على الحديث
	عن أبيه عن جده: أن النبي ﷺ نهى عن نتف الشيب وقال: "إنه نور المسلم".	وقد ذكر الترمذي أن غير واحد رواه عن عمرو بن شعيب به . الشواهد: يشهد له حديث أبي هريرة عند ابن حبان (٧/ ٢٥٣) بسند حسن .	(٢/ ٣٦٩) .
٢٨٢٦	عن محمد بن فُضيل عن إسماعيل بن أبي خالد عن أبي جُحيفة قال: رأيت رسول الله ﷺ أبيضَ قد شاب . . .	* صححه البخاري ومسلم .	صححه البخاري (٣٥٤٤) ومسلم (٢٣٤٣) .
٢٨٩١	عن شعبة عن قتادة عن عباس الجشمي عن أبي هريرة مرفوعاً: "إن سورة من القرآن ثلاثون آية شفعت لرجل حتى غُفر له وهي سورة تبارك الذي بيده الملك" .	* عباس الجشمي لم يوثقه إلا ابن حبان كعادته -التهذيب (٥/ ١٣٥) . * الشواهد: يشهد له حديث أنس عند الطبراني في المعجم الصغير (٤٩٠) والأوسط كما في مجمع البحرين (٦/ ٧٩) . وقواه الضياء بإخراجه في المختارة (٥/ ١١٤) وقال الهيثمي في مجمع الزوائد (٧/ ١٢٧): « رجاله رجال الصحيح » وصححه ابن حجر كما نقل المُناوي في فيض القدير	صححه ابن حبان (٣/ ٦٧) والحاكم (١/ ٥٦٥) ، (٢/ ٤٩٧) . وحسنه الألباني (٣/ ٦) .

رقم الحديث	طرف السند والمتن	نقد الحديث ومتابعاته وشواهده	حكم العلماء على الحديث
		(٤/ ١١٥) .	
٢٨٩٦	عن عبدالرحمن بن مهدي عن زائدة عن منصور عن هلال بن يساف عن ربيع بن خثيم عن عمرو بن ميمون عن عبدالرحمن ابن أبي ليلى عن امرأة وهي امرأة أبي أيوب عن أبي أيوب مرفوعاً: "أيعجز أحدكم أن يقرأ في ليلة ثلث القرآن ، من قرأ الله الواحد الصمد فقد قرأ ثلث القرآن" .	* امرأة أبي أيوب هي أم أيوب صحابية فالسند رجاله ثقات ، قال النسائي: « ما أعرف إسناداً أطول من هذا » -السنن (٢/ ١٧١) . والترمذي حسن هذا السند ولم يصححه - مع ترجيحه له ووصفه له بأنه الأحسن وأن زائدة تابعه إسرائيل والفضيل بن عياض- بسبب ما قاله من أن شعبة وغير واحد من الثقات رووا هذا الحديث عن منصور واضطربوا فيه . ويبدو أن سبب الاضطراب طول الإسناد . * الشواهد: ١. حديث أبي سعيد عند البخاري (٥/ ٥٠) . ٢. حديث أبي الدرداء عند مسلم (٨١١) . وشواهد أخرى عديدة .	صححه الألباني (٣/ ٧) .
٢٩١٥	عن عبدالصمد بن	* عاصم بن بهدلة صدوق له أوهام	صححه الحاكم

رقم الحديث	طرف السند والمتن	نقد الحديث ومتابعاته وشواهده	حكم العلماء على الحديث
	عبدالوارث عن شعبة عن عاصم بن بهدلة عن أبي صالح عن أبي هريرة مرفوعاً: "يجيء القرآن يوم القيامة فيقول: يا ربّ حَلِّه، فيُلبس تاج الكرامة...".	(٣٠٥٤). وساق الترمذي بعده من حديث محمد بن جعفر عن شعبة عن عاصم عن أبي صالح عن أبي هريرة نحوه ولم يرفعه وقال بعده: « وهذا أصح عندنا من حديث عبدالصمد عن شعبة يعني أن الموقوف أصح من المرفوع ». وقال الحافظ ابن حجر في لسان الميزان (١/ ١٧٦) تعليقاً على كلام الترمذي الآنف: « وهذا له حكم المرفوع وإن كان وقفه أصح» . ومثله لا يُقال من قبل الرأي فهو موقوف ظاهراً وشكلاً ومرفوع حُكماً ومعنى .	(١/ ٥٥٢) وحسنه الألباني (٣/ ١٠).
٢٩٤١	عن قتادة عن عمران بن حُصين أن النبي ﷺ قرأ: ﴿وَتَرَى النَّاسَ سُكَارَى﴾ [الحج:٢].	* قال الترمذي: « ولا نعرف لقتادة سماعاً من أحد من أصحاب النبي ﷺ إلا من أنس وأبي الطفيل، وهذا عندي حديث مختصر، إنما يروى عن قتادة عن الحسن عن عمران بن حُصين...». وحديث الحسن عن عمران الذي	صححه الألباني (٣/ ١٥).

رقم الحديث	طرف السند والمتن	نقد الحديث ومتابعاته وشواهده	حكم العلماء على الحديث
		أشار الترمذي إليه أخرجه (٣١٦٨) وصححه ، وفيه أن رسول الله ﷺ قرأ ﴿وَتَرَى النَّاسَ سُكَارَى ﴾ . * الشواهد: ويشهد له حديث أبي سعيد الخدري عند البخاري (٣٣٤١) ومسلم (٢٢٢) .	
٢٩٥٣	عن العلاء بن عبدالرحمن عن أبيه عن أبي هريرة مرفوعاً: "من صلى صلاة لم يقرأ فيها بأم القرآن فهي خِداج فهي خِداج غيرُ تمام . . .".	صححه مسلم .	صححه مسلم (٣٩٥) وابن حبان (٥/ ٩٦) .
٢٩٧٦	عن سفيان بن عيينة عن ابن جريج عن ابن أبي مُليكة عن عائشة مرفوعاً: "أبغض الرجال إلى الله الألدُّ الخَصِم" .	صححه الشيخان .	صححه البخاري (٢٤٥٧) ومسلم (٢٦٦٨) عن ابن جريج به .
٢٩٧٩	عن عبدالرحمن بن	* سنده حسن لأن عبدالله بن عثمان	صححه الألباني

رقم الحديث	طرف السند والمتن	نقد الحديث ومتابعاته وشواهده	حكم العلماء على الحديث
	مهدي عن الثوري عن ابن خثيم عن ابن سابط عن حفصة بنت عبدالرحمن عن أم سلمة مرفوعاً في قوله تعالى: ﴿نِسَاؤُكُمْ حَرْثٌ لَكُمْ فَأْتُوا حَرْثَكُمْ أَنَّى شِئْتُمْ﴾ [البقرة:٢٢٣] يعني صماماً واحداً.	ابن خثيم صدوق (٣٤٦٦). * الشواهد: يشهد له حديث جابر عند مسلم (١٤٣٥) في بعض ألفاظه.	(٣/ ٢٧).
٣٠٠٠	عن أبي غالب عن أبي أمامة مرفوعاً: "كلاب النار، شر قتلى تحت أديم السماء ..." يعني الخوارج.	* أبو غالب حزوَّر صدوق يخطئ (٨٢٩٨). وقد صحح له الترمذي حديثاً (٣٢٥٣) وقال المزي في تهذيب الكمال (٣٤/ ١٧٢): «وقال الترمذي في بعض أحاديثه: هذا حديث حسن، وفي بعضها: هذا حديث حسن صحيح». * المتابعات والشواهد: هذا الحديث روي من عدة أوجه عن أبي أمامة صُدي بن عجلان.	صححه الألباني (٣/ ٣٢).

حكم العلماء على الحديث	نقد الحديث ومتابعاته وشواهده	طرف السند والمتن	رقم الحديث
	١. رواه أحمد (٥/ ٢٦٩) وابنه في السنة (١٥٤٦) عن أنس بن عياض عن صفوان بن سليم عن أبي أمامة مرفوعاً بنحوه . وذكر أبو داود أن صفوان بن سليم رأى أبا أمامة كما في التهذيب (٤/ ٤٢٦) . ٢. ورواه الحاكم (٢/ ١٤٩) من وجهين عن عكرمة ابن عمار عن شداد بن عبدالله عن أبي أمامة وقال: « صحيح على شرط مسلم » . فالحديث محفوظ عن أبي أمامة من غير شك .		
حسنه الألباني (٣/ ٣٢) .	* سنده حسن .	عن بهز بن حكيم عن أبيه عن جده مرفوعاً: "أنتم تتِمُّون سبعين أمة أنتم خيرُها وأكرمُها على الله" .	٣٠٠١
صححه الترمذي عن ابن مسعود من وجه	* ابن عيينة سمع من عطاء قبل الاختلاط -التقييد والإيضاح	عن سفيان بن عيينة عن عطاء بن السائب	٣٠١١

رقم الحديث	طرف السند والمتن	نقد الحديث ومتابعاته وشواهده	حكم العلماء على الحديث
	عن أبي عُبيدة عن ابن مسعود مثله أي مثل الحديث قبله الذي ساقه عن مسروق عن ابن مسعود في تفسير قوله تعالى: ﴿وَلَا تَحْسَبَنَّ الَّذِينَ قُتِلُوا فِي سَبِيلِ اللهِ أَمْوَاتًا بَلْ أَحْيَاءٌ عِنْدَ رَبِّهِمْ يُرْزَقُونَ﴾ [آل عمران:١٦٩] .	(صـ٤٤٤) . وأبو عبيدة لم يسمع من أبيه . والحديث صححه الترمذي من حديث مسروق عن ابن مسعود (٣٠١١) .	آخر (٣٠١١) . وكذلك مسلم (١٨٨٧) .
٣٠١٦	عن همام بن يحيى عن قتادة عن أبي الخليل عن أبي علقمة الهاشمي عن أبي سعيد الخدري:"لما كان يوم أوطاس أصبنا نساءً لهن أزواج في المشركين فكرهِهُنَّ رجال منا ..." .	* قال الترمذي (٥/ ٢٣٥): « ولا أعلم أحداً ذكر أبا علقمة في هذا الحديث إلا ما ذكر همام عن قتادة » . ولكن مسلماً أخرج في صحيحه عن سعيد بن أبي عروبة عن قتادة بمثل ما رواه همام فصحت روايته بهذه المتابعة .	صححه مسلم (١٤٥٦) .
٣٠١٧	عن عثمان البتي عن أبي	* الحديث صححه مسلم عن أبي	صححه مسلم كما

رقم الحديث	طرف السند والمتن	نقد الحديث ومتابعاته وشواهده	حكم العلماء على الحديث
	الخليل عن أبي سعيد الخدري بنحو ما تقدم آنفاً .	سعيد .	تقدم آنفاً .
٣٠٢٩	عن وَرْقَاء بن عمر عن عمرو بن دينار عن ابن عباس مرفوعاً: "يجيء المقتول بالقاتل يوم القيامة ناصيته ورأسه بيده وأوداجه تَشْخَبُ دماً . . ." .	* ذكر الترمذي أن بعضهم قد رواه عن عمرو بن دينار عن ابن عباس ولم يرفعه ، والمرفوع مروي بسند ثابت . * الشواهد والمتابعات: * روى الطبراني في المعجم الكبير (١٠/ ٣٧٢) سنده عن نافع بن جبير ابن مطعم عن ابن عباس مرفوعاً ، وحسنه الألباني في الصحيحة (٦/ ١/ ٤٤٤) ولكن شيخ الطبراني واسمه العباس بن المفضل الأسفاطي لم يتعرض له الشيخ الألباني ، وقد ترجم له ابن نقطة في تكملة الإكمال (١/ ١٨٨) وابن عساكر في تاريخ دمشق (٨/ ٩٦٤) والذهبي في النبلاء (١٣/ ٣٧٨) ولم يذكروه بعدالة ولا جرح ، ولكني بعد البحث وجدت الحاكم يقول في مستدركه (٢/ ٣٥)	قال الألباني في الصحيحة (٦/ ١/ ٤٤٥): « إسناده صحيح على شرط الشيخين » .

حكم العلماء على الحديث	نقد الحديث ومتابعاته وشواهده	طرف السند والمتن	رقم الحديث
	بعد أن ساق سنداً فيه الأسفاطي هذا: « هذا حديث صحيح الإسناد رواته عن آخرهم أئمة حفاظ ثقات » ووجدت العقيلي يروي عنه مباشرة في ضعفائه: (٢/ ١٨٨ ، ٢٧٠) ، (٣/ ٨٦ ، ٤٠٣) ، (٤/ ٢٣ ، ٣٣٤ ، ٤١٢ ، ٤٥٣) فرواية الطبراني والعقيلي والضبعي عند الحاكم مما يُقوي حاله لا سيما مع كلام الحاكم الآنف . * وروى أحمد (١/ ٢٤٠ ، ٢٩٤) والنسائي (٧/ ٨٥) عن سالم ابن أبي الجعد عن ابن عباس مرفوعاً بنحوه ، وقال الألباني (٦/ ١/ ٤٤٥): « إسناده صحيح » . وفي هذا انظر عندي لأن سالماً معروف بكثرة الإرسال ومعدود في المدلسين . وقد وجدته يروي عن ابن عباس بواسطة -انظر مثلاً صحيح مسلم (٣١٧ ، ٣٣٧) وصحيح ابن خزيمة (١١٤) فهو يدخل أحياناً		

رقم الحديث	طرف السند والمتن	نقد الحديث ومتابعاته وشواهده	حكم العلماء على الحديث
		كُريباً وأحياناً أخاه ، ولم أجد له تصريحاً باللقاء أو السماع من ابن عباس إلا عند الطبراني في الكبير (١٢/ ١٠١) من طريق فيه ليث بن أبي سليم ، ومع ذلك فإن حديثه عن ابن عباس صالح للاعتبار هنا وإنما أردت التنبيه على كلام شيخنا الألباني في تصحيحه الحديث لذاته .	
٣٠٣٠	عن إسرائيل عن سماك عن عكرمة عن ابن عباس: "مر رجل من بني سُليم على نفرٍ من أصحاب رسول الله ﷺ ومعه غنم له . . ."	* سماك مضطرب في روايته عن عكرمة (٢٦٢٤) وأما الترمذي فقد صحح مثل هذا السند تماماً (٣٠٥٢) . * الشواهد والمتابعات: أخرج البخاري (٤٥٩١) ومسلم (٣٠٥٢) نحو هذا الحديث عن عطاء عن ابن عباس .	صححه ابن حبان (١١/ ٥٩) والحاكم (٢/ ٢٣٥) والألباني (٣/ ٤٠) .
٣٠٤١	عن مالك بن مِغْوَل عن أبي السَّفَر عن البراء قال: "آخِرُ آيةٍ أُنزلت أو آخر شيء نزل: ﴿يَسْتَفْتُونَكَ قُلِ اللهُ يُفْتِيكُمْ فِي الْكَلَالَةِ﴾	* سنده صحيح . * الشواهد والمتابعات: أخرجه البخاري ومسلم من طريق أبي إسحاق السبيعي عن البراء .	صححه البخاري (٤٦٠٥) ومسلم (١٦١٨) عن الصحابي نفسه وصحح الألباني الحديث ذاته (٣/ ٤٤)

رقم الحديث	طرف السند والمتن	نقد الحديث ومتابعاته وشواهده	حكم العلماء على الحديث
	[النساء: ١٧٦] .		.
٣٠٧٥	عن مسلم بن يسار أن عمر بن الخطاب . . . مرفوعاً: "إن الله خلق آدم ثم مسح ظهره بيمينه . . ." .	* قال الترمذي: « مسلم بن يسار لم يسمع من عمر ، وقد ذكر بعضهم في هذا الإسناد بين مسلم بن يسار وبين عمر رجلاً » . يعني نُعيم بن ربيعة كما في سنن أبي داود (٤٧٠٤) . * الشواهد والمتابعات: * قال ابن عبدالبر في التمهيد (٦/ ٦): « معنى هذا الحديث قد صح عن النبي ﷺ من وجوه كثيرة ثابتة » . * يشهد له حديث ابن عباس عند أحمد (١/ ٢٧٢) والحاكم (١/ ٢٧) وصححه . * وحديث هشام بن حكيم عند ابن أبي عاصم في السنة (١٦٨) وصحح الألباني إسناده ، ولكن فيه اختلاف ذكره البخاري في التاريخ الكبير (٥/ ٣٤١) وابن حجر في تعجيل المنفعة (صـ٢٥٥) والراوي عن هشام اسمه عبدالرحمن بن قتادة ، مختلف	صححه ابن حبان (١٤/ ٣٧) والحاكم (١/ ٢٧) ، (٢/ ٣٢٤ ، ٥٤٤) وضعفه الألباني (صـ٣٧٧) وقال ابن عبدالبر في التمهيد (٦/ ٣، ٦): « هذا الحديث منقطع . . وليس إسناده بالقائم لأن مسلم بن يسار ونُعيم بن ربيعة جميعاً غير معروفين بحمل العلم » .

رقم الحديث	طرف السند والمتن	نقد الحديث ومتابعاته وشواهده	حكم العلماء على الحديث
		في صحبته كما ذكر ابن حجر في الإصابة (٢/ ٤١٨-٤١٩) وظاهر صنع البخاري وابن أبي حاتم في كتابيهما أنه ليس بصحابي، ورجح ابن حجر ثبوت صحبته.	
٣٠٨٦	عن عوف بن أبي جميلة عن يزيد الفارسي عن ابن عباس قال: قلت لعثمان بن عفان: ما حملكم أن عَمَدتُم إلى الأنفال وهي من المثاني وإلى براءة وهي من المئين فقرنتم بينهما ...	* يزيد الفارسي، يرى عبدالرحمن بن مهدي وأحمد بن حنبل وابن حبان أنه هو يزيد بن هرمز الثقة المعروف. وفرَّق بينهما يحيى بن سعيد القطان وأبو حاتم الرازي وقال: «وكذلك صاحب ابن عباس لا بأس به» يعني الفارسي -الجرح والتعديل (٩/ ٢٩٣-٢٩٤) والثقات لابن حبان (٥/ ٥٣١) وأما ابن حجر فيرى يزيداً الفارسي مقبولا (٧٧٩٦) وأما ابن هرمز فثقة (٧٧٩٠) ويُفرِّق بينهما. ومن روى عنه جمع من الثقات ومثل أبي حاتم يقول فيه: "لا بأس به". فهو في درجة من يحسن حديثه إن	حسنه لذلته لبن حجر في موافقة الخبر (١/ ٤٥). وصححه ابن حبان (١/ ٢٣٠) والحاكم (٢/ ٢٢١، ٣٣٠) واحتج به ابن حجر في الفتح (٨/ ٦٥٩) وضعفه أحمد شاكر كما في تحقيقه على المسند (١/ ٣٢٩-٣٣٠) محتجاً بمعارضته للمتواتر من أن ترتيب سور القرآن توقيفي لا اجتهادي. والراجح

رقم الحديث	طرف السند والمتن	نقد الحديث ومتابعاته وشواهده	حكم العلماء على الحديث
		شاء الله لا سيما مع تصحيح ابن حبان له .	أن ترتيب سور القرآن توقيفي إلا القليل منها فاجتهادي كما اختاره جماعة من المحققين - المدخل لمحمد أبو شهبة (صـ٣٣٢) . نقل ابن حجر في الفتح (٨/ ٦٥٦) أن جمهور العلماء يرون ترتيب السور اجتهادياً وممن ضعف الحديث الألباني (صـ٣٨٠) .
٣٠٩٤	عن سالم بن أبي الجعد عن ثوبان مرفوعاً في أفضل المال : "أفضله لسان ذاكر ، وقلب شاكر ، وزوجة مؤمنة تعينه على إيمانه" .	* نقل الترمذي عن البخاري أن سالماً لم يسمع من ثوبان . * الشواهد: يشهد له حديث رجل من الصحابة عند أحمد (٥/ ٣٦٦) وصححه الألباني في الصحيحة (٥/ ٢٠٩) مصوباً تصحيفاً وقع في سند الحديث في مسند أحمد .	صححه الألباني (٣/ ٥٦) .
٣١٠١	عن سفيان الثوري عن	* أبو الخليل عبدالله بن خليل ، روى	صححه الحاكم

رقم الحديث	طرف السند والمتن	نقد الحديث ومتابعاته وشواهده	حكم العلماء على الحديث
	أبي إسحاق عن أبي الخليل عن علي قال: سمعت رجلاً يستغفر لأبويه وهما مشركان فقلت له: أتستغفر لأبويك وهما مشركان؟فقال: أوليس استغفر إبراهيم لأبيه وهو مشرك ، فذكرت ذلك للنبي ﷺ فنزلت: ﴿مَا كَانَ لِلنَّبِيِّ وَالَّذِينَ ءَامَنُوا أَنْ يَسْتَغْفِرُوا لِلْمُشْرِكِينَ﴾ [التوبة:١١٣] .	عنه جمع ، وذكره ابن حبان في ثقاته - التهذيب (٥/ ١٩٩) . * ويشهد له من حيث عموم المعنى حديث سعيد بن المسيب عن أبيه في وفاة أبي طالب عند البخاري (١٣٦٠) ومسلم (٢٤) . ولا تعارض بينهما لاحتمال تعدد سبب النزول كما قال شيخنا الألباني في أحكام الجنائز (صـ٩٦) .	(٢/ ٣٣٥) وحسنه الألباني (٣/ ٥٨) .
٣١٠٧	عن علي بن زيد بن جدعان عن يوسف بن مهران عن ابن عباس مرفوعاً: "لما أغرق الله فرعون . . ." .	* ابن جُدعان ضعيف (٤٧٣٤) . * الشواهد والمتابعات: ذكر الترمذي بعده من وجه آخر عن ابن عباس (٣١٠٨) وصححه ، وكذلك صححه ابن حبان (١٤/ ٩٧) .	صححه الألباني (٣/ ٦١) .
٣١١٦	عن محمد بن عمرو عن	* سنده حسن .	حسنه الألباني

رقم الحديث	طرف السند والمتن	نقد الحديث ومتابعاته وشواهده	حكم العلماء على الحديث
	أبي سلمة عن أبي هريرة مرفوعاً: "لو لبثت في السجن ما لبث يوسف ثم جاءني الرسول أجبت . . .".		(٣/ ٦٤) .
٣١٣٧	عن داود بن يزيد الزعافري عن أبيه عن أبي هريرة مرفوعاً: في قوله تعالى: ﴿عَسَى أَنْ يَبْعَثَكَ رَبُّكَ مَقَامًا مَحْمُودًا﴾ [الإسراء:٧٩] "هي الشفاعة".	* داود الزعافري ضعيف (١٨١٨) . * الشواهد: حديث كعب بن مالك عند أحمد (٣/ ٤٥٦) وصححه لبن حبان (١٤/ ٣٩٩) والحاكم (٢/ ٣٦٣) .	صححه الألباني (٣/ ٦٩) .
٣١٤٢	عن علي بن زيد بن جدعان عن أوس بن خالد عن أبي هريرة مرفوعاً: "يحشر الناس يوم القيامة ثلاثة أصناف . . .".	* علي بن زيد ضعيف (٤٧٣٤) . الشواهد: ١. حديث بهز بن حكيم عن أبيه عن جده عند الترمذي (٣١٤٣) . ٢. حديث أبي هريرة عند البخاري (٦٥٢٢) ومسلم (٢٨٦١) .	ضعفه الألباني (صـ٣٩١) .

حكم العلماء على الحديث	نقد الحديث ومتابعاته وشواهده	طرف السند والمتن	رقم الحديث
	٣. حديث أنس عند البخاري (٤٧٦٠) ومسلم (٢٨٠٦). "تنبيه" قوله: "أما إنهم يتقون بوجوههم كل حدب وشوك" هذه اللفظة لم أجد لها شاهداً فهي مما انفرد به ابن جدعان .		
-	-	تقدم برقم (٢٤٢٤) .	٣١٤٣
صححه الألباني (٣/ ٧١) .	* ابن جدعان ضعيف . وقد خولف في رواية هذا الحديث ، فقد رواه حماد بن سلمة عن أبي نضرة عن ابن عباس وليس عن أبي سعيد في مسند أحمد (١/ ٢٨١ ، ٢٩٥) . * الشواهد: ١. حديث أنس في صحيح البخاري (٦٥٦٥) ومسلم (١٩٣) . ٢. حديث أبي هريرة في صحيح البخاري (٣٣٤٠) ومسلم (١٩٤) .	عن علي بن زيد بن جدعان عن أبي نضرة عن أبي سعيد مرفوعاً: "أنا سيد ولد آدم يوم القيامة ولا فخر . . ." .	٣١٤٨
صححه البخاري	* صححه البخاري .	عن عمر بن ذر عن أبيه	٣١٥٨

رقم الحديث	طرف السند والمتن	نقد الحديث ومتابعاته وشواهده	حكم العلماء على الحديث
	عن سعيد بن جبير عن ابن عباس قال: قال رسول الله ﷺ لجبريل: "ما يمنعك أن تزورنا أكثر مما تزورنا؟ . . ."		(٣٢١٨) .
٣١٧١	عن الثوري عن الأعمش عن مسلم البَطين عن سعيد بن جبير عن ابن عباس قال: "لمَّا أُخرج النبي ﷺ من مكة ، قال أبوبكر: أخرجوا نبيهم ليهلكُن . . ." .	* رجال ثقات ، وأشار الترمذي إلى أن البعض رووه عن سفيان الثوري عن سعيد مرسلاً ليس فيه عن ابن عباس . ورواية الرفع جيدة .	صححه ابن حبان (١١/ ٨) والحاكم (٣/ ٧) والألباني (٣/ ٧٩) .
٣١٨٢	عن عبدالرحمن بن مهدي عن الثوري عن واصل الأحدب عن أبي وائل عن عمرو بن شرحبيل عن ابن مسعود قلت: يارسول الله أي الذنب أعظم؟ قال: "أن تجعل	* هذا سند صحيح ، حسنه الترمذي ثم ساق بعده سنداً عن ابن مهدي عن الثوري عن منصور والأعمش عن أبي وائل به ، ثم قال: « هذا حديث حسن صحيح » . والحديث واحد . وذِكْرُ واصل محفوظ في هذا الحديث كما يظهر من رواية شعبة عنه عند الترمذي (٣١٨٣) .	صححه البخاري (٤٤٧٧) ، (٦٨١١) . ومسلم (٨٦) والترمذي (٣١٢٨) .

رقم الحديث	طرف السند والمتن	نقد الحديث ومتابعاته وشواهده	حكم العلماء على الحديث
	لله نِداً وهو خلقك .."		
٣٢١٤	عن السُّدي عن أبي صالح عن أم هانئ بنت أبي طالب قالت: خطبني رسول الله ﷺ فاعتذرتُ إليه فعذرني . . .	* إسماعيل بن عبدالرحمن السُّدي ، صدوق يهم (٤٦٣) . وأبو صالح هو باذام مولى أم هانئ ضعيف (٦٣٤) . * الشواهد: حديث أبي هريرة عند مسلم (٢٥٢٧) أن رسول الله ﷺ خطب أم هانئ فاعتذرت بكبرها وأن لها عيالاً .	صححه الحاكم (٢/ ٤٢٠) وضعفه الألباني (صـ٤٠٥) .
٣٢٤٣	تقدم في حديث رقم (٢٤٣١) .	-	-
٣٢٤٤	تقدم في حديث رقم (٢٤٣٠) .	-	-
٣٢٤٩	عن أبي معاوية عن الأعمش عن عُمارة بن عمير عن عبدالرحمن ابن يزيد قال: قال ابن مسعود: كنت مستتراً بأستار الكعبة فجاء ثلاثة نفر	* اختلف على الأعمش في هذا السند فمرة رواه هكذا ، ومرة رواه عن وهب بن ربيعة عن ابن مسعود كما ذكر الترمذي ، وقد أسند الترمذي - بعد هذا الحديث - حديث الثوري عن الأعمش عن عُمارة عن وهب بن ربيعة عن عبدالله نحوه .	صححه مسلم (٢٧٧٥) ولبن حبان (٢/ ١١٧) عن الثوري به كما هو السند الثاني عند الترمذي . وأصل الحديث عن

حكم العلماء على الحديث	نقد الحديث ومتابعاته وشواهده	طرف السند والمتن	رقم الحديث
ابن مسعود صححه البخاري (٤٨٣)، (٤٨١٧) ، (٧٥٢١) ومسلم (٢٧٧٥) والترمذي (٣٢٤٨) .	وقد روى قبله برقم (٣٢٤٨) من حديث مجاهد عن أبي معمر عن ابن مسعود نحوه وقال: « حسن صحيح » ، وبهذا السند صححه البخاري (٤٨٣) ومسلم (٢٧٧٥) .		
صححه البخاري (٣٢٠٦) ومسلم (٨٩٩) .	* صححه البخاري ومسلم عن ابن جريج به .	عن ابن جريج عن عطاء عن عائشة قالت: "كان النبي ﷺ إذا رأى مخيلة أقبل وأدبر . . ." .	٣٢٥٧
صححه ابن حبان (١٣/ ١٦) والحاكم (٢/ ٤٦٣) والألباني (٣/ ١٠٧) .	* سنده صحيح ، والشعبي يُرسل ولكنه سمع من أبي جَبيرة رضي الله عنه كما عند أبي داود (٤٩٦٢) .	عن شعبة عن داود بن أبي هند سمعت الشعبي يحدث عن أبي جبيرة بن الضحاك قال:"كان الرجل منا يكون له الاسمانِ والثلاثة فيدعى ببعضها فعسى أن يكره قال: فنزلت هذه الآية ﴿وَلاَ تَنَابَزُوا	٣٢٦٨

رقم الحديث	طرف السند والمتن	نقد الحديث ومتابعاته وشواهده	حكم العلماء على الحديث
	بِالْأَلْقَابِ﴾ [الحجرات:١١] .		
٣٢٨٠	عن محمد بن عمرو عن أبي سلمة عن ابن عباس في قوله تعالى: ﴿وَلَقَدْ رَآهُ نَزْلَةً أُخْرَى * عِندَ سِدْرَةِ الْمُنتَهَى﴾ [النجم:١٣-١٤] . قال ابن عباس: "قد رآه النبي ﷺ" .	* هذا سند حسن للكلام في محمد بن عمرو . وقال ابن القيم في زاد المعاد (٣/ ٣٦): «صح عن ابن عباس أنه رأى ربه ، وصح عنه أنه قال: رآه بفؤاده» . وانظر ما ذكره ابن القيم من اختلاف الصحابة في هذه المسألة وما نقله عن شيخ الإسلام ابن تيمية في توجيه الأقوال . وثبوت ذلك عن ابن عباس مستفيض . انظر التوحيد لابن خزيمة (١/ ٤٧٩-٤٨٨) .	صححه ابن حبان (١/ ٢٥٣) والألباني (٣/ ١١٠) .
٣٢٨١	عن سماك عن عكرمة عن ابن عباس: ﴿مَا كَذَبَ الْفُؤَادُ مَا رَأَى﴾ [النجم:١١] . قال: رآه بقلبه .	* حديث سماك عن عكرمة مضطرب (٢٦٢٤) . * الشواهد: أخرج مسلم في صحيحه (١٧٦) عن أبي العالية عن ابن عباس: "رآه بفؤاده مرتين" .	صححه الألباني (٣/ ١١٠) .
٣٢٨٢	عن قتادة عن عبدالله	* صححه مسلم .	صححه مسلم

رقم الحديث	طرف السند والمتن	نقد الحديث ومتابعاته وشواهده	حكم العلماء على الحديث
	ابن شقيق عن أبي ذر مرفوعاً: "نور أنى أراه".		(١٧٨).
٣٣٥٦	عن محمد بن عمرو عن يحيى بن عبدالرحمن بن خاطب عن عبدالله بن الزبير بن العوام عن أبيه قال: لما نزلت ﴿ثُمَّ لَتُسْأَلُنَّ يَوْمَئِذٍ عَنِ النَّعِيمِ﴾ [التكاثر:٨]. قال الزبير: يا رسول الله وأيُ نعيم نُسأل عنه وإنما هما الأسودان التمر والماء؟ قال: "أما إنه سيكون".	* محمد بن عمرو بن علقمة صدوق له أوهام (٦١٨٨). فالسند حسن لذاته وقد صحح الترمذي بنفس هذا السند تماماً حديثاً برقم (٣٢٣٦) ولكنه بمتن آخر.	حسنه الألباني (٣/ ١٣٣).
٣٣٨٠	عن الثوري عن صالح مولى التوأمة عن أبي هريرة مرفوعاً: "ما جلس قوم مجلساً لم يذكروا الله فيه...".	* صالح، صدوق اختلط (٢٨٩٢). والثوري سمع منه بعد الاختلاط. * المتابعات والشواهد: توبع الثوري من: ١. ابن أبي ذئب عند أحمد	صححه الحاكم (١/ ٤٩٦) والألباني (٣/ ١٤٠).

حكم العلماء على الحديث	نقد الحديث ومتابعاته وشواهده	طرف السند والمتن	رقم الحديث
	(٢/ ٤٥٣) وهو ممن سمع من صالح قبل الاختلاط كما في تهذيب الكمال (١٣/ ١٠٢). ٢. وزياد بن سعد عند أحمد (٢/ ٤٩٥) وهو ممن سمع قبل الاختلاط أيضاً -كما في تهذيب الكمال (١٣/ ١٠٣). * وروى سهيل بن أبي صالح عن أبيه عن أبي هريرة مرفوعاً نحوه: عند أحمد (٢/ ٥٢٧) وصححه الحاكم (١/ ٤٩٢). وهذا سند على شرط مسلم، وللحديث طرق أخرى عن أبي هريرة.		
صححه ابن حبان (٣/ ١٤٢).	* عبدالله بن جعفر بن نَجيح المديني ضعيف (٣٢٥٥). * المتابعات والشواهد: توبع عبدالله بن جعفر من: ١. وهيب عند أبي داود (٥٠٦٨) والنسائي في عمل اليوم والليلة (٥٦٤) والبخاري في الأدب	عن عبدالله بن جعفر عن سهيل بن أبي صالح عن أبيه عن أبي هريرة مرفوعاً: "إذا أصبح أحدكم فليقل: "اللهم بك أصبحنا..".	٣٣٩١

رقم الحديث	طرف السند والمتن	نقد الحديث ومتابعاته وشواهده	حكم العلماء على الحديث
		المفرد (١١٩٩) . ٢. عبدالعزيز بن أبي حازم عند ابن ماجه (٣٨٦٨) .	
٣٤٠١	عن ابن عيينة عن ابن عجلان عن سعيد المقبري عن أبي هريرة مرفوعاً: "إذا قام أحدكم عن فراشه ثم رجع إليه فلينفضه ..." .	* محمد بن عجلان صدوق إلا أنه اختلطت عليه أحاديث أبي هريرة (٦١٣٦) . * الشواهد والمتابعات: توبع ابن عجلان من: ١. عبيد الله بن عمر ، رواه عن سعيد بن أبي سعيد المقبري عن أبيه عن أبي هريرة مرفوعاً بنحوه عند البخاري (٦٣٢٠) ومسلم (٢٧١٤) وأشار البخاري إلى أن بعض تلامذة عبيدالله رووه عنه كرواية ابن عجلان. ٢. مالك بن أنس ، رواه عن المقبري عن أبي هريرة كرواية ابن عجلان عند البخاري (٧٣٩٣) . وظاهر صنيع البخاري أنه يرى أن الحديث صحيح من الوجهين ، وهذا ما اختاره ابن حبان في	صححه البخاري (٧٣٩٣) ومسلم (٢٧١٤) وحسنه الألباني (٣/ ١٤٤) بسبب زيادة انفرد بها ابن عجلان كما ذكرتُ سلفاً .

حكم العلماء على الحديث	نقد الحديث ومتابعاته وشواهده	طرف السند والمتن	رقم الحديث
	صحيحه (١٢/٣٤٦) . "تنبيه" في حديث ابن عجلان زيادة في آخره هي "فإذا استيقظ فليقل: الحمد لله الذي عافاني في جسدي ورد عليّ روحي وأذِن لي بذكره" . فهذه الزيادة قال عنها ابن حجر في الفتح (١١/ ١٣١): « وزاد ابن عجلان عند الترمذي في آخره شيئاً لم أره عند غيره » .		
صححه مسلم (٥٩٦) وابن حبان (٥/ ٣٦٢).	* حسنه الترمذي لأن شعبة رواه عن الحكم ولم يرفعه وقد خالفه جمع من ثقات فرفعوه وصححه مسلم مرفوعاً .	عن الحكم بن عُتيبة عن عبدالرحمن بن أبي ليلى عن كعب بن عجرة مرفوعاً: "معقباتٌ لا يخيب قائلهن . . ." .	٣٤١٢
صححه ابن حبان (٣/ ١٣١) والألباني (٠٣/ ١٥٣) .	* عبدالجبار بن عباس صدوق (٣٧٤١) وذكر الترمذي أن شعبة رواه عن أبي إسحاق ولم يرفعه ، ومثل هذا لا يُقال من قِبل الرأي فله حكم الرفع .	عن عبدالجبار بن عباس عن أبي إسحاق عن الأغر أبي مسلم عن أبي سعيد وأبي هريرة مرفوعاً: "من	٣٤٣٠

حكم العلماء على الحديث	نقد الحديث ومتابعاته وشواهده	طرف السند والمتن	رقم الحديث
	* الشواهد والمتابعات: توبع عبدالجبار من: ١. إسرائيل بن يونس بن أبي إسحاق عند ابن حبان والنسائي في عمل اليوم (٣١) . ٢. حمزة الزيات عند النسائي في عمل اليوم (٣٠) وابن ماجه (٣٧٩٤) . وحمزة صدوق ربما وهم (١٥١٨) . وفي آخر رواية حمزة ما يدل على أن أبا إسحاق نسي كلمة فسأل عنها أبا جعفر الفراء فثبَّته فيها . * أخرج عبد بن حميد في المسند (٩٤٥) عن إسرائيل عن أبي جعفر الفراء عن الأنمر نحو حديث أبي إسحاق ، وحكم عليه الألباني في الصحيحة (٣/ ٣٧٩) بأن إسناده جيد . وأبو جعفر الفراء مؤذن أبي إسحاق السبيعي كما في الكنى للبخاري	قال: لا إله إلا الله والله أكبر صَدَّقَه ربُّه فقال: لا إله إلا أنا وأنا أكبر ..." .	

حكم العلماء على الحديث	نقد الحديث ومتابعاته وشواهده	طرف السند والمتن	رقم الحديث
	(صـ١٨) فهذه متابعة جيدة لأبي إسحاق تدل على ثبوت الحديث .		
صححه لبن خزيمة (٢٥٦١) ولبن حبان (٦/ ٤١٠) والحاكم (٢/ ٩٨) وحسنه الألباني (٣/ ١٥٦) .	أسامة صدوق يهم (٣١٧) . فالحديث حسن لذاته إن شاء الله .	عن أسامة بن زيد عن سعيد المقبري عن أبي هريرة مرفوعاً: "عليك بتقوى الله . . ."	٣٤٤٥
صححه مسلم (١٣٤٢) عن ابن جريج عن أبي الزبير به وابن خزيمة (٢٥٤٢) وابن حبان (٦/ ٤١٢، ٤١٣) والحاكم (٢/ ٢٥٤) .	* صححه مسلم وغيره . وصرّح أبو الزبير بالتحديث عند النسائي في السنن الكبرى (٦/ ١٤١، ٤٥١) وابن حبان (٦/ ٤١٣) .	عن أبي الزبير المكي عن علي بن عبدالله البارقي عن ابن عمر مرفوعاً: "اللهم إني أسألك في سفري هذا من البر والتقوى . . ." .	٣٤٤٧
صححه مسلم (٨٩٩) .	* صححه مسلم .	عن ابن جريج عن عطاء عن عائشة قالت: كان النبي ﷺ إذا رأى الريح قال: "اللهم إني أسألك من خيرها . . ." .	٣٤٤٩

رقم الحديث	طرف السند والمتن	نقد الحديث ومتابعاته وشواهده	حكم العلماء على الحديث
٣٤٦٠	عن حاتم بن أبي صَغيرة عن أبي بَلْجٍ عن عمرو بن ميمون عن عبدالله بن عمرو مرفوعاً: "لا إله إلا الله والله أكبر ولا حول ولا قوة إلا بالله، إلا كُفِّرت عنه خطاياه ولو كانت مثل زبد البحر".	* أبو بَلج يحيى بن سُليم، صدوق ربما أخطأ (٨٠٠٣) ورواه عنه شعبة فأوقفه. حاتم بن أبي صغيرة ثقة (٩٩٨). ومثله لا يُقال من قبل الرأي فله حكم الرفع وسنده حسن.	صححه الحاكم (١/ ٥٠٣) وحسنه الألباني (٣/ ١٥٩).
٣٤٧٦	عن رشدين بن سعد عن أبي هانئ الخولاني عن أبي علي الجنبي عن فضالة بن عُبيد مرفوعاً: "عَجِلْتَ أيها المصلي، إذا صليت فقعدت فاحمد الله بما هو أهله، وصَلِّ علي ثم ادعُهُ".	* رشدين بن سعد ضعيف (١٩٤٢). وقد ضعفه الترمذي مراراً في جامعه (١/ ٧٦)، (٢/ ٣٨٩)، (٤/ ٧٠٤، ٧٠٦، ٧١٤)، (٥/ ١٨٦). ولكن الحديث صححه الترمذي (٣٤٧٧) من رواية حيوة بن شريح عن أبي هانئ به، وحيوة ثقة (١٦٠٠).	صححه الترمذي (٣٤٧٧) من رواية حيوة.
٣٥٠٢	عن عبيدالله بن زَحْر عن خالد بن أبي	* عبيدالله بن زَحْر صدوق يخطئ (٤٢٩٠).	صححه الحاكم (١/ ٥٢٨) وحسنه

رقم الحديث	طرف السند والمتن	نقد الحديث ومتابعاته وشواهده	حكم العلماء على الحديث
	عمران عن ابن عمر مرفوعاً: "اللهم اقسم لنا من خشيتك ما يحول بيننا وبين معاصيك . . ." .	وخالد بن أبي عمران ، الراجح أنه ثقة فقد وثقه أبو حاتم وابن سعد والعجلي وابن حبان -التهذيب (٣/ ١١١) . وقال ابن حبان في مشاهير علماء الأمصار (صـ١٨٨): «من الأثبات في الروايات وجلة المصريين والثقات». وصحح له مسلم (١٥٩١) والترمذي (١٢٥٥) وغيرهما . وهذا السند منقطع ، والصحيح أن خالداً يرويه عن نافع عن ابن عمر كما هو عند النسائي في عمل اليوم (٤٠١) والحاكم (١/ ٤٢٨) والطبراني في الدعاء (١٩١) من غير وجهٍ عن خالد به وهذا السند لا ينزل الحديث عن رتبة الحسن لذاته إن شاء الله .	الألباني (٣/ ١٦٨) .
٣٥٢٢	عن شهر بن حوشب عن أم سلمة مرفوعاً: "يا مقلب القلب ثبِّت قلبي على	* شهر ، صدوق كثير الإرسال والأوهام (٢٨٣٠) والترمذي يصحح له بعض أحاديثه في جامعه (٢١٢١) وهو يميل إلى تقوية أمره -	صححه الألباني (٣/ ١٧١) .

رقم الحديث	طرف السند والمتن	نقد الحديث ومتابعاته وشواهده	حكم العلماء على الحديث
	دينك . . يا أم سلمة إنه ليس آدمي إلا وقلبه بين أصبعين من أصابع الله فمن شاء أقام ، ومن شاء أزاغ".	الجامع (٤/ ٤٣٤) ، (٥/ ٥٨) . * الشواهد: ١. حديث عبدالله بن عمر عند مسلم (٢٦٥٤) . ٢. حديث النواس بن سمعان عند أحمد (٤/ ١٨٢) وابن ماجه (١٩٩) وصححه ابن حبان (٣/ ٢٢٢) والحاكم (١/ ٥٢٥) . ٣. حديث أنس عند الترمذي (٢١٤٠) وقد تقدم في هذه القائمة .	
٣٥٢٦	عن إسماعيل بن عياش عن عبدالله بن عبدالرحمن بن أبي حسين المكي عن شهر ابن حوشب عن أبي أُمامة الباهلي مرفوعاً: "من أوى إلى فراشه طاهراً يذكر الله حتى يُدركه النُعاس . . .".	* إسماعيل بن عياش ، ضعيف في روايته عن غير أهل بلده وهذا السند منها ، كما أن شهر بن حوشب تقدم الكلام فيه . وقد تابع عصام بن أبي النجود إسماعيلَ عند أحمد (٤/ ١١٣) . الشواهد والمتابعات: أخرج أحمد في مسنده (٥/ ٢٣٥ ، ٢٤١) عن حماد بن سلمة عن ثابت	ضعفه الألباني (ص٤٦٢) ولكنه صححه في صحيح سنن ابن ماجه (٢/ ٣٣٥) من حيث معاذ .

رقم الحديث	طرف السند والمتن	نقد الحديث ومتابعاته وشواهده	حكم العلماء على الحديث
		البناني قال: قَدِمَ علينا أبو ظبية فحدثنا عن معاذ، أي بنحو حديث شهر عن أبي أمامة . وهذا سند جيد فإن أبا ظبية وثقه ابن معين وقال الدارقطني: ليس به بأس -تهذيب الكمال (٣٣/ ٤٤٨) ونصّ البخاري في الكنى (صـ٤٧) وابن أبي حاتم في الجرح (٩/ ٣٩٩) على سماع أبي ظبية من معاذ رضي الله عنه .	
٣٥٤٢	عن العلاء بن عبدالرحمن عن أبيه عن أبي هريرة مرفوعاً: "لو يعلم المؤمن ما عند الله من العقوبة ما طمع في الجنة أحد . . ." .	* صححه مسلم .	صححه مسلم (٢٧٥٥) ولبن حبان (٢/ ٥٦) .
٣٦١٥	تقدم برقم (٣١٤٨) .	-	-
٣٦٥٨	عن عطية العوفي عن أبي سعيد مرفوعاً: "إن أهل الدرجات العُلى ليراهم من تحتهم كما ترون النجم الطالع في	* عطية بن سعد العوفي، صدوق يخطئ كثيراً وكان مدلساً (٤٦١٦) . * الشواهد والمتابعات: يشهد له حديث أبي هريرة عند أحمد في فضائل الصحابة (٧٠٦)	صححه الألباني (٣/ ١٩٩) .

رقم الحديث	طرف السند والمتن	نقد الحديث ومتابعاته وشواهده	حكم العلماء على الحديث
	أفق السماء وإن أبابكر وعمر منهم وأنعُما".	وسنده حسن كما قال شيخنا المحقق . وأصل الحديث محفوظ عن أبي سعيد في صحيح مسلم (٢٨٣١) ولكن بدون قوله "وإن أبابكر وعمر منهم" . وهو مذكور في حديث أبي هريرة ، ومن المُسلَّم به أن أبا بكر وعمر رضي الله عنهما مشهود لهما بالجنة .	
٣٧٠٣	عن يحيى بن أبي الحجاج المنقري عن الجُريري عن ثمامة بن حزن العشيري عن عثمان قال: ائتموني بصاحبيكم اللذين ألَّباكُم علي . . . هل تعلمون أن رسول الله ﷺ قال: "من يشتري بئر رومة فيجعل دلوه مع دلاء المسلمين بخير له منها في الجنة". . ."	* يحيى لين الحديث (٧٥٢٧) ، والجريري اختلط (٢٢٧٣) . * المتابعات والشواهد: تويع يحيى: من هلال بن حق عند ابن أبي عاصم في السنة (١٣٠٦) وعبدالله بن أحمد في زوائد المسند (١/ ٧٤) وهلال روى عنه جمع ، وذكره ابن حبان في ثقاته -التهذيب (١١/ ٧٦) . والحديث روي من عدة طرق عن عثمان رضي الله عنه تدل على ثبوته عنه عند البخاري (٢٧٧٨) والترمذي (٣٦٩٩) وصحيح ابن	صححه ابن خزيمة (٢٤٩٢) وحسنه الألباني في الإرواء (٦/ ٣٩) .

حكم العلماء على الحديث	نقد الحديث ومتابعاته وشواهده	طرف السند والمتن	رقم الحديث
	خزيمة (٢٤٩١) ، (٢٤٩٣) ، وصحيح ابن حبان (١٥/ ٣٤٨ ، ٣٦٠ ، ٣٦٢) . "تنبيه": ورد في رواية يحيى بن أبي الحجاج أن رسول الله وأبابكر وعمر وعثمان كانوا على ثبير مكة فاهتز فقال رسول الله ﷺ: "اسكُن ثبير فإنما عليك نبي وصديق وشهيدان" والمحفوظ عن عثمان عند الترمذي (٣٥٩٩) وعن أنس عند البخاري (٣٦٧٥) "اثبت حِراء" وثبير جبل يُشرف على مكة من الشرق ويُشرف على منى من الشمال ، ويُقابل حِراء من الجنوب ويسميه اليوم أهل مكة جبل الرخم -معجم المعالم الجغرافية والسيرة النبوية (صـ٧١) . وفي مكة عدة أثبرة كما في معجم البلدان (٢/ ٧٣) .		
صححه ابن حبان (١٥/ ٤٥٤) .	* عبدالرحمن بن الأخنس لم يوثقه غير ابن حبان -التهذيب	عن شعبة عن الحُر بن الصياح عن عبدالرحمن	٣٧٥٧

رقم الحديث	طرف السند والمتن	نقد الحديث ومتابعاته وشواهده	حكم العلماء على الحديث
	ابن الأخنس عن سعيد ابن زيد مرفوعاً: "عشرة في الجنة . . ." لم يذكر الترمذي لفظه ونقلته من مسند الطيالسي (٢٣٦) .	(٦/ ١٣٣) . * المتابعات والشواهد: هذا الحديث محفوظ عن سعيد بن زيد رضي الله عنه فقد رواه عبدالله بن ظالم المزني عنه عند الترمذي (٣٧٥٧) وصححه ، وصححه ابن حبان (١٥/ ٤٥٧) والحاكم (٣/ ٤٥٠- ٤٥١) .	
٣٧٦٠	عن أبي البختري عن علي أن النبي ﷺ قال لعمر في العباس: "إن عم الرجل صِنوُ أبيه" .	* أبو البختري لم يسمع من علي كما ذكر الترمذي نقلاً عن البخاري في العلل الكبير (صـ٣٨٦) . * الشواهد والمتابعات: يشهد له حديث أبي هريرة عند البخاري (١٤٦٨) ومسلم (٩٨٣) .	صححه الألباني (٣/ ٢٢٢) .
٣٧٧٥	عن عبدالله بن عثمان بن خثيم عن سعيد بن راشد عن يعلى بن مُرة مرفوعاً: "حُسينٌ مني وأنا من حسين . . ." .	* سعيد بن راشد لم يرو عنه إلا ابن خثيم -التهذيب (٤/ ٢٦) وذكره ابن حبان في ثقاته . * المتابعات والشواهد: روى البخاري في تاريخه الكبير (٨/ ٤١٤) وفي الأدب المفرد (٣٦٤) عن شيخه عبدالله ابن صالح كاتب	صححه ابن حبان (١٥/ ٤٢٧) والحاكم (٣/ ١٧٧) وحسنه الألباني (٣/ ٢٢٥) .

رقم الحديث	طرف السند والمتن	نقد الحديث ومتابعاته وشواهده	حكم العلماء على الحديث
		الليث عن معاوية بن صالح عن راشد بن سعد عن يعلى بن مرة بنحوه . وهذا سند لا بأس به ، حكم عليه شيخنا الألباني في الصحيحة (٣/ ٢٢٩) بأن إسناده جيد وكاتب الليث وإن كان متكلم فيه إلا أن الحافظ ابن حجر ذكر في هدي الساري (صـ٤٣٤) أن ما يرويه البخاري وغيره من أهل الحذق عنه يُعد من صحيح حديثه ، وقد رجح الإمام البخاري رواية كاتب الليث على رواية ابن خثيم في تاريخه الكبير بقوله: « والأول أصح » . وراشد بن سعد المقرائي الحمصي . ثقة -التهذيب (٣/ ٢٢٦) . ووجه ترجيح البخاري فيما يبدو أن معاوية ابن صالح حمصي وراشد بن سعد حمصي أيضاً ، وهو يروي عنه أحاديث عدة فهو عارف بحديثه - انظر مثلاً المسند لأحمد (٤/ ١٣٣)	

رقم الحديث	طرف السند والمتن	نقد الحديث ومتابعاته وشواهده	حكم العلماء على الحديث
		وابن ماجه (٥٢١) والسنن الكبرى للنسائي (٤/ ٧٦، ٩٠) وصحيح ابن حبان (٢/ ٥٠) . أما ابن خثيم المكي ، فليس له عن سعيد بن راشد إلا هذا الحديث فقط فلعله أخطأ في اسمه .	
٣٧٩٥	عن سهيل بن أبي صالح عن أبيه عن أبي هريرة مرفوعاً: "نِعمُ الرجل أبوبكر ، نِعْم الرجل عمر . . . " .	* هذا على شرط مسلم . وهذا الحديث رواه غير واحد من الثقات عن سهيل به ، عند البخاري في الأدب المفرد ٠٣٣٧) والنسائي في السنن الكبرى (٥/ ٦٧)،	صححه ابن حبان (١٥/ ٤٥٩) والحاكم (٣/ ٢٣٣، ٢٦٨) والألباني (٣/ ٢٢٨) .
٣٨٣٦	عن هثيم أخبرنا يعلى ابن عطاء عن الوليد ابن عبدالرحمن عن ابن عمر أنه قال لأبي هريرة: يا أبا هريرة أنت كنت ألزمنا لرسول الله ﷺ وأحفظنا لحديثه .	* سنده صحيح ، وهيثم صرح بسماعه هنا .	صححه الحاكم (٣/ ٥١١) والألباني(٣/ ٢٣٥) .
٣٨٩٩	عن عبدالله بن محمد بن عقيل عن	* عبدالله بن محمد بن عقيل ، صدوق في حديثه لين (٣٥٩٢) .	صححه الحاكم (٤/ ٧٨) وقال الألباني

رقم الحديث	طرف السند والمتن	نقد الحديث ومتابعاته وشواهده	حكم العلماء على الحديث
	الطفيل بن أبي ابن كعب عن أبيه مرفوعاً: "لولا الهجرة لكنت امرأ من الأنصار" .	والترمذي يصحح له بعض حديثه انظر : الجامع (٣٤) ، (١٢٨) ، (٣٢٢) ، (١١١٢) . * الشواهد والمتابعات: ١. حديث أبي هريرة عند البخاري (٣٧٧٩) ، (٧٢٤٤) . ٢. حديث عبدالله بن زيد عند البخاري (٧٢٤٥) ومسلم (١٠٦١) .	(٣/ ٢٤٦): حسن صحيح .
٣٩٣٣	عن عبدالله بن جعفر عن ثوربن زيد الديلي عن أبي الغيث عن أبي هريرة مرفوعاً: "والذي نفسي بيده لو كان الإيمان بالثريا لتناوله رجال من هؤلاء" يعني سلمان الفارسي رضي الله عنه .	* عبدالله بن جعفر ضعيف (٣٢٥٥) وليس في الرواه من ثور من اسمه عبدالله بن جعفر إلا والد علي بن المديني . وقد أخرج الترمذي هذا الحديث برقم (٣٣١٠) وقال: « هذا حديث غريب ، وعبدالله بن جعفر هو والد علي بن المديني ضعفه يحيى بن معين » فمرة حسنه ومرة استغربه . * المتابعات والشواهد: ١. سليمان بن بلال عند البخاري .	صححه البخاري (٤٨٩٨) ومسلم (٢٥٤٦) من وجهين آخرين عن ثور به .

رقم الحديث	طرف السند والمتن	نقد الحديث ومتابعاته وشواهده	حكم العلماء على الحديث
		٢. عبدالعزيز بن محمد الدراوردي عند مسلم .	
٣٩٥٥	عن هشام بن سعد عن أبي سعيد المقبري عن أبي هريرة مرفوعاً: "لينتهين أقوام يفتخرون بآبائهم الذين ماتوا . . ." .	* هشام بن سعد صدوق له أوهام (٧٢٩٤) . * المتابعات والشواهد: يشهد له حديث ابن عباس عند أحمد (١/ ٣٠١) وابن حبان (١٣/ ٩١) بسند قوي .	قال ابن منده في كتاب التوحيد (١/ ٢٦٢): « هذا حديث مشهور عن هشام متصل صحيح » وحسنه الألباني (٣/ ٢٥٤) .
٣٩٥٦	مكرر لما قبله .	-	-

المنزلة الثانية

(حديث ضعيف وشواهده ضعيفة)

رقم الحديث	طرف السند : المتن	نقد الحديث ومتابعاته وشواهده	حكم العلماء على الحديث	موضوع الحديث
٤٠٦	عن عثمان بن المغيرة عن علي ابن ربيعة عن أسماء بن الحكم الفزاري عن علي ابن أبي طالب رضي الله عنه عن أبي بكر رضي الله عنه مرفوعاً: "ما من رجل يذنب ذنباً..."	* أسماء بن الحكم الفزاري لم يرو عنه إلا علي بن ربيعة . وثقه العجلي ، وقال البزار: مجهول - التهذيب (١/ ٢٦٨) . وقال ابن حجر: صدوق (٤٠٨) والراجح أن فيه جهالة . * روي الحديث من وجهٍ آخر عن علي عن أبي بكر رضي الله عنهما عند الطبراني في الدعاء (١٨٤٥) بسندٍ ضعيف . * ومعنى الحديث موافق لقول المولى عز وجل: ﴿والذين إذا فعلوا فاحشة أو ظلموا أنفسهم ذكروا الله فاستغفروا لذنوبهم ومن يغفر الذنوب إلا الله ولم يصروا على ما فعلوا وهم يعلمون * أولئك جزاؤهم مغفرةٌ من ربهم وجناتٌ تجري	صححه ابن حبان (٦٢٣) وقال موسى بن هارون : جيد الإسناد . وقال ابن عدي: هو حديث حسن التهذيب (١/ ٢٦٨) وحسنه الألباني (١/ ١٢٨) . وقال البخاري في ترجمة أسماء متقداً الحديث: « وقد روى أصحاب النبي ﷺ بعضهم عن بعض ولم يحلف بعضهم بعضاً» التاريخ	مغفرة الله لمن صلى واستغفر بعد الذنب يذنبه . فهو في الفضائل

رقم الحديث	طرف السند : المتن	نقد الحديث ومتابعاته وشواهده	حكم العلماء على الحديث	موضوع الحديث
		من تحتها الأنهار خالدين فيها ونعم أجر العاملين ﴾ (آل عمران: ١٣٥ - ١٣٦) . وقوله تعالى : ﴿وأقم الصلاة طرفي النهار وزُلفاً من الليل إن الحسنات يذهبن السيئات ذلك ذكرى للذاكرين﴾ (هود: ١١٤).	الكبير (٢/ ٥٤) . وأنكر العقيلي أيضاً الحديث وقال: « قد سمع علي من عمر ولم يستحلفه» الضعفاء (١/ ١٠٧) .	
٥١٤	عن أبي مرحوم عبدالرحيم بن ميمون عن سهل بن معاذ عن أبيه: "أن النبي ﷺ نهى عن الحبوة يوم الجمعة والإمام يخطب" .	* عبدالرحيم بن ميمون ، ضعفه ابن معين وأبو حاتم وأما النسائي فقال: أرجو أنه لا بأس به ، وذكره ابن حبان في الثقات - التهذيب(٦/ ٣٠٨) . * سهل بن معاذ ضعفه ابن معين ، ووثقه العجلي ، واضطرب قول ابن حبان فيه ، فذكره في ثقاته وفي الضعفاء - التهذيب (٤/ ٢٥٨) . * يشهد له حديث عبدالله بن عمرو عند ابن ماجه (١١٣٤)	ذهب الشوكاني والمباركفوري إلى أن أحاديث الباب يقوي بعضها بعضاً - تحفة الأحوذي (٣/ ٤٧) . وحسنه الألباني (١/ ١٥٩) . وذهب جمهور العلماء إلى أن الاحتباء في خطبة	النهي عن الاحتباء حال خطبة الإمام والنهي للكراهة والحديث في الأحكام .

رقم الحديث	طرف السند : المتن	نقد الحديث ومتابعاته وشواهده	حكم العلماء على الحديث	موضوع الحديث
		وهو ضعيف . وكذلك حديث جابر عند ابن عدي في الكامل (٤/ ١٥٠٥) وهو ضعيف أيضاً	الجمعة غير مكروه - تحفة الأحوذي (٣/ ٤٦) . فكأنهم بذلك ضعفوا الحديث .	
٦٥٠	عن حكيم ابن جبير عن محمد بن عبدالرحمن ابن يزيد عن أبيه عن عبدالله بن مسعود مرفوعاً: "من سأل الناس وله ما يغنيه . . ."	* حكيم بن جبير جمهور النقاد على تضعيفه ، وذهب أبو زرعة إلى أن محله الصدق - التهذيب (٢/ ٤٤٥-٤٤٦) . * انظر الكلام حول هذا الحديث وشواهده في المبحث المتعلق بتحسينات الإمام أحمد ابن حنبل . والظاهر أن الإمام الترمذي قوى الحديث مع علمه بضعف حكيم لمتابعة زُبيد بن الحارث التي ذكرها الثوري لما نوقش في تحديثه عن حكيم بن جبير - انظر الجامع [٦٥١] .	انظر مبحث الإمام أحمد	من كان عنده خمسون درهماً أو قيمتها من الذهب لا تحل له الصدقة . فهو من أحاديث الأحكام . ونقل الترمذي اختلاف العلماء في

رقم الحديث	طرف السند : المتن	نقد الحديث ومتابعاته وشواهده	حكم العلماء على الحديث	موضوع الحديث
				العمل بنص هذا الحديث
٧٢٥	عن عاصم بن عبيدالله عن عبدالله بن عامر ابن ربيعة عن أبيه قال: "رأيت رسول الله ﷺ ما لا أحصي ، يتسوك وهو صائم"	* عاصم بن عبيدالله ضعيف (٣٠٦٥) . ونقل الترمذي في علله الكبير (٢/ ٩٧٢) عن البخاري أنه صدوق . وقد صحح له الترمذي عدداً من الأحاديث منها: (٩٨٩) (١٥١٤)(٢١٣٥)(٣٥٦٢) . * يشهد له حديث عائشة عن ابن ماجه (١٦٧٧) والدارقطني (٢/ ٢٠٣) وهو ضعيف فيه مجالد بن سعيد . * والظاهر أن الترمذي يرى الحديث قوياً لذاته فقد تقدم أنه يصحح حديث عاصم بن عبيدالله .	صححه ابن خزيمة (٢٠٠٧) وضعفه الألباني (ص٨٣) .	سواك الصائم فهو موافق لإطلاق أحاديث السواك التي تقتضي إباحته في كل وقت وعلى كل حال. تحفة الأحوذي (٣/ ٤١)
٨١٣	عن إبراهيم بن يزيد عن محمد	* إبراهيم بن يزيد الخُوزي متروك (٢٧٢) .	قال ابن المنذر: « لا يثبت الحديث	في ما يوجب

رقم الحديث	طرف السند : المتن	نقد الحديث ومتابعاته وشواهده	حكم العلماء على الحديث	موضوع الحديث
	ابن عبّاد بن	وأما الترمذي فقال: « وقد تكلم	الذي فيه ذكر	الحج فهو
	جعفر عن ابن	فيه بعض أهل العلم من قبل	الزاد والراحلة	من
	عمر قال: جاء	حفظه » .	مسنداً و	أحاديث
	رجل إلى النبي	ويظهر من كلام النقاد فيه أنه	الصحيح رواية	الأحكام .
	ﷺ فقال: يا	شديد الضعف - التهذيب	الحسن عن النبي	وهو
	رسول الله ما	(١/ ١٨٠) بعكس ما يوحي به	ﷺ مرسلاً . . . ».	تفسير
	يُوجب الحج؟	كلام الترمذي .	- نصب الراية	لقوله
	قال: "الزاد	* للحديث عدة شواهد ضعيفة	(٣/ ٨) .	تعالى:
	والراحلة"	انظرها في سنن الدارقطني	وذهب البيهقي	﴿ من
		(٢/ ٢١٨) ، ونصب الراية	في المعرفة	استطاع
		(٣/ ٨-٩) .	(٧/ ١٩)	إليه
		وأقوى الشواهد حديث أنس	والعراقي في	سبيلا﴾ .
		عند الدارقطني (٢/ ٢١٨)	شرحه على	(آل
		والحاكم (١/ ٦٠٩) ، ورجح	الترمذي	عمران:
		بعض الحفاظ أنه عن الحسن	(١/ ٧٤/ ب) إلى	٩٧) .
		مرسلاً ، انظر التلخيص الحبير	تقوية الحديث	وورد في
		(٢/ ٢٢١) .	بمجموع طرقه .	رواية
		* روى الترمذي الحديث نفسه	وقال	أخرى
		ولكن بزيادة في المتن في موضع	الألباني: ضعيف	للحديث
		آخر [٢٩٩٨] ولم يحكم عليه ،	جداً . وذكرنا	نفسه عند
		وإنما قال: لا يعرف إلا من	الحديث في هذه	الترمذي

رقم الحديث	طرف السند : المتن	نقد الحديث ومتابعاته وشواهده	حكم العلماء على الحديث	موضوع الحديث
		طريق الخوزي وقد تكلم فيه بعض أهل العلم من قِبل حفظه.	المنزلة مع شدة ضعف الخوزي لموافقة البيهقي والعراقي للترمذي في تحسينه .	[٢٩٩٨] أن رسول الله سئل عن السبيل فقال: "الزاد والراحلة " فحقيقة الحديث أنه تفسير لآية من آيات الأحكام وليس فيه حكم مستقل .
٨٨١	عن إبراهيم بن مهاجر عن يوسف بن ماهك عن أمه	* إبراهيم بن مهاجر صدوق لين الحفظ (٢٥٤) . ومسيكة لا يعرف حالها (٨٦٨٣) . * يوسف بن ماهك سمع	* قال ابن خزيمة: « إن ثبت الخبر ، فإني لست أعرف مسيكة	عدم جواز البناء في مِنى لأنها

رقم الحديث	طرف السند : المتن	نقد الحديث ومتابعاته وشواهده	حكم العلماء على الحديث	موضوع الحديث
	مُسيكة عن عائشة مرفوعاً: "منى مُناخُ من سبق"	عائشة وهو ثقة ويروي هنا عن أمه عن عائشة ، ثم إن مسيكة سألت عائشة عن البناء في منى فنهتها كما في تاريخ مكة للفاكهي (٤/ ٢٨٢) فهذه قرائن تدل على قوة احتمال أن مُسيكة ضبطت عن عائشة ما رونه هنا ، ويبقى النظر في تفرد إبراهيم بن مهاجر . * ويشهد للحديث من حيث المعنى - وهو عدم جواز البناء في منى - ما ورد في تاريخ مكة للفاكهي (٤/ ٢٨٣) والأزرقي (٢/ ١٧٣) عن إسماعيل بن أمية أن عائشة أستأذنت النبي ﷺ في بناء كنيف لها في منى فلم يأذن لها . وهذا منقطع لأن إسماعيل لم يسمع من الصحابة .	بعدالة ولا جرح ولست أحفظ لها راوياً إلا ابنها » صحيح ابن خزيمة (٤/ ٢٨٤) . * صححه الحاكم (١/ ٤٦٦ - ٤٦٧) وحسنه لبن القيم في تهذيب مختصر أبي داود (٢/ ٤٣٨). * وضعفه الألباني .	مُناخ من سبق . فهو من أحاديث الأحكام .
١٠٠٥	عن ابن أبي ليلى عن عطاء عن	* محمد بن عبدالرحمن بن أبي ليلى سيء الحفظ .	* قال النووي: « ابن أبي ليلى	مضمون الحديث

رقم الحديث	طرف السند : المتن	نقد الحديث ومتابعاته وشواهده	حكم العلماء على الحديث	موضوع الحديث
	جابر بن عبدالله مرفوعاً: "نهيتُ عن صوتين أحمقين فاجرين . . ."	* له شاهد فيه ضعف عن أنس - انظر كشف الأستار [٧٩٥] . في سنده شبيب بن بشر . أما قصة بكاء رسول الله ﷺ عند موت ابنه إبراهيم فهي محفوظة مشهورة .	ضعيف ولعله اعتضد » نصب الراية (٤/ ٨٤) . * وحسنه الألباني.	هو النهي عن النياحة والغناء . فهو في الترهيب.
١٠٢٨	عن محمد بن إسحاق عن يزيد ابن أبي حبيب عن مرثد بن عبدالله اليزني قال: كان مالك بن هبيرة إذا صلى على جنازة فتقالَّ الناس عليها ، جزَّأهم ثلاثة أجزاء ثم قال: قال رسول الله ﷺ : "من صلى عليه	* محمد بن إسحاق بن يسار صدوق يدلس (٥٧٢٥) . ولم أقف على تصريحه بالسماع . وذكر الترمذي أن إبراهيم بن سعد رواه عنه فأدخل بين مرثد ومالك بن هُبيرة رجلاً ثم رجح رواية الآخرين عن ابن إسحاق . * يشهد للحديث من حيث عموم المعنى ما أخرجه الطبراني في الكبير (٨/ ١٩٠) أن رسول الله ﷺ صلى على جنازة ومعه سبعة نفر فقسمهم لثلاثة صفوف . وفيه ابن لهيعة وهو ضعيف . ولا شك أن	صححه الحاكم (١/ ٣٦٢) وضعفه الألباني في أحكام الجنائز (ص١٠٠) .	فضل وجود ثلاثة صفوف عند الصلاة على الجنائز . فالحديث في الفضائل.

رقم الحديث	طرف السند : المتن	نقد الحديث ومتابعاته وشواهده	حكم العلماء على الحديث	موضوع الحديث
	ثلاثة صفوف ، فقد أوجب" .	ذلك لفائدة . * وذكر ابن حجر في الفتح (٣/ ١٨٩): إن للصفوف على الجنازة تأثيراً ولو كان الجمع كثيراً حتى ولو كان الفضاء لا يضيق بهم لو صلوا فيه صفاً واحداً .		
١٠٥٧	عن يحيى بن اليمان عن المنهال بن خليفة عن الحجاج بن أرطاة عن عطاء عن ابن عباس أن النبي ﷺ دخل قبراً ليلاً . . .	* يحيى بن اليمان والمنهال وابن أرطاة كلهم ضعفاء . * يشهد للحديث حديث جابر عند أبي داود (٣١٦٤) والبيهقي في الكبرى (٤/ ٥٣) . * ويشهد له حديث أبي ذر عند الحاكم (١/ ٣٦٨) قال الحاكم: « إسناد معضل » .	قال البيهقي (٤/ ٥٣): « هذا إسناد ضعيف » . ومال ابن القطان إلى تضعيفه (٣/ ٤٢٢ - ٤٢٣) في بيان الوهم وقال الزيلعي (٢/ ٣٠٠): « قال الترمذي: حديث حسن ، وأنكر عليه لأن مداره	جواز الدفن ليلاً وهو من أحاديث الأحكام .

رقم الحديث	طرف السند : المتن	نقد الحديث ومتابعاته وشواهده	حكم العلماء على الحديث	موضوع الحديث
			على الحجاج بن أرطاة وهو مدلس ولم يذكر سماعاً، ومنهال ابن خليفة ضعفه ابن معين ».	
١٢٠٠	عن أبي سلمة ومحمد بن عبدالرحمن بن ثوبان أن سلمان ابن صخر جعل امرأته عليه كظهر أمه ...	انظر الحديث الآتي برقم (٣٢٩٩)	-	-
١٢٠٩	عن أبي حمزة عن الحسن عن أبي سعيد مرفوعاً: "التاجر الصدوق الأمين مع	* أبو حمزة هو عبدالله بن جابر البصري قال ابن حجر: مقبول (٣٢٤٤) ولكن وثّقه ابن معين وابن حبان، وقال البزار : لا بأس به، وقال أبو حاتم الرازي فيه: « أحب إلي من الحجاج بن أرطاة »- التهذيب (٥/ ١٦٧).	قال الدارمي في سننه (٢/ ٣٢٢): « لا علم لي أن الحسن سمع من أبي سعيد ». وقال أبو حاتم في العلل	فضل التاجر الصدوق الأمين.

رقم الحديث	طرف السند : المتن	نقد الحديث ومتابعاته وشواهده	حكم العلماء على الحديث	موضوع الحديث
	النبيين والصديقين والشهداء" .	* والحسن البصري لم يسمع من أبي سعيد - جامع التحصيل (ص١٦٣) . * وللحديث شاهد من حديث ابن عمر - رواه ابن ماجه (٢١٣٩) والحاكم (٢/ ٦) والبيهقي في الكبرى (٥/ ٢٦٦) ولكنه ضعيف ، فيه كلثوم بن حوشن القشيري ضعيف (٥٦٥٥) .	(٢/ ٣٨٧): « لا أصل له». ووصف الحاكم رواية الحسن هنا أنه من مراسيله (٢/ ٦) . أي أنها منقطعة . وضعفه الألباني (ص١٤٥) .	
١٢١٢	عن يعلى بن عطاء عن عُمارة ابن حَديد عن صخرٍ الغامدي مرفوعاً: "اللهم بارك لأمتي في بكورها"	* عُمارة بن حَديد مجهول لم يرو عنه إلا يعلى بن عطاء فقط - التهذيب (٧/ ٤١٤) . * للحديث شواهد كلها ضعيفة: منها حديث علي في مسند أحمد (١/ ١٥٣، ١٥٥) . وحديث ابن عمر عند ابن ماجه (٢٢٣٨) . وحديث ابن مسعود عند الطبراني في الكبير (١٠/ ٢٠٩).	صححه ابن حبان (١١/ ٦٢) وصححه الألباني (٢/ ٤) وقال العقيلي في ضعفائه (١/ ٢٣٦): « إسناد جيد » . وقال أيضاً (٣/ ١٩٢): « لمتن ثابت عن	فضل التبكير .

رقم الحديث	طرف السند : المتن	نقد الحديث ومتابعاته وشواهده	حكم العلماء على الحديث	موضوع الحديث
		وحديث ابن عباس عند الطبراني في الكبير (١٠/ ٢٨٦)(١٢/ ٢٢٩) . وحديث عمران بن حصين عند الطبراني في الكبير (١٨/ ٢١٦).	النبي ﷺ » .	
١٣٣١	عن سماك بن حرب عن حنش عن علي مرفوعاً: "إذا تقاضى إليك رجلان . . ."	* حنش بن المعتمر جمهور أئمة النقد على تضعيفه - التهذيب (٣/ ٥٨ - ٥٩) . * للحديث شواهد: ١) فقد روى مؤمل بن إسماعيل عن الثوري عن علي بن الأقمر عن أبي جحيفة عن علي نحوه - أخرجه وكيع في أخبار القضاة (١/ ٨٧) وفيه مؤمل بن إسماعيل صدوق سيئ الحفظ . ٢) حديث ابن عباس يرويه عن علي عند لبن حبان (١١/ ٤٥١) ولكنه من رواية سماك عن عكرمة وهي مضطربة ، والمحفوظ عن سماك أنه يروي الحديث عن حنش ،	صححه الحاكم (٤/ ٩٣) وابن حبان (١١/ ٤٥١) ولكن من وجه آخر عن علي . وحسنه الألباني (٢/ ٣٥) .	أدب القضاء

رقم الحديث	طرف السند : المتن	نقد الحديث ومتابعاته وشواهده	حكم العلماء على الحديث	موضوع الحديث
		هكذا رواه أكثر أصحابه عنه .		
١٥٦٥	عن سماك بن حرب عن قَبيصة ابن هُلْب عن أبيه مرفوعاً: "لا يتخلجن في صدرك طعام ضارعتَ فيه النصرانية"	* قَبيصة بن هُلب لم يرو عنه إلا سماك فهو مجهول ، ووثّقه العجلي وابن حبان كعادتها ، وحكم ابن المديني والنسائي بجهالته - التهذيب (٨/ ٣٥٠). * له شاهد يرويه سماك أيضاً عن مُرّي بن قَطَري عن عدي ابن حاتم أخرجه ابن الجعد في مسنده (٥٦١) والطبراني في الكبير (١٧/ ١٠٤) وابن حبان (٢/ ٤١) ومُرّي مجهول أيضاً - التهذيب (١٠/ ٩٠) . * ويشهد لعموم معناه قوله تعالى : ﴿وطعام الذين أوتوا الكتاب حلٌ لكم . . .﴾ (المائدة : ٥) .	حسنه الألباني (٢/ ١٠٩)	إباحة طعام النصار. والإباحة منصوص عليها في القرآن الكريم .
١٦٣٧	عن عبدالله الأزرق عن عقبة بن	* عبدالله بن زيد الأزرق لم يرو عنه غير أبي سلام الأسود ، فهو مجهول - التهذيب (٥/ ٢٢٦) .	صححه ابن خزيمة (٢٤٧٨) وقال العراقي في	فضل الرمي في سبيل الله

رقم الحديث	طرف السند : المتن	نقد الحديث ومتابعاته وشواهده	حكم العلماء على الحديث	موضوع الحديث
	عامر مرفوعاً: "إن الله ليدخل بالسهم الواحد ثلاثةَ الجنةَ . . ."	* للحديث شاهد مرسل عند الترمذي (١٦٣٧) يرويه التابعي عبدالله بن عبدالرحمن بن أبي حسين مرفوعاً. وللحديث سند آخر فيه خالد ابن زيد أو يزيد لم يوثقه إلا ابن حبان، وقد اختلف في اسمه - التهذيب (٣/ ٨٠). وهو عند أبي داود (٢٥١٣) والنسائي (٦/ ٢٨) والحاكم (٢/ ٩٥).	المغني (٢/ ٢٨٥): « فيه اضطراب ». وضعفه الألباني (ص١٨٩).	
١٧٦٧	عن عبدالله بن المبارك عن الجُريري عن أبي نضرة عن أبي سعيد: "كان رسول الله ﷺ إذا استجد ثوباً سماه ...	* سعيد بن إياس الجُريري ثقة، اختلط قبل موته بثلاث سنين - (٢٢٧٣). وسماع ابن المبارك منه بعد الاختلاط - التهذيب (٤/ ٧). وقد خالفه حماد بن سلمة وعبدالوهاب الثقفي وهما ممن سمع من الجريري قبل الاختلاط - التقييد والإيضاح للعراقي (ص٤٤٧) - فروياه	صححه ابن حبان (١٢/ ٢٣٩) والحاكم (٤/ ١٩٢) ورجح النسائي الإرسال وكذلك ابن حجر في نتائج الأفكار (١/ ١٢٣-	ذكر الله عز وجل والحمد له عند لبس ما استجد من الثياب.

رقم الحديث	طرف السند : المتن	نقد الحديث ومتابعاته وشواهده	حكم العلماء على الحديث	موضوع الحديث
		عنه مرسلاً من دون ذكر أبي سعيد. انظر سنن النسائي الكبرى (٦/ ٨٥) وسنن أبي داود (٤٠٢٠). * يشهد له من حيث عموم المعنى: حديث عمر عند أحمد في المسند (١/ ٤٤) والترمذي (٣٥٦٠) وفيه ضعف.	١٢٤).	
١٧٧٠	عن أبي الأشهب عن عبدالرحمن بن طرفة عن عرفجة بن أسعد: "أصيب أنفي ... فأمرني رسول الله ﷺ أن اتخذ أنفاً من ذهب".	* عبدالرحمن بن طَرَفَة وثّقه العجلي وابن حبان - التهذيب (٦/ ٢٠١). * وللحديث شواهد مرفوعة فيها ضعف انظرها في نصب الراية (٤/ ٢٣٧).	صححه ابن حبان (١٢/ ٢٧٦) وحسنه الألباني (٢/ ١٥٣) وضعفه لبن القطان (٤/ ٦٠٩ - ٦١٠).	اتخاذ الذهب للرجال عند الضرورة من أحاديث الأحكام.
١٩٣١	عن	* مرزوق أبوبكر التيمي لم يرو	صححه الألباني	فضل

رقم الحديث	طرف السند : المتن	نقد الحديث ومتابعاته وشواهده	حكم العلماء على الحديث	موضوع الحديث
	مرزوق التيمي عن أم الدرداء عن أبي الدرداء مرفوعاً: "من رَدَّ عن عرض أخيه . . ."	عنه إلا أبوبكر النهشلي فهو مجهول - التهذيب (١٠/ ٨٧) . قال الحافظ ابن حجر في ترجمته في التهذيب: أظنه الذي بعده يعني مرزوقا أبابكر التيمي مؤذن التيم ، ولكن هذا مجرد احتمال خالفه فيه المزي (٢٧/ ٣٧٦) والذهبي في الميزان (٤/ ٨٨) ففرقا بينهما . * وللحديث متابعات ضعيفة: فقد أخرجه أحمد في المسند (٦/ ٤٤٩) عن ليث بن أبي سليم عن شهر بن حوشب عن أم الدرداء عن أبي الدرداء . وأخرجه البيهقي في الكبرى (٨/ ١٦٨) عن ابن أبي ليلى عن الحكم عن ابن أبي الدرداء عن أبيه .	في غاية المرام (ص٢٤٦) .	الذب عن عرض المسلم .
١٩٣٩	عن عبدالله بن عثمان بن خُثيم	* شهر بن حوشب صدوق كثير الإرسال والأوهام (٢٨٣٠) . والترمذي يصحح له	صححه الألباني دون قوله : "ليرضيها" .	الحالات التي يباح فيها

رقم الحديث	طرف السند : المتن	نقد الحديث ومتابعاته وشواهده	حكم العلماء على الحديث	موضوع الحديث
	عن شهر بن حوشب عن أسماء بنت يزيد مرفوعاً: "لا يحل الكذب إلا في ثلاث . . ."	أحياناً (٢١٢١)، (٣٤٧٨) . * وذكر الترمذي هنا أن داود بن أبي هند روى هذا الحديث عن شهر مرفوعاً ولم يذكر فيه عن أسماء . * ويشهد له حديث أم كلثوم عند أبي داود (٤٩٢١) والنسائي في السنن الكبرى (٥/ ٣٥١) ورجاله ثقات . ولكن رجح النسائي (٥/ ٣٥٢) أن تتمة الحديث هي من قول ابن شهاب الزهري وأن المرفوع منه هو: « ليس الكذاب الذي يصلح بين الناس فينمي خيراً أو يقول خيراً »، وباقي النص مدرج من كلام الزهري . ووافق النسائي على ذلك: الحافظ موسى بن هارون والخطيب البغدادي والدارقطني والحافظ ابن حجر وغيرهم . انظر الفصل للخطيب	ضعيف الترمذي (ص٢١٩) .	الكذب . وهو من أحاديث الأحكام .

رقم الحديث	طرف السند : المتن	نقد الحديث ومتابعاته وشواهده	حكم العلماء على الحديث	موضوع الحديث
		(١/ ٢٧٢ ، ٢٧٥) وفتح الباري (٥/ ٣٥٣) . وخالفهم الشيخ الألباني ورأى أن الحديث كله مرفوع كما في الصحيحة (٢/ ٧٤ - ٧٦) . وقول أساطين علم العلل أولى لقوة حجتهم . * ومما يشهد له أيضاً حديث "الحرب خدعة" صحيح البخاري (٣٠٣٠) ومسلم (١٧٣٩) .		
١٩٨٧	عن الثوري عن حبيب بن أبي ثابت عن ميمون ابن أبي شبيب عن أبي ذر مرفوعاً: "اتق الله حيثما كنت . . ."	* ميمون بن أبي شبيب لم يسمع من أحدٍ من الصحابة - التهذيب (١٠/ ٣٨٩) . * يشهد له: ١) حديث عبدالله بن عمر عن معاذ بن جبل عند الحاكم في مستدركه (١/ ٥٤) ، (٤/ ٢٤٤) . ٢) وحديث دراج عن أبي الهيثم عن أبي ذر عند أحمد	رجح الدارقطني أن الحديث مرسل عن ميمون أن النبي ﷺ من دون ذكر أبي ذر . وكذلك ابن رجب ضعف الحديث للانقطاع بين ميمون وأبي	من الوصايا النبوية .

رقم الحديث	طرف السند : المتن	نقد الحديث ومتابعاته وشواهده	حكم العلماء على الحديث	موضوع الحديث
		(٥/ ١٨١) . ٣) وهناك شواهد أخرى ذكرها ابن رجب في جامع العلوم والحكم (١/ ٣٩٦-٣٩٧) . * (تنبيه): مما يدل على صحة نسخة الكروخي التي اعتمدناها أن الحديث ورد فيها بوصف الحسن فقط ، قال ابن رجب: « وقد حسَّن الترمذي هذا الحديث وما وقع في بعض النسخ من تصحيحه فبعيد » جامع العلوم (١/ ٣٩٥) . وقال ابن حجر: « وصحح الترمذي روايته عن أبي ذر لكن في بعض النسخ أو في أكثرها قال: "حسن" فقط » - التهذيب (١٠/ ٣٨٩) .	ذر - جامع العلوم والحكم (١/ ٣٩٥ - ٣٩٦) حسنه الألباني (٢/ ١٩١)	
١٩٩٣	عن سلمة بن وَرْدان عن أنس بن مالك	* سلمة بن وَرْدَان ضعيف (٢٥١٤) . * يشهد له:	قواه الألباني بمجموع طرقه في الصحيحة	الترغيب في حُسن الخلق

رقم الحديث	طرف السند : المتن	نقد الحديث ومتابعاته وشواهده	حكم العلماء على الحديث	موضوع الحديث
	مرفوعاً: "من ترك الكذب وهو باطل بُني له في ربض الجنة . . ."	١) حديث أبي أمامة عند أبي داود (٤٨٠٠) والطبراني في الكبير (٨/ ٢١٩) . ٢) حديث ابن عباس عند الطبراني في الكبير (١١/ ١٣٩). ٣) حديث معاذ بن جبل عند الطبراني في الكبير (٢٠/ ١١٠) . ٤) حديث ابن مسعود في طبقات الأصبهانيين لأبي الشيخ (٢/ ٢٩) .	(١/ ٤٩١ - ٤٩٥) ولكن بلفظ فيه بعض الاختلاف . وقال في ضعيف الترمذي (ص٢٢٤): « ضعيف بهذا اللفظ » . والاختلاف في ترتيب منزلة من ترك الكذب في الجنة هل هو في ربضها أم في وسطها وكذلك من ترك المراء .	وترك الكذب والمِراء .
٢٠٤٨	عن عباد بن منصور عن عكرمة عن ابن عباس مرفوعاً: "إن خير ما	* عباد بن منصور ، أكثر النقاد على تضعيفه ، ولم يسمع من عكرمة بل دلس عنه أحاديث منكرة - التهذيب (٥/ ١٠٤-١٠٥) .	صححه الحاكم (٤/ ٢٠٩) وقال الألباني: « ضعيف» كما في ضعيف الترمذي	من الطب النبوي .

رقم الحديث	طرف السند : المتن	نقد الحديث ومتابعاته وشواهده	حكم العلماء على الحديث	موضوع الحديث
	تداويتم به اللدود والسعوط والحجامة والمشي . وخير ما اكتحلتم به الإثمد فإنه يجلو البصر وكان لرسول الله ﷺ مكحلة يكتحل بها عند النوم ثلاثاً في كل عين".	* ويشهد له في فقرتيه الثانية والثالثة شواهد تقدم ذكرها في الحديث رقم (١٧٥٧) في المنزلة الأولى . * ويشهد لفقرته الأولى: مرسل الشعبي عند أبي داود في المراسيل (٤١٣) والبيهقي في الكبرى (٩/ ٣٤٦) .	(ص٢٢٩) .	
٢٠٦٥	عن الزهري عن أبي خزامة عن أبيه مرفوعاً: "هي من قدر الله"	* أبو خزامة تابعي لم يرو عنه إلا الزهري – التهذيب (١٢/ ٨٥) * يشهد له: حديث كعب بن مالك عند ابن حبان في صحيحه (١٣/ ٤٦٥) ، وفيه نظر كما يظهر من كلام المحقق .	ضعفه الألباني (ص٢٣١-٢٣٢)	الرُّقى
٢١٦٩	عن	* عبدالله بن عبدالرحمن	حسنه الألباني	الترهيب

رقم الحديث	طرف السند : المتن	نقد الحديث ومتابعاته وشواهده	حكم العلماء على الحديث	موضوع الحديث
	عبدالله الأنصاري عن حذيفة مرفوعاً: "والذي نفسي بيده لتأمرن بالمعروف ..."	الأنصاري لم يرو عنه إلا عمرو ابن عمرو ، ولم يعرفه ابن معين ، وذكره ابن حبان في ثقاته كعادته في المجاهيل أمثاله - التهذيب (٥/ ٣٠٠) . * ويشهد له: ١) حديث ابن مسعود عند الطبراني في الكبير (١٠/ ١٤٦). ٢) حديث ابن عمر في الأوسط للطبراني - مجمع البحرين (٧/ ٢٤٥) . ٣) حديث أبي هريرة في الأوسط للطبراني - مجمع البحرين (٧/ ٢٤٦) . ٤) وروي من حديث حذيفة موقوفاً من طريقين ضعيفين عنه ، أحدهما عند أحمد في المسند (٥/ ٣٩٠) والآخر عند ابن أبي الدنيا في الأمر بالمعروف (١٦) .	(٢/ ٢٣٣)	من ترك الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر.

رقم الحديث	طرف السند : المتن	نقد الحديث ومتابعاته وشواهده	حكم العلماء على الحديث	موضوع الحديث
٢٣٢٨	عن المغيرة لبن سعد بن الأخرم عن أبيه عن عبدالله بن مسعود مرفوعاً: "لا تتخذوا الضيعة فترغبوا في الدنيا"	* المغيرة بن سعد بن الأخرم الطائي لم يوثّقه إلا العجلي وابن حبان - التهذيب (١٠/ ٢٦١) . - وأبوه مختلف في صحبته ، وذكره البخاري وأبو حاتم وغيرهما في التابعين ، ولم يرو عنه إلا ابنه - التهذيب (٣/ ٤٦٥) والإصابة (٢/ ٢١) . * يشهد له: حديث ابن عمر عند المحاملي في أماليه برواية ابن مهدي الفارسي (ق١/ ب) رقم الحديث (٢) وفيه ليث بن أبي سليم . * وهناك متابعات ولكنها تدور على ابن الأخرم الطائي وعن رجل من طيء عن أبيه عن ابن مسعود ، فالظاهر أنها الطريق السابق نفسه ، ولذا لم أعتد بها هنا .	صححه ابن حبان (٢/ ٤٧٢) والحاكم (٤/ ٣٢٢) والألباني (٢/ ٢٧١) .	التحذير عن الرغبة في الدنيا .
٢٣٤٧	عن عبيدالله بن زَحر عن علي	* علي بن يزيد الألهاني ضعيف (٤٨١٧) . وقال الترمذي: «	صححه الحاكم (٤/ ١٢٣)	فضل الكفاف

رقم الحديث	طرف السند : المتن	نقد الحديث ومتابعاته وشواهده	حكم العلماء على الحديث	موضوع الحديث
	ابن يزيد عن القاسم أبي عبدالرحمن عن أبي أمامة مرفوعاً: "إن أغبط أوليائي عندي لمؤمن خفيف الحاذ..." وبنفس الإسناد أيضاً: "عرض علي ربي ليجعل لي بطحاء مكة ذهباً ، قلت: لا يا رب ولكن أشبع يوماً وأجوع يوماً ..."	يُضعف في الحديث » (٤/ ٥٧٥). * وعبيدالله بن زَحر ، الجمهور على تضعيفه - ولكن الترمذي نقل عن البخاري توثيقه - التهذيب (٧/ ١٢-١٣) . * ويشهد للمتن الأول: ١) طريق آخر عن أبي أمامة عند ابن عدي (٥/ ١٨٦٥) . ٢) طريق آخر عن أبي أمامة أيضاً عند ابن ماجه (٤١١٧) وكلاهما فيه ضعف ، ففي الأول العلاء بن هلال الباهلي . وفي الثاني: أيوب بن سليمان وصدقة ابن عبدالله السمين ، وكلاهما ضعيف . * أما المتن الثاني فلم أجد له شاهداً .	وضعفه الذهبي في تلخيص المستدرك (٤/ ١٢٣) وضعفه أيضاً الألباني (ص٢٦٤) .	والصبر عليه .
٢٤٥٧	عن عبدالله بن	* عبدالله بن محمد بن عقيل صدوق في حديثه لين ويقال:	صححه الحاكم (٢/ ٤٢١)	فضل الصلاة

رقم الحديث	طرف السند : المتن	نقد الحديث ومتابعاته وشواهده	حكم العلماء على الحديث	موضوع الحديث
	محمد بن عقيل عن الطفيل بن أبي بن كعب عن أبيه مرفوعاً: "يا أيها الناس اذكروا الله اذكروا الله جاءت الراجفة تتبعها الرادفة..."	تغير بأخرة (٣٥٩٢) . والترمذي يصحح له بعض أحاديثه (٣٤، ١١٢، ١٢٨) . وقال فيه: « هو صدوق ، وقد تكلم فيه بعض أهل العلم من قبل حفظه» - الجامع (١/ ٩) . * يشهد له : حديث محمد بن يحيى بن حبان عن أبيه مرفوعاً عند الفسوي في المعرفة (١/ ٣٨٩) وابن أبي عاصم في جزء الصلاة على النبي (٦٠) وفيه رشدين بن سعد وقرة بن عبدالرحمن وكلاهما من أهل الضعف .	وحسنه الألباني (٢/ ٢٩٩)	على النبي ﷺ
٢٤٨١	عن أبي مرحوم عبدالرحيم بن ميمون عن سهل ابن معاذ ابن أنس	* عبدالرحيم بن ميمون ، ضعفه بن معين وأبو حاتم الرازي . وقال النسائي: أرجو أنه لا بأس به . وذكره ابن حبان في ثقاته - التهذيب (٦/ ٣٠٨). * سهل بن معاذ ضعفه ابن	صححه الحاكم (٤/ ١٨٣-١٨٤) وحسنه الألباني (٢/ ٣٠٣) والزبيدي كما في	فضل من ترك اللباس تواضعاً لله تعالى .

رقم الحديث	طرف السند : المتن	نقد الحديث ومتابعاته وشواهده	حكم العلماء على الحديث	موضوع الحديث
	الجهني عن أبيه مرفوعاً: "من ترك اللباس تواضعاً لله ..."	معين . ووثّقه العجلي . واضطرب فيه ابن حبان فضعفه في المجروحين وذكره في ثقاته - التهذيب (٤/ ٢٥٨) . * تابع عبدالرحيم: ١) زبان بن فايد عند أحمد (٣/ ٤٣٨) والطبراني في الكبير (٢٠/ ١٨١) وهو ضعيف . وتابعه: ٢) محمد بن عجلان عند أبي نعيم في الحلية (٨/ ٤٧) وفي السند رواية بقية بن الوليد بالعنعنة ، وتابعه: ٣) خير بن نعيم عند أبي نعيم في الحلية (٨/ ٤٧) من رواية ابن لهيعة عنه . * ويشهد للحديث من حيث عموم المعنى: ١) حديث ابن عباس عند ابن أبي الدنيا في التواضع (١٦٥) وفي السند حازم بن	تخريج أحاديث إحياء علوم الدين (٥/ ٢٠٤٥) .	

رقم الحديث	طرف السند : المتن	نقد الحديث ومتابعاته وشواهده	حكم العلماء على الحديث	موضوع الحديث
		جبلة بن أبي نضرة لم أقف على ترجمته ، وقال العراقي : « في إسناده نظر » - تخريج الإحياء (٥/ ٢٠٤٤) . ٢) وحديث رجل من الصحابة في مسند الشهاب (٧/ ٤٣) وفيه رجل مبهم .		
٢٦٩٧	عن عبدالحميد بن بهرام عن شهر بن حوشب عن أسماء بنت يزيد: "أن رسول الله ﷺ مَرَّ في المسجد يوماً ، وعُصبة من النساء قعود فألوى بيده بالتسليم".	* شهر ، صدوق كثير الإرسال والأوهام (٢٨٣٠) . والترمذي يصحح له بعض أحاديثه انظر (٢١٢١) ، (٣٤٧٤) ، (٣٤٧٨) ، (٣٨٧١) وتصحيح الأخير في الكروخي (٢٦١/ ب) ولم يرد قوله "حسن صحيح" في المطبوع . وشهر ، ذهب جمع من الأئمة إلى تمشية حديثه وتقويته ، منهم أحمد وابن معين وابن المديني والبخاري وأبو زرعة والعجلي ويعقوب بن شيبة ويعقوب بن سفيان .	ضعفه الألباني (ص٣٢٢) ولكنه ذكره في الصحيحة (٢/ ٤٨٦) وقواه	السلام على النساء ، وهو من أحاديث الأحكام .

رقم الحديث	طرف السند : المتن	نقد الحديث ومتابعاته وشواهده	حكم العلماء على الحديث	موضوع الحديث
		وضعفه جمع آخرون ، منهم شعبة وأبو حاتم والنسائي وابن حبان والساجي وابن عدي والدارقطني وغيرهم - التهذيب (٤/ ٣٧٠-٣٧٢) . * المتابعات: توبع شهر من: المهاجر بن أبي مسلم عند البخاري في الأدب المفرد (١٠٥٢) . والمهاجر روى عنه أربعة من الثقات وذكره ابن حبان في ثقاته - التهذيب (١٠/ ٣٢٣) والسند إليه قوي .		
٢٧٢٨	عن حنظلة بن عبيدالله عن أنس بن مالك قال: "قال رجل: يا رسول الله الرجل منا يلقى أخاه أو	* حنظلة بن عبيدالله السدوسي ضعيف (١٥٨٣) . * تابع حنظلة: شعيبُ بن الحباب عند الضياء في المنتقى (٢/ ٨٧) كما ذكره الألباني في الصحيحة (١/ ٢٤٩) والسند إليه فيه ضعف غير شديد . وتابعه أيضاً كثير بن عبدالله عند	حسنه الألباني (٢/ ٣٥٢)	إباحة المصافحة

رقم الحديث	طرف السند : المتن	نقد الحديث ومتابعاته وشواهده	حكم العلماء على الحديث	موضوع الحديث
	صديقه أينحني له؟ قال: لا..."	ابن شاهين في رباعيته (٢/ ١٧٢) وهو ضعيف ، وقال الألباني (١/ ٢٥٠): « ولكن من دونه لم أجد من ترجمهم » . ففي صلاحية هذه المتابعة نظر ، والعمدة على متابعة شعيب .		
٢٧٩٥	عن زرعة بن مسلم بن جرهد الأسلمي عن جده جرهد مرفوعاً: "إن الفخذ عورة"	* زرعة بن مسلم ، والصواب أنه زرعة بن عبدالرحمن بن جرهد الأسلمي ، وثقه النسائي وابن حبان - التهذيب (٣/ ٣٢٦) ولكن قال الترمذي هنا: « هذا حديث حسن ما أرى إسناده بمتصل » ، وأظنه يعني أن زرعة لم يسمع من جده جرهد . * للحديث شواهد انظرها في الحديث التالي .	صححه الحاكم (٤/ ١٨٠) والألباني (٢/ ٣٦٤) وقال البخاري في تاريخه الكبير (٢/ ٢٤٨): « لا يصح » وفي (٣/ ٤٤٠): « ولم يصح» .	انظر الحديث الآتي .
٢٧٩٨	عن معمر عن أبي الزناد عن ابن جرهد عن أبيه مرفوعاً	* ابن جرهد يحتمل أنه زرعة بن عبدالرحمن بن جرهد كما جاء عند ابن حبان (٤/ ٦٠٩) من رواية الثوري عن أبي الزناد ،	* حديث جرهد صححه ابن حبان (٤/ ٦٠٩) والطحاوي في	* في أن الفخذ عورة وهو من

رقم الحديث	طرف السند : المتن	نقد الحديث ومتابعاته وشواهده	حكم العلماء على الحديث	موضوع الحديث
	"غط فخذك فإنها من العورة"	فإن كان هو فقد تقدم في الحديث الأنف . * يشهد له: ١) حديث علي عند أبي داود (٣١٤٠)و ابن ماجه (١٤٦٠) قال أبو داود: « فيه نكارة » . ٢) حديث محمد بن جحش عند أحمد (٥/ ٢٩٠) والبخاري في تاريخه الكبير (١/ ١٣) وفيه أبو كثير مولى محمد بن جحش ، روى عنه جماعة ولم يعدّل . ٣) حديث ابن عباس عند الترمذي (٢٧٩٦) وأحمد (١/ ٢٧٥) وفي سنده أبو يحيى القتات ، ضعيف . ٤) حديث عبدالله بن عمرو عند أحمد (٢/ ١٨٧) وأبي داود (٤٩٦) وفيه سوار بن داود اختلف فيه ، وقال أحمد: لم يرو عنه غير هذا الحديث - تهذيب الكمال (١٢/ ٢٣٦) .	شرح المعاني (١/ ٢٧٤) وكذلك البيهقي في سننه الكبرى (٢/ ٢٢٨) . والألباني في الإرواء (١/ ٢٩٨) . * وقال البخاري كما في تاريخه الكبير (٢/ ٢٤٨): « لا يصح » . وقال الباجي في التعديل والتجريح (١/ ٤٦٩): « في حديثه نظر» يعني جرهداً وأعله ابن القطان في بيان الوهم	أحاديث الأحكام .

رقم الحديث	طرف السند : المتن	نقد الحديث ومتابعاته وشواهده	حكم العلماء على الحديث	موضوع الحديث
			(٣/ ٣٣٨) بالاضطراب والجهالة . وقال المنذري في تهذيب أبي داود (٦/ ١٨): « فيه مقال » . وقال المزي في تهذيب الكمال (٤/ ٥٢٤): « في إسناد حديثه اختلاف كثير». وقال ابن حجر في تغليق التعليق (٢/ ٢٠٩): « مضطرب جداً»	
٣٢٩٩	عن سليمان بن يسار عن سلمة ابن صخر الأنصاري مرفوعاً في	* نقل الترمذي هنا قول البخاري: « سليمان ابن يسار لم يسمع عندي من سلمة بن صخر » . * ورواه محمد بن عبدالرحمن بن	* صححه ابن خزيمة (٢٣٧٨) والحاكم (٢/ ٢٠٣) والألباني	كفارة من ظاهر وجامع في رمضان ولكن

رقم الحديث	طرف السند : المتن	نقد الحديث ومتابعاته وشواهده	حكم العلماء على الحديث	موضوع الحديث
	كفارة من ظاهر وجامع في رمضان .	ثوبان وأبو سلمة بن عبدالرحمن عن سلمة بنحوه عند الترمذي (١٢٠٠) والحاكم (٢/ ٢٠٤) وقال الألباني في الإرواء (٧/ ١٧٨): « مرسل ظاهر الإرسال » يعني منقطع . *ويشهد لعموم معناه مع اختلاف القصة حديث خويلة بنت مالك بن ثعلبة زوجة أوس بن الصامت عند أبي داود (٢٢١٤) . وفي السند معمر بن عبدالله بن حنظلة لم يرو عنه إلا محمد بن إسحاق بن يسار - التهذيب (١٠/ ٢٤٦) .	(٣/ ١١٤) . * وحسنه ابن حجر في الفتح (٩/ ٤٣٥). * وقال البخاري في تاريخه الكبير (٤/ ٧٢) في ترجمة سلمة بن صخر: « له صحبة ولم يصح حديثه » .	الأحكام المذكورة فيه مطابقة لما في سورة المجادلة (آية ٣ و ٤) . من حيث بيان أحكام كفارة الظهار .
٣٤٤٨	عن يحيى بن أبي كثير عن أبي جعفر عن أبي هريرة مرفوعاً:" ثلاث دعوات مستجابات"	* أبو جعفر هذا لم يرو عنه إلا يحيى بن أبي كثير - التهذيب (١٢/ ٥٥) ورجح ابن حبان أنه محمد بن علي بن الحسين بن علي ولكن رد عليه الحافظ ذلك . * يشهد له: ١) حديث عقبة بن عامر	صححه ابن حبان (٦/ ٤١٦) وحسنه الألباني (٣/ ١٥٧)	في الدعوات المستجابة

رقم الحديث	طرف السند : المتن	نقد الحديث ومتابعاته وشواهده	حكم العلماء على الحديث	موضوع الحديث
		عند أحمد (٤/ ١٥٤) والخطيب في تاريخ بغداد (١٢/ ٣٨٠ - ٣٨١) وفيه عبدالله بن زيد الأزرق مجهول . ٢) حديث أنس أخرجه البيهقي في السنن الكبرى (٣/ ٣٤٥) وسنده ضعيف ، فيه إبراهيم بن بكر المروزي غير معروف .		
٣٤٥٥	عن علي بن زيد عن عمر بن حرملة عن ابن عباس مرفوعاً: " من أطعمه الله الطعام فليقل.. "	* علي بن زيد بن جدعان ضعيف (٤٧٣٤) . * يشهد له طريق آخر عن ابن عباس أيضاً عند لبن ماجه (٣٣٢٢) وسنده ضعيف ، لأنه من رواية إسماعيل بن عياش عن الحجازيين .	حسنه الألباني (٣/ ١٥٩)	من أذكار الطعام .
٣٥١٢	عن سلمة بن وردان عن أنس أن رجلاً سأل	* سلمة بن وردان ضعيف (٢٥١٤) . * يشهد له من حيث عموم المعنى حديث أبي هريرة عند ابن	ضعفه الألباني (ص٤٥٨)	أفضل الدعاء .

رقم الحديث	طرف السند : المتن	نقد الحديث ومتابعاته وشواهده	حكم العلماء على الحديث	موضوع الحديث
	رسول الله ﷺ : أي الدعاء أفضل؟ قال: "سل ربك العافية..."	ماجه (٣٨٥١) مرفوعاً: "ما من دعوة يدعو بها العبد أفضل من اللهم إني أسألك المعافاة في الدنيا والآخرة" وصححه الألباني في الصحيحة (٣/ ١٣٠) ، والراجح أن الحديث مرسل من رواية العلاء ابن زياد ، هكذا رواه أكثر أصحاب قتادة عن العلاء - كما قال أبو نعيم في الحلية (٢/ ٢٤٧) . * في الدعاء بطلب العافية أحاديث قوية ولكنها لا تصلح شاهداً لهذا الحديث من حيث كونها غير مقيدة بأنها أفضل الدعاء .		
٣٥٩٨	عن أبي مُدِلَّه عن أبي هريرة مرفوعاً: " ثلاثة لا ترد	* أبو المُدِلَّه مولى عائشة أم المومنين لم يرو عنه إلا سعد الطائي أبو مجاهد ، ولذا قال ابن المديني: مجهول - التهذيب	صححه ابن خزيمة (١٩٠١) وابن حبان (٨/ ٢١٤)	من لا تُرد دعواتهم .

رقم الحديث	طرف السند : المتن	نقد الحديث ومتابعاته وشواهده	حكم العلماء على الحديث	موضوع الحديث
	دعوتهم . . ."	(١٢/ ٢٢٧) . * يشهد له: حديث لأبي هريرة من طريق آخر عند الترمذي(٢٥٢٦) وفيه حمزة الزيات ضعيف ، وزياد الطائي مجهول . * أما أن دعوة المظلوم لا ترد فلذلك شواهد كثيرة مشهورة منها حديث معاذ في الصحيحين عند البخاري (٢٤٤٨) ومسلم (١٩) . * أما دعوة الصائم فله شاهد عند البيهقي في السنن الكبرى (٣/ ٣٤٥) من حديث أنس ، وفيه إبراهيم بن بكر المروزي ، لا يعرف . * وأما دعوة الإمام المقسط فحديث أبي هريرة عند الطبراني في الدعاء (١٣١٦) وفيه شريك ابن عبدالله بن أبي نمر ، صدوق يخطئ .	(١٦/ ٣٩٦) وضعفه الألباني (ص٤٧٥)	

رقم الحديث	طرف السند : المتن	نقد الحديث ومتابعاته وشواهده	حكم العلماء على الحديث	موضوع الحديث
٣٦٦٢	عن سفيان بن عيينة عن زائدة عن عبدالملك ابن عُمير عن رِبعي عن حذيفة مرفوعاً: "اقتدوا باللذين من بعدي أبي بكر وعمر"	* ذكر الترمذي أن الثوري رواه عن عبدالملك بن عمير عن مولىً لربعي عن ربعي عن حذيفة مرفوعاً. ورجح أبو حاتم الرازي في العلل (٢/ ٣٨١) رواية الثوري بزيادة "مولى لربعي" في السند والثوري حافظ فزيادته مقبولة. * مولى ربعي، قيل اسمه هلال ولم يرو عنه إلا عبدالملك بن عمير، وذكره ابن حبان في ثقاته كعادته - التهذيب (١١/ ٨٧). * وتوبع مولى ربعي من: عمرو ابن هَرِم عند أحمد (٥/ ٣٩٩) والترمذي (٣٦٦٣) وابن حبان (١٥/ ٣٢٧) من طريق سالم أبي العلاء المُرادي، وقد ضعف سالماً ابنُ معين وأبو حاتم والنسائي، ووثّقه العجلي وابن حبان - الميزان (٢/ ١١٢)	صححه الألباني (٣/ ٢٠٠) وقال العقيلي (٤/ ٩٤): «يروى عن حذيفة بإسناد». وقال البزار وابن حزم: «لا يصح لأنه عن عبدالملك عن مولى ربعي وهو مجهول» التلخيص الحبير (٤/ ١٩٠).	فضل أبي بكر وعمر رضي الله عنهما.

رقم الحديث	طرف السند : المتن	نقد الحديث ومتابعاته وشواهده	حكم العلماء على الحديث	موضوع الحديث
		والتهذيب (٣/ ٤٤١) . * وللحديث متابعة أخرى ، فقد ذكر ابن عدي بسنده عن مسلم بن صالح عن حماد بن دليل عن عمر بن نافع عن عمرو بن هَرِم عن ربعي عن حذيفة - الكامل (٢/ ٦٦٦) . * ورواه أيضاً من ثلاثة طرق عن مسلم بن صالح عن حماد بن دليل عن عمر بن نافع عن عمرو بن هرم قال: "دخلتُ أنا وجابر بن زيد على أنس" فروى نحو المتن السابق . * وعندي نظر في هذه المتابعة لما يلي: ١) مسلم بن صالح أو مسلمة بن صالح كما في تهذيب الكمال (٧/ ٢٣٧) لم أجد لأهل العلم فيه كلاماً ، وقد اضطرب في روايته لهذا الحديث عن حماد ابن دليل وهو صدوق		

رقم الحديث	طرف السند : المتن	نقد الحديث ومتابعاته وشواهده	حكم العلماء على الحديث	موضوع الحديث
		(١٤٩٧). ويؤكد ذلك ما سيأتي في النقاط الآتية . ٢) عمرو بن هرم ، لم يذكره أحد في التابعين كما يظهر من السند السابق ، وليس له رواية عن الصحابة بل كل رواياته عن التابعين . انظر تهذيب الكمال (٢٢/ ٢٧٧) . ٣) عمر بن نافع ، هو الكوفي الذي يروي عن أنس رضي الله عنه وهو ضعيف - تهذيب الكمال (٢١/ ٥١٢) ، وليس هو عمر بن نافع المدني الذي لم يرو إلا عن القاسم بن محمد بن أبي بكر ، وليس له رواية عن البصريين أو الكوفيين (٢١/ ٥١٢) . ٤) يظهر من النقطتين ٢ و ٣ أن في السند السابق خلطاً حيث جاء فيه: "عمر بن نافع عن عمرو بن هرم عن أنس"		

رقم الحديث	طرف السند : المتن	نقد الحديث ومتابعاته وشواهده	حكم العلماء على الحديث	موضوع الحديث
		والصواب أن عمر بن نافع هو الذي يروي عن أنس لا عمرو ابن هرم" . وبهذا يعلم عدم دقة قول شيخنا العلامة ناصر الدين الألباني في صحيحته (٣/ ٢٣٥): « فالحديث جيد الإسناد » . * للحديث شواهد لا تخلو من ضعف انظر : الصحيحة للألباني (٣/ ٢٣٣-٢٣٦) .		
٣٧٩٩	عن الثوري عن عبدالملك بن عمير عن مولى لربعي عن ربعي عن حذيفة مرفوعاً: "إني لا أدري ما قدرُ بقائي فيكم فاقتدوا باللذين	انظر الحديث السابق (٣٦٦٢) .	انظر الحديث السابق	انظر الحديث السابق .

رقم الحديث	طرف السند : المتن	نقد الحديث ومتابعاته وشواهده	حكم العلماء على الحديث	موضوع الحديث
	من بعدي ..."			
٣٨٠١	عن الأعمش عن عثمان بن عُمير هو أبو اليَقْظان عن أبي حرب بن أبي الأسود الديلي عن عبدالله بن عمرو مرفوعاً: "ما أظلت الخضراء ولا أقلَّت الغبراء أصدق من أبي ذر".	* عثمان بن عمير ضعيف واختلط وكان يدلس (٤٥٠٧). *وللحديث شواهد كلها ضعيفة: ١) حديث أبي ذر عند الترمذي (٣٨٠٢) وابن حبان (١٦/ ٨٤) وفيه مرثد بن عبدالله الذماري ، ما روى عنه سوى ولده مالك ، قال الذهبي في الميزان (٤/ ٨٧): « مرثد بن عبدالله الذماري ويقال الزماني ، لا مرثد بن عبدالله اليَزَني عن أبي ذر . فيه جهالة ، ذكره العقيلي وقال: لا يتابع على حديثه ، هكذا وجدت بخطي فلا أدري من أين نقلتُه إلا أنه ليس بمعروف ، وقد أفرده شيخنا أبو الحجاج عن مرثد بن عبدالله اليَزَني ما روى عنه سوى ولده مالك ، فأما اليزني فيكنى أبا الخير من كبار التابعين بمصر	صححه الألباني (٣/ ٢٢٩)	فضل أبي ذر الغفاري رضي الله عنه.

رقم الحديث	طرف السند : المتن	نقد الحديث ومتابعاته وشواهده	حكم العلماء على الحديث	موضوع الحديث
		مات سنة تسعين ». وقد وهم الشيخ الألباني في الصحيحة (٥/ ٤٥٤) وصحح هذا الطريق على شرط مسلم ظناً منه أن مرثداً هو اليزني . ٢) حديث أبي الدرداء عند أحمد (٦/ ٤٤٣) والحاكم (٣/ ٣٤٢) وفيه علي بن زيد بن جدعان ضعيف . ٣) حديث أبي هريرة عند ابن سعد في طبقاته (٤/ ٢٢٨) وفيه أبو أمية بن يعلي ضعيف . وشواهد أخرى كلها ضعيفة .		

المنزلة الثالثة

(لعدم توفر شرط من شروط الحسن عند الترمذي)

رقم الحديث	طرق السند : المتن	نقد الحديث ومتابعاته وشواهده	حكم العلماء على الحديث
٣٣	انظر المطلب الثاني من المبحث الثاني في الفصل الأول	-	-
٣٥٧	عن إسماعيل بن عياش عن حبيب بن صالح عن يزيد بن شريح عن أبي حي المؤذن الحمصي عن ثوبان مرفوعاً: "لا يحل لامرئ . . . ولا يؤم قوماً فيخص نفسه بدعوة دونهم . . ."	* يزيد بن شريح ، ذكره ابن حبان في ثقاته وأما الدارقطني فيقول: يعتبر به -تهذيب الكمال (٣٢/ ١٦٠) . * والحديث اختلف فيه على يزيد بن شريح فمرة رواه: عن أبي أمامة ، ومرة: عن أبي هريرة ، وأقوى الطرق عنه ما رواه عن ثوبان ، وهي التي رجحها الترمذي . وقول الترمذي: "وفي الباب عن أبي هريرة وأبي أمامة" فيه نظر ، لأن تلك الأحاديث تدور على يزيد ، فلا يصلح الاستشهاد بها ، لأن مخرجها واحد ، وفيها دلالة على ضعف يزيد لاضطرابه فيها . ولعل الترمذي حسن حديث يزيد عن ثوبان لذاته ، ولأنه كما قال: "أجود	قال الترمذي «هذا أجود إسناداً وأشهر» وقال ابن خزيمة : « غير ثابت» - صحيحه (٣/ ٦٣) وحسنه المباركفوري (٢/ ٣٤٣) وضعفه الألباني (ص٣٨) .

رقم الحديث	طرق السند : المتن	نقد الحديث ومتابعاته وشواهده	حكم العلماء على الحديث
		وأشهر" من الطرق الأخرى المروية عنه .	
٣٦٦	عن أبي عبيدة بن عبدالله بن مسعود عن أبيه قال: "كان رسول الله ﷺ إذا جلس في الركعتين كأنه على الرضف"	* في السند انقطاع ؛ لأن أبا عبيدة لم يسمع من أبيه كما صرح بذلك الترمذي نفسه هنا. * لم أجد للحديث شواهد مرفوعة ولعل الترمذي حسنه رغم ذلك لسببين: الأول: قبول عدد من الحفاظ والنقاد لحديث أبي عبيدة عن أبيه رغم عدم سماعه منه ، لمعرفته بحديثه وأحواله - انظر شرح علل الترمذي (١/ ٢٩٨) والنكت لابن حجر (١/ ٣٩٨) . الثاني: لا يوجد خلاف بين أهل العلم في مدلول المتن يؤكد ذلك قول الترمذي: « والعمل على هذا عند أهل العلم ، يختارون أن لا يطيل الرجل القعود في الركعتين الأُولين ولا يزيد على التشهد شيئاً» .	ضعفه الألباني (ص٤٠) .
٥٣٠	انظر المطلب الأول من المبحث الثاني في الفصل الأول .	-	-

حكم العلماء على الحديث	نقد الحديث ومتابعاته وشواهده	طرق السند : المتن	رقم الحديث
-	-	كسابقه .	٥٣٦
-	-	انظر المطلب الثاني من المبحث الثاني في الفصل الأول .	٥٥١
-	-	كسابقه	٥٥٢
رجح ابن حجر في الفتح (٤/ ٢٦٧) رواية ابن مهدي الموقوفة . وضعفه الألباني (ص(٨٧) .	* قال الترمذي هنا: « وروى عبدالرحمن بن مهدي هذا الحديث عن سفيان - الثوري - ولم يرفعه» . والسند منقطع بين خيثمة بن عبدالرحمن ابن أبي سبرة وعائشة رضي الله عنها . - انظر سنن أبي داود (٢١٢١) والتهذيب (٣/ ١٧٩) . * ولم أجد له شاهداً ، بل وجدت ما يخالفه ، فقد سألت مُعاذةُ عائشة رضي الله عنها: "أكان رسول الله ﷺ يصوم ثلاثة أيام من كل شهر؟ قالت : نعم "قالت معاذة: "من أيّه كان يصوم؟ قالت: كان لا يبالي من أيّه صام" . صحيحه مسلم (١١٦٠) والترمذي (٧٦٣) وغيرهما .	عن أبي أحمد ومعاوية ابن هشام كلاهما عن سفيان عن منصور عن خيثمة عن عائشة قالت: "كان رسول الله ﷺ يصوم من الشهر السبت والأحد والاثنين ومن الشهر الآخر الثلاثاء والأربعاء" .	٧٤٦

رقم الحديث	طرق السند : المتن	نقد الحديث ومتابعاته وشواهده	حكم العلماء على الحديث
		ولعل الترمذي حسَّن حديث خثيمة عن عائشة لذاته لقوة رجال سنده ، ولم ير حديث معاذة معارضاً له ، وعلى أية الحال فالحديث في تطوع الصيام .	
٨٢٢	انظر المطلب الثاني	-	-
٨٣٢	انظر المطلب الثاني	-	-
٩٢٠	انظر المطلب الثاني	-	-
١٢١٨	انظر المطلب الثالث	-	-
١٥٤٤	انظر المطلب الثاني	-	-
١٥٦١	عن عبدالرحمن بن الحارث عن سليمان بن موسى عن مكحول عن أبي سلام عن أبي أمامة عن عُبادة بن الصامت: "أن النبي ﷺ كان يُنفِّل في البَدْأة الربع وفي القُفُول الثلث" .	* عبدالرحمن بن الحارث صدوق له أوهام (٣٨٣١) وسليمان بن موسى ، صدوق في بعض حديثه لين (٢٦١٦) . * خولف عبدالرحمن بن الحارث من: ١) سعيد بن عبدالعزيز ، عند البيهقي في السنن الكبرى (٦/ ٣١٣) . ٢) رجاء بن أبي سلمة ، عند ابن حبان (١١/ ١٦٥) . ٣) الأوزاعي ، عند الطبراني في المعجم الصغير (٢٦٩) .	قال البخاري في العلل الكبير (ص٢٥٧): « لا يصح هذا الحديث إنما روى هذا الحديث داود بن عمرو عن أبي سلام مرسلاً ، وسليمان بن

حكم العلماء على الحديث	نقد الحديث ومتابعاته وشواهده	طرق السند : المتن	رقم الحديث
موسى منكر الحديث وأنا لا أروي عنه شيئاً» وصححه ابن حبان (١١/ ١٦٥) والحاكم (٢/ ١٣٣) من غير طريق عبدالرحمن بن الحارث وقال الألباني (ص١٨٤): «ضعيف الإسناد» .	٤) ثور بن يزيد ، عند الطحاوي في شرح معاني الآثار (٣/ ٢٣٩) جميعهم رووه عن سليمان بن موسى عن مكحول عن زياد بن جارية عن حبيب بن مسلمة مرفوعاً . فسند عبدالرحمن بن الحارث يُعد شاذاً خالف فيه من هو أولى منه . وحبيب بن مسلمة مختلف في صحبته - التهذيب (٢/ ١٩٠-١٩١) فالمحفوظ عن مكحول: هو عن زياد عن حبيب مرفوعاً .		
صححه ابن حبان (١٠/ ١٥١) والحاكم (١/ ٣٨٧)	* عامر العقيلي ، لم يرو عنه غير يحيى بن أبي كثير ، وذكره ابن حبان في ثقاته - التهذيب (٥/ ٧٩) . ووالده اسمه: عقبة ، وقيل: عبدالله ، لم يرو عنه غير ابنه فهو مجهول - التهذيب	عن يحيى بن أبي كثير عن عامر العقيلي عن أبيه عن أبي هريرة مرفوعاً: "عرض علي أول ثلاثة يدخلون	١٦٤٢

رقم الحديث	طرق السند : المتن	نقد الحديث ومتابعاته وشواهده	حكم العلماء على الحديث
	الجنة: شهيد وعفيف ومتعفف وعبد أحسن عبادة الله ونصح لمواليه" .	(٧/ ٢٥٢) . لم أجد في الشواهد ما يدل على أن هؤلاء الثلاثة هم أول من يدخلون الجنة وإن كان ورد في فضلهم بصورة عامة عدة أحاديث مفرقة . والظاهر أن الترمذي حسنه لتساهله في قبول بعض المجاهيل ، ولأن المتن في الفضائل والترغيب .	وابن خزيمة (٢٢٤٩) . وضعفه الألباني (ص١٨٩) .
١٧١٦	انظر المطلب الثالث	-	-
١٧٨١	عن مجاهد عن أم هانئ قالت: "قدم رسول الله ﷺ مكة وله أربع غدائر"	* نقل الترمذي هنا عن البخاري أنه لا يعرف لمجاهد سماعاً من أم هانئ . ومجاهد كثير المراسيل عن الصحابة ، وقد أدرك أم هانئ من غير شك ، إذ ولد سنة ٢٣هـ وأم هانئ رضي الله عنها ماتت بعد علي بن أبي طالب رضي الله عنه . ويشكل على قول من قال: إن حديثه عنها يحمل على إمكان اللقي كما هو مذهب مسلم في المعنعن ؛ أن مجاهداً يرسل كثيراً حتى عمن عاصرهم ، فقد تكلم عدد من النقاد في سماعه من عائشة وعلي ومعاوية	صححه الألباني (٢/ ١٥٤)

رقم الحديث	طرق السند : المتن	نقد الحديث ومتابعاته وشواهده	حكم العلماء على الحديث
		وغيرهم رضي الله عنهم . انظر جامع التحصيل (ص٢٧٣-٢٧٤) وكتاب موقف الإمامين البخاري ومسلم من اشتراط اللقيا والسماع في السند المعنعن (ص٣٤٤-٣٤٥) . * لم أقف على شاهدٍ له . ويظهر أن الترمذي حسنه - إن صح ثبوت ذلك ، فقد اختلفت النسخ في الحكم على هذا الحديث ، ففي بعضها "غريب" ، وفي بعضها "حسن غريب" - لقوة رجال السند عنده ولأن متن الحديث في وصف لحال شعر المصطفى ﷺ وليس هو في إثبات واجب أو تحريم .	
١٨٣٨	انظر المطلب الثالث	-	-
١٩٢٦	عن محمد بن عجلان عن القعقاع بن حكيم عن أبي صالح عن أبي هريرة مرفوعاً: "الدين النصيحة" .	اختلف فيه على محمد بن عجلان ، انظر السنن الكبرى للنسائي (٧/ ١٥٧) ثم خالفه من هو أوثق منه ، أقصد عمرو بن دينار ، فرواه عن القعقاع عن أبي صالح عن عطاء بن يزيد عن تميم الداري .	قال البخاري في الكبير (٦/ ٤٦١) بعد أن ساق طرق الحديث: « فدار

حكم العلماء على الحديث	نقد الحديث ومتابعاته وشواهده	طرق السند : المتن	رقم الحديث
الحديث على تميم الداري» وقال في الصغير (٢/ ٣٥): «ولم يصح عن أحد غير تميم» . وصححه الألباني عن أبي هريرة .	وهذا هو المحفوظ من حديث الثقات عن تميم الداري صححه مسلم (٥٥) وابن حبان (١٠/ ٤٣٥) وغيرهما ، وما رواه ابن عجلان خطأ خالف فيه الثقات .		
قال البخاري في الكبير (٧/ ٦): «لم يصح» . وقال النسائي في الكبرى (٤/ ٨٨) «عوسجة ليس بالمشهور . . . ولم نجد هذا الحديث إلا عنده» وقال	عوسجة لم يرو عنه إلا عمرو بن دينار ، فهو غير مشهور ، ولكن وثقه أبوزرعة وابن حبان - تهذيب الكمال (٢٢/ ٤٣٤) . ولا يعتد بالمتابعة التي أخرجها الحاكم (٤/ ٣٤٦) عن عكرمة عن لبن عباس وقال بعدها: «هذا حديث صحيح على شرط البخاري ولم يخرجاه إلا أن حماد بن سلمة وسفيان بن عيينة روياه عن عمرو ابن دينار عن عوسجة مولى ابن عباس» وقد قال البيهقي في السنن الكبرى (٦/ ٢٤٢) في متابعة عكرمة: «غلط لا	عن عوسجة عن ابن عباس: «أن رجلاً مات على عهد رسول الله ﷺ ولم يدع وارثاً إلا عبداً . . .»	٢١٠٦

رقم الحديث	طرق السند : المتن	نقد الحديث ومتابعاته وشواهده	حكم العلماء على الحديث
		شك فيه))، وهذا هو الصحيح . وسبب ذلك أن شيخ الحاكم أبا الحسين محمد بن أحمد بن تميم الخياط القنطري راوي تلك المتابعة فيه لين كما قال ابن أبي الفوارس - تاريخ بغداد (١/ ٢٨٣) بل إن الحاكم نفسه ذكر أنه يهم في بعض ما يرويه - معرفة علوم الحديث (ص١٤٥) . والقنطري هذا يرويه عن أبي قلابة عبدالملك بن محمد ، وقد سأل الحاكم الدارقطني عنه فقال: « صدوق كثير الخطأ في الأسانيد والمتون ، لا يحتج بما ينفرد به» - سؤالات الحاكم (ص٣١) . وقال ابن خزيمة فيه: « حدثنا أبو قلابة قبل أن يختلط ويخرج إلى بغداد» التهذيب (٦/ ٤٢٠) . فالحديث ليس له متابع ولا شاهد فيما أعلم ولعل الترمذي حسنه لقوته عنده ولعله أخذ بتوثيق أبي زرعة لعوسجة .	العقيلي (٣/ ٤١٤): « ولا يتابع عليه» . وقال ابن قتيبة في مختلف الحديث (ص١٧٦): « والفقهاء على خلاف ذلك إما لأنهم اتهموا عوسجة بهذا أو أنه ممن لا يثبت به فرض أو سنة. . .» . وضعفه الألباني في الإرواء (٦/ ١١٤) .
٢١٧٠	انظر المطلب الثالث	-	-

رقم الحديث	طرق السند : المتن	نقد الحديث ومتابعاته وشواهده	حكم العلماء على الحديث
٢١٩١	عن علي بن زيد بن جدعان عن أبي نضرة عن أبي سعيد مرفوعاً: "ألا إن بَني آدم خلقوا على طبقات شتى ، فمنهم من يولد مؤمناً ويحيا مؤمناً ويموت مؤمناً . . . ومنهم من يولد كافراً ويحيا كافراً ويموت مؤمناً . . . ألا وإن منهم حسن القضاء حسن الطلب . . . ألا وإن الغضب جمرة في قلب ابن آدم . . فمن أحس بشيء من ذلك فليلصق بالأرض . . . "	* علي بن زيد بن جُدعان ضعيف (٤٧٣٤) . وهذا الحديث طويل توبع علي على بعض فقراته في صحيح مسلم (١٧٣٨) ، (٢٧٤٢) ، وفي مسند الشاميين للطبراني (٢/ ٢٤٧) . ولكن ليس لبعض فقراته التي ذكرتها هنا شواهد صالحة للاعتبار .	قال الألباني في ضعيف الترمذي (ص٢٤٩): « ضعيف لكن بعض فقرلته صحيح » . وقال الحاكم في المستدرك (٤/ ٥٠٦): « هذا حديث تفرد به بهذه السياقة علي بن زيد بن جدعان القرشي ، والشيخان رضي الله عنهما لم يحتجا بعلي بن زيد » .
٢٣٥٦	عن مجالد عن الشعبي	* مجالد بن سعيد ليس بالقوي (٦٤٧٨)	ضعفه الألباني

رقم الحديث	طرق السند : المتن	نقد الحديث ومتابعاته وشواهده	حكم العلماء على الحديث
	عن مسروق عن عائشة قالت : "إن رسول الله ﷺ والله ما شبع من خبز ولحم مرتين في يوم" .	وفي هذا الحديث لفظة منكرة ، وهي قوله "ولحم" والمحفوظ عن عائشة كما في صحيح مسلم (٢٩٧٤): "لقد مات رسول الله ﷺ وما شبع من خبز وزيت في يوم واحد مرتين" . فذكر اللحم في حديث مجالد منكر ، والمحفوظ لفظة "زيت" . ومما يؤكد نكارة هذه اللفظة أيضاً حديث أنس "أن رسول الله لم يجتمع له غداء ولا عشاء من خبز ولحم إلا على ضفف" أخرجه أحمد (٣/ ٢٧٠) وصححه ابن حبان (١٤/ ٢٧٣) ومعنى "على ضفف" كما في النهاية لابن الأثير (٣/ ٩٥): "الضيق والشدة" .	(ص٢٢٦) .
٢٤٥٩	عن أبي بكر بن أبي مريم عن ضمرة ابن حبيب عن شداد لبن أوس مرفوعاً: "الكيس من دان نفسه. . ."	* أبوبكر بن أبي مريم ضعيف وكان قد سرق بيته فاختلط (٧٩٧٤) . ولم أجد لهذا الحديث شاهداً يصلح للاعتبار . وقد أخرج الطبراني في المعجم الصغير (٨٦٣) ومسند الشاميين (١/ ٢٦٦) سنداً	صححه الحاكم (١/ ٥٧) ، (٤/ ٢٥١) . وضعفه الذهبي في تلخيص المستدرك وكذا

رقم الحديث	طرق السند : المتن	نقد الحديث ومتابعاته وشواهده	حكم العلماء على الحديث
		آخر عن شداد بن أوس ولكنه مظلم جداً لا يصلح للاعتبار ؛ لأن فيه إبراهيم بن عمرو بن بكر السكسكي وهو ضعيف جداً - الميزان (١/ ٥١) ويرويه عن أبيه وهو متروك (٤٩٩٣) .	ضعفه الألباني (ص٢٧٩) .
٢٤٦٤	عن أبي صفوان عن يونس عن الزهري عن حميد بن عبدالرحمن عن عبدالرحمن بن عوف قال: "ابتلينا مع رسول الله ﷺ بالضراء فصبرنا ، ثم ابتلينا بالسراء بعده فلم نصبر"	* أبو صفوان عبدالله بن سعيد الأموي ثقة (٣٣٥٧) . ويونس بن يزيد ثقة إلا أن في روايته عن الزهري وهماً قليلاً ، وفي غير الزهري خطأ (٧٩١٩) . هذا الحديث وقع في سنده علتان: ١) خطأ في الاسم ، فالمحفوظ عن الزهري أنه يرويه عن "إبراهيم بن عبدالرحمن بن عوف" وليس عن حميد بن عبدالرحمن ، هكذا رواه عن الزهري: ١- شعيب بن أبي حمزة عند أبي نعيم في الحلية (١/ ١٠٠) . ٢- معمر عند عبدالرزاق في المصنف (١١/ ٤٥٧) . ورواه عن يونس ابنُ المبارك في الزهد (ص١٨٢) ، وعبدالله بن وهب عند أبي	قال الألباني: "حسن الإسناد" (٢/ ٣٠٠) .

رقم الحديث	طرق السند : المتن	نقد الحديث ومتابعاته وشواهده	حكم العلماء على الحديث
		داود في الزهد (ص١٣٥) على الصواب أي عن إبراهيم بن عبدالرحمن" وهذه الرواية هي الصحيحة المحفوظة . ٢) ورد عند ابن المبارك وعبدالرزاق وأبي داود أن إبراهيم بن عبدالرحمن سمع هذا الحديث من رجل من أهل الشام في مجلس معاوية ، يرويه عن أبيه عبدالرحمن بن عوف ، وهذا الرجل مبهم الاسم . ولعل الترمذي لم يفطن لعلة السند وعلى أية حال فالمتن موقوف .	
٢٤٩٦	عن أسباط بن محمد عن الأعمش عن عبدالله بن عبدالله الرازي عن سعد مولى طلحة عن ابن عمر مرفوعاً: "كان الكفل من بني إسرائيل"	* سعد مولى طلحة لم يوثّقه غير ابن حبان وقال أبو حاتم : لا يعرف إلا بحديث واحد - تهذيب الكمال (١٠/ ٣١٨-٣١٩) . * وروى أبوبكر بن عياش عن الأعمش عن عبدالله الرازي عن سعيد بن جبير عن ابن عمر به ، وصححه ابن حبان (٢/ ١١١) ولكن الترمذي تكلم في هذا السند (٤/ ٦٥٨) وقال: « هو غير محفوظ» يعني ذكر سعيد بن جبير ، والصواب سعد	صححه الحاكم (٤/ ٢٥٤) وقال ابن كثير في البداية (١/ ٢٢٦): « حديث غريب جداً وفي إسناده نظر» . وضعفه الألباني (ص٢٨٦) .

رقم الحديث	طرق السند : المتن	نقد الحديث ومتابعاته وشواهده	حكم العلماء على الحديث
		مولى طلحة . فليس للحديث شواهد فيما أعلم .	
٢٦٣٠	انظر المطلب الأول	-	-
٢٦٧٧	انظر المطلب الأول	-	-
٢٦٨٠	عن سفيان بن عيينة عن ابن جريج عن أبي الزبير عن أبي صالح عن أبي هريرة رواية: "يوشك أن يضرب الناس أكباد الإبل يطلبون العلم فلا يجدون أحداً أعلم من عالم المدينة" .	* هذا الحديث لم أجد فيه بعد البحث تصريح ابن جريج وأبي الزبير بالسماع ، ولم يقل الترمذي مرفوعاً وكذا لم يقل عن رسول الله ﷺ بل قال: "رواية" وفي مسند أحمد (٢/ ٢٩٩): "إن شاء الله عن النبي ﷺ " . * ذكر القاضي عياض في ترتيب المدارك (١/ ٨٣) أنه يشهد له حديث لأبي موسى وحديث لجابر بن عبدالله ولكن لم يسق إسنادهما بالتمام ولم أجدها عند غيره فلم أعتد بهما . والظاهر أن الترمذي حسن الحديث لذاته لقوة رجاله .	صححه ابن حبان (٩/ ٥٢) والحاكم (١/ ٩٠-٩١) والقاضي في ترتيب المدارك (١/ ٨٢) . وضعفه الألباني (ص٣١٨) .
٢٧٣٦	انظر المطلب الأول	-	-

رقم الحديث	طرق السند : المتن	نقد الحديث ومتابعاته وشواهده	حكم العلماء على الحديث
٢٨٢٠	انظر المطلب الثالث	-	-
٢٨٧٦	انظر المطلب الثالث	-	-
٢٨٩٥	عن سلمة بن وردان عن أنس بن مالك: «أن رسول الله ﷺ قال لرجلٍ من أصحابه : هل تزوجت يا فلان؟ قال: لا والله يا رسول الله ولا عندي ما أتزوج به قال: أليس معك ﴿قل هو الله أحد﴾ ؛ قال: بلى قال: ثلث القرآن ، قال: أليس معك ﴿إذا جاء نصر الله والفتح﴾ ؛ قال: بلى قال: ربع القرآن . . .»	* سلمة بن وردان ضعيف وله منكرات عن أنس - تهذيب الكمال (١١/ ٣٢٦-٣٢٨) . * ولم أجد لأكثر فقراته شواهد في أن سورة النصر ربع القرآن ، وسورة الكافرون ربع القرآن ، وسورة الزلزلة ربع القرآن .	قال ابن حجر في فتح الباري (٩/ ٦٢): « وهو حديث ضعيف لضعف سلمة وإن حسنه الترمذي فلعله تساهل فيه لكونه من فضائل الأعمال» . وضعفه الألباني (ص٣٤٧) .
٢٩٥٠ + ٢٩٥١	عن عبدالأعلى عن سعيد بن جبير عن ابن عباس مرفوعاً:	* عبدالأعلى بن عامر الثعلبي ، أكثر النقاد على تضعيفه - تهذيب الكمال (١٦/ ٣٥٤ - ٣٥٦) .	ضعفه الألباني (ص٣٥٩) .

رقم الحديث	طرق السند : المتن	نقد الحديث ومتابعاته وشواهده	حكم العلماء على الحديث
	"من قال في القرآن بغير علم فليتبوأ مقعده من النار"	* لم أجد له شواهد صالحة للاعتبار . وقال شيخنا الألباني في السلسلة الضعيفة (٤/ ٢٦٥): « المفهوم من قاعدة الترمذي في مثل قوله هذا أنه يعني حسن لغيره وإذا كان كذلك ففيه أمران: الأول: أنه يؤخذ عليه أننا لا نعلم . . . ما يشهد له . والآخر: أن إسناده ضعيف وهو كذلك وعلته الثعلبي هذا » .	
٣٠٨٠	عن إسرائيل عن سماك عن عكرمة عن ابن عباس قال: لما فرغ رسول الله ﷺ من بدر . . ."	* رواية سماك عن عكرمة فيها اضطراب (٢٦٢٤) . * لم أجد له شاهداً . والظاهر أن الترمذي يقوي هذا السند لذاته ، فقد صحح عدة أحاديث من رواية سماك عن عكرمة انظر: (٦٨٨) ، (١٢٦٨) ، (١٤٧٥) ، (٢٩٦٤) ، (٣٠٥٢) . ومما يؤكد اضطراب سماك فيه أن زهير ابن معاوية رواه عنه عن عكرمة مرسلاً كما	صححه الحاكم (٢/ ٣٢٧) وقال ابن كثير في تفسيره (٣/ ٢٨٣): « إسناده جيد لا » وضعفه الألباني (ص٣٧٨) .

رقم الحديث	طرق السند : المتن	نقد الحديث ومتابعاته وشواهده	حكم العلماء على الحديث
		عند ابن سعد في طبقاته (٢/ ٢٢-٢٣) .	
٣٠٨٤	عن أبي عبيدة عن أبيه عبدالله بن مسعود مرفوعاً: في أسرى بدر: "لا ينفلتن منهم أحد إلا بفداء أو ضرب عنق . . . إلا سهيل بن بيضاء" .	* أبوعبيدة لم يسمع من أبيه كما قال الترمذي هنا ، وانظر الحديث المتقدم برقم (٣٦٦) . * لم أجد شاهداً لهذا الحديث وإن كان استشارة رسول الله ﷺ في أسرى بدر وتباين موقفي أبي بكر وعمر رضي الله عنهما مذكوراً في صحيح مسلم من حديث ابن عباس (١٧٦٣) .	ضعفه الألباني (ص٣٧٩) .
٣١٠٩	عن يعلى بن عطاء عن وكيع بن حُدُس عن أبي رَزين مرفوعاً: "كان في عماء . . ." .	* وكيع بن حُدُس لم يرو عنه إلا يعلى بن عطاء - تهذيب الكمال (٣٠/ ٤٨٥) . * لم أجد له شاهداً . ولعل الترمذي قواه لذاته لأني وجدته صحّح حديثاً فيه وكيع بن حُدُس برقم (٢٢٧٩) .	صححه ابن حبان (٨/١٤) وضعفه الألباني (ص٣٨٢) .
٣١٨٧	عن علي بن زيد ابن جدعان عن أوس ابن خالد عن أبي هريرة مرفوعاً: "تخرج الدابة معها	* علي بن زيد بن جدعان ضعيف (٤٧٣٤) ، وأوس ابن خالد مجهول (٥٧٤) . * لم أجد له شاهداً مرفوعاً .	ضعفه الألباني (ص٤٠٠)

حكم العلماء على الحديث	نقد الحديث ومتابعاته وشواهده	طرق السند : المتن	رقم الحديث
		خاتم سليمان . . ."	
صححه الحاكم (٢/ ٤٠٩) ، (٤/ ٢٨٣) . وضعفه الألباني جداً (ص٤٠١).	* أبو صالح باذام مولى أم هانئ ضعيف (٦٣٤) . * لم أجد له شاهداً مرفوعاً .	عن أبي صالح عن أم هانئ عن النبي ﷺ في قوله تعالى: ﴿وَتَأْتُونَ فِي نَادِيكُمُ الْمُنكَرَ﴾ [العنكبوت : ٢٩] قال: "كانوا يخذفون أهل الأرض ويسخرون منهم" .	٣١٩٠
صححه ابن خزيمة (٨٦٥) والحاكم (٢/ ٤١٥) . وضعفه الألباني (ص٤٠٣) .	* قابوس فيه لين (٥٤٤٥) . * لم أجد له شاهداً مرفوعاً . ولعل الترمذي قوّى الحديث لذاته لأني وجدته يصحح لقابوس عن أبيه عن ابن عباس برقم (٢٩١٣) ، (٣١٣٩) .	عن قابوس بن أبي ظبيان عن أبيه عن ابن عباس في قوله تعالى: ﴿مَا جَعَلَ اللهُ لِرَجُلٍ مِنْ قَلْبَيْنِ فِي جَوْفِهِ﴾ [الأحزاب: ٤] . . .	٣١٩٩
ضعفه الألباني (ص٤٠٦) .	* شهر بن حوشب صدوق كثير الإرسال والأوهام (٢٨٣٠) . والترمذي يميل إلى تقوية أمره ، انظر الجامع (٥/ ٥٨) ، (٤/ ٤٣٤) وصحح له برقم (٢١٢١) .	عن عبدالحميد بن بَهرام عن شهر بن حوشب قال: قال ابن عباس: "نُهي رسول الله ﷺ عن	٣٢١٥

رقم الحديث	طرق السند : المتن	نقد الحديث ومتابعاته وشواهده	حكم العلماء على الحديث
	أصناف النساء إلا ما كان من المؤمنات المهاجرات . . ."	* هذا المتن موقوف على ابن عباس ومضمونه تقرير ما ذكر في القرآن الكريم في سورة الأحزاب آية رقم: [٥٠] .	
٣٤٩٩	عن ابن جريج عن عبدالرحمن بن سابط عن أبي أمامة قال: قيل يا رسول الله: أي الدعاء أسمع؟ قال: "جوف الليل الآخر ، ودبر الصلوات المكتوبات"	* قال الحافظ ابن حجر في نتائج الأفكار (٢/ ٢٣٢): « قال الترمذي: هذا حديث حسن غريب ، قلت: فيما قاله نظر لأن له عللاً: إحداها: الانقطاع . . لم يسمع عبدالرحمن بن سابط من أبي أمامة . ثانيها: عنعنة ابن جريج . ثالثها: الشذوذ ، فإنه قد جاء عن خمسة من أصحاب أبي أمامة أصل هذا الحديث من رواية أبي أمامة عن عمرو بن عبسة ، واقتصروا كلهم على الشق الأول » . فزيادة "ودبر الصلوات المكتوبات" ضعيفة .	* ضعفه ابن حجر كما ذكرت وحسنه الألباني (٣/ ١٦٨) .
٣٥١٩	عن جُري النهدي عن رجل من بني سُليم قال: عَدَّهُن رسول الله ﷺ في يدي:	* جُري بن كليب النهدي فرَّق أبو داود والمزي وغيرهما بينه وبين جُري بن كليب السدوسي البصري ، وفيه جهالة - تهذيب الكمال (٤/ ٥٥٤) .	ضعفه الألباني (ص٤٥٨) .

رقم الحديث	طرق السند : المتن	نقد الحديث ومتابعاته وشواهده	حكم العلماء على الحديث
	"التسبيح نصف الميزان ، والحمد يملؤه والتكبير يملأ ما بين السماء والأرض ، والصوم نصف الصبر والطهور نصف الإيمان"	* فيه ألفاظ تخالف حديث أبي مالك الأشعري الذي صححه مسلم (٢٢٣) و الترمذي (٣٥١٧) . ففي هذا: "الصوم نصف الصبر" وفي حديث الأشعري "والصبر ضياء" وفي هذا: "التسبيح نصف الميزان" وفي حديث الأشعري: "وسبحان الله والحمد لله تملآن أو تملأ ما بين السموات والأرض" .	
٣٥٢٧	عن أبي الورد عن اللجلاج عن معاذ مرفوعاً: "أي شيء تمام النعمة . . ."	* أبو الورد ثمامة ، روى عنه الجريري وشداد الراسبي - تهذيب الكمال (٣٤/ ٣٨٩) . * لم أجد له شاهداً .	ضعفه الألباني (ص٤٦٢) .
٣٥٦٥	انظر المطلب الأول	-	-
٣٥٩٤	عن يحيى بن اليمان عن الثوري عن زيد العمي عن معاوية بن قرة عن أنس بن مالك مرفوعاً: « الدعاء لا يرد بين الأذان والإقامة » قال: فماذا	* يحيى بن اليمان ، صدوق يخطئ كثيراً وقد تغيَّر (٧٦٧٩) . قال الترمذي بعده: « وقد زاد يحيى بن اليمان في هذا الحديث هذا الحرف: "قالوا فماذا نقول قال: سلوا الله العافية في الدنيا والآخرة » . ثم أخرجه من وجه آخر من دون هذه	حكم عليه شيخنا الألباني بأنه منكر بهذه الزيادة في إرواء الغليل (١/ ٢٦٢) .

رقم الحديث	طرق السند : المتن	نقد الحديث ومتابعاته وشواهده	حكم العلماء على الحديث
	نقول يا رسول الله؟ قال: « سلوا الله العافية في الدنيا والآخرة » .	الزيادة وقال: « وهذا أصح » فهذه الزيادة منكرة خالف فيها الضعيف من هو أوثق منه وأحفظ .	
٣٦٠٧ + ٣٦٠٨	انظر المطلب الثالث: المسألة الأولى .	-	-
٣٨١٢	عن شريك عن أبي اليَقْظان عن زاذان عن حذيفة مرفوعاً: "إن أستخلف عليكم فعصيتموه عذبتم..."	أبو اليَقْظان عثمان بن عمير ، ضعيف واختلط وكان يدلس (٤٥٠٧) وقد اختلف على شريك فيه ، انظر الكامل لابن عدي (٤/ ١٣٣١) . لم أجد له شاهداً . وهو في فضائل حذيفة رضي الله عنه .	ضعفه الألباني (ص٥١٣) .
٣٨١٩	عن عمر بن أبي سلمة ابن عبدالرحمن عن أبيه عن أسامة بن زيد مرفوعاً: "أحب أهلي إليّ من قد أنعم الله عليه . . ."	عمر بن أبي سلمة صدوق يخطئ (٤٩١٠) وأكثر النقاد على تضعيفه تك (٢١/ ٣٧٦ - ٣٧٨) . وقال الترمذي كما في نسخة الكروخي (ق ٢٥٩/ أ): « هذا حديث حسن وكان شعبة يضعف عمر بن أبي سلمة » . لم أجد له شاهداً .	صححه الحاكم (٢/ ٤١٧) (٣/ ٥٩٦) . وضعفه الألباني (ص٥١٤) .

حكم العلماء على الحديث	نقد الحديث ومتابعاته وشواهده	طرق السند : المتن	رقم الحديث
	ولعل الترمذي حسنه لعموم الأحاديث الواردة في فضل أسامة بن زيد رضي الله عنهما من دون مراعاة لتطابق الألفاظ وإنما اكتفاء بعموم المعنى ومجمل الأمر .		
ضعفه الألباني (ص٥٢٥) .	رواية الحسن عن سمرة اختلف في اتصالها ولكن الترمذي يراها متصلة ، انظر: الحديث المتقدم في المنزلة الأولى (٢٥١) . وفي السند علة أخرى ، فإن قتادة مدلس وقد عنعن هنا ولم أجد تصريحه بل وجدت في المسند من رواية شيبان عنه يقول: « وجدت الحسن عن سمرة » (٥/ ٩) . وكذلك في رواية روح من كتابه عن يزيد بن زريع عن قتادة قال: « حدث الحسن عن سمرة »المسند (٥/ ١٠) فهذه العبارة مشعرة بأن قتادة لم يسمع هذا الحديث من الحسن لا سيما وهو مدلس ولم يأتِ ما يدل على سماعه لهذا منه .	عن قتادة عن الحسن عن سمرة مرفوعاً: "سام أبو العرب..."	٣٩٣١

المبحث الثاني

دراسة الأحاديث التي قال فيها : حسن غريب

المطلب الأول

هل كلها من قبيل الحسن لذاته ؟

ذهب عدد من العلماء قديماً وحديثاً إلى أن الترمذي يطلق : « حسن غريب » على الحديث الحسن لذاته ، ويميزه عما يقول فيه : « حسن » ، والذي يريد به الحسن لغيره كما يرى أصحاب هذا القول ، فما يقول فيه : « حسن غريب » أقوى مما يقول فيه : « حسن » .

ومن هؤلاء الحافظ ابن حجر فيما نقله عنه البقاعي فقد قال : « وأما الترمذي فلا ينسب إلى الغفلة لأنه يستعمل الحسن لذاته في المواضع التي يقول فيها : « حسن غريب » ونحو ذلك »[١] .

ومن المعاصرين شيخنا العلامة ناصر الدين الألباني رحمه الله فقد قال : « من لهم معرفة بهذا العلم يعلمون أن الحديث الذي يقول فيه الترمذي : « حسن غريب » : هو أقوى من الحديث الذي يقول فيه: « حسن » فقط ، ذلك لأن قوله الأول يعني (حسن لذاته) ، وقولــه الآخر يعني (حسن

---

(١) النكت للبقاعي (ق٤٨/ ب) .

لغيره)[١] ، وقال: « جمع الترمذي بين لفظتي : « غريب » و « حسن » إنما يعني في اصطلاحه أنه (حسن لذاته) بخلاف ما لو قال : « حديث حسن » فقط دون لفظة (غريب) فإنه يعني أنه (حسن لغيره) ، وبخلاف ما لو قال : « حديث غريب » فقط ، فإنه يعني أن إسناده ضعيف . . فاحفظ هذا فإنه هام »[٢] .

وكذلك الأستاذ الدكتور نور الدين عتر فقد قال : « أما بالنسبة لأبي عيسى فإنه غالباً ما يميز الحسن لذاته بقوله : « حسن غريب » أو نحو ذلك . . وسكت عن تعريف الحسن لذاته لعدم الإشكال فيه »[٣] .

ويفهم من كلام بعض العلماء أن (حسن غريب) مثل (حسن) ، والفرق فقط في وجود غرابة في ذلك السند الذي حكم عليه بالغرابة مع الحسن .

ومن هؤلاء شيخ الإسلام ابن تيمية فقد قال : « فالترمذي إذا قال : « حسن غريب » قد يعني به أنه غريب من ذلك الطريق ، ولكن المتن له

---

(١) دفاع عن الحديث النبوي والسيرة (ص٦٥) .

(٢) السلسلة الضعيفة (٢/ ١٨٥) .

(٣) الإمام الترمذي (ص١٧١) .

شواهد صار بها من جملة الحسن »[١] .

وكذلك الحافظ ابن سيد الناس فقد قال شارحاً لحكم الترمذي على حديثٍ يرويه صالح مولى التوأمة عن ابن عباس[٢] بأنه : « حسن غريب » ، « وغرابتُهُ تَرجِعُ إلى الإسناد ، فلا ينافي الحسن فقد ذكر في معناه عدة أحاديث »[٣] .

ووجدت في كلام الحافظ ابن حجر ما يدل على أنه يقع في (حسن غريب) عند الترمذي الحديث الضعيف المعتضد بمثله ، فقد نقل عن الترمذي أنه قال في حديث : « حسن غريب » وعَلَّق على ذلك بقوله : « وإذا جاء الخبر من طريقين كل منهما ضعيف قَوِي أحد الطريقين بالآخر ومن ثَمَّ حَسنَّه الترمذي »[٤] ، وفي هذا ما يتنافى مع كلامه السابق متى ما فُهم على أن المراد منه التعميم .

وقد قمت بجمع الأحاديث التي قال فيها الترمذي : « حسن غريب » كما وردت في نسخة الكروخي المخطوطة وقد بلغت [٥١٣] حديثاً ،

---

(١) مجموع الفتاوى (١٨/ ٢٤) .

(٢) جامع الترمذي (٣٩) .

(٣) النفح الشذي (ق ٩٣/ ب) .

(٤) أجوبة الحافظ ابن حجر عن أحاديث المصابيح الملحقة بآخر مشكاة المصابيح (٣/ ١٧٧٨) .

ونظرت في أسانيدها لأتحقق من دقة قول أصحاب القول الأول فوجدت ما يلي :

٢٩٠ حديثاً سندها ضعيف أي ٥٠, ٥٦٪ من مجمل الأحاديث .

١٤٤حديثاً في السند من خف ضبطه فتستحق أن توصف بأنها من الحسن لذاته أي ١, ٢٨٪ .

٧٩ حديثاً سندها صحيح أي ٤, ١٥٪ .

وسترى مستند ذلك في القائمة التي ذكرت فيها الحكم على كل سند قال فيه الترمذي : « حسن غريب » .

فالقول بأن الترمذي خص الحسن لذاته بما يقول فيه : « حسن غريب » قول غير دقيق - في نظري - لأن ذلك لا ينطبق إلا على ١, ٢٨٪ من مجمل الحسان الغرائب عنده وأما الأسانيد الضعيفة فتساوي ٥٠, ٥٦٪ من مجمل الحسان الغرائب عنده .

ويبدو لي أن أصحاب ذلك القول اختاروه ؛ لأنه يحل لهم بعض الإشكالات في تعريف الترمذي .

ومما يؤكد أن الترمذي لم يخص الحسن لذاته بما يقول فيه : « حسن غريب » أني وجدته في عدد من المواضع يطلق هذا الحكم على حديثٍ في سنده ضعف عنده لا يمكن أن يوصف معه بأنه أراد به الحسن لذاته ،

ومن الأمثلة على ذلك :

١- حديث رقم (٧٢٠) قال فيه : « حديث حسن غريب .. وقال محمد : لا أراه محفوظاً ، قال أبوعيسى : وقد رُوي هذا الحديث من غير وجه عن أبي هريرة عن النبي ﷺ ولا يصح إسناده » .

وهذا الحديث انتقده عدد من كبار الأئمة النقاد[١] ، وظاهر قول الترمذي : « ولا يصح إسناده » أنه موافق لهم في انتقاده ، ومع ذلك قال فيه : « حسن غريب » .

٢- حديث رقم (٣٣٢٨) قال فيه : « هذا حديث حسن غريب ، وسهيل - ابن عبد الله القطعي - ليس بالقوي في الحديث ، وقد تفرد بهذا الحديث عن ثابت »[٢] .

٣- حديث رقم (٣٠٩٥) قال فيه : « هذا حديث حسن غريب ، لا نعرفه إلا من حديث عبد السلام بن حرب ، وغُطيف بن أعين ليس

(١) انظر : مسائل أحمد لأبي داود (ص٢٩٢) وتهذيب مختصر سنن أبي داود لابن القيم (٣/ ٢٦٠) ونصب الراية (٢/ ٤٤٨ - ٤٤٩) والتلخيص الحبير (٢/ ٨٩) .

(٢) الجملة الاعتراضية من عندي للإيضاح ، وقوله « حسن غريب » في الكروخي (ق٢٢٦/أ) وليس في المطبوع .

بمعروفٍ في الحديث »[١] .

٤- حديث رقم (١٤٨٥) قال فيه : « هذا حديث حسن غريب لا نعرفه من حديث ثابت البناني إلا من هذا الوجه من حديث ابن أبي ليلى » وقد ذكر في علله الصغير[٢] أن ابن أبي ليلى كثير الخطأ وأنه لا يحتج بما تفرد به .

٥- حديث رقم (١٧١٥) ، فيه ابن أبي ليلى أيضاً ، وقد تقدم قوله فيه ، وكذلك في السند انقطاع لأنه من رواية الحكم عن مقسم ولم يسمع منه إلا خمسة أحاديث ليس هذا الحديث منها ، وانظر كلام الترمذي في ذلك في حديث (٥٢٧) وحديث (٨٨٠) ، فهذا الحديث مع انقطاعه يوجد فيه رجل ضعيف أيضاً !!

٦- حديث رقم (٢٠٣٤) من رواية إسماعيل بن عياش عن عمار ابن غزية المدني ، وقد صرح الترمذي بأن حديث إسماعيل عن أهل الحجاز والعراق فيه مناكير كما في حديث رقم (٢١٢٠) مثلاً .

٧- حديث رقم (٢٥١٢) فيه المثنى بن الصباح ، وقد ضعفه في عدة أحاديث : (٦٣٧ ، ٦٤١ ، ١١١٧ ، ١٣٩٩) .

---

(١) قوله « حسن غريب » في الكروخي (ق٢٠٤/أ) وليس في المطبوع إلا قوله « غريب » فقط .

(٢) العلل الصغير (٥/٧٤٦) .

٨- حديث رقم (٢٦٤١) قال فيه : « هذا حديث حسن غريب مُفَسَّر لانعرفه مثل هذا إلا من هذا الوجه »[١] ، وفي سنده: عبد الرحمن بن زياد الإفريقي ، وقد ضعفه في عدة أحاديث : (٥٤ ، ٤٠٨ ، ١٩٨٠ ، ٢٥٩٩ ، ٢٩٣٠ ، ٣٥١٨) .

٩- حديث رقم (١٤٢٣) قال فيه : « حديث علي حديث حسن غريب من هذا الوجه ، وقد روي من غير وجه عن علي عن النبي ﷺ . . . ولا نعرف للحسن سماعاً من علي بن أبي طالب . . » .

١٠- حديث رقم (٣٠٤٧) وهو من رواية أبي عبيدة عن أبيه عبد الله بن مسعود وقد نص الترمذي في عدة مواضع على أنه لم يسمع من أبيه : (١٧٩، ٣٦٦، ١٠٦١، ١٧١٤ ، ٣٠٨٤) .

١١- حديث رقم (١٥١٩) قال فيه : « هذا حديث حسن غريب وإسناده ليس بمتصل ، وأبو جعفر محمد بن علي بن الحسين لم يدرك علي ابن أبي طالب » .

١٢- حديث رقم (٣٥٣٤) يرويه عُمارة بن شبيب عن رسول الله ﷺ ، وقال فيه الترمذي : « هذا حديث حسن غريب . . ولا نعرف

(١) هكذا في الكروخي (ق١٧٣/ ب) ، وفي المطبوع لا توجد كلمة « حسن » .

لعُمارة سماعاً عن النبي ﷺ » فسنده مرسل عنده .

فهل يصلح أن يقال في الأمثلة السابقة أن الترمذي يراها من قبيل الحسن لذاته أو أنه يخص (حسن غريب) بالسند الذي فيه راوٍ خفيف الضبط ؟!

وللمزيد من الأمثلة الأخرى المشابهة لما سبق يُرجع إلى قائمة (حسن غريب) المذكور آخر هذا المبحث [١] .

وبما تقدم ظهر لنا أن مقولة أصحاب القول الأول غير صحيحة ، سواء على صعيد الدراسة الاستقرائية التي أجريتها ، أو على صعيد الأحكام النقدية للترمذي نفسه .

ومما يزيد الأمر وضوحاً إن شاء الله أن الترمذي قد شرح معنى الغرابة في علله الصغير [٢] ، وبين أن لها معاني عند أهل الحديث تدور على ثلاثة معان :

الأول : التفرد المطلق .

الثاني : التفرد النسبي .

---

(١) انظر الأحاديث الآتية : (١٠٨٩ ، ١٣٦٦ ، ١٦٥٢ ، ٢١٦٤ ، ٢٣٧٥ ، ٢٣٧٨ ، ٢٣٩٦ ، ٢٥٠٥ ، ٣٠٥٥ ، ٣٠٩١ ، ٣٢٥٥ ، ٣٢٩٤ ، ٣٥٨٥ ، ٣٦٩٢) .

(٢) العلل الصغير (٥/ ٧٥٨-٧٦٣) .

الثالث : التفرد بزيادة في المتن .

وعلى مقتضى رأي أصحاب القول الأول ، يكون الترمذي استعمل الغرابة حين اقترانها بالحسن بمعنى القوة ، فما يقول فيه : « حسن » فقط يكون عنده من الضعيف المعتضد بمثله أي الحسن لغيره ، وأما إذا كان الحديث أقوى إسناداً فإنه يضيف إلى كلمة (حسن) كلمة (غريب) .

وهذا فيه نظر ؛ لأن المدقق في الكلام النظري والتطبيق العملي عند الترمذي سيجد أن كلمة (غريب) يأتي بها مضافة مع (الحسن) أو مع (الصحيح) بغرض بيان التفرد ، فهي مصطلح فني من مصطلحات الصناعة الحديثية يستفاد منه وجود تفرد في الحديث ،ولا يدل على معنى للحكم مغاير إذا أضيف للحسن أو للصحيح .

ويستعمل الترمذي كلمة (غريب) غالباً لبيان تفرد الثقة ومتوسط الحفظ والضعيف ، ولا يوجد في كلامه ما يدل على أنه يخص بها الراوي الذي في حفظه خلل يسير حين يقول في حديث إنه : « حسن غريب » .

ونصوص الترمذي كلها دالة على أنه يستغرب الحديث بسبب التفرد وليس لمكانة الراوي ، وفيما يلي بعض الأمثلة الدالة على ذلك :

حديث رقم (١٢٨٥) أخرجه عن مخلد بن خَفَّاف عن عروة عن عائشة

مرفوعاً : « الخراج بالضمان » وقال فيه : « هذا حديث حسن »[1] .

ثم أخرج بعده (١٢٨٦) عن المقدمي عن هشام بن عروة عن عروة عن عائشة مرفوعاً بمثله .

وقال فيه : « هذا حديث حسن صحيح ، غريب من حديث هشام بن عروة » .

ومدار السند واحد والمتن واحد أيضًا ، والغرابة جزئية أو نسبية وتحديداً يستغرب من حديث هشام بن عروة ، وهو حديث صحيح عنده .

ومثال آخر برقم (١٠٤٦) حديث انفرد به الحجاج بن أرطاة - وهو ليس بالقوي - عن نافع عن ابن عمر ، وقال فيه : « هذا حديث حسن ، غريب من هذا الوجه وقد روي من غير هذا الوجه عن ابن عمر عن النبي ﷺ » وهذا سند ضعيف كما ترى .

وقال في حديث برقم (٣٥٥٠) : « هذا حديث حسن ، غريب من حديث محمد بن عمرو عن أبي سلمة عن أبي هريرة عن النبي ﷺ لا نعرفه إلا من هذا الوجه ، وقد روي عن أبي هريرة من غير هذا الوجه » ، وهذا السند كما نلاحظ يستحق أن يوصف بأنه حسن لذاته .

(١) هكذا في الكروخي (ق٩٤/أ) وفي المطبوع : « حسن صحيح » .

والأمثلة على ذلك كثيرة جداً في جامع الترمذي يستغرب فيها أحاديث لضعفاء ولمتوسطي الحفظ وللثقات .

والذي أرجحه أن ما يقول فيه الترمذي : « حسن غريب » ليس أقوى مما يقول فيه « حسن » بل في بعض ما يقول فيه : « حسن » ما هو أقوى من كثير مما يقول فيه : « حسن غريب » ، كما أن في بعض ذلك ما هو أقوى من بعض ما يقول فيه : « حسن » ومن غير شك يوجد في كلا الحكمين : الصحيح والحسن لذاته والضعيف المنجبر .

وقد ذكرت في آخر المبحث السابق أن ما يقارب ١٩٪ مما أطلق الترمذي فيه التحسين هو من الحسن لذاته .

ولا أستطيع الحكم بحكم كلي في تفضيل أحدهما على الآخر ، لأن من أطلق القول بأن ما قيل فيه : « حسن غريب » أقوى مما قيل فيه : « حسن » فقط ، اعتمد على أمثلة جزئية راعى فيها ما يثبت صحة قوله ، ولو أعطى النظر حقه لعلم أن هناك أمثلة كثيرة تدل على نقيض دعواه ، والواجب – في نظري – لمن أراد البحث في مثل هذه المسائل أن يراعي جوانب الإثبات والنفي ، أي يهتم بالأمثلة النافية لدعواه كما يهتم بالأمثلة المثبتة لها .

والذي أميل إليه أن لا فرق في القوة الاحتجاجية بين (الحسن) و (حسن غريب) يؤيد ذلك أن الترمذي قال في عدد من الأحاديث :

« هذا حديث حسن لا نعرفه إلا من هذا الوجه . . . »[1] أو نحو هذه العبارة التي هي في الحقيقة مماثلة لقوله: « حسن غريب » ولو كان لحسنٍ غريبٍ عنده معنى مختلف للزمه إضافة كلمة (غريب) في حكمه على تلك الأحاديث .

ومستندي في ذلك الأسباب التي ذكرتها سابقاً والتي تتلخص :

١- أثبت الاستقراء الذي قمتُ به أن ١,٢٨٪ فقط من مجمل ما قيل فيه (حسن غريب) يصلح أن يوصف بأنه حسن لذاته ، وأن ٥,٥٦٪ ضعيف ، و ٤,١٥٪ يعد صحيحاً .

٢- ظهر من عدة نصوص أن الترمذي يضعف بعض ما يقول فيه : « حسن غريب » .

٣- أن كلام الترمذي في معاني الغرابة وتطبيقاته العملية تدل بجلاء على أنه يستعمل كلمة (غريب) حين الإضافة مع (الحسن) و (الصحيح) غالباً بسبب التفرد وليس لمكانة الراوي وبيان درجة ضبطه وأحياناً يقصد بها غرابة لفظة في المتن كما ذكر في علله الصغير .

---

(١) انظر مثلاً الأحاديث : (٢٧٤ ، ٣٦٨ ، ٤٠٦ ، ٤٦٤ ، ٦٠٥ ، ١٢٠٩ ، ١٢١٨ ، ١٥٤٨ ، ١٦٣٩ ، ١٧١٦ ، ١٨١٦ ، ١٨٢٦ ، ١٩٩٣ ، ٣٥٤٢) .

المطلب الثاني

حكم الترمذي على حديث متوسط الحفظ

انتهى بنا المقام في المطلب السابق إلى عدم صحة قول بعض العلماء إن الترمذي خص الحسن لذاته بما يقول فيه : « حسن غريب » .

واستتباعاً لما سبق وإتماماً للبحث وحتى تكتمل أجزاء الصورة لدى المهتمين رأيت من المناسب أن أذكر موقف الترمذي من حديث الراوي متوسط الحفظ أو خفيف الضبط هل يحكم على كل حديثه بأنه : « حسن غريب » أم أن حكمه على مروياته يتنوع ؟

والذي توصلت إليه بعد الدراسة أن الترمذي لا يُطلق حكماً واحداً أو اصطلاحاً محدداً على كل ما يرويه خفيف الضبط كما يفعل المتأخرون الذين يصفون حديث ذلك الضرب من الرواة بالحسن لذاته ، بل يتنوع حكمه فيصحح تارة ، ويحسنه تارة ويجمع بين الحسن والغرابة تارة أخرى ومن ذلك :

أنه ذكر محمد بن إسحاق ومحمد بن عجلان في علله الصغير[1] وذكر أن بعض أهل الحديث تكلموا فيهما من قِبل حفظهما ، ومع ذلك فقد صحح

(١) العلل الصغير (٥/ ٧٤٥) .

لهما أحاديث كثيرة [١] .

وقد صحح[٢] حديثاً برقم (٢٥٩٢) وقال فيه : « والمفضل بن صالح ليس عند أهل الحديث بذلك الحافظ » ، وحقه أن يحسنه فقط كما هو غالب تصرفاته .

وقد صحح عدة أحاديث لمحمد بن عبد الله بن عقيل : (٣٤ ، ١٢٨ ، ٩٩٧ ، ١١١٢) ، مع قولــه فيه : « هو صدوق ، وقد تكلم فيه بعض أهل العلم من قبل حفظه »[٣] .

وقد صحح حديثاً برقم (٨٧٣) وفي سنده إسماعيل بن عبد الملك المكي وقد سأل البخاري عنه فقال له : « صدوق »[٤] ، وقد تكلم فيه غير واحد من النقاد[٥] .

وقد صحح حديثاً برقم (١٤٥) في سنده داود بن حصين مع أنه غمزه

---

(١) صحح لمحمد بن إسحاق مثلاً : (٢٢ ، ٢٣ ، ١١٥ ، ١٥٤ ، ١٨٩ ، ٣٠٨ ، ٣٩٨ ، ٥٢٦ ، ٥٤٣ ، ١٤٩٧) ولمحمد بن عجلان مثلاً : (٣٦ ، ٥١١ ، ١٦٦٨ ، ٢٦٣٨ ، ٣٠٠٥) .

(٢) في المطبوع (صحيح) فقط وفي الكروخي (ق ١٧٠/أ) : « حسن صحيح » .

(٣) الجامع (١/٩) .

(٤) العلل الكبير (ص ٣٩٢) .

(٥) تهذيب التهذيب (١/ ٢٧٦) .

في حفظه في موضع آخر[١] .

وصحح عدة أحاديث لعلي بن زيد بن جدعان : (١٠٩ ، ٥٤٥ ، ١١٤٦ ، ٢٣٣٠ ، ٣٩٠٢) وقد قال فيه : « وعلي بن زيد صدوق إلا أنه ربما يرفع الشيء الذي يوقفه غيره »[٢] ، وكلام النقاد قبله في ضعف ضبطه معروف لا يخفى على مثل الترمذي[٣] .

وإذا نظرت في القائمة الأولى التي خصصتها لدراسة الأحاديث التي قال فيها : « حسن » فقط ، فسترى جملة من الأحاديث التي تنطبق عليها شروط الحسن لذاته ، وكذلك في القائمة الثانية المخصصة لدراسة (حسن غريب) فقد أطلق هذا الحكم على (١٤٤) حديثاً في رواتها من هو متوسط الحفظ .

فعلم بذلك أنه يحكم على حديث متوسط الحفظ أو من في حفظه خلل يسير في نظره هو بعدة أحكام ، فيصحح له ويحسن مع الغرابة .

---

(١) الجامع (٣/ ٤٤٨) .

(٢) الجامع (٥/ ٤٦) .

(٣) تهذيب التهذيب(٨/ ٣٢٢) .

ولعل من أظهر الأدلة وأقوى البراهين على تنوع أحكام الترمذي وعدم اقتصاره على حكم واحدٍ هو ظاهرة اختلاف حكمه على السند الواحد ، فمن الأمثلة على ذلك مما له علاقة بقوله : « حسن غريب » :

المثال الأول : أخرج برقم (١٤٠٣) حديثاً قال فيه : « حدثنا محمد بن بشار حدثنا مَعدي بن سليمان هو البصري عن ابن عجلان عن أبيه عن أبي هريرة عن النبي ﷺ قال: « ألا من قتل نفساً معاهداً له ذمة الله . . . » ثم قال : « وفي الباب عن أبي بكرة ، قال أبو عيسى: حديث أبي هريرة حديث حسن صحيح ، وقد روي من غير وجه عن أبي هريرة عن النبي ﷺ » .

وقد أخرج برقم (٢١٦٤) بالسند نفسه من أوله إلى آخره حديث : « من صلى الصبح فهو في ذمة الله . . . » .

ثم قال : « وفي الباب عن جُندب وابن عمر ، وهذا حديث حسن غريب من هذا الوجه » .

فلاحظ السند هو هو ، وكلا الحديثين لهما شواهد ، ومع ذلك صحح الأول واكتفى في الثاني بقولـه : « حسن غريب » ، ومعدي بن سليمان نقل الترمذي عن شيخه البخاري قوله « هو بصري منكر الحديث

ذاهب »[١] ، وضعفه عدد من كبار النقاد[٢] .

المثال الثاني: أخرج برقم (١٦٦٩) حديثاً قال فيه : « حدثنا زياد بن أيوب حدثنا يزيد بن هارون أنبأنا الوليد بن جميل الفلسطيني عن القاسم أبي عبد الرحمن عن أبي أمامة عن النبي ﷺ : « ليس شيء أحب إلى الله من قطرتين . . . » » ثم قال : « هذا حديث حسن غريب » .

وقد أخرج برقم (١٦٢٧) السند السابق نفسه بمتن آخر وقال : « هذا حديث حسن صحيح » وأخرج برقم (١٦٢٤) السند السابق نفسه بمتن مختلف وقال : « هذا حديث غريب » .

وقد سأل البخاري عن الوليد بن جميل فقال له : « مقارب الحديث »[٣] ، فلم يحكم على مروياته بحكم واحد مع اتحاد السند !!

المثال الثالث : أخرج برقم (١٨١٥) حديثاً قال فيه : « حدثنا محمد بن سهل بن عسكر البغدادي وعبد الله بن عبد الرحمن قالا حدثنا يحيى بن حسان حدثنا سليمان بن بلال عن هشام بن عروة عن أبيه عن عائشة عن النبي ﷺ قال : « بيت لا تمر فيه جياع أهله » . وفي الباب عن سلمى امرأة

---

(١) العلل الكبير (ص٣٩٦) .

(٢) تهذيب الكمال (٢٨/ ٢٥٨) .

(٣) العلل الكبير (ص٢٧٠) .

أبي رافع . قال أبو عيسى : هذا حديث حسن غريب لا نعرفه من حديث هشام بن عروة إلا من هذا الوجه » .

وقد أخرج برقم (١٨٤٠) بالسند السابق نفسه (١) ولكن بمتن آخر قال : « هذا حديث حسن صحيح غريب من هذا الوجه ، لا نعرفه من حديث هشام بن عروة إلا من حديث سليمان بن بلال » ، والحديثان صححهما مسلم(٢) .

المثال الرابع : أخرج حديثاً برقم (٢٧٧٣) قال فيه : « حدثنا أبو عمار الحسين بن حريث حدثنا علي بن الحسين بن واقد حدثني عبد الله بن بريدة قال سمعت أبا بريدة يقول : « بينما النبي ﷺ يمشي إذ جاءه رجل ومعه حمار . . . » وقال بعده : « هذا حديث حسن غريب من هذا الوجه ، وفي الباب عن قيس بن سعد بن عبادة » .

وقد أخرج حديثاً آخر برقم (٣٧٧٤) بالسند السابق نفسه تماماً وقال فيه : « هذا حديث حسن غريب ، إنما نعرفه من حديث الحسين بن واقد ».

---

(١) أخرج السند عن محمد بن سهل عن يحيى بن حسان ، وفي آخر الحديث ذكر أنه يرويه أيضاً عن عبدالله بن عبدالرحمن الدارمي عن يحيى بن حسان أيضاً ، فالحديثان متماثلان .

(٢) صحيح مسلم (٢٠٤٦ ، ٢٠٥١) عن عبد الله بن عبد الرحمن الدارمي الحافظ المعروف به ، وهو شيخه وشيخ الترمذي في هذا الحديث .

وأخرج حديثين آخرين برقمي (٣٦٨٩) و(٣٦٩٠) وحكم عليها بقوله: « هذا حديث حسن صحيح غريب ».

وعلي بن حسين بن واقد متوسط الحفظ، فقد قال الحافظ ابن حجر فيه: « صدوق يهم »(١).

المثال الخامس: أخرج خمسة أحاديث بسند واحد عن أبي عبد الرحمن عبد الله بن يزيد المقريء عن سعيد بن أبي أيوب عن أبي مرحوم عن سهل ابن معاذ عن أبيه:

حكم على اثنين منها بالحُسن فقط: (٥١٤) و (٢٤٨١).

وحكم على اثنين منها بالحُسن مع الغرابة: (٢٠٢١) وكرره برقم (٢٤٩٣)، والحديث الثاني (٣٤٥٨).

وحكم على واحد منها بأنه منكر(٢): (٢٥٢١).

فلاحظ مبلغ الاختلاف مع أن السند واحد، ويبدو لي أنه حين أضاف

---

(١) التقريب (٤٧١٧).

(٢) هكذا في الكروخي (ق١٦٥/أ) وفي المطبوع: « حسن »، وقال المباركفوري (٧/ ٢٢٤): (منكر).وفي بعض النسخ (حسن) وورد في متن الجامع المطبوع مع تحفة الأحوذي: « منكر حسن » وهذا تلفيق سيئ لا يلتفت إليه لشذوذه.

الغرابة إلى الحسن نظر إلى غرابة ألفاظ المتن كما ألمح الحافظ ابن رجب[١] إلى ذلك حين فسر معنى قول : « حسن غريب » عند الترمذي .

وعلى أية حال فالنصوص السابقة - فيما أظن - كافية في تدعيم دعواي أن الترمذي لا يُعطي كل مرويات متوسط الحفظ حكماً واحداً كما لم يخصها بقوله : « حسن غريب » كما رأى بعض أهل العلم .

(١) انظر الفصل الأول من هذا الباب .

توضيحات حول الدراسة

حسن غريب

١) في التوضيحات السابقة المتعلقة بدراسة الأحاديث التي يقول الترمذي فيها: « حسن » ذكرتُ أن مبنى هذه القوائم على الإيجاز والاختصار ، وأؤكد هنا في « حسن غريب » أن المراد قِياسُهُ في هذه الدراسة هو الحكم على الأسانيد التي قال الترمذي فيها « حسن غريب » من واقع أسانيد الترمذي فقط ، ومن دون بحث عن متابعات أو شواهد ، وذلك لأن هدف الدراسة هو التأكد من دقة قول العلماء الذين قالوا: إن ما يقول فيه الترمذي « حسن غريب » هو « حسن لذاته » ، فإذا وجدنا في إسناد الترمذي رجلاً ضعيفاً فيكون ذلك الحديث ضعيفاً وليس حسناً لذاته ، فهذا هو هدف الدراسة الأساس ، ولذا لم أذكر متابعات ولا شواهد ، لأن المراد الحكم على ذات السند كما هو الواجب في الحسن لذاته ومن دون النظر للمقويات الخارجية . ولا شك أن الخاصية المميزة للحسن لذاته أن فيه راو خف ضبطه ، فهل كل « حسن غريب » تتوفر فيه هذه الخاصية أم لا ؟ فهذا هو المقصود .

ولأن هذه الدراسة المقصود بها الإسناد لم أذكر طرف المتن واقتصرت على ذكر موضع النظر في السند فقط وهو المهم .

٢) اعتمدت في الحكم على الرواة على تقريب التهذيب للحافظ ابن حجر ، وذكرت رقم ترجمة كل راوٍ بجنبه من « التقريب » هذا في الغالب إلا إذا رأيت خلاف ما قال الحافظ ابن حجر فأذكر ما أراه معزواً للمصدر باسمه .

٣) عندما أشتبه أو أتردد في الحكم على سند أجعله في خانة « من خف ضبطه » وجعلت ذلك هو الأصل في « حسن غريب » ، وقسمت الحكم على السند إلى ثلاثة أقسام: خانة أولى خاصة بالسند الذي كل رجاله ثقات وخانة ثانية للسند الذي فيه من خف ضبطه وخانة ثالثة للسند الضعيف .

٤) في حالة وجود عنعنة مدلس من الطبقة الثالثة من طبقات الحافظ ابن حجر أبحث عن سماعه في المصادر التي خَرَّجت الحديث رغبةً في الموضوعية وحتى لا أُضعِّف ما ليس بضعيفٍ .

٥) إذا كان في السند رجل ضعيف وآخر خفيف الضبط ، فإني أذكر الضعيف فقط ، لأن وجود الضعيف يُضعِّف السند ، وأما إذا كان كل رجال السند ثقات إلا ذلك الراوي خفيف الضبط فإني أذكره لأبين من هو ، وليعرف سبب الحكم .

٦) نقلتُ في كثير من الأسانيد قول الحافظ ابن حجر: « مقبول » ومعناها كما حدده بنفسه حيث يتابع وإلا فلين ، وبما أننا نتكلم عن ذات السند بدون النظر للمتابعات والشواهد فيكون معناها: «لين » . وبالتتبع ظهر لي أنه يكثر في هؤلاء تطابق معايير الجهالة عليهم ، وعليه فلا يحتج بالكثير منهم .

٧) رمزت لتهذيب الكمال للمزي « هك » ، ولتهذيب التهذيب لابن حجر « هذ » .

٨) يوجد عدد لا يستهان به من الأسانيد أذكرها في خانة « الضعيف » وهي قوية من وجوه أخرى ، وتضعيفنا مقيد لا مطلق ، أي أننا لا نحكم على مجمل طرق ذلك الحديث في كتب السنة كما هو الواجب على كل محدث ناقد يتكلم على الأحاديث من حيث الاحتجاج بها من عدمه ، وإنما حكمنا مقيد بسند الترمذي فقط ولهدف محدد سبق ذكره .

فهذه القائمة بما فيها من أحكام مخصصة لدراسة مصطلح « حسن غريب » بالنظر لأسانيد الترمذي فقط .

فأرجو التنبه جيداً بأن هذه الدراسة لم تُعد لتكون أحكامها نهائية ومطلقة ، وإنما هي دراسة تتصف بالنسبية والخصوصية والمحدودية ؛

لتتلاءم مع الهدف الذي أُعدت من أجله ﴿ فَمَنۢ بَدَّلَهُۥ بَعۡدَمَا سَمِعَهُۥ فَإِنَّمَآ إِثۡمُهُۥ عَلَى ٱلَّذِينَ يُبَدِّلُونَهُۥٓۚ إِنَّ ٱللَّهَ سَمِيعٌ عَلِيمٌ ﴾ [البقرة: ١٨١].

* * * * * *

« حسن غريب »

رقم الحديث	كلهم ثقات	خف ضبطه	ضعيف	إيضاحات
٧		✓		يوسف بن أبي بردة بن أبي موسى الأشعري قال ابن حجر: مقبول (٧٨٥٧) ، ولم يوثقه إلا العجلي وابن حبان انظر هذ (١١/ ٤٠٩) ولكن صحح حديثه هذا ابن خزيمة وابن حبان والحاكم وابن الجارود وغيرهم انظر إرواء الغليل للألباني (١/ ٩١) ، فاتفاق هؤلاء الأئمة على تقوية الحديث مع كونه كما قال الترمذي: « لا نعرفه إلا من حديث إسرائيل عن يوسف بن أبي بردة » مما يدل على نوع من التوثيق العملي ليوسف بن أبي بردة والله أعلم . في المخطوطة (٣/أ): « غريب حسن » وأما في المطبوع ، وكذلك تهذيب الكمال (٣٢/ ٤١٤): « حسن غريب » .
٩		✓		محمد بن إسحاق بن يسار صدوق يدلس (٥٧٢٥) ، وقد صرح بسماعه عند ابن حبان (٤/ ٢٦٨) .
٢٨	✓			صححه البخاري (١٩١) ومسلم (٢٣٥) عن خالد بن عبدالله به ، قال الترمذي: « وقد روى مالك وابن عيينة وغير واحد هذا الحديث عن عمرو بن يحيى ولم يذكروا هذا الحرف "أن

رقم الحديث	كلهم ثقات	خف ضبطه	ضعيف	إيضاحات
				النبي ﷺ مضمض واستنشق من كف واحد" وإنها ذكره خالد بن عبدالله ، وخالد بن عبدالله ثقة حافظ عند أهل الحديث » .
٣٩		✓		سعد بن عبدالحميد بن جعفر صدوق له أغاليط (٢٢٤٧) ، وعبدالرحمن بن أبي الزناد صدوق تغير حفظه لما قدم بغداد (٣٨٦١) وتفصيل أكبر حول الحديث انظر النص التاسع عشر في مبحث تحسينات البخاري المتقدم في الباب الأول .
٤٣		✓		عبدالرحمن بن ثابت بن ثوبان صدوق يخطىء (٣٨٢٠) وقال الترمذي هنا: « حسن غريب لا نعرفه إلا من حديث ابن ثوبان عن عبدالله بن الفضل ، وهو إسناد حسن صحيح » .
٥٨			✓	سلمة بن الفضل صدوق كثير الخطأ (٢٥٠٥) ، ومحمد بن حميد الرازي ضعيف (٥٨٣٤) ، وقال الترمذي هنا « حديث حميد عن أنس حديث حسن غريب من هذا الوجه ، والمشهور عند أهل الحديث حديث عمرو بن عامر الأنصاري عن أنس» وحديث الأنصاري هذا صححه البخاري (٢١٤) ، ويجدر التنبيه هنا إلى أنه وقع في المطبوع: "حديث حميد عن

رقم الحديث	كلهم ثقات	خف ضبطه	ضعيف	إيضاحات
				أنس حديث جيد غريب حسن" ، وهذا ليس في المخطوطة (ق ٦/ ب) .
١٣٣		✓		معاوية بن صالح صدوق له أوهام (٦٧٦٢) .
٢١١	✓			صححه البخاري (٦١٤) عن علي بن عياش به .
٢٢٨	✓			صححه مسلم (٤٣٢) عن يزيد بن زُريع به ، وسأل الترمذي البخاري عن هذا الحديث فقال: « أرجو أن يكون محفوظاً » العلل الكبير (ص٦٦) .
٢٦٨			✓	شريك بن عبدالله النخعي صدوق يخطئ كثيراً (٢٧٨٧) ، قال الترمذي فيه : « كثير الغلط » الجامع (١/ ٦٦) ، وقال هنا: « لا نعرف أحداً رواه غير شريك » .
٢٩١			✓	يونس بن بكير صدوق يخطئ (٧٩٠٠) ، ومحمد بن إسحاق بن يسار صدوق يدلس ولم أقف على تصريحه بالسماع .
٢٩٤	✓			صححه مسلم (٥٨٠) عن عبدالرزاق به .
٣٢٤			✓	أبو الأبرد زياد مقبول (٢١٠٩) ، لم يرو عنه إلا عبدالحميد بن جعفر الأنصاري فقط انظر هك (٩/ ٥٢٨) ، والميزان (٢/ ٩٦) ، ونقل المزي أن في جامع الترمذي: « حسن صحيح » ،

رقم الحديث	كلهم ثقات	خف ضبطه	ضعيف	إيضاحات
				وقال الذهبي بعد أن نقل تصحيح الترمذي لهذا الحديث: « وهذا حديث منكر » .
٣٦٠		✓		الحسين بن واقد ثقة له أوهام (١٣٥٨) ، وأبو غالب حَزَوَّر صدوق يخطئ (٨٢٩٨) .
٣٩٥			✓	ذكر الحافظ ابن حجر أن هذا الحديث شاذ لأن أشعث بن عبدالملك الحمراني انفرد من دون أصحاب ابن سيرين في ذكر التشهد في سجود السهو ، ونقل عن ابن سيرين أنه لما روى الحديث سئل عن التشهد في السهو فقال « لم أسمع في التشهد شيئاً » ، قال ابن حجر: « فصارت زيادة أشعث شاذة » فتح الباري (١١٩/٣)
٤١٠			✓	خُصيف بن عبدالرحمن صدوق سيء الحفظ اختلط بأخرة (١٧١٨) .
٤١٣			✓	قَبيصة بن حُريث ويقال حُريث بن قبيصة والأول أشهر قال ابن حجر: صدوق (٥٥١١) والراجح أنه ضعيف انظر هذ (٨/ ٣٤٥ - ٣٤٦) .
٤٢٦		✓		عبدالوارث بن عبيد الله العتكي صدوق (٤٢٥٣) ، وهو شيخ الترمذي وتلميذ ابن المبارك ، قال ابن أبي حاتم في الجرح (٦/ ٧٦):

رقم الحديث	كلهم ثقات	خف ضبطه	ضعيف	إيضاحات
				« روى عن عبدالله بن المبارك الكثير » ولم أجد من وثقه إلا ابن حبان في ثقاته (٨/ ٤١٦) ، ووجه الغرابة بينه الترمذي بقوله: « إنما نعرفه من حديث ابن المبارك من هذا الوجه » .
٤٢٧			✓	عبدالله بن المهاجر الشعيثي مقبول (٣٦٤٤) .
٤٣٠		✓		محمد بن إبراهيم بن مسلم بن مهران صدوق يخطئ (٥٧٠١) .
٤٤٣	✓			رجاله كلهم ثقات .
٤٤٨		✓		أبوبكر محمد بن أحمد بن نافع البصري صدوق (٥٧١٦) ، وقد أخرج له مسلم في صحيحه (٣٣ ، ٣٥٣ ، ٦٤٠ ، ٢٠١٧) .
٤٥٥			✓	أبوثور الأزدي مقبول (٨٠٠٨) ، وعيسى بن أبي عزة صدوق ربما وهم (٥٣١١) .
٤٦٣			✓	خُصيف بن عبدالرحمن صدوق سيء الحفظ تقدم في حديث رقم [٤١٠] ، وعبدالعزيز بن جريج لين قال العجلي: لم يسمع من عائشة وأخطأ خُصيف فصرح بسماعه (٤٠٨٧) ، والمقصود هذا الحديث هنا .
٤٧٠		✓		قيس بن طلق صدوق (٥٥٨٠) .
٤٧٥		✓		إسماعيل بن عياش صدوق في روايته عن أهل بلده ، مخلط في غيرهم (٤٧٣) ، وهنا يروي

رقم الحديث	كلهم ثقات	خف ضبطه	ضعيف	إيضاحات
				عن أهل بلده .
٤٧٧			✓	فُضيل بن مرزوق صدوق يهم (٥٤٣٧) ، وعطية بن سعد العوفي صدوق يخطئ كثيراً وكان مدلساً (٤٦١٦) .
٤٧٨		✓		محمد بن مسلم بن أبي الوضاح صدوق يهم (٦٢٩٨) .
٤٨١		✓		عكرمة بن عمار صدوق يغلط ، وفي روايته عن يحيى بن أبي كثير اضطراب (٤٦٧٢) ، وليس هذا منها .
٤٨٤			✓	موسى بن يعقوب الزمعي صدوق سيئ الحفظ (٧٠٢٦) ، وعبدالله بن كيسان مقبول (٣٥٥٩) .
٤٨٧			✓	العلاء بن عبدالرحمن بن يعقوب الحُرَقي صدوق ربما وهم (٥٢٤٧) ، وجده يعقوب مقبول (٧٨٣٨) .
٤٩٠			✓	كثير بن عبدالله بن عمرو بن عوف المزني ضعيف (٥٦١٧) .
٥٤١		✓		فُليح بن سليمان صدوق كثير الخطأ (٥٤٤٣) ، وحديثه هذا صححه البخاري (٩٨٦) ، وبمقتضى القواعد التي مشينا عليها هنا يعد هذا الحديث ضعيفاً ولكن طيبة صحيح

إيضاحات	ضعيف	خف ضبطه	كلهم ثقات	رقم الحديث
البخاري وضعناه في الحسن .				
يحيى بن سليم صدوق سيئ الحفظ (٧٥٦٣) ، قال البخاري: « يهم الكثير في حديثه . . . . روى عن عبيدالله بن عمر أحاديث يهم فيها » ، العلل الكبير (ص٣٩٥) . وقال النسائي: « ليس به بأس ، وهو منكر الحديث عن عبيد الله بن عمر » انظر هك (٣١/ ٣٦٨) وهو هنا يروي عنه ، قال الترمذي: « لا نعرفه إلا من حديث يحيى بن سُليم » وقال البخاري للترمذي: « هذا حديث خطأ » العلل الكبير (ص٩٦) .	✓			٥٤٤
قال الترمذي: « وحديث معاذ حديث حسن غريب تفرد به قُتيبة لا نعرف أحداً رواه عن الليث غيره . . . » وفي المخطوط (ق٤٤/ ب) وردت زيادة في آخر "باب الجمع بين الصلاتين" لم ترد في المطبوع وهي قول الترمذي: « وحديث الليث عن يزيد بن أبي حبيب حديث حسن صحيح » وهو الحديث نفسه ، إلا أن هذا الحديث أنكره بعض الحفاظ الكبار كالبخاري انظر : معرفة علوم الحديث للحاكم (ص١١٩) والنبلاء للذهبي	✓			٥٥٤

رقم الحديث	كلهم ثقات	خف ضبطه	ضعيف	إيضاحات
				(١١/ ٢٣ - ٢٤) .
٥٨٦			✓	أبو طلال هلال بن أبي هلال القسملي ضعيف (٧٣٤٩) .
٥٨٩			✓	عبدالله بن المثنى الأنصاري صدوق كثير الغلط (٣٥٧١) ، وعلي بن زيد بن جُدعان ضعيف (٤٧٣٤) .
٥٩٠	✓			صححه البخاري (٧٥١) عن أبي الأحوص به.
٦٠١		✓		بُرد بن سنان صدوق (٦٥٣) .
٦١٤			✓	غالب بن نجيح أبو بشر مقبول (٥٣٤٩) .
٦١٨		✓		دراج أبو السمح صدوق ، في حديثه عن أبي الهيثم ضعف (١٨٢٤) ، وليس هذا منها فإنه يرويه عن ابن حُجيرة .
٦١٩	✓			صححه مسلم (١٢) عن سليمان بن مغيرة به .
٦٤٤			✓	منقطع قال أبو داود في سننه (١٦٠٤): « وسعيد بن المسيب لم يسمع من عَتَّاب شيئاً » وفي السند محمد بن صالح التمار صدوق يخطئ (٥٩٦١) .
٦٤٩			✓	أشعث بن سَوَّار ضعيف (٥٢٤) .
٦٥٦		✓		بهز بن حكيم صدوق (٧٧٢) ، وأبوه حكيم ابن معاوية بن حَيْدَة القُشيري صدوق

رقم الحديث	كلهم ثقات	خف ضبطه	ضعيف	إيضاحات
				(١٤٧٨) .
٦٦٤			✓	عبدالله بن عيسى الخزاز ضعيف (٣٥٢٤) .
٦٧٤			✓	منقطع نقل الترمذي عن البخاري أنه قال في هذا الحديث: « ابن جريج لم يسمع من عمرو ابن شعيب » العلل الكبير (ص١٠٨) .
٦٩٦		✓		جعفر بن سليمان الضبعي صدوق (٩٤٢) .
٧٠٠			✓	قُرة بن عبدالرحمن قال ابن حجر: صدوق له مناكير (٥٥٤١) ، والراجح أنه ضعيف انظر هك (٢٣/ ٥٨٢) .
٧٢٠			✓	قال الترمذي : « ولا يصح إسناده » ونقل عن البخاري أنه قال: « لا أراه محفوظاً » ، وبين في العلل الكبير (ص١١٥ - ١١٦) سبب إعلاله.
٧٠٥		✓		قيس بن طلق صدوق تقدم في حديث [٤٧٠] وأما عبدالله بن النعمان فوثقه ابن معين والعجلي وابن حبان انظر هذ (٦/ ٥٦) .
٧٤١			✓	عبدالرحمن بن إسحاق بن الحارث الكوفي ضعيف (٣٧٩٩) ، والنعمان بن سعد قال ابن حجر: مقبول (٧١٥٦) ولم يرو عنه إلا عبدالرحمن بن إسحاق فقط انظر : هك (٢٩/ ٤٥٠) فهو مجهول .
٧٤٢		✓		عاصم بن بهدلة وهو ابن أبي النجود صدوق له

رقم الحديث	كلهم ثقات	خف ضبطه	ضعيف	إيضاحات
				أوهام (٣٠٥٤) .
٧٤٥	✓			ربيعة بن عمرو الجرشي مختلف في صحبته ووثقه ابن سعد والدارقطني وابن حبان انظر طبقات ابن سعد (٧/ ٤٣٨) وهذ (٣/ ٢٦١).
٧٤٧			✓	محمد بن رِفاعة القرظي مقبول (٨٥٧٩) ، ولم يرو عنه إلا أبو عاصم النبيل الضحاك بن مخلد وقال الأزدي: منكر الحديث ، الميزان (٣/ ٥٤٦) .
٧٧٦			✓	هذا الحديث رجاله ثقات ولكن أعله الإمام أحمد ومعاذ بن معاذ ويحيى بن سعيد الأنصاري وعلي بن المديني والنسائي انظر العلل لأحمد (١/ ٣٢٠) ، تاريخ بغداد (٥/ ٤٠٩ - ٤١٠) حقيقة الصيام لابن تيمية (ص٩٣) .
٨١٩			✓	خُصيف ضعيف تقدم في حديث [٤١٠] .
٨٣٠			✓	عبدالله بن يعقوب المدني مجهول الحال (٣٧٢٠) .
٩٠٥		✓		عِلْباء بن أحمر صدوق (٤٦٧٤) ، والحسين بن واقد ثقة له أوهام (١٣٥٨) .
٩٢١	✓			رجاله كلهم ثقات .
٩٣٥		✓		مزاحم بن أبي مزاحم مولى عمر بن عبدالعزيز قال ابن حجر : مقبول (٦٥٨٢) ، وهو أحد

رقم الحديث	كلهم ثقات	خف ضبطه	ضعيف	إيضاحات
				الملازمين لعمر بن عبدالعزيز الذين يتردد ذكرهم في سيرة عمر ، وقد روى عنه جمع منهم ابن جريج والزهري وميمون بن مهران وذكره ابن حبان في ثقاته (٧/ ٥١١) ، وقال الذهبي في الكاشف (٢/ ٢٥٤): « ثقة » ، ومثله لا ينزل حديثه عن مرتبة الحسن إن شاء الله .
٩٣٩	✓			وقع في المطبوع وكذلك المخطوطة (ق ٧٠/ أ): "ابن أم معقل" ، ولكن في تحفة الأشراف (١٣/ ١٠٦) وفي تهذيب الكمال (٢٨/ ٢٧٩) "عن ابن أبي معقل" ، وهو معقل بن أبي معقل له صحبة كما وضح المزي .
٩٤٥			✓	خُصيف ضعيف تقدم في حديث [٤١٠] .
٩٥٦	✓			صححه البخاري (١٥٥٨) ومسلم (١٢٥٠) عن سُليم بن حيان به .
٩٦٣			✓	خلاد بن يزيد الجعفي قال ابن حجر: « صدوق ربما وهم » (١٧٦٧) ، ولكنه في التلخيص الحبير (٢/ ٢٨٧) قال في هذا الحديث : « وفي إسناده خلاد بن يزيد وهو ضعيف وقد تفرد به فيما يقال » ، وقال البخاري في تاريخه الكبير (٣/ ١٨٩): « لا يتابع عليه » يقصد هذا الحديث .

رقم الحديث	كلهم ثقات	خف ضبطه	ضعيف	إيضاحات
٩٦٩			✓	ثوير بن أبي فاختة ضعيف (٨٦٢) .
٩٩٥		✓		عكرمة بن عمار صدوق يغلط وفي روايته عن يحيى بن أبي كثير اضطراب (٤٦٧٢) وقال الترمذي (٤/ ٣٤٤): « ربما يهم في حديث يحيى ابن أبي كثير » وليس هذا الحديث من روايته عن يحيى .
١٠٠٣			✓	موسى بن أبي موسى مقبول (٧٠١٥) .
١٠١٦		✓		فيه أسامة بن زيد صدوق يهم (٣١٧) وهذا الحديث أعله البخاري فيما نقله الترمذي عنه في كلامه على الحديث .
١٠٢١			✓	عيسى بن سنان لين الحديث (٥٢٩٥) وأبو طلحة سفيان بن عبدالله مقبول (٨١٨٩) .
١٠٤٦			✓	الحجاج بن أرطاة صدوق كثير الخطأ والتدليس (١١١٩) .
١٠٤٧		✓		عثمان بن فرقد صدوق ربما خالف (٤٥١٠) .
١٠٥٣			✓	قابوس بن أبي ظبيان فيه لين (٥٤٤٥) .
١٠٦٢		✓		عبدربه بن بارق صدوق يخطئ (٣٧٨٣) .
١٠٦٤		✓		سعيد بن سنان أبو سنان صدوق له أوهام (٢٣٣٢) .
١٠٧١		✓		عبدالرحمن بن إسحاق بن عبدالله صدوق (٣٨٠٠) .

رقم الحديث	كلهم ثقات	خف ضبطه	ضعيف	إيضاحات
١٠٨٠			✓	الحجاج بن أرطاة تقدم ، وأبو الشمال مجهول (٨١٦١) .
١٠٨٢		✓		معاذ بن هشام صدوق ربما وهم (٦٧٤٢) .
١٠٨٥			✓	عبدالله بن هرمز ضعيف (٣٦١٦) ، محمد بن عبيد مجهول (٦١٢٣) ، سعيد بن عبيد مجهول (٢٣٦٣) .
١٠٨٩			✓	عيسى بن ميمون المدني ضعيف (٥٣٣٥) وقال الترمذي (٣/ ٣٩٩): « عيسى بن ميمون الأنصاري يُضعف في الحديث » .
١١٥٩		✓		محمد بن علقمة بن وقاص الليثي صدوق له أوهام (٦١٨٨) .
١١٦٠		✓		قيس بن طلق تقدم في حديث [٤٧٠] .
١١٦١			✓	مُساوِر الحميري مجهول (٦٥٨٧) ، وأم مُساور لا يُعرف حالها (٨٧٧٠) .
١١٦٥		✓		سليمان بن حبان أبو خالد الأحمر صدوق يخطئ (٢٥٤٧) ، الضحاك بن عثمان الحزامي صدوق يهم (٢٩٧٢) .
١١٦٨	✓			صححه البخاري (٥٢٢٣) ومسلم (٢٧٦١) ، وربما حسنه الترمذي ولم يصححه بسبب الاختلاف على يحيى بن أبي كثير فيه .
١١٧٤		✓		إسماعيل بن عياش يروي هنا عن أهل الشام

رقم الحديث	كلهم ثقات	خف ضبطه	ضعيف	إيضاحات
				قال الترمذي (٣/ ٤٧٧): « ورواية إسماعيل ابن عياش عن الشاميين أصلح ، وله عن أهل الحجاز وأهل العراق مناكير » وفي المخطوطة (٨٦/ أ) بدل "أصلح" ، "صالح" .
١١٨٤			✓	عبدالرحمن بن أردك لين الحديث (٣٨٣٦) .
١١٨٥م		✓		عمرو بن مسلم الجَنَدي صدوق له أوهام (٥١١٥) .
١١٩٨		✓		محمد بن إسحاق صدوق يدلس تقدم في حديث [٩] .
١٢١٦			✓	عباد بن ليث الكرابيسي صدوق يخطئ (٣١٤١) ، ضعفه أحمد وابن معين والنسائي والعقيلي . انظر تهذيب الكمال (١٤/ ١٥٥) .
١٢٢١	✓			أخرجه مسلم (١٥١٩) عن ابن سيرين به ، والحديث وضح الترمذي سبب غرابته بقوله: « حسن غريب من حديث أيوب » .
١٢٢٨	✓			وضح الترمذي سبب الغرابة بقوله: « لا نعرفه مرفوعاً إلا من حديث حماد بن سلمة » يعني باللفظ نفسه فقد رواه عن حميد عن أنس "أن رسول الله ﷺ نهى عن بيع العنب حتى يسْوَد وعن بيع الحب حتى يشتد" ورواه مالك عن حميد عن أنس "أن رسول الله نهى عن بيع

رقم الحديث	كلهم ثقات	خف ضبطه	ضعيف	إيضاحات
				الثمار حتى تزهي" الموطأ (١٣٠٤) والبخاري (١٤٨٨) والمعنى واحد . وحماد بن سلمة يصحح له الترمذي كما سبق في الدراسة .
١٢٦٤			✓	فيه شريك بن عبدالله النخعي صدوق يخطئ كثيراً (٢٧٨٧) ، وقيس بن الربيع صدوق تغير لما كبر وأدخل عليه ابنه ما ليس من حديثه (٥٥٧٣) .
١٢٧٤	✓			قال الترمذي: « حسن غريب لا نعرفه إلا من حديث إبراهيم بن حميد عن هشام بن عروة » .
١٢٨٣		✓		فيه حيي بن عبدالله صدوق يهم (١٦٠٥) نقل الترمذي عن البخاري أنه قال فيه: « في حديثه نظر » العلل الكبير (ص ١٩٠ - ١٩١) .
١٢٨٤			✓	الحجاج بن أرطاة صدوق كثير الخطأ ، وفي السند انقطاع ميمون بن أبي شبيب لم يسمع من علي رضي الله عنه انظر التهذيب (١٠/ ٣٨٩) .
١٣٢١		✓		فيه عبدالعزيز بن محمد الدراوردي صدوق كان يحدث من كتب غيره فيخطئ (٤١١٩) ، والترمذي صحح له كثيراً من أحاديثه انظر مثلاً (٩٤٨ ، ٣٨٠٠) .
١٣٢٤			✓	فيه خيثمة بن أبي خيثمة البصري لين الحديث

رقم الحديث	كلهم ثقات	خف ضبطه	ضعيف	إيضاحات
				(١٧٧٢) ، وبلال بن الرواس مقبول (٧٨٣) ، وعبدالأعلى بن عامر الثعلبي ضعيف ، انظر : هك (١٦/ ٣٥٤) .
١٣٢٥			✓	فيه الفضيل بن سليمان النميري صدوق له خطأ كثير (٥٤٢٧) .
١٣٢٦	✓			قال الترمذي: « لا نعرفه من حديث سفيان الثوري عن يحيى بن سعيد الأنصاري إلا من حديث عبدالرزاق عن معمر عن سفيان الثوري » .
١٣٢٩				انظر حديث [٤٧٧] .
١٣٣٥			✓	داود بن يزيد الزعافري ضعيف (١٨١٨) .
١٣٤٣		✓		فيه عبدالعزيز بن محمد الدراوردي تقدم ، وكذلك سهيل بن أبي صالح تقدم وكلاهما يصحح لهما الترمذي .
١٣٥٤			✓	فيه عبدالله بن أبي صالح السمان لين الحديث (٣٣٩٠) ، قال الترمذي: « لا نعرفه إلا من حديث هشيم عن عبدالله بن أبي صالح » .
١٣٦٢			✓	فيه أشعث بن سوار تقدم في حديث [٦٤٩] .
١٣٦٦			✓	شريك بن عبدالله النخعي تقدم ، قال الترمذي (١/ ٦٦): « كثير الغلط » وهذا يعني أنه ليس ممن خف ضبطه بل هو أدنى من ذلك عنده .

رقم الحديث	كلهم ثقات	خف ضبطه	ضعيف	إيضاحات
١٣٦٩		✓		فيه عبدالملك بن أبي سليمان قال الترمذي: « هو ثقة مأمون عند أهل الحديث ، لا نعلم أحداً تكلم فيه غير شعبة من أجل هذا الحديث » وقال في التقريب (٤١٨٤) « صدوق له أوهام » .
١٣٧٨			✓	عبدالوهاب بن عبدالمجيد الثقفي ثقة تغير قبل موته بثلاث سنين (٤٢٦١) وذكر الترمذي أن بعضهم روى الحديث مرسلاً .
١٣٨٠			✓	فيه محمد بن يحيى بن قيس المأربي لين الحديث (٦٣٩٣) ، وسُمي بن قيس مجهول (٢٦٣٤) ، وثمامة بن شراحيل مقبول (٨٥١) .
١٣٨٧		✓		محمد بن راشد المكحولي صدوق يهم (٥٨٧٥) سليمان بن موسى الأشدق صدوق في حديثه بعض لين وخولط قبل موته بقليل (٢٦١٦) .
١٤١٤	✓			من رواية الحسن عن سمرة وقد صحح الترمذي سماعه منه انظر : الجامع (٣/ ٥٣٨ - ٥٣٩) ولهذا صححته هنا ولم أضعفه للانقطاع.
١٤٢٣			✓	من رواية الحسن عن علي رضي الله عنه قال الترمذي « قد كان الحسن في زمان علي وقد أدركه ولكنا لا نعرف له سماعاً منه » .
١٤٣٧			✓	فيه شريك بن عبدالله تقدم وصف الترمذي له

رقم الحديث	كلهم ثقات	خف ضبطه	ضعيف	إيضاحات
				بأنه كثير الغلط .
١٤٤٧			✓	فيه الحجاج بن أرطاة تقدم في حديث (١٢٨٤).
١٤٥٧			✓	فيه القاسم بن عبدالواحد المكي مقبول (٥٤٧).
١٤٧٨			✓	من رواية عكرمة بن عمار عن يحيى بن أبي كثير.
١٤٨٠		✓		عبدالرحمن بن عبدالله بن دينار صدوق يخطئ (٣٩١٣) والترمذي صحح له بعض حديثه (٢٣٦٤) .
١٤٨٥			✓	محمد بن عبدالرحمن بن أبي ليلى صدوق سيء الحفظ جداً (٦٠٨١) نص الترمذي على أنه لا يحتج بما ينفرد به وأن أحمد والبخاري ضعفاه . انظر : الجامع (٢/ ١٩٩) ، (٥/ ٧٤٦) ، ومثل هذا لا يُقال إن الترمذي يراه حسناً لذاته ؟!
١٤٩٣			✓	أبو المثنى سليمان بن يزيد الكلبي ضعيف (٨٣٤٠) ، وليس له عند الترمذي غير هذا الحديث الواحد فقط .
١٥٠١م		✓		هو الحديث السابق نفسه [٩٠٥] .
١٥١٨			✓	أبو رملة لا يُعرف (٣١١٣) قال الترمذي: « ولا نعرف هذا الحديث إلا من هذا الوجه من

رقم الحديث	كلهم ثقات	خف ضبطه	ضعيف	إيضاحات
				حديث ابن عون » ، وهو يرويه عن أبي رملة ومثل هذا الحديث لا يقال فيه حسن لذاته .
١٥٤٩			✓	عبدالملك بن نوفل بن مساحق مقبول (٤٢٢٦) وابن عصام المزني لا يُعرف ومثله لا يقال فيه حسن لذاته .
١٥٥٥		✓		قال الترمذي: « هذا حديث حسن غريب لا يُسنده كبير أحد غير جرير بن حازم وإنما روي هذا الحديث عن الزهري عن النبي ﷺ مرسلاً وقد رواه حِبَّان بن علي العَنَزي عن عُقيل عن الزهري عن عُبيدالله بن عبدالله عن ابن عباس عن النبي ﷺ ، ورواه الليث بن سعد عن عُقيل عن الزهري عن النبي ﷺ مرسلاً » وحِبان بن علي ضعيف (١٠٧٦) وخالفه الليث بن سعد فرواه مرسلاً والمحفوظ من رواية الثقات الأثبات من أصحاب الزهري في هذا الحديث الإرسال وجرير بن حازم له أوهام إذا حدث من حفظه كما قال في التقريب (٩١١) وقال ابن حبان في ثقاته (٦/ ١٤٤): « وكان يخطئ لأن أكثر ما كان يحدث من حفظه» وعُرف هنا أنه أخطأ في هذا الحديث لما خالفه الآخرون ، قال أبوداود في سننه

رقم الحديث	كلهم ثقات	خف ضبطه	ضعيف	إيضاحات
				(٣/ ٣٦): « والصحيح أنه مرسل » ، وقال البيهقي في الكبرى (٩/ ١٥٦): « تفرد به جرير بن حازم موصولاً ، ورواه عثمان بن عمر عن يونس عن عقيل عن الزهري عن النبي ﷺ منقطعاً ، قال أبو داود: أسنده جرير بن حازم وهو خطأ » . وقال أبو حاتم كما في العلل لابنه (١/ ٣٤٧): « مرسل أشبه لا يحتمل هذا الكلام يكون كلام النبي ﷺ » والحديث صححه ابن خزيمة (٢٥٣٨) وابن حبان (١١/ ١٧) وابن القطان في بيان الوهم (٣/ ٤٨٤) . والظاهر أن الترمذي لم يضعفه بسبب ذلك فلذا جعلناه في خانة الحسن لذاته هنا .
١٥٥٨	✓			صححه مسلم (١٨١٧) عن مالك بن أنس به.
١٥٦١	✓			فيه عبدالرحمن بن أبي الزناد يرى الترمذي أنه ثقة حافظ كما في الجامع (٤/ ٢٣٤) وزيادة « حافظ» من المخطوطة (١٢٣/ أ) وقد صحح تفرداته انظر (١٧٥٥ ، ٢٨٤٦ ، ٣١٩٤) وصحح له عدة أحاديث أخرى (١٤٩ ، ٦٧٧ ، ٢٧١٥ ، ٣٣٨٨ ، ٣٤٢٣) .
١٥٦٦م				الحديث نفسه تقدم برقم (١٢٨٣) .

رقم الحديث	كلهم ثقات	خف ضبطه	ضعيف	إيضاحات
١٥٦٧	✓			قال: « حسن غريب من حديث الثوري ، لا نعرفه إلا من حديث ابن أبي زائدة . . . » .
١٥٧٦			✓	ثوير بن أبي فاختة ضعيف وقد تقدم ح [٩٦٩].
١٥٧٨		✓		بكار بن عبدالعزيز صدوق يهم (٧٣٥) قال الترمذي هنا: « لا نعرفه إلا من هذا الوجه من حديث بكار . . . وبكار بن عبدالعزيز مقارب الحديث » ، فهذا حديث حسن لذاته أو تنطبق عليه مواصفات الحسن لذاته وحكم عليه الترمذي بأنه "حسن غريب" .
١٥٧٩		✓		كثير بن زيد الأسلمي صدوق يخطئ (٥٦١١) والوليد بن رباح صدوق (٧٤٢٢) ونقل الترمذي أن البخاري صحح الحديث . انظر : العلل الكبير (ص٢٦١) .
١٦٠٨		✓		محمد بن عمرو بن علقمة صدوق له أوهام (٦١٨٨) ونقل الترمذي أن يحيى بن سعيد القطان تكلم فيه وروى عنه الجامع (٥/ ٧٤٤).
١٦٣٩			✓	شعيب بن رُزيق أبو شيبة صدوق يخطئ (٢٨٠١) ، عطاء بن أبي مسلم الخراساني صدوق يهم كثيراً ويرسل ويدلس (٤٦٠٠)

رقم الحديث	كلهم ثقات	خف ضبطه	ضعيف	إيضاحات
				وهو يروي هنا عن ابن عباس ولم يسمع منه . هك (٢٠/١٠٧) .
١٦٤٤			✓	أبو يزيد الخولاني مجهول (٨٤٤٩) .
١٦٤٩		✓		سليمان بن حيان أبو خالد الأحمر صدوق يخطئ (٢٥٤٧) .
١٦٥٢			✓	عبدالله بن لهيعة قال الترمذي (١/١٦): « ضعيف عند أهل الحديث » ووصفه بكثرة الخطأ (٥/٧٤٦) ، وقال هنا: « حسن غريب من هذا الوجه ويروى هذا الحديث من غير وجه عن ابن عباس عن النبي ﷺ » فهو في حقيقته حسن تعددت طرقه ، وغرابته من هذا الوجه فقط ، ولو قرأنا الجملة هكذا: « هذا حديث حسن » ثم نقف (غريب من هذا الوجه) لتغير فهمنا لمصطلح حسن غريب .
١٦٥٣	✓			صححه مسلم (١٩٠٩) وقال الترمذي: « لا نعرفه إلا من حديث عبدالرحمن بن شريح » ومن طريقه أخرجه مسلم .
١٦٥٩		✓		صححه مسلم (١٩٠٢) وقال الترمذي: « لا نعرفه إلا من حديث جعفر بن سليمان الضبعي » ومن طريقه أخرجه مسلم ، وانظر الكلام حول الضبعي في ح[٦٩٦] المتقدم .

رقم الحديث	كلهم ثقات	خف ضبطه	ضعيف	إيضاحات
١٦٦٧			✓	الحارث مولى عثمان أبو صالح مقبول (٨١٧٤).
١٦٦٩		✓		الوليد بن جميل الفلسطيني صدوق يخطئ (٧٤١٩) ونقل الترمذي في العلل الكبير (ص٢٧٠)عن البخاري أنه قال فيه: « مقارب الحديث » .
١٦٨٠			✓	إسحاق بن إبراهيم أبو يعقوب الثقفي فيه ضعف (٣٣٦) ، ويونس بن عبيد مولى محمد ابن القاسم مقبول (٧٩١٠) .
١٦٩٠			✓	هود بن عبدالله بن سعد مقبول (٧٣٢٦) .
١٦٩١			✓	جرير بن حازم ثقة لكن في حديثه عن قتادة ضعف وله أوهام إذا حدث من حفظه (٩١١) وهو هنا يروي عن قتادة ولكن ذكر الترمذي أن هماماً تابعه ثم ذكر أن بعضهم روى الحديث عن قتادة عن سعيد بن أبي الحسن مرسلاً ، ولم يروه كجرير وهمام عن قتادة عن أنس .
١٦٩٢		✓		يونس بن بكير صدوق يخطئ (٧٩٠٠) ومحمد ابن إسحاق بن يسار صدوق يدلس (٥٧٢٥) قال الترمذي : « لا نعرفه إلا من حديث محمد ابن إسحاق » .
١٦٩٥		✓		عيسى بن علي بن عبدالله بن عباس صدوق

رقم الحديث	كلهم ثقات	خف ضبطه	ضعيف	إيضاحات
				(٥٣١٢) ، قال الترمذي : « لا نعرفه إلا من هذا الوجه من حديث شيبان » .
١٧٠٤		✓		الأحوص بن الجَوَّاب صدوق ربما وهم (٢٨٩) ، يونس بن أبي إسحاق السبيعي صدوق يهم قليلاً (٧٨٩٩) .
١٧٣٦			✓	يحيى بن محمد الجاري المدني صدوق يخطئ (٧٦٣٨) ، عبدالعزيز بن محمد الدراوردي صدوق كان يحدث من كتب غيره فيخطئ . قال النسائي حديثه عن عبيدالله العمري منكر (٤١١٩) ، وهو هنا يروي عنه .
١٧٦٢		✓		عبدالمؤمن بن خالد لا بأس به (٤٢٣٦) قال الترمذي: « إنما نعرفه من حديث عبدالمؤمن بن خالد تفرد به» .
١٧٦٥			✓	معاذ بن هشام الدستوائي صدوق ربما وهم (٦٧٤٢) ، شهر بن حوشب صدوق كثير الإرسال والأوهام (٢٨٣٠) .
١٧٦٩	✓			الحسن بن عياش قال في التقريب (١٢٧٤) صدوق ، ولكن النقاد على توثيقه إلا عثمان بن سعيد الدارمي قال: ليس في الحديث بذاك وهو من أهل الصدق والأمانة . انظر : هك (٦/ ٢٩٢) ، وفي السند عن الشعبي قال ، قال

رقم الحديث	كلهم ثقات	خف ضبطه	ضعيف	إيضاحات
				المغيرة بن شعبة وقد ثبت سماعه منه في صحيح مسلم (١٨٩) والترمذي (٣١٩٨) فلا انقطاع.
١٧٨٨		✓		معاذ بن هشام صدوق ربما وهم (٦٧٤٢)، وهو يروي الحديث عن أبيه عن يونس الإسكافي عن قتادة عن أنس مرفوعاً، وروى الترمذي هذا الحديث عن عبدالوارث عن سعيد بن أبي عروبة عن قتادة به وقال: «حسن صحيح غريب من حديث سعيد بن أبي عروبة» (٢٣٦٣) فالمتن عند الترمذي محفوظ عن قتادة عن أنس ولكن حكم على سند معاذ ابن هشام بأنه حسن غريب، ثم حكم على رواية سعيد بن أبي عروبة بأنها صحيحة، ولعل مثل هذا المثال يفسر لنا قول الترمذي: «حسن صحيح» في قول البعض أي روي بإسناد حسن وإسناد صحيح فيعني بعض الطرق إلى ملتقى الإسناد كقتادة تروى بسند حسن وبعضها يروى بسند صحيح ولا يلزم أن هناك سنداً حسناً مستقلاً بأكمله وآخر صحيحاً. وإذا قال: «حسن صحيح غريب» أي باعتبار جزئية إسنادية، وليس أصل الحديث ومتنه أي يكون غريباً عن سعيد بن أبي

رقم الحديث	كلهم ثقات	خف ضبطه	ضعيف	إيضاحات
				عروبة ولكنه عن قتادة محفوظ ، فالغرابة هنا عن سعيد أو عن يونس الإسكافي لقلة مروياته وليس الغرابة في كل الإسناد ، فالحديث يروى من غير وجه عن قتادة .
١٨٠١	✓			صححه مسلم (٢٠٣٥) ، وفي السند سهيل بن أبي صالح ولكن الترمذي يصحح له انظر ح [٧٤٧] المتقدم ، وفي المطبوع من جامع الترمذي (٤/ ٢٥٨) هنا: « سألت محمداً عن هذا الحديث فقال: هذا حديث عبدالعزيز بن المختار لا يُعرف إلا من حديثه » وهذا النص ليس في المخطوطة (١٢٥/ ب) ولكنه في العلل الكبير (ص٣٠٠ - ٣٠١) ومنه صوبت عبارة "عبدالعزيز من المختلف" الموجودة في المطبوع والصواب كما أثبته: "ابن المختار" .
١٨١٥	✓			صححه مسلم (٢٠٤٦) واشترك مع الترمذي في روايته عن شيخهما عبدالله بن عبدالرحمن الدارمي ، والعجيب أن الترمذي قال في حديث آخر بالسند نفسه هنا « حسن صحيح غريب » (١٨٤٠) .
١٨١٩	✓			صححه مسلم (٢٠٦٣) عن مالك بن أنس به.
١٨٢٤		✓		محمد بن إسحاق صدوق وقد تقدم . وقد روى

رقم الحديث	كلهم ثقات	خف ضبطه	ضعيف	إيضاحات
				هذا الحديث عن ابن أبي نجيح عن مجاهد عن ابن عمر مرفوعاً ، وقال الترمذي : « وروى الثوري عن ابن أبي نجيح عن مجاهد عن النبي ﷺ مرسلاً » ولا شك أن الثوري أوثق وأثبت فالغرابة هنا أن ابن إسحاق روى الحديث متصلاً وخالف الثوري ، وتتمة كلام الترمذي يفهم منه أن الغرابة هنا ليست للتقوية والمدح .
١٨٤١			✓	فيه أبو حمزة الثمالي ثابت بن أبي صفية ضعيف (٨١٨) ، والشعبي كثير الإرسال ولا يعرف هل لقي أم هانئ أم لا؟ قال الترمذي في العلل الكبير (ص٣٠٥): « سألت محمداً عن هذا الحديث فقال: لا أعرف للشعبي سماعاً من أم هانئ قلت له: أبو حمزة الثمالي كيف هو؟ قال: أحمد بن حنبل يتكلم فيه ، وهو عندي مقارب الحديث ليس له كبير حديث » وفي المطبوع من الجامع نحو هذا النص ولكنه ليس في المخطوطة (ق١٢٧/ أ) ، فلذا نقلته من العلل الكبير .
١٨٤٣		✓		معاوية بن هشام القصار صدوق له أوهام (٦٧٧١) ، قال الترمذي : « ورواه بعضهم عن هشام بن عروة ، عن أبيه عن النبي ﷺ مرسلاً

رقم الحديث	كلهم ثقات	خف ضبطه	ضعيف	إيضاحات
				ولم يذكر فيه عن عائشة ، وقد روى يزيد بن رومان عن عروة عن عائشة هذا الحديث » .
١٨٦٠			✓	محمد بن جعفر المدائني صدوق فيه لين (٥٧٨٨) ، قال الترمذي : « لا نعرفه من حديث الأعمش إلا من هذا الوجه » .
١٨٦٥		✓		داود بن بكر بن أبي الفُرات صدوق (١٧٧٧) ، قال الترمذي: « حسن غريب من حديث جابر » .
١٨٧١	✓			صححه مسلم (٢٠٠٥) بسند الترمذي نفسه من مبتداه إلى منتهاه ، وفي السند خيرة مولاة أم سلمة وهي أم الحسن البصري وهو الراوي عنها هنا ، قال ابن حجر فيها: مقبولة (٨٥٧٨) وتصحيح مسلم لها من التوثيق العملي .
١٨٨١			✓	أبو مسلم الجذمي مقبول (٨٣٦٦) .
١٩١٤	✓			صححه مسلم (٢٦٣١) عن محمد بن عبدالعزيز الراسبي به ، ولكنه في سند الترمذي عن أبي بكر بن عبيدالله بن أنس بن مالك وقال الترمذي « والصحيح هو عبيد الله بن أبي بكر ابن أنس » وهو كذلك في صحيح مسلم .
١٩٢٧		✓		هشام بن سعد المدني صدوق له أوهام (٧٢٩٤) .

رقم الحديث	كلهم ثقات	خف ضبطه	ضعيف	إيضاحات
١٩٤٠			✓	لؤلؤة مولاة الأنصار مقبولة (٨٦٧٧) .
١٩٤٣	✓			قال الترمذي: « وقد روي هذا الحديث عن مجاهد عن عائشة وأبي هريرة عن النبي ﷺ » ولعله لهذا لم يصححه .
١٩٤٤		✓		شرحبيل بن شَريك المعافري صدوق (٢٧٦٧).
١٩٤٩		✓		أبو هاني حميد بن هاني الخولاني لا بأس به (١٥٦٢) ، وفي السند رشدين بن سعيد ، ولكن الترمذي ذكر أن عبدالله بن وهب تابعه وأسند متابعته .
١٩٥٦			✓	مرشد بن عبدالله الزِّمَّاني مقبول (٦٥٤٦) ولم يرو عنه إلا ابنه مالك فقط . انظر : هك (٢٧/٣٥٦) .
١٩٦٣			✓	فرقد بن يعقوب السَّبخي صدوق ، لكنه لين الحديث كثير الخطأ (٥٣٨٤) ، وقد أخرج له الترمذي غير هذا الحديث ثلاثة أخرى ، حكم عليها بقوله: « غريب » (٩٦٢ ، ١٩٤١ ، ١٩٤٦) وكثيراً ما يطلق هذا الاصطلاح على ما يضعفه ، فقد قال عقب حديث (١٩٤٦): « هذا حديث غريب وقد تكلم أيوب السختياني وغير واحد في فرقدٍ السبخي من

رقم الحديث	كلهم ثقات	خف ضبطه	ضعيف	إيضاحات
				قبل حفظه » مع العلم أن الأحاديث (١٩٤١ ، ١٩٤٦ ، ١٩٦٣) جيعها من رواية فرقد عن مُرة الطيب عن أبي بكر ، فحكم على الأول والثاني بالغرابة وقال في الثالث : « حسن غريب » وأستبعد أن يكون أراد بذلك الحسن لذاته وإلا لحكم على الأحاديث الأخرى لفرقد بنفس الحكم ولكن لعله لوجود عدد من الشواهد في الباب للحديث(١٩٦٣) حسنه!!.
١٩٧٢			✓	عبدالرحيم بن هاني ضعيف كذبه الدارقطني (٤٠٦٠) ، وفي المطبوع من الجامع: « حسن جيد غريب لا نعرفه إلا من هذا الوجه ، تفرد به عبدالرحيم بن هارون » وليس في المخطوطة (١٣٣/ ب) لفظة "جيد"
١٩٧٤		✓		معمر بن راشد البصري ثقة ثبت ، إلا أن في روايته عن ثابت والأعمش وهشام شيئاً (٦٨٠٩) ، وهنا يروي عن ثابت ، وقد صحح الترمذي غالب أحاديثه عن ثابت كما في (٥١٨ ، ١٦٠١ ، ١٧٤٥ ، ٢٤٣٥ ، ٣٨٩٤) وجميع هذه الأحاديث من رواية عبدالرزاق عن معمر عن ثابت عن أنس رضي الله عنه كما هو سند الحديث هنا الذي قال فيه: « لا نعرفه إلا من

رقم الحديث	كلهم ثقات	خف ضبطه	ضعيف	إيضاحات
				حديث عبدالرزاق».
١٩٧٧		✓		محمد بن سابق البزاز صدوق(٥٨٩٧)قال الترمذي: « وقد روي عن عبدالله من غير هذا الوجه »
١٩٨٦			✓	عثمان بن عمير أبو اليقظان البجلي ضعيف ، واختلط ، وكان يدلس (٤٥٠٧) ، وسأل الترمذي البخاري عنه فقال له: « شعبة يتكلم فيه ولكن نحن نروي عنه » انظر : العلل الكبير (ص٣٩١) وقد حكم الترمذي على حديثين من روايته (٣٨٠١ ، ٣٨١٢) بالحُسن ، ووضح سبب الغرابة في الحديث الذي نحن بصدده هنا فقال: « لا نعرفه إلا من حديث سفيان الثوري » ، فحديث أبي اليقظان عنده حسن هذا هو حكمه عليه وأما إضافة "غريب" فهي لفظة اصطلاحية ليس له تأثير في تحسين الحديث بحيث يكون لفظ "الحسن" مختلف من حيث مدلول الحكم عن لفظ "حسن غريب" فالغرابة عند إضافتها مع الحسن أو الصحة بمثابة مصطلح فني إن جاز التعبير يستفاد منه موضع التفرد ولكنه لا يدل على معنى للحكم مغاير .
٢٠٠٠			✓	عمر بن راشد اليمامي ضعيف (٤٨٩٤) .

رقم الحديث	كلهم ثقات	خف ضبطه	ضعيف	إيضاحات
٢٠٠١	✓			علي بن عيسى البغدادي شيخ الترمذي قال ابن حجر فيه: مقبول (٤٧٨٠) ، ولكن روى عنه جمع من المحدثين غير الترمذي منهم ابن خزيمة والحسين بن إسماعيل المحاملي وابن أبي الدنيا وغيرهم وذكره ابن حبان في ثقاته وقال الخطيب البغدادي : ما علمت من حاله إلا خيراً انظر : هك (٢١/ ٨٨) ، ولم ينفرد بهذا فقد تابعه العباس بن محمد الدوري عند الحاكم (٤/ ١٨٤) وصححه .
٢٠٠٧			✓	أبو هشام الرفاعي محمد بن يزيد ليس بالقوي (٦٤٠٢) ، قال البخاري : « رأيتهم مجتمعين على ضعفه » تاريخ بغداد (٣/ ٣٧٧) وقال الترمذي عن البخاري: « رأيته يضعف أبا هشام الرفاعي ، ورأيت عبدالله بن عبدالرحمن يُكثر الرواية عن أبي هشام » العلل الكبير (ص١٧٢) وأخرج له عدداً من الأحاديث وصحح بعضها: (١٩٩٨، ٢٠١٧ ، ٣٨٧٥) وهو في روايته عنه يخالف البخاري ويختار مذهب الدارمي .
٢٠١٠			✓	عبدالله بن عمران الطلحي مقبول (٣٥١٢) .
٢٠١٨		✓		المبارك بن فَضَالة صدوق يدلس ويسوي

رقم الحديث	كلهم ثقات	خف ضبطه	ضعيف	إيضاحات
				(٦٤٦٤) وهنا صرح بالتحديث .
٢٠١٩		✓		كثير بن زيد صدوق يخطئ (٥٦١١) .
٢٠٢١			✓	سهل بن معاذ بن أنس الجهني قال ابن حجر: لا بأس به إلا في روايات زبَّان عنه (٢٦٦٧) ، ولكن ضعفه ابن معين وكذلك ابن حبان قال: « منكر الحديث جداً » وذكره في الثقات ، قال: « لا يعتبر حديثه ما كان من رواية زبان بن فائد عنه » ومفهوم هذا أن رواية غير زبان عنه يعتبر بها ، ولفظ الاعتبار لا يفيد التوثيق ، وإنما وثقه العجلي انظر : هذ (٤/ ٢٥٨) ، وعبدالرحيم ابن ميمون أبو مرحوم ضعفه ابن معين وأبو حاتم الرازي ، وقال النسائي: أرجو أنه لا بأس به وذكر ابن حبان في الثقات ، والمضعفان أقدم وأعلم انظر هذ (٦/ ٣٠٨) .
٢٠٢٧	✓			سنده كلهم ثقات .
٢٠٣٠	✓			صححه البخاري (٢٤٤٧) ومسلم (٢٥٧٩) عن الماجشون به .
٢٠٣٣			✓	من رواية دراج أبي السمح عن أبي الهيثم وهي ضعيفة (١٨٢٤) .
٢٠٣٤			✓	من رواية إسماعيل بن عياش الشامي عن غير أهل بلده وهي ضعيفة (٤٧٣) .

رقم الحديث	كلهم ثقات	خف ضبطه	ضعيف	إيضاحات
٢٠٣٦		✓		عُمارة بن غَزِيَّة لا بأس به (٤٨٥٨) .
٢٠٣٧		✓		فليح بن سليمان صدوق كثير الخطأ (٥٤٤٣) ولكن الترمذي قال في هذا الحديث وقد أخرجه من طريق آخر عن فليح (جيد غريب) وقد صحح أحاديث لفُليح (٢٦٠ ، ٢٧٠ ، ٥٠٣ ، ٢٥٥٦) .
٢٠٤٠			✓	بكر بن يونس بن بكير ضعيف (٧٥٤) .
٢٠٥٠	✓			سند الحديث كلهم ثقات فيزيد بن زُريع يرويه عن الزهري عن أنس ولكن رجح أبو حاتم الرازي أن معمراً أخطأ هنا والصواب ما رواه غيره عن الزهري عن أبي أمامة بن سهل مرسلاً انظر : العلل للرازي (٢/ ٢٦١) . واستغربه الترمذي بسبب تفرد يزيد بن زريع بروايته بالصورة السابقة ، انظر صحيح ابن حبان (١٣/ ٤٤٥) ، وقد رواه عبدالرزاق عن معمر عن الزهري عن أبي أمامة بن سهل على الصواب ، مصنف عبدالرزاق (١٠/ ٤٠٧) . وقد رأيت الترمذي في حديث آخر اختلف فيه يزيد بن زريع وعبدالرزاق عن معمر فرجح رواية عبدالرزاق ، انظر : جامع الترمذي

رقم الحديث	كلهم ثقات	خف ضبطه	ضعيف	إيضاحات
				(٣٢٧).
٢٠٥١	✓			سنده كلهم ثقات .
٢٠٥٢			✓	عبدالرحمن بن إسحاق بن الحارث ضعيف تقدم في حديث رقم [٧٤١] وقد ضعفه الترمذي نفسه ، وعبدالرحمن بن عبدالله بن مسعود مختلف في سماعه من أبيه ، انظر : هك (١٧/ ٢٣٩-٢٤١) .
٢٠٥٣			✓	عباد بن منصور الناجي قال ابن حجر: صدوق رمي بالقدر وكان يدلس وتغير بأخرة (٣١٤٢) ، وقال البخاري صدوق كما في العلل الكبير (ص٢٨٨) ، ولكن كبار النقاد كيحيى القطان وابن معين وأحمد وأبي زرعة وأبي حاتم وأبي داود وغيرهم يضعفونه ، ويذهب يحيى ابن سعيد القطان وأبو حاتم الرازي وابن حبان إلى أنه يدلس عن عكرمة بإسقاط إبراهيم بن أبي يحيى وهو متروك انظر : هك (١٤/ ١٥٩) وهذ (٥/ ١٠٥) ، وهو هنا يروي عن عكرمة ولكن بالتصريح بسماعه منه ولكن هذا محل نظر لأن يحيى القطان سأله سمعتَ "ما مررتُ بملأ من الملائكة؟" فقال: حدثني ابن أبي يحيى عن داود بن معين عن عكرمة عن ابن عباس

رقم الحديث	كلهم ثقات	خف ضبطه	ضعيف	إيضاحات
				انظر : الضعفاء للعقيلي (٣/ ١٣٦)،وهذا جزء من الحديث الذي نحن بصدد الكلام عليه . والترمذي قال في حديث عباد بن منصور عن عكرمة عن ابن عباس برقم (٧٤١) حسن غريب وكذلك هنا (٢٠٥٣) ولكن قال في حديث رقم (١٧٥٧) وحديث رقم (٢٠٤٨) حسن لا نعرفه إلا من حديث عباد ، مما يدل على أن حسن غريب يماثل ما يقول فيه (حسن) لا نعرفه إلا من حديث فلان .
٢٠٥٨			✓	القاسم بن مالك المزني صدوق فيه لين (٥٤٨٧) ، والجريري اختلط في آخر عمره ولا يدرى هل سمع منه القاسم قبل الاختلاط أم لا؟
٢٠٦٦		✓		سعيد بن عامر الضبعي ثقة صالح ، وقال أبو حاتم: ربما وهم (٢٣٣٨) ، وقال البخاري: كثير الغلط كما نقل الترمذي في العلل الكبير (ص١٠٤) ، وقال الترمذي هنا: « ولا نعرفه إلا من حديث سعيد بن عامر عن محمد بن عمرو » .
٢٠٨٣			✓	يزيد بن عبدالرحمن الدالاني أبو خالد صدوق يخطئ كثيراً وكان يدلس (٨٠٧٢) ، ونقل

رقم الحديث	كلهم ثقات	خف ضبطه	ضعيف	إيضاحات
				الترمذي عن البخاري أنه صدوق وإنما يهم في الشيء انظر العلل الكبير (ص٤٥) ، والمنهال ابن عمرو صدوق ربما وهم (٦٩١٨) وقد اختلف عليه في هذا الحديث انظر : عمل اليوم والليلة للنسائي (ص٥٦٨-٥٧٠) .
٢١١٥			✓	عمر بن رؤبة التغلبي وثّقه دُحيم وابن حبان ، وقال البخاري: فيه نظر ، وقال أبو حاتم: صالح الحديث ، وقال ابن عدي أنكروا أحاديثه عن عبدالواحد النصري ، هك (٢١/ ٣٤٤) ، وهذا الحديث من روايته عن عبدالواحد النصري .
٢١١٧			✓	شهر بن حوشب ، صدوق كثير الإرسال والأوهام (٢٨٣٠) .
٢١٣٤	✓			كل رجاله ثقات
٢١٣٩			✓	أبو مودود فِضة البصري فيه لين (٥٤٢٥) .
٢١٤٦			✓	مَطر بن عُكامِس ذهب أحمد بن حنبل وابن معين وأبو حاتم الرازي إلى أنه ليس صحابياً كما في المراسيل لابن أبي حاتم (ص١٥٨) وكذلك البرديجي كما في هذ (١٠/ ١٧٠) ولم يرو عنه إلا أبو إسحاق السبيعي انظر : الإصابة (٣/ ٤٢٣) .

رقم الحديث	كلهم ثقات	خف ضبطه	ضعيف	إيضاحات
٢١٤٩			✓	القاسم بن حبيب لين (٥٤٥٣) ، وعَلِيُّ بن نِزَارٍ ضعيف (٤٨٠٦) ، نزار بن حيان ضعيف (٧١٠٤) .
٢١٥٠		✓		عمران بن داور أبو العوام القطان صدوق يهم (٥١٥٤) ، وقد صحح له الترمذي بعض أحاديثه: (١٥٣٦ ، ١٥٧٧ ، ٢٥٣٦) .
٢١٦٠	✓			عبدالله بن السائب بن يزيد لم يرو عنه إلا ابن أبي ذئب ولكن وثّقه ابن سعد والنسائي وابن حبان هك (١٤/ ٥٥٦) .
٢١٦٣		✓		حماد بن سلمة ثقة (١٤٩٩) ، ولكن ذكر الإمام مسلم اجتماع علماء الحديث على أنه أثبت الناس في ثابت البناني ، وإذا حدث عن غيره يُخطئ ، التمييز (ص٢١٨) وشرح علل الترمذي (٢/ ٦٢١-٦٢٣) وهو هنا يروي عن أبي الزبير وقد صرح أبو الزبير بالسماع في رواية ابن جريج عنه عند ابن حبان في صحيحه (١٣/ ٢٧٢) .
٢١٦٤			✓	معدي بن سليمان ضعيف (٦٧٨٨) ، وقد سأل الترمذي البخاري عنه فقال له: « هو بصري منكر الحديث ذاهب » العلل الكبير (ص٣٩٦) ، فلا يقال في مثل هذا حسن لذاته

رقم الحديث	كلهم ثقات	خف ضبطه	ضعيف	إيضاحات
				أو أن الترمذي أراد به الحسن لذاته ، قال أبو زرعة: « واهي الحديث يحدث عن ابن عجلان بمناكير » الجرح والتعديل (٨/ ٤٣٨) ، وهو هنا يحدث عن ابن عجلان .
٢١٧١	✓			رواه ابن عيينة عن محمد بن سوقة عن نافع بن جبير عن أم سلمة ، وأخرجه البخاري في صحيحه (٢١١٨) عن إسماعيل بن زكريا عن محمد بن سوقة عن نافع بن جبير عن عائشة .
٢١٧٤			✓	فيه عطية بن سعد العوفي انظر : حديث رقم (٤٧٧) المتقدم .
٢٢٠٣			✓	عديسة بنت أهبان بن صيفي مقبولة (٨٦٤٠) .
٢٢٠٤		✓		عبدالرحمن بن ثروان صدوق ربما خالف (٣٨٢٣) .
٢٢٠٨	✓			صححه مسلم (١٠١٣) بنفس سند الترمذي .
٢٢٢٠			✓	فيه شريك بن عبدالله النخعي صدوق يخطئ كثيراً قال الترمذي (١/ ٦٦): « كثير الغلط والوهم » ، وهذا الحديث قال الترمذي فيه: « حسن غريب من حديث ابن عمر لا نعرفه إلا من حديث شريك » .
٢٢٢٤			✓	زياد بن كسيب العدوي مقبول (٢٠٩٥) ،

رقم الحديث	كلهم ثقات	خف ضبطه	ضعيف	إيضاحات
				وسعد بن أوس العدوي صدوق له أغاليط (٢٢٣١) .
٢٢٢٨	✓			صححه مسلم (٢٩١١) بنفس سند الترمذي .
٢٢٣٤			✓	عبدالله بن سراقة الأزدي وثّقه العجلي وقال البخاري لا يعرف له سماع من أبي عبيدة (٣٣٤٣) وهو يروي هنا عنه ، والراجح في شأنه كما قال الذهبي في ديوان الضعفاء (ص٢١٦): « لا يُعرف » ولم يرو عنه إلا عبدالله بن شقيق العقيلي وللمزيد انظر : كتابي موقف الإمامين البخاري ومسلم من اشتراط اللقيا والسماع (ص٢٢٤ - ٢٢٨) .
٢٢٣٧	✓			قال الترمذي : « وقد رواه عبدالله بن شوذب وغير واحد عن أبي التياح ولا نعرفه إلا من حديث أبي التياح » .
٢٢٤٨			✓	علي بن زيد بن جدعان ضعيف (٤٧٣٤) .
٢٢٥٤			✓	علي بن زيد بن جدعان ضعيف (٤٧٣٤) .
٢٢٥٦			✓	فيه أبو موسى مجهول ووهم من قال إنه إسرائيل بن موسى (٨٤٠٤) وانظر : هذ (١٢/ ٢٥٢) .
٢٢٩٧			✓	أُبي بن عباس بن سهل بن سعد ضعيف (٢٨١) .

رقم الحديث	كلهم ثقات	خف ضبطه	ضعيف	إيضاحات
٢٣٠٦			✓	محرر بن هارون متروك (٦٤٩٩).
٢٣٠٨			✓	عبدالله بن بَحير وثّقه ابن معين واضطرب فيه كلام ابن حبان (٣٢٢٢)، قال الذهبي في الكاشف (٢/ ٦٦): «وثق وليس بذاك» وقال في المغني (١/ ٣٣٣)، «له مناكير»، وقال في ديوان الضعفاء (ص٢١٢): «منكر الحديث بمرة» وللمزيد ينظر الميزان (٢/ ٣٩٥) وهذ (٥/ ١٥٤).
٢٣١٢			✓	إبراهيم بن مهاجر البجلي صدوق لين الحفظ (٢٥٤) وذكر الترمذي أن هذا الحديث يروى عن أبي ذر موقوفاً انظر : المخطوطة (ف ١٥٢/ ب).
٢٣١٤		✓		محمد بن إسحاق بن يسار صدوق يدلس (٥٧٢٥) وقد صرح هنا بالسماع.
٢٣٢٢			✓	عبدالله بن ضمرة وثّقه العجلي (٣٣٩٦)، عبدالرحمن بن ثابت بن ثوبان صدوق يخطئ وتغير بأخرة (٣٨٢٠) واختلف النقاد فيه فذهب بعضهم إلى أنه لا بأس به وهذا رأي ابن المديني والعجلي وأبي زرعة ويعقوب بن شيبة وآخرين، وذهب بعضهم إلى أنه ضعيف وهذا رأي أحمد بن حنبل وابن معين في رواية

رقم الحديث	كلهم ثقات	خف ضبطه	ضعيف	إيضاحات
				الأكثرين عنه ، والنسائي وابن خِراش وابن عدي ، ووثّقه دُحيم وأبو حاتم الرازي وابن حبان ، ونص أبو حاتم على أنه تغير عقله آخر حياته انظر : هك (١٧/ ١٤-١٨) ، ولا ندري هل سُمع هذا الحديث قبل التغير أم بعد؟ ، وفي السند أيضاً عطاء بن قرة ذكره ابن حبان في ثقاته وقال ابن المديني: شامي لا أعرفه : هك (٢٠/ ١٠١) .
٢٣٢٩		✓		زيد بن حُباب صدوق يخطئ في حديث الثوري(٢١٢٤) وليس يروي هنا عنه ، ومعاوية بن صالح بن حُدير الحضرمي صدوق له أوهام (٦٧٦٢) .
٢٣٣١		✓		كامل بن العلاء التميمي صدوق يخطئ (٥٦٠٤) .
٢٣٤٦			✓	سلمة بن عبيد الله بن محصن الخطمي مجهول (٢٤٩٩) ، ويقال سلمة بن عبدالله .
٢٣٥٠			✓	روح بن أسلم الباهلي ضعيف (١٩٦٠) .
٢٣٥١			✓	عطية بن سعد العوفي صدوق يخطئ كثيراً (٤٦١٦) .
٢٣٦٩	✓			عبدالملك بن عمير ثقة تغير حفظه وربما دلس (٤٢٠٠) ، والظاهر أن الراوي عنه هنا وهو

رقم الحديث	كلهم ثقات	خف ضبطه	ضعيف	إيضاحات
				شيبان بن عبدالرحمن التميمي سمع منه قبل الاختلاط لما يلي: قال أحمد بن حنبل: شيبان ثبت في كل المشايخ ، وقال الدارمي لابن معين : فشيبان ما حاله في الأعمش؟ فقال: ثقة في كل شيء ، وقد احتج مسلم في صحيحه برواية شيبان عن عبدالملك بن عمير انظر حديث (٦٣٤) .
٢٣٧٥			✓	الحسن لم يسمع من أبي هريرة شيئاً كما صرح بذلك الترمذي في جامعه (٤/ ٥٥١) فلا يقال في مثل هذا الحديث المنقطع يقيناً أنه حسن لذاته في نظر الترمذي أو غيره ، ويؤكد ذلك أن الترمذي قال في هذا الحديث: « هذا حديث حسن غريب من هذا الوجه ، وقد روي هذا الحديث من غير هذا الوجه عن ابن صالح عن أبي هريرة عن النبي ﷺ أيضاً أتم من هذا وأطول » ، وقد قال الترمذي في حديث رقم (٢٤٢٥): « ولا يصح هذا الحديث من قِبل أن الحسن لم يسمع من أبي هريرة » وانظر (٢٧٠٣ ، ٢٨٨٩ ، ٣٢٩٨) فقد نص على عدم سماع الحسن من أبي هريرة فهذه حقيقة كانت راسخة في ذهن الترمذي ، إذن فقول الترمذي

رقم الحديث	كلهم ثقات	خف ضبطه	ضعيف	إيضاحات
				في هذا الحديث "حسن غريب" لا يستقيم تفسيره بأنه أراد الحسن لذاته لأن الأقرب أنه أراد الحسن لغيره .
٢٣٧٨			✓	زهير بن محمد الخراساني قال الترمذي في علله الكبير (ص٣٩٦): « زهير بن محمد منكر الحديث » ، فلا يقال في مثل هذا أن الترمذي أراد به الحسن لذاته .
٢٣٨١			✓	عطية بن سعد العوفي صدوق يخطئ كثيراً (٤٦١٦) .
٢٣٨٢	✓			الوليد بن أبي الوليد أبو عثمان المدني قال ابن حجر: لين الحديث (٧٤٦٤) ولكن الصواب أنه ثقة . هك (٣١/١٠٨) .
٢٣٨٦			✓	أشعث بن سوار ضعيف (٥٢٤) ، قال أبو عيسى: « هذا حديث حسن ، غريب من حديث الحسن عن أنس بن مالك عن النبي ﷺ وقد روي هذا الحديث من غير وجه عن النبي ﷺ » .
٢٣٩٦			✓	سعد بن سنان قال ابن حجر: صدوق له أفراد (٢٢٣٨) ، ولكن الراجح أنه ضعيف كما هو اختيار أحمد بن حنبل والجوزجاني والنسائي والدارقطني ، وقد قال ابن حبان: اعتبرت

رقم الحديث	كلهم ثقات	خف ضبطه	ضعيف	إيضاحات
				حديثه فرأيت ما روى عن سنان بن سعد يشبه أحاديث الثقات ، وما روي عن سعد بن سنان وسعيد بن سنان فيه المناكير لأنهما اثنان . انظر: هك (١٠/ ٢٦٦ - ٢٦٨) ، والترمذي ذكر أن أحمد بن حنبل تكلم في سعد بن سنان كما في الجامع (٣/ ٣٨) ، ونقل في العلل الكبير (ص١٠٦) عن البخاري أنه قال فيه: « صالح مقارب الحديث » . فلعل الترمذي قال فيه "حسن غريب" ترجيحاً لقول البخاري فيه ، ولكن يعكر على هذا أنه حكم على بعض حديثه بالغرابة مثل (٦٤٦، ٩٨٧، ٢١٩٧) والسند واحد من مبتداه إلى منتهاه مثل سند (٢٣٩٦) ولكل هذه الأحاديث شواهد ومع ذلك لم يحسنها .
٢٤٠٠			✓	هلال بن أبي هلال أبو ظلال القسملي ضعيف (٧٣٤٩) .
٢٤٠٥			✓	حمزة بن أبي محمد ضعيف (١٥٣٢) .
٢٤٢٩			✓	يحيى بن أبي سليمان المدني لين الحديث (٧٥٦٥) ، وقد كرر الترمذي هذا الحديث بنفس السند والمتن برقم (٣٣٥٣) وقال: « حسن صحيح غريب » كما في المخطوطة

رقم الحديث	كلهم ثقات	خف ضبطه	ضعيف	إيضاحات
				(٢٢٨/أ) . فقال مرة: « حسن غريب » ومرة «حسن صحيح غريب» وربما كان هذا اختلاف اجتهاد منه وربما كان من اختلاف الروايات عن رواة الكتاب وربما من النساخ .
٢٤٣٣		✓		حرب بن ميمون الأنصاري صدوق (١١٦٨).
٢٤٣٧		✓		إسماعيل بن عياش صدوق في روايته عن أهل بلده (٤٧٣) وهو هنا يروي عن محمد بن زياد الألهاني الشامي .
٢٤٤٧	✓			سنده كلهم ثقات .
٢٤٥٠			✓	يزيد بن سنان أبو فروة التميمي ضعيف (٧٧٢٧) ، وبكير بن فيروز مقبول (٧٦٤) .
٢٤٥١			✓	عبدالله بن يزيد الدمشقي ضعيف (٣٧١٤) .
٢٤٥٢		✓		عمران بن داور القطان صدوق يهم (٥١٥٤) ، انظر: ما تقدم برقم [٢١٥٠] .
٢٤٥٦م		✓		تقدم برقم [٢١٥٠] مكرر
٢٤٦٦			✓	زائدة بن نشيط مقبول (١٩٨٣) وكذلك أبو خالد الوالبي واسمه هرمز (٨٠٧٣) .
٢٤٧٣			✓	فيه رجل مبهم "قال محمد بن كعب القرظي حدثني من سمع علي بن أبي طالب" .
٢٤٧٦			✓	بنفس سند الحديث السابق [٢٤٧٣] .

رقم الحديث	كلهم ثقات	خف ضبطه	ضعيف	إيضاحات
٢٤٧٨			✓	عبدالعزيز بن عبدالله القرشي منكر الحديث (٤١٠٧) ، ويحيى بن مسلم البكار ضعيف (٧٦٤٥) .
٢٤٨٤			✓	خالد بن طهمان أبو العلاء الخفاف صدوق اختلط (١٦٤٤) ذكر ابن معين أنه اختلط قبل وفاته بعشر سنين وكان في تخليطه كلما جاءوا به يُقِرُّ به ، انظر : هذ (٣/ ٩٩) .
٢٤٨٦			✓	معن بن محمد بن معن الغفاري مقبول (٦٨٢٢) .
٢٤٨٨			✓	عبدالله بن عمرو الأودي مقبول (٣٥٠٧) .
٢٤٩٣			✓	انظر : ما تقدم برقم [٢٠٢١] وهو مكرر .
٢٥٠٥			✓	محمد بن الحسن بن أبي يزيد الهمداني ضعيف (٥٨٢٠) والحديث منقطع خالد بن معدان لم يسمع من معاذ بن جبل ، قال الترمذي : « هذا حديث حسن غريب ، وليس إسناده بمتصل وخالد بن معدان لم يدرك معاذ بن جبل » .
٢٥٠٦			✓	عمر بن إسماعيل بن مجالد متروك (٤٨٦٦) ، وتابعه أمية بن القاسم الحذاء قال ابن حبان فيه: يروي عن حفص بن غياث المناكير الكثيرة انظر : المجروحين (٢/ ٢١٣) وسماه القاسم ابن أمية ، وكلاهما عمر وأمية يرويان هذا

رقم الحديث	كلهم ثقات	خف ضبطه	ضعيف	إيضاحات
				الحديث عن حفص بن غياث .
٢٥٢٥			✓	زياد بن الحسن بن الفرات قال ابن حجر: صدوق يهم (٢٠٦٧) ، ووثّقه ابن حبان وقال أبو حاتم الرازي منكر الحديث وقال الدارقطني لا باس به ولا يحتج به انظر : هذ (٣/٣٦٣) .
٢٥٢٩			✓	شريك بن عبدالله النخعي صدوق يخطئ كثيراً (٢٧٨٧) ، وقع في النسخة المطبوعة "إسرائيل" بدل شريك والتصحيح من المخطوطة (ق١٦٥/ ب) .
٢٥٤٥			✓	شهر بن حوشب صدوق كثير الإرسال والأوهام (٢٨٣٠) ، وعمران بن داور القطان صدوق يهم (٥١٥٤) ، وقد روى هنا عن قتادة وخولف فقد قال الترمذي : « وبعض أصحاب قتادة رووا هذا عن قتادة مرسلاً ولم يُسندوه » وقد رواه أحمد في المسند (٥/ ٢٣٢ ،٢٣٩) من طريق شيبان وسعيد بن أبي عروبة عن قتادة عن شهر عن معاذ مرفوعاً فلم يذكرا بين شهر ومعاذ واسطة فأصبح الحديث منقطعاً وخالفهما عمران القطان فرواه عن قتادة عن شهر عن عبدالرحمن بن غَنْم عن معاذ ،

رقم الحديث	كلهم ثقات	خف ضبطه	ضعيف	إيضاحات
				وشيبان وسعيد أحفظ وأثبت ، ولهذا فالحديث في نظري ضعيف ولولا أن الترمذي أشار للمخالفة لما عرجتُ عليها .
٢٥٥٤			✓	جابر بن نوح الحماني ضعيف (٨٧٦) ، ولكن قال الترمذي « وهكذا روى يحيى بن عيسى الرملي وغير واحد عن الأعمش عن أبي صالح عن أبي هريرة عن النبي ﷺ وحديث أبي صالح عن أبي هريرة عن النبي ﷺ أصح » . فصرح بأن جابراً تابعه غير واحد ، وقد أخرجه مسلم في صحيحه (٢٩٦٨) عن سهيل بن أبي صالح عن أبيه عن أبي هريرة مرفوعاً . مما يؤكد أن الحديث محفوظ عن أبي صالح عن أبي هريرة ولكن ضعفناه بالنظر للسند الذي حكم عليه بقوله: "حسن غريب" .
٢٥٦٣		✓		معاذ بن هشام صدوق ربما وهم (٦٧٤٢) ، وعامر بن عبدالواحد الأحول صدوق يخطئ (٣١٠٣) .
٢٥٦٦			✓ م	انظر : ما تقدم برقم (١٩٨٦) فهو مكرر لهذا الحديث .
٢٥٧٨			✓	محمد بن عمار بن سعد القرظ مستور (٦١٦٥).

رقم الحديث	كلهم ثقات	خف ضبطه	ضعيف	إيضاحات
٢٥٩٠			✓	عطية بن سعد العوفي صدوق يخطئ كثيراً (٤٦١٦).
٢٥٩٤			✓	المبارك بن فضالة صدوق يدلس ويسوي (٦٤٦٤)، ولم أقف على تصريحه بالسماع.
٢٦١٧			✓	دراج أبو السمح صدوق في حديثه عن أبي الهيثم ضعف (١٨٢٤) وهو هنا يروي عنه.
٢٦٢٦		✓		يونس بن أبي إسحاق السبيعي صدوق يهم قليلاً (٧٨٩٩) وضعف الإمام أحمد حديثه عن أبيه. هك (٣٢/ ٤٩١-٤٩٢) وهو هنا يروي عن أبيه.
٢٦٣١			✓	يحيى بن محمد بن قيس المحاربي صدوق يخطئ كثيراً (٧٦٣٩).
٢٦٣٩	✓			
٢٦٤١			✓	عبدالرحمن بن زياد الإفريقي ضعيف (٣٨٦٢) والترمذي ذكر في عدة مواضع من جامعه أنه ضعيف عند أهل الحديث (١/ ٧٦، ٣٨٤) (٢/ ٦٦٢) (٤/ ٣٥٢، ٧١٤) فمثله لا يكون حديثه حسناً لذاته.
٢٦٤٧			✓	عيسى بن أبي عيسى ماهان أبو جعفر الرازي صدوق سيء الحفظ (٨٠١٩).
٢٦٥٣			✓	عبدالله بن صالح كاتب الليث صدوق كثير

رقم الحديث	كلهم ثقات	خف ضبطه	ضعيف	إيضاحات
				الغلط ثبت في كتابه وكانت فيه غفلة (٣٣٨٨) وأشار الترمذي إلى أنه خولف هنا .
٢٦٦٤			✓	الحسن بن جابر اللخمي مقبول (١٢٢٠) .
٢٦٧٨			✓	علي بن زيد بن جدعان ضعيف (٤٧٣٤) .
٢٦٨٦			✓	دراج أبو السمح صدوق في حديثه عن أبي الهيثم ضعف (١٨٢٤) وهو هنا يروي عنه .
٢٦٨٩		✓		جعفر بن سليمان الضبعي صدوق (٩٤٢) .
٢٦٩١		✓		عكرمة بن عمار صدوق يغلط وفي روايته عن يحيى بن أبي كثير اضطراب (٤٦٧٢) وهو هنا يروي عن غيره .
٢٧١٠		✓		عمرو بن عبدالله بن صفوان بن أمية صدوق (٥٠٦٣) .
٢٧٢٥		✓		سماك بن حرب صدوق وروايته عن عكرمة مضطربة ، تغير بأخرة فربما تلقن (٢٦٢٤) وأشار الترمذي إلى أن زهير بن معاوية روى هذا الحديث عن سماك متابعاً شريك بن عبدالله النخعي ، وسماك يروي هذا الحديث عن جابر بن سمرة رضي الله عنه ، واحتج مسلم في صحيحه بمرويات زهير بن معاوية عن سماك انظر : الأحاديث رقم (٤٣٦ ، ٤٥٨ ، ٦٠٦ ، ٦٧٠ ، ٨٦٢ ، ٩٧٨ ، ١٦٢٨ ،

إيضاحات	ضعيف	خف ضبطه	كلهم ثقات	رقم الحديث
٢٣٢٢) وأكثر مسلم في صحيحه من الاحتجاج بسماك ، فأخرج له في أكثر من ستين موضعاً .				
الأجلح بن عبدالله الكندي قال ابن حجر: صدوق (٢٨٥) والراجح أنه لين كما سيأتي في إيضاح حديث رقم [٣٧٢٦] ، وهو يروي هنا عن أبي إسحاق السبيعي وهو ثقة اختلط بأخرة (٥٠٦٥) ، فلا أدري أسمع قبل أم بعد اختلاطه .	✓			٢٧٢٧
يحيى بن محمد بن عباد المدني ضعيف وكان ضريراً يتلقن (٧٦٣٧) .	✓			٢٧٣٢
سماك بن حرب صدوق ، روايته عن عكرمة مضطربة (٢٦٢٤) وهو هنا يروي عنه .	✓			٢٧٦٠
إسحاق بن منصور السلولي صدوق تكلم فيه للتشيع (٣٨٥) ، قال الترمذي: « وروى غير واحد هذا الحديث عن إسرائيل عن سماك عن جابر بن سمرة قال: رأيت النبي ﷺ متكئاً على وسادة ولم يذكر على يساره » ، ثم ذكر سنداً من رواية وكيع عن إسرائيل به وليس فيه "على يساره" وقال: « هذا حديث صحيح » ، فلاحظ أن الغرابة جاءت هنا لزيادة لفظة في		✓		٢٧٧٠

رقم الحديث	كلهم ثقات	خف ضبطه	ضعيف	إيضاحات
				المتن ، وإلا فأصل الحديث كما صرح الترمذي بأنه صحيح عنده .
٢٧٧٣		✓		علي بن الحسين بن واقد صدوق يهم (٤٧١٧)، والحسين بن واقد ثقة له أوهام (١٣٥٨) .
٢٧٧٧			✓	شريك بن عبدالله النخعي صدوق يخطئ كثيراً (٢٧٨٧) ، وعمر بن ربيعة أبو ربيعة الإيادي مقبول (٨٠٩٣) .
٢٧٨٨			✓	سعيد بن أبي عروبة ثقة حافظ كثير التدليس واختلط (٢٣٦٥) ، والراوي عنه هنا أبوبكر الحنفي ، فلا أدري سمع منه قبل الاختلاط أم بعده ؟! ، والحسن لم يسمع من عمران بن حصين على الراجح . انظر : جامع التحصيل (ص١٦٤) ، أما الترمذي فيصحح حديثه عنه انظر (١١٢٣ ، ٢٠٤٩ ، ٢٠٩٩ ، ٣١٦٨ ، ٣١٦٩) .
٢٧٩٣		✓		زيد بن حُباب صدوق يخطئ في حديث الثوري (٢١٢٤) ، وليس يروي هنا عنه ، والضحاك ابن عثمان صدوق يهم (٢٩٧٢) .
٢٧٩٧			✓	عبدالله بن محمد بن عقيل صدوق في حديثه لين (٣٥٩٢) ، وعبدالله بن جرهد الأسلمي مقبول (٣٢٤٩) .

رقم الحديث	كلهم ثقات	خف ضبطه	ضعيف	إيضاحات
٢٨٠١			✓	ليث بن أبي سليم صدوق اختلط جداً ولم يتميز حديثه فترك (٥٦٨٥) ، قال الترمذي: « قال محمد بن إسماعيل: ليث بن أبي سليم صدوق وربما يهم في الشيء ، قال محمد بن إسماعيل: وقال أحمد بن حنبل: ليث لا يفرح بحديثه ، كان ليث يرفع أشياء لا يرفعها غيره فلذلك ضعفوه » .
٢٨٠٧			✓	زاذان أبو يحيى القتات لين الحديث (٨٤٤٤) .
٢٨١١			✓	أشعث بن سَوَّار ضعيف (٥٢٤) .
٢٨١٢		✓		عبيدالله بن إياد بن لقيط صدوق لينه البزار وحده (٤٢٧٧) .
٢٨٣٢			✓	شريك بن عبدالله النخعي صدوق يخطئ كثيراً (٢٧٨٧) .
٢٨٣٨	✓			وإنما حسنه ولم يصححه لأن يحيى بن سعيد القطان خولف فقد روي هذا الحديث مرسلاً عن نافع عن عمر وهو لم يسمع منه ، والقطان رواه عن نافع عن ابن عمر .
٢٨٤٢		✓		الحسين بن واقد ثقة له أوهام (١٣٥٨) .
٢٨٥٣		✓		عاصم بن سفيان بن عبدالله الثقفي صدوق (٣٠٥٩) .
٢٨٥٦			✓	محمد بن يزيد بن محمد أبو هشام الرفاعي ليس

رقم الحديث	كلهم ثقات	خف ضبطه	ضعيف	إيضاحات
				بالقوي (٦٤٠٢) .
٢٨٥٩		✓		بقية بن الوليد صدوق كثير التدليس عن الضعفاء (٧٣٤) ، وقد صرح بسماعه في هذا الحديث عند أحمد في المسند (٤/ ١٨٣) .
٢٨٦٤	✓			وقد حكم الترمذي على الحديث الذي قبله برقم [٢٨٦٣] وهو عن أبان بن يزيد به بأنه "حسن صحيح غريب" وكلاهما حديث واحد .
٢٨٦٩		✓		حماد بن يحيى الأبح صدوق يخطئ (١٥٠٩) .
٢٨٧٠			✓	بشير بن المهاجر صدوق لين الحديث (٧٢٣) .
٢٨٨٠			✓	محمد بن عبدالرحمن بن أبي ليلى صدوق سيء الحفظ جداً (٦٠٨١) .
٢٨٨٣	✓			صححه مسلم (٨٠٥) عن الوليد بن عبدالرحمن به .
٢٩٠١			✓	إسماعيل بن أبي أويس صدوق أخطأ في أحاديث من حفظه (٤٦٠) ، وعبدالعزيز بن محمد الدراوردي صدوق كان يحدث من كتب غيره فيخطئ قال النسائي: حديثه عن عبيدالله العمري منكر (٤١١٩) وهو هنا يروي عنه .
٢٩١٩		✓		إسماعيل بن عياش صدوق في روايته عن أهل بلده (٤٧٣) وهو هنا يروي عن بَحير بن سعد

رقم الحديث	كلهم ثقات	خف ضبطه	ضعيف	إيضاحات
				وهو من أهل بلده .
٢٩٢٠	✓			سنده كلهم ثقات .
٢٩٢١			✓	عبدالله بن أبي بلال مقبول (٣٢٤٠) .
٢٩٢٢			✓	خالد بن طهمان صدوق اختلط (١٦٤٤) استمر اختلاطه عشر سنين . هد (٣/ ٩٩) ولا نعرف هل سمع منه هذا الحديث قبل الاختلاط أم بعده؟! .
٢٩٢٤		✓		معاوية بن صالح بن حُدير الحضرمي صدوق له أوهام (٦٧٦٢) .
٢٩٢٦			✓	محمد بن الحسن بن أبي يزيد الهمداني ضعيف (٥٨٢٠) ، وعطية بن سعد العوفي صدوق يخطئ كثيراً (٤٦١٦) .
٢٩٢٩			✓	أبو علي بن يزيد مجهول (٨٢٦٣) .
٢٩٣٥			✓	عطية العوفي صدوق يخطئ كثيراً (٤٦١٦) .
٢٩٣٦			✓	عطية العوفي صدوق يخطئ كثيراً (٤٦١٦) .
٢٩٣٨		✓		جعفر بن سليمان الضبعي صدوق (٩٤٢) .
٢٩٤٧	✓			سنده كلهم ثقات .
٢٩٥٤			✓	عباد بن حُبيش مقبول (٣١٢٤) .
٢٩٨٠		✓		يعقوب بن عبدالله الأشعري صدوق يهم (٨٧٢٢) ، جعفر بن أبي المغيرة صدوق يهم (٩٦٠) .

رقم الحديث	كلهم ثقات	خف ضبطه	ضعيف	إيضاحات
٢٩٨٨			✓	عطاء بن السائب صدوق اختلط (٤٥٩٢)، والراوي عنه أبو الأحوص سلام بن سليم ولا نعرف هل سمع منه قبل اختلاطه أم بعده؟!
٢٩٨٩	✓			صححه مسلم (١٠١٥).
٢٩٩١			✓	علي بن زيد بن جدعان ضعيف (٤٧٣٤).
٣٠٠٤			✓	عمر بن حمزة العمري ضعيف (٤٨٨٤).
٣٠١٠		✓		موسى بن إبراهيم بن كثير الأنصاري صدوق يخطئ (٦٩٤٢)، طلحة بن خراش صدوق (٣٠١٩).
٣٠٢٠		✓		هشام بن سعد القرشي صدوق له أوهام (٧٢٩٤).
٣٠٣٢	✓			
٣٠٣٧			✓	ثوير بن أبي فاختة ضعيف (٨٦٢).
٣٠٣٨	✓			فيه عمر بن عبدالرحمن بن مُحَيصن مقبول (٤٩٣٨)، ولكن مسلماً صحح حديثه هذا (٢٥٧٤) فيكون بذلك وثّقه توثيقاً عملياً.
٣٠٤٠			✓	سليمان بن قرم بن معاذ التميمي سيء الحفظ (٢٦٠٠)، وسماك مضطرب الرواية عن عكرمة (٢٦٢٤)، وهو هنا يروي عنه.
٣٠٤٤		✓		عمار بن أبي عمار صدوق ربما أخطأ (٤٨٢٩).
٣٠٤٧			✓	شريك بن عبدالله صدوق يخطئ كثيراً

رقم الحديث	كلهم ثقات	خف ضبطه	ضعيف	إيضاحات
				(٢٧٨٧) ، والسند منقطع ، أبو عبيدة بن عبدالله بن مسعود لم يسمع من أبيه ، وقد صرح الترمذي بذلك في جامعه (٣/ ١٩) فلا يعد مثل هذا حسناً لذاته عنده .
٣٠٥٤			✓	عثمان بن سعد ضعيف (٤٤٧١) ، وبين الترمذي أن عثمان بن سعد خولف في هذا الحديث .
٣٠٥٥			✓	فيه منصور بن وردان قال ابن حجر: مقبول (٦٩١١) ، والراجح أنه ثقة ، وثّقه أحمد بن حنبل وروى عنه ، هك (٢٨/ ٥٥٨) . وفيه عبدالأعلى بن عامر الثعلبي قال ابن حجر: صدوق يهم (٣٧٣١) ، والراجح أنه ضعيف كما هو اختيار جمهور النقاد ، هك (١٦/ ٣٥٤) والملفت للنظر أن الترمذي سبق أن أخرج هذا الحديث بسنده ومتنه في كتاب الحج برقم (٨١٤) وقال: « حديث علي حديث غريب من هذا الوجه » كما في المخطوطة (ت ٦٢/أ) وكذلك في هك (٢٨/ ٥٥٩) وزاد نقلاً عن جامع الترمذي: « سمعت محمداً يقول: أبو البَخْتري لم يُدرك علياً » ، فعلى هذا يكون الحديث ضعيفاً في نظر الترمذي لانقطاعه ،

رقم الحديث	كلهم ثقات	خف ضبطه	ضعيف	إيضاحات
				واختلف حكمه عليه فضعفه في كتاب الحج ، وحسنه مع الغرابة في كتاب التفسير .
٣٠٥٨			✓	عمرو بن جارية اللخمي مقبول (٤٩٩٧) ، وكذلك يحمد أبو أمية الشعباني (٧٩٤٧) .
٣٠٦٠	✓			صححه البخاري (٢٧٨٠) عن يحيى بن آدم به .
٣٠٦٣			✓	حُيي بن عبدالله المعافري قال ابن حجر: صدوق يهم (١٦٠٥) ، والراجح أنه ضعيف كما هو اختيار أحمد بن حنبل والبخاري والنسائي والساجي وابن الجارود والعقيلي ، وذهب ابن معين وابن عدي إلى أنه لا بأس به ، هك (٧/ ٤٨٩) .
٣٠٦٦			✓	أبوبكر بن عبدالله بن أبي مريم الغساني ، ضعيف اختلط (٧٩٧٤) .
٣٠٦٩			✓	عطاء بن السائب صدوق اختلط (٤٥٩٢) ، والراوي عنه زياد بن عبدالله البكائي لا أدري هل سمع منه قبل الاختلاط أم لا؟ ، وقال الترمذي: « ورواه بعضهم عن عطاء بن السائب عن سعيد بن جُبير عن النبي ﷺ مرسلاً » .
٣٠٧٠		✓		في السند داود الأودي ، والذي يتسمى بهذا

إيضاحات	ضعيف	خف ضبطه	كلهم ثقات	رقم الحديث
الاسم اثنان أحدهما داود بن عبدالله الأودي وهو ثقة كما في هك (٨/ ٤١٢) ، والآخر داود ابن يزيد الأودي وهو ضعيف كما في هك (٨/ ٤٦٨) ، وكلاهما يرويان عن الشعبي ويروي عنهما محمد بن فضيل ، ولكن يظهر من تصرف الإمام المزي أن الذي في سند الترمذي هو الأول الثقة لأنه وضع حرف (التاء) بجنب اسم الشعبي ومحمد بن فضيل في ترجمته ، وأما في ترجمة الثاني فوضع حرف (القاف) بجنب اسم الشعبي ، ولم يضع شيئاً بجنب محمد بن فضيل ، وفي السند محمد بن فضيل صدوق (٦٢٢٧) .				
عمر بن إبراهيم العبدي صدوق في حديثه عن قتادة ضعف (٤٨٦٣) ، وقد نص الإمام أحمد وابن عدي وابن حبان على أنه يروي عن قتادة مناكير هك (٢١/ ٢٧٠ ، ٢٧١) وهو هنا يروي عنه .	✓			٣٠٧٧
سماك بن حرب صدوق ، روايته عن عكرمة مضطربة ، تغير بأخرة فربما تلقن (٢٦٢٤) ، وهو هنا لا يروي عن عكرمة ، والراوي عنه هنا حماد بن سلمة وقد احتج مسلم في صحيحه		✓		٣٠٩٠

إيضاحات	ضعيف	خف ضبطه	كلهم ثقات	رقم الحديث
(١٨٢١) بحديث حماد عن سماك ، وانظر الحديث المتقدم برقم [٢٧٢٥] .				
في السند انقطاع لأن الحكم بن عتيبة لم يسمع من مِقْسَم إلا أربعة أو خمسة أحاديث ليس هذا منها ، قال الترمذي (٢/ ٤٠٦): « قال علي بن المديني: قال يحيى بن سعيد: وقال شعبة: لم يسمع الحكم من مقسم إلا خمسة أحاديث ، وعَدَّها شعبة ، وليس هذا الحديث فيما عدّ شعبة ، فكأن هذا الحديث لم يسمعه الحكم من مقسم » ، وقد عدّها يحيى القطان كما في هذ (٢/ ٤٣٤) وليس هذا الحديث منها .	✓			٣٠٩١
مكرر للحديث المتقدم برقم [٢٦١٧] .	✓			٣٠٩٣م
غطيف بن أعين ضعيف (٥٣٦٤) ، قال الترمذي هنا: « لا نعرفه إلا من حديث عبدالسلام بن حرب ، وغُطيف بن أعين ليس بمعروف في الحديث » فلاحظ يقول: حسن غريب مع عدم معرفته برجل في الإسناد ، ويلاحظ هنا أن مخطوطة الكروخي (ق ٢٠٤/أ) وتحفة الأحوذي (٧/ ٤٩٤) أثبتا "حسن غريب" ، وأما المطبوع من الجامع ففيه "غريب" وكذلك المتن المطبوع من الجامع مع	✓			٣٠٩٥

رقم الحديث	كلهم ثقات	خف ضبطه	ضعيف	إيضاحات
				تحفة الأحوذي وكذلك في هك (٢٣/ ١١٩) .
٣١١١			✓	سليمان بن سفيان القرشي ضعيف (٢٥٦٣) .
٣١١٥			✓	قيس بن الربيع صدوق تغير لما كبر وأدخل عليه ابنه ما ليس من حديثه فحدث به (٥٥٧٣) ، وقال الترمذي هنا: « وقيس بن الربيع ضعفه وكيع وغيره » ، فمثل هذا لا يكون عنده حسناً لذاته .
٣١١٧			✓	بكير بن شهاب مقبول (٧٥٧) .
٣١١٨			✓	سيف بن محمد الثوري كذبوه (٢٧٢٦) ، وليس له في الترمذي غير هذا الحديث فقط ، ولكن أشار الترمذي إلى أن زيد بن أبي أنيسة تابعه فرواه عن الأعمش أيضاً ولكنه لم يسق السند للنظر فيه ، وكان من الأولى ذكر حديث زيد بدل حديث هذا المتروك ؟!
٣١٢٩		✓		الربيع بن أنس صدوق له أوهام (١٨٨٢) ، وعيسى بن عبيد بن مالك المروزي صدوق (٥٣٠٩) .
٣١٣١	✓			سنده كلهم ثقات .
٣١٣٦			✓	عبدالرحمن بن أبي كريمة السدي مجهول الحال (٣٩٩٠) .
٣١٥٣	✓			سنده كلهم ثقات .

رقم الحديث	كلهم ثقات	خف ضبطه	ضعيف	إيضاحات
٣١٧٠			✓	عبدالله بن صالح كاتب الليث صدوق كثير الغلط ، ثبت في كتابه ، وكانت فيه غفلة (٣٣٨٨) ، قال الترمذي هنا: « وقد روي هذا الحديث عن الزهري عن النبي ﷺ مرسلاً ، حدثنا قتيبة قال حدثنا الليث عن عُقيل عن الزهري عن النبي ﷺ نحوه » فخالف قتيبة بن سعيد عبدالله بن صالح في روايته عن الليث ، وقتيبة أوثق وأثبت منه .
٣١٧٧		✓		عبيدالله بن الأخنس النخعي صدوق (٤٢٧٥) وهو يروي عن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده وهذا سند يحسنه المتأخرون لذاته ، ويحتج به بعض المتقدمين .
٣١٧٩	✓			صححه البخاري (٤٧٤٧) بسند الترمذي نفسه .
٣١٨١		✓		محمد بن إسحاق بن يسار صدوق يدلس (٥٧٢٥) وقد صرح بسماعه عند الطحاوي في مشكل الآثار (٢٩٦٣) .
٣١٨٥	✓			صححه مسلم (٢٠٤) عن عبدالملك بن عمير به .
٣١٨٧		✓		يزيد بن كيسان صدوق يخطئ (٧٧٦٧) ، قال الترمذي: « لا نعرفه إلا من حديث يزيد بن

رقم الحديث	كلهم ثقات	خف ضبطه	ضعيف	إيضاحات
				كيسان » .
٣١٩١			✓	عبدالله بن عبدالرحمن الجُمحي ، قال الذهبي في المغني (٣٢٣٨): « لا يعرف » ولم يذكره ابن حجر في التقريب .
٣١٩٣	✓			سنده كلهم ثقات .
٣٢٠٣		✓		يونس بن بكير صدوق يخطئ (٧٩٠٠) ، طلحة بن يحيى صدوق يخطئ (٣٠٣٦) .
٣٢٠٦			✓	علي بن زيد بن جدعان ضعيف (٤٧٣٤) .
٣٢١١		✓		سليمان بن كثير العبدي لا بأس به في غير الزهري (٢٦٠٢) وهو هنا يروي عن حُصين ابن عبدالرحمن السلمي وهو ثقة تغير بأخرة (١٣٦٩) ، وقد احتج البخاري في صحيحه (٤٧٥١) بحديث سليمان عن حصين .
٣٢١٧			✓	أشهل بن حاتم صدوق يخطئ (٥٣٤) ، والراجح أنه ضعيف كما هو اختيار أكثر النقاد انظر : هك (٣/ ٣٠٠) ، وقد أخرج البخاري له في صحيحه ، ولكن في حديث واحد مسند فقط ثم أعاده من غير طريقه انظر : هدي الساري (ص٤١١) .
٣٢١٩			✓	عمر بن إسماعيل بن مجالد متروك (٤٨٦٦) ، قال الترمذي: « حسن غريب من حديث بيان ،

رقم الحديث	كلهم ثقات	خف ضبطه	ضعيف	إيضاحات
				وروى ثابت عن أنس هذا الحديث بطوله » .
٣٢٢٢			✓	عبدالله بن عابس أبو سبرة النخعي مقبول (٨١١٤) ، والحسن بن الحكم النخعي صدوق يخطئ (١٢٢٩) وهو الراوي عن أبي سبرة .
٣٢٢٥			✓	في السند رجلان مبهما الاسم ، فكيف يقال في مثل هذا إنه حسن لذاته أو إن الترمذي أراد به الحسن لذاته؟!
٣٢٢٦			✓	أبو سفيان طريف بن شهاب ضعيف (٣٠١٣).
٣٢٣٠			✓	سعيد بن بشير ضعيف (٢٢٧٦) .
٣٢٣٤			✓	هذا الحديث يرويه قتادة بن دعامة عن أبي قلابة عبدالله بن زيد الجرمي ، وقتادة يدلس وقد عنعن هنا ، وقد قال أبو حاتم الرازي: « وقتادة يقال لم يسمع من أبي قلابة إلا أحرفاً فإنه وقع إليه كتاب من كتب أبي قلابة فلم يميز بين عبدالرحمن بن عياش وبين ابن عباس » وأعل حديثه هذا ، انظر : العلل للرازي (١/ ٢٠) ، وقد قال الإمام أحمد في هذا الحديث: « حديث قتادة هذا ليس بشيء » هك (١٧/ ٢٠٣) .
٣٢٣٧			✓	شهر بن حوشب صدوق كثير الإرسال

رقم الحديث	كلهم ثقات	خف ضبطه	ضعيف	إيضاحات
				والأوهام (٢٨٣٠) .
٣٢٦٦			✓	مؤمل بن إسماعيل صدوق سيء الحفظ (٧٠٢٩) ، وهو يروي الحديث عن نافع بن عمر بن جميل عن ابن أبي مليكة عن عبدالله بن الزبير الحديث ، قال الترمذي: « وقد رواه بعضهم عن ابن أبي مليكة مرسلاً » ، وقد أخرجه أحمد في المسند (٤/ ٦٢٤) عن وكيع عن نافع بن عمر عن ابن أبي مليكة مرسلاً ، فعلم بهذا خطأ رواية مؤمل .
٣٢٦٧			✓	أبو إسحاق السبيعي ثقة اختلط بأخرة (٥٠٦٥) ، والراوي عنه الحسين بن واقد ولم يذكره أحد فيمن سمع منه قبل الاختلاط .
٣٢٧٢	✓			صححه مسلم (٢٨٤٨) بالسند نفسه .
٣٢٧٩			✓	محمد بن عمرو بن نبهان مقبول (٦١٩٠) ، انفرد الترمذي بالرواية عنه .هك (٢٦/ ٢١٩)
٣٢٩٤			✓	رشدين بن سعد ضعيف (١٩٤٢) ، وقال الترمذي (٤/ ٧١٤): « ورشدين بن سعد هو ضعيف عند أهل الحديث » وانظر كذلك (١/ ٧٦) وقد قال في حديث انفرد به رشدين (٥/ ١٨٦): « لا نعرفه إلا من حديث رشدين وليس إسناده بالقوي » ، وفي السند أيضاً رواية

رقم الحديث	كلهم ثقات	خف ضبطه	ضعيف	إيضاحات
				دراج عن أبي الهيثم وهي ضعيفة ، والملفت للنظر أن الترمذي أخرج هذا الحديث سابقاً برقم [٢٥٤٠] بالسند نفسه وقال: « هذا حديث غريب لا نعرفه إلا من حديث رشدين ابن سعد » ثم جاء هنا وقال: « حسن غريب لا نعرفه إلا من حديث رشدين » ، ومثل هذا لا يقال إنه حسن لذاته عند الترمذي لتصريحه بضعف رشدين عنده ، والذي يترجح في أن الأنسب المتهاشي مع باقي أحكام الترمذي على أحاديث رشدين بن سعد أن يقال في هذا الحديث (غريب) كما في المطبوع وبعض نسخ الترمذي وليس "حسن غريب" كما في المخطوطة (٢٢٢/أ) .
٣٢٩٥			✓	عبدالأعلى بن عامر الثعلبي قال ابن حجر: صدوق يهم (٣٧٣١) ، والراجح أنه ضعيف انظر : هك (١٦/ ٣٥٤) .
٣٢٩٧			✓	أبو إسحاق السبيعي ثقة اختلط بأخرة (٥٠٦٥) ، وقد ذكر الترمذي أن الرواة عنه اختلفوا في هذا الحديث وليس فيهم من هو معروف بأنه سمع منه قبل الاختلاط ، فدل هذا الاختلاف على أنه حدث به في حال تغيره .

رقم الحديث	كلهم ثقات	خف ضبطه	ضعيف	إيضاحات
٣٣٠٠			✓	علي بن علقمة الأنباري قال ابن حجر: مقبول (٤٧٧٢) ، والراجح أنه ضعيف انظر هك (٢١/ ٧١) وهذ (٧/ ٣٦٥) .
٣٣٠٣	✓			حفص بن غياث ثقة تغير حفظه قليلاً (١٤٣٠) ، والراوي عنه عفان بن مسلم إليه المنتهى في التثبت حتى إن بعض الحفاظ قدموه في التثبت على يحيى بن سعيد القطان وعبدالرحمن بن مهدي ، وكان لا يكتب عن شيوخه إلا إملاء ثم يعارض ما أملاه عليهم انظر : هك (٢٠/ ١٦٤ - ١٧٤) .
٣٣٠٧			✓	شهر بن حوشب صدوق كثير الإرسال والأوهام (٢٨٣٠) .
٣٣٢٠			✓	عبدالله بن عَميرة قال ابن حجر: مقبول (٣٥١٤) ، وهو مجهول لم يرو عنه إلا سماك انظر : هك (١٥/ ٣٨٦ - ٣٨٧) ، قال الذهبي في الميزان (٢/ ٤٦٩): « فيه جهالة » وقال في ديوان الضعفاء (ص٢٢٤): « مجهول » .
٣٣٢٨			✓	سهيل بن عبدالله القُطعي ضعيف (٢٦٧٢) ، قال الترمذي هنا: « هذا حديث حسن غريب ، وسهيل ليس بالقوي في الحديث ، وقد تفرد بهذا الحديث عن ثابت » ، فمثل هذا لا يكون

رقم الحديث	كلهم ثقات	خف ضبطه	ضعيف	إيضاحات
				حسناً لذاته في نظر الترمذي وهو مهم لأنه حسنه مع الغرابة وضعفه في نفس الوقت .
٣٣٣١			✓	يحيى بن سعيد الأموي صدوق يغرب (٧٥٥٤) ، وقد روى هذا الحديث عن هشام ابن عروة عن أبيه عن عائشة متصلاً وخالفه الإمام مالك كما في الموطأ (٤٧٥) فرواه عن هشام عن أبيه ولم يذكر عائشة ، وقد أشار الترمذي إلى ذلك هنا .
٣٣٤٠	✓			صححه مسلم (٣٠٠٥) عن ثابت البناني به .
٣٣٦٨		✓		الحارث بن عبدالرحمن بن أبي ذباب صدوق يهم (١٠٣٠) ، قال الترمذي هنا: « وقد روي من غير وجه عن أبي هريرة عن النبي ﷺ » .
٣٣٧٥م		✓		تقدم برقم [٢٣٢٩] .
٣٣٧٩	✓			صححه مسلم (٢٧٠١) عن مرحوم بن عبدالعزيز به .
٣٣٨٣		✓		موسى بن إبراهيم بن كثير الأنصاري صدوق يخطئ (٦٩٤٢) ، قال الترمذي : « لا نعرفه إلا من حديث موسى بن إبراهيم » .
٣٣٨٤	✓			صححه مسلم (٣٧٣) بسند الترمذي نفسه .
٣٣٨٩			✓	سعيد بن المرزُبان ضعيف مدلس (٢٣٨٩) .
٣٣٩٣			✓	عثمان بن ربيعة التيمي مقبول (٤٤٦٥) ، قال

رقم الحديث	كلهم ثقات	خف ضبطه	ضعيف	إيضاحات
				الترمذي: « وقد روي هذا الحديث من غير هذا الوجه عن شداد بن أوس » ، يقصد ما أخرجه البخاري في صحيحه (٦٣٠٦) ، فلا يخفى على الترمذي أن لهذا الحديث طريقا آخر أصح مما أخرجه وحكم عليه بأنه "حسن غريب" .
٣٣٩٥			✓	يحيى بن إسحاق بن أخي رافع بن خديج وثقه ابن معين وابن حبان وابن حجر ، ولم يرو عنه إلا يحيى بن أبي كثير فقط ، انظر : هك (١٩٨/٣١) وقال الذهبي في الميزان (٤/ ٣٦١): « لا يعرف ، تفرد عنه يحيى بن أبي كثير ، لكن وثّقه يحيى بن معين » ، ومع التسليم بتوثيقه إلا أن الراوي عنه وهو يحيى بن أبي كثير معروف بالتدليس بل وصفه بعض العلماء بكثرة التدليس والإرسال ، انظر : جامع التحصيل (ص٢٩٩) ولم أجد تصريحه بالسماع فيكون هذا السند لذلك غير متصل على مذهب مسلم في الاكتفاء بالمعاصرة وعلى مذهب البخاري في اشتراط اللقاء .
٣٣٩٧			✓	عبيدالله بن الوليد الوصافي ضعيف (٤٣٥٠) ، وعطية العوفي صدوق يخطئ كثيراً وكان مدلساً (٤٦١٦) .

رقم الحديث	كلهم ثقات	خف ضبطه	ضعيف	إيضاحات
٣٣٩٩			✓	إبراهيم بن يوسف بن أبي إسحاق السبيعي قال ابن حجر: صدوق يهم (٢٧٤) ، ولكن الراجح أنه ليس بقوي انظر : هك (٢/ ٢٥٠ - ٢٥١) .
٣٤٠٦م			✓	تكرر الحديث وقد تقدم برقم [٢٩٢١] .
٣٤٠٨	✓			قال الترمذي: « حسن ، غريب من حديث ابن عون وقد روي هذا الحديث من غير وجه عن علي » ، وسبب تحسينه وعدم تصحيحه ما نقله في علله (ص٣٦١) عن البخاري: « يقولون هو في كتاب أزهر عن ابن عون عن عَبيدة عن النبي ﷺ مرسل » .
٣٤١١	✓			والحديث مداره على عطاء بن السائب وأخرجه عنه برقم (٣٤١٠) وقال: « هذا حديث حسن صحيح » ثم قال هنا: « هذا حديث حسن غريب من حديث الأعمش » فاستغربه من حديث الأعمش وإلا فالحديث محفوظ عنده عن عطاء بن السائب .
٣٤٢٠			✓	عكرمة بن عمار صدوق يغلط ، وفي روايته عن يحيى بن أبي كثير اضطراب (٤٦٧٢) وهنا يروي عنه .
٣٤٢٦			✓	ابن جريج يدلس ، وقد قال البخاري في هذا

رقم الحديث	كلهم ثقات	خف ضبطه	ضعيف	إيضاحات
				الحديث كما في العلل الكبير (ص٣٦٢): « لا أعرف لابن جريج عن إسحاق بن عبدالله بن أبي طلحة غير هذا الحديث ، ولا أعرف له سماعاً منه » .
٣٤٣٢			✓	عبدالله بن عمر العُمري ضعيف (٣٤٨٩) .
٣٤٣٨		✓		عبدالله بن بشر الخثعمي صدوق (٣٢٣٢) .
٣٤٤٤			✓	سيَّار بن حاتم العَنَزي قال ابن حجر: صدوق له أوهام (٢٧١٤) ، والراجح أنه ضعيف ، انظر : هذ (٤/ ٢٩٠) .
٣٤٥١			✓	سليمان بن سفيان المديني ضعيف (٢٥٦٣) ، وبلال بن يحيى بن طلحة لين (٧٨٥) .
٣٤٥٨			✓	سهل بن معاذ ، وعبدالرحيم بن ميمون انظر الكلام عليهما في : الحديث المتقدم برقم [٢٠٢١].
٣٤٦٠		✓		أبو بَلْج يحيى بن أبي سُليم صدوق ربما أخطأ (٨٠٠٣) .
٣٤٦٢			✓	سيَّار بن حاتم تقدم ذكره آنفاً عند حديث ذي الرقم [٣٤٤٤] ، وعبدالرحمن بن إسحاق بن الحارث الواسطي ضعيف (٣٧٩٩) .
٣٤٦٤	✓			فيه عنعنة أبي الزبير ، ولكن أخرجه ابن حبان في صحيحه (٣/ ١٠٩) وقد ذكر في مقدمة

رقم الحديث	كلهم ثقات	خف ضبطه	ضعيف	إيضاحات
				صحيحه أن لا يخرج من أحاديث المدلسين إلا ما ثبت عنده أنهم سمعوه (١/ ١٦٢) .
٣٤٦٥			✓	مؤمل بن إسماعيل صدوق سيء الحفظ ، ومدار السند على أبي الزبير انظر : الحديث الآنف [٣٤٦٤] .
٣٤٦٧	✓			صححه البخاري (٦٤٠٦) ومسلم (٢٦٩٤) كلاهما عن محمد بن فُضيل به .
٣٤٧٠			✓	داود بن الزبرقان متروك (١٧٨٥) ، ومطر الوراق صدوق كثير الخطأ (٦٦٩٩) .
٣٤٧١			✓	الضحاك بن حمزة ضعيف (٢٩٦٦) .
٣٤٧٥		✓		زيد بن حُباب صدوق يخطئ في حديث الثوري (٢١٢٤) .
٣٤٨١	✓			قال الترمذي: « وروى بعضهم عن الأعمش عن أبي صالح مرسلاً ولم يذكر فيه عن أبي هريرة » ولعله لذلك لم يصححه .
٣٤٨٤		✓		عمرو بن أبي عمرو مولى المطلب ثقة ربما وهم (٥٠٨٣) .
٣٤٨٦م	✓			انظر : الحديث المتقدم [٣٤١١] وهو مكرر .
٣٤٩٠			✓	عبدالله بن ربيعة الدمشقي مجهول (٣٣٠٩) .
٣٤٩١			✓	سفيان بن وكيع كان صدوقاً لكن أدخل عليه وراقه ما ليس من حديثه فسقط (٢٤٥٦) .

رقم الحديث	كلهم ثقات	خف ضبطه	ضعيف	إيضاحات
٣٤٩٢		✓		بلال بن يحيى العبسي صدوق (٧٨٦) .
٣٥٠٣		✓		عثمان الشحام لا بأس به (٤٥٣١) ، ومسلم بن أبي بكرة الثقفي صدوق (٦٦١٧) .
٣٥١٠			✓	محمد بن ثابت البناني ضعيف (٥٧٦٧) .
٣٥١١	✓			
٣٥٢١			✓	ليث بن أبي سليم صدوق اختلط جداً ولم يتميز حديثه فترك (٥٦٨٥) .
٣٥٢٨			✓	إسماعيل بن عياش ضعيف في روايته عن غير أهل بلده (٤٧٣) ، وهو هنا يروي عن محمد ابن إسحاق وهو مدني مات ببغداد ، فيكون الحديث بذلك ضعيفاً .
٣٥٢٩		✓		إسماعيل بن عياش يروي هنا عن محمد بن زياد الألهاني وهو شامي مثله .
٣٥٣٤			✓	الحديث مرسل ، قال الترمذي : « ولا نعرف لعُمارة بن شبيب سماعاً من النبي ﷺ » فكيف يكون مثل هذا حسناً لذاته عند الترمذي أو عند غيره .
٣٥٣٧			✓	عبدالرحمن بن ثابت بن ثوبان صدوق يخطئ وتغير بأخرة (٣٨٢٠) وانظر الكلام عليه في الحديث المتقدم برقم [٢٣٢٢] ، ولا أستطيع التأكد من أن هذا الحديث حُمِل عنه قبل تغيره .

رقم الحديث	كلهم ثقات	خف ضبطه	ضعيف	إيضاحات
٣٥٣٩	✓			سنده كلهم ثقات .
٣٥٤٠			✓	كثير بن فائد مقبول (٥٦٢٠) .
٣٥٤٥		✓		عبدالرحمن بن إسحاق بن عبدالله صدوق (٣٨٠٠) ، وسعيد بن أبي سعيد المقبريُ ذكر أنه اختلط قبل موته بأربع سنين ، ولكن قال الذهبي في الميزان (٢/ ١٤٠): « ما أحسب أن أحداً أخذ عنه في الاختلاط ، فإن ابن عيينة أتاه فرأى لُعابه يسيل فلم يحمل عنه » .
٣٥٥٠		✓		عبدالرحمن بن محمد المحاربي لا بأس به وكان يدلس قاله أحمد (٣٩٩٩) ، وتدليسه فيما ظهر لي نادر ، انظر : هذ (٦/ ٢٦٦) ، وعده ابن حجر من الطبقة الثالثة (ص٩٣) والأصوب أن يعد في الثانية أو الأولى ، وتدليسه أقل شهرة من الثوري وابن عيينة والأعمش ويحيى بن أبي كثير وقد ذكرهم في الطبقة الثانية!! . وقال الترمذي : « وقد روي عن أبي هريرة من غير هذا الوجه » .
٣٥٥٦		✓		جعفر بن ميمون صاحب الأنماط صدوق يخطئ (٩٦١) .
٣٥٥٧		✓		محمد بن عجلان صدوق إلا أنه اختلطت عليه أحاديث أبي هريرة (٦١٣٦) ، والأصح تقييد

رقم الحديث	كلهم ثقات	خف ضبطه	ضعيف	إيضاحات
				ذلك بأحاديثه عن المقبري عن أبي هريرة كما نص على ذلك غير واحد من الحفاظ انظر : هك (٢٦/ ١٠٢، ١٠٦، ١٠٨) .
٣٥٥٨			✓	زهير بن محمد الخراساني تكلم النقاد في روايات الشاميين عنه (٢٠٤٩) ، وعبدالله بن محمد بن عقيل صدوق في حديثه لين (٣٥٩٢) .
٣٥٦٣			✓	عبدالرحمن بن إسحاق أبو شيبة الواسطي ضعيف (٣٧٩٩) .
٣٥٦٦	✓			هشام بن عمرو الفزاري قال ابن حجر: مقبول (٧٣٠٤) ، والراجح أنه ثقة فقد وثّقه أحمد بن حنبل وابن معين وأبو حاتم الرازي وابن حبان والفسوي وليس يروي عنه غير حماد بن سلمة انظر : هك (٣٠/ ٢٥٥ - ٢٥٦) .
٣٥٦٨			✓	خزيمة لا يعرف (١٧١٢) .
٣٥٧٠			✓	قال الذهبي في تلخيص المستدرك (١/ ٣١٧): « هذا حديث منكر شاذ أخاف لا يكون موضوعاً وقد حيرني والله جودة إسناده . . .» ، والوليد بن مسلم ثقة لكنه كثير التدليس والتسوية ، وقد صرح بالتحديث هنا عن ابن جريج ، ولكن شرط قبول حديث من يدلس تدليس التسوية أن يكون السماع ظاهراً عن

رقم الحديث	كلهم ثقات	خف ضبطه	ضعيف	إيضاحات
				شيخه، وشيخ شيخه انظر: النكت لابن حجر (١/ ٢٩٢ - ٢٩٣)، وهذا مالم يتوفر هنا.
٣٥٨٤	✓			وفيه عنعنة قتادة عن أنس ولكن صححه ابن حبان (١١/ ٧٦) وهو لا يخرج في صحيحه من حديث المدلسين إلا ما صرحوا بسماعه كما تقدم نقل ذلك عنه.
٣٥٨٥			✓	حماد بن أبي حميد هو محمد بن أبي حميد لقبه حماد ضعيف (٥٨٣٦)، قال الترمذي هنا: «وليس هو بالقوي عند أهل الحديث»، فلاحظ ضعفه وحكم على حديثه بأنه حسن غريب.
٣٥٨٨		✓		محمد بن سالم الربعي البصري قال ابن حجر: مقبول (٥٨٩٩)، والراجح أنه لا بأس به كما قال أبو حاتم الرازي كما ذكره ابن حبان في ثقاته وروى عنه ثلاثة. انظر: هك (٢٥/ ٢٤٣).
٣٥٩٠		✓		الوليد بن القاسم بن الوليد الهمداني صدوق يخطئ (٧٤٤٧)، ويزيد بن كيسان صدوق يخطئ (٧٧٦٧).
٣٥٩١			✓	سفيان بن وكيع كان صدوقاً لكن أدخل عليه وراقه ما ليس من حديثه فسقط (٢٤٥٦)، وقد زاد في الإسناد رجلاً هو أحمد بن بشير

رقم الحديث	كلهم ثقات	خف ضبطه	ضعيف	إيضاحات
				فروى هذا الحديث عنه وعن أبي أسامة ، والحديث مشتهر عن أبي أسامة حماد بن أسامة فقط ، فأغرب بذكر متابع له .
٣٥٩٦			✓	عمر بن راشد بن شجرة اليمامي ضعيف (٤٨٩٤) .
٣٦١٠			✓	الحسين بن يزيد الكوفي لين الحديث (١٣٦١) ، وليث بن أبي سليم صدوق اختلط جداً ولم يتميز حديثه فترك (٥٦٨٥) .
٣٦١٧			✓	عثمان بن الضحاك ضعيف (٤٤٨١) ، ومحمد ابن يوسف بن عبدالله بن سلام مقبول (٦٤١٣) .
٣٦١٩			✓	المطلب بن عبدالله بن قيس بن مخرمة مقبول (٦٧١١) .
٣٦٢٠			✓	ذكر الذهبي في الميزان (٢/ ٥٨١) في ترجمة عبدالرحمن بن غزوان راوي هذا الحديث أن قصة رسول الله مع الراهب بحيرا منكر باطل وبين سبب نكارتها كما أنه فصل ذلك أكثر في كتابه تاريخ الإسلام في المجلد المتعلق بالسيرة النبوية (ص٥٧) وعبدالرحمن هذا كما قال الذهبي في الميزان : « كان يحفظ ولـه مناكير » واستعرض الذهبي ما أنكره الحفاظ عليه .

رقم الحديث	كلهم ثقات	خف ضبطه	ضعيف	إيضاحات
٣٦٢٤			✓	سليمان بن معاذ الضبي سيء الحفظ (٢٦٠٠)، وقد تابعه إبراهيم بن طهمان كما في صحيح مسلم (٢٢٧٧) ولكن نحن هنا إنما يعنينا سند الترمذي فقط .
٣٦٢٦			✓	الوليد بن عبدالله بن أبي ثور ضعيف (٧٤٣١) وعباد بن أبي يزيد مجهول (٣١٥٢) .
٣٦٢٩		✓		علباء بن أحمر صدوق (٤٦٧٤) .
٣٦٥٢	✓			صححه البخاري (٣٩٠٣) عن روح بن عبادة به .
٣٦٦١			✓	محبوب بن محرز القواريري لين الحديث (٦٤٩٤) ، داود بن يزيد بن عبدالرحمن الأودي ضعيف (١٨١٨) .
٣٦٦٤			✓	محمد بن كثير ورد في المطبوع "العبدي" والصواب أنه الثقفي وهو صدوق كثير الغلط (٦٢٥١) ، وفي المخطوط (ق ٢٤٩/ب) لم يذكر نسبه وبمراجعة هك (٢٦/ ٣٣٠) ترجح لي أنه محمد بن كثير الثقفي ، لأنه يروي عن الأوزاعي ، ويروي عنه الحسن بن الصباح البزاز كما هو هنا وقد عَلّم المزي بحرف التاء جنب اسميهما في ترجمة الثقفي ونقل المزي عن علي بن المديني أنه أنكر حديثه هذا وقد

رقم الحديث	كلهم ثقات	خف ضبطه	ضعيف	إيضاحات
				استضعفه عدد من الحفاظ وقال البخاري: لين جداً . انظر : هك (٢٦/ ٣٣١ - ٣٣٤) .
٣٦٨٠			✓	تَليد بن سليمان ضعيف (٧٩٧) ، وعطية العوفي صدوق يخطئ كثيراً وكان مدلساً (٤٦١٦) .
٣٦٨٥			✓	عبدالله بن داود الواسطي ضعيف (٣٢٩٨) .
٣٦٨٦		✓		مِشْرَح بن هاعان المعافري ، قال ابن حجر: مقبول (٦٦٧٩) ، ورجح الذهبي أنه صدوق لينه ابن حبان كما قال في الميزان (٤/ ١١٧) ، وقد وثّقه ابن معين وقال ابن عدي: لا بأس به انظر : هذ (١٠/ ١٥٥) .
٣٦٩٢			✓	عاصم بن عمر العمري ضعيف (٣٠٦٨) ، وقال الترمذي هنا كما في المخطوطة (ق ٢٥١/أ): « هذا حديث حسن غريب ، وعاصم بن عمر ليس عندي بالحافظ » : وقد قال في حديث رواه (١٤٥٦): « هذا حديث في إسناده مقال ، ولا نعرف أحداً رواه عن سهيل ابن أبي صالح غير عاصم بن عمر العمري ، وعاصم بن عمر يُضعف في الحديث من قبل حفظه » ، فمثله لا يمكن أن يكون عند الترمذي في وزن من يحكم على حديثه بأنه

رقم الحديث	كلهم ثقات	خف ضبطه	ضعيف	إيضاحات
				حسن لذاته ، وفائدة أخرى أن الترمذي يطلق حسن غريب على ما يعلم هو يقيناً أنه ضعيف السند .
٣٧٠١			✓	كثير بن أبي كثير مولى عبدالرحمن بن سمرة مقبول (٥٦٦٢) .
٣٧٠٥		✓		معاوية بن صالح الحضرمي صدوق له أوهام (٦٧٦٢) .
٣٧٠٨			✓	سنان بن هارون البُرجمي صدوق فيه لين (٢٦٤٤) .
٣٧١٢		✓		جعفر بن سليمان الضبعي صدوق (٩٤٢) .
٣٧١٣	✓			سنده كلهم ثقات .
٣٧١٧			✓	المُساوِر الحِميري مجهول (٦٥٨٧) .
٣٧١٨			✓	شريك بن عبدالله صدوق يخطئ كثيراً (٢٧٨٧) ، وأبو ربيعة عمر بن ربيعة مقبول (٨٠٩٣) .
٣٧٢٠			✓	حكيم بن جبير ضعيف (١٤٦٨) ، وجُميع بن عُمير التيمي ضعيف (٩٦٦) .
٣٧٢٥م		✓		مكرر لما تقدم برقم (١٧٠٤) .
٣٧٢٦			✓	الأجلح بن عبدالله بن حُجيَّة الكندي قال ابن حجر: صدوق (٢٨٥) ، والذي أميل إليه أنه لين لتضعيف يحيى القطان وأحمد بن حنبل وأبي

رقم الحديث	كلهم ثقات	خف ضبطه	ضعيف	إيضاحات
				حاتم الرازي والنسائي والجوزجاني وابن سعد وابن حبان والساجي والعقيلي وغيرهم انظر : هك (٢/ ٢٧٦ - ٢٧٩) ، وقد ذكر ابن حبان في المجروحين (١/ ١٧٥) ما يقتضي أنه ضعيف في أبي الزبير المكي فقد قال: « كان لا يدري ما يقول يجعل أبا سفيان أبا الزبير ويقلب الأسامي هكذا » وهو هنا يروي عنه . والظاهر أن الترمذي حسن الرأي فيه ، ولكن ضعفناه لما رأينا كثرة المضعفين من كبار النقاد .
٣٧٢٧			✓	عطية بن سعيد العوفي صدوق يخطئ كثيراً وكان مدلساً (٤٦١٦) .
٣٧٣٠			✓	شريك بن عبدالله صدوق يخطئ كثيراً (٢٧٨٧) ، وعبدالله بن محمد بن عقيل صدوق في حديثه لين ويقال تغير بأخرة (٣٥٩٢) .
٣٧٣٧			✓	أبو الجراح البهزي مجهول (٨٠١٣) ، وأم شراحيل لا يعرف حالها (٨٧٣٨) .
٣٧٤٢		✓		مكرر لما تقدم برقم [٣٢٠٣] .
٣٧٤٦			✓	هشام بن عروة لم يدرك جده الزبير بن العوام رضي الله عنه فالسند منقطع .
٣٧٥٠		✓		محمد بن عمرو الليثي صدوق له أوهام (٦١٨٨) ، وفي السند قريش بن أنس صدوق

رقم الحديث	كلهم ثقات	خف ضبطه	ضعيف	إيضاحات
				تغير بآخره قدر ست سنين (٥٥٤٣) ، ولكن الراوي عنه هو إسحاق بن إبراهيم بن حبيب البصري وقد كان عارفاً باختلاطه بل وأشار إلى ما يفيد أنه لم يحدث أثناء فترة اختلاطه حيث قال: « اختلط ست سنين في البيت » أي لم يخرج من بيته أثناء فترة اختلاطه ، هك (٢٣/ ٥٨٦- ٥٨٧) .
٣٧٦٢			✓	عبدالوهاب بن عطاء الخفاف صدوق ربما أخطأ (٤٢٦٢) ، وقد تكلم بعض أئمة النقاد في حديثه هذا ، قال الحافظ صالح بن محمد الأسدي: « أنكروا على الخفاف حديثاً رواه لثور بن يزيد عن مكحول عن كريب عن ابن عباس حديثاً في فضل العباس ، وما أنكروا عليه غيره ، فكان يحيى بن معين يقول: هذا موضوع ، وعبدالوهاب لم يقل فيه حدثنا ثور ، ولعله دلَّس فيه وهو ثقة » ، انظر : هك (١٨/ ٥١٤) والمقصود هو هذا الحديث الذي معنا هنا .
٣٧٦٩			✓	موسى بن يعقوب الزمعي صدوق سيء الحفظ (٧٠٢٦) ، وعبدالله بن أبي بكر بن زيد بن المهاجر مجهول (٣٢٣٦) ، ومسلم بن أبي سهل

رقم الحديث	كلهم ثقات	خف ضبطه	ضعيف	إيضاحات
				النبال مقبول (٦٦٣٠) .
٣٧٧٢			✓	يوسف بن إبراهيم الجوهري ضعيف (٨٧٥٥).
٣٧٧٤		✓		علي بن حسين بن واقد صدوق يهم (٤٧١٧) ، وأبوه ثقة له أوهام (١٣٥٨) .
٣٧٧٩			✓	هانئ بن هانئ مستور (٧٢٦٤) .
٣٧٨١		✓		المنهال بن عمرو صدوق ربما وهم (٦٩١٨) .
٣٧٨٥			✓	كثير بن إسماعيل النواء ضعيف (٥٦٠٥) ، والمُسيَّب بن نَجَبة مقبول (٦٦٧٧) .
٣٧٨٦			✓	زيد بن الحسن صاحب الأنماط ضعيف (٢١٢٧) .
٣٧٨٨			✓	عطية بن سعد العوفي صدوق يخطئ كثيراً وكان مدلساً (٤٦١٦) ، وقد ذكر الترمذي أن حبيب بن أبي ثابت رواه عن زيد بن أرقم ، ولكن حبيباً مع ثقته كثير الإرسال والتدليس (١٠٨٤) ولم يصرح بالسماع .
٣٧٨٩			✓	عبدالله بن سليمان النوفلي مقبول (٣٣٧٢) .
٣٧٩٧			✓	عمر بن ربيعة أبو ربيع الإيادي مقبول (٨٠٩٣) ، وفي السند سفيان بن وكيع شيخ الترمذي ، ولكن يظهر من كلام الترمذي أنه يعرف لهذا الحديث طرقاً أخرى فقد قال: « لا

رقم الحديث	كلهم ثقات	خف ضبطه	ضعيف	إيضاحات
				نعرفه إلا من حديث الحسن بن صالح » وسفيان بن وكيع يرويه عن أبيه عن الحسن بن صالح ، ولهذا لم أعل الحديث بسفيان بن وكيع.
٣٧٩٩			✓	حبيب بن أبي ثابت ثقة كثير الإرسال والتدليس (١٠٨٤) ، ولم يصرح بالتحديث هنا.
٣٨٠٠		✓		عبدالعزيز بن محمد الدراوردي صدوق كان يحدث من كتب غيره فيخطئ (٤١١٩) .
٣٨٠٢			✓	مالك بن مرثد قال ابن حجر: ثقة (٦٤٤٨) ، والأولى أنه فيه جهالة فلم يرو عنه إلا سماك بن حرب وهو يروي عن المجهولين ، ويقال روى عنه الأوزاعي ولكنه اضطرب في اسمه فقال مرثد بن أبي مرثد وقال مرة ابن مرثد أو أبي مرثد مما يدل على أنه غير خبير به ولم يوثقه إلا ابن حبان والعجلي ، انظر : هك (٢٧/ ١٥٥) ، وأبوه مرثد بن عبدالله الزماني قال ابن حجر: مقبول (٦٥٤٦) ، وهو مجهول لم يرو عنه إلا ابنه ، انظر : هك (٢٧/ ٣٥٦) .
٣٨٠٤		✓		معاوية بن صالح الحضرمي صدوق له أوهام (٦٧٦٢) .

رقم الحديث	كلهم ثقات	خف ضبطه	ضعيف	إيضاحات
٣٨١٣			✓	سفيان بن وكيع أدخل عليه وراقه ما ليس من حديثه فسقط (٢٤٥٦) ، وقال الترمذي هنا: « هذا حديث حسن غريب » ولو أنه عرف الحديث من غير طريق سفيان بن وكيع لنص على ذلك كما هي عادته ، انظر : ما تقدم [٣٧٩٧] .
٣٨١٥			✓	محمد بن عمر الرومي لين الحديث (٦١٦٩) ، قال الترمذي : « لا نعرفه إلا من حديث ابن الرومي عن علي بن مسهر » .
٣٨١٧		✓		يونس بن بكير صدوق يخطئ (٧٩٠٠) ، ومحمد بن إسحاق بن يسار صدوق يدلس (٥٧٢٥) ، وقد صرح بالتحديث عند أحمد في المسند (٥/ ٢٠١) .
٣٨١٨		✓		طلحة بن يحيى بن طلحة التيمي صدوق يخطئ (٣٠٣٦)
٣٨٢٣		✓		القاسم بن مالك المزني صدوق فيه لين (٥٤٨٧) ، وعبدالملك بن أبي سليمان العزرمي ثقة ربما أخطأ (٤١٨٤) .
٣٨٢٦			✓	عبدالله بن المؤمل المخزومي ضعيف الحديث (٣٦٤٨) .
٣٨٣٣	✓			سنده كلهم ثقات .

رقم الحديث	كلهم ثقات	خف ضبطه	ضعيف	إيضاحات
٣٨٣٤			✓	أبو الربيع المدني مقبول (٨٠٩٢) .
٣٨٣٧			✓	محمد بن إسحاق صدوق يدلس (٥٧٢٥) ، ولم أقف حتى الآن على تصريحه بسماع هذا الحديث وقال الترمذي: « لا نعرفه إلا من حديث محمد ابن إسحاق ، وقد رواه يونس بن بكير وغيره عن محمد بن إسحاق » .
٣٨٣٩			✓	مهاجر بن مخلد أبو مخلد قال ابن حجر: مقبول (٦٩٢٤) . وهو لين كما ذهب إلى ذلك وهيب ابن خالد وأبو حاتم الرازي ، هك (٢٨/ ٥٨٠) .
٣٨٤٠		✓		أسامة بن زيد الليثي صدوق يهم (٣١٧) .
٣٨٤٢	✓			سعيد بن عبدالعزيز التنوخي ثقة إمام اختلط في آخر عمره (٢٣٥٨) ، والراوي عنه هنا أبو مسهر عبدالأعلى بن مسهر وهو إمام ثبت عارف بالجرح والتعديل وكان راويه سعيد بن عبدالعزيز ، انظر : هك (١٦/ ٣٧٦) ، وهو الذي ذكر أن سعيداً قد اختلط ، انظر : هك (١٠/ ٥٤٤) ، فمن كان مثله في التثبت والنقد فيبعد عندي أن يحمل عن شيخه بعد الاختلاط لاسيما وهو من الملازمين له المكثرين عنه والله أعلم . وقد رجح ابن حجر ومن قبله عدد من

رقم الحديث	كلهم ثقات	خف ضبطه	ضعيف	إيضاحات
				كبار العلماء أن عبدالرحمن بن أبي عَميرة راوي الحديث هنا صحابي انظر الإصابة (٢/ ٤١٤ - ٤١٥) ، وخالف في ذلك ابن عبدالبر فنفى صحبته ولكن رد عليه ابن حجر رداً مقنعاً .
٣٨٥٠	✓			صححه البخاري (٧١٥٥) عن محمد بن عبدالله الأنصاري به ، وقال الترمذي: « لا نعرفه إلا من حديث الأنصاري » .
٣٨٥٤			✓	سيّار بن حاتم العنزي الراجح أنه ضعيف انظر الحديث المتقدم برقم [٣٤٤٤] .
٣٨٥٨		✓		موسى بن إبراهيم بن كثير الأنصاري صدوق يخطئ (٦٩٤٢) ، وطلحة بن خِراش صدوق (٣٠١٩) .
٣٨٦٢			✓	عبدالرحمن بن زياد مقبول (٣٨٦٣) ، قال ابن معين : لا أعرفه ، انظر : هك (١٧/ ١١٠) .
٣٨٦٨			✓	جعفر بن زياد الأحمر قال ابن حجر: صدوق يتشيع (٩٤٠) ، وكان من رؤساء الشيعة في خُراسان ، وقد قال الحافظ محمد بن عبدالله بن عمار: ليس عندهم بحجة ، وقال الساجي: ثقة روى مناكير ، وقال الدارقطني: يعتبر به ، وقال ابن حبان: كثير الرواية عن الضعفاء ، وإذا روى عن الثقات تفرد عنهم بأشياء في القلب

رقم الحديث	كلهم ثقات	خف ضبطه	ضعيف	إيضاحات
				منها شيء ، وقد وثّقه جمع ، انظر : هذ (٢/ ٩٣) ولكن أميل هنا لتضعيفه لأن متن الحديث الذي رواه شاذ ويؤيد بدعته فقد ذكر عن بُريدة قال: "كان أحب النساء إلى رسول الله ﷺ فاطمة ومن الرجال علي" والمحفوظ في صحيح البخاري (٣٦٦٢) وصحيح مسلم (٢٣٨٤) وصححه الترمذي (٣٨٨٥) من حديث عمرو بن العاص أنه سأل رسول الله أي الناس أحبُ إليك فقال: عائشة قلت: من الرجال؟ فقال: أبوها" . وفي السند أيضاً شيخ جعفر الأحمر وهو عبدالله بن عطاء قال ابن حجر: صدوق يخطئ ويدلس (٣٤٧٩) ذكره في طبقات المدلسين في الطبقة الأولى (ص٤٠) .
٣٨٧٢		✓		المنهال بن عمرو صدوق ربما وهم (٦٩١٨) .
٣٨٨٠	✓			وإنما لم يصححه لأنه رُوي مرسلاً كما ذكر الترمذي .
٣٨٨٦		✓		يحيى بن سعيد بن أبان الأموي صدوق يُغرب (٧٥٥٤) ، قال الترمذي: « حسن غريب من هذا الوجه من حديث إسماعيل عن قيس » .
٣٨٩١		✓		الحكم بن أبان العدني صدوق له أوهام

رقم الحديث	كلهم ثقات	خف ضبطه	ضعيف	إيضاحات
				(١٤٣٨) .
٣٨٩٣			✓	موسى بن يعقوب الزمعي صدوق سيء الحفظ (٧٠٢٦)
٣٩٠٩			✓	عطاء بن السائب صدوق اختلط (٤٥٩٢) ، والراوي عنه جعفر بن زياد الأحمر مختلف فيه كما تقدم في حديث رقم [٣٨٦٨] ولم يُذكر فيمن سمع من عطاء قبل الاختلاط .
٣٩١٩			✓	جُنادة بن سَلْم العامري قال ابن حجر: صدوق له أغلاط (٩٧٤) ، والراجح أنه ضعيف . انظر : هذ (٢/ ١١٧) .
٣٩٢٤		✓		صححه مسلم (١٣٧٨) عن الفضل بن موسى به .
٣٩٢٧			✓	قابوس بن أبي ظبيان فيه لين (٥٤٤٥) ، وفي المطبوع قال الترمذي: « وسمعت محمد بن إسماعيل يقول: أبو ظبيان لم يدرك سلمان ، مات سلمان قبل علي » ، إلا أن هذا المقطع ليس في المخطوط (ق ٢٦٤/ب) ، بل أثبت البخاري سماعه من سلمان في تاريخه الكبير (٣/٣) والصغير (١/ ٢٤٠) ولكن نقل عن يحيى القطان أنه أنكر سماعه من سلمان ، وكذلك شعبة أنكر ذلك كما في المراسيل لابن

رقم الحديث	كلهم ثقات	خف ضبطه	ضعيف	إيضاحات
				أبي حاتم (ص٤٧) ونقل عن أبيه أبي حاتم أنه قال: « ولا أظنه سمع من سلمان حديث العرب» وهو هذا الحديث الذي تتكلم عليه .
٣٩٣٤		✓		عمران بن داور القطان صدوق يهم (٥١٥٤) .
٣٩٥٤		✓		يحيى بن أيوب الغافقي صدوق ربما أخطأ (٧٥١١).

الفصل الثالث
حكم الحديث الذي يحسّنه الترمذي

وفيه ثلاثة مباحث :

المبحث الأول : هل الترمذي متساهل ؟

المبحث الثاني : هل الحسن عند الترمذي نوع من أنواع الضعيف؟

المبحث الثالث : حكم الرواة الذين يُحسِّن لهم الترمذي

المبحث الأول

هل الترمذي متساهل ؟

للعلماء في تساهل الترمذي موقفان :

الموقف الأول : وهو رأي جمهور العلماء المحققين أن الترمذي متساهل وبعضهم يُطلق ذلك ، والبعض يقيده بما صححه ، والبعض يقيده بما حسنه .

الموقف الثاني : وهو رأي لبعض العلماء يقدمون فيه ما حسنه الترمذي على ما صححه الحاكم ، ويفهم من هذا مدح وإطراء لما حسنه ، فما بالك بما صححه وإن لم يصرحوا بعدم تساهله ؟! ، ونصَّ بعضهم على نفي التساهل عن الترمذي . فسنذكر فيما يلي أقوال أصحاب كل موقف ، ثم نذكر الراجح بعون المولى عز وجل .

الموقف الأول : قال ابن دحية : « وكم حَسَّن الترمذي في كتابه من أحاديث موضوعة وأسانيد واهية »[١] .

وفي هذا إشارة إلى تساهله في التحسين ، مع أن كلام ابن دحية مبالغ فيه .

وقال ابن القيم : « والترمذي فيه نوع تساهل في التصحيح »[٢] .

---

(١) نصب الراية (٢/ ٢١٧) .

(٢) زاد المعاد (٢/ ٣٤٨) .

وقال : « مع أن الترمذي يصحح أحاديث لم يُتابعه غيره على تصحيحها بل يصحح ما يضعفه غيره أو يُنكره فإنه صحح حديث كثير بن عبد الله ابن عمرو بن عوف وأحمد يضعف حديثه جداً . .

وقال النسائي والدارقطني : متروك الحديث ، وقال الشافعي : وهو ركن من أركان الكذب . . »(١) ، وقيد تساهله في التصحيح .

وقال الذهبي في ترجمة الترمذي : « جامعه قاضٍ بإمامته وحفظه وفقهه ، ولكن يترخص في قبول الأحـاديث ، ولا يُشدِّد ،ونَفَسُه في التضعيف رَخْوٌ »(٢) .

وقال في ترجمة كثير بن عبد الله المزني : « لا يعتمد العلماء على تصحيح الترمذي »(٣) ، وقال في ترجمة الحجاج بن أرطاة : « قد يترخص الترمذي ، ويُصِّحح لابن أرطاة ،وليس بجيد »(٤) .

وقال في ترجمة يحيى بن اليمان : « حَسَّنه الترمذي مع ضعف ثلاثة ، فلا

---

(١) الفروسية (ص٦٣) .

(٢) سير أعلام النبلاء (١٣/ ٢٧٦) .

(٣) ميزان الاعتدال (٣/ ٤٠٧) .

(٤) سير أعلام النبلاء (٧/ ٧٢) .

يُغتر بتحسين الترمذي فعند المحاققة غالبها ضعاف »[١] .

وقال في بعض المواطن : « حسنه الترمذي فلم يُحْسِن »[٢] ، ووصفه بالتساهل في عدد من مؤلفاته[٣] . وذهب الحافظ ابن رجب إلى أن أبا داود أشد انتقاداً للرجال من الترمذي ، وأن النسائي أشد منهما[٤] ، ويفهم من هذا أنه يتساهل أكثر من أبي داود ومن النسائي .

و أشار الحافظ ابن حجر إلى أنه يتساهل في بعض ما يحسنه[٥] .

وقال المباركفوري في حديث ضعيف حَسَّنه الترمذي : « وأما تحسين الترمذي ، فلا اعتماد عليه لما فيه من التساهل »[٦] .

ويقول شيخنا العلامة محمد ناصر الدين الألباني رحمه الله: « تساهل الترمذي إنكاره مكابرةٌ ؛ لشهرته عند العلماء ، وقد تتبعتُ أحاديث « سننه » حديثاً حديثاً ، فكان الضعيف منها نحو ألف حديث ، أي قريباً

---

(١) ميزان الاعتدال (٤/ ٤١٦) .

(٢) الميزان (٣/ ٥١٥) .

(٣) الموقظة (ص٨٣) وفي رسالة « ذكر من يعتمد قوله في الجرح والتعديل » (ص١٥٩) .

(٤) شرح العلل (١/ ٣٩٨) .

(٥) فتح الباري (٨/ ٦٧٩) .

(٦) تحفة الأحوذي (٢/ ١٠٥) .

من خُـمْس مجموعها ، ليس منها ما قويتُه لمتابع أو شاهد . . والتساهل من مثله لا يكون إلا عن اجتهاد وليس عن هوى أو غرض »[١] .

الموقف الثاني : قال شيخ الإسلام ابن تيمية : « وتصحيح الحاكم دون تحسين الترمذي » [٢] .

فقدَّم تحسين الترمذي مع علمه بأنه لا يخلو من بعض الضعف[٣] على تصحيح الحاكم .

وقال في بعض المواضع : إن تصحيح الترمذي أعلى من تصحيح الحاكم ودون تصحيح مسلم[٤] ، مع تأكيده على أن بعض ما يصححه ينازعه غيره فيه ، كما قد ينازعونه أيضاً في بعض ما يضعفه ويحسنه [٥] .

وهذه العبارات مشعرة بتقوية تحسين الترمذي وتصحيحه ، لا سيما أني لم أر ابن تيمية يصفه بالتساهل كما فعل مع الحاكم مثلاً .

وممن ذهب إلى نحو ذلك الزيلعي فقد قال في تصحيح الحاكم : « بل

---

(١) الضعيفة (٣/ ٣٠) .

(٢) الفتاوى الكبرى (٢/ ٢٤٧) بتحقيق محمد عبد القادر عطا .

(٣) مجموع الفتاوى (١٨/ ٢٥) .

(٤) مجموع الفتاوى(٢٣/ ١٠٨) .

(٥) مجموع الفتاوى (١٨/ ٢٤) .

تصحيحه كتحسين الترمذي ، وأحياناً يكون دونه »[١] .

وقال ابن حجر الهيتمي : « فإن قلتَ : قد صرحوا بأن عنده - أي الترمذي - نوع تساهل في التصحيح ، فقد حكم بالحسن مع وجود الانقطاع في أحاديث في سننه ، وحَسَّن فيها بعض ما تفرد به رواته كما صرح هو بذلك ، فإنه يورد الحديث ثم يقول عقيبه « إنه حسن غريب » ، و « حسن صحيح غريب لا نعرفه إلا من هذا الوجه » قلتُ : هذا كله لا يضره ؛ لأن ذلك اصطلاح جديد له ، ومن بلغ النهاية في الإمامة والحفظ لا ينكر عليه ابتداع اصطلاح يختص به ، وحينئذٍ فلا مشاحة في الاصطلاح . . »[٢] .

وعَقَّب أحمد شاكر على قول الذهبي بأن العلماء لا يعتمدون على تصحيح الترمذي بقوله : « وهو غلوٌّ منه ، فإن تصحيح الترمذي معتمد عند العلماء »[٣] .

ويظهر أن المعيار الذي اعتمده من وصف الترمذي بالتساهل هو معيار مخالفة كبار النقاد إما في حكمهم على الحديث أو في حكمهم على أحد

---

(١) نصب الراية (١/ ٣٥٢) .

(٢) توضيح الأفكار (١/ ١١٥) .

(٣) جامع الترمذي (٢/ ٣٦٢) .

الرواة حيث رأوا الترمذي حَسَّن أو صحح أحاديث قد أعلها غيره من كبار أئمة النقد ، وكذلك قوى عدداً من الأحاديث في أسانيدها رواة طعن فيهم بعض كبار الأئمة ؛ فاستدلوا بتلك المعارضات على تساهله .

ولا ريب أن الترمذي قد صحح أو حسن أحاديث تكلم فيها بعض النقاد الكبار الذين هم أعلم بهذا الفن وأشهر منه .

فمن ذلك أنه حكم على حديث عثمان رضي الله عنه في « تخليل اللحية » بأنه : « حسن صحيح » [١] ، مع علمه بأن المحدثين قد تكلموا في ثبوته ، فقد قال البخاري : إنه أصح شيء في الباب ، فقال له الترمذي : « إنهم يتكلمون في هذا الحديث »[٢] وراويه عامر بن شقيق ، ضعفه أحمد بن حنبل[٣] ، وابن معين وأبو حاتم الرازي[٤] ، فلم يكتفِ بتحسينه كما فعل شيخه الإمام البخاري بل صححه مع علمه بأنه متكلم فيه .

ومن ذلك حديث « المسح على الجوربين » ، حكم عليه بأنه : « حسن

---

(١) الجامع (٣١) .

(٢) العلل الكبير (ص٣٣) .

(٣) العلل للمروزي (ص٧٨) .

(٤) الجرح والتعديل (٦/ ٣٢٢) .

صحيح »[١] ، مع أن عدداً من كبار النقاد ضعفوه كعبد الرحمن بن مهدي والثوري وأحمد بن حنبل وابن معين وعلي بن المديني ومسلم بن الحجاج[٢] .

وكذلك صحح حديثاً في عدم وجوب العمرة في سنده : الحجاج بن أرطاة ، ونص هو بنفسه أن الشافعي ضعفه[٣] .

ومن ذلك حديث : « ليس على خائن ولا منتهب ولا مختلس قطع » قال فيه : « حسن صحيح »[٤] ، وقد ضعفه أحمد بن حنبل وأبو حاتم وأبو زرعة وغيرهم بسبب تدليس ابن جريج[٥] .

ومنه أيضاً : الحديث الذي يرويه معمر عن يحيى بن أبي كثير في (أفطر الحاجم والمحجوم) قال فيه : « حسن صحيح »[٦] ، و قد قال البخاري : هو غير محفوظ[٧] .

---

(١) الجامع (٩٩) .

(٢) السنن الكبرى للبيهقي (١/ ٢٨٤) ، وتهذيب أبي داود لابن القيم (١/ ١٢١-١٢٢) .

(٣) الجامع (٣/ ٢٧٠-٢٧١) .

(٤) الجامع (١٤٤٨) .

(٥) نصب الراية(٣/ ٣٦٤) والإرشاد للخليلي (١/ ٣٥٢) .

(٦) الجامع (٧٧٤) .

(٧) العلل الكبير (ص١٢٢) .

وقال أبوحاتم : هذا الحديث عندي باطل [١] ، وقال إسحاق بن منصور : هو غلط[٢] .

وحديث : « إذا بقي النصف من شعبان فلا تصوموا » قال فيه : « حسن صحيح »[٣] ، وقد تكلم فيه ابن مهدي وأحمد بن حنبل وأبوزرعة الرازي والأثرم[٤] .

وحديث : « ليس لابن آدم حق في سوى هذه الخصال بيتٌ يسكنه وثوب يواري عورته » . وقال فيه : « صحيح » ، وقد أنكره أحمد بن حنبل وغيره[٥] .

وحديث : « كان رسول ﷺ إذا دخل الخلاء نزع خاتمه » ، قال فيه : « حسن صحيح غريب »[٦] ، وقد ضعفه أبو داود والنسائي والدارقطني[٧] ، وغير ذلك من الأمثلة المشابهة .

(١) العلل لابن أبي حاتم (١/ ٢٤٩) .

(٢) الجامع (٧٣٨) .

(٣) لطائف المعارف لابن رجب (ص١٤٢) ، ونصب الراية (٢/ ٤٤١) .

(٤) الجامع (٢٣٤١) « حسن صحيح » وفي الكروخي « صحيح » (ق١٥٤/ أ) .

(٥) تهذيب التهذيب (٢/ ٢٣٤) ، والعلل المتناهية (٢٧٩٩) .

(٦) الجامع (١٧٤٦): « حسن غريب » وفي الكروخي « حسن صحيح غريب » (ق ١٢٢/ ب) .

(٧) التلخيص الحبير (١/ ١٠٧) وتهذيب أبي داود لابن القيم (١/ ٢٦-٣١) .

ومما يدل على تساهله أيضاً : تقويته لأسانيد فيها من لا يحتج به .

فمن ذلك : تصحيحه[١] لحديث فيه مجهول ، علق الحافظ ابن حجر عليه بقوله : « وقال الترمذي : « حسن صحيح » .

وكأنه صححه باعتبار المتابعات والشواهد ، وإلا فأبو قابوس لم يروِ عنه سوى عمرو بن دينار ولايُعرف اسمه ، ولم يوثقه أحد من المتقدمين »[٢] .

وصحح[٣]حديثاً فيه محمد مولى المغيرة بن شعبة وهو مجهول الحال[٤] .

كما صحح عـدداً من الأحاديث فيها رواة متكلم فيهـم كعلي[٥] بن زيد ابن جُدعـان والحجاج[٦] بن أرطـاة ، ودراج [٧] أبي السمح ،

(١) الجامع (١٩٢٤) .

(٢) الإمتاع بالأربعين المتباينة (ص٦٤) .

(٣) الجامع (١٥٢٨) .

(٤) التقريب (٦٣٩٨) .

(٥) الجامع (١٠٩ ، ٥٤٥ ، ١١٤٦ ، ٢٣٣٠ ، ٣٩٠٢) .

(٦) الجامع (٢٧١ ، ٩٣١ ، ١٥٠٦ ، ٣٦٤٥) ، وقد انتقد الذهبي في النبلاء (٧/ ٧٢) والنووي كما في التلخيص الحبير (٢/ ٢٢٦) تصحيح الترمذي له .

(٧) الجامع (٢٥٨٢ ، ٢٥٨٧ ، ٣١٧٦) .

وإسماعيل[١] بن عبد الملك والمفضل[٢] بن صالح وغيرهم كثير .

والذي يترجح لدي أن الإمام الترمذي رحمه الله لديه تساهل في تصحيح بعض الأحاديث كما ظهر لنا فيما سلف من أمثلة ، ولا أرى أنه كان متساهلاً بنفس القدر فيما حسنه لأنه أبان عن شرطه في الحسن أنه يشمل حديث الراوي الذي لا يحتج بما ينفرد به إذا سلم من الشذوذ وكانت له شواهد .

لهذا لا يستقيم الاعتراض عليه بأنه حسَّن حديث فلان وهو ضعيف ، والأولى الاعتراض عليه بأنه حسن حديثاً لم يتوفر فيه شروط الحسن التي ذكرها في تعريفه .

ثم ينبغي أن يُعلم أن وصف الترمذي بالتساهل في بعض ما يصححه أو يحسنه لا يعني هدر أحكامه كلها بزعم أنه متساهل على الدوام ، فهذا تصرف خاطيء لأنه كما يتساهل في بعض أحكامه قد يتشدد في البعض أيضاً ، كما قال العلامة المعلمي اليماني رحمه الله : « ما اشتهر أن فلاناً من الأئمة مُسهِّل ، وفلاناً مُشدِّد ، ليس على إطلاقه ، فإن منهم من يسهل تارة ويُشدِّد

(١) الجامع (٨٧٣) .

(٢) الجامع (٢٥٩٢) .

أخرى ، بحسب أحوال مختلفة . . »[١] .

ولا أدل على ذلك من أن الذهبي وهو الذي انتقد الترمذي مراراً كما تقدم قد اعتمد في توثيق بعض الرواة الذين لا كلام للنقاد فيهم على تصحيحات الترمذي[٢] .

والنتيجة التي نخرج بها من كلام بعض العلماء المحققين في وصف الترمذي بالتساهل بأنه يصبح من موجبات الاحتياط عدم قبول ما صححه إذا عارضه ما يوجب النظر ، أو عدم الأخذ بحكمه ، ومن ذلك مخالفة قول إمام من أئمة النقد المعروفين بالتوسط كعبد الرحمن بن مهدي وأحمد بن حنبل والبخاري ونحوهم ، أو يكون في الحديث ما يوجب الضعف على مقتضى قواعد أئمة النقد .

ويعضد ذلك قول النووي في حديثٍ قواه الترمذي مع أن عدداً من الحفاظ تكلموا فيه منهم ابن مهدي وابن المديني وابن حنبل : « وهؤلاء هم أعلام أئمة الحديث ، مُقدمون عليه ، بل كل واحد من هؤلاء لو انفرد قدِّم على الترمذي باتفاق أهل المعرفة »[٣] .

---

(١) مقدمة الفوائد المجموعة للشوكاني (ص٩) .

(٢) انظر : الموقظة (ص٧٨) ، وميزان الاعتدال (١/ ٥٥٩) ، (٢/ ١٠٤ ، ١٠٨ ، ١٤٦ ، ٣٥٦) .

(٣) المجموع للنووي (١/ ٥٠٠) .

وقال ابن رجب في حديث آخر قواه الترمذي ومعه ابن حبان والحاكم : « وتكلم فيه من هو أكبر من هؤلاء وأعلم ، وقالوا : هو حديث منكر منهم عبد الرحمن بن مهدي ، والإمام أحمد ، وأبوزرعة الرازي . . . »[١] .

وهذا صحيح بلا شك ، فإن هؤلاء الأئمة أعلم بالعلل والنقد من الإمام الترمذي ، وقولهم أرجح إلا أن يكون مع الترمذي حجة ظاهرة ، وكذلك إذا صحح حديثاً فيه ما يوجب الضعف حسب القواعد المقررة في علم الحديث ، فالراجح هو ما تقتضيه القواعد ، والله أعلم .

(١) لطائف المعارف (ص١٤٢) .

المبحث الثاني

هل الحسن عند الترمذي نوع من أنواع الضعيف ؟

قد يثير عنوان هذا المبحث شيئاً من الاستغراب ؛ لأن من المستقر في أذهان الكثيرين اليوم أن الحديث الحسن كما هو في مفهوم الترمذي محتج به بدون أدنى شك . والذي حدى بي لطرح هذا السؤال ما وجدتُه من كلامٍ لاثنين من كبار العلماء المحققين قد يُفهم من ظاهر كلامهما أن الحسن عند الترمذي لا يحتج به .

أولهما : الحافظ الذهبي فقد قال : « فلا يُغتر بتحسين الترمذي ، فعند المحاققة غالبها ضعاف »[١] .

وثانيهما : الحافظ ابن حجر فقد قال أثناء كلامه بعدم إطلاق القول بحجية الحسن لغيره : « ويدلُ على أن الحديث إذا وصفه الترمذي بالحُسن لا يلزم عنده أن يحتج به أنه أخرج حديثاً من طريق خيثمة البصري عن الحسن عن عمران بن حصين رضي الله تعالى عنه ، وقال بعده : « هذا حديث حسن وليس إسناده بذاك »[٢] .

---

(١) ميزان الاعتدال (٤/ ٤١٦) .

(٢) الجامع [٢٩١٧] ولكن ليس في الكروخي (ق١٩٠/ ب) : « وليس إسناده بذاك » وإنما فيه « حسن » فقط .

وقال في كتاب « العلم » بعد أن أخرج حديثاً في فضل العلم : « هذا حديث حسن . قال : وإنما لم نقل لهذا الحديث : صحيح ، لأنه يقال : إن الأعمش دلّس فيه ، فرواه بعضهم عنه ، قال : حُدثت عن أبي صالح عن أبي هريرة رضي الله تعالى عنه »(١) انتهى .

فحكم له بالحسن للتردد الواقع فيه ، وامتنع عن الحكم عليه بالصحة لذلك ، ولكن في كلا المثالين نظر ، لاحتمال أن يكون سبب تحسينه لهما كونهما جاءا من وجه آخر كما تقدم تقريره »(٢) .

فهل غالب تحسينات الترمذي ضعاف ؟ ، وهل وصفه للحديث بالحُسن لا يلزم عنده أن يُحتج به كما ورد في كلام الذهبي وابن حجر ؟

وقبل الإجابة عن ذلك سأذكر كلاماً لبعض أهل العلم يُفهم منه أن الحسن حجة عند الترمذي ، كقول شيخ الإسلام ابن تيمية : « والضعيف عندهم نوعان : ضعيف لا يحتج به ،وهو الضعيف في اصطلاح الترمذي ، والثاني : ضعيف يُحتج به ، وهو الحسن في اصطلاح الترمذي »(٣) .

ويفهم من هذا أن الترمذي يحتج بما يحسنه ،ووجدت بعض العلماء

---

(١) انظر : المبحث الثالث من الفصل الأول المتقدم فقد تكلمنا على كلام الترمذي هنا .

(٢) النكت (١/ ٤٠٢-٤٠٣) .

(٣) مجموع الفتاوى (١٨/ ٢٤٩) .

كالمنذري[١] وابن التركماني[٢] والعيني[٣] يستدلون بتحسين الترمذي لحديث على أنه يكون متصلاً عنده بزعمهم ، ولولا حُسن ظنهم بقوة الحسن وعدم ضعفه المطلق في نظره لما استدلوا بذلك ، وإن كان في صحة ما استدلوا به بعض النظر ، إذ تقدم معنا في المبحث الثالث من الفصل الأول أن الترمذي يصرح بانقطاع بعض ما يحسنه ، وذكرنا هناك عدداً من الأمثلة تدل على عدم اشتراطه للاتصال فيما يحسنه[٤] ، إلا أن تصرفهم هذا ينبيء عن اعتقادهم بقوة ما يحسنه في نظره هو رحمه الله .

ولسنا الآن بصدد الكلام هل الضعيف المعتضد « الحسن لغيره » حجة أم لا ؟ فإن هذا سنتكلم عليه بتفصيل - إن شاء الله - في فصلٍ مستقل في الباب الرابع ، ومرادنا هنا هو تحرير القول في حجية الحسن عند الترمذي ، أو بمعنى آخر : هل الحديث الذي يحسنه الترمذي يكون في نظره هو حجة أم لا ؟ ، وهل غالب تحسينات الترمذي ضعاف كما قال الذهبي ؟

---

(١) مختصر سنن أبي داود(٥/ ١٩٨) .

(٢) الجوهر النقي (١/ ٤٥٣) .

(٣) عمدة القاريء (٢/ ٣٠٢) .

(٤) سبب عدم اشتراطه للاتصال ، لأنه اشترط تعدد الطرق ، ولهذا حَسَّن أحاديث صرح هو بانقطاع أسانيدها .

والجواب الصحيح الراجح في نظري أن الأصل عند الترمذي هو الاحتجاج بما يحسنه ، وأن غالب الأحاديث التي يقول فيها : « حسن » تكون قوية المتن ، مع وجود ضعف - غالباً - في سندها ، وهذا بناءً على النقاط التالية :

١ - قال الترمذي : « وسمعت أحمد بن الحسن يقول : سمعت أحمد بن حنبل يقول : « ابنُ أبي ليلى لا يحتجُ به » وكذلك من تكلم من أهل العلم في مجالد بن سعيد وعبد الله بن لهيعة وغيرهم ، إنما تكلموا فيهم من قبل حفظهم وكثرة خطئهم ، وقد روى عنهم غير واحد من الأئمة ، فإذا انفرد أحدٌ من هؤلاء بحديث ولم يُتابَع لم يُحتجَّ بِهِ ، كما قال أحمد بن حنبل : ابن أبي ليلى لا يُحتجُ بِهِ ، إنَّما عنى إذا تفرَّد بالشيء »[1] .

وهذا الكلام مهم جداً وهو كالنص في أن ما يُتابع عليه أمثال ابن أبي ليلى ومجالد وابن لهيعة وغيرهم من الضعفاء ممن لم يتهم بالكذب بما يرفع عنهم التفرد يكون حجة ، وأن عدم الاحتجاج بواحدٍ منهم كابن أبي ليلى يكون حين يتفرد بشيء ، ويصبح النص السابق أكثر وضوحاً إذا قارنَّاهُ بتعريف الترمذي للحسن ، بالإضافة إلى تحسينات الترمذي العملية للرواة

(١) العلل الصغير (٥/ ٧٤٦) .

المذكورين آنفاً ، حيث وجدناه يحسن بعض مروياتهم[1] إذا كان لها شواهد مما يعني احتجاجه بها كما يفهم من النص السابق .

٢- ومما يدل على حجية ما يحسنه الترمذي في نظره أنني وجدته في عدة مواطن يحكم على حديث بأنه : « حسن » ، ثم يرويه من طريق راوٍ ثقة ويحكم عليه بأنه : « حسن صحيح » ، مع العلم بأن مخرج السند ومداره واحد ، وكذلك المتن واحد لا اختلاف فيه ، والفرق الوحيد أن في السند الأول راوياً متكلماً فيه ، وفي السند الثاني متابعة قوية من راوٍ ثقة .

وليتضح الأمر تأمل ما يلي : فقد قال في باب « ما جاء في نكاح العبد بغير إذن سيده » : « حدثنا علي بن حجر ، أخبرنا الوليد بن مسلم ، عن زهير بن محمد ، عن عبد الله بن محمد بن عقيل عن جابر بن عبد الله عن النبي ﷺ قال : « أيما عبد تزوج بغير إذن سيده ، فهو عاهرٌ » .

قال أبو عيسى : حديث جابر حديث حسن »[2] .

ثم أخرج بعده مباشرة الحديث الآتي : « حدثنا سعيد بن يحيى بن سعيد الأموي ، حدثنا أبي ، حدثنا ابن جريج عن عبد الله بن محمد بن عقيل ،

---

(١) انظر : المبحث الأول من الفصل الأول فقد ذكرت أرقام الأحاديث التي حسنها الترمذي لهؤلاء الثلاثة .

(٢) الجامع (١١١١) .

عن جـابر ، عن النبي ﷺ قال : « أيما عبد تزوَّج بغير إذن سيده ، فهو عاهر » . هذا حديث حسن صحيح »[١] .

وبغض النظر عن ما قد يرد على تصحيح الترمذي لهذا الحديث من نقد إلا أن الذي يعنينا هنا هو ملاحظة أن مدار السند واحد ، وكذلك المتن واحد ، وإنما حسن السند الأول لأن رواية الوليد بن مسلم وأهل الشام عن زهير بن محمد فيها مناكير كما نقل هو عن البخاري [٢] ، وصحح السند الثاني لثقة ابن جريج .

ويدل هذا المثال على أن الترمذي يحسن حديثاً مع علمه واعتقاده بصحته وثبوته من حيث المتن ، وضعفه من حيث السند .

وشبيه بما تقدم حديث يرويه محمد بن عمرو عن أبي سلمة عن أبي هريرة مرفوعاً : « اليتيمة تُستأمر في نفسها ، فإن صمتت فهو إذنُها » . قال فيه : « حديث أبي هريرة حديث حسن »[٣] .

ورواه من طريق يحيى بن أبي كثير عن أبي سلمة عن أبي هريرة مرفوعاً : « لا تُنكح الثيب حتى تُستأمر ، ولا تُنكح البكر حتى تستأذن ، وإذنها

(١) الجامع (١١١٢) .

(٢) العلل الكبير (ص٣٨١ ، ٣٩٥) .

(٣) الجامع (١١٠٩) .

الصموت » . وقال فيه : « حديث أبي هريرة حديث حسن صحيح »[١] .

فالسند مداره على أبي سلمة ، والمتن متقارب المعنى ، ولكن حَسَّن الأول لوجود بعض الكلام في محمد بن عمرو بن علقمة الليثي ، وصحح الثاني لثقة يحيى بن أبي كثير ،فالمتن صحيح عنده مُحتج به بدون أدنى شك ، فدل هذا على أنه يُحسِّن أحاديث لاشك في احتجاجه بها .

ومما يدخل في ذلك الحديث الذي يرويه بنفس السند وبنفس المتن ، ويحسنه في باب ،ثم يعيده في باب آخر فيصححه كحديث سعيد بن أبي عروبة عن قتادة عن الحسن عن سمرة مرفوعاً : « صلاة الوسطى صلاة العصر »[٢] .

٣- حَسَّن حديثاً لعمرو بن شعيب عن أبيه عن جده ثم قال : « قال محمد بن إسماعيل : رأيت أحمد وإسحاق وذكر غيرهما يحتجون بحديث عمرو بن شعيب ، قال محمد : وقد سمع شعيب بن محمد من جده عبد الله ابن عمرو . قال أبو عيسى : ومن تكلم في حديث عمرو بن شعيب إنما ضعفه لأنه يحدث عن صحيفة جده كأنهم رأوا أنه لم يسمع هذه الأحاديث

---

(١) الجامع (١١٠٧) .

(٢) الجامع (١٨٢) : « حسن » ، ثم ذكره (٢٩٨٣) وقال : « حسن صحيح » .

من جده »[١].

والمتأمل في سياق الكلام يجد أن ذكر الترمذي لكلام شيخه البخاري عن احتجاج بعض كبار النقاد بحديث عمرو بن شعيب مع تصريحه بتحسين حديثه ، بالإضافة إلى أنه صحح[٢] عدداً من الأحاديث التي يرويها عمرو عن أبيه عن جده مما يدل على احتجاجه بهذا الإسناد .

٤- أخرج الترمذي في باب « ما جاء في الإشارة في الصلاة » حديثاً لصهيب[٣] رضي الله عنه فيه : « أن رسول الله ﷺ كان إذا سُلِّم عليه في الصلاة ردَّ إشارة بأصبعه » ، ثم ذكر بعده حديث بلال[٤] « أنه عليه الصلاة والسلام كان يُشيرُ بيده » .

ثم قال أبو عيسى : « هذا حديث حسن صحيح ، وحديث صهيب حسن . . وكلا الحديثين عندي صحيح ؛ لأن قصة حديث صهيب غيرُ قصةِ حديث بلال ، وإن كان ابن عمر روى عنهما ، فاحتمل أن يكون

(١) الجامع (٣٢٢) .

(٢) الجامع (١١٨١ ، ١٢٣٤ ، ١٥٨٥ ، ١٩٢٠ ، ١٩٢١) .

(٣) الجامع (٣٦٧) .

(٤) الجامع (٣٦٨) .

سمع منهما جميعاً »[١] .

فدل هذا النص النفيس على احتجاجه بما يقول فيه : « حسن » ، وأنه لم يُرجِّح عليه ما يقول فيه : « حسن صحيح » ، ولو كان الحسن لا يحتج به عنده لما قال : « وكلا الحديثين عندي صحيح » مع أنه حسن حديث صهيب ولم يصححه .

٥- روى حديث ابن عباس في « أن رسول الله ﷺ صلى ركعتين بعد العصر ثم لم يَعُدْ لهما » ، وقال بعده : « حديث ابن عباس حديث حسن ، وقد روى غير واحد عن النبي ﷺ « أنه صلى بعد العصر ركعتين » ، وهذا خلاف ما روي عنه أنه : « نهى عن الصلاة بعد العصر حتى تغرُبَ الشمس » . وحديث ابن عباس أصحُ حيث قال « لم يَعُد لهما »[٢] .

فاحتج به في حسم الخلاف الوارد في ذلك ، وهذا دليل واضح على احتجاجه بما يحسنه .

٦- عندما ذكر خلاف الفقهاء في معنى الفُرقة الواردة في حديث : « البيعان بالخيار ما لم يتفرقا » قال : « ومما يقوي قول من يقول الفُرقة

---

(١) الجامع (٢/ ٢٠٤-٢٠٥) .

(٢) الجامع (١/ ٣٤٦) .

بالأبدان لا بالكلام : حديث عبد الله بن عمرو عن النبي ﷺ »[١] ثم ذكره وقال بعده : « هذا حديث حسن ، ومعنى هذا أن يفارقه بعد البيع خشية أن يستقيله ، ولو كانت الفُرقة بالكلام ، ولم يكن له خيار بعد البيع لم يكن لهذا الحديث معنى حيث قال ﷺ : « ولا يحل له أن يفارقه خشية أن يستقيله »[٢] .

فاحتج به في حسم الخلاف ، بما يدل على احتجاجه بما يحسنه في أحاديث الأحكام .

٧- يُفهم من مُجمل الأحكام التطبيقية للترمذي في جامعه أنه يقول في الحديث الذي لا يحتج به : « ليس بالقوي »[٣] ، « فيه مقال »[٤] ، « ليس بالقائم »[٥] ، « ليس بذاك »[٦]، « ضعيف »[٧]. ونحو ذلك من العبارات الدالة صراحة على الضعف ، فقوله في حديث بأنه : « حسن » يعني ضد

(١) الجامع (٣/ ٥٤٩) .

(٢) الجامع (١٢٤٧) (٣/ ٥٥٠) .

(٣) انظر الجامع مثلاً : (٥٧٨ ، ٧٢٦ ، ٢١١٤ ، ٣٥٢٣ ، ٣٥٨٠) .

(٤) انظر الجامع مثلاً : (٤٧٩ ، ٦٢٩ ، ٦٤١ ، ٧٣٢ ، ٨١٢) .

(٥) انظر الجامع مثلاً : (٥٣ ، ١١١٩) .

(٦) انظر الجامع مثلاً : (٢٤٥ ، ٣٤٥ ، ٨٠١ ، ٢٩١٧) .

(٧) انظر الجامع مثلاً : (٥٤ ، ٥٩ ، ٦١ ، ٥٠١ ، ٧٨٩) .

ذلك ، فيكون قوياً وقائماً وأثبت وأنقى مما يقول فيه تلك العبارات ، ومن المؤكد أن مراده من « الحسن » مغاير لمعاني تلك العبارات .

ولو لم يُرد بالحسن التقوية والاحتجاج لما كان هناك فرق بين ما يحكم عليه بالحُسن ، وما يصرح بضعفه بالعبارات الآنفة ، لأن الجميع بينهم قاسم مشترك وهو عدم الاحتجاج .

وأما بالنسبة لقول الحافظ الذهبي : إن غالب تحسينات الترمذي ضعاف ، فإن كان يقصد السند دون المتن فهذا صحيح ، بل هو مفهوم كلام الترمذي نفسه ، حين ذكر شروط الحسن فلم يشترط ثقة الرواة بل اشترط عدم الاتهام بالكذب ، فالرجل نفسه لم يَدّعِ أنه لم يُحسِّن ما في إسناده ضعف بل العكس هو الصحيح ، وهذا ظاهر في بعض أحكامه التطبيقية كتحسيناته لبعض الأحاديث مع تصريحه بوجود انقطاع فيها [١].

وأما إن كان الذهبي يقصد حتى المتون أيضاً ، فهذا ليس صحيحاً كما ذكرناه في المبحث الأول من الفصل الثاني ، بل عكس ما قاله الذهبي هو الصحيح ، فغالب الأحاديث التي حكم عليها الترمذي بأنها « حسن » متونها قوية إما لذاتها وإما لوجود شواهد قوية لها كما تقدم تفصيله في

---

(١) انظر : المبحث الثالث من الفصل الأول .

المبحث المشار إليه .

ولكن لا تكتمل معرفتنا بموقف الترمذي الاحتجاجي مما يحسنه حتى ننظر في النصوص التي تحدد ملامح الوجه الآخر ، أعني نصوصه التي تدل على عدم احتجاجه ببعض ما يحسنه فمن ذلك :

١ - أخرج حديثاً عن عبد الله بن محمد بن عقيل عن الرُبَيِّع بنت معوذ : « أن النبي ﷺ مسح برأسه مرتين ، بدأ بمؤخر رأسه ثم بمقدمه ، وبأذنيه كلتيهما ظهورهما وبطونهما » .[١]

قال بعده : « هذا حديث حسن ، وحديث عبد الله بن زيد[٢] أصحُ من هذا وأجود إسناداً » والملاحظ هنا : « أن حديث ابن عقيل - وهو متكلم فيه - مخالف لأحاديث الثقات في أمرين :

الأول : قوله : « بدأ بمؤخر رأسه » ، والمحفوظ في حديث عبد الله بن زيد : « مسح رأسه بيديه فأقبل بهما وأدبر ، بدأ بمقدم رأسه » .

الثاني : قوله : « مسح برأسه مرتين » والمحفوظ من حديث الثقات أن مسح

(١) الجامع (٣٣) وقد تكلمت على هذا الحديث في المطلب الثاني من المبحث الثاني في الفصل الأول .

(٢) الجامع (٣٢) وقد تكلمت على هذا الحديث في المطلب الثاني من المبحث الثاني في الفصل الأول .

الرأس مرة .

والعجيب أن الترمذي روى حديث ابن عقيل عن الرُّبيع من طريق آخر - وكلا الطريقين صحيح إلى ابن عقيل - ولكن بلفظ : « مسح برأسه ، ومسح ما أقبل منه وما أدبر ، وصُدغيه وأذنيه مرة واحدة » ثم قال بعده : « حديث الرُّبيع حديث حسن صحيح » [١] ، مع أنه لا يخفى عليه كلام أهل العلم في ابن عقيل [٢] .

فحسَّنه أولاً مع وجود ما ينكر في متنه ، ثم صححه ثانياً لما زالت تلك النكارة ، ودل قولــه : إن حديث عبد الله بن زيد أصح منه وأجودُ إسناداً على ترجيح حديثه على حديث ابن عقيل المخالف له ، فيكون تحسينه هنا لا يدل على الاحتجاج بل على ضعف بعض ما يحسنه عنده رحمه الله .

٢- أخرج في باب « ما جاء كيف ردُ السلام » حديثاً عن عبد الله بن نُمير عن عبيد الله بن عمر عن سعيد المقبري عن أبي هريرة قال : « دخل رجل المسجد ، ورسول ﷺ جالس في ناحية المسجد فصلى ثم جاء فسلّم عليه ، فقال رسول الله ﷺ : وعليك ارجِع فصلِّ ، فذكر الحديث بطوله » .

قال أبو عيسى : « هذا حديث حسن ، وروى يحيى بن سعيد القطان

(١) الجامع (٣٤) .

(٢) الجامع (٣) .

هذا عن عبيد الله بن عمر عن سعيد المقبري فقال : عن أبيه عن أبي هريرة ، ولم يذكر فيه : « فسلم عليه وقال : وعليك » قال : وحديث يحيى بن سعيد أصح »[١] .

والملاحظ هنا أنه حَسَّن حديث ابن نمير الذي فيه الزيادة التي من أجلها أخرجه في الباب ولها علاقة به ولم يذكر في الباب غيره ،ومع ذلك صرح بأن حديث يحيى بن سعيد أصح مع أنه لم يذكر الزيادة التي هي محل الشاهد ، فيكون ما حسنه مرجوحاً في نظره وليس راجحاً ، ولكن يظهر لي أن الترمذي أراد السند لا المتن ؛ لأن الترمذي أخرج حديث يحيى بن سعيد القطان في موضعٍ آخر وجاء في متنه : « فسلَّم على النبي ﷺ فردَّ عليه السلام » [٢] ، وقد حسَّن الترمذي حديث رفاعة بن رافع في المسيء صلاته وفيه : « فقال النبي ﷺ : وعليك »[٣] .

ومما يقوي أن الترمذي أراد السند لا المتن هنا أنه قال بعد حديث القطان : « هذا حديث حسن صحيح ، وقد روى ابنُ نمير هذا الحديث عن عُبيد الله بن عمر عن سعيد المقبري عن أبي هريرة ، ولم يذكر فيه « عن

(١) الجامع (٢٦٩٢) انظر : الكلام على الحديث في المنزلة الأولى من القائمة الأولى .

(٢) الجامع (٣٠٣) .

(٣) الجامع (٣٠٢) .

أبيه » عن أبي هريرة ، ورواية يحيى بن سعيد عن عبيد الله بن عمر أصح ، وسعيد المقبري قد سمع من أبي هريرة، وروى عن أبيه عن أبي هريرة »[١].

فحديث ابن نمير مرجوح سنداً لعدم ذكره : « عن أبيه » وحديث القطان أرجح لذكره هذه الزيادة الإسنادية ، وأما الزيادة في المتن فهي صحيحة بلا شك لأن ابن نمير حافظ ثبت ، والترمذي يقول في زيادة الثقة : « وإنما تصح إذا كانت الزيادة ممن يعتمد على حفظه »[٢] ، وقد تابع أبو أسامة[٣] ابن نمير على ذكر هذه الزيادة .

٣- أخرج في باب « في العفو والعافية » حديثاً عن يحيى بن اليمان عن سفيان الثوري عن زيد العمي عن أبي إياس معاوية بن قُرة عن أنس بن مالك مرفوعاً : « الدعاء لا يرد بين الأذان والإقامة » قالوا : فماذا نقول يا رسول الله ؟ قال : « سلوا الله العافية في الدنيا والآخرة » . قال أبو عيسى بعده : « هذا حديث حسن ، وقد زاد يحيى بن اليمان في هذا الحديث هذا الحرف ، قالوا : فماذا نقول ؟ قال : سلوا الله العافية في الدنيا والآخرة »[٤].

---

(١) الجامع (٢/ ١٠٤) .

(٢) العلل الصغير (٥/ ٧٥٩) .

(٣) صحيح البخاري (٦٦٦٧) .

(٤) الجامع (٣٥٩٤) .

ثم ذكر بعده رواية وكيع وعبد الرزاق وأبي أحمد الزبيري وأبي نعيم الفضل بن دكين كلهم عن سفيان به . ولم يذكروا الزيادة التي ذكرها ابن اليمان ، ثم قال أبو عيسى : « وهكذا روى أبو إسحاق الهمداني هذا الحديث عن بُريدة بن أبي مريم الكوفي عن أنس عن النبي ﷺ نحو هذا ، وهذا أصح »[(١)] .

ويحيى بن اليمان ضعيف لكثرة خطئه[(٢)] ، فزيادته هنا ضعيفة لمخالفة عدد من كبار الثقات له حيث لم يذكروها ، فتحسين الترمذي للحديث مع تصريحه بأن عدم ذكر الزيادة أصح دال على ضعف رواية يحيى بن اليمان ، مما يدل على أنه لا يحتج بها مع تحسينه لها .

ولكن قد يُقال : إنه حسنه ونبَّه على تفرد يحيى بن اليمان بهذه الزيادة ، مما يعني أنه حسن عنده من دونها .

٤- أخرج حديثاً من طريق شيخه محمد بن بشار عن ابن أبي عدي عن حُميد عن أنس قال : قال رسول الله ﷺ : «لا تقوم الساعة حتى لا يقال في الأرض : الله الله » .

ثم قال بعده : « هذا حديث حسن . حدثنا محمد بن المثنى ، حدثنا خالد

---

(١) الجامع (٣٥٩٥) .

(٢) التقريب (٧٦٧٩) .

ابن الحارث عن حُميد عن أنس نحوه ولم يرفعه ، وهذا أصح من الحديث الأول »[١] .

فحسَّنه مرفوعاً ثم رجَّح وقفه ، ولكن متنه محفوظ عن أنس من وجهٍ آخر[٢] ، فلعله تكلم فيه باعتبار السند لا المتن ، وهو الظاهر ؛ لأن مثله لا يُقال من قبل الرأي . وشبيه بهذا حديث آخر حسنه[٣] مرفوعاً ، ثم رواه من طريق موقوفاً وقال : « وهذا أصح » .

٥- وروى حديث عيسى بن يونس عن هشام بن حسان عن ابن سيرين عن أبي هريرة مرفوعاً : « من ذرعه القيء فليس عليه قضاء ، ومن استقاء عمداً فليقضِ » ثم قال بعده : « حديث أبي هريرة حديث حسن غريب لا نعرفه من حديث هشام عن ابن سيرين عن أبي هريرة عن النبي ﷺ إلا من حديث عيسى بن يونس ،وقال محمد : لا أراه محفوظاً .

قال أبو عيسى : وقد روي هذا الحديث من غير وجه عن أبي هريرة عن النبي ﷺ ولا يصحُ إسنادُهُ »[٤] .

---

(١) الجامع (٢٢٠٧) .

(٢) صحيح مسلم (١٤٨) .

(٣) الجامع (٢٩١٥) : « حسن صحيح » وفي الكروخي (ق١٩٠/ أ) « حسن » فقط .

(٤) الجامع (٧٢٠) .

وبيَّن في علله الكبير[١] سبب توهيته لهذا الحديث نقلاً عن البخاري فقد قال : « ما أراه محفوظاً ، وقد روى يحيى بن أبي كثير عن عمر بن الحكم أن أبا هريرة كان لا يرى القيء يفطر الصائم » .

ونقل في صحيحه[٢] في كتاب الصوم ، باب الحجامة والقيء للصائم قول أبي هريرة : « إذا قاء فلا يُفطر ، إنما يُخرج ولا يُولِج » ، ثم قال « ويُذكر عن أبي هريرة أنه يفطر ، والأول أصح » . فالحديث ظاهر سنده الصحة لثقة رجاله ، ولكنه معلول بالمخالفة عند البخاري والترمذي ومع ذلك فقد حكم عليه بالحُسن مع الغرابة التي سببها تفرد عيسى بن يونس عن هشام بن حسان ، ولكنه وضح أن الحديث يُروى من غير وجه عن أبي هريرة ، فهو حسن بهذا الاعتبار ولكنه لا يصح بسبب المخالفة .

فَحسَّن حديثاً لا يراه صالحاً للاحتجاج ، وإن كان عمل أكثر الفقهاء عليه ولكن ليس اعتماداً عليه بل اعتمد بعضهم على قول ابن عمر[٣] رضي الله عنهما في ذلك .

والإمام الترمذي رحمه الله لا يخفى عليه أن بعض المحدثين يخالفه فيما يحسنه

---

(١) (ص١١٥-١١٦) .

(٢) (٤/ ٢٠٥) المطبوع مع فتح الباري .

(٣) الموطأ (٦٧٣) ، والأم للشافعي (٢/ ٩٧) (٧/ ٢٥٢) .

فمثلاً عندما روى حديث عائشة ﵂ مرفوعاً : « لا نكاح إلا بولي »[١] قال: « هذا حديث حسن »

ثم قال بعد ذلك : « وحديث عائشة في هذا الباب . . حديث عندي حسن . . وقد تكلم بعض أصحاب الحديث في حديث الزهري عن عروة عن عائشة عن النبي ﷺ . قال ابن جريج : ثم لقيتُ الزهري فسألتُهُ فأنكره ، فضعَّفوا هذا الحديث من أجل هذا »[٢] .

فهو لا يخفى عليه أنه حَسَّن حديثاً يضعفه بعض النقاد .

ومن ذلك قوله في حديث ابن مسعود في عدم رفع اليدين في الصلاة إلا في تكبيرة الإحرام : « حديث ابن مسعود حديث حسن »[٣] ، ونقل عن الإمام عبد الله ابن المبارك قوله : « ولم يثبت حديث ابن مسعود »[٤] ، بل الترمذي نفسه قال في حديث ابن عمر الذي فيه ذكر رفع اليدين : « حسن صحيح »[٥] ، وسرد بتفصيل - على غير عادته - أسماء من يقول بالرفع

---

(١) الجامع (١١٠٢) .

(٢) الجامع (٣/ ٤٠٩-٤١٠) .

(٣) الجامع (٧٥٧) .

(٤) الجامع (٢/ ٣٨) .

(٥) الجامع (٢/ ٣٧) .

من الصحابة والتابعين ومن بعدهم ، مما يدل على ميله واختياره لذلك(١) .

ومن ذلك أيضاً أنه حكم على حديث عاصم بن ضمرة الذي يرويه عن علي رضي الله عنه في صفة صلاة رسول الله ﷺ تطوعاً بقوله : « هذا حديث حسن . . . وروي عن عبد الله بن المبارك أنه كان يُضعِّف هذا الحديث ، وإنما ضعَّفه عندنا والله أعلم لأنه لا يروى مثل هذا عن النبي ﷺ إلا من هذا الوجه عن عاصم بن ضمرة عن علي . . »(٢) .

فغير خافٍ عليه أنه حَسَّن حديثاً ضعفه بعض الأئمة الحفاظ كابن المبارك رحمه الله .

وبالنظر فيما تقدم من نصوص نرى أن إطلاق القول بأن غالب الأحاديث التي حسنها الترمذي ضعيفة قول غير صحيح ، فالأصل عنده أن ما يحسنه صالح للاحتجاج به وقد رأينا فيما مضى من الأدلة ما يناقض هذا الزعم ، ومما يؤكد هذه الحقيقة نتيجة استقرائنا لتحسيناته التي ذكرناها في المبحث الأول من الفصل الثاني المتقدم .

وكذلك القول بأن كل ما حسنه الترمذي فهو حجة قول غير دقيق ، فقد رأينا آنفاً أن الترمذي حَسَّن بعض الأحاديث - مع قلتها - وأشار إلى

(١) الجامع (٢/ ٣٦-٤٠) .

(٢) الجامع (٢/ ٤٩٤-٤٩٥) .

عدم الاحتجاج بها ، بل ورأيناه ينقل بعض تضعيفات المحدثين فيما يحسنه مما يدل على أن بعض ما يحسن محل اختلاف في الاحتجاج به بتصريحه هو رحمه الله تعالى .

والذي لا شك فيه أن الأحاديث التي حسنها الترمذي ليس كلها في المرتبة على حدٍ سواء بل بعضها أقوى من بعض[1] ، ولذا فالأولى بنا أن نحكم على كل حديثٍ بما يليق به بمقتضى القواعد المقررة لدى أئمة النقد الحديثي رحمهم الله تعالى ، ولا يصلح الاعتماد المطلق على قول الترمذي : « حسن » أو « حسن غريب » في الاحتجاج بالأحاديث والعمل بها ، وذلك لعدم الاتفاق على حجية ما يحسنه بين علماء الحديث ، ولأننا وقفنا له على بعض النصوص الدالة على عدم حجية بعض ما يحسنه ، وعلى نصوص له رحمه الله تدل على أنه يحسن أحاديث اختلف فيها النقاد .

(١) النكت لابن حجر (١/ ٣٨٧) .

المبحث الثالث

حكم الرواة الذين يحسن لهم الترمذي

اشترط الترمذي في تعريفه الحسن أن لا يكون الراوي متهماً بالكذب ، فهل يُفهم من هذا أن تحسينه لحديث في سنده رجل لم يوثق ولم يُضعَّف يؤخذ منه نوع من التقوية لذلك الراوي ، من حيث صلاحية ما يرويه لأن يكون حسناً حسب اصطلاح الترمذي في الحسن ، وأن ذلك الرجل لم يبلغ حد الثقة الذي يصحح له الترمذي ؟

والذي استدعى طرح مثل هذا أنني وجدت الإمام الذهبي يقول : « الثقة من وثقه كثير ولم يُضعَّف ، ودونه : من لم يُوَثق ولا ضُعِّف ؛ فإن خرِّج حديث هذا في « الصحيحين » ، فهو موثقٌ بذلك ، وإن صحَّح له مثل الترمذي وابن خزيمة فجيِّد أيضاً . . . »[١] .

وهذا الكلام وإن كان في تصحيح الترمذي[٢] ، إلا أن الذهبي في ميزان الاعتدال أبدى اهتماماً ملحوظاً بما يحسنه الترمذي بما يدل على وجود فائدة

(١) الموقظة (ص٧٨) .

(٢) الاحتجاج بتصحيح الترمذي على توثيق بعض الرواة يوجد في كلام ابن القطان الفاسي وابن دقيق العيد وكلاهما قبل الذهبي ، ومقصودنا هنا هو ما حسنه الترمذي لا ما صححه ، والذهبي اهتم بالأمرين فلذا ذكرتُ كلامه .

تؤخذ منه .

فمن ذلك مثلاً قوله : « سعد مولى طلحة عن ابن عمر ، وعنه عبد الله ابن عبد الله الرازي فقط . له قصة الكِفل ، حَسَّن له الترمذي »[١] .

وقولــه : « سعيد بن راشد أو ابن أبي راشد عن يعلى بن مُرة ، وعنه عبد الله بن عثمان بن خُثيم وحده ، وقد حسَّن له الترمذي في الفضائل : حسين مني وأنا من حسين »[٢] .

وقولــه : « عمر بن إسحاق عن أمه ، تفرد عنه أبو خالد الدالاني في تشميت العاطس ،حسنه الترمذي »[٣] .

إلى غير ذلك من الأمثلة[٤] ، ويفهم من نصه على تحسين الترمذي أن الرجل لم يبلغ درجة الثقة ولا ينحط إلى رتبة المتروك .

ووجدت الحافظ ابن حجر يستدل بتحسين الترمذي على تقوية رجلٍ قيل إنه مجهول ، فقال : « وقال الترمذي : حسن غريب ، وهذا يقتضي أنه عنده صدوق معروف . . ومن يروي عنه هؤلاء العدد الكثير ، ويُحسِّنُ له

(١) الميزان (٢/ ١٢٥) والحديث في الجامع (٢٤٩٦) .

(٢) الميزان (٢/ ١٣٥) والحديث في الجامع (٣٧٧٥) .

(٣) الميزان (٣/ ١٨٢) والحديث في الجامع (٢٧٤٤) .

(٤) انظر : الميزان (٢/ ٣٧٦ ، ٥٢٩) ، (٣/ ٢٤٧) ، (١/ ٤٦٦) .

الترمذي فليس بمجهول »[١] .

ومقتضى كلامه أن الترمذي لا يقول : « حسن غريب » في سندٍ فيه رجل مجهول أو ضعيفٍ عنده ، وهذا محل نظر كما تقدم في القائمة الثانية الخاصة بدراسة الأحاديث التي حكم عليها الترمذي بأنها : « حسن غريب » .

انظر فيها الأحاديث ذات الأرقام : (١١٦١ ، ١٥١٨ ، ١٥٤٩ ، ١٦٤٤ ، ٢٢٥٦) فقد حكم ابن حجر على بعض رواتها بالجهالة .

كما أن الترمذي ضعَّف محمد بن عبد الرحمن بن أبي ليلى ونصَّ على أنه لا يحتج بما انفرد به ، وقد حكم على حديثٍ له بأنه حسن غريب . انظر (١٤٨٥) .

وبنحو من ذلك أن الترمذي في حـديث (٣٠٩٥) قال : « حسن غريب . . لا نعرفه إلا من حديث عبد السلام بن حرب وغُطيف بن أعين ليس بمعروف في الحديث »[٢] .

وفي حديث (٣٢٢٥) قال : « حسن غريب » وفي السند رجلان مبهما

---

(١) تعجيل المنفعة (ص٢٢٨) .

(٢) في الكروخي (ق٢٠٤/أ) : « حسن غريب » وكذلك تحفة الأحوذي (٧/ ٤٩٤) ، وأما المطبوع ففيه « غريب » .

الاسم .

وإذا طالعت القائمة الثانية ستقف على أمثلةٍ عدة تؤكد ما ذهبنا إليه من أن قول الترمذي في سندٍ « حسن غريب » لا ينفي ضعف بعض رجاله أو جهالتهم .

وكما أن تحسين الترمذي لرجلٍ لم ينقل فيه توثيق ولا تضعيف يدل على صلاحيته للاستشهاد ؛ فإنه يدل أيضاً على أن الرجل لم يبلغ درجة الثقة الذي يصحح الترمذي له ، فيستفاد من تحسينه القصور عن درجة الثقة ، هذا إذا كان الرجل متكلماً فيه أو ليس فيه توثيق معتبر .

ومن ذلك قول الذهبي في حكيم بن حكيم بن عباد بن حُنيف الأنصاري : « قواه ابن حبان ، وقال ابن سعد : لا يحتجون به ، ومن مفرداته عن أبي أمامة عن عمر مرفوعاً : « الخال وراث » حَسّنه الترمذي ، ولم يصححه »[(١)] .

وقوله في خالد بن سارة : « عن عبد الله بن جعفر بحديث : « اصنعوا لآل جعفر طعاماً » حَسَّنه الترمذي من رواية جعفر بن خالد - بن سارة - عن أبيه ، وما صححه ، وخالد ما وثق ، لكن يكفيه أنه روى عنه أيضاً

(١) الميزان (١/ ٥٨٤) ، والحديث في الجامع (٢١٠٣) وفي الكروخي (ق١٤٠/أ) : « حسن » فقط لا كما في المطبوع « حسن صحيح » .

عطاء »[١] .

وقوله في عمرو بنُ بُجدان : عن أبي ذر مرفوعاً : « الصعيد وضوء المسلم وإن لم يجد الماء عشر سنين » ، حَسَّنه الترمذي ، ولم يُرقهِ إلى الصحة للجهالة بحالِ عمرو . . وقد وثق عمرو مع جهالته »[٢] .

ولا ينبغي أن نغفل عن حقيقة تقدم الكلام عليها ، وهي أن الترمذي قد يحسن حديثاً ويكون كل رجال السند ثقات ، ولكنه حسنه لانقطاعه أو للاختلاف في رفعه أو وصله .

---

(١) الميزان (١/ ٦٣٠) ، والحديث في الجامع (٩٩٨) وفي الكروخي (ق٧٣/ ب) كما في المطبوع « حسن صحيح » وفي تحفة الأحوذي (٤/ ٧٨) : « حسن » .

(٢) الميزان (٣/ ٢٤٧) ، والحديث في الجامع (١٢٤) ، وفي الكروخي (ق١٢/ أ) كما في المطبوع « حسن صحيح » ، وذكر أحمد شاكر اختلاف النسخ في ذكر « صحيح » . والمراد من النصوص السابقة الاحتجاج بفهم الذهبي من تحسينات الترمذي بحسب ما بلغه .

الفصل الرابع

الاصطلاحات المركبة عند الترمذي ووقوع الحسن فيها

وفيه مبحثان :

المبحث الأول : حسن صحيح

المبحث الثاني : حسن صحيح غريب وحسن غريب صحيح

المبحث الأول

حسن صحيح

أكثر الترمذي في جامعه من الحكم على الأحاديث بقوله « هذا حديث حسن صحيح » ، وقد وجد هذا التركيب من قبله في كلام الإمام علي بن المديني(١) والإمام أحمد بن حنبل(٢) ، ويعقوب بن شيبة(٣) ، وشيخه الإمام البخاري(٤) ولكن قليلاً جداً مقارنة بتوسع الترمذي .

وهذه العبارة المركبة ارتبك علماء المصطلح في معناها واستشكلوها بدءاً من الحافظ ابن الصلاح الذي قال : « في قول الترمذي وغيره : « هذا حديث حسن صحيح » إشكال ، لأن الحسن قاصر عن الصحيح كما سبق إيضاحه ، ففي الجمع بينهما في حديث واحد جمع بين نفي ذلك القُصور

---

(١) ذكر ذلك في النكت الوفية للبقاعي (ق٦٤/أ) ، ووجدتُ في البدر المنير - النسخة المخطوطة -(٢/ ٢٦٦) حكماً لابن المديني على حديث في سنده محمد بن إسحاق بأنه : « حسن صحيح » .

(٢) انظر :الجامع للترمذي (١٢٨)،وانظر كذلك كلامنا حول هذا النص في مبحث الإمام أحمد .

(٣) النكت الوفية (ق٦٤/أ) .

(٤) نكت الزركشي (٢/ ٤٧٣) وشرح العلل (١/ ٣٤٢-٣٤٣) ، وانظر : مبحث البخاري فقد تكلمنا على هذا النص هناك .

وإثباته ؟!»[١] .

وقد أجاب العلماء عن هذا الإشكال بعدة أجوبة سأذكر فيما يلي أهمها مع الاعتراضات والردود المذكورة في كتب المصطلح ثم بعد ذلك أذكر الرأي الراجح في نظري .

الجواب الأول : قال ابن الصلاح : « وجوابه أن ذلك راجع إلى الإسناد ، فإذا روي الحديث الواحد بإسنادين أحدهما إسناد حسن ، والآخر إسناد صحيح ؛ استقام أن يقال فيه : إنه حديث حسن صحيح . أي حسن بالنسبة إلى إسناد ، صحيح بالنسبة إلى إسناد آخر »[٢] .

ولكن اعترض ابن دقيق العيد على هذا بقوله : « يَرِدُ عليه الأحاديث التي قيل فيها : « حسن صحيح » ، مع أنه ليس لها إلا مخرج واحدٌ ، ووجهة واحدة ، وإنما يُعتبر اختلاف الأسانيد بالنسبة إلى المخارج ، وهذا موجود في كلام أبي عيسى الترمذي في مواضع يقول : «هذا حديث حسن صحيح لا نعرفه إلا من هذا الوجه » ، أو « لا نعرفه إلا من حديث فلان »»[٣] .

---

(١) علوم الحديث (ص٣٥) .

(٢) علوم الحديث (ص٣٥) .

(٣) الاقتراح (ص١٠) .

وكذلك الذهبي اعترض عليه بقوله : « وأُجيبَ عن هذا بشيء لا ينهض أبداً وحينئذٍ لو قيل : حسن صحيح لا نعرفه إلا من هذا الوجه لَبطل هذا الجواب . . »(١) .

وقال ابن رجب أيضاً : « وهذا فيه نظر لأنه يقول كثيراً : « حسن صحيح غريب » لا نعرفه إلا من هذا الوجه»(٢) .

ولكن هذا الاعتراض لم يلق قبول بعض العلماء فقد قال ابن رجب : « وقد أجاب عن ذلك بعض أكابر المتأخرين(٣) : بأنه قد يكون أصل الحديث غريباً ، ثم تتعدد طرقه عن بعض رواته ، إما التابعي أو مَنْ بعده ، فإن كانت تلك الطرق كلها صحيحة فهو صحيح غريب ، وإن كانت كلها حسنة فهو حسن غريب ، وإن كان بعضها صحيحاً ، وبعضها حسناً فهو صحيح حسن غريب ، إذ الحسن عند الترمذي ما تعددت طرقه ، وليس فيها متهم ، وليس شاذاً .

---

(١) الموقظة (ص٢٩) .

(٢) شرح العلل (١/ ٣٩١) .

(٣) أظنه شيخ الإسلام ابن تيمية فكلامه قريب من حيث المعنى مما ذكره ابن رجب . انظر : مجموع الفتاوى (١٨/ ٢٣-٢٤ ، ٣٩-٤٠) . وما نقله ابن رجب مختصر ودقيق في تحديد المراد فلذا نقلته عنه .

فإذا قال مع ذلك : « إنه غريب لا يعرف إلا من ذلك الوجه » حُمِل على أحد شيئين : إما أن تكون طرقه قد تعددت إلى أحد رواته الأصليين فيكون أصله غريباً ثم صار حسناً ، وإما أن يكون إسناده غريباً بحيث لا يعرف بذلك الإسناد إلا من هذا الوجه ، ومتنه حسناً بحيث روي من وجهين وأكثر كما يقول : وفي الباب عن فلان وفلان ، فيكون لمعناه شواهد تبين أن متنه حسن ، وإن كان إسناده غريباً»[١] .

وكذلك الزركشي رد على اعتراض ابن دقيق العيد بقوله : « وقد يجاب عن هذا بأمرين :

أحدهما : أن الصورة التي ذكرها ابن الصلاح مطلقة ليست مقيدة بهذا القيد ، وكلامه محمول عند الإطلاق ، ويكون المراد هو الأعم الأغلب ، فإن هذا القيد الذي ذكره الترمذي[٢] قليل بالنسبة إلى مطلقه .

الثاني : سلمنا ذلك ، لكن يحتمل أن يريد به : لا نعرفه إلا من حديث بعض الرواة ، لا أن المتن لا نعرفه إلا من هذا الوجه ، أي انفرد الراوي به

---

(١) شرح العلل (١/ ٣٩١-٣٩٢) وعقب ابن رجب على هذا القول بقوله : «وفي بعض هذا نظر وهو بعيد من مراد الترمذي لمن تأمل كلامه » ولم يبين أسباب بعد هذا القول عن مراد الترمذي .

(٢) قصد بالقيد هنا قوله « لا نعرفه إلا من هذا الوجه » ونحو هذه العبارة التي يقرنها بحكمه «حسن صحيح» فتفيد التفرد النسبي أو المطلق .

عن راوٍ آخر لا أن المتن منفرد به ، ويدل لهذا أنه أخرج في كتاب الفتن[١] حديث خالد الحذاء عن ابن سيرين عن أبي هريرة « من أشار إلى أخيه بحديدة . . . » وقال : هذا حديث حسن صحيح غريب من هذا الوجه يستغرب من حديث خالد ، فاستغربه من حديث خالد لا مطلقاً »[٢] ، وبمثل هذا أجاب البلقيني وذكر الحديث نفسه[٣] .

ولكن الحافظ العراقي رد على كلام الزركشي مؤكداً وجاهة الاعتراض الذي وجهه ابن دقيق العيد على كلام ابن الصلاح فقال : « وهذا الجواب لا يمشي في المواضع التي يقول فيها : «لا نعرفه إلا من هذا الوجه » كحديث العلاء بن عبد الرحمن عن أبيه عن أبي هريرة قال : قال رسول الله ﷺ : «إذا بقي نصف من شعبان فلا تصوموا » .

قال أبو عيسى : « حديث أبي هريرة حديث حسن صحيح لا نعرفه إلا من هذا الوجه على هذا اللفظ » »[٤] .

---

(١) الجامع (٢١٦٢) .

(٢) نكت الزركشي (٢/ ٤٧٥-٤٧٦) .

(٣) محاسن الاصطلاح (ص١٨٥-١٨٦) ، وعزاه العراقي لبعض المتأخرين في التقييد والإيضاح (ص٥٩) والظاهر أنه يريد الزركشي لأن ما نقله يطابق كلامه .

(٤) التقييد والإيضاح (ص٥٩-٦٠) ،والحديث في الجامع (٧٣٨) .

وذكر البقاعي[١] في نكته تعقباً على ما قاله العراقي الغالب أنه لابن حجر قال فيه : « ليس مثالاً صحيحاً ،فإن قول الترمذي : « على هذا اللفظ » يُشعر بأنه رُوي من غير هذا الوجه على غير هذا اللفظ ، وهو كذلك فإن أصله : «لا تقدموا رمضان بصوم يوم ولا يومين » ، وهو مروي من غير هذا الطريق ، وللترمذي في تعبيره عن ذلك أنواع من التعبيرات لا ينتبهون لها ، كأن يقول : «غريب من هذا الوجه » ، « غريب بهذا السياق » ، « لا نعرفه إلا من هذا الوجه بهذا التمام » ، ونحو ذلك فلا يمنع أن يكون روي من وجهٍ آخر ، أو أوجه أُخَر من غير ذلك الوجه وبغير ذلك السياق ، وبغير ذلك التمام ، ووراء ذلك كله أنه إذا اقتصر على قوله : «غريب » احتمل أن يكون مراده الغرابة النسبية أي أن ذلك الراوي تفرد به عن شيخه ، وذلك مثل قوله : « غريب من هذا الوجه » فلا يمتنع أن يكون رواه العدد الكثير عن غير ذلك الشيخ ، فليتنبَّه لذلك كله»[٢] .

وقال ابن الوزير راداً على اعتراض ابن دقيق العيد والعراقي بأنه يمكن الإجابة عما أورداه بالأجوبة الآتية :

---

(١) مادة البقاعي في نكته غالباً من كلام شيخه الحافظ ابن حجر ولكن ليس نصاً . انظر : مقدمة النكت الوفية (ق١/ ب-ق٢/ أ)

(٢) النكت الوفية (ق٦٥/ أ) .

الأول : بأن الترمذي أراد أنه لا يعرف الحديث بذلك اللفظ كما قُيد به في هذا المثال ، وقد ورد معناه بإسناد آخر .

الثاني : أو يريد من ذلك الوجه كما يصرح به في غير حديث مثل أن يكون الحديث صحيحاً غريباً من حديث أبي هريرة أو من حديث التابعي أو من دونه ، ويكون صحيحاً مشهوراً من غير تلك الطريق .

الثالث : أو يريد أنه لا يعرف الحديث عن ذلك الصحابي الذي رواه عنه إلا بذلك الإسناد ، وله إسناد آخر عن صحابي آخر ، وهذا هو المسمى بالشاهد ، وإنما عُدِم التابع وهو روايته عن ذلك الصحابي ،وقد عُرف من طريقة المحدثين تسمية الحديث المروي عن صحابيين بحديثين[1] .

وهذا الذي ذكره البقاعي وابن الوزير صحيح ، وهو الذي رجحناه في الشرط الثالث من شروط الحسن عند الترمذي ، وهو أنه يأخذ بالشاهد من حيث المعنى ولو لم تتطابق الألفاظ ، فلا يلزم من قول الترمذي في حديث « حسن صحيح غريب » أو « حسن صحيح لا نعرفه إلا من هذا الوجه » ، التفرد المطلق الذي يعني أن متن ذلك الحديث لم يرو إلا من تلك الطريق ، بل الغالب الأعم أنه أراد التفرد النسبي ، ولم أجد الترمذي

---

(١) تنقيح الأنظار مطبوع مع شرحه توضيح الأفكار (١/ ٢٣٧-٢٣٨) .

في كل جامعه استخدم هذا التعبير : « حسن صحيح لا نعرفه إلا من هذا الوجه على هذا اللفظ » إلا في حديث أبي هريرة السابق فقط .

ومما ينبغي التذكير به هنا أننا انتهينا في تحقيق الشرط الثالث من شروط الحسن عند الترمذي المتعلق بوجود الشاهد أنه شرط أغلبي لا كلي ، وأن الترمذي يتوسع في الشواهد فيدخل في ذلك ما وافق عموم المعنى ، وإذا عرفنا مدى توسع الترمذي في ذلك أمكن الإجابة عن كثير من النصوص إن لم يكن كلها التي تشير إلى وجود التفرد فيها مع حكمه عليها بقوله : « حسن صحيح » . والحكم للغالب الأعم لا للنادر القليل ، فكيف إذا عرفنا أن شرط التعدد في الحسن أغلبي لا كلي .

الجواب الثاني : قال ابن الصلاح : « على أنه غير مستنكر أن يكون بعض من قال ذلك أراد بالحسن معناه اللغوي : وهو ما تميل إليه النفس ولا يأباه القلب ، دون المعنى الاصطلاحي الذي نحن بصدده»(١) .

وقد رد ابن سيد الناس هذا الجواب وذلك لأن كل حديث رسول الله ﷺ حسن سواء كان في الأحكام أو الرقائق أو غيرهما (٢) .

وقال ابن حجر : « كل أحاديث النبي ﷺ حسنة الألفاظ بليغة ، فلما

---

(١) علوم الحديث (ص٣٥-٣٦) .

(٢) النفح الشذي (١/ ٢٨٥) .

رأينا هذا الذي وقع في كلامه كثيراً يُفرِّق فتارة يقول : « حسن » ويُطلق ، وتارة يقول : « صحيح » فقط ، وتارة يقول : « حسن صحيح » ، وتارة يقول : « صحيح غريب » ونحو ذلك ، عرفنا أنه لا محالة جارٍ مع الاصطلاح ، وأيضاً فهو قد قال في العلل في آخر كتابه : « وما قلتُ في كتابنا حديث حسن ، فإنما أردنا به حُسن إسناده عندنا » ، فقد صَرَّح بأنه إنما أراد حُسن الإسناد فانتفى أن يريد حسن اللفظ»[١] .

وهذا رد جيد ، ويجب أن يلاحظ أن ابن الصلاح ذكره استطراداً ولم يتبنه كما هو ظاهر من سياق كلامه ، ثم هو لم يخص به الترمذي بدلالة قوله: « أن يكون بعض من قال ذلك » ولعله يريد غير الترمذي بدلالة قوله في أول كلامه الذي استشكل به هذا الاصطلاح :« في قول الترمذي وغيره . . » .

وقد ذكر ابن الوزير اليماني أن المراد بالحسن في قوله : « حسن صحيح » « يريد الترمذي أن الحديث صحيح في إسناده ، ومتنه حسن في الاحتجاج به على ما قُصد الاحتجاج به فيه ، ويكون هذا الحسن هو الحسن اللغوي دون الاصطلاحي . . وهذا الجواب عندي أرجحها لأنه لا يَرِد عليه شيء

---

(١) النكت الوفية (ق٦٤/ ب) .

من الإشكالات»[١] .

ورد عليه الصنعاني[٢] بأنه لا يخفى أن قيد « حَسنٌ في الاحتجاج » ليس من مدلول الحسن اللغوي ، بل هو معنى للحسن آخر ليس لغوياً ولا هو الاصطلاحي المعروف ، ولا ريب أن قصد الترمذي الحسن الاصطلاحي لا اللغوي كما ذكر ابن حجر آنفاً .

ثم إن ابن الوزير رجع عن رأيه هذا لما رأى كلام ابن حجر في شرح النخبة وقال : « ثم إني بعدُ وقفت على كلام جيد يتعين المصير إليه»[٣] .

الجواب الثالث : وهو للحافظ ابن دقيق العيد قال فيه : « والذي أقول في جواب هذا السؤال : أنه لا يشترط في الحسن قيد القصور عن الصحيح وإنما يجيئه القصور ويفهم ذلك فيه إذا اقتصر على قوله : « حسن » فالقُصور يأتيه من قيد الاقتصار ، لا من حيث حقيقته وذاته .

وشرح هذا وبيانه : أن ههنا صفات للرواة تقتضي قبول الرواية ، ولتلك الصفات درجات بعضها فوق بعض ، كالتيقظ والحفظ والإتقان مثلاً ، فوجود الدرجة الدُنيا كالصدق مثلاً وعدم التهمة بالكذب ، لا

(١) تنقيح الأنظار(١/ ٢٤٢) .

(٢) توضيح الأفكار (١/ ٢٤٢-٢٤٣) .

(٣) تنقيح الأنظار (١/ ٢٤٤) .

يُنافيه وجود ما هو أعلى منه كالحفظ والإتقان .

فإذا وجدت الدرجة العليا ، لم يُناف ذلك وجود الدنيا ، كالحفظ مع الصدق ، فيصح أن يقال في هذا : إنه حسن باعتبار وجود الصفة الدنيا وهي الصدق مثلاً ، صحيح باعتبار الصفة العليا وهي الحفظ والإتقان .

ويلزم على هذا : أن يكون كل صحيح حسناً ، ويلتزم ذلك ويؤيده ورودُ قولهم : هذا حديث حسن في الأحاديث الصحيحة ، وهذا موجود في كلام المتقدمين»(١) .

ومع أن ابن حجر قوّى هذا الجواب في نكته(٢)إلا أن البقاعي نقل انتقاده له فقد قال : « إن كان الضبطُ الذي في راوي الحسن هو عين الضبط الذي في راوي الصحيح فالجواب مُسلَّم ، وإن كان غيره وهو الحق فليس هو جواباً صحيحاً ، فإن الضبط الذي في راوي الحسن يشترط فيه القصور ، والذي في راوي الصحيح يشترط فيه التمام فهما حقيقتان مختلفان »(٣) ، وبنحو ذلك قال الصنعاني (٤) .

---

(١) الاقتراح (ص١٠-١١) .

(٢) نكت ابن حجر (١/ ٤٧٨) .

(٣) النكت الوفية (ق٦٥/ ب) .

(٤) توضيح الأفكار (١/ ٢٣٩) .

وقال الزركشي معترضاً على ابن دقيق العيد : « ما ادَّعاه من أن كل صحيح حسن ممنوع ، فإن الصحيح الذي ليس له إلا راوٍ واحد ليس بحسن ؛ لأن شرط الحسن أن يروى من غير وجه كما تقدم »[1] .

ومما يُعترض به على رد الحافظ ابن حجر الآنف أنه خص الحسن بالحسن لذاته ولا يخفى أن مراد ابن دقيق العيد الحسن الذي عَرَّفه الترمذي ولم يتطرق فيه البتة للضبط بل اقتصر في راوي الحسن على أن لا يكون متهماً بالكذب فشرطه محدد في عدم التهمة ولم يشترط الضبط ، وعلى هذا فكلام ابن دقيق العيد متجه .

وأما اعتراض الزركشي فقد ذكرنا أن شرط تعدد الطرق في الحسن أغلبي لا كلي وأنه يكفي فيه عموم المعنى .

الجواب الرابع : ذهب بعض العلماء إلى احتمال أن الترمذي يقول ذلك باعتبار اختلاف النقاد في الحكم على السند كأن يكون الراوي عند أحد النقاد في مرتبة الصحيح ، وعند غيره دون ذلك[2] .

واعترض هذا الجواب بما يلي :

١- لو أراد ذلك لأتى بالواو التي هي للجمع فيقول : حسن

---

(١) نكت الزركشي (٢/ ٤٧٨) .

(٢) انظر : النفح الشذي (١/ ٢٨٧) ونكت الزركشي (٢/ ٤٨٠) ونكت ابن حجر (١/ ٤٧٧) .

وصحيح ، أو أتى بأو التي هي للتخيير أو التردد فيقول : حسن أو صحيح[١] .

٢- الذي يتبارد إلى الفهم أن الترمذي إنما يحكم على الحديث بالنسبة إلى ما عنده لا بالنسبة إلى اختلاف غيره[٢] .

٣- هناك أحاديث لم تختلف أنظار النقاد في تعديل رواتها وقد قال فيها الترمذي : « حسن صحيح » [٣] ، مثل مرويات مالك عن نافع عن ابن عمر[٤] مثلاً وهي من أصح الأسانيد عند المحدثين .

الجواب الخامس : وهو للحافظ ابن كثير قال فيه : « والذي يظهر لي أنه يُشرِّب الحكم بالصحة على الحكم بالحسن كما يُشرِّب الحُسن بالصحة ، فعلى هذا يكون ما يقول فيه : « حسن صحيح » أعلى رتبة عنده من الحسن، ودون الصحيح ، ويكون حكمه على الحديث بالصحة المحضة أقوى من حكمه عليه بالصحة مع الحسن»[٥] .

---

(١) النفح الشذي (١/ ٢٨٧) ونكت ابن حجر (١/ ٤٧٧) .

(٢) نكت ابن حجر (١/ ٤٧٧) .

(٣)النفح الشذي (١/ ٢٨٧) ونكت ابن حجر (١/ ٤٧٧) .

(٤) انظر : الجامع (٦٧٦ ، ١٢٠٣ ، ١٧٣٠) .

(٥) الباعث الحثيث (١/ ١٤٠) تحقيق علي حسن عبد الحميد .

وقال في موضع آخر : « أصل هذا السؤال غير متجه لأن الجمع بين الحسن والصحة رتبة متوسطة ، فالصحيح أعلاها ، ويليه المنسوب من كلٍ منهما وهو الصحة والحسن ويليه الحسن ، وما كان فيه شبه من شيئين اختص باسم وصار كالمستقل ، كقولهم : هذا حلو حامض أي مُز[(١)]»[(٢)] .

واعترض على هذا الجواب بما يلي :

١- يلزم على هذا القول أن لا يكون في كتاب الترمذي صحيح إلا قليلاً لقلة اقتصاره على قوله : « هذا صحيح » وأكثر ما يعبر عن الصحة بقوله: « حسن صحيح »[(٣)] .

٢- يجمع الترمذي بين الحسن والصحة في غالب الأحاديث الصحيحة المتفق على صحتها ، والتي أسانيدها في أعلى درجات الصحة كمالك عن نافع عن ابن عمر ، والزهري عن سالم عن أبيه ، ولا يكاد يفرد الصحة إلا نادراً[(٤)] .

٣- وبالموازنة يظهر أن ما أفرد فيه الصحة ليس بأقوى مما جمع فيه بين

(١) المُز : ما كان طعمه بين الحلو والحامض أو خليطاً منهما . المعجم الوسيط (٢/ ٨٦٦) .

(٢) نقله الزركشي في نكته (٢/ ٤٧٩) .

(٣) النكت للزركشي (٢/ ٤٧٩) ، ونكت ابن حجر (١/ ٤٧٧) .

(٤) شرح العلل (١/ ٣٩٣) ، ونحوه في الزركشي (٢/ ٤٧٩) ونكت ابن حجر (١/ ٤٧٧) .

الصحة والحسن[١] .

٤- في هذا القول خرق لاجتماع المحدثين واتفاقهم ، إذ يلزم منه إثبات قسم ثالث بين الصحيح والحسن ولا قائل بذلك[٢] .

ولا ريب في قوة هذه الاعتراضات ولذا قال ابن رجب في رده : « هذا بعيد جداً »[٣] ، وقال العراقي : « هذا تحكم لا دليل عليه ، وهو بعيد عن فهم معنى كلام الترمذي »[٤] .

ويبدو لي أن ابن كثير اختار ذلك الجواب لأنه يُنكر[٥] أصلاً أن يكون الترمذي عَرَّف الحسن ، ولعله لذلك ابتعد عن الحقيقة التي قرب منها ابن الصلاح وابن دقيق العيد ، واختار جواباً من وحي تأمله للتركيب اللغوي لعبارة « حسن صحيح » ، ولم يلتفت لتعريف الترمذي الوارد في علله الصغير .

الجواب السادس : قال السيوطي : « وظهر لي توجيهان آخران :

---

(١) شرح العلل (١/ ٣٩٣) وسيأتي مزيد إيضاح لذلك فيما سيأتي إن شاء الله .

(٢) نكت الزركشي (٢/ ٤٧٩) ، ونكت ابن حجر (١/ ٤٧٧) .

(٣) شرح العلل (١/ ٣٩٣) .

(٤) التقييد والإيضاح (ص٦٢) .

(٥) انظر : الباعث الحثيث (ص٣١) .

أحدهما : أن المراد حسن لذاته صحيح لغيره ، **والآخر** : أن المراد حسن باعتبار إسناده ، صحيح أي أنه أصح شيء ورد في الباب ، فإنه يقال : أصح ما ورد إن كان حسناً أو ضعيفاً ، والمراد أرجحه أو أقله ضعفاً »[١] .

وهذا القول فيه نظر إذ يقتضي أن كل ما قال فيه الترمذي « حسن صحيح » يكون إسناده من قبيل الحسن لذاته ، وهذا غير صحيح ، وقد سبق في الجواب الخامس أن الترمذي يطلق هذا التركيب على أسانيد صحيحة متفق على صحتها .

وفي الوجه الآخر نظر أيضاً يضاف لما سبق ، إذ فيه صرف للفظة « صحيح » عن ظاهرها وتأويلها بأن المراد منها « أصح » وليس « صحيح » كما هو الظاهر ، والمعهود من استعمالات الترمذي أنه لم يستعمل « صحيح » في الأقل ضعفاً وإنما يخص ما كان على هذا النحو بلفظة « أصح » وفرق بين اللفظتين .

فجواب السيوطي بعيد عن الصواب ولا ينطبق إلا على أمثلة محدودة جداً ، والأصل مراعاة الغالب الأعم ، وظاهر كلامه أنه يريد التعميم ، ولم ينص على أنه يريد بعض حالات ما يقال فيه : « حسن صحيح » ، وانتقدته

---

(١) البحر الذي زخر (٣/ ١٣٢١) .

على هذا الأساس .

الجواب السابع : قال الشيخ محمد عبد الرزاق حمزة (ت١٣٩٢هـ)[١]:

« أوقعهم في الحيرة جعلُهم الحسن قسيم الصحيح ، فَوَرد عليهم وصف الترمذي لحديث واحد بأنه « حسن صحيح » ، فأجاب كل بما ظهر له ، والذي يظهر أن الحسن في نظر الترمذي أعم من الصحيح ، فيجامعه وينفرد عنه ، وإنه في معنى المقبول المعمول به ، الذي يقول مالك في مثله : « وعليه العمل ببلدنا » ، وما كان صحيحاً ولم يعمل به لسبب من الأسباب يسميه الترمذي « صحيحاً » فقط ، وهو مثل ما يرويه مالك في « موطئه » ويقول عقبه : « وليس عليه العمل » .

وكأن غرض الترمذي أن يجمع في كتابه بين الأحاديث وما أيّدها من عمل القرون الفاضلة من الصحابة ومَنْ بعدهم ، فيسمى هذه الأحاديث المؤيدة بالعمل حِساناً ، سواءٌ صحت أو نزلت عن درجة الصحة ، وما لم تتأيد بعمل لا يصفها بالحُسن وإن صَحت .

هـذا الذي يظهر ، وقـد استفدناه من مذاكرة بعض شيوخنا ومجالستهم »[٢] .

---

(١) انظر ترجمته في : الأعلام للزركلي (٦/ ٢٠٣) .

(٢) الباعث الحثيث - تحقيق علي حسن (١/ ١٤٠-١٤١) .

وهذا الكلام محل نظر لما يلي :

١- يُفسر « الحسن » تفسيراً مخالفاً لتعريف الترمذي ، ولعل الشيخ محمد عبد الرزاق حمزة وهو يُعلق على الباعث الحثيث مشى مع ابن كثير في إنكار وجود تعريف للترمذي للحسن في جامعه لا سيما وأن تعليقه على « الباعث الحثيث » جاء على نسخةٍ أقدم من طبعة الشيخ أحمد شاكر التي رد فيها على إنكار ابن كثير .

٢- قال الترمذي في علله الصغير : « جميع ما في هذا الكتاب من الحديث فهو معمول به ، وقد أخذ به بعض أهل العلم ما خلا حديثين : حديث ابن عباس أن النبي ﷺ جمع بين الظهر والعصر بالمدينة ، والمغرب والعشاء من غير خوف ولا سفر ولا مطر ، وحديث النبي ﷺ أنه قال : « إذا شرب الخمر فاجلدوه ، فإن عاد في الرابعة فاقتلوه » »(١) .

فهذان حديثان نص الترمذي صراحة على أنهما غير معمول بهما ، فنظرت كيف حكم عليهما لأعلم مدى صدق مقولة الشيخ عبد الرزاق حمزة .

فأما حديث ابن عباس فهو برقم (١٨٧) ولم يحكم عليه الترمذي

(١) الجامع (٥/ ٧٣٦) .

بالصحة ولا بالحسن بل قال : « حديث ابن عباس قد رُوي عنه من غير وجه : رواه جابر بن زيد وسعيد بن جبير وعبد الله بن شقيق العقيلي » وكان المفروض أن يقول : « صحيح » على مقتضى قول الشيخ عبدالرزاق لاسيما والحديث صحيح صححه مسلم وغيره[1] .

وأما حديث شرب الخمر فهو برقم (١٤٤٤) لم يحكم عليه الترمذي بالصحة ولا بالحسن وإنما ذكــر اختلاف الرواة عن التابعي في تحـديد اسم الصحابي وقال : « سمعت محمداً يقول : حديث أبي صالح عن معاوية عن النبي ﷺ في هذا أصح من حديث أبي صالح عن أبي هريرة عن النبي ﷺ » .

وكان المفروض أن يقول : « صحيح » على مقتضى القول السابق ، لا سيما والحديث قوي الإسناد ، وقد صححه ابن حبان[2] .

٣- لم يبين الشيخ محمد عبد الرازق حمزة موقف الترمذي من الحديث الصحيح إذا اختلف العلماء في العمل به ، فكثيراً ما ينص الترمذي على اختلاف الفقهاء في الأخذ ببعض الأحاديث ، فهل يكون عدم عمل

(١) صحيح مسلم (٧٠٥) وابن خزيمة في صحيحه (٩٧٢) وابن حبان (٤/ ٤٧١) ، وكذلك البخاري صححه أيضاً ولكن من وجهٍ آخر وبلفظ آخر (٥٤٣) ، (٥٦٢) .

(٢) صحيح ابن حبان (١٠/ ٢٩٥) .

بعضهم مانعاً من وصف الحديث بالحسن والصحة ؟! ، ثم من هم المقصودون عند الترمذي من الفقهاء العاملين بالحديث ، فإن مالكاً يقصد فقهاء أهل المدينة والعمل في المدينة تحديداً فما هو نطاق ذلك عند الترمذي ؟! هل يريد أهل الحديث فقط أم يريد ما هو أوسع من ذلك؟!

٤- يتناقض قول الشيخ عبد الرازق : « وما كان صحيحاً ولم يُعمل به لسبب من الأسباب يسميه الترمذي « صحيحاً » « فقط » مع قول الترمذي أن جميع ما في جامعه من الحديث فهو معمول به وقد أخذ به بعض أهل العلم خلا حديثين ، وقد صحح الترمذي جملة من الأحاديث تزيد على المئة حديث - حسبما في نسخة الكروخي - ولم يقل فيها « حسن صحيح » وهي عنده من المعمول به كما نص هو رحمه الله .

٥- توجد عدة أحاديث صححها الترمذي فقط من دون إضافة الحسن لها ، ونص على أنه معمول بها . قال الشيخ العلامة محمد ناصر الدين الألباني - رحمه الله - في رده على قول الشيخ عبد الرازق حمزة :

« هذا منتقض بقول الترمذي (١/ ٣٦٦) في حديث الترجيع : « حديث صحيح ، وعليه العمل بمكة ، وهو قول الشافعي » . . . وذكر مثله (٣/ ١٢٧) في حديث صوم عاشوراء وقال فيه : والعمل على هذا عند

أهل العلم . . .»[١] .

كما وأن الترمذي ضعف جملة من الأحاديث مع تصريحه بأن العمل عليها ولم يحكم عليها بالحسن ،[٢] مما يدل على عدم ارتباط الحسن عنده بالعمل بالحديث .

الجواب الثامن : قال الشيخ أحمد شاكر (ت ١٣٧٧هـ) : « الذي أراه أن كل هذه الأجوبة عن قول الترمذي : « حسن صحيح » عقب أحاديث كثيرة في سننه ؛ فيها تكلف ظاهر ، وتقييد له باصطلاح لعله لم يتقيد به ، وما أظنه يريد بهذا إلا تأكيد صحة الحديث بالترقي به من الحسن إلى الصحة والله أعلم بالصواب »[٣] ، وقد نقل ابن حجر عن بعض المتأخرين نحو هذا القول ورده[٤] .

ويؤخذ على كلام الشيخ أحمد شاكر تجاهل تعريف الترمذي للحسن ، يؤخذ عليه أيضاً الغموض في معنى الترقي هل يريد أن الحديث كان حسناً

---

(١) الباعث الحثيث - تحقيق علي حسن - وكلام الألباني منقول من تعليقات له على الكتاب نقلها المحقق (١/ ١٤١) .

(٢) انظر : الجامع (٩١٥، ١١١٧، ١١٤٢، ١١٩١، ١٣٩٩، ٢١٠٩، ٢١١٢) .

(٣) شرح ألفية السيوطي (ص١٩) .

(٤) النكت لابن حجر (١/ ٤٧٨) .

فأصبح صحيحاً ؟! ويؤخذ عليه أيضاً الاستهانة بأجوبة العلماء المتقدمين وفي بعضها قوة ووجاهة ظاهرة ، مع عدم بيان وجه التكلف الظاهر في كل قول ، ولا يكفي في هذا المقام الذي اشتد فيه النزاع والاختلاف أن تُسقط أقوال المخالفين بعبارة : « فيها تكلف ظاهر » ، وللمخالف أن يقول في جواب العلامة الشيخ أحمد شاكر : « تساهل ظاهر و تهوين بالغ بمشكلة حيرت كبار العلماء » ، كما يؤخذ عليه في حالة القول بأنه أراد التأكيد بأن حمل الكلام على التأسيس أولى من التأكيد[١] ، لا سيما مع تباين تعريف الحسن واستعمالاته عن الصحيح من بعض الوجوه .

الجواب التاسع : وهو للحافظ ابن حجر يرى فيه أن « حسن صحيح » عند الترمذي وغيره من الأئمة له حالان ولكل حال معنى مختلف :

الحالة الأولى : إذا تفرد أحد النَقَلة بالحديث فيكون معناه : حسن أو صحيح للتردد في حال الناقل هل اجتمعت فيه شروط الصحة أو قصر عنها ؟ أو لتردد أئمة الحديث في حال ناقله مما اقتضى للمجتهد أن لا يصفه بأحد الوصفين فيقال فيه : حسن باعتبار وصفه عند قوم ، صحيح باعتبار وصفه عند قوم ، وغاية ما فيه أنه حذف منه حرف التردد ، وعلى هذا فما

---

(١) النكت لابن حجر (١/ ٤٧٨) .

قيل فيه « حسن صحيح » دون ما قيل فيه : « صحيح » لأن الجزم أقوى من التردد .

الحالة الثانية : إذا لم يحصل التفرد وكان للحديث أكثر من طريق فيكون معناه : حسن وصحيح ، فإطلاق الوصفين معاً على الحديث يكون باعتبار إسنادين : أحدهما صحيح ، والآخر حسن ، وعلى هذا فما قيل فيه : « حسن صحيح » فوق ما قيل فيه : « صحيح » فقط إذا كان فرداً لأن كثرة الطرق تُقوي[١] .

وقد نقل عنه تلميذه البقاعي مثل هذا فقال : « وجواب . . هو الذي أرتضيه ولا غُبار عليه ، وهو أن الحديث إن كان متعدد الإسناد فالوصف راجع إلى الحديث باعتبار الإسنادين أو الأسانيد ، أنه قيل : حديث حسن بالإسناد الفلاني ، صحيح بالإسناد الفلاني .

وإن كان الحديث فرداً فالوصف وقع بحسب اختلاف النقاد في راويه ، فيرى المجتهد منهم كالترمذي بعضهم يقول : صدوق مثلاً ، وبعضهم يقول :ثقة ، ولا يترجح عنده قول واحدٍ منهما ، أو يترجح ،ولكنه أراد أن يشير إلى كلام الناس فيه ، فيقول : حسن صحيح أي حسن عند قوم لأن

(١) نزهة النظر شرح نخبة الفكر (ص٣٣) .

راويه عندهم صدوق ، صحيح عند آخرين لأن راويه عندهم ثقة ، وهو نظير قول الفقيه : في المسألة قولان ، أو بحسب تردد المجتهد نفسه في الراوي ، فتارة يؤديه اجتهاده باعتبار حديثه وعَرْضه على حديث الحفاظ ونحو ذلك إلى قصور ضبطه ، وتارة إلى تمامه ، فكأنه حينئذٍ قال : حسن أو صحيح ، وغايته أنه حذف كلمة « أو » وحذفُها شائع في كلامهم(١) . .

ويتفرع على هذا الجواب سؤال من أجاب فيه من غير تفصيل أخطأ وهو أن يقال : أيُّما أرفع ما يقال فيه : « صحيح » فقط ، أوما يقال فيه : « حسن صحيح » ؟

والجواب : أنه إن كان متعدد الإسناد فما جُمع الوصفانِ فيه أعلى مما لم يكن له إلا إسناد واحد صحيح لأنه زاد عليه بالطريق الحسنة ، وإن كان فرداً ، فما أُفرد وصفه بالصحة أعلى لأنه لا تردد فيه »(٢) .

وقد تبنى الدكتور نور الدين عتر رأي الحافظ ابن حجر السابق إلا أنه اختار أن الترمذي استعمل : « حسن صحيح » فيما تعددت طرقه ،

---

(١) ساق جلة من الأحاديث على سبيل الاستدلال على صحة حذف حرف "أو" في الكلام مع إرادة معناه مثل حديث : " تصدق رجل من درهمه ، من دينار ، من صاع تمره . . . " .

(٢) النكت الوفية (ق٦٦/أ - ٦٦/ب) ونقلنا هذا النص مع مماثلته لما قبله لما فيه من زيادة إيضاح .

و « حسن صحيح غريب » ونحو هذه العبارة في التفرد النسبي والمطلق .

أولاً : ما قيل فيه : «حسن صحيح » فقد قال : « والذي نراه أرجح الأقوال وأولاها بالصواب في معنى قول الترمذي « حسن صحيح » هو الرأي الذي فسرها بتعدد إسناد الحديث إلى إسناد الحسن وإسناد الصحيح ويدل لذلك أمران :

١- أن الترمذي فَسَّر الحسن بتعدد الإسناد ، وبَيَّن وصف رواة الحسن بصفات دون الصحيح ، فإذا قال : « حسن صحيح » كانت كلمة صحيح بمثابة قيد تبين أن نزول الرتبة قد زال ، وارتفع الحديث إلى الصحة ، وبقي وصف التعدد سالماً من التقييد .

٢- أن الترمذي كثيراً ما ينبه على تعدد الإسناد في هذه الأحاديث خاصة إذا كان إسناده الذي أخرج به الحديث ينحط عن الصحيح ، فهذا بظاهره يدل لما قلنا . . .

وهكذا الأحاديث التي يقول فيها الترمذي : « حسن صحيح » تعددت طرقها وأسانيدها فيما تبيناه بالتتبع الكثير ، إلا أن كون بعض الأسانيد حسناً لا يشترط فيه أن يكون حسناً لذاته ، بل يكفي أن يكون حسناً لغيره، كما عرفت من اصطلاح الترمذي في الحسن ؛ لأن المقصود هنا زوال

الغرابة »[١] .

ثانياً : ما قيل فيه : « حسن صحيح غريب » فقد قال : « وأما قول الترمذي « هذا حديث حسن صحيح غريب » ، فقد عرفنا أن الغرابة تتنوع : فمنها ما هو غريب سنداً ومتناً ، ومنها ما هو غريب نسبياً ، فإذا قال : « حسن صحيح غريب من هذا الوجه » لا يمنع أن يكون صحيحاً من وجهٍ ، حسناً من وجهٍ ، لأن قوله : « من هذا الوجه » متعلقٌ « بغريب » وحده ، فيكون معناه : أنه صحيح بالنظر إلى إسناد ، حسن بالنظر إلى إسنادٍ آخر ، ووقعت الغرابة في هذا الوجه الذي يشير إليه ، وكذا إذا أطلق فقال : « حسن صحيح غريب » لا يمنع أيضاً لعدم التصريح بما ينافي ذلك.

فإذا صرح بقوله : « لا يعرف إلا من هذا الوجه » فيمكن الجواب : بأنه لا يعرف من غير هذا الوجه على هذا اللفظ كما صرح به في حديث العلاء ابن عبد الرحمن[٢] ، أو يكون المراد لا يعرف صحيحاً إلا من هذا الوجه ، كما في حديث « إنما الأعمال بالنيات » فلا ينافي أن يُعرف غير صحيح »[٣] .

(١) الإمام الترمذي (ص١٩١ ، ١٩٦) .

(٢) ذكرناه آنفاً في مناقشات الجواب الأول .

(٣) المرجع السابق (ص١٩٦ ، ١٩٧) .

ثم قال : « على فرض التسليم بأنه لا يعرف من غير وجه حقيقة ، فالجواب : أن العبارة على التردد ، والمعنى : « حسن أو صحيح غريب » كما قال الحافظ ابن حجر العسقلاني ، وذلك فيما وجدنا قليل الوجود جداً في الجامع .

ومثاله قول الترمذي : « حدثنا قتيبة حدثنا الليث عن حكيم بن عبد الله ابن قيس عن عامر بن سعد عن سعد بن أبي قاص عن رسول الله ﷺ قال: « من قال حين يسمع المؤذن : وأنا أشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له ، وأن محمداً عبده ورسوله ، رضيت بالله رباً وبمحمد رسولاً ، وبالإسلام ديناً ، غُفر له ذنبه »(١) .

قال أبوعيسى : وهذا حديث حسن صحيح غريب لا نعرفه إلا من حديث ليث بن سعد عن حكيم بن عبد الله بن قيس » (٢) أ .هـ

والحديث تفرد به الليث ، ولم يرو عن غيره . . . فلم يُعرف لنا الحديث

(١) جامع الترمذي (٢١٠) .

(٢) قال د . نور الدين في الهامش : « ثم إني وجدتُ الحديث في شرح الترمذي لابن سيد الناس (ج١/ ق١٠٧/ أ) فوجدت الترمذي يقول : " وهذا حديث حسن غريب لا نعرفه . . الخ " فليتنبه » . أقول : ولكن في الكروخي كما في المطبوع " حسن صحيح غريب " وكذلك في تحفة الأشراف وتحفة الأحوذي ، ولكن في مستخرج الطوسي المسمى بمختصر الأحكام (٢/ ٣٣) : « حسن غريب » كما في شرح ابن سيد الناس .

فيما بين أيدينا من دواوين السنة إلا بهذا الإسناد ، وفيه : حكيم بن عبد الله ابن قيس ، قال فيه النسائي : « ليس به بأس » ، وهذه العبارة يُعتبر بحديث من قيلت فيه ولا يحتج به ، ولكن ذكره ابن حبان في الثقات ، واحتمله مسلم(١) فخرج حديثه في الصحيح ، وذلك توثيق منه لراوي الحديث ، فمن ثمة نبَّه الترمذي على غرابته وأنه حسن صحيح على التردد فيه ، لما ذكرنا من الخلاف ، اللهم إلا أن يكون للحديث طرق أخرى لا نعرفها نحن الآن .

وهذا الجواب موافق لما قاله الحافظ ابن حجر ، ولكنا جعلنا جوابه خاصاً بهذه العبارة : « حسن صحيح غريب » لأنه يتعلق بها »(٢) .

ثم خَلُص إلى هذه النتائج الآتية :

١- إذا كان الحديث بإسناد واحد وقد بلغ الصحة ، قال الترمذي: « صحيح غريب » وقد يريد الغرابة سنداً لا متناً .

٢- إذا تعـدد الإسناد وبلغ الحديث الصحة قال : « حسن صحيح » والمعنى : حسن وصحيح .

٣- إذا تعدد الإسناد وبلغ الحديث الصحة ، ولكن في بعض طرقه

(١) صحيح مسلم (٣٨٦) .

(٢) الإمام الترمذي (ص١٩٨-١٩٩) .

غرابة قال فيه : « حسن صحيح غريب » ، أي أن غرابته نسبية .

٤- إذا كان الحديث بإسناد فرد ، وقد تردد فيه بين الحسن والصحة للخلاف بين العلماء فإنه يقول : « حسن صحيح غريب » ويبين ذلك التفرد فيكون الكلام على تقدير « أو » حسن أو صحيح[1] .

ويؤخذ على كلام فضيلة الأستاذ الدكتور نور الدين عتر السابق أنه لم يأتِ بكلام صريح للترمذي يدل على أنه يطلق « حسن صحيح غريب » في الحديث الذي يتردد فيه لاختلاف العلماء في بعض رواته ، والشاهد اليتيم الذي ذكره لا يصلح لأمرين :

١- لأنه هو ذكر أن في شرح ابن سيد الناس الحكم على الحديث بأنه « حسن غريب » وليس فيه لفظ الصحة ، ويعضد وجود ذلك ما ذكرته من مستخرج الطوسي أيضاً ، فيكون الحكم على الحديث مختلفاً فيه بين الكتب التي تنقل كلام الترمذي في الحكم على الحديث ، فكان الأولى به أن يذكر شاهداً لم يختلف فيه .

٢- سنرى بعد قليل أن الترمذي أطلق الصحة من دون إضافة الحسن على جملة من الأحاديث الضعيفة وأخرى في بعض رواتها خلاف ،

(١) الإمام الترمذي (ص١٩٩) .

فما الذي يجعل « حسن صحيح غريب » للتردد دون قوله : « صحيح » أو « صحيح غريب » ؟! ما دام توجد شواهد تؤكد ذلك .

ثم إنه سكت عن قول الترمذي « صحيح » وقوله « صحيح غريب » هل بينهما فرق أم لا ؟ فلم يذكر شيئاً حول هذا الأمر ، والظاهر أنه يتابع الحافظ ابن حجر بأن « صحيح » أقوى وأصح مما يقال فيه « حسن صحيح » بسبب التفرد ، وإذا كان الأمر كذلك فالترمذي يقول : « صحيح » في الحديث الفرد كما هو مفهوم كلام ابن حجر ، وعلى هذا فما هو معنى قوله : « صحيح غريب » ؟ ، لا سيما وأن الدكتور العتر يرى أن الترمذي يُفرِّق بين « حسن » و « حسن غريب » ، و « صحيح » و « حسن صحيح » ، وبين « صحيح غريب » و « حسن صحيح غريب » ، فيجب على قوله أن يكون لقوله « صحيح » معنى مختلف مغاير لما يقول فيه : « صحيح غريب » !!

فإن قال : لا فرق بينهما ، قلنا : فلماذا فرق بين « حسن » و « حسن غريب » ، وبين « حسن صحيح » و « حسن صحيح غريب » مع أن الشواهد الكثيرة تدل على أن عبارة الغرابة غير مؤثرة في مرتبة الحكم عند الترمذي ولكنه يوردها لبيان التفرد النسبي غالباً أو التفرد المطلق أحياناً ،

ويؤكد ذلك أنه شرح معنى الغرابة عند المحدثين [١] ونسب معاني الغرابة لهم ، ولم يُضفها إلى نفسه كما فعل في تعريفه للحسن ، فلا يستقيم مع هذا أن تكون كلمة « غريب » مؤثرة في الحكم عند الترمذي فتجعل السند أقوى في حالة « حسن غريب » من « حسن » ، وتجعل السند أقل رتبة أحياناً في حالة « حسن صحيح غريب » من « حسن صحيح » ومن « صحيح » .

ويؤكد عدم صحة هذه التفريقات أن القائل بها لم يوضح لنا ما هو الفرق بين « صحيح » و« صحيح غريب » ويلزمه على قوله السابق أن يكون بينهما فرق في الحكم وإلا كانت زيادة « غريب » لغواً لا معنى لها !! وهو ونحن لا نقول بذلك ، والراجح في نظري أن معنى كلمة « غريب » حين يُضيفها الترمذي مع عبارة « حسن » أو « حسن صحيح » لا أثر لها في الحكم على الحديث فلا ترفع السند ولا تحطه بل هي مجرد عبارة فنية – من مصطلحات الفن – تستعمل لبيان ما في السند من لطائف التفرد ، ويزيد الأمر وضوحاً كلام الترمذي على كثير من الأسانيد التي يحكم عليها:« بحسن غريب » أو « حسن صحيح غريب » أو « صحيح غريب »

(١) انظر : العلل الصغير (٥/ ٧٥٨) .

حيث يقوم بتوضيح موضع الغرابة كقوله : « يستغرب من حديث فلان عن فلان » وكقوله : « لا نعرفه عن فلان إلا من حديث فلان » ونحو هذه العبارات هي في حقيقة الأمر شرح تفصيلي لكلمة « غريب » .

هذا بالنسبة لما ورد في كلام الدكتور العتر ، وأما بالنسبة لما اتفق فيه مع الحافظ ابن حجر فكلاهما يرى أن « حسن صحيح » يأتي بمعنى تعدد الطرق كما هو رأي ابن الصلاح ، وهذا لا اعتراض عليه عندي لما تقدم ذكره في الجواب الأول .

وأما قولهما بأن « حسن صحيح » حيث التفرد يعني أن الترمذي متردد لاختلاف العلماء في أحد رواة السند المتفرد به ، ونتيجة لذلك فيكون ما قال فيه : « صحيح » فقط ، أصح وأعلى درجة من ذلك ؛ فهذا فيه نظر عندي لما يلي :

١- أن المتبادر للفهم أن الترمذي يحكم على الحديث بما ترجح عنده ، وليس بالنظر لاختلاف غيره ، كما قال ابن حجر في الرد على بعض المتأخرين : « الترمذي إنما يحكم على الحديث بالنسبة إلى ما عنده ، لا بالنسبة إلى غيره »[1] كما ورد في الجواب الرابع .

---

(١) النكت لابن حجر (١/ ٤٧٧) .

٢- لم يأت الحافظ ابن حجر بأي دليل صريح من كلام الترمذي يدل على أنه يقول : «حسن صحيح » بسبب تردده في الحكم على الحديث أو بسبب راوٍ مختلف فيه بين النقاد ، بل لم يذكر الحافظ أي شاهد أو دليل يستدل به على ذلك ، وكذلك الدكتور العتر حاول أن يأتي بشاهدٍ ولكنه محل نظر كما تقدم وكأنه لما رأى ذلك نص صراحة على أن هذا النوع « قليل الوجود جداً في الجامع»[١] ، ومَهَّد للمثال الذي ذكره بقوله : « على فرض التسليم بأنه لا يعرف من غير وجه حقيقة »[٢] ، فهذه العبارات مشعرة بعدم اليقين وأنه مجرد جواب على اعتراض المخالف وإلا فالأصل والغالب : أن «حسن صحيح » و « حسن صحيح غريب » تجيء بمعنى التعدد .

وهذه الدقة في عبارات الدكتور العتر تسجل له هنا ، لخلو كلام الحافظ ابن حجر منها .

٣- رأينا فيما تقدم في الفصل الأول أن الترمذي يحسن الحديث بسبب اختلاف الرواة في رفعه ووقفه مع صحة سنده ، ونقلنا هناك قول

---

(١) الإمام الترمذي (ص١٩٨) .

(٢) الإمام الترمذي (ص١٩٨) .

الحافظ ابن حجر [١] بأن الترمذي حسن حديثاً ولم يصححه بسبب التردد الواقع فيه ، ويلزم من هذا أن لا فرق بين « حسن » و « حسن صحيح » من حيث ما يتردد فيه أو مختلف العلماء فيه .

والراجح في نظري أن الترمذي يخص ما يتردد فيه أو يختلف فيه أو في أحد رواته بحكم «حسن » أو « حسن غريب » أما إذا أضاف لفظ الصحة فقد جزم بثبوت الحديث وزالت الاحتمالات الأخرى .

٤- انتهى الحافظ ابن حجر والدكتور العتر إلى أن ما يقول فيه الترمذي : « صحيح » يكون صحيحاً لذاته ، فهو أصح من « حسن صحيح » إذا كان أحد الرواة قد تفرد به الذي يعني أنه « حسن أو صحيح » وهذا الكلام غير صحيح من وجهين :

الوجه الأول : وقفت على عدة نصوص من كلام الترمذي تدل على أنه لا يفرِّق بين الصحيح لذاته الذي لا شواهد له ، والصحيح مما له شواهد ، فلا يخص الأول بقوله : « صحيح » فقط ، والثاني بقوله : « حسن صحيح » كما يفهم من كلامي الحافظ ابن حجر ، والدكتور العتر ، ومن تلك النصوص ما يلي :

---

(١) النكت (١/ ٤٠٣) .

١- قال الترمذي : « حديث أبي محذورة في الأذان حديث صحيح، وقد روي من غير وجه »[(١)] .

٢- أخرج الترمذي في باب ما جاء أن المرء مع من أحب حديث أنس بن مالك وقال فيه : « هذا حديث صحيح »[(٢)] ثم قال : « وفي الباب عن علي ، وعبدالله بن مسعود ، وصفوان بن عسال ، وأبي هريرة وأبي موسى . . . وقد روي هذا الحديث من غير وجه عن النبي ﷺ »[(٣)] .

٣- وقال الترمذي في حديث : « هذا إسناد صحيح ، وقد روي هذا الحديث عن ابن عمر من غير وجه »[(٤)] .

٤- وقال في حديثٍ آخر : « هذا حديث صحيح ، رواه غير واحد عن ثابت ، وروي من غير وجه عن أنس »[(٥)] .

٥- وقال في حديثٍ رواه من طريقين : « كلاهما عندي صحيح لأنه قد روي من غير وجهٍ عن أبي هريرة عن النبي ﷺ ، وحديث أبي

---

(١) الجامع (١٩١) .

(٢) الجامع (٢٣٨٥) .

(٣) الجامع (٤/ ٥٩٦) .

(٤) الجامع (١٩٠٣) .

(٥) الجامع (٢٦٩٦) .

هريرة إنما صحَّ لأنه قد رُوي من غير وجه »[١] .

إلى غير ذلك من الأمثلة[٢] التي يؤخذ منها أن الترمذي لم يخص « حسن صحيح » بتعدد الطرق دون ما يقول فيه : « صحيح » ، والنصوص السابقة فيها رد على من فرَّق بين ما يقول فيه الترمذي : « حسن صحيح » وما يقول فيه : « صحيح » إذ ظهر منها أنه لا يُفرِّق بينهما من حيث تعدد الوجوه .

الوجه الثاني : وجدتُ جملة من الأحاديث التي حكم الترمذي عليها بقوله : « صحيح » وبقوله : « صحيح غريب » في أسانيدها نظر ، مما يقدح في إطلاق الحافظ ابن حجر أن ما يقول فيه الترمذي : « حسن صحيح » ويكون فرداً للتردد في الناقل ، وعلى هذا فهو أقل رتبة وأحط منزلة مما يقول فيه : « صحيح » فقط لأن الجزم أقوى من الشك ، وتبعه على هذا الدكتور العتر ، ومما ينقض كلامهما النصوص التالية التي حكم الترمذي عليها بالصحة فقط ، مع وجود ضعف أو اختلاف للنقاد في بعض رواتها، مع مراعاة عدم وجود اختلاف بين نسخة الكروخي المخطوطة مع

---

(١) الجامع (٢٢) .

(٢) انظر مثلاً : (٥٨٣ ، ١٢٠٨-١٢٠٩ ، ٢٢٢٥ ، ٢٢٧١ وذكر عدة شواهد في الباب ، ٢٦٦٩ ، ٣٦٩٦ وذكر عدة شواهد في الباب) .

المطبوع بالإضافة إلى تحفة الأشراف وتحفة الأحوذي في الحكم بالصحة فقط على الحديث ، ومن تلك النصوص :

١- حديث رقم (١٩١) في سنده : إبراهيم بن عبد العزيز بن عبد الملك بن أبي محذورة وقد ضعفه ابن معين والأزدي ، وذكره ابن حبان في ثقاته وقال : يخطئ [(١)] ، وقال فيه ابن حجر : « صدوق يخطئ »[(٢)] . وقال في أبيه : « مقبول »[(٣)] وكذلك جده[(٤)] .

٢- حديث رقم (١٦٥٧) في سنده : محمد بن عبد الله بن الحارث ابن نوفل ، قال فيه ابن حجر : « مقبول »[(٥)] .

٣- حديث رقم (١٦٥٧) في سنده : سليمان بن موسى الأموى الدمشقي الأشدق ، وقد ضعفه بعض النقاد[(٦)] ، واختلفوا فيه ، وقال ابن حجر ملخصاً أقوالهم : « صدوق فقيه ، في حديثه بعض لين ، وخولط قبل

(١) تهذيب التهذيب (١/ ١٤١) وانظر : ثقات ابن حبان (٦/ ٧) .

(٢) التقريب (٢١٠) .

(٣) التقريب (٤١٠٩) .

(٤) التقريب (٤٢٠٧) .

(٥) التقريب (٦٠٠٨) .

(٦) تهذيب الكمال (١٢/ ٩٦-٩٧) .

موته بقليل »[١] .

٤- حديث رقم (٢٥٦٨) في سنده : زيد بن ظبيان لم يرو عنه إلا ربعي بن حراش[٢] ، وقال ابن حجر : « مقبول »[٣] .

٥- حديث رقم (٣٥١٤) وفي سنده : يزيد بن أبي زياد وهو معلوم الضعف ، قال ابن حجر : « ضعيف ، كبر ، فتغير وصار يتلقن »[٤] .

وغير ذلك[٥]من الأحاديث التي حكم عليها الترمذي بقوله : « صحيح » وفي سند بعضها رجل ضعيف أو مختلف فيه .

ومثل ذلك في الأحاديث التي حكم عليها الترمذي بقوله : « صحيح غريب » فمن ذلك :

١- حديث رقم (٢٠٠٤) في سنده : يزيد بن عبد الرحمن الأودي ،

---

(١) التقريب (٢٦١٦) .

(٢) تهذيب الكمال (١٠/ ٨١) .

(٣) التقريب (٢١٤٢) .

(٤) التقريب (٧٧١٧) .

(٥) انظر مثلاً : حديث (١١٤٤) من رواية سماك عن عكرمة وهي مضطربة (٢٦٢٤) ، وحديث (٢٣١٣) فيه محمد بن عمرو ، صدوق له أوهام (٦١٨٨) ، وحديث (٢٣٦٨) وفي سنده : أبو هانيء حميد بن هانيء ، لا بأس به (١٥٦٢) ، والحكم على الرجال من التقريب .

قال فيه ابن حجر : « مقبول »[١] .

٢- حديث رقم (٢٣٢٠) في سنده : عبد الحميد بن سليمان ضعيف[٢] ، ولا يخفى على الترمذي أنه يخالف من هو أحفظ منه كما في كلامه على حديث (١٠٨٤) .

٣- حديث رقم (٢٤٢٨) في سنده : مالك بن سُعير ، وهو مختلف فيه [٣] ، وقال فيه ابن حجر : « لا بأس به»[٤] .

٤- حديث رقم (٢٥٠٨) في سنده : عثمان بن محمد الأخنسي ، وهو مختلف فيه [٥] ، وقال فيه ابن حجر : « صدوق له أوهام »[٦] .

٥- حديث رقم (٢٥٣٦) في سنده : عمران القطان ، وهو مختلف فيه[٧] ، وقال فيه ابن حجر : « صدوق يهم »[٨] .

---

(١) التقريب (٧٧٤٦) .

(٢) التقرب (٣٧٦٤) .

(٣) تهذيب التهذيب (١٠/ ١٧) .

(٤) التقريب (٦٤٤٠) .

(٥) تهذيب التهذيب (٧/ ١٥٣) .

(٦) التقريب (٤٥١٥) .

(٧) تهذيب التهذيب (٨/ ١٣١-١٣٢)

(٨) التقريب (٥١٥٤) .

٦- حديث رقم (٣٦٥٦) في سنده إسماعيل بن أبي أويس ، وهو مختلف فيه[١] ، وقال فيه ابن حجر : « صدوق أخطأ في أحاديث من حفظه »[٢] .

فهذه النصوص وما سبقها تؤكد بصورة قاطعة أن الترمذي يقول : « صحيح » و« صحيح غريب » في أحاديث لا تخلو أسانيدها من رجال مختلف فيهم أو مُضعَّفين ، وعلى هذا فلا يستقيم للحافظ ابن حجر والدكتور العتر القول بأن « صحيح » أصح وأقوى من « حسن صحيح » الذي لم تتعدد طرقه لأن معنى ذلك أنه « حسن أو صحيح » للتردد في الناقل المتفرد بالحديث لاختلاف النقاد فيه ، فقد وجدنا الترمذي يطلق الصحة من دون إضافة الحسن على أحاديث شبيهة بذلك مما ينفي أنه قصر « حسن صحيح » على ذلك ، وبالتالي لا يصلح التفسير بالتردد في « حسن صحيح » لاشتراك « صحيح » في بعض النصوص في ذلك ، وهل يصلح أن نفسر ما يقال فيه : « صحيح » بالتردد أيضاً؟!

وبما تقدم ذكره في الوجهين السابقين يترجح لي أن لا فرق بين « حسن صحيح » وما يقول فيه الترمذي : « صحيح » أو « صحيح غريب » من

(١) تهذيب الكمال (٣/ ١٢٧-١٢٩) .

(٢) التقريب (٤٦٠) .

حيث المنزلة أو من حيث تعدد الطرق ، وعلى هذا فلا يصح أن يُقال : « صحيح » أصح من « حسن صحيح » أو العكس ، لعدم وجود أدلة تدل على أن الترمذي قصد التفريق بينهما حقيقة .

وبما تقدم من أجوبة رأينا أن أقواها هو الجواب الأول لابن الصلاح مدعماً بالتفسيرات التي ذكرها الزركشي والبقاعي وابن الوزير في ردهم على الاعتراضات الموجهة له ، ولقوة هذا الجواب ضمنه الحافظ ابن حجر جوابه الذي ارتضاه واختاره ، وكذلك الحافظ ابن رجب مال إلى هذا الجواب في قوله : « المعتبر أن يُروى معناه من غير وجهٍ لا نفس لفظه ، وعلى هذا فلا يشكل قوله : « حديث حسن غريب » ، ولا قوله : « صحيح حسن غريب لا نعرفه إلا من هذا الوجه » ، لأن مراده أن هذا اللفظ لا يُعرف إلا من هذا الوجه ، ولكن لمعناه شواهد من غير هذا الوجه ، وإن كانت شواهده بغير لفظه ، وهذا كما في حديث الأعمال بالنيات ، فإن شواهده كثيرة جداً في السُنة مما يدل على أن المقاصد والنيات هي المؤثرة على الأعمال ، وأن الجزاء يقع على العمل بحسب ما نوي به ، وإن لم يكن لفظ حديث عمر مروياً من غير حديثه من وجهٍ يصح »[1] .

---

(١) شرح العلل (١/ ٣٨٦) هذا النص سبق نقله ، ولكن لأهميته البالغة ولشدة الحاجة إليه هنا أعدناه وفي الإعادة إفادة .

وقد قال الترمذي في حديث عمر الآنف : « هذا حديث حسن صحيح، وقد روى مالك بن أنس وسفيان الثوري وغير واحدٍ من الأئمة هذا عن يحيى بن سعيد ، ولا نعرفه إلا من حديث يحيى بن سعيد الأنصاري»(١) .

ولا يحضرني - الآن - أي مثال لا ينطبق عليه ما قاله ابن رجب لما فيه من التوسع والشمولية .

ومما يبين وجاهة هذا الجواب وقوته أنني وجدت الإمام الترمذي يروي الحديث من طريقين ويكون مدار السند واحداً ومتنه واحداً ، فيحكم على أحدهما بأنه « حسن » لما فيه من ضعف ، وعلى الآخر بأنه «حسن صحيح » لقوة رجال سنده . مثال ذلك روى من طريق زهير بن محمد - وهو متكلم فيه - عن عبد الله بن محمد بن عقيل عن جابر بن عبد الله مرفوعاً : «أيما عبدٍ تزوج بغير إذن سيده فهو عاهر » وقال بعده : « حديث جابر حديث حسن »(٢) .

ثم رواه من طريق ابن جريج عن عبدالله بن محمد بن عقيل عن جابر بنفس المتن وقال بعده « هذا حديث حسن صحيح » (٣) .

---

(١) الجامع (١٦٤٧) .

(٢) الجامع (١١١١) .

(٣) الجامع (١١١٢) .

فالحديث واحد من حيث المتن ومدار السند ، فيصدق على هذا المثال أن الترمذي قال : « حسن صحيح » أي حسن بالنظر إلى سند ، وصحيح بالنظر إلى سند آخر ، كما قال ابن الصلاح ، ويشهد لهذه الحقيقة عدة أمثلة[١] .

ولا يوجد فرق بين ما يقول فيه الترمذي : « حسن صحيح » وما يقول فيه : « صحيح » فقط كما تقدم تحقيقه .

ومن الأجوبة القوية الجواب الثالث للإمام ابن دقيق العيد الذي قال فيه ابن حجر في نكته : « وفي الجملة أقوى الأجوبة ما أجاب ابن دقيق العيد »[٢] ، إلا أنه يؤخذ عليه أنه أسقط شرط تعدد الطرق في الحسن مطلقاً حين ينضاف إلى الصحيح ، ولهذا فأرى أن الجواب الأول هو أقوى الأجوبة لأمرين :

١- لأنه يأخذ بتعريف الترمذي للحسن ولا يهمله .

٢- لأن معنى تعدد الطرق واسع وليس ضيقاً كما بينته في شرح تعريف الترمذي للحسن فينظر فيه لمعرفة مدى التوسع في ذلك .

---

(١) انظر مثلاً : الجامع (١٤١٩ ، ١٤٢٠) ، (١٥٨٦ ، ١٥٨٧) ، (١٨٢٦ ، ١٨٢٧) ، (٣٤٧٦ ، ٣٤٧٧) ، (١٧٨٨ ، ٢٣٦٣) .

(٢) النكت لابن حجر (١/ ٤٧٨) .

والذي لاشك فيه أن بعض الأجوبة السابقة بُني على التحليل اللغوي مع ربط ذلك بتعريفات الحسن عند المحدثين ، وبعضها بُني على احتمالات نظرية وتفريعات عقلية لا صلة لها بجوانب التطبيق العملي عند الترمذي .

ومن المهم جداً أن نتساءل عن الثمرة العملية التي خرج بها أصحاب الأقوال السابقة ؟ ، وبعد الفحص لم أجد ثمرة عملية من تحقيق معنى « حسن صحيح » إلا ما ذكر من أن « صحيح » أصح وأقوى من « حسن صحيح » عند ابن كثير مطلقاً ، وعند ابن حجر والدكتور العتر أحياناً .

وقد تقدم ما ذكرته في الجواب الخامس والجواب التاسع من عدم صحة هذه النتيجة وأن « صحيح » لا يَفْرُق عن « حسن صحيح » من حيث قوة السند ووجود الشواهد .

وحتى نوضح الحقائق التي اتُفِقَ عليها وندع ما اختلف فيه ، فإنه لا يُشك في هاتين الحقيقتين وهما :

الأولى : لا شك أن « حسن صحيح » أصح وأقوى وأعلى منزلة من حيث الإجمال من « حسن » و « حسن غريب » ، ولا أعرف أحداً من العلماء قديماً أو حديثاً قال بعكس ذلك ، بل كلامهم صريح في أن الترمذي غالباً ما يحكم على ما يصححه بقوله : « حسن صحيح » ، كما نص على

ذلك ابن المواق[١] وابن سيد الناس[٢] ، وابن رجب[٣] ، وابن حجر[٤]وغيرهم .

الثانية : لاشك أن الترمذي إذا ذكر كلمة « صحيح » في حكمه على الحديث سواء أطلقها أو أضافها إلى الحسن أو الغرابة أو عليهما معاً ، فإنه يريد أن ذلك الحديث صحيح عنده ، وهذه حقيقة ظاهرة لا لبس فيها ، نبَّه عليها ابن سيد الناس في قولــه : « إن الحكم للفظة « حسن » إنما هو إذا انفردت ، ومعلوم حينئذٍ أنها جاءت على الوضع الاصطلاحي ، لِتُفيد ما تقرَّر من المراد ، وأما إذا جاءت تبعاً للصحيح ، فالحكم للصحيح »[٥] .

وبناء عليه يُعلم أن الترمذي اعتاد في أغلب الأحاديث التي يصححها القول : « هذا حديث حسن صحيح » ونحوها كقوله : « حسن صحيح غريب » أو « حسن غريب صحيح » أو « صحيح حسن » ، وهذا بمثابة اصطلاح له ولا مشاحة في الاصطلاح ، فسواء علمنا مقصوده من ذكر

(١) النفح الشذي (٢٩٠ ، ٢٩٥) .

(٢) النفح الشذي (٢٩٠ ، ٢٩٥) .

(٣) شرح العلل (١/ ٣٩٣) .

(٤) نكت ابن حجر (١/ ٤٧٧) .

(٥) النفح الشذي (١/ ٢٩٥) .

« الحسن » في هذا التركيب أم لم نعلم ، فإنه لاشك أنه أكثر جداً من وصف الأحاديث الصحيحة عنده بهذا التركيب .

والسؤال الذي نختم به هذا المبحث : لماذا استعمل الترمذي مصطلح « حسن صحيح » وهو مصطلح مركب في الأحاديث التي يصححها ، ولم يستعمل « صحيح » فقط وهو لفظة واحدة ودال على مقصوده ؟

والجواب في ظني - والعلم عند الله - أن الترمذي أراد أن يميز بين المصطلحات الواردة في كلام بعض شيوخه كالبخاري مثلاً فقد رأيناه يطلق « الحسن » على أحاديث صححها وعلى أحاديث دونها ، فأراد الترمذي أن يميز بين « الحسن » الذي هو صحيح ، « والحسن » الذي هو دون الصحيح ، وحتى لا يلتبس الأمر على بعض الناس فيظنوا أن لا فرق بين ما يقوله فيه : « هذا حديث حسن » وما يقول فيه : « هذا حديث صحيح » أو أن الحسن أعلى من الصحيح ، فاستعمل « حسن صحيح » و« حسن » ليُعرف أن « حسن صحيح » أعلى منزلة وأقوى درجة مما يقال فيه : « حسن » أو « حسن غريب » . لا سيما وأنه حين عرَّف الحسن نسبه لنفسه مما يؤكد خشيته أن يلتبس مفهومه بالصحيح أو ببعض استعمالات الحسن الأخرى عند المحدثين .

فكأن الأصل عنده في الحديث المقبول تسميته « بالحسن » ثم يفرِّق بين

« حسن صحيح » و« حسن » فقط « وحسن غريب » . . . إلخ ، وهذا يشبه تصرف الإمام أبي داود فقد حكم على أحاديث كتابه السنن بأنها صالحة إلا ما كان فيه وهن شديد فقد بينه قال : « وما لم أذكر فيه شيئاً فهو صالح ، وبعضها أصح من بعض»(١) ، وقال : « ذكرت الصحيح وما يشبهه ويقاربه»(٢) ، فيكون حكمه على أحاديث كتابه : « صالح صحيح » و « حديث صالح يشبه الصحيح » و « حديث صالح يقارب الصحيح » .

إلا أن الترمذي عَرَّف الحسن عنده وبيَّن مراده منه .

(١) رسالة أبي داود (ص٢٨) .

(٢) تاريخ بغداد (٩/ ٥٧) .

المبحث الثاني

حسن صحيح غريب وحسن غريب صحيح

هذا المبحث تتمة لما قبله أردت به الإجابة عن سؤال : هل يوجد فرق بين ما يقال فيه : « حسن صحيح غريب » ، وما يقال فيه : « حسن غريب صحيح » ؟

كنت وضعتُ فرضية مفادها أن ما يقال فيه : « حسن غريب صحيح » ربما كان أقل درجة من : « حسن صحيح غريب » من حيث النظر إلى السند لذاته ، ولكن بالبحث والموازنة لم أجد ما يدل على أن الترمذي فرَّق بين التركيبين ، بل وقفت على ما يدل على أنه ساوى بينهما .

فمثلاً وجدته حكم على حديثٍ من رواية قتيبة عن الليث بن سعد عن أبي الزبير عن جابر بقوله : « حسن غريب صحيح » (١) ، وفي موضع آخر حكم على نفس السند لحديث آخر بقوله : « حسن صحيح غريب »(٢) .

وحكم على حديثٍ واحد بنفس الإسناد والمتن في موضع بقوله :

---

(١) الجامع (١٥٩٦) .

(٢) الجامع (٣٦٤٩) .

« حسن غريب صحيح »[١] وفي موضع بقوله : « حسن صحيح غريب »[٢] .

كما وجدته يحكم على مرويات[٣] الثوري عن علقمة بن مرثد عن سليمان بن بريدة عن أبيه بقوله : « حسن صحيح » إلا أنه مرة واحدة فقط حكم على هذا السند بقوله : « حسن غريب صحيح »[٤] ، وذلك لأن إسحاق بن يوسف الأزرق تفرد عن الثوري برواية ذلك الحديث[٥] ، وذكر الترمذي أن شعبة رواه عن علقمة أيضاً ، فالحديث لاشك في صحته عند الترمذي ، فكلمة « غريب » جاءت لبيان أن في السند نوعاً من التفرد ولم يُقصد بها التقليل من رتبة الحديث ، فلا فرق حينئذ بين « حسن غريب صحيح » أو « حسن صحيح غريب » ما دام المقصود من كلمة « غريب » ما ذكر .

ولعل مما يبين عدم وجود اختلاف بين التركيبين من حيث قوة الحديث

(١) الجامع (٢٠١٧) .

(٢) الجامع (٣٨٧٥) .

(٣) الجامع (٦١ ، ٥٤٠ ، ١٤٠٨ ، ١٥١٠ ، ١٦١٧ ، ١٨٦٩) .

(٤) الجامع (١٥٢) .

(٥) هذا في نظر الترمذي وإلا فقد توبع الأزرق عند النسائي (١/ ٢٥٨) .

ما وجدته من اختلاف بين المطبوع ونسخة الكروخي المخطوطة في ذكر الحكم بالغرابة تقديماً وتأخيراً ؛ فمثلاً وقفت على جملة من الأحاديث في المطبوع « حسن غريب صحيح » وفي الكروخي : « حسن صحيح غريب » مثل : حديث [٥٤٣] (ق ٤٣/ ب) ، [١١٩٩] (ق٨٨/ أ) ، [١٢١٣] (ق٨٩/ أ) ، [١٦١٦] (ق١١٦/ أ) ، [١٦٣٢] (ق١١٧/ أ) ، [١٩٥٣](ق١٣٢/ ب)،[١٩٦٩](ق١٣٣/ ب)،[٢٠١٧] (ق١٣٥/ أ) ، كما وجدت أمثلة بالعكس ، وكثرة الاختلافات في هذا الحكم بين نسخ الجامع تدل على أن المعنى واحد .

والذي يظهر لي أن قوله : « حسن صحيح غريب » أو « حسن غريب صحيح » يدخل فيما يسمى باختلاف عبارة لا اختلاف معنى إي أنه اختلاف تنوع لا اختلاف تضاد ، وكلا التركيبين يؤديان إلى معنى واحد لا سيما وأنه صرح بصحة الحديث عنده ، فالحكم واحد سواء قُدِّم ذكر الغرابة على الصحة أو العكس .

ومعنى « الحسن » في هذين التركيبين لا يخرج عما قلته في المبحث السابق ، والله أعلم .

(حسن)

اختلافات المخطوطة مع المطبوع في إثبات (حسن)

رقم الحديث	في المطبوع	في المخطوط	الرمز	رقم الحديث	في المطبوع	في المخطوط	الرمز
١٣٤	حسن صحيح	حسن (١٣/أ)		١٤٩	حسن صحيح	حسن (١٤/ب)	
٢٠٢	حسن صحيح	حسن (١٨/ب)		٢٠٩	حسن صحيح	حسن (١٩/أ)	
٢١٢	حسن صحيح	حسن (١٩/ب)		٢٢٩	حسن صحيح	حسن(٢٠/ ب)	
٢٣٥	حسن صحيح	حسن (٢١/أ)		٢٣٨	حسن	ليس في المخطوط (٢١/أ)	×
٢٣٩	حسن	ليس في المخطوط (٢١/ب)	×	٢٨٣	حسن صحيح	حسن (٢٤/ب)	
٣٥٦	حسن صحيح	حسن (٣٠/أ)		٣٨٣	حسن صحيح	حسن (٣٢/أ)	
٤٣٨	حسن صحيح	حسن (٣٧/ب)		٤٩٧	حسن	حسن صحيح (٤١/ب)	×
٦١٠	حسن صحيح	حسن (٤٨/أ)		٦٤٥	حسن صحيح	حسن (٥٠/ب)	
٦٤٩ *	حسن	حسن غريب (٥٠/ب)	×	٧٥٩	حسن صحيح	حسن (٥٨/أ)	

* هذه الإشارة تعني أن الحديث حكم عليه في المخطوطة بغير لفظ « حسن » ، وإذا لم أضعها فمعنى ذلك أن الحديث حكم عليه بالحسن في المخطوطة فهو زائد على المطبوع .

رقم الحديث	في المطبوع	في المخطوط	الرمز	رقم الحديث	في المطبوع	في المخطوط	الرمز
٧٦٢	حسن صحيح	حسن (٥٨/ب)		٧٨٢	حسن صحيح	حسن (٥٩/ب)	
٧٨٧	حسن	حسن صحيح (٦٠/أ)	×	٨٨١	حسن صحيح	حسن (٦٦/أ)	
٨٨٣	حسن صحيح	حسن (٦٦/أ)		٩١٢	حسن صحيح	حسن (٦٨/ب)	
٩٢٠	حسن صحيح	حسن (٦٩/أ)		٩٤٠	حسن صحيح	حسن (٧٠/أ)	
٩٦٧	حسن صحيح	حسن (٧٢/أ)		٩٨٦	حسن صحيح	حسن (٧٣/أ)	
١٠٦٨	حسن صحيح	حسن (٧٨/ب)		١٢٣٨	حسن صحيح	حسن (٩٠/ب)	
١٢٦٣	حسن صحيح	حسن (٩٢/ب)		١٢٦٥ *	حسن غريب	حسن (١٣/أ)	
١٢٦٦	حسن صحيح	حسن (٩٣/أ)		١٢٧٧	حسن صحيح	حسن (٩٣/ب)	
١٢٨٥	حسن صحيح	حسن (٩٤/ب)		١٣٣٦	حسن صحيح	حسن (٩٦/ب)	
١٣٥٨	حسن صحيح	حسن (٩٨/أ)		١٣٦٣	حسن صحيح	حسن (٩٨/ب)	
١٣٨١	حسن	حسن صحيح (١٠٠/ب)	×	١٤٦٤	حسن صحيح	حسن (١٠٦/ب)	
١٤٧٦	حسن صحيح	حسن		١٥٠٧	حسن	حسن	×

* معنى النجمة أن هذا الرقم تكرر في الجدول الآخر الخاص « بحسن غريب » .

رقم الحديث	في المطبوع	في المخطوط	الرمز	رقم الحديث	في المطبوع	في المخطوط	الرمز
		(١٠٧/ب)				صحيح (١٠٩/أ)	
١٥٢٣	حسن صحيح	حسن (١١٠/أ)		١٦٣٤	في المطبوع لم يذكر حكماً	حسن (١١٧/أ)	
١٦٣٧	حسن صحيح	حسن (١١٧/ب)		١٦٧٤	حسن	أحسن (١١٩/أ)	×
١٧٠٠	حسن	ليس فيه حكم (١٢٠/أ)	×	١٧٣٨	حسن	حسن صحيح (١٢٢/ب)	×
*١٧٥٧	حسن غريب	حسن (١٢٣/أ)	×	١٧٦٧	حسن غريب صحيح	حسن (١٢٣/ب)	
١٧٧٠	حسن غريب	حسن (١٢٣/ب)		*١٧٨١	حسن غريب	حسن (١٢٤/أ)	
١٨٣٣	حسن صحيح	حسن (١٢٧/أ)		١٨٣٨	غريب	حسن لا نعرفه (١٢٧/أ)	
١٨٤٧	حسن صحيح	حسن (١٢٧/ب)		١٨٨٣	حسن صحيح	حسن (١٢٩/ب)	
*١٨٨٤	حسن غريب	حسن (١٢٩/ب)		١٩٠٦	حسن	حسن صحيح (١٣٠/ب)	×
١٩٢٦	حسن صحيح	حسن (١٣١/ب)		١٩٣٩	لم يذكر حكماً	حسن (١٣٢/أ)	
١٩٥٥	حسن صحيح	حسن (١٣٣/أ)		١٩٧٠	حسن	حسن صحيح (١٣٣/ب)	×
١٩٨٧	حسن صحيح	حسن (١٣٤/أ)		١٩٩٠	حسن صحيح	حسن (١٣٤/ب)	
*٢٠٤٨	حسن غريب	حسن		٢٠٦٣	حسن	حسن	×

رقم الحديث	في المطبوع	في المخطوط	الرمز	رقم الحديث	في المطبوع	في المخطوط	الرمز
		(١٣٧/أ)				صحيح (١٣٨/أ)	
٢٠٦٥	حسن صحيح	حسن (١٣٨/أ)		٢٠٦٨	حسن	ليس في المخطوط (١٣٨/ب)	×
٢١٠٣	حسن صحيح	حسن (١٤٠/أ)		٢١٢٠	حسن صحيح	حسن (١٤١/أ)	✓
٢١٣٣	غريب	حسن (١٤٢/أ)	✓	٢١٩١	حسن صحيح	حسن (١٤٥/ب)	
*٢٢٠٩	حسن غريب	حسن (١٤٦/ب)		٢٢٣٨	حسن غريب	حسن (١٤٨/أ)	
٢٢٤٦	حسن صحيح	حسن (١٤٩/أ)		٢٢٧٥	حسن	ليس في المخطوط (١٥٠/ب)	×
٢٢٨٢	حسن	ليس في المخطوط (١٥١/أ)	×	٢٢٨٧	حسن صحيح	حسن (١٥١/أ)	
*٢٣١٠	حسن غريب	حسن (١٥٢/ب)		٢٣٥٦	حسن صحيح	حسن (١٥٥/أ)	
٢٣٨٠	حسن صحيح	حسن (١٥٦/أ)		*٢٤٠٩	حسن غريب	حسن (١٥٨/أ)	
٢٤٢٤	حسن صحيح	حسن (١٥٩/أ)		٢٤٥٧	حسن صحيح	حسن (١٦١/ب)	
٢٤٦٨	حسن صحيح	حسن (١٣/أ)		*٢٤٧٦	حسن	حسن غريب (١٦٢/ب)	×
٢٤٩٢	حسن صحيح	حسن (١٦٣/ب)		٢٥٢١	حسن	منكر (١٦٥/أ)	×
*٢٥٤٢	حسن غريب	حسن (١٦٦/أ)		٢٥٥٨	حسن صحيح	حسن (١٦٨/أ)	

رقم الحديث	في المطبوع	في المخطوط	الرمز	رقم الحديث	في المطبوع	في المخطوط	الرمز
٢٥٨٨	إسناده حسن صحيح	إسناده حسن (١٧٠/أ)		٢٦١٢	صحيح	حسن (١٧١/ب)	
٢٦٣٠	حسن صحيح	حسن (١٨١/ب) #		٢٦٦٣	حسن صحيح	حسن (١٧٥/أ)	
٢٦٩٠	حسن	حسن صحيح (١٧٧/أ)	×	*٢٧٢٦	حسن غريب	حسن (١٧٨/ب)	
٢٧٤٦	حسن صحيح	حسن (١٨٠/أ)		٢٧٥٢	حسن صحيح	حسن (١٨٠/ب)	
٢٧٧٢	حسن صحيح	حسن (١٧٢/أ)		٢٨٢٢	حسن	ليس في المخطوط (١٨٤/أ)	×
٢٩١٥	حسن صحيح	حسن (١٩٠/أ)		٢٩٥٠	حسن صحيح	حسن (١٩٢/ب)	
٣٠٠٠	حسن	حسن صحيح (١٩٦/ب)	×	*٣٠٢٩	حسن غريب	حسن (١٩٨/ب)	
٣٠٧٤	حسن	ليس في المخطوط (٢٠٢/أ-٢٠٢/ب)	×	٣٠٨٠	حسن صحيح	حسن (٢٠٣/أ)	
٣٠٨٦	حسن صحيح	حسن (٢٠٣/ب)		٣٠٩٢	حسن	حسن صحيح	×

(١٨١/أ - ١٨٢/ب) حسب الترتيب والتسلسل الصحيح يجب أن تعطى رقم (١٧٢) ولكنها أُخرت في المخطوطة وأعطيت رقم (١٨٢) حسب الترتيب التسلسلي للأرقام وكان يجب تقديمها ليتناسق الكلام ويتسلسل الترتيب ولكن هكذا وقع .

رقم الحديث	في المطبوع	في المخطوط	الرمز	رقم الحديث	في المطبوع	في المخطوط	الرمز
						(٢٠٤/أ)	
٣١٤٥	حسن	حسن صحيح (٢٠٨/ب)	×	٣١٤٨	حسن صحيح	حسن (٢٠٩/أ)	
٣١٥٧	حسن	حسن صحيح (٢١٠/ب)	×	*٣١٥٨	حسن غريب	حسن (٢١٠/ب)	
٣١٥٩	حسن	حسن صحيح (٢١٠/ب)	×	*٣١٨٢	حسن غريب	حسن (٢١٣/أ)	
*٣١٨٧	حسن غريب	حسن (٢١٤/أ)		٣٢١٤	حسن صحيح	حسن (٢١٦/أ)	
٣٢١٦	حسن	حسن صحيح (٢١٦/أ)	×	٣٢٣٢	حسن	حسن صحيح (٢١٧/ب)	×
٣٢٤٩	حسن صحيح	حسن (٢١٨/ب)	×	٣٢٦٨	حسن صحيح	حسن (٢٢٠/ب)	
*٣٣٠٧	حسن	حسن غريب (٢٢٣/ب)	×	٣٣٧٤	حسن	ليس موجوداً (٢٢٩/ب-٢٣٠/أ)	×
٣٣٨٠	حسن صحيح	حسن (٢٣٠/أ)		*٣٤٣٠	حسن غريب	حسن (٢٣٤/أ)	
*٣٤٤٧	حسن غريب	حسن (٢٣٥/ب)		*٣٤٦٠	حسن غريب	حسن (٢٣٦/أ)	
٣٤٩٣	حسن	حسن صحيح (٢٣٨/أ)	×	*٣٥٠٢	حسن غريب	حسن (٢٣٨/ب)	
*٣٥١٢	حسن غريب	حسن (٢٣٩/ب)		*٣٥٢٦	حسن غريب	حسن (٢٤٠/ب)	

رقم الحديث	في المطبوع	في المخطوط	الرمز	رقم الحديث	في المطبوع	في المخطوط	الرمز
٣٥٣٢	حسن	ليس موجوداً (٢٤٠/ب)	×	٣٦١٣	حسن	حسن صحيح غريب (٢٤٦/ب)	×
٣٦١٥	حسن صحيح	حسن (٢٤٦/ب)		٣٦٣٦	حسن	حسن صحيح (٢٤٨/أ)	×
٣٦٣٩	حسن	حسن صحيح (٢٤٨/ب)	×	٣٦٥١	حسن	حسن الإسناد صحيح (٢٤٩/أ)	×
٣٧١٨	حسن	حسن غريب (٢٥٣/أ)	×	٣٧٥٣	حسن	حسن صحيح (٢٥٥/أ)	×
٣٧٦٠	حسن صحيح	حسن (٢٥٥/ب)		٣٧٩٩	ليس موجوداً	حسن (٢٥٧/ب)	
٣٨١٩	حسن صحيح	حسن (٢٥٩/أ)		٣٨٢١	حسن	حسن صحيح (٢٥٩/أ)	×
*٣٨٣٣	حسن	حسن غريب (٢٥٩/ب)	×	٣٨٧١	حسن	حسن صحيح (٢٦١/ب)	×
٣٨٧٦	حسن	حسن صحيح (٢٦١/ب)	×	٣٨٨٢	حسن	صحيح (٢٦٢/أ)	×
٣٨٨٧	حسن	حسن صحيح (٢٦٢/أ)	×	٣٨٨٨	حسن	حسن صحيح (٢٦٢/أ)	×
٣٨٨٩	حسن	حسن	×	٣٨٩٨	حسن	حسن	×

رقم الحديث	في المطبوع	في المخطوط	الرمز	رقم الحديث	في المطبوع	في المخطوط	الرمز
		صحيح (٢٦٢/أ)				صحيح (٢٦٣/أ)	
٣٩٤٦	حسن	ليس موجوداً (٢٦٥/ب)	×	٣٩٥٥•	حسن غريب	حسن (٢٦٦/أ)	
٣٩٥٦	ليس موجوداً	حسن (٢٦٦/أ)					

(حسن غريب)

اختلافات المطبوع مع المخطوطة في إثبات (حسن غريب)

رقم الحديث	في المطبوع	في المخطوط	الرمز	رقم الحديث	في المطبوع	في المخطوط	الرمز
٧	حسن غريب	غريب حسن (٣/أ)		٤٠	حسن غريب	غريب (٥/ب)	×
١٧١	غريب حسن	ليس في المخطوط (١٥/ب)	×	١٧٤	حسن غريب	غريب (١٦/أ)	×
٢٢٨	حسن صحيح غريب	حسن غريب (٢٠/أ)		٢٣٣	حسن غريب	غريب (٢٠/ب)	×
٢٦٨	حسن غريب	غريب حسن (٢٣/ب)	×	٤٥٥	حسن غريب	غريب حسن (٣٨/ب)	×
٥٧٩	حسن غريب	غريب (٤٦/أ)	×	*٦٤٩	حسن	حسن غريب (٥٠/ب)	
٦٧٤	حسن غريب	غريب حسن (٥٢/ب)	×	٦٩٧	حسن غريب	غريب حسن (٥٤/أ)	×
٧٦٤	حسن غريب	حسن صحيح غريب (٥٨/ب)	×	٨١٤	مطبوع : «حسن غريب»	في المخطوط «غريب»	×
٨١٦	مطبوع : «حسن غريب»	في المخطوط «غريب»	×	٩٢١	صحيح حسن غريب	حسن غريب (٦٩/أ)	
٩٣٥	غريب	حسن غريب (٧٠/أ)		٩٥٦	حسن صحيح	حسن غريب (٧١/أ)	
٩٧٨	حسن غريب	غريب (٧٢/ب)	×	٩٨٣	حسن غريب	غريب (٧٣/أ)	×
٩٨٥	حسن غريب	غريب (٧٣/أ)	×	١٠٤٥	حسن غريب	غريب (٧٧/أ)	×
١٠٨٩	غريب حسن	حسن غريب (٧٩/ب)		١٠٩٥	حسن غريب	غريب (٨٠/أ)	×
١١٧٣	حسن غريب	حسن صحيح غريب (٨٦/أ)	×	١٢٤٨	حسن غريب	صحيح غريب (٩٢/أ)	×
١٢٦٠	حسن غريب	غريب (٩٢/ب)	×	*١٢٦٥	حسن غريب	حسن (٩٣/أ)	×
١٢٨٨	حسن غريب	حسن غريب صحيح (٩٤/أ)	×	١٢٩٦	حسن غريب	حسن غريب صحيح (٩٤/ب)	×
١٣٣٠	حسن غريب	غريب (٩٦/ب)	×	١٣٣٥	غريب	حسن غريب	×

* هذا الرقم ذكر هنا وذكرته في الجدول الآخر أيضاً .

رقم الحديث	في المطبوع	في المخطوط	الرمز	رقم الحديث	في المطبوع	في المخطوط	الرمز
						(٩٦/ب)	
١٣٦٩	غريب	حسن غريب (٩٩/أ)		١٣٧٣	حسن غريب	صحيح حسن غريب (١٠٠/أ)	×
١٣٨٠	غريب	حسن غريب (١٠٠/ب)		١٤٦٣	حسن غريب	غريب (١٠٦/ب)	×
١٤٩٩	حسن غريب	غريب (١٠٨/ب)	×	١٥٥٨	حسن غريب	لا يوجد حكم (١١٢/ب)	×
١٦٥٩	صحيح غريب	حسن غريب (١١٨/ب)		١٦٦٧	حسن صحيح غريب	حسن غريب (١١٩/أ)	
١٦٨١	حسن غريب	والحكم ليس في الكروخي (١١٩/ب)	×	١٦٨٩	حسن غريب	حسن صحيح غريب (١١٩/ب)	×
١٧١٥	حسن غريب	ليس في الكروخي (١٢١/أ)	×	١٧٤٦	حسن غريب	حسن صحيح غريب (١٢٢/ب)	×
*١٧٥٧	حسن غريب*	حسن (١٢٣/أ)	×	*١٧٧٠	حسن غريب*	حسن (١٢٣/أ)	×
١٧٧٥	حسن غريب	غريب (١٢٤/أ)	×	١٧٨١	حسن غريب	غريب (١٢٤/أ)	×
١٧٨٤	حسن غريب	غريب (١٢٤/أ)	×	١٨١٩	حسن صحيح غريب	حسن غريب (١٢٦/أ)	
١٨٧١	غريب	حسن غريب (١٢٩/أ)		١٨٨١	غريب حسن	حسن غريب (١٢٩/أ)	
١٨٨٤	حسن غريب*	حسن (١٢٩/ب)	×	١٩٢١	حسن غريب	غريب (١٣١/أ)	×
١٩٧٢	حسن جيد غريب	حسن غريب (١٣٣/ب)		١٩٧٨	حسن غريب	غريب (ق١٣٤/أ)	×
١٩٩٥	حسن غريب	غريب (١٣٤/ب)	×	٢٠٠١	حسن صحيح غريب	حسن غريب (١٣٥/أ)	
٢٠٠٨	حسن غريب	غريب (١٣٥/أ)	×	٢٠٣٠	حسن صحيح غريب	حسن غريب (١٣٦/أ)	
*٢٠٤٨	حسن غريب*	حسن (١٣٧/أ)	×	٢٠٥٤	حسن غريب	غريب (١٣٧/ب)	×
٢٠٥٦	حسن غريب	ليس في الكروخي (١٣٧/ب)	×	٢٠٨١	حسن غريب	غريب (١٣٩/أ)	×
٢١٠٤	حسن غريب	غريب (١٤٠/أ)	×	٢١١٧	حسن صحيح غريب	حسن غريب (١٤١/أ)	

رقم الحديث	في المطبوع	في المخطوط	الرمز	رقم الحديث	في المطبوع	في المخطوط	الرمز
٢١٣٤	حسن صحيح غريب	حسن غريب (١٤٢/أ)		٢١٤٩	غريب حسن صحيح	حسن غريب (١٤٣/أ)	
٢١٦٦	حسن غريب	غريب (١٤٤/أ)	×	٢١٧٧	حسن غريب	غريب (١٤٤/ب)	×
٢١٨١	حسن غريب	حسن غريب صحيح (١٤٤/ب)	×	٢٢٠٤	حسن غريب صحيح	حسن غريب (١٤٦/أ)	
٢٢٠٨	حسن صحيح غريب	حسن غريب (١٤٦/ب)		*٢٢٠٩	حسن غيب	حسن (١٤٦/ب)	×
٢٢٣٨	حسن غريب	حسن (١٤٨/أ)	×	٢٢٥٦	حسن صحيح غريب	حسن غريب (١٤٩/ب)	
٢٢٦٤	غريب	غريب (١٥٠/أ)	×	*٢٣١٠	حسن غريب	حسن (١٥٢/ب)	×
٢٣٦٩	حسن صحيح غريب	حسن غريب (١٥٥/ب)	×	٢٣٨١	حسن صحيح	حسن غريب (١٥٦/أ)	
٢٣٨٣	حسن غريب	غريب (١٥٦/ب)	×	٢٣٨٤	حسن غريب	غريب (١٥٦/ب)	×
*٢٤٠٩	حسن غريب	حسن (١٥٨/أ)	×	٢٤١١	حسن غريب	غريب (١٥٨/أ)	×
٢٤١٢	حسن غريب	غريب (١٥٨/أ)	×	٢٤٣٦	حسن غريب	غريب (١٦٠/أ)	×
٢٤٥٦	حسن صحيح غريب	حسن غريب (١٦١/أ)		٢٤٦٠	حسن غريب	غريب (١٦١/ب)	×
٢٤٧٢	حسن غريب	حسن صحيح (١٦٢/أ)	×	*٢٤٧٦	حسن	حسن غريب (١٦٢/ب)	
٢٤٧٨	غريب	حسن غريب (١٦٣/أ)		٢٤٩٤	حسن غريب	غريب (١٦٣/ب)	×
٢٥٠٥	غريب	حسن غريب وليس إسناده بمتصل (١٦٤/أ)		٢٥١٢	حسن غريب	غريب (١٦٤/ب)	×
٢٥١٩	حسن غريب	غريب (١٦٥/أ)	×	٢٥٢٥	حسن غريب	غريب حسن (١٦٥/أ)	×
٢٥٣٩	حسن غريب	غريب (١٦٦/أ)	×	٢٥٤١	حسن غريب	حسن صحيح غريب (١٦٦/أ)	×
*٢٥٤٢	حسن غريب	حسن (١٦٦/أ)	×	٢٥٥٤	حسن صحيح غريب	حسن غريب	

رقم الحديث	في المطبوع	في المخطوط	الرمز	رقم الحديث	في المطبوع	في المخطوط	الرمز
						(١٦٧/ب)	
٢٥٥٩	حسن غريب	حسن غريب صحيح (١٦٨/أ)	×	٢٦١٧	غريب حسن	حسن غريب (١٨١/أ)#	
٢٦٢٦	حسن غريب صحيح	حسن غريب (١٨١/ب)		٢٦٤١	مفسر غريب	حسن غريب مفسر (١٧٣/ب)	
٢٦٥٥	حسن غريب	ليس في المخطوط (١٧٤/ب)	×	٢٦٨٩	حسن صحيح غريب	حسن غريب (١٧٦/ب)	
٢٦٩٨	حسن غريب	حسن صحيح غريب (١٧٧/ب)	×	٢٧٢٥	حسن صحيح غريب	حسن غريب (١٧٨/ب)	
٢٧٢٦*	حسن غريب	حسن (١٧٨/ب)	×	٢٧٩٣	حسن غريب صحيح	حسن غريب (١٨٢/أ)	
٢٨٣٣	حسن غريب	غريب (١٨٤/أ)	×	٢٨٥٩	حسن غريب	حسن غريب (١٨٦/أ)	
٢٨٦٤	حسن صحيح غريب	حسن غريب (١٨٦/ب)		٢٨٨٢	حسن غريب	غريب (١٨٨/أ)	×
٢٨٨٣	غريب	حسن غريب (١٨٨/أ)		٢٨٩٠	حسن غريب	غريب (١٨٨/ب)	×
٢٨٩٧	حسن غريب	حسن صحيح غريب (١٨٩/أ)	×	٢٩٠١	حسن غريب صحيح	حسن غريب (١٨٩/أ)	×
٢٩٠٣	حسن غريب	غريب (١٨٩/ب)	×	٢٩٢٢	غريب	حسن غريب (١٩٠/ب)	
٣٠٢٩*	حسن غريب	حسن (١٩٨/ب)	×	٣٠٣٥	حسن غريب	حسن صحيح غريب (١٩٩/أ)	×

حدث في المخطوطة تقديم وتأخير لبعض الأوراق فذكرت الرقم المدون على أعلى الصفحة وإن كان الترتيب يقتضي أن يكون الرقم (١٧٢/أ) وسيعود الترتيب في الأرقام وإنما مجرد ورقة وضعت في غير موضعها وأعطيت رقماً دون التنبه على اختلاف محلها .

رقم الحديث	في المطبوع	في المخطوط	الرمز	رقم الحديث	في المطبوع	في المخطوط	الرمز
٣٠٧١	حسن غريب	غريب (٢٠٢/أ)	×	٣٠٩٥	غريب	حسن غريب (٢٠٤/أ)	
٣١١٥	حسن صحيح	حسن غريب (٢٠٦/ب)		٣١٣٢	حسن غريب	غريب (٢٠٧/ب)	×
٣١٥٤	حسن غريب	غريب (٢١٠/أ)	×	*٣١٥٨	حسن غريب	حسن (٢١٠/ب)	×
٣١٧٠	حسن صحيح	حسن غريب (٢١١/ب)		*٣١٨٢	حسن غريب	حسن (٢١٣/أ)	×
٣١٨٥	حسن صحيح غريب	حسن غريب (٢١٣/ب)		*٣١٨٧	حسن غريب	حسن (٢١٤/أ)	×
٣١٩٢	حسن غريب	غريب (٢١٤/أ)	×	٣١٩٣	حسن صحيح غريب	حسن غريب (٢١٤/أ)	
٣٢١٧	غريب	حسن غريب (٢١٦/أ)		٣٢٥٠	حسن غريب	غريب (٢١٩/أ)	×
٣٢٥٦	حسن غريب	غريب (٢١٩/ب)	×	٣٢٧٢	حسن صحيح غريب	حسن غريب (٢٢٠/ب)	
٣٢٩٤	غريب	حسن غريب (٢٢٢/أ)		٣٢٩٥	حسن غريب صحيح	حسن غريب (٢٢٢/أ)	
*٣٣٠٧	حسن	حسن غريب (٢٢٣/ب)		٣٣١٩	حسن غريب	حسن صحيح غريب (٢٢٥/أ)	×
٣٣٢٨	غريب	حسن غريب (٢٢٦/أ)		٣٣٣٣	حسن غريب	ليس موجوداً (٢٢٦/ب)	×
٣٣٣٩	حسن غريب	ليس موجوداً (٢٢٦/ب)	×	٣٣٧٠	حسن غريب	غريب (٢٢٩/ب)	×
٣٤٢٦	حسن صحيح غريب	حسن غريب (٢٣٣/ب)		*٣٤٣٠	حسن غريب	حسن (٢٣٤/أ)	×
٣٤٣٢	غريب	حسن غريب (٢٣٤/أ)		٣٤٣٦	حسن غريب	غريب (٢٣٤/أ)	×
*٣٤٤٧	حسن غريب	حسن (٢٣٥/ب)	×	*٣٤٦٠	حسن غريب	حسن (٢٣٦/ب)	×
٣٤٦٤	حسن صحيح غريب	حسن غريب (٢٣٦/ب)		٣٤٦٧	حسن غريب صحيح	حسن غريب (٢٣٦/ب)	
٣٤٨٠	حسن غريب	غريب (٢٣٧/ب)	×	٣٤٨٤	غريب	حسن غريب (٢٣٧/ب)	
*٣٥٠٢	حسن غريب	حسن (٢٣٨/ب)	×	٣٥٠٣	حسن صحيح	حسن غريب (٢٣٩/أ)	

رقم الحديث	في المطبوع	في المخطوط	الرمز	رقم الحديث	في المطبوع	في المخطوط	الرمز
٣٥٠٩	حسن غريب	غريب (٢٣٩/ ب)	×	٣٥١١	غريب	حسن غريب (٢٣٩/ ب)	
*٣٥١٢	حسن غريب	حسن (٢٣٩/ ب)	×	*٣٥٢٦	حسن غريب	حسن (٢٤٠/ ب)	×
٣٥٢٩	حسن غريب	ليس موجوداً (٢٤٠/ ب)	×	٣٥٣١	حسن غريب	حسن صحيح (٢٤٠/ ب)	×
٣٥٤٠	غريب	حسن غريب (٢٤١/ ب)		٣٥٥٧	حسن صحيح غريب	حسن غريب (٢٤٢/ ب)	
٣٥٥٨	غريب	حسن غريب (٢٤٢/ ب)		٣٥٨٥	غريب	حسن غريب (٢٤٤/ ب)	
٣٥٩٩	حسن غريب	غريب (٢٤٥/ ب)	×	٣٦١١	حسن غريب	حسن غريب صحيح (٢٤٦/أ)	×
٣٦٢٦	غريب	حسن غريب (٢٤٧/أ)		٣٦٣٨	حسن غريب	ليس موجوداً (٢٤٨/أ)	×
٣٦٤١	حسن غريب	غريب (٢٤٨/ ب)	×	٣٦٥٩	حسن غريب	غريب (٢٤٩/أ)	×
٣٦٧٣	حسن غريب	غريب (٢٥٠/أ)	×	٣٦٨٢	حسن غريب	حسن صحيح غريب (٢٥٠/ ب)	×
٣٧١٣	حسن صحيح	حسن غريب (٢٥٣/أ)		*٣٧١٨	حسن	حسن غريب (٢٥٣/أ)	
٣٧١٩	حسن غريب	حسن غريب صحيح (٢٥٣/ ب)	×	٣٧٢٩	حسن غريب	ليس موجوداً (٢٥٣/ ب)	×
٣٧٣٣	حسن غريب	غريب (٢٥٤/أ)	×	٣٧٣٧	حسن غريب	غريب حسن (٢٥٤/ ب)	×
٣٧٥٢	حسن غريب	غريب (٢٥٥/أ)	×	٣٧٦٧	حسن غريب	ليس موجوداً (٢٥٦/أ)	×
٣٧٧٢	غريب	حسن غريب (٢٥٦/أ)		٣٧٧٩	حسن صحيح غريب	حسن غريب (٢٥٦/ ب)	
٣٧٨٤	حسن غريب	غريب (٢٥٧/أ)	×	٣٧٩٠	حسن غريب	غريب (٢٥٧/أ)	×
٣٨٠٠	حسن صحيح غريب	حسن غريب (٢٥٧/ ب)		٣٨٠٤	حسن صحيح غريب	حسن غريب (٢٥٨/أ)	

رقم الحديث	في المطبوع	في المخطوط	الرمز	رقم الحديث	في المطبوع	في المخطوط	الرمز
٣٨٠٥	حسن غريب	غريب (٢٥٨/أ)	×	٣٨٣١	حسن غريب	غريب (٢٥٩/ب)	×
٣٨٣٣*	حسن	حسن غريب (٢٥٩/ب)		٣٨٤٦	حسن غريب	غريب (٢٦٠/أ)	×
٣٨٥٤	صحيح حسن	حسن غريب (٢٦٠/ب)		٣٨٦٣	حسن غريب	غريب (٢٦١/أ)	×
٣٨٧٣	حسن غريب	ليس موجوداً (٢٦١/ب)	×	٣٨٧٤	حسن غريب	غريب (٢٦١/ب)	×
٣٨٧٩	حسن غريب	غريب (٢٦١/ب)	×	٣٨٩٠	حسن غريب	حسن صحيح غريب(٢٦٢/أ)	×
٣٩٠٣	حسن غريب	حسن صحيح (٢٦٣/أ)	×	٣٩١٥	حسن غريب	غريب (٢٦٤/أ)	×
٣٩١٧	حسن غريب	حسن صحيح غريب (٢٦٤/أ)	×	٣٩٢٦	حسن غريب	حسن صحيح غريب (٢٦٤/ب)	×
٣٩٣٠	حسن غريب	حسن صحيح غريب (٢٦٤/ب)	×	٣٩٣٤	حسن صحيح غريب	حسن غريب (٢٦٥/أ)	×
٣٩٤٤	حسن غريب	غريب(٢٦٥/أ)	×	٣٩٤٧	حسن غريب	غريب(٢٦٥/)	×
٣٩٥٥*	حسن غريب	حسن (٢٦٦/أ)	×				

فهرس موضوعات

الجزء الثالث

الموضـــوع الصفحة

الباب الثاني : مصطلح « الحســـن» عند الإمام الترمذي ١٠٠٣
تمهيد (وفيه كلام عن الكروخي ونسخته من جامع الترمذي) ١٠٠٥
الفصل الأول: شرح تعريف الترمذي للحسن ١٠٤٥
المبحث الأول : أولوية الترمذي في وضع التعريف والانتقادات
الموجهة إليه ١٠٤٧
المطلب الأول : هل تعريف الترمذي للحسن من وضعه؟.......... ١٠٤٧
المطلب الثاني : الانتقادات الموجهة إلى تعريفه ١٠٥٧
المبحث الثاني : شرح التعريف ١٠٧٠
المطلب الأول : عدم وجود راو متهم بالكذب ١٠٧٣
المسألة الأولى : هل الثقة داخل في مفهوم شرط عدم الاتهام بالكذب ١٠٧٧
المسألة الثانية : هل الراوي كثير الخطأ في مرتبة المتهم بالكذب أم لا؟ ١٠٨٠
المسألة الثالث : هل حسَّن الترمذي حديثاً لراوٍ متهم بالكذب؟ ١٠٩٥
المطلب الثاني : عدم الشذوذ ١١٠٦
المطلب الثالث : أن يروى من غير وجه ١١٣٤
المسألة الأولى : يكتفى في الشاهد أن يكون قريب المعنى ١١٣٤
المسألة الثانية : في بعض الأحيان لا تصلـــــح بعض الأحاديث التي
يذكرها بقوله: « وفي الباب» لأن تكون شاهداً ١١٣٧

المسألة الثالثة : يكفي وجه واحد آخر ١١٣٩
المسألة الرابعة : هل يشترط تعدد المتن أم يكتفى بتعدد الطرق عن
نفس الصحابي أو التابعي راوي الحديث؟ ١١٤٠
المسألة الخامسة: هل يصلح المتن الموقوف أن يكون شاهداً للمرفوع
عند الترمذي؟........................ ١١٤٤
المسألة السادسة : هل هو شرط كلي أم أغلبي؟ ١١٤٦
المبحث الثالث : توسع مفهوم الحسن في تطبيقات الترمذي ١١٥٨
الفصل الثاني : دراسة للأحاديث التي أطلق الترمذي فيها التحسين ١١٦٩
تمهيد ١١٧١
المبحث الأول: دراسة الأحاديث التي قال فيها: « حسن » ١١٧٤
المطلب الأول : هل كلها من قبيل الحسن لغير؟ ١١٧٤
المطلب الثاني : أحاديث لم يحسنها مع صلاحيتها لذلك ١١٨٥
المطلب الثالث : فوائد من الدراسة ١١٩١
توضيحات حول الدراسة ١١٩٩
المنزلة الأولى : الأحاديث التي حسنها وهي أعلى من الحسن لغيره لقوة
سندها أو لوجود متابع قوي أو شاهد جيد يُغني
عن الضعيف ١٢٠٢
المنزلة الثانية : الأحاديث التي حسنها وهي ضعيفة وشواهدها

ضعيفة أيضاً ١٣٥٣

المنزلة الثالثة : الأحاديث التي حسنها ولم يتوفر فيها شرط من

شروط الحسن التي ذكرها.......................... ١٣٩٤

المبحث الثاني : دراسة الأحاديث التي قال فيها : « حسن غريب » ١٤١٦

المطلب الأول : هل كلها من قبيل الحسن لذاته؟ ١٤١٦

المطلب الثاني : حكم الترمذي على حديث متوسط الحفظ ١٤٢٨

توضيحات حول دراسة « حسن غريب » ١٤٣٦

دراسة مختصرة لأسانيد « حسن غريب » ١٤٤٠

الفصل الثالث : حكم الحديث الذي يحسنه الترمذي ١٥٣١

المبحث الأول : هل الترمذي متساهل؟ ١٥٣٣

المبحث الثاني : هل« الحسن »عند الترمذي نوع من أنواع الضعيف؟ ١٥٤٥

المبحث الثالث : حكم الرواة الذين يحسن لهم الترمذي ١٥٦٦

الفصل الرابع: الاصطلاحات المركبة عند الترمذي وموقـــــــــع

الحسن فيها.......................... ١٥٧١

المبحث الأول : حسن صحيح ١٥٧٣

المبحث الثاني: « حسن صحيح غريب » و « حسن غريب صحيح » ١٦٢٠

- جدول باختلافات المخطوطة مع المطبوع في إثبات « حسن » ١٦٢٣

- جدول باختلافات المخطوطة مع المطبوع في إثبات «حسن غريب »١٦٣١

الحديث الحسن

١٤٢٥

لذاته ولغيره

دراسة استقرائية نقدية

تأليف

دكتور خالد بن منصور الدريس

أستاذ الحديث وعلومه بجامعة الملك سعود

الجزء الخامس

أضواء السلف

بسم الله الرحمن الرحيم

الطبعة الأولى

١٤٢٦هـ - ٢٠٠٥م

دار أضواء السلف
للنشر والتوزيع

لصاحبها

الرياض - الربوة - الدائري الشرقي - مخرج ١٥ ص ب ١٢١٨٩٢
الرمز ١١٧١١ ت ٢٣٢١٠٤٥ جوال ٠٥٠٥٢٨٠٣٢٨

الباب الرابع

الحسن لغيره

وفيه ثمانية فصول :

الفصل الأول : تعريف الحسن لغيره وما يشبهه

الفصل الثاني : نشأة نظرية اعتضاد الضعيف وتطوره

الفصل الثالث : أنواع الحديث الضعيف الصالح للتقوية ومظان وجوده

الفصل الرابع : الاعتبار والرواة المعتبر بهم

الفصل الخامس : شروط تقوية الحديث الضعيف

الفصل السادس : اختلاف المتأخرين في تقوية بعض الضعيف المعتضد بمثله

الفصل السابع : منهج النقاد المتقدمين في الضعيف المعتضد بمثله

الفصل الثامن : الخلاف في حجية الحسن لغيره في أحاديث الأحكام

الفصل الأول

تعريف الحسن لغيره وما يشبهه

وفيه مبحثان :

المبحث الأول : تعريف الحسن لغيره وبيان ماهيته .

المبحث الثاني : الألفاظ المشابهة للحسن لغيره .

المبحث الأول

تعريف الحسن لغيره وبيان ماهيته

يُعد الإمام الترمذي أقدم من عَرَّف الحسن ، الذي اصطلح على تسميته بالحسن لغيره ، وقد تقدم في الباب الثاني الخاص به ـ رحمه الله ـ شرح تعريفه بالتفصيل .

وعرّف ابن الصلاح النوع الثاني من الحسن : « الحديث الذي لا يخلو رجال إسناده من مستور لم تتحقق أهليته غير أنه ليس مغفلاً كثير الخطأ فيما يرويه ، ولا هو متهم بالكذب في الحديث أي لم يظهر منه تعمد الكذب في الحديث ولا سبب آخر مفسق ، ويكون متن الحديث مع ذلك قد عرف بأن روي مثله أو نحوه من وجه آخر أو أكثر حتى اعتضد بمتابعة من تابع راويه على مثله ، أو بماله من شاهد ، وهو ورود حديث آخر بنحوه فيخرج بذلك عن أن يكون شاذاً ومنكراً »(١) .

وقال الحافظ ابن حجر : « ومتى توبع السيئ الحفظ بمُعْتَبر ، وكذا المستور والمرسل ، والمُدلَّس : صار حديثهم حسناً لا لذاته بل

---

(١) علوم الحديث (ص٢٧-٢٨) ، وانظر الملاحظة التي ذكرتها على هذا التعريف في المطلب الأول من المبحث الثاني في الفصل الأول من باب الترمذي .

بالمجموع »[١] .

ونستطيع أن نلخص ما سبق بأن الحسن لغيره هو : كل حديث غير شديد الضعف ، يروى من وجه آخر فأكثر ، ولا يكون مخالفاً لما هو أقوى منه .

فقولنا : « غير شديد الضعف » خرج به ما في سنده راو متهم بالكذب أو مُفسَّق ، ودخل فيه الحديث المرسل والمنقطع والذي يرويه سيئ الحفظ والمجهول ونحو ذلك كما سيأتي إيضاحه في الفصل القادم .

وقولنا : « ولا يكون مخالفاً لما هو أقوى منه » خرج به الشاذ والمنكر .

وحقيقة الحسن لغيره ، وماهيته المميزة له عن غيره هي اعتضاد رواية ضعيفة قابلة للانجبار برواية ضعيفة أخرى فأكثر قابلة للانجبار أيضاً .

وأما إذا توبع الضعيف سيئ الحفظ ونحوه من ثقة أو صدوق ، فإن العُمدة على الرواية الأقوى وتُعد رواية الضعيف مؤكدة للقوي لأن الحكم للأقوى .

وكذا إذا كان للمتن شاهداً من وجه صحيح أو حسن لذاته ، فلا يصلح أن يحكم على حديث الضعيف بأنه حسن لغيره ، بل الأصح أن يحكم على

(١) نخبة الفكر (ص٥١-٥٢) .

المتن بالوجه الأقوى وقد وضحت ذلك فيما تقدم من باب الترمذي [(١)] .

فالحسن لغيره الذي سنتكلم عليه في هذا الباب هو الضعيف المعتضد بمثله أي بمثله من حيث الصلاحية للاعتضاد .

ومما ينبغي التنبيه عليه هنا أنه يرد في كلام كثير من المحدثين ألفاظ تفيد تقوية حديث لآخر ، ويكون المقصود أمراً آخر غير تقوية الضعيف المعتضد بمثله ، ومن ذلك :

قول الإمام الشافعي : « والأحاديث التي ذكرناها ثابتة متصلة . . . فكيف يُزال به ما يثبت بنفسه ويشده أحاديث معه كلها ثابتة؟! »[(٢)] .

فلفظة الشد هنا لا تعني الضعيف المعتضد بمثله لأن الحديث المقصود ثابت بنفسه عند الشافعي وهناك أحاديث أخرى ثابتة موافقة له ومقوية له، ولا ريب أن كثرة الطرق الصحيحة تقوي الحديث الصحيح الآحاد وترفعه أحياناً لدرجة المشهور أو المستفيض بل وإلى المتواتر ، فالشد هنا ليرفع القوي إلى منزلة أقوى ، وحقيقة الحسن لغيره كما تقدم هي : حديث ضعيف في حال انفراد يكتسب قوة إذا جُمع وضم إلى ضعيف آخر ، فالقوة هنا حادثة ومكتسبة من الهيئة المجموعة ولولاها لاعتبر الحديث ضعيفاً .

---

(١) انظر : المطلب الأول من المبحث الأول في الفصل الثاني من الباب المذكور .

(٢) الأم (٣/ ١٠) .

وفي ذلك يقول الذهبي : « الخبر إذا رواه ثقتان كان أقوى وأرجح مما انفرد به واحد . . . إذ الواحد يجوز عليه النسيان والوهم ، ولا يكاد يجوز ذلك على ثقتين لم يخالفهما أحد »[(١)] .

ومن ذلك قول علي بن المديني في حديث يرويه الصُبَيّ بن مَعبد [(٢)] : « هو عندي حديث صحيح »[(٣)] ، ثم قال : « . . . عن إبراهيم النخعي : أن عمر بن الخطاب أمر الصُبَيّ أن يذبح شاة ، ثم قال : فهذا مما يقوي حديث الصُبَيّ ؛ لأن إبراهيم من الفقهاء »[(٤)] .

فالحديث أصله صحيح عند ابن المديني ، وحديث النخعي مع انقطاعه يقوي أن الصُبَيّ كان قارناً إذا أهل بالحج والعمرة معاً بدليل أن عمر أمره بذبح شاة[(٥)] .

فقول ابن المديني : « فهذا مما يقوي . . . » لا يقصد أن الحديث كان

---

(١) تذكرة الحفاظ (١/ ٦) .

(٢) حديث الصُبَيّ بن معبد وهو تابعي ثقة أخرجه أحمد في المسند (١/ ١٤، ٢٥، ٣٤) وأبو داود (١٧٩٨ ، ١٧٩٩) وابن ماجه (٢٩٧٠) ، والنسائي (٥/ ١٤٦) ، وابن حبان (٩/ ٢١٩) ، والبيهقي في السنن الكبرى (٤/ ٣٥٢) .

(٣) مسند الفاروق لابن كثير (١/ ٣٠٣) .

(٤) المرجع نفسه .

(٥) ذكر أبو داود وابن ماجه والنسائي وابن حبان والبيهقي حديث الصُبَيّ في باب القِران .

ضعيفاً وقوي بما رواه النخعي ، ولكن يقصد أن حديث النخعي يقوي استدلال واستنباط من قال أن الصبي كان قارناً ، فلا يصح الاستشهاد بهذا النص وما يشبهه على أنه يدل على عمل ابن المديني بنظرية تقوية الضعيف إذا اعتضد بمثله .

ومن ذلك أيضاً قول ابن المديني في حديث يرويه حسين بن علي الجعفي عن زائدة عن عاصم بن كليب عن أبيه عن ابن عباس عن عمر بن الخطاب رضي الله عنه مرفوعاً : « من كان منكم ملتمساً ليلة القدر ، فليلتمسها في العشر الأواخر وترا » : « هو حديث صالح ، ليس مما يسقط ، وليس مما يحتج به ، وقد روي عن رسول الله ﷺ تثبيت هذا الحديث »[١] .

وعاصم بن كليب كما يظهر من كلام ابن المديني أنه لا يحتج به إذا انفرد[٢] ، ولكن متن الحديث قد ثبت عن رسول الله ﷺ من وجوه أخرى صحيحة[٣] ، ومعنى كلام ابن المديني أن المتن ثابت من وجوه أخرى تدل

---

(١) مسند الفاروق (١/ ٢٨٧-٢٨٨) ، وليعقوب بن شيبة في مسند عمر (ص٩٥) مثله ولم ينسبه لابن المديني .

(٢) انظر : آخر مبحث تحسينات علي بن المديني .

(٣) انظر : صحيح البخاري (١١٥٨ ، ٢٠١٦ ، ٢٠١٧ ، ٢٠٢١) ، وصحيح مسلم (١١٦٥ =

على صحته (١) ، وليس في مضمون كلامه ما يدل على تقوية الضعيف بحديث ضعيف آخر ، ويحتمل كلامه هنا أن يستنبط منه أن الراوي الضعيف إذا روى ما يوافق الثقات قبل منه إذا كان سنده محتملاً .

ومن ذلك أيضاً أن الإمام أحمد سئل عن رواية قتادة لحديث عن سعيد ابن المسيب : « أن أصحاب النبي ﷺ كانوا إذا اشتروا ضحاياهم أمسكوا عن شعورهم وأظفارهم إلى يوم النحر » هل تخالف ما رواه بعض الثقات عن سعيد بن المسيب عن أم سلمة عن النبي ﷺ : « إذا دخلت العشر وأراد أحدكم أن يضحي فلا يمس من شعره وبشره شيئاً » ، فقال رحمه الله : « هذا يقوي هذا »(٢) .

والحديث المرفوع صحيح عند أحمد (٣) ، وقد أخرجه مسلم وابن حبان في صحيحيهما (٤) ، وقصد أحمد أن حديث قتادة عن ابن المسيب لا

= ١١٦٦ ، ١١٦٧ ، ١١٦٩) .

(١) للمزيد من النصوص الأخرى المشابهة للنصين السابقين انظر : مسند الفاروق (١/ ٢٢٦ ، ٣١١ ، ٤٨٧) ، (٢/ ٥١٢ ، ٦١٣) وكلها لابن المديني ولا تدل على تقوية الضعيف بمثله لمن تأملها .

(٢) التمهيد لابن عبدالبر (١٧/ ٢٣٦) .

(٣) المصدر السابق (١٧/ ٢٣٥) .

(٤) صحيح مسلم (١٩٧٧) ، وصحيح ابن حبان (١٣/ ٢١٨ ، ٢٣٩) .

يعارض ما رواه الآخرون عن ابن المسيب مرفوعاً ، بل الأول يقوي الحديث المرفوع الصحيح لأنه يدل على أن الصحابة رضوان الله عليهم قد عملوا بالحديث واشتهر عندهم وانتشر .

فكلام الإمام أحمد مع تضمنه للفظ « التقوية » إلا أنه لا يريد تقوية حديث ضعيف لاعتضاده بحديث ضعيف آخر ، فلا علاقة للحسن لغيره من حيث الحقيقة والماهية المميزة له عن غيره بالنص الآنف [١] .

ومن ذلك أيضاً قول أبي حاتم الرازي : « هشام بن يوسف ثقة متقن ، وما يدل على صحة حديثه . . . وما يقوي ذلك أيضاً . . . »[٢] فاستعمل لفظ « التقوية » هنا في حديث الحافظ الذي خولف ليرجح روايته .

ومن ذلك قوله : « كنا ننكر حديث الزهري حتى رأينا ما يقويه »[٣] ، والزهري روى حديثاً عن سالم بن عبدالله بن عمر عن أبيه عن حفصة مرفوعاً « خمس تقتل في الحرم »[٤] ، وقد رواه نافع وعبدالله بن دينار عن

(١) للمزيد من نصوص الإمام أحمد التي استعمل فيها لفظ « التقوية » ونحوه استعمالاً مغايراً لحقيقة الحسن لغيره ، انظر : العلل للخلال (ق٩٣/ ب) ، وفتح الباري لابن رجب (٨/ ٣٨٠) .

(٢) العلل لابن أبي حاتم (١/ ٢٨١) .

(٣) المصدر السابق (١/ ٢٨١) وللمزيد انظر (١/ ٣٧٩ ، ٤٧٦) .

(٤) صحيح مسلم (١١٩٩ ، ١٢٠٠) ، وسنن النسائي (٥/ ٢١٠) .

ابن عمر مرفوعاً من دون ذكر حفصة ، فكان أبو حاتم يرجح روايتهما حتى رأى ما يقوي زيادة الزهري فقال : « فعلمنا أن حديث الزهري صحيح ، وأن ابن عمر لم يسمع هذا الحديث من النبي ﷺ ، وإنما سمعه من أخته حفصة »[١] .

فما ورد في النصين السابقين لا علاقة له بتقوية الضعيف المعتضد بمثله .

ومما يدخل فيما سبق أن بعض الأئمة المصنفين للصحيح يقع في أصول أحدهم الحديث مروياً عن ثقة وضعيف معاً ، فيوهم ظاهر السند أن ذلك الإمام أخرج حديث ذلك الضعيف متابعة ، وحقيقة الأمر أن الأمر ليس من ذلك الإمام ولكن ممن دونه ، فمثلاً روى ابن خزيمة في صحيحه حديثاً عن شيخه أحمد بن عبدالرحمن بن وهب المعروف بابن أخي ابن وهب عن عمه عبدالله بن وهب قال : أخبرني ابن لهيعة وجابر بن إسماعيل الحضرمي . . . الحديث . ثم قال ابن خزيمة بعده : « ابن لهيعة ليس ممن أُخرج حديثه في هذا الكتاب إذا تفرد برواية ، وإنما أخرجت هذا الخبر لأن جابر بن إسماعيل معه في الإسناد »[٢] .

والظاهر أن عطف ابن لهيعة على جابر بن إسماعيل من تصرف ابن

---

(١) المصدر السابق (١/ ٢٨١) وللمزيد انظر (١/ ٣٧٩، ٤٧٦) .

(٢) صحيح ابن خزيمة (١/ ٧٥) .

وهب[١] ، فما كان من ابن خزيمة إلا أنه التزم بها في أصول سماعاته ولم يتصرف في رواية ابن وهب .

وقد انتقد العلامة المحقق الشيخ عبدالرحمن المعلمي ـ رحمه الله ـ من قال : إن مسلماً أخرج في صحيحه لابن لهيعة ، فقال : « هذا إطلاق منكر ، إنما وقع لمسلم في إسناد خبرين [٢] عن ابن وهب : « أخبرني عمرو بن الحارث وابن لهيعة » ، سمع مسلم الخبر هكذا ، فحكاه على وجهه ، واعتماده على عمرو بن الحارث فإنه ثقة ، ويقع للبخاري والنسائي نحو هذا ، فيكنيان عن ابن لهيعة ، يقول البخاري : « وآخر » ، ويقول النسائي « وذكر آخر » ، ورأى مسلم أنه لا موجب للكناية »[٣] .

وقبل أن نختم هذا المبحث لابد من التعرض لمسألة ذات صلة بماهية الحسن لغيره ، وهي مسألة : هل يبلغ الضعيف المعتضد بمثله إذا كثرت طرقه منزلة الصحيح لغيره؟

وممن يرى هذا الحافظ ابن كثير إذ يقول : « الضعف يتفاوت فمنه ما لا

---

(١) انظر : المصدر السابق (٥٢٣ ، ٧٧٦ ، ٨٤٦ ، ٨٩٠ ، ١٥١٨ ، ١٩٣٣ ، ٢٩٦١) كلها من رواية ابن وهب ويعطف ابن لهيعة على عمرو بن الحارث والإمام مالك أحياناً .

(٢) انظر : صحيح مسلم (٦٢٤) .

(٣) الفوائد المجموعة (ص٢١٥) .

يزول بالمتابعات كرواية الكذابين والمتروكين ، ومنه ضعف يزول بالمتابعة كما إذا كان راويه سيئ الحفظ ، أو روي الحديث مرسلاً ، فإن المتابعة تنفع حينئذٍ ، ويُرفع الحديث عن حضيض الضعف إلى أوج الحسن أو الصحة »[١] .

ويقول تقي الدين السبكي : « فاجتماع الأحاديث الضعيفة من هذا النوع يزيدها قوة ، وقد يترقى بذلك إلى درجة الحسن أو الصحيح »[٢] .

وبنحو ذلك قال الشعراني[٣] ، والشيخ الألباني ـ رحمه الله ـ[٤] .

والقول بتصحيح بعض الضعيف المعتضد إذا كثرت طرقه ، مشكل من وجهين : **الأول** : نص الحافظ ابن حجر وغيره أن الضعيف إذا ارتقى إلى الحسن لغيره وأصبح مقبولاً فهو منحط عن رُتبة الحسن لذاته[٥] ، بل قال رحمه الله : « فأما ما حررنا عن الترمذي أنه يُطلق عليه اسم الحسن من

---

(١) الباعث الحثيث (ص٣٣) .

(٢) قواعد في علوم الحديث للتهانوي (ص٨٢) نقلاً عن كتاب شفاء السقام للسبكي ، وقد رد الإمام بن عبدالهادي على دعاوى السبكي في جواز شد الرحال إلى قبر الرسول ﷺ في كتابه القيم « الصارم المُنكي » .

(٣) قواعد في علوم الحديث (ص٨٢) .

(٤) السلسلة الصحيحة (٣/ ١٣٨) .

(٥) نزهة النظر (ص٥٢) .

الضعيف والمنقطع إذا اعتضد ، فلا يتجه إطلاق الاتفاق على الاحتجاج به جميعه ، ولا دعوى الصحة فيه إذا أتى من طرق »[١] وهذا نص منه - رحمه الله - في محل النزاع .

الثاني : من خلال معرفتي بالصحيحين وصحيح ابن خزيمة وابن حبان ومنتقى ابن الجارود فلا أعلم أن أحداً منهم أدخل الضعيف المعتضد بمثله في صحاحهم ، وكذلك الحاكم في المستدرك على تساهله لم أجده يحكم على حديث بالصحة لا لقوته الذاتية بل لوجود عدة طرق كلها ضعيفة إلا في موضع واحد[٢] ، نعم يخرج شواهد لكثير من الأحاديث التي يصححها لذاتها ، ويريد بذلك أن يزيد قوتها بالمتابعات والشواهد وهذا غير ما نحن فيه ، كما يخرج بعض الأحاديث الضعيفة ولا يصححها ، والمقصود إطلاق لفظ « الصحة » على الضعيف المعتضد بضعيف مثله إذا كثرت طرقه ، فهذا ما أنفي علمي بوجوده في الكتب المصنفة في « الصحيح » كما تقدم . وأما إذا وُجد حديث حسن لذاته وله متابعات أو شواهد صالحة للاعتبار فلا مانع ـ فيما أعلمه ـ من ترقية ذلك الحديث لمرتبة الصحيح لغيره .

---

(١) النكت لابن حجر (١/ ٤٠٢) .

(٢) انظر : (ص٢١٣٤) من هذه الأطروحة .

المبحث الثاني

الألفاظ المشابهة للحسن لغيره

تتنوع الألفاظ التي تطلق على الحديث الضعيف الذي يكتسب قوة لوجود متابع أو شاهد ضعيف أيضاً ، فالمصطلح عليه لدى المتأخرين من بعد الحافظ ابن حجر تسميته « بالحسن لغيره » ، وبعض المحدثين لا يطلق على ذلك اسم « الحسن » وإن كان يحتج به (١) .

ومن الألفاظ المستعملة في ذلك وهي موافقة لحقيقة الحسن لغيره :

١- الحسن بمجموع طرقه (٢) .

٢- الحسن لشواهده ، أو لمتابعاته (٣) .

٣- الحسن المجازي : يقول السخاوي في الحسن لذاته : « هو الحسن حقيقة ، بخلاف الآخر ، فهو لكونه يطلق على مرتبة من مراتب الضعيف مجازاً »(٤) .

٤- الضعيف المعتضد . ونحوها من الألفاظ الدالة على الاعتضاد

---

(١) النكت لابن حجر (١/ ٣٨٧) ، وفتح المغيث للسخاوي (١/ ٧٧-٧٨) .

(٢) انظر مثلاً : فتح الباري (٣/ ١٠٤) ط دار المعرفة .

(٣) فتح الباري (٣/ ٣٢٤) ، وكشف الخفاء (١/ ١٧٢) ، (٢/ ٢٣٠) .

(٤) فتح المغيث للسخاوي (١/ ٧٨) .

كعضده واعتضد، وعواضده، ونحوها.

٥- الضعيف المنجبر. ونحوها من الألفاظ الدالة على انجبار الضعف.

٦- له أصل. كما في قول الحافظ ابن حجر: « ولا يخلو إسناد كل منها عن مقال، لكن مجموعها يقتضي أن للحديث أصلاً »[1].

وكقول الحازمي: « وإذا اجتمعت هذه الطرق دلت على أن هذا الحديث له أصل »[2].

٧- له طرق يشد بعضها بعضاً[3].

٨- إذا ضم بعضها إلى بعض أخذت قوة. ونحوها كقولهم: إذا انضم إلى غيره صار قوياً[4].

٩- يتقوى بشواهده. ونحوه قولهم: يُقوى بشواهده، ويُقوي

---

(١) فتح الباري (٥/ ٣٧٢) ط دار المعرفة، وانظر للمزيد من الشواهد: (٩/ ٢٤٣)، (١٠/ ٤٤٦)، وتغليق التعليق (٣/ ٢٤٠)، والنكت (١/ ٤١٥).

(٢) الاعتبار (ص٤٣).

(٣) فتح الباري (١١/ ١٦٨) ط دار المعرفة.

(٤) السنن الكبرى للبيهقي (٢/ ٤١٦)، (٥/ ٣١٥).

بعضها ببعض[١] .

١٠- الصالح ـ قد يسمى الحديث إذا كان ضعفه صالحاً للاعتضاد « بصالح »[٢] .

وعلى أية حال فكل حكم على حديث يفهم منه أن الحديث اكتسب قوته مع ضعفه بسبب تعدد طرقه أو شواهده فهو داخل في حقيقة الحسن لغيره التي ذكرناها . مهما اختلفت الألفاظ وتنوعت العبارات .

---

(١) المصدر السابق (٦/ ٨٩، ٢١٩)، (٩/ ٩٠) .

(٢) انظر : سير أعلام النبلاء (١٣/ ٢١٤) ، وما ذكرناه في المبحث الثاني من الفصل الثاني في باب الحسن لذاته عن سكوت أبي داود وتسميته لأحاديث سننه « بالصالح » .

الفصل الثاني

نشأة الرأي القائل باعتضاد الضعيف وتطوره

. الرأي القائل باعتضاد الضعيف يقوم على ثلاثة علماء ساهموا في شرحه وتوضيحه إما بالقول أو العمل وهم:

١- الإمام الشافعي .

٢- الإمام الترمذي .

٣- الإمام البيهقي .

هؤلاء هم الركائز الأساسية لتلك النظرية [١] ، أما الترمذي فقد شرحنا معنى الحسن عنده في باب مستقل ، والملاحظ في جامعه أنه لم يعتمد على الحديث المرسل في الشواهد وإنما اقتصر على الأحاديث المسندة ولو لم تكن متصلة ، كما أن الأحاديث التي حسنها وليس لها إلا شواهد أو متابعات ضعيفة فقط تعد قليلة ، وأغلبها ليس في أحاديث الأحكام ، كما قد بينته فيما تقدم [٢]، ولكن بلا أدنى شك يعد الترمذي أقدم من توسع في توضيح معالم ذلك الرأي وطبقه ، وحتى اليوم لا يُعرف الحسن لغيره ولا تذكر شروط تقوية الضعيف إلا ويذكر تعريف الترمذي للحسن .

---

(١) فيما أعلم لم يُستخدم لفظ « نظرية » بالمعنى المقصود هنا في اللغة العربية إلا منذ نحو مائة سنة، وقد دخل هذا الاصطلاح في الأبحاث الشرعية المتعلقة بالفقه وأصوله منذ نحو سبعين سنة ثم كثر استعماله وانتشر مع مرور الزمن حتى أصبح عُرفاً خاصاً .

(٢) انظر : المطلب الثاني من المبحث الأول في الفصل الثاني .

أما الإمام الشافعي فالظاهر من كلامه في « الرسالة » أنه يأخذ بذلك في حديث مرسل التابعي الكبير فقط بشروط وإيضاحات فصلها رحمه الله أحسن تفصيل كما سيأتي ذكر كلامه .

وعلى هذا فالشافعي - فيما ترجح لدي - ضيَّق نطاق الأخذ بنظرية اعتضاد الضعيف ، وقصرها على الحديث الذي يكون ضعفه بسبب إرسال تابعي كبير تتوفر فيه بعض الأمور التي نص عليها رحمه الله .

وأما البيهقي فقد توسع في ذلك كما سيأتي ، وتطبيقاته تعد عمدة المتأخرين في تقرير تلك النظرية ، ومنها استقوا التوسع في نطاق التطبيق بأكثر مما عند الشافعي والترمذي ، وربما يصدق عليه لقب « المؤسس الثاني» بعد الترمذي من حيث التوسع في تطبيق النظرية .

وتوجد بعض النصوص التي تدل على وجود بعض الإرهاصات لنشوء الرأي القائل باعتضاد الضعيف .

فمن ذلك أن إسماعيل بن أمية الأموي وهو ثقة ثبت [١] كان إذا حدث بحديث « الخط إذا لم توجد سترة »[٢] يقول : « عندكم شيء تشدونه

---

(١) التقريب (٤٢٥) .

(٢) الحديث أخرجه أحمد (٢/ ٢٤٩) وأبو داود (٦٨٩) وابن ماجه (٩٤٣) وابن خزيمة (٨١١) وابن حبان (٦/ ١٢٥ ، ١٣٨) والبيهقي في السنن الكبرى (٢/ ٢٧٠) .

به »[١].

وكذلك سفيان بن عيينة كان يقول في الحديث الآنف: « ولم نجد شيئاً يشد هذا الحديث، ولم يجيء إلا من هذا الوجه »[٢].

وقد ذكر بعض الباحثين[٣] نصاً لسفيان الثوري على أنه من الدلائل المبكرة على نظرية اعتضاد الضعيف، ولكن لي بعض النظر في ذلك سأذكره في الفصل الرابع عند الكلام على حقيقة الاعتبار وهل يعني تقوية الضعيف أم لا؟

وفيما يلي سأذكر كلام كبار العلماء الأوائل الذين تكلموا في تأصيل نظرية تقوية الحديث الضعيف المعتضد، وهم:

١ - الإمام الشافعي ـ رحمه الله تعالى ـ فقد ذكر في كتابه: « الرسالة »، أنه يقول بالمرسل بشروط وضوابط، وسنعرض لذلك في أربعة مسائل:

المسألة الأولى: شروط المُرسِل الذي يصلح مُرْسَله للاعتضاد.

---

(١) التاريخ الكبير (٣/ ٧٢)، والسنن الكبرى للبيهقي (٢/ ٢٧١)، ومعرفة السنن والآثار (٣/ ١٩٢).

(٢) السنن الكبرى للبيهقي (٢/ ٢٧١)، ومعرفة السنن والآثار (٣/ ١٩٢).

(٣) هو الدكتور المرتضى الزين أحمد في كتابه مناهج المحدثين في تقوية الأحاديث الحسنة والضعيفة (ص١٩).

المسألة الثانية : العواضد الصالحة لتقوية المرسل .

المسألة الثالثة : درجة قوة المرسل بعد الاعتضاد .

المسألة الرابعة : هل يقوي الشافعي غير المرسل من الأحاديث الضعيفة إذا اعتضدت ؟

وفيما يلي إيضاح ذلك :

المسألة الأولى : شروط المُرسِل الذي يصلح مُرْسله للاعتضاد

يشترط الإمام الشافعي في راوي الحديث المُرْسَل الذي يصلح للاعتضاد أن يكون :

١- تابعياً كبيراً .

٢- أن يكون إذا أسند أحاديثه لا يروي عن مجهول ولا عن مرغوبٍ في الرواية عنه .

٣- أن يكون إذا شارك أحداً من الحفاظ في حديثٍ لم يخالفه ، فإن خالفه وجد حديثه أنقص .

وفي الشرط الأول يقول الشافعي رحمه الله : « فأما من بعد كبار التابعين الذين كثرت مشاهدتهم لبعض أصحاب رسول الله ﷺ ، فلا أعلم منهم واحداً يقبل مرسله لأمور :

أحدها : أنهم أشد تجوزاً فيمن يروون عنه .

والآخر: أنهم توجد عليهم الدلائل فيما أرسلوا بضعف مخرجه .

والآخر: كثرة الإحالة [١] ، كان أمكن للوهم وضعف من يقبل عنه »[٢] .

ويقول أيضاً: « ومن نظر في العلم بخبرة وقلة غفلة ، استوحش من مرسل كل من دون كبار التابعين بدلائل ظاهرة فيها »[٣] .

والتابعي الكبير هو الذي شاهد كثيراً من أصحاب رسول الله ﷺ وكانت جُل روايته عنهم [٤] ، وعلى هذا يدل جواب الشافعي لمن ناظره : « قال: فلِمَ فرقت بين التابعين المتقدمين الذين شاهدوا أصحاب رسول الله ﷺ ، وبين من شاهد بعضهم دون بعض؟

قلتُ: لبُعد إحالة من لم يشاهد أكثرهم .

قال: فلِمَ لم نقبل المرسل منهم ومن كل فقيه دونهم؟

---

(١) الإحالة يعني الواسطة في السند أي أن التابعي الصغير غالباً يروي بواسطة واحد أو اثنين عن الصحابي ، وكلما كان السند نازلاً وكثر الرواة فيه ، كان احتمال الخطأ أقوى .

(٢) الرسالة (ص٤٦٥) .

(٣) المصدر السابق (ص٤٦٧) .

(٤) انظر : النكت لابن حجر (٢/ ٥٥٨-٥٥٩) وفتح المغيث للسخاوي (١/ ١٧٨) ، والنكت للزركشي (١/ ٤٧٦) ط أضواء السلف .

قلتُ: لما وصفتُ »(١).

ومفهوم هذا الشرط أن التابعي لا يحتج بمرسل التابعي الصغير ولو اعتضد كما قرره غير واحد من المحققين (٢).

وأما الشرط الثاني ، فيقول فيه الشافعي: « ثم يعتبر عليه بأن يكون إذا سمى من روى عنه لم يُسمِّ مجهولاً ، ولا مرغوباً عن الرواية عنه ، فيُستدل بذلك على صحته فيما روى عنه »(٣).

وقد شرح العلائي هذا الشرط بقوله: « فإن كان إذا سمى شيخه لم يسم إلا مقبول القول ثقة ، قُبِل منه ، وإن كان يرسل عن كل ضرب من الناس وإذا سمى شيخه سمى تارة ضعيفاً وأخرى مجهولاً ، وأخرى واهياً ، لم يُحتج بمرسله »(٤).

وقد بيَّن الشافعي أنه لم يقبل مرسل الزهري لأنه يروي عن مثل سليمان

---

(١) الرسالة (ص٤٦٧).

(٢) جامع التحصيل (ص٤٦) ، النكت للزركشي (١/ ٤٧٥-٤٧٦) ط السلف ، شرح علل الترمذي (١/ ٣٠٢) والشافعي وأثره في الحديث وعلومه للدكتور خليل إبراهيم ملا خاطر (ص٢٨١).

(٣) الرسالة (ص٤٦٣).

(٤) جامع التحصيل (ص٤٢).

ابن أرقم [(١)] ، وقال: « يقولون: نُحابي ! ! ولو حابينا أحداً لحابينا الزهري، وإرسال الزهري ليس بشيء ، ذلك أنا نجده يروي عن سليمان بن أرقم »[(٢)] .

وأما الشرط الثالث ، فيقول فيه الشافعي : « ويكون إذا شرك أحداً من الحافظ في حديث لم يخالفه ، فإن خالفه وُجِد حديثه أنقص ، كانت في هذه دلائل على صحة مخرج حديثه »[(٣)] .

وقد قال العلائي في شرح هذا الشرط : « فإن كان إذا شرك غيره من الحفاظ في حديث وافقه فيه ولم يخالفه ، دل ذلك على حفظه ، وإن كان يخالف غيره من الحفاظ ، فإن كانت المخالفة بالنقصان ، إما بنقصان شيء من متنه ، أو بنقصان رفعه أو بإرساله ، كان في هذا دليل على حفظه وتحريه . . . وإن كانت المخالفة بالزيادة عليهم ، فإنها تقتضي التوقف في حديثه ، والاعتبار عليه بالمتابعة أو الشاهد ، وهذا المعنى لا ينفرد به قبول المرسل ، بل هذا الاعتبار جار في كل راوٍ سواء روى مرسلاً أو مسنداً

(١) الرسالة (ص٤٦٩-٤٧٠) .

(٢) جامع التحصيل (ص٩٠) ، والقراءة خلف الإمام للبيهقي (ص٢٠٧) .

(٣) الرسالة (ص٤٦٣) .

بخلاف الأمور المتقدمة »[١] .

المسألة الثانية : العواضد الصالحة لتقوية المرسل .

نص الإمام الشافعي رحمه الله إلى أن المرسل إذا توفرت فيه الشروط السابقة يصبح صالحاً للاعتضاد بأحد أمور أربعة هي :

العاضد الأول: يقول رحمه الله : « فمن شاهد أصحاب رسول الله ﷺ من التابعين ، فحدث حديثاً عن النبي ﷺ أُعتبر عليه بأمور:

منها : أن ينظر إلى ما أرسل من الحديث ، فإن شركه فيه الحفاظ المأمونون فأسندوه إلى رسول الله ﷺ بمثل معنى ما روى ، كانت هذه دلالة على صحة من قُبِل عنه وحِفظه »[٢] .

ووجه هذا العاضد ظاهر لا لبس فيه ، ولكن اعترض البعض فقالوا: إن الاعتماد يكون على الحديث المسند لا المرسل حينئذٍ ، فلا حاجة لهذا العاضد لأنه تحصيل حاصل [٣] .

وأُجيب عن هذا الاعتراض بثلاثة أمور تُظهِر ثمرة اعتضاد المرسل

(١) جامع التحصيل (ص٤٤) .

(٢) الرسالة (٤٦١-٤٦٢) والصلاة على رسول الله زيادة مني .

(٣) المعتمد لأبي الحسين البصري المعتزلي (٢/ ١٥٠) والنكت لابن حجر (٢/ ٥٦٧) وجامع التحصيل (ص٤١) .

بالمسند:

١- أن المرسل إذا اعتضد بمسند صحيح زادت قوته ويصبح أرجح عند التعارض مع مسند آخر ولو كان صحيحاً أيضاً[١].

٢- أن المرسل إذا اعتضد بمسند يعد حسناً لذاته يرتقي بذلك إلى درجة الصحيح لغيره[٢].

٣- أن المرسل إذا اعتضد بمسند ضعيف يصبح قوياً بذلك ويكون في درجة الحسن لغيره، ولولا الاعتضاد لكان ضعيفاً. وهذا الأخير جواب فخر الدين الرازي[٣]، والحافظ ابن حجر[٤].

ولكن هذا الجواب الأخير لا يتفق مع ظاهر كلام الشافعي لأنه قيد ذلك بأن يسنده « الحفاظ المأمونون » كما قال ابن رجب[٥] والزركشي[٦]، ويظهر أن الحافظ ابن حجر تنبه بأخرة إلى ذلك فقد نقل عنه البقاعي أنه قال: « كلام الشافعي ربما يأبى شمول العاضد المسند الضعيف . . .

---

(١) التقريب للنووي مع تدريب الراوي (١/ ١٩٩)، وجامع التحصيل (ص٤١).

(٢) جامع التحصيل (ص٤١).

(٣) المحصول (٤/ ٦٦٠).

(٤) النكت (٢/ ٥٦٧).

(٥) شرح العلل (١/ ٣٠٢-٣٠٣).

(٦) النكت للزركشي (١/ ٤٦٦) ط السلف.

فقوله: « الحفاظ المأمونون » يُخرج الإسناد الضعيف لأن الحفاظ المأمونون إذا شركوا التابعي الذي أرسل كانوا أيضاً تابعين »[١] .

ونص الشافعي واضح جداً ولا يقبل التأويل ، فلا يدخل المسند الضعيف في العواضد المقبولة عنده ، وأما قول الدكتور المرتضى زين أحمد: « ولعل في تقوية الشافعي رحمه الله للمرسل بالمرسل ما يدفع اشتراطه صحة الوجه المسند »[٢] .

فغير صحيح لأمرين :

١- أن الشافعي صرح بكون المسند يرويه « الحفاظ المأمونون » وهذا نص قطعي لا يحتمل التأويل .

٢- أن الشافعي ذكر أن المُرسِل إذا كان يروي عن مجهول أو عن مرغوبٍ في الرواية عنه فلا يقبل مرسله ، ويفهم منه أن المسند الذي فيه مجهول أو ضعيف معروف بالضعف لا يصلح للتقوية ، وفرقه عن المرسَل أنه المرسَل أمره محتمل فلا يدري هل الساقط منه ثقة أم لا؟ ولو تبين أن الساقط غير ثقة فقد تعين عدم الاحتجاج به ولذا احتاط الشافعي جداً واشترط في المُرسِل أن يكون من التابعين الكبار الذين غالب مروياتهم عن

---

(١) النكت الوفية (ق ٥٠/ ب) .

(٢) مناهج المحدثين (ص١٥٨) .

الصحابة وأن لا يكون له شيوخ مجاهيل أو ضعفاء وأن يكون حافظاً لما يرويه من أحاديث .

العاضد الثاني: ورد في قول الشافعي: « وإن انفرد بإرسال حديث لم يشركه فيه من يسنده قبل ما ينفرد به من ذلك ويعتبر عليه بأن يُنظر: هل يوافقه مُرسَلٌ غيره ممن قبل العلم عنه من غير رجاله الذين قبل عنهم ، فإن وجد ذلك ، كانت دلالة يقوى له مرسله ، وهي أضعف من الأولى »(١) .

وقد شرح الحافظ ابن رجب هذا الكلام بقوله: « أن يوجد مُرسَل آخر موافق له عن عالم يروي عن غير من يروي عنه المرسِل الأول ، فيكون ذلك دليلاً على تعدد مخرجه ، وأن له أصلاً ، بخلاف ما إذا كان المُرسِل الثاني لا يروي إلا عمن يروي عنه الأول ، فإن الظاهر أن مخرجهما واحد لا تعدد فيه ، وهذا الثاني أضعف من الأول »(٢) .

العاضد الثالث: « وإن لم يوجد ذلك ، نُظر إلى بعض ما يروى عن بعض أصحاب رسول الله ﷺ قولاً له ، فإن وجد يوافق ما روي عن

---

(١) الرسالة (ص٤٦٢) .

(٢) شرح العلل (١/ ٣٠٤) ، وانظر مزيداً من الإيضاح في : جامع التحصيل (ص٤٥) حول حديث « القهقهة » .

رسول الله ﷺ كانت هذه دلالة على أنه لم يأخذ مرسله إلا عن أصل يصح إن شاء الله »(١) .

وهذا العاضد واضح لا يحتاج لشرح ، وهو أضعف ممن قبله (٢) ، ولم ينص الشافعي على أن يكون قول الصحابي مما لا مجال للرأي فيه بل عمم ولم يستثنِ .

العاضد الرابع: « وكذلك إن وجِد عوام من أهل العلم يفتون بمثل معنى ما روي عن النبي ﷺ »(٣) .

وهذا العاضد يقتضي أن فتوى كثير من أهل العلم بمعنى المرسل ، يقوي المرسل ولكن تكون قوته أضعف من كل ما سبق من عواضد ، لقوة احتمال أن يكون من قال بموافقته يقبل المرسل ويحتج به ، فيرجع الأمر إلى ذلك المرسل (٤) .

فهذه هي العواضد التي نص الشافعي على أنها تقوي مرسل التابعي الكبير .

---

(١) الرسالة (ص٤٦٢) والصلاة على رسول الله ﷺ إضافة من عندي .

(٢) جامع التحصيل (ص٤٢) .

(٣) الرسالة (٤٦٣) والصلاة على رسول الله ﷺ إضافة من عند .

(٤) جامع التحصيل (ص٤٢) .

المسألة الثالثة : درجة قوة المرسل بعد الاعتضاد

يقول الشافعي ـ رحمه الله ـ في الحديث المرسل الذي سبق ذكر شروطه وعواضده: « وإذا وجدت الدلائل بصحة حديثه بما وصفت أحببنا أن نقبل مرسله ، ولا نستطيع أن نزعم أن الحجة تثبت به ثبوتها بالمتوصل .

وذلك أن معنى المنقطع مغيبٌ ، يحتمل أن يكون حُمِل عن من يرغب عن الرواية عنه إذا سمي ، وأن بعض المنقطعات وإن وافقه مرسل مثله فقد يحتمل أن يكون مخرجها واحداً ، من حيث لو سُمي لم يُقبل ، وإن قول بعض أصحاب النبي ﷺ إذا قال برأيه لو وافقه يدل على صحة مخرج الحديث دلالة قوية إذا نظر فيها ، ويمكن أن يكون إنما غلط به حين سمع قول بعض أصحاب النبي ﷺ يوافقه ، ويحتمل مثل هذا فيمن وافقه من بعض الفقهاء »(١) .

ولا شك أن هذا الكلام صريح وقاطع في دلالته على أن مرسل التابعي الكبير بعد اعتضاده يكون أدنى درجة وأقل منزلة من حيث قوة الاحتجاج من الحديث المسند المتصل الصحيح .

ولكن اختلف العلماء في تحديد المعنى المراد من قول الشافعي: « أحببنا »

---

(١) الرسالة (٤٦٤) والصلاة على النبي ﷺ إضافة مني .

فقد قال البعض أن مراده ـ رحمه الله ـ من ذلك أن الاحتجاج به يكون مستحباً وليس واجباً كما يجب بالحديث الصحيح .

قال القاضي أبو بكر محمد بن الطيب الباقلاني (ت ٤٠٣هـ): « قال الشافعي في المواضع التي يقبلها من المراسيل أستحب قبولها ، ولا أستطيع أن أقول أن الحجة تثبت بها ثبوتها بالمتصل ، قال القاضي: فقد نص بذلك على أن القبول عند تلك الشروط مستحب لا واجب »[١] .

وإلى نحو ذلك مال النووي فقال: « وأما الحديث المرسل فليس بحجة عندنا إلا أن الشافعي قال: يجوز الاحتجاج بمرسل الكبار من التابعين بشرط أن يعتضد بأحد أمور أربعة »[٢] .

وقال ابن عبدالهادي المقدسي (ت٧٤٤هـ) وهو يشرح كلام الشافعي:

« إن المرسل الذي حصلت فيه هذه الشواهد أو بعضها يسوغ الاحتجاج به ، ولا يلزم لزوم الحجة بالمتصل ، وكأنه رضي الله عنه سوغ

---

(١) النكت للزركشي (١/ ٤٧٢) ط السلف ، وقد نقل النص من كتاب « التقريب » وهو في أصول الفقه على طريقة المتكلمين واسمه كاملاً: « التقريب والإرشاد » ويوجد بعضه مخطوطاً وقد حقق بعض الموجود الدكتور أبو زنيد ، وطبع كذلك ملخص الجويني للتقريب في ثلاث مجلدات .

(٢) التقييد والإيضاح (ص٥٠) ، وقد نقل النص من كتاب شرح الوسيط المسمى « بالتنقيح » .

الاحتجاج به ، ولم ينكر على مُخالِفه ـ يعني من خالف المرسل ـ »[١] .

وقال الزركشي: « وكأنه رضي الله تعالى عنه أراد به أن له مدخلاً في الترجيح [لا إثبات الحكم به] [٢] ، لأنه سوغ الاحتجاج به في الجملة ولم ينكر على من خالفه . . . ولم يقف الجمهور على هذا النص ، فأطلقوا النقل عن الشافعي أنه يحتج بالمرسل عند اجتماع هذه الشروط . . . وقد تيقظ لهذا النص القاضي أبو بكر . . . »[٣] .

وقد ساق فوائد مستنبطة من كلام الشافعي السابق وذكر منها: « وبطلان دعوى خلق من الأصحاب أن الشافعي يرى أنه حجة مستقلة ـ يعني المرسل ـ عند وجود أحد هذه الأوصاف ، والموجب لذلك عدم اطلاعهم على هذا النص الكبير القواعد ، والمذاهب إنما تعلم من كلام أربابها ، فاشدد يديك بهذه الفائدة فإنها تساوي رحلة »[٤] .

وكذلك العلائي قال معلقاً وشارحاً لمعنى كلام الشافعي السابق: « إن

(١) الصارم المنكي (ص١٤٦) ، والجملة الاعتراضية إضافة مني .

(٢) في الأصل كتبت هذه الجملة هكذا [لإثبات الحكم به] وسياق الكلام في هذا النص ، والنص الذي يليه يدل على أن الزركشي يرى أن المرسل بعد الاعتضاد عند الشافعي يرجح به ولكن لا يكون حجة مستقلة يُثبت به حكم أو ينكر على من خالفه .

(٣) النكت للزركشي (١/ ٤٧١-٤٧٢) ط السلف .

(٤) المصدر السابق (١/ ٤٧٦) .

المرسل الذي حصلت فيه هذه الشواهد أو بعضها يسوغ الاحتجاج به ، ولكنه لا يلزم لزوم الحجة بالمتصل لأنه دونه للجهات التي أشار إليها الإمام الشافعي »[١] .

وقال تقي الدين ابن السبكي: « يحتمل أن يكون مراد الشافعي أنه لا يجب العمل به بمجرد اقترانه بمرسل آخر ، أو قول الصحابي ، أو فتيا الأكثر ، ولا يُردُ معها ، ويُطلب دليل آخر مجرد كما لو لم يَرِد أصلاً ، بل يجب النظر في ذلك وما يعارضه أو يوافقه من بقية الأدلة كالقياس وشبهه، فالعمل بما يترجح من الظن »[٢] .

وذهب بعض العلماء إلى أن قول الشافعي : « أحببنا » لا يعني المستحب الذي هو قسيم الوجوب ، بل مراده أن الحجة به ضعيفة ليست كحجة المتصل ، وإذا انتهضت الحجة وجب الأخذ بها لا محالة ، لكن الحجج متفاوتة فإذا عارضه متصل كان المتصل مقدماً عليه لأنه أقوى منه (٣) .

وظاهر كلام البيهقي أنه يؤيد هذا الرأي بدلالة قوله: « مراد الشافعي

---

(١) جامع التحصيل (ص٤٤-٤٥) .

(٢) رفع الحاجب من مختصر ابن الحاجب (٢/ ٤٧٥-٤٧٦) .

(٣) النكت للزركشي (١/ ٤٧٢) ط السلف .

بقولــه: « أحببنا » أي اخترنا »[١] أي اخترنا الاحتجاج بالمرسل المعتضد بشروطه المذكورة.

قال الحافظ العراقي تعليقاً على قول البيهقي وتعقيباً على كلام النووي الآنف: « وعلى هذا فلا يلزم أن يكون الاحتجاج به جائزاً فقط، بل يقال: اختار الشافعي الاحتجاج بالمرسل الموصوف بما ذكر، أما كونه على سبيل الجواز أو الوجوب فلا يدل عليه كلامه »[٢].

وقال التاج السبكي: « لم يُرِدْ الشافعي بالاستحباب قسيم الوجوب، ولا في الأدلة ما يكون الأخذ به مستحباً؛ لأنه تخيير في إثبات الأحكام، بل إما أن يظهر موجبها فيجب أو لا فيحرم، فإن كان المرسل عند الاقتران بشيء من ذلك حجة وجب الأخذ به، وإلا حَرُمَ، ولا تعلق للاستحباب بما نحن فيه.

وإنما مراده ـ أي الشافعي ـ أن الحجة فيها ضعيفة ليست كحجة المتصل، وإذا انتهضت الحجة وجب الأخذ لا محالة، لكن الحجج متفاوتة، وينفعك ذلك عند التعارض، فإذا عارضه متصل؛ كان المتصل مقدماً

(١) النكت للزركشي (١/ ٤٧٢) والتقييد والإيضاح (ص٥٠).

(٢) التقييد والإيضاح (ص ٥٠).

عليه »[١].

وقال الحافظ ابن رجب بعد أن ذكر كلام الشافعي بطوله في شروط قبول المرسل: « وهو كلام حسن جداً ، ومضمونه أن الحديث المرسل يكون صحيحاً ويقبل بشروط . . . »[٢].

وقال: « فإذا وجدت هذه الشرائط دلت على صحة المرسل ، وأن له أصلاً ، وقُبِل واحتج به ، ومع هذا فهو دون المتصل في الحجة ، فإن المرسل وإن اجتمعت فيه هذه الشرائط ، فإنه يحتمل أن يكون في الأصل مأخوذاً عن غير من يحتج به . . . »[٣].

والمحصل من كلام العلماء في تفسير معنى كلام الشافعي ومراده في درجة قوة الاحتجاج بالمرسل الذي توفرت فيه الشروط المذكورة ما يلي:

(١) أن الشافعي يقبل المرسل المعتضد كما قرره هو ويحتج بذلك كما هو ظاهر كلامه.

(٢) أن الشافعي صرح بأن المرسل حتى بعد الاعتضاد لا يثبت

---

(١) انظر : رفع الحاجب (٢/ ٤٧٥) وعنه الحديث المرسل حجيته وأثره في الفقه الإسلامي للدكتور محمد حسن هيتو (ص٤٩).

(٢) شرح العلل (١/ ٣٠١).

(٣) المصدر السابق (١/ ٣٠٤).

ثبوت المتصل من حيث قوة الاحتجاج .

يبقى أن ننظر في مسألة أخرى: هل المرسل بعد الاعتضاد بالشروط التي ذكرها الشافعي يكون ملزماً من حيث الاحتجاج للمخالف كما هو الحال مع السُنة الصحيحة المتصلة؟

والذي أرجحه هو ما ذكره ابن عبدالهادي والزركشي وغيرهما أن الشافعي لا يلزم المخالف بذلك وإن كان هو يحتج بذلك لما صح عنده من صلاحية الاحتجاج بذلك المرسل .

ويدل على ذلك أن الشافعي بعد أن ذكر مثالين للمرسل الذي لا يُحتج به قال لمن يناظره: « وأنت تسأل عن الحجة في رد المرسل وترد ، ثم تجاوز فترد المسند الذي يلزمك عندنا الأخذ به »[(١)] .

وهذا الكلام جاء في آخر كلامه عن المرسل [(٢)] ما يُقبل منه وما لا يقبل، ومفهومه أن المرسل ولو كان معتضداً بما ذكر لا يكون ملزماً للمخالف في نظر الشافعي بعكس الحديث المتصل الصحيح فقد قال ـ رحمه الله - : « وإذا ثبت عن رسول الله ﷺ الشيء فهو لازم لجميع من عرفه لا يقويه

---

(١) الرسالة (ص٤٧٠) وانظر : المثالين من مرسل ابن المنكدر والزهري (ص٤٦٧-٤٧٠) .

(٢) انظر : الرسالة (ص٤٦١) حيث بدأ كلامه على المرسل بقوله: « فقال: فهل تقوم بالحديث المنقطع حجة . . . » ثم رد عليه في آخر الباب بما تقدم .

ولا يوهنه شيء غيره ـ أي من أقوال الصحابة وغيرهم ـ بل الفرض الذي على الناس اتباعه »[١].

وفي العديد من المرات نجد الشافعي يصف الحديث الذي لا تسع مخالفته ويعاب من يخالفه بأنه: « خبر لازم »[٢]، ولم يصف المرسل المعتضد بذلك الوصف بل قال: « أحببنا أن نقبل مرسله » ولم يقل هو لازم ويجب اتباعه كما هو الحال في الخبر المتصل الصحيح المسند، وقوله: « أحببنا » يدل على نوع اختصاص به ـ رحمه الله ـ يشبه قول الترمذي في تعريف الحسن: « فإنما أردنا به . . . » وقوله: « فهو عندنا حديث حسن ».

ومما يؤكد أن الشافعي لا يرى المرسل المعتضد حجة ملزمة لمخالفه أنه احتج عليه بعض الناس في مناظرة بحديث ابن شهاب: « أن عائشة وحفصة أصبحتا صائمتين فأُهدي لهما شيء فذكرتا ذلك للنبي ﷺ فقال: « صوما يوماً مكانه »[٣].

فقال الشافعي: « فقلتُ: هل عندك حجة من رواية أو أثر لازم غير

(١) الرسالة (ص٣٣٠).

(٢) انظر: الرسالة (ص٤٧٦، ٤٨٣، ٥٠٨، ٥٨٤).

(٣) انظر الكلام على هذا الحديث في: التميز لمسلم (ص٢١٧) والعلل الكبير للترمذي (ص١١٩) ونصب الراية (٢/ ٤٦٦).

هذا؟ قال: ما يحضرني الآن شيء غيره ، وهذا الذي كنا نبني عليه من الأخبار في هذا .

فقلت له: هل تقبل مني أن أحدثك مرسلاً كثيراً عن ابن شهاب وابن المنكدر ونظرائهما ، ومن هو أسن منهما: عمرو بن دينار وعطاء وابن المسيب وعروة؟

قال: لا .

قلتُ : فكيف قبلت عن ابن شهاب مرسلاً في شيء ولا تقبله عنه ولا عن مثله ولا أكبر منه في شيء غيره؟

قال : فلعله لم يحمله إلا عن ثقة .

قلت: وهكذا يقول لك من أخذ بمرسله في غير هذا ومرسل من هو أكبر ، فيقول: كلما غاب عني مما يمكن فيه أن يحمله عن ثقة أو عن مجهول لم تقم به عليَّ حجة حتى أعرف من حمله عنه بالثقة فأقبله ، أو أجهله فلا أقبله »[١] .

وقد قال ـ رحمه الله ـ لما سئل عن خبر الخاصة [٢] الذي تقوم به الحجة على أهل العلم: « فقلتُ: خبر الواحد عن الواحد حتى ينتهي به إلى

---

(١) الأم (١/ ٢٨٥) .

(٢) يعني غير المتواتر .

النبي ﷺ أو من انتهى به إليه دونه ، ولا تقوم الحجة بخبر الخاصة حتى يجمع أموراً ، منها أن يكون من حدث به ثقة في دينه معروفاً بالصدق في حديثه ، عاقلاً لما يحدث به ، عالماً بما يحيل معاني الحديث من اللفظ . . . بريئاً من أن يكون مدلساً يحدث عمن لقي ما لم يسمع منه ، ويحدث عن النبي ﷺ ما يحدث الثقات خلافه عن النبي ﷺ ، ويكون هكذا من فوقه ممن حدثه حتى ينتهي بالحديث موصولاً إلى النبي ﷺ . . . »[١] . فلم يذكر المرسل المعتضد في كلامه .

وقد قرأت كثيراً من مناظرات الشافعي وحواراته مع أهل الرأي فلم أجده يحتج عليهم بحديث مرسل ويُلزمهم به لا لحجة إلا لذلك المرسل فقط ، إلا مرسل ابن المسيب في الرهن: « لا يغلق الرهن من صاحبه الذي رهنه له غنمه وعليه غرمه »[٢] فقد ألزم مخالفيه بالحديث وقال لهم: « وليس في أحد مع قول رسول الله ﷺ حجة »[٣] .

---

(١) الرسالة (ص٣٦٩-٣٧١) .

(٢) رواه الشافعي في الأم (٣/ ١٨٦) ومالك في الموطأ (١٤١١) وعبدالرزاق في المصنف (٨/ ٢٣٧) وغيرهم عن ابن المسيب مرسلاً .

(٣) الأم (٣/ ١٨٧) وتمام كلام الشافعي وإيراداته على مخالفه تؤكد أنه ألزم مخالفه بمرسل ابن المسيب .

وقد قال مخالفه: « فكيف قبلتم عن ابن المسيب منقطعاً ، ولم تقبلوه من غيره؟

قلنا: لا نحفظ أن ابن المسيب روى منقطعاً إلا وجدنا ما يدل على تسديده ولا أثره عن أحد فيما عرفناه إلا ثقة معروف ، فمن كان بمثل حاله قبلنا منقطعه ، ورأينا غيره يسمي المجهول ، ويسمي من يرغب عن الرواية عنه . . . ففرَّقنا بينهم لافتراق أحاديثهم ، ولم نُحابِ أحداً ، ولكنا قلنا في ذلك بالدلالة البينة على ما وصفناه من صحة روايته .

وقد أخبرني غيرُ واحد من أهل العلم عن يحيى بن أبي أنيسة عن ابن شهاب عن ابن المسيب عن أبي هريرة عن النبي ﷺ مثل حديث ابن أبي ذئب[(١)] »[(٢)] .

فالشافعي احتج هنا بمرسل سعيد لما اعتضد بالمسند وإن كان ابن أبي أُنيسة ضعيفاً [(٣)] ، إلا أنه على ما يبدو كان حسن الظن به ؛ لأنه قال

---

(١) ابن أبي ذئب رواه عن الزهري عن ابن المسيب مرسلاً وكذلك الأكثر من الرواة الثقات عن الزهري ، وللمزيد حول كلام العلماء في الحديث انظر : سنن الدارقطني (٣/ ٣٢) ومعرفة السنن للبيهقي (٨/ ٢٣١-٢٤٠) ، والتمهيد لابن عبدالبر (٦/ ٤٢٥-٤٣٠) ، والعلل للدارقطني (٩/ ١٦٤-١٦٩) ونصب الراية (٤/ ٣١٩-٣٢٠) والتلخيص الحبير (٣/ ٣٦) .

(٢) الأم (٣/ ١٨٨) .

(٣) التقريب (٧٥٠٨) .

بعد ذلك :

« والسنة ثابتة عندنا والله تعالى أعلم وبها قلنا ، وليس مع السنة حجة ، ولا فيها إلا اتباعها مع أنها أصح الأقاويل مبتدأ ومخرجاً »[١] .

وقد أشار بعض علماء الشافعية إلى أن كتاب « الرهن الصغير » الذي نقلنا منه كلام الشافعي الآنف هو من المؤلفات التي تعد من مذهبه القديم[٢] ، وقد دافع الإمام البيهقي عن احتجاج الشافعي بالمرسل السابق وذكر عواضده وأطنب في ذلك[٣] ، والذي أميل إليه هو ما ذكرته آنفاً أن الشافعي فيما يبدو كان حسن الظن بابن أبي أُنيسة ولذا حكم على الحديث بأنه حجة ووصفه بأنه « سنة ثابتة » ، وعهدي به أنه لا يصف ما يكون مرسلاً بأنه « سنة ثابتة » ولو اعتضد وتوفرت فيه الشروط التي ذكرها ـ رحمه الله - .

ومما ينبغي التنبيه عليه هنا أن الإمام الشافعي ـ رحمه الله ـ يكثر في كتابه الأم من رواية المراسيل على سبيل الاستئناس وليس الاحتجاج ، فيظن

---

(١) الأم (٣/ ١٨٩) .

(٢) انظر : رفع الحاجب (٢/ ٤٨٢) وبنحوه في قواطع الأدلة (١/ ٣٨٥) ولم يصرح ولكن لمح .

(٣) معرفة السنن والآثار (٨/ ٢٣١-٢٤٠) وانظر ما ذكره النووي من أن الشافعي عضد هذا المرسل بقول أربعة من الصحابة وبعمل أهل العلم به ، مقدمة المجموع شرح المهذب (١/ ٦٢) .

البعض أن كل مرسل يرويه ـ رحمه الله ـ يكون حجة عنده أو ساقه مساق الحجة ، وهذا غير صحيح .

فمن الواجب أن نفرِّق بين حديث مرسل يرويه الشافعي للاعتماد عليه وبين ما يرويه للاستئناس به وليزيد الأدلة الأخرى قوة ، فكثيراً ما يبني الشافعي حجته على ظاهر القرآن أو سنة صحيحة ثم يُتبع ذلك ببعض الأحاديث المرسلة(١) .

وعلى هذا فقد أكثر الشافعي من رواية المراسيل في كتبه ، ولكنه لم يحتج بالمرسل بالشروط التي ذكرها إلا قليلاً(٢) ، أي لم يعتمد على ذلك إلا في مسائل قليلة .

---

(١) انظر على سبيل المثال : الأم (٥/ ١٦٨) فقد روى مرسل الحسن البصري « لا نكاح إلا بولي » وإذا تأملت كلام الشافعي علمت أنه اعتمد على ظاهر القرآن والسنة المتصلة الثابتة عنده ، وساق مرسل الحسن للتعضيد والاستئناس ولموافقته لمعنى الحديث المسند الذي ذكره قبله (٥/ ١٦٦ ، ١٦٧) .

(٢) أكَّد لي هذه الحقيقة الأستاذ الدكتور خليل إبراهيم ملا خاطر في اتصالٍ هاتفي معه يوم الثلاثاء ١٦/ ٦/ ١٤١٩هـ ، فقد قال لي ما معناه: أن احتجاج الشافعي بالمرسل المعتضد قليل ، وقد لاحظتُ ذلك خلال قراءتي لكتاب « معرفة السنن والآثار للبيهقي » وكذلك خلال قراءتي لكثير من مسائل كتاب « الأم » .

المسألة الرابعة : هل يقوي الشافعي الأحاديث الضعيفة ـ غير المرسل ـ إذا اعتضدت؟

لم أجد فيما قرأته من مصنفات الإمام الشافعي ما يدل على أنه يقوي شيئاً من الأحاديث الضعيفة إذا اعتضدت بمثلها حاشا مرسل التابعي الكبير بالصفات التي ذكرها .

وقد سألت الأستاذ الدكتور خليل إبراهيم ملا خاطر ـ وهو أحد أشهر المختصين في منهج الإمام الشافعي في علم الحديث ـ عن ذلك فقلت له: هل يوجد نص من كلام الشافعي يقوي فيه حديثاً لراوٍ سيئ الحفظ بسبب اعتضاده بحديث ضعيفٍ آخر ولا يكون سبب الضعف الإرسال؟

فقال لي: « لا يحضرني الآن شيء »[(١)] .

وقد مضى معنا أن الشافعي لا يحتج بمرسل التابعي الصغير ولو اعتضد، مما يدل على أنه ليس كل ضعف يعتضد عنده .

ويؤكد ذلك أن الشافعي لم يحتج ببعض الأحاديث مع تعدد طرقها وشواهدها لضعفها عنده ، من ذلك قوله: « ولا يتبين لي في بول الصبي والجارية فرق من السنة الثابتة »[(٢)] ، مع أن البيهقي يقول وهو من أعلم

---

(١) أخبرني بذلك في اتصال هاتفي معه مضى ذكر تاريخه قبل قليل .

(٢) السنن الكبرى للبيهقي (٢/ ٤١٦) .

الناس بمنهجه ونصوصه: « والأحاديث المسندة في الفرق بين بول الغلام والجارية في هذا الباب إذا ضم بعضها إلى بعض قويت ، وكأنها لم تثبت عند الشافعي ـ رحمه الله ـ حين قال: ولا يتبين لي . . . »[١] .

ومما يدل على ذلك أيضاً قوله ـ رحمه الله ـ في حديث « لا وصية لوارث » : « وروى بعض الشاميين حديثاً ليس مما يثبته أهل الحديث فيه أن بعض رجاله مجهولون ، فرويناه عن النبي ﷺ منقطعاً ، وإنما قبلناه بما وصفت من نقل أهل المغازي وإجماع العامة عليه وإن كنا قد ذكرنا الحديث فيه ، واعتمدنا على حديث أهل المغازي عاماً وإجماع الناس . . . »[٢] .

فلم يعبأ بالحديث المسند لضعفه ولم يقوه وإنما اعتمد على نقل أهل المغازي والإجماع وحديث مرسل عن مجاهد[٣] .

ولكن وجدت كلمة للبيهقي قد يُفهم منها أن الشافعي يقول بتقوية الضعيف المعتضد بمثله وذلك في قوله: « الشافعي كالمتوقف في روايات

---

(١) المرجع السابق .

(٢) الرسالة (ص١٣٩-١٤١) وقد قال في نقل عامة أهل المغازي: « فكان هذا نقل عامة عن عامة ، وكان أقوى في بعض الأمر من نقل واحد عن واحد » .

(٣) ساق حديث مجاهد في الرسالة (ص١٤٠) قال: « أخبرنا سفيان عن سليمان الأحول عن مجاهد أن رسول الله ﷺ قال: « لا وصية لوارث » .

عمرو بن شعيب إذا لم ينضم إليها ما يؤكدها »[١] .

وبتتبعي للمواضع التي ذكر فيها الشافعي عمرو بن شعيب لم أجده اعتمد عليه في حديث لوجود حديث ضعيف آخر بل على العكس ظاهر كلام الشافعي يدل على عدم احتجاجه به .

فقد قال: « حديث عمرو بن شعيب ضعيف لا تقوم به حجة »[٢] .

وقال : « ونحن لا نقبل الحديث المنقطع عمن هو أحفظ من عمرو إذا كان منقطعاً ، وقلنا بظاهر الآية وعمومها . . . »[٣] .

وقد ذكر له عدداً من مراسيله [٤] وبعضاً مما أسنده عن أبيه عن جده [٥] ولكن كلها أوردها على سبيل الشواهد لأحاديث متصلة صحيحة أو لمراسيل لكبار التابعين معتضدة بأحد العواضد التي نص عليها ، ولم يكن

---

(١) السنن الكبرى (٦/ ٢٢١) .

(٢) الأم (٤/ ٢٢٦) .

(٣) المصدر السابق (٥/ ١٣٥) وانظر أيضاً (٧/ ٣٢٤): « لو كان ممن يثبت حديثه لأخذنا به » .

(٤) انظر : كتاب الأم (٦/ ١١٥) ، (٦/ ١٣٣ ، ١٤٨) ، (٦/ ٢٥٥) ، (٧/ ١٨ ، ٢٥) ويحتاج الباحث إلى أن يقرأ كلام الشافعي بتمامه ليرى كيف استدل على المسألة وعلى أي كيفية روى لعمرو بن شعيب .

(٥) انظر : كتاب الأم (٢/ ٤٣) ، (٦/ ٣١) ، (٧/ ١٢) ، (٧/ ١١١) ، وعلى الباحث أن يتأمل كيفية رواية الشافعي لعمرو بن شعيب .

حديث عمرو بن شعيب المرسل أو المسند أو الموقوف عند الشافعي عمدة في حال اعتضاده بحديث ضعيف آخر ، وإنما اعتماده على ما هو أقوى منه إسناداً مما يثبت بنفسه ولو لم يشهد له غيره .

فقول البيهقي : « إذا لم ينضم إليها مما يؤكدها » يجب أن تقيد تلك المؤكدات بأنها قوية لذاتها في نظر الشافعي ـ رحمه الله ـ كما دلنا على ذلك تصرفه وتطبيقاته العملية . ومن ذلك قوله : « قال : فإن النبي ﷺ قال : « البينة على المدعي واليمين على المدعى عليه » . قلنا: هذا روي عن ابن عباس [١] عن النبي ـ ﷺ ـ ، ورواه عمرو بن شعيب عن النبي ﷺ وثبته وثبتناه برواية ابن عباس خاصة »[٢] .

وعلى أية حال فالحجة التي أعتمد عليها فيما تقدم أني لم أجد من كلام الشافعي أو من تصرفاته ما يدل على أنه يقوي الضعيف إذا اعتضد بمثله .

وعلى هذا فلو وجد أحد غيري ما يثبت عكس ما قلته وكان استنتاجه سالماً من الاعتراضات ، فالواجب المصير إلى القول الأقوى .

---

(١) حديث ابن عباس أخرجه البخاري (٢٣٧٩) ومسلم (١٧١١) وغيرهما مرفوعاً بلفظ : « اليمين على المدعى عليه »وانظر تخريج هذا الحديث ومروياته عند الألباني في إرواء الغليل (٨/ ٢٦٤-٢٦٧) .

(٢) الأم (٧/ ١٢) .

وبما تقدم فتكون القاعدة أن الحديث الضعيف لا يتقوى بضعيف آخر عند الإمام الشافعي ، والاستثناء الوحيد من ذلك ـ وهو الاستثناء الذي يؤكد القاعدة ـ كلامه حول مرسل التابعي الكبير الذي تقدم ذكره .

ومما ينبغي التنبيه عليه هنا أن الشافعي قد يحتج بحديث لقوته في نظره ، وإن كان في نظر غيره ضعيفاً ولكن يتقوى بمجموع طرقه وهذا خارج نطاق كلامنا ، لأننا نتكلم عن حديث ضعيف في نظر الشافعي نفسه ولكن قواه بمجموع طرقه الضعيفة عنده وهذا ما لم نجده .

ثانياً: الإمام إبراهيم بن يعقوب الجوزجاني (ت٢٥٩هـ) .

يقول رحمه الله: « ومنهم الضعيف في حديثه ، غير سائغ لذي دين أن يحتج بحديثه وحده ، إلا أن يقويه حديث من هو أقوى منه ، فحينئذ يعتبر به »[(١)] .

ظاهر هذا الكلام أن الراوي إذا كان ضعيفاً فلا يحتج بحديثه إلا بشرط أن يقويه حديث من هو أقوى منه ، فيصبح حديث الضعيف معتبر به ، وهذا يجعل الاحتجاج في واقع الأمر لرواية الأقوى .

ولكن وجدت نصاً آخر للجوزجاني يوضح فيه بجلاء أن يحتج

(١) أحوال الرجال (ص٣٣) .

بالحديث الضعيف إذا عضده حديث مرسل ، يقول: « إذا كان الحديث المسند من رجلٍ غير مُقنع ـ يعني لا يُقنع برواياته - ، وشدَّ أركانه المراسيل بالطرق المقبولة عند ذوي الاختيار ، استعمل واكتُفي به ، وهذا إذا لم يعارض بالمسند الذي هو أقوى منه »[1] .

فهذا النص صريح في أن رواية الضعيف تتقوى بالمرسل ولم يشترط أن يكون من كبار التابعين .

والجوزجاني وإن كان أثره في العلم لا يبلغ مكانة الشافعي أو الترمذي إلا أن كلامه السابق داخل في إطار التأصيل العام لمسألة تقوي الضعيف بغيره ، وربما لو تيسر لنا الوقوف على كتابه الموسوم بـ « المترجم » [2] . لرأينا نصوصاً أكثر في هذا الشأن .

ثالثاً : الإمام الترمذي (ت ٢٧٩هـ):

وقد تقدم الكلام على معنى الحسن عنده في الباب الثاني المخصص بأكمله له ـ رحمه الله ـ وقد وضحنا هناك أنه لم يحسن أحاديث ضعيفة مع صلاحيتها لذلك وانطباق شروطه في الحسن عليها ، يؤكد أنه لم يجعل ذلك مُطَّرداً على الدوام وإن كان توسع فيه أكثر من غيره .

(١) جامع العلوم والحكم (ص٣٦٩) .

(٢) هذا الكتاب ينقل منه أئمة المذهب الحنبلي في عدد من مصنفاتهم .

كما وضحنا هناك أن « الحسن » عنده يدخل فيه رواية الضعيف إذا اعتضدت بمتابعة ثقة أو شهد لها حديث صحيح أو حسن لذاته وهذا هو الأكثر من تحسيناته ، أما ما اعتضد بضعيف مثله فهو قليل وغالبه في غير أحاديث الأحكام كما تقدم بيانه .

رابعاً: الإمام أبو عبدالله محمد بن عبدالله الحاكم النيسابوري (ت٤٠٥هـ) .

وجدتُ في كتابه « المستدرك » بعض النصوص الدالة على أنه يقوي الحديث الضعيف عنده بحديث آخر لا يخلو من ضعف .

فمن ذلك قوله في حديث من رواية عبدالله بن جعفر المديني والد الإمام علي بن المديني وهو ضعيف [(١)]: « هذا حديث صحيح الإسناد ، فإن عبدالله بن جعفر المديني وإن شهد عليه ابنه علي بسوء الحفظ ، فليس مما يترك حديثه وله شاهد . . . »[(٢)] .

وقال بعد أن أخرج له شاهدين: « فقد صح حديث عبدالله بن جعفر بهذه الشواهد ، ولم يخرجاه »[(٣)] ، وكل طرقه ضعيفة [(٤)] .

---

(١) التقريب (٣٢٥٥) .

(٢) المستدرك (٤/ ٣٤٢-٣٤٣) .

(٣) المصدر السابق (٤/ ٣٤٣) .

(٤) التلخيص الحبير (٣/ ٨١) .

وقد وجدته يقول في حديث : « وإذا كثرت الروايات في الحديث ظهر أن للحديث أصلاً »(١) .

ويقول في حديث آخر: « هذه الأسانيد إذا جمع بينها صارت حديثاً مشهوراً »(٢) وقد رواه من ثلاثة طرق كلها ضعيفة (٣) ، وسياق الكلام يدل على أنه يرى أن مجموع الأسانيد تؤثر في قوة الحديث عنده .

ويجدر التنبيه هنا إلى أن الحاكم معروف بالتساهل ، ومشهور به ولهذا تجد كثيراً ما يصحح أحاديث لرواة تُكلم في ضبطهم ولو لم يوجد لما رووه شواهد ، وأحياناً يذكر شواهد لذلك ولكن ليس على سبيل الاحتجاج بمجموع الطرق ، وإنها زيادة في قوة الحديث الثابت أصلاً عنده برواية ذلك الراوي .

ومثال على ذلك فقد قال في حديث يرويه عبدالله بن محمد بن عقيل وهو صدوق في حديثه لين (٤) : « عبدالله بن محمد بن عقيل بن أبي طالب ،

---

(١) المستدرك (٢/ ٤٢٦) .

(٢) المستدرك (٣/ ٤٥٨) .

(٣) رواه الحاكم أولاً من حديث ابن عباس وفي السند إبراهيم بن مسلم الهجري ضعيف ، ثم من حديث لأبي عمرة وفيه ابن لهيعة ضعيف ثم رواه من حديث أيوب وفيه ابن أبي ليلى سيئ الحفظ جداً وقال الذهبي في تلخيص المستدرك : « هذا أجود طرق الحديث » يعني السند الأخير.

(٤) التقريب (٣٥٩٢) .

من أشراف قريش ، وأكثرهم رواية ، غير أنهما لم يحتجا به ، لكن له شواهد »(١) .

فهذا النص بمفرده قد يُفهم منه لأول وهلة أن الحاكم لم يخرجه في مستدركه إلا لأن له شواهد ، ولكنك إذا تتبعت كلام الحاكم في مرويات ابن عقيل تبين لك أنه يختار توثيقه ويصحح ما ينفرد به ولو لم يأتِ عليه بشواهد تقويه .

فها هو يقول في حديث : « هذا حديث صحيح الإسناد ، ولم يخرجاه لتفرد عبدالله بن محمد بن عقيل بن أبي طالب ، ولما نُسب إليه من سوء الحفظ ، وهو عند المتقدمين من أئمتنا ثقة مأمون »(٢) ، إلى غير ذلك من نصوص تؤكد أنه يوثقه ويصحح له (٣) .

فيجب حين نتكلم على الجانب التأصيلي لهذه النظرية عند الحاكم أن نفرق بين ما قواه لمجموع طرقه ، وبين ما صححه لكثير من المتكلم فيهم من أحاديث لقوتها الذاتية عنده لما عرف عنه من تساهل في التصحيح ، ولهذا استبعدت كثيراً من النصوص واكتفيت بما سبق لقوة دلالته على

---

(١) المستدرك (١/ ١٧٢-١٧٣) .

(٢) المستدرك (١/ ٧١) .

(٣) انظر : المستدرك (١/ ١٥٢)، (٢/ ١٩٤، ٢٤١، ٤٢١)، (٣/ ٣٥٢) .

المطلوب في نظري .

خامساً: الإمام البيهقي (ت ٤٥٨هـ) :

يعد الإمام البيهقي بعد الإمام الترمذي أشهر من توسع في تطبيق الرأي القائل بتقوية الأحاديث بمجموع طرقها الضعيفة .

وكما لا يخفى فإن مصنفاته ـ رحمه الله ـ قد لقيت قبولاً عظيماً وانتشاراً واسعاً خاصة عند علماء الشافعية لما فيها من حسن التصنيف والشمولية والاستيعاب ، وقد صنف في أحاديث الأحكام كتابه « السنن الكبير » وهو أوسع ما صنف في بابه ، وكذا صنف في الأحاديث التي رواها الشافعي كتابه « معرفة السنن والآثار » ، وصنف في الرقائق والترغيب والترهيب كتاب « الجامع لشعب الإيمان » ، وصنف في السيرة النبوية كتاب « دلائل النبوة » ، وصنف في الدعوات والزهد والآداب .

وقد أكثر في معظم هذه المصنفات العمل بتقوية الأحاديث بمجموع طرقها الضعيفة بنصوص صريحة واضحة جلية .

فمن ذلك مثلاً قوله: « وهذه الآثار كلها غير قوي ، إلا أنها إذا ضم بعضها إلى بعض أخذت قوة فيما اجتمعت فيه في المعنى »[1] .

---

(١) معرفة السنن (١٢/ ٨٣) .

وقوله: « ورواية أبي هريرة وأبي سعيد في إسنادهما من لا يحتج به ، ولكنها إذا انضمت إلى رواية أبي قتادة أخذت بعض القوة »[١] .

وقولــه: « هذان الإسنادان وإن كانا ضعيفين فأحدهما يتأكد بالآخر ، ويدلك على أن له أصلاً من حديث جعفر »[٢] .

وقوله : « ونحن إنما لا نقول بالمنقطع إذا كان منفرداً ، فإذا انضم إليه غيره ، أو انضم إليه قول بعض الصحابة ، أو ما تتأكد به المراسيل ، ولم يعارضه ما هو أقوى منه ، فإنا نقول به »[٣] .

وقوله: « وإذا انضمت هذه الأسانيد بعضها إلى بعض أخذت قوة »[٤] .

وقوله : « أسانيد هذا الحديث إذا ضم بعضها إلى بعض مع ما تقدم صارت قوية »[٥] . ونصوصه في ذلك كثيرة جداً[٦] .

---

(١) معرفة السنن (٣/ ٤٣٨) .

(٢) دلائل النبوة (٧/ ٢٦٨-٢٦٩) .

(٣) معرفة السنن (١/ ٤٠٢) .

(٤) الأربعون الصغرى للبيهقي (ص١٠٧) .

(٥) مناقب الشافعي (١/ ٢٧) .

(٦) انظر مثلاً : السنن الكبرى (١/ ٢١٨ ، ٢٦١) ، (٢/ ٤١٦) ، (٣/ ٣٤٨) ، (٥/ ٢٣٠ ، ٣١٥)، (٦/ ٦٥ ، ٨٩ ، ٢١٩ ، ٢٢٠) ، (٨/ ١٣٤) ، (٩/ ٩٠ ، ١٢٧) . ومعرفة السنن (٤/ ٣١٢) ، (٦/ ٣١٣) ، (٨/ ٣٠٦ ، ٣٤٠) .

وبعد الإمام البيهقي كثر القائلون بتقوية الأحاديث بمجموع طرقها الضعيفة ، ولم ألحظ وجود أي إضافات جوهرية ممن جاء بعد البيهقي على ما ذكره وأصله ـ رحمه الله - .

الفصل الثالث

أنواع الحديث الضعيف الصالح للتقوية ومظان وجوده

وفيه مبحثان :

المبحث الأول : أنواع الضعيف الصالح للتقوية

المبحث الثاني : مظان وجوده

المبحث الأول

أنواع الضعيف الصالح للتقوية

وضَّحَ ابن الصلاح والحافظ ابن حجر ذلك في كلام لهما حول الضعف الذي ينجبر بالمتابعة أو بوجود شاهد ، والضعف الذي لا ينجبر .

يقول ابن الصلاح : « ليس كل ضعف في الحديث يزول بمجيئه من وجوه ، بل ذلك يتفاوت :

فمنه ضعف يزيله ذلك ، بأن يكون ضعفه ناشئاً من ضعف حفظ راويه مع كونه من أهل الصدق والديانة ، فإذا رأينا ما رواه قد جاء من وجه آخر عرفنا أنه مما قد حفظه ولم يختل فيه ضبطه له .

وكذلك إذا كان ضعفه من حيث الإرسال ، زال بنحو ذلك كما في المرسل الذي يرسله إمام حافظ ، إذ فيه ضعف قليل يزول بروايته من وجه آخر .

ومن ذلك ضعف لا يزول بنحو ذلك لقوة الضعف ، وتقاعد هذا الجابر عن جبره ومقاومته ، وذلك كالضعف الذي ينشأ من كون الراوي متهماً بالكذب أو كون الحديث شاذاً .

وهذه جملة تفاصيلها تدرك بالمباشرة والبحث ، فاعلم ذلك فإنه من

النفائس العزيزة »[١] .

ويقول الحافظ ابن حجر : « ومتى توبع السيئ الحفظ بمعتبر كأن يكون فوقه أو مثله لا دونه ، وكذا المختلط الذي لم يتميز ، والمستور الإسناد ، والمرسل ، وكذا المدلّس [٢] إذا لم يُعرف المحذوف منه صار حديثهم حسناً لا لذاته بل وصفه بذلك باعتبار المجموع من المتابِع والمتابَع » [٣] .

ويقول أيضاً في كلامه على الحسن لغيره عند الترمذي : « وليس هو في التحقيق عند الترمذي مقصوراً على رواية المستور ، بل يشترك معه الضعيف بسبب سوء الحفظ ، والموصوف بالغلط والخطأ ، وحديث المختلط بعد اختلاطه ، والمدلِس إذا عنعن ، وما في إسناده انقطاع خفيف فكل ذلك عنده من قبيل الحسن بالشروط الثلاثة وهي :

١- أن لا يكون فيهم من يتهم بالكذب .

٢- ولا يكون الإسناد شاذاً .

---

(١) علوم الحديث (ص٣٠-٣١) .

(٢) الأدق أن يقال : وكذا عنعنة المدلس ، لأن الحديث المُدلَّس هو ما ثبت فيه التدليس يقيناً كأن يقول المدلِس بلغني أو أُخبرتُ ، والعمل عند جمهور المتأخرين هو عدم قبول عنعنة المدلس إلا إذا كان نادر التدليس أو لا يدلس إلا عن ثقة .

(٣) نزهة النظر (ص٥١-٥٢) .

٣- وأن يروى مثل ذلك الحديث أو نحوه من وجه آخر فصاعداً ، وليس كلها في المرتبة على حد سواء بل بعضها أقوى من بعض »[١] .

وفحوى كلامهما رحمهما الله أن الحديث الضعيف الصالح للتقوية :

١- ما رواه المستور أو مجهول الحال ، ولم يذكرا مجهول العين ولا المبهم .

٢- الحديث المرسل ولم يقيداه بمرسل التابعي الكبير كما فعل الشافعي ـ رحمه الله ـ فدل هذا أن مرسل التابعي كبيراً كان أو صغيراً صالح للتقوية عندهما ، كما أن الشافعي قيد ذلك بأن لا يكون أحد المُرسلين قد أخذ من شيوخ الآخر ، وهذا قيد مهم جداً .

٣- عنعنة المدلس إذ لم يُعرف المحذوف ، ولم يقيدا ذلك بأن يكون المدلس ثقة كما لم يقيد ابن حجر ذلك بطبقة من طبقات المدلسين الخمس التي ذكرها في كتابه « تعريف أهل التقديس » ، ولم يستثن من ذلك من كان يكثر التدليس عن الضعفاء ، ولم يستثن من يدلس تدليس التسوية .

٤- المنقطع ، ولم يفرقا بين انقطاع يقع من تابعي أو انقطاع يقع في القرن الثالث مثلاً ، إلا أن الحافظ ابن حجر قيد الانقطاع الذي يحسن الترمذي مثله بأنه

(١) النكت لابن حجر (١/ ٣٨٨) .

« انقطاع خفيف » ويفهم من هذا أن الانقطاع إذا كان في أكثر من طبقة واحدة في السند يكون محل نظر من حيث صلاحيته للتقوية ، ومن ذلك فيما يبدو لي « المعضل » (١) ، ويشهد لذلك قول الحافظ ابن حجر : « قال الجورقاني (٢) في مقدمة كتابه في الموضوعات (٣) : « المعضل أسوأ حالاً من المنقطع ، والمنقطع أسوأ حالاً من المرسل ، والمرسل لا تقوم به حجة » .

قلتُ : وإنما يكون المعضل أسوأ حالاً من المنقطع إذا كان الانقطاع في موضع واحد من الإسناد ، وأما إذا كان في موضعين أو أكثر فإنه يساوي المعضل في سوء الحال »(٤) .

ويزداد الأمر سوءاً كلما كان السقط في عصر متأخر عن زمن كبار التابعين أي بعد انتهاء القرن الأول تقريباً .

٥- ما رواه سيِّئ الحفظ ، وقد قيده ابن الصلاح في موضع آخر (٥)

---

(١) المعضل المراد به هنا ما سقط من سنده اثنان فصاعداً في موضع واحد انظر : التقييد والإيضاح (ص٨١) ، ونزهة النظر (ص٤٢) .

(٢) في الأصل « الجوزجاني » والراجح في ضبطها كما ذكرتُه بناء على ما ذكره محقق الكتاب في مقدمة تحقيقه .

(٣) طبع باسم « الأباطيل والمناكير » والنص المنقول موجود في المطبوع (١/ ١٢) .

(٤) النكت لابن حجر (٢/ ٥٨١-٥٨٢) .

(٥) علوم الحديث (ص٢٧-٢٨) .

بأن لا يكون مغفلاً كثير الخطأ .

٦- ما رواه المختلط ولم يذكرا من عُرف بقبول التلقين .

ونخلص مما سبق أن الحديث الذي لا يصلح للتقوية :

١- ما رواه المتهم بالكذب .

٢- ما رواه من كان متروكاً لكثرة المناكير في رواياته أو لكثرة خطئه حتى يغلب على صوابه [١] .

٣- الحديث الشاذ المخالف لما رواه الثقات .

وأما الأحاديث المشكوك أو المُختلف في صلاحيتها للتقوية فهي :

١ ـ ما رواه المبهم وهو من جهل اسمه وعينه وحاله كأن يوصف بأنه « رجل » أو « شيخ » ولا يذكر اسمه .

وظاهر صنيع ابن عبدالهادي أن المبهم لا يصلح حديثه للتقوية ، فقد قال في عدد من المواضع في كتابه « الصارم المنكي » : « المبهم أسوأ حالاً من المجهول »[٢] ورَدَّ خبره ولم يقوه بغيره ، وانتقد السبكي في تقويته لخبر المبهم باعتبار مجموع الطرق الضعيفة .

---

(١) انظر : ما ذكرته في باب الترمذي في المطلب الأول من المبحث الثاني من الفصل الأول ، وانظر : باب الحسن لذاته ، المطلب الأول من المبحث الأول في الفصل الخامس .

(٢) انظر مثلاً : الصارم المنكي (ص١٣١ ، ٣٢٧) وانظر أيضاً : (ص١٤١ ، ١٤٧) .

وفرق بين مبهم يروي حديثاً محفوظاً من وجوه أخرى ، وبين مبهم يروي حديثاً لا يعرف إلا من رواية بعض الضعفاء ، **فالأول** حديثه مقبول لموافقة الثقات له ، **والثاني** قد يكون الاستشهاد به محل شك عند بعض المحدثين كما ذهب إلى ذلك ابن عبدالهادي .

وأما إذا كان المبهم في السند جمع وكانوا في طبقة التابعين والراوي عنهم ثقة ، فمثل هذا مقبول عند بعض الأئمة كالبخاري فقد أخرج في صحيحه (١) عن شبيب بن غرقدة قال : سمعت الحي يحدثون عن عروة ـ ابن الجعد البارقي ـ « أن النبي ﷺ أعطاه ديناراً يشتري له به شاة ، فاشترى له به شاتين ، فباع إحداهما بدينار ، وجاءه بدينار وشاة ، فدعا له بالبركة في بيعه فكان لو اشترى التراب لربح فيه » .

وقال الحافظ ابن حجر : « الحي يمتنع في العادة تواطؤهم على الكذب ، ويضاف إلى ذلك ورود الحديث من الطريق التي هي الشاهد لصحة الحديث ، ولأن المقصود منه الذي يدخل في علامات النبوة دعاء النبي ﷺ لعروة ، فاستجيب له ، حتى كان لو اشترى التراب لربح فيه »(٢) .

ويقول الشيخ الألباني ـ رحمه الله ـ : « وهذا لا يضر لأن المبهم جماعة من

---

(١) صحيح البخاري (٣٦٤٣) أخرجه في كتاب المناقب .

(٢) فتح الباري (٦/ ٦٣٥) ط دار المعرفة .

أهل الحي . . . فهم عدد تنجبر به جهالتهم ، وكأنه لذلك استساغ البخاري إخراجه في صحيحه »[1] .

وينبغي أن لا نغفل عن كيفية إخراج البخاري للحديث فقد روى الحديث من ضمن أحاديث استدل بها على علامات النبوة في كتاب المناقب [2] ، ولم يحتج به مثلاً على جواز بيع الفضولي ونحو ذلك من أحكام ، بالإضافة لأن الحديث روي متصلاً عن عروة البارقي رضي الله عنه [3] .

وصلاحية المبهم للاستشهاد تتأثر بأمرين :

١-طبقته ، فلا شك أن التابعي المبهم أحسن حالاً ممن بعده .

٢-النظر فيما رواه ، وهل هو في الأحكام أم في الفضائل والرقائق والمناقب ونحوها من أمور لا يُشدد فيها كثير من أهل الحديث .

وعلى أية حال فالواجب الاحتياط البالغ في أي حديث للمبهم يراد الاستشهاد به لانحطاط منزلته من منزلة مجهول العين فضلاً عن مجهول الحال .

---

(١) إرواء الغليل (٥/ ١٢٨) .

(٢) انظر : كلام ابن حجر الآنف .

(٣) انظر : إرواء الغليل (٥/ ١٢٨-١٢٩) .

٣- مجهول العين وهو الذي ليس له إلا راوياً واحداً ولم يوثق توثيقاً معتبراً[١] ، يفهم من كلام ابن الصلاح وابن حجر أن الجهالة الصالحة للتقوية هي جهالة الحال فقط .

وقد ذكر الشيخ أحمد شاكر أنه لا يستشهد بالمجهول والمستور [٢] ، أما المستور فقد خالف فيه من قبله ، وأما مجهول العين وإن لم يُذكر في كلام ابن الصلاح وابن حجر وغيرهما إلا أن مفهوم كلامهما في الضعيف الذي لا يصلح للتقوية يدل على أن مجهول العين صالح للاستشهاد به ، ويجاب عن عدم ذكرهما إلا لمجهول الحال بأن سياق كلامهما كان يراد به التمثيل لا الحصر .

ولا شك أن مجهول العين أضعف من مجهول الحال ، فصلاحيته للانجبار تكون أقل بحسب الجابر ومدى قوته ، والنظر في القرائن الأخرى .

٣- مرسل صغار التابعين ، وقد سبق أن الشافعي لا يراه صالحاً للتقوية بعكس ابن الصلاح وابن حجر وغيرهما .

---

(١) نزهة النظر (ص٥٠) وزيادة « ولم يوثق . . . » احترازاً من توثيق ابن حبان للمجاهيل .

(٢) الباعث الحثيث (ص٨٩) ، وصنيع أحمد شاكر في تحقيقاته على المسند والترمذي تدل على خلاف ذلك .

وظاهر كلام ابن عبدالهادي (١) أنه يوافق الشافعي في ذلك للأسباب التي ذكرها ـ رحمه الله ـ في كتابه « الرسالة » ، وقد قال بعد نقل كلامه : « وهذا فصل النزاع في المرسل ، وهو من أحسن ما يقال فيه »(٢) .

ولا ريب في متانة كلام الشافعي ووجاهته وأنه الأحوط للسنة ، ولابد من التنبه لما قاله الشافعي في اعتضاد المرسل بمرسل آخر أن لا يكون أحدهما أخذ عن مشايخ الآخر كما يجب أن يتنبه للشروط الأخرى التي ذكرها ـ رحمه الله - ، ويذهب الشيخ الألباني ـ رحمه الله ـ إلى أن المرسل لا يتقوى بالمرسل أبداً كما سيأتي نقل كلامه في الفصل السادس .

٤-المعضل ، وقد تقدم ما قاله ابن حجر فيه .

٥- من يقبل التلقين ، والتلقين : هو أن يُلقَّن الراوي الشيء فيحدث به من غير أن يعلم أنه من حديثه أم لا (٣) .

ويخشى على المتلقن أن يحدث بما ليس من حديثه ، ولذا لم يقبل المحقق العلامة الشيخ عبدالرحمن المعلمي حديث بعض من يقبل التلقين في

(١) انظر : الصارم المنكي (ص١٤١ ، ١٤٦، ١٤٧) .

(٢) الصارم المنكي (ص١٤٦) .

(٣) تدريب الراوي (٢/ ٣٣٩) .

الشواهد [١] ، وهذا هو ظاهر كلام ابن حبان فيمن يقبل التلقين [٢] .

وإذا عُرف أن المحدث يحدث بما ليس من حديثه إما بالتلقين أو بالإدخال عليه في كتابه أو أثناء القراءة عليه ولم يرجع عن ذلك ، فالواجب أن يحتاط في مروياته فلا يقبل منها للاستشهاد إلا ما ثبت أنه من حديثه هو .

ولا شك أن هذه الأنواع من الأحاديث الضعيفة لا ينطبق عليها كلام ابن الصلاح في الأحاديث التي لا تصلح للتقوية ، إذ ليس فيها متهم بالكذب ولا يتحقق الشذوذ في كل ما يروى من جهتها .

ولكن أحببتُ أن أُفردها بالحديث ليُعلم أن موجبات الاحتياط تُملي على من يريد الاستشهاد بها أن يفهم بأنها أضعف من غيرها من حيث صلاحيتها للاستشهاد .

وينبني على ذلك أن لا تعطى كل الأحاديث الضعيفة حكماً واحداً بل يفرق بين ما ضعفه يسير وضعفه أقوى بالنسبة للأول .

وقد مَثَّل ابن الصلاح [٣] للحديث الضعيف الذي لا يتقوى مع تعدد

---

(١) انظر : تعليقه على الفوائد المجموعة (ص٤٠٨ ، ٤٨٢) .

(٢) كتاب المجروحين (١/ ٦٨-٦٩) .

(٣) علوم الحديث (ص٣٠-٣١) .

طرقه وشواهده بحديث « الأذنان من الرأس » ، ولكن عدداً من العلماء[١] اعترضوا عليه في ذلك بدعوى أنه يصلح للتقوية بمجموع طرقه لسلامة كثير من طرقه من المتهمين .

وقال بعض العلماء [٢] إن الأولى التمثيل بحديث « من حفظ على أمتي أربعين حديثاً » لاتفاق الحفاظ على ضعفه مع كثرة طرقه .

وللوقوف على بعض الأمثلة لتقوية الأحاديث الضعيفة الصالحة للتقوية بمختلف أنواع ضعفها يُرجع إلى رسالة الدكتوراه التي كتبها الدكتور المرتضى الزين أحمد بعنوان « مناهج المحدثين في تقوية الأحاديث الحسنة والضعيفة » وهي مخصصة في حقيقة الأمر لبيان أنواع الضعف الصالح للتقوية مع ذكر الأمثلة كما نص المؤلف على ذلك [٣] .

ويؤخذ عليه أنه في بعض الأمثلة يجيء بحديث من طريق فيه على سبيل المثال رجل يقبل التلقين ، ويكون أصل المتن محفوظاً من طرق صحيحة

---

(١) انظر : النكت للزركشي (١/ ٣٢٤ـ٣٢٨) ط السلف ، والنكت لابن حجر (١/ ٤٠٩ـ٤١) وقد خرَّج الشيخ الألباني طرق الحديث بتوسع في السلسلة الصحيحة (١/ ٤٧ـ٥٥) .

(٢) النكت لابن حجر (١/ ٤١٥) ، وانظر ما قاله أيضاً في : الإمتاع بالأربعين المتباينة بشرط السماع (ص٢٩٨) وانظر أيضاً : تخريج د . المرتضى الزين أحمد للحديث في كتابه « مناهج المحدثين » (ص٩٦ـ١٠٩) .

(٣) انظر : (ص٩) .

ثابتة [١] ويقوي السند الضعيف بها ، فمتن الحديث ثابت سواء وقفنا على ذلك الطريق الضعيف أم لم نقف عليه !! وكان الأولى به أن يأتي بشاهد ضعيف لمتن ضعيف آخر لم يروه الحفاظ الثقات ، ولعله آثر السلامة عندما فعل ذلك .

(١) انظر : (ص٤٠٦ـ٤٠٨) وهنالك أمثلة أخرى .

المبحث الثاني

مظــان وجــوده

الأحاديث الضعيفة الصالحة للتقوية موجودة في السنن الأربعة ، وفي مسند الإمام أحمد ، وفي غيرها من المصنفات الحديثية .

لكن أهم المصنفات التي اعتنت بذكر الحديث المقوى بمجموع طرقه الضعيفة .

١- جامع الترمذي .

٢- مصنفات البيهقي كالسنن الكبير ، ومعرفة السنن والآثار ، وغيرها من مصنفاته الأخرى .

٣- مصنفات الحافظ ابن حجر وخاصة التي اعتنى فيها بالتخريج[١] كنتائج الأفكار تخريج أحاديث الأذكار ، وموافقة الخبر للخبر ، والأمالي المطلقة ، والقول المسدد ، وأجوبته عما انتقد من أحاديث كتاب المصابيح ، وفتح الباري وغيرها .

٤- ومن الكتب المهمة « المقاصد الحسنة » للسخاوي .

٥- ومن الكتب المهمة التي اعتنت بذكر الشواهد للأحاديث

---

(١) لم أذكر التلخيص الحبير والهداية ، لأنهما اختصار لكلام غيره ، وإن كان سكوته وعدم تعقبه يدل على إقراره في الجملة .

الضعيفة كتاب السيوطي : « اللآلئ المصنوعة » .

٦- ومن أهم المراجع في ذلك مصنفات شيخنا العلامة محمد ناصر الدين الألباني ـ رحمه الله ـ ، كالسلسلة الصحيحة ، وإرواء الغليل ، وغاية المرام ، وغيرها من كتبه ـ رحمه الله - ، فإن له عناية شديدة بذكر المتابعات والطرق للأحاديث الضعيفة ، وهو من المكثرين من تقوية الأحاديث بمجموع طرقها الضعيفة .

والمصنفات في ذلك كثيرة ، وما ذكر يكفي في الإشارة لأهم المصادر المتعلقة بذلك .

الفصل الرابع
الاعتبار والرواة المعتبر بهم

وفيه مبحثان :

المبحث الأول : تعريف الاعتبار وحقيقته وفوائده

المبحث الثاني : الرواة المعتبر بهم

المبحث الأول

تعريف الاعتبار وحقيقته وفوائده

الاعتبار : هو الهيئة الحاصلة في الكشف عن المتابعة والشاهد [١] .

والمتابعة : هي أن يُوافق راوي الحديث على ما رواه من قِبل راوٍ آخر ، فيرويه عن شيخه أو عمن فوقه [٢] .

وتنقسم المتابعة إلى قسمين : تامة ، وقاصرة .

والمتابعة التامة : هي التي تحصل للراوي نفسه ، بأن يروي حديثه راو آخر عن شيخه .

والمتابعة القاصرة : هي التي تحصل لشيخ الراوي بأن يروي الراوي الآخر الحديث عن شيخ شيخه ، وكذا التي تحصل لمن فوق شيخ الراوي . . . إلخ .

ولا اقتصار في المتابعة بقسميها على ورود الحديث بنفس اللفظ ، بل لو جاءت بالمعنى لكفى ، لكنها تختص بكونها من رواية ذلك الصحابي [٣] .

---

(١) النكت لابن حجر (٢/ ٦٨١) .

(٢) منهج النقد في علوم الحديث (ص٤١٨) ، وللوقوف على مثال تطبيقي انظر : نزهة النظر (ص٣٦) والنكت لابن حجر (٢/ ٦٨١ـ٦٨٥) .

(٣) المرجع السابق .

وأما الشاهد : فهو حديث مروي عن صحابي آخر يشابه الحديث الذي يظن تفرده ، سواء شابهه في اللفظ والمعنى ، أو في المعنى فقط [١] . وينقسم على هذا : إلى شاهد باللفظ ، وشاهد بالمعنى .

ويقول الحافظ ابن حجر : « وخص قوم المتابعة بما حصل باللفظ ، سواء كان من رواية ذلك الصحابي أم لا ، والشاهد بما حصل بالمعنى كذلك .

وقد تطلق المتابعة على الشاهد وبالعكس ، والأمر فيه سهل » [٢] .

وأقدم من وضح معنى الاعتبار هو الإمام ابن حبان رحمه الله إذ قال في مقدمة صحيحه في معرض دفاعه عن حماد بن سلمة : « بل الإنصاف في نقلة الأخبار ، استعمال الاعتبار فيما رووا ، وإني أُمثل للاعتبار مثالاً يُستدرك به ما وراءه ، كأنا جئنا إلى حماد بن سلمة ، فرأيناه روى خبراً عن أيوب عن ابن سيرين عن أبي هريرة عن النبي ﷺ لم نجد ذلك الخبر عند غيره من أصحاب أيوب ، فالذي يلزمنا فيه التوقف عن جرحه ، والاعتبار بما روى غيره من أقرانه ، فيجب أن نبدأ فننظر هذا الخبر هل رواه أصحاب حماد عنه ، أو رجل واحد منهم وحده ، فإن وجد أصحابه

---

(١) المرجع السابق .

(٢) نزهة النظر (ص٣٧) .

قد رووه عُلم أن هذا قد حدث به حماد ، وإن وجد أن ذلك من رواية ضعيف عنه أُلزق ذلك بذلك الراوي دونه .

فمتى صح أنه روى عن أيوب ما لم يتابع عليه ، يجب أن يتوقف فيه ولا يُلزق به الوهن ، بل ينظر هل روى أحد هذا الخبر من الثقات عن ابن سيرين غير أيوب ؟ فإن وجد ذلك عُلم أن الخبر له أصل يرجع إليه .

وإن لم يوجد ما وصفنا نظر حينئذٍ : هل روى أحد هذا الخبر عن أبي هريرة غير ابن سيرين من الثقات ؟ فإن وجد ذلك علم أن الخبر له أصل .

وإن لم يوجد ما قلنا نظر : هل روى أحد هذا الخبر عن النبي ﷺ غير أبي هريرة ؟ فإن وجد ذلك صح أن الخبر له أصل .

ومتى عُدم ذلك ، والخبر نفسه يخالف الأصول [١] الثلاثة علم أن الخبر موضوع [٢] لا شك فيه ، وأن ناقله الذي تفرد به هو الذي وضعه [٣] .

هذا حكم الاعتبار بين النقلة في الروايات »[٤] .

---

(١) الأصول الثلاثة : القرآن ، وصحيح السنة ، وإجماع الصحابة لأن ابن حبان يقول في صحيحه (٥/ ٤٧١) : « والإجماع عندنا إجماع الصحابة » .

(٢) مفهوم الحديث الموضوع عند ابن حبان يحتاج لمزيد بحث واستقراء لا يناسب المقام التطرق إليه .

(٣) هذا من تشدد ابن حبان الذي لا يقر عليه فقد يكون الراوي أخطأ ولم يفتعل الحديث!

(٤) مقدمة صحيح ابن حبان (١/ ١٥٤ـ١٥٥) .

فظاهر كلام ابن حبان يدل على :

١- الاعتبار كاشف لتفرد الرواة بالأحاديث هل هو ثابت أم لا ؟ ولا علاقة له بتقوية الحديث بمجموع طرقه الضعيفة .

٢- يستعمل لنقد الرواة وبيان أخطائهم بالاستدلال على ما يثبت ذلك أو ينفيه من روايات الآخرين .

٣- قيَّد الاعتبار بالثقات .

وقد وجدت ابن حبان يقول في كتاب المجروحين في عدد من تراجم المتكلم فيهم أنه لا بأس من الاعتبار بما وافقوا فيه الثقات ، ويدل ذلك على أن الاعتبار بهم فيما وافقوا فيه الضعفاء أو من هو مثلهم لا يصح عنده.

فمثلاً يقول في الربيع بن صَبيح : « لا يعجبني الاحتجاج به إذا انفرد ، وفيما يوافق الثقات فإن اعتبر به معتبر لم أر بذلك بأساً »(١) .

ويقول في سعيد بن أوس أبي زيد الأنصاري : « يروي عن ابن عون ما ليس من حديثه ، روى عنه البصريون ، لا يجوز الاحتجاج بما انفرد به من الأخبار ، ولا الاعتبار إلا بما وافق الثقات في الآثار .

(١) كتاب المجروحين (١/ ٢٩٦) .

روى عن ابن عون عن ابن سيرين عن أبي هريرة عن النبي ﷺ : « يا بلال أسفر بالصبح ، فإنه أعظم للأجر » . . . وليس هذا من حديث ابن عون ولا ابن سيرين ولا أبي هريرة ، وإنما هذا المتن من حديث رافع بن خديج [1] فقط ، فيما يشبه هذا مما لا يشك عوام أصحابنا أنها مقلوبة أو معمولة »[2] .

وسعيد بن أوس صدوق له أوهام [3] ، والمتن الذي رواه له شاهد يصححه ابن حبان ، ومع ذلك فلم يقو حديثه بالحديث الآخر الثابت عنده .

وقد قال في كثير من الرواة في كتابه « المجروحين » ما معناه : « لا يعتبر بهم إلا إذا وافقوا الثقات » [4] وقال في آخرين : « لا يحتج بهم إلا بما وافقوا فيه الثقات » [5] ، وقال في آخرين : « لا يحتج بهم ولو وافقوا

---

(١) حديث رافع أخرجه في صحيحه (٤/ ٣٥٥، ٣٥٧) .

(٢) كتاب المجروحين (١/ ٣٢٤) .

(٣) التقريب (٢٢٧٢) .

(٤) انظر : كتاب المجروحين (١/ ٣٠٦، ٣٢٤) ، (٢/ ٩، ٣١، ٥٣، ٨٩، ٩٢، ١١٧، ١٤٥، ٢١٢، ٢٢٠) (٢/ ٢٩٨) ، (٣/ ٢١، ٢٣، ٢٧، ٢٨، ٨٠، ٨٥، ٨٩، ٩٦، ١٠٢، ١٠٤، ١٠٥، ١٤٣، ١٤٤، ١٤٥) .

(٥) انظر : كتاب المجروحين (١/ ١١٩، ١٨٣، ٣٠٠، ٣٠٤، ٣١٣، ٣١٧، ٣٧٦) =

الثقات » لغلبة الوهم والخطأ عليهم أو لغير ذلك[١] .

ولم أره يذكر أن موافقة المعتبر به من الضعفاء لآخر مثله في المنزلة تجعل حديثه حجة .

ويظهر من كلامه في عدة مواضع أن الاعتبار ميدانه نقد الرواة ، والحكم عليهم ، فيقول مثلاً في أحد الرواة : « وإن اعتبر بما وافق الثقات من الأحاديث معتبر ، فلم أر بذلك بأساً من غير أن يحكم له أو عليه ، فيجرح العدل بروايته ، أو يُعدَّل المجروح بموافقته »[٢] .

فحقيقة الاعتبار كما يظهر من كلام ابن حبان واستعمالاته أنه أداة للبحث والكشف ، فعندما يقال في راو أنه معتبر به فمعنى ذلك أنه يصلح للاستدلال بما رواه على ما رواه آخرون كما قال الإمام أحمد بن حنبل في صالح بن أبي الأخضر لما سئل عنه : يحتج به ؟ فقال : « يُستدل به ، يُعتبر به »[٣] وقد كان رجح رواية لمعمر بن راشد الصنعاني في حديث اختلف

= (٢/ ٨، ١٠٥٦، ٥٨) (٢/ ٦٦، ١٠٩، ١١٣، ١٢٠، ١٢٨، ١٣١، ١٥٨، ٢٠٩، ٢٩٣) (٣/ ٣٨، ٥٨، ٨٧، ١١٥، ١١٨، ١٣٠) .

(١) انظر : كتاب المجروحين (١/ ٢٨٣ ، ٢٨٨ ، ٣٠٧ ، ٣٣٧ ، ٣٤٣) ، (٢/ ٢٤ ، ٣٣ ، ٨٧ ، ٩٥، ١٠٥) (٢/ ١٥٧ ، ١٧٠ ، ٢٨٠ ، ٢٨١ ، ٩٢) إلى غير ذلك .

(٢) المصدر السابق (٢/ ٢٩) ومثله (٢/ ٥٣) .

(٣) تاريخ أبي زرعة الدمشقي (١/ ٤٦٤) .

فيه ، واحتج في ترجيحه بأن صالح بن أبي الأخضر وافق معمراً في ذلك[١].

* فالاعتبار يعني المقارنة أي قياس راو بغيره أو حديث بغيره هل وافقه أم لا ؟

* ويعني التأكد والتحقق .

* ويعني الاستدلال والترجيح إما لإثبات شيء أو لنفيه .

وكل ذلك يظهر من المثال السابق ، ويزداد الأمر وضوحاً من كلام محمد بن يحيى الذهلي فقد ذكر طبقات الرواة عن الزهري ، وذكر بعض المتكلم فيهم كفُليح بن سليمان وابن أخي الزهري في الطبقة الثانية [٢] ، وقد قال : « إذا اختلف أصحاب الطبقة الثانية كان المفزع إلى أصحاب الطبقة الأولى في اختلافهم ، فإن لم يوجد عندهم بيان ففيما روى هؤلاء - يعني الطبقة الثانية - ، وفيما روى يعني أصحاب الطبقة الثالثة ، يُعرف بالشواهد والدلائل »[٣] .

ولا ريب أن أصحاب الطبقة الثالثة أضعف وأكثر خطأ من أصحاب

---

(١) المرجع نفسه .

(٢) انظر المزيد من أسماء أصحاب هذه الطبقة من كلام الذهلي في : تهذيب الكمال (١٩/ ٤٠) .

(٣) الضعفاء للعقيلي (٤/ ٨٨) .

الطبقة الثانية ، فالاعتبار بحديثهم يستفاد منه عند الاختلاف والاحتياج إلى المرجحات ، والنصوص الدالة على ذلك من كتب العلل أكثر من أن تُحصى .

ومن أهم فوائد الاعتبار وأغراضه عند المحدثين :

١- الترجيح بين الروايات المختلف فيها كما تقدم حيث يستدل بحديث المعتبر به لترجيح أن فلاناً حفظ ما رواه ، أو لترجيح أنه لم يحفظ .

٢- رفع التفرد عن الثقات ، ذكر الحافظ ابن حجر أن الغاية من إخراج الإمام مسلم لمرويات بعض المتكلم فيهم من أصحاب القسم الثاني الذين ذكرهم في مقدمة صحيحه [١] ، ليرفع بها التفرد عن أحاديث أهل القسم الأول [٢] .

ويقول ابن الصلاح في « معرفة الاعتبار والمتابعات والشواهد » : « هذه أمور يتداولونها في نظرهم في حال الحديث هل تفرد به راويه أو لا ؟ وهل هو معروف أو لا ؟ »[٣] .

٣ - الحكم على الرواة ، ليُعرف الحديث الذي أخطأ فيه الراوي

---

(١) مقدمة صحيح مسلم (١/ ٥) .

(٢) النكت لابن حجر (١/ ٤٣٤) .

(٣) علوم الحديث مع التقييد والإيضاح (ص١٠٩) .

ويتحمل مسؤوليته من الحديث الذي شاركه فيه غيره [١].

٤ ـ معرفة روايات الضعفاء ويتضح ذلك في هذه القصة التي رواها الإمام علي بن المديني فقد قال: « قال لي أحمد بن حنبل: أعطني ما كتب عن ابن أبي يحيى.

قال: قلت: وما تصنع به؟

قال: أنظر فيها اعتبرها.

قال: ففتحها، ثم قال: أقرأها عليَّ.

قال: قلتُ له: أنا أحدث عن ابن أبي يحيى؟!!

قال لي: وما عليك، أنا أريد أن أعرفَها وأعتبرَ بها.

قال: فقال لي بعد ذلك أحمد: رأيت عند الواقدي أحاديث قد رواها عن قوم من حديث ابن أبي يحيى قلبها عليهم »[٢].

والذي ظهر لي بعد الاطلاع على كثير من النصوص المتعلقة بالاعتبار أن حقيقة الاعتبار لا تعني عند كثير من أئمة النقد المتقدمين أن رواية الضعيف إذا توبعت من قبل ضعيف آخر أو وجد لها شاهد ضعيف تكون

---

(١) انظر: الجرح والتعديل (٢/ ٣٧٨)، والمجروحين لابن حبان (١/ ٣١٨)، والكامل لابن عدي (٢/ ٨٤٨)، وتاريخ بغداد (٩/ ٤٥٠)، وتهذيب الكمال (١١/ ٣٢٧).

(٢) تاريخ بغداد (٣/ ١٢).

بذلك صالحة للاحتجاج، وتجعل الحديث مقبولاً وقوياً.

ولم أقف على ما يخالف ذلك إلا قول الإمام أحمد بن حنبل في ابن لهيعة فقد قال: «ما حديثُ ابنِ لهيعة بحجة، وإني لأكتب كثيراً مما أكتب أعتبر به، ويقوي بعضه بعضاً»[(١)] وفي لفظ: «وهو يقوي بعضه ببعض».

وقوله: «ابن لهيعة ما كان حديثه بذاك، وما أكتب حديثه إلا للاعتبار والاستدلال، إنما قد أكتب حديث الرجل كأني أستدل به مع حديث غيره يشده، لا أنه حجة إذا انفرد»[(٢)].

وهذان النصان وإن لم يكونا صريحين في إثبات المطلوب إلا أنهما محتملان، كما أنهما يحتملان أنه لا يعتبر به حتى يوافقه من هو أقوى منه كما رأينا مثل هذا عند الجوزجاني وابن حبان.

وقد فتشت قدر طاقتي في المسائل المروية عن الإمام أحمد عن مسألة اعتمد فيها ـ رحمه الله ـ على حديث لابن لهيعة فلم أجد فيما بحثت أن الإمام أحمد احتج به إلا في حديث واحد فقط رواه عن عقبة بن عامر رضي الله عنه في سجدتي سورة الحج قال قال رسول الله ـ ﷺ ـ: «من لم

---

(١) الجامع لأخلاق الراوي (٢/ ٢٨٤)، وفي تهذيب الكمال (١٥/ ٤٩٣) ورد اللفظ الآخر.

(٢) العدة في أصول الفقه (٣/ ٩٤٢-٩٤٣)، شرح علل الترمذي (١/ ٩١).

يسجدهما فلا يقرأهما »[١] .

قال البهوتي : « واحتج به أحمد في رواية ابنه عبدالله ، مع أن في إسناده ابن لهيعة ، وقد تكلم فيه »[٢] .

وقال : « روى الإمام أحمد عن عمر وعلي وابن عباس وأبي الدرداء وأبي موسى أنهم سجدوا في الحج سجدتين »[٣] .

وهذا الحديث رواه عبدالله بن وهب عن ابن لهيعة ، وقال ابن القيم : « وقد انتقى النسائي هذا الحديث من جملة حديثه وأخرجه واعتمده ، وقال : ما أخرجت من حديث ابن لهيعة قط إلا حديثاً واحداً . . . فذكره »[٤] .

وأنا لا أنفي أن الإمام أحمد روى لابن لهيعة ، كما لا أنفي أن الإمام أحمد استعمل حديث ابن لهيعة ليعضد به بعض الأحاديث القوية ، ولكني لم أجده احتج به واعتمد عليه صراحة إلا في الحديث السابق ، ولم يُختلف

(١) رواه أبو داود (١٤٠٢) والترمذي (٥٧٨) والحاكم في المستدرك (١/ ٢٢١) والبيهقي في السنن الكبرى (٢/ ٣١٧) .

(٢) كشاف القناع (١/ ٤٤٧) .

(٣) المرجع نفسه .

(٤) إعلام الموقعين (٢/ ٤٠٧) .

عن الإمام أحمد أن في سورة الحج سجدتين .

ولا يستقيم ـ في نظري ـ الاحتجاج بالنصين السابقين عن الإمام أحمد على أن الضعيف المعتضد بمثله حجة عنده حتى يُبين لنا ما هي المسائل التي احتج فيها بابن لهيعة ؟ وكيف تم الاحتجاج به ؟ وفيمَ احتج به ؟ وما هي الأحاديث التي اعتضدت من رواية ابن لهيعة ولم يحتج بها الإمام أحمد بالرغم من ذلك ؟

المبحث الثاني

الــرواة المعتبر بهــم

ذكر أن للإمام مسلم ـ رحمه الله ـ كتاب اسمه : « رواة الاعتبار » (١) ، ولا نعلم شيئاً عنه أو عن مضمونه ، كما ذكر أن للإمام علي بن المديني كتاب اسمه : « من لا يحتج بحديثه ولا يسقط » (٢) والظاهر أنه في الرواة الضعفاء غير المتروكين كما يبدو من عنوانه .

وأقدم من وجدناه حَدَّد أنواع الضعفاء الذين يعتبر بهم ابنَ أبي حاتم في مقدمة كتابه « الجرح والتعديل » (٣) إذ قال في « باب بيان درجات رواة الآثار » :

« ووجدت الألفاظ في الجرح والتعديل على مراتب شتى . . . وإذا قيل: صالح الحديث ، فإنه يكتب حديثه للاعتبار .

وإذا أجابوا في الرجل : بلين الحديث ، فهو ممن يكتب حديثه وينظر فيه اعتباراً .

وإذا قالوا : ليس بقوي ، فهو بمنزلة الأولى في كتبه حديثه إلا أنه دونه .

---

(١) الإمام مسلم لمشهور حسن (ص١٣٥) .

(٢) معرفة علوم الحديث (ص٨٣ ، ٢٥٤) ، وشرح علل الترمذي (١/ ٢١٦) .

(٣) الجرح والتعديل (٢/ ٣٧) .

وإذا قالوا : ضعيف الحديث ، فهو دون الثاني لا يطرح حديثه ، بل يعتبر به .

وإذا قالوا : متروك الحديث أو ذاهب الحديث أو كذاب ، فهو ساقط الحديث ، لا يكتب حديثه وهي المنزلة الرابعة » .

وقد جمع السخاوي [١] ألفاظ الجرح التي تصلح للاعتبار فذكر منها :

ضعيف ، منكر الحديث أو حديثه منكر أو له ما ينكر أو له مناكير ، مضطرب الحديث ، واهي الحديث ، ضعفوه ، لا يحتج به ، ونحوها .

وأخف منها مثل : فيه مقال ، ضُعِّف ، فيه ضعف أو في حديثه ضعف ، تُنكر وتعرف ، ليس بذاك أو ليس بذاك القوي ، ليس بالمتين ، ليس بالقوي، ليس بحجة ، ليس بعمدة ، ليس بمأمون ، ليس بالمرضي ، ليس يحمدونه ، ليس بالحافظ ، غيره أوثق منه ، في حديثه شيء ، مجهول ، فيه جهالة ، للضعف ، ما هو ، طعنوا فيه ، سيئ الحفظ ، لين أو لين الحديث أو فيه لين ، تكلموا فيه .

وغيرها من الألفاظ .

وذكر أيضاً : سكتوا عنه ، فيه نظر وقال : « من غير البخاري »[٢] أي

---

(١) فتح المغيث (٢/ ١٢٣ـ١٢٥) .

(٢) فتح المغيث (٢/ ١٢٥) .

أن اصطلاح البخاري في هاتين العبارتين إطلاقه لهما في حق من لا يصلح للاعتبار عنده، وهذا محل تحفظ خاصة في عبارة « فيه نظر » (١)، والأولى أن يستثنى هنا قول البخاري في الراوي: « منكر الحديث » فقد نص أنه لا يطلق هذه العبارة إلا فيمن لا تحل الرواية عنه (٢).

وهناك ألفاظ أخف مما سبق قد يقع الخلاف في حكم الحديث الذي يرويه أصحابها هل هو حسن لذاته أم ضعيف صالح للتقوية، مثل: محله الصدق، وإلى الصدق ما هو، ورووا عنه أو روى الناس عنه، وشيخ، ووسط، صالح الحديث ونحوها.

فهذه العبارات رجح السخاوي (٣) أن بعضها قيلت فيمن يكتب حديثه للاعتبار، وقد ذكرتُ أكثرها فيما تقدم في فصل: « الرواة الذين يُحسن لهم ».

وأما ألفاظ الجرح التي لا يعتبر بمن قيلت فيه فهي مثل كذاب، وضاع، دجال، متهم بالكذب، ساقط، هالك، ذاهب، متروك، ضعيف جداً،

---

(١) انظر كلاماً للشيخ حبيب الرحمن الأعظمي ذكره الأستاذ أبو غدة في: الرفع والتكميل (ص٣٨٩-٣٩١).

(٢) التاريخ الأوسط للبخاري (٢/ ١٠٧)، ولسان الميزان (١/ ٢٠).

(٣) فتح المغيث (٢/ ١١٤، ١١٧).

واه بمرة ، تالف ، طرحوا حديثه ، لا تحل الرواية عنه ، ليس بشيء عند غير ابن معين فإنه يقصد بها أحياناً قلة الرواية [١] ، وغيرها من الألفاظ الدالة على شدة الضعف .

وهناك ألفاظ أخرى غير ما سبق ذكره في هذا المبحث ، وبعضها من ألفاظ الجرح النادرة الاستعمال ، وما يعنينا هنا هو ذكر بعض الأمثلة الكافية لتحقيق تصور سليم للأمور .

ومما ينبغي التنبيه عليه هنا أن بعض النقاد يعتبرون ببعض حديث بعض الرواة لا بكل حديثهم .

من ذلك قول الإمام أحمد لما سئل عن النضر بن إسماعيل فقال : « قد كتبنا عنه ، ليس هو بقوي ، يعتبر بحديثه ولكن ما كان من رقائق »[٢] .

وقول الدارقطني في جابر الجعفي : « إن اعتبر له بحديث يُعد حديثاً صالحاً إذا كان عن الأئمة »[٣] أي إذا كان الراوي عنه أحد الأئمة الحفاظ كسفيان الثوري مثلاً .

وقولـه في ابن لهيعة : « يُعتبر بما يروي عنه العبادلة : ابن المبارك والمقرئ

---

(١) فتح المغيث (٢/ ١٢٠-١٢٣) .

(٢) العلل للمروذي (ص١٢٦) .

(٣) الضعفاء للدارقطني رقم الترجمة (١٤٢) .

وابن وهب »[١] .

وقولـه : « أحوص بن حكيم بن عمير العنسي حمصي يُعتبر به إذا حَدَّث عنه ثقة »[٢] .

كما ينبغي أن لا يغفل الباحث أن بعض النقاد يضعف الراوي بلفظ لين ولكن يصرح مع ذلك بعدم صلاحيته للاعتبار .

من ذلك مثلاً قول أبي حاتم الرازي : « إسحاق بن يحيى ضعيف الحديث ، ولا يمكننا أن نعتبر بحديثه »[٣] .

وقول الدارقطني لما سئل عن صالح بن أبي الأخضر : « هو بصري لا يعتبر به ، لأن حديثه عن ابن شهاب عَرْض ، وكتاب وسماع » فقيل له : يميز بينهما ؟ فقال : « لا »[٤] .

---

(١) المرجع نفسه (٣٢٣) .

(٢) سؤالات البرقاني (ص١٦) تحقيق القشقري ، وقد قال في ضعفائه : « كذاب » .

(٣) العلل لابن أبي حاتم (٢/ ٥١) .

(٤) سؤالات البرقاني (ص٣٧) وانظر أيضاً شواهد أخرى (ص٢٠ ، ٣٠) .

الفصل الخامس

شروط تقوية الحديث الضعيف

يعد الإمام الترمذي ـ رحمه الله ـ أقدم من ذكر شروط تقوية الحديث الضعيف، وذلك في تعريفه لمعنى «الحسن» عنده .

وشروط تقوية الحديث الضعيف العامة والتي اتُفِق عليها هي :

(الشرط الأول) : أن لا يكون فيه من يتهم بالكذب أو من لا يعتبر به .

وقد شرحنا معنى هذا الشرط عند الترمذي فيما تقدم [١] فلا حاجة لتكراره هنا ، كما قد بينا في الفصل السابق الرواة الذين لا يعتبر بهم .

ومن المسائل المهمة التي لم أر من تطرق إليها مسألة من اختلف النقاد في قوة ضعفه هل يصلح للاعتبار به أم لا ؟

مثال ذلك : راو اتفق النقاد على تضعيفه ولكن بعضهم ـ من غير المتشددين ـ يصفه بأنه متهم أو متروك ، وغيرهم يضعفه بألفاظ لا تمنع من الاعتبار به .

ومن الأمثلة التطبيقية على ذلك : طَرِيف بن شهاب ، قال فيه الإمام أحمد : ليس بشيء ولا يكتب حديثه ، وقال أبو داود : ليس بشيء واهي الحديث ، وقال النسائي في موضع : متروك الحديث ، وأما ابن معين فقال : ضعيف الحديث ، وكذا قال أبو حاتم والنسائي في موضع والدارقطني

(١) انظر : المطلب الأول من المبحث الثاني في الفصل الأول من باب الترمذي .

وغيرهم [١] .

وكذلك ضرار بن صُرد ، وصفه ابن معين بالكذب ، وقال البخاري والنسائي . متروك الحديث ، وأما أبو حاتم فقال : صدوق يكتب حديثه ولا يحتج به ، وقال أبو أحمد الحاكم : ليس بالقوي عندهم ، وقال الدارقطني : ضعيف [٢] .

وكذلك أبان بن أبي عياش [٣] ، وإسحاق بن محمد بن إسماعيل الفروي [٤] وعبيدالله بن الوليد الوصافي [٥] . وغيرهم ، اختلف فيهم النقاد فبعضهم ضعفهم بألفاظ شديدة تدل على أنهم لا يعتبر بهم ، وبعض النقاد ضعفهم بألفاظ لينة تدل على أنهم ممن يصلحون للاعتبار .

فهل يصلح مثل أولئك الرواة للاعتبار أم لا ؟

والجواب : عن ذلك يختلف بحسب إمكانية الترجيح بين الموقفين ، فإن كان المُضعِّف بالألفاظ الشديدة من المتشددين والمعروفين بالتعنت في

---

(١) تهذيب الكمال (١٣/ ٣٧٧ـ٣٧٨) .

(٢) المصدر السابق (١٣/ ٣٠٥) .

(٣) التهذيب (١/ ٨٥) .

(٤) التهذيب (١/ ٢١٧) .

(٥) تهذيب الكمال (١٩/ ١٧٣ـ١٧٦) .

تضعيف الرواة فيرجح قول مخالفه إلا إذا كان هناك دليل قوي يؤيد قول المتشدد .

وأما إذا كان المُضعِّف بالألفاظ الشديدة من المعتدلين أو المتساهلين في التوثيق ، ولم نجد ما يرجح قول مخالفيه ، فالأولى في نظري ترك الاعتبار بذلك الراوي احتياطاً ، وإن اعتبر به معتبر فلا يعاب عليه لموافقته لأولئك الأئمة الذين ضعفوه بألفاظ تدل على صلاحيته للاعتبار .

وحجتي في ترك الاعتبار بمثل ذاك الراوي احتياطاً إذا لم توجد مرجحات للقول الآخر لأن مع النقاد المعتدلين الذين ضعفوه بشدة زيادة علم بحال ذاك الراوي أوجبت في نظرهم وصفه بألفاظ شديدة مع كونهم من المعتدلين الذين لا يتشددون في تضعيف الرواة .

ويجب أن ننبه هنا إلى أن للحافظ ابن حجر رأياً في تقوية حديث الراوي المتهم بالكذب إذا كثرت طرقه ، وقد عَبَّر عن ذلك بقوله : « ولكن الضعف يتفاوت ، فإذا كثرت طرق حديث رُجح على حديث فرد ، فيكون الضعيف الذي ضعفه ناشئ عن سوء حفظ رواته إذا كثرت طرقه ارتقى إلى مرتبة الحسن .

والذي ضعفه ناشئ عن تهمة أو جهالة إذا كثرت طرقه ارتقى عن مرتبة المردود والمنكر الذي لا يجوز العمل به بحالٍ إلى رتبة الضعيف الذي يجوز

العمل به في فضائل الأعمال »[١].

وقد ذكر البقاعي في « نكته » نحو ذلك حيث قال : « على أن هذا الضعيف الواهي ربما كثرت طرقه حتى أوصلته إلى درجة رواية المستور والسيىء الحفظ بحيث أن ذلك الحديث إذا كان مروياً بإسناد آخر فيه ضعف قريب محتمل ، فإنه يرتقي بمجموع ذلك إلى مرتبة الحسن ، وقد جعلنا مجموع تلك الطرق الواهية بمنزلة الطريق التي فيها ضعف يسير ، فصار ذلك بمنزلة طريقين كل منهما ضعفه يسير »[٢].

ووافقه السيوطي على ذلك فقد علق على قول النووي : « وأما الضعيف لفسق الراوي أو كذبه ، فلا يؤثر فيه موافقة غيره » بقوله : « نعم يرتقي بمجموع طرقه عن كونه منكراً أو لا أصل له ، صَرَّح به شيخ الإسلام[٣] قال : بل ربما كثرت الطرق حتى أوصلته إلى درجة المستور والسيِّئ الحفظ بحيث إذا وجد له طريق آخر فيه ضعف قريب محتمل ارتقى بمجموع

(١) الإمتاع بالأربعين المتباينة بشرط السماع (ص٢٩٩).

(٢) النكت الوفية (ق٥٢/ ب).

(٣) يعني الحافظ ابن حجر ، وحيثما أطلق لقب : « شيخ الإسلام » في تدريب الراوي فيعني به ابن حجر.

ذلك إلى درجة الحسن »[١] .

وفيما قاله الحافظ ابن حجر نظر كبير إذ لا تزيد كثرة الطرق الواهية الحديث إلا ضعفاً ، وهذا مخالف لما عليه كبار أئمة النقد المتقدمين ، فقد قيل للإمام أحمد عن حديث فقال : « يطلبون حديثاً من ثلاثين وجهاً أحاديث ضعيفة ، وجعل يُنكر طلب الطرق نحو هذا ، قال : شيء لا ينتفعون به »[٢] .

ويقول أيضاً : « المنكر أبداً منكر »[٣] . يعني مهما كثرت طرقه الواهية .

ولهذا نجد عدداً من الحفاظ يقولون في بعض الأحاديث شديدة الضعف المروية من طرق كثيرة : «هذا الحديث لا تزيده كثرة الطرق إلا ضعفاً»[٤] .

ومعنى ذلك أن اهتمام المتهمين والمتروكين ومن يسرق الحديث وغيرهم بذلك الحديث يوجب الريبة فيه ، وإلا فأين كان الثقات وأهل الصدق عن ذلك الحديث ؟

ومن هنا يغلب على الظن كما يقول المعلمي : « بعضهم وضع ، وبعضهم

---

(١) تدريب الراوي (١/ ١٧٧) .

(٢) شرح علل الترمذي (١/ ٤٤١) .

(٣) العلل للمروذي (ص٢٨٧) .

(٤) انظر : نصب الراية (١/ ٣٦٠) وكشف الخفاء (١/ ٣٣٩) .

سرق أو وهم ، أو لُقِّن ، أو أُدخل عليه »[١] .

ويقول رحمه الله مبيناً وجهة نظره في عدم تقوية[٢] حديث « ما من معمر يعمر في الإسلام أربعين سنة إلا صرف الله عنه أنواعاً من البلاء . . . » .

« أعلم أن هذا الخبر يتضمن معذرة وفضيلة للمسنين وإن كانوا مفرطين أو مسرفين على أنفسهم ، فمن ثَمَّ أولع به الناس ، يحتاج إليه الرجل ليعتذر عن نفسه ، أو عمن يتقرب إليه ، فإما أن يقويه ، وإما أن يركب له إسناداً جديداً ، أو يلقنه من يقبل التلقين ، أو يدخله على غير ضابط من الصادقين، أو يدلسه عن الكذابين ، أو على الأقل يرويه عنهم ساكتاً عن بيان حاله »[٣] .

وكلامه هذا بمثابة الشرح لمعنى قولهم لا تزيده كثرة الطرق إلا ضعفاً .

(الشرط الثاني) : أن يروى من وجه آخر فأكثر .

أقل ما تحصل به تقوية الضعيف أن يروى من وجه آخر صالح للاعتبار ، وكلما كثرت الطرق المعتبر بها ، كلما قوي الظن بثبوت الحديث[٤] .

---

(١) التنكيل (ص٣٧٩) ط المكتب الإسلامي .

(٢) قواه الحافظ ابن حجر والشوكاني وغيرهما كما سيأتي في الفصل القادم .

(٣) الفوائد المجموعة (ص٤٨٢) .

(٤) للأهمية يرجى مراجعة المطلب الثالث من المبحث الثاني في الفصل الأول من باب الترمذي .

وقد ذهب ابن سيد الناس والحافظ ابن حجر إلى أنه يشترط في المتابعة أن تكون أقوى أو مساوية من حيث القوة النسبية للحديث الأصل محل التقوية . وأما المتابعة الأدنى فلا يعتد بها ولا تصلح للاعتضاد ولا تزيل الضعف .

ولابن سيد الناس تفصيل لابد من ذكره إذ يقول : « الحق في هذه المسألة أن يقال : إما أن يكون الراوي المتابع مساوياً للأول في ضعفه أو منحطاً عنه أو أعلى منه ، فأما مع الانحطاط فلا تفيد المتابعة شيئاً .

وأما مع المساواة فقد تقوى ، ولكنها قوة لا تخرجه عن رتبة الضعيف ، بل الضعيف يتفاوت فيكون الضعيف الفرد أضعف رتبة من الضعيف المتابع ولا يتوجه الاحتجاج بواحد منهما ، وإنما يظهر أثر ذلك في الترجيح .

وأما إن كان المتابع أقوى من الراوي الأول ، إن أفادت متابعته ما دفع شبهة الضعف عن الطريق الأول ، فلا مانع من القول بأنه يصير حسناً »(١) .

وقال الزركشي معقباً على هذا الكلام : « قلت : وهو تفصيل حسن ، ولا يخفى أن هذا كله فيما إذا كان الحديث في الأحكام ، فإن كان في الفضائل

---

(١) النكت للزركشي (١/ ٣٢٢) .

فالمتابعة فيه تقوم على كل تقدير؛ لأنه عند انفراده مفيد »[١] .

وأما الحافظ ابن حجر فيقول : « ومتى توبع السيئ الحفظ بمعتبر كأن يكون فوقه أو مثله لا دونه . . . صار حديثهم حسناً لا لذاته »[٢] .

والمعمول به عند من يرى أن الحديث يتقوى بمجموع طرقه الضعيفة أن الحديث الضعيف يتقوى بمتابع أو شاهد إذا كان صالحاً للاعتبار وسلم من الشذوذ ، فكل ما كان صالحاً للاعتبار فهو مساوٍ من حيث القوة النسبية للحديث الأول ، فيحمل قول ابن حجر : « لا دونه » على من كان لا يصلح للاعتبار كالمتهم والمتروك ونحوهما .

وعلى هذا فتفصيل ابن سيد الناس له وجاهته ، إلا أن العمل عند المتأخرين على خلافه كما ذكرت آنفاً .

إلا أنني وجدت ابن الوزير اليماني يقول : « وأما المجهول فليس يقوى حديثه بمتابعة مثله » قال الصنعاني : « بمتابعة مجهول مثله »[٣] . وهذا رأي خاص به يفيد استثناء صورة من صور المساواة في المتابعة لا يحصل بها

(١) المصدر السابق ، وهذا التعميم منه ـ رحمه الله ـ غير مرضي فليس كل متابعة مهما كانت تفيد في أحاديث الفضائل ، والراجح أن الضعيف عند انفراده لا يكون حجة في الفضائل .

(٢) نزهة النظر (ص٥١ـ٥٢) .

(٣) توضيح الأفكار (١/ ١٩٠) .

التقوية .

واشتراط أن يكون المتابع أقوى أو مساوياً للمتابَع مقيد بالحديث الضعيف ولا يشمل الحديث الصحيح؛ إذ من المتفق عليه عند جماهير المحدثين قديماً وحديثاً أن مرويات الضعفاء قد تقوي بعض مرويات من يوصف بأنه : « ثقة » أو « صدوق » .

ومن تأمل في سياق كلام ابن سيد الناس وابن حجر ظهر له بجلاء أنه في شأن الحديث الضعيف المعتضد بمثله .

وأظهر دليل على ذلك ما جرى عليه الإمامان البخاري ومسلم في صحيحيهما؛ إذ يُخرجان في المتابعات والشواهد لبعض الضعفاء [١] .

ومما يجدر ذكره هنا لعلاقته بالموضوع مسألة : هل يتقوى الحديث الضعيف المرفوع بحديث موقوف ؟

كنت قد ذكرت في شرح تعريف الترمذي [٢] للحسن أن الحافظ ابن رجب يرى أن كلام الترمذي يحتمل أن يكون الموقوف شاهداً للمرفوع ، وقد

---

(١) انظر : كتاب « المدخل إلى معرفة الصحيح » للحاكم ، وكتاب « هدي الساري » لابن حجر ففيهما من الشواهد والأدلة على ذلك ما لا يوصف من كثرته .

(٢) انظر : المسألة الخامسة من المطلب الثالث في المبحث الثاني من الفصل الأول من باب الترمذي.

تعقبته في ذلك بالنسبة للترمذي خاصة ، وأما الإمام الشافعي فقد ذكر أن قول الصحابي يعضد مرسل التابعي الكبير .

وعندي توقف في ذلك؛ لأن نسبة الكلام لرسول الله ﷺ أمر شديد ومسؤليته عظيمة ، أما إن كان الموقوف مثله لا يقال من قبل الرأي ، أو كان المراد ترجيح العمل بمضمون الحديث من دون تقوية نسبته لرسول الله ﷺ كما هو رأي الشافعي فقد يكون الأمر محتملاً بعض الشيء.

(**الشرط الثالث**) : عدم مخالفته لما هو أقوى منه .

هذا الشرط مهم جداً ذكره الترمذي في قوله : « ولا يكون الحديث شاذاً » وقد شرحنا معنى الشذوذ عنده فيما تقدم [١] .

وذكره كذلك الجوزجاني في الضعيف المعتضد بالمرسل فقد قال : « وهذا إذا لم يعارض بالمسند الذي هو أقوى منه »[٢] .

وكذلك البيهقي اشترط ذلك في المرسل المعتضد بغيره فقد قال : « ولم يعارضه ما هو أقوى منه ، فإنا نقول به »[٣] .

وقال الإمام ابن القيم : « بل هذه الأحاديث وأمثالها هي الأحاديث

---

(١) انظر : المطلب الثاني من المبحث الثاني من الفصل الأول في باب الترمذي .

(٢) جامع العلوم والحكم (ص٣٦٩) وانظر تمام الكلام في الفصل الثاني من هذا الباب .

(٣) معرفة السنن (١/ ٤٠٢) .

الحسان ، فإنها قد تعددت طرقها ، ورويت من وجوه مختلفة ، وعرفت مخارجها ، ورواتها ليسوا بمجروحين ولا متهمين . . . ، وليس في أحاديث الأصول ما يعارضها »[١] .

وهذا الشرط مع أهميته البالغة إلا أنه عرضة لتفاوت الأنظار وتباين الأفهام ، وقد ذكرتُ في باب الترمذي [٢] عدة أمثلة لأحاديث حسنها الترمذي لسلامتها من الشذوذ في نظره ، وقد خالفه عدد من الأئمة فيها لمخالفتها لما هو أقوى منها .

وعللتُ صنيع الترمذي بميله للجمع بين المتون المتعارضة ، وأغلب ظني أن الأئمة الذين لم يوافقوه في ذلك رأوا أن شرط الجمع بين المتون المتعارضة أن تكون كلها في مستوى ما يحتج به ، أما معارضة الحديث المقوى بمجموع طرقه الضعيفة لما هو أصح منه فلا يتهيأ الجمع حينذاك لأن المتعين هو تقديم الأقوى وترجيحه على الأضعف .

فبعض العلماء يتسامح ولا يعد إلا القليل من المخالفات موجبة لعدم التقوية ما دام الجمع ممكناً ، ومن هؤلاء الإمام الترمذي ـ رحمه الله ـ كما تقدم .

---

(١) تهذيب مختصر سنن أبي داود (٤/ ١٧١) .

(٢) انظر : المطلب الثاني من المبحث الثاني من الفصل الأول في باب الترمذي .

وبالإضافة للأمثلة التي ذكرتها في باب الترمذي ، أذكر هنا مثالاً آخر تتجلى فيه بوضوح تباين أنظار العلماء فيما يوجب التعارض .

يقول الإمام البخاري : « قال عبدالرحمن بن مغراء وحدثنا رِشدين بن كريب مولى ابن عباس عن ابن عباس رفعه قال : « لا تصلوا إلى قبر ولا على قبر » .

حدثنا أبو عاصم عن سفيان الشيباني عن الشعبي عن ابن عباس عن النبي ﷺ « صلى على قبر » ، وهذا أصح .

وروى أبو هريرة وغير واحد أن النبي ﷺ صلى على قبر ،وهذا أصح »[١] .

وحديث الشعبي عن ابن عباس أخرجه الشيخان [٢] ولفظه كما في صحيح مسلم : « أن رسول الله ﷺ صلى على قبر بعدما دفن ، فكبر عليه أربعاً » .

فالبخاري يرى أن ما رواه رشدين بن كريب وهو من الضعفاء معارض لما رواه الشعبي عن ابن عباس على أنه يمكن الجمع بأن المراد من الحديث الأول النهي عن أداء الصلوات المكتوبة أو النوافل على القبر ، والمراد من الحديث الثاني جواز صلاة الجنازة على القبر لأنه لا ركوع أو سجود فيها ومع ذلك فلم يأبه البخاري لهذا الجمع ورجح حديث الشعبي عن ابن

---

(١) التاريخ الأوسط (٢/ ٤٦) تحقيق اللحيدان .

(٢) أخرجه البخاري في صحيحه (١٢٤٧ ، ١٣١٩) ومسلم (٩٥٤) .

عباس والمحفوظ عن الصحابة الآخرين .

وأما الشيخ الألباني ـ رحمه الله ـ فقد ذكر أن لحديث : « لا تصلوا إلى قبر ، ولا تصلوا على قبر » طريقان أحدهما يرويه عبدالله بن كيسان عن عكرمة عن ابن عباس مرفوعاً ، والآخر يرويه رشدين بن كريب عن أبيه عن ابن عباس رفعه .

وابن كيسان صدوق يخطئ كثيراً [١] ، ورشدين ضعيف [٢] ، قال الألباني ـ رحمه الله ـ : « فالحديث بمجموع الطريقين حسن »[٣] .

ثم قال : « وللحديث شاهدان من حديث أبي سعيد الخدري وأنس ، وهما مخرجان في كتابي « تحذير الساجد » (ص٣١-٣٢ الطبعة الثالثة) فالحديث صحيح والحمد لله على توفيقه »[٤] .

والظاهر من كلام الشيخ الألباني ـ رحمه الله ـ أن المتن غير معارض لما رواه الشعبي عن ابن عباس، وغالب ظني أن الشيخ الألباني ـ رحمه الله ـ حمل النهي عن الصلاة على القبر على غير الصلاة على الميت .

---

(١) التقريب (٣٥٥٨) وقد اعتمد الألباني على التقريب في الحكم عليه .

(٢) التقريب (١٩٤٣) وقد اعتمد الألباني على التقريب في الحكم عليه .

(٣) السلسلة الصحيحة (٣/ ١٣) .

(٤) المصدر السابق .

وبما تقدم يتضح مدى اختلاف فهم البخاري عن فهم الألباني ـ رحمه الله ـ في مخالفة الضعيف لمن هو أقوى منه .

ويدخل في المعارضة التي يرد بها الحديث الضعيف ولو اعتضد بغيره أن يكون معارضاً لآية من كتاب الله أو لقاعدة من قواعد الشريعة المقررة أو لمقصد من مقاصد الشريعة العامة أو الخاصة [١] ، ولكن يجب أن يطبق ذلك بوسطية بعيدة عن الغلو والتكلف .

وغني عن القول أن تطبيق هذا الشرط يحتاج لأن يكون المعني به ذا حظ وافر من الفقه ، ومن الخبرة بكتب مختلف الحديث ومشكله ، وأن يعرف مناهج الأئمة وأساليبهم في الجمع والترجيح ، وأن يفرق بين الجمع المتكلف وغيره ، وبين الجمع الممكن والجمع اللازم ، وعليه أن يعرف متى يقدم الترجيح على الجمع والعكس ، ولا يتسنى ذلك إلا لمن رزقه الله الجمع بين الحديث والفقه مع طول الممارسة وتواصل الخبرة .

(**الشرط الرابع**) : أن لا يختلف معنى المتن .

يشترط في متن الشاهد أن يكون موافقاً في معناه لحديث الأصل ، وفي هذا

---

(١) مقاصد الشريعة العامة مثل حفظ الضروريات الخمس (الدين ، العقل ، النسل ، المال ، النفس) ، والمقاصد الخاصة مثلاً مقاصد الولايات العامة ـ انظر مجموع الفتاوى لابن تيمية (٢٨/ ٦١ ، ٢٦٢ـ٢٦٤ ، ٦٢٠) .

رأيت الحافظ ابن حجر انتقد أحد الأحاديث الشواهد بقوله : « شرط الشاهد أن يكون موافقاً في المعنى ، وهذا شديد المخالفة في كثير من الأسماء »[1] .

وقد تقدم في باب الترمذي [2] بيان أنه رحمه الله لا يشترط اتفاق اللفظ وإنما يكتفي بأن يكون المعنى مقارباً .

وتختلف درجات قوة الشاهد من حيث المتن إلى ثلاث درجات :

الأولى : أن يكون الشاهد متفقاً في اللفظ مع الأصل الذي يشهد له.

الثانية : أن يكون الشاهد مماثل لمعنى الأصل .

الثالثة : أن يكون الشاهد قريب المعنى من الأصل وموافقاً لعموم معناه .

وهذه الدرجات الثلاث كلها صالحة للتقوية وقد عمل بها بعض الأئمة كما تقدم عن الترمذي .

وكذلك الإمام مسلم في شواهد صحيحه كما قال ابن حجر : « ولهذا الحديث نظائر في كتاب مسلم ، يسوق الحديث على لفظ ، ثم يورده من روايات أخرى محيلاً على الأول ، وإن كان بينهما تفاوت في اللفظ وفي

---

(١) الأمالي المطلقة (ص٢٤٤) ، وتخريج حديث الأسماء الحسنى (ص٦٥) .

(٢) انظر المطلب الثالث من المبحث الثاني من الفصل الأول في باب الترمذي .

المعنى أيضاً »[١].

ومن المسائل المهمة ذات العلاقة بهذا الشرط مسألتان :

المسألة الأولى : هل تصلح الشواهد المُفرَّقة لتقوية متن واحد ؟

الذي رأيته من تصرف الحافظ ابن حجر هو أن ذلك يصلح فقد قال في حديث:«ورجاله رجال الصحيح إلا العلاء بن ثعلبة قال أبو حاتم الرازي إنه مجهول وإنما حسنته لأن لجميع ما تضمنه المتن شواهد مُفرَّقة »[٢].

وقال في حديث آخر : « واختلف في سماع الحسن من عمران ، لكن له شاهد مرسل من حديث النعمان بن مرة . . . دون آخره ، ولآخره شاهد في الصحيحين من حديث أبي بكرة »[٣].

ولا بد من التنبيه هنا إلى أن الشواهد المُفرَّقة غير قوية لما فيها من التلفيق ، وأيضاً لا أعرف أحداً من كبار أئمة النقد المتقدمين صَرَّح بصلاحية ذلك ، كما أن الحافظ ابن حجر نفسه لم يستعمل ذلك ـ فيما اطلعت عليه ـ إلا نادراً .

---

(١) موافقة الخبر (١/ ٤٩٢) ولم يذكر ابن حجر مثالاً للتفاوت في المعنى في صحيح مسلم لينظر فيه ، ولا يحضرني الآن أمثلة على ذلك ، ويحتاج الأمر للتحقيق .

(٢) الأمالي المطلقة (ص١٩٨) .

(٣) موافقة الخبر (١/ ٣٥٦) .

المسألة الثانية : هل يُقوِّى القدر المشترك بين الشواهد ولو اختلف السياق ؟

وهذه المسألة لها علاقة بالتواتر المعنوي .

يقول الحافظ ابن حجر : « التواتر المعنوي ومثله بالأخبار الواردة في سخاء حاتم ، فإنها كثيرة لكنها لم تتفق على سياق واحد ، ومجموعها يفيد القطع ، بأنه كان سخياً ، وكذلك الأخبار الواردة في شجاعة علي »(١) .

فالتقوية تكون مقتصرة على القدر المشترك ، ولا يقوى مثلاً سياق قصة قتال علي بن أبي طالب رضي الله عنه للجن بدعوى أن شجاعته رضي الله عنه منصوصة في الكثير من الشواهد ، ولكن القدر المشترك بين الشواهد مع اختلاف سياقها ، وهو إثبات شجاعته رضي الله عنه لا بأس من تقويته إن كانت الشواهد من الضعيف الصالح للاعتبار ولم يوجد ما يمنع .

ومن الأمثلة التي لها علاقة بذلك قصة سبب إسلام عمر بن الخطاب رضي الله عنه ، فقد رويت بأسانيد ضعيفة (٢) ، ولكن في سياق بعضها

---

(١) موافقة الخبر (١/ ١٩٣) .

(٢) للحديث عدة طرق ضعيفة من أهمها ما رواه ابن هشام في السيرة (٢/ ١٨٦ـ١٩٠) من طريق محمد بن إسحاق عن الصحابية أم عبدالله بنت أبي حثمة ، وفي السند عبدالعزيز بن عبدالله ابن عامر لم يرو عنه غير ابن إسحاق . =

مخالفات لغيرها ، إلا أن القدر المشترك بينها أكثر من قدر الاختلاف ، ومع ذلك فلم يقوه بعض المعاصرين [١] بسبب الاختلاف في سياق القصة ولسبب آخر مهم وهو أنه قد جاء من وجهين آخرين [٢] فيهما بعض الضعف ما يبين أن سبب إسلام عمر رضي الله عنه مغاير لما ورد في الأحاديث الأخرى .

فاجتمع في الخبر مخالفة السياق ومعارضة المتن لغيره وإن لم يكن أقوى منه.

ومما يحسن التنبيه عليه مما له علاقة بموافقة المعنى أن الأصل في اللفظ العام أنه يشهد للفظ الخاص لا العكس ، إلا أني وجدت للحافظ ابن حجر ما يدل على العكس فقد ذكر حديثاً عن علي رضي الله عنه بلفظ : « كنا مع رسول الله ـ ﷺ ـ بمكة . . . فمررنا بين الجبال والشجر ، فلم نمر بجبل

= وللحديث طريق آخر رواه القاسم بن عثمان عن أنس أخرجه ابن سعد في الطبقات (٣/ ٢٦٧) والدارقطني في السنن (١/ ٨٨) والقاسم ضعيف ، وقال الذهبي في الميزان (٣/ ٣٧٥) روى قصة إسلام عمر وهي منكرة جداً .

(١) هو الأستاذ الدكتور أكرم ضياء العمري في كتابه السيرة الصحيحة (١/ ١٨٠) .

(٢) انظر : سيرة ابن هشام (٢/ ١٩١) وفضائل الصحابة لأحمد (٣٧٤) وفي السند انقطاع ، وأخرجه ابن أبي شيبة في مصنفه (٧/ ٢٦٠ ، ٣٤٠) ط مكتبة الرشد ، وفي السند أبي الزبير المكي ولم يصرح بسماعه .

ولا شجر إلا قال : السلام عليك يا رسول الله »[١] .

قال ابن حجر : « هذا حديث حسن غريب . . . ورجاله موثقون إلا التابعي فإنه لا يعرف إلا في هذه الرواية ، وإنما حسنت الحديث لأن عند مسلم [٢] من حديث جابر بن سمرة عن النبي ﷺ قال : « إني لأعرف حجراً بمكة كان يُسلم علي . . . الحديث » »[٣] .

والملاحظ أن بين اللفظين فرقاً ، فالأول : لفظه عام يشمل عدداً من جبال وأشجار مكة ، أما الثاني : فلفظه خاص بحجر واحد كان يعرفه عليه الصلاة والسلام .

ففي صنيع الحافظ بعض النظر ، إذ جعل اللفظ الخاص يشهد للعام ، ولعله استشهد بعموم المعنى بأن غير البشر كان يسلم على النبي ﷺ .

الشروط الأربعة السابقة متفق عليها كما تقدم ، هناك شروط أخرى نص عليها بعض العلماء ، ولم يذكرها الأكثرون .

ومن ذلك : « شرط نفي العلة » ولكن لم يترجح لي اشتراطه ، وقد انفرد بذكره ابن جماعة فقد قال في تعريفه لنوعي الحسن : « لو قيل : الحسن كل

---

(١) أخرجه الترمذي (٣٦٣٠) وغيره .

(٢) صحيح مسلم (٢٢٧٧) .

(٣) موافقة الخبر (١/ ٢١٨) .

حديث خال عن العلل ، وفي سنده المتصل مستور له به شاهد ، أو مشهور قاصر عن درجة الإتقان؛ لكان أجمع لما حددوه ، وقريباً لما حاولوه »[١] .

وقد اعترض عليه الحافظ ابن حجر فقال : « اشتراط نفي العلة لا يصلح هنا ؛ لأن الضعف في الراوي علة في الخبر ، والانقطاع في الإسناد علة في الخبر ، . . . ومع ذلك فالترمذي يحكم على ذلك كله بالحسن إذا جمع الشروط الثلاثة التي ذكرها ، فالتقييد بعدم العلة يناقض ذلك »[٢] .

ويبدو أن ابن حجر فهم من قول ابن جماعة « خال عن العلل » أي ما يمنع من قبول الحديث مطلقاً ، والذي يظهر لي أنه قصد ما يمنع من قبول الحديث من غير الأسباب الظاهرة التي ذكرها ابن حجر ، ويدخل في ذلك الشذوذ والعلل الخفية .

ويذهب الباحث الدكتور المرتضى الزين أحمد [٣] إلى أنه لا بد من اشتراط نفي العلة المصطلح عليها بين أهل الحديث والمعرَّفة بأنها عبارة عن أسباب خفية غامضة قادحة في الحديث مع أن الظاهر السلامة منها .

والذي أراه أن اشتراط نفي العلة لا يصلح في الحديث المعتضد بمثله ،

---

(١) المنهل الروي (ص٣٦) .

(٢) مناهج المحدثين (ص٨٢) .

(٣) النكت لابن حجر (١/ ٤٠٧) .

والمُحسَّن بمجموع طرقه الضعيفة ، وذلك لأن العلة ميدانها الحقيقي أحاديث الثقات[١] المحتج بهم ولا أدل على ذلك من قولهم في تعريفها « مع أن الظاهر السلامة منها » والأحاديث المضعفة بسبب سوء حفظ رواتها أو جهالتهم أو لانقطاع في أسانيدها يعد السبب القادح فيها ظاهراً وليس غامضاً أو خفياً .

ولا يحضرني الآن أي مثال تطبيقي من كلام العلماء يظهر منه أنهم لم يقولوا بتقوية حديث بمجموع طرقه الضعيفة لا لشيء إلا لأن فيه علة سببه خفي وغامض مع أن الظاهر السلامة منها .

ثم إذا كان الدكتور المرتضى يقصد من اشتراط نفي العلة السلامة مما خالف فيه الضعفاء من هو أقوى منهم سنداً أو متناً ، فإن ذلك متحقق في شرط عدم الشذوذ الذي ذكره هو نقلاً عن العلماء قبله ، وعلى هذا فيصبح اشتراط نفي العلة لا داعي له لأن « مدار التعليل في الحقيقة على بيان الاختلاف »[٢] بين الرواة ، فرجع الأمر في النهاية إلى الشرط الثالث المذكور آنفاً : « أن لا يكون مخالفاً لما هو أقوى منه » والذي عبر عنه الترمذي بعدم الشذوذ .

---

(١) معرفة علوم الحديث (ص١١٢) .

(٢) النكت لابن حجر (٢/ ٧١١) .

ومن الشروط التي أرى أنها مهمة ووجيهة وينبغي ذكرها مع الشروط الأربعة السابقة ، مع أن كثيراً من العلماء لم يذكروها .

(**الشرط الخامس**) : اختلاف المخارج : وقد ذكره الحافظ ابن حجر في مثل قولــه : « فإن الطرق إذا كثرت ، وتباينت مخارجها ، دل ذلك على أن لها أصلاً »(١) .

وقال في حديث : « وأسانيدهم واهية ، لكن اختلاف مخارجها يشعر بأن للحديث أصلاً »(٢) .

وقد سبق معنا أن الشافعي اشترط في تقوية المرسل بمرسل آخر مثله أن لا يكون أحد التابعين قد أخذ عن بعض مشايخ الآخر ، فيكون بذلك دليلاً على أن مخرجهما واحد لا تعدد فيه .

ومن اختلاف المخارج تنوع بلدان رواة الحديث كأن يكون أحد الأحاديث بسند كوفي والآخر شامي والآخر بصري وهكذا . وقد طبق هذا الحافظ ابن حجر ، وذلك في بعض ما حسنه لشواهده كقوله : « ووجدتُ لحديثه هذا شاهداً مرسلاً ، رجاله غير رجال الأول »(٣) .

---

(١) فتح الباري (٨/ ٤٣٩) ط دار المعرفة .

(٢) المصدر السابق (١٠/ ٤٤٦) .

(٣) الأمالي المطلقة (ص١٤٧) .

وكذلك الشيخ الألباني ـ رحمه الله ـ وجدته يطبق هذا الشرط ولكن في الحديث المرسل الذي يشهد له مرسلاً مثله حيث يقول في ذلك : « وإسناده مرسل صحيح أيضاً ، لكن ابن بُخت كان قد سكن الشام فمن الجائز أن يكون تلقاه عن اليحصبي ، فلا يتقوى أحدهما بالآخر كما هو ظاهر »[١] .

والمقصد من اشتراط « اختلاف المخارج» أن يكون للحديث أكثر من راوٍ واحد ، وحتى لا تكون الطرق المتعددة في حقيقتها تدور على راوٍ واحد.

ومثال ذلك مرسل أبي العالية الرياحي في إعادة الوضوء من الضحك في الصلاة فقد روي من طرق متعددة ، ولكنها ترجع في النهاية إلى أبي العالية وعليه تدور . قال الحافظ ابن عدي : « وروى هذا الحديث الحسن البصري ، وقتادة ، وإبراهيم النخعي ، والزهري ، يحكون هذه القصة عن أنفسهم مرسلاً ، وقد اختلف على كل واحد منهم موصولاً ومرسلاً ، ومدار هؤلاء كلهم ومرجعهم لأبي العالية والحديث حديثه »[٢] .

وقال الإمام الدارقطني : « رجعت هذه الأحاديث كلها التي قدمت ذكرها

---

(١) السلسلة الصحيحة (٢/ ٦٠٧) .

(٢) الكامل (٣/ ١٦٥) ط دار الفكر الثالثة ، وقد أطال ابن عدي في بيان علل تلك المراسيل وساق الطرق الدالة على أنها ترجع إلى أبي العالية .

في هذا الباب إلى أبي العالية الرياحي »(١) .

وكل حديث يغلب على ظن الباحث أنه لراوٍ واحد وإن تعددت طرقه كأن يصرح باسم الراوي في طريق ويُكنى في آخر أو يبهم أو ينسب إلى جده ونحو ذلك ، فلا يعتد بتعدد طرقه ولابد من اختلاف المخارج في ذلك .

ويشتد اشتراط اختلاف المخارج ويجب وجوباً لازماً في الحديث المرسل إذا شهد له مرسل مثله لقوة الشبهة في أن يكون الحديث يدور على راوٍ واحد ، إلا أن يكون المُرسل الأول قد أخذ عن شيوخ غير شيوخ المُرسِل الثاني ، ولا يكون ممن يروي عن كل أحد ، كما نص الإمام الشافعي على ذلك ، ويُلحق بالمرسل كل سند طعن فيه بعدم الاتصال (٢) لاتحاد العلة الموجبة لذلك في الجميع كما يقتضيه القياس الصحيح .

ولا شك أنه كلما كانت المخارج مختلفة ومتنوعة مع صلاحيتها للاستشهاد كان ذلك أقوى وأكمل وأبلغ في انجبار الضعف .

---

(١) سنن الدارقطني (١/ ١٧١) .

(٢) عدم الاتصال : كل ما ثبت فيه عدم الاتصال كالمنقطع والمعضل والمرسل الخفي ، ولا يدخل فيما أرى عنعنة المدلس عن شيخه الذي سمع منه؛ لأن العنعنة هنا محتملة لعدم السماع ، ويستثنى من ذلك بعض المدلسين كمن يدلس تدليس التسوية أو تدليس القطع ونحو ذلك ، أما ما ثبت أنه مُدلَّس بصيغة أداء تدل على ذلك فهو ملحق بالمرسل .

(الشرط السادس) : أن يحصل غلبة ظن بقوة الحديث من مجموع الطرق الضعيفة .

هذا الشرط لم أجد من صَرَّح به إلا العلامة المحقق الشيخ عبدالرحمن بن يحيى المعلمي ـ رحمه الله ـ ، فقد ذكر أن الاحتياط واجب فيما يصححه المتأخرون أو يحسنونه ، ثم ذكر أنه لا يُغتر بتحسين الترمذي فقال : « وهو ـ أي الحسن عند الترمذي ـ أن الحديث إذا روي من طريقين ضعيفين أو أكثر يسميه حسناً ، والأئمة المجتهدون وغيرهم من الجهابذة لا يعملون بهذا الإطلاق ، بل يشترطون أن تحصل من تعدد الطرق مع قوة رواتها غلبة ظن للمجتهد بثبوت الحديث ، فإن لم تحصل هذه الغلبة فلا أثر لتعدد الطرق وإن كثرت .

والمتأخرون يعرفون هذا الشرط ، ولكنهم كثيراً ما يتغافلون عنه ، وربما توهم أحدهم أنه قد حصلت له غلبة ظن ، وإنما حصلت له من جهة موافقة ذلك الحديث لمذهبه أو لمقصوده والله المستعان »[1] .

ولعل مضمون هذا الكلام يشبه بعض الشيء قول ابن سيد الناس: « وأما إن كان المُتابع أقوى من الراوي الأول ، إن أفادت متابعته ما دفع شبهة

---

(١) كتاب العبادة للمعلمي ـ مخطوط ـ (ص٨٧ـ٨٩) نقلاً عن كتاب « الشيخ عبدالرحمن المعلمي وجهوده في السنة » (ص٢٢٧ـ٢٢٨) وهو رسالة ماجستير للأخ منصور السماري .

الضعف عن الطريق الأول ، فلا مانع من القول بأنه يصير حسناً »[(١)] .

فقَيَّد المتابعة بأن يحصل منها إفادة تدفع شبهة الضعف عن الراوي الأول .

ولا شك أن غلبة الظن أمر نسبي يصعب حصره في قاعدة مطردة أو قانون عام شامل ، ولكنه في مثل الموضوع الذي نحن بصدده فإن الضابط لذلك مراعاة المقاصد الحقيقية للشروط السابقة .

ولا شك أن الحديث الضعيف المتعدد الطرق إذا لم يكن فيه من لا يعتبر به ولم يخالف ما هو أقوى منه ، وكان معنى المتن متقارب ، فإن الظن يقوى بثبوته لدى الكثيرين ، وعليه يحق لنا أن نتساءل حينئذٍ عن ثمرة ذلك الشرط الذي ذكره المعلمي ؟

والذي يظهر لي ـ والله أعلم ـ أن ثمرة ذلك تظهر في أن العديد من الأحاديث الضعيفة قد يتوفر فيها ما ذكر آنفاً ، ولكن قد توجد بعض الأمور التي تمنع من تقويتها ، وهذه الأمور بمثابة أسباب خاصة تدعمها قرائن تجعل الظن يميل إلى عدم تقوية بعض تلك الأحاديث ، ومن المعلوم أن انتفاء الموانع كتحقق الشروط في الأهمية ، ولا ريب أن قوة القرائن وكثرتها سواء كانت قرائن إثبات أو قرائن نفي لها أثر كبير في الترجيح ، كما

---

(١) النكت للزركشي (١/ ٣٢٢) ط السلف .

قال الحافظ ابن حجر : « للحاكم إذا تعارضت عنده الأحوال ، وتعددت البينات أن يستدل بالقرائن على الترجيح »(١) .

ومن الأسباب التي قد تكون مانعة لتقوية الحديث الضعيف المعتضد بحديث آخر مثله قابل للاعتضاد ، ولها تأثير في غلبة ظن الباحث ما يلي :

[١] أن يترجح للناقد أو الباحث خطأ الراوي الشاهد أو خطأ الراوي الأول .

فإذا ترجح للناقد ذلك وكان الحديث مثلاً يروى من طريقين أحدهما ترجح خطأ راويه في السند أو المتن إما بمخالفة غيره أو لاضطرابه واختلاف الرواة عنه عليه في ذلك الحديث فإن الحديث لا يصلح للتقوية .

يقول الحافظ ابن حجر في ضبط الجابر الذي يصلح أن يكون جابراً: « والتحرير فيه أن يقال : إنه يرجع إلى الاحتمال في طرفي القبول والرد ، فحيث يستوي الاحتمال فيهما فهو الذي يصلح لأن ينجبر ، وحيث يقوى جانب الرد فهو الذي لا ينجبر ، وأما إذا رجح جانب القبول ، فليس من هذا بل ذاك في الحسن الذاتي والله أعلم »(٢) .

وإذا ترجح في نظر الناقد أن ذلك الضعيف أخطأ في الحديث لمخالفته

---

(١) فتح الباري (٦/ ٥٩٨) .

(٢) النكت لابن حجر (١/ ٤٠٩) .

لغيره أو لاضطرابه وتزلزلــه فيما يرويه مما يعطي إشارة إلى أنه لم يحفظ ذلك الحديث ولم يتقنه ، فإن الاحتمال الذي ذكره ابن حجر يزول ويترجح خطأه .

وقد نبَّه الإمام ابن دقيق العيد إلى ذلك في كلامٍ له في غاية النفاسة انتقد به الإمام البيهقي لما قوى حديثاً مرفوعاً بسند ضعيف بحديث آخر مرسل فقال : « قوله : فيه قوة ، فيه نظر ، لأن المعروف عندهم أن الطريق إذا كان واحداً ، ورواه الثقات مرسلاً ، وانفرد ضعيف برفعه أن يعللوا المسند بالمرسل ، ويحملوا الغلط على رواية الضعيف .

فإذا كان ذلك موجباً لضعف المسند فكيف يكون تقوية له ؟! »(١).

ومثل ذلك : أن الحاكم روى حديثاً للزهري مرفوعاً من رواية سفيان بن حسين عنه وهو ممن ضعف في الزهري ، ثم أورد له شاهداً من رواية ابن المبارك عن الزهري مرسلاً يريد بذلك تقويته فرد عليه الحافظ ابن حجر بقوله : « بل هو علته »(٢) يعني أن رواية ابن المبارك وهو من الحفاظ للحديث عن الزهري مرسلاً مخالفة لرواية سفيان بن حسين عن الزهري

---

(١) نصب الراية (٣/ ٨) والحديث المقصود مع كلام البيهقي انظره في : معرفة السنن والآثار (٧/ ١٩) .

(٢) تغليق التعليق (٣/ ١٧) . والحديث المقصود أخرجه الحاكم في المستدرك (١/ ٣٩٢ـ٣٩٣) .

المسندة ، وابن المبارك أثبت وأحفظ فروايته لا تشهد لحديث سفيان بل هي موجبة لضعفه وسبب علته لأنها هي الثابتة والأخرى خطأ.

وقد قال الخطيب البغدادي : إن من نقاد الآثار وحفاظ الأخبار من لا يحتج بالمرسلات ولكنه : « يكتبها للاعتبار وليجعلها علة لغيرها »(١) .

ثم أسند إلى الميموني صاحب الإمام أحمد بن حنبل قال : « تعجب إلي أبو عبدالله ـ يعني أحمد بن حنبل ـ ممن يكتب الإسناد ويدع المنقطع .

ثم قال : وربما كان المنقطع أقوى إسناداً وأكبر .

قلت : بينه لي كيف ؟

قال : تكتب الإسناد متصلاً ، وهو ضعيف ، ويكون المنقطع أقوى إسناداً منه ، وهو يرفعه ثم يسنده ، وقد كتبه هو على أنه متصل ، وهو يزعم أنه لا يكتب إلا ما جاء عن النبي ﷺ .

معناه (٢) : لو كتب الإسنادين جميعاً عرف المتصل من المنقطع يعني ضعف ذا ، وقوة ذا »(٣) .

وقد سئل الإمام أحمد عن حديث يرويه حماد بن يحيى الأبح وهو صدوق

---

(١) الجامع لأخلاق الراوي (٢/ ٢٨٠) .

(٢) قوله : « معناه » لا أدري هذا التفسير من الميموني أم من الخطيب ؟

(٣) الجامع لأخلاق الراوي (٢/ ٢٨٠) .

يخطئ[١] عن ثابت عن أنس مرفوعاً : « مثل أمتي مثل المطر . . . » فقال : « هو خطأ ، إنما يروى هذا الحديث عن الحسن » ثم قال : « حدثناه حسن ابن موسى قال حدثنا . . . حماد بن سلمة عن ثابت وحميد ويونس عن الحسن عن رسول الله ﷺ قال : « مثل أمتي . . . » فذكر نحوه »[٢] .

وذلك لأن الصحيح عند الإمام رحمه الله أن ثابتاً البناني يرويه عن الحسن مرسلاً وليس عن أنس رضي الله عنه ، واستدل على ذلك بأن حماد بن سلمة وهو أثبت الناس في ثابت رواه هكذا ، فرواية الأبح بسبب هذه المخالفة تعد خطأ .

ومن أنواع المخالفة التي يعتد بها بعض الأئمة ولا يعتد بها آخرون مخالفة الراوي لما يروى عنه مثال ذلك أن الإمام أحمد سئل عن عِسْل بن سفيان فقال : « نعم أعرفه قد روى عن عطاء عن أبي هريرة في النهي عن السدل في الصلاة [٣] ، وكان عطاء يسدل ، فمثل هذا يروي عن عطاء عن أبي هريرة ؟ ! وكان عطاء يسدل .

---

(١) التقريب (١٥٠٩) .

(٢) العلل برواية عبدالله (٣/ ٣١٤_٣١٥) .

(٣) حديثه أخرجه أبو داود (٦٤٣) والترمذي (٣٧٨) وعِسل ضعيف كما في التقريب (٤٥٧٨) .

كأنه أنكر هذا ، وقال : حديثه ليس بالقوي »[(١)] .

وبنحو هذا قال الدارقطني فقد ذكر الاختلاف على عسل ، وذكر أن الحسن بن ذكوان تابعه عن عطاء ولكن اختلف عليه أيضاً ثم قال : « وفي رفعه نظر؛ لأن ابن جريج [(٢)] روى عن عطاء بن أبي رباح أنه كان يسدل »[(٣)] .

ويبدو أن ابن خزيمة وابن حبان لم يريا في هذه المخالفة ما يستوجب ضعف الحديث أو إهمال متابعة ابن ذكوان فصححا الحديث[(٤)].

وما ذكرته سابقاً من أن مخالفة الراوي لغيره ممن هو أقوى منه تعد شذوذاً أو نكارة ، لا يراه بعض العلماء كذلك ، فقد قوى ابن السبكي حديثاً رواه الحفاظ عن الزهري مرسلاً ، وخالفهم قُرة بن عبدالرحمن المعافري وهو صدوق له مناكير[(٥)] فرواه عنه مسنداً وتابعه أحد الضعفاء على ذلك [(٦)] ،

(١) مسائل ابن هانئ (٢/ ٢٣٣) .

(٢) انظر : مصنف عبدالرزاق (١/ ٣٦٢) .

(٣) العلل للدارقطني (٨/ ٣٣٨) .

(٤) انظر : صحيح ابن خزيمة (٧٧٢) وصحيح ابن حبان (٦/ ٦٧ ، ١١٧) .

(٥) التقريب (٥٥٤١) .

(٦) هو صدقة بن عبدالله السمين انظر : المعجم الكبير للطبراني (١٩/ ٧٢) .

فقال : « لو أن بين الإسناد والإرسال مُعارض لقضيت لهؤلاء على قُرة ، ولكن لا تنافي بينهما ولا معارضة ، والحديث إذا أُسند مرة وأرسل أخرى فالحكم للإسناد »(١) .

وقد انتقده شيخنا الألباني ـ رحمه الله ـ فقال : « وقد خالف قرة في إسناده كما ترى ، فلا يصح أن تُجعل هذه المخالفة سنداً في تقوية الحديث كما فعل السبكي ، بينما هي تدل على ضعفه لاضطراب هذين الضعيفين فيه على الزهري »(٢) .

وقد وقع بعض المُحْدَثين والمعاصرين في مثل ذلك ، ومن هؤلاء مثلاً الشيخ أحمد شاكر فقد قال فيما يشبه ذلك : « المفهوم في مثل هذا أن يكون المرسل شاهداً للمسند ومؤيداً له »(٣) ولو كان الخلاف على نفس الراوي .

وكذلك الشيخ الألباني ـ رحمه الله ـ فهو يقوي أحياناً المسند بالمرسل مع أن مخرجهما يدور على راوٍ واحد ولا يرجح بينهما كما يفعل بعض الأئمة المتقدمين بل يقوي أحدهما بالآخر .

فمن ذلك مثلاً : حديث أسماء في الحجاب مرفوعاً : « يا أسماء إن المرأة إذا

---

(١) طبقات الشافعية الكبرى (١/ ١٩ـ٢٠) .

(٢) إرواء الغليل (١/ ٣٢) .

(٣) جامع الترمذي (٢/ ١٣٣) من تعليقاته على الجامع .

بلغت المحيض لم يصلح أن يرى منها إلا هذا وهذا »[١] وأشار إلى وجهه وكفيه .

رواه سعيد بن بشير عن قتادة عن خالد بن دريك عن عائشة .

وخالفه هشام الدستوائي فرواه عن قتادة أن رسول الله ﷺ قال : « إن الجارية إذا حاضت . . . » مرسلاً[٢] .

وسعيد بن بشير الأزدي صدوق ولكنه سيئ الحفظ ضعفه أحمد بن حنبل وابن معين وابن المديني والبخاري والنسائي وغيرهم ، وذكر محمد بن عبدالله بن نمير والساجي وابن حبان أنه يروي عن قتادة منكرات ، ويروي عنه ما لا يتابع عليه[٣] .

وأما هشام الدستوائي فهو من كبار أصحاب قتادة الأثبات ومن الملازمين له[٤] .

وقد قوى الشيخ الألباني ـ رحمه الله ـ[٥] حديث سعيد بن بشير بمرسل

---

(١) أخرجه أبو داود (٤١٠٤) والبيهقي في السنن الكبرى (٢/ ٢٢٦) ، (٧/ ٨٦) عن سعيد بن بشير عن قتادة عن خالد بن دريك عن عائشة رضي الله عنها ، وخالد لم يسمع عائشة كما ذكر أبو داود وغيره .

(٢) المراسيل لأبي داود (٤٣٧) .

(٣) التهذيب (٤/ ٩ـ١٠) دار الفكر .

(٤) شرح علل الترمذي (٢/ ٥٠٤ـ٥٠٨) .

(٥) انظر كتاب حجاب المرأة المسلمة (ص٩ـ١٠) .

قتادة مع أن مخرجهما واحد ، ولعله رأى أن قتادة من المكثرين فيحتمل أن يكون له في هذا الحديث أكثر من إسناد ، ولكن الصواب أن هشاماً أحفظ وأثبت وروايته أشبه بالصواب مما رواه سعيد بن بشير وعليه فإن ما رواه الثقة الحافظ يُعِل ويضعف ما رواه المتكلم في حفظه ويصبح المحفوظ عن قتادة رواية الحديث بالإرسال كما رواه هشام ، يقول الحافظ ابن حجر : «وتفرد سعيد بن بشير وفيه مقال عن قتادة بذكر خالد فيه»(١). يُوهن روايته لتفرده بها مع مخالفته لهشام .

ومما يرجح خطأ الراوي الضعيف غير ما تقدم، وقوعه في الاضطراب واختلاف الأسانيد عليه مع عدم وجود فرق في المتن ، واضطراب الضعيف في حديث يدل على وهنه وعدم ضبطه وفي مثل هذا يقول الحافظ ابن حجر : « هذا التلون في الحديث الواحد ، بالإسناد الواحد ، مع اتحاد المخرج ، يُوهن راويه ، وينبئ بقلة ضبطه ، إلا أن يكون من الحفاظ المكثرين المعروفين بجمع طرق الحديث ، فلا يكون ذلك دالاً على قلة ضبطه ، وليس الأمر هنا كذا »(٢) .

وعلى أية حال فكل حديث أو طريق ترجح للباحث أنه خطأ فلا يصلح أن

---

(١) التلخيص الحبير (٣/ ٤٣) .

(٢) التلخيص الحبير (٢/ ٢١٦) .

يقوي غيره ، ولا يستشهد به ، لأنه لا يستشهد بالمرجوح وكما قال الإمام أحمد لما سئل عن الفوائد فقال : « الحديث عن الضعفاء قد يحتاج إليه في وقت ، والمنكر أبداً منكر »[(١)] .

ومن المعلوم أن الأصل في الضعيف عدم الاحتجاج به لقوة احتمال الخطأ فيه ، فإذا خالف منه أولى منه لم يعد يصلح للانجبار؛ لأن احتمال صوابه زال وحل محله ظن راجح بخطئه ، وكذلك إذا خالفه من هو مثله لم يصلح للانجبار؛ لأن احتمال صوابه يضعف بمخالفة غيره له ولو لم يكن أوثق وأولى وذلك لأنهما أعني ذاك الضعيف ومخالفه الموصوف مثله بالضعف كلاهما يُحتمل أن الصواب معه ، وقد ذكر أبو عبدالله الحاكم في الأخبار المتعارضة ، معارضة الضعيف بالضعيف [(٢)] .

ومع أن الشرط الثالث الذي ذكرناه سابقاً متفق عليه عند جمهور المتأخرين إلا أنه مختلف في فهمه عند البعض كما يظهر من الأمثلة السابقة ، ورغبة مني في زيادة الإيضاح ذكرت بعض الأمثلة هنا في الشرط السادس مع

---

(١) العلل للمروذي (ص١٦٣) .

(٢) معرفة علوم الحديث (ص ١٢٧ـ ١٢٨) انظر : ما ذكره تحت الأصل الخامس من معارضة خبر لابن لهيعة لمتن يرويه حجاج بن أرطاة وكلاهما يرويانه عن محمد بن المنكدر عن جابر مرفوعاً ، الأول روى وجوب العمرة ، والثاني روى عدم وجوبها !!

صلاحيتها لأن تذكر في الشرط الثالث ، ويبدو لي أن العديد من العلماء قصروا الشرط الثالث على مخالفة المتون الصحيحة ، والصواب أنه عام يشمل مخالفة السند والمتن ، ولا يخفى أن ترجح الخطأ المؤثر على غلبة الظن لا يقتصر على مخالفة الراوي لمن هو أولى منه ، بل يشمل بالإضافة إلى ذلك كل أمر يثير الشبهة في صلاحية الرواية الضعيفة للاستشهاد ، ومن ذلك اضطراب الراوي ، ومخالفته لمن هو مثله فيما أرى .

[٢] أن يكون المتن فيه إثبات فرض أو تحريم :

لا شك أن بعض المحدثين يرى أن إثبات الوجوب أو الفرض الذي يعني تأثيم تاركه ، أو التحريم الذي يعني تأثيم فاعله ، لا يكون إلا بالحديث الصحيح . وفي هذا يقول أبو حاتم ، وأبو زرعة الرازيان : « لا يحتج بالمراسيل ، ولا تقوم الحجة إلا بالأسانيد الصحاح المتصلة »[١] وزاد ابن أبي حاتم : « وكذا أقول أنا » .

ومما يدل على أن بعض العلماء قد لا يحتج بالحديث لمجموع طرقه الضعيفة إذا كان في إثبات فرض ، قول الحافظ ابن عساكر : « الأحاديث الضعيفة إذا ضُم بعضها إلى بعض أخذت قوة لاسيما ما ليس فيه إثبات فرض »[٢] .

---

(١) المراسيل لابن أبي حاتم (ص١٥) .

(٢) الأربعين البلدانية لابن عساكر (ص٤٣) .

وهذا النص واضح في أن مجموع الطرق الضعيفة تأخذ قوة إلا فيما فيه إثبات فرض؛ ولعل ذلك لأن إثبات الفرض يحتاج إلى حجة ملزمة قوية الثبوت ولا يتصور أن مجموع حفاظ الأمة وثقاتها الذين بذلوا النفس والنفيس في طلب العلم يفوت عليهم كلهم حديث فيه إثبات فرض ولا يرويه إلا من هو ضعيف .

ولا ريب أن لأحاديث الحلال والحرام أهمية عظمى لذا رأينا الإمام أحمد يقول في محدث مثل محمد بن إسحاق صاحب المغازي : « هو رجل تكتب عنه هذه الأحاديث كأنه يعني المغازي ونحوها . . . فأما إذا جاء الحلال والحرام أردنا قوماً هكذا وقبض على أصابع يديه . . . »[1] .

وقال ابن معين في ابن إسحاق أيضاً : « ما أحب أن أحتج به في الفرائض »[2] .

وسيأتي في الفصل الثامن إن شاء الله مزيد نصوص تبين أن جمهور النقاد كانوا يُشددون في أحاديث الحلال والحرام مما يثبت به فرض أو تحريم .

وهذا الأمر لا يراعيه أكثر المتأخرين ، والقصد من ذكره بيان أسباب عدم حصول غلبة الظن في تقوية بعض الأحاديث الضعيفة عند بعض

---

(١) تاريخ ابن معين للدوري (٣/ ٦٠) .

(٢) الجرح والتعديل (٧/ ١٩٤) .

المحدثين.

[٣] تفرد الضعيف بما لا يحتمل له :

كأن يتفرد بإسناد مشهور ، أو يتفرد بإسناد عن أحد كبار الحفاظ كالزهري أو الثوري مثلاً ممن له أصحاب ثقات ملازمين له .

وقد ذكرنا في الباب السابق أن عدداً من كبار النقاد كانوا يردون أو يتوقفون في تفرد الصدوق عن إمام له أصحاب ملازمون له ، فما بالك إذا كان المتفرد من الضعفاء!!

ولا شك أن تفرد الضعيف بسند مشهور يحرص عليه كبار الحفاظ الثقات ويكثر تداول مثله يوقع الشبهة في سلامة ذلك السند ، ويقوى الظن بأن ذاك الضعيف المنفرد به إما أخطأ أو شُبه له ، أو دخل له حديث في حديث أي توهم فروى سند حديث بمتن آخر له سند مختلف ، أو يكون تلقنه ، أو أدخل عليه . . . إلخ .

وقد ذكر بعض العلماء لأبي عَروبة الحراني (١) حديثاً يروى عن عاصم بن

(١) هو أبو عروبة الحسين بن محمد بن أبي معشر مودود السلمي الجزري الحراني ، إمام حافظ معمر ، صاحب تصانيف ، كان عارفاً بالرجال والحديث ومفتياً لأهل حران ، قال أبو أحمد الحاكم : « كان من أثبت من أدركناه ، وأحسنهم حفظاً ، يرجع إلى حسن المعرفة بالحديث والفقه والكلام » ولد بعد ٢٢٠ هـ ـ ومات سنة ٣١٨هـ ـ النبلاء (١٤/ ٥١٠ـ٥١٢) .

هلال البارقي عن أيوب عن نافع عن ابن عمر مرفوعاً : « لا طلاق ولا عتق فيما لا يملك »[١] ، فقال أبو عروبة : « يا أبا أحمد لم تعمل شيئاً! لو كان هذا الحديث عند أيوب عن نافع لما [٢] احتج به الناس منذ مائتي سنة عن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده »[٣] .

ولا شك أن حديثاً يرويه أيوب السختياني عن نافع عن ابن عمر أجل وأصح من حديث يرويه عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده ، ولو كان لحديث أيوب أصل لما اضطر العلماء من مائتي سنة ـ كما يقول أبو عروبة ـ للاعتماد في مسألة الطلاق قبل عقد النكاح ، ومسألة عتق العبد قبل تملكه على حديث عمرو ابن شعيب مع ما فيه من الخلاف في حجيته[٤] .

---

(١) حديث ابن عمر أخرجه الحاكم في المستدرك (٢/ ٤١٩) وقد تفرد به يحيى بن محمد بن صاعد عن محمد بن يحيى القُطَعي عن عاصم به وابن صاعد ثقة حافظ أنكروا عليه هذا الحديث كما في النبلاء (١٤/ ٥٠٤) والقطعي صدوق ـ التقريب (٦٣٨٢) ، وعاصم البارقي فيه لين كما في التقريب (٣٠٨١) .

(٢) كتبت في الأصل « لا » والصواب « لما » ورسمهما في المخطوطات القديمة متشابه .

(٣) الإرشاد للخليلي (١/ ٤٥٩) .

(٤) يقول أبو عروبة أيضاً : « هذه مسألة مختلف فيها من لدن التابعين ، لو كان ثَم أيوب عن نافع عن ابن عمر ، لكان علم النُظَّار في الشهرة ، ولما كانوا يحتجون ضرورة بحسين المعلم عن عمرو ابن شعيب عن أبيه عن جده » ـ النبلاء (١٤/ ٥٠٤) .

وهذا الاستدلال صحيح ، فهل يعقل أن يترك الحفاظ الثقات هذا الحديث المهم في الأحكام لا يروونه عن أيوب ، وهل يعقل أن يكون هذا الحديث عند نافع ويتركه الإمام مالك وكبار أصحاب نافع من الثقات ؟!

ولهذا ذُكر أن ابن صاعد لما حَدَّث بالحديث الآنف « ارتجت بغداد، وتكلم الناس بما تكلموا به »[١] .

وقد بين الحافظ ابن عدي سبب حصول الخطأ في الحديث السابق فقال : « قال لنا ابن صاعد : وما سمعناه إلا منه ، ولا أعرف له علة فأذكرها ، وحدثناه ـ يعني القُطَعي ـ في أضعاف ما قرأه علينا ، لم نلقنه إياه، ولا سألناه عنه في رقعة ، ولا أفادنا عنه أحد بانفراده ، ولا هو ملحق في جانب كتابنا ، ولا أخرج الكتاب إلا إلى هاشم [٢] .

قال الشيخ ـ ابن عدي - : هكذا ذكر لنا ابن صاعد ، فذكرته لأبي عروبة فأخرج إلى فوائد القطعي ، فإذا فيها حديث عمرو بن شعيب الذي ذكره ابن صاعد ، وبعقبه حدثنا عاصم بن هلال عن أيوب عن نافع عن ابن عمر عن النبي ﷺ : « يوم يقوم الناس لرب العالمين » .

---

(١) سير أعلام النبلاء (١٤/ ٥٠٤) .

(٢) يعني ابن صاعد أن القطعي لو لقن أو سئل عنه في رقعة . . . إلخ لأمكن تعليل الحديث بذلك لاحتمال أن يكون أُدخل عليه حديث ليس من حديثه .

فعلى ما تبين لنا في كتاب أبي عروبة أنه دخل لابن صاعد حديث في حديث ، وحديث « يوم يقوم الناس لرب العالمين » مشهور عن أيوب »[١] .

والذي يظهر من المثال السابق أن حديث عاصم بن هلال البرقي رغم كونه ليس شديد الضعيف لا يصلح لأن يقوي غيره لقوة الاحتمال بخطئه .

ولم يزل الحفاظ ينكرون الأحاديث التي تروى بأسانيد مشهورة متداولة إذا تفرد بها من لا يُحتمل له ، وقد أنكر بعض الحفاظ على من روى عن غُندر عن ابن جريج عن عطاء عن ابن عباس مرفوعاً : « الأذنان من الرأس »[٢] لشهرة السند عند العلماء ، ولأنه لو كان له أصل لما روى الناس حديث شهر بن حوشب[٣] واعتمدوا عليه في ذلك .

ومما يلحق بذلك ويدخل فيه إذا روى الضعيف سنداً فيه رواية لأحد

---

(١) الكامل لابن عدي (٥/ ١٨٧٣ـ١٨٧٤) ط دار الفكر الثالثة ، وأما الإمام الدارقطني فيرى أن ابن صاعد لا ذنب له في هذا الحديث وقد تابعه عليه غير واحد رووه عن القطعي ـ سؤالات حمزة (ص١٣١) .

(٢) الإرشاد للخليلي (٣/ ٨٤٤) وللمزيد انظر أيضاً (٣/ ٨٤٥ ، ٨٤٦ ، ٨٦٦ ، ٨٧٢) حول كثرة غرائب المتأخرين وزياداتهم في الأسانيد والمتون التي تُجمع .

(٣) أخرجه أبو داود (١٣٤) والترمذي (٣٧) ، والبيهقي في السنن الكبرى (١/ ٦٦) ووصف حديث شهر بأنه أشهر إسناد روي به هذا المتن .

مشاهير المحدثين عن شيخ له ، ولا يُعرف أن ذاك المحدث يروي عن هذا الشيخ إلا فيما انفرد به ذلك الضعيف ، فهذه القرينة تضعف من صلاحية السند للاستشهاد لقوة احتمال توهم ذلك الضعيف وأن تكون الأسانيد اختلطت عليه وتشابهت .

ومن ذلك أن البخاري رد على أحد شيوخه لما روى حديثاً عن أبي الزبير عن إبراهيم فقال له : « إن أبا الزبير لم يرو عن إبراهيم » يعني أن أبا الزبير المكي لا يُعرف له رواية عن إبراهيم النخعي الكوفي ، يقول البخاري : « فانتهرني ، فقلت له : ارجع إلى الأصل إن كان عندك ، فدخل فنظر فيه ، ثم رجع فقال : كيف هو ياغلام ؟ فقلت : هو الزبير وهو ابن عدي عن إبراهيم ، فأخذ القلم ، وأصلح كتابه ، وقال لي : صدقت »[١] .

وهذا صحيح فإن أبا الزبير ليس له رواية عن إبراهيم النخعي فيما أعلم ، وأما الزبير بن عدي فيروي عن إبراهيم النخعي بلا شك كما قال البخاري[٢] .

فيجب أخذ الحيطة في مثل ذلك حتى لا يستشهد الباحث بما هو خطأ ،

---

(١) هدي الساري (ص٤٧٨) ط دار المعرفة ، وتهذيب الكمال (٢٤/ ٤٣٩) .

(٢) انظر سنن أبي داود (٩٦٢) وسنن النسائي (٢/ ١٨٤) والسنن الكبرى للبيهقي (٢/ ٢٥) ، (٩/ ٣٣٦) ومصنف عبدالرزاق (١/ ٤٠١) .

وقد فطن كبار أئمة النقد لمثل ذلك ، فتجدهم كثيراً ما ينبهون على مثل ذلك كقول الإمام أحمد مثلاً لما روي له حديث عن سعيد بن المسيب عن أبي ثعلبة الخشني فقال : « ما لسعيد بن المسيب وأبي ثعلبة ؟! » .

فقيل له : « أتخاف أن لا يكون له أصل ؟ قال : نعم »[١] .

ويقول علي بن المديني : « ورُب إسناد ينكره القلب »[٢] ويقول : « وهذا إسناد ينبو عنه القلب أن يكون الحسن سمع من سراقة »[٣] ، ويقول : « الأعمش عن نافع يعني مولى ابن عمر شيء لا يقبله القلب ، ليس هذا بشيء »[٤] .

وقوله : « لا يقبله القلب » دال على نكارته عنده وعدم صلاحيته حتى للاستشهاد بدليل قولــه : « ليس هذا بشيء » ، فترجح ظنه بأن السند واهي غير مقبول .

وقد ذكر أبو حاتم جملة من أحاديث فُرات القزاز ثم قال : « كل هذه الأحاديث ليست من حديث فرات القزاز ، لم يرو فرات عن هؤلاء

(١) تاريخ أبي زرعة الدمشقي (١/ ٤٥٩) .

(٢) تهذيب الكمال (٩/ ٥٢٠) ، (٣٣/ ٣٤٣) .

(٣) العلل لابن المديني (ص٥٤) .

(٤) جامع التحصيل (ص١٨٩) .

المشيخة ، إنما هذه أحاديث أبي إسحاق الهمداني ولا أعلم فرات القزاز روى عن أحد منهم شيئاً ولا أدركهم »[١] .

وقال في أحاديث رويت عن عُقيل بن خالد : « ليس هذه الأحاديث من حديث عُقيل عن هؤلاء المشيخة إنما ذلك من حديث محمد ابن إسحاق عن هؤلاء المشيخة . . . »[٢] .

وقال في سند رُوي :« الحسن البصري عن سهل بن الحنظلية لا يجيء »[٣].

وقال في آخر : « هذا حديث باطل ، ليس له أصل ، الزهري عن أبي حازم لا يجيء »[٤] .

وما لا أصل له ، والمنكر الذي لا يقبله قلب الناقد ، والباطل ... إلخ . كل ذلك أوصاف يطلقها أئمة النقد على ما تقدم مما يعني أن مثل تلك الطرق لا يحصل منها غلبة ظن بثبوت الحديث لعدم صلاحيتها للاستشهاد .

ومن التفرد الذي لا يحتمل للضعيف إذا تفرد عن محدث معروف له

(١) الجرح والتعديل (١/ ٣٥٢) .

(٢) المصدر السابق ، وانظر مزيداً من الأمثلة (١/ ٣٥١-٣٥٣) .

(٣) العلل لابن أبي حاتم (١/ ٣٠٩) .

(٤) المصدر السابق (٢/ ١٥٨) وانظر مزيداً من الأمثلة (١/ ١٩٨ ، ٢١٠ ، ٢٤٣ ، ٢٨٣ ، ٣٦٤، ٣٧٥ ، ٤٢٧)، (٢/ ٢٠٩ ، ٣٩٠) .

أصحاب ثقات كُثر ، فمثل ذلك التفرد ولو كان بسند ليس بمشهور كما تقدم ، أو كان بسند روى الثقات مثله عن ذلك المحدث؛ فإنه يوجب الشك في ثبوت ذلك الحديث عن ذلك المحدث تحديداً .

وقد تقدم معنا في الباب السابق أن تفرد الصدوق بما لا يحتمل له يوجب التوقف أو الرد عند بعض الأئمة ، ولا شك أن تفرد الضعيف بما لا يحتمل له من باب أولى يوجب الرد ، بل واطراح ذلك الحديث المُتفرد به .

يقول الإمام أبو زرعة الرازي في مثل ذلك : « إذا روى المجهولُ المنكرَ عن المعروفين ، فهو كذا وكذا »[١] .

وقال ذلك في سليمان بن سفيان المديني؛ لأنه روى عن عبدالله بن دينار ثلاثة أحاديث مناكير [٢] .

وفي كثير من النصوص نجد كبار الأئمة يقولون مثلاً فيما يتفرد به ضعيف ليس بمتروك ولا كذاب عن الزهري : « هذا الحديث ليس له أصل عن الزهري »[٣] .

---

(١) الضعفاء لأبي زرعة (ص٥١٢) .

(٢) الجرح والتعديل (٤/ ١١٩) .

(٣) تاريخ أبي زرعة الدمشقي (١/ ٤٥٦) .

وكتاب الضعفاء للعقيلي [١] والكامل لابن عدي [٢] ، وكتب العلل [٣] تمتلئ بما يشبه ذلك من نصوص توهن تفرد الضعفاء عن الرواة الثقات المعروفين ممن لهم أصحاب ملازمون لهم.

ويشتد ضعف ذاك الضعيف إذا تفرد عن ذاك الحافظ المعروف بسند سهل الحفظ ، وهذا ما يسميه المحدثون « لزوم الطريق » ويقولون « فلان لزم الطريق »[٤] ، أو « لزم المجرة »[٥] أو « سلك الجادة »[٦] ، ويعنون أن الراوي تبين خطؤه حين جاء بسند سهل [٧] ، ولهذا يقول الإمام أحمد : « وأهل المدينة إذا كان الحديث غلطاً يقولون : ابن المنكدر عن جابر ،

---

(١) انظر مثلاً : الضعفاء للعقيلي (١/ ٤٩ ، ٧٧ ، ٩٣ ، ٩٩) ، (٢/ ١٦١ ، ٢٢٥) (٣/ ٤٠ ، ٧٣).

(٢) انظر مثلاً : الكامل لابن عدي ط دار الفكر الثالثة : (١/ ٢٤٦) ، (٢/ ٣٣٥ ، ٤١٤) ، (٣/ ٣٥ ، ٢٩١) .

(٣) العلل لابن أبي حاتم (١/ ٤٨٧) ، (٢/ ١٧٧ ، ٣٦٣) .

(٤) انظر : المصدر السابق (١/ ٢٧ ، ١٠٦ ، ٢٠٣ ، ٤٢٧) .

(٥) مناقب الشافعي لابن أبي حاتم (ص٢٢٧) ومعرفة علوم الحديث (ص١١٨) والسنن الكبرى للبيهقي (٢/ ٤٦٣ ، ٤٧٤) .

(٦) فتح الباري (٩/ ٣٨٤) ، (١٠/ ٤٤٤) ، (١١/ ٩٩) وموافقة الخبر (٢/ ٢٥٤) .

(٧) التتبع للدارقطني (ص٣٦٣) .

وأهل البصرة يقولون ثابت عن أنس، يحيلون عليهما»[١].

ويقول الحافظ ابن رجب: «فإن كان المنفرد عن الحفاظ مع سوء حفظه قد سلك الطريق المشهور، والحفاظ يخالفونه، فإنه لا يكاد يُرتاب في وهمه وخطئه؛ لأن الطريق المشهور تسبق إليه الألسنة والأوهام كثيراً، فيسلكه من لا يحفظ»[٢].

ويقول: «فأما إن كان المنفرد عن الحفاظ سيئ الحفظ، فإنه لا يُعبأ بانفراده، ويحكم عليه بالوهم»[٣].

ويقول الحافظ ابن حجر: «الذي يجري على طريقة أهل الحديث أن رواية عبدالعزيز ـ بن أبي سلمة ـ شاذة؛ لأنه سلك الجادة، ومن عدل عنها دل على مزيد حفظه»[٤].

وإذا كان هذا يقال في حق عبدالعزيز بن أبي سلمة الماجشون فما بالك بالضعفاء، وعلى أية حال، فليس كل سند يتفرد به الضعيف لا يُستشهد به، وإنما أردتُ أن أنبه هنا إلى أن ما يتفرد به الضعفاء من أسانيد مشهورة

---

(١) الكامل لابن عدي (٤/ ١٦١٦).

(٢) شرح العلل (٢/ ٧٢٥).

(٣) شرح العلل (٢/ ٧٢٣).

(٤) فتح الباري (٣/ ٢٦٩ـ٢٧٠) ط دار المعرفة.

أو لا تعرف ، أو عن محدث ثقة معروف له الكثير من الأصحاب ، تجعل بعض المحدثين لا يحصل لهم ظن حسن بتلك الطرق وينتج عن ذلك تخلف شرط حصول غلبة الظن .

وإذا كان بعض الأئمة لا تصلح عندهم تلك الطرق للاستشهاد لترجح احتمال الخطأ فيها ، فإن ذلك لا يمنع الكثير من المتأخرين من قبول مثل ذلك فيما يقوونه من أحاديث بمجموع طرقها الضعيفة؛ لأن ما ذكر آنفاً لا يمنع من حصول غلبة الظن بثبوت الحديث من مجموع طرقه .

والملاحظ على كثير من تطبيقات المتأخرين أنهم إذا توفرت الشروط الأربعة الأولى السابق ذكرها في كل طريق من الطرق المراد تقويتها بمجموعها كان ذلك كافياً عندهم لحصول غلبة الظن بثبوت الحديث ، ولا يلتفتون إلى تفرد الضعيف في كل سند على حِدة هل هو تفرد محتمل أم لا ؟ ومراعاة ذلك أولى وأقرب لمنهج أئمة النقاد في نظري .

[٤] إذا كان في الحديث أكثر من سبب للضعف :

إذا كان في بعض طرق الحديث أكثر من سبب للضعف كأن يكون فيه عدم اتصال مع ضعف الراوي ، أو فيه راويان كلاهما ضعيف ، فإن ذلك قد يرجح - في بعض الحالات - إطراح ذلك الطريق لعدم صلاحيتها للاستشهاد .

وقد سئل أبو زرعة الرازي عن مُعارِك بن عبَّاد [١] فضعفه ثم قال: « لا سيما إذا حَدَّث عن عبدالله بن سعيد المقبري، فيقع ضعف على ضعف »[٢].

أي يزداد الضعف في ذلك الخبر.

ويقول الحافظ ابن رجب في مثل ذلك: « الثقفي رواه عن شيخ مجهول، وشيخه رواه عن غير مُعَّين، فتزداد الجهالة في إسناده »[٣].

وأما الحافظ ابن حجر فقد قال في حديث: « هذا حديث غريب أخرجه الحاكم في الإكليل هكذا، وعلي بن قادم ، وشيخه ، وشيخ شيخه، كوفيون شيعيون فيهم مقال، وأشدهم ضعفاً عطية ـ العوفي - ، ولو توبع لحكمت بحسنه »[٤].

ومع ذلك فقد أورد له شواهد ولكنه لم يحسنه؛ لأن كل واحد منها فيه أكثر من راوٍ ضعيف [٥]، وكأنه لذلك لم يحسنه لعدم حصول غلبة ظن عنده

---

(١) مُعارك ضعيف كما في التقريب (٦٧٤٣).

(٢) الضعفاء لأبي زرعة (ص٣٦٩).

(٣) جامع العلوم والحكم (ص٣٣٩).

(٤) موافقة الخبر (١/ ٢٤٥).

(٥) موافقة الخبر (١/ ٢٤٥ـ٢٤٧)، ومتن الحديث في الظبية التي كلمت الرسول ﷺ.

بثبوت الحديث .

[٥] إذا وجد سبب خاص يُضعف صلاحية الحديث للاستشهاد :

تظهر لبعض النقاد أو الباحثين في بعض الأسانيد التي يتصدون للحكم عليها بمجموع طرقها بعض الأسباب الخاصة التي تثير شبهة في صلاحيتها للتقوية .

وهذه الأسباب الخاصة أو القرائن الخاصة متعددة ويصعب حصرها ، وسأذكر فيما يلي بعض الأمثلة التي تعين على تصور المسألة .

فمثلاً إذا كان في السند رجلاً مبهماً والراوي عنه لا يتحرى في مشايخه فقد لا يقبل مثله في الشواهد والمتابعات اعتماداً على كلام الشافعي في راوي المرسل الذي يصلح حديثه للاعتضاد .

ومثل ذلك إذا كان في السند كنية إنسان لا يُدرى من هو ، يقول ابن حبان : « فلا يجوز الاحتجاج بخبر في روايته كنية إنسان لا يُدرى من هو ، وإن كان دونه ثقة ، لأنه يحتمل أن يكون كذاباً كُني عن ذكره »(١) .

ويقوى الظن بعدم صلاحية بعض الأسانيد التي فيها مبهم أو كنية رجل لا يعرف في بعض الروايات خاصة ، فقد ذكر أن وكيع بن الجراح كان إذا

(١) كتاب المجروحين لابن حبان (١/ ٩١/ ١) .

جاء في الإسناد أبان بن أبي عياش قال : « عن رجل ولا يسميه استضعافاً »[١] وأبان تركه بعض الأئمة .

وكان سفيان الثوري ـ وهو معروف بتدليس أسماء الشيوخ ـ إذا روى عن الصلت بن دينار يكنيه بأبي شعيب ، وقد تركه بعض الأئمة ، ويقول شعبة : « إذا حدثكم سفيان عن رجل لا تعرفوه ، فلا تقبلوا منه ، فإنما يحدثكم عن مثل أبي شعيب المجنون الصلت بن دينار »[٢] .

ومن ذلك أيضاً إذا روى بقية بن الوليد ـ أو من هو مثله في إكثار الرواية عن المجهولين ـ عن شيخ مجهول لم يرو عنه إلا هو ، فمثل ذلك السند لا يعتد به في الشواهد؛ لأن بقية يكثر من الرواية عن المجهولين ولا يتحرى ، ولهذا قال ابن معين : « إذا حدث عن أولئك المجهولين فلا ، وإذا كنى الرجل ولم يسم اسم الرجل فليس يساوي شيئاً »[٣] .

وقال العجلي : « ثقة فيما روى عن المعروفين ، وما روى عن المجهولين فليس بشيء »[٤] .

---

(١) العلل برواية عبدالله (٢/ ٥٢٥) وللمزيد حول تصرف وكيع هذا انظر : (١/ ٤٨٣) .

(٢) الضعفاء للعقيلي (٢/ ٢٠٩) .

(٣) الجرح والتعديل (٢/ ٤٣٥) ، وتهذيب المال (٤/ ١٩٧) .

(٤) الثقات للعجلي (١/ ٢٥٠) ط مكتبة الدار ، وتهذيب الكمال (٤/ ١٩٨) .

وقال يعقوب بن شيبة : « حدث عن قوم متروكي الحديث ، وعن الضعفاء ، ويحيد عن أسمائهم إلى كناهم ، وعن كناهم إلى أسمائهم »(١) .

وقال ابن سعد : « كان ثقة في روايته عن الثقات ، ضعيفاً في روايته عن غير الثقات »(٢) .

ويقول الحافظ ابن رجب : « ورواية بقية عن مشايخه المجاهيل لا تساوي شيئاً »(٣) .

ومما يدخل في ذلك أيضاً الأحاديث غير المتصلة بسبب الانقطاع أو الإرسال ونحو ذلك إذا كان الراوي الذي حدث عنده عدم الاتصال ممن يروي عن بعض المتروكين والهلكى ولا يتحرى ، وبهذا أخذ الشافعي في عدم صلاحية حديث المُرسِل إذا كان يروي عن الضعفاء؛ لقوة احتمال أن يكون الساقط من السند أحد أولئك ، وفي مثل ذلك قال الدراقطني وقد سئل عن تدليس ابن جريج : « يتجنب تدليسه ، فإنه وحش التدليس ، لا يدلس إلا فيما سمعه من مجروح ، مثل إبراهيم بن أبي يحيى ، وموسى بن

---

(١) تهذيب الكمال (٤/ ١٩٧) .

(٢) تهذيب الكمال (٤/ ١٩٧ـ١٩٨) ، وليس هذا النص في المطبوع من الطبقات .

(٣) جامع العلوم والحكم (ص٣٢٦) .

عبيدة وغيرهما »[١] .

ومن الأسباب الخاصة التي تضعف صلاحية الحديث للاستشهاد ما يرسله الراوي الضعيف .

وفي مثل ذلك يقول الدارقطني : « وابن البيلماني ضعيف ، لا تقوم به حجة إذا وصل الحديث فكيف بما يرسله ؟! »[٢] .

ومن ذلك أيضاً بعض مرويات من عُرف بتدليس القطع [٣] ، فهي لا تصلح للمتابعات عند بعض العلماء كالشيخ الألباني ـ رحمه الله ـ فقد قال في مثل ذلك : « والمقدمي هذا ثقة ، لكنه كان يدلس تدليساً سيئاً كما هو مذكور في ترجمته[٤] ، فمن الجائز أن يكون تلقاه عن الزنجي ثم دلسه ، فلا يتقوى الحديث بمتابعته »[٥] .

---

(١) سؤالات الحاكم (ص١٧٦) .

(٢) سنن الدارقطني (٣/ ١٣٥) .

(٣) هو أن يقطع اتصال أداء الرواية بالراوي ـ منهج النقد للعتر (ص٣٨٢) مثاله أن يقول : حدثنا ثم يسكت ينوي القطع ثم يقول : هشام بن عروة ، فيوهم السامع أنه سمع من هشام والصحيح أنه لم يسمعه ـ النكت لابن حجر (٢/ ٦١٧) .

(٤) هو عمر بن علي المقدمي ، وانظر ما قال العلماء في تدليسه في تهذيب الكمال (٢١/ ٤٧٢ـ٤٧٣) .

(٥) إرواء الغليل (٥/ ١٥٩) .

فالشيخ الألباني ـ رحمه الله ـ هنا قام لديه سبب خاص جعله يرجح عدم صلاحية حديث المقدمي للاعتضاد ، ولم يحصل له غلبة ظن بثبوت الحديث لذلك .

ومن الأسباب الخاصة غير ما تقدم : أن يشك الباحث في بعض ما يرفعه الضعفاء بالنظر إلى ثبوت المتن عن أحد الصحابة موقوفاً عليه ، فيترجح لديه أن المحفوظ وقف الحديث لا رفعه ، وقد قال الحافظ ابن رجب : « فما أكثر ما يُغلط في رفع الموقوفات »[١] .

ولا بد من الاحتياط في الطرق الضعيفة قبل تقويتها ، والنظر في كل سند منها على حدة ، وفحصه ونقده للنظر في صلاحيته للاستشهاد والاعتضاد

ولا يبادر الباحث إلى تقوية الحديث بمجموع طرقه الضعيفة حتى يحصل لديه غلبة ظن بثبوته ، ولا يقدم على ذلك إلا بعد التأني والتأمل ، واضعاً نصب عينيه ما قاله ابن القطان الفاسي : « وأهل هذه الصناعة أعني المحدثين بنوها على الاحتياط ، حتى صَدُق ما قيل فيهم : « لا يخف على المحدث أن يقبل الضعيف ، وخف عليه أن يترك من الصحيح » ، وبذلك حُفظت الشريعة »[٢] .

---

(١) شرح العلل (١/ ٣٠٥) .

(٢) النظر في أحكام النظر (ص٣٥) .

وفي مثل ذلك يقول الإمام عبدالرحمن بن مهدي : « خصلتان لا يستقيم فيهما حسن الظن : الحكم ، والحديث »[١] .

ويقول الإمام يحيى بن سعيد القطان : « لأن يكون خصمي رجلاً من عرض الناس شككت فيه فتركته ، أحب إلي من أن يكون خصمي النبي ﷺ ويقول : بلغك عني حديث سبق إلى قلبك أنه وهم ، فلِمَ حدثت به ؟ »[٢] .

ويقول الإمام عبدالله بن المبارك : « من كان طلبه لله ، ينبغي له أن يكون في الإسناد أشد وأشد . . . »[٣] .

ويقول محمد بن سيرين : « التثبت نصف العلم »[٤] .

ويقول الإمام أحمد بن حنبل وكذلك الإمام علي بن المديني : « من لم يهب الحديث ، وقع فيه »[٥] .

ويقول الإمام يحيى بن معين : « إذا خفت أن تخطئ في الحديث فانقص منه

---

(١) الضعفاء للعقيلي (١/ ٩) والجرح والتعديل (٢/ ٣٥) .

(٢) الجامع لأخلاق الراوي (٢/ ١٢٣) .

(٣) المصدر السابق (٢/ ٢٩٨) .

(٤) الكفاية للخطيب البغدادي (ص١٩٩) .

(٥) المصدر السابق (ص١٩٩) .

ولا تُزِد »[١].

ويقول الخطيب البغدادي في المحدث المتقن : « ويتوقف عما عارضه الشك فيه »[٢].

فالاحتياط واجب ، والحزم متعين ، واليقظة التامة لأخطاء الأسانيد الضعيفة وعيوبها ضرورة لازمة لكل من اشتغل بعلم الحديث وعلومه ، فالله الله في ذلك فإن الأمر كما قال السلف : دين فانظروا عمن تأخذوا دينكم ، والله المستعان .

(١) المصدر السابق (ص٢٢٤) .

(٢) المصدر السابق (ص١٩٨) .

الفصل السادس

اختلاف المتأخرين في تقوية بعض الضعيف المعتضد بمثله

وفيه مبحثان :

المبحث الأول : أمثلة لبعض الأحاديث المختلف في تقويتها عند المتأخرين .

المبحث الثاني : توسع بعض مشاهير العلماء المتأخرين في تقوية الضعيف المعتضد .

المبحث الأول

أمثلة لبعض الأحاديث المختلف في تقويتها عند المتأخرين

بعد أن فرغنا من الحديث عن أنواع الضعيف الصالح للتقوية ، ومن يعتبر به من الرواة ، وشروط التقوية ، رأيت أنه من المستحسن أن أعرض بإيجاز لبعض الأمثلة من الأحاديث الضعيفة المتعددة الطرق التي اختلف المتأخرون في الحكم عليها ما بين محسن ، ومضعف ، لنقف على بعض أسباب الاختلاف لاسيما أنه قد اتفق على الشروط الثلاثة الأُول السالفة في الفصل السابق عند العلماء الذين سيرد ذكر اختلافهم .

(الحديث الأول) : قصة الغرانيق [١] ، فقد روي أنه لما نزلت هذه الآية ﴿ أَفَرَءَيْتُمُ ٱللَّٰتَ وَٱلْعُزَّىٰ ﴾ [النجم :١٩] قرأها رسول الله ﷺ فقال : تلك الغرانيق العلى ، وإن شفاعتهن لترتجى ، فسجد رسول الله ﷺ ، فقال المشركون : إنه لم يذكر آلهتكم قبل اليوم بخير ، فسجد المشركون معه ، فأنزل الله : ﴿ وَمَآ أَرْسَلْنَا مِن قَبْلِكَ مِن رَّسُولٍ وَلَا نَبِيٍّ إِلَّآ إِذَا تَمَنَّىٰٓ أَلْقَى ٱلشَّيْطَٰنُ فِىٓ أُمْنِيَّتِهِۦ فَيَنسَخُ ٱللَّهُ مَا يُلْقِى ٱلشَّيْطَٰنُ ثُمَّ يُحْكِمُ ٱللَّهُ ءَايَٰتِهِۦ ۗ وَٱللَّهُ عَلِيمٌ

---

(١) الغرانيق جمع غرنوق وهو طائر مائي أبيض طويل الساق جميل المنظر ، وهو من فصيلة الكراكي ـ المعجم الوسيط (٢/ ٦٥١) .

حَكِيمٌ﴾ إلى قوله تعالى : ﴿عَذَابُ يَوْمٍ عَقِيمٍ﴾ [الحج :٥٢-٥٥][(١)] .

ولن نستعرض هنا كل طرق وشواهد هذه القصة [(٢)] ، وإنما سنقتصر على ما يعنينا هنا وهو سبب تقوية من قواها ، وسبب تضعيف من ضعفها.

فممن قواها الحافظ ابن حجر ، فقد أخرج بعض طرقها ثم قال : « وكلها سوى طريق سعيد بن جبير إما ضعيف وإلا منقطع ، لكن كثرة الطرق تدل على أن للقصة أصلاً ، مع أن لها طريقين آخرين مرسلين رجالها على شرط الصحيحين . . . وقد تجرأ أبوبكر بن العربي كعادته فقال: ذكر الطبري في ذلك روايات كثيرة باطلة لا أصل لها ، وهو إطلاق مردود عليه ، وكذا قول عياض : هذا الحديث لم يخرجه أحد من أهل الصحة ، ولا رواه ثقة بسند سليم متصل مع ضعف نقلته ، واضطراب رواياته ، وانقطاع إسناده . . .

وجميع ذلك لا يتمشى على القواعد ، فإن الطرق إذا كثرت وتباينت

---

(١) تفسير الطبري (١٧/ ١٨٨) وهذا سياق مرسل سعيد بن جبير .

(٢) من رغب في الإطلاع على الطرق والأسانيد المتعددة لهذه القصة فليراجع كتاب « نصب المجانيق لنسف قصة الغرانيق » للألباني ، وكتاب « دلائل التحقيق لإبطال قصة الغرانيق » لعلي حسن عبدالحميد .

مخارجها دل ذلك على أن لها أصلاً ، وقد ذكرت أن ثلاثة أسانيد [١] منها على شرط الصحيح ، وهي مراسيل يحتج بمثلها من يحتج بالمرسل ، وكذا من لا يحتج به ، لاعتضاد بعضها ببعض .

وإذا تقرر ذلك تعين تأويل ما وقع فيها مما يستنكر ، وهو قوله : ألقى الشيطان على لسانه تلك الغرانيق العلى ، وأن شفاعتهن لترتجى ، فإن ذلك لا يجوز حمله على ظاهره ، لأنه يستحيل عليه ﷺ أن يزيد في القرآن عمداً ما ليس منه ، وكذا سهواً . . . »[٢] .

فسبب تقويته لها؛ لأنها رويت من ثلاثة طرق كلها مراسيل ، وهي تعضد بعضها بعضاً كما تقتضيه القواعد ، وأما ما يستنكر من المتن فيجب أن يُؤوَّل .

وممن ضعفها الحافظ ابن كثير فقد قال : « كلها من طرق مرسلة ، ولم أرها مسندة من وجه صحيح »[٣] .

---

(١) يريد مرسل سعيد بن جبير ، ومرسل أبي العالية الرياحي ، ومرسل أبي بكر بن عبدالرحمن ابن الحارث بن هشام .

(٢) فتح الباري (٨/ ٤٣٩) ط دار المعرفة ، وبنحو ذلك قال في مختصر تخريج الكشاف (ص١١٢) .

(٣) تفسير ابن كثير (٤/ ٦٥٥) .

وقال البيهقي : « هذه القصة غير ثابتة من جهة النقل »[١] .

وقال المباركفوري راداً على ابن حجر : « وأما قوله : إن الطرق إذا كثرت ، وتباينت مخارجها دل ذلك أن لها أصلاً ، ففيه أن هذا ليس قانوناً كلياً »[٢] .

وقد رفض شيخنا العلامة المحدث محمد ناصر الدين الألباني ـ رحمه الله ـ تقوية هذه القصة وفصَّل في سبب رفضه فقال : « فإذا عرف أن الحديث المرسل لا يقبل ، وأن السبب هو الجهل بحال المحذوف ، فيرد عليه أن القول بأنه يقوى بمرسل آخر غير قوي لاحتمال أن يكون كل من أرسله إنما أخذه عن راوٍ واحد ، وحينئذٍ ترد الاحتمالات التي ذكرها الحافظ [٣] ، وكأن الإمام الشافعي رحمه الله تعالى قد لاحظ ورود هذا الاحتمال وقوته ، فاشترط في المرسل الآخر أن يكون مرسله أخذ العلم عن غير رجال التابعي الأول . . . وكأن ذلك ليغلب على الظن أن المحذوف في أحد المرسلين هو غيره في المرسل الآخر .

وهذه فائدة دقيقة لم أجدها في غير كلام الشافعي رحمه الله فاحفظها

(١) نقلاً عن تفسير الفخر الرازي (٦/ ١٩٣) ولم أجد كلامه في كتابه دلائل النبوة فيما بحثت .

(٢) تحفة الأحوذي (٣/ ١٦٩) .

(٣) انظر كلامه عن احتمالات السقط في المراسيل في : نزهة النظر (ص٤١) .

وراعها فيما يمر بك من المرسلات التي يذهب البعض إلى تقويتها لمجرد مجيئها من وجهين مرسلين دون أن يراعوا هذا الشرط المهم .

ثم رأيت شيخ الإسلام ابن تيمية قد نص أيضاً على هذا الشرط [(١)] . . .

ومع أن التحقق من وجود هذا الشرط في كل مرسل من هذا النوع ليس بالأمر الهين فإنه لو تحققنا من وجوده ، فقد يرد إشكال آخر ، وهو أنه يحتمل أن يكون كل من الواسطتين أو أكثر ضعيفاً ، وعليه يحتمل أن يكون ضعفهم من النوع الأول الذي ينجبر بمثله الحديث على ما سبق نقله عن ابن الصلاح ، ويحتمل أن يكون من النوع الآخر الذي لا يقوى الحديث بكثرة طرقه .

ومع ورود هذه الاحتمالات يسقط الاستدلال بالحديث المرسل وإن تعددت طرقه ، وهذا التحقيق مما لم أجد من سبقني إليه . . . وبالجملة فالمانع من الاستدلال بالحديث المرسل الذي تعدد مرسلوه أحد الاحتمالين :

الأول : أن يكون مصدر المرسلين واحداً .

الثاني : أن يكون جمعاً ، ولكنهم جميعاً ضعفاء ضعفاً شديداً .

---

(١) انظر : منهاج السنة (٧/ ٤٣٥) .

وبعد هذه المقدمة نستطيع أن نقول : إننا لو ألقينا النظر على روايات هذه القصة لألفيناها كلها مرسلة . . . وهي كما علمت سبعة ، صح إسناد أربعة وهي مرسل سعيد بن جبير ، وأبي بكر بن عبدالرحمن بن الحارث ، وأبي العالية ، وقتادة ، وهي مراسيل يرد عليها أحد الاحتمالين السابقين ، لأنهم من طبقة واحدة : فوفاة سعيد بن جبير سنة (٩٥) وأبي بكر بن عبدالرحمن سنة (٩٤) وأبي العالية ـ واسمه رُفيع مصغراً ـ سنة (٩٠) وقتادة سنة بضع عشرة ومئة ، والأول كوفي ، والثاني مدني والأخيران بصريان .

فجائز أن يكون مصدرهم الذي أخذوا منه هذه القصة ورووها عنه واحداً لا غير وهو مجهول ، وجائز أن يكون جمعاً ، ولكنهم ضعفاء جميعاً ، فمع هذه الاحتمالات لا يمكن أن تطمئن النفس لقبول حديثهم هذا ، لا سيما في مثل هذا الحديث العظيم الذي يمس المقام الكريم ، فلا جرم أن تتابع العلماء على إنكارها ، بل التنديد ببطلانها ، ولا وجه لذلك من جهة الرواية إلا ما ذكرنا ، وإن كنت لم أقف على من صرح بذلك كما ذكرت آنفاً »[1] .

(١) نصب المجانيق (ص٢٣-٢٤) .

فابن حجر قوى الحديث تمشياً مع القاعدة العلمية في أن المرسل يعتضد بالمرسل ، وأما الآخرون فاستنكروا متن القصة ولذا ضعفوها ، وزاد الألباني ـ رحمه الله ـ أن المرسل لا يتقوى بالمرسل أبداً وهذا اختيار له . ولكنه متفق مع غيره على نكارة القصة ، وابن حجر رحمه الله يسلم بذلك ويرى أنه يجب تأويل ما حدث لأن عصمة النبي ﷺ في أمور التبليغ من الأصول القطعية في الشريعة .

(الحديث الثاني) : « الأذنان من الرأس » وهو حديث روي عن أكثر من تسعة من الصحابة وبطرق متعددة عن بعضهم (١) ، ومع ذلك فضعفه البيهقي وابن الصلاح .

قال البيهقي : « رُوي عن النبي ﷺ أنه قال : « الأذنان من الرأس » بأسانيد كثيرة ، ما منها إسناد إلا وله علة »(٢) .

وقال رحمه الله بعد أن ساق معظم طرق الحديث : « هؤلاء الذين وصلوا هذا الإسناد ، تارة عن ابن جريج عن عطاء عن ابن عباس ، وتارة عن ابن جريج عن سليمان بن موسى عن الزهري عن عروة عن عائشة ،

(١) للاطلاع على ذلك انظر : الخلافيات للبيهقي (١/ ٣٤٧-٤٣٦) ، والسلسلة الصحيحة للألباني (١/ ٤٧-٥٥) .

(٢) الخلافيات (١/ ٣٤٧) .

وغير ذلك مما سبق ذكرنا له . ليسوا من أهل الصدق والعدالة بحيث إذا انفردوا بشيء يقبل ذلكِ منهم أو جاز الاحتجاج بخبرهم ، فكيف إذا خالفوا الثقات ؟! وباينوا الأثبات ، وعمدوا إلى المعضلات فجوَّدوها ، وقصدوا إلى المراسيل والموقوفات فأسندوها ، والزيادة إنما هي مقبولة عن المعروف بالعدالة ، والمشهور بالصدق والأمانة ، دون من كان مشهوراً بالكذب والخيانة ، أو منسوباً إلى نوع من الجهالة »(١) .

وقد جعل ابن الصلاح (٢) الحديث السابق مثالاً على الحديث الضعيف المروي من طرق متعددة ولا يتقوى بها .

ويرى العلائي (٣) وابن دقيق العيد (٤) وابن حجر (٥) والألباني ـ رحمه الله ـ أن الحديث يتقوى بمجموع طرقه .

ويظهر لي أن البيهقي لم يقو الحديث لأن كل طريق من طرقه المرفوعة إما فيها من لا يعتبر به من المتهمين والمتروكين ، أو فيها مخالفة للثقات ،

---

(١) الخلافيات (١/ ٤٣٦) .

(٢) علوم الحديث (ص٣٠) .

(٣) النكت لابن حجر (١/ ٤٠٩، ٤١٥) .

(٤) النكت للزركشي (١/ ٣٢٦-٣٢٧) ط السلف ، والنكت لابن حجر (١/ ٤٠٩) .

(٥) النكت لابن حجر (١/ ٤٠٩، ٤١٥) .

كأن يكون المحفوظ بذلك السند رواية الحديث موقوفاً أو معضلاً فيأتي من يسند الحديث ويخالف الثقات ، فتصبح تلك الرواية معلولة بالمخالفة ولا تصلح للاستشهاد حينئذٍ ، هذا ما ظهر لي من كلام البيهقي في بيان سبب عدم تقويته للحديث مع كثرة طرقه وشواهده .

ويظهر لي أن من قوى الحديث ـ غير الألباني رحمه الله [1] ـ رأوا أن مجموع الطرق يدل على أن للحديث أصلاً ، وهم بذلك نظروا للحديث من حيث مجموع شواهده ، بعكس البيهقي الذي دقق في كل طريق على حِدة وخلص إلى أن طرقه غير صالحة للتقوية من حيث أفرادها .

ويبدو أن من قوى الحديث بمجموع طرقه لم ير أن تلك الطرق التي وقعت فيها مخالفة الثقات تصلح للاستشهاد في الجملة لاسيما مع كثرة الطرق وتعددها .

(**الحديث الثالث**) : فضل المُعَمَّرين في الإسلام ، وله عدة سياقات منها: « ما من معمر يُعمّر في الإسلام أربعين سنة إلا صرف الله عنه الجنون

---

(١) انظر : السلسلة الصحيحة (١/ ٥٥) ويرى أن بعض طرقه صحيحة لذاتها فلا شك عنده (في ثبوت الحديث وصحته . . . بل إنه ليرتقي إلى درجة المتواتر عند بعض العلماء) وهذا فيه نظر كبير لا يتسع المقام لبسطه ، وهناك عدة ملاحظات مهمة على كلامه رحمه الله في بعض طرق هذا الحديث .

والجُذام والبرص ، فإذا بلغ الخمسين ليَّن الله حسابه ، . . . ، فإذا بلغ التسعين غفر الله له ما تقدم من ذنبه وما تأخر ، وسُمي أسير الله في الأرض، وشُفع في أهل بيته »[١] .

وقد ذهب إلى تقويته بمجموع طرقه الحافظ ابن حجر [٢] ، والسيوطي[٣] ، والشوكاني[٤] ، وأحمد شاكر[٥] .

وقد ضعفه البيهقي[٦] ، وابن الجوزي[٧] ، والحافظ العراقي[٨] ، وابن كثير[٩] ، والمعلمي[١٠] .

وفي المتن نكارة كما قال ابن كثير ، وذكر العراقي أن الواقع يخالفه فقد

---

(١) أخرجه البيهقي في الزهد (٦٣٥) وقال ابن حجر في « الخصال المكفرة » (ص٩٠) : « هذا أمثل طرق هذا الحديث » ، وللحديث ألفاظ عدة انظرها في « الخصال المكفرة » (ص٧٦-٩٦) .

(٢) القول المسدد (ص٢٦-٢٧) .

(٣) اللآلئ المصنوعة (١/ ١٣٨-١٤٧) .

(٤) الفوائد المجموعة (ص٤٨٢) .

(٥) مسند أحمد (٨/ ٢٥) بتحقيق أحمد شاكر .

(٦) الزهد (ص٢٦٨) .

(٧) الموضوعات (١/ ١٧٩) حكم عليه بأنه موضوع .

(٨) القول المسدد لابن حجر (ص٨-٩) .

(٩) تفسير ابن كثير (٤/ ٦١٦) .

(١٠) الفوائد المجموعة (ص٤٨٢-٤٨٦) .

ذكر له من يثق به أنه شاهد رجلاً أُصيب بالجذام بعد الستين .

وقال المعلمي : « اعلم أن هذا الخبر يتضمن معذرة وفضيلة للمسنين ، وإن كانوا مفرطين أو مسرفين على أنفسهم ، فمن ثم أولع به الناس ، يحتاج إليه الرجل ليعتذر عن نفسه أو عمن يتقرب إليه ، فإما أن يقويه ، وإما أن يركب له إسناداً جديداً ، أو يلقنه من يقبل التلقين ، أو يدخله على غير ضابط من الصادقين ، أو يدلسه عن الكذابين ، أو على الأقل يرويه عنهم ساكتاً عن بيان حاله »[١] .

ثم أخذ رحمه الله ينتقد طرق الحديث طريقاً طريقاً مبدياً أسماء الرواة المجاهيل والذين لا يعرفون الذين دارت عليهم أسانيد الحديث ، ومبيناً اضطراب بعض أسانيده ولذلك لم يقوه بل انتقد من قواه من العلماء .

(الحديث الرابع) : حديث مسح الوجه باليدين بعد الدعاء[٢] .

قواه بمجموع طرقه الزركشي[٣] .

وكذلك الحافظ ابن حجر فقد قال بعد أن ذكر حديث عمر : « وله

---

(١) المرجع السابق (ص٤٨٢) .

(٢) أخرجه أبو داود (١٤٨٥) عن ابن عباس ، والترمذي (٣٣٨٦) عن عمر ، وانظر : جزء في مسح الوجه باليدين . . . للشيخ بكر أبو زيد ، فقد جمع طرق الحديث وألفاظه .

(٣) جزء في مسح الوجه باليدين للشيخ بكر أبو زيد (ص٥٥) .

شواهد منها حديث ابن عباس رضي الله عنهما عند أبي داود وغيره ومجموعها يقضي بأنه حديث حسن »[١] .

وقد ضعف الحديث النووي [٢]وابن تيمية [٣] ، والألباني [٤] ، وبكر أبوزيد [٥] .

ومن ضعَّف الحديث يرى أن طرقه لا تصلح في باب الشواهد إما لشدة ضعف الراوي ، أو لأن من الشواهد ما هو معضل أو مرسل لا يصلح للتقوية .

(**الحديث الخامس**) : « من زار قبري وجبت له شفاعتي »[٦] ، وفي معناه من أحاديث شد الرحال إلى قبر النبي ﷺ . قواه تقي الدين السبكي [٧] بمجموع طرقه .

---

(١) بلوغ المرام (ص٣١٢) .

(٢) نزل الأبرار لصديق حسن خان (ص٣٦) .

(٣) مجموع الفتاوى (٢٢/ ٥١٩) .

(٤) السلسلة الصحيحة (٢/ ١٤٦-١٤٧) .

(٥) جزء في مسح الوجه باليدين (ص١٧ ، ٧١-٧٣) .

(٦) انظر طرق هذا الحديث في : الصارم المنكي لابن عبدالهادي .

(٧) التلخيص الحبير (٢/ ٢٦٧) ، وكشف الخفاء (٢/ ٣٢٩) .

وضعفه شيخ الإسلام ابن تيمية[١] وابن عبدالهادي [٢] وآخرون لشدة ضعف طرقه ولنكارته .

وقد حقق الإمام الفذ شيخ الإسلام ابن تيمية في عدد من مصنفاته [٣] وجه الحق في مسألة شد الرحال إلى قبر النبي ﷺ ، ووضح ذلك بحجج قاطعة ، وأسهب في تقرير ذلك بما لا مزيد عليه شكر الله سعيه وجزاه خيراً عن الإسلام خير الجزاء .

(**الحديث السادس**) : « اطلبوا الخير عند حسان الوجوه » [٤] .

وقد قواه بمجموع طرقه السيوطي [٥] والشيخ مرعي بن يوسف الحنبلي [٦](ت ١٠٣٣) .

---

(١) الرد على الأخنائي (ص٢٨ ، ٢٩ ، ٣٠) .

(٢) الصارم المنكي (ص٣٠ ، ٧١ ، ١٤٩) .

(٣) انظر : « الرد على البكري » و « مختصر الرد على الأخنائي » ، وما نقله عنه ابن عبدالهادي في « الصارم المنكي » .

(٤) انظر اللآلئ المصنوعة (٢/ ٧٨-٨٢) والمقاصد الحسنة (ص٨٠-٨١) .

(٥) اللآلئ (٢/ ٨١) والنكت البديعات (ص١٨٢-١٨٣) .

(٦) كشف الخفاء (١/ ٢٠٢) وله رسالة أسماها : « تحسين الطرق والوجوه في قوله ﷺ « اطلبوا الخير عند حسان الوجوه » مخطوطة .

وذهب ابن القيم [١] والألباني [٢] وغيرهما إلى أنه موضوع لشدة ضعف طرقه ولنكارة متنه لأن الثابت عن رسول الله ﷺ قولـــه : «إن الله لا ينظر إلى صوركم وأموالكم، ولكن ينظر إلى قلوبكم وأعمالكم»[٣] مما يدل على أنه لا تلازم بين حسن الأخلاق وحسن الصورة أو الوجه .

(الحديث السابع) : قصة هارون وماروت لما نزلا إلى الأرض وتمثلت لهما الزهرة امرأة فسألاها نفسها فأبت حتى يشركا بالله أو يقتلا صبياً كان معها أو يشربا الخمر ، فشربا الخمر فأشركا وقتلا الصبي ووقعا عليها ، فخيّرا بين عذاب الدنيا أو عذاب الآخرة فاختارا عذاب الدنيا[٤] .

وقد قال الحافظ ابن حجر : « وله طرق كثيرة جمعتها في جزء مفرد يكاد الواقف عليه أن يقطع بوقوع هذه القصة لكثرة الطرق الواردة فيها ، وقوة مخارج أكثرها »[٥] .

---

(١) المنار المنيف (ص٦٣ ، ١٢٥) .

(٢) ضعيف الجامع الصغير (١/ ٢٨٩) .

(٣) انظر كلاماً للألباني ـ رحمه الله ـ في ذلك في السلسلة الضعيفة (٢/ ٧٦) .

(٤) هذا مختصر لما في مسند أحمد (٢/ ١٣٤) وصحيح ابن حبان (١٤/ ٦٥) ، وقد سئل أحمد عن الحديث الذي أخرجه في مسنده فقال : « هذا منكر ، إنما يروي عن كعب » المنتخب من علل الخلال لابن قدامة الجزء الحادي عشر (ق٢١٣/ أ) .

(٥) القول المسند (ص٤٨) .

وقد تابعه السيوطي على ذلك[١] .

وخالف آخرون فرأوا أن الحديث محفوظ عن كعب الأحبار كالبيهقي[٢] والمنذري[٣] وابن كثير وابن رجب[٤]، وذهب ابن الجوزي إلى أنه موضوع[٥]، وقال الألباني ـ رحمه الله ـ : « باطل مرفوعاً »[٦] .

وقد أبان الحافظ ابن كثير عن سبب عدم قبوله للحديث مع تعدد طرقه فقال : « وأقرب ما يكون في هذا ، أنه من رواية عبدالله بن عمر عن كعب الأحبار ، لا عن النبي ﷺ كما قال عبدالرزاق في تفسيره عن الثوري عن موسى بن عقبة عن سالم عن ابن عمر عن كعب الأحبار . . . »[٧] .

ثم قال بعده : فهذا أصح وأثبت إلى عبدالله بن عمر من الإسنادين المتقدمين ، وسالم أثبت أبيه من مولاه نافع ، فدار الحديث ورجع إلى نقل

---

(١) اللآلىء المصنوعة (١/ ١٥٩) والنكت البديعات (ص٣٢١ ـ ٣٢٣) ونظم المتناثر للكتاني (ص٢٢٢) .

(٢) شعب الإيمان (١/ ١٨١) .

(٣) الترغيب والترهيب (٣/ ٢٦٠) .

(٤) التخويف من النار (ص٧٣) .

(٥) الموضوعات (١/ ٢٠٤) .

(٦) السلسلة الضعيفة (١/ ٢٠٤) .

(٧) تفسير ابن كثير (١/ ٢٤٢) .

كعب الأحبار عن كتب بني إسرائيل »[١] .

وقال أيضاً : « هذا أظنه من وضع الإسرائيليين ، وإن كان قد أخرجه كعب الأحبار ، وتلقاه عنه طائفة من السلف ، فذكروه على سبيل الحكاية والتحديث عن بني إسرائيل »[٢] . وقد أقره الشيخ أحمد شاكر على ذلك ، وزاد إلى أن في المتن مخالفة واضحة من جهة عصمة الملائكة القطعية [٣] .

(**الحديث الثامن**) : « وثيقة المدينة » وهي صحيفة روي أن رسول الله ﷺ كتبها بين المسلمين من قريش وأهل يثرب ومن تبعهم فلحق بهم وجاهد معهم أنهم أمة واحدة من دون الناس . . . [٤] .

وهذه الوثيقة أو المعاهدة أو كما سماها بعض المعاصرين « دستور المدينة » لها أهمية كبيرة جداً لدى الباحثين المعاصرين خاصة في مجال النظام السياسي في الإسلام [٥] . وقد ذهب الدكتور أكرم العمري إلى تقويتها

---

(١) المرجع السابق (١/ ٢٤٣) .

(٢) البداية والنهاية (١/ ٣٧) .

(٣) مسند أحمد (٩/ ٣٢) تحقيق أحمد شاكر .

(٤) ذكرها ابن هشام عن ابن إسحاق بدون إسناد (٢/ ١٠٦) ، وقد تتبع ألفاظها د . حميد الله في كتابه « مجموعة الوثائق السياسية » (ص٣٩-٤٧) ، وكذلك ضيدان اليامي في « بيان الحقيقة في الحكم على الوثيقة » فقد ذكر طرقها ونقدها .

(٥) انظر في النظام السياسي للدولة الإسلامية د . محمد سليم العوا (ص٤٧-٦٠) .

بقوله: « إن الوثيقة وردت من طرق عديدة تتضافر في إكسابها القوة »[١].

وأما الشيخ الألباني ـ رحمه الله ـ [٢] فيرى أنها ضعيفة ويوافقه على ذلك آخرون [٣] لشدة ضعف بعض رواة طرقها أو لأن بعض الطرق معضلة أو مرسلة عمن تكلم العلماء في ضعف مراسيله كالزهري. والأمثلة التي تقدم ذكرها تعد نموذجاً يسيراً من الأحاديث الضعيفة المتعددة الطرق التي اختلف فيها المتأخرون. والملاحظ أن أسباب الخلاف مرجعها فهم العلماء عند تطبيقهم لشروط التقوية، فبعضهم يرى أن في الحديث مخالفة لما هو أقوى منه، والبعض لا يرى ذلك والبعض يرى أن ضعف الرواة شديد، ويخالفهم آخرون، والبعض يرى أن كل طريق على حدة لا تصلح للتقوية لأنها مخالفة للمحفوظ عن الثقات في ذلك السند بالذات، وآخرون يرون أنه ينبغي أن ينظر للطرق في حال اجتماعها وليس في حال انفرادها ولهذا يقوون ما يضعفه غيرهم.

(١) السيرة النبوية الصحيحة (١/ ٢٧٥).

(٢) دفاع عن الحديث النبوي والسيرة (ص٢٥-٢٦).

(٣) منهم د. يوسف العش كما نقل عنه د. العمري في السيرة النبوية الصحيحة (١/ ٢٧٢)، وكذلك ضيدان اليامي في رسالته « بيان الحقيقة » (ص٣٤-٣٩).

المبحث الثاني

توسع بعض مشاهير العلماء المتأخرين في تقوية الضعيف المعتضد

تقدم في الفصل السابق أن الحافظ ابن حجر والسيوطي من بعده قد قررا أن حديث المتروك قد يتقوى بكثرة الطرق ، وأحسب أن ذلك جعلهما رحمهما الله يتوسعان في تقوية الضعيف إذا تعددت الطرق ، وقد لاحظنا ذلك في معظم الأحاديث السابقة المختلف فيها بين المتأخرين ، ويزيد الأمر تأكيداً عندما نطالع « القول المسدد » و « أجوبة ابن حجر عن أحاديث المصابيح » وغيرهما من مصنفات الحافظ ابن حجر ، إذ يظهر فيها بجلاء توسعه رحمه الله بل وتسامحه في العديد من الأحيان في تقوية الأحاديث الضعيفة لتعدد طرقها (١) .

---

(١) من الأمثلة الدالة على تساهل الحافظ ابن حجر أحياناً غير ما سبق أنه قال في حديث : « إنكم في زمان من ترك فيه عُشر ما أُمر به هلك ، وسيأتي زمان من عمل فيه بعُشر ما أُمر به نجا » وقد تفرد به نُعيم بن حماد عن سفيان بن عيينة عن أبي الزناد عن الأعرج عن أبي هريرة مرفوعاً : « هذا حديث حسن غريب . . . نُعيم من شيوخ البخاري ولم يطعن فيه أحد بحجة ، وقد أثنى عليه أحمد وابن معين ووجدتُ لحديثه هذا شاهداً مرسلاً رجاله غير رجال الأول » الأمالي المطلقة (ص١٤٧) ، وهذا الحديث أنكره النسائي لتفرد نعيم به كما في العلل المتناهية (٢/ ٨٥٢) ، وأنكره الذهبي في النبلاء (١٠/ ٦٠٦) ولا يحتمل نعيم مع ضعفه أن يتفرد عن ابن عيينة بمثل هذا . والمرسل الذي جعله ابن حجر شاهداً جعله أبو حاتم كما في العلل لابنه (٢/ ٤٤٩) =

والسيوطي موافق للحافظ ابن حجر ، ولا يحضرني أنه خالفه في شيء من ذلك ، وخير دليل على توسعه وتسامحه كتابه « اللآلئ المصنوعة » فقد أكثر فيه من تقوية الأحاديث الضعيفة لتعدد طرقها ، ولا أدل على تساهله المفرط أحياناً أنه قوى حديث « أن الله أحيا لرسوله عليه الصلاة والسلام أبويه فأسلما » بقوله : « ولا شك أن من الطرق التي يعضد بها الحديث الضعيف موافقة القواعد المقررة »(١) وقد ضعف حديث « إن أبي وأباك في النار » مع كونه في صحيح مسلم بعلل واهية لم يقل بها أحد قبله كلمزه لثابت البناني وطعنه في حماد بن سلمة ثم قال بعد ذلك : « إن الحديث المتنازع فيه لابد أن يكون منكراً ، وقد وصفت أحاديث كثيرة في مسلم بأنها منكرة »(٢) .

ولو أخذتُ أستعرض مدى توسع السيوطي في تقوية الضعيف أو المتروك إذا تعددت الطرق لطال الأمر ولكن أُحيل إلى بعض كتبه مثل

= هو المحفوظ الذي يُرجح على خبر نعيم ، ولا يخفى أن في المتن نكارة تدل على اختلاف التكاليف من زمن لآخر .

(١) الدرج المنيفة في الآباء الشريفة (ص٩٣) .

(٢) التعظيم والمنة في أن أبوي رسول الله ﷺ في الجنة (ص١٧٩) ، والحديث في صحيح مسلم (٢٠٣) .

« اللآلئ » و « الخصائص الكبرى » و « الحاوي للفتاوي » ، والجامع الصغير مع تعقبات المناوي في شرحه فيض القدير في الحكم على الأحاديث [١] .

وممن يتابع السيوطي بكثرة ولا يكاد يخالفه جمع من المتأخرين كابن حجر الهيتمي المكي كما هو ظاهر من كتابه « الفتاوى الحديثية » [٢] ، وكذلك أحمد بن الصديق الغماري وهو من المتوسعين جداً في تقوية الأحاديث الضعيفة أو المتروكة لكثرة طرقها وقد صنف في ذلك مثل : « فتح الملك العلي بصحة حديث باب مدينة العلم علي » [٣] ، وله مصنفات أخرى في مثل حديث « طلب العلم فريضة » ، وحديث « اطلبوا الخير عند حسان الوجوه » وغيرها من الأحاديث [٤] ، وهو متعصب للسيوطي كما يظهر من ثنايا كتابه « المداوي » ، ومتابع له في تقوية الأحاديث الضعيفة أو المتروكة بمجموع طرقها .

---

(١) وانظر كذلك : ما قرره الشيخ الألباني من كثرة تساهل السيوطي في التصحيح والتحسين - مقدمة صحيح الجامع الصغير (١/ ١٧-١٩) .

(٢) الفتاوى الحديثية (ص١٧٥ ، ١٧٦ ، ٢٢٤) .

(٣) طبع بمصر سنة ١٣٥٤هـ في المطبعة الإسلامية بحي الأزهر وهو مكون من ١٠٢ صفحة .

(٤) انظر : مقدمة « المداوي لعلل الجامع الصغير وشرحي المناوي » (١/ ٨٧-١٠٠) .

ولعل المعلمي عنى أولئك أو أمثالهم حين قال: « يجب الاحتياط فيما يصححه المتأخرون أو يحسنونه . . . »[١]، وقوله: « تحسين المتأخرين فيه نظر »[٢].

وهذا هو الواجب في نظري على كل طالب علم مؤهل أن لا يقلد غيره في الحكم على الحديث إلا ما نقل عن أئمة النقد الكبار كأحمد وابن المديني وابن معين والبخاري ومسلم وغيرهم فيتابعهم فيما اتفقوا عليه ويختار الراجح مما اختلفوا فيه، أما ما يذكره المتأخرون فيجب الاحتياط فيه كما قال المعلمي رحمه الله، وقد وضح ذلك في قولــه: « أنني عندما أقرن نظري بنظر المتأخرين أجدني أرى كثيراً منهم متساهلين، وقد يدل ذلك على أن عندي تشدداً قد لا أوافق عليه »[٣].

وهذا تشدد نسبي أي بالنسبة لتساهل كثير من المتأخرين، ولتساهلهم سبب فيما ظهر لي خاصة فيما يتعلق بالحسن لغيره، ومصدر ذلك هو أخذهم بالرأي القائل أن كثرة طرق الحديث ترفع حديث المتهم إلى مرتبة الضعيف ويصلح للتقوية كما تقدم نقله عن الحافظ ابن حجر والبقاعي

(١) العبادة ـ مخطوط (ص٨٧) نقلاً عن كتاب « الشيخ عبدالرحمن المعلمي » (ص٢٢٧).

(٢) الأنوار الكاشفة (ص٣٦).

(٣) مقدمة المعلمي للفوائد المجموعة (ص٤).

والسيوطي [١] ، وكل من أخذ بهذا الرأي فلابد أن يقع في التساهل ويخالف كثيراً من أحكام كبار أئمة الحديث الأوائل في الأحاديث التي لم يقووها ، والله أعلم .

(١) انظر : الفصل السابق ، الشرط الأول .

الفصل السابع
منهج النقاد المتقدمين في الضعيف المعتضد بمثله

وفيه ثلاثة مباحث :

المبحث الأول : نفي ثبوت الحديث هل يلزم منه ثبوت الضعف ؟

المبحث الثاني : ظاهرة الحكم على كل سند بالانفراد دون الاعتداد بالشواهد

المبحث الثالث : موازنة بين المتقدمين والمتأخرين في الحكم على أحاديث ضعيفة متعددة الطرق

المبحث الأول

نفي ثبوت الحديث هل يلزم منه ثبوت الضعف ؟

يتردد في كتب العلل والتخريج والنقد عبارات مثل : « لا يصح في هذا الباب شيء » أو « لا أعلم في ذلك حديثاً ثابتاً » أو« الأحاديث في هذا لينة» ونحوها مما يدل على أن قائلها يرى أن الحديث المعني وإن كان له طرق وشواهد إلا أنه غير قوي . فهل يعني ذلك النفي أن الحديث ضعيف ؟ أم يُحتمل أن النفي لا يلزم منه الضعف المطلق وإنما يقصد به نفي الصحة ، وعلى هذا فمن المحتمل أن يكون حسناً في نظر النافي ؟

يقول الحافظ ابن حجر في ذلك : « ثبت عن أحمد بن حنبل رضي الله عنه أنه قال : لا أعلم في التسمية في الوضوء حديثاً ثابتاً .

قلتُ : لا يلزم من نفي العلم ، ثبوت العدم ، وعلى التنزل لا يلزم من نفي الثبوت ثبوت الضعف ، لاحتمال أن يراد بالثبوت الصحة ، فلا ينتفي الحكم ـ أي الحسن – ، وعلى التنزل لا يلزم من نفي الثبوت عن كل فرد نفيه عن المجموع »[1] .

---

(١) نتائج الأفكار لابن حجر (١/ ٢٢٣) ، وقال في معرفة الخصال المكفرة (ص٤٤) : « وقال أحمد في « علل الخلال » : ما يصح عندي في صلاة التسبيح شيء » . قلتُ : ولا يلزم من نفي الصحة ثبوت الضعف ، لاحتمال الواسطة ، وهو الحسن » .

ويقول شيخ الإسلام ابن تيمية في قول الإمام أحمد الآنف : « أشار إلى أنه لم يثبت على طريقة تصحيح المحدثين ، فإن الأحاديث تنقسم إلى صحيح وحسن وضعيف ، وأشار إلى أنه ليس من جنس الصحيح الذي رواه الحافظ الثقة عن مثله ، وذلك لا ينفي أن يكون حسناً وهو حجة ، ومن تأمل كلام الإمام علم أنه لم يوهن الحديث ، وإنما بين مرتبته في الجملة أنه دون الأحاديث الصحيحة الثابتة »(١) .

وفيما قالاه رحمهما الله تعالى بعض النظر خاصة في حديث التسمية (٢) ، لأن التأويل الذي ذهبا إليه يصدق على بعض ألفاظ الإمام أحمد التي قالها في حديث التسمية .

وقد جمعت كل ما استطعت الوصول إليه من كلامه في ذلك فوجدت بعض ألفاظه صريحة في عدم قوة الحديث وأنه لا يحتج به .

ومن ذلك أن صالح بن الإمام أحمد قال : « سألت أبي عن الرجل يتوضأ ولا يسمي ؟

---

(١) شرح العمدة في الفقه ـ كتاب الطهارة ـ (ص١٧٠-١٧١) . وبدأت بكلام ابن حجر مع تأخره عن ابن تيمية لأنه أدق في تصوير المطلوب في نظري .

(٢) للوقوف على طرق هذا الحديث انظر : التلخيص الحبير (١/ ٧٢-٧٦) ، ونصب الراية (١/ ٣-٥) وجُنة المرتاب (١/ ١٧٧-١٩٤) .

قال : يسمي أعجب إلي ، وإن لم يُسمِّ أجزأه »[١] .

« قلت : إن توضأ ولم يُسمِّ ؟ قال : أرجو .

قلت : الحديث الذي يروى عن النبي ﷺ ؟

قال : لا يثبت عندي ، إسناده ضعيف »[٢] .

وقال أيضاً : « قلتُ : ما تقول فيمن نسي التسمية عن الوضوء أو تعمد تركه ؟

قال : لا ينبغي أن يعاند ، وأرجو أن يجزيه ، والحديث الذي يروى فيه لا أراه ثبت »[٣] .

فصالح نقل عن والده بنص صريح لا لبس فيه أن الحديث ليس بثابت عنده وأن إسناده ضعيف ، فما تأوله الإمامان ابن تيمية وابن حجر منتقض بهذا التصريح؛ لأنهما بنيا تأويلهما على أساس أن نفي الثبوت وهو قوله : « لا أعلم فيه حديثاً صحيحاً » لا يلزم منه ثبوت الضعف؛ لاحتمال أنه يراه حسناً، والحسن محتج به .

ويزيد ما ذهبت إليه تأكيداً أن ابن هانيء النيسابوري ، وهو من أخص تلاميذ

---

(١) مسائل صالح (١/ ١٦٢) .

(٢) المصدر السابق (١/ ٣٨٠-٣٨١) .

(٣) المصدر السابق (٢/ ١٣٠-١٣١) .

الإمام أحمد وأكثرهم ملازمة له يقول : « سألت أبا عبدالله عن التسمية في الوضوء ؟

فقال : لا يثبت حديث النبي ﷺ فيه .

سألته : عن الذي ينسى التسمية عند الوضوء ؟

قال أبو عبدالله : يجزئه ذلك ، حديث النبي ﷺ « التسمية » ليس إسناده بقوي »(١) .

ويقول الحسن بن محمد بن الحارث السجستاني أحد أصحاب الإمام : « ضعَّف أبو عبدالله الحديث في التسمية »(٢) .

ويقول أبو زرعة الدمشقي : « قلتُ لأبي عبدالله أحمد بن حنبل : فما وجه قوله : « لا وضوء لمن لم يذكر اسم الله عليه » ؟ قال : فيه أحاديث ليست بذاك ، وقال الله تعالى : ﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ إِذَا قُمۡتُمۡ إِلَى ٱلصَّلَوٰةِ فَٱغۡسِلُواْ وُجُوهَكُمۡ وَأَيۡدِيَكُمۡ إِلَى ٱلۡمَرَافِقِ ﴾ [المائدة : ٦] .

فلا أوجب عليه(٣) ، وهذا التنزيل ، ولم تثبت سنة »(٤) .

---

(١) مسائل ابن هانئ (١/ ٣) .

(٢) المغني لابن قدامة (١/ ١٠٣) وانظر : ترجمة الحسن بن محمد في طبقات الحنابلة (١/ ١٣٩) .

(٣) يعني لم يوجب التسمية في أول الوضوء .

(٤) تاريخ أبي زرعة الدمشقي (١/ ٦٣١-٦٣٢) .

فنفى بصريح كلامه في النصوص السابقة أن يكون الحديث محتجاً به ، وقد وصف الحديث كله من دون تخصيص لطريق واحدة من طرقه بأنه : « لا يثبت » ، و « إسناده ضعيف » و « ليس إسناده بقوي » ، و « ليست بذاك » ، و « لم تثبت سنة » أي لا يصلح أن تثبت سنة بمثله .

ويزيد الأمر تأكيداً أن الإمام أحمد قد قال في أحاديث « لا نكاح إلا بولي» و « أفطر الحاجم والمحجوم » : « أحاديث يشد بعضها بعضاً ، وأنا أذهب إليها »(١) ، فما الذي كان يمنعه أن يقول مثل ذلك في حديث « التسمية على الوضوء » لو كان في نظره حسناً لشواهده كما يقول ابن تيمية وابن حجر ؟!

فالإمام أحمد لا تخفى عليه مسألة « التقوية بمجموع الأحاديث » ، فلو كان حديث التسمية صالحاً في نظره للتقوية بمجموع طرقه لقال فيه : « يشد بعضها بعضاً » ونحو ذلك من العبارات الدالة على المقصود ، ولكنه لم يفعل ذلك بل وصفه بالضعف وعدم القوة وأنه لا تثبت بمثله سنة .

---

(١) الكامل لابن عدي (٣/ ١١١٥) والبيهقي في السنن الكبرى (٤/ ٢٦٧) ، وحديث « لا نكاح إلا بولي » بعض طرقه قوية لذاتها ، وكذلك حديث : « أفطر الحاجم والمحجوم » ، ولا مانع من تقوية القوي ليزداد الاطمئنان بثبوته خاصة إذا وجد من لا يقبله أو يعارضه بغيره .

وكان من الممكن أن يستقيم تأويل ابن تيمية وابن حجر لو كان لم يرو عن الإمام أحمد إلا نحو قولــه : « لا أعلم فيه حديثاً له إسناد جيد »[١] ، « لا أعلم فيه حديثاً يثبت »[٢] ، « لا أعلم فيه حديثاً ثابتاً »[٣] ، فأما وقد روي عنه ما يدل صراحة على مراده كما تقدم فلا يستقيم ذلك التأويل .

والذي أميل إليه أن قول عدد من كبار أئمة النقد المتقدمين : « لا يصح في الباب شيء » ، « وليس يروى في الباب حديث ثابت » ونحو ذلك من العبارات [٤] ، الأصل فيها أن كل أحاديث الباب عند ذلك الإمام القائل غير قوية ، والقول بأنه نفى القوة عن أفراد الحديث وليس عن مجموعه ، قول لا يخلو ـ في نظري ـ من بعض التكلف ، إذ ما المانع من أن يشير إلى ذلك ولو مجرد إشارة ، نعم إذا وجدت بعض القرائن الدالة على ذلك فيجب المصير إليها ، أما من دون القرائن فالذي أفهمه من العبارة هو نفي الثبوت مطلقاً .

---

(١) مسائل الكوسج (ص٨٣ ،١٨١) وقد قال ذلك في حديث التسمية على الوضوء أيضاً .

(٢) المرجع السابق .

(٣) الكامل لابن عدي (٣/ ١٠٣٤) ، (٦/ ٢٠٨٧) ، والسنن الكبرى للبيهقي (١/ ٤٣) .

(٤) انظر : كتاب « المغني عن الحفظ والكتاب بقولهم : لم يصح شيء في هذا الباب » لعمر بن بدر الموصلي وقد طبع مع كتاب « جُنة المرتاب » لأبي إسحاق الحويني .

وهكذا فهم الإمام أحمد ذلك فلما قيل له أن قرينه يحيى بن معين يقول : « ليس يثبت الخبر » في النهي عن الحجامة للصائم ، فقال : « هذا كلام مجازفة »[1] .

ففهم من نفي الثبوت ، ثبوت الضعف ، والحديث كما هو معروف له طرق متعددة بعضها صحيح لذاته ، ولو كان من المحتمل عنده أن نفي الثبوت لا يلزم منه ثبوت الضعف لمجموع طرق الحديث لما قال : « مجازفة » .

ولم أجد نصاً صريحاً عن الإمام أحمد أو غيره من كبار الأئمة المتقدمين يدلُّ صراحة على أنهم نفوا الصحة أو الثبوت عن حديث ، وقوّوه لمجموع طرقه ، ولا يُعقل أن يكون ذلك مُراداً لهم ولا يُشيرون إلى ذلك صراحة ولو في القليل من عشرات النصوص المنقولة عنهم بتلك الصيغ .

وقد يقول قائل : ألا يكون قول الإمام أحمد بوجوب التسمية على الوضوء قرينة على أنه أخذ بالحديث لمجموع طرقه ، إذ لو كان ضعيفاً لا يصلح للاحتجاج مطلقاً لما قال بالوجوب ؟ .

وللإجابة عن ذلك أقول : إن الحكم بوجوب التسمية على الوضوء

(١) العلل للمروذي (ص٧٤) وقد نقل الميموني عن ابن معين خلاف ذلك (ص٢١٣) .

رواية انفرد بها أبو الحارث [(١)] أحمد بن محمد الصائغ أحد تلاميذ الإمام أحمد ، والمشهور عن أصحاب الإمام أحمد الملازمين له المختصين به الضابطين لأحواله لطول مخالطتهم ومعرفتهم به هو أن التسمية على الوضوء ليست بواجبة هذا ما نقله عنه ابناه عبدالله وصالح ، وابن هانئ النيسابوري ، وأبو داود ، والكوسج ، والأثرم وغيرهم [(٢)] ، ولهذا قال الخلال وهو أعرف الناس بفقه أحمد ورواياته : « الذي استقرت الروايات عنه أنه لا بأس به يعني إذا ترك التسمية »[(٣)] .

وقال ابن قدامة : « ظاهر مذهب أحمد رضي الله عنه أن التسمية مسنونة في طهارة الأحداث كلها ، رواه عنه جماعة من أصحابه »[(٤)] وقد وافق أبو الحارث الجماعة ونقل مثل قولهم[(٥)] .

---

(١) المسائل الفقهية من كتاب الروايتين والوجهين لأبي يعلى (١/ ٧٠) ، وأبو الحارث تُرجم له في طبقات الحنابلة لابن أبي يعلى (١/ ٧٤) وقد أثنى عليه الخلال وأطراه ولم أجد له تاريخ وفاة .

(٢) انظر : مسائل عبدالله (ص٢٥) ومسائل صالح (١/ ١٦٢ ، ٣٨٠-٣٨١) ، (٢/ ١٣٠-١٣١) ، مسائل ابن هانئ النيسابوري (١/ ٣) ، مسائل أبي داود (ص٦) ، مسائل الكوسج (١/ ٨٣ ، ١٨١) ، ورواية الأثرم نقلها ابن الجوزي في التحقيق في أحاديث الخلاف (١/ ١٤٣) .

(٣) المغني (١/ ١٠٢) .

(٤) المرجع السابق .

(٥) المسائل الفقهية من كتاب الروايتين والوجهين لأبي يعلى (١/ ٧٠) .

فاختيار كثير من متأخري علماء المذهب الحنبلي لرواية الوجوب لم يكن لأنها أشهر عندهم من الرواية الأخرى؛ وإنما لأن الحديث في نظر من رجحها يصلح للتقوية بمجموع طرقه؛ أو لأنها فيما ظهر لهم هي الرواية المتأخرة عن الإمام أحمد [١] ، وما رجحه الخلال والخرقي وابن قدامة [٢] هو الأقرب للصواب في نظري؛ لأن أبا الحارث راوي الوجوب خالف مشاهير أصحاب أحمد في ذلك ، وتتأكد مخالفته أنه روى عدم الوجوب كالآخرين فأصبح فيما نقله نظر لذلك ، لاسيما والمسألة تتكرر في اليوم مرات فلا يظن أنها تخفى ولا تنتشر لو صح أن الإمام رجع فيها عن عدم الوجوب ، والله أعلم .

(١) كما فهم من ذلك شيخ الإسلام ابن تيمية في شرح العمدة (ص١٧٠) .

(٢) المصدر السابق (ص١٦٩) ، والإنصاف للمرداوي (١/ ١٢٨) .

المبحث الثاني

ظاهرة الحكم على كل سند بالانفراد دون الاعتداد بالشواهد

يلاحظ الباحث في كتب العلل والتخريج والجرح والتعديل نصوصاً لكبار أئمة النقد من المتقدمين يحكمون فيها بضعف حديث لراوٍ ليس بمتروك أو متهم بالكذب ، ويكون لمتن ذلك الحديث شواهد قوية ، ومع ذلك فلا يعتدون بها .

ومحل الإشكال هنا أنه على مقتضى الرأي القائل بتقوية الحديث الضعيف إذا كانت له شواهد صالحة للاعتبار ، يكون من الواجب أن تقوى تلك الأحاديث التي ضعفها أولئك الأئمة الكبار أو بعضهم لأن سيئ الحفظ ـ كما يقولون ـ إذا توبع أو جاء ما يشهد لحديثه من طريق صالحة للاعتبار يزول احتمال ضعفه أو خطئه ، ويتقوى بذلك العاضد الذي يستدل به على أنه حفظ ما رواه [١] .

والذي لاحظته في كثير من نصوص كبار أئمة النقد المتقدمين أنهم يحكمون على رواية سيئ الحفظ بالضعف ولو وجد للمتن الذي رواه شاهد صحيح ، ولم أجد ما يدل على أنهم جعلوا وجود شاهد للمتن دليلاً

---

(١) انظر هذا الاستدلال في كلام ابن تيمية في : مجموع الفتاوى (٢٤/ ٣٥١-٣٥٢) ، وابن حجر في نزهة النظر (ص٥٢) وسيأتي نص كلامهما في الفصل القادم .

على حفظ سيئ الحفظ ، لأنهم فيما ظهر من كثير من النصوص كان سبب تضعيفهم لحال السند لتفرده به كلياً أو لتفرده فيه عن أحد الثقات المشهورين .

وعلى هذا فعندما يجيء أحد ويقول مثلاً : حديث أبي هريرة فيه فلان ضعيف ولكن يشهد له حديث ابن عمر وحديث أبي سعيد الخدري ، وبمجموع ذلك يتقوى الحديث أو يكون حسناً ولو كان فيها تفرد لا يحتمل ، فإنه بهذا التصرف يخالف منهج النقد الذي سار عليه كبار أئمة النقد ، لأنهم لم يضعفوا ذلك الراوي بسبب متون لا شواهد لها فقط بل بسبب أسانيد لا تحتمل من مثله أيضاً .

فلو كان لشواهد المتن اعتبار عندهم دائماً لم يطلقوا الضعف في حديث صالح للتقوية له شواهد كما سيظهر بوضوح من الأمثلة الآتية :

المثال الأول : سأل أبو عبدالله الحاكم الإمام الدارقطني عن الربيع بن يحيى الأُشناني فقال : « ليس بالقوي يروي عن الثوري عن ابن المنكدر عن جابر « الجمع بين الصلاتين » [(١)] هذا يُسقط مئة ألف حديث »[(٢)] .

---

(١) أخرجه الطحاوي في شرح معاني الآثار (١/ ١٦١) ، والصيداوي في معجم الشيوخ (ص١٩٣) ، وتمام في الفوائد (٤٠٤) من طريق الربيع به .

(٢) سؤالات الحاكم للدارقطني (ص٢٠٦-٢٠٧)

وقال الدارقطني أيضاً : « حدث الربيع بن يحيى الأُشناني عن الثوري عن محمد بن المنكدر عن جابر : « جمع النبي ﷺ بين الصلاتين » ، وهذا حديث ليس لمحمد بن المنكدر فيه ناقة ولا جمل »[١] .

وقال أبو حاتم الرازي : « باطل عندي ، هذا خطأ »[٢] وقد قال في الربيع : إنه ثقة ثبت [٣] ، وكذا وثقه ابن حبان ، وضعفه ابن قانع والدارقطني [٤] ، وقال ابن حجر : « صدوق له أوهام »[٥] .

ولفظ الحديث : « جمع رسول الله ﷺ بين الظهر والعصر ، والمغرب والعشاء ، بالمدينة ، من غير خوف ولا علة » .

ومتن الحديث محفوظ عن ابن عباس من وجوه عدة أخرج مسلم في صحيحه [٦] جملة منها ، وأحدها اتفق الشيخان على تصحيحه .

---

(١) سؤالات البرقاني للدارقطني (ص٦٠-٦١) تحقيق مجدي السيد إبراهيم ، ونقل في تهذيب التهذيب (٣/ ٢٥٣) هذا النص وزاد فيه : « وهذا يسقط مئة ألف حديث » .

(٢) العلل لابن أبي حاتم (١/ ١١٦) .

(٣) الجرح والتعديل (٣/ ٤٧١) .

(٤) تهذيب التهذيب (٣/ ٢٥٣) .

(٥) التقريب (١٩٠٣) .

(٦) صحيح مسلم (٧٠٥) (١/ ٤٨٩-٤٩٢) ، وأخرجه البخاري في صحيحه أيضاً ولكن عن أبي الشعثاء جابر بن زيد عن ابن عباس (٥٤٣) ، (٥٦٢) ، (١١٧٤) .

فتضعيف أبي حاتم الرازي والدارقطني لذلك الحديث مع احتمال أن يكون الربيع قد حفظه عن الثوري دال على أهمية السند، ولو كان وجود شاهد للمتن كافياً لإثبات حفظ الراوي الصدوق الذي له أوهام لما قال أبو حاتم: « باطل »، وقال الدارقطني: « هذا يسقط مئة ألف حديث!! ».

وظاهر كلام الدارقطني أنه ضعف الربيع بسبب هذا الحديث، وعليه فإنهما طعنا في الحديث بشدة لحال السند فقط لأنه لا يعرف أن ابن المنكدر روى هذا المتن عن جابر ولا عن غيره، ولم يعتدا بوجود شاهد صحيح للمتن، وعلى مقتضى الرأي القائل بتقوية الحديث بمجموع طرقه الضعيفة كان من الواجب أن يصبح ما رواه الربيع قوياً لاعتضاده بشاهد صحيح!!

ولا يخفى على القارئ الكريم أن سبب تضعيف أبي حاتم والدارقطني لا يزول بوجود شاهد للمتن، لأن سبب الضعف كما أبداه الدارقطني هو التفرد بالسند عن ابن المنكدر عن جابر بذلك المتن، وليس لأن المتن لا يعرف عن رسول الله ﷺ إلا من ذلك الوجه.

وكثير ممن يقوي الأحاديث بالشواهد لا يهمه هل ذلك الحديث له أصل عن سفيان الثوري أو عن محمد بن المنكدر أو عن الزهري أو ابن سيرين أو عن قتادة . . . إلخ، إنما همه أن لا ينفرد أحد الضعفاء بالمتن، وهنا يكمن الفرق بين منهجين إذ من أساسيات منهج كبار أئمة الجرح

والتعديل نقد الرواة بسبب التفردات غير المحتملة في الأسانيد ولو كان المتن محفوظاً من وجوه أخرى ، ومن جانب آخر يخالف أصحاب منهج التقوية بمجموع الطرق الضعيفة ذلك ويرون أن وجود شاهد للمتن صالح للاعتبار دلالة على أن الراوي سيئ الحفظ قد ضبط ما رواه ، ولا يلقي كثير منهم بالاً للتفرد غير المحتمل في السند .

والنتيجة أن أصحاب المنهج الثاني يعتدون بما لا يعتد به أئمة الجرح والتعديل في هذه الحيثية بالذات؛ لأنهم يزيلون ضعف راوي الحديث بوجود شاهد للمتن ، أما كبار أئمة الجرح والتعديل فالضعف عندهم باقٍ لأن سبب الضعف عندهم ليس صحة ثبوت الحديث عن رسول الله ﷺ فقط ولكن صحة ثبوت ذلك المتن عن بعض رواة السند من التابعين أو من دونهم في السند أيضاً ،وسيتجلى ذلك أكثر في الأمثلة الآتية لمن تأملها .

المثال الثاني : روى شَبَابة بن سَوَّار عن شعبة عن بكير بن عطاء عن عبدالرحمن بن يعمر « أن النبي ﷺ نهى عن الدُبَّاء (١) والمُزَفَّت »(٢) » (٣) .

(١) الدُبَّاء هو القَرَع، كانوا ينتبذون فيها فتسرع الشدة في الشراب ـ النهاية (٢/ ٩٦) .

(٢) المُزفَّت هو الإناء الذي طُلِي بالزِّفت ثم انتبذ فيه ـ النهاية (٢/ ٣٠٤) وعلة النهي خشية إسكار ما انتبذ فيهما من أشربة .

(٣) أخرجه ابن ماجه (٣٤٠٤) ، والنسائي (٨/ ٣٠٥) ، وابن أبي عاصم في الآحاد =

وقد انتقد عدد من كبار أئمة الجرح والتعديل هذا الحديث مع أن كل رجاله ثقات بسبب تفرد شبابة به وهو ثقة(١)،والمتن محفوظ عن رسول الله ﷺ من رواية عدد من الصحابة (٢) .

وقد وضح الإمام الترمذي سبب انتقاد الأئمة للحديث فقال : « هذا حديث غريب ، من قبل إسناده ، لا نعلم أحداً حدث به عن شعبة غير شبابة .

وقد روي عن النبي ﷺ من أوجه كثيرة أنه نهى أن ينتبذ في الدُبَّاء والمُزفَّت .

وحديث شبابة إنما يستغرب؛ لأنه تفرد به عن شعبة ، وقد روى شعبة وسفيان الثوري بهذا الإسناد عن بكير بن عطاء عن عبدالرحمن بن يعمر عن النبي ﷺ أنه قال « الحج عرفة »(٣) ، فهذا الحديث المعروف عند أهل

= والمثاني (٢/ ٢٠٤) ، وابن أبي شيبة في المصنف (٧/ ٤٧٥-٤٧٦) .

(١) وثقه عدد من النقاد وطعن فيه الإمام أحمد لأنه كان داعية للإرجاء ـ التهذيب (٤/ ٣٠١-٣٠٢) ، وفي التقريب (٢٧٣٣) : « ثقة حافظ » .

(٢) صحيح البخاري (٨٧ ، ٥٢٣ ، ١٣٩٨ ، ٤٣٦٩) عن ابن عباس ، وأخرجه مسلم عنه (١٧) ، وعن غيره (١٩٩٢ ، ١٩٩٣ ، ١٩٩٤ ، ١٩٩٥ ، ١٩٩٦ ، ١٩٩٧ ، ١٩٩٨) فهو مروي عن ثمانية من الصحابة كما في صحيح مسلم .

(٣) أخرجه الترمذي (٨٨٩ ، ٨٩٠) وابن ماجه (٣٠١٥) والنسائي (٥/ ٢٥٦ ، ٢٦٤) =

الحديث بهذا الإسناد »[١] .

وقد قال البخاري : « ولا يصح هذا الحديث عندي »[٢] .

وقال أبو حاتم الرازي : « هذا حديث منكر ، لم يروه غير شبابة ، ولا يعرف له أصل »[٣] .

وقال الإمام أحمد لما سئل عن حديث تفرد به شبابة عن شعبة فقال : « ليس بشيء » ثم سئل عن الحديث الآنف فقال : « وهذا إنما روى شعبة بهذا الإسناد حديث الحج »[٤] .

وشبابة مع ثقته مكثر ، وكذلك شعبة ، فاحتمال أن يكون له حديث آخر بنفس إسناد « الحج عرفة » احتمال قائم ، لاسيما والمتن محفوظ بلا أدنى شك [٥] ، ولكن أنكر هؤلاء النقاد ذلك الحديث؛ ليس لأنه لا شواهد لمتنه؛ ولكن لأنه لا يصح عن شعبة فقط .

= عن بكير به .

(١) العلل الصغير للترمذي الملحق بآخر جامعه (٥/ ٧٦٢) .

(٢) العلل الكبير (ص٣٠٩) .

(٣) العلل لابن أبي حاتم (٢/ ٢٧) .

(٤) تاريخ بغداد (٩/ ٢٩٦) .

(٥) ذهب الشيخ الألباني إلى تصحيح الحديث كما في صحيح ابن ماجه (٢/ ٢٤٧) ولعل ذلك لأن رجال السند ثقات والمتن محفوظ .

المثال الثالث : قال ابن أبي حاتم : « ذكرت لأبي فقلتُ : سمعتُ يونس ابن حبيب قال : ذكرتُ لعلي بن المديني حديثاً حدثنا به محمد بن كثير المصيصي عن الأوزاعي عن قتادة عن أنس قال : نظر النبي ﷺ إلى أبي بكر وعمر فقال : « هذان سيدا كهول أهل الجنة » .

فقال علي : كنت أشتهي أن أرى هذا الشيخ ـ يعني محمد بن كثير ـ ، فالآن لا أحب أن أراه .

فقال أبي : صدق ، فإن قتادة عن أنس لا يجيء هذا المتن »(١) .

ومحمد بن كثير المصيصي ، وثقه ابن معين وابن حبان وابن سعد ، وضعفه أحمد وأبو داود والبخاري وأبو حاتم والنسائي وغيرهم (٢) ، وقال ابن حجر : « صدوق كثير الغلط »(٣) .

والمتن له شواهد كثيرة يرى الشيخ الألباني ـ رحمه الله ـ أن مجموعها يجعل الحديث صحيحاً بلا ريب (٤) كما صرح بذلك .

---

(١) العلل لابن أبي حاتم (٢/ ٣٩٠) ، ومثله في الجرح والتعديل (٨/ ٦٩) ولكن بدون قول أبي حاتم الأخير .

(٢) التهذيب (٩/ ٤١٦-٤١٧) .

(٣) التقريب (٦٢٥١) .

(٤) السلسلة الصحيحة (٢/ ٤٨٧-٤٩٢) .

وكما رأينا فإن علي بن المديني وأبا حاتم الرازي ضعفا ذلك الحديث؛ بسبب أنه يروى عن قتادة عن أنس ، وليس لعدم وجود شواهد لمتنه ، ولو كان وجود شواهد للمتن تنفع في إزالة احتمال سوء حفظ الراوي الضعيف ، لما قال علي تلك الكلمة الشديدة في حق محمد بن كثير المصيصي وبسبب حديث واحد فقط ، ولم يخالف حتى يقال : لعله قيل فيه ما قيل للمخالفة .

المثال الرابع : وسئل الإمام أحمد بن حنبل : « عن حديث معمر عن ثابت عن أنس : « أن النبي ﷺ نهى عن الشغار [(١)] » [(٢)] .

فقال : هذا حديث منكر من حديث ثابت »[(٣)] .

ومعمر بن راشد الأزدي ثقة بالاتفاق [(٤)] إلا أن علي بن المديني ويحيى ابن معين تكلما في حديثه عن ثابت البُناني [(٥)] .

---

(١) الشغار : أن يزوج الرجل ابنته على أن يزوجه الآخر ابنته وليس بينهما صداق ، وليس مقصوراً على الابنة بل كل امرأة فعل بها وليها مثل ذلك .

(٢) أخرجه عبدالرزاق في المصنف (٦/ ١٨٤) وأحمد في المسند (٣/ ١٩٧) ، وابن ماجه (١٨٨٥) والنسائي (٤/ ١٦) وابن حبان (٧/ ٤١٥-٤١٦) عن معمر به .

(٣) العلل للمروذي (ص١٥٠) .

(٤) التهذيب (١٠/ ٢٤٤-٢٤٥) .

(٥) شرح علل الترمذي (٢/ ٥٠١) .

والمتن محفوظ عن رسول الله ﷺ من حديث مالك عن نافع عن ابن عمر [١]، وعن جابر [٢] وعن أبي هريرة [٣] وغيرهم.

وأحمد رحمه الله لم ينكر المتن بل أنكر أن يكون هذا من حديث ثابت البُناني، ولا يخفى عليه أن المتن محفوظ وله شواهد صحيحة، ولم يُخالف معمر عن ثابت في ذلك فيما أعلم.

ومشى الشيخ الألباني ـ رحمه الله ـ على ظاهر السند وقال: « وإسناده صحيح على شرط الشيخين »[٤]، وفي هذا نظر لأن الشيخين لم يخرجا لمعمر عن ثابت في الأصول [٥].

المثال الخامس: قيل للإمام أحمد بن حنبل أن حُديج بن معاوية حَدَّث عن أبي إسحاق السبيعي عن البراء: « أن النبي ﷺ كان يُسلّم عن يمينه وعن يساره »[٦].

---

(١) الموطأ (٢/ ٥٣٥)، وصحيح البخاري (٥١١٢، ٦٩٦٠) وصحيح مسلم (١٤١٥).

(٢) صحيح مسلم (١٤١٧).

(٣) صحيح مسلم (١٤١٦).

(٤) إرواء الغليل (٦/ ٣٠٦).

(٥) أخرج البخاري حديثاً واحداً معلقاً في المتابعات (٣٨٠٥)، وأخرج مسلم حديثين في الشواهد متابعة لما رواه حماد بن سلمة وسليمان بن المغيرة عن ثابت (١٤٨، ٢٠٤١).

(٦) أخرجه ابن عدي في الكامل (٢/ ٨٣٧).

فقال : « هذا منكر »(١) .

وحُديج ضعيف عند جمهور النقاد (٢) وقد قال أحمد فيه : « لا أعلم إلا خيراً »(٣) ، ولم ينكر المتن؛ لأن له شواهد صحيحة (٤) ، ولكن أنكر أن يكون الحديث عن أبي إسحاق عن البراء تحديداً .

المثال السادس : سأل الترمذي الإمام البخاري عن حديث يرويه صالح ابن أبي الأخضر عن الزهري عن أنس قال : « كنت أضع للنبي ﷺ غُسلاً واحداً ، فيغتسل من جميع نسائه في ليلة » (٥) .

فقال : « ليس هو بصحيح ، إنما رواه صالح بن أبي الأخضر عن الزهري عن أنس ، وحديث أنس عن النبي ﷺ في هذا حديث صحيح من غير هذا الوجه ، ورواه قتادة عن أنس »(٦) .

وهذا نص غاية في الوضوح ، فالبخاري لا يخفى عليه أن المتن صحيح

---

(١) العلل برواية عبدالله (٣/ ٢٨١) والعلل للمروذي (ص١٣١) .

(٢) التهذيب (٢/ ٢١٨) .

(٣) المرجع السابق .

(٤) انظر : صحيح مسلم (٥٨١ ، ٥٨٢) وابن خزيمة (٧٢٦ ، ٧٢٨) (٧٣٣) وابن حبان (٥/ ٣٢٩-٣٣٤) وسنن أبي داود (٩٩٦ ، ٩٩٧ ، ٩٩٨) .

(٥) أخرجه ابن ماجه (٥٨٩) والطحاوي في شرح المعاني (١/ ١٢٩) عن صالح به .

(٦) العلل الكبير (ص٦٠) .

عن أنس رضي الله عنه ، ولكنه ينكر صحة الحديث باعتبار تفرد صالح به عن الزهري فقط ، وصالح بن أبي الأخضر ضعيف (١) ، والمتن محفوظ عن أنس رضي الله عنه من عدة وجوه (٢) .

المثال السابع : سئل أبو زرعة عن حديث يروى عن سلمة بن نُبيط عن أبيه عن عائشة : « أن النبي ﷺ أفرد الحج ؟ » .

فقال : « هذا باطل ، من رواه ؟ » فقال البرذعي : « حدثنا شيخ بالكوفة يقال له أبو عبيدة بن أبي السفر عن زيد بن الحُباب » .

فقال : « لو حلف إنسان على هذا أنه باطل لم يحنث »(٣) .

وسلمة ثقة (٤) ، ونُبيط بن شَريط صحابي صغير (٥) .

وزيد صدوق يخطئ في حديث الثوري (٦) .

---

(١) التقريب (٢٨٤٤) .

(٢) أخرجه البخاري (٢٦٨ ، ٢٨٤ ، ٥٢١٥) ومسلم (٣٠٩) وابن خزيمة (٢٢٩ ، ٢٣٠ ، ٢٣١) والنسائي (١/ ١٤٣ ، ١٤٤) وأحمد في مسنده (٣/ ٩٩ ، ١١١ ، ١١٢ ، ١١٦ ، ١٨٥ ، ٢٢٥) من عدة وجوه عن أنس بمعناه .

(٣) الضعفاء لأبي زرعة (ص٣٨٣-٣٨٤) .

(٤) التقريب (٢٥١١) .

(٥) التقريب (٧٠٩٥) .

(٦) التقريب (٢١٤٢) .

وأبو عبيدة صدوق يهم (١) .

وأصل هذا المتن محفوظ عن عائشة رضي الله عنها في الصحيحين (٢) بلفظ « أن رسول الله ﷺ أهل بالحج » وقد ذكرت أن من أصحابه من أهل بعمرة ومنهم من أهل بعمرة وحج ، وعند مسلم بلفظ « أن رسول الله ﷺ أفرد الحج »(٣) .

وأبو زرعة لم ينكر المتن وإنما السند؛ لأن سلمة بن نُبيط لم يرو عن عائشة رضي الله عنها شيئاً بواسطة أبيه (٤) . ولهذا قال أبو زرعة : « باطل . . . لو حلف إنسان على هذا أنه باطل لم يحنث » !!

---

(١) التقريب (٦٠) واسمه أحمد بن عبدالله بن أبي السفر .

(٢) صحيح البخاري (١٥٦٢) ، ومسلم (١٢١١) .

(٣) صحيح مسلم (١٢١١) (٢/ ٨٧٥) من رواية عبدالرحمن بن القاسم عن أبيه عن عائشة رضي الله عنها ، والحديث في الموطأ (١/ ٣٣٥) .

(٤) بحثت في مسند عائشة في تحفة الأشراف وفي أطراف مسند أحمد لابن حجر ، وفي برنامج « الموسوعة الذهبية » عن طريق الحاسب الآلي فلم أجد سلمة بن نبيط روى عن عائشة شيئاً إلا حديثاً واحداً ورد فيه ذكرها ، وقد رواه نُعيم بن أبي هند عن نُبيط بن شريط عن سالم بن عبيد الأشجعي وهو صحابي من أهل الصفة والحديث من مسنده مرفوعاً : « مروا أبابكر فليصل بالناس » رواه هكذا عبد بن حميد (٣٦٥) ، وابن ماجه (١٣٤) والنسائي في السنن الكبرى (٤/ ٢٦٣) وابن خزيمة (١٦٢٤) .

المثال الثامن : قال الآجري : « سألت أبا داود عن الحسن بن يحيى الخشني ؟ فقال : سمعت أحمد بن حنبل يقول : ليس بحديثه بأس .

قلت لأبي داود : روى عن هشام بن عروة عن أبيه عن عائشة عن النبي ﷺ : « الهر من الطوافين عليكم » .

قال : هذا باطل »(١) .

والحسن بن يحيى مقبول الرواية من حيث الإجمال عند أبي داود ، بدليل أنه لما سئل عنه أجاب بقول الإمام أحمد ، ولو كان ضعيفاً عنده لصرح بذلك (٢) ، والمتن الذي رواه محفوظ من وجه آخر من حديث أبي قتادة (٣) وروي عن عائشة معناه من عدة وجوه ولكن كلها محل نظر (٤) .

ووجه نكارة هذا الحديث سنده فلا يعقل أن يكون هذا المتن عن هشام ابن عروة عن أبيه عن عائشة رضي الله عنها ولا يروى إلا من طريق

---

(١) سؤالات الآجري (٢/ ٢٣٠) .

(٢) جهور النقاد على تضعيفه كما في التهذيب (٢/ ٣٢٦-٣٢٧) .

(٣) حديث أبي قتادة أخرجه مالك في الموطأ (١/ ٢٢) وعنه أخرجه كثيرون ، وصحح هذا الحديث البخاري والترمذي وابن خزيمة والعقيلي وابن حبان والدارقطني والحاكم والبيهقي وغيرهم ـ كما في التلخيص الحبير (١/ ٤١-٤٢) ونصب الراية (١/ ١٣٦-١٣٧) وإرواء الغليل (١/ ١٩٢) .

(٤) انظر : نصب الراية (١/ ١٣٣-١٣٤) .

الخشني ، ولا يعقل أن يكون محفوظاً وثابتاً ولا يرويه مالك إلا بذلك السند النازل وغير المشهور عن إسحاق بن عبدالله بن أبي طلحة عن حميدة عن خالتها كبشة عن زوجها أبي قتادة ، ويترك حديث هشام بن عروة وهو الذي روى عنه في موطئه عشرات الأحاديث ؟! فلا يزول ضعف الخشني بوجود شاهد صحيح لحديثه؛ لأن الحديث مشكوك في ثبوته عن هشام بن عروة أصلاً .

المثال التاسع : يقول العقيلي في الحسن بن زُريق الكوفي الذي روى عن سفيان بن عيينة عن الزهري عن أنس مرفوعاً : « يا أبا عُمير ما فعل النُغير »[١] : « ليس له أصل من حديث الزهري ، وليس بمحفوظ عن ابن عيينة . . . وهذا الحديث من حديث أنس مشهور معروف صحيح ، من غير هذا الطريق »[٢] .

والحسن بن زُريق أخذوا عليه أنه حدث بهذا الحديث وأمثاله مما لا يتابع عليه [٣] ، ولم يتهم بكذب ، وأما المتن فهو ثابت من عدة وجوه عن

(١) النُغير اسم الطائر الذي كان يلعب به الصبي وهو أخ أنس الصغير عُمير بن مالك رضي الله عنه .

(٢) الضعفاء للعقيلي (١/ ٢٢٦) .

(٣) لسان الميزان (٢/ ٢٠٧-٢٠٨) .

أنس [١] رضي الله عنه كما قال العقيلي نفسه، فضعفوا الحديث لشكهم في نسبة الحديث إلى سفيان والزهري، ولم يتطرق إليهم أدنى شك في صحة ثبوت الحديث عن رسول الله ﷺ ولا صحته عن أنس.

والعقيلي أكثر في «ضعفائه» [٢] من تضعيف رواة ليسوا متهمين بالكذب بسبب تفردهم بالسند مع صحة المتن الذي رووه، وهو في ذلك متبع لكبار النقاد الذين قبله.

المثال العاشر: قول ابن حبان في سعيد بن أوس الأنصاري وقد تقدم فيما مضى [٣] وابن حبان أيضاً هو ممن أكثر في «مجروحيه» [٤] من التضعيف بذلك كالعقيلي.

والأمثلة السابقة لو رواها من هو متهم بالكذب أو سرقة الحديث ونحو ذلك ممن لا يُعتبر به، لقلنا لا تلازم بين بطلان السند وصحة المتن، ولكن جميع الأمثلة رواتها ممن يصلح للاعتبار، أو هم أمثل من ذلك

---

(١) أخرجه البخاري (٦١٢٩، ٦٢٠٣) ومسلم (٢١٥٠)، وأحمد (٣/ ١١٥، ٢٢٢، ٢٧٨)، وأبو داود (٤٩٦٩) وغيرهم.

(٢) انظر مثلاً: (١/ ٥٥، ٥٧، ٧١، ١١٧، ١٢٤، ١٣٢، ١٣٥، ١٥٠، ١٥٤، ١٧٣، ١٧٧، ١٨٤)، (٢/ ١٠، ٥٥، ٥٦، ٢٩٠).

(٣) انظر: المبحث الأول من الفصل الرابع، والنص المراد موجود في المجروحين (١/ ٣٢٤).

(٤) انظر مثلاً: (١/ ١٤١)، (٢/ ٣٦، ١١٣، ١٥٣، ١٩١)، (٣/ ٦١).

وأقوى ، ولم يخالفهم غيرهم في تلك الأسانيد ، وتلك المتون صحيحة لا شك فيها ، فهي سالمة من متهم بالكذب ونحوه ، وسالمة أيضاً من المخالفة الضارة ، ولمتونها شواهد ، وهذه هي شروط التقوية المتفق عليها ، فلماذا لم يعتد أولئك النقاد بذلك ؟! ألا يدلنا تصرفهم كما ظهر من الأمثلة على أن مسألة التقوية بمجموع الطرق الصالحة للانجبار ليست قانوناً مطرداً وعاماً في كل الأحوال ؟!

ولابد من التنبيه هنا على حقيقة مهمة للغاية ، وهي أن الأمثلة السابقة تجمعها خاصية مميزة وهي أن فيها تفرداً غير محتمل عن رواة من كبار الثقات ممن قد ضبط حديثهم وعُرف واعتنى به الحفاظ والرواة الثقات ، ولذلك أنكرها النقاد كما تقدم؛ لشكِّهم في صحة ثبوتها عن أولئك الثقات الكبار فقط ، وليس لشكهم في صحة ثبوت المتن إلى رسول الله ﷺ .

ولو أخذنا بمطلق شروط التقوية المتفق عليها ، لكان من الواجب أن يجبر الضعف الوارد في الأمثلة السابقة؛ لأن وجود الشاهد دليل على حفظ سيئ الحفظ!! وهذا القول لا يخلو من بعض التساهل؛ لأنه يهدد قيمة السند على حساب المتن ، ويأخذ بحسن ظن مفرط فيما يتفرد به الضعفاء المعتبر بهم من أسانيد لا يتابعون عليها ، وهذا ما لا يتفق مع منهج النقاد المتقدمين كما تقدم في الأمثلة .

والنتيجة التي نخرج بها مما سبق من أمثلة : أن ضعف الراوي لا ينجبر ولا يزول لمجرد وجود شاهد مقبول أو ضعيف لمتن الحديث الذي رواه إذا كان السند غير محتمل بسبب التفرد أو لوجود قرائن أخرى ، وعدم الالتفات إلى ذلك يوقعنا في التناقض مع منهج النقد لدى كبار علماء الجرح والتعديل .

المبحث الثالث

موازنة بين المتقدمين والمتأخرين في الحكم على أحاديث ضعيفة متعددة الطرق

تقدم في المبحث الأول أن نفي كبار أئمة النقد الصحة أو الثبوت عن حديث له عدة طرق لا يخلو كل واحد منها من النظر ، يدل على أن ذلك الحديث ضعيف مطلقاً إلا إذا وجدت قرائن تدل على خلاف ذلك كما هو الراجح في نظري .

ثم ذكرت في المبحث الثاني أن الضعف لا ينجبر ولا يزول لوجود شاهد أو شواهد مقبولة لذاتها أو صالحة للتقوية إذا كان الحديث غير محتمل بسبب التفرد أو لوجود قرائن أخرى .

وقد وجدت جملة من الأحاديث لم يقوها بعض المتقدمين مع تعدد طرقها وصلاحيتها للتقوية من حيث المجموع ، وقد صرح كثير من المتأخرين بقبولها لذلك ، فأحببت أن أذكر أمثلة لذلك حتى يُعلم أن القول بتقوية الحديث لمجموع طرقه الضعيفة ليس قانوناً مطرداً عند الجميع ، ولا هو أصل متفق عليه بين أئمة النقد .

الحديث الأول : « لا وضوء لمن لم يذكر اسم الله عليه » (١) .

وقد ضعفه الإمام أحمد مع تعدد طرقه ، كما أن الترمذي لم يحسنه في جامعه (٢) ، وقال العقيلي : « الأسانيد في هذا الباب فيها لين »(٣) ، وقال البزار : « وكل ما روي في هذا الباب فليس بقوي »(٤) .

وأما المتأخرون فقد ذهبوا إلى تقوية الحديث بمجموع طرقه ومنهم المنذري فقد قال : « ولا شك أن الأحاديث التي وردت فيها ، وإن كان لا يسلم شيء منها عن مقال ، فإنها تتعاضد بكثرة طرقها وتكتسب قوة »(٥) ، وكذلك ابن الصلاح (٦) ، وابن تيمية (٧) ، وابن حجر حيث قال : « والظاهر أن مجموع الأحاديث يحدث منها قوة ، تدل على أن له أصلاً »(٨)

---

(١) انظر : المبحث الأول فقد ذكرتُ من توسع في ذكر طرق الحديث ، وحررتُ المنقول عن أحمد في تضعيفه .

(٢) جامع الترمذي (٢٥) ونقل قول أحمد مقراً به .

(٣) الضعفاء للعقيلي (١/ ١٧٧) .

(٤) التلخيص الحبير (١/ ٧٣) .

(٥) الترغيب والترهيب (١/ ١٦٤) .

(٦) نتائج الأفكار لابن حجر (١/ ٢٣٧) .

(٧) شرح العمدة (ص١٧٠ ـ ١٧١) .

(٨) التلخيص الحبير (١/ ٧٥) .

وغيرهم .

وأحسبُ أن من أسباب عدم تقوية بعض المتقدمين للحديث؛ لأنه يتعلق بالوضوء ، وهو أمر يتكرر في اليوم عدة مرات في الغالب ، وقد نقل الثقات صفة الوضوء مفصلة عن رسول الله ﷺ ولم يرد في شيء منها ذكر التسمية على الوضوء ، ولفظ الحديث يدل بظاهره على وجوب التسمية[1]، فكان في عدم نقل الثقات لذلك مع أهميته قرينة قوية على عدم ثبوت الحديث ، ويظهر من تصرف المتأخرين أن هذه القرينة ضعيفة عندهم .

وقد يقال ألا يعد قول أبي بكر بن أبي شيبة في الحديث الآنف : « ثبت لنا أن النبي ﷺ قاله »[2] ، دال على أن الحديث قد تقوى عنده بمجموع

(١) بنحو هذا قال أبو عبيد القاسم بن سلام في كتابه « الطهور» (ص٥٤) فقد أشار إلى أحاديث الوضوء ثم قال : « لم يأتنا في شيء منها اشتراط التسمية ، إنما هي تتمة لطهارة » ثم طعن في الحديث من حيث السند واختار عدم وجوبها . ويقول ابن المنذر في كتابه « الأوسط » (١/ ٣٦٨) : « ليس في هذا الباب خبر ثابت يوجب إبطال وضوء من لم يذكر اسم الله عليه » ، يشير إلى أن ظاهر لفظ الحديث يدل على بطلان من لم يسم ، ثم قال : « فالاحتياط أن يسمي الله من أراد الوضوء والاغتسال ، ولا شيء على من ترك ذلك » .

(٢) نقله الجوزجاني عنه كما في شرح العمدة لابن تيمية (ص١٧٠) وأظن الجوزجاني ذكر ذلك في كتابه « المترجم » لأن ابن تيمية والحنابلة ينقلون عنه كثيراً .

طرقه ؟ وكذا حكم إسحاق بن راهويه بأن التسمية على الوضوء واجبة[١]، ألا يدل على ذلك أيضاً ؟

أقول في الجواب عن ذلك : الذي يظهر لي أن لا دليل صريح على ذلك ، فقد يكون أبوبكر بن أبي شيبة قد ثَبَّتَ الحديث لثبوت طريق واحد من طرقه عنده ، وهذا احتمال وارد جداً وقوي ، لاسيما أن الإمام أحمد وإسحاق بن راهويه[٢] ذكرا أن أصح طرق الحديث ما رواه كثير بن زيد عن رُبيح بن عبدالرحمن بن أبي سعيد الخدري عن أبيه عن جده ، وقد أخرج هذا السند في مصنفه[٣] فيحتمل أنه قواه لهذا السند لا لأن مجموع طرقه الضعيفة جعلت الحديث قوياً عنده .

ومثل ذلك يقال في حكم إسحاق بن راهويه بوجوب التسمية في الوضوء ، ولا يخفى أن أبا بكر بن أبي شيبة وكذا إسحاق بن راهويه ليسا في النقد وعلم الجرح والتعديل كأحمد بن حنبل وابن المديني وأبي زرعة

---

(١) مسائل الكوسج (١/ ١٨١) ، والأوسط لابن المنذر (١/ ٣٦٨) ونقل عنه قولاً آخر يُفهم منه عدم وجوب التسمية .

(٢) الضعفاء للعقيلي (١/ ١٧٧) والكامل لابن عدي (٣/ ١٠٣٤) ، والتلخيص الحبير (١/ ٧٤) .

(٣) مصنف ابن أبي شيبة (١/ ٢-٣) وهو أول حديث ذكره في باب « التسمية في الوضوء » .

وأبي حاتم وغيرهم ، وهذه كتب الجرح والتعديل فليس فيها من النقولات عنهما إلا القليل النادر جداً .

الحديث الثاني : « من غسَّل ميتاً فليغتسل » (١) .

فقد قال البخاري : « إن أحمد بن حنبل وعلي بن عبدالله ـ المديني ـ قالا: لا يصح في هذا الباب شيء » (٢) .

وقال الذهلي : « لا أعلم فيه حديثاً ثابتاً ، ولو ثبت للزمنا استعماله » (٣) .

وقال ابن المنذر : « ليس في هذا حديث يثبت » (٤) .

وقد ذهب ابن دقيق العيد (٥) ، وابن القيم (٦) ، وابن حجر (٧) وغيرهم إلى تقوية الحديث بمجموع طرقه .

---

(١) انظر طرق هذا الحديث في : التلخيص الحبير (١/ ١٣٦ ـ ١٣٨) وجنة المرتاب (٢/ ٢٣١ ـ ٢٤٥) .

(٢) العلل الكبير (ص١٤٣) ومعرفة السنن والآثار (٢/ ١٣٧) .

(٣) مختصر سنن أبي داود للمنذري (٤/ ٣٠٧) والتلخيص الحبير (١/ ١٣٦) .

(٤) تهذيب مختصر سنن أبي داود لابن القيم (٤/ ٣٠٥) والتلخيص الحبير (١/ ١٣٦) .

(٥) التلخيص الحبير (١/ ١٣٧-١٣٨) .

(٦) تهذيب أبي داود لابن القيم (٤/ ٣٠٦) .

(٧) التلخيص الحبير (١/ ١٣٧-١٣٨) .

وقد ذهب بعض العلماء [١] إلى تقوية بعض أسانيد الحديث السابق لذاتها وليس لمجموع طرقه .

الحديث الثالث : « صلاة التسبيح » [٢] .

قال الإمام أحمد : « لم تثبت عندي صلاة التسبيح ، وقد اختلفوا في إسناده ، لم يثبت عندي »[٣] .

وقال لما سئل عنها : « إسناده ضعيف »[٤] .

وقال الترمذي : « وقد روي عن النبي ﷺ غير حديث في صلاة التسبيح ، ولا يصح منه كبير شيء »[٥] .

وقال ابن خزيمة : « باب صلاة التسبيح إن صح الخبر »[٦] .

---

(١) صححه ابن حبان (٣/ ٤٣٥ ـ ٤٣٦) والألباني في إرواء الغليل (١/ ١٧٣-١٧٤) من حديث أبي هريرة مرفوعاً .

(٢) أفردها غير واحد بمصنف منهم ابن ناصر الدين الدمشقي في كتاب « الترجيح لحديث صلاة التسبيح » ، ومن المعاصرين جاسم الفهيد الدوسري في « التنقيح لما جاء في صلاة التسبيح » ، وكلاهما مطبوع .

(٣) المسائل لعبدالله (ص٨٩) .

(٤) المسائل لابن هانئ (١/ ١٠٥) .

(٥) جامع الترمذي (٢/ ٣٤٨) .

(٦) صحيح ابن خزيمة (٢/ ٢٢٣) .

وقال العقيلي : « ليس في صلاة التسابيح حديث يثبت »[١] ، وبنحو ما تقدم ذهب بعض المتأخرين كابن العربي المالكي ، وابن الجوزي ، وابن تيمية ، والمزي ، والذهبي [٢] ، حيث لم يقولوا بتقوية الحديث الوارد في شأنها مع تعدد طرقه .

وأما أكثر المتأخرين فعلى تقوية الحديث إما لبعض طرقه أو لمجموع الأحاديث الواردة فيها [٣] .

الحديث الرابع : زكاة العسل وأن يؤخذ منه العُشْر [٤] .

قال البخاري : « وليس في زكاة العسل شيء يصح »[٥] ، وقال الترمذي: « ولا يصح عن النبي ﷺ في هذا الباب كبير شيء »[٦] ، وقال

---

(١) الضعفاء للعقيلي (١/ ١٢٤) .

(٢) التلخيص الحبير (٢/ ٧) .

(٣) انظر : الترغيب للمنذري (١/ ٤٦٨) ، والتلخيص الحبير (٢/ ٧) ، والفتوحات الربانية لابن علان (٤/ ٣٠٨) والآثار المرفوعة للكنوي (ص١٢٥ ـ ١٣٧) وهو أشملها ، وصلاة التسبيح الكلام عليها يطول جداً ولكن المقام هنا لا يناسب إلا الإيجاز .

(٤) انظر طرق الحديث في : نصب الراية (٢/ ٣٩٠-٣٩٣) ، وإرواء الغليل (٣/ ٢٨٤) ، وجنة المرتاب (٢/ ٣١٩-٣٢٧) .

(٥) العلل الكبير (ص١٠٢) .

(٦) جامع الترمذي (٣/ ٢٤) .

العقيلي : « وأما زكاة العسل فليس يثبت فيه عن النبي ﷺ شيء ، وإنما يصح عن عمر بن الخطاب فعله »(١) ، وقال ابن المنذر : « ليس في وجوب صدقة العسل حديث يثبت عن رسول الله ﷺ ولا إجماع ، فلا زكاة فيه »(٢) ، وكذا الشافعي ضعف الحديث (٣) ، وابن حزم كذلك ضعف كل ما روي في الباب (٤) .

وقد قال ابن القيم : « وذهب أحمد ، وأبو حنيفة ، وجماعة ، إلى أن في العسل زكاة ، ورأوا أن هذه الآثار يقوي بعضها بعضاً ، وقد تعددت مخارجها ، واختلفت طرقها ، ومرسلُها يُعضدُ بمسندها »(٥) ، ووافقه الشوكاني على ذلك (٦) .

ولم أجد للإمام أحمد ما يدل على أنه قوّى الحديث لمجموع طرقه

(١) الضعفاء للعقيلي (٢/ ٣٠٩) .

(٢) مختصر سنن أبي داود للمنذري (٢/ ٢١٠) وزاد المعاد (٢/ ١٣) .

(٣) الأم (٢/ ٣٩) ومعرفة السنن والآثار (٦/ ١٢٠) .

(٤) المحلى (٥/ ٢٣٢) .

(٥) زاد المعاد (٢/ ١٥) .

(٦) السيل الجرار (٢/ ٤٦-٤٨) وفي نيل الأوطار (٥/ ١٤٨) ذهب إلى عدم وجوب زكاة العسل وضعف جميع أحاديث الباب .

الضعيفة ، بل ظاهر كلامه كما في « المغني » [(١)] أنه أوجب الزكاة في العسل اعتماداً على عمل عمر بن الخطاب رضي الله عنه ، وأحمد كما هو معروف يحتج بقول الصحابي ويقدمه على الحديث الضعيف كما سيأتي في الفصل القادم .

الحديث الخامس : **أن رسول الله ﷺ وقَّت لأهل العراق ذات عرق** [(٢)] .

قال الإمام مسلم : « فأما الأحاديث التي ذكرناها من قبل أن النبي ﷺ وقَّت لأهل العراق ذات عرق ، فليس منها واحد يثبت »[(٣)] ، وقد ذكرها حديثاً حديثاً وانتقدها فذكر حديث عبدالرزاق عن مالك وبيَّن مخالفته للمحفوظ عن مالك وعن ابن عمر رضي الله عنهما [(٤)] ، ثم ذكر حديث ابن جريج وأنه قال في حديث أبي الزبير عن جابر [فقال : سمعتُ أحسبه رفع إلى النبي ﷺ] [(٥)] يريد مسلم بذلك أن الحديث مشكوك في

---

(١) المغني (٢/ ٧١٣) .

(٢) انظر طرق هذا الحديث في : التمييز لمسلم (ص٢١٢-٢١٦) ونصب الراية (٣/ ١٢-١٤) .

(٣) التمييز لمسلم (ص٢١٤) .

(٤) المصدر السابق (ص ٢١٢-٢١٤) .

(٥) ما بين القوسين مذكور في صحيح مسلم (١١٨٣) وسقط من نسخة التمييز ، وفيها اختصارات كثيرة وحذف لكلام مسلم ، وظن شيخنا محمد مصطفى الأعظمي في الهامش رقم (٢٢٩) أن مسلماً يشير إلى تدليس أبي الزبير ، وهذا غير صحيح لأن مسلماً لا يتوقف في =

رفعه [١] . ويستطرد الإمام مسلم في بيان علل الخبر فيقول : « فأما رواية المعافى بن عمران عن أفلح عن القاسم عن عائشة فليس بمستفيض عن المعافى ، إنما رواه هشام بن بهرام ، وهو شيخ من الشيوخ ، ولا يُقر الحديث بمثله إذا تفرد .

وأما حديث يزيد بن أبي زياد عن محمد بن علي عن ابن عباس ، فيزيد هو ممن اتقى حديثه الناس ، والاحتجاج بخبره إذا تفرد للذي اعتبروا عليه من سوء الحفظ والمتون في رواياته التي يرويها ، ومحمد بن علي لا يعلم له سماع من ابن عباس ولا أنه لقيه أو رآه .

وأما رواية جعفر ـ بن برقان ـ عن ميمون بن مهران عن ابن عمر ، فلم يُحكم حفظه لأنه فيه : لأهل الطائف قرناً »[٢] .

وبنحو ما تقدم قال ابن خزيمة : « قد روي في ذات عرق أنه ميقات العراق أخبار لا يثبت عند أهل الحديث شيء منها »[٣] .

= معنعن أبي الزبير بسبب التدليس كما صرح به ابن القيم في زاد المعاد (٥/ ٢٢٦) وهو ظاهر من تصرفه في صحيحه كما قرره الذهبي في الميزان (٤/ ٣٩) أيضاً .

(١) قال النووي في شرحه على صحيح مسلم (٨/ ٨١) : « حديث جابر غير ثابت لعدم جزمه برفعه » .

(٢) التمييز (ص٢١٥) .

(٣) صحيح ابن خزيمة (٤/ ١٥٩) .

وقال ابن المنذر : « لم نجد في ذات عرق حديثاً ثابتاً »[١] .

وفي كلام الشافعي [٢] وأحمد بن حنبل [٣] والدارقطني [٤] ما يدل على إنكار صحة توقيت ذات عرق لأهل العراق مرفوعاً من حديث رسول الله ﷺ . ولكن بعض المتأخرين يرون أن مجموع طرق الحديث تدل على أن له أصلاً مرفوعاً ، كما ذكر الحافظ ابن حجر [٥] ، والشوكاني [٦] ، والألباني[٧] .

وأحسب أن من لم يقو الحديث فبسبب ما ثبت في«صحيح البخاري»[٨]

(١) فتح الباري (٣/ ٤٥٦) .

(٢) الأم (٢/ ١٣٨) ، وفتح الباري (٣/ ٤٥٦) .

(٣) الكامل لابن عدي (١/ ٤٠٨) .

(٤) التتبع للدارقطني (ص٣٦٩-٣٧٠) .

(٥) التلخيص الحبير (٢/ ٢٢٩) وفتح الباري (٣/ ٤٥٦) .

(٦) نيل الأوطار (٦/ ٢٣-٢٤) .

(٧) حجة النبي ﷺ (ص٤٧) وقد ذكر رحمه الله شاهداً بسند صحيح عن ابن عمر في رأيه أخرجه الطحاوي (١/ ٣٦٠) وأبو نعيم في الحلية (٤/ ٩٤) وصححه أبو نعيم ، والحديث المذكور طعن فيه مسلم بقوله : « وأما رواية جعفر عن ميمون بن مهران عن ابن عمر ، فلم يُحكم حفظه ، لأنه فيه : لأهل الطائف قرناً » والمحفوظ أن قرناً لأهل نجد ولم يذكر الشيخ الألباني هذه المخالفة في متن الحديث ولعله لم يكن وقتها اطلع على كلام مسلم رحمه الله .

(٨) صحيح البخاري (١٥٣١) .

وغيره أن عمر بن الخطاب رضي الله عنه هو الذي وقت ذات عرق ، ولو كان توقيت ذلك قد ثبت عن رسول الله ﷺ لأُبلغ بذلك ولم يجتهد فيه .

الحديث السادس : « الخال وارث من لا وارث له » [١] .

قال الإمام يحيى بن معين : « ليس فيه حديث قوي »[٢] .

وقد ذهب بعض المتأخرين إلى قوة الحديث نظراً لشواهده ، ومن أولئك: ابن القيم[٣] ، وابن كثير[٤] ، والشوكاني [٥] .

وقد ذهب بعض العلماء إلى تقوية بعض طرق الحديث لذاتها [٦] .

الحديث السابع : « لا طلاق قبل نكاح » [٧] .

قال الإمام يحيى بن معين : « لا يصح عن النبي ﷺ : « لا طلاق قبل

---

(١) انظر طرق الحديث وشواهده في إرواء الغليل (٦/ ١٣٧-١٤١) .

(٢) معرفة السنن والآثار (٩/ ١٦٤) والسنن الكبرى للبيهقي (٦/ ٢١٥) .

(٣) تهذيب مختصر أبي داود (٤/ ١٧١) .

(٤) مسند الفاروق (١/ ٣٧٩) .

(٥) نيل الأوطار (٧/ ١٥٤) .

(٦) صحيح ابن حبان (١٣/ ٣٩٧) والعلل لابن أبي حاتم (٢/ ٥٠) وانظر النص الثاني من تحسينات أبي زرعة الرازي فيما تقدم .

(٧) انظر طرق الحديث وشواهده في : نصب الراية (٣/ ٢٣٠-٢٣٣) ، وإرواء الغليل (٦/ ١٧٣-١٧٤)، (٧/ ١٥٢-١٥٣) .

نكاح » ، وأصح شيء فيه حديث الثوري عن ابن المنكدر عمن سمع طاوساً أن النبي ﷺ قال : « لا طلاق قبل نكاح » »[١] .

ويلاحظ هنا أن ابن معين لم يجعل المرسل مقوياً للمرفوع ، ولو كان القول بالتقوية لمجموع الطرق الضعيفة قولاً مطرداً وقانوناً كلياً لفعل ذلك كما هو حال كثير من المتأخرين .

ومما يبين أن بعض المتقدمين قد وافق ابن معين على أنه لا يصح في الباب المذكور حديث ، قول ابن عبدالبر : « وروي ذلك عن النبي ﷺ من وجوه كثيرة ، إلا أنها عند أهل الحديث معلولة ، ومنهم من يصحح بعضها »[٢] .

وقد ذهب الشيخ الألباني ـ رحمه الله ـ من المتأخرين إلى أن « للحديث شواهد كثيرة يرتقي بها إلى درجة الصحة »[٣] ، وقد حسن حديث عمرو ابن شعيب عن أبيه عن جده في ذلك[٤] لذاته ، وقد ذكر الحافظ ابن حجر أنه قد اختلف على عمرو بن شعيب فيه ، وورد عنه ما يدل على أنه لم يكن

---

(١) العلل لابن أبي حاتم (١/ ٤٣٦) .

(٢) الاستذكار (١٨/ ١٢٢) .

(٣) إرواء الغليل (٧/ ١٥٣) .

(٤) المرجع السابق (٦/ ١٧٣) .

يعرف في الباب حديثاً مرفوعاً حتى سأل سعيد بن المسيب وعروة بن الزبير عن ذلك، ويقول ابن حجر معلقاً: « وهذا يُشعر بأن من قال فيه: عن أبيه عن جده سلك الجادة، وإلا فلو كان عنده عن أبيه عن جده لما احتاج أن يرحل فيه إلى المدينة ويكتفي فيه بحديث مرسل »(١).

ويبدو أن الشيخ الألباني ـ رحمه الله ـ لم يقف على هذا الكلام وإلا لَعلَّق عليه كعادته، وما ذكره ابن حجر يوجب الشك في ثبوت خبر عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده وهو أقوى ما روي في الباب.

الحديث الثامن: « إن الله تجاوز لأمتي عما استكرهوا عليه وعن الخطأ والنسيان »(٢).

وقد أنكره الإمام أحمد جداً كما ذكره عبدالله بن أحمد حيث يقول: «سألته عن حديث رواه محمد بن مصفى الشامي عن الوليد بن مسلم عن الأوزاعي عن عطاء عن ابن عباس أن رسول الله ﷺ قال: « إن الله تجاوز لأمتي عما استكرهوا عليه، وعن الخطأ والنسيان ».

---

(١) فتح الباري (٩/ ٢٩٧)، وانظر لزاماً كلام الحافظ ابن حجر بتمامه (٩/ ٢٩٤-٢٩٩) وإعلاله للأحاديث المروية في الطلاق قبل النكاح.

(٢) انظر طرق الحديث وشواهده في نصب الراية (٢/ ٦٤-٦٥) والتلخيص الحبير (١/ ٢٨١-٢٨٣) وإرواء الغليل (١/ ١٢٣-١٢٤).

وعن الوليد عن مالك عن نافع عن ابن عمر .

فأنكره جداً ، وقال : ليس يروى فيه إلا عن الحسن عن النبي ﷺ »[١] .

ولم يقو المرسل بالمرفوع ، بل اختار أن مرسل الحسن هو أصح ما يروى في الباب .

وقد سئل أبو حاتم الرازي عن رواية الوليد بن مسلم للحديث بثلاثة أسانيد مختلفة فقال : « هذه أحاديث منكرة كأنها موضوعة ، لم يسمع الأوزاعي هذا الحديث من عطاء إنما سمعه من رجل لم يسمه أتوهم أنه عبدالله بن عامر أو إسماعيل بن مسلم ، ولا يصح هذا الحديث ولا يثبت إسناده »[٢] .

وقال محمد بن نصر المروزي : « ليس له إسناد يحتج بمثله »[٣] .

وقد ذهب بعض المتأخرين كالسخاوي [٤] والألباني [٥] إلى تقوية الحديث بمجموع طرقه .

---

(١) العلل برواية عبدالله (١/ ٥٦١-٥٦٢) .

(٢) العلل لابن أبي حاتم (١/ ٤٣١) .

(٣) اختلاف العلماء للمروزي (ص١٧٥-١٧٦) والتلخيص الحبير (١/ ٢٨٢) .

(٤) المقاصد الحسنة (ص٢٣٠) .

(٥) إرواء الغليل (١/ ١٢٤) .

ولا يخفى أن معنى الحديث ثابت بعدة نصوص متفرقة [١] ، وقد نبَّه الإمام أحمد إلى أمرٍ مهم في فهم الحديث السابق إذ قال : « من زعم أن الخطأ والنسيان مرفوع ، فقد خالف كتاب الله وسنة رسول الله ﷺ فإن الله أوجب في قتل النفس الخطأ والكفارة »[٢].

فالمرفوع هو الإثم فقط .

الحديث التاسع : « من قطع سدرة ، صَوَّب الله رأسه في النار » [٣] .

قال الإمام أحمد : « ليس في قطع السدر حديث صحيح »[٤] .

وقال العقيلي : « والرواية في هذا الباب فيها اضطراب وضعف ، ولا يصح في قطع السدر [شيء] »[٥] .

وقد ذهب الشيخ الألباني ـ رحمه الله ـ إلى تقوية الحديث لشواهده [٦] .

---

(١) انظر : جامع العلوم والحكم (٢/ ٣٦٦) تحقيق الأرناؤوط ، ومن المهم جداً الاطلاع على شرح ابن رجب للحديث .

(٢) التلخيص الحبير (١/ ٢٨٢) وللمزيد حول هذا انظر شرح ابن رجب للحديث .

(٣) انظر : طرق الحديث وشواهده في السلسلة الصحيحة (٢/ ١٧٣-١٧٧) وجُنة المرتاب (٢/ ٤٣٧-٤٤٠) .

(٤) العلل المتناهية (٢/ ٦٥٧) ، والمنار المنيف (ص١٢٧) .

(٥) الضعفاء (٤/ ٣٩٥) وما بين القوسين من المنار المنيف (ص١٢٧) .

(٦) السلسلة الصحيحة (٢/ ١٧٤) .

الحديث العاشر : « القدرية مجوس هذه الأمة »[١] .

قال العقيلي : « الرواية في هذا الباب فيها لين »[٢] .

وقال أيضاً : « وهذا المتن له طريق بغير هذا الإسناد عن جماعة متقاربة في الضعف »[٣] .

ويقول شيخ الإسلام ابن تيمية : « طائفة من أئمة الحديث طعنوا في صحة الأحاديث المرفوعة في ذلك »[٤] .

وقد وافق الشيخ المعلمي وهو من المتأخرين أولئك الأئمة وضعف الحديث من كل طرقه .

ثم قال : « وهذا الخبر يتعلق بعقيدة كثر فيها النزاع ، فلا يقبل فيها ما فيه مغمز ، وقد قال النسائي وهو من كبار أئمة السنة : « هذا الحديث باطل كذب » »[٥] .

---

(١) انظر طرق هذا الحديث وشواهده في جُنة المرتاب (١/ ٢٩-٥٢) ، والنهج السديد في تخريج أحاديث تيسير العزيز الحميد (ص٣٥٩-٣٦٣) .

(٢) الضعفاء للعقيلي (٣/ ٩٨) .

(٣) المصدر السابق (١/ ٢٦٠) .

(٤) مجموع الفتاوى (٨/ ٤٥٢) .

(٥) تعليقه على الفوائد المجموعة (ص٥٠٤) .

وقد ذهب العلائي (١) وابن حجر (٢) وغيرهما إلى تقوية الحديث بمجموع طرقه وشواهده .

والأحاديث السابقة يستخلص من مجموعها أن تقوية الحديث الضعيف بمجموع طرقه وشواهده ، لم يكن أمراً مقرراً على أنه قاعدة أو أصل مطرد عند كثير من الأئمة المتقدمين إلى القرن الرابع الهجري ، ولا أدل على صدق ذلك من أن كتب أصول الحديث القديمة « كالمحدث الفاصل » ، و « معرفة علوم الحديث » ، و « الكفاية » خلت تماماً من أي إشارة إلى مسألة تقوية الحديث بمجموع طرقه الضعيفة ، ولو كانت تلك المسألة قانوناً مطرداً أو مسألة مشتهرة لتعرضوا لها .

وأقدم من وجدناه يصرح بتقوية الضعيف المعتضد الإمام الترمذي ، كما توجد إشارات غير صريحة في نصوص قليلة جداً للإمام أحمد كما سيأتي في الفصل القادم ، ومن المعاصرين للترمذي وجدنا للإمام الجوزجاني نصاً سبق ذكره لهم تدل على أن المرسل يتقوى بالسند الضعيف المرفوع .

فالزعم بأن المتقدمين هكذا مطلقاً لا يرون تقوية الضعيف المعتضد ،

(١) النقد الصحيح لما اعترض عليه من أحاديث المصابيح (ص٢٩-٣٠) .

(٢) أجوبة ابن حجر عن أحاديث المصابيح ملحق بآخر مشكاة المصابيح (٣/ ١٧٧٩ ، ١٧٩٠) .

غلو يجافي الحقيقة التي ذكرت ، والصواب في رأيي هو أن هذه المسألة لم تكن مقررة بوصفها قاعدة مطردة عند كثير من المتقدمين كما أمسى بها الحال عند المتأخرين . وفي الأحاديث السابقة مع ما ذكرته في المبحثين الأول والثاني ما يدعم هذه النتيجة .

وغير خاف على القارئ الكريم أن حديثنا في هذا الفصل بمباحثه السابقة مقتصر على نطاق التقوية عند النقاد المتقدمين حديثياً وليس فقهاً أي لم نتحدث عن صلاحية الضعيف المروي من عدة طرق للاحتجاج به على المسائل الفقهية؛ لأن ذلك هو موضوع الفصل القادم ، وكما هو معروف لا تلازم بين ضعف بعض الأحاديث والاحتجاج بها كما سيأتي إيضاحه في الفصل القادم أيضاً .

الفصل الثامن
الخلاف في حجية الحسن لغيره
في أحاديث الأحكام

وفيه خمسة مباحث :

المبحث الأول : هل يحتج بالحديث الحسن لغيره في مسائل العقيدة ؟

المبحث الثاني :التشدد في أحاديث الأحكام والتساهل في
أحاديث الرقائق ونحوها .

المبحث الثالث : القائلون بأن الحسن لغيره حجة وأدلتهم .

المبحث الرابع : القائلون بأن الحسن لغيره ليس بحجة إما
مطلقاً و مقيداً وأدلتهم .

المبحث الخامس : الموازنة بين الرأيين مع الترجيح .

المبحث الأول

هل يحتج بالحديث الحسن لغيره في مسائل العقيدة ؟

اتفق أئمة السنة وكبار علماء أهل الحديث ومحققيهم على أن حديث الآحاد الصحيح حجة في مسائل العقيدة [١] .

قال الإمام أحمد بن حنبل لما سئل عن بعض أحاديث الصفات : « نؤمن بها ونصدق بها ، ولا كيف ولا معنى ، ولا نرد منها شيئاً ، ونعلم أن ما جاء به الرسول حق إذا كانت بأسانيد صحيحة ، ولا نرد على رسول الله ﷺ قوله »[٢] .

وقال أبو زرعة وأبو حاتم الرازيان : « لا تقوم الحجة إلا بالأسانيد الصحاح المتصلة »[٣] ويدخل في ذلك أحاديث العقيدة بدون شك بل هي من باب أولى بالنسبة إلى غيرها .

---

(١) هذه المسألة صنفت فيها عدة كتب ومن أجود ما كتب فيها ما ذكره أبو المظفر السمعاني فيما نُقل عنه في كتاب الحجة في بيان المحجة (٢/ ٢٢٧-٢٥١) ، وكذلك ما حرره ابن القيم كما في مختصر الصواعق (ص٤٥٤-٥٣٢) ، ورسالة « الحديث حجة بنفسه في العقائد والأحكام » للألباني ، ورسالة « أصل الاعتقاد » للدكتور محمد الأشقر وغير ذلك كثير .

(٢) ذم التأويل لابن قدامة (ص٢٢) نقلاً عن الخلال بسنده عن حنبل عن عمه الإمام أحمد ، والنص مذكور أيضاً في إبطال التأويلات لأخبار الصفات لأبي يعلى (١/ ٤٥) .

(٣) المراسيل لابن أبي حاتم (ص١٥) .

وقال الإمام ابن خزيمة في كتاب « التوحيد » : « لست أحتج في شيء من صفات خالقي عز وجل إلا بما هو مسطور في الكتاب ، أو منقول عن النبي ﷺ بالأسانيد الصحيحة الثابتة »(١) .

وقال الحافظ أبو القاسم إسماعيل بن محمد بن الفضل التيمي الأصبهاني المعروف بقوام السنة (ت ٥٣٥هـ) : « قال أهل السنة : ما جاء عن الرسول ﷺ في الصفات بأسانيد صحاح ، فهو حق »(٢) .

وقال أبو المظفَّر منصور بن محمد بن عبدالجبار السمعاني (ت ٤٨٩هـ) : « إن الخبر إذا صح عن رسول الله ﷺ ، ورواه الثقات والأئمة ، وأسندوه خلفهم عن سلفهم إلى رسول الله ﷺ ، وتلقته الأمة بالقبول ، فإنه يوجب العلم فيما سبيله العلم ، وهذا قول عامة أهل الحديث والمتقنين من القائمين على السنة . . . وكذلك أجمع أهل الإسلام متقدموهم ومتأخروهم على رواية الأحاديث في صفات الله ، وفي مسائل القدر ، والرؤية ، وأصل الإيمان ، والشفاعة والحوض ، وفي صفة الجنة والنار . . . وهذه الأشياء كلها علمية لا عملية »(٣) .

---

(١) التوحيد لابن خزيمة (١/ ٥١) .

(٢) الحجة في بيان المحجة (١/ ٤٧٣) .

(٣) المصدر السابق (٢/ ٢٢٨، ٢٣٠) .

ويقول الإمام ابن القيم : « الأخبار المقبولة في باب الأمور الخبرية العلمية أربعة أقسام :

أحدها : متواتر لفظاً ومعنى .

والثاني : أخبار متواترة معنى وإن لم تتواتر بلفظ واحد .

الثالث : أخبار مستفيضة متلقاة بالقبول بين الأمة .

الرابع : أخبار آحاد مروية بنقل العدل الضابط عن العدل الضابط عن مثله حتى تنتهي إلى رسول الله ﷺ »(١) .

ومفهوم ما تقدم من نصوص أن الحديث الضعيف المعتضد بمثله في الضعف لا يصلح أن يكون حجة في مسائل العقيدة ، ويدل على ذلك أقوال عدد من العلماء .

فقد قال ابن خزيمة في حديث ضعفه (٢) من أحاديث الصفات : « ومثل هذا الخبر لا يكاد يحتج به علماؤنا من أهل الأثر ، لاسيما إذا كان الخبر في مثل هذا الجنس : فيما يوجب العلم لو ثبت ، لا فيما يوجب العمل

---

(١) مختصر الصواعق المرسلة (ص٤٧٠) .

(٢) الحديث هو « إن آدم خُلق على صورة الرحمن » ، ولتجلية هذه المسألة ومعرفة أقوال العلماء فيها انظر كتاب « عقيدة أهل الإيمان في خلق آدم على صورة الرحمن » للشيخ حمود التويجري رحمه الله .

بما قد يُستدل على صحته وثبوته بدلائل من نظر وتشبيه وتمثيل بغيره من سنن النبي ﷺ من طريق الأحكام والفقه »[١] . ويقول ابن عبدالبر في أحاديث اختبار أهل الفترة في عرصات يوم القيامة : « وجملة القول في أحاديث هذا الباب كلها ما ذكرت منها وما لم أذكره ، أنها من أحاديث الشيوخ وفيها علل ، وليست من أحاديث الأئمة الفقهاء ، وهو أصل عظيم ، والقطع فيه بمثل هذه الأحاديث ضعف في العلم والنظر »[٢] .

مع أن بعض أهل العلم صحح بعض الأحاديث في ذلك [٣] لذاتها ، وقول ابن عبدالبر يشمل عدم حجية الحسن لغيره في أحاديث العقائد من باب أولى؛لأن تلك الأحاديث أقوى من الحسن لغيره .

ويقول الحافظ ابن حجر : « لفظ الصوت مما يتوقف في إطلاق نسبته إلى الرب ، ويحتاج إلى تأويل ، فلا يكفي فيه مجيء الحديث من طريق مختلف فيها ولو اعتضدت »[٤] .

ولا يخفى أن الحافظ ابن حجر ـ أشعري المعتقد - ، ونفيه لثبوت لفظ

---

(١) التوحيد لابن خزيمة (١/ ٨٧) .

(٢) التمهيد (١٨/ ١٣٠) .

(٣) انظر : طريق الهجرتين (ص٣٩٧-٤٠٠) وقد رد ابن القيم على تضعيف ابن عبدالبر .

(٤) فتح الباري (١/ ٢١٠) .

الصوت عن كلام المولى عز وجل مخالف لما هو مستقر من معتقد السلف وأئمة السنة [١] ، والمراد هنا من إيراد كلامه إثبات أنه لا يحتج بالحسن لغيره في أحاديث العقائد فقط .

وقد رد العلامة المحقق الإمام عبدالعزيز بن عبدالله بن باز رحمه الله تعالى على نفي ابن حجر بقوله : « ليس الأمر كذلك ، بل إطلاق الصوت على كلام الله سبحانه قد ثبت في غير هذا الحديث عند المؤلف [٢] وغيره ، فالواجب إثبات ذلك على الوجه اللائق بالله كسائر الصفات كما هو مذهب أهل السنة »[٣] .

ويقول الشيخ الألباني رحمه الله : « والحق الذي نراه ونعتقده أن كل حديث آحاد صحيح تلقته الأمة بالقبول من غير نكير منها عليه ، أو طعن فيه ؛ فإنه يفيد العلم واليقين سواء كان في الصحيحين أو في غيرهما ، وأما ما

---

(١) انظر مثلاً كتاب : « الرد على من أنكر الحرف والصوت » لأبي نصر السجزي (ت٤٤٤هـ) وشرح كتاب التوحيد من صحيح البخاري لفضيلة الشيخ الدكتور عبدالله بن محمد الغنيمان (٢/ ٣٠٥-٣١٤) .

(٢) قال الإمام البخاري في « خلق أفعال العباد » (ص١٤٩) تعليقاً على حديثٍ ورد فيه إثبات لفظ الصوت لله عز وجل : « وفي هذا دليل أن صوت الله لا يُشبه أصوات الخلق؛ لأن صوت الله عز وجل ذكره يسمع من بعد كما يسمع من قرب » .

(٣) تعليقات الشيخ ابن باز على فتح الباري (١/ ٢١٠) .

تنازعت الأمة فيه ، فصححه بعض العلماء ، وضعفه آخرون ، فإنما يفيد عند من صححه الظن الغالب فحسب »[١] .

ومن الأمور المقررة والمعروفة عند كثير من أئمة الحديث ـ كما سيأتي في المبحث القادم ـ أن أحاديث الأحكام يتشدد فيها أكثر من غيرها ، ولا ريب أن أحاديث العقائد تدخل في الأحكام من باب أولى ، كما أنني لاحظت أن علماء الأمة لم يحتجوا بالحديث المرسل وحده في إثبات مسألة من مسائل العقيدة ، بعكس مسائل الفروع الفقهية ، فقد قبل كثير من الفقهاء المرسل فيها واحتجوا به ، وهذا مما يدل على أن مسائل العقيدة أشد وأقوى من مسائل الفروع الفقهية من حيث صلاحية الحديث الضعيف للاحتجاج على أحد منهما .

ثم إن حجية الحسن لغيره حتى عند من يقول به ضعيفة ؛ لأنه أدنى مراتب الاحتجاج وأضعفها عند من يحتج به ، ولذا فلا يصلح أن يكون حجة في مسائل العقيدة الأساسية لعدم كفاية قوته على ذلك وهو مدلول كلام العلماء كما تقدم . ولا ريب أن معتقد السلف واضح ومُحرَّر ولا مجال فيه للتغيير والتبديل فلا ينقض الآخر منهم ما قرره الأول كما هي حال

---

(١) الحديث حجة بنفسه في العقائد والأحكام (ص ١٥) .

الجهمية والمعتزلة وغيرهم ممن حكموا أهواءهم وعقولهم في هذا الباب ، والعمدة عند أتباع معتقد السلف في كل مسائل العقيدة هو على ما ورد في القرآن الكريم وصحيح السنة النبوية وما أجمع عليه الصحابة في فهمهم لذلك ، ومنهجهم اتباع ما حرره أئمة السنة في عقائدهم ، كالإمام أحمد بن حنبل ، وأبي زرعة الرازي ، وأبي حاتم الرازي ، والطحاوي وغيرهم ، وهم في ذلك يصدرون عن مشكاة واحدة ، ويسلكون مذهباً واحداً لا يختلف بحسب الاجتهاد أو تباين مصادر التلقي ، فلا مجال للاستدراك عليهم أو الاختلاف معهم في شيء من ذلك بدعوى الوقوف على أحاديث وطرق لم يعرفوها ، فاتبع ولا تبتدع فقد كفيت والحمد لله .

ويجدر أن أُنبه هنا على أن بعض المصنفين في العقائد من أتباع مذهب السلف قد يوردون بعض الأسانيد غير الصحيحة ، ولا يكون قصدهم الاحتجاج بها ولكن لكون معناها موافقاً لسائر الأحاديث الصحيحة ، وليبينوا أن الذي أنكره المبتدعة قد تظاهرت به الأخبار واستفاضت ، ولم يكن من منهجهم الاحتجاج بالضعيف في أحاديث العقائد ، ولهذا قال الخلال بعد أن ذكر حديثاً فيه بعض النظر : « إنما يروى هذا الحديث وإن كان في إسناده شيء تصحيحاً لغيره » فعلق شيخ الإسلام ابن تيمية عليه بقوله : « لأن الجهمية تُنكر ألفاظه التي قد رويت في غيره ثابتة ، فروي

ليبين أن الذي أنكروه تظاهرت به الأخبار واستفاضت »[١] .

ومن الممكن التساهل في قبول « الحسن لغيره » في الأحاديث الواردة في وصف نعيم الجنة وشدة عذاب أهل النار ، وعذاب القبر وأهواله ، ونحو ذلك باعتبار أنها من أحاديث الترغيب والترهيب والرقائق ، وليس باعتبارها من أحاديث العقائد .

وقد وقفت فيما بعد على كلام للكنوي يرى فيه جواز الاحتجاج بالحسن لغيره في باب العقيدة ، يقول فيه : « صفات الله وأسماؤه لا يجترئ على القول بها بدون دلالة دليل معتمد ؛ لأنها من باب العقائد لا من باب الأعمال ، ويلتحق بها جميع العقائد الدينية ، فلا تثبت إلا بحديث صحيح أو حسن لذاته أو لغيره ، كيف وقد صرحوا بأن أخبار الآحاد وإن كانت صحيحة لا تكفي في باب العقائد ، فما بالك الضعيفة منها ؟

والمراد بعدم كفايتها أنها لا تفيد القطع ، فلا يعتبر بها مطلقاً في العقائد التي كلف الناس بالاعتقاد الجازم فيها ، لا أنها لا تفيد الظن أيضاً ، ولا أنها لا عبرة بها رأساً في العقائد مطلقاً ، كما توهمه كثير من أبناء عصرنا .

ألا ترى إلى أنه لما قال القرطبي في بحث رؤية النبي صلى الله عليه وعلى

---

(١) نقض التأسيس في المجلد الثالث المخطوط ، وقد نقلته من كتاب « شيخ الإسلام ابن تيمية وجهوده في الحديث وعلومه » للدكتور عبد الرحمن الفريوائي (٢ / ١٥٧) .

آله وسلم ربه ليلة المعراج : « ليست المسألة من العمليات ، فيكتفى فيها بالأدلة الظنية ، وإنما هي من المعتقدات ، فلا يكتفى فيها إلا بالدليل القطعي » انتهى .

رد عليه السبكي في « السيف المسلول على من سب الرسول » بأنه ليس شرطه أن يكون قاطعاً متواتراً ، بل متى كان حديثاً صحيحاً ولو ظاهراً ، وهو من رواية الآحاد جاز أن يعتمد عليه في ذلك ؛ لأن ذلك ليس من مسائل الاعتقاد التي يشترط فيها القطع على أنا لسنا مكلفين بذلك . انتهى »[1].

وهذا الكلام وارد في الحديث الصحيح الذي يرى كثير من الأصوليين أنه لا يفيد إلا الظن ، ويظهر هذا من نص كلام السبكي ، وليس فيه أي إشارة « للحسن لغيره » كما فهم اللكنوي ، وينبغي أن يعلم أن السبكي واللكنوي على مذهب الأشاعرة والماتريدية في باب الصفات الإلهية فتصحيحهم لحديث فيه صفة من صفات الله لا يعني أنها ثابتة عندهما من دون تأويل للفظ الصفة .

---

(١) السيف المسلول على من سب الرسول ص « ٤٩٥ ، ٤٩٦ » .

المبحث الثاني

التشدد في أحاديث الأحكام والتساهل في أحاديث الرقائق ونحوها

وردت نصوص كثيرة عن جم غفير من علماء الحديث تدل في مجملها أن أحاديث الأحكام ينبغي أن يتشدد فيها أكثر من غيرها ، فسنذكر أولاً ما قيل في ذلك ، ثم نبين معنى التساهل في أحاديث الرقائق ونحوها وتفسير ذلك عند بعض العلماء المحققين .

وسأبدأ أولاً بذكر نصين عن اثنين من كبار علماء الحديث المحققين ممن عرف عنهما سعة الاطلاع على نصوص أئمة النقد المتقدمين .

فيقول الإمام الذهبي : « أكثر الأئمة على التشديد في أحاديث الأحكام، والترخيص قليلاً ، لا كل الترخص في الفضائل والرقائق ، فيقبلون في ذلك ما ضُعف إسناده ، لا ما اتُهم رواته ، فإن الأحاديث الموضوعة والأحاديث الشديدة الوهن لا يلتفتون إليها »(١) .

ويقول الإمام ابن رجب : « فقد رخَّص كثير من الأئمة في رواية الأحاديث الرقاق ونحوها عن الضعفاء ، منهم ابن مهدي وأحمد بن حنبل »(٢) .

---

(١) سير أعلام النبلاء (٨/ ٥٢٠) .

(٢) شرح علل الترمذي (١/ ٧٣) .

فالقول بذلك نسبه الذهبي ـ وهو من أهل الاستقراء التام ـ إلى أكثر الأئمة، ونسبه ابن رجب إلى كثير من الأئمة.

وقد وقفت على كثير من النصوص في ذلك، سأذكرها فيما يلي بحسب الترتيب التاريخي.

١- الإمام سفيان الثوري فقد قال: « خذوا هذه الرغائب وهذه الفضائل من المشيخة، فأما الحلال والحرام، فلا تأخذوه إلا عمن يعرف الزيادة فيه من النقص »[(١)]، وفي لفظ آخر: « خُذِ الحلال والحرام من المشهورين في العلم، وما سوى ذلك فمن المشيخة »[(٢)].

٢- الإمام عبدالله بن المبارك. روى عنه عبدة بن سليمان المروزي وهو من ثقات أصحابه المعروفين: « قيل لابن المبارك، وروى عن رجل حديثاً، فقيل: هذا رجل ضعيف! فقال: يُحتمل أن يروى عنه هذا القدر، أو مثل هذه الأشياء ».

قال عبدة لما سئل: « مثل أي شيء كان؟ قال: في أدب، في موعظة، في

---

(١) الجامع لأخلاق الراوي (٢/ ١٢٢).

(٢) المحدث الفاصل (ص٤٠٦، ٤١٧-٤١٨)، وانظر لفظاً آخر في معنى الكلام الآنف في: الكفاية للخطيب البغدادي (ص١٦٢) وشرح علل الترمذي (١/ ٧٣).

زهد، أو نحو هذا »[١].

٣- الإمام سفيان بن عيينة. قال:« لا تسمعوا من بقية ـ بن الوليد ـ ما كان في سُنة، واسمعوا منه ما كان في ثواب وغيره »[٢].

٤- الإمام يحيى بن سعيد القطان. قال: « تساهلوا في [أخذ] التفسير عن قوم لا يوثقونهم في الحديث» ثم ذكر ليث بن أبي سليم وجويبر بن سعيد وغيرهما وقال: « هؤلاء لا يُحمد حديثهم، ويكتب التفسير عنهم »[٣].

وعلق البيهقي على هذا الكلام بقوله: « وإنما تساهلوا في أخذ التفسير عنهم؛ لأن ما فسروا به ألفاظه تشهد لهم به لغات العرب، وإنما عملهم في ذلك الجمع والتقريب فقط »[٤].

وكلام القطان ليس فيه أنهم احتجوا بهم في التفسير أو اعتمدوا عليهم، وإنما قصد أن المحدثين كتبوا عنهم التفسير وأخذوا عنهم ذلك بتوسع لكون معظم المرويات في ذلك غير مرفوعة إلى رسول الله ﷺ، فيكون

---

(١) الجرح والتعديل (٢/ ٣٠-٣١)، وشرح علل الترمذي (١/ ٧٣).

(٢) الجرح والتعديل (٢/ ٤٣٥) والكفاية (ص١٦٢).

(٣) دلائل النبوة للبيهقي (١/ ٣٥-٣٧)، وما بين المعكوفين فمن ميزان الاعتدال (١/ ٤٢٧).

(٤) دلائل النبوة (١/ ٣٧).

الأمر أسهل كما قال الإمام أحمد في صدقة السمين : « ما كان من حديثه مرفوع فهو منكر ، وما كان من حديثه مرسل عن مكحول فهو أسهل »[١]، وقال في جويبر بن سعيد : « ما كان عن الضحاك فهو على ذاك أيسر ، وما كان مسنداً عن النبي ﷺ فهو منكر »[٢] .

وذهب الخطيب البغدادي في تفسير معنى كلام القطان السابق إلى أن أولئك الرواة شغلوا بالتفسير واعتنوا به ، فلم يحفظوا الحديث كما يجب « فهم بمثابة عاصم ابن أبي النجود حيث احتج به في القراءات دون الأحاديث المسندات لغلبة علم القرآن عليه ، فصرف عنايته إليه »[٣] . وهذا محتمل أيضاً .

٥- الإمام عبدالرحمن بن مهدي . قال : « إذا روينا عن النبي ﷺ في الحلال والحرام والأحكام شدَّدنا في الأسانيد وانتقدنا الرجال ، وإذا روينا في فضائل الأعمال والثواب والعقاب والمباحات والدعوات تساهلنا

---

(١) العلل برواية عبدالله بن أحمد (١/ ٣٠٠) ، (٢/ ٢٠) .

(٢) تهذيب الكمال (٥/ ١٦٨) .

(٣) الجامع لأخلاق الراوي (٢/ ٢٨٦) ، ولو مَثَّل بحفص بن سليمان الأسدي لكان أولى؛ لأن ابن أبي النجود مقبول الرواية عند الكثيرين ، وانظر حول من وُثِّق في فن وضُعِّف في آخر : سير أعلام النبلاء (١١/ ٥٤٣) ، (٥/ ٢٦٠) .

في الأسانيد »(١) .

٦- الإمام يحيى بن معين ، قال في محمد بن إسحاق : « ما أُحب أن أحتج به في الفرائض »(٢) .

وقال في موسى بن عُبيدة : « يكتب من حديثه الرقاق »(٣) .

وقال في زياد البكائي : « لا بأس به في المغازي ، وأما في غيرها فلا »(٤).

وقال في نَجيح أبي معشر السندي : « ضعيف ، يكتب من حديثه الرقاق، وكان رجلاً أُمياً ، يُتَّقى أن يُروى من حديثه المسند »(٥) .

٧- الإمام أحمد بن حنبل . وقد سئل عن محمد بن إسحاق وموسى ابن عُبيدة فقال : « أما محمد بن إسحاق فهو رجل تكتب عنه هذه الأحاديث كأنه يعني المغازي ونحوها ، وأما موسى بن عبيدة فلم يكن به بأس ، ولكنه حدث بأحاديث مناكير عن عبدالله بن دينار عن ابن عمر عن

---

(١) المستدرك للحاكم (١/ ٤٩٠) ، ودلائل النبوة للبيهقي (١/ ٣٤) ، والجامع لأخلاق الراوي (٢/ ١٢٣) .

(٢) الجرح والتعديل (٧/ ١٩٤) .

(٣) الكامل لابن عدي (٦/ ٢٣٣٤) .

(٤) تاريخ ابن معين رواية الدارمي (ص١١٤) .

(٥) الكامل (٧/ ٢٥١٦) ، وتاريخ بغداد (١٣/ ٤٣٠) .

النبي ﷺ ، فأما إذا جاء الحلال والحرام أردنا قوماً هكذا » وقبض على أصابع يديه الأربع من كل يد ولم يضم الإبهام [١] .

وقال الإمام أحمد أيضاً : « أحاديث الرقاق يُحتمل أن يتساهل فيها حتى يجيء شيء فيه حكم » [٢] .

وقال : « إذا روينا عن رسول الله ﷺ في الحلال والحرام والأحكام تشددنا في الأسانيد ، وإذا روينا عن النبي ﷺ في فضائل الأعمال وما لا يضع حكماً ولا يرفعه تساهلنا في الأسانيد » [٣] .

وقال : « رشدين ليس به بأس في أحاديث الرقاق » [٤] .

وقال في النضر بن إسماعيل : « قد كتبنا عنه ليس بقوي ، يُعتبر بحديثه ولكن ما كان من رقائق » [٥] .

٨- أبو زرعة الرازي . فقد سئل عن زيادة في المتن انفرد بها إسماعيل بن مسلم المكي في حديث الاستعاذة من الشيطان عند دخول

---

(١) تاريخ ابن معين برواية الدوري (٣/ ٦٠ ، ٢٤٧) .

(٢) الكفاية (ص١٦٣) .

(٣) المرجع السابق .

(٤) العلل للميموني (ص٢٤٢) .

(٥) العلل للمروذي (ص١٢٦) وتاريخ بغداد (١٣/ ٤٣٣) .

الخلاء فقال : « إسماعيل ضعيف ، فأرى أن يقال : « الرجس النجس الخبيث المخبث الشيطان الرجيم » ، فإن هذا دعاء »(١) .

وهذا كما هو ظاهر مقيد عند أبي زرعة في الدعاء فقط ، وكما هو معلوم فإنه يجوز للإنسان أن يذكر الله ، وأن يدعو بما يشاء شريطة عدم التعدي ، وأن لا يدعو بمحرم ، فالأمر واسع في ذلك .

٩- الإمام البخاري . ظاهر كلام الحافظ ابن حجر في عدة مواضع أن البخاري يتشدد في أحاديث الأحكام ، ويترخص قليلاً فيما ليس كذلك، فيقول في شأن فُليح بن سليمان : « وهو صدوق تكلم بعض الأئمة في حفظه ، ولم يُخرِّج البخاري من حديثه في الأحكام إلا ما توبع عليه ، وأخرج له في المواعظ والآداب وما شاكلها طائفة من أفراده »(٢) .

وقال ابن حجر في حديث لمحمد بن عبدالرحمن الطفاوي : « وكأن البخاري لم يُشدِّد فيه لكونه من أحاديث الترغيب والترهيب »(٣) .

١٠- الإمام البزار . قال في حديث أخرجه في مسنده : « وإنما احتمل

---

(١) العلل لابن أبي حاتم (١/ ١٧) .

(٢) فتح الباري (١/ ١٤٢) ط دار المعرفة .

(٣) هدي الساري (ص٤٦٣) .

هذا الحديث على ما في إسناده ، إذ كان فضيلة لعمر رضي الله عنه »[١] .

وقال في النضر بن عبدالرحمن : « لين ، قد حدث عن عكرمة بأحاديث لم يتابع عليها ، فأمسك أهل العلم عن الاحتجاج بحديثه في الأحكام ، واحتملوه في غيرها »[٢] .

١١- الإمام زكريا بن عبدالرحمن الساجي [٣] . قال في جويبر بن سعيد : « صدوق يحتمل » ولما ذكره مع آخرين قال : « ليس هؤلاء بحجة في الفروع والأحكام »[٤] .

وقال في يحيى بن عبيد الله بن موهب التيمي : « يجوز في الزهد وفي الرقائق ، وليس هو بحجة في الأحكام »[٥] .

١٢- الإمام ابن خزيمة . ذكر حديثاً فيه دعاء في صحيحه وقال : « ليس في الخبر حكم ، وإنما هو دعاء فخرجنا هذا الخبر وإن لم يكن ثابتاً

---

(١) مسند البزار (١/ ١٦٠) .

(٢) نصب الراية (٢/ ١١١) .

(٣) توفي سنة ٣٠٧هـ وانظر ترجمته في النبلاء (١٤/ ١٩٧-٢٠٠) وهو أحد أئمة الحديث وأقواله في الجرح والتعديل من مصادر تهذيب التهذيب .

(٤) إكمال تهذيب الكمال لمغلطاي ـ مخطوط ـ (١/ ٣٩٧) .

(٥) تهذيب التهذيب (١١/ ٢٥٤) .

من جهة النقل إذ هذا الدعاء مباح »[١] .

١٣- الإمام ابن أبي حاتم صاحب كتاب الجرح والتعديل فقد أفرد باباً بعنوان : « باب في الآداب والمواعظ أنها تحتمل الرواية عن الضعاف »[٢] . ولما ذكر الرواة الضعفاء من أهل الغفلة والنسيان والغلط ورداءة الحفظ قال : « ويكتب حديث من وجب كتب حديثه منهم على معنى الاعتبار ، ومن حديث بعضهم الآداب الجميلة ، والمواعظ الحسنة ، والرقائق والترغيب والترهيب هذا أو نحوه »[٣] .

ولما ذكر طبقات الرواة قال : « ومنهم الصدوق الورع المغفل الغالب عليه الوهم والخطأ والسهو والغلط ، فهذا يكتب من حديثه الترغيب والترهيب ، والزهد ، والآداب، ولا يحتج بحديثه في الحلال والحرام »[٤] .

١٤- الإمام أبو زكريا يحيى بن محمد العنبري [٥] . قال : « الخبر إذا

(١) صحيح ابن خزيمة (٤/ ٢٦٤) .

(٢) الجرح والتعديل (٢/ ٣٠) .

(٣) المصدر السابق (١/ ٦) .

(٤) المصدر السابق (١/ ٦-٧) ، (١/ ١٠) .

(٥) توفي سنة ٣٤٤هـ مفسر محدث أديب حافظ ثقة متوسع في عدة علوم ، انظر ترجمته في النبلاء (١٥/ ٥٣٣-٥٣٤) .

ورد لم يُحرِّم حلالاً ولم يُحِلْ حراماً ، ولم يوجب حكماً ، وكان في ترغيب أو ترهيب أو تشديد أو ترخيص وجب الإغماض عنه ، والتساهل في رواته »[(١)] .

وفي هذا الكلام بعض النظر لشدة توسعه في ذلك ، وظاهره يدل على قبول كل الرواة ولو كان ضعفهم شديداً ما دام ما يروونه لا يحل حراماً ولا يحرم حلالاً .

١٥- الإمام أبو عبدالله الحاكم . قال في « مستدركه » في كتاب « الدعاء والتكبير والتهليل والتسبيح والذكر » : « وأنا بمشيئة الله أُجري الأخبار التي سقطت على الشيخين[(٢)] في كتاب الدعوات على مذهب أبي سعيد عبدالرحمن بن مهدي في قبولها . . . »[(٣)] .

ثم ذكر قول ابن مهدي المتقدم آنفاً .

١٦- الإمام البيهقي . قال : « وضرب لا يكون راويه متهماً بالوضع غير أنه عرف بسوء الحفظ وكثرة الغلط في رواياته ، أو يكون مجهولاً لم يثبت من عدالته وشرائط قبول خبره ما يوجب القبول .

---

(١) في الكفاية (ص١٦٣) .

(٢) يريد الأحاديث التي لم يخرجها البخاري ومسلم .

(٣) المستدرك (١/ ٤٩٠) ، وانظر : تأكيده بالتزام ذلك في (١/ ٥٠٠) .

فهذا الضرب من الأحاديث لا يكون مستعملاً في الأحكام كما لا تكون شهادة من هذه صفته مقبولة عند الحكام ، وقد يُستعمل في الدعوات والترغيب والترهيب والتفسير والمغازي فيما لا يتعلق به حكم »[١] .

١٧- الإمام أبوبكر علي بن ثابت الخطيب البغدادي . قال : « وينبغي للمحدث أن يتشدد في أحاديث الأحكام التي يفصل بها بين الحلال والحرام ، فلا يرويها إلا عن أهل المعرفة والحفظ وذوي الإتقان والضبط ، وأما الأحاديث التي تتعلق بفضائل الأعمال وما في معناها ، فتحتمل روايتها عن عامة الشيوخ »[٢] .

وقال أيضاً : « قد ورد عن غير واحد من السلف أنه لا يجوز حمل الأحاديث المتعلقة بالتحليل والتحريم إلا عمن كان بريئاً من التهمة بعيداً من الظنة ، وأما أحاديث الترغيب والمواعظ ونحو ذلك فإنه يجوز كتبها عن سائر المشايخ »[٣] .

١٨- الإمام ابن عبدالبر . قال : « وأهل العلم بجماعتهم يتساهلون

---

(١) دلائل النبوة للبيهقي (١/ ٣٤) ، وانظر كذلك (١/ ٣٩-٤٠) .

(٢) الجامع لأخلاق الراوي (٢/ ١٢٢) .

(٣) الكفاية (ص١٦٢) .

في الفضائل فيروونها عن كُلٍ ، وإنما يتشددون في أحاديث الأحكام »[١] .

وهذا إطلاق فيه نظر ، والأمر مقيد بعدم شدة ضعف الراوي ، وأن لا يكون متهماً كما تقدم قبل قليل في كلام البيهقي ، وهو مدلول كلام أكثر الأئمة الذين تقدم ذكر أقوالهم .

وقد قرر عدد من المتأخرين كالإمام النووي [٢] وغيره [٣] مثل ما تقدم من نقول عن أولئك الأئمة .

ومما ينبغي أن يعلم هنا أن بعض علماء الحديث يرون أن أحاديث الترغيب والترهيب ونحوها لا تختلف عن أحاديث الأحكام ، وقد نسب هذا الرأي

---

(١) جامع بيان العلم وفضله (١/ ١٠٣) وقد أكثر من تطبيق هذا الأمر في كتابه التمهيد انظر مثلاً : (١/ ١٢٧) ، (٨/ ١٤٢) ، (٢٤/ ٣٧٤) .

(٢) الأذكار مع شرحه الفتوحات الربانية (١/ ٨٢ ـ ٨٩) ، وإرشاد طلاب الحقائق (١/ ٢٦٩-٢٧١) ، والتقريب والتيسير مع شرحه تدريب الراوي (١/ ٢٩٨) ، وقد زاد على ابن الصلاح بأنه يجوز العمل بالضعيف ، وأما ابن الصلاح فذكر في مقدمته (ص٩٣) أن أهل الحديث تساهلوا بذكر الضعيف غير الموضوع من غير اهتمام ببيان ضعفه فيما سوى صفات الله والحلال والحرام .

(٣) انظر : الأجوبة الفاضلة للكنوي (ص٣٦-٥٩) ، وحول شروط العمل بالضعيف في أحاديث الفضائل انظر : القول البديع للسخاوي (ص٢٥٨) .

للإمام مسلم[١] ، وابن العربي المالكي [٢] ، وشيخ الإسلام ابن تيمية[٣] ، والشوكاني[٤] ، وأحمد شاكر [٥] والألباني [٦] ، وكلامهم يدور حول عدم الاحتجاج بالحديث الضعيف مطلقاً .

والسؤال المهم الذي ينبغي الإجابة عنه هو : ماذا يُقصد بالتساهل في أحاديث الرقائق والفضائل ونحوها ؟

وقد أجاب عن ذلك شيخ الإسلام ابن تيمية فقال : « ولا يجوز أن يقال إن هذا مستحب أو مشروع إلا بدليل شرعي ، ولا يجوز أن تُثبت شريعة بحديث ضعيف ، لكن إذا ثبت أن العمل مستحب بدليل شرعي ، وروي له فضائل بأسانيد ضعيفة جاز أن تروى إذا لم يعلم أنها كذب ، وذلك أن مقادير الثواب غير معلومة ، فإذا روي في مقدار الثواب حديث لا يعرف أنه كذب لم يجز أن يكذب به .

وهذا هو الذي كان الإمام أحمد بن حنبل وغيره يرخصون فيه

---

(١) مقدمة صحيح مسلم (١/ ٨، ٢٨) وشرح علل الترمذي (١/ ٧٤) .

(٢) عارضة الأحوذي (٥/ ٢٠٢) .

(٣) مجموع الفتاوى (١٠/ ٤٠٨-٤١١) ، (١٨/ ٦٥-٦٨) ، (١/ ٢٥٠) .

(٤) الفوائد المجموعة (ص٢٨٣) .

(٥) الباعث الحثيث (ص٧٦) .

(٦) مقدمة صحيح الجامع الصغير (١/ ٤٥) .

وفي روايات أحاديث الفضائل ، وأما أن يثبتوا أن هذا عمل مستحب مشروع بحديث ضعيف فحاشا لله ، كما أنهم إذا عرفوا أن الحديث كذب ، فإنهم لم يكونوا يستحلون روايته إلا أن يبينوا أنه كذب لقول النبي ﷺ في الحديث الصحيح : « من روى عني حديثاً يرى أنه كذب ، فهو أحد الكاذبين » »(١) .

وقد زاد الأمر إيضاحاً في موضع آخر فقال : « قول أحمد بن حنبل : إذا جاء الحلال والحرام شددنا في الأسانيد ، وإذا جاء الترغيب والترهيب تساهلنا في الأسانيد ، وكذلك ما عليه العلماء من العمل بالحديث الضعيف في فضائل الأعمال .

ليس معناه إثبات الاستحباب بالحديث الذي لا يحتج به ، فإن الاستحباب حكم شرعي فلا يثبت إلا بدليل شرعي ، ومن أخبر عن الله أنه يحب عملاً من الأعمال من غير دليل شرعي فقد شرع من الدين ما لم يأذن به الله كما لو أثبت الإيجاب أو التحريم . . .

وإنما مرادهم بذلك : أن يكون العمل مما قد ثبت أنه مما يحبه الله أو مما يكرهه الله بنص أو إجماع ، كتلاوة القرآن ، والتسبيح والدعاء ، والصدقة ،

---

(١) مجموع الفتاوى (١٠/ ٤٠٩-٤١٠)

والعتق ، والإحسان إلى الناس ، وكراهة الكذب والخيانة ، ونحو ذلك ، فإذا روي حديث في فضل بعض الأعمال المستحبة وثوابها ، وكراهة بعض الأعمال وعقابها ، فمقادير الثواب والعقاب وأنواعه إذا روي فيها حديث لا نعلم أنه موضوع جازت روايته والعمل به .

بمعنى أن النفس ترجو ذلك الثواب أو تخاف ذلك العقاب ، كرجل يعلم أن التجارة تُربح ، لكن بلغه أنها تُربح ربحاً كثيراً ، فهذا إن صَدَق نفعه وإن كَذَب لم يضره ، ومثال ذلك الترغيب والترهيب بالإسرائيليات ، والمنامات ، وكلمات السلف والعلماء ووقائع العلماء ونحو ذلك ، مما لا يجوز بمجرده إثبات حكم شرعي ، لا استحباب ولا غيره ، ولكن يجوز أن يذكر في الترغيب والترهيب والترجية والتخويف . . .

ونظير هذا قول النبي ﷺ في الحديث الذي رواه البخاري عن عبدالله ابن عمرو : « بلغوا عني ولو آية ، وحدثوا عن بني إسرائيل ولا حرج ، ومن كذب علي متعمداً ، فليتبوأ مقعده من النار » ، مع قوله ﷺ في الحديث الصحيح : « إذا حدثكم أهل الكتاب فلا تصدقوهم ولا تكذبوهم » ، فإنه رخص في الحديث عنهم ، ومع هذا نهى عن تصديقهم وتكذيبهم ، فلو لم يكن في التحديث المطلق عنهم فائدة لما رخص فيه وأمر به ، ولو جاز تصديقهم بمجرد الإخبار لما نهى عن تصديقهم ، فالنفوس

تنتفع بما تظن صدقه في مواضع .

فإذا تضمنت أحاديث الفضائل الضعيفة تقديراً وتحديداً مثل صلاة في وقت معين بقراءة معينة أو على صفة معينة لم يجز ذلك ، لأن استحباب هذا الوصف المعين لم يثبت بدليل شرعي ، بخلاف ما لو رُوي فيه من دخل السوق فقال : لا إله إلا الله كان له كذا وكذا . فإن ذكر الله في السوق مستحب لما فيه من ذكر الله بين الغافلين . . . فأما تقدير الثواب المروي فيه فلا يضر ثبوته ولا عدم ثبوته .

فالحاصل : أن هذا الباب يُروى ويُعمل به في الترغيب والترهيب لا في الاستحباب ، ثم اعتقاد موجبه وهو مقادير الثواب والعقاب يتوقف على الدليل الشرعي »[١] .

وهذا تحقيق دقيق وتوجيه جميل لا يتعارض مع كلام ابن مهدي وأحمد ابن حنبل وغيرهما من كبار أئمة النقد المتقدمين ، بل يوافق الأصول العامة الذي استقر عليها أهل الحديث .

وإذا دققنا في ألفاظ النصوص المتقدمةوعباراتها سنجد ما يلي :

أولاً : أن أكثر النصوص لم تتطرق لمسألة الاحتجاج أو العمل بالحديث

(١) مجموع الفتاوى (١٨/ ٦٥-٦٨) .

الضعيف وإنما تدور حول الرواية أو السماع أو الكتابة أو الاعتبار ، والكتابة والرواية لا تقتضي العمل لزوماً لكل ما كتب أو روي ، لأن المحدثين من منهجهم كتابة الحديث للمعرفة .

ويقول في ذلك العلامة المحقق الشيخ عبدالرحمن المعلمي : « أقول : معنى التساهل في عبارات الأئمة هو التساهل بالرواية ، كان من الأئمة من إذا سمع الحديث لم يروه حتى يتبين له أنه صحيح أو قريب من الصحيح أو يوشك أن يصح إذا وجد ما يعضده ، فإذا كان دون ذلك لم يروه ألبتة .

ومنهم من إذا وجد الحديث غير شديد الضعف ، وليس فيه حكم ولا سُنة ، إنما هو في فضيلة عمل متفق عليه كالمحافظة على الصلوات في جماعة ونحو ذلك لم يمتنع من روايته ، فهذا هو المراد بالتساهل في عباراتهم »(١) .

ثانياً : يظهر من بعض النصوص المتقدمة أن حكم التساهل في أحاديث الفضائل ونحوها هو الجواز ، فها هو ابن المبارك يقول : « يُحتمل أن يروى عنه هذا القدر » ، ويقول أحمد : « أحاديث الرقاق يُحتمل أن يتساهل فيها » ويقول الساجي : « يجوز في الزهد » ، ويقول البيهقي : « وقد يُستعمل . . . فيما لا يتعلق بحكم » ، ويقول الخطيب : « فتحتمل روايتها عن عامة

(١) الأنوار الكاشفة (ص٩١) .

الشيوخ » ويقول : « يجوز كتبها . . . » .

وهذا يعني أن التساهل ليس بواجب أو هو أمر حتمي لا تجوز مخالفته أبداً .

ثالثاً : يظهر من بعض النصوص أن التساهل المقصود فيها لا يعني الرواية عن الموصوفين بالضعف مطلقاً ، فها هو ابن عيينة يتحدث عن بقية بن الوليد وهو موثق عند جمع من العلماء كما هو معلوم ، وابن معين يتحدث عن ابن إسحاق وأكثر المتأخرين على تحسين حديثه لذاته ، وكذلك أحمد بن حنبل ذكر تساهله في الرواية عن مثل ابن إسحاق ، وموسى بن عبيدة الذي وصفه بأنه لم يكن به بأس ، وكذلك البخاري كان تساهله في مثل فليح والطفاوي [١] .

فالتساهل هنا نسبي ولا يعني أن كل لفظ تساهل ورد في النصوص المتقدمة يعني أن الرواة ضعفاء مطلقاً ، وإنما يُحمل في بعض ما تقدم على أن شروط ثبوت أحاديث الأحكام أشد وأصعب من شروط ثبوت أحاديث الترغيب والترهيب ونحوها .

ومن ذلك أيضاً ما ذكرته عن أبي زرعة الرازي وابن خزيمة فهو مقيد

---

(١) الحافظ ابن حجر رجح في الفتح (١/ ١٤٢) ، (٢/ ٤٧٢) أن فليحاً حسن الحديث ، وقال عن الطفاوي في التقريب (٦٠٨٧) : صدوق يهم .

بالدعاء ، وأمر الدعاء واسع كما ذكرنا آنفاً .

رابعاً : يُفهم من بعض النصوص أن التساهل يكون فيما رواه بعض الضعفاء من الأحاديث غير المرفوعة إلى رسول الله ﷺ كما قال ابن معين في أبي معشر : « يكتب من حديثه الرقاق . . . يُتقى أن يروى من حديثه المسند » ، وكذا قول يحيى بن سعيد القطان فيمن يكتب عنهم التفسير على ما فسرت به كلامه .

فالحاصل أن التساهل الوارد في كلام الأئمة يحمل على أحد المعاني الأربعة التالية ، بحسب ما يقتضيه المقام ويتناسب مع ظاهر النص :

١- بما فسره شيخ الإسلام ابن تيمية .

٢- أن المقصود هو كتابة الحديث أو رواية الحديث بسنده .

٣- أن المقصود هو ما يرويه من يوصف حديثه بالحسن لذاته أو يقرب منه إذا اعتضد بمعتبر .

٤- أن المقصود به الأحاديث غير المرفوعة ، أو ما كان في دعاء مرفوع أو ذكر لله عز وجل غير مقيد بكيفية أو زمن أو هيئة .

والذي أُرجحه أنه لا تجوز رواية الحديث الضعيف فضلاً عن الموضوع إلا ببيان ضعفه لغلبة الجهل بعلم الحديث على كثير من الناس في هذا الزمان ، ولفشو البدع التي يتعلق أصحابها بالكثير من الأحاديث الواهية .

وبما أنه قد عم التساهل الشديد بعدم مراعاة التمييز بين الصحيح والسقيم من السنة النبوية المطهرة ، وخاصة من كثير من الوعاظ وخطباء الجمع والمدرسين والكُتاب وغيرهم ، ولأن الملاحظ في واقعنا اليوم أن السواد الأعظم من الناس لا يفرقون بين الرواية لمجرد المعرفة وبين العمل والاحتجاج بما يسمعونه منسوباً لرسول الله ﷺ ولو كان ضعيفاً ، فالواجب الذي تقتضيه أصول الشريعة ومقاصدها سد تلك الذريعة وغلق باب المفاسد؛ حفظاً للدين وحماية للسنة النبوية المطهرة .

وعليه فيجب أن لا يذكر إلا الحديث المحتج به ، سواء كان ذلك في الدروس العلمية أو في المساجد أو في وسائل الإعلام المختلفة . . . إلخ ، وإن كان ولا بد فيذكر الضعيف مع بيان ضعفه بلفظ صريح ولا يكتفى بلفظ « رُوي » ونحوه من صيغ التمريض لعدم اشتهار ذلك عند الملأ .

وإذا كان أولئك الأئمة الكبار كالثوري وابن مهدي وابن حنبل وابن معين وغيرهم قد تساهلوا لمقتضيات تدوين السنة وجمعها وحتى لا يضيع شيء من المرويات ، فإن ذلك لم يعد قائماً في عصرنا بل من عدة قرون مضت لاكتمال مرحلة التدوين ، فالواجب أن ننظر لهذه المسألة من زاوية مصلحة الإسلام ، فإن حفظ الدين من أهم مقاصد الشريعة الضرورية وأجلها ، ويجب أن نُغلّب ذلك على ما عداه لاسيما أن التطبيق العملي لقاعدة التساهل في أحاديث

الترغيب والترهيب ونحوها أسفر عن سوء فهم للمعاني الحقيقية التي أرادها الأئمة مما نتج عنه مفاسد لا حصر لها (١).

وفي خاتمة هذا المبحث لا بد من التنبيه على أننا وإن كنا نختار أن الحديث الضعيف الذي لم يبلغ درجة الحسن لغيره لا يحتج به على استحباب شيء في الشرع ، إلا أن ذلك لا يعني إنكار ما ورد في النصوص السابقة ، حيث إن بعض العلماء كان من منهجهم التفريق بين أحاديث الأحكام ، وأحاديث الفضائل والرقائق والترغيب والترهيب ونحوها . وهذا حق ظاهر لا يمكن إنكاره ، ولا يلزم من ذلك أن كل من فرَّق بينهما فقد جَوَّز العمل بالضعيف مطلقاً ، فقد ذكر ابن مفلح عن الإمام أحمد أنه « كان لا يعمل بالحديث الضعيف في الفضائل ، ولهذا لم يستحب صلاة التسبيح لضعف خبرها عنده ، مع أنه خبر مشهور عمل به وصححه غير واحد من الأئمة ، ولم يستحب أيضاً التيمم بضربتين على الصحيح عنه مع أن فيه أخباراً وآثاراً ، وغير ذلك من مسائل الفروع »(٢).

فيكون التساهل في الفضائل على أن لا ينزل عن مرتبة الحسن لغيره ، فلا

(١) انظر : مقدمة صحيح الترغيب والترهيب (١/ ٢٣ ، ٢٨) فقد ذكر بعض ما يتعلق به المبتدعة من أحاديث ضعيفة .

(٢) الآداب الشرعية (٢/ ٣٠٤) وقد ذكر عن أحمد في مسألة العمل بالضعيف روايتين .

يُشدد في أحاديث الفضائل ونحوها إذا كانت مستوفية لشروط الحسن لغيره، بعكس أحاديث الأحكام التي قد لا يُقبل فيها بعض الحسن لغيره [١]، هذا ما أراه والله أعلم.

(١) سيأتي في المبحث الخامس ما يدل على عدم قبول الإمام أحمد لبعض الحسن لغيره في أحاديث الأحكام.

المبحث الثالث

القائلون بحجية الحسن لغيره وأدلتهم

تقدم في الفصل الثاني من هذا الباب ذكر بعض العلماء الذين أسسوا للرأي القائل بأن الحديث يتقوى بمجموع طرقه الضعيفة وإن كان بعضهم استعمل ذلك في بعض الحالات وليس بإطلاق ، وسنذكر هنا أسماء عدد من العلماء الذين صرحوا بأن الضعيف المعتضد بمثله يُعد حجة، وقرروا ذلك بوصفه قاعدة عامة مطردة .

فمن أولئك :

١- الحافظ عبدالقادر الرُّهَاوي [١] ، فقد قال : « إن الأحاديث الضعاف إذا انضم بعضها إلى بعض ، مع كثرة تعاضد وتتابع أحدثت قوة ، وصارت كالاشتهار والاستفاضة الذين يحصل بهما العلم في بعض الأمور »[٢] .

---

(١) هو عبدالقادر بن عبدالله الرهاوي الحنبلي أحد حفاظ المحدثين المعروفين بالزهد ، كان ثقة مأموناً ، صنف عدة كتب منها « أربعين البلدان » قال عنه الذهبي : دلت على حفظه ونبله ، ولد سنة ٥٣٦هـ ، وتوفي سنة ٦١٢هـ بحَرَّان ـ انظر : سير أعلام النبلاء (٢٢م٧١-٧٤) .

(٢) النكت للزركشي (١/ ٣٢٩-٣٣٠) ط أضواء السلف .

٢- الحافظ ابن الصلاح، وقد سبق كلامه [١].

٣- الحافظ المنذري، فقد قال: « ولا شك أن الأحاديث . . . وإن كان لا يسلم شيء منها عن مقال، فإنها تتعاضد بكثرة طرقها، وتكتسب قوة »[٢].

٤- الحافظ النووي، فقد قال: « إذا رُوي الحديث من وجوه ضعيفة لا يلزم أن يحصل من مجموعها حُسنٌ، بل ما كان ضعفه لضعف حفظ راويه الصدوق الأمين، زال بمجيئه من وجه آخر وصار حسناً »[٣] والحسن حجة عنده.

٥- الحافظ ابن دقيق العيد، فقد قال: « وقد عُلم أن تضافر الرواة على شيء ومتابعة بعضهم لبعض في حديث مما يسنده ويقويه، وربما التحق بالحسن وما يحتج به »[٤].

٦- شيخ الإسلام ابن تيمية، فقد قال: « إن حديث مثل هؤلاء

---

(١) انظر: المبحث الأول من الفصل الأول في هذا الباب، وكذا المبحث الأول من الفصل الثالث في هذا الباب أيضاً.

(٢) الترغيب والترهيب (١/ ١٦٤).

(٣) التقريب للنووي مع شرحه تدريب الراوي (١/ ١٧٦).

(٤) انظر: النكت للزركشي (١/ ٣٢٦-٣٢٧) ط أضواء السلف.

يدخل في الحسن الذي يحتج به جمهور العلماء . . . فقد روي من وجهين مختلفين أحدهما عن ابن عباس ، والآخر عن أبي هريرة ، ورجال هذا ليس رجال هذا ، فلم يأخذ أحدهما عن الآخر ، وليس في الإسنادين من يتهم بالكذب ، وإنما التضعيف من جهة سوء الحفظ ، ومثل هذا حجة بلا ريب »[١] .

وقال في حديث التسمية على الوضوء : « وذلك لا ينفي أن يكون حسناً وهو حجة . . . قد تعددت طرقه ، وكثرت مخارجه ، وهذا مما يشد بعضه بعضاً ، ويغلب على الظن أن له أصلاً . . . والمرسل إذا عمل به جماهير أهل العلم ، أو أرسله من أخذ العلم عن غير رجال المرسل الأول ، أو روي مثله عن الصحابة ، أو وافقه ظاهر القرآن فهو حجة ، وهذا الحديث اعتضد بأكثر من ذلك . . . وروي من وجوه متباينة مسنداً ومرسلاً »[٢] .

٧- الحافظ زين الدين العراقي ، فقد قال في ألفيته بعد أن ذكر الحسن بقسميه :

والفقهاء كلهم يستعملـــه   والعلماء الجل منهم يقبله
وهو بأقسام الصحيح ملحقُ   حجية وإن يكن لا يلحقُ

(١) مجموع الفتاوى (٢٤/ ٣٥٠-٣٥٢) .

(٢) شرح العمدة (١/ ١٧٠ ، ١٧١ ، ١٧٢) .

وقال شارحاً ذلك : « الحسن ملحق بأقسام الصحيح في الاحتجاج به وإن يكن دونه في الرتبة »(١) .

وقال أيضاً : « تقدم أن الحسن لا يشترط فيه ثقة رجاله ، بل إذا كان فيهم من لا يتهم بالكذب ، وروي من وجه آخر كان حسناً على الشروط المتقدمة ، وغير المتهم أعم من أن يكون ثقة أو مستوراً ، والمستور غير مقبول عند الجمهور ، وربما كان من تابعه مستوراً أيضاً ، وكلاهما لو انفرد لم تقم به حجة »(٢) .

٨- الحافظ ابن حجر العسقلاني ، قال : « ومتى توبع السيء الحفظ بمعتبر . . . صار حديثهم حسناً لا لذاته بل وصفه بذلك باعتبار المجموع من المتابِع والمتابَع . . .

ودل ذلك على أن الحديث محفوظ ، فارتقى من درجة التوقف إلى درجة القبول »(٣) .

٩- الحافظ السيوطي ، قال : « ولا بدع في الاحتجاج بحديث له

(١) فتح المغيث للعراقي (ص٣٦-٣٧) .

(٢) المرجع السابق (ص٣٨) .

(٣) نزهة النظر (ص٥١-٥٢) وسيأتي في المبحث الآتي أن للحافظ ابن حجر رأيا آخر حول حجية الحسن لغيره وهو صريح في ذلك أكثر من النص الآنف .

طريقان لو انفرد كل منهما لم يكن حجة »[١].

١٠- الحافظ زكريا بن محمد الأنصاري، قال: « الحسن بقسميه بأقسام الصحيح ملحق حجية أي في الاحتجاج به... فإن يقل فيما مر من أن الحسن لغيره يُكتفى فيه بكون راويه غير متهم، وفي عاضده بكونه مثله مع أن كلاً منهما ضعيف لا يحتج به؛ كيف يحتج بالضعيف إذا انضم إليه ضعيف مع اشتراطهم الثقة في القبول ؟!

فقُل: لا مانع منه؛ لأن الحديث إذا كان من الموصوف رواته واحد أو أكثر بسوء حفظ أو باختلاط أو بتدليس مع اتصافهم بالصدق والديانة، يُجبر بكونه من غير وجه يذكر، فانجبر لاكتسابه من الهيئة المجموعة قوة »[٢].

والقول بحجية الحسن لغيره هو رأي جمهور العلماء وعامتهم من عهد ابن الصلاح فمن بعده، بل من قبله بزمن [٣].

---

(١) تدريب الراوي (١/ ١٦٠).

(٢) فتح الباقي على ألفية العراقي (١/ ٩٠-٩١).

(٣) انظر مثلاً: الاعتبار للحازمي (ص٦٧، ٨٠، ١٩٣)، ومجموع الفتاوى لابن تيمية (٢٤/ ٣٥١)، وتمام المنة للألباني (ص٣١)، وقواعد التحديث للقاسمي (ص١٠٩-١١٠)، ومنهج النقد للعتر (ص٢٧١).

وإن جاز لنا أن نقول في وصف أطوار الاحتجاج بالحسن لغيره بإيجاز ، فسيكون قولنا : إن تأسيس الاحتجاج بالحسن لغيره ولد في عصر الترمذي ، وقوي في عصر البيهقي ، واكتملت قوته قُبيل عصر ابن الصلاح .

أدلة من احتج بالحسن لغيره :

الدليل الأول : إن تقوية الضعيف بالضعيف سببها أن الحكم بالضعف إنما كان لاحتمال ما يمنع القبول ، فأما إذا جاء العاضد فإنه يغلب على الظن زوال ذلك الاحتمال ، وحقيقة الضعيف أننا لا نعلم أن راويه قد ضبط ما رواه ، وعدم علمنا بذلك اقتضى امتناع الحكم بثبوته ، ولا يعني الضعف أننا نعلم بأنه باطل فذلك هو الموضوع المكذوب ، وعليه فإن عدم العلم يزول بوجود الشواهد الموافقة ويترجح لدينا أن الضعيف قد ضبط ما رواه لأن عدم العلم ليس علماً بالعدم .

يقول الحافظ ابن حجر : « ومتى توبع السيء الحفظ بمعتبر . . . صار حديثه حسناً لا لذاته بل وصفه بذلك باعتبار المجموع من المتابع والمتابَع ، لأن مع كل واحد منهم احتمال كون روايته صواباً أو غير صواب على حد سواء ، فإذا جاءت من المعتبرين رواية موافقة لأحدهم رجُح أحد الجانبين من الاحتمالين المذكورين ، ودل ذلك على أن الحديث محفوظ ، فارتقى من

درجة التوقف إلى درجة القبول »[١] .

وفيما نقله البقاعي عنه : « قيل : أنتم احتججتم بالحسن ، وقد قلتم : إنه نوعان يعني لذاته ولا إشكال فيه ، وحسن لغيره وهو أن يكون في إسناده من ضعف بالجهالة أو سوء الحفظ ونحو ذلك ، ويعتضد بمجيئه من وجه آخر ، ولو كان الوجه الآخر مساوياً للأول في الضعف ، وعلى هذا يلزم الاحتجاج بالضعيف ، أما الطريق الأولى فالأمر فيها واضح ، وأما الثانية فعلى تقدير كونها مساوية للأولى فحينئذٍ ضعيف انضم إلى ضعيف .

قلنا : مُسلَّم ولكن ضعيفان يغلبان قوياً [٢] ، والقوة جاءت من الصورة المجموعة ، وأيضاً فإنا ما رددنا المستور لضعفه ، بل لاحتمال ضعفه وعدم تحقق صفة الضبط فيه ، ولا رددنا سيء الحفظ لأنه لم يحفظ ، بل لاحتمال أنه لم يحفظ ، فإذا اعتضد بمجيئه من طريق أخرى ولو كان راويها في درجته ، غَلُب على الظن أنه حفظ .

والعبرة في هذا العلم بالظن ، وأحسن ما يُدفع به هذا الإيراد المتواتر ، فإنه يفيد القطع مع أنه آحاد انضمت ، وربما كان كل من أفراده في غاية

(١) نزهة النظر (ص٥١ ـ ٥٢) .

(٢) لعله أراد قول الشاعر : لا تحارب بناظريك فؤادي فضعيفان يغلبان قوياً

الضعف »[١] .

ورد الزركشي على من لم يقو الضعيف ولو بلغت طرقه ألفاً بقوله : « وهذا مردود ، لأن الهيئة الاجتماعية لها أثر ، ألا ترى أن خبر المتواتر يفيد القطع مع أنا لو نظرنا إلى آحاده لم يُفِد ذلك ، فإذا كان ما لا يفيد القطع بانفراده يفيده عند الانضمام ، فأولى أن يفيد الانضمام الانتقال من درجة الضعف إلى درجة القوة ، فهذا سؤال لازم لاسيما إذا بلغ مبلغ التواتر ، فإن المتواتر لا يشترط في أخباره العدالة كما تقرر في علم الأصول »[٢] .

ويقول شيخ الإسلام ابن تيمية في تقرير هذا الدليل وشرحه بعد أن حسن حديثاً لمجيئه من وجهين فيهما ضعف : « وهذا الحديث تعددت طرقه وليس فيه متهم ، ولا خالفه أحد من الثقات ، وذلك أن الحديث إنما يُخاف فيه من شيئين إما تعمد الكذب ، وإما خطأ الراوي ، فإذا كان من وجهين لم يأخذه أحدهما عن الآخر ، وليس مما جرت العادة بأن يتفق تساوي الكذب فيه ، عُلِم أنه ليس بكذب ، لا سيما إذا كان الرواة ليسوا من أهل الكذب ، وأما الخطأ فإنه مع التعدد يضعف ، ولهذا كان أبوبكر وعمر رضي الله عنهما يطلبان مع المحدث الواحد من يوافقه خشية الغلط ،

---

(١) النكت الوفية للبقاعي (ق٥٠/أ) .

(٢) النكت للزركشي (١/ ٣٢٢) ط أضواء السلف .

ولهذا قال تعالى : في المرأتين : ﴿ أَن تَضِلَّ إِحْدَىٰهُمَا فَتُذَكِّرَ إِحْدَىٰهُمَا ﴾ [البقرة : ٢٨٢] .

هذا لو كان عن صاحب واحد ، فكيف وهذا قد رواه عن صاحب ، وذلك عن آخر ، وفي لفظ أحدهما زيادة على لفظ الآخر ، فهذا كله ونحوه مما يبين أن الحديث في الأصل معروف »(١) .

ويقول رحمه الله : « والمراسيل إذا تعددت طرقها ، وخلت عن المواطأة قصداً أو الاتفاق بغير قصد كانت صحيحة قطعاً ، فإن النقل إما أن يكون صدقاً مطابقاً للخبر ، وإما أن يكون كذباً تعمد صاحبه الكذب ، أو أخطأ فيه ، فمتى سلم من الكذب العمد والخطأ كان صدقاً بلا ريب ، فإذا كان الحديث جاء من جهتين أو جهات ، وقد علم أن المخبرين لم يتواطآ على اختلاقه ، وعلم أن مثل ذلك لا تقع الموافقة فيه اتفاقاً بلا قصد عُلم أنه صحيح .

مثل شخص يُحدِّث عن واقعة جرت ، ويذكر تفاصيل ما فيها من الأقوال والأفعال ، ويأتي شخص آخر قد علم أنه لم يواطىء الأول ، فيذكر مثل ما ذكره الأول من تفاصيل الأقوال والأفعال ، فيعلم قطعاً أن

---

(١) مجموع الفتاوى (٢٤/ ٣٥١-٣٥٢) .

تلك الواقعة حق في الجملة ، فإنه لو كان كل منهما كذب عمداً أو خطأ ، لم يتفق في العادة أن يأتي كل منهما بتلك التفاصيل التي تمنع العادة اتفاق الاثنين عليها بلا مواطأة عن أحدهما لصاحبه .

فإن الرجل قد يتفق أن ينظم بيتاً وينظم الآخر مثله ، أو يكذب كذبة ويكذب الآخر مثلها ، أما إذا أنشأ قصيدة طويلة ذات فنون على قافية وروي ، فلم تجر العادة بأن غيره ينشئ مثلها لفظاً ومعنى مع الطول المفرط، بل يعلم بالعادة أنه أخذها منه ، وكذلك إذا حدث حديثاً طويلاً فيه فنون ، وحدث آخر بمثله ، فإنه إما أن يكون واطأه عليه أو أخذه منه ، أو يكون الحديث صدقاً .

وبهذه الطريق يعلم صدق عامة ما تتعدد جهاته المختلفة على هذا الوجه من المنقولات ، وإن لم يكن أحدها كافياً إما لإرساله ، وإما لضعف ناقله . . .

وهذا الأصل ينبغي أن يعرف ، فإنه أصل نافع في الجزم بكثير من المنقولات في الحديث والتفسير والمغازي ، وما ينقل من أقوال الناس وأفعالهم وغير ذلك . . .

والمقصود هنا أن تعدد الطرق مع عدم التشاعر ، أو الاتفاق في العادة يوجب العلم بمضمون المنقول ، لكن هذا ينتفع به كثيراً في علم أحوال

الناقلين ، وفي مثل هذا ينتفع برواية المجهول والسيىء الحفظ ، وبالحديث المرسل ونحو ذلك ، ولهذا كان أهل العلم يكتبون مثل هذه الأحاديث ويقولون : إنه يصلح للشواهد والاعتبار ما لا يصلح لغيره »[١] .

الدليل الثاني : أن الاحتجاج بالحسن لغيره ، وتقوية الضعيف بالضعيف هو عمل الأئمة كالشافعي والإمام أحمد والترمذي والبيهقي وغيرهم .

وقد استدل الحافظ ابن الصلاح على حجية الحسن لغيره بكلام الشافعي في المرسل فقال : « وإذا استبعد ذلك من الفقهاء الشافعية مستبعد ذكرنا له نص الشافعي رضي الله عنه في مراسيل التابعين أنه يقبل منها . . . »[٢] .

وقد تقدم الكلام على رأي الشافعي والترمذي والبيهقي في ذلك ، ونقلنا عنهم ما يدل على المطلوب [٣] .

أما الإمام أحمد فقد قال شيخ الإسلام ابن تيمية : « ومن نقل عن أحمد أنه كان يحتج بالحديث الضعيف الذي ليس بصحيح ولا حسن فقد غلط

(١) مجموع الفتاوى (١٣/ ٣٤٧ ، ٣٤٨ ، ٣٤٩ ، ٣٥٢) .

(٢) علوم الحديث (ص٢٩) .

(٣) انظر : الفصل الثاني في هذا الباب، وأما الترمذي فقد أفردناه بباب مستقل هو الباب الثاني .

عليه ، ولكن كان في عُرف أحمد بن حنبل ومن قبله من العلماء أن الحديث ينقسم إلى نوعين : صحيح وضعيف .

والضعيف عندهم ينقسم إلى ضعيف متروك لا يحتج به ، وإلى ضعيف حسن . . . وأول من عرف أنه قسم الحديث ثلاثة أقسام . . . هو أبو عيسى الترمذي في جامعه ، والحسن عنده : ما تعددت طرقه ولم يكن في رواته متهم وليس بشاذ ، فهذا الحديث وأمثاله يسميه أحمد ضعيفاً ويحتج به »[1] .

ويقول الحافظ المحقق ابن رجب : « وكان الإمام أحمد يحتج بالحديث الضعيف الذي لم يرد خلافه ، ومراده بالضعيف قريب من مراد الترمذي بالحسن »[2] .

وقد قرر الحافظ ابن القيم أن الضعيف الذي يأخذ به الإمام أحمد هو قسم من أقسام الحسن [3] .

والإمام أحمد قد قال : « ما حديث ابن لهيعة بحجة ، وإني لأكتب كثيراً

---

(١) مجموع الفتاوى (١/ ٢٥١-٢٥٢) ، وانظر كذلك نفس المرجع (١٨/ ٢٥ ، ٢٤٩) .

(٢) شرح علل الترمذي (١/ ٣٤٤) .

(٣) إعلام الموقعين (١/ ٣١) والفروسية (ص٦٧) .

مما أكتب أعتبر به ، ويقوي بعضه بعضاً »[١] ، وقال في ابن لهيعة أيضاً : « قد أكتب حديث الرجل كأني أستدل به مع حديث غيره يشده ، لا أنه حجة إذا انفرد »[٢] .

وقد ذكر الحافظ ابن حجر أن الإمام النسائي ممن يرى تقوية الحديث بمجموع طرقه غير القوية ، ويقول في ذلك بعد أن ذكر أن الترمذي حَسَّنَ أحاديث مع عدم اتصالها عنده لما عضدها من الشواهد : « ورأيت لأبي عبدالرحمن النسائي نحو ذلك ، فإنه روى حديثاً من رواية أبي عبيدة عن أبيه ، ثم قال : « أبوعبيدة لم يسمع من أبيه إلا أن هذا الحديث جيد » .

وكذا قال في حديث رواه من رواية عبدالجبار بن وائل بن حجر : « عبدالجبار لم يسمع من أبيه لكن الحديث في نفسه جيد » .

إلى غير ذلك من أمثلة ، وذلك مصير منهم إلى أن الصورة الاجتماعية لها تأثير في التقوية »[٣] .

الدليل الثالث : ويمكن أن يُستدل لهذا الرأي بأن الفقهاء وكثيراً من المحدثين قد احتجوا بالحديث الضعيف وقدموه على الرأي إذا لم يكن في

(١) الجامع لأخلاق الراوي (٢/ ٢٨٤) .

(٢) شرح علل الترمذي (١/ ٩١) .

(٣) النكت لابن حجر (١/ ٣٩٨-٣٩٩) .

الباب غيره ولا ما يعارضه ، أفلا يكون الحسن لغيره من باب أولى حجة إذا كانوا يحتجون بالضعيف غير المعتضد ؟!

يقول الإمام ابن القيم في الأصول التي بنيت عليها فتاوى الإمام أحمد ابن حنبل : « الأصل الرابع الأخذ بالمرسل والحديث الضعيف إذا لم يكن في الباب شيء يدفعه ، وهو الذي يرجحه على القياس . . . وليس أحد من الأئمة إلا وهو موافقه على هذا الأصل من حيث الجملة ، فإنه ما منهم أحد إلا وقد قدَّم الضعيف على القياس »(١) ، وذكر أمثلة على ذلك من كلام أبي حنيفة والشافعي ومالك .

يقول الإمام أبو داود عن كتابه « السنن » « وإن من الأحاديث في كتابي « السنن » ما ليس بمتصل ، وهو مرسل أو مدلس ، وهو إذا لم توجد الصحاح عند عامة أهل الحديث على معنى أنه متصل ، وهو مثل الحسن عن جابر ، والحسن عن أبي هريرة ، والحكم عن مِقْسم »(٢) .

ويقول أيضاً : « فإذا لم يكن مسند غير المراسيل ، ولم يوجد المسند ، فالمرسل يحتج به ، وليس هو مثل المتصل في القوة »(٣) .

---

(١) إعلام الموقعين (١/ ٣١) ، وانظر أيضاً المرجع نفسه (١/ ٧٧) .

(٢) رسالة أبي داود إلى أهل مكة (ص٣٠) .

(٣) المرجع السابق (ص٢٦) .

ويقول ابن منده : « وكان أبو داود السجستاني . . . يخرج الإسناد الضعيف لأنه أقوى عنده من رأي الرجال »[(١)] .

ويقول أيضاً : « سمعت محمد بن سعد الباوَرْدي بمصر يقول : كان من مذهب النسائي أن يخرج عن كل من لم يُجمع على تركه »[(٢)] .

الدليل الرابع : إن القول بأن الحسن لغيره ليس بحجة فيه هدر لكثير من الأحكام التي أخذ بها كبار أئمة الفقه .

يقول أحمد بن الصديق الغماري في الحديث الضعيف المتعدد الطرق : « واحتج به الأئمة فيما لا يحصى من المسائل ، حتى نسخوا به القرآن المقطوع به ، كحديث « لا وصية لوارث » ، فإن أسانيده كلها ضعيفة ، ومع ذلك احتجوا بمجموع طرقه ، ولو جُمعت الأحاديث التي حكموا بصحتها وأسانيدها كلها ضعيفة لجاءت في مجلد حافل ضخم »[(٣)] .

ويقول الدكتور الحسين آيت سعيد في رده على رأي ابن القطان في عدم تقوية الضعيف بالضعيف : « وإذا اعتمدنا رأي المؤلف ، فسنلغي ـ بناء عليه ـ أحاديث كثيرة صححها الأئمة ، أو حسنوها بهذه الطريقة ، وهي تشغل حيزاً

---

(١) فضل الأخبار لابن منده (ص٧٣) ، علوم الحديث لابن الصلاح (ص٣٤) .

(٢) المرجع السابق ، وعلوم الحديث (ص٣٣) .

(٣) المداوي (٤/ ٢٢٧) .

أكبر من حيز الصحيح والحسن لذاتها ، وجرى عليها العمل من لدن الصحابة إلى يومنا هذا »[١] .

(١) بيان الوهم والإيهام ـ قسم الدراسة ـ (١/ ٢٤٨) .

المبحث الرابع

القائلون بأن الحسن لغيره ليس بحجة إما مطلقاً أو مقيداً وأدلتهم

مما لا شك فيه أن القول بحجية الحسن لغيره أو تقوية الضعيف بالضعيف أشهر وأكثر شيوعاً من القول المخالف لذلك ، بل يكاد الأمر يصل إلى أن أكثرية العلماء المعاصرين والباحثين وطلبة العلم يرون أن الرأي الأول إجماع أو شبه إجماع[١] ، وبالتالي هُجر القول المخالف ولم يُعتنَ به كما ينبغي .

وأقدم من ذكر في كتب مصطلح الحديث أنه صرح بعدم تقوية الضعيف بالضعيف هو الإمام ابن حزم الأندلسي فقد قال الزركشي في كتابه « النكت » : « وشذ ابن حزم عن الجمهور فقال : « ولو بلغت طرق الضعيف ألفاً لا يقوى ، ولا يزيد انضمام الضعيف إلى الضعيف إلا ضعفاً » »[٢] .

---

(١) صرح د . الحسين آيت سعيد في دراسته لكتاب بيان الوهم لابن القطان (١/ ٢٤٧) أن القول بالتقوية إجماع أو كالإجماع ، وكذلك د . المرتضى الزين أحمد في « مناهج المحدثين في تقوية الأحاديث الحسنة والضعيفة » تعامل مع المسألة على أنها كذلك وأشار سريعاً لرأي ابن حزم (ص٧٧) ولم يتوقف عنده ولم يناقشه وتجاهل كلياً رأي ابن القطان الفاسي فلم يذكره !!

(٢) النكت للزركشي (١/ ٣٢٢) ط أضواء السلف .

ولم يتيسر لي الوقوف على هذا النص الصريح من مؤلفات ابن حزم المطبوعة بعد التفتيش عن ذلك كثيراً ، ولكن لدي يقين لا يتطرق إليه شك أن ابن حزم لا يقول بتقوية الضعيف إذا اعتضد بمثله ، وقد تحصل لي ذلك من مطالعة كتبه وخاصة « المحلى » و « الإحكام » وقد وقفت على بعض النصوص الدالة على ذلك .

فقد وجدته يقول في الرد على مخالفه : « وقالوا : نرجح أحد الخبرين بأن يعضد أحدهما خبر مرسل . قال علي [١] : وهذا لا معنى له؛ لأن المرسل في نفسه لا تجب به حجة ، فكيف يؤيد غيره ما لا يقوم بنفسه »[٢] .

وعندما ذكر ما جاء في تخليل اللحية من أحاديث متعددة قال بعد ذكره لها : « وكل هذا لا يصح ، ولو صح لقلنا به »[٣] ، ثم أخذ يبين أوجه ضعف كل طريق من طرق الحديث ، ثم قال بعد ذلك : « ولقد كان يلزم من يحتج بحديث معاذ « أجتهد رأيي » ويجعله أصلاً في الدين ، وبأحاديث الوضوء بالنبيذ ، وبالوضوء من القهقهة في الصلاة ، وبحديث بيع اللحم

(١) هو ابن حزم وهذه عادته في الرد يقول : قال علي . وفي تقرير المسائل وعرضها يقول : قال أبو محمد .

(٢) الإحكام (٢/ ١٨٠) .

(٣) المحلى (٢/ ٣٥) .

بالحيوان ، ويدعي فيها الظهور والتواتر؛ أن يحتج بهذه الأخبار فهي أشد ظهوراً وأكثر تواتراً من تلك ، ولكن القوم إنما همهم نصر ما هم فيه في الوقت فقط »(١) .

وهنا تراه يعلم بأن هناك من يقوي الضعيف إذا كثرت شواهده ، ولكنه يحكم على ذلك كله بأنه لا يصح .

ونصوصه التطبيقية ظاهرة الدلالة على أنه يقول بعدم تقوية الضعيف بالضعيف وبالتالي عدم صلاحية مثل ذلك للاحتجاج عنده ، فمن ذلك أنه ضعف كل طرق حديث « الأذنان من الرأس »(٢) ، وكذلك كل ما ورد في كفارة من وطيء حائضاً وقال : « كل لا يصح منه شيء »(٣) ، ثم قال بعد استعراضه لطرق الحديث مع بيان أسباب الضعف فيها : « فسقط جميع الآثار في هذا الباب . . . ولقد كان يلزم الآخذين بالآثار الواهية كحديث أم حرام في الاستظهار وأحاديث الوضوء بالنبيذ . . . أن يقولوا بهذه الآثار فهي أحسن على علاتها من تلك الصُلَعِ الدَّبْرَة التي أخذوا بها

---

(١) المرجع السابق (٢/ ٣٧) .

(٢) المحلى (٢/ ٥٥) .

(٣) المرجع السابق (٢/ ١٨٩) .

ههنا »[١] .

وقال في طرق : « الفخذ عورة » بعد أن ذكر عدداً من طرقه : « فهي كلها ساقطة »[٢] ، وكذا في : « لا ضرر ولا ضرار » ضعفه من كل طرقه مع أنه قال : « إلا أن معناه صحيح »[٣] إلى غير ذلك من الأمثلة [٤] .

ولو كانت تلك الأحاديث قوية عنده لاحتج بها لا سيما وهو القائل : « لأن يُضربَ عنقي أو أُصلب أو يُرمى بي وأهلي وولدي أحبُ إلي من أن أقطع الطريقَ أو أقتل النفس التي حرم الله بغير الحق ، وأنا أعلم أن ذلك حرام ، وهذا أحبُ إلي من أن أستحلَّ الاحتجاج بحديث عن النبي ﷺ لا أعتقده صحيحاً ، أو أن أرد حديثاً صحيحاً عنه عليه السلام »[٥] .

والحديث المحتج به عنده كما يقول : « الثابت بنقل الثقات مسنداً

(١) المرجع السابق ، وأظنه يقصد بالصلع الدبرة أي الأراضي الصخرية الصلدة التي لا ينبت فيه زرع ولا يستفاد منها ، انظر : المعجم الوسيط (١/ ٥٢١) مادة الصُلاعة وكذا مادة الصليع ، و(١/ ٢٦٩) مادة الدبرة .

(٢) المحلى (٣/ ٢١٣) .

(٣) المحلى (٨/ ٢٤١) .

(٤) انظر مثلاً : الفصل لابن حزم (٣/ ٢٩٢) ، (٤/ ٢٢٤) ، ورسائل ابن حزم (١/ ٤٣٥) ، (٣/ ٢١٣) .

(٥) رسائل ابن حزم (٣/ ١٧٧) رسالة التلخيص لوجوه التخليص .

فقط »(١) .

ويرى أن الأحاديث الثابتة عن رسول الله ﷺ لا يمكن أن يضيع منها شيء ، ولابد أن تُبَلَّغ للأمة إما بتواتر أو بنقل الثقة عن الثقة حتى تبلغ إليه ﷺ ويضيف أيضاً على ما سبق بقوله : « وأَمِنَّا أيضاً قطعاً أن يكون الله تعالى يُفرد بنقلها من لا تقوم الحجة بنقله من العدول . . . وكذلك نقطع ونثبت بأن كل خبر لم يأت قط إلا مرسلاً أو لم يروه قط إلا مجهول ، أو مجروح ثابت الجُرحة ، فإنه خبر باطل بلا شك موضوع لم يقله رسول الله ﷺ ، إذ لو جاز أن يكون حقاً؛ لكان ذلك شرعاً صحيحاً غير لازم لنا لعدم قيام الحجة علينا فيها »(٢) .

ومن تأمل كلامه هذا جيداً وربطه بالأحاديث التي ضعفها مع تعدد طرقها الصالحة للتقوية في نظر غيره ، علم أن ابن حزم لا يحتج بالحديث الضعيف مهما تعددت طرقه الضعيفة ما لم يأتِ طريق واحد على الأقل يكون ثابتاً .

وبعدما ذكره الزركشي عن ابن حزم جاء الحافظ ابن حجر ونقل عن ابن القطان الفاسي أنه لا يحتج بالحسن لغيره كله ، واستحسن ابن حجر

(١) الإحكام (٤/ ٥١٥) .

(٢) الإحكام (١/ ١٢٢) .

ذلك وقواه ومال إليه ، فقد قال في معرض تحريره لمسألة حجية الحسن لذاته ولغيره :

« إن المصنف ـ يعني ابن الصلاح ـ وغير واحد نقلوا الاتفاق على أن الحديث الحسن يحتج به ، كما يحتج بالصحيح ، وإن كان دونه في المرتبة .

فما المراد على هذا بالحديث الحسن الذي اتفقوا فيه على ذلك ؟

هل هو القسم الذي حرره المصنف ، وقال : إن كلام الخطابي ينزل عليه، وهو رواية الصدوق المشهور بالأمانة إلى آخر كلامه ؟

أو القسم الذي ذكرناه آنفاً عن الترمذي مع مجموع أنواعه التي ذكرنا أمثلتها ، أو ما هو أعم من ذلك ؟

لم أر من تعرض لتحرير هذا ، والذي يظهر لي أن دعوى الاتفاق إنما تصح على الأول ـ يعني الحسن لذاته ـ دون الثاني . . . فأما ما حررنا عن الترمذي أنه يطلق عليه اسم الحسن على الضعيف والمنقطع إذا اعتضد ، فلا يتجه إطلاق الاتفاق على الاحتجاج به جميعه ، ولا دعوى الصحة فيه إذا أتى من طرق .

ويؤيد هذا قول الخطيب : « أجمع أهل العلم أن الخبر لا يجب قبوله إلا من العاقل الصدوق المأمون على ما يخبر به » .

وقد صرَّح أبو الحسن ابن القطان أحد الحفاظ النقاد من أهل المغرب في

كتابه « بيان الوهم والإيهام » بأن هذا القسم لا يحتج به كله بل يعمل به في فضائل الأعمال ، ويتوقف عن العمل به في الأحكام إلا إذا كثرت طرقه أو عضده اتصال عمل أو موافقة شاهد صحيح أو ظاهر القرآن .

وهذا حسن قوي رايق ما أظن منصفاً يأباه والله الموفق ، ويدل على أن الحديث إذا وصفه الترمذي بالحسن لا يلزم عنده أن يُحتج به . . .

لكن محل بحثنا هنا هل يلزم من الوصف بالحُسن الحكم له بالحجة أم لا ؟

هذا الذي يتوقف فيه ، والقلب إلى ما حرره ابن القطان أميل »(١) .

ولم أجد هذا النص المنقول عن ابن القطان في كتابه « بيان الوهم » بعد قراءتي له كاملاً في المخطوط قبل أن يطبع الكتاب ، وكذا لم أجده في المطبوع وقد قرأته كاملاً أيضاً .

وقد ذكر د . إبراهيم بن الصديق أيضاً أنه لم يوفق للعثور على ذلك النص فقال : « ولعله طمس فيما طمس في الأسطر الأخيرة من الجزء الثاني، أو أن نسخة الحافظ رحمه الله كانت فيها زيادات ليست في النسخة المعثور عليها ، وبين نسخة دار الكتب [المصرية] ونسخة القرويين

---

(١) النكت لابن حجر (١/ ٤٠١-٤٠٣) وعنه الصنعاني في توضيح الأفكار (١/ ١٨٠) .

اختلافات وزيادات ، فلا بُعد في أن يكون ذلك موجوداً بين غيرهما من النسخ »[١] .

وعندي احتمال آخر وهو أن النص السابق ذكره ابن القطان في كتاب آخر غير « بيان الوهم » ، وعليه فربما أن ابن حجر سبقه قلمه فذكر اسم « بيان الوهم والإيهام » وهو أشهر كتب ابن القطان .

وكل من نظر في الكتاب الآنف لا يخالجه شك أن ابن القطان لا يقوي الحديث الضعيف إذا اعتضد بمثله وقد قال : « وانتشار الطرق أدل على صحة الحديث منها على ضعفه ، إذا كان في بعض طرقه طريقاً سالماً من الضعف »[٢] .

وهذه الحقيقة العلمية أكدها كل من د . إبراهيم بن الصديق [٣] ، ود . الحسين آيت سعيد [٤] في دراستيهما عن ابن القطان .

والذي أريد أن أصل إليه هنا هو أن بعض كتب المصطلح المتأخرة لم تُهمل الرأي القائل بعدم حجية الحسن لغيره مطلقاً كما رأينا عند ابن حزم ،

---

(١) علم علل الحديث (٢/ ٣٩٤) .

(٢) بيان الوهم (٥/ ٤٦٠) .

(٣) علم علل الحديث (٢/ ٣٩٢ ، ٣٩٤ ، ٤٠٦) .

(٤) بيان الوهم ـ قسم الدراسة ـ (١/ ٢٤٤-٢٤٨) .

أو مقيداً كما هو الحال عند ابن القطان والحافظ ابن حجر .

ويُشكل على ترجيح الحافظ ابن حجر لكلام ابن القطان أنه رحمه الله في مؤلفاته « كفتح الباري » و « التلخيص الحبير » و « القول المسدد » ، و « أجوبته عن أحاديث المصابيح » ، و « نتائج الأفكار » وغيرها أكثر جداً من تقوية الأحاديث بمجموع الطرق الضعيفة ، فكيف يقرر نظرياً ما يخالف صنيعه عملياً ؟

والجواب عندي عن ذلك يعتمد على أمرين :

الأول : لم يذكر الحافظ ابن حجر أن الضعيف إذا اعتضد بمثله لا يسمى حسناً بل صرح كما رأينا آنفاً بقوله : « هل يلزم من الوصف بالحُسن الحكم له بالحجة أم لا ؟ » ، فهو مقر بأنه يسمى حسناً ، ومعنى هذا أنه يكتسب قوة نسبية ولكن هل هذه القوة تكون كافية للاحتجاج به ؟ هنا يقول الحافظ : « هذا الذي يتوقف فيه ، والقلب إلى ما حرر ابن القطان أميل » . فظاهر كلامه التفريق بين وجود قوة نسبية وصلاحية تلك القوة وكفايتها للاحتجاج .

الثاني : لم ينفِ ابن حجر صلاحية بعض الحسن لغيره للاحتجاج ، فقد ذكر أنه يعمل به في فضائل الأعمال ، ويعمل به في الأحكام كذلك ، ولكن لابد من أن تكون له طرق كثيرة أو يعضده اتصال عمل ، أو يوافق شاهداً

صحيحاً يعني من حيث المعنى ، أو يوافق ظاهر القرآن ، ففي هذه الحالات يصلح للعمل والاحتجاج ، وعليه فبعض الحسن لغيره يصلح للاحتجاج .

و لا يُقال : إن العمل سيكون باتصال العمل أو بالشاهد الصحيح أو بظاهر القرآن فلا حاجة للحسن لغيره ، وذلك لأن لتضافر الأدلة وتعاضدها قوة مؤثرة في القبول والترجيح وزيادة الظن بثبوت الأمر المراد الاستدلال عليه .

وبعد تقرير ما سبق ، نذكر فيما يلي بعض الحفاظ والعلماء ممن لم يقو الضعيف بالضعيف في تطبيقاتهم العملية ولو لم يصرحوا بذلك ، وعدم تصريحهم بعدم تقوية الضعيف بالضعيف أو بعدم حجية الحسن لغيره يرجع فيما أرى إلى عدم اشتهار القول بالتقوية والحجية ، وقد ذكرت في الفصل السابق (١) أن كثيراً من كبار أئمة النقد المتقدمين لم يؤثر عنهم كما لم نجد في أحكامهم ما يدل على أن تقوية الحديث بمجموع طرقه الضعيفة قاعدة مطردة يُلتزم بها ، وإضافة إلى ذلك نذكر عدداً آخر من أئمة الحديث غير من تقدم :

---

(١) هو الفصل السابع من هذا الباب .

١- الحافظ البزار . وقد وجدته يقول في حديث « إن الله تعالى زادكم صلاة ، وهي الوتر »[١] : « وقد رُوي في هذا المعنى أحاديث ، كلها معلولة :

فمنها ما رواه النضر بن عبدالرحمن عن عكرمة عن ابن عباس ، فذكره[٢] . قال : والنضر لين ، وقد حدث عن عكرمة بأحاديث لم يتابع عليها ، فأمسك أهل العلم عن الاحتجاج بحديثه في الأحكام ، واحتملوه في غيرها .

ورواه محمد بن إسحاق عن يزيد بن أبي حبيب عن عبدالله بن مرة الزوفي عن خارجة بن حذافة ، وعبدالله بن مرة الزوفي لا يعلم حَدَّث بغير هذا ، ولا روى عنه غير يزيد ، والمجهول لا تقوم به حجة .

ورُوي عن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده ، وفيه كلام ، فقال بعضهم : إنها صحيفة كانت عند عبدالله بن عمرو ، وقال بعضهم : إن حديثه لا يثبت ، لأن عمرو بن شعيب إنما هو ابن شعيب بن محمد بن عبدالله بن عمرو ، وقد قال بعض أهل العلم : حديثه عن غير أبيه يُقبل ، وعن أبيه صحيفة .

---

(١) انظر طرق هذا الحديث وشواهده في : نصب الراية (٢/ ١٠٨-١١١) .

(٢) الظاهر أن هذه الكلمة من الزيلعي بغرض الاختصار لأنه ذكر متن الحديث فيما تقدم .

وكل ما كان من الأخبار في حكم ، لا يثبتُ العلمُ به حتى يُتفق على صحة إسناده »[١] .

وكما هو واضح فليس أحد الرواة متهماً وليس في الحديث شذوذاً ، وقد روي من عدة أوجه مختلفة ، ومع ذلك ضعفه البزار ، وصرح بأن كل حديث يتضمن حكماً فلا يكون ثابتاً حتى يُتفق على صحة إسناده ، ومعنى ذلك أن أحاديث الأحكام لا يعتد بتعدد طرقها الضعيفة ولا تثبت بذلك إلا إذا وجد في أحدها سند صحيح .

وقد ذهب البزار إلى مثل ذلك أيضاً في حديث « لا صلاة لمن صلى خلف الصف وحده » وقد أخرج الحديث من ثلاثة طرق وضعفها كلها[٢] ، مع أن بعضها قد قبلها غيره لقوتها الذاتية [٣] .

وقال أيضاً : « لا يصح عن النبي عليه السلام في التسليمة الواحدة شيء »[٤] ، مع أن بعض العلماء يرى عكس ذلك [٥] .

---

(١) نصب الراية (٢/ ١١١) .

(٢) نصب الراية (٢/ ٣٨) ، وهناك تكملة لكلام البزار في (٢/ ٣٩) .

(٣) انظر : المبحث الخاص بتحسينات الإمام أحمد نص رقم (١٠) .

(٤) التمهيد لابن عبدالبر (١٦/ ١٨٩) .

(٥) انظر : إرواء الغليل (٢/ ٣٣-٣٥) والسلسلة الصحيحة (١/ ٥٦٤-٥٦٦) .

والمراد أن البزار من القائلين بأن الضعيف المعتضد بمثله لا يحتج به في أحاديث الأحكام إما مطلقاً كما يفهم من النص الأول وإما مقيداً ببعض ذلك ، وفي كلتا الحالتين فإن النصوص السابقة صالحة بلا شك عندي للاستدلال بها على أن ذلك لا يكون حجة على الدوام عنده بوصفه قاعدة مطردة كما قرره كثير من المتأخرين وعمل به جُل المعاصرين ، ولو كانت الحال كذلك لصرح البزار به أو على الأقل لمح إليه .

٢- الإمام ابن خزيمة . لم أجد له في كتابه الصحيح ما يدل على أنه يقوي أو يحتج بالحديث الضعيف إذا عضده مثله ، مع أنه تسامح في إخراج أحاديث يشك هو في صحتها ، مثل تلك التي يقول فيها : « إن صح الخبر »[١] أو « في القلب منها » ، وهي أحاديث غير صحيحة عنده ، فقد قال رحمه الله في وصف شرط صحيحه : « على الشرط الذي ذكرناه بنقل العدل عن العدل موصولاً إليه ﷺ من غير قطع في الإسناد ، ولا جرح في ناقلي الأخبار إلا ما نذكر أن في القلب من بعض الأخبار شيئاً ، إما لشك في سماع راو من فوقه خبراً أو راو لا نعرفه بعدالة ولا جرح فنبين أن في القلب من ذلك الخبر ، فإنا لا نستحل التمويه على طلبة العلم بذكر

---

(١) انظر : صحيح ابن خزيمة (٢/ ٢٠ ، ٣٩ ، ٢٢٣ ، ٣٥٤) ، (٣/ ٥٧ ، ١٧٧ ، ١٩٠ ، ٢١٤ ، ٢٧٣ ، ٢٨٨) ، (٤/ ٤٤ ، ٧٤ ، ١٤٤ ، ١٥٥ ، ٢٤١ ، ٢٤٤) .

خبر غير صحيح لا نبين علته، فيغتر به بعض من يسمعه»(١).

فلو كان الضعيف المعتضد بمثله صالحاً للاحتجاج لذكره على الأقل وقال فيه «إن في القلب منه»(٢)، لا سيما مع كثرة تعليقاته على الأحاديث التي يخرجها كما هو معروف لكل من قرأ كتابه الصحيح ويذكرها أحياناً في عناوين الأبواب، وأحياناً بعدما يسوق الأحاديث.

وقد وجدته رحمه الله صرَّح بأن الحديث لا يثبت عنده ولو كانت له طرق متعددة ما لم يكن واحداً منها على الأقل ثابتاً، فقد قال: «قد خرجتُ طرق أخبار ابن عباس في كتابي «الكبير» (٣) أن النبي ﷺ قال: «أُبَيْنِي لا ترموا الجمرة حتى تطلع الشمس».

ولستُ أحفظُ في تلك الأخبار إسناداً ثابتاً من جهة النقل، فإن ثبت

---

(١) المصدر السابق (٣/ ١٨٦).

(٢) استعمل ابن خزيمة عبارة «في القلب من هذا» ونحوها كثيراً في صحيحه انظر مثلاً: (١/ ١١٣، ٢٢٩)، (٢/ ٢٠، ٣٩)، (٣/ ٧٠، ١٧٧).

(٣) يظهر من كلامه هنا أن هذا الكتاب الكبير لم يراعِ فيه صحة الإسناد وأظنه يقصد المسند الكبير ـ انظر: صحيحه (١/ ١٩٩)، بعكس كتابه الصحيح الذي اشترط فيه الصحة كما يظهر من تسميته له: «مختصر المختصر من المسند الصحيح عن النبي ﷺ بنقل العدل عن العدل موصولاً إليه ﷺ من غير قطع في أثناء الإسناد ولا جرح في ناقلي الأخبار» انظر: صحيحه (١/ ٣)، (٣/ ١٨٦).

إسنادٌ واحدٌ منها فمعناه . . . » .

ثم قال : « إن ثبت خبر ابن عباس من جهة النقل »[١] .

ففي هذا النص يظهر بجلاء أن خبر ابن عباس له طرق متعددة [٢] وقف عليها ابن خزيمة بنفسه ، وأن هذه الطرق لم تجعل الحديث مقبولاً عنده ، ولو وجد سنداً واحداً من تلك الطرق ثابتاً لكان الخبر عنده في عداد « الثابت المحتج به » .

٣- الإمام العقيلي . أكثر في كتابه « الضعفاء » من تضعيف الأحاديث المتعددة الشواهد ، مثل قوله : « الأسانيد في هذا الباب لينة »[٣] وقوله : « ليس لهذا اللفظ عن النبي ﷺ إسناد يصح »[٤] ، « ولا يصح في هذا المتن شيء »[٥] ، « وليس فيه حديث يثبت »[٦] ، « وليس في هذا

(١) صحيح ابن خزيمة (٤/ ٢٨٠) .

(٢) انظر طرق حديث ابن عباس في : إرواء الغليل (٤/ ٢٧٤ ، ٢٧٥ ، ٢٧٦) ، وقال ابن حجر في الفتح (٣/ ٦٣) عن حديث ابن عباس الآنف : « وهذه الطرق يقوي بعضها بعضاً » .

(٣) الضعفاء (١/ ٣٢) .

(٤) الضعفاء (١/ ٣٣)

(٥) الضعفاء (١/ ١١٤) .

(٦) الضعفاء (١/ ١٢٤) .

الباب شيء يثبت »[١] ، ونحو ذلك من عباراته[٢] .

ولـه نصوص صريحة تدل على أنه لا يقوي الضعيف بالضعيف ولا يعتد به ، من ذلك مثلاً أنه قال في حديث « زِر غِباً ، تزدد حُباً »[٣] : « ليس بمحفوظ من حديث ابن جريج ، وإنما يعرف بطلحة ابن عمرو ، وتابعه قوم نحوه في الضعف »[٤] .

وصرح في موضع آخر بأنه ليس في هذا الباب عن النبي ﷺ شيء يثبت [٥] ، وقال : « الأحاديث في هذا الباب فيها لين »[٦] ، ورجح في موضع آخر أن الثابت في هذا المتن هو قول عبيد بن عمير أحد التابعين لعائشة رضي الله عنها لما قالت له : « ما يمنعك من زيارتنا ؟ » فقال لها : « قول الأول : زر غباً ، تزدد حباً »[٧] ، وهذا الحديث قد قواه بعض

---

(١) الضعفاء (١/ ١٥٠) .

(٢) انظر : الضعفاء (٢/ ٥٨ ، ٧٥ ، ٩٢ ، ١٠٤) ، (٣/ ٣ ، ١٣ ، ١٥ ، ٢٩ ، ٣٥ ، ٣٧ ، ٤١ ، ٤٣) والشواهد على ذلك كثيرة جداً .

(٣) انظر طرقه في: المقاصد الحسنة (ص٢٣٢) .

(٤) الضعفاء (٤/ ١٩٢) .

(٥) الضعفاء (٢/ ١٣٨) .

(٦) الضعفاء (٣/ ٤٢٣) .

(٧) الضعفاء (٢/ ٢٢٤) .

العلماء بمجموع طرقه [١] .

كما وقفت له على عدة نصوص يفهم منها - لاسيما إذا ضمت مع نصوصه المتقدمة - أن الحديث لا يعد له أصل حتى يرويه ثقة ، فيقول مثلاً في أحد الضعفاء روى عدة أحاديث عن ابن جريج : « كل هذه الأحاديث غير محفوظة من حديث ابن جريج ، ولا من حديث غيره ، إلا من حديث من كان مثله في الضعف أو نحوه ، فأما من حديث ثقة فلا »[٢] .

ووجدته يقول في كثير من الأحاديث : « ليس له أصل عن ثقة »[٣] ، وأحياناً : « ليس لهذا الحديث أصل من حديث ثقة ، ولا من وجه يثبت »[٤] . مما يدل على أن ثبوت الحديث عنده موقوف على رواية الثقة فقط ، ولو توبع الضعيف من مثله أو شهد لما رواه حديث آخر ضعيف لا

(١) انظر : المقاصد الحسنة (ص٢٣٣) وصحيح الجامع الصغير للألباني (٣٥٦٢) .

(٢) الضعفاء (١/ ٨٣) .

(٣) الضعفاء (٣/ ١٩) وللمزيد انظر (١/ ٤٦) ، (٢/ ١٦١ ، ٢٧٩ ، ٣٤٥) ، (٣/ ٣٩ ، ٤٠ ، ٧٣، ٧٨) .

(٤) الضعفاء (٣/ ٥٢) .

يؤثر ذلك في تقوية ما رواه الضعيف [١] .

والنصوص السابقة إذا رُبطت ببعضها البعض فُهِم منها أن العقيلي لا يقول بتقوية الضعيف بالضعيف إما مطلقاً كما يبدو ، أو في كثير من الأحيان على أقل تقدير .

٤- الإمام ابن حبان .

ذكر الحافظ ابن حجر أن عادة ابن حبان « تسمية كل ما يُقبل صحيحاً »[٢] ، ولم أجده في « صحيحه » أو في « مجروحيه » صرَّح أو أشار أو لمح إلى أن الحديث يتقوى بمجموع طرقه الضعيفة ، مع أنه تطرق في مقدمة صحيحه ، وكذا مقدمة ثقاته ، ومقدمة مجروحيه ، لكثير من الأمور المهمة المتعلقة في أصول الحديث ، فلم يتعرض لهذه المسألة بتاتاً .

وهو يصحح بعض الأحاديث التي قد يقويها غيره لمجموع طرقها ، ولكنه هو رحمه الله يصححها لثبوت أحد طرق ذلك الحديث عنده [٣] ،

---

(١) يظهر من عدة مواضع أن العقيلي لا يعتد بمتابعة الضعيف للضعيف انظر مثلاً : (١/ ٨٣ ، ٢٣٥) ، (٣/ ٣٥٣ ، ٤٤١) ، (٤/ ٣٨٥) .

(٢) موافقة الخبر (١/ ١٤٢) .

(٣) مثال لذلك حديث « من غسل ميتاً فليغتسل » أخرجه في صحيحه لأنه قد صح عنده من إحدى الطرق (٣/ ٤٣٥) .

وهو - كما هو معروف - لديه تساهل في التوثيق وتوسع في التصحيح ، ومع ذلك فما وقفت له على أي عبارة تدل على أنه يقوي الضعيف بمجموع طرقه ولو لم يسمه صحيحاً .

بل وقفت له على نصوص يفهم منها أنه لا يعتد بالضعيف فيقول مثلاً : « ما روى الضعيف ، وما لم يُرو في الحكم سيان »[١] ، ويقول : « ولم أعتبر برواية المدلسين ولا الضعفاء . . . لأن رواية الواهي وما لم يرو سيان »[٢] ، ويقول: « والمرسل من الخبر وما لم يرو سيان في الحكم عندنا »[٣]، ويقول : « على أن المراسيل لا تقوم عندنا بها الحجة ، وهي وما لم يرو سيان »[٤] فلو كان المرسل يحتج به إذا اعتضد بمرسل آخر أو بحديث ضعيف لما قال : « وما لم يرو سيان » .

وقد ذكرت في الفصل الرابع من هذا الباب أن ابن حبان قيد الاعتبار في عدد من المواضع في كتابه « المجروحين » بما وافق الثقات ، ولم أجده ينص على أن الضعيف يعتد به إذا وافق ضعيفاً آخر في المتابعات أو الشواهد ،

(١) كتاب المجروحين (١/ ٣٢٨) .

(٢) الثقات (٩/ ٢٩٤) .

(٣) صحيح ابن حبان (٥/ ٤٧٤) .

(٤) كتاب المجروحين (٢/ ٢٢١) .

وقد بيَّن في نص صريح واضح أن قوله في رجل : « يعتبر به فيما وافق الثقات » لا يعني أنه يحتج به في ذلك ، فجعل الاعتبار غير الاحتجاج [١] .

ويؤكد ذلك كله قوله : « وأقل ما يثبت به خبر الخاصة حتى تقوم به الحجة على أهل العلم : خبر الواحد الثقة في دينه ، المعروف بالصدق في حديثه العاقل بما يحدث به ، العالم بما يحيل معاني الحديث من اللفظ ، المتبري من التدليس في سماع ما يَروي ، عن الواحد مثله في الأحوال بالسنن وصفتها ، حتى ينتهي ذلك إلى رسول الله ﷺ سماعاً متصلاً »[٢] .

فصرح هنا أن هذا أقل ما تثبت به الحجة فليس دون ذلك شيء في نظره، ولا ريب أن كلامه لا يدخل فيه الحديث الضعيف المعتضد بمثله .

ويقول في نصٍ آخر : « والمرسل والمنقطع من الأخبار لا تقوم بهما حجة؛ لأن الله جل وعلا لم يكلف عباده أخذ الدين عمن لا يُعرف ، والمرسل والمنقطع ليس يخلو ممن لا يُعرف .

وإنما يلزم العباد قبول الدين الذي هو من جنس الأخبار إذا كان من رواية العدول حتى يرويه عدل عن عدل إلى رسول الله ﷺ موصولاً »[٣] .

---

(١) انظر : كتاب المجروحين (٣/ ١٠٤) .

(٢) كتاب المجروحين (١/ ٨) .

(٣) كتاب المجروحين (٢/ ٧٢) .

هذا الكلام قاله ابن حبان في مرويات عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده[١] ، وهو لا يخفى عليه أن كبار النقاد قبله قد اختلفوا في الاحتجاج بها ، فلو كان للشواهد اعتبار في احتجاج ما يُضعف من الأحاديث؛ لصرح بذلك في هذا المقام لمسيس الحاجة إلى بيانه .

ويعضد ما تقدم قوله أيضاً : « إن المسلمين قاطبة ليس بينهم خلاف أن الخبر لا يجب أن يسمع عند الاحتجاج إلا من الصدوق العاقل » ثم ذكر أن هذا محل إجماع[٢] .

وإذا رُبط ما سبق بعضه ببعض ، وتأمل فيه الناظر بالعدل والإنصاف ، تحصل من مجموعه ما يؤكد أن ابن حبان لم يأتِ عنه ما يدل على تقوية الضعيف بالضعيف أو الاحتجاج به .

٥- الإمام ابن حزم الأندلسي . وقد تقدم ذكر ما يختص به أول هذا المبحث .

٦- الحافظ ابن العَربي المالكي . فقد قال ناصحاً طلابه ومحذراً لهم من الأحاديث الضعيفة : « فلا تلتفتوا إليها ، فإن مثل من يطلب العلم بالحديث الضعيف والباطل كمن يصلي بطهارة المتغير والنجس ، فلا

(١) المصدر السابق (١/ ١٧) .

(٢) المصدر السابق (١/ ١٧) .

يُطلب الحق إلا بالحق، ولا يُعضد الصحيح إلا بالصحيح »[١].

ويقول: « وكما أنه: « ليس منا من لم يتغنَّ بالقرآن »، فليس منا من لم يتغن بصحيح الآثار، وطلبُ سقيم الآثار مضافاً إلى صحيحها يقرب من قراءة الإنجيل والتوراة مضافاً إلى القرآن »[٢].

وهذا موقف شديد منه يدل على أن الحديث الضعيف لا وزن له عنده.

وقد وجدته ضعَّف كل ما روي من أحاديث التسمية على الوضوء ثم قال: « كما لا تجب، كذلك لا تستحب »، وقال: « وقال الشافعي هي من سنن الوضوء ولا دليل له في ذلك »[٣] وكما لا يخفى فقد قوى الحديث بمجموع طرقه جمع من المتأخرين[٤].

وكذلك ضعف حديث « إذا بلغ الماء قلتين » مع علمه بتعدد طرقه وشواهده.

وقال: « وعلى كثرة طرقه لم يُخرجه من شرط الصحة »[٥].

---

(١) سراج المريدين (١٢٧/ ب) بواسطة محقق كتاب قانون التأويل (ص٦٥٩).

(٢) قانون التأويل لابن العربي (ص٥٥٠).

(٣) عارضة الأحوذي (١/ ٤٣).

(٤) انظر: الحديث الأول من المبحث الثالث في الفصل السابق.

(٥) عارضة الأحوذي (١/ ٨٤).

وكذلك فعل في عدد من الأحاديث [١] ، ولم أجده في « العارضة » أو « القبس شرح الموطأ » قوى حديثاً لمجموع طرقه الضعيفة ، بل رأيته ضَعَّف عدداً من الأحاديث التي حسنها الترمذي .

إلا أنه يجب التنبيه هنا على أن ابن العربي يحتج بالحديث المرسل خاصة مرسل التابعي من أهل المدينة ولا يعده ضعيفاً [٢] ، فسواء اعتضد بغيره أم لم يعتضد هو حجة عنده .

٧- الحافظ ابن القطان الفاسي . وقد تقدم أول هذا المبحث نقل رأيه في ذلك .

٨- الحافظ ابن حجر العسقلاني . وقد تقدم نقل كلامه أيضاً مع نقله لرأي ابن القطان .

٩- الشيخ محمد رشيد رضا [٣] ، فقد ذُكر عنه أنه قال : « يقول

---

(١) انظر مثلاً : القبس (٢/ ٧٠١ ، ٧٠٥) .

(٢) عارضة الأحوذي (١/ ٢٤٦) ، وفي مقدمة العارضة (١/ ١٣) قال : « المراسيل . . . أهل الحديث ينكرونها والصحيح قبولها على وجه بيناه في أصول الفقه » وللمزيد انظر : القبس (٢/ ٥٢٤) .

(٣) أحد علماء القرن الرابع عشر الهجري توفي سنة ١٣٥٤هـ ، أنشأ مجلة المنار ودعى فيها إلى إصلاح المجتمعات الإسلامية من الشرك والبدع ، ولكن له ميل إلى المدرسة العقلية في بعض مسائل العقيدة تأثراً بشيخه محمد عبده . انظر : منهج المدرسة العقلية (١/ ١٧٠) .

المحدثون في بعض الأحاديث حتى التي لم يصح لها سند ، إن تعدد طرقها يقويها ، وهي قاعدة للمحدثين لم يُشر إليها الله في كتابه ، ولا ثبتت في سنة عن رسوله ، وإنما هي مسألة نظرية غير مطردة »[١] .

وظاهر كلامه إن صح عنه أنها قاعدة غير مطردة ، وهذا يعني أن بعض ذلك يتقوى .

١٠ ـ العلامة المحقق الشيخ عبدالرحمن يحيى المعلمي . قال معلقاً على كلام السيد محمد رشيد رضا : « قوله : « غير مطردة » حق لا ريب فيه ، بل أزيد على ذلك أن بعض الأخبار يزيده تعدد الطرق وهناً ، كأن يكون الخبر في فضل رجل ، وفي كل طريق من طرقه كذاب أو متهم ممن يتعصب له أو مغفل أو مجهول »[٢] .

وقد تقدم في شروط تقوية الضعيف نقل كلام له رحمه الله في الشرط السادس يؤكد فيه أنه « لا يعمل بهذا الإطلاق » ، أي أن الحديث إذا روي من طريقين ضعيفين أو أكثر يُسمى حسناً .

---

(١) نقله محمود أبو ريه في « أضواء على السنة المحمدية » (ص٢٥٦) ، وذكره المعلمي في رده على أبي ريه (ص٢٤٨) ولم يشكك في ثبوت هذا النص عن محمد رشيد رضا ، واستأنست بسكوت المعلمي هنا ، وإلا فأبو ريه ساقط العدالة من غير شك .

(٢) الأنوار الكاشفة (ص٢٤٨ ـ ٢٤٩) .

كما وجدته في تعليقه على الفوائد المجموعة ضعف عدداً من الأحاديث مع كثرة طرقها الضعيفة التي لم تمنع بعض المتقدمين عليه زمناً من تقويتها (١) .

وقد صرح رحمه الله بأن كثيراً من الطرق التي يوردها السيوطي في « اللآلئ المصنوعة » لا تفيد الخبر شيئاً من القوة ، وذكر أنه إذا قرن نظره بنظر المتأخرين وجد أن كثيراً منهم متساهلين (٢) ، ولعل في كلامه المنقول في الشرط السادس من شروط التقوية للحديث الضعيف ما يبين أحد أهم أسباب تساهلهم .

وعلى أية حال فالمعلمي لا يقول بعدم تقوية الضعيف بالضعيف أبداً ، ولكنه يرى أن ذلك غير مطرد ، ويُفهم من مجمل كلامه أنه ينتقد المتأخرين لتوسعهم في الحكم بقاعدة تقوية الضعيف بالضعيف مطلقاً ، ويميل إلى التشدد (٣) في ذلك بالقدر الذي يحقق شرط حصول غلبة ظن من مجموع الطرق .

---

(١) انظر : الفوائد المجموعة (ص٥٠٣-٥٠٤) ، (ص٥٠١) هامش رقم (٤) ، (٦) ، وانظر كذلك (ص٤٨٢-٤٨٦) .

(٢) مقدمة الفوائد المجموعة (ص٤) .

(٣) انظر: المرجع السابق فقد قال : « وقد يدل ذلك على أن عندي تشدداً قد لا أوافق عليه » .

ولا ريب أن جمهور كبار أئمة النقد المتقدمين كالإمام أحمد بن حنبل ، ويحيى بن معين ، وعلي بن المديني ، والبخاري ، ومسلم ، وأبي زرعة الرازي ، وأبي حاتم الرازي وغيرهم ، قد وردت عنهم نصوص عدة تدل على أن الضعيف لا يتقوى بالضعيف كما تقدم في الفصل السابع شواهد عدة من كلام أولئك الأئمة على ذلك ، والناظر في مجمل تلك النصوص لا يرتاب في أن المسألة لم تكن قاعدة مطردة عندهم كما هو حال المتأخرين ، وقد يكون بعضهم لا يرى تقوية مثل ذلك مطلقاً ، والبعض يرى إمكانية تقوية بعض ذلك على سبيل الاستثناء أو بقيود معينة ، والله أعلم .

أدلة القائلين بعدم حجية الحسن لغيره

الدليل الأول : أن الحجة لا تلزم إلا بالحديث الصحيح .

يقول الإمام محمد بن يحيى الذهلي : « لا يكتب الخبر عن النبي ﷺ حتى يرويه ثقة حتى يتناهى الخبر إلى النبي ﷺ بهذه الصفة ، ولا يكون فيهم رجل مجهول ، ولا رجل مجروح ، فإذا ثبت الخبر عن النبي ﷺ بهذه الصفة وجب قبوله ، والعمل به ، وترك مخالفته »(١) .

وقال أيضاً : « ولا يجوز الاحتجاج إلا بالحديث الموصل غير المنقطع

---

(١) الكفاية (ص٣٦) .

الذي ليس فيه رجل مجهول ، ولا رجل مجروح »[١] .

وهذا يشمل الصحيح والحسن لذاته معاً كما قرره الحافظ ابن حجر[٢] .

ويقول ابن أبي حاتم : « سمعت أبي وأبا زرعة يقولان : لا يُحتج بالمراسيل ، ولا تقوم الحجة إلا بالأسانيد الصحاح المتصلة ، وكذا أقول أنا »[٣] .

ويقول الإمام أبو داود : « فأما الحديث المشهور المتصل الصحيح فليس يقدر أن يرده عليك أحد »[٤] .

ويقول ابن حبان:« والمرسل والمنقطع من الأخبار لا تقوم بهما حجة. . . وإنما يلزم العباد قبول الدين الذي هو من جنس الأخبار إذا كان من رواية العدول حتى يرويه عدل عن عدل إلى رسول الله موصولاً »[٥] .

ويقول أيضاً : « عن المسلمين قاطبة ليس بينهم خلاف أن الخبر لا يجب

(١) المصدر السابق .

(٢) النكت لابن حجر (١/ ٤٨٠) تعليقاً منه على كلام الذهلي الآنف .

(٣) المراسيل لابن أبي حاتم (ص١٥) .

(٤) رسالة أبي داود إلى أهل مكة (ص٢٩) .

(٥) كتاب المجروحين (٢/ ٧٢) .

أن يُسمع عند الاحتجاج، إلا من الصدوق العاقل »[١].

ويقول الخطيب البغدادي: « أجمع أهل العلم على أنه لا يُقبل إلا خبر العدل، كما أنه لا تُقبل إلا شهادة العدل »[٢].

ويقول أيضاً: « أهل العلم أجمعوا على أن الخبر لا يجب قبوله إلا من العاقل الصدوق المأمون على ما يخبر به »[٣].

وقد عنون لعدة أبواب تدل على ذلك كقوله: « وصف من يحتج بحديثه ويلزم قبول روايته »[٤].

وكقوله: « باب ما جاء في أن الحديث عن رسول الله ﷺ لا يُقبل إلا عن ثقة »[٥]، وكقوله: « ذم الروايات عن غير الأثبات »[٦].

فالنصوص السابقة تدل على أن الحجة لا تلزم ولا تقوم إلا بالصحيح وما يرويه الثقات، وقد استدل الحافظ ابن حجر بكلام الخطيب البغدادي

---

(١) المصدر السابق (١/ ١٧).

(٢) الكفاية (ص٥١).

(٣) الكفاية (ص٥٥).

(٤) المصدر السابق (ص٤٠).

(٥) المصدر السابق(ص٤٨).

(٦) المصدر السابق (ص٤٩).

الآنف في أنه لا يجب قبول إلا خبر الصدوق المأمون على أنه : « لا يتجه إطلاق الاتفاق على الاحتجاج به جميعه ـ يعني الحسن لغيره ـ ولا دعوى الصحة فيه إذا أتى من طرق »(١) .

وإذا كانت الحجة لا تقوم إلا بالخبر الصحيح ، فإن من قوى الضعيف بالضعيف واحتج به قد زاد على اتفاق العلماء أو إجماعهم الذي حكاه الخطيب البغدادي ، فمن تمسك بما اتفق عليه لم يستطع أحد أن يلزمه أو يحتج عليه بما يخالف ذلك؛ لأنه مستمسك باتفاق أهل الحديث أو إجماعهم بأن الحجة لا تقوم ولا تلزم إلا بما رواه الثقات ، وصح من الأسانيد فقط ، وهذا يقين ، وأما الاحتجاج بالضعيف المعتضد بمثله فمحل خلاف كما تقدم ولا يترك اليقين لما هو دونه .

فالاحتجاج بالحسن لغيره غير ملزم لما تقدم ، وقد ذكر الإمام الشافعي وهو ممن يقول بحجية مرسل التابعي الكبير إذا عضده مرسل آخر أو غيره أن الحجة لا تثبت به كثبوتها بالمتصل ولهذا قال : « أحببنا أن نقبل مرسله »(٢) .

الدليل الثاني : تكفل الله عز وجل بحفظ الشريعة فقال تعالى : ﴿ إِنَّا نَحْنُ

(١) النكت لابن حجر (١/ ٤٠٢) .

(٢) للمزيد انظر : الفصل الثاني من هذا الباب .

نَزَّلْنَا ٱلذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُۥ لَحَٰفِظُونَ ﴾ [الحجر : ٩] ، والسُنة النبوية من الشريعة؛ إذ أمر الله وفرض علينا طاعته عليه الصلاة والسلام واتباعه ، وحذرنا من مخالفته ، فالسُنة محفوظة بحفظ الله لها بيقين ، إذا تقرر ذلك عُلم أنه لا يمكن أن يصدر عن رسول الله ﷺ أمر أو نهي ثم لا يبلغنا إلا من طريق الضعفاء .

وقد استدل ابن حزم على أن كل سنة رسول الله ﷺ الثابتة عنه من الوحي بقوله تعالى : ﴿ وَمَا يَنطِقُ عَنِ ٱلْهَوَىٰٓ * إِنْ هُوَ إِلَّا وَحْىٌ يُوحَىٰ ﴾ [النجم : ٣ ، ٤] وبقوله تعالى : ﴿ قُلْ إِنَّمَآ أُنذِرُكُم بِٱلْوَحْىِ ﴾ [الأنبياء : ٤٥] . ثم قال: « فأخبر تعالى كما قدمنا أن كلام نبيه ﷺ وحي ، والوحي بلا خلاف ذكر ، والذكر محفوظ بنص القرآن ، فصح بذلك أن كلامه ﷺ كله محفوظ بحفظ الله عز وجل ، مضمون لنا أنه لا يضيع منه شيء »(١) .

ثم يقول ابن حزم بانياً كلامه على ما سبق : « وهكذا نقطع أن كل حديث لم يأتِ قط إلا مرسلاً ، أو لم يروه إلا مجهول لا يعرف حاله أحد من أهل العلم ، أو مُجرَّح متفق على جرحته ، أو ثابت الجرحة ، فإنه خبر باطل لم يقله قط رسول الله ﷺ ، ولا حكم به؛ لأن من الممتنع أن يجوز أن

(١) الإحكام (١/ ٨٨-٨٩) .

ترد شريعةُ حقٍ إلا من هذه الطريق ، مع ضمان الله تعالى حفظ الذكر النازل من عنده الذي أوحاه إلى نبيه ﷺ ، ومع ضمانه تعالى أنه قد بيَّن لنا جميع الدين »[١] .

ومقتضى حفظ الله للدين أن أمر رسول الله ﷺ أو ما ندب إليه أو ما فعله مما له علاقة بأمور الشريعة ، يجب أن يبلغ لأمته إما بالتواتر أو بنقل الثقة عن الثقة حتى تبلغ إليه ﷺ ، وعليه فإنا نأمن « قطعاً أن يكون الله تعالى يُفرد بنقلها من لا تقوم الحجة بنقله من العدول »[٢] .

وعليه فإن ابن حزم يرى أن كثرة الطرق الضعيفة تزيد الحديث ضعفاً[٣] ، ولعله يريد بذلك أن كثرة رواية الضعفاء يدل على اشتهاره ، ففي انفرادهم بروايته من دون الثقات ما يشير إلى قوة ضعفه وإلا فأين كان حفاظ الأمة الأَثبات ، وأساطين الرواية والعلم عنه ؟!

الدليل الثالث : من المعلوم في الشرع أن شهادة غير العدل إذا انضم إليها شهادة من هو مثله لا يُعتد بها ولا تُقبل ولا يُقضى بها .

يقول ابن حبان في أحد الرواة : « كان شيخاً صدوقاً إلا أنه اختلط في

---

(١) النبذ في أصول الفقه (ص٦٤-٦٥) .

(٢) الإحكام (١/ ١٢٢) .

(٣) نكت الزركشي (١/ ٣٢٢) ط السلف .

آخر عمره . . . لا يجوز الاحتجاج به إذا انفرد ، وفيما وافق الثقات فهو معتبر به؛ لقدم صدقه قبل اختلاطه من غير أن يحتج به » .

ثم وضح سبب ذلك فقال : « إذا كان الرجل معروفاً بالعدالة يكون جائز الشهادة ، فهو كذلك حتى يظهر منه إمارات الجرح ، فإذا صار أكثر أحواله أسباب الجرح ، خرج عن حد العدالة إلى الجرح ، وصار في عداد من لا تجوز شهادته ، وإن كان صدوقاً فيما يقول ، وتبطل أخباره الصحاح التي لم يختلط فيها .

وكذلك الشاهد إذا لم يكن بعدل فشهد عند الحاكم بشهادة ، وهو صادق فيها ، ومعه شاهد آخر عدل ، [و] يعلم الحاكم صدقه في تلك الشهادة بعينها ، وإن كان مجروحاً في غيرها ، لا يجوز بإجماع المسلمين قبول شهادته وإن كان صادقاً فيها حتى يكون عدلاً »(١) .

وشهادة غير العدل مع مثله أولى بالرد ، وكذا شهادة سيئ الحفظ غير مقبولة أيضاً ، وقد عد العلماء من موانع قبول الشهادة أن يكون الشاهد سيئ الحفظ (٢) ، فهي داخلة في معنى كلام ابن حبان أيضاً .

الدليل الرابع : لم يعتد كثير من النقاد المتقدمين بشواهد المتن الذي يرويه

(١) كتاب المجروحين (٣/ ١٠٤) .

(٢) المغني (٩/ ١٨٨-١٨٩) .

الراوي الضعيف في إثبات حفظه لذلك الحديث ، ولو كان المتن صحيحاً ومحفوظاً من وجه آخر ، فلو كان مجرد وجود شاهد صالح للاعتبار يكفي للدلالة على حفظ الضعيف وأن ما رواه يُجبر لوجود شاهد مقبول؛ لما انتقد أولئك النقاد تلك الأحاديث وذكروها في سياق القدح والنقد .

وعلى مذهب من قال بحجية الحسن لغيره ، كان الواجب بحسب مقتضى قولهم أن يُعد الشاهد دليلاً على حفظ الضعيف ، ويتقوى ذلك الحديث به .

ومقتضى مذهب من قال بحجية الضعيف المعتضد بمثله ، أن الراوي الضعيف لا يُضعَّف ما دام المتن الذي رواه قد جاء عمن هو مثله أو أقوى منه ، وصرحوا بأن وجود الشاهد الصالح للاعتبار يُزيل احتمال خطأ الراوي الضعيف .

ويلزم من قال بذلك أن يكون منهج كبار علماء الجرح والتعديل في تضعيف الرواة بسبب ما يأتي في أسانيدهم من غرائب وتفردات؛ منهجاً غير دقيق إذا كان المتن له شاهد صحيح أو على الأقل شاهد صالح للتقوية.

وكتب العلل والجرح والتعديل مشحونة بالأمثلة التي تدل على أن النقاد يصوبون أنظارهم إلى ثبوت المتن عن بعض رواة السند ، ولو كان

المتن صحيحاً بيقين ، فها هو مثلاً ابن معين يُنكر على أحد معاصريه حديثاً بقوله : « لم نسمع هذا من مُطرف قط »(١) ، والإمام أحمد يُنكر حديثاً مع صحة متنه من وجه آخر ، ويقول : « هذا حديث أُراه موضوعاً ، أُنكره من حديث محمد بن سالم »(٢) ، وأبو زرعة الرازي يقول أيضاً في حديث متنه محفوظ وصحيح : « ليس هذا من حديث مُسدِّد ، كتبت عن مسدد أكثر من تسعة آلاف ما سمعته قط ذكر محمد بن حمران » ، وقال : « راوي هذا كان ينبغي لك أن تكبر عليه »(٣) .

والشواهد على هذه الحقيقة المنهجية كثيرة جداً تقدم بعض منها(٤) .

الدليل الخامس : عُلِم من نصوص كثيرة في كتب العلل ، وكتب الجرح والتعديل أن بعض الضعفاء يتابع بعضهم بعضاً على ما يُعلم أنه خطأ لمخالفته لما رواه من هو أوثق منهم ، وعليه فيصبح القول بأن موافقة الضعيف لآخر مثله في المتابعات أو الشواهد دالة على أنه قد حفظ ما رواه ولم يختل ضبطه فيه بخطأ أو وهم ، قول غير دقيق ، لأن تتابع الضعفاء على

(١) الضعفاء لأبي زرعة (ص٣٩٦) .

(٢) العلل برواية عبدالله (١/ ٥٥٨) .

(٣) الضعفاء لأبي زرعة (ص٥٧٩-٥٨٠) .

(٤) انظر : الفصل السابع من هذا الباب ، المبحث الثاني .

ما هو خطأ ينقض ذلك ويؤكد أن احتمال الخطأ في رواية الضعيف لا يزول لمجرد وجود شاهد أو متابع آخر مثله في الضعف ، وعليه فإن الخطأ والوهم غير مستبعد في مثل ذلك .

وفيما يلي ذكر لبعض الأمثلة الدالة على أن بعض الرواة قد يجتمعون على رواية الخطأ :

المثال الأول : اتفق عدد من الضعفاء في الزهري : كجعفر بن برقان ، وصالح بن أبي الأخضر ، ومحمد بن أبي حفصة وغيرهم على رواية حديث عن الزهري عن عروة عن عائشة رضي الله عنها مرفوعاً في إيجاب القضاء على من أفطر في صيام التطوع .

وقد بيَّن أبو حاتم الرازي وأبو زرعة الرازي والبخاري ومسلم بن الحجاج والترمذي أن روايتهم خطأ ، وأن الصواب والمحفوظ عن الزهري هو ما رواه الإمام مالك وسفيان بن عيينة ويونس بن يزيد وغيرهم من كبار الحفاظ عن الزهري عن عائشة من دون ذكر لعروة (١) .

وقد نَصَّ الزهري صراحة أنه لم يسمع الحديث من عروة ، وإنما سمعه

---

(١) انظر : العلل ومعرفة الرجال لأحمد برواية عبدالله (٣/ ٢٥٠ ـ ٢٥١) ، والعلل لابن أبي حاتم (١/ ٢٦٥) ، والتمييز لمسلم (ص٢١٧) ، والعلل الكبير للترمذي (ص١١٩) ، وجامع الترمذي (٣/ ١١٢) ، ونصب الراية (٢/ ٤٦٦) .

من ناس في خلافة سليمان بن عبدالملك عن بعض من كان سأل عائشة(١).

ففي هذا المثال بيان واضح أن عدداً من الرواة اتفقوا على ما نعلم يقيناً أنه خطأ، فأسندوا الحديث وجعلوه متصلاً، والصواب المتيقن أن الزهري رواه منقطعاً ولم يذكر فيه عروة، وإنما أخذه عن مجهولين يروونه عن مجهولين عن عائشة رضي الله عنها.

المثال الثاني: قال أبو حاتم الرازي في حديث: «قد رواه قوم ليسوا بأقوياء فقالوا: عن أبي نوفل عن أبيه، والثقات لا يقولون: عن أبيه»(٢).

فتتابع قوم ليسوا بأقوياء على خلاف ما حفظه الثقات.

المثال الثالث: اتفق الدراوردي وعبدالله بن جعفر المديني على رواية حديث عن زيد بن أسلم عن عطاء بن يسار عن عبدالله بن عباس.

وقد روى الحديث جمع من كبار الثقات عن زيد بن أسلم عن عطاء بن يسار عن أبي سعيد الخدري، وليس ابن عباس (٣).

قال الحافظ ابن عبدالبر: «هذا حديث متصل صحيح، وقد أخطأ فيه

---

(١) العلل برواية عبدالله (٣/ ٢٥١)، التمييز (ص٢١٧)، وجامع الترمذي (٣/ ١١٢).

(٢) العلل لابن أبي حاتم (١/ ٢٣٧).

(٣) انظر: روايات الثقات في التمهيد لابن عبدالبر (٥/ ٢١-٢٤).

الدراوردي عبدالعزيز بن محمد ، وعبدالله بن جعفر بن نَجيح ، فروياه عن زيد بن أسلم عن عطاء بن يسار عن عبدالله بن عباس .

والدراوردي صدوق ولكن حفظه ليس بالجيد عندهم ، وعبدالله بن جعفر هذا والد علي بن المديني ، وقد اجتمع على ضعفه ، وليس رواية هذين مما يعارض رواية من ذكرنا »(١) .

وكما يلاحظ هنا فقد اتفق اثنان ممن في حفظهم شيء على ما يعلم يقيناً أنه خطأ ، ويستفاد أيضاً من المثال أن خطأ بعض الضعفاء يكون في اسم الصحابي أي يُبدل اسماً باسم آخر ، فلعل بعض الدارسين يظن أن طرق الحديث متعددة بينما الصحيح أن أصل الحديث واحد ، وهذا ما يُخشى على المتوسعين في تقوية الضعيف بالضعيف .

المثال الرابع : اتفق عدد من الرواة على رواية حديث أبي هريرة مرفوعاً : « من أدرك ركعة من الجمعة فقد أدرك الصلاة »(٢) ، والمحفوظ عن أبي هريرة مرفوعاً : « من أدرك ركعة من الصلاة . . . » كما رجحه عدد من

(١) التمهيد (٥/ ٢٤) .

(٢) انظر : العلل للدارقطني (٩/ ٢١٥-٢٢٥) فقد ذكر الطرق والأسانيد التي جاء فيها لفظ « الجمعة » ولفظ « الصلاة » وانظر كذلك : إرواء الغليل (٣/ ٨٤-٩٠) .

كبار الأئمة النقاد[١] .

المثال الخامس : اتفق عدد من الرواة وبأسانيد مختلفة على أن صلاة الكسوف صلاها رسول الله ﷺ ركعتين في كل ركعة بركوع واحد [٢] .

وهذا خطأ لأن رسول الله ﷺ لم يُصل صلاة الكسوف إلا مرة واحدة فقط ، والذي جاء من طرق الثقات الأثبات أنه صلى ركعتين في كل ركعة بركوعين [٣] .

فاتفق عدد من الضعفاء على ما يُعلم أنه خطأ لمخالفته لما ثبت عن الثقات .

المثال السادس : رُوي من طريقين ضعيفين أن رسول الله ﷺ كان إذا كبَّر تكبيرة الإحرام رفع يديه ثم لا يعود [٤] . وقد احتج بعض الناس بذلك على أنه لا يستحب رفع اليدين في الصلاة إلا في ذلك الموضع فقط .

وقد اتفق أهل الحديث على ضعف ذلك الحديث من طريقيه ، لما

---

(١) التلخيص الحبير (٢/ ٤٠) .

(٢) انظر : إرواء الغليل (٣/ ١٣٠-١٣٢) وقد ضعف الألباني هذا الحديث مع تعدد شواهده .

(٣) انظر : صحيح البخاري (١٠٥٢ ، ١٠٦٥ ، ١٠٦٦) وصحيح مسلم (٩٠١ ، ٩٠٢ ، ٩٠٤ ، ٩٠٥) ، وإرواء الغليل (٣/ ١٢٧-١٢٨) .

(٤) جزء رفع اليدين للبخاري مع تخريجه جلاء العينين (ص٨٦-١٠٠) ، والتمهيد (٩/ ٢١٩-٢٢١) ، ونصب الراية (١/ ٣٩٤-٤٠٤) .

استفاض عن رسول الله ﷺ من أنه رفع يديه في الصلاة عند الركوع وعند الرفع منه [١].

فاتفق حديثان بإسنادين مختلفين على معنى ، نعلم أنه خطأ وذلك بما ظهر لنا من وجوه أخرى من أن في أحدهما خطأ ، وفي الآخر تلقيناً حيث تلقن أحد رواته المتن من غيره .

وبالتأمل في الأمثلة السابقة يظهر بوضوح اتفاق بعض الضعفاء على ما يُعلم أنه خطأ ، ولولا رواية الثقات المخالفة لما رواه أولئك الضعفاء لما تيقنا من أنهم أخطأوا .

والضعفاء مظنة الخطأ والوهم كما قال الإمام مسلم : « ومنهم المتساهل المشيب حفظه بتوهم يتوهمه ، أو تلقين يلقنه من غيره فيخلطه بحفظه ، ثم لا يميزه عند أدائه إلى غيره ، ومنهم من همه حفظ متون الأحاديث دون أسانيدها ، فيتهاون بحفظ الأثر ، يتخرصها من بعد فيحيلها بالتوهم على قوم غير الذين أُدي إليه عنهم .

وكل ما قلنا من هذا ، في رواة الحديث ونقال الأخبار؛ فهو موجود مستفيض »[٢] .

---

(١) جزء رفع اليدين (ص١٦ ـ ٣٤) ، والتمهيد لابن عبدالبر (٩/ ٢١٩-٢٢١) .

(٢) التمييز (ص١٧٠) .

فكيف إذا علمنا أن كثيراً من الضعفاء لم يذكر في تراجمهم ما يدل على أنهم كانوا يكتبون ما يسمعوه، وكيف إذا علمنا كما قال الترمذي في سياق بيان سوء حفظ ابن أبي ليلى: « وإنما جاء هذا من قبل حفظه، وأكثر من مضى من أهل العلم كانوا لا يكتبون، ومن كتب منهم إنما كان يكتب منهم بعد السماع »[1].

فاتفاق الضعفاء على الخطأ أمر وارد ومحتمل، والنصوص السابقة تدل على وقوعه لا سيما مع كثرة مداخل الوهم والخطأ على الضعفاء كالاشتباه والتثبت من الآخرين، والتلقين والإدخال، ودخول حديث في حديث.. إلخ.

الدليل السادس: إن الرأي القائل بعدم تقوية الضعيف بالضعيف هو الظاهر من عمل كبار أئمة النقد كأحمد بن حنبل وابن معين وابن المديني والبخاري ومسلم وأبي زرعة الرازي وأبي حاتم الرازي[2] والبزار وابن خزيمة والعقيلي وابن حبان، وهو اختيار ابن حزم وابن القطان الفاسي وآخرين.

---

(١) العلل الصغير الملحق بآخر الجامع (٥/ ٧٤٥).

(٢) للوقوف على بعض النصوص الواردة عن أولئك الأئمة من أبي حاتم الرازي فمن فوقه يُنظر الفصل السابع من هذا الباب.

والنصوص الواردة عن بعض من تقدم ذكرهم من الأئمة ، قد يرى المخالف لهذا الرأي أنها غير كافية في إثبات عدم تقوية الضعيف بالضعيف مطلقاً ، ولكنها بلا شك كافية في إثبات أن القول بتقوية الضعيف المعتضد بمثله وفق الشروط الثلاثة التي ذكرها الترمذي ليس قانوناً كلياً ولا قاعدة مطردة بحيث أنه كلما توفرت تلك الشروط تحصل القوة ويصح الاحتجاج مطلقاً ومن دون تقييد أو موانع أخرى [١] .

---

(١) انظر بعضاً من تلك الموانع في: الشرط السادس من شروط تقوية الضعيف

المبحث الخامس

الموازنة بين الرأيين والترجيح

المطلب الأول
مناقشة أدلة الفريقين

أولاً : مناقشة أدلة القائلين بحجية الحسن لغيره .

(**الدليل الأول**) : القول بأن وجود متابع أو شاهد صالح للاعتبار كاف في إثبات أن الضعيف قد حفظ ما رواه ، قول لا يُسلَّم به بل هو محل نظر لما يلي :

١- أن في هذا القول إلزاماً لما لا يلزم ، فلا يلزم من وجود شاهد آخر ضعيف بإسناد مختلف ، أن يكون الضعيف الأول قد حفظ الحديث إسناداً ومتناً ، ولو قالوا : إن وجود متابع أو شاهد يقلل احتمال عدم حفظ الضعيف لكان أولى من قولهم : « دل ذلك على أن الحديث محفوظ » أو « غلب على الظن أنه حفظ » ؛ لأن التوافق لا يزيل كل احتمالات الخطأ والوهم .

٢- تحققنا في كثير من النصوص أن الضعفاء قد يتوافقون ويتتابعون على ما نعلم يقيناً أنه خطأ ، كما تقدم ذكره مع الأمثلة في الدليل الخامس من أدلة الفريق الثاني .

٣- ثبتت نصوص كثيرة عن كبار أئمة النقد من المتقدمين تدل صراحة على أن ضعف الراوي لا يزول ولو كان المتن الذي يرويه ثابتاً ومحفوظاً من وجوه أخرى ، وقد تقدم ذكر أمثلة عديدة على هذه الحقيقة[١] ، وانظر ما ورد في الدليل الرابع من أدلة الفريق الثاني ، فلو كان هناك تلازم بين زوال احتمال الضعف وبين وجود شاهد للمتن الذي يرويه الضعيف ، لما صدر عن أولئك الأئمة ما يدل على نقدٍ لأولئك الرواة والأحاديث التي رووها ، ويدل صنيع أولئك الأئمة على أن مجرد التوافق في المتن لا يلزم منه حصول انجبار لضبط الضعيف .

٤- أن في تعميم التقوية بشواهد المتن دون التفات إلى ثبوت ما رواه ذلك الضعيف عمن هو فوقه من رجال السند ، مخالفة لمنهج كبار أئمة الجرح والتعديل ، الذين ضعفوا بعض الرواة وبعض أحاديثهم لا لأن المتن ليس له شواهد ، ولكن لأن ذلك الحديث لا يعرف عن الزهري مثلاً أو عن شعبة أو الثوري ولو كان المتن محفوظاً من وجوه أخرى [٢] .

وقد استدلوا على قوة الحسن لغيره بالمتواتر ، فقال الزركشي : « ألا ترى أن خبر المتواتر يفيد القطع مع أنا لو نظرنا إلى آحاده لم يُفِد ذلك ، فإذا كان

(١) انظر : المبحث الثاني من الفصل السابع في هذا الباب .

(٢) انظر : بعض النصوص في ذلك في المبحث الثاني من الفصل السابع في هذا الباب .

ما لا يفيد القطع بانفراده يفيده عند الانضمام ، فأولى أن يفيد الانضمام الانتقال من درجة الضعيف إلى درجة القوة ، فهذا سؤال لازم لاسيما إذا بلغ مبلغ التواتر » .

وأوجز مناقشة هذا القول في الآتي :

١- أُسلِّم بأن الطرق الضعيفة الصالحة للاعتبار إذا كانت كثيرة واستوفت الشروط التي تقدم ذكرها في الفصل الخامس أنها تتقوى ، كما قال الزركشي : « لا سيما إذا بلغ مبلغ التواتر » ، ولعله يعني كثرة الطرق حسبما فهمت ، ولا يُنكر أن للكثرة أثراً في القوة في كثير من الأحيان ، فلا شك مثلاً أن رواية الثقة مع الثقة أقوى ، ويحصل بها اطمئنان أكبر من مجرد رواية الواحد ، وكلما زادت الطرق القوية زاد اليقين بثبوتها .

٢- لا أُسلم بأن الانتقال من درجة الضعيف إلى درجة القوي بسبب الانضمام أولى من انتقال آحاد المتواتر إلى القطع بسبب الانضمام ، وذلك لأن القوة الحاصلة للضعيف من تعدد طرقه قوة مختلف فيها ، بل ومتنازع في الاحتجاج بذلك كما تقدم ، وقد رأينا فيما تقدم أن كبار النقاد ضعفوا جملة من الأحاديث مع وجود شواهد صالحة ، كما ضعفوا أحاديث لبعض الرواة مع أن متونها صحيحة .

أما قوة المتواتر وهي في إفادته للعلم القطعي ، فلا خلاف فيها عند

علماء أصول الفقه وغيرهم ، وعليه فلا يستقيم قياس قوة متنازع في حصولها أصلاً على قوة متفق عليها .

٣- يستطيع المخالف الذي لا يحتج بالحسن لغيره مطلقاً أن يعترض على تشبيه الحسن لغيره بالمتواتر بالآتي :

المتواتر - على الصحيح من أقوال العلماء - لا حد لأقله ، أما الحسن لغيره فأقل ما يحصل به مجيئه من طريقين ، فكيف يُقاس ما يشترط فيه أن تحيل العادة تواطؤهم على الكذب أو الخطأ ، بما نعلم أنه قد وقع منهم الخطأ وتتابعوا عليه من غير قصد منهم ؟

فتشبيه الحسن لغيره بالمتواتر غير دقيق ، والأقرب إلى الدقة أن يشبه الحسن لغيره بشاهدين لم تتوفر فيهما شروط الشهادة المعتبرة شرعاً ، فهل يقبل القاضي شهادتهما أو يعتبر بها ولو مجرد اعتبار ؟ والجواب بالنفي كما هو معروف ، وهذا نوع من الانضمام لا يعتد به وهو أقرب شبهاً .

٤- يختلف المتواتر عن الحسن لغيره في عدة أمور ، منها : أن كمية أفراد المتواتر في الغالب أكثر من كمية أفراد الحسن لغيره ، فالاطمئنان لمجموع أفراده أقوى بلا أدنى شك؛ إذ لا حد لأقله .

ثم إن من شروط الحسن لغيره أن لا يكون في رجاله متهم أو متروك شديد الضعف ، أما المتواتر فلا يشترط الفحص عن رجاله إلى غير ذلك

من فروق مؤثرة تجعل تشبيه الحسن لغيره بالمتواتر محل نظر .

واستدل شيخ الإسلام ابن تيمية على حجية الحسن لغيره بقوله تعالى في شهادة المرأتين : ﴿ أَن تَضِلَّ إِحْدَىٰهُمَا فَتُذَكِّرَ إِحْدَىٰهُمَا ٱلْأُخْرَىٰ ﴾[البقرة :٢٨٢] .

وفي معنى ذلك أيضاً قوله تعالى : ﴿ إِذْ أَرْسَلْنَآ إِلَيْهِمُ ٱثْنَيْنِ فَكَذَّبُوهُمَا فَعَزَّزْنَا بِثَالِثٍ ﴾ [يس : ١٤] .

وفي الاحتجاج بذلك نظر؛ لأن المرأتين يكون تذكير إحداهما للأخرى بحضورهما معاً ومعرفتهما ببعضهما ، فتذكر إحداهما الأخرى : ألا تذكرين كذا وكذا عندما صار كذا في محل كذا ، حين قال كذا ، وكان عندنا فلان . . . إلخ ، وليس في الآية ما يدل على أن حديث الضعيف إذا شهد له ضعيف آخر يكون حجة؛ لأن علة التذكير مفقودة هنا ، لاسيما إذا كان سند كل واحد منهما مختلفاً عن الآخر .

والاستدلال الصحيح بالآية جاء في كلامٍ للإمام سفيان بن عيينة ، فقد قال الإمام أحمد بن حنبل : « في السنة التي فارقنا فيها وذهبنا إلى عبدالرزاق قال : سمعتُ سفيان سئل عن أحاديث قد نسيها ، وكان يحفظها قبل ذلك ، قال فجعل يقول : قولوها أي اعرضوها عليَّ . قال : فاحتج بهذه الآية : ﴿ فَتُذَكِّرَ إِحْدَىٰهُمَا ٱلْأُخْرَىٰ ﴾ »[١] .

---

(١) العلل برواية عبدالله (٢/ ٣٢٤) .

وقال علي بن المديني : « سمعتُ سفيان يقول : إنما مثل التلقين لمن يحفظ ، مثل رجل قيل له : تعرف فلاناً ؟ . قال : لا . قيل له : ابن فلان ابن فلان منزله في موضع كذا ؟ قال : نعم » .

قال محمد بن مسلم بن واره : « ومما يحقق قول علي عن ابن عيينة قول الله : ﴿ فَتُذَكِّرَ إِحْدَىٰهُمَا ٱلْأُخْرَىٰ ﴾ فإنما هو من التذكير ، فإذا ذُكِّر ذكر»[1] ، وهذا لا يشبه تقوية الضعيف بالضعيف؛ لأن القوة حدثت في ذهن الناقد ، ولم يتم التحقق منهما ذاتياً كما في شهادة المرأتين ، وربما تصلح الآية للاستدلال بها على متابعة ضعيف لآخر معتبر به متابعة تامة سنداً ومتناً إذا ثبت أن أحدهما لم يأخذه من الآخر ، وأما الاستدلال بالآية الأخرى فهو أيضاً لا يصلح على قوة الضعيف المعتضد ، وإنما تدل الآية على أن المؤتمنين الصادقين إذا كثر عددهم زاد اليقين وتعزَّز بصدق ما أخبروا به ، وهذا لا خلاف عليه وهو خارج محل النزاع هنا .

(**الدليل الثاني**) : الاحتجاج بعمل الأئمة الذين ذكروا هناك لا يصلح الاستدلال به إلا مع ذكر قيود خاصة وردت في كلامهم أو استعمالاتهم ، مما يجعل الاستدلال بعملهم على الاحتجاج بالحسن لغيره مطلقاً وبدون

(١) الضعفاء لأبي زرعة (ص٧٤٢) .

تقييد محل نظر لعدم دقته .

فالإمام الشافعي ـ رحمه الله ـ لم يحتج بأي ضعيف؛ بل قيد ذلك في مرسل التابعي الكبير فقط وبشروط ذكرها تدل على احتياط بالغ كما سبق شرحها فيما مضى ، ويدل مفهوم كلامه على أن مرسل التابعي الصغير لا يتقوى ولو اعتضد ، كما أنني لم أجد له ما يدل على أنه يقوي الراوي السيئ الحفظ بحديث ضعيف آخر ، فكلام الشافعي وعمله ظاهر على أنه لا يطلق ولا يعمم الأخذ بتقوية الضعيف بالضعيف ، بل لو قال قائل : إن الأصل عنده رحمه الله عدم تقوية الضعيف إلا مرسل التابعي الكبير فقط لكان كلاماً أقرب للدقة من غيره .

وأما الإمام أحمد فسيأتي إيضاح معنى احتجاجه بالضعيف في المطلب القادم .

وأما الإمام الترمذي فلا شك أن تعريفه للحسن ظاهر الدلالة على تقوية الضعيف بالضعيف وفق الشروط التي ذكرها ، ولكن ظهر لي بالتتبع أن عمله ـ رحمه الله ـ في تحسيناته يدل على أن أكثرها لها شواهد قوية لذاتها ، وما عدا ذلك فمعظمه في غير أحاديث الأحكام ، كما وجدته لم يحسن جملة من الأحاديث مع أنها داخلة في مفهوم الحسن عنده ومطابقة لشروطه فيه ، كذلك لم يحتج بكل ما حسنه ، فهذه القيود لابد من ذكرها

حتى لا يُظن أن الترمذي يرى أن تقوية الضعيف بالضعيف قانون كلي مُطَّرد ، أو أنه يحتج بكل ما حسنه ، يضاف إلى ذلك أن وصف الترمذي بالتساهل مقارنة بغيره قد يوحي بأن تعريفه للحسن أحد مظاهر ذلك التساهل .

وأما البيهقي فالاستدلال به ربما كان أصلح من غيره ، ولكن للمخالف في حجية الحسن لغيره أن يقول : إن البيهقي ليس في منزلة كبار أئمة النقد كأحمد وابن معين وابن المديني حتى يحتج بصنيعه على عدم تقوية الضعيف بالضعيف الذي دلت عليه نصوص كبار أئمة النقد [١] .

وأما ما ذكره الحافظ ابن حجر عن النسائي فلا يدل على أن النسائي إنما قوى الحديثين بسبب طرق أخرى ضعيفة ، فالحديث الأول رواه النسائي « عن أبي عبيدة عن أبيه عبدالله بن مسعود أنه رأى رجلاً قد صف بين قدميه ، قال : أخطأ السنة ، لو راوح بينهما كان أعجب إلي » . قال أبو عبدالرحمن : أبو عبيدة لم يسمع من أبيه ، والحديث جيد »[٢] .

وعلة السند هنا الانقطاع بين أبي عبيدة وأبيه ، ولكن رجح عدد من كبار العلماء كابن المديني ويعقوب بن شيبة والترمذي وابن تيمية وابن

---

(١) انظر : الفصل السابع ، خاصة المبحث الثالث .

(٢) السنن الكبرى للنسائي (١/ ٣١١) .

رجب وغيرهم[١] أن حديث أبي عبيدة عن أبيه وإن كان منقطعاً لعدم سماعه من أبيه لصغر سنه إلا أنه محتج به؛ لأن أبا عبيدة كان عارفاً بحديث أبيه وعالماً به ، وقد تلقاه عن كبار أصحاب أبيه وليس فيهم من يُتهم عليه حتى يخاف أن يكون هو الواسطة ، كما أنه لم يأت في أحاديثه عن أبيه بحديث منكر .

فالنسائي ـ فيما أرى ـ جَوَّد الحديث لهذا السبب وليس لانضمامه لغيره ، إذ لم يذكر في الباب غيره .

وأما الحديث الآخر فقد روى النسائي « عن عبدالجبار بن وائل عن أبيه أنه رأى النبي ـ ﷺ ـ « إذا افتتح الصلاة رفع يديه حتى تكاد إبهاماه تحاذي شحمة أذنيه » .

قال أبو عبدالرحمن : عبدالجبار بن وائل لم يسمع من أبيه ، والحديث في نفسه صحيح »[٢] .

ويريد النسائي ـ رحمه الله ـ أن معنى الحديث ومتنه محفوظ من وجوه

---

(١) انظر : شرح علل الترمذي (١/ ٢٩٨) ، وفتح الباري لابن رجب أيضاً (٧/ ١٧٤ ، ٣٤٢) ومجموع الفتاوى لابن تيمية (٦/ ٤٠٤) . والحديث ضعفه الشيخ الألباني في إرواء الغليل (٢/ ٧٣-٧٤) بسبب الانقطاع ولم يذكر له شواهد .

(٢) السنن الكبرى للنسائي (١/ ٣٠٨) .

أخرى بأسانيد صحيحة عن وائل بن حجر رضي الله عنه نفسه ، فقد رواه عبدالجبار بن وائل عن أخيه علقمة بن وائل ومولى لهم أنهما حدثاه عن أبيه وائل بن حجر بمعناه[١] ، وبهذا عُرف السقط في السند ، كما رواه عبدالله ابن إدريس عن عاصم بن كليب عن أبيه عن وائل بن حجر مرفوعاً بلفظ : « ورفع يديه حتى رأيت إبهاميه قريباً من أذنيه »[٢] ، ولهذا قال النسائي : « والحديث في نفسه صحيح » ، لصحة هذين الإسنادين؛ فقد صحح الأول الإمام مسلم ، وصحح الثاني ابن خزيمة وابن حبان وغيرهما ، فالحديث عن وائل بن حجر محفوظ بلا شك ، وعليه فلم يقو النسائي أياً من الحديثين السابقين بسبب شواهد ضعيفة كما قد يُفهم من كلام الحافظ ابن حجر .

وبما تقدم يُعلم أن في الدليل الثاني تعميماً غير صحيح ، وإطلاقاً يفتقر إلى التقييد الضروري الذي يضع الأمور في نصابها بدقة .

(**الدليل الثالث**) : وظاهر الكلام المنقول عن ابن القيم في ذلك يدل على أن الحديث الضعيف لا يحتج به على سبيل الحجة الملزمة عند الإمام أحمد ، وإنما يحتج به احتياطاً ؛ ولأنه خير من الرأي والقياس بدليل أنه

---

(١) صحيح مسلم (٤٠١) .

(٢) صحيح ابن خزيمة (٤٧٧) ، وصحيح ابن حبان (٥/ ٢٧١) .

سيأتي في المطلب القادم كلام للإمام أحمد يُقدِّم فيه قول الصحابي إذا ورد بسند صحيح على الحديث المرسل ، فلو كان عنده حجة ملزمة لما قَدَّمَ عليه قول الصحابي ، وهو حديث رسول الله ﷺ ؟ وقد ذكر ابن القيم أن الأصل الثاني عند أحمد هو قول الصحابي ثم ذكر الأصل الرابع وهو الأخذ بالحديث الضعيف أو المرسل إذا لم يكن في الباب غيره ، فقدَّم قول الصحابي في أصول أحمد على الحديث الضعيف (١) .

ويدخل في ذلك قول أبي داود في المرسل إذ يقول : « وليس هو مثل المتصل في القوة » فالكلام في تقديم الحديث الضعيف إنما هو مقيد بكونه في نظر قائله خيراً من آراء الرجال وأولى منها ، وهذا احتياط ليس بملزم ولا حجة قاطعة .

ومما يجب التنبيه عليه هنا لأهميته بالنسبة للإمام أحمد على وجه الخصوص أن بعض ما يسميه ضعيفاً ، ويذكر أنه يحتج به إذا لم يكن في الباب غيره كحديث عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده ، كما سيأتي ذكره في المطلب القادم ، هو في واقع الأمر أمثل من الحسن لغيره كما يرى شيخ

---

(١) إعلام الموقعين (١/ ٣٠) ، مع العلم أن ابن القيم فسَّر الضعيف الذي احتجوا به وقدموه على الرأي بأنه يعني في اصطلاح السلف ما يسميه المتأخرون حسناً يعني الحسن لغيره ـ انظر : إعلام الموقعين (١/ ٣١، ٧٧) .

يعتضد بغيره حتى يكون حجة عندهما فيما أعلم .

كما أن الإمام مالكاً فيما حرره ابن العربي إنما يأخذ بمراسيل أهل المدينة فقط ، فقد قال : « وتحقيق مذهب مالك أنه لا تقبل إلا مراسيل أهل المدينة »(١) .

وأما جمهور أهل الحديث فيرون أن الحديث المرسل ضعيف ولا يحتج به ، كما قال الإمام مسلم بن الحجاج : « والمرسل من الروايات في أصل قولنا وقول أهل العلم بالأخبار ليس بحجة »(٢) .

ويقول الإمام الترمذي : « والحديث إذا كان مرسلاً فإنه لا يصح عند أكثر أهل الحديث ، وقد ضعفه غير واحد منهم »(٣) .

ويقول الإمام ابن عبدالبر : « وقال سائر أهل الفقه ، وجماعة أصحاب الحديث في كل الأمصار فيما علمت : الانقطاع في الأثر علة تمنع من وجوب العمل به »(٤) .

والتحقيق أن المرسل لا يحتج به ، بل هو من أضعف أنواع الحجج كما

---

(١) عارضة الأحوذي (١/ ٢٤٦) .

(٢) مقدمة صحيح مسلم (١/ ٣٠) .

(٣) العلل الصغير الملحق بالجامع (٥/ ٧٥٣) .

(٤) التمهيد (١/ ٥) .

وضح ابن عبدالبر ذلك في قوله : « ثم إني تأملت كتب المناظرين ، والمختلفين من المتفقهين ، وأصحاب الأثر من أصحابنا وغيرهم ، فلم أر أحداً منهم يقنع من خصمه إذا احتج عليه بمرسل ، ولا يقبل منه في ذلك خبراً مقطوعاً ، وكلهم عند تحصيل المناظرة يُطالب خصمه بالاتصال في الأخبار »(١) .

وبما تقدم يُعلم ضعف الاستدلال بهذا الدليل؛ لأن الاحتجاج بالحديث الضعيف غير مُلزِمٍ بل هو على سبيل الاحتياط إلا ما ورد عن مالك وأبي حنيفة في الاحتجاج بالمرسل ، وقد خالفهما في ذلك جمهور أهل الحديث ، وخلاصة القول أنه لا حجة في الحديث الضعيف على الصحيح ، وعليه فلا يستقيم القول بأن الاحتجاج بالحسن لغيره يكون أولى .

(**الدليل الرابع**) : في كلام الغماري والحسين آيت سعيد تهويل يفتقر إلى البراهين القاطعة ، بل الواقع لا يقره .

أما قول الدكتور الحسين آيت سعيد : إن تقوية الضعيف بالضعيف الذي لم يأخذ به ابن القطان يلزم من ذلك إلغاء أحاديث كثيرة صححها الأئمة أو حسنوها بهذه الطريقة ، وهي تشغل حيزاً أكبر من حيز الصحيح

---

(١) التمهيد (١/ ٧) .

والحسن لذاتها ، وجرى عليها العمل من لدن الصحابة إلى يومنا هذا ، فهو قول مبالغ فيه جداً ، ثم هل بنى هذا الادعاء على إحصاء دقيق حتى يقدم على حكاية هذا القول ؟

ويكفي في سقوط هذا الادعاء الجريء أن الشافعي ـ رحمه الله ـ كما هو ظاهر من مؤلفاته ، وكما أكَّده لي الأستاذ الدكتور خليل إبراهيم ملا خاطر لم يحتج بمرسل التابعي الكبير بشروطه إلا قليلاً .

بل إن الترمذي وهو أقدم من عَرَّف الحسن المعتضد بغيره بلغت الأحاديث التي حسنها بقوله : « حسن » (٣٨٢) حديثاً منها ٧٥٪ إما أسانيدها قوية لذاتها أو لمتونها شاهد قوي لذاته ، وأما الأحاديث التي قال فيها « حسن غريب » فتبلغ (٥١٣) حديثاً منها ٤٣,٥٪ أسانيدها قوية لذاتها ، ولا ريب عندي في أن ما بقي من ٥٦,٥٪ فيها أحاديث كثيرة لمتونها شاهد قوي لذاته ، أما الأحاديث التي وصفها بالصحة في مثل قوله: « صحيح » أو « حسن صحيح » ونحو ذلك فهي لا تقل عن (٢٠٠٠) حديث وربما تجاوزت ذلك ، ووصفه لها بالصحة يدل على أنها أرقى عنده منزلة من الحسن الذي عرفه ، وإذا علمنا أن عدد أحاديث الجامع تبلغ (٣٩٥٦) حديثاً ، فسيظهر لنا بجلاء أن نحو ثلثين مما في جامع الترمذي إن لم يكن أكثر من ذلك هو إما صحيح أو حسن لذاته ، وأما إذا

أضفنا إلى ذلك ما لمتونه شواهد قوية لذاته فستتجاوز النسبة ما ذكرته آنفاً إلى أكثر من ٧٥٪ ، وأكثر ما في الـ٢٥٪ الباقية أحاديث ضعفها الترمذي أو أطلق عليها وصف الغرابة فقط ، أو لم يحكم عليها ، فكم يتبقى من الحسن المعتضد فيه الضعيف بمثله ؟ ! أليس أقل بكثير جداً من الصحيح والحسن لذاتها !!

فإذا كان الأمر كذلك فكيف يصح قول الدكتور الحسين آيت سعيد : « وهي تشغل حيزاً أكبر من الصحيح والحسن لذاتها » ، وهذا القول مجازفة شنيعة تفضي إلى لوازم لا يقول بها الدكتور الحسين حتماً ، ولقد كنا نربأ بباحث قدير مثله أن يتسرع إلى إطلاق حكم عام لا يستند إلى إحصاء منهجي .

ولو أنه عمل إحصاء لبلوغ المرام أو التلخيص الحبير أو نصب الراية أو إرواء الغليل أو تخريج أحاديث بداية المجتهد للغماري لظهر له عدم صحة دعواه .

ولعل عذر الدكتور الحسين أنه استقر في فهمه أن القول بتقوية الضعيف بغيره هو محل إجماع أو كالإجماع كما صرح بذلك (١) ، فلم يحرر

---

(١) بيان الوهم ـ قسم الدراسة ـ (١/ ٢٤٧) .

عبارته الآنفة كما ينبغي .

وأما الغماري فقولــه : « ولو جُمعت الأحاديث التي حكموا بصحتها ، وأسانيدها كلها ضعيفة لجاءت في مجلد حافل ضخم » ، فهو قول صحيح إن كان أراد بقوله أي ما حكموا بحسنه وأن له أصلاً ويتقوى بغيره ونحو ذلك من العبارات التي تدل على تقوية الضعيف بمجموع الطرق؛ فهو مستقيم ، وإن كان يريد حكموا بالصحة كما هو ظاهر عبارته فهذا باطل بلا شك ، وهذا نادر جداً ولا يقع من المتقدمين أن يطلقوا لفظ « الصحة » على حديثٍ ضعيف اعتضد بمثله في الضعف ، وأما من عصر ابن الصلاح فما بعده فربما وجد إطلاق لفظ « الصحة » على مثل ذلك ولكن بصورة نادرة جداً لا تبلغ مجلداً حافلاً ضخماً كما زعم .

ولعله قصد المعنى الأول ، وفي ظني أن ذلك لو تم فيضم فيه تحسينات الترمذي ونصوص البيهقي في تقوية الضعيف بالضعيف في مصنفاته ، ثم يكون غالب الاستشهادات من بعد البيهقي إلى زمن الغماري (ت١٣٨٠هـ) ، أما كبار أئمة الفقه المتقدمين فذلك نادر جداً ، فلن يجد في كلام أبي حنيفة أو مالك أو الأوزاعي أو داود الظاهري كلاماً صريحاً في ذلك ، وبالكاد أن يجد للإمام أحمد نصين أو ثلاثة ، أما الشافعي رحمه الله فكلامه في « الرسالة » مقيد بمرسل التابعي الكبير فقط .

وأما استشهاده بحديث « لا وصية لوارث » وأن الأئمة احتجوا به مع أن كل أسانيده ضعيفة ، ففي غير محله لأنك إذا نظرت في كلام العلماء تجدهم قبلوا هذا الحديث لسبب غير تقوية الضعيف بالضعيف ، فمثلاً الشافعي نص على أنه قبل هذا الحديث مع ضعف سنده لأن أهل المغازي نقلوه عن غيرهم : « فكان هذا نقل عامة عن عامة وكان أقوى في بعض الأمر من نقل واحد عن واحد ، وكذلك وجدنا أهل العلم عليه مجتمعين »(١) ، وقد أكد ـ رحمه الله ـ أنه لم يقبل الحديث إلا لذلك فقال : « وإنما قبلناه بما وصفت من نقل أهل المغازي وإجماع العامة عليه ، وإن كنا قد ذكرنا الحديث فيه ، واعتمدنا على حديث أهل المغازي عاماً وإجماع الناس »(٢) ، وقد بين أن حديث أهل المغازي في نظره نقل عامة عن عامة وهو أقوى عنده من خبر الواحد ، فهو ـ رحمه الله ـ لم يقوه للاعتضاد بل قوته عنده أعلى من ذلك بكثير لاستفاضة نقل الحديث وشهرته عند أهل العلم بما يغني عن طلب الإسناد . وعلى هذا وافقه غيره كابن حزم (٣) ،

---

(١) الرسالة (ص١٣٩) .

(٢) الرسالة (ص١٤١) .

(٣) الإحكام (١/ ١٩٢) والمحلى (٩/ ٣١٦) .

والبعض رأى أن الحديث متواتر كالسيوطي والألباني [١] وغيرهما ، وذهب ابن عبدالبر إلى أنه مستفيض استفاضة تغني عن الإسناد مع تحسينه لبعض طرقه [٢] .

وبعض العلماء ذهب إلى تقوية بعض طرق الحديث لذاتها كالترمذي [٣] وابن الجارود [٤] ، والضياء المقدسي [٥] ، وغيرهم .

والطريف أن الشيخ أحمد الغماري نفسه قد قال : « فحديث أبي أمامة صحيح على انفراد لا ينبغي أن يشك في ذلك ، لأن رواية إسماعيل بن عياش عن أهل الشام صحيحة ، وشيخه في هذا الحديث شامي ثقة »[٦] ، وقال : « بل الحديث صحيح في بعض طرقه كما سبق النص على ذلك ، وصحيح أيضاً بالنظر إلى مجموع طرقه ، وإلا فإذا لم يحكم للحديث بالصحة مع هذه الطرق الكثيرة التي فيها ما هو على انفراده صحيح أيضاً ،

---

(١) إرواء الغليل (٦/ ٩٥) .

(٢) التمهيد (٢٢/ ٤٤٢) ، (٢٤/ ٢٩٠، ٤٣٨) .

(٣) الجامع (٢١٢١) فقد قال : « هذا حديث حسن صحيح » في حديث عمرو بن خارجة رضي الله عنه .

(٤) المنتقى (٩٤٩) .

(٥) المختارة (٦/ ١٤٩ ، ١٥٠) .

(٦) الهداية تخريج أحاديث البداية (٨/ ٢٢٧) .

فليس في الدنيا حديث صحيح ، إلا ما هو قليل أو أقل من القليل »[١] .

فقوله : « كحديث « لا وصية لوارث » ، فإن أسانيده كلها ضعيفة ، ومع ذلك احتجوا بمجموع طرقه »[٢] قول غير صحيح نقضه هو بنفسه كما ترى .

فالذي يسلم من ذلك الدليل هو أن هناك أحاديث ليست بالقليلة قد قواها بعض العلماء خاصة المتأخرين مع أن كل طرقها ضعيفة ، وهذا القدر ليس فيه حجة قوية توجب الأخذ بحجية الحسن لغيره؛ لأن المخالف لا ينكر أن المسألة خلافية ، وأن العديد من جهابذة المحققين قد احتجوا بالحسن لغيره ، كما أنه يُعارض ذلك بأن العديد من كبار الأئمة لم يقولوا بتقوية الضعيف المعتضد بغيره ، فيسقط الاستدلال بالدليل الرابع لذلك .

ثانياً : مناقشة أدلة القائلين بعدم حجية الحسن لغيره مطلقاً أو مقيداً :

(**الدليل الأول**) : قولهم : إن الحجة لا تلزم إلا بالحديث الصحيح ، ويريدون بالصحيح ، الصحيح لذاته ولغيره ، والحسن لذاته كما ذكر ابن حجر وهو الظاهر ، فهذا القول صحيح كما قرره الذهلي وأبو زرعة

---

(١) المرجع السابق (٨/ ٢٣٢) .

(٢) المداوي (٤/ ٢٢٧) .

وأبو حاتم وابنه ، وابن حبان والخطيب البغدادي والحافظ ابن حجر .

وكما قال أبو داود : إن الحديث المتصل الصحيح ليس يقدر أن يرده عليك أحد ، يعني من ناحية السند ، وهذا صحيح ، ولذا تجد أن القائلين بحجية الحسن لغيره من أهل المذاهب الأربعة لا يقبل بعضهم من بعض ما يحتج به الآخر ، فمثلاً يحتج الحنابلة بحديث « أفطر الحاجم والمحجوم » وبحديث « لا نكاح إلا بولي » ، وينقلون عن الإمام أحمد أن هذه أحاديث يشد بعضها بعضاً [١] ، وأما الحنفية فيقول الزيلعي منهم : « وكم من حديث كثرت رواته وتعددت طرقه ، وهو حديث ضعيف كحديث الطير، وحديث الحاجم والمحجوم ، وحديث من كنت مولاه فعلي مولاه ، بل قد لا يزيد الحديث كثرة الطرق إلا ضعفاً »[٢] ، وأما حديث لا نكاح إلا بولي فلا يأخذون به ويرون أن المرأة يجوز لها أن تزوج نفسها بدون وليها إذا كانت حرة مكلفة ، وحكموا بضعف الحديث مع علمهم بتعدد طرقه [٣] .

ولا ينبغي أن يفهم من قولنا : إن الحسن لغيره ليس بحجة ملزمة أنه لا

---

(١) انظر : المبحث الأول من الفصل المنصرم .

(٢) نصب الراية (١/ ٣٥٩-٣٦٠) .

(٣) انظر : البحر الرائق لابن نجيم (٣/ ١١٧) .

يصلح لأحدٍ أن يحتج به مطلقاً ، فهذا غير صحيح إذ نرى أن الحسن لغيره عند من قوي في ظنه ترجح قوته يصلح أن يكون حجة في الترجيح ولكنه مع ذلك لا يرقى إلى مستوى الحجة الملزمة للمخالف أو للآخرين ، ومن غير شك أن وسائل الترجيح تتباين من عالم إلى آخر .

ويؤيد ذلك أن الحافظ الخطيب البغدادي قال في احتجاج الشافعي بمرسل سعيد بن المسيب وغيره من كبار التابعين : « ومنهم من قال : لا فرق بين مرسل سعيد بن المسيب ، وبين مرسل غيره من التابعين ، وإنما رجح الشافعي به ، والترجيح بالمرسل صحيح وإن كان لا يجوز أن يحتج به على إثبات الحكم .

وهذا هو الصحيح من القولين عندنا ، لأن في مراسيل سعيد ما لم يوجد مسنداً بحال من وجه يصح ، وقد جعل الشافعي لمراسيل كبار التابعين مزية على من دونهم ، كما استحسن مرسل سعيد بن المسيب على من سواه »[1] .

وقد تقدم ما ذكره العلماء في معنى قول الشافعي في مرسل التابعي

---

(١) الكفاية (ص٤٤٤) ، وبنحو هذا قال بعض متقدمة الشافعية انظر : قواطع الأدلة للسمعاني (٣٨٥/١) .

الكبير بعد الاعتضاد : « أحببنا أن نقبل مرسله »[١] ، مع أن شروط الشافعي في ذلك أحوط بكثير من الأحاديث التي يحكم عليها المتأخرون بأنها من الحسن لغيره ، ومع ذلك فإن الشافعي رحمه الله يرى أن حجية ذلك لا تكون ملزمة إلا لمن ترجح له مثل ما استبان له من ذلك .

(**الدليل الثاني**) : نُسلِّم أن السُنة محفوظة بحفظ الله لها وبما قيضه سبحانه في كل عصر من رجال يقومون بحفظها وبالمنافحة عنها وتنقيتها ، وكذلك نُسلِّم بأن السنة الثابتة عن رسول الله ﷺ لا يمكن أن يضيع منها شيء أبداً .

ولكن النتيجة التي توصل إليها ابن حزم من أن كل ما نقل من طريق مرسل أو مجهول أو مجروح ولم يروه الثقات فهو خبر باطل لم يقله قط رسول الله ﷺ ولا حكم به ، فهذا محل نظر؛ لأننا نعلم يقيناً أن العديد من المراسيل ثبت اتصالها من جهات أخرى وتم التحقق من صحتها ، كما أن الكثير من الضعفاء قد حفظوا تلك الأحاديث ، وعليه فمن المتحقق الذي لا خلاف عليه بين أهل الحديث أنه ليس كل ما يرويه الضعيف فهو ضعيف باطل قطعاً ، كما أنه ليس كل حديث مرسل فهو ساقط باطل

(١) انظر : الفصل الثاني ، الإمام الشافعي ، المسألة الثالثة .

قطعاً.

ومما لا شك فيه أن بعض الضعفاء كانوا من أهل العناية بالحديث وجمعه والتوسع في طلبه كقيس بن الربيع وعلي بن زيد بن جدعان وابن لهيعة وغيرهم ، فاحتمال ضبطهم لبعض ما رووه احتمال قائم ، ويتقوى إذا توبعوا أو وجد شاهد صالح للاعتبار لما رووه خاصة إذا كثرت المتابعات والشواهد ، وسلمت من الموانع ، وحصل من مجموعها غلبة ظن على ما سبق تفصيله في شروط تقوية الضعيف .

فقول ابن حزم فيه هدر كامل لكل حديث لم يروه الثقات ، وهذا خلاف منهج المحدثين بلا أدنى شك الذين صرحوا في عشرات النصوص أن بعض الضعفاء يعتبر بهم ، وأنه قد يحتاج إليهم في وقت ، وإن كان كلامهم ذلك لا يعني تقوية الضعيف بالضعيف مطلقاً ، ولكن من المؤكد أن فيه دلالة قاطعة على عدم هدر كل ما يرويه الضعفاء كما زعم ابن حزم .

والطريف أن ابن حزم قال في قنوت الوتر المشهور الذي رواه الحسن ابن علي رضي الله عنهما أن رسول الله ﷺ قد علمه إياه : « اللهم اهدني فيمن هديت . . . »[١] : « وهذا الأثر وإن لم يكن مما يحتج بمثله ، فلم نجد

(١) أخرجه أحمد (١/ ٢٠٠) ، وأبو داود (١٤٢٥) والترمذي (٤٦٤) والنسائي (٣/ ٢٤٨) وابن خزيمة (١٠٩٥) وابن حبان (٣/ ١٢٢٥) والحديث صحيح لا كما زعم ابن حزم .

فيه عن رسول الله ﷺ غيره ، وقد قال أحمد بن حنبل ـ رحمه الله - : « ضعيف الحديث أحب إلينا من الرأي » . قال علي : وبهذا نقول ، وقد جاء عن عمر رضي الله عنه القنوت بغير هذا ، والمسند أحب إلينا »[١] .

وهذا مناقض لكلامه المنقول في الدليل الثاني؛ لأنه عمل هنا بما يعلم أنه ضعيف .

ولا نزعم أن كل حديث فيه ضعف لا يمنع من الاعتبار يحتج به إذا روي من وجه آخر ، ولكن لا نقر ابن حزم على أن كل حديث ليس بصحيح فلا يصلح للتقوية ولو روي من ألف طريق ، وأن كثرة الطرق لا تزيد الحديث الضعيف إلا ضعفاً ، لأن كلامه هذا فيه غلو وتكلف ومخالفة لما عليه عمل المحدثين في عدم هدر مرويات الضعفاء بالكلية .

والأحاديث الضعيفة التي لا تزيدها كثرة الطرق إلا ضعفاً هي التي يكون سبب ضعف بعض طرقها وجود رواة متهمين بالكذب أو معروفين بشدة الغفلة أو قبول التلقين ونحو ذلك ، ولا يعقل أن يكون كل حديث روي من عدة طرق فيها ضعف لا يمنع من الاعتبار بها لا تزيده كثرة الطرق إلا ضعفاً ، وهذا قول لا دليل عليه .

(١) المحلى (٤/١٤٨) .

والظاهر من كلام ابن حزم وتصرفاته في كتبه أنه لا يقول بحجية الحسن لغيره مطلقاً ولا يرى تقوية الضعيف بالضعيف أبداً ، وفي هذا ميل عن القصد ، وبُعد عن منهج المحدثين الأوائل (١) .

والصواب في أحاديث الضعفاء أنها لا تهدر كلية ولا تقبل بسبب الاعتضاد كلية ، ولكن يُراعى فيها قرائن إثبات التقوية ، والقرائن المانعة من التقوية ، ويوازن بينها على ما ذكرناه في الشرط السادس من شروط تقوية الضعيف .

(**الدليل الثالث**) : ويُمكن أن يُرد على هذا الدليل بأن باب الشهادة أضيق من باب الرواية (٢) ، وعليه فلا يصح القياس .

ثم إن الشاهد غير العدل يشبه أكثر ما يشبه المتهم بالكذب أو المتروك ومن على شاكلتهما ممن لا يعتبر به ، ونحن لا نقوي حديث أولئك ولو اعتضد بغيره لسقوطهم .

وأما الشاهد سيئ الحفظ فقد ذكروا أن سوء الحفظ المانع من قبول الشهادة هو أن يكون غلطه كثيراً ، وهذا في حكم المتروك لغلبة الخطأ على

---

(١) يظهر لكل دارس لكتاب الإحكام لابن حزم أنه يخالف أئمة المحدثين في عدد من مسائل أصول الحديث المهمة .

(٢) فتح الباقي للأنصاري (١/ ٩١) .

روايته وهو لا يُعتبر به عند العلماء .

يقول ابن قدامة : « يُعتبر في الشاهد أن يكون موثوقاً بقوله لتحصل غلبة الظن بصدقه ، ولذلك اعتبرنا العدالة ، ومن يكثر غلطه وتغفله لا يوثق بقوله ، لاحتمال أن يكون من غلطاته فربما شهد على غير من استشهد عليه ، أو لغير من شهد له ، أو بغير ما استشهد به ، وإذا كان مغفلاً فربما استزله الخصم بغير شهادته ، فلا تحصل الثقة بقوله ، ولا يمنع من الشهادة وجود غلط نادر أو غفلة نادرة ؛ لأن أحداً لا يسلم من ذلك ، فلو منع ذلك الشهادة لانسد بابها ، فاعتبرنا الكثرة في المنع ، كما اعتبرنا كثرة المعاصي في الإخلال بالعدالة »(١) .

وأما الإجماع الذي حكاه ابن حبان من أنه لا تقبل شهادة غير العدل وإن كان صادقاً واعتضدت شهادته بشهادة عدل آخر؛ ففيه نظر !

حيث يقول الإمام ابن القيم : « إذا غلب على الظن صدق الفاسق قُبلت شهادته وحكم بها ، والله سبحانه لم يأمر برد خبر الفاسق ، فلا يجوز رده مطلقاً ، بل يتثبت فيه حتى يتبين : هل هو صادق أو كاذب ؟

فإن كان صادقاً : قُبل قوله وعمل به وفسقه عليه ، وإن كان كاذباً : رُدَّ

---

(١) المغني (٩/ ١٨٨-١٨٩) .

خبره ولم يلتفت إليه . . . وقد قال أصبغ بن الفرج [١] : إذا شهد الفاسق عند الحاكم وجب عليه التوقف في القضية ، وقد يحتج له بقوله تعالى : ﴿ إِن جَآءَكُمْ فَاسِقُۢ بِنَبَإٍ فَتَبَيَّنُوٓاْ ﴾ [الحجرات : ٦] .

وحرفُ المسألة : أن مدار قبول الشهادة وردها على غلبة ظن الصدق وعدمه ، والصواب المقطوع به : أن العدالة تتبعض ، فيكون الرجل عدلاً في شيء ، فاسقاً في شيء ، فإذا تبين للحاكم أنه عدل فيما شهد به ، قِبَل شهادته ، ولم يضره فسقه في غيره ، ومن عرف شروط العدالة ، وعرف ما عليه الناس ، تبين له الصواب في هذه المسألة »[٢] .

(الدليل الرابع) : ما جاء في محتوى هذا الدليل صحيح وأوافق عليه ، ولكنه مقيد بقيد مهم ذكرته في المبحث الثاني من الفصل السابع ، وهو أن الضعيف يكون قد تفرد بسند لا يحتمل له بسبب تفرده عن أحد الثقات المشهورين أو بسبب قرائن أخرى رجحت في نظر الناقد أن ذلك السند غير محتمل لذلك الراوي ولو كان المتن محفوظاً .

---

(١) هو أصبغ بن الفرج بن سعيد بن نافع المصري ، ولد بعد ١٥٠هـ ، وتوفي ٢٢٥هـ ، وكان من كبار فقهاء المالكية في عصره وعالم مصر ومفتيها ، لم يدرك مالكاً ولكنه تتلمذ على تلاميذه كابن وهب وابن القاسم ، انظر : سير أعلام النبلاء (١٠/ ٦٥٦) ، والديباج المذهب (ص٩٧) .

(٢) الطرق الحكمية (ص١٧٥-١٧٦) .

ونحن لا نقول : إن كل حديثٍ ضعيف صالح للاعتبار إذا اعتضد بمثله يصير بذلك قوياً وصالحاً للاحتجاج ، بل لابد عندنا من استيفاء باقي الشروط الواردة في شروط تقوية الضعيف ، ولابد أن يسلم كل سند من تلك الأسانيد من الموانع ، ومن أهم موانع الاعتبار بالسند الضعيف أن يكون غير محتمل على ما ذكرته في الشرط السادس من شروط التقوية ، وكذا ما ذكرته في المبحث الثاني من الفصل السابع .

ومن أظهر الأدلة على أن بعض ما يرويه الضعيف يكون محتملاً ، وبعضه لا يكون كذلك ، قول الإمام يحيى بن معين : « نظرنا في حديث الواقدي ، فوجدنا حديثه عن المدنيين عن شيوخ مجهولين أحاديث مناكير، فقلنا : يُحتمل أن تكون تلك الأحاديث المناكير منه ، ويحتمل أن تكون منهم .

ثم نظرنا إلى حديثه عن ابن أبي ذئب ومعمر فإنه يُضبَطُ حديثهم ، فوجدناه قد حدث عنهما بالمناكير ، فعلمنا أنه منه ، فتركنا حديثه »[١] .

فليس التفرد عن المشاهير كالتفرد عن غيرهم ، ويؤيد ذلك أيضاً قول أبي زرعة وأبي حاتم لما سألهما ابن أبي حاتم عن عبدالرحمن بن زياد

---

(١) الجرح والتعديل (٨/ ٢١) .

الإفريقي وابن لهيعة أيهما أحب إليكما ؟ فقالا : « جميعاً ضعيفين ، وأشبههما الأفريقي ، بين الأفريقي وابن لهيعة كثير ، أما الأفريقي فإن أحاديثه التي تُنكر عن شيوخ لا نعرفهم ، وعن أهل بلده فيحتمل أن يكون منهم ، ويحتمل أن لا يكون »(١) .

فوضحا سبب تفضيلهما للإفريقي ، وهو أن غالب تفرداته (٢) محتملة ، وله تفردات عن بعض مشاهير الثقات غير محتملة ، قال أبو زرعة في حديثه عن شيوخه غير المعروفين : « حديثه عن هؤلاء لا ندري ، ولكنه حدث عن يحيى بن سعيد عن سعيد بن المسيب « فيمن أتى بهيمة » وهو منكر »(٣) .

وعليه فأنا أُسلم بصحة ما ورد في الدليل الرابع ، ولكن مع ضرورة مراعاة القيد الذي ذكرته ، وهذا يعني أن بعض أحاديث الضعفاء المحتملة لا مانع من تقويتها إذا استوفت الشروط وانتفت عنها الموانع .

---

(١) الجرح والتعديل (٥/ ٢٣٥) .

(٢) قال ابن المديني كما في تاريخ بغداد (١٠/ ٢١٦) : « وأنكر أصحابنا عليه أحاديث تفرد بها لا تعرف » .

(٣) الضعفاء لأبي زرعة (ص٣٢١) وفي المتن أخطاء تم تصويبها من تهذيب الكمال (١٧/ ١٠٧) .

(**الدليل الخامس**) : وهذا الدليل مع تسليمي بصحة محتواه إلا أنه لا يصلح أن يستدل به على أن الضعيف لا يتقوى بالضعيف أبداً وفي كل الأحوال ، وإنما يصلح أن يستدل به على أنه ليس كل ضعيف معتبر به يصلح للتقوية ، وأن ذلك ليس بقاعدة مطردة ، وهذا ما أقول به وأميل إليه .

ومع تسليمي المطلق بأن مداخل الوهم على الضعفاء كثيرة ، إلا أن ذلك لا يمنع كما لا ينفي أن بعضهم قد حفظ بعض مروياته وأحسن ضبطها ، وذلك يؤكد حقيقة أن ليس كل ما رواه الضعيف قد أخطأ فيه .

ومع ذلك فلا شك في أن ما ورد في الدليل الخامس يوجب علينا أن نحتاط جداً في تقوية الضعيف بالضعيف ، وهذا ما أدعو إليه وأتبناه ، لا سيما مع تساهل كثير من المعاصرين في ذلك وجعلهم الضعيف المعتبر به يتقوى بمثله إذا سلم من الشذوذ أصلاً وقاعدة مطردة لا تنخرم أبداً حتى غدت عندهم كالإجماع الذي لا يجوز مخالفته .

(**الدليل السادس**) : أُسلم بأن ظاهر عمل كبار أئمة النقد يصح أن يستدل به على أن القول بتقوية الضعيف المعتضد بمثله ليس قانوناً كلياً ولا قاعدة مطردة ، كما أن القول بعدم التقوية ليس كذلك أيضاً ، ويؤكد ذلك أن عدداً من أولئك الأئمة لا يرى مانعاً من الاحتجاج ببعض الحديث

الضعيف المحتمل الضعف على سبيل الاحتياط ، وهذا الموقف منهم رحمهم الله يعني أن بعضاً من الحسن لغيره يجوز أن يحتج به احتياطاً وليس على سبيل الإلزام مع وصفهم له بالضعف ، فلو كان كل ما ضعفوه لا يصح العمل به أبداً لما ورد عنهم ما يدل على خلاف ذلك .

ومن النصوص التي وقفت عليها وتدل على جواز الاحتجاج ببعض الحديث الضعيف عندهم على سبيل الاحتياط لا الإلزام :

١- قال شريك بن عبدالله النخعي : « أثر فيه بعض الضعف أحبُ إلي من رأيهم »[١] .

٢- قال الإمام علي بن المديني : « ليس ينبغي لأحد أن يكذب بالحديث إذا جاءه عن النبي ﷺ ، وإن كان مرسلاً ، فإن جماعة كانوا يدفعون حديث الزهري قال : قال رسول الله ﷺ : « من احتجم في يوم السبت أو الأربعاء فأصابه وَضَح[٢] ، فلا يلومن إلا نفسه »[٣] . فكانوا

---

(١) سير أعلام النبلاء (٨/ ٢٠٧) .

(٢) الوضح هو البرص .

(٣) انظر : مصنف عبدالرزاق (١١/ ٢٩) والحديث من الجامع لمعمر ويرويه عن الزهري مرسلاً .

يفعلونه فبُلوا ، منهم عثمان البتي فأصابه الوضح . . . »[١] .

٣- الإمام أحمد له عدة أقوال في ذلك ، وستأتي بعد قليل في المطلب القادم .

٤- قال الإمام البخاري في صحيحه : « باب ما يذكر في الفخذ ، ويروى عن ابن عباس ، وجرهد ، ومحمد بن جحش عن النبي ﷺ « الفخذ عورة » ، وقال أنس : « حسر النبي ﷺ عن فخذه » .

وحديث أنس أسند ، وحديث جرهد أحوط حتى يُخرَجَ من اختلافهم»[٢] .

وحديث أنس قد أخرجه في صحيحه [٣] ، ويريد بقوله أنه أسند أي أصح إسناداً ، وأما حديث جرهد فقد قال فيه البخاري : « لا يصح »[٤] ، فلم يُلغِ البخاري الحديث بالكلية بل عمل به احتياطاً وألمح إلى أنه يشهد له حديثان عن ابن عباس ومحمد بن جحش رضي الله عنهم .

---

(١) معرفة الرجال عن يحيى بن معين برواية ابن محرز (٢/ ١٩٠) .

(٢) فتح الباري (١/ ٥٧٠) .

(٣) صحيح البخاري (٣٧١) .

(٤) التاريخ الكبير (٢/ ٢٤٨) ، وانظر : ما نقلته في حديث رقم (٢٧٩٨) من الأحاديث التي قال فيها الترمذي « حسن » المنزلة الثانية .

٥- قال الإمام أبو زرعة الرازي في حديث رواه حفص بن غياث عن محمد ابن قيس عن حبيب بن أبي ثابت قال: « كان عمر لا يجيز نكاحاً في عام سنة يعني مجاعة »(١)، قيل لأبي زرعة ما ترى في هذا؟ قال: « هو مرسل، ولكن عمر أهاب أن أرد قوله »(٢).

وحديث رسول الله ﷺ أعظم هيبة من كلام عمر رضي الله عنه، ومع علم أبي زرعة بأن حبيباً لم يسمع من عمر إلا أنه تهيب رد الحديث!! والظاهر أن تصرفه هذا من باب الاحتياط.

٦- قال الإمام أبو حاتم الرازي في حديث « الخراج بالضمان »(٣): « هذا إسناد لا تقوم به الحجة... غير أني أقول به؛ لأنه أصلح من آراء الرجال »(٤).

٧- الإمام أبو داود صاحب كتاب « السنن » وقد تقدم نقل كلامه ومذهبه في الحديث الضعيف في الدليل الثالث من أدلة القائلين بحجية

---

(١) انظر المصنف لابن أبي شيبة (٤/ ٣٩١).

(٢) المراسيل لابن أبي حاتم (ص٣٤-٣٥).

(٣) انظر تخريج الحديث وأقوال بعض أهل العلم فيه في: الأحاديث التي حسنها الترمذي برقم (١٢٨٥) المنزلة الأولى.

(٤) الجرح والتعديل (٨/ ٣٤٧) وكلامه موجه لرواية مخلد بن خفاف عن عروة عن عائشة مرفوعاً.

الحسن لغيره .

٨- الإمام ابن حزم الأندلسي ، وقد تقدم نقل كلامه في مناقشة الدليل الثاني من أدلة القائلين بعدم حجية الحسن لغيره ، عندما قَبِلَ حديث القنوت في الوتر وعلل ذلك بأن الإمام أحمد قال : « ضعيف الحديث أحب إلينا من الرأي » .

وقد علَّل سماحة العلامة الشيخ محمد بن صالح العثيمين سبب عمل بعض العلماء بالحديث من باب الاحتياط فقال : « وقد ذهب بعض الفقهاء والمحدثين إلى أن الحديث إذا لم يكن مردوداً [(١)] فإنه يُولِّد شبهة ، وإذا ولَّد شبهة كان في منزلة بين منزلتين ، فإن كان أمراً فهو بين الإيجاب وبراءة الذمة فيكون الأمر للاستحباب ، وإن كان نهياً فهو بين التحريم والإباحة فيكون مكروهاً .

وهذه قاعدة قد تؤخذ من قوله ﷺ : « دع ما يريبك إلى ما لا يريبك »[(٢)] »[(٣)] .

---

(١) يقصد إذا لم يكن شديد الضعف كما يبدو من سياق كلام فضيلته .

(٢) أخرجه أحمد (١/ ٢٠٠) والترمذي (٢٥١٨) والنسائي (٨/ ٣٢٧) ، ابن خزيمة (٢٣٤٨) عن الحسن بن علي رضي الله عنهما .

(٣) الشرح الممتع على زاد المستقنع (٦/ ١٢٩) .

وهذا هو رأي عدد من المحققين [١] .

ولا شك أن الأصل عند المحدثين أن الحديث الضعيف لا يحتج به ، ولكن إذا نظرنا في الأمثلة السابقة سنجد أن الضعف في معظمها يسير ومحتمل ، كما أن تلك النصوص لا يمكن أن يستدل بها على أنه يحتج بالضعيف على سبيل الاحتياط دوماً وكأن ذلك مطرد ، والاستدلال السليم أن تلك النصوص تدل على أن كبار أئمة النقد من المحدثين قد يحتجون ببعض الأحاديث الضعيفة أحياناً على سبيل الاحتياط ، وعليه فلا يلزم لزوماً قاطعاً أن كل حديث يضعفه أحد أولئك الأئمة لا يصلح للاحتجاج مطلقاً إذا حفت به بعض القرائن ولو على سبيل الاحتياط والاستئناس والترجيح على آراء الرجال .

(١) انظر : رفع الحاجب (٢/ ٤٨٠) ، وفتح المغيث للسخاوي (١/ ١٧٤ ، ٣٣٣) ، (٢/ ٥٤) ، وقواعد في علوم الحديث للتهانوي (ص٩٤ ، ٢٠٩) .

المطلب الثاني
تحرير رأي الإمام أحمد بن حنبل
في الاحتجاج بالحسن لغيره

فيما مضى من أدلة الفريقين رأينا أن اسم الإمام أحمد ورد في كلا القولين مما استدعى إفراد الإمام أحمد بمطلب خاص لنحرر رأيه في ذلك .

وقد نقلنا في الدليل الثاني من أدلة الفريق الأول كلام شيخ الإسلام ابن تيمية وابن القيم وابن رجب في أن معنى الضعيف الذي يحتج به أحمد هو قريب من مراد الترمذي بالحسن .

ولمناقشة هذا القول سأذكر كل النصوص التي وقفتُ عليها وقد ذكر فيها متقدمو الحنابلة أن الإمام يحتج بالحديث الضعيف ، وهي :

١) قال أبوبكر بن الأثرم : « رأيت أبا عبدالله إذا كان الحديث عن النبي ﷺ في إسناده شيء يأخذ به ، إذا لم يجد خلافه أثبت منه ، مثل حديث عمرو بن شعيب ، ومثل حديث إبراهيم الهَجَري ، وربما أخذ بالحديث المرسل إذا لم يجيء خلافه »[١] .

ولما نقل شيخ الإسلام ابن تيمية فحوى هذا الكلام عَلَّق عليه بقوله :

---

(١) العدة في أصول الفقه لأبي يعلى (٣/ ١٠٣٢) .

« فإن ذلك الذي سماه أولئك ضعيفاً ، هو أرفع من كثير من الحسن ، بل هو مما يجعله كثير من الناس صحيحاً »(١) .

وحديث عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده يحسنه لذاته جمهور المتأخرين كما تقدم نقله (٢) ، وقد قبل أحمد بعض حديثه واحتج به ورد بعضه كما تقدم (٣) ، وحديث عمرو بن شعيب أعلى منزلة من أن يوصف بالضعف مطلقاً .

وأما الهجري فبعد البحث لم يتسنَ لي الوقوف على حديث له احتج به الإمام أحمد ، وقد وجدت الإمام أخرج له في المسند نحو ثلاث وعشرين حديثاً بالمكرر ، ولم أجد فيها ما يمكن أن يُحتج به في الأحكام مما لم يروه الثقات ، فالله أعلم بحقيقة الحال ، ويبدو أن الإمام كان حسن الرأي بعض الشيء في الهَجَري ، فقد سئل عنه هل يُحدَّثُ عنه ؟ فقال : « قد روى عنه شعبة »(٤) ، وجمهور النقاد على تضعيفه (٥) .

---

(١) مجموع الفتاوى (١٨/ ٢٤٩) .

(٢) انظر : الفصل الرابع من الباب الثالث .

(٣) انظر : الفصل الرابع ، وآخر المطلب الثالث من المبحث الثاني من الفصل السادس في الباب الثالث .

(٤) المعرفة والتاريخ (٢/ ١٩٠-١٩١) .

(٥) تهذيب التهذيب (١/ ١٦٥) .

وأما قولـه : « وربما أخذ بالحديث المرسل إذا لم يجيء خلافه » ، فلابد من إيضاح حجية المرسل عند أحمد ، ويتبين ذلك في النقطتين التاليتين :

أ ـ الأصل في المرسل عند الإمام أحمد أنه ضعيف ، بدليل قول ابن هانئ النيسابوري : « قلت لأبي عبدالله : حديثٌ عن رسول الله ﷺ مرسل برجال ثبت ، أحب إليك أو حديث عن الصحابة أو التابعين متصل برجال ثبت ؟

قال أبو عبدالله : عن الصحابة أعجب إلي »[١] .

قال أبو يعلى : « وهذا يدل من قوله على أنه ليس بحجة ، إذ لو كان حجة ، لم يقدم عليه قول الصحابي؛ لأن من جعله حجة قدمه على قول الصحابي »[٢] .

وقال الخطيب البغدادي : « وقد كان أحمد بن حنبل يختار الأحاديث الموقوفات عن الصحابة على المرسلات عن النبي ﷺ »[٣] .

وذكر ابن القيم أن الإمام بنى فتاواه على خمسة أصول :

---

(١) مسائل ابن هانيء (٢/ ١٦٥) وعنه الخطيب في الكفاية (ص٤٣٢) ، وأبو يعلى في العدة (٣/ ٩٠٩) .

(٢) العدة في أصول الفقه (٣/ ٩٠٩) .

(٣) الكفاية (ص٤٣٢) .

الأصل الأول : نصوص الكتاب والسنة ، **الأصل الثاني** : فتاوى الصحابة إذا لم يكن لها مخالف من بينهم ، **الأصل الثالث** : الاختيار من أقوال الصحابة إذا اختلفوا ، **والأصل الرابع** : الأخذ بالمرسل والحديث الضعيف إذا لم يكن في الباب شيء يدفعه ، وفسر الضعيف بأنه قسم من أقسام الحسن ، **والأصل الخامس** : القياس عند الضرورة إلى ذلك [١] .

فقدم فتوى الصحابي على الحديث المرسل وعلى الضعيف المعتضد بمثله، وقال ابن القيم : « وللضعيف عنده مراتب ، فإذ لم يجد في الباب أثراً يدفعه ، ولا قول صاحب ، ولا إجماعاً على خلافه ، كان العمل به عنده أولى من القياس »[٢] .

ويقول الحافظ ابن رجب : « وظاهر كلام أحمد أن المرسل عنده من نوع الضعيف ، لكنه يأخذ بالحديث إذا كان فيه ضعف ، ما لم يجيء عن النبي ﷺ أو عن أصحابه خلافه »[٣] ، « وقد نص أحمد على تقديم قول الصحابي على الحديث المرسل »[٤] .

---

(١) إعلام الموقعين (١/ ٢٩-٣٢) .

(٢) المصدر السابق (١/ ٣١) .

(٣) شرح علل الترمذي (١/ ٣١٢-٣١٣) .

(٤) المصدر السابق (١/ ٣١٧) .

ويقول الشيخ محمد أبو زهرة : « نجد من الحق أن نقول : إن أحمد رضي الله عنه اعتبر المرسل من قبيل الأخبار الضعيفة التي يكون الأصل ردها وعدم قبولها ، ولذلك قدم عليه فتوى الصحابي ، وهو لا يقدم هذه الفتوى على حديث صحيح قط ، فتقديمها عليه دليل على أنه يعتبره ضعيفاً لا صحيحاً .

وهو بذلك ينحو نحو المحدثين الذين يقررون أن الحديث المرسل من قبيل الحديث الضعيف ، لا من قبيل الحديث الصحيح ، وإنما أفتى به في حال الضرورة؛ لأنه لا يريد أن يفتي في الدين بشيء من عنده ، وعنده أثر يستأنس به ، فهو يأخذ به ، ما دام ليس له إمام من الصحابة يفتي بفتواه .

وبذلك نستطيع أن نقول : إن أحمد لم يكن متسامحاً في قبول المرسلات أكثر من شيخه الشافعي ، بل كان لها أكثر رداً؛ لأنه وضعها في سجل الأحاديث الضعيفة ، وإن أفتى بها عند الضرورة ، فلأنها مثلها »(١) .

ب ـ وبناءاً على ما سبق فلم يقبل الإمام أحمد إلا بعض المراسيل ، كما حقق ذلك الحافظ ابن رجب فقال : « ولم يصحح أحمد المرسل مطلقاً ، ولا ضعفه مطلقاً ، وإنما ضعف مرسل من يأخذ عن غير ثقة ، كما قال في

---

(١) ابن حنبل لمحمد أبو زهرة (ص٢١٠-٢١١) فقرة (١١٩) .

مراسيل الحسن وعطاء : « هي أضعف المراسيل؛ لأنهما كانا يأخذان عن كلٍ » ، وقال أيضاً : « لا تعجبني مراسيل يحيى بن أبي كثير؛ لأنه يروي عن رجال ضعاف صغار » »[١] .

ففي كلام الأثرم ما يدل على أن بعض الضعيف عند الإمام الذي يحتج به أمثل من الحسن لغيره كما هو الحال مثلاً في حديث عمرو بن شعيب ، كما ظهر من كلام ابن القيم أن الحديث الضعيف عند الإمام أحمد والذي فسره ابن تيمية وابن القيم وابن رجب على أنه يقرب من الحديث الحسن عند الترمذي ، يأتي بعد فتوى الصحابي مما يدل على ضعفه عند الإمام أحمد حيث قدم الحديث الموقوف على المرفوع ، ولو كان قوياً وحجة لازمة لقدمه على فتوى الصحابي ، ويؤيد ذلك أني وجدتُ الإمام قد قدَّم قول عدد من الصحابة في عدم وجوب زكاة الحلي على حديث عمرو بن شعيب وغيره في ذلك مع أن حديثه مرفوع وهو الأحوط [٢] ، وكذلك قدَّم قول عمر في جواز بيع العربون على حديث عمرو بن شعيب في النهي عن ذلك [٣] .

---

(١) شرح علل الترمذي (١/ ٣١٠) وسرد أمثلة أخرى من كلام الإمام أحمد .

(٢) انظر : المغني (٣/ ١١) ، وانظر : التلخيص الحبير (٢/ ١٧٥) .

(٣) انظر : المغني (٤/ ٢٥٧) ، وانظر : مسند أحمد (٢/ ١٨٣) والتلخيص الحبير (٣/ ١٧) .

٢- قال أبوبكر الخَلاَّل في « التيمم » من كتابه « الجامع » في حديث عمرو بن بُجْدان عن أبي ذر مرفوعاً : « الصعيد الطيب وضوء المسلم » (١) : « إن أحمد لم يَمِل إليه؛ لأنه لم يَعْرِف عمرو بن بجدان ، وحديث عمرو بن بجدان هو حديث تفرد به أهل البصرة ، ولو كان عند أبي عبدالله صحيحاً لقال به ، ولكن كان مذهبه إذا ضَعُفَ إسناد الحديث عن رسول الله ﷺ مال إلى قول الصحابة ، وإذا ضَعُفَ إسناد الحديث عن رسول الله ﷺ ولم يكن له معارض قال به ، فهذا كان مذهبه »(٢) .

وقال الخَلاَّل أيضاً في حديث ابن عباس « في كفارة وطء الحائض » (٣) : « كأنه يعني الإمام أحمد أحب أن لا يترك الحديث وإن كان مضطرباً؛ لأن مذهبه في الأحاديث إذا كانت مضطربة ولم يكن لها مخالف قال بها »(٤) .

ففي النص الأول أن الإمام يقدم قول الصحابي على الحديث الضعيف، وهذا قد تقدم تأكيده ، ويدل على أن الحديث الضعيف عنده في الأصل لا

---

(١) أخرجه أحمد (٥/ ١٥٥) وأبو داود (٣٣٢) والترمذي (١٢٤) وصححه ، وابن حبان (٤/ ١٣٥) ، وعمرو بن بجدان روى عنه أبو قلابة فقط ، وقال أحمد : غير معروف ، وقد وثقه العجلي وابن حبان كما في التهذيب (٨/ ٧) .

(٢) الآداب الشرعية (٢/ ٣٠٥-٣٠٦) .

(٣) انظر الكلام على هذا الحديث في : تحسينات الإمام أحمد النص التاسع .

(٤) الآداب الشرعية (٢/ ٣٠٦) .

يحتج به ولكن يقول به؛ لأنه أولى من الرأي والقياس؛ ولأن القول بها فيه أحوط ، ولكن فيما يظهر لي كان يعمل بذلك أحياناً وليس دائماً ، بدليل ما سيأتي من اختلاف بعض الروايات عليه فيما يكون مستنده مثل ذلك .

وأما النص الثاني فالذي ترجح لي أن الإمام قد رجح أحد طرق ذلك الحديث بما يدل على عدم استمرار حكم اضطرابه عنده عندما أفتى به ، ثم إنه لما قيل له : أتقول به ؟ قال : « إنما هو كفارة » ، كما ذكرنا ذلك فيما تقدم [١] ، هذا مع العلم أن الإمام قد اختلفت النقول عنه في مسألة كفارة وطء الحائض ، فقد قيل له : « في نفسك منه شيء ؟ قال : نعم؛ لأنه من حديث فلان أظنه قال : عبدالحميد » ، وقال : « لو صح ذلك الحديث عن النبي ﷺ كنا نرى عليه الكفارة »[٢] .

٣- قال أبو يعلى : « وقد أطلق أحمد ـ رحمه الله ـ القول بالأخذ بالحديث الضعيف .

فقال مُهَنَّا : قال أحمد : الناس كلهم أكفاء إلا الحائك والحجام والكساح فقيل له : تأخذ بحديث « كل الناس أكفاء إلا حائكاً أو حجاماً » وأنت

(١) انظر : النص التاسع من تحسينات الإمام أحمد في الباب الأول .

(٢) المغني (١/ ٣٣٥) .

تضعفه ؟ فقال : إنما نضعف إسناده ، لكن العمل عليه »[١] .

والحديث ورد بلفظ « العرب بعضهم أكفاء لبعض ، قبيلة بقبيلة ، ورجل برجل ، والموالي أكفاء لبعض قبيلة بقبيلة ، ورجل برجل ، إلا حائك أو حجام »[٢] .

وهذا الحديث روي عن ثلاثة من الصحابة من طرق شديدة الضعف[٣] وقد قال أبو حاتم الرازي في بعض طرقه : « هذا كذب لا أصل له »[٤] ، وقال ابن عبدالبر: « حديث منكر موضوع »[٥] .

وحكم الألباني ـ رحمه الله ـ على الحديث بأنه موضوع لشدة ضعف شواهده وطرقه[٦] .

فالحديث لا يمكن أن يقال عنه أنه حسن لشواهده ، والصحيح أن

(١) العدة في أصول الفقه (٣/ ٩٣٨) .

(٢) السنن الكبرى للبيهقي (٧/ ١٣٤) .

(٣) انظر طرق الحديث في : نصب الراية (٣/ ١٩٧) ، والتلخيص الحبير (٣/ ١٦٤) ، وإرواء الغليل (٦/ ٢٦٨-٢٧٠) .

(٤) العلل (١/ ٤١٢) .

(٥) التمهيد (١٩/ ١٦٥) .

(٦) إرواء الغليل (٦/ ٢٦٨ ، ٢٧٠) .

الإمام قد وردت عنه روايتان في مسألة اشتراط الكفاءة في النسب [١] ، والصحيح أيضاً أنه اعتمد في الرواية التي اشترط فيها الكفاءة على ما روي في ذلك عن عمر بن الخطاب كقوله : « لأمنعن فروج ذوات الأحساب إلا من الأكفاء » [٢] ، ولقول سلمان الفارسي : « إنكم معشر العرب لا يتقدم عليكم في صلاتكم ، ولا تنكح نساؤكم » [٣] ، فالإمام فيما يبدو لي قد اعتمد على ذلك وليس على الحديث المرفوع .

وقد فسَّر ابن قدامة قول الإمام السابق : « لكن العمل عليه » بقوله : « يعني أنه ورد موافقاً لأهل العرف » [٤] .

وبما تقدم يعلم عدم صحة الاستدلال بالنص السابق لأمور :

١- لشدة ضعف الحديث المرفوع ، والإمام محدث يبعد جداً أن يعتمد على مثله في حكم من الأحكام الشرعية وهو القائل في عدة نصوص : « إذا روينا في الحلال والحرام شددنا » .

٢- المسألة فيها فتاوى للصحابة ، والغالب أنها عمدته في ذلك؛ لما

---

(١) المسائل الفقهية من كتاب الروايتين (٢/ ٩٢) والمغني (٦/ ٤٨٥) .

(٢) المغني (٦/ ٤٨٠) ومصنف عبدالرزاق (٦/ ١٥٢ ، ١٥٤) .

(٣) المغني (٦/ ٤٨٠) ومصنف ابن أبي شيبة (٤/ ٤١٨) .

(٤) المغني (٦/ ٤٨٥) .

تقدم من أصول فتاواه .

٣- أن معنى قول أحمد : « العمل عليه» لا يعني احتجاجه به ، ولكن يقصد أن معناه موافق لما عليه عمل الصحابة أو موافق للعُرف .

ثم قال أبو يعلى : « وكذلك قال في رواية ابن مُشَيش [١] وقد سأله : عمن تحل له الصدقة ، وإلى أي شيء يذهب في هذا ؟ فقال : إلى حديث حكيم بن جُبير ، فقلت : وحكيم بن جبير ثبت عندك في الحديث ؟ قال : ليس هو عندي ثبتاً في الحديث »[٢] .

وهذا الحديث قد سبق الكلام عليه مفصلاً [٣] ، ولم يعتمد أحمد على حديث حكيم فقط كما ظهر من نصوصٍ أخرى نقلها عنه تلامذة آخرون ، فقد احتج بفتاوى بعض الصحابة وهي في نفس معنى حديث حكيم بن جُبير ، والذي رجحته فيما تقدم أن الإمام قد حَسَّن الحديث واحتج به لاعتضاده عنده بعدة أمور ذكرتها هناك ، وهي قرائن قوية تدل على قوة المعنى الوارد في حديث حكيم بن جبير .

---

(١) هو محمد بن موسى بن مُشيش البغدادي ، من أصحاب الإمام أحمد المقربين عنده ، انظر : طبقات الحنابلة (١/ ٣٢٣) .

(٢) العدة (٣/ ٩٣٩) .

(٣) انظر : تحسينات الإمام أحمد ، النص العاشر .

وعليه فالحديث يصلح أن يُستدل به ، ولكن لابد أن تذكر القرائن المتعددة التي جعلت الإمام يقبله ويعمل به ، ولولا تلك القرائن التي نص عليها الإمام صراحة فيما نقله عنه الأثرم ، وعبدالله بن أحمد ، لكان في احتجاجه بالحديث بعض النظر عنده .

ثم قال أبو يعلى : « وكذلك قال مُهَنا : سألت أحمد ـ رحمه الله - : عن حديث معمر عن الزهري عن سالم عن ابن عمر عن النبي ﷺ : « أن غيلان أسلم وعنده عشرة نسوة » . قال : ليس بصحيح ، والعمل عليه ، كان عبدالرزاق يقول : عن معمر عن الزهري مرسلاً »(١) .

ومعنى هذا الحديث موافق للأصل ، فإن العلماء ليس بينهم خلاف أنه لا يجوز للمسلم أن يتزوج أكثر من أربعٍ ، وإنما اختلفوا في كيفية اختيار أولئك الأربع ، فالجمهور قالوا : يختار من أسلم من نسائه إذا كُنَّ أكثر من أربع أيهن شاء ، وذهب بعض العلماء إلى أنه يختار الأوائل منهن في العقد ولم يستدلوا على ذلك بنصٍ (٢) ، وإنما هو قياس على حسب مقتضى النظر (٣) .

---

(١) العدة (٣/ ٩٤٠) ، وانظر : أصل الرواية في أحكام أهل الملل للخلال (ص١٧٢-١٧٣) .

(٢) المغني (٦/ ٦٢٠) .

(٣) بداية المجتهد (٢/ ٣٧) .

وللحديث عواضد أخرى (١).

وعلى أية حال فليس في مرسل الزهري حكم مستقل زائد فيما يبدو لي، ولذا قال الحافظ ابن عبدالبر: «الأحاديث المروية في هذا الباب كلها معلولة، وليست أسانيدها بالقوية، ولكن لم يرو شيء يخالفها عن النبي ﷺ، والأصول تعضدها، والقول بها والمصير إليها أولى»(٢).

وربما لو لم يُرو حديث الزهري أصلاً لكان حكم الإمام أحمد في مسألة من أسلم وله زوجات أكثر من أربع، هو نفس الحكم؛ لأن هذا هو الموافق للإجماع في عدم الزواج بأكثر من أربع، وهو الموافق للنظر أيضاً، فكما أن له الحق في طلاق من يشاء منهن من دون إلزامه بشيء في ذلك، يحق له كذلك أن يختار منهن من يشاء، سواء كُن من الأوائل الذين نكحهن أو من أواخرهن من غير فرق.

ولعل الإمام استأنس بمرسل الزهري في ترجيح القول بأن الاختيار مرجعه إلى رغبة الزوج ومشيئته كما هو قول الجمهور، ويؤكد ذلك قوله: «والعمل عليه» فلعله استدل بالعمل على قوته عنده، ولولا أن معناه كان

---

(١) انظر: إرواء الغليل (٦/ ٢٩١-٢٩٦) وقد ذهب الشيخ الألباني إلى صحة حديث الزهري متصلاً مرفوعاً.

(٢) التمهيد (١٢/ ٥٨).

موافقاً للأصول لما كان العمل عليه .

وفي نظري أن الاستدلال بالنص السابق على أن الإمام أحمد يعمل بالضعيف ، غير قوي؛ لأنه ليس فيه ما يقتضي أن الإمام كان سيكون له رأي آخر غير المذكور لو لم يوجد ذلك الحديث ، وإذا كان الحديث المرسل موافقاً للإجماع ولصحيح النظر فما المانع من الاستدلال به ؟!

ثم قال أبو يعلى : « وقد ذكر أحمد ـ رحمه الله ـ جماعة ممن يُروى عنه مع ضعفه . فقال في رواية إسحاق بن إبراهيم [(١)] : قد يحتاج أن يحدث الرجل عن الضعفاء مثل عمرو بن مرزوق ، وعمرو بن حكام ، ومحمد بن معاوية، وعلي بن الجعد ، وإسحاق بن أبي إسرائيل ، ولا يعجبني أن يحدث عن بعضهم » .

والنص كما في الأصل مختلف عما نقله أبو يعلى ، فقد قال إسحاق بن إبراهيم : « قيل له : يحدث الرجل عن الضعفاء مثل عمرو بن مرزوق ، وعمرو بن حكام . . . ؟ قال أبو عبدالله : لا يعجبني أن يحدث عن بعضهم .

قيل له : محمد بن معاوية ؟

---

(١) هو ابن هانئ النيسابوري ، والنص في مسائله (٢/ ٢٣٨) .

قال : إن يحيى بن يحيى كان نافراً منه [١] .

قيل له : فيحدث بالصحيح من حديثهم ؟

قال : اعفني منه ، قد رووا منكرات [٢] عن قوم ثقات ، مثل أبي المليح وغيره أحاديث مناكير »[٣] .

وهذا النص لا يظهر منه أن الإمام يعمل بأحاديث الضعفاء ، إنما فيه جواز الرواية عن بعض الضعفاء وهذا لا خلاف فيه ، والاحتجاج بالضعيف والعمل بحديثه مختلف ومغاير لمجرد رواية حديثه .

ولعله يكون من الأولى لمقصود أبي يعلى لو ذكر نصاً آخر عن إسحاق ابن إبراهيم بن هانئ النيسابوري أيضاً يقول فيه : « قيل له : فهذه « الفوائد » التي فيها المناكير ، تُرى أن يُكتب الحديث المنكر ؟ قال : المنكر أبداً منكر .

قيل له : فالضعفاء ؟

قال : قد يُحتاج إليهم في وقتٍ . كأنه لم ير بالكتابة عنهم بأساً »[٤] .

---

(١) في الأصل : « كان باقرينه » ولا معنى له والتصويب من بحر الدم (ص٣٨٦) .

(٢) في الأصل : « بمكة » ولا معنى له والصواب حسبما يقتضيه السياق : منكرات أو مناكير .

(٣) مسائل ابن هانئ (٢/ ٢٣٨) .

(٤) المصدر السابق (٢/ ١٦٧) ، ونحوه في العلل للمروذي (ص١٦٣) .

والحاجة إلى حديث الضعفاء لا يلزم منها العمل بحديثهم ، ولكن ربما كان قصد الإمام أنه يحتاج لحديثهم عند الاختلاف في الأسانيد بين الثقات ونحو ذلك مما يستفاد فيه الترجيح ، كما قال أبو يعلى نفسه : « والوجه في الرواية عن الضعفاء أن فيه فائدة ، وهو أن يكون الحديث قد روي من طريق صحيح ، فيكون برواية الضعيف ترجيحاً ، أو ينفرد الضعيف بالرواية فيعلم ضعفه؛ لأنه لم يرد إلا من الطريق الضعيف فلا يقبل »(١) .

ثم قال أبو يعلى : « وقال أيضاً في رواية ابن القاسم في ابن لهيعة :

ما كان حديثه بذلك ، وما أكتب حديثه إلا للاعتبار والاستدلال ، أنا قد أكتب حديث الرجل كأني أستدل به مع حديث غيره يشده ، لا أنه حجة إذا انفرد .

وقال في رواية المروذي : كنت لا أكتب حديثه يعني جابر الجعفي ، ثم كتبته أعتبر به .

وقال له مهنا : لِمَ تكتب عن أبي بكر بن أبي مريم ، وهو ضعيف ؟ قال : أعرفه »(٢) .

---

(١) العدة (٣/ ٩٤٤) .

(٢) العدة (٣/ ٩٤٢-٩٤٤) .

أما ابن لهيعة فقد تقدم الكلام على قول الإمام الآنف فيه (١) ، وأنه لا يعني بالضرورة أن يكون حديث غيره الذي يشده ضعيفاً مثله ، فلربما كان ثقة ، وقد قال الإمام أحمد في أحاديث رواها الثقات أنه يشد بعضها بعضاً كما ورد عنه في أحاديث « أفطر الحاجم والمحجوم » و « ولا نكاح إلا بولي » (٢) ، وقد صحح بعضها لذاتها(٣)، فلا يلزم من ورود كلمة « الشد » أن يكون الحديث الآخر ضعيفاً .

وأما جابر الجعفي فهو متروك ، والظاهر أن الإمام كتب حديثه للمعرفة وقد استعمل الإمام كلمة « الاعتبار » بهذا المعنى كما تقدم في الفائدة الرابعة من فوائد الاعتبار (٤) ، ومن المؤكد أن الإمام لم يعمل بحديثِ لجابر الجعفي .

وكذلك أبوبكر بن أبي مريم صرح الإمام أنه كتب حديثه للمعرفة ، ولا علاقة لذلك بالعمل بحديثه .

وبالنظر في كل النصوص السابقة التي ذكرها أبو يعلى يترجح لي أنه لا

---

(١) انظر : المبحث الأول من الفصل الرابع من هذا الباب .

(٢) الكامل لابن عدي (٣/ ١١١٥) ، والسنن الكبرى للبيهقي (٤/ ٢٦٧) .

(٣) طبقات الحنابلة (١/ ٢٠٦) .

(٤) انظر : المبحث الأول من الفصل الرابع من هذا الباب .

يستقيم له الاستدلال على قوله بأن الإمام أطلق القول بالأخذ بالحديث الضعيف ، إلا حديث حكيم بن جبير وهو محتف بعدة قرائن تجعل العمل به مترجحاً ، ولولاها لكان ضعيفاً لا يُعمل به كما تقدم .

٤- ذكر أبو العز بن كادش عن عبدالله بن أحمد أن أباه قال له : « ولكنك يا بني تعرف طريقتي في الحديث ، لست أُخالف ما ضعف إذا لم يكن في الباب ما يدفعه »[١] .

وأبو العز بن كادش[٢] بينه وبين عبدالله بن أحمد مفاوز ولم يُسند ما نقله عنه ، ثم إنه متكلم فيه فقد اتهم بوضع حديث فأقر وتاب ، وقال ابن النجار فيه : « كان ضعيفاً في الرواية ، مخلطاً كذاباً ، لا يحتج به ، وللأئمة فيه مقال »[٣] وكذا طعن فيه غير واحد ولكن يبدو أن الحافظ أبا القاسم ابن عساكر كان حسن الظن به[٤] .

(١) خصائص المسند لأبي موسى المديني (ص٢٧) والفروسية لابن القيم (ص٦٧) .

(٢) هو أبو العز أحمد بن عبيدالله بن محمد المعروف بابن كادش ، اختلف في سنة مولده وقيل إنها سنة ٤٣٢هـ وتوفي سنة ٥٢٦هـ ، ومن أعظم ما يُعاب عليه افتخاره بأنه وضع حديثاً في فضل أبي بكر ، وقد قال الذهبي : « هذا يدل على جهله ، يفتخر بالكذب على رسول الله ﷺ » انظر : سير أعلام النبلاء (١٩/ ٥٥٨-٥٦٠) .

(٣) النبلاء (١٩/ ٥٥٩) ولسان الميزان (١/ ٢١٨) .

(٤) النبلاء (١٩/ ٥٥٩) .

والثابت عن عبدالله نقله عن أبيه أنه قال : « ضعيف الحديث خير من رأي أبي حنيفة »[(١)] وقوله : « الحديث الضعيف أحب إلينا من الرأي »[(٢)].

ومن المؤكد أن ذلك الحديث الضعيف لابد أن يكون سالماً من المخالفة الضارة سواء كان من الحسن لذاته كحديث عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده أو كحديث محمد بن إسحاق ، أو كان من الحسن لغيره كما ذهب شيخ الإسلام ابن تيمية وآخرون .

وبما تقدم يُعلم أن إطلاق القول بأن أحمد يعمل بالضعيف إذا لم يكن في الباب غيره ، محل نظر لما يلي :

١ - يجب أن يُنبَّه على القول السابق بأن الإمام يُقدم قول الصحابي على الحديث المرسل ، والذي بنى عليه ابن القيم أن أحمد يقدم فتوى الصحابي على الحديث المرسل والحديث الضعيف أيضاً؛ لأنه بهذا التنبيه تظهر منزلة الحديث الضعيف عند الإمام أحمد ويتضح أنه عنده ليس حجة على الإطلاق بل هو دون فتوى الصحابي والذي حجيته محل خلاف أصلاً ، وقد قال الإمام : « ليس أحد إلا ويؤخذ من رأيه ويُترك ما خلا النبي

---

(١) مسائل عبدالله (ص٤٣٨) والمحلى لابن حزم (١/ ٦٨) وهذا الكلام جواب عن سؤال لعبدالله .

(٢) الإحكام لابن حزم (٢/ ٧٩٢) والمحلى (٤/ ١٤٨) .

ﷺ »[١] ، كما ثبت عنه في عدة مواضع أنه لم يأخذ بقول الصحابي مع عدم وجود مخالف له من الصحابة [٢] .

٢- تبين من النصوص التطبيقية التي احتج بها أبو يعلى على إطلاقه السابق أنها كلها محل نظر ، فحديث الكفاءة في النكاح شديد الضعف جداً، وحديث حكيم بن جبير حفت به عدة قرائن جعلته قوياً ، ولولاها لما قبله الإمام ، وحديث غيلان موافق للأصول ، وأما ما ذكره عن الرواة فلا دليل فيه كما تقدم .

٣- ثبت عن أحمد في كثير من النصوص أنه لا يحتج بالضعيف كقوله : « إذا جاء الحلال والحرام أردنا رجالاً هكذا » وكقوله : « إذا روينا في الحلال والحرام شددنا » . وكتضعيفه وعدم عمله بالكثير من الأحاديث الضعيفة [٣] ، فلو قال قائل : إن الأصل في منهج الإمام هو عدم الاحتجاج بالضعيف إلا إذا حفت به قرائن ولم يخالف مرفوعاً ولا موقوفاً ولم يكن في الباب غيره ، فإنه يُعمل به على سبيل الاحتياط؛ لأنه أحب عند

---

(١) مسائل أبي داود (ص٢٧٦) .

(٢) انظر المسائل الأصولية من كتاب الروايتين لأبي يعلى (ص٥١-٥٢) .

(٣) انظر على سبيل المثال مسائل عبدالله (ص٢٣ ، ٣٢٣ ، ٤٠٩) ، والآداب الشرعية (٢/ ٣٠٤، ٣٠٦) .

الإمام من الرأي والقياس ، لكان أولى وأدق .

٤- لم يبين من أطلق القول بأن الإمام يأخذ بالضعيف ويعمل به ؟ متى يفعل الإمام ذلك ؟ هل كان على الدوام وفي كل الأحيان إذا لم يجد في الباب إلا حديثاً ضعيفاً عمل به وأخذه أم أن ذلك يكون أحياناً ولا يكون أحياناً أخرى ؟

ولم يبين كذلك هل يأخذ الإمام بالضعيف عنده حتى في الوجوب والتحريم أم لا ؟

ولم يذكر كذلك الأحاديث الضعيفة التي لم يأخذ بها الإمام ، ولماذا لم يفعل ذلك ؟

ولم يوضح كذلك هل كان يأخذ بالضعيف إذا اعتضد بقول صحابي أو بغيره أم أنه لم يُراعِ ذلك ؟

وهذه الأمور مهمة جداً ، يجب أن ننظر فيها لنعرف كيفية عمل الإمام بالضعيف ، ولا يستقيم الجزم بذلك إلا بعد دراسة استقرائية دقيقة للمسائل المروية عن الإمام .

٥- وجدنا فيما سبق أن الإمام يدخل في مفهومه للحديث الضعيف أو الذي في إسناده شيء حديث عمرو بن شعيب ومحمد بن إسحاق ، وهما يحكم على حديثهما عند المتأخرين بأنه من الحسن لذاته ، كما رأينا بعض

الضعيف الذي يعمل به الإمام يقرب من الحسن لغيره وقد اعتضد ببعض فتاوى الصحابي كما في حديث حكيم بن جبير مثلاً ، وفي مثل هذا يقول الحافظ ابن رجب الحنبلي : « واعلم أنه لا تنافي بين كلام الحفاظ وكلام الفقهاء في هذا الباب ، فإن الحفاظ إنما يريدون صحة الحديث المعين إذا كان مرسلاً ، وهو ليس بصحيح على طريقهم؛ لانقطاعه وعدم اتصال إسناده إلى النبي ﷺ .

وأما الفقهاء فمرادهم صحة ذلك المعنى الذي دل عليه الحديث ، فإذا عضد ذلك المرسل قرائن تدل على أن له أصلاً ، قوي الظن بصحة ما دل عليه ، فاحتج به مع ما احتف به من القرائن .

وهذا هو التحقيق في الاحتجاج بالمرسل عند الأئمة كالشافعي وأحمد وغيرهما »(١) .

ومما يؤيد أن الإمام يراعي القرائن والعواضد ليستدل على قوة المعنى بالإضافة لما سبق في حديث حكيم بن جُبير ، قول الإمام أيضاً في حديث النعمان بن بشير في الذي وقع على جارية زوجته مرفوعاً « إن كان أحلتها

---

(١) شرح علل الترمذي (١/ ٢٩٧) .

له فاجلدوه ، وإن لم تكن أحلتها له فارجموه »[١] ، وهو حديث أعله عدد من العلماء بالاضطراب والانقطاع[٢] ، « أذهب إليه ، إن كانت أحلتها له جلدته مئة ، وإن كانت لم تحلها له رجمته ، حديث عمر أيضاً قوة لهذا »[٣] .

٦- بالإضافة لكل ما سبق فلا ضير أن نقيد عمل الإمام بالأحاديث الضعيفة ، بما يلي : أن ضعفها مقيد بنظره هو ، وقد يكون بعضها عند الكثيرين من الحسن لذاته أو الحسن لغيره ، وأنه من المؤكد لا يحتج إلا ببعض الضعيف وليس كله إذا حفت به القرائن وعضدته بعض الأمور الأخرى كفتوى الصحابي مثلاً ، ثم هو يفعل ذلك للاحتياط في كثير من الأحيان؛ وليس لأن الضعيف حجة بنفسه .

وفي ذلك يقول الشيخ محمد أبو زهرة : « وما كان أخذ أحمد بالخبر الضعيف في سنده الذي يكون له أصل عام في الشرع ، ولا يعارضه حديثاً صحيحاً وارداً في الدين إلا للاحتياط في شأن دينه ، فاختار أن يفتي

---

(١) أخرجه أحمد (٤/ ٢٧٢ ، ٢٧٤) والترمذي (١٤٥١ ، ١٤٥٢) ، والنسائي (٢/ ٨٠) وغيرهم .

(٢) انظر : مختصر سنن أبي داود للمنذري (٦/ ٢٧٠-٢٧١) .

(٣) مسائل صالح (٣/ ٦٧) وحديث عمر موقوفاً انظره في : شرح معاني الآثار (٣/ ١٤٧) ومصنف عبدالرزاق (٧/ ٣٤٨) .

بمضمونه للاحتياط ، أي لاحتمال صحته ، لا لثبوت نسبته »[١] ، « فاختار رضي الله عنه طريقاً وسطاً يجمع بين الابتعاد عن الرأي الذي يبغضه في الدين ، وبين عدم إسناد القول إلى الرسول ، اختار أن يعمل بموجب الحديث احتياطاً لدينه ، وأخذ بجانب احتمال الصدق [٢] ، مع بقاء الصدق احتمالياً لا مرجح يرجحه ، فهو يعمل بالحديث غير حاكم بصحة النسبة ، ولذلك كان يقول في الحديث : إنه ضعيف ، وإنه مع ضعفه أحب عندي من الرأي »[٣] .

وبما تقدم فإن تفسير معنى الحديث الضعيف الذي يعمل به الإمام أحمد ويقدمه على الرأي والقياس ، بأنه قريب أو شبيه من تعريف الحسن عند الترمذي ، كما هو رأي عدد من كبار المحققين في المذهب الحنبلي كشيخ الإسلام ابن تيمية ، والحافظ ابن قيم الجوزية ، والحافظ ابن رجب وغيرهم [٤] ، قد يصح في عدد من الأحاديث التي عمل بها الإمام ، ولكن لا ينبغي أن يُفهم من ذلك أن الحسن لغيره عنده حجة مطردة كما هو الحال

---

(١) ابن حنبل (ص٢٢١) .

(٢) لو قال : « احتمال الضبط أو الحفظ » لكان أولى .

(٣) ابن حنبل (ص٢٢٢) .

(٤) انظر أقوالهم في : الدليل الثاني من أدلة القائلين بحجية الحسن لغيره .

عند المتأخرين وحسبما هو مقرر في كتب مصطلح الحديث، وذلك لما يلي:

١- صرح ابن القيم أن فتوى الصحابي مقدمة عند الإمام أحمد على الحديث المرسل، وكذا الحديث الضعيف، وفسر الضعيف الذي يعمل به الإمام بأنه من الحسن كما جاء عنه في ثلاثة مواضع [1] من كتبه، ويقول في ذلك: «الأصل الرابع: الأخذ بالمرسل والحديث الضعيف إذا لم يكن في الباب شيء يدفعه، وهو الذي رجحه على القياس، وليس المراد بالضعيف عنده: الباطل، ولا المنكر، ولا ما في روايته متهم بحيث لا يسوغ الذهاب إليه والعمل به، بل الحديث الضعيف عنده قسيم الصحيح، وقسم من أقسام الحسن، ولم يكن يقسم الحديث إلى صحيح وحسن وضعيف، بل إلى صحيح وضعيف، وللضعيف عنده مراتب.

فإذا لم يجد في الباب أثراً يدفعه، ولا قول صاحب، ولا إجماعاً على خلافه، كان العمل به عنده أولى من القياس»[2].

وقد جعل الأصل الثاني من أصول الفتيا عند أحمد فتوى الصحابي، وعليه فإن ابن القيم يرى أن الحديث الحسن لغيره يسميه أحمد بالضعيف، ثم هو لا يحتج به مطلقاً كما هو حال المتأخرين بل قد يقدم عليه قول

---

(١) انظر: إعلام الموقعين (١/ ٣١)، (١/ ٧٧)، والفروسية (ص٦٧).

(٢) إعلام الموقعين (١/ ٣١).

الصحابي ، ولو كان في نظره قوي الثبوت عن رسول الله ﷺ لم يفعل ذلك إذ كيف يقدم الموقوف على المرفوع وهو القائل : « ليس أحد إلا ويؤخذ من رأيه ويترك ما خلا النبي ﷺ »(١) .

وقد صرح ابن القيم أن الإمام أحمد لا يعمل بالضعيف عنده إلا إذا لم يجد أثراً يدفعه ولا قول صاحب ، وهذا الكلام لا يستقيم مع مكانة الحسن لغيره عند المتأخرين ، فهم يرونه حجة توجب تقديمه على قول الصحابي ، فعُلم مما حققه ابن القيم أن الحديث الضعيف المعتضد بمثله لا يكون حجة عند الإمام أحمد على الدوام كما هو عند المتأخرين .

ومقتضى كلام ابن القيم أن الضعيف عند أحمد وهو قسم من أقسام الحسن لا يكون حجة ملزمة ، ويمكن تركه لقول صحابي أو إذا تعارض مع فتوى أحد الصحابة ، وهذا لا أعلم أحداً من المتأخرين القائلين بحجية الحسن لغيره يقول به ، ومما يؤكد صحة كلام ابن القيم أن أحمد يقدم فتاوى الصحابة على الحسن لغيره ما نقله عبدالله بن أحمد في قوله : « سئل أبي عن حديث أبي هريرة « من غُسلِ الميت الغُسل » (٢) ؟ قال : ليس فيه حديث يثبت . قال أبي : والوضوء يتوضأ ، رُوي ذلك عن غير

(١) مسائل أبي داود (ص٢٧٦) .

(٢) انظر : الحديث الثاني من المبحث الثالث في الفصل السابع المتقدم آنفاً .

واحد من أصحاب محمد ﷺ»[(١)].

فالزعم بأن الإمام أحمد يحتج بالحسن لغيره مطلقاً كما هو متقرر عند المتأخرين، زعم غير صحيح بناء على ما حرره ابن القيم وحققه، وكلامه على أصول الفتيا عند الإمام أحمد قد تلقاه علماء المذهب بالقبول، ولا أعرف بحسب اطلاعي على كتب أصول الفقه الحنبلي أحداً قد طعن فيه أو صَوَّبه، وإلى زماننا هذا فلم أسمع من علمائنا أو مشايخنا ما يدل على عدم دقته أو ما يشبه ذلك بل الجميع يقبله ويُدرِّسه من دون اعتراض، وهو جدير بذلك ولا شك لمكانة ابن القيم وعلو منزلته ـ رحمه الله ـ.

٢- ورد معنا في الفصل السابع عدة نصوص يظهر منها بجلاء أن أحمد لم يقو جملة من الأحاديث الضعيفة التي لها شواهد صالحة للتقوية بمجموع طرقها[(٢)]. كما أننا وجدناه لا يقوي بعض الأحاديث التي فيها نظر، ولو كان لمتنها شاهد محفوظ[(٣)].

كما وجدنا الإمام أحمد يقول بالتشديد في أحاديث الأحكام وأنه لا يقبل

---

(١) مسائل عبدالله (ص٢٢).

(٢) انظر: المبحث الأول من الفصل السابع في هذا الباب، وكذا انظر: المبحث الثالث منه، الأحاديث الأول، والثاني، والثالث، والثامن، والتاسع.

(٣) انظر: المبحث الثاني من الفصل السابع المثال الثاني، وكذا الرابع، والخامس.

فيها مثل محمد بن إسحاق صاحب المغازي [١] ، فعلمنا أن لأحاديث الأحكام عنده منزلة تتطلب تشدداً أكثر من غيرها .

ومع تضعيفه لعدد من الأحاديث ، رغم أن لها شواهد معتبر بها تجعلها في منزلة « الحسن لغيره » إلا أنه لم يقوها ،فقد وجدناه يقول في أحاديث « أفطر الحاجم والمحجوم » و« لا نكاح إلا بولي » أنها أحاديث يشد بعضها بعضاً [٢]،وكذا وجدناه يقول بنحو ذلك في أحاديث ابن لهيعة ، فلم يكن خافياً عليه مثل ذلك وأن من الأحاديث ما يشد بعضه بعضاً ، فلِمَ لم يقل في تلك الأحاديث الضعيفة أنها تتقوى ببعضها لو كان يريد ذلك؟!

وما أميل إليه أنها لو كانت تتقوى عنده بمجموع طرقها لأشار إلى ذلك ولو مجرد إشارة بدل التصريح بتضعيفه لها أو عدم صحتها عنده لا سيما وهو من المعتدلين كما هو معروف .

٣- ترجح لي أن الإمام أحمد مع إطلاقه الضعف على جملة من الأحاديث التي يقويها آخرون بمجموع طرقها الضعيفة ، إلا أنه لم يُلغِ العمل بها مطلقاً بل اعتمد عليها في إثبات حكم الاستحباب أو الكراهة .

---

(١) انظر : المبحث الثاني من هذا الفصل .

(٢) الكامل لابن عدي (٣/ ١١١٥) .

وقد سبق أن نقلنا تضعيفه لحديث « التسمية على الوضوء »[(١)] ، ومع تضعيفه له إلا أنه يحكم باستحباب التسمية على الوضوء مع أن ظاهر المتن أن حكمها الوجوب ، ومع ذلك لم يُلغِ العمل به كما فعل ابن العربي مثلاً الذي قال بعد أن ضعف الحديث : « كما لا تجب ، كذلك لا تستحب »[(٢)] .

فالإمام أحمد لم يأخذ ـ في المشهور عنه ـ بظاهر الحديث بإيجاب التسمية لضعف أحاديث الباب ، ولكنه لم يُهمل العمل بمدلول الأحاديث فحكم باستحبابها ، فقد ورد عن أبي داود أن أحمد قال : « إذا بدأ يتوضأ ، يقول : بسم الله » ، ثم قال أبو داود : « قلت لأحمد : التسمية في الوضوء ؟ قال : أرجو أن لا يكون عليه شيء ، ولا يعجبني أن يتركه خطأ ولا عمداً ، وليس فيه إسناد »[(٣)] .

وسأله ابنه عبدالله عن الحديث في ذلك فقال : « لم يثبت عندي هذا ، ولكن يعجبني أن يقولــه ، قلت لأبي : الرجل يتوضأ ، فينسى التسمية ؟ قال : يتعاهد ذلك ، فإن نسي رجوتُ أن يجزيه »[(٤)] .

---

(١) انظر : المبحث الأول من الفصل السابع .

(٢) عارضة الأحوذي (١/ ٤٣) .

(٣) مسائل أبي داود (ص٦) .

(٤) مسائل عبدالله (ص٢٥) .

وسأله ابن هانئ عن الحديث فضعفه ثم سأله : عن رجل يترك التسمية عمداً عشر سنين ؟ فقال : « هذا معاند ، ولو كان ناسياً كان أسهل ، ولكن العمد أشد »(١) .

وهذا توسط جيد ، واحتياط ممدوح ، لا سيما وأن مما يؤكد عدم وجوبها أنها لم تأتِ في فرائض الوضوء المذكورة في القرآن ، ولا في الأحاديث الصحيحة التي رواها الثقات وذكروا فيها تفاصيل الوضوء كما ثبت عن المصطفى ﷺ ، والحديث الوارد فيها ضعيف من كل طرقه ، فقوته عند الإمام ليست كافية لإثبات الوجوب ، ومع ذلك فلم يُهمله تماماً بل احتاط للأمر ورأى أن مجموع الطرق مؤثر في إكساب الحديث بعض القوة ، فحكم باستحباب التسمية ، ولم يقف منها كموقف ابن العربي بل توسط واحتاط .

وكذلك في مسألة أخرى وهي « تخليل اللحية » فقد وردت عدة أحاديث في شأنها (٢) لم يقوها ولكنه قال باستحبابها .

فقد قال أبو داود : « قلت لأحمد بن حنبل : تخليل اللحية ؟ فقال :

---

(١) مسائل ابن هانئ (١/ ٣) .

(٢) انظر : مبحث تحسينات البخاري النص (١٨) في الباب الأول .

يُخلِّل، قد روي فيه أحاديث ليس يثبت فيه حديث »[١] .

وكذلك في مسألة « قطع السدر » فقد وردت عدة أحاديث في ذلك [٢]، يرى الإمام أنها غير صحيحة ، ولكنه مع ذلك قال بكراهية قطعه .

فقد قال : « ليس في النَّبِق [٣] حديث صحيح ، ما يعجبني قطعه؛ لأنه على حال [٤] قد جاء فيه كراهة »[٥] .

فهذه النصوص كلها تؤكد أن الإمام أحمد يحتج ببعض الحسن لغيره في الحكم على بعض الأمور بالاستحباب أو الكراهة ، ولم أقف على نصٍ صريح يثبت منه أنه يحتج بذلك على الوجوب أو التحريم وقد يوجد ذلك، ولكنني لم أقف عليه ، ولا يدخل في ذلك ما استدل به أتباع الإمام من علماء المذهب ، وإنما أقصد لم أجد في كلام الإمام أحمد نفسه المنقول في مسائل عبدالله ، وصالح ، وابن هانئ ، وأبي داود ، والكوسج .

وبما تقدم يُعلم أن رأي الإمام أحمد هو عدم المنع من الاحتجاج بالحسن

---

(١) مسائل أبي داود (ص٧) .

(٢) انظر: الحديث التاسع في المبحث الثالث من الفصل السابع المتقدم آنفاً .

(٣) هو ثمر السدر .

(٤) ربما يوجد في الكلام بعض السقط ومعنى الكلام : « على أية حال » .

(٥) العدة لأبي يعلى (٤/ ١١٧٩) .

لغيره مطلقاً ولا العمل به دائماً ، كما أن منزلته عنده متأخرة من فتوى الصحابي كما حققه ابن القيم .

فالذي أراه : أن الإمام أحمد احتج ببعض « الحسن لغيره » ، واستدل به على الحكم بالاستحباب أو الكراهة ، ولم أجده استدل به على الوجوب أو التحريم فيما أعلم حتى الآن ، وقد تظهر في قادم الأيام بعض المصادر التي قد تستدعي مراجعة لبعض ما ذكرناه .

ولا يخفى على فطنة القاريء الكريم أن كلامي هنا مقيد بعدم وجود دليل آخر إلا الحديث « الحسن لغيره » أما لو اعتضد معنى الحديث بفتوى صحابي ، فحسب أصول الإمام أحمد يمكن القول بالوجوب أو التحريم ، وهذا خارج نطاق مُرادي في الكلام الآنف .

ومما يجب التنبيه عليه لأهميته ، وعلاقته بكلام ابن تيمية ، وابن القيم ، وابن رجب في معنى الحديث الضعيف الذي يقدمه أحمد على الرأي والقياس ، أنه لا ينبغي أن يفهم من كلامهم ـ رحمه الله - أن كل حديث ضعفه الإمام واستدل به هو من « الحسن لغيره » فقط ، وذلك لما يلي :

١ - وجدنا الإمام أحمد يصف حديث عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده بأنه فيه شيء كما ذكرنا عن الأثرم آنفاً ، ومن المعلوم أن حديث عمرو بن شعيب عند المتأخرين في مرتبة الحسن لذاته ، ولذا قال شيخ الإسلام

ابن تيمية تعليقاً على تضعيف أحمد لحديث عمرو بن شعيب : « فإن ذلك الذي سماه أولئك ضعيفاً ، هو أرفع من كثير من الحسن ، بل هو مما يجعله كثير من الناس صحيحاً »[١] .

وكذلك نقلنا فيما تقدم أن أحمد لا يحتج بمحمد بن إسحاق في أحاديث الأحكام ، وقد قال في حديثه الذي يرويه عن سهل بن حُنيف في « نضح الثوب بالماء إذا أصابه المذي »[٢] كما جاء في بعض الروايات عنه : « حديث محمد بن إسحاق ربما تهيبته »[٣] ، وقال : « حديث محمد بن إسحاق لا أعرفه عن غيره ، ولا أحكم لمحمد بن إسحاق »[٤] .

وقد روى عنه آخرون ما يدل على أنه يعمل به فقد قال الأثرم : « قلت لأبي عبدالله : حديث سهل بن حُنيف في المذي ما تقول فيه ؟ قال : الذي يرويه ابن إسحاق ؟ قلت : نعم . قال : لا أعلم شيئاً يخالفه »[٥] ، وقال في

---

(١) مجموع الفتاوى (١٨/ ٢٤٩) .

(٢) أخرجه أحمد (٣/ ٤٨٥) ، وأبو داود (٢١٠) ، والترمذي (١١٥) ، وابن ماجه (٥٠٦) ، وابن خزيمة (٢٩١) ، وابن حبان (٣/ ٣٨٧) .

(٣) المغني (٢/ ٨٧) .

(٤) مسائل صالح (٣/ ٤٨) .

(٥) المغني (٢/ ٨٧) .

رواية أخرى : « ليس يدفعه شيء ، وإن كان حديثاً واحداً »[١] .

ومحمد بن إسحاق يحكم على حديثه بأنه حسن لذاته عند المتأخرين ، فالمثلان السابقان فيهما بيان لبعض ما يستضعفه أحمد من أحاديث وهي أقوى من الحسن لغيره وأعلى منزلة منه .

٢- قد يعترض بعض من لا يعرف أصول الإمام أحمد على تفسير شيخ الإسلام ابن تيمية ومن معه بأن بعض المسائل قد أفتى فيها الإمام بحديث ضعيف لا شواهد له ، أو شواهده غير صالحة للاعتبار كما سبق معنا في حديث « الكفاءة في النكاح » ، وحديث النعمان بن بشير « فيمن أتى جارية امرأته » ، ويظن أن أحمد اعتمد على الحديث الضعيف فقط .

والمتأمل يجد أن الإمام أحمد لم يعتمد على الحديث الضعيف فقط بل ذكر ذلك عاضداً لفتوى الصحابي ، وهو رحمه الله يضع اعتباراً كبيراً لأقوال الصحابة ويقدمها على المرسل ويقول : « ما جاء عن النبي ﷺ وأصحابه فخُذ به ، ثم التابعين بعدُ الرجل فيه مخير »[٢] ويقول أيضاً : « الاتباع : أن يتبع الرجل ما جاء عن النبي ﷺ ، وعن أصحابه ، ثم هو من بعد في

(١) المغني (٢/ ٨٧) .

(٢) مسائل أبي داود (ص٢٧٧) .

التابعين مخير »[١] ، ويقول أبو داود : « سمعتُ أحمد غير مرة : يُقالُ لما كان من فعل أبي بكر وعمر وعثمان وعلي رضي الله عنهم سنة ؟ قال : نعم . . . فقيل له : فنقول لمثل قول أُبي ومعاذ وابن مسعود سُنة ؟ قال : ما أدفعه أن أقول ، وما يعجبني أن أُخالف أحداً منهم »[٢] .

فقد يكون الحديث ضعيفاً وليس حسناً لغيره ، ولكن الإمام يذكره بوصفه أحد العواضد أو القرائن التي تدل على قوة المعنى المُستدل به ، ومما يدل على ذلك صنيعه في مسألة المسح على الجوربين ، فقد رُوي فيها حديث مرفوع فيه بعض النظر ، يقول ابن القيم : « وقد نص أحمد على جواز المسح على الجوربين ، وعلّل رواية أبي قيس ، وهذا من إنصافه وعدله رحمه الله ، وإنما عُمدته هؤلاء الصحابة ، وصريح القياس ، فإنه لا يظهر بين الجوربين والخفين فرق مؤثر يصح أن يُحال الحكم عليه »[٣] .

فهذا مما يجب أن يُفطن إليه حتى لا يُظن أن كل حديث ضعيف عمل به الإمام أحمد هو من الحسن لغيره الذي عرفه الترمذي .

(١) المصدر السابق (ص٢٧٦) .

(٢) مسائل أبي داود (ص٢٧٧) .

(٣) تهذيب مختصر أبي داود (١/ ١٢٢) وذكر الحديث وأقوال أهل العلم فيه .

المطلب الثالث

الرأي الراجح في حجية الحسن لغيره

ظهر مما تقدم في المطلبين السابقين أن الحسن لغيره ليس بحجة على سبيل الاطراد ، وأن كثيراً من كبار النقاد لم يقووا عدداً من الأحاديث ذات الطرق الضعيفة المتعددة ، كما رأينا ذلك عند الشافعي فلم يحتج بالضعيف المعتضد بغيره إلا بمرسل التابعي الكبير فقط ، وكذلك الترمذي لم يحسن جملة من الأحاديث مع أنها داخلة في تعريفه للحسن ، وكذلك الإمام أحمد ضعف جملة من الأحاديث مع صلاحيتها للتقوية بمجموع طرقها .

ومن مناقشة أدلة من لم يحتج بالحسن لغيره ، لم ينشرح صدري للقول بأن الضعيف لا يتقوى بالضعيف مطلقاً وذلك للأسباب التالية :

١- من المتحقق أن الضعيف الذي لم يغلب خطؤه صوابه ، قد حفظ بعض حديثه ولابد ، وليس كل حديث يرويه محكوم عليه بالخطأ ، ولذلك فالأخذ بالقرائن المقوية أمر مطلوب وهو عين العدل والإنصاف ، وتُعرف قرائن التقوية من الشروط التي ذكرنا فيما سبق في تقوية الضعيف ، ولا يكون حديث ذلك الضعيف صالحاً للتقوية حتى يسلم من الموانع التي ذكرناها في الشرط السادس من تلك الشروط . فإذا توفرت قرائن التقوية وانتفت الموانع ، وأُخذت الاحتياطات اللازمة ، فإن العدل هو قبول

حديث ذلك الضعيف إذا شهد له حديث ضعيف آخر تحققت فيه قرائن التقوية وانتفت موانعها أيضاً .

٢- يعلم كل مشتغل بعلم الحديث أن النقاد قسموا الضعفاء إلى قسمين: من يعتبر به ، ومن لا يعتبر به ، ورأينا في الصحيحين أن الضعفاء يخرج لهم في الشواهد والمتابعات وإن كان ذلك معظمه في المتابعات الإسنادية للثقات ، ومستعمل عندهما للتأكيد والترجيح فيما رواه الثقات .

والذي نخرج به من ذلك أن حديث الضعيف بلا شك لديه قابلية لعضد غيره ، وما دام يشهد للصحيح والحسن لذاته ويقويهما ، فما المانع من أن يقوي ضعيفاً مثله إذا تحققت الشروط وانتفت الموانع ؟

نعم لا نقول إن الضعيف يقوى بالضعيف دائماً ، ولا نقول إن حجيته ملزمة ، ولا نقول إنه مع تقويته يصلح أن يحتج به على كل شيء في أمور الشريعة؛ لأن احتمال الخطأ لا يزال قائماً لكثرة مداخل الوهم على الضعفاء، ولكننا نقول : إن إمكانية التقوية واردة ولها وجاهتها ، وقد رأينا أن الإمام أحمد يضعف مثل ذلك ، ومع ذلك يستدل به على الاستحباب والكراهة ، وهذا من عدله وإنصافه ـ رحمه الله - .

٣- مع التسليم بأن الحجة الملزمة في الأحاديث الذي لا يسع المسلم مخالفتها لا تقوم إلا بالحديث الصحيح ، إلا أننا رأينا في مناقشة الدليل

السادس للقائلين بعدم حجية الحسن لغيره أن بعض كبار أئمة الحديث يأخذون ببعض الأحاديث الضعيفة التي هي من الحسن لغيره أو تقرب منه للاحتياط ، كقول البخاري : « حديث أنس أسند ، وحديث جرهد أحوط حتى يخرج من خلافهم » ، وهذا منهج أحمد كما تقدم شرحه في المطلب الثاني ، وهذا رأي الشافعي في مرسل التابعي الكبير إذا اعتضد وغيرهم .

والمؤكد أن من منهج المحدثين عدم الممانعة من الاحتجاج ببعض الحسن لغيره ، مع اختلاف بينهم في التوسع في ذلك أو التضييق منه ، وهذا تابع لاختلاف العلماء بين متشدد ومتساهل ومعتدل .

ومما يؤكد أنهم لا يمانعون من الاحتجاج ببعض الحسن لغيره أن الإمام أبا داود يقول في رسالته لأهل مكة واصفاً كتابه « السنن » : « وهو كتاب لا ترد عليك سنة عن النبي ﷺ بإسناد صالح إلا وهي فيه »[1] ، وقد أكد الحافظان الذهبي وابن حجر [2] أن من هذا « الصالح » الضعيف المعتضد بمثله مما لم يبين أبو داود ضعفه ، ولو كان الضعيف المعتضد بمثله لا يحتج به مطلقاً عند عامة أهل الحديث لما ذكره في كتابه .

---

(١) رسالة أبي داود (ص٢٨) .

(٢) انظر : المبحث الثاني في الفصل الثاني من الباب الثالث .

ومن مناقشة أدلة المحتجين بالحسن لغيره، لم ينشرح صدري للقول بأن كل ضعيف معتبر به إذا اعتضد بمثله وسلم من الشذوذ فهو قوي ويحتج به، وذلك لما يلي:

١- ثبت لي أن كبار أئمة النقد من المتقدمين قد ضعفوا جملة من الأحاديث التي يمكن وصفها بالحسن لغيره، كما أنه ثبت لي أن أولئك الأئمة يضعفون بعض المرويات ولو كان المتن ثابتاً ومحفوظاً كما بينته في مناقشة الدليل الأول للقائلين بحجية الحسن لغيره، وأحلتُ هناك على المواضع الموضحة لأمثلة ذلك.

٢- لم أجد من كبار أئمة النقد المتقدمين من يلتزم التزاماً تاماً بتقوية كل ضعيف معتبر به إذا شهد له أو تابعه من هو مثله وكان سالماً من الشذوذ، وذكرت في مناقشة الدليل الثاني للمحتجين بالحسن لغيره عدم صحة الإطلاق عن الشافعي والإمام أحمد والترمذي والنسائي بأنهم من القائلين بذلك على سبيل الاطراد والالتزام التام.

٣- أغفل كثير من المتأخرين اشتراط حصول غلبة ظن من مجموع الطرق الضعيفة، وهو شرط مهم جداً تؤدي عدم مراعاته والتركيز عليه إلى تقوية جملة من الأحاديث أنكرها عدد من كبار أئمة النقد المتقدمين.

٤- ثبت لي كما ذكرته في الدليل الخامس من أدلة القائلين بعدم حجية

الحسن لغيره أن الضعفاء قد يتوافقون على الخطأ من غير قصد منهم ، وهذا يعني أنه لا يلزم من وجود شاهد يرويه ضعيف أن يكون قد حفظ ما رواه لوجود ما يشهد له ، وهذا مما يوجب علينا الاحتياط فيما نتصدى لتقويته من الأحاديث الضعيفة ، وأن نأخذ بالحزم في ذلك ولا نفرط في حُسن الظن ، وأن نجعل مقولة الإمام عبدالرحمن بن مهدي نصب أعيننا : « خصلتان لا يستقيم فيهما حُسن الظن : الحكم والحديث »(١) .

لهذا كله ولما تقدم فإني أرى أن ما يسميه المتأخرون بالحسن لغيره بعضه لا يحتج به ، وبعضه يصلح أن يُحتج به ولكنه ليس مُلزماً للمخالف .

ولإيضاح ذلك فسأجيب عن ثلاثة أسئلة :

متى يكون الحسن لغيره صالحاً للاحتجاج ؟

وبعد صلاحيته للاحتجاج هل يصلح أن يكون حجة ملزمة ؟

وهل يصلح أن يحتج به على الإيجاب والتحريم ؟

متى يكون الحسن لغيره صالحاً للاحتجاج ؟

يرى الحافظ ابن حجر أنه : « لا يتجه إطلاق الاتفاق على الاحتجاج به جميعه ، ولا دعوى الصحة فيه إذا أتى من طرق . . . وقد صرح أبو الحسن

(١) الضعفاء للعقيلي (١/ ٩) والجرح والتعديل (٢/ ٣٥) .

ابن القطان . . . بأن هذا القسم لا يحتج به كله ، بل يُعمل به في فضائل الأعمال ، ويُتوقف عن العمل به في الأحكام إلا إذا كثرت طرقه ، أو عضده اتصال عمل ، أو موافقة شاهد صحيح أو ظاهر القرآن » .

ثم يقول ابن حجر : « وهذا حسنٌ ، ورايقٌ ، ما أظنُ منصفاً يأباه » .

ثم طرح ـ رحمه الله ـ سؤالاً مهماً هو : « هل يلزم من الوصف بالحسن ، الحكم له بالحجة أم لا ؟ » .

وأجاب مبيناً ترجيحه واختياره في ذلك : « هذا الذي يُتوقفُ فيه ، والقلبُ إلى ما حرره ابن القطان أميل »[1] .

ومعنى هذا أن الحافظ ابن حجر ـ ومكانته في علم الحديث لا تخفى على أحد ـ يرى في حجية الحسن لغيره ما يلي :

أولاً : لا يتجه إطلاق الاتفاق على الاحتجاج به جميعه .

ثانياً : لا يلزم من وصفه بالحُسن أن يحكم له بالحجة .

ثالثاً : يُعمل به في فضائل الأعمال .

رابعاً : يتوقف عن العمل به في الأحكام إلا في أربع حالات :

١ - إذا كثرت طرقه .

(١) النكت لابن حجر (١/ ٤٠٢-٤٠٣) .

٢- أو إذا عضده اتصال عمل .

٣- أو إذا وافق ظاهر القرآن .

٤- أو إذا وافق شاهداً صحيحاً .

ويقول السخاوي في حجية الحديث الحسن : « ولكن حيث ثبت اختلاف صنيع الأئمة في إطلاقه ، فلا يسوغ إطلاق القول بالاحتجاج به ، بل لابد من النظر في ذلك :

فما كان منه منطبقاً على الحسن لذاته فهو حجة .

أو الحسن لغيره ، فيُفصَّل بين ما تكثر طرقه فيحتج به ، وما لا فلا .

وهذه أمور جملية تُدرك تفاصيلها بالمباشرة »[١] .

وقد وافقه على ذلك الشيخ طاهر الجزائري [٢] في الرأي نفسه ، وكذلك الشيخ جمال الدين القاسمي [٣] .

فقيَّد السخاوي صلاحية الحسن لغيره للاحتجاج فيما إذا كثرت طرقه ، وأما ما كانت طرقه غير كثيرة فلا يحتج به ، ولم يحدد مقدار الكثرة ، ولكن أحال إلى ممارسة هذا العلم ومباشرة التفاصيل .

---

(١) فتح المغيث للسخاوي (١/ ٨٢) .

(٢) توجيه النظر (ص١٤٨) .

(٣) قواعد التحديث (ص١٠٧ ، ١٠٩) .

ويذهب الشيخ المعلمي إلى أن ثبوت الحديث الضعيف المتعدد الطرق المستوفي لشروط الحسن عند الترمذي لا يحكم بثبوته إلا بعد حصول غلبة ظن من مجموع الطرق ، أما مجرد تعدد الطرق بحد ذاته لا يكفي [١] ، فكأنه يريد أكثر من كثرة الطرق التي نص عليها السخاوي لعدم انضباط ذلك .

والذي أرجحه لا يخرج عما حققه ابن حجر والسخاوي والمعلمي ، فأرى أن الحديث الضعيف الذي تحققت فيه شروط الحسن التي ذكرها الترمذي ، لا يحتج به مطلقاً كما لا يترك الاحتجاج به مطلقاً ، والمعيار في ذلك هو القرائن ، فمتى كانت قرائن قبوله أقوى ترجح الاحتجاج به ، ومتى كانت القرائن المانعة [٢] أقوى ترجح عدم الاحتجاج به ، وعليه فإني أقول ما يلي حتى يتضح الأمر أكثر :

١- لا يتجه إطلاق الاتفاق على الاحتجاج به لأنه مختلف فيه .

٢- لا يلزم من وصفه بالحُسن أن يحكم له بأنه حجة مطلقاً ، لأنه كما ذكرنا في الدليل الأول من أدلة القائلين بعدم حجية الحسن لغيره أن الحجة لا تلزم إلا بالحديث الصحيح ويدخل فيه الحسن لذاته أيضاً ، كما رأينا في

---

(١) انظر : الشرط السادس في الفصل الخامس .

(٢) ذكرنا جملة من الموانع في الشرط السادس في الفصل الخامس .

باب الترمذي أنه وصف أحاديث بالحسن ولم يحتج بها [١] .

٣- يُعمل به في فضائل الأعمال ، ولا أرى بأساً في ذلك إذا استوفى الحديث شروط التقوية التي ذكرتها في الفصل الخامس ، وقد نقلنا في المبحث الثاني من هذا الباب أن أحاديث الأحكام عند كثير من كبار المحدثين يُتشدد فيها أكثر من غيرها ، ولذا فلا بأس من العمل بالحسن لغيره في فضائل الأعمال ، وقد نبهنا هناك على رأينا في رواية الحديث الضعيف الذي لم يصل لدرجة الحسن لغيره .

٤- أرى أن الحديث الحسن لغيره إذا كان في الأحكام وتحققت فيه الشروط الستة التي ذكرتها في الفصل الخامس ، وسلم من الموانع التي ذكرتها في الشرط السادس ، ولم نجد أي قرائن قوية أخرى تمنع من الاحتجاج به ، فلا بأس من الاحتجاج به ولكن لا تكون الحجة به ملزمة على المخالفين ، كما لا نرى أن يستدل به على الإيجاب أو التحريم إلا إذا عضد بدليل آخر .

هل يصلح الحسن لغيره أن يكون حجة ملزمة بذاته ؟

الذي أراه أنه لا يصلح أن يكون حجة ملزمة على المُخالف إلا إذا كان

---

(١) انظر : المبحث الثاني في الفصل الثالث من الباب الثاني .

ممن يرى أنه حجة مطلقاً ، فإنه يجوز أن يُلزم بما التزمه أصلاً .

أما من حيث العموم فإن الراجح في نظري أنه لا يصلح أن يكون حجة ملزمة ، وهذا أعتمد فيه على كلام الشافعي في الاحتجاج بمرسل التابعي الكبير إذا اعتضد ، فإنه قد قال في آخر كلامه على المرسل لمُناظره : « وأنت تسأل عن الحجة في رد المرسل وترد ، ثم تجاوز فترد المسند الذي يلزمك عندنا الأخذ به »[1] .

وقد تقدم في الدليل الأول من أدلة القائلين بعدم حجية الحسن نقل عدة نصوص مهمة جداً عن جمع من العلماء يرون فيها أن الحجة لا تلزم ولا تقوم إلا بالحديث الصحيح وخبر الثقة .

وقد استدل الحافظ ابن حجر بذلك على عدم وجاهة إطلاق القول بحجية الحسن لغيره ، وكلامه في ذلك صحيح .

ويؤكد ذلك أيضاً أن الحكم بحجية الضعيف المعتضد بمثله مسألة اجتهادية لا قطعية ، والعُمدة فيها حسب ما يقوم في نظر الناقد أو الباحث من غلبة ظن ، والتقوية تحصل في حقيقة الأمر في ظن الناظر أو الناقد عند الحكم على مجموع طرق الحديث ، لا في ذات الحديث الضعيف .

---

(١) الرسالة (ص٤٧٠) وانظر مزيداً من الإيضاح حول ذلك في : الفصل الثاني من هذا الباب .

ومن المعلوم يقيناً أن الشرع لم ينصب علامة محدودة بطريق قطعي ، يُعلم منها كيفية حصول غلبة الظن في الطرق الضعيفة ، بل الأمر في ذلك موكول إلى نظر المجتهدين كما قال تعالى في الشهود : ﴿ مِمَّن تَرْضَوْنَ مِنَ ٱلشُّهَدَآءِ ﴾ [1] [البقرة :٢٨٢] ، ولهذا فرب مجتهد تجتمع عنده قرائن يغلب بها على ظنه صدق الخبر ، ويحصل له غلبة ظن بأنه قوي ، ورُب مجتهد آخر لا تجتمع عنده تلك القرائن أو لا يراها كافية في حصول غلبة الظن [2] .

ومما يؤكد اختلاف أنظار العلماء في مثل هذه الأمور الاجتهادية ما رأيناه في الفصل السادس من اختلاف المتأخرين في تقوية بعض الأحاديث الضعيفة بسبب مجموع طرقها ، وهذا أمر لا غرابة فيه؛ لأن من العلماء من يميل للتشدد ، ومنهم من يميل للتساهل ، ومنهم من يميل للتوسط والاعتدال .

ومن المعلوم أن الحسن لغيره باتفاق علماء المصطلح هو أقل الأحاديث

(١) هذه الآية تدل على أن مفهوم العدالة في الشهود يرجع إلى الاجتهاد ، يقول القرطبي في تفسير هذه الآية : « وهذا أدل دليل على جواز الاجتهاد والاستدلال بالأمارات والعلامات عند علمائنا على ما خفي من المعاني والأحكام . . . وفيه ما يدل على تفويض الأمر إلى اجتهاد الحكام ، فربما تفرس بالشاهد غفلة أو ريبة فيرد شهادته » الجامع لأحكام القرآن (٣/ ٣٩٦) .

(٢) هذا الكلام استفدته من كلام ابن رشد عن حد العدالة في كتابه الضروري في أصول الفقه (ص٧٤) .

المحتج بها قوة ، ولهذا فمن غير المستغرب أن يكون الاختلاف فيه أكثر من الحسن لذاته ، وأن الاختلاف في الحسن لذاته أكثر من الصحيح ، وأن الاختلاف في الصحيح أقل بين علماء الحديث .

وثمرة قولنا في أن الحسن لغيره ليس بحجة ملزمة ، تتمثل في الآتي :

١- يُفرَّق بين من يُخالف حديثاً صحيحاً ، وبين من يُخالف الحسن لغيره، لأن قبول الأول واجب على كل من عرف صحته كما قال الخطيب البغدادي : « فأما الأحاديث المسندات إلى النبي ﷺ ، فهي أصل الشريعة ، ومنها تستفاد الأحكام ، وما اتصل منها سنده ، وثبتت عدالة رجاله ، فلا خلاف بين العلماء أن قبوله واجب ، والعمل به لازم ، والراد له آثم »(١) .

وبنحو ذلك قال الإمام ابن خزيمة في رده على « قول بعض العراقيين » كما وصف هو رحمه الله فقد قال : « ولم يستدلوا لمخالفتهم سنة النبي - ﷺ - الثابتة بسنة تخالفها لا برواية صحيحة ولا واهية وهذا محرمٌ على كل عالم أن يخالف سنة النبي ﷺ برأي نفسه أو برأي مَنْ بعد النبي ﷺ »(٢) .

ولهذا فمن خالفنا في ما نحتج به من الحسن لغيره فلا نقطع بخطئه ، فضلاً عن أن نؤثمه لمخالفته لذلك ، لأنه مما يسوغ فيه الاجتهاد .

(١) الجامع لأخلاق الراوي (٢/ ٢٧٨) .

(٢) صحيح ابن خزيمة (٢/ ١٣٠-١٣١) .

٢- ضرورة إعذار المخالف وعدم الإنكار عليه ، فعلى المتوسعين في الاحتجاج بالحسن لغيره من المعاصرين ، وعلى المانعين مطلقاً من الاحتجاج به ، وعلى المتوسطين في ذلك أن يعذر بعضهم بعضاً في ذلك ، لا سيما وأنه من المتفق عليه أن الحسن لغيره ليست قوته كقوة الصحيح أو الحسن لذاته بل هو باتفاق عند علماء المصطلح أقل المقبول من السُنة قوةً .

وقد يقول قائل ينبغي إعذار كل مخالف وعدم الإنكار عليه فيما اختلف فيه العلماء فقولك الآنف تحصيل حاصل ، وهذا ليس بصحيح ، فالإنكار واجب على كل مخالف لمنهج السلف في مسائل المعتقد ، كما أنه ينبغي الإنكار في مسائل الفروع الفقهية إذا كان الخلاف ضعيفاً ومخالفاً لصحيح السنة النبوية (١) ، وما عدا ذلك فلا إنكار في مسائل الخلاف على الصحيح من أقوال أهل العلم .

وبقي أن أُبين لماذا لا يصلح الحسن لغيره أن يكون بذاته حجة على

---

(١) انظر : جامع العلوم والحكم (٢/ ٢٥٥) فقد نص الإمام أحمد على أن شارب النبيذ المختلف فيه يُجد ، وإقامة الحد أبلغ مراتب الإنكار ، كما نص الإمام أحمد على أنه يُنكر على من لا يتم صلاته ولا يقيم صلبه من الركوع والسجود مع وجود الاختلاف في وجوب ذلك ، وللمزيد حول الإنكار في مسائل الخلاف انظر : الكنز الأكبر (١/ ٢٣٢-٢٣٣) ، وانظر : البحث الجيد للدكتور عبدالله الطريقي بعنوان « الإنكار في مسائل الخلاف » المنشور في مجلة البحوث الإسلامية العدد ٤٧ سنة ١٤١٧هـ .

الإيجاب أو التحريم ؟ فقد لاحظت من تصرفات الإمام أحمد أنه احتج بالحديث الضعيف المعتضد بمثله على الاستحباب والكراهة ، ولم أقف له على نص يحتج فيه على حكم بالوجوب أو التحريم « أو الكراهة التي تدل على التحريم كما هي عادة الإمام في بعض الأحيان »[1] ، بمثل ذلك فقط أي أن تكون حجته على الوجوب أو التحريم بسبب حديث ضعيف معتضد بمثله فقط ومن دون أدلة أو قرائن .

كذلك وجدتُ الحافظ ابن عساكر يقول : « الأحاديث الضعيفة إذا ضُم بعضها إلى بعض أخذت قوة ، لا سيما ما ليس فيه إثبات فرض »[2] .

وهذا الرأي لمن تأمله يجده من لوازم القول بأن حجية الحسن لغيره غير ملزمة ، لأن تارك الواجب آثم ، وكذلك فاعل المحرم ، ولا يقال ذلك إلا فيمن ترك العمل بحديث صحيح يعلم صحته بحيث يجب عليه العمل به، ويحرم عليه مخالفته كما نقلناه آنفاً عن ابن خزيمة والخطيب البغدادي .

وقد لاحظنا في المطلب المتقدم أن الإمام أحمد لم يأخذ بظاهر حديث : « لا وضوء لمن لم يذكر اسم الله عليه » ، وهو يدل على الوجوب ونفي

(١) جامع العلوم والحكم (٢/ ١٥٥) .

(٢) الأربعون البلدانية (ص٤٣) .

إجزاء الوضوء إذا لم يُسمِّ المتوضيء ، ومع ذلك عمل بالحديث ولكن استحباباً وليس وجوباً ، مع كون الحديث من الحسن لغيره ، وكذلك رأيناه يصنع مثل هذا في حديث النهي عن قطع السدر .

وأما إذا اجتمع مع الحسن لغيره ظاهر القرآن أو صحيح السنة أو مفهومها ، أو فتوى صحابي لا يعلم لها مخالف من الصحابة رضوان الله عليهم ، أو غير ذلك من القرائن ؛ فإن الحكم بالوجوب أو التحريم سائغ ولا مانع منه ؛ لأن الاستدلال حينئذٍ سيكون من حيث المجموع وليس بالحسن لغيره فقط ، واختياري لهذا لا يخرج مطلقاً عن كلام ابن القطان الذي أطراه ابن حجر وقواه بل هو داخل فيه لأنه أطلق جواز العمل بالحسن لغيره في الأحكام إذا اعتضد بظاهر القرآن أو شاهد صحيح أو اتصال عمل .

وأما الاستحباب والكراهة والإباحة ، وكذا العمل بالحسن لغيره احتياطاً ، فلا بأس من الاحتجاج عليها بالحسن لغيره بذاته إذا كان مستوفياً للشروط الستة التي ذكرتها في الفصل الخامس ، ولم تقم لدينا أي قرائن قوية أخرى تمنع من الاحتجاج به ، وعُمدتي في ذلك ما نقلتُه آنفاً عن الإمام أحمد وابن عساكر .

وكذا ما تقدم نقله عن البخاري في حديث جرهد؛ وأنه أحوط ، حتى

يخرج من خلافهم[١]، ولا شك عندي في أن مراعاة « الحسن لغيره » فيما هو أحوط أمر مطلوب .

وفي نحو ذلك يقول النووي : « إن العلماء متفقون على الحث على الخروج من الخلاف ، إذا لم يلزم منه إخلال بسنة أو وقوع في خلاف آخر »[٢] .

وهذا ما فعله البخاري في حديث جرهد لأن فيه الأمر بتغطية الفخذ لأنها عورة مع أن حديث أنس رضي الله عنه أصح .

وخلاصة القول : أن بعض الحسن لغيره ليس بحجة ، وبعضه حجة مع تفصيل سبق بيانه ، ولم أخرج في هذا الرأي عن أقوال أهل العلم ، بل رأيي في ذلك مطابق لما اختاره الحافظ ابن حجر إلا في بعض التفاصيل اليسيرة التي أطلق فيها وترجح لي ضرورة التقييد والتفصيل؛ اعتماداً على ما لاحظته في التطبيقات العملية للإمام أحمد بن حنبل رحمه الله ، والله أعلم .

وأسأل المولى عز وجل في الختام أن يرزقنا بفضله أجر من اجتهد وأصاب ، وأن يرزقنا بكرمه القصد في القول والعمل ، وأن لا يحرمنا من

---

(١) انظر : مناقشة الدليل السادس للقائلين بعدم حجية الحسن لغيره .

(٢) شرح صحيح مسلم (٢/ ٢٣) .

العدل مع المخالف ولا الإنصاف من أنفسنا ، وأعوذ به سبحانه أن أَظْلِم أو أُظْلَم أو أَجْهلَ أو يُجْهَلَ بي ، وأسأله تعالى أن يغفر لي ولوالدي ولمشايخي وعموم المسلمين .

* * * * *

الخاتمة

فيما يلي إيراد لأهم النتائج والتوصيات :

١- استعمل المحدثون مسمى « الحسن » لأغراض متعددة ، وتنوعت معانيه التفصيلية عندهم ، ولكن كل تحسيناتهم لا تخرج عن أحد أمرين .

(أ) **تحسين احتجاجي** : وهو استحسان الحديث لقوته ويدخل في ذلك الصحيح والحسن لذاته وحديث الراوي المختلف فيه ، والحديث الذي فيه ضعف محتمل ، والحديث الضعيف المعتضد بمثله .

(ب) **تحسين إعجابي** : وهو استحسان الحديث لميزة فيه ، ويدخل في ذلك : الحديث الغريب ، والحديث المتضمن فائدة في الإسناد أو المتن ، والإسناد العالي ، وحُسن المتن .

٢- استعمل المحدثون « الحسن » في بواكير ظهوره كثيراً بمعنى الحسن الإعجابي ، وكان هذا الاستعمال أسبق في الظهور من الحسن الاحتجاجي .

٣- أُستعمل « الحسن » وأُطلق على الحديث الصحيح عند الشافعي وابن المديني وأحمد بن حنبل والبخاري ويعقوب بن شيبة وغيرهم .

٤- ظهر لي من دراستي لمصطلح « الحسن » عند الأئمة النقاد قبل الترمذي تنوع استعمالاتهم له ، ويظهر لي من حيث العموم أنهم استعملوه بغرض عام ولم يكن لديهم تعريف محدد دقيق له ، كما يظهر لي أنهم كانوا

يعنون به القبول العام ، فهو أشبه ما يكون بمصطلح « صالح » عند أبي داود ؛ إذ صرح أنه ينطوي تحته الصحيح وما يشبهه وما يقاربه وما ليس فيه ضعف شديد .

٥- يُعد الإمام الترمذي أقدم من عَرَّف الحسن ، كما أنه أكثر من استعماله جداً في أحكامه على أحاديث جامعه ، فهو بحق أشهر من استعمله بكثرة من المتقدمين .

٦- ظهر لي بدراسة تحسينات الترمذي أن تعريفه للحسن لا يُفهم كما ينبغي إلا بعرضه على تطبيقاته العملية ، وقد ظهر لي من جراء قيامي بذلك أن شرطه ألا يكون الراوي متهماً بالكذب ، يشمل الراوي المتروك ، وبعض من وصفوا بكثرة الخطأ وليس كلهم .

كما ظهر لي أن الترمذي قد حَسَّن أحاديث مع وجود مخالفة في متنها لما هو أقوى منها ، وبالتأمل في منهجه في دفع التعارض بين الأحاديث ، ترجح لي أنه ـ رحمه الله ـ لديه ميل للجمع ما دام ممكناً ولو كان فيه بعض البُعد . وتبين لي أيضاً أن مفهوم تعدد الطرق عنده يشمل تعددها عن رسول الله ﷺ وعن الصحابي وعن التابعي ، كما ترجح لي أنه شرط أغلبي وليس كليا .

كما ظهر لي أنه أطلق « الحسن » مجرداً من أي ألفاظ أخرى على

أحاديث لوجود اختلاف في رفعها ووقفها أو في وصلها وإرسالها .

٧- تبين لي من دراسة الأحاديث التي قال الترمذي فيها : « حسن » أن ٧٥٪ لها شواهد قوية لذاتها ، كما وجدته أطلق الحسن على أحاديث هي صحيحة عنده بل بعضها مدار سندها واحد ومع ذلك يحسن إسناداً لأحد الرواة ويصحح آخر مع أن الحديث من حيث المتن ومدار السند واحد ، فدلنا هذا التصرف منه ـ رحمه الله ـ على أنه يطلق الحسن على متون صحيحة عنده .

٨- لم يحسن الترمذي جملة من الأحاديث في جامعه مع صلاحيتها لذلك ، وتطابق شروط الحسن فيها .

٩- تبين لي بعد دراسة أسانيد الأحاديث التي قال الترمذي فيها : « حسن غريب » عدم دقة قول بعض أفاضل العلماء من أنه يريد بهذه العبارة الحسن لذاته .

١٠- ترجح لدي أن الترمذي يحكم على حديث متوسط الحفظ أو خفيف الضبط بالصحة حيناً وبالحسن حيناً وبالحسن مع الغرابة حيناً آخر .

١١- يحتج الترمذي بغالب الأحاديث التي يطلق عليها « الحسن » ، إلا أن بعضها لا يكون حجة عنده،وبناء عليه فأرى أن الذهبي ـ رحمه الله ـ

لم يخالفه الصواب حين قال : « عند المحاققة فغالب تحسينات الترمذي ضعاف » .

١٢- ترجح لي أنه لا يوجد خلاف بين ما يقول فيه الترمذي : « صحيح » و « حسن صحيح » ، وأن معنى « حسن صحيح » يعني غالباً أن الحديث روي بإسناد حسن وبإسناد صحيح ، ولو كان أحد الإسنادين لا يطابق من حيث ألفاظ متنه الإسناد الآخر وإنما يشهد له من حيث المعنى ، وقد ناقشت قول الحافظ ابن حجر والدكتور نور الدين عتر أن « صحيح » أقوى من « حسن صحيح » عند الترمذي ، وبينت بالأدلة عدم دقة ذلك .

١٣- تتفق تعاريف العلماء للحديث الحسن لذاته على أنه يمثل منزلة وسطى فوق الضعيف ودون الصحيح ، كما أنها تتفق على أن مما أوجب قصوره عن الصحيح وجود بعض الضعف فيه فهو بهذا الاعتبار أعلى مراتب الضعيف ، وأنزل مراتب الصحيح .

١٤- أرى أن تبيين استعمالات المحدثين للحسن أولى من صنيع بعض المصنفين في علم مصطلح الحديث من البحث عن تعريف يميز الحسن لذاته عن غيره بحيث يكون جامعاً مانعاً ، لأنه من الثابت يقيناً أن جماعة من علماء الحديث يطلقون الحسن على الصحيح ، وبعضهم أدخلوا الحسن

لذاته في صحاحهم .

١٥- لم أجد من المحدثين قبل ابن الصلاح من قصر « الحسن » في استعماله على الحديث الحسن لذاته فقط ، إلا أن عدداً من المحدثين قبل ابن الصلاح يدخلون الحسن لذاته فيما يحسنونه باعتبار أن لفظ « الحسن » علم على الحديث المقبول غير المردود في نظر من استحسنه إذا كان تحسينه للاحتجاج .

١٦- ترجح لي صحة كلام شيخ الإسلام ابن تيمية في أن الترمذي هو أول من اشتهر عنه تقسيم الحديث إلى صحيح وحسن وضعيف ، وكان غالب صنيع الأئمة قبله تقسيم الحديث إلى صحيح وضعيف ، ولم يكن التقسيم الثلاثي مستقراً ومشتهراً قبل الترمذي ، ولا يلزم من هذا نفي استعمال لفظ « الحسن » في وصفهم للأحاديث ، لأن ورود اللفظ في عباراتهم لا يعني أن للحسن عندهم منزلة وسطى بين الصحيح والضعيف .

١٧- من الملفت للنظر أن كتب أصول الحديث القديمة كالمحدث الفاصل ، ومعرفة علوم الحديث ، والكفاية خلت تماماً من أي تعريف للحديث الحسن ، بل حتى تعريف الترمذي لم يتطرقوا إليه .

١٨- الصحيح أن حديث المختلف في توثيقه لا يُعد كله حسناً ، بل

يقسم إلى ثلاثة أقسام : **الأول** : رواة يمكن التفصيل في مروياتهم .

الثاني : من لا يمكن التفصيل في مروياتهم ولكن يمكن الترجيح بين الموثقين والمضعفين ببعض المرجحات المعتبرة .

الثالث : في حالة عدم التمكن مما تقدم يحكم على حديث المختلف فيه بأنه صدوق يخطئ ولا يحتج بما ينفرد به .

١٩- تبين لي رجحان قول من لم يحتج بحديث الصدوق إذا انفرد بما لا يحتمل له ، والاحتجاج بحديثه إذا كان محتملاً .

٢٠- الحسن لذاته حجة إذا كان راويه لم ينفرد بما لا يحتمل له ، وحققتُ أن ما قيل من أن البخاري لا يحتج بالحسن كلام باطل ، وأن الادعاء بأن أبا حاتم الرازي لا يحتج بالحسن مطلقاً غير صحيح وتنقصه الدقة ، وكذا الزعم بأن ابن العربي المالكي لا يحتج به مطلقاً ، هو زعم تناقضه الأدلة الواضحة من كلامه .

٢١- حقيقة الحسن لغيره هو اعتضاد حديث ضعيف صالح للتقوية بحديث مثله ، وأما تقوية حديث ضعيف بحديث صحيح ، فالأولى في نظري عدم إدراجه في الحسن لغيره .

٢٢- ترجح لي أن مجموع الطرق الضعيفة لا تبلغ بالحديث إلى مرتبة الصحيح لغيره إلا أن يوجد حديث حسن لذاته يعضد تلك الطرق

الضعيفة .

٢٣- ترجح لي أن مرسل التابعي الكبير بعد اعتضاده لا يكون في نظر الشافعي حجة ملزمة كما هي الحال في الحديث المتصل الصحيح ، كما أن الشافعي فيما ظهر لي لم يقل بتقوية شيء من الأحاديث الضعيفة بغيره إلا مرسل التابعي الكبير فقط .

٢٤- من أهم شروط تقوية الحديث الضعيف غير ما ذكره الترمذي في تعريفه للحسن ، شرط حصول غلبة ظن من مجموع الطرق الضعيفة ، وهذا الشرط يستلزم النظر في جملة من القرائن المانعة من الاعتبار ببعض الأسانيد الضعيفة .

٢٥- لم يلتزم النقاد المتقدمون بتقوية كل ضعيف معتبر به إذا كان للمتن الذي يرويه شاهد من وجه آخر ولو كان محفوظاً وثابتاً ، كما أن هناك جملة من الأحاديث قواها بعض المتأخرين لمجموع طرقها ، ولم يفعل بعض المتقدمين ذلك .

٢٦- الراجح أن بعض الحسن لغيره يكون حجة ، وأن بعضه لا يكون كذلك على تفصيل ذكرته فيما تقدم .

٢٧- الصحيح أن مسألة الاحتجاج بالحسن لغيره مسألة خلافية ، لا كما يزعم بعض الباحثين المعاصرين أنه إجماع أو كالإجماع .

ومن أهم التوصيات التي أراها جديرة بالذكر ما يلي :

١- يستعمل لفظ « صالح » للحكم على الأحاديث عند المتقدمين ولا يزال يحتاج إلى دراسة استقرائية تبين مقاصد الأئمة الذين استعملوه ومعانيه عندهم .

٢- من الضرورة أن تجرى دراسة استقرائية للمسائل الفقهية التي اعتمد فيها الإمام أحمد بن حنبل على أحاديث غير صحيحة في نظره أو وفق منهجه ، وتبين طريقته في ذلك ، وهل يعتمد على الحديث فقط أم يعضد بأدلة أو قرائن أخرى ؟ وما هي الأحاديث التي كان ينبغي أن يحتج بها ولم يفعل ؟ ولماذا لم يحتج بها ؟ فيركز على جوانب الترك كما يركز على جوانب الإثبات ، فعدم احتجاجه بحديث ولو لم يذكره لا يقل أهمية عما ذكره واحتج به .

٣- حبذا لو جُمعت أخطاء الثقات والصدوقين الموصوفين بعدم تمام الضبط حتى يتيسر على الباحث معرفة كلام النقاد المشتت في عدد من كتب العلل والتخريج وكتب الجرح والتعديل في أخطاء أولئك الرواة الذين يُعامل حديثهم عند الكثيرين بأنه مقبول مطلقاً .

وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين . **وكتبه**

دكتور خالد بن منصور الدريس

الفهارس العامة للكتاب

١- فهرس الآيات

٢- فهرس الأحاديث

٣- فهرس الأعلام الذين وصفوا بحسن الحديث

٤- فهرس الأعلام المترجم لهم

٥- فهرس المصادر والمراجع

٦- فهرس الفوائد العلمية

١ – فهـــرس الآيــــــات

الرقم	السورة	الصفحة
	٢ – البقرة	
١٨١	﴿ فَمَنْ بَدَّلَهُ بَعْدَمَا سَمِعَهُ ﴾	١٤٣٩
٢١٠	﴿...فِي ظُلَلٍ مِنَ الْغَمَامِ...﴾	٣١٥
٢٢٣	﴿ نِسَاؤُكُمْ حَرْثٌ لَكُمْ...﴾	١٣٢٠
٢٨٢	﴿ مِمَّنْ تَرْضَوْنَ مِنَ الشُّهَدَاءِ...﴾	٢٤٧٨
٢٨٢	﴿...أَنْ تَضِلَّ إِحْدَاهُمَا فَتُذَكِّرَ إِحْدَاهُمَا الأُخْرَى﴾	٢٣٤٨، ٢٤٠١
٢٨٦	﴿ لا يُكَلِّفُ اللهُ نَفْسًا إِلا وُسْعَهَا...﴾	٢٠٨
	٣ – آل عمران	
١٦١	﴿...وَمَنْ يَغْلُلْ يَأْتِ بِمَا غَلَّ...﴾	٦٣٧
١٦٩	﴿ وَلا تَحْسَبَنَّ الَّذِينَ قُتِلُوا فِي سَبِيلِ اللهِ أَمْوَاتًا...﴾	١٣٢٢
	٤ – النساء	
١٧٦	﴿ يَسْتَفْتُونَكَ قُلِ اللهُ يُفْتِيكُمْ فِي الْكَلالَةِ...﴾	١٣٢٥
	٥ – المائدة	
٦	﴿ يَاأَيُّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا إِذَا قُمْتُمْ إِلَى الصَّلاةِ... ﴾	٢٧٥
٦	﴿ ...فَلَمْ تَجِدُوا مَاءً فَتَيَمَّمُوا...﴾	٣٠١
٨	﴿ وَلا يَجْرِمَنَّكُمْ شَنَآنُ قَوْمٍ...﴾	٢١٦
١٠٦	﴿ يَاأَيُّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا شَهَادَةُ بَيْنِكُمْ...﴾	١٥٤
	٨ – الأنفال	
١٦	﴿ وَمَنْ يُوَلِّهِمْ يَوْمَئِذٍ دُبُرَهُ... ﴾	١١٤٩

٩ – التوبة

٥٢	﴿... إلاَّ إِحْدَى الْحُسْنَيَيْنِ ...﴾	٣٨
٦٠	﴿ إِنَّمَا الصَّدَقَاتُ لِلْفُقَرَاءِ ...﴾	٢٦٣
١٠٢	﴿ وَءَاخَرُونَ اعْتَرَفُوا بِذُنُوبِهِمْ ...﴾	٦١
١١٣	﴿ مَا كَانَ لِلنَّبِيِّ وَالَّذِينَ ءَامَنُوا أَنْ يَسْتَغْفِرُوا لِلْمُشْرِكِينَ...﴾	١٣٢٩

١٠ – يونس

٦٤	﴿ لَهُمُ الْبُشْرَى فِي الْحَيَاةِ الدُّنْيَا ...﴾	١٢٩٤

١١ – هود

١٥	﴿ مَنْ كَانَ يُرِيدُ الْحَيَاةَ الدُّنْيَا وَزِينَتَهَا...﴾	٧٨١

١٥ – الحجر

٩	﴿ إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا الذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُ لَحَافِظُونَ﴾	٢٣٨٤
٤٧	﴿ وَنَـزَعْنَا مَا فِي صُدُورِهِمْ مِنْ غِلٍّ ...﴾	٦٥٩

١٧ – الإسراء

٧٩	﴿... عَسَى أَنْ يَبْعَثَكَ رَبُّكَ مَقَامًا مَحْمُودًا ﴾	١٣٣٠

الأنبياء

٤٥	﴿ قُلْ إِنَّمَا أُنْذِرُكُمْ بِالْوَحْيِ﴾	٢٣٨٥

٢٢ – الحج

٢	﴿... وَتَـرَى النَّاسَ سُكَارَى ...﴾	١٣١٨
٥٢	﴿ وَمَا أَرْسَلْنَا مِنْ قَبْلِكَ مِنْ رَسُولٍ وَلاَ نَبِيٍّ...﴾	٢٢٣٧

٢٣ – المؤمنون

١٤	﴿... ثُمَّ أَنْشَأْنَاهُ خَلْقًا ءَاخَرَ ...﴾	٧٢

٢٤ – النور

٤٠	﴿... وَمَنْ لَمْ يَجْعَلِ اللَّهُ لَهُ نُورًا فَمَا لَهُ مِنْ نُورٍ﴾	٢٠٨٠

٢٩ – العنكبوت

٢٩	﴿... وَتَأْتُونَ فِي نَادِيكُمُ الْمُنْكَرَ ...﴾	١٤١١

٣٣ – الأحزاب

٤	﴿مَا جَعَلَ اللَّهُ لِرَجُلٍ مِنْ قَلْبَيْنِ فِي جَوْفِهِ ...﴾	١٤١١

٣٦ – يس

١٤	﴿إِذْ أَرْسَلْنَا إِلَيْهِمُ اثْنَيْنِ فَكَذَّبُوهُمَا﴾	٢٤٠١

٣٩ – الزمر

٣١	﴿ثُمَّ إِنَّكُمْ يَوْمَ الْقِيَامَةِ عِنْدَ رَبِّكُمْ تَخْتَصِمُونَ﴾	١١٩٣

٤٨ – الفتح

١٨	﴿لَقَدْ رَضِيَ اللَّهُ عَنِ الْمُؤْمِنِينَ ...﴾	٦٦٤

٤٩ – الحجرات

٦	﴿يَاأَيُّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا إِنْ جَاءَكُمْ فَاسِقٌ بِنَبَإٍ ...﴾	١٩٦٧
٦	﴿...إِنْ جَاءَكُمْ فَاسِقٌ بِنَبَإٍ...﴾	٢٤٢٤
١١	﴿... وَلَا تَنَابَزُوا بِالْأَلْقَابِ ...﴾	١٣٣٤

٥٣ – النجم

٣	﴿وَمَا يَنْطِقُ عَنِ الْهَوَى﴾	٢٣٨٥
١١	﴿مَا كَذَبَ الْفُؤَادُ مَا رَأَى﴾	١٣٣٥

١٣	﴿ وَلَقَدْ رَآهُ نَزْلَةً أُخْرَى ﴾	١٣٣٥
١٤	﴿ عِندَ سِدْرَةِ الْمُنْتَهَى ﴾	١٣٣٥
١٩	﴿ أَفَرَأَيْتُمُ اللاَّتَ وَالْعُزَّى ﴾	٢٢٣٧
	٦٤ - التغابن	
١٦	﴿ فَاتَّقُوا اللهَ مَا اسْتَطَعْتُمْ... ﴾	٢٠٨
	٦٥ - الطلاق	
٣	﴿... قَدْ جَعَلَ اللهُ لِكُلِّ شَيْءٍ قَدْرًا ﴾	١١٧٩
	١٠٢ - التكاثر	
٨	﴿ ثُمَّ لَتُسْأَلُنَّ يَوْمَئِذٍ عَنِ النَّعِيمِ ﴾	١١٩٣، ١٣٣٦

* * * * * *

٢ـ فهـرس الأحاديـــث

الحـــديث	الصفحة
أبغض الرجال إلى الله الألد الخصم...	١٣١٩
أُبَني لا ترموا الجمرة...	٢٣٦٩
أبهذا أمرتم...	١٢٨٨
أتانا كتاب رسول الله ﷺ ألا تنتـفعوا من الميتة...	١٢٧٧
أتاني آت من ربي عز وجل فأمرني ...	٧١٣
أتدري لم بعثت إليك...	٦٣٧
أحب أهلي إلي...	١٤١٤
أحب الأسماء إلى الله ...	٧٦٩
أحق ما بلغني عنك؟...	١٢٦٧
أد الأمانة إلى من ائتمنك...	٢٠١٦
إذا أتى أحدكم البراز ...	٨٦
إذا أرسلت كلبك وذكرت اسم الله...	١٢٦٩
إذا أصاب المكاتب حداً...	١٢٥٩
إذا أصبح أحدكم فليقل: اللهم بك أصبحنا...	١٣٣٧
إذا أقيمت الصلاة ...	١١٦٣
إذا أقيمت الصلاة فلا صلاة إلا المكتوبة...	١٢٢٦
إذا اختلف البيعان...	١١٨٨
إذا افتتح الصلاة رفع يديه...	٢٤٠٥
إذا انتصف شعبان فلا تصوموا...	١١٣٠
إذا انتهى أحدكم إلى مجلس...	١٣٠٨

الحــديث	الصفحة
إذا بقي النصف من شعبان فلا تصوموا...	١٥٤٠
إذا بقي نصف من شعبان فلا تصوموا...	١١٣٠
إذا انتصف شعبان فلا تصوموا...	١١٩٣
إذا بلغ الماء قلتين...	١٧٢٣
إذا تصدقت المرأة من بيت زوجها...	١٢٣٥
إذا تقاضى إليك رجلان...	١٣٦٤
إذا حدث الرجل الحديث ثم التفت...	١٢٨٦
إذا حدثكم أهل الكتاب فلا تصدقوهم...	٢٣٣٢
إذا دخلت العشر وأراد أحدكم أن يضحي...	٢٠٩٢
إذا سكر فاجلدوه...	٩٠
إذا سمع أحدكم الأذان والإناء على يده...	٢٠١٨
إذا شرب الخمر فاجلدوه...	١٥٩٠
إذا صلى أحدكم فلم يدر كم صلى...	١٢٢٥
إذا فسا أحدكم فليتوضأ...	١٢٥٦
إذا قام أحدكم إلى الصلاة فلا يمسح الحصى...	١٢٢٢
إذا قام أحدكم عن فراشه ثم رجع إليه ...	١٣٣٨
إذا قمت إلى الصلاة فأسبغ الوضوء . . .	٥٤٦
إذا كان الماء قلتين...	١٧٢٣
إذا كان يوم القيامة أُتي بالموت...	١٣٠٣
الأذنان من الرأس ...	١١٨٦
الأذنان من الرأس...	٢٢١٩

الحـــديث	الصفحة
الأذنان من الرأس...	٢٢٤٣
الأذنان من الرأس...	٢٣٥٨
أذهب البأس رب الناس...	١٠٩٧
أرأيت لو كان على أختك...	٦٧٧
أربع في أمتي من أمر الجاهلية...	١٢٤٩
أصبنا سبايا يوم أوطاس...	١٢٥٦
أعلفه ناضحك...	١٢٦١
أعندك غداء؟...	١٢٣٦
أفضل الصيام بعد شهر رمضان ...	١٢٢٧
أفضل صلاتكم في بيوتكم...	١٢٢٨
أفضله لسان ذاكر...	١٣٢٨
أفطر الحاجم والمحجوم . . .	١٥٣٩
أفطر الحاجم والمحجوم...	٢٤١٩
أفطر الحاجم والمحجوم...	٢٢٦٥
أفطر الحاجم والمحجوم...	٢٢٦٥
أقيموا الحدود في الحضر والسفر . . .	٧٨٦
أقيموا حدود الله في القريب والبعيد . . .	٧٨٩
ألا أخبركم بخير الشهداء...	١٢٩٦
ألا إن بني آدم خلقوا على طبقات شتى...	١٤٠٣
ألا من قتل نفساً معاهداً...	١٤٣١
ألا وإنه يجاء برجال من أمتي . . .	٧١٨

الحـــديث	الصفحة
ألحقوا الفرائض بأهلها...	١٢٨٦
أما إنه سيكون...	١٣٣٦
أما إني سأحدثكم...	٤٤٠
أما والله لولا أن الرسل لا تقتل...	٦٣٣
أمسك عليك لسانك...	١٢٩٨
أمك...	١٢٨٢
أمني جبريل عليه السلام عند البيت...	١٢٠٤
آمين...	٦٠٩
إن أبوا إلا أن تأخذوا كرهاً فخذوا...	١٢٧٣
إن أبي وأباك في النار...	٢٢٥٥
إن أحسن الحسن الخلق الحسن...	٩٨٢
إن أطيب ما أكلتم من كسبكم...	١٢٦٤
إن أغبط أوليائي عندي...	١٣٧٦
إن أهل الدرجات العلى...	١٣٤٥
إن استخلف عليكم فعصيتموه عذبتم...	١٤١٤
إن الإسلام بدأ غريباً ...	٤٦٢، ١١٠٤
إن الدين ليأرز إلى الحجاز...	١١٠٣
إن الشيطان قد أيس أن يعبده المصلون...	١٢٨٥
إن الفخذ عورة...	١٣٨١
إن الله اصطفى كنانة...	١١٣٦
إن الله تجاوز لأمتي عما استكرهوا عليه...	٢٣٠١

الحـــديث	الصفحة
إن الله تعالى زادكم صلاة وهي الوتر...	٢٣٦٦
إن الله خلق آدم ثم مسح ظهره بيمينه...	١٣٢٦
إن الله خلق آدم على صورة الرحمن ...	٢٣١١
إن الله خلق الخلق...	١١٣٦
إن الله عز وجل خلق خلقه في ظلمة...	١٣٠٦
إن الله عز وجل ينزل ليلة النصف من شعبان...	١١٨٧
إن الله لا يصنع بشقاء أختك شيئاً...	١١٢٥
إن الله ليؤيد الدين...	٤٨٢
إن الله ليؤيد هذا الدين...	٤٨٥
إن الله ليدخل بالسهم الواحد...	١٣٦٦
إن الله ليرضى عن العبد أن يأكل الأكلة...	١٢٧٨
إن الله وتر يحب الوتر...	١٢٢٨
إن الله يحب أن تُرى أثر نعمته...	١٣١٥
إن الماء طهور لا ينجسه شيء...	١٢٠٣
إن المرأة لتأخذ للقوم . . .	٦٩٢
إن المسلم إذا عاد أخاه المسلم ...	١٢٤٦
أن النبي ﷺ فرض على أهل الذمة...	١٢٤١
أن النبي ﷺ دخل مكة نهاراً...	١٢٤١
أن النبي ﷺ لعن المحلل...	٤٤٧
أن النبي ﷺ أخَّر طواف الزيارة...	١١٢٠
أن النبي ﷺ أعطاه ديناراً...	٢١٤٨

الحـــديث	الصفحة
أن النبي ﷺ أفرد الحج...	٢٢٨١
أن النبي ﷺ جمع بين الظهر والعصر...	١٥٩٠
أن النبي ﷺ حبس رجلاً في تهمة...	١٢٦٦
أن النبي ﷺ خلل لحيته ...	٥٢٧
أن النبي ﷺ دخل قبراً ليلاً...	١٣٦١
أن النبي ﷺ رمي الجمرة يوم النحر راكباً...	١٢٤٣
أن النبي ﷺ صالح أهل مكة ...	٧١٠
أن النبي ﷺ صلى على حصير...	١٢٢١
أن النبي ﷺ صلى على قبر...	٤٣٥
أن النبي ﷺ ضرب في الخمر...	٤٣٨
أن النبي ﷺ قرأ : ﴿وترى الناس سكارى...﴾	١٣١٨
أن النبي ﷺ كان يأتي العيد ماشياً...	١٠٩٨
أن النبي ﷺ كان يأخذ من لحيته...	١٩٦٦
إن النبي ﷺ كان يخلل لحيته...	٢٧٧
أن النبي ﷺ كان يسلم عن يمينه وعن يساره...	٢٢٧٩
أن النبي ﷺ كان يقرأ في ركعتي الفجر...	١٧
أن النبي ﷺ كان ينفل في البدأة الربع...	١٣٩٧
أن النبي ﷺ كبّر في العيدين...	١١٠٣، ٤٩٤
أن النبي ﷺ مسح برأسه مرتين...	١١٢٨
أن النبي ﷺ مسح برأسه...	١٥٥٦
أن النبي ﷺ نهى أن يتوضأ الرجل...	١٢٠٢

الحـــديث	الصفحة
أن النبي ﷺ نهى أن يصلي الرجل مختصراً ...	١٢٢٣
أن النبي ﷺ نهى عن الحبوة...	١٣٥٤
أن النبي ﷺ نهى عن الدباء...	٢٢٧٤
أن تجعل لله نداً وهو خلقك...	١٣٣٢
أن تجعل لله نداً وهو خلقك...	١١٧٧
إن حيضتك ليست في يدك...	١٢٠٤
إن خير ما تداويتم به اللدود...	١٣٧٢
أن رجلاً قتل نفسه فلم يصل عليه النبي ﷺ ...	١٢٥٠
أن رجلاً مات على عهد رسول الله ﷺ ولم يدع وارثاً...	١٤٠١
أن رجلاً من الأنصار خاصم الزبير عند رسول الله ...	١٢٦٥
أن رسول الله ﷺ صلى الظهر خمساً...	٩٤
أن رسول الله حَرَّم كل ذي ناب من السباع...	١٢٧٠
أن رسول الله ﷺ أخذ الجزية من مجوس هجر...	١٢٧٢
أن رسول الله ﷺ أمر من صلى خلف الصف...	١٢١٢
أن رسول الله ﷺ باع حلساً...	١١٤٨
أن رسول الله ﷺ تزوج ميمونة وهو حلال...	٢٠١٢
أن رسول الله ﷺ توضأ ثلاثاً ثلاثاً...	٢٧٦
أن رسول الله ﷺ جعل بينه وبين الجدار...	٩٠٧
إن رسول الله ﷺ حبس ماعزاً...	٩١٧
أن رسول الله ﷺ رفع إليه الذراع...	١١٥٠
أن رسول الله ﷺ صلى بعد العصر...	١٥٥٣

الحـــديث	الصفحة
أن رسول الله ﷺ صلى على قبر...	٢١٩٠،٢١٨
أن رسول الله ﷺ ضرب الحد بنعلين...	١٢٦٨
أن رسول الله ﷺ قرن الحج والعمرة...	١٢٤٥
أن رسول الله ﷺ قضى أن الخراج بالضمان	١٢٦١
أن رسول الله ﷺ كان إذا أتاه الفيء...	٢٢٣
أن رسول الله ﷺ كان إذا سلم عليه في الصلاة...	١٥٥٢
أن رسول الله ﷺ كان إذا كبَّر تكبيرة الإحرام...	٢٣٩٣
أن رسول الله ﷺ كان يأكل الدجاج...	١١٤٣
إن رسول الله ﷺ ما شبع من خبز ولحم...	١٤٠٤
أن رسول الله ﷺ مر في المسجد يوماً...	١٣٧٩
أن رسول الله ﷺ مسح رأسه بيده...	١١٢٩
أن رسول الله ﷺ نهى عن تناشد الأشعار...	١١٢٩
أن رسول الله ﷺ وقَّت لأهل العراق...	١١٥٥, ٢٢٩٦
أن رسول الله ﷺ وقَّت لأهل المشرق العقيق...	١١٥٥
أن رسول ﷺ أرخص للمسافر...	٥١٤
إن سورة من القرآن ثلاثون آية...	١٣١٦
إن شئتما أعطيتكما ...	٢٣٠
إن عم الرجل صنو أبيه...	١٣٤٨
إن في أمتي المهدي...	١٢٩٢
إن في الجمعة ساعة...	٤٩٤
إن كان أحلتها له ، فاجلدوه...	٢٤٥٤

الحـــديث	الصفحة
إن كنتم لا بد فاعلين ، فردوا السلام...	١٣٠٩
إن مسحهما كفارة للخطايا...	١٢٤٥
إن من آخر ما عهد إلي رسول الله ﷺ ...	١٢٠٩
إن من أكمل المؤمنين إيماناً...	١٣٠٥
إن من أمتي من يشفع للفئام...	١٣٠٠
إن هذين حرام على ذكور أمتي...	١٤٠
إنا آخذوها وشطر ماله...	١٨٢٠
أنا سيد ولد آدم...	١٣٣١
أنتم تتمون سبعون أمة...	١٣٢١
أنعت لك الكرسف...	١٩٨
إنكم تحشرون رجالاً وركباناً...	١٢٩٩
إنكم ستجندون أجناداً . . .	٧٦٢
إنكم في زمان من ترك فيه عشر ما أُمر به هلك...	٢٢٥٤
إنما الأعمال بالنيات...	١٥٩٨, ١٩٦٩
إنما صلى النبي ﷺ الركعتين بعد العصر...	١٢٠٨،١١٣٢
إنما كان يكفيك...	٣٠٢
إنما هو بضعة منك...	١٩٤
أنه كان يصلي فاستفتحت الباب فجاء النبي ﷺ ...	٢٠١٣
إنه من أحيا سنة من سنتي...	١١٠٤
إنه نور المسلم...	١٣١٦
إنها ستكون فتنة القاعد فيها خير من القائم...	١٢٨٩

الحـــديث	الصفحة
إني لأعرف حجراً بمكة كان يسلم علي...	٢١٩٧
إني لا أدري ما قدر بقائي فيكم...	١٣٩١
إني لا أقول إلا حقاً...	١٢٨٦
إني ممسك بحجزكم عن النار	١٤٧
إني ممسك بحجزكم عن النار . . .	٧١٦
أهريقوه...	١١٤١
أهريقوه...	١٢٦٠
أهل الجنة عشرون ومائة صف...	١٣٠٣
أو مسلم...	١٦٩٦
أوفِ بنذرك . . .	٨٧٩
أول ما خلق الله القلم...	١٤٣
أولاهما بالله...	٣٠٨
أي شيء تمام النعمة...	١٤١٣
إياكم ومجالس الطرق . . .	٧٩٠
أيعجز أحدكم أن يقرأ في ليلة...	١٣١٧
أيكم يتجر على هذا...	١٢١٢
أيما امرأة زوجها وليان فهي للأول منهما...	١٢٥٤
أيما امرأة سألت زوجها طلاقاً من غير بأس...	١٢٥٧
أيما امرأة نكحت بغير إذن وليها فنكاحها باطل...	١٢٥٢
أيما عبد تزوج ...	١١٧٥
أيما عبد تزوج بغير إذن سيده...	١٥٤٩

الحـــديث	الصفحة
أيما عبد تزوج بغير إذن سيده...	١٥٥٠
أيما عبد تزوج بغير إذن سيده...	١٦١٤, ١٢٥٥
أيما مسلم شهد له أربعة بخير...	١٤٩
اتق الله حيثما كنت...	١٣٧٠
احتجم النبي ﷺ وهو محرم صائم...	٢٠١١
احثوا في وجوه المداحين التراب . . .	٧٩٧
احرص على ما ينفعك . . .	٨٤٤
احفظ عورتك...	١٣١٢
ادن أُحدثك عن الصيام...	١٢٣٦
ادن فكل فإني رأيت رسول الله ﷺ يأكله...	١٢٧٩
اذهب فاغسله ...	١٣١٥
استعينوا على الحوائج...	١٧٩٦
اطلبوا الخير عند حسان الوجوه...	٢٢٤٩
اعتزل النبي ﷺ نساءه . . .	٧١٣
اكتحلوا بالإثمد...	١٢٧٨
انزعيه فإنه يذكرني الدنيا...	١٣٠١
انظر إليها فإنه أحرى أن يؤدم بينكما...	١٢٥١
انظروا هل له من وارث...	١٢٨٨
بعثني النبي ﷺ إلى اليمن...	١٢٣٢
بل أنتم العكارون...	١١٤٩
بلغوا عني ولو آية...	٢٣٣٢

الحـــديث	الصفحة
بيت لا تمر فيه جياع أهله...	١٤٣٢
البيعان بالخيار ما لم يتفرقا...	١٢٥٩
البيعان بالخيار ما لم يتفرقا...	١٥٥٣
البينة على المدعي ...	٢١٣١
البينة على المدعي...	١٠٩٠
التاجر الصدوق الأمين...	١٣٦٢
تجدون من شر عباد الله...	١٤٣
تخرج الدابة معها خاتم سليمان...	١٤١٠
تراءى الناس الهلال فأخبرت رسول الله ﷺ أني رأيته فصامه...	١٧٢٣
تزوج رسول الله ﷺ ميمونة وهو حلال...	١٢٤١
التسبيح للرجال والتصفيق للنساء . . .	٦٨٢
التسبيح نصف الميزان...	١٤١٣
تعلموا القرآن...	١١٥٤
تمتع رسول الله ﷺ...	١١٢٦
توضأ رسول الله فأدخل يده في الإناء ...	٨٤
ثلاث دعوات مستجابات...	١٣٨٤
ثلاثة حق على الله عونهم...	١٢٧٥
ثلاثة لا ترد دعوتهم...	١٣٨٦
جار الدار أحق بالدار...	١٢٦٥
جعل النبي ﷺ المسح على الخفين...	٥٠٢
جمع النبي ﷺ بين الصلاتين...	٢٢٧٢

الحـــديث	الصفحة
جمع رسول الله ﷺ بين الظهر والعصر...	٢٢٧٢
جوف الليل الآخر...	١٤١٢
الحج عرفة...	٢٢٧٥
حديث إيجاب القضاء على من أفطر في صوم التطوع...	٢٣٩٠
حديث المسيء صلاته...	١٢١٧
حديث صلاة التسبيح ...	٢٢٩٣
حديث صلاة الكسوف	٤٥٨
حديث كفارة وطء الحائض...	٢٣١
حديث مسح الوجه باليدين بعد الدعاء...	٢٢٤٧
حديث نضح الثوب بالماء إذا أصابه المذي	٢٤٦٥
حديث وثيقة المدينة	٢٢٥٢
حسين مني وأنا من حسين...	١٣٤٨
حق على المسلمين أن يغتسلوا يوم الجمعة...	١٢٣١
الحياء خير كله...	٩٠٨
حديث إن الله أحيا لرسوله عليه الصلاة والسلام أبويه فأسلما...	١٣٢٩
الحيوان اثنان بواحد...	١٢٥٨
الخال وارث من لا وارث له	٧٢٩, ٢٢٩٩
الخال وارث...	١٥٦٩
الخراج بالضمان	٢٠٦٥
الخراج بالضمان...	٢٤٣٠
خطبني رسول الله ﷺ فاعتذرتُ إليه...	١٣٣٣

الحـــديث	الصفحة
الخلافة في أمتي ثلاثون سنة ...	١١٤٣
الخلافة في أمتي ثلاثون سنة...	١٢٩١
خلق الله مئة رحمة...	١١٩١
خلل أصابع يديك ورجليك...	٥٤٧
خمس تقتل في الحرم ...	٢٠٩٣
الخيل معقود في نواصيها الخير...	٩٠٨
دخلت العمرة في الحج إلى يوم القيامة ...	١٢٤٣
دع ما يريبك إلى ما لا يريبك...	٢٤٣١
الدعاء لا يرد بين الأذان والإقامة...	١٢٠١, ١٥٥٩
الدنيا أهون على الله من هذه على أهلها...	١٢٩٧
دية عقل الكافر نصف دية عقل المؤمن ...	١٢٦٦
الدين النصيحة...	١٤٠٠
ذاك نهر أعطانيه الله...	١٣٠٢
ذكاة الجنين ذكاة أمه ...	١٢٦٩
رآه بقلبه...	١٣٣٥
رأيت النبي ﷺ يمسح على الخفين...	١٢٠٣
رأيت ربي في أحسن صورة...	٤٤١
رأيت رسول الله ﷺ أبيض قد شاب...	١٣١٦
رأيت رسول الله ﷺ توضأ...	٥٧٨
رأيت رسول الله ﷺ ما لا أحصي يتسوك...	١٣٥٦
رأيت رسول الله ﷺ يتختم في يمينه...	٤٩٧

الحـــديث	الصفحة
رأيت رسول الله ﷺ يشرب قائماً وقاعداً...	١٢٨١
رأيت رسول الله على لبنتين...	٨٧
رأيت رسول الله يدلك بخنصره...	٥٤
رأيت رسول الله يمسح ظهورهما...	٨٢
رباط يوم في سبيل الله أفضل من صيام شهر...	١٢٧٦
الرجل أحق بشفعته...	٤٩
رحم الله رجلاً سمحاً إذا باع...	٤٥٢
رفع القلم عن ثلاثة ...	٦٤٥
رمقت النبي ﷺ شهراً فكان يقرأ في الركعتين قبل الفجر...	١٢٢٦
الزاد والراحلة...	١٣٥٧
زادك الله حرصاً ولا تعد ...	٨٧
زر غباً تزدد حباً...	٢٣٧١
سام أبو العرب...	١٤١٥
سكتتان حفظتهما عن رسول الله ﷺ ...	١٢١٥
سل ربك العافية...	١٣٨٦
سلوا الله العافية في الدنيا والآخرة...	١٥٥٩
سلوا الله العافية في الدنيا والآخرة...	١٤١٤
سمعت رسول الله ﷺ ينهى عن النعي ...	١٢٤٧
سيدرك رجال من أمتي . . .	٦٨٤
شهرا عيد لا ينقصان...	١٢٣٥
الصدقة على المسكين صدقة ...	١٢٣٤

الحديث	الصفحة
الصعيد الطيب وضوء المسلم...	٢٤٣٩
صلاة السفر ركعتان...	١١٢
صلاة الليل والنهار مثنى مثنى...	١١١٥
صلاة الوسطى صلاة العصر...	١٢٠٧
صلاة الوسطى صلاة العصر...	١٥٥١
الصلاة مثنى مثنى تخشع وتضرع ...	٧٧١
صلى رسول الله ﷺ على سهيل بن بيضاء...	١٢٤٩
صليت خلف رسول الله ﷺ فعطستُ فقلت الحمد لله ...	١٢٢٥
صيام يوم عرفة إني أحتسب على الله ...	١٢٣٧
ضرب رسول الله ﷺ أربعين...	٤٩١
ضرس الكافر مثل أحد...	١٣٠٤
طيب الرجال ما ظهر ريحه...	١٣١٣
العارية مؤداة...	١٢٦٠
العامل على الصدقة بالحق...	١٢٣٣
عجلت أيها المصلي...	١٣٤٢
العرب بعضهم أكفاء لبعض...	٢٤٤١
عرض علي أول ثلاثة يدخلون الجنة...	١٣٩٨
عرض علي ربي ليجعل لي بطحاء مكة ذهباً...	١٣٧٦
عشر من الفطرة...	١٣١١
عشرة في الجنة...	١٣٤٨
العطاس من الله...	١٣٠٩

الحـــديث	الصفحة
علمنا رسول الله ﷺ التشهد في الصلاة...	١٢٥٣
على اليد ما أخذت ...	١٢٦١
عليك بتقوى الله...	١٣٤١
العمرة إلى العمرة...	١٩٤٨
العمرى جائزة لأهلها...	١٢٦٣
غط فخذك...	١٣٨٢
غفر الله لرجلٍ كان قبلكم...	٤٥١
غفرانك ...	١٠٥٩
الغنم من دواب الجنة . . .	٧٩٩
غير الدجال أخوف على أمتي منه . . .	٧٣٤
فإذا رسول الله ﷺ قائم يصلي...	١٢١٦
فأمرني رسول الله ﷺ أن أتخذ أنفاً من ذهب...	١٣٦٧
الفخذ عورة...	١١٨٤, ٢٣٥٩
فصل ما بين الحرام والحلال...	١٢٥١
فلا تفعلوا إلا بأم القرآن ...	١٢١٨
في الأصابع عشر عشر	١٧١٣
في المواضح خمس خمس...	١٢٦٦
فيما دون خمس وعشرين من الإبل...	٢٢٠
قد رآه النبي ﷺ ...	١٣٣٥
قد صليت مع النبي ﷺ ومع أبي بكر وعمر...	١٢١٤
قد فعلوها...	٢٨١

الحـــديث	الصفحة
القدرية مجوس هذه الأمة...	٢٣٠٤
قدم رسول الله ﷺ مكة وله أربع غدائر...	١٣٩٩
قرن ينفخ فيه...	١٢٩٩
قريش بعضها لبعض أكفاء...	٨٠٨
قل اللهم إني ظلمت نفسي...	٨٥٣
الكافر يأكل في سبعة أمعاء...	١٨٠
كان الكفل من بني إسرائيل...	١٤٠٦
كان النبي ﷺ إذا رأى مخيلة أقبل وأدبر...	١٣٣٤
كان النبي ﷺ يجمع بين الرجلين...	٤٣٣
كان النبي ﷺ يذكر الله على كل أحيانه...	٢٠٤٢
كان النبي ﷺ يصلي قبل الظهر أربعاً...	١٢٢٦
كان النبي ﷺ يصلي قبل العصر أربع ركعات...	١٢٢٧
كان النبي ﷺ يكثر الذكر...	٤٨٠
كان النبي ﷺ يلحظ في صلاته...	٨٨١
كان النبي ﷺ يوتر بثلاث عشرة ركعة...	١٢٢٩
كان رسول الله ﷺ إذا استجد ثوباً...	١٣٦٦
كان رسول الله ﷺ إذا جاءه فيء قسمه...	٢٢٣
كان رسول الله ﷺ إذا جلس في الركعتين...	١٣٩٥
كان رسول الله ﷺ إذا دخل الخلاء نزع خاتمه...	١٥٤٠
كان رسول الله ﷺ إذا دخل المسجد...	١٢١٩
كان رسول الله ﷺ لا يغدو يوم الفطر...	١٠٩٩

الحـــديث	الصفحة
كان رسول الله ﷺ يؤمنا...	١٢١٦, ١٢١٧
كان رسول الله ﷺ يذكر الله على كل أحيانه...	٤٨٢
كان رسول الله ﷺ يذكر الله...	١٠٦٧
كان رسول الله ﷺ يرمي الجمار...	١٢٤٢
كان رسول الله ﷺ يسمر مع أبي بكر...	١٢٠٦
كان رسول الله ﷺ يصوم من الشهر السبت والأحد...	١٣٩٦
كان رسول الله ﷺ يعلمنا الاستخارة...	٢٠٠٩
كان رسول الله ﷺ يقبلني وهو صائم...	٦٧٦
كان رسول الله ﷺ يقرأ في العشاء...	١٢١٧
كان رسول الله يؤمنا فيأخذ شماله بيمينه...	١٢١٦
كان في عماء ...	١٤١٠
كان يرفع إذا ركع وإذا سجد . . .	٥٣٩
كان يمسك عن التلبية ...	١٠٨٣
كانوا يخذفون أهل الأرض...	١٤١١
كتب رسول الله إلى مجوس هجر...	١٢٧٣
كل الناس أكفاء...	٢٤٤٠
كل عرفة موقف...	١٩٩٣
كل مسكر حرام...	١٢٨٠
كلا إني رأيته في بُردة غلها...	١٢١
كلاب النار...	١٣٢٠
كنا نتقي هذا على عهد رسول الله ﷺ...	١٢١٢

الحـــديث	الصفحة
كنت أضع للنبي ﷺ غسلاً واحداً...	٢٨٨٠
كونوا على مشاعركم...	١٢٤٢
الكيس من دان نفسه...	١٤٠٤
كيف أنعم وصاحب القرن...	١٣٠٠
كيف بإحداكن تنبح عليها كلاب الحوأب...	١٩٨٩
لألفين أحدكم يجيء يوم القيامة ...	٧١٧
لا (لا ينحني الرجل لأخيه أو لصديقه)	١٣٨١
لا ألفين أحدكم متكئاً على أريكته...	١٣٠٧
لا إله إلا الله والله أكبر ولا حول ولا قوة إلا بالله...	١٣٤٢
لا تتخذوا الضيعة...	١٣٧٥
لا تحل الصدقة لغني...	٢٣٠
لا تحل الصدقة لغني...	١٢٣٣
لا تحل الصدقة لمن كان عنده خمسون درهماً...	٢٦٥
لا تدع قبراً مشرفاً إلا سويته...	١٢٥٠
لا تزول قدما ابن آدم...	١٠٩١
لا تسافر امرأة فوق ثلاثة أيام...	١٩٨٤
لا تصلوا إلى قبر ولا على قبر...	٢١٩٠
لا تصلوا في أعطان الإبل...	٩٠٩
لا تصوم المرأة وزوجها شاهد...	١٢٣٩
لا تصوموا يوم السبت	١٢٣٧
لا تقبل صلاة الحائض إلا بخمار...	١٢٢٢

الحـــديث	الصفحة
لا تقوم الساعة حتى لا يقال في الأرض الله الله ...	١٢٩٠
لا تقوم الساعة حتى لا يقال في الأرض الله الله ...	١٥٦٠
لا تقوم الساعة حتى يكون أسعد الناس...	١٢٩١
لا تنزع الرحمة إلا من شقي...	١٢٨٣
لا تنفق امرأة شيئاً من بيت زوجها...	١٢٣٤
لا تنكح الثيب حتى تستأمر ...	١٥٥٠
لا زكاة في الخضروات...	١١٨٧
لا صام ولا أفطر...	١٢٣٩
لا صلاة قبل العيدين . . .	٦٩٣
لا صلاة لرجل فرد خلف الصف...	٢٢٥
لا صلاة لمن صلى خلف الصف وحده...	٢٣٦٧
لا ضرر ولا ضرار...	٢٣٥٩
لا طلاق قبل نكاح...	٢٢٩٩
لا طلاق ولا عتق فيما لا يملك...	٢٢١٧
لا نكاح إلا بولي...	٥٢٨
لا نكاح إلا بولي...	١٥٦٣, ٢٤١٧
لا وصية لوارث...	١٢٨٨
لا وصية لوارث...	٢١٢٩
لا وصية لوارث...	٢٣٥٤, ٢٤١٤
لا وضوء لمن لم يذكر اسم الله عليه	٢٧١
لا وضوء لمن لم يذكر اسم الله عليه ...	٢٧٤

الحـــديث	الصفحة
لا وضوء لمن لم يذكر اسم الله عليه ...	٢٧٥
لا وضوء لمن لم يذكر اسم الله عليه...	٦٧٤
لا وضوء لمن لم يذكر اسم الله عليه...	١١٨٥, ٢٢٨٩
لا يؤم الرجل في سلطانه...	١٣١٢
لا يتخلجن في صدرك...	١٣٦٥
لا يحقرن أحدكم شيئاً من المعروف...	١٢٧٩
لا يحل الكذب إلا في ثلاث...	١٣٦٩
لا يحل دم امرئ مسلم إلا بإحدى ثلاث...	١٢٨٩
لا يحل لامرئ ... ولا يؤم قوماً فيخص نفسه بدعوة دونهم...	١٣٩٤
لا يحل لامرأة مسلمة ...	١١٠٨
لا يحل للرجل أن يفرق بين اثنين...	١٣١٠
لا يغلق الرهن من صاحبه...	٢١٢٤
لا يمنعكم من سحوركم أذان بلال...	١٢٣٥
لا ينفلتن منهم أحد إلا بفداء...	١٤١٠
لعن رسول الله ﷺ الراشي والمرتشي...	١٢٦٣
لعن رسول الله ﷺ زائرات القبور...	١٢١٩
لعن رسول الله ﷺ في الخمر عشرة...	١١٨٩
لقي رسول الله ﷺ ابن صائد...	١٢٩٤
للمسلم على المسلم ست بالمعروف...	١٠٩٦
لما أغرق الله فرعون...	١٣٢٩
لما رمى النبي ﷺ الجمرة نحر نسكه...	١٢٤٣

الحـــديث	الصفحة
لما نزلت هذه الآية: ﴿أفرأيتم اللات والعزى﴾...	٢٢٣٧
لما نزلت: ﴿ثم إنكم يوم القيامة...﴾	١١٩٣
لما نزلت: ﴿ثم لتسألن يومئذ عن النعيم...﴾	١١٩٣، ١٣٣٦
الله ورسوله مولى من لا مولى له...	١٢٨٧
اللهم اقسم لنا من خشيتك...	١٣٤٣
اللهم إني أسألك ...	١٣٤١
اللهم اهدني فيمن هديت...	١٢٣٠
اللهم اجعل أوسع رزقك علي...	١٧٩٩
اللهم اهدني فيمن هديت...	٢٤٢٠
اللهم بارك لأمتي في بكورها...	١٣٦٣
لو أن رصاصة مثل هذه...	١٣٠٥
لو طعنت في فخذها لأجزأك ...	٣١٤
لو لبثت في السجن ما لبث يوسف...	١٣٣٠
لو يعلم المؤمن ما عند الله ...	١١٩٢
لو يعلم المؤمن ما عند الله ...	١٣٤٥
لولا أن أشق على أمتي لأمرتهم بالسواك...	١٨٠٨
لولا أن الكلاب أمة من الأمم...	١١٤٢
لولا أن الكلاب أمة...	١٢٧٠
لولا الهجرة لكنت امرأ من الأنصار...	١٣٥١
ليس شيء أحب إلى الله ...	١٤٣٢
ليس على خائن ولا منتهب ولا مختلس قطع...	١٥٣٩

الحـــديث	الصفحة
ليس فيها دون خمس من الذود صدقة...	٨٨٧
ليس لابن آدم حق في سوى هذه الخصال...	١٥٤٠
لينتهين أقوام يفتخرون بآبائهم...	١٣٥٢
مؤمن قوي أحب إلى الله عز وجل من مؤمن ضعيف . . .	٨٠٩
المؤمن يموت بعرق الجبين...	١٢٤٧
ما أصر من استغفر ...	١٨٧٨
ما أظلت الخضراء ولا أقلت الغبراء...	١٣٩٢
ما بال العامل نبعثه...	٦٤٢
ما جلس قوم مجلساً لم يذكروا الله فيه...	١٣٣٦
ما رأيت أحداً كان أشد تعجيلاً للظهر من رسول الله ﷺ ...	١٢٠٥
ما رأيت النبي ﷺ يصوم شهرين متتابعين...	١٢٣٦
ما زال جبريل يوصيني بالسواك...	٦٧٢
ما على الأرض نفس...	١٢٩٤
ما ملأ آدمي وعاءً شراً من بطن...	١٢٩٨
ما من امرأة تضع ثيابها...	١٣١٤
ما من رجل يذنب ذنباً...	١٣٥٣
ما من شيء يصيب المؤمن...	١٢٤٦
ما من معمر يعمر في الإسلام...	٢١٨٤، ٢٢٤٥
ما يمنعك أن تزورنا...	١٣٣٢
مثل أمتي مثل المطر...	٦٥١، ٢٢٠٨
مخموم القلب صدوق اللسان . . .	٧٦٧

الحـــديث	الصفحة
مررت برسول الله ﷺ وهو يصلي فسلمت عليه...	١٢٢١
معقبات لا يخيب قائلهن...	١٣٣٩
مقام أحدكم في سبيل الله أفضل من صلاته...	١٢٧٥
الملحمة العظمى وفتح القسطنطينية...	١٢٩٣
من أحب أن يقرأ القرآن...	٦١٦
من أدرك ركعة من الجمعة فقد أدرك الصلاة...	٢٣٩٢
من أريد ماله بغير حق...	١١٧٦
من أسلم في شيء فلا يصرفه...	١٠٥٠
من أصاب منه من ذي حاجة...	١٢٦٣
من أطعمه الله الطعام فليقل...	١٣٨٥
من أفضل الفوائد....	٤٢
من أفضى بيده إلى فرجه ...	٩١١
من أكل من هذه الشجرة الخبيثة...	٦٣٠
من أنفق نفقة في سبيل الله ...	١٢٧٣
من أوى إلى فراشه طاهراً...	١٣٤٤
من ابتلي بشيء من البنات فصبر عليهن...	١٢٨٢
من احتجم في يوم السبت...	٢٤٢٨
من اعتذر إلى أخيه...	١٧٩٤
من اغتسل يوم الجمعة...	١٢٣٠
من باع نخلاً قد أبرت ...	٨٠٢
من ترك الجمعة ثلاث مرات ...	١٢٣١

الحـــديث	الصفحة
من ترك الكذب...	١٣٧٢
من ترك اللباس تواضعاً لله...	١٣٧٨
من جهز غازياً في سبيل الله ...	١٢٧٤
من حافظ على أربع قبل الظهر...	١٨٦
من حفظ على أمتي أربعين حديثاً....	٢١٥٣
من حلف بغير الله فقد كفر...	١٢٧١
من دعا إلى هدى ...	١١٠٥
من ذرعه القيء فليس عليه قضاء...	١٥٦١
من رأى منكم رؤيا؟	١٢٩٥
من رأى هلال ذي الحجة وأراد أن يضحي...	١٢٧٠
من رد عن عرض أخيه...	١٣٦٨
من زار قبري وجبت له شفاعتي...	٢٢٤٨
من زار قوماً فلا يؤمهم...	١٢٢١
من زرع في أرض قوم...	٥٩٦
من سأل الناس وله ما يغنيه...	١٣٥٥
من سئل عن علم علمه ثم كتمه...	١٣٠٦
من سأل وله ما يغنيه...	٢٤٧
من سره أن يتمثل له الرجال قياماً...	١٣١٠
من سلك طريقاً ...	١٣٠٦
من سلك طريقاً يلتمس فيه علماً...	١٣٠٦
من شاء أن يصلي فليصل...	١٣٠

الحديث	الصفحة
من شاب شيبة في الإسلام ...	١٢٧٤
من شرب الخمر لم تقبل له صلاة أربعين صباحاً...	١٢٧٩
من صام رمضان ثم أتبعه ستاً من شوال...	١٢٣٨
من صام من كل شهر ثلاثة أيام...	١٢٣٩
من صلى صلاة لم يقرأ فيها بأم القرآن...	١٣١٩
من صلى عليه ثلاثة صفوف...	١٣٦٠
من صلى في يوم وليلة...	١٨٦
من عادى لي ولياً...	٢٠٠٥
من غسل ميتاً فليغتسل...	٢٢٩٢
من غسله الغسل...	١٢٤٨
من قال : لا إله إلا الله والله أكبر...	١٣٣٩
من قال حين يسمع المؤذن وأنا أشهد ...	١٥٩٩
من قال في القرآن بغير علم ...	١٤٠٩
من قام إذا استقلت الشمس...	١٤٥
من قتل دون ماله فهو شهيد...	١١٧٦، ١٢٦٧
من قتل كافراً فله سلبه...	١٧٤٥
من قطع سدرة ...	٢٣٠٣
من كان ذا وجهين في الدنيا...	١٤٢
من كان له شعرفليكرمه...	٣٢٢
من كان له لسانان...	١٤٣
من كان منكم ملتمساً ليلة القدر...	٢٠٩١

الحـــديث	الصفحة
من كان يؤمن بالله واليوم الآخر فلا يسقِ ماءه ولد غيره...	١١٤٢
من كان يؤمن بالله واليوم الآخر فلا يسقِ ماءه...	١٢٥٥
من كسر أو عرج...	١٢٤٤
من كنت مولاه فعلي مولاه...	٢٢١
من لا يشكر الناس لم يشكر الله...	١٢٨٥
من لم يسجدهما فلا يقرأهما...	٢١٦٨
من مس ذكره فليتوضأ...	١٢٥
من مس ذكره فليتوضأ...	١٨٤
من مس فرجه . . .	١٨٣
من مس فرجه فليتوضأ...	٧٢٧
من ملك ذا رحم محرم عتق...	٢٠١٩
من نفس عن مسلم كربة...	١٢٨٤
من وجدتموه غل . . .	٥٤٠
من وقاه الله شر ما بين لحييه	١٢٩٩
من يشتري بئر رومة...	١٣٤٦
منى كلها منحر...	١٩٩٣
منى مناخ من سبق	١٣٥٩
نعم الرجل أبوبكر...	١٣٥٠
نعم...	١٢٣٤
نفس المؤمن معلقة بدينه...	١٢٥١
نهاني رسول الله ﷺ أن أبيع ما ليس عندي...	١٢٥٧

الحـــديث	الصفحة
نهى رسول الله ﷺ عن التبتل...	٤٥٥
نُهي رسول الله ﷺ عن أصناف النساء...	١٤١١
نهى رسول الله ﷺ عن البغال والحمير...	١٩٩١
نهى رسول الله ﷺ عن تناشد الأشعار...	١٢٢٠
نهى عن الجر وعن الدباء...	١٣٢
نهى عن الشغار...	٢٢٧٨
نهى عن بيع الولاء وهبته	١٩٩٥
نهى عن ثمن الكلب...	١١٨٨
نهيت عن صوتين أحمقين...	١٣٦٠
نور أنى أراه...	٥٨٦، ١٣٣٦
هذا جبريل عليه السلام جاءكم...	٥٨٦
هذان سيدا كهول أهل الجنة...	٢٢٧٧
الهر من الطوافين عليكم...	٢٢٨٣
هكذا رأيت رسول الله ﷺ قام على الجنازة ...	١٢٥٠
هلّا تركتموه...	١٢٦٧
هل تزوجت يا فلان؟...	١٤٠٨
هل قرأ معي أحدٌ منكم...	١٢١٩
هل هو إلا بضعة منك...	١٢٥
هو أمرأ وأروى...	١٢٨٢
هي الرؤيا الصالحة...	١٢٩٥
هي الشفاعة...	١٣٣٠

الحـــديث	الصفحة
هي من قدر الله...	١٣٧٣
واتخذ مؤذناً...	١٧٢٤
والذي نفسي بيده لا تقوم الساعة...	١١٥١
والذي نفسي بيده لتأمرن بالمعروف	١٣٧٤
والذي نفسي بيده لو كان الإيمان بالثريا...	١٣٥١
والله ليبعثنه الله يوم القيامة له عينان...	١٢٤٦
وعليك ، ارجع فصلِّ...	١٥٥٧
وعليك ارجع فصل...	١٥٥٨, ١٣٠٧
الولاء لمن أعتق	١٩٩٦
ولتهد بدنة...	١١٢٥
الولد للفراش...	١٣١
ويل للأعقاب من النار...	٥٥٧
ويل للأعقاب من النار...	٩٢٠
ويل للذي يحدث بالحديث ليضحك به القوم...	١٢٩٦
يؤم القوم أقرؤهم لكتاب الله ...	٥١
يؤم القوم أقرؤهم...	١٢١٣
يؤم القوم أقرؤهم...	٢٠١٤
يا أبا ذر ، أمراء يكونون بعدي...	١٢٠٦
يا أبا ذر إذا صمت من الشهر ثلاثة أيام...	١٢٣٨
يا أبا عمير ما فعل النغير...	٢٢٨٤
يا أسماء إن المرأة إذا بلغت المحيض...	٢٢١٠

الحـــديث	الصفحة
يا أيها الناس اذكروا الله...	١٣٧٧
يا بلال أسفر بالصبح ...	٢١٦٣
يا حاطب ما دعاك إلى ما صنعت . . .	٧٠٤
يا صفية بنت عبد المطلب ، يا فاطمة بنت محمد...	١٢٩٦
يا معشر المسلمين إنه لا صلاة لمن لا يقيم صلبه...	٢٢٥
يا مقلب القلوب ثبت قلبي على دينك...	١٢٨٩
يا مقلب القلب...	١٣٤٣
يتصدق بدينار...	٢٣٢
اليتيمة تستأمر في نفسها...	١٥٥٠
اليتيمة تستأمر في نفسها...	١٢٥٤
يجمع الله الأولين والآخرين...	٣١٦
يجدون أجناداً	٧٦٢
يجيء القرآن يوم القيامة...	١٣١٨
يجيء المقتول بالقاتل يوم القيامة...	١٣٢٣
يحشر المتكبرون يوم القيامة...	١٣٠١
يحشر الناس يوم القيامة ثلاثة أصناف...	١٣٣٠
يدخل فقراء المسلمين الجنة قبل أغنيائهم...	١٢٩٧
يقتل المحرم السبع العادي...	١٢٤٠
يقول الله تعالى ﴿في ظلل من الغمام﴾...	٣١٥
يقول الله تعالى: يا عبادي كلكم ضال...	١٣٠٢
ينهى عن قتل الصبر...	١٣٧

الحـــديث	الصفحة
يوشك أن يضرب الناس أكباد الإبل...	١٤٠٧
يوم يقوم الناس لرب العالمين...	٢٢١٨

*****

٣ـ فهرس الأعلام الذين وصفوا بحسن الحديث

الاســـــم	الصفحة
إبراهيم بن سعد الزهري	٣٢٧
إبراهيم بن طهمان	٨١١
إبراهيم بن يوسف السبيعي	٨٢١
أبو إسحاق السبيعي	١٢٢٦
أبو أويس إسماعيل بن أويس	١٣٠٢
أبو معاوية محمد بن خازم	١٦٢
أسامة بن زيد الليثي	١٨٩٢
إسحاق بن الربيع	٨٢٣
إسماعيل بن أبي إسحاق ، أبو إسرائيل الملائي	٨٢٢
إسماعيل بن أبي خالد	٣٢٨
إسماعيل بن رجاء	٢٠١٥
إسماعيل بن سالم الأسدي	٣٤٨
إسماعيل بن عبد الرحمن السدي	٣٤٩
إسماعيل بن عياش الحمصي	٣٥١
ابن أبي ذئب	٢١٢٥
بقية بن الوليد	١٠٠٠
بهز بن حكيم	١٨١٦
جرير بن حازم الأزدي	٣٥٢
جعفر بن سليمان الضبعي	١٢٠٦
جويبر بن سعيد الأزدي	٣٥٤

الاســـم	الصفحة
حارثة بن مضرب العبد ي	٣٥٦
حريز بن عثمان	٨١٢
حسام بن مصك	٩٩٩
حماد بن سلمة	٩٩٨
خالد بن سُمير السدوسي	٣٥٨
خالد بن يزيد المصري	٧٣٨
دراج أبي السمح	١٨٣٣, ١٨٩١
الدراوردي	١٨٩٢
ربيعة بن سيف	٩٦١
زكريا بن أبي زائدة	٣٨٠
زياد البكائي	١٤٩٨
زيد بن أبي أُنيسة	٣٥٩
سالم بن أبي أمية القرشي	٨١٣
سعيد بن أبي هلال	٧٣٨
سعيد بن إياس الجريري	٨١٣
سعيد بن بشير الأزدي	٨٦٠
سفيان بن عيينة	٣٢٩
سلم بن أبي الذيال	٣٦١
سليمان بن داود الهاشمي	١٦١
سليمان بن عامر الكندي	٨١٤
شريك بن عبد الله النخعي	٣٦٣

الاســـم	الصفحة
شعبة بن الحجاج	٣٣٠
شعبة بن دينار مولى ابن عباس	١٩٠٠
شهر بن حوشب	٣٨٧، ٣٨٥
شيبان بن عبد الرحمن النحوي	٨٢٤
صالح بن موسى الطلحي	١٠٠٠
صالح بن نبهان مولى التوأمة	٥٥٣، ٣٦٤
طلحة بن يحيى القرشي	٨٢٥
طلحة بن يحيى بن طلحة التيمي	١٥٢٥
العباس بن محمد الدوري	٩٩٨
عبد ربه بن سعيد	٨١٤
عبد الرحمن بن أبي الزناد	١٩٠٠
عبد الرحمن بن أبي الزناد	١٩١٠
عبد الرحمن بن إسحاق القرشي	٨٢٩
عبد الرحمن بن الحارث المخزومي	١٢٨٧
عبد الرحمن بن عبد الله بن دينار	٨٦٠
عبد الرحمن بن يزيد بن جابر	٣٦٥
عبد الرزاق بن همام الصنعاني	٣٨٩
عبد الله بن إبراهيم بن عمر الصنعاني	٣٦٦
عبد الله بن الحسين ، أبو حريز الأزدي	٨٢٧
عبد الله بن رجاء الغُداني	٧٤٦
عبد الله بن سعيد بن أبي هند	٣٣٣

الاســـــم	الصفحة
عبد الله بن صالح كاتب الليث	٧٤٧
عبد الله بن عبد الملك بن أبي عبيدة بن مسعود	٨٢٧
عبد الله بن عثمان بن خثيم	٨٦١
عبد الله بن محمد بن عقيل	١٩٦
عبد الله بن وهب	٣٣٤
عبد الملك بن أبي سليمان	٩٨٨
عبيدالله بن موسى العبسي	٨١٥
عثمان بن أبي العاتكة	١٨٩٢
عطاء بن السائب	١٠٧٦
عفان بن مسلم	٣٣٧
العلاء بن عبد الرحمن الحرقي	١٤٤٥
عمر بن حمزة	١٨٩٢
عمرو بن شعيب	١٨٢١
عمرو بن هاشم الجنبي	١٨٩٣
عيسى بن يونس	٣٣٨
فليح بن سليمان	٧٤٥ ، ٥٧٩
قتادة بن دعامة	٣٦٧
قرة بن خالد السدوسي	٣٤٠
كنانة بن جبلة	٨٣١
الليث بن سعد	٣٤١
مبارك بن فضالة	١٤٧١

الاســــم	الصفحة
محمد بن إبراهيم التيمي	١٦٣
محمد بن إسحاق بن يسار	٣٦٧
محمد بن الحسن بن المختار التميمي	٨١٩
محمد بن راشد المكحولي	٨١٧
محمد بن عبد الله المرادي	٨١٩
محمد بن عمرو بن علقمة	٥٨٧
محمد بن فضيل بن غزوان	٣٧١
محمد بن مسلم بن شهاب الزهري	٣٤٣
محمد بن يونس الكديمي	٣٧٥
مسلمة بن علقمة	٧٥٧
معاوية بن صالح الحضرمي	٨٣٢
معمر بن راشد الأزدي	٣٧٦
المغيرة بن عبد الرحمن بن الحارث المخزومي	١٨٩٣
موسى بن وردان	١٧٥٤
هبيرة بن يريم	٣٧٧
هشام بن سعد	١٨٩١
هشام بن عبد الملك الطيالسي	٣٤٥
الهيثم بن حبيب الصيرفي	٣٤٦
الوليد بن رباح	٦٨٦ ، ١٤٦٠
يحيى بن أبي كثير	١٥٠٩
يحيى بن زكريا بن أبي زائدة	٦٢٢

الاســــم	الصفحة
يحيى بن سعيد القطان	٣٤٧
يحيى بن يحيى	٩٩٩
يزيد بن أبي زياد	١٨٩١
يزيد بن خمير	٣٧٨

* * * * *

٤ـ فهرس الأعلام المترجم لهم

الاسم	رقم الصفحة
أبو العز أحمد بن عبيدالله بن كادش	٢٤٥٠
أبو عروبة الحسين بن محمد بن أبي معشر السلمي	٢٢١٦
أحمد بن أصرم المزني	١٨٢
أحمد بن عبد الصمد الغورجي	١٠٢٤، ١٠٢٥
أحمد بن محمد بن كوثر	١٠٢٩
أصبغ بن الفرج	٢٤٢٤
الحسن بن علي الطوسي	١٠٠٩
حمد بن محمد الخطابي	١٦٤٦
زكريا بن عبد الرحمن الساجي	٢٣٢٥
عبد العزيز بن محمد الترياقي	١٠٢٤
عبد القادر بن عبد الله الرهاوي	٢٣٤٠
عبد الكريم بن عبد النور الحلبي	١٧٢١
عبد الله بن أحمد بن سعيد بن يربوع الإشبيلي	٤٠٦، ٤٠٧
عبد الملك بن أبي القاسم الكروخي	١٠٢١
علي بن أبي الحزم ابن النفيس	١٦٦٧
علي بن أحمد بن محمد بن كوثر	١٠٣٠
عمر بن حسن بن دحية	١١٠١
محمد بن أبي يحيى المواق	١٠٥٧
محمد بن أحمد المحبوبي	١٠٢٥
محمد بن الحسن بن علي اللخمي ابن الصيرفي	١٧٢١

عبد الجبار بن محمد بن عبد الجبار الجراحي ١٠٢٥
محمد بن عبد الرحمن البرشنسي ١٠٥٠
محمد بن موسى بن مُشيش ٢٤٤٣
محمد رشيد رضا ٢٣٧٨
محمود بن القاسم الأزدي ١٠٢٤
مضر بن محمد الأسدي ١٨٤
يحيى بن محمد العنبري ٢٣٢٦

* * * * * *

٥ـ المصادر والمراجع *

١- الأباطيل والمناكير والصحاح والمشاهير ، الحسين بن إبراهيم الجورقاني ، تحقيق عبد الرحمن بن عبد الجبار الفريوائي ، ط١ ، الجامعة السلفية ، بنارس الهند ، ١٤٠٣هـ .

٢-إبطال التأويلات لأخبار الصفات ، القاضي أبو يعلى محمد بن الحسين الفراء ، تحقيق محمد بن حمد بن حمود النجدي ، ط١ ، مكتبة دار الإمام الذهبي ، الكويت ، ١٤١٠هـ .

٣-الآثار المرفوعة في الأخبار الموضوعة ، عبد الحي بن محمد اللكنوي ، تحقيق محمد السعيد بسيوني زغلول ، ط١ ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، ١٤٠٥هـ .

٤-أجوبة ابن حجر عن أحاديث المصابيح ، ملحق بآخر مشكاة المصابيح ، تحقيق الألباني ، ط٢ ، المكتب الإسلامي ، بيروت ، ١٣٩٩هـ .

٥-الأجوبة الفاضلة للأسئلة العشرة الكاملة ، محمد عبد الحي اللكنوي ، تحقيق عبد الفتاح أبو غدة ، ط٢ ، مكتبة المطبوعات الإسلامية ، حلب ، ١٤٠٤هـ .

٦-الآحاد والمثاني ، أحمد بن عمرو بن أبي عاصم ، تحقيق د . باسم الجوابرة ، ط١ ، دار الراية الرياض ، ١٤١١هـ .

٧-الأحاديث المختارة ، ضياء الدين محمد بن عبد الواحد المقدسي ، تحقيق عبد الملك بن دهيش ، ط١ ، توزيع مكتبة النهضة الحديثة ، مكة المكرمة ، ١٤١٠هـ .

٨-أحكام أهل الملل من الجامع لمسائل الإمام أحمد بن حنبل ، أبو بكر أحمد بن محمد بن هارون الخلال ، تحقيق سيد كسروي حسن ، ط١ ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، ١٤١٤هـ .

٩-أحكام الخواتيم ، ابن رجب الحنبلي ، تحقيق عبد الله القاضي ، ط١ ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، ١٤٠٥هـ .

* « أل » التعريف غير معتد بها في الترتيب الأبجدي للمصادر والمراجع .

١٠- أحكام القرآن ، أبو بكر محمد بن عبد الله المعروف بابن العربي ، تحقيق علي محمد البجاوي ، دار المعرفة ، بيروت .

١١- الإحكام في أصول الأحكام ، علي بن أحمد بن حزم ، تحقيق أحمد شاكر ، ط٢ ، الناشر زكريا علي يوسف ، توزيع دار الاعتصام ، القاهرة .

١٢- أحوال الرجال ، إبراهيم بن يعقوب الجوزجاني ، تحقيق صبحي السامرائي ، ط١ مؤسسة الرسالة ، بيروت ، ١٤٠٥هـ .

١٣- أخبار القضاة ، لمحمد بن خلف بن حيان « وكيع » ، عالم الكتب ، بيروت .

١٤- أخلاق النبي ﷺ ، أبو الشيخ ابن حيان ، تحقيق د . السيد الجميلي ، ط١ ، دار الكتاب العربي ، بيروت ، ١٤٠٥هـ .

١٥- آداب الزفاف في السنة المطهرة ، محمد ناصر الدين الألباني ، ط٥ ، المكتب الإسلامي ، بيروت .

١٦- آداب الشافعي ومناقبه ، عبد الرحمن بن أبي حاتم ، تحقيق عبد الغني عبد الخالق ، ط١ ، دار الكتب العلمية ، بيروت .

١٧- الآداب الشرعية والمنح المرعية ، أبو عبد الله محمد بن مفلح الحنبلي ، مؤسسة قرطبة ، القاهرة .

١٨- أدب الإملاء والاستملاء ، أبو سعد عبد الكريم بن محمد بن منصور التميمي السمعاني ، ط١ ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، ١٤٠١هـ .

١٩- الأدب المفرد ، محمد بن إسماعيل البخاري ، ترتيب كمال يوسف الحوت ، ط١ ، عالم الكتب ، بيروت ، ١٤٠٤هـ .

٢٠- أربع رسائل في علوم الحديث ، تحقيق عبد الفتاح أبو غدة ، ط٣ ، دار القرآن الكريم ، بيروت ، ١٤٠٠هـ .

٢١- الأربعون الطائية المسمى: كتاب الأربعين في إرشاد السائرين إلى منازل المتقين ، أبو الفتوح محمد بن محمد بن علي الطائي ، تحقيق د . علي حسين البواب ، ط١ ، مكتبة المعارف ، الرياض ، ١٤١٧هـ .

٢٢- إرشاد طلاب الحقائق إلى معرفة سنن خير الخلائق ، محي الدين النووي ، تحقيق عبد الباري فتح الله السلفي ، ط١ ، مكتبة الإيمان ، المدينة المنورة ، ١٤٠٨هـ .

٢٣- الإرشاد في معرفة علماء الحديث ، أبو يعلى الخليلي ، تحقيق د . محمد سعيد بن عمر إدريس ، ط١ ، مكتبة الرشد ، الرياض ، ١٤٠٩هـ .

٢٤- إرواء الغليل في تخريج أحاديث منار السبيل ، محمد ناصر الدين الألباني ، ط٢ ، المكتب الإسلامي ، بيروت ، ١٤٠٥هـ .

٢٥- الأسئلة الفائقة بالأجوبة اللائقة ، ابن حجر العسقلاني ، تحقيق محمد إبراهيم حفيظ الرحمن ، ط١ ، الدار السلفية ، بومباي الهند ، ١٤١٠هـ .

٢٦- أسامي من روى عنهم محمد بن إسماعيل البخاري من مشايخه ، أبو أحمد عبد الله ابن عدي ، تحقيق د . عامر حسن صبري ، ط١ ، دار البشائر الإسلامية ، بيروت ، ١٤١٤هـ .

٢٧- الأسامي والكنى ، أحمد بن حنبل ، تحقيق عبد الله بن يوسف الجديع ، ط١ ، مكتبة دار الأقصى ، الكويت ، ١٤٠٦هـ .

٢٨- أسد الغابة في معرفة الصحابة ، أبو الحسن علي بن أبي الكرم محمد بن محمد بن الأثير ، دار إحياء التراث العربي ، بيروت .

٢٩- الأسماء والصفات ، أبو بكر أحمد بن الحسين البيهقي ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، ١٤٠٥هـ .

٣٠- الإشراف على مذاهب أهل العلم ، محمد بن إبراهيم بن المنذر ، تحقيق محمد نجيب سراج الدين ، ط١ ، إدارة إحياء التراث الإسلامي بدولة قطر ، ١٤٠٦هـ .

٣١- الإصابة في تمييز الصحابة ، ابن حجر العسقلاني ،دار الفكر ، بيروت ، ١٣٩٨هـ .

٣٢- أصل الاعتقاد ، د . عمر الأشقر ، ط١ ، الدار السلفية ، الكويت ، ١٣٩٩هـ .

٣٣- أضواء على السنة المحمدية ، محمود أبو رية ، ط٥ ، دار المعارف ، مصر .

٣٤- أطراف مسند الإمام أحمد بن حنبل واسمه إطراف المسند المعتلي بأطراف المسند الحنبلي ، ابن حجر العسقلاني ، تحقيق د . زهير الناصر ، ط١ ، دار ابن كثير ، دمشق ، ١٤١٤هـ .

٣٥- إعلام الموقعين عن رب العالمين ، ابن القيم ، تحقيق طه عبد الرءوف سعد ، دار الجيل ، بيروت ، ١٩٧٣م .

٣٦- الأعلام ، خير الدين الزركلي ، ط٦ ، دار العلم للملايين ، بيروت ، ١٩٨٤م .

٣٧- إغاثة اللهفان من مصايد الشيطان ، ابن القيم ، تحقيق محمد حامد الفقي ، دار المعرفة ، بيروت .

٣٨- الأفراد ، أحمد بن حفص بن شاهين ، مطبوع مع مجموع مصنفات ابن شاهين ، تحقيق بدر البدر ، ط١ ، دار ابن الأثير ، الكويت ، ١٤١٥هـ .

٣٩- إكمال تهذيب الكمال ، مغلطاي ، مخطوط ، المكتبة الأزهرية ، مصر .

٤٠- الإكمال في ذكر من له رواية في مسند الإمام أحمد من الرجال سوى من ذُكر في تهذيب الكمال ، أبو المحاسن الحسيني ، تحقيق عبد المعطي قلعجي ، ط١ ، جامعة الدراسات الإسلامية ، كراتشي ، ١٤٠٩هـ .

٤١- الإكمال في رفع الارتياب عن المؤتلف والمختلف في الأسماء والكنى والأنساب ، ابن ماكولا ، صححه وعلق عليه عبد الرحمن بن يحيى المعلمي اليماني ، الناشر: محمد أمين دمج ، بيروت .

٤٢- ألفية السيوطي في علم الحديث ، شرح وتصحيح أحمد شاكر ، دار المعرفة ، بيروت .

٤٣- ألقاب الصحابة والتابعين ، أبو علي الحسين بن محمد بن أحمد الجياني الأندلسي ، تحقيق د . محمد زينهم عزب ومحمود نصار ، ط١ ، دار الفضيلة ، القاهرة .

٤٤- الإلماع إلى معرفة أصول الرواية وتقييد السماع ، القاضي عياض ، تحقيق السيد أحمد صقر ، ط٢ ، دار التراث ، القاهرة ، ١٣٩٨هـ .

٤٥- الأم ، محمد بن إدريس الشافعي ، دار المعرفة ، بيروت .

٤٦- الأمالي المطلقة ، ابن حجر العسقلاني ، تحقيق حمدي بن عبد المجيد السلفي ، ط١ المكتب الإسلامي ، بيروت ، ١٤١٦هـ .

٤٧- الإمام الترمذي والموازنة بين جامعه وبين الصحيحين ، د . نور الدين العتر ، ط١ مطبعة لجنة التأليف والترجمة والنشر ، ١٣٩٠هـ .

٤٨- الإمام شرح الإلمام ، ابن دقيق العيد ، **مخطوط** ، المكتبة الأزهرية ، رقم (٢٨٧) ، مصر .

٤٩- الإمام علي بن المديني ومنهجه في نقد الرجال ، إكرام الله إمداد الحق ، ط١ ، دار البشائر الإسلامية ، بيروت ، ١٤٣١هـ .

٥٠- الإمام مسلم بن الحجاج ، مشهور حسن محمود سلمان ، ط١ ، دار القلم ، دمشق ١٤١٤هـ .

٥١- الإمتاع بالأربعين المتباينة بشرط السماع ، ابن حجر العسقلاني ، تحقيق صلاح الدين مقبول أحمد ، الدار السلفية ، الكويت ، ١٤٠٨هـ .

٥٢- الأمثال في الحديث النبوي ، أبو الشيخ ابن حيان ، تحقيق عبد العلي عبد الحميد حامد ، ط٢ ، الدار السلفية ، الهند ، ١٤٠٢هـ .

٥٣- الأموال ، أبو عبيد القاسم بن سلام ، تحقيق محمد خليل هراس ، ط٢ ، دار الفكر بيروت ، ١٣٩٥هـ .

٥٤- الأموال ، حميد بن زنجويه ، تحقيق د . شاكر بن ذيب فياض ، ط١ ، مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية ، ١٤٠٦هـ .

٥٥- إنباء الغُمْر بأبناء العُمر ، ابن حجر العسقلاني ، مصورة عن طبعة حيدرآباد ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، ١٤٠٦هـ .

٥٦- الأنساب ، أبو سعد عبد الكريم بن محمد السمعاني ، علق عليه عبد الله البارودي ط١ ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، ١٤٠٨هـ .

٥٧- الإنصاف في معرفة الراجح من الخلاف على مذهب الإمام أحمد بن حنبل ، علي بن سليمان المرداوي ، تحقيق محمد حامد الفقي ، دار إحياء التراث العربي ، بيروت .

٥٨- الأنوار الكاشفة لما في كتاب أضواء على السنة من الزلل والتضليل والمجازفة ، عبد الرحمن بن يحيى المعلمي اليماني ، ط٢ ، المكتب الإسلامي ، بيروت ، ١٤٠٥هـ .

٥٩- الأوسط في السنن والإجماع والاختلاف ، محمد بن إبراهيم بن المنذر ، تحقيق د . صغير أحمد بن محمد حنيف ، ط١ ، دار طيبة ، الرياض ، ١٤٠٥هـ .

٦٠- الإيمان ، محمد بن إسحاق بن منده ، تحقيق د . علي الفقيهي ، ط١ ، مؤسسة الرسالة ، بيروت ، ١٤٠٦هـ .

٦١- ابن أبي حاتم الرازي وأثره في علوم الحديث ، د . رفعت فوزي ، ط١ ، مكتبة الخانجي ، القاهرة ، ١٤١٥هـ .

٦٢- ابن حنبل حياته وعصره وآراؤه الفقهية ، محمد أبو زهرة ، دار الفكر العربي ، القاهرة .

٦٣- اختلاف الحديث ، الشافعي ، تحقيق عامر أحمد حيدر ، ط١ ، مؤسسة الكتب الثقافية ، بيروت ، ١٤٠٥هـ

٦٤- اختلاف العلماء ، محمد بن نصر المروزي ، تحقيق صبحي السامرائي ، ط٢ ، عالم الكتب ، بيروت ، ١٤٠٦هـ .

٦٥- اختيار الأولى في شرح حديث اختصام الملأ الأعلى ، ابن رجب الحنبلي ، تحقيق جاسم الفهيد الدوسري ، ط١ ، مكتبة دار الأقصى ، الكويت ، ١٤٠٦هـ .

٦٦- الاستذكار الجامع لمذاهب فقهاء الأمصار وعلماء الأقطار فيما تضمنه الموطأ من معاني الرأي والآثار وشرح ذلك كله بالإيجاز والاختصار ، ابن عبد البر ، تحقيق د . عبد المعطي قلعجي ، ط١ ، دار قتيبة ودار الوعي ، سوريا ومصر ، ١٤١٤هـ .

٦٧- الاستغناء في معرفة المشهورين من حملة العلم بالكُنى ، أبو عمر بن عبد البر ، تحقيق د . عبد الله السوالمة ، ط١ ، دار ابن تيمية ، الرياض ، ١٤٠٥هـ .

٦٨- الاستيعاب في أسماء الأصحاب ، أبو عمر يوسف بن عبد الله بن عبد البر النمري القرطبي ، مطبوع على هامش كتاب الإصابة لابن حجر ، دار الفكر ، بيروت ، ١٣٩٨هـ .

٦٩- الاعتبار في الناسخ والمنسوخ من الآثار ، لمحمد بن موسى الحازمي ، علق عليه راتب حاكمي ، ط١ ، مطبعة الأندلس ، حمص ، ١٣٨٦هـ .

٧٠- الاقتراح في بيان الاصطلاح ، تقي الدين بن دقيق العيد ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، ١٤٠٦هـ .

٧١- اقتضاء الصراط المستقيم ، ابن تيمية ، تحقيق د . ناصر العقل ، ط١ ، الرياض ، ١٤٠٤هـ .

٧٢- الإلزامات والتتبع ، علي بن عمر الدارقطني ، تحقيق مقبل الوادعي ، ط٢ ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، ١٤٠٥هـ .

٧٣- الباعث الحثيث ، ابن كثير ، تحقيق علي حسن عبد الحميد ، ط١ ، دار العاصمة ، الرياض ، ١٤١٥هـ .

٧٤- الباعث الحثيث شرح اختصار علوم الحديث لابن كثير ، أحمد شاكر ، ط٣ ، مكتبة دار التراث ، القاهرة ، ١٣٩٩هـ .

٧٥- بحر الدم فيمن تكلم فيه الإمام أحمد بمدح أو ذم ، يوسف بن حسن بن عبد الهادي ، تحقيق د . وصي الله بن محمد بن عباس ، ط١ ، دار الراية ، الرياض ، ١٤٠٩هـ .

٧٦- البحر الذي زخر في شرح ألفية الأثر ، جلال الدين السيوطي ، تحقيق أنيس الأندونوسي ، رسالة ماجستير ، الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة ، ١٤٠٦هـ .

٧٧- البحر الرائق شرح كنز الدقائق ، زين العابدين بن إبراهيم ابن نجيم ، دار المعرفة ، بيروت ، مصور عن الطبعة المصرية القديمة سنة ١٣٣٣هـ .

٧٨- البحر الزخار المعروف بمسند البزار ، أحمد بن عمرو البزار ، تحقيق د . محفوظ الرحمن زين الله ، ط١ ، مكتبة العلوم والحكم ، المدينة المنورة ، ١٤٠٩هـ .

٧٩- البداية والنهاية ، ابن كثير ، مكتبة المعارف ، بيروت ، ١٩٦٦م .

٨٠- البدر المنير ، ابن الملقن ، مخطوط .

٨١- برنامج الوادي آشي ، محمد بن جابر الوادي آشي ، تحقيق محمد محفوظ ، ط٣ ، دار الغرب الإسلامي ، بيروت ، ١٩٨٢م .

٨٢- البعث والنشور ، أحمد بن الحسين البيهقي ، تحقيق عامر أحمد حيدر ، ط١ ، مؤسسة الكتب الثقافية ، بيروت ، ١٤٠٦هـ .

٨٣- بغية النقاد ، ابن المواق ، مخطوط ، مصور عن نسخة الأسكوريال .

٨٤- بيان الحقيقة في الحكم على الوثيقة "وثيقة المدينة" ، ضيدان اليامي ، ط١ ، مكتبة المعارف ، الرياض ، ١٤٠٨هـ .

٨٥- بيان الوهم والإيهام الواقعين في كتاب الأحكام ، ابن القطان الفاسي ، تحقيق د . الحسين آيت سعيد ، ط١ ، دار طيبة ، الرياض ، ١٤١٨هـ .

٨٦- بيان الوهم والإيهام ، ابن القطان الفاسي ، مخطوط ، مصورعن نسخة دار الكتب المصرية .

٨٧- بين الإمامين مسلم والدارقطني ، د . ربيع بن هادي المدخلي ، ط١ ، الجامعة السلفية ، بنارس الهند ، ١٤٠٢هـ .

٨٨- تأويل مختلف الحديث ، ابن قتيبة ، دار الكتاب العربي ، بيروت .

٨٩- تاريخ أبي زرعة الدمشقي ، عبد الرحمن بن عمرو النصري ، تحقيق شكر الله بن نعمة الله القوجاني ، مجمع اللغة العربية ، دمشق .

٩٠- تاريخ أسماء الثقات ، أبو حفص عمر بن شاهين ، تحقيق صبحي السامرائي ، ط١ الدار السلفية ، الكويت ، ١٤٠٤هـ .

٩١- تاريخ الإسلام ووفيات المشاهير والأعلام ، شمس الدين محمد بن أحمد الذهبي ، تحقيق د . عمر عبد السلام التدمري ، ط١ ، دار الكتاب العربي ، بيروت ، ١٤٠٧هـ .

٩٢- التاريخ الأوسط ، الإمام البخاري ، تحقيق محمد بن إبراهيم اللحيدان ، ط١ ، دار الصميعي ، الرياض ، ١٤١٨هـ .

٩٣- تاريخ التراث العربي ، د . فؤاد سزكين ، ترجمة د . محمود فهمي حجازي ، جامعة الإمام محمد بن مسعود الإسلامية ، الرياض ، ١٤٠٣هـ .

٩٤- تاريخ الثقات ، أحمد بن عبد الله العجلي ، تحقيق د . عبد المعطي قلعجي ، ط١ ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، ١٤٠٥هـ .

٩٥- التاريخ الصغير ، محمد بن إسماعيل البخاري ، تحقيق محمود إبراهيم زايد ، ط١ ، دار المعرفة ، بيروت ، ١٤٠٦هـ .

٩٦- التاريخ الصغير ، محمد بن إسماعيل البخاري ، مخطوط ، مصورعن نسخة الظاهرية .

٩٧- التاريخ الكبير ، محمد بن إسماعيل البخاري ، علق عليه عبد الرحمن بن يحيى المعلمي اليماني ، مصور عن طبعة حيدرآباد ، مؤسسة الكتب الثقافية ، بيروت ، ١٤٠٧هـ .

٩٨- تاريخ بغداد ، الخطيب البغدادي ، دار الكتاب العربي ، بيروت .

٩٩- تاريخ جرجان ، حمزة السهمي ، ط٣ ، عالم الكتب ، بيروت ، ١٤٠١هـ .

١٠٠- تاريخ خليفة بن خياط ، خليفة بن خياط ، تحقيق د . أكرم ضياء العمري ، ط٢ ، دار طيبة ، الرياض ، ١٤٠٥هـ .

١٠١- تاريخ دمشق لابن عساكر ، مخطوط ، مصور عن نسخة الظاهرية ، الناشر مكتبة الدار بالمدينة .

١٠٢- تاريخ عثمان بن سعيد الدارمي عن أبي زكريا يحيى بن معين في تخريج الرواة وتعديلهم ، تحقيق د . أحمد نور سيف ، ط١ ، جامعة أم القرى ، مكة المكرمة .

١٠٣- التاريخ والعلل عن أبي زكريا يحيى بن معين ، عباس بن محمد الدوري ، تحقيق د . أحمد نور سيف ، ط١ ، جامعة أم القرى ، مكة المكرمة ، ١٣٩٩هـ .

١٠٤- التبيين لأسماء المدلسين ، برهان الدين إبراهيم بن محمد بن خليل سبط ابن العجمي ، ط٢ ، الدار العلمية ، دلهي الهند ، ١٤٠٦هـ .

١٠٥- تجريد التمهيد ، ابن عبد البر ، دار الكتب العلمية ، مصور عن النسخة المطبوعة قديماً في مكتبة القدسي .

١٠٦- تحفة الأحوذي بشرح جامع الترمذي ، محمد عبد الرحمن بن عبد الرحيم المباركفوري ، أشرف على مراجعة أصوله عبد الوهاب عبد اللطيف ، ط٣ ، دار الفكر ، بيروت ، ١٣٩٩هـ .

١٠٧- تحفة الأشراف بمعرفة الأطراف ، جمال الدين أبو الحجاج المزي ، تحقيق عبد الصمد شرف الدين ، ط٢ ، المكتب الإسلامي ، بيروت ، ١٤٠٣هـ .

١٠٨- تحفة المحتاج إلى أدلة المنهاج ، ابن الملقن ، تحقيق عبد الله بن سعاف اللحياني ، ط١ دار حراء ، مكة المكرمة ، ١٤٠٦هـ .

١٠٩- تحقيق اسمي الصحيحين ، واسم جامع الترمذي ، عبد الفتاح أبو غدة ، ط١ ، مكتب المطبوعات الإسلامية ، حلب ، ١٤١٤هـ .

١١٠- التحقيق في أحاديث الخلاف ، أبو الفرج عبد الرحمن بن الجوزي ، تحقيق مسعد عبد الحميد السعدني ، ط١ ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، ١٤١٥هـ .

١١١- تخريج أحاديث إحياء علوم الدين ، استخراج محمود الحداد ، ط١ ، دار العاصمة الرياض ، ١٤٠٨هـ .

١١٢- تخريج الأحاديث والآثار الواقعة في تفسير الكشاف للزمخشري ، جمال الدين الزيلعي ، اعتنى به سلطان الطبيشي ، ط١ ، دار ابن خزيمة ، الرياض ، ١٤١٤هـ .

١١٣- تدريب الراوي في شرح تقريب النواوي ، جلال الدين السيوطي ، علق عليه عبد الوهاب عبد اللطيف ، ط٢ ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، ١٣٩٩هـ .

١١٤- تذكرة الحفاظ ، شمس الدين محمد بن أحمد الذهبي ، تصحيح عبد الرحمن بن يحيى المعلمي اليماني ، دار إحياء التراث العربي ، بيروت .

١١٥- التذكرة لابن الملقن مطبوع مع شرحه التوضيح الأبهر ، تحقيق حسين الجمل ، ط١ ، مكتبة التربية الإسلامية ، مصر ، ١٤١١هـ .

١١٦- تراث الترمذي العلمي ، د . أكرم العمري ، ط١ ، مكتبة الدار ، المدينة المنورة ، ١٤١٢هـ .

١١٧- الترجيح لحديث صلاة التسبيح ، ابن ناصر الدين الدمشقي ، تحقيق محمود سعيد ممدوح ، ط١ ، دار البشائر الإسلامية ، بيروت ، ١٤٠٥هـ

١١٨- الترغيب والترهيب ، أبو القاسم إسماعيل بن محمد بن الفضل الأصبهاني ، تحقيق أيمن صالح شعبان ، ط١ ، دار الحديث ، القاهرة ، ١٤١٤هـ .

١١٩- الترغيب والترهيب ، عبد العظيم بن عبد القوي المنذري ، علق عليه مصطفى محمد عمارة ، ط١ ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، ١٤٠٦هـ .

١٢٠- التصريح بما صحح البخاري في غير الصحيح ، عثمان فاضل ، ط١ ، مكتبة العلم جدة ، ١٤١٤هـ .

١٢١- تعجيل المنفعة بزوائد رجال الأئمة الأربعة ، ابن حجر العسقلاني ، دار الكتاب العربي ، بيروت .

١٢٢- التعديل والتجريح لمن خرج له البخاري في الجامع الصحيح ، أبو الوليد الباجي ، تحقيق د . أبو لبابة حسين ، ط١ ، دار اللواء ، الرياض ، ١٤٠٦هـ .

١٢٣- تعريف أهل التقديس بمراتب الموصوفين بالتدليس ، ابن حجر العسقلاني ، تحقيق د . عبد الغفار البنداري ، ط١ ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، ١٤٠٥هـ .

١٢٤- تعظيم قدر الصلاة ، محمد بن نصر المروزي ، تحقيق عبد الرحمن عبد الجبار الفريوائي ، ط١ ، مكتبة الدار ، المدينة المنورة ، ١٤٠٦هـ .

١٢٥- التعظيم والمنة في أن أبوي رسول الله ﷺ في الجنة ، جلال الدين السيوطي ، مطبوع في الرسائل التسع للسيوطي ، ط١ ، دار إحياء العلوم ، بيروت ، ١٤٠٥هـ .

١٢٦- تغليق التعليق على صحيح البخاري ، ابن حجر العسقلاني ، تحقيق سعيد القزقي ، ط١ ، المكتب الإسلامي ، بيروت ، ١٤٠٥هـ .

١٢٧- تفسير الطبري المسمى جامع البيان عن تأويل آي القرآن ، أبو جعفر محمد بن جرير الطبري ، تحقيق محمود شاكر ، ط٢ ، مكتبة ابن تيمية ، القاهرة .

١٢٨- تفسير الطبري ، أبو جعفر محمد بن جرير الطبري ، دار المعرفة ، بيروت ، مصور عن طبعة بولاق القديمة .

١٢٩- تفسير الفخر الرازي المسمى بمفاتح الغيب ، فخر الدين محمد بن عمر بن حسين الرازي ، ط٣ ، دار إحياء التراث العربي ، بيروت .

١٣٠- تفسير القرآن العظيم ، ابن كثير ، ط٢ ، دار الفكر ، بيروت ، ١٤٠٣هـ ، (٨ مجلدات) .

١٣١- تقريب التهذيب ، ابن حجر العسقلاني ، تحقيق محمد عوامة ، ط١ ، دار الرشيد ، دمشق ، ١٤٠٦هـ .

١٣٢- تقرير المسافات عند المسلمين ، أحمد بك الحسيني ، ط١ ، دار البصائر ، دمشق ، ١٤٠٤هـ .

١٣٣- تقسيم الحديث إلى صحيح وحسن وضعيف بين واقع المحدثين ومغالطات المتعصبين « رد على أبي غدة ومحمد عوامة » ، د . ربيع بن هادي المدخلي ، ط١ ، مكتبة دار السلام الرياض ، ١٤١١هـ .

١٣٤- التقييد لمعرفة الرواة والسنن والمسانيد ، أبو بكر محمد بن عبد الغني المعروف بابن نقطة ، دار الحديث ، بيروت ، ١٤٠٧هـ .

١٣٥- التقييد والإيضاح شرح مقدمة ابن الصلاح ، زين الدين العراقي ، اعتنى به عبد الرحمن محمد عثمان ، دار الفكر ، بيروت ، ١٤٠١هـ .

١٣٦- تكملة الإكمال ، ابن نقطة الحنبلي ، تحقيق د . عبد القيوم عبد رب النبي ، ط١ ، جامعة أم القرى ، مكة المكرمة ، ١٤٠٨هـ .

١٣٧- تكوين العقل العربي ، د . محمد عابد الجابري ، ط٣ ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، ١٩٨٨م .

١٣٨- التلخيص الحبير في تخريج أحاديث الرافعي الكبير ، ابن حجر العسقلاني ، اعتنى به عبد الله هاشم اليماني ، المدينة المنورة ، ١٣٨٤هـ .

١٣٩- تلخيص المستدرك ، الذهبي ، مطبوع بحاشية المستدرك للحاكم .

١٤٠- تمام المنة في التعليق على فقه السنة ، محمد ناصر الدين الألباني ، ط٢ ، المكتبة الإسلامية ودار الراية ، الأردن والرياض ، ١٤٠٨هـ .

١٤١- التمهيد لما في الموطأ من المعاني والأسانيد ، أبو عمر بن عبد البر ، تحقيق مجموعة من الباحثين ، ط١ ، وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية ، المملكة المغربية ، صدر الجزء الأول سنة ١٣٨٧هـ .

١٤٢- التمييز ، مسلم بن الحجاج القشيري ، تحقيق أ . د . محمد مصطفى الأعظمي ، ط٢ الرياض ، ١٤٠٢هـ .

١٤٣- تنقيح التحقيق في أحاديث التعليق ، محمد بن أحمد بن عبد الهادي الحنبلي ، تحقيق ، د . عامر حسن صبري ، ط١ ، المكتبة الحديثة ، الإمارات العربية المتحدة ، ١٤٠٩هـ .

١٤٤- التنقيح لما جاء في صلاة التسبيح ، جاسم بن سليمان الفهيد الدوسري ، ط١ ، مكتبة الصحابة الإسلامية ، الكويت ، ١٤٠٥هـ .

١٤٥- التنكيل لما ورد في تأنيب الكوثري من الأباطيل ، عبد الرحمن بن يحيى المعلمي اليماني ، دار الكتب السلفية ، القاهرة .

١٤٦- تهذيب الآثار -الجزء المفقود- ، أبو جعفر محمد بن جرير الطبري ، تحقيق علي رضا ، ط١ ، دار المأمون للتراث ، دمشق ، ١٤١٦هـ .

١٤٧- تهذيب الآثار ، أبو جعفر محمد بن جرير الطبري ، تحقيق محمود شاكر ، ط٢ ، مطبعة المدني ، مصر .

١٤٨- تهذيب الأجوبة ، أبو عبد الله الحسن بن حامد الحنبلي ، تحقيق صبحي السامرائي ، ط١ ، عالم الكتب ، بيروت ، ١٤٠٨هـ .

١٤٩- تهذيب الأسماء واللغات ، النووي ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، مصور عن الطبعة المنيرية .

١٥٠- تهذيب التهذيب ، ابن حجر العسقلاني ، ط١ ، دائرة المعارف النظامية ، حيدرآباد ١٣٢٥هـ .

١٥١- تهذيب الكمال في أسماء الرجال ، أبو الحجاج يوسف المزي ، تحقيق د . بشار معروف ، ط١ ، مؤسسة الرسالة ، بيروت ، ١٤٠٢هـ .

١٥٢- تهذيب سنن أبي داود ، ابن قيم الجوزية ، تحقيق أحمد شاكر ومحمد حامد الفقي ، دار المعرفة ، بيروت ، ١٤٠٠هـ .

١٥٣- التواضع والخمول ، أبو بكر عبد الله بن محمد بن عبيد بن أبي الدنيا ، تحقيق لطفي محمد الصغير ، دار الاعتصام ، القاهرة .

١٥٤- توجيه النظر إلى أصول الأثر ، طاهر الجزائري ، دار المعرفة ، بيروت .

١٥٥- التوحيد وإثبات صفات الرب عز وجل ، محمد بن إسحاق بن خزيمة ، تحقيق عبد العزيز الشهوان ، ط١ ، مكتبة الرشد ، الرياض ، ١٤٠٨هـ .

١٥٦- التوحيد ، محمد بن إسحاق بن منده ، تحقيق د . علي الفقيهي ، ط١ ، مطابع الجامعة الإسلامية ، المدينة المنورة ، ١٤٠٩هـ .

١٥٧- التوضيح الأبهر لتذكرة ابن الملقن في علم الأثر ، محمد بن عبد الرحمن السخاوي ، تحقيق حسين الجمل ، ط١ ، مكتبة التربية الإسلامية ، مصر ، ١٤١١هـ .

١٥٨- توضيح الأحكام شرح بلوغ المرام ، عبد الله البسام ، ط١ ، دار القبلة ، جدة ، ١٤١٣هـ .

١٥٩- توضيح الأفكار لمعاني تنقيح الأنظار ، محمد بن إسماعيل الصنعاني ، علق عليه محمد محيي الدين عبد الحميد ، ط١ ، مكتبة الخانجي ، مصر ، ١٣٦٦هـ .

١٦٠- الثقات ، ابن حبان ، ط١ ، دائرة المعارف العثمانية ، حيدرآباد ، ١٣٩٣هـ .

١٦١- جامع الأصول في أحاديث الرسول ، مجد الدين المبارك بن محمد بن الأثير الجزري تحقيق عبد القادر الأرناؤوط ، ط١ ، مكتبة الحلواني ومكتبة دار البيان ومطبعة الملاح ، سوريا ، ١٣٨٩هـ .

١٦٢- جامع التحصيل في أحكام المراسيل ، صلاح الدين ابن كيكلدي العلائي ، تحقيق حمدي عبد المجيد السلفي ، ط٢ ، عالم الكتب ، بيروت ، ١٤٠٧هـ .

١٦٣- جامع الترمذي ، المطبوع باسم الجامع الصحيح ، محمد بن عيسى الترمذي ، حقق الجزئين الأول والثاني أحمد شاكر ، والجزء الثالث محمد فؤاد عبد الباقي ، ورقّم الجزئين الرابع والخامس إبراهيم عطوه وعوض ، دار إحياء التراث العربي ، بيروت .

١٦٤- جامع الترمذي ، برواية الكروخي ، مخطوط ، المكتبة الوطنية بباريس برقم (٧٠٩) .

١٦٥- جامع الرسائل ، ابن تيمية ، تحقيق د . محمد رشاد سالم ، ط٢ ، دار المدني ، جدة ، ١٤٠٥هـ .

١٦٦- جامع العلوم والحكم ، ابن رجب الحنبلي ، دار الفكر ، بيروت .

١٦٧- جامع العلوم والحكم ، ابن رجب الحنبلي ، تحقيق شعيب الأرناؤوط وإبراهيم باجس ، مؤسسة الرسالة ، بيروت ، ط٧ ، ١٤١٧هـ . (من جزئين) .

١٦٨- جامع بيان العلم وفضله ، ابن عبد البر ، تحقيق أبي الأشبال الزهيري ، ط١ ، دار ابن الجوزي ، الدمام ، ١٤١٤هـ .

١٦٩- الجامع في الخاتم ، أبو بكر أحمد بن الحسين البيهقي ، صححه عمرو علي عمر ، ط١ ، الدار السلفية ، بومباي الهند ، ١٤٠٧هـ .

١٧٠- الجامع لأحكام القرآن ، أبو عبد الله محمد بن أحمد القرطبي ، دار الكاتب العربي للطباعة والنشر ، القاهرة ، ١٣٨٧هـ ، مصورة عن طبعة دار الكتب .

١٧١- الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع ، الخطيب البغدادي ، تحقيق د . محمد عجاج الخطيب ، ط٢ ، مؤسسة الرسالة ن بيروت ، ١٤١٤هـ .

١٧٢- الجرح والتعديل للإمام البزار ، د . عبد الله بن سعاف اللحياني ، ط١ ، دار الطباعة والنشر الإسلامية ، القاهرة ، ١٤١٦هـ .

١٧٣- الجرح والتعديل ، عبد الرحمن بن أبي حاتم ، علق عليه عبد الرحمن بن يحيى المعلمي اليماني ، مصور عن طبعة حيدرآباد ، دار الكتب العلمية ، بيروت .

١٧٤- جزء البطاقة ، حمزة بن محمد بن علي الكناني ، تحقيق عبد الرزاق بن عبد المحسن العباد البدر ، ط١ ، مكتبة دار السلام ، الرياض ، ١٤١٢هـ .

١٧٥- جزء القراءة خلف الإمام ، محمد بن إسماعيل البخاري ، ط٢ ، مكتبة الإيمان ، المدينة المنورة ، ١٤٠٥هـ .

١٧٦- جزء حق الجار ، شمس الدين أحمد بن محمد الذهبي ، تحقيق هشام بن إسماعيل السقا ، ط١ ، دار عالم الكتب ، الرياض ، ١٤٠٥هـ .

- جزء رفع اليدين = جلاء العينين .

١٧٧- جزء في مسح الوجه باليدين بعد رفعهما للدعاء ، بكر أبو زيد ، ط١ ، مكتبة الرشد الرياض ، ١٤٠٤هـ .

١٧٨- جلاء العينين بتخريج روايات البخاري في جزء رفع اليدين ، بديع الدين الراشدي ، ط١ ، إدارة العلوم الأثرية ، فيصل آباد ، ١٤٠٣هـ .

١٧٩- الجمع بين رجال الصحيحين ، محمد بن طاهر المعروف بابن القيسراني ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، مصور عن الطبعة القديمة سنة ١٣٢٣هـ .

١٨٠- جُنة المرتاب بنقد المغني عن الحفظ والكتاب ، أبو إسحاق الحويني ، ط١ ، دار الكتاب العربي ، بيروت ، ١٤٠٧هـ .

١٨١- الجهاد ، أحمد بن عمرو بن أبي عاصم ، تحقيق مساعد الراشد ، ط١ ، مكتبة العلوم والحكم ، المدينة المنورة ، ١٤٠٩هـ .

١٨٢- جواب الحافظ أبي محمد عبد العظيم المنذري المصري عن أسئلة في الجرح والتعديل ، تحقيق عبد الفتاح أبو غدة ، ط١ ، مكتبة المطبوعات الإسلامية ، حلب ، ١٤١١هـ .

١٨٣- الجوهر النقي ، علاء الدين بن علي بن عثمان المعروف بابن التركماني ، والكتاب مطبوع بحاشية السنن الكبرى للبيهقي ، دار المعرفة ، بيروت ، مصور عن طبعة دائرة المعارف العثمانية بحيدرآباد .

١٨٤- الحاوي للفتاوي ، جلال الدين السيوطي ، دار الكتب العلمية ، ١٤٠٢هـ وهو مصور عن طبعة عام ١٣٥٢هـ .

١٨٥- حجاب المرأة المسلمة في الكتاب والسنة ، محمد ناصر الدين الألباني ، دار مرجان للطباعة ، ١٩٧٨م .

١٨٦- حجة النبي ﷺ كما رواها عنه جابر رضي الله عنه ، محمد ناصر الدين الألباني ، ط٦ ، المكتب الإسلامي ، بيروت ،١٤٠٢هـ .

١٨٧- الحجة في بيان المحجة وشرح عقيدة أهل السنة ، قوام السنة إسماعيل بن محمد بن الفضل التيمي الأصبهاني ، تحقيق محمد بن ربيع بن هادي ومحمد أبو رحيم ، ط٢ ، دار الراية ، الرياض ، ١٤١٩هـ .

١٨٨- حديث أبي العشراء الدارمي ، تمام الرازي ، تحقيق بسام عبد الوهاب الجابي ، ط١ دار البصائر ، دمشق ، ١٤٠٤هـ .

١٨٩- الحديث حجة بنفسه في العقائد والأحكام ، الألباني ، ط٣ ، الدار السلفية ، الكويت ، ١٤٠٠هـ .

١٩٠- حلية الأولياء وطبقات الأصفياء ، أبو نعيم الأصبهاني ، ط٣ ، دار الكتاب العربي بيروت ، ١٤٠٠هـ .

١٩١- الخراج ، يحيى بن آدم القرشي ، تحقيق أحمد شاكر ، دار المعرفة ، بيروت .

١٩٢- خصائص أمير المؤمنين علي بن أبي طالب رضي الله عنه ، أحمد بن شعيب النسائي تحقيق أحمد ميرين البلوشي ، ط١ ، مكتبة المعلا ، الكويت ، ١٤٠٦هـ .

١٩٣- الخصائص الكبرى ، جلال الدين السيوطي ، دار الكتب العلمية ، بيروت .

١٩٤- خصائص المسند ، أبو موسى المديني ، مطبوع مع المسند لأحمد بن حنبل تحقيق أحمد شاكر ، ط١ ، دار المعارف ، مصر ، ١٣٧٧هـ .

١٩٥- الخلاصة في أصول الحديث ، الحسين بن عبد الله الطيبي ، تحقيق صبحي السامرائي ، ط١ ، عالم الكتب ، بيروت ، ١٤٠٥هـ .

١٩٦- الخلافيات ، البيهقي ، تحقيق مشهور حسن آل سلمان ، ط١ ، دار الصميعي ، الرياض ، ١٤١٤هـ .

١٩٧- خلق أفعال العباد ، محمد بن إسماعيل البخاري ، تحقيق بدر البدر ، ط١ ، الدار السلفية ، الكويت ، ١٤٠٥هـ .

١٩٨- الدر النقي من كلام الإمام البيهقي في الجرح والتعديل ، حسين بن قاسم الكلداري ، ط١ ، دار الفتح ، الشارقة ، ١٤١٧هـ .

١٩٩- دراسات في الجرح والتعديل ، د . محمد ضياء الرحمن الأعظمي ، ط١ ، الجامعة السلفية بالهند ، ١٤٠٣هـ .

٢٠٠- الدرج المنيفة في الآباء الشريفة ، مطبوع في الرسائل التسع للسيوطي ، ط١ ، دار إحياء العلوم ، بيروت ، ١٤٠٥هـ .

٢٠١- الدرر الكامنة في أعيان المائة الثامنة ، ابن حجر العسقلاني ، مصورة عن طبعة حيدرآباد ، دار الجيل ، بيروت .

٢٠٢- الدرر في اختصار المغازي والسير ، ابن عبد البر ، تحقيق د . شوقي ضيف ، ط٢ ، دار المعارف ، مصر ، ١٩٨٣م .

٢٠٣- الدعاء ، سليمان بن أحمد الطبراني ، تحقيق محمد سعيد البخاري ، ط١ ، دار البشائر الإسلامية ، بيروت ، ١٤٠٧هـ .

٢٠٤- دفاع عن الحديث النبوي والسيرة في الرد على جهالات الدكتور البوطي في كتابه فقه السيرة ، محمد ناصر الدين الألباني ، ط١ ، مؤسسة ومكتبة الخافقين ، دمشق .

٢٠٥- دلائل التحقيق لإبطال قصة الغرانيق رواية ودراية ، علي حسن عبد الحميد ، ط١ مكتبة الصحابة ، جدة ، ١٤١٢هـ .

٢٠٦- دلائل النبوة ، أبو بكر أحمد بن الحسين البيهقي ، تحقيق د . عبد المعطي قلعجي ، ط١ ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، ١٤٠٥هـ .

٢٠٧- ديوان الضعفاء والمتروكين وخلق من المجهولين وثقات فيهم لين ، شمس الدين محمد بن أحمد الذهبي ، تحقيق حماد بن محمد الأنصاري ، مكتبة النهضة الحديثة ، مكة المكرمة .

٢٠٨- ذكر أخبار أصبهان ، أبو نعيم الأصبهاني ، ط٢ ، الدار العلمية ، دلهي ، ١٤٠٥هـ .

٢٠٩- ذكر أسماء من تكلم فيه وهو موثق ، شمس الدين محمد بن أحمد الذهبي ، تحقيق محمد شكور الميادبني ، ط١ ، مكتبة المنار ، الأردن ، ١٤٠٦هـ .

٢١٠- ذكر من اختلف العلماء ونقاد الحديث فيه ، ابن شاهين ، تحقيق عبد الرحمن المعلمي ، مطبوع بآخر تاريخ جرجان .

٢١١- ذم التأويل ، ابن قدامة المقدسي ، تحقيق بدر البدر ، ط١ ، الدار السلفية ، الكويت ١٤٠٦هـ .

٢١٢- ذيل تاريخ بغداد ، محب الدين محمد بن محمود بن الحسن المعروف بابن النجار ، صححه د . قيصر فرح ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، مصور عن طبعة دائرة المعارف العثمانية .

٢١٣- ذيل تذكرة الحفاظ للذهبي ، أبو المحاسن الحسيني ، دار إحياء التراث العربي ، بيروت .

٢١٤- ذيل طبقات الحفاظ للذهبي ، جلال الدين السيوطي ، دار إحياء التراث العربي ، بيروت .

٢١٥- الذيل والتكملة لكتابي الموصول والصلة "السفر الثامن" ، ابن عبد الملك المراكشي ، تحقيق د . محمد بن شريفة ، ط١ ، مطبوعات أكاديمية المملكة المغربية ، المغرب ، ١٩٨٤م .

٢١٦- الرؤية ، الدارقطني ، تحقيق إبراهيم محمد العلي وأحمد فخري الرفاعي ، ط١ ، مكتبة المنار ، الأردن ، ١٤١١هـ .

٢١٧- الرد على سير الأوزاعي ، أبو يوسف يعقوب بن إبراهيم الأنصاري القاضي ، تحقيق أبي الوفاء الأفغاني ، دار الكتب العلمية ، بيروت .

٢١٨- الرد على من أنكر الحرف والصوت وهو رسالة السجزي إلى أهل زبيد ، أبو نصر السجزي ، تحقيق محمد با كريم با عبد الله ، ط١ ، الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة ، ١٤١٣هـ .

٢١٩- رسائل ابن حزم ، تحقيق د . إحسان عباس ، ط٢ ، المؤسسة العربية للدراسات والنشر ، بيروت ، ١٩٨٧م .

٢٢٠- رسالة أبي داود إلى أهل مكة ، أبو داود السجستاني ، تحقيق د . محمد لطفي الصباغ ط٣ ، المكتب الإسلامي ، بيروت ، ١٤٠٥هـ .

٢٢١- الرسالة المستطرفة لبيان مشهور كتب السنة المشرفة ، محمد بن جعفر الكتاني ، ط٤ دار البشائر الإسلامية ، بيروت ، ١٤٠٦هـ .

٢٢٢- رسالة في الرد على الصغاني ، زين الدين العراقي ، تحقيق حمدي عبد المجيد السلفي ملحقة بآخر مسند الشهاب للقضاعي ، ط١ ، مؤسسة الرسالة ، بيروت ، ١٤٠٥هـ .

٢٢٣- الرسالة ، محمد بن إدريس الشافعي ، تحقيق أحمد شاكر ، ط١ ، القاهرة .

٢٢٤- رفع الحاجب عن مختصر ابن الحاجب ، تاج الدين عبد الوهاب بن علي بن عبد الكافي السبكي ، تحقيق علي محمد معوض وعادل أحمد عبد الموجود ، ط١ ، عالم الكتب ، بيروت ، ١٤١٩هـ .

٢٢٥- الرفع والتكميل في الجرح والتعديل ، محمد بن عبد الحي اللكنوي ، تحقيق عبد الفتاح أبو غدة ، ط٣ ، مكتبة المطبوعات الإسلامية ، حلب ، ١٤٠٧هـ .

٢٢٦- روضة العقلاء ونزهة الفضلاء ، أبو حاتم ابن حبان ، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد وآخرين ، ط١ ، دار الكتب العلمية ، بيروت .

٢٢٧- زاد المعاد في هدي خير العباد ، ابن قيم الجوزية ، تحقيق شعيب الأرناؤوط وعبد القادر الأرناؤوط ، ط٦ ، مؤسسة الرسالة ، بيروت ، ١٤٠٤هـ .

٢٢٨- الزهد الكبير ، أبو بكر أحمد بن الحسين البيهقي ، تحقيق د . تقي الدين الندوي ، ط٢ ، دار القلم ، الكويت ، ١٤٠٣هـ .

٢٢٩- الزهد ، أحمد بن حنبل ، ط١ ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، ١٤٠٣هـ .

٢٣٠- الزهد ، عبد الله بن المبارك ، تحقيق حبيب الرحمن الأعظمي ، دار الكتب العلمية ، بيروت .

٢٣١- الزهد ، هناد بن السري ، تحقيق عبد الرحمن بن عبد الجبار الفريوائي ، ط١ ، دار الخلفاء ، الكويت ، ١٤٠٦هـ .

٢٣٢- سؤالات أبي داود للإمام أحمد بن حنبل في جرح الرواة وتعديلهم ، أبو داود سليمان بن الأشعث السجستاني ، تحقيق د . زياد محمد منصور ، ط١ ، مكتبة العلوم والحكم ، المدينة المنورة ، ١٤١٤هـ

٢٣٣- سؤالات أبي عبد الرحمن السلمي للدار قطني في الجرح والتعديل ، تحقيق د . سليمان آتش ، ط١ ، دار العلوم ، الرياض ، ١٤٠٨هـ .

٢٣٤- سؤالات أبي عبد الله بن بكير وغيره لأبي الحسن الدارقطني ، تحقيق علي حسن عبد الحميد ، ط١ ، دار عمار ، الأردن ، ١٤٠٨هـ . .

٢٣٥- سؤالات أبي عبيد الآجري أبا داود سليمان بن الأشعث السجستاني ، تحقيق د . عبد العليم عبد العظيم البستوي ، ط١ ،مكتبة دار الاستقامة ، مكة المكرمة ، ١٤١٨هـ .

٢٣٦- سؤالات ابن الجنيد لابن معين ، إبراهيم بن عبد الله الختلي ، تحقيق د . أحمد نور سيف ، ط١ ، مكتبة الدار ، المدينة المنورة ، ١٤٠٨هـ .

٢٣٧- سؤالات البرقاني للدار قطني ، تحقيق الدكتور عبد الرحيم القشقري ، ط١ ، كتب خانه ، باكستان ، ١٤٠٤هـ .

٢٣٨- سؤالات البرقاني للدارقطني في الجرح والتعديل ، تحقيق مجدي السيد إبراهيم ، ط١ ، مكتبة القرآن ، القاهرة .

٢٣٩- سؤالات الحاكم النيسابوري للدار قطني في الجرح والتعديل ، تحقيق موفق بن عبد الله بن عبد القادر ، ط١ ، مكتبة المعارف ، الرياض ، ١٤٠٤هـ .

٢٤٠- سؤالات حمزة بن يوسف السهمي للدارقطني وغيره من المشايخ في الجرح والتعديل ، تحقيق د . موفق بن عبد الله بن عبد القادر ، ط١ ، مكتبة المعارف ، الرياض ، ١٤٠٤هـ .

٢٤١- سؤالات محمد بن عثمان بن أبي شيبة لعلي بن المديني في الجرح والتعديل ، تحقيق موفق بن عبد الله بن عبد القادر ، ط١ ، مكتبة المعارف ، الرياض ، ١٤٠٤هـ

٢٤٢- سبل الهدى والرشاد في سيرة خير العباد ، محمد بن يوسف الصالحي الشامي ، تحقيق د . مصطفى عبد الواحد وآخرون ، ط١ ، المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية لجنة إحياء التراث الإسلامي ، مصر ، ١٣٩٢هـ .

٢٤٣- سلسلة الأحاديث الصحيحة ، محمد ناصر الدين الألباني ، ط٣ ، المكتب الإسلامي ، بيروت ، ١٤٠٣هـ .

٢٤٤- سلسلة الأحاديث الضعيفة والموضوعة ، محمد ناصر الدين الألباني ، ط٤ ، المكتب الإسلامي ، بيروت ، ١٣٩٨هـ .

٢٤٥- السنة ، عبد الله بن أحمد بن حنبل ، تحقيق د . محمد بن سعيد القحطاني ، ط١ ، دار ابن القيم ، الدمام ، ١٤٠٦هـ .

٢٤٦- سنن أبي داود ، سليمان بن الأشعث السجستاني ، اعتنى به محمد محي الدين عبد الحميد ، دار إحياء التراث العربي ، بيروت .

٢٤٧- سنن ابن ماجه ، محمد بن يزيد القزويني « ابن ماجه » ، تحقيق محمد فؤاد عبد الباقي ، دار الفكر ، بيروت ،

٢٤٨- سنن الدارقطني ، علي بن عمر الدارقطني ، اعتنى بتصحيحه السيد عبد الله هاشم يماني المدني ، المدينة المنورة ، ١٣٨٦هـ .

٢٤٩- سنن الدارمي ، عبد الله بن عبد الرحمن الدارمي ، اعتنى به محمد أحمد دهان ، المكتبة العلمية ، بيروت .

٢٥٠- السنن الكبرى ، أحمد بن الحسين البيهقي ، مصورة عن طبعة حيدرآباد ، دار المعرفة ، بيروت .

٢٥١- السنن الكبرى ، أحمد بن شعيب النسائي ، تحقيق د . عبد الغفار البنداري وسيد كسروي حسن ، ط١ ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، ١٤١١هـ .

٢٥٢- سنن النسائي "المجتبى" ، أحمد بن شعيب النسائي ، مع شرح السيوطي وحاشية السندي ، دار إحياء التراث العربي ، بيروت .

٢٥٣- سير أعلام النبلاء ، شمس الدين محمد بن أحمد الذهبي ، أشرف على تحقيق الكتاب شعيب الأرناؤوط ، ط٢ ، مؤسسة الرسالة ، بيروت ، ١٤٠٢هـ .

٢٥٤- سير الحاث إلى علم الطلاق الثلاث ، جمال الدين بن عبد الهادي (ابن المبرد) ، تحقيق محمد بن ناصر العجمي ، ط١ ، دار البشائر الإسلامية ، بيروت ، ١٤١٨هـ .

٢٥٥- السيرة الصحيحة ، د . أكرم ضياء العمري ، ط١ ، مكتبة العلوم والحكم ، المدينة المنورة ، ١٤١٢هـ .

٢٥٦- السيل الجرار المتدفق على حدائق الأزهار ، محمد بن علي الشوكاني ، تحقيق محمود إبراهيم زايد ، ط١ ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، ١٤٠٥هـ .

٢٥٧- شذرات الذهب في أخبار من ذهب ، عبد الحي بن العماد الحنبلي ، ط٢ ، دار المسيرة ، بيروت ، ١٣٩٩هـ .

- شرح ألفية السيوطي = ألفية السيوطي .

٢٥٨- شرح الترمذي ، زين الدين العراقي ، **مخطوط** ، المكتبة المحمودية ، المدينة المنورة ، برقم ٥٣٧ .

٢٥٩- شرح السنة ، الحسين بن مسعود البغوي ، تحقيق زهير الشاويش وشعيب الأرناؤوط ، ط٢ ، المكتب الإسلامي ، بيروت ، ١٤٠٣هـ .

٢٦٠- الشرح الكبير على كتاب المقنع ، عبد الرحمن بن أبي عمر بن قدامة المقدسي ، مكتبة الرياض الحديثة ، الرياض .

٢٦١- الشرح الممتع على زاد المستقنع ، محمد بن صالح العثيمين ، اعتنى به د . سليمان أبا الخيل ود . خالد المشيقح ، ط٣ ، مؤسسة آسام ، الرياض ، ١٤١٥هـ .

٢٦٢- شرح جمع الجوامع ، شمس الدين محمد المحلي ، دار الفكر ، بيروت .

٢٦٣- شرح صحيح مسلم ، محي الدين النووي ، دار الفكر ، بيروت ، ١٤٠١هـ .

٢٦٤- شرح علل الترمذي ، ابن رجب الحنبلي ، تحقيق د . نور الدين عتر ، ط١ ، دار الملاح للطباعة والنشر ، دمشق ، ١٣٩٨هـ .

٢٦٥- شرح كتاب التوحيد من صحيح البخاري ، د . عبد الله الغنيمان ، ط١ ، مكتبة الدار ، المدينة المنورة ، ١٤٠٥هـ .

٢٦٦- شرح مشكل الآثار ، أبو جعفر أحمد بن محمد الطحاوي ، تحقيق شعيب الأرناؤوط ، ط١ ، مؤسسة الرسالة ، بيروت ، ١٤١٥هـ

٢٦٧- شرح معاني الآثار ، أبو جعفر الطحاوي ، تحقيق محمد زهري النجار ، ط١ ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، ١٣٩٩هـ .

٢٦٨- شروط الأئمة المسمى فضل الأخبار وشرح مذاهب أهل الآثار وحقيقة السنن ، محمد بن إسحاق بن منده ، تحقيق د . عبد الرحمن الفريوائي ، ط١ ، دار المسلم ، الرياض ، ١٤١٤هـ .

٢٦٩- شعب الإيمان ، أحمد بن الحسين البيهقي ، تحقيق محمد السعيد بسيوني زغلول ، ط١ ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، ١٤١٠هـ .

٢٧٠- شيخ الإسلام ابن تيمية وجهوده في الحديث وعلومه ، د . عبد الرحمن الفريوائي ، ط١ ، دار العاصمة ، الرياض ، ١٤١٦هـ .

٢٧١- الشيخ عبد الرحمن المعلمي وجهوده في السنة ورجالها ، منصور السماري ، رسالة ماجستير ، الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة .

٢٧٢- الصارم المنكي في الرد على السبكي ، محمد بن أحمد بن عبد الهادي الحنبلي ، علق عليه إسماعيل محمد الأنصاري ، مكتبة التوعية الإسلامية .

٢٧٣- صحيح ابن حبان بترتيب ابن بلبان ، تحقيق شعيب الأرناؤوط ، مؤسسة الرسالة ، بيروت ، ط٢ ، ١٤١٤هـ .

٢٧٤- صحيح ابن خزيمة ، محمد بن إسحاق بن خزيمة ، تحقيق أ .د . محمد مصطفى الأعظمي ، ط١ ، المكتب الإسلامي ، بيروت .

٢٧٥- صحيح البخاري ، لمحمد بن إسماعيل البخاري ، ترقيم محمد فؤاد عبد الباقي ، مطبوع مع شرحه فتح الباري .

٢٧٦- صحيح الترغيب والترهيب ، الألباني ، ط١ ، المكتب الإسلامي ، بيروت ، ١٤٠٢هـ .

٢٧٧- صحيح سنن ابن ماجة ، محمد ناصر الدين الألباني ، ط١ ، ط١ ، مكتب التربية العربي لدول الخليج ، الرياض ، ١٤٠٧هـ .

٢٧٨- صحيح سنن الترمذي ، محمد ناصر الدين الألباني ، ط١ ، مكتب التربية العربي لدول الخليج ، الرياض ، ١٤٠٨هـ .

٢٧٩- صحيح مسلم ، أبو الحسين مسلم بن الحجاج القشيري ، تحقيق محمد فؤاد عبد الباقي ، دار إحياء التراث العربي ، بيروت .

٢٨٠- الصلة في تاريخ أئمة الأندلس وعلمائهم ، خلف بن عبد الملك المعروف بابن بشكوال ، تحقيق عزت العطار الحسيني ، ط٢ ، مكتبة الخانجي ، القاهرة ، ١٤١٤هـ .

٢٨١- الصمت وآداب اللسان ، أبوبكر عبد الله بن محمد بن عبيد بن أبي الدنيا ، تحقيق د . نجم خلف ، ط١ ، دار الغرب الإسلامي ، بيروت ، ١٤٠٦هـ

٢٨٢- صيانة صحيح مسلم من الإخلال والغلط وحمايته من الإسقاط والسقط ، أبو عمرو بن الصلاح ، تحقيق موفق بن عبد الله بن عبد القادر ، ط١ ، دار الغرب الإسلامي ، ١٤٠٤هـ .

٢٨٣- الضروري في أصول الفقه أو مختصر المستصفى ، أبو الوليد محمد بن رشد الحفيد تحقيق جمال الدين العلوي ، ط١ ، دار الغرب الإسلامي ، بيروت ، ١٩٩٢م .

٢٨٤- الضعفاء الصغير ، محمد بن إسماعيل البخاري ، تحقيق محمود إبراهيم زايد ، ط١ ، دار المعرفة ، بيروت ، ١٤٠٦هـ .

٢٨٥- الضعفاء الكبير ، محمد بن عمرو العقيلي ، تحقيق د . عبد المعطي قلعجي ، ط١ ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، ١٤٠٤هـ .

٢٨٦- الضعفاء لأبي زرعة الرازي ، المطبوع مع كتاب أبو زرعة الرازي وجهوده في السنة النبوية مع تحقيق كتابه الضعفاء وأجوبته على أسئلة البرذعي ، د . سعدي الهاشمي ، ط٢ ، مكتبة ابن القيم ، المدينة المنورة ، ١٤٠٩هـ .

٢٨٧- الضعفاء والمتروكين ، أحمد بن شعيب النسائي ، تحقيق محمود إبراهيم زايد ، ط١ ، دار المعرفة ، بيروت ، ١٤٠٦هـ .

٢٨٨- الضعفاء والمتروكين ، الدار قطني ، تحقيق محمد بن لطفي الصباغ ، ط١ ، المكتب الإسلامي ، بيروت ، ١٤٠٠هـ .

٢٨٩- ضعيف سنن ابن ماجة ، محمد ناصر الدين الألباني ، ط١ ، المكتب الإسلامي ، بيروت ، ١٤٠٨هـ .

٢٩٠- ضعيف سنن الترمذي ، محمد ناصر الدين الألباني ، ط١ ، مكتب التربية العربي لدول الخليج ، الرياض ، ١٤١١هـ .

٢٩١- الضوء اللامع لأهل القرن التاسع ، محمد بن عبد الرحمن السخاوي ، منشورات دار مكتبة الحياة ، بيروت .

٢٩٢- الطبقات ، خليفة بن خياط ، تحقيق د . أكرم ضياء العمري ، ط٢ ، دار طيبة ، الرياض ، ١٤٠٢هـ .

٢٩٣- طبقات الحنابلة ، القاضي أبو الحسن محمد بن أبي يعلى الحنبلي ، دار المعرفة ، بيروت .

٢٩٤- طبقات الشافعية الكبرى ، تاج الدين ابن السبكي ، تحقيق د . عبد الفتاح الحلو ومحمود الطناحي ، ط١ ، دار إحياء الكتب العربية فيصل عيسى البابي الحلبي .

٢٩٥- طبقات الشافعية ، جمال الدين عبد الرحيم بن الحسن الأسنوي ، تحقيق عبد الله الجبوري ، ط١ ، دار العلوم ، الرياض ، ١٤٠١هـ .

٢٩٦- الطبقات الكبرى ، "القسم المتمم لتابعي أهل المدينة ومن بعدهم" ، تحقيق د . زياد محمد منصور ، ط٢ ، مكتبة العلوم والحكم ، المدينة المنورة ، ١٤٠٨هـ .

٢٩٧- الطبقات الكبرى ، محمد بن سعد ، دار صادر ، بيروت .

٢٩٨- طبقات المحدثين بأصبهان والواردين عليها ، أبو الشيخ ابن حيان الأصبهاني ، تحقيق عبد الغفور عبد الحق البلوشي ، ط١ ، مؤسسة الرسالة ، بيروت ، ١٤٠٧هـ .

٢٩٩- طبقات علماء الحديث ، محمد بن أحمد بن عبد الهادي ، تحقيق أكرم البوشي ، ط١ ، مؤسسة الرسالة ، بيروت ، ١٤٠٩هـ .

٣٠٠- الطرق الحكمية في السياسة الشرعية ، ابن القيم ، تحقيق محمد حامد الفقي ، دار الكتب العلمية ، بيروت .

٣٠١- طريق الهجرتين وباب السعادتين ، ابن القيم ، ط١ ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، ١٤٠٢هـ .

٣٠٢- الطهور ، أبو عبيد القاسم بن سلام ، تحقيق د . صالح المزيد ، ط١ ، مطبعة المدني ، مصر ، ١٤١٤هـ .

٣٠٣- عارضة الأحوذي لشرح صحيح الترمذي ، أبوبكر بن العربي ، دار الكتاب العربي ، بيروت .

٣٠٤- العدة في أصول الفقه ، أبو يعلى محمد بن الحسين الفراء البغدادي الحنبلي ، تحقيق د . أحمد ابن علي المباركي ، ط٢ ، الرياض ، ١٤١٠هـ .

٣٠٥- عقود الدرر في علوم الأثر وشرحها حل عقود الدرر ، ابن ناصر الدين الدمشقي ، تحقيق عبد الله بن علي مرشد ، ط١ ، دار العباس ، السعودية ، ١٤١٥هـ .

٣٠٦- العقود الدرية من مناقب شيخ الإسلام أحمد بن تيمية ، محمد أحمد بن عبد الهادي الحنبلي ، مطبعة المدني ، القاهرة .

٣٠٧- عقيدة أهل الإيمان في خلق آدم على صورة الرحمن ، حمود التويجري ، ط١ ، دار اللواء ، الرياض ، ١٤٠٧هـ .

٣٠٨- علل الأحاديث في كتاب الصحيح لمسلم بن الحجاج ، أبو الفضل بن عمار الشهيد ، تحقيق علي حسن عبد الحميد ، ط١ ، دار الهجرة ، الرياض ، ١٤١٢هـ .

٣٠٩- علل الترمذي الكبير ، ترتيب أبي طالب القاضي ، تحقيق حمزة ديب مصطفى ، ط١ ، مكتبة الأقصى ، عمّان ، ١٤٠٦هـ (العزو لهذه الطبعة إلى الجزء والصفحة) .

٣١٠- علل الترمذي الكبير ، ترتيب أبي طالب القاضي ، تحقيق صبحي السامرائي وآخرون ، ط١ ، عالم الكتب ، بيروت ، ١٤٠٩هـ (العزو لهذه الطبعة إلى الصفحات فقط) .

٣١١- العلل الصغير ، محمد بن عيسى الترمذي ، ملحق بآخر كتابه المطبوع باسم الجامع الصحيح .

٣١٢- العلل المتناهية في الأحاديث الواهية ، ابن الجوزي ، قدم له خليل الميس ، ط١ ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، ١٤٠٥هـ .

٣١٣- العلل الواردة في الأحاديث النبوية ، علي بن عمر الدارقطني ، تحقيق محفوظ الرحمن زين الله ، ط١ ، دار طيبة ، الرياض ، ١٤٠٥هـ .

٣١٤- العلل للدار قطني ، مخطوط ، دار الكتب المصرية .

٣١٥- العلل ومعرفة الرجال عن الإمام أحمد بن حنبل ، أحمد بن محمد بن الحجاج المروزي وغيره ، تحقيق د . وصي الله بن محمد عباس ، ط١ ، الدار السلفية ، الهند ، ١٤٠٨هـ .

٣١٦- العلل ومعرفة الرجال للإمام أحمد بن حنبل ، برواية ابنه عبد الله ، تحقيق د . وصي الله بن محمد عباس ، ط١ ، المكتب الإسلامي ، بيروت ، ١٤٠٨هـ .

٣١٧- العلل ومعرفة الرجال للإمام أحمد بن حنبل ، عبد الله بن أحمد بن حنبل ، تحقيق د . طلعت قوج و د . إسماعيل جراح أوغلي ، المكتبة الإسلامية ، استانبول ، ١٩٨٧م .

٣١٨- العلل ، عبد الرحمن بن أبي حاتم ، ط١ ، دار السلام ، حلب .

٣١٩- العلل ، علي بن المديني ، تحقيق أ .د . محمد مصطفى الأعظمي ، ط٢ ، المكتب الإسلامي ، بيروت ، ١٩٨٠م .

٣٢٠- علم علل الحديث من خلال كتاب بيان الوهم والإيهام الواقعين في كتاب الأحكام لأبي الحسن بن القطان ، د . إبراهيم بن الصديق ، ط١ ، وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية المغربية ، المغرب ، ١٤١٥هـ .

٣٢١- العلم ، أبو خيثمة زهير بن حرب النسائي ، تحقيق محمد ناصر الدين الألباني ، دار الأرقم ، الكويت .

٣٢٢- العلو للعلي الغفار في صحيح الأخبار وسقيمها ، شمس الدين محمد بن أحمد الذهبي ، ضبطه عبد الرحمن محمد عثمان ، ط٢ ، دار الفكر ، بيروت ، ١٣٨٨هـ .

٣٢٣- علوم الحديث ، أبو عمرو بن الصلاح ، تحقيق د . نور الدين عتر ، المكتبة العلمية ، بيروت ، ١٤٠١هـ .

٣٢٤- عمدة القارئ شرح صحيح البخاري ، بدر الدين العيني ، دار الفكر ، بيروت ، ١٣٩٩هـ .

٣٢٥- عمل اليوم والليلة ، أحمد بن شعيب النسائي ، تحقيق فاروق حمادة ، ط٢ ، مؤسسة الرسالة ، بيروت ، ١٤٠٦هـ .

٣٢٦- عيون الأثر في فنون المغازي والشمائل والسير ، ابن سيد الناس ، ط٣ ، دار الآفاق الجديدة ، بيروت ، ١٤٠٢هـ .

٣٢٧- غاية المرام تخريج أحاديث كتاب الحلال والحرام ، محمد ناصر الدين الألباني ، ط١ ، المكتب الإسلامي ، بيروت ، ١٤٠٠هـ .

٣٢٨- الغاية في شرح الهداية في علم الرواية ، محمد بن عبد الرحمن السخاوي ، تحقيق محمد سيدي محمد الأمين ، ط١ ، دار القلم ، دمشق ، ١٤١٣هـ .

٣٢٩- الغرباء ، محمد بن الحسين الآجري ، تحقيق بدر البدر ، ط١ ، دار الخلفاء ، الكويت ، ١٤٠٣هـ .

٣٣٠- غريب الحديث ، أبو سليمان حمد بن محمد الخطابي ، تحقيق عبد الكريم إبراهيم العزباوي ، ط١ ، جامعة أم القرى ، مكة المكرمة ، ١٤٠٢هـ .

٣٣١- غريب الحديث ، أبو عبيد القاسم بن سلاَّم ، ط١ ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، ١٤٠٦هـ .

٣٣٢- الفتاوى الحديثية ، أحمد شهاب الدين ابن حجر الهيتمي ، دار المعرفة ، بيروت .

٣٣٣- فتاوى الشيخ الألباني ، عكاشة عبد المنان الطيبي ، ط١ ، مكتبة التراث الإسلامي ، مصر ، ١٤١٤هـ .

٣٣٤- الفتاوى الكبرى ، ابن تيمية ، قدم له محمد حسنين مخلوف ، دار المعرفة ، بيروت ، ١٣٩٧هـ .

٣٣٥- فتح الباري بشرح صحيح الإمام أبي عبد الله محمد بن إسماعيل البخاري ، ابن حجر العسقلاني ، صححه محب الدين الخطيب ، ورقَّم أحاديثه محمد فؤاد عبد الباقي ، وراجعه قصي محب الدين الخطيب ، ط١ ، دار الريان ، القاهرة ، ١٤٠٧هـ .

٣٣٦- فتح الباري ، ابن حجر ، صححه محب الدين الخطيب ، ط١ ، دار المعرفة ، بيروت (العزو لهذه الطبعة مقيد بدار المعرفة) .

٣٣٧- فتح الباري شرح صحيح البخاري ، ابن رجب الحنبلي ، تحقيق محمود بن شعبان مقصود وآخرين ، ط١ ، مكتبة الغرباء الأثرية ، المدينة المنورة ، ١٤١٧هـ

٣٣٨- فتح الباقي على ألفية العراقي مطبوع مع شرح ألفية العراقي "التبصرة والتذكرة" زكريا بن محمد الأنصاري السنكي الأزهري الشافعي ، دار الكتب العلمية ، بيروت .

٣٣٩- فتح المغيث بشرح ألفية الحديث ، أبو الفضل زين الدين عبد الرحيم بن الحسين العراقي ، تحقيق محمود ربيع ، ط١ ، مكتبة السنة ، القاهرة ، ١٤١٠هـ .

٣٤٠- فتح المغيث شرح ألفية الحديث للعراقي ، شمس الدين محمد بن عبد الرحمن السخاوي ، تحقيق علي حسين علي ، ط٢ ، دار الإمام الطبري ، ١٤١٢هـ .

٣٤١- فتح الملك العلي بصحة حديث باب مدينة العلم علي ، أحمد بن محمد بن الصديق ، ط١ ، المطبعة الإسلامية ، مصر ، ١٣٥٤هـ .

٣٤٢- الفتوحات الربانية على الأذكار النواوية ، محمد بن علان ، دار إحياء التراث العربي ، بيروت .

٣٤٣- الفروسية ، ابن القيم ، دار التراث العربي للطباعة والنشر ، مصر .

٣٤٤- الفصل في الملل والأهواء والنحل ، أبو محمد علي بن أحمد ابن حزم الظاهري ، تحقيق د . محمد إبراهيم نصر ود . عبد الرحمن عميرة ، ط١ ، شركة مكتبات عكاظ ، جدة ، ١٤٠٢هـ

٣٤٥- فضائل الأوقات ، أحمد بن الحسين البيهقي ، تحقيق عدنان القيسي ، ط١ ، مكتبة المنارة ، مكة المكرمة ، ١٤١٠هـ .

٣٤٦- فضائل الكتاب الجامع لأبي عيسى الترمذي ، أبو القاسم عبيد بن محمد الإسعردي ، تحقيق صبحي السامرائي ، ط١ ، عالم الكتب ، بيروت ، ١٤٠٩هـ .

٣٤٧- فلسفة إقبال والثقافة الإسلامية في الهند وباكستان ، محمد حسن الأعظمي والصاوي علي شعلان ، دار الفكر ، دمشق ، ط الثانية ، ١٣٩٥هـ .

٣٤٨- الفهرس الشامل للتراث العربي الإسلامي المخطوط - الحديث النبوي الشريف وعلومه ورجاله ، مؤسسة آل البيت ، الأردن ، ١٩٩١م .

٣٤٩- فهرست ابن خير الإشبيلي ، منشورات دار الآفاق الجديدة ، بيروت .

٣٥٠- الفوائد ، تمام الرازي ، تحقيق حمدي عبد الحميد السلفي ، ط١ ، مكتبة الرشد ، الرياض ، ١٤١٢هـ .

٣٥١- فوائد أبي القاسم الحنائي ، المسماة "بالحنَّائيات" ، تخريج النخشبي ، مخطوط ، مصور عن نسخة الظاهرية ، الناشر دار تيسير السنة .

٣٥٢- الفوائد المجموعة في الأحاديث الموضوعة ، محمد بن علي الشوكاني ، تعليق عبد الرحمن المعلمي ، ط١ ، دار الكتب العلمية ، بيروت .

٣٥٣- الفوائد المنتقاة والأفراد الغرائب الحسان ، المعروف بجزء الألف دينار ، لأبي بكر أحمد بن جعفر القطيعي ، تحقيق بدر البدر ، ط١ ، دار النفائس ، الكويت ، ١٤١٤هـ .

٣٥٤- في النظام السياسي للدولة الإسلامية ، د . محمد سليم العوا ، ط٥ ، شركة مكتبات عكاظ ، جدة ، ١٩٨١م .

٣٥٥- فيض الباري على صحيح البخاري ، محمد أنور الكشميري ، دار المعرفة بيروت .

٣٥٦- القاعدة الكلية إعمال الكلام أولى من إهماله وأثرها في الأصول ، محمود مصطفى هرموش ، ط١ ، المؤسسة الجامعية للدراسات ، بيروت ، ١٤٠٦هـ .

٣٥٧- القاموس المحيط ، مجد الدين محمد بن يعقوب الفيروزآبادي ، تحقيق مكتب تحقيق التراث في مؤسسة الرسالة ، ط٢ ، مؤسسة الرسالة ، بيروت ، ١٤٠٧هـ . .

٣٥٨- قانون التأويل ، أبو بكر بن العربي ، تحقيق محمد السليماني ، ط١ ، دار القبلة ، جدة ، ١٤٠٦هـ .

٣٥٩- القبس في شرح موطأ مالك بن أنس ، أبوبكر ابن العربي ، تحقيق محمد عبد الله ولد كريم ، ط١ ، دار الغرب الإسلامي ، بيروت ، ١٩٩٢م .

٣٦٠- قواطع الأدلة في الأصول ، أبو المظفر منصور بن محمد بن عبد الجبار السمعاني ، تحقيق محمد حسن محمد إسماعيل ، ط ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، ١٤١٨هـ .

٣٦١- قواعد التحديث من فنون مصطلح الحديث ، جمال الدين القاسمي ، ط١ ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، ١٣٩٩هـ .

٣٦٢- قواعد في علوم الحديث ، ظفر أحمد العثماني التهانوي ، تحقيق وتعليق عبد الفتاح أبو غدة ، ط٥ ، مكتبة المطبوعات الإسلامية ، حلب ، ١٤٠٤هـ .

٣٦٣- القول البديع في الصلاة على الحبيب الشفيع ، محمد بن عبد الرحمن السخاوي ، ط١ ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، ١٤٠٧هـ .

٣٦٤- القول المسدد في الذب عن المسند للإمام أحمد رحمه الله ، ابن حجر العسقلاني ، ط٤ ، المكتبة الإمدادية ، مكة المكرمة ، ١٤٠٢هـ .

٣٦٥- الكاشف في معرفة من له رواية في الكتب الستة ، شمس الدين محمد بن أحمد الذهبي ، ط١ ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، ١٤٠٣هـ .

٣٦٦- الكافي في فقه الإمام المبجل أحمد بن حنبل ، ابن قدامة المقدسي ، تحقيق زهير الشاويش ، ط٥ ، المكتب الإسلامي ، بيروت ، ١٤٠٨هـ .

٣٦٧- الكامل في ضعفاء الرجال ، ابن عدي ، تحقيق يحيى مختار غزاوي ، ط٣ ، دار الفكر ، بيروت ، ١٤٠٩ ، (وتم العزو لهذه الطبعة مقيداً بدار الفكر ، ط٣) .

٣٦٨- الكامل في ضعفاء الرجال ، ابن عدي ، ط١ ، دار الفكر ، بيروت ، ١٤٠٤هـ .

٣٦٩- كتاب الأربعين البلدانية عن أربعين من أربعين لأربعين في أربعين ، أبوالقاسم علي بن الحسن بن هبة الله بن عساكر ، تحقيق محمد مطيع الحافظ ، ط١ ، دار الفكر المعاصر ودار الفكر ، بيروت ودمشق ، ١٤١٣هـ .

٣٧٠- كتاب الأربعين حديثاً ، أبو بكر محمد بن الحسين الآجري ، تحقيق د . محمود النقراشي السيد علي ، ط١ ، مكتبة دار العليان ، ١٤٠٧هـ .

٣٧١- كتاب الأربعين في صفات رب العالمين ، الذهبي ، مطبوع في مجموع بعنوان: ست رسائل للحافظ الذهبي ، تحقيق جاسم سليمان الدوسري ، ط١ ، الدار السلفية ، الكويت ، ١٤٠٨هـ .

٣٧٢- كتاب المجروحين والضعفاء ، ابن حبان ، تحقيق محمود إبراهيم زايد ، دار الباز ، مكة المكرمة .

٣٧٣- كشاف اصطلاحات الفنون ، محمد أعلى بن علي التهانوي ، دار صادر ، بيروت ، مصور عن الطبعة الحجرية في الهند .

٣٧٤- كشاف القناع عن متن الإقناع ، منصور بن يونس بن إدريس البهوتي ، تحقيق هلال مصيلحي ، دار الفكر ، بيروت ، ١٤٠٢هـ .

٣٧٥- كشف الأستار عن زوائد البزار ، نور الدين الهيثمي ، تحقيق حبيب الرحمن الأعظمي ، ط٢ ، مؤسسة الرسالة ، بيروت ، ١٤٠٤هـ .

٣٧٦- كشف الستر عن حكم الصلاة بعد الوتر ، ابن حجر العسقلاني ، تحقيق هادي المري ، ط١ ، دار ابن حزم ، بيروت ، ١٤١٤هـ .

٣٧٧- كشف الغطاء عن أحكام الذهبي في سير أعلام النبلاء على الأحاديث والقصص والأنباء ، يحيى بن عبد الله البكري الشهري ، ط١ ، أضواء السلف ، الرياض ، ١٤١٨هـ .

٣٧٨- الكفاية في علم الرواية ، الخطيب البغدادي ، تعليق أحمد عمر هاشم ، ط١ ، دار الكتاب العربي ، بيروت ، ١٤٠٥هـ .

٣٧٩- الكليات معجم في المصطلحات والفروق اللغوية ، أبو البقاء أيوب بن موسى الكوفي ، أعده للطبع د . عدنان درويش ومحمد المصري ، ط١ ، مؤسسة الرسالة ، بيروت ، ١٤١٢هـ .

٣٨٠- الكنز الأكبر في الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر ، عبد الرحمن بن أبي بكر بن داود الصالحي الحنبلي ، ط١ ، مكتبة نزار مصطفى الباز ، مكة المكرمة ، ١٤١٨هـ .

٣٨١- الكنى والأسماء ، محمد بن أحمد الدولابي ، مصورة عن طبعة حيدرآباد ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، ١٤٠٣هـ .

٣٨٢- الكنى والأسماء ، مسلم بن الحجاج ، مخطوط ، دار الفكر ، دمشق ، مصور عن النسخة المحفوظة بالظاهرية في مجموع رقم (١) .

٣٨٣- الكنى ، أبو أحمد الحاكم ، مخطوط ، المكتبة الأزهرية .

٣٨٤- الكواكب النيرات في معرفة من اختلط من الرواة الثقات ، أبو البركات محمد بن أحمد بن محمد بن يوسف بن الكيال ، تحقيق حمدي عبد المجيد السلفي ، المطبعة السلفية ، مصر ، ١٤٠١هـ .

٣٨٥- اللآليء المصنوعة في الأحاديث الموضوعة ، جلال الدين السيوطي ، دار المعرفة ، بيروت .

٣٨٦- لسان الميزان ، لابن حجر العسقلاني ، دار الفكر ، بيروت .

٣٨٧- لطائف المعارف فيما لمواسم العام من الوظائف ، ابن رجب الحنبلي ، دار الجيل ، بيروت .

٣٨٨- ماذا عن المرأة ؟ ، د . نور الدين العتر ، ط٤ ، دار الفكر ، دمشق ، ١٤٠٢هـ .

٣٨٩- المبدع في شرح المقنع ، إبراهيم بن محمد بن مفلح ، المكتب الإسلامي ، بيروت .

٣٩٠- المجالس الخمسة ، أبو طاهر أحمد بن محمد السلفي الأصبهاني ، تحقيق مشهور آل سلمان ، ط١ ، دار الصميعي ، الرياض ، ١٤١٤هـ

٣٩١- مجمع البحرين في زوائد المعجمين ، نور الدين الهيثمي ، تحقيق عبد القدوس محمد نذير ، ط١ ، مكتبة الرشد ، الرياض ، ١٤١٣هـ .

٣٩٢- مجمع الزوائد ومنبع الفوائد ، نور الدين علي بن أبي بكر الهيثمي ، ط٣ ، دار الكتاب العربي ، بيروت ، ١٤٠٢هـ .

٣٩٣- مجموع الفتاوى ، ابن تيمية ، جمع وترتيب الشيخ عبد الرحمن بن قاسم وابنه محمد ، مصور عن الطبعة الأولى ، ١٣٩٨هـ .

٣٩٤- المجموع شرح المهذب ، النووي ، دار الفكر ، بيروت .

٣٩٥- مجموع فيه مصنفات ابن شاهين ، أبو حفص عمر بن أحمد بن شاهين ، تحقيق بدر البدر ، ط١ ، دار ابن الأثير ، الكويت ، ١٤١٥هـ .

٣٩٦- مجموعة الرسائل المنيرية ، اعتنى بنشرها محمد منير عبده أغا الدمشقي ، دار إحياء التراث العربي ، بيروت ، مصورة عن الطبعة القديمة سنة ١٣٤٣هـ .

٣٩٧- محاسن الاصطلاح ، عمر بن رسلان البلقيني ، تحقيق د . عائشة عبد الرحمن ، مطبوع مع مقدمة ابن الصلاح ، ط٢ ، دار المعارف ، مصر ، ١٤١١هـ .

٣٩٨- المحدث الفاصل بين الراوي والواعي ، الحسن بن عبد الرحمن الرامهرمزي ، تحقيق د . محمد عجاج الخطيب ، ط٣ ، دار الفكر ، بيروت ، ١٤٠٤هـ .

٣٩٩- المحرر في الحديث ، محمد بن أحمد بن عبد الهادي الحنبلي ، تحقيق د . يوسف المرعشلي ، ط١ ، دار المعرفة ، بيروت ، ١٤٠٥هـ .

٤٠٠- المحصول في علم أصول الفقه ، فخر الدين محمد بن عمر بن الحسين الرازي ، تحقيق د . طه جابر فياض العلواني ، ط ، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية ، ١٤٠٠هـ .

٤٠١- المحلى ، علي بن أحمد بن حزم ، تحقيق أحمد شاكر ، دار الآفاق الجديدة ، بيروت .

٤٠٢- مختصر سنن أبي داود ، عبد العظيم بن عبد القوي المنذري ، مطبوع مع تهذيب ابن القيم ومعالم السنن للخطابي ، دار المعرفة ، بيروت ، ١٤٠٠هـ .

٤٠٣- مختصر الأحكام ، أبو علي الحسن بن علي بن نصر الطوسي ، تحقيق أنيس بن أحمد الأندونوسي ، ط١ ، مكتبة الغرباء الأثرية ، المدينة المنورة ، ١٤١٥هـ .

٤٠٤- مختصر الشمائل المحمدية ، محمد ناصر الدين الألباني ، ط١ ، المكتبة الإسلامية ، الأردن ١٤٠٥هـ .

٤٠٥- مختصر الصواعق المرسلة على الجهمية والمعطلة لابن القيم ، اختصره محمد بن الموصلي ، دار الندوة الجديدة ، بيروت ، ١٤٠٥هـ .

٤٠٦- مختصر العلو للعلي الغفار ، محمد ناصر الدين الألباني ، ط١ ، المكتب الإسلامي ، بيروت ، ١٤٠١هـ .

٤٠٧- مختصر الوتر للمروزي ، أحمد بن علي المقريزي ، حديث ، أكادمي ، فيصل أباد ، باكستان .

٤٠٨- مختصر قيام الليل للمروزي ، أحمد بن علي المقريزي ، حديث أكادمي ، فيصل آباد .

٤٠٩- المداوي لعلل الجامع الصغير وشرحي المناوي ، أحمد بن محمد بن الصديق الغماري ، ط١ ، دار الكتبي ، القاهرة ، ١٩٩٦م .

٤١٠- المدخل إلى السنن الكبرى ، أبو بكر أحمد بن الحسين البيهقي ، تحقيق د . محمد ضياء الرحمن الأعظمي ، دار الخلفاء للكتاب الإسلامي ، الكويت .

٤١١- المدخل إلى كتاب الإكليل ، أبو عبد الله الحاكم النيسابوري ، تحقيق د . فؤاد عبد المنعم أحمد ، دار الدعوة ، مصر .

٤١٢- المدخل إلى معرفة الصحيحين ، أبو عبد الله الحاكم ، تحقيق إبراهيم الكليب ، رسالة ماجستير بجامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية ، ١٤٠٢هـ .

٤١٣- المراسيل ، أبو داود السجستاني ، تحقيق شعيب الأرناؤوط ، ط١ ، مؤسسة الرسالة ، بيروت .

٤١٤- المراسيل ، عبد الرحمن بن أبي حاتم ، علق عليه أحمد عصام الكاتب ، ط١ ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، ١٤٠٣هـ .

٤١٥- مسألة التسمية ، أبو الفضل محمد بن طاهر المقدسي ، تحقيق عبد الله المرشد ، ط١ ، مكتبة الصحابة ، جدة ، ١٤١٤هـ .

٤١٦- المسائل الأصولية من كتاب الروايتين ، القاضي أبو يعلى الحنبلي ، تحقيق د . عبد الكريم اللاحم ، ط١ ، مكتبة المعارف ، الرياض ، ١٤٠٥هـ .

٤١٧- مسائل الإمام أحمد ، إسحاق بن إبراهيم بن هانئ النيسابوري ، تحقيق زهير الشاويش ، ط١ ، المكتب الإسلامي بيروت ، ١٣٩٩هـ .

٤١٨- مسائل الإمام أحمد ، عبد الله بن أحمد بن حنبل ، تحقيق زهير الشاويش ، ط١ ، المكتب الإسلامي ، بيروت ، ١٤٠١هـ .

٤١٩- مسائل الإمام أحمد ، أبو داود سليمان بن الأشعث السجستاني ، دار المعرفة ، بيروت .

٤٢٠- المسائل الفقهية من كتاب الروايتين ، القاضي أبو يعلى ، تحقيق د . عبد الكريم اللاحم ، ط١ ، مكتبة المعارف ، الرياض ، ١٤٠٥هـ .

٤٢١- مسائل الكوسج ، المطبوع تحت اسم كتاب المسائل عن أبي عبد الله أحمد بن محمد بن حنبل وأبي يعقوب إسحاق بن إبراهيم الحنظلي ، إسحاق بن منصور الكوسج ، حقق الجزء الأول منه د . محمد بن عبد الله الزاحم ، ط١ ، دار المنار ، القاهرة ، ١٤١٢هـ ، وحقق قسم المعاملات منه د . صالح المزيد ، ط١ ، مطبعة المدني ، القاهرة ، ١٤١٥هـ .

٤٢٢- مسائل صالح المطبوع تحت اسم مسائل الإمام أحمد بن حنبل ، رواية ابنه أبي الفضل صالح ، تحقيق د . فضل الرحمن دين محمد ، ط١ ، الدار العلمية ، دلهي الهند ، ١٤٠٨هـ .

٤٢٣- المستدرك على الصحيحين ، أبو عبد الله الحاكم ، مصور عن الطبعة الهندية القديمة ، مكتبة المعارف ، الرياض .

٤٢٤- المسند ، عبد الله بن الزبير الحميدي ، تحقيق حبيب الرحمن الأعظمي ، عالم الكتب بيروت .

٤٢٥- مسند أبي عوانة ، يعقوب بن إسحاق الإسفرائني ، دار المعرفة ، بيروت .

٤٢٦- مسند أبي يعلى الموصلي ، أحمد بن علي بن المثنى التميمي ، تحقيق حسين أسد ط١ ، دار المأمون ، دمشق ، ١٤٠٤هـ .

٤٢٧- مسند إسحاق بن راهويه ، تحقيق د . عبد الغفور البلوشي ، ط١ ، مكتبة الإيمان ، المدينة المنورة ، ١٤١٢هـ .

٤٢٨- مسند أمير المؤمنين عمر بن الخطاب رضي الله عنه ، أبو يوسف يعقوب بن شيبة ، تحقيق كمال يوسف الحوت ، ط١ ، مؤسسة الكتب الثقافية ، بيروت ، ١٤٠٥هـ .

٤٢٩- مسند أمير المؤمنين عمر بن عبد العزيز ، محمد بن محمد بن سليمان الباغندي ، تحقيق محمد عوامة ، ط٢ ، مؤسسة علوم القرآن ، دمشق ، ١٤٠٤هـ .

٤٣٠- مسند ابن الجعد ، علي بن الجعد ، تحقيق د . عبد المهدي بن عبد القادر بن عبد الهادي ، ط١ ، مكتبة الفلاح ، الكويت ، ١٤٠٥هـ .

٤٣١- مسند الإمام الشافعي ، ترتيب محمد عابد السندي ، تصحيح ومراجعة السيد يوسف علي الزواوي والسيد عزت العطار الحسيني ، دار الكتب العلمية ، بيروت .

- مسند البزار = انظر البحر الزخار .

٤٣٢- المسند الجامع ، بشار عواد معروف وآخرون ، ط١ ، دار الجيل والشركة المتحدة ، بيروت والكويت ، ١٤١٣هـ .

٤٣٣- مسند الشاميين ، سليمان بن أحمد الطبراني ، تحقيق حمدي عبد المجيد السلفي ، ط١ مؤسسة الرسالة ، بيروت ، ١٤٠٩هـ .

٤٣٤- مسند الشهاب ، محمد بن سلامة القضاعي ، تحقيق حمدي عبد المجيد السلفي ، ط١ ، مؤسسة الرسالة ، بيروت ، ١٤٠٥هـ .

٤٣٥- مسند الطيالسي ، أبو داود الطيالسي ، مصورة عن طبعة حيدرآباد ، دار الكتاب اللبناني ، بيروت .

٤٣٦- مسند الفاروق أمير المؤمنين أبي حفص عمر بن الخطاب رضي الله عنه وأقواله على أبواب العلم ، ابن كثير ، تحقيق د . عبد المعطي قلعجي ، ط١ ، دار الوفاء ، المنصورة ، ١٤١١هـ .

٤٣٧- مسند الهيثم بن كليب ، تحقيق د . محفوظ الرحمن زين الله ، ط١ ، مكتبة العلوم والحكم ، المدينة المنورة ، ١٤١٠هـ .

٤٣٨- مسند سعد بن أبي وقاص رضي الله عنه ، أبو عبد الله أحمد بن إبراهيم بن كثير الدورقي ، تحقيق عامر حسن صبري ، ط١ ، دار البشائر الإسلامية ، بيروت ، ١٤٠٧هـ .

٤٣٩- المسند ، أحمد بن حنبل ، تحقيق أحمد شاكر ، ط١ ، دار المعارف ، مصر ، ١٣٧٧هـ .

٤٤٠- المسند ، أحمد بن حنبل ، مصور عن الطبعة المصرية القديمة ، المكتب الإسلامي ، بيروت ، ١٤٠٣هـ .

٤٤١- مشاهير علماء الأمصار ، ابن حبان ، صححه م . فلايشهمر ، لجنة التأليف والترجمة والنشر ، القاهرة ، ١٣٧٩هـ .

٤٤٢- مشيخة ابن الجوزي ، أبو الفرج عبد الرحمن بن علي ابن الجوزي ، تحقيق محمد محفوظ ، ط٢ ، دار الغرب الإسلامي ، بيروت ، ١٤٠٠هـ .

٤٤٣- مشيخة شهدة المسمى العمدة من الفوائد والآثار الصحاح والغرائب في مشيخة شهدة ، تحقيق د . رفعت فوزي ، ط١ ، مكتبة الخانجي ، القاهرة ، ١٤١٥هـ .

٤٤٤- مصباح الزجاجة في زوائد ابن ماجة ، أحمد بن إسماعيل البوصيري ، تحقيق محمد المنتقى الكشناوي ، ط١ ، دار العربية للطباعة والنشر ، بيروت ، ١٤٠٤هـ .

٤٤٥- المصنَّف في الأحاديث والآثار ، أبوبكر عبد الله بن محمد بن شيبة ، حقق أكثره مختار أحمد الندوي ، ط٢ ، الدار السلفية ، الهند ، ١٣٩٩هـ .

٤٤٦- المصنف ، أبو بكر بن أبي شيبة ، الجزء المفقود ، تحقيق عمر بن غرامة ، العمروي ، ط١ ، دار عالم الكتب ، الرياض ، ١٤٠٨هـ .

٤٤٧- المصنف ، عبد الرزاق بن همام الصنعاني ، تحقيق حبيب الرحمن الأعظمي ، ط٢ ، المكتب الإسلامي ، بيروت ، ١٤٠٣هـ .

٤٤٨- المطالب العالية بزوائد المسانيد الثمانية ، ابن حجر العسقلاني ، تحقيق حبيب الرحمن الأعظمي ، دار الكتب العلمية ، بيروت .

٤٤٩- معالم السنن ، حمد بن محمد الخطابي ، تحقيق محمد حامد الفقي وأحمد شاكر ، دار المعرفة ، بيروت ، ١٤٠٠هـ .

٤٥٠- المعجم ، أحمد بن محمد بن الأعرابي ، تحقيق د . أحمد ميرين البلوشي ، ط١ ، مكتبة الكوثر ، الرياض ، ١٤١٢هـ .

٤٥١- معجم الأدباء ، ياقوت الحموي ، ط٣ ، دار الفكر ، بيروت ، ١٤٠٠هـ .

٤٥٢- المعجم الأوسط ، أبو القاسم سليمان بن أحمد الطبراني ، تحقيق طارق بن عوض الله وعبد المحسن الحسيني ، ط١ ، دار الحرمين ، القاهرة ، ١٤١٥هـ .

٤٥٣- معجم البلدان ، ياقوت الحموي ، دار إحياء التراث العربي ، بيروت ، ١٣٩٩هـ .

٤٥٤- معجم السفر ، أبو طاهر السلفي ، تحقيق عبد الله عمر البارودي ، المكتبة التجارية مصطفى أحمد الباز ، مكة المكرمة .

٤٥٥- معجم الشيوخ ، أبو الحسين محمد بن أحمد بن جميع الصيداوي ، تحقيق د . عمر عبد السلام تدمري ، ط١ ، مؤسسة الرسالة ، بيروت ، ١٤٠٥هـ .

٤٥٦- معجم الصحابة لابن قانع ، مخطوط ، محفوظ في مكتبة كوبريلي ، ٥٦٧ ، تركيا .

٤٥٧- معجم الصحابة ، عبد الباقي بن قانع ، تحقيق صلاح المصراتي ، ط١ ، مكتبة الغرباء الأثرية ، المدينة المنورة ، ١٤١٨هـ .

٤٥٨- المعجم الصغير ، سليمان بن أحمد الطبراني ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، ١٤٠٣هـ .

٤٥٩- المعجم الكبير ، سليمان بن أحمد الطبراني ، تحقيق حمدي عبد المجيد السلفي ، ط١ ، وزارة الأوقاف ، بغداد ، ١٣٩٨هـ .

٤٦٠- معجم المؤلفين ، عمر رضا كحالة ، دار إحياء التراث العربي ، بيروت .

٤٦١- معجم المعالم الجغرافية في السيرة النبوية ، عاتق بن غيث البلادي ، ط١ ، دار مكة ، مكة المكرمة ، ١٤٠٢هـ .

٤٦٢- المعجم المفهرس ، ابن حجر العسقلاني ، مخطوط ، دار الكتب المصرية رقم (١٧١٩) .

٤٦٣- المعجم الوسيط ، إبراهيم مصطفى وآخرون ، مجمع اللغة العربية ، مصر ، ١٩٨٠م .

٤٦٤- المعجم في أصحاب القاضي الإمام أبي علي الصدفي ، محمد بن عبد الله بن أبي بكر القاضي المعروف بابن الأبّار ، دار صادر ، بيروت مصور عن الطبعة القديمة المنشورة في مدريد سنة ١٨٨٥م .

٤٦٥- معجم مقاييس اللغة ، أحمد بن فارس ، تحقيق عبد السلام محمد هارون ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، ١٣٩٩هـ .

٤٦٦- معرفة الخصال المكفرة للذنوب المقدمة والمؤخرة ، ابن حجر العسقلاني ، ط١ ، تحقيق جاسم الفهيد الدوسري ، مكتبة الصحوة الإسلامية ، الكويت ، ١٤٠٤هـ .

٤٦٧- معرفة الرجال عن يحيى بن معين ، أحمد بن محمد بن محرز ، تحقيق محمد مطيع الحافظ وغزوة بدير ، مطبوعات مجمع اللغة العربية ، دمشق .

٤٦٨- معرفة السنن والآثار ، البيهقي ، تحقيق د . عبد المعطي قلعجي ، ط١ ، دار قتيبة ودار الوفاء ودار الوعي ، سوريا ومصر ، ١٤١٢هـ . .

٤٦٩- معرفة الصحابة ، أبو نعيم الأصبهاني ، مخطوط ، محفوظ في مكتبة كبقبو أحمد الثالث ، ٤٩٧ ، تركيا .

٤٧٠- معرفة القراء الكبار على الطبقات والأعصار ، شمس الدين محمد بن أحمد الذهبي ، تحقيق بشار عواد معروف وشعيب الأرناؤوط ، ط١ ، مؤسسة الرسالة ، بيروت ، ١٤٠٤هـ .

٤٧١- معرفة علوم الحديث ، أبو عبد الله الحاكم ، تصحيح د . معظم حسين ، ط٢ ، المكتبة العلمية ، المدينة المنورة ، ١٣٩٧هـ .

٤٧٢- المعرفة والتاريخ ، يعقوب بن سفيان الفسوي ، تحقيق أكرم ضياء العمري ، ط٢ ، مؤسسة الرسالة ، بيروت ، ١٤٠٢هـ .

٤٧٣- المغني في الضعفاء ، شمس الدين محمد بن أحمد الذهبي ، تحقيق نور الدين عتر .

٤٧٤- المغني ، ابن قدامة المقدسي ، مكتبة الرياض الحديثة ، الرياض .

٤٧٥- المفردات في غريب القرآن ، الراغب الأصبهاني ، دار المعرفة ، بيروت .

٤٧٦- المقاصد الحسنة في بيان كثير من الأحاديث المشتهرة على الألسنة ، محمد بن عبد الرحمن السخاوي ، تحقيق عبد الله محمد الصديق وعبد الوهاب عبد اللطيف ، ط١ ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، ١٣٩٩هـ .

٤٧٧- مقدمة ابن الصلاح ، أبو عمرو عثمان بن عبد الرحمن ابن الصلاح ، تحقيق د . عائشة عبد الرحمن ، ط٢ ، دار المعارف ، مصر ، ١٤١١هـ .

٤٧٨- مكارم الأخلاق ومعاليها ، أبو بكر محمد بن جعفر الخرائطي ، تحقيق د . سعاد سليمان الخندقاوي ، ط١ ، مطبعة المدني ، القاهرة ، ١٤١١هـ .

٤٧٩- ملء العيبة بما جمع بطول الغيبة ، ج٥ ، محمد بن عمر بن رشيد الفهري ، تحقيق د . محمد الحبيب بن الخوجة ، ط١ ، دار الغرب الإسلامي ، بيروت ، ١٤٠٨هـ .

٤٨٠- من كلام أبي زكريا (ابن معين) ، أبو خالد الدقاق ، تحقيق د . أحمد محمد نور سيف ، ط١ ، دار المأمون ، دمشق ، ١٤٠٠هـ .

٤٨١- المنار المنيف في الصحيح والضعيف ، ابن القيم ، تحقيق عبد الفتاح أبو غدة ط٢ ، مكتب المطبوعات الإسلامية ، حلب ، ١٤٠٢هـ .

٤٨٢- مناقب الشافعي ، أحمد بن الحسين البيهقي ، تحقيق السيد أحمد صقر ، دار التراث ، القاهرة .

٤٨٣- مناهج المحدثين في تقوية الأحاديث الحسنة والضعيفة ، د . المرتضى الزين أحمد ، ط١ ، مكتبة الرشد ، الرياض ، ١٤١٥هـ .

٤٨٤- المنتخب من علل الخلال ، **مخطوط** ، انتخبه ابن قدامة المقدسي ، الجزء العاشر والحادي عشر ، محفوظ في المكتبة الظاهرية .

٤٨٥- المنتخب من مخطوطات الحديث في دار الكتب الظاهرية ، محمد ناصر الدين الألباني ، ط١ ، مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق ، ١٣٩٠هـ .

٤٨٦- المنتخب من مسند عبد بن حميد ، عبد بن حميد ، تحقيق صبحي السامرائي ومحمود خليل الصعيدي ، ط١ ، عالم الكتب ، بيروت ، ١٤٠٨هـ .

٤٨٧- المنتظم في تاريخ الأمم والملوك ، أبو الفرج عبد الرحمن بن علي الجوزي ، تحقيق محمد عبد القادر عطا ، ط١ ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، ١٤١٢هـ .

٤٨٨- المنتقى لابن الجارود ، عبد الله بن علي الجارود ، ط١ ، حديث أكادمي ، فيصل آباد (باكستان) ، ١٤٠٣هـ .

٤٨٩- منهاج السنة النبوية ، شيخ الإسلام ابن تيمية ، تحقيق محمد رشاد سالم ، ط١ ، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية ، الرياض ، ١٤٠٦هـ .

٤٩٠- منهج الحافظ ابن عبد البر في الجرح والتعديل من خلال كتابه التمهيد ، د . محمد عبد الرب النبي ، رسالة دكتوراه ، جامعة أم القرى .

٤٩١- منهج المدرسة العقلية الحديثة في التفسير ، فهد بن عبد الرحمن الرومي ، ط١ ، مؤسسة الرسالة ، بيروت ، ١٤٠١هـ .

٤٩٢- منهج النقد في علوم الحديث ، د . نور الدين عتر ، ط٣ ، دار الفكر ، دمشق ، ١٤٠١هـ .

٤٩٣- المنهل الروي في مختصر علوم الحديث النبوي ، بدر الدين محمد بن إبراهيم بن جماعة ، تحقيق د . محي الدين عبد الرحمن رمضان ، ط٢ ، دار الفكر ، دمشق ، ١٤٠٦هـ .

٤٩٤- المهذب في فقه الشافعي ، إبراهيم بن علي الشيرازي ، دار الفكر ، بيروت .

٤٩٥- موافقة الخُبر الخبر في تخريج أحاديث المختصر ، ابن حجر العسقلاني ، تحقيق حمدي السلفي وصبحي السامرائي ، ط١ ، مكتبة الرشد ، الرياض ، ١٤١٢هـ .

٤٩٦- الموسوعة العربية الميسرة ، دار نهضة لبنان ، بيروت ، ١٩٨٠م .

٤٩٧- الموضح لأوهام الجمع والتفريق ، الخطيب البغدادي ، تصحيح ومراجعة عبد الرحمن بن يحيى المعلمي اليماني ، ط٢ ، دار الفكر الإسلامي ، ١٤٠٥هـ .

٤٩٨- الموضوعات ، أبو الفرج عبد الرحمن بن الجوزي ، تحقيق عبد الرحمن محمد عثمان ، ط٢ ، دار الفكر ، بيروت ، ١٤٠٣هـ .

٤٩٩- الموطأ ، مالك بن أنس ، علق عليه محمد فؤاد عبد الباقي ، دار إحياء التراث العربي ، بيروت .

٥٠٠- الموقظة ، شمس الدين محمد بن أحمد الذهبي ، تحقيق عبد الفتاح أبو غدة ، ط١ ، مكتب المطبوعات الإسلامية ، حلب ، ١٤٠٥هـ .

٥٠١- موقف الإمامين البخاري ومسلم من اشتراط اللقيا والسماع في السند المعنعن بين المتعاصرين ، خالد منصور الدريس ، ط١ ، مكتبة الرشد ، الرياض ، ١٤١٧هـ .

٥٠٢- ميزان الاعتدال في نقد الرجال ، شمس الدين محمد بن أحمد الذهبي ، تحقيق علي محمد البجاوي ، دار المعرفة ، بيروت .

٥٠٣- ناسخ الحديث ومنسوخه ، عمر بن أحمد بن شاهين ، تحقيق سمير أمين الزهيري ، ط١ ، مكتبة المنار ، الأردن ، ١٤٠٨هـ .

٥٠٤- النبذ في أصول الفقه ، ابن حزم ، تحقيق محمد بن حمد بن حمود النجدي ، ط١ مكتبة دار الإمام الذهبي ، الكويت ، ١٤١٠هـ .

٥٠٥- نتائج الأفكار في تخريج أحاديث الأذكار ، ابن حجر العسقلاني ، تحقيق حمدي السلفي ، ط١ ، مكتبة المثنى ، بغداد .

٥٠٦- نزهة الحفاظ ، أبو موسى محمد بن عمر المديني ، تحقيق عبد الرضى محمد عبد المحسن ، ط١ ، مؤسسة الكتب الثقافية ، بيروت ، ١٤٠٦هـ .

٥٠٧- نزهة النظر شرح نخبة الفكر في مصطلح أهل الأثر ، ابن حجر العسقلاني ، مؤسسة ومكتبة الخافقين ، دمشق ، ١٤٠٠هـ .

٥٠٨- نسب قريش ، مصعب بن عبد الله الزبيري ، تحقيق ليفي بروفنسال ، ط٢ ، دار المعارف ، مصر .

٥٠٩- نسخة أبي مسهر ، عبد الأعلى بن مسهر ، تحقيق مجدي فتحي السيد ، ط١ ، دار الصحابة للتراث ، مصر ، ١٤١٠هـ .

٥١٠- نصب الراية لأحاديث الهداية ، جمال الدين عبد الله بن يوسف الزيلعي ، ط٢ ، المجلس العلمي ، جوهانسبرغ .

٥١١- نصب المنجنيق لنسف قصة الغرانيق ، محمد ناصر الدين الألباني ، ط٢ ، المكتب الإسلامي ، بيروت ، ١٤٠٩هـ .

٥١٢- النظر في أحكام النظر بحاسة البصر ، ابن القطان الفاسي ، علق عليه د . فتحي أبو عيسى ، ط١ ، دار الصحابة للتراث ، طنطا ، ١٤١٤هـ .

٥١٣- نظرية الضرورة الشرعية ، د . وهبة الزحيلي ، ط١ ، مؤسسة الرسالة ، بيروت .

٥١٤- نظم المتناثر من الحديث المتواتر ، جعفر الكتاني ، ط١ ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، ١٤٠٣هـ .

٥١٥- النفح الشذي في شرح جامع الترمذي ، أبو الفتح محمد بن محمد بن سيد الناس اليعمري ، تحقيق د . أحمد معبد عبد الكريم ، ط١ ، دار العاصمة ، الرياض ، ١٤٠٩هـ .

٥١٦- النفح الشذي ، ابن سيد الناس ، **مخطوط** ، محفوظ في مكتبة لا له لي رقم (٥١٤) ، تركيا .

٥١٧- نقد الإمام الذهبي لبيان الوهم والإيهام ، تحقيق د .فاروق حمادة ، ط١ ، دار الثقافة ، الدار البيضاء ، ١٤٠٨هـ .

٥١٨- النقد الصحيح لما اعترض عليه من أحاديث المصابيح ، صلاح الدين خليل بن كيكلدي العلائي ، تحقيق د . عبد الرحيم القشقري ، ط١ ، ١٤٠٥هـ .

٥١٩- نقد تعليقات الألباني على شرح الطحاوية ، إسماعيل الأنصاري ، ط١ ، مكتبة الإمام الشافعي ، الرياض ، ١٤١٠هـ .

٥٢٠- النكت البديعات على الموضوعات ، جلال الدين السيوطي ، تحقيق عامر أحمد حيدر ، ط١ ، دار الجنان ، بيروت ، ١٤١١هـ .

٥٢١- النكت الظراف على الأطراف ، ابن حجر العسقلاني ، تحقيق عبد الصمد شرف الدين ، ط٢ ، مطبوع بحاشية تحفة الأشراف للمزي ، المكتب الإسلامي ، بيروت ، ١٤٠٣هـ .

٥٢٢- النكت الوفية على شرح الألفية ، إبراهيم بن عمر البقاعي ، **مخطوط** ، محفوظ في مكتبة فيض الله أفندي ، برقم ٢٥٢ ، تركيا .

٥٢٣- النكت على كتاب ابن الصلاح ، ابن حجر العسقلاني ، تحقيق د . ربيع بن هادي ، ط١ ، المجلس العلمي بالجامعة الإسلامية ، المدينة المنورة ، ١٤٠٤هـ .

٥٢٤- النكت على مقدمة ابن الصلاح ، الزركشي ، تحقيق د . زين العابدين بن محمد بلا فريج ، ط١ ، دار أضواء السلف ، الرياض ، ١٤١٩هـ .

٥٢٥- النكت على مقدمة ابن الصلاح ، بدر الدين محمد بن جمال الدين عبد الله بن بهادر الزركشي ، تحقيق زين العابدين بن محمد بلا فريج ، رسالة ماجستير في الجامعة الإسلامية ١٤٠٤هـ ، وأكمل المحقق نفسه تحقيق الكتاب في رسالته للدكتوراة في جامعة الحسن الثاني بالمغرب كلية الآداب -شعبة الدراسات الإسلامية ، ١٤١٠هـ .

٥٢٦- النكت على نزهة النظر لابن حجر ، علي حسن عبد الحميد ، ط٢ ، دار ابن الجوزي ، الدمام ، ١٤١٤هـ .

٥٢٧- النهاية في غريب الحديث ، مجد الدين المبارك بن محمد بن الأثير ، تحقيق طاهر أحمد الزاوي ومحمود محمد الطناحي ، المكتبة العلمية ، بيوت .

٥٢٨- النهج السديد في تخريج أحاديث تيسير العزيز الحميد ، جاسم الدوسري ، ط١ ، دار الخلفاء للكتاب الإسلامي ، الكويت ، ١٤٠٤هـ .

٥٢٩- نيل الأوطار شرح منتقى الأخبار ، محمد بن علي الشوكاني ، تحقيق طه عبد الرءوف سعد ومصطفى محمد الهواري ، مكتبة الكليات الأزهرية ، مصر ، ١٩٨٢م .

٥٣٠- الهداية في تخريج أحاديث البداية ، أحمد بن الصديق الغماري ، ط١ ، عالم الكتب ، بيروت ، ١٤٠٧هـ .

٥٣١- هدي الساري مقدمة فتح الباري ، ابن حجر العسقلاني ، ط١ ، دار الريان ، القاهرة ، ١٤٠٧هـ .

٥٣٢- الوجيز في ذكر المجاز والمجيز ، أبو طاهر السلفي ، تحقيق محمد خير البقاعي ، ط١ ، دار الغرب الإسلامي ، بيروت ، ١٤١١هـ .

٥٣٣- وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان ، شمس الدين أحمد بن محمد بن خلكان ، تحقيق د . إحسان عباس ، دار الثقافة ، بيروت .

٥٣٤- الوقوف من مسائل الإمام أحمد بن حنبل الشيباني ، أحمد بن محمد بن هارون الخلال ، تحقيق د . عبد الله بن أحمد الزيد ، ط١ ، مكتبة المعارف ، الرياض ، ١٤١٠هـ .

٥٣٥- اليواقيت والدرر شرح شرح نخبة الفكر ، محمد عبد الرءوف المناوي ، تحقيق ربيع السعودي ، ط١ ، مكتبة الرشد ، الرياض ، ١٤١١هـ .

المجـلات:

١- مجلة البحوث الإسلامية الصادرة عن رئاسة إدارة البحوث العلمية والإفتاء – الرياض ، العدد ٤٧ – صفر ١٤١٧هـ .

٢- مجلة البحث العلمي والتراث الإسلامي ، الصادرة عن جامعة الملك عبد العزيز فرع مكة المكرمة ، العدد الثاني ، ١٣٩٩هـ .

برامج الحاسب الآلي:

١- الموسوعة الذهبية للحديث النبوي الشريف وعلومه ، الإصدار الأول ، ١٤١٨هـ .

٢- موسوعة الحديث الشريف ، الكتب التسعة ، الإصدار الأول من شركة صخر .

* * * * *

٦- فهرس الفوائد العلمية

لماذا سُمي الحديث الحسن بالحسن في رأي القاسمي ؟ ٤٠
عبد الله بن شدَّاد أقدم مَنْ استعمل « الحسن » في وصف الأحاديث ٤٤
تفسير الخطيب البغدادي لمعنى « الحسن » في كلام النخعي ٤٦
تفسير الخطيب البغدادي لمعنى « الحسن » في كلام شعبة ٤٨
شعبة بن الحجاج يبين معنى « الحسن » عنده ٥٠
علاقة الانتقاء بالحسن ٥٣
الرد على د . ربيع المدخلي في نقد قصة مروية عن الإمام مالك ٥٦
التفريق بين الاختلاط الاصطلاحي واللغوي .... ٥٨ ، ٥٩
سرد جملة من النصوص تدل على أن الاختلاط يستعمل في غير معناه
الاصطلاحي .... ٥٩ ، ٦٠
تصحيف شنيع في بعض المصادر يقلب عبارة مدح إلى ذم ٦١
الرد على الشيخ أبو غدة في تفسيره لمعنى « الحسن » عند الإمام مالك ٦٢
علم الإمام الشافعي بالحديث يؤخذ من كتاب « معرفة السنن والآثار » ٨٠
مصطلح « الحسن » عند الشافعي يعني الصحة إلا في نصٍ واحد ٩٤
د . ربيع المدخلي ينتقد ابن حجر في كلامه عن « الحسن » عند ابن المديني ٩٦ ، ٧٠
الرد على د. ربيع المدخلي في نقده السابق لابن حجر ١٠٠
كتاب « المسند » لعلي بن المديني كان موجودًا في زمن الدارقطني وابن حزم. ١٠٠
نُقول نفيسة من كتاب « المسند » لعلي بن المديني ١٠٠
تخطئة د . ربيع المدخلي في ظنه أن ابن حجر لم يَطَّلع على كتاب « العلل »
لابن المديني ١٠٤

سرد جملة من النصوص تفيد أن ابن حجر اطلع على عدد من كتب العلل مع عدم روايته لها ١٠٥

أبو عبد الله الحاكم لم يسمع كتاب سنن النسائي ولكنه اطلع عليه ١١٠

إطلاقات الحسن عند ابن المديني ١١١

نص نفيس لابن المديني في رجل اسمه أبي فراس لا يوجد في كتب الرجال ١٢٨

من منهج ابن المديني تقوية عدد من أحاديث التابعين غير المشهورين ١٢٩ - ١٣٣

نصوص نفيسة في مسألة الجهالة عند المحدثين .... ١٣٤ - ١٣٦

من منهج ابن المديني تقوية أحاديث بعض التابعين ممن لم يرو عنهم إلا واحد إذا اعتضدت بقرائن ١٤٣

ملاحظة منهجية خطيرة على تحقيق قلعجي لكتاب « مسند الفاروق » لابن كثير ١٤٦

ابن المديني يُعِلُّ حديثًا في صحيح البخاري بالانقطاع ١٥٠

نص لابن المديني يُثبت بدليل واضح أنه يقول باشتراط اللقاء في السند المعنعن على عكس ما هَوَّل به أحد المعاصرين من دعوى الإجماع على عدم ذلك .... ١٥٢ - ١٥٣

البخاري ينقل في صحيحه نصًا لابن المديني يتضمن تحسين حديث ١٥٤

إذا قال البخاري : « قال لي .. » فهذا دليل على أن في إسناد الحديث نظر عنده ١٥٧

الرد على د . إكرام الله في رسالته عن ابن المديني لعدم فهمه لمراد المنذري ١٥٨

ابن عبد البر ينقل نصًا لابن المديني مرة بلفظ « حسن » ومرة بلفظ « جيد » ١٥٩

ابن المديني يطلق مصطلح « مقارب » على الراوي الذي يصحح هو حديثه . ١٦١ ، ١٦٢

تصحيف في طبعة معرفة الرجال لابن محرز يتسبب في عدم

وقوف د . إكرام الله عليه ١٦٣
معنى الحسن عند ابن المديني لا يخرج عن خمسة افتراضات ١٦٤
مناقشة الافتراضات الخمسة لمعرفة الرأي الأقوى .... ١٦٤ - ١٧١
ابن المديني يستعمل مصطلح « صالح » في الحكم على حديث متوسط الحفظ ١٧١
سرد الأدلة على أن مراد ابن المديني « بالحسن » هو الصحة .... ١٧٢ . ١٧٤
المؤلف يقف على أربعة وستين نصًا لم يقف عليها من كتب عن « الحسن »
عند الإمام أحمد بن حنبل ١٧٨
المؤلف يذكر لماذا استبعد بعض النصوص الواردة عن الإمام أحمد ١٧٩
الإمام أحمد يحسن حديث أم حبيبة في مس الذكر ، ونُقل عن تصحيحه
أيضًا ١٨٢
أبو حاتم يقبل زيادة في الإسناد يرويها ابن لهيعة ، وتحليل المؤلف لسبب ذلك ١٨٧
الرد على من ضعَّف حديث أم حبيبة في مس الذكر بالانقطاع والمخالفة ١٨٩ ، ١٩٤
سماع مكحول من عنبسة أثبته جمع من الحفاظ ١٨٩
الرد على أبي حاتم الرازي في دعواه الانقطاع بين مكحول وعنبسة ١٩٠
العلاء بن الحارث أوثق من النعمان بن المنذر في مكحول .... ١٩١ ، ١٩٢
تعدد النقول عن الإمام أحمد في الحكم على حديث حمنة بنت جحش في
المستحاضة ١٩٥
الخلال يصرح بأن الاحتجاج بحديث حمنة الآنف هو القول الأخير لأحمد ١٩٧
الراجح أن الإمام أحمد يحتج ببعض أحاديث عبد الله بن محمد بن عقيل. ٢٠٥
خلاف العلماء في الحكم على حديث حمنة في المستحاضة. .. ٢٠٥ - ٢٠٩
المؤلف يرى أن الإمام أحمد احتج بحديث ابن عقيل في المستحاضة مع ضعفه

لثلاثة أسباب .... ٢١٢ - ٢١٧
كيف يعرف أن الضعيف لم يخطئ في حديث من أحاديثه ؟ ٢١٣
ربط المؤلف بين قاعدة البخاري في الرواة وبين قبول حديث ابن عقيل في المستحاضة ٢١٤
لماذا يحمل لابن عقيل تفرده بحديث المستحاضة ؟ .... ٢١٦ ، ٢١٧
قد يتسامح في عدم شهرة بعض الرواة إذا كانوا من اليمامة ٢٢٧
من السُنن التي تفرد بها أهل المدينة ٢٣٢
ابن الملقن يتكلم على حديث كفارة من أتى حائضًا بإسهاب لا يوجد عند غيره ٢٤٢
إسهاب المؤلف في مناقشة حديث ابن مسعود الذي يرويه حكيم بن جبير في حد الغِنى الموجب لعدم أخذ الزكاة بما لا تجده في كتاب آخر ...... ٢٤٧ - ٢٧٠
منهج سفيان الثوري في طلب الحديث ٢٦٧
الرد على ابن دقيق العيد في دفاعه عن حديث عراك عن عائشة بعدم الانقطاع ٢٨٦
تفسير قول الإمام أحمد : « وإن كان مرسلاً ، فإن مخرجه حسن ». ٢٩٣
منهج ابن المبارك في كتابة الحديث الضعيف ٢٩٥
تحسين الإمام أحمد لحديث رجل متروك !! ٢٩٥
المؤلف يستغرق ثلاث سنوات بحثًا عن حديث ذاك المتروك !! ٢٩٦
ثم يسر الله فكُشف الغموض وتم التوصل للحديث عند الخلال في أحكام أهل الملل ٢٩٧
من منهج الإمام أحمد أن الأحاديث غير المرفوعة لا يُتشدد فيها ٣٠٨
الإمام أحمد يُنكر أحاديث عبد الله بن بريدة لحسنها ، ليس كما فهم البعض أنه استحسنها لأنها منكرة .... ٣٠٨ - ٣٠٩

قِفْ على إسناد قول شعبة المشهور : « كفيتكم تدليس ثلاثة ... » ٣٣٠
نقد حديث المصريين بسبب تساهلهم في طرق التحمل ٣٣٦
استحسان حديث يحيى القطان حرصه على صيغ السماع ٣٤٧
من منهج أحمد عدم التشدد في أحاديث التفسير ٣٥٤
نص ساقط من طبقة « العلل الكبير للترمذي » التي حققها حمزة ديب . ٢٦٤
نص في التعديل فات صاحب « تهذيب الكمال » وفروعه ٣٦٦
حديث محمد بن إسحاق بن يسار يكون حسنًا عند الإمام أحمد إذا جمع
شروطًا ٣٧٠
الإمام أحمد لم يكن من منهجه إطلاق « حسن الحديث » على الراوي خفيف
الضبط ٣٧٤
إطلاق الإمام أحمد « حسن الحديث » على بعض الرواة ويريد بذلك سعة
مروياتهم المتضمنه للتفرد بأشياء لا توجد عند غيرهم ٣٨٠
دعوى ابن الوزير اليماني والمقبلي والشوكاني أن البخاري لا يعمل بالحديث
الحسن في التحريم والتحليل !! ٣٩٦
تحسينات البخاري مصدرها تلميذه الترمذي ! ٣٩٨
طبعة كتاب « العلل الكبير » للترمذي بتحقيق صبحي السامرائي أفضل وأجود
من طبعة حمزة ديب مصطفى ٣٩٨
نصوص مهمة جدًا في تحسينات البخاري منقولة عن الترمذي غير موجودة في
جامعه وعلله الكبير ٣٩٨
ثلاثة تفسيرات لمعنى « الحسن » عند البخاري ٤٠٠
الضوابط المنهجية التي اعتمدها المؤلف في دراسته لمصطلح « الحسن » عند

البخاري ٤٠٣
نقد الدراسات السابقة التي حاولت تفسير معنى « الحسن » عند البخاري . ٤٠٤
نص في غاية النفاسة جدًا منقول عن ابن يربوع الإشبيلي يبين فيه البخاري حكم سكوته على رواة تاريخه الكبير ٤٠٦
إمامة ابن يربوع في علم العلل والجرح والتعديل وشهرته بالاتقان والضبط . ٤٠٧
اختلاف روايات تواريخ البخاري في زيادات مهمة لا توجد في بعضها. ٤٠٩
الراجح عند المؤلف أن إضافة كلمة الصغير أو الأوسط إلى عنوان كتاب « التاريخ » للبخاري جاءت متأخرة بعد زمن البخاري ٤١١
عدم وقوف أبي غدة وكذا عداب الحمش على كلام البخاري المتعلق بحكم الرواة الذين يسكت عنهم في كتابه « التاريخ » الكبير ٤١٥
من أساسيات منهج البخاري الانتقاء من حديث المتكلم فيهم ٤١٥
البخاري لا يرد السند المعنعن إذا كانت المعاصرة ثابتة بيقين ولمدة ليست بالقصيرة إذا حفّت بذاك السند قرينة تدلُّ على قوة احتمال اللقاء ٤٢٠
تحليل نص نفيس جدًا يثبت ما تقدم ٤٢١
الأصل عند البخاري اشتراط ثبوت اللقاء في السند المعنعن على عكس ما ابتدعه أحد المعاصرين ٤٢٣
الرد على ابن الوزير اليماني فيما ذهب إليه في حكم «الحسن» عند البخاري ٤٣٠
البخاري يحسن حديثًا أخرجه في صحيحه !! ٤٣١
مناقشة د . ربيع المدخلي في فهمه لمعنى « الحسن » عند البخاري ٤٣٢
حديث آخر حسنه البخاري وهو في صحيحه !! ٤٣٢
قاعدة يحيى بن سعيد القطان في أحاديث شعبة عن شيوخه ٤٣٦

حديث آخر حسنه البخاري وهو في صحيحه ٤٣٨
قول للبخاري في عبد الرحمن بن عائش لا يوجد في المطبوع من « التاريخ » الكبير ٤٤٣
تضعيف قول الحاكم في سنة وفاة صالح بن كيسان ٤٥٠
ليس من منهج البخاري قصر « الحسن » على رؤية من خفَّ ضبطه ... ٤٥١
الرد على أبي حاتم الرازي في استنكاره لحديث في صحيح البخاري ٤٥٤
البخاري يقبل عنعنة الحسن البصري عمن سمع منه ولو لمرة واحدة ٤٥٨
الرد على د . ربيع المدخلي في أن البخاري أراد « بالحسن » في نص الحديث الشاذ ٤٦١
لم أجد البخاري استعمل مصطلح « الشاذ » في الحكم على الأحاديث وإنما يستخدم عبارة أخرى مثل : « غير محفوظ »،« خطأ » ، « غلط » ، « وهم » ٤٦٢
تميز مرويات حفص بن غياث عن الأعمش لأنه كان يميز بين ما صرَّح به الأعمش وبين ما دلَّسه ٤٦٤
مذهب جَمْع مِن أئمة النقد الحديثي المتقدمين أن الأصل في عنعنة المدلس (إذا كان من الطبقة الثانية والثالثة عند ابن حجر) الاتصال حتى يثبت العكس ٤٦٩
ملخص لمسألة حكم عنعنة المدلس من كتابي « الإيضاح والتبيين بأن أبا الزبير ليس من المدلسين » الذي فرغت منه سنة ١٤٠٨ هـ ٤٧٢
نص نفيس للغاية نستطيع أن نفهم منه منهج البخاري في عنعنات المدلسين. ٤٧٢
تحليل قوي جدًا للنص الآنف يدل على أن البخاري لا يرد عنعنات المدلسين إلا بتفصيل ٤٧٣

علي بن المديني لا يرد عنعنة محمد بن إسحاق !! ٤٧٦
البخاري لا يرد عنعنة أبي إسحاق السبيعي والأعمش وقتادة والزهري والثوري وأضرابهم ٤٧٧
استدلال المؤلف على صحة اختياره في قضية عنعنات المدلسين ٤٧٧
نص نفيس جدًا عن يعقوب بن سفيان الفسوي حول تدليس الثوري وأبي إسحاق السبيعي ٤٧٨
ابن حزم يوافق مذهب العديد من أئمة النقد المتقدمين في قضية عنعنات المدلسين ٤٧٨
صنيع الحافظ ابن حجر بوضعه لأبي إسحاق السبيعي في المرتبة الثالثة من المدلسين محل نظر ٤٧٩
من أخطاء الحافظ ابن حجر أنه عدَّ الزهري في المرتبة الثالثة من المدلسين . ٤٧٩
الرد على الإمام الترمذي في تعيينه لرجل كنيته « أبو خزيمة » ٤٨٦
الرد على د . ربيع المدخلي في متابعته لخطأ الترمذي الآنف ٤٩١
نص من تحسينات البخاري منقول عن الترمذي لا يوجد في الجامع أو العلل الكبير ٤٩٢
نص آخر كالذي قبله ٤٩٣
البخاري يخالف مشايخه في حديث كثير بن عبد الله بن عمرو المزني فيصححه وهم يضعفونه ٤٩٥
البخاري حسن الظن برواة المدينة ككثير المزني وابن أبي أويس وفليح ٤٩٦
ثبوت صحبة عمرو بن عوف المزني فيها نظر ٤٩٦
نص من تحسينات البخاري منقول عن كتاب العلل الكبير وهو غير

موجود في طبعتيه ؟! ٤٩٩

سماع ابن سهل للتاريخ الكبير من البخاري كان سنة ست وأربعين ومائتين ، ومع ذلك ورد في النسخة التي بسماعه أن محمد بن حميد الرازي مات سنة ثمان وأربعين ومائتين ؟! ٥١٠

نص المعلمي على وجود زيادات وتعديلات بين روايات التاريخ الكبير ونسخه ٥٠٩

البخاري في مواضع عديدة يقول في تاريخه عن النسخة القديمة بالكتاب العتيق ٥٠٩

نص في غاية النفاسة يبين فيه الترمذي أن رأي البخاري في محمد بن حميد الرازي تغيَّر حيث كان حسن الرأي فيه ثم تحول إلى تضعيفه وهذا هو الأمر الأخير الثابت عنه ٥١٠

من طرق معرفة ما حَدَّث به الراوي قبل اختلاطه التي لم يُنص عليها ! . . . ٥١٧

كتاب المنتقى لابن الجارود يحشر مع كتب الصحاح عند ابن حزم والذهبي ٥١٩

ابن حجر يرى أنه لابد من زيادة قيد في تعريف الحديث الصحيح لا يؤثر عمن تقدمه ٥٢٢

تأييد المؤلف لرأي ابن حجر الآنف ٥٢٣

بيان وهم وقع للحافظ ابن حجر بسبب اضطراب وقع في أصل كتاب « البدر المنير » ٥٢٦

نص نفيس للغاية يظهر لمن تأمله أن البخاري يشترط اللقاء في السند المعنعن على عكس ما ابتدعه أحد المعاصرين في نفي ذلك عند البخاري ٥٢٧

الرد على ابن دقيق العيد فيما ذكره من تعدد طرق حديث عثمان في الوضوء في الصحيحين ٥٣٣

نصوص عدة في أن حمل أهل العلم بالحديث عن أحد الرواة مما يقوي أمره ٥٣٥

لماذا لم يعامل البخاري حديث عامر بن شقيق في تخليل اللحية معاملة زيادة الثقة ؟! ٥٣٨
تخليل اللحية سُنة يجوز تَرْكُها أحيانًا فلا يكون تَرْكُ مَنْ نقلها حجة على نقل من شهدها ٥٣٨
تدعيم القاعدة الآنفة بكلام للبخاري ورد في جزء رفع اليدين ٥٣٩
البخاري لا يقبل زيادة الثقة دائمًا ٥٤٠
يظهر من منهج البخاري أنه يحتج بسكوت الثقات عن النقل ٥٣٩
بيان الأسباب التي جعلت البخاري يحسن حديث عامر بن شقيق في تخليل اللحية ولا يعد ما روي عن عثمان رضي الله عنه في الوضوء معارضًا له .. ٥٤١
البخاري يخالف يحيى بن سعيد القطان وأحمد بن حنبل وغيرهم في مسألة التفرد ٥٤٣
البخاري يهتم اهتمامًا كبيرًا جدًا بقضية سلامه المتن من المخالفة ٥٤٦
الرد على الشيخ أحمد شاكر في تفسيره لقول البخاري : « كان مالك يشير به » ٥٥٢
موقف البخاري من الاحتجاج بمحمد بن عجلان المدني ٥٦٣
من أدلة سوء تحقيق حمزة ديب لكتاب « العلل الكبير » ٥٧٨
عدم الاختلاف على الراوي سيء الحفظ قرينة على ضبطه ومثال ذلك شريك النخعي ٦٠٨
تعقب ابن القيم في قوله إن شريكًا محتج به في الصحيح ٦١٢
تعقب الحافظ ابن حجر في نقل له عن العقيلي ٦٢٣
تعقيب على د . ربيع المدخلي في ترجمة يونس بن عبيد مع التنبيه على خطأ

غريب وقع في تهذيب الكمال ٦٢٨
أئمة النقد يستنكرون الحديث لحسنه ، لا يحسنونه لنكارته كما هو رأي د .
ربيع المدخلي ، وبيان الفرق بين الأمرين ٦٢٩
كبار أئمة النقد على أن الحسن البصري لم يسمع من علي رضي الله عنه ،
ولكن السيوطي يخالف ذلك ٦٥٠
أحمد الغماري يتابع السيوطي في إثبات سماع الحسن البصري من علي
رضي الله عنه ؛ ليثبت أن أصل بدعة لبس الخرقة يرجع إلى
علي رضي الله عنه ٦٥١
شيخ الإسلام ابن تيمية يرد على من احتج بخرافة لبس الحسن للخرقة من علي
رضي الله عنه ٦٥١
مصطلح مرسلات يعني عند المتقدمين كل سند لم يتصل ، ولا يقصرونه على
تعريف المرسل عند المتأخرين ٦٥٣
لماذا حسّن البخاري حديث الحسن عن علي رضي الله عنه مع أنه لم يسمع منه ٦٥٤
نصوص عن عدد من أئمة النقد المتقدمين تدل على أنهم يقوون بعض
الأحاديث غير المتصلة ٦٥٥
لا يكون الحديث حسنًا عند البخاري إلا إذا كان محفوظًا ٦٦٦
ترجيح أن معنى « الحسن » عند البخاري يريد به الصحة ، لكن مع شيء من
التفصيل وهذا رأي ابن سيد الناس ، ورأي لابن حجر نقله عنه البقاعي .. ٦٨٧
أسباب ترجيح أن البخاري استعمل « الحسن » بمعنى الصحة ...... ٦٨٨ – ٦٩٠
ستة نصوص يستدل بها المؤلف على أن البخاري يصحح حديث متوسط
الحفظ ولا يقول هو حسن ، مما يدل على أن الحسن عنده غير مقتصر على من

خفَّ ضبطه ٦٩٢
النقاد المتقدمون يتوسعون في مدلول المصطلحات التي يستعملونها ٦٩٦
قف على طرفه من طرائف محققي عصرنا محقق « مسند عمر » ليعقوب بن شيبة لا يعرف كنية صاحب الكتاب فيترجم في الهامش : هو يعقوب بن سفيان الفسوي !! ٧٠١
تعقب د . ربيع المدخل في تفسيره لمعنى « الحسن » عند يعقوب بن شيبة بأنه الحسن اللغوي ٧٠٣
تعقب على رأي للشيخ ربيع المدخلي ٧٠٧
تعقب على تفسير غريب للشيخ أبو غدة ٧٢٢
كلام أبي غدة في معنى « الحسن » عند يعقوب بن شيبة نصفه حق ٧٢٢
التحسينات المنقولة عن أبي زرعة الرازي قليلة لا تتناسب مع حجم المعلومات المنقولة عنه في العلل والجرح والتعديل ٧٢٦
أبو زرعة الرازي كان من فرسان المذاكرات الحديثية ولم يكن يغلب فيها . ٧٣٣
نص ينقله البيهقي عن الترمذي عن أبي زرعة لا يوجد في « العلل الكبير » ولا « الجامع » ٧٣٧
تصويب نص من كتاب أسئلة البرذعي ، أخطأ د . سعدي الهاشمي في قراءته له ٧٤٣
عبد الرزاق أتعب أكباد الإبل بكثرة الرحلة إليه !! ٧٤٤
أبو عبد الله الحاكم يقع في وهم شنيع ، لم ينبه عليه من نقل كلامه !! . ٧٥١
ما زعمه الحاكم من أن كتاب الليث بن سعد كان يُدس فيه ما ليس من حديثه قول باطل ٧٥٠

الرد على السخاوي في قوله : إن الحسن لذاته ليس بحجة عند أبي حاتم الرازي ٧٨٠
من أساليب أبي حاتم الرازي قوله : « فلان مجهول ، والحديث الذي رواه صحيح » ٧٨١
إذا رأيت شعبة في إسناد حديث فاشدد يديك به ٧٨١
أبو حاتم الرازي يستعمل « الحسن » في الحكم على الأحاديث بمعنى الحديث الغريب السالم من المخالفة الموجبة للخطأ والنكارة ويكون المنفرد به فيه ضعف محتمل ٨٣٥
تفسير معنى « الحسن » عند أبي حاتم في كلامه على الراوة بقرائن من صريح كلامه ٨٣٨
سرد أسماء عدد من الأئمة استعلوا « الحسن » في حكمهم على الأحاديث من بعد عصر الترمذي إلى عصر ابن الصلاح ٨٤٩
مفهوم « الحسن » عند البزار فيه توسع وتنوع ٨٥٨
أبو الشيخ ابن حيان يستعمل الحسن بمعنى الغرابة أو الفائدة ٨٦٣
معاني « الحسن » عند الدارقطني .... ٨٦٥ ، ٨٦٦
الدارقطني يحسن أحاديث فيها ضعف ليس بشديد ٨٧٢
الدارقطني في « التتبع » كان متشددًا ٨٨٣
المؤلف يستشكل نصين في تحسينات الدارقطني ٨٧٨
تعدد معاني « الحسن » عند البيهقي ٨٩٣
البيهقي وقف على كتابي « الجامع » و « العلل الكبير » للترمذي ٩٠٢
تعقب على د . محمد عبد رب النبي في تحديده لحالات « الحسن » عند ابن عبد البر ٩٠٤

ابن عبد البر يطلق « الحسن » على الضعيف المحتمل في الفضائل لا الأحكام ٩١٧
شروط تحسين حديث الراوي الضعيف عند ابن عبد البر ٩١٩
ابن عبد البر كما يظهر من تصرفاته لا يقول بتقوية الضعيف المعتضد بمثله . ٩٢٤
ابن القطان له رسالة في « تفسير قول المحدثين في الحديث : إنه حسن » . ٩٢٧
الإشكالات التي طرحها د . إبراهيم بن الصديق على تعريف الحسن عند ابن القطان ٩٣١
التعقب على كلام د . إبراهيم الصديق الآنف ، ورفع الغموض عن تعريف ابن القطان ٩٣٣
الرد على د . إبراهيم بن الصديق في دعواه أن « الحسن » عند ابن القطان نوع خاص به ٩٣٦
د . إبراهيم بن الصديق يرى أن ابن القطان متناقض في مسألة الاحتجاج « بالحسن » ٩٤٠
ويرى أن « الحسن » عند ابن القطان يتوقف فيه ٩٤٣
الرد المفصل على د . إبراهيم بن الصديق فيما ذهب إليه من رأي حول حجية الحسن عند ابن القطان ٩٤٤
سرد جملة من نصوص ابن القطان الدالة على أن « الحسن » عنده حجة . . . . ٩٥١ - ٩٦٥
دفع إيهام التناقض عن موقف ابن القطان من الرواة المساتير الذين حسَّن أحاديثهم ٩٦٧
ابن القطان يرى أن بعض « الحسن » حجة ، وبعضه ليس كذلك ٩٧٣
من أساسيات منهج ابن القطان الدقة في التعامل مع المصطلحات ٩٧٥

المؤلف يصل إلى أن استعمالات الحسن عند المحدثين لا تخرج عن معنيين :
(أ) الحسن الاحتجاجي وتحته أنواع ، (ب) الحسن الإعجابي
وتحته أنواع .... ٩٧٩ ، ٩٨٠
الأنواع المندرجة تحت الحسن الاحتجاجي ٩٨٢
الأنواع المندرجة تحت الحسن الإعجابي ٩٨٨
الترمذي أقدم أئمة الحديث كثرة في استعمال « الحسن » ١٠٠٧
الترمذي أقدم من عرّف « الحسن » تعريفًا اصطلاحيًا ١٠١١
اختلاف نسخ كتاب « الجامع » للترمذي في الحكم على الأحاديث .. ١٠١٣
د . محمد مصطفى الأعظمي يمتلك مخطوطة غير كاملة من جامع الترمذي
كتبت سنة ٤٧٩ هـ برواية أبي حامد التاجر ١٠١٦
وهم شنيع وقع في د . أكرم العمري في كتابه « تراث الترمذي العلمي » . ١٠١٧
ادعاء بعض الكُتّاب أن نسخة من « جامع الترمذي » بخط الترمذي نفسه
موجودة في الهند ١٠١٩
الإمام المزي نقل عن نسخة لجامع الترمذي كتبت عن المحبوبي راوي
« الجامع » ١٠١٩
المزي يصف بعض نسخ « الجامع » للترمذي بأنها : أصول صحاح عتيقة . ١٠٢٠
نسخة الكروخي هي أقدم النسخ الكاملة من جامع الترمذي فيما نعرف . ١٠٢١
ضبط اسم الكَرُخي ، بفتح الكاف ، وضم الراء ١٠٢١
ابن دقيق العيد يقول : أكثر ما يعتمده المتأخرون رواية الكروخي ١٠٢٣
كان الكروخي شديد العناية بجامع الترمذي ، وكان يتقوت بكتابة نسخ
الجامع وبيعها ١٠٢٤

معلومات عن نسخة الكروخي ١٠٢٦
دلائل على أن نسخة « باريس » مكتوبة بخط الكروخي نفسه ١٠٣١
دلائل جودة هذه النسخة ١٠٣٥
الحافظ ابن حجر يرجح بين اختلافات نسخ « الجامع » للترمذي بنسخة الكروخي التي كتبها بنفسه ١٠٣٥
أبرز اختلافات نسخة الكروخي عن المطبوع من جامع الترمذي ١٠٣٦
نقد تحقيق الشيخ أحمد شاكر لكتاب جامع الترمذي ١٠٣٨
دراسة مصطلحات الترمذي يجب أن تكون على نسخة الكروخي ١٠٣٩
الرد على افتراض مستبعد لابن سيد الناس حول تعريف الترمذي للمسند . ١٠٤٩
الرد على من زعم أن معنى « الحسن » عند البخاري هو « الحسن لغيره » . ١٠٥٢
البخاري أشد في تحسيناته من الترمذي ١٠٥٣
مخالفات الترمذي لشيخه الإمام البخاري في الحكم على الرواة والأحاديث ١٠٥٣
الترمذي متساهل في شروط الحسن بعكس شيخه البخاري ١٠٥٥
انقاد تعريف الترمذي للحسن بأنه لم يميز بين الحسن والصحيح ١٠٥٧
انتقاد تعريف الترمذي للحسن بأنه حَسَّن أحاديث مع أنها لم ترو إلا من وجه واحد ١٠٥٩
التعقب على الحافظ ابن حجر في رده على الانتقاد الآنف ١٠٦٣
التعقب على البقاعي ونور الدين عتر بأن « حسن غريب » عند الترمذي هو الحسن لذاته ١٠٦٣
جواب المؤلف عن الانتقاد الآنف بتفصيل وتحرير ١٠٦٣
القرائن التي حملت الترمذي على تحسين حديث : « كان إذا خرج من الخلاء

قال غفرانك » ١٠٦٥
المتن القصير مظنة أن يحفظ ويضبط حتى من أوساط الناس ١٠٦٧
انتقاد تعريف الترمذي بوجود التكرار فيه ١٠٦٨
لا يُعترض على تعريف الترمذي بمناقشات المناطقة ١٠٦٩
معنى كلمة مستور الواردة في شرح ابن الصلاح لتعريف الترمذي ١٠٧٣
اعتراض الصنعاني على تقسيم العدالة إلى ظاهرة وباطنة ١٠٧٤
هل الثقة داخل في مفهوم شرط عدم الاتهام بالكذب عند الترمذي ؟ . . ١٠٧٧
عدد من الرواة الموصوفين بكثرة الخطأ حسّن لهم الترمذي خلافًا لما قاله ابن الصلاح ، ونور الدين عتر ، وشيخنا أحمد معبد ١٠٨٠
نسبية مفهوم كثرة الخطأ عند الترمذي ١٠٨٩
الرد على الحافظ ابن رجب فيما فهمه من تعريف الترمذي حول عدم الاتهام بالكذب ١٠٩٠
الترمذي حسّن لبعض الرواة الذين اتهموا بالكذب ولكنهم عنده ليسوا كذلك ١٠٩٥
استعمالات المحدثين لمصطلح « الشاذ » ١١٠٧
الاستدلال على أن الشاذ عند الترمذي يريد به المخالفة لا التفرد ١١١٢
لماذا استعمل الترمذي « الشاذ » في تعريفه ، ولم يستعمل « المنكر » مع أنه حكم على ستة أحاديث بالنكارة في « جامعه » ؟ ١١١٦
أحاديث في متونها مخالفة أوجبت نقدها عند بعض العلماء ، وقد حسنها الترمذي .... ١١١٧ - ١١٣٣
يكتفي في الشاهد عند الترمذي أن يكون قريب المعنى ولا يلزم أن يكون قريب اللفظ ١١٣٤

ليس كل حديث يشير له الترمذي بقوله : « وفي الباب » يكون صالحًا لأن يكون شاهدًا ١١٣٧
يكفي في الشاهد أن يكون من وجه واحد آخر ولا يشترط أكثر من ذلك . ١١٣٩
هل يصلح الموقوف أن يكون شاهدًا للمرفوع عند الترمذي ؟ ١١٤٤
هل اشتراط تعدد وجود الحديث في تعريف الترمذي للحسن كلي أو أغلبي ؟. ١١٤٦
مفهوم الحسن في تطبيقات الترمذي أوسع من تعريفه ١١٥٨
الحالات التي يحسنها الترمذي وليست داخلة في شروط تعريفه ١١٦٦
دراسة استقرائية للأحاديث التي حسنها الترمذي مطلقًا وعددها (٣٨٢) .... ١١٧١ - ١٤١٥
أحاديث حسنها الترمذي ومتونها صحيحة عنده !! ١١٧٥
٧٥ ٪ من الأحاديث التي قال فيها الترمذي : « حسن » إما صحيحه أو حسنه لذاتها أو لها شواهد صحيحة أو حسنة لذاتها ، فهي أعلى من « الحسن لغيره » ١١٧٨
الحسن لغيره رواية ضعيف عُضدت بحديث ضعيف آخر ١١٧٨
ترجيح المؤلف بأن ما كان له شاهد قوي لذاته لا يدخل في حقيقة الحسن لغيره ١١٨٠
قوة « الحسن لغيره » طارئة وليست ذاتية ١١٨٠
كلام نفيس للبلقيني يؤيد فيه ما رجحه المؤلف ١١٨١
القاعدة : (لا يلزم من تحسين الترمذي لحديث أن يكون متنه حسنًا لغيره) . ١١٨١
عدد الأحاديث التي ينطبق عليها وصف « الحسن لغيره » مما حسنه الترمذي يبلغ (٤٠) حديثًا ، منها (١٢) حديثًا في الأحكام . ١١٨٢
جملة من الأحاديث لم يحسنها الترمذي في « جامعه » مع صلاحيتها لذلك ،

فَلِمَ ؟ ! ١١٨٥
أحاديث مدار إسنادها واحد ، ومع ذلك يحسن الترمذي أحدها ويصحح آخر !! ١١٩١
هل قول الترمذي : « ليس بإسناده بأس » كقوله : « حسن » ؟ ١١٩٥
٧٠ ٪ من الأحاديث التي قال فيها الترمذي : « حسن » صححها ابن حبان !! ١١٩٧
١٩ ٪ من الأحاديث التي قال فيها الترمذي : « حسن » تستحق وصف « الحسن لذاته » !! ١١٩٧
توضيحات مهمة حول دراسة المؤلف للأحاديث التي حسنها الترمذي بدون تقييد ١١٩٩
جدول الأحاديث التي حسنها الترمذي وهي أعلى من « الحسن لغيره » – المنزلة الأولى ١٢٠٢
جدول الأحاديث التي حسنها الترمذي وهي ضعيفة وشواهدها ضعيفة – المنزلة الثانية ١٣٥٣
جدول الأحاديث التي حسنها الترمذي ولم تتوفر فيها شروط الحسن التي ذكرها في تعريفه ١٣٩٤
المؤلف يحرر بالأدلة أن قول الترمذي في الحديث « حسن غريب » لا يلزم منه « الحسن لذاته » على عكس رأي الحافظ ابن حجر ، وشيخنا الألباني ، ونور الدين عتر .... ١٤١٦ ، ١٤١٧
٥٦ر٥٠ ٪ من الأحاديث التي قال فيها الترمذي : (حسن غريب) ضعيفة لذاتها !! ١٤١٩
٢٨ر١ ٪ من الأحاديث التي قال فيها الترمذي : « حسن غريب » ينطبق عليها

وصف « الحسن لذاته » ١٤١٩
٤ر١٥ ٪ من الأحاديث التي قال فيها الترمذي : « حسن غريب » صحيحه لذاتها !! ١٤١٩
الترمذي يقول في عدد من الأحاديث : « حسن غريب » ثم يقرن بكلامه ما يدل على ضعفه عنده ١٤١٩
كلمة : « غريب » يأتي بها الترمذي لبيان التفرد أو لغرابة لفظة في المتن . ١٤٢٤
لا يمكن القول أن : « حسن غريب » أقوى مما قال فيه « حسن » . ١٤٢٦
لا فرق في نظر المؤلف من حيث القوة بين « حسن » و « حسن غريب » . ١٤٢٦
حديث متوسط الحفظ عند الترمذي يحكم عليه تارة بالصحة عناية بالحسن وتارة بالجمع بين الحسن والغرابة ١٤٢٨
الترمذي يحكم على السند الواحد مرة بالحسن ومرة بالصحة !! ١٤٣٤
توضيحات مهمة حول دراسة الأحاديث التي حكم عليها الترمذي بقوله « حسن غريب » ١٤٣٦
جدول الأحاديث التي حكم عليها الترمذي بقوله : « حسن غريب » . ١٤٤٠
أحاديث صححها الترمذي أو حسنها مخالفًا في ذلك بعض أئمة النقد الحديثي ١٥٣٧
الترمذي متساهل في التصحيح ، وأما في الحسن فهو أقل تساهلاً ١٥٤٢
لا يتوجه الاعتراض على الترمذي في تحسينه لبعض الضعفاء ؛ لأنه أبان عن شروطه ١٥٤٢
الذهبي مع نقده لتصحيحات الترمذي ، أشار إلى تصحيحاته في توثيق بعض الرواة ١٥٤٣
التفصيل في شأن تساهل الترمذي ١٥٤٣

الرد على المنذري ، وابن التركماني ، والعيني في استدلالهم بأسانيد حسنها الترمذي على أنها متصلة !! ١٠٤٧
الأصل عند الترمذي هو الاحتجاج بما يحسنه ١٠٤٨
الترمذي يصحح أحاديث نادرة ويحسنها تارة مع أن مدارها واحد ١٠٤٩
تحليل عبارة الذهبي : « غالب تحسينات الترمذي ضعاف » ١٠٥٥
نصوص للترمذي تدل على عدم احتجاجه ببعض ما يحسنه ١٠٥٦
الأحاديث التي حسنها الترمذي ليست كلها في المرتبة على حدٍ سواء . ١٠٦٥
ماذا نستفيد من تحسين الترمذي لحديث أحد الرواة ؟! ١٠٦٦
تسعة آراء للعلماء في معنى قول الترمذي : « حسن صحيح » مع مناقشة كل قول ١٠٧٤
الرد على نور الدين عتر فيما ذهب إليه من آراء في معنى المصطلحات المركبة عند الترمذي كقوله : « حسن صحيح » ، و « حسن صحيح غريب » ونحوها .... ١٦٠١ - ١٦١٩
لا فرق بين « حسن صحيح » و « صحيح » ، و « صحيح غريب » على عكس رأي الحافظ ابن حجر والعتر .... ١٦١٢ ، ١٦١٣
المؤلف يرجح ما ذهب إليه ابن الصلاح وابن رجب وغيرهما في معنى « حسن صحيح » ١٦١٣
حقائق لابد من استحضارها حول المصطلحات المركبة عند الترمذي . ١٦١٦
اختلافات نسخة الكروخي مع المطبوع من « جامع » الترمذي في إثبات لفظة « حسن » ١٦٢٣
شرح تعريف الخطابي « للحسن » مع مناقشة أقوال العلماء في ذلك . ١٦٤٦

ما معنى كلمة « المخرج » الواردة في تعريف الخطابي ؟! ١٦٤٧
ما معنى عبارة « واشتهر رجاله » الواردة في تعريف الخطابي ؟ ١٦٥٢
مناقشة المؤلف لبعض العلماء الذين يرون أن الخطابي عَرَّف الحسن لذاته . ١٦٥٨
تعريف ابن الجوزي للحديث الحسن لا يمكن حمله على الحسن الذاتي . ١٦٦٤
ابن دحية وابن النفيس عرفا « الحسن » بنحو تعريف ابن الجوزي ١٦٦٦
تعريف ابن القطان للحديث الحسن ١٦٦٧
الاعتراض على تعريف الحافظ ابن حجر للحسن الذاتي ١٦٨١
الدفاع عن الحافظ ابن حجر في تعريفه للحسن الذاتي ١٦٨٢
شيخنا الدكتور أحمد معبد يطرح تعريفًا للحسن سالمًا من الاعتراضات الموجهة لمن قبله ١٦٨٤
تعقب المؤلف على تعريف شيخه أحمد معبد ١٦٨٤
شكوى كبار العلماء من صعوبة تعريف « الحسن » ١٦٨٥
تعريف ابن الأثير للحسن ! ١٦٨٧
كل من عَرَّف « الحسن » ذكر وجود بعض الضعف فيه ١٦٨٨
الحديث « الحسن » لا ينفك عن ضعف فيه ١٦٩٢
ضرورة تقييد القول بضعف الحسن بالنظر إلى إطلاقات بعض المتقدمين .. ١٦٩٢
طاهر الجزائري ينقل في كتابه « توجيه النظر » عمن قبله بدون عزو ١٦٩٢
مآخذ على كل من عَرَّف « الحسن » ماعدا الترمذي ١٦٩٣
تعريف « الحسن » يجب أن يكون بما هو كائن لا بما يجب أن يكون . ١٦٩٥
موافقة المؤلف للذهبي في تعذر إيجاد قاعدة واحدة تندرج فيها كل إطلاقات « الحسن » ١٦٩٩

توصل المؤلف إلى ضابط كلي تندرج فيه كل إطلاقات الحسن ولكنه ليس على صناعة الحدود ١٧٠٣
ضابط « الحسن الاحتجاجي » حسب رأي المؤلف ١٧٠٤
المؤلف يشرح ضابطه الآنف ١٧٠٤
بعض المحدثين استعملوا « الحسن » بوصفه لقبًا للقبول العام من دون تحديد دقيق ١٧٠٦
الإمام الذهبي له جملة اختيارات متميزة في الحديث الحسن ١٧٠٧
الذهبي من أهل الاستقراء التام واختياراته في « الحسن » مهمة جدًا ١٧٠٨
تحليل دقيق لمعنى قول الذهبي أن « الحسن لذاته » حسب اصطلاح المتأخرين هو مصطلح مولَّد حادث .... ١٧٠٧ - ١٧٢٣
ابن حجر إذا أطلق الحسن في عدد من مؤلفاته فيشمل « الحسن لغيره » ولا يقصره على الحسن لذاته ١٧١٣
دفاع المؤلف عن ابن حجر تجاه تصرفات بعض الطلبة المعاصرين الذين لم يحرروا إطلاقه « للحسن » فكثر منهم تعقبه على أحاديث سكت عليها في « فتح الباري » ١٧١٥
منهج ابن حجر في التخريج وكذا اختياراته تؤخذ من بعض كتبه لا من مختصراته لكلام غيره ١٧١٥
هل الحديث الموصوف بأنه « ثابت » يكون كالحسن لذاته ؟ ١٧٢٠
استعمالات « جيد » عند العلماء ١٨٢٨
مرادهم بلفظة « القوي » في الحكم على الأحاديث ؟ ١٧٣٤
الحديث الصالح وهل هو كالحسن لذاته ؟ ١٧٣٥
« المحفوظ » ، و « المعروف » و « المقبول » ، و « المشبَّه » وعلاقتهما

بالحسن لذاته .... ١٧٣٨ - ١٧٤٠
« الوسط » ، و « النظيف » ، و « لا بأس به » ومدى علاقتها
بالحسن لذاته .... ١٧٤١ - ١٧٤٣
أقوال وآراء العلماء الذين يرون سكوت أبي داود على حديث في سننه يُعد
تحسينًا ١٧٤٧
العلماء الذين لا يرون سكوت أبي داود يعد تحسينًا ١٧٥١
الرد على محمد عوامة في اعتراضه على شيخ الإسلام ابن تيمية في معنى
« الحسن » قبل الترمذي ١٧٧٤
لماذا أغفل الرامهرمزي والحاكم والخطيب البغدادي تعريف « الحسن » ؟! . ١٧٨٠
ابن خزيمة وابن حبان وغيرهما لا يفردون « الحسن » من « الصحيح » .. ١٧٨٣
أكثر أهل الحديث المتقدمين على عدم التفريق بين « الحسن لذاته »
و « الصحيح » في رأي الحافظ ابن حجر ١٧٨٤
التعقب على الحافظ ابن حجر فيما نسبه إلى ابن حبان وابن خزيمة من عدم
اشتراطهما السلامة من الشذوذ والعلة ١٧٨٩
ابن حبان استعمل « الحسن » في حكمه على الأحاديث في كتابه
« روضة العقلاء » ١٧٩٥
الاعتراض على شيخنا الألباني في عَدِّه سهل بن عبد الرحمن الجرجاني على أنه
السندي بن عبدربه ١٧٩٧
تضعيف حديث « استعينوا على الحوائج بكتمان السر » على عكس ما ذهب
إليه شيخنا الألباني ١٧٩٧
ورود « الحسن » في كلام الحاكم على الأحاديث ١٧٩٨

مناقشة دقيقة لابن حبان ذكرها الذهبي في تاريخه حول بهز بن حكيم . ١٨٢١
ما مقدار الخطأ الذي لا يمنع من قبول حديث الراوي ؟ ١٨٤٢
كثرة الخطأ نسبية ١٨٤٥
آراء العلماء في حكم حديث « من خَفَّ ضَبْطُهُ » ١٨٥٤
البقاعي ينقل عن ابن حجر أنَّ مَنْ قال فيه : « صدوق يهم » فحديثه حسن ١٨٥٧
نزاع بين الألباني وإسماعيل الأنصاري في حكم حديث من قيل فيه :
« صدوق يخطئ » ونحوه ١٨٥٩
ضابط أدنى مراتب التعديل ١٨٦٢
تنبيهات مهمة حول آراء العلماء في ألفاظ التعديل التي تطلق على من يحسن
حديثه ١٨٦٣
ابن معين إذا قال في راوٍ « ليس به بأس » فلا يلزم أن يكون ثقة كما توهم
البعض ١٨٦٥
« أرجو أنه لا بأس به » عند ابن عدي ماذا تعني ؟ ١٨٦٨
آراء العلماء فيمن قيل فيه : « شيخ » ١٨٦٨
« وسط » عند بعض النقاد يراد بها صالح للاستشهاد لا كما يُفهم من ظاهرها ١٨٧١
المرتبة الخامسة عند ابن حجر في « التقريب » لها ثلاث درجات ١٨٧٥
المرتبة الخامسة عند ابن حجر في « التقريب » تفتقر للانسجام ! ١٨٧٤
شيخ الإسلام ابن تيمية يُحسن حديث رجل قال فيه أحمد : « ليس بالقوي » ١٨٧٥
يذهب بعض أهل العلم إلى تحسين أحاديث من لم يرو عنه إلا واحد ولكن
بقرائن ١٨٧٦
آراء العلماء في مسألة تعارض الجرح والتعديل ١٨٨٠

رأي كثير من العلماء أن الراوي المختلف فيه يكون حديثه حسنًا ١٨٩١
نقد المؤلف لمذهب ابن القطان في حديث المختلف فيه ١٨٩٣
التعقب على التهانوي فيما ذهب إليه من تحسين حديث المختلف فيه وتحسين
الحديث المختلف فيه ١٩٠١
التعقب على عدم دقة فَهْمِ التهانوي في بعض النصوص التي نقلها في المسألة ١٩٠١
يرى بعض العلماء أنه لابد من الترجيح في الراوي المختلف فيه ١٩٠٤
يرى بعض العلماء أنه إذا لم يمكن الترجيح فيجب التوقف في المختلف فيه . ١٩٠٦
يرى بعض المحققين وهو الراجح أن المختلف فيه على ثلاثة أقسام ١٩٠٨
تنبيهات مهمة على مَنْ تَبَنَّى مذهب التفصيل في الراوة المختلف فيهم ... ١٩١٣
تحرير مبني على استقراء وتتبع لنصوص ابن أبي حاتم في « الصدوق » . ١٩٢٢
ابن أبي حاتم تكلم عن معنى الصدوق في أربعة نصوص ١٩٢٤
للعلماء أربعة آراء في تحديد معنى عبارة « يكتب حديثه وينظر فيه » ... ١٩٢٨
الشيخ عبد العزيز التخيفي يرى في تفسير العبارة نفس رأي أبي غدة من دون أن
ينسب ذلك إليه !! ولعله لم يطلع عليه ١٩٢٩
نقد الآراء الآنفة كلها وبيان محل الإشكال فيها ١٩٣٠
إعادة تركيب كلام ابن أبي حاتم يوضح لنا مراده ١٩٣٢
الطريقة المثلى لمعرفة مرتبة صدوق بدقة عند ابن أبي حاتم ومن نقل أقوالهم في
كتابه .... ١٩٤٣ - ١٩٤٦
الأسباب التي دعت المؤلف لاعتماد بعض المعايير الآنفة ١٩٤٦
أهمية مسألة التفرد في علم النقد الحديثي ١٩٥١
مذهب من يقبل تفرد الصدوق ويحتج به .... ١٩٥٣ - ١٩٦٧

أدلة القائلين بقبول تفرد الصدوق ١٩٦٧
مذهب من يتوقف في تفرد الصدوق .... ١٩٧٣ - ١٩٨٣
نصوص يحيى بن سعيد القطان الدالة على رده لتفرد الصدوق ١٩٨٤
نصوص الإمام أحمد بن حنبل الدالة على موقفه من تفرد الصدوق ١٩٩٥
مناقشة المؤلف للحافظ ابن رجب فيما نسبه ليحيى القطان وأحمد في مسألة تفرد الثقة ٢٠٠٦
كبار أئمة النقد لا يردون حديث الثقة بسبب تفرده إلا لثلاثة أسباب .. ٢٠٠٦
استبعاد المؤلف لنصوص ردها الإمام أحمد بسبب المخالفة ٢٠١١
نصوص لأبي حاتم الرازي تدل على استنكاره لتفرد الصدوق ٢٠١٢
نصوص للإمام النسائي في تفرد الصدوق ٢٠١٨
منهج العقيلي في التفرد ٢٠٢٢
أدلة مَنْ توقف في تفرد الصدوق غير المحتمل ٢٠٢٣
أين كنا نحن من هذا ؟ ٢٠٢٥
أين كان الثوري وشعبة عن هذا الحديث ؟ ٢٠٢٦
أين أصحاب أيمن بن نابل عن هذا الحديث ؟ ٢٠٢٦
أصحاب أبي هريرة ليس هذا عندهم !! ٢٠٢٦
لو كان هذا الحديث عن شعبة ، كان أول ما يُسأل عنه !! ٢٠٢٧
أين أهل المدينة وعلماؤهم عن هذه السنة ؟! ٢٠٢٨
مداخل الأوهام على الراوة غير المتقنين ٢٠٢٩
المؤلف يرجح أن الصدوق إذا تفرد بحديث لا يحتمل له فإنه يتوقف عن الاحتجاج به ٢٠٣٨

حكم تفرد الصدوق مسألة خلافية عند المتقدمين ٢٠٤٢
الراجح في تفرد الصدوق قبوله حين يكون محتملاً ، والتوقف فيه حين يكون
غير محتمل ، ورده حين يخالف ٢٠٤٣
أسباب ترجيح المؤلف لهذا الرأي ٢٠٤٧
حالات التفرد غير المحتمل من الصدوق ٢٠٤٩
أسماء العلماء الذين قيل أنهم لا يحتجون بالحسن لذاته ٢٠٦١
الرد على من زعم أن البخاري لا يحتج بالحسن ٢٠٦٢
الرد على من أطلق ولم يقيد فقال : إن أبا حاتم الرازي لا يحتج بالحسن . ٢٠٦٣
طبعة « عارضة الأحوذي » لابن العربي المالكي سئية جدًا ٢٠٦٧
مناقشة دعوى ابن الوزير اليماني أن ابن العربي لا يحتج بالحسن ٢٠٦٧
د . إبراهيم بن الصديق يدعي دعوى عريضة لا تثبت أمام التحقيق العلمي
الموضوعي ٢٠٧٣
دعوى أن العقل المغربي متميز عن العقل المشرقي هي عصبية إقليمية بغيضة. ٢٠٧٤
تحسين المتأخرين فيه نظر ٢٠٧٦
موقف المؤلف من حجية الحسن لذاته ، وربطه هذه المسألة بتفرد الصدوق . ٢٠٨٠
تنبيه مهم جدًا على لفظه « التقوية » الواردة في كلام بعض المتقدمين وأنها لا
تعني « الحسن لغيره » ٢٠٨٩
هل يبلغ الضعيف المعتضد بمثله إذا كثرت طرقه منزلة الصحيح لغيره .. ٢٠٩٥
« الحسن بمجموع طرقه » ، « الحسن لشواهده » ، « الحسن المجازي » ،
« الضعيف المنجبر » ، « الضعيف المعتضد » ، « له أصل » ، « له طرق يشد
بعضها بعضًا » ... إلخ عبارات « للحسن لغيره » ٢٠٩٨

هل الشافعي أول من قال بالحسن لغيره ؟ ٢١٠٣
شروط المرسل الذي يصلح مُرْسلُه للاعتضاد عند الشافعي ٢١٠٥
العواضد الصالحة لتقوية المرسل عند الشافعي ٢١١٠
درجة قوة المرسل بعد الاعتضاد عند الشافعي ٢١١٥
الشافعي ليس له نص يدل على أنه يقوي الحديث الضعيف – غير المرسل – إذا اعتضد ٢١٢٨
رأي الجوزجاني في تقوية الضعيف بغيره ٢١٣٢
رأي أبي عبد الله الحاكم في تقوية الحديث الضعيف بالشواهد والمتابعات . ٢١٣٤
البيهقي أوسع من طبق نظرية تقوية الضعيف المعتضد بمثله بعد الترمذي . ٢١٣٧
أنواع الضعف الصالحة للتقوية ٢١٤٥
أنواع الضعف المشكوك في صلاحيتها للتقوية ٢١٤٧
المبهم أسوأ حالاً من المجهول ٢١٤٧
نقد نوعية الأمثلة التي يوردها د . المرتضى الزين أحمد في كتابه « مناهج المحدثين في تقوية الأحاديث الحسنة والضعيفة » ٢١٥٣
تحليل لكلام ابن حبان عن « الاعتبار » ٢١٦٢
الاعتبار في حقيقته كاشف يعني يستفاد منه في المقارنات والاستدلال . ٢١٦٤
أهم فوائد الاعتبار عند المحدثين ٢١٦٦
لا يعني الاعتبار تقوية الضعيف في كلام متقدمي النقاد ٢١٦٧
الشرط الأول من شروط تقوية الحديث الضعيف أن لا يكون فيه من لا يعتبر به ٢١٧٩
الشرط الثاني : أن يروى من وجه آخر فأكثر ٢١٨٤
هل تشترط المساواة في القوة ؟ ٢١٨٥

لا يتقوى المرفوع الضعيف بموقوف ٢١٨٧
الشرط الثالث : عدم المخالفة لمن هو أقوى منه ٢١٨٨
الإلمام بعدم المخالفة تتطلب العلم بالفقه وأصوله ٢١٩٢
الشرط الرابع : أن لا يختلف معنى المتن ٢١٩٢
هل تصلح الشواهد المفرّقة لتقوية متن واحد ؟ ٢١٩٤
هل يُقوّى القدر المشترك بين الشواهد ولو اختلف السياق ؟ ٢١٩٥
الشرط الخامس : اختلاف المخارج ٢٢٠٠
الشرط السادس : حصول غلبة ظن بقوة الحديث من مجموع طرقه ٢٢٠٣
موانع تقوية الحديث الضعيف المعتضد بمثله ٢٢٠٥
من الموانع : رُجحان خطأ الراوي ، وتحته تفاصيل عديدة ٢٢٠٥
من الموانع : أن يكون المتن فيه إثبات فرض أو تحريم ٢٢١٤
من الموانع : تفرد الضعيف بما لا يحتمل له ، وتحته تفاصيل كثيرة ٢٢١٦
من الموانع : إذا كان في الحديث أكثر من سبب للضعف ٢٢٢٦
من الموانع : إذا وجد سبب خاص يُضعف صلاحية الحديث للاستشهاد . ٢٢٢٨
لابد من الاحتياط في الطرق الضعيفة قبل تقويتها ٢٢٣٢
المؤلف يورد ثمانية أحاديث اضطرب فيها المتأخرون من حيث الحكم عليها
بالتقوية مع تعدد طرقها ٢٢٣٧
تساهل الحافظين ابن حجر والسيوطي في تقوية الضعيف المعتضد بمثله. ٢٢٥٤ ، ٢٢٥٥
يجب الاحتياط فيما يصححه المتأخرون أو يحسنونه ٢٢٥٧
تعقب المؤلف على شيخ الإسلام ابن تيمية وابن حجر فيما ذهبا إليه من تأويل
كلام الإمام أحمد في حديث التسمية على الوضوء ٢٢٦٢

حصر كلام الإمام أحمد في حديث التسمية على الوضوء ٢٢٦٣
الإمام أحمد لا تخفى عليه مسألة التقوية بمجموع الأحاديث ٢٢٦٥
نفي ثبوت الحديث – في نظر المؤلف – يلزم منه ثبوت الضعف ٢٢٦٦
تعجب المؤلف من ترجيح متأخري الحنابلة القول بوجوب التسمية على الوضوء !! ٢٢٦٧
نصوص مهمة للغاية لعدد من كبار أئمة النقد تدل على عدم اعتدادهم . بشواهد المتن وسيلة لتقوية الحديث الضعيف القابل للانجبار ٢٢٧١
المؤلف يُنبّه على خطورة القول بتقوية الحديث الضعيف المعتضد بمثله . . . ٢٢٧٣
بعد ذكر (١٠) أمثلة يصل المؤلف إلى نتيجة ، وهي : ضعف الراوي لا ينجبر ولا يزول لمجرد وجود شاهد لمتن الحديث الذي رواه ٢٢٨٧
عدم التنبيه لهذه الحقائق يوقعنا في تناقض مع المنهج النقدي لدى كبار علماء الجرح والتعديل ٢٢٨٧
(١٠) أحاديث يضعفها كبار أئمة النقد الأوائل ويقويها المتأخرون لتعدد طرقها .... ٢٢٨٩ – ٢٣٠٦
لا يحتج في مسائل العقيدة إلا بالحديث الصحيح ٢٣٠٩
« الحسن لغيره » لا يحتج به في مسائل العقيدة ٢٣١١
« الحسن لغيره » إذا كان في وصف الجنة أو في وصف عذاب أهل النار .. ونحو ذلك يجوز أن يستشهد به على اعتبار أنه من أحاديث الترغيب والترهيب . ٢٣١٦
إيراد ثمانية عشر نصًا لعلماء الحديث تدل على أن الفضائل والرقاق يتساهل فيها .... ٢٣١٩ – ٢٣٣٠
ما المقصود بالتساهل في أحاديث الفضائل ؟ ٢٣٣٠

تحليل نصوص الأئمة الواردة في ذلك بما لا تجده في كتاب آخر ٢٣٣٣
تشديد المؤلف في التحذير من رواية الأحاديث الضعيفة على الإطلاق . ٢٣٣٦
سرد جملة من أسماء القائلين بحجية « الحسن لغيره » ٢٣٤٠
أدلة من احتج بالحسن لغيره ٢٣٤٥
القائلون بأن « الحسن لغيره » ليس بحجة بعضهم يطلق ، وبعضهم يقيد . ٢٣٥٦
نقد حكاية الإجماع على حجية « الحسن لغيره » ٢٣٥٦
ابن حزم يعد أقدم من صرّحت كتب المصطلح باسمه على أنه لا يقول بحجية « الحسن لغيره » ٢٣٥٦
تأكيد صحة هذا الرأي المنسوب لابن حزم بذكر جملة من نصوصه التطبيقية ٢٣٥٧
من عادة ابن حزم في الرد أن يقول : « قال علي » ، وفي عرض المسائل يقول : « قال أبو محمد » ٢٣٥٧
ابن القطان الفاسي ممن لا يرى حجية « الحسن لغيره » ٢٣٦٠
الحافظ ابن حجر يرجح رأي ابن القطان ، ولكنه لم يعمل به !! ٢٣٦٤
البزار ظاهر كلامه أنه لا يرى أن الضعيف يتقوى بمثله ٢٣٦٦
وكذا ابن خزيمة على هذا الرأي ٢٣٦٨
وكذا العقيلي أيضًا على هذا الرأي ٢٣٧٠
وكذا ابن حبان وابن العربي المالكي وغيرهم ٢٣٧٣
المعلمي يرى أن قاعدة تقوية الضعيف المعتضد بمثله غير مطرده ٢٣٧٩
سرد بعض الأمثلة الدالة على أن الضعفاء قد يتفقون على رواية الخطأ . ٢٣٩٠
التعقب على د . الحسين آيت سعيد والغماري فيما ذكراه عن حجية « الحسن لغيره » ٢٤١٠

نصوص في غاية النفاسة تدل على أن بعض كبار المحدثين يحتجون بالضعيف على سبيل الاحتياط ٢٤٢٨
تحرير مهم للغاية لرأي الإمام أحمد في الاحتجاج « بالحسن لغيره » ٢٤٣٣
متى يكون الحسن لغيره صالحًا للاحتجاج في نظر المؤلف ؟ ٢٤٧٢
هل يصلح « الحسن لغيره » أن يكون حجة ملزمة بذاته ؟ ٢٤٧٦
لماذا لا يصلح « الحسن لغيره » أن يكون بذاته حجة على الإيجاب والتحريم ؟ ٢٤٨٠

* * * * *

فهرس موضوعات

الجزء الخامس

الموضـــوع	الصفحة
الباب الرابع : الحسن لغيره	**٢٠٨٣**
الفصل الأول : تعريف الحسن لغيره وما يشبهه	**٢٠٨٥**
المبحث الأول: تعريف الحسن لغيره وبيان ماهيته	٢٠٨٧
المبحث الثاني: الألفاظ المشابهة للحسن لغيره	٢٠٩٨
الفصل الثاني: نشأة الرأي القائل باعتضاد الضعيف وتطوره	**٢١٠١**
١ - الإمام الشافعي	٢١٠٥
المسألة الأولى: شروط المُرسِل الذي يصلح مرسله للاعتضاد	٢١٠٦
المسألة الثانية: العواضد الصالحة لتقوية المرسل	٢١١٠
المسألة الثالثة: درجة قوة المرسل بعد الاعتضاد	٢١١٥
المسألة الرابعة: هل يقوي الشافعي الأحاديث الضعيفة ـ غير المرسل ـ إذا اعتضدت	٢١٢٨
٢ - الإمام الجوزجاني	٢١٣٢
٣ - الإمام الترمذي	٢١٣٣
٤ - الإمام الحاكم	٢١٣٤
٥ - الإمام البيهقي	٢١٣٧

الفصل الثالث: أنواع الحديث الضعيف الصالح للتقوية ومظان وجوده ٢١٤١
المبحث الأول: أنواع الضعيف الصالح للتقوية........ ٢١٤٣
- ما لا يصلح للتقوية ٢١٤٧
- الأحاديث المختلف في صلاحيتها للتقوية ٢١٤٧
المبحث الثاني: مظان وجوده ٢١٥٥
الفصل الرابع: الاعتبار والرواة المعتبر بهم........ ٢١٥٧
المبحث الأول: تعريف الاعتبار وحقيقته وفوائده ٢١٥٩
المبحث الثاني: الرواة المعتبر بهم ٢١٧١
الفصل الخامس: شروط تقوية الحديث الضعيف ٢١٧٧
الشرط الأول: أن لا يكون فيه من يتهم بالكذب ٢١٧٩
- مناقشة من قوى حديث المتهم إذا كثرت طرقه ٢١٨١
- متى تزيد كثرة الطرق الضعيفة الحديث ضعفاً؟ ٢١٨٣
الشرط الثاني: أن يروى من وجه آخر فأكثر ٢١٨٤
- هل يشترط في المتابعة أن تكون أقوى أو مساوية في القوة للأصل؟........ ٢١٨٥
- هل يتقوى المرفوع بالموقوف؟ ٢١٨٧
الشرط الثالث: عدم مخالفته لما هو أقوى منه ٢١٨٨

الشرط الرابع : أن لا يختلف معنى المتن ٢١٩٢
المسألة الأولى: هل تصلح الشواهد المفرقة لتقوية متن واحد؟ ٢١٩٤
المسألة الثانية : هل يقـــوى القدر المشترك بين الشـــواهد ولو
اختلف السياق؟........................... ٢١٩٥
الشرط الخامس: اختلاف المخارج ٢٢٠٠
الشرط السادس : أن تحصل غلبة ظن بقوة الحديث من
مجموع الطرق الضعيفة ٢٢٠٣
- موانع تقوية الضعيف بمثله ٢٢٠٥
١- أن يترجح للناقد خطأ الراوي الشاهد أو خطأ الراوي الأول ٢٢٠٥
٢- أن يكون المتن فيه إثبات فرض أو تحريم ٢٢١٤
٣- تفرد الضعيف بما لا يحتمل له ٢٢١٦
٤- إذا كان في الحديث أكثر من سبب للضعف ٢٢٢٦
٥- إذا وجد سبب خاص يضعف صلاحية الحديث للاستشهاد ... ٢٢٢٨
- ضرورة الاحتياط في الطرق الضعيفة قبل تقويتها ٢٢٣٢
الفصل السادس : اختلاف المتأخرين في تقوية بعض الضـــعيف
المعتضد بمثله............................ ٢٢٣٥
المبحث الأول : أمثلة لبعض الأحاديث المختلف في تقويتها
عند المتأخرين ٢٢٣٧

المبحث الثاني : توسع بعض مشاهير العلماء المتأخرين في
تقوية الضعيف المعتضد ٢٢٥٤

الفصل السابع: منهج النقاد المتقدمين في الضعيف المعتضد بمثله ... ٢٢٥٩

المبحث الأول: نفي ثبوت الحديث هل يلزم منه ثبوت الضعف؟ ٢٢٦١

المبحث الثاني: ظاهرة الحكم على كل سند بالانفراد دون
الاعتداد بالشواهد.............................. ٢٢٧٠

المبحث الثالث: الموازنة بين المتقدمين والمتأخرين في الحكم على
أحاديث ضعيفة متعددة الطرق ٢٢٨٨

الفصل الثامن: الخلاف في حجية الحسن لغيره في أحاديث العقائد
والأحكام ٢٣٠٧

المبحث الأول : هل يحتج بالحديث الحسن لغيره في مسائل العقيدة؟ ٢٣٠٩

المبحث الثاني : التشدد في أحاديث الأحكام والتساهل في
أحاديث الرقائق ونحوها ٢٣١٨

المبحث الثالث: القائلون بحجية الحسن لغيره وأدلتهم ٢٣٤٠

- أدلة من احتج بالحسن لغيره ٢٣٤٥

المبحث الرابع: القائلون بأن الحسن لغيره ليس بحجة إما
مطلقاً أو مقيداً وأدلتهم ٢٣٥٦

- أدلة القائلين بعدم حجية الحسن لغيره ٢٣٨١

المبحث الخامس: الموازنة بين الرأيين والترجيح ٢٣٩٧
المطلب الأول: مناقشة أدلة الفريقين ٢٣٩٧
أولاً: مناقشة أدلة القائلين بحجية الحسن لغيره ٢٣٩٧
ثانياً: مناقشة أدلة القائلين بعدم حجية الحسن لغيره مطلقاً أو مقيداً ٢٤١٦
نصوص تطبيقية عن بعض العلماء في الاحتجاج بالضعيف على سبيل الاحتياط ٢٤٢٨
المطلب الثاني: تحرير رأي الإمام أحمد بن حنبل في الاحتجاج بالحسن لغيره........................ ٢٤٣٣
المطلب الثالث: الرأي الراجح في حجية الحسن لغيره ٢٤٦٨
- متى يكون الحسن لغيره صالحاً للاحتجاج ؟ ٢٤٧٢
- هل يصلح الحسن لغيره أن يكون حجة ملزمة بذاته؟ ٢٤٧٦
- هل يصلح أن يحتج به على الإيجاب والتحريم؟ ٢٤٨٠
الخـــاتمة ٢٤٨٥
الفهارس العامة للكتاب ٢٤٩٥
١- فهرس الآيات ٢٤٩٧
٢- فهرس الأحاديث ٢٥٠١
٣- فهرس الأعلام الذين وصفوا بحسن الحديث ٢٥٣٣
٤- فهرس الأعلام المترجم لهم ٢٥٣٩

٥- فهرس المصادر والمراجع ٢٥٤٩

٦- فهرس الفوائد العلمية ٢٥٩١

فهرس موضوعات الجزء الخامس ٢٦٢٥

*****